

■ مجموعة مؤلفين ■

العرب: من مرج دابق إلى سايكس - بيكو (١٩١٦-١٥١٦)

تحولات بُنى السلطة والمجتمع
من الكيانات والإمارات السلطانية إلى الكيانات الوطنية



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



العرب: من مرج دابق إلى سايكس - بيكو

(1916-1516)

تحولات بُنى السلطة والمجتمع

من الكيانات والإمارات السلطانية إلى الكيانات الوطنية

العرب: من مرج دابق إلى سايكس - بيكو (1916-1516)

تحولات بُنى السلطة والمجتمع من الكيانات والإمارات السلطانية إلى الكيانات الوطنية

محمد الأزهر الغربي
محمد المريمي
محمد جمال باروت
محمد مرقطن
مهند مبيضين
مونية أيت كبورة
ناصر الدين سعيدوني
ناصر السعدي
نهار محمد نوري
نور الدين ثنيو
وجيه كوثراني
ياسر جزائري
يحيى بولحية

صاحب عالم الندوي
صالح علواني
صبري فالح الحمدي
عبد الحي الخيلي
علي درويش
فاضل بيات
فاطمة الزهراء قشي
فدوى عبد الرحمن علي طه
قيصر موسى الزين
لطفي بن ميلاد
ليث مجيد حسين

أحمد أبو شوك
أمجد الزعبي
أمل غزال
أنيس عبد الخالق محمود
بالال شلش
جميل موسى النجار
جوزيف أبو نهرا
حسين العمري
حماد الله ولد السالم
خالد زيادة
زكريا الرفاعي
سيفار الجميل
سيمون بدران

إشراف
وجيه كوثراني

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
العرب: من مرج دابق إلى سايكس - بيكو (1516-1916): تحولات بنى السلطة والمجتمع من
الكيانات والإمارات السلطانية إلى الكيانات الوطنية/ أحمد أبو شوك ... [وآخ.]: إشراف وجيه
كوثراني.

1279 ص.؛ 24 سم.

يشتمل على إرجاعات بليوغرافية وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-324-7

1. الإمبراطورية العثمانية - تاريخ - مؤتمرات وندوات. 2. الإمبراطورية العثمانية، 1288-1918 - تاريخ - مؤتمرات وندوات. 3. تركيا - تاريخ - العصر العثماني، 1288-1918.
4. السلاطين - العصر العثماني - مؤتمرات وندوات. 5. العثمانيون - مؤتمرات وندوات.
6. البلدان العربية - العلاقات الخارجية - الإمبراطورية العثمانية - مؤتمرات وندوات.
7. الإمبراطورية العثمانية - العلاقات الخارجية - البلدان العربية - مؤتمرات وندوات. أ. أبو شوك، أحمد. ب. كوثراني، وجيه. ج. المؤتمر السنوي للدراسات التاريخية (4: 2017: بيروت).

956.10154

العنوان بالإنكليزية

**The Arabs: From the Battle of Marj Dabiq to Sykes-Picot (1516-1916):
Transformations of Power and Society Structures from Sultan Entities and
Emirates to National Entities**

by Multiple Authors

الأراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن
اتجاهات يئنها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



شارع الطرفة - منطقة 70

وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعائن، قطر

هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174

ص. ب: 114965 رياض الصلح بيروت 1107 2180 لبنان

هاتف: 00961 19918378 فاكس: 00961 1991839

البريد الإلكتروني: beirut@office@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الأول/ ديسمبر 2019

المحتويات

قائمة الجداول والخرائط والملاحق والوثائق والصور	11
المساهمون	15
الورقة الخلفية وموجز الكتاب	27
محاضرة افتتاحية: الدولة العثمانية وأوروبا	47

القسم الأول

في مسألة «الخلافة العثمانية»: متى وكيف؟

الفصل الأول: في إشكالية نبة الخلافة إلى السلطنة العثمانية:

بين التاريخ والأسطورة	57
-----------------------------	----

الفصل الثاني: الخلافة العثمانية في نصف قرنهما الأخير (1874-1924):

صراع السلطة وجدل المصطلح	77
--------------------------------	----

الفصل الثالث: سقوط الخلافة..

وبداية إشكالية «القومي» و«الإسلامي»	119
---	-----

الفصل الرابع: موقف مسلمي الهند من حركة الجامعة الإسلامية وتأثيرها في

حركة الخلافة في الهند: دراسة تاريخية في ضوء المصادر الهندية

والوثائق البريطانية	145
---------------------------	-----

القسم الثاني

التاريخ العثماني والتواريخ العربية المحلية في المشرق العربي والجزيرة

الفصل الخامس: كيف نقرأ تاريخ العرب الحديث (1516-1916)؟

إعادة الرؤية في أبعاد التكوين.....سيّار الجميل 215

الفصل السادس: أشرف مكة والعلاقة بالدولة العثمانية

عبر التاريخ الحديث.....صبري فالح الحمدي 251

الفصل السابع: اليمن: ولاية عثمانية (1289-1337هـ/

1872-1918م).....حين بن عبد الله العمري 275

الفصل الثامن: نشأة الدولة في عُمان عام 1034هـ/ 1624م:

دراسة في التحولات السياسية والاجتماعية

في العهد العثماني.....ناصر بن سيف بن عامر السعدي 329

الفصل التاسع: الدولة الوطنية العراقية عام 1921:

جذور التأسيس العثماني.....جميل موسى النجار 355

الفصل العاشر: النزعات العراقية ومدلولاتها

في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين:

دحض فرضية الدولة المصطنعة.....نهار محمد نوري 393

القسم الثالث

التاريخ العثماني والتواريخ العربية المحلية في البلدان المغاربية

الفصل الحادي عشر: الجزائر العثمانية في الذاكرة التاريخية: إشكالية السيادة

الجزائرية في العهد العثماني.....ناصر الدين سعيدوني 449

الفصل الثاني عشر: «الغرب الإسلامي» وموقفه إزاء صعود السلطنة العثمانية

وحضورها في المتوسط 856-942هـ/ 1453-1535م (قراءة جديدة

في جذور الاتصال ومواقف السلطة والنخبة).....لطفي بن ميلاد 485

الفصل الثالث عشر: أزمة المركز العثماني وإرهاصات

تأسيس الدول المستقلة في البلدان المغاربية

بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر..... عبد الحفي الخيلي 507

الفصل الرابع عشر: البلاد التونسية والمرحلة الانتقالية

بين عامي 1574 و 1637..... محمد المريمي 537

الفصل الخامس عشر: العلاقات السياسية بين الدولة العثمانية

والمغرب السعدي: دراسة في إشكالية «التجاور - التبعية - الاستقلال»

(1550-1603)..... أنيس عبد الخالق محمود 567

الفصل السادس عشر: بلاد المغارب ما بين عامي 1518 و 1920: مجال فريد

لتقاطعات المحورين «مشرق - مغرب» و«شمال - جنوب» وتأثيراتها

الاجتماعية والسياسية والثقافية..... صالح علواني 609

القسم الرابع

جدل العلاقة بين العثمنة والاستقلال والتغلغل الغربي

الفصل السابع عشر: الرحالة الغربيون والاكتشافات الأثرية في فلسطين والتمهيد

للمشروع الصهيوني (1800-1914)..... محمد مر قطن 653

الفصل الثامن عشر: خط سكة حديد برلين - بغداد: المطامع الاقتصادية

والعلمية لألمانيا القيصرية في العراق..... ليث مجيد حين 677

الفصل التاسع عشر: التغلغل الألماني في الدولة العثمانية

من خلال الاستشراق: دراسة في الوظائف والأدوار في الربع الأخير

من القرن التاسع عشر..... أمجد أحمد الزعبي 695

الفصل العشرون: الاستشراق والسياسة: أرمنيوس فاميري

والدولة العثمانية (مقاربة تاريخية)..... زكريا صادق الرفاعي 725

الفصل الحادي والعشرون: السياسة البريطانية في السودان (1821-1914):

أساليب محاصرة الحضور العثماني والنفوذ المصري

وتصفيتهما في السودان..... فدوى عبد الرحمن علي طه 749

الفصل الثاني والعشرون: التحولات بين التعريب الثقافي
والترك العثماني في سياق سياسي متغير في أطراف العالم العربي:
حالة السودان في الفترة 1504-1885..... قيصر موسى الزين 779

الفصل الثالث والعشرون: شمال أفريقيا من حرب طرابلس
إلى الحرب العالمية الأولى: بين الاستقلال والاتحاد العثماني
(وادي ميزاب مثلاً)..... أمل غزال 797

القسم الخامس

السلطة العثمانية ومائل من المجتمع الأهلي العربي

الفصل الرابع والعشرون: الزعامات المحلية العربية وتعامل الدولة العثمانية
معها: رؤية جديدة في ضوء الوثائق العثمانية..... فاضل بيات 823

الفصل الخامس والعشرون: السلطة العثمانية والزعامات القبلية
والحضرية في إيالة الجزائر
(القرن السادس عشر - القرن الثامن عشر)..... فاطمة الزهراء قشي 865

الفصل السادس والعشرون: ميحيو المشرق من مرج دابق
إلى سايكس - بيكو: بين نظام الملل وحماية السلطان
ونظام الامتيازات والحماية الأوروبية..... جوزيف أبو نهر 883

الفصل السابع والعشرون: الصراع العثماني - الصفوي وتأثيره في الشيعة في
البلاد الخاضعة للعثمانيين..... علي إبراهيم درويش 919

القسم السادس

الإصلاح والتنظيمات وأحوال ثقافية

الفصل الثامن والعشرون: الإصلاح العثماني للبلاد العربية في أدب اللوائح:
لائحة عبد الرحمن بن إلياس المدني نموذجاً..... مهدي مبيضين 945

الفصل التاسع والعشرون: أصداء التنظيمات العثمانية
وتجربة محمد علي في المغرب الأقصى:
فترة ما قبل الحماية الفرنسية عام 1912..... يحيى بولحية 979

الفصل الثلاثون: إصلاحات محمد علي باشا بين تأثير

الإصلاح العثماني والعوامل الذاتية حماد الله ولد السالم 1013

الفصل الحادي والثلاثون: خير الدين التونسي

والمسألة الاقتصادية محمد الأزهر الغربي 1045

الفصل الثاني والثلاثون: «المملكة الدستورية العثمانية» وتداعياتها

على طلائع الفكر الدستوري العربي سيمون بدران 1057

القسم السابع

مآلات جديدة ما بعد العثمانية

سايكس - بيكو موضوعًا إشكاليًا

الفصل الثالث والثلاثون: من اتفاقات سايكس - بيكو

إلى معاهدة لوزان: عَقْدُ من التحولات وآثارها البنيوية

في نشوء الدولة في المشرق العربي محمد جمال باروت 1089

الفصل الرابع والثلاثون: لورنس وبريمون

واستراتيجية سايكس - بيكو ياسر جزائري 1111

الفصل الخامس والثلاثون: بين الواقع والمسوّدة!

اتفاق سايكس - بيكو ومآله فلسطينًا

إعلان بلفور بعيون نُحْبِ فلسطين

(1918-1948) بلال محمد شلش 1151

الفصل السادس والثلاثون: الهوية واليوتوبيا في ما بعد سايكس - بيكو:

قراءة في الخطابين القومي والإسلامي مونية آيت كبرورة 1185

فهرس عام 1223

قائمة الجداول والخرائط والملاحق والوثائق والصور

الجدول

(1-31): توازن ميزانية الدولة (1873-1876) 1053

الخرائط

(1-10): مصطلح «عراق عرب»، و«عراق» كدلالة جغرافية - خرائطية بارزة

لولايتي بغداد والبصرة في خريطة عثمانية

صادرة في عام 1913 407

(2-10): مصطلح «عراق عرب» يغطي جنوب العراق ووسطه في خريطة عثمانية

صادرة في عام 1868 408

(3-10): مصطلح «عراق عرب» في خريطة عثمانية نادرة

في مطلع القرن التاسع عشر (1803) 409

(4-10): مصطلح «عراق» في كتاب جغرافي باللغة العربية في مطلع القرن

العشرين (1912) 410

(5-10): خريطة عثمانية توضح عودة إقليم الموصل إلى العراق خلال العصر

الأتاكي، وهي صادرة في عام 1908 416

(1-18): خط سير سكة حديد برلين - بغداد - البصرة 694

الملاحق

- (1-7): أسماء الولاة العثمانيين في اليمن
..... (1289-1336هـ/1872-1918م) 320
- (1-35): الصفحة الأولى لصحيفة فلسطين في ذكرى بلفور المتزامنة مع ثورة
البراق، 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1929 1175
- (2-35): الصفحة الأولى من صحيفة الكرمل الصادرة يوم الثلاثاء الأحمر،
ترطب إعدام شهداء ثورة البراق بتصريح بلفور
(17 حزيران/ يونيو 1930) 1176

الوثائق

- (1-7): رسالة من عزيز علي المصري 299
- (2-7): جواب الإمام يحيى بالموافقة على وصول شيخ الإسلام
وقاسم العُزي أبي طالب وعزيز المصري لاستكمال التشاور 302
- (3-7): فرمان الإقرار موقع من السلطان محمد رشاد 305
- (4-7): صورة تعيين شيخ الإسلام رئيساً للمحكمة الاستئنافية العليا 305
- (5-7): كتاب من شيخ الإسلام العلامة العمري 310
- (1-10): رسالة السلطان محمود الثاني وإشارته إلى مصطلح «خطة العراق»
ومركزة الإدارة من الجنوب لغاية الشمال في عام 1830 406
- (2-10): اقتباس من التقرير الذي يوضح استخدام مصطلح «العراق» للتعبير عن
القلق العثماني الطائفي في إقليم العراق عام 1889 411
- (1-13): حصول بعض النخب العاملة من أسرة آل عظم على ظهور التوقيع
والاحترام، وتجديد الإعفاء من التكاليف المخزنية، في عهد باي
تونس حسين بن علي تركي في أوائل جمادى الآخرة 1139هـ- كانون
الأول/ ديسمبر 1726م، وهو ما يُبرز توسيع صلاحيته 528

(13-2): رسالة موجهة من باي تونس حمودة باشا إلى السلطان المغربي المولى سليمان، يهته باستباب الأمن، والقضاء على ثورات القبائل، ويعترف له بالسيادة المعنوية على المغربين الأقصى والأدنى.....529

(13-3): فرمان معرّب مبعوث من السلطان محمود الثاني (1808-1839) إلى باي تونس حين باشا (1824-1835) بشأن تقديم العاكر النظامية المدربة والمتعلمة في الولاية إلى الباب العالي، ويبين فرمان جهد السلطان في تعميم المعارف والعلوم الحربية في الولايات.....530

(13-4): جواب من الباب العالي إلى والي تونس في 12 جمادى الثانية 1290 هـ - 6 آب/ أغسطس 1873 م، يعاتبه ويعارض تعيين قناصل لتونس في الدول الأجنبية، لأن تونس جزء من الدولة العثمانية التي لها سفراء وقناصل في تلك البلدان.....531

(13-5): كتاب يحث على ضرورة إصدار الأوامر بقراءة الخطبة باسم السلطان عبد الحميد الثاني، والحصول على التعظيمات اللائقة والأدعية الخيرية، وهو مؤرخ بـ 1293 هـ/ 1876 م، ويُبرز العودة القوية للدولة العثمانية إلى الولايات المغاربية.....532

الصور

(10-1): الوالي ناظم باشا وإضفاء نعوت «العراق» و«الخطبة العراقية» في النشرات المحلية العراقية خلال عهده (1911).....412

(10-2): موسوعة عثمانية جغرافية - لغوية والإشارة إلى غلبة الوجود العربي في ولاية الموصل في أواخر القرن التاسع عشر (1896).....417

(18-1): خط سير سكة حديد برلين - بغداد - البصرة.....694

المساهمون

أحمد أبو شوك

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، ومنسق برنامج التاريخ في قسم العلوم الإنسانية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر. حصل على درجة الدكتوراه في التاريخ في جامعة بيرغن في النرويج (1998). شغل عددًا من المناصب الأكاديمية الإدارية في الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا (1999-2012). عمل أستاذًا زائرًا في معهد دراسات الشرق الحديث في برلين، ألمانيا، وجامعة بتسبرغ، في الولايات المتحدة الأمريكية (2015). شارك في مؤتمرات وندوات عالمية وإقليمية، وله أكثر من 20 كتابًا و50 بحثًا علميًا.

أمجد الزعبي

أستاذ مساعد ورئيس قسم العلوم الإنسانية - كلية الآداب والفنون - جامعة فيلادلفيا - الأردن. حائز الدكتوراه في تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر من الجامعة الأردنية؛ له عدد من الكتب المنشورة، منها: هريبرت صموئيل وتأسيس إمارة شرق الأردن (1920-1925م)، وتاريخ التطور السياسي والاقتصادي لألمانيا (1789-1849م)؛ وعدد من البحوث والدراسات. شارك في عدد من المؤتمرات الدولية؛ من اهتماماته: تاريخ ألمانيا وتاريخ أوروبا والعلاقات الأوروبية مع الوطن العربي.

أمل غزال

باحثة لبنانية. تخرجت في الجامعة الأميركية في بيروت، وجامعة ألبرتا في كندا. تعمل حاليًا أستاذة مشاركة في قسم التاريخ في جامعة دالهاوزي في كندا. مرشحة لوظيفة أستاذة مشاركة في قسم التاريخ في جامعة سايمون فريزر في فانكوفر، كندا، حيث تدير أيضًا مركز الدراسات المقارنة للمجتمعات والثقافات الإسلامية.

أنيس عبد الخالق محمود

أستاذ التاريخ الحديث في الجامعة المستنصرية. أكمل دراسته الجامعية في كلية الآداب في جامعة بغداد متخصصًا بالتاريخ الحديث. صدر له كتاب السلطان عبد الحميد الثاني والأطماع الصهيونية في فلسطين (2014)؛ ترجم أكثر من عشرة كتب في مجال الاستشراق والرحلات، منها كتاب المشرقون لجان دي جاك واردنبرغ، ورحلة أبراهام بارسونز من حلب إلى الخليج العربي (1774-1775).

بلال شلش

المدير العام لمؤسسة «وثق فلسطين». مهتم بالبحث في تاريخ المقاومة الفلسطينية المسلحة، وبتاريخ الحركات السياسية الفلسطينية. له في هذا المجال عدد من الكتب والدراسات المحكمة المنشورة. حاصل على زمالة بحثية من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات لإنجاز كتاب عن حامية «يافا» في حرب 1947-1948، ومنحة برنامج ماجستير الدراسات الإسرائيلية في جامعة بيرزيت.

جميل موسى النجار

باحث عراقي. حاصل على الماجستير والدكتوراه في التاريخ العثماني من جامعة القاهرة (1986 و 1989)؛ عمل في جامعات الأردن وليبيا والعراق؛ عميد كلية التربية الأساسية - الجامعة المستنصرية؛ رئيس لجنة عمداء كليات التربية

الأساسية في الجامعات العراقية ورئيس الجمعية التاريخية العراقية. له 15 كتابًا مطبوعًا وثلاثة وثلاثون بحثًا منشورًا. شارك في بحوث تخصصية في ثلاثين مؤتمرًا عُقدت في العراق وخارجه.

جوزيف أبو نهرا

دكتور دولة في التاريخ من جامعة ستراسبورغ، مجاز في الحقوق وفي العلوم السياسية من جامعة القديس يوسف - بيروت، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية ورئيس سابق لقسم التاريخ (الفرع الثاني). عميد سابق لكلية التربية في الجامعة اللبنانية ورئيس سابق لجامعة الكفاءات. أمين سر الجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية. شارك في عشرات المؤتمرات، وله عدد من البحوث والمؤلفات باللغتين العربية والفرنسية.

حسين العمري

مؤرخ وسياسي يمني. حائز الدكتوراه من جامعة دورهام البريطانية. تقلّد عددًا من المناصب الوزارية والحكومية، وهو الآن عضو في مجلس الشورى. عضو المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو - باريس (2004-2007). يرأس تحرير مجلة الثوابت الفصلية منذ عام 2001. أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة صنعاء - قسم التاريخ كلية الآداب؛ له مشاركات عدة في ندوات ومؤتمرات دولية؛ ألف أكثر من 25 كتابًا، وعددًا من البحوث والدراسات.

حماد الله ولد السالم

مفكر موريتاني حاصل على دكتوراه دولة في التاريخ الحديث في عام 2004، وعلى جائزة الدولة الموريتانية التقديرية للآداب في عام 2006. أستاذ التعليم العالي في قسم التاريخ بجامعة نواكشوط المركزية. عضو لجنة البحث في مخبر البحث في كلية الآداب في جامعة مرساي الفرنسية بين عامي 1996 و2002. عمل باحثًا في معهد كامويز في البرتغال بين عامي 2000 و2001. له 22 كتابًا نُشرت في بيروت، الشارقة، الرباط، الإسكندرية، و14 بحثًا منشورًا في مجلات محكمة.

خالد زيادة

أستاذ جامعي وباحث في التاريخ الثقافي والاجتماعي. شغل منصب سفير لبنان في جمهورية مصر العربية والمندوب الدائم في جامعة الدول العربية (2007-2016). وهو حاليًا مدير فرع بيروت في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. صدر له عن المركز: المسلمون والحدثة الأوروبية؛ سجلات المحكمة الشرعية - الفترة العثمانية؛ رسالة الكليم الثمان لحسين مرصفي (تحقيق)؛ أسباب الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة لمحمد روجي الخالدي (تحقيق)؛ عبرة وذكرى لسليمان البستاني (تحقيق). له العديد من المؤلفات: الكاتب والسلطان؛ الخيس والنفس: الرقابة والفساد في المدينة الإسلامية؛ المدينة العربية والحدثة.

زكريا الرفاعي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ - كلية التربية - جامعة المنصورة. حاصل على الدكتوراه في الآداب، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة عين شمس بمرتبة الشرف الأولى في عام 1998. باحث زائر في جامعة ميتشغن (2006). عضو اتحاد المؤرخين العرب. أسهم في عدد من الدوريات المحكمة، منها وقائع تاريخية؛ من مؤلفاته في الفكر المصري الحديث (2003) والبرلمانيون المصريون (2010).

سيّار الجميل

مؤرخ وباحث عراقي. حاصل على الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة سانت أندروز في بريطانيا في عام 1982. عمل أستاذًا في عدد من الجامعات العربية والأوروبية والأميركية؛ له أكثر من 30 كتابًا منشورًا وعشرات البحوث. حاز عددًا من الجوائز العربية والدولية. أسهم في تحرير بعض الموسوعات. عمل أستاذًا باحثًا في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2011-2014). أنجز مشروعين في التكوين التاريخي الحديث للخليج العربي.

سيمون بدران

باحث في القانون الدستوري والنظم السياسية. حصل على شهادتي الماجستير والدكتوراه في القانون العام من جامعة مونبلييه - فرنسا. حَضَر دبلومًا

جامعيًا في فلسفة القانون، وآخر في الدين والقانون، إضافة إلى دبلوم في القانون الدولي. له العديد من المؤلفات القانونية المتخصصة، وخبرة عملية في التدريس في الجامعات الفرنسية والإماراتية. يحاضر حاليًا في الجامعة الأميركية في الإمارات. وهو عضو اللجنة العلمية للجمعية العربية للقانون الدستوري.

صاحب عالم الندوي

حاصل على الدكتوراه من قسم التاريخ والحضارة الإسلامية في كلية دار العلوم، جامعة القاهرة. يعرف خمس لغات (الهندية والأردية والعربية والفارسية والإنكليزية). تخصص في تاريخ الهند الإسلامي والحديث؛ له أعمال علمية وبحثية في مجلات عدة. شارك في ندوات وورش علمية في عدد من البلدان العربية والولايات المتحدة؛ يعمل حاليًا باحثًا أكاديميًا في مركز حسن بن محمد للدراسات التاريخية، الدوحة، قطر.

صالح علواني

باحث في التاريخ والتراث المغاربي. حاصل على الدكتوراه في التاريخ في جامعة تولوز الفرنسية عام 2004. باحث مشارك سابقًا في مخبري بحث في ليون وسانت إتيان (Saint-Étienne) في فرنسا؛ مؤسس ورئيس جمعية بحوث ودراسات في تاريخ وتراث منطقة السباسب العليا في تونس. شارك في كثير من الملتقيات العلمية الدولية في المغرب العربي وخارجه. من مؤلفاته: *L'exemple de la Grande Mosquée de Paris: une approche historique et patrimoniale*

صبري فالح الحمدي

مدير مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية/ الجامعة المستنصرية، وأستاذ الدراسات العليا في كلية التربية. حاز جائزة الأستاذ الأول على الجامعة المستنصرية في عام 2010، وجائزة المستنصرية للأدب في عام 2016. شارك في عدد من المؤتمرات العلمية؛ له 107 بحوث منشورة في مجلات عربية وعراقية محكمة؛ له 19 كتابًا في تاريخ العراق والمغرب والولايات المتحدة والجزيرة العربية.

عبد الحي الخيلي

أستاذ التاريخ الحديث في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط (المغرب). حائز الدكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس في الرباط، في عام 2012. من اهتماماته تاريخ المغرب وحضارته، والتاريخ العثماني الحديث، والعلاقات العثمانية - المغاربية، والفكر الإصلاحية في العالم الإسلامي؛ له عدد من المؤلفات والدراسات.

علي درويش

باحث لبناني. حائز الدكتوراه من الجامعة اللبنانية في عام 2000. دَرَسَ مادة الحضارة الإسلامية في الجامعة العربية المفتوحة (AOU) - لبنان. أستاذ مادة التاريخ في الجامعة اللبنانية؛ من مؤلفاته جبل عامل بين 1516-1697: الحياة السياسية والثقافية والسياسة والدين في مرحلة تأسيس الدولة الصفوية 1501-1576.

فاضل بيات

باحث عراقي. حاصل على الدكتوراه من جامعة أنقرة/ تركيا في التاريخ الإسلامي (1975)، وعلى مرتبة الأستاذية من جامعة بغداد في عام 1989. عمل أستاذًا في جامعة بغداد والجامعة الأردنية. يعمل الآن خبيرًا في مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (IRCICA) التابع لمنظمة التعاون الإسلامي؛ له أكثر من 30 كتابًا، منها اللغة التركية - قواعد وتطبيقات، وعشرات البحوث والدراسات الأكاديمية.

فاطمة الزهراء قشي

أستاذة التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة عبد الحميد مهري - قنطينة، مديرة مخبر «تاريخ، تراث ومجتمع»، ورئيسة تحرير مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري - قنطينة. لها عدد من الكتب، منها قنطينة في عهد صالح باي البايات، والزواج والأسرة في قنطينة القرن 18م، وعدد من الدراسات المنشورة باللغة الفرنسية.

فدوى عبد الرحمن علي طه

أستاذة التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الخرطوم. وهي أول سيدة تنال درجة الأستاذية في كليات الدراسات الإنسانية في جامعة الخرطوم. لها عدد من الكتب المؤلفة والمحققة والمترجمة، وعدد من المقالات المنشورة في دوريات عالمية وإقليمية ومحلية. شاركت في عدد من المؤتمرات العلمية العالمية والإقليمية والمحلية. حصلت على جائزة الطيب صالح للإبداع الكتابي، شخصية العام الثقافية لعام 2017.

قيصر موسى الزين

أستاذ مشارك، جامعة الخرطوم، كلية الآداب. متخصص بالاجتماع التاريخي وتاريخ الحضارة الإسلامية وعلم الاجتماع الديني. أنجز دراساته العليا في كل من جامعة الخرطوم/ السودان وجامعة تمبل/ الأميركية. له أكثر من 40 دراسة منشورة في دوريات محكمة وعدد من الكتب المنشورة في مجالات التاريخ والاجتماع والأديان. يعمل حاليًا مديرًا عامًا لمركز التنوير المعرفي بالسودان.

لطفى بن ميلاد

مدرس تاريخ الإسلام والعالم المتوسطي في العصور الوسطى (600-1500) في جامعتي القيروان وتونس. حائز الدكتوراه عن أطروحته التي تناول فيها أفريقيا والمشرق المتوسطي (1054-1517). له عدد من الدراسات بالعربية والفرنسية والإنكليزية. حاضر في بلجيكا ومدريد وكرواتيا والدار البيضاء وقنيطرة وعدد من الجامعات التونسية.

ليث مجيد حسين

باحث عراقي. حاصل على الدكتوراه من جامعة ماربورغ، ألمانيا، من قسم المماريات/ فرع دراسات الشرق القديم. أستاذ مساعد في برنامج دراسات الخليج (اللهجات والتاريخ والثقافة) في مركز دراسات الشرق الأوسطية في جامعة ماربورغ؛ شارك في عدد من المؤتمرات والندوات الدولية؛ له عدد من المقالات والمنشورات. يعمل حاليًا في مشروع للجمعية الألمانية للبحوث في جامعة يينا، وأستاذ مساعد في جامعة بغداد.

محمد الأزهر الغربي

أستاذ تعليم عال في التاريخ المعاصر. حائز دكتوراه دولة من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1998. له عدد من الدراسات. أسهم في عدد الندوات العالمية. يشرف على عدد من الأطروحات في مجال التاريخ المتوسطي والمغاربي؛ له كتاب باللغة العربية عنوانه: تونس رغم الاستعمار، و7 كتب باللغة الفرنسية، منها *Le capital modernité. dynamique d'acteurs socio-économiques au Maghreb*

محمد المريمي

باحث تونسي. حائز الدكتوراه (1994) والتأهيل الجامعي (2012) في التاريخ من جامعة تونس. تركزت اهتماماته البحثية على تاريخ البلاد التونسية في العصر الحديث. له عدد من الدراسات والبحوث المنشورة باللغتين العربية والفرنسية نشرت في دوريات عربية وعالمية. من مؤلفاته إياضية جزيرة جربة خلال العصر الحديث.

محمد جمال باروت

متعدد الاهتمامات، ولا سيما في مجال التاريخ الاقتصادي - الاجتماعي - السياسي السوري الحديث. باحث مشارك في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. عمل مديراً ومستشاراً في عدد من المشروعات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية، وصندوق الأمم المتحدة للكان ومنظمة الهجرة الدولية؛ له عدد من الدراسات والبحوث في مجالات التعليم، والتنمية البشرية، والتنمية والكان، والهجرة الخارجية السورية، والاستشراف المستقبلي لمسارات التنمية. متخصص بالتاريخ الاجتماعي والسياسي السوري الحديث؛ من أحدث كتبه العقد الأخير في تاريخ سورية، والتكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية.

محمد مرقطن

باحث فلسطيني. حائز الدكتوراه في اللغات السامية القديمة وحضارات الشرق القديم من جامعة فيليبس في ماربورغ - ألمانيا في عام 1987. عمل

في التدريس والبحث في عدد من الجامعات الألمانية. يعمل حاليًا في جامعة هايدلبرغ - ألمانيا، وهو الآن أستاذ زائر في جامعة قطر. عُني، مشاركة ورئاسة، في حفريات ومسوحات أثرية في الأردن والبحرين وعمان واليمن والمغرب. نشر عشرات البحوث عن حضارات ولغات الشرق القديم.

مهند مبضين

أستاذ التاريخ العربي الحديث في الجامعة الأردنية، وباحث زائر في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يكتب في الصحافة الأردنية والعربية، وله العديد من المؤلفات والبحوث في الخطاب التاريخي والتاريخ الثقافي لمدينة دمشق في القرن العصر العثماني، من أواخرها «حمام السوق في العصر العثماني: التاريخ والتقاليد الدمشقية»، و«تعليم الصبيان في دمشق العثمانية» (2014)، و«الناس والمدينة في العصر العثماني: دمشق في القرن الثامن عشر» (2015)، و«موقف مؤرخي بلاد الشام من حملة إبراهيم باشا (1246-1248هـ/1831-1833م)» (2016).

مونية آيت كبورة

حائزة ماجستير فلسفة، وتنتهي رسالة الدكتوراه في قسمي الفلسفة في جامعة كيبك - كندا والعلوم السياسية في جامعة ليون - فرنسا. تشرف حاليًا على مشروعين بحثيين: «الراديكالية، الهوية والمواطنة» و«الأصولية والإسلاموفوبيا». شاركت في عدد من الملتقيات العلمية؛ من أعمالها باللغة الفرنسية الإسلام - رؤية في الزاوية (2015).

ناصر الدين سعيدوني

أستاذ في التاريخ الحديث والمعاصر. حاصل على دكتوراه دولة في الآداب والعلوم الإنسانية من كلية الآداب في جامعة إيكس أون بروفانس، فرنسا (1988). درس التاريخ في جامعة الجزائر أكثر من ثلاثين عامًا، وجامعة آل البيت (الأردن)، وجامعة الكويت لأكثر من عشرة أعوام. ألف ما يزيد على 30 كتابًا في موضوعات مختلفة؛ له أكثر من مئة بحث أكاديمي تتعلق بتاريخ الجزائر والعالم العربي الحديث والمعاصر.

ناصر السعدي

طالب دكتوراه في السنة الأولى في جامعة السلطان قابوس. حاصل على درجة الماجستير في التاريخ في عام 2013 عن أطروحة بعنوان «القبيلة ودورها السياسي في عُمان». شارك في عدد من الندوات والمؤتمرات العلمية ببحوث علمية، منها «المجتمع والياسة في جوابات الإمام محمد بن عبد الله الخليفي»، و«معالم الإصلاح السياسي عند الشيخ جاعد بن خميس الخروصي».

نهار محمد نوري

أستاذ التاريخ في الجامعة المستنصرية. أكمل دراسته الجامعية في كلية الآداب - جامعة بغداد في تخصص التاريخ الحديث. له كتاب العلمانية البريطانية: دراسة في نشوء المفهوم وتطوره (2015)، وترجم كتاب يوجين روغان مدرسة العثائر في اسطنبول (2014)، وكتاب خوان كول وموجان مومن العثمانيون وثيمة العراق: كربلاء أنموذجاً 1843 (2015).

نور الدين ثيو

حائز الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر. أستاذ محاضر في جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة. عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية. شارك في عدد من الملتقيات الدولية والعربية؛ له مجموعة من الدراسات العلمية في مجالات التاريخ الوطني الجزائري والفكر العربي الحديث والمعاصر، فضلاً عن القضايا العالمية. آخر إصداراته عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (2015).

وجيه كوثراني

مؤرخ وأكاديمي لبناني، أستاذ زائر في معهد الدوحة للدراسات العليا. شغل منصب مدير فرع لبنان والمدير العلمي للإصدارات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ورئيس لجنة الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية. عمل سابقاً مديراً للدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية، ورئيس تحرير

مجلة منبر الحوار في بيروت، وأستاذًا في الجامعة اللبنانية. حاصل على دكتوراه من جامعة السوربون في باريس. تشمل بحوثه وكتبه الكثيرة دراسات التاريخ الاجتماعي، وعلم الاجتماع التاريخي، ومنهجية البحث التاريخي، وتاريخ الأفكار.

ياسر جزائري

درس الأدب الفرنسي والأدب الألماني. حصل على دكتوراه في الأدب الألماني والدراسات الإنسانية من جامعة ستانفورد. يعمل أستاذًا في قسم الدراسات الإنسانية في جامعة ولاية فيتشبرغ في الولايات المتحدة الأمريكية؛ له عدد من البحوث في الأدب الألماني والفرنسي وشؤون الشرق الأوسط.

يحيى بولحية

حاصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ المقارن من جامعة محمد الأول في وجدة. يعمل حاليًا إداريًا وتربويًا في أكاديمية وجدة للتربية والتكوين؛ متخصص بالتاريخ المعاصر والتاريخ المقارن؛ له عشرات المقالات العلمية المحكّمة في التاريخ والأنثروبولوجيا والتربية والسياسة؛ صدر له حديثًا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتابُ البعثات التعليمية في اليابان والمغرب من أربعينيات القرن التاسع عشر حتى أربعينيات القرن العشرين، تبين المقدمات واختلاف النتائج.

الورقة الخلفية وموجز الكتاب

وجيه كوثراني

أولاً: في التاريخ للمدى العثماني الطويل عربياً السياقات والتقاطعات في التاريخ العلائقي

أربع مئة سنة امتدت بين حدثين محفورين في الذاكرة التاريخية العربية:

الحدث الأول (مرج دابق)، مضى عليه خمسمئة عام، يتمثل في معركة حسمت أمر السلطة والحكم تبعاً على امتداد بلاد الشام والعراق ومصر والعراق والجزيرة، فنقلت الحكم من المماليك إلى الأتراك العثمانيين؛ ولأنه لا يمكن فصل هذا الحدث (التوجه العثماني شرقاً وجنوباً) عن نشوء الدولة الصفوية في إيران ومحاولاتها التوسع غرباً باتجاه الأناضول والعراق، اندلعت حربٌ عثمانية - صفوية استمرت نحو قرنين، إلى أن حُسمت لمصلحة العثمانيين. لكنها كشفت بدورها العالم الإسلامي بدوائره الثلاث: التركية والعربية والفارسية، لتدخلات وسياسات الدول الأوروبية الناهضة آنذاك والمسلّحة بماركتيليتها وأساطيلها وسلعها والباحثة عن أسواقها وطرق المواصلات المؤدية إليها.

كان المد العثماني قد وصل أيضاً إلى شمال أفريقيا (طرابلس الغرب وتونس والجزائر) ولم يفلت من هذا الامتداد إلا المغرب الأقصى، لأوضاع متوسطة وداخلية.

وهكذا، بين توسع عثماني امتد إلى المغرب والمشرق، وفي غضون عقود قليلة بعد مرج دابق (1516-1534)، تتوقف المؤرخ الباحث في هذه المرحلة أسئلة مقارنة في الأحوال والأوضاع بين الجهتين؛ ففي المشرق ثمة حكم للدولة المماليك المهيمنة على الاجتماع السياسي في مناطق سيطرتها، لكن المتيحة للأسر النافذة وأمرائها وللولاة والقضاة المحليين أمر تدبير الجباية واستثمار الأرض وشؤون الرعايا الأخرى، وفي المغرب ثمة كيانات سياسية مركزية اُكْتُبت شرعية تاريخية أسرية (الداي والباي)، فهل ثمة مجال للمقارنة (في مدى التشابه والاختلاف بين الوضعيتين)؟ علماً أن السلطات المحلية لجأت في الحاليتين إلى تثبيت شرعيتها من خلال مرجعية الهيئة السلطانية العثمانية المركزية.

يبد أنه كان لهذه الكيانات السياسية الطرفية حيزٌ واسعٌ من الاستقلال عن الإدارة العثمانية المركزية، فهل يسوّغ هذا الاستقلال الطرفي حديث المؤرخ المعاصر عن جذور «كيانات وطنية»؟ وهل يملك مثل هذا الخطاب حيّاته التاريخية الفعلية، ومن دون خلطٍ للأزمنة والمفاهيم؟

إشكالية أخرى ذات بُعد دولي، بل ذات بُعد حضاري عالمي، طرحها التوسع العثماني متوسطياً، أي في شرق المتوسط وفي ضفته الجنوبية، وتموضعت (هذه الإشكالية) في المكان والزمان في انعطافة تاريخية كبرى، وهي انتقال مركز ثقل الدورة التجارية العالمية من المتوسط إلى المحيط الأطلسي، بعد الاكتشافات البحرية الكبرى، الأمر الذي يثير ربما عدداً من الأسئلة والفرضيات، لعل أهمها:

- أضحت حروب المتوسط بين الدولة العثمانية والقوى الأوروبية «حروب قرصنة» لا طائل منها ولا نتائج حضارية لها (فرضية بروديل).

- بدّد الصراع الصفوي - العثماني قوى الدولتين الإقليميتين في العالم الإسلامي، وأدخلهما في سياق الرهانات على الدول الأوروبية (التزاحم في وهب الامتيازات)، فأضاعاً فرص استثمار الطاقات العلمية التي كان يمكن أن تواكب نهضة أوروبا العلمية لو توافرت لها سياسات حاضنة (فرضية قد تشير إلى مثال مرصد اسطنبول أو هندسة بهاء الدين العاملي...).

- دخلت السلطات المحلية هي أيضاً في أشكالٍ من الصراعات الأهلية والقبلية والأسرية، فسادت ولاءات العصيات الضيقة.

- اقتصاديًا، ثمة تحول اجتماعي تفاقم في هذه المرحلة، فنحنا أكثر فأكثر نحو اعتماد أصحاب الثروات المحلية (وأغلبية هؤلاء من الولاة والموظفين الكبار في الإدارة) على التجارة الأجنبية وخدماتها، الأمر الذي حال دون حصول تراكم داخلي أو إغناء لخزينة الدولة أو إعادة إنفاق على الجور والطرق والترع وأقنية القاية.

الحدث الثاني (سايكس - بيكو) مضى عليه أكثر من مئة عام، ويتمثل في الذاكرة (إن صحت صورها أو أخطأت) رمزيًا باتفاقية اقتسام نفوذ في المنطقة العربية، ولا سيما في بلاد الشام والعراق، بين دولتين (فرنسا وبريطانيا). وعلى الرغم من أن الاتفاقية كانت مجرد سيناريو لم تُنفذ مخططاته (حرفيًا)، إلا أنها بقيت حدثًا تأسيسيًا ومؤثرًا للحوادث لاحقة أخطر: وعد بلفور وتلقيم فلسطين للصهاينة، وتجزئة استعمارية في ظل انتدابين أجبيين، وإقامة دول تابعة، مفتعلة حدودها السيادية الوطنية في ما بينها ومستشكلة تراكيب ديموغرافيتها الإثنية والدينية والمذهبية المتداخلة داخل كل منظومة حدود، والممتدة أيضًا في ما بين الحدود.

كما جاءت اتفاقية سايكس - بيكو بعد سلسلة من الحوادث التي أدت إلى استعمار كامل للشمال الأفريقي (مصر، طرابلس، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى) من دول أوروبا الغربية (فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، إسبانيا) بدءًا من الجزائر في عام 1830، وصولًا إلى المغرب الأقصى في عام 1912.

من العثمانية القائمة إداريًا على ولايات وسناجق، واجتماعيًا - سياسيًا على سلطات أهلية ومحلية (وسيطرة)، إلى دول تحت الحماية وأخرى متدبّة، ارتسمت مرحلة انتقالية شديدة التعقيد في مسار هذا التحول، أي من العثمانية بأبعادها التاريخية السلطانية المتعددة المراحل والخصائص على امتداد 400 عام، إلى تشكّل صيغة «الكيانات الوطنية» تحت الحماية أو تحت الانتداب في المشرق العربي ومغربه، كيانات وطنية لا يزال مخاض تكوّنها يتفاعل حتى اليوم.

في خضم هذا التفاعل، لا تزال تبرز، بين الحين والآخر، ولا سيما خلال الحروب الأهلية في المنطقة، وعند تفاقم أزمة الهويات، صورة سايكس - بيكو، كردية تتضمن حقائق وأساطير عن تقسيم أو إعادة تقسيم من طرف واحد، في

حين تلفت الوقائع التاريخية المؤرخ الباحث إلى أن مفهوم «الدولة الوطنية» ومفهوم الهوية الوطنية القابلة للتحويل إلى دولة مواطنين، أي إلى تبني صيغة الـ «nationality» والمواطنة «citizenship» وتطبيقها، هما مفهومان ذوا علاقة بمسار تاريخي مركّب الأبعاد ومتعدد العوامل والفواعل وبمسارات اجتماعية وسياسية وثقافية وعسكرية محلية تفاعلت وجرت على امتداد ما سُمّي آنذاك «التركة العثمانية»، ومنها اللامركزية وصعود سلالات الولاية والحكام المستقلين وشبه المستقلين، والصراع الاستعماري على التركة العثمانية، بما فيها الأناضول والرومللي، أي النواة التركية من الإمبراطورية العثمانية الكبرى، وكل هذا بمجمله ينظمه مشهد ما سُمّي «المألة الشرقية».

ليس الهدف هو دراسة هذه العوامل والأوضاع (بذاتها) بالتفصيل، وإنما وعي اتصالها بسياق تحوّل تاريخي مصري في العالم العربي: الانتقال من دولة سلطانية قامت على بُنى تقليدية (قديمة) تحاول تحديث بُناها لتصبح «مملكة دستورية» عبر سلسلة من التنظيمات وعمليات الدسرة، إلى دول ذات «هويات وطنية» نشأت بفعل تقاطع عاملين متصلين ومتفاعلين: الحركات المطالبة المحلية من جهة، ومشروعات الإمبرياليات الغربية من جهة أخرى. والحاصل أو الواقع المتجد كان نتاج هذا التقاطع بين العاملين (توافقًا أو استبعادًا أو فرضًا من المتصر أو الغالب).

لذا، إن وقوفنا الزمني عند حدين تاريخيين صادفت ذكرهما في هذه اللحظة: الأول مرج دابق العثماني المأل خلال الأربعمئة عام؛ والثاني، سايكس - بيكو الغربي المصير خلال مئة عام، هو دعوة إلى تأمل ودراسة ما هو مهم في مجرى هذا التحول من خلال متابعة رافديه وبمنهجية التأريخ للزمن الطويل: الرافد العثماني الطويل المدى والعميق الأثر، والغربي المتوسط المدى (زمنيًا) لكن البالغ في تأثيره وفاعليته؛ علمًا أن هذين الرافدين لم يكونا منفصلين دائمًا، بل كانا في معظم الأحيان متصلين عبر قنوات تفاعل عسكرية واقتصادية وثقافية، بدءًا من «امتيازات أجنبية» (تجارية في مبتدئها)، مُنحت كهبة أو تقدمة من «السلطان الأعظم» العثماني إلى ملوك أوروبا المتناحرين والضعاف، إلى تحوّلها (أي الامتيازات) قيودًا استخدمها ملوك أوروبا وحكامها للإسك بالسلطان الذي أمسى الأضعف.

من المعروف أن هذا كله كان يتم باسم «مِلل» وتحت مظلة «مبدأ الاستئمان» التي كانت في السابق عنصرًا بنيويًا من عناصر التركيب الإداري العثماني لديموغرافية الدولة - الإمبراطورية، فأصبحت «المِلل» في قاموس «مديري وأوصياء المسألة الشرقية» وأجندتهم طوائفَ تحتاج إلى «حمايات» تُفرض فرضًا على السلطان، وكأنها من رعايا السفراء في إسطنبول، أو رعايا القناصل في عواصم الولايات.

فهل كانت التمييزات والفروقات الإثنية والمذهبية - الدينية في النظام الإداري القانوني للدولة (أي الشريعة وصيغة أهل الذمة والاستئمان)، هي مداخل ذلك الاختراق الأوروبي لبُنى الدولة العثمانية، أي لإدارتها وتجاريتها وأسواقها ونزعات رعاياها المتعددي الإثنيات والأديان وميولهم؟ وهل كان هذا التحول في نظام المِلل (إذ أصبح نظام حماية للطوائف غير الإسلامية وذريعة تدخّل) محفزًا لإصلاح الدولة العثمانية (على صعيد الإدارة) أن يقوموا ببرامج إصلاحية وتحديثية لتحقيق المساواة بين الطوائف وبين الطبقات (خط كلخانة 1839، والخط الهمايوني 1856، وما يعادل ويوازي هذه الإصلاحات أيضًا في تونس، عهد الأمان وإصلاحات خير الدين)؟ بل هل كان هذا التحول من «ملة» إلى «طائفة» مدعاةً عند المفكرين الإصلاحيين، أترًاكًا وعربيًا (ومن قوميات أخرى أيضًا) للتفكير في صيغ قومية مختلفة لكنها تلقي كلها عند صيغة «الدولة/ الأمة»، أو «الدولة/ الوطن»؟ فمن صيغة «الوطن العثماني» إلى صيغة «الوطن السوري»⁽¹⁾... إلى صيغ أخرى تستخدم نسبة الإقليم أو القطر، كان اللجوء إلى الهويات القومية أو الوطنية بمتزلة الرد المضاد والمعاكس لتحول المِلل إلى طوائف بأبعادٍ وظيفية سياسية ولدرجةٍ يمكن معها أن نقول إن «الهوية الوطنية والقومية نشأت في تضادٍ مع التفسير الطائفي للمِلل».

مع ذلك، يبقى للمألة وجه آخر، أو زاوية أخرى للنظر: عندما سأل أحد الدبلوماسيين الفرنسيين في أروقة مؤتمر فرساي (مؤتمر الصلح) المطران عبد الله

(1) هذا التوجه نقرأه بوضوح كبير في دعوات بطرس البستاني وكتاباتهِ عندما وجّه نداءاته ورسائله من «محب للوطن» في نشرة نفيهِ سوريا، في عامي 1860 و1861، إثر الحوادث الطائفية التي اندلعت في جبل لبنان، وهددت المدن السورية.

خوري⁽²⁾ (رئيس الوفد اللبناني إلى مؤتمر الصلح) للمطالبة «بدولة لبنان الكبير» عن الطرائق التي سمحت للأتراك بأن يشتوا النظام بوسائل محدودة جدًا، أجاب المطران بما سبق أن قاله للجنرال غورو وهو أن السلطات التركية اكتفت بتحقيق التوازن بين عناصر السكان وبأقل ما يمكن من التدخل في مصالحهم الخاصة.

هنا، تكتسب مسألة الحكم العثماني وعلاقته بمركبات المجتمع ومن منظور الطوائف التي حازت امتياز ما يمكن أن نسميه «استقلالًا ذاتيًا» في نظام الملل، وهو على كل حال، «استقلال كنية» لا «استقلال شعب»، حيزًا آخر من إشكالية البحث: إشكالية العلاقة بين الديني والسياسي في النظام العثماني (قبل التنظيمات). وفي هذا الصدد يشير بعض المعالجات التاريخية الجدية إلى «تقويم إيجابي» لـ «مرونة» الحكم العثماني بالتعامل مع الأديان غير الإسلامية، إذا ما خضع أهلها لـ «تابعية» السلطان السياسية، وهي تابعية تؤكد بدورها تبعية الدين للسياسة السلطانية، سواء كان هذا الدين إسلاميًا أو مسيحيًا، وهذه إشكالية تخضع بدورها للنقاش.

أما وقد تحكمت الدول الأوروبية في سياسات «الحماية»، فإن تصدع بني الحكم العثماني وتراجعهم في إدارات الرقابة والضبط (أمنيًا واقتصاديًا وماليًا واجتماعيًا ودينيًا) فتحا لمجتمعاته المتعددة صفحةً جديدة في تاريخ العثمانية، هي صفحة التنظيمات والدسترة.

مع التنظيمات وإعلان الدستور وانتشار الأفكار الحديثة عن القوميات ومذاهبها ومدارسها عند النخب في العالم العربي الإسلامي المتوسطي (وكانت هذه النخب تركية وعربية وكردية وأرمنية...) بدأ عهد جديد أشكلت خلاله أمور مصيرية كثيرة وخطرة؛ أشكلت هذه الأمور على مستوى تعقد مساراتها الفعلية، كما أشكلت ولا تزال على مستوى فهمها ووعيها تاريخيًا حتى الآن. فما هو مصير الدولة العثمانية؟ وماذا كان يُتوقع أو يُتخيل؟

- «وطن عثماني» ومواطن عثمانية ومملكة دستورية عثمانية، وفق ما تخيله نامق كمال و«العثمانيون الجدد» آباء تركيا الفتاة؟

(2) كان موقفًا من البطريرك الماروني إلياس الحويك.

- «خلافة عثمانية» وفق ما تخيله إسلاميون قدامى راهنوا على دهاء السلطان عبد الحميد الثاني وقوته، وهو المُبَاعُ أو المأمول به خليفة على عموم المسلمين؟
- «لامركزية إدارية» وفق ما طالبت به قبيل اندلاع الحرب الأولى نخبٌ غير تركية، عربية بشكل رئيس؟

- استقلالات كاملة، أي «انفصالات»، وفق ما أسرت به نخب ليبرالية طرفية، وأعلنته صراحةً خلال الحرب، ثم كانت الثورة العربية (الحجازية) ونخبها المدنية المتحالفة معها في بلاد الشام والعراق أحد تعبيراتها، إلى جانب مطالبات أخرى قُطرية ووطنية وإثنية، علنية أو ضمنية؟

لسنا في معرض التأريخ الحديثي أو المعياري لهذه المشروعات والمسارات المعروفة، بل إن ما يسوغ العودة إليها والتذكير بها، هو مسوغٌ معرفي يتطلب إعادة تأريخها بمنهج «تأريخ الأفكار»، أي وعيها كاتجاهات من داخل سياقاتها التاريخية الموضوعية لا من خلال معيارية المؤامرة أو الخيانة من جهة، ولا بإضفاء المقدس الإسلامي أو المديح القومي أو التبجيل الوطني عليها من جهة أخرى.

إن لتلك المارات، ومهما كانت تعقيداتها وانعطافاتها المفاجئة أو المتوقعة، منطقها الذي ينبغي البحث عنه، أي عقلانياتها الكامنة فيها أو خلفها، أو الموعودة لها بعد «فعلها» وانكشاف أسبابها «المحجوبة» أو المظموسة، بوعي أو من دون وعي. لذلك، لا يهدف هذا المؤتمر الذي ندعو إليه، كما أشرنا، إلى استعادة السرديات المعروفة عن «مرج دابق» ونتائجها، ولا عن الفتوحات العثمانية الأخرى، ولا عن التوصيف الشكلائي للإدارة العثمانية ومؤسساتها، وهي مشبعة درسًا، ولا عن عرض محتويات الأرشيفات المختلفة المتعلقة بتاريخ الفترة العثمانية (دفاتر الطابو والمحاكم الشرعية وجباية الضرائب) وأرقامها معزولة عن سياقها ومعناها، فقد نُشر عنها الكثير، ولا سيما عن بلاد الشام، كما أنه لا يستهدف العودة إلى «متلازمة» سايكس - بيكو للتلويح بها باعتبارها «فزاعة» في الأخبار والتعليقات... إن ما يهدف إليه المؤتمر هو أولاً المراجعة التاريخية النقدية لما ساد من أفكار مغلوطة أو سطحية، أو ذات طابع أيديولوجي فاقع أشاعتها كتب تاريخية مدرسية أو دعوية. وثانيًا: الدراسة التاريخية البنائية وفقًا لمنظور تاريخي

جديد يقوم على التاريخ للأفكار في سياق تشكلها الاجتماعي السياسي - الثقافي، أي في إطار بيئتها التي أنتجتها أو أنتجت بها، تأسيساً على المصادر والوثائق الموثوقة، وعبر الاستعانة بالمفاهيم النظرية والأدوات المعرفية التي أمدتنا بها نظريات العلوم الإنسانية والاجتماعية ومفاهيمها ومناهجها.

ثانياً: موجز كتاب المؤتمر⁽³⁾

بناءً على هذه الخلفية النظرية والمفهومية التي توخاها منظمو المؤتمر، كانت محاولات الإجابة من عشرات الباحثين والمؤرخين العرب، حيث بُنيت أخيراً، بعد التحكيم والمراجعة، 36 ورقة بحثية توزعت على محاور المؤتمر، ثم أعيد تبويبها في سبعة أقسام ضمتها دفئا هذا الكتاب.

- في القسم الأول الذي تناولت بحوثه معالجة مسألة الخلافة العثمانية كإشكال تاريخي مختلف على «حقيقته التاريخية» بين واقع وأسطورة، أو بين توظيف أيديولوجي - سياسي للمصطلح، وبين بنية تاريخية ممتدة للمؤسسة، كانت مقاربات متعددة ومن زوايا مختلفة:

أسهم وجيه كوثراني بتفكيك قصة الخلافة ونسبها إلى الأسرة العثمانية، مشدداً على خلو المصادر المعاصرة للسلطانين سليم وسليمان من ذكر خبر تنازل آخر خليفة عباسي عن الخلافة للسلطان سليم، الأمر الذي يعني أن القصة وضعت لاحقاً وفي سياق تاريخي اتسم بظروف انهزام السلطنة في حرب القرم وبظروف انعقاد معاهدة كوتشوك كايينارجي وملابساتها، ووطأة صوغ بنودها حتى «أسطرتها» في سياسات عبد الحميد ونُخب إسلامية على امتداد العالم الإسلامي.

أحمد أبو شوك، يتعقب مصطلح «الخلافة» واستخداماته في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، حيث يتوقف ملياً عند استخدامات رشيد رضا ومواقف هذا الأخير من تطورات المسألة وتحولاتها، مشدداً على موقفه من الجدل الفقهي الذي أثاره كتاب علي عبد الرازق الإسلام وأصول الحكم، وكذلك على الجدل الفقهي الذي أثاره قرار إلغاء الخلافة في العالم الإسلامي.

(3) انعقد المؤتمر في بيروت، بتاريخ 21-22 نيسان/ أبريل 2017.

أمانور الدين ثنيو، فيركّز مبحثه على الدلالات السياسية والتداعيات المصرية الكبرى لعملية «سقوط الخلافة» كإمبراطورية، وإلغائها في عام 1924، حيث تجلت هذه التداعيات في ظهور وتكوّن تيارين سياسيين: الإسلامي والقومي. ويرى أن مصير الدولة العثمانية لقي مصير الدول الأوروبية وسرى عليها التاريخ الحديث نفسه الذي قضى بضرورة الانتقال من الحكم الإمبراطوري إلى حكم الدولة القومية.

على أن مسألة الخلافة أثارت حراكًا لافتًا، وربما أوسع، بين مسلمي الهند، فكان لها تأثيرها الحراكي في نشوء حركة الخلافة محل الدراسة، اعتمادًا على وثائق بريطانية وهندية، الباحث الهندي صاحب عالم الندوي، حيث يرى أن هذا الحراك «ترك نمطًا معينًا من العمل السياسي حاول مسلمو الهند السير عليه قبل استقلال الهند وبعده».

- في القسم الثاني الموسوم بـ «التاريخ العثماني والتواريخ العربية المحلية في المشرق العربي والجزيرة»، تدرج ستة بحوث:

سيّار الجميل، يقدم في «كيف نقرأ تاريخ العرب الحديث (1516-1916)؟» إعادةً للرؤية في أبعاد تكوّن هذا التاريخ، فتاريخ العرب في العهد العثماني ليس تاريخًا عثمانيًا، «إنه تاريخ العرب الذين احتفظوا بشخصيتهم الاجتماعية والحضارية والثقافية (...)»، فكانت لهم مدنهم الحضارية التي تميزت بالدينامية والحيوية التي تعايشت فيها القوى الاجتماعية الفاعلة (...). كما أن المؤسسات العثمانية نفسها استفادت من العمق الحضاري العربي في بنائها... فثمة جدلية بين العثمنة كحكم أسري، وبين خصوصية عربية حافظت عليها الشعوب العربية وتفاعلت عبرها لا مع العثمانية وحدها، بل مع أوروبا.

تفتح هذه الإشكالية سلسلة من المباحث في هذا المحور: موضوع أشرف مكة ودوره بين ولاية الحجاز كسلطة متقلة من جهة والسلطان من جهة أخرى، وهو موضوع بحث بقلم صبري فالح الحمدي، يشرح فيه إشكالية هذه العلاقة المركبة بين الأمير «الشريف» والسلطان، حيث يخترق مجال هذه العلاقة تجاذبات يقوم حراكها على جملة معقدة من المعطيات: التنافس بين الأمراء من جهة ومداخلات الولاة الوسطاء في كل من جدة ومصر وبلاد الشام من جهة أخرى.

في اليمن، يكتسب التجاذب بين زمنيْن وواقعَيْن: زمن الولاية العثمانية وزمن المملكة المتوكلية، أهمية تاريخية في رسم مصير اليمن. يعالج حسين العمري في بحثه «اليمن ولاية عثمانية (1289-1337هـ/ 1872-1918م)» دور الإصلاح والمقاومة بقيادة الإمام المنصور بن يحيى حميد الدين وابنه يحيى، حيث يعتبر اتفاق دَعَان في عام 1911 ممهداً لاستقلال ولاية اليمن في آخر الحرب العالمية الأولى.

في عُمان، يؤرخ ناصر السعدي لنشأة الدولة فيها، مركزاً على دراسة التحولات السياسية والاجتماعية في العهد العثماني، ومبرزاً بشكل أساسي طبيعة الأسس والمرجعيات التي قامت عليها شرعية النظام السياسي في عُمان، مثل قيم الانتخاب والشورى ودور أهل الحل والعقد والعلاقة بين شيوخ القبائل وأهل العلم، وصولاً إلى انهيار هذه التجربة السياسية، فخروج أهل العلم من المشهد وتمكّن القبيلة من احتلال الفعل السياسي، بحيث وصل الأمر إلى ظهور «إمارات قبلية متناثرة»، ثم قيام دولتين بعد عام 1970 على الرقعة الجغرافية التي عُرفت سابقاً بعُمان: سلطنة عُمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة حالياً.

في العراق، يذهب جميل موسى النجار في بحثه «الدولة الوطنية العراقية عام 1921: جذور التأسيس العثماني» إلى القول إن تشكيل البريطانيين للدولة الوطنية العراقية لم يكن عملاً مصطنعاً لحدود سيادة وطنية، أي إفرازًا لسايكس - بيكو، بل كان ذلك «مخاضاً» لولادة دولة تكونت جغرافيتها السياسية في الرحم العثماني طوراً بعد طور وانضحت معالمها بشكل واضح في العهد الأخير من عهود الحكم العثماني في ولايات بغداد والبصرة والموصل.

وإذا كان المؤرخ النجار قد شدد على أهمية التنظيم الإداري كعامل فاعل في المشروع الدولتي العراقي، فإن نهار محمد نوري يذهب في بحثه «التزعات العراقية ومذلولاتها في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين: دحض فرضية الدولة المصطنعة» إلى درس وإبراز نزعات «البزوغ الهوياتي الجيني الذي رافق حقبة الإدارة العثمانية لولايات العراق تاريخياً حيث إن هذه التزعات مع ما كرّسته الإدارة العثمانية من إدارة مركزية، حصلت بالتزامن مع عملية «السوسيو - اقتصادي» التي فرضتها الجغرافيا المحلية بين الولايات الثلاث... الأمر الذي ساعد في إسهام الفئات المجتمعية العامة والنخبوية المحلية في توظيف رؤاها الخاصة والدفع بمصطلح «العراق» كهوية جامعة.

- في القسم الثالث الموسوم بـ «التاريخ العثماني والتواريخ العربية المحلية في البلدان المغاربية»، يسهم ستة باحثين في معالجة موضوعات متعددة:

ناصر الدين سعيدوني في «الجزائر العثمانية في الذاكرة التاريخية: إشكالية السيادة الجزائرية في العهد العثماني» يطرح نظرة جديدة لإشكالية السيادة الجزائرية، من خلال تجاوز التعارض المصطنع بين الخصوصية كأساس لتمييز الدولة القطرية والأخذ بالعوامل المشتركة التي تأسست عليها الرابطة العثمانية التي حققت للشعوب التي دانت لها الوحدة في إطار الدولة العثمانية مع التنوع والتميز الإقليمي. فثمة ثابت تاريخي يركز عليه سعيدوني، يتمثل في الزعامات المحلية خلال العصور، وبظاهرة استقلالات في إطار رابطة عامة، الأمر الذي سمح بتفاعلات حضارية كانت مقدمات لتكوّن كيان قطري لاحقاً، ما أتاح للمؤرخ فرضية مفادها أن استقلالية الجزائر ضمن أطر سياسية أوسع تشكل ثابتاً من ثوابت التاريخ الجزائري في الزمن الطويل. وهذا الثابت هو الذي تؤكد في العهد العثماني في خضم الصراع غرب المتوسط بين إسبانيا والدولة العثمانية.

لطفي بن ميلاد، في بحثه: «'الغرب الإسلامي' وموقفه إزاء صعود السلطنة العثمانية وحضورها في المتوسط 856-942هـ/ 1453-1535م (قراءة جديدة في جذور الاتصال ومواقف السلطة والنخبة)»، يعالج إشكاليات السياسة العثمانية المبكرة في المتوسط (بعد فتح القسطنطينية، وفتح المشرق) طارحاً السؤال عن حقيقة التدخل العثماني في غرب المتوسط، وما كان هدفه فعلاً؟ هل كانت هناك استراتيجية حقيقية للسلطان بايزيد للتوجه نحو الحوض الغربي للبحر المتوسط؟ يستبعد الباحث هذا الافتراض... ويرى أن التدخلات في غرب المتوسط كانت لمساعدة الفارين من جحيم الحكم الجديد في إسبانيا.

عبد الحفي الخيلي، في «أزمة المركز العثماني وإرهاصات تأسيس الدولة المستقلة في البلدان المغاربية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر»، يتبنى فرضية أخرى، إذ لم تكن الحماية العثمانية لشمال أفريقيا في الصراع العثماني - الإسباني العامل الممهد للبيادات الوطنية، بل «أزمة السلطة المركزية»، وبداية التراجع الفعلي للعلاقة بين الباب العالي والولايات المغاربية، فهذان العاملان هما الممهدان للاستقلال التدريجي والسعي إلى «تشكيل دول وطنية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر».

محمد المريمي، في بحثه «البلاد التونسية والمرحلة الانتقالية بين عامي 1574 و1637»، يُعالج إشكالية الانتقال الياسي في تونس من دولة حفصية استقرت أكثر من ثلاثة قرون تحت حُكم أرستقراطية حفصية، إلى دولة البايات (المراديين ثم الحنينين)، الذين أسسوا حكمًا «شبه وطني». فهل تحقق ذلك في ظل سيادة الباب العالي وإرادته؟ وكيف؟

أنيس عبد الخالق محمود، في بحثه «العلاقات السياسية بين الدولة العثمانية والمغرب السعدي: دراسة في إشكالية 'التجاور - التبعية - الاستقلال' (1550-1603)، يفترض أن الدولة العثمانية لم تكن لديها خطة أو نية واضحة لضم المغرب، بل كان كل ما تعي إليه تحقيق أحد أمرين: إما أن يخضع المغرب السعدي لسلطتها طوعًا، وإما إقامة نوع من التحالف الذي يضمن احتواء المغرب وولائه، ولا سيما في ظل صراعه مع إسبانيا والبرتغال... والذي حدث أن المغرب لم يخضع للدولة العثمانية - وإذا ما حدثت حالات اتفاق مرحلي بين الطرفين لقبول التبعية للسلطان العثماني (في زمن عبد الله الغالب وعبد الملك تحديدًا)، فإنما كان ذلك بفعل مصالح سياسية فرضتها ظروف الصراع الأسري على السلطة.

صالح علواني في بحثه «بلاد المغارب ما بين 1518 و1920» ينطلق من الفرضية الآتية: إن الدول المغاربية بدأت تتشكل مع نهاية القرن السادس عشر في رحم الصراعات والمبادلات مع الضفة الشمالية للبحر المتوسط، وفي ظل العامل الجديد المتمثل في الحضور الفاعل للسلطنة العثمانية وتأثيره في تشكيل التاريخ الحديث لكيانات مثل الإيالات التونسية والجزائرية. وهذا في وقت بقي المغرب الأقصى يمثل استثناءً ببقائه خارج النفوذ العثماني على الرغم من التهديدات الأوروبية له، ولم يسقط في قبضة الاستعمار الأوروبي إلا في عام 1912، خلافاً لتونس والجزائر.

- في القسم الرابع الموسوم بـ «جدل العلاقة بين العثمنة والاستقلال والتغلغل الغربي»، يقدم سبعة باحثين مقاربات في موضوعات تتداخل في حقها ثلاثة عوامل: العثمنة وحدودها؛ نزعة الاستقلال؛ السياسات الغربية وأدواتها في التغلغل والاختراق والتوظيف:

محمد مرقطن في بحثه «الرحالة الغربيون والاكتشافات الأثرية في فلسطين والتمهيد للمشروع الصهيوني (1800-1914)»، يقدم عرضاً موجزاً للمادة التاريخية التي تحتويها كتب الرحالة والدوافع الحقيقية وراء رحلاتهم. ويرى الباحث أن المعاهد التوراتية ومعاهد الآثار الغربية قدّمت خدمات لحكوماتها فضلاً عن دورها في خدمة المشروع الصهيوني والدور الذي قامت به في صناعة الرواية التاريخية الصهيونية، كما أنه يعرّج على دور النخب العربية وموقف الإدارة العثمانية من كل هذا.

ليث مجيد حسين في بحثه «خط سكة حديد برلين - بغداد: المطامع الاقتصادية والعلمية لألمانيا القيصرية في العراق»، يقدم دراسة مركزة لمشروع «سكة حديد برلين - بغداد - البصرة»، اعتماداً على الوثائق الألمانية. فيرى أن هذا المشروع أتاح لكثير من علماء الآثار الكشف عن المواقع الأثرية المتشرة على طول خط سكة الحديد، كما أنه أطلق حركة استثمار قوية من خلال الاندفاع إلى عقد اتفاقات كبرى بين ألمانيا والدولة العثمانية. ونبه إلى وجود ثروة نفطية كبيرة في بلاد الرافدين، وإلى إمكان وصول ألمانيا، عبر مناطق عريقة ومتنوعة في حضارتها، إلى مياه الخليج.

أمجد الزعبي في بحثه «التغلغل الألماني في الدولة العثمانية من خلال الاستشراق...»، يحاول أن يربط ما بين الاستشراق الألماني والتغلغل السياسي - الاقتصادي، مركزاً على محاور من شأنها الاستدلال على خدمة الاستشراق للمصالح الألمانية من خلال صور ومفاهيم وأنماط من التفكير حول الشرق ودراسات حول المسألة الشرقية، تجعل من «الدولة العثمانية» معرفة بـ «الشرق» هدفاً للسيطرة. يقدم البحث صورتين متداخلتين للتغلغل الاستعماري والاستشراق في آن واحد بحيث يصعب الفصل بينهما، وخصوصاً في الربع الأخير من القرن التاسع عشر الذي أنتج صورة نمطية للدولة العثمانية في ذهنية صانع القرار الألماني، وهي صورة الرجل المريض وتبرّكته: المسألة الشرقية.

زكريا الرفاعي في بحثه «الاستشراق والياسة: أرمينيوس فاميري والدولة العثمانية»، يشر أيضاً إشكالية الدور الذي يقوم به بعض المستشرقين في خدمة السياسات الكولونيالية، فيدرس مثال المستشرق أرمينيوس فاميري الذي استطاع

عبر خبرته وقدراته على بناء شبكة علاقات واسعة مع أطراف العالم الإسلامي من آسيا الوسطى إلى إسطنبول، أن يوطّد علاقته المباشرة بالسلطان عبد الحميد ويكتسب ثقته، وفي الوقت نفسه أن يكون خبيراً في شؤون آسيا الوسطى في خدمة الحكومة البريطانية.

فدوى عبد الرحمن علي طه في بحثها «السياسة البريطانية في السودان (1821-1914): أساليب محاصرة الحضور العثماني والنفوذ المصري وتصفيتها في السودان»، تدرس كيف استطاعت بريطانيا محاصرة الحضور العثماني والنفوذ المصري في السودان بدءاً من عام 1921 حتى انتهى الأمر بانفرادها بحكمه، مستخدمة جملة من الأساليب السياسية والعسكرية والدبلوماسية، ولا سيما بعد القضاء على ثورة المهدي؛ إذ لعبت براءة على إشكالية: لمن يتبع السودان؟ لمصر؟ أم للدولة العثمانية؟ أم لبريطانيا؟ وفي نهاية الأمر أوصلت القوة البريطانية مصر في السودان إلى نقطة اللاعودة؛ إلى الوضع الذي كان عليه من قبل، فتعقدت الأمور بفرض بريطانيا حمايتها على مصر في كانون الأول/ ديسمبر 1914 بعد انضمام الدولة العثمانية إلى دول الوسط. وتلا ذلك تنازل تركيا عن سيادتها على مصر والسودان بموجب معاهدة لوزان 1923.

قيصر موسى الزين في بحثه المعنون «التحولات بين التعريب الثقافي والترريك العثماني في سياق سياسي متغير... حالة السودان»، يحاول البرهنة على الفرضيات الآتية: أن التأثيرات التركية الثقافية والاجتماعية نتجت في الأساس من الاحتكاك السياسي - العسكري في الفترة التركية الأولى (قبل دخول محمد علي باشا السودان عام 1821). في حين أن الفترة الثانية (1821-1885) كانت أكثر تأثيراً وأوسع نطاقاً وعمقاً، ففيها دخلت مجموعة كبيرة نبياً من الأتراك بصيغة عسكريين وموظفين وأصحاب مهن. كما شهدت هذه الفترة بداية تحديث السودان من زاوية التنظيم الاقتصادي والإداري والتقني، وبمنظور متأثر بالغرب. وفي رأي الباحث، شكلت هذه التأثيرات وتداخلها الأساس الذي قام عليه السودان الحالي، مع الإشارة إلى أن مظاهر الترريك الثقافي كانت محدودة وثانوية، والسبب الرئيس هو في قوة التعريب والأسلمة التي تقوم، بدورها، على اللغة العربية.

أمل غزال تطرح في بحثها «شمال أفريقيا من حرب طرابلس إلى الحرب العالمية الأولى: بين الاستقلال والاتحاد العثماني...»، ومن خلال التركيز على دراسة الحركات والنشاطات السياسية والفكرية في وادي ميزاب في صحراء الجزائر إبان الحرب العالمية الأولى، جملةً من الأبعاد التي تتعلق بالتأريخ للحراك السياسي في بلاد المغاربة عمومًا:

1- ضرورة إيجاد سرديّة واحدة تربط بين الاحتلال الإيطالي لطرابلس الغرب في عام 1911، ومجريات الحرب العالمية الأولى.

2- إعادة الاحتلال الإيطالي اهتمام الناشطين السياسيين المغاربة، وتحديدًا في الجزائر وتونس، بمسألة الاتحاد العثماني.

3- ملاحظة بُعد ثالث يظهر من خلال دراسة حالة سكان وادي ميزاب: السعي للحصول على الاستقلال خارج إطار الجزائر لكن ضمن ضابطين وحدويين: الوحدة العثمانية والوحدة المغاربية.

- في القسم الخامس المعنون: «السلطنة العثمانية ومسائل من المجتمع الأهلي العربي»، ثمة مباحث أربعة تقدم وجهات نظر مميزة حول دور الزعامات المحلية وبعض طوائف المشرق العربي.

فاضل بيّات في بحثه «الزعامات المحلية العربية وتعامل الدولة العثمانية معها...» يحاول أن يقدم «رؤية جديدة» في ضوء الوثائق العثمانية عن أنماط الزعامات العربية وأساليب التعامل معها؛ فعلى مستوى الأنماط، يعدد الباحث: زعامات كانت تتمتع باستقلال ذاتي في شكل حكومات، وزعامات ذات طابع ديني - سياسي، وزعامات ذات طابع عشائري وقبلي... إلخ، وكان لكل نمط دور أو موقع في النظام الإداري أو الاقتصادي للدولة وفقًا لمراتب الوظائف وأساليب الحكم وممارسة السلطة، فهناك أسلوب التيمار والزعامات، وأسلوب الإمارة، والأوجاقلق، وأسلوب إمارة العشيرة وأسلوب الالتزام وأسلوب المالكة... إلخ.

فاطمة الزهراء قشي تذهب في بحثها «السلطة العثمانية والزعامات القبلية والحضرية في إيالة الجزائر...» إلى أبعد من منهج التنميط وحصرية امتياز

المعرفة التاريخية الصحيحة للأحوال الأهلية والمحلية عبر الوثائق العثمانية - التركية وحدها، فمن خلال المصادر المحلية والأهلية أيضًا، وبالتحديد العربية، تقدّم الباحثة معالجة دقيقة وتفصيلية للعلاقات الوظيفية بين الأطراف، أي بين الأطراف المحلية المتنوعة «مشايخ العرب» والأسر النافذة والعلماء، ما فرض الاعتراف المتبادل للوصول إلى نوع من التوازن بين القوى المحلية الفاعلة والسلطة المركزية في الجزائر والتي عملت منذ البداية على التوسع في دواخل البلاد لضمان الاستقرار والاستمرارية للدولة الجديدة.

جوزيف أبو نهرا يستعيد في بحثه «مسيحي المشرق من مرج دابق إلى سايكس - بيكو: بين نظام الملل وحماية السلطان ونظام الامتيازات والحماية الأوروبية»، التأريخ لمسيحي الشرق في العهد العثماني، من خلال التعريف بنظام الملل وتطوره منذ البدايات، حيث اعترف بداية بثلاث ملل، ومع الوقت والتحويلات المحلية والتدخلات الخارجية أضحت عدد الملل المسيحية المعترف بها 16 ملة في غضون القرن التاسع عشر، حيث اختلط نظام الملة بنظام الامتيازات والحماية. لكن الأهم في هذا المبحث هي الملاحظات الاستنتاجية التي يسجلها الباحث، وأهمها «أن المضايقات التي تعرّض لها المسيحيون لم تكن نتيجة مواجهات مع السلطة الحاكمة أو نزاعات طائفية مع غير مسيحيين، بل كانت نتيجة نزاعات داخلية ومضايقات متبادلة بين القسطنطينية وروما. وتُظهر الإحصاءات السكانية في العهد العثماني أن عدد المسيحيين زاد بشكل مطرد في منطقة الهلال الخصيب، حيث ارتفعت نسبة زيادتهم من 7 في المئة في عام 1517 إلى 26.4 في المئة في بداية الحرب العالمية الأولى. كما أن المسيحيين العرب كانوا في القرن التاسع عشر رواد إصلاح، واضطلعوا بدور رئيس في النهضة العربية الحديثة.

علي درويش يحاول في بحثه «الصراع العثماني - الصفوي وتأثيره في الشيعة في البلاد الخاضعة للعثمانيين»، أن يقدم فهمًا تاريخيًا للصراع العثماني - الصفوي الملبس بالصراع المذهبي والمستخدم للخطاب الديني سلاحًا في المواجهات الدموية والمعارك العسكرية بين الطرفين، فيلاحظ بشكل أساسي أن كلا من الدولتين استفادت من «تجسير» الديني لمصلحة السياسي، فترى الصفويين يناصرون الأمراء العثمانيين المنافين للسلطان الحاكم... فيرد السلاطين العثمانيون باستصدار فتاوى التكفير وبالتنكيل والقتل والتشريد لرعاياهم الشيعة

في أثناء فترة الصراع، ولكن حدة الظلم تراجعت في أثناء فترات الهدوء والمهادنة والصلح. وضمن هذا الواقع كان رعايا الدولة العثمانية من الشيعة يتعايشون مع هذه الدولة، وغالبًا ما ينخرطون في بنى المجتمعات الأهلية التي يعيشون في كنفها في الأناضول، كما في العراق والبحرين وجبل عامل.

- في القسم السادس الموسوم بـ «الإصلاح والتنظيمات وأحوال ثقافية»، يشارك خمسة باحثين في معالجة هذه المسألة من مواقع متعددة ووجهات نظر مختلفة.

يذكر مهند مبيضين في بحثه «الإصلاح العثماني للبلاد العربية في أدب اللوائح...» أن التنظيمات بصيغة دعوات إصلاح لم تبدأ مع خط كلخانة (1839) أو في غضون القرن التاسع عشر، بل بدأت كدعوات في رسائل وبيانات ولوائح مع أواخر القرن السادس عشر ومطالع القرن السابع عشر، مثل الرسالة الموسومة بـ «أصول الحكم في نظام العالم» لحسن بن عبد الله الكافي الأقحاصاري (1544-1616)، وتتابع هذا النوع من الرسائل خلال القرن الثامن عشر، مثل رسالة إبراهيم متفرقة (1674-1744) «أصول الحكم في نظام الأمم»، وهكذا جرى التمهيد لفرمانات التنظيمات في القرن التاسع عشر. على أن الباحث يتابع أدب الرسائل واللوائح ويتوقف عند لائحة ابن إلياس المدني «التي جاءت لتشخيص أصول البلاد التي زارها كاتبها مبعوثًا من الدولة العثمانية إلى إمام اليمن، ومرّ في أثناء رحلاته بعدد من البلدان: العراق ونجد والحجاز وساحل بحر عُمان، فدوّن ما شاهد ورأى أنه سبيل لجمع قلوب الناس حول عرش السلطنة...»، علمًا أن الكاتب كان مدرسًا في الحرم النبوي في المدينة المنورة، وحملت لائحته عنوان «إصلاح أحوال جزيرة العرب»، وقُدّمت إلى الصدر الأعظم في عام 1908، أي عام إعلان الدستور.

يحيى بولحية بناءل في بحثه «أصداء التنظيمات العثمانية وتجربة محمد علي في المغرب الأقصى: فترة ما قبل الحماية الفرنسية عام 1912»، عن دور المشرق في صوغ المدونات الإصلاحية التي شهدتها المغرب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من خلال معالجة المحاور الآتية: البعثات التعليمية، الصحافة، الدستور، المذكرات الدستورية. وبعد أن يشرح كلاً من هذه المحاور يستنتج أن معظم المشروعات الإصلاحية صاغته نخبة فكرية مشرقية تلقت تكوينها الفكري

والسياسي في بلاد المشرق، في الوقت الذي كانت بلاد المغرب تنجه إلى مزيد من حالات الانهيار الرمزي والمادي، ولا سيما بعد التوافقات الإمبريالية بشأن المألة المغربية وإنهاك قوى الإنتاج الداخلي بفعل التمردات والصراعات بين عامي 1900 و1912.

حماء الله ولد السالم يهدف في بحثه «إصلاحات محمد علي باشا بين تأثير الإصلاح العثماني والعوامل الذاتية» إلى «تحليل الجوانب الذاتية في تجربة محمد علي ودورها في إفشال إصلاحاته مع مقارنتها بمثلتها العثمانية»، وكذلك البحث في نتائجهما كليهما مع الإشارة إلى عناصر الاختلاف والاتفاق بين التجريبتين. يتوقف الباحث عند «الأبعاد الاستبدادية في شخصية محمد علي» الذي كان همه الأول بناء قوة عسكرية وصناعية لمواجهة الضغوط الأوروبية.. ولكن كان ينقصها البعد التنويري والثقافي؛ إذ كان هذا البعد ضامراً في تجربته. هذا في حين كان الإصلاح العثماني - في رأي الباحث - أكثر مدنية. ويخلص إلى سؤال مفتوح عن «أي من العنصرين: الضغوط الأجنبية أم الاستبداد الداخلي، أبلغ في إنتاج الأحوال الموضوعية لإخفاق تجارب الإصلاح والتحديث في الوطن العربي؟».

محمد الأزهر الغربي يحاول في بحثه «خير الدين التونسي والمألة الاقتصادية» أن يتمايز عن غيره من الباحثين الذين عالجوا إصلاحات خير الدين من زاوية سياسية وثقافية، بمعالجته جانباً لم يُدرس هو الجانب الاقتصادي في كتابه أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، فهل يطرح خير الدين في الكتاب رؤية اقتصادية؟ وما صلة هذه الرؤية بالرأسمالية الأوروبية السائدة آنذاك؟ وهل يندرج مشروعه الاقتصادي في مشروع وطني متكامل؟ يحاول البحث أن يجيب عن هذه الأسئلة.

سيمون بدران يربط في بحثه «المملكة الدستورية» العثمانية وتداعياتها على طلائع الفكر الدستوري العربي» فكرة «الدسترة» وثقافتها لدى النخب التركية، كما لدى النخب العربية التي ناضلت من أجل القيم الدستورية في عشرينيات القرن العشرين، بمشروع التنظيمات العثمانية كسابقات ممهدة ومؤسّسة، وكمدخل لتمحيص دستور 1876 الذي علّق ثم أعيد عبر انقلاب 1908 الذي سمي «الانقلاب الدستوري». ويشرح الباحث أهمية الحياة الدستورية والبرلمانية كرافعة للدولة وكأداة ناجعة لترقي ورخاء الطبقة الوسطى الممتعة والناقمة...

- في القسم السابع والأخير الموسوم بـ «مآلات جديدة ما بعد العثمانية: سايكس - بيكو موضوعًا إشكاليًا» تناول أربعة باحثين موضوعة سايكس - بيكو كحدث تاريخي محوري يعلن نهاية الدولة العثمانية وبداية مرحلة جديدة. ومهما كان الاختلاف حول أهمية هذه الاتفاقية من الباحثين العرب وحول مدى دورها التقريري في رسم مصائر المشرق العربي (ما بعد العثمانية)، فإن الباحث، وهو يتعامل مع الظواهرات في سياق الزمن التاريخي، لا بد من أن يفترض اسمًا لمحطة تاريخية تقوم أو تُقام (افتراضًا) على سكة هذا التاريخ وفي مكان تفرّع هذه السكة إلى طرق واتجاهات. هكذا تبدو المداخلات في هذا المحور، فكلها حملت عنوان سايكس - بيكو، ولكنها توزعت بين مقاربات وتقويمات مختلفة.

محمد جمال باروت يتعامل مع سايكس - بيكو كجزء من تحولات في مسار أدى إلى لوزان وإلى نشوء «الدولة في المشرق العربي». ومن أجل فهم تاريخي لهذا المسار يؤرخ الباحث «لسنوات التحول» ما قبل سايكس - بيكو وما بعدها، حيث تتكشف الأحداث تباعًا في مجرى تفكيك «المألة الشرقية»، عبر حروب ومعاهدات متتالية: بدءًا من اتفاقات 1914-1915 العثمانية - الأوروبية والأوروبية - الأوروبية، إلى سايكس - بيكو، فمعاهدات الصلح التي جرت فيها تصفية الإمبراطوريتين العثمانية والنمساوية - المجرية، إلى سان ريمو 1920... ثم إلى لوزان.

ياسر جزائري يرى في «لورنس وبريمون واستراتيجية سايكس - بيكو» من خلال منهج مزدوج يقوم على دراسة الحوادث التاريخية وتحليل النصوص التي صاحبتهما، أن سايكس - بيكو لم يكن وليد الحرب العالمية الأولى، فخسارة العثمانيين الحرب جعلته ممكنًا بما هو امتداد للأفكار التي قدّمها الخطاب الأوروبي بعد أن أصبح ضعف الإمبراطورية العثمانية واضحًا عقب حملة نابليون على مصر. أما على مستوى النصوص الممهدة، فيختار الباحث في موازاة سايكس البريطاني وبيكو الفرنسي (الدبلوماسيين)، متشرقين من الدولتين هما توماس إدوارد لورنس البريطاني وإدوارد بريمون الفرنسي، والسبب أن هذين الرجلين لم يكونا متشرقين تعكس كتابتهما الخطاب الاستشراقي فحسب، بل كان لهما أيضًا دور في الحرب والحوادث التي أدت إلى تحقيق استراتيجية سايكس - بيكو.

بلال شلش يرى في «اتفاق سايكس - بيكو ومآله فلسطينياً...»، أن التحلل من الاتفاق الذي لم يحدد مصيراً واضحاً لفلسطين دافعاً أساسياً لدعم بريطانيا مساعي الحركة الصهيونية لاتخاذ فلسطين وطناً قومياً لليهود. لهذا انطلق مبحث الكاتب من الاعتقاد بتحول سايكس - بيكو إلى مواءمة للمشروعات الاستعمارية البريطانية في فلسطين، جرى تجاوزها لمصلحة مشروع استعماري جديد أساسه «إعلان بلفور». ويهتم الباحث بمتابعة «حضور» سايكس - بيكو ومآلاته في خطاب النخب الفلسطينية حتى عام 1948.

مونية آيت كبورة تحاول في «الهوية واليوتوبيا في ما بعد سايكس - بيكو: قراءة في الخطابين القومي والإسلاموي»، أن تقرأ صورة سايكس - بيكو في الخطابين القومي والإسلامي قراءة - كما تقول - أركيولوجية جينولوجية تركز على مفهومين: الهوية واليوتوبيا. وهي اعتماداً على هذا المنهج تدافع عن الفرضية الآتية: «إن المشروعات القومية والإسلاموي اللذين يجعلان من سايكس - بيكو لحظة مرجعية هما في الأساس مشروعان يوتوبيان للتجاوز السياسي، سعى الأول إلى تأسيس الذات العربية على مبدأ الهوية الإثنية، من غير مشروع سياسي ديمقراطي نهضوي فتحول إلى توتاليتاريا. وسعى الثاني إلى تأسيس الذات العربية على مبدأ الهوية الدينية من خلال استعادة منظومة الخلافة الإسلامية». وفي الحالتين ترى الباحثة أن الفكر السياسي العربي هيمنت عليه «نظرية المؤامرة» - لا الجهد البحثي - حيث تُلقى تبعات ما حدث وما يحدث على «الأخر»: الأوروبي الأميركي، الصهيوني، الماسوني، الشيوعي.

محاضرة افتتاحية الدولة العثمانية وأوروبا

خالد زيادة

الحقبة التي شغلت أربعة قرون من الزمن، ممتدة بين معركة مرج دابق عام 1516 واتفاق سايكس - بيكو عام 1916، هي مساحة زمنية واسعة شهدت تطورات كبيرة، تبدل العالم خلالها تبدلاً جذرياً، بين صعود الدولة العثمانية وامتدادها في ثلاث قارات حتى نهاية القرن السابع عشر، قبل أن تبدأ مرحلة تراجعها وصعود أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهيبتها على المحيطات والقارات.

في مطلع القرن السادس عشر كان الاضطراب السياسي يعم منطقة الشرق، نتيجة ضعف الدولة المملوكية إزاء العدوانية البرتغالية، التي أرادت أن تنتزع من المماليك السيطرة على خط التجارة، الممتد بين كلكوتا وعدن. وأثار سقوط القسطنطينية المشاعر الدينية لدى كاثوليك غرب أوروبا، وبرزت بوادر حلف صفوي شيعي مع غرب أوروبا الكاثوليكي، فجاءت السيطرة العثمانية على الأقاليم الغربية وصولاً إلى الجزائر، ليتهاي ما يمكن وصفه بضعف الكيانات السياسية الإسلامية حول المتوسط⁽¹⁾.

يشرح نيقولاي إيفانوف في كتابه الفتح العثماني للأقطار العربية (1516-1574) تلك الأوضاع التي عاشتها المنطقة، ومظاهر الصراع ومواقف البرتغاليين والإسبان والصفويين والمماليك، فيقول: «لم يعلم السلطان قانصوه الغوري

(1) يُنظر: نيقولاي إيفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية، 1516-1574 (بيروت: دار الفارابي، 1988)، ص 31-37.

بالمفاوضات التجارية بين إسماعيل الصفوي والبرتغاليين. لكن المماليك أدركوا أن الخطر الآتي من الغرب والجنوب والشرق يقترب من القاهرة شيئاً فشيئاً. من غرناطة وفاس ومن تونس واليمن، ومن كلكتوتا وكوتاك، وغيرها من مدن غوجارات الهندية الإسلامية، ومن بغداد وحتى من جورجيا أخذ الرسل يتوافدون لطلب الحماية والمساعدة. وأضحى العالم الإسلامي بأسره في حالة من القلق الشديد بانتظار هجمات جديدة من 'الفرنجة' وحركة قزل باشي. وفي سوريا ومصر أُلقي القبض على عدد من الجواسيس الأجانب، كما اكتُشفت رسائل موجهة من إسماعيل الصفوي إلى الغرب والبنديقية⁽²⁾.

وإذا استعدنا الخريطة الياسية في ما حول البحر المتوسط في منتصف القرن الخامس عشر، نجد أن قوى متعددة كانت تتقاسم شواطئ هذا البحر؛ فحتى عام 1450، كانت الدولة البيزنطية قائمة في القسطنطينية على الرغم من خسارتها جل أراضيها وممتلكاتها؛ إذ إن الإمارة العثمانية الناشئة، فضلاً عن القبائل التركية، كانت قد سيطرت على بلاد الأناضول التي كانت، تاريخياً، مجالاً بيزنطياً⁽³⁾. وكانت الدولة المملوكية، التي امتد نفوذها من مصر إلى سوريا والحجاز، لا تزال قائمة، وكان اقتصادها يركز على التجارة بين أوروبا وآسيا عبر البحر الأحمر، وكانت مملكة غرناطة الإسلامية قائمة في جنوب إسبانيا. ويضاف إلى ذلك كله أن أوروبا الغربية كانت تتقاسمها ممالك وإمارات عديدة، علاوة على مدن مستقلة لها حكوماتها وجيوشها.

(2) المرجع نفسه، ص 35-36.

(3) بشأن تقدم الإمارة العثمانية على حساب الدولة البيزنطية، يقول جون جوليوس نورويش: «عندما تقوضت في النهاية إمبراطورية السلاجقة الراكدة بسقوط قونية في يد الأتراك الكارافان في عام 1308، نهض من وسط الرمد كثير من الدول التركمانية الصغيرة التي كان حجم بعضها لا يزيد كثيراً على حجم القبائل التي تمثلها. كان من بينها دولة شاب مقاتل يدعى عثمان، الذي أعلن استقلاله كحاكم على ذلك الطرف القصي من جنوب الأناضول بعد قيامه بحملة مدمرة. حكم عثمان تلك المنطقة بكفاءة وحكمة إلى أن مات في عام 1326، وهو العام الذي استولى فيه ابنه وخليفته أورهان - الذي اتخذ لقب سلطان - على مدينة بورصة وجعلها عاصمة له. بعد ثلاث سنوات استولى على نيقية، المدينة البيزنطية العظيمة، ثم عبر سليمان بن أورهان الدردنيل عام 1354 ليستولي على حصن 'غاليولي' وحوَّله إلى قلعة دائمة. هنا كانت أول قاعدة تركية على الأرض الأوروبية، كما كانت رأس جسر بالغ الأهمية. وفي الحال تقريباً، بدأ العثمانيون تقدمهم الذي لم يفت. يُنظر: جون جوليوس نورويش، الأبيض المتوسط: تاريخ بحر ليس كعته بحر (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015)، ص 271.

وفي غضون أربعين عامًا (1453-1493)، حدث تعديل فائق الرمزية تمثل في إزالة الدولة البيزنطية بعد سقوط القسطنطينية بأيدي العثمانيين، التي جعلوها عاصمتهم السلطانية، وأنهوا بذلك إمبراطورية عاشت أكثر من ألف عام. وفي عام 1493 توجت حروب الاسترداد الكاثوليكية بإسقاط غرناطة وإلحاقها بمملكة قشتالة، وبذلك يكون الإسلام الأندلسي، الذي عاش في الجزيرة الأيبيرية ما يقرب من ثمانية قرون، قد انتهى بما يشبه استعادة أوروبا الكاثوليكية مداها القاري⁽⁴⁾.

أما التطور اللاحق، المتعلق بتعديل الخرائط السياسية حول البحر المتوسط، فحدث مع توجه الجيوش العثمانية صوب سوريا ومصر، وإزالة الدولة المملوكية (1250-1516)، وضم المدى العربي كله، بما في ذلك الحجاز واليمن وطرابلس والجزائر، حتى المغرب الأقصى. ومع بدايات القرن السادس عشر، أصبحت السواحل المتوسطية في أغلبها تحت الهيمنة العثمانية. وبعد حصار فيينا الأول (1529-1532)، في زمن سليمان القانوني، أصبحت أوروبا الغربية محاصرة في رقعة جغرافية ضيقة مقارنةً باتساع المدى الذي كان تحت هيمنة الدولة العثمانية في ثلاث قارات. وهكذا حلت ثنائية أوروبية - عثمانية، مع بدايات القرن السادس، بعد أن أزيل التنوع السياسي حول المتوسط.

أدت السيطرة العثمانية في خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر على أقاليم توزع بين ثلاث قارات تحيط بأوروبا الغربية، إلى ولادة ثنائية فريدة في التاريخ وجوار غير مسبوق بين الإسلام والمسيحية. وبينما كانت أوروبا تؤسس للعصور الحديثة في الفلسفة والعلم، وتكتشف قارات جديدة وطرقًا بحرية عبر المحيطات، وحضارات مجهولة أو شبه معروفة، كانت الدولة العثمانية تمنع في ترسيخ النظرة التقليدية إلى صراعها مع دول أوروبا.

(4) يلاحظ شارل عيسوي في تأملات في التاريخ العربي، التزامن بين سيطرة الإسلام بوساطة الأتراك على شبه جزيرة الأناضول وسيطرة الكاثوليك على شبه الجزيرة الأيبيرية. يقارن عيسوي بين شبه الجزيرتين والاختلافات أيضًا، يقول: «... إن الأناضول تقع بالقرب من منطقة قلب الإسلام العربية الفارسية، بينما تقع أيبيريا بالقرب من قلب المسيحية الغربية...». يُنظر: شارل عيسوي، تأملات في التاريخ العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 22. وعن هذا التزامن يقول: «إن التوازي الملحوظ بين تطور الأحداث في طرفي المتوسط وتزامن المد والجزر في كل من المنطقتين، هو بالقطع أكثر من مجرد مصادفة أو خداع بصر. وربما ينطوي ذلك على بعض الإيقاعات العميقة التي لم يستكشفها بعد في تاريخ اتصال الحضارات...»، المرجع نفسه، ص 24.

هناك مفارقة بين النظام التعددي الذي أقامته الدولة العثمانية، والذي يمثل امتدادًا للنظام الاجتماعي الذي عرفته الدول الإسلامية السابقة؛ فاستنبول⁽⁵⁾ كانت مدينة متنوعة وتعددية، يقيم فيها المسيحيون واليهود مع المسلمين، وتضم جوالي كبيرة من الأرمن واليونان، وتُتاح فيها فرص العمل للجميع على قدم المساواة، وبين حالة العداء للعالم المجاور وقمة العالم إلى دار حرب ودار إسلام.

كانت الدولة العثمانية تمثل بالنسبة إلى الأوروبيين الإسلام، حتى أضحي التركي هو الملم. والتهديد العثماني أحيًا في وسط القرن السادس عشر الدعوات إلى حرب صليبية جديدة للوقوف في وجه الخطر الإسلامي. هذا الجوار الفريد الذي كان يتقاسم فضاءً جغرافيًا مشتركًا راكم الصور السلبية تجاه الآخر في كلتا الجهتين. وكان للإسلام العثماني دور في جعل وعي الأمم الكاثوليكية بالهوية الأوروبية يتشكل، وهو الذي لم يكن قائمًا حتى القرن السادس عشر. بيد أن تقدم القوات العثمانية في شرق أوروبا ووسطها أسهم في بروز هذه الهوية التي عبرت عن ولادة الحداثة. وعلى الرغم من التعدد اللغوي، أضحت أوروبا الغربية مسرحًا مشتركًا لإنتاج العلوم والأفكار والتقنيات⁽⁶⁾.

أعاد العثمانيون بناء دولة تقليدية سلطانية بتراث الدول التي أقاموا دولتهم على أنقاضها، واستوعبوا التراث الأدبي الفارسي، وأخذوا من العربية الفقه والشرعية. وأنشأوا دولة مركزية لجهة النفوذ المطلق الذي يتمتع به السلطان، ولكنها مع ذلك كانت دولة مرنة في استيعاب الإثنيات والأديان والتنوع. هذه المرونة جعلت من الدولة العثمانية ملجأ، وقدمت عاصمة الدولة استنبول صورة لهذا التنوع الذي

Robert Mantran, *Histoire d'Istanbul* (Paris: Fayard, 1996).

(5) يُنظر:

(6) يشرح ميشال دوفيز في كتابه: أوروبا والعالم في نهاية القرن الثامن عشر عوامل وحدة أوروبا، يقول: «أوروبا كان لها أيضًا عوامل اتحاد أخرى: اللغة اللاتينية، الأدب القديم، إنجليس كانت منذ القرن 13 تدرس في جامعات متعائلة، طبقات حاكمة لها نفس الأذواق... لكن، في أوروبا نفسها لمعت النهضة، ونخبة الإنسانين والفنانين تصورت وجود جمهورية آداب وفنون»، ص 18. ثم يضيف: «أوروبا الحديثة قيد الولادة حوالي 1640، تاريخ معاهدات وستفاليا آنذاك. إسبانيا تقر بأنه لم يعد بإمكانها تزعم قيادة المسيحية، وبأنه بات يوجد كونسير أوروبي. ولم يعد الدين، الذي بات يُقسم أكثر مما يوحد، أساسه. أوروبا الحديثة ستكون إذًا علمانية». يُنظر: ميشال دوفيز، أوروبا والعالم في نهاية القرن الثامن عشر، ج 1 (بيروت: دار الحقيقة، 1980)، ص 19.

ضم سكانًا من المسلمين والمسيحيين واليهود الهاربين من محاكم التفتيش في إسبانيا، كما ضمت جوالي من اليونان والأرمن. ثم إن اكتشاف أميركا، ومن ثم اكتشاف الطرق البحرية، كان بدافع الخروج من العزلة والحصار الذي فرضته الدولة العثمانية وجعلت من البحر المتوسط بحرًا عثمانيًا⁽⁷⁾.

وفي عام جلوس سليمان القانوني على العرش (1520)، كان مارتن لوثر يرفض طلب البابا ليون العاشر التراجع عن نقاطه الخمس والتسعين، الأمر الذي أدى إلى انشقاق داخل الكنيسة الكاثوليكية أفضى إلى حروب دينية استمرت ما يزيد على مئة عام. وبينما كانت أوروبا الغربية مشغولة بحروبها الدينية، كانت الدولة العثمانية تتقدم حتى حدود فيينا. بل إن الصراعات بين الممالك الأوروبية أفضت في عام 1538 إلى تحالف فرنسي - عثماني استمر حتى الحملة الفرنسية على مصر عام 1798، وهو تاريخ يحمل دلالات كثيرة، من احتلال إقليم بارز من الأقاليم الواقعة تحت حكم العثمانيين، إلى انفتاح العالم العربي على الحداثة.

خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، كانت الدولة العثمانية لا تزال قادرة على إدارة ولاياتها في القارات الثلاث، وعلى حشد عشرات الآلاف من الجنود، لشن الحروب في أوروبا أو مع بلاد فارس، بينما كانت أوروبا المنقمة والمتخاضمة غير قادرة على حشد قوات متكافئة مع الجيش العثماني، وصولاً إلى عام 1683، حين وصل الجيش العثماني إلى فيينا وحاصرها، ولكن القوى الأوروبية المتحالفة استطاعت أن ترفع الحصار وتهاجم القوات العثمانية وتكبتها خائراً فادحة. وفي عام 1699، أرغمت الدولة العثمانية على توقيع صلح خرت بمقتضاه أراضي في هنغاريا وحوض الدانوب، فتأكد ضعف القوات العثمانية أمام تقدم النظام العسكري الأوروبي وتقنياته.

(7) بشأن رحلة كولومبوس التي أدت إلى اكتشاف قارة جديدة، يقول جون جوليوس نورويتش في كتابه الأبيض المتوسط...: «على الرغم من أن كولومبوس كان عليه أن يدافع عن اقتراحاته أمام لجنتين منفصلتين، الأولى مكونة في معظمها من رجال الكنيسة واللاهوت، والثانية من فلاسفة وفلكيين وكوزموغرافيين، فإن مسبب التصريح النهائي له من قبل الملوك الكاثوليك لكي يستمر لم يكن من الصعب اكتشافه، كان استيلاء الأتراك على الحوض الشرقي للمتوسط قد أغلق طريق التجارة التقليدي إلى الشرق». نورويتش، ص 297.

وفي الوقت الذي برزت الدولة العثمانية، أي في عام 1299، كانت أوروبا قد شرعت في تأسيس نهضتها البطيئة التي تمثلت في تطور الفنون والعلوم والتقنيات. وكان سقوط القسطنطينية في عام 1453 قد حدث بفضل سلاح المدفعية الأوروبية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى هزيمة الدولة المملوكية.

كان على الدولة العثمانية أن تأخذ بالتحديثات، فظهر أحمد الثالث (1703-1730) أول سلطان إصلاح، وهو الذي حصد نتائج الهزائم العسكرية التي سبقت صعوده إلى العرش. إلا أن محاولاته الإصلاحية جوبهت بثورة من القوى المحافظة، وعلى رأسها القوى العسكرية غير النظامية (الإنكشارية)، التي أطاحته وإصلاحاته. وفي نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، عمد السلطان سليم الثالث (1789-1807) إلى إنشاء نظام عسكري جديد، غير أن محاولاته انتهت بتدمير جميع المنشآت التي أحدثها، فأضحى الصراع مع أوروبا صراعاً داخلياً وخارجياً في آن معاً؛ ففي الداخل، جابهت قوى التقليد قوى التحديث، وكانت ذروة ذلك في عام 1826، حين قضى السلطان محمود الثاني على الإنكشارية. وشهد وسط القرن التاسع عشر تقدم قوى التحديث وتحقيقها إنجازات في الإدارة والتعليم والشؤون العسكرية والقانون، وصولاً إلى ضغط الفريق التحديثي وتمكّنه من إعلان الدستور في عام 1876. إلا أن المرحلة اللاحقة التي شهدت تقلص حدود الدولة العثمانية وتراجعها أمام الانتصارات العسكرية التي حققتها روسيا والقوميات الأوروبية الناهضة، أدت إلى الانقلاب على قوى التحديث وإطلاق السلطان عبد الحميد الثاني، وكذلك جمال الدين الأفغاني، للجامعة الإسلامية في مواجهة الغرب، فكان ذلك بداية تسييس الإسلام لاستخدامه في الصراع مع الغرب ومع قوى التحديث في الداخل أيضاً. ومنذ ذلك الحين، لم تتوقف دول وتيارات وجماعات وأحزاب عن استخدام الإسلام استخداماً سياسياً، يضع الإسلام في مواجهة أوروبا والغرب، ومن خلفهما العالم أجمع.

هكذا يمكننا، من خلال استعادتنا هذا التاريخ المديد، أن نفهم الجوار الفريد بين عالمين مغايرين، وأن نفهم هذه الثنائية التي ما زالت قائمة في الوعي، على الرغم من تعدد العالم وتنوعه، وما زالت تضع الإسلام في مواجهة الغرب والحدّاة في آن معاً. ولا بدّ إذا من تفكيك هذه الثنائية للخروج من المآزق التي تجعلنا في

عداء مع العالم، ومن أجل استعادة التاريخ للوصول إلى الحاضر والانخراط في قضايا المعاصرة والحداثة.

المراجع

إيفانوف، نيقولا. الفتح العثماني للأقطار العربية، 1516-1574. بيروت: دار الفارابي، 1988.

دوفيز، ميشال. أوروبا والعالم في نهاية القرن الثامن عشر. ج 1. بيروت: دار الحقيقة، 1980.

عياوي، شارل. تأملات في التاريخ العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

نورويتش، جون جوليوس. الأبيض المتوسط: تاريخ بحر ليس كمثلته بحر، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015.

Mantran, Robert. *Histoire d'Istanbul* (Paris: Fayard, 1996).

القسم الأول

في مسألة «الخلافة العثمانية» ، متى وكيف؟

الفصل الأول

في إشكالية نسبة الخلافة إلى السلطنة العثمانية بين التاريخ والأسطورة

وجيه كوثراني

ثمة ملاحظة أستهل بها البحث، وهي أن تعبير «الخلافة العثمانية» كاد يصبح في الخطاب العربي المعاصر لازمة أو صفة بديلة من دولة عثمانية أو سلطنة عثمانية، وهذا أكثر ما ينطبق على الخطاب الإسلامي. ولا شك أن لهذا الاستخدام أسبابه الأيديولوجية التي تشير إلى البرهنة الضمنية على استمرارية الخلافة في العالم الإسلامي وعدم انقطاعها شرعاً. ولكن نلاحظ أيضاً انزلاق الخطاب القومي، وأحياناً اليساري، إلى هذا الاستخدام بوعي أو بغير وعي، بحكم العادة أو بحكم الاقتناع الضمني بأن السلطنة أيضاً كانت خلافة، شأنها شأن الخلافة الأموية أو العباسية.

ومهما يكن من أمر هذا الاستخدام، فإن نظرة نقدية إلى هذا الموضوع كانت ولا تزال ضرورية، لا لأسباب إيتيمولوجية وعلمية تتعلق بعلم التاريخ الموجب إعادة النظر دائماً في المسلّمات فحسب، بل لغرض الكشف أيضاً عن أن مسلّمات مغلوطة في الخطاب يمكن أن تتحوّل في الذاكرة الجمعية إلى معوقات، معوقات إيتيمولوجية وأخرى تمثل أمام حركة التاريخ.

بهدف تفكيك منطق هذا الخطاب، لعل من المفيد قراءة المراحل التي مرّت بها مؤسسة الخلافة في التاريخ الإسلامي، بدءاً من العصرين الأموي والعباسي، مروراً بقيام إمارات الاستيلاء المعروفة بالسلطنات ذات الإثنيات المختلفة في العالم الإسلامي، ولا سيما في شرقه، وانتهاءً بقيام السلطنة العثمانية وتوسعها بدءاً من القرن الرابع عشر الميلادي (الثامن الهجري) وحتى مطلع القرن العشرين، لكن لمثل هذا المشروع الطموح حيزاً آخر ومكاناً آخر. لذا، سأشير باختصار إلى توصيفات تاريخية من عند مؤرخين كبار أو فقهاء مراجع، وهي ذات دلالات على موقف يستشكل القيمة الشرعية الدينية لمنصب الخلافة بعد عهدها الراشدي؛ فهو يعترف بتحول أساسي في طبيعة الخلافة لناحية الوازع والتولية والبيعة، حيث إن الوازع الديني تحول إلى وازع سلطاني، والتولية إلى استيلاء، والبيعة الاختيارية إلى بيعة قسرية أو اضطرارية. من هنا كان موقف الفقهاء القائل، وفق حديث منسوب إلى الرسول (ص)، بانتقال الخلافة بعد ثلاثين عاماً إلى «مُلكٍ عضوض»، ثم عاد ابن خلدون فأكد هذا الموقف بمزيد من الوضوح والشرح والتفسير وبمنهج وضعاني، أي أن الملك يقوم على العصية أولاً، والاستقواء بالدعوة الدينية ثانياً، أو على كليهما متكاملين متحدين، وبدرجات ونسب بينهما ربما تتفاوت، من غير أن يستثني في تحليله التاريخي من هذا التوصيف أي «ملك»، حتى النبوة والخلافة الراشدة⁽¹⁾.

في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي)، مرّت مؤسسة الخلافة العباسية في بغداد بأزمة بنيوية، بل وجودية، أطاحت قوتها، بعد أن انتزعت منها أهم صلاحياتها ووظائفها، ولا سيما تلك المتعلقة بالحرب والجihad وبأدائها العسكرية السياسية، وهي ضمان الشوكة والغلبة والتغلب في شؤون التولية والاستيلاء

(1) يشرح ابن خلدون هذه الفرضية في فصل بعنوان «في أن الدعوة الدينية من غير عصية لا تتم»، فيقول: «وهذا لما قدمناه من أن كل أمر يُحمَل عليه الكافة، فلا بد له من العصية، وفي الحديث الصحيح: ما بعث الله نبياً إلا في منعة من قومه. وإذا كان هذا في الأنبياء وهم أولى الناس بخرق العوائد، فما ظنك بغيرهم أن لا تُخرَق له العادة في الغلب بغير عصية». ويذهب ابن خلدون في إعطاء الأمثلة عبر سلسلة من الوقائع التاريخية التي اندمجت فيها الدعوة الدينية بالعصية المقاتلة، وتوسّلت الواحدة الأخرى.

يُنظر: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر (بيروت: منشورات إحياء التراث العربي، [د.ت.])، ص 159-161.

والوظائف في هياكل الدولة ورسم سياساتها. وبدأ ذلك مع سيطرة البويهيين
الفرس على بغداد، عاصمة الخلافة العباسية، وتحويلهم الخليفة العباسي إلى
صورة رمزية للحكم، بل أداة في أيدي الأمراء⁽²⁾. واستمر هذا الأمر مع السلاجقة
الأتراك الذين هزموا البويهيين وحلوا مكانهم، وحاولوا بدايةً إحياء منصب
الخلافة (من خلال فتح صراع ضد التشيع استُخدمت فيه فتاوى التكفير)⁽³⁾،
ثم استمر الأمر (أي سيطرة أمراء الاستيلاء على الخلفاء) مع السلاجقة، لأن
السلاجقة ما لبثوا، مع تمكين ملوكهم في عهد ألب أرسلان التركي ووزيره نظام
الملك الفارسي، أن حكموا كسلطين، وألحقوا الخليفة العباسي بهم كصورة
ورمز، إلى أن حلت «الكارثة الكبرى» في زمن المستعصم بالله الذي استسلم
لهولاكو بشكل مذل في 20 شباط/فبراير 1258م (14 صفر 656هـ)، فأُعدم مع
أعيانه وأسرته. وبعد ذلك برز فرع من العباسيين في مصر، فكان لهم، كما يقول
ستانلي لين-بول، «ظُلٌّ من المظهر الروحي في القاهرة، استمر حتى فتح السلطان

(2) ورد في «عهد» الخليفة العباسي المطيع في تولية عضد الدولة البويهي بعد سيطرة البويهيين على
بغداد: «قد رأيت أن أفوض إليك ما وكل الله تعالى إليّ من أمور الرعية في شرق الأرض وغربها، وتديرها
في جميع جهاتها سوى خاصتي وأسابي وما تحويه داري». بشأن فعود الخليفة عن الغزو والجهاد، يقول:
«الغزو يلزمني إذا كانت الدنيا في يدي، وإلّاي تدير الأمور والرجال، وأما الآن وليس أي منها إلّا القوت
القاصر عن كفاي في أيديكم وأيدي أصحاب الأطراف، فما يلزمني غزو ولا حج ولا شيء مما تنظر الأئمة
فيه، وإنما لكم مني هذا الاسم الذي يُخطب به على منابرهم تسكنون به رعاياكم، فإن أحببت أن اعتزل
اعتزلت عن هذا القرار أيضًا وتركتكم والأمر كله».

يُنظر: حسن منبنة، تاريخ الدولة البويهية السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي (بيروت: الدار
الجامعية، 1987)، ص 187.

(3) استعاد الخليفة العباسي القادر بالله قوة المؤسسة (مؤسسة الخلافة) اعتمادًا على تغلب
السلاجقة في بغداد وخراسان، وإخراجهم (الديالمة) الشيعة وقتلهم والتكثير بهم. أما الحجة الظاهرة
المبررة للقتل والإبعاد، فهي «فتوى الفقهاء». يروي ابن الجوزي في حوادث عام 420هـ أخبار الأمير يمين
الدولة أبي القاسم محمود الذي تصدّى لـ «ديالمة» الري من خلال رسالة بعثها إلى الخليفة القادر: «فرجع
إلى الفقهاء في تعرف أحوالهم فاتفقوا (أي الفقهاء) على أنهم خارجون على الطاعة ودخلون في أهل
الفساد، مسترون على العناد، فيجب عليهم القتل والقطع والنفي على مراتب جنائيتهم وإن لم يكونوا من
أهل الإلحاد، فكيف واعتقادهم في مذاهبهم، ولا يعدو ثلاثة أوجه تُشوّذ بها الوجوه في القيامة: التشيع
والرفض والباطن... إلخ».

ورد في: ناصر الدين الحزيمي، حرق الكتب في التراث العربي (كولونيا، ألمانيا: منشورات الجمل،
2003)، ص 46-50، اعتمادًا على كتاب: ابن الجوزي، المتظم في تاريخ الملوك والأمم.

سليم الأول مصر سنة (932هـ/ 1517م)⁽⁴⁾. أمّا الأحكام السلطانية والولايات الدينية، بتعبير الماوردي، فانتقلت إلى إمارات الاستيلاء، أي إلى سلطات الأمر الواقع التي تقوم بمهمات الخلافة، أي الدولة، بحكم الضرورة والأمر الواقع. ولعل في هذا السياق دخل المأثور الفقهي ذو الطابع الأيديولوجي - السياسي التبريري: «سلطان ظلم خير من فتنة تدوم».

جدير بالذكر أن الفقه السياسي الإسلامي رافق هذه التحولات وشرعن لها، ولعل أول بيان لشرعتها كان - آنذاك - بيان الماوردي (364-450هـ/ 974-1058م) في كتابه الأحكام السلطانية والولايات الدينية، حيث نجد الشرعة الكاملة لإمارة الاستيلاء، والقبول بانتقال مهمات الخليفة إلى السلطان، أي الأمير المستولي: «وأما إمارة الاستيلاء التي تُعتمد عن اضطرار، فهي أن يستولي الأمير بالقوة على بلاد يقلده الخليفة إمارتها ويفوض إليه تدبيرها وسياستها. فيكون الأمير باستيلائه مستبدًا بالسياسة والتدبير والخليفة (بإذنه) منفذًا لأحكام الدين (...). وهذا وإن خرج عن عرف التقليد المطلق في شروطه وأحكامه، ففيه من حفظ القوانين الشرعية وحراسة الأحكام الدينية ما لا يجوز أن يُترك مختلًا مدخولًا ولا فاسدًا معلولًا، فجاز فيه مع الاستيلاء والاضطرار ما امتنع في تقليد الاستكفاء والاختيار، لوقوع الفرق بين شروط الممكنة والعجز»⁽⁵⁾.

إن قراءة للنص الذي يتحدث فيه الماوردي عن إمارة الاستيلاء تجعلنا ننتج أن شرعية المشروع السلطاني وإن تجاوزت الشورى والبيعة، اللتين أكدهما الفقهاء الأولون (الباقيون) في حال الإمكان (أي التمكن)، فإنما ترتبط هنا اضطرارًا، أي عمليًا، بمهمات السلطان، ومن دونها يكون الاختلال والفساد في ظل عجز الخليفة. غير أن حال العجز التي يشير إليها الماوردي مقرونة بحال الاضطراب كنتيجة وحل، كانت قائمة ضمناً أو علناً، وستمر أمراً واقعاً طوال مراحل التاريخ الإسلامي، أي ثابتاً أساسياً من ثوابته، وذلك عبر عهود متلاحقة،

(4) ستانلي لين-بول، الدول الإسلامية، القسم الأول، مع إضافات وتصحيحات فاسيلي فلاديميروفيتش بارتولد وخطيب آدم، نقله من التركية إلى العربية محمد صبحي فرزات، وأشرف على الترجمة محمد أحمد دهمان (دمشق: مكتب الدراسات الإسلامية، 1973)، ص 25-26.

(5) أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ط 3 (القاهرة: مكتبة الباي الحلبي، 1973)، ص 33.

بدءًا من البويهيين إلى السلاجقة إلى الأيوبيين فالمماليك فالعثمانيين، هذا إذا لم نعتبر الأمويين والعباسيين سلاطين أيضًا، أي ملوكًا، وفقًا للحديث النبوي الذي يتناقله الفقهاء، بل تؤكد وقائع التاريخ الوضعي، بل لعل الحديث النبوي وضع لاحقًا لتبرير أمر واقع تبريرًا دينيًا. ويتوافق هذا الأمر الواقع مع شروحات تبريرية فقهية وكلامية نجد تعبيراتها بكثافة ووفرة مكررة مع أبي المعالي الجويني (ت 478هـ/1085م) إلى أبي حامد الغزالي (ت 505هـ/1058م)، وصولًا إلى النيسابوري (في العهد الأيوبي) إلى ابن السبكي وابن تيمية في عهد المماليك، إلى عشرات من الفقهاء الذين شكلوا جسورًا فقهية بين المماليك والعثمانيين⁽⁶⁾.

تجدر الملاحظة هنا أن التبرير الفقهي (السني منه على وجه الخصوص)، ينتظم في أيديولوجية الدولة التي تقتضي عمليًا - ومن أجل ضرورات الحكم وضبط المجتمع وسياسة الرعية - السيطرة على الدين والنظرة الواحدة إلى شؤونه. أمّا على المستوى السياسي الإداري (أي على مستوى وضع سياسات الحكم والإدارة والقوانين في الداخل وفي الخارج)، فكان لنظام الحكم وفلسفته الملكية ذات النزعة الإمبراطورية والسلطانية التوسعية العالمية آليات ومرجعيات هي وليدة مصادر قديمة متشابكة، ولكنها تستدخل أيضًا الأعراف المحلية، حيث

(6) في كتب الإخباريين (ومن بينهم فقهاء ومؤرخون) ممن عاصروا أواخر العهد المملوكي وأوائل العصر العثماني، سير لعشرات من «الفقهاء» الذين حملوا الموقف السلفي لابن تيمية المشرعين قيام السلطان المتغلب، والميرر تاليًا قمع أي عصيان من أي فرقة دينية موصوفة بالانشقاق أو الاختلاف عن «الجماعة» أي (أهل السنة).

من الأمثلة الدالة كتاب: محمد بن جمعة المقار، الباشات والقضاة في دمشق، في: ولاية دمشق في العهد العثماني، جمع مادته وحققها صلاح الدين المنجد (دمشق: [د.ن.]، 1945). يستذكر محمد بن جمعة المقار، بمناسبة هجوم والي دمشق خزم باشا على منطقة الشوف في عام 930هـ/1524م، وتخريبه بلدة الباروك وقرى أخرى، وقتل أعداد من الأهالي، يستذكر فتوى ابن تيمية بتكفير «الدروز والنصيرية والتمامة» ويستحضرها (زمنًا تاريخيًا مستمرًا) من القرن الثامن الهجري المملوكي، ويورد نصّها - في المتن - ويضيف أسماء أحد عشر «شيخًا» «أجابوا» - كما يقول - «بما أجاب ابن تيمية»، علمًا أن السلطان القائم آنذاك كان السلطان سليمان خان العثماني (926هـ-974هـ). أمّا المشايخ المختلفو الأزمنة، فهم: شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني، محمد ابن قاضي عجلون، شهاب الدين القزويني الحنفي، برهان الدين بن إبراهيم بن عبد الحق، بدر الدين الغزي العامري الشافعي، عبد الصمد بن محب الدين الحنفي، بدر الدين بن مزلق الشافعي، قطب الدين بن محمد بن سلطان الحنفي، تقي الدين نجم الدين الحنفي، محمد بن أحمد العلوجي الشافعي، علي بن عماد الدين الشافعي.

تجري عمليات التوسع والاستيعاب والاحتواء، أتى يقوم الحكم أو يستقر. ولعلّ تسمية القونة العثمانية بـ «قانون نامه» تمييزاً لها من الشريعة، إنما هي من هذا القبيل الدال على مرجعية الأعراف، إلى جانب مرجعيات أخرى.

وإذا أردنا اختصار مصادر تكوين النظام العثماني وإدارته، فيمكننا ذكر مرجعيات أربع هي:

- المرجعية الفارسية، تأسسًا على الآداب السلطانية وخلاصات كتاب سياسة نامه لنظام الملك، الوزير الأول والمؤسس للدولة السلجوقية.

- المرجعية البيزنطية، أي موروث التكوين الهليني - الروماني في شرق المتوسط.

- الشريعة الإسلامية.

- الأعراف المحلية.

إذاً الشريعة الإسلامية هي إحدى مرجعيات نظام الحكم العثماني، وهي أيضًا على مستوى التطبيق الاجتماعي في الداخل، أحكام فقهية وفتاوى، تخضع غالبًا لاجتهادات وضغوط من السلطان، كما تخضع لمؤسسات لم تكن لتفلت من تدخل السلطان وطلباته، كمشيخة الإسلام والإفتاء والقضاء والتعليم.

أما بشأن مكانة السلطان في العالم والعالم الإسلامي، فثمة سؤال: هل كان السلطان سليمان خان في حاجة إلى لقب خليفة لإثبات هيته في مرحلة التأسيس والازدهار، أي في القرون الثلاثة الأولى التأسيسية (القرون الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر)؟

كي نجيب عن هذا السؤال، لنذكر ونتذكر صعود السلطنة العثمانية وإخضاعها البلقان، وفتحها القسطنطينية واقتحامها الغرب، وحصارها فيينا، وإخضاعها المشرق العربي ومعظم بلاد المغرب، وتهديدها روما والبابوية وتصديدها للإسبان. حصل هذا كله بعدما جرى للمسلمين من كوارث ونكبات مستمرة منذ غزوة هولاكو والحملات الصليبية. في هذا السياق، ثمة ذاكرة إسلامية جماعية استفاقت على صور جديدة ومخيال جديد أبرز صورته أن «المستولي» هذه المرة -

وهو السلطنة العثمانية - لا يقوم بالمهمات السبع التي اشترطها الماوردي والفقهاء لـ «وجوب التقليد» شرعاً فحسب، بل لأن السلطنة، أي المتولي أيضاً، نازاً في الذاكرة الجماعية لهزائم وحالة نكوص ممتدة. وقبل هذا، كان ابن خلدون قد أشار وهو يُسطر كتاب العبر إلى بدايات تكوّن هذه الذاكرة، عندما استشعر صورها فاعتبر ظهور الأتراك من قبيل «اللطيف الإلهي»⁽⁷⁾. هذا في وقت تقلصت خلاله، وعلى امتداد فترة طويلة، صورة الخليفة والخلافة وكادت تمحي من الذاكرة الجماعية، لولا استمرارها لفظاً في بعض المراسم الشكلية وفي بعض المناسبات؛ فالفاعلون الرئيسون في التاريخ وفي الأزمات الكبرى والمعارك الكبرى كانوا السلاطين، أمثال نور الدين زنكي، الذي دشن أولى معارك التحرير، وصلاح الدين الأيوبي وبيرس المملوكي.

في السياق نفسه - بل في الحالة العثمانية هذه المرة - يمكن القول إن السلاطين العثمانيين المؤسسين والناهضين بالدولة، أمثال محمد الفاتح والسلطان سليم والسلطان سليمان، كانوا يمثلون في زمنهم، وفي سياق أكثر اتساعاً وعالمية ودينامية، الفاعلين الرئيسيين في الحركة التاريخية العالمية، أي في حركة التغيير والتقرير في خرائط العالمين، العالم الإسلامي والعالم المتوسطي بصفته. فهل كان هؤلاء في حاجة إلى لقب الخلافة وقد اندثرت صورة الخليفة وبهت وزال دوره ديناً وسياسة؟

تقول الرواية التاريخية إنه بعد أن «قضى هولاء على الخلافة العباسية في بغداد سنة 656 هـ 1258 م، لبث العالم الإسلامي ثلاث سنوات ونصف بلا خليفة، ثم استطاع أحمد، ابن الظاهر الخليفة العباسي الخامس والثلاثين وأخو المستنصر الخليفة السادس والثلاثين، أن يظهر بعد اختفائه إثر فاجعة بغداد،

(7) يقول ابن خلدون في تعليقه على دور الترك في التاريخ الإسلامي ومزاياهم في إنشاء الدول: «... وربما عمروا بهم خطط الملك ودرجهم في مراتب الدولة، فيترشح من يترشح منهم لاقتعاد كرسي السلطان والقيام بأمر المسلمين عناية من الله تعالى سابقة، ولطائف في خلقه سارية، فلا يزال نشوء منهم يردف نشوءاً، وجيل يعقب جيلاً، والإسلام يتنهج بما يحصل به الغناء، والدولة ترف أغصانها من نضرة الشباب».

ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، مج 5 (بيروت: دار الكتاب اللبناني، [د.ت.])، ص 803.

وأن يصل إلى مصر فيتصل فيها بالملك الظاهر ركن الدين بيبرس (من السلاطين المماليك) كاشفًا أمره مثبتًا نسبه أمام قاضي القضاة، فجرت له (مراسيم [مراسم] عظيمة بإجلاسِه في مقام الخلافة سنة 659هـ/1261م) من قبل السلطان بيبرس، ملقبًا: المستنصر بالله أبو القاسم⁽⁸⁾. وفي رواية أخرى أن بيبرس قام بعد معركة عين جالوت باصطحاب هذا الخليفة إلى القاهرة، وأجلسه وكرمه. وخلاصة الأمر أنه «تتابع على منصب الخلافة من هذه الأسرة حتى عام 923هـ/1517م سبعة عشر خليفة في مصر»، لكن لم يكن لأي من هؤلاء أي علاقة بأمر الدولة. وكان آخر هؤلاء الخليفة المتوكل على الله محمد الثالث، الذي رافق السلطان قانصوه الغوري في مرج دابق. وتشير الرواية إلى أن الغوري قُتل واستلم الخليفة للسلطان سليم، في حين أن أمراء مصر آنذاك (وقبل وصول السلطان سليم إلى مصر) اختاروا طومان باي ليكون سلطانًا، والمستمسك بالله ليكون خليفة. ويعلق لين-بول على هذه الرواية بالقول: «إن نهاية هذين الخلفيتين لم تُعرف بالتمام (...)». ويعلق المؤرخ التركي خليل أدهم، محقق الكتاب، فيقول: «وقد راجعنا ما أمكننا مراجعته من التواريخ العثمانية القديمة، وفي عدادها (تاج التواريخ) للخواجه سعد الدين، وكان والده حسن جان من أقرب المقربين للسلطان سليم، فلم نجد في هذا التاريخ كلمة واحدة في هذا الشأن⁽⁹⁾. إلا أن لين-بول يروي، بناءً على وثائق عثمانية، أن المتوكل أرسل - بعد فتح مصر - إلى اسطنبول مع حاشية من أقاربه وأولاد عمه ومجموعة من القضاة والعلماء والحرفيين، وأن السلطان كرمه «ولكن شكوى أبناء عمه سنة 925هـ، واغتصابه الأموال والأشياء التي تركت في عهده أمانة لما تم الاستيلاء على مصر، وإضافة إلى ذلك ما ورد من أخبار أنه انغمس في اسطنبول في حياة وضعية مع بعض النساء، فكان من جراء ذلك أن انحط مقامه وقدره لدى السلطان، فأمر بحبسه في حصن (يدى قله)، فلبث في محبسه حتى وفاة السلطان سليم سنة 926هـ. فلما تولى السلطان سليمان الملك أطلقه من سجنه وخصص له راتبًا يوميًا قدره 60 درهماً، وسمح له بعد موت والده المستمسك بالله سنة 927هـ أن يعود إليها. ويفيد في هذا الحادث ملاحظة أن

(8) لين-بول، ص 39-40.

(9) المرجع نفسه، ص 41.

هذا التسريح تم بعد أن تنازل لآل عثمان بصورة رسمية وقطعية عن حقوق الخلافة عامة⁽¹⁰⁾.

بيد أن المؤرخ التركي أدهم يستدرك «هذه الملاحظة»، التي هي من قبيل التأويل اللاحق وليس الواقعة في زمنها، فيقول: «ولم نجد في تواريخنا أية معلومات حول هذه النقطة، ولم يعرف في أية سنة كان رجوع المتوكل إلى القاهرة، ولم يذكر ابن إياس، وقد كان يعيش في مصر، في حوادثه أي شيء عن ذلك، ما يوحي أن تلك الأمور لم تكن قد وقعت»⁽¹¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤرخ اللبناني أسد رسم عاد إلى هذه النقطة في ستينات القرن العشرين ليدحض رواية مماثلة تقول صراحة «بتنازل الخليفة المتوكل عن الخلافة للسلطان سليم»، ورأى في مقالة قصيرة تقوم على تدقيق في المصادر التاريخية التي عاصرت مرج دابق وإسقاط حكم المماليك في مصر، ولا سيما التدقيق في نص ابن إياس، أن قصة التنازل هذه لا أساس لها. يقول: «إن هذا القول على شهرته ليس بالقول المرضي عند المحقق المتروى، لأنه لا يمكن التسليم به، والأصول التاريخية خالية منه. راجعنا الجزء الأخير من كتاب بدائع الزهور في وقائع الدهور لمحمد بن إياس المتوفى حوالى سنة 1523 م، وقرأنا فيه أخبار واقعة مرج دابق، واحتلال حلب ودمشق وغزة، وواقعة الريدانية، ودخول العثمانيين القاهرة وخروجهم منها، ورجوعهم ظافرين للقسطنطينية... قرأنا هذا كله ولم نجد ذكرًا للخلافة فيه ولا لتخلي المتوكل عنها. ولم يكن ابن إياس ممن يعتنف الأمور فيأتيها بغير علم، ولا ممن يغفل عن الحوادث، ولا سيما إذا كانت ذات شأن. فإنك لو قرأت ما كتبه من أخبار سنة 1516 و[سنة] 1517 عن السلطان سليم وعن علاقته بالمتوكل على الله، ظنت أنه كان يتعقب خطواتهما ويأل عنهما كل وارد وصادر. تراه يذكر ما تحادثا به في حلب بعد معركة مرج دابق، وما دار بينهما في القاهرة بشأن ابن العداس، وبشأن زوجة السلطان طومان باي، وبشأن القاضي شمس الدين. وتراه يصف خروج الخليفة من مصر وذهابه إلى القسطنطينية ووصوله إليها وسكناه فيها، ويدون الأدعية التي تُلّيت للسلطان

(10) المرجع نفسه، ص 43.

(11) المرجع نفسه، ص 43.

سليم في جوامع سورية قبل فتح مصر، والأدعية التي تُلّيت في مصر بعد فتحها. تقرأ كل هذا ولا تجد شيئاً في تخلي المتوكل على الله عن الخلافة. وليس في مجموعة فريدون التركية - وفيها رواية شاهدَي عيان - ولا في كتاب السلطان سليم نفسه إلى ابنه سليمان بتاريخ كانون الثاني [يناير] 1517م، ولا في ما كتبه شاه شروان الشيخ إبراهيم ومظفر شاه الثاني - وكلاهما معاصر لهذه الحوادث - ما يؤيد رأي مؤرخي اليوم في هذا القيل⁽¹²⁾. كما أننا راجعنا كتاب ابن طولون الصالحي الدمشقي، فلم نجد أي ذكر لهذه الحادثة، ولم نعر على صفة الخلافة منسوبة إلى السلطان سليم أو السلطان سليمان، بل كان اللقب المتخدم هو «السلطان خان»⁽¹³⁾.

بناءً على مراجعة لين-بول الروايات التي حكّت قصة الخليفة العباسي المتوكل، ومن نقد أسد رستم اللاحق لرواية «التنازل» بناءً على نص المؤرخ ابن إياس، الذي أرخ لجميع حركات السلطان سليم وسكناته، ولم يذكر شيئاً من هذا القيل، نتخلص أن تأويل التريخ (أي تريخ السلطان سليمان للمتوكل وإعادةه إلى القاهرة، حيث دخل عالم المجهول)، بأنه تنازل ضمني عن الخلافة لآل عثمان، هو تأويل لاحق وموضوع في زمن أمسى السلاطين العثمانيون المتأخرون في حاجة - بسبب ضعفهم لا بسبب قوتهم - إلى استخدام شرعية الخلافة، فمتى حدث ذلك؟ وكيف تأسطرت قصة الخلافة عثمانياً حتى أصبح عنوان «الخلافة العثمانية» عنواناً دائماً وقائماً للسلطنة، وسلاح استقواء للسلطان، في حين أن السلاطين الأوائل والأقوياء كانوا في غنى عنها، لأنهم كانوا يتخدمون في حبه ألقاباً أخرى مفضلة لديهم وأكثر مهابة وقوة، مثل «سلطان العالم»، نظراً إلى تفهقر الخلافة معنى وأشخاصاً. وإذا استخدم بعض الكتاب والفقهاء في إهداء كتبهم للسلاطين استعارات من قبيل «ورثة أرباب الخلافة»، فإنما يعنون بهؤلاء الخلفاء الأوائل الكبار لا من أضحووا أسرى السلاطين أو في أحسن حال ضيوفهم المحسن إليهم. أمّا الألقاب الأخرى، الواردة مثلاً في مقدمة كتاب طاشكيري زاده المؤلف

(12) أسد رستم، «السلطان سليم والخلافة»، آراء وأبحاث (1976)، ص 16-17.

(13) ابن طولون الصالحي الدمشقي، حوادث دمشق اليومية غداة الغزو العثماني للشام 926-

951 هـ صفحات مفقودة تنشر للمرة الأولى من كتاب: مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، تحقيق أحمد أيّش (دمشق: دار الأوائل، 2002).

في عهد السلطان سليمان، وهو الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، فهي: «ملاذ المسلمين» و«أخص الخواقين العظام» و«قطب اللاتين» و«مطاع الملوك واللاتين» و«مطيع الشريعة والدين...»⁽¹⁴⁾.

إذا، متى استُخدم لقب الخليفة صراحةً وبصيغة ثنائية واضحة (سلطان/ خليفة)؟

يشرح لويس ماسينيون في مقالته حول «الخلافة» في عام 1920، أوضاع نشأة هذا الربط بين الخلافة والسلطة العثمانية، قائلاً: «إن هذا الاختلاق المثير للفضول، ما هو في حقيقته إلا حكاية خيالية شاعت شعبياً في الغرب، منذ نهاية القرن الثامن عشر بفضل كتابات عدد من الكتّاب معظمهم من المسيحيين الشرقيين، بدءاً من الأرمني مرادغيا دوسون Mouradjea d'Olsson (1788)، إلى الأرثوذكسي سافاس باشا Savas Pacha (1898). وإذا اندمجت بنية العالم الإسلامي في بنية الميحية القروسطية، وتمائل الإجماع عند علماء النة مع المجامع المكونية Conciles oecumeniques، وخلافة سلطان اسطمبول [اسطنبول] مع إطاعة بابا روما، أوصل هذا التصوّر، كما هي الحال لدى بارتولد Barthold ولدى نلينو Nallino، اللذين قدّما حكايته بشكل مثير للإعجاب، إلى إدخال فكرة «السلطة الروحية» Pouvoir Spirituel للسلطان العثماني (كخليفة) في القاموس الدبلوماسي الدولي. وهذه الفكرة التي سبق أن أخرجتها بذكاء مخيلة الكونت سانت بريست Comte de St. Priest بمناسبة عقد معاهدة كوتشوك كاينارجي، ما لبثت أن استعادت في معاهدات 1909 و1912... على الرغم من كونها (أي الفكرة) مناقضة، ليس فقط لآراء العلماء (فقهاء الإسلام)، بل أيضاً لمصالح الدول الأوروبية التي شجعوها على حباب هذه المصالح. ويُذكر أن هذه الأسطورة تبناها أيضاً الليبراليون العثمانيون ذات وقت، عندما كانوا على وفاق مع السلطان عبد الحميد في لحظة دستور 1876، فلما لم تجلب لهم ما كانوا يتظرونه، ما لبثوا أن تخلّوا عنها، وما كان الإسلام السني ليُقبلها»⁽¹⁵⁾.

(14) أحمد بن مصطفى بن خليل طاشكيري زاده، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، ويلي العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم (بيروت: دار الكتاب العربي، 1975)، ص 6.

(15) Louis Massignon, «Introduction à l'étude des revendications islamiques.» dans: Opera Minora. Textes recueillis par Y. Moubarak, vol. 1 (Beirut: Dar Al-Maaref, 1963), p. 273.

هذا ما يقوله ماسينيون باختصار حول استدخال المصطلح الثنائي (سلطان/ خليفة) في الخطاب الدبلوماسي الروسي قبل استدخاله في الخطاب التركي والإسلامي الرسمي عمومًا. والموقف في نص معاهدة «كوتشوك كاي نارجي» وتبعاتها وملحقاتها المتعلقة بمآل المسلمين في القرم رعايا السلطان سابقًا، وبحال الأرثوذكس رعايا الدولة العثمانية في أراضيها، يدرك المعنى الوظيفي لاستخدام كلمة خليفة في النص⁽¹⁶⁾؛ إذ أبتت المعاهدة بعض حقوق للسلطان في رعاية شؤون المسلمين الدينية في القرم كخليفة، في مقابل إعطاء السلطان للقيصر امتياز حماية الأرثوذكس، أسوة بامتيازات النمسا وفرنسا حيال الكاثوليك. وكان أن استطاب أهل الدولة في الجانب التركي - العثماني (سلطانًا ووزراء وسفراء، ولا سيما الليبراليين والإصلاحيين منهم) في غضون القرن التاسع عشر، أن يتفادوا براغماتيًا من هذا اللقب، فأدخل في الخطاب الدبلوماسي والرسمي، كما أدخل كبد «في دستور 1876» (دستور مدحت باشا): ففي البند الثالث جاء: «إن السلطنة النية هي بمنزلة الخلافة الإسلامية الكبرى، وهي عائدة بمقتضى الأصول القديمة إلى أكبر الأولاد من سلالة آل عثمان». وفي البند الرابع: «إن حضرة السلطان هو حامي الدين الإسلامي بحسب الخلافة وحاكم جميع التبعة العثمانية»⁽¹⁷⁾. ومن المعروف أن السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) كان على امتداد ثلاثة وثلاثين عامًا شديد الحرص على هذا اللقب الذي استمد قوته وإشعاعه لا من الرمزية الدينية فحسب، بل أيضًا، وبشكل أساسي، من مشروعية الجامعة الإسلامية التي سعى لها السلطان وبعض رجالات الإصلاح الإسلامي، وفي طليعتهم جمال الدين الأفغاني، وكان لها أيضًا دعاة ومحبذون على امتداد العالم الإسلامي، ولا سيما لدى مسلمي الهند.

لكن من المعروف أيضًا أن مسألة الخلافة ما لبثت أن دخلت في سياقات الحرب العالمية الأولى ومسالكها وأدواتها التعبوية بين المعسكرين المتحاربين؛ فمن الدعوة الفتوى إلى الجهاد التي أطلقها السلطان - الخليفة (محمد رشاد)

(16) يُراجع نص معاهدة كوتشوك كاي نارجي، 21 تموز/ يوليو 1774 على موقع Wikipedia.

(17) القانون الأساسي العثماني: التعريب الرسمي، تعريب الخط النيف السلطاني (بيروت المكتبة

العمومية لليم صادر، 1908).

وفقهاؤه لمقاتلة الكفار، إلى اتهامه في المقابل بالتحالف مع «الكافر» لإبطال الفتوى، ومن سياسة البحث عن خلافة عربية بديلة إلى سياسات الاختيار والتوظيف والاستثمار المتنافسة في الصراع بين الإنكليز والفرنسيين على مراكز التأثير والثقل في التوزع الكولونيالي في العالم العربي، أي بين مشرق يتمثل في شريف مكة عند الإنكليز، ومغرب يتمثل في أمير المؤمنين في المغرب عند الفرنسيين⁽¹⁸⁾، توزعت الأدوار الدولية في هذه السياقات والمفاجآت، وتفتت في المقابل ردّات الفعل المحلية لدى العرب والأتراك والأكراد والأرمن، أي لدى شعوب الدولة العثمانية واثنياتها، وليجري البحث عن البدائل لدى النخب في حقل التاريخ وصور الذاكرة، ولُيعاد النظر والتفكير في المصائر والمسارات. وتلك محنة تاريخية، لم تنفع معها خلافة ولا سلطة لبست لبوس الخلافة.

(18) في مذكرة فرنسية بشأن مسألة الخلافة صدرت عن وزارة المستعمرات (إدارة الشؤون الباسية والاقتصادية في آسيا) إلى وزارة الشؤون الخارجية مؤرخة 31 كانون الأول/ ديسمبر 1914، نقرأ الآتي: «إن مشاركة الدولة العثمانية في الصراع الأوروبي بناءً على إحياءات من ألمانيا ودعمها، والعمل من أجل الوحدة الإسلامية الذي تُحضّر له الحلقات الدينية في القسطنطينية، يطرحان على باط البحث مسألة الخلافة». وتناقش المذكرة أشكال المفاضلة بين مرشحين للخلافة، سلطان مراکش وشريف مكة.

بالنسبة إلى الأول، تقول المذكرة «هو مؤهل بكل تأكيد لادعاء الإمامة، لكن صفته كمحمي فرنسي (Protégé Français) تُفقد حيل هذا الشأن ميزة الاستقلال الضرورية في نظر المسلمين (...) ومن جهة أخرى ليست لنا مصلحة في تقوية سلطته المعنوية التي لا نظير لها في مراکش (...)».

أما بالنسبة إلى شريف مكة، فتستدرك المذكرة بالقول: «إن موقع شريف مكة يبدو من ناحية هذه النقطة أكثر ملاءمة، فهو من ناحية شرعية محق تماماً في المطالبة بالخلافة، وهو يمثل في مواجهة الإسلام العثماني الرسمي الإسلام العربي القديم...». ومع ذلك، تثير المذكرة تحفظات عديدة بشأن احتمال تعاظم النفوذ البريطاني عبر الشريف حين (السيطرة على الجزيرة وعلى مصر).

وفي مذكرة ثانية تحمل عنوان «حوادث الشرق والخلافة»، كُتبت كمذكرة استشارية في وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، في 7 آذار/ مارس 1915، يستبعد كاتبها إشكالية المفاضلة بين الطرفين، ليخلص إلى النتيجة الآتية: «إن مصلحتنا تقضي بأن نترك الإسلام يتجزأ، ولهذا ينبغي من طرفنا أن نُظهر التأييد لشريف مكة في المشرق دون أن نعينه على التوسع في المغرب، وهذا يقودنا نحو تصور لإعادة بناء الإسلام الغربي في ظل السلطة الروحية لسلطان المغرب (...)».

الوثيقتان محفوظتان في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، ويمكن قراءة ترجمة عربية كاملة لها في مقالة موسّعة. يُنظر: وجه كوثراني، «الأبعاد الجيوسياسية لتقسيم العالم الإسلامي من خلال وثيقتين فرنسيين من الحرب العالمية الأولى»، رسالة الجهاد، العدد 101 (تموز/ يوليو 1991).

استسلم السلطان الخليفة وحيد الدين في اسطنبول وقبل معاهدة مذلة هي معاهدة سيفر (1920)، التي قضت لا بالتخلي عن الولايات العربية المشرقية فحسب، حيث تُرك مصيرها لمؤتمر سان ريمو، بل باقتسام مناطق النفوذ في تركيا نفسها أيضًا، في حين استطاع قائد عسكري هو مصطفى كمال، الذي نيطت به - من «الخليفة» - مهمة جمع فلول الجيش العثماني، أن يحول الهزيمة إلى انتصار، ويحول ما تبقى من الجيش المهزوم إلى جيش تحرير شعبي، بعد أن قرر إنقاذ تركيا لا إنقاذ الخلافة أو الخليفة. وقد تحول هذا الأخير إلى أسير أو تابع للمحتل الذي يملئ إرادته عليه⁽¹⁹⁾.

إن مسار الحوادث معروف في الكتابات التاريخية الكثيرة، لكن دلالات بعضها ربما يستوقفنا من جديد للتشديد على معانٍ ودلالات من شأنها الحث على إعادة النظر في التاريخ والتأريخ لهذه الحقبة وخلفياتها التاريخية، وفي منهج التأريخ للأفكار والحوادث معًا لا للحوادث معزولة عن الأفكار. ولعل بعضًا من هذه الأفكار كان له وقع الحادث المصري المغير، مثل «وثيقة أنقرة» المعروفة بوثيقة التفريق بين السلطنة والخلافة، وهي بعنوان «الخلافة وسلطة الأمة»، وكانت قد صدرت في عام 1922، وعلى أساسها صوّت المجلس الوطني الكبير في أنقرة على قرار مصطفى كمال بالتفريق بين الصفتين، تمهيدًا لإلغاء الخلافة والقول بتمثيل «سلطة الأمة» عبر المجلس الوطني، وبديلاً من سلطة التوريث والاستيلاء، ومن ادعاء تمثيل الخلافة لاكتساب الشرعية⁽²⁰⁾.

صحيح أن قرار إلغاء الخلافة في عام 1924 كان قرارًا جريئًا وخطيرًا، لكن التأسيس المفاهيمي والمنهجي لهذا القرار كان يكمن في وثيقة «التفريق»، التي عبرت عن وعي تاريخي بالتحويلات العالمية، وعن قطيعة معرفية (إيستيمولوجية) حيال الماضي المحلي.

(19) عديدة هي المؤلفات التي تطرقت إلى مسار حرب التحرير التي قادها مصطفى كمال، أفندما كتاب أمين محمد سعيد وكريم خليل ثابت سيرة مصطفى كمال باشا وتاريخ الحركة التركية الوطنية في الأناضول، ط 1 (القاهرة: [د.ن.]، 1922).

(20) يُنظر نص الوثيقة (الخلافة وسلطة الأمة) كاملاً، في: وجيه كوثراني، الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا: دراسة ونصوص (بيروت: دار الطليعة، 1996)، ص 215 -

أما التحولات العالمية، فالمقصود بها ذلك المسار الأوروبي الغربي، من معاهدة وستفاليا (1648) إلى صك عصبة الأمم الذي تُرجم محليًا حيال تركة الإمبراطورية العثمانية بمعاهدة لوزان 1923، وبعد أن دخلت الولايات المتحدة المسرح العالمي بمبادئ ولون المعروفة، وأبرزها: حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وأما القطيعة المعرفية مع الماضي، فتتمثل في إخضاع الماضي للنقد والتجاوز، وهذا ما فعلته وثيقة أنقرة «الخلافة وسلطة الأمة» التي تبدأ بالقول: «إن مسألة الخلافة في حد ذاتها هي من المسائل الفرعية والفقهية، ومن جملة الحقوق والمصالح العامة المختصة بالأمة، ولا علاقة لها بالاعتقاد؛ فهي ليست من المسائل الاعتقادية (...)». خلاصة القول إن الخلافة هي من الأمور الدنيوية أكثر من كونها من الأمور الدينية⁽²¹⁾. وبناءً على هذا المدخل المعرفي الافتراضي، تقرأ الوثيقة فقه الخلافة وتاريخه والاجتهادات حولها لتبرهن هذه الفرضية، وتدعو من خلال المجلس الوطني الكبير إلى نشر هذه المعرفة واعتمادها. وما قرار مصطفى كمال بفصل السلطنة عن الخلافة ونقلها إليه وإلى المجلس الوطني، إلا عود على بدء، أي الاستغناء عن الخلافة، كما كانت الحال خلال عشرة قرون، أو أكثر، بل أيضًا خلال جميع أزمنة التاريخ الإسلامي، إذا اعتبرنا الخلافة بعهودها كلها سلطنة أو ملكًا.

غير أن تأثير الأفكار، مهما بلغت قوة منطقتها المعرفية والعلمي، يبقى مرهونًا بفاعلية الحادث الذي يعبر عنها أو يحمل مضامينها أو يواكبها. إن حرب التحرير التي قادها مصطفى كمال أوصلت عمليًا إلى الإقناع بأن لا لزوم لمقام الخلافة - في تركيا - وهذا ما أوصل المجلس الوطني الكبير (المجلس الملي الكبير) إلى إقرار قانون 2 آذار/ مارس 1924، حيث «تنص مادته الأولى على خلع الخليفة (عبد الحميد بن عبد العزيز)». ولأن معنى الخلافة مندمج في الحكومة والجمهورية معنًى ومفهومًا، فإن مقام الخلافة ملغى. هذا في حين أن المواد الأخرى من القانون تضمنت القرار بـ «إخراج الخليفة وأسرته آل عثمان كافة من البلاد التركية»⁽²²⁾.

(21) المرجع نفسه، ص 215.

(22) لين-بول، القسم الثاني، ص 485.

تذكرنا وثيقة أنقرة بكتاب علي عبد الرازق الإسلام وأصول الحكم، لالناحية إشكالية البحث فحسب، بل أيضًا لالناحية فرضياته وما يريد الكاتب أن يذهب إليه للبرهنة على «أن الخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية، كلا ولا القضاء ولا غيرهما من وظائف الحكم ومراكز الدولة، وإنما تلك كلها خطط سياسية صرفة لا شأن للدين بها»، فما علاقة كتاب علي عبد الرازق الصادر عام 1925 بوثيقة «الخلافة وسلطة الأمة» التي صدرت بالتركية في عام 1922، وبالعرية في عام 1924؟

يشير علي عبد الرازق صراحةً في متن نصه إلى الآتي: «ومن أوفى ما وجدنا في بيان هذا المذهب والانتصار له رسالة الخلافة وسلطة الأمة التي نشرتها حكومة المجلس الوطني الكبير بأنقرة ونقلها من التركية إلى العرية عبد الغني سني بك، وطبعها بمطبعة الهلال بمصر سنة 1342هـ-1924م»⁽²³⁾. ولا شك أن الاقتباس حاصل، والتأثر بما يجري في تركيا قائم ومتفاعل في حواضر العالم العربي والنخب العرية آنذاك، وأن كتاب علي عبد الرازق ما كان إلا استجابة لسؤال «رسالة أنقرة» التي نشرتها الهلال قبل عام 1924، لكن الجدير بالذكر سؤال عن تباين الاستجابات والممارات والمصائر بين ما جرى تركيا وما جرى عريبًا مشرقيا؟

والمعروف أيضًا كل من السردية التاريخية العرية الكلاسيكية لمراسلات حسين - مكماهون، واتفاق سايكس - بيكو، وإعلان بلفور، وبقية الاتفاقات التي آلت إلى وقائع بعد عام 1920، أي إلى مقررات سان ريمو في توزيع الانتدابات، لكن ما ليس مدركا في الوعي التاريخي العربي، أو مستوعبا كعرفة نقدية، أي كماكان معرفي لتزع الحجاب الأيديولوجي عن بعض صور الذاكرة، أو لتفسير الأسطورة التي تلبت بعض الوقائع في هذه السردية، هو إصرار اللسان العربي والخطاب العربي حتى اليوم على بكائيتين، الأولى بكائية إسلامية هي بكائية إلغاء الخلافة، والثانية بكائية قومية هي بكائية سايكس - بيكو التي تحولت فزاعة. والحقيقة أن البكائيتين كان لهما دور في أسطورة تاريخنا العربي المعاصر

(23) يُنظر: علي عبد الرازق المشار له في المتن في: كوثراني، الدولة والخلافة، ص 158.

بصورة سلبية؛ فلبعض الأساطير في أحيان كثيرة دور إيجابي في مصائر الشعوب، لكن حين ينسبنا هاجس سايكس - بيكو وتطلب الخلافة مهمات بناء الدولة التي أورثتنا إياها معاهدة لوزان عندما نصّت على قيام هويات وطنية حقوقية بعد انحلال الإمبراطورية العثمانية في تركيا، واستعادت في بلدان عربية تسمياتها التاريخية القديمة (العراق وسوريا ولبنان وفلسطين...)، فإن هناك مأزقاً تاريخياً عشناه، ولا تزال نعيشه، وهو الخلط بين الأزمنة التاريخية، بين الذاكرة الأسطورية والتاريخ الفعلي، بين الطوبى والواقع، الأمر الذي يؤدي إلى الفشل في بناء دولة وطنية.

عندما يعيش الفقيه الحالم بخلافة شرعية، على غرار رشيد رضا، وعندما يضطر هذا الفقيه بفعل الأمر الواقع وشروطه أن يطالب بالتأجيل، كما فعلت مقررات مؤتمرات الخلافة (مثل مؤتمر القاهرة في عام 1926)، ولكن من دون أن يتخلّى عنها⁽²⁴⁾، فإن تخلياً عن الفعل في التاريخ والتأثير به، وحتى صناعته، يصبح أمراً محتملاً بل وارداً أو محتم الوقوع، كما حصل، بل إن أثماناً باهظة ستدفعها الشعوب أمام هذا الضياع وهذا الخلط؛ فعندما يُترك لمنحرفين أو مجرمين أو سفهاء أن يستغلوا أمر الخلافة لإشعال الفتن وتعميم الظلامية والخراب، يدرك المرء كم أن الوعي بالتاريخ هو وجوب معرفي وهدفي سياسي معاً.

(24) عُقد مؤتمر الخلافة في القاهرة في أيار/ مايو 1926، وضم كبار علماء الأزهر، وخرج بموقف خلاصته تأجيل بحث مسألة الخلافة: «إن الخلافة الشرعية المستجيبة لشروطها المينة في تقرير اللجنة العلمية، والتي من أهمها الدفاع عن حوزة الدين في جميع بلاد المسلمين وتنفيذ أحكام الشريعة الغراء فيها، لا يمكن تحقيقها بالنسبة إلى الحالة التي عليها المسلمون الآن». أما هذه الحالة، فليخصها المؤتمر بالآتي: «أما وقد تناثر عقد هذا الاجتماع وأصبحت ممالكه وأممته متفرقة بعضها عن بعض في حكوماتها وإدارتها وسياساتها، وكثير من بينها تملكه نزعة قومية تأمى على أحدهم أن يكون تابعا للآخر، فضلاً عن أن يرضخ لحكم غيره ويدخله في شؤون العامة، فمن الصعب تحقيقها الآن».

أما رشيد رضا، فيضيف، بعد تأكيد الصعوبات نفسها، اقتراحاً يقضي بتصور «نظام سياسي للخلافة»، و«مدرسة مجتهدين»، وحزب إسلامي إصلاحية، ومع ذلك تبقى «الخلافة» في نصوصه ومواقفه هدفاً ضبابياً موزجلاً، وفي وقائع التاريخ ومساره موضوعاً للاستثمار السياسي وعنصرًا معوقاً في مشروع بناء الدولة الوطنية في العالم الإسلامي.

يُنظر تومياً موثقاً للنصوص: رشيد رضا ومؤتمر الخلافة، في: كوثراتي: الدولة والخلافة، ص 13 -

هكذا يتضح الفرق بين تاريخية وثيقة أنقرة «الخلافة وسلطة الأمة» التي وجدت في تركيا من يؤسس لها ويحملها ويُفضلها، أي أن يوجد سياقاً لها، ورسالة علي عبد الرازق (وهي تحمل المضمون نفسه) التي لم تجد عربياً يحملها أو يدافع عنها، بل إن سياقاً تاريخياً آخر، وكان عربياً، أسقطها⁽²⁵⁾. وكان لكلٍ من هذين السياقين نتائجه: تعلمن الفكر الإسلامي والحزب الإسلامي في تركيا، في حين تطيف الفكر الإسلامي والحزب الإسلامي في بلاد العرب.

المراجع

1- العربية

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر. بيروت: منشورات إحياء التراث العربي، [د.ت.].

_____. اكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر. مج 5. بيروت: دار الكتاب اللبناني، [د.ت.].

الحزيمي، ناصر الدين. حرق الكتب في التراث العربي. كولونيا، ألمانيا: منشورات الجمل، 2003.

رستم، أسد. «السلطان سليم والخلافة». آراء وأبحاث (1976).

سعيد، أمين محمد وكريم خليل ثابت. سيرة مصطفى باشا وتاريخ الحركة التركية الوطنية في الأناضول. القاهرة: [د.ن.]، 1922.

(25) يُنظر وصف تاريخي وثائقي لأوضاع محاكمة علي عبد الرازق ولردات الفعل التي أثارها الكتاب، ولا سيما لدى علماء الأزهر والأوساط السياسية الرسمية، بل لدى زعيم حزب الوفد سعد زغلول. يقول هذا الأخير في الكتاب: «قرأت كثيراً للمتشرفين ولسوا هم فما وجدت ممن طعن منهم في الإسلام حدة كهذه الحدة في التعبير على نحو ما كتب الشيخ علي عبد الرازق. لقد عرفت أنه جاهل بقواعد دينه، وإلا كيف يدعي أن الإسلام ليس مدنياً ولا هو بنظام يصلح للحكم؟ (...) ألم يدرس شيئاً من هذا في الأزهر؟ أو لم يقرأ أن أمماً كثيرة حكمت بقواعد الإسلام فقط عهداً طويلاً كانت أنصر العصور؟...».

يُنظر: محمد عمارة، معركة الإسلام وأصول الحكم، مقدمة كتاب علي عبد الرازق (القاهرة: دار الشروق، 1997)، ص 7-42، 109.

طاشكيري زاده، أحمد بن مصطفى بن خليل. الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية،
وبليه العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم. بيروت: دار الكتاب العربي، 1975.

عمارة، محمد. معركة الإسلام وأصول الحكم، مقدمة كتاب علي عبد الرازق. القاهرة: دار
الشروق، 1997.

القانون الأساسي العثماني: التعريب الرسمي. تعريب الخط المنيف السلطاني. بيروت
المكتبة العمومية لمسلم صادر، 1908.

كوثراني، وجيه. «الأبعاد الجيوسياسية لتقسيم العالم الإسلامي من خلال وثيقتين فرنسيتين
من الحرب العالمية الأولى». رسالة الجهاد. العدد 101 (تموز/ يوليو 1991).

_____. الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا: دراسة
ونصوص. بيروت: دار الطليعة، 1996.

لين-بول، ستانلي. الدول الإسلامية، القسم الأول، مع إضافات وتصحيحات فاسيلي
فلاديميروفيتش بارتولد و خليل أدهم، نقله من التركية إلى العربية محمد صبحي
فرزات، وأشرف على الترجمة محمد أحمد دهمان. دمشق: مكتب الدراسات
الإسلامية، 1973.

الماوردي، أبو الحسن. الأحكام السلطانية والولايات الدينية. ط 3. القاهرة: مكتبة البابي
الحلبي، 1973.

مفاكهة الخلان في حوادث الزمان. تحقيق أحمد أيش. دمشق: دار الأوائل، 2002.

المقار، محمد بن جمعة. الباشات والقضاة في دمشق، في: ولاية دمشق في العهد العثماني.
جمع مادته وحققها صلاح الدين المنجد. دمشق: [د.ن.]، 1945.

منيمنة، حسن. تاريخ الدولة البويهية. بيروت: الدار الجامعية، 1987.

2 - الأجنبية

Massignon, Louis. «Introduction à l'étude des revendications islamiques.» dans:
Opera Minora, Textes recueillis par Y. Moubarak. vol. 1, Beirut: Dar Al-Maaref,
1963.

الفصل الثاني

الخلافة العثمانية في نصف قرنها الأخير (1874-1924)

صراع السلطة وجدل المصطلح

أحمد إبراهيم أبو شوك

يحاول هذا البحث أن يقدم مقارنة تحليلية للصراع السياسي - الفقهي الذي حدث في نصف القرن الأخير من عمر الخلافة العثمانية (1874-1924)، وكيف أفضى تدريجياً إلى إلغائها وميلاد الدولة التركية الحديثة، وكيف مهد ذلك الانقلاب السياسي لظهور العديد من الدول القطرية في الساحة العربية.

يستهل البحث نقاشه بعرض تحليلي لبداية التحدي السياسي للخلافة العثمانية بظهور الثورة المهدية (1881-1898) في السودان، التي نادى مؤسسها بقيام الإمامة المهدوية الكبرى بدلاً من الخلافة العثمانية، وكذلك الثورة العربية في الحجاز التي ساندتها رهط من الساسة البريطانيين والمستشرقين لتأسيس خلافة عربية تهدف إلى تصفية الوجود العثماني في الوطن العربي. وفي ظل هذه التحديات السياسية، يعالج هذا البحث تنامي نفوذ الكماليين في تركيا وخطوتهم الجريئة تجاه فصل السلطنة عن الخلافة في عام 1922، وكيف ولّد ذلك الإجراءات جدلاً فقهيًا واسعاً بين المعارضين لقرار الفصل والمؤيدين له. ويأتي في مقدمة

المعارضين الشيخ محمد رشيد رضا، الذي أصدر كتابًا بعنوان الخلافة والإمامة العظمى، ناقش فيه شرعية وجوب نصب الإمام على المسلمين شرعًا لا عقلاً، وقدم أطروحة جديدة لإصلاح الخلافة شكلاً ومقصداً.

كما يناقش البحث المنشور الذي أصدره العلماء الأتراك بعنوان «الخلافة وسلطة الأمة»، لإبراز المougات الفقهية والتاريخية والياسية التي استند إليها الكماليون في فصل السلطنة عن الخلافة، ويوضح كيف انتقدهم مصطفى صبري التوقادي، شيخ الإسلام السابق في الأستانة، في كتابه النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة. ويبن البحث أيضًا كيف انتقل الجدل الفقهي من الهيكل الشكلي للخلافة إلى المقصد الموضوعي، وذلك بصور كتاب الشيخ الأزهري علي عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم، الذي نفى أصل الخلافة في الإسلام، ووصفها بأنها قضية دنيوية ياسية، لم يرد بشأنها نص قرآني أو حديث نبوي⁽¹⁾، ثم يحلل كيف تصدى الشيخ محمد رشيد رضا لأطروحة الشيخ عبد الرازق بسلسلة من المقالات التي وصفت الإسلام وأصول الحكم بأنه: «هدم لحكم الإسلام وشرعه من أساسه، وتفريق لجماعته، وإباحة مطلقة لعصيان الله ورسوله في جميع الأحكام الشرعية الدنيوية، من شخصية، وياسية، ومدنية، وجنائية، وتجهيل للمسلمين كافة، من الصحابة، والتابعين، والأئمة المجتهدين، والمحدثين، والمتكلمين. بالجملة هو اتباع لغير سيل المؤمنين»⁽²⁾.

ونختم هذا المقاربة بتحليل لصراع السلطة وجدل المصطلح، وطبيعة الأوضاع السياسية التي أفضت إلى إلغاء الخلافة في عام 1924، وكيف أثار ذلك القرار جدلاً فقيهاً وسياسياً واسعاً في العالم الإسلامي، كان له انعكاساته في المشهد ياسي في حاضرة الجمهورية التركية أنقرة، وحوضر البلدان المناهضة لها في أرجاء العالم الإسلامي.

(1) علي عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم: بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام، ط 3 (القاهرة: [د.ن.]، 1925)، ص 26.

(2) محمد رشيد رضا، «الإسلام وأصول الحكم: بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام»، مجلة العنار، مج 26، العدد 2 (1925)، ص 104.

أولاً: الخلافة العثمانية والمهدية في السودان

في حزيران/يونيو 1881، اندلعت الثورة المهدية في السودان، بقيادة الشيخ الصوفي محمد أحمد بن عبد الله، الذي نصب نفسه مهدياً منتظراً، فناصرته العامة باختلاف مشاربها السياسية وتوجهاتها الفكرية، مثمّة دعوته إلى إسقاط نظام الحكم التركي - المصري (العثماني) في السودان (1821-1881) وإعلان الخلافة الكبرى، طعنًا في شرعية الخلافة العثمانية. وكان شعار الدعوة المهدية السياسي آنذاك يهدف إلى إقامة مجتمع إسلامي ودولة على طراز الخلافة الراشدة، يُحكّم فيها القرآن والسنة ومنشورات الإمام المهدي، بعيدًا عن تعصب المذاهب الفقهية، وتعاليم المتصوفة المتماهية مع القيم المحلية المخالفة للشرع. وبهذا التوجه العقدي، طرح الإمام المهدي العمل بالمذاهب الفقهية، وفتاوى الفقهاء والمشايع المقلدين لها، كما دحض الاقتداء بتعاليم الطرق الصوفية، وردّ⁽³⁾ على خصومه الذين وصفوا دعوته إلى طرح العمل بالمذاهب الفقهية على اعتبار أنها إحداث في الدين، بأن مذهبه الكتاب والسنة والتوكل على الله.

واجه المهدي في بدايات ثورته جملة من الانتقادات السياسية - الفقهية التي اعتمدها رهنط من علماء السلطان الذين وصفهم المهدي بـ «علماء سوء». وجاءت انتقاداتهم على وجهين، أحدهما ينفي تطابق مهديّة محمد أحمد بن عبد الله مع مواصفات المهدي المنتظر المذكورة في كتب التراث الإسلامي؛ فالمفتي شاكّر الغزّي مثلاً يقول: «ومحمد أحمد ليس هو المهدي المنتظر؛ لمخالفته له في أوصافه، وفي مكان مولده، ومكان خروجه ووزرائه ورجاله. فما ورد من ذلك أن مولد المهدي المنتظر ومظهره في مكة، كما في العرف الوردي⁽⁴⁾، والصواعق⁽⁵⁾،

(3) يمثل الرد الذي أشرنا إليه في قوله: «هؤلاء الأئمة [أي الأئمة الأربعة] جزاهم الله، نرجوا الناس وأوصلوهم إلينا، كمثل الراوية وصلّت الماء من منهل إلى منهل حتى وصلت صاحبها للبحر، فجزاهم الله خيرًا، فهم رجال ونحن رجال، ولو أدركونا لاتبعونا، وإن مذهبنا هو الكتاب والسنة والتوكل على الله، وقد طرحنا العمل بالمذاهب ورأي المشايخ». يُنظر: مكّي شيكة، السودان عبر القرون، ط 2 (بيروت: دار الثقافة، 1965)، ص 348.

(4) كتاب جلال الدين السيوطي العرف الوردي في أخبار المهدي.

(5) كتاب أحمد بن حجر المكي الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة.

وقيل مولده بالمدينة... وأنتم لا يخفى عليكم أن مولد محمد أحمد بدنقلة، وخروجه بجزيرة أبا وجبل قدير [بالسودان]، فقد باين المهدي في المولد والخروج، وهذا دليل على بطلان دعواه وظهور كذبه وإفترائه⁽⁶⁾. والوجه الثاني يطعن في ادعاء محمد أحمد بن عبد الله بتولي الخلافة الكبرى في ظل وجود الخليفة العثماني القائم بالأمر، السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909). وفي هذا يقول السيد أحمد الأزهري: «وحاصل الأمر أن الإمام [يقصد السلطان العثماني عبد الحميد] الذي هو خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، موجود الآن بقيد الحياة، ودولته منتظمة مؤيدة بوزرائه، وجميع أهل الإسلام يخطبون باسمه في المنابر، ويدعون له بالنصر والتوفيق بوجوده، وانتظام دولته خاصة لجميع أهل الدولة، صيانة لدمائهم وأموالهم. فالخروج عن طاعته، مع أن أوصافه التي انعقدت بيعته عليها من أهل الحل والعقد باقية ولم تزل عنه، حرام على كل مسلم. وإن الذي يخرج عن طاعته ويكون باغياً ومحارباً لله ورسوله وساعياً في الأرض بالفساد، تجوز مقاتلته وردّه عما هو عليه، وإقامة حد الشريعة فيه»⁽⁷⁾. وكذلك يرى الشيخ الأمين الضرير أن خلافة السلطان العثماني عبد الحميد الثاني انعقدت بجمع غفير من أهل الحل والعقد، بحسب كتاب الشيخ أحمد فارس الشدياق كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، وإن خلافة السلطان تمثل «الأصل الذي ينسب عليه ما بعده من حرمة الخروج عليه، ووجوب طاعته، وإلقاء القيادة إليه»⁽⁸⁾.

إلا أن محمد أحمد المهدي نفسه دحض هذه الحجج والبراهين التي أثارها «علماء سوء» في كثير من المنشورات التي تشير إلى أن الرسول صلى الله عليه وسلم كلفه بالخلافة الكبرى، وأجله على كرسي المهديّة في حضرة نبوة، ثم أمره بجهاد الترك (أي العثمانيين):

(6) يُنظر النص الكامل لرسالة المفتي شاكِر الغزي في «بطلان دعوى محمد المنمّهي» في: محمد إبراهيم أبو سليم، الخصومة في المهديّة: كتاب في تاريخ فكرة المهديّة إسلامياً وسودانياً (الخرطوم: مركز أبو سليم للدراسات، 2004)، ص 424-432.

(7) يُنظر النص الكامل لرسالة السيد أحمد الأزهري «الصححة العامة لأهل الإسلام عن مخالفة الحكام والخروج عن طاعة الإمام» في: أبو سليم، الخصومة في المهديّة، ص 433-442.

(8) يُنظر النص الكامل لرسالة الشيخ الأمين الضرير «هدى المستهدي إلى بيان المهدي والمنمّهي» في: أبو سليم، الخصومة في المهديّة، ص 443-464.

إن النبي صلى الله عليه وسلم لمَّا أجلسني على كرسي المهديّة، قد أمرني بجهاد التُّرك، وقال لي: إن التُّرك كافرون، بل أشدّ الناس كفرًا ونفاقًا؛ لقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِآلِسْتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ (الفتح: 11)، وإنهم يسعون في إطفاء نور الله تعالى؛ لقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَهِهِمْ﴾ (التوبة: 32) بإهانة السّنة النبويّة واستعطاف الإسلام. وقد أظهروا كُتُبًا يريدون بها طفي نور الله تعالى، يسمونها كُتُب القانون، مع شتم الإسلام وقهره. أما ترونها يسحبونكم في الحديد والسلاسل لأجل أخذ أموالكم، لا يوقرون كبيركم، ولا يحترمون صغيركم، ويحملونكم المشاق القويّة. لا تركوهم حتى يلموكم الأسلحة والأموال، فإن فعلوا ذلك فلا تسترقوا أولادهم ونساءهم، بل أقروهم على حالهم، وهم إخوانكم في الدين، وأحسنوا إليهم. إن العمل كله للنية في الجهاد في سبيل الله... قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾ (التوبة: 111)، عوضًا عنها إذا قتلوا أو قاتلوا. قال تعالى ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرَزِّقُونَ﴾ (آل عمران: 169). وقال لي سيد الوجود صلى الله عليه وسلم: من أنكر مهديتك فقد كفر. وإن أرواح التُّرك اشتكت إليّ، وقالوا يا إلهنا ويا خالقنا إن الإمام المهدي قتلنا من غير إنذار، فقلت يا إلهي أنذرتهم وخالفوني وصالوا عليّ، وسيد الوجود شاهد عليّ. وقال سيد الوجود صلى الله عليه وسلم: ذنبكم عليكم، إنكم خالفتهم وصلّتم فقتلتم. وإني عبد مأمور بإظهار الكتاب والسّنة المقبورين حتى يستقيما. وقد أمرني سيد الوجود صلى الله عليه وسلم أن كل من خالفني عدّ كافرًا، وإن الله غفر ذنب من اتبعني وقواني⁽⁹⁾.

استنادًا إلى هذا النص، يصف محمد أحمد المهدي الجهاد في سبيل الله بأنه الوسيلة الوحيدة لتحقيق الغاية السياسيّة التي تهدف إلى إحياء الكتاب والسّنة المقبورين حتى يستقيما، ولا تتحقق هذه الغاية إلّا بإعلان الجهاد على الأتراك العثمانيين الذين يريدون إطفاء نور الله بأفواههم، وبموجب ذلك طعن في شرعية السلطان العثماني، وسانده في ذلك علماء المهديّة، أمثال الشيخ الحسين زهرا والشيخ الحسن العبادي، ودافعوا عن مهديته وخلافته الكبرى، واعتبروا أن كل من شك أو شكك فيها «كفر بالله ورسوله»، ولذلك يجوز إعلان الجهاد عليه.

(9) خطاب من المهدي إلى كافة الأحياب في الله، في: نعوم شقير، تاريخ السودان، تحقيق محمد إبراهيم أبو سليم (بيروت: دار الجيل، 1983)، ص 612.

تحقيقاً لهذه الغاية، اتخذ محمد أحمد المهدي خطوتين مهمتين، إحداهما استشرافية تزعم أن المهدي سيصلي في البيت الحرام والمسجد النبوي ومسجد القاهرة وبيت المقدس ومسجد العراق، ثم الكوفة⁽¹⁰⁾، وهنا إشارة ضمنية إلى أن دعوته المهدية ستوحد السنة والشيعة، وتقضي على الخلافة العثمانية، ثم تقيم على أنقاضها حكماً إسلامياً قوامه الكتاب والسنة ونهج اللف الصالح. أمّا الخطوة الأخرى، فتجلّت في المنشورات والإنذارات التي بعثها المهدي السوداني إلى الشيخ محمد المهدي السنوسي في جغوب⁽¹¹⁾، والشيخ حياتو بن سعيد في نيجيريا⁽¹²⁾، والمخدوي توفيق في مصر⁽¹³⁾، والإمبراطور يوحنا في الحبشة⁽¹⁴⁾ وعلماء مصر⁽¹⁵⁾، وأهالي شنقيط (موريتانيا)⁽¹⁶⁾. وتتجسّد مقاصد هذه الرسائل في المنشور الذي بعثه إلى علماء مصر، موضحاً فيه فساد الخلافة العثمانية، وشرعية خلافة المهديوية الكبرى. وفي إحدى فقرات ذلك المنشور يقول المهدي: «وفي علمكم أيضاً أن الخلافة انتفت بانتفاء شروطها من أزمنة متطاولة، ولم يبق إلا

(10) لمزيد من التفصيل يُنظر القول المنسوب إلى المهدي، وهو: «بشرني رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحضرة النبوية، وقال لي: كما صليت في الأبيض تصلي في الخرطوم، ثم تصلي في مسجد بربر، ثم تصلي بيت الله الحرام، ثم تصلي في مسجد يثرب، ثم تصلي في مسجد مصر، ثم تصلي بيت المقدس، ثم تصلي في مسجد العراق، ثم تصلي في مسجد الكوفة». يُنظر: الآثار الكاملة للإمام المهدي، جمع وتحقيق محمد إبراهيم أبو سليم، مج 5 (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1990)، ص 458.

(11) خطاب من المهدي إلى محمد علي السنوسي، 5 رجب 1300 هـ/ 12 مايو 1883 م، في: الآثار الكاملة للإمام المهدي، مج 3، ص 241-245.

(12) خطاب من المهدي إلى حياتو بن سعيد، 1299 هـ في: الآثار الكاملة للإمام المهدي، مج 3، ص 212-215؛ و2 شوال 1300 هـ - 6 آب/ أغسطس 1883 م، في: الآثار الكاملة للإمام المهدي، مج 3، ص 366-367؛ و7 رمضان 1302 هـ - 21 حزيران/ يونيو 1885 م، في: الآثار الكاملة للإمام المهدي، مج 5، ص 259-261.

(13) خطاب من المهدي إلى والي مصر، 3 رمضان 1302 هـ - 17 حزيران/ يونيو 1885 م، في: الآثار الكاملة للإمام المهدي، مج 5، ص 241-245.

(14) خطاب من المهدي إلى يوحنا إمبراطور الحبشة، 2 رمضان 1302 هـ - 16 حزيران/ يونيو 1885 م، في: الآثار الكاملة للإمام المهدي، مج 5، ص 234-236.

(15) خطاب من المهدي إلى علماء مصر، 3 رمضان 1302 هـ - 17 حزيران/ يونيو 1885 م، في: الآثار الكاملة للإمام المهدي، مج 5، ص 246-250.

(16) خطاب من المهدي إلى أهالي شنقيط، شعبان 1302 هـ/ مايو/ يونيو 1885 م، في: الآثار الكاملة للإمام المهدي، مج 5، ص 222-228.

رسم أسماء وصور أجسام ما لها في إقامة الدين من حاجة، أسلموا أنفسهم ودينهم ورعاياهم [أي العثمانيين أو الترك] إلى الكفرة، وتصرفوا فيهم تصرف المالك، وصرفوا وجوههم عن المنهج القويم، وتمكنوا بذلك من مقاصدهم القاسية، ورفعت لهم في كل جهة من جهات المسلمين ألوية الولاية، ولم يبق من الإسلام إلا اسمه، ولا من العهد المأخوذ عليهم إلا رسمه. ثم يحرض علماء مصر بقوله: «وما ينبغي لكم أن تطيعوا الترك مع انحرافهم على الحق، وتهملوا العمل بقوله صلى الله عليه وسلم: 'لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق'. وليكن في علمكم أن الله سبحانه وتعالى لما أراد إظهار دينه وإحياء ما اندرس من سنة نبيه وأمينه، أظهرني الله رحمة للمؤمنين؛ لأنقذهم من الظلمة، وأستفهم لإحياء الدين، وطوقني بالخلافة الكبرى المهدية، وأمرني بالقيام بشؤونها على لسان خير البرية... وإن من شك في مهديتي فقد كفر بالله ورسوله، ونفسه وأمواله غيمة للمسلمين، وبأن الترك كفار، بل هم أشد الناس كفرًا؛ لأنهم ساعون في إطفاء نور الله»⁽¹⁷⁾.

بعد وفاة محمد أحمد المهدي في حزيران/ يونيو 1885، تولى خلافة المهدية الكبرى في السودان من بعده الخليفة عبد الله بن محمد، الشهير بالخليفة عبد الله التعايشي، الذي واصل سيرة سلفه في مخاطبة والي مصر⁽¹⁸⁾ والشيخ محمد المهدي السنوسي⁽¹⁹⁾ وإمبراطور الحبشة⁽²⁰⁾ وبعض أعيان الحجاز ونجد⁽²¹⁾، بل ذهب أبعد من ذلك بأن أرسل منشورًا إلى الملكة فيكتوريا في لندن⁽²²⁾، وآخر إلى السلطان عبد الحميد في الأستانة⁽²³⁾، داعيًا إياهما إلى مناصرة دولة المهدية

(17) خطاب من المهدي إلى علماء مصر، 3 رمضان 1302 هـ - 17 حزيران/ يونيو 1885 م، في: الآثار الكاملة للإمام المهدي، مج 5، ص 246-250.

(18) خطاب من المهدي إلى كافة الأحياب في الله، في: شقير، تاريخ السودان، ص 612.

(19) خطاب من الخليفة عبد الله إلى محمد علي السنوسي، 29 شعبان 1305 م - 11 أيار/ مايو 1888 م، في: شقير، تاريخ السودان، ص 694.

(20) خطاب من الخليفة عبد الله إلى إمبراطور الحبشة، في: شقير، تاريخ السودان، ص 694.

(21) خطاب من الخليفة عبد الله إلى أعيان الحجاز ونجد، 21 شوال 1302 هـ - 23 تموز/ يوليو 1886 م، في: شقير، تاريخ السودان، ص 693-690.

(22) خطاب من الخليفة عبد الله إلى فيكتوريا ملكة بريطانيا، في: شقير، تاريخ السودان، ص 683-686.

(23) خطاب من الخليفة عبد الله إلى سلطان إسطنبول، في: شقير، تاريخ السودان، ص 686-690.

وخلافتها الكبرى في السودان؛ فهو استهل خطابه إلى السلطان عبد الحميد بعباراته التقليدية: «وبعد، فمن عبد ربه المعتصم به خليفة المهدي عليه السلام، الخليفة عبد الله بن محمد، خليفة الصديق، إلى سلطان إسلامبول عبد الحميد». ولا مندوحة عن أن هذا اللقب (سلطان إسلامبول) فيه استخفاف بخلافة السلطان عبد الحميد، كما تؤكد الفقرات المختارة أدناه:

ومع كونك تدعي أنك سلطان الإسلام القائم بتأييد ستة خير الأنام، فما لك مُعرّضاً عن إجابة داعي الله هذا الآن، ومُقرّاً لرعيّتك على محاربة حزب الله المؤمنين مع أهل الكفر والعدوان، فهل أمنت مكر الله، أم كذبت وعد الله، حتى صرفت مجهودك في إعانة أهل الأصنام على هدم أركان الإسلام... وأعلم أنني داعيك إلى الله ومرشدك إلى ما يجلب لك رضا، فأجب الداعي تسلم، وسلم الأمر لله ورسوله ومهديه وإليّ تغنم، فإني خليفة مهدي الله القائم بعده بأمر الله... وأجب داعينا الذي هو داعي الله ورسوله ومهديه، ويكون ذلك بتسليم الأمر لنا، والقيام بواجب طاعتنا، والمبادرة إلى فعل أحد أمرين، إما جهاد الكافرين وإخراجهم من بلاد الإسلام، كمصر وغيرها، صاغرين، مع العمل بكتاب الله وسنة رسوله الأمين، وإبطال جميع البدع التي أحدثها أعداء الدين، وإما السعي في الاجتماع بنا لنقوم جميعاً بنصرة الدين وقطع دابر القوم الكافرين، فإنك إن بادرت إلى إجابة الداعي فزت بالعادة الأبدية، وجلبت رضا رب البرية، فأجمع عليك أيها الرجل فكرك، ودبر أمرك، واغسل ما جرى منك بدموع الندم، وتدارك سلامتك قبل أن تزل منك القدم⁽²⁴⁾.

على الرغم من هذه النزعة الأممية لمشورات المهديّة، فإن بعض الباحثين ينظر إلى الثورة المهديّة بوصفها حركة تحرير محلية ضد الحكم التركي - العثماني في السودان (1881-1885)، مفرغاً إياها من محتواها الأيديولوجي وتطلعاتها السياسية نحو قيادة العالم الإسلامي؛ لأنها طعنت في شرعية العثمانيين، واتهمتهم بالخروج على ثوابت الحكم الإسلامي بتسليمهم قيادة المسلمين إلى «الكفار» والنصارى، وبموجب ذلك أجازت إعلان الجهاد ضدهم تحت راية

(24) يُنظر النص الكامل لـ «خطاب من الخليفة عبد الله إلى السلطان عبد الحميد»، في: شقير،

تاريخ السودان، ص 686-690.

الخلافة المهدوية الكبرى. إذا كانت الحركة المهدوية في السودان تشكل تهديدًا سياسيًا وأيديولوجيًا للخلافة العثمانية، بدليل أنها كتبت مؤيدين وأنصارًا خارج السودان. وأشارت صحيفة العروة الوثقى⁽²⁵⁾، التي كانت تصدر في باريس، إلى ذلك بقولها: «جاء خبر أن أهالي جرجا (مدينة من مدن الصعيد مركز مديرية في جنوب أسوط) في هياج شديد يشبه أن يكون ثورة، وورد إلى تلك المدينة رجل من أشياخ محمد أحمد قادمًا من القاهرة، دعا الأهالي للأخذ بطريقته، فإذا بينهم جم غفير يجيب داعيه، ويذهب مذهبه، وهو مما يدل على أن القائم السوداني مهتم بنشر دعوته، محتاط لنفسه، حاذق في عمله، وله دعاة في أرجاء الديار المصرية حتى في عاصمتها (القاهرة)، فإن ثبت في هذا السير، حل بالحكومة المصرية منه ما كنا نخشى أن يقع بها، ويشند الخطب، ولربما صار له بقوة ميل الأهالي إليه منعة يصعب على حكومة غير إسلامية أن تقارعها»⁽²⁶⁾. ويبدو أن أثر الثورة المهدية لم يكن قاصرًا على مصر والحجشة، بل تعداهما إلى بلدان أخرى؛ إذ وثقت العروة الوثقى لذلك بقولها: «لسنا نقول ما نقول جزافًا، ولكن دعوة القائم السوداني أشربت قلوب الأكثرين في الهند، وبلوجستان [بلوشستان]، وأفغانستان، وقد علق شرر الثورة بأهداب الخواطر، فلا تلبث أن تلتهب، فللدولة العثمانية أن تمد نظرها إلى أعماق المسألة»⁽²⁷⁾. وفي موضع آخر تعلق المجلة: «ورد إلينا من أصدقائنا في لاهور أن لدعوة محمد أحمد في قلوب الهندين منزلة، وأنه لو لم يكن مهديًا فالضرورة قاضية عليهم باعتقاده، عسى أن يكون في هذا الاعتقاد جمعٌ لكلتهم على التخلص من رق الإنكليز. جاءت البرقيات شاهدة على صدق ما كتب إلينا، ففي الأخبار البرقية أن رجال الشرطة في سملا وجدوا إعلانات ملصقة على جدران المدينة، مما كتب فيها إغراء المسلمين بإجابة دعوة محمد أحمد والقيام

(25) العروة الوثقى صحيفة أسبوعية عربية أصدرها الشيخان جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده في باريس، في الموافق 13 آذار/ مارس 1884. ولافت رواجًا في العالم الإسلامي، إلا أن السلطات البريطانية ضاقت بها ذرعًا، وحالت دون وصولها إلى البلاد الإسلامية، السبب الذي أفضى إلى احتجائها في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1884 بعد صدور عددها الثامن عشر. وعكست أعداد الصحيفة السمات العامة للتيار التجديدي الإصلاحية ومنهج في مقاومة الزحف الاستعماري والتنصير الكنسي في بلاد العالم الإسلامي.

(26) جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده، العروة الوثقى (بيروت: دار الكتاب العربي،

1970)، ص 344.

(27) المرجع نفسه، ص 384.

بنصرته... وهذا ما كنا نخشاه ونبهنا عنه مرارًا. وربما تكون هذه الصدمة الشديدة التي صدمت إنجلترا بعد استفحال أمر محمد أحمد كافي في إذعانها بأن عاقبة الثورة السودانية أشد خطرًا عليها من عاقبة الحركة التي سموها عُرابية»⁽²⁸⁾.

وعلى المستوى الميداني، استطاعت الثورة المهدية أن تقضي على النفوذ العثماني في السودان، وأن تحرر الخرطوم عام 1885، بعد القضاء على تشارلز غوردون⁽²⁹⁾ الذي كان يحكم السودان باسم السلطان العثماني. وبعد ذلك حكمت الدولة المهدية السودان لمدة ثلاثة عشر عامًا، إلى أن غزتها القوات البريطانية - المصرية المشتركة عام 1898، بدعوى إعادة شرعية الدولة العثمانية في السودان، وبموجب ذلك رُفع العلمان العثماني والبريطاني على سرايا الحاكم العام البريطاني في الخرطوم، وظل السودان تحت الحكم الإنكليزي - المصري إلى أن نال استقلاله في عام 1956.

ثانيًا: الجامعة الإسلامية وتدابيرها السياسية

تُجمع الدراسات التاريخية في مجملها على أن الجامعة الإسلامية كانت تمثل المخرج الأخير الذي اعتمده السلطان عبد الحميد الثاني لمواجهة تحديات الاستعمار الأوروبي وأطماعه المتزايدة في العالم الإسلامي، ولمحاصرة الحركات القومية الانفصالية، والنخب البيروقراطية العثمانية الجديدة والمولعة باعتماد المؤسسات الأوروبية ونماذجها السياسية في إصلاح واقع الدولة العثمانية. إلا أن دعاة الجامعة الإسلامية وخصومهم البيروقراطيين كانوا غارقين

(28) المرجع نفسه، ص 280-281.

(29) هو تشارلز جورج غوردون ذو الأصول الاسكتلندية. رُقي في الجيش المصري إلى رتبة فريق، وعُين في عام 1874م مديرًا على خط الاستواء في جنوب السودان، حيث أسس عددًا من النقاط الإدارية، وساهم في توسيع دائرة نفوذ السلطة الخديوية في الجنوب السوداني. استقال من منصبه في عام 1877، لكن أعيد تعيينه مرة أخرى حاكمًا عامًا على السودان، وأوكلت إليه مهمة القضاء على تجارة الرقيق، إلا أنه واجه جملة من المشكلات الداخلية التي أفضت إلى استقاله في عام 1879. وبعد فشل الحكمدارية في القضاء على المهدية، أعيد تعيينه حاكمًا عامًا للسودان، وحُصرت مهمته في إجلاء الجيوش المصرية والعاملين الإداريين، إلا أنه دخل في صراع مكشوف مع الثوار المهديين أودى بحياته في 26 كانون الثاني/يناير 1885، وبموجب ذلك قضى المهديون على أهم معاقل الحكومة التركية في السودان.

في التفاؤل السياسي في ظل أوضاع عالمية جديدة تحاصر الباب العالي، وأزمات داخلية تقف حائلاً أمام الإصلاحات التي ينشدها الطرفان. ونذكر من جملة المتفائلين الشيخ محمد رشيد رضا الذي وصف الانقلاب الدستوري في الأستانة عام 1908 بأنه «عيد الأمة العثمانية» الذي تقر فيه «عين الإسلام، بما يربُّ به جميع أهل الأديان، من الحرية التي تظهر فيها الحجة وتدحض الشبهة، ويتميز بها صاحب النة من صاحب البدعة، ويكون الدين كله لله، لا للسلطة ولا للجاه»⁽³⁰⁾. ثم يحث الإصلاحيين بقوله: «يجب علينا أن نفكر في حالنا الحاضرة وفي مستقبلنا القريب ومستقبلنا البعيد، وأن نعلم أن حسن المستقبل متوقف على ما قبله، والنهاية أثر البداية، ويجب أن يكون الأساس الذي نبني عليه في حاضرنا ومستقبلنا الإخلاص لدولتنا والاتحاد بالترك وسائر العناصر العثمانية، ما دامت هذه العناصر متحدة بالدولة مخلصه لها، وأن نكون الآن من أشد الأعوان لجمعية الاتحاد والترقي على بث روح الدستور في جميع الطبقات، ورقباء على الحكومة في سيرها وأعمالها، حتى ترسخ فيها الديمقراطية، وتسير بعد اجتماع المبعوثان⁽³¹⁾ على الأصول الدستورية»⁽³²⁾.

إلا أن توجه حكومة الاتحاد والترقي نحو أدلجة السلطة في إطار تركي - قومي غير متصالح مع العناصر العربية والإرث الإسلامي للخلافة العثمانية كان محبطاً لرشيد رضا؛ إذ دفعه إلى إعادة النظر في منطلقاته الأمية كقاعدة لصوغ الأوضاع السياسية العثمانية في منظومة دستورية تستمد شرعيتها من إرث الحضارة الإسلامية وأدبيات السلف، وبذلك أثر الركون إلى العنصر العربي بشقيه الإسلامي والنصراني. ونلاحظ أيضاً أن انضمام الخلافة العثمانية إلى المعسكر الألماني في الحرب العالمية الأولى فرض أجندة جديدة في مفكرة الفقيه السياسية، التي خلصت إلى أن فوز الحلفاء في الحرب العالمية يعني من الناحية العملية القضاء

(30) محمد رشيد رضا، «عيد الأمة العثمانية بنعمة الدستور الجديد»، مجلة المنار، مج 11، ج 6 (1908)، ص 417-424، هنا ص 419.

(31) يقصد بالمبعوثان مجلس النواب الذي أسسه السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (1876-1909م) في إطار إصلاحاته السياسية.

(32) محمد رشيد رضا، «رحلة صاحب المنار في سوريا»، مجلة المنار، مج 11، ج 12 (1908)، ص 936-953، هنا ص 938.

على كيان الخلافة العثمانية وملحقاته. ومن هنا نبعت فكرة مناصرة الثورة العربية، تعللاً بأنها سٌهم في حماية الحجاز من التدخل الإمبريالي.

٦ - الخلافة العثمانية والحرب العالمية الأولى

بعد انضمام الخلافة العثمانية إلى معسكر دول المحور، سعى البريطانيون للتفريق بينها وبين الولايات العربية، فأوعزوا إلى علي الميرغني⁽³³⁾ في السودان بطرح فكرة قيام دولة عربية مستقلة في الحجاز. وبالفعل، عرض الميرغني المقترح على السير فرانسيس وينغيت باشا⁽³⁴⁾، حاكم عام السودان آنذاك، الذي بعث مذكرة الميرغني إلى السير إدوارد غُري⁽³⁵⁾، وزير الخارجية البريطانية. بيد أن استجابة وزارة الخارجية كانت جزئية، بحسب البرقية التي بعثها إلى السير هنري مكماهون⁽³⁶⁾، المندوب السامي البريطاني (1914-1916) في القاهرة، موضحاً

(33) هو علي الميرغني، زعيم الطائفة الختمية في السودان. كانت له اتصالات مع الشريف حين قبل نشوب الحرب، وقد استغل الإنكليز هذه العلاقة، فكلفه وينغيت، حاكم عام السودان آنذاك، بتجديد الاتصال بالشريف حين في ما يخص الثورة العربية. وكان علي يكتب رسائله إلى الشريف حين بإيحاء من الإنكليز وإبلاغهم عليها. منحه الحكومة المصرية لقب الباشوية المصرية، ومنحه الإنكليز وساماً رفيعاً، ولقب «سير»، فأصبح يُدعى السير علي الميرغني باشا. توفي في الخرطوم في عام 1968. لمزيد من التفصيل يُنظر: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، ترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة، مج 1 (بيروت؛ لندن: دار الساقي، 1996)، ص 112؛ عون الشريف قاسم، موسوعة القبائل والأنساب في السودان وأشهر أسماء الأعلام والأماكن، ج 2 (الخرطوم: شركة أفرو قراف للطباعة والتغليف، 1996).

(34) هو الجنرال السير فرانسيس ريجينالد وينغيت (F. R. Wingate)، ولد في بورت غلاسكو في مقاطعة رينفروشاير (Renfrewshire). درس في الأكاديمية العسكرية الملكية، وتخرج فيها برتبة ملازم في سلاح المدفعية الملكية عام 1880. عمل في الهند وعدن، ثم التحق بالكلية الرابعة في الجيش المصري، ورُقّي إلى منصب مدير استخبارات الجيش المصري في القاهرة. اشترك في الغزو في عام 1898، ثم عمل حاكماً عاماً للسودان بعد كيتشنر (1899-1916)، ثم عُيّن مندوباً سامياً في القاهرة (1917-1919)، وبعد تقاعده شغل كثيراً من المناصب الشرفية السامية. توفي في عام 1953.

(35) هو السير إدوارد غُري (Sir E. Grey) (1862-1933). درس في جامعة أوكسفورد، وبدأ حياته السياسية نائباً في مجلس العموم عن حزب الأحرار، وبعدها عُيّن وزيراً للخارجية البريطانية (1905-1916)، حيث قام بدور مهم في الحرب العالمية الأولى، ولا سيما في إقناع إيطاليا بدخول العرب العالمية إلى جانب الحلفاء، وكذا الولايات المتحدة الأميركية في عام 1917. وبعد اعتزاله العمل في وزارة الخارجية، عُيّن سفيراً بريطانيا في واشنطن (1919-1920). توفي في عام 1933.

(36) هو السير هنري مكماهون (Sir A. H. McMahon) (1862-1949)، درس في كلية ساندهيرست =

فيها أن حكومة جلالة الملك تُكَلِّف السير وينغيت بأن يعلن سياستها الخارجية المتمثلة في إبقاء «الجزيرة العربية وما فيها من أماكن إسلامية دولة مستقلة ذات سيادة، شرطاً أساسياً من شروط أي اتفاق للسلام»⁽³⁷⁾، وذلك من دون تحديد حدود الدولة المقترحة في ذلك الوقت. كما أوضح أن «مسألة الخلافة» هي من المائل التي يجب أن يحكمها الملمون أنفسهم، من دون تدخل من أي جهة غير إسلامية، وألمح إلى أن الأماكن الشيعية المقدسة ستُعامل معاملة منفصلة⁽³⁸⁾.

كُلِّف السير وينغيت علي الميرغني بنقل هذه الرسالة إلى الشريف حين بن علي⁽³⁹⁾، وزوّده أيضاً بنسخة من الإعلان السياسي البريطاني بشأن استقلالية الجزيرة العربية. وفي رسالة مؤرخة في 25 أبريل/ نيسان 1915، شكر الميرغني وينغيت على السماح له بالاطلاع على نيات بريطانيا وسياستها الخارجية تجاه الجزيرة العربية، وأن قيام دولة مستقلة في الحجاز سيلقى ترحيباً واهتماماً بالغاً في العالم الإسلامي. وفي 5 أيار/ مايو 1915، بعث الميرغني رسالة ثانية إلى الحاكم العام في السودان، اقترح فيها طباعة الإعلان الرسمي لموقف بريطانيا في

= العسكرية، وتخرج فيها ضابطاً عسكرياً في عام 1883، ثم انتقل إلى العمل في حكومة الهند، وتقلد كثيراً من المناصب، وعُيّن في أواخر عام 1914 مندوباً بريطانياً سامياً في القاهرة، وكانت بينه وبين الشريف الحسين مراسلات سياسية، وكان من الشخصيات الفاعلة في مؤتمر الصلح في باريس.

(37) برقية من السير إدوارد غُري إلى السير هنري مكماهون (سري)، وزارة الخارجية، 14 نيسان/ أبريل 1915 م (Public Record Office, London, FO 371 2486 44598)؛ الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية: نجد والحجاز، مج 1: 1914-1915 م (بيروت/ لندن: دار الساقى، 1996)، ص 483.

(38) المرجع نفسه.

(39) هو الحسين بن علي بن محمد بن عبد المعين بن عون الحسيني الهاشمي (1854-1931)، أول من نادى باستقلال الحجاز عن دولة الخلافة العثمانية، وآخر من حكم مكة من الأشراف. خلفه عمه عبد الإله على إمارة مكة عام 1908، ووقف في الحرب العالمية الأولى إلى جانب بريطانيا ضد الدولة العثمانية وألمانيا. وبمساعدة من بريطانيا، أحكم قبضته على الحجاز، ونادى بتأسيس الخلافة العربية الهاشمية، وأعلن الثورة العربية الكبرى ضد العثمانيين. ثم وجه ابنه فيصل إلى بلاد الشام، فدخل سوريا واحتلها عنوة بمعاونة من الجيش البريطاني، وسيطر ابنه عبد الله على عمان، إلا أن نفوذه لم يدم طويلاً في الحجاز، فصرعان ما قلب له البريطانيون ظهر المجن، وناصروا منافسه عبد العزيز آل سعود. وأخيراً، نصحه أهل مكة بالتنازل لابنه علي، ثم أجبره البريطانيون على الإقامة بجزيرة قبرص، حيث وافقه المنية، ثم نُقل جثمانه إلى فلسطين ودُفن في باحة المسجد الأقصى. خير الدين الزركلي، الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج 2، ط 14 (بيروت: دار العلم للملايين، 1999)، ص 49-50.

قضية الخلافة، كما أوصى بتوزيعه في الجزيرة العربية لتنوير الرأي العام. ويبدو أن الميرغني أشار في إحدى الرسائل المتبادلة مع الخارجية البريطانية إلى ترشيح الشريف حين لمنصب الخلافة المقترحة، لأن الخطاب الري الصادر من وزارة الهند إلى الخارجية البريطانية يشير إلى اهتمام المستر تشمبرلين باقتراح الميرغني الذي يقضي بترشيح «كبير أشرف مكة» لرئاسة الخلافة العربية⁽⁴⁰⁾. ويؤكد الخطاب أن وجهة النظر المشار إليها تتطابق مع توجهات حكومة صاحب الجلالة، لكن وزارة الخارجية ومجلس اللوردات يفضلان أن يُترك التعامل مع هذه القضية للمسلمين أنفسهم. ثم تاءل الخطاب عن المقصود بالإعلان الرسمي الذي يقترحه الميرغني، وطبيعة العون المادي والمعنوي الذي ينبغي أن يُقدَّم إلى الشريف حين. وأخيراً خلص الخطاب إلى أن:

سياسة حكومة صاحب الجلالة ينبغي أن تقوم على تشجيع شريف مكة بكل السبل والوسائل الممكنة، باستثناء التدخل العسكري، للقضاء على الهيمنة التركية، ومؤازرته ضد تركيا بصفته حاكم الحجاز المُقتل، وأن تبذل حكومة صاحب الجلالة ماعياها الحميدة لدى القادة العرب الآخرين ممن تستطيع التأثير فيهم (كالسيد الإدريسي⁽⁴¹⁾ وأمير نجد⁽⁴²⁾) للاعتراف به حاكمًا على الحجاز...

(40) من وزارة الهند إلى وزارة الخارجية البريطانية، 24 حزيران/يونيو 1915 م (Public Record Office, London, FO 371 2486-84355)؛ الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج 1، ص 488. أوستن تشمبرلين (A. Chamberlain)، هو سياسي بريطاني محافظ، شغل منصب وزير شؤون الهند في فترة الحرب العالمية الأولى، وبعد فترة عمله في الهند تقلد العديد من الحقائب الوزارية في لندن، مثل وزارات المالية والخارجية والحرب. توفي في عام 1937.

(41) هو محمد بن علي الإدريسي (1876-1922). أصله من فاس، ولُد في صيبا، ودرس في الأزهر. نشر في صيبا طريقة جده أحمد بن إدريس، وبعد أن كثر أنصاره ثار على الشريف أحمد الخواجي حاكم صيبا، فاستولى على البلدة في عام 1909، وامتلك عير، واتسع نطاق سلطانه وقارم الأتراك. عقد معاهدة صداقة مع بريطانيا في عام 1915، واحتفظ بعلاقته الطيبة بالإيطاليين، واحتل الحديدة في عام 1920، لكن الإمام يحيى حميد الدين، إمام اليمن، استردها في العام التالي. توفي في عام 1922، فخلفه ابنه علي الذي لم يستطع الحفاظ على ملك والده، فترك عير في عام 1925، وفي العام التالي وضع عمه حسن ما بقي من عير تحت حماية الملك عبد العزيز آل سعود الذي ضمها إلى مملكة الحجاز ونجد. يُنظر: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج 1، ص 69.

(42) يقصد بأمير نجد عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل بن تركي آل سعود (1876-1953)، مؤسس المملكة العربية السعودية الحديثة.

وإن طالب بالخلافة بعد أن يكون قد نال استقلاله فسيكون بمقدور السيد علي الميرغني وغيره المناداة به خليفة⁽⁴³⁾.

أمّا الشريف حسين، فكان على تواصل بعلي الميرغني عبر رسائل مكتوبة وأخرى شفوية، لكن مكاتباته التي وقفنا عليها اتمت بالغموض وعدم وضوح الرؤية في كثير من جوانبها. ويبدو أن السبب في ذلك هو أن الشريف لم يكن مطمئنًا إلى السلطات البريطانية بشأن قضية الخلافة الإسلامية، بل كان منزعجًا من تراخيها في وضع حدود دولة الخلافة المقترحة. ونوِّث لذلك بالرسالة السرية التي بعثها الشريف إلى الميرغني، قائلًا: «في ما يتعلق بالعرض الذي تشيرون إليه، لا يسعني إلا أن أسأل الله أن يبارككم، ويكافئكم بالنيابة عن الإسلام والمسلمين. وقد أجريت الترتيبات مع حامله حول إرسالها، وكذلك بشأن إرسال رسائلكم في المستقبل»⁽⁴⁴⁾. وفي رسالة أخرى إلى الميرغني، يجدد الشريف مطالبته بترسيم الحدود، قائلًا: «لقد سبق أن أوضحت الحدود التي ستمكّنا من المحافظة على أراضينا وكياننا. وكانت الإجابة على أن مناقشة موضوع الحدود مسألة سابقة لأوانها»⁽⁴⁵⁾. وهنا يظهر بوضوح مماثلة الحكومة البريطانية بشأن قضية الحدود، لأن مقترح إنشاء خلافة إسلامية في الجزيرة العربية لم يكن مقصودًا لذاته، بل كان وسيلة لفصل المنطقة العربية عن الخلافة العثمانية، وخلق نوع من العداء بين الأتراك والعرب. ومن جانب آخر يوضّح الشريف حاجته إلى الدعم المالي من الحكومة البريطانية، قائلًا: «أمّا المألة الثانية فهي أننا سنظل في حاجة إلى المال؛ لنستخدم جزءًا منه في النفقات التمهيدية، ونحتفظ بالجزء الأكبر حتى يحين الوقت بعون الله لتناول العملية برمتها بنجاح»⁽⁴⁶⁾. وبعد هذا الإفصاح النسي، يطلب الشريف من الميرغني الالتزام بالسرية، قائلًا: «هذه هي خلاصة ما أود أن أبلغكم

(43) من وزارة الهند إلى وزارة الخارجية البريطانية، 24 حزيران/يونيو 1915م (Public Record Office, London, FO 371 2486-84355)؛ الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج 1، ص 488. المقصود بحكومة صاحب الجلالة الواردة في الاقتباس الحكومة البريطانية.

(44) من الشريف حسين إلى السيد علي الميرغني، دون تاريخ، (Public Record Office, London, FO 371 2486-84355)؛ الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج 1، ص 527-528.

(45) من الشريف حسين إلى السيد علي الميرغني، دون تاريخ، (Public Record Office, London, FO 371 2486-84355)؛ الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج 1، ص 531-534.

(46) المرجع نفسه.

به، وأشدد على أملي في أنكم ستُبْقونَه في طي الكتمان، وستصرفون بمنتَهى الحكمة والهدوء. وإني أَعتمد على رسولكم، ولن أَتخذ أية خطوات أخرى في تعاملِي مع أصدقائنا إلا عن طريقكم، وسأقتصر في اتصالاتي ومعاملاتي معكم، وأنا على ثقة كاملة بالله وبصدق إيماننا⁽⁴⁷⁾.

وتشير المراسلات المتبادلة بين الميرغني والشريف إلى أن الأول كان من المحرّضين على إعلان الثورة العربية ضد الخلافة العثمانية، بهدف تأسيس الخلافة الهاشمية، واستقلال العرب من «نير الحكم التركي»، ويؤكد ذلك الخطاب الذي بعثه إلى الشريف في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1915، قائلاً:

بريطانيا العظمى عقدت العزم أن تساعد العرب على استعادة حكمهم المغتصب وسلطانهم، وعلى استرداد استقلالهم المفقود. لقد أضاع العرب هذا منذ عدة قرون بسبب عسف الأتراك ومساوئ حكمهم، وما قد سحّت الفرصة الآن لاستعادة كل ما ضاع [...] والوقت الراهن هو أنب للقوميين ومطامعهم الاستقلالية، وليجددوا أمجاد أسلافهم العظماء. وليس عليهم الآن إلا أن يغتنموا الفرصة السانحة في هذا الظرف الملائم جدّاً، ويثوروا كما يثور العربي حقّاً، ويهتبلوا الفرصة التي تاح لهم بعد مضي هذه القرون العديدة. وكيف يمكن للعرب أن يثوروا إذا لم يحركهم ويتولى قيادتهم الرجل المناسب، والمنحدر من أشرف وأنبّل سلالة مقدّمة من قريش، الذي يستطيعون أن يجتمعوا حول رايته، ويستردوا حقوقهم المغصوبة⁽⁴⁸⁾.

ويؤكد الميرغني في موضع آخر من هذا الخطاب عزيمة بريطانيا على مساعدة الشريف، قائلاً: «إنه لأمر صحيح أن بريطانيا العظمى، بالتعاون مع حلفائها الكبار، ترغب في قيام حكومة عربية قرشية، وأن تحلّ محلّ هذا العرش التركي المتداعي الذي طفح كيل مظالمه وعسفه. وهم يرغبون في أن تنهض هذه الحكومة القرشية وتؤسّس مثلما كانت قبل عدة قرون، وأن تير يدّاً بيد مع الحضارة الحديثة،

(47) المرجع نفسه.

(48) من السيد علي الميرغني إلى الشريف حسين، 17/11/1915 (Public Record Office).

(18) London, FO 882؛ الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج 1، ص 605. النص الكامل للخطاب، ص 605-607.

وتنهض بالعرب الكرام إلى قمة الرقي والرخاء⁽⁴⁹⁾. كما يوضح هذا الخطاب من زاوية أخرى أن الشريف كان يحتاج إلى ضمانات سياسية من البريطانيين لإعلان الثورة العربية الكبرى، وأن الميرغني اتصل بالسلطات البريطانية، وحصل منها على بعض التأكيدات الشفوية التي نقلها إلى الشريف حين في هذا الخطاب قبل خمسة شهور من إعلان الثورة على الخلافة العثمانية، من دون أن يدرك الشريفان أن وعود البريطانيين كانت وعودًا مرحلية، لتحقيق استراتيجيتهم الرامية إلى القضاء على الخلافة العثمانية، وتوزيع أملاكها حبا جاء في اتفاق سايكس - بيكو عام 1916 وإعلان (وعد) بلفور عام 1917.

واضح من هذه النصوص المختارة أن علي الميرغني والشريف حسين كانا يتفاعلا مع خداع السياسة البريطانية الذي فرضته أوضاع الحرب العالمية الأولى بطبيب خاطر يماس الغشامة، من دون إدراك للاستراتيجيات التي كان يُخطِّط لها في لندن بصرية تامة. لذلك، عندما كثر إلحاح الميرغني بشأن دولة الخلافة العربية وتحديد حدودها ومعالمها، سعت الاستخبارات البريطانية إلى إقصائه بالتدريج عن موضوع الحجاز، بعد أن وضعته في موقفٍ معارضيٍّ للوجود المصري في السودان⁽⁵⁰⁾. ويتجلى هذا المقصد الاستراتيجي في الخطاب الذي بعثه الكولونيل كلايتون⁽⁵¹⁾، مدير الاستخبارات البريطانية في مصر، حاثًا السير وينغيت باشا على التواصل مباشرة مع الشريف من دون وسيط، إلا أن وينغيت باشا أوضح له أن الاتصال المباشر يقتضي رفع الحصار المفروض على ميناء جدة، وبما أن الحصار عمل استراتيجي، فينبغي استمرار التواصل مع الشريف عبر الميرغني.

(49) الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج 1، ص 605. النص الكامل للخطاب، ص 605-607.

(50) محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، مج 2، ط 2 (بيروت: دار ابن حزم، 1996)، ص 372-373.

(51) غيلبرت فلكنتهام كلايتون (G. E. Clayton) - (1875-1929)، ضابط استخبارات بريطاني وإداري عسكري، عمل في حكومة السودان، وبعد نشوب الحرب العالمية الأولى أصبح وكيلاً للسودان، وضابط استخبارات في القاهرة، وأسهم في إشعال الثورة العربية في المنطقة. مارس العمل الإداري في فلسطين والجزيرة العربية والعراق، وأشرف أيضاً على مفاوضات تسوية الحدود الإدارية والسياسية بين فلسطين والأردن وسورية والمملكة العربية السعودية والعراق. يُنظر: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج 2، ص 87-88.

ومن هنا برزت القضية بأنها ليست مرتبطة في جوهرها بأهمية الوسيط أو عدمه، ما دام مشروع الخلافة العربية مشروعاً تموهياً؛ فبعد أن وضعت الحرب العالمية أوزارها، مال البريطانيون إلى دعم الشيخ عبد العزيز آل سعود، حاكم نجد آنذاك، ثم أجبروا الشريف حسين وأفراد أسرته على مغادرة الحجاز والتوجه إلى الأردن، ممهدين الطريق لابن سعود ليحكم قبضته على الحجاز ونجد وملحقاتهما، ثم يوحداهما تحت اسم المملكة العربية السعودية في عام 1932.

في ظل ذلك التوجه الإمبريالي، ساند رشيد رضا الشريف حسين بن علي أمير مكة، ليكون درعاً حامياً لمقدسات المسلمين في الحجاز من خطر القوى الاستعمارية، الرامية إلى تقسيم الدولة العثمانية إلى كيانات سياسية خاضعة لها. ويصف رضا هذا المشهد المحبط في الخطبة التي ألقاها في أحد أيام التشريق والحجيج وقوفاً بمنى، حيث عضد فيها موقف الشريف حسين بن علي، وخاطب الحجيج بقوله: «لكن العمل لإنقاذ الدولة نفسها من الخطر قد أصبح فوق طاقته وطاقه غيره، فرأى أن يبدأ بالمستطاع، وهو إنقاذ الحجاز مهد الإسلام ومشرق نوره مما نزل عليه من البلاء والشقاء، ثم إنقاذ غيره مما يمكن إنقاذه من البلاد العربية؛ ليكون ذلك بيئة لحفظ الاستقلال الإسلامي وعدم زواله»⁽⁵²⁾. وبذلك رشح رشيد رضا جزيرة العرب أصلح مكان لـ «تأسيس دولة إسلامية تخلف الدولة العثمانية إذا وقع بها ما» يخشاه عليها⁽⁵³⁾. ثم عزز موقفه بقوله: «إنما مصلحة العرب السياسية أن يكون لهم دولة مستقلة، وهذا أمر بدهي لا يختلف فيه عاقلان، فالعرب أمة من أقدم الأمم في الأرض وأعرقها في الاستقلال، ذات مجد عظيم، ومدنية عالية في التاريخ القديم والحديث، ولغة ممتازة في لغات العلم والأدب، وشريعة هي أعدل الشرائع المنزلة للبشر، وقد ضعفت هذه الأمة الكريمة، وضعفت مزاياها ولغتها، وأهمل معظم شريعتها، وكادت تفتى بفنائها، كل ذلك لعدم وجود دولة مستقلة لها، إذ يستحيل أن ترتقي أمة بغير دولة»⁽⁵⁴⁾. إلا أنه استدرك مزالق النزعة

(52) «تأسيس حكومة مكة وخطبة رشيد رضا في منى»، مجلة المنار، مج 20، ج 6 (1917)، ص 280-288، هنا ص 285.

(53) المرجع نفسه، ص 286.

(54) «المألة العربية - مقالة للتاريخ»، مجلة المنار، مج 20، ج 1 (1917)، ص 33-47، هنا

ص 35.

العروبية، وقال: «إن الدولة العثمانية إن سلّمت من السقوط وحُفظ استقلالها لم يكن استقلال العرب في الحجاز وغيره مانعًا من ذلك، ولا من تعاضد العرب والترك مع حفظ حقوق كل منهم، وإن سقطت وفقدت استقلالها لم يكن هذا الاستقلال هو السبب فيه، ولكن يكون سببًا لحفظ استقلال الحكم الإسلامي في أشرف بقاع الإسلام»⁽⁵⁵⁾.

في ضوء هذه المعطيات برز موقف الشيخ رشيد رضا الياسي الثابت والمتمثل في ضرورة وجود حكومة إسلامية تحمي ديار المسلمين، وكذلك موقفه المتغير مع أنماط الحكم وسدنتها في ظل المعطيات السياسية المحيطة وقلة خياراتها المتاحة. كما أثبت التجربة أن خيار الحكومة القومية العربية لم يكن أفضل من خيار الحكومة الأممية (الخلافة العثمانية) السابقة لها، لأن ثقة الشيخ الفقيه في الشريف حين بن علي سرعان ما تبدلت إلى شكوك سالبة، دفعته إلى نقد الأشراف والقدح في قدراتهم القيادية، كما انتقد الترك «الاتحاديين الملاحدة» من قبلهم، وفي هذا يقول:

ابتلي العرب بالترك المتعصين لجنهم [...] ثم ابتلوا بالشريف حين بن علي أمير مكة، فظنوا أنهم ينالون بالنهوض معه استقلالهم فنهضوا، فإذا به وبأولاده يتخذون العرب سلعة تجارية؛ يبيعونها للإفرنج ليكونوا ملوكًا في ظل دولتي الاستعمار الكبيرين، ففقدوا بسوء سياستهم مهد الحضارتين الأموية والعباسية، وقد ظل بعضهم مخدوعًا باستقلال حسين، فولده علي في الحجاز، من حيث كان يعي آخرون من أعقلهم وأعلمهم بالحقائق إلى القضاء عليهما قبل أن يفعلا فيه ما فعل عبد الله في شرق الأردن، وفيصل في العراق، وقد قضى الله على الأولين قبل أن يقضيا على خير تراث للعرب والإسلام، ونسأله تعالى أن يكفيهما الآخرين⁽⁵⁶⁾.

(55) رضا، «رحلة صاحب المنار في سوريا»، ص 936-953، هنا ص 938.

(56) محمد رشيد رضا، «الحجاز والعرب بين السلطان العامل الصامت وملوك الدعاية القوالين»،

المنار، 1926م، مج 26، ج 9، ص 662.

بهذه الانتقادات اللاذعة ومثيالاتها طعن رشيد رضا في أهلية الأشراف، الذين أسلموا زمام دولتهم العربية الناشئة في الحجاز إلى قادة المشروعات الاستعمارية، ووافقوا على وضع سورية والعراق وفلسطين والأردن تحت انتدابات أوروبية، أفرزها اتفاق سايكس - بيكو في عام 1916. وبالتدريج، مثل هذا الواقع المذعن للأجندة الإمبريالية في المنطقة نقطة فارقة في تاريخ العلاقة السياسية بين الأشراف ورشيد رضا، الذي أسقط خيار دولتهم من أجندته السياسية وبدأ رحلة البحث عن خيار دولة إسلامية بديلة في الحجاز، وذلك قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى. وفي تلك الأثناء، برزت له فكرة إقامة حلف عربي ثلاثي في جزيرة العرب، يتكون من السلطان عبد العزيز آل سعود والإمام يحيى حميد الدين⁽⁵⁷⁾ ومحمد علي الإدريسي، إلا أن أوضاع الحرب عطلت تكوّن ذلك التحالف الثلاثي المنشود في شكل منظومة حكم ائتلافية. وبعد الحرب أفتى رشيد رضا «بوجوب إنقاذ الحجاز من إلحاد حسين، بالظلم فيه وجعله قطرًا حرًا حياديًا بضمان العالم الإسلامي كله»⁽⁵⁸⁾، وخص بالخطاب إمام اليمن وسلطان نجد، فكان رجاؤه في الأول أقوى من رجائه في الثاني. إلا أن الأيام برهنت له جدارة عبد العزيز آل سعود الذي «أنقذ الحجاز، وأمنه تأميناً لم يسبق له نظير إلا في صدر الإسلام، ثم أُلّف فيه المؤتمر الإسلامي العام، وقد كان هذا المؤتمر أهم مقاصد جمعيتنا هذه، فلم نحتاج إلى استيكاف الأكف لجمع المال له، ولا لدعوة رجال الخافقين عليه، فقد أنفق هو بسخائه وجوده الواسع على إنشاء المؤتمر وضيافة رجاله، هم ومن كان مع بعضهم من أهل وخدم منذ وصلوا إلى الحجاز إلى أن خرجوا منه - ما لم يكن يتيسر لنا جمع بعضه من العالم الإسلامي إلا في عدة سنين»⁽⁵⁹⁾. وبعد إبراز هذا الموقف المادح لسلطان نجد، يشير رشيد رضا سؤالا استنكارياً في وجه خصومه السياسيين

(57) هو يحيى بن محمد بن يحيى حميد الدين الحسني العلوي الطالبي. ولد في صنعاء عام 1286هـ/ 1869م، ونُصّب إماماً على بلدة قفلة عذر شمال صنعاء بعد وفاة أبيه عام 1322هـ/ 1904م، ودخل في صراع مع الأتراك العثمانيين الذين كانوا يُحكمون سيطرتهم على صنعاء، فأجلاهم عنها، وأعلن سيادته على اليمن في عام 1337هـ/ 1918م، وبعدما وطد أركان حكمه في اليمن، اغتاله خصومه السياسيون عام 1368هـ/ 1948م. الزركلي، الأعلام، ج 8، ص 170-171.

(58) فاتحة المجلد الثامن والعشرين، وفيها: «بيان علاقتنا بالإمام عبد العزيز ملك الحجاز وسلطان

نجد»، مجلة المنار، مج 28، ج 1، 29 شعبان 1345هـ، ص 1-8، هنا ص 5.

(59) المرجع نفسه، ص 6.

الذين وصفوا مواقفهم السياسية بالتذبذب، وذلك بقوله: «كيف لا أنصر ابن السعود، وأناضل خصومه من المبتدعين والخرافيين، وقد فعل كل هذا، ويرجى أن يفعل ما هو أتم منه وأكمل، وهو ما أفيتُ شابي وكهولتي في الدعوة إليه، فإنني أدعو إلى مؤتمر إسلامي يُعقد في مكة من زهاء ثلاثين سنة، وهو من وسائل الإصلاح الذي أدعو إليه، من التوحيد وإقامة السنن وتقويض هياكل الوثنية والبدع وتجديد إصلاح الإسلام ومجد العرب، وقد أيقنا بطول الاختبار، وبما ورد في دلائل النبوة من الأخبار، أن هذا الإصلاح والتجديد لا يأتي إلّا من الحجاز، وإن كل ما قمنا به من الدعوة إليهما لم يكن إلّا تمهيداً لتأييد العالم الإسلامي لهما، فقد صح في الحديث 'أن الإسلام بدأ غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ'»⁽⁶⁰⁾.

وبهذه الكيفية وجد محمد رشيد رضا ضالته في المملكة العربية السعودية، التي أمدته بخيار الإصلاح السياسي الذي يقضي بقيام دولة إسلامية بديلة في ظل الوجود الاستعماري الذي أسهم في تفكيك كيان الخلافة العثمانية، ووفرت له أيضاً خيار التجديد والبُعد الثاني في ثنائية الفقيه المسلم القائم على أدبيات الشيخ محمد بن عبد الوهاب. وهنا يزعم صاحب المنار بتطابق دعوته التجديدية مع دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، من دون أن يكون له سابق علم بالوهابية⁽⁶¹⁾.

في ضوء هذه الخلفية التاريخية لطبيعة العلاقة التي نشأت بين صاحب المنار والملك عبد العزيز آل سعود، نتفق مع وجيه كوثراني في أن التناقضات التي أبرزتها خيارات محمد رشيد رضا السياسية «تخفي خلفها منطقاً واحداً، هو منطق الفقيه السني المحافظ»، الذي حاول «أن يكيف رؤيته للدولة وأجهزتها ومؤسساتها مع التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها، وذلك عبر الاجتهاد والاستدلال بالبرهان تمثيلاً مع محاولة الدمج بين النموذج الإسلامي - التاريخي

(60) الراوي أبو هريرة، المحدث مسلم، المصدر: صحيح مسلم، ص 136، خلاصة حكم المحدث، صحيح.

(61) استعمال مصطلح الوهابية في هذا النص يعني الطائفة المتمسكة بعقيدة أهل السلف، والمتعاهدة على تطبيق الشريعة الإسلامية، وذلك بخلاف الاستعمال السالب الذي قصد خصوم الشيخ محمد بن عبد الوهاب منه تضليل العامة بأن الوهابية مذهب جديد مغاير لمذاهب أهل السنة والجماعة.

والأمر الواقع⁽⁶²⁾. وتوضح تلك الخيارات مبدأ الإصلاح الثابت الذي يقضي بالحفاظ على كيان الدولة الأممية المتدثر بعباءة الخلافة العثمانية، أو كيان الدولة القومية البديلة، الذي ينبغي أن يحافظ على مقدسات الأمة الإسلامية في الحجاز وملحقاته. وتدور في فلك هذا المبدأ الثابت وخيارات الشيخ رشيد رضا المتغيرة تبعاً لتغير واقع الحال السياسي ولأوضاع الداخلية والتحديات الخارجية المصاحبة لها. وفهم العلاقة الجدلية بين الثابت والمتغير في أطروحات الشيخ رشيد رضا يحتاج إلى قراءة كلية في أدبياته المنشورة وإسقاطات الواقع السياسي والتاريخي عليها.

2- إرث الخلافة والأطروحات البديلة

لم تكن التوجهات العلمانية التي اعتمدها مصطفى كمال (1881-1938) بعد الحرب العالمية الأولى سوى حلقة من حلقات التحديث التي بدأها السلاطين العثمانيون في النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي، مستهدفين تطوير مؤسسات الدولة والمجتمع وفق أنماط أوروبية، لتجاوز أوجه قصور المؤسسات التقليدية الموروثة. وتجاوبت مع هذه النزعة التحديثية - العلمانية شريحة واسعة من النخبة البيروقراطية، وذلك بحكم تأثرها بالنموذج الأوروبي وخياراته السياسية في الحكم والإدارة. وتصادعت عند هذا المنعطف حدة الصراع بين دعاة التحديث على النهج الأوروبي وسدنة التقليد والحفاظ على موروثة الدولة العثمانية ومرجعيتها الإسلامية. وتجلت معالم هذا الصراع في كثير من المشروعات التحديثية التي ظهرت في فترات مختلفة من القرن التاسع عشر والقرن العشرين، ونذكر منها مشروع إلغاء الإنكشارية، وتأسيس جيش جديد على النمط الأوروبي، ومشروع السلطان محمود الثاني (1808-1839) الذي أقر مبدأ المساواة بين رعايا الدولة العثمانية، وذلك بقوله: «إنني أدرك منذ الآن فصاعداً بأن المسلمين مسلمون في ما جدهم فقط، والمسيحيين مسيحيون في كنائهم، واليهود في معابدهم. وخارج هذه الأمكنة، فإن الجميع متساوون، وهم يتمتعون

(62) وجيه كوثراني، مختارات سياسية من مجلة المنار: رشيد رضا (بيروت: دار الطليعة، 1980)،

ص 58-59. ويتفق مع رأي وجيه كوثراني هذا أحمد فهد بركات الشوابكة، محمد رشيد رضا ودوره في الحياة الفكرية والسياسية (عمّان: دار عمار، 1989)، ص 356.

بحقوق أساسية واحدة⁽⁶³⁾؛ وكذلك دستور عام 1876 الذي ارتكز إلى الدستور البلجيكي، لكن شيخ الإسلام وصفه بأنه «دستور مطابق للشرع الشريف»⁽⁶⁴⁾. وبعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وسيطرة الحلفاء على مساحات واسعة من ولاياتها العربية وأجزاء من قلبها النابض في الأناضول، تصاعد نفوذ الحركة الوطنية التي قادها مصطفى كمال ضد رئاسة الخلافة العثمانية في الأستانة، والوجود الاستعماري في الأناضول. وأخذ هذا التصاعد شكلاً مؤسسياً في مؤتمر الحركة الوطنية في 23 تموز/ يوليو 1919 في أرضروم، وهو المؤتمر الذي أصدر قراراً يقضي بالمحافظة على سلامة الأناضول التركي، ويدعو إلى تحرير الأراضي التركية من الوجود الاستعماري الأوروبي. وفي ظل هذه التطورات شكلت الجمعية الوطنية الكبرى في 19 آذار/ مارس 1920، وعقدت أولى اجتماعاتها في أنقرة، حيث انتُخب مصطفى كمال أول رئيس لها⁽⁶⁵⁾. ثم بعد ذلك بدأ الصراع يظهر على السطح بين الباب العالي (الخلافة) والجمعية الوطنية الكبرى، إلى درجة أنه دفع شيخ الإسلام إلى إصدار فتوى بكفر مصطفى كمال أتاتورك وجواز محاربته، لكن الكمالين لم يقفوا مكتوفي الأيدي، بل أوعزوا إلى مفتي أنقرة بأن يصدر فتوى مضادة تنفي صلاحية فتوى شيخ الإسلام. وبلغ الصراع ذروته بين الطرفين في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1922، عندما تقدم رضا نور بك، وزير الصحة والتعاون الاجتماعي في حكومة أنقرة آنذاك، من الجمعية الوطنية الكبرى بتقرير ناقد لبرقية توفيق باشا التي طالب فيها بإرسال مندوبين إلى مؤتمر الصلح يشركون مع مندوبي الباب العالي، كما طالب بفصل السلطنة عن الخلافة، وبتولي الحكومة التركية الجديدة إدارة دفة الحكم في تركيا⁽⁶⁶⁾. وبعد مداوولات عصية بين الكمالين وخصومهم السياسيين، توصلت الجمعية الوطنية الكبرى إلى قرارين: أولهما «أن الشعب التركي قد فوض الجمعية الوطنية الكبرى، التي تمثله تمثيلاً حقيقياً في جميع حقوق سيادته وحاكميته بمقتضى قانون التشكيلات الأساسية، بحيث تجتمع تلك اليادة والحاكمة في الشخصية المعنوية للجمعية

(63) نقلاً عن: إبراهيم خليل أحمد، «الجذور التاريخية العلمانية في تركيا المعاصرة»، مجلة شؤون

اجتماعية، مج 15، عدد 60 (1998)، ص 14.

(64) المرجع نفسه، ص 16.

(65) المرجع نفسه، ص 17-18.

(66) كوثراني، مختارات سياسية من مجلة العنار، ص 58-59.

اجتماعاً لا يقبل تركاً، ولا تجزئة، ولا نقلاً إلى غيرها، كما فوض إليها استعمال تلك الياذة وعدم الاعتراف بأي قوة أو هيئة لا تستند إلى الإدارة الوطنية. فهذا لا يعترف بشكل أي حكومة في داخل حدود الميثاق الوطني إلا حكومة الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا. من أجل ذلك يعتبر الشعب التركي شكل الحكومة التي في الأستانة والمستندة إلى السيادة الشخصية منتقلة إلى التاريخ انتقالاً أبدياً ابتداءً من يوم 16 آذار/ مارس 1920، والقرار الثاني: «الخلافة في آل عثمان بحيث تنتخب الجمعية الوطنية الكبرى لها من آل ذلك البيت أرشدهم وأصلحهم علماً وأخلاقاً، والدولة التركية سناد مقام الخلافة»⁽⁶⁷⁾.

وفي خطبة أمام الجمعية الوطنية الكبرى، ثمن مصطفى كمال قرار فصل السلطنة عن الخلافة، بعد أن استهل خطبته بنقد لاذع للبرقية التي أرسلها توفيق باشا بشأن دور الباب العالي في مفاوضات مؤتمر الصلح، ثم عرج على تاريخ الدولة الإسلامية، ليثبت من خلاله أن العلاقة بين السلطنة والخلافة علاقة قائمة على الانفصال، وأن حدود الدولة العثمانية في عهد الانحطاط السلطاني صارت «تضيق كل يوم، وتقص قوات الشعب التركي مادة ومعنى كل يوم، وتزل الضربات الموجعة على رأس الاستقلال التركي، وتمحق أراضي المملكة وثروتها ونفوسها وكرامتها بسرعة مدهشة»⁽⁶⁸⁾، إلى أن هبَّ الشعب التركي وأسس دولة باسمه وعنوانه، ثم «جمع السلطة الشعبية لا في شخص واحد، بل في مجلس عالٍ، مؤلف من وكلائه الذين يتخبهم جميع أفرادهم، وهذا المجلس مجلسكم الموقر، أي الجمعية الوطنية التركية الكبرى»، هو الحكومة، «وليس هناك مقام سلطنة أو هيئة حكومة أخرى في البلاد»⁽⁶⁹⁾. ويعلل أتاتورك في كلمته التاريخية أمام الجمعية الوطنية الكبرى تجريد الخلافة من سلطتها الزمنية، بقوله: «أيها السادة: لقد رأينا مقام الخلافة في بغداد في عهد الخلفاء العباسيين وفي مصر يعيش قروناً بجانب السلطنة، مع انفراده عنها، وإن من الطبيعي جداً أن يكون مقام الخلافة بجانب

(67) «تقرير الدكتور رضا نور، الموقع من 68 نائباً»، مجلة المنار، مجلد 23، ج 10 (1922)،

ص 786-788.

(68) «خطبة الغازي مصطفى كمال باشا»، مجلة المنار، مج 23، ج 10 (1922)، ص 772-784،

هنا 782.

(69) المرجع نفسه، ص 782-783.

مقام السلطنة الشعبية... والآن - أيها السادة - مقام الخلافة محفوظ بجانبه مقام اليادة والسلطنة الوطنية، أي الجمعية الوطنية التركية الكبرى. ولا شك في أن هذين المقامين يقفان جنباً إلى جنب، وقفةً أعلى وأسمى من وقفة الخلافة العاجزة الضعيفة إزاء ملكشاه؛ لأن تركيا الحديثة تمثلها الجمعية الوطنية الكبرى؛ ولأن الشعب التركي يتعهد ويتكفل بأن يكون سناداً لذلك المقام بجميع قواه⁽⁷⁰⁾.

في ظل هذه التطورات، اتهمت الجمعية الوطنية الكبرى السلطان محمد وحيد الدين السادس (1918-1922) بالخيانة، نظرًا إلى تجاوبه مع قوات الاحتلال الأوروبية، وتوقيعه معاهد سيفر 1920 التي أوصت بفصل الولايات العربية عن الدولة العثمانية، ووضع جزر بحر إيجه تحت السيادة اليونانية. وخوفًا من المائلة الياسية، هرب السلطان إلى جزيرة مالطا على متن بارجة بريطانية، وأخيرًا استقر في الريفييرا الإيطالية، وتوفي في مدينة سان ريمو في 16 أيار/ مايو 1926. أما الجمعية الوطنية الكبرى، فاستغلت هرب السلطان محمد وحيد الدين، وعرضت منصب الخلافة بسلطاته الدينية المقيدة على عبد المجيد بن عبد العزيز الذي قبل المنصب، وأعلن قبوله على الملأ⁽⁷¹⁾.

كان قرار الفصل بين السلطنة والخلافة تمهيدًا لإلغاء منصب الخلافة، لكن الجمعية الوطنية الكبرى مازت بين المؤسستين، على ما يبدو، وآثرت تأجيل إلغاء الخلافة، خوفًا من إثارة الرأي العام المسلم ضدها. وفي الوقت نفسه حظي قرار الفصل بتأييد حذر في أوساط المسلمين، الذين كانوا يعتقدون أن عزل السلطان محمد وحيد الدين السادس وتعيين ابن عمه عبد المجيد خليفة بلا سلطنة، ربما يفسحان المجال لتحسين أداء الخلافة على المستويين الديني والحضاري الناظرين لعلاقات الشعوب المسلمة، فضلًا عن أن نقل سلطات السلطنة إلى الجمعية الوطنية الكبرى ربما يعزز تحيين أداء الحكومة التركية بسلطاتها الثلاث، إلا أن هذه المبررات لم تجد قبولًا لدى بعض الدوائر السياسية والفكرية الناشطة، ومنها، مثلاً، الشيخ محمد رشيد رضا الذي هاجم قرار الفصل والموعدات التي استند إليها، قائلاً:

(70) المرجع نفسه، ص 882.

(71) يُنظر: Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), p. 365.

إن الغازي كمال مصطفى باشا مخطئ في ما رمى إليه في خطبته من محاولة إثبات أن نظام الخلافة الشرعي غير صالح، ولا موافق لمصلحة الأمة، وأن سيدنا عمر علم بذلك، ومهد السبيل لنظام غيره، بأمره بالشورى في انتخاب الخليفة بعده؛ ومخطئ في استدلاله على ذلك بعجز الأمويين والعباسيين والعثمانيين عن إقامة تلك الخلافة، كما أخطأ في دعواه أن جمهور الصحابة جعلوا الخلافة تابعة لقوة العصية الجنية. ونتيجة هذا أنه مخطئ في حكمه المقصود بالذات من أن الحق أو الصواب ما فعله المتغلبون على الخلفاء الأولين من سلب سلطتهم، وجعلهم آلة للتبرك بلقبهم، وإن ذلك حجة لاقتداء الحكومة التركية الوطنية بهم، كل ذلك باطل واعتداء على الشرع، نُفذ بالقوة، ويمكن الآن أن يُنفذ مثله بالقوة، لكن لم يمكن ذلك ولن يكون هذا حقًا ولا خيرًا لمن فعله... وقد بينا الحق في مقالات نشرناها في هذا الجزء، وقد كتبنا إلى الغازي مصطفى كمال كتابًا، أشرنا فيه إلى الخطة المثلى في إحياء مقام الخلافة والانتفاع به، وذلك قبل وقوع هذا الحدث الأخير، الذي نرجو أن يصححوا خطأهم فيه بعد الصلح، واستشارة علماء الإسلام الأعلام من جميع الأقطار⁽⁷²⁾.

لم يكتف الشيخ رشيد رضا بالتعليقات الناقدة لخطبة أتاتورك أمام الجمعية الوطنية الكبرى، ونتائج الفصل المرتبة عليها، بل نشر في مجلة المنار سلسلة من المقالات أيضًا لتوعية الرأي العام المسلم بخطورة التعديلات التي أجرتها الجمعية الوطنية الكبرى في أنقرة على مستقبل الخلافة الإسلامية، التي تعني بالنسبة إليه رئاسة العامة في أمور الدين والدنيا بحسب مقتضيات الشريعة الإسلامية⁽⁷³⁾. ولإثبات هذا الفهم الفقهي الاصطلاحي، احتج الشيخ رشيد رضا بأدبيات المتكلمين والفقهاء التي أقرت شرعية الخلافة، وأسندت مرجعيتها إلى القرآن والسنة وإجماع السلف. كما عضد الشيخ رشيد رضا رأيه ببعض الشواهد التاريخية الناقضة لشواهد الغازي مصطفى كمال في خطبته التي ألقاها أمام الجمعية الوطنية الكبرى. ثم خاطب الشيخ رضا الرأي العام التركي خطابًا تحريضيًا، يحثه فيه على النهوض «بتجديد الخلافة الإسلامية، بقصد الجمع بين

(72) تعليق المنار على «خطبة الغازي مصطفى كمال باشا»، مجلة المنار، مجلد 23، ج 10

(1922)، ص 784-785

(73) محمد رشيد رضا، الخلافة (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1968)، ص 9.

هداية الدين والحضارة لخدمة الإنسانية»، كما أورد في خطابه التحريضي بياناً لـ «حقيقة الخلافة وأحكامها، وشيء من تاريخها وعلو مكانتها، وبيان حاجة جميع البشر إليها، وجناية المسلمين على أنفسهم بسوء التصرف فيها، والخروج بها عن موضوعها، وما يعترض الآن في سبيل إحيائها، مع بيان المخرج منها»⁽⁷⁴⁾.

بهذه الكيفية تحرك الشيخ رشيد رضا في فضاء فقهي تقليدي ليثبت شرعية الخلافة، وتحرك في فضاء آخر سياسي ليعالج مشكلة إحيائها بحسب معطيات الواقع السياسي في العالم الإسلامي المتصدع. وتجسد هذا التشخيص الثنائي في ثلاثة اتجاهات فكرية - سياسية رئيسة: تمثل الاتجاه الأول في رفض الشيخ رشيد رضا أطروحة الكمالين التي وصفت الخلافة بأنها نظام حكم لاديني، وفي المقابل قدم أطروحة تأسيسية مفادها أن الخلافة رئاسة عامة في أمر الدين والدنيا، وأن سلف الأمة أوجبوا على المسلمين نصب إمامهم شرعاً لا عقلاً في كل زمان ومكان، وكلفوا أهل الحل والعقد منهم بعملية الاختيار والمبايعة. ثم أطنب في شرح شروط أهل الاختيار للخليفة، والشروط المعتبرة في الخليفة نفسه، وصيغة مبايعته، وكيفية إحياء الخلافة وفق متطلبات العصر، ناظماً بذلك إطاراً إجرائياً وفقهياً لمصطلح الخلافة، والخطوات التي يجب اتباعها لإحياء هذه المؤسسة التي تمثل السياج الواقعي لوحدة الأمة الإسلامية وحماية الدين الإسلامي، كما يرى.

وتبلور الاتجاه الثاني في تصنيف الشيخ رشيد رضا المتصدرين للزعامة السياسية في العالم الإسلامي إلى ثلاثة أحزاب، يقف على أحد طرفيها حزب المتفرنجين الذي يعتقد أن الدين لا يتفق مع متطلبات العصر السياسية والعلمية والحضارية، وأن «الدولة التي تتقيد بالدين تقيداً فعلياً لا يمكن أن تعز وتقوى وتاوي الدول العزيزة»⁽⁷⁵⁾. ويعزو رضا هذا الموقف إلى منابته المعرفية (الإيتيمولوجية)، لأن الذين ينتمون إليه تعلموا في مؤسسات علمانية أوروبية، ويكثر وجودهم في تركيا ومصر، ويقل نفوذهم في سورية والعراق والهند، وأن غاية طرحهم السياسي تكمن في رفضهم مؤسسة الخلافة، ودعوتهم لتأسيس نظم حكم لاديني، يقوم في بنائها السياسي والانتمائي على رباط الوطنية بدلاً

(74) المرجع نفسه، ص 11.

(75) المرجع نفسه، ص 70.

من رباط الدين⁽⁷⁶⁾. ويقف على الطرف الآخر «حزب حشوية الفقهاء الجامدين» الذين يتمنون أن تكون حكومتهم إسلامية محضة في شكلها ومضمونها، حتى لو كانت مخالفة لمدينة العصر، ويقتدون في تطبيق ذلك بيرة اللف والفقهاء المقلدين، ويرفضون الاجتهاد المطلق في المعاملات الدنيوية وتسيير شؤون الدولة وفق متطلبات العصر⁽⁷⁷⁾. ويوجد بين الطرفين حزب الإصلاح الإسلامي المعتدل الذي يجمع «بين الاستقلال في فهم فقه الدين وحكم الشرع الإسلامي وكنه الحضارة الأوروبية». ويعتقد الشيخ رشيد رضا أن هذا الحزب يستطيع «إزالة الشقاق من الأمة، على ما يجب عمله من إحياء منصب الإمامة، إذا اشتد أزره وكثر ماله ورجاله، فإن موقفه في الوسط يمكنه من جذب المستعدين لتجديد الأمة من الطرفين»⁽⁷⁸⁾، وبذلك يستطيع حزب الإصلاح «أن يوجه كل قصده وهمه أولاً إلى بيان شكل حكومة الخلافة الإسلامية الأعلى بالنظام اللاتق بهذا العصر الذي امتاز بالنظام على سائر العصور، ثم يحاول إقناع أصحاب النفوذ في البلاد الإسلامية المرجوة لتنفيذه بما فيه من المصالح والمنافع والعادة، وبفضيله على جميع أنواع الحكومات في العالم كله، وبإمكان تنفيذه، ودفع كل ما للمتنفرنجين والباثين من الشبهات على ذلك»⁽⁷⁹⁾. بهذا التبيط الطحي للواقع السياسي المعقد آنذاك، سعى الشيخ رشيد رضا لإعطاء حزب الإصلاح الإسلامي الذي يتزعمه أهلية الحل والعقد المكلفة بإحياء الخلافة الإسلامية وفق نموذج الخلافة الجديدة، الذي ينشد تطبيقه في عالم إسلامي معقد التضاريس السياسية.

أما الاتجاه الثالث، فيشكل في دعوته لعقد مؤتمرات إسلامية تهتم في تمكين حزب الإصلاح الإسلامي من الترويج لأطروحاته الإحيائية بشأن منصب الخلافة القائمة على إحياء الدين والشرعة، ثم تأتي بعد ذلك الخطوات الإجرائية لتنفيذ الأطروحة على أرض الواقع. لكن توصيات المؤتمر الذي عُقد في القاهرة عام 1926، أي بعد عامين من إلغاء الخلافة العثمانية، كانت مثبّطة لتطلعات الشيخ رضا، لأنه أوصى بتأجيل بتّ مسألة الخلافة، بحجة أنه «لا يمكن تحقيقها بالنسبة

(76) المرجع نفسه، ص 70-71.

(77) المرجع نفسه، ص 72-74.

(78) المرجع نفسه، ص 70.

(79) المرجع نفسه، ص 77.

إلى الحالة التي عليها المسلمون الآن». وفي سيل وضع حل لهذه المعضلة، اقترحت لجنة المؤتمر «أن تتضافر الشعوب الإسلامية على تنظيم عقد مؤتمرات بالتوالي في البلاد الإسلامية المختلفة؛ لتبادل الآراء بين أعضائها من وقت إلى آخر، حتى يتسّر لهم مع الزمن تقرير أمر الخلافة على وجه يتفق مع مصلحة المسلمين». واقترح الشيخ رشيد رضا أن تكون مصر مقرّاً رئيساً لاجتماع العلماء وتبادل الآراء في الخلافة وكيفية إحيائها، لكن هذه المقترحات النظرية بشأن إحياء الخلافة مصطلحاً ووظيفة ظلت كلها حبيسة الجدل الإجرائي والفقهّي، ولم تنفذ بأي صورة من الصور التي اقترحها الشيخ رشيد رضا، لأن الصراعات السياسية على منصب الخلافة كانت أشدّ عنفاً وقوة من تطلعاته الفقهية⁽⁸⁰⁾.

في تلك الأثناء، أصدر الفقهاء والعلماء الأتراك المناصرون للحركة الكمالية منشوراً وافياً بعنوان «الخلافة وسلطة الإمامة»، يتّوفا فيه مفهوم «الخلافة، وأوصافها، وشروطها، وأدوارها، وتاريخ تقلباتها السياسية»⁽⁸¹⁾، وطرحوا سؤالاً جوهرياً على المستوى النظري: هل الخلافة الإسلامية مألّة اعتقادية أصيلة في بنية الدين نفسه، أم أنها من المائل الفرعية المتعلقة بحقوق المسلمين ومصالحهم، ولا علاقة لها بالاعتقاد؟ وضّح المنشور بجلاء أن مألّة الخلافة ليست مألّة اعتقادية، بل قضية دنيوية وسياسية، ولذلك يجوز التفريق بين «هيكلها الشكلي» و«مقصدها الموضوعي»، لأن النصوص المرجعية سكّت عن

(80) لمزيد من التفصيل، يُنظر: «مذكرات مؤتمر الخلافة الإسلامية»، مجلة المنار، مج 27 (1926)، ص 208-232؛ 280-294؛ 370-377؛ 449-458.

(81) لمزيد من التفصيل، يُنظر: الخلافة وسلطة الأمة، نقله إلى العربية عبد العزيز سني بك، ط 2 (القاهرة: دار النهر للنشر والتوزيع، 1995). نشرت الطبعة التركية عام 1922؛ صدرت الطبعة الأولى المترجمة للعربية عام 1924؛ وصدرت الطبعة الثانية عام 1955، وقدم لها نصر حامد أبو زيد، حيث وضع النص في إطاره السياسي والاجتماعي. ويوجد النص الكامل للخلافة وسلطة الأمة في: وجه كوثرائي، الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا: رشيد رضا - علي عبد الرازق - عبد الرحمن الشهنبر: دراسة ونصوص (بيروت: دار الطليعة، 1996)، ص 209-248. احتوى هذا الكتاب على نصوص مهمة تتعلق بالدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا وما بعدها، إذ ضم بين دفتيه فصلاً من كتاب محمد رشيد رضا عن الخلافة، والإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرازق، والخلافة وسلطة الأمة لأنصار الثورة والكمالية، وبعض النصوص التي نشرها عبد الرحمن شهنبر بشأن الخلافة، فضلاً عن بعض الرسائل المتبادلة بين محمد رشيد رضا وشكيب أرسلان. وقدّم كوثرائي لهذه النصوص بمقدمة شاملة للموضع السياسي الذي حدثت فيه هذه الجدالات الفقهية - السياسية.

القضايا المتعلقة بشكل نظام الحكم في الإسلام، ناقلة إياها إلى دائرة المباح، أو الاجتهاد البشري المتأثر بمتطلبات العصر. ولذلك أقر المنشور بشرعية المقصد الموضوعي، ورفض الالتزام بموروثات الهيكل الشكلي، بحجة أن تاريخ المسلمين السياسي أفرز أشكالاً متعددة ومختلفة في الجملة والتفصيل؛ لذلك لا يجوز إسقاط إلزامية المقصد الموضوعي على الهيكل الشكلي للخلافة، علماً بأن بنية الهيكل الشكلي تكونت في فضاء الممارسة التاريخية التي تؤكد عملية الفصل بين السلطة والخلافة. وبناءً على ذلك، سوغ علماء الأتراك الكماليون عملية الفصل، وثنوا حكومة الجمعية الوطنية الكبرى في أنقرة بأنها شكل بديل لأشكال السلطة التي لا تتعارض مع وجود الخلافة في شكلها الديني الذي يعزز دور الخليفة في تحقيق وحدة الأمة الإسلامية⁽⁸²⁾.

وبعد ثلاثة شهور من صدور منشور المرافعة - «الخلافة وسلطة الأمة» - في تأييد فصل السلطة عن الخلافة، صدر كتاب مصطفى صبري النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة. وصبري هو من العلماء الأتراك البارزين الذين تقلدوا عدداً كبيراً من المناصب الحساسة في عهد الكمالين، ومن أهمها منصب مشيخة الإسلام وعضوية مجلس الأعيان العثماني. وكان أيضاً من المدافعين المتعصبين عن الخلافة العثمانية وضرورة استمراريتها بشقيها السلطاني والديني⁽⁸³⁾. وعندما ضاق الكماليون ذرعاً بانتقاداته السياسية وخطبه التحريضية ضدهم، هاجر إلى القاهرة المعز، حيث ألّف الكتاب المشار إليه، لإبراز سوءات الكمالين وجورهم على الخلافة العثمانية، واصفاً ما ذكره في صفحات كتابه من انتقادات بأنه:

بعض ممّا اكتسبه أيدي الاتحاديين والكمالين الذين قبضوا على زمام الدولة العثمانية منذ ست عشرة سنة، فأرجع البصر إلى ما قبلها؛ كيف تجدها عند القياس بحالتها التي هي عليها اليوم، من حيث فحة المملكة وضيقتها، وعمارها وخرابها، ومن حيث كثرة نفوس الأمة وقتلها، ومن حيث معيشتهم وثروتهم

(82) لمزيد من التفصيل، يُنظر النص الكامل لهذا المنشور (الخلافة وسلطة الأمة) في: كوثراني، الدولة والخلافة في الخطاب العربي، ص 209-248.

(83) لمزيد من التفصيل بشأن سيرة الشيخ مصطفى صبري التوقادي، يُنظر: مفرح بن سليمان القوسي، الشيخ مصطفى صبري وموقفه من الفكر الوافد (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 1997).

وأمنهم وراحتهم، ثم ارجع البصر كرتين؛ حتى تهتدي إلى إدراك الفرق بين ما كانت عليه الدولة؛ أعني: الدولة المعظمة الجامعة للسلطنة العثمانية والخلافة الكبرى الإسلامية، مقترنة إحداهما بالأخرى، مع ما استتبعته تلك المقارنة التي هي أزهى وأبهى من قرآن السَّعدين عند الثَّقَلين من حالات وعادات وملكات دينية وأدبية واجتماعية، توارثناهن من آبائنا، وكُنَّ كالمشخصات لأُمَّتنا، تمتاز بهن، ولكل منهن قيمة عظيمة لا تعدلها فوائد العالم عند أقوام ذوي السجايا الرزينة التي تقوم بها حياة الأمم، وتدوم على قدر ما يحظون منها، وبين ما آلت إليه اليوم، وأعني به الدولة الصغيرة اللادينية القومية⁽⁸⁴⁾.

واضح من هذا النص أن الشيخ صبري كان متحاملاً على الحركة الكمالية ومتخفاً بمنجزاتها الياسية، ومُعَرِّضاً بفساد زعمائها الديني وبتزعزعتهم العصبية للجنس التركي ومحاربتهم للخلافة الإسلامية، فضلاً عن تواطئهم الخفي مع الإنكليز واليهود والماسونية. لكن هذا التحامل يعكس من زاوية أخرى طرفاً من النظرة الداخلية المعارضة لتوجهات الكماليين بشأن الخلافة.

وبعد عام من هذا الجدل الفقهي - السياسي الذي أثاره قرار فصل السلطنة عن الخلافة، وقّع الكماليون معاهدة السلام الثانية مع الحلفاء في مدينة لوزان السويسرية، في 24 تموز/ يوليو 1923، وبموجب هذه المعاهدة، التي أضحت تُعرف بمعاهدة لوزان، أبطلت معاهدة سيفر 1920⁽⁸⁵⁾، وأعيدت الأناضول

(84) محمد مصطفى صبري، التكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة، تحقيق مصطفى حلمي (بيروت: دار الكتب العلمية، 2004)، ص 209.

(85) هي معاهدة سيفر (أو معاهدة السلام أو الصلح الأولى) التي وقّعها السلطان العثماني محمد وحيد الدين السادس مع الحلفاء عقب الحرب العالمية الأولى، أي في 10 آب/ أغسطس 1920، وقد اشتملت على البنود الآتية:

- (1) منح تراقية والجزر التركية الواقعة في بحر إيجه إلى اليونان.
 - (2) الاعتراف بكل من سورية والعراق مناطق خاضعة للانتداب.
 - (3) الاعتراف باستقلال شبه الجزيرة العربية.
 - (4) الاعتراف باستقلال أرمينيا.
 - (5) الاعتراف باستقلال كردستان وضم ولاية الموصل إليها.
 - (6) اعتبار مضائق البوسفور والدردنيل مجردة من السلاح وتحت إدارة عصبة الأمم.
- بيد أن حكومة الجمعية الوطنية الكبرى رفضت قبول معاهدة سيفر، ووصفت توقيعها من السلطان بأنه خيانة.

Shaw and Shaw, p. 356.

لمزيد من التفصيل، يُنظر:

وترافقة الشريعة إلى الدولة العثمانية. وحقق الكماليون بهذا الإنجاز نصرًا سياسيًا لمصلحة إعادة بناء الدولة التركية. وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر 1923، أعلنت الجمعية الوطنية الكبرى أنقرة عاصمة للجمهورية التركية، وأجازت بعد ذلك بأسبوع الدستور الجديد لقيام الجمهورية التركية، وانتخبت مصطفى كمال أتاتورك أول رئيس لها، وعصمت إينونو أول رئيس لمجلس وزرائها. ولا جدال في أن هذه الإنجازات المتلاحقة عززت شوكة الكمالين، وأكسبتهم تأييدًا شعبيًا واسعًا مكّنهم في خاتمة المطاف من إلغاء الخلافة العثمانية في 3 آذار/مارس 1924⁽⁸⁶⁾.

3 - إلغاء الخلافة وتداعياته الفكرية - السياسية

أحدث إلغاء الخلافة العثمانية جدلًا سياسيًا وفقهيًا واسعًا في حواضر العالم الإسلامي؛ فالمعارضون اعتبروا قرار الإلغاء ردّةً سياسية توجب المراجعة والتوبة، والمؤيدون اعتبروه خطوة تجاه الإصلاح السياسي والتجديد، لأن الخلافة العثمانية، في عُرْفهم، فسدت وأفسدت. ونذكر من المؤيدين الشيخ علي عبد الرازق الذي أصدر كتاب الإسلام وأصول الحكم في نيسان/أبريل 1925، واصفًا الخلافة بأنها قضية دينوية سياسية، لم يرد بشأنها نص قرآني أو حديث نبوي، ولم ينعقد عليها إجماع، بل إن بعض العلماء الذين سوغوا شرعيتها اعتمدوا على «أقبة المنطق وأحكام العقل»⁽⁸⁷⁾. أمّا من حيث الممارسة السياسية، فيرى الشيخ عبد الرازق أنها لم تعتمد على ضوابط شرعية ثابتة، بل استندت إلى منطق القوة المادية في مواجهة الخصوم السياسيين، ولهذا السبب يصفها بأنها كانت «نكبة على الإسلام والمسلمين، وينبوع شر وفاد»⁽⁸⁸⁾، لأنها «لم تكن شيئًا قام على أساس من الدين القويم، أو العقل السليم، وبأن ما زعموا أن يكون برهانًا لها هو إذا نظرت وجدته غير برهان... إن الدين الإسلامي بريء من تلك الخلافة التي تعارفها المسلمون، بريء من كل ما هياؤها حولها من رغبة ورهبة، ومن عز وقوة. والخلافة ليست من شيء من الخطط الدينية، كلا ولا القضاء، ولا غيرهما من

Ibid., pp. 365-369.

(86) لمزيد من التفصيل، يُنظر:

(87) عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم، ص 26.

(88) المرجع نفسه، ص 50-51.

وظائف الحكم ومراكز الدولة. وإنما تلك كلها خطط سياسية صرفة لا شأن للدين بها، فهو لم يُعرّفها ولم ينكرها، ولا أمر بها، ولا نهى عنها، وإنما تركها لنا لندرج فيها إلى أحكام العقل، وتجارب الأمم، وقواعد الـياسة⁽⁸⁹⁾، ومن ثم ينعتها الشيخ عبد الرازق بأنها نمط من أنماط الحكم الديني، ولا شيء يمنع المسلمين «أن يهدموا ذلك النظام العتيق، الذي ذلّوا له واستكانوا إليه، وأن ينووا قواعد ملكهم، ونظام حكومتهم، على أحدث ما أنتجت العقول البشرية، وأمن ما دلت تجارب الأمم على أنه خير أصول الحكم»⁽⁹⁰⁾. لكن يبدو أن أطروحة عبد الرازق اصطدمت بطموحات الملك فؤاد⁽⁹¹⁾ الذي كان يرغب في تولّي الخلافة بعد إلغائها في الأستانة، وبسطوة علماء الأزهر ورسائلهم النازمة لمرجعية الخلافة الدينية. ونتيجة لذلك، عقد الشيخ محمد أبو الفضل، شيخ الجامع الأزهر آنذاك، مجلساً من أربعة وعشرين عالماً من هيئة كبار العلماء، لمناقشة كتاب الإسلام وأصول الحكم، وخلص النقاش إلى أن الكتاب «يحتوي أموراً مخالفة للدين، ولتصوص القرآن الكريم، والسنة النبوية، وإجماع الأمة، ومنها:

- 1) جعل الشريعة الإسلامية شريعة روحية محضة لا علاقة لها بالحكم والتنفيذ في أمور الدنيا.
- 2) أن الدين لا يمنع من أن جهاد النبي صلى الله عليه وسلم كان في سبيل الملك، لا في سبيل الدين ولا لإبلاغ الدعوة إلى العالمين.
- 3) أن نظام الملك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان موضوع غموض، أو إيهام، أو اضطراب، أو نقص موجب للحيرة.
- 4) أن مهمة النبي صلى الله عليه وسلم كانت بلاغاً للشريعة مجرداً عن الحكم والتنفيذ.

(89) المرجع نفسه، ص 137.

(90) المرجع نفسه، ص 137.

(91) هو الملك فؤاد الأول (1868-1936) ابن الخديوي إسماعيل، خلف أخاه حسين كامل في عام 1917 سلطاناً على مصر، وعُذّل في عام 1922 لقبه إلى ملك مصر، وظل في منصبه إلى أن توفي في عام 1936. كما أنه حضر نهايات الحرب العالمية الأولى، وفي عهده قامت ثورة 1919 في مصر وثورة 1924 في السودان، وكذلك أعلن قيام الجمهورية التركية برئاسة مصطفى كمال أتاتورك، وألغيت الخلافة العثمانية في الأستانة.

(5) إنكار إجماع الصحابة على وجوب نصب الإمام، وعلى أنه لا بد للامة ممن يقوم بأمرها في الدين والدنيا.

(6) إنكار أن القضاء وظيفة شرعية.

(7) أن حكومة أبي بكر والخلفاء الراشدين من بعده، رضي الله عنهم، كانت لادينية⁽⁹²⁾.

بناءً على هذه «الانتهامات»، استدعى الشيخ علي عبد الرازق لسمع دفعه، كما عرض في أثناء مداوالات المجلس بعض نصوص كتابه المؤيدة للاتهامات المشار إليها أعلاه من وجهة نظر هيئة كبار العلماء، ثم جاء نصّ حكم المجلس عليه كالآتي:

«حكماً، نحن شيخ الجامع الأزهر، بإجماع أربعة وعشرين عالماً معاً من هيئة كبار العلماء، بإخراج الشيخ علي عبد الرازق، أحد علماء الجامع الأزهر والقاضي الشرعي بمحكمة المنصورة الابتدائية الشرعية، ومؤلف كتاب الإسلام وأصول الحكم، من زمرة العلماء.

صدر هذا الحكم بدار الإدارة العامة للمعاهد الدينية، في الأربعاء 22 المحرم سنة 1344 (12 [آب] أغسطس 1925). شيخ الجامع الأزهر⁽⁹³⁾.

إلا أن عبد العزيز باشا فهمي، وزير الحقانية آنذاك، وبقية وزراء الحزب الدستوري في الحكومة المصرية الائتلافية، عارضوا هذا الحكم، وتقدموا باستقالاتهم لجلالة الملك الذي قبلها على الفور، وكلّف مجلساً من وزارة الحقانية برئاسة علي ماهر للنظر في قرار هيئة كبار العلماء⁽⁹⁴⁾. وفي ضوء هذا التوجه السياسي المعادي للشيخ علي عبد الرازق، أقرّ مجلس الحقانية «إثبات عزل الشيخ علي عبد الرازق من اليوم الذي صدر فيه قرار هيئة كبار العلماء

(92) «حكم هيئة كبار العلماء في الإسلام وأصول الحكم»، مجلة المنار، مجلد 26، ج 5 (1925)،

ص 364-382.

(93) المرجع نفسه، ص 383.

(94) المرجع نفسه، ص 386-388.

بإخراجه من زمرة العلماء»، كما أيد فصله من «وظيفته اعتبارًا من يوم 22 محرم سنة 1344 (12 آب/ أغسطس سنة 1925) مع مراعاة عدم حرمانه من حقه في المكافأة»⁽⁹⁵⁾.

ومن العلماء الذين أيدوا هذا الحكم الشيخ رشيد رضا، الذي ذهب أبعد من تأييد الفصل الديواني من الوظيفة، متهمًا الشيخ علي عبد الرازق بالردة عن الإسلام، ومحتجًا في اتهامه بأنه صادم صريح آيات الكتاب العزيز والأحاديث الصحيحة بقوله إن «الحكومة الإسلامية لادينية، ولا تقوم أحكامها السياسية ولا القضائية على الدين، وكذلك تصريحه بأن حكومة أبي بكر الصديق (رض) وسائر الخلفاء الراشدين لادينية، ولا يمنع المسلمين مانع من هدمها، واستبدال أي نوع من الحكم بها، ولو الحكم البلشفي، وتلك إباحة لهدم أحكام القرآن، واستحلال لما هو محرم بالإجماع، ومعلوم من الدين بالضرورة»⁽⁹⁶⁾.

قبل صدور حكم هيئة العلماء ضد الشيخ علي عبد الرازق، نشر رشيد رضا سلسلة من المقالات التحريضية ضد كتاب الإسلام وأصول الحكم، جاء في إحداها: «أول ما يقال في وصف هذا الكتاب، لا في الرد عليه، إنه هدمٌ لحكم الإسلام وشرعه من أساسه، وتفريقٌ لجماعته، وإباحةٌ مطلقة لعصيان الله ورسوله في جميع الأحكام الشرعية الدنيوية... فالإسلام بريء منه، بحسب ما فهمه المسلمون في العصر الأول من عصرنا هذا. وإننا سنرد على جميع أبوابه وفصوله، ردًا مفصلاً، جرياً على خطتنا في الدفاع عن ديننا وملتنا»⁽⁹⁷⁾، لأن الكتاب هو، من وجهة نظره، دعوة جديدة لنف بناء الخلافة، وتضليل أبناء المسلمين في منطلقاتها الدينية، كما أن أطروحته ضرب من ضروب «الحرب السياسية العلمية للإسلام والمسلمين»، بل هي «أنكى من الحروب الصليبية باسم الدين»، بدليل أن حصادها تجسّد في «محو اسم السلطنة العثمانية الإسلامية من لوح الوجود»، الأمر الذي «طرب له الإفرنج، ومروجو سياستهم من نصارى الشرق، وملاحدة

(95) المرجع نفسه، ص 391.

(96) المرجع نفسه، ص 393.

(97) محمد رشيد رضا، «الإسلام وأصول الحكم، بحث في الخلافة والحكومة والإسلام، بل دعوة جديدة إلى نفس بنائها وتضليل أبنائها»، مجلة المنار، مج 26، ج 2 (1925)، ص 104.

المتفرنجين المارقين من الإسلام، ورفع هؤلاء عقائرتهم في مصر، هاتفين لعمل الترك، وكذلك فعل أمثالهم في سائر البلاد، إلا أن هؤلاء نشطوا لجعل الحكومة المصرية حكومة لادينية كحكومة أنقرة، فهزئ العالم الإسلامي بدعوتهم، وسخر منهم، وراجت في مقابلها الدعوة إلى عقد مؤتمر إسلامي عام لإحياء منصب الخلافة بقدر ما تستطيعه قوى الإسلام في هذا الزمان»⁽⁹⁸⁾.

بيد أن هذا الموقف الإحيائي الناقد لأطروحة الشيخ عبد الرازق واجه استنكاراً واسعاً في أوساط بعض الكتاب والمفكرين، وفي مقدمتهم عباس محمود العقاد (ت 1964)، الذي نشر مقالة في صحيفة البلاغ عنوانها: «روح الاستبداد في القوانين والآراء»، وجاء في أحد مقاطعها: «نخشى أن تكون الروح الاستبدادية قد سرت إلى بعض جوانب الرأي العام فسينا ما يجب لحرية الفكر من الحرمة، وما ينبغي للمباحثين من الحقوق»⁽⁹⁹⁾. وصَبَّ في الاتجاه ذاته موقف محمد حسين هيكل، الذي قرظ كتاب الإسلام وأصول الحكم في صحيفة السياسة، لسان حال حزب الأحرار الدستوريين، وانتقد موقف رشيد رضا بقوله: «وكم نود لو أن خصوم الأستاذ في رأيه تقدموا لنا بمثل ما تقدم به من تحقيق علمي هادئ لا تغشى عليه الشهوات، ولا تتلاعب به المنافع، ولا تسقط حججه الاندفاعات الباطلة»⁽¹⁰⁰⁾.

من زاوية أخرى، نلاحظ أن مقالات الشيخ رشيد رضا التي نشرتها مجلة المنار أوعزت إلى الأزهر الشريف باتخاذ إجراء تأديبي ضد الشيخ علي عبد الرازق، بدليل أنها تقول في أحد مقاطعها إنه «لا يجوز لمشيخة الأزهر أن تسكت عنه [أي الشيخ علي عبد الرازق]، كما سكتت عن أحمد صفوت وأمثاله، فإن هذا المؤلف الجديد رجل منهم، فيجب عليهم أن يعلنوا حكم الإسلام في كتابه، لئلا يقول هو وأنصاره إن سكوتهم عنه إجازة له، أو عجز عن الرد عليه، فإن كان ردُّنا عليه ودحضنا لشبهاته يرفع عنهم إثم الإنكار عليه وتحذير الناس من ضلالتهم -

(98) المرجع نفسه، ص 100.

(99) عباس محمود العقاد، «روح الاستبداد في القوانين والآراء»، صحيفة البلاغ، 1925/7/20.

(100) نقلاً عن: ياسر حجازي، «الإسلام وأصول الحكم: معركة الدين والسياسة»، إسلام أون

لاين، 2005/9/27، شوهه في: 2008/8/13، في: <http://www.islamonline.net>

لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات - فإن اللائمة التي توجه إليهم بالسكوت عن مثل هذا لا ترتفع بردنا وحدنا، بل تحط من أقدارهم في نظر الأمة كلها، وحاشاهم الله من ذلك⁽¹⁰¹⁾. ولا غرو في أن مثل هذه النداءات والوضع السياسي الذي صدر فيه كتاب الإسلام وأصول الحكم دفعا الأزهر إلى اتخاذ موقف ضد الشيخ علي عبد الرازق يتماهى مع متطلبات المرحلة، بدليل أن الأزهر قام، بعد تبدل الوضع السياسي الذي أحاط بإصدار حكمه ضد الشيخ عبد الرازق، بإلغاء الحكم الذي أجازة أربعة وعشرون عالماً من هيئة كبار العلماء، وأعاد الشيخ عبد الرازق إلى زمرة العلماء.

خاتمة

يوضح السرد التاريخي أعلاه أن نصف القرن الأخير من عمر الخلافة العثمانية (1874-1924) كان مليئاً بالتناقضات والرؤى المتفائلة بإحياء الخلافة العثمانية في بيئة تمر بالتقلبات السياسية الداخلية والصراعات الأيديولوجية، فضلاً عن التهديدات الأوروبية الرامية إلى تفتيت الخلافة العثمانية. وفي ظل هذا الواقع ومعطياته المعقدة، واجهت الخلافة العثمانية ثلاثة أنماط من التحديات السياسية والفكرية الرئيسة التي انداحت بين أطرافها ومركزها النابض في أنقرة، وأفضت أخيراً إلى إلغائها في عام 1924.

تمثل نمطها الأول في التحدي الذي نشب في إحدى الولايات الطرفية (السودان) التي كانت تتبع اسمًا إلى الخلافة العثمانية، وذلك عندما أعلن شيخ صوفي في السودان بأنه المهدي المنتظر، وبذلك رفض شرعية الخلافة العثمانية، بحجة أن حكامها أضحوا فاسقين وظالمين ولم يحكموا بما أنزل الله. وبناءً على ذلك، أعلن الجهاد عليهم في ظل أيديولوجية المهدي المنتظر التي وعد صاحبها الناس بأنه سيملا الأرض عدلاً وقسطاً بعد أن ملأها الأتراك العثمانيون ظلمًا وجورًا. وكما رأينا أعلاه، أفلحت هذه الدعوة في إخراج السودان من دائرة الحكم العثماني، مؤسدةً فيه الدولة المهدية (1885-1898) التي قضى البريطانيون عليها في تحالف غير متكافئ مع المصريين، بعد أن سوغوا غزوهم من الناحية

(101) المرجع نفسه، ص 104.

القانونية في مواجهة التحدي الفرنسي بأنه «إعادة فتح» تحت شرعية تبعية السودان السابقة للدولة العثمانية.

وظهر النمط الثاني في أثناء الحرب العالمية الأولى، عندما أعلن الشريف حسين بن علي الثورة العربية الكبرى ضد الخلافة العثمانية في عام 1916، بحجة أن البريطانيين سيساعدونه في تأسيس خلافة عربية تكون مستقلة عن الأستانة، لكن الواقع التاريخي أثبت أن الهدف الاستراتيجي من التلويح بخلافة الشريف حسين كان كسب تأييد الولايات العربية لمعسكر الحلفاء ضد الخلافة العثمانية، تعلقاً بأن هذا الكسب سيفسد دعوة الجهاد التي أعلنتها الخليفة العثماني ضد الحلفاء. وبعد أن أعطت هذه «الجرعة التضليلية» مفعولها، بدأ البريطانيون يتصلون من وعودهم الكاذبة لشريف مكة، متذرعين بوجود أن تتبع قيام الخلافة العربية في الحجاز سيادة سياسية على كل الولايات العربية، وهذا أمر غير مقبول للزعماء العرب الآخرين، فضلاً عن أنه لا يخدم المصالح البريطانية الاستراتيجية في الإقليم.

ونبع النمط الثالث من المركز، بفضل مناهضة الكمالين لمؤسسة الخلافة الإسلامية، التي وصفوها بأنها بيت الداء الياسي الذي يجب بتره من جذوره. وتحقيقاً لهذه الغاية، بدأوا بفصل السلطنة عن الخلافة في عام 1922، ثم إعلان قيام الجمهورية التركية على نمط علماني. وبموجب هذا التوجه، ألغيت الخلافة العثمانية في عام 1924. وكما رأينا أعلاه، فإن إلغائها أثار جدلاً فكرياً وسياسياً كثيفاً بشأن مشروعية إلغائها وكيفية إحيائها، لكن خواتيم هذا الجدل لم تفلح في تأسيس مشروع سياسي متفق عليه، يقضي إلى إحياء الخلافة الإسلامية مرة ثانية، بل إن الدول القطرية، بنظم حكمها المختلفة، أضحت تمثل الشكل السياسي السائد في العالمين العربي والإسلامي.

المراجع

1 - العربية

الآثار الكاملة للإمام المهدي. جمع وتحقيق محمد إبراهيم أبو سليم. 2 مج. الخرطوم: دار الخرطوم للنشر، 1990-1994.

أبو سليم، محمد إبراهيم. الخصومة في المهدية: كتاب في تاريخ فكرة المهدية إسلاميًا وسودانيًا. الخرطوم: مركز أبو سليم للدراسات، 2004.

أحمد، إبراهيم خليل. «الجدور التاريخية العلمانية في تركيا المعاصرة». مجلة شؤون اجتماعية. مج 15. العدد 60 (1998).

الأفغاني، جمال الدين والشيخ محمد عبده. العروة الوثقى. بيروت: دار الكتاب العربي، 1970.

«تأسيس حكومة مكة وخطبة رشيد رضا في منى». مجلة المنار. مج 20. ج 6 (1918).

«تعليق المنار على خطبة الغازي مصطفى كمال باشا». مجلة المنار. مج 23. ج 10 (1922).

«تقرير الدكتور رضا نور الموقع من 68 نائبًا». مجلة المنار. مج 23. ج 10 (1922).

الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية: نجد والحجاز. ترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة. 7 مج. بيروت/ لندن: دار الساقى، 1996.

«حكم هيئة كبار العلماء في الإسلام وأصول الحكم». مجلة المنار. مج 26. ج 5 (1925).

حمد، محمد أبو القاسم حاج. السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل. ط 2. 2 مج. بيروت: دار ابن حزم، 1996.

«خطبة الغازي مصطفى كمال باشا». مجلة المنار. مج 23. ج 10 (1922).

الخلافة وسلطة الأمة. نقله إلى العربية عبد العزيز سني بك. ط 2. القاهرة: دار النهر للنشر والتوزيع، 1995.

رضا، محمد رشيد. «الإسلام وأصول الحكم: بحث في الخلافة والحكومة والإسلام بل دعوة جديدة إلى نفس بنائها وتضليل أبنائها». مجلة المنار. مج 26 (1925).

_____. «الحجاز والعرب بين السلطان العامل الصامت وملوك الدعاية القوالين». مجلة المنار. مج 26. ج 9 (1926).

_____. الخلافة. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1988.

_____. «رحلة صاحب المنار في سوريا». مجلة المنار. مج 11. ج 12 (1908).

الزركلي، خير الدين. الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين
والمشرقين. ط 14. بيروت: دار العلم للملايين، 1999.

شبكة، مكّي. السودان عبر القرون. ط 2. بيروت: دار الثقافة، 1965.

شفيق، نعم. تاريخ السودان. تحقيق محمد إبراهيم أبو سليم. بيروت: دار الجيل، 1983.

الشوابكة، أحمد فهد بركات. محمد رشيد رضا: دوره في الحياة الفكرية والسياسية.
عمّان: دار عمار، 1989.

صبري، محمد مصطفى. النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة. تحقيق
مصطفى حلمي. بيروت: دار الكتب العلمية، 2004.

عبد الرازق، علي. الإسلام وأصول الحكم: بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام.
ط 3. القاهرة: [د.ن.]، 1925.

قاسم، عون الشريف. موسوعة القبائل والأنساب في السودان وأشهر أسماء الأعلام
والأماكن. 6 ج. الخرطوم: شركة أفرو قراف للطباعة والتجليف، 1996.

القوسي، مفرح بن سليمان. الشيخ مصطفى صبري وموقفه من الفكر الوافد. الرياض: مركز
الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 1997.

كوثراني، وجيه، الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا:
رشيد رضا - علي عبد الرازق - عبد الرحمن الشهنود: دراسة ونصوص. بيروت:
دار الطليعة، 1996.

_____. مختارات سياسية من مجلة المنار: رشيد رضا. بيروت: دار الطليعة، 1980.

«مذكرات مؤتمر الخلافة الإسلامية». مجلة المنار. مج 27 (1926).

«المسألة العربية - مقالة للتاريخ». مجلة المنار. مج 20. ج 1 (1917).

الملك عبد العزيز آل سعود في مجلة المنار. جمع وتحقيق أحمد إبراهيم أبو شوك. بيروت:
الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014.

2 - الأجنبية

Buzpinar, Tufan. «Opposition to the Ottoman Caliphate in the Early Years of Abdulhamid II: 1877-1882.» *Die Welt de Islams*, vol. 36, no. 1 (1996).

Haddad, Malunoud. «Arab Religious Nationalism in the Colonial Era: Rereading Rashid Rida's Ideas on the Caliphate.» *Journal of the American Oriental Society*, vol. 117, no. 2 (1997).

Kedourie, Elie. «Egypt and the Caliphate 1915-1946.» *The Journal of the Royal Astatic Society of Great Britain and Ireland*, no. 3-4 (1963).

Shaw, Stanford J. and Ezel Kural Shaw. *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*. Cambridge: Cambridge University Press, 1992.

الفصل الثالث

سقوط الخلافة.. وبداية إشكالية «القومي» و«الإسلامي»

نور الدين ثنيو

كان لسقوط الخلافة الإسلامية في مطلع عشرينيات القرن العشرين أثره البالغ، لا في تركيا فحسب، بل أيضًا في ولاياتها العربية وأقاليمها الأوروبية، فضلًا عن مسار العلاقات الدولية الجديدة. وكان ذلك السقوط قد استمد قوّته من السياق الدولي الذي خلّفته الحرب الكبرى (1914-1918) التي شهدت هزيمة مدوية للإمبراطورية العثمانية برمتها؛ فالإمبراطورية العثمانية، بما هي نظام سياسي ينطوي على مركز طوراني وأطراف عربية وبلغانية، لقيت مصير الإمبراطوريات الأوروبية، الجرمانية والنمساوية - المجرية والروسية والإنكليزية والفرنسية، من تحلل وتفكك. من هنا، لقيت الدولة العثمانية مصير الدول الأوروبية، وسرى عليها التاريخ الحديث نفسه الذي قضى بضرورة الانتقال من الحكم الإمبراطوري إلى حكم الدولة القومية. واستمر هذا التشابه لدى بناء الجمهورية على أساس من فصل الدين عن الدولة، على ما فعل مصطفى كمال، الذي استحق بفعل هذا التأسيس⁽¹⁾ لقب «أبو الأتراك»⁽²⁾.

(1) بشأن الزعيم مصطفى كمال، باعتباره مؤسس الدولة التركية الحديثة وبنائها، يمكن العودة إلى
كاب: Paul Dumont, *Mustafa Kemal invente la Turquie moderne* (Bruxelles: Complexe, 2006).

(2) يُنظر أحدث دراسة تلم بأهم الملامح الفكرية للزعيم مصطفى كمال: Sukru Hanioğlu, *Atatürk: Une Biographie intellectuelle*, trad. de l'anglais par E. Szurek (Paris: Fayard, 2016).

شاركت الأطراف المنخرطة في الحرب الكبرى بصفقتها قوى قادرة على تحقيق النصر أمام خصوم ذوي قدرة على تحقيق النصر أيضًا، وحتى لو لحقت بها الهزيمة - كما حصل للإمبراطورية العثمانية - فإنها ستبقى طرفًا أصيلًا وقويًا في مرحلة المفاوضات وتوقيع الاتفاقات والمعاهدات التي هي استمرار للحرب بوسائل أخرى، وتعيد مكانتها كدولة حديثة، وتنخرط في التاريخ كفاعل أصيل ومستقل.

أوجدت لحظة سقوط الخلافة الإسلامية في تركيا جيلًا من الأدباء والكتاب والمفكرين ورجال العلم والإصلاح والمثقفين تفاعل طوال فترة ما بين الحربين مع ذوي هذا السقوط، وحاول أن يصوغ الأسئلة والإشكاليات التي نتجت منه في ما يتعلق بالمسار والمصير العربي والإسلامي، ومن ثم السعي لإيجاد الحلول له ومعالجته ضمن التاريخ الخاص بالعرب؛ إذ رافق القادة العرب، من سياسيين وأصحاب أقلام وفكر، جيل واضح بعلامحه وخصائصه والموضوعات التي اشتغل عليها في سياق شرعي برره سقوط الخلافة، الذي دفع العرب إلى التوجه «القومي» أو «الإسلامي» من أجل بناء الدولة أو الدول العربية الحديثة؛ ففرصة إزالة السلطنة ثم إعلان الجمهورية التركية فتحت الطريق أمام العرب لاجترار تجربتهم التاريخية في سياق تاريخي جديد عليهم كل الجدة.

استند هذا الجيل، من قادة وكتاب عرب، إلى لحظة مفعمة بالخيارات المتناقضة، والتطلعات المبهمة، والأوضاع المعقدة والصعبة والمربكة، حَدَّت بهم إلى التفكير بصورة جماعية للخروج من التخلف، لا على صعيد الشعور به فحسب، كما كان ذلك قبل الحرب الكبرى، بل أيضًا على صعيد تجاوزه إلى المدنية الحديثة، على ما كان يجري في أوروبا والبلاد الغربية. لكن يبقى السؤال: إلى أي حد وُفق هذا الجيل في بحث ومعالجة إشكاليات المرحلة وأسلتها التي سخر نفسه لها؟ إن ما يجدر ذكره في هذا الصدد، هو أن الفاعل الحقيقي في السياسة العربية الوطنية والدولية هم الوطنيون العرب كمناضلين سياسيين ومثقفين⁽³⁾ وكتاب وأصحاب

(3) نذكر، على سبيل المثال، المذكرة التي أرسلتها اللجنة الجزائرية - التونسية تحت إشراف المناضل والمثقف التونسي محمد باش حابة، أخي خير الدين باش حابة. وهي مذكرة طويلة تستعرض الوضع في تونس والجزائر، وتصفه بالاستعمار، وتطالب باستقلالهما لأنهما يتمتعان بالقدرة على إدارة شؤونهما العامة. يُنظر نص البيان في: Claude Collot et Jean-Robert Henry: *Le Mouvement national algérien*.

أقلام في الصحف.. ولم يكونوا قط ممثلين لدول أو قادة سياسيين رسميين ذوي شرعية معينة، على ما فعل بعضهم عندما حلّ في مدينة جنيف، مقر عصبة الأمم، واستقر فيها، عساه يتمكن من تحقيق ما ورد في ميثاقها والفلسفة الجديدة التي بدأت تجتاح العالم، مثل مبدأ تقرير مصير الشعوب، والسيادة الوطنية والدولة القومية... ومن ثم، فإن الحديث عن العرب زمن سقوط الخلافة وما بعدها، هو حديث عن وطنين عرب خاضوا تجربة تأسيس الدول الوطنية في سياق دولي يحث على ضرورة تشكيل كيانات شرعية جديدة يقوم عليها القانون الدولي العام.

يستند البحث في تاريخ الفكر العربي الحديث إلى هذا الجيل من الكتاب والأدباء والمثقفين الذين ابتدروا إشكالية النهضة في صلتها بالوجود العثماني وبالاستعمار الغربي، سواء كان من منطلق قومي أو من منطلق إسلامي، وفي جميع الأحوال بوجود اللغة العربية والدين الإسلامي، بحيث يفرض البحث في فكرة النهضة والتقدم الاستقلال عن الوجود العثماني من خلال توكيد اللغة العربية وتاريخ العرب، وكذلك الاستقلال عن الوجود الاستعماري من خلال توكيد الدين الإسلامي، أو استحضارهما معاً - اللغة والدين - للدعوة إلى النهضة.

ونضعنا متابعة الفكر العربي الحديث، في سياق تلمّسه طريق النهضة، في قلب إشكالية، أو بالأصح مشكلة المصطلح، وما إذا كانت الكلمات والمفردات المتداولة في ذلك الوقت تعبّر عن معادل موضوعي وحقيقي للواقع الزمني نفسه الذي كان العرب يمزون به. ومشكلة المصطلح ومدى إيفائه المعنى في آخر مراحل تطوره، بالنسبة إلى العرب، من ناحية اللغة التركية في تاريخها العثماني وفي تاريخها الحديث لما بعد سقوط الخلافة، كما تُطرح بطبيعة الحال من ناحية اللغات الأوروبية.

Textes 1912-1954, 2^{ème} éd. (Alger: OPU, 1981), pp. 25-29.

يُنظر أيضًا البيان الذي حرره الزعيم الجزائري الأمير خالد وأرسله إلى الرئيس الأميركي ولسون في مدينة باريس، في سياق مؤتمر السلام عام 1919، حثّ فيه على إجمالية النظر في المسألة الجزائرية كحالة استعمارية يجب أن تعالج في إطار ميثاق عصبة الأمم. يُنظر نص الوثيقة في: سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء، ج. 2 (الجزائر: دار البصائر، 2007)، ص 54-58. علاوة على رسائل وبيانات لبعض الجمعيات والتشكيلات الحزبية العربية والإسلامية، مثل اللجنة الفلسطينية - السورية، والفكر المناضل شبيب أرسلان، الذي أسس مع مجموعة من القوميين مجلة *La Nation Arabe* (الأمة العربية).

في هذا البحث، نحرص على إبراز النقاط الآتية:

- مار تشكّل تركيا الحديثة ضدّ السيطرة والاستعمار الأوروبيين، وبفضل الحداثة والفكر السياسي والمدنية الغربية: تاريخ إلغاء السلطنة (1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1922) قابله تاريخ إعلان الجمهورية في تشرين الأول/ أكتوبر 1923، ثم إسقاط الخلافة في 3 آذار/ مارس 1924، وكلها إجراءات تمت داخل قبة البرلمان التركي، ممثلًا في الجمعية الوطنية الكبرى، وفي سياق الحركة الوطنية الاستقلالية التي قادها «الغازي» مصطفى كمال، في حروبه ضد اليونانيين والفرنسيين والأرمن والأكراد...

- سقوط الخلافة الإسلامية، أو فك الارتباط التاريخي بين العرب والأتراك، عبّر عن نهاية نموذج الحكم الديني وصعوبة بناء الجمهورية العربية الحديثة؛ إذ سارعت بعض العائلات العربية إلى محاولة ملء شغور منصب الخلافة على خلفية الانتساب إلى آل هاشم وقبيلة بني قريش وآل البيت، وشرف حماية الحرمين الشريفين ورعايتهما... وما تخلل ذلك من مؤتمرات إسلامية حاولت التوصل إلى صيغة إجماع لفكرة الوحدة الإسلامية: مؤتمر الخلافة، القاهرة في 19 أيار/ مايو 1926، والمؤتمر الإسلامي، القدس في كانون الأول/ ديسمبر 1931، ومؤتمر المسلمين في أوروبا، جنيف في عام 1935...

- بحث مسألة العلمانية في غير إطار الدولة العربية؛ إذ بقيت مسألة فصل الدين عن الدولة، أو وصلها في العالم العربي، معلقة إلى أن تستقر الأمة على نظام دولة قائم بذاته ويستحق الشرعية الوطنية والدولية، ولم تحسم، مثل بقية القضايا الكبرى، إلى اليوم، الأمر الذي دعا العرب إلى محاولة استئناف الثورة، ولو في غير عصرها.

أولاً: مقارنة البحث وإشكاليته

إن تاريخ الأفكار والتحليل التاريخي يسمحان بقراءة التجربة التركية في صلتها بالعالم المتقدّم والمتمدّن، إنّ على صعيد الصراع أو على مستوى الحوار والاحتكاك، ومن ثمّ يمنح نوعاً من الشرعية لدراسة سقوط الإمبراطورية العثمانية على أنها سقوط لعائلة آل عثمان، وسقوط لنظام الخلافة الإسلامية أيضاً. بناءً

عليه، تمكنت تركيا من تأسيس كيانها الحديث بعدما تخلصت من الكيان المملّي والعائلي العشائري، ومن النظام الديني الشيوقيراطي، الأمر الذي لم يتوافر وقتذاك - في عشرينيات القرن الماضي - للعرب، الذين تأهبوا كقومية ومجموعات إثنية ودينية⁽⁴⁾ للتخلص من الوجود العثماني، فوجدوا أنفسهم في دائرة الحماية الاستعمارية التي بررتها شرعية الدول الكبرى المنتصرة في الحرب الكبرى؛ فعلى خلاف الأتراك، باشر العرب، كوحدات اجتماعية وعائلات ونخب مثقفة، مسائل الحداثة وإشكالياتها، ومنها بناء الدولة في سياق استعماري حرّمهم الاستقلال والتفكير الحر وإمكاناً مراكمة التجربة العربية في التاريخ الحديث، الذي يساعد في طرح الأسئلة الجديدة كافة، ومحاولة العثور على إجابات لها: مسألة فصل السلطات، مسألة المرأة، إشكالية الدين والسياسة، قضية الحرية والديمقراطية، العلاقات الدولية والوجود الشرعي للوحدات السياسية الناشئة. ولعل هذا ما قوّت على العرب فرصة تأسيس دولتهم الحديثة، إذ بقوا مادة وموضوعاً للدول الكبرى، على ما شرح ذلك المفكر القومي ساطع الحصري: «إن الدول العربية القائمة الآن [أي منذ ما بعد الحرب الكبرى]، لم تتكوّن، ولم تعدد بمشيئة أهلها، ولا بمقتضيات طبيعتها.. إنما تكونت وتعددت من جراء الاتفاقات والمعاهدات المعقودة بين الدول التي تقاسمت البلاد العربية وسيطرت عليها.. والحدود الفاصلة بين الدول العربية أيضاً لم تقرّر وفق مصالح البلاد وسكانها، وإنما تقررت بعد المساومات والمناورات الطويلة التي جرت بين الدول المستعمرة ضماناً لمصالحها هي»⁽⁵⁾.

(4) بشأن دور المسيحيين العرب في تكوّن الفكر القومي ضدّ العثمانيين واحتذاء بالنموذج التركي الكمالي، يمكن العودة إلى كتاب فدوى أحمد محمود نصيرات، المسيحيون العرب وفكرة القومية العربية في بلاد الشام ومصر 1840-1918 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009). في هذا الكتاب تعرض المؤلفة أعمال رواد القومية العربية: فرنسيس مّراش، أحمد فارس الشدياق، لويس الصابونجي، أدب إسحاق، شلي شميل، خليل زينة، نجيب حدّاد، نجيب عازوري... أما الجمعيات التي توكّلت النزعة العروبية، فتذكر المؤلفة مجموعة منها، مثل الجمعية القحطانية، 1909، المتدى العربي، 1909، العصبة العثمانية، 1908، جمعية الإخاء العربي العثماني، 1908، جمعية العربية الفتاة، 1909، جمعية العلم الأخضر، 1912، حزب اللامركزية الإدارية العثماني، 1912... وغيرها من الجمعيات التي نشأت وتأسست في اسطنبول والأستانة وباريس وبيروت، ما يؤكد التفاوت في التعبير عن ابتعاد القوميين العرب عن الدولة العثمانية أو اقترابهم من الدولة التركية الحديثة.

(5) ساطع الحصري، العروبة أولاً (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص 14.

يُعد سقوط الخلافة الإسلامية، في تداعياتها العربية، بمنزلة الحادث التاريخي الجلل الذي اختزل تاريخ العرب وكثفه بالقدر الذي يجب أن نكتشف من خلاله مسار العرب ومصيرهم، كيف تمّ وإلى أي مآل يصيران. وحتى تتمكن من قراءة الحادث في سياقه ومآلاته العربية والإسلامية، نَعْمَد إلى مناقشة أهم المقاربات التي تساعد في الإلمام بأطراف الموضوع في كلياته وأبعاده ذات الصلة بالسياسة العثمانية - التركية، وكذلك الحياة الأوروبية. غير أننا نقتصر في هذا البحث على الصلة العثمانية - التركية بالوضع العربي العام، والفكري منه على وجه الخصوص. بناءً عليه، دخل العرب الحداثة لا من باب صلتهم بالغرب من خلال الاحتلال الأوروبي فحسب، بل من باب صلتهم القوية بالباب العالي وتاريخ الإمبراطورية العثمانية أيضًا، وبقدر أكبر من خلال تداعيات سقوط السلطنة والخلافة، وما صدر من المثقفين العرب من ردات أفعال حيال السياسة الكمالية القائمة على السهام الستة: الوطنية، الشعبية، الإصلاحية، الجمهورية، الدولالية (étatique)، اللائكية⁽⁶⁾. وهكذا، فإن صلة العرب بالدولة التركية كانت من ناحية أولى تواصلًا مع عالم الشرق والإسلام، وكانت من ناحية أخرى تقليدًا وطلبًا للمدنية الحديثة وأسلوب الحياة المتحضرة، على اعتبار أن تركيا كانت تمثل العالم الإسلامي والعالم الحديث. وغني عن البيان أن الوطنيين⁽⁷⁾

(6) بشأن برنامج أتاتورك وفلسفته القائمة على السهام الستة، يُنظر دراسة:

Alexandre Jevakhoff. «Le Kémalisme, cinquante ans après.» *Cahiers d'études sur la méditerranée orientale et le monde turco-iranien*, no. 8 (Juillet-Décembre 1989).

(7) غني عن البيان أن المثال التركي الأيل إلى الظهور مع تجربة مصطفى كمال في حروبه ضد الاستعمار الأوروبي كان ماثلاً في فكر الوطنيين العرب والمسلمين؛ ففي شمال أفريقيا، خاض الزعيم الوطني المغربي الأمير عبد الكريم الخطابي حربه ضد الفرنسيين على خلفية التجربة الكمالية في تحرير وطنه من الاعتداءات والأطماع الخارجية؛ فهذا الزعيم المغربي يؤكد في ندائه إلى شعوب شمال أفريقيا، خصوصًا شعبي الجزائر وتونس، الأتني: «فدولنا فرنسا وإسبانيا قد اتفقتا على أمرنا اليوم، مثل ما اتفقت من قبل دولة الإنكليز والطلليان والفرنسيين واليونان على إخواننا الأتراك، واحتلوا الأمانة وإزمير وكوتاهية وبورصة ومقاطعات أضايا وكيليكا وغاليولي وغيرها، وأرادوا أن يقضوا على دولتهم الإسلامية قضاء مبرماً، ولكن أبى الله إلا أن يسط أمالهم وينزل بهم الخسف والدمار، فظهر البطل التركي المقدم مصطفى كمال وضم شتات الأمة وأخذ قيادتها بيده، وحمل على الأعداء حملة فكسر شوكتهم شر كسرة، مستعيداً استقلال البلاد ومسترداً للأمة حريتها المقدسة». منشور، إكس أون بروفانس، في: محمد قناش ومحفوظ قدّاش، نجم شمال أفريقيا 1926-1937: وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ط 3 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994)، ص 26.

والمثقفين العرب⁽⁸⁾ خاضوا في جميع القضايا التي عثرت عنها السهام الستة في البرنامج الأتاتوركلي، لكن دائمًا في غياب الدولة العربية الواضحة، التي تتمتع بالوجود الشرعي من الناحية الوطنية الداخلية ومن الناحية الخارجية الدولية.

والمقاربة التي نحتاج إليها هاهنا هي جدلية التواصل والانقطاع بين العرب والأتراك، كما ظهر ذلك في عشرينيات القرن العشرين، وطوال حياة الزعيم التركي مصطفى كمال أتاتورك بعد ذلك؛ إذ ظهر فصيل من المثقفين العرب الذين آثروا الخلافة والتواصل مع الأتراك، كما ظهر فصيل آخر من العرب يشجب الصلة بينهم وبين الحياة التركية. غير أن قطيعة الأتراك مع العرب كانت أقوى وارتقت

(8) إذا أخذنا، على سبيل المثال، حالة الجزائر التي كانت تزرع تحت نير الاستعمار الفرنسي، فإن المناضل الوطني والمصلح الديني والمثقف الحر والباري، كلهم تمثلوا التجربة التركية في عهد مصطفى كمال، ودعوا إلى الاحتذاء بها لأنها تأخذ بطرفي معادلة النهضة العربية والإسلامية الحديثة. يقول رائد الإصلاح الديني الشيخ عبد الحميد بن باديس: «فيوم الغى الأتراك الخلافة، ولنا نبر كل أعمالهم، لم يلفوا الخلافة بمعناها الإسلامي، وإنما ألفوا نظامًا حكميًا خاصًا بهم، وأزالوا رمزًا خياليًا تُنبت به المسلمون لغير جدوى، وحاربتهم من أجله الدول الغربية المتعصبة والمتخوفة من شبح الإسلام». يُنظر: عبد الحميد ابن باديس، «الخلافة أم جماعة المسلمين»، مجلة الشهاب (أيار/مايو 1938). وفي موضع آخر، يضيف ابن باديس معجبًا بالتجربة التركية في عهد الجمهورية وسقوط الخلافة: «لقد ثار مصطفى كمال حقيقة ثورة جامعة جارفة، ولكنه لم يكن على الإسلام وإنما على هؤلاء الذين يُسمون بالمسلمين». فالغى الخلافة الزائفة وقطع يد أولئك [أولئك] العلماء عن الحكم، فرفض مجلة الأحكام، واقتلع شجرة زقوم الطرقية من جذورها، وقال للأسم الإسلامية عليكم أنفسكم وعليّ نفسي، لا خير لي في الاتصال بكم ما دتم على ما أنتم عليه، فكونوا أنفسكم ثم تعالوا نتعاهد ونتعاون كما تتعاهد وتتعاون الأمم ذوات السيادة والسلطان. يُنظر: عبد الحميد ابن باديس، «مصطفى كمال رحمه الله»، مجلة الشهاب (تشرين الثاني/نوفمبر 1938). ويقول المناضل السياسي فرحات عباس: «يبقى مصطفى كمال في تاريخ العالم الإسلامي جنرالًا كبيرًا، يندرج في مصاف كبار قادة الإسلام: صلاح الدين، طارق، عقبة، خالد بن الوليد، الذين حققوا في حقب مختلفة أمجادًا عسكرية عظيمة. أما بالنسبة للترعة الأوروبية في تركيا الحديثة وعلمانياتها، فيشفع لها الوجه الذي تُظهر فيه تعلقها بالإسلام وفضائل العصر التركي». يُنظر:

Ferhat Abbas, *Demain se levera le jour* (Alger: Livres Édition, 2010), p. 13.

كما يقول زعيم الحركة الوطنية الجزائرية مصالي الحاج، الذي لم يخف إطلاقًا إعجابه بمصطفى كمال، في مذكراته: «أما المثقف اللائكي حسان زناتي، فلطالما بجّل وثوّه بتركيا وزعيمها الجديد وبال دعوة إلى العمل على منواله». يمكن العودة إلى بعض مقالاته في جريدته «صوت الأهالي» (بالفرنسية): يُنظر: حسان زناتي، «تركيا الجديدة أو الرجل المعافى»، صوت الأهالي، العدد 156، 23/6/1932؛ «تركيا اللائكية»، عدد 173، 27 تشرين الأول/أكتوبر 1936؛ «الخلافة»، عدد 349، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1936.

إلى سياسة دولة كاملة ممثلة في جمهورية ألتاتورك، التي سعت بشكل حثيث لبرئ الصلة مع العرب، الذين يمثلون الإسلام الرجعي المتخلف والعاجز عن اقتفاء سمات الحضارة الأوروبية وطريقها ونمط حياتها⁽⁹⁾.

وهكذا، من غير الممكن أن تجري، في سياق التحليل التاريخي الذي يأخذ بعين الاعتبار صلة العرب بالأتراك، كتابة تاريخ الأتراك الحديث والمعاصر بعيداً عن المسار التاريخي الأوروبي⁽¹⁰⁾. كما أن كتابة تاريخ العرب يمكن أن يُستغنى فيه عن صله بالتاريخ الأوروبي الحديث، نظراً إلى غياب العرب ككيان سياسي مؤثر وفاعل، الأمر الذي يدعونا إلى استنتاج مؤداه أن فكرة العالم العربي ذاتها كيان تشكّل في خضم الحرب العالمية الأولى وتدايعاتها السياسية والجغرافية، ثم في سياق سقوط الخلافة العثمانية ومضاعفاتها على المنطقة العربية بأسرها. هذا من جانب، ومن جانب آخر لا يمكن تاريخ العرب الحديث (بالتحقيب الأوروبي) أن يستغنى عن التاريخ العثماني، الذي بدأ عربياً منذ القرن السادس عشر الميلادي وتشكّلت في إثره الإمبراطورية العثمانية، التي مثلت الحضارة الإسلامية المقابلة والمواجهة للحضارة الأوروبية الحديثة؛ إذ امتد الوجود العثماني من الشرق كله إلى حدود المغرب الأقصى، وصارت هذه المنطقة كلها تُعرف بإيالات أو أقاليم الدولة العثمانية.

(9) هذا ما كانت عليه سياسة العلنة التي رفع لواءها الزعيم مصطفى كمال، وكانت تعني عنده فصل الدين عن الدولة على ما هي عليه الجمهورية الفرنسية. غير أن التحليل التاريخي بضعا أمام حقيقة أن جزءاً كبيراً من إمكانية الفكر التركي الحديث متأثراً من مكانن المفردات العربية ومعانيها ومضامينها التي تحيل إلى نصوص الدين الإسلامي؛ فعملية نقد الدين في التجربة التركية الحديثة لا تعني إلغائه، وإنما إعادة الحديث عن مكانته ودوره في سياق الدولة الحديثة ذات المؤسسات العامة، وهذا ما لم يكن متوافراً للعرب في حبه. بناءً عليه، يمكننا القول، ودائماً في معرض الاستخلاص والاستنتاج التاريخي، إن محاولة النهضة العربية الحديثة بُذلت امتناناً بالقضايا والمسائل التي أثارتها تركيا بعد الحرب الكبرى، وامتناناً لتلك القضايا بعد الحرب العالمية الثانية، عندما بدأت تتوَّضح ملامح الدولة العربية الحديثة ومعالمها.

(10) إن وصف القوى الأوروبية الدولة العثمانية بالرجل المريض ناجم في الأصل من معاناة واحتكاك واتصال عبر المفاوضات والمعاهدات التي تمت بينهما طوال القرن التاسع عشر. وعلة المرض أن الدولة العثمانية تعاني نظام خلافتها الإسلامي، على الرغم من أن جميع الاتفاقات والمعاهدات التي تمت بينها وبين فرنسا وبروسيا وألمانيا وبريطانيا، كانت وفق القانون الأوروبي وعلى أساس من الشريعة الإسلامية.

يُنظر في هذا الصدد: Henry Laurens, *L'Europe et l'Islam: Actions et réactions. Le Débat*, vol. 3, no. 185 (Mai-Août 2015) p. 52.

إن الإشكالية التي نحرص على معالجتها في سياقها التاريخي، وضمن منظور المدى الطويل، هي أن سقوط الخلافة كان تعبيراً عن قطيعة تركية - عربية ساعدت الأتراك في تكوين قومية تركية موحدة، وفي كيان أمة واحدة صنعتها الاتفاقات والمعاهدات والمواثيق بين الأتراك والدول الأوروبية (التعاون الألماني - التركي قبل الحرب)، وبعد الحرب الكبرى (معاهدة سيفر، 10 آب/ أغسطس 1920، معاهدة لوزان، 24 تموز/ يوليو 1923). وفيما عبر ميلاد الجمهورية التركية الحديثة عن ابتعاد الأتراك عن العرب سياسياً، فإنه لم يساعد العرب على بلورة الوحدة العربية القومية، الشرط اللازم لوجود كيان عربي يستفيد من العصر السياسي لما بعد الحرب الكبرى، بل غاب العرب عن فعل التأسيس، وما كانوا سوى موضوع مسخر لمآرب الدول الغربية (وعود سايكس - بيكو 1915، وعد بلفور 1917)، ثم عصر الانتداب تحت رعاية عصبة الأمم.

هكذا، وفي معرض الحديث عن الدولة التركية الحديثة المتأينة عن انهيار السلطنة العثمانية والخلافة الإسلامية، ومقارنةً بالوضع العربي في المشرق والمغرب، يمكننا القول إن الهزيمة التي لحقت بالإمبراطورية العثمانية لحقت بنظامها الإمبراطوري الذي ما عاد يجاليل ويساير العصر العالمي الذي صنفته الحرب العالمية الأولى⁽¹¹⁾ في أسبابها وسياقها ونتائجها، وفي مصير العالم كله. في هذا المجال، أي في مجال سقوط النظام الإمبراطوري، سرى ما جرى على

(11) تعد الحرب الكبرى (أو الحرب العالمية الأولى) 1914-1918 الحادث الأعظم الذي وضع العلامة الفارقة بين عصرين ومرحلتين مختلفتين، لا على مستوى معين أو جانب محدد، بل على جميع المستويات، وفي جميع الجوانب، بالقدر الذي استوقف المؤرخين في دراستهم وتحليلهم، واعتبروا الحرب الكبرى عامل تدشين للتاريخ الشامل أو العالمي، حيث أمكن أن ندرس تاريخ الدول والمجتمعات في صلاتها وتأثيرات بعضها بعض، ومن ثم تكريس المقاربة العلمية والتاريخية التي تتعامل مع الوحدات والحوادث والوقائع التي شاهدها العالم بعد الحرب على أنها كلها معطيات للتاريخ العالمي؛ فبقدر وجود الدولة تكون إمكانية استمرار وجود كيانها وحفاظها على هويتها ومصيرها. للوقوف على قيمة الحرب الكبرى وأهميتها في التأثير في مصير العالم المعاصر وانسلاخه عن العصر العديث. يُنظر كتاب إريك هوبزباوم، عصر التطرف: القرن العشرون الوجيز (1914-1991) (Erie Hobsbawm, L'Âge des extrêmes: (1914-1991) (Paris: Complexe: le Monde Diplomatique, 2003).

كما يمكن الرجوع إلى سيرته الذاتية التي كتبها من وحي القرن العشرين وسرد فيها تاريخه كما عاش وتذكره، أي وفز المقاربة التي تكتب التاريخ من أنا: Eric Hobsbawm, *Franc-tireur: Autobiographie, Ego*: Histoire (Paris: Hachette Littérature, 2005).

الدول الأوروبية ذات النظام الإمبراطوري، سواء أكانت تلك التي هُزمت في الحرب، مثل ألمانيا وتركيا والنمسا - المجر، أم التي انسحبت، مثل روسيا، أو حتى التي انتصرت في الحرب أيضًا، مثل فرنسا وبريطانيا.

دخلت تركيا العالم الحديث من بابه الواسع بمشاركتها في الحرب الكبرى طرفًا أساسيًا إلى جانب ألمانيا، ثم واصلت مار تكوين الأمة التركية بعد الحرب، في سياق المعاهدات والاتفاقات والمفاوضات التي تحدد الشروط وترسم الحدود.

كانت فترة مشاركة العرب في الحرب العالمية الأولى إلى جانب الدولة العثمانية أو ضدها محتملة بكثير من المفارقات والتطلعات المتناقضة؛ ففي الثورة العربية الكبرى، التي لم يشارك فيها إلا بعض العرب تحت زعامة الشريف حسين وقيادته، في 5 حزيران/يونيو 1916، إلى جانب القوى الأوروبية المناهضة للإمبراطورية العثمانية، راحت العائلة الشريفة تحاول تولي منصب الخلافة بديلًا من الخلافة العثمانية التي أطاح بها مصطفى كمال. وفي وجه آخر من التناقضات والمفارقات التي حبلت بها فترة الحرب الكبرى، يُلاحظ أن العرب⁽¹²⁾ الذين شاركوا إلى جانب القوى الأوروبية المستعمرة هم الذين سعوا بعد الحرب إلى تشكيل الحركات الوطنية الاستقلالية ضد الاستعمار ذاته، كما جرى في بلدان شمال أفريقيا (تونس والمغرب والجزائر)⁽¹³⁾.

إن العرب الذين شاركوا في الحرب الكبرى إلى جانب جبهة الدول الحلفاء حاولوا التواصل مع مقتضى العصر الذي يتطلع إلى تجاوز الأنظمة الإمبراطورية والملكيات المطلقة وأنظمة الحكم المستبد، بمعنى أنهم خرجوا من الفكر السياسي الحديث الذي يرفض الاستعمار، ودخلوا في حركات استقلالية ووطنية من أجل استعادة الهوية الضائعة، في حين أن العائلات العربية التي توسلت السلالة النبوية

(12) في موضوع العرب والحرب العالمية الأولى، يمكن العودة إلى فعاليات الملتقى الدولي الذي نظمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.

(13) يُنظر: نور الدين ثيو، «الجزائريون في الحرب العالمية الأولى»، في: مئة عام على الحرب العالمية الأولى: مقاربات عربية، المجلد الثاني: مجتمعات البلدان العربية: الأحوال والتحويلات (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

والعائلة الهاشمية من أجل استحقاق الخلافة المنهارة انهارت أيضًا طموحاتها، لأن مطلب الخلافة ليس من صُلب التاريخ الحديث، ويتناقض في المطلق مع حقيقة مشاركتهم إلى جانب الدول الأوروبية الاستعمارية. وفي جميع الأحوال، فإن غياب إطار الدولة الذي يعبر عن شرعية وقانونية السلطة العربية وقانونيتها هو الذي جعل مطلب «الخلافة» بعيد المنال عن العرب، لأن الذين سعوا إليه هم جزء من العرب لا كلهم، فضلًا عن أن منصب الخلافة في حد ذاته رفضته بقية العرب، كما فعلت الشعوب العربية التي شاركت في الحرب ضد السلطة العثمانية، وكانوا أقرب إلى الأتراك من العرب الذين ناصرُوا بريطانيا وفرنسا في حربيهما على الباب العالي.

ثانيًا: في تشكُّل الوعي القومي العربي

إذا كانت حادثة سقوط الخلافة العثمانية إحدى مضاعفات الحرب الكبرى وإفرازاتها، فإنها تُعدّ بداية فعلية لإمكان تشكُّل وعي قومي عربي؛ فالعرب خالجهُم نوع من التأثير بنتائج الحرب الكبرى، فضلًا عن تأثرهم بحوادث ما كان يجري في تركيا، حيث تحدد مصيرهم في هذه اللحظة التاريخية الكبرى من حياتهم. وفي الحقيقة، كما سبق أن رأينا، لم تشكل القومية العربية في إرصاصاتها الأولى ضدًا من الوجود العثماني فحسب، بل بالتواصل مع النزعة التركية الأيالة إلى التشكل من خلال حركة الشبان الأتراك، والنزعة الكمالية لما بعد الحرب الكبرى؛ إذ كان لحزب تركيا الفتاة امتداد واسع في ربوع العالم العربي زمن الاحتلال الأجنبي⁽¹⁴⁾، وساعدت حركات الشبان في البلاد العربية على تشكيل وعي عربي بقيمة الاستقلال والحرية والعروبة. ولعل ثورة الشبان الأتراك على القصر في عام 1908 كانت تاريخًا من التواريخ المفصلية في حياة الأتراك كما في حياة العرب السياسية⁽¹⁵⁾. أمّا التأثير الآخر الذي تركه في العرب ما كان يجري داخل تركيا، فهو ما جرى بعد عام 1920، في أعقاب معاهدة سيفر المجحفة في

(14) بشأن تأثير النزعة التركية الجديدة في الجزائر، يمكن العودة إلى:

Joseph Desparmet, «La Turcophilie en Algérie, » *Bulletin de la société de géographie d'Alger et de l'Afrique du nord* (1916-1917), pp. 1-25.

(15) بشأن النزعة الوطنية الأيالة إلى التشكل في العالم العربي، يمكن العودة إلى دراسة الباحث علي

مراد، «L'Islam et nationalisme arabe en Algérie à la veille de la première guerre mondiale,» *Orient moderne*, vol. XLIX, no. 4-5 (Avril-Mai 1969).

حق الأتراك، حيث رفع مصطفى أتاتورك راية الحرب على الأطماع الأوروبية في بلاده في الفترة 1920-1923، في ما عُرف بحرب الاستقلال، وهي الفترة ذاتها التي ظهرت فيها الحركات الوطنية الاستقلالية في العالم العربي⁽¹⁶⁾.

فكر ساطع الحصري في المسألة القومية، وصاغ آراءه من وحي النظريات والتجارب وخبرات الشعوب والأمم الحديثة في القرنين التاسع عشر والعشرين؛ فهو يرى، مع غيره، أن القرن التاسع عشر هو «عصر القوميات».. «لأن الأحداث السياسية الهامة التي غيرت معالم خارطة [خريطة] أوروبا السياسية خلال القرن المذكور، إنما حدثت جراء تغلغل الفكرة القومية في نفوس الأمم الأوروبية، وانتصار مبدأ 'حقوق القوميات' في الميادين الدولية»⁽¹⁷⁾، بينما تأخر تحقيق «مبدأ القوميات» في العالم العربي، ولم تظهر إرصاداته إلا في القرن العشرين، لحظة ما بين الحربين العالميتين، حيث «أخذت فكرة القومية تتغلغل في نفوس الشعوب الآسيوية والأفريقية أيضًا، فاضطرت الدول الأوروبية والأميركية، شيئًا فشيئًا، إلى الاعتراف بحق تلك الشعوب أيضًا في تقرير مصيرها، وذلك بين الحربين العالميتين، على الأخص بعد الحرب العالمية الثانية (...) إن القرن التاسع عشر كان 'عصر القوميات' بالنسبة للشعوب الأوروبية وحدها، وأما القرن العشرون فصار، أو سيصير، 'عصر القوميات' بالنسبة لسائر الشعوب بأجمعها»⁽¹⁸⁾.

تمثلت صلة العرب بالأتراك في النزعة الوطنية التي ظهرت في أوروبا وتركيا قبل أن يعرفها العرب؛ إذ ابتدر المناضلون العرب حياتهم السياسية بالدعوة إلى الوطنية في مدلولها القطري، مثل الوطنية المصرية التي رفع لواءها مصطفى كامل وأحمد لطفي السيد وسعد زغلول، فضلًا عن التنظير لها في كتابات طه حسين ومحمد حسين هيكل وتوفيق الحكيم.. كما ظهرت نزعة وطنية في بلاد الشام⁽¹⁹⁾،

(16) في موضوع يقظة العرب في ظل راية الأتراك، يُنظر: Sultane Aydin, «Le Réveil des peuples colonisés sous l'égide de la Turquie 1919-1923», *Revue Guerres mondiales et conflits contemporains*, 2013 2, no. 250 (2013), pp. 111-125.

(17) ساطع الحصري، ما هي القومية: أبحاث ودراسات على ضوء الأحداث والنظريات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص 9.

(18) المرجع نفسه، ص 25.

(19) بشأن فكرة الوحدة العربية التي تستند في جوهرها وماهيتها إلى القومية العربية في بلاد الشام، يُنظر: ساطع الحصري، العروبة بين دهانها ومعارضها، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985). والكتاب هو دفاع عن الوحدة العربية ونقد لمعارضها في سياق التطورات التي لحقت بالعالم =

ناهيك عن الوطنية في تونس والمغرب والجزائر، وإن لم تستبعد إمكانية تحقيقها في إطار شمال أفريقيا، على ما سعى إليه حزب شمال أفريقيا عام 1926، في باريس.

إن تاريخ ما بعد الحرب الكبرى هو بداية تاريخ القطيعة بين العرب والأتراك من الجهتين، أي من الجهة العربية التي ترغب في الاستقلال عن الدولة التركية الحديثة وخلافتها، ومن الجهة التركية التي تريد أن تتواصل عبر الحوار والتعاون واقتفاء النموذج الغربي، وكذلك عبر التحلي عن العتيق والتراثي والشيوقراطي، وعن العصر العثماني بما ينطوي عليه من وجود عربي داخل الإمبراطورية العثمانية. فإذا كانت الحضارة الأوروبية مطلوبة من كلا الطرفين العربي والتركي، فإن الحالة والطريقة اختلفتا بينهما بحيث استفاد منها الاستعمار في نهاية المطاف، فحقق انهيار الإمبراطورية العثمانية وإدراج العرب بعائلاتهم وسلالاتهم وإثنياتهم وطرقهم الدينية في مجالهم السياسي الجديد الذي رسمته الحرب الكبرى.

نشأت الدولة التركية الحديثة والجديدة في سياق المفاوضات والاتفاقات والمعاهدات التي أبرمت مع القوى الأوروبية المنتصرة في الحرب. ولم يكن تكوين العرب ونشأتهم كقومية على المنوال التركي نفسه، بل كانا بعيدتين عنه وعن الأوروبيين؛ فالاتفاقات وسلسلة المفاوضات ساعدت مصطفى كمال أتاتورك على ترسيخ الدولة الحديثة وتكريسها بالقدر الذي جعلها فاعلاً سياسياً مهماً في العلاقات الدولية، إذ استفادت من عصر تأسيس الدول القومية، ومن جيل الزعماء المؤسسين للدول الحديثة على أساس من الوحدات القومية والأمم والشعوب والوطنيات.. في حين أن الوضع اختلف في الحالة العربية، إذ اعترت نشأة الدولة العربية في توجهها القومي صعوبة لم تتمكن النخبة المثقفة والمناضلة من تجاوزها، حيث إن محاولة تأسيس ثم بناء الدولة القومية جرت من دون رصيد

= والبلاد العربية، ما بعد الحرب العالمية الثانية. غير أننا اليوم، وبعد مراجعة نقدية لأراء المفكر القومي الكبير ساطع الحصري وأفكاره وبحوثه، يمكننا أن نجزم أن نظريتي الوحدة والقومية العربية لم تقوما على أرضية صلبة مكنة، وأن نصيب الوهم فيهما والخيال يفوق كثيراً الواقعية التي كان يحارب خصومه من خلالها. إن ما يجري في العالم العربي تفنيد تاريخي لنظرية الكيان العربي الواحد ودحض لفكرة القومية العربية من أساسها؛ فقد أبطل التاريخ العربي المعاصر إمكان تنصيب الخلافة الإسلامية في نسختها العربية، وما هو التاريخ نفسه يطل نظرية الوحدة العربية وفريتها القومية العربية.

سابق يساعد في إقامة بناء سليم لنظام حكم يتواصل مع مفهوم السلطة في مدلولها الحديث، بل جاءت محاولة التأسيس في أعقاب انهيار كامل للخلافة الإسلامية، كإعلان واعتبار أن مثل هذا النظام عفى عليه التاريخ، وما عاد من العصر الحديث، وأن التجربة التركية في صراعاتها وسياقاتها وتطلعاتها ما عادت تتجاوب مع التاريخ العثماني أو تسايره. هذا جانب، ومن جانب آخر، هو موقف الفكر القومي الرافض للتواصل مع دولة الخلافة، وضرورة فك الارتباط بالتاريخ العثماني. وهكذا، فإن الفراغ الكبير الذي تركه زوال الخلافة وانهيار السلطة وتفكك الإمبراطورية العثمانية وضع العرب في حالة من «التيمة السياسي»، ففقدوا في إثر ذلك البوصلة الهادية إلى كيفية بناء دولة عربية ذات مؤسسات عامة ودائمة، والانتقال من حكم الراعي والرعية إلى نظام حكم مستقل يدير شأن المواطنين الذين يبررون وجود الدولة ذاتها. وهكذا، وفي التحليل النهائي، يمكن القول إن العرب راحوا، بناءً على التصور والمارس القومي، يبحثون عن شيء موجود، وهو وحدتهم الثقافية، ويؤكدونه أساسًا للوحدة السياسية، وكأن الاعتبار الأول شرط لازم للثاني، وأن وحدة التراث المشترك سند قوي وكاف لبناء دولة عربية حديثة. والحقيقة أن هذا التصور الذي لازم الوعي القوي هو الذي تبين ضعفه وعدم إجرائيته، لأن الدولة في المفهوم والممارسة الحديثة هي إطار دستوري وقانوني لإدارة الشأن العام للشعب كله، على اختلاف طوائفه ودياناته، لا بل حتى في تعدد قومياته.

ثالثًا: سقوط الخلافة وبداية إشكالية الإسلام كنظام حكم

مع سقوط الدولة السلطانية، سقط نموذج لنظام حكم يستند إلى الاعتبار الديني، ومن ثم صار حالة تاريخية توارثت إلى الأبد وما عادت قابلة للتكرار أو الاقتفاء؛ فهي انتمت إلى التاريخ، تُدرس كنماذج شهدها تاريخ الأمم والدول ولا تطبق في الأزمنة الراهنة. لكن في المنظور العربي، كان لغياب عصر التأسيس وجيل المؤسسين دوره في تمثيل نموذج الخلافة الإسلامية كأفضل سبيل إلى استعادة مكانة العرب والمسلمين ودورهم في التاريخ وفي العالم. هكذا كان تصور بعض العرب الذي توسم في سقوط الخلافة فرصة لاستعادتها في الحيز العربي وفي العائلة الهاشمية والمحمدية، ومن ثم كُتب الشرعية المفقودة منذ قرون خلت. وواضح أن هذا التصور يفتقر منذ البداية إلى فكر سياسي يساعد في تدبير قضايا العرب والمسلمين وصلتها بالواقع، والاجتهاد في ما هو قائم من نظم

سياسية واجتماعية واقتصادية. بناءً عليه، فإن العودة إلى الماضي ومحاولة احتذاء نظام الخلافة هما نكوص إلى ما هو قديم في وضع معقد يتطلب الجديد. من هنا، يظهر أن سعي بعض العائلات العربية إلى خلافة العثمانيين في حكم الخلافة، هو تعبير عن محاولة تصفية حاب مع التاريخ واستعادة شرعية مفقودة.

إن لحظة سقوط الخلافة وبداية الجمهورية التركية بقيادة مصطفى أتاتورك هي لحظة مؤثرة ومتوترة بالقدر الذي استدعت الفكر العربي والإسلامي إلى التجاوب مع هذا التحول الكبير. ولعل أهم الأفكار التي جاءت بناءً على هذا التحول في نظام حكم إسلامي، كتاب الإسلام وأصول الحكم للشيخ علي عبد الرازق، الذي أصدره في عام 1925 ليكون بياناً ينفي صلة القرآن الكريم بنظام الخلافة الإسلامية، وأن هذه الأخيرة من صنع البشر عبر الغلبة والبأس والشدة: «إن مقام الخلافة الإسلامية، كان منذ الخليفة الأول، أبي بكر رضي الله عنه، إلى يومنا هذا، عرضة للخارجين عليه المنكرين له. ولا يكاد التاريخ الإسلامي يعرف خليفة إلا عليه خارج، ولا جيلاً من الأجيال مضى دون أن يشاهد مصرعاً من مصارع الخلفاء»⁽²⁰⁾. هذا من حيث إن الخلافة مسألة تتعلق بالأرض ولا دخل لها بالسما، وإن نظامها السياسي قائم على التمكن والسلطة، ولا صلة لها بالدين أو الثيوقراطية، خصوصاً في حقبة تاريخية دقيقة وحرجة، ولا بتداعيات الحرب الكبرى وميلاد عصبة الأمم، التي وضعت العالم الإسلامي في موقع المطالب بالاستقلال والبحث مع الغير عن نظام يليق بالعصر الحديث الذي تخلص من أنظمة الحكم الدينية. ويضيف في موضع آخر من الكتاب: «وإذا كان صحيحاً أن النبي عليه الصلاة والسلام قد أمرنا أن نطيع إماماً بايعناه، فقد أمرنا الله تعالى كذلك أن نفي بعهدنا لمشارك عاهدناه، وأن نستقيم له ما استقام لنا، فما كان ذلك دليلاً على أن الله تعالى رضي الشرك، ولا كان أمره تعالى بالوفاء للمشركين مستلزماً لإقرارهم على شركهم»⁽²¹⁾. ولأن الغلبة والتمكن والفعل هي من نصيب القوى الأوروبية المتنفذة في العالم، فيجب التعامل معها بما هو قائم وواقع، وليس النكوص واللواذ إلى عصور خلت، وتاريخ ولّى دونما رجعة، وإلى نصوص تشرع لعصورها وليس للعصر الحديث.

(20) علي عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم (الجزائر: موفم للنشر، 1968)، ص 31.

(21) المرجع نفسه، ص 26.

إن تزامن لحظة النهضة العربية، كما سعت الحركات الإصلاحية لها، مع لحظة الحضارة الغربية وما لحقها من تقدم وتطورات حديثة، دفع المسلمين والعرب إلى الاعتقاد أنهم على السكة نفسها ما داموا يتداولون مصطلحات ومفردات غربية، مطمئنين إلى أن مضامين هذه الكلمات ومعانيها وردت في القرآن الكريم ويمكن الوقوف على مدلولاتها أيضًا في تجربة السلف الأول من الأمة. ومن هنا، فإن ربط الحركات الإصلاحية بالنزعة السلفية، التي لا تعني ما تعنيه اليوم من نزعات وتنظيمات جهادية متطرفة، حدية ونصبة مترممة، بل إن قادة الإصلاح نَوَّهوا بالسلف الصالح من حيث إنهم المرجع الذي يساعدهم في فهم الواقع الحديث، أي البحث عما يؤصل المسلمين بالحضارة الغربية الحديثة. أما الحافز الكبير الذي حدا بالمصلحين إلى مجالبة المدنية الغربية، فهو أن رسالة الإسلام جاءت إلى العالم كله، بما في ذلك الغرب.

بادرت النخبة العربية إلى طرق موضوع نظام الحكم ضمن إشكالية الإسلام وأصول الحكم، بعد سقوط الخلافة الإسلامية مباشرة، ومن ثم دخل العرب الحداثة الياسية لا في صلتهم بنظم الحكم في الدول الأوروبية والفكرين الياسين الفرنسي والإنكليزي، بل في صلتهم بنظام الحكم في الدولة التركية الحديثة. ومن هنا، كانت النخبة العربية والإسلامية متأثرة بما يجري في تركيا أكثر ما هي متأثرة بما يحدث في بلاد الغرب. ونسارع هنا إلى رد الاعتراض الذي يذهب إلى أن النخبة الإسلامية والعربية جالت وصالت وثقفت وتعلمت في البلاد الغربية، ومن ثم انشأت إلى البحث عن التطور والتنمية والرقى من وحي الثقافة الغربية، وهذا صحيح إلى حد كبير، لكن مسألة نظام الحكم انفردت بها السلطة العربية الحاكمة القائمة في الملك أو الوالي أو الأمير أو القبيلة، وكلها تتحدد في صلتها بنظام الحكم التركي. وما فعلته العائلات العربية الحاكمة في هذا الصدد هو تقليد سياسة عثمانية وتركية في تكوين أطر الدولة الحديثة، منذ البعثات الطلابية في عهد نائب السلطان محمد علي، عقب حملة نابليون، إلى حركة تنقل العرب والمسلمين وهجرتهم في مطلع القرن العشرين، حين صارت العواصم الأوروبية، ولا سيما باريس، فضاءات لامتلاك الوعي القومي، العربي منه والإسلامي.

الحقيقة أن تداعيات الحرب الكبرى، ثم سقوط السلطنة والخلافة الإسلامية، كان لها من القوة أن استدرجت الفكر العربي الناشئ إلى إيلاء مسألة الحكم

القدر الكبير من الاهتمام، ومن ذلك كتاب/ أطروحة عبد الرزاق السنهوري فقه الخلافة⁽²²⁾ الصادر عام 1926، وهو العام ذاته الذي صدر فيه كتاب الإسلام وأصول الحكم. وموجز ما يراه الفقيه المصري السنهوري أن الخلافة يجب أن تأخذ صيغة «عصبة الأمم الشرقية»، على غرار عصبة الأمم التي تمخضت عن مؤتمر باريس في عام 1919، استنادًا إلى توصيات الرئيس الأميركي ولسون الواردة في نقاطه المعروفة بالنقاط الأربع عشرة. وإذا عدنا إلى سياق ذلك الزمن، فنجد أن فكرة «عصبة أمم الشرقية» بوصفها بديلًا حديثًا من الخلافة الإسلامية ليست - في التعبير الأخير - إلا مجرد دعوة تفتقر إلى مؤسسات الدولة أو الدول العربية والإسلامية الحديثة، التي تساعد فعلاً في إتاحة إرساء منظمة أممية توطر الدول المتتمة إليها؛ فالبلدان العربية والإسلامية تترشح في معظمها تحت الاحتلال الأوروبي، فضلاً عن بداية وجود النفوذ الأميركي وبداية إرهابات الاستقطاب الرأسمالي الشيوعي، كل ذلك أعاق فعل الخلافة الجديدة، أي «عصبة الأمم الشرقية». أما إذا اعتمدنا التاريخ اللاحق لما بعد كتاب السنهوري، نجد أن أقصى ما وصلت إليه فكرة «عصبة الأمم الشرقية» هي إقامة «منظمة المؤتمر الإسلامي» من أجل تعزيز التضامن الإسلامي، فاقصر معنى تلك المنظمة على تحرير الأرض العربية والإسلامية من الاحتلال والاعتصاب، والدعوة إلى التعلق بقيم الوحدة والتعاون والتضامن الإسلامي.

إن التشديد على العامل الديني في إشكالية الدين والدولة، أو ما هو النظام اللائق بالمسلمين، هو في حقيقة الأمر تأكيد لعامل مهم في تاريخ النهضة والإصلاح، كما فعل عدد كبير من الأمم والبلدان. ومثال ذلك النهضة الأوروبية، التي تَوَكَّأت منذ البداية على إعادة إصلاح المؤسسة الكنسية في سياق مشروع «الإصلاح الكبير» بناءً على ما دعا إليه مارتن لوتر ومن جاييله وعاصره من

(22) عبد الرزاق السنهوري، فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية، تحقيق توفيق الشاوي ونادية عبد الرزاق السنهوري (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001). والحقيقة، أن كتاب السنهوري أول ما صدر في عام 1926، كان باللغة الفرنسية، وفي سياق الثقافتين الفرنسية والإنكليزية اللتين سيطرتا على طريقة تفكيره واستخلاص الأفكار والاقتراحات. يُنظر: Abderrazzaq Sanhoury, *Le Califat, Son Évolution vers une société des nations orientales*, préf. Edouard Lambert (Paris: Librairie Orientale Paul Geuthner, 1926).

الإصلاحيين⁽²³⁾؛ فللإصلاح الأوروبي سياقه الذي يُعنى بوضع الكنيسة موضع السؤال، وبأنها لا تحتكر الحقيقة، ورفع يدها عن صلاحية الغفران، في حين أن الإصلاح عند شيوخ الإصلاح العرب هو مجرد دعوة إلى إصلاح الفساد الذي طاول الدين، وإزالة ما شابه من أدران البدع والزوائد البالية، أي الحرص على معاني الإصلاح وعلى محاربة الفساد كما وردت في الخطاب القرآني والحديث النبوي الصحيح. وفي مقابل ذلك نجد أن مدلول الإصلاح والإصلاحات جرى التعبير عنه بمصطلح «التنظيمات» في القرن التاسع عشر، أي المؤسسات والهيئات والجمعيات التي لم تكن بالضرورة تعني الدينية. لذلك، ابتعد الإصلاح العربي عن المعنى الأوروبي الذي دشن العصر الحديث، كما ابتعد عن الإصلاح العثماني الذي أرسى مؤسسات تركيا الحديثة.

رابعاً: في مسألة الوحدة الإسلامية

هل كان المسلمون يشكّلون فعلاً كياناً موحداً، ومن ثم يمكن الحديث عن وحدة إسلامية، أم أنهم أمة موعودة فحسب تحلم بها النخب التي تعبد الله وتحكم بما جاء في القرآن، كما جاء ذلك في مشروع الجامعة أو الرابطة الإسلامية الذي دعا إليه جمال الدين الأفغاني زمن حكم السلطان عبد الحميد الثاني (1876 -

(23) الإصلاح الكبير مبدأ وممارسة خاض فيهما جيل كامل من كبار رجالات الإصلاح الأوروبي في أهم قاسم مشترك وخاصة تحدد المجتمعات الأوروبية في العصور الوسطى، أي هيئة الكنيسة على الحقيقة المطلقة. وإذا كان الإصلاح الكبير قد جاء من سمت الدين، فإن تداعياته كانت على أوجه الحياة كلها، ولا سيما منها الحياة العلمية والجغرافية، فضلاً عن الحياة الدينية والاجتماعية. بتعبير آخر، يفيد المعنى نفسه بإصلاح المؤسسات من طريق إيجاد ما يميز منها ويفوقها لا إصلاح العقيدة فقط؛ فالإصلاح الكبير أسس لمذهب جديد أطلق عليه اسم «البروتستانتية»، أي نزعة احتجاجية مناهضة للكنيسة كمؤسسة تملك الحقيقة في الدنيا وفي الآخرة، كما تحتكر الدين والحياة. بناءً على ذلك، كان الإصلاح الكبير كبيراً فعلاً بتداعياته ونتائجه ومضاعفاته بكل ما يتعلق بالحياة وبالدين أيضاً. ولم يكن الأمر كذلك في حالة الحركة الإصلاحية العربية الحديثة، فهي استندت منذ البداية إلى إصلاح العقيدة أو محاربة الشرك في مظاهره القائمة في المجتمعات العربية، ولم يمتد إلى مجالات أخرى بسبب الوجود العثماني أو الحضور الاستعماري الذي يمنع مخالطة الدين بالسياسة القائمة. ولئن كان مُصلح حتى مثل الشيخ عبد الحميد بن باديس يعترف ويدرك الإصلاح بالمعنى الذي ظهر في التجربة الأوروبية ويعيل في كتاباته إلى القس مارتين لوتر، فإن الوضعية الاستعمارية هي التي كانت تحول بينه وبين إمكان تطبيق الفكرة الإصلاحية بمعناها الكبير والعام، أي للناس كافة وفي المجالات كلها.

1909)؟ فالدعوة إلى الجامعة الإسلامية لم تكن بعيدة عن الخلافة العثمانية بل كانت من وحيها ومن تاريخها الأخير، وبسقوطها سقطت معها فكرة البحث عن الأمة الإسلامية والتعلق بها؛ فالتاريخ الحديث يوقفنا فعلاً على وجود شعور معنوي روحي وديني بين المسلمين، كما يوقفنا على غياب واضح لإمكان تحقيق الوحدة الإسلامية، لتراجع ما يعرف بالياسة الشرعية القائمة على اعتبارات سياسية ما عادت من راهن العصر، مثل مبدأ دار الإسلام ودار الحرب، كما أن الاتفاقات صارت تُبرم على أساس من قاعدة حق الشعوب (Jus gentium)، مثل معاهدة العريش بين فرنسا والعثمانيين في عام 1800؛ فمع تمزق الإمبراطوريات، طفت إلى السطح الشعوب والقوميات والإثنيات التي غيّها التاريخ، وفي هذا السياق بدأت تظهر مطالب الإفصاح عن الوحدات القومية المختلفة والمتنوعة.. الأكراد، المواردنة، الأرمن، الدروز، الشيعة... فضلاً عن أمراء وولاة يتمنون إلى قبائل وسلالات وعشائر تصرُّ على انتمائها إلى آل البيت والعائلة القرشية والمحمدية.

وهكذا، كانت «الأمة الإسلامية» مجرد فكرة وحلم تتطلع إليه النخب المسلمة⁽²⁴⁾ في سياق وضع تاريخي عثماني، وفي غياب تام لأي إمكان سياسي وفكري وتنظيمي لتحقيقها؛ إذ استفاق المسلمون من سبات كانوا يغطون فيه، وتنبهوا في لحظة واحدة إلى مدى التأخر الذي آلوا إليه بسبب قرون التخلف التي أبعدتهم عن الحضارة الأوروبية الحديثة. لكن البقطة عند العرب لم توقفهم على درجة التأخر الكبير بينهم وبين الأوروبيين بقدر ما أوقفتهم على البون الواسع

(24) هناك خطاب لأزّم النخبة المسلمة عبّرت فيه عن صدمة نرجية قوامها أكثر من سؤال مؤرق: كيف لأفضل أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر أن تُؤمر اليوم بأوامر غيرها من الأمم؟ وكيف للإسلام أن يتدحرج إلى أسفل الطنينات والمجتمعات والدول؟ ولماذا عجز المسلمون عن الإبداع والخلق العلمي والفني، وعن بناء المدن والدول والمؤسسات ذات الإنتاج الاقتصادي والتي تليق بروح ومقتضى العصر الحديث؟ هذه الصدمة هي التي جعلت بعض المفكرين العرب يؤكدونها مازناً وأزمة وجرحاً لم يخرجوا منه حتى اللحظة. ولعلّ التنظيمات الجهادية القائمة في غير بلد عربي تحاول أن تخرج على طريقتها من هذه الصدمة... لكن هذه مسألة درامية، كما يرى المفكر الراحل جورج طرايشي، الذي يوضح أن هذه الصدمة المذلة للعرب جرح أنثروبولوجي «بالغ العمق، جرح تقدّم الآخر مع أنه كان في الوعي السائد، لحظة صدمة اللقاء مع الغرب، متأخراً، وجرح تأخر الذات مع أنها كانت في توهمها متقدمة». يُنظر: جورج طرايشي، هرطقات: عن الديموقراطية والعلمانية والحداثة والممانعة العربية، ط 2 (بيروت: دار الساقي؛ رابطة العقلايين العرب، 2008)، ص 95.

بينهم وبين الأتراك، وأن الوجود العثماني في بلادهم لم يكن يواكب التاريخ بمعناه الكبير. بناءً عليه، اكتشف العرب تخلفهم عن الدولة العثمانية وعن الحضارة والمدنية الأوروبية.

إن الدعوة إلى الوحدة الإسلامية لم يؤازرها توفير وسائل تحقيقها. ولعل حالة الجامعة الإسلامية في عهد جمال الدين الأفغاني توضح ذلك؛ إذ دعا إلى رابطة إسلامية أو وحدة إسلامية خالية من أي قومية عربية أو إسلامية، بل في ظل خلافة عثمانية، في حين أن القراءات الأيديولوجية التي جاءت في ما بعد، في سياق تشكيل الدول العربية القطرية وتأسيسها، هي التي «أدلجت» دعوة الأفغاني وقرنتها بالقومية الإسلامية أو الدولة الإسلامية، أي قراءة تاريخ نهاية القرن التاسع عشر في المنطقة العربية وفق اهتمامات القوميين، وليس كما جاءت في آراء جمال الدين الأفغاني وأفكاره ومواقفه، وهذا ما يفنده الشيخ رشيد رضا، أحد تلامذته: «ما اشتهر عن السيد جمال الدين الأفغاني من كونه يريد بالجامعة الإسلامية أن يكون للمسلمين كلهم دولة واحدة، فما أراه في شيء من العروة الوثقى، ولا في غيرها مما كان يرويه عنه الأستاذ الإمام، وهو أعلم الناس بمقاصده وأعماله. بل قال في المقالة التي وضع لها عنوان 'الوحدة الإسلامية'، التي نشرت في العدد التاسع من العروة الوثقى: 'لا ألتمس بقولي هذا أن يكون مالك الأمر في الجميع شخصاً واحداً، فإن هذا ربما كان غيراً. ولكن أرجو أن يكون سلطان جميعهم القرآن، ووجهة وحدتهم الدين، وكل ذي ملك على ملكه يسعى بجهده لحفظ الآخر ما استطاع، فإن حياته بحياته، وبقائه ببقائه، إلا أن هذا يُعَدُّ كونه أساساً لديهم تقضي به الضرورة، وتحكم به الحاجة في هذه الأوقات'»⁽²⁵⁾.

إن سقوط الخلافة الإسلامية وما سبقها من انهيار الإمبراطورية العثمانية وإلغاء السلطنة، أكدا حقيقة لدى المسلمين، هي أن أنظمة الحكم كافة، على تنوعها واختلافها، لم توجد لتبقى إلى الأبد، بل يجري عليها الزمن والتاريخ والمصير، وتبقى عرضة دائماً للتغيير والتحول والزوال. وأنظمة الحكم كلها، بما فيها الخلافة، لا تملك لنفسها المناعة التي تحصنها من الثورة والإصلاح والتعديل.. والزوال.

(25) محمد رشيد رضا، تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، ج 1 (القاهرة: مطبعة المنار،

1931)، ص 307.

وفي الحالة العربية والإسلامية لما بعد الخلافة، أو بسببها، جرت محاولة بناء الدولة على أساس من الاتحاد أو الوحدة، من دون رصيد وحدوي يُذكر لتعزيد الجهد نحو النشأة السليمة للجامعة أو الرابطة الإسلامية بمؤسساتها العمومية التي تعبر بصورة رسمية عن جميع المسلمين في حدودهم الجغرافية القائمة؛ إذ إن سقوط الخلافة أحدث على صعيد الرابطة المعنوية والروحية للمسلمين فراغًا أحالهم إلى حالة من «اليتيم السياسي»، استغلها الاستعمار الأوروبي المتنامي.

بناء عليه، نجد، عند تحليل سياق البحث عن الجامعة الإسلامية، التي جاءت على خلفية الخلافة الإسلامية ثم في أعقاب سقوطها، أن المسلمين تلقوا الوحدة، أو الاتحاد، ولم يفكروا فيها، في ظل أوضاع العالم المعاصر الآيل إلى بناء خصائصه، بل طُلبت الوحدة ضدًا على النظام الاستعماري الحائل دون ترك المسلمين يتفاعلون وينصهرون في بوتقة تاريخ العالم الجديد.

خلاصة

كانت لحظة سقوط الخلافة الإسلامية والسلطنة العثمانية هي أيضًا لحظة إعلان الجمهورية التركية الحديثة والنزعة الوطنية الكمالية. وكان لهذه اللحظة التاريخية المفصلية صداها المدوي في العالم العربي الآيل إلى التشكل مع تداعيات الحرب الكبرى، ونوعية العلاقات الدولية الجديدة وما اقتضته من انهيار الإمبراطوريات وأنظمة الحكم الشمولية والثيوقراطية؛ إذ راح فريق من الكتاب والساسة العرب إلى مناهضة الخلافة الإسلامية، معتمدًا القومية العربية أفضل سبيل إلى بناء الدولة العربية في العصر الحديث، بينما ذهب فريق آخر من الكتاب ورجال الدين إلى تأييد الخلافة والدفاع عنها ضد النزعة الكمالية والجمهورية.

ومنذ تلك اللحظة، تراوحت ردات أفعال العرب بين مؤيد للخلافة ومعارض لها. واليوم، ونحن نقف على مسافة بعيدة من تاريخ سقوط الخلافة، نجد أن أنصار الخلافة من العرب ناصروها من خلال البحث عن سندها في القرآن والحديث وعصر الصحابة، وكأنهم يطيلون عمر «الفتنة الكبرى» التي فرقت المسلمين بسبب الخلاف على من يتولى الولاية بعد انقطاع الوحي ووفاة الرسول؛ فهم عادوا إلى عصر ولّي، ولم ينتهوا إلى أن مآلة الحكم هي شأن المسلمين في القرن العشرين، بينما راح أنصار القومية العربية إلى الاستئناس بالواقع من أجل

استئناف النظر في نظام الحكم اللائق بالعرب والمسلمين في العصر الحديث، مستدين إلى النظريات السياسية والحوادث والوقائع التاريخية، خصوصًا تلك التي سبقت الحرب الكبرى وتلتها، وصاغوا منها أيديولوجيات وخطابات وآراء حول القومية العربية بديلاً وتجاوزاً لنظام الخلافة الإسلامية، من دون أن يتنبهوا على النحو اللائق إلى أن الوحدة والاتحاد والقومية والعروبة هي مجرد عناوين وشعارات بلا وفاض، لأنها جميعها تحتاج إلى قيام دولة قبل ذلك.

كان لسقوط الخلافة العثمانية أثره الكبير في امتلاك العرب وعيهم القومي العربي، ولا سيما أن تركيا مصطفى كمال اعتمدت النظام الجمهوري في عام 1923؛ إذ تداعت المنطقة العربية برمتها لهذا السقوط المدوي، وتفاعلت معه ولو بنوع من التباين بين أقطارها. وأدى سقوط الخلافة إلى تفعيل سيرورة تاريخ العرب الحديث والمعاصر نحو فصل ارتباط مطرد عن الدولة التركية، وبالعكس فصل ارتباط الدولة التركية عن العرب كقومية ونظم تقليدية وأقاليم عثمانية سابقاً. من هنا، يمكن اعتبار هذا الحادث الكبير بداية الوعي العربي القومي المستقل، بعد أن كان العرب وحدات إقليمية في دار الإسلام عبرت الإمبراطورية العثمانية بنظام «الخلافة الإسلامية» عن وجودهم السياسي والعسكري.

إن امتلاك العرب وعيهم القومي عبر خروجهم على الخلافة العثمانية لم يسعفهم في جعل الاستعمار الأوروبي يدخلهم نظام الدولة الحديثة التي تتوكل على قواعد هي أساس وجود قومي واضح الخصائص والملامح كما هي حال العرب؛ إذ إن القوى الأوروبية المهيمنة على السياسة الدولية لما بعد الحرب الكبرى، فوتت عليهم فرصة الاندراج في مسار تشكيل النظام السياسي اللائق بهم، وضيت عليهم سياق تكوين كيانهم الذاتي. بتعبير آخر، تأخر العرب إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية عن دخول المجتمع الدولي وحدة سياسية كاملة العضوية، من أجل تكريس مؤسساتهم الوطنية وامتلاك الشرعية الدولية التي تحصنهم من الانهيار والتفكك؛ ففي الوقت الذي استفاد الأتراك من صراعاتهم وحروبهم مع القوى الأوروبية المناوئة، ومن مفاوضاتهم وتعاونهم معها بعد الحرب، نجد أن العرب خاب حظهم من التواصل مع القوى الأوروبية، بل بقوا أسرى لها في نطاق منظومة الاستعمار التي لا تسمح بأي استقلال أو إفصاح عن هوية ما لم تكن تابعة لها.

إن إخفاق القومية العربية في تحقيق أهدافها هو الذي أحالها إلى الماضي، وما عاد هناك من يتدعيها أو يتنظر بعثها من جديد⁽²⁶⁾، كما تزعم بقايا الأحزاب البعثية وبعض مثقفيها؛ فالقومية، كتجربة سياسية وفكرية، استنفدت أغراضها، وما عادت من دنيا العالم العربي المعاصر. وخلافًا لما يذهب إليه بعض الذين يعلقون الأمل على إحياء القومية من جديد بتحقيق الأهداف التي رمت إليها في عز عصرها، وهي الوحدة والحرية والاشتراكية، خصوصًا ما يُعرف بما بعد الحركات الإسلامية التي فشلت بدورها في الوصول إلى الحكم وإرساء الدولة الإسلامية المنشودة، فإن مرحلة الثورة على الأنظمة العربية السلطوية، القائمة في غير بلد عربي، والتي تمادت في نزعتها القومية حتى في غير أوانها، تُبعد أي احتمال للعودة إلى القومية العربية كنظرية وأيديولوجيا، ولا كمحدد وإطار للهوية.

نقول في الختام، في معرض استخلاص الأفكار، إن الوضع العربي الراهن آيل إلى زوال، لأنه غير واضح ولم يؤسس لحالة سياسية يمكن البناء عليها، بل كل ما في الأمر أن الفكر العربي يمّتي نفسه بأن يحل التحوّل والتغيّر من دون أن يحدّد نوعية الحالة التي سيكون عليها. بتعبير آخر أكثر وضوحًا، إن العالم العربي تعرض بدوره، وبناءً على تجربته بعد سقوط الخلافة، للسقوط في وضعية أزمة دائمة، وبات أقرب إلى الزوال، في الوقت الذي يتلكأ وجهه الآخر عن الظهور، أي تعريف الأزمة، بحسب المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي. وهكذا، إذا كان تاريخ العالم العربي بصدد مغادرة تاريخ الجامعة أو الرابطة الإسلامية ومرحلة القومية العربية، ويُعدّ نفسه لما بعد الحركات الإسلامية والجهادية والأنظمة السلطوية العربية، فإننا لا نزال نراوح عند لحظة الأزمة في جميع درجات عنفوانها وزخمها التي استعصت على الحل والانفراج.

(26) جاء في بحث لجورج أبو حبيب وسمير صول: «قد يكون صحيحًا أن القومية العربية آلت نهائيًا إلى الماضي، إلا أن عدم تحقق التطلعات التي كانت ترنو إليها يبقّي احتمال إعادة بعثها وتفعيلها من جديد».

ينظر: Georges Abou-Usab and Samir Saul, «Le Nationalisme arabe, rétrospective et prospective: un essai», *Revue Guerres mondiales et conflits contemporains*, no. 2 (2016), p. 130.

الحقيقة أن إعادة بعث القومية من جديد في العالم العربي غير وارد بناءً على الاعتبارات الآتية: فشلها في تحقيق أهدافها ومن ثم العودة إلى البحث عن البديل؛ الثورات التي تُعرف اليوم بالربيع العربي تبصم تاريخ انهيار نهائي لجميع الأنظمة السلطوية التي توكأت على النزعة القومية. أخيرًا وليس آخرًا، إن سياق العصر المعولم يفرض صيغ تتجاوز القوميات والوطنيات.

المراجع

1- العربية

ابن باديس، عبد الحميد. «الخلافة أم جماعة المسلمين». مجلة الشهاب (أيار/مايو 1938).

_____. «مصطفى كمال رحمه الله». مجلة الشهاب (تشرين الثاني/نوفمبر 1938).

أبو القاسم، سعد الله. أبحاث وآراء. ج 2. الجزائر: دار البصائر، 2007.

ثيو، نور الدين. «الجزائريون في الحرب العالمية الأولى». في: مئة عام على الحرب العالمية الأولى: مقاربات عربية، المجلد الثاني: مجتمعات البلدان العربية: الأحوال والتحويلات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

الحصري، ساطع. العروبة أولاً. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.

_____. العروبة بين دعائها ومعارضها. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.

_____. ما هي القومية: أبحاث ودراسات على ضوء الأحداث. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.

رضا، محمد رشيد. تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده. ج 1. القاهرة: مطبعة المنار، 1931.

السنهوري، عبد الرزاق. فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية. تحقيق توفيق الشاوي ونادية عبد الرزاق السنهوري. بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001.

طرابيشي، جورج. هرطقات عن الديمقراطية والعلمانية والحداثة والممانعة العربية. ط 2. بيروت: دار الساقى؛ رابطة العقلايين العرب، 2008.

عبد الرزاق، علي. الإسلام وأصول الحكم. الجزائر: موفم للنشر، 1988.

قناش، محمد ومحفوظ قذّاش. نجم شمال أفريقيا 1926-1937: وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية. ط 3. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

نصيرات، فدوى أحمد محمود. *المسيحيون العرب وفكرة القومية العربية في بلاد الشام ومصر 1840-1918*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

2 - الأجنبية

Abbas, Ferhat. *Demain se levera le jour*. Alger: Livres Edition 2010.

Abou-Hsab, Georges and Samir Saul. «Le Nationalisme arabe, rétrospective et prospective: un essai.» *Revue Guerres mondiales et conflits contemporains*, no. 2 (2016).

Aydin, Sultane. «Le Réveil des peuples colonisés sous l'égide de la Turquie 1919-1923.» *Revue Guerres mondiales et conflits contemporains*, 2013/2, no. 250 (2013).

Collot, Claude et Jean-Robert Henry. *Le Mouvement national algérien. Textes 1912-1954*. 2^{ème} éd. Alger: OPU, 1981.

Desparmet, Joseph. «La Turcophilie en Algérie.» *Bulletin de la société de géographie d'Alger et de l'Afrique du nord* (1916-1917).

Dumont, Paul. *Mustafa Kemal invente la Turquie moderne*. Bruxelles: Complexe, 2006.

Hanioglu, Sukru. *Atatürk: Une Biographie intellectuelle*. trad. de l'anglais par E. Sazrek. Paris: Fayard, 2016.

Hobsbawm, Eric. *L'Âge des extrêmes: Histoire du court XX^e siècle 1914-1991*. Paris: Complexe; le Monde Diplomatique, 2003.

_____. *Franc-tireur: Autobiographie. Ego/Histoire*. Paris: Hachette Littérature, 2005.

Jevakhoff, Alexandre. «Le Kémalisme, cinquante ans après.» *Cahiers d'études sur la méditerranée orientale et le monde turco-iranien*, no. 8 (Juillet-Décembre 1989).

Laurens, Henry. «L'Europe et l'Islam: Actions et réactions.» *Le Débat*, vol. 3, no. 185 (Mai-Août 2015).

Merad, Ali. «L'Islam et nationalisme arabe en Algérie à la veille de la première guerre mondiale.» *Orient moderne*, vol. XLIX, no. 4-5 (Avril-Mai 1969).

Sanhoury, Abderrazzaq. *Le Califat, Son Évolution vers une société des nations orientales*. préf. Edouard Lambert. Paris: Librairie Orientale Paul Geuthner, 1926).

الفصل الرابع

موقف مسلمي الهند من حركة الجامعة الإسلامية وتأثيرها في حركة الخلافة في الهند دراسة تاريخية في ضوء المصادر الهندية والوثائق البريطانية

صاحب عالم الندوي

أدى اضمحلال الدولة المغولية وتوسع نطاق سيادة الشركة الهندية الإنكليزية في شبه القارة الهندية إلى نشوب الصراعات السياسية الجديدة والأعمال العسكرية. ولعل الشيخ أحمد بن عرفان البريلوي يُعدّ أول من دعا المسلمين في الهند إلى الجهاد ضد الإنكليز وإلى الهجرة تلقاء بلوشستان وأفغانستان، لإقامة جبهة جديدة من أجل تأسيس دولة أوتوقراطية دينية من جديد، وهي الدولة التي نشأت فعلاً على الحدود الهندية الشمالية الغربية، واشتملت على يشاور وما جاورها من البلدان والقرى. غير أن الإدارة البريطانية كانت بالمرصاد، فطاردت قواتها الشيخ أحمد وأصحابه بعد أن انهزموا في معارك ضد القبائل والشيخ، وأخضعوهم لمحاكمات طويلة.

في الواقع، شهد القرن الثامن عشر، ومنذ وقوع معركة بلاسي في عام 1171هـ/ 1757م، ثورة عامة في عام 1274هـ/ 1857م، تزايد بعدها نفوذ الشركة البريطانية وضعفت هيمنة المسلمين. وكانت تلك العمليات العدائية متدرجة، ولكنها فاعلة. وكانت معاناة أفراد الطبقة البرجوازية من المسلمين أكبر

في تلك الفترة، لأنهم كانوا أصحاب السلطة، وكان لهم وحدهم احتكار كامل لجميع السلطات السياسية والإدارية والدينية، فتعرضوا لكثير من الإجراءات الصارمة والياسة المعادية التي اتخذتها السلطة البريطانية ضدهم، وكان الهدف الرئيس إقصاء جميع القوى السياسية والعسكرية من جميع المشارب الفكرية والأيدولوجية، إسلامية كانت أو هندوسية، من أجل الانفراد بالسلطة السياسية والعسكرية، واحتكار دور الإنكليز ومواليهم لـد البـل أمام ولوج أي قوة سياسية وعسكرية أخرى دائرة النظام السياسي والعسكري.

دفعت هذه الأوضاع كلاً من الطبقة البرجوازية من المسلمين والعلماء بالدرجة الأولى، الذين تقلص دورهم ونضّاءت تأثيراتهم أيضاً، إلى تكوين جبهة جديدة للجهاد ضد الاستعمار البريطاني، ومقاطعة كل ما يمت إلى الثقافة البريطانية بصلة، مثل تعلم اللغة الإنكليزية، وإدخال أولادهم إلى المدارس الإنكليزية... إلخ. من هنا، اندلعت الثورة العامة في عام 1274هـ/ 1857م ضد الاستعمار البريطاني، أبلى فيها كل من المسلمين والهندوس على السواء بلاءً حسناً لتحرير الهند من برائن الاستعمار، ولكنها باءت بالفشل، ما أدى إلى نفي آخر سلطان مغولي بهادر شاه ظفر إلى رَنغون، وعادت السلطات البريطانية أكثر قمعاً وتكياً وبطشاً.

بعد فشل الثورة، تغيرت الأوضاع السياسية كثيراً، حيث ظهرت جبهات عديدة من العلماء والمفكرين من المسلمين والهندوس. استسلم الهندوس واستغلوا فرص غياب المسلمين عن الفضاء العلمي والمعرفي والإداري، وصاروا من الكوادر المهمة التي اعتمدت عليها السلطات البريطانية في إدارة شؤون البلاد واستكمال عملية التحول الاستعماري بصورة متدرجة.

أما العلماء والمفكرون المسلمون، فحدث انشقاق كبير في صفوفهم تمحور حول التعامل مع السلطة الجديدة. ورأى العالم المصلح أحمد خان تفشي الفقر والجهل والبؤس والشفقة بين المسلمين، والتدني الفاجع في منظومة القيم والتربية، وغياب استراتيجيا واضحة لبناء شخصية المسلمين الدينية والثقافية والياسية. وعلل ذلك يُعدهم عن التعليم العصري، والتربية الحديثة التي سبقهم فيها غيرهم من مواطنيهم من الهندوس، ما مكّنهم من احتكار المراكز القيادية المهمة المختلفة التي أبعد عنها المسلمون.

لكي يتدارك المسلمون أمرهم، رأى أحمد خان أن عليهم ألا يُشغلوا أنفسهم بالتنظيمات الياسية أو بالأعمال العسكرية، وأن يؤجلوا قضية تحرير بلادهم من الاستعمار البريطاني، وينصرفوا بدلاً من ذلك إلى تثقيف أنفسهم بتحصيل أنواع العلوم والمعارف، وخصوصاً العصرية منها، فأنشأ في عام 1278هـ/ 1861م جمعية أدبية ما لبثت أن تطورت إلى كلية علي غراه، كي يعمل من خلالها على تحقيق منهجه الإصلاحية الرامي إلى تعميم الثقافة العصرية والتربية المتكاملة بين مسلمي الهند.

أما العلماء من مدرسة ديوبند وفرنفي محل، فاعتمدوا سياسة عدم التعاون مع السلطة البريطانية، ودعوا المسلمين إلى الجهاد ضدها والهجرة إلى خارج الهند، مثل أفغانستان وغيرها، معتبرين «الير» و«اليد» ومن كان على شاكلتهما من المثقفين والمصلحين، علمانيين وملحدين وخونة. وأصدروا مئات من الفتاوى ضدهم وضد السلطة البريطانية، وحثوا في تلك الفتوى أيضاً على الهجرة من الهند كخيار بديل لعدم التعاون مع البريطانيين.

في تلك المرحلة، ظهرت حركة الجامعة الإسلامية في الدولة العثمانية والدول العربية برعاية السلطان عبد الحميد الثاني. ووجد العلماء الهنود، على اختلاف مذاهبهم الفكرية، ضالتهم المنشودة في هذه الحركة، فنشأت تحت رعايتهم حركة الخلافة (1338-1343هـ/ 1919م-1924م)، وذلك من مفهوم ثيوقراطية المسلمين تحت حكم خليفة واحد. ومن هنا نشطت سياستهم في مناصرة حركة الجامعة الإسلامية والدولة العثمانية، معتبرين الأخيرة دولة الخلافة الإسلامية التي لها وحدها حق الزعامة على جميع المسلمين في الغرب والشرق، ولا سيما على الحرمين الشريفين، مع تأكيد أن من الواجب تقديم كل غالٍ ونفيس من أجل حمايتها. ولتحقيق الأهداف المرجوة حركوا الرأي العام المسلم في الهند للتعاطف مع الدولة العثمانية وتأييدها.

في الواقع، عند قراءة أعمال هؤلاء وخطبهم ورسائلهم المكتوبة باللغات الهندية، يتعجب الإنسان من موقفهم الأعمى من مسألة الخلافة، كأنهم لم يكونوا مطلعين على وضع الدولة العثمانية المتردي في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية إبان تلك الفترة. وعلى الرغم من

اضمحلال قوى الدولة العثمانية وضمور عزيمتها في الاحتفاظ بنفسها، كان علماء الهند ومفكروها ونُخبُها يتطلعون إليها بنظرة غير ثابتة ولا واعية كموضوع للخلافة، باعتبارها هبة تتطابق مع هبة الإسلام، ويرون أن وجودها ضروري للتقدم الدنيوي، واعتقدوا أن بقوطها لن يتطبع الإسلام الصمود لأنها عموده الفقري.

إن الأولويات، التي طرحها أحمد خان لتحسين أوضاع المسلمين الدينية والثقافية والاجتماعية في الهند، تغاضى العلماء عنها، وركزوا في خطابهم الديني والسياسي على إحياء الخلافة الإسلامية وحمايتها على الرغم من عدم واقعية هذا الطرح في أوضاع تلك الفترة. ومن هنا، فإن قيامهم بإنشاء حركة الخلافة في الهند لتوحيد الأمة الإسلامية تحت راية حركة الجامعة الإسلامية، يُعدّ محاولة فاشلة على أرض الواقع، ولم يكن لديهم ولا عند الدولة العثمانية قدرة كافية على تحقيق هذه الغاية المرجوة؛ فلطالما فشلت الدولة العثمانية، بوصفها الخلافة الإسلامية، في توحيد المسلمين وحل قضاياهم السياسية والدينية.

على كل حال، نظرت شخصيات هندوسية بارزة من حزب المؤتمر، مثل بال غنأذهر تِلَك (B. G. Tilak) ومهاتما غاندي، إلى حركة الخلافة نظرة استحسان وإعجاب، ودعموا هذه الفكرة، ولم يجدوا فيها ما يقوي موقفهم السياسي فحسب، بل حولوها أيضًا إلى منصة لتجديد الرابطة بين الهندوس والمسلمين، ولجمعهم في ظلها للوقوف معًا في وجه الاستعمار البريطاني من أجل تحرير الهند. وطلب غاندي في خطابه العام والخاص من الهندوس مناصرة مسلمي الهند في قضية حركة الخلافة ودعمها لتحقيق الأهداف السياسية. وأكد حزب المؤتمر في اجتماع عمومي في كلكتا عام 1339هـ/ 1920م مشروعية الدعم القوي والموسع لحركة الخلافة. وقال غاندي فيه: «إنه من واجب كل هندوسي أن يقدم جميع المساعدة المشروعة لأخيه المسلم في محاولته لإزالة الكارثة الدينية التي لحقت به».

في الواقع كان غاندي يرى أن من الممكن تكوين الوحدة بين الهندوس والمسلمين بوساطة حركة الخلافة للإسهام في النضال من أجل تحرير الهند، لأنه تأثر بحماسة العلماء الدينية، واعتقد أن من الممكن ممارسة ضغط حقيقي

من طريق حركة الخلافة على البريطانيين، فتجاهل التحذيرات المتكررة بشأن أخطار مشاركتهم في الحياة السياسية. وعلى كل حال، كان يريد من جميع الفصائل الإسلامية المرتبطة بحركة الخلافة أن تتعاون معه في قضية تحرير البلد المشتركة من خلال اعتناق فلسفة اللاعنف، والسير على درب سياسة عدم التعاون والمقاومة السلمية. هنا وقع الخلاف بينه وبين نفر من كبار العلماء في حركة الخلافة، مثل مولانا عبد الباري وحسرت موهاني، وعلماء فرنفي محل الذين كانوا يرون أن من اللازم إقامة الجهاد ضد الإنكليز، وأن الإسلام لا يسمح أبدًا بتدخل غير المسلمين في تقرير مآلة الخلافة. فوقعت حوادث عديدة أدت إلى توسع الفجوة بين المسلمين والهندوس، وبالتالي بين علماء حركة الخلافة وغاندي وحزب المؤتمر. وتلاشى اهتمام غاندي بحركة الخلافة بعد أن خرج من السجن في عام 1343هـ/ 1924م، حتى إنه رفض ترشيح شخص هندوسي للانضمام إلى وفد الخلافة الذاهب إلى أنقرة، وذلك على أساس أن الأمر سيكون خارج نطاق اهتمام أي هندوسي.

هذا، وسيتضمن البحث النقاط الآتية:

- تعريف نشأة حركة الجامعة الإسلامية ومقاصدها.
- موقف مسلمي الهند من حركة الجامعة الإسلامية والدولة العثمانية.
- نشاط حركة الخلافة في الهند وموقف السلطات البريطانية منها.
- دور الهنود البريطانيين في تطوير حركة الخلافة في الهند.
- موقف الزعماء الهندوس والمسلمين من حركة الخلافة.
- نهاية حركة الخلافة في الهند ومكاسبها الدينية والسياسية.

أولاً: تعريف نشأة حركة الجامعة الإسلامية ومقاصدها

إن دراسة الأعمال الخاصة والعامة بشأن حركة الجامعة الإسلامية، وطبيعة نشأتها ونطورها، تكشف دائماً أن لدى الأعمال والدراسات الخاصة بها أفكاراً

متضاربة ومتناقضة، وفي بعض الأحيان غير دقيقة⁽¹⁾. ويبدو أن أسباب هذا التناقض وذلك الارتباك أو التخط في فهم مآلتها تتعلق نوعاً ما بقضية حركة الجامعة نفسها، وحقيقة نشأتها، بل بأساليب الدراسات التي دوت بشأنها في الشرق والغرب على حد سواء⁽²⁾. علاوة على ذلك، أولى مهتمون ومتخصصون هذا الموضوع عنايتهم لدراسته من خلال وجهة نظرهم، أو عالجوه في إطار ضيق يتعلق بمسلمي بعض المناطق فحسب، مثل شمال أفريقيا وتركيا وبلاد فارس والهند، أو مسلمي أي مكان آخر وصلت إليه تأثيرات حركة الجامعة عبر القنوات العديدة الفاعلة. من هنا، وبناءً على ما سبق، ليس ثمة دراسة كاملة وشاملة عن حركة الجامعة الإسلامية يمكنها أن تكشف بشكل مُرضٍ التفصيلات الدقيقة لنشأتها وتطورها ونطاق سيادتها خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي. ولكن في ما يتعلق بالطابع العام لحركة الجامعة الإسلامية، اتفق

(1) هناك دراسات عديدة ومتنوعة ومعاصرة بشأن مسألة نشأة حركة الجامعة الإسلامية وتطورها وتأثيرها الديني والسياسي في العالم العربي والإسلامي، وعلاقتها بالقوى الغربية إبان تلك الفترة التاريخية. يُنظر، على سبيل المثال: Behdjet Wahby Bey, «Pan-Islamism», *Nineteenth Century and After*, vol. 1.XI (May 1907), pp. 860-872; E. G. Browne, «Pan-Islamism», in: E. A. Kirkpatrick (ed.), *Lectures on the History of the Nineteenth Century* (Cambridge: Cambridge University Press, 1902), pp. 306-330; Valentine Chirol, «Pan-Islamism», *Proceedings of the Central Asian Society* (November 1906); Hans Kohn, *A History of Nationalism in the East* (New York: Harcourt Brace and co, 1929), chap. III; A. Vambéry, «Pan-Islamism», *Nineteenth Century and After* 66, vol. 1.X (October 1906), pp. 547-558; George Young, «Pan-Islamism», *Encyclopaedia of the Social Sciences*, vol. XI (New York: [s.n.], 1935), pp. 542-544; George Wyman Dury, *Pan-Islam* (London: Macmillan and co, 1919).

(2) ثمة دراسات علمية باللغة العربية ولكنها تحمل في طياتها طابع التاء والتسجيد لهذه الفكرة، وغالية إلى حد كبير من الموضوعية، وتقدم حركة الجامعة الإسلامية كما لو أنها حقاً نشأت لتوحيد المسلمين وجمعهم حول القرآن والسنة، وذلك من أجل مواجهة الاستعمار الغربي الطامع إلى السيطرة على الدول العربية والإسلامية والخلافة العثمانية، معبرةً بإياها الطريق الوحيدة للتغلب على التحديات الغربية، والعودة بالأمم والشعوب الإسلامية إلى دائرة التأثير الإنساني والعطاء الحضاري. وهذا الطرح هو في حقيقة الأمر غير موضوعي جملته وتفصيله. ونذكر هنا بعض هذه الدراسات: محمد عمارة، *الجامعة الإسلامية والفكرة القومية عند مصطفى كامل* (القاهرة: دار الشروق، 1994)؛ علي الصلاحي، *السلطان عبد الحميد الثاني وفكرة الجامعة الإسلامية وأسباب زوال الخلافة العثمانية* (بيروت: المكتبة العصرية، 2010)؛ أحمد فهد يركات، «حركة الجامعة الإسلامية منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى عام 1909م»، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، 1983؛ فردوس حافظ محمد جمال الدين، «موقف أوروبا من دعوة السلطان عبد الحميد الثاني لإنشاء الجامعة الإسلامية»، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2007.

معظم من كتب عن الحركة من المستشرقين والكتاب الغربيين والمسلمين على أن هدف الحركة الحقيقي كان يكمن في «بث الوعي الإسلامي في الشعوب العربية والإسلامية، وفي محاولة توحيد العالم تحت راية الإسلام، وذلك في رعاية الخليفة أو الإمام وإشرافه»، وكان المفهوم الرئيس والأساسي الذي نبغ منه هذا الفكر ونشاطه الفعلي يتعلق بمبدأ ديني أكثر مما هو عرقي أو وطني⁽³⁾.

على أي حال، يعتقد بعض الباحثين أن حركة الجامعة الإسلامية لم تظهر وتطور إلا عندما حاول السلطان عبد الحميد الثاني استغلال ميول المسلمين من جميع الأقطار الإسلامية والعربية تجاه الحركة، وذلك من أجل تحقيق الأهداف السياسية والدينية⁽⁴⁾. ويتفق معهم كثير من الباحثين الآخرين، مؤكدين أن الحركة ودور السلطان عبد الحميد الثاني في تطويرها يهدفان إلى تعزيز قوة السلطان وتوسيع نطاق هيئته وسيادته من طريق الدعوة إلى رعايته وإشرافه على العالم العربي والإسلامي كخليفة للمسلمين⁽⁵⁾، في حين يرى المؤرخ توينبي أن بعد معاهدة كونشوك كابينارجي، التي انعقدت بين روسيا والدولة العثمانية في 12 جمادى الأولى 1188 هـ - 21 تموز/ يوليو 1774 م والتي انتهت بجلوس السلطان عبد الحميد الثاني على عرش الخلافة العثمانية في عام 1292 هـ/ 1876 م، وصلت الخلافة العثمانية في هذه الفترة إلى انحطاط واضمحلال شديدين، وأصبحت مجرد اسم على ورق، وما عاد لها أي تأثير سياسي وديني قوي في العالم العربي والإسلامي. ومن هنا، قام عبد الحميد بإنشاء هذه الحركة التي جعلت الخلافة تنفس مرة أخرى في ظلها، وتصبح عاملاً نشطاً في الشؤون الدولية والإسلامية⁽⁶⁾. وفي الواقع كان السلطان عبد الحميد يعتبر الخلافة السلاح الوحيد لمجابهة القوى الغربية، فقرر

C. H. Becker, «Panislamismus», in: *Islamstudien: vom Werden und Wesen der islamischen Welt* (3) (Hildesheim: Georg Olms Verlag, 1967), vol. II, p. 242.

C. A. Nallino, *Notes on the Nature of the «Caliphate» in General and on the Alleged «Ottoman Caliphate»* (Rome: Printed at the Press of the Foreign office, 1919); Becker, *Panislamismus*, vol. II, pp. 232-350.

Thomas W. Arnold, *The Caliphate* (Oxford: the Clarendon Press, 1924), pp. 173-174; Berg, (5) *Gids*, vol. LXIV, p. 233; Valentine Chirol, «The Downfall of the Ottoman Khalifate», *Journal of the Central Asian Society*, vol. XI (1924), p. 231; Sirdar Ikbāl Ali Shah, «Ferments in the World of Islam: *Journal of the Royal Central Asian Society*, vol. XIV (1927), pp. 130-132.

Arnold J. Toynbee, *Survey of International Affairs 1925*, vol. 1: *The Islamic World* (London: Oxford University Press, 1927), pp. 32-33.

استخدامها في سبيل وحدة الدولة العثمانية وتقويتها⁽⁷⁾، ولكنه كان بحاجة إلى الأدوات والقنوات المؤثرة لتفعيل مسألة الخلافة، ووجد ضالته في حركة الجامعة الإسلامية.

حقيقة الأمر أن السلطان عبد الحميد الثاني أدرك أنه أمام أخطار داخلية وخارجية، وأراد لدولته القوة والمكانة السياسية، ورأى أن الإسلام هو القوة المنشودة التي سوف تمكنه من ذلك، وفي هذا كتب في مذكراته قائلاً: «إن الإسلام هو القوة الوحيدة التي تجعلنا أقوياء. ونحن أمة حية قوية، ولكن شرط أن نصدق في ديننا العظيم...»⁽⁸⁾. على الرغم من أنه كان يعرف جيداً أهداف القوى الغربية في الدولة العثمانية، قام بالترويج لتلك الأهداف في إطار التحذير من «حروب صليبية» ضد الدولة العثمانية، وذلك من أجل كسب تعاطف المسلمين معه في الصراع مع القوى الغربية. ودعا المسلمين إلى العمل على توحيد العناصر المتعددة في الدولة، من ترك وعرب وأكراد وغيرهم، للصمود أمام الغرب. كما أنه كان يرى أن جبهة المسلمين في الدولة العثمانية وحدها لا تكفي، ولا بد من امتداد تأثير الوحدة الإسلامية إلى جميع مسلمي العالم في أفريقيا وآسيا وغيرهما، وحتى بمشاركة من إيران الشيعية التي يدي أسفه لعدم وجود تفاهم كامل معها⁽⁹⁾. وهكذا، أصبحت سياسة الجامعة الإسلامية محوراً للسياسة العثمانية طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

على أي حال، يتضح من أعمال الكتاب الغربيين والمُشرقين أن حركة الجامعة الإسلامية وأفكارها ونشاطها على الصعيدين السياسي والديني في الدول العربية والإسلامية أصبحت مألوفة في الساحة السياسية والثقافية في الغرب منذ نشأتها⁽¹⁰⁾، ويؤكد ذلك خطابُ المُشرق أرمينوس فامبيري (A. Vambery)⁽¹¹⁾،

(7) يُنظر: عبد الحميد الثاني، مذكرات السلطان عبد الحميد، ترجمة عربية محمد حرب، ط 3 (دمشق: دار القلم، 1991)، ص 147.

(8) المرجع نفسه، ص 31.

(9) المرجع نفسه، ص 22-23.

(10) ربما السير ريتشارد تيمبل هو أول من عالج مصطلح «حركة الجامعة الإسلامية» بدقة وشمولية

في مقالة له. للتفصيل يُنظر: Sir Richard Temple, «Pan-Islamism or Political Muhammadanism», *Evening News* (July 1882), reprinted in: *Oriental Experience* (London 1883), chap. xiv.

(11) يحمل الخطاب تاريخ 31 كانون الأول/ ديسمبر 1877، وجرى نشره في الصحيفة البريطانية: *Daily Telegraph*, no. 8, 12 | 1878.

وفيه: «لذلك، أكرر أن أفكار حركة الجامعة الإسلامية بدأت تنتشر في الهند يوماً بعد يوم بين السكان المسلمين الذين لن يبقوا مكتوفي الأيدي في المستقبل أمام نداء هذه الحركة؛ لأنهم يعتبرون الغرب خطراً كبيراً على الإسلام والمسلمين، خصوصاً أنهم يعيشون تحت مظلة الاستعمار البريطاني الذي يعتبرونه الحروب الصليبية الحديثة، وبالتالي سيقفون في جانب هذه الحركة قولاً وفعلًا»⁽¹²⁾.

في ضوء هذه الآراء المذكورة، يمكننا القول إنه إذا كانت حركة الجامعة الإسلامية قد انبثقت من أقطار وشعوب إسلامية عدة، تمتد من أقصى المغرب في الغرب إلى جزر الهند الشرقية في الشرق، فلا شك في أن الدولة العثمانية، ولا سيما السلطان عبد الحميد، كان بمنزلة الرأس المدبر والمفكر لهذه الحركة، والعنصر الفاعل في الدعوة إليها وتحقيقها.

وفي إمكاننا أن نفترض، وبكل ثقة، أن الكتاب الغربيين والمستشرقين بدأوا يناقشون في أعمالهم هذه الحركة ونشاطها قبل أن تتخذ الحركة شكلها النهائي واسمها الحالي، وبناءً على ذلك فسرّها كل واحد من وجهة نظره، فترى أن المستشرق مارغليوث الذي اعتمد على المصادر العربية، اعتبر حركة الجامعة الإسلامية مجرد سراب ووهم بعيد كلياً عن إدراك الحقائق، في حين عرّفها أمير علي بأنها «من نسج الخيال واختراع خيالي صُمم من أجل تدمير حرية المواطنين المسلمين في الأقطار الإسلامية والعربية»⁽¹³⁾، وربما كان في تعريفه هذا متأثراً بآراء المستشرق مارغليوث. ويصعب قبول وجهات النظر المتطرفة الممثلة في مثل هذه الآراء المذكورة أعلاه، وينبغي عدم التسرع في الاستنتاجات المتعلقة بحركة الجامعة الإسلامية والحركات الأخرى التي نشأت بدافع منها في ما بعد في الدول الإسلامية والعربية، ولا سيما أنها كانت تنادى بالوحدة والأخوة الإسلامية وبتكوين السلطة العالمية في رعاية الخليفة، على ما كان في ذلك النداء من غموض وغرابة في نشاط الحركة الدينية والسياسية، وبالتالي يستحسن فهمها من خلال متابعة دراسات أولئك العلماء والباحثين الذين حاولوا التوفيق بين النظرية وحقيقة نشاط هذه الحركة على أرض الواقع.

«England Turkey and Asia.» *Daily Telegraph*, 12 1 1878, p. 3.

(12)

D. S. Margoliouth, «Pan-Islamism», *Proc. Central Asian Society*, 12 1 1912, pp. 3-4, 6-17; (13) Syed Ameer Ali, pp. 19-20.

ثمة مشكلة أخرى يواجهها أي باحث في دراسة طبيعة العلاقات بين حركة الجامعة الإسلامية والتحول الثقافي الذي كان قد بدأ على قدم وساق إبان تلك الفترة، ولا سيما بحلول منتصف القرن التاسع عشر الميلادي في العالم الإسلامي، وفي تركيا على وجه الخصوص. من هنا، فإن هنالك أسئلة عديدة بشأن حركة الجامعة وما إذا كانت حركة تقدمية في الأساس أم حركة ليبرالية ثم أصبحت رجعية عندما تبناها السلطان عبد الحميد الثاني لتحقيق أهدافه المرجوة، وهل سنع لها أن تتحالف في بداية نشأتها مع المحاولات الرجعية من أجل الرجوع إلى التقاليد القديمة في مجال الدين والياسة، أم أنها كانت مجرد تيار عام لجميع المسلمين، بغض النظر عن مواقفهم المختلفة تجاه الغرب. وعلى الرغم من أن بعض الكتاب والباحثين يربط حركة الجامعة ونشاطها بالمصلحين الدينيين المتعصين والمتطرفين، الممثلين بالوهابية والسوسية وحركة الخلافة في الهند وغيرها من الجماعات الدينية التي نشأت آنذاك لمجابهة الاستعمار الغربي على الدول العربية والإسلامية، فإن بعضهم الآخر لا يرى ذلك، ويرفض هذه الفكرة وذلك التفسير⁽¹⁴⁾.

مع ذلك، فإن هناك أقوالاً وروايات عن أشكال من التعصب الديني أثارت كلاً من السلطان عبد العزيز وخلفه عبد الحميد الثاني من أجل نصرة قضية الإسلام ضد المسيحية، كما أثارت الصحافة التركية المحافظة في أوائل عام 1286هـ/ 1870م، فراحت تنشر بحماسة شديدة المواعظ والشرائح الدينية من أجل تكوين الجبهات الجهادية ضد أعداء الإسلام الممثلين بالدول الغربية. وبطبيعة الحال، كان السلطان قد تأثر بهذا النشاط الديني المتطرف، وإن بدوافع سياسة بحتة، على أمل تقوية دعائم الإمبراطورية العثمانية المتداعية باستغلال هذا النداء الديني الإسلامي ومسألة الخلافة⁽¹⁵⁾. وكتب السلطان عبد الحميد في مذكراته أن للخلافة نفوذاً كبيراً بين مسلمي آسيا، ومن أجل ذلك «كنت أعرض عناية خاصة بربط مسلمي آسيا معنويًا بالخلافة، وإني أذكر بشكل خاص، وبكل امتنان، الخدمات التي أداها في هذا السيل الشيخ سليمان أفندي البخاري بين

Becker. «Panislamismus.» *Islamstudien: vom Werden und Wesen der islamischen Welt*, (14) vol. II. pp. 248-250.

Henry O. Dwight. *Turkish Life in War Time* (London: Allen and co. 1881). pp. 386-387. (15)

مسلمى روسيا، ورأيت فى هذا فوائد جمة⁽¹⁶⁾، وهذا يؤكد أنه استطاع فعلاً أن يحرك بوساطة هذه الحركة مشاعر المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها.

من ناحية أخرى، نجد أن الزعيم مدحت باشا وحزب تركيا الفتاة أدرجا، وبزعم أنهما يريدان الإصلاحات الليبرالية، فى الدستور لعام 1292هـ/ 1876م بعض البنود التى وصفت السلطان التركى بخليفة للمسلمين، وبمرجع أعلى فى جميع الشؤون، وراعى جميع أفراد الأمة الإسلامية وشؤونها السياسية والدينية والاجتماعية... إلخ⁽¹⁷⁾. وفى وقت لاحق، أسهم المفكر والزعيم السياسى جمال الدين الأفغانى (ت 1314هـ/ 1897م) وتلامذته فى تطوير نشاط حركة الجامعة الإسلامية على نطاق واسع فى الدول الإسلامية والغربية، فاستعان السلطان عبد الحميد به فى معنى لتوسيع نطاق فكر الجامعة الإسلامية⁽¹⁸⁾. ويرجع إلى الأفغانى الفضل الكبير فى تدعيم هذه الفكرة ونشرها وترسيخها فى الأوساط العلمية والثقافية فى العالم العربى والإسلامى⁽¹⁹⁾، بل يرى بعض الباحثين أنه من أكبر مؤسسى هذه الفكرة وزعيمها بين المثقفين البارزين، وكان يُعدّ من الشخصيات الإسلامية التقدمية والمتحررة إلى حد بعيد⁽²⁰⁾.

(16) يُنظر: عبد الحميد الثانى، ص 148-149.

Toynbee, p. 42.

(17)

(18) يُنظر: عبد الحميد الثانى، ص 25. زار جمال الدين الأفغانى الهند أربع مرات من أجل ترويج أفكار الجامعة الإسلامية فى أوساط العلماء المسلمين والطبقة المثقفة. وله رسائل عديدة فى هذا السياق كان قد أرسلها إلى علماء الهند وزعمائها. للتفصيل، يُنظر: Aziz Ahmad, *Afghan's Indian Contacts*, *Journal of the American Oriental Society*, vol. 89, no. 3 (July-September 1969), pp. 476-504.

(19) زار جمال الدين الأفغانى الهند مرات عديدة، وأمضى فى زيارته الأولى ثمانية أعوام (1273هـ/ 1857م - 1281هـ/ 1865م)، متقللاً بين المدن الرئيسة، مثل بومباي وحيدر أباد وبهوبال وكلكتوتا. ثم وصل إليها منفياً من مصر عام 1295هـ/ 1879م، وأمضى ثلاثة أعوام متتالية، واستقر فى حيدر أباد، وشارك العلماء المنعصين والمتطرفين فى المعركة الدائرة بينهم وبين أحمد خان. وحاول فى أثناء وجوده فى الهند نشر أفكار حركة الجامعة الإسلامية، داعياً مسلمى الهند إلى الوحدة والتضامن والتعاون معاً، وإلى الولاء للسلطان عبد الحميد الثانى والوقوف إلى جانبه لحماية الخلافة الإسلامية المزعومة. وكان يجرى ترتيب محافل خاصة له كي يلقي الخطب والمحاضرات التى كان يحاول من خلالها إشعال روح الحماسة والنشاط فى نفوس العلماء والزعماء المسلمين. بشأن نشاطه الدينى والسياسى فى الهند، يُنظر: عبد المنعم التمر، كفاح المسلمين فى تحرير الهند (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990)، ص 42-44، أيضاً: Nikkie R. Keddie, *Sayyid Jamal ad-Din al-Afghani: A Political Biography* (Los Angeles: University of California Press, 1972), pp. 134-135.

= Edward G. Browne, *The Persian Revolution of 1905-1909* (Cambridge: Cambridge University) (20)

هكذا، لا بد للمرء من أن يستج أن الميل إلى حركة الجامعة الإسلامية كان قوياً وشاملاً، أقله في الإمبراطورية العثمانية، وأن من المشاركين في تطويرها ونشرها وترويجها شخصيات إسلامية ذات خلفيات عدة، رجعية وليبرالية وتقدمية، ومن جميع المناطق الشرقية والغربية، وكان لكل منها مصالح خاصة، وإلا كان غير هذا الاستنتاج نابغاً من إساءة فهم مواقف الزعماء المسلمين ومن درس تلك المواقف بشكل غير دقيق ولا شامل.

مع ذلك، ثمة سياق آخر لا يمكن فصله عن دراسة تاريخ حركة الجامعة الإسلامية، وهو يتعلق بالتنافس الإمبريالي بين الدول الغربية وروسيا في المناطق الشرقية؛ فالمصادر المعاصرة والوثائق البريطانية تفيد بأن التنافس، ومن ثم الصراع السياسي، بلغا ذروتهما في الفترة 1266هـ/ 1850م - 1296هـ/ 1880م⁽²¹⁾، وتمخض عنهما التأثير السلبي للغاية، وبشكل مباشر، في الإسلام والمسلمين القاطنين في المستعمرات الغربية والروسية. ودفعت عجلة التكالب الاستعماري كلاً من بريطانيا وروسيا إلى الدخول في المنافسة السياسية الشديدة في منطقة الشرق الأدنى وآسيا الوسطى، وفي وقت لاحق تطورت هذه المنافسة الإمبريالية، ووصلت إلى نقطة حرجية في مصر والمغرب وطرابلس. من هنا، ليس من المستغرب أن يكون أشد المؤيدين والموالين للخلافة العثمانية إبان تلك الفترة كانوا يتمنون إلى مناطق شمال أفريقيا وآسيا الوسطى وشبه القارة الهندية⁽²²⁾.

لما كان لبريطانيا مصالحها السياسية الإمبريالية في شبه القارة الهندية وآسيا الوسطى، إضافة إلى دول الشرق الأوسط والخليج العربي، وكانت أكبر عدو لروسيا في عملية توسيع نطاق الميادة الإمبريالية البريطانية، فلا يُستبعد أنها دعمت حركة الجامعة الإسلامية وفصائلها المجاهدة في أفغانستان وآسيا الوسطى بالأموال والعتاد لمجابهة روسيا في المنطقة من أجل وقف نشاطها الإمبريالي. وهناك كثير من الأدلة التي تفيد بأن بريطانيا أسهمت بشكل مباشر وغير مباشر، إلى جانب

Press, 1910), chap. I; Goldziher, «Djama' al-Din al-Afghani,» in: *Encyclopaedia of Islam*, vol. I (Leyden = and London: 1913), pp. 1008-1011.

(21) طبقاً لكلام السلطان عبد الحميد الثاني، «كان التنافس بين الإنجليز والروس عظيماً في آسيا».

يُنظر: عبد الحميد، ص 141.

Toynbee, p. 39.

(22)

عوامل أخرى، في تطوير حركة الجامعة الإسلامية ونشاطها السياسي والعسكري في عهد السلطان عبد العزيز، وفي السنوات الأولى من عهد السلطان عبد الحميد الثاني. وفي الواقع ارتبطت مصالح بريطانيا الاستعمارية والإمبريالية مع مصالح السلطان العثماني بشكل أو بآخر؛ فكلتا الدولتين كانت تحكم شعوباً إسلامية وعربية، وباتت مهددة من أعمال التوسع الروسية، السياسية منها والإمبريالية، بدليل سلسلة الحروب التي نشبت بين الدولة العثمانية وروسيا، والتي كان الهدف منها في الأساس كبح الأطماع الروسية في أراضي خانية القرم العثمانية، ثم رغبة الروس في السيطرة على البحر الأسود وممراته. ولما كانت الدعاية الواسعة في الهند تمثلت في الاعتراف بالسلطان التركي خليفة للمسلمين، بدعم من الزعماء والعلماء على نطاق واسع منذ سقوط الدولة المغولية في عام 1273 هـ/ 1857 م، وبعد أن فقد الخانات البارزون استقلالهم في دول آسيا الوسطى، في وقت لاحق قليلاً، سنحت لبريطانيا فرصة استقطاب مسلمي هذه المناطق إليها لحثهم على أن يكونوا مخلصين وموالين للحكومة البريطانية الصديقة للخليفة⁽²³⁾.

يرى بعض الباحثين أن بريطانيا قامت بدور مهم في تطوير حركة الجامعة الإسلامية، آملة بمنع التوسع الروسي في آسيا الوسطى. ووفقاً لقولهم، فإن السلطات البريطانية شاركت في الجهد المبذول لتشكيل الجبهات السياسية والعسكرية لمسلمي آسيا الوسطى ضد التوسع الروسي، كما أنها أسهمت في ترتيب برامجهم ومعاونتهم على العمل العسكري ضد روسيا⁽²⁴⁾. ومجمل القول في هذه المسألة إن جميع التشجيعات والمساهمات التي قامت بها بريطانيا في تطوير نشاط حركة الجامعة الإسلامية السياسية والعسكرية كانت واضحة المعالم، ومتوافقة مع العملية السياسية المخطط لها. وكانت السنوات الأولى من عهد السلطان عبد الحميد الثاني قد شهدت نشاطاً لبعض مسؤولي حركة الجامعة الإسلامية، بدعم من الدوائر الصغيرة الموالية للإمبريالية البريطانية⁽²⁵⁾. وعلى

W. W. Hunter. *The Indian Muslims* (London: Trübner and Company, 1871), pp. 133-135; (23)
Toynbee, pp. 36-38, 40-41.

Hajji A. Browne. *Bonaparte in Egypt and the Egyptians of Today* (London: T. Fisher Unwin, (24)
1907), pp. 324-325.

J. W. Redhouse. *A Vindication of the Ottoman Sultans Title of «Caliph»* (London: E. Wilson, (25)
1877); Temple, p. 319.

الرغم من أن بريطانيا كانت تتظاهر لمسلمي هذه المنطقة ب صداقتها مع الخلافة العثمانية، فإنها لم تكن تتفق بأي حال من الأحوال مع ادعاء السلطان أنه خليفة المسلمين، كما أنه لم يكن من مصالحها السياسية أن تسمح بتوسيع نطاق سيطرة نفوذ السلطان التركي على المسلمين الهنود، وهذا ما يؤكد كلام بعض الكتاب الغربيين الذين ناقشوا هذه القضية في بعض رسائلهم ونشروها في بريطانيا⁽²⁶⁾.

على أي حال، عندما تفاقمت أزمة الشرق الأدنى بين عامي 1291-1294هـ/ 1875-1878م، كانت توجهات السياسة العامة في بريطانيا، بقيادة غلادستون، تكمن في منع الحكومة البريطانية من الاستمرار في سياسة حرب القرم، لكنها أيدتها في الوقت نفسه في تقديم الدعم المادي والمعنوي، وبشكل علني، للدولة العثمانية ضد روسيا. وفي الحقيقة كانت بريطانيا تعتمد مثل هذه السياسة المزدوجة لتقديم البل الأمل لسلطانها العاملة في المناطق المستعمرة، من أجل إثبات تعاطفها مع تركيا وإقناع الشعوب المحتلة ب صداقتها وإخلاصها تجاه الدولة العثمانية⁽²⁷⁾ من هنا، وانطلاقاً من هذه الرؤية، لا يُستبعد أنها قدمت، من أجل تأكيد ذلك، الدعم المادي والمعنوي لعناصر حركة الجامعة الإسلامية في سبيل تكوين الوحدة الدينية للإسلام والمسلمين⁽²⁸⁾. ويمكن أن نعزز هذا الرأي بمثال واحد؛ فأوستن هنري لا يارد قام لدى وصوله إلى عاصمة تركيا في عام 1293هـ/ 1877م بتحذير حكومته من تطور حركة الجامعة الإسلامية، وحث على ضرورة التعاون معها ومع أعضائها⁽²⁹⁾. وفي الواقع كان لا يارد واللورد ليتون، نائب الملك في الهند، مسؤولين إلى حد كبير عن تحريض الدولة العثمانية، وإقناعها بضرورة إرسال السفارة التركية إلى أفغانستان في عام 1293هـ/ 1877م من أجل توجيه

Letter of George Dirdwood, *The Times*, July 9, Oct. 15 and 18, 1877.

(26)

(27) كتب السلطان عبد الحميد الثاني في مذكراته: «ورأى الولاة العموميون المندوبيون الساميون [السامون] الإنجليز في الهند أن مسلمي الهند على رباط وثيق بالدولة العثمانية، فكتبوا إلى حكوماتهم بضرورة التعايش في سلام مع الدولة العثمانية». يُنظر: عبد الحميد، ص 149.

(28) عن التقارب السياسي والعلاقات الودية بين الإنكليز والسلطان عبد الحميد الثاني، يُنظر:

عبد الحميد الثاني، ص 150-152.

Louis E. Frechtling, «Anglo-Russian Rivalry in Eastern Turkestan 1863-1881», *Journal of the Royal Central Asian Society*, vol. XXVI (July 1939), p. 479; Dwight E. Lee, *Great Britain and the Cyprus Convention Policy of 1878* (Cambridge: Harvard University Press, 1934), p. 184.

نداء عام إلى جميع المسلمين للتضامن والوقوف بجانب الدولة العثمانية ضد روسيا وأطماعها السياسية، وإقامة العلاقات الودية مع بريطانيا وسلطانها⁽³⁰⁾. ولكن سرعان ما أصبحت حركة الجامعة الإسلامية، التي تطورت بدعم من بريطانيا وسلطانها في الدول الإسلامية، بما فيها آسيا الوسطى ضد الروس، هي وحركة الخلافة الإسلامية التي خرجت من رحم حركة الجامعة تشكّلاً تهديداً كبيراً لبريطانيا وحلفائها، وذلك نتيجة التطورات السياسية التي حدثت بين عامي 1294-1312هـ/ 1878-1895م، ما أدى إلى تحويل الصداقة البريطانية لخليفة الدولة العثمانية إلى عداء سافر. والجدير بالذكر هنا أنه لم تكن بريطانيا هي وحدها من حاول استغلال حركة الجامعة الإسلامية ونشاطها السياسي والديني لمصالحها السياسية والعسكرية، كلما كانت الأوضاع صالحة ومواتية لذلك، فألمانيا كذلك حاولت خلال الحرب العالمية الأولى استغلال حركة الجامعة من أجل إضعاف بريطانيا وفرنسا⁽³¹⁾. ولو صدقنا كلام بعض الباحثين الغربيين، لاستطعنا الجزم بأن إيطاليا لعبت اللعبة نفسها، وحاولت إيجاد العلاقات الودية مع حركة الجامعة والعرب في صراعاتها مع كل من فرنسا وبريطانيا، وأظهرت الدعم الكامل للحركة بواسطة إثارة التعاطف معها ومع أعضائها المسلمين⁽³²⁾.

من هنا، ربما يبدو أنه وقفت خلف حركة الجامعة الإسلامية أو بمحاذاتها السياسة الإمبريالية لبعض القوى الأوروبية، التي صادف أن التقت مصالحها إبان تلك الفترة مع مصالح الإسلام أو بعض الزعماء المسلمين لحركة الجامعة. لذلك، يمكن المرء أن يخلص إلى استنتاج مبدئي مفاده أنه من دون الدعم البريطاني في البداية ودعم دول أخرى لاحقاً، لما تطورت حركة الجامعة الإسلامية وتحولت إلى حركة مهمة ذات أبعاد سياسية ودينية كبيرة تمثلت لاحقاً في حركة الخلافة الإسلامية في شبه القارة الهندية.

باختصار، كان الهدف من هذا المدخل دراسة عوامل نشأة حركة الجامعة

Toynbee, p. 40; Edmund Ollier, *Cassell's Illustrated History of the Russo-Turkish War II* (30) (London Paris and New York: Cassell, Peter, Galpin and co, 1879), pp. 430-431; Dwight E. Lee, «A Turkish Mission to Afghanistan, 1877», *Journal of Modern History*, vol. XIII (September 1941), pp. 335-356.

(31) يُنظر: عبد الحميد الثاني، ص 149.

Dwight E. Lee, «The Origins of Pan-Islamism», *The American Historical Review*, vol. 47, (32) no. 2 (January 1942), pp. 278-287.

الإسلامية، وكشف الحقائق عنها وطبيعة نشأتها. ونستطيع القول، في ضوء ما درسنا في الصفحات السابقة، إن التفسيرات المعتادة لحركة الجامعة الإسلامية، ولا سيما قضية أصلها ونشأتها ونشاطها الديني والسياسي، سواء في ما يتعلق بالسلسل الزمني أو بالأسباب والعوامل التي ساعدتها في عملية التطور والانتعاش، لا تشفي غليل الباحثين. ولطالما ارتبطت حركة الجامعة الإسلامية وقضية إحياء الخلافة ارتباطاً وثيقاً بالمشكلة برمتها، والتي تتعلق بردة فعل العالم الإسلامي ضد تأثير الغرب. في الحقيقة، لا يمكن معالجة قضية حركة الجامعة الإسلامية وحركة الخلافة في الهند بدقة وشمولية من دون الاعتماد على المصادر المعاصرة المحلية والاستشراقية والوثائق والتقارير والمراسلات والخطابات... إلخ. يضاف إلى ذلك أن مثل هذه الدراسة عن حركة الجامعة الإسلامية لا تساعد في فهم التطورات الفكرية والسياسية لجميع البلدان الإسلامية والعربية بشكل واضح فحسب، بل تمكن الباحثين أيضاً من استيعاب مفهوم العلاقات الدولية بعضها ببعض ومواقفها السياسية من الدول الإسلامية والعربية. وفي ضوء مثل هذه الدراسة فحسب يستطيع المرء أن يبرز الإشكاليات العلمية، والفرضيات الموضوعية، والاستنتاجات الدقيقة والشاملة، ويجب بالتأكيد عن تساؤلات هل كانت محاولة نقل الميل نحو حركة الرابطة الإسلامية إلى حركة سياسية ودينية فاعلة مبنية على توهم أم على واقع؟ وهل نشأت حركة الجامعة وتطورت حقاً تحت تأثير ردات فعل المسلمين تجاه الزحف الغربي، أم كانت مجرد سلاح للقوات الإمبريالية التي أسهمت العقول الغربية في تكوينها ونشأتها وتطورها، واستغلتها الدول الغربية من أجل تحقيق أهدافها المرجوة؟ وإلى أي مدى أسهمت حركة الجامعة الإسلامية في تأثر المسلمين بها وبدعوتها وانضمامهم إليها عبر حركة الخلافة الإسلامية في شبه القارة الهندية؟ هذا ما سنناقشه في المبحث التالي.

ثانياً: موقف مسلمي الهند من حركة الجامعة الإسلامية والدولة العثمانية

في حقيقة الأمر، ظهرت في الهند آراء وتيارات عدة، وذلك قبل نشأة حركة الجامعة الإسلامية بشكلها الكامل تحت رعاية السلطان عبد الحميد الثاني وأعوانه، منادية بالوحدة الإسلامية وتوحيد الصفوف والجهاد ضد الاستعمار البريطاني وحلفائه مستعمري الدول العربية والإسلامية. وتُعَدّ حركة الجهاد

ضد الاستعمار البريطاني، كما نادى بها أحمد البريلوي، أقدم تيار فكري سياسي وجهادي يمكن إدراجه تحت شعار «الجامعة الإسلامية أو الوحدة الإسلامية». ويتضح من الوثائق البريطانية مدى تخوف الإنكليز من فكرة الجهاد التي اعتنقتها هذه الحركة في النصف الأول من القرن التاسع عشر ضد الاستعمار البريطاني، الذي بذل كل غالٍ وثمين في سبيل إبطالها والقضاء عليها وعلى رموزها، أكان من طريق شن حروب ضدها والقبض على رموزها، أم من طريق إعدامهم أو نفيهم إلى جزائر أندمان في خليج البنغال؛ هم الذين ظلوا شوكة في خاصمة الإنكليز ولم يخضعوا، بل صمدوا أمام بطش السلطات الإنكليزية وتكليفها، قائمين على الحق، باذلين في ذلك النفس والنفس، ولكن السلطات البريطانية تمكنت منهم في نهاية المطاف، واستمرت لفترة طويلة في مطاردتهم واضطهادهم ومصادرة أملاكهم وأموالهم، ومحاكمتهم على امتداد فترات طويلة⁽³³⁾.

على الرغم من أن هذه الحركة فشلت أمام السلطات البريطانية إبان تلك الفترة، هبَّ المسلمون في ثورة أخرى ضد الاستعمار البريطاني بتعاون مع جميع الأطياف الهندية في عام 1273 هـ/ 1857 م. بيد أن الثورة تلك فشلت هي الأخرى، فدخلت الهند المرحلة التاريخية الجديدة في ظل التاج البريطاني المباشر، إلا أن الزعماء والعلماء المسلمين وجدوا ضالتهم مرة أخرى في حركة الجامعة الإسلامية التي نشأت تحت رعاية السلطان عبد الحميد الثاني، وتمكنت كفكرة من جذب كثيرين من الناس في الهند. لكن مشاركة الهنود المسلمين مع العثمانيين تتعلق بالحالة النفسية الخاصة، فضلاً عن الياق الديني والثقافي والظاهرة السياسية⁽³⁴⁾ وهو الأمر الذي مكّن السلطان عبد الحميد من استغلال مسلمي الهند لمصالحه السياسية، ولا سيما ضد بريطانيا، فكتب في مذكراته أنه منع البرول عن الإنكليز، ما جعلهم يثيرون مسألة الخلافة العربية ويتصلون لذلك

(33) هناك ملفات عديدة تجمع في طياتها مئات من الوثائق البريطانية التي تفيد بهذه الحركة ونشاطها الجهادي في جميع أنحاء الهند، مع الإفادة بكيفية قيام السلطات البريطانية بمعالجتها ومحاكمتها والقضاء عليها. نذكر هنا على سبيل المثال، وليس الحصر: The National Archives of India, Foreign Department: 1839, Secret, Consultation 10. Files no. 20 21 22 23 24-25.

K. H. Ansari, «Pan-Islam and the Making of the Early Indian Muslim Socialists,» *Modern Asian Studies*, vol. 20, no. 3 (1986), pp. 509-537; S.T. Wasti, «The 1877 Ottoman Mission to Afghanistan,» *Middle Eastern Studies*, vol. 30, no. 4 (October 1994), pp. 956-962.

الغرض ببعض حكام الجزيرة، خصوصًا في الحجاز، وفي المقابل قام السلطان بإرسال قافلة كبيرة من العلماء إلى مسلمي الهند للدعاية ضد الإنكليز وخطرهم على الخلافة العثمانية، ما دفع الإنكليز في المقابل إلى إثارة نكبة كريت⁽³⁵⁾.

في الواقع، دخلت حركة الجامعة الإسلامية الهند البريطانية لاكتساب الطابعين الديني والقومي وتحويلهما إلى وسيلة فاعلة للحفاظ على استمرارية الإسلام ككيان وطني، ولدعم قضية الخلافة الإسلامية تحت رعاية السلطان عبد الحميد، الذي رأى في مسلمي الهند قوة كبيرة يمكن أن يدعم بهم سياسته عبر حركة الجامعة الإسلامية، خصوصًا في المواجهة بينه وبين الحكومة البريطانية في أواخر القرن التاسع عشر⁽³⁶⁾. وعكست صحافة الهند الإسلامية آنذاك مدى تجاوب المسلمين هناك مع دعوة السلطان عبد الحميد، والتفاهم حول خلافته باعتباره إمامهم الذي يُعنى بشؤونهم الدينية، ويعمل بإصرار على درء جميع الأخطار المحدقة بهم⁽³⁷⁾.

كان لحركة الجامعة الإسلامية ورموزها في الهند تأثير كبير في مسلمي الهند، الذين وقفوا إلى جانب الدولة العثمانية في أزماتها العسكرية وحروبها مع الدول الأوروبية؛ ففي حرب الدولة العثمانية مع اليونان في عام 1314هـ/ 1897م، تداعى مسلمو الهند إلى تشكيل لجان من أجل جمع التبرعات وإرسال المساعدات المالية والطبية إلى تركيا، وبعث ممثلون عن الجمعية الإسلامية في حيدر أباد، التي كانت موالية لحركة الجامعة الإسلامية، إلى جريدة المؤيد المصرية قائلين: «إننا مسلمون، وجلالة السلطان عبد الحميد خليفة المسلمين الأعظم، فنحن إذا من رعيته، لذلك نرى من الواجب علينا أن نلبي دعوته، ونؤدي مثل العثمانيين المعونة العسكرية التي فرضها جلالة السلطان ليقوي بها جيشه الحامي لعرش الخلافة المقدسة»⁽³⁸⁾.

(35) يُنظر: عبد الحميد الثاني، ص 155.

Nikki R. Keddie, «Pan-Islam as Proto-Nationalism», *The Journal of Modern History*, vol. 41, (36) no. 1 (March 1969), pp. 17-28.

(37) يُنظر: صحيفة المؤيد في 10 كانون الثاني/ يناير عام 1897م.

(38) يُنظر: صحيفة المؤيد العدد 3086 في 27 كانون الثاني/ يناير 1897م، «الدعوة لمساعدة الخليفة الأعظم».

كانت السلطات البريطانية شديدة الحذر تجاه السياسة التي كان السلطان عبد الحميد يمارسها في شبه القارة الهندية، فتابعت بكل حرص وجدية رسل السلطان السريين الذين كانوا يُرسلون إلى هناك من أجل ترويج أفكار حركة الجامعة الإسلامية، ولأجل كسب ود مسلمي الهند على حساب بريطانيا، التي طلبت من سلطاتها مراقبة نشاط الحركة في الهند، والقبض على نشطائها والقضاء عليهم في السجون⁽³⁹⁾.

أدى نشاط الحركة إلى زيارة عدد كبير من الشخصيات الهندية المثقفة مدينة اسطنبول والإقامة فيها، وكذلك نفى السلطات البريطانية بعض الرموز الهندية إليها. واستغل السلطان عبد الحميد وجودهم في اسطنبول لتنشيط حركة الجامعة بين مسلمي الهند، وأصدر أحدهم، وهو المدعو علي خان، صحيفة في اسطنبول باسم *Big Islam*، لتكون وسيلة اتصال بين مسلمي الهند والدولة العثمانية. وكانت الصحيفة تصدر باللغتين الإنكليزية والتركية، وكان مما نشرته في أول أعدادها تأكيداً أن المسلمين في الهند لا يعترفون بحاكم غير خليفة المسلمين السلطان عبد الحميد، وأنهم يعتبرون أنفسهم جزءاً من رعيته، ويدينون له بالطاعة والولاء، ويستخدمون جميع إمكاناتهم لخدمة سياسته في حركة الجامعة الإسلامية التي يعتبرونها الوسيلة المهمة والفعالة في نضالهم ضد الاستعمار البريطاني لبلادهم⁽⁴⁰⁾.

حذر تشارلز هاردينغ (Ch. Harding)، نائب الملك في الهند، حكومته من أن أي اعتداء على الدولة العثمانية سيقابل من مسلمي الهند بردة فعل عنيفة، ورأى أن الأخطار التي يمكن أن تنجم من ذلك أكبر كثيراً من أي فائدة تعود على بريطانيا. وكان نائب الملك متأثراً بقوة حركة الجامعة الإسلامية التي استثارها الحرب العثمانية - البلقانية في عام 1328هـ/ 1912م، وقدم فيها مسلمو الهند الدعم المادي للدولة العثمانية، ومنه إرسال بعثة طبية هندية إلى اسطنبول برئاسة الطبيب مختار أحمد الأنصاري، تحت رعاية الهلال الأحمر في دهلي [دهلي]. وألقى

(39) كان ممن ألقي عليه القبض عليهم وسجنوا أحد دعاة حركة الجامعة الإسلامية عبد الرشيد إبراهيم. يُنظر: رحلته، ج 2، ص 78، نقلاً عن أحمد فهد بركات، «حركة الجامعة الإسلامية منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى عام 1909م»، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، 1983، ص 291.

(40) يُنظر: بركات، حركة الجامعة الإسلامية، ص 291.

الأنصاري لدى عودته من مهمته خطبًا في بعض مناطق الهند، معلنًا أن أهم نتائج بعثته هي تجديد الرابطة الإسلامية بين الأمة العثمانية والأمة الهندية المسلمة⁽⁴¹⁾.

على الرغم من أن حركة الجامعة الإسلامية فشلت في تحقيق أهدافها، ولا سيما بعد أن أطاح قادة الاتحاد والترقي السلطان عبد الحميد وسيطروا على مقدرات الدولة العثمانية وسلطاتها في عام 1326هـ/1909م، وتقلص نشاطها السياسي والديني إلى حد كبير، فإنها تركت تأثيرات قوية في مسلمي الهند وزعمائهم وعلمائهم الذين كان يهمهم بقاء الدولة العثمانية الضعيفة وعدم تقيمها، وبذلك نستطيع القول إن مشاعرهم العميقة ارتبطت بالأمة التركية لا بالسلطين العثمانيين، ولكن المرء يعجب في الوقت نفسه من عدم وجود الوعي لديهم تجاه التطورات السياسية التي حدثت في الدولة العثمانية إبان تلك الفترة، وكأنهم كانوا يرون في بقائها تحقيقًا لمقاصدهم الدينية والسياسية في الهند.

على أي حال، أننى على حزب الاتحاد والترقي بحرارة عدد كبير من الزعماء المسلمين، ومنهم - على سبيل المثال - مولانا محمد علي جوهر (ت 1349هـ/1931م) وشقيقه مولانا شوكت علي (ت 1356هـ/1938م) ومولانا ظفر علي خان، ومولانا أبو الكلام آزاد (ت 1377هـ/1958م) ونواب وقار الملك، ومولانا أُلطاف حسين الحالي (ت 1332هـ/1914م) ومولانا شبلي النعماني (ت 1332هـ/1914م) وغيرهم. وقبل أن يتمكن الاتحاد والترقي من تعزيز موقفهم ومن أخذ الزمام السياسي الكامل، بدأت القوى الأوروبية وبريطانيا العظمى في تنفيذ خططها لتقسيم الإمبراطورية العثمانية مع بداية الحرب في طرابلس في عام 1328هـ/1911م وحرب البلقان في عام 1329-1330هـ/1912-1913م. على أن انجذاب المسلمين الهنود وتقاربهم مع الأتراك تعاضما إلى درجة كبيرة ليتحولوا إلى حركة قوية في جميع أنحاء شبه القارة الهندية بشأن مسألة تركيا والخلافة الإسلامية⁽⁴²⁾.

(41) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، «سياسة حكومة الهند تجاه الخليج العربي من 1858-1947م»، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1979، ص 550.

M. Naeem Qureshi, *Pan-Islam in British Indian Politics: A Study of the Khilafat Movement* (42) 1918-1924 (Leiden: Brill, 1999), pp. 70-75; Gopal Krishna, «The Khilafat Movement in India: The First Phase (September 1919-August 1920)», *The Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland*, no. 1-2 (April 1968), pp. 37-53.

شهد ذلك العام والأعوام التالية نشاطاً إسلامياً ملحوظاً في الصحافة الهندية زاوله الزعماء المسلمون، بحيث إن مولانا محمد علي جوهر وشوكت علي ومولانا ظفر علي خان ومولانا أبا الكلام آزاد وفضل الحسن حشرت موهاني (ت 1370هـ/ 1951م) استخدموا وسائل الإعلام والصحافة بشكل واسع النطاق لتحقيق الحملة السياسية ومن أجل دعم الأتراك، داعين مسلمي الهند إلى تقديم الدعم المادي والمعنوي للأتراك⁽⁴³⁾. ومن أجل تحقيق الأهداف المعنوية، أنشأ محمد علي، إلى جانب مجلة كامريد الأسبوعية، صحيفة همدرد (أي متعاطف أو موال) اليومية، كما أنشأ ظفر علي خان صحيفة زمين دار اليومية وأنشأ أبو الكلام صحيفة هلال الأسبوعية⁽⁴⁴⁾.

خصص أولئك في الصحف المختلفة تلك صفحات عديدة لمناقشة قضية تركيا والخلافة الإسلامية التي أسهمت، بدورها، في إثارة تعاطف مسلمي الهند الشديد مع الأتراك، وأعلنوا حملة تبرعات مالية واسعة النطاق شارك فيها مسلمو الهند في جميع أنحاء الهند، وتبرعوا بألاف من الجنيهات الاسترلينية التي أرسلت إلى تركيا إبان أزماتها العسكرية وحروبها في طرابلس والبلقان. وبسبب الميول المؤيدة والمالية لتركيا، أصبحت الصحافة الإسلامية الهندية ضحية السياسات القمعية التي اتخذتها الحكومة البريطانية وفرضت بموجها عقوبات على صحيفة همدرد وزمين دار وهلال، واضطر مولانا علي جوهر إلى دفع غرامة مالية كبيرة مرتين لضمان استمرار صحيفة همدرد بعد أن صادرتها السلطات البريطانية، التي أزعجتها مقالة طويلة نُشرت تباعاً بعنوان «اختيار الأتراك» تناولت قضية إرغام الأتراك على المشاركة في الحرب العالمية الأولى، وانتقدت بريطانيا انتقاداً لاذعاً. وكتب أبو الكلام آزاد في صحيفته الهلال في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1912 قائلاً: «إن كل مسلم أينما كان في رقعة الأرض، إذا كان من أهم واجباته أن يعمل على بقاء الإسلام، فإن من فرائضه الدينية أيضاً أن يحافظ على مكانة الخلافة العثمانية في قلبه، وأن يَعدَّ الدولة التي تعتدي عليها من أعداء الإسلام، والدولة

(43) هنالك بحوث خاصة تناول دور اللغة الأردية وآدابها في تطوير نشاطات حركة الخلافة

وصحافتها. يُنظر مثلاً: Gail Minault, «Urdu Political Poetry during the Khilafat Movement», *Modern Asian Studies*, vol. 8, no. 4 (1974), pp. 459-471.

Syeda Saiyidain Hameed, *Mandana Azad: Islam and the Indian National Movement* (Oxford: 44) Scholarship Online, 2014).

التي تميل إليها من أصدقاء الإسلام؛ لأن صداقة المسلمين أو عداوتهم ينبغي ألا تكون لغرض شخصي بل للدين الحنيف فحسب»⁽⁴⁵⁾.

ولم يكف هؤلاء بنشر المقالات في الصحف لدعم تركيا، بل ألقوا أيضًا خطبًا وقدموا محاضرات عامة وخاصة تناولوا فيها الدولة العثمانية ومألة الخلافة الإسلامية والوحدة... إلخ؛ فمحمد علي جوهر قدم في خطاب خلال اجتماع عام عُقد في لاهور بتاريخ 19 صفر 1331 هـ - 28 كانون الثاني/يناير 1913 م وصفًا قال فيه إن العثمانية والخلافة مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى الإسلام والمسلمين⁽⁴⁶⁾. وأدى مثل ذلك النشاط العدائي تجاه الإنكليز وبريطانيا والموالي للدولة العثمانية إلى سجن مولانا محمد علي جوهر ومولانا ظفر ومولانا آزاد، وإغلاق مكاتب الصحف ووقف النشاط الصحافي⁽⁴⁷⁾. ولم تؤد تلك التكتيكات التي اتبعتها السلطات البريطانية في ممارسة الظلم والاضطهاد ضد زعماء المسلمين في الهند إلا إلى شحذ عزائم مسلمي الهند ضد المحاولات البريطانية لاتباع سياسة «فرق تسد» في الأراضي العثمانية⁽⁴⁸⁾.

حقيقة الأمر أن الجزء الأكبر من العالم العربي والإسلامي أصيب بحالة من الارتباك والخوف والفرع حين لاحت عملية تقطيع أوصال الإمبراطورية العثمانية

(45) يُنظر: مجلة الهلال، العدد 6، تشرين الثاني/نوفمبر 1912. وسر أن ألف أبو الكلام كتابًا خاصًا باللغة الأردية من أجل الدفاع عن قضية الخلافة الإسلامية والحفاظ عليها بعنوان مسألة الخلافة وجزيرة العرب، ونشره في عام 1338 هـ/1920 م، وتناول فيه العديد من الأطروحات والمناقشات بشأن أهمية وجود الخلافة للمسلمين، رابطًا بينها وبين قضايا الجامعة الإسلامية ومقاومة الاستعمار. وركز، إضافة إلى مسألة الخلافة، على أهمية بقاء الجزيرة العربية أرضًا إسلامية خالصة، وبعيدة كل البعد عن سيطرة غير المسلمين، لتقديم أساس آخر لوحدة الأمة. ينقسم الكتاب إلى عدد من الموضوعات، وهي الخلافة، والأئمة من قريش، وخلافة آل عثمان (لمحات تاريخية)، وواجب الدفاع عن الإسلام، والجزيرة العربية أو البلاد المقدسة.

(46) إبراهيم، «سياسة حكومة الهند تجاه الخليج العربي»، ص 550.

(47) Gail Minault, *The Khilafat Movement: Religious Symbolism and Political Mobilization in India* (New York: Columbia University Press, 1982).

(48) عن المظالم وممارسات الاضطهاد والمحاكمات التي ضيقت بها السلطات البريطانية على

زعماء المسلمين وأعاونهم، يُنظر: The National Archives of India, Papers regarding recent activities among Wahabis, Criminal Intelligence office. Circular no. 1 (Political) of 20th January 1916. pp. 1-61.

بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى⁽⁴⁹⁾، وهي التي كانت تُعتبر الإمبراطورية الإسلامية الوحيدة الباقية التي كان يعيش في ظلها عدد كبير من الميحيين واليهود وأتباع أديان أخرى، وكانت مفخرة للمسلمين، خصوصًا للذين كانوا يعيشون في المناطق الراضحة تحت السيطرة الأجنبية⁽⁵⁰⁾. وكان الملمون، بمذاهبهم المختلفة، يعتبرونها رمزًا للقوة والعظمة للإسلام والملمين، وكانت عاصمتها تُعدّ مقر الخلافة العالمية ونقطة التجمع بالنسبة إليهم. وكان وجودها وهيمنتها الياية يعثان في نفوس ملمي الهند المقيمين في ظل الاستعمار البريطاني الشعور بالأمان في خضم الأغلية الهندوسية⁽⁵¹⁾. ولكن منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر فصاعدًا، انتابهم حالة من الخوف بسبب الضعف والجمود والانحطاط التي ألت بالدولة العثمانية وأجهزتها، وتعرضها للهزائم الياية والعسكرية أمام الدول الغربية، وتبعات النزاعات السياسية الداخلية والشؤون الاجتماعية والاقتصادية التي بلغت قمتها في نهاية القرن التاسع عشر وما بعده. وكان ملمو الهند يرون أن في حال زوال الدولة العثمانية من الساحة الياية سيصبحون مثل اليهود، مجرد طائفة دينية⁽⁵²⁾. وكان هذا رأي كثير من علماء الهند، ومنهم السير أحمد خان الذي كان يُعتبر من أشد المؤيدين لبريطانيا⁽⁵³⁾، بينما يرى بعض الباحثين أن أحمد خان لم يكن متحمسًا بشأن حركة الجامعة الإسلامية ونشاطها السياسي، بل على العكس من ذلك، دعم مواقف بريطانيا العدائية ضد

(49) بما أن الشيعة لا يوافقون على نظرية النة بشأن الخلافة، فإن هذه الدراسة تعالج الشؤون الياية والدينية الخاصة بالمجتمع النّي والعوالم النّي التي تؤخذ عادة لتكون مرادفة للعالم العربي والإسلامي. وفي ما يتعلق بوجود ردات الفعل عند المسلمين غير الهند بشأن مسألة الخلافة التركية، يمكن الرجوع إلى سليمان الندوي، دنياي إسلام ومسألة خلافت (بومباي: [د.ن.].، 1922).

(50) جرى الاعتراف بهذه الحقيقة حتى من المسؤولين البريطانيين في الشرق. للتفصيل، يُنظر: Mark Sykes, «Asiatic Turkey and the New Regime,» *Proceedings of the Central Asian Society* (December 1918), pp. 2-5.

(51) India Office Records (London) IOR, «Memorandum on Indian Moslems,» Political and Secret Subject Files (PSSF), 53:1915. II: H. A. R. Gibb (ed.), *Whither Islam?: A Survey of Modern Movements in the Moslem World* (London: Victor Gollancz LTD, 1932), p. 73; Aziz Ahmad, *Islamic Modernism in India and Pakistan 1857-1964*, London: Oxford University Press, 1967), p. 123.

(52) Valentine Chirol, «Pan-Islamism,» *Proceedings of the Central Asian Society* (November 1906), p. 14.

Theodore Morison, «Muhammadan Movements,» in: Sir John Cumming (ed.), *Political India 1832-1932* (London: Oxford University Press, 1932), pp. 95-96.

تركيا⁽⁵⁴⁾. وهكذا، كانت تركيا بالنسبة إليهم الأمل الأخير للإسلام والمسلمين في الشرق والغرب⁽⁵⁵⁾.

بطبيعة الحال، اجتاحت الجزء الأكبر من الهند البريطانية التهديدُ بنهب الإمبراطورية العثمانية وإتلافها في نهاية الحرب العالمية الأولى في محرم 1336 هـ - تشرين الثاني/نوفمبر 1918 م، بالإضافة إلى عوامل أخرى. وبات المسلمون في الهند يعيشون حالة من الغضب والإثارة والتحريض الشديد على حفظ سلامة تركيا وبقاء سيادتها وهيمتها السياسية والعسكرية⁽⁵⁶⁾. وأدت هذه الإثارة وذلك التهجيج إلى أخذ الطابع المعادي لبريطانيا باعتبارها على رأس دول الحلفاء، في اعتقادهم، وكانوا يعتبرونها مسؤولة في المقام الأول عمّا لحق بالدولة العثمانية والمسلمين في الهند من ذل وهوان وفشل وتراجع وانحسار⁽⁵⁷⁾.

في العام نفسه، فكر الزعماء المسلمون في الهند في إنشاء حركة الخلافة الإسلامية (1336-1342 هـ/1918-1924 م)، وذلك تحت تأثير أفكار حركة الجامعة الإسلامية ونشاطها الدعوي الذي بث فيها روح التطورات السياسية والوعي الاجتماعي والثقافي التي تطورت عند مسلمي الهند منذ قرن من الزمان⁽⁵⁸⁾، وشاركت في إنشائها في البداية مجموعة صغيرة من الأشخاص البارزين، مثل مولوي عبد الباري الفرنگي محلي ومختار أحمد الأنصاري

Kousar J. Azam, «The Indian Muslims: The Quest for Identity», *The Indian Journal of Political Science*, vol. 37, no. 3 (July-September 1976), pp. 24-36; M. S. Jain, *The Aligarh Movement, Its Origin and Development 1858-1906* (Agra: Sri Ram Mehra & Co., 1965).

(55) يُنظر: آراء تصدق حين خان الذي كان يعمل نائبًا لمدير الشرطة في قسم التحقيقات الجنائية في الوثيقة الآتية: IOR, Political and Secret Department (PSD), 2765/1918.

(56) Krishna, «The Khilafat Movement in India, The First Phase (September 1919-August 1920)», *The Journal of the Royal Asiatic Society* (1968), pp. 37-53.

(57) Ibid, pp. 38-40.

(58) هنالك دراسات مفصلة كثيرة عن حركة الخلافة في الهند ونشاطها السياسي والديني والاجتماعي، نذكر هنا بعضًا منها، على سبيل المثال لا الحصر: M. Naeem Qureshi, *Pan-Islamism in British Indian Politics*; Krishna, «The Khilafat Movement in India»; Minault, *The Khilafat Movement*; K. K. Aziz, *The Indian Khilafat Movement 1915-1933: A Documentary Record* (Karachi: Pak Publishers Ltd., 1972); Gail Minault, *The Khilafat Movement: A Study of Indian Muslim Leadership 1919-24* ([s.l]: University Microfilms international, 1977); Shakir Moin, *Khilafat to Partition A Survey of Major Political Trends Among Indian Muslims During 1919-1947* (New Delhi: Kalamkar Prakashan, 1970); A. C. Nienmeijer, *The Indian Khilafat Movement* (Leiden: Brill, 1970).

وحكيم أجمل خان ورجل الأعمال جوتاني، وأبو القاسم ومولانا أبي الكلام آزاد وحررت موهاني ومشير حين قدوائي، وطبعًا الأخوان مولانا شوكت علي ومولانا جوهر علي. وأعرب هؤلاء الزعماء وغيرهم عن المشاعر المؤيدة للدولة العثمانية والموالية لها بشدة في أول دورة سنوية لحزب الرابطة الإسلامية والتي انعقدت في دهلي [دهلي]. وكان الهدف منها تنظيم الحركة الشعبية الموالية للأتراك قبل انعقاد مؤتمر السلام الذي كان برعاية بريطانيا في لندن، من أجل تقرير مصير الدولة العثمانية. وبهذه المناسبة، دان رئيس حزب الرابطة الإسلامية فضل الحق والقادة الآخرون نشاط الشريف حسين بن علي، أمير مكة، برعاية بريطانيا، وطالبوا ببقاء الحرمين الشريفين تحت رعاية الدولة العثمانية وإشرافها، فكان العلماء الهنود يرون أن الدولة العثمانية إن فقدت أقاليمها، ومنها الحرمان الشريفان بالدرجة الأولى، فسيكون الإسلام في خطر، وأفصح الزعيم مولانا شوكت علي في الاجتماع العاشر لمؤتمر الخلافة قائلًا: «لطالما كانت هناك بوسة واحدة من جزيرة العرب تحت نفوذ غير المسلمين فلن يهدأ بال المسلم»⁽⁵⁹⁾.

على أي حال، جرى في اجتماع عقد في بومباي بتاريخ 20 صفر 1338 هـ - 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1919م تأسيس لجنة الخلافة المركزية برئاسة رجل الأعمال جوتاني، مع إنشاء لجان حركة الخلافة المحلية والإقليمية في جميع أنحاء شبه القارة الهندية⁽⁶⁰⁾.

حينما تطورت الحوادث السياسية في تركيا، ولا سيما عندما أبرمت معاهدة سيفر في 25 ذي القعدة 1338 هـ - 10 آب/أغسطس 1920م، وكانت تُعتبر المسمار الأخير في نعش الدولة العثمانية الضعيفة بسبب شروطها القاسية والمجحفة، التي تضمنت التخلي عن جميع الأراضي العثمانية التي يقطنها غير الناطقين باللغة التركية، إضافة إلى استيلاء الحلفاء على أراضٍ تركية⁽⁶¹⁾، أبرق زعماء حركة الخلافة في الهند للسلطان وحيد الدين، معبرين فيها عن دعمهم الكامل لتركيا، وحثوه على رفض المعاهدة، وفي الوقت نفسه أرسلوا خطابات داعمة إلى

(59) شان محمد، مسلمو الهند، ج 2 (دهلي: [د.ن.]، 1981)، ص 209.

Ahmad, «Turkish-Pakistan Relations», pp. 143-144.

(60)

Treaty of Peace with Turkey, Signed at Sevres, August 10, 1920, Presented to Parliament by (61) Command of His Majesty, London 1920, pp. 7-100.

شخصيات تركية بارزة في لندن، مثل طلعت باشا و خليل خالد، وحتى مصطفى كمال باشا الذي شجعهم على مواصلة التحريض السياسي في أوروبا والهند⁽⁶²⁾.

كان مسلمو الهند يتابعون بقلق شديد نشاط وفد حركة الخلافة في أوروبا، وحينما وصلت الأخبار عن معاهدة سيفر إلى الهند أبدوا احتجاجاً شديداً ضد هذه المعاهدة، وأيدهم في ذلك الاحتجاج الهندوس الموالون لحركة الخلافة. وتولى مولانا شوكت علي زمام المبادرة، وأعلن يوم 19 آذار/ مارس يوم حداد، ثم جرى اختيار نمط جديد في الصراع، وهو عدم التعاون مع الحكومة، وإعلان العصيان المدني⁽⁶³⁾.

في الواقع، كان الشعور المشترك بين المسلمين الهنود في ذلك الوقت أن بريطانيا وحلفاءها الأوروبيين قرروا تدمير الإمبراطورية العثمانية التي ينظر مسلمو الهند إليها بأنها مهد الحضارة الإسلامية⁽⁶⁴⁾. وفي 19 كانون الثاني/ يناير 1920، أرسل زعماء حركة الخلافة في الهند وفداً سياسياً رفيع المستوى برئاسة مختار الأنصاري لمقابلة نائب الملك في دهلي [دهلي]، وطلب الوفد في خطابه الذي حمل تواقيع المسلمين والهندوس على حد سواء، من نائب الملك الحفاظ على الخلافة العثمانية، ووضع الأماكن المقدسة والجزيرة العربية تحت رعاية الخلافة، على أساس أن السلطة الزمنية ضرورية للحفاظ على الإسلام وهويته، وأن الحكومة البريطانية يجب ألا تتجاهل مشاعر المسلمين في هذه المسألة التي أضحت ذات أهمية قصوى وتعلق بإيمان المسلمين وعقيدتهم في جميع أنحاء العالم، وحثوا الحكومة البريطانية على تحقيق هذه الغاية المرجوة. ولم يُظهر رد نائب الملك عليهم أنه كان يلم بالأمر، وفي الحقيقة لم يكن في إمكانه أن يرد عليهم ردًا واضحًا وصريحًا بحسب رغبتهم، ومع ذلك قال للوفد إن آراءهم الجدلية التي يحثون فيها على قضية الحفاظ على الخلافة العثمانية لم تبق للأخيرة أي سيادة كانت تملكها قبل الحرب، الأمر الذي قضى على أمل أن تعترف دول الحلفاء بها في المؤتمر⁽⁶⁵⁾.

Azmi Ozcan, *Pan-Islamism: Indian Muslims, The Ottomans and Britain (1877-1924)* (Leiden: Brill, 1997), pp. 193-194.

Ibid.

Moin, *Khilafat to Partition*: Ozcan, pp. 193-194.

Indian Annual Register. 1921. Part 1. pp. 149. 154-157.

خابت آمال زعماء الحركة بهذه الزيارة الرسمية لנائب الملك في الهند، ومع ذلك لم يهدأ بالهم حتى أرسلوا وفدًا آخر إلى بريطانيا برئاسة الزعيم محمد علي جوهر، الذي استقبله النائب فيشر في 2 آذار/ مارس 1920 نيابة عن إدوين مونتاغو، كما استقبله لويد جورج في 9 آذار/ مارس، وكان الأخير حازمًا في رده على الوفد في ما يتعلق بمطالب زعماء الحركة، وقال في كلمته الحاسمة: «نحن نريد من المسلمين في الهند أن يدركوا جيدًا أننا لا نتعامل مع تركيا على أساس أنها دولة إسلامية، إنما نحن نطبق مبدأ الحكم الذاتي مثلما فعلنا بالنسبة إلى الشعوب القاطنة تحت حكم الإمبراطورية النمساوية - المجرية التي تُعتبر دولة مسيحية كبيرة وعظيمة. ثم إن العرب أنفسهم لا يرغبون في أن يحكمهم سلطان تركي أو أن يكونوا تحت رعاية الخلافة العثمانية، وهم ينكرون تمامًا أن تُفرض عليهم الياذة التركية. وللعلم، كان الأتراك قد حكموا آسيا الصغرى بالحديد والنار، ولذلك نحن ملزمون، ومن أجل مصلحة الحضارة الإنسانية، بممارسة نوع من الرقابة والإشراف»⁽⁶⁶⁾.

في الحقيقة، لم يُقبل أي اقتراح قدمه وفد الخلافة؛ والبب بباطة شديدة هو أنه لم يكن لدى الحكومة البريطانية ولا عند الرأي العام البريطاني أدنى تعاطف مع السلطان التركي، ولا مع المشاعر الهندية المتمثلة بالنيابة عن الخلافة العثمانية⁽⁶⁷⁾. وكان لدى زعماء حركة الخلافة أسس ضعيفة عندما أصروا على استعادة الخلافة العثمانية في مناطق كان شعبها يعارض الحكم التركي. وبما أن زعماء الحركة يعتبرون أنفسهم مؤمنين بالدولية، فإنهم كانوا يعتقدون أن على العرب أن يفكروا في العمل على تحقيق مطالب الوحدة الإسلامية أكثر من التفكير في حاجاتهم الخاصة بالوطنية، ومن الممكن أن يكون لهم حكم ذاتي تحت سيادة الدولة العثمانية ولكن ينبغي لهم كمسلمين ألا يفكروا في الانفصال عن السيادة الزمنية للخليفة والخلافة، ولكن كان لمبدأ تقرير المصير أهمية قصوى لدى العرب تفوق الاعتقاد بالوحدة الإسلامية والعمل بموجبه إبان تلك الفترة التاريخية. وعلى أي حال، سرعان ما أدرك ذلك زعماء حركة الخلافة في الهند، وعدلوا بمقتضاه موقفهم إلى حد ما، لكنهم وجدوا صعوبة بالغة في

A 110 July 1920.

(66)

K. K. Aziz, *Britain and Muslim India* (India: Heinemann, 1963), pp. 99-113.

(67)

الاقتناع بالمهنية البريطانية المثيرة للقلق في ما يتعلق باستقلال المناطق العربية عن الدولة العثمانية⁽⁶⁸⁾.

على أي حال، كان الفصل بين السلطنة والخلافة في تشرين الثاني/نوفمبر 1922 صدمة كبيرة لزعماء حركة الخلافة؛ لأن قضية الخلافة كانت من أهم الموضوعات التي أرسل زعماء الحركة وفدهم من أجلها إلى لندن وباريس، وبذل الوفد ما في وسعه في سبيل الدفاع عن الخلافة والحفاظ عليها⁽⁶⁹⁾.

كانت ردة الفعل الأولى لمسلمي الهند تجاه التطورات السياسية في تركيا غير متوقعة، ومزيجاً من التردد وعدم التصديق والإنكار. وجرت معالجة تلك الأخبار الصادرة عن أوروبا بشأن هذه التطورات بعين الريه، وصوّرت بأنها محاولة أوروبية لإحداث فتنة بين مسلمي الهند والأتراك. وعندما اتضح الأمر وتم توثيقه، لم يكن في وسعهم قبول الأمر الواقع، في حين وصف كثير من العلماء قرار حكومة أنقرة بأنه معاد للشريعة الإسلامية، على أن بعض زعماء حركة الخلافة أمل بأن يكون الأتراك في صدد محاولة إنقاذ الخليفة من عبء الحكم والإدارة، من أجل تمكينه من التركيز على شؤون العالم العربي والإسلامي بكفاءة وشمولية. ونضرب هنا مثلاً لمزيد من التوضيح: قال مختار الأنصاري وحكيم أجمل خان إن قرار فصل السلطنة من الخلافة قرار صائب، ويشير إلى إعادة التقاليد الإسلامية بانتخاب الخليفة بوساطة نظام الشورى الإسلامي. وبناءً على ذلك، عقدت حركة الخلافة في ربيع الثاني 1341 هـ (كانون الأول/ديسمبر 1922م) مؤتمراً في مدينة غيا الواقعة في ولاية بهار، ورحبت بالخطوة التي اتخذها الأتراك بقيادة الزعيم مصطفى كمال باشا، ومنحوا الأخير لقبين جديدين هما «سيف الإسلام» و«مجاهد الخلافة»⁽⁷⁰⁾.

في واقع الأمر، وبسبب تأثير حركة الخلافة الهندية في مسلمي الهند، فإن هؤلاء الآخرين كانوا غير قادرين على استئاج أن ولاء الأتراك للإسلام ضعف، إن وُجد

Krishna, pp. 45-46.

(68)

M. Naem Qureshi, Mohammed Ali's Khilafat Delegation to Europe, February-October 1920 (69) (Karachi: Pakistan Historical Society, 1980), pp. 14-15; Ozcan, Pan-Islamism, p. 190.

Minault, The Khilafat Movement, p. 202.

(70)

أصلاً، وبالتالي استمروا في الحفاظ على دعمهم الكلي لحكومة أنقرة⁽⁷¹⁾. وبينما كان مؤتمر لوزان، الذي سبق أن عُقدت جلساته لمناقشة التسوية النهائية بشأن تركيا، قد وصل إلى مرحلة التفاوض بشأن معاهدة لوزان في 10 ذي الحجة 1341 هـ - 24 تموز/ يوليو 1923 م، شعر زعماء حركة الخلافة بالقلق حيال موقف الحلفاء، لا سيما بريطانيا، تجاه مسألة تركيا، وهو ما انعكس في مؤتمر الخلافة في غيا، وكان قرار المشاركين فيه الآتي: «يعارض المسلمون جميع الشروط التي فرضها الحلفاء على تركيا في مؤتمر لوزان والتي تهدف إلى إضعاف قوة الخلافة وهبتها، كما أنه يعارض التدخل بأي شكل من أشكال في استقلالية السلطان التركي، وعدم حماية حرمة الأماكن المقدسة، وغايتها أيضًا تكمن في عدم تحريرهم من تأثير غير المسلمين، أو في تقديم المساعدة لوضع الدول الإسلامية الأخرى تحت سيطرة الاحتلال والاستعمار والقوات الإمبريالية... إلخ. وحذر ذلك الاجتماع من أنه في حالة نشوب حرب مع تركيا، ببب الموقف الظالم من الحلفاء، وبخاصة بريطانيا، سيقوم ملمو الهند بإطلاق شرارة العصيان المدني على الفور في جميع أنحاء الهند، مع ترتيب البرنامج الشامل الذي سوف يشتمل على نشر الدعاية المعادية الشاملة بين الشرطة والجيش الهندي المكون من الهنود، ووقف إدخال الهنود في الوظائف الحكومية، والإضراب العام، ورفض الاشتراك في صندوق القروض للحرب، ووقف التجنيد في الجيش، وعدم استعمال البضائع البريطانية، ومنع إيرادات الحبوب والمواد الغذائية الهندية إلى بريطانيا وأوروبا»⁽⁷²⁾.

مع ذلك، وبعد ستة أشهر، وبالتحديد في 26 رجب 1343 - 3 آذار/ مارس 1924 م، تلقت حركة الخلافة في الهند ضربة قاسية عندما ألغى البرلمان التركي الخلافة العثمانية. وفي الحقيقة، أصبحت التطورات في تركيا بشأن وضع الخلافة، ولا سيما بعد تأسيس الجمهورية التركية في 18 ربيع الأول 1342 هـ - 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1923 م، مصدرًا لقلق زعماء حركة الخلافة في الهند. وفي ربيع الأول 1342 هـ - تشرين الثاني/ نوفمبر 1923 م، بعثت حركة الخلافة الزعيم آغا خان وأمير علي ممثلين لمسلمي الهند، مع رسالتها الخاصة إلى رئيس الوزراء

Ozcan, *Pan-Islamism*, p. 199.

(71)

Shan Muhammad, *The Indian Muslims: A Documentary Record 1906-1947* (New Delhi: Meenakshi Prakashan, 1985), pp. 183-187.

التركي مصطفى عصمت إينونو. وحث هذا الوفد الهندي الحكومة التركية على استعادة الخلافة وفق المبدأ الذي من شأنه أن يحظى بثقة جميع الدول الإسلامية واحترامها، وهو الأمر الذي سيقوم بنقل القوة والهيمنة والكرامة من نوع فريد إلى الدولة التركية⁽⁷³⁾.

نقل الموفدان رسالة الحركة إلى رئيس الوزراء التركي في أنقرة، لكن بعض صحف اسطنبول كانت قد نشرتها حتى قبل أن تعلم الحكومة التركية بها. وعلى أي حال، اتخذت هذه الرسالة دليلاً على وجود مؤامرة ضد الدولة التركية، ولا سيما أن تلك الصحف كانت تُعدّ من الصحف المعارضة والمؤيدة للخلافة، ما أثار ضجة كبيرة في أنقرة، واعتُبرت الرسالة والأخبار المنشورة في الصحف تدخلاً غير مسوغ في الشؤون الداخلية للجمهورية التركية. ولمّا كان يُعرف عن الزعيم آغا خان وأمير أنهما مواليان لبريطانيا، فسُرت تحركاتهما بأنها تكتيكات مورست بدافع من الحكومة البريطانية ضد الحكومة التركية. وسنحت الفرصة لمصطفى كمال ليستعمل هذه الرسالة ذريعة لإلغاء الخلافة، ونوقشت هذه المسألة في الجمعية الوطنية الكبرى في تركيا بتاريخ 24 رجب 1342 هـ - 1 آذار/ مارس 1924 م، وبعد ذلك يومين، صوّت مجلس النواب لمصلحة مصطفى كمال، واتخذت الإجراءات الفورية من أجل القضاء على مكتب السلطان وخلع الخليفة خلال أربع وعشرين ساعة، ونفي جميع أفراد السلالة العثمانية كذلك⁽⁷⁴⁾.

كان الشكل الجمهوري للنظام الجديد وترسيخ الإصلاحات العلمانية من أهم الأسباب التي دفعت مصطفى كمال إلى إلغاء الخلافة، باعتبارها أكبر عائق أمام تنفيذ هذه الخطط وأمام مبادئ النظام الجديد⁽⁷⁵⁾. وجاءت هذه الخطوة

Ozcan, *Pan-Islamism*, p. 200.

(73)

Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey* (Oxford: Oxford University Press, 1963), (74) p. 263.

(75) كان الزعيم التركي مصطفى كمال (ت 1356 هـ / 1938 م) يرى أن حركة الخلافة أكبر مصدر لإزعاج مستمر، وخطراً دائماً يهدد الجمهورية التركية، وبالتالي جرى التعامل تحت زعامته مع مؤسسات الخلافة والمؤسسات الدينية بطريقة راديكالية. وزود أحد القوميين الأتراك الرائدتين وجهات نظر كمال المتطرفة إلى بعض المجلات البريطانية. يُنظر، على سبيل المثال: Daily Telegraph, 4 March 1924; Lindsay to Ramsay MacDonald, no. 166, 27 February 1924. Public Record Office London (PRO); Foreign Office (F.O.), 371 10217.

الحاسمة التي اتخذتها حكومة أنقرة بشأن الخلافة بمنزلة صدمة كبيرة للمسلمين الهنود، ولا سيما لزعماء حركة الخلافة، الذين طالبوا الحكومة التركية بإعادة النظر، لكن مصطفى كمال رفض وأكد لهم أن الجمهورية التركية ما عادت بحاجة إلى الخلافة التي كانت مصدرًا دائمًا للصراع والفاق بين المسلمين، غير أن زعماء الحركة لم يقتنعوا بكلام مصطفى واعتبروا حججه واهية⁽⁷⁶⁾.

من المفارقات العجيبة أن على الرغم من رفض مصطفى كمال مطالبات زعماء الحركة رفضًا باتًا ومن التطورات التي حدثت في تركيا بعد إلغاء الخلافة، واصل زعماء حركة الخلافة تمجيد مصطفى كمال أتاتورك وتعظيمه، باعتباره «غازي الإسلام»، مع إخفاء قضية الخليفة والخلافة وراء مظهر خادع. بل الأدهى من ذلك أنهم اقترحوا عليه قبول لقب الخليفة نفسه⁽⁷⁷⁾، فهم كانوا ممن يمشون حياتهم أسرى للعناوين وعبيدًا للألقاب. واستمر زعماء حركة الخلافة في الهند في مواصلة قضية الخلافة أكثر من أربع سنوات، بل كانت قضية الخلافة في مقدمة مسائلهم طوال هذه الفترة، وحملوها - على إجلالها وتعظيمها - فكرة رئيسة من دون جدوى ولا طائل تحتها؛ لأنها كانت تتعارض مع الواقع جملة وتفصيلاً⁽⁷⁸⁾.

إن المرء يجد في مذاهبهم وآرائهم بشأن الخلافة الإسلامية ما يُضحك، لغرابتها وشذوذها، فهم جعلوا للخلافة شأنًا عظيمًا، وأقاموا لها وزنًا كبيرًا، وعلقت هذه القضية بنفوسهم، وتغلغل في وجدانهم تغلغلًا ظهرت آثاره على المواقف التي اتخذوها بشأن الخلافة التي كانت أُلغيت كليًا، وحاولوا على الرغم من ذلك إقناع أنفسهم وأنصارهم من المسلمين الهنود بأن موقف مصطفى كمال وأعدائه من الخلافة ومؤسساتها ليس إلا عملية إصلاحية متدرجة بدافع من الحقائق الظرفية، ولهذا الموقف أهمية لزم من معين فحسب، ثم ترجع الأمور إلى سابق عهدها⁽⁷⁹⁾.

Niemeijer. *The Indian Khilafat Movement*, p. 155.

(76)

Ishtiaq Ahmad, «From Pan-Islamism to Muslim Nationalism: Khilafat Movement and the Struggle for Pakistan,» *Pakistan Journal of History and Culture*, vol. XXXIII, no. 2 (2012), pp. 13-14.

Haniza Alvi, «Ironies of History: Contradictions of the Khilafat Movement,» *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East*, vol. 17, no. 1 (1997), pp. 1-16.

Ishtiaq Ahmad, p. 15.

(79)

على أي حال، لم يُثر مصير الخلافة أي موجة من الاحتجاج، بل قُبل انهيارها بهدوء، وسادت في الهند حالة من اللامبالاة بدلاً من الغضب، وسرعان ما حول زعماء الحركة قضية الخلافة إلى وسيلة مهمة وأداة لنشر التأثير الروحي والديني في الوسط الشعبي الهندي لدفعه إلى المشاركة في حركة تحرير الهند من برائن الاستعمار البريطاني، وحاولوا أن تكون حركة الخلافة دعوة أو حركة عملية تجعل وجود الحكومة البريطانية في الهند مستحيلة، وبالتالي تحقق للهند آمالها في الاستقلال.

في التحليل النهائي لهذا المبحث، نستطيع القول إن قضية الموالاتة كانت تقوم في فكر أعضاء حركة الخلافة على التذاكر والتناصر والتضامن والتكافل بين حركة الخلافة في الهند وحركة الجامعة الإسلامية، فكانوا يرون أن من الممكن أن يجمعهم هدف مشترك يسعون لبلوغه من أجل تحقيق الوحدة للمجتمع الإسلامي. من هنا، عمل أعضاء حركة الخلافة في الهند على توسيع دائرة الامتداد العثماني في شبه القارة الهندية، وكانوا يأملون أن يتم ذلك في جميع الدول العربية والإسلامية، غير أن الحقيقة كانت تكمن في أن دولة الخلافة الإسلامية لم يكن قد بقي لها من شرعيتها الإسلامية آنذاك إلا نكهتها. كما كانوا يأملون بتوسيع نطاق هذه الدولة وشرعيتها لمعارضة الهيمنة البريطانية على الهند وغيرها من الدول الإسلامية والعربية، في حين كانت تلك الهيمنة - خصوصًا بعد حرب القرم - تنخر في قلب تلك الدولة وفي اسطنبول نفسها. وفي الحقيقة فقدت تلك الدولة شرعيتها ووجوب موالاتة البلاد الإسلامية والعربية لها ولحكمها، بعد أن أخذت الدعوة الطورانية تأخذ بخناقها، وأخذت القومية التركية تحل مكان الجامعة الإسلامية التي ما عادت في فترة موالاتة أعضاء حركة الخلافة لهذه الدولة إلا لافتة ترفعها وتسوغ بها ما تعتقد أنه حقها في موالاتة أهل البلاد الإسلامية وتسترب به عجزها. لم تكن تلك الدولة العجوز تقدم في ذلك الوقت لمواطنيها من غير الأتراك الذين أرهقت كواهلهم الضرائب والرسوم شيئًا، وكان أغلب الإداريين الأتراك يزر سابقه في السرقة والفساد. ومن العجيب أن على الرغم من إدراك أعضاء حركة الخلافة الإسلامية في الهند هذه الحقائق منذ وقت مبكر، فإنهم ظلوا متمسكين بأهداب تلك الدولة المريضة، لا شيء إلا لأنها مثلت ذكرى لحلم مقيم لديهم يمجّد الأمة ويهتف للرابطة الإسلامية. ونسأل هنا: هل نجح أعضاء حركة الخلافة الإسلامية

في توجيه مسار نشاط الحركة اليازية في الهند من أجل تحقيق غاية الاستقلال من برائن الاستعمار البريطاني؟ وإلى أي مدى تمكنوا من نشر التوعية اليازية بواسطة نشاط الحركة في الهند بين المسلمين والهندوس؟ وهل انتصروا حقًا في مواجهتهم السلطات البريطانية؟ وهل استطاعوا جمع المسلمين على منصة واحدة لتحقيق أهداف الإسلام، بحسب زعمهم؟ سأحاول الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها في المباحث التالية.

ثالثًا: نشاط حركة الخلافة في الهند وموقف السلطات البريطانية منها

من خلال النظر في سياق مشاركة مسلمي الهند وزعماء حركة الخلافة تركيا والخلافة العثمانية محتتهما، على الرغم من محتواها المتنازع فيه، نجد أن المحنة كانت ظاهرة طبيعية، وأن الالتزام الرمزي بالفكر القديم حول وجود الخلافة الإسلامية كان الخميرة لإحيائها بما يتلاءم حتمًا مع النمط الكلي للحركات الإسلامية التي نهضت في الهند ضد الاستعمار البريطاني في وقت سابق، ولا سيما تلك التي حاول شاه ولي الله الدهلوي إحياءها في الهند في القرن الثامن عشر، والتي كانت تدعو إليها «حركة الدعوة والجهاد» بزعامة أحمد بن عرفان الشهيد في القرن الثالث عشر الهجري، و«حركة شراكت إسلام»، والحركة المحمدية، والحركة الفرائضية، وحركة خاكسار في أوائل القرن العشرين في الهند وفي دول جنوب آسيا⁽⁸⁰⁾، إضافة إلى الحركات الإسلامية الأخرى التي نشأت في بعض الدول العربية والإسلامية على حد سواء⁽⁸¹⁾.

National Archives of India, Activities of the Society known as the sarikat Islam. File no. (80) Progs., nos. 421-432. 1917. Part B. Foreign & Political; Activities of the Sarikat Islam, Bagdad Presidency. File no. 11 25; Khaksars; Activities of Allama Inayatullah Khan Mashriqi Leader of the Khaksar organization and his followers, Home Branch (Public Records). File no. 28 5 & K. W. 1943.

(80) فعلى سبيل المثال، ظهرت حركة الجهاد الثانية في آسيا الوسطى في عام 1266هـ/ 1850م، والحركة السنوسية في ليبيا في عام 1296هـ/ 1880م فصاعدًا، وحركة الجامعة الإسلامية تحت زعامة السلطان عبد الحميد الثاني وجمال الدين الأفغاني في عام 1296هـ/ 1880م فصاعدًا، والحركات الإيرانية في عام 1307هـ/ 1890م فصاعدًا... وغيرها.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ماذا سيكون مصير حركة الخلافة وأعضائها في الهند في حال أنقذت سيادة الخلافة الإسلامية وسلطانها خارج الهند؟ وهل إنقاذ الخلافة والحفاظ على كيائها خارج الهند كانا سيفيدانهم في تحقيق آمالهم السياسية في الهند؟ وهل كان بإمكان تلك الخلافة المزعومة أن تمثل في الاحتفاظ بالأمن القومي للمسلمين في شبه القارة الهندية، وتقدم لهم وسيلة فعالة لتحسين مستواهم الفكري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحيلولة بينها وبين الغزو الفكري الغربي والهندوسي؟ وهل كان بإمكانها أن تمارس نفوذها ورسوخها وأثرها البعيد المدى في حياة المسلمين الخاصة والعامة هناك؟ حقيقة الأمر أن هذا الاهتمام المزدوج بات واضحاً عندما أعرب حزب الرابطة الإسلامية العامة في دورته النوية المنعقدة في صفر 1337 هـ - كانون الأول/ ديسمبر 1918م، عن خوفه وقلقه الشديدين بشأن التأثير المعاكس لحركة الخلافة، والذي كان من شأنه أن يقضي على نفوذ المسلمين في الهند، الذي كان مطلوباً بسبب أهميته الياسية لدى المجتمع الإسلامي في داخل الهند لا في خارجها⁽⁸²⁾. ومن أجل تجنب هذا الوضع، طالب أعضاء حركة الخلافة بوجود دولة تركيا كما كانت قائمة قبل الحرب، أي انسحاب قوات الحلفاء منها، واستعادة سيادتها الكاملة التي كانت لها قبل الحرب، وطالبوا في الوقت نفسه بالحكم الذاتي للهند شرطاً وطلباً أساسيين لإيجاد حل مرضٍ لمألة الخلافة⁽⁸³⁾.

على أي حال، شارك في جهد حركة الخلافة، وبحماسة شديدة، جميع الأطياف في الهند، إضافة إلى الهنود المسلمين من بريطانيا وأصدقائهم الأتراك الأوروبيين⁽⁸⁴⁾. واكتسبت حركة الخلافة قوة كبيرة بدخول العلماء والمفكرين المسلمين الذين فقدوا سلطانهم حين لم يقدروا على الدفاع عنه بالصلاح، إلا أنهم كان يستطيعون بذل نفوسهم وأموالهم. ومن هنا اشتركوا بصورة فعلية في تنشيط حركة الخلافة ضد الاستعمار البريطاني⁽⁸⁵⁾. وكان أن بعثت مشاركة غاندي في حركة الخلافة روحاً جديدة ووسعت نطاقها العملي، لأن غاندي برز في ميدان

IOR, Judicial and Public Department (J & P), 2272 1919.

(82)

Krishna, «The Khilafat Movement in India», pp. 45-46.

(83)

W. C. Smith, *Islam in Modern History* (Princeton: Princeton University Press, 1957), p. 52.

(84)

Krishna, «The Khilafat Movement in India», pp. 43-44.

(85)

الكفاح، ولأن المجال اكتسحته فكرة جديدة، دينية ومناهضة للاستعمار في الوقت نفسه. ودفع نفوذه وتأثيره القوي الهندوس إلى الإيمان بحركة الخلافة والمشاركة فيها عملياً⁽⁸⁶⁾. وكانت تجربة عدم التعاون والدعوة إلى مقاطعة الإنكليز في كل شيء، مثل: عدم العمل في مدارس الحكومة وعدم اللجوء إلى المحاكم الحكومية وعدم الانضمام إلى جيشهم، أي الكف عن معاونة الحكومة بشيء، قد شهدنا مرحلة جديدة من الشراكة الكاملة في التحريض السياسي⁽⁸⁷⁾. ولم يحدث من قبل أن أظهر الهنود ذلك القدر من الحماسة والقدرة على التضحية وتحمل المعاناة من أجل قضيتهم السياسية والوطنية⁽⁸⁸⁾.

لكن على الرغم من وجود الدعم على نطاق واسع وممارسة النشاط الفعلي المتعدد الجوانب، فشلت حركة الجامعة الإسلامية في تركيا، وبالتالي حركة الخلافة في الهند، في تحقيق أهدافها المرجوة، أي الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية ومؤسسة الخلافة الإسلامية المزعومة⁽⁸⁹⁾. وتضافرت عوامل كثيرة ومجموعة من الأسباب الداخلية والإقليمية والدولية، مثل: المعاهدات الربية في زمن الحرب، ووجود التحيزات القوية المعادية للأتراك من جانب حكومات الحلفاء، ونقاط الضعف الكامنة في حركة الجامعة الإسلامية وحركة الخلافة في الهند في حد ذاتها، ففاقت الضعف والهوان، وأدت بالتالي إلى الفشل الذريع⁽⁹⁰⁾. ولم تساعد الحركة فكرة «سوراج»، أي الحكم الذاتي في الهند، على تحقيق آمالها، وهي الفكرة التي دعا إليها زعماء حركة الخلافة بقيادة غاندي⁽⁹¹⁾.

(86) شارك غاندي في الحركة بشكل عملي في صفر 1336 هـ - كانون الأول/ ديسمبر 1917 م، وذلك بعد المقابلة في كلكتا مع الخاتون عابدي بانويهم، والدة الآخرين محمد علي وشوكت علي اللذين كانا يقودان آنذاك حملة للإفراج عن بعض المعتقلين المسلمين. للتفصيل، يُنظر:

Bombay Chronicle. 1 January 1918.

Mushirul Hasan, «Religion and Politics: The Ulama and Khilafat Movement,» *Economic and Political Weekly*, vol. 16, no. 20 (May 1981), pp. 903-905, 907-912.

Ibid.

(88)

Krishna, «The Khilafat Movement in India,» pp. 45-46.

(89)

(90) في الواقع واصل المسلمون الهنود اهتمامهم الشديد بالأوضاع السياسية في تركيا، وأسوأ قبل تأسيس حركة الخلافة جمعية باسم «خدام الكعبة» في عام 1330 هـ/ 1913 م برعاية كل من مولانا عبد الباري ومشير حين قدواتي ومولانا شوكت علي، من أجل معالجة قضية تركيا وحماية الحرمين الشريفين من الحكومات الغربية. يُنظر:

Minault, *The Khilafat Movement*.

M.K. Gandhi, *Hind Swaraj or Indian Home Rule* (South Africa: Phoenix Natal, 1910).

(91)

تفيد كتابات أعضاء حركة الخلافة بأنهم استغلوا الدين من أجل الحصول على ولاء المسلمين لهم، وتوفير قاعدة جماهيرية لأجل التحريض السياسي. وكتب بعضهم يقول: «لا يمكن الوصول إلى قلوب الجماهير من دون استخدام الدين»⁽⁹²⁾. وجرى استخدام عدد كبير من العلماء، وعلى نطاق واسع، لكي يؤدوا دورهم الملموس في سبيل الغاية المرجوة، وهي تحريك عامة الناس بخطاباتهم الدينية الداعية إلى الوحدة الإسلامية العالمية التي تفتت بها حركة الخلافة وأعضاؤها في الهند. وكانت عقيدتهم بشأن مثالية الخلافة العالمية راسخة في أذهانهم، وبالتالي كانوا يؤمنون بها بصدق وحماسة وبشكل عاطفي جدًا، وكانت تمثل في فكرة الطاعة العمياء للخليفة والخلافة. ومن هنا كانوا يريدون من خلال ترويج هذه الفكرة استمرارية فكرة الطاعة شرطاً بدائياً للقوة السياسية الشرعية، واختباراً نهائياً للمكانة التمثيلية والشرعية السياسية للمسلمين، وهو ما دعم التطور السياسي لحركة الخلافة ولحزب الرابطة الإسلامية في ما بعد⁽⁹³⁾.

وبينما استخدم السياسيون الدين للوصول إلى الجماهير، تضافرت أوجه جهد العلماء، بطبيعة الحال، على تحقيق الغاية الدينية والسياسية معاً. وحقيقة الأمر أن العلماء في الهند بدأوا منذ القرن التاسع عشر يتحركون بموجب الفكرة المثالية المتمثلة في النظام السياسي ذي السيادة الكاملة والحقوق المدنية المكونة، بحسب زعمهم، في إقامة الخلافة، وممارسة جميع سلطاتهم السياسية والمدنية بواسطة هذا النظام. وبموجب هذه الفكرة، حاولوا في عام 1335هـ/ 1917م فرض دور الشريعة الإسلامية على النشاط الإداري للحكومة في الهند، ولكن محاولاتهم باءت بالفشل الذريع⁽⁹⁴⁾.

على أن هذا الفشل أقتنعهم بأنهم إذا أرادوا إنقاذ الإسلام - كما فهموه هم - والحفاظ على مكانتهم الدينية والقيادية، فإنه يجب عليهم أن يشاركوا في القيادة

Muhammad Sarwar, *Maulana Muhammad Ali* (Lahore: [s.n.], 1962). p. 277.

(92)

Farzana Shaikh, *Community and Consensus in Islam: Muslim Representation in Colonial India, 1860-1947* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), pp. 233-236.

(94) يُنظر، على سبيل المثال، تمثيل العلماء أمام مونتاجو في الوثائق البرلمانية الهندية:

Parliamentary Papers (PP), 1918, Cmd. 9178, pp. 8-10; E. S. Montagu, *An Indian Diary*, V. Montagu (ed.) (London: Heinemann, 1930), p. 45.

السياسة للبلد. هذه النقطة أعرب عنها، وبشكل محسوب، الزعيم الديني قيوم الدين محمد عبد الباري من فرنغي محل، وهو الذي يرجع إليه فضل إضفاء مفهوم ديني على حركة سياسية، والذي أيد علماء آخرون بحماسة شديدة، ووافق أحدهم معه على أنه: «مادام العلماء لا يأخذون زمام الأمور السياسية في أيديهم، وما دامت أصواتهم الدينية لا تعبر عن الموجودين في السلطة، فسوف يكون من الصعب بالنسبة إليهم أن يكتسبوا النفوذ ويحصلوا على السيطرة واليادة الدينية. علاوة على ذلك، فإن قضية تحقيق أهدافهم العليا، أي حماية الإسلام، ستبقى مجرد حلم فارغ»⁽⁹⁵⁾.

كان هذا هو الحلم الذي دفع معظم العلماء وأعضاء الحركة الخلافة إلى التفكير في إنشاء هيئة كهنوت منظمة خاصة بهم، أي إمبريالية دينية وفقهية، ومن ثم إنشاء دولة داخل الدولة تدار شؤونها تحت إشراف شيخ الإسلام، أو أمير الهند، الذي سيكون مسؤولاً مباشراً أمام الخليفة العثماني⁽⁹⁶⁾. وكان هذا الدافع نفسه هو الذي قادهم إلى إنشاء منظمة دينية وسياسية باسم «جمعية علماء الهند» من أجل تشكيل قضية مشتركة مع النخبة السياسية⁽⁹⁷⁾. وكان الوفاق الناتج من هذه الفكرة بين العلماء والماسة كبيراً وهائلاً وذا تأثير بالغ في الحياة السياسية الهندية إبان تلك الفترة، بحيث إن حركة الخلافة تحولت إلى واحدة من أكبر الحركات السياسية والدينية في الهند الحديثة⁽⁹⁸⁾.

(95) علماء كرام جب تک سیاست کی باگ ڈور اپنے ہاتھ میں نہ لے لی گئی اور بلندنشینوں کے ہمنشین ہو کر اپنے مذہبی و ازکواتکیا و ازوس سے بے شکرتائی گئے، علماء کامذہبیاقتدار قائم نہ بنا سکتے تھے اور نیز ان کے مطالبہ عالی (حفاظت اسلام) کا حصول ایک خواب پریشان سے بے زائد نہ ہی۔ يُنظر: Letter of Abul-Muhasin Muhammad Sajjad to Abd al-Bari, 4 December 1918, Nuqūsh, Lahore, CIX (April-May 1968), p. 91.

P. Hardy, *Partners in Freedom and True Muslims* (London: Studentlitteratur, 1971), pp. 12-13; (96) Qazi Muhammad 'Abd al-Ghaffar, *Asar-i Abu 'l-Kalām Azad* (Bombay: [s.n.], 1949), pp. 67-68; M. U. Haq, *Muslim Politics in Modern India* (Meerut: Meenakshi Prakashan, 1970), pp. 88-104.

(97) للتفصيل بشأن مقاصد الجمعية ونشاطها، يُنظر: مولانا محمد ميان، *جمعية علماء کیا هي؟* (دہلی: [د.ن.]، 1946).

Syed Tanvir Wasti, «The Circles of Maulana Mohamed Ali», *Middle Eastern Studies*, vol. 38, (98) no. 4 (October 2002), pp. 51-62.

وعلى الرغم من أنه كان بين الطرفين وفاق أدى إلى ازدياد قوتهما وهبتهما وتأثيرهما في الشعب الهندي، فإن العلماء والساسة فشلوا في الترفع عن القضايا الملحة أو في تقديم القيادة بشكل جدي وواضح لمسلمي الهند. ونستطيع القول إن الهجرة التي أعلنها العلماء في عام 1338 هـ/ 1920 م مثلاً واضح على فشلهم الذريع؛ ولاشك في أن العلماء الداعين إلى هذه الفكرة استطاعوا بنفوذهم الديني أن يُخذنوا تأثيراً روحياً في الوسط الشعبي، وأن يؤثروا في المسلمين ويجذبوهم إلى صفوفهم في نشاطهم العدائي ضد الإنكليز. وساعدتهم الروح العدائية التي كان الشعب المسلم يكنها للإنكليز على تدعيم فكرتهم، واعتقادهم بأن الهند البريطانية أصبحت داراً للحرب وغير ملائمة للإسلام والمسلمين، ولكن العلماء الذين أصدروا هذا المرسوم الإلزامي والياسين الذين حولوه إلى حملة لممارستها على أرض الواقع، تجاهلوا الحقائق الاقتصادية والسياسية في الهند⁽⁹⁹⁾.

حقيقة الأمر أنهم كانوا في نوبة من الغضب معادية لبريطانيا، فأغلقوا عيونهم عن رؤية عواقبها الوخيمة على النفوس والعقول. وانتشرت سريعاً فكرة الهجرة إلى المناطق الشمالية الهندية على الرغم من معارضة جمعية علماء الهند ولجنة الخلافة العليا لها، لما فيها من مخاطر ومواقف مغامرة، وخشية أن تُلحق الضرر بتجربة فكرة عدم التعاون الجارية⁽¹⁰⁰⁾. وعلى أي حال، باع نحو 60 ألف مهاجر، بين شعبان

M. Naeem Qureshi, «The 'Ulamā' of British India and the Hijrat of 1920,» *Modern Asian Studies* (99) vol. 13, no. 1 (1979), pp. 41-59.

(100) وإعطاء المشروعية الدينية، أصدر المولوي عبد الباري فتوى تنص على أن الهجرة تجوز في الأحوال التي يشعر الناس بأنهم ما عادوا قادرين على تأدية واجباتهم الدينية تحت السلطة غير الإسلامية. والسؤال هنا: هل فعلاً كان المسلمون غير قادرين على ذلك؟ أو هل فعلاً كانت السلطات البريطانية تمنعهم من تأدية واجباتهم الدينية في الهند؟ في الواقع لا يفيد مصدر معاصر واحد بأن السلطات البريطانية كانت تتدخل في شؤون الهندو الدينية والاجتماعية، بل الحقيقة أن السلطات البريطانية كانت دائماً تجتنب ذلك، وتحاول أن تحل جميع مشكلات الهندو الدينية والاجتماعية من طريق الاستعانة بعلمائهم ورجال الدين. وعلى كل حال، تبع عبد الباري كثيراً من العلماء في إصدار مثل هذه الفتاوى، ونشروها وروجوها في جميع أنحاء شبه القارة الهندية. وقال مولانا آزاد مخاطباً جميع المسلمين في الهند: يجب على الذين يرغبون في تنفيذ التزاماتهم الدينية أن يهاجروا من الهند، وعلى أولئك الذين لا يستطيعون الهجرة فوراً أن يساعدوا المهاجرين. ولا تعطي الشريعة الإسلامية أي خيار آخر غير الهجرة التي كانت مرغوباً فيها قبل الحرب، ولكنها أصبحت الآن إلزامية. ولا يجوز أن يبقى في الهند إلا الذين يحتاجون هنا إلى مواصلة النضال، أو الذين لديهم أسباب مقبولة تمنعهم من الهجرة. لمزيد من التفصيل، يُنظر: Hafeez Malik, *Muslim Nationalism in India and Pakistan* (Washington D.C.: Public Affairs Press, 1963), pp. 343-344.

وشوال 1338 هـ - أيار/ مايو وآب/ أغسطس 1920 م، ممتلكاتهم ومتاعهم وهاجروا إلى أفغانستان (دار الإسلام)، بحسب اعتقادهم⁽¹⁰¹⁾. ولكن سرعان ما فشل هذا المشروع وتلك الحملة بسبب سوء التنظيم والإعداد، وبسبب قرار الأفغان في ما بعد وقف المزيد من الهجرة، على أن عملية الهجرة سببت خسائر فادحة في الأموال والنفوس وخراب شؤون آلاف الأسر المسلمة في الهند⁽¹⁰²⁾. ثم عادت الفئة الباقية من المهاجرين (ما يقرب من 75 في المئة) إلى الهند، بينما لقي آخرون حتفهم أو تفرقوا وتشت شملهم، وتوجه بعضهم إلى شمال أفغانستان وتركيا وروسيا. وقد استغرق التعافي من هذه الكارثة الإنسانية والمالية وقتاً طويلاً⁽¹⁰³⁾.

يتضح من مواقف زعماء حركة الخلافة ونشاطهم أنهم ركزوا على فهم خاص للتاريخ لا ينجم مع الطموحات الهندية. ولتحقيق الغاية المرجوة، روجوا للمثل هذه الأسطورة الدينية. ولا شك في أن المسلمين خدعوا وآمنوا بهم وبأفكارهم البالية، واجتمعوا حولهم على أساس عقيدتهم في السياسة، وذلك لأن زعماءهم أدركوا أن هذه أبلغ الطرق تأثيراً للإمساك بناصر القوة السياسية أو للمحافظة عليها⁽¹⁰⁴⁾.

في هذا الصدد، لم يكن الذي جرى باسم الهوية الدينية والسياسية المتميزة أكثر من محاولة من النخب السياسية للحصول على المكانة الدينية والاجتماعية والسياسية، وللتظاهر بأنها الناطقة باسم المجتمع الإسلامي، فاستخدمت الدين غطاءاً للمصالح الذاتية التي لا علاقة لها بالدين على الإطلاق⁽¹⁰⁵⁾، وهذا هو الأمر

(101) حدث أن فرعاً من حركة الخلافة دعا المسلمين إلى القيام بالهجرة الاجتماعية من الهند باعتبارها دار الحرب، إلى الأراضي الإسلامية باعتبارها دار الإسلام. وفي مؤتمر حركة الخلافة الذي انعقد في أوائل عام 1338 هـ/ 1920 م، أعلن الزعيم شوكت علي قائلاً: «إذا تم التلاعب مع الخلافة، فلن يبقى أمام مسلمي الهند غير خيارين: الجهاد أو الهجرة».

Ishtiaq H. Qureshi, *Ulema in Politics* (Karachi: MA'AREF Limited, 1972), p. 265.

Sultan-i-Rome, «The Role of the North-West Frontier Province in The Khilafat and Hijrat (102) Movements, *Islamic Studies*,» vol. 43, no. 1 (Spring 2004), pp. 51-65.

(103) بشأن حجم خسارة الأرواح والأموال، يُنظر: نجم الدين إصلاحي، مکتوبات شیخ الهند، ج 2 (ديوبند، الهند: [د.ن.]، 1954، ص 262-263).

Paul R. Brass, *Language, Religion and Politics in North India* (London: Cambridge (104) University Press, 1974).

Qureshi, «The 'Ulamā' of British India and The Hijrat of 1920,» pp. 46-47. (105)

الذي دفع بعض الباحثين الغربيين إلى السخرية من حركة الخلافة في الهند ومن نشاطها السياسي والديني، وافترضوا أن زعماء الحركة تحركوا بدوافع المصالح التافهة والمناصب السياسية والإدارية، ووصفوا الزعيم محمد علي وصنوه شوكت علي بأنهما كانا عميلين طامعين بالوصول إلى السلطة، ويدوان في بعض الأحيان، طبقاً لقولهم، سارقين ينظمان برامج دعوة الوحدة الإسلامية لجمع الأموال ليتسنى لهما استغلال صندوق حركة الخلافة⁽¹⁰⁶⁾.

مُنِي أعضاء حركة الخلافة بالفشل في صراعهم مع السلطات البريطانية، بسبب الخلافات والانقسامات في داخل صفوفهم، وفي ممارسة أي تأثير قوي وملمس في السياسة البريطانية. ولم تبد الحكومة البريطانية في الهند، التي كان يمثلها لويد جورج، أي اهتمام أو موقف إيجابي أو مشاعر متعاطفة مع قضية مسلمي الهند، على الرغم من ضغوط حركة الخلافة⁽¹⁰⁷⁾، وكان موقفها يعكس - على وجه التحديد - الرأي العام البريطاني ومشاعره⁽¹⁰⁸⁾. ولكن مشكلة تركيا تفاقمت بعد ذلك وتضمنت تصادمًا مع مصالح دول الحلفاء، بما فيها من تناقضات كامة في طموحات متضاربة لكل من الأتراك والعرب، وكان في مقدمة هذه المشكلة انتهاج لويد جورج سياسات مناهضة لمصالح تلك الدول حيال تركيا، ومن ثم تجاهل باستمرار الحكومة الهندية والمكتب الهندي، وحاول السيطرة على وزارة الخارجية، وكذلك تجاهل هيئة الأركان العامة⁽¹⁰⁹⁾. ولاشك في أنه سمح لوفد حركة الخلافة بتمثيل قضيتهم في لندن مرتين، الأولى في جمادى الثانية 1338 هـ - آذار/ مارس 1920 م تحت قيادة محمد علي، والثانية تحت زعامة حسن الإمام⁽¹¹⁰⁾، ولكن في التسوية النهائية مع تركيا، كان الضغط من

Francis Robison, *Separatism among Indian Muslims: The Politics of the United Provinces' (106)*
Muslims 1860-1925 (Cambridge: Cambridge University Press, 1974; Mushirul Hasan, *Nationalism and Communal Politics in India 1916-1928* (New Delhi: Manohar, 1979), p. 133.

IOR, PSM, D. 371; no. 7289, 30 October 1919, enclosure, F.O. to I.O., no. 145162 M.E. 44A. (107)
 IOR, PSSE, P. 6818 1919 with 380 1919, III; PRO, F.O. 371 5141; PRO, F.O., 371 5142, and IOR, PSSE, 380 1919, II.

T. P. O'Connor's speech in the House of Commons on 26 February 1920. PP. 1920. Hansard. (108)
 125 II. C. Deb. 5 S. col. 1893; IOR, PSSE, P. 2012 1920 with 380 1919. IV; A. J. Toynbee, «The Question of the Caliphate», *Contemporary Review*, vol. CXVII (1920), pp. 192-196.

PRO, F.O., 371 5044, 5046, 5106-5141; IOR, PSSE, P., 8039 1920 with 4995 1919, II. (109)

IOR, PSM, B. 371; F 172 1 10 (b), Lloyd George Papers. (110)

جانب المسلمين وأعضاء حركة الخلافة ضعيفاً وغير ذي تأثير ملموس. وحتى عندما استُبدلت معاهدة سيفر بمعاهدة لوزان عام 1341هـ/ 1923م⁽¹¹¹⁾، كانت الأسلحة التركية، لا النصب التذكارية الهندية، هي التي تمكنت من تحقيق هذا الإنجاز.

ولكن هذا لا يعني أنه لم يكن في الأوساط الرسمية قلق بشأن موقف المسلمين الهنود من قضية الخلافة تحت تأثير نشاط حركة الخلافة في الهند. في الواقع، كان غضب المسلمين الهنود موضع قلق شديد لدى الحكومة الهندية ومكتب الهند في لندن. من أجل ذلك، وعلى الرغم من النشاط المحدود للسياسة الإمبريالية التي كانت الحكومة الهندية تعمل من خلالها لإحباط النشاط العدائي ضدها، والتي كانت قائمة على الخداع والمراوغة السياسية، بذل مكتب الهند من خلال إدوين مونتاغو ثم الفيكونت بيل والحكومة الهندية برئاسة اللورد تشيلمفورد، قصارى جهده للوصول إلى أي تسوية نهائية مع تركيا. ودفعهم السبب التكتيكي نفسه إلى اعتماد سياسة عدم التدخل في شؤون الهنود الخاصة، وذلك بقدر الإثارة المعنية وحيثما تكون مفيدة ولمصلحة الحكومة، كما أنهم اعتمدوا سياسة القمع تحت طبقة رقيقة، باعتبارها مفيدة وفعالة لتحقيق الأهداف المرجوة⁽¹¹²⁾.

كانت غالبية السلطات المحلية تفضل استخدام تدابير وإجراءات قوية ضد نشاط حركة الخلافة، وغالباً ما مارست هذه السياسة القمعية بالحديد والنار في معظم الأحوال، في وقت كانت السلطات المركزية تتظاهر، في معرض بحثها عن

(111) وُقعت معاهدة لوزان في 10 ذي الحجة 1341هـ - 24 تموز/ يوليو 1923م، عقب معاهدة سلام في لوزان، سويسرا. وجرّت في إثرها تسوية وضع الأناضول وتركيا الشرقية في الدولة العثمانية، وذلك بإبطال معاهدة سيفر التي وقعتها الدولة العثمانية نتيجة حرب الاستقلال التركية بين قوات حلفاء الحرب العالمية الأولى والجمعية الوطنية العليا في تركيا (الحركة القومية التركية) بقيادة مصطفى كمال أتاتورك. وقادت هذه المعاهدة إلى اعتراف دولي بجمهورية تركيا التي ورثت الإمبراطورية العثمانية.

للتفصيل بشأن هذه المعاهدة، يُنظر: The Treaties of Peace 1919-1923, vol. II (New York: Carnegie Endowment for International Peace, 1924).

(112) يمكن متابعة السياسات والإجراءات التي اتخذتها حكومة الهند بشأن حركة الخلافة بوساطة التعليمات والإرشادات التي كانت تصدر عنها من وقت إلى آخر للحكومات المحلية، ويُستحسن أن تُدرس بحسب الترتيب الزمني للمراحل الرئيسة للحركة وخلفيتها للوصول إلى النتائج المرجوة، وذلك من طريق الوثائق البريطانية. يُنظر، مثلاً، الوثيقة التالية: (IOR, J & P, 5273-1920).

السياسة المتحدة لعموم الهند من إعداد مستشارها القانوني، باتخاذ سياسة الردع والزجر ضد السلطات المحلية، في حين أنه في حال قامت الحكومات الإقليمية بتجاوز حدودها، كما حدث في ولايتي البنجاب صيفَ عام 1337هـ/ 1919م والبنغال شتاء عام 1339هـ/ 1921م، مع مواصلة الشعب أعماله العنيفة، حين قابلته السلطات المحلية بالعنف، وقبضت على الآلاف، وزجت بهم في السجون، فكانت تؤيد أفعال السلطات المحلية القمعية تمامًا وبصورة دائمة، حتى لو كانت التدابير المستخدمة صارمة على نحو غير عادي⁽¹¹³⁾. أمّا مكتب الهند، فلم يكن له تأثير قوي في سياسة حكومة الهند، وكان بصورة عامة يتعرض للانتقاد في الحكومة الهندية مهما بلغ الأمر من التدخل أو الأعمال القمعية على نحو غير ملائم ضد الهنود الثوار وأعضاء حركة الخلافة⁽¹¹⁴⁾. ولكن العامل المهم هو أن حكومة الهند تمكنت من الخروج سالمة نسبيًا من اضطراب السنوات الست الذي تسبب به زعماء حركة الخلافة وعناصرها النشطاء في كثير من المدن الهندية، وجعلوه بنشاطهم وحماستهم تحديًا كبيرًا للحكومة الهندية.

رابعًا: دور الهنود البريطانيين في تطوير حركة الخلافة في الهند

إن دور المسلمين الهنود المقيمين في بريطانيا لم يوضع في إطار صحيح أو في موضع تقدير، ولم يجر تقويمه تقويمًا واضحًا ودقيقًا. والحقيقة تكمن في أن حركة الخلافة في مرحلتها الأولية رعاها هؤلاء الناس المقيمون في بريطانيا إبان تلك الفترة التاريخية. وفي المقام الأول نذكر، على سبيل المثال، مشير حين قدوائ الذي كان يُعد من أبرز محامي حركة الجامعة الإسلامية، وهو الذي حث الزعيم عبد الباري على العمل المشترك بشأن تنشيط حركة الخلافة في الهند، وكان همزة الوصل بينه وبين ما كان يجري من حوادث في العواصم الأوروبية⁽¹¹⁵⁾. ثم كان هنالك أشخاص بارزون آخرون، مثل أمير علي ومحمد أصفهاني والشيخ عبد المجيد وآغا خان ومرزا عباس علي بيغ، ويوسف علي،

Ibid.

(113)

Ibid.

(114)

(115) يُنظر: الرسائل المتبادلة بين قدوائ وعبد الباري، 2 أيلول/ سبتمبر عام 1914م، في: Nuqūsh. CX. pp. 83-84.

ونواب جنغ وغيرهم، من الذين أدوا المهمات الصعبة المتمثلة في إبراز مشاعر الجالية الهندية في لندن بشأن قضية تركيا⁽¹¹⁶⁾. وقام هؤلاء بترتيب الاجتماعات العامة من أجل هذه القضايا، وأرسلوا عرائض إلى الحكومة البريطانية، ووسعوا نشاط الدعاية من خلال الصحافة. كما أنهم حاولوا مواجهة بعض المفكرين الغربيين الذين كانوا يروجون مخاوف تركيا ورهابها، مثل اللورد روبرت سيل واللورد برايس والسير دونالد ماكليان والسير تشارلز أومان والبروفيسور ديفيد صمويل مارغليوث والمؤرخ الكبير أرنولد توينبي⁽¹¹⁷⁾.

نشطت الأعمال الرئية لحركة الخلافة تحت رعاية الرابطة الإسلامية في لندن، وذلك بمساهمة من الجمعية الإسلامية ومكتب المعلومات لمشير حين قدوائي ومجلته الصادرة عن هذا المكتب باسم *Muslim Outlook* (وجهات نظر المسلمين)⁽¹¹⁸⁾. بل استخدمت أيضًا مراكز الطائفة الأحمدية، مثل مركز وكينغ في

Sayed Tanvir Wasti, «Mushir Hosain Kidwai and the Ottoman Cause,» *Middle Eastern Studies*, vol. 30, no. 2 (April 1994), p. 256.

(117) يمكن الاطلاع على وجهات النظر المعادية للورد روبرت سيل ورؤيتها في: (PP, 1920, Hansard, 123 H.C. Deb. 5S, col. 730).

أما بشأن آراء اللورد برايس، فيُنظر مقاله بعنوان:

Lord Bryce, «The Settlement of the Near East,» *Contemporary Review* (January 1920), p. 1.

وثمة نماذج لردات أفعال أعضاء البرلمان البريطاني، بما في ذلك آراء السير دونالد ماكليان والسير أومان في: (PP, 1920, Hansard, 125 H.C. Deb. 5S, cols. 1949-2060). وبالنسبة إلى وجهات نظر المشرق البروفيسور ديفيد صمويل مارغليوث، فيمكن الرجوع إلى مقاله التي عنوانها:

D. S. Margoliouth, «The Caliphate,» *New Europe, London*, vol. XIV, no. 182 (1920), pp. 294-300.

وبخصوص آراء المؤرخ توينبي، راجع مقاله بعنوان: Arnold Toynbee, «A Review of the Turkish Problem,» *New Europe*, vol. XIV, no. 170 (1920), pp. 1-5; «The Meaning of the Constantinople Decision,» *New Europe*, vol. XIV, no. 175 (1920), pp. 129-131; «Mr. Montagu's Pound of Flesh,» *New Europe*, vol. 14, no. 176 (1920), pp. 145-49.

(118) يُعد الزعيم مشير حين قدوائي من الشخصيات المؤثرة في نشاط حركة الخلافة من أجل مستقبل مسلمي الهند والخلافة الإسلامية في تركيا. وفي خلال فترة إقامته في لندن، قاد حملات شرسة ضد بريطانيا وحلفائها من أجل حقوق المسلمين الهنود وتركيا. ولد لأسرة أرستقراطية في مقاطعة باره بنكي في شمال الهند عام 1294 هـ/ 1878 م. وفي عام 1330 هـ/ 1913 م أسس جمعية باسم «خدام كعبة في الهند» بتعاون من مولانا عبد الباري ومولانا شوكت علي، ثم أسس في وقت لاحق فرعًا للجمعية في لندن التي أقام فيها سنوات عديدة. ومن بين مهمات أخرى، وكانت الجمعية تقوم بنشر كتب ومجلات تناول القضايا الإسلامية، ولاسيما قضية مسلمي الهند والخلافة الإسلامية في تركيا. وأسهم قدوائي قبل عودته إلى الهند في عام 1338 هـ/ 1920 م، وبجدية تامة من خلال كتاباته وخطاباته العامة والخاصة، في معالجة قضية تركيا =

لندن، الذي كان يديره آنذاك خواجه كمال من أجل تقديم الخدمات لقضية حركة الخلافة⁽¹¹⁹⁾. وبصرف النظر عن هذا، فإن آغا خان الثالث وشخصين آخرين من المسلمين الهنود البارزين، وهما صاحب زادة آفتاب أحمد خان ويوسف علي اللذان تمكنا من تقديم قضية مسلمي الهند في مجلس الأربعة المنعقد في باريس والمعروف بـ The Council of Four، قاموا في رجب 1337 هـ - أيار/ مايو 1919 م بمرافقة الوفد الهندي الرسمي المكون من إدوين مونتاغو واللورد سنها من رايبور الهند ومهاراجا بيكانير للمشاركة في مؤتمر السلام، ودافعوا عن الخلافة في تركيا والتسامح معها⁽¹²⁰⁾. ثم حاول هذا الوفد الهندي جاهداً في أثناء مشاركته في المؤتمر، أن ينقل إلى الدول المتحالفة وجهات نظر الهنود المسلمين بشأن مستقبل الدولة العثمانية وأهمية الخلافة لديهم⁽¹²¹⁾. وبالمثل قام محمد علي جناح، وبالنسبة عن الرابطة الإسلامية العامة، بدور مهم لإنقاذ الدولة العثمانية من التفكك⁽¹²²⁾. ولكن عندما أخذ نشاط حركة الخلافة يتزايد نحو العنف والتشدد والنضال العسكري، اتخذ بعض أعضائها، مثل السير آغا خان وأمير علي على وجه الخصوص، وجهات أخرى اتبعت التعامل مع الحركة بحیطة وحذر⁽¹²³⁾.

= العثمانية وقضايا مسلمي الهند في لندن. ثم زار تركيا مرات عدة، ومنحه السلطان العثماني عبد الحميد الثاني وساماً تركياً في اسطنبول عام 1322 هـ / 1905 م. وبعد عودته النهائية إلى الهند، شارك في نشيط حركة الخلافة في المقاطعات المتحدة الهندية، وقام بعد فشل الحركة بدور ريادي في الشؤون السياسية الوطنية. ألف كتباً عديدة بشأن قضية مسلمي الهند وموقفهم من الخلافة الإسلامية، وخصص بعض أعماله للدراسة قضية تركيا العثمانية، ومن أهم هذه المؤلفات: *Mushir Hosain Kidwai: The Future of the Muslim Empire: Turkey* (London: The Central Islamic Society, 1919), and *The Sword Against Islam or A Defense of Islam's Standard-Bearers* (London, 1919).

بشأن تفصيلات تتعلق بحياته ونشاطاته السياسية والعلمية في الهند ولندن، وموقفه من قضية تركيا العثمانية والخلافة، يُنظر: Wasti, «Mushir Hosain Kidwai and The Ottoman Cause», pp. 252-261.

IOR, PSSE, 380-1919, I, III & IV; P. C. Bamford, *The Histories of the Non-Co-operation and (19) Khilafat Movements*, Prepared under the aegis of the Government of India's Intelligence Bureau (Delhi: Government of India Press, 1925), pp. 142-145.

The Paris Peace Conference V (1919). Papers Relating to the Foreign Relations of the (120) United States (Washington: United States Government Printing Office, 1946), pp. 690-701.

Memoranda dated 5 February and 1 April 1919, enclosures, Montagu to Chelmsford, 31 (121) March 1919, Chelmsford Papers.

IOR, PSSE, P. 5889-1919; IOR, PSSE, P. 380-1919, III. (122)

Qureshi, pp. 88-90. (123)

تلقى هؤلاء المسلمون الهنود القاطنون في بريطانيا المساعدات المعنوية والمادية من المسلمين البريطانيين، مثل مرمدوك بيكثال وعمر فلاثت وخالد شيلدريك، وبعض البريطانيين الموالين لتركيا، ومن ذوي الصلات القوية مع الهند ومع زعماء حركة الخلافة بشكل أو بآخر. كما قدمت كل من جمعية اللورد موراي الأنكلو - عثمانية وجمعية سيغريف وستورتن دعمها الكامل لقضية حركة الخلافة، وأسهمت أيضًا في تقويتها شخصيات بريطانية أخرى، ومع ذلك، فشلت جميع محاولات هؤلاء في إقناع بريطانيا العنيدة أو إقناع حلفائها⁽¹²⁴⁾.

أما بالنسبة إلى حجم الدعم الذي حصل عليه أعضاء حركة الخلافة من بقية العالم الإسلامي والعربي، فلا يوجد أي دليل مباشر عليه. ويبدو أن حركة الجامعة الإسلامية في الهند كانت إلى حد كبير تمارس نشاطها السياسي في اتجاه واحد. وعلى أي حال، فمنذ الحرب العالمية الأولى، انشغل كل من العرب والأتراك بمشكلاتهم الخاصة، ولم يكن في إمكانهم ساعثن أن ينظروا بارتياح إلى عالم متغير. يضاف إلى ذلك أن الأهداف المعلنة لحركة الخلافة كانت تحمل في طياتها تناقضًا مباشرًا مع التطلعات القومية لدى العرب والأتراك. وعلى العكس من ذلك، يبدو أن الأتراك حاولوا استغلال نشاط حركة الخلافة الهندية وتحريضها السياسي لمصلحتهم الخاصة وكوسيلة فاعلة للسياسة الخارجية⁽¹²⁵⁾، إلا أن معاهدة لوزان التي عُقدت في ذي القعدة 1341 هـ - تموز/ يوليو 1923 م كانت نقطة تحول في طبيعة علاقات الأتراك مع حركة الخلافة في الهند⁽¹²⁶⁾. وكان الأفغان قد سبقوهم في ذلك، بحيث إن موقفهم خلال الهجرة عام 1338 هـ/ 1920 م خير مثال على ذلك إذ كشف نياتهم الحقيقية، فكان الأفغان قد قاموا بتشجيع الهجرة من الهند من أجل مضايقة الحكومة الهندية والضغط عليها، ومن ثم الحصول على الامتيازات في معاهدة مسوري في الهند، والتي كانت محادثاتهما على قدم وساق آنذاك. ولكن حالما

IOR, PSSE, 380 1919, I, III & IV; *The Times* (London), 26 May & 10 September 1919, and (124) 2 February 1920; *Contemporary Review*, CXVI (1919), p. 116.

IOR, PSSE, 1061 1919.

(125)

IOR, PSSE, 1061 1919.

(126)

بدأت العلاقات الأنكلو - أفغانية تتحسن، خسر الأفغان جميع المصالح السياسية التي كانوا يتوقون إلى اكتسابها من مسلمي الهند، ومن ثم أوقفوا الهجرة الهندية إلى المناطق الأفغانية، وأصبح هذا الموقف واضحاً حتى في أثناء مؤتمر مسوري في الهند⁽¹²⁷⁾.

تكرر السيناريو نفسه مع البلاشفة، الذين استغلوا أعضاء حركة الخلافة الهندية على الرغم من أن بعض أعضائها حذر منهم واحتج على تلقي أي مساعدة روسية من أجل تنفيذ خطة البلاشفة المعادية والمبالغ فيها لبريطانيا⁽¹²⁸⁾. وفي الواقع، لم يكن البلاشفة جادين في تقديم مساعداتهم لأعضاء حركة الخلافة الهندية، ولكن حصل بعض التقارب بين الطرفين لأن بعض أعضاء حركة الخلافة الهندية، مثل فضل الحسن حسرت موهاني وغيره⁽¹²⁹⁾، آمن بالأيديولوجيا الشيوعية، وكان على علاقة قوية مع الشيوعيين في روسيا⁽¹³⁰⁾، بل كان المهاجرون الساخطون الذين تمكنوا من الذهاب إلى روسيا عبر أفغانستان خلال فترة الهجرة وتخلوا عن دينهم وعقيدتهم وآمنوا بأفكار كارل ماركس إيماناً كاملاً، غير قادرين على إحداث أي نوع من التأثير المعلوم في حق حركة الخلافة الهندية ومصالحها السياسية. وكذلك الحزب الشيوعي المهاجر إلى الهند والذي أنشأه أعضاء حركة الخلافة في طشقند في محرم 1339 هـ - تشرين الأول/أكتوبر 1920 م لم يكن له أي تأثير معلوم في الهند المعاصرة، ربما لأن القيادة البرجوازية لحركة الخلافة على وجه العموم كانت معادية للشيوعية⁽¹³¹⁾. أما الحركة القومية الهندية خلال فترة

IOR, PSSF, 1061-1919.

(127)

IOR, Political & Secret Memoranda (PSM), B. 350 & 361.

(128)

(129) عبد الشكور، حسرت موهاني، ط 3 (لكهنو، الهند: [د.ن.]، 1954)، ص 22-23؛ عبد القوي، حسرت موهاني كي سياسي زندگي كي چند جهلکیان (الهند: [د.ن.]، 1956)، ص 51-61.

Zafar Imam, *Colonialism in East-West Relations* (New Delhi: Eastman Publications, 1969), (130) p. 83.

Muzaffar Ahmad, *The Communist Party of India and Its Formation Abroad* (Calcutta: The National Book Agency, 1962), pp. 56-97; Sirdar Ikbal Ali Shah, *The Tragedy of Amanullah* (London: Alexander-Orseley Ltd, 1933), pp. 150-156; *Communism in India 1924-1927* (Calcutta: Intelligence Bureau, Home Department, 1927), pp. 9-10; Shaikat Usmani, *I Met Stalin Twice* (Bombay: K. Kurian, 1953), pp. 21-22; David N. Druhe, *Soviet Russia and Indian Communism* (New York: Bookman Associates, 1959), p. 35; Viewpoint, Lahor, vol. I, no. 13 (1975), p. 13.

الدراسة⁽¹³²⁾، فيبدو أنها ظلت بصورة عامة غير متأثرة إلى حد كبير بالسياسات الفعلية، وكانت برامجها الياسية غير محددة إلى حد كبير قبل ثورة ملحة في ربيع الأول 1343 هـ - تشرين الأول/ أكتوبر 1924 م⁽¹³³⁾.

خامسًا: موقف الزعماء الهندوس والمسلمين من حركة الخلافة

على الرغم من أن حركة الخلافة تلقت الدعم من الهندوس، فإن عملية التعاون بين الهندوس والمسلمين كانت بطيئة واستغرقت ما يقرب عامًا كاملاً قبل أن يقتنع بها حزب المؤتمر الوطني في النهاية وبارك هذا التعاون المتبادل⁽¹³⁴⁾. وكان الزعيم غاندي، الذي انضم إلى الحركة في مرحلة مبكرة، معلمًا رئيسًا في هذه القضية، لكن موافقة حزب المؤتمر النهائية تأخرت حتى قيام أعضاء حركة الخلافة بإلحاق قضية البنجاب بمسألة الخلافة، وتعهدوا الالتزام الصارم بعدم ممارسة العنف والشدة في حملة عدم التعاون مع السلطات البريطانية⁽¹³⁵⁾. وبغض النظر عن موافقتهم غير المرضية على مسألة البنجاب، التي هي هدية قُدمت إلى

(132) دفعت الحركة القومية الهندية الثوار، بزعامة عدد من قادتهم، مثل رام برساد بيسمل وجوغي غرجي وجندر شيكر آزاد، إلى تأسيس رابطة الهند الجمهورية في ربيع الأول 1343 هـ - تشرين الأول/ أكتوبر 1924 م في مدينة كاننور بولاية أترابرديش، وكان الهدف من تلك الثورة المسلحة إنهاء الحكم الاستعماري، وإقامة الجمهورية الاتحادية للولايات المتحدة في الهند. للتفصيل، يُنظر:

Bhawan Singh Rana, Chandra Shekhar Azad: An Immortal Revolutionary of India (New Delhi: Diamond Pocket Books, 2005).

Imam, p. 83.

(133)

Englishman (Calcutta). 9 September 1920; Bombay Chronicle. 9 September 1920.

(134)

(135) ظهرت قضية البنجاب بسبب قيام الحكومة المحلية باتخاذ الوسائل الصارمة والإجراءات المشددة والقاسية ضد العصيان المدني في ولاية البنجاب في جمادى الثانية 1337 هـ - نيسان/ أبريل 1919 م. وعولجت هذه القضية من خلال وجهات النظر العديدة في كتب الهنود، والأوراق الرسمية البريطانية، بحيث قدمت السلطات البريطانية تقارير عديدة بشأن هذه القضية المهمة إبان تلك الفترة.

للتفصيل، يُنظر الكتب والوثائق التالية: Lajpat Rai, *The Agony of the Punjab* (Madras: Tagore, 1920); P. Mohan, *An Imaginary Rebellion and How it was Suppressed* (Lahore: Khosla Bros, 1920); Report of the Commissioners Appointed by the Punjab Sub-Committee of the Indian National Congress, 2 vols. (Bombay: Karnatak Press, 1920); PP. 1920, Cmd. 681, Report of the Committee Appointed by the Government of India to Investigate the Disturbances in the Punjab, etc.; Six Minutes to Sunset (London: [s.n.], 1964); Rupert Furneaux, *Massacre at Amritsar* (London: Allen and Unwin, 1963); R. Kumar (ed.), *Essays on Gandhian Politics* (Oxford: Clarendon press, 1971).

الهندوس لإيجاد التعاون بين الطرفين، فإن قضية الخلافة وصلت إلى مرحلة اقتضت اتخاذ تدابير فاعلة للاستحواذ على الأهمية الوطنية. وفي هذا السياق يرى بعض الباحثين المتخصصين أن زعماء حركة الخلافة، ومنهم أبو الكلام آزاد على وجه الخصوص، أخذوا بمقترحات الزعيم جمال الدين الأفغاني الذي أشار عليهم في إحدى زيارته للهند إلى ضرورة بناء تحالف سياسي قوي مع الهندوس، والمضي بالثورة معاً ضد الاستعمار⁽¹³⁶⁾.

كان الزعماء الهندوس، أمثال غاندي وموتي لال نهرو ونجله الزعيم جواهر لال نهرو والزعيم جترنجن داس ولاجبت راي المتوفى ووليه بهائي بثيل المتوفى وراجا غوبال أجاريه، قد تعاونوا مع أعضاء حركة الخلافة في النضال من أجل الحكم الذاتي «سوراج»، إلا أنهم تخلوا عن الحركة في ما بعد من أجل الرغبة في تعزيز مصالح الهند الياية⁽¹³⁷⁾. هذا التزام بين المصالح السياسية والتبعية الياية بعضهم لبعض لم يفر عن أي نتائج سياسية ملموسة غير تقديم المنصة لارتباط الطائفتين معاً، وبعبارة أخرى هو لم يكن تقارباً حقيقياً على أرض الواقع⁽¹³⁸⁾. وأصاب بعض الباحثين بقولهم إن حركة الخلافة جلبت العلماء إلى الشؤون السياسية بسبب نفوذهم في أوساط المسلمين في جميع أنحاء الهند؛ فقد كانوا يتمتعون بقدرة جمع الحشود تحت رايهم من أجل تحقيق الأهداف الياية، ولكن في أعقاب العصيان المدني وفشل حركة الخلافة، تطورت الأوضاع الياية، وأسفت القضايا المتعلقة بالقادة الهنود من حزبي المؤتمر والرابطة الإسلامية بطابع سياسي، فما عاد لخدمات العلماء أي حاجة، وكان لابد من التخلص منهم والتخلي عنهم⁽¹³⁹⁾.

إن الضعف البشري وتنوع المصالح وعدم القدرة الكافية على الحفاظ على الجهد المشترك، وقبل كل شيء ردة الفعل الناشئة عن انهيار تجربة عدم التعاون، كل ذلك قضى تماماً على التفاهم المبني على أسس ضعيفة. ولكن خلافاً

Mushir U. Haq, *Muslim Politics in Modern India: 1857-1947* (Delhi: Meenakshi Prakashan, (136) 1970), pp. 91-92.

Mushirul Hasan, *Nationalism and Communal Politics in India 1916-1928*, pp. 91-92. (137)

Mahadev Desai, *Day-to-day with Gandhi*, vol. 4 (Varanasi: Sarva Seva Sangh Prakashan, (138) 1968), p. 2.

Hasan, p. 912. (139)

للاعتقاد الخاطي، كان الانهيار عملية بطيئة، وحتى تجاوزات حوادث موبلا في عام 1339 هـ/ 1921 م لم تؤد إلى تداعيات طائفية واسعة النطاق بين المسلمين والهندوس⁽¹⁴⁰⁾، ولا إلى توجيهات غاندي القاضية بتأجيل العصيان المدني المقرر في شباط/ فبراير 1922 م، ولا إلى أي تفريق فوري بين الهندوس والمسلمين⁽¹⁴¹⁾. وفي الواقع استمرت الطائفتان بالمجاهرة بالألفة والتعاون والتعاقد لبعض الوقت، إلى أن بدأت العلاقات بينهما تتجه نحو التدهور والاضطرابات الطائفية منذ منتصف عام 1340 هـ/ 1922 م. استغرق الأمر عامًا كاملاً قبل أن تتوسع الفجوة بينهما، وتكتل في العام التالي القوتان الهندوسية والإسلامية، إحداهما تجاه الأخرى، وتشغلان الناس بهذه الفتنة التي سرت في البلاد كلها، مع ما رافقها من تحرشات متبادلة، أو دفاع عن النفس والكرامة، فكانت فتنة في الهند وفساد كبير⁽¹⁴²⁾.

(140) كانت انتفاضة مالابار، المعروفة أيضًا بتمرد موبلا، انتفاضة مسلحة أشعلها مسلمو موبلا في عام 1339 هـ/ 1921 م ضد السلطات البريطانية والهندوس في منطقة مالابار في جنوب الهند. وكانت في الحقيقة جزءًا من سلسلة انتفاضات وثورات لهولاء المسلمين، وتكررت طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، بعد أن بدأت ردات أفعال ضد حملة شديدة الوطأة للسلطات البريطانية على حركة الخلافة وأعضائها جردتها من بعض المناطق الجنوبية في مالابار. في المراحل الأولية، وقع عدد من الاشتباكات الطفيفة بين متطوعي حركة الخلافة والشرطة، ولكن سرعان ما تصاعدت مستويات العنف وانتشرت في جميع أنحاء المنطقة. وهاجم مسلمو موبلا المصالح الحكومية، وسيطروا على مراكز الشرطة ومكاتب الحكومة والمحاكم... إلخ. كما أنهم هاجموا الهندوس الذين أتهموا بتقديم المساعدات إلى الشرطة والحكومة ضد حركة الخلافة وأعضائها ومتطوعيها لقمع تمردهم وعصيانهم. وعلى أي حال، وقعت حوادث بشعة ذهب ضحيتها آلاف الرجال والنساء والأطفال ومن عناصر الشرطة. وطبقًا لتقارير بعض الباحثين، ارتكبت في موبلا أعمال وحشية ضد الهندوس الذين أجبروا على اعتناق الإسلام، وطرد آلاف منهم إلى خارج المنطقة. وهناك دراسات كثيرة عن هذا التمرد والعصيان، نذكر هنا بعضًا منها لمزيد من التفصيل، يُنظر: Annie Besant, *The Future of Indian Politics: A Contribution To The Understanding Of The Present-Day Problems* (Montana: Kessinger Publishing LLC, September 2010), pp. 252; Government of Madras, *Correspondence on Moplah Outrages in Malabar for the Year 1849-53* (Madras: Superintendent, Government Press, 1863); W. Logan, *Malabar*, vol. I (Madras: Government Press, 1887), pp. 190-199; J. Decosta, «The Moplahs and the Land Tax in India.» *India* (June 1896), pp. 168-70; PP. 1921, Cmd. 1552: IOR, J & P. 7247 1921: Legislative Assembly Debates, 1921, II, pp. 131-55; and 1923, III, Part VII, p. 4792; Council of States Debates, 1921, II, pp. 88-110; R. H. Hitchcock, *A History of the Malabar Rebellion 1921* (Madras: Government Press, 1925); and Stephen F. Dale, «The Mappilla Outbreaks: Ideology and Social Conflict in Nineteenth-Century Kerala,» *Journal of Asian Studies*, vol. XXXV, no. 1 (1975), pp. 85-97.

(141) يُنظر: النمر، كفاح المسلمين في تحرير الهند، ص 88-89.

(142) المرجع نفسه، ص 150.

من الملائم هنا أن نذكر أن دور غاندي في حركة الخلافة أذيع على نطاق واسع من أجل تحقيق الأهداف المرجوة المكونة في التشجيع والتقريب والتأثير. ويرى بعض الباحثين أن غاندي أسهم في تطوير حركة الخلافة في الهند، وحث المسلمين على العمل المستمر وتنظيم حركة الخلافة ونشاطها السياسي والديني على نطاق واسع، ودعاهم إلى مقاطعة الإنكليز، وعدم التعاون معهم، في حين كان قادة الحركة أنفسهم غير متحمسين لها، وكانوا في شك من قدرتهم على التمسك بها⁽¹⁴³⁾. وهذا غير صحيح، والأمر لم يكن كذلك؛ فالحقيقة تكمن في الأدلة الكثيرة التي تثبت أن الزعماء المسلمين سبقوا إليها واعتمدوها وطوروها ومارسوها على أرض الواقع بأنفسهم من دون أي مصدر إلهام من الخارج⁽¹⁴⁴⁾. وحتى تجربة عدم التعاون، أو «ترك الموالاة»، التي يقال إن غاندي اعتمدها لتحرير البلاد من سيطرة الاستعمار منذ عام 1339هـ/1921م، لا تصمد أمام براهين قوية تفيد بأن هذه الفكرة هي وليدة أفكار أعضاء حركة الخلافة، الذين وضعوها موضع التنفيذ قبل أن يظهر غاندي على مسرح السياسة في الهند⁽¹⁴⁵⁾.

على أن فكرة العصيان المدني كانت مرتبطة لدى غاندي بعدم التعاون الخالي من العنف والشدة، وبالتالي نستطيع القول إنه جرد الفكرة الثانية، أي العصيان المدني، من فكرة عدم التعاون، واكتفى بتنفيذ الفكرة الأخيرة على أرض الواقع. ولاشك أن غاندي يُعتبر بحق باعث حركة «اللاعنف»، أو ضبط النفس، وعدم استعمال القوة في سبيل الحصول على الحق⁽¹⁴⁶⁾.

Judith M. Brown, *Gandhi's Rise to Power: Indian Politics, 1915-1922* (Cambridge: (143) Cambridge University Press, 1972), Chapter VI.

(144) يُنظر ما كتبه بعض الباحثين العرب الذي عاشوا في الهند في النصف الثاني من القرن الماضي، ومنهم، على سبيل المثال، عبد المنعم النمر الذي أورد في كتابه أن «المتبع لتاريخ المسلمين في الهند، يجد أن منشأ هذه النظرية عندهم قديم، ولو شئت الدقة لأرجعناها إلى عام 1217هـ/1803م، حين أصدر الشيخ شاه عبد العزيز الدهلوي ابن شاه ولي الله الدهلوي، فتواه التي يعلن فيها أن المملكة الإسلامية في الهند، بعدما تسلط عليها الإنجليز وتحكموا في كل أمر فيها، أصبحت بالنسبة لهذا الموقف دار حرب، يجب على المسلمين والمسلمات أن يجاهدوا الإنجليز ويقاطعوه حتى يخرجوه من الهند؛ لأنهم أعداء المسلمين المحاربين لهم». النمر، كفاح المسلمين في تحرير الهند، ص 115-135.

(145) المرجع نفسه، ص 79.

(146) المرجع نفسه، ص 80.

كانت فكرة عدم التعاون إذًا من أهم عناصر برامج حركة الخلافة، ولكن حركة الخلافة صاغتها وطبقتها في ما بعد على نحو خاطئ. وعلى أي حال، فإن الثابت تاريخيًا أن زعماء حركة الخلافة أعطوا فكرة عدم التعاون مع الحكومة شكلها النهائي، وطوروها من طريق التوجيهات الدينية التي صدرت أول مرة عن السيد حسين وأبو الكلام آزاد، وشارك فيها كل من الزعيم عبد الباري وشيخ الهند محمود الحسن من مدرسة ديوبند⁽¹⁴⁷⁾. وفي الواقع يرجع الفضل في مسألة مشاركة غاندي في حركة الخلافة إلى زعماء حركة الخلافة، وإلا لما استطاع غاندي احتواء المسلمين وجعلهم يسرعون إلى الاستجابة له، وبالتالي كانت مجاملة غاندي للمسلمين في معرض تصعيده حركة الخلافة، سحرًا جمع حوله المسلمين، ومن ثم الشعب كله، على هدف واحد هو العداء للمستعمر. وفي الواقع، كانت مكانة غاندي في حركة الخلافة بمنزلة مستشار فحسب، لأنه كان يعرف حدود طاقته ونفوذه، كما اعترف بصراحة قائلًا: «أود ألا أقف وحدي في هذا النضال، بل أأمل أن يشاركني المسلمون في تحقّل هذه الرسالة وترويجها ونشرها»⁽¹⁴⁸⁾.

في حقيقة الأمر، يرجع فضل تزايد نفوذ غاندي السياسي والاجتماعي إلى زعماء حركة الخلافة، ولا سيما الأخوين شوكت ومحمد علي جوهر، خصوصًا الأول، الذي ظهر باعتباره الرجل الأكثر نفوذًا في صفوف المسلمين منذ أن أطلق سراحه في ربيع الأول 1338 هـ - كانون الأول/ ديسمبر 1919 م، وكان واحدًا من أهم الأُمّاء الفخريين للجنة الخلافة المركزية، فاستخدم قدرته وجاذبيته ببراعة ليمتلك من القوة والسلطة والنفوذ ما يفوق ما كان لدى أي زعيم آخر في حركة الخلافة⁽¹⁴⁹⁾. وكان رجل الأعمال ميان محمد الحاج جان محمد جوتاني ورئيس

(147) يُنظر صحيفة إنجليزية مدرّسة 16 أيلول/ سبتمبر عام 1920 م؛ قيوم الدين محمد عبد الباري، خطبه صدارت (الهند: [د.ن.]، 1921)، ص 22؛ أبو الكلام آزاد، مسألة خلافت وجزيرة العرب (كلكتا: [د.ن.]، 1920)، ص 141-145؛ محمود حسن، حضرت شيخ محمود الحسن كا ايك ضروري خطبه: خلافت كميتي (الهند: أعظم گره، [د.ن.]).

M. K. Gandhi. *Young India 1919-1922*, vol. I (Madras: Tagore and Company, 1922). (148) pp. 197-198.

Wasti. *The Circles of Mamlana Mohamed Ali*, pp. 57-58.

(149)

قوى البنية للجنة الحركة في بومباي، يعمل رئيسًا فخريًا فحسب، بينما كان الزعيم عبد الباري يفضل عدم المشاركة في النشاط الدعائي، فاختر بشرط أن يبقى في الخفاء ويمارس نشاطه من وراء المشهد⁽¹⁵⁰⁾.

أما الزعيم أبو الكلام آزاد وأجمل خان ومختار أحمد الأنصاري، فعلى الرغم من أنهم كانوا قادة كبارًا في حد ذاتهم، فإنهم كانوا يحتلون مركزًا ثانويًا في حركة الخلافة ونشاطها السياسي والديني. وفي الحقيقة كان الزعيم شوكت علي يحتل مركز السيطرة بينهم، ومع ذلك اتسم الترابط والتوافق بين الزعيم شوكت علي وغاندي بأنهما استثنائيان، بحيث إنه ما كان يمكن القيام بأي عمل من دون الآخر، وإن كان بينهما وبين الواقع العملي مدى بعيد. وهكذا، تمكن هؤلاء من إيجاد جبهة خاصة لنفث روح التوتر السياسي ضد الاستعمار على نحو لم تشهد الهند من قبل⁽¹⁵¹⁾.

ولكن على الرغم من الاستجابة الملحوظة التي أبدتها كثير من زعماء الهند والشخصيات السياسية الإسلامية والهندوسية، فإن حركة الخلافة لم تتمكن من تحريك الهند كلها ولا حشد الناس حولها ولا تكوين رصيد شعبي في الأوساط الهندية كلها. ومن الخطأ الذي يتضح لكل من يتتبع نشاط الحركة، أن يظن أن هذه الحركة اعتنقها الشعب كله أو أغلبه، وأنها سارت في طريقها كما تريد، وتبعًا لذلك أسهمت بشكل رئيس في تحقيق آمال الهند في الاستقلال.

بصرف النظر عن الدعم المراوغ الذي قدمته الجماهير، فإن شريحة كبيرة ومؤثرة حتى من بين المسلمين، ولاسيما بعض العلماء الكبار، فضلت عدم المشاركة في نشاط الحركة، ونأت بنفسها عن أعضاء الحركة، ولم يكن لها أي ولاء للحركة وعناصرها، وكان منهم، على سبيل المثال، الشيخ أشرف علي التهانوي الذي لم يدعم حركة الخلافة، وعلماء ديوبند، أمثال حبيب الرحمن ومحمود أحمد والشيخ أحمد رضا خان⁽¹⁵²⁾، الذين كانت لديهم تحفظات شديدة تجاه الحركة، خصوصًا بعد قيام الإنكليز باكتشاف مؤامرة «حركة المكاتب

Qureshi, Mubanned Ali's Khikfat Delegation to Europe, pp. 1-2.

(150)

Krishna, pp. 51-52, 44-47.

(151)

Qureshi, «Ulama in Politics», p. 271.

(152)

الحريرية» في عام 1334 هـ / 1916 م واعتقال أعضائها، وبصورة خاصة مؤسسها محمود الحسن، شيخ الهند آنذاك⁽¹⁵³⁾. وكانت تلك الشريحة قد وجدت صعوبة أيضًا في قبول حركة الخلافة العثمانية التي كانت تدعو إلى عدم اشتراك القرشيين فيها. ولم يادر هؤلاء العلماء إلى المشاركة في نشاط الحركة إلى أن عاد الشيخ محمود الحسن من منفاه إلى الهند في منتصف عام 1338 هـ / 1920 م، وحثهم على ذلك، فانضموا إلى الحركة بكل إخلاص وصدق وجدية⁽¹⁵⁴⁾.

أما الشخصيات الكبيرة الأخرى، مثل محمد شفاعت وفضل حنين واليد رضا علي وراجا محمود آباد، فإنها رفضت التطرف والعصيان المدني من أي نوع كان، وحاولت إقناع أعضاء الحركة بالعمل على التسوية المعقولة في مسألة الخلافة العثمانية من خلال التعاون مع الحكومة البريطانية⁽¹⁵⁵⁾. وشكك آخرون مرة أخرى في نيات أعضاء حركة الخلافة، وذلك بسبب وجود الاختلافات الأيديولوجية

(153) أسس هذه الحركة شيخ الهند محمود الحسن، وعُرفت في التاريخ باسم «حركة المكاتب الحريرية» نسبة إلى المناديل الحريرية التي اتخذت وسيلة للاتصال بأنصاره وأعرانه في كل مكان داخل الهند وخارجها. بُض عليه في الحجاز عام 1335 هـ / 1917 م، بعد أن اتصل بالقائدين التركيين أنور باشا وجمال باشا، وتفاهم معهما على وضع خطة لطرد الإنكليز من الهند إبان الحرب العالمية الأولى. وجاء في تقرير الحكومة الهندية الإنكليزية أنها كشفت هذه الحركة في رمضان 1334 هـ - آب / أغسطس 1916 م، وكانت تهدف إلى إنهاء الحكم البريطاني في الهند، بالهجوم على الحدود الشمالية الغربية من الخارج، والثورات الداخلية المباشرة في الوقت نفسه. للتفصيل بشأن هذه الحركة ونشاطها، يُنظر:

Qureshi, *Pan-Islam in British Indian Politics*, pp. 79-82, 514-515; Z.A. Firdausi, *Reshmi Roomal Tehrik-ak Tajziya [The Silken Letters Movement-An Analysis]* (Lahore: Nigar Shaat, 1988).

(154) محمد ياسين جريا كوتي، تنقيد خلافت (گورکھپور، الهند: [د.ن.]، 1922).

(155) كان هناك تباين شديد بين أعضاء الحركة في شأن قضايا العصيان المدني والمقاطعة، والهجرة... إلخ. وكان الزعماء، مثل شفيق وفضل حنين وأجل خان ومحمد علي جناح... قد رفضوا فكرة الهجرة، في حين عارض الزعيم رضا علي مقاطعة البضائع الإنكليزية، وانفصل راجا محمود آباد ونواب دكا، وبعض زعماء البنجاب والمعتدلين الآخرين، عن حركة الخلافة بسبب هذه الخلافات والنشاط والإجراءات التي كانوا يرونها قاسية في حق الشعب الهندي. للتفصيل، يُنظر: L. F. Rushbrook Williams, *The State of Pakistan* (London: Faber and Faber, 1962), p. 19; Qazi Muhammad Abd al-Ghaffar, *Hayat-i-Ajmal* (Aligarh: Anjuman-e-Taraghi-e-Urdu, 1950), p. 222; A. H. Albiruni, *Makers of Pakistan and Modern Muslim India* (Lahore: M. Ashraf, 1950), p. 177; IOR, PSSF, P. 7020-1920 with 1061 1919, XI; Government of Bombay, *Source Material for a History of the Freedom Movement in India* (Collected from Bombay Government Records) HFM, III, Part I (Bombay, 1967), pp. 239-240; Viceroy to Secretary of State for India, Telegram P. No. 1118, 25 November 1919, Chelmsford Papers; Viceroy to Secretary of State for India, Telegrams P. Nos. 62-C & 379, 15 April and 7 May 1920, Chelmsford Papers.

القوية. أما المسلمون الشيعة والقاديانيون⁽¹⁵⁶⁾، فهم لم يكونوا يعتقدون بأن للأتراك حقاً في الإمامة والخلافة الشرعية، وهذا الحق محصور وفق اعتقادهم، في الأئمة الأحد عشر المتفق عليهم بين علمائهم وفقهائهم⁽¹⁵⁷⁾. بيد أن آخرين، مثل الزعيم خان بهادر نبي بخش، لم يكتفوا بمعارضة الحركة معارضة شديدة، بل ساعدوا أيضاً بعض العلماء المخالفين لها لشن حملة مضادة عليها⁽¹⁵⁸⁾.

انعكس سلوك الهندوس والمسلمين المعتدلين بصورة أكثر وضوحاً في موقفهم تجاه الأساليب المستخدمة التي اعتمدها أعضاء الحركة في عملية انتزاع التنازلات من الحكومة البريطانية. وكانت المسألة المحددة حول الخلاف تتعلق بعدم التعاون مع الحكومة، وهذا تدبير كانوا يعتبرونه خطوة حاسمة للغاية في سبيل الفوز بما يريدون⁽¹⁵⁹⁾، ولكن ما حصل بعد ذلك هو أن المتطرفين من زعماء الحركة أنفسهم لم يكن لديهم إجماع على هذه النقطة، ولا سيما في ما يتعلق بالمقاطعة التعليمية والوظيفية، أي عملية التوقف عن إدخال الأطفال في المدارس الحكومية، وقبول الوظائف في الدوائر الحكومية، وعدم المشاركة في المجالس التشريعية والحكومية، وبوجوب انسحاب الهنود من الجيش البريطاني، ومقاطعة البضائع الإنكليزية بإحراقها... إلخ⁽¹⁶⁰⁾.

وحتى داخل حركة الخلافة نفسها، كانت هناك مجموعة قوية من العناصر التابعة للزعيم جوتاني على خلاف شديد مع المسلحين. وبدأ هذا الانقسام الحاد حول مسألة التخريب في الجيش في المؤتمر الثالث للحركة الذي انعقد في بومباي في جمادى الأولى 1338 هـ - شباط/فبراير 1920 م⁽¹⁶¹⁾، وفي وقت

(156) بشأن موقف القاديانيين من الخلافة الإسلامية وحركة الخلافة، يُنظر: ميرزا بشير الدين محمود أحمد، معاهدة تركيا أور مسلمانون كا آئند رويه (قاديان، بنجاب: [د.ن.]، 1920)، ص 4-16.

Viceroy to Secretary of State for India, Telegram P. no. 260, 25.3.1920, Chelmsford Papers; (157) Pioneer Mail (Allahabad), 9 April 1920; IOR, PSSF, P. 2562 1920 with 380.1919; Agha Mohd Sultan Mirza, *An Essay Towards a Better Understanding of the Caliphate*, 2nd ed. (Delhi: [s.n.], 1920), p. 22.

Shaiikh Abdulaziz Mahomed Soleman, *Anti-Khalif Intrigues in Sind*, vol. I (Sukkur: [s.n.], 1919).

IOR, India Confidential Home Political Proceedings (ICHP), September 1920, Pro. no. (159) 100, Appendix II.

Hasan, p. 912.

(160)

IOR, PSSF, P. 2591. 1920 with 380.1919, VI.

(161)

لاحق، في صيف ذلك العام، عندما قرر أعضاء حركة الخلافة دفع عجلة عدم التعاون في المراحل الأربع المتفق عليها⁽¹⁶²⁾. ومع مرور الوقت، توسعت رقعة الخلافات بينهم وامتدت إلى قضايا أخرى، مثل مسألة العصيان المدني ودخول المجلس الحكومي، والأهم من ذلك حول مسألة العنف واللاعنف⁽¹⁶³⁾. وفي نهاية المطاف، أدت تلك الانقسامات والانشقاقات بين القادة والزعماء إلى حلول الكارثة بالحركة نفسها.

سادساً: نهاية حركة الخلافة في الهند ومكاسبها الدينية والسياسية

شابت المرحلة الأخيرة لحركة الخلافة آفة القيل والقال والتحزب السياسي والخلافات الشخصية⁽¹⁶⁴⁾ التي اشتدت في ما بعد، وفُصّلت في بعض الكتيبات الخاصة بـلجنة حركة الخلافة⁽¹⁶⁵⁾. وكان الأسوأ من ذلك كله وقوع الخلافات بين المسلمين والهندوس⁽¹⁶⁶⁾. وأصاب الكاتبة التركية خالدة أديب حينما أشارت إلى ذلك قائلة: «أسفرت حركة الخلافة في الهند عن نتيجتين متناقضتين لافتين للنظر، أولاهما محاولتها توحيد المسلمين والهندوس حول النشاط المشترك، وثانيتهما إغراقهما في بحار الخلافات والانقسامات»⁽¹⁶⁷⁾.

وحين يريد المرء أن يتكلم عن مصير حركة الخلافة في داخل الهند وخارجها، يجد مئات من الوثائق والتقارير والمؤلفات التي تؤكد أن نشاطها السياسي والديني

IOR, IGHP, September 1920, Pro. no. 100; IOR, IGHP, November 1920, Pro. no. 19; (162)
Anurita Bazar Patrika, 24 May 1920; Viceroy to Secretary of State for India, Telegram P. no. 461, 4 June 1920, Chelmsford Papers.

Hasan, pp. 903-905, 907-912. (163)

Nuqulsh. CIN, pp. 73, 81-83-111; Indian National Archives (Delhi), Home Political, 24 May (164)
1922, no. 741; Statesman (Calcutta), 17 & 21 March and 5 & 21 April 1923; Madras Mail, 3 October 1922,
5 & 24 April 1923; Hindu, 12 July 1923.

(165) لمزيد من التفصيل، يُنظر: أفضل حق، تاريخ أحرار، ط 2 (لاهور، باكستان: [د.ن.]،
1968)، ص 68-70؛ حبابات وفد خلافت يورب (بومباي: لجنة الخلافة المركزية، 1923)، ص 1-6،
20-17.

IOR, J & P. 3714 1924, 4173 1924 and 4357 1924. (166)

Halide Edib, *Inside India* (London: Oxford University Press, 1937), p. 30. (167)

لم ينته حتى بعد إبرام معاهدة لوزان 1923، التي تُعتبر نقطة النهاية الطبيعية للأزمة التركية. وعلى العكس من ذلك، استمر التحريض الذي مارسته حركة الخلافة على نحوٍ وادٍ في واقع الأمر، لدعم قضية تحرير جزيرة العرب، وكذلك العراق وسورية والأردن وفلسطين، من براثن الاستعمار البريطاني.

وحتى عندما ألغى الأتراك الخلافة في عام 1342هـ/ 1924م، لم تضع حركة الخلافة أوزارها، وإن تقلص نشاطها السياسي إلى حد كبير وموثر. وحقيقة الأمر أن زعماء حركة الخلافة ما كانوا يريدون قبول الأمر الواقع ببساطة⁽¹⁶⁸⁾، وهذا بطبيعة الحال يجعل المرء يعيد النظر ويصل إلى نتيجة أن الدفاع عن حركة الخلافة لم يكن سوى مظهر زائف وشيء خرافي غير قابل للتصديق. وكان الهدف الرئيس لحركة الخلافة في الهند يكمن في القضية الحقيقية التي تتعلق بالدفاع عن شؤون المسلمين في الخارج، وتحسين أوضاعها السياسية، وتأمين موقف المسلمين في الهند بوساطتها، أي بشكل غير مباشر⁽¹⁶⁹⁾. ولكن حتى في هذا الأمر، فشل زعماء حركة الخلافة في تحقيق أهدافها، لأنهم لم يتمكنوا من العثور على الأسس المتينة للتوفيق بين حركة الجامعة الإسلامية والقومية الهندية، نتيجة الجمع بين الطريقتين والنقيضة، وخارت قواها بسبب العمل خارج الموضوع، وبالتالي لم يتمكنوا من العمل بنجاح في سد حاجات المجتمع الحقيقية في الدولة ذات الطوائف والجنسيات المتعددة⁽¹⁷⁰⁾.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه بعد إلغاء الخلافة، حاول زعماء الحركة لمّ شملهم وتحويل انتباههم من المائل الخارجية إلى القضايا الداخلية، ولكنهم تأخروا، ولم يكن لديهم أي حلول ملائمة للوضع الجديد في الهند⁽¹⁷¹⁾. وإلى جانب ذلك، كانت حركة الخلافة تعاني شقاً ونزاعاً حزبياً شديداً، وبالتالي فقدت صدقيتها على أرض الواقع. وبدأ واضحاً أن حزب المؤتمر لعموم الهند،

Englisman, 21 March 1924; Pioneer, 23 March 1924.

(168)

KOR. J & P. 2272 1919.

(169)

Qureshi, *Pan-Islam in British Indian Politics*, pp. 317-350.

(170)

(171) عقد الاجتماع للجنة الخلافة المركزية في دلهي [دلهي] في 26 شوال 1342هـ - 25

حزيران/ يونيو 1924م، وقرر المشاركون فيه، من بين أمور أخرى، تحمّل المسؤولية الكاملة لإعادة تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الإسلامي. للتفصيل، يُنظر:

Times of India (Bombay). 25 & 26 June 1924.

وفي وقت لاحق حزب الرابطة الإسلامية تحت زعامة محمد علي، أصبح أكثر ملاءمة لمواجهة التحديات الجديدة التي كانت على هامش السياسة الوطنية حتى عام 1937⁽¹⁷²⁾.

ولكن على الرغم من ذلك الفشل، تركت حركة الخلافة بصماتها القوية على الشؤون السياسية والدينية في تاريخ شبه القارة الهندية في عصر الحديث. وكانت تُعدّ أول حركة مناضلة في الهند لتحريض المسلمين الهنود على نطاق واسع بواسطة لجنة الخلافة المركزية واللجان المحلية التي أسهمت في توجيه مسار حركة الخلافة. وقامت عناصر الحركة بتدريب المسلمين في عملية التحريض السياسي وجعلهم واعين بمكانتهم وأهميتهم في الهند إبان تلك الفترة الحرجة. إضافة إلى ذلك، نجمت منها تحالفات سياسية جديدة، ونشأت حركات نضالية ملحة أخرى، علمًا بأن بعض المناطق الهندية المتخلفة سياسيًا لم تمر حتى تلك اللحظة بالتجربة السياسية الفاعلة، كما هو شأن ولاية البنجاب والسند والمناطق الحدودية وبنغال والمناطق الشمالية الشرقية التي ساعدها أعضاء حركة الخلافة في ترسيخ التقاليد السياسية فيها. كما نجحت حركة الخلافة في وضع الهندوس والمسلمين على منصة واحدة أول مرة وآخر مرة، ولو لفترة قصيرة⁽¹⁷³⁾.

وتمكنّت الحركة أيضًا من تشكيل القيادة السياسية التي تمكنت، على الرغم من أنها مهتمة بالقضايا الملحة، وبمقادير متفاوتة من الحظ، من مواصلة الإثارة والتحريض السياسي ضد الاستعمار أكثر من ست سنوات متتالية. كانت منظمة الخلافة التي قادت حركة الخلافة أكثر تطرفًا، وقامت بدور العصيان المدني أكثر من حزب الرابطة الإسلامية وحزب المؤتمر، ووصلت إلى درجة من الأهمية والتأثير في بعض المراحل بأن جعلت الزعيم الصهيوني حاييم وايزمان يتوق إلى الفوز بدعم حركة الخلافة الهندية لنج علاقات بالعرب في ما يتعلق بفلسطين⁽¹⁷⁴⁾.

(172) شكّل حزب الرابطة الإسلامية في وقت مبكر من عام 1342 هـ / 1924 م، إلا أنه لم يتمكن من تأكيد سلطاته السياسية والدينية، ولم يتبلور نشاطه السياسي حتى بعد مرور بضعة سنوات.

Mushirul Hasan, «Pan-Islamism versus Indian Nationalism? A Reappraisal», *Economic and Political Weekly*, vol. 21, no. 24 (June 1986), pp. 1074-1079.

(174) يُنظر: الحوار الذي جرى بين الزعيم شوكت علي والمندوب السامي في فلسطين في 2 شعبان 1351 هـ - 24 كانون الثاني / يناير 1931 م في الوثيقة التالية: (IOR. J & P(S). 1212 1931).

وكان تأثير لجنة الخلافة المركزية حتى في وقت ضعفها واضحاً في الدور الذي قامت به بين عامي 1342-1343هـ/ 1924-1925م في الحرب الضروس الدائرة في الحجاز بين الملك حسين المتوفى وابن سعود، ويظهر ذلك من تلهف الأخير الشديد إلى إرضائها والحصول على دعمها ضد غريمه⁽¹⁷⁵⁾.

في التحليل النهائي، يمكن المرء أن يقول ويقرر أن على الرغم من أن حركة الخلافة فشلت، فإنها تركت، وبصورة عفوية، نمطاً معيناً من النظريات السياسية التي حاول ملمو الهند البريطانية في وقت لاحق البر عليها واتباعها⁽¹⁷⁶⁾. وعلى الرغم من أنها كانت مجرد ظاهرة دينية إسلامية بشكل أساسي، فإنها أصبحت في مسيرها السياسي جزءاً من حركة الاستقلال الأكثر اتساعاً في الهند، وموضوع نقاش في مؤتمر لندن في عام 1338هـ/ 1920م. وعلى أي حال، وبعد بضع سنوات من التجارب والإحباط، أدرك زعماء الحركة في نهاية المطاف أن الحلول الملائمة لمشكلاتهم السياسية والدينية لا تكمن في القومية الضيقة ولا في النظرات العقائدية المتعلقة بعالمية الإسلام، بل في التوفيق بين عصبة الأمم الإسلامية والوحدة الشاملة لجميع أبناء الهند على اختلاف أجناسهم وأديانهم، ولا سيما بين الهندوس والمسلمين في إطار شبه القارة الهندية. ولو اعتمد أعضاء حركة الخلافة هذه السياسة، لما تجرأ أحد من الطرفين على أن يطغى على الحركة الوطنية الهندية الشاملة، ولا ترضى تلك القومية، وحاول أن يوجهها الوجهة التي يريدها، ولظل الطرفان معاً مشاركين في نضالهما ضد الاستعمار، ولما حدث بينهما أي نوع من الصراع الطائفي والديني والسياسي.

(175) يُنظر: مذكرة نائندگان مجالس خلافت هند (بومباي: لجنة الخلافة المركزية، 1926).
(176) تشظت قيادة حركة الخلافة إلى خطوط سياسية مختلفة، ومن أركانها، على سبيل المثال، عطاء الله شاه بخاري الذي أسس حزب مجلس أحرار إسلام، بدعم من الزعيم جودهري أفضل الحق. أما الزعماء الآخرون، مثل مختار أحمد الأنصاري ومولانا أبو الكلام آزاد والحكيم أجمل خان، فصاروا من المؤيدين الأقوياء لغاندي وحزب المؤتمر. كما أن الأخوين محمد علي وشوكت علي انضموا إلى حزب الرابطة الإسلامية، وقاما بدور رئيس في نمو الجاذبية الشعبية لحزب الرابطة الإسلامية، وحركة إنشاء دولة باكستان لاحقاً. وكان لحركة الخلافة تأثير قوي حتى بعد سقوطها في داخل الهند وخارجها، وبسبب تأثيرها انعقد مؤتمر الخلافة في القدس في عام 1349هـ/ 1931م، بعد قيام تركيا بإلغاء الخلافة، من أجل تحديد المواقف وما ينبغي القيام به في شأن مستقبل حركة الخلافة ومصيرها.

في الواقع، يشير نضال حركة الخلافة الجدل والآراء القوية والمتباينة. وهو يشكّل منذ قيامها أطروحة مهمة ومثيرة جدًّا بين متقديها ومؤيديها؛ فالأولون يعتبرون أن الحركة كانت مجرد آلة للتحريض السياسي والإثارة والدعاية، وقامت على أساس مبادئ الأصولية في جميع الدول الإسلامية تحت خليفة الدولة العثمانية فحسب، وكانت غير مبالية إلى حد كبير بقضية استقلال الهند. كما أنهم يرون أن تحالفها مع حزب المؤتمر والشخصيات الهندوسية كان بمنزلة زواج مصلحة فحسب. في حين يرى الآخرون (مؤيدوها) أنها كانت شرارة أدت إلى بروز حركة عدم التعاون في الهند، وحادثًا رئيسًا بالغ الأهمية تب في تحين العلاقات بين الهندوس والمسلمين، في حين يعتقد أنصار النزعة الانفصالية بين باكستان والحركة الانفصالية الإسلامية أنها كانت خطوة كبيرة نحو إقامة دولة إسلامية منفصلة في ما بعد، ويعتبرون مولانا محمد علي جوهر وشقيقه شوكت علي من الآباء المؤسسين لباكستان⁽¹⁷⁷⁾.

يرى بعض الباحثين الباكستانيين أنه عندما شرع المسلمون في التحول العظيم إلى الاتجاه الانفصالي، كانوا قد اهتموا بما هبّاهم استشراف محمد إقبال الفلسفي والديني والشعري، وتطويره نظرية باكستان⁽¹⁷⁸⁾، وقادتهم فكرته نحو إنشاء دولة خاصة بالمسلمين⁽¹⁷⁹⁾. انطلاقًا من هذا المفهوم، نجد أن الدوافع الوطنية اليوم في باكستان لا تزال متأصلة فيها على الرغم من أن التناقض الأساسي بين الكلاسيكية والمفاهيم القومية الحديثة لا يزال ذا وجود قوي في سياستها الداخلية والخارجية من دون حلول لها إلى حد كبير، وإن مسألة تعزيز أواصر الوحدة بين الدول الإسلامية كانت من أهم المبادئ التوجيهية لياسة دولة باكستان، وذلك طبقًا للدستور المعمول به في عام 1375 هـ/ 1956 م، وأدرجت لاحقًا في الدساتير اللاحقة لعام 1391 هـ/ 1972 م، ثم عام 1392 هـ/ 1973 م. ولكن السؤال المطروح هنا هو: هل نجحت باكستان في تعزيز أواصر الوحدة

Husein Khimjee, *Pakistan: A Legacy of the Indian Khilafat Movement* (Bloomington: (177) iUniverse, 2013).

Balraj Puri, «Iqbal and Idea of Pakistan», *Economic and Political Weekly*, vol. 38, no. 5 (178) (February 2003), pp. 490-492.

Ahmad, p. 140.

(179)

بين المسلمين داخل أراضيها وخارجها مع الدول العربية والإسلامية، طبقاً لهذه المبادئ المنصوصة في دستورها المستلهمة من أفكار حركة الخلافة، إن صح التعبير؟

حقيقة الأمر أن دولة باكستان واجهت منذ قيامها المعضلة الحتمية، المتمثلة في كيفية نسج هوية قومية صالحة وقابلة للتطبيق، من هذه الانتماءات الإقليمية واللغوية المتعددة. نتيجة لذلك، فإن المناخ السياسي في باكستان يمثل هيمنة قسرية للأقلية البرجوازية على الأغلبية، وهذا المناخ يكتفه عدد من المشكلات العالقة، مثل المجموعات اللغوية المختلفة وكيفية توزيع السلطة، ومسألة المشاركة في الحياة السياسية. وقد حال النزاع بين المذاهب والمناطق واللغات دون تطوير وعي وطني تماسك، ما أدى إلى تدهور الأوضاع في الدولة بشكل حاد. ثم اعتمدت باكستان منذ تأسيسها نهجاً انحدارياً للتنمية، ما أدى - خلال الستين عاماً الماضية - إلى بروز التوترات الاجتماعية بشكل كبير، وظهور حركات انفصالية فرعية في أنحاء مختلفة من الدولة. أمّا التجانس الديني - الذي طرحه الحكام الباكستانيون، باعتباره عاملاً يحافظ على تماسك الدولة ووحدتها - فإنه أخفق في إيجاد شعب ملم موحد، بحيث أصبح النظام السياسي السائد خلال الثمانينيات هو نفسه ما قوض مبدأ التجانس الديني، حتى باتت التوترات وأعمال الشغب الطائفية أمراً شائعاً، كما يشيع الحقد الإثني في باكستان الحديثة⁽¹⁸⁰⁾.

المراجع

1- العربية

إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني. «سياسة حكومة الهند تجاه الخليج العربي من 1858 - 1947م»، رسالة دكتوراه. كلية الآداب. جامعة عين شمس، 1979.

(180) للتفصيل، يُنظر: أبها دكشت، المشاكل القومية والعرقية في باكستان: دراسات عالمية (ابوظبي: مركز الإمارات للدراسة والبحوث الاستراتيجية، [د.ت.]).

بركات، أحمد فهد. «حركة الجامعة الإسلامية منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى عام 1909م»، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، 1983.

جمال الدين، فردوس حافظ محمد. «موقف أوروبا من دعوة السلطان عبد الحميد الثاني لإنشاء الجامعة الإسلامية». رسالة ماجستير. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2007.

دكشت، أبها. المشاكل القومية والعرقية في باكستان: دراسات عالمية. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسة والبحوث الاستراتيجية، [د.ت.].

الصلابي، علي. السلطان عبد الحميد الثاني وفكرة الجامعة الإسلامية وأسباب زوال الخلافة العثمانية. بيروت: المكتبة المصرية، 2010.

عبد الحميد الثاني. مذكرات السلطان عبد الحميد. ترجمة محمد حرب. ط 3. دمشق: دار القلم 1991.

عمارة، محمد. الجامعة الإسلامية والفكرة القومية عند مصطفى كامل. القاهرة: دار الشروق، 1994.

النمر، عبد المنعم. كفاح المسلمين في تحرير الهند. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990.

2- الأردنية

آزاد، أبو الكلام. مسألة خلافت وجزيرة العرب. كلكوتا: [د.ن.].، 1920.

أحمد، ميرزا بشير الدين محمود. معاهدة تركيا اور مسلمانوں کا آئندہ رویہ، قاديان، پنجاب: [د.ن.].، 1920.

إصلاحي، نجم الدين. مکتوبات شيخ الهند. ج 2. ديوبند، الهند: [د.ن.]. 1954.

حسابات وفد خلافت يورپ. بومباي: لجنة الخلافة المركزية، 1923.

حسن، محمود. حضرت شيخ محمود الحسن كا ايك ضروري خطبه: خلافت كميني. الهند: أعظم گره، [د.ت.].

حق، أفضل. تاريخ أحرار. ط 2. لاهور، باكستان: [د.ن.].، 1968.

- عبد الباري، قیوم الدین محمد. خطبہ صدارت. الہند: [د.ن.]، 1921.
- عبد الشکور. حررت موہانی. ط 3. لکھنؤ، الہند: [د.م.]، 1954.
- عبد الغفار، قاضی محمد. حیات أجمل. لیگرا، الہند: [د.ن.]، 1950.
- عبد القوی. حررت موہانی کی سیاسی زندگی کی چند جھلکیاں. الہند: [د.ن.]، 1956.
- کوٹی، محمد یاسین جریا. تنقید خلافت. گورکھپور: الہند، [د.ن.]، 1922.
- مذکرۃ نمائندگان مجالس خلافت ہند. بومباي: لجنة الخلافة المركزية، 1926.
- میان، مولانا محمد. جمعۃ علماء کیا ہی؟. دہلی: [د.ن.]، 1946.
- الندوی، سلیمان. دنیاوی اسلام ومآلة خلافت. بومباي: [د.ن.]، 1922.

3 - الأجنبية

- * Abd al-Ghaffar, Qazi Muhammad. *Asari Abu'l-Kalām Azad*. Bombay: [s.n.], 1949.
- Alimad, Aziz. «Afghānī's Indian Contacts.» *Journal of the American Oriental Society*, vol. 89, no. 3 (July-September 1969).
- . *Islamic Modernism in India and Pakistan 1857-1964*. London: Oxford University Press, 1967.
- Alimad, Ishtiaq. «From Pan-Islamism to Muslim Nationalism: Khilafat Movement and the Struggle for Pakistan.» *Pakistan Journal of History and Culture*, vol. XXXIII, no. 2 (2012).
- Alimad, Muzaffar. *The Communist Party of India and Its Formation Abroad*. Calcutta: The National Book Agency, 1962.
- Albiruni, A. H. *Makers of Pakistan and Modern Muslim India* Lahore: [s.n.], 1950.
- Alvi, Hanza. «Ironies of History: Contradictions of the Khilafat Movement.» *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East*, vol. 17, no. 1 (1997).
- Ansari, K. H. «Pan-Islam and the Making of the Early Indian Muslim Socialists.» *Modern Asian Studies*, vol. 20, no. 3 (1986).
- Arnold, Thomas W. *The Caliphate*. Oxford: the Clarendon Press, 1924.
- Azam, Kousar J. «The Indian Muslims: The Quest for Identity.» *The Indian Journal of Political Science*, vol. 37, no. 3 (July-September 1976).

Aziz, K. K. *Britain and Muslim India*. India: Heinemann, 1963.

. *The Indian Khilafat Movement 1915-1933: A Documentary Record*. Karachi: Pak Publishers Ltd., 1972.

Bamford, P. C. *The Histories of the Non-Co-operation and Khilafat Movements*. Prepared under the aegis of the Government of India's Intelligence Bureau. Delhi: Government of India Press, 1925.

Becker, C. H. «Panislamismus.» in: *Islamstudien: vom Werden und Wesen der islamischen Welt*. Hildesheim: Georg Olms Verlag, 1967.

Besant, Annie. *The Future of Indian Politics: A Contribution To The Understanding Of Present-Day Problems*. Montana: Kessinger Publishing LLC., September 2010.

Bey, Behdjet Wahby. «Pan-Islamism.» *Nineteenth Century and After*. vol. LXI (May 1907).

Brass, Paul R. *Language, Religion and Politics in North India*. London: Cambridge University Press, 1974.

Brown, Judith M. *Gandhi's Rise to Power: Indian Politics, 1915-1922*. Cambridge: Cambridge University Press, 1972.

Browne, Edward G. «Pan-Islamism.» in: F. A. Kirkpatrick (ed.). *Lectures on the History of the Nineteenth Century*. Cambridge: Cambridge University Press, 1902.

. *The Persian Revolution of 1905-1909*. Cambridge: Cambridge University Press, 1910.

Browne, Hajji A. *Bonaparte in Egypt and the Egyptians of Today*. London: T. Fisher Unwin, 1907.

Bryce, Lord. «The Settlement of the Near East.» *Contemporary Review* (January 1920).

Chirol, Valentine. «The Downfall of the Ottoman Khalifate.» *Journal of the Central Asian Society*. vol. XI (1924).

. «Pan-Islamism.» *Proceedings of the Central Asian Society* (November 1906).

Communism in India 1924-1927. Calcutta: Intelligence Bureau, Home Department, 1927.

Dale, Stephen F. «The Mappilla Outbreaks: Ideology and Social Conflict in Nineteenth-Century Kerala.» *Journal of Asian Studies*. vol. XXXV, no. 1 (1975).

- Decosta, J. «The Moplahs and the Land Tax in India.» *India* (June 1896).
- Desai, Maladev. *Day-to-day with Gandhi*. Varanasi: Sara Seva Sangh Prakashan, 1968.
- Drulhe, David N. *Soviet Russia and Indian Communism*. New York: Bookman Associates, 1959.
- Dwight, Henry O. *Turkish Life in War Time*. London: Allen and co. 1881.
- Edib, Halide. *Inside India*. London: [s.n.], 1937.
- Firdausi, Z. A. *Reshmi Roomal Tehrik-aik Tajziya [The Silken Letters Movement-An Analysis]*. Lahore: Nigar Shaat, 1988.
- Frechtling, Louis E. «Anglo-Russian Rivalry in Eastern Turkestan 1863-1881.» *Journal of the Royal Central Asian Society*, vol. XXVI (July 1939).
- Furneaux, R. *Massacre at Amritsar*. London: Allen and Unwin, 1963.
- Gandhi, M. K. *Hind Swaraj or Indian Home Rule*. South Africa: Phoenix Natal, 1910.
Young India 1919-1922, vol. I, Madras: Tagore and Company, 1922.
- Gibb, H. A. R. (ed.). *Whither Islam?: A Survey of Modern Movements in the Moslem World*. London: Victor Gollancz LTD, 1932.
- Government of Madras. *Correspondence on Moplah Outrages in Malabar for the Year 1849-53*. Madras: Superintendent, Government Press, 1863.
- Hammed, Syeda Saiyidain. *Maulana Azad: Islam and the Indian National Movement*. Oxford: Scholarship Online, 2014.
- Haq, Mushir U. *Muslim Politics in Modern India: 1857-1947*. Delhi: Meenakshi Prakashan, 1970.
Muslim Politics in Modern India. Meerut: Meenakshi Prakashan, 1970.
- Hardy, P. *Partners in Freedom and True Muslims*. Lund: Studentlitteratur, 1971.
- Hasan, Mushirul. *Nationalism and Communal Politics in India 1916-1928*. New Delhi: Manohar, 1979.
 . «Pan-Islamism versus Indian Nationalism? A Reappraisal.» *Economic and Political Weekly*, vol. 21, no. 24 (January 1986).
 . «Religion and Politics: The Ulama and Khilafat Movement.» *Economic and Political Weekly*, vol. 16, no. 20 (May 1981).
- Hitch-cock, R. H. *A History of the Malabar Rebellion 1921*. Madras: Government Press, 1925.

- Hunter, W. W. *The Indian Musalmans*. London: Trübner and company, 1871.
- Imam, Zafar. *Colonialism in East-West Relations*. New Delhi: Eastman Publications, 1969.
- Jain, M. S. *The Aligarh Movement, Its Origin and Development 1858-1906* Agra: Sri Ram Mehra & Co., 1965.
- Keddie, Nikki R. «Pan-Islam as Proto-Nationalism.» *The Journal of Modern History*, vol. 41, no. 1 (March 1969).
- . *Sayyid Jamal ad-Din al-Afghani: A Political Biography*. Los Angeles: University of California Press, 1972.
- Khimjee, Husein. *Pakistan: A Legacy of the Indian Khilafat Movement*. Bloomington: iUniverse, 2013.
- Kidwai, Mushir Hosain. *The Future of the Muslim Empire: Turkey*. London: The Central Islamic Society, 1919.
- . *The Sword Against Islam or A Defense of Islam's Standard-Bearers*. London: The Central Islamic Society, 1919.
- Kohn, Hans. *History of Nationalism in the East*. New York: Harcourt, Brace and co, 1929.
- Krishna, Gopal. «The Khilafat Movement in India: The First Phase (September 1919-August 1920).» *The Journal of the Royal Asiatic Society* (1968).
- Kumar, R. (ed.). *Essays on Gandhian Politics*. Oxford: Clarendon press, 1971.
- Lee, Dwight E. «A Turkish Mission to Afghanistan 1877.» *The Journal of Modern History*, vol. XIII (September 1941).
- . *Great Britain and the Cyprus Convention Policy of 1878*. Cambridge: Harvard University Press, 1934.
- . «The Origins of Pan-Islamism.» *The American Historical Review*, vol. 47, no. 2 (January 1942).
- Lewis, Bernard. *The Emergence of Modern Turkey*. Oxford: Oxford University Press, 1963.
- Logan, W. *Malabar*, vol. I. Madras: Government Press, 1887.
- Malik, Hafeez. *Muslim Nationalism in India and Pakistan*. Washington D.C.: Public Affairs Press, 1963.
- Margoliouth, D. S. «Pan-Islamism.» *Proc. Central Asian Society*. (January 1912).
- . «The Caliphate.» *New Europe*, vol. XIV (1920).

- Minault, Gail. *The Khilafat Movement: A Study of Indian Muslim Leadership 1919-24*. [s.l.]: University Microfilms international, 1977.
- . *The Khilafat Movement: Religious Symbolism and Political Mobilization in India*. New York: Columbia University Press, 1982.
- . «Urdu Political Poetry during the Khilafat Movement.» *Modern Asian Studies*. vol. 8, no. 4 (1974).
- Mirza, Agha Mohd Sultan. *An Essay Towards a Better Understanding of the Caliphate*. 2nd ed. Delhi: [s.n.], 1920.
- Mohan, P. *An Imaginary Rebellion and How it was Suppressed*. Lahore: Khosla Bros, 1920.
- Moin, Shakir. *Khilafat to Partition A Survey of Major Political Trends Among Indian Muslims During 1919-1947*. New Delhi: Kalamkar Prakashan, 1970.
- Montagu, E. S. *An Indian Diary*. V. Montagu (ed.). London: Heineman, 1930.
- Morison, Theodore. «Muhammadan Movements.» in: Sir John Cumming (ed.). *Political India 1832-1932*. London: Oxford University Press, 1932.
- Muhammad, Shan. *The Indian Muslims: A Documentary Record 1900-1947*. New Delhi: Meenakshi Prakashan, 1985.
- Nallino, C. A. *Notes on the Nature of the «Caliphate» in General and on the Alleged «Ottoman Caliphate»*. Rome: Printed at the Press of the Foreign office, 1919.
- Niemeijer, A. C. *The Indian Khilafat Movement*. Leiden: Brill, 1970.
- OLLIER, Edmund. *Cassell's Illustrated History of the Russo-Turkish War II*. London, Paris and New York: Cassel, Peter, Galpin and co., 1879.
- Ozcan, Azmi. *Pan-Islam: Indian Muslims, the Ottomans and Britain 1877-1924*. Leiden: Brill, 1997.
- Puri, Balraj. «Iqbal and Idea of Pakistan.» *Economic and Political Weekly*. vol. 38, no. 5 (February 2003).
- Qureshi, Ishtiaq H. *Ulema in Politics*. Karachi: MA'AREF Limited, 1972.
- Qureshi, M. Naccm. *Mohammed Ali's Khilafat Delegation to Europe, February-October 1920*. Karachi: Pakistan Historical Society, 1980.
- . *Pan-Islamism in British Indian Politics: A Study of the Khilafat Movement, 1918-1924*. Leiden: Brill, 1999.
- . «The 'Ulamā' of British India and the Hijrat of 1920.» *Modern Asian Studies*. vol. 13, no. 1 (1979).

- Rai, Lajpat. *The Agony of the Punjab*. Madras: Tagore, 1920.
- Rana, Bhawan Singh. *Chandra Shekhar Azad: An Immortal Revolutionary of India*. New Delhi: Diamond Pocket Books, 2005.
- Redhouse, J. W. *A Vindication of the Ottoman Sultans Title of «Caliph»*. London: E. Wilson, 1877.
- Punjab Sub-Committee of the Indian National Congress. *Report of the Commissioners appointed*. 2 vols. Lahore, 1920.
- Robison, Francis. *Separatism among Indian Muslims: The Politics of the United Provinces' Muslims 1860-1923*. Cambridge: Cambridge University Press, 1974.
- Rushbrook, Williams L. F., *The State of Pakistan*. London: Faber and Faber, 1962.
- Sarwar, Muhammad. *Maulana Muhammad Ali*. Lahore: [s.n.], 1962.
- Shah, Sirdar Iqbal Ali, «Ferments in The World of Islam; *Journal of the Royal Central Asian Society*, vol. XIV (1927).
- The Tragedy of Amanullah*. London: Alexander-Ouseley Ltd., 1933.
- Shaikh, Farzana. *Community and Consensus in Islam: Muslim Representation in Colonial India 1860-1947*. Cambridge: Cambridge University Press, 1989.
- Smith, W. C. *Islam in Modern History*. Princeton: Princeton University Press, 1957.
- Soleman, Shaikh Abdulaziz Mahomed. *Anti-Khalif Intrigues in Sind*. vol. I. Sukkur: [s.n.], 1919.
- Sultan-i-Rome. «The Role of the North-West Frontier Province in The Khilafat and Hijrat Movements.» *Islamic Studies*. vol. 43, no. 1 (Spring 2004).
- Sykes, Mark. «Asiatic Turkey and the New Regime.» *Proceedings of the Central Asian Society* (December 1918).
- Temple, Richard. «Pan-Islamism or Political Muhammadanism.» *Evening News*, (July 1882), reprinted in: *Oriental Experience* (1883).
- The Paris Peace Conference V (1919). *Papers Relating to the Foreign Relations of the United States*. Washington: United States Government Printing Office, 1946.
- The Treaties of Peace 1919-1923*. vol. II. New York: Carnegie Endowment for International Peace, 1924.
- Toynbee, Arnold J. «A Review of the Turkish Problem.» *New Europe*. vol. XIV, no. 170 (1920).

- . «The Meaning of the Constantinople Decision.» *New Europe*. vol. XIV. no. 175 (1920).
- . «Mr. Montagu's Pound of Flesh.» *New Europe*. vol. 14. No. 176 (1920).
- . «The Question of the Caliphate.» *Contemporary Review*. vol. CXVII (1920).
- . *Survey of International Affairs 1925*. vol. I. London: [Oxford University Press]. 1927.
- Treaty of Peace with Turkey. Signed at Severs, August 10, 1920. Presented to Parliament by Command of His Majesty. London 1920.
- Usmani, Shaukat. *I Met Stalin Twice*. Bombay: K. Kurian. 1953.
- Vambéry, A. «Pan-Islamism.» *Nineteenth Century and After* 60. vol. LX (October 1906).
- Wasti, Syed Tanvir. «The Circles of Maulana Mohamed Ali.» *Middle Eastern Studies*. vol. 38. no. 4 (October 2002).
- . «The 1877 Ottoman Mission to Afghanistan.» *Middle Eastern Studies*. vol. 30. no. 4 (October 1994).
- . «Mushir Hosain Kidwai and the Ottoman Cause.» *Middle Eastern Studies*. vol. 30. no. 2 (April 1994).
- Wynnan Bury, George. «Pan-Islam.» London: Macmillan and co. 1919.

القسم الثاني

التاريخ العثماني والتواريخ العربية المحلية
في المشرق العربي والجزيرة

الفصل الخامس

كيف نقرأ تاريخ العرب الحديث (1516-1916)؟ إعادة الرؤية في أبعاد التكوين

سيار الجميل

أولاً: المدخلات

1 - مقدمة

لَمَّا كُنْتُ قد اشتغلت، أسوة بغيري من الزملاء المؤرخين العرب، على تاريخ العرب الحديث منذ أكثر من أربعين سنة، فإن ثمة آراء وملاحظات وأفكاراً تلاحقني اليوم كي أسجلها على هوامش كتب وبحوث كنت قد نشرتها في هذا المجال منذ عقود مضت من الزمن⁽¹⁾. وأزعم أن لبعض «الأفكار» أهميتها اليوم، ونحن نشهد تحولات تاريخية قوية في مجتمعاتنا وأوطاننا العربية التي لم تزل

(1) يُنظر: سيار الجميل في كُتبه الثلاثة: العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1989)؛ تكوين العرب الحديث 1516-1916 (الموصل: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1990)، ط 2 (عمان: دار الشروق للطباعة والنشر، 1997)؛ بقايا وجذور. التكوين العربي الحديث (بيروت؛ عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1997). وهنا أشكر بعض أرقام التاريخ في الجامعات العربية التي أنقذت كتاب تكوين العرب الحديث كتاباً منهجياً لطلاب الدراسات الأولية والعليا طوال عشرين سنة.

تعيش مشكلات صعبة على الأرض، تعود عواملها إلى تلك المراحل التاريخية التي أعنيها أولاً، وإلى أن الأجيال العربية الجديدة في حاجة ماسة إلى معرفة تواريخها الحديثة على أسس معرفية ثانياً، بعيداً عن كل ما رُوِّج له دعائياً وسياسياً وطائفياً، وحتى قومياً في كل من القرنين العشرين والحادي والعشرين.

2- أهمية تاريخ تكويننا العربي الحديث

لماذا نقرأ هذا التاريخ؟ ما مدى الاستفادة منه؟

إن العالم الحديث صنعه أوروبا، وإن تكوينات العرب الحديثة ليست كلها من صناعة أوروبا، خصوصاً بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا، بل هناك بقايا وجذور تحكمت فيها جراء البقاء في المجال العثماني أربعة قرون كاملة. صحيح أن ذلك لم يكن قد حدث في بلداننا وأوطاننا فحسب، بل حدث أيضاً حتى في الأنظمة القديمة الموجودة في الهند وماليزيا وسلطنتي المغرب وعمان وغيرها، لكن دخلت عليها وعلىنا دساتير حديثة وعلاقات حديثة، وقفت أوروبا من وراء تكويناتها المعاصرة كلها، وإن كان نظام أوروبا التاريخي نفسه قد رُسم في مؤتمر فيينا 1815، عقب الحروب النابليونية، وهذه حصيلة أوروبية للعالم منذ أن انطلقت النهضة الأوروبية وتطورت على حساب العالم، وصولاً إلى الثورة الصناعية واكتشاف مجاهل أفريقيا والصراع على البحر، وإلى ولادة الأسس الحديثة للدولة الحديثة وتشريعاتها المدنية. وبدا واضحاً كم كانت مرافقة كل من العرب والعثمانيين ذلك من خلال الإصلاحات والتحديث، مع تأخر التنوير واشتداد أزمة الاستعمار حتى الحرب العالمية الأولى، لينتهي تاريخ طويل من تكوين العرب الحديث بمؤتمر فرساي عام 1919، ويبدأ تاريخ جديد وتكوين نظام تاريخي من نوع آخر، عانى العرب كلهم بسببه.

تقع أوروبا في مقدمة الجانب الآخر من عصر النهضة إلى الآن: الاستكشافات الجغرافية؛ النهضة الأدبية؛ ثورة التنوير الفكرية؛ الإصلاح الديني؛ الثورة الصناعية؛ الثورة الفرنسية؛ المخترعات؛ الثورات الصناعية المتوالية؛ ثورة البريد؛ ثورة التكنولوجيا؛ ثورة الاتصالات؛ ثورة المعلومات... إلخ. هذا كله من جانب المستوى المادي، فهل هو من صناعة عربية متجهة؟ لا.

3 - التسمية

يعترض بعض المؤرخين في العالم على وصف تاريخنا بالحديث؛ فهم يزعمون أن الحداثة لم تصلنا حتى يومنا هذا! ثم لماذا أطلق مصطلح «الحديث» على تاريخنا فيما الحداثة بدأت مع بدايات القرن السادس عشر؟ حجتهم في ذلك أن تاريخ العرب حتى القرن التاسع عشر مجرد تاريخ تقليدي، وحياتهم بدائية، ولا يمكن استعارة مصطلح «الحديث» من التواريخ الأوروبية حتى نطلقها على تاريخنا! هل احتكرت أوروبا الحداثة لنفسها دون العالم؟ فالعالم كله بدأ تغيراته منذ حركة الاستكشافات الجغرافية وامتداد الاستعمار وانتشار الظواهر التاريخية الحديثة التي تأثر بها.. وإني أعتقد أن التسمية بهذا «التوصيف» أوردها بعض المؤرخين الأوروبيين والعرب، منطلقين بذلك في دراساتهم التاريخية مع بدايات القرن السادس عشر لتاريخ العرب «الحديث»⁽²⁾!

هكذا، غدا تكويننا جزءًا من تاريخ العالم الحديث؛ فالبرتغاليون دخلوا البحار العربية منذ فجر التاريخ الحديث، وساعدتهم في ذلك معلومات البحار العربي العظيم ابن ماجد. والعثمانيون انطلقوا بنظام الشرق في عهد سليمان القانوني (1520-1566) الذي وقّع معاهدته مع ملك فرنسا فرانسوا الأول. وكان التأثير كبيرًا بحركة التجارة العالمية إبان العصر الماركتالي في القرن السابع عشر، وتوسعت تجارة العالم على حساب تراخي بازار الشرق⁽³⁾. وهكذا أصبح هناك تاريخ حديث ومعاصر، سواء للعرب أو لغيرهم من شعوب الشرق الأوسط.

4 - إنه تاريخنا لا تاريخ غيرنا

هل هو تاريخنا أم تاريخ للعثمانيين؟ هل لأن الأوطان العربية خضعت في أغلبها للعثمانيين، وبالتالي تاريخها ليس بتاريخنا؟ أين يقع الثقل التاريخي الذي

(2) استخدم مصطلح تاريخ العرب الحديث أغلب المؤرخين المعروفين في كتبهم ودراساتهم ومحاضراتهم، كما اتخذت أقسام التاريخ في الجامعات العربية مرحلة أربعة قرون من تاريخ العرب العثماني مصطلح تاريخ العرب الحديث. نشر المؤرخ البريطاني ستيفن لونكريك عنوان كتابه الشهير عن العراق ووسمه بـ: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث منذ عام 1925. يُنظر:

S.H. Longrigg. *Four Centuries of Modern Iraq* (Oxford: Oxford University Press, 1925).

Mohammad Gharipour. *The Bazaar in the Islamic City: Design, Culture, and History* (Cairo: (3) American University in Cairo Press, 2012). p. 45.

يتمتع به العالم الإسلامي منذ الحرب العالمية الأولى وحتى اليوم؟ ثمة جهد معتبر واهتمامات شتى بتاريخ العرب وتاريخ الشعوب الأولى، فجمهرة واسعة من العلماء الأوروبيين والأميركيين عرفوا من تلك الشعوب الأوسطية جملة هائلة من التقاليد، والطرائق، والأفكار، وخطط المدن، والعلاقات الاقتصادية، وروح البوادي، وعلوم البحار، والمخطوطات، وروح المدينة بتعايشاتها الاجتماعية والدينية، والعمران البشري... إلخ.

إن عالمنا العربي الحديث وريث العصور الوسطى، ونحن نجد أن الثقافات تبدأ بتكويناتنا التاريخية، ولكن من أين؟ من مدن قديمة بقيت مكتنزة بالمكتبات والمخطوطات والمواريث الحضارية والمهن والأصناف والتقاليد الاجتماعية الرائعة... ونجد بيئات اجتماعية بقيت حلقاتها الاجتماعية متعايشة على أفضل ما يكون من تشكيلات التعايش المزمنة... في حين نجد بيئات اجتماعية أخرى مورست فيها العدائية والأحقاد والكراهية، وجرت صراعات أهلية وحروب مزمنة، منها عرقية ومنها دينية أو مذهبية وطائفية بين المسلمين، ومنها إقطاعية وعشائرية وقبلية، ومنها جهوية تمتد إلى صراع مصالح ونزاعات على النفوذ، كما نجد حالات خراب وتلطم زعماء وتشرذم جماعات حاكمة⁽⁴⁾، فلا يمكن مثلاً أن نقارن أوضاع مصر الصعبة وانقاداتها إبان القرن السابع عشر، وما جرى من صراعات بين أوجاقات [وحدات عسكرية] عثمانية وبيوتات حاكمة مملوكية فيها، بأوضاع فلسطين ومدنها إبان القرن المذكور، إذ وصلت نهضة المجتمع الفلسطيني واقتصاديات مدنه الداخلية والساحلية إلى حالة من الرقي والتطور مشهود لها⁽⁵⁾.

ولقد وجدنا أنه كلما تعمق المؤرخ مجهرًا في دراسة تكوينات العرب الحديثة، وفي أي بيئة عربية، سيكتشف أشياء جديدة لم يكن يعلم شيئاً عنها. ووجدنا أن هناك بيئات جغرافية عربية انصهرت فيها شعوب وجاليات آسيوية وأوروبية

Jonathan P. Berkey: *The Formation of Islam: Religion and Society in the Near East 600-1800* (4) (New York: Cambridge University Press, 2003), pp. 56-96.

Details in: Alex Carmel, *Ottoman Haifa: A History of Four Centuries Under Turkish Rule*, Elias (5) Friedman (trans.) (London: I.B. Tauris, 2011), pp. 89-90. See also: Dëshara Doumani, *Rediscovering Palestine: Merchants and Peasants in Jabal Nablus 1700-1900* (Berkeley, Calif: University of California Press, 1995), pp. 123-129.

وأفريقية عدة، وغدت عربية الثقافة، بل اكتسبت كثيرًا من ثقافات الآخرين في مجال التكوين التاريخي الحديث. ومن آسيا الوسطى وأفغانستان، قدمت ثقافات عديدة تعنى بالتصوف اعتنى بها البتان والبلوش والباشتون. ومن إيران، زحف مزيج من الثقافات، منها شيرازية وقزوئية وهمدانية وكردية. ومن الهند، جاء تجار وبحارة وقطنوا أماكن عربية مختلفة، والأمر كذلك بالنسبة إلى الإسبان والطلليان والصقليين واليونان.

وهناك من الشعوب المعمّرة واللغات المحلية في منطقة صغيرة تتكلم لغة لا تفهمها المنطقة المجاورة وذلك لتواصل الثقافة، وهي تكون ثقيلة السكان، والثقل لا يكون بحجمها، بل بعدد سكانها، لأنها متحابة وتحب الإنجاب. وفي السودان ومالي وتشاد، تجد الأفارقة الذين أتوا من جنوب الصحراء الكبرى. وبقدر ما اندفع إلى منطقتنا العربية مهاجرون من أنحاء شتى، هاجرت من العرب في العصر الحديث دفعات متعددة إلى بيئات مختلفة في العالم⁽⁶⁾؛ فالمغاربة والجزائريون والليبيون نزلوا إلى جنوب الصحراء، وتجد من حضرموت واليمن وعدن من راحوا بعيدًا نحو جنوب شرق آسيا، وتجد عمانيين استوطنوا زنجبار ومدغشقر، وراح سودانيون إلى مناطق في القرن الذهبي، وتجد سوريين ولبنانيين راحوا بعيدًا إلى ما وراء البحار، نحو أميركا الجنوبية، ولحق بهم عراقيون من الكلدان ليتوطنوا ميشغن وديترويت وغيرهما، وتجد جالية يمنية قديمة استوطنت إنكلترا منذ أواسط القرن التاسع عشر. وفي القرن العشرين، تفرّق شعب فلسطين في شتات العالم بعد تأسيس كيان إسرائيل في إثر الحرب العالمية الثانية.

5- منشورات تاريخية لا حصر لها

على الرغم من الجهد العلمي الذي بذله المؤرخون العرب والأتراك والأوروبيون في دراسة تاريخنا الحديث إبان القرن العشرين، وصدور عدد كبير من الكتب والدراسات، ومن التحقيقات المتعلقة بوثائق ومخطوطات على امتداد 25 سنة مضت.. لم يزل هناك الكثير مما لم يُنشر حتى اليوم. وجرى استخدام عشرات من المنشورات الجديدة، ومن أشهر الأعمال التي حُققَت في رسائل

Justin McCarthy: *Death and Exile: The Ethnic Cleansing of Ottoman Muslims 1821-1922* (6)
(Princeton, NJ: Darwin Press, 1995), pp. 45-49.

علمية عربية مؤخرًا كتاب المنتخب من تاريخ الجنابي⁽⁷⁾، وكتاب جامع الدول⁽⁸⁾ وغيرهما. وفي هذين الكتابين - مثلاً - معلومات تاريخية جديدة لم يطلع عليها أحد في القرن العشرين، ناهيك عن معلومات جديدة في كل من التاريخ الحديث لليمن والخليج العربي وبلاد الشام وبلدان المغرب العربي، فضلًا عن ولايات الأناضول والبلقان، وما نُشر من دراسات وبحوث قُدِّمت في مؤتمرات مؤسسة التميمي في تونس، وتحدثت عن الولايات العربية في العهد العثماني.

ثانيًا: العرب هم ثقل العثمانيين التاريخي

1- الخلفية العثمانية لتكوين العربي الحديث في الشرق الأوسط

أود القول إن التاريخ الحديث يمتد أربعمئة سنة، من بداية القرن السادس عشر إلى بداية القرن العشرين (1516-1916)؛ ذلك أن على مدار هذا التاريخ، كان العثمانيون فيه يحكمون معظم الأوطان والأمصار واليئات العربية من عاصمتهم اسطنبول، أكان على نحو مركزي أم غير مركزي. وفي كتب التاريخ العربية القديمة تجد كثيرًا مما يتعلق بهذه المراحل ضمن أنواع متعددة من الكتابات التاريخية: جيوغرافية أو حولية أو سلالية أو ثقافية أو محلية... إلخ، علمًا أن عددًا من المؤرخين الأتراك المعاصرين لا يؤمنون بها؛ فهم يعتمدون على مصادرهم التركية فحسب. بل إن بعض المؤرخين العرب المعاصرين أغفل دراسة هذه المراحل من التاريخ، بناءً على اعتقاد بأنه لم يكن هناك تاريخ عربي حقيقي خلال تلك المراحل!!، وفاتهم أن للمجتمعات حركتها وفاعلياتها من خلال قواها الفاعلة، وهي تسجل تواريخ اجتماعية وثقافية بمعزل عن السلطات. وكان من الصعب تصديق أن لا شيء حدث خلال أربعة قرون في هذه المجتمعات القديمة التي كان لها كثير من الإنجازات. إن تبريرات التقليل من شأن تاريخ العرب العثماني ترجع أساسًا إلى

(7) يُنظر: أحمد بن محمد ابن الملا، المنتخب من تاريخ الجنابي: الدولة العثمانية من النشوء إلى سلطنة مراد الثالث 611-996هـ/ 1214-1587م، دراسة وتحقيق رابعة مزهر شاكر (إربد؛ عمان: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع؛ دار البازووري، 2013).

(8) منجم باشي وأحمد ده، جامع الدول: قسم آل عثمان إلى سنة 1083هـ دراسة وتحقيق غسان علي الرمال، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1997.

الموقف من العثمانيين الذين راج عنهم أن عهودهم «مظلمة» و«متخلفة».. وثمة أسباب وعوامل أخرى يمكننا إيضاحها في ما يأتي:

- أن العرب لم يؤدوا دورًا أساسيًا في تلك المراحل، وكانوا ذوي وزن خفيف، وبالتالي كان العامل الرئيس في التاريخ مفقودًا، مع العلم أن أغلبنا الآن تخطى عن المفهوم القديم للتاريخ الحديث، باعتباره «تاريخًا مظلمًا» ومفهومًا سياسيًا بحثًا. وهم بدأوا البحث عن مفهوم أوسع، فحتى التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لا نستطيع أن نفهمه إذا لم نأخذ بعين الاعتبار الصراعات من أجل السيطرة؛ تلك الصراعات التي كانت خلالها القوى الاجتماعية تعبر عن ذاتها الغارقة في التماسية⁽⁹⁾. بناء عليه، فإنه تاريخ «مسكوني» كما وصفه مجيد خدوري⁽¹⁰⁾، في حين أنني وصفته بـ «الكوني»⁽¹¹⁾، أي أنه تاريخ خامل، تتخلله ومضات ساطعة تصدر عن العرب أنفسهم.

- أن السيطرة العثمانية على المجتمع العربي منعت العرب والمجتمعات الإسلامية والمسيحية من التطور، وحالت دون الحركات الثقافية المعبرة عن روح المجتمع بمجمله، بل إنها قتلت الحياة التي كانت موجودة في ذلك المجتمع. ولكن هذا لا يعني أن مجتمعاتنا تفككت وانهارت، بل بقيت تعيش وتستجيب للتحديات في جميع الأصقاع العربية، بل إن العرب أنفسهم دافعوا عن وجودهم في وجه قوى أجنبية غازية، أو امتدادات إقليمية من الشرق، أو اختراقات البرتغاليين والهولنديين والفرنسيين والبريطانيين في الخليج العربي⁽¹²⁾.

- أن تفككات تاريخنا العربي الحديث التاريخية سبقت العصر العثماني؛ فمجتمعاتنا واجهت تحديات قوية وشرسة مع ولادة الدويلات الإسلامية المتنوعة

Şevket Pamuk, *The Ottoman Economy and Its Institutions* (Farnham, England: Ashgate, 2009), (9) p. 9.

(10) مجيد خدوري، الاتجاهات السامية في العالم العربي (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1972)،

ص 78.

(11) الجميل، العثمانيون وتكوين العرب الحديث، ص 111.

(12) راجع التفصيلات التاريخية في الكتاب الذي خصصته لتاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية، في: سيار الجميل، التكوين التاريخي الحديث للخليج العربي وشرق الجزيرة العربية (قيد الطبع).

في المشرق، أو دول الطوائف في الأندلس، وكانت الحصيلة أن انتهى أمر العرب المشاركة إلى تسلط الصراع العثماني - الصفوي عليهم مع مطلع القرن السادس عشر، وإلى سقوط الأندلس بسقوط غرناطة عام 1492.

2- البحث عن الانتماءات المندثرة

تلك هي النظرة إلى التاريخ الإسلامي؛ نظرة ليست من الكتاب العرب فحسب، بل هي في الواقع نظرة وطنية (أو قومية لاحقاً) خالصة لأشخاص كانوا يرغبون في استبدال النظام السياسي القديم في منطقة الشرق الأوسط القائمة على أساس التمسك الديني، بنظام آخر قائم على أساس الانتماء الوطني. وكما حدث في كثير من الثورات، استخدم هؤلاء الأشخاص صوراً من تاريخهم القديم لإدانة التاريخ القريب، ويتنوا أن السبب فيه عائد إلى العثمانيين؛ إذ عاد المصريون إلى رموز التاريخ الفرعوني، وعاد اللبنانيون إلى التاريخ الفينيقي، وحتى الأتراك أنفسهم عادوا بنظرهم إلى رمزهم الطوراني، وحاول بعض العراقيين أن يجدوا لأنفسهم رموزاً عند السومريين والأكاديين والبابليين والآشوريين.. في حين وجد الفلسطينيون مآثرهم وشرعيتهم لدى الكنعانيين إزاء اليهود والصهيونيين، الذين اتخذوا من مندثرات تاريخهم القديم في ما يمتد إلى يهودا والسامرة رمزاً لاستعادة وجودهم على حساب شرعية الآخرين في فلسطين منذ آلاف السنين، ووجدوا أيضاً كثيراً من العوامل التي أسهمت في تكوين الفكر الوطني بديلاً من العثمانية أولاً ونكاية بالعروبة ثانياً.. هذه التبريرات ابتعدت عن جميع التواريخ التي سبقت الحرب العالمية الأولى في القرن العشرين بإيجاد بدائل جعلوها جملة من العوامل التي لا أساس شرعياً لها اليوم، وهي نابعة من أفكار كانت سائدة في أوروبا إبان القرن التاسع عشر، وبدا الصراع بين روحانية النظام الديني الذي كان سائداً في الماضي البعيد، والأفكار الثورية التي تنادي بمفاهيم الدولة الحديثة. ولم يكن العرب أحراراً في تحديد مآثراتهم الحديثة، وتفكيك بنوياتهم لبناء مستقبلاتهم، إذ رسمت لهم خرائطهم وجغرافياتهم وانتقالاتهم من حياتهم العثمانية إلى كياناتهم الجديدة. ولم يكونوا أحراراً في إعادة تشكيل عالمهم الاجتماعي... كما أنهم لم يكونوا مسؤولين عن أوضاع الأقليات التي تعيش بين ظهرانيهم، بل قام آخرون من الأوروبيين المستعمرين، خصوصاً البريطانيين والفرنسيين، برسم

مستقبل الأقليات والأقليات، وكان في طليعة هؤلاء البريطانيون والفرنسيون الذين عمدوا إلى إثارة النزعات والمشكلات بين تلك الأقليات والأقليات، وروج لها كثير من الكتاب والمؤرخين والمستشرقين⁽³⁾. وإذا شئنا أن نكون أكثر تحديدًا، فإن العرب أنفسهم لم يكونوا مسؤولين أيضًا عن كل ما جرى على أرضهم وبحارهم على امتداد أربعين سنة، بين معركة مرج دابق عام 1516 وحتى ثورتهم العربية عام 1916؛ ذلك أن العثمانيين هم المسؤولون الحقيقيون عن تاريخنا وتكويننا، لا من خلال شراكتهم مع العرب وغير العرب في بيئاتنا المتنوعة، بل من خلال التعايش تحت ظل السلطنة باسم الدين.. وعلى الرغم من امتداد جذوة العثمانيين والقرمانيين التاريخية من إمبراطورية السلاجقة، إلا أن العرب لم يسهموا إسهامًا حقيقيًا في تكوين تاريخهم السياسي، في ما عدا الحفاظ على موارثهم من خلال ما ورثوه من تراث أدبي واجتماعي وتصوفي وثقافي... وكثيرًا ما سمعنا في القرن العشرين توصيفات غير مسؤولة وغير علمية من عرب تحدثوا عن «الاستعمار العثماني»، كون الأتراك أسهموا في إنهاء عظمة المجتمع الإسلامي القديم، ومنعوا سيره على دروب التقدم التي سارت عليها الشعوب في أوروبا الحديثة.

3- التأثيرات العثمانية

بناءً عليه، أسف الكاتب (روسو) لسيطرة الأتراك (البرابرة) على العرب، وبين جون هنري نيومان في محاضراته عن تاريخ الأتراك أن تلك السيطرة سمحت للعرب بأن يأخذوا من البرابرة فضيلة الشجاعة والصدق والرشد، لكنها أنكرت عليهم فضيلة التنظيم المعقول للحضارة، ومنعتهم من إنشاء دولة إسلامية حديثة تساوى فيها جميع العناصر الاجتماعية والعرقية والثقافية، كما كان الأمر في عصر الخلافة العباسية، وبكل بساطة، جرفت نظرة لن تعود إلى الظهور مرة أخرى.

وقد أصبح للبلدان التي حكمها الأتراك العثمانيون في خلال أي مرحلة من التاريخ الحديث، كالبلقان وشمال الشاطئ الأفريقي، عمق التأثير العثماني، سواء

Peter Sluglett, *The Urban Social History of the Middle East: 1750-1950* (New York: Syracuse (13) University Press, 2008), pp. 3-7.

أكان في الناس أم في العمران، من القباب والمآذن الرشيقة للمساجد على الطراز العثماني، إلى المعسكرات المحصنة وبيوت الحكومة في الفترة الأخيرة، إلى الأخلاقيات وأسلوب الحياة المتصف بالرسمية والإتقان والاحترام والتبجيلات التي كان يمكن أن تصل إلى حد السذاجة، ناهيكم عن الأصول التي يتبعها عليه القوم وكانت تتصف بها العائلات القديمة في اسطنبول ومدن الأقاليم الكبرى، وهي بكل تأكيد تختلف عن تلك التي كانت سائدة لدى العوام من الناس، أو عند فلاحي الجبال والبدو في الفيافي. إن أساليب الحياة بقيت عثمانية وحتى في المتداول من العبارات والمسميات والمفردات والمصطلحات.. وهي لم تكن أقل انتشاراً، بل كانت تختلف في طرازها واستخداماتها في أي بيئة عربية.

4 - أنماط الحكومات المحلية في البيئات العربية

هناك أيضاً أسلوب محدد للحكومات المحلية التي اتبعت الأساليب اللامركزية في الإدارة والسياسة، خصوصاً في القرن الثامن عشر، وهذا ما أوضحناه بالتفصيل في دراسة نماذج حكم إدارية عثمانية، سواء أكانت متمثلة في أسر سلالية محلية، كما هي حال آل العظم في دمشق وآل الجليلي في الموصل، أم في حكم باشوات ممالك في بغداد أو بكوات ممالك في مصر. وسواء كانت في إثنيات، كالمعنيين والشهابيين في لبنان، أم في أوليغارشيات عسكرية، كما هو ظاهر العمر في فلسطين، أم حكم بايات تونس الحيين، أم دايات الجزائر، أم القرمانيين في طرابلس الغرب... أم غيرهم⁽¹⁴⁾. لذا، لم تكن الثقافة العثمانية السياسية واحدة موحدة، بل متنوعة زماناً ومكاناً في الولايات العربية... ومشكلتها الأساسية هي أنها لم تستطع تطوير نفسها وآلياتها حتى في زمن الإصلاحات والتنظيمات في القرن التاسع عشر؛ فالهرم كان قد أصابها بفعل قدم القوانين التي يعود تاريخها إلى عهد السلطان سليمان القانوني، في حين كانت قد تقدمت خطوات في أقل من مئة سنة بين الفاتح وحفيده القانوني؛ فالقوانين التي أصدرها محمد الفاتح (1481-1581) جددتها سليمان القانوني، بقيت المناخات السياسية تقليدية بين الأجيال

Sayyar Al-Jamil, «System of Decentralized Administration in 18th Century: Arab Provinces (14) Le V^e Symposium International d'études Ottoman, Tunis: CEROMDI, 20-26 I 1990, «Arab Historical Review for Ottoman Studies, no. 5-6 (1993), pp. 367-369.

العثمانية على امتداد ثلاثمئة سنة من دون تجديد أو تغيير، وهي نفسها المعتمدة في قصور بغداد وبيروت وعمان والقاهرة وتونس، وبين رجال الدولة القدامى في سورية والعراق، بل وبعض إدارات الموصل وحلب وديار بكر وولايات الأناضول.. فضلاً عن إيلات روميليا الأوروبية وبعض دول البلقان وغيرها... وبقي كل أسلوب عثماني يتضمن الخوف والصبر والحذر والقلق والموازنة بين القوى ودفع الضرائب ومواجهة الذات للتحديات الصعبة... ويؤكد بعض الدارسين أن الاضطهاد مس اليهود والمسيحيين في عهود العثمانيين⁽¹⁵⁾، في حين نجد أن الاضطهاد عمّ جميع الرعايا.

5- الرؤى السياسية أقوى من التواريخ العلمية!

إن المتأثرين من العرب والترك بالتفكك النهائي للإمبراطورية العثمانية أكثر عددًا من الذين قاموا بدراسة تلك الإمبراطورية والتعمق في تواريخها الوسيطة والحديثة، وإن الرؤى السياسية لتواريخها تفوق الرؤى العلمية عددًا إلى حد بعيد، وإن من يدلي بأحكامه العامة عنها بعد زوالها هو واحد من اثنين: مؤيد لها تأييدًا كاملاً من دون معرفته بها معرفة علمية، أو مهاجم لها من دون إبراز مواطن قوتها وضعفها، وهذا ما نلاحظه لا عند العرب فحسب، بل حتى عند الترك والكرد والأرمن والفرس أيضًا.

ومن يدلي برؤيته أو من يقدم أحكامه لا يدرك ما الذي كان عليه واقع تواريخنا الوسيطة التي أنجبت القرون الأربعة المتأخرة قبل القرن العشرين، ولا يدرك طبيعة المجتمعات (المجتمعات العربية خصوصًا) وما أصابها من ضعف وهزال وتفكك بعد سقوط بغداد عام 656هـ/ 1258م، وماذا كانت طبيعة الصراعات الجديدة التي نشأت بعد ظهور الغزاة الشرقيين الآسيويين من طرف، أو مجيء الغزاة الغربيين الأوروبيين، سواء في الأزمة الصليبية أو في أزمة الأنظمة الاستعمارية، بدءًا بالبرتغاليين ومرورًا بالهولنديين والفرنسيين ووصولًا إلى البريطانيين عبر القرون المتأخرة، وانتهاء بالصهيونيين على امتداد القرن العشرين.

Bruce Alan Masters, *Christians and Jews in the Ottoman Arab World: The Roots of Sectarianism* (New York: Cambridge University Press, 2001), pp. 47-49.

6- العثمانيون: الجذور التاريخية تكلم

حال العثمانيين هي حال سائر من حكموا الأرض العربية، من تركمان وممالك، أي أنهم لم يأتوا فاتحين أغراباً إلى عالم جديد، فالعرب كانوا منذ القدم يعرفون الشرقيين، من ترك وفرس وكرد وأرمن، ولم نجد أي محاولات لمقاومتهم، ولكن كل مجتمع استطاع أن يحمي نفسه، أو أن يشارك بطرائقه أو متوجاته، أو أن يطور نفسه من دونهم. وهُم أنفسهم لم يتعاملوا مع الجميع بشكل إيجابي أو حتى حيادي، خصوصاً مع الأقليات والمجتمعات المغفلة. لذلك، نجد أنه كان في أزمانهم مناطق عربية ساخنة جداً، منها مناطق الزيدية في اليمن ومناطق الدروز في بلاد الشام والإيزيدية في العراق... إلخ.

وبقيت بعض العادات التركية القديمة مستحكمة عند الرعاة الأوغوز الذين يعود العثمانيون إليهم؛ إذ كانوا قد قدموا غزاة شرقيين من أواسط آسيا عن طريق ثقافات البدو الأجلاف من وقت إلى آخر بسبب زيادة عدد السكان، مع حدوث تغيرات في مصادر الكلاً والماء والحروب القبلية، أو التغير في طرق التجارة. وبدأ النشوء الحضري ونشوء الحكومات في الأراضي المحيطة بالعالم البدوي، خصوصاً بعد تعاملهم مع العالم الإسلامي. وأعتقد أن توقف انسياحهم نحو الغرب كان بسبب تمدنهم بدخول الجماعات التركمانية الأولى في الإسلام، فشكّلوا حاجزاً بين القادمين الجدد والغرب⁽¹⁶⁾، على عكس ما يقوله برنارد لويس الذي يفسر توقف هجراتهم نحو الغرب بسبب ما حدث في الصين، حيث افترض أن حكم حكومة سونج المتناسكة وإدارتها في الصين، أدّى إلى وقف التوسع البشري باتجاه الغرب. ولكن الأمر يعود في الأصل إلى قصة استخدام العباسيين بعض القبائل التركية واستقدامهما إلى المناطق الشرقية للخلافة العباسية في بغداد؛ إذ وجدوا دوراً عسكرياً ينتظرهم هناك، فكانوا في البداية أجلاً وجنوداً مرتزقة لم يتحملهم مجتمع بغداد، لكن استقرارهم وتوطنهم بعد انتشارهم، جعلهم يتحولون من أوليغاركيين عسكريين إلى العمل السياسي، ليؤسسوا دولاً وكيانات لهم، وبرزوا مدافعين عن حكام المجتمع الإسلامي وحضارته، على حد توصيفات بعض المؤرخين.

Karl Appuhn, «The Nature of Ottoman History», *Eighteenth-Century Studies*, vol. 46 no. 2 (16) (2013), pp. 302-306.

7- الرؤى التسقيطية لتكوينات العرب التاريخية الحديثة

مرة أخرى، هنالك فكرة قديمة خاطئة تعترض طريقنا في دراسة تكويننا العربي الحديث، وهي أن العرب لا تاريخ لهم، وهم عاشوا تحت حكم آخرين من فرس وترك، وأنه ليس لهم إلا الإسلام، دين الصحراء، وأن مجتمعاتهم كلها بدوية، وهم لا يصلحون لحكم أنفسهم بأنفسهم.

هذه النظرة الاستشراقية التي يعتمد عليها بعض المؤرخين والمثقفين في تركيا وإيران المعاصرتين، والتي انجرف بعض الكتاب والمؤلفين العرب إليها خلال السنوات العشرين المنصرمة، خاطئة تمامًا؛ فالعرب منذ القدم بدو وحضر، والبدو الأعراب الذين انتقدتهم القرآن قلة في حواشي مجتمعات ومدن عربية حضرية، للناس فيها آدابهم وفنونهم وثقافتهم العريقة. وعلى الرغم من أن العرب هم أساس الإسلام، فإنه كانت لهم حضاراتهم في التاريخ الماضي، وهم الذين أنشأوا المجتمعات الإسلامية وعلموا الشعوب بعد أن امتدوا في الأرض، وبدأوا يحاكون أنماط المجتمعات الأخرى، ويُعتبرون حتى أواخر العصر العثماني أصحاب أضخم وأعظم تراث كتابي في التاريخ، وبقوا يعيشون دائمًا في مدن عظيمة تحصل على غذائها وثرواتها مما كانت تنتجه، كما غدوا تجارًا في الآفاق عن طريق مسالك برية أو موانئ ساحلية مستقلة، واتصلت ممالكهم بعضها ببعض عن طريق الطرق التجارية⁽¹⁷⁾.

8- دينامية المدن العربية

كانت تلك المدن والعواصم العربية أيضًا قد نشأت فيها الحكومات الإسلامية العظيمة، التي كان هدفها الأساسي الدفاع عن الحياة والمجتمع وحضارة مدن وتخوم بلدان أخرى. وكان العثمانيون الأوائل والأواخر يعتززون بالعرب ولغتهم وموروثهم وثقافتهم؛ إذ كان للعربية تأثيرات عميقة في اللغات الشرقية الأخرى، كالفارسية والتركية والأوردية والكردية. وكان للموانئ العربية والمسالك التجارية قيمتها وفائدتها على امتداد العهود العثمانية، خصوصًا في البحر المتوسط والبحر

Kiren A. Chaudhry, *The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East* (17) (Ithaca: Cornell University Press, 1997), pp. 89-98.

الأحمر والخليج العربي. وكانت الحياة العربية تتعرض - كما شرح لنا كثير من الرحالة الأوروبيين - لتحديات داخلية صعبة، منها هجمات من بدو الصحراء وبدو الجبال.. ناهيك عن حاجة تلك «الحياة» إلى الحماية من شر المعتدين الأجانب والقوى على أنواعها، طبيعية أو بشرية، علاوة على ما كانت تتعرض له من كوارث وطواعين ومجاعات (كانت تحدث في حالات تكرار القحط وانعدام نزول الأمطار)، ومن هجمات الجراد الموسمية من الجزيرة العربية.. كما كانت وسائل الري تتعرض لفيضانات أو هجمات، فيخرب بعضها ويتأثر نظام الري، خصوصًا في العراق الذي عانى كثيرًا بسبب المشكلات الصعبة.

تعرضت المدن العربية العريقة لمشكلات سياسية منذ أزمنة طوال، وكانت الانتقامات الاجتماعية والتحزبات الدينية والعرقية والطائفية والمذهبية قد أحدثت شروخًا حالت دون نجاحها في تكوين أي نظام سياسي عربي، ولم تستطع صنعه بنفسها منذ أن ضعفت قوة الخلافة العباسية في القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين. ولم يستطع أحد من القادة أو الزعماء، أو أي قوة سياسية المزعج بين قوى المجتمع المتضادة كما جرى في أوروبا الوسطى، أو حتى في أعماق آسيا. بناءً عليه، لم يستطع العرب في النهاية إنتاج أي نظام يحافظ على استمراره، وكان حل المشكلة عند المجتمعات العربية المنقسمة الخضوع لدولة سلطانية، كالدولة العثمانية، ومن قبلها دولة المماليك، يقوم على رأسها سلطان تقوم سلطته على أساس عسكري. ولما سقط نظام الخلافة العربية باعتقال آخر خليفة عباسي كان يعيش في ظل ممالك مصر وإرساله إلى معتقل يدي قله، قضى على هذا النظام تمامًا السلطان العثماني سليم الأول في عام 1517 بدخوله القاهرة، وبدأت الحياة العثمانية في المجتمعات العربية بطريق الاكتساب أو بطريق التابع على حد سواء، ونشأت ولايات متابعة ومتعاقبة عُرفت بتبعية العثمانيين باسم السلاطين.

9- المؤسسات العثمانية

حكم السلطان العثماني الولايات العربية ضمن حدود إقليمية، سواء أكان وفق حكم مركزي مباشر إبان تمتع الدولة بالقوة على امتداد القرنين السادس عشر والسابع عشر، أم وفق حكم غير مركزي بعد الضعف الذي حاق بالدولة العثمانية إثر فشلها في حصار فيينا الثاني في عام 1683، حين بدأت تمنح الولاية حق

ممارسة صلاحيات، فسادَ النظامُ اللامركزي العثماني منذ بدايات القرن الثامن عشر وحتى ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ثم عاد النظام المركزي ثانية.

إن قوة السلطان العثماني عسكرية قبل أن تكون دينية؛ فقد كان للدولة مفت أكبر يدعى «شيخ الإسلام». كما أن السلطة العثمانية العليا أوتوقراطية صرف لا ثيوقراطية؛ فهي استخدمت الأحكام والقوانين المدنية إلى جانب الشرع، كما يتضح ذلك من دراسة قانون نامة لر في عهدي الفاتح وحفيده سليمان القانوني⁽¹⁸⁾، مع تطور الثورة المعمارية في عهد القانوني⁽¹⁹⁾.

هكذا، حوِّظ على السلطة العليا سلالياً، ونُقلت إلى الأجيال اللاحقة بقوة الجيش الإنكشاري والباية، لكنها بدت قوة شرعية عن طريق ممارسة أعمالها وقراراتها ضمن حدود التعاليم الدينية (الشرعية) وعن طريق استخدامها الأهداف السامية للإسلام، وتحديثها باسم الإسلام وتوسعها من أجله، بقدر ما هو من أجل توسعها لتكون إمبراطورية تحمي تخوم الإسلام من الهجمات الخارجية، وتحافظ على الاعتقادات والقوانين القويمة، وتنظم موسم الحج والطقوس الدينية الأخرى وتحميه. وبدا واضحاً أن سياسة المؤسسات العثمانية قاطبة تقوم على هذا المبدأ، بما فيها الإفتاء والصدارة العظمى والمؤسسة العسكرية ودوائر الأوقاف والأملاك والقضاء والمدارس والتعليم... إلخ.

10 - العثمانيون والعمق الحضاري العربي

هذا الامتداد باتجاه الأرض العربية جعل العثمانيين أعظم حكام العالم الإسلامي في غرب إيران، وأعطاهم سيادة بحرية على المحيط الهندي والبحر المتوسط. والأهم من ذلك هو أنه جعل الحكومة العثمانية على اتصال ببقايا الحضارة العربية القديمة (المدارس الكبيرة وفئات المهندسين من مصر، والقضاة من الشام وحلب، والأدباء والشعراء من العراق). وكان العثمانيون، الذين استلهموا جملة من القوانين الأوروبية، قد حافظوا على الشريعة الإسلامية، ولكن

Orhan Pamuk, *My Name is Red* (New York: Vintage Books, 2002), pp. 56-78.

(18)

Gülru Necipoğlu, *The Age of Sinan: Architectural Culture in the Ottoman Empire* (Princeton: Princeton University Press, 2005), pp. 89-93.

(19)

ضمن قوانينهم العثمانية، وصاروا على اتصال وثيق أيضًا بالفئات المدنية من النخب التي كانت تزدهم بها المدن العربية الكبرى، وكان في إمكانها أن توفر للدولة العثمانية المكانة العالمية الجديدة من خلال منح السلطات الاجتماعية لا السياسية وزنها واعتباراتها في الدولة والمجتمع، أي أنها كانت ذكية في تأسيس التوازن بين الحكومة وقوى المجتمع.

الأهم من ذلك كله هو أن العثمانيين أصبحوا منذ تلك اللحظة التاريخية، أي منذ انتصارهم في مرج دابق عام 1516، حكام المدن المقدسة في فلسطين، كالقدس وبيت لحم اللتين هما مدينتان مسيحيتان أيضًا، وفي العراق (العتبات المقدسة في النجف وكربلاء)، وفي الجزيرة العربية (مكة والمدينة وطرق الحج إليهما)، بيطرة الدولة على ركني الحج الشامي والمصري، ففي كل عام، كان الحجاج من مصر والبلاد المغاربية وأفريقيا يجتمعون في القاهرة، لينطلق بهم محمل أو ركب الحج المصري، والحجاج من روميليا وأناضوليا وبلاد القوقاز وبلاد الشام والعراق وإيران يجتمعون في دمشق⁽²⁰⁾، وكان العثمانيون يعينون أمراء الحج من أجل قيادة الدفاع عن الطرق المؤدية إلى مكة والمدن المقدسة، وحماية سكانها وجميع القوافل، وتوفير المؤن لهم، ويولون منذ عهد السلطان محمد الفاتح أهمية بالغة لقدسية الدين، باعتبار الحج فريضة دينية يجب الحفاظ عليه عربيًا، وفي مدن ومسالك عربية، مع أتباعهم منذ السلطان محمد الفاتح تقليد إرسال الصرة إلى أشرف مكة⁽²¹⁾.

ثالثًا: مرتكزات الدولة العثمانية العثمنة أولاً

اتخذت هذه الإمبراطورية منذ ذلك الوقت وحتى زوالها، طبيعة مميزة؛ فالعثمنة كانت أيديولوجيا تقوم على أسس تاريخية، اعتمدها العثمانيون اعتمادًا أساسيًا، وكانت العناصر التاريخية الآتية المرتكزات والأسس الثابتة لها:

Robert Bianchi, *Guests of God: Pilgrimage and Politics in the Islamic World* (New York: (20) Oxford University Press, 2004), pp. 67-69.

Ibid., pp. 118-119.

(21)

1- السلالة العثمانية في المكانة الأولى

لَمَّا كانت الإمبراطورية العثمانية دولة أسرة سلالية، ركز الرعايا كلهم ولاءهم وإخلاصهم ووفاءهم على عثمان وسلالته. ومثل أحفاد عثمان العثمان هوية وامتاء، وادعت الأسرة السلالية بكاملها اليادة المطلقة. وكانت الدولة «تركية» في بعض الأوجه، لكنها لم تكن كذلك في بعضها الآخر؛ فالأسرة السلالية كانت تركية، وتطلبت أنساباً تنحدر من قبيلة أوغوز التي جاء منها السلاجقة أصلاً، وهذا يعود تاريخياً للنظام العرقي لأفراد القبائل التركية، حيث إن المدار الثاني يتمثل في الأوغوزية التي توطر العثمان؛ فذيول الأحصنة (أو الأطواغ) مثلاً كانت دليلاً على الرتب العليا في الحكومة العثمانية، فكان البك يُمنح طوغاً واحداً، والباشا بدرجة بكسر بيكي يُمنح طوغين اثنين، والباشا بدرجة وزير يُمنح ثلاثة أطواغ. وكانت اللغة العثمانية التركية لغة الصدارة العظمى (= الحكومة)، ولغة الأوامر في الجيش، لكنها لم تكن تركية بالشكل العرقي.

2- الملة العثمانية

نما خلال التاريخ العثماني شعور بالفرق بين العرب والفرس والترك، أي الشعوب الثلاثة التي حملت على عواتقها أمر النهوض بتاريخ العالم الاسلامي برمته، لكن ذبك الفرق والتميز لم يكونا عميقين بحيث يدمران الشيء المشترك بينها، أي الإسلام. كان الفرق على صُعد اللغة والثقافة والتراث والعرق، بحيث إن موظفي السلطة العثمانية ومن كانوا يتحدثون بالتركية لم ينظروا إلى أنفسهم بالضرورة على أنهم أتراك السلطان نفسه، بل على أنهم من العثمانيين (أو أبناء الملة العثمانية).

3- دولة سلطنة لا دولة خلافة

كانت الدولة عثمانية قبل أن تكون إسلامية، وبناءً عليه فإن السلطان هو الباديشاه، ولم يكن «خليفة» للمسلمين أو من سلالة الخلفاء السابقين قط. والشخص الوحيد الذي تجرأ واستخدم لقب «خليفة» هو السلطان عبد الحميد الثاني، وعليه ثمة خطأ شائع بشأن اعتماد السلطان عبد الحميد الثاني للخلافة، وهو أن السلاطين من آبائه وأجداده كلهم خلفاء، وهذا لا أساس له من الصحة

أبدًا؛ فالسلاطين استخدموا ألقابًا وكُنَى وتعايير مبدجلة لا حصر لها، لكن لم يكن من بينها لقب الخليفة، ومنها البادشاه؛ ذو المجد الأثيل؛ ذو المقام العالي؛ ذو الرفعة كالسماء؛ ملك الملوك الذي كالنجوم؛ تاج الرأس؛ الظل المعظم؛ ذروة الملك؛ خلاصة كتب النجاح؛ الكمال في الجلال؛ بحر العالمين؛ منجم جواهر الكرم؛ مصدر الشجاعة؛ صفحة العدل في زمانه؛ سلطان القارتين والبحرين؛ خاقان الشرقيين والغربيين؛ خادم الحرمين المقدسين...⁽²²⁾.

4- السلطنة

بقيت الدولة العثمانية سلطنة منذ نشأتها وتطورها حتى أفولها وانهارها وسقوطها، ولم تصبح دولة خلافة حتى القرن التاسع عشر، عندما أعلن السلطان عبد الحميد الثاني نفسه خليفة، وسبب ردات أفعال واسعة، خصوصًا لدى العرب، وكانت حجته أنه اتخذ من اللقب الجديد وسيلة لحشد القوى الإسلامية واستيعاب الدعم من المسلمين داخل الإمبراطورية وخارجها، وإطلاق التحذير من القوى الأوروبية الضاغطة. وحتى ذلك الوقت، كانت طيعة الدولة «سلطنة» تُحكم ضمن أطر الشريعة وفكرة للأهداف العظيمة للإسلام، ولكنها نجحت في تضمين جملة من الأعراف والتقاليد والقوانين والتشريعات المدنية الأوروبية⁽²³⁾.

5- التمدد السني الحنفي

اشتد في عموم السلطنة الشعور بالتمذهب السني الحنفي، خصوصًا بعد أن أصبح أكثر حدة مع تأثير الصفويين الذين كانوا قد غالوا كثيرًا في شيعتهم على امتداد 250 سنة من الحكم الصفوي لإيران، التي لم تكن شيعية قبل ذلك، علمًا بأن الصفويين المغالين والمتطرفين كانوا في بدايات الأمر من التركمان. وبفضل حنكة الأتراك العثمانيين الذين ارتقوا بالعلماء إلى مراتب عليا بتعيينهم مستشارين رسميين اعتمد العرش العثماني عليهم، ولا سيما على مفتي الدولة

(22) أول من عالج هذه المسألة هو المؤرخ أسد رستم، ولي معالجة لها في: سيار الجميل، العثمانيون وتكوين العرب الحديث.

Ryan Gingeras, *Fall of the Sultanate: The Great War and the End of the Ottoman Empire* (23) 1908-1922 (Oxford: Oxford University Press, 2016), pp. 34-39.

وشيخ الإسلام ورئيس ديوان العدل، الذين جعلوا مستشارين في الأمور المهمة التي تعيشها الدولة، مع منحهم سلطة الحسم في القضايا المذهبية والمحلية. وكان يجدر بالعثمانيين أن يتحلوا بمرونة أكبر في التعامل مع كل مطلب من مطالب الصفويين ونادر شاه، خصوصاً الاعتراف بالمذهب الخامس⁽²⁴⁾؛ فالمعادلات في تاريخ الشرق الأوسط كانت ستغير حتماً نحو الأفضل.

6- الوقفيات: تعاقد الدولة وتكافل المجتمع

كانت الوقفيات أهم طرق الاتصال بين الحكومة المركزية ورأي عامة المسلمين في المدن الكبرى؛ فالحكومة قدمت في تلك الوقفيات الرعاية والحماية للمدارس الإسلامية في المدن العربية، وأنشأت مثيلاتها في اسطنبول لتعليم الأشخاص الذين شغلوا في ما بعد المناصب العليا في الخدمات الدينية والمدنية. كما أنها قدمت العون للشؤون الصوفية الكبرى، أو أعطتها على الأقل نوعاً من القدسية، فلُقب المتصوفون بالإخوة وتابعي العلم الرباني بقيادة أسياد الحياة الروحية. ولعل أهم ميدان عثماني إسلامي خدم كلاً من الدولة والمجتمع معاً، بفضل تعاقدتهما على تطويره وديمومته، هو ميدان الوقفيات، الذي وصل في عهد العثمانيين إلى ذروته من حيث المصالح والمصالح المرسل⁽²⁵⁾.

7- التنوع السوسولوجي والثقافي

لم تكن الدولة العثمانية شكلاً من أشكال الدولة العادية، بل كانت إمبراطورية عثمانية عالمية تجمع ضمن إطار واحد جملةً هائلة من الأمور والإدارة والولاء للعائلة الحاكمة، وتجمع العديد من المناطق الجغرافية (منها: البلقان، آسيا الصغرى، بلدان غرب آسيا، ومنها بلاد الرافدين وبلاد الشام وأجزاء من الجزيرة العربية واليمن ومصر، وصولاً إلى الحبشة والمغرب العربي على شاطئ شمال أفريقيا)، وكثيراً من المجموعات العرقية (إغريق؛ صرب؛ بلغار؛ رومان؛ ألبان؛

(24) سيار الجميل، حصار الموصل. الصراع الاقليمي واندحار نادر شاه 1156 هـ/ 1743 م، ط 2

(بيروت: دار الجمل، 2012).

Richard Leeuwen. *Hags and Urban Structures: The Case of Ottoman Damascus* (Leiden: (25) Brill, 1999). pp. 23-29.

هنگار؛ بوسنيون؛ أتراك؛ عرب؛ أكرد؛ أرمن؛ أذربيون؛ جورجيون؛ تركمان)، وعددًا كبيرًا من المجتمعات الدينية (أرثوذكس؛ أرمن؛ أقباط؛ موارنة؛ دروز؛ مسيحيون آخرون، مثل الكلدان والسريان والتيارية النسطوريين؛ يهود؛ صابئة؛ إيزيديون؛ علويون)، وأهالي المدن، وفلاحو السهول، وقروبي الجبال (ألبانيا؛ شرق الأناضول؛ كردستان؛ لبنان؛ اليمن) وبدو السهول والصحراء، في تعامل الإمبراطورية مع هذه المجموعات والتجمعات⁽²⁶⁾.

هنا، يختلف المؤرخون في تقويم أسلوب تعامل الدولة العثمانية مع هذا التشكيل السوسولوجي والثقافي المعقد؛ فمنهم من يأخذ على ذلك الأسلوب جملة من الحماقات التاريخية التي ارتكبت بحق الديانات والشعوب، خصوصًا في العراق ولبنان واليمن، وغيرها من البيئات الجغرافية المعقدة، ومنهم من يجده الأسلوب المثالي في التاريخ الإسلامي مقارنة بتصرفات دول إسلامية أخرى إزاء المكونات الاجتماعية والدينية والثقافية. ويجد هؤلاء أنه مأخوذ من النظرة الفارسية القديمة إلى الملك، أو ما يسمى مثالية الحكم المطلق الذي يقف بعيدًا عن المجتمع الذي يحكمه، ويكون مسؤولًا أمام نفسه السامية فحسب⁽²⁷⁾، ويرون أن الحكم العثماني نجح في تنظيم أمور المجتمع في ضوء قواعد العدالة، حتى يستطيع كل شخص العمل مع طبيعته، والعيش بشكل منسجم مع الآخرين، والإسهام في الخير العام⁽²⁸⁾.

8 - مبدأ القوة بين الانفتاح على أوروبا والافتراق عن آسيا وأفريقيا

كان السبب الجيوتاريخي لنزوح هذه القوة المحدودة التي ملكتها أيدي السلاطين، ومن بعدهم الصدور العظام، يتمثل في الانفتاح على الأوروبيين والانغلاق على الآسيويين والأفارقة. صحيح أن أبناء الطبقة الحاكمة في جميع

Leila Erder and Suraiya Faruqi, «Population Rise and Fall in Anatolia 1550-1620», *Middle Eastern Studies*, vol. 15, no. 3 (October 1979), pp. 322-345; S. J. Shaw, «The Ottoman Census System and Population 1831-1914», *International Journal of Middle East Studies* (1978), p. 325.

Şevket Pamuk, «The Ottoman Empire and the World Economy: The Nineteenth Century», (27) *International Journal of Middle East Studies*, vol. 23, no. 3 (August 1991).

Özlem Köksal, *Aesthetics of Displacement: Turkey and Its Minorities on Screen* (New York: (28) Bloomsbury Academic, 2016), pp. 45-48, 78-90.

مراحل الدولة وتطورها كانوا منفتحين على أوروبا، وكان في مقدمهم السلاطين أنفسهم، الذين كانوا يؤثرون الزواج بأوروبيات كان لبعضهن تأثير في صنع القرار، لكن بعض هؤلاء فضل العيش منعزلاً في قاعات قصره، ومحوطاً بمستشاريه المهرة وقادة جيشه المنظم، وكان ذلك في العهود المبكرة للإمبراطورية على وجه الخصوص. ولم تكن المؤسسة العسكرية منظمة وقوية للغاية، لكن كان هناك من انخرطوا أيضاً في إدارة كثير من المناصب العليا وخدمتها في الدولة، سواء أكانوا ذوي تربية عثمانية منذ طفولتهم بما عُرف عنها من صرامة في نظام الإنكشارية، أم خريجي مؤسسة الدفترمة، وكان أغلبهم يعودون بأصولهم إلى ميجي البلقان والقوقاز لا إلى المسلمين العرب أو الأتراك، وقد تلقوا تدريباتهم في المدارس العسكرية أو في ردهات القصور⁽²⁹⁾.

من هنا كان قياس درجات قوتهم البدنية والعقلية، فإن كانت تلك القوة بدنية يُرسلوا إلى مؤسسة الجيش الإنكشاري، وإن كانت عقلية يتم إرسالهم إلى الحكومة ودواوين الدولة، فكان هؤلاء وأولئك أشبه بالأرقاء، لكن بحسب المنظور الإسلامي الذي لا يحمل أي إهانة للكرامة الإنسانية، وإن كان يعني الانقياد المطلق لقادتهم بحيث إن النظام العثماني لم يكن يسمح إطلاقاً بأن تكون هناك قوة مستقلة خاصة بهم، ولا أن تبقى ممتلكاتهم عائدة إليهم بعد وفاتهم.

9- مكتبات العثمانيين

ونجم عن تلك التقاليد العليا أيضاً أن حافظت الحكومة العثمانية على الممارسات والأعراف والأساليب التي تعود إلى المجتمعات المختلفة، ومنحتها دعم الدولة في مجموعة من التدابير الإدارية (القانون)، حيث إنها وضعت في المناطق المختلفة تقاليد وقوانين تتعلق بالضرائب الخاصة بالأراضي والملوكيات، وألحقت الملاك والإقطاعيين المحليين القاطنين في الجبال، كذلك الواقعة في لبنان وكرديستان، بالنظام الإداري بوصفهم تابعين حكوميين، إقطاعيين، وجامعي ضرائب في مناطقهم⁽³⁰⁾.

Colin Imber, *The Ottoman Empire 1300-1650: The Structure of Power* (New York: Palgrave (29) MacMillan, 2004), pp. 34-56.

Caroline Finkel, *Osman's Dream: The History of the Ottoman Empire*, New edition (New York: Basic Books, 2007), pp. 111-134.

وأصبح هؤلاء، مع مرور الزمن وقيامهم بجباية الضرائب والأموال والهبات وتخليهم عن السيطرة والتعرض للطرق التجارية، حكامًا محليين. وبالطريقة نفسها جُعِلت لرؤساء القبائل البدوية من الشيوخ (في بلاد الشام والعراق والجزيرة العربية) مناصب ومساعدات مالية ما داموا يحافظون على الطرق التجارية ويقيمونها مفتوحة وآمنة. واستخدم العثمانيون حكتهم لتنظيم ممارساتهم في المجتمعات الإسلامية وإضفاء صفة رسمية عليها. ومنذ فتح القسطنطينية، أصبح بطريرك اليونان مسؤولاً عن المسيحيين الأرثوذكس الشرقيين في الإمبراطورية، وبتطيرك الأرمن مسؤولاً عن الأرثوذكس الأرمن، وكذا الأمر بالنسبة إلى المجتمع اليهودي وغيرهم من ألوان الطيف؛ ولم يكن هؤلاء رؤساء دينيين فحسب، بل كانوا رؤساء مدنيين أيضًا؛ إذ جُعِلوا مسؤولين أمام الحكومة عن طاعة مجتمعاتهم وأتباعهم، واستمر هذا المزج بين السلطة الدينية والسلطة المدنية، كما مارسه العثمانيون، في بعض المناطق التي حكموها، مثل قبرص التي يتولى رئيس الأساقفة اليونان فيها منصب رئيس الأمة والشعب⁽³¹⁾.

10 - الرؤية المختلفة

إذا نظرنا إلى تاريخ الدولة العثمانية من هذه الزاوية المختلفة، فإن المعرفة تمنحنا مزيدًا من الأحكام المخالفة لما كان سائدًا في ما يتعلق بتاريخ دولة عالمية ذي خصوصية؛ فالدولة «إسلامية» لكنها ليست كبقية الدول الإسلامية التقليدية، والدولة يحكمها الأتراك، لكنها لم تكن تركية بطريقة عرقية، والمناصب الإدارية والعسكرية العليا كانت متاحة للمسلمين فحسب، وممنوعة على أبناء أديان أخرى، ومتاحة للعثمانيين المتنوعين الذين تربوا تربية عثمانية مغلقة، سواء أكانوا من أصول أوروبية أم من أصول آسيوية، وغير متاحة لسواهم من العثمانيين. وحتى الباشوات والبكوات والبايات والدايات والأغوات.. كان تنصيبهم حكامًا وزعماء يأتي بناءً على حجم خدماتهم للدولة على الصعيد المدني والعسكري، حتى لو كانت أصولهم مملوكية أو ميجية أو غير ذلك⁽³²⁾. ويبقى

Donald Quataert, *The Ottoman Empire 1700-1922* (Cambridge: Cambridge University Press, (31) 2005), p. 123.

Kemal H. Karpat, *Studies on Ottoman Social and Political History: Selected Articles and Essays* (Leiden, Nether: Brill, 2002), p. 266.

السؤال المحير: لماذا ندر انتداب العرب أو الكرد لمثل هذه الوظائف؟ لأنهم لم يمارسوا أدواراً سياسية، أم لأنهم لم يكونوا مادة مؤهلة للعثمة منذ بداياتهم، أي لم يدخلوا في صميم المنوال العثماني إلا بعد أن انحل النظام القديم في إثر حركة التنظيمات العثمانية، وبدأ نظام إصلاحية جديد، وانتشرت المدارس الحديثة، وتغيرت الأساليب العثمانية بصدور قوانين جديدة في الحياة. ولكن على امتداد القرون الأربعة، وجدنا أن انشغال العرب، من خلال تواريخهم وسير علمائهم وأدبائهم، بالمراتب الدينية والحلقات الصوفية كان أكبر من بحثهم عن مناصب في الدولة، كانت في الأصل محتكرة ومقفلة، فكانوا يسعون طلباً لوظائف دينية في القضاء والأوقاف والتعليم والفقه والإفتاء، بما كانت تلك الوظائف تتطلبه من بروز في مجال اللغة العربية وآدابها، ما جعل المجتمع يعتمدهم وسيلة لحركته البطيئة⁽³³⁾. مع كل هذا وذاك، كانت الوظائف العليا في الخدمات الدينية توكل إلى خريجي مدارس الإمبراطورية في اسطنبول وإلى أفراد من عائلات ذوات تقاليد عربية؛ فكل من مناصبي قاضي عسكر أناضوليا وروميليا، وهو بمنزلة منصب قاضي قضاة الدولة، لم يكن يُمنح بسهولة إلا لشخصيات محددة. كما أننا نشهد أن سياسة العثمانيين تحد من استئثار أحد بأي منصب فترة طويلة، منعاً لحصول أي شخص على قوة وتأيد ونفوذ. وكان يندرج تحت مرتبة القاضي في دائرته الواسعة موظفون آخرون يتوزعون في العواصم الإقليمية ويُعتبرون نوابه في القضاء. وهناك عدد من المفتين في مدارس القانون المختلفة، ونقيب الأشراف الذي كان عميداً أو مسؤولاً عن تسجيل الأشراف أو من ينحدرون من سلالة الرسول في أي مدينة عربية عريقة لها شأن تاريخي واجتماعي وسياسي طويل. هؤلاء كانوا رجالاً محليين، وكانوا في المدن العربية ينحدرون من أسر عربية نبيلة معروفة بتقاليدها في التعليم والقيادة. وكانت عائلاتهم تعود أصلاً إلى تواريخ عتيقة لأزمنة ما قبل العثمانيين، وأدى بعضهم دوراً قيادياً حتى العصور الحديثة، مثل أشراف مكة الهاشميين، والبكرين في القاهرة، والخالدين في القدس، والجابريين في حلب، والكيلانيين في بغداد، وكل من السادة النقباء والعمرين في الموصل، ونقباء البصرة، والحيدر في كردستان... إلخ. كان أبناء هؤلاء

Betty S. Anderson, *A History of the Modern Middle East: Rulers, Rebels and Rogues* (33) (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2016), pp. 67-90.

يعتبرون أنفسهم نبلاء تحت ظل العثمانيين، ولكنهم اشتغلوا وسطاء بين القادة من الولاة الوزراء والباشوات والأهالي المسلمين المحليين. وكان ولاؤهم للسلطان بصورة أساسية، ويشتون انتماءهم إلى العثمنة، لكنهم في الوقت ذاته يعتبرون أنفسهم قادة رمزين لمدنهم ووارثي حضاراتها.

رابعاً: تقهقر التاريخ

1- تفكك الولايات العربية والانهيار العثماني

استحوذت قوى سلالية عربية على حياة مجتمعاتنا العربية، وكانت تعمل دائماً من أجل كبح جماح السلطات العثمانية، من خلال تحريك الرأي العام بوساطة توظيف الوعاظ والملالي والخطباء ورؤساء المقاطعات وشيوخ العشائر وقادة الأصناف والقوة المنتجة الفاعلة في المدن. وكان لدى بعض هؤلاء قوة من التأثير في أصحاب المراتب الدينية العليا في العاصمة، أو في أعوانهم في الباب العالي. وكانت الدولة تستخدمهم ليكونوا العين الخفية التي تراقب الولاة والوزراء والدفتردارية والمحاسبين، وهذا ما وجدنا تأثيره في مراكز العديد من الولايات العربية، وما كان يحدث في المدن أو ما كان يحدثه شيوخ القبائل في الريف، خصوصاً شيوخ القبائل البدوية، أو أولئك الأمراء المحليون لمجتمعات الجبال، وأغلبهم من الكرد في العراق.

من القوى المؤثرة أيضاً أشرف المدن، الذين نجدهم يقومون بدور غامض، والحكومة العثمانية كانت تدرك ما يريدون أو ما يفعلون، بطريقة أو أخرى، وهذا ما تسبب في نشوء بعض المشكلات، من اصطدام النظام الإداري العثماني بالنظام الأميري العربي، قَبْلَما أكان أم عشائرياً أم مدنياً أهلياً في المدن. هنا كانت مصالح بعض تلك القوى المستفيدة كبيرة، فلم تحاول التخلي عن اليادة العثمانية، لكنها قاومت التدخلات العثمانية في صميم مناطقها أو في مصالحهم أو طرائق حكمهم المحلي. وهنا نجد أسماء ما زالت مألوفة، مثل الشهابيين والجنابلاطين في لبنان، وعائلة طوقان في نابلس، والعمرين في الموصل، وأشرف مكة (الذين كانت الدولة العثمانية تجلهم وتحترم تاريخهم وسلالتهم كونهم أحفاد الرسول محمد (ص) وأسلافهم من الهاشميين الأوائل).

2- فهم التشكل والسقوط

إن من عاش التجربة العثمانية الأخيرة عند بدايات القرن العشرين يهمل عليه فهم التشكل والسقوط السريع للولايات العربية، نتيجة الانهيارات الواسعة التي أحدثها اندفاع الجيوش المتتالية إلى سلسلة من المدن العربية وعموم نواحيها ولواحقها من المناطق الخلفية الهشة والممتدة على الطرق التجارية والمقمة من الصحراء. والعجيب في الأمر ليس هذا التلاشي السريع الذي أصاب البنية التاريخية القديمة التي عمرت عثمانياً، وإنما استمرار بعض الولايات العثمانية في المقاومة فترة طويلة. ولكن كان على ذلك النبض الضعيف أن يتوقف عاجلاً أو آجلاً، بعد أن انهارت آخر المحطات.

3- التوقف عن النمو التاريخي

إن نحن استعنا توصيف المؤرخ أرنولد تويني لدولة العثمانيين، يمكننا القول إنها توقفت عن النمو التاريخي منذ وصولها إلى ذروة قوتها إبان القرن السادس عشر. وكان التفكك قد بدأ من خلال خطين اثنين: أولهما خط بنيوي تمثل في التفكك داخل النظام الحكومي، فما عاد في استطاعة أحد مهما أوتي من قوة أن يسيطر على جيشه وحكومته، ففقدت الحكومة المركزية السيطرة على أقاليمها. وثانيهما خط تخلخل المجتمع، الذي تآمر شبان، متخطين إطار العمل الذي فرضته الحكومة عليهم، مع تطور وسائل النظام التي غدت في أيدي الجيل الجديد، والذين أصبحوا قادة للثورات وقادة في الجبال والوهاد والصحارى، وكان الانتصار حينذاك يتمثل في الاستيلاء على المدن.

شكلت عملية التفكك في الإمبراطورية العثمانية ظاهرة برزت على السطح منذ القرن السابع عشر في الأقل، وكانت قوة السلطان مركزياً قد ضعفت. ولعل أغرب الحوادث أعمال الشغب والفوضى جراء تمردات جرت في القصر والحكومة في العاصمة، ثم أعيدت الحياة إلى طبيعتها عن طريق نقل السلطة، أي سلطة رئيس الوزراء وكبار الموظفين في الدولة⁽³⁴⁾، ولكنها كانت محاولات علاج جزئية وهشة. وبدأ في الولايات والأقاليم ظهور اللامركزية الإدارية وتكونها على

Michael David Lukas, *The Oracle of Stamboul* (London: Harper, 2011), pp. 56-71.

(34)

الأرض، فأصبح بعض الأقاليم (= الإيالات/ الولايات)، كذلك الموجودة في شمال أفريقيا (كتونس والجزائر) شبه مستقل بشكل عملي مع بقائه ممثلًا للأوامر السلطانية ومبدئيًا طاعة لاسطنبول، وكان في بعض الأقاليم والولايات نوع من الموازنة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية.

4- التنوع في التشكيلات العثمانية - العربية

كانت بعض الحكومات المحلية، كذلك الموجودة في القاهرة وبغداد، في أيدي مجموعات من المماليك من ذوي الأصول الشركسية والذين جعلوا أنفسهم نخبة عسكرية، وآخرين جاؤوا من العائلات المحلية التجارية وجعلوا حكمهم وراثيًا، مثل الجليليين في الموصل، وأمراء الهول في ولايات الأناضول أو آسيا الصغرى. ومع تطور الحياة العربية وتوسعها في المدن، ولدت تنظيمات اقتصادية صناعية أو زراعية مع جماعات سياسية أو محاولات إصلاحية شعبية، وشكلت في بعض الأوقات خطرًا على النظام؛ ففي الجبال تحرك أمراء لبنان من المقاطعجية لتوسع سيطرتهم باتجاه الشرق إلى سهل البقاع الممتد بينهم وبين دمشق، ووسع الأغوات والأمراء الأكراد مناطقهم لينزلوا من الجبال نحو السهوب باتجاه دجلة والفرات. وفي بوادي الصحراء وفيافيها، انطلقت مجموعات بشرية كانت قد تكونت على شكل قبائل وفدراليات متحالفة حول شيوخ القبائل، لتشكل الوحدات الاجتماعية الكبيرة من هذا النوع (من مثل عنزة وشمر والجبور وبني صخر...)، وهددوا النظام المؤسس الميطر على الطرق التجارية بملكيتها: طريق العراق السلطاني الممتد من البصرة إلى بغداد نحو شرق دجلة، عبر الموصل نحو الأناضول، وطريق الشام السلطاني الممتد من الحجاز إلى دمشق نحو غرب الفرات عبر الصحراء السورية. وكانت القوافل التجارية وقوافل الحجيج تتعرض لأعمال سلب ونهب من قطاع الطرق، كما حدث في عام 1757، عندما سلب بنو صخر حتى الحجاج القادمين من دمشق.

وفي نجد، قلب الجزيرة العربية، الذي كان ميثًا سياسيًا واقتصاديًا وحضاريًا على امتداد قرون عدة، ظهرت حركة دينية متشددة تبغي إصلاح الدين والمجتمع، وكانت قد تكونت من خلال زيجة ناتجة من تحالف بين الإصلاح الديني والسلالة الحاكمة، أي بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب والسلالة المعودية، وكانت تهدف

أساسًا، وبأسلوب صريح، إلى تشكيل دولة إسلامية على غرار الدولة الوهابية - السعودية، التي استولت على المدن المقدسة ورفضت السيادة العثمانية ونوع السيادة التي فرضها العثمانيون، ومرت منذ نشأتها بثلاث مراحل تاريخية: دولة السعوديين الأولى، ودولة السعوديين الثانية، والمملكة العربية السعودية⁽³⁵⁾.

5- تحديات التاريخ

عاشت المدن والولايات العربية حالات صعبة جدًا جراء ندرة الإنتاج الزراعي وانكفاء الصناعات، وضعف التجارة في بعض المناطق، وتبدل الزمن بحصول كوارث طبيعية وحلول مجاعات وجوائح طوائع ونكبات⁽³⁶⁾ بقوة المدن وهية الحكومات. كما أن انحصار مساحات الأراضي الزراعية أدى إلى غلبة المتنفذين من الملاك على الفلاحين⁽³⁷⁾؛ إذ كان هؤلاء قد وقعوا تحت سيطرة شيوخ العشائر في الريف.. في حين كان شيوخ القبائل البدوية لا يمارسون دورًا إقطاعيًا بقدر ما كانوا يمارسون دورًا يتم بالأبوة بعد أن كانوا يمارسون دورًا يتصف بالعبودية، وهذه «إشكالية» لا بد من فهمها تاريخيًا في تاريخنا العربي الحديث؛ إذ لم يكن الجميع يعدّون من الإقطاع كما راج ذلك سياسيًا ويروج حتى اليوم ثقافيًا وإعلاميًا.

في العراق، وصلت مثل هذه العملية وما لحقها من نزوح نحو المدن الكبيرة إلى النقطة التي أصبحت عندها المجتمعات الحضرية مهددة، وذلك في القرن التاسع عشر بشكل خاص. ومن ثم لحقت بالعراق مدن عربية أخرى في سورية ومصر وبلدان المغرب العربي، بعد أن كانت الحياة العربية خلال القرن الثامن عشر أكثر مدنية وإنتاجًا. وإذا كانت مصر قد وجدت فرصتها التاريخية عند بدايات القرن التاسع عشر في إثر الحملة الفرنسية عليها عام 1798، وحظيت بزعامة محمد علي باشا الذي قاد تجربته في تحديث مصر وأكمل مشروعه من

David Dean Connors, *The Wahhabi Mission and Saudi Arabia* (London: I.B. Tauris, 2006), (35) pp. 23-78.

Yaron Ayalon, *Natural Disasters in the Ottoman Empire: Plague Famine and Other Misfortunes* (New York, NY: Cambridge University Press, 2014), pp. 67-89, 119-134.

Halil Berktaş and Suraiya Faroqi, *New Approaches to State and Peasant in Ottoman History* (37) (Oxon: Routledge, 2016), pp. 67-69.

بعده أبنائه وأحفاده على مدى 150 سنة (1804-1954)⁽³⁸⁾، فإن القطيعة بينها وبين العثمانيين جعلتها تسلك غير مسالك العثمانيين الصعبة التي سلكها العراق وغيره. بناءً عليه، تقدمت مصر على غيرها مسافة 100 سنة، أسهمت في صنعها قوى متنوعة الثقافات، وصنعت منها حالة مزدهرة.

6- التنظيمات لم تنفع الدولة من الانهيار

تعرضت الإمبراطورية العثمانية في مراحل تاريخها الأخيرة لاهتزاز شديد جراء فشلها في التحديث أولاً، وفشلها ثانياً في التصدي للأوروبيين الذين خاضوا حروباً معها، فبدأت انكساراتها؛ ففي البداية ساعدت زيادة التأثير الأوروبي في وقف تفكك الإمبراطورية زمناً معيناً بولادة نخب عثمانية جديدة متحولة الثقافات من القديم إلى الجديد⁽³⁹⁾. ولكن الخوف من أوروبا وضغوطها أعطى الحكومة العثمانية الدافع لإصلاح نفسها من طريق إلغاء الجيش القديم والنظام القديم، واستحداث جيش جديد ووسائل إدارية جديدة من خلال الإصلاحات. وجرى على مدى خمسين سنة، منذ عام 1820، مرحلة تغيير سريع وتحولات واضحة عُرفت باسم «التنظيمات» (Tanzimat)، وذلك من طريق التفاعل بين السلطان المصلح وبعض الموظفين الكبار، ابتداءً بالسلطان سليم الثالث، ومن بعده السلطان محمود الثاني، ومن بعده السلطان عبد المجيد الأول، حيث أصدرت قوانين جديدة عدة وألغيت القوانين القديمة التي شاخت. وهدفت العثمنة، في إطارها الإصلاحية، إلى تشكيل جيش حديث، وإعادة القوة إلى الحكومة المركزية على المقاطعات، وتشكيل إطار جديد للإدارة المركزية، وإصدار قوانين للأرض والطابو والنسوية، ثم الأوقاف ثم قانون المجلة، ونضج قوانين الجنائيات والبداة والصلح والتحقيق والاستئناف والتمييز... مع فصل المحاكم الشرعية عن المحاكم المدنية... إلخ⁽⁴⁰⁾.

Cemal Kafadar, *Between Two Worlds: The Construction of the Ottoman State* (Berkeley: University of California Press, 1996), pp. 145-149.

Suraiya Faruqi, *A Cultural History of the Ottomans: The Imperial Elite and Its Artefacts* (39) (London: New York: I.D. Tauris & Co. Ltd, 2016), pp. 34-35.

Metin Coşgel and Boğaç A. Ergene, *The Economics of Ottoman Justice: Settlement and Trial in the Sharia Courts* (Cambridge, UK: New York: Cambridge University Press, 2016), pp. 5-9; Mary Roberts, *Istanbul Exchanges: Ottomans Orientalists and Nineteenth-Century Visual Culture* (California: University of California Press, 2015).

7- المرحلة الدستورية

خلف هذه الأهداف، كان هناك هدف آخر هو إعادة تشكيل حياة السلطان الفكرية، أي الفهم الجديد للحاكم؛ إذ بدأ التفكير في الدستور الذي يقيد صلاحيات السلطان، فلا يحكم عن طريق النزوات بل بالعدل الذي تقره القوانين والتعديلات، وكلا الأمرين حافظ على البيروقراطية العثمانية في المؤسسات. إضافة إلى ذلك، كان هناك أفكار جديدة، منها فكرة أن لجميع أفراد السلطنة حقوقاً وعليهم واجبات، وأنهم متساوون في علاقتهم بالحكومة، وفكرة المساواة بين الناس، فلا تميز بين دين وآخر ولا بين مذهب وآخر. وكان وراء ذلك كله الوزير مدحت باشا الذي لُقّب بأبي الدستور العثماني، كما لُقّب بأبي الأحرار⁽⁴¹⁾.

8- الفكرة الوطنية

تبلورت أول مرة أيضاً فكرة المواطنة، التي كانت تحدد طريقة الحياة من خلال العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع لخدمة الوطن وأبنائه، وهي الفكرة التي ظهرت في غرب أوروبا⁽⁴²⁾، ومن ثم مُررت الفكرة الوطنية من خلال عباءة الدين⁽⁴³⁾.

على الرغم من أن التنظيمات كانت رائعة، بما فيها من أفكار وقوانين، فإن تطبيقاتها قادت إلى ما هو أسوأ، بسبب ما كانت الدولة تعانيه من هزائم واشتعال فتيل الثورات في أصقاع عدة منها. ولكن كان هناك تغيير فكري نتج من المدارس الجديدة وظهور المطابع والجرائد وترجمة الكتب من الإنكليزية والفرنسية

(41) هو أحمد شفيق مدحت باشا (تشرين الأول/ أكتوبر 1822 - 8 أيار/ مايو 1884). قُتل في الطائف إبان أسره فيها. كان من أبرز القادة السياسيين والإداريين العثمانيين الإصلاحيين في القرن التاسع عشر، وكانت توجهاته تفريعية لتحديث الحياة العثمانية. تولى مناصب عليا عدة، منها الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) ووزير العدل، وخدم قبلهما والياً على ولاية بغداد وولاية دمشق وولاية سالونيك. يُنظر: صديق الدملوجي، مدحت باشا (بغداد: مطبعة الزمان، 1952-1953).

M. Şükrü Hanioğlu, *A Brief History of the Late Ottoman Empire* (Princeton: Princeton University Press, 2008), pp. 89-93; Emre Erol, *The Ottoman Crisis in Western Anatolia: Turkey's Belle Époque and the Transition to a Modern Nation State* (London, New York: I.B. Tauris, 2016), pp. 67-69.

Kamāl Soleimani, *Islam and Competing Nationalisms in the Middle East 1876-1926* (New York: Palgrave Macmillan, 2016), p. 56.

والألمانية، والسفر والخبرة في العيش في عالم تسيطر عليه أوروبا. كانت المواطنة مدنية، ولكن كان لا بد من غمها في الدين، كغيرها من الأشياء، فغدت هشة، لا كالأفكار التي حملها الصرب ثم الرومان والبلغار وأنشأوا دولهم من خلالها... ثم انتشرت الفكرة وبلغت الأرمن، ثم الأتراك أنفسهم، ومسلمين آخرين وعرباً وألباناً وأكراداً، وكان العرب في المنطقة قد سبقوا غيرهم في إعلان ثورتهم العربية⁽⁴⁴⁾... ولكن ثورات البلقان في أوروبا كانت قد سبقت الجميع⁽⁴⁵⁾.

9- التوسع الأوروبي على الأرض العربية

كان التوسع الأوروبي ظاهرة معقدة جداً في بعض المقاطعات التي كانت عثمانية، ووجدنا فرنسا في الجزائر عام 1830، وبريطانيا في عدن عام 1839، والاتفاقات البريطانية مع شيوخ الخليج العربي في سنوات متعاقبة، وفرنسا في تونس أيضاً عام 1881، وألمانيا في مشروع سكة حديد برلين - بغداد - البصرة⁽⁴⁶⁾، وبريطانيا في مصر عام 1882، وإيطاليا في ليبيا عام 1912، وحتى تلك الأجزاء التي استمرت عثمانية حتى النهاية كانت مخترقة، فكان التأثير الأوروبي موجوداً في كل شيء، وحكمت البنوك الأوروبية والتجار القطاع الاقتصادي والرحالة وعلماء الآثار والمبشرون الذين كانوا يجوبون البلاد والقصليات الأوروبية في جميع المدن المهمة وشركات الامتياز الأوروبية التي أنشأت المؤسسات الشعبية ذات المنفعة العامة، واكتسح التأثير الأوروبي الحياة كلها من خلال إعجاب منقطع النظير بكل ما كانت أوروبا تتجه، وانتشرت المدارس، وبدأ الناس يقرأون بلغات غير لغتهم⁽⁴⁷⁾.

Neil Faulkner, *Lawrence of Arabia's War: The Arabs the British and the Remaking of the Middle East in WWI* (New Haven: Yale University Press, 2016), p. 89.

Eyal Ginio, *The Ottoman Culture of Defeat: The Balkan Wars and Their Aftermath* (New York, NY: Oxford University Press, 2016), pp. 67-134.

Sean McMeekin, *The Berlin-Baghdad Express: The Ottoman Empire and Germany's Bid for World Power* (Belknap Press, 2010), pp. 34-178; Murat Özyüksel, *The Berlin-Baghdad Railway and the Ottoman Empire: Industrialization Imperial Germany and the Middle East* (London: I.B. Tauris & Co. Ltd., 2016), pp. 78-79.

Ami Ayalon, *The Arabic Print Revolution: Cultural Production and Mass Readership* (Cambridge: Cambridge University Press, 2016), pp. 34-39.

10- النهاية والافتراق

إن موقع العرب في سورية والعراق والمناطق المجاورة أكثر تعقيدًا من وضعهم في أي منطقة عربية أخرى؛ فرواسب العثمانيين فيه قوية، والمجموعات الاجتماعية كانت ملتصقة بالعثمانيين ونظامهم في نهاية القرن التاسع عشر، وكان أبناؤها أرسلوا إلى الخدمة المدنية في الإمبراطورية وفي الجيش من خلال مدارس متخصصة، وقاموا بأدوار مهمة في السياسة العثمانية. وحين خربت الدولة البلقان، غدت الإمبراطورية الهرمية تمثل العرب والترك، وإلى جانبهم أقليات شرقية. وكان مشروع الخلافة قد سبب ردات أفعال عارمة بالضد والتأييد⁽⁴⁸⁾، فانقسم المجتمع السياسي إلى قمين، ولم يكن لذلك «المشروع» أي ضرورة، إذ إنه أوقد جذوة الوطنية ليس في نفوس الترك فحسب، بل في نفوس العرب والأرمن والكرد أيضًا. وأدخل انقلاب 1908 العثمينة في مأزق لا تُحسد عليه، ما قاد إلى انفصال العرب بإعلان ثورتهم القومية، خصوصًا أنهم لم يقتنعوا بالحرب العالمية الأولى، فانضم أغلب العرب إلى تلك الثورة في عام 1916⁽⁴⁹⁾.

خاتمة: ما النتائج الاستيعابية في التاريخ الحديث؟

تُعتبر المنطقة العربية في غرب آسيا وشمال أفريقيا من أقدم يثات الدنيا تاريخيًا وأعرقها، وتشكل اليوم في تاريخها الحديث والمعاصر حصيلة من العجائب والغرائب التي أنتجتها القرون السابقة والقرون الوسطى، وهناك تكمن قيمتها التاريخية:

• من الناحية الأنثروبولوجية، تُعتبر آسيا الغربية مهد الأعراق السكانية التي تميزت بثقافاتها ولغاتها وعاداتها وحضاراتها منذ القدم، وما زلنا نجد إلى يومنا هذا جانبًا قيمًا في الأنثروبولوجيا الآسيوية.

Eugene Rogan. *The Fall of the Ottomans: The Great War in the Middle East, 1914-1920* (48) (London: Penguin Books Ltd. 2016). p. 78.

David Fromkin, *A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation* (49) *of the Modern Middle East*. Owl Books (New York: Henry Holt and Company. 2001). pp. 67-69. 112-116. 178-185; Feroz Ahmad, *The Young Turks and the Ottoman Nationalities: Armenians Greeks Albanians Jews and Arabs 1908-1918* (Salt Lake City: University of Utah Press. 2014).

• من الناحية الجغرافية، هي أكثر المناطق القارية تنوعًا جغرافيًا؛ ففيها تنوع قاري ومحيطات وأعلى القمم الجبلية وأغزر الأنهار وأكبر نسبة من الصحارى والأدغال والبحار الداخلية، وفيها أيضًا تنوع قطبي إلى معتدل إلى استوائي في الغرب، وتنوع سكاني غني وثقل الأبعاد، بل يصل الأمر إلى وصف أقاليم آسيا بشبه القارة، علاوة على أنها تُدعى آسيا الصغرى المصغرة.

• من الناحية الاقتصادية، نجد أن الغرب يعتمد على غرب آسيا في استيراده القمح والشعير، بينما تنتج أوروبا البطاطا. وتتركز في سهول تركيا وإيران والعراق دائرة صنع القمح. وهناك اقتصاد رعوي، أي الثروات الحيوانية الهائلة واقتصادياتها، في كل من بلاد الشام والعراق ومصر. ونجد كذلك الأنعام التي تعيش في المراعي، والتوابل، والأخشاب. واشتهر أبناء الرافدين والنيل بزراعاتهم. وتتمركز الممالك التي تربط الشرق بالغرب عبر البراري والبحار العربية، وهو ما شكّل أهمية في القرنين التاسع عشر والعشرين. أما الشيء الذي غيّر العالم فهو الوقود ومصادر الطاقة التي حظي بها تكوين العرب الحديث.

• من الناحية الاجتماعية، نجد أن أول نظام اجتماعي نشأ في العالم كان عند ولادة أول قرية في العراق، وهي لا تزال قائمة. وتطور هذا النظام إلى أن وصل إلى مدن كبرى، أقدمها المدن الموجودة في بيئاتنا العربية، وبعض المدن الأخرى في الشرق الأوسط، لا يعرف أحد تاريخ نشأتها. من الذي صنع الحضارات البشرية الأولى؟ ومن الذي حوّل الكتل الصخرية الهائلة إلى معابد واسعة؟ ومن الذي جعل المدن عامرة مزخرفة؟ هذا يدل على أن الشعوب العربية ممتازة، والأنظمة الاجتماعية لم تبقى على حالها بل تطورت بشكل متنوع، شاملة ثقافات مصر والعراق وسورية ولبنان وليبيا والجزائر والمغرب... وغيرها من ثقافات الشعوب التي صنعت التاريخ.

• من الجانب السياسي، يُطرح السؤال الآتي: هل يوجد نظام سياسي موحد في تكوين العرب الحديث؟ الجواب: لا أبدًا، فهناك أنظمة عدة، سلالي ومشيعي وأميري وملكي وإمامي وباشوي وسلطني وخدوي... وكلها أنظمة أبوية وتقليدية. ونجد أن من السلالات الحاكمة ما هو قديم جدًا، كسلالات الأئمة

الزيدية في اليمن والسدنة الأشراف في مكة، ومنها ما هو متقطع لكل من السعديين والعلويين في المغرب، أو لكل من اليعاربة والبوسعيدين في عُمان.

• إن التكوين التاريخي العربي الحديث لم يكن جزءاً من منظومة واسعة من المعطيات البشرية على مستوى واعد من الإنتاج الياسي والتقني والاقتصادي والثقافي... إلخ، بل بقيت مجتمعاتنا تحمل ثقافات راسخة من القيم والتقاليد الثقافية والتنظيمات الروحية. والثقافة هي مجموعة متنوعة وهائلة من العادات والقيم والتقاليد والسلوكيات والطرائق وأساليب الحياة المشتركة لشعب معين وأمة معينة في تاريخ معين، يحكمها أفق محدد اللغة، وهذا ما اتصف به تكوين العرب الحديث على الرغم من الخلافات الداخلية، الاجتماعية منها واليائية، الممتدة منذ العصور الوسطى.

المراجع

1- العربية

ابن الملا، أحمد بن محمد. المنتخب من تاريخ الجتابي: الدولة العثمانية من النشوء إلى سلطنة مراد الثالث 611-996هـ/ 1214-1587م. دراسة وتحقيق رابعة مزهر شاكر. إربد؛ عمان: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع؛ دار اليازوري، 2013.

باشي، منجم وأحمد ده ده. جامع الدول: قسم آل عثمان إلى سنة 1083 هـ. دراسة وتحقيق غسان علي الرمال. رسالة دكتوراه. جامعة أم القرى. مكة المكرمة، 1997.

الجميل، سيار. بقايا وجزور: التكوين العربي الحديث. بيروت؛ عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1997.

_____. التكوين التاريخي الحديث للخليج العربي وشرق الجزيرة العربية. (قيد الطبع).

_____. تكوين العرب الحديث 1516-1916. الموصل: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1990.

_____. تكوين العرب الحديث 1516-1916. ط 2. عمان: دار الشروق للطباعة والنشر، 1997.

- _____. حصار الموصل: الصراع الإقليمية واندحار نادرشاه 1156 هـ/ 1743 م. ط 2. بيروت: دار الجمل، 2017.
- _____. العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1989.
- خدوري، مجيد. الاتجاهات السياسية في العالم العربي. بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1972.
- الدملوجي، صديق. مدحت باشا. بغداد: مطبعة الزمان، 1952-1953.

2 - الأجنبية

- Ahmad, Feroz. *The Young Turks and the Ottoman Nationalities: Armenians Greeks Albanians Jews and Arabs 1908-1918*, Salt Lake City: University of Utah Press, 2014.
- Al-Jamil, Sayyar. «System of Decentralized Administration in 18th Century: Arab Provinces Le V' Symposium International d'études Ottoman, Tunis: CEROMDI, 20-26/1/1990. *Arab Historical Review for Ottoman Studies*, no. 5-6 (1993).
- Anderson, Betty S. *A History of the Modern Middle East: Rulers, Rebels and Rogues*, Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2016.
- Appuhn, Karl. «The Nature of Ottoman History.» *Eighteenth-Century Studies*, vol. 46, no. 2 (2013).
- Ayalon, Ami. *The Arabic Print Revolution: Cultural Production and Mass Readership*, Cambridge: Cambridge University Press, 2016.
- Ayalon, Yaron. *Natural Disasters in the Ottoman Empire: Plague Famine and Other Misfortunes*, New York, NY: Cambridge University Press, 2014.
- Berkey, Jonathan P. *The Formation of Islam: Religion and Society in the Near East 600-1800*, New York: Cambridge University Press, 2003.
- Berkay, Halil and Suraiya Faroqhi. *New Approaches to State and Peasant in Ottoman History*, Oxon: Routledge, 2016.
- Bianchi, Robert. *Guests of God: Pilgrimage and Politics in the Islamic World*, New York: Oxford University Press, 2004.
- Carmel, Alex. *Ottoman Haifa: A History of Four Centuries Under Turkish Rule*, Elias Friedman (trans.), London: I.B. Tauris, 2011.
- Chaudhry, Kiran A. *The Price of Wealth: Economics and Institutions in the Middle East*, Ithaca: Cornell University Press, 1997.

- Commins, David Dean. *The Wahhabi Mission and Saudi Arabia*. London: I.B. Tauris, 2006.
- Coşgel, Metin and Boğaç A. Ergenc. *The Economics of Ottoman Justice: Settlement and Trial in the Sharia Courts*. Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2016.
- Doumani, Beshara. *Rediscovering Palestine: Merchants and Peasants in Jabal Nablus 1700-1900*. Berkeley, Calif.: University of California Press, 1995.
- Erdor, Leila and Suraiya Faroqli, «Population Rise and Fall in Anatolia 1550-1620.» *Middle Eastern Studies*, vol. 15, no. 3 (October 1979).
- Erol, Emre. *The Ottoman Crisis in Western Anatolia: Turkey's Belle Epoque and the Transition to a Modern Nation State*. London; New York: I.B. Tauris, 2016.
- Faroqli, Suraiya. *A Cultural History of the Ottomans: The Imperial Elite and Its Artefacts*. London; New York: I.B. Tauris & Co. Ltd, 2016.
- Faulkner, Neil. *Lawrence of Arabia's War: The Arabs the British and the Remaking of the Middle East in WWI*. New Haven: Yale University Press, 2016.
- Finkel, Caroline. *Osman's Dream: The History of the Ottoman Empire*. New York: Basic Books, 2007.
- Fromkin, David. *A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East*. Owl Books. New York: Henry Holt and Company, 2001.
- Gharipour, Mohammad. *The Bazaar in the Islamic City: Design Culture and History*. Cairo: American University in Cairo Press, 2012.
- Gingeras, Ryan. *Fall of the Sultanate: The Great War and the End of the Ottoman Empire 1908-1922*. Oxford: Oxford University Press, 2016.
- Ginio, Eyal. *The Ottoman Culture of Defeat: The Balkan Wars and Their Aftermath*. New York, NY: Oxford University Press, 2016.
- Hanioglu, M. Şükrü. *A Brief History of the Late Ottoman Empire*. Princeton: Princeton University Press, 2008.
- Imber, Colin. *The Ottoman Empire 1300-1650: The Structure of Power*. New York: Palgrave MacMillan, 2004.
- Kafadar, Cemal. *Between Two Worlds: The Construction of the Ottoman State*. Berkely: University of California Press, 1996.
- Karpat, Kemal H. *Studies on Ottoman Social and Political History: Selected Articles and Essays*. Leiden Nether: Brill, 2002.
- Köksal, Özlem. *Aesthetics of Displacement: Turkey and Its Minorities on Screen*. New York: Bloomsbury Academic, 2016.

- Leeuwen, Richard. *Wagfs and Urban Structures: The Case of Ottoman Damascus*. Leiden: Brill, 1999.
- Longrigg, S. H. *Four Centuries of Modern Iraq*. Oxford: Oxford University Press, 1925.
- Lukas, Michael David. *The Oracle of Stamboul*. London: Harper, 2011.
- Masters, Bruce Alan. *Christians and Jews in the Ottoman Arab World: The Roots of Sectarianism*. New York: Cambridge University Press, 2001.
- McCarthy, Justin. *Death and Exile: The Ethnic Cleansing of Ottoman Muslims 1821-1922*. Princeton, NJ: Darwin Press, 1995.
- McMeekin, Sean. *The Berlin-Baghdad Express: The Ottoman Empire and Germany's Bid for World Power*. [s.l.]: Belknap Press, 2010.
- Necipoğlu, Gülru. *The Age of Sinan: Architectural Culture in the Ottoman Empire*. Princeton: Princeton University Press, 2005.
- Özyüksel, Murat. *The Berlin-Baghdad Railway and the Ottoman Empire: Industrialization Imperial Germany and the Middle East*. London: I.B. Tauris & Co. Ltd., 2016.
- Pamuk, Orhan. *My Name is Red*. New York: Vintage Books, 2002.
- Pamuk, Şevket. *The Ottoman Economy and Its Institutions*. Farnham, England: Ashgate, 2009.
- _____. «The Ottoman Empire and the World Economy: The Nineteenth Century.» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 23, no. 3 (August 1991).
- Quataert, Donald. *The Ottoman Empire 1700-1922*. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.
- Roberts, Mary. *Istanbul Exchanges: Ottomans Orientalists and Nineteenth-Century Visual Culture*. California: University of California Press, 2015.
- Rogan, Eugene. *The Fall of the Ottomans: The Great War in the Middle East, 1914-1920*. London: Penguin Books Ltd, 2016.
- Shaw, S. J. «The Ottoman Census System and Population 1831-1914.» *International Journal of Middle East Studies* (1978).
- Sluglett, Peter. *The Urban Social History of the Middle East: 1750-1950*. New York: Syracuse University Press, 2008.
- Solcmani, Kamal. *Islam and Competing Nationalisms in the Middle East 1876-1926*. New York: Palgrave Macmillan, 2016.

الفصل السادس

أشراف مكة والعلاقة بالدولة العثمانية عبر التاريخ الحديث⁽¹⁾

صبري فالح الحمدي

أولاً: التعريف بالأشراف بوصفهم وظيفة ودوراً في التاريخ الإسلامي

حظي نظام الشرافة⁽²⁾ بمكانة وأهمية في العالمين العربي والإسلامي، بدليل ظهور نقابة الأشراف التي أنشأها العباسيون منذ القرن الثالث الهجري في بغداد⁽³⁾، وتطورها في ما بعد حتى وجدت مثيلات لها في كل من مصر والشام، وكان من واجباتها الفحص عن أنساب الأشراف وإصلاح أحوالهم وتبدير شؤونهم، ما أدى

(1) تتناول هذه الدراسة المدة بين عامي 1517 و 1813 المنتهية بانتهاء إمارة الشريف غالب بن مساعد ودخول قوات محمد علي باشا مكة المكرمة وأطرافها في عام 1813.

(2) تدل كلمة الشريف في اللغة على الارتفاع والعلو، وتُطلق على الشخص الذي له آباء متقدمون في الشرف. ثم صار الانتساب إلى آل بيت النبي محمد وأقربائه علامة مميزة لهذا اللقب، فيما اقتضت التسمية في عهد الخلافة العباسية على أبناء الحسن أو أبناء الحسين، من ذرية أولاد علي، من فاطمة ابنة رسول الله، ومن كان من غيرهما من أولاده فإنه يسمى علويًا ولا يسمى شريفًا. يُنظر: C. Snock Hurgronje, *Mekka in the Later Part of the 19th Century*, Translated by J. H. Monahan (Leiden: E. J. Brill, 1970), p. 8.

مناحي المقامي، «معجم قبائل الحجاز»، العرب، ج 1 و 2 (أيار/ مايو - وحزيران/ يونيو 1980)، ص 134.

(3) حسن النجار، الأشراف (القاهرة: مطبعة الكواكبي، 1936)، ص 72.

إلى إجلال الناس واحترامهم لهم، وبالتالي اتساع نفوذهم الديني والسياسي⁽⁴⁾، حتى أصبح نقيب الأشراف في اسطنبول لا يتقدم عليه عند السلطان العثماني إلا شيخ الاسلام⁽⁵⁾.

من الجدير ذكره أن إمارة مكة⁽⁶⁾ المكرمة كانت حتى عام 358هـ/969م إمارة تابعة للدولة العباسية. وحين استولى الفاطميون على مصر، واقتطعوها مع بلدان أخرى كانت تابعة للخليفة العباسي، أعلن أمراء المدينة المنورة من آل الحسين بن علي بن أبي طالب، بقيادة طاهر بن مسلم الحسيني، استقلالهم في عام 360هـ/971م⁽⁷⁾، وفي الوقت نفسه استقل الأشراف من آل الحنين في مكة، وأولهم جعفر بن محمد⁽⁸⁾.

يلاحظ أن مكة استمدت أهميتها الدينية من وجود الكعبة المشرفة وسط المسجد الحرام، محوطة بالآماكن التي يؤدي الحجاج مناسكهم فيها، مثل عرفات والصفاء والمروة والمزدلفة⁽⁹⁾، علاوة على دورها التجاري، الذي بفضل تـُرْدُ البضائع على أنواعها من البلدان المختلفة، مثل مصر والشام والهند وفارس، وهي تجارة مربحة لأن الحجيج يدفعون أسعارًا أعلى مما يدفعه سكان المناطق القريبة، الأمر الذي ترك آثاره الإيجابية في الأوضاع الاقتصادية ومعيشة السكان⁽¹⁰⁾.

(4) ينظر: نجم الدين محمد بن محمد الغزي الدمشقي، لطف السر وقطف الثمر من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر، حققه محمود الشيخ (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1981)، ص 664.

(5) شيخ الإسلام هو المفتي الأكبر في الدولة العثمانية.

(6) من المعلوم أن مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة هي من أبرز مدن الحجاز؛ علي جواد، ممالك عثمانية، نك تاريخ وجغرافيا لفاقي (استانبول: [د.ن.]، 1313هـ)، ص 774-775.

(7) لمزيد من التفاصيل، يُنظر: سليمان عبد الغني مالكي، بلاد الحجاز منذ بداية عهد الأشراف حتى سقوط الخلافة العباسية في بغداد (من منتصف القرن الرابع الهجري حتى منتصف القرن السابع الهجري)، مطبوعات دار الملك عبد العزيز؛ 32 (الرياض: دار الملك عبد العزيز، 1983)، ص 50-51.

(8) للاطلاع على الأسر الشريفة، يُنظر: محمد بن أبي الفتوح الموسوي البستاني الزبيدي، النسخة العنبرية في أنساب خير البرية، المركز الوطني، بغداد، مخطوط رقم (14690)، الورقات 33-35.

(9) عبد العزيز صبري بك، تذكّار الحجاز (مصر: المطبعة السلفية، 1342هـ)، ص 150.

(10) *A Handbook of Arabia* ([London]: Admiralty War Staff Intelligence Division, 1916), vol. 1, (10) p. 101.

أفاد أشرف مكة من الوظائف الدينية التي كانوا يتولونها بوصفهم سدة للحرم المكي من أجل تأمين شعائر الحج، عبر توفير الأمن والسلام لقوافل الحج الوافدة إلى الحرمين الشريفين، وأهمها قوافل الحج المصري (حجاج مصر وشمال أفريقيا) والشامي (حجاج الشام والدولة العثمانية) والعراقي (حجاج العراق وفارس) واليميني (حجاج اليمن والهند وإندونيسيا)، فضلاً عن حجاج آخرين كانوا يفدون من طريق البحر الأحمر⁽¹¹⁾، وتوفير المستلزمات الضرورية لها، من سكن وسلع غذائية وأمور أخرى، ليؤدي الحجاج مراسم الزيارة بيسر وسهولة، وهي من واجبات الأشراف⁽¹²⁾ التي زادت من دورهم في التأريخ الإسلامي والحديث.

يبدو أن الأشراف تمتعوا في هذه المرحلة بسيادة شبه مركزية على مناطق نفوذهم، بحكم قيامهم بالنظر في قضايا العشائر ونشر الأمن والطمأنينة بين السكان، مع فرض هيمنتهم على البدو في المناطق المجاورة⁽¹³⁾، كونهم أصبحوا مرجعاً أعلى للفصل في الخصومات والقضايا المتعلقة بالحجاج، ولهم الأحقية في فرض الضرائب على المطوفين والحجاج والجمالة⁽¹⁴⁾.

ولتحقيق تلك المهمات وممارسة الوظائف الدينية والسياسية وحسم الخلافات المذكورة، اعتمد شريف مكة على مجموعة كبيرة من الجنود النظاميين⁽¹⁵⁾، لكنه ركز في الغالب على نفوذه بين القبائل العربية النازلة على طول طريق القوافل⁽¹⁶⁾، وكان في أحيان كثيرة يستدعي أنصاره من الأشراف، مع

M. C. Niebuhr, *Travels Through Arabia and Other Countries in the East*, vol. 1 (Edinburgh: (11) Printed for R. Morison and Son, Perth, etc., 1792), p. 37.

(12) الصفصافي أحمد المرسي، «الدولة العثمانية والولايات العربية»، الدارة، السنة 8، العدد 4 (نيسان/أبريل 1983)، ص 85.

Randall Baker, *King Husain and The Kingdom of Hejaz* (New York: The Oleander Press, (13) 1979), p. 3.

(14) ميار كوكب علي الجميل، تكوين العرب الحديث 1516-1916 (الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1991)، ص 124.

(15) أحمد السباعي، تاريخ مكة: دراسات في الحياة والعلم والاجتماع والممران، ج 2، ط 2 (مكة: مطابع دار الفريش، 1385هـ)، ص 100.

(16) محمد أنيس ورجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (بيروت: دار النهضة العربية، 1967)، ص 31.

أتباعهم ممن يكونون له احترامًا شخصيًا بوصفه رئيسهم الأعلى بين أقرانه، كلما دعت الحاجة إلى ذلك لإخماد نشاط معارضيهِ وترسيخ مكانته السياسية⁽¹⁷⁾.

ثانيًا: تاريخ أشراف مكة وأسرهم في العصر العثماني

كان الأشراف يتكونون من طبقات هي: الموسويون (بنو موسى)⁽¹⁸⁾، والسليمانيون (بنو سليمان)، والهاشميون (بنو هاشم) الذين تولوا الحكم في الفترة بين عامي 968 و1200. وكان أول الأشراف على مكة أبو محمد جعفر الموسوي، عقب قتله حاكمها المعين من العزيز عبد الله الفاطمي، بعد أن كانت مكة إمارة تابعة للدولة العباسية⁽¹⁹⁾. ثم انتزعها بنو قتادة وزعيمهم الشريف قتادة بن إدريس⁽²⁰⁾ (1200-1220) جد أشراف مكة، الذي سيطر على مناطق كثيرة امتدت من خير شمالاً حتى القنفذة جنوباً⁽²¹⁾، وتلاه أبناؤه ثم أحفاده حتى آلت الشرافة إلى آل بركات، وهم فرع من الأسرة الإدريسية، وأبرزهم بركات بن محمد (1512-1524)، الذي سارع إلى إعلان تبعيته للسلطان العثماني الذي كان قد أرسل إليه خلعتين ثميتين لحاجته إلى مساندة الدولة كي يواجه الخطر البرتغالي، فقام بإرسال ابنه أبي نمي (1524-1584) إلى القاهرة، حاملاً معه مفاتيح مكة وهدايا ثمينة⁽²²⁾، فأكرمه السلطان سليم الأول (1512-1520)، الذي كان قد تمكن من إسقاط دولة المماليك في الشام ومصر، معبراً عن رغبته في أن يلقب

(17) John Lewis Burckhardt, *Travels in Arabia, Comprehending an Account of those Territories in Hedjaz which the Mohammedans Regard as Sacred* (London: Henry Colburn, 1829), p. 222.

(18) لمزيد من التفصيلات، يُنظر: الزيدي، الورقات 33-35.

(19) أحمد بن زيني دحلان، تاريخ الدول الإسلامية بالجدول المرضية ((د.م: د.ن، د.ت))،

ص 139.

(20) يُعَدُّ قتادة بن إدريس، مؤسس أسرة أمراء مكة، وهو استغل ضعف الهواشم، فاستولى على الحرمين الشريفين. وتولى بنو قتادة الإمارة بين عامي 1200 و1925، حتى أجلى الملك علي بن الحسين من جدة، وأدخلت البلاد تحت الحكم السعودي. يُنظر: خليل آدم، دول إسلامية (استانبول: ملي مطبعة، 1927)، ص 149.

(21) محمد ليب البتوني، الرحلة الحجازية (مصر: مطبعة الجمالية، 1329هـ)، ص 74.

(22) Ismail Hakki, *Uzuncarsle Osmanlilerin, II cilt* (Ankara: Türk Tarih Kurumu Basimevi, 1949), (22) p. 416.

بخادم الحرمين الشريفين، وأصدر السلطان فرمانًا بتفويض شؤون الإمارة إليه شرط أن يعترف بسيادة الدولة⁽²³⁾.

ازداد مركز الشرافة قوة وازدهارًا حينما تولى أبو نمي بن بركات إمارة مكة ووضع قانونًا عُرف باسمه⁽²⁴⁾، وأعطى الأشراف سلطة قوية في البلاد، وأضفى على المنطقة نوعًا من الحكم الذاتي، إلا أن ذلك كان مبعثًا لنزاعات بين الأشراف أنفسهم طمعًا في تولي منصب شريف مكة⁽²⁵⁾.

تعاقبت على شرافة مكة ثلاث أسر من سلالة أبي نمي، الذي يُعدّ المؤسس الحقيقي للإمارة: الأولى آل بركات والثانية آل زيد والثالثة آل عون. استقلت الأسرة الأولى بالحكم ما يقارب من ربع قرن، ثم نافسها آل زيد في عام 1632، وظل منصب الإمارة بين الأسرتين حتى استقل به آل زيد في منتصف القرن الثامن عشر، وبقي الأمر بأيديهم إلى حين دخول محمد علي باشا (1811-1840) مكة في عام 1813⁽²⁶⁾.

شهدت السنوات التي أعقبت إمارة أبي نمي بن بركات على مكة استقرارًا داخليًا في عهد ولده الشريف حسن (1553-1601) ثم ابنه الشريف أبي طالب (1601-1603) الذي حقق انتصارًا عسكريًا على بعض مناطق نجد التي كانت

(23) محمد أنندي، صولاق زاده تاريخي، باب عالي، خوارنده (محمود بك) (استانبول: [د.ن.]، 1297)، ص 410؛ ماطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالي، 1957)، ص 24.

(24) وضع قانون أبي نمي القواعد لنظام الشرافة في مكة، وهو مكون من 36 مادة، أهمها، جعل إمارة مكة إراثًا في أسرة أبي نمي، ومنع الأشراف من الاشتغال ببعض المهن. لمزيد من التفاصيل، يُنظر: حسين بن محمد نصيف، ماضي الحجاز وحاضره، ج 1 (القاهرة: مكتبة ومطبعة خضير، 1349هـ)، ص 17-18.

(25) يُنظر: عبد الحميد البطريق، «أشراف الحجاز في الوثائق المصرية، الفترة المصرية العثمانية (1813-1840)»، في: مصادر تاريخ الجزيرة العربية، ج 2 (الرياض: مطبوعات جامعة الرياض، 1979)، ص 230.

(26) نزار علوان عبد الله، «التطورات الداخلية في الحجاز وعلاقاتها الخارجية 1803-1858م»، رسالة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2011، ص 9.

قبائل شمر⁽²⁷⁾ تسكنها، فيما حرص الشريف معود بن إدريس حينذاك على الإسهام بنفسه في الحفاظ على ممتلكات الكعبة حين تعرضت مكة في عام 1630 لمطر عظيم جرف البيوت والدكاكين، ومن ثم وضعها في مكان آمن⁽²⁸⁾.

على أن نفوذ الأشراف أخذ يشهد انتعاشاً بسبب عوامل عدة، أهمها انحسار النفوذ العثماني عن اليمن في عام 1635، وانسحاب الأساطيل العثمانية من البحار الشرقية، وفتح الأشراف ميناء جدة للتجارة الأوروبية منذ أواخر القرن السابع عشر⁽²⁹⁾، ولا سيما في عهد الشريف زيد بن محسن (1631-1666) الذي عُرف بحسن السيرة وبالشجاعة في خوضه غارات عدة شنها لفرض سيطرته على أهل غمد ومنطقة الروضة في نجد عام 1647. وأشار واحد من الرحالة العرب كان قد زار الحجاز وقتذاك إلى تمتع البلاد بالأمن والاستقرار في عهده، منها المناطق التي كانت تخضع لحكم الشريف، فقال: «ولاية الحجاز الآن بأطرافه، من أطراف اليمن إلى أقصى نجد ممّا يلي البصرة ثم إلى خير ممّا يلي ناحية الشام ثم إلى ينبع كلها، للأمير زيد بن محسن»⁽³⁰⁾.

من جانب آخر، استمر جهد الأشراف لأجل تقوية سلطتهم وإضفاء مظاهر الأبهة على حكمهم. ويورد لنا الرحالة العثماني أوليا جلبي، الذي زار مكة لأداء فريضة الحج عام 1671، أنه حضر شخصياً مناسبة تولي الشريف بركات بن محمد الإمارة، وأن الأخير أهدى إليه مبلغاً من المال ولوازم ضرورية قبل توجهه إلى جدة⁽³¹⁾. كما أشار الرحالة الفرنسي كاريه، الذي وصل إلى المناطق المجاورة لمكة في العام نفسه، إلى شعور ساد أهالي مكة بضرورة الوقوف ضد هجمات

(27) علي صدر الدين بن أحمد نظام الدين بن محمد معصوم، سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر (الدوحة: مطابع علي بن علي، 1382هـ)، ص 77.

(28) محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرق، أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، ج 2 (مكة: المطبعة الماجدية، 1357هـ)، ص 241-242.

(29) سيد رجب حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب 1640-1909 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1976)، ص 102.

(30) عبد الله بن محمد العياشي، مقتطفات من رحلة العياشي (الرياض: منشورات دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، 1984)، ص 84-89.

(31) لمزيد من التفاصيل يُنظر: أوليا جلبي سياحته سي، كتاب مطبوع بالحروف اللاتينية، المجلد التاسع (استانبول، دولت مطبعة س، 1935)، ص 792.

الأعراب على طرق الحجيج، وتلقية حماية من سكانها في أثناء تنقلاته خشية مهاجمته من الأعراب الذين كانوا يترصون الشر بقافلة الحج الرومي (العثماني) الوافدة إلى الحرمين الشريفين⁽³²⁾.

شهد أواخر القرن السابع عشر ترسيخ سلطة الأشراف في التغلب على معارضيتهم؛ إذ ألحق الشريف بركات بن محمد في عام 1673 الهزيمة بقبيلة حرب⁽³³⁾. وتزايد نفوذهم السياسي باتجاه أراضي نجد خلال مدة إمارة الشريف سعد بن زيد في عام 1695، والشريف سرور بن زيد في عام 1697، ما عزز مكانتهم الدينية والسياسية في المنطقة⁽³⁴⁾.

يمكننا القول إن نظام الشرافة تطور كثيرًا منذ نشأته الأولى حتى نهاية القرن السابع عشر، كمؤسسة داخلية في مكة وما جاورها، من خلال محاولة الأشراف إقامة نظام وراثي خاص بهم، واتبعوا في ذلك نظام المشاركة⁽³⁵⁾ في الحكم، ما ولد مشكلات كثيرة بينهم، فضلًا عن تجدد الخلافات بين الأشراف أنفسهم في شأن إمارة مكة، تبعًا إلى انتماءاتهم الأسرية، وهو ما ترك آثاره السلبية في حكمهم⁽³⁶⁾.

ومما يدل على استمرار التنازع بين الأشراف على إمارة مكة، ما شهدته

Abbé Carré, *Voyage des mdes orientales mêlé de plusieurs histoires curieuses*, vol. 1 (Paris, 32) Barbin, 1699), pp. 234-235.

(33) عبد الواحد بن الشيخ عبد الله باش أعيان العباسي، زبدة التواريخ، ج 10، المكتبة العباسية، البصرة، مخطوط رقم (ي 33)، الورقة 103.

(34) لمزيد من التفاصيل، يُنظر: مقل بن عبد العزيز الكبير، العقد الممتاز في أخبار نهامة والحجاز، المركز الوطني للمخطوطات، بغداد، مخطوط رقم (40354)، الورقة 16.

(35) الذي هو شبه بولاية العهد، وتمثل ذلك في حرص معظمهم على إشراك أبنائهم في الحكم معهم حتى يضمنوا وصولهم إلى السلطة، بعد الاستحصال على موافقة الدولة العثمانية. وكان الأشراف في أغليتهم يعتقدون أن لهم حقًا موروثًا في إيرادات مكة، فضلًا عن تزايد حاجة غيرهم من الأشراف من غير الحكام إلى موارد مالية لصرفها على الأتباع المؤيدين لهم، والذين يعتمدون في عيشهم على ما يمنحه هؤلاء من الأعطيات والنفقات. يُنظر: أحمد بن عمر الزيلعي، «نظام المشاركة في الحكم لدى أشراف مكة (923-647هـ/ 1517-1249م)»، الدارة، السنة 14، العدد 3 (تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر 1989)، ص 63.

(36) العباس بن علي العاملي الموسوي المكي، تزهة الجليس ومئة الأديب الأيس، ج 2 (النجف: المطبعة الحيدرية، 1967)، ص 534-535.

بداية القرن الثامن عشر من حوادث؛ فحين تنازل الشريف سعد بن زيد لابنه سعيد عن الحكم في عام 1702، أثار استياء الأشراف من آل بركات الذين نازعوه الإمارة⁽³⁷⁾. وفي خضم تلك الحوادث، اعتمد آل زيد على القبائل المحيطة بمكة والطائف، ولا سيما هذيل وثقيف وعتيبة، في صراعهم ضد آل بركات، فيما تلقى الآخرون دعمًا من العثمانيين وأهل المدينة والقبائل الساكنة بين ينبع والمدينة، خصوصًا من بني حرب، ما كان سببًا في إثارة صراع بين الأسرتين المتنافستين دام مدة طويلة⁽³⁸⁾.

في مقابل ذلك تزايدت أهمية العامل الاقتصادي بوصفه أحد العوامل المؤثرة والضاغطة على البنية الشريفة؛ إذ ذكرت المصادر التاريخية أن سبب عزل الشريف يحيى بن بركات عن إمارة مكة في عام 1719 كان جشعه في استحصال الإيرادات المقررة للبلاد، فرد الأشراف على ذلك بانتخابهم الشريف مبارك بن أحمد أميرًا على مكة⁽³⁹⁾، واستمرت النزاعات بين الأسرتين إلى حد إقدام الشريف يحيى بن بركات في ولايته الثانية - على هدم دار آل زيد المماة دار العادة في عام 1721، الأمر الذي تحول إلى صدامات عسكرية بين الجانبين⁽⁴⁰⁾.

إلا أن شرافة مكة سرعان ما استعادت مكانتها في عهد الشريف مسعود بن سعيد (1732-1751)، الذي تمكن من إحكام سيطرته على القبائل، متندًا إلى القوة العسكرية المقترنة بالياسة التي أربكت أعداءه⁽⁴¹⁾، فانعكس ذلك إيجابيًا في علاقاته بالقوى المجاورة؛ إذ تبادل الرسائل والمبعوثين مع حاكم فارس نادر شاه (1736-1747)، ومع كل من إمام اليمن العباس بن الحين بن القاسم الملقب

(37) محمد بن عمر الفاخري، الأخبار النجدية، دراسة وتحقيق عبد الله بن يوسف الشبل (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، [د.ت.]، ص 84.

A. Abir, «The Arab Rebellion of Amir Ghalib of Mecca 1788-1813», *Middle Eastern Studies*, (38) vol. 7, no. 2 (May 1971), p. 186.

(39) إسماعيل حقي أوزون جارشلي، أمراء مكة في العهد العثماني، ترجمة خليل علي مراد (البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، 1985)، ص 130.

(40) رضي الدين بن محمد بن علي بن حيدر نجم الدين الموسوي العاملي، تنزيه العقود السنية بتمهيد الدولة الحنيفة، ج 1، المركز الوطني للمخطوطات، بغداد، مخطوط رقم (6290)، الورقات 395-396.

Gerald De Gaury, *Rulers of Mecca* (London: George G. Harrap and co., Ltd, 1951), p. 168. (41)

بالمهدي (1748-1775) في عام 1748، وأحمد باشا - والي بغداد - (1724-1747) في عام 1747، وكانت الرسائل تتناول موضوعات عدة تهم المنطقة⁽⁴²⁾. ومما يعزز ذلك ما أشار إليه الرحالة البريطاني جيمس بروس الذي وصل إلى جدة في بداية عام 1769 آتياً إليها من مصر - وحاملاً من حاكمها علي بك إلى الشريف معود بن سعيد، الذي كان يُعدّ وقتذاك من الشخصيات المهمة في المنطقة، رسالة تتعلق بتقديم العون للرحالة المذكور - إذ أكد الأخير توسع نفوذ ذلك الشريف بقوله: «كان يحكم معظم مناطق الجزيرة العربية الغربية»⁽⁴³⁾.

يلاحظ انتعاش الشرافة بشكل ملحوظ في أواخر القرن الثامن عشر، بعد أن أخذت الفتن الأوروبية تتردد على ميناءي جدة وينبع، إثر حصولها على موافقة السلطان العثماني، في ظل التنافس البريطاني - الفرنسي للسيطرة على طريق البحر الأحمر المؤدي إلى الهند، بغية الحصول على الضرائب التي كانت تجبى من التجار، وهي تمثل قدرًا كبيرًا من دخل الشريف ذاته⁽⁴⁴⁾، وهذا ما جعل الشريف غالب بن ماعد (1787-1813) يتصرف في إدارة الحجاز وكأنه حاكم قائم بذاته، وبالتالي أصبح نظام الشرافة أكثر استقرارًا من ذي قبل، على الرغم مما اعترى علاقات الأشراف من خلافات، إلا أن رابطتهم الأسرية ظلت قائمة، فضلًا عن بسط نفوذهم على أغلب مناطق الحجاز وقبائله⁽⁴⁵⁾.

- أشراف مكة والعلاقة بالدولة العثمانية

جرت العادة أن يختار كبار الأشراف الشريف لمنصب إمارة مكة، ثم يكتب إلى اسطنبول لإعداد فرمان السلطاني كي يتم تثبيته في منصب الإمارة⁽⁴⁶⁾، التي غالبًا ما لا تتدخل في مسألة تعيين أشراف مكة، الذين تبوأوا مكانة طيبة لدى

(42) لمزيد من التفاصيل يُنظر: الموسوي العاملي، ج 2، الورقات 566-586 و 596 و 597.

(43) James Bruce, *Travels to Discover the Source of the Nile*, 2nd ed. (London, Edinburgh: Printed by Ruthven, G. G., Robinson, 1970), p. 5.

(44) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، «النشاط التجاري في البحر الأحمر في العصر الحديث»، الدارة، السنة 6، العدد 2 (كانون الثاني/يناير 1980)، ص 99.

Abir, pp. 47-48.

(45)

(46) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، من وثائق شبه الجزيرة العربية في عصر محمد علي، مع 1 (الدوحة: دار المتنبّي للنشر والتوزيع، 1982)، ص 22.

الدولة العثمانية، إلى حد أن منصب الشريف راح يرتقي حتى بلغ الدرجة الثانية بعد الصدر الأعظم، وبالتالي يكون اتصال الشريف مكة به مباشرًا⁽⁴⁷⁾.

يجدر ذكر أن السلطان العثماني سليم الأول عزم، عقب استيلائه على مصر في عام 1517، على تجهيز حملة عسكرية لاحتلال مدن الحجاز، إلا أنه عدل عن ذلك، وأرسل خلعتين ثميتين دليلاً على حسن نياته تجاه الشريف مكة (بركات بن محمد)، ما شكّل عاملاً مشجعاً دفع الأخير إلى إيفاد ابنه أبي نمي إلى القاهرة لمقابلة السلطان، وهو أمر أثمر إقراره وابنه على إمارة مكة وباقي المدن وقبائلها⁽⁴⁸⁾، فأصبح الحجاز ولاية عثمانية مكونة من ثلاثة سناجق⁽⁴⁹⁾ هي مكة والمدينة المنورة وجدة، يتولى حكمها الشريف مكة، وتعيّن الدولة العثمانية واليًا على جدة ليعنى بجميع الأمور المهمة في البلاد، ويرتبط بالوالي مصر العثماني وبموظفين آخرين في مشيخة الحرمين، ما كان يؤشر إلى حرص الباب العالي على إقامة تنظيم إداري يدير علاقاته بأشراف مكة لاعتبارات عدة⁽⁵⁰⁾. كما أنه كان للشريف وكيل يمثله في إدارة جدة، الأمر الذي ترك آثاره السلبية في العلاقة بين الأشراف والدولة العثمانية؛ إذ كان والي جدة يتدخل في أمر تعيين الأشراف أو عزلهم، على الرغم من أنه كان يقدم أحياناً دعماً لهم من أجل تثبيت سلطتهم الياسية⁽⁵¹⁾.

في ظل الحكم العثماني، انفردت إمارة مكة بامتيازات عدة ميزتها من سائر الولايات العثمانية، لعل أبرزها إعفاؤها من تقديم أي جزية سنوية إلى الخزينة

(47) جارشلي، ص 190.

(48) أحمد راسم، وسلي وخريطة لي عثمانلي تاريخي، ج 1 (استانبول: [د.ن.]، 1328-1330)، ص 374-375.

(49) سناجق: جمع سنجق، وهي كلمة عثمانية معناها العلم أو اللواء، وأصبحت تُطلق على قسم من الولاية الكبيرة. أمّا السنجق بك، فهو الحاكم على هذا الجزء من الولاية. يُنظر: محمد أديب غالب، من أخبار الحجاز ونجد في تاريخ الجبرتي (تونس: دار اليعاقبة، 1975)، ص 43.

(50) فائق صبري، عثمانلي جغرافياي اقتصادي، ج 2: در سعادت (استانبول: قنعة مطبعة س، 1911)، ص 147.

David George Hogarth, *Hejaz Before World War I* (New York: Oleander Press, 1978), (51) pp. 88-89.

العثمانية، فضلاً عن تمتع سكانها برعاية خاصة، من قبيل الإعفاء الضريبي من معظم الضرائب الشخصية والعقارات، عدا ما يفرضه الأشراف على المواشي، وما يقررونه بشأن الحجاج وقوافلهم، والاستثناء من الخدمة العسكرية احتراماً لاحتضان مكة والمدينة الأماكن المقدسة بين الأقاليم العثمانية الأخرى⁽⁵²⁾.

ترتب على دخول إمارة مكة وضم الأماكن المقدسة تحت الياذة العثمانية أن تزايدت مكانة الدولة العثمانية كدولة إسلامية، فمهد ذلك لمد النفوذ العثماني على جميع الساحل الغربي من شبه الجزيرة العربية، فضلاً عن تحملها واجب حماية البحر الأحمر، بوصفه بحيرة إسلامية، من الغزو البرتغالي الذي كان يهدف إلى تدنيس الأماكن المقدسة هناك⁽⁵³⁾. كما أنها أوعزت إلى مصطفى باشا (واليها على جدة) أن يتشاور مع شريف مكة بشأن تحصين جدة وحمايتها من الخطر البرتغالي⁽⁵⁴⁾.

على الرغم من محاولات العثمانيين إضعاف سلطة الأشراف عن طريق نشر عساكرهم في مراكز المدن وتدخل والي جدة في شؤونهم⁽⁵⁵⁾، كان الأشراف الأقوياء يتجاهلون ذلك كله، وأبرزهم الشريف أبو نمي بن بركات (1524-1584) الذي أفشل محاولة البرتغاليين احتلال ميناء جدة في حوالى عام 1541، فمنحه السلطان سليمان بن سليم الأول (1520-1566) في مقابل ذلك نصف إيرادات جدة، مع هدايا أخرى⁽⁵⁶⁾.

مع ذلك، قدّم الأشراف العون اللازم لأجل المساعدة في فرض النفوذ العثماني في المناطق المجاورة؛ ففي عام 1627 ساندوا العثمانيين في عملياتهم العسكرية الرامية إلى إخضاع مناطق يمنية أعلنت مقاومتها للوجود العثماني على ساحل البحر الأحمر، ما كان عاملاً دفع الدولة في عام 1631 إلى تقاسم دخل

(52) عبد الله، ص 5-6.

(53) عبد الفتاح حسن أبو علي، دراسات في تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر (الرياض: دار المريخ للنشر، 1984)، ص 341؛ عبد الرحيم، النشاط التجاري، ص 94.

(54) أحمد جودت باشا، تاريخ جودت، ج 3 (امتابول: [د.ن.]، 1280)، ص 61-62.

Baker, p. 2; Hogarth, p. 94.

(55)

(56) لمزيد من التفاصيل يُنظر: القاضي عبد الله بن عبد الكريم الجرافي اليمني، المقطف من

تاريخ اليمن (بيروت: دار الكتاب الحديث، 1984)، ص 163-164.

الحجاز المتأثري من مواسم الحج والمكوس مع الأشراف، نظير قيامها بشؤون الحج وعمارة الحرمين، تحت ضغوط مارسها الشريف زيد بن محسن⁽⁵⁷⁾.

في مقابل ذلك، وفي ظل أوضاع ملائمة، أخذت الدولة العثمانية تتدخل كي تثير الخلافات بين الأشراف وتبقي على نفوذها، مع احتمال استخدام القوة العسكرية؛ إذ شهد عام 1629 قيام قانصوه باشا - قائد الحملة العسكرية العثمانية التي استولت على اليمن عام 1628 - بقتل الشريف أحمد بن عبد المطلب (1627-1629)، أمير مكة وقتذاك، وتعيين الشريف مسعود بن إدريس محله، وكان الأخير قد عُرف بتحريضه القائد العثماني للقيام بعمله هذا⁽⁵⁸⁾.

من جانب آخر، أدى نظام الشراكة في الحكم الذي اتبعه الأشراف إلى نتائج سلبية أصابت أوضاعهم السياسية، الأمر الذي أسهم في تدخل الدولة العثمانية في الشؤون الداخلية لإمارة مكة، فأُسفر تدخلها العسكري في عام 1630 عن قتل الشريف محمد بن عبد الله بن حسن بن نمي، من آل بركات، وكان هذا قد أشرك في الحكم ابن أخيه الشريف زيد بن محسن، من آل زيد، وعينت محله الشريف نامي بن عبد المطلب⁽⁵⁹⁾ الذي سرعان ما عزل الشريف زيد بن محسن المدعوم من سلطة العاكر المصرية⁽⁶⁰⁾.

بيد أن الصراع استمر قائماً بين أشراف مكة وولاية جدة بشأن واردات ميناء المدينة. وفي نهاية العقد الثالث من القرن السابع عشر، تمكن الشريف زيد بن محسن من جعلها مناصفة بين الجانبين، لكن ذلك لم يحل دون تدخل الولاية في شؤون إمارة مكة، والاستحواذ على مواردها المالية⁽⁶¹⁾ عن طريق إثارة الخلافات

(57) مديحة أحمد درويش، تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، (1979)، ص 44.

(58) A Handbook of Arabia, vol. 1, p. 34.

(59) حمد الجاسر، «فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر»، العرب، السنة 9، ج 1 و 2 (آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر 1974)، ص 121-122.

(60) يُنظر: عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي المكي، سبط النجوم الموالي في أبناء الأوائل والتوالي، ج 4 (المقاهرة: المطبعة السلفية، [د.ت.])، ص 438-440.

Zweimer, Samuel Morinus, *Arabia, The Cradle of Islam Studies in Geography: People and Politics of the Peninsula with An Account of Islam and Mission Work* (Edinburgh and London: Oliphant Anderson and Ferrier, 1900), p. 207.

بين الأشراف بغية إضعافهم، ما لقي ترحيباً من السلطان العثماني الذي ثمن موافقهم، وأبقاهم في مناصبهم. ومما يعزز ذلك ما أكدته الرحالة العثماني أوليا جلبي في أثناء زيارته جدة في عام 1671 عن استمرار تقسيم الموارد المالية المتأتية من واردات جدة بين الطرفين⁽⁶²⁾.

في محاولتنا المتواضعة لبيان طبيعة العلاقة بين أشراف مكة والدولة العثمانية في أواخر القرن السابع عشر، يمكن القول إن الإمارة تمتعت بقدر كبير من الحكم الذاتي⁽⁶³⁾، واستمر الأشراف في الحكم باسم السلطان العثماني وهم يعلنون الولاء له. وإذا كان الأشراف قد أفادوا من القوة السياسية العثمانية لفرض الاستقرار المحلي والإقليمي، وترسيخ سلطتهم، فإن الدولة أفادت من دور الأشراف ومكانتهم الدينية في تعزيز نفوذها الديني والسياسي، والحصول على ولاء العالم الإسلامي.

ومع إطلالة القرن الثامن عشر، عبر أشراف مكة عن ولائهم للسلطان العثماني في أكثر من مناسبة. وأشارت الوثائق العثمانية إلى استمرار العلاقات بين الجانبين، التي تناولت أيضاً أحوال زوار الحرمين الشريفين وأموراً أخرى تهم المنطقة⁽⁶⁴⁾، فيما انفرد الأشراف بتسيير دفة الحكم، على الرغم من وجود الممثل العثماني في جدة، الأمر الذي أكدته الرحالة الفرنسي شارل بونسيه الذي وصل إلى جدة في أواخر عام 1700 آتياً من القاهرة عبر مدينة مصوغ الواقعة على الساحل الغربي من البحر الأحمر، حين ذكر نجاح الشريف في إجبار والي جدة على دفع ما عليه

(62) محمد سلحدار فنديلي، سلحدار تاريخي، إيكنجي جلد 1095-1106 (استانبول: د.ن.)، (1928)، ص 795.

(63) يبدو أن الدولة العثمانية أصبحت غير قادرة على إحكام سيطرتها على ولاياتها، بسبب حروبها في أوروبا في نهاية القرن السابع عشر وتزايد النفوذ الأوروبي المتنافس لها على سواحل البحر الأحمر، فضلاً عن نمو الحركات المطالبة بالتخلص من السيادة العثمانية في مصر والشام. يُنظر: فاتق بكر الصراف، العلاقات بين الدولة العثمانية وإقليم الحجاز في الفترة ما بين 1293-1334 هـ (1876-1916 م) (مكة المكرمة: مطابع سجل العرب، 1978)، ص 54؛ محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1976)، ص 95-96.

(64) لمزيد من التفاصيل، يُنظر: الوثائق العثمانية المعربة عن أرشيف رئاسة الوزراء، استنبول، رقم الملف (82) رقم البحث 1249، دفتر مهمة 144، الصفحة 64-65، تاريخها أواسط رجب 1149 هـ مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.

من أموال متحققة للشریف، وقدرها 15,000 كراون ذهبي⁽⁶⁵⁾، ملوَّحًا باستخدام القوة ضده، مع إرغام أتباع ذلك الوالي من التجار على دفع 30,000 كراون ذهبي، قام بتوزيعها بين جنوده، ما جعله سيد البلاد⁽⁶⁶⁾. إلا أن مصادر تاريخية أوردت دورًا ملحوظًا لوالي جدة - في ظل أوضاع معينة - في التأثير في مركز الأشراف السياسي، ومن ذلك استجابة سليمان باشا - والي جدة - لطلب الأشراف حين طلبوا منه عزل الشریف سعد بن زيد وابنه سعيد عن الحكم، لتهاونهما في دفع المخصصات المالية للأشراف، الأمر الذي أدى إلى دخول الشریف عبد المحسن بن أحمد مكة بموكب عسكري، وتوليّه شؤون الإمارة في عام 1704⁽⁶⁷⁾.

علينا ألا نغفل مدى تأثير ولاية مصر والشام في الصلات بين الأشراف والدولة العثمانية، عبر دورهم أحيانًا في بعض الحوادث السياسية التي مرت بها إمارة مكة وتوابعها. وربما تدخلوا في عزل شریف وتعيين آخر بدلًا منه، متغلين علاقاتهم الوثيقة بالسلطان العثماني، وفي ظل أوضاع معينة⁽⁶⁸⁾؛ إذ شهد عام 1701، على سبيل المثال لا الحصر، وقوع خلافات بين الشریف عبد الكريم بن محمد ونصوح باشا (والي الشام)، حيث راح الأخير يحرض الناس على الشریف، مخبرًا الباب العالي بأن الشریف غير أهل لتولي الإمارة، ومفضلًا تعيين الشریف سعيد بن سعد بدلًا منه، فجاء الأمر السلطاني متضمنًا ذلك⁽⁶⁹⁾.

لما كان والي جدة يمثل الدولة في سياستها تجاه أشراف مكة، أدى دور الوسيط أحيانًا بين الأشراف المتنازعين في شأن الإمارة؛ ففي أثناء النزاع العسكري الذي نشب بين أمير مكة الشریف يحيى بن بركات ومعارضه الشریف مبارك بن

(65) كراون، وتُطلق على الليرة الفرنسية، وتساوي 4 شلنات و6 بنسات. يُنظر: عباس العزاوي، تاريخ النفود المراقية لما بعد المهود العباسية (بغداد: [د.ن.]، 1958)، ص 131.

Charles Jacques Poncet, «A Narrative of His Journey from Cairo into Abyssinia and Back (66) 1698-1701.» in: *The Red Sea and Adjacent Countries, at The Close of The Seventeenth Century as Described*, edited by Sir William Foster (London: Printed for the Hakluyt Society, 1949), p. 158.

(67) أحمد بن زيني دحلان، خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام (مصر: المطبعة الخيرية، 1305هـ)، ص 132.

(68) عارف عبد الفتى، تاريخ أمراء مكة. 8-1344هـ (دمشق: دار البشائر للطباعة والنشر، د.ت.)، ص 777.

(69) الموسوي العاملي، الورقات 312-313.

أحمد في عام 1721 ونتجت منه هزيمة الأول، عرض إبراهيم باشا (والي جدة) الأمر على الدولة، التي وافقت - بناء على طلب الأشراف - على تعيين الشريف مبارك بن أحمد أميراً على مكة⁽⁷⁰⁾.

الملاحظ أن سنوات حكم الشريف مسعود بن سعيد (1733-1751) شهدت توثيق اتصالاته بالباب العالي، مستغلاً مناسبة حلول موسم الحج⁽⁷¹⁾. كما أن السلطان العثماني بعث في عام 1741 برسالة إلى شريف مكة، حملها إليه أمين الصرة الهمايونية⁽⁷²⁾، ما عزز من العلاقة بينهما. وعندما تعرضت المدينة المنورة في عام 1743 لتزاع مسلح بين عشائرها المتحصنين بالقلعة من جهة وشيخ الحرم المدني والمنحازين إليه من جهة أخرى، اتخذت الدولة العثمانية إجراءات دعمت بها موقف شريف مكة الهادف إلى فرض سيطرته على البلاد، بإصدارها أمراً سلطانياً تضمن عزل شيخ الحرم وإناطة مسؤولية حماية المدينة بعساكر الشريف⁽⁷³⁾.

ينبغي أن نذكر بأن انشغال الدولة العثمانية المركزية بمعالجة مشكلاتها الداخلية والخارجية جعلها في بعض الأحيان لا تؤثر في سلطة الأشراف، وهو ما برز بصورة واضحة في تزايد نفوذ ممثلهم في جدة، في مواجهة مركز الوالي العثماني هناك. وأشار رحالة أوروبي كان قد زار جدة في عام 1762، بمشاركة وزير الشريف والي جدة، إلى تقسيم الدخل الذي كان يجري تحصيله من الرسوم المفروضة على السفن الراسية في ميناء جدة في طريقها إلى مصر⁽⁷⁴⁾. فضلاً عن ذلك، أكد الرحالة البريطاني جيمس بروس في إثر وصوله إلى جدة في مطلع عام 1769، وافداً إليها من مصر - وحاملاً رسالة من حاكمها علي بك إلى الشريف

(70) جارثلي، ص 132-133.

(71) لمزيد من التفاصيل، يُنظر: الوثائق الأرشيفية المعبرة عن العهد العثماني بتركيا، مج 1، ع 5، رقم البحث: 2793، دفتر نامه همايون 15408، ص 75-76، تاريخها في أواسط رجب 1154، موجودة في مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام.

(72) جرت العادة بأن يعهد السلطان بالصرة، التي تمثل أعطيات نقدية عينية، إلى موظف يسمى أمين الصرة، يعثها إلى الحرمين الشريفين لتوزيعها بين مستحقيها هناك. يُنظر: عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون 1516-1916 (دمشق: [د.ن.]، 1974)، ص 12.

(73) الموسوي العالمي، ج 2، الورقات 556-561.

Niebuhr, vol. I, p. 234.

(74)

مسعود بن سعيد، الذي كان يعد حينذاك إحدى الشخصيات المهمة في المنطقة، تتعلق بتقديم العون إلى الرحالة المذكور - أكد الأخير ترايد نفوذ ذلك الشريف بقوله: «كان يحكم معظم مناطق الجزيرة العربية الغربية»⁽⁷⁵⁾.

على الرغم من أن علاقات أشرف مكة بالدولة العثمانية كانت تصاب بالفتور أحياناً، ظلت الدولة تولي الحرمين الشريفين اهتماماً خاصاً؛ ففي عام 1767، ورد في توجيهات السلطان مصطفى الثالث (1757-1774) ذكر أهمية توفير الحماية اللازمة لطرق الحجيج من هجمات الأعراب⁽⁷⁶⁾، فيما أكدت أوامره في عام 1768 ضرورة توفير المياه اللازمة لزوار الأماكن المقدسة⁽⁷⁷⁾.

إلا أن سنوات الربع الأخير من القرن الثامن عشر شهدت تمتع نظام الشرافة بمنزلة لائقة في العلاقة بالباب العالي، فضلاً عن توطيد نفوذها داخل البلاد عبر معالجة الأشراف للحوادث المحلية. ومما يعزز ما ذهبنا إليه ما ذكره الرحالة البريطاني بارسونز⁽⁷⁸⁾، الذي زار جدة في عام 1774-1775، من أنه «لاحظ أن أمير مكة كان يُعدّ أميراً مستقلاً، بحيث إن تعيينه لم يكن من السلطان العثماني بل من كبار الأشراف في مكة»⁽⁷⁹⁾.

كما يبدو، فإن عهد الشريف سرور بن ماعد (1771-1787) عُدّ من العهود الشريفة المزدهرة، من خلال نجاح الشريف في إحكام قبضته على البلاد ومحاولته تحقيق قدر من الحكم الذاتي المستقل عن السلطة العثمانية، وذلك من خلال الألواح الفضية التي علّقها في مكة باسم السلطان سرور⁽⁸⁰⁾، لكن الدولة العثمانية لم تسمح له ولا لغيره من الأشراف بأن يعلن استقلاله، حتى لو كان ذلك

Bruce, p. 5.

(75)

(76) محمد توفيق، عثمانلي تاريخي، إكنجي كتاب (استانبول: [د.ن.]، 1328)، ص 310.

Islam Ansiklopedisi, 8-cilt T. Üçüncü Basilis, Devlet Kitapları, Millîyetim Basımevi (77) (Istanbul: [s.k.], 1979), p. 708.

(78) يعد بارسونز (Parsons) من الرحالة البريطانيين المهمين، لأنه عُرِف بملاحظاته الدقيقة عن رحلته التي بدأها في 14 آذار/ مارس 1774، وكان شاهد عيان على حصار كريم خان الزند مدينة البصرة عام 1775.

Abraham Parsons, *Travels in Asia and Africa* (London: Longman, Hurst, Rees and Orme, (79) 1808), p. 286.

(80) الجميل، ص 127.

بطريقة غير مباشرة، لأنه يهدد مصالحها. واستمر الشريف سرور في سياسته هذه حتى وفاته في عام 1787، وتولى الإمارة من بعده أخوه الشريف عبد المعين، الذي تنازل عنها بدوره لأخيه الشريف غالب بن مساعد⁽⁸¹⁾.

في عهد إمارة الشريف غالب بن مساعد (1787-1813)، انتعشت الشرافة بشكل ملحوظ، واتسمت برغبة الشريف في مد جسور التعاون مع الدولة العثمانية، بسبب تزايد خطر الحركة السلفية من نجد بالتزامن مع اشتداد التنافس الأوروبي على طريق البحر الأحمر، وموانئه المهمة المؤدية إلى الهند، واحتلال الفرنسيين مصر في عام 1798، حتى باتوا يهددون المصالح العثمانية في الصميم. لكن الشريف تصرف في إدارة إمارة مكة وكأنه حاكم قائم بذاته عن السلطة العثمانية؛ إذ عمل على الحد من نفوذ الممثلين العثمانيين، متبعاً أسلوب الترغيب والترهيب بالتعامل معهم⁽⁸²⁾، فضلاً عن انتهاجه سياسة مالية بعيدة عنها. لذلك نراه يعمد إلى الاحتفاظ بالمبالغ السنوية التي كان يرسلها إلى اسطنبول، فظهر بوصفه أقوى الأشراف في مواجهة الدولة، عندما تمكن في عام 1800 من إخراج الممثلين العثمانيين من بلاده، ووضع يده على جميع دخول جدة⁽⁸³⁾.

في ضوء استقرار الحوادث السابقة بشأن العلاقة بين أشراف مكة والدولة العثمانية، يمكننا أن نقول إنها كانت متباعدة بطبيعتها؛ ففي بعض الأحيان، رجحت كفة سلطة الأشراف على حساب ولاية جدة العثمانيين، فضلاً عن موظفين آخرين يتبعون الوالي، بينما تمتع الأخير بنفوذ أكبر من نفوذ الأشراف في أحيان أخرى. واتضح سياسة الباب العالي في اتباع سياسة الموازنة بين الجانبين، وربما انحاز إلى طرف دون آخر خدمة لمصالحه. ومع الإقرار بوجود حاميات عثمانية عسكرية في مدن الحجاز، فضلاً عن موظفين يتبعون الوالي في مراكز المدن، فإن ذلك لم يقف حائلاً دون تمتع الأشراف بالحكم والاستقلال الذاتي، عبر فرض سيطرتهم على مكة والمدينة وجدة، ووجود حكام آخرين يمثلونهم رسمياً لإدارة شؤون تلك المناطق.

(81) أيوب صبري، مرآة الحرمين، إيكنتجي جلد (استانبول: [د.ن.]، 1303)، ص 756.

(82) م. أبير، «التجديد والرجعية وإمبراطورية محمد علي»، ترجمة مكّي حبيب المؤمن، المؤرخ

العربي، العدد 18 (1981)، ص 207.

Abir, pp. 47-48.

(83)

- النتائج

توصلت الدراسة إلى استنتاجات عدة، أهمها:

- ارتبط نظام الشرافة منذ نشوئه بتوليّه الوظائف الدينية، ولا سيما الحفاظ على الحرمين الشريفين، وتوفير مستلزمات نجاح مواسم الحج. وهذا ما أسهم في زيادة نشاط إمارة مكة التجاري متمثلاً في شراء الحجاج السلع المختلفة من أسواق مكة والمدينة وجدة بأسعار أعلى مما كان يدفعه سكان المناطق القريبة، فانتعشت أحوال السكان، وكثرت الأرباح لدى التجار، فضلاً عن تمتّع الأشراف بسيادة شبه مركزية على سكان المدن والبدو في المناطق المجاورة، حتى صاروا مرجعاً أعلى للفصل في قضايا الأهالي، ومعالجة المشكلات ذات الصلة بالحجيج، وأحقّيتهم في فرض الضرائب على المطوفين والحجاج، معتمدين على أنصارهم من الجنود النظاميين والبدو، فضلاً عن التابعين للأشراف الآخرين.

- يرجع حكم أشراف مكة إلى أصول تاريخية تمتد إلى القرن العاشر الميلادي، بعد تخلصهم من الحكم الفاطمي. وأول أمرائهم هو أبو محمد جعفر الموسوي، الذي تلته أسرة بني قتادة وزعيمها قتادة بن إدريس. ثم انتقلت الشرافة إلى آل بركات، الذين أعلن زعيمهم بركات بن محمد (1512-1524) تبعيته للدولة العثمانية، التي فوضت إليه حكم الإمارة شريطة اعترافه بالسيادة العثمانية. ثم انتقلت الإمارة إلى آل زيد، وآل عون، واستغل الأشراف انحسار نفوذ العثمانيين عن اليمن في عام 1635، وانسحاب أساطيلهم من البحار الشرقية، وفتح ميناء جدة للتجارة الأوروبية في أواخر القرن السابع عشر، ليهم ذلك في امتداد نفوذهم صوب نجد، ووقف هجمات الأعراب على قوافل الحجيج. لكن اتباع الأشراف نظام المشاركة في الحكم أضعف قوتهم، وكذا فعلت الخلافات على منصب الإمارة تبعاً لانتماءاتهم الأسرية، غير أنهم استعادوا نفوذهم في نهاية القرن الثامن عشر.

- تبيّن من الدراسة حرص الدولة العثمانية على إقامة تنظيم إداري يدير علاقاتها ذات الخصوصية مع الأشراف، لوجود الحرمين الشريفين فيها، وذلك بجعل مكة والمدينة وجدة ثلاثة سناجق يتولى أمرها الشريف، الذي يمثله وزير في جدة، في مقابل وجود والٍ عثمانيّ فيها، ما ولّد صراعات بين الجانبين بشأن

واردات جدة وأمور أخرى. ومع ذلك، عبّر الأشراف عن ولائهم للدولة في مناسبات عدة، ولا سيما في موسم الحج، وتقديمهم العون اللازم بدعم نفوذها في المناطق المجاورة، مع الإشارة إلى محاولات بعض الولاة العثمانيين استغلال خلافات الأشراف الأسرية للتدخل في شؤونهم. ويمكن القول إنهم تمتعوا بقدر كبير من الحكم الذاتي، وأفادوا من دعم الدولة لهم في فرض هيمنتهم داخل المدن وفي أطرافها، في مقابل استفادة الدولة من مكانة الأشراف الدينية والسياسية لدعم وجودها هناك، وكسب ولاء العالم الإسلامي.

- أدى انشغال الدولة بمشكلاتها الداخلية والخارجية في القرن الثامن عشر إلى إضعاف نفوذها في إمارة مكة، الأمر الذي شجع الأشراف على التمتع باستقلال ذاتي عنها، ولا سيما في عهد الشريف غالب بن ماعد، الذي وضع حدًا لتدخل والي جدة في شؤون الإمارة، متبعًا أسلوب الترغيب والترهيب، حتى أنه نجح في إخراج الممثلين العثمانيين من بلاده في عام 1800، ووضع يده على دخول جدة.

المراجع

1- العربية

أبو علي، عبد الفتاح حسن. دراسات في تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر. الرياض: دار المريخ للنشر، 1984.

أبير، م. «التجديد والرجعية وإمبراطورية محمد علي». ترجمة مكّي حبيب المؤمن. المؤرخ العربي. العدد 18 (1981).

الأزرق، محمد بن عبد الله بن أحمد. أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار. ج 2. مكة: المطبعة الماجدية، 1357 هـ.

أنيس، محمد وحراز، رجب. الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر. بيروت: دار النهضة العربية، 1967.

باش أعيان العباسي، عبد الواحد بن الشيخ عبد الله. زبدة التواريخ. ج 10. المكتبة العباسية، البصرة، مخطوط رقم (ي 33).

البطريق، عبد الحميد. «أشراف الحجاز في الوثائق المصرية، الفترة المصرية العثمانية (1813-1840)». في: مصادر تاريخ الجزيرة العربية. ج 2. الرياض: مطبوعات جامعة الرياض، 1979.

البتوني، محمد لبيب. الرحلة الحجازية. مصر: مطبعة الجمالية، 1329هـ.

جارشلي، إسماعيل حقي أوزون. أمراء مكة في العهد العثماني. ترجمة خليل علي مراد. البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، 1985.

الجاسر، حمد. «فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر». العرب. السنة 9. ج 1 و 2 (آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر 1974).

الجميل، سيار كوكب علي. تكوين العرب الحديث 1516-1916. الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1991.

حراز، سيد رجب. الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب 1840-1909. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1976.

الحصري، ساطع. البلاد العربية والدولة العثمانية. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالي، 1957.

دحلان، أحمد بن زيني. تاريخ الدول الإسلامية بالجدول المرضية. [دم: دن، د.ت].

_____. خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام. مصر: المطبعة الخيرية، 1305هـ.

درويش، مديحة أحمد. تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين. جدة: دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، 1979.

الدسوقي، محمد كمال. الدولة العثمانية والمألة الشرقية. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1976.

الدمشقي، نجم الدين محمد بن محمد الغزي. لطف السمر وقطف الثمر من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر. حققه محمود الشيخ. دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1981.

الذكر، مقبل بن عبد العزيز. المعقد الممتاز في أخبار تهامة والحجاز. المركز الوطني للمخطوطات. بغداد، مخطوط رقم (40354).

رافق، عبد الكريم. العرب والعثمانيون 1516-1916. دمشق: [د.ن.]، 1974.

الزيلعي، أحمد بن عمر. «نظام المشاركة في الحكم لدى أشرف مكة 647-923هـ/1249-1517م». الدارة. السنة 14. العدد 3 (تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر 1989).

السباعي، أحمد. تاريخ مكة: دراسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمران، ج 2، ط 2. مكة: مطابع دار القريش، 1385هـ.

الصواف، فائق بكر. العلاقات بين الدولة العثمانية وإقليم الحجاز في الفترة ما بين 1293-1334هـ (1876-1916م). مكة المكرمة: مطابع سجل العرب، 1978.

عبد الله، نزار علوان. التطورات الداخلية في الحجاز وعلاقاته الخارجية 1803-1858. رسالة دكتوراه. كلية التربية. الجامعة المنتصرية، 2011.

عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن. من وثائق شبه الجزيرة العربية في عصر محمد علي. مج 1. الدوحة: دار المتنبى للنشر والتوزيع، 1982.

_____. «النشاط التجاري في البحر الأحمر في العصر الحديث». الدارة. السنة 6. العدد 2 (كانون الثاني/يناير 1980).

عبد الغني، عارف. تاريخ أمراء مكة. 8-1344هـ. دمشق: دار البائثر للطباعة والنشر، [د.ت.].

العزاوي، عباس. تاريخ النقود العراقية لما بعد المهود العباسية. بغداد: [د.ن.]، 1958.

العايشي، عبد الله بن محمد. مقتطفات من رحلة العياشي. الرياض: منشورات دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، 1984.

غالب، محمد أديب. من أخبار الحجاز وتجدد في تاريخ الجبوتي. تونس: دار اليمامة، 1975.

الفاخري، محمد بن عمر. الأخبار النجدية. دراسة وتحقيق عبد الله بن يوسف الشبل. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، [د.ت.].

مالكي، سليمان عبد الغني. بلاد الحجاز منذ بداية عهد الأشراف حتى سقوط الخلافة العباسية في بغداد (من منتصف القرن الرابع الهجري حتى منتصف القرن السابع الهجري). مطبوعات دار الملك عبد العزيز؛ 32. الرياض: دار الملك عبد العزيز، 1983.

المدني، علي صدر الدين بن أحمد نظام الدين بن محمد معصوم. سلافة المعصر في محاسن الشعراء بكل مصر. الدوحة: مطابع علي بن علي، 1382هـ.

المرسي، الصفصافي أحمد. «الدولة العثمانية والولايات العربية». الدارة، السنة 8. العدد 4 (نيسان/أبريل 1983).

المقتامي، مناحي. «معجم قبائل الحجاز». العرب، ج 1 و 2 (أيار/مايو - حزيران/يونيو 1980).

المكي، العباس بن علي العاملي الموسوي. نزهة المجلس ومئة الأديب الأنيس. ج 2. النجف: المطبعة الحيدرية، 1967.

المكي، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي. سمط النجوم الموالي في أنباء الأوائل والتوالي. ج 4. القاهرة: المطبعة السلفية، [د.ت.].

الموسوي العاملي، رضي الدين بن محمد بن علي حيدر نجم الدين. تنظيد العقود السنية بتمهيد الدولة الحنية. ج 1. المركز الوطني للمخطوطات. بغداد، مخطوط رقم (6290).

النجار، حسن. الأشراف. القاهرة: مطبعة الكواكب، 1938.

نصيف، حين بن محمد. ماضي الحجاز وحاضره. ج 1. القاهرة: مكتبة ومطبعة خضير، 1349هـ.

اليمني الزيدي، محمد بن أبي الفتح الموسوي. النفحة العنبرية في أنساب خير البرية. المركز الوطني للمخطوطات. بغداد، مخطوط رقم (14690).

اليمني، القاضي عبد الله بن عبد الكريم الجرافي. المقتطف من تاريخ اليمن. بيروت: دار الكتاب الحديث، 1984.

الوثائق العثمانية غير المنشورة:

الوثائق الأرشيفية المعربة عن العهد العثماني بتركيا. مج 1. ع 5. رقم البحث: 2793. دفترنامة همايون 8. ع 5. تاريخها: أواسط رجب 1154. مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي. بغداد. وزارة الثقافة والإعلام.

الوثائق العثمانية المعربة عن أرشيف رئاسة الوزراء. اسطنبول. رقم الملف (82). رقم البحث: 1249. دفتر مهمة: 144. تأريخها: أواسط رجب 1149 هـ. مركز دراسات الخليج العربي. جامعة البصرة.

2 - العثمانية

- أدهم، خليل. دولة إسلامية. اسطنبول: ملي مطبعة، 1927.
- أفندي، محمد. صولاق زاده تأريخي، باب عالي خواندة (محمود بك). اسطنبول: [د.ن.]، 1297.
- أولياء جلبي سياحتنامه سي. كتاب مطبوع بالحروف اللاتينية. المجلد التاسع. اسطنبول: دولت مطبعة سي، 1935.
- توفيق، محمد. عثمانلي تأريخي. إيكنجي كتاب. اسطنبول: [د.ن.]، 1328.
- جواد، علي. ممالك عثمانية، نك تأريخ وجغرافيا لغائي. اسطنبول: [د.ن.]، 1303 هـ.
- جودت باشا، أحمد. تأريخ جودت. ج 3. اسطنبول: [د.ن.]، 1280.
- راسم، أحمد. رسملي وخريطة لي عثمانلي تأريخي. ج 1. اسطنبول: [د.ن.]، 1328 - 1330.
- صبري، أيوب. مرآت الحرمين. إيكنجي جلد. اسطنبول: [د.ن.]، 1303.
- صبري، عبد العزيز بك. تذكّار الحجاز. مصر: المطبعة السلفية، 1342 هـ.
- صبري، فائق. عثمانلي جغرافياي اقتصادي. ج 2: در سعادت. اسطنبول: قاعة مطبعة س، 1330 (1911).
- فندقلي، محمد سلحدار. سلحدار تدریخي، إيكنجي جلد 1095-1106. اسطنبول: [د.ن.]، 1928.

3 - الأجنبية

- A Handbook of Arabia*. [London]: Admiralty War Staff Intelligence Division, 1916, vol. 1.
- Abir, A. «The Arab Rebellion of Amir Ghalib of Mecca 1788-1813.» *Middle Eastern Studies*, vol. 7, no. 2 (May 1971).

- Baker, Randall. *King Husain and the kingdom of Hejaz*. New York: The Oleander Press, 1979.
- Bruce, James. *Travels to Discover the Source of the Nile*. 2nd ed. London, Edinburgh: Printed by Ruthven, G. G., Robinson, 1970.
- Burckhardt, John Lewis. *Travels in Arabia, Comprehending An Account of those Territories in Hejaz Which The Mohammedans Regards as Sacred*. London: Henry Colburn, 1829.
- Carré, Abbé. *Voyage des indes orientales mêlé de plusieurs histoires curieuses*, vol. 1. Paris: [s.n.], 1699.
- Gaury, Gerald De. *Rulers of Mecca*. London: George G. Harraq and co., Ltd, 1951.
- Hogarth, David George. *Hejaz, Before World War I*. New York: Oleander Press, 1978.
- Hurgronje, C. Snock. *Mekka in the Later Part of the 19th Century*. Translated by J. H. Monahan. Leiden: E. J. Brill, 1970.
- Morinus, Zweimer Samuel. *Arabia the Cradle of Islam Studies in Geography, People and Politics of the Peninsula with an Account of Islam and Mission work*. Edinburgh and London: Oiplant Anderson and Ferrier, 1900.
- Niebulir, M. C. *Travels Trough Arabia and Other Perth Countries in the East*, vol. 1. Edinburgh: Printed for R. Morison and Son, Perth, etc., 1792.
- Parsons, Abraham. *Travels in Asia and Africa*. London: Longman, Hurst, Rees and Orne, 1808.
- Poncet, Charles Jaques. «A Narrative of His Journey from Cairo into Abyssinia and Back 1698-1701.» in: *The Red Sea and Adjacent Countries, at The Close of The Seventeenth Century as Described*, edited by Sir William Foster. London: Printed for the Hakluyt Society, 1949.
- Uzuncarsic, Ismail Hakki. *Osmanilcerini*. II cilt. Ankara: Turk Tarih Kurumu Basimevi, 1949.

الفصل السابع

اليمن، ولاية عثمانية

(1289-1337هـ / 1872-1918م)

حسين بن عبد الله العمري

مدخل

كان قد مضى على رحيل الوجود العثماني الأول (934-1045هـ / 1528-1636م) عن اليمن أكثر من قرنين من الزمن، نَعِمَ فيهما في ظل حكم الأئمة الأوائيل الأقوياء - من بيت القاسم بن محمد - بالاستقرار والوحدة (من حدود الحجاز شمالاً إلى حضر موت شرقاً)، وبازدهار فكري وأدبي مشهود⁽¹⁾، مع نشاط تجاري تمثل في تصدير البن اليمني إلى بعض دول أوروبا وأميركا عبر ميناء المخا الشهير، الذي بلغت تجارته ذروتها في القرنين السابع عشر والثامن عشر⁽²⁾. وكان اليمن

(1) عن ذلك الازدهار العلمي والأدبي والفكري، يُنظر كتابنا تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، ط 3 (دمشق: دار الفكر، 2010)، ص 132-138؛ وكتابنا يمانيات: في الثقافة والتاريخ، ج 2 (دمشق: دار الفكر، 2011)، ص 9-9؛ والإمام الشوكاني رائد عصره: دراسة في فقهه وفكره (دمشق: دار الفكر، 1990)، ص 366-377.

(2) فاروق عثمان أباطة، عدن والسبابة البريطانية في البحر الأحمر 1839-1918م (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1976)، ص 68-69، إريك ماكرو، اليمن والغرب، تعريب وتعليق حسين عبد الله العمري، ط 2 (دمشق: دار الفكر، 1987)، ص 60-68؛ يُنظر الدراسة الأكاديمية للباحثة الممتازة أروى أحمد الخطابي، تجارة البن اليمني في القرنين 17-19 م (صنعاء: مجموعة الكبوس للتجارة، 2011).
يُنظر الدراسة الواسعة عن المخا في مجلداتها الثلاثة الموثقة من أرشيف شركة الهند الشرقية =

القطر العربي الوحيد الخارج عن السيطرة العثمانية في المشرق العربي، حتى عاد ولاية عثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

شكّل الصراع الفرنسي - البريطاني (ممثلاً بشركات الهند الشرقية) للسيطرة على التجارة والمواقع الاستراتيجية في البحر الأحمر بداية فصول التدخل، ومن ثم احتلال المشرق والمغرب العربيين في القرن التاسع عشر؛ ففي عام 1737، قصف الفرنسيون المخا للحصول على امتيازات جمركية ومركز خاص، وبعدهم فعل البريطانيون الأمر نفسه بعد نحو قرن من الزمن (1820)، في محاولة فاشلة للاستيلاء على الميناء، غير أن الأخطر من تلك المحاولة هو تنفيذهم مخططهم اللاحق لاحتلال مدينة عدن بعد أقل من عقد من الزمن (19 كانون الثاني/يناير 1839)، وحصل خلاله أخذ وردّ بين حكومة الهند ممثلة بالكابتن هيتز، والسلطان محسن العبدلي، بعد القصة المعروفة عن نهب السفينة الجانحة. وبعد شد وجذب، «واصل هيتز أساليه للضغط على السلطان، محاولاً إغراءه بالتنازل عن الميناء لبريطانيا مقابل راتب شهري قدره 8000 ريال»، وذلك ما حدث⁽³⁾.

من ناحية ثانية، وتزامناً مع تلك الحوادث، كان النفوذ المصري يتوسع بقيادة إبراهيم باشا في الجزيرة العربية، بعد قمعه الحركة الوهابية المتعصبة في نجد والحجاز، نيابةً عن السلطان العثماني، ومن ثم قادت طموحات محمد علي باشا لإقامة «دولة عربية»⁽⁴⁾ إلى التوسع جنوباً صوب اليمن، كما هي الحال

= الهولندية: C.G. Brouwer, *Al-Mukha* (Amsterdam: D'Fluysse Rare, 1989), 1992, 1997.

K. N. Chaudhuri, *Trade and Civilisation in The Indian Ocean: An Economic History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), pp. 31, 92, 97.

(3) خالد سالم باوزير، ميناء عدن: دراسة تاريخية معاصرة (الشارقة: دار الثقافة العربية؛ عدن: جامعة عدن، 2001)، ص 90-157، وفيه كثير من التفاصيل المفيدة، مستعيناً بكثير من وثائق وزارة الهند وسجلاتها المتعلقة بعدن، وكذلك وثائق مصر (الدار القومية)، وغير ذلك من المصادر المعنية بالموضوع والمعروفة؛ يُنظر: Caesar E. Farah, *The Sultan's Yemen* (London; New York: L.B. Tauris, 2002), pp. 120-130.

(4) من المعروف أن إبراهيم باشا (ت 1848)، بوصفه ابن محمد علي (توفي بعده في العام التالي) والقائد العام لجيشه، «كان يعتبر نفسه عربياً، وكان يتكلم العربية ويحترم العرب، وكان يحترم العثمانيين الأتراك»، ومن هنا تطابق هواه مع طموحات والده في إقامة دولة عربية في المشرق العربي قلبها مصر =

في بلاد الشام، فقام ابن أخته، القائد ثم الوالي، إبراهيم باشا يكن بحملته عبر ساحل تهامة اليمن، مستوليًا على الحديدة والمخا وغيرهما من مدن الساحل، ويمم جنوبًا حتى تعز والعُدين، متطلعًا إلى الاستيلاء على ميناء عدن، الذي لم يكن في الواقع، ومنذ بضع سنوات، تحت السيطرة الفعلية لإمام صنعاء⁽⁵⁾. وكان من أهم الأهداف البريطانية في ذلك الوقت (حين كانت تمر بمرحلة شبه وفاق مع الدولة العثمانية التي طاولها خطر والي مصر) العمل على إقناع الدول الأوروبية الأربع الكبرى (روسيا والنمسا وبروسيا وفرنسا) بمشروع اتفاق قدمه بالمرستون (وزير الخارجية⁽⁶⁾) في 19 كانون الثاني/يناير 1840 وكان الأساس لمفاوضات انتهت بتوقيع اتفاق لندن الشهير في 15 تموز/يوليو 1840، الذي قضى بمنح محمد علي باشوية مصر وراثيًا (ومنحه ولاية عكا أيضًا مدى حياته)، فإن مضت عشرة أيام ولم يقبل الباشا هذا العرض فقد حقه في حكم عكا، وإن مضت عشرة أيام أخرى، يُعطى مهلة عشرة أيام أخرى لحكم مصر وراثيًا، فإذا انتهت تلك المدة من دون أن يعلن قبوله ذلك، سقط حقه تمامًا حتى في حكم مصر نفسها!

وبعد نفاذ المدة المحددة، تقدمت قوات الدول المشتركة في الاتفاقية، وعمودها الفقري الأسطول البريطاني بقيادة السير تشارلز سميث (Sir Charles Smith)، بضرب جيش محمد علي وحصاره في سوريا في 3 [أيلول] سبتمبر 1840م، حتى وافق على البديل الثاني، وهو الاكتفاء بحكم مصر وراثيًا وشروطه المذلة الأخرى القاضية بخضوع الباشا وخلفائه للسلطان، وتحديد قواته البرية والبحرية.. ووقع بوغوص بك وزير خارجية محمد علي، مع القائد البريطاني

= يُنظر: خالد فهمي، كل رجال الباشا محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة، ترجمة شريف يونس (القاهرة: دار الشروق، 2001)، ص 31 (وهي في الأصل أطروحة دكتوراه ممتازة من أكسفورد).

(5) جميلة هادي المرجوي، محمد علي واليمن 1818-1841 (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، 2006)، ص 188، وكتابنا مئة عام من تاريخ اليمن الحديث، ط 2 (دمشق: دار الفكر، 1990)، ص 245-341.

(6) أصبح رئيسًا للوزراء (1859-1865) في حكومة الأحرار. توفي بعد حياة حافلة بالصراع السياسي المحلي والدولي (الأوروبي والعثماني).

Paul Seaward and Michael J. Dedford (eds.), *The Prime Ministers: From Walpole To Macmillan* ([s.n.]: Dod's Parliamentary Companion Limited, 1994), pp. 102-105.

الأميرال (الأدميرال) نابيه Admiral Napier في 27 [تشرين الثاني] نوفمبر سنة 1840م اتفاقية انسحاب قوات الباشا من سوريا⁽⁷⁾، في وقت كان إبراهيم باشا يكن قد غادر اليمن فعلاً مع قواته في 7 ربيع الأول 1256هـ - 9 أيار/ مايو 1840م، بناءً على تعليمات محمد علي بالانسحاب في 17 شباط/ فبراير من العام نفسه، لكن تلك المغادرة لم تتم إلا بعد أن سلّم تهامة إلى الشريف حسين بن علي حيدر، عامل أبيه على صبياء، وليس إلى إمام صنعاء، وكان قبلها - في عام 1251هـ/ 1835م - في استقبال القائد المصري في الحديدة، ثم عمل في عام 1252هـ/ 1836م كاتباً لدى الحاكم المصري في المخا ثم أصبح حاكماً لأبي عريش. أمّا تسليمه المنطقة بدلاً من إمام صنعاء، فلأن الإمام رفض أن يدفع للبواب العالي ضريبة سنوية، بسبب سوء أوضاعه وضعف إمكانياته. وكان محمد بن عون شريف مكة يطمح كذلك في السيطرة على تهامة، ولكن إبراهيم باشا يكن رأى في الشريف حسين حاكماً أكثر قدرة من الآخرين.. كما أن محمد علي كان قد أرسل، مرّة على الأقل، بعثة يطلب إليه طرد البريطانيين، ولكن الإمام وقف عند رأيه القائل باستحالة ذلك عليه، ونتيجة لذلك سلّم إبراهيم باشا مقاليد الأمور إلى الشريف حسين بن علي حيدر على أن يدفع ضريبة للقسطنطينية، وأرسل هيزر سفينة إلى الحديدة خلال عملية التسليم هذه لحماية المصالح البريطانية [!؟]، وأظهر حسين، الذي أصبح يسيطر على تهامة بعد الجلاء المصري، عداً شديداً للبريطانيين في عدن، وكان هذا العداء ينصبّ بصفة خاصة على نائب القنصل البريطاني والرعايا البريطانيين في المخا⁽⁸⁾.

(7) سليمان الغنام، سياسة محمد علي باشا التوسعية في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا 1811-1840م ([بيروت]: المركز الثقافي العربي، 2004)، ص 145؛ يُنظر نص الاتفاقية في الملحق (5)، ص 189-192، من الكتاب نفسه.

Stanford J. Shaw, *History of The Ottoman Empire and Modern Turk 1868-1975*, vol. II (Cambridge: Cambridge University Press, 1977), pp. 56-58; Peter Hohl, Ann K. S. Lambton and Bernard Lewis (eds.), *The Cambridge History of Islam*, vol. 1A: *The Central Islamic Lands From Pre-Islamic Times to The First World War* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), pp. 382-385.

(8) زوات عرفات المغربي، العلاقات المصرية اليمنية: النصف الأول من القرن التاسع عشر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010)، ص 126-127؛ العمري، مئة عام من تاريخ اليمن، ص 275-276؛ ماكرو، اليمن والغرب، ص 74.

أولاً: عودة العثمانيين إلى اليمن

بين رحيل قوات محمد علي باشا واحتلال البريطانيين عدن في 19 كانون الثاني/يناير 1839، اختلفت الملابس والأوضاع الدولية والعثمانية، بل المحلية أيضاً، التي أحاطت بعودة العثمانيين إلى اليمن هذه المرة في منتصف القرن التاسع عشر؛ إذ بلغت الحركة الاستعمارية ذروتها في ذلك القرن، وكانت السلطنة العثمانية تعمل في الوقت نفسه على إدخال ما عُرف بالتنظيمات، أو حركة التجديد والإصلاح، في أجهزتها حتى تتمكن من مواجهة الهجمة الاستعمارية الطامعة في تمزيقها، ولكنها لم تتمكن من تحقيق ما كانت تنشده من قوة، لأن القوى الأوروبية الطامعة بها لم تنح لها الوقت كي تستعيد عافيتها، وكذلك الشعوب الخاضعة لها في البلقان، فاستغلت تلك الدول والشعوب ضعفها: فأخذت الأولى تقطع أجزاء مهمة ورؤية من إمبراطوريتها، والشعوب ثور لتكون قوميات ودولاً مستقلة بدعم من تلك الدول الأوروبية. وهكذا نجحت فرنسا في احتلال الجزائر في عام 1830، وتونس في عام 1881، وكذلك فعلت إنكلترا، فاحتلت مصر في عام 1882، بعد أن كانت قد سعت منذ عام 1805، في عهد محمد علي، لنوع من الاستقلال والتوسع في شبه الجزيرة العربية واليمن وبلاد الشام على حساب الدولة العثمانية، كما سبق القول. وبلغ التدخل والتثيق الاستعماريان ذروتها بتوقيع الاتفاق الودّي (Emene Cordiale) بين إنكلترا وفرنسا في 14 نيسان/أبريل 1904، الذي أطلق يد الأولى في المشرق العربي والأخرى في المغرب العربي، وكان ذلك من عمل وزارة بلفور 1902-1905⁽⁹⁾. كما استولت إيطاليا على طرابلس الغرب في عام 1911. وتابعت إنكلترا مذبذباتها وسيطرتها على منطقة الخليج العربي وجنوب اليمن، ونجحت شعوب البلقان، بعون من بعض الدول الأوروبية، ولا سيما روسيا، في تكوين كيانات مستقلة عن الدولة العثمانية⁽¹⁰⁾.

(9) هريوت أ. ل. فيشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث (1789-1950)، تعريب أحمد نجيب

هاشم ووديع الضبع (القاهرة: دار المعارف، 1986)، ص 420-421.

(10) أكمل الدين إحسان أوغلي (إشراف وتقديم)، الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة، نقله إلى العربية

صالح سعداوي، 2 ج، سلسلة الدولة العثمانية تاريخ وحضارة؛ 3 (إستانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون =

أما في اليمن، فكان الصراع والتنافس بين الأئمة الصغار في صنعاء قد انتهى لمصلحة ابن عمّ علي بن المهدي عبد الله، وهو المتوكل محمد بن يحيى بن المنصور، الذي سبق أن نشب اقتال بينه وبين الشريف حسين بن علي حيدر، وقد تسبب ذلك بحوادث في تهامة وصراعات في صنعاء وقبائل الشمال، وكانت تلك بمنزلة الإرهاصات التي مهدت لدخول اليمن في دور تاريخي آخر في ظل السلطان العثماني؛ إذ استغل الباب العالي الفرصة حين استدعى الشريف السلطات العثمانية، فصدر الأمر إلى والي الحجاز توفيق باشا وأمير مكة الشريف محمد بن عون بالتوجه إلى اليمن على رأس جيش عثماني من ثلاثة آلاف رجل. ووصل ذلك الجيش إلى اللحية ثم إلى الحديدة في جمادى الأولى 1265 هـ - نيسان/ أبريل 1849، فقابله فيها الشريف حسين مرحباً ومقدماً كل التسهيلات. ولما وصل الخبر إلى صنعاء، لم يرغب المتوكل أن يفرد خصمه بالتزلف إلى الأتراك، ويتأخر هو عن الترحيب بهم، وبالتالي تفوته الفرصة، فارع بالكتابة إليهم مع شخصية معروفة هي القاضي عبد الله العماري، وأرسل معه بعض الهدايا النفية، كان من بينها نجائب من الخيل، فقبل الشريف والباشا الهدايا، ورؤي نزوله - شخصياً - إلى الحديدة لإعطاء وجود السلطات التركية الصبغة الشرعية، ولطبع تصرفاتها وأوامرها مستقبلاً بهذا الطابع.. وبأن خروج الباشا توفيق إلى اليمن هو إعانة للمتوكل وتقريراً لأمر اليمن، ورفع لما تكاثف من الفتن⁽¹¹⁾.

وهكذا توجه المتوكل محمد بن يحيى في مطلع شعبان 1265 هـ - حزيران/ يونيو 1849م إلى الحديدة لعقد اتفاق مع القائد العثماني توفيق باشا، على طلبه مع قواته من الحديدة إلى صنعاء، وكان ذلك بعد أن سبقها المتوكل ليكون في استقبالها.

= والثافة الإسلامية، 1999)، ج 2، ص 377؛ يُنظر: Shaw, *History of Ottoman Empire*, pp. 11, 55, 82, 163-164. وفي الترجمة الممتازة لمجلدَي تاريخ الدولة العثمانية، إشراف روبر مائتران وترجمة بشير السباعي (القاهرة: دار الفكر للدراسات والترجمة والتوزيع، 1993)، تفصيلات مفيدة، خصوصاً في المجلد الثاني، الفصل 13 «النزاع الأخير»، ج 1، ص 178؛ ج 2، ص 161-239. (11) القمري، مئة عام من تاريخ اليمن الحديث، ص 333-334؛ محمد بن محمد زبارة، نيل الوطر من نراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر، ط 2 (صنعاء: مركز الدراسات اليمنية، [د.ت.])، ص 346-347.

وفي يوم الجمعة 21 شعبان 1265هـ - 11 تموز/ يوليو 1849م، قرأ خطيب الجامع الكبير في خطبة الجمعة نصّ «الفرمان السلطاني بتبعية اليمن إلى الباب العالي»⁽¹²⁾، فتحقّر الناس، واستفرت حفاظهم ضد المتوكل والأتراك. وما هي إلا أيام حتى اقترب وصول العاكر العثمانية (وكان قوامها 1500 جندي وضابط بقيادة توفيق باشا)، ودخلوا صنعاء في موكب مهيب يوم الخميس 6 رمضان 1265هـ - 24 تموز/ يوليو 1849م، وكانت الكارثة في اليوم الثاني، «حين عقد أهل صنعاء، وبعض الأجناد من عسكر الحكومة، اجتماعاً في (مجد أزدُمُر باشا) القريب من باب شعوب، وأجمعوا رأيهم على الفتك بالأتراك، وثارَت العامة معهم في تلك الحال، فأوقعوا بكل من وجدوه من الأتراك في صنعاء وبثر العَرَب، وبلغ عدد القتلى من الأتراك حوالى مئة قتيل... واشتدت الثورة فتوجّه الناس لمحاصرة المتوكل في بستان السلطان للفتك به باعتباره مسؤولاً عن حضور الأتراك، لكن الحراسة كانت شديدة عليه في هذا اليوم...»⁽¹³⁾. ووقعت حوادث وفوضى سكنت مع الليل، وقام قائد الأجناد بحفظ الأمن، ورأى عقلاء صنعاء وأهل الحلّ والعقد ضرورة تنصيب إمام جديد، وشاءت الأقدار أن يعود إلى سدة الحكم للمرة الثالثة علي بن المهدي عبد الله، وعوّل الناس عليه، وأصبح من يوم السبت 8 رمضان 1265هـ - 26 تموز/ يوليو 1849م «يمثل الإنقاذ الوطني، كما بات المتوكل رمزاً للخيانة والتعامل مع الغريب الأجنبي، وأنقذ من العامة بوضعه في سجن القصر، في حين جرى تفاوض المهدي مع قادة الأتراك وضمّن لهم سلامة المغادرة والحماية للخروج من صنعاء، وأمنَ العودة إلى الحديدة، فكان خروجهم في يوم العيد الأول من شهر شوال 1265هـ - 18 آب/ أغسطس 1849م، فكان عيدُ الناس عِيدَيْن، عيد الفطر وعيد خروج الأتراك إلى الحديدة».

(12) يُنظر نصّ الفرمان السلطاني في الملحق رقم (8) في: العمري، مئة عام من تاريخ اليمن الحديث، ص 362-363، وهو كذلك في: حوليات يعانية، تحقيق الأستاذ عبد الله الحبشي (عدة طبعات)، ص 175-177.

(13) زيارة، نيل الوطر، ص 347؛ العمري، مئة عام من تاريخ اليمن الحديث، ص 336-441؛ والفقيه الأديب (من فقهاء الحيمة في القرن 13هـ) محمد بن لطف الباري، الرّوض البّسام في ما شاع في قطر اليمن من الوقائع والأعلام، تحقيق عبد الله محمد الحبشي، ط 2 (صنعاء: مكتبة الإرشاد، 2006)، ص 69-76.

وبعد نحو أربعة أشهر قرّر المهدي إعدام المتوكل، ليرتاح ويتخلص من خطره، فأمر في يوم 24 محرّم 1266هـ - 11 كانون الأول/ديسمبر 1849م بقطع رأسه، وتم ذلك في السجن في فجر ذلك اليوم (فكان أول إمام - من بيت القاسم - يُقطع رأسه داخل العاصمة).

وبعد أشهر أخرى، خُلع عليّ بن المهدي، ودخلت البلاد في فترة معتمة من الفوضى القبلية ومن صراع الأئمة الصغار، حتى عاد العثمانيون الأتراك، بعد أربعة وعشرين عامًا على احتلال صنعاء، ليحتلوها من جديد بعد أن «يسّر لهم ذلك بعد عام 1869م، بفتح قناة السويس، وكان السلطان عبد العزيز بن محمود خان (1830-1876م)، ممن حضر احتفال الافتتاح مع غيره من ملوك أوروبا في شهر [أيلول] سبتمبر»، وذلك في 16 صفر 1289هـ - أيار/مايو 1872م⁽¹⁴⁾، وكان علي بن المهدي قد مات في العام السابق لوصولهم.

تجدد الإشارة إلى أن فترة الفوضى هذه، التي ظهر فيها دور المشايخ (العُقَال) في حُكم مدينة صنعاء، جعلت باحثًا فرنسيًا⁽¹⁵⁾ يشبّها بـ «كومونة صنعاء» (السلطة الحضرية والسلطة الدينية)، وفي هذا مبالغة للأوضاع السياسية التاريخية والفكرية

(14) يُنظر تفصيلات ذلك كله في كتابنا مئة عام من تاريخ اليمن الحديث، ص 333-341؛ محسن بن أحمد الحرازي، فترة الفوضى وعودة الأتراك إلى صنعاء، السفر الثاني من تاريخ الحرازي (رياض الرياحين)، 1276-1289هـ = 1859-1872م، تحقيق ودراسة حسين بن عبد الله العمري (صنعاء: دار الحكمة اليمنية؛ دمشق: دار الفكر، 1986)؛ عبد الواسع بن يحيى الواسعي، تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن (صنعاء: مكتبة الإرشاد، 2007)، ص 216-233؛ الباري، الرّوض البسام، ص 78-79؛ فاروق عثمان أباطة، الحكم العثماني في اليمن 1872-1918 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975)، ص 45-47.

Robert D. Burrowes, *Historical Dictionary of Yemen* (London: Scarecrow Press, 1995), p. 260.

وَرَدَ في المجلد الضخم الأول الذي حوى 890 صفحة من القطع الكبير من الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة، «أن اهتمام الدولة العثمانية بأسطول قوي بغية مساعدة مسلمي الهند، ولكي تتمكن من ذلك، فقد فكرت في شقّ قناة السويس عام 1568م، غير أن هذا المشروع لم يتحقّق». أوغلي، الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة، ص 417 (وسبق ذكر هذا المصدر في حاشية، ص 279).

Frank Mermier, «La «Commune» de Sana'a», in: *Studies in Oriental Culture and History* (15) Festschrift für Walter Dostal (Frankfurt: Peter Lang, 1993), pp. 242-252.

والبحث مترجم ضمن كتاب: لويسين تامينان، اليمن كما يراه الآخر، مراجعة طلحة حسين فدعق (صنعاء: المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، 1997)، ص 293-306.

(البحرية ذات الطابع الماركسي!)، التي أحاطت بقيام «كومونة باريس»، في آذار/ مارس وأيار/ مايو 1871، حين كانت باريس محاصرة في الحرب من الألمان، وكانت بذلك أول حكومة اشتراكية في التاريخ، لكن الكومونة انتهت بسقوط باريس في أيدي جنود فرساي ووقوع مذبحة «الأسبوع الدموي» التي أودت بحياة 20,000-30,000 شخص بين يومي 21 و28 أيار/ مايو 1871⁽¹⁶⁾.

ثانيًا: «لا بد من صنعاء وإن طال السفر»⁽¹⁷⁾

كان الباب العالي وكبار القادة العسكريين، من عثمانيين أتراك وعرب (من ذوي الأصول الشامية والعراقية)، يعرفون حجم العقبات والصعوبات التي ستواجه القوات العثمانية في عودتها إلى اليمن، «هذا إذا هو اليمن». قبضته طريق الهاوية. أولئك الذين يذهبون إليه لا يرجعون من هناك!»، كما جاء في قصيدة تركية من أيام الوجود العثماني الأول. وكان قد مضى على ذكريات ذلك الوجود قرنان وثلاث قرن، وكان هناك شكوى متكررة من العلماء والمختصين في مجالات مختلفة من نقص في المعلومات، إن لم يكن الجهل ببعض ميادين الحضارة والعلوم في بعض البلدان، بما فيها الولايات العثمانية حتى مرحلة التنوير التركية (التنظيمات)، في القرن التاسع عشر. وكان الفضل في الاكتشافات العلمية وغيرها في ولاية مصر - على سبيل المثال - يعود إلى حملة نابليون بونابرت عام 1798. وبالنسبة إلى ولاية اليمن، نذكر في السياق نفسه «أن المرة الأولى التي سمع فيها العثمانيون بشجرة القات التي تُمضغ [أوراقها] وتُستهلك في اليمن خصوصًا، كانت في القرن التاسع عشر، وهذا يعني أن استكشاف الأراضي العثمانية لأغراض جغرافية وتاريخية كان شبه معدوم، ولا يمكن مقارنته بعبي الأوروبيين أو حتى الروس في

The New Encyclopedia Britannica. London: [s.n.], 1973-1974. vol. 7, p. 668; Collins (16)
Paperback Encyclopedia (Glasgow, U.K.: [s.n.], 1995), p. 680.

(17) يُنسب هذا القول إلى الإمام الكبير محمد بن إدريس الشافعي (150-204هـ/ 767-820م)، الذي زار اليمن مرات عدة لأخذ علوم الحديث عن علمائه المعروفين، قبل انتشار مذهبه في بعض مناطق اليمن الأسفل ونهامة والجنوب، مصاحبًا للمذهب الزيدي في الوسط وشمال البلاد. يُنظر: أيمن فؤاد سيد، تاريخ المذاهب الدينية في بلاد اليمن حتى نهاية القرن السادس الهجري (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1988).

هذا المجال..⁽¹⁸⁾. ومع ذلك، كان للوجود العثماني الثاني في اليمن أثر حضاري وإداري متقدم لا عهد له به من قبل، كما سيأتي معنا.

وكما حدث قبل أقل من ربع قرن، حين هرب المتوكل محمد بن يحيى من صنعاء إلى الأتراك في الحديدة ليعود بهم فاتحين إلى صنعاء، وجرى لهم ما جرى بالتراجع إلى الحديدة وقطع رأس المتوكل على يد غريمه ومنافسه علي بن المهدي، كرّر الأمر نفسه ابنه (سيف الخلافة = ولي العهد) غالب (1239-1302هـ / 1824-1885م)، أحد الأئمة المتنافسين الصغار في تلك الفترة، بتحالفه مع أحد العقّال المتحكمين بالعاصمة صنعاء، وهو الشيخ محسن معيض، الذي راسل الأتراك العثمانيين في الحديدة، وكان مع غالب بن المتوكل على رأس الممهددين لعودتهم إلى صنعاء في مطلع عام 1289هـ / 1872م، حيث «عادوا دونما حرب أو قتال؛ بعد أن فقد الناس الثقة، بل والأمل في قيادة الأئمة أو غيرهم من المتفذين [هنا وهناك]، وباتوا يتظرون الفرج ولو جاء على أيدي الأتراك»⁽¹⁹⁾.

ثالثاً: تثبيت الوجود العثماني وتنظيم ولاية اليمن

وهكذا، كان لفتح قناة السويس أهمية واضحة في الخطوة التي أقدم عليها الباب العالي حين قام بإرسال القوات بهدف الاستيلاء على صنعاء، ومن ثم إعادة السيطرة على اليمن لتُصبح إحدى الولايات العثمانية في المشرق العربي بعد أن سهل فتح قناة السويس ربط اليمن والحجاز وبقية الولايات بحراً وبراً بدار السعادة (الأستانة).

دخل الوالي الأول والقائد أحمد مختار باشا صنعاء على رأس القوات التركية يوم الخميس (17 صفر 1289هـ - 25 نيسان/أبريل 1872م)، بعد أن كانت الأوضاع مهيأة، فلم يواجهه أي مقاومة تُذكر بين الحديدة وصنعاء، باستثناء بعض

(18) إيلير أورتاي، إعادة استكشاف العثمانيين، ترجمة سام شبحا (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، ص 190-192.

(19) العمري، فترة القوضى وعودة الأتراك، ص 27-28؛ العمري، تاريخ اليمن الحديث والمعاصر،

Farah, *The Sultan's Yemen*, pp. 132-139.

ص 192؛

المناوشات في منطقة حراز من بعض قبائل يام الإسماعيلية (المكارمة)⁽²⁰⁾. وكان في معيته عدد من كبار أعيان المدينة، منهم غالب بن محمد المتوكل الذي كان يأمل أن يكون وضعه في صنعاء كوضع شريف مكة في الحجاز، وقد عينوه في ما بعد قائممقاماً في خمر على قبائل حاشد، ومُنح راتباً شهرياً، واستمر كذلك ثلاث عشرة سنة حتى توفي في عام 1302 هـ/ 1985 م، ولم يُلاقَ ما لاقاه منافسه الآخر محسن معيض، الذي كان معه في الترحيب وجمع تواقع مشايخ القبائل المجاورة لصنعاء «قاعدة عليهم بطاعة السلطان»، وكان واسطة بينهم وبين الباشا (الوالي)، فقد عيّنه الأتراك عضواً في مجلس الإدارة، ولكن لم يطل به العهد حتى سُجن ثم أُعدم⁽²¹⁾.

أشار، مؤلف العربية السعيدة (*Arabia Felix*)، إلى خطبة الجمعة، فذكر السلطان عبد المجيد، وتبعية اليمن للباب العالي، وبقيّة التفصيلات في ما حدث للأتراك، وقتل المهدي للمتوكل... إلخ، معتمداً على أرشيف الهند (عن عدن)، بالإضافة

(20) العمري، المصدران نفسهما.

(21) محمد بن محمد زبارة، أئمة اليمن بالقرن الرابع عشر للهجرة. الإمام الهادي شرف الدين: دعوته سنة 1296، ووفاته سنة 1307 هـ. الإمام المنصور محمد بن يحيى حيد الدين: دعوته 1307 ووفاته 1322. نجله الإمام الشهيد المتوكل على الله يحيى: دعوته 1322 ووفاته 1367. نجله خليفة العصر الإمام الناصر أحمد: دعوته 1367 أيّده الله وأطال عمره. ووفيات أعلام أحوامهم إلى سنة 1375 هـ ج 1، ص 46-50، محمد بن محمد زبارة، تزهة النظر في رجال القرن الرابع عشر، تحقيق أحمد بن محمد يحيى زبارة وعبد الله الجرافي (صنعاء: مكتبة الإرشاد، 2010)، ص 469؛ العمري، فترة الفوضى وعودة الأتراك، ص 175؛ Farah, pp. 78-81.

وقد اعتمد المرحوم الأستاذ قيصر فرح على بعض وثائق الأرشيف العثماني، ص 366، المفيدة، ولا يفوتنا هنا التنويه بالجهد الكبير الذي بذله العلامة المستشرق سرجنت وزميله رونالد لوكوك والمسهونون معهما - والكاتب أحدهم - في الإعداد الطويل لإخراج المجلد الضخم (631 صفحة من القطع الكبير)، عن مدينة صنعاء العربية الإسلامية قبل الإسلام حتى العصر الحاضر، بعنوان: *Sana'a An Arabian Islamic City*، وصدر مُعالجاً بفصوله السبعة والعشرين، مختلف الجوانب التاريخية والحضارية والاجتماعية والدينية (المذهبية). وبما له علاقة ببحثنا يمكن الإحالة إلى بعض الفصول بداية بفترة الفوضى واضمحلال سلطة الأئمة، ثم عودة العثمانيين إلى صنعاء عام 1872، وإدارتهم الولاية، إلى دور المقاومة بقيادة الإمام يحيى حميد الدين حتى الاستقلال عام 1918، ودور معارضة حُكم الإمام يحيى حتى عام 1948 (الصفحات: 89-107 وكلّ صفحة بعمودين...). ومعلوم أن الكتاب هذا صدر في لندن عام 1983، في الاحتفال بمهرجان العالم الإسلامي، ومثلت مدينة صنعاء فيه «المدينة العربية مقابل البادية البدوية الأوردن» (Nomad And City)، وافتحت المهرجان الملكة إليزابيث، في حضور شيخ الأزهر وكبار مثلي العالم العربي والإسلامي، وكان إمام اليمن من بين الحضور.

إلى تقرير ستيرن الذي زار صنعاء في أيلول/ سبتمبر 1856، لتفقد أحوال اليهود فيها، بتكليف من جمعية مسيحية.

وفي مخطوط غير منشور لطبيب عسكري تركي هو مصطفى حامي، الذي نُقل من مكة للعمل في اليمن في عام 1849 مع الحملة العثمانية، تفاصيل تشبه ما أورده صاحب الحوليات للمجهول المنشور لعبد الله الحبشي، كما قارنه البروفيسور كلاوس كريزر المختص بالتراث والتاريخ التركين⁽²²⁾.

منذ أن استولى العثمانيون على صنعاء في عام 1289هـ/ 1872م، قامت الإدارة، برئاسة واليها الأول أحمد مختار باشا ومن جاء بعده، بجملة من الإجراءات والإصلاحات التي لم تعهدها البلاد من قبل، فأدخلت بعض الآلات والأجهزة، وأنشأت بعض المشروعات الضرورية لحاجتها، كشق الطرق وبناء القلاع (القشلات، مفردها قشلة) والمباني الرسمية، واستحدثت أموراً أخرى كنظام المحاسبة المالي والإداري الذي استمر العمل به بعد الاستقلال حتى أوائل عهد الثورة في عام 1962، وربطت المركز شق الطرق بمناطق جبلية بالغة الوعورة كانت تتعرض للخطر والهجوم، وكان لإحداث خطوط السلك (البرق) أول مرة في عام 1290هـ/ 1873م أهمية كبرى في ربط مركز الولاية بمختلف المدن وإصدار تعليماتها الإدارية والعسكرية، على الرغم من أنها كانت بدورها عرضة للقطع من القبائل والمقاومة في ما بعد⁽²³⁾.

رابعاً: مجلس إدارة الولاية

بناءً على قانون (فرمان) إنشاء مجالس إدارية للولايات العثمانية، عمّد الولاة المتابعون على ولاية اليمن ابتداءً من عام 1289هـ/ 1872م إلى إنشاء مجلس للولاية - برئاسة الوالي - ومركزه صنعاء، وكان يجري تشكيل المجلس بانتخاب أربعة من العلماء من أعيان البلد، ويعيّن آخرون بحكم وظائفهم، وهم:

R. B. Sergeant and R. B. Lewcock, *Sana'a An Arabian Islamic City* (London: The World of Islam Festival Trust, 1983), pp. 161-166.

(23) يُنظر مقدماتنا في حوليات العلامة الجرافي 1307-1316هـ/ 1889-1900م، تحقيق ودراسة حين عبد الله العمري، سلسلة الحوليات (بيروت: دار الفكر المعاصر؛ دمشق: دار الفكر، 1992)، ص 6-9.

- حاكم الحنفية (مذهب الدولة)، وكان يُلقَّب بمفتي الولاية.
- مفتي صنعاء (وهو مفتي الأتراك، يختاره الوالي من بين كبار العلماء، وأحيانًا يرسل من الأستاذة على غرار الولايات الأخرى)⁽²⁴⁾.
- ناظر الأوقاف الخارجية (العامة).
- الدفتردار، وهو أمين سرّ («سكرتير») الولاية للشؤون المالية.
- المكتوبجي (مؤول مكتب الوالي).

وكان المجلس يعقد يومي الاثنين والخميس من كل أسبوع في مقره المعروف بسوق الملح. وذكر لنا المؤرخ العلامة الجرافي «اعتذاره عن أن يخلف والده في عضوية المجلس، فعين أخوه العلامة عبد الكريم بن محمد بن أحمد الجرافي، كما انتخب العلماء شيخ الإسلام القاضي حسين بن علي العمري عضوًا في المجلس»⁽²⁵⁾.

وباعتبار أن الأتراك يتمذهبون بمذهب أبي حنيفة، كان الوالي يعين مفتي الولاية، بالتشاور مع كبار العلماء. وكان القاضي العلامة حن بن حن الأكوع، وهو سبط شيخ الإسلام الشوكاني، أول من شغل هذا المنصب، ثم خلفه القاضي محمد بن محمد جفمان⁽²⁶⁾.

(24) يذكر مهتد المبيضين أن تعيين المفتي لولاية دمشق [وغيرها] كان من صلاحيات شيخ الإسلام في اسطنبول، وكان على القاضي العام تنفيذه. ويدور، باتفاق العلماء في المدينة، أن ذلك أسهم في تثبيت المؤهل منهم لمتصب الإفتاء. يُنظر: مهتد مبيضين، أهل القلم ودورهم في الحياة الثقافية في مدينة دمشق خلال الفترة (1121-1172هـ/ 1708-1758م) (دمشق: المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، 2005)، والكتاب بحث جاد متميز في حقله، وفيه بعض ما يعرض من تشابه في اليمن ومصر والحجاز للفترة نفسها، ص 411-416، على سبيل المثال، ص 238-239.

(25) حوليات العلامة الجرافي، ص 6-7؛ يُنظر بحث الكاتب «تأملات في شؤون الإدارة والإصلاحات العثمانية في اليمن» (استانبول: سيك؛ صنعاء: المركز الوطني للوثائق، 2011)، الحاوي «بحوث الندوة الدولية حول اليمن في العهد العثماني»، ص 117-120.

(26) القاضي المفتي محمد بن محمد بن إسماعيل جفمان عالم، وفقه، وقاضي، درس في جامع صنعاء ومسجد صلاح الدين، كان عثماني الولاء، ولما توفي العلامة حين الأكوع (مفتي الولاية)، عينه الوالي خلفًا له، وكان يحضر اجتماع مجلس الإدارة. تعرض في عام 1315هـ/ 1897م لاعتداء في مسجد =

خامساً: مجلس الاستئناف أو «المحكمة الاستئنافية العليا»

كان الأتراك قد أحدثوا تجديدًا عندما أسسوا - في الوقت نفسه - «مجلس الاستئناف الشرعي». واستمر هذا المجلس بعد انسحابهم في عام 1336هـ/ 1918م، وقد حافظ الإمام يحيى عليه، وكان يُعرف باسم «محكمة الاستئناف»، وكان أول رئيس لها شيخ الإسلام العلامة القاضي حسين بن علي العمري، كما سيأتي معنا⁽²⁷⁾، كما أن قيام الأتراك بوضع تقسيم إداري للبلاد كان مفيدًا وهو الأول من نوعه.

لعلَّ جَلْب الإدارة في عام 1294هـ/ 1877م مطبوعة عربية تركية (عثمانية) صدرت عنها صنعاء، أول صحيفة في اليمن، هو من الأمور المهمة؛ إذ كانت تلك الصحيفة تنشر أخبار السلطان والباب العالي وما كان يصدر عنهما من قوانين ومراسيم (فرمانات) وغيرها من تعميمات وأخبار رسمية⁽²⁸⁾. غير أن اللافت للنظر أن تصل إلى صنعاء (مقر الولاية) بعض الصحف العربية (الشامية) وأخرى تصدر في الأستانة، كانت تعرض مع صحيفة صنعاء في (مجلس إدارة الولاية) ويطلع عليها كبار المسؤولين، وكان منهم العلامة الجرافي، صاحب الحوليات، وأخوه العالم الأديب الشاعر علي بن محمد الجرافي، الذي كان كاتبًا في قلم الولاية في صنعاء أيام الأتراك⁽²⁹⁾.

■ صلاح الدين من شخصين كادا يقضيان عليه، وعُرف الفاعلان وسُجنا، وكان السبب «إشادته بدولة الأتراك ومذهب الحنفية والإساءة إلى الإمام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين، وقد قام بزيارة إلى إستانبول عام (1320هـ/ 1902م) وقرر له السلطان عبد الحميد معاشًا وعاد إلى صنعاء في خدمة الأتراك حتى كان حصار الإمام يحيى صنعاء عام (1323هـ/ 1905م)، فكان يطلب الحبوب من الناس للأتراك لشدة الأزمة، ولما خرج الأتراك من صنعاء إلى مناخة صلحًا، أخذه جماعة من الناس وسلموه للإمام يحيى الذي كان بقرية القابل - قريب صنعاء - فأمنه وردّه إلى صنعاء آمنًا مطمئنًا، لكن لما جاء فيضي باشا وتقدم نحو شهارة، أمر الإمام يحيى بإعدامه في بلاد حاشد «خشية انضمامه إلى فيضي»، وفي عام 1350هـ/ 1931م، «أرسل الإمام يحيى لورثته بالدية الشرعية!» يُنظر: زيارة، أئمة اليمن، ج 2، ص 215؛ حوليات الجرافي، ص 30؛ العمري، يمانيات، ج 1، ص 56؛ محمد بن محمد زيارة، نزعة النظر في رجال القرن الرابع عشر، بتحقيق الجرافي، ص 214-216، 577.

(27) يُنظر تفصيلات أكثر في كتاب: العمري، يمانيات، ج 1، ص 54-56.

(28) عبد الله يحيى الزين، اليمن ووسائله الإعلامية (دمشق: دار الفكر، 1985)، ص 25-35.

(29) حوليات الجرافي، ص 77-79.

سادساً: الولاية العثمانية على ولاية اليمن

بقي اليمن ولاية عثمانية خمساً وأربعين سنة أدارها واحد وعشرون والياً، تباينت سياساتهم وفترة ولاية أيّ منهم⁽³⁰⁾؛ كان أولهم أحمد مختار باشا (1289-1290هـ/ 1872-1873م)، وآخرهم محمود نديم بك (بالنيابة)، بعد سفر القائد العام المشير أحمد عزّت باشا إلى ليبيا لمواجهة الإيطاليين، بعد أن وقع مع الإمام يحيى حميد الدين اتفاق صلح دَعان في عام 1329هـ/ 1911م، كما سنُفصل ذلك، وكان لشيخ الإسلام العُمري دور مشهود في ما بعد، وكان معه محمود نديم بك، آخر والٍ (بالأصالة).

مع اقتراب الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية آب/ أغسطس 1918، كان وضع علاقة ولاية اليمن مغايراً في كثير من الأمور مع بقية الولايات العربية التي سَرَت فيها روح القومية العربية وانطلاق ثورة الحين بن علي شريف مكة وأبنائه في عام 1916، بالتعاون مع البريطانيين، ثم الحصاد المُرّ لذلك التعاون كما فضحه اتفاق سايكس - بيكو في شباط/ فبراير 1916، وهو «صورة مرعبة للمخادعة والمكر»⁽³¹⁾، وإعلان وعد بلفور في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917.

اختلف سلوك أولئك الولاة وتعاملهم، من لين أو شدة في الإجراءات القمعية، ومن تفهم أو تحمس في تقديم الخدمات العامة؛ فالوالي الثاني أحمد أيوب باشا (1290-1293هـ/ 1873-1876م) على سبيل المثال، كان قاسياً فظاً في تعامله، ومثله كان المشير مصطفى عاصم، الذي استمرّت ولايته ست

(30) يُنظر الملحق (7-1)، بالولاية العثمانية في هذه الفترة، وبعضهم من عرب الشام.

(31) لمزيد من التفاصيل، يُنظر بحث الكاتب الذي سبقت الإشارة إليه (ص 287)، في بحوث الندوة الدولية حول اليمن في العهد العثماني، ص 115-120، وتعميم الإمام يحيى لعماله حول وعد بلفور ومنع هجرة اليهود اليمنيين إلى فلسطين في كتابنا: يمانيات، ج III، وعن اتفاق سايكس - بيكو ووعد بلفور، يُنظر: عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون 1516-1916، ط 2 (دمشق: [ع. الك. رافق]، 1993)، ص 546. Paul Hayes, *The Twentieth Century 1880-1939* (London: A. and C. Black, 1978), pp. 194-195. ولعلّ كتاب جورج أنطونيوس يقظة العرب، تعريب ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، ط 3 (بيروت: دار العلم للملايين، 1969)، الفصل الثالث عشر، ص 347-384، من أفضل المصادر وأوفاهها في الموضوع، وألحقت به مراسلات الحين ومكماهون ونص اتفاق الثلاثية (الإنكليزية - الفرنسية - الروسية) وغيرها، ص 545-599 ومنه كان الاقتباس الأخير، ص 353.

سنوات، نُقل بعدها إلى ولاية الشام في عام 1299هـ/ 1882م وفيها مات في عام 1309هـ/ 1892م، كما اطلع على ذلك الجغرافي «من الجرائد، وكان عمره بلغ خمسًا وستين سنة»⁽³²⁾. وعلى النقيض من ذلك، كان خلفه الوالي حسن أديب باشا العربي الشامي، الذي لم يكن له حظ في ولاية اليمن، فما وجد في ولايته يومًا طيبًا! لكثرة الحوادث خارج صنعاء، «ولم يطل مُقامه باليمن سوى ستة أشهر»⁽³³⁾؛ ذلك أن المقاومة ضد الوجود العثماني كانت في تصاعد، واشتدت بخروج العلامة السيد محمد بن يحيى بن محمد حميد الدين (1255-1322هـ/ 1839-1905م) من صنعاء إلى صعدة - شمالًا - عام 1307هـ/ 1889م بعد وفاة الإمام شرف الدين بن محمد، وبُوع إمامًا وزعيمًا للمقاومة العاملة ضد العثمانيين وحمل لقب المنصور، وهو من فرع من أبناء العلامة الحسين بن القاسم بن محمد (مؤلف كتاب الغاية المعروف)، ولم يبق لهذا الفرع الحكم، وكانت له مكانة علمية ووجاهة، و«دُرّس بجامعة صنعاء وأخذ عنه ابنه الوحيد يحيى [الذي لحق بأبيه] والمولى حسين بن علي العمري والعلامة الصفي أحمد بن محمد الجغرافي وغيرهم»⁽³⁴⁾.

وهكذا ازدادت الأوضاع سوءًا، فلم يجد الباب العالي من هو أكثر خبرة وشدة من المشير الشهير أحمد فيضي باشا، الذي عُيّن قائدًا وواليًا للمرة الثانية في آخر عام 1309هـ/ 1891م (كانت الأولى في عام 1886)، بعدما خرب الأمر واشتد حصار القوات العثمانية وحامياتها في المدن الشمالية، فكان تعيينه وإرساله سريعًا مدعومًا بقوات وإمكانات حربية جديدة⁽³⁵⁾، وبمجرد وصوله انطلق لمواجهة كثير من الاضطرابات والخروج على سلطة العاصمة في الشمال وغيره. وبقدر ما كان حازمًا وحقق بعض الأهداف والاستقرار، انتشر الفساد والظلم وسوء المعاملة من كبار مساعديه العثمانيين وبعض اليمنيين، وقام بتغيير

(32) حوليات الجغرافي، ص 77-78، وأضفنا في الحاشية ملاحظة عن اطلاعه على الجرائد الشامية والتركية وصحيفة صنعاء في مقر مجلس الولاية، الذي كان شقيقه الأديب العالم عبد الكريم بن محمد الجغرافي يعمل فيه.

(33) المرجع نفسه، ص 38، 63، 76-77، وفيها عزله وحلّ مكانه القائد العسكري أحمد فيضي (أول مرة) ومنحه لقب مشير (كانون الأول/ ديسمبر 1891).

(34) زيارة، نُزهة النظر، بتحقيق الجغرافي، ص 595-598.

(35) العمري، تاريخ اليمن الحديث، ص 163.

بعض المعروفين بالعلم والفضل والتزاهة وعزلهم أو استبدالهم بغيرهم من ذوي الميول العثمانية⁽³⁶⁾.

1- سياسة الوالي حسين حلمي الإصلاحية

عندما عُزل فيضي باشا بعد نحو سبع سنوات، تفاعل اليمنيون كثيرًا بتعيين حسين حلمي باشا (1316-1318هـ/1899-1900م) الذي أعاد الأمور في المناصب والأعمال كما كانت قبل فيضي. وكان محبًا للعلم، فأسس إدارة (مجلس) المعارف، وفتح دار المعلمين والصنائع وبعض المدارس في المدن الرئيسية، وقام بمحاسبة وعزل من أساء أو أفسد من المتصرفين أو من كانوا في منصب قائم مقام في الأولوية المختلفة.

وفي بحث مفيد جدًا للباحث الأمير بشأن هذا الوالي الإصلاحي والمخلص ذكرَ لسياساته المختلفة، المالية منها والإدارية والاقتصادية، بل وما قام به عند عودته إلى الأستانة من إصدار «لائحته الإصلاحية [التي] قدّمها للسلطان عبد الحميد حول كيفية إصلاح الأوضاع في اليمن»⁽³⁷⁾.

وليس في من سبق حسين حلمي باشا - الذي أصبح صدرًا أعظم (رئيس وزراء) في ما بعد - من الولاة من يمكن التنويه به سوى الفريق عثمان توري باشا (الفقيه) الذي لم يُمضِ إلّا نحو عام (ذو الحجة 1306 - ذو القعدة 1307هـ - آب/أغسطس 1889 - حزيران/يونيو 1890م) في ولايته، وعُرف بالتواضع والإصلاح والكرم وحُب العلم وتشجيعه. وقد نقل إلى ولاية مكة حيث توفي في عام 1310هـ/1893م.

2- الإمام يحيى بن محمد حميد الدين يخلف والده في قيادة الثورة

في هذه الفترة الحرجة، تبوأ الإمام يحيى بن محمد حميد الدين (1286-

(36) أمة الغفور عبد الرحمن الأمير، «الوالي حسين حلمي باشا وسياساته الإصلاحية في اليمن 1316-1319هـ/1898-1901م». في: خالد أرن (الإشراف)، بحوث الندوة الدولية حول اليمن في العهد العثماني. سلسلة تاريخ البلدان الإسلامية؛ رقم 26. استانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، 2011، ص 45-53.

(37) المرجع نفسه، ص 45-72.

1367هـ/ 1869-1948م) قيادة الثورة والمقاومة ضد الوجود العثماني خلفاً لأبيه الإمام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين عقب وفاته في ربيع الأول 1322هـ/ 1904م، في قفلة عذر، ودفنه في مدينة حوث. وأجمع العلماء على مبايعة ولده يحيى، الذي كان ساعده الأيمن، في قيادة المقاومة، وكان على درجة عالية من العلم والفقه والمعرفة والسياسة، وكان وقتها في السادسة والثلاثين من عمره، وكان له بعد ذلك التفرد بالقيادة وحُكم اليمن قرابة نصف قرن⁽³⁸⁾.

واصل الإمام يحيى - الذي حمل لقب المتوكل - قيادة الثورة ضد الأتراك، وشدّد الحصار على حاميات المدن الشمالية التي سقطت في يد قواته. وتمكن في ربيع العام التالي، وبعد حصار عاصمة الولاية صنعاء، من دخولها بسلام في 12 نيسان/ أبريل 1905، ولم يغادرها إلا بعد أن اقترب وصول جيش عثماني كبير (نحو عشرين ألفاً)، كان على رأسه للمرة الثالثة المشير العنيف أحمد فيضي باشا، بوصفه خبيراً سابقاً في شؤون اليمن. وعانت صنعاء، بمن فيها من مواطنين يمينين وحامية تركية، ما لا يطاق من الجوع ونقص المواد، من حبوب ولحوم وغيرها⁽³⁹⁾، وسماها اليمنيون «سنة الحوزة»، أي سنة الحصار. استجاب الباب العالي أخيراً ووافق على توقيع اتفاق، وسلّم رسالة من السلطان عبد الحميد إلى الإمام، وخلاصة الاتفاق⁽⁴⁰⁾ تكليف الإمام يحيى من يراه لتسليم الأتراك المدينة

(38) زيارة، نزعة النظر، بزيادات المؤرخ عبد الله الجرافي، ص 629-631؛ عبد الكريم بن أحمد مطهر، سيرة الإمام يحيى بن محمد حميد الدين المسماة كتيبة الحكمة من سيرة إمام الأئمة. تحقيق محمد عيسى صالحية. عَمَّان: [د.ن.]، 1998، يُنظر: الدراسة الأكاديمية الواسعة والمفيدة: سيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث. 1. اليمن والإمام يحيى 1904-1948م، ط 2 (القاهرة: [د.ن.]، 1971)؛ حسين بن عبد الله العمري، اليمن بين عهدين: ولاية عثمانية ومملكة متوكلية (1289-1367هـ/ 1872-1948م) (دمشق: دار الفكر، 2017).

(39) حسين بن عبد الله العمري، المنار واليمن (دمشق: دار الفكر، 1987)، ص 52؛ تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، ص 198. وكان لمحمد رشيد رضا متابعات في «مناره» عن اليمن في هذه الفترة، وبعد الاستقلال حتى وفاته، عقب معاهدة الطائف مع المملكة العربية السعودية (6 صفر 1353هـ/ 19 أيار/ مايو 1934م)، التي تسنى له نشرها في آخر عدد من مجلته المنار.

(40) يُنظر نص الاتفاق بالتركية وبالعربية في: الملحق (ج) من كتاب الباحث فؤاد الشامي، علاقة العثمانيين بالإمام يحيى في ولاية اليمن 1904-1918م (صنعاء: مركز الرائد للدراسات والبحوث، 2014)، ص 406-408. وقّع الاتفاق من الجانب العثماني المشير رضا باشا، وتوفيق باشا والي ولاية اليمن الذي خلفه أحمد فيضي.

(كلف أحد قاداته وهو سيف الإسلام أحمد بن قاسم حميد الدين)، فأُجلي نحو ألف شخص، مع من له عائلة من الترك، إلى حراز، غرب صنعاء، على نفقة الدولة، وتسلم الإمام الأسلحة كلها، من مدافع وبنادق وذخيرة وغير ذلك.. وجرى ذلك كله مع تعويض أهل حراز عن أي خائر، ومنها خائرتهم في مجال زراعة أراضيهم، مع تسوية أي ديون عليهم لأهل صنعاء.

بموجب ذلك الاتفاق، تمكن الإمام من الحصول على كمية كبيرة من الأسلحة الثقيلة والخفيفة المختلفة، تقدر بـ 56 مدفعًا من مختلف الأنواع والأحجام، و27,000 بندقية، و160 صندوق ذخيرة، بحسب الرواية العثمانية التي تقترب من أرقامها الرواية اليمنية، وأمر الإمام بنقلها إلى مناطق آمنة خارج مدينة صنعاء⁽⁴¹⁾.

طلب محمود نديم بك خلال التباحث مع الإمام موافقة الأخير «على استمرار الدعاء للسلطان في خطبة الجمعة بعد الدعاء له، والسماح للراية العثمانية بأن تبقى مرفوعة في المدينة، وقد وافق الإمام على ذلك الطلب بعد استشارة معاونيه، مبررًا ذلك بأنه في مصلحة المسلمين...»، ومخففًا من مخاوف السلطان عبد الحميد الدائمة من أن الإمام يحى لا يدعو ولا يعمل ليكون خليفة (للمسلمين)⁽⁴²⁾.

وبعد أن أمضى الإمام نحو ثلاثة أشهر في صنعاء، وصاهر بها آل العنسي، غادرها شمالًا إلى أرحب، وتلقى أخبارًا من حراز، التي وصل فيضي باشا عليها، بأنه متجه نحو صنعاء بقواته الجبارة ونقض الهدنة القائمة بين الطرفين. وبعد مناوشات غير مجدية، دخل فيضي وبعض قواته صنعاء في يوم السبت 4 جمادى الآخرة 1323 - 5 آب/ أغسطس 1905م⁽⁴³⁾.

(41) المرجع نفسه، ص 110، والرواية العثمانية عند عاطف، يمن تاريخي، ص 244.

(42) المرجع نفسه، ص 112-13؛ زبارة، أئمة اليمن، ج 1، ص 27؛ والواسعي، تاريخ اليمن، ص 305، الذي أضاف أن المشير فيضي طمان أهل صنعاء بعدم معاقبتهم، واعتذر عما أصابهم أثناء حصار الإمام مدينتهم. وأورد فيسر فرح تفصيلات كثيرة عن عدد القوات التي حُشدت من سورية من (الجيش الخامس وغيره).

(43) زبارة، أئمة اليمن، ط الواسعي، ص 305.

3- الفريق حسن تحسين يخلف المشير أحمد فيضي

كان والي الفريق حسن تحسين باشا الفقير، الذي خلف المشير أحمد فيضي باشا (للمرة الثالثة والأخيرة) في عام 1326هـ/1908م، عربياً سورياً. وقد ارتاح اليمينيون إلى تعيينه وإلى التعاون معه في تسيير أمور الولاية، وتحسين الصورة العثمانية القاتمة والعدائية التي مثلها فيضي باشا. أمضى تحسين باشا نحو ثلاث سنوات في إدارة الولاية، ولميوله العروبية والوطنية شارك بعد عودته إلى وطنه في معركة ميسلون التي دارت في عام 1920 خارج مدينة دمشق ضد قوات الاحتلال الفرنسية، واستشهد فيها وزير الدفاع في حكومة الملك فيصل - القصيرة العمر - الفريق يوسف العظمة⁽⁴⁴⁾. ثم عاد إلى اليمن بعد الاستقلال (1938)، وأسهم في تأسيس الجيش الدفاعي، ليرجع مع أولاده في نهاية الحرب العالمية الثانية إلى دمشق، حيث توفي في عام 1946.

أما والي الأخير، فهو محمد علي باشا (1328-1329هـ/1910-1911م) الذي كان يمثل سياسة الاتحاديين (تركيا الفتاة) بزعتهم المركزية والعنصرية المتطرفة، إضافة إلى سوء مزاجه وخشونة طبعه. هكذا، وبعد فترة الهدوء والاستقرار النسبي الذي نعمت به البلاد، انطلقت الثورة في كل مكان تحت قيادة الإمام يحيى بن محمد حميد الدين، وقامت القبائل بمحاصرة المدن، بما فيها العاصمة صنعاء، في مطلع عام 1329هـ/1911م، ليكون ذلك بداية النهاية، وقد اضطر الباب العالي إلى إرسال قائد الجيش المشير أحمد عزت باشا، ومعه قوة عسكرية كبيرة، معلناً «أن في إحدى يديه سيف وفي اليد الأخرى غصن الزيتون»⁽⁴⁵⁾.

(44) بناء على اتفاق سيفر (تشرين الأول/أكتوبر 1920) واتفاق لوزان (تموز/يوليو 1923)، وُضعت سورية تحت الانتداب الفرنسي الذي وضع نهاية لطموحات الأمير فيصل بعدما كان قد دخل دمشق منتصراً في تشرين الأول/أكتوبر 1918، ثم أرغم على الانسحاب منها بعد هزيمة ميسلون في تموز/يوليو 1920. إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516-1916م (الموصل: جامعة الموصل، 1989)، ص 422-423؛ زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث (بيروت: دار النهضة العربية، 1975)، ص 423-425؛ أنطونيوس، بقعة العرب، ص 411-424؛ تاريخ الدولة العثمانية، ج 2، ص 245. (45) يُنظر: تفصيلات أكثر عند: سالم، تكوّن اليمن الحديث، ص 114-118، 123-128؛ أباطة، الحكم العثماني في اليمن، ص 252-266، ويعتمد كثيراً في النقل عن الأول. ولعل كتاب الشامي، علاقة =

ويعرض مصدر تركي حديث لأوضاع اليمن في الفترة على النحو الآتي:

«.. إن الانتفاضات التي اندلعت في عهد عبد الحميد عام (1889م)، قد تم إخمادها بعملية عسكرية ناجحة أسفرت عن الاستيلاء على صنعاء تحت قيادة والي الحجاز أحمد فيضي باشا، إلا أن تلك الانتفاضات لم تلبث أن عادت للاشتعال مرة أخرى عام (1895م)، واستطاع والي اليمن حين حلمي باشا بعد جهود عامين أن ينجح في تهدئة الثورة، لكنها اندلعت مرة أخرى عام 1902م، وظهر في شخص الإمام يحيى محرك عظيم للثورة، ثم تحولت الثورات إلى صراع مرير استمر أعوامًا طويلة حتى نهاية الإمبراطورية، بعد أن أودى بحياة الآلاف من الجنود العثمانيين، وترك جروحًا لا زالت غائرة في ضمير الرأي العام..»⁽⁴⁶⁾.

إن هذا التحليل، أو بالأصح «التقرير»، اعتراف بسوء أوضاع الإدارة العثمانية واضطراب أمنها، وليس في ولاية اليمن فحسب، بل في بقية الولايات العربية والأوروبية أيضًا، وإن كان اليمن أكثرها غليانًا، وهذا ما ذهب إليه اللواء عصمت إينونو في ما يأتي:

تحت عنوان «الفوضى الداخلية وأعمال التمرد»، شخّص لنا السياسي والعسكري إينونو، أحد قادة أركان حرب حملة اليمن، في مذكراته (وهي غير المترجمة - للأسف - إلى العربية)⁽⁴⁷⁾ الوضع في السلطنة في ذلك الوقت قائلًا:

= العثمانيين بالإمام يحيى في ولاية اليمن، وهو أطروحة دكتوراه (تحت إشراف الكاتب)، أوفى مرجع في هذه المرحلة حتى الآن، يُنظر: ص 39-120.

(46) الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة، ص 169، من المجلد الأول وعدد صفحاته 890 صفحة، والثاني نحو 900 صفحة من القطع الكبير، وهما على درجة عالية من الأهمية للباحث العربي.. على قلة ما يجد مترجمًا، ونادرة من يُحسن الترجمة الحديثة اليوم.

(47) دكترم القاضي علي بن أحمد أبي الرجال، رئيس المركز الوطني للوثائق، بإطلاعي على ملزمة من 24 صفحة مترجمة من مذكرات عصمت إينونو المتعلقة بمشاركته في حملة المشير أحمد عزت باشا إلى اليمن - كما سنأتي إليها بعد قليل [وكان الباحث فؤاد الشامي قد لفت نظري إليها]، والترجمة ضعيفة وسقيمة وتمثل الصفحات المترجمة 58 إلى 73 من الجزء الأول عن الأصل الذي ربما يكون عن طبعة اسطنبول الأولى في عام 1905 والثانية في عام 1987، ولم يُشر إليها (كما أعرف عنها في المصادر الأخرى).

«.. مضى العامان 1909 و1911م بالحملات العسكرية والفوضى الداخلية، التي كانت تحدث أعمال شغب واضطرابات في روملي [البلقان، وهو الجزء الأوروبي من الإمبراطورية العثمانية] من جهة، بينما كانت الحياة الياسية تزداد تَكمًا في اسطنبول يومًا بعد يوم من جهة أخرى، كانت الفوضى الداخلية تعذب الروح؛ إذ أصبحت جمعية الاتحاد والترقي حزبًا سياسيًا واحدًا، والناس المعارضون له أنشأوا حزبًا جديدًا، وتولّى قائد جيش العملية محمود شوكت باشا⁽⁴⁸⁾ منصب وزارة الدفاع رسميًا»، ثم عمل رئيسًا للوزراء في كانون الثاني/يناير 1913، ولكنه اغتيل في حزيران/يونيو من العام نفسه.

يؤكد إينونو - ناقدًا - أن⁽⁴⁹⁾ «هذه النزاعات الياسية ظهرت عندما جرت أحداث ألبانيا.. ولم تحل المشكلات لأن تيار الإصلاح كان يحاول حل المشكلات بالجهل العميق والعجز والعنف، وعدم الخبرة في استخدام القوة بدلًا من الإجراءات الأخرى لإحلال السلام والأمن..».

وعلى صعيد الانتفاضة في اليمن وتكليف اللواء إينونو بالمشاركة في الحملة، يشار إلى أنه في مطلع عام 1911، أبلغ أحد قادة الأفواج إينونو بحدوث

■ كان عصمت إينونو أحد أبرع القادة الاستراتيجيين العظام، ومن أكثر القادة قربًا من مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك من وقت مبكر، وكان وزيرًا للخارجية في نهاية الحرب العالمية الأولى، ووقع عن تركيا اتفاق لوزان مع الحلفاء في 23 تموز/يوليو 1922، وأصبح بعد وفاة أتاتورك رئيسًا للجمهورية (1938-1950) ورئيسًا للوزراء (1951-1961). وكان يُجيد العربية، فصدر له في عام 1934 في مصر ترجمة، وطبع كتاب في الشؤون السياسية والاجتماعية بعنوان عصمت باشا: خطبه وأقواله السياسية والاجتماعية؛ أكمل الدين إحسان أوغلي، الأتراك في مصر وقرائهم الثقافي، تقديم رجب طيب أردوغان (القاهرة: دار الشروق، 2011)، ص 374، وقد تُوفي عام 1391هـ/1971م (العُمري).

(48) محمود شوكت باشا (1856-1913م) من مواليد بغداد، ومن أصل شيشاني. تقلد مناصب عسكرية وإدارية كبيرة، منها منصب حاكم كوسوفو في عام 1905، وقائد الجيش الثالث، فوزير للدفاع بعد إعادة تنظيمه. وحين استولى الاتحاديون على السلطة في منتصف حرب البلقان، عُيّن رئيسًا للوزراء في كانون الثاني/يناير 1913، لكنه اغتيل في حزيران/يونيو من العام نفسه (الدولة العثمانية، حضارة وتاريخ، ص 129 و131)، وخلفه سعيد حليم باشا (مرشح الاتحاديين)، «بيد أن السلطة الحقيقية كانت في أيدي الثلاثي من زعماء الاتحاد والترقي وهم: طلعت باشا، وأنور باشا، وجمال باشا».

(49) في المذكرات، «الورقتين 1 و2».

«انتفاضة كبيرة في اليمن، تشير الدلائل إلى أنها أكبر انتفاضة وحركة عصيان وقَّعت في اليمن حتى الآن»، مضيفاً أنه تلقى «رسالة خاصة من القائد العام للقوات المسلحة الفريق الركن أحمد عزت باشا يفيدني فيها بأنه سيتولى قيادة حملة اليمن بنفسه، ويطلب مني المشاركة في هيئة أركان قيادة الحملة بلباقة ليس فيها أسلوب الأمر...»، ولم يكن في وسعه الاعتذار للتخلف عن حملة اليمن كعسكري ملتزم، وكان رده بالموافقة، مبدئياً شكره «لإناطة مهمة مشرفة في اليمن، وأكدت امتناني لتكريمه بإبداء الثقة بي في حملة كهذه..».

هنا يقول في نفسه، مبدئياً نقده واستغرابه: «كيف يستطيع القائد العام للقوات المسلحة التوجه في حملة بعيدة في وقت تشير الدلائل إلى قرب انفجار سيُحدد مستقبل البلاد، والمفروض وجوده على رأس جهاز الحرب؟!». ثم يضيف: «ولقد تجاذبت أطراف الحديث بشأن هذه الرسالة مع القائد أحمد عزت باشا بعد تزايد علاقتي به في خلال سنوات وجودنا في اليمن - في ما بعد - وسلم القائد عزت باشا بأحقية [بصواب] تساؤلاتي، وأوضح لي أن الظروف التي كان يعايشها في إستانبول حالت دون تحرّكه كما كان يشاء، ولهذا فقد آثر العمل على إنقاذ البلاد من داء مُزمن في منطقة بعيدة [أي اليمن]، وأنا كنت [مثله] أعايش هذه التفاعلات الفكرية في الأرض البعيدة نفسها وبين أناس لا أشك ببنائهم الحُكّة».

وهكذا، أُبلغ إنونو في شباط/فبراير 1910 أمر تعيينه في هيئة أركان قيادة القوات العامة لحرب اليمن بقيادة المشير أحمد عزت باشا. وانطلقت بهما السفينة الحربية (الحميدية) من اسطنبول إلى بورسعيد، وفي القاهرة استضافهما الخديوي [عباس حلمي 1892-1914] في قصر عابدين، ثم أسرعا بالقطار إلى السويس ومنها إلى جدة، واستقبلهما في مكة الشريف حسين بن علي الذي أجرى محادثات خاصة مع عزت باشا جرى فيها الاتفاق على تعهد الشريف إرسال سرية من المتطوعين لمؤازرتهم في غير ضد الإدريسي، برئاسة نجله فيصل، والتعاون مع الأتراك من الجانب [اليمني] الآخر.

كُتِبَتْ هذه المذكرات - التي سنعود إليها - في مرحلة متأخرة، ولهذا أضاف، بعد ذكره الاتفاق مع الشريف حسين بخصوص عسير، ما يأتي: «ومن

المعلوم أن أمير مكة الشريف حسين باشا كان زعيم حركة العصيان في شبه الجزيرة العربية خلال الحرب العالمية الأولى [مع بريطانيا ضد تركيا] كما هو معلوم⁽⁵⁰⁾ [بموجب اتفاق سايكس - بيكو]⁽⁵¹⁾، ولم تسنح لي فرصة التعرف إليه في يوم من الأيام، ولكن سَنَحَتْ لي فرصة الاجتماع بابنه الشريف فيصل بعد فترة طويلة، ولكن بصفته مَلِكًا للعراق، [1921-1933م]، كما صارت لي لقاءات حميمة مع ابنه الثاني الأمير عبد الله بعد أن جلس على عرش الأردن [1946-1951م].

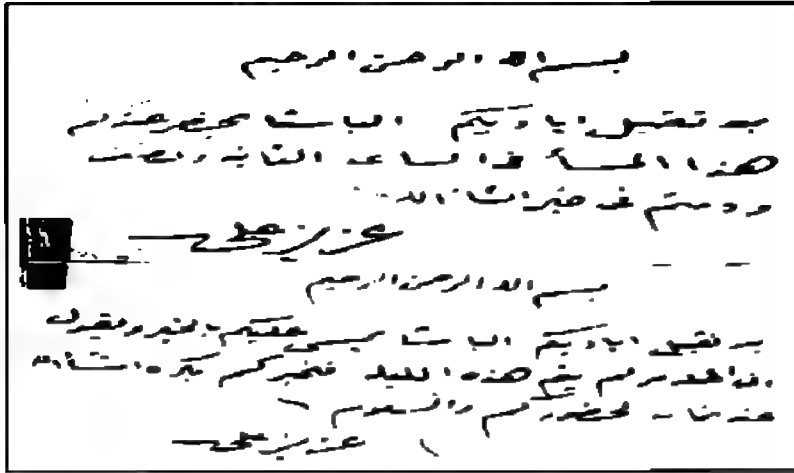
على الرغم من أن إينونو سرد في هذه المذكرات أسماء عدد كبير من رفقاء الرحلة (الحملة) ودرجاتهم، فإنه لم يُشر إلى شخص عربي مهم هو عزيز علي المصري⁽⁵²⁾، الذي قام معه بدور مهم في اتفاق دغان وبعده، خصوصًا بعد اضطرار القائد العام المشير أحمد عزت باشا للفرار إلى ليبيا، كما لم يذكر إينونو بالتفصيل أيضًا عدد أفراد قوة الحملة وأسلحتها الثقيلة كما ذكر في مصادر أخرى. ولعلّ انشغاله حين كتبها وهو في مناصب عليا، منها الوزارة ورئاسة الجمهورية، أنساه بعض الأمور الأخرى، فلم تُذكر في مجلدي مذكراته التي أشرنا إليها. ومع ذلك، سنقل ما ذكر بعد قليل.

(50) يُنظر: سالم، ص 244-254.

(51) سايكس بيكو في 4 شباط/فبراير 1916م، ص 194-195. Hayes, *The Twentieth Century*.

(52) عزيز بن علي المصري (1879-1965): قائد عسكري من طلائع رجال الحركة العربية. أصل أسرته من البصرة. انتقل أحد أجداده من العراق إلى القفقاس للإقامة والتجارة في أواخر القرن الثامن عشر، وهناك وُلد ونشأ والد عزيز الذي أبلى بلاءً حسنًا في الحرب التركية - الروسية عام 1877، ثم انتقل إلى مصر، حيث ولد عزيز وتعلّم ثم التحق بالمدرسة الحربية في اسطنبول، وتخرج فيها عام 1904، وانضمّ إلى جمعية «تركيا الفتاة»، وأوقف بمعية المشير أحمد عزت إلى اليمن في عام 1911، واشترك في عقد صلح دغان، ثم كان معه في ليبيا (1911-1913)، واستقال من الجيش التركي في كانون الثاني/يناير 1914 يد أنه اعتُقل في شباط/فبراير بتهمة الخيانة والتواطؤ مع الإيطاليين في ليبيا! على الرغم مما عيَّله للدولة من ترشُّط في اليمن، ودفاعه المشهود في ليبيا مع عزت باشا ومصطفى كمال... أطلق بعد ذلك، وتفرَّغ للعمل السياسي العربي، ثم أصبح في مصر رئيسًا للأركان برتبة فريق (1937-1940)، وتقاعد بعد مضايقة الإنكليز له. وبعد ثورة تموز/يوليو 1952، عُيِّن وزيرًا مفوضًا في موسكو (آذار/مارس 1953) ورُقّي إلى رتبة سفير (نيسان/أبريل 1954)، وعاد إلى القاهرة، حيث توفي في عام 1965 عن 86 عامًا (الموسوعة العربية، ج 18، ص 797)؛ رافق، العرب والعثمانيون، ص 477، 538، 543.

الوثيقة (7-1)
رسالة من عزيز علي المصري



عقب وصول السفينة الحربية (الحميدية) إلى الحُدَيْدَة، أرسل القائد العام عزّت باشا بعضًا من قوّاته إلى لواء عير للتعاون مع قوّات شريف مكة، بحسب الاتفاق، وأخرى لفكّ حصار تعز، ومثلها لتأديب قبائل الزّرانيق. وكان القائد المرافق إينونو قد ذكر أن القوّة التي أرسلت إلى اليمن «تم تشكيلها من جنود منطقة روملي ومجهزة بالأسلحة والمدافع الرّشاشة التي يمكن استخدامها في المناطق الجبلية، وهذه القوّة كانت تضم في بنيتها فرق الرّديف الشهير، والوحدات القتالية في هذه القوّة كانت ذو [ذات] مقدرة وكفاءة عالية».

وكعادته في لمحاته السياسية الذكيّة يُضيف: «ومن الأمور التي كانت تجلب الانتباه في تركيبة هذه القوّة وجود لواء ألباني تمّ اختياره من فيلق (بشروفا وغيلان في منطقة روملي)، إذ إن من الغريب حقًا أن في الوقت الذي كانت تنظر الإدارة العثمانية في إستانبول إلى الألبان بعين الشكّ، وتجيّز حملاتٍ شبيهة بحملة اليمن إلى ألبانيا أن يقاتل لواء ألبانيّ بيسالةٍ في حملةٍ عثمانيةٍ في اليمن!». مُضيفًا: «.. أن اليمانيّين واجهوا الحربَ بالحرب في أربعة أو خمسةٍ مواقع، واستطعنا الوصول إلى صنعاء خلال ثمانية أيام..»⁽⁵³⁾، وبالمقارنة استغرق وصول أحمد فيضي إلى صنعاء في عام 1323 هـ/ 1905 م مدّة شهر واحد⁽⁵⁴⁾.

(53) مذكرات عصمت إينونو، ص 8.

(54) يُنظر: الشامي، ص 220.

ثم يفيدنا بخبر جديد وهو «أن اللواء (المشير في ما بعد) أحمد عزت باشا كان أحد أركان تلك الحملة السابقة مع فيضي باشا، واستفاد من تجربته وإقامته تلك في قيادة هذه الحملة الأخيرة تحت قيادته، وبصفته هذه المرة القائد العام للجيش العثماني، وفي أصعب الظروف المحيطة بالإمبراطورية»⁽⁵⁵⁾.

وبالنسبة إلى دخول المشير القائد أحمد عزت باشا صنعاء ومساعي السلام، يُذكر أن في 6 ربيع الأول 1329هـ - 7 آذار/ مارس 1911، دخل القائد العثماني عزت باشا العاصمة صنعاء⁽⁵⁶⁾ دخولاً فخيماً استعراضياً للقوة الجبارة، وكان أول ما قام به أن توجه إلى ميدان قصر صنعاء المطلّ عليه مقرّ الولاية، حيث تجمعهم الناس من أهل صنعاء وأعيانها ومن خارجها وأركان حربه وبعض قواته، وألقى خطاباً لوح فيه بالحرب وآمال السلام قائلاً: «إن الدماء التي سالت في اليمن، والشهداء الذين دُفِنوا في صنعاء رفعت من أهمية وقيمة هذه المنطقة لدينا، وإذا أردنا أن نقوم بعملنا كما يجب، فعلياً أن نَحْمِلُ سيف القوة في يَدِ، وفي اليَدِ الأخرى نحمل ميزان العدالة، وفي قلوبنا نَحْمِلُ الرَّحمة والشفقة...»⁽⁵⁷⁾.

كان القائد المجرب والمطلع على أحوال السلطنة المضطربة قد حسم الأمر مع أركان حربه الكبار على اعتبار أن السلام والصُلح بالتفاوض مع الإمام يحيى حميد الدين هما الطريق الأمثل لحقن دماء الطرفين، وتحقيق هدف كان له مؤيدوه من الساسة وغيرهم في اسطنبول (دار السلام). وبمجرد استقراره وتوزيع قواته، قام باستدعاء أعيان المناطق ومثائنها إلى صنعاء، وجرى استقبال هؤلاء بمراسم احتفالية وعلى أنغام الموسيقى العسكرية البديعة، ثم مقابلته، وبعد الاجتماع «يتم منحهم مبالغ مالية مجزية، ومن هؤلاء المشايخ ناصر مبخوت الأحمر، والشيخ مسعود البارقي الحاشدي، وعبد الله بن الإمام المتوكل محسن...»⁽⁵⁸⁾.

(55) وكم كان مفيداً في فهرست الدكتورّة أمة الملك الثور ذكرها الوقائع وحروب المقاومة التي جرت بين عامي 1307 و1322هـ/ 1889 و1904م وعددها 74، كما أحصيتها، وذلك في دراستها وتحقيقتها لمخطوطة الدرّ الثور في سيرة الإمام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين والد الإمام يحيى، تأليف القاضي العلامة علي بن عبد الله الإرياني (ت 1327هـ/ 1909م).

(56) زيارة، أئمة اليمن، ج 1، ص 185.

(57) الشامي، عن مصدر تركي تاريخي، ص 221.

(58) الشامي، ص 222.

وخلال الأيام الأولى، جرى التفكير في كيفية إجراء التواصل المبدئي بين الجانبين، فكُلّف الشيخ حمود ناجي جزيلان بزيارة الإمام يحيى واستمّاج رأيه في شأن رغبة المشير عزّت في إجراء محادثات مباشرة تؤدي إلى عقد صلح بينهما، فأبدى الإمام موافقته على أن يأتي الطلب من عزّت باشا كتابة⁽⁵⁹⁾.

4- دور العلامة حسين بن علي العمري في مباحثات «صلح دَعَان»

كان ردّ الإمام يحيى الإيجابي دافعاً إلى التشاور مع شيخ الإسلام العلامة القاضي حين بن علي العمري، ومعه العلامة قاسم بن حين العزّي (أبو طالب) - وهما من كبار علماء صنعاء - وناقش المشير عزّت معهما، وربما مع آخرين من كبار قاداته كعصمت إينونو وعزيز علي المصري، الطريقة الملائمة للردّ على طلب الإمام بما لا يؤثر في إمكانية فتح باب التفاوض معه للوصول إلى اتفاق بحلّ مشكلات اليمن بطريقة سلمية. وكان رأي إينونو «أن خيار التوصل إلى اتفاق صلح مع الإمام يحيى يتفق مع وجهة النظر السياسية للدولة» (المذكرات: 11).

هكذا، اتفق الجميع على أن يقوم العلامة حين بن علي العمري بكتابة رسالة إلى الإمام يحيى يوضح فيها رغبة عزّت باشا الصادرة في عقد صلح معه، واستعداده لإرسال ممثلين للتفاوض معه، وبذلك تم حلّ معضلة من يبدأ بطلب التفاوض مع الآخر. وسلّم العلامة العمري الإمام هذه الرسالة بنفسه⁽⁶⁰⁾ في خَمر، يوم 28 جمادى الآخرة 1329 هـ - 26 أيار/ مايو 1911 م). وتلقّى عزّت باشا من الإمام ردّاً إيجابياً، فسارع إلى استدعاء شيخ علماء صنعاء العلامة القاضي حسين بن علي العمري، ناظر الأوقاف في حينه، وزميله العلامة قاسم بن حسين العزّي أبو طالب، وضمّ إليهما عزيز علي المصري، أخذ أهم مرافقي عزّت باشا، والمعروف بدوره البارز في قضايا الولايات العربية العثمانية، وكلفهم بالتوجّه إلى الإمام يحيى وفتح باب التفاوض معه، وذلك بعد أن تلقى من الإمام الجواب الآتي:

(59) المرجع نفسه.

(60) زيارة، أئمة اليمن، ص 187-188، وفيه نصّ الرسالة، وأهميتها وأسلوبها الرفيع لشيخ الإسلام؛ يُنظر: عشر سنوات سيرة الإمام يحيى بن محمد حميد الدين، للعلامة القاضي الشرفي وفيه نصّ الرسالة، ج 1، ص 155-160.

5- جواب الإمام يحيى بالموافقة على وصول شيخ الإسلام وقاسم العزّي أبي طالب وعزيز المصري لاستكمال التشاور

بسم الله الرحمن الرحيم

«الأخ العلامة الشامة في أهل العصر والعلامة حسين بن علي العمري،
والسيد العلامة قاسم بن حسين [أبي طالب] دفع الله عنهما كل بُؤس وشَيْن،
وحَيّاهما بشريف السلام وزليف التحية والإكرام.

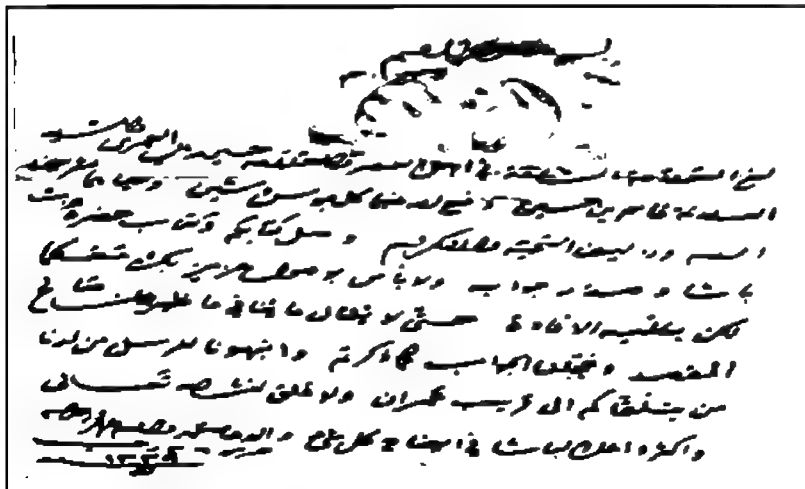
وصل كتابكم وكتاب حضرة عزّت باشا، وصدر جوابه. ولا بأس بوصول
عزيز بك معكم لكن بكلية الإفادة، حتى لا يقال ما ينافي ما ظهر من صالح القصد،
وعجلنا الجواب كما ذكرتم، وأنبهونا لترسل من لدنا من يتلقاتكم إلى قريب عمران،
ولا قلق إن شاء الله تعالى، وأكثروا على الباشا في إيضاح كل شيء.

والدعاء مُستمدّ، والسلام عليكم ورحمة الله،

خُرّر في 26 رجب 1329 هـ [23 تموز/ يوليو 1911 م]

الوثيقة (7-2)

جواب الإمام يحيى بالموافقة على وصول شيخ الإسلام وقاسم العزّي أبي
طالب وعزيز المصري لاستكمال التشاور



أفلح الوفد في التوصل إلى مشروع عقد صلح بين الطرفين، أساسه حلّ
جميع مشكلات الولاية الماثرة من قبل، وإعلان العفو العام. وكبادرة حُسن نية،

أطلق الإمام جميع الأسرى من العثمانيين، وكان عددهم أربعمئة أسير⁽⁶¹⁾، وقام أحمد بن هاشم، أحد أطباء الحملة العثمانية، بزيارة الإمام يحيى ومعالجته من آلام شديدة في أمعائه كادت تُودي به⁽⁶²⁾.

وكان من شروط الإمام طلبه تفويضًا كتابيًا من السلطان محمد رشاد للمشير عزّت باشا في ما سيتم التوصل إليه، فأرسل بالفعل الصدر الأعظم سعيد باشا التفويض المطلوب⁽⁶³⁾، وتمّت المفاوضات بين الطرفين في مختلف بنود الصلح (العشرين)، التي منحت الإمام يحيى بعض الصلاحيات في القضاء والأوقاف والسلطة الروحية (مع التبعية للاستانة).

وكان عزّت باشا يدير المفاوضات والتوجيهات مع الوفد المكلف منه باللغة العربية، ولعلّ هذا، في ما ذكر إينونو، سبب أنه لم يكن يُحيط مساعديه إلا بالخطوط العريضة لهذه المفاوضات. وفي النهاية تمكّن الطرفان من الوصول إلى الصيغة النهائية بعد جهد كبير، وتمّ الاتفاق على لقاء الإمام يحيى بعزّت باشا في قرية دغان، بالقرب من عمران شمالاً، وعلى بُعد نحو 50 كم شمال العاصمة صنعاء. ووُقعت وثيقة الصلح التي حملت اسم القرية، وذلك في يوم الخميس 26 شوال 1329 هـ - 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1911 م (وختّمت الأوراق من الإمام ومن عزّت باشا وعصمت إينونو بك والأمير لاي أحمد عوني بك)، وبحضور أركان الولاية وقادة الجيش العثماني وكبار العلماء والمشايخ الموالين للإمام يحيى⁽⁶⁴⁾.

(61) كان الإمام يحيى قد احتفظ بواحد من الأسرى لحاجته إليه في صناعة البنادق، وعبر إينونو في مذكراته عن استيائه الشديد لهذا الموقف، كما شُيّر إليه في لقائه مع الإمام يحيى والقاضي عبد الله العمري.

(62) الشامي، ص 222-223.

(63) يُنظر: صورة قرار السلطان محمد رشاد وتعريه من قبل الشامي في المرجع نفسه (الملحق

رقم 9)، ص 424-425.

(64) كان أهم من حضروا مع عزّت باشا من صنعاء إلى عمران الثلاثاء 23 شوال 1329 هـ يوم أُطلقت المدافع من قلعتها إحدى عشرة طلقة استقبالا وإعلاما بوصول الفائز، هم أولاً العلامة (المولى) الحسين بن علي العمري وولده القاضي عبد الله بن حسين العمري، والأمير لاي أحمد عوني بك رئيس أركان الحرب، والمير لواء عبد السلام باشا - رئيس الأطباء، والقول - أغاسي [اللواء] عصمت إينونو بك، ومحمود نديم بك معاون الوالي، وعدد ذُكرت أسماءهم من البكباشية [العقدهاء] واليوزباشية [مقدمين] وآخرون غيرهم - أقل رتبة. وفي صباح اليوم التالي (الأربعاء 24 شوال) وصل الإمام يحيى من مدينة حمر إلى قرية (دغان) ومعه عدد كبير من أعيان رجاله العلماء والمشايخ، من بينهم سيف الإسلام أحمد بن قاسم حميد الدين (صاحب قرية القابل، والدة ابن عم لوالد الإمام يحيى، والسادة عبد الله بن إبراهيم وسيف الإسلام محمد بن الإمام المتوكل =

لكن إبرام الاتفاق من مجلس المبعوثان (البرلمان) تأخر بغية الإعداد للانتخابات النيابية، ومن ثم أقره مجلس الوزراء ونشره عزّت باشا في صحيفة الولاية الرسمية (صنعاء)، وأرسل نسخة إلى الإمام يحيى في شهاة لطمأنته وللإسراع في العمل بما تم الاتفاق عليه وما خُص به من صلاحيات، وأهمها تعيين القضاة في مختلف نواحي الولاية، وتشكيل المحكمة الاستئنافية العليا التي عُيّن شيخ الإسلام القاضي حسين بن علي العمري رئيساً لها⁽⁶⁵⁾، وعُيّن نجله القاضي عبد الله بن حسين العمري أميناً (للكتاباة فيها)⁽⁶⁶⁾، وهو أول عمل رسمي زاولة بعد ترّده بالمراسلة بين الطرفين، كما اختير عدد من كبار القضاة لمختلف محاكم الأفضية، وعُيّن العلامة قاسم العزّي ناظرًا للأوقاف خَلَفًا لشيخ الإسلام العمري⁽⁶⁷⁾، وجاء في الملحق السري للاتفاق أن مبلغًا مقطوعًا من المال يُمنح للإمام يحيى كل سنة، وهذا ما أكّده عزّت باشا لاحقًا في مذكراته⁽⁶⁸⁾.

وقع السلطان محمد رشاد فرمان الإقرار في وقت لاحق، بعد أن كان المشير عزّت باشا قد توجه إلى ساحة القتال في صفر 1330 هـ - 22 كانون الثاني/يناير 1912 م لقيادة القوات العثمانية ضدّ إيطاليا في طرابلس الغرب، ومعه عزيز المصري (وخلفه القائد المشهور فريد سعيد باشا، في حين قام بالأعمال قائد اللواء عصمت إينونو)⁽⁶⁹⁾، وأرسل فرمان مع الوالي نديم (باشا)⁽⁷⁰⁾.

= محسن بن أحمد، والقضاة العلماء (المولى) علي بن علي اليماني، وعبد الوهاب الشماحي والحسين العرشي. ومن المشايخ: علي المقداد (أنس) وناصر ميخوت الأحمر الحاشدي... زيارة، ج 1، ص 200. (65) يُنظر: في الصفحة التالية صورة قرار تعيين شيخ الإسلام رئيساً للمحكمة الاستئنافية العليا (الوثيقة (4-7)).

(66) في وثيقة لاحقة بتاريخ 1331 هـ/1913 م، قرار بتشكيل لجنة برئاسة شيخ الإسلام للنظر في موضوع خاص بالأوقاف، وبعضوية ناظر الأوقاف، والقاضي عبد الله العمري ورئيس بلدية صنعاء، ينظر الوثيقة (3-7) في الصفحة التالية.

(67) زيارة، أئمة اليمن، ص 230-232.

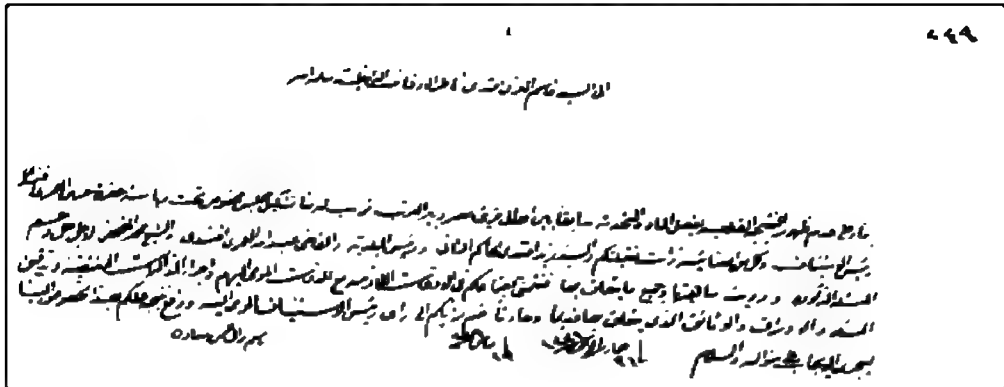
(68) يُنظر: اتفاق دغان وملحقه السري، عند الشامي، ص 419-423.

(69) إينونو، المذكرات، ص 16، والذي استمرّ حتى 1913 م.

(70) الشامي، علاقة العثمانيين بالإمام يحيى، ص 350-352، وفيه أنه غادر اليمن عام 1342 هـ/1923 م، معتمدًا على ما ذكره صالحية في سيرة الإمام يحيى (1/209)، ماكرو، اليمن والغرب، ص 107-108، وفيه تفصيل إضافي بشأن محمود نديم ودوره من عام 1905 حتى رحيله بعد عقدتين في خدمة دولته واليمن معًا.

الوثيقة (7-3)

فرمان الإقرار موقع من السلطان محمد رشاد



الوثيقة (7-4)

صورة تعيين شيخ الإسلام رئيساً للمحكمة الاستئنافية العليا



6- الوالي محمود نديم يُحضّر الفرمان ويستعدّ للرحيل

عاد الوالي محمود نديم (باشا) من الأستانة، حاملاً معه الفرمان السلطاني المبرم. واستمر في خدمة الإمام يحيى حتى بعد الانسحاب العثماني في إثر الحرب العالمية الأولى بسنوات، وكان عروبياً مُحبّاً ومخلصاً لليمن، وهو في الأصل من مواليد لبنان، حين كان والده مسؤولاً عثمانياً فيها. وكان قد تردّد للاستئذان من الإمام للعودة مع أهله وذويه ومَن لديه من العسكر والأتباع، حتى أُذن له في آخر الأمر،

فجهز حَمْل أنقاله وأهله، «وفي يوم الخميس، الخامس والعشرين من شهر شَوَّال [1343هـ/ 1926م]، كان عزمه من مدينة صنعاء متوجِّهًا نحو المُدَيِّدة، فخرج لتشييعه الإمام عليه السلام والألوف من الناس والجيش المظفَّر إلى خارج المدينة، وكان محمود نديم بك هذا من أكمل رجال أمراء الحكومة العثمانية باليمن في الذَّهاء ونحوه» [زيارة 2/ 100]. وقد تُوفي بعد وقت غير طويل في اسطنبول⁽⁷¹⁾.

7- ذبول اتفاق دَعَّان

- قضية عسير والإدريسي: لم يكن من أهداف حملة القائد أحمد عزت باشا من البداية فكَّ الحصار عن صنعاء والتوصُّل إلى حلول مع الإمام يحيى فحسب، بل كذلك فكَّ حصار الإدريسي عن عاصمة عير (أبها) وقمعه من محوِّري اليمن شمالًا والحجاز جنوبًا، وهو ما أشرنا إليه في محادثاته مع شريف مكة الحسين بن علي، وزاد خطره في تعاونه مع عدوِّ الدولة (إيطاليا) التي توجَّه المشير عزت باشا بعد اتفاق دَعَّان مباشرة لحربها في ليبيا. وعلى الرغم من أن اتفاق صلح دَعَّان (1911) وملحقه السَّري لم يتطرقا إلى محاربة الإدريسي، أشار الشامي إلى أن ما يُفهم من اللواء إينونو، كما ذكر في مذكراته (صفحة 15)، هو «أن عزت باشا تمكَّن من الاتفاق مع الإمام على التعاون ضدَّ الإدريسي»، وهذا «يفسر استغلال محمود نديم والي اليمن بالوكالة بالذهاب إلى الإمام لتليمه 'الإرادة النِّية' بالموافقة على اتفاق صلح دَعَّان، ليعيد طلب الإسراع بفتح الحرب على الإدريسي»⁽⁷²⁾. وأصبح محمود نديم بُعيد ذلك - وبمساعي المشير أحمد عزت باشا في الأستانة - خلفًا له كوال بالأصالة في اليمن، وتلك أيضًا كانت رغبة الإمام نفسه، وكان عزت باشا يأتلف رؤساء ومشايخ القبائل، وهو ما لم يكن متاحًا لخلفه بشكلٍ سلس.

- تجلُّد الحوادث: ومن ذلك ما جرى في عقب مغادرة القائد الكبير المشير أحمد عزت باشا صنعاء في طريقه إلى الأستانة في 11 ذي القعدة 1330هـ - 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1912م، إثر انطلاق الحرب الإيطالية على ولاية طرابلس - ليبيا (28 أيلول/ سبتمبر 1911) ودول البلقان ضد الدولة، حيث وَقَعَ قتال بين أهل الشام بجهات صعدة وأصحاب الإمام، وثارَت مع الإدريسي في الوقت

(71) ماكرو، اليمن والغرب.

(72) الشامي، علاقة العثمانيين بالإمام يحيى، ص 274-285.

نفسه قبائل بلاد حجور الشام، ووصلوا جميعاً إلى حصن وشحة، وكان عليها عامل الإمام القاضي العلامة واليافي محمد بن سعد الشرقي الذي سبق أن كان عضواً في الوفد الكبير برئاسة العلامة اللغوي عبد الله بن إبراهيم بن أحمد من آل القاسم بن محمد⁽⁷³⁾ إلى اسطنبول عام 1327هـ/ 1909م، للبحث في مائل الخلاف «عشية خلع السلطان عبد الحميد»⁽⁷⁴⁾.

تكرّرت الحرب في الشهر التالي في بلاد حجور، «وانتهت القبائل أموال أهل حجور وبقرهم، وأخذوا من سلاح الإدريسي نحو خمسمئة بندق وأوصلوها إلى الإمام واستغرق الإمام من الأموال ما لا يُحصى...» بيد أن رسالة وصلت في الوقت نفسه من العلامة أحمد بن عبد الله الكبسي، يشرح فيها اجتماعه بالإدريسي وأنه «يطلب الصلح مُحكِّماً جماعة من العلماء، فقليل إنه مُخادع، وقيل بل صادق! ثم أرسلت إلى الإمام فلم يُجب عليها...» واستمرت الحرب، ووصل أصحاب الإدريسي إلى سوق عاهم من بلاد الإمام، و«وصلت معونة للإمام من الترك هي ألف ذهبية»⁽⁷⁵⁾ ومؤونة وبنادق كثيرة...⁽⁷⁶⁾.

وفد مشترك إلى الإدريسي، ورسالة من القاضي عبد الله العمري عليها تحيات بقلم وتوقيع عصمت إينونو (انظر في الصفحة المقابلة):

طال الحديث الدائر حول مألة الإدريسي وغيره، وجرى تبادل الرسائل والوفود بين الإدريسي والإمام يحيى، وناقش المؤرخون والياسيون المألة⁽⁷⁷⁾

(73) يُنظر: زيارة، نُزهة النظر، ص 366-368.

(74) هو عنوان ما كتبه الشرقي عن رحلته ونشره بعنوان: عشر سنوات من سيرة الإمام يحيى بن محمد حميد الدين: المسماة تقييد حوادث إنشاء تجديد الجهاد الثاني، تصنيف سعد بن محمد الشرقي؛ دراسة وتحقيق محمد عيسى صالحية (عمان: دار البشير، 2004)؛ زيارة، أئمة اليمن، ص 256؛ الشامي، ص 210-213.

(75) لمعرفة قيمة الليرة الذهبية، عدنا إلى قانون عثمانى صدر في عام 1916، وهو «قانون توحيد المكوّنات، واعتُبرت الليرة الذهبية فيه (مئة قرش)، في محاولة من الدولة للقضاء على الفوضى في قيمتها في مختلف الولايات» (أوغلي، الدولة العثمانية، ص 666).

(76) زيارة، ص 256.

(77) يُنظر بوجوه خاص: سالم (الفصل الثالث والفصل السادس)، ص 162-196، و 381 وما بعدها، ودراسه الواسعة والمفيدة: سيد مصطفى سالم، مراحل العلاقات اليمنية - السعودية. 1158-1353هـ/ 1754-1934م. خلفية وحوارات تاريخية (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003)، ص 265-457 =

التي بلغت ذروتها بعد معاهدة مكة بين الملك عبد العزيز والحسن الإدريسي (21 تشرين الأول/أكتوبر 1926)، في النزاع الذي نشب بين الدولتين العودية واليمينية وأدى إلى حرب في عام 1934، ومن ثم معاهدة الطائف الموقعة في 6 صفر 1353 هـ - 19 أيار/مايو 1934 م⁽⁷⁸⁾.

تنبيه من فؤاد الشامي

ونبه فؤاد الشامي إلى وهم أو خطأ من سبق له أن كتب من الباحثين أو المؤرخين، مثل سيد مصطفى سالم وأباظة ومن بعدهما، أن مدة اتفاق دحان عشر سنوات، وأن هذا غير صحيح لمن يُمعن النظر في نصوصه، وربما نشأ ذلك الوهم حين ورد في بعض المواد إعفاء بعض القبائل أو المناطق من الضرائب، كالزكاة، فترة عشر سنين، تكريمًا لمواقفها مع الإمام يحيى، أو نحو ذلك⁽⁷⁹⁾.

كما أنه لم يُذكر في آخر الاتفاق - كما هو معروف - أنه يُجدد مدة أخرى معلومة باتفاق الطرفين، كما جرت العادة في الاتفاقات بين طرفين.

كان البند الأول في هذا الملحق السري «أن تدفع الحكومة العثمانية مبلغ 20,000 عشرين ألف ليرة⁽⁸⁰⁾ للإمام يحيى سنويًا لتوزيعه على من يراه، على أن يُقصد المبلغ كل ثلاثة أشهر»، ومعلوم كم يحتاج الإمام إلى مثل هذا المال ليصرفه على المشايخ والأنصار وغيرهم لشراء ولائهم، ولا سيما في المناطق المجاورة لغير في ظل استمرار الصراع مع الإدريسي.

= المنار واليمن، للكاتب، ص 86-94، 472-475؛ زيارة، أئمة اليمن، ص 141، 192-194، 233-242، 271-277؛ حسين بن أحمد العرشي، بلوغ المرام في شرح ملك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وإمام. تحقيق النص محمد بن محمد عبد الله العرشي؛ وضع الملاحق والفهارس أنستاس ماري الكرمللي (صنعا: الهيئة العامة للكتاب، 2012)، ص 276-280.

(78) تجدر الإشارة إلى أن أول تجديد لمعاهدة الطائف كان في آخر أيام الملك عبد العزيز آل سعود عام 1372 هـ/ 1953 م، وعن اليمن الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين، أما التجديد الثاني بعد قيام الجمهورية، حين وقّعها عن اليمن رئيس الوزراء القاضي عبد الله الحجري مع الملك فهد بن عبد العزيز عام 1392 هـ/ 1972 م. وأخيرًا جرت في عام 1422 هـ/ 2001 م إعادة النظر في بعض أطراف الحدود بين البلدين، ووقع الرئيس السابق علي عبد الله صالح والملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز اتفاقًا هو امتداد لاتفاق الطائف.

(79) يُنظر: الشامي، ص 234.

(80) سبق أن ذكرت قيمة الليرة الذهبية.

وفي الحقيقة لم تستمر تلك المنحة سوى عامين، جاءت بعدها إرهابات الحرب العالمية الأولى وتورط الدولة العثمانية في دخولها⁽⁸¹⁾.

وجاء البند الثاني مقيّدًا للإمام يحيى؛ إذ مُنِع عليه عقد أي معاهدة مع أي دولة أجنبية، لكن يُدعم (في البند الثالث) بالمال وبالسلاح في ما لو واجه أي مشكلات مع القبائل أو غيرها [بريطانيا] في الجنوب.. وجاء البند الرابع مؤكّدًا صلاحية الإمام في توجيه الموظفين والمأمورين، ومن يُخالف أو «من لم يُراعِ الأمور الدينية والمعاملة الشرعية، فعلى الإمام أن يرفع [كتابًا] بذلك إلى الولاية والباب العالي، وسوف يُلبى طلبه»، والمقصود بالولاية هنا الوالي محمود نديم، الذي استمر يزاول عمله مخلصًا للإمام ولحكومته حتى عام 1920، أي بعد نحو ثلاث سنوات من دخول الإمام صنعاء وستين من نهاية الحرب العالمية الأولى.

أخيرًا البند الخامس المتعلق بالسكة الحديد؛ فقَبِلَ ذكر نصّه نشير إلى أننا وجدنا ما يميّط اللثام عن تفسير التوقّف عن استكمال مدّة «السكة الحديد» أبعد من الحجّيلة إلى أي مكان إلّا بطلب من الدولة (العثمانية)، بعد أربع سنوات من قبوله؛ ففي كتاب من شيخ الإسلام العلامة العمري (الوسيط والساعي إلى الاتفاق) موجّه إلى زميله العلامة قاسم العزّي أبي طالب، المُقيم لدى الإمام في هذه المدة، يحيطه علمًا بتسلّم كتابه المرسل مع ابن شيخ الإسلام القاضي (الفخري) عبد الله (الذي كان رسولًا بين أبيه والإمام يحيى)، مع كتاب آخر، ومعهما: «المواد من طرف مولانا الإمام حفظه الله»، أي مواد الاتفاق. ويظهر أن السّيد قاسم العزّي لَمَحَ بما هو مفهوم عند شيخ الإسلام، كما يذكر، وما هو متعلق ببعض مواد الاتفاق... لكن للحالات مقتضيات، ونحن والله نعبئنا وكَلَّتْ جهودنا، لأنّ الباشا قَبِلَ جميع المواد التي من طرف الإمام على لفظها الموضوع من دون تبديل ولا تحويل، غير أن عدم القبول في الأستانة لمسألة عدم دخول السّكة تعزّ إلّا بعد عشر سنين حاصل، لأُمورٍ يطول شرحها، وقد أوضحناها في كتاب مولانا الإمام، فالمناسب أن يُعاد كَتَبَ مسألة السّكة في المواد السّريّة على الصّفة التي وُضِعَتْ عليها - الأنفُس بعد عشر سنين - يكون عوضه في ظَرْف سبع

(81) تجدر الإشارة إلى أنه في نهاية الحرب، كان دين الدولة للإمام يحيى بلغ 27,000,000 قرش)، الشامي، ص 96-97، [أي 270,000 ليرة في ضوء السعر المشار إليه آنفًا].

سنين، وعند الباشا أنه ما سيحصل عملها إلا من بعد خمس سنين، أو لا يصح أصلاً!، لكن نخشى كثرة الاعتراضات بوضعها على تلك الصفة....».

ويختتم شيخ الإسلام كتابه بالاستفسار عن اليوم الذي يخرج فيه (الوالي) القائد العام عزت باشا (للتوقيع) وكم عدد من يرافقونه، ومدة البقاء ومحل السكن... راجياً غاية الرجاء من الإمام «بأن لا يكسروا في خاطر الباشا وخاطرها في خراب ما يتناه وأسنائه....» (ينظر الأصل في الوثيقة (5-7)).

الوثيقة (5-7)

كتاب من شيخ الإسلام العلامة العمري

بسم الله الرحمن الرحيم وصلوات الله وبركاته على خير الأنبياء والمرسلين

مولاي يسرى الهام على هذا الكلام التام من حجة العزيم الربط ما كان والام التام الحكم والامام
صيرت السلام وكما بلغ صم الولد العوم والكتاب الاخر صم الرسول وملا ذلك الكواد من طرف مواناة
حفظهم والمهم من هذا الكتاب (الاخر هو المهنوم) عندنا لكن لما كانت ضغيات قد واهتبت وكذا
جهودنا لان البات قبل جميع المواد التي مر طرفنا على اعطها الموضوع مزدون تبدلوا وكذا
غير ان عدم العيون في الهات من لمسد عدم دخول الكثرة الا في سنين جاحل لا مودر بطول سرحها
قد اودعنا حاركتنا بصولا الامام فالماسب ان يبا وكبت مسلم الكثرة للواد السيرة على الصفة التي
عليها الانفس بعد عشر سنين كبر عتوه في فزون سبائين وعز البات ادم ما سمع على الامن بعد خمس
سنين او لا يصح اصلا لكن تحت كثر الامراض في وضع على تلك الصفة وكثر المتانق من
يريه عظم جانبه ويريه فرب ما في فاضل المواناة الامام وما يكون سرحها الا كثر خيرة وفدا
وتم يخلص نفقات من تاجها العمل وعرفونا عن الاغاف في اى سرحهم بخبر البات على هم المبادر
فانقذ اخذوا ذن باكر وج رسخ في الادراق محبت ونفيد هذا الكتب الذي اوصى به لكم هذا
وفي حضرة الجليل المعين يكون افر له البعض بعين اسم الكثرة سيرة في الاسلام عاشر وذكر
ارباب ان الامام ينحو على كثر خيرة لهيته ولو واحد وعلا قدر البقاء والمحلر ما يلزم من محتاجا
مغيرها وانما جاعا عند مولانا الامام صلا سجاد العا بان لا يكسر داه خاطر البات وخاطرها من خراب استناد
داسناة ونفوس مستعزات بين القرآن ورواى الصلاة وعينهم تم فزون صندا اودم قمعهم من سرحهم
والاداد محس على عيكم ونسبة الدعا وهو مسترنا ومعه بالتوقيع حسن كسام واسم الله العظيم

نصّ البند الخامس في ملحق اتفاق دَعَان على الآتي:

«السكة الحديدية سوف تتوقف في الحَجَّيلة⁽⁸²⁾، ولن تُمدّد بعد ذلك إلى أي مكان، وإذا رغبت الدولة [العثمانية] بتمديد الطريق من الحُدَيْدة إلى تعز وتمت الموافقة على هذا الطلب، سوف يكون العمل بذلك بعد أربع سنوات من قبول الطلب»⁽⁸³⁾.

وربما يكون من المفيد إيضاح خلفية فكرة أو سياسة سكة حديد بغداد، التي تربط القسطنطينية (اسطنبول) ببغداد وبولاياتها في الجزيرة والمشرق العربي، كما تربطها غربًا بألمانيا وأوروبا، وشرقًا بآسيا الصغرى.

[استطراد] امتياز سكة حديد بغداد:

وتوضيحا لأهمية مشروع مدّ سكة الحديد إلى اليمن الملتبس عند البعض، وله في الحقيقة علاقة بما نحن بصده، نقول الآتي: تميز العقدان الأخيران من القرن التاسع عشر بمرحلة صراع وتنافس بين القوى والدول الاستعمارية الأوروبية الكبرى على الاحتلال والسيطرة على أوطان عدة في المشرق والمغرب العربيين وأفريقيا وشرق آسيا وأميركا اللاتينية، بل وللإيطالية والتحالف في ما بينها، وهو ما دعاه المؤرخ البريطاني الكبير أ. ج. ب. تايلور «الصراع على سيادة أوروبا»، في تلك الفترة المنتهية بالحرب العالمية الأولى (1918)، والتي فقدت فيها الإمبراطورية (السلطنة) العثمانية ولاياتها العربية والأوروبية بدءًا من مصر عام 1882، والجزائر وتونس 1881، وانتهاء باليمن والعراق وبلاد الشام. وكان المشروع المهم والكبير (السكة الحديد) أساس تحالفها وتعاونها مع ألمانيا في إطار المصالح الاقتصادية، فقامت الشركة الألمانية في عام 1893 بمد شبكة سكك حديد في آسيا الصغرى، وبين اسطنبول وأنقرة، وغيرها، «نظرًا إلى أن ألمانيا كانت القوة الوحيدة التي لم تتغول على تركيا في أي وقت خلال

(82) الحَجَّيلة: قرية ومديرية من محافظة الحُدَيْدة، تقع في الشرق الجنوبي من مدينة باجل، مسافة 45 كم، وكانت تمر عبرها الطريق القديمة بين صنعاء والحُدَيْدة، صعودًا من تهامة إلى مناخة بنحو 30 كم، يُنظر: إبراهيم أحمد المحقفي، معجم البلدان والقبائل اليمنية (صنعاء: دار الكلمة، 2002)، ج 1، ص 428.

(83) الشامي، ص 423 عن الأصل المودع بالديوان الملكي، وعليه ختم الديوان الهامبوني [وتوقيع الإمام].

الأعوام السابقة، فإن [السلطان] عبد الحميد كان محبباً لمشروع 'خط حديد بغداد'، وقد رَحَّب الفرنسيون بالمشروع وعرضوا المساهمة بنسبة 40 في المئة من رأس المال».

وهكذا، «وفي اللحظة التي انسحب البريطانيون من المسألة الشرقية بالذات، بادر الألمان إلى اقتحام الحلبة، ففي تشرين الأول/ أكتوبر 1898م، قام الإمبراطور غيوم الثاني (1888-1918م) بزيارته الثانية للإمبراطورية العثمانية، وحلَّ ضيفاً على [السلطان] عبد الحميد في القسطنطينية [وواصل رحلته بالقطار إلى فلسطين]، وأعلن في دمشق أن بوسع 300 مليون مُسلم في العالم أن يُعدّوه صديقاً لهم...»⁽⁸⁴⁾.

تمكنت السلطنة، بالتعاون مع الألمان، من ربط ولاياتها العربية، ومنها الحجاز (أرض الحرمين الشريفين)، بالعاصمة الأستانة (اسطنبول)، ومنها الخط الذي كان قد وصل إلى الحديدة⁽⁸⁵⁾. وتورط الأتراك في دخول الحرب مع الألمان، تبخر البند الخامس وغيره من «اتفاق دغان»، كما استقال المشير أحمد عزت باشا من القيادة - لأنه كان ضد الحرب - وإن كان لاحقاً عُيِّن صدراً أعظم لأسابيع، وكُلف عام 1916م باستلام قيادة الجيش الثاني في الجهة الشرقية، والتقى في أنقرة بقائد المقاومة مصطفى كمال باشا، ووافق على أن يكون وزيراً لخارجية حكومة توفيق باشا، وبنهاية حرب الاستقلال تقاعد وانحسب من الحياة العامة حتى توفي عام 1937م، بعد ربع قرن من توقيعه اتفاق دغان⁽⁸⁶⁾.

(84) أ. ب. ج. تايلور، الصراع على سيادة أوروبا 1848-1918م، ترجمة فاضل جتكر (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، كلمة؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2009)، ص 518-523؛ وليام لانجر، موسوعة تاريخ العالم (الترجمة العربية)، بإشراف د. محمد مصطفى زيادة (القاهرة: [د.ن.]، 1953)، ص 19.

(85) انفرد الأب إنستاس الكرمللي في ملحقه (الأول) لكتاب العلامة المؤرخ القاضي حسين العرشي (ت: 1329هـ/ 1911م) بلوغ المرام...، ص 258، بالقول: في «سنة 1342هـ/ 1924م وصلت إلى صنعاء بعثة فرنسية لمقابلة الإمام يحيى، طالبة مد سكة حديد بين الحديدة وصنعاء، فلم يُسمح لها بتحقيق طلبها». يُنظر: بلوغ المرام، وعن أهمية إنشاء سكة حديد الحجاز لربط المدينتين، يُنظر: تاريخ الدولة العثمانية، ج 2، ص 178.

(86) أوغلي، الدولة العثمانية، ج 1، ص 139-141؛ «عقد الهدنة والصُلح: أعوام السقوط»، يُنظر:

= Andrew Mango, *Ataturk* (London: [s.n], 2004), pp. 541-542.

وفي نهاية الحرب العالمية فقدت السلطنة ولاياتها، وجرت تلك الحوادث الناتجة من التآمر الاستعماري المعروف (اتفاق سايكس - بيكو)، واستقلت اليمن في ظل حكم الإمام يحيى، واستمر الاحتلال البريطاني لجنوبه حتى 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1967، وأعلن الاستقلال يوم 30 تشرين الثاني/ نوفمبر، كما هو معلوم.

وهكذا، أصبح موقف محمد علي الإدريسي المضطرب والمتقلب في ولائه للإيطاليين أولاً ثم لابن سعود فالبريطانيين، شغلاً شاغلاً ليس للإمام يحيى وطموحه فحسب، بل للباب العالي ومسؤولي العاصمة العثمانية؛ وفي مطلع عام 1331هـ/ 1912م، ورد إلى الوالي محمود نديم توجيهات من الصدر الأعظم (رئيس الوزراء)، بناءً على قرار مجلس شورى الدولة العثمانية، «تكليف هيئة علمية العزم [الذهاب] إلى الإدريسي تحت رئاسة والي اليمن للنظر في إصلاح الشأن وإخماد نار الفتنة والحروب بتهمة...»⁽⁸⁷⁾.

وبعث الوالي محمود نديم في هذا الشأن برسائل مع ناظر الأوقاف العلامة قاسم العزّي أبي طالب إلى الإمام يحيى في قفلة عذر، وتلا ذلك توجه كل من رئيس هيئة الأركان نائب القائد العام اللواء إينونو والعلامة القاضي عبد الله بن حسين العمري - الذي كان قد نال التقدير والثقة عند الطرفين - إلى مقر الإمام يحيى في قفلة عذر للتدبر والتشاور في أمر الإدريسي. وجرى الاتفاق بعد لقاء الإمام يحيى على إرسال وفد تركي/ يماني مشترك عقب عودهم صنعاء (7 ربيع الأول 1331هـ - 13 شباط/ فبراير 1913م) إلى الإدريسي برئاسة ناظر الأوقاف قاسم العزّي، ومحمود نديم نائب الوالي، والعلامة حين كامل بك رئيس

■ وتجدر الإشارة إلى أن مرجعاً صدر حديثاً في القاهرة عن «الأترك في مصر» ذكر أن «عزت باشا ألف كتاباً بالتركية في موضوع العلاقة بين الدين والعلم بعنوان: دين وفن، وأنجز ترجمته في القاهرة حمزة طاهر»، و[لب لا نعرفه] يضيف: «ولم يكن الرأي متجهاً لطباعة ذلك العمل في تركيا آنذاك [!؟] فتم إرساله إلى القاهرة، وهناك تُرجم إلى العربية، وطُبعت الترجمة سنة 1367هـ/ 1948م»، لكنني للأسف لم أطلع عليه حتى الآن.

أكمل الدين إسمان أوغلي، الأترك في مصر وتراثهم الثقافي، تقديم رجب طيب أردغان (القاهرة: دار الشروق، 2011)، ص 381.

(87) لمزيد من التفاصيل، يُنظر: الشامي، ص 271-285.

مجلس التدقيقات (الحنفية)، وكاتب المجلس القاضي العلامة الأديب عبد الكريم بن أحمد مطهر، والعلامة أحمد بن قاسم الأهنومي رئيس الوفد السابق إلى الإدريسي، بناءً على طلب والحاح من الوالي الذي انتظر في اللحية حتى يصل خبر وصول الإدريسي إلى ميدي - الأقرب إلى اللحية - في حين واصل الوفد رحلته حتى وصل إلى جيزان (مقر الإدريسي)، واجتمع إليه من دون الخروج بأي نتيجة. ورفع ناظر الأوقاف أبو طالب تقريراً إلى الإمام يحيى في اليوم الثاني من عودته إلى صنعاء في 13 جمادى الآخرة 1331 هـ - 19 أيار/ مايو 1913 م على شكل «رسالة» بعنوان «محادثة المجلس بصفة العزم إلى ابن إدريس»⁽⁸⁸⁾، ومما جاء فيها:

«وحاصل الكلام أنني خبرت هذا الرجل وتتبع مقالاته ورمقت أفعاله، وتأملت في شأنه تأمل الحريص للوقوف على الأثر، فما وجدته إلا كالسراب! غرّ من رآه، وخاب من رجاه، مُصادقته غرور، ومجانبة أمن وسرور، مكثر مهذار، فرفار ثرثار!، متشذق مُتفهب، شرّه كالثرى، وخيره لا يرى..!».

ومن الطريق إلى الإمام، أرسل القاضي العمري كتاباً إلى صديقه وشريك والده في اتفاق دَعان العلامة قاسم العزّي، يحثه على ترتيب أماكن لهما ومرافقهما وما معهم من حيوانات، أو «قُرَاش» الرّحلة (من خيول وبغال). ولباطة التواصل وقتها وروابط العلم والصدقة في ذلك العصر، ثبت في ما يأتي نص الكتاب وأصله - الذي هو في حيازة الكاتب - لتواصل إكمال مهمة الرجلين مع الإمام يحيى في ما ينبغي عمله في هذه المرحلة الحرجة، وأخيراً ما ذكره لاحقاً عصمت إينونو عن لقائه بالإمام يحيى في مذكراته.

لقاء الإمام يحيى برئيس هيئة الأركان اللواء إينونو:

استقبل الإمام اللواء إينونو والقاضي عبد الله العمري مرحّبًا، وتبادل معهما ومع ناظر الأوقاف قاسم العزّي الآراء المختلفة، بما في ذلك ما وصل من

(88) زيارة، نزهة النظر، بتحقيق الجرافي، ص 478؛ زيارة، أئمة اليمن، ص 271-272، وعنوان الرسالة/ التقرير وما جاء فيها يدلّ على تقليدية العلامة الفاضل وصدق نواياه، كما عُرف عنه بشيعة الزائد. ويُنظر: الشامي، ص 273 وما بعدها.

توجيهات الصدر الأعظم، ذاكراً لهم أنه أرسل وفدًا كبيرًا من كبار العلماء برئاسة العلامة أحمد بن يحيى بن قاسم الأهنومي، رئيس مقادسة الإمام في حجور وبلاد الشام، في شهر ربيع الأول من العام الماضي (1330هـ/ 1912م)، للتوسط في «شأن الصلح بين السيد محمد بن علي الإدريسي وبين الأتراك، ولبثوا أيامًا لديه، ولم تسفر مراجعتهم له عن النتيجة وحسم الفتنة»، بل بعث برّد كتابي طويل عقب عودة الوفد، متهمًا الأتراك بنقض الوعود والعهود، ومهددًا بالاستعانة بالإيطاليين، بل إنه تجهز لدخول أرض الإمام والمحاربة للاستيلاء على بلاد الشام... إلخ⁽⁸⁹⁾.

بعض آراء إينونو وانطباعاته في المقابلة مع الإمام يحيى (المذكرات: 18-22):

سبق للواء إينونو أن التقى الإمام يحيى حين كان في معية القائد العام المشير أحمد عزّت باشا، يوم توقيع اتفاق دقان أيضًا من الأمير لاي أحمد عوني بك عن الجانب العثماني. ويذكر أن «ذلك اللقاء كان وديًا»، وبعد أن كان المشير أحمد عزّت باشا قد قدّم استقالته من منصب القائد العام بعد نهاية الحرب مع إيطاليا عام 1912م، وفي خضمّ الصراعات، وصل خبر انفجار حرب البلقان.. وبتأثير الصراعات الداخلية، سقطت حكومة الاتحاد والترقي، واضطر وزير الحرب محمود شوكت باشا إلى التخلي عن منصبه، لكنه عاد، بسيطرة الاتحاد والترقي من جديد في منتصف حرب البلقان، صدرًا أعظم (رئيس وزراء) في كانون الثاني/يناير 1913، لكنه اغتيل في حزيران/يونيو من العام نفسه. وفي الوقت العصيب، وبموجب اتفاق الصلح الذي وقعته تركيا مع إيطاليا، يضيف إينونو: «كنا نوافق على إنهاء الحرب مع السيد الإدريسي ومنحه الأمان، وتم إبلاغ والي اليمن [محمود نديم باشا] والإمام يحيى بهذا الوضع، ولقد احتدّ الإمام يحيى غيظًا لدى إعلامه بهذا الشرط، إذ إنه كان قد دخل الحرب فعلاً مع السيد الإدريسي من أجلنا...». وفي هذه الأثناء، وصلت إلى قيادة الجيش في اليمن أوامر من اسطنبول تقضي بتكليف رئيس أركان الحرب بالتفاوض مع الإمام يحيى للتوصل إلى حلّ ملائم لهذه المشكلة.

(89) زبارة، ج 1، ص 233-241، وفيه نصّ كتاب الإدريسي.

هكذا، وبناءً على تلك الأوامر، توجه اللواء إينونو ومعه القاضي عبد الله العمري وضابط مرافق «يجيد العربية» [لعله البكاشي عبد الرزاق بك المذكور في رسالة القاضي العمري] إلى لقاء الإمام يحيى في مقره «قفلة عذر»، وقد استقبلهم الإمام في اليوم الثاني وبرفته الضابط المترجم⁽⁹⁰⁾، ويصف إينونو اللقاء بقوله:

«أشار الإمام المحترم لجلوسي إلى مكان قريب إليه، وكان يجلس خلف مكتب مرتباً، ويرتدي الملابس الحريية، و[جلس] أمامي عدد من الكتاب، والإمام يحيى كان يبدو في حوالى الخامسة والأربعين⁽⁹¹⁾ من العمر، وقد قضى معظم عمره في الصراعات، وتقاطيعه الحادة كانت تحمل معالم زعيم قوي الإرادة، وعبر الإمام عن شكواه بشكل مقتضب بسبب المعاملة التي لقيها من الدولة، وقدم إيضاحات لأهمية الوضع، مشيراً إلى مدى الأهمية والثقة التي يخصص بها هذا اللقاء، وبالأخص بعد أن أحيط علماً بمدى خبرتي بأمور الدولة وسمع إطراء عني، وأفدته من جانبي بأنه تم الصلح مع إيطاليا، وجرت العادة لدى إبرام صلح مع أي دولة كانت على إنهاء كافة الصراعات الجانية، وذكرت له بأن وطننا صار وجهاً لوجه في حرب مع ثلاث أو أربع دول بعد انفجار حرب البلقان، وحاولت إقناعه بضرورة مشاركة كافة مجاهدي الإسلام في حرب نخوضها أكبر دولة مُسلمة».

وفي بداية اللقاء حاولتُ قدر الإمكان الضرب على الأوتار الحساسة واللجوء للخطابة! وذلك لإذابة الجليد الذي صار يتحكم بالعلاقات. وفي الأثناء اضطررت للتدخل أكثر من مرة لتصحيح بعض الكلمات والجمل التي نقلها الضابط المترجم للإمام، وتدخل الإمام فوراً وطلب مني توجيه الحديث مباشرة وعدم تدخل المترجم إلا في الحالات اللازمة، ورغم ما واجهته من صعوبة فإني بعربيتي الركيكة بدأت بالخطابة أمام الإمام!، وبعدها بدأ الإمام حديثه قائلاً: إن ما أقوله لك هو محترم، إنني أعني أصول الدولة، ولكن الأصول التي نتبعها نحن تختلف عن الأصول التي تتبعها الدولة، إنني قبل أن أعلن الحرب على جهة ما أعلن الجهاد، ولكي أعلن الجهاد لا بد لي من أن أتبع خصمي بعدو الدين، ولقد

(90) الخبر عند: زيارة (حوادث سنة 1331 هـ / 1913 م)، أئمة اليمن، ج 1، ص 271.

(91) لم يبعد كثيراً عن عُمر الإمام الحقيقي، فهو من مواليد 1228 هـ / 1869 م.

وصفتُ الإدريسي بالكافر وذلك لدخوله في حلف مع أجنبيّ ضد الأمة الإسلامية، وطالما أن دخول الإدريسي في حلف مع إيطاليا أمرٌ واضح وضح النهار؛ فكيف لي أن أرتد الآن عن فتواي بشأنه؟! وكيف أدخل في صلح معه؟

وبعد كل هذا فإن الرجل بعد أن يلقاني بمفردي سيدخل في تعاون وثيق مع الإيطاليين، ولن يتردد في مهاجمتي في يومٍ من الأيام. إنّي أرجوكم البتّ في هذا الموضوع وتفهم موقفى...».

و«أمام هذه المداولات التي جرت في جوّ مشحون، أفدّت الإمام بأنّي فقدت الموضوع بكافة أطرافه وطلبت منه أن يكون مستريح البال في ما يتعلق ببذلنا الجهود للتوصّل إلى حلّ سريع لهذا الموضوع، وفارقتُ الإمام بعد أن اتفقنا على موعد مقابلة ثانية في اليوم التالي».

ويضيف إينونو، متوّهاً بمن كان حاضراً معه:

«وكان يرافق الإمام يحيى شخصٌ يدعى السيّد (عبد الله) سبق أن خدم في العديد من مراكز الدولة ويتكلم التركية بإتقان، وقد صاحبنا هذا الشخصُ في طريق عودتنا إلى البرج (القلعة) الذي تباتُ فيه في عاصمة الإمام، [تُرى مَنْ السيّد عبد الله هذا؟ هل يقصد القاضي عبد الله العمري أم رجلاً آخر؟ فليس ساكناً معه سواءه]». وبعد هذا يذكر: «ونقل إليّ السيّد عبد الله القلق والوساوس التي يعاني منها الإمام خلال هذه الفترة، وأنّ الإمام يعي الوضع الصّعب الذي تمرُّ به الدولة، ولكنه مقابل هذا يأمل الوفاء من الدولة إزاء وفائه لها. ولقد أمضيت ليلةً عصيبةً وسط هذه الأفكار، وفي اليوم التالي بدأنا المحادثة من جديد في الصّالة الخاصة للإمام يحيى، وسألْتُ الإمام يحيى ما إذا كان مستعدّاً أن يبرم الصّلح فوراً؟ فأجابني بأنه لن يبرم الصّلح فوراً!». وبعد ردّ الإمام الحازم بعدم إبرام الصّلح فوراً، أوضح إينونو أنهم سيعملون على عدم تعرّض منطقة الإمام إلى خطر قريب، وأن الدولة لن تسحب المفرزة المخصصة تحت إمرته فوراً، وسوف يعملون للحيلولة دون انضمام العناصر الموالية للعثمانيين بل تلتزم منطقة مجاورة، وسيُخصّص بالمساعدات من الأسلحة والذخائر إلى جانب تخصيص بعض العشائر بالمال والمساعدات».

وبعد تقديم هذه الإيضاحات عبر الإمام يحيى عن امتنانه، وأبلغه اللواء إينونو بأنه - من جانبه - سيبلغ اسطنبول بأنه قد تم حل الخلاف⁽⁹²⁾.

وبسبب أحد الأسرى، تعكّرت علاقة إينونو بالإمام يحيى؛ فبعد تلك المقابلة الطويلة والمفيدة للطرفين، وفي طريق عودة إينونو إلى مكان إقامته تقدّم إليه رجل بملابس يمنية لكنه يتحدث اللغة التركية بلهجة أناضولية، طالباً إنقاذه من أسره، والرجل كان صانع بنادق في الجيش العثماني، ويعمل في ورشة للأسلحة تابعة للإمام. أدهشه وضع الرجل وحاله، «فبحسب الاتفاق الذي سبق أن أبرمناه»، فإن كلا الطرفين مُلزم بإعادة جميع الأسرى. واثّر هذا الحادث «دخلت في نقاش محتدم مع الإمام يحيى بواسطة السيّد عبد الله، وأبلغته بإطلاق سراح هذا الأسير ورغبتي في اصطحابه معي، ورفض الإمام، لحاجته إلى صانع الأسلحة، محتجاً بالحرب، ولا أذكر عدد مرات الذهاب والإياب للسيّد عبد الله، إذ إنّي كنت قد تأثرت كثيراً بسبب موضوع هذا الأسير». ويختم اللواء إينونو هذا الموضوع بقوله: «كنت أحمل انطباعاً ممتازاً عن الإمام قبل علمي بموضوع الأسير، ولكن هذا الحدث ألقى بعض الغبار على صورته في مخيلتي، إذ إنّي كنت قد أعجبتُ بشخصية الإمام في لقائي الأول به، وأذكر أنني وافقت على إطراء خَصَّ القائد أحمد عزّت باشا الإمام به عندما قال: 'هذا نموذجٌ لشخص مختار ذي فضائل'، ورغم كل شيء فإنّي باستثناء الأثر السلبي الذي تركه فيّ موضوع الأسير هذا، حرصت دومًا على ذكر الإمام بالخير وتعدد مناقبه».

يبدو أن اللواء إينونو أنجز هذه المذكرات متأخرًا - ربما بعد تقاعده - إذ إنه أضاف إثر ذكره تلك الحادثة ما يفيد بذلك، حيث ذكر حوارًا ظريفيًا جرى بينه وبين رسول مبعوث إليه من الإمام يحيى في وقتٍ لاحق من حكم عصمت إينونو كرئيس للجمهورية (1938-1950):

«.. وفي الوقت الذي تبوّأت فيه منصب رئيس الجمهورية في تركيا، بعد سنوات تلت، كان الإمام يحيى لا يزال يحكم اليمن، وبهدف بدء الحوار

(92) إينونو، ص 20.

معي أرسل أحد المقرّين له⁽⁹³⁾ من الذين تعرفت إليه في شبّابي خلال سنوات تواجدي في اليمن، وكان الإمام يطالبنا بتقديم المساعدات له، وأجّبه بأننا مستعدون لتقديم كافة المساعدات باستثناء شيئين: الأول أنّي لن أعطيه رجالاً، وثانياً: لن أعطيه مالاً!. وإزاء ردّي هذا أبدى مبعوث الإمام استغرابه قائلاً:

إنكم لن تعطونا المساعدات المالية حنّةً، ولكن لن تعطونا رجالاً هذا ما لم نفهمه!.

يضيف إينونو: «في الواقع لم أكن قد نيت موضوع الأسير صانع البنادق الذي حاولت إنقاذه، إذ إن الإمام يحيى كان يرّد عليّ دومًا بأنه لن يعطيني الرجل! وكنت برّدّي هذا أحاول تذكير الإمام يحيى بالردّ الذي طالما واجهني به!»⁽⁹⁴⁾.

بيد أن تواصلًا ومحادثات طويلة جرّت ابتداءً من عام 1346هـ/ 1928م، وبعد الحرب الثانية، أيام حُكم الرجلين، وبعد ذلك عن طريق ممثلي البلدين في القاهرة، انتهت بعقد «اتفاقية صداقة وتعاون بينهما عام 1371هـ/ 1952م»⁽⁹⁵⁾.

(93) هو القاضي أحمد بن محمد الأنسي، الذي أصبح بعد تنقله في أعمال إدارية ومالية عدة، ناظرًا للمعارف (1346هـ/ 1928م). وسبق له أن زار الأستانة، وكان يُجيد التركية فتخرج في معاهدها، وإن كنّا نعلم أن زيارته حاملًا رسائل من الإمام يحيى كانت في وقت نيابة عصمت إينونو لأتاتورك (وذلك في عام 1345هـ/ 1927م)، ولا يُستبعد أنّه قابله نيابة عن رئيسه يحكم معرفته الطويلة باليمن، زيارة، ص 156؛ العرشي، الملحق الأول، ص 258؛ مطهر، سيرة الإمام يحيى، ص 84-85، 242-287.

(94) إينونو، ص 21-22.

(95) الشامي، ص 376 (عن وثائق محفوظة في المركز الوطني للوثائق بصنعاء بأرقام: 7/1 و12/1 و32/1).

الملحق (1-7)
أسماء الولاة العثمانيين في اليمن
(1289-1336هـ / 1872-1918م)

م	اسم الوالي	مدة ولايته	ملاحظات
1	أحمد مختار باشا	1289-1290هـ / 1872-1873م	دخل صنعاء (الخميس 16 صفر 1289هـ - 24 نيسان / أبريل 1872م)
2	أحمد أيوب باشا	1290-1293هـ / 1873-1876م	كان قاصياً نظماً. ذكر المؤلف أن وفاته كانت في عام 1310هـ / 1893م
3	العشير مصطفى عاصم باشا	1293-1295هـ / 1876-1878م	توفي بمدينة في 10 ربيع الآخر 1309هـ - 12 تشرين الثاني / نوفمبر 1891م
4	إسماعيل حافظ باشا	1295-1298هـ / 1878-1881م	للمرة الأولى
5	محمد عزت باشا	1299-1302هـ / 1881-1884م	توفي في صنعاء عام 1302هـ / 1884م
6	أحمد فيضي باشا	1302-1304هـ / 1884-1886م	للمرة الأولى
7	أحمد عزت باشا	1304هـ / 1886-1887م	لم يكمل العام

تابع

م	اسم الوالي	مدة ولايته	ملاحظات
8	المشير عثمان باشا (الاعرج)	1305-1306هـ / 1007-1008م	
9	الفريق عثمان نوري باشا (اللقبي)	ذو الحجة 1306 - ذو القعدة 1307هـ / أغسطس 1089 - يونيو 1890م	عُرف بالعدل والبرافع والكرم (انتقل إلى ولاية مكة) وفيها توفي في عام 1310هـ / 1893م
10	إسماعيل حافظ باشا	1307-1308هـ / 1890-1891م	للمرة الثانية (توفي بصفاء في 5 محرم 1309هـ - 10 آب / أغسطس 1891م)
11	حسن أديب باشا	1308-1309هـ / 1891م	وصل المدينة في 11 ذي الحجة 1308هـ - 17 تموز / يوليو 1891م، وأنهت مهمته بتعيين المشير فيضي في 16 جمادى الأولى 1309 - 17 كانون الأول / ديسمبر 1891م
12	أحمد فيضي باشا (المشير)	1309-1315هـ / 1891-1898م	(للمرة الثانية) وصل كفاءة عسكري أولاً في 17 ربيع الأول 1309هـ - 20 تشرين الأول / أكتوبر 1891م، ثم عُيّن والياً من 16 جمادى الأولى 1309هـ - 17 كانون الأول / ديسمبر 1891م
13	حُسين حلمي باشا	1316-1318هـ / 1898-1900م	كان محباً للعلم (أسس إدارة المعارف وفتح دار المعلمين والصنائع وبعض المدارس)، وصل صفاء في 20 محرم - 9 حزيران / يونيو
14	المشير عبد الله باشا	1318-1320هـ / 1900-1902م	

م	اسم الوالي	مدة ولايته	ملاحظات
15	توفيق باشا	1320-1322هـ / 1902-1904م	
16	المشير أحمد فيضي باشا	1323-1326هـ / 1905-1908م	(للمرة الثالثة)
17	حسن نحسين باشا الفقير	1326-1328هـ / 1908-1910م	عربي، سوري الأصل، كان ممن اختار البقاء في اليمن بعد خروج الأتراك. أسهم في تأسيس الجيش وعاد مع أسرته بعد الحرب العالمية الثانية وتوفي بدمشق عام 1946م
18	كامل بك	1328هـ / 1910م	كان متصرف تيز (17 صفر - 12 جمادى الأولى 17 شباط / فبراير - 21 أيار / مايو)
19	محمد علي باشا	1328-1329هـ / 1910-1911م	سنة خشن الطبع
20	أحمد عزت باشا (اللواء والمشير)	1329-1331هـ / 1911-1913م	كان رئيساً لأركان الجيش العثماني. وقع مع الإمام يحيى اتفاق دقان 1329هـ / 1911م
21	محمود نديم (بك)	1331-1336هـ / 1913-1917م	(بالنيابة بعد سفر عزت باشا)، عربي، سُوري الأصل، وبانتساب الأتراك بأمر السلطان من اليمن بهزيمة تركية في الحرب العالمية الأولى، كان ممن اختار البقاء للعمل في إدارة الإمام يحيى، الذي سلمه مقاليد الحكم. مكث في اليمن عشرين عامًا حتى عاد إلى موطنه عام 1342هـ / 1924م، وتوفي في اسطنبول

المراجع

1- العربية

أباظة، فاروق عثمان. الحكم العثماني في اليمن 1872-1918. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

_____. عدن والياسة البريطانية في البحر الأحمر 1839-1918. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1976.

أحمد، إبراهيم خليل. تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516-1916م. الموصل: جامعة الموصل، 1989.

أرن، خالد (إشراف). بحوث الندوة الدولية حول اليمن في العهد العثماني. سلسلة تاريخ البلدان الإسلامية؛ رقم 26. استانبول: منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، 2011.

الإرياني، علي بن عبد الله. الموقف اليمني من الحكم العثماني الثاني مع تحقيق مخطوطة الدرر المشور في سيرة الإمام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين. دراسة وتحقيق آمة الملك اسماعيل قاسم الثور. دمشق: دار الفكر، 2008.

أنطونيوس، جورج. يقظة العرب. تعريب ناصر الدين الأسد وإحسان عباس. ط 3. بيروت: دار العلم للملايين، 1969.

أورتاي، إيلير. إعادة استكشاف العثمانيين. ترجمة بسام شيجا. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

أوغلي، أكمل الدين إحسان. الأتراك في مصر وتراثهم الثقافي. تقديم رجب طيب أردغان. القاهرة: دار الشروق، 2011.

_____. (إشراف وتقديم). الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة. نقله إلى العربية صالح سعداوي. 2 ج. سلسلة الدولة العثمانية تاريخ وحضارة؛ 3 (إستانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، 1999).

إينونو، عصمت. مذكرات. [د.م.: د.ن.: د.ت.].

الباري، محمد بن لطف. الرّوض البّام في ما شاع في قطر اليمن من الوقائع والأعلام. تحقيق عبد الله محمد الحبشي. ط 2. صنعاء: مكتبة الإرشاد، 2006.

باوزير، خالد سالم. ميناء عدن: دراسة تاريخية معاصرة. الشارقة: دار الثقافة العربية؛ عدن: جامعة عدن، 2001.

تامينان، لوسين. اليمن كما يراه الآخر. مراجعة طلحة حسين فدعق. صنعاء: المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، 1997.

تايلور، أ.ج. ب. الصراع على سيادة أوروبا 1848-1918م. ترجمة فاضل جتكر. أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، كلمة؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2009.

الجرافي، أحمد بن محمد. حوليات العلامة الجرافي 1307-1889هـ/ 1316-1900م. تحقيق ودراسة حين عبد الله العمري. سلسلة الحوليات. بيروت: دار الفكر المعاصر؛ دمشق: دار الفكر، 1992.

الحرازي، محسن بن أحمد. فترة الفوضى وعودة الأتراك إلى صنعاء. السفر الثاني من تاريخ الحرازي (رياض الرياحين)، 1276-1289هـ = 1859-1872م. تحقيق ودراسة حين بن عبد الله العمري. صنعاء: دار الحكمة اليمنية؛ دمشق: دار الفكر، 1986.

حوليات يمانية. تحقيق عبد الله الحبشي. (عدة طبعات).

الخطابي، أروى أحمد. تجارة البن اليمني في القرنين 17-19 م. صنعاء: مجموعة الكبوس للشجارة، 2011.

رافق، عبد الكريم. العرب والعثمانيون 1516-1916. ط 2. دمشق: [ع. الك. رافق]، 1992.

الرجوي، جميلة هادي. محمد علي واليمن 1818-1841. صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، 2006.

الزّين، عبد الله يحيى. اليمن ووسائله الإعلامية. دمشق: دار الفكر، 1985.

سالم، سيد مصطفى. تكوين اليمن الحديث. 1- اليمن والإمام يحيى 1904-1948م. ط 2. القاهرة: [د.ن.]، 1971.

_____. مراحل العلاقات اليمنية - السعودية. 1158-1353هـ/ 1754-1934م. خلفية وحوارات تاريخية. القاهرة: مكتبة مديولي، 2003.

سيد، أيمن فؤاد. تاريخ المذاهب الدينية في بلاد اليمن حتى نهاية القرن السادس الهجري. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1988.

الشامي، فؤاد عبد الوهاب. علاقة العثمانيين بالإمام يحيى في ولاية اليمن 1904-1918م. صنعاء: مركز الرائد للدراسات والبحوث، 2014.

الصنعاني، محمد بن محمد بن زبارة. أئمة اليمن بالقرن الرابع عشر للهجرة. الإمام الهادي شرف الدين: دعوته سنة 1296، ووفاته سنة 1307هـ. الإمام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين: دعوته 1307 ووفاته 1322. نجله الإمام الشهيد المتوكل على الله يحيى: دعوته 1322 ووفاته 1367. نجله خليفة العصر الإمام الناصر أحمد: دعوته 1367 أيداه الله وأطال عمره. ووفيات أعلام أعوامهم الى سنة 1375هـ. المطبعة السلفية ومكتبتها، 1957.

_____. نُزهة النظر في رجال القرن الرابع عشر. تحقيق أحمد بن محمد يحيى زبارة وعبد الله الجرافي. صنعاء: مكتبة الإرشاد، 2010.

_____. نُزهة النظر في رجال القرن الرابع عشر. صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمنية، 1979.

_____. نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر. ط 2. صنعاء: مركز الدراسات اليمنية، [د.ت.].

العرشي، حسين بن أحمد. بلوغ المرام في شرح مك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وإمام. تحقيق النص محمد بن محمد عبد الله العرشي؛ وضع الملاحق والفهارس أنستاس ماري الكرمللي. صنعاء: الهيئة العامة للكتاب، 2012.

عشر سنوات من سيرة الإمام يحيى بن محمد حميد الدين: المصممة تقييد حوادث إنشاء تجديد الجهاد الثاني. تصنيف سعد بن محمد الشرقي. دراسة وتحقيق محمد عيسى صالحية. عمان: دار البشير، 2004.

العُمري، حسين بن عبد الله. الإمام الشوكاني رائد عصره: دراسة في فقهه وفكره. دمشق: دار الفكر، 1990.

_____. تاريخ اليمن الحديث والمعاصر. ط 3. دمشق: دار الفكر، 2010.

_____. تأملات في شؤون الإدارة والإصلاحات العثمانية في اليمن. استانبول: سيك؛ صنعاء: المركز الوطني للوثائق، 2011.

- _____. المنار واليمن. دمشق: دار الفكر، 1987.
- _____. مئة عام من تاريخ اليمن الحديث. ط 2. دمشق: دار الفكر، 1990.
- _____. يمانيات في الثقافة والتاريخ. 4 ج. دمشق: دار الفكر، 2011.
- _____. اليمن بين عهدين: ولاية عثمانية ومملكة متوكلية (1289-1367هـ/ 1872-1948م). دمشق: دار الفكر، 2017.
- الغنام، سليمان. سياسة محمد علي باشا التوسعية في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا 1811-1840م. [بيروت]: المركز الثقافي العربي، 2004.
- فهمي، خالد. كل رجال الباشا: محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة. ترجمة شريف يونس. القاهرة: دار الشروق، 2001.
- فيشر، هيربرت أ.ل. تاريخ أوروبا في العصر الحديث: 1789-1950. تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع. القاهرة: دار المعارف، 1986.
- قدورة، زاهية. تاريخ العرب الحديث. بيروت: دار النهضة العربية، 1975.
- ماكرو، إريك. اليمن والغرب. تعريب وتعليق حسين بن عبد الله العمري. ط 2. دمشق: دار الفكر، 1987.
- مانتران، روبر (إشراف). تاريخ الدولة العثمانية. ترجمة بشير السباعي. القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1993.
- مببطين، مهند. أهل القلم ودورهم في الحياة الثقافية في مدينة دمشق خلال الفترة (1121-1172هـ/ 1708-1758م). دمشق: المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، 2005.
- مطهر، عبد الكريم بن أحمد. سيرة الإمام يحيى بن محمد حميد الدين المسماة كتيبة الحكمة من سيرة إمام الأئمة. تحقيق محمد عيسى صالحية. عمان: [د.ن.]، 1998.
- المغربي، زوات عرفات. العلاقات المصرية اليمنية: النصف الأول من القرن التاسع عشر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010.
- المقحفي، إبراهيم أحمد. معجم البلدان والقبائل اليمنية. صنعاء: دار الكلمة، 2002.
- الواسعي، عبد الواسع بن يحيى. تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن. صنعاء: مكتبة الإرشاد، 2007.

2 – الأجنبية

- Brouwer, C. G. *Al-Mukha*. Amsterdam: D'Fluyte Rarob, 1989, 1992, 1997.
- Burrowes, Robert D. *Historical Dictionary of Yemen*. London: Scarecrow Press, 1995.
- Chaudhuri, K. N. *Trade and Civilization in the Indian Ocean: An Economic History*. Cambridge: Cambridge University press, 1995.
- Farah, Caesar E. *The Sultan's Yemen*. London, New York: L.B. Tauris, 2002.
- Hayes, Paul. *The Twentieth Century 1880-1939*. London: A. and C. Black, 1978.
- Holt, Peter, Ann K. S. Lambton and Bernard Lewis (eds.), *The Cambridge History of Islam, vol. 1A: The Central Islamic Lands From Pre-Islamic Times to The First World War*. Cambridge: Cambridge University Press, 1970.
- Kinross, Patrick. *Ataturk: The Rebirth of A Nation*. London: Phoenix Publisher, Orion, 1998.
- Mango, Andrew. *Ataturk*. London: [s.n.], 2004.
- Mernier, Frank. «La «Commune» de Sana'a.» in: *Studies in Oriental Culture and History*. Festschrift für Walter Dostal. Frankfor: Peter Lang, 1993.
- Sergeant, R. B. and R. B. Lewcock. *Sana'a An Arabian Islamic City*. London: The World of Islam Festival Trust, 1983.
- Seaward, Paul and Michael J. Bedford (eds.). *The Prime Ministers: From Walpole to Macmillan*. Dod's Parliamentary Companion Limited, 1994.
- Shaw, Stanford J. *History of The Ottoman Empire and Modern Turk 1808-1975*, 3 vols. Cambridge: Cambridge University Press, 1977.

الفصل الثامن

نشأة الدولة في عُمان عام 1034هـ/ 1624م دراسة في التحولات السياسية والاجتماعية في العهد العثماني

ناصر بن سيف بن عامر السعدي

مقدمة

شهدت عُمان تحولات سياسية واجتماعية مهمة منذ القرن السادس عشر حتى النصف الأول من القرن العشرين، فكانت أول دولة في المشرق العربي تواجه الموجة الاستعمارية الأولى المتمثلة في البرتغاليين، الذين سيطروا على السواحل العُمانية حوالي مئة عام، وفتح انتصار العثمانيين في معركة مرج دابق الباب للتوجه نحو مقاومة البرتغاليين في السواحل العربية عامة والسواحل العمانية خاصة.

ستتناول هذه الورقة طبيعة التحولات التي كانت تمر بها عُمان عبر ثلاث مراحل. المرحلة الأولى تركز على الأحوال والأوضاع السياسية قبل الاحتلال البرتغالي وبُعده، خصوصًا الهوية الجغرافية لمسمى عُمان وعلاقتها بالتطورات السياسية في عُمان، وكذلك موقف الدولة العثمانية، وهل ثمة عوامل أثرت في الموقف العثماني. وتتناول المرحلة الثانية نشأة دولة اليعاربة في عام 1034هـ/ 1624م والأسس والمرجعية التي قامت عليها هذه الدولة، وذلك

بمناقشة القوى الاجتماعية التي أسهمت في نشأة تلك الدولة، وطبيعة العلاقة بين الفقهاء وأئمة دولة اليعاربة. أمّا المرحلة الثالثة، فتركز على طبيعة الأوضاع منذ عام 1162 هـ/ 1749 م، وكيف عادت القبيلة إلى الواجهة، وأصبحت هي الفاعلة سياسيًا، وبدلاً من الدولة، ومكونًا للحياة السياسية.

ومن أجل الإجابة عن التساؤلات السابقة، قُسمت الورقة إلى المحاور الثلاثة الآتية:

أولاً: عُمان والاحتلال البرتغالي وطبيعة الدور العثماني

ثمة اختلاف في الكيفية التي تناول بها المصادر التاريخية عامة التطور السياسي في عُمان، خصوصاً في ما يتعلق بطبيعة العلاقة بكل من الدولة الأموية والدولة العباسية؛ فبعض المصادر العربية، وتبعه في ذلك المراجع العربية، يحاول تأكيد أن عُمان كانت جزءاً من الدولة الأموية ثم جزءاً من الدولة العباسية، غير أن المصادر العثمانية - المصادر الأولى - تلك منحى آخر يختلف كلياً عن منحى تلك المصادر والمراجع، وتؤكد أن عُمان لم تخضع للدولة الأموية ولا للدولة العباسية إلّا في فترات متقطعة، ولأسباب عدة، منها الضعف والانقسام السياسي الداخلي، وهذا التباين في طبيعة النظرة إلى التطور السياسي في عمان يعود - في جزء منه - إلى طبيعة المذهب الذي اعتنقته غالبية أهل عُمان، وبناءً عليه أسس النظام السياسي، وهو المذهب الإباضي؛ إذ تؤكد مصادره الأولية عدم شرعية أي خلافة بعد الخلافة الراشدة⁽¹⁾. ولكن لا بد، قبل كل شيء، أن يمتد الحديث إلى الإطار الجغرافي لمُتمى عُمان، وصورة الوطن في الذاكرة الفقهية والاجتماعية.

في الواقع، تناولت كتب معاجم البلدان، وكذلك بعض المصادر التاريخية العربية، الإطار الجغرافي لمُتمى عُمان، ويكاد يكون هناك توافق حول حدود مُتمى عُمان الجغرافي؛ فبعض المصادر جعل عُمان تمتد من ساحل الشحر

(1) للمزيد بشأن رؤية أهل عُمان لعلاقاتهم بكل من الدولة الأموية والدولة العباسية، وموقفهم السياسي، يُنظر: سرحان بن سعيد الأركوي، كشف القمّة الجامع لأخبار الأمة، تحقيق حسن بن محمد عبد الله النابودة، ج 2 (بيروت: دار البارودي، 2006)، ص 855 وما بعدها.

جنوباً حتى خور العديد شمالاً، في حين يحدد بعض تلك المصادر رمال بينونة⁽²⁾ بأنها الحد الفاصل بين عُمان والبحرين⁽³⁾. هذا بالنسبة إلى المصادر العربية، أما المصادر العُمانية، الفقهية منها أو التاريخية، فهي أكثر وضوحاً في ضبط حدود عُمان، لارتباط العامل الجغرافي بكثير من القضايا والأحكام الشرعية، ولا سيما الجهاد، وتحديدًا بعد قيام الإمامة الإباضية الأولى في عُمان عام 132هـ/749م؛ تلك التجربة السياسية التي كانت بمنزلة النواة التي أعقبها تشكُّل مفهوم الوطن جغرافياً وثقافياً وسياسياً في الذاكرة العُمانية، ثم الإمامة الإباضية الثانية في عام 177هـ/793م، التي أكدت نزعة الاستقلال من خلال ظهور نظام سياسي كان مرجعه الأساسي المذهب الإباضي، فكانت صورة الوطن وإطاره الجغرافي والاجتماعي حاضرة في كلتا الإمامتين، وكان الامتداد الجغرافي لمسمى عُمان إبان الإمامة الإباضية الثانية يمتد من ساحل الشحر جنوباً - المنطقة الجنوبية من عُمان حالياً - حتى حد جلفار وصولاً إلى منطقة خور العديد، نقطة التقاء حدود كل من قطر والعودية والإمارات العربية المتحدة حالياً⁽⁴⁾. وبدأت تظهر في هذه الفترة النقاشات الفقهية حول مفهوم الوطن وإطاره الثقافي والاجتماعي؛ فعُمان، كما تقول المصادر الفقهية، «حكمها واحد هي ورسايقها»⁽⁵⁾، و«عُمان مصر واحد... فيجوز له (العُماني) أن يخرج إلى أي موضع كان من عُمان دفاعاً عنها»⁽⁶⁾، وتواصل الاهتمام بإطار

(2) تقع بينونة اليوم بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وتتداخل أراضي عُمان من جهة الجنوب الغربي مع رمال الربع الخالي. يُنظر: علي حنين اللواتي، تاريخ عُمان الحضاري: من القرن الرابع حتى السادس للهجرة دراسة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية (مقط: مجلس النشر العلمي، جامعة السلطان قابوس، 2011)، ص 23.

(3) سليم بن محمد بن سعيد الهنائي، عُمان في مصادر الجغرافيا والرحلات الإسلامية في العصر الإسلامي الوسيط (مقط: بيت الغمام للنشر والترجمة، 2015)، ص 25 وما بعدها.

(4) تُجمع الكتابات التاريخية التي كتبت في عُمان قبل عام 1970 على أن الإطار الجغرافي لمسمى عُمان يمتد إلى خور العديد. للمزيد، يُنظر الكتابات التاريخية التالية: كشف القمعة، لرحان بن سعيد الأزكوي، كتبه حوالي 1728م، الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيدين، حميد بن محمد بن رزيق، تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، نور الدين السالمي.

(5) مهنا بن خلفان البوسعيدي، لباب الآثار الواردة على الأولين والمتأخرين الأخيار، تحقيق عبد الحفيظ شلبي، ج 1 (مقط: وزارة التراث القومي والثقافة، 1981)، ص 310.

(6) سعيد بن خلفان الخليلي، أجوبة المحقق الخليلي، تحقيق بدر بن عبد الله الرجحي [وآخرون] (مقط: مكتبة الجيل الواعد، 2010)، ص 79.

عُمان الجغرافي، وطاول ذلك حتى المصادر غير العُمانية، كموسوعة لاروس الفرنسية التي حددت عُمان في عام 1286هـ/ 1870م بما يأتي: «عُمان: مملكة إقليم واسع الانتشار يقع شرق شبه الجزيرة العربية بطل على خليج (فارس) وبحر عُمان...»⁽⁷⁾.

ضمن هذا الإطار الجغرافي قامت التجارب السياسية العُمانية، بما فيها التجربة السياسية التي انقسمت في التاريخ الحديث إلى مرحلتين، الأولى من عام 1034هـ/ 1624م إلى عام 1162هـ/ 1749م، والثانية من عام 1749 إلى عام 1970، والتجربة الأخيرة تميزت بعدم وجود دولة مركزية فاعلة داخليًا، بل مجرد إمارات قبلية لم يكن بينها رابط متين عدا الحلف والولاء السياسي، وهو رابطٌ معرضٌ للتحول والتبدل بناءً على الأوضاع والملازمات السياسية. مع ذلك، وعلى الرغم من الانقسامات وهشاشة الأنظمة السياسية، وضعف السلطة المركزية التي تظهر في بعض الفترات الزمنية، تبقى عُمان حاضرة بمكوناتها الجغرافية والاجتماعية، وهذا ما تؤكدته الإشارات هنا وهناك، حتى في أشد الفترات انقسامًا؛ فعُمان عند السلطان تركي بن سعيد تمتد إلى خور العديد⁽⁸⁾، وهي عند الزعماء وشيوخ القبائل وحدة جغرافية واجتماعية، كما عبر عن ذلك الشيخ عيسى بن صالح في عام 1346هـ/ 1928م⁽⁹⁾.

هذا على مستوى تطور مسمى عُمان الجغرافي تاريخيًا، أما على مستوى التطور السياسي والثقافي، فقد انتشر في عُمان المذهب الإباضي وآمن به أهلها نتيجة الدور الذي مارسه حملة العلم الذين أرسلهم أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة إلى عُمان، وعلى يد حملة العلم قامت أول إمامة إباضية في عُمان

(7) للمزيد، يُنظر المقال بشأن عُمان الذي نُشر في موسوعة لاروس الفرنسية لعام 1870، طبعة القرن التاسع عشر، ثم نُشر مترجمًا ضمن الوثائق العُمانية المنشورة في عام 2007؛ محمد بن عبد الله الحارثي، موسوعة عُمان الوثائق الربية، مج 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 281 وما بعدها.

(8) س. ب. مايلز، الخليج بلداته وقبائله، ترجمة محمد أمين عبد الله، ط 4 (مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، 1990)، ص 349.

(9) الحارثي، مج 2، ص 671.

132هـ/ 749م⁽¹⁰⁾، ونُصّب الجلندي بن معبود إمامًا في عُمان، فرفض الخطبة والطاعة للخليفة العباسي لأن «ذلك لا يجوز في باب الدين [في المذهب الإباضي]... إنما يدفع عنها - عُمان - بالرجال والمال»⁽¹¹⁾. ثم جاءت الإمامة الثانية في عام 177هـ/ 793م، التي هي الأخرى رفضت الاعتراف بشرعية الخلافة العباسية، وجرت مقاومة جميع الحملات التي أرسلت بهدف إخضاع عُمان، وقتل القائد العباسي عيسى بن جعفر، ومنذ ذلك الحين أصبح «أمر عُمان»، كما يقول أحد الفقهاء، «إلى علمائها من قديم الزمان»⁽¹²⁾.

وأما المنطقة الساحلية، فكانت قبيل قدوم البرتغاليين واقعة منذ عام 660هـ/ 1261م تحت سيطرة سلطنة هرمز حتى عام 913هـ/ 1508م، حين نزل إلى شاطئها أول برتغالي، وكان من سوء حظ الموانئ العُمانية أن تكون من أوائل المدن التي تعرضت لوحشية البرتغاليين، بدايةً من قلعات ومسقط وصحار وجلفار، وانتهاءً بأقصى شمال عُمان؛ إذ عملت القوة البرتغالية على تحطيم المقومات الاقتصادية، والقضاء على حركة الملاحة العربية في المحيط الهندي، وذلك عن طريق إحكام قبضتها على تلك الموانئ، وحرق السفن المملوكة للعرب⁽¹³⁾. واكتملت السيطرة البرتغالية على السواحل العربية عامة والعُمانية خاصة منذ منتصف القرن السادس عشر. وحاول أهل عُمان والقوى المحلية في الخليج التخلص من البرتغاليين، فكانت أكثر الثورات تأثيرًا في الوجود البرتغالي تلك التي حدثت في عام 927هـ/ 1521م، حين وُضعت خطة محكمة لمهاجمة الحصون البرتغالية في المنطقة، فتنحى نصر معنوي في ظل فشل عسكري، ثم

(10) للمزيد بشأن مفهوم حُلة العلم والشخصيات التي وصلت إلى عُمان، وقاموا بنشر المذهب الإباضي، يُنظر: سعيد بن محمد الهاشمي، دراسات في التاريخ العماني (مسقط: النادي الثقافي، 2013)، ص 37 وما بعدها.

(11) عبد الله بن حميد السالمي، نحفة الأعيان بيرة أهل عمان، ج 1 (مسقط: مكتبة الاستقامة، 1997)، ص 93.

(12) الحارثي، مج 2، ص 448.

(13) حيدر عبد الرضا التميمي، مملكة هرمز في ظل الاحتلال البرتغالي (بغداد: دار ومكتبة عدنان، 2015)، ص 46 وما بعدها.

قامت ثورة أخرى في مسقط وقلهات في عام 932هـ/ 1526م⁽¹⁴⁾. وبشكل عام، لم تؤثر حركة المقاومة العربية في الوجود البرتغالي في المنطقة، كونها حركات غير منظمة، ولم يكن لها ظهور من القوى الإقليمية في المنطقة، خصوصاً الدولة العثمانية التي لم يظهر لها نشاط في الأراضي العربية إلا بعد معركة مرج دابق، وكان ذلك لأسباب عدة، منها انشغال العثمانيين بالحروب على الجبهة الأوروبية، ثم الصراع مع الدولة الصفوية في إيران⁽¹⁵⁾. ومع حلول عام 921هـ/ 1516م، وهو العام الذي انتصر فيه العثمانيون على المماليك في معركة مرج دابق وأدخلت مصر في دائرة النفوذ العثمانية، سُجل تحول مهم مهد للمواجهة بين العثمانيين والبرتغاليين، حين بدأ العثمانيون الظهور في سواحل البحر الأحمر، نتيجة دوافع عدة، كانت دينية في المقام الأول، «لتؤكد... سلطتها الدينية المرجعية وتقوي من قبضتها على البلدان الإسلامية»⁽¹⁶⁾، خصوصاً أن للتوسع البرتغالي نزعات دينية وتعصباً دينياً ضد الإسلام، وباتوا يمثلون تهديداً للأماكن المقدسة⁽¹⁷⁾. إضافة إلى ذلك، أصبح وجود البرتغاليين في المحيط الهندي وإحكام قبضتهم على معابر التجارة إلى الهند يهددان المصالح التجارية والاقتصادية للدولة العثمانية⁽¹⁸⁾. وبالتالي، يمكن القول إن عوامل عدة، دينية واقتصادية وسياسية، حركت مشاعر الدولة العثمانية ودفعتها إلى التحرك إلى السواحل العربية في المحيط الهندي، فبدأت ترسل الحملات لمواجهة البرتغاليين، فأرسلت حملة إلى الهند لنصرة المسلمين فيها في عام 905هـ/ 1501م، ثم سيطرت على عدن في عام 940هـ/ 1534م، وامتدت محاولاتها لضرب القوة البرتغالية في السواحل العُمانية، فحدثت مواجهات متعددة بينهما في مسقط، منها المواجهة التي حدثت في عام 988هـ/ 1581م⁽¹⁹⁾، لكن الحملات والمواجهات تلك لم تحقق نتائج

(14) علي محمد راشد، الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين إمارات ساحل عُمان وبريطانيا 1806-1971م (الشارقة: اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، 2004)، ص 16.

(15) النيمي، ص 82.

(16) فوزية الجيب، تاريخ النفوذ البرتغالي في البحرين 1521-1602م (بيروت: المؤسسة العربية

للدراسات والنشر، 2003)، ص 185.

(17) النيمي، ص 41، 42.

(18) المرجع نفسه، ص 48.

(19) راشد، ص 16.

تُذكر، فاستمر الوجود البرتغالي في المنطقة. ونستطيع أن نلخص في النقاط الآتية عوامل ضعف الدولة العثمانية وعدم قدرتها على طرد البرتغاليين من السواحل العربية عامة والعُمانية خاصة:

- ضعف الفاعلية العثمانية: لم تتوافر للعثمانيين الحماسة الكافية ولا الاستراتيجية الفاعلة لمواجهة البرتغاليين، لأن جميع الحملات البحرية التي أرسلتها الدولة العثمانية إلى سواحل شبه الجزيرة العربية وُعُمان كانت عبارة عن جهد مغامرين تنقصهم الرغبة في إقامة حكم مستقر أو مواجهة البرتغاليين أو إخراجهم من المنطقة، فكان الهدف ينحصر، كما يبدو، في تحقيق بعض المكاسب، كالحصول على غنائم⁽²⁰⁾، وفي النهاية وجدت الدولة العثمانية نفسها غير قادرة على مواجهة البرتغاليين⁽²¹⁾، فكانت المهمة ملقاة على أبناء الخليج العربي الذين حققوا ما لم يتطعم العثمانيون تحقيقه.

- الصراع الصفوي - العثماني: تزامن الاحتلال البرتغالي مع تمدد الدولة الصفوية وطموحاتها في المنطقة، وتوسيع رقعة نفوذها السياسي، فرأت الدولة العثمانية أن هذا التمدد هو على حاب مصالحها الاقتصادية والسياسية⁽²²⁾، فحدثت الخلافات والمواجهات المسلحة بين الدولتين، منذ عهد السلطان سليم الأول، الذي نجح في إلحاق الهزيمة بالجيش الصفوي في معركة جالديران في عام 920هـ/ 1514م، فكانت هذه الهزيمة وعوامل أخرى قد دفعت الشاه إسماعيل الصفوي إلى التقرب من البرتغاليين لمواجهة العثمانيين، فرحب البرتغاليون بذلك وتعهدوا بوضع قدرات الأسطول البرتغالي في خدمته⁽²³⁾، فتكللت هذه التحالفات بتوقيع معاهدة بين الطرفين في عام 921هـ/ 1515م، هدفها الحد من قدرة الدولة العثمانية، وتحجيم دورها في المنطقة، وبهذا يكون الصراع الصفوي العثماني أحد العوائق التي أضعفت قدرة الدولة العثمانية على إيجاد موطئ قدم لها في عُمان⁽²⁴⁾.

(20) المرجع نفسه، ص 17.

(21) الجيب، ص 192، 195.

(22) عزيز الحاج، العلاقات العمانية - العراقية عبر التاريخ من سومر وأكد حتى الحرب العالمية الأولى (لندن: دار الحكمة، 2003)، ص 149 وما بعدها.

(23) الغالية بن سام المغيرة، «الصراع البرتغالي الفارسي العثماني على جزيرة هرمز 1507-

1622م»، رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس، مسقط، 2015، ص 72.

(24) الحاج، ص 161.

- الوضع الداخلي في عُمان: كانت عُمان في لحظة ظهور العثمانيين في السواحل العربية والعُمانية وسواحل المحيط الهندي، تعاني انقاصاً سياسياً حاداً، فلا دولة مركزية فيها، والداخل مقسم تقريباً بين تسع إمارات قبلية متناحرة⁽²⁵⁾. وعلى الرغم من ظهور بعض محاولات النخب الدينية والسياسية لتنصيب بعض الأئمة خلال فترة الوجود البرتغالي، لم يكن أولئك الأئمة يملكون شرعية ولا إجماعاً سياسياً، ثم إنهم كانوا محصورين في المناطق الداخلية⁽²⁶⁾. والأهم من ذلك، وكما يبدو، هو أنه لم يكن من أولوياتهم الاهتمام بالوجود البرتغالي؛ إذ لم تشر المصادر العُمانية إلى أي موقف، ولو نظرياً، من أولئك الأئمة أو العلماء، ضد الوجود البرتغالي، وليس في المصادر العمانية ما يؤكد حدوث تواصل بين فقهاء عُمان ورموز الدولة العثمانية في ذلك الوقت. وربما كان وراء هذا الأمر عوامل مذهبية، لأن الخلافة العثمانية خلافة غير شرعية من وجهة نظر الفكر السياسي الإباضي، وهي امتداد لخلافة بني أمية وآل العباس⁽²⁷⁾. إضافة إلى ذلك، هنالك موقف آخر تقف وراءه دوافع سياسية؛ إذ رفضت الإمارات القبلية التعاون مع العثمانيين، ووفر بعضها الحماية لأفراد الحامية البرتغالية التي طردها قوة عثمانية من مسقط في عام 988هـ / 1581م، ولعل ذلك أمر غير مستغرب، خصوصاً أن سمعة الدولة العثمانية ساءت كثيراً بسبب ما حدث من انتهاكات في عدن، وكانت سبباً مباشراً لتدهور صورة العثمانيين في المنطقة⁽²⁸⁾. وليس بعيداً أن يكون هذا الفعل قد شاع ذكره في أنحاء الجزيرة العربية، وكان وراء موقف أهل عمان. ومهما يكن من أمر، فالحضور العثماني في عُمان ظل محدوداً إلى درجة أن المصادر العُمانية بشى أنواعها أغفلت ذكره أو الإشارة إليه، عدا بعض الشذرات هنا وهناك، منها بعض النشاط في المدن الساحلية، مثل صحار ولوى⁽²⁹⁾.

(25) الهاشمي، ص 225-226.

(26) المرجع نفسه، ص 200.

(27) محمد بن عبد الله بن محبوب، «سيرة إلى إمام حضرموت»، مخطوط، مكتبة السيد أحمد بن

محمد البروسيدي، مسقط، المخطوط، رقم 213.

(28) الحاج، ص 193.

(29) موسى بن سالم البراشدي، «الدور السياسي لعلماء عُمان خلال الفترة من 1034هـ / 1624م

إلى 1162هـ / 1749م»، رسالة دكتوراه، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، 2015، ص 30.

وهكذا، مثلت هذه العوامل الداخلية والخارجية عوائق وموانع لأي تأثير عثماني في عُمان، التي ظلت تحت وطأة التناحر القبلي في الداخل⁽³⁰⁾، ووطأة الاحتلال البرتغالي في الساحل، وكانت النتيجة تردّي الأحوال الاجتماعية حتى عم الظلم والقهر والفساد، إلى أن جاء عام 1034هـ/ 1624م الذي يُعتبر نقطة تحول في تاريخ عُمان الحديث، ومن خلاله تحقق طرد البرتغاليين من عُمان ثم من السواحل العربية، وكان الفضل في ذلك يعود إلى دولة اليعاربة، الدولة التي أسست نظامًا سياسيًا قائمًا على توافق النخب الدينية والقبلية، ووفق مرجعية المذهب الإباضي، وهذا ما سوف نناقشه في المبحث التالي.

ثانيًا: هوية النظام السياسي وظهور دولة اليعاربة في عام 1034هـ/ 1624م

1 - المرجعية السياسية للدولة: المذهب الإباضي

تعود الجذور الأولى لنشأة المذهب الإباضي إلى عام 37هـ/ 657م، حين انقسم جيش علي بن أبي طالب ورفض قسم منه التحكيم مع معاوية بن أبي سفيان وعُرف بالخوارج الذين انقسموا في ما بعد إلى فرق وشيع. وتُرجع المصادر التاريخية نشأة المذهب الإباضي إلى الفرقة التي تسمى القعدة، وهي من الفرق التي رفضت الغلو في علاقاتها الدينية والسياسية مع الفرق الإسلامية الأخرى. ثم اختفى لاحقًا مسمى القعدة ونُسبت الفرقة إلى الإباضية، نسبة إلى عبد الله بن إياض.

أما من حيث التأصيل الفكري والفقهية، فيؤكد انتماء المذهب إلى الإمام جابر بن زيد وتلميذه أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة. وليس هنا مجال تتبع طبيعة تلك الأوضاع التي صاحبت تشكّل المذهب الإباضي سياسيًا وفقهيًا، بقدر ما يهمنا في هذا العجالة إيضاح طبيعة المبادئ السياسية التي تمثل هوية النظام السياسي الذي حكم عُمان منذ أكثر من ألف ومتي عام، وأصبحت عُمان هي الحاضرة

(30) سرحان بن سعيد الأركوي، تاريخ عُمان المقتبس من كتاب كشف الغمة لأخبار الأمة، تحقيق عبد المجيد القبي (مقط: وزارة التراث القومي والثقافة، [د.ت.ا.])، ص 71.

لتلك المبادئ الفكرية والسياسية. وسيكون التركيز هنا بالتحديد على أربعة مبادئ تتعلق بالفكر السياسي الإباضي⁽³¹⁾، أولها رفض مبدأ القريشية الذي تمكنت به بعض الفرق الإسلامية وقضية التوريث السياسي المباشر وولاية العهد، وهذا ما تؤكد جميع التجارب السياسية التي عرفتها عُمان، الدينية منها والمدنية. ولم تشر المصادر العمانية إلى أي تجربة سياسية في عُمان جرى فيها تعيين ولي للعهد، وحتى إن انتقل الحكم من الأب إلى الابن مباشرة، فإن هذا لم يكن يتم إلا بتوافق بين أفراد الأسرة الحاكمة وأهل الحل والعقد، لهذا رفض العديد من سلاطين الدولة البوسعيدية - الحاكمة الآن - تعيين ولي للعهد حتى بالنسبة إلى السلطان الحالي⁽³²⁾.

والمبدأ الثاني هو مبدأ الانتخاب، الذي تنضح أهميته في نظام الإمامة الإباضية، وجرى تطبيقه فعلاً أول مرة في عام 132هـ/748م، وذلك باختيار الجلندي بن مسعود إماماً من جماعة أهل الحل والعقد، أي النخب الدينية والقبلية⁽³³⁾. ومنذ ذلك الحين، ظل أهل الحل والعقد يختارون إماماً تلو آخر، وظل الانتخاب تقليداً سياسياً متبعاً، بغض النظر عما كان لهذا الحاكم أو ذاك من مستوى وفاعلية ونفوذ سياسي وسلطان. إلا أن مبدأ الانتخاب تحول أحياناً مرجعاً شرعية السلطة الذي يتعلق به هذا الحاكم أو ذلك، فكان السيف الذي يُشهر ضد الخصوم، كما فعل الإمام بلعرب بن حمير العربي الذي ظل متمكناً بإمامته، ورفض التنازل، وعندما عابه أحمد بن سعيد - أول حاكم للدولة البوسعيدية - رد عليه بالقول: «إن سيفاً [الحاكم

(31) للمزيد بشأن تاريخ النظام السياسي الإباضي، يُنظر: حسين غباش، عمان: الديمقراطية الإسلامية - تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث 1500-1970م، ترجمة أنطوني حمصي (بيروت: دار الفارابي، 2006)، ص 68 وما بعدها.

(32) ينص النظام الأساسي للدولة الذي صدر في عام 1996م، على فكرة رفض ولاية العهد، ويحدد النظام باجتماع الأسرة الحاكمة لمدة ثلاثة أيام يجري في خلالها اختيار من يخلف السلطان الراحل، ويصبح البلد تحت إدارة مجلس الدفاع، وبعد الاتفاق ينصب الحاكم من مجلس الدفاع، ومجلس عُمان - الشورى والدولة - وبحضور رئيس المحكمة العليا وأقدم اثنين من نوابه. للمزيد، يُنظر:

www.mola.gov.om/basicstatute.aspx.

(33) ذكرت المصادر العمانية أسماء أهل الحل والعقد الذين اختاروا الجلندي بن مسعود إماماً وهم: «هلال بن عطية الخراساني وخلف بن زياد البحراني وشيب بن عطية العماني وموسى بن أبي جابر الأزكوي وبشير بن المنذر الترواني ومنير بن النير الجمعاني». يُنظر: السالمي، تحفة الأعيان، ص 85.

قبله] غير السيرة وخالف الجماعة، وسد باب الطاعة، واختار المسلمون إمامًا غيره،
 فلذلك عزلوه ثم اختاروني وعقدوا لي الإمامة⁽³⁴⁾. إذا، كانت شرعية الانتخاب هي
 التي يحتاج بها، وحتى إن تغلب أحد الطامحين واستولى على السلطة، فإنه لا يصبح
 مالكًا للشرعية إلا إذا أقره أهل الحل والعقد في اجتماع شكلي وانتُخب إمامًا، وهذا
 ما حدث مع كل من محمد بن ناصر الغافري والإمام أحمد بن سعيد⁽³⁵⁾.

المبدأ الثالث هو الشورى، وهو من المبادئ المؤسسة في الفكر السياسي
 الإباضي، ويكاد لا يخلو منه نص من نصوص عهد تنصيب الأئمة؛ فالإمام
 إن «تركها - المشورة - زالت إمامته.. وسقطت عن الرعية طاعته»⁽³⁶⁾، ويصبح
 جبارًا مستبدًا⁽³⁷⁾، ويصبح الخروج عليه جائزًا شرعًا. وحفظت لنا المصادر
 العُمانية عددًا من أولئك الأئمة الذين أُقيلوا من الإمامة بسبب الإخلال بشرط
 الشورى، مثل الإمام محمد بن أبي عفان والإمام سيف بن سلطان الثاني اليعربي
 والإمام بلعرب بن حمير اليعربي⁽³⁸⁾.

أخيرًا وليس آخرًا، ووفق المبادئ الأربعة السابقة، أطر الفقه الياسي الإباضي
 طبيعة العلاقة بين الحاكم وجماعة أهل الحل والعقد⁽³⁹⁾، ووضع قيمًا سياسية تحدد
 من خلالها مدى جواز الخروج على الحاكم. لذلك أجمع الفقه الإباضي على
 شرعية الخروج على الحاكم أو الإمام الذي يترك مبدأ الشورى ويستبد بالأمر، وامتد
 هذا الإجماع إلى عدم جواز دفع الزكاة للجابرة وأهل الجور والاستبداد⁽⁴⁰⁾.

(34) المرجع نفسه، ص 177.

(35) المرجع نفسه، ص 142، 178.

(36) صاحب هذه المقولة هو الشيخ خميس بن سعيد الشقصي، كبير أهل الحل والعقد العاقدين
 للإمام ناصر بن مرشد اليعربي. يُنظر: خميس بن سعيد الشقصي، منهج الطالبين وبلغ الراغبين، ج 8
 (مقط: وزارة التراث، [د.ت.])، ص 59.

(37) يرد في غالب التراث الفقهية والتاريخية والأدبي مصطلح الجابرة، وهو يُطلق على القوى
 الخارجية التي سيطرت على عُمان. ويُستخدم هذا المصطلح في بعض الأحيان للإشارة إلى أي نظام سياسي أو
 حاكم لم يصل إلى الحكم بطريقة شرعية - طريقة الانتخاب والبيعة والشورى. يُنظر: ناصر بن سيف السعدي،
 «نظام التغريب: مصادرة الأموال في عُمان بين الظرف السياسي والأثر الاقتصادي» (المنامة: الملتقى السادس
 عشر لجمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، 2015)، غير منشور، ص 2-3.

(38) الهاشمي، ص 71، 272، 301.

(39) البراشدي، ص 15.

(40) اليوسعيدي، ص 243، 432.

وفق هذه الأسس قامت دولة اليعاربة في عام 1034هـ/ 1624م، وهذا ما سوف نناقشه في المبحث التالي، إضافة إلى مناقشة طبيعة القوى الاجتماعية التي أسهمت في قيام هذه الدولة.

2- ظهور دولة اليعاربة في عام 1034هـ/ 1624م

تطرقنا في ما سبق، وبشكل مختصر، إلى الأحوال السياسية والاجتماعية التي كانت سائدة في عُمان قبيل نشأة دولة اليعاربة، أكان ذلك من حيث الانقسام الداخلي المتمثل في إمارات قبلية متناحرة، أم من حيث التدخل الأجنبي في السواحل العمانية. وبقي أن نقدم لمحة عامة عن الحالة الاجتماعية التي سادت في عُمان قبيل ظهور دولة اليعاربة؛ إذ إن المصادر العمانية تصور تلك الحقبة بأنها مرحلة تميزت بانتشار الظلم الاجتماعي والسياسي، وتردّي الأحوال الثقافية والدينية، فاندرس العلم وأصبح الناس لا يجدون من يحكم بينهم بالعدل حتى في أبسط متطلبات حياتهم العامة، فيصور الأزكوي، وهو أقرب المؤرخين إلى الفترة التي سبقت قيام دولة اليعاربة، الحال بقوله: «وأكثر ملوك عُمان أهل جور وفساد وظلم وعناد، وعضدهم على ذلك رؤساء القبائل والظلمة»⁽⁴¹⁾. هذه الأحوال تقريباً هي التي جعلها المصادر العُمانية سبباً في تحرك أهل الحل والعقد والسعي من أجل إيجاد نظام سياسي يحظى بشرعية وإجماع سياسي، ويمكن من خلاله العمل على إخراج البلاد والعباد من حالة التردّي والتدهور؛ فمن أجل ذلك، عملت النخب الدينية والقبلية على التواصل والتراسل في ما بينها، وعقدت اجتماعاً حضرته شخصيات كثيرة، وإن اختلفت المصادر في تحديد عدد المجتمعين (بين 40 شخصية و70 شخصية)، وكان اجتماعهم في مدينة الرستاق برئاسة الشيخ خميس بن سعيد الشقصي، فقيه أهل عُمان، وكان ذلك في عام 1034هـ/ 1624م. واتفق على ناصر بن مرشد إماماً لِعُمان، فوبيع وفق عهد حُدِدت من خلاله واجبات الإمام وعلاقته بأهل الحل والعقد. وفي الواقع، لم يجر حتى اللحظة العثور على العهد الذي نُصّب من خلاله ناصر بن مرشد إماماً، ما يدفعنا إلى الاستعانة بأحد العهود العائدة إلى أئمة هذه الدولة، وهو عهد لا يختلف كثيراً في الصياغة ولا في الشروط، وهدفنا من ذلك فهم طبيعة العهد وجوهره والشروط التي توافق

(41) الأزكوي، ج 2، ص 945.

عليها العاقدون والإمام؛ لهذا سيكون عهد تنصيب الإمام بلعرب بن حمير اليعربي والذي يحمل تاريخ 1146هـ/ 1733م، العهد الذي يمكن أن يعتنا على فهم طبيعة ذلك التوافق والمبادئ المؤسسة. وهو يتضمن عشرة شروط تندرج كلها تحت قضايا دينية واجتماعية، وسياسية ومالية على الإمام أن يلتزم بها طوال مدة حكمه، ويتضمن أيضًا محددات العلاقة بين أهل الحل والعقد والإمام. ولكي تنضج الصورة أكثر، ينبغي أن نسوق بعضًا من تلك الشروط التي جاء بها العهد، وكان أولها يتعلق بمبدأ الانتخاب، فيقول العهد⁽⁴²⁾: «أيها الإمام... أن يكون قيامك - تنصيبك - على رعتك في ما قوموك - نصبوك - عليهم إمامًا، على طاعة الله وطاعة رسوله». وجاء الشرط الثاني مؤكدًا قيم العدالة والمساواة الاجتماعية: «... على أن تجعل القريب والبعيد والحبيب والبغض والقوي والضعيف والدني والشريف في الحق والعدل سواء». وجاء عهد التنصيب كذلك ليؤكد مبدأ الشورى في الإدارة السياسية، حيث جاءت فيه خمس قضايا، هي: تعيين الولاية؛ عزل الولاية؛ إعلان الحرب؛ إنفاق المال العام؛ المحافظة على أرض الوطن. هذه القضايا جميعًا لا يحق للإمام أن يصدر فيها أمرًا، ولا يتخذ فيها قرارًا منفردًا، وعليه أن يضع في الحبان «... مشورة الملمين الذين لهم الحجة...».

وضع الفقه السياسي الإباضي قيودًا على الإمام وأصحاب المناصب العليا، كالولاية والعمال، وممارستهم التجارة وهم في مناصبهم. ولهذا جاء العهد واضحًا في التشديد على هذا المبدأ، ومما جاء في ذلك: «... وأن لا تتخذ البيع والشراء لنفك في بر وبحر إلا ما تحتاج إليه من بيع غلة أموالك وما تحتاج إليه لمؤنتك ومؤنة من يلزمك مؤنته...».

في الواقع، استمر هذا التقليد السياسي طوال دولة اليعاربة، وكانت تجري - بعد التوافق بين العاقدين والإمام - مبايعة الإمام ببيعة خاصة ثم ببيعة عامة، ويصبح الإمام ملزمًا بالعمل بالشروط المذكورة في عهد التنصيب، وعلى الرعية وأهل الحل والعقد الطاعة والنصرة ما دام الإمام غير مخلٍّ بالشروط المتفق عليها. وعادة يتناول عهد التنصيب ثلاث قضايا هي: موقع الدين والشورى والعدالة

(42) وثيقة مخطوط بعنوان «صفة عقد الإمامة للإمام بلعرب بن حمير عام 1146هـ/ 1733م»، دائرة الوثائق والمخطوطات، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، تحت رقم 2149.

الاجتماعية، ومدى التزام الإمام بهذه المبادئ هو ما يحدد طبيعة العلاقة بينه وبين أهل الحل والعقد.

3 - الدين والدولة والعدالة الاجتماعية

تؤكد عهود تنصيب الأئمة عادة أهمية الالتزام بشرع الله، وضرورة قيام الإمام بإنفاذ حكم الله تعالى وإقامة حدوده وقبض الجبايات، وهي من القضايا الرئسية وإن لم تأت صريحة في بعض الأحيان، إذ تؤكد في الغالب عبارة «طاعة الله وطاعة رسوله»، وبالتالي يعمل الإمام بها وجوبًا، كما فعل أئمة اليعاربة، الذين عملوا على الظهور بمظهر الحريص على تطبيق أحكام الشرع؛ فهم اعتمدوا منذ البداية على الفقهاء في تشكيل الجهاز الإداري، فكانت المناصب الاستشارية والإدارية والعسكرية في يد الفقهاء والعلماء، وكذلك كان الإمام حريصًا على مخالطة الفقهاء والتقرب إليهم، وعمد الأئمة أيضًا إلى الأخذ برأي الفقهاء في كثير من القضايا، منها ما يتعلق بالعلاقة مع البرتغاليين وعقد الاتفاقات، فكان الذي عقد اتفاق مقط مع البرتغاليين فقيها هو الشيخ خميس بن سعيد الشقصي. وهناك كثير من القضايا المتعلقة بالجانب العسكري عمد الأئمة إلى استشارة الفقهاء في شأنها، مثلما فعل الإمام سيف بن سلطان اليعربي باستشارته الشيخ ناصر بن سليمان عندما أراد تجهيز حملات عسكرية إلى جزر كنج وهرمز والبحرين في الخليج العربي، فأفتى الشيخ بقوله: «لو قدر - استطاع - إمام المسلمين نصره الله بنشر الدنيا كلها عدلًا فله الأجر وله أن يقيم»⁽⁴³⁾.

أما على صعيد الجهاز الإداري للدولة، فكان الولاة، وكذلك قادة الحملات العسكرية، فقهاء، إضافة إلى توليهم الوظائف الإدارية الأخرى، ومن النادر جدًا أن تجد موظفين، خصوصًا الولاة والعمال، ليسوا من الفقهاء. وما يؤكد طبيعة التكوين الديني للجهاز الإداري هو الكم الهائل من المسائل الفقهية التي حفظتها المصادر العمانية لأولئك الإداريين⁽⁴⁴⁾، وهذه السياسة التي سار عليها أئمة اليعاربة تُعتبر مظهرًا من مظاهر الالتزام بشرع الله وتنفيذ أحكام، وهناك هدف آخر هو

(43) مخطوط يحوي مسائل فقهية من الشيخ ناصر بن سليمان بن محمد بن مداد للإمام سلطان

بن سيف بن سلطان اليعربي، لدى الباحث نسخة.

(44) البراشدي، ص 116 وما بعدها.

حاجة أولئك الأئمة إلى مزيد من الشرعية والولاء السياسي، وحاجتهم كذلك إلى استخدام الفقهاء من أجل تفكيك سلطة القبيلة، وهذا ما قام به بعض الفقهاء الذين أصدروا فتاوى تحرم الاعتزاز بالقبائل وحمل السلاح داخل المدن والأسواق⁽⁴⁵⁾، ومن المظاهر التي حرص الأئمة على الالتزام بها في علاقاتهم بالفقهاء رجوعهم إلى الفقهاء، وأخذ رأيهم في كيفية التعامل مع الأقليات الدينية في عُمان، ولا سيما اليهود والهندوس⁽⁴⁶⁾.

وفي ما يتعلق بدور الفقهاء في مقاومة البرتغاليين، سعى الفقهاء إلى بث روح الجهاد والتعبئة ضد الوجود البرتغالي، فألفت الرسائل والفتاوى والمؤلفات، وقلما نجد مؤلفاً فقهاً في ذلك العصر لا يتضمن فصلاً عن الجهاد ضد العدو. وظهر بعض المؤلفات التي تحث الناس بشكل مباشر على النفي العام ضد البرتغاليين، وفي هذا المجال نذكر سيرة الجهاد التي ألفها الشيخ عبد الله بن محمد الخراسيني، حيث جاء فيها: «... فتاجروا في الله إخواني يرزقكم الله فضلاً وربحاً لا ينقطع أمده، ولا ينقضي عدده، ولا يخلف سؤدده، وشدوا عضد إمام قد جعله الله حجة للأنام، ومصباحاً للظلام... إمام المسلمين سلطان بن سيف بن مالك»⁽⁴⁷⁾.

على الرغم من الدور الذي مارسه الفقهاء في إكساب الأئمة شرعية سياسية ودينية، فإن الأئمة التزموا بشكل عام، وأبدوا حرصاً شديداً على مبدأ العدالة الاجتماعية؛ إذ تؤكد عهود الولاة والعمال كلها هذا المبدأ، خصوصاً في عهد الإمامين ناصر بن مرشد وسلطان بن سيف العربي، ويكاد لا يخلو عهد من مثل العبارة الآتية، أو ما يدور حول معناها ذاته: «... أن تقبض زكاتهم من أغنيائهم بحقها، وتجعلها في أهلها من فقرائهم، وضعفائهم.. فالله الله يا أبا الحسن من جميع أهل ولايتك...»⁽⁴⁸⁾.

(45) جميل بن خميس السعدي، قاموس الشريعة الحاوي طرقها الوسيمة، ج 87 (مقط: مكتبة الجيل الواعد، 2014)، ص 392 وما بعدها.

(46) ناصر بن سيف السعدي، «ملاحع التعايش السلمي في جوابات فقهاء مدينة نزوى في عهد اليعاربة»، ورقة قدمت في ندوة نزوى تاريخ وحضارة (مقط: هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية، 2015)، ص 12.

(47) عبد الله بن محمد الخراسيني، فواكه المعلوم في طاعة الحي القيوم، ج 1 (مقط: المطبعة الوطنية، 1995)، ص 11.

(48) المرجع نفسه، ص 256-257.

4- أهل الحل والعقد

أشار عهد تنصيب الإمام إلى مصطلح المسلمين، وأكد ضرورة عودة الإمام إليهم في اتخاذ القرار. ولا يُقصد بالمسلمين هنا عامة الناس، وإنما فئة من القوى الاجتماعية تُعرف في الأدبيات العمانية بأهل الحل والعقد، وتكون عادة من النخب الدينية والقبلية، على رأسها عالم أو فقيه يكون مرجع أهل عُمان في عصره. وفي عهد العاربية، سيطرت النخب الدينية وتحكمت في وجهة أهل الحل والعقد، وكان تماسك هذه الجماعة ووحدة موقفها يحددان طبيعة المسار السياسي. وخلال عهد العاربية، واجهت بعض التحديات، ولا سيما في عام 1104هـ/ 1696م؛ إذ نصّب الفقهاء والعلماء في بادئ الأمر الإمام بلعرب بن سلطان العربي، ثم عُزل ونُصّب أخوه سيف بن سلطان، ولم يكن ذلك العزل وفق توافق وإجماع، بل إن بعض العلماء، أمثال الشيخ محمد بن عبد الله بن عبيدان والشيخة عائشة بنت راشد الريامية وغيرهما، تمسكوا بإمامة بلعرب، ومع ذلك أقر سيف إمامًا. وعلى الرغم من الانقسام الذي بدأ يهدد جسد جماعة أهل الحل والعقد، استمر صوت النخب الدينية فاعلاً حتى أواخر عهد العاربية⁽⁴⁹⁾، ومارست هذه الجماعة أدواراً عدة على الصعيد السياسي، منها:

- تنصيب الأئمة، ثم عزلهم إن استدعى الأمر ذلك. وقامت هذه الجماعة بممارسة دور الانتخاب والعزل، بدءاً من أول إمام عربي إلى آخر إمام عربي، فعزلت ثلاثة حكام هم الإمام بلعرب بن سلطان، الذي عُزل بسبب التهاون الذي أبداه في مواجهة البرتغاليين⁽⁵⁰⁾، والإمام سيف بن سلطان الذي تعددت الأسباب التي أدت إلى عزله، منها فرضه الضرائب الباهظة، وسلوكه السياسي غير المليم مع الرعية، والإمام بلعرب بن حمير لأنه سجن كثيراً من الفقهاء والعلماء، ومات بعض منهم في السجن⁽⁵¹⁾.

- مراقبة سلوك الإمام السياسي، وعلاقاته بالولاية وطرق تعيينهم، ومدى التزام ولاية الأمر بتطبيق أحكام الشرع، وتطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية؛ فكان

(49) المرجع نفسه، ص 276.

(50) الهاشمي، ص 275.

(51) السالمي، ج 2، ص 174؛ الهاشمي، ص 314.

لا بد للإمام من أن يضمتن عهد الولاية والعمال شرطاً للوالي، يلتزم من خلاله بضرورة العدل بين الرعية. وهنالك كثير من المواقف التي أبدتها بعض رجال أهل الحل والعقد تجاه بعض السلوكيات من الأئمة أو الولاة التي رأوا فيها خروجاً عن الممار الصحيح. تقول رسالة موجّهة إلى أحد الأئمة: «... أحب لهم ما تحب نفسك، واکره لهم ما تکره لنفسك... فإنك تحتاج إليهم أكثر ما يحتاجون إليك، فألن الجانب وكن لهم روحاً وريحاناً...»⁽⁵²⁾.

- مراقبة سلوك الأئمة المالي، إذ يؤكد الفقه الإباضي عدم جواز أن يمارس الإمام أو واليه أو القضاة التجارة وهم في مناصبهم. ومن أجل هذه القاعدة حرص أهل الحل والعقد على ضرورة التزام الإمام بهذا المبدأ. وفي عهد البعارية، وجّه الشيخ عبد الله بن محمد بن بشير نقداً شديداً إلى الإمام سيف بن سلطان البعري، ومما قاله: «... إلى إمام المسلمين... سيف بن سلطان بن مالك البعري... وإن بلغك ما بلغنا عن خدامك الوكلاء بمسكد - مسقط - يأخذون من تجار البحر.... مما لا يجوز عند الله وعند المسلمين...»⁽⁵³⁾. إضافة إلى ذلك، لا يحق للإمام التصرف في بيت المال إلا وفق قواعد معتبرة يراعى فيها العدل والمصلحة العامة، ولهذا السبب رفض أحد رجال الحل والعقد زيادة رزق الإمام سيف بن سلطان الثاني، عندما ألح في طلب زيادة في راتبه المقرر سلفاً؛ إذ أصر الشيخ سعيد بن بشير الصبحي على موقفه الرفض، وأرسل إليه رسالة جاء فيها: «... لا، بل فريضة آبائه (أي آباء الإمام سيف) العاقدین لجده الإمام ناصر بن مرشد، لم يألوا جهداً، ولم يتركوا اجتهداً، ولو جاز لهم ووسعهم فوق الألف - الألف المبلغ المقرر -...»⁽⁵⁴⁾.

أخيراً، أصاب أهل الحل والعقد الضعف والانتقام في أواخر دولة البعارية، واختل ميزان القوى في داخلها، وبدأ يظهر صوت زعماء القبائل، خصوصاً بعد وفاة الإمام سلطان بن سيف البعري في عام 1131 هـ / 1718 م.

(52) الخراساني، ج 1، ص 251.

(53) رسالة من الشيخ بشير بن محمد بن عبد الله إلى الإمام سيف بن سلطان البعري، مخطوط، لدى الباحث نسخة من المخطوط.

(54) سيف بن حمود البطاشي، إتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عمان، ج 3 (مسقط: مكتب المستشار الخاص لجلالة السلطان للشؤون الدينية والتاريخية، 2010)، ص 250.

ثالثاً: الدولة والقبيلة بعد عام 1162هـ/ 1749م

إن مفهوم القبيلة العُمانية لا يختلف عن طيعة منظومة القبيلة في مناطق شبه الجزيرة العربية، والمقصود هو العشيرة؛ والقبائل العُمانية قبائل متقرة، ولها أراضٍ معروفة تُطلَق على بعضها أسماء قبلية، وهي تنقسم عرقياً إلى عدناني وقحطاني⁽⁵⁵⁾. وكانت القبائل قبيل دولة اليعاربة منضوية إلى إمارات قبلية، وفق مبدأ الحلف والولاء القبلي. واستمر هذا الوضع سائداً إلى لحظة قيام دولة اليعاربة التي اعتمدت في بدايتها على سياسة الولاء القبلي، بهدف تثبيت أركان الدولة، ولكن تلك السياسة لم تستمر، فعى الأئمة إلى تفكيك جسد القبيلة وسلطانها، وسحب جميع الصلاحيات من الزعماء والشيخ، فكونوا جهازاً إدارياً، وقسموا عُمان إلى أقاليم إدارية، على كل إقليم والٍ يعيّن بعهد من الإمام، ويتضمن العهد القضايا التي يحق للموالي التصرف فيها من دون الرجوع إلى الإمام، وغالبية من تولوا منصب الولاية في عهد اليعاربة هم فقهاء⁽⁵⁶⁾ عملوا على محاربة القبلية نظرياً وعملياً، فكان من يحمل السلاح من القبائل أُوْتداعى بالعصية القبلية، يُسَجَن⁽⁵⁷⁾، وظل هذا النهج سائداً مدة طويلة تقريباً، وخفت صوت القبيلة، وأصبحت النخب الدينية هي الفاعلة، بينما القبيلة إما تابعة وإما دائرة في فلك الدولة. واستمر هذا الوضع حتى وفاة الإمام سلطان بن سيف العربي في عام 1131هـ/ 1718م، فدبّ خلاف خطير أبرزه بعض المصادر العُمانية كما يأتي: «فاختلف عند ذلك اليعاربة ورؤوس القبائل الذين في قلوبهم العصية والحمية وأرادوا أن يكون مكانه ولده... وأراد أهل العلم وبنو الإمام سيف أن تكون الإمامة لمهنا بن سلطان»⁽⁵⁸⁾، فكان الخلاف بين أهل العلم - الفقهاء - ورؤوس القبائل.

على هذا الأساس، تشكّل الموقف مبدئياً، ولم يُحسم الأمر لا لأهل العلم والفقهاء ولا لرؤوس القبائل. ثم تطور الأمر إلى أبعد من ذلك، ونُحّي الفقهاء عن

(55) ناصر بن سيف السعدي، «القبيلة ودورها في الحياة السياسية في عمان»، رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس، مسقط، 2013، ص 36 وما بعدها.

(56) للاطلاع على نماذج من عهود تنصيب الولاة في دولة اليعاربة، يُنظر: الخراساني، ج 1، ص 256.

(57) السعدي، قاموس الشريعة، ج 87، ص 395.

(58) الأزكوي، ج 2، ص 968.

المشهد، وتحول النزاع إلى نزاع على أساس قبلي، فظهرت شخصيتان قبليتان هما الشيخ محمد بن ناصر الغافري والشيخ خلف بن مبارك الهنائي، فانقسم المجتمع قبلياً إلى قسمين، قسم عُرف بالغافرية الذين انضموا إلى الأول، وقسم آخر عُرف بالهناوية الذين انضموا إلى الثاني. فدخلت عُمان في فراغ سياسي ثم في حرب أهلية بين الهناوية والغافرية، استمرت أكثر من ثلاثين سنة، وتعرضت عُمان في خلال ذلك للغزو الفارسي، إلى أن جاء عام 1162 هـ / 1749 م⁽⁵⁹⁾، وتمكن والي صحار أحمد بن سعيد البوسعيدي من طرد الفرس من عُمان، ما أحدث توافقاً مجتمعياً كان سبباً لإجماع النخب الدينية والقبلية على تنصيبه إماماً. فحاول البوسعيدي إعادة الاستقرار الذي فقدته عُمان، وعمل على محاربة النزعة القبلية، وتمكن مؤقتاً من القضاء على معارضة من القبائل النافذة، وبعض بقايا أفراد قبيلة اليعاربة، وسعى إلى احتواء بعض منهم، وذلك بتعيينهم ولاية على بعض المناطق، كما سعى إلى محاربة النزعة الانفصالية التي بدأت تظهر من بعض قبائل شمال عُمان، خصوصاً قبيلة القواسم، «فكانت أيام راحة واستراحة بعد الفتن والمحن»⁽⁶⁰⁾، وساد نوع من الاستقرار لم يستمر طويلاً، بل انتهى بوفاة الإمام البوسعيدي في عام 1197 هـ / 1783 م، فخلفه ابنه في الحكم، لكنه لم يلقَ اعترافاً بشرعية حكمه من النخب الدينية، وقامت ضده ثورات عنيفة قادها علماء أمثال الشيخ جاعد بن خميس الخروصي والشيخ سعيد بن أحمد الكندي، فلم يجد إلا اللجوء إلى التحالفات القبلية من أجل مواجهة ثورات العلماء، فضمن للقبيلة سلطانها وللشيوخ زعامتهم، وألغى الجهاز الإداري الذي كان سائداً في عهد والده، وقبله في عهد اليعاربة، واكتفى بزعامه الشيوخ⁽⁶¹⁾، فتغير المشهد السياسي كلياً، وأضحى القبيلة هي الفاعلة والمحركة للفعل السياسي، فتضخم دور زعماء القبائل وقويت شوكتهم وتضاربت مصالحهم، فعاد الشكل الجديد من التحالف القبلي الذي كان قد ظهر في أواخر عهد اليعاربة، أو ما بات يُعرف بالهناوية والغافرية. واستمر هذا المشهد مسيطرًا على عُمان حتى عام 1390 هـ / 1970 م. وفي ما يأتي نظرة إجمالية إلى مظاهر الفعل القبلي ومميزاته:

(59) للمزيد بشأن الانتقام القبلي الذي حدث في عُمان في أواخر عهد اليعاربة، والأسر التي بنت عليها القبائل الميل إلى هذا الطرف أو ذاك، يُنظر: السعدي، «القبيلة ودورها في الحياة السياسية في عُمان»، ص 31 وما بعدها.

(60) السالمي، تحفة الأعيان، ج 2، ص 183.

(61) المرجع نفسه، ص 185.

- اعتمد سلاطين الدولة البوسعيدية في علاقاتهم بالقبائل، منذ وفاة الإمام أحمد بن سعيد، على سياسة غير مركزية، فلم يعملوا بالنظام الإداري الذي كان معمولاً به في عهد البعاربة، بل أعطوا القبائل الحرية في إدارة شؤونها، وأصبح شيخ القبيلة بمنزلة الوالي، أو يعيّن أحد أفراد الأسرة الحاكمة واليًا على المدن الكبيرة مثل صحار وبركاء وصور ونزوى، ويكون هؤلاء الأفراد مرتبطين بحلف مع قبائل بعينها، ولكن مجرد أن تتضارب المصالح يُطرد الوالي من المنطقة، كما حدث مع والي نزوى حمد بن سعيد البوسعدي، عندما طرده شيخ بني هناء، واستولى على قلعته، وظل يحكمها مدة خمسة عشر عامًا⁽⁶²⁾.

- سعى سلاطين الدولة البوسعيدية إلى اللعب على التناقضات القبلية، واستغلال المصالح القبلية، فقربوا قبيلة على حاب قبيلة، ومدوا لها يد العون والمساعدة ضد خصومها. وسار وفق هذه السياسة كثير منهم، ولا سيما السلطان سعيد بن سلطان (1804-1856)، الذي أعان قبيلة بني بو حسن ضد خصمها قبيلة بني بو علي، وأعان في واحة البريمي قبيلة الظواهر ضد قبيلة النعيم، وفعل الأمر نفسه مع قبائل أخرى في وادي سمائل⁽⁶³⁾. وفي المقابل، دفعت هذه السياسة القبائل إلى بناء تحالفات مع أفراد من أسرة البوسعيد للتخلص من هذا الحاكم أو ذاك، كما حدث في عام 1285 هـ/ 1868 م، حين تمكنت قبائل الحرث وآل هبة والحبوس وبني بو حسن من التحالف مع عزان بن قيس وإنهاء حكم سالم بن ثويني، وتنصيب عزان حاكمًا، فتقرب هذا الأخير من الفقهاء والعلماء وسعى إلى الحد من سلطة القبيلة، فألقى القبض على أربعة من شيوخ أكبر القبائل العُمانية، وهي بنو هناء وبنو شكيل وبنو بو علي وبنو بطاش وبنو ريام⁽⁶⁴⁾، ما دفع القبائل الأخرى إلى التوجس خيفة من هذه السياسة، فتواصلت مع تركي بن سعيد الذي كان حينها في الهند، وهاجمت مقط وتمكنت من السيطرة عليها، ثم قتلت عزان، واستدعت تركي بن سعيد إلى مسقط ليكون حاكمًا. واعتمد هذا الأخير إذ ذاك على القبائل التي أوصلته إلى الحكم، ف عقد مع قبيلة بني بو علي اتفاقًا في

(62) محمد بن عبد الله السالمي، نهضة الأعيان بحرية عمان (بيروت: دار الجيل، 1998)، ص 86.

(63) السعدي، «القبيلة ودورها في الحياة السياسية»، ص 165.

(64) المرجع نفسه، ص 133.

مقابل أن يصدق عليهم المال، وتعهدت القبيلة أن تمده برجالها وقت الأزمات، وفعل الأمر نفسه مع القبائل الأخرى، ووزعها بين المناطق الساحلية، خصوصاً مسقط وصحار ووادي سمائل، ما همّش القبائل الهناوية، فدخلت القبائل في صراعات وحروب قبلية، وتعرضت العاصمة مسقط لعدة هجمات من القبائل الهناوية⁽⁶⁵⁾.

- التوافق بين النخب الدينية والقبلية: في عام 1331هـ/ 1913م، أسهمت معطيات عدة في إحداث توافق بين النخب الدينية والنخب القبلية، منها سعي حكام مسقط منذ عهد السلطان فيصل بن تركي إلى الاعتماد على القوة البريطانية. وبدأ فيصل يقلل فعلاً من الاعتماد على ولاء القبائل غير الثابت، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ذُكر أن مسقط ومطرح «من حيث المصالح التجارية... هما الآن مدينتان بريطانيتان»⁽⁶⁶⁾ بتعبير الوكيل البريطاني في مسقط الرائد هيز سادلر في عام 1895، وأصبحت التجارة لا تتم إلا عبر الوكلاء البريطانيين الهنود، ورافقت هذه المعطيات دعوةٌ وحراك قام به الشيخ والعلامة نور الدين السالمي الذي كان يدعو إلى محاربة البريطانيين، والثورة على السلطان فيصل بن تركي، فتج من هذا الحراك اجتماع في نزوى ضم أكثر من عشرين شخصية قبلية ودينية، ونُصّب سالم بن راشد الخروصي إماماً، فأرسلوا إلى القنصل البريطاني رسالة جاء فيها: «... إن فيصل (السلطان) قد قام عليه العلماء مراراً بعد خلعه وعزله فأبى أن يعتزل، وأنه قعد... بسبيل الغلبة والقهر والمسلمون لم يرضوا سلطته ولا أفعاله...»⁽⁶⁷⁾، إلا أن هذا التوافق لم يتعال على الاعتبارات القبلية، فكان شيوخ القبائل هم النافذين، ولم تتمكن إمامة سالم بن راشد الخروصي ولا الإمام الذي خلفه من تغيير المشهد، حيث ظلت هذه الإمامة محصورة في داخلية عُمان⁽⁶⁸⁾.

(65) السالمي، نهضة الأعيان، ج 2، ص 295؛ الحارثي، مج 1، ص 894، 642.

(66) الحارثي، مج 1، ص 1281.

(67) للمزيد بشأن هذه الحركة وما آلت إليه الأوضاع السياسية في عُمان بعد تنصيب الإمام سالم بن

راشد الخروصي، يُنظر: السالمي، نهضة الأعيان، ص 114 وما بعدها؛ الحارثي، مج 2، ص 448.

(68) يؤرخ لهذا التوافق بين القبلي والديني، الشيخ محمد بن عبد الله السالمي، وهو من الشخصيات

التي كانت جزءاً من هذا التوافق في عام 1331هـ/ 1913م. للمزيد، يُنظر: السالمي، نهضة الأعيان، ص 114.

- بريطانيا والقبيلة: تعود العلاقة بين بريطانيا وعمان إلى أول اتفاق عُقد في عام 1212هـ/ 1798م. وهي مرت بمراحل عدة، بدءاً من مرحلة الاتفاقات التجارية، ومن ثم الاتفاقات مع الإمارات القبلية بداية من عام 1235هـ/ 1820م. وشكلت تلك الاتفاقات النواة الأولى لظهور دولتين على المساحة الجغرافية لمسمى عُمان التاريخي؛ فمن رحم هذه الإمارات القبلية تشكلت في عام 1389هـ/ 1970م الإمارات العربية المتحدة⁽⁶⁹⁾، وقامت دولة الإمارات على تلك المنطقة التي كانت تسمى شمال عُمان، أو ساحل عُمان، وأطلقت عليها المصادر الأجنبية مسمى الإمارات المتصالحة⁽⁷⁰⁾، وعلى الدولة الأخرى مسمى سلطنة عُمان.

قبل هذا التاريخ، أبدت بريطانيا اهتماماً كبيراً بدراسة بنية القبيلة العُمانية وشكل التحالفات وطبيعة علاقاتها بالسلطة، فخلص أول تقرير بريطاني أعده ريموند ويلستد في عام 1244هـ/ 1829م إلى القول إن «... سلطة السيد سعيد بن سلطان (ت 1272هـ/ 1856م) في هذه المنطقة - شرق عُمان - اسمية أكثر من كونها فعلية، بل إن السلطة الاسمية هذه ما كان لها أن تكون لولا قيام السيد سعيد بتوزيع الهدايا بوفرة على شيوخ هذه المنطقة»⁽⁷¹⁾. ثم أعقب ذلك تقرير أعده تشارلز إدوارد روس في عام 1289هـ/ 1873م بشأن عدد القبائل، وانتمائها السياسي والمذهبي، محاولة من بريطانيا لفهم بنية التحالف القبلي وأساسه في عُمان، فشمّل التقرير وصفاً لحلف القبيلة ومذهبها الديني، وأحياناً طبيعة علاقاتها بالسلطة في مقطع⁽⁷²⁾. وفي وقت لاحق، جدد التقرير أكثر من مرة، وكلما دعت الحاجة، وكان ذلك في عام 1324هـ/ 1907م، ثم في عام 1345هـ/ 1927م، وامتدت هذه المعرفة بأحوال القبائل والمجتمع العُماني إلى القيام بمسح شامل لمقومات

(69) من الإمارات القبلية التي ظهرت في ساحل عُمان بعد انتهاء دولة اليعاربة، إمارة بني ياس في أبو ظبي، وإمارة القواسم في الشارقة ورأس الخيمة، وإمارة النعيم في عجمان، وإمارة الشرقي في الفجيرة، وإمارة آل المعلا في أم القيوين، وإمارة آل مكتوم في دبي. للمزيد بشأن تاريخ هذه الإمارات قبل قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، يُنظر: السلمي، نهضة الأعيان، ص 15 وما بعدها.

(70) غباش، ص 159.

(71) جيمس ريموند ولستد، تاريخ عمان: رحلة في شبه الجزيرة العربية، ترجمة عبد العزيز عبد الغني إبراهيم (بيروت: دار الساقي، 2002)، ص 50.

(72)

عُمان الجغرافية والطبيعية، وكذلك مسح بهدف التعرف إلى بنية المجتمع العُماني، ومدى قوة كل قبيلة ومقومات أرضها، وعلاقاتها بالقبائل الأخرى، وعدد أفرادها القادرين على حمل السلاح... وغير ذلك من التفاصيل الدقيقة. كما أنها سعت إلى فهم الأقليات العرقية، كالهنود والأفارقة، وأعدت على الصعيد الديني مسوحات خاصة بمناطق وجود الهندوس⁽⁷³⁾، وكان الهدف من وراء هذا كله الإحاطة معرفةً بأحوال المجتمع العُماني، كما اتضح لاحقاً في تقرير الوكيل البريطاني الرائد سادلر في عام 1895، بقوله: «... أن يتم ضم مسقط ومطرح... وإعلان حكومة وصاية على عُمان...»⁽⁷⁴⁾. وكان إعلان الوصاية على عُمان خياراً مطروحاً في الدوائر البريطانية، ولكن اعتبارات دولية وداخلية حالت دون تحقيق هذا الهدف، منها الاتفاق البريطاني - الفرنسي لعام 1278 هـ/ 1862 م الذي نص على احترام استقلال عُمان، ومع ذلك ظلت بريطانيا الجهة المتحكمة فعلاً بالشأن الداخلي حتى عام 1389 هـ/ 1970 م⁽⁷⁵⁾.

خاتمة

بعد هذا التحليل الموجز لطبيعة التحولات السياسية التي كانت تمر بها عُمان، بالتزامن مع التمدد العثماني، تُلخّص الورقة البحثية إلى عدد من النتائج، نذكر منها ما يأتي:

- أسهمت عوامل عدة في هامشية الدور العثماني في عُمان، منها تحكم البرتغاليين بالسواحل العمانية. وعلى الرغم من الجهد الذي بذلته الدولة العثمانية، لذلك كانت عُمان، وبسبب عوامل عدة، منها ضعف الاستراتيجية العثمانية في مواجهة البرتغاليين، والصراع الصفوي - العثماني، بعيدة عن التأثير العثماني، فنشأت في عُمان دولة اليعاربة وفق أسس المذهب الإباضي ومرجعته.

(73) للمزيد بشأن تلك المسوحات التي قامت بها بريطانيا، يُنظر: ج. ج. لوريمر، السجل التاريخي للخليج وعُمان وأواسط الجزيرة العربية، ترجمة جامعة السلطان قابوس [وآخرون] (مسقط: جامعة السلطان قابوس، 1995)، عدة مجلدات؛ الحارثي، مج 2، ص 231.

(74) الحارثي، مج 1، ص 1272.

(75) المرجع نفسه، مج 1، ص 1272 وما بعدها.

- كشفت الورقة أن دخول المذهب الإباضي إلى عُمان، وما أعقب ذلك من قيام تجارب سياسية، كانا عاملين أسهما في تشكّل مفهوم الوطن وهوية عُمان السياسية، وفي قيام دولة اليعاربة في عام 1034هـ/ 1624م، استكمالاً للتجارب السياسية التي عرفتها عُمان بعد انتهاء الخلافة الراشدة، وهو تأكيد لقيم التوافق الاجتماعي وفق أسس الفكر السياسي الإباضي ومبادئه، مثل مبدأ الانتخاب ومبدأ الشورى.

- بيّنت الورقة كيف أن اختلال ميزان القوى بين النخب الدينية والقبلية، وصعود النزعة القبلية في أواخر عهد اليعاربة، كانا سبباً في عودة القبيلة وغياب النظام المركزي الجامع، ومن ثم دخول عُمان في دوامة من النزاعات والحروب الأهلية، وقيام إمارات قبلية مهدت لقيام دولتين هما سلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة في شمال عُمان.

المراجع

الأزكوي، سرحان بن سعيد. تاريخ عُمان المقتبس من كتاب كشف الغمة لأخبار الأمة. تحقيق عبد المجيد القيسي. مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، [د.ت.].

_____. كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة، تحقيق حسن بن محمد عبد الله النابودة، ج 2. بيروت: دار البارودي، 2006.

البراشدي، موسى بن سالم. «الدور السياسي لعلماء عُمان خلال الفترة من 1034هـ/ 1624م إلى 1162هـ/ 1749م». رسالة دكتوراه. جامعة السلطان قابوس. سلطنة عمان، 2015.

البطاشي، سيف بن حمود. إتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عمان. ج 3. مسقط: مكتب المستشار الخاص لجلالة السلطان للشؤون الدينية والتاريخية، 2010.

بن محبوب، محمد بن عبد الله. «سيرة إلى إمام حضرموت». مكتبة السيد أحمد بن محمد البوسعيدي. مسقط، المخطوط، رقم 213.

البوسعيدي، مهنا بن خلفان. لباب الآثار الواردة على الأولين والمتأخرين الأخبار. تحقيق عبد الحفيظ شليبي. ج 1. مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، 1981.

التميمي، حيدر عبد الرضا. مملكة هرمز في ظل الاحتلال البرتغالي. بغداد: دار ومكتبة عدنان، 2015.

الجيب، فوزية. تاريخ النفوذ البرتغالي في البحرين 1521-1602م. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003.

الحاج، عزيز. العلاقات العمانية - المراقبة عبر التاريخ من سومر وأكد حتى الحرب العالمية الأولى. لندن: دار الحكمة، 2003.

الحارثي، محمد بن عبد الله. موسوعة عُمان الوثائق السرية. 2 مج. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

الخراسيني، عبد الله بن محمد. فواكه العلوم في طاعة الحي القيوم. ج 1. مسقط: المطبعة الوطنية، 1995.

الخليلي، سعيد بن خلفان. أجوبة المحقق الخليلي. تحقيق بدر بن عبد الله الرحبي [وآخرون]. مسقط: مكتبة الجيل الواعد، 2010.

راشد، علي محمد. الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين إمارات ساحل عُمان وبريطانيا 1806-1971م. الشارقة: اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، 2004.

السالمي، عبد الله بن حميد. تحفة الأعيان بيرة عمان. 2 مج. مسقط: مكتبة الاستقامة، 1997.

السالمي، محمد بن عبد الله. نهضة الأعيان بحرية أهل عمان. بيروت: دار الجيل، 1998.

السعدي، جميل بن خميس. قاموس الشريعة الحاوي طرقها الوسيعة. ج 87. مسقط: مكتبة الجيل الواعد، 2014.

السعدي، ناصر بن سيف. «القبيلة ودورها في الحياة السياسية في عمان». رسالة ماجستير. جامعة السلطان قابوس. مسقط، 2013.

_____. «ملاحم التعايش السلمي في جوابات فقهاء مدينة نزوى في عهد اليعاربة». ورقة قُدمت في ندوة نزوى تاريخ وحضارة. مسقط: هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية، 2015.

_____. «نظام التفريق: مصادرة الأموال في عُمان بين الظرف السياسي والأثر الاقتصادي». الصنامة: الملتقى السادس عشر لجمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، 2015. (غير منشور)

الشقصي، خميس بن سعيد. منهج الطالبين وبلاغ الراغبين. ج 8. مسقط: وزارة التراث، [د.ت.].

صفة عقد الإمامة للإمام بلعرب بن حمير عام 1146هـ/1733م. دائرة الوثائق والمخطوطات ووزارة التراث والثقافة. سلطنة عمان. مخطوط، تحت رقم 2149.

غباش، حسين. عمان: الديمقراطية الإسلامية - تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث 1500-1970م. ترجمة أنطوني حمصي. بيروت: دار القارابي، 2006.

اللواتي، علي حسين. تاريخ عُمان الحضاري: من القرن الرابع حتى السادس للهجرة دراسة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية. مسقط: مجلس النشر العلمي، جامعة السلطان قابوس، 2011.

لوريمر، ج. ج. السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية. ترجمة جامعة السلطان قابوس [وآخرون]. مسقط: جامعة السلطان قابوس، 1995.

مايلز، س. ب. الخليج بلدانه وقبائله. ترجمة محمد أمين عبد الله. ط 4. مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، 1990.

المغيرة، الغالية بن سام. «الصراع البرتغالي الفارسي العثماني على جزيرة هرمز 1507-1622م». رسالة ماجستير. جامعة السلطان قابوس. مسقط، 2015.

الهاشمي، سعيد بن محمد. دراسات في التاريخ العماني. مسقط: النادي الثقافي، 2013.

الهنائي، سليم بن محمد بن سعيد. عُمان في مصادر الجغرافيا والرحلات الإسلامية في العصر الإسلامي الوسيط. مسقط: بيت الغمام للنشر والترجمة، 2015.

ولسد، جميس ريموند. تاريخ عمان: رحلة في شبه الجزيرة العربية. ترجمة عبد العزيز عبد الفني إبراهيم. بيروت: دار الساقي، 2002.

الفصل التاسع

الدولة الوطنية العراقية عام 1921 جذور التأسيس العثماني

جميل موسى النجار

مقدمة

يُعَدّ تكوين الدولة الوطنية العراقية في عام 1921 على جغرافية الولايات العثمانية الثلاث، البصرة وبغداد والموصل، حادثاً استمد بعض أهم مقوماته من طبيعة الحكم العثماني لهذه الولايات وطريقة إدارته إياها؛ إذ بدأت هذه الولايات تخضع تباعاً للحكم العثماني عقب تمكن العثمانيين من الانتصار على الصفويين في معركة جالديران في عام 1514، وبعد انتصارهم على المماليك في معركة مرج دابق في عام 1516 ومعركة الريدانية في عام 1517، حين أخضعت الموصل وبعض المدن الأخرى الواقعة في إقليمها الجغرافي (إقليم الجزيرة) للحكم العثماني في عام 1518. ثم استطاع السلطان سليمان القانوني الاستيلاء على بغداد وانتزاعها من حكم الصفويين في عام 1534، وإخضاع البصرة لحكمه غير المباشر في العام نفسه، أعقب ذلك قيام العثمانيين بإخضاع البصرة لحكمهم المباشر في عام 1546، بعد أن جردوا حملة عسكرية إليها.

قسم العثمانيون مناطق الموصل وبغداد والبصرة التي أخضعوها لحكمهم، والتي شكلت في ما بعد الجغرافيا السياسية التي قامت عليها الدولة الوطنية

العراقية، إلى ثلاث وحدات إدارية (ولايات)، أو أربع ولايات إن أُضيفت ولاية شهرزور إلى الولايات الثلاث، بغداد والموصل والبصرة، بعد فصلها عن ولاية الموصل. إلا أن هذه الولايات كانت تُدمج أحياناً في ولاية واحدة مركزها بغداد، أو تقلص إلى اثنتين أو ثلاث، مع إبقاء بغداد مرجعاً للولايات الأخرى ومالكة حق الإشراف عليها في كثير من الأحيان، ولا سيما في الشأين العسكري والمالي، وإن استقلت عنها.

وحد العثمانيون الولايات التي كانت تقع في ثلاثة أقاليم جغرافية، هي: العراق والجزيرة والجال، وأطلقوا اسم العراق (أو الخطة العراقية) ليشمل الولايتين اللتين قامتا في إقليمي الجزيرة والجال (الموصل وشهرزور، سواء ضُمتا إلى ولاية بغداد - قاعدة إقليم العراق الجغرافي - أو فصلتا عنها كولايتين مستقلتين). وخلافاً لمدلولات الجغرافيا ومفاهيم الإدارة التي سادت حتى استيلاء العثمانيين على بغداد في عام 1534، كان توحيد تلك الولايات يشير إلى إدراك العثمانيين الأهمية الاستراتيجية للممتلكات العثمانية في الأقاليم الجغرافية الثلاثة تلك، وضرورة شدة بعضها إلى بعض وجعلها منطقة حاجزة (Buffer Zone) مع إيران، التي كانت لها فيها مصالح تاريخية واستراتيجية ودينية. وبطبيعة الحال، فإن سحب اسم الإقليم الجغرافي (العراق) لولايتين من الولايات العثمانية (بغداد والبصرة) على الاثنتين الأخرين (الموصل وشهرزور) الواقعتين في إقليمي الجزيرة والجال، كان ناجماً عن عدم رغبة العثمانيين في تكوين ولاية واسعة مركزها في بغداد وتمتد على مساحة إقليم العراق الجغرافي والجغرافيا المضافة إليه، بما فيها من تعقيدات ومشكلات، كونه يتقاطع مع السياسة العثمانية في حكم الولايات. لذلك، نجد أن الدولة العثمانية كانت تُخضع تلك الولايات - بأسمائها المتعددة - لعمليات دمج وفصل مستمرين على أرض الواقع، ومن الناحية الإدارية، لدوافع شتى.. استراتيجية وأمنية واجتماعية، تتعلق بالتنوع الديموغرافي الإثني والديني والمذهبي، وتبقي على أسمائها كما هي، إلا أنها تتعامل مع مجموعها نظرياً في أدبياتها ووثائقها تحت مسمى «العراق» أو «الخطة العراقية»، وذلك قبل أن ينتهي حكمها في تلك الولايات بأكثر من قرن من الزمان.

شكل ذلك كله أساساً لدمج الولايات العثمانية تلك في كيان إداري وسياسي واحد مركزه في بغداد عند انتهاء الحكم العثماني في هذه الولايات، عقب الحرب

العالمية الأولى، يُعرف بالعراق، وهو اسم الإقليم الجغرافي لولايتين منهما فحسب، هما بغداد والبصرة، غير أن ذلك الأساس بلغ من العمق حدًا امتد ليصل إلى الترتيبات الإدارية التي أتبعها العثمانيون منذ منتصف القرن السادس عشر، ومن ثم يغدو الكيان الوطني (العراق) المعاصر أكثر رسوخًا وعمقًا، من ناحية جغرافيته السياسية، من كيانات سياسية معاصرة ماثلة تشكلت من أقاليم جغرافية متعددة في الشرق الأوسط وأوروبا. ويمكن القول بعد ذلك إن تشكيل البريطانيين الدولة الوطنية العراقية، بوصفها من إفرازات اتفاق سايكس - بيكو، لم يكن عملاً اصطناع حدودًا سيادية وطنية وهمية أو من فراغ، وشكّل تراكيب ديموغرافية إثنية ودينية ومذهبية خاصة بها، بل كان مخاضًا لولادة تلك الدولة التي أبصرت النور في عام 1921 بعد أن لبثت جغرافيتها السياسية تتشكل في الرحم العثماني طورًا بعد طور، واتضحت ملامحها بشكل واضح في العهد الأخير من عهود الحكم العثماني في ولايات بغداد والبصرة والموصل.

يبد أنه يجب أن نقرر أن ذلك الأساس لم يكن كافيًا وحده ليحمل هيكل دولة أقيمت عليه بعد انحار الحكم العثماني عن الولايات الثلاث؛ ذلك أن العثمانيين لم يعملوا على خلق مجتمع متجانس من مجموع سكان تلك الولايات بسبب سياسات التآليب والطائفية الباسية التي مارسوها خلال عهود حكمهم لها، ولأسباب أخرى تختص بهم، فضلًا عن أن الوصول إلى هدف إيجاد مجتمع تنضوي فيه مكوناته تحت لواء هوية وطنية عراقية، أمر لم تنح طبيعة التوزيع الديموغرافي البدوي والريفي والحضري في الولايات العثمانية الثلاث، ولم تسمح بالوصول إليه المصالح الفئوية والخاصة التي كانت تسعى إلى تحقيقها الزعامات والمرجعيات على تعدد اتجاهاتها وخلفياتها ومسمياتها، من شيوخ وأغوات ورجال دين ووجهاء اجتماعيين وقادة سلاح.

وبعد... فإن مباحث هذه الدراسة ستخوض في أربعة محاور تستهدف استكشاف الأساس الذي وضعه العثمانيون خلال عهود حكمهم لولايات بغداد والبصرة والموصل وشهرزور، لقيام دولة وطنية (عراقية) موحدة على تراب تلك الولايات، بعد انحسار الحكم العثماني عنها، وتسجلي حقيقة قيام بريطانيا باصطناع هذه الدولة في نهاية الحرب العالمية الأولى في إطار تقاسم المصالح والنفوذ الاستعماري الذي بدأ بسايكس - بيكو، وفي إطار وضع حدود لمناطق

الإرث العثماني. ومن ثم، دار المحور الأول من تلك المحاور حول ثوابت الجغرافيا لإقليم العراق (السود، أو عراق العرب)، في تاريخه القديم والوسطى حتى سيطرة العثمانيين عليه في عام 1534، وحركة تلك الثوابت ومتحولاتها بفعل العوامل السياسية والإدارية. وتتبع المحور الثاني مسيرة توسيع العثمانيين نطاق العراق الجغرافي والإداري بعد حكمهم هذا البلد. وتطرق المحور الثالث إلى الأغراض التي بنى عليها العثمانيون توحيدهم الولايات الأربع، أو إعادة تشكيلها. أما المحور الرابع، فإنه استعرض الأسس والمقومات الثابتة والرخوة لمتلازمة الأرض والمجتمع التي قامت عليها الدولة الوطنية العراقية في عام 1921، من حيث عدم نضج البناء الاجتماعي وصهره في بوتقة واحدة، الأمر الذي أربك عملية تكوين هوية وطنية عراقية، وأوجد فضاءات مفتوحة للتنافر والتابذ بين مكونات المجتمع العراقي، والاستثار بالسلطة، وإقصاء الآخر، ما يفتح الباب على مصراعيه أمام احتمالات تشظي الدولة الوطنية العراقية.

أولاً: العراق.. ثوابت الجغرافيا ومتحولات السياسة

تشير خريطة وضعها البابليون على لوح من الآجر قبل أكثر من أربعة آلاف عام، وأرادوا بها تصوير منطقة الفتوحات التي أنجزها الملك سارجون الأكادي (2300 ق. م)، إلى أن العالم، كما تصوره واضعو الخريطة، ليس سوى دائرة تضم بلاد بابل وبلاد آشور، مع امتداد للأولى في منطقة الأهوار جنوباً، وانفتاح للثانية على الجبال شمالاً⁽¹⁾. وكان لكل منهما خلال الألف الثاني قبل الميلاد نظام سياسي (ملكي) مستقل عن الآخر⁽²⁾، وتفصل بينهما حدود سياسية كانت كل منهما تحافظ عليها وعلى استقلالها الوطني، وتسعى للذود عنهما تجاه أي تجاوزات من الأخرى⁽³⁾. كانت حدود بلاد آشور مع بلاد بابل، على ما يصفها ليو أوبنهايم، أستاذ علم الآشوريات في جامعة شيكاغو، تمتد من المنطقة الواقعة على

(1) يُنظر: أحمد سوسة، العراق في الخوارط القديمة (بغداد: مطبوعات المجمع العلمي العراقي، 1959)، خارطة رقم (1).

(2) يُنظر: ديفيد فرومكين، نهاية الدولة العنمانية وتشكيل الشرق الأوسط، ترجمة وسيم حسن عبدو (بغداد: دار عدنان، 2015)، ص 365.

(3) يُنظر: ليو أوبنهايم، بلاد ما بين النهرين، ترجمة سعدي فيضي عبد الرزاق (بغداد: دار الرشيد، 1981)، ص 200-201.

المجرى الوسطي لنهر دجلة إلى أقصى الشرق باتجاه الوديان الخصبة في أعلى وأسفل نهر دجلة، وإلى الجنوب الغربي باتجاه الازورار الكبير لنهر الفرات⁽⁴⁾. ويمكن قراءة هذا الوصف للحدود بين بلاد آشور وبلاد بابل على أنه يشير إلى أن تلك الحدود تبدأ من الأراضي التي تقع في حوالى منتصف الطول الكلي لنهر دجلة، أي فوق مدينة تكريت الحالية تقريباً، وتستمر بخط شبه أفقي نحو الشرق، أي إلى أعلى مدينة خاتقين، ونحو الجنوب الغربي من الجهة المقابلة، لينتهي عند نقطة الازورار (الاعوجاج) الكبير لنهر الفرات، أي حينما يوجه هذا النهر مسيره باتجاه الجنوب الشرقي إلى جهة الشرق بشكل حاد، وهذه النقطة تقع بين مدينتي عانة وحديثة⁽⁵⁾.

خلال الألف الثاني قبل الميلاد، كانت المملكتان الآشورية والبابلية ملتحمتين في صراع حاد من أجل اليادة، تغلبت فيه آشور منذ مطلع الألف الأول قبل الميلاد؛ إذ غزا الملك الآشوري سنحاريب بلاد بابل في عام 689 ق. م، واحتلت بابل في زمن آشور بانيال (668-627 ق. م)، إلا أن حاكم بابل نبوبلصر استعاد زمام المبادرة وتمكن من الاستيلاء على نينوى في عام 612 ق. م، وألحق آشور بمملكته التي عُرفت بالدولة البابلية الجديدة⁽⁶⁾. ومن ثم نجد أن بابل وآشور كانتا تتوحدان سياسياً في بعض الأحيان، حينما تفرض إحداهما سيطرتها وحكمها على الأخرى، وتستقل كل منهما في أحيان أخرى، في كيانها ونظامها السياسي، تماهياً - في ما يبدو - مع تفريق الطبيعة الجغرافية التي قسمتهما قسمين: «الشمالي»، وهو مملكة آشور القديمة، ومعظمه مراعى تغطي سهلاً حجري الأصل. والجنوبي، وهو بلاد بابل القديمة، وأرضه رسوبية خصبة، يكثر فيها النخيل وتسقيها أنهار الري⁽⁷⁾.

(4) المرجع نفسه، ص 51.

(5) فارن مع: نيقولا إيفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574، نقله إلى العربية يوسف عطا الله، ط 2 (بيروت: دار الفارابي، 2004)، ص 103.

(6) للتفصيلات: جورج كوتينو، الحياة اليومية في بلاد بابل وآشور، ترجمة سليم طه التكريتي وبران عبد التكريتي (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1979)، ص 20-22.

(7) كي لسترنج، بلدان الخلافة الشرقية، نقله إلى العربية بشير فرنيس وكوركيس عواد (بغداد: مطبعة الرابطة، 1954)، ص 40؛ ويُنظر أيضاً: مكسليان شريك، خطط بغداد وأنهار العراق القديمة، ترجمة خالد إسماعيل علي (بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1986)، ص 19.

عرف الإغريق بلاد بابل وبلاد آشور باسم بلاد ما بين النهرين (Mesopotamia) منذ القرن الخامس قبل الميلاد، كمصطلح جغرافي يشير إلى المنطقة الواقعة بين نهري دجلة والفرات من منابعهما حتى اتصال أحدهما بالآخر. وفرقوا بين قسَمين رئيسيين انقسمت إليهما بلاد ما بين النهرين طبيعياً وسياسياً، هما: بلاد ما بين النهرين السفلى (بابلونيا)، وبلاد ما بين النهرين العليا (آشوريا)⁽⁸⁾. إلا أن مصطلح بلاد ما بين النهرين كان يشير غالباً، في النصوص الكلاسيكية (اليونانية الرومانية)، إلى بلاد بابل (بابلونيا) فحسب⁽⁹⁾. وكانت الحدود، كما تشير تلك النصوص، بين بلاد ما بين النهرين السفلى التي تضم أراضي مملكة بابل القديمة تقريباً، وبلاد ما بين النهرين العليا، وهي أراضي مملكة الآشوريين تقريباً، يمثلها خط «يمتد بين هيت وتكرت»⁽¹⁰⁾، وهي الحدود نفسها التي أشرنا إليها من قبل.

أما خلال العصر الوسيط، فكان الانتقال الجغرافي والطبيعي لبلاد ما بين النهرين معروفاً؛ فالعرب المسلمون قسموها إلى إقليمين: أسفل يُعرف بالعراق، وأعلى يُعرف بالجزيرة⁽¹¹⁾. وكانت حدود العراق، على ما دونه الجغرافي أحمد ابن سهل البلخي «من تكريت إلى عبادان على بحر فارس، وفي العرض عند بغداد من القادسية إلى الكوفة إلى حلوان، وعرضها بواسطة من واسط إلى قرب الطيب وعرضها بالبصرة من البصرة إلى حد حتي ومن يطوف بحدوده من تكريت متاً يلي المشرق حتى يجوز كور بحدود شهرزور ومن ثم يطوف على حدود حلوان وحدود السروان والصيمرة وحدود الطيب وحدود السوس حتى ينتهي إلى حدود حتي ثم إلى البحر....»⁽¹²⁾. ورسم البلخي خريطة للعراق، الذي وصف حدوده

(8) شتریک، ص 19؛ أوبنهايم، ص 497. على أن الإغريق كانوا يفرقون قبل ذلك بين بابل وآشور، كما أشارت إلى ذلك الخريطة التي وضعها هيرودوتس للعالم في منتصف القرن الخامس قبل الميلاد. يُنظر: سوسة، خريطة رقم (8).

(9) أدون بفن، أرض النهرين، نقله من الإنكليزية إلى العربية الأب إستاس ماري الكرملی (بغداد: مطبعة المعارف، 1961)، ص 7-8.

(10) يُنظر: شتریک، ص 19؛ إيفانوف، ص 103؛ روبرت و. أولسن، حصار الموصل والعلاقات العثمانية الفارسية 1718-1743م، ترجمة عبد الرحمن بن الحاج أمين بك الجليلي (الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، 1983)، ص 52، 85.

(11) لسترنج، ص 16.

(12) أبو زيد أحمد بن سهل البلخي، «صور الأقاليم»، مخطوط، الورقة 78، في:

<http://digital.staatsbibliothek-berlin.de/weekansicht>.

في كتابه هذا⁽¹³⁾، وأشار في كتابه الآخر البدء والتاريخ، إلى أن مدن العراق «الكبار أربع: الكوفة والبصرة وواسط وبغداد»⁽¹⁴⁾.

أما حدود إقليم العراق هذه بعينها، فذكرها الإصطخري في كتابه مسالك الممالك⁽¹⁵⁾، ورسم خريطة جغرافية لإقليم العراق، وفعل الأمر ذاته ابن حوقل في كتابه المسالك والممالك، والجهاني في كتابه المسالك في معرفة الممالك، والمقدسي البشاري في كتابه أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، وابن سعيد المغربي في كتابه بطل الأرض في الطول والعرض⁽¹⁶⁾.

أما إقليم الجزيرة، الذي أطلق عليه العرب هذا الاسم ليشير إلى بلاد ما بين النهرين العليا (بلاد آشور)، فيقع إلى الشمال من إقليم العراق. وقام الجغرافيون المسلمون بتقسيم هذا الإقليم إلى ثلاثة أقسام: ديار ربيعة وديار مضر وديار بكر، نسبة إلى القبائل العربية التي نزلت فيها قبل الإسلام⁽¹⁷⁾، وكانت الموصل من أكبر مدن ديار ربيعة. وضم إقليم الجزيرة، الذي تألف سكانه من العرب والعجم، على ما يذكر ياقوت الحموي⁽¹⁸⁾، مدناً أخرى، منها: العمادية وأربيل وسنجار وتلعفر وجزيرة ابن عمر ودافوق وهيت والأنبار⁽¹⁹⁾. وكان خط الحدود بين إقليمي العراق والجزيرة يبدأ من دجلة عند تكريت ويتجه غرباً إلى الفرات ثم يعبره أسفل من

(13) المرجع نفسه، الورقة 79. وقد أجرى أحمد موسة بعض التعديلات على خريطة البلخي، وأعاد نشرها في أطلس العراق في الخوارط القديمة، خارطة رقم 12.

(14) أبو زيد أحمد بن سهل البلخي، البدء والتاريخ، اعتنى بشره وترجمته كلمان هوار، ج 1 (باريز: آرنت لرو الصحاف، 1899)، ص 74.

(15) يُنظر: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي الإصطخري، مسالك الممالك (لندن: مطبعة بريل، 1927)، ص 78.

(16) يُنظر هذه الخوارط متفحة وواضحة، في: موسة، الخوارط رقم 18، رقم 22، رقم 23، رقم 27، رقم 32.

(17) لسترنج، ص 17، 114.

(18) شهاب الدين بن عبد الله ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 5، المجلد الثاني (بيروت: دار صادر، 1956)، ص 135.

(19) يُنظر: ياقوت الحموي، ص 134؛ الإصطخري، ص 71-77؛ أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي البشاري، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط 3 (القاهرة: مكتبة مبدولي، 1991)، ص 137؛ لسترنج، ص 114-146.

عانة بشيء يسير عند انعطاف النهر جنوباً وهو الحد الطبيعي بين إقليمي الجزيرة والعراق... ومن جنوب هذا الخط يبدأ السواد، وهو أرض بلاد بابل الرسوبية. وفي شماله السهول الحجرية بين النهرين الأعلى. وتعد (حديثة) الفرات، وهي على خمس وثلاثين ميلاً أسفل من عانة، أقصى مدينة في شمال هذا القسم [العراق] ⁽²⁰⁾، ويمثل خط الحدود هذا الحدود نفسها تقريباً بين بلاد بابل وبلاد آشور ⁽²¹⁾.

لم تقتصر الحدود الشمالية لإقليم العراق الجغرافي على متاخمة إقليم الجزيرة، بل كانت له أيضاً حدود مشتركة مع إقليم الجبال الذي كان يقع إلى الشمال الشرقي من العراق. والجبال إقليم واسع يمتد ليشمل همذان والري وأصفهان والدينور وقم، ويقع إقليما العراق وخوزستان إلى جنوبه ⁽²²⁾. وكانت أهم مناطق إقليم الجبال التي تلتحق بإقليم العراق، هي شهرزور التي يصفها القزويني بأنها «كورة واسعة في الجبال بين أربيل وهمذان، فيها قرى ومدن، أهلها أكراد» ⁽²³⁾. واعتبر بعض الجغرافيين حلوان من مدن إقليم الجبال ⁽²⁴⁾، وجعلها آخرون تقع في إقليم العراق، إذ هي «بقرب الجبل [إقليم الجبال] وليس للعراق مدينة بقرب الجبل غيرها» ⁽²⁵⁾.

على أن تسمية إقليم الجبال تغيرت بعد منتصف القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، وأصبح الإقليم يُعرف، خطأً، بعراق العجم تمييزاً له من إقليم العراق أو عراق العرب ⁽²⁶⁾. وانقسم إقليم الجبال حينذاك إلى قسمين: قم غربي صغير اقتطعه السلطان السلجوقي سنجر (512-552هـ) من أعمال كرمانشاه في نحو منتصف القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، وأطلق

(20) لسترنج، ص 89.

(21) يُنظر: أولسن، ص 52؛ شريك، ص 20.

(22) الإصطخري، ص 195؛ البلخي، «صور الأقاليم»، ص 165؛ زكريا بن محمد بن محمود القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد (بيروت: دار صادر، [د.ت.]), ص 341؛ ياقوت الحموي، ص 99.

(23) القزويني، ص 397؛ ويُنظر أيضاً: المقدسي، ص 385.

(24) لسترنج، ص 226.

(25) البلخي، «صور الأقاليم»، ص 42.

(26) لمعرفة سبب تسمية إقليم الجبال بعراق العجم، يُنظر: ياقوت الحموي، ص 99؛ لسترنج،

ص 42، 221.

عليه اسمًا متحدثًا لم يُتعمل من قبل، هو كردستان، الذي كانت فيه منطقة شهرزور تقع في أقصى شماله الغربي متاخمة لإقليمي العراق والجزيرة، وهي منطقة قاعدتها مدينة شهرزور وعدد من المدن المحيطة بها، من أهمها مدينة سلطان آباد (مجممال). أمّا القسم الثاني من إقليم الجبال، أو عراق العجم، وهو الأكبر، فكانت مدنه المهمة همذان والري وأصفهان⁽²⁷⁾.

ومن ثم نجد أن الجغرافيا السياسية التي قامت عليها الدولة الوطنية العراقية في عام 1921، كانت تشغل طول العصر الوسيط لإقليم العراق (العربي) بأكمله، وجزءًا كبيرًا من إقليم الجزيرة، وجزءًا صغيرًا من إقليم الجبال (عراق العجم)، وهي أقاليم جغرافية كانت منفصلة بعضها عن بعض. إلا أن التنظيمات الإدارية لتلك الأقاليم آنذاك كانت لا تتوافق أحيانًا مع الحدود الجغرافية لكل إقليم منها؛ ففي العصر الأموي كانت الأقاليم الثلاثة، العراق والجزيرة والجبال، تتكون من ولايتين هما: ولاية العراق التي تجاوزت حدودها الإدارية مساحة الإقليم الجغرافي المعروف بالعراق، لتصل إلى إقليم الجبال وفارس وخراسان وما وراء النهر، وولاية الجزيرة التي ضمت الموصل، وتجاوزت حدودها الإدارية أيضًا الإقليم الجغرافي المعروف بالجزيرة، لتمتد إلى مناطق أذربيجان وأرمينيا وإلى شهرزور في إقليم الجبال⁽²⁸⁾.

أمّا في العصر العباسي، فإن ولاية العراق تقلصت لتشمل الحدود الجغرافية لإقليم عراق العرب الجغرافي فحسب. وكان إقليم الجزيرة يضم وحدات أو أقسامًا إدارية مستقلة عن تلك الوحدات التي كان يضمها إقليم العراق خلال تلك الحقبة. وكانت الموصل من ضمن تلك الوحدات التي فصلت عن وحدات إقليم الجزيرة الإدارية الأخرى في زمن أبي العباس السفاح، وشكلت ولاية قائمة

(27) يُنظر: لسترنج، ص 18، 220-221، 222؛ عماد الدين إسماعيل صاحب حماة ابن أيوب، تقويم البلدان، اعتنى بتصحيحه وطبعه رينود والبارون ماك كوكين ديسلان (باريس: دار الطباعة السلطانية، 1840)، ص 408-409.

(28) يُنظر: نجدة خماش، الإدارة في العصر الأموي (دمشق: دار الفكر، 1980)، ص 44-75؛ فاروق عمر فوزي، تأريخ النظم الإسلامية (عمان: دار الشروق، 2010)، ص 208-209؛ حاتم الدين علي غالب النقشبدي، الكرد في أُرستان الصغرى (الشمالية) وشهرزور خلال العصر الوسيط 348-511هـ/959-1117م (الليمانية: مطبعة شفان، 2011)، ص 123.

بذاتها إداريًا حتى نهاية القرن الثالث الهجري، حيث أدمجت مرة أخرى آنذاك مع بقية وحدات إقليم الجزيرة، وأصبحت تابعة لولاية الجزيرة. أما شهرزور، فكانت تتبع ولاية الموصل إداريًا، غير أنها فصلت عنها وُضمت إلى أعمال الجبال في أواخر عهد الرشيد. على أن هذه التقسيمات الإدارية أعيد النظر فيها في مراحل لاحقة.

بيد أن اللافت للنظر في التطورات التي تخص التقسيمات الإدارية تلك هو أن شهرزور التي تقع في إقليم الجبال، وأربيل التي تقع في إقليم الجزيرة، ضُمنا إداريًا في عام 630هـ - 1232م إلى ولاية العراق التي كانت تشغل آنذاك جغرافية إقليم العراق الجغرافي فحسب⁽²⁹⁾، الأمر الذي حمل دلالات مبكرة على توسع مفهوم للعراق الجغرافي - السياسي سابق لإجراءات العثمانيين في هذا الشأن بأكثر من ثلاثة قرون.

خلال العهود التي أعقبت سقوط الدولة العباسية في عام 656هـ / 1258م، بدأ الإطار الإداري والسياسي لإقليم العراق يتوسع على حساب جغرافية هذا الإقليم. وشرعت قاعدته بغداد تأخذ مكانًا مرجعيًا إداريًا وسياسيًا هيمنت به على المناطق الإدارية في كل من إقليمي الجزيرة والجبال التي وقعت في ما بعد ضمن الخريطة السياسية للدولة العراقية المعاصرة التي تشكلت في عام 1921؛ ففي أوائل عهد دولة الممّول الإليخانين، ظلت التقسيمات الإدارية على ما هي عليه في أواخر عهد الدولة العباسية، فكانت ولاية العراق تتألف من خمسة أعمال تغطي مساحة إقليم العراق الجغرافي، هي أعمال: بغداد، الخالص وطريق خراسان، الفراتية، الحلية والكوفية، الواسطية والبصرية⁽³⁰⁾، وهي تقسيمات العراق الإدارية

(29) يُنظر: عباس فاضل السعدي، «تطور النظام الإداري في العراق»، مجلة آداب الفراهيدي، السنة 1، العدد 1 (كانون الأول/ ديسمبر 2009)، ص 209، 222؛ النقشبدي، ص 3؛ خريطة التقسيمات الإدارية للدولة العباسية خلال عهد الرشيد في:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%84%D9%81:Wilayah_Abbasiyyah_semasa_khalifah_Harun_al-Rashid.jpg

(30) محمد ضايح حنون [وآخرون]، «البصرة في العصر الممّولي (الإليخاني) دراسة في أحوالها السياسية والإدارية 656-738هـ / 1258-1337م»، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 7 (أيار 2012)، ص 77.

نفسها في أواخر عصر الدولة العباسية، بعد أن فصلت عنها شهرزور وأربيل اللتان ألحقتا لوقت قصير ببغداد في عام 630هـ/ 1232م. إلا أن سقوط إمارة الموصل في عام 660هـ/ 1260م في يد الدولة الإليخانية رافقه قيام الإليخانين بالحقاق الموصل وأربيل إداريًا ببغداد⁽³¹⁾، غير أن هذا الأمر الأخير لم يَستمر مدة طويلة؛ ففي عهد الدولة الجلائرية (738-814هـ/ 1336-1422م) كانت بغداد تشكل ولاية تضم خمسة أعمال هي نفسها الأعمال التي كانت في عهد الدولة الإليخانية، تشغل مساحة إقليم العراق الجغرافي فحسب، إلا أن النفوذ السياسي والمرجعية الإدارية لبغداد في العهد الجلائري - الذي اتخذ من تبريز وبغداد عاصمتين له - كانا يطفيان على شهرزور في إقليم الجبال، والديارات الثلاث في إقليم الجزيرة، ومن ضمنها ديار ربيعة (الموصل)، حينما يتخذ السلطان الجلائري ببغداد عاصمة له، وينحصر عنها ذلك النفوذ وتلك المرجعية حينما يرجع السلطان إلى العاصمة الأخرى تبريز⁽³²⁾.

أما في خلال حكم دولتي القره قوينلو والآق قوينلو، الذي امتد إلى عام 914هـ/ 1508م، فكان إقليم العراق الجغرافي يشكل ولاية إدارية مستقلة بذاتها ولم تُلحق بها أي من المدن الواقعة في إقليمي الجبال والجزيرة، كشهرزور والموصل وأربيل، التي ألحقت إداريًا لبعض الوقت ببغداد منذ أواخر عصر الدولة العباسية، وإن كانت قاعدة الإقليم ببغداد قد بقيت أكثر المدن أهمية ومركزًا إداريًا متميزًا⁽³³⁾ من بين جميع تلك المدن التي دخلت في خريطة الدولة العراقية المعاصرة. واستمرت ببغداد تتمتع بمكانة متميزة خلال الحكم الصفوي للعراق 1508-1534، حتى مع ارتباط حاكمها بالعاصمة الصفوية تبريز مباشرة، وجعلها وحدة إدارية من ضمن وحدات عديدة في أقاليم العراق والجزيرة والجبال⁽³⁴⁾.

(31) يُنظر: عماد عبد السلام رؤوف، الأسر الحاكمة ورجال الإدارة والقضاء في العراق في المهود المتأخرة 656-1337هـ/ 1258-1918م (بغداد: دار الحكمة، 1992)، ص 22، 165.

(32) المرجع نفسه، ص 31.

(33) المرجع نفسه، ص 41؛ ستيفن هيملي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، نقله إلى العربية جعفر الخياط، ط 4 (بغداد: [د.ن.]، 1968)، أعادت طبعها المكتبة الحيدرية، تم 425م، ص 29.

(34) يُنظر: رؤوف، ص 45-46.

ثانياً: توسيع العثمانيين النطاق الجغرافي والإداري لإقليم العراق

بدأ الإقليم الجغرافي المعروف خلال القرون الأربعة الأخيرة من العصر الوسيط بـ «عراق العرب» يتكون كولاية من ولايات الدولة العثمانية، ويتسع مفهومه الجغرافي السياسي، بعد أن استولى السلطان العثماني سليمان القانوني على بغداد في عام 1534، في حملته المعروفة بـ «عراقين سفري»، أي حرب العراقين، التي شملت «عراق العجم» التي استولى فيها على تبريز عاصمة الصفويين للمرة الثانية، وهي تقع في هذا الإقليم الذي كان يُعرف قبل ذلك بإقليم الجبال، وتقدم منها ليحتل بغداد، قاعدة إقليم عراق العرب. في واقع الحال، فإن إرهابات تشكّل الجغرافيا السياسية للدولة الوطنية العراقية المعاصرة ظهرت منذ معركة جالديران (1514)، إذ قام العثمانيون بعد انتصارهم في تلك المعركة مباشرة، بإخضاع مناطق الجنوب الشرقي للأناضول - التي تقع في إقليمي الجزيرة والجبال - لحكمهم، فدخلت آمد (ديار بكر) في حوزة العثمانيين في عام 1515، وماردين في عام 1516. بيد أن العثمانيين لم يتمكنوا من انتزاع الموصل من قبضة الصفويين إلّا في عام 1518، بعد حملة عسكرية ساقوها على المنطقة، لتدخل بعدها مناطق ومدن عديدة تحت الحكم الفعلي للدولة العثمانية، مثل تكريت في إقليم العراق، أو عراق العرب، وهي أول مدينة في هذا الإقليم يستولي عليها العثمانيون، وعانة وهيت وحديثة وسنجار وتلعفر وجزيرة ابن عمر والعمادية، وكلها تقع في إقليم الجزيرة. وأصبحت الموصل بعد استيلاء العثمانيين عليها لواءً (سجق بكية) تابعاً لولاية (بكلربكية) ديار بكر⁽³⁵⁾. كما بدأ أمراء الأكراد في تلك المناطق يتمردون على السلطة الصفوية ويخضعون للسلطة العثمانية، واستطاع بعض هؤلاء استمالة أقران لهم في أماكن عديدة أخرى، مثل أربيل وكركوك والعمادية والموصل، كما يحذوا حذوهم في إعلان الولاء للعثمانيين والخضوع لسلطتهم⁽³⁶⁾.

(35) عن المدن التي أخضعها العثمانيون لحكمهم، يُنظر: شاكّر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعااهدات الحدود بين العراق وإيران (بغداد: دار البصري، 1966)، ص 271؛ أولسن، ص 62.

(36) مذكرات مأمون بك بن بيكه بك، نقلها إلى العربية وعلّق عليها محمد جميل الروزياني وشكور مصطفى (بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1980)، ص 6-7.

فتح استيلاء العثمانيين على بغداد في عام 1534 الباب أمام إلحاق تلك المدن والمناطق الواقعة في إقليمي الجزيرة والجبال (عراق العجم) التي كانت قد دخلت في حوزتهم بعد عام 1514، بإقليم العراق (العربي)، ليتسع بذلك النطاق الجغرافي والإداري لإقليم العراق ويمتد شمالاً نحو ذينك الإقليمين. وكانت أهم المدن في إقليم الجزيرة هي الموصل، التي كانت قاعدة لواحدة من «الديارات» الثلاث التي تألف منها إقليم الجزيرة - ديار ربيعة - وجعل العثمانيون منها مركزاً لولاية إدارية في ما بعد. أمّا أهم مدن إقليم الجبال، فكانت شهرزور التي جعلها العثمانيون مركزاً لولاية إدارية أيضاً، وكانت تشغل هي ومنطقتها مساحة صغيرة من القسم الأصغر من إقليم الجبال الذي ذكرنا من قبل أنه عُرف بكرديستان منذ منتصف القرن الثاني عشر الميلادي.

إن أول إلحاق إداري لمدين إقليمي الجزيرة والجبال بالعراق كان للموصل التي ضُمت في عام 1540 إلى بکلربکیة بغداد⁽³⁷⁾، بعد أن كانت ارتباطاتها الإدارية مع إقليم الجزيرة، وتبع آنذاك ديار بكر من الناحية الإدارية، وهو وضع له ما يوغه تمامًا حين عُدت الموصل قاعدة لهذا الإقليم إبان العصور الوسطى⁽³⁸⁾، وضُمت مدينة عانة في العام نفسه إلى بغداد أيضاً. وفي عام 1544، كانت كل من أربيل والموصل وعانة وكرکوک وحریر وبابان وبيات وأورمان، وغيرها من مدن إقليمي الجزيرة والجبال، تابعة كسناجق لبغداد، ضمن تسعة عشر سنجقاً تألفت منها بکلربکیة بغداد.

وخلال الفترة 1549-1551، ازداد عدد السناجق التابعة لبغداد، ليصل إلى 29 سنجقاً، كان للسناجق الواقعة في إقليمي الجزيرة والجبال، مثل الموصل

(37) يشير أحد الدفاتر (مهمه) العثمانية إلى أن بغداد كانت بعد أن استولى العثمانيون عليها في عام 1534 «بکلربکیة»، يحكمها «بکلربکي» أو «ميرميران». ولم يُستعمل اسم «ولاية» بشكل رسمي للوحدات الإدارية الكبيرة التي انقسمت إليها الدولة العثمانية حتى أواخر القرن السادس عشر، في ما يبدو، أو أن اسم «ولاية» استُعمل بشكل غير رسمي آنذاك، ثم استُعمل منذ ذلك الحين اسم إيالة بصورة رسمية للدلالة على تلك الوحدات. وفي عام 1864، أصدرت الدولة العثمانية نظام الولايات الذي شُكلت فيه بدلاً من الإيالات وحدات إدارية أكبر أُطلق عليها اسم الولايات. يُنظر: فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 296؛ رؤوف، ص 46؛ جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد 1869-1917، ط 2 (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2001)، ص 116.

(38) رؤوف، ص 172.

وشهرزور، نصيب منها. وظلت الموصل سنجًا تابعًا لبغداد إلى أن استقلت بکلربکیة في عام 1586، باستثناء الفترتين 1563-1566 و 1571-1573 اللتين كانت فيهما تابعة لشهرزور⁽³⁹⁾. أمّا شهرزور نفسها، فإنها كانت تابعة لبغداد حتى أواخر عام 1560⁽⁴⁰⁾، حين جرى بعد ذلك إدماجها في بعض الأحيان بکلربکیة بغداد، أو أخضعت لإشرافها الإداري في أحيان أخرى، كما أورد صاحب الشرفنامه ما يفيد بوجود والٍ عثماني في بغداد، هو «میران بغداد وشهرزور»⁽⁴¹⁾ في عام 993هـ/ 1585م.

إن استحداث «ولايات» الموصل وشهرزور والرقّة والبصرة خلال الفترة 1573-1586 دعا إلى إلحاق تعة من سناجق بغداد بالتشكيلات الإدارية المستحدثة، وتقليص السناجق التابعة لها في إقليمي الجزيرة والجبال، وذلك على الرغم من أن توسيع نطاق بغداد الإداري بعد منتصف القرن السادس عشر بلغ أقصاه شمالًا إلى الحد الذي وصل فيه إلى العمادية وزاخو في أوائل سبعينيات القرن السادس عشر. ومن ثم كانت السناجق التابعة لـ «إيالة» بغداد تقتصر في أوائل القرن السابع عشر (1607) على تلك التي تقع في إقليم العراق الجغرافي. وخلال ذلك القرن، وبالتحديد في الفترة 1639-1704، كانت الموصل وشهرزور باشويتين مستقلتين عن بغداد، إلا أن بعض المناطق والمدن في إقليم الجزيرة، ومنها مناطق ومدن نائية بالنسبة إلى بغداد مثل العمادية وحرير وعانة، تتبع باشوية بغداد من الناحية الإدارية قبيل منتصف القرن السابع عشر. واستمرت العمادية التي كانت تدار بطريقة «الأوجاقلق» - حكم أسري وراثي بتفويض من الدولة العثمانية - على هذا الوضع حتى مطلع القرن الثامن عشر⁽⁴²⁾، الأمر الذي يشير إلى أن إيالة بغداد مُنحت في ذلك القرن وضعًا متميزًا - على الرغم من استقلال

(39) بیات، ص 385-386؛ رؤوف، ص 173-174.

(40) بیات، ص 359.

(41) شرف خان البدليسي، شرفنامه: في تاريخ سلاطين آل عثمان ومعاصريهم من حکام ایران ونوران، ترجمة محمد علي عوني، ج 1، ط 2 (دمشق: دار الزمان، 2006)، ص 141؛ جميل موسى النجار، «إيالة شهرزور في تقرير خورشيد باشا (سياحاته حدود)»، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي «الکرد وكردستان خلال العهد العثماني»، جامعة صلاح الدين 16-18/4/2013، ص 5.

(42) يُنظر: بیات، ص 296-311؛ رؤوف، ص 46، 173-174؛ النجار، «إيالة شهرزور»، ص 15 لونيكریک، ص 121.

شهرزور والموصل عنها إداريًا منذ عام 1639 - امتدت معه مساحة إقليم العراق الجغرافي ونطاق الوحدات الإدارية الملحقة به (الناجق) لتصل إلى مناطق نائية في إقليمي الجزيرة والجبال. وجعل ذلك من ولاية بغداد تحتل المكانة الثانية بين إيلات الدولة العثمانية بعد القاهرة⁽⁴³⁾.

أخذت عملية توسع النطاق الجغرافي لإقليم العراق، وامتدادات هيكله الإداري المتمثل في إيالة بغداد، أبعادًا جديدة منذ مطلع القرن الثامن عشر، في عهدَي الوالين العثمانيين حسن باشا (1704-1724) وابنه أحمد باشا (1724-1747)، اللذين اتصفا بقوة الشخصية والكفاءة الإدارية؛ إذ شرع هذان الواليان في اتباع سياسة فرها بعض الباحثين بأنها توحيد لولايات البصرة وشهرزور والموصل مع بغداد⁽⁴⁴⁾. ونجم من هذه السياسة أن ضم الباب العالي البصرة إلى باشوية بغداد في عهديهما، فضلًا عن تبعية العمادية لها، وماردين التي ألحقت ببغداد مكافأة لحسن إدارة حسن باشا وحروبه التي خاضها في إيران بتوجيه من الباب العالي، بعد سقوط العاصمة الصفوية أصفهان في يد الغزاة الأفغان في عام 1722. أما شهرزور، فكانت تخضع لتوجيهات بغداد في سنوات حكم هذين الوالين، وسلطتهما غير المباشرة عليها بأمر من اسطنبول، على الرغم من أن شهرزور كانت آنذاك إيالة تابعة للعاصمة العثمانية بشكل مباشر، الأمر الذي جعل بغداد «أكبر من ولاية جارة نديدة»⁽⁴⁵⁾ لكل من إيلاتي شهرزور والموصل على حد سواء. كما أن قوة أحمد باشا وقيادته العسكرية العليا للجيش العثماني في مواجهة هجمات نادر شاه على إيلات بغداد والموصل وشهرزور، وتمكنه من توطيد دعائم الأمن في سنجار وبعض النواحي الأخرى التابعة للموصل، كل ذلك أدى إلى الحد الذي «تضاءلت [عنده] إيالة الموصل أمام نفوذه»⁽⁴⁶⁾. وكان تقلده تلك القيادة مرات عديدة لمواجهة هجمات نادر شاه قد جعل الباشا في كل من شهرزور والموصل يتلقى أوامره من بغداد، ليرفع بذلك «مبدأ المساواة القديم

(43) ج. ج. لوريمر، دليل الخليج: القسم التاريخي، الجزء الرابع، قم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر (الدوحة: مطابع علي بن علي، [د.ت.])، ص 1755.

(44) يُنظر: لوتكريك، ص 196؛ رؤوف، ص 204.

(45) لوتكريك، ص 158.

(46) المرجع نفسه، ص 196، ويُنظر أيضًا ص 119.

بين الإيالات الأربع»⁽⁴⁷⁾، لمصلحة هيمنة بغداد ونفوذها على الإيالات الثلاث الأخرى بطبيعة الحال، وتأسيسًا لحالة لاحقة عرف العثمانيون فيها جميع تلك الإيالات، بجغرافيتها الطبيعية والإدارية، بالعراق أو بالخطة العراقية.

شهد القرن الثامن عشر تعزيزًا لتلك الحالة أيضًا، حينما ألحقت إيالة شهرزور بإيالة بغداد، فأصبحت «متسلمية»⁽⁴⁸⁾ تابعة لها وتخضع لإدارتها المباشرة، وذلك في بداية حكم الوالي المملوكي سليمان باشا الكبير (1780-1802). واستمرت على وضعها هذا حتى نهاية عهد الولاية المماليك في بغداد عام 1831⁽⁴⁹⁾. كما كان البابانيون، والإمارات الكردية، والجليليون في الموصل يعدّون بغداد في عهد الوالي سليمان باشا الكبير مرجعًا أعلى لهم⁽⁵⁰⁾.

أما بالنسبة إلى القرن التاسع عشر، فيمكن القول في ما يتعلق بموضوع دراستنا، إن ذلك القرن شهد وضع اللامات الأخيرة للخريطة السياسية للدولة الوطنية العراقية التي أسست في عام 1921؛ إذ استعادت الموصل من الحكم شبه المستقل للولاية الجليليين في عام 1835، لتصبح إيالة مستقلة خلال الفترة 1835-1851 لكنها تابعة للباب العالي، ثم أخضعت إداريًا لإيالة بغداد - ولاية بغداد منذ عام 1869- وأصبحت منجقًا تابعًا لها في الفترة بين عامي 1851-1879. وأعيدت ولاية مستقلة من عام 1879 حتى انتهاء الحكم العثماني فيها عام 1918.

بقيت البصرة، كما كانت خلال عهد الولاية المماليك، تابعة لبغداد حتى عام 1850، الذي أصبحت فيه باشوية مستقلة تابعة للباب العالي، ثم خضعت لبغداد منذ ذلك العام حتى نهاية الحكم العثماني فيها عام 1914، كمنجق تابع لها خلال حقبتين زمنيّتين بلغ مجموع أعوامهما 24 عامًا (1854-1875 و 1880-).

(47) المرجع نفسه، ص 196.

(48) المتسلمية: وحدة إدارية مستواها الإداري يقع بين المنجق والإيالة، يحكمها «متسلم» هو

بمترلة نائب أو ممثل لباشا الإيالة. يُنظر: Sir James W. Redhouse, *A Turkish English Lexicon* (Constantinople: Printed for the American Mission by A. H. Boyajian, 1890), p. 1701.

(49) يُنظر: الشيخ رسول الكركوكلي، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، نقله عن التركية

موسى كاظم نورس (قم: منشورات الشريف الرضي، 1413هـ)، عن طبعة بيروت [دار الكتاب العربي]، 1963، ص 13؛ رؤوف، ص 71.

(50) يُنظر: لونكريك، ص 251؛ بشير موسى تافع، العراق... سياقات الوحدة والانقسام (القاهرة:

دار الشروق، 2006)، ص 141.

1884)، إلا أن البصرة كانت خلال أعوام استقلالها تخضع لإشراف بغداد واهتمتها في الشاين العكري والمالي⁽⁵¹⁾.

أما شهرزور، فأصبحت إيالة مستقلة بعد انتهاء حكم الولاة المماليك في بغداد عام 1831، وذلك من الناحية النظرية فحسب؛ إذ إن اسمها كان يرد في المصادر العثمانية كإيالة (ملحقة) بإيالة بغداد⁽⁵²⁾. وكان ذلك منسجماً، في ما يبدو، مع توجهات المركزية الإدارية التي أراد منها السلطان محمود الثاني (1808-1839) أن تزيد في تماسك إيالات الدولة ووحداتها الإدارية، وارتباط بعضها ببعض وبالعاصمة اسطنبول لإبعاد خطر استحواذ الولاة والأمراء على تلك الإيالات والوحدات. ومن ثم بقيت شهرزور في وضع إداري تابع لبغداد حتى سُكِلت منها إيالة مستقلة عن بغداد في عام 1849، وذلك بعد أن ألت أوضاعها إلى الاستقرار وبات أمر تابعة جزء كبير من أراضيها للدولة العثمانية محسوماً بعد عقد معاهدة أرضروم الثانية مع إيران في عام 1847. إلا أن تشكيل إيالة شهرزور في عام 1849 كإيالة مستقلة مجدداً لم يستمر إلا نحو ثلاث سنوات، أدمجت بعدها مع بغداد في عام 1852 في إيالة واحدة عُرفت بـ «إيالة بغداد وشهرزور»، ثم ما لبثت شهرزور أن أصبحت سنجقاً من سناجق ولاية بغداد⁽⁵³⁾، ثم سنجقاً تابعاً للموصل بعد أن أصبحت الموصل ولاية مستقلة عن بغداد في عام 1879⁽⁵⁴⁾.

شهد القرن التاسع عشر أيضاً إجراءات أخرى قامت بها الحكومة العثمانية عززت مسيرة تلك التجارب والمحاولات التي شهدتها القرنان السابقان لربط إيالات (ومن ثم ولايات) بغداد والبصرة والموصل وشهرزور بعضها ببعض، تحت مدلول إداري وجغرافي جامع هو العراق، الذي لم يكن عند استيلاء العثمانيين على بغداد في عام 1534 ليُطلق إلا على إقليم جغرافي يضم بغداد والبصرة فحسب، ولتتخذ الولايات تلك شكلها الإداري والجغرافي النهائي بعد منتصف القرن التاسع عشر، وتقتصر في نهاية الحكم العثماني فيها في عام 1918 على ثلاث، هي: بغداد والبصرة والموصل، بعد فصل أجزاء عنها،

(51) للتفصيلات: النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص 57-60، 116-118.

(52) يُنظر: بيات، ص 357.

(53) النجار، «إيالة شهرزور»، ص 6-7.

(54) رؤوف، ص 246-247.

والحاق الإمارات الكردية التي كانت تؤوّل إلى الحكم العثماني المباشر للإدارة العثمانية في إيالتي الموصل وبغداد؛ إذ فصلت ماردين عن إيالة بغداد في عام 1835 وضمّت إلى ديار بكر. وألحقت إمارتا سوران في راوندوز وبهدينان في العمادية بولاية الموصل في عامي 1836 و1842 على التوالي، كما ألحقت بابان بإيالة بغداد في عام 1851⁽⁵⁵⁾.

تُوجت تلك التجارب والمحاولات، التي أشرنا إليها، بتشكيل نظريّ لبلاد تُعرف بـ «العراق» أو «الخطة العراقية» على أراضي الولايات العثمانية الثلاث: بغداد والموصل والبصرة، التي توزعت على جغرافية إقليم العراق بأكملها وجزء كبير من إقليم الجزيرة، وآخر صغير من إقليم الجبال. ذلك التكوين (النظري) تمثّل في إشارة الأدبيات العثمانية وخطاب رجال الإدارة في الدولة إلى تلك الولايات الثلاث مجتمعة، باسم: العراق أو الخطة العراقية، وذلك قبل عقود، ربما زادت على قرن واحد من الزمن، سبقت نهاية الحكم العثماني في تلك الولايات.

لكن يلاحظ أن ذكر العراق أو الخطة العراقية للإشارة إلى الولايات الثلاث تجلّت بوضوح خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وذلك من خلال أمثلة كثيرة، منها على سبيل المثال ذكر الوالي عبد الرحمن باشا (1875-1877) في الخطاب الذي ألقاه عقب وصوله إلى بغداد من اسطنبول... ذكره العراق كناية عن ولاية بغداد التي كانت تضم حتى أوائل عهده الموصل والبصرة سنجقين تابعين لها⁽⁵⁶⁾.

في هذا السياق أيضًا، تشير مذكرة الصدر الأعظم محمد كامل باشا (1885-1891) المرفوعة إلى السلطان العثماني في عام 1886، بشأن اضطراب الأمن في نواحي كركوك بسبب نزاعات الطالبيين والبرزنجيين، وتجاوزات الهماوند وغيرها من العشائر الكردية على الأمن، والتدابير التي يلزم اتخاذها لمعالجة الموقف الأمني... تشير المذكرة إلى أن الحكومة العثمانية كانت تُطلق على الولايات الثلاث اسم الخطة العراقية. ودعت هذه المذكرة السلطان إلى الموافقة على توحيد ولايات الخطة العراقية، وجعلها ولاية واحدة باسم ولاية بغداد،

(55) يُنظر: رؤوف، ص 213؛ لونكريك، ص 236.

(56) يُنظر نص الخطاب في: عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج 8 (قم: المكتبة الحيدرية، 1425هـ)، ص 27.

لمعالجة الخلل في الجوانب الإدارية والمالية والأمنية؛ ذلك «أن من مقتضيات الإصلاحات المتصورة إعادة ولاية البصرة وولاية الموصل إلى متصرفيات والحاقها بولاية بغداد كما في السابق»⁽⁵⁷⁾.

في السياق نفسه أيضًا، قام المشير إسماعيل حقي، الذي أرسله السلطان العثماني لتهدئة الاضطرابات ومعالجة المشكلات التي كانت ناشبة بين الطالبانين والبرزنجين في منطقة شهرزور التي كانت تابعة آنذاك لولاية الموصل من الناحية الإدارية، بإرسال برقية إلى دائرة رئاسة الكتاب - مكتب السلطان - جاء فيها: «سبق أن عرضنا ما شاهدناه من أحوال باثة يعيشها أهالي الخطة العراقية الممتدة من بغداد [باعتبار أن امتدادها الطبيعي والتاريخي يشمل ولاية البصرة] إلى زاخو التي هي منتهى حدود ولاية الموصل»⁽⁵⁸⁾. ووردت كذلك عبارة الخطة العراقية، في إشارة إلى الولايات الثلاث بغداد والموصل والبصرة، في رسالة والي الموصل إلى رئاسة كتاب المايين الهمايوني، التي أوضح فيها للعاصمة اسطنبول «أن الخطة العراقية، وخصوصًا ولاية الموصل، بقيت في أدنى درجات سلم التقدم»⁽⁵⁹⁾، واقترح لمعالجة ذلك التراجع فتح المزيد من المدارس ورفع مستوى الخدمات التعليمية في ولاية الموصل، ولا سيما في سنجقي شهرزور (كركوك) والليمانية التابعين لها.

وقد أطلق العثمانيون على حربيهم التي واجهوا فيها القوات البريطانية التي غزت الولايات العثمانية الثلاث: البصرة وبغداد والموصل في خلال الحرب العالمية الأولى، اسم «عراق سفري»، أي حرب العراق، وفي ذلك دلالة ربما تفوق ما سقناه من نظائر لها عن تشكيل العثمانيين لـ «عراق» تنضوي الولايات الثلاث تحت اسمه، ولا سيما إذا تذكرنا أنهم أطلقوا على حملتهم التي استولوا فيها على بغداد في عام 1534 (عراقين سفري) تسمية حرب العراقين: عراق العرب الذي قصدوه بتلك الحملة، وعراق العجم (الجال) الذي مروا عبر مناطقه التي ألحقوا قسماً منها بالعراق الذي قصدته الحملة، وهم متوجهون إلى هدفهم.. بغداد.

(57) يُنظر: مختارات من كتاب الموصل وكركوك في الوثائق العثمانية، ترجمة وتعليق خليل علي مراد (الليمانية: مطبعة شفان، 2005)، ص 28-31.

(58) المرجع نفسه، ص 40-42.

(59) يُنظر ما ورد في الرسالة، المرجع نفسه، ص 64-66.

ثالثاً: الولايات العثمانية الأربع... أغراض التوحيد وإعادة التشكيل

لا بد من أن نشير ونحجّ بصدد دراسة مدى إسهام العثمانيين في تكوين إطار جغرافي - سياسي للدولة أسست في عام 1921 وعرفت بمملكة العراق، في قرار استعماري ربما كان سايكس - بيكو يمثل جزءاً من مخاض ولادته، إلى أن توسيع العثمانيين نطاق إقليم العراق الجغرافي والإداري والسياسي على حساب جغرافية مجتزأة من إقليمين جغرافيين آخرين (الجزيرة والجبّال)، وإضفاء إطار إداري موسع عليه دخلت فيه حدود ولايتي الموصل وشهرزور بعد أن استقرت حدودهما الإدارية بعد فصل ماردين وإبرام معاهدة أرضروم (1847) مع إيران، فضلاً عن حدود العراق الجغرافية والإدارية المتمثلة في حدود ولايتي بغداد والبصرة.. نقول، لا بد أن نشير إلى أن توسيع العثمانيين نطاق مفهوم العراق جغرافياً وإدارياً وسياسياً لم يكن، كما ذكرنا من قبل، ناجماً من إرادة للدولة العثمانية بتشكيل ولاية واسعة مركزها بغداد، لما في ذلك من تقاطع مع سياستها العامة في إدارة ولاياتها، بل كانت هناك أهداف، كما ألمحنا إلى ذلك من قبل أيضاً، استراتيجية وأمنية واجتماعية أراد العثمانيون تحقيقها من وراء ذلك.

قبل الخوض في تلك الأسباب، لا بد من الإشارة إلى أن بغداد، قاعدة إقليم العراق، كانت تحتل منزلة سامية في نفوس العثمانيين، كونها مركز الخلافة العباسية وحاضرة العالم الإسلامي في أوج ازدهاره ومركز الثقل السياسي والحضاري فيه لقرون عدة؛ إذ جاء في الميثولوجيا العثمانية أن السلطان العثماني سليمان القانوني رأى في المنام أن أربعين ولياً من الأولياء الصالحين يدعونه للتوجه إلى بغداد لإنقاذهم من الإيرانيين. وفسر له شيخ الإسلام أبو السعود أفندي ذلك الحلم بأن عليه التوجه إلى بغداد والاستيلاء عليها، وسيكون النصر حليفه. وأيد حلم السلطان ما رآه آخرون في مناماتهم، ما جعله يصمم على التوجه إلى بغداد، منها حلم محمد خان تكة لي حاكم بغداد الصفوي! الذي شاهد في منامه رسول الله - من دون أن يخبره بشيء - وأبا حنيفة، الذي أخبره «بأن سليمان خان قادم لإنقاذ بغداد من أيدي الزنادقة والملاحدة»⁽⁶⁰⁾.

(60) «بغداد في رحلة أوليا جلبي 1645 و1652»، ترجمة صبحي ناظم توفيق، دراسات تاريخية، العدد 33، السنة 11 (2012)، ص 165، يُنظر ص 164 أيضاً.

زاد من اهتمام السلطان ببغداد بعد أن حلّ بها وعزمه إرجاع مجدها الغابر إليها، ما رآه من آثار ذلك المجد وحضارتها المندرسة، وما أضافه إلى ذلك بعض البغداديين من شرح عنها وعن ماضيها المجيد وتاريخها الزاهر، وما تنبأ به نفر من المتزلزين منهم بأن السلطان سيعيد إلى المدينة غابر مجدها وعزها. وكان الضرب على وتيرة الدين أشد وقعاً من ذلك في النفوس، ولا سيما أن قيام سليم الأول بنقل لعبة الخلافة من القاهرة إلى اسطنبول لم يكن قد مرّ عليه إلا مدة ثلاثين سنة. والحقيقة إن بعث مدينة أسلافه الروحيين وبلادهم بعثاً جديداً كان قد أحدث في قلبه هزة عنيفة. فلبى داعي الشعور الديني تلبية طيبة... ولما كان السابقون له من الصفويين على جانب عظيم من السلطة الدينية كان عليه أن لا يكون أقلّ منهم في هذا الشأن»⁽⁶¹⁾.

كان من بين أسباب توحيد العثمانيين الولايات الأربع أحياناً وجعل مركزها في بغداد، أو إشراف بغداد عليها في أحيان أخرى، حينما تفصل واحدة أو أكثر إدارياً عنها، ولا سيما في الجوانب العسكرية، كونها مقراً للجيش العثماني السادس الذي شكّل في عام 1848، وكان نطاق عمله يشمل أراضي تلك الولايات جميعاً، ويهدف إلى تمكين تلك الولايات التي كانت تمتلك جميعها حدوداً مع إيران، للوقوف في وجه الإيرانيين الذين خاض العثمانيون ضدهم حروباً كبرى لأكثر من ثلاثة قرون، قبل إبرام معاهدة أرضروم الأولى بين الجانبين في عام 1823⁽⁶²⁾؛ فالعثمانيون اعتبروا تلك الولايات منطقة حاجزة تحول دون التوسع الإيراني في ممتلكاتهم الشرقية، خصوصاً في الشام وجنوب الأناضول وشرقها، وذلك منذ منتصف القرن السادس عشر. وحدا ذلك بهم إلى جعل بغداد مرجعاً لتلك الولايات، ولا سيما في الشؤون العسكرية، وإن استقلت عنها واحدة أو أكثر في شؤون إدارتها الداخلية، ما عزز مركز بغداد وأضفى اسم إقليمها الجغرافي (العراق) على تلك الولايات.

تعاونت الجيوش المحلية للولايات الأربع مرات كثيرة قبل إبرام معاهدة أرضروم في عام 1823، بأوامر من الباب العالي في اسطنبول، لمواجهة الأخطار

(61) لونكريك، ص 38-39.

(62) للتفصيلات: جميل موسى النجار، العلاقات العثمانية الإيرانية 1823-1875 (بيروت:

دار الرافدين، 2016)، ص 27-38.

الإيرانية وأطماع الإيرانيين في أراضي تلك الولايات، وبصورة خاصة في ولاية بغداد، حيث العتبات المقدسة للمسلمين الشيعة، والتي بلغت ذروتها في استيلاء الشاه عباس الصفوي (1588-1629) على بغداد في عام 1623، واستخلاصها من أيدي العثمانيين لمدة خمسة عشر عامًا، واحتلال القائد الإيراني كريم خان الزند البصرة خلال الفترة 1776-1779. وتعاونت جيوش تلك الولايات وباشواتها على صد الهجمات الارتدادية الإيرانية بقيادة نادر شاه على بغداد وكركوك والموصل التي أعقبت الاحتلال العثماني للأراضي الإيرانية بعد سقوط العاصمة الصفوية في يد الأفغان في عام 1722. وكان أمر توحيد تلك الولايات أو فصلها إداريًا وعسكريًا منوطًا، في أحيان كثيرة، بمسار الحروب والمعاهدات وطبيعة علاقات العثمانيين بالإيرانيين. على أن حصر حالات تأزرها وتعاونها العسكري تجاه إيران أمر يضيق به مقامنا هذا، وهو التعاون الذي استوجب أن تكون بغداد محورًا للولايات العثمانية الثلاث الأخرى، وأهلها لإضفاء اسم إقليمها هي عليها مجتمعة.

من الجدير بالذكر أنه كان على تلك الولايات أن تملك أيضًا وسائل مواجهة الخطر الإيراني المذهبي الطامع في التغلغل فيها، على ما كان يراه رجال الدولة؛ إذ وجه عزيز باشا، والي الموصل (1891-1893)، رسالة إلى الصدارة العظمى أشار فيها إلى أن ولاية الموصل تقع بين ولاية بغداد «التي يشكل الشيعة أكثر سكانها»، وإيران، وأن معظم أهالي الألوية والأقضية والنواحي التابعة للولاية القريبة من الحدود الإيرانية، وعشائر الولاية المتوطنة والمتقلة هي على المذهبين الحنفي والشافعي، ولـ «غلق استحكامات الطرق التي يمكن أن تنفذ من خلالها العقيدة الشيعية». وبغية تأمين أوضاع العشائر القاطنة في أطراف بغداد والموصل، على حد قوله، اقترح الوالي على العاصمة رفع درجة الموصل من ولاية من الدرجة الثانية إلى ولاية من الدرجة الأولى، وتحصين أهلها بالعلوم والمعارف من خلال زيادة عدد المدارس والأموال المخصصة لها، لأن «ذلك سيقم في كل الأحوال سدًا منيعًا وستار مقاومة ضد ميول الأجانب الذين تتجه أنظارهم طمعًا إلى الحدود الخاقانية»⁽⁶³⁾. على أن

(63) مختارات من كتاب الموصل وكركوك، ص 64، على أن جميع النصوص المقتبسة في هذه

الفقرة تعود إلى المرجع هذا نفسه، ص 64-66.

من الجدير ذكره أيضًا هو أن الدولة العراقية المعاصرة، ولا سيما في عهدها الجمهورية، ورثت تلك المهمة الاستراتيجية العسكرية والأيدولوجية العثمانية إزاء إيران.

فضلاً عن ذلك، استندت سياسة العثمانيين بشأن عملية توحيد الولايات الأربع وتوحيدها، وتعاونها مع بغداد، وجعل بغداد مركزاً لها، إلى سبب آخر يتمثل في الوقوف في وجه محاولات الانفصال عن الجسد العثماني، التي يمكن أن يُقَدِّم عليها بعض الولاة أو الأمراء الأكراد، أو سواهم من المتفذين. وكان من أقدم تلك المحاولات وأنجحها، استحواذ أسرة آفراسياب على حكم البصرة أكثر من نصف قرن من الزمن (1613-1669)، الأمر الذي دعا اسطنبول إلى توجيه أوامرها في عام 1665 إلى والي الموصل ووالي شهرزور كنعان باشا للالتحاق بجنودهما في الجيش الذي كان يقوده إبراهيم باشا الطويل والي بغداد، وليكونوا تحت إمرته من أجل استرجاع البصرة من حكم حين باشا آفراسياب⁽⁶⁴⁾.

كانت المواجهات مع أمراء بابان وسواهم من الأمراء الأكراد شبه المستقلين، داعياً آخر من دواعي بروز ولاية بغداد كقادة للولايات الثلاث الأخرى وتنامي مركزية بغداد ومرجعيتها لتلك الولايات، ولا سيما خلال وجود ولاية أقوياء فيها، مثل حن باشا وابنه أحمد باشا، اللذين «سعا إلى توحيد العراق [الولايات الأربع] ضمن إدارة بغداد المركزية»⁽⁶⁵⁾، وتمكنا من تحقيق قدر واسع من هذه الاستراتيجية بعد إخضاعهم أمراء بابان وحملهم على «التسليم لولاية بغداد بحق الإشراف على شؤون إمارتهم الخارجية»⁽⁶⁶⁾. هذا وأخضع والي بغداد حسن باشا كذلك بعضاً من أغوات الكرد شبه المستقلين في شرق أربيل لنفوذه، «وتعد في الحقيقة حركات حن باشا في إيالة شهرزور مهمة، لأنها تتضمن عملية امتصاص وإدماج»⁽⁶⁷⁾.

(64) نظمي زاده، مرتضى أفندي، كلشن خلفا أو روضة الخلفاء، نقله إلى العربية موسى كاظم نورس (النجف الأشرف: مطبعة الآداب، 1971)، ص 264، 269، 274؛ لونكريك، ص 143.

(65) رؤوف، ص 253.

(66) المرجع نفسه.

(67) لونكريك، ص 157.

وفي مثال آخر بهذا الصدد، نجد أن والي بغداد المملوكي سليمان أبو ليلة (1750-1762) يجرّد حملات عسكرية على الإيزيديين ومناطق الكرد التابعة لإيالة الموصل التي يحكمها الولاة الجليليون، بمساعدة من هؤلاء الولاة ومعاوضة منهم، ويسعى لدى اسطنبول لتعيين أمين باشا، وهو الجليلي الذي دعم نفوذ باشا بغداد على الموصل، ليكون واليًا على الموصل، فاستجابت العاصمة لطلبه دعمًا، في ما يبدو، لنفوذ بغداد على الموصل، على الرغم من أن سياسة الجليلين بصورة عامة اتّمت «إزاء ولاية بغداد بمحاولات التخلص من نفوذهم المتزايد على العراق [المقصود ولايتا الموصل وشهرزور] والمحافظة على استقلال الموصل بشؤونها الداخلية»⁽⁶⁸⁾.

كانت أعمال التمرد والاضطرابات التي أثارتها العشائر العربية والكردية في الولايات الأربع في وجه استقرار الأوضاع واستبابها لمصلحة حكم العثمانيين، أو سواها مما يثار من هذا القبيل، سببًا آخر من أسباب دعم اسطنبول مركزية بغداد وهيمنة ولايتها على الولايات الثلاث الأخرى؛ ففي أوائل النصف الثاني من القرن السادس عشر، صدرت أوامر السلطان العثماني إلى والي شهرزور بأن يكون هو وقواته العسكرية تحت إمرة والي بغداد لقمع حركات التمرد العشائرية التي كانت ناشبة آنذاك في البصرة وفي مناطق الأهوار وشمالها⁽⁶⁹⁾. وضمّت ولاية البصرة بصورة رسمية إلى سلطة والي بغداد حين باشا بعد تمكنه من إخماد ثورة مغامس بن مانع وقبيلة المتفك التي نشبت في عام 1706، ليمتد بذلك نفوذه إلى ولايتي إقليم العراق بأكملها، وهما بغداد والبصرة. وكان ذلك قبل أن يضم الباب العالي شهرزور إلى باشويته، مكافأة له على فرض الأمن وإخماد حركات التمرد فيهما⁽⁷⁰⁾، الأمر الذي خضعت معه أجزاء واسعة من الولايات الأربع لسلطة بغداد المركزية، ما عزز نفوذها وهيمنتها على سواها من تلكم الولايات.

كثيرًا ما كانت البصرة تُضم إلى باشوات بغداد من الذين يتمكنون من

(68) رؤوف، ص 181.

(69) يُنظر: بيات، ص 349-350.

(70) لونكريك، ص 157-158.

إخماد تمردات عشائرها وفرض الأمن عليها؛ فعُهدت إيالة البصرة إلى سليمان باشا أبو ليلة، أول والٍ مملوكي تولى بغداد، بعد أن «أخضع القبائل بحملات سريعة عُرف بها، وقادها إلى الطاعة... فدانت له قبائل المتفك وبني لام وعشائر الحويزة وعربستان، وقضى على عصابات بني كعب في منطقة الشط»⁽⁷¹⁾. وبسبب الاضطرابات التي عمت بغداد والبصرة وشهرزور وأدت إلى قيام أهالي بغداد بطرد الوالي حسن باشا (1778-1880) الذي اختاره الباب العالي لهم، عازمت اسطنبول على «إعادة توحيد الولايات الثلاث شهرزور وبغداد والبصرة تحت حكم قوي مؤثر»⁽⁷²⁾، فاختارت لها سليمان باشا (الكبير)، الوالي المملوكي الذي استطاع أن يفرض الأمن على الولايات الثلاث ويخضعها لحكمه ويتخذ بغداد مركزاً له، كما قام بإنهاء تمرد تيمور باشا الكردي في ماردين بعد أن عهد له السلطان شخصياً بهذه المهمة⁽⁷³⁾، ما جعل امتدادات نفوذ بغداد وهيمنتها تتع باطراد.

بعد إنهاء حكم المماليك شبه المستقل في بغداد وحكم الولاة الجليلين في الموصل في أوائل العقد الرابع من القرن التاسع عشر، وإعادة حكم العاصمة اسطنبول المباشر إليهما، بادرت الدولة إلى استحداث فيلق عثماني نظامي سادس في عام 1848، يكون مقره في بغداد ويشمل نطاق عمله أراضي الولايات الأربع ولا يقتصر على إيالة بغداد، وجمعت قيادة الفيلق، إلى جانب مهمات الوالي، لتنيطها بعدد من ولاة بغداد، الأمر الذي وسع من سلطة بغداد على تلك الولايات من الناحية العسكرية. وأدى الجيش السادس مهمات عديدة، كان من أهمها مواجهة الاضطرابات التي تثيرها العشائر في الولايات بسبب الإجحاف في عملية تقدير الضرائب وجبايتها، أو لفرض الأمن وإخماد التمردات والاضطرابات التي تؤججها العشائر والجماعات المسلحة والأفراد، سواء في الأرياف أو في مدن تلك الولايات⁽⁷⁴⁾.

(71) المرجع نفسه، ص 201-202.

(72) المرجع نفسه، ص 223.

(73) المرجع نفسه، ص 252.

(74) للتفصيلات، يُنظر: «أعمال الفيلق السادس وحركاته»، في: النجار، الإدارة العثمانية في ولاية

بغداد، ص 264-267.

كان رجال الإدارة العثمانيون الذين عملوا في الإيالات الأربع - التي أصبحت ثلاثاً بعد إلغاء شهرزور في عام 1852 وأصبحت إحدى الثلاث الباقية تُعرف بالولاية منذ عام 1869- يدركون أهمية توحيدها في إطار إداري وعسكري واحد لتسهيل حل مشكلاتها، ولا سيما مشكلة السيطرة على العشائر. فشرعت الدولة العثمانية، بعد إلغائها إيالة شهرزور في عام 1852، في إجراء حالات ضم عديدة لإيالات الموصل والبصرة أو إحداهما إلى بغداد، كما أشرنا إلى ذلك من قبل. واستمرت الإجراءات في هذا الشأن حتى منتصف عقد ثمانينات القرن التاسع عشر. وأدركت الحكومة العثمانية أهمية أن تكون الولايات الثلاث، بغداد والموصل والبصرة، ولاية واحدة مركزها في بغداد، بعد وقت قصير من فصل الموصل عن بغداد في عام 1879، ومن ثم البصرة في عام 1884، لتشكيل كل منهما ولاية مستقلة؛ وقد رفع الصدر الأعظم محمد كامل باشا مذكرة إلى السلطان في عام 1886- أشرنا إليها من قبل - يقترح فيها توحيد (الخطة العراقية) المتكونة من ولايات بغداد والموصل والبصرة في ولاية واحدة مركزها في بغداد، لتُعرف بولاية بغداد؛ ذلك «أن ولايتي الموصل والبصرة من المكملات المدنية الطيعية لبغداد»⁽⁷⁵⁾. وترى المذكرة أن فصل الموصل والبصرة عن بغداد، وهما كانتا من قبل سنجقين تابعين لها، تسبب في «خلق صعوبات في موضوع تعقّب وضرب العشائر والآثار المترتبة على أعمال الشقاوة التي تقوم بها»⁽⁷⁶⁾. ولمعالجة هذه الصعوبات، لا بد، كما جاء في المذكرة، من إلحاق الموصل والبصرة بولاية بغداد بصفتهما سنجقين تابعين لها، لأن «من مقتضيات الإصلاحات المتصورة هو إعادة ولاية البصرة وولاية الموصل متصرفيات وإحاقهما بولاية بغداد كما في السابق»⁽⁷⁷⁾. وجاء في المذكرة أيضاً أن فصل الموصل والبصرة عن بغداد «أضعف الإدارة في بغداد، وكذلك أحوالها المالية»⁽⁷⁸⁾، ومن ثم لا بد من إلحاقهما بولاية بغداد سنجقين تابعين لها.

(75) مختارات من كتاب الموصل وكركوك، ص 29-31.

(76) المرجع نفسه.

(77) المرجع نفسه.

(78) المرجع نفسه.

رابعاً: ثنائية الأرض والمجتمع.. أسس ومقومات رخوة

حينما غادر العثمانيون البلاد، التي شكلوا تكوينها الجغرافي والإداري من أربع ولايات كانت خاضعة لحكمهم مدة أربعة قرون تقريباً، وعمموا عليها تسمية العراق أو الخطة العراقية، وهي التسمية التي تختص بولايتين منهما فحسب، خلفوا وراءهم مشروعاً قابلاً للتحويل إلى كيان سياسي - جغرافي (عراقي) مستقل لعمق جذوره التاريخية. إلا أن ما كان يفترق إليه ذلك المشروع حينما طبق على أرض الواقع في عام 1921، هو بعض مستلزمات ديمومة الوجود التي تتعلق غالباً بالنسيج الاجتماعي للكيان (الوطني) المستحدث؛ ذلك أن العثمانيين لم يقرنوا وضعهم أسس هذا الكيان بعمل آخر كان في إمكانهم القيام به، ويتمثل في صهرهم المجتمعات التي حكموها في الولايات الأربع في بوتقة واحدة، لينسج لها أن تحمل هوية (وطنية) واحدة تنتمي بها إلى الدولة العراقية التي أسست في عام 1921. ولم يتركوا لتلك المجتمعات، في أقل تقدير، أن تعايش في سياقات طبيعية من دون تدخل يسفر عن سياسات إقصاء وتهيش وطائفية مارسها العثمانيون الحاكمون، وما نجم من هذه وتلك من تماحك بين المكونات الاجتماعية.

اتخذت سياسات العثمانيين تجاه المكونات الاجتماعية وطوائف المجتمعات في الولايات الأربع ممارسات عديدة ساعدت في ترسيخ حالة الانطواء والتفوق المجتمعي في تلك المجتمعات ذات التعدد الطيفي الإثني والديني والمذهبي، والتركيب البدوي والريفي والحضري، فضلاً عن التقسيمات الأخرى التي يمكن أن نجد لها في أي طيف أو مكون منها؛ إذ مارس الولاة العثمانيون، أو معظمهم، منذ عهود الحكم العثماني المبكر في الولايات الأربع، سياسة تجاه العشائر العربية والكردية تقوم على مبدأ إحداث الانقسامات والنزاعات في ما بينها، وفي ما بين أبناء العشيرة الواحدة، وبين بعض شيوخها وبعضهم الآخر، بل وإثارتها داخل بيوت كبار الشيوخ، بهدف السيطرة عليها وتفكيك النظام الاجتماعي والاقتصادي العشائري لما حمله ويحمله من خطر على الحكم العثماني منذ عقود وجوده الأولى. واستخدم الحكام العثمانيون وسائل عديدة تقوم على الترغيب والترهيب لتنفيذ هذه السياسة، كان من أهمها منح الموالين لهم حق حيازة الأراضي الزراعية (الميري) والتصرف فيها بتحويل من مالك رقبة الأرض، أي الدولة، ومنع الآخرين

من التصرف فيها. ونجحت هذه السياسة في تفكيك سلطة الاتحادات العشائرية الكبيرة، كالخزاعل وبني لام، وفي إزالة سطوتها، وأدت إلى نشر الانقسامات بين عشائر زيد والدليم وشمر، ونقل بعض العشائر من أراضيها إلى الأراضي التي تقطنها عشائر أخرى⁽⁷⁹⁾. واشتط في تنفيذ هذه السياسة بعض الولاة، مثل نجيب باشا (1842-1849) الذي كان «أول داعية لسياسة تفكيك القبائل بصورة تدميرية وبالقوة... وكانت غطرسته تغيظ القبائل مع أن قوته كانت عاجزة عن تهدئة القلاقل التي كان يسببها هو بنفسه بين ظهرانيها»⁽⁸⁰⁾. ومن ثم، يبدو أن تلك السياسة كانت لها انعكاسات سلبية في إمكانية صهر المكونات الاجتماعية في بوتقة واحدة لما تسببت به من عزلة للمجتمع الريفي، واقتصاد كفاف، وانطواء على الذات واعتداد بها، وتوجس من الآخر.

لم يقتصر دور العثمانيين خلال عهود حكمهم الولايات التي شكلت منها الدولة الوطنية العراقية، على تأجيج أتون الصراعات العشائرية من خلال استمرارهم في الاستعانة ببعض العشائر ضد بعضها الآخر، في سبيل إدارة دفة الحكم فيها وقمع حركات التمرد، وجباية الضرائب الزراعية، بل إنه تعدى ذلك إلى اتباع سياسات إقصاء وتهميش لبعض المكونات الاجتماعية، على خلفيات دينية أو مذهبية أو إثنية كانت لها دوافع وممارسات اتخذت أشكالاً متعددة، الأمر الذي أسهم في إضاعة الجهد الذي بُذل بعد عام 1921 لتكوين هوية وطنية عراقية؛ فالعثمانيون كانوا، مثلاً، ينظرون بحذر وتوجس إلى الشيعة الذين كانوا يشتركون مع الإيرانيين بمعتقد مذهبي واحد، وإلى ميجي الولايات تلك الذين كانت تربطهم بالأوروبيين روابط دينية وتجارية وثقافية. كتب إدوارد تابلور، الوكيل السياسي البريطاني في بغداد، في تقرير رفعه في عام 1848 إلى رؤسائه، عن نجيب باشا والي بغداد يقول: «وكان يكره المسيحيين والشيعة على السواء، ويضعهم في مرتبة الكافرين والغرباء. وكانت معاملته لكلتا الطائفتين تتباين وتفاوت بحسب العلاقات التي تكون عليها تركيا مع إيران والدول الأوروبية،

(79) حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، ط 2 (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1995)، ص 100-103.

(80) لونكريك، ص 340، 348.

أو بحسب ما يضمّر لكل منهما من مقدار الحقد والضعف⁽⁸¹⁾. وتطور ذاك الحذر والتوجس من الشيعة ليصبحا سياسة طائفية أطرد نموها مع تنامي سياسة الحكم المركزي للدولة ورغبتها في الاحتفاظ بولاياتها وعدم التفريط فيها، ولا سيما تلك التي ترى أن لإيران مطامع فيها. وانعكست آثارها سلباً في وحدة بعض مجتمعات تلك الولايات وتماسكها، مثل مجتمع مدينة بغداد الذي كان مجتمعاً حضرياً عريقاً ربطت بين أبنائه، على تعدد أطيافهم، روابط تاريخ طويلة من التعايش والتسامح. إلا أن سياسة التوجس العثمانية أدت إلى إبعاد شيعة مدينة بغداد عن الاشتراك في عضوية مجلس إدارة الولاية منذ تأسيسه في عام 1851 حتى زوال الحكم العثماني من المدينة في عام 1917، على الرغم من أنه ضم أعضاء من البغداديين المسيحيين واليهود طوال سنوات وجوده⁽⁸²⁾. كما أنها أدت إلى عدم قبول أبنائهم في المدارس العسكرية⁽⁸³⁾، ما أوجد حالة من الانقسام والتنافر في المكون الإسلامي الواحد للمجتمع البغدادي كانت تظل برأسها بين الحين والآخر. يقول الشيخ محمد رضا الشبيبي في مذكراته، بعد أن يذكر حادثة تمرد أهالي كربلاء على السلطة العثمانية في عام 1915 ومهاجرتهم دار الحكومة في مدينتهم: «وعلى أثر الحادثة انقطعت المواصلات بين كربلاء وبغداد، وعزل والي الولاية، وتحامل أهل السنة في دار السلام [بغداد] على شيعتها بالكلام، وظهرت بوادر التدابير والتناؤد في وقت أكبر حاجتنا فيه التواصل والتوادد ودفن الأحقاد والأضغان»⁽⁸⁴⁾.

من الجدير بالذكر أن الصراع السياسي العثماني - الإيراني كان من أهم عوامل ممارسة سياسة التمييز في التعامل التي كرسّت حالة الانعزال التي كانت تعيشها مجتمعات الولايات التي نحن بصدد الحديث عنها، وهي التي أدت إلى حدوث

(81) لوريمر، ص 2007.

(82) يُنظر: جميل موسى النجار، «الإدارة العثمانية في ولاية بغداد منذ عهد الوالي مدحت باشا حتى نهاية الحكم العثماني 1869-1917»، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1989، ص 178.

(83) جميل موسى النجار، التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير 1869-1918 (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2002)، ص 51.

(84) «مذكرات الشيخ محمد رضا الشبيبي خلال الأعوام 1332-1336 هـ/ 1914-1917 م»، تقديم وتعليق أسعد الشبيبي، في: كامل سلمان الجبوري، النجف الأشرف وحركة الجهاد عام 1332-1333 هـ/ 1914 م (بيروت: مؤسسة العارف، 2002)، ص 207.

انقسامات حتى بين أبناء مجتمع المدينة الواحدة، كما تبين لنا. وعلى الرغم من أن الخصومة بين العثمانيين والإيرانيين كانت منذ معركة جالديران خصومة سياسية قبل أن تكون أي شيء آخر، في ما نرى، ولم يكن للعامل الطائفي فيها سوى تأثير ضئيل لا يرقى إلى الحد الذي اعتقده بعض المؤرخين الذين أرجعوا الصراع بين الجانبين منذ عهود الصفويين إلى دافع طائفي صرف⁽⁸⁵⁾. كما أن هذا العامل لم يشكل دافعاً رئيساً آنذاك، كما يرى أحد الباحثين، لكي ينضم الأمراء الكرد إلى الدولة العثمانية⁽⁸⁶⁾ بعد معركة جالديران، على خلفية اشتراكهم معها في مذهب واحد، ذلك أن أولئك الأمراء غيروا ولاءهم بعد حين، ورجعوا ليتحالفوا مع الصفويين قبل أن يجبرهم السلطان سليمان القانوني على العودة إلى حظيرة الحكم العثماني، وذلك في نطاق عملية مستمرة من التحالفات (المتحركة) التي تفرضها بوصلة الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية أكثر من غيرها. واستمرت تلك العملية (الكردية) من جالديران حتى نهاية عهد إمارة بابان في عام 1850، وربما إلى الوقت الحاضر.

لم تقتصر العوامل التي أدت إلى تشتت مجتمعات تلك الولايات، وضعف قدرتها على التوحد في إطار هوية وطنية عراقية جامعة، حينما كان عليها أن تتوحد في عام 1921 لتكامل مقومات الدولة الوطنية العراقية التي أعلن قيامها في ذلك العام، على ما سقناه من أسباب رأينا أنها تتعلق بالعثمانيين ومساوئ حكمهم؛ بل هناك أيضاً تعرض هذه المجتمعات، وعلى امتداد قرون الحكم العثماني، لآتون حروب وصراعات أدارتها قوى غريبة عنها غالباً، كانت تهدف إلى فرض سيطرتها عليها وإخضاعها لحكمها. بل كانت هذه الصراعات تدور، في أحيان أخرى، لمصلحة أفراد من المغامرين والمتغلبين من الغرباء، أو من أهل البلاد، شيوخاً ووجهاء وأغوات، أو حتى من الأشقياء وقاطعي الطرق، الأمر الذي أسهم في

(85) في إطار صراع الدولتين العثمانية والإيرانية، يذكر سيار الجميل، في كتابه: العثمانيون وتكوين العرب الحديث (بيروت: مؤسسة الأبحاث، 1989)، ص 85: «إن الصراع بين الدولتين كان صراعاً مذهبياً عاتياً واستراتيجياً دام أربعة قرون». وفي الوقت الذي كان الصراع بالفعل صراعاً استراتيجياً، فإنه لم يكن، في ما نرى، صراعاً مذهبياً عاتياً.

(86) يُنظر: عبد الغفور كريم علي، «التطور التاريخي للقضية الكردية ومستجداتها الراهنة»، بحث مقدم إلى المؤتمر الأكاديمي الدولي التاسع للمعهد الملكي للدراسات الدينية، عمان، الأردن، 5-9/1/2005، بعنوان: «العراق.. مفاهيم الذات والآخر منذ العصر العثماني المتأخر».

تشظي تلك المجتمعات وانغلاقها على نفسها، وجعل منها «مجتمعات متمايزة، مهمة بذاتها، وذات روابط متبادلة واهنة»⁽⁸⁷⁾.

إن طبيعة توزيعها الحضري والبدوي، والأوضاع الأمنية والاقتصادية التي عاشتها، كانتا من أهم أسباب ترسخ حالة انعزال مجتمع كل ولاية منها عن الآخر، حتى في الإقليم الجغرافي أو الحضري أو البدوي الواحد؛ إذ كان سكان تلك الولايات ينقسمون اجتماعيًا إلى ثلاثة أقسام، هي: العشائر البدوية، والعشائر الريفية - التي كانت تنقسم بدورها إلى فلاح ومعدان وشاوية⁽⁸⁸⁾ - وسكان المدن. وإذا كان هناك بعض المشتركات في أعراف وصفات المكونين الاجتماعيين الأول والثاني، فإن كل واحد من المكونات الثلاثة كان في الوقت نفسه يتميز من الآخر، وبشكل واضح، في قيمه وعاداته. وكانت نسبة سكان المدن إلى المجموع العام للسكان لا تتجاوز 27 في المئة في عام 1905⁽⁸⁹⁾، ما يؤثر إلى صعوبة واضحة في الحديث عن إمكانية أن تشكل تلك المكونات مجتمعًا موحدًا عقب انتهاء عهود الحكم العثماني، وهي التي كانت في خلال تلك العهود على ما كانت عليه من تنافر واضح للعيان. يقول لونكريك في هذا الشأن: «كان الفارق بين البلدة والعشيرة واضحًا، فلا يتفقان إلا في الندرة. وكان رجل القبيلة ينهب قافلة التاجر وحيوانات الفلاح على السواء... كما كان ابن المدينة يحتقر البدوي ويخشاه ويعذّه وحشًا مخربًا»⁽⁹⁰⁾.

شملت مظاهر التفكك الاجتماعي وانقسام المجتمع إلى فئات وأطراف متصارعة، كثيرًا من المجتمعات التي كانت تمتلك من مقومات التوحد أكثر كثيرًا من دواعي فرقة أبنائها وانقسامهم إلى فئات متنافرة، بل ومتقاتلة في بعض الأحيان، كمجتمعات بعض المدن، وذلك لأسباب شتى، بعضها يُعَدُّ نتيجة سياسات الحكم العثماني، التي ذكرناها من قبل، وبعضها الآخر كان إفرازًا لتراكمات قرون من الانغلاق الحضاري والتراجع الفكري والثقافي، والحروب،

(87) بطاطو، ص 22.

(88) المرجع نفسه، ص 33.

(89) محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق 1864-1958، ج 1 (بيروت: المكتبة

العصرية، 1965)، ص 53.

(90) لونكريك، ص 22؛ ويُنظر أيضًا بهذا الشأن: بطاطو، ص 31-32.

وسوء الأوضاع الاقتصادية في ظل الحكم العثماني، وسواها من أسباب أسهمت في تقسيم تلك المجتمعات إلى فئات ومجموعات متصارعة، مثل مجتمع مدن النجف وكربلاء والسماعة ومنجلي وكركوك⁽⁹¹⁾، وصراعات الطوائف المسيحية في الموصل⁽⁹²⁾. ومن ثم يمكن القول إن تلك المجتمعات التي أنهكتها ماوئ قرون الجمود والتخلف، وأريد لها بعد نهاية الحكم العثماني أن تؤلف مجتمعاً موحدًا في ظل دولة واحدة، كانت تعاني تراكمات سلبية كثيرة لم تؤهل لمواجهة، وربما حتى الآن، منها معاناتها الناتجة من التفكك والانقسامات، وبروز شعور الأنا ومصادرة الآخر، وضعف الشعور الوطني لدى بعض الأفراد والفئات الاجتماعية، وطفيان قيم البداوة حتى في المجتمعات الحضرية، وتعدد مرجعيات وزعامات عصور الجمود الفكري والسياسي والاجتماعي، التي نمت وانتعشت كما تملأ فراغات الحكم العثماني، وتعكس واقع هشاشة القاعدة الحضارية التي استند إليها.

ومن ثم، فإنه «في مطلع القرن العشرين، لم يكن العراقيون [نسبة إلى ما كان يُطلق عليه في العرف والأدبيات الرسمية وغير الرسمية آنذاك بالعراق أو الخطة العراقية التي تتألف من جغرافية الولايات العثمانية الثلاث] شعباً واحداً أو جماعة سياسية واحدة»⁽⁹³⁾. وإذا افترضنا أنهم كذلك، «فلقد كان شعب العراق مفرق الصفوف يفتقر إلى الإحساس بالوحدة... كان ولاء الفرد متوجهاً نحو الطائفة الدينية، أو العشيرة، أو المدينة، أكثر منه نحو العراق كوطن، كان مفهوم الوطن أو القومية، العراقي أو العربي، غامضاً ومشوشاً. وفي حالة وجود مثل هذا المفهوم الوطني أو القومي، فإنه كان مقصوراً على حلقات ضيقة من الجماعات والأفراد»⁽⁹⁴⁾.

(91) يُنظر: الكركوكلي، ص 269؛ وللتنفيلات بشأن ذلك عن مدينة النجف، يُنظر: جميل موسى النجار، النجف الأشرف... مجتمع المدينة وموقفه من الاحتلال البريطاني للعراق 1914-1918 (بيروت: دار الرافدين، 2015).

(92) لونكريك، ص 24.

(93) بطاطو، ص 31.

(94) وميض جمال عمر نظمي، ثورة 1920، ط 2 (بغداد: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)،

ص 35.

لكن يجب ألا نغفل عن وجود سياقات للتعايش، بل ومساحة للتسامح، بين فئات المجتمع الواحد، وبين بعض فئات مجتمعات (الخطة العراقية) الأخرى، على الرغم من وجود عوامل الانتقام، التي أشرنا إليها، واستمرار دوافعها؛ إذ لم يكن تعدد الأطياف الإثنية والدينية والمذهبية، بل حتى الحضرية والريفية أحياناً⁽⁹⁵⁾، يشكل بالضرورة دافعاً للتقاطع والتافر⁽⁹⁶⁾، ولا سيما حينما يشعر الناس بالخطر الداهم، الأمر الذي حدا بكثير من أطراف مجتمع ولايات (الخطة العراقية) الثلاث إلى التناغم بعضها مع بعض، وتجتمع كلمة هذا المجتمع للوقوف في وجه الغزو البريطاني الذي احتل تلك الولايات في خلال الحرب العالمية الأولى، وفي التيق لمقارعة الاحتلال في عامي 1919 و1920 بعد أن أصبح أمراً واقعاً، وفي إشعال نيران (الثورة) عليه في 30 حزيران/يونيو 1920، ما يمكن القول إزاءه إن تلك الحالات «أطلقت عملية جديدة، ألا وهي النمو الصعب، الذي كان تدريجياً أحياناً ولاهناً أحياناً أخرى لمجتمع وطني عراقي»⁽⁹⁷⁾.

ومن ثم، فإن مشروع الدولة العراقية الذي وضع العثمانيون أسسه كان هشاً في مقومه المتعلق بالنسيج الاجتماعي للدولة المستحدثة، ولم تكن هذه الدولة تفتقر إلى وحدة جغرافية سياسية. وليس صحيحاً، في ما يبدو، ما ذهب إليه ماريون فاروق وبيتر سلوغيت، من أن «العوامل الأخرى التي كانت تتعارض مع المحاولات المبذولة فيما بعد لتكوين الدولة هي انعدام حس خاص بأن المناطق الثلاث [ولايات بغداد والموصل والبصرة] تشكل وحدة جغرافية سياسية»⁽⁹⁸⁾؛ ذلك أن دراستنا هذه أشارت إلى وجود مثل هذه الوحدة في نهاية الحكم العثماني، وحددت مواطن ضعف التصورات بشأن وجودها.

من الجدير ذكره أن بريطانيا لم تكن معنية بإقامة دولة بالمفهوم الغربي الحديث

(95) ينظر: بطاطو، ص 31.

(96) يمكن مراجعة حالات التسامح في المجتمع البغدادي، في: جيمس فيلكس جونز، «بغداد في سنة 1853»، ترجمة عبد الوهاب الأمين، مجلة المورد، السنة 3، العدد 24 (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1974)، ص 67، 70؛ لونكريك، ص 113.

(97) بطاطو، ص 41-42.

(98) ماريون فاروق وبيتر سلوغيت، من الثورة إلى الدكتاتورية.. العراق منذ 1958، ترجمة مالك النبراسي (كولونيا: منشورات الجمل، 2003)، ص 23.

(الدولة - الأمة)، أو بالمفهوم القومي (الدولة - القومية) الذي ظهر بعده بثلاثة قرون، بقدر ما كانت معنية بمصالحها في الولايات الثلاث التي تشكلت منها الدولة العراقية، وكانت كلها، ولا سيما ولايتا بغداد والبصرة، من مناطق نفوذها المهمة في العالم خلال القرن التاسع عشر. ومن ثم يمكن القول إن الأطروحة التي مفادها «أن دولة العراق صنعها البريطانيون»⁽⁹⁹⁾ لم تكن دقيقة؛ فالبريطانيون لم يحددوا جغرافية هذه الدولة من دون النظر إلى تطورات تاريخها على مدى أربعة قرون خلت. وإذا كان العراق تكوينًا عثمانيًا (نظرًا)، فإن البريطانيين حولوه إلى واقع مائل، فالحرب لم تكن قد انتهت بعد حينما أقدم هؤلاء في أيلول/سبتمبر 1918 على توحيد ولايتي بغداد والبصرة في كيان إداري وسياسي واحد، ثم ضموا ولاية الموصل إليهما بعد احتلالها في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1918 مباشرة⁽¹⁰⁰⁾.

اتخذت الدولة (الحديثة) التي أقامتها بريطانيا في عام 1921، وكان يُفترض أن تنصهر فيها الجماعات المختلفة التي ضمتها في إطار هوية وطنية واحدة، صبغة «قومية» - هي في واقع الحال «ميثولوجيا قومية»، كما يسميها حنا بطاطو⁽¹⁰¹⁾ - بدأت فصولها مع ثورة العشرين، وكانت تحكمها «حكومة عربية - سنية مؤسسة على أنقاض الحكم العثماني»⁽¹⁰²⁾، كما يقول الملك فيصل بن الحسين. ومن ثم أصبحت الهوية العربية سنية بعد أن كانت عثمانية سنية، الأمر الذي زاد من تعقيد عملية صناعة هوية عراقية جامعة، ولا سيما أن البريطانيين تبّعوا خطى العثمانيين في انتهاجهم أساليب إذكاء عوامل انقسام المجتمع وتفتيته، كي يؤسّسوا بذلك، وربما عن قصد، إمكانية انهيار الدولة التي أقاموها في عام 1921، حينما تستنفذ الأغراض التي أسست من أجلها. إلا أن صناعة هذه الهوية لم تكن، ماضيًا

The Ninth RIEF International Academic Conference: Iraq. Notions of Self and Other Since (99) the Late Ottoman Era, Conference Proposal, Amman, 5-9 1 2005, p. 3.

ينظر أيضًا بهذا الشأن ما ورد في مقالة عصام الخفاجي، «تشكيل العراق الحديث.. الوقائع والأساطير الاستعماريّة» إلى إنشاء عراق غير قابل للحياة، في: <http://altaakhipress.com/viewart.php?Art=27374>.

From Sir P. Cox, 7th April 1917 (Addressed to Government of India Repeated to Secretary of State for India, and Political (Basra), in: Records of Iraq 1914-1966, vol. 1: 1914-1918, Edited by Alan de L. Rush, London, Archive Edition (2001), p. 439.

(101) يُنظر: بطاطو، ص 41-42.

(102) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج 1، ط 7 (بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص 16.

وحاضرًا ومستقبلًا، أمرًا عزيز المثال، بل ترسخت بتحقيقها قواعد الدولة العراقية التي أسست في عام 1921؛ ذلك أن تعدد ألوان مكوناتها ليس بحالة فريدة يختص بها العراق دون كثير من بلدان العالم القرية منه والبعيدة عنه.

المراجع

1 - العربية

ابن أيوب، عماد الدين إسماعيل صاحب حماة. تقويم البلدان. اعتنى بتصحيحه وطبعه رينود والبارون ماك كوكين ديسلان. باريس: دار الطباعة السلطانية، 1840.

الإصطخري، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي. صالك الممالك. لندن: مطبعة بريل، 1927.

أوبنهايم، ليو. بلاد ما بين النهرين. ترجمة سعدي فيضي عبد الرزاق. بغداد: دار الرشيد، 1981.

أولسن، روبرت و. حصار الموصل والعلاقات العثمانية الفارسية 1718-1743م. ترجمة عبد الرحمن بن الحاج أمين بك الجليلي. الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، 1983.

إيفانوف، نيقولا. الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574. نقله إلى العربية يوسف عطا الله. ط 2. بيروت: دار الفارابي، 2004.

البديسي، شرف خان. شرفنامه: في تاريخ سلاطين آل عثمان ومعاصريهم من حكام إيران وتوران. ترجمة محمد علي عوني. ج 1. ط 2. دمشق: دار الزمان، 2006.

بطاطو، حنا. العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول. ترجمة عفيف الرزاز. ط 2. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1995.

«بغداد في رحلة أوليا جلبي 1645 و1652». ترجمة صبحي ناظم توفيق. دراسات تاريخية. العدد 33. السنة 11 (2012).

يفن، أدون. أرض النهرين. نقله من الإنكليزية إلى العربية الأب إنستاس ماري الكرمللي. بغداد: مطبعة المعارف، 1961.

البلخي، أبو زيد أحمد بن سهل. البدء والتاريخ. اعتنى بنشره وترجمته كلمان هوار. ج 1. باريز: آرنت لرو الصحاف، 1899.

- _____. «صور الأقاليم»، مخطوط، الورقة 78. في: <http://digital.staatsbibliothek-berlin.de/weckansicht>
- بيات، فاضل. الدولة العثمانية في المجال العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- الجميل، سيار. العثمانيون وتكوين العرب الحديث. بيروت: مؤسسة الأبحاث، 1989.
- جونز، جيمس فيلكس. «بغداد في سنة 1853». ترجمة عبد الوهاب الأمين. مجلة المورد. السنة 3. العدد 24. بغداد: دار الحرية للطباعة، 1974.
- حسن، محمد سلمان. التطور الاقتصادي في العراق 1864-1958. ج 1. بيروت: المكتبة العصرية، 1965.
- الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. ج 1، ط 7. بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.
- حسون، محمد ضايح [وآخرون]. «البصرة في العصر المغولي (الإليخاني) دراسة في أحوالها السياسية والإدارية 656-738هـ/1258-1337م». مجلة كلية التربية الأساسية. العدد 7 (أيار 2012).
- الخفاجي، عصام. «تشكل العراق الحديث.. الوقائع والأساطير الاستعمار عمد إلى إنشاء عراق غير قابل للحياة». في: <http://altaakhipress.Com/viewart.php.Art/27374>
- خماش، نجدة. الإدارة في العصر الأموي. دمشق: دار الفكر، 1980.
- رؤوف، عماد عبد السلام. الأسر الحاكمة ورجال الإدارة والقضاء في العراق في المهود المتأخرة 656-1337هـ/1258-1918م. بغداد: دار الحكمة، 1992.
- السعدي، عباس فاضل. «تطور النظام الإداري في العراق». مجلة آداب الفراهيدي. السنة 1. العدد 1 (كانون الأول/ديسمبر 2009).
- سلوغلتي، ماريون فاروق ويتر. من الثورة إلى الدكتاتورية.. العراق منذ 1958. ترجمة مالك النبراسي. كولونيا: منشورات الجمل، 2003.
- سوسة، أحمد. العراق في الخوارط القديمة. بغداد: مطبوعات المجمع العلمي العراقي، 1959.
- شريك، مكملان. خطط بغداد وأنهار العراق القديمة. ترجمة خالد إسماعيل علي. بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1986.
- الضابط، شاكِر صابر. العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران. بغداد: دار البصري، 1966.

- العزاوي، عباس. تاريخ العراق بين احتلالين. ج 8. قم: المكتبة الحيدرية، 1425هـ.
- علي، عبد الغفور كريم. «التطور التاريخي للقضية الكردية ومستجداتها الراهنة». بحث مقدم إلى المؤتمر الأكاديمي الدولي التاسع للمعهد الملكي للدراسات الدينية. عمان، الأردن، 5-9/1/2005.
- فرومكين، ديفيد. نهاية الدولة العثمانية وتشكيل الشرق الأوسط. ترجمة وسيم حسن عبدو. بغداد: دار عدنان، 2015.
- فوزي، فاروق عمر. تاريخ النظم الإسلامية. عمان: دار الشروق، 2010.
- القزويني، زكريا بن محمد بن محمود. آثار البلاد وأخبار العباد. بيروت: دار صادر، [د.ت.].
- الكركوكلي، رسول. دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء. نقله عن التركية موسى كاظم نورس. بيروت: [دار الكتاب العربي]، 1963.
- كونينو، جورج. الحياة اليومية في بلاد بابل وآشور. ترجمة سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي. بغداد: دار الحرية للطباعة، 1979.
- لسترنج، كي. بلدان الخلافة الشرقية. نقله إلى العربية بشير فرنيس وكوركيس عواد. بغداد: مطبعة الرابطة، 1954.
- لوريمر، ج. ج. دليل الخليج: القسم التاريخي. الجزء الرابع. قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر. الدوحة: مطابع علي بن علي، [د.ت.].
- لونكريك، ستيفن هيمسلي. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. نقله إلى العربية جعفر الخياط. ط 4. بغداد: [د.ن.]، 1968.
- مختارات من كتاب الموصل وكركوك في الوثائق العثمانية. ترجمة وتعليق خليل علي مراد. السليمانية: مطبعة شفان، 2005.
- «مذكرات الشيخ محمد رضا الشيباني خلال الأعوام 1332-1336هـ/1914-1917م». تقديم وتعليق أسعد الشيباني. في: كامل سلمان الجبوري. النجف الأشرف وحركة الجهاد عام 1332-1333هـ/914م. بيروت: مؤسسة العارف، 2002.
- مذكرات مأمون بك بن بيكه بك. نقلها إلى العربية وعلق عليها محمد جميل الروزياني وشكور مصطفى. بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1980.
- مرتضى أفندي، نظمي زاده. كلشن خلفا أو روضة الخلفا. نقله إلى العربية موسى كاظم نورس. النجف الأشرف: مطبعة الآداب، 1971.

- المقدسي، أبو عبد الله محمد بن أحمد البشاري. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم. ط 3. القاهرة: مكتبة مبدولي، 1991.
- نافع، بشير موسى. العراق.. سياقات الوحدة والانقسام. القاهرة: دار الشروق 2006.
- النجار، جميل موسى. الإدارة العثمانية في ولاية بغداد 1869-1917. ط 2. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2001.
- _____. «الإدارة العثمانية في ولاية بغداد منذ عهد الوالي مدحت باشا حتى نهاية الحكم العثماني 1869-1917». رسالة دكتوراه. جامعة القاهرة، 1989.
- _____. «إيالة شهرزور في تقرير خورشيد باشا (سياحاته حدود)». بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي: الكرد وكردستان خلال العهد العثماني. جامعة صلاح الدين، 16-18/4/2013.
- _____. التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير 1869-1918. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2002.
- _____. العلاقات العثمانية الإيرانية 1823-1875. بيروت: دار الرافدين، 2016.
- _____. النجف الأشرف.. مجتمع المدينة وموقفه من الاحتلال البريطاني للعراق 1914-1918. بيروت: دار الرافدين، 2015.
- نظمي، وميض جمال عمر. ثورة 1920. ط 2. بغداد: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.
- النقشبدي، حسام الدين علي غالب. الكرد في لُستان الصغرى (الشمالية) وشهرزور خلال العصر الوسيط 348-511هـ/959-1117م. السليمانية: مطبعة شفان، 2011.
- ياقوت الحموي، شهاب الدين بن عبد الله. معجم البلدان. ج 5. المجلد الثاني. بيروت: دار صادر، 1956.

2 - الاجنبية:

- From Sir P. Cox, 7th April 1917. Addressed to Government of India Repeated to Secretary of State for India and Political Basra, in: Records of Iraq 1914-1966, vol. 1: 1914-1918. Edited by Alan de L. Rush, London. Archive Edition (2001).
- Redhouse, James W. *A Turkish English Lexicon*. Constantinople: Printed for the American Mission by A. H. Boyajian, 1890.
- The Ninth RIIFS International Academic Conference: Iraq.. Notions of Self and Other Since the Late Ottoman Era. Conference Proposal, Amman, 5-9/1/2005.

الفصل العاشر

النزعات العراقية ومدلولاتها في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، دحض فرضية الدولة المصطنعة

نهار محمد نوري

مدخل

تتبع الدراسة الحالية النزعات والميول العراقية في ولايات العراق الثلاث (بغداد - البصرة - الموصل) في خلال العهد العثماني المتأخر ومطلع القرن العشرين. وتبرز فرضية الدراسة من خلال معالجة ملابسات الهويات السائدة ومظاهرها في هذه الحقبة، سواء أكانت تلك الهويات مفروضة من فوق، عبر المنظومة السياسية العثمانية، أم مشتقة من الواقع المجتمعي والثقافي العراقي. لهذا فإن تتبع تلك الهويات وتجلياتها المتمازجة مع سلسلة كبيرة من التحوّلات البنيوية في المجتمع العراقي يشكّل واحدة من أبرز إشكاليات هذه الحقبة الزمنية. ومن أهم تلك الاعتبارات في البنى الهويةية هو التقارب بين المزاج العام الرسمي، مصادفةً أم إقرارًا بواقع حال موجود، والبنى المجتمعية المحلية في الولايات العراقية، بما يخدم تعزيز عُرَى الرؤية العامة للعراق الموحد.

كثيرة هي الدراسات التي عرّجت على مسألة الهوية العراقية - بمآلاتها الأيديولوجية كافة - إلا أن الباحث يرى أن ثمة تجليات لهوية جامعة لا تزال في حاجة إلى عملية تتبّع ليرتها التاريخية العميقة، وإعادة قراءة وفحص معتمدين لكشفها وتوظيفها بحثيًا. لهذا، تحاول الدراسة الحالية استجلاء الفضاءات الجديدة للنزعة العراقية المتعددة، فيقول الباحث في التركيز على البزوغ الهوياتي الجيني للمفهوم العراقي الذي رافق حقبة الإدارة العثمانية لولايات العراق تاريخيًا - تلك الإدارة التي أشاعت بعض الدراسات البحثية بأنها فصلت العراق إلى ثلاث ولايات إدارية غير متجانسة. وطبقًا لما تقدم، يحاول الباحث إثبات وجهة نظر تتعلق بتعددية مظهرات الهوية العراقية وتنوع استخداماتها. ويقدر تعلق ذلك الأمر، يرى الباحث أن ثمة نزعة عراقية راسخة كرستها الإدارة العثمانية في مراحل متعددة من حكم الولايات العراقية، كان من أبرز ملامحها الالتجاء إلى وحدة الإدارة المركزية للولايات العراقية الثلاث أو الإقرار بهذه الوحدة، لتعقبها في مراحل أخرى محاولات جديدة لتقديم اسم «العراق» في الخرائط العامة المتعلقة بهذه الولايات، ولا سيما في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، بالتزامن مع مصطلحات سبق أن جرى تداولها في الخرائط القديمة كمندلولات بصفة جغرافية، على غرار مصطلح العراق العربي وامتداداته واندماجه مع ما وقع في شماله (إقليم الجزيرة) أو إقليم الجبال (عراق العجم)⁽¹⁾.

فضلاً عن ذلك، يرى الباحث أن التكون التاريخي لهذه الهوية العراقية مر بمرحلة زمنية عدة قبل تشكّل الدولة العراقية الحديثة في عام 1921؛ فعلى الرغم من الجدل الواسع بشأن أطروحة أو فرضية «الدولة المصطنعة»، التي سيحاول الباحث تفنيدها، نجد أن ثمة هويات عراقية دبجتها الفئات المجتمعية العامة والنخبوية المثقفة (الإنتليجنيا) العراقية في طروحاتها وأدبياتها، وكان على رأس تلك الطروحات تناول اسم «العراق» وتداوله بشكل موثّق ليعكس حالة التناغم مع الموروث الثقافي للمنطقة العراقية كوحدة جغرافية واحدة تجمع تلك الولايات

(1) من أجل متابعة جغرافية - تاريخية بشأن مصطلحات «العراق وإقليم الجزيرة وعراق العجم»، يُنظر: كي لسترنج، بُلدان الخلافة الشرقية، ترجمة وتعليق بشير فرنسيس وكوركيس عواد (بيروت: مؤسسة الرسالة، [د.ت.])، ص 40، 114-117، 221-220. B. Lewis [et al.] (eds.), *The Encyclopaedia of* 221-220, 117-114, 40, *Islam*, 4th ed. (Leiden: E. J. Brill, 1991), vol. II, p. 534; J. W. Redhouse, *Redhouse's Turkish Dictionary*, 2nd ed. (London: Bernard Quaritch, 1880), part II: *Turkish and English*, p. 654.

الثلاث بميسم عراقوي صريح. ولهذا، تتمحور التساؤلات البحثية المهمة التي سيجيب عنها الباحث، حول الآتي:

هل كان هناك نزعة عراقوية في خلال العهد العثماني تتجاوز أطر التوصيفات الإقليمية الخاصة بولايات بغداد والموصل والبصرة؟ وما مدلولها؟ وهل أسهم الإداريون العثمانيون في رسم محددات هذه النزعة العراقية؟ ومتى؟ هل أسهمت الفئات المجتمعية العامة والنخبوية المحلية في توظيف رؤاها الخاصة ودفعت مصطلح «العراق» إلى الأمام هوية جامعة، قبل الاحتلال البريطاني في عام 1914 وفي أثنائه وبعده؟ وهل أسهم الجدل المحلي - بعد زوال السيطرة العثمانية - في تأجيج حدة التشديد على الهوية العراقية والركون إليها خلال السنوات الأولى من الاحتلال البريطاني للعراق بعد عام 1914؟

في ضوء التساؤلات أعلاه، يرى الباحث أن ثمة أهمية قصوى ستخلل تلك الإجابات، وسيحاول توظيفها منهجياً، وذلك لأن الإجابة عن تلك التساؤلات ستسهم بطريقة أو بأخرى في معرفة وجه آخر من قضية الهوية العراقية، وهو وجه النزعة الانفصالية، وقدرة هذه النزعة وانكفائها حيال هوية العراق الجامعة.

امتزج في الحقبة العثمانية المفهوم السياسي مع المفهوم الإداري، وتحقق من خلال نظرة مسؤولي الولايات العثمانية إلى العراق على أنه كيان ثم إقليم عراقي موحد في مراحل متفاوتة من الحكم العثماني. ويرى الباحث أن ذلك الأمر أدى إلى تهيئة الأجواء أمام السلطات البريطانية المحتلة لتجد الأرضية مهيأة من أجل طرح أفكارها الخاصة بادعاء «خلق» دولة العراق الموحدة بعد إتمام احتلال العراق بالسيطرة على ولاية الموصل في عام 1918. بناءً على ذلك، يؤكد الباحث أن لا فضل عملياً لادعاء الأدبيات البريطانية تحديداً، ومن سار على نهجها، في أطروحة جمع العراق من ولايات شتات بعيد انقضاء مؤتمر سان ريمو في عام 1920 وتشكيل الدولة العراقية في عام 1921؛ بل إن الشواهد على أسبقيات الطرح العراقي والتعامل في كثير من الأدبيات (العثمانية - والمحلية/ الإقليمية) بمصطلح العراق قبل الوجود البريطاني هي التي دفعت الجانب البريطاني إلى الإقرار بأمر كان موجوداً ومعمولاً به؛ وبالتالي لم يكن الادعاء البريطاني أكثر من كونه جانباً فنياً.

يرى الباحث أن هناك كثيرًا من الشخصيات العراقية التي ساعدت في إضفاء الهوية العراقية في لحظة تاريخية فارقة وتحول كبير من عمر الدولة العراقية الحديثة (كثورة عام 1908، ومجيء حكم الاتحاد والترقي وما رافقه من ردة فعل إزاء سياسة التريك، ومن ثم هزة الاحتلال البريطاني ونتائجه)، ولم يسلط الضوء بصورة كافية على هذه الشخصيات وعلى دورها في خدمة المشروع الهوياتي العراقي، بل بقيت في إطار البحث التاريخي المناطقي، أو أفرغت من محتواها لمصلحة فرضيات تاريخية أخرى. لذا، يعتقد الباحث أن معرفة هذه الشخصيات يكشف بطلان ادعاء غياب الهوية العراقية في مضامين الوعي الثقافي العراقي قبل تشكّل الدولة العراقية الحديثة في عام 1921. وضمن هذا المنحى، يجد الباحث أن سياق مصطلح «العراق» وتوحد الوحدات الإدارية وحضور هذا المصطلح في تصوّرات بعض مؤرخي الولايات العراقية ومثقفها منذ القرن الثامن عشر، على سبيل المثال لا الحصر، يعد بمنزلة المفاهيم الأولية الممهدة لكيونة العراق إداريًا وجغرافيًا في العصر الحديث، وهي الكيونة التي سرعان ما اشتدت وبرزت ملامحها مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

يعتقد الباحث أن ثمة تمددًا إداريًا لمفهوم العراق، وامتزاجًا لمضامين الصيغ القديمة لمصطلح «العراق العربي» ولجزء مهم من إقليم الجزيرة في صيغة جغرافية جامعة؛ إذ تشهد الأسبقيات التاريخية على وجود حالات تكليف لحكام ولايات عثمانية امتدت مهماتهم الإدارية من البصرة جنوبًا وحتى شهرزور شمالًا - الأمر الذي أعطى زخمًا في الاعتقاد بانضواء ما اعتُقد خطأ أنها ولايات منفصلة في هوية عراقية جغرافية موحدة.

أولاً: الأسبقيات العثمانية والاستمرارية التاريخية لإقليم «العراق»

حين أخضع العثمانيون إقليم العراق إداريًا منذ مطلع القرن السادس عشر، قاموا بتكوين أقسام إدارية فرعية استمرت بعض الوقت. وكان التكوين الأبرز لهذه الإدارة هو التقسيم الثلاثي لجغرافية العراق على نسق إيلات (تحولت في ما بعد إلى ولايات منذ عام 1864) هي: بغداد والموصل والبصرة⁽²⁾. لكن من جهة

(2) يُنظر التفصيلات الإدارية المنقّضة في: فاضل يات، الدولة العثمانية في المجال العربي: =

أخرى، أصبح هذا التقسيم محط استغلال أصحاب سرديّة «العراق المختلق»؛ إذ ادعت دراسات كثيرة متمحورة حول هذه السردية، ولا سيما الغربية منها، أن مرتكز الدولة الحديثة في العراق قام على «مزيج تصادفي» لثلاث ولايات عثمانية متفرقة ومتباعدة عرقياً⁽³⁾. والواقع أن تفكيك هذه السردية ونظيراتها البحثية يحتاج إلى مراجعة تاريخية مكثفة وقراءة معمّقة للإرث العراقي وخصوصياته، بغية كشف ملابسات هذه السردية والدعوات التي ظهر عدد كبير منها منذ أكثر من نصف قرن من الزمن.

بُنِيَ العراق الحديث على أساس مجموعة من الأسبقيات المتمدة من العهود العثمانية المتراكمة على مدى أربعة قرون. ويجب التشديد هنا على القول إن هذه الأسبقيات لم تخرج في مجملها عن دائرة المرجعيات المحلية الطابع، بل، وهو الأهم، لم تخضع التقسيمات الإدارية لولايات العراق الثلاث لمؤثرات الهويات العرقية - الطائفية. ولهذا، يصحّ القول إن العثمانيين لم يتحضروا أي أبعاد إثنية أو طائفية في تقيّماتهم الإدارية لإقليم العراق حين قسّموه ثلاثة أقسام أو ولايات، هي بغداد والموصل والبصرة. وفي المقابل، ربما يصح القول أيضاً، لدى غير الملمّين بالتحوّلات التاريخية التدريجية، إن التقسيم الثلاثي هو في الأساس عامل تقسيمي لا توحيد في نواة تشكّل الدولة الحديثة في العراق. وعلى الرغم من وجاهة هذا الادعاء شكلياً، يجب عدم إغفال أو تغييب عناصر ثلاثة على درجة عالية من الأهمية يتعين استحضارها في سيرونة تكون العراق الحديث وبناء أعمدته المؤسّسة للدولة في مفهومها العام، وهي: (1) المركزية الإدارية التي شملت ولايات العراق العثماني الثلاث (ولا سيما في القرن التاسع عشر) تحت قيادة ولاية بغداد وتداخلات هذه السياسة في عملية «الاندماج السوسيو - اقتصادي» التي فرضتها الجغرافيا المحلية بين الولايات

= دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً (مطلع المعهد العثماني - أواسط القرن التاسع عشر) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 243-392.

(3) سيُنَاقَش ذلك بالتفصيل في الدراسة، يُنظر على سبيل المثال: هنري فومستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، ج 1 (بغداد: منشورات المكتبة العلمية، 1989)، ص 12؛ غسان العطية، العراق. نشأة الدولة 1908-1921، ترجمة عطا عبد الوهاب، تقديم حين جميل (لندن: دار اللام، 1988)، ص 36.

الثلاث، و(2) الاهتمام بمصطلح «العراق» دلالةً جغرافيةً شبه بديلة (للتسميات التقسيمية الثلاثية)، ولا سيما منذ أواخر القرن التاسع عشر فصاعدًا، وانعكاسات هذا الاهتمام بالمحصلة في المراسلات والتقارير الإدارية والدبلوماسية، و(3) مظهرات استخدام مصطلح «العراق» لدى الفئات المجتمعية العامة والنخبوية العراقية، وحضوره الفاعل معطى جغرافيًا وهوياتيًا معروفًا بداهة.

إن عملية القفز على تقويم معطيات العناصر الثلاثة أعلاه، أو إفراغ عنصر أو تغليب أحدها على الآخر، هي عملية غير مجدية وبعيدة عن التحري التاريخي الواقعي لنشأة العراق الحديث (وطنًا وهوية) - أقول ذلك لأن تصورات فرضية الدولة المصطنعة (ولا سيما السردية البريطانية) شددت على الأنموذج الأوروبي في تكوين الدولة الحديثة؛ ذلك الأنموذج الذي يُقدّم فكرة «الدولة - الأمة» ومفهومها على سواهما من تفسيرات تكوين الدول الحديثة، ويُقصرها عليهما، ليُعدها بالتالي الأنموذج الأكمل في قياس درجة تطور الدول الحديثة النشأة واندماج سكانها وتجانسهم داخل إطار الحدود الإدارية. بمعنى آخر، إن عدم التماهي مع أنموذج «الدولة - الأمة» سيفرز بالمحصلة إخفاقًا في تجانس المكونات الشعبية وإقحامًا للاندماج القسري المختلق في تكوين الدولة وبُناها سياسيًا وإداريًا، وهذا بالضبط ما أرادت أن تروّجه السردية البريطانية ونظيراتها.

ثانيًا: ولايات متأقلمة وسيرورات الاندماج السوسيو - اقتصادي بغداد نواة للمركزية الإدارية

يُطرح هنا تساؤل مهم: كيف برزت حالة المركزية التي شهدتها ولاية بغداد ومكّنتها من الإشراف على بقية الوحدات الإدارية؟ وهل مارست ولاية بغداد سلطاتها الإدارية خارج نطاق حدودها الإدارية الخاصة وأقامت بذلك أول أنماط «التوحد الإداري الفوقي»؟

في الواقع، لا بد أن يتخلل الجواب إبراز أمثلة وشواهد وأسبقيات إدارية مارست في ضوئها ولاية بغداد تلك المهمات وجعلتها بالنتيجة النهائية أولى لبنات البناء التكويني للدولة العراقية الحديثة. ويرى متابع الوحدات الاندماجية

الأولى بين بغداد والولایتين الأخرين المكوّنين إقليم العراق تلك التحوّلات في المنظومة الإدارية خلال العهد العثماني، إذ رصد كثير من المؤرخين، وبصورة خاصة الغربيين منهم، تلك المؤشرات الأولى الدالة على «التوحد الإداري» مع بغداد، ولا سيما منذ نهاية القرن السابع عشر، وعدّوه «أمرًا مسلمًا به»⁽⁴⁾، فكلٌّ من لونكريك وأندرياس بيركن وآداموف أشار إلى أن بغداد شهدت منذ تسعينيات القرن السابع عشر تجارب حكم ووحدة اندماجية طويلة الأمد مع البصرة وشهرزور، وقال لونكريك إن «تحرّكات حسن باشا [والي بغداد 1704-1723] في إيالة شهرزور تعدُّ مهمة، لأنها تتضمن عملية امتصاص وإدماج كما كانت حركاته في البصرة من قبل»⁽⁵⁾. فوق ذلك، نرى أن ولايتي الموصل وشهرزور أصبحتا كليهما خاضعتين لبغداد على نحوٍ فاعل في عام 1780، حتى في حالة تمتع الموصل بنوع من الاستقلال الذاتي، وكان ذلك محور ما استتجته براءة المؤرخة الأميركية/ اللبنانية دينا رزق خوري من الأرشيفات العثمانية في عملها الوثائقي المهم عن تاريخ الموصل، حين قالت: «ضمن السياق العراقي، لا بد لاستثنائية الوضع الموصلّي أن توازن مع فهم واضح للتحوّلات الإقليمية.. لقد شهد القرن التاسع عشر ذروة إعادة التراصّف في التسلسل الهرمي للتجارة والمراكز الإدارية في العراق الذي بدأ في النصف الثاني من القرن الثامن عشر... لقد أتاح توسّع التجارة مع بريطانيا لحكّام بغداد المماليك بناء بيوتاتهم العسكرية على احتكار المبالغ المتلمة من هذه التجارة. وأصبح المجتمع التجاري

Reidar Visser, «Proto-Political Conceptions of «Iraq» in Late Ottoman Times,» *International Journal of Contemporary Iraqi Studies*, vol. 3, no. 2 (2009), p. 144.

(5) سيفن هيملي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ط 6 (بغداد: منشورات مكتبة البقعة العربية، 1985)، ص 157؛ Andreas Birken, *Die Provinzen des Osmanischen Reiches* (Wiesbaden: Dr. Ludwig Reichert Verlag, 1976), p. 226؛ وأشار المؤرخ العراقي علاء موسى كاظم نورس إلى اكتمال صيرورة الوحدة العراقية مع ولاية البصرة: «وتمكّن [حسن باشا] في سنة 1708 من استرجاع البصرة من أيدي المتفق... غير أن الهيمنة الكاملة لحكومة بغداد على البصرة كانت سنة 1719، إذ أتبطت إلى ابنه أحمد باشا، فكان هذا بداية لتوحيد العراق وجعله تحت حكم باشا بغداد... إذ سبق أن تولى الأخير ولاية شهرزور سنة 1715. يُنظر: علاء موسى كاظم نورس، حكم المماليك في العراق 1750-1831، سلسلة الكتب الحديثة؛ 84 (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1975)، ص 18-22؛ ألكسندر آداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة هاشم صالح التكريتي، ط 2 (بيروت؛ لندن: شركة الوراق للنشر المحدودة، 2011)، ص 390، 398.

[الماركتيلي] الموصلية مشغلاً على نحوٍ متزايد في التجارة مع الجنوب، فعيّن له وكلاء في البصرة وبغداد. إن الروابط الاقتصادية مع بغداد تعززت بفعل انشغال حكام بغداد في سياسة الموصل في النصف الثاني [من القرن التاسع عشر]... وبلغت الخطط الجشعة لبغداد أوجها في العقود الأولى من القرن التاسع عشر... ومع بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أتاحت التقسيمات الإدارية للعراق أفضلية لبغداد بمنحها السيطرة على مناطق تمتد بعيداً حتى الشمال إلى ماردين. وبالتالي فإن هيمنة بغداد لم تأت مع إصلاحات التنظيمات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بل إن الإجراء الإداري لهذه الإصلاحات بُني على إعادة اصطفاٍف مناطقية بدأت منذ القرن الثامن عشر⁽⁶⁾. بناءً عليه، كانت مركزية ولاية بغداد إحدى أبرز سمات نشأة «الوحدة الجغرافية - الإدارية التدرّجية» لدولة ناشئة في طور التشكّل؛ إذ استمرت تبعية الوحدات الإدارية لولاية بغداد حتى في لحظات الانفصال الوقتية، لكن سرعان ما كانت تلك الوحدات الإدارية تخضع لبغداد من جديد.

وفي الوقت الذي نجد تلك التحولات التدرّجية في التبعية والخضوع الإداري لولاية بغداد، نرى في المقابل أن ثمة واجهات أخرى للتحولات التدرّجية، لكن على مستوى الاندماج الاجتماعي، عكست المناقلات الإدارية وحركة الناس الانسيابية في العهد العثماني المتأخر وجود «مجتمع محلي كبير متجانس» تخطى أطر عمل التفرد الإداري للأقسام الفرعية المكونة لوحدات الولايات التي يمكن أن تبثق وتخفي تبعاً لمتغيرات السياسة الفوقية؛ فمثلاً أشارت بيانات القاعدة البحرية العثمانية في ولاية البصرة في أواخر القرن التاسع عشر إلى أن البغداديين تحديداً، وأناساً من الموصل إلى حدٍّ ما أيضاً، كانوا قد شغلوا مناصب قيادية إلى جانب شريحة نخبوية من المواطنين المهنيين من مختلف ضواحي اسطنبول⁽⁷⁾ ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل أثمرت عملية التحرك الانسيابية، التي

(6) دينا خوري، الدولة والمجتمع الإقليمي في الإمبراطورية العثمانية. الموصل 1540-1834،

ترجمة يحيى صديق يحيى، مراجعة وتقديم جزييل عبد الجبار الجومرد (الموصل: مطبعة الديار، 2011)، ص 71-72، 218-220.

(7) بصرة ولايتي سالنامه سي سنة 1308 [1890] (بصرة: مطبعة سنده باصلمشدر، [د. ت.])،

ص 65-69؛ بصرة نك ولايت سالنامه سي سنة 1317 [1899] (ولايي مطبعة سنده باصلمشدر، =

شهدتها المكونات الاجتماعية للإقليم العراقي، تخطيًا للعوائق المفترضة التي روجها معتقو عدم اندماج فئات المجتمع العراقي؛ فتركمان كركوك مثلاً شكّلوا عنصرًا بالغ الأهمية في الجهاز الإداري الحكومي (البيروقراطي)، وكانوا حرفين مهرة من الشمال إلى الجنوب، واندمج بعضهم في وسط العراق واشتهر بأصوله البغدادية⁽⁸⁾.

إن تتبع سيرورات «الاندماج الاقتصادي» وحاجات السوق المحلية التي انتظمت في ولايات العراق الثلاث هو جزء مهم في مقومات تشكّل كينونة «الدولة العراقية» بمعناها العام، بل إن حاجة السوق بين هذه الولايات وحجم التبادل التجاري وانسيابيته فاقت حاجة الجوار الجغرافي الإقليمي، الأمر الذي دفع إلى الاعتقاد بإمكانية دحض ادعاءات عدم تناغم هذه الولايات. والواقع أن السردية البريطانية ونظيراتها أهملت، أو بالأحرى تجاوزت، المرجعيات الجغرافية - الاقتصادية وأغفلتها. ومهما يكن من أمر، فيكفي أن نلقي معلومات مهمة من أنموذجين بارزين من المدونات التاريخية قدما تصوّرات شاملة للطبيعة الاقتصادية الاندماجية للولايات العراقية في مطلع القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين؛ فالأول دون معلوماته في الثلث الأول من القرن التاسع، وصاحبه هو الرحالة والمقيم البريطاني في العراق ومندوب شركة الهند الشرقية كلوديوس جيمس ريج، وصاحب الأنموذج الآخر هو القنصل الروسي في ولاية البصرة ألكندر آداموف، الذي قدم معلوماته خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين.

أوضح ريج كيف أن حاجة السوق البغدادية الملحة إلى الخشب جعلت

■ «أوجنحي دفعه»، ص 118-122؛ آداموف، ص 398-399؛ واستمرت عملية المناقلة من دون النظر إلى المحددات الإدارية لغاية مطلع القرن العشرين؛ إذ أشارت مجلة لغة العرب إلى بروز مصطلح «مفتش العراق»: «عَيَّن جلال بك، متصرف كربلاء سابقًا ووالي ولاية البصرة، مفتشًا عامًا لإصلاح شؤون العراق» في عام 1912. يُنظر: لغة العرب [البغدادية]: مجلة شهرية أدبية علمية تاريخية، ج 12، العدد 12 (أيار/مايو 1912)، ص 493.

(8) ستيفن هيملي لونتريك، العراق الحديث من سنة 1900 إلى سنة 1950، ترجمة سليم طه التكريتي، ج 1 (بغداد: دار الفجر للنشر والتوزيع، 1988)، ص 30.

لعملية جلبه من جبال كردستان أهمية كبرى⁽⁹⁾. وكانت علاقة شرق كردستان العراق التجارية مع بقية مناطق الولايات العراقية متيرة، بل كان لكان كركوك دور محوري كحلقة وصل وطريق إمداد: «إن مدينة كركوك هي السوق التي تُرسل إليها جميع منتجات هذا القسم من كردستان، لا من قبل الكرد أنفسهم بل من قبل الكركوكيين الذين يأتون الليمانية لهذا الغرض، ويلفون المزارعين المال لقاء شلبيهم وعملهم... ويصدر العفص إلى كركوك ومنها إلى الموصل»⁽¹⁰⁾. أما تجارة ولاية بغداد مع المناطق الشمالية، فبلغت شأواً كبيراً، كما أوضح ريج في حديثه عن عملية المتاجرة التي قامت بها مدينة السليمانية؛ فمن بين ست مناطق مارست الليمانية تجارتها معها، حظيت مدن كركوك والموصل وبغداد بالنصيب الأوفر⁽¹¹⁾، الأمر الذي أحدث عملية اندماجية تجارية فرضها التجاور الجغرافي الطبيعي لهذه المناطق.

في المقابل، تطرق آداموف إلى أن ولايتي بغداد والموصل كانتا متاغمتين في الصادرات المتنوعة في المدة بين عامي 1891-1910: «إن شعر الماعز والصمغ والعفص وجزءاً من الحنطة المصدرة من بغداد تأتي من ولاية الموصل»، بل إن اعتماد ولاية الموصل على تصدير الصوف جعلها غير قادرة على الاستغناء عن بغداد خلال العقد الأول من القرن العشرين: «إن القسم الأغلب من الصوف يُنقل إلى تلك المدينة [بغداد] لغرض كبسه في المكابس الهيدروليكية واليدوية القائمة، ولهذا أصبحت أهمية بغداد التي تمرّ عبرها ثلاثة أرباع كمية الصوف المصدّر تفوق أهمية البصرة». وفي الوقت الذي احتكرت بضع شركات مبحية في بغداد التجارة بشعر الماعز المجلوب من كردستان، اضطرت ولاية البصرة إلى الاعتماد على بغداد في تصدير الجلود غير المدبوغة. واستمرت أهمية بعض البضائع في ميزان الصادرات بين هذه الولايات العراقية وكشفت عن انياية جغرافية متراصة في العقد الأول من القرن العشرين؛ إذ بقي

(9) كلوديوس جيسر ريج، رحلة ريج: المقيم البريطاني في العراق عام 1820 إلى بغداد - كردستان - إيران، ترجمة اللواء بهاء الدين نوري (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2008)، ص 109.

(10) المرجع نفسه، ص 143-144.

(11) المرجع نفسه، ص 289-290.

العفص يرد إلى ولاية بغداد من كردستان العثمانية وكردستان الفارسية ليُرسل بعد ذلك عن طريق البصرة إلى بريطانيا وأميركا، في حين سدت ولاية بغداد، في العقد ذاته، حاجتها المتعاظمة للأعمدة والألواح الخشبية من خلال ولاية الموصل⁽¹²⁾.

على أي حال، كان كيان «العراق الموحد» من البصرة إلى شمال بغداد حاضرًا في أغلب القرن الثامن عشر، بل حتى في مدة لا بأس بها من القرن التاسع عشر. وتتعلق نقطة جوهرية أخرى لا تقل أهمية عما أُشير إليه آنفًا بنظرة المناطق الشمالية إلى ولاية بغداد؛ إذ نظرت هذه المناطق إلى بغداد، ولا سيما خلال الفترة 1780-1880، باعتبارها عاصمتها الإقليمية. وخلف هذا الأمر، وفقًا للمؤرخ فيستر، إرثًا من المركزية، إذ كانت بغداد في مراحل زمنية طويلة استمرت قرونًا، عاصمة بالنسبة إلى كثير من الناس، من البصرة في الجنوب إلى السليمانية في الشمال⁽¹³⁾.

ثالثًا: مأسسة التداول العثماني لمصطلح «العراق» دلالات جغرافية/ إدارية - خرائطية

ثمة إشارات خاصة تتعلق بتطور تداول مصطلح «العراق» كانت قد وردت تبعًا في المرحلة الأولى من عملية التأريخ المتعلقة بالجغرافيا العراقية، وتجلت في صنفين مهمين من المصادر تمكن من خلالها متابعة تلك الإشارات على نحو جلي: أولهما هو ما تناولته المدونات والتقارير العثمانية الرسمية، والآخر هو الخرائط العثمانية؛ إذ بدأ التدرُّج في إضفاء الطابع المؤسسي (الرسمي العام) في استخدام مصطلح «العراق» في المرحلة الأولى من عملية التأريخ تجاه الجغرافيا العراقية، ليرز في علم رسم الخرائط (Cartography) على نحو أوضح في مراحل لاحقة ومتأخرة جاءت بعد عملية التأريخ؛ فعلى التقيض مما أورده كثير من الباحثين الغربيين، استخدم العثمانيون مصطلح «العراق» على نحو متكرر لوصف هذه الأراضي، فضلًا عن استخدامهم إياه بمعنى سياسي - إداري. وكان

(12) آداموف، ص 527، 543-545، 550، 580.

Visser, *Proto-Political*, p. 145.

(13)

مصطلح «العراق» قد شق طريقه في التقارير والمدونات العثمانية على نحو متكرر منذ القرن السادس عشر⁽¹⁴⁾، أي بُعيد انضواء أراضي العراق إلى حظيرة الدولة العثمانية، حين برز اكتساب الصفة العمومية لهذا المصطلح في التداول العثماني خلال القرنين الأولين للحكم العثماني، فتمظهر مصطلح «العراق»، في كثير من الأحيان، في الأحوال الجغرافية العامة، كما في تعابير مختلفة، على غرار طرف العراق أو محيطه، «عراق طرفلرنده»، أو كما في التعبير عن جهة أو منطقة العراق «عراق جهتلرنده» - إذ أدرجت البصرة وبغداد في هذا الوصف المفاهيمي على نحو جلي⁽¹⁵⁾. بمعنى آخر؛ أسبغت التقارير العثمانية على منطقة جغرافية واسعة انضوت فيها ولايتان كبيرتان معروفتان، هما بغداد والبصرة، معنىً جامعاً وذا صفة توحيدية.

من جهة أخرى، لم تقتصر تلك التعابير على الإشارات الجغرافية العامة، وإنما تعدت ذلك لتشمل بعض ملامح الكيونة السياسية - الإدارية الناشئة، على غرار الإشارات الواردة في التقارير الأرشيفية العثمانية الخاصة بأحوال العراق بتعبير «عراق أحوال سي» العثماني، أو من خلال التعبير عن الموضوع المتعلق بالاستقضاء عن النظام السياسي في العراق، على غرار تعبير «عراق نظامن إستحصالي» العثماني؛ بل إن بعض التقارير العثمانية أشار تحديداً، وإن بصفة غير رسمية، إلى إطلاق تعبير أراضي وبلاد العراق «عراق مملكته» كأحد أوصاف الحكم الذاتي الذي تمتعت به هذه الأراضي في حقبة الحكم المملوكي 1747-1831⁽¹⁶⁾. ومن بين الإشارات المهمة ذات الدلالة في هذا السياق ما

(14) أبرز مصداق لهذا التحري تصدّر اسم العراق في عنوان الحملة التي قام بها السلطان سليمان القانوني (1495-1566/1520-1566) على العراق وفتح بغداد في عام 1534؛ إذ عُرفت بالتواريخ العثمانية تحت اسم «عراقين سفري»، لأنها أسفرت عن انضواء «عراق العجم»، أي القسم الشمالي الغربي من إيران والقسم الشمالي الشرقي من العراق، و«عراق العرب»، أي القسم الأوسط والجنوبي من العراق، إلى الدولة العثمانية. كما أشار مرافق حملة السلطان سليمان القانوني، مطراقجي نصوح السلاحي، في عنوان كتابه صراحة: «بيان منازل سفر عراقين». يُنظر: بيات، ص 255-256، 268؛ وحلة مطراقجي زاده: لنصوح السلاحي الشهير بمطراقجي زاده، ترجمة صبحي ناظم توفيق، تحقيق عماد عبد السلام رؤوف (أبو ظبي: المجمع الثقافي، 2003)، ص 9. (توفي بعد 958هـ).

Visser, *Proto-Political*, pp. 145-146.

(15)

(16) من أجل متابعة عهد المماليك في العراق، يُنظر: نورس، حكم المماليك.

تناولته رسالة باللغة العربية وجهها السلطان محمود الثاني (1808-1839) إلى بعض شيوخ العشائر العراقية في عام 1830، حثهم فيها على ضرورة مساندة والي المكلف علي رضا باشا اللاظ (1831-1842) بعد عزل والي بغداد داوود باشا (1817-1831)⁽¹⁷⁾ بسبب خروجه ومخالفته الأوامر السلطانية، فضلاً عن اتهامه بقتل مبعوث السلطنة محمد صادق أفندي. ومما جاء في مضمون هذه الرسالة الاستدلال العام الذي طرحه السلطان محمود الثاني بشأن مصطلح العراق، واقراره بمصطلح آخر هو مصطلح «الخطّة» الذي سبق أن تناولته المصادر التاريخية العربية الإسلامية للتدليل على أقاليم المدن وحدودها. وجاء في نص الرسالة: «فاعلم أن داوود باشا والي إيالة بغداد، لما طال زمان غير شأنه وازداد عن الحق عيانه... وكثر أنواع الجور والتعديت يوماً فيوماً على أهالي خطّة العراق»⁽¹⁸⁾.

الواقع أن أهمية هذه الرسالة السلطانية متأية من النظرة التي حملها السلطان العثماني تجاه ولايات العراق، وإشارته الصريحة إلى مفهوم «العراق» بوصفه النظير العملي للولايات الثلاث المكونة للعراق، فضلاً عن إشارة أخرى تنم عن اتساع الرقعة الجغرافية واندماج الوحدة الإدارية من ولاية البصرة لغاية شمال العراق (شهرزور) تحت سلطة والي المكلف الجديد: «ولتنفيذ إرادتنا هذا [هذه] وجهنا إيالة بغداد والبصرة وشهرزور إلى دستور وزير علي باشا...»⁽¹⁹⁾، والوثيقة أدناه توضح ذلك:

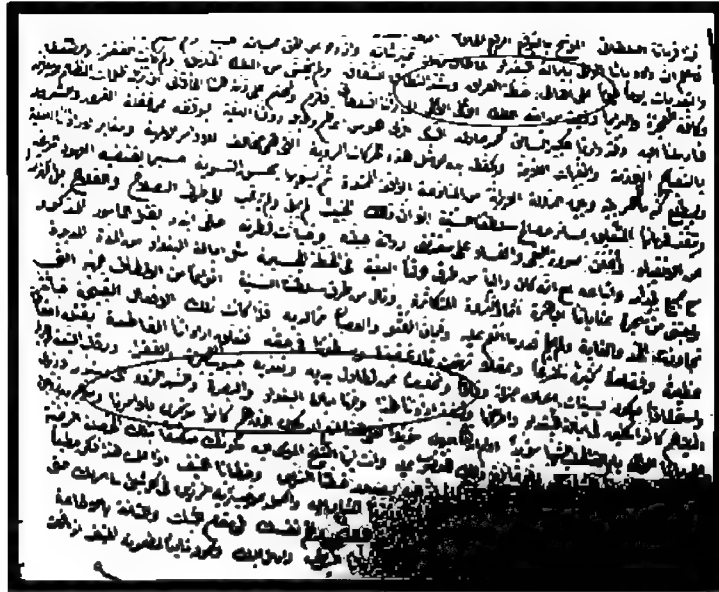
(17) عبد العزيز سليمان نوار، داوود باشا والي بغداد (القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1968). في الواقع، زخرت تعابير «العراق» في العهد المملوكي، وأُطلق على والي في هذا العهد في بعض الأحيان تعبير «وزير العراق». وكان والي داوود باشا نفسه قد عُيّن على ولايات بغداد والبصرة وشهرزور. ولأجل متابعة مهمة لتجليات مصطلح العراق في العهد المملوكي، يفضل العودة إلى كتاب دوحه الوزراء الذي ألف وطبع بتكليف من والي داوود باشا في عام 1830. يُنظر: رسول الكركوكلي، دوحه الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، ترجمة موسى كاظم نورس (قم: منشورات الشريف الرضي، 1413هـ)، ص 275.

(18) ستان معروف أغلو، العراق في الوثائق العثمانية. الأوضاع السياسية والاجتماعية في العراق خلال العهد العثماني (عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006)، ص 233-234، وأصل الوثيقة في ص 280-281.

(19) المرجع نفسه، ص 233-234، وأصل الوثيقة في ص 280-281.

الوثيقة (10-1)

رسالة السلطان محمود الثاني وإشارته إلى مصطلح «خطة العراق»
ومركزة الإدارة من الجنوب لغاية الشمال في عام 1830⁽²⁰⁾



اتسعت وتأثر استخدام مصطلح «العراق» على نحو كبير مع حلول أواخر القرن التاسع عشر، حين شغل مفهوم العراق «حيزاً إدارياً مستقلاً»، وتزامن ذلك مع اعتماد العثمانيين ما عُرف اصطلاحاً بسمية «جيش العراق: عراق أوردوسو»، ليعبر العثمانيون بذلك عن وحدة منفصلة للجيش السادس الذي شملت مسؤولياته عموم العراق، وكان مقره بغداد⁽²¹⁾، ولتجاوزوا بالتالي التقييمات الإدارية الفرعية السابقة التي طُرحت في المكان من حين إلى آخر، ولتضاف وظائف ومهام أخرى للصلات بين «العراق» بوصفه منطقة جغرافية و«العراق» بوصفه مجاًلاً سياسياً؛ إذ اشتدت فكرة إضافة مصطلح «العراق»، بوصفه اسماً جامعاً يُذكر إلى جانب أسماء الولايات العثمانية الثلاث، ولكن بطابعه بصيغة أكبر في الخرائط العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وعلى الرغم من هذا التداول الحثيث (ولا سيما إلى جانب اسمي ولايتي بغداد والبصرة)، فإن قلة من الباحثين انتهت إلى هذا التحول الفني الجديد في مضمار رسم الخرائط العثمانية

(20) المرجع نفسه، ص 280.

Bruce Masters, *The Arabs of The Ottoman Empire 1516-1918: A Social and Cultural History* (21) (Cambridge: Cambridge University Press, 2013), p. 163.

والى دور هذه الإضافة النوعية ومساهمتها في الدفع باتجاه اعتمادها اسمًا للدولة الحديثة في الأراضي العراقية، والخريطة أدناه توضح ذلك:

الخريطة (10-1)

مصطلح «عراق عرب»، و«عراق» كدلالة جغرافية - خرائطية بارزة لولائي
بغداد والبصرة في خريطة عثمانية صادرة في عام 1913⁽²²⁾



أشار صفوت كيلانكل، أحد مؤلفي كتب الجغرافيا التي تُدرس في المدارس الثانوية في الدولة العثمانية في مطلع القرن العشرين، في إحدى خرائط كتابه المعنون: «يكي رسملي وخريطة لي جغرافياي رياضي وعثماني»، إلى تعددية مصطلح العراق واستخداماته، إذ برزت عبارة «عراق عرب» (أي العراق العربي ذو الغالبية السكانية العربية) في القسم الأعلى من هذه الخريطة لتغطي ولاية بغداد، في حين أن عبارة «عراق» في القسم الأسفل من الخريطة غطت على الإقليم المعني بولاية البصرة لتواءم مع ما وضع على ولاية بغداد ولتوحي بأن الولايتين تتأطران بمشترك واحد،

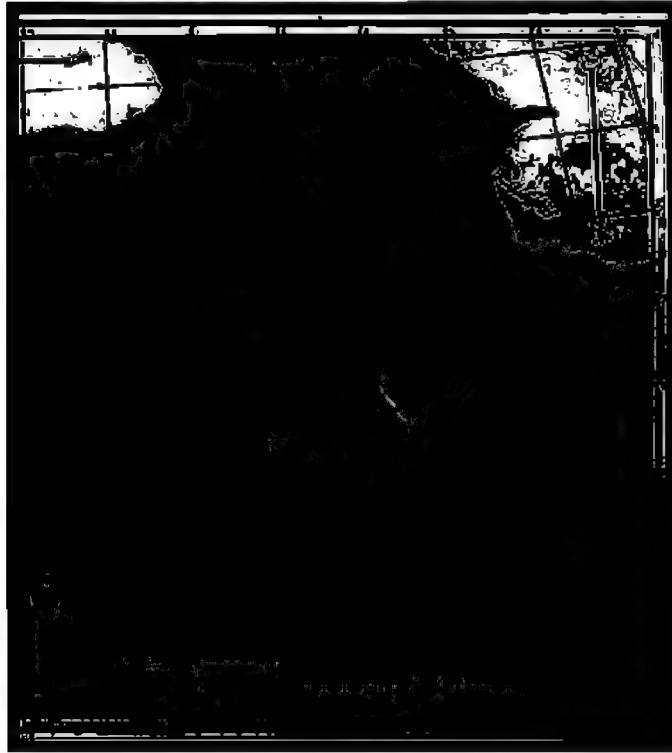
Safvet Geylanlıgil, *Yeni Resimli ve Haritalı Coğrafyayı Riyazi ve Osmani* (İstanbul: Matbaa-i 22) Hayriye ve Şürekası, 1331 [1913].

تم اقتباس هذه الخريطة من النسخة العثمانية، إذ وردت بعد ص 180 مباشرة.

هذا فضلًا عن ذكر عبارة «بادية العراق» في إشارة واضحة للامتدادات الجغرافية الواسعة التي تقع إلى جنوب ولاية البصرة. ولم تكن عملية إضفاء مصطلح «العراق» على الخرائط المعنية بالولايات العراقية خلال العهد العثماني مقتصرة على من عمل في سلك التعليم والتدريس، كما في المثال الأنف الذكر، بل شملت مَنْ عملوا في السلك العسكري أيضًا، ممن وظفوا مهاراتهم الفنية في رسم الخرائط؛ ففي عام 1868، أصدر الملازم أول حافظ علي شريف في باريس أطلسمًا دعاه *Yeni Atlas* (الأطلس الجديد)، ضم خريطة كُتبت عليها عبارة «عراق عرب» (أي ما يُعرف بالعراق العربي) غطت جنوب العراق ووسطه، والخريطة أدناه توضح ذلك:

الخريطة (10-2)

مصطلح «عراق عرب» يغطي جنوب العراق ووسطه
في خريطة عثمانية صادرة عام 1868⁽²³⁾



Servet Özagaç, *Cumhuriyet Dönemi Türk Harıtcılık Tarihi* (Ankara: Yüksek Lisans Tezi, (23) Türk İnkılap Tarihi Enstitüsü, Ankara Üniversitesi, 2006), pp. 50-51; Kemal Özdemir, *Ottoman Cartography* (İstanbul: Creative Yayıncılık ve Tanıtım Ltd. Şti., 2008), p. 244; Mustafa Önder, *Geçmişten Günümüze Resimlerle Türk Harıtcılık Tarihi* (Ankara: Harita Genel Komutanlığı, 2002), p. 130.

في الواقع، كان تمظهر مصطلح «العراق» في الخرائط المعنية بتوثيق الولايات العراقية العثمانية قد شق طريقه مع أوائل الأطالس العثمانية النادرة التي طُبعت في مطلع القرن التاسع عشر؛ إذ نجد في *Cedid Atlas*، وبالذات في الخريطة المعنية بشبه جزيرة الأناضول ومنطقة الهلال الخصيب، بروز مصطلح «عراق عرب» الذي غطى أيضًا جميع ولاية البصرة وولاية بغداد، وصولاً إلى نقطة تقع فوق بلدة قرنة تبة وجنوب طاش كوبري في كركوك، والخريطة أدناه توضح ذلك:

الخريطة (10-3)

مصطلح «عراق عرب» في خريطة عثمانية نادرة
في مطلع القرن التاسع عشر (1803)⁽²⁴⁾



Özdemir, 198: <http://suffegah.com/osmanlinin-basili-ilk-atlasi-atlas-cedid>

(24)

هذا الأطلس الذي اقتبست منه هذه الخريطة، هو أول أطلس جغرافي يُطبع في العالم الإسلامي، ولم تطبع منه سوى خمسين نسخة، وبهذا يُعد من أندر الأطالس الجغرافية ذات القيمة التاريخية على مستوى العالم والشرق الأوسط.

وأخذ مصطلح «العراق» يتمظهر في المطبوعات العربية مع مطلع القرن العشرين، وتجلّى ذلك في الكتابات الجغرافية العربية التي نحت منحى السياق العثماني في تناول هذا المصطلح في الخرائط الجغرافية العامة. ونجد في الخريطة أدناه مصطلح «عراق» يتوسط المنطقة الممتدة بين ولايتي بغداد والبصرة على نحو كبير فاق في حجمه اسمي مركزي الولايتين المذكورتين:

الخريطة (4-10)

مصطلح «عراق» في كتاب جغرافي باللغة العربية
مطلع القرن العشرين (1912)⁽²⁵⁾



المثير في الأمر هو أن مستقرى الوثائق العثمانية يرى جلياً المناحي والتعابير الجديدة التي وظّف فيها مصطلح «العراق»، وكيف بدأ يتداخل ليعبر عن تجاوزه الإطار الجغرافي الضيق الذي رُسم له بديلاً (أو بالأحرى ألغى دوره) في السابق،

(25) أندراوس كرشه ويورغاكي أبيض، الشمار الشهبه في جغرافية المملكة العثمانية (طرابلس شام: المطبعة الوطنية، 1912)، بعد ص 92.

حين اعتمدت أسماء الولايات العراقية الثلاث، فنجد هذه المرة يتداخل في القضايا الحساسة التي أفلقت الدولة العثمانية؛ فعلى سبيل المثال، أبدى الإداريون العثمانيون خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر قلقهم من الانتشار المطرد للتشيع في الجزء الشرقي من السلطنة العثمانية، وسرعان ما عبر أحد التقارير عن هذا القلق بعنوان: «انتشار التشيع يومًا بعد يوم في العراق»، ليخطئ العثمانيون بهذا التعبير الأطر والميمات الإدارية المعروفة للولايات، كما هو موضح في الاقتباس الوثائقي أدناه:

الوثيقة (10-2)

اقتباس من التقرير الذي يوضح استخدام مصطلح «العراق»
للتعبير عن القلق العثماني الطائفي في إقليم العراق عام 1889⁽²⁶⁾

فقد عرفت في يومنا هذا نرسخ بتمكده اوله

وفي وقت لاحق، وتحديدًا في عام 1907، أشارت رئاسة الوزراء العثمانية إلى التدابير التي من شأنها أن «تعزز العقيدة والتسّن في العراق»، بما فيها زيادة أجور الدعاة السنة، وتحسين أوضاعهم في كل من البصرة وبغداد. واستمرت هذه التعابير الدالة على أوضاع «العراق» بدلًا من استخدام الأسماء الصريحة للولايات العثمانية حتى بعد عام ثورة عام 1908 ووصول الاتحاديين إلى سدة الحكم؛ ففي شباط/فبراير 1910، كان في رئاسة الوزراء العثمانية نقاش آخر بشأن الفوائد المتوخاة من إرسال مزيد من الدعاة والمعلمين إلى «العراق»⁽²⁷⁾. وفي الواقع، شهدت الولايات العثمانية العراقية تحولًا مهمًا مع إطلالة العقد الثاني من القرن العشرين تمثل في نوع من التزوع المركزي الذي زاوج بين دمج السلطات الإدارية للولايات العثمانية الثلاث وجمعها في يد والي بغداد وتداول مصطلحي «العراق» و«الخطة العراقية» في الأدبيات النثرية المحلية المعنية بتاريخ عهد الوالي ناظم

YEE 9-3. Memorandum by Mehmed Ali Bey, 8 1-1304 20 January 1889. Quoted in: Visser. (26)
Proto-Political, p. 146; Reidar Visser, *Ottoman Provincial Boundaries, Shiite Federalism, and Energy Conflict in Iraq*, at: 2006, at: <http://www.historiae.org.vilayet.asp>

Visser, *Proto-Political*, p. 146; B.D.A., Y.E.E., 14 257 126 8, 13 August 1323 26 August 1907. (27)
Quoted in: Selim Deringil, «The Struggle Against Shiism in Hamidian Iraq: A Study in Ottoman Counter-Propaganda», *Die Welt des Islams*, New Series, bd. 30, nr. 1 4 (1990), p. 52.

باشا (1910-1911)⁽²⁸⁾، الذي لم يكن، على الرغم من قصر عهده، مجرد والٍ على ولاية بغداد، بل تعدت مهماته الإدارية لتشمل الولايتين الأخريين، ولُقّب بـ «المصلح الثاني» (تيمناً بالمصلح الأول والي الشير مدحت باشا)، نتيجة لأعماله الخدمية الشهيرة. ولهذا، كان العثمانيون أيضاً قد أسهموا، بطريقة أو بأخرى، في إنماء نوع من البنية الفوقية للهوية الرمزية على الكيان العراقي الإقليمي الجبني في عاصمته بغداد، على غرار ما سعى إليه والي ناظم باشا في عام 1911، حينما نظم مؤتمراً عشائرياً لعموم «العراق»⁽²⁹⁾. في المقابل، تناغمت المنشورات المحلية العراقية مع واقع التحولات والألقاب الجديدة، حيث نرى في إحدى النشرات غير الرسمية إضفاء نعوت وأوصاف على والي ناظم باشا، مثل «ملجأ الولاية البغدادية» و«مصلح الخطة العراقية»، وكما هو موضح في الصورة أدناه:

الصورة (10-1)

الوالي ناظم باشا وإضفاء نعوت «العراق» و«الخطة العراقية» في النشرات المحلية العراقية خلال عهده (1911)⁽³⁰⁾



(28) لقراءة موسعة عن عهد هذا والي، يفضل العودة إلى: نصر علي أمين الشريفة، «إدارة والي ناظم باشا لولاية بغداد 1910-1911»، مجلة كلية الآداب، العدد 90 (2009)، ص 124-157.

(29) Retrospect in IO LPS 10 732. Fortnightly report no. 20, 11 10 1918. Quoted in: Visser, Proto- Political, p. 148.

(30) ليون لورنس، تقويم هلال الزوراء: لعام 1911-1329، السنة الثانية (بغداد: مطبعة الآداب، 1911)، ص 2، 29.

رابعاً: ولاية الموصل وانتمائها العراقي في التصوّرات العثمانية

يرز هنا تساؤل مهم وجدير في ما يتعلق بولاية الموصل (بتركيتها الإدارية الواسعة النطاق)، وهو: هل هناك ارتباط وظيفي لهذه الولاية مع مصطلح «العراق»؟ ففي الوقت الذي جرى تداول مصطلح «العراق» بكثافة، للتعبير عن البديل العملي لولايتي البصرة وبغداد، نجد من جهة أخرى أن هناك إشارات وأدلة أرشيفية ومدونات عثمانية أشارت صراحةً إلى تمازج ولاية الموصل العثمانية مع مصطلح «العراق»، على غرار ولايتي بغداد والبصرة؛ إذ أشارت إحدى الوثائق العثمانية التي عالجت موضوعات تخص ولاية الموصل، إلى تعابير عدت فيها هذه الولاية جزءاً لا يتجزأ من كينونة «العراق»، وإلى أن الأخير هو الإطار الإداري الجامع للولايات الثلاث؛ فتمه مضبطة يعود تاريخها إلى عام 1886، قامت بمعالجة شؤون الأمن الداخلي لولايتي بغداد والموصل، وكانت قد حررت من لجنة مختصة مكونة من مسؤولين عثمانيين، بينهم الصدر الأعظم وعدد من وجهاء ورؤساء اللجان والتنظيمات العثمانية، ورُفعت إلى دائرة الكتابة في قصر يلدز (مقر السلطان). وبينما تناولت تلك المضبطة الشؤون الأمنية والقتال التي أحدثتها بعض العشائر الكردية في كركوك وأطرافها، كان استخدام تعبير «الخطة العراقية» وإناطة مهام الأمن في ولاية الموصل بعهدة والي بغداد مؤشراً مهماً إلى نمطية التصوّرات العثمانية إزاء الولايات العراقية وعدّها بالمحصلة إدارة شبه مندمجة ويكمل بعضها بعضاً. ومما جاء في هذه المضبطة: «ونظراً لأن مثل هذه الحوادث العادية يمكن أن تحصل في كل مكان، ولأن منع حدوثها يدخل ضمن المهام الاعتيادية... فإن تعيين هيئة فوق العادة وإرسالها [...] مسألة داخلية في الخطة العراقية... لأجل تمام وانتظام الخطة العراقية ومحو آثار الشقاوة، يُعهد إلى سلطة الوالي الموجود في ولاية بغداد. وإن كون ولايتي الموصل والبصرة من المكملات المدنية الطبيعية لبغداد يعني أن دائرة صلاحيات الفيلق الهمايوني السادس تشملها أيضاً⁽³¹⁾... ارتئي أن

(31) في الواقع توسعت مهمات الجيش العثماني، الذي أعيد تنظيمه منذ عام 1848 خلال عهد الإصلاحات (التنظيمات) وأصبح يتألف من ستة فيالق كان مقر قيادة الفيلق السادس منها في ولاية =

من مقتضيات الإصلاحات المتصورة هو إعادة ولاية البصرة والموصل إلى متصرفيات وإحاقها بولاية بغداد كما في السابق... وبناءً على اتّضح لزوم إجراء الإصلاحات المطلوبة في الخطة العراقية من قبل السلطات المحلية... يجب مراجعة [السلطات المحلية] أيضًا⁽³²⁾.

ثمة إشارة أخرى على درجة عالية من الأهمية وردت في عام 1887 في البرقية التي أرسلها مأمور الإصلاحات في كركوك، المثير إسماعيل حقي، إلى دائرة رئاسة الكتابة في قصر السلطان، تضمنت في بعض جوانبها الأبعاد الجغرافية لمصطلح «الخطة العراقية» ومدلوله الذي كُشِفَ فيه الحد الفاصل لتشكّل حدود دولة العراق الحالية؛ ففيها إشارة إلى «أهالي الخطة العراقية الممتدة من بغداد إلى زاخو، التي هي منتهى حدود ولاية الموصل»⁽³³⁾. وكان النزوع العثماني تجاه مفهوم «العراق» قد أخذ يتأطر أكثر فأكثر في المنطقة الواقعة في شمال ولاية بغداد؛ إذ أشار مسؤولون إداريون عثمانيون في عام

= بغداد، لتشمل ولاية الموصل؛ ثمة إشارة مهمة أوردتها وثيقة تابعة لهيئة الأركان العامة - الدائرة الحربية/ الشعبة الرابعة في عام 1849 تناولت فيها سلطات الجيش الهامبوني ضمن إطار «الخطة العراقية» التي شملت الولايات الثلاث بغداد والبصرة والموصل. وثمة إشارات أسبق تدل على امتزاج الثقافة الموصلية المحلية مع مصطلحات «العراق» المتداولة في العهد العثماني؛ إذ أورد المؤرخ الموصلّي سعيد الديوه جي في كتابه تاريخ الموصل محلة تحت اسم «محلة باب العراق» كانت مقرّاً للفرقة العسكرية 31 العثمانية في عام 1729، فضلاً عن إشارته المتعلقة باسم أكبر الفرق العسكرية العثمانية في الموصل تحت مسمى «أورطة عراق»، أي باب العراق. يُنظر: T. C. Başbakanlık Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü: Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığı, *Musul-Kerkük ile ilgili Arşiv Belgeleri 1525-1919* (Ankara: 1993), Yayın Nu. 11, pp. 306-308;

سعيد الديوه جي، تاريخ الموصل، ج 2 (الموصل: جامعة الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 2001)، ص 150.

(32) *Musul-Kerkük ile ilgili Arşiv Belgeleri*, pp. 178-182;

ويُنظر كذلك ترجمة بعض أجزاء من هذا الكتاب الوثائقي في: مختارات من كتاب الموصل وكركوك في الوثائق العثمانية، ترجمة وتعليق خليل علي مراد (الليمانية: بنكه ي زين، 2005)، ص 28-33، وأصل الوثيقة باللغة العثمانية في ص 196-199.

(33) *Musul-Kerkük ile ilgili Arşiv Belgeleri*, p. 194;

مختارات من كتاب الموصل وكركوك، ص 40، وأصل الوثيقة باللغة العثمانية في ص 204.

1892 إلى ولاية الموصل بوصفها جزءاً من العراق، وذلك حينما بُحث في كيفية إنفاذ التدابير اللازمة لتقديم المعارف في الموصل وشهرزور والليمانية؛ إذ جاء في الرسالة التي رفعها والي الموصل عزيز باشا إلى رئاسة كتابة الماين الهمايوني ما نصه: «إن الخطة العراقية، وبخاصة ولاية الموصل، بقيت في أدنى درجات سُلم التقدم...»، وجاء الردُّ الرسمي العثماني على هذه الرسالة ليؤكد اعتبار المناطق أعلاه تحت صفة موحدة هي العراق، وذلك بقوله: «إن ترقية العلوم والمعارف بالتركية، وفي العراق بالذات، أمرٌ مهم ومطلوب الآن وفي المستقبل»⁽³⁴⁾. وفي عام 1906، ارتبط مفهوم العراق على نحوٍ جلي بالولايات الثلاث؛ إذ أُشير إلى «البصرة وبغداد والموصل التي تُشكّل منطقة [أو إقليم] العراق». ومع مطلع القرن العشرين، كان في اسطنبول ميل معتاد إلى رؤية العراق كياناً سياسياً موحداً (كما شهد على ذلك، مثلاً، إصدار خرائط حكومية منفصلة عن «العراق»)⁽³⁵⁾. ومن الإشارات المهمة في هذا السياق ما تناولته خريطة صادرة في مطلع القرن العشرين أشارت صراحةً إلى أن إقليم الموصل يعود إلى العراق في أثناء حقبة الحكم الأتابكي للموصل (521-660هـ/1127-1261م) وتأسيس ما يُعرف بأتابكية الموصل؛ إذ كتب مصمم الخريطة ما نصه: «أتابكان عراق موصل 521-631»، وغطت مساحة هذه الأتابكية غالبية مساحة شمال العراق تقريباً، بالترافق مع مصطلح «عراق عرب» الذي شمل جميع منطقة جنوب العراق ووسطه، والخريطة أدناه توضح ذلك:

Y. MTV 72-43. Letter from the governor of Mosul to the Ottoman cabinet dated 22 4-1310-12 (34) November 1892, Quoted in: Visser, *Proto-Political*, p. 146; *Musul-Kerkük ile ilgili Arşiv Belgeleri*, pp. 235-238.

مختارات من كتاب الموصل وكر كوك، ص 64-67، وأصل الوثيقة باللغة العثمانية في ص 222-223. كما أشار مصدر عثماني جغرافي آخر إلى وضع الولايات الثلاث (الموصل وبغداد والبصرة) في عام 1890 تحت تعبير جامع هو «الخطة العراقية». يُنظر: علي توفيق، ممالك عثمانية جغرافية (إستانبول: قره يت) مطبعة سي، ناشري: كاتيجي قره بت، 1308 [1890]، ص 319. وعلي توفيق هو معلم الجغرافيا في مكتب إحصائي (المدرسة الإحصائية)، وأجيز الكتاب من خلال ترخيص «معارف عمومية نظارت».

BOA. İrade Dâhiliye, note by Umûm Erkân-ı Harbiyye Dâ'iresi (Çâ'ine-i Şu'besi) dated 28 10 1906, Quoted in: Visser, *Proto-Political*, p. 146; *Musul-Kerkük ile ilgili Arşiv Belgeleri*, p. 303.

الخريطة (10-5)

خريطة عثمانية توضح عودة إقليم الموصل إلى العراق خلال العصر الأتابكي، وهي صادرة في عام (1908) (36)



في الواقع أخذت إشارات عدة واردة في المصادر العثمانية مع نهاية القرن التاسع عشر، مثل الكتاب الموسوعي للمؤرخ والجغرافي العثماني علي جواد، تنحو منحى تأكيد تنامي النسبة العددية للوجود العربي في ولاية الموصل، وإضفاء ملامح الغلبة العددية لهذا الوجود هناك. وربما تنامت هذه المعلومات النادرة للهوية العربية في الموصل وألقت بظلالها حين تزامنت مع معطى الإشارات السابقة المتعلقة بالتصورات العثمانية الرسمية التي اعتبرت الموصل جزءاً متمماً للهوية العراقية المكوّنة من الولايات الثلاث، والافتباس الآتي من الموسوعة الجغرافية - اللغوية أدناه يوضح ذلك:

(36) محمد أشرف، مختصر تاريخ عمومي وعثماني أطلسي (إستانبول: مكتب حربية مطبعة سي، 1326 [1908]). ومولف هذا الأطلس محمد أشرف هو بالأساس ييكباشي (مقدم) في الجيش العثماني ومعلم في الإعدادية العسكرية.

الصورة (10-2)

موسوعة عثمانية جغرافية - لغوية والإشارة إلى غلبة الوجود العربي
في ولاية الموصل في أواخر القرن التاسع عشر (1896)⁽³⁷⁾



- (37) علي جواد، معالك عثمانية نك تاريخ وجغرافيا لغاتى (إستانبول: قسار مطبعة س، 1314 [1896])، قسم أول لغات جغرافية، مجلد ثالث وذيل، ص 788. والمؤلف علي جواد تخرج في الإعدادية العسكرية، وله مؤلفات تاريخية وجغرافية معروفة برزت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ويدل أن اقتباس هذه الإحصائية التفصيلية النادرة لولاية الموصل ونسبة القوميات والطوائف الدينية فيها استقي من المصدر الوثائقي المهم للمستشرق الفرنسي فيتال كوينيه، أحد كبار موظفي إدارة الديون العمومية في الدولة العثمانية وعضو الجمعية الجغرافية في باريس، المعنون تركيا الآسيوية والصادر في أربعة أجزاء. ومن المفيد في هذا المقام أن نذكر أن القيمة التاريخية لكتاب كوينيه بقيت مهمة في أوقات لاحقة، حتى أن لجنة عصبة الأمم، المشكّلة من أجل بّث النزاع بشأن هوية ولاية الموصل بين العراق وتركيا في عام 1925، لجأت إليه من بين مصادر أخرى في سبيل تفيد الحجج الاقتصادية لتركيا، وخلصت هذه اللجنة في تقريرها إلى ضرورة إلحاق ولاية الموصل بالعراق. قارن الإحصائية في الصورة (10-2) مع إحصائية كوينيه التالية لولاية الموصل:

مهما يكن من أمر، لم توقف التقارير العثمانية عن وصف المناطق والقصبات التابعة لولاية الموصل إداريًا تحت تسمية «العراق»؛ فعلى الرغم مما شهده بعض أجزاء ولايات العراق من احتلال بريطاني، مثل ولاية البصرة منذ عام 1914، استمر المسؤولون العثمانيون في التلميح بتلك الأوصاف في تقاريرهم الخاصة؛ إذ تطرق تقرير أحد المسؤولين الإداريين العثمانيين في قضاء كويسنجق التابع لشهرزور في عام 1916 إلى مصطلح «العراق»⁽³⁸⁾ في خمس إشارات متفرقات عالجت مختلف الأحوال الإدارية والاقتصادية والمدنية والعسكرية والقضائية⁽³⁹⁾. ومما له دلالة في هذا المقام هو بقاء المكاتبات الرسمية العثمانية المتبادلة في اعتبار مناطق تابعة

Population. — La population totale du vilayet de Mossoul est de 300,280 habitants répartis dans chaque sandjak comme suit :	
Sandjak de Mossoul	139,680 hab.
— de Chehrizor	89,000 —
— de Suléimanîh	51,800 —
TOTAL	300,280 hab.
Cette population se divise, approximativement, par races, religions ou communautés, comme suit :	
Musulmans.	Syriens arabes 80,000
	Arabes nomades 93,000
	Kurdes 48,180
	Turcomans (tribus) . . 18,000
	Chabaks 12,200
	Hamevands 1,000
A reporter 248,380 hab.	

Vital Cuinet, *La Turquie d'Asie: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée de chaque province de l'Asie-mineure* (Paris: Ernest Leroux, Editeur, 1894), vol. 2, p. 764.

فاضل حنين، مشكلة الموصل. دراسة في الدبلوماسية العراقية - الإنجليزية - التركية وفي الرأي العام، ط 4 منقحة ومزودة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2015)، ص 136-137.

(38) سبق أن استخدم العثمانيون مصطلح «العراق» لوصف التشكيلات العسكرية التي سقّاتل في «إقليم العراق» في أثناء الدخول في الحرب العالمية الأولى في عام 1914، تحت مسمى «قيادة منطقة العراق» (Iraq Area Command (Irak ve Havalisi Komutanlığı). يُنظر: Edward J. Erickson, *Ottoman Army Effectiveness in World War I: A Comparative Study* (London: New York: Routledge; Taylor & Francis Group, 2007), pp. 63-68.

Musul-Kerkük de ilgih Arşiv Belgeleri, pp. 364-374; (39)

مختارات من كتاب الموصل وكركوك، ص 136-146، وأصل الوثيقة باللغة العثمانية في ص 282-292.

إداريًا لولاية الموصل جزءًا من مفهوم «العراق»، إلى أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها وخرجت ولاية الموصل من دائرة الهيمنة العسكرية العثمانية عمليًا؛ إذ أشارت رسالة من مؤول عثماني رفيع المستوى في وزارة الداخلية رُفعت إلى وزارة الخارجية العثمانية في عام 1919 إلى حدوث اضطرابات في ما سمته «العراق»، في سياق الحديث عما عدّ تحريضات بريطانية لأهالي بغداد والموصل وكركوك وعشائرها ضد الدولة العثمانية⁽⁴⁰⁾. والواقع أن هذا الأمر مثار مفارقة؛ بينما احتجت الدولة العثمانية على تمدد الوجود البريطاني واحتلال القوات البريطانية لولاية الموصل في عام 1918 (إذ اعتبرت هذا التدخل خرقًا لأنه حدث في أعقاب توقيع هدنة مودروس في 30 تشرين الأول/أكتوبر 1918 ووقف الأعمال القتالية)⁽⁴¹⁾، استمر مؤولوها الرسميون في إضفاء نعوت تدلّ على تابعة هذه المناطق المحتلة في ولاية الموصل إلى مسمى «العراق»، وهذا يقودنا إلى طرح فرضية مفادها أن الطروحات العثمانية الخاصة بمفاهيم «العراق» و«الخطة العراقية» كبدائل عملية جامعة لمسميات الولايات الثلاث وتزامنها مع نهاية الحقبة العثمانية، هي التي عجلت في اعتماد بريطانيا اسم «المملكة العراقية» وتفضيله على سائر الأسماء الأخرى، من قبيل «ميزوبوتاميا - بلاد ما بين النهرين» التي زخرت بها سردياتها وتواريخها المتعلقة بإرث العراق، بل ربما أسهمت حتى

(40) وأشارت برقية عثمانية متزامنة في عام 1919 من ولاية وان إلى وزارة الداخلية العثمانية، إلى مثل تلك التعابير الدالة على مصطلح «العراق»، وجاء فيها: «وقد وردني خبر موثوق عن حدوث اضطرابات في العراق مؤخرًا... وإذا تأكدت الخلافات، فإن الإنكليز لن يبقى لهم نفوذ في هذه المناطق وفي العراق»، هذا فضلاً عما تناوله مذكرة عسكرية للفرقة الخامسة عشرة في عام 1919 في ولاية أرضروم بخصوص أوضاع البريطانيين ومصادماتهم العسكرية مع الثائر الشيخ محمود الحفيد في السليمانية، حيث أشارت المذكرة إلى حضور شخصيات بريطانية تحت صفة مسؤولياتهم الجديدة في ما سمته منطقة العراق، إذ جاء فيها: «وبعد فترة جاء مأمور بغداد وقائد منطقة العراق بواسطة الطائرة إلى السليمانية». يُنظر:

Musul-Kerkük ile ilgili Arşiv Belgeleri, pp. 401-406, 408-410;

مختارات من كتاب الموصل وكركوك، ص 170-175، وأصل الوثيقة باللغة العثمانية في ص 178-181، ص 308-313، ص 316-319.

(41) حين، ص 20-22. ومن المفارقات استخدام بعض الولاة العثمانيين مصطلح «العراق» في مؤلفاتهم للتعبير عن هوية المنطقة التي خدموا فيها؛ فالوالي سليمان نظيف، الذي أصبح واليًا على البصرة في عام 1909 ومن ثم الموصل 1913 وأخيرًا بغداد 1915، أصدر كتابًا باللغة العثمانية في عام 1918 حمل عنوان فراق العراق. يُنظر: سليمان نظيف، فراق عراق: مصائب آغلايان برقاچ نشيده (استانبول: در سعادت - محمود بك مطبعة سي، 1918).

في اعتماد بريطانيا - وإن تجاوزته وأنكرته صراحة - حدود هذه المملكة الجديدة من خلال استلهاهم الإرث العثماني الغزير المتعلق بالجغرافيا العراقية.

خامسًا: «العراق» في تصوُّرات الفئات المجتمعية - قراءة في الوثائق العثمانية والبريطانية

لم يكن مصطلح «العراق» أسير التَّصوُّرات الفوقية التي روَّجتها المصادر العثمانية بشقيها الرسمي والعام، أو التوظيفات التي أطرت هذا المصطلح في الموضوعات الجغرافية والإدارية فحسب، كما نبهنا مسبقًا، بل امتد تداول مصطلح «العراق» ليشمل الفئات المجتمعية في الجغرافيا العراقية أيضًا؛ تلك الفئات التي عبّرت من خلال استخدامها مصطلح «العراق» عن صيرورة هوياتية جنينية لوطن في طور التشكُّل. ولم تمنع التراتبية الطبقية والبيئات الاقتصادية العشائرية المحلية المغلقة التي أحاطت معظم الفئات المجتمعية في الولايات العراقية العثمانية من أن تعبّر عن متخيلها المحلي الخاص وعن اعتقاداتها إزاء مصطلح «العراق»، وأن تعدّه نمطًا من أنماط «الوطن» البديل عن «الديرة» أو «العشيرة» حتى في أضيق معانيه. وللتدليل على ذلك، نسوق مثالاً على قدر كبير من الأهمية وقع في منتصف القرن التاسع عشر وتعلق بتوجيه الشيخ بندر السعدون رسالةً إلى دفتر دار بغداد في عام 1856، ناشده فيها عدم إطلاق بعض شيوخ العشائر، لما يمكن أن يسببه ذلك من إثارة للعشائر في جنوب العراق، ومما جاء في نص الرسالة: «وإذا ما مسكتوهم وتحفظتم عليهم... يصعب الأمر على الجميع، وإذا تشوشت عشائرتنا وأطراف ديرتنا كل عراقكم يفد ويصير أمر عظيم»⁽⁴²⁾. ثم برز في هذه المناشدة أمران مهمان، أولهما تعبير الشيخ بندر السعدون ونظرته إلى العراق بوصفه وطنًا جامعًا يربط أبناء الجنوب بالوسط من خلال مخاطبته دفتر دار بغداد، وثانيهما تخطي المحلية الضيقة المتعلقة بعودة إمارة المتفق التي انتمى إليها الشيخ بندر، إلى ولاية البصرة، الأمر الذي أشر إلى التفاهم المتناغم بين الفئات المجتمعية في ولايتي البصرة وبغداد، حتى إن كانت ضمن دائرة المصالح الذاتية المشتركة.

(42) أغلو، ص 33، وأصل الوثيقة في ص 97. أما الشيوخ الذين طلب الشيخ بندر السعدون عدم إطلاق سراحهم، فهم منصور بك ومشاري وفارس الماجد.

استمر مصطلح «العراق» حاضراً في المتخيل الشعبي والذهنية العشائرية الجمعية وبعض الوثائق العثمانية المهمة في مطلع القرن العشرين، ولا سيما لدى بعض العشائر الجنوبية، وبالتحديد عند مخاطبة المؤسسات العثمانية الرسمية؛ ففي عام 1911، أي بعد مرور ثلاث سنوات على وصول جمعية الاتحاد والترقي إلى الحكم واستلام زمام الأمور في الدولة، شدد أحد التلغرافات (الصادرة من مدينة الناصرية) الموجهة إلى الصدارة العظمى العثمانية، على ضرورة صون الوطن وبذل أقصى ما يمكن من جهد لدرء الأخطار والهجمات الخارجية. ومما تناوله هذا التلغراف الإشارة إلى اعتبار منطقة المتفق جزءاً من العراق، والتلويح بأن العراق هو بمنزلة الحاضنة الأكبر والبديل العملي الجامع لمنطقة الجنوب، إذ ورد فيه: «حضرنا مترددين بين أمرين، هل إنكم سلّمتم العراق لبعض طالبيه الأجانب ولم تقبلون [تقبلوا] من نجى [نجاً] من عليه أو أغفلتكم إشعارات بعض المأمورين...». وذيل هذا التلغراف بتوقيع عدد كبير من رؤساء العشائر الجنوبية المعروفة⁽⁴³⁾.

عكست نمطية المخاطبات والمناشدات (على الرغم من ركاكة بعضها لغوياً وتعبيراً) التي اضطلع بها كثير من رؤساء العشائر وزعمائها، الرؤية المحلية الآتية لموقع العراق ومكانته الاعتبارية؛ فالاستعارات اللفظية والإيحاءات الصريحة، ومن ثم تكرار لفظة العراق في أكثر من إشارة في الرسالة الواحدة، دليل بارز على الحضور القوي لمصطلح «العراق» بوصفه وطناً وهوية جامعة. وتدل الإشارة الموثقة الآتية على هذا الأمر؛ ففي تلغراف صادر عن سوق الشيوخ، مركز إمارة المتفق، أرسله رئيس عشائر المتفق وعجمي والمنصور إلى نظارة (وزارة) الحربية العثمانية في عام 1913، نجد أن مصطلح «العراق» قد تكرر ثلاث مرات في ذلك التلغراف الموجّه بالأساس لتحذير نظارة الحربية إزاء ما عُد ممارسات خيانية في نشاطات طالب النقيب؛ فقد جاء في نص التلغراف: «بالدفعات عرضنا لدولتكم كيفية إغواءات تلميذ أبو [أبي] الهدى⁽⁴⁴⁾ في البصرة طالب بك ومنوياته [نياته]

(43) المرجع نفسه، ص 222-223، وأصل الوثيقة في ص 286-287. وموقع هذه الوثيقة هم من شيوخ عشائر حطيظ واليوشامة والبوحدان وبني مشرف.

(44) يقصد أبا الهدى الصيادي، المستشار وشيخ مشايخ دار الخلافة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني. من أجل متابعة مستفيضة لشخصية أبي الهدى الصيادي، تفضل مراجعة: بطرس أبو مة، «السلطان عبد الحميد الثاني والشيخ أبو الهدى الصيادي»، مجلة الاجتهاد، السنة 2، العدد 5 (خريف 1989)، ص 59-88.

الفاسدة حسب استخدامه عند الأجانب... واتباعه لفكرهم في إفساد العراق... وبناءً عليه بأننا موقوفين [موقوفون] بكافة أتباعنا... فهل من مجبر يجبر العراق من طالب بك اللذي [الذي] هو أخطر إنسان مضر ذاته بنفسه بالبصرة [بالبصرة]... أكتفي، وبعد هذه لا أراجع حيث أكسب القناعة أن لا محافظ للعراق وما حوله من التبعة من عدل أولياء الأمور فرمان»⁽⁴⁵⁾.

لم يكن مصطلح «العراق» مقتصرًا على البديل الجغرافي للانتماءات العشائرية، بل شغل أيضًا حيزًا أكبر خلال مطلع القرن العشرين، تمثل في اقترانه بمصطلح آخر هو مصطلح الأمة لدى الرعيل الأول من صحفيي ولاية بغداد حينذاك؛ فعبارة «باسم الأمة العربية العراقية» ذُبل التلغراف الذي أرسله مفتي زادة كامل (أو محمد كامل مفتي زاده، المشرف السابق في القسم العربي لصحيفة بين النهرين التي تولّى إصدارها اليهوديان البغداديان إسحاق حزقيل ومناحيم عاني منذ نهاية عام 1909)⁽⁴⁶⁾ إلى نظارة الداخلية العثمانية، للاستبشار بمقتل الصدر الأعظم محمود شوكت باشا في اسطنبول عام 1913⁽⁴⁷⁾. والواقع أن نزوع الفئات المجتمعية نحو استخدام مصطلح «العراق» اشتدّ مع بروز التنظيمات والجمعيات في العقد الثاني من القرن العشرين؛ لذلك نرى أن أدبيات ومخططات «جمعية البصرة الإصلاحية» (أسست في 28 شباط/فبراير 1913 في البصرة وكان طالب النقيب⁽⁴⁸⁾ من أبرز مؤسسيها وأحد أشهر أقطاب الجنوب) ضمت توظيفات مصطلح «العراق» بكثافة، وامتزج ذلك التوظيف بنزعة وطنية - سياسية تجاوزت أطر المناطقية الجنوبية بالتزامن مع الخطابات المناهضة لتوجهات حكومة الاتحاد والترقي وسياساتها آنذاك. ومما جاء في أحد خطاباتها الموجهة إلى ما عُرف بالأمة والجيش العثماني في عام 1913 بعنوان: «الصيحة العراقية الأولى» ما نصه: «إن نفرًا لا يتجاوزون عدد الأصابع من الرعاع تغلبوا على

(45) أغلو، ص 212-213، وأصل الوثيقة في ص 302.

(46) عصام جمعة أحمد المعاضدي، الصحافة اليهودية في العراق (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2001)، ص 43.

(47) أغلو، ص 215، وأصل الوثيقة في ص 300.

(48) مذكرات سليمان فيضي. من رواد النهضة العربية في العراق، تحقيق وتقديم باسل سليمان فيضي، ط 3 (بيروت: دار الساقي، 1998)، ص 104.

هذه الدولة... كل هذا ولم تشبع بطونهم بل بدؤوا الآن بيع العراق تدريجيًا... دفدًا لهذه الولايات وتخفيفًا للمصائب... تأسست في البصرة قوة عظيمة مؤلفة من طبقات العثمانيين، ولها شعبات [شُعَب] مهمة في أنحاء العراق وبلاد الكرد والقطر السوري والأناضول»⁽⁴⁹⁾.

كانت هذه الجمعية من أوائل التنظيمات المحلية التي دعت في برنامجها الخاص إلى اللامركزية الإدارية، وإلى وجوب أن يكون الولاة عراقيين، فضلًا عن إعلان رغبتها الصريحة بضرورة اعتماد اللغة العربية لغة رسمية متداولة في الدوائر الرسمية⁽⁵⁰⁾. ودعت هذه الجمعية في التماسها الثاني (الصرخة الثانية)، المؤرخ أيضًا في عام 1913 والموجّه إلى ما سمته «الجيش الباسل العسكري» و«الأمّة العربية الكريمة»، إلى التمرد على حكومة الاتحاد والترقي والانضمام إلى الحركة السياسية العربية المطالبة بالإدارة اللامركزية. ولم تغفل مصطلح «العراق» في ثنايا التماسها: «أُتُعرفون من هذه الفئة المارقة... هي التي في طبيعتها حقي بك البابان، مبعوث بغداد الأسبق، الذي لَمّا جاء إلى العراق... قدم تقارير [تقارير] إلى الباب العالي، منها أراد إعلان الإدارة العرفية في العراق وقتل رؤساء العرب... ما قد ينشئ بسببها حربًا داخلية ما بين الملة والدولة، بما أن العراق كله جعفرية تنفقان [كذا] دون إجراء ذلك، ولو كانت لَتَلَفَتْ ثَمَّ النفوس وحُصِدت الرؤس [الرؤوس]»⁽⁵¹⁾.

تعززت المحاولات التي زاوجت بين العمل التنظيمي السياسي في إنشاء الجمعيات والتنظيمات وتوظيف مصطلح «العراق» هوية ومدلولًا جغرافيًا، وخير من مثل عملية المزاجية تلك «جمعية العهد العراقي»، التي أُسِّت في دمشق في بداية عام 1919 وأنشأت لها فروعًا في العام ذاته في كل من حلب والموصل وبغداد. وأهم ما جاء في برنامجها ما تضمنه الفصل الثالث المتعلق بأداء اليمين أو القسم الذي تناول المفهوم الجيني لفكرة الدولة المتقلة تحت

(49) أغلو، ص 238-241، وأصل الوثيقة في ص 307-308.

(50) مذكرات سليمان فيضي، ص 104. ولمتابعة معمقة لبرنامج «جمعية البصرة الإصلاحية» يُنظر: حنين هادي الشلاه، طالب باشا النقيب البصري ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2002)، ص 277-287.

(51) أغلو، ص 244-246، وأصل الوثيقة في ص 309-310.

تسمية «العراق»: «أقسم بالله وباسم الحق والشرف، بأني قد أوقفت نفسي لخدمة جمعية العهد العراقي التي ترمي إلى استقلال العراق وإسعاد الأمة العربية ضمن وحدتها الجامعة». ونصت الفقرة (أ) من المادة الأولى من برنامج الجمعية على الأفكار الأولية لحدود «العراق» المستقل الطبيعية، ودمج ولاياته الثلاث السابقة: «استقلال العراق استقلالاً تاماً ضمن الوحدة العربية وداخل حدوده الطبيعية وهي: يُقسم العراق ثلاث مناطق، الأدنى والأوسط والأعلى، ويمتد من حدود الفرات الواقعة شمال دير الزور وضفة دجلة الممتدة من قرب شمال ديار بكر إلى خليج البصرة، ويشمل ضفتي دجلة والفرات من الشمال واليمين المحدود بالموانع الطبيعية»⁽⁵²⁾.

تضمنت الوثائق البريطانية، شأنها شأن الوثائق العثمانية، تصوّرات الفئات المجتمعية إزاء مفهوم «العراق»؛ إذ قدمت إشارات إلى ما كان يدور في خلد كثير من تلك الفئات ونظرتها تجاه ما اعتبرته تكويناً لدولة يُراد لها أن تأتلف من الولايات العثمانية الثلاث المكوّنة للعراق في وحدة جغرافية وإدارية واحدة. وعلى الرغم ممّا أشيع في بعض الأدبيات التاريخية من أن هذه الوثائق تمثل وجهة النظر البريطانية الخاصة تجاه مكونات العراق الاجتماعية، أو أنها تمثل ما كانت الإدارة البريطانية تأمل في أن يروج في وثائقها وأدبياتها وسردياتها من تصوّرات (واقعية أو مجافية للواقع)، بهدف دفع القوى العراقية إلى اعتمادها في المراحل اللاحقة من تكوين الدولة، يجب ألا يغيب عن البال أن الأغلبية الساحقة من هذه الوثائق كانت سرّية وغير متاحة إلا بعد مرور ما لا يقل عن ثلاثين سنة، لهذا تكتسب بعض المجموعات الوثائقية البريطانية أهميتها من الموضوعات التي عالجتها،

(52) أسست جمعية العهد بداية، وبطريقة سرّية، على يد الضابط العربي عزيز علي المصري في اسطنبول في 28 تشرين الأول/أكتوبر 1913، وتكوّن معظم متبنيها من الضباط العرب، ولا سيما العراقيين منهم، بهدف توحيد صفوف العرب. وسرعان ما أصبح لهذه الجمعية فروع في كلّ من دمشق وبغروت وبغداد والموصل والبصرة، لمناهضة سياسة التريك، لكن نشاطها توقفت في إثر اندلاع الحرب العالمية الأولى. ولما انتهت الحرب، انقسمت هذه الجمعية إلى فرعين، أحدهما سوري والآخر عراقي. يُنظر: العراق في الوثائق البريطانية 1905-1930، ترجمة وتحرير فؤاد قزانجي، تقديم ومراجعة عبد الرزاق الحسني (بغداد: دار المأمون للترجمة والنشر، 1989)، ص 115-127؛ وميض جمال عمر نظمي، ثورة 1920: الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية «الاستقلالية» في العراق، ط 2 (بغداد: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص 142-148.

وتأتي في مقدمها الوثائق التي عُتبت بكشف بعض مضامين توجّهات العراقيين وأحوالهم بعد الحرب العالمية الأولى، وبعد اكتمال احتلال بريطانيا العراق، بضمّ ولاية الموصل، وقبل حدوث ثورة العشرين التي أسفرت عن تشكيل أول حكومة عراقية في ظل الوجود البريطاني، فهي كشفت عن وجود نزعات لدى الفئات المجتمعية تنحو منحى رؤية عراق موحد.

أشارت إحدى الوثائق البريطانية، المؤرخة بـ كانون الثاني/يناير 1919، إلى تقصّي المسؤولين البريطانيين توجهات العراقيين وتصريحاتهم إزاء إمكانية تأسيس إمارة⁽⁵³⁾. وإذا ما نحينا مبالغة البريطانيين بشأن تحييد الأهالي الوجود البريطاني جانباً، نرى أن الخلاصة المستفادة من وثائق كهذه هي رغبة معظم المناطق والبلدات في رؤية اتحاد يجمع الولايات العثمانية العراقية الثلاث؛ إذ جاء فيها: «الرأي العام في الموصل... يحدّون الاتحاد مع بغداد تحت بريطانيا مقابل حكم عربي، ووثائق كثيرة التواقيع سلّمت بهذا الخصوص من جميع المجتمعات المختلفة». ولم تختلف الناصرية عن الموصل، إذ ورد بشأنها ما نصه: «الرأي مُجمّع على تحييد اتحاد الموصل ببغداد والبصرة»⁽⁵⁴⁾. والمثير أن على الرغم من

(53) من المهم في هذا السياق أن نذكر أن الشخصية الوطنية النجفية وأحد رجالات ثورة العشرين محمد رضا الشبيبي (1889-1965)، كان قد أدلى بطروحاته المتعلقة بدمج ولاية الموصل ضمن مفهوم «العراق» من دون رعاية أجنبية في الاجتماع الذي عُقد في النجف بتاريخ 11 كانون الثاني/يناير 1918 تحضيراً للاستفتاء العام؛ إذ قال: «إن الشعب العراقي يرتي أن الموصل جزء لا يتجزأ من العراق، وأن العراقيين يرون من حقهم أن تتألف حكومة وطنية مستقلة استقلالاً تاماً، وليس فينا من يفكر في اختيار الحاكم الأجنبي». يُنظر: جعفر الشيخ باقر آل محبوبة، ماضي النجف وحاضرها، ج 1، ط 2 (بيروت: دار الأضواء، 1986)، ص 356.

(54) في الواقع، أجرى البريطانيون، في سياق تحري آراء العراقيين بشأن طبيعة الحكم والدولة، استفتاء في شتاء 1918-1919 في مناطق عدة من الولايات العراقية، وجاء في مضبطة «الناصرية أبعاداً تاريخية - اقتصادية»: «كنا نسمع منذ عهد الصفر بأن العراق يتألف من ولايات البصرة وبغداد والموصل، وكانت تسمى كلها العراق. وكانت بغداد عاصمة هذه الولايات على الدوام، وبذا فإن الموصل متصلة ببغداد، لأن بغداد تقف بماء الموصل وتحصل الموصل على طعامها من بغداد بواسطة التجارة البحرية. وعلى هذا، فإننا لا يمكن أن نوافق مطلقاً على أن تقصّل ولاية الموصل عن العراق. وفي صدر الإسلام، عندما استعرت الحرب بين علي ومعاوية، كانت سوريا وتوابعها تحت حكم معاوية بينما كان العراق ومن ضمنه الموصل تحت سيطرة علي، وهذا سبب كاف». يُنظر: فيليب ويلارد آيرلاند، العراق. دراسة في تطوره السياسي. كتاب يبحث في نشوء الدولة العراقية وتقدمها، ترجمة جعفر الخياط (بيروت: دار الكشاف، =

أن بعض المناطق كانت ذات أغلبية تركية (كما أشارت بعض الوثائق البريطانية، ويقصد بهم التركمان)، فإنها فضلت دمج ولاية الموصل بالعراق الجديد ولم تحبذ عودتها إلى الياذة العثمانية، وكما جاء: «مندلي، وهُم عموماً سُنة أتراك، طلبوا أن تُضم الموصل إلى العراق بلا أمير ولكن بمندوب سامي [سام] بريطاني». أما منطقة بعقوبة، فجاء بشأنها ما عبّر عن التوجهات الإدماجية لولايات العراق الثلاث: «أهل مدينة بعقوبة الذين جاؤوا بكثرة من بغداد يظالبون، بشيء من الحياء، برئيس عربي اسمي ليحكم من الموصل الى البصرة». أما كركوك، فعلى الرغم من أن الوثيقة البريطانية أشارت إلى أنها ذات صبغة تركية، فإنها جذت إقامة دولة عراقية تشمل على ولاية الموصل، إذ نصت على أن «تطلب الأكثرية دولة عراقية تشمل الموصل وتبقى تحت حماية بريطانية بلا أمير. أقلية صغيرة تحبذ أميراً ولكنها غير قادرة تماماً على تسمية مرشح مقبول. كركوك عموماً تركية، وفيها خليط من أكراد وعرب (جماعة متشابكة لا يُمكن حلها) ومسيحيين ويهود». وكان موقف منطقة كفري مشابهاً لكركوك تقريباً: «طلب جماعي لدولة عراقية تشمل الموصل وتبقى تحت حماية بريطانية»⁽⁵⁵⁾.

وردت برقية بريطانية تلّمتها الإدارة البريطانية في الهند بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير 1919، ما تناولته الوثيقة أعلاه؛ إذ تضمنت جواباً عن سؤال سبق أن وجّه إلى وجهاء بغداد بتاريخ 9 كانون الثاني/يناير للبحث في صيغة الحكم المرتجى، غير أن الجواب لم يحبذ بقاء الإدارة البريطانية على الرغم من المطالبة بدمج ولايات العراق الثلاث: «قدم المندوبون المسلمون وثيقة يظالبون فيها بدولة عربية واحدة من الموصل إلى الخليج تحت حكم أحد أبناء الشريف، من غير ذكر للحماية الأجنبية»⁽⁵⁶⁾، في حين تناولت وثيقة مماثلة - وجهتها وزارة الهند إلى وكيل الحاكم الملكي البريطاني العام في العراق السير آرنولد ويلسون (1884 -

= (1949)، ص 128؛ حين، ص 24. والنص الأصلي الذي احتوى على لهجة عامة عراقية ورد في مضابط «تقرير المصير في العراق» - أو ما عرف بـ «الاستقلال في العراق» باللغتين العربية والإنكليزية:

Self-Determination in 'Iraq: Reproductions of Original Declarations by the People of 'Iraq Regarding the Future of their Country' ([s.l.: s.n.], 1919), p. 8.

(55) العراق في سجلات الوثائق البريطانية 1914-1966، تحرير ألف دي ل. رش، ترجمة: كاظم

سعد الدين (بغداد: بيت الحكمة، 2013)، مج 2: 1918-1921، ص 188-189.

(56) المرجع نفسه، ص 190.

(1940) في عام 1919 - تلك التلميحات، ولكن بصيغة استجلاء لرأي الوجهاء العراقيين، عبر أسئلة محددة هي: (1) هل يجذبون دولة عربية واحدة تحت وصاية بريطانية من الحدود الشمالية لولاية الموصل إلى الخليج الفارسي؟ (2) وإذا كان الأمر كذلك، هل يرون أن الدولة الجديدة يجب أن توضع تحت قيادة حاكم عربي يحمل لقبًا شريفًا؟ (3) وإذا كان الأمر كذلك، هل يقترحون أميرًا لدولة العراق في المستقبل؟ وكان الرد الذي أوردته الوثيقة ذاتها صراحةً منسجمًا مع ما طُرح آنفًا في دمج الولايات الثلاث: «كان الإجماع العام يحدّد تأسيس حكومة واحدة تمتد من الموصل إلى الخليج الفارسي»⁽⁵⁷⁾. وفي نسخة أخرى لوثيقة بريطانية جاء الجواب كالآتي: «... الإجماع، اعتبر الجميع أن ولاية الموصل يجب أن توحد مع ولايتي بغداد والبصرة»⁽⁵⁸⁾.

سادسًا: المسيحيون العراقيون ومأسسة مصطلح «العراق» في الذاكرة الجمعية

كان ممّا أدى إليه اعتماد المسيحيين العراقيين مصطلح «العراق»، وزجّه في المنشورات الصحافية والتعليمية في خلال العقدين الأولين من القرن العشرين، المساهمة في تحول هذا المصطلح في الذاكرة الجمعية العراقية إلى مفهوم هوياتي بديل من الولايات العثمانية الثلاث؛ إذ شهدت الولايات العراقية، ولا سيما ولاية بغداد، النصيب الأوفر من هذا التحوّل المفاهيمي، وكانت بحق الممهد الأول لتفاعل رؤى التوجهات النخبوية البغدادية وتزامنها مع ما ارتأته الإدارة البريطانية في الدفع باتجاه اعتماد اسم «المملكة العراقية». والواقع أن الوجهه المحامي عبد الجبار باشا الخياط (1856-1924)⁽⁵⁹⁾ كان من أوائل المسيحيين العراقيين الذي قدموا مصطلح «العراق» في الصحافة المحلية واستخدموه عنوانًا لجريدة

(57) ثمة فرق فني بسيط أورده بعض المصادر التي ترجمت تلك الوثيقة، ويمكن أن يُراجع بسهولة في أثناء التحري عن صيغة تلك الأسئلة الثلاثة من مجموع سبعة عشر سؤالاً. يُنظر: المرجع نفسه، ص 247، 274، 375؛ وقارن: حين، ص 23.

(58) المرجع نفسه، ص 274.

(59) للاطلاع على ترجمة وافية لسيرة عبد الجبار باشا الخياط، يُنظر: مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج 2 (لندن: دار الحكمة، 2004)، ص 33.

سياسية، في سابقة تُعد الأولى من نوعها في توظيف لفظة «العراق» عنواناً لجريدة محلية أُسست في بغداد في الأول من كانون الثاني/يناير 1909، وفقاً للبحّثة العراقي عبد الرزاق الحسني⁽⁶⁰⁾؛ إذ لم تُنشر المحاولات التي سبقت إصدار هذه الجريدة إلا عن إصدار جرائد وصحف تُعنى بأوصاف مناطقية مثل بغداد والبصرة والموصل، وغيرها.

من جهة أخرى، ورد اسم البحّثة اللغوي والمحقق الأب أنستاس ماري الكرمللي (1866-1947)⁽⁶¹⁾ في مقدمة قائمة الإنجليجيا العراقية التي أسهمت في دفع مصطلح «العراق» مفهوماً هوياتياً، حين أصدر مجلته المعروفة لغة العرب في عام 1911، التي دبح صفحاتها عموداً متظّم بعنوان: «تاريخ وقائع الشهر في العراق وما جاوره»⁽⁶²⁾. ولم يكتفِ الكرمللي بوضع هذا العنوان الفرعي في مجلته، بل راح أيضاً يُسّغ على مضامين قراءاته التاريخية أبعاد هوية العراق واسقاطاتها المعرفية - الجغرافية؛ إذ جاء في إحدى مقالاته المتعلقة بالكلدانيين في عام 1911: «كان الكلدانيون في سابق العهد أمة عظيمة... وكانت تسكن العراق من شماليه إلى جنوبيه... الآثار والعاديات التي اكتشفوها في بلادنا نحن في غفلة عنها... ولهذا رأينا من الواجب علينا أن نتعرض لهذا البحث الغزير الفائدة ليقف عليه أهل الوطن، ويعرف ما كان عليه أصحاب هذه الديار في سابق الأعصار»⁽⁶³⁾. وألقى فضاء الحرية المحدود الذي عاشته الولايات العراقية بعد وصول الاتحاديين إلى سدة الحكم بعد ثورة عام 1908، بظلاله على الممارسات الكتابية في هذه المرحلة المفصلية من عمر نشوء التكوّن الأولي للدولة العراقية؛ فبين لحظة تأسيس جريدة عبد الجبار باشا الخياط العراق في عام 1909، التي

(60) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، ج 1، ط 3 (صيدا: مطبعة العرفان، 1971)،

ص 62.

(61) للاطلاع على ترجمة وافية لسيرة الأب الكرمللي، فضل العودة إلى: مير بصري، أعلام البقعة

الفكرية في العراق الحديث، ج 1، سلسلة الكتب الحديثة؛ 38 (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1971)، ص 90-99.

(62) «تاريخ وقائع الشهر في العراق وما جاوره»، في: مجلة لغة العرب البغدادية (يوليو 1911 -

أكتوبر 1931م)، تحقيق إبراهيم حامد الخالدي (بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2014).

(63) لغة العرب [البغدادية]: مجلة شهرية أدبية علمية تاريخية، ج 2، العدد 2 (آب/أغسطس

1911)، ص 52-53.

تخلّلها توظيف العمود الصحافي للأب الكرملّي الذي حمل لفظة «العراق» في مجلة لغة العرب منذ عام 1911، ولحظة تأليف كتاب مدرسي مهم طبعه الكرملّي في عام 1919 في البصرة بعنوان خلاصة تاريخ العراق عقد من الزمان يحتاج إلى إعادة مراجعة وفحص دقيقين.

إن متّبع أسباب تأليف كتاب الأب الكرملّي الخاص بالعراق في عام 1919 يجد العلاقة الحسنة التي جمعتها مع بعض الإداريين البريطانيين؛ إذ ألمّح جون جوزيف دسكن إلى أن تأليفه هذا الكتاب جاء برغبة بريطانية⁽⁶⁴⁾، ولهذا أشار الكرملّي في مطلع مقدمته للكتاب: «هذا الكتاب اقترحه عليّ ناظر معارف بغداد بعد الاحتلال البريطاني بأكثر من سنة. وهو الذي رسم لي فصوله... وأتممته في ثلاثة أشهر، لأنه اقترحه عليّ في حزيران [يونيو] سنة 1918 ولم أشرع به إلا في أيلول [سبتمبر]... ولم أنهه إلا في تشرين الثاني [نوفمبر]... هذا التأليف موضوعٌ للمدارس»⁽⁶⁵⁾. وربما كان اندفاع البريطانيين في هذه المرحلة إلى التعاطي مع أي طرف عراقي كحلقة وصل يُتفعّ بها في التحوّلات المرتقبة بعد تأسيس الحكومة العراقية، هو ما رسم طبيعة العلاقة الإيجابية التي رافقت انفتاح الأب الكرملّي مع بعض الإداريين البريطانيين، الذين حزموا أمرهم خلال هذه المرحلة على وضع اللمسات الأخيرة لإجراء الاستفتاء في عام 1918-1919. ولم يكن الكرملّي بمعزل عن تلك التحوّلات القيمة الجديدة التي رافقت وجود البريطانيين ومحاولتهم كسب ودّ بعض رموز النخب البغدادية منذ أن دخلوا بغداد في عام 1917، ولهذا نجده حاضراً حين أراد الجانب البريطاني استشارته في طبيعة اسم الصحيفة البغدادية التي أرادوا لها أن تصدر وتكون لسان حالهم، ولم يجدوا شخصاً نخبياً بصفة صديق ليمنحهم الرد الملائم سوى الأب الكرملّي الذي استشار، بدوره، محمود شكري الألوّسي وأشار عليه بأن يطلق عليها اسم جريدة العرب⁽⁶⁶⁾.

John Joseph Diskin, The Genesis of the Government Educational System in Iraq, Ph.D (64) Thesis, University of Pittsburgh, 1971, p. 297, n. 1.

(65) أناتس ماري الكرملّي، خلاصة تاريخ العراق: منذ نشوئه إلى بداية القرن العشرين (بيروت؛

لندن: شركة دار الوراق، 2012)، ص 9.

(66) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج 4: من عام 1914 إلى عام

1918 (بغداد: [د.ن.]، 1974)، ص 370. لم يُشر الحسني في كتابه الأتف الذكر، والمتعلق بالصحافة =

على الرغم مما قيل من أن الكرمليني امتدح الوجود البريطاني، بحكم صداقته لهم، ولا سيما أن تلميحاته الصريحة الواردة في كتابه خلاصة تاريخ العراق، عكست آماله الكبيرة في هذا الوجود، مثل قوله: «إن الحكومة البريطانية تريد أن تُرقي أحوال هذه الأصقاع الاجتماعية بأن تُؤمن الطرق وتُنشر الزراعة وتبعد عن أهاليها كل ما يُعرض أتعابهم للتلف»⁽⁶⁷⁾، «وكانت الدولة البريطانية [البريطانية] تحب دائماً إعمار العراق وترقيته وجمع كلمة أهاليه وضمّ شتاتهم، لما بين العراق والدولة [البريطانية] من التآلف والتقارب والتضافر [والتضافر]»⁽⁶⁸⁾، لكن يجب ألا تغيب عن البال نقطة مهمة تتعلق بتفاعلات هذا التقارب بين الكرمليني والجانب البريطاني⁽⁶⁹⁾، التي ربما أسهمت بطريق أو آخر في تسريع وتأثير تخلي البريطانيين عن مصطلحات، مثل «ميزوبوتاميا»، والاستعاضة عن هذا الأخير بمصطلح «العراق»، ولا سيما أن مجلة الكرمليني كانت قد أطنبت شروحاً وتفصيلاً. يقول سالم الألوسي: «تبارت على صفحات هذه المجلة [لغة العرب] الآراء والاجتهادات والتفسيرات حول (اسم العراق ومعناه)»⁽⁷⁰⁾. وحتى إذا ما نحينا هذه الفرضية جانباً، يبقى هناك وجه آخر يتمثل في أسبقية الحضور والترويج لمصطلحات «العراق» في المظان النثرية المحلية والصحافية العراقية، كانبلاج جريدة العراق في عام 1909، فضلاً عن الدور الذي مارسته مجلة لغة العرب منذ صدورها في عام 1911، أي قبل الوجود البريطاني في العراق وبمعزل عنه.

■ العراقية، إلى أن اقترح اسم صحيفة العرب جاء بنصيحة من الألوسي، وإنما من الكرمليني فحسب، وصدرت العرب في بغداد في 4 تموز/ يوليو 1917. يُنظر: الحسني، ص 75-76.

(67) الكرمليني، ص 218.

(68) المرجع نفسه، ص 266-267.

(69) تزامن جزء من هذه التفاعلات مع انتهاء الكرمليني من تأليف كتابه خلاصة تاريخ العراق في تشرين الثاني/ نوفمبر 1918، كما أشار في مقدمة الكتاب، واضطلاحه بإدارة المجلة البريطانية دار السلام التي صدرت في بغداد في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1918، ومن ثم الاستعاضة عنها بصدور مجلة تابعة للبريطانيين تدعى مرآة العراق صدرت في 8 شباط/ فبراير 1919، وطُبعت في البصرة ووُزعت في بغداد. يُنظر: الحسني، ص 36-37.

(70) سالم الألوسي، اسما العراق وبغداد: الأصل. المعنى في العصور التاريخية (بيروت؛ لندن: الوراق للنشر، 2013)، ص 21.

سابعاً: تشريح السردية البريطانية، نقائص ونقائص

ارتكزت السردية البريطانية المتعلقة بنشأة «العراق» كدولة «مصطنعة» على جملة من الكتابات والتوثيقات البريطانية التي عُتبت بتاريخ المجال الإقليمي لكيان الولايات العراقية الثلاث، أكان ذلك في خلال العهد العثماني أم بعد إتمام مهمة الاحتلال البريطاني لكامل أراضي هاتيك الولايات. وربما ما من دولة وصفت بالمُصطنعة أكثر من العراق، على حد تعبير الباحثة الأميركية سارة برسلي⁽⁷¹⁾؛ إذ دأبت هذه السردية على استقاء معلوماتها من التصورات والكتابات التي خلّفتها مجموعة مهمة من المسؤولين الإداريين والضباط العسكريين البريطانيين، والتي زخرت جميعها بالتلمحيات والإشارات إلى أن هؤلاء كانوا وراء «خلق» «دولة العراق» أو «ابتكارها» أو «إيجادها» وإخراجها إلى حيز الوجود. ولم تكن هذه السردية في استحضارها هذه المفردات المثقلة بالمعاني، بل راحت أيضاً تُذكّر القراء بأن هذه الأرض المختلقة كانت في ما سبق مجرد «ولايات عثمانية غير مترابطة وعشوائية وتصادفية»، ولهذا امتزج خطاب تلك السردية في بعض الأحيان بطابع سلبي ولهجة استعلائية، وغالباً ما اقترن بشخصيتين بريطانيتين كانتا مصدرًا لذلك الجدل التاريخي كله، هما وكيل الحاكم الملكي البريطاني العام في العراق آرنولد ويلسون، والمتشارة والكرتيرة الشرقية للمندوب السامي في العراق غيرتروود بيل (1868-1926).

كان ويلسون، بحكم موقعه الوظيفي وتحضيراته بشأن استفتاء عام 1918 - 1919 المتعلق بمستقبل شكل الحكم المرتقب، قد أعرب عن قناعاته المتمحورة حول «عراق متحد بولاياته الثلاث»؛ إذ أشارت إحدى الوثائق إلى اعترافه الضمني بالأهمية السوية في اتحاد ولاية الموصل ببقية الولايات: «إن عدم ضمّ ولاية الموصل إلى العراق سوف يؤدي إلى حرمان تلك الولاية من حرية الاتصال التجاري مع العراق ومن المنافع المادية التي للبريطانيين وحدهم في

(71) على الرغم من زيادة بحث ساره برسلي بشأن تنفيذ أسطورة الدولة المصطنعة، الذي خصصت في دحض خريطة سايكس - بيكو وكيفية رسم خطوط حدود العراق، فإنها وقعت في تعميم خاطئ حين ذكرت أن العثمانيين لم يستخدموا مصطلح «العراق» إلا في حدود ضيقة تتعلق بولايي بغداد والبصرة جغرافياً. يُنظر: Sara Pursley, «Lines Drawn on an Empty Map»: Iraq's Borders and the Legend of the Artificial State,» Part 1, 2 6 2015, pp. 1, 6-7, at: <http://www.jadaliyya.com>

الشرق القوة على جلبها إلى تلك المناطق... ولكن من المفيد إظهار تصميم سير آرنولد ويلسون في ضمّ ولاية الموصل وبوصفها جزءاً متكاملًا من العراق»⁽⁷²⁾. وليس من المستغرب أن يشيد بعض المصادر الحديثة ويهلّل له بوصفه «مهندس دولة العراق» أو «المناضل الذي اخترع العراق»⁽⁷³⁾. وثمة كثير من الباحثين الذين استلهموا تلك الإشارات ووظّفوها في كتاباتهم؛ إذ كتبت الباحثة في دراسات الشرق الأوسط في جامعة كولومبيا الأميركية ريفا س. سايمون قائلة: «وكمثل واضح على دولة ولدت مصطنعة، ظهر العراق في نهاية الحرب العالمية الأولى بإرادة بريطانية؛ إذ كان لا بد من خلق حدود جديدة في الشرق الأوسط بعد انحلال الإمبراطورية العثمانية. وبوصفهم المتصرين، خطط البريطانيون التقسيم الترابي بما يلائم اهتماماتهم الاستراتيجية التي باتت تتطلب تغييراً في السياسة... ورسوموا الخطوط الجديدة في مؤتمر القاهرة في عام 1921 والذي خلق العراق البلد انطلاقاً من الولايات العثمانية السابقة، بغداد والبصرة والموصل»⁽⁷⁴⁾.

لم تكتفِ هذه الدراسات بإشاحة نظرها عن الخلفية التاريخية للإرث العثماني وترباط الولايات الثلاث واعتماديتها الداخلية في ما بينها اقتصاديًا، والحضور الفاعل لمصطلح «العراق» و«الخطة العراقية» في المخيال الرسمي والمحلي قبل الوجود البريطاني، بل إنها أغفلت أيضًا وجهًا آخر من الاستقراء التاريخي لتفصيلات مرويّات الرديّة البريطانية ذاتها؛ إذ أشار ويلسون في إحدى برقياته إلى اندماجية الولايات العراقية قبل الوجود البريطاني، وعدّها وحدة طبيعية، فدّطالب بوحدة الأراضي العراقية بدعوى أن ليس بالإمكان فصلها على شكل ولايات؛ فهي منذ قديم التاريخ كانت، ولا تزال، تشكّل وحدة

(72) العراق في سجلات الوثائق البريطانية 1914-1966، مع 2: 1918-1921، ص 375.

(73) كارل إي. ماير وشارين بلير بريزاك، صناع الملوك: اختراع الشرق الأوسط الحديث، ترجمة فاطمة نصر (القاهرة: إصدارات سطور الجديدة، 2010)، ص 199، 212.

Reeva S. Simon, «The Imposition of Nationalism on a Non-Nation State. The Case of Iraq (74) During the Interwar Period 1921-1941,» in: James Jankowski & Israel Greshoni (eds.), *Rethinking Nationalism in the Arab Middle East* (New York: Columbia University Press, 1997), p. 87.

عصام الخفاجي، «تشكّل العراق الحديث: الوقائع والأساطير»، كلمن: فصلية ثقافية، العدد 7 (صيف 2012)، ص 2؛ عصام الخفاجي، «تشكيل العراق الحديث: الوقائع والأساطير»، جريدة التيار الديمقراطي (البغدادية) الأسبوعية، العدد 58 (1 حزيران/يونيو 2014)، ص 4.

متكاملة⁽⁷⁵⁾. وفي الوقت ذاته، لم يغيب عن هذه المصادر استحضار مكانة النفط وأهميته في مخيلة المسؤولين البريطانيين وثنايا تصريحاتهم، باعتباره من موجبات اندفاعهم في الدعوة إلى دمج ولاية الموصل بولايتي بغداد والبصرة⁽⁷⁶⁾. لهذا، كان لولاية الموصل دور حيوي ومثمر في تأكيد صيرورة رواية اختلاق «العراق»، لأن سياقات تقديم الرواية البريطانية أضفت هالة كبيرة على الصراع الذي اضطلعت به بريطانيا التي زعمت أنها وراء تأكيد هوية انتماء ولاية الموصل إلى التراب العراقي في أثناء المفاوضات مع تركيا لتثبيت الحدود الفاصلة بين الدولة العراقية الجديدة والأخيرة لغاية عام 1925.

في المقابل، لقيت السردية البريطانية صداها لدى مؤرخين وأكاديميين عراقيين مغتربين في الجامعات ومراكز البحوث الغربية، ومنهم عديد دويشا الذي كتب ما نصّه: «القصة قديمة قَدَم تاريخ الدولة العراقية نفسه، وقد ولدت جراء الامتزاج القسري لثلاث ولايات عثمانية بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية... فقد عكست آلية إنشاء الدول في الشرق الأوسط في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى المصالح الاستعمارية البريطانية والفرنسية في المنطقة. ولذا، لم تتكون الدول بالضرورة استجابةً لمطالب وطنية للسكان الأهلين، بل لإرضاء المصالح السياسية والاقتصادية للقوى الاستعمارية. ولم تواجه المكونات المصطنعة الناشئة مهمة إدارة وحسب، وهي أصلاً مهمة صعبة، بل واجهت مهمة صهر كيانات ومصالح أهلية متعددة أيضاً، وهي في الغالب مهمة أكبر من كونها غير ذات طابع يتم بالصراع»⁽⁷⁷⁾. هذه الأنماط الكتابية عكست مبلغ التجاوز والتغافل في النظر في ثنايا المصوغات ذاتها التي ساقها البريطانيون حينما تناولوا إرث ولايات

(75) فاروق صالح العمر، حول سياسة بريطانيا في العراق 1913-1921 (بغداد: مطبعة الإرشاد، 1977)، ص 48؛ وفي ترجمة أخرى: «أدى ويلسون دوراً حاسماً في تحقيق تقدم بريطاني باتجاه الشمال إلى الموصل». وفي رأيه أن هذا يجلب الوحدة السياسية لمنطقة كانت كياناً عضوياً واحداً اقتصادياً وجغرافياً - وبذلك خلق الحد الأدنى المطلوب لأرض متصلة على بعضها لتحقيق دولة قابلة للحياة». يُنظر: ريدر إسر، البصرة وحلم الجمهورية الخليجية: حدود الانفصالية الجنوبية ومنابع الوطنية العراقية، ترجمة سعيد الغانسي (كولونيا: بغداد: منشورات الجمل، 2008)، ص 161؛ أيرلاند، ص 116.

(76) ماير وبريزاك، ص 196، 210.

(77) عديد دويشا، عراق الحقبة الملكية: تاريخ سياسي، ترجمة مصطفى نعمان أحمد، مراجعة إحسان عبد الهادي الجرججي (بغداد: مؤسسة مصر مرتضى، 2012)، ص 14-15.

العراق قبل الوجود البريطاني، والتحوُّلات الاندماجية التي عاشتها الولايات العراقية الثلاث في كينونة إدارية واحدة؛ ذلك الاندماج الذي جعل شخصاً مثل آرنولد ويلسون يعترف به: «في سنة 1910 نُصِّب (ناظم باشا) والياً على الولايات الثلاث: البصرة وبغداد والموصل، فكانت بيده مقاليد الأمور العليا»⁽⁷⁸⁾. وأعطت بعض القراءات المجتزأة لبعض الوثائق البريطانية صورة أحادية الجانب تنحو منحى ادعاء الفضل والأسبقية لبريطانيا في خلق حدود العراق الكلية، بمعزل عن متغيرات العوامل الجيو - اجتماعية والسياسات وتفاعلاتها محلياً وإقليمياً، في الوقت الذي أظهرت تلك الوثائق أن ثمة سياقات محلية وأنماطاً اجتماعية عززت الإقرار باندماج ولاية الموصل بالولايتين العراقيتين الآخرين؛ فمثلاً، ورد في وثيقة مؤرخة في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1918 ما نصه: «يرتبط سكان الموصل ارتباطاً عريقاً... وصلة قديمة جداً ببغداد. ويشاطرون سكان العراق تماماً في كراهية السريان... إن ولاية الموصل هي أقصى بلاد العراق وليس سورية، والتجارة تتطور مع العراق وليس مع سورية. وحدود ولاية الموصل الشمالية تبر مع حدود كردستان التركية، وتشترك تقريباً مع الحدود الجنوبية لأرمينيا. لذلك أفضل أن يكون الخط - الذي تدل الاعتبارات المحلية على أنه أفضل تكيف لفصل مجالات التأثير الفرنسي والبريطاني - من القائم على الفرات إلى جزيرة ابن عمر على دجلة حصراً، ثم شرقاً (أي يتبع حدود ولاية الموصل قبل الحرب تقريباً)»⁽⁷⁹⁾.

إننا نجافي الواقع إن نحن قلنا إن مرجعية الرسم النهائي لخريطة الحدود العراقية حدثت بأيادٍ بريطانية. وربما يصحُّ القول إن الحضور الفاعل في المشهد السياسي كان لبريطانيا التي أقرت البروفة النهائية لواقع الحدود القائمة فعلياً، بشهادة المسؤولين البريطانيين أنفسهم الذين لجأوا إلى خيار الحد الإداري الشمالي لولاية الموصل كحد فاصل كما في الوثيقة أعلاه. لكن يجب ألا نغفل في الوقت نفسه وضعيات التخم الغربي لدولة العراق، على سبيل المثال أيضاً، كحد فاصل مُدرك بين دولتي العراق وسورية؛ إذ اعتمد الرحالة، ومنهم

(78) سر آرنلدي. ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولايتين: خواطر شخصية وتاريخية، ترجمة فؤاد

جميل، تقديم ومراجعة علاء نورس، ج 3، ط 2 (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1992)، ص 49.

(79) العراق في سجلات الوثائق البريطانية 1914-1966، مج 2: 1918-1921، ص 664.

البريطانيون، نهر الفرات حدًا فاصلاً بين سورية والعراق، فهو يفصل البوكمال (الواقعة على ضفته الغربية) عن عانة (الواقعة على ضفته الشرقية)⁽⁸⁰⁾، فضلاً عن أن ترسيم خط الحدود بين سورية والعراق في أيار/ مايو 1920، المار بين البوكمال والقائم، الذي هو خط الحدود الحالية بين الدولتين، تطابق تقريباً مع حدود سنجق دير الزور الشرقية قبل الحرب العالمية الأولى⁽⁸¹⁾. من جهة أخرى، استمر فريق آخر من البريطانيين في ادعاء تفسير دمج ولايات العراق قسراً بذريعة تنافر مكوناته الاجتماعية، أو احتمال أن يقوم الشيعة، الذين يمكن أن يشغلوا أغلبية المقاعد النيابية، باستلاب الدور البريطاني، الأمر الذي استلزم، وفق الرؤية البريطانية، ضرورة ضم ولاية الموصل إلى بقية ولايات العراق، في سبيل معادلة الكفة مع المكون السني عددياً. وأدلت المسيل بتلك الاحتمالات في إحدى رسائلها الخاصة المؤرخة في 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1920، قائلة: «وإذا كنت ماضياً إلى تكوين مؤسسات تمثيلية حقيقية... فستجد الشيعة يحوزون الأغلبية. ولهذا السبب... لا تستطيع إقامة ثلاث مناطق تتمتع جميعها بالحكم الذاتي أبداً. ويجب الاحتفاظ بالموصل السنية جزءاً من دولة بلاد ما بين النهرين لغرض تحقيق التوازن. لكنها باعتقادي إحدى المحاججات الأساسية لأجل منح بلاد ما بين النهرين حكومة مسؤولة. نحن كفرباء غير قادرين على التمييز بين السنة والشيعة، ولا بد من ترك هذا الجانب لهم لأنهم سوف يتجاوزون الصعوبة بطريقة ملتوية، تمامًا كما فعل الأتراك. وفي الوقت الحاضر، فهذه هي الطريقة الوحيدة لتجاوزها. أنا لا أشك للحظة في أن السلطة في النهاية يجب أن تكون بيد السنة، على الرغم من كونهم أقل عددًا، وبخلاف ذلك ستكون لدينا دولة دينية يُديرها المجتهد، وهي الشيطان بعينه»⁽⁸²⁾.

(80) الخفاجي، «تشكل العراق الحديث»، ص 9؛ أن بُلنت، قبائل بدو الفرات عام 1678، ترجمة أسعد الفارس ونضال خضر معيوف (دمشق: الملاح للطباعة والنشر، [د.ت.])، ص 136، 188، 401-410.

Eliezer Tauber, «The Struggle for Dayr al-Zur: The Determination of Borders Between Syria (81) and Iraq», *International Journal of Middle East Studies*, vol. 23, no. 3 (August 1991), p. 378.

(82) إليزابيث بيرغوين، جيرتروود بيل: من أوراقها الشخصية 1914-1926، ترجمة نمر عباس مظفر، تقديم عبد الرحمن منيف (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002)، ص 292. ويفضل العودة إلى النص الكامل لرسالة المسيل إلى والدها في التاريخ ذاته على موقع جامعة نيوكاسل البريطانية التي نشرت جميع أرشيفها مفهرسًا: http://gertrudebell.ncl.ac.uk/letter_details.php?letter_id=425

ألقى بعض أنماط الكتابات الأكاديمية، المتأثرة بالسردية البريطانية، بظلاله على التأريخ الخاص بنشأة التكوين الأولي للدولة العراقية، وغدا صنفًا من أصناف تعليل إرهابيات الهوية العراقية بعد إخضاعها لإعادة قراءة من منظور تحليلي أحادي تمثل في ربط نشأة العراق بمفهوم الدولة - الأمة، لكأن هذا المفهوم هو الذي رسم حدود العراق في المرحلة العثمانية، وبالتالي تغافل عمدًا عن الشبه الكبير بين حدود العراق التقريرية السابقة وحدوده المفترضة في ظل الوجود البريطاني، ليُقدم وكأنه جديد ومختلف كليًا. في هذا المقام، جادل الباحث العراقي فرح حداد وأقر بأن ثمة هوية عراقية وإحساسًا بالعراق، لكنه لم يقتصر بالطابع السياسي - ذلك الطابع الذي افترضه عاملًا حاسمًا يرسم أبعاد الدولة: «من الواضح أن بعض الأشخاص في الأقل قد شعروا بنوع من شغف شعور الانتماء إلى العراق في الولايات الثلاث. ومن المثير أن نلاحظ أن المرحلة الفاصلة بين [إعلان] الجهاد وتمرد عام 1920 هي مرحلة حُبلَى بالوعي السياسي العراقي. فليس ثمة نقص بالإشارات إلى العراق في هذه المرحلة - أو بالأحرى في خلال العهد العثماني في ما يتعلق بهذه المسألة - ولكن كيفية إضفاء الطابع السياسي على مصطلح 'العراق' في الفرات الأوسط قبل عام 1920 هي محط شك»⁽⁸³⁾. وعلى الرغم من اتفاقنا معه إلى حد ما، يجب أن نتذكر أن سمات ضعف وقوة أي هوية جغرافية تبقى مرتبطة بفضاء واسع من العوامل في مرحلة التكوين الجنيني للهوية العراقية، غير أن العامل السياسي وحده ليس هو العامل الحاسم في صيرورة أي هوية، على غرار هوية العراق التي غدت مفهومًا جامعيًا على مراحل زمنية متعاقبة. لهذا، أعاد حداد تأكيد حصر مفهوم الهوية العراقية بمنظور مفهوم الدولة - الأمة في خاتمة بحثه كمُسلمة: «في ما يخصُّ أغلبية سكان الفرات الأوسط، كان العراق بحلول عام 1920 إمامًا هدفًا محبذًا وإمامًا - ولعلَّ هذا الأكثر شيوعًا - مفهومًا مؤكدًا ومعترفًا به، ولكنه لا يهمهم إلى حدٍّ كبير، لكونه مبنيًا على تصورات مسبقة قديمة، غالبًا ذات أهمية ثانوية خالية من الدلالات السياسية. وهذا ما يفسّر - إلى جانب الحوادث التي حصلت

Fanar Haddad, «Political Awakenings in an Artificial State: Iraq 1914-1920,» *International Journal of Contemporary Iraq Studies*, vol. 6, no. 1 (2012), p. 25.

في أوائل القرن العشرين وتأثيراتها - القبول السريع [لمفهوم] الدولة - الأمة العراقية وموالاتها»⁽⁸⁴⁾.

إن تمفصل البنى المحلية المتشكلة في العراق أصلاً، وتفاعل القوى والعوامل الإقليمية والدولية القائمة هما اللذان ساعدا بريطانيا في رسم الحدود، لا العكس. وليس هذا ادعاءً بأن الحدود كانت مرسومة ومقررة سلفاً، بل هو شهادة على أولوية الديناميات الداخلية التي تُجبر القوى الدولية على التكيف مع الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع العراقي⁽⁸⁵⁾؛ بل - وهنا نقطة مهمة - إن هوية العراق في اللحظات الحرجة من عمر الدولة العراقية لم تشهد أي تحدٍّ يفضي إلى تأكيد مسلّمات السردية البريطانية التي راهنت على شرعية الاندماج القسري وتلازمه في بقاء هذه الدولة وديمومتها، وهذا ما توصل إليه الباحث فيسر كمسلّمة: «لم يبرز أي تهديد انفصالي خطير للدولة العراقية 'الجديدة' في أي مكان من جنوب كردستان في خلال سنوات الانتقال الحرجة في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته. وتمثلت الحركة الانفصالية الوحيدة الجديرة بالملاحظة بمحاولة عزل البصرة بوصفها جيّاً بريطانياً محمياً [عريضة وجهاء البصرة في عام 1921]، لكن هذا المخطط أخفق في إثارة الحماسة الشعبية، بل والأهم من ذلك، واجه صعوبة في إيجاد أطر بديلة لهوية إقليمية من شأنها تحدي [هوية] العراق»⁽⁸⁶⁾. لذلك، فإن من إخفاقات سردية الدولة المصطنعة المتعلقة بالعراق هو اللجوء إلى فانتازيا التجانس العرقي والطائفي أساساً للدولة المستقرة، في الوقت الذي رفضت هذه السردية الإقرار بالمعاني الضمنية الحتمية لتلك الفانتازيا وأرجحتها على تكوّن العراق وصيرورته⁽⁸⁷⁾. إن سردية العراق كدولة مصطنعة، كما أشارت برسلي،

Ibid., p. 34.

(84)

وعلى الرغم من ذلك، عرّف حداد مديات الهوية قائلاً: «إن الهوية تطور زخماً الخاص، وهي بمنزلة 'حقيقة' كما يعتقد الناس أن تكون؛ فهي من خلال تكرار الأفعال اللفظية والجسدية للانتماء، برعي أو بغير وعي، وبعبارة أخرى، من خلال الطقوس وفكرة على غرار الأمة، من شأنها أن تكتسب أهمية وتصبح حقيقة واقعة». يُنظر: Ibid., p. 36.

(85) الخفاجي، «تشكّل العراق الحديث»، ص 14، 16.

(86) لفهم أعمق وموسع، يفضل العودة إلى: فيسر، البصرة وحلم الجمهورية الخليجية؛

Visser, *Proto-Political*, p. 153.

Pursley, «Lines Drawn, Part I», p. 8.

(87)

بزغت من الصراعات والسيرورات التاريخية نفسها التي كان يعاد توظيفها لتفسر من جديد، ولكي تُحجب أيضًا. وبدلاً من وضع هذه السردية في سياق تاريخي، عبر استقصاء بزوغها في الأعوام التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، فإن باحثين ومعلقين كُثُرًا استخدموها وعادوا استخدامها كي يُقرغوا العراق من تاريخه⁽⁸⁸⁾.

خاتمة

تمظهر البزوغ الهوياتي الجيني الذي رافق حقبة الإدارة العثمانية لولايات العراق تاريخيًا، وتنوعت تجلياته ضمن إطار نزعات عراقية راسخة انبثقت مع ما كرسه الإدارة العثمانية من توظيفات في مراحل متعددة من حكم تلك الولايات، كان من أبرز ملامحها الالتجاء إلى وحدة الإدارة المركزية لتلك الولايات تحت قيادة ولاية بغداد، أو الإقرار بتلك الوحدة، بالتزامن مع عملية الاندماج السوسيو - اقتصادي التي فرضتها الجغرافيا المحلية على تلك الولايات. ورافقت جميع تلك التحولات محاولات جادة لتقديم اسم «العراق» في الخرائط العامة المتعلقة بهذه الولايات؛ إذ وقفت وراء تلك التحولات جهات كثيرة، كان من بينها السلطان (أعلى سلطة في الدولة العثمانية)، مرورًا ببقية المسؤولين العثمانيين، لتعكس نوعًا من تجاوز أطر التوصيفات المناطقية الخاصة بولايات بغداد

Sara Pursley, «Lines Drawn on an Empty Map': Iraq's Borders and the Legend of the Artificial (88) State.» Part 2, 3 6 2015, p. 7, at: <http://www.jadaliyya.com>

ومن جملة الباحثين الذين وظفوا السردية البريطانية في كتاباتهم الخاصة بشأه العراق: تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة زينة جابر إدريس (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006)، ص 67؛ توبي دوج، اختراع العراق، ترجمة عادل العامل (بغداد: بيت الحكمة، 2008)، ص 21-26؛ شيركو كرمانيج، الهوية والأمة في العراق، ترجمة عوف عبد الرحمن عبد الله (بيروت: دار الساقي؛ أربيل: دار آراس للطباعة والنشر، 2015)، ص 20. وأعاد كرمانيج أفكاره في بحثه: شيركو كرمانيج، «إعدام الهويات في العراق»، في: أماتريا بارام [وآخرون]، العراق بين احتلالات: من 1920 إلى الوقت الحاضر، ترجمة مصطفى نعمان أحمد (بغداد: دار المرتضى، 2015)، ص 124؛ داي ياماو، تاريخ الأحزاب الإسلامية في العراق: التحول في حزب الدعوة (1957-2009)، ترجمة وتقديم فلاح حسن الأسدي ومحمود عبد الواحد، سلسلة كتب ثقافية شهرية؛ 31 (بغداد: بيت الحكمة، 2012)، ص 21-28؛ فيي مار، تاريخ العراق المعاصر: العهد الملكي، ترجمة مصطفى نعمان أحمد (بغداد: المكتبة المصرية، 2006)، ص 15؛ ليورا لوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ترجمة دلشاد ميران، السلسلة الثقافية؛ 315 (أربيل: منشورات آراس، 2004)، ص 32، 36.

والموصل والبصرة، وهذا ما تجلّى في الاستخدام المكثف لمصطلحات «العراق» و«الخطة العراقية» في المخاطبات والتقارير والمنشورات والموسوعات والوثائق والأطالس العثمانية. وإن الترويج لهذين المصطلحين بديلين عمليين جامعين لمسميات الولايات الثلاث، وتزامنها مع نهاية الحقبة العثمانية، هما ما عجل في اعتماد بريطانيا اسم «المملكة العراقية» وتفضيله على سائر التسميات، من مثل التسمية «ميزوبوتاميا - بلاد ما بين النهرين» التي زخرت بها سردياتها وتواريخها المتعلقة بإرث العراق، بل أسهمت حتى في اعتماد بريطانيا - وإن تجاوزته وأنكرته صراحةً - حدود هذه المملكة الجديدة من خلال استلهاهم الإرث العثماني الغني المتعلّق بالجغرافيا العراقية.

كان للفئات المجتمعية العامة والنخبوية المحلية إسهامها في توظيف رؤاها الخاصة والدفع بمصطلح «العراق» إلى الأمام كهوية جامعة، وهو ما برز في كثير من المخاطبات المحلية والتقارير الخاصة مع الجهات الرسمية التي احتوت على مفاهيم «العراق» صفة بديلة لمنظومة «العشيرة» اجتماعيًا، أو وطنًا بديلًا لمفهوم «الديرة» جغرافيًا، الأمر الذي دحض الاعتقاد السابق بعدم وجود مناخ وتصورات محلية تدعم شواهد استحضار مفاهيم «العراق» في خلال الحقبة العثمانية؛ بل إن تمظهرات استخدام مصطلح «العراق» لدى الفئات المجتمعية العامة والنخبوية العراقية، وحضوره الفاعل بوصفه معطى جغرافيًا وهوياتيًا أكدا الاعتقاد بوجوده بدهاءة. في المقابل، تناغمت المنشورات المحلية العراقية مع واقع التحوّلات والألقاب الجديدة، ولذلك نرى في إحدى المنشورات غير الرسمية إضفاء نعوت وأوصاف «ملجأ الولاية البغدادية ومصلح الخطة العراقية»، على غرار ما كان متداولاً رسميًا كألقاب جامعة، مثل «وزير العراق» و«والي العراق» و«مفتش العراق».

إن فرضية الدولة المصطنعة (ولا سيما السردية البريطانية) شددت على الأنموذج الأوروبي في تكوين الدولة الحديثة؛ ذلك الأنموذج الذي يُقدم فكرة «الدولة - الأمة» ومفهومها على سواء من تفسيرات في تكوين الدول الحديثة ويقصُرُها عليه، ليُعَدّها بالتالي الأنموذج الأكمل في قياس درجة تطور الدول الحديثة النشأة واندماج سكانها وتجانسهم داخل إطار الحدود الإدارية. بمعنى آخر، إن عدم التماهي مع أنموذج «الدولة - الأمة» سيفرز بالمحصلة إخفاقاً في

تجانس المكونات الشعبية، وإقحامًا لاندماج قسري مخلّق في تكوين الدولة وبُنيّتها السياسية والإدارية، وهذا بالضبط ما أرادت أن تُروّجه السردية البريطانية ونظيراتها. ويؤكد الباحث أن لا فضل عمليًا لادّعاء الأدبيات البريطانية تحديدًا، ومن سارَ على نهجها، في أطروحة جمع العراق من ولايات شتات بُعيد انقضاء مؤتمر سان ريمو في عام 1920 وتشكيل الدولة العراقية في عام 1921، بل إن الشواهد على أسبقيات الطرح العراقي والتعامل في كثير من الأدبيات (العثمانية - والمحلية/المناطقية) بمصطلح العراق قبل الاحتلال البريطاني هي التي دفعت الجانب البريطاني إلى الإقرار بواقع موجود ومعمول به، وبالتالي كان الادّعاء البريطاني مقتصرًا على الجانب الفني.

لم تحدث مرجعية الرسم النهائي لخريطة الحدود العراقية بأيادٍ بريطانية، ربما يصحُّ القول إن الحضور الفاعل في المشهد السياسي كان لبريطانيا، وإنها أقرت البروفة النهائية لواقع الحدود القائمة فعليًا بشهادة المسؤولين البريطانيين أنفسهم الذين تبوّأوا الحد الإداري الشمالي لولاية الموصل؛ فمن أبرز تلك الأدلة المحدداتُ العثمانية لحدود ولاية الموصل، التي عدّت فيها أهالي ما عُرف بـ«الخطة العراقية» ضمن «ما امتد من بغداد إلى زاخو بوصفها نهاية حدود ولاية الموصل»، وهو الحد الفاصل، وكما هو معروف، لشمال دولة العراق الحالية. لكن يجب ألا نغفل في الوقت نفسه وضع التخمّ الغربي للعراق حدًا فاصلًا مُدرّكًا بين دولتي العراق وسورية - وهو الحد الذي اعتمدته الرحّالة، ومنهم البريطانيون، في أواخر القرن التاسع عشر، خطأ حدوديًا فاصلًا بين البلدين، فضلًا عن أن ترسيم خط الحدود بين سورية والعراق في أيار/مايو 1920، المار بين البوكمال والقائم، وهو خط الحدود الحالية بين البلدين، يطابق تقريبًا حدود سنجق دير الزور الشرقية قبل الحرب العالمية الأولى. هكذا، فعلى الرغم من أن هدف فرضية الدولة المصطنعة كان، ولا يزال، هو سلب التاريخ المحلي وإفراغه من محتواه لمنح أولوية للآخر في رسم الأدوار، فإننا لا نستطيع القول إن بريطانيا ربما استطاعت إنشاء نظام ملكي في العراق، لكنها بالتأكيد لم تستطع أن ترسم حدوده وتتجاوز سياق الإرث التاريخي - الجغرافي وأسبقياته العثمانية، ولا سيما منذ أواخر القرن التاسع عشر فصاعدًا.

المراجع

1 - العربية

- آداموف، الكسندر. ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها. ترجمة هاشم صالح التكريتي. ط 2. بيروت؛ لندن: شركة الوزاق للنشر المحدودة، 2011.
- آل محبوبة، جعفر الشيخ باقر. ماضي النجف وحاضرها. ج 1. ط 2. بيروت: دار الأضواء، 1986.
- الآلوسي، سالم. اسما العراق وبغداد: الأصل، المعنى في العصور التاريخية. بيروت؛ لندن: الوزاق للنشر، 2013.
- آيرلاند، فيليب ويلارد. العراق: دراسة في تطوره السياسي، كتاب يبحث في نشوء الدولة العراقية وتقدمها. ترجمة جعفر الخياط. بيروت: دار الكشف، 1949.
- أبو منة، بطرس. «السلطان عبد الحميد الثاني والشيخ أبو الهدى الصيادي». مجلة الاجتهاد. السنة 2. العدد 5 (خريف 1989).
- أغلو، سنان معروف. العراق في الوثائق العثمانية: الأوضاع السياسية والاجتماعية في العراق خلال العهد العثماني. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006.
- بارام، أماتزيا [وآخرون] (محرر). العراق بين احتلالات: من 1920 إلى الوقت الحاضر. ترجمة مصطفى نعمان أحمد. بغداد: دار المرتضى، 2015.
- بصري، مير. أعلام السياسة في العراق الحديث. ج 2. لندن: دار الحكمة، 2004.
- _____. أعلام البقطة الفكرية في العراق الحديث. ج 1. سلسلة الكتب الحديثة؛ 38. بغداد: دار الحرية للطباعة، 1971.
- بلنت، آن. قبائل بدو الفرات عام 1878. ترجمة أسعد الفارس ونضال خضر معيوف. دمشق: الملاح للطباعة والنشر، [د.ت.].
- بيات، فاضل. الدولة العثمانية في المجال العربي: دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً: مطلع العهد العثماني - أواسط القرن التاسع عشر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- بيرغوين، إليزابيث. جيرتروود بيل: من أوراقها الشخصية 1914-1926. ترجمة نمير عباس مظفر، تقديم عبد الرحمن منيف. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002.

تاريخ وقائع الشهر في العراق وما جاوره: في مجلة لغة العرب البغدادية (يوليو 1911 - أكتوبر 1931م)، تحقيق إبراهيم حامد الخالدي. بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2014.

تريب، تشارلز. صفحات من تاريخ العراق المعاصر. ترجمة زينة جابر إدريس. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006.

الحني، عبد الرزاق. تاريخ الصحافة العراقية. ج 1. ط 3. صيدا: مطبعة العرفان، 1971. حنين، فاضل. مشكلة الموصل: دراسة في الدبلوماسية العراقية - الإنجليزية - التركية وفي الرأي العام. ط 4 منقحة ومزودة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2015. الخفاجي، عصام. «تشكّل العراق الحديث: الوقائع والأساطير». كلمن: فصلية ثقافية. العدد 7 (صيف 2012).

خوري، دينا. الموصل: الدولة والمجتمع الإقليمي في الإمبراطورية العثمانية 1540-1834. ترجمة يحيى صديق يحيى. مراجعة وتقديم جزيل عبد الجبار الجومرد. الموصل: مطبعة الديار، 2011.

دوج، توبي. اختراع العراق. ترجمة عادل العامل. بغداد: بيت الحكمة، 2008. دوشا، عديد. عراق الحقبة الملكية: تاريخ سياسي. ترجمة مصطفى نعمان أحمد. مراجعة إحسان عبد الهادي الجرججي. بغداد: مؤسسة مصر مرتضى، 2012. الديوه جي، سعيد. تاريخ الموصل. ج 2. الموصل: جامعة الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 2001.

رحلة مُطراقي زاده: لنصوح السلاحي الشهير بمطراقي زاده. ترجمة صبحي ناظم توفيق. تحقيق عماد عبد السلام رؤوف. أبو ظبي: المجمع الثقافي، 2003.

ريج، كلوديوس جيمس. رحلة ريج: المقيم البريطاني في العراق عام 1820 إلى بغداد - كردستان - إيران. ترجمة اللواء بهاء الدين نوري. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2008.

الشریف، نصر علي أمين. «إدارة الوالي ناظم باشا لولاية بغداد 1910-1911». مجلة كلية الآداب. العدد 90 (2009).

الشلاه، حنين هادي. طالب باشا النقيب البصري: ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2002.

العراق في الوثائق البريطانية 1905-1930. ترجمة وتحرير فؤاد قزائجي. تقديم ومراجعة عبد الرزاق الحني. بغداد: دار المأمون للترجمة والنشر، 1989.

- العراق في سجلات الوثائق البريطانية 1914-1966. تحرير ألف دي ل. رش. ترجمة كاظم سعد الدين. بغداد: بيت الحكمة، 2013، مج 2: 1918-1921.
- العطية، غسان. العراق نشأة الدولة 1908-1921. ترجمة عطا عبد الوهاب. تقديم حسين جميل. لندن: دار اللام، 1988.
- العمر، فاروق صالح. حول سياسة بريطانيا في العراق 1913-1921. بغداد: مطبعة الإرشاد، 1977.
- فoster، هنري. نشأة العراق الحديث. ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي. ج 1. بغداد: منشورات المكتبة العلمية، 1989.
- فُسر، ريدّر. البصرة وحلم الجمهورية الخليجية: حدود الانفصالية الجنوبية ومنابع الوطنية العراقية. ترجمة سعيد الغانمي. كولونيا؛ بغداد: منشورات الجمل، 2008.
- كرشه، أندراوس ويورغاكي أبيض. الثمار الشهية في جغرافية المملكة العثمانية. طرابلس شام: المطبعة الوطنية، 1912.
- الكركوكلي، رسول. دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، ترجمة موسى كاظم نورس. قم: منشورات الشريف الرضي، 1413هـ.
- كرمانج، شيركو. الهوية والأمة في العراق ترجمة عوف عبد الرحمن عبد الله. بيروت: دار الساقي؛ أربيل: دار آراس للطباعة والنشر، 2015.
- الكرملي، أنستاس ماري. خلاصة تاريخ العراق: منذ نشوئه إلى بداية القرن العشرين. بيروت؛ لندن: شركة دار الوراق، 2012.
- لسترنج، كي. بُلدان الخلافة الشرقية، ترجمة وتعليق بشير فرنيس وكوركيس عواد. [د.م.]: مؤسسة الرسالة، [د.ت.].
- لغة العرب [البغدادية]: مجلة شهرية أدبية علمية تاريخية، ج 2. العدد 2 (آب/أغسطس 1911).
- لغة العرب [البغدادية]: مجلة شهرية أدبية علمية تاريخية. ج 12. العدد 12 (أيار/مايو 1912).
- لورنس، ليون. تقويم هلال الزوراء: لعام 1911-1329. السنة الثانية. بغداد: مطبعة الاداب، 1911.

- لوكتيز، ليورا. العراق: والبحث عن الهوية الوطنية. ترجمة دلشاد ميران. السلسلة الثقافية؛ 315. أبريل: منشورات آراس، 2004.
- لونكريك، ستيفن هيمسلي. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. ترجمة جعفر الخياط. ط 6. بغداد: منشورات مكتبة اليقظة العربية، 1985.
- _____. العراق الحديث من سنة 1900 إلى سنة 1950. ترجمة سليم طه التكريتي. ج 1. بغداد: دار الفجر للنشر والتوزيع، 1988.
- مار، فيبي. تاريخ العراق المعاصر: العهد الملكي. ترجمة مصطفى نعمان أحمد. بغداد: المكتبة العصرية، 2006.
- ماير، كارل إي. وشارين بلير بريزاك. صناع الملوك: اختراع الشرق الأوسط الحديث. ترجمة فاطمة نصر. القاهرة: إصدارات سطور الجديدة، 2010.
- مختارات من كتاب الموصل وكركوك في الوثائق العثمانية. ترجمة وتعليق خليل علي مراد، السليمانية: بنكه ي زين، 2005.
- مذكرات سليمان فيضي: من رواد النهضة العربية في العراق. تحقيق وتقديم باسل سليمان فيضي. ط 3. بيروت: دار الساقى، 1998.
- لمعاضيدي، عصام جمعة أحمد. الصحافة اليهودية في العراق. القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2001.
- نظمي، وميض جمال عمر. ثورة 1920: الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية «الاستقلالية» في العراق. ط 2. بغداد: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.
- نوار، عبد العزيز سليمان. داوود باشا والي بغداد. القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1968.
- نورس، علاء موسى كاظم. حكم المماليك في العراق 1750-1831. سلسلة الكتب الحديثة؛ 84. بغداد: دار الحرية للطباعة، 1975.
- الوردي، علي. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. ج 4: من عام 1914 إلى عام 1918. بغداد: [د.ن.].، 1974.
- ويلسون، سر أرنلد تي. بلاد ما بين النهرين بين ولاءين: خواطر شخصية وتاريخية. ترجمة فؤاد جميل. تقديم ومراجعة علاء نورس. ج 3. ط 2. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1992.

ياماو، داي. تاريخ الأحزاب الإسلامية في العراق: التحول في حزب الدعوة 1957-2009. ترجمة وتقديم فلاح حسن الأسدي ومحمود عبد الواحد. سلسلة كتب ثقافية شهرية؛ 31. بغداد: بيت الحكمة، 2012.

2- العثمانية

أشرف، محمد. مختصر تاريخ عمومي وعثماني أطلسي. إستانبول: مكتب حربية مطبعة سي، 1326 [1908].

بصرة نك ولايت سالنامه سي سنة 1317 [1899]. ولايتي مطبعة سنده باصلمشدر. اوچنجي دفعه.

بصرة ولايتي سالنامه سي سنة 1308 [1890]. بصرة مطبعة سنده باصلمشدر.

توفيق، علي. ممالك عثمانية جغرافيا سي. إستانبول: (قره بت) مطبعة سي، ناشري: كتابجي قره بت، 1308 [1890].

جواد، علي. ممالك عثمانية نك تاريخ وجغرافيا لغاتي. إستانبول: قصابر مطبعة سي، 1314 [1896]. قسم اول لغات جغرافية، جلد ثالث وذيل.

نظيف، سليمان. فراق عراق: مصائب آغلايان برقاج نشيده. [د. م.]: در سعادت - محمود بك مطبعة سي، 1918.

3- الأجنبية

Birken, Andreas. *Die Provinzen des Osmanischen Reiches*. Wiesbaden: Dr. Ludwig Reichen Verlag, 1976.

Cuinet, Vital. *La Turquie d'Asie: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée de chaque province de l'Asie-mineure*. vol. 2. Paris: Ernest Leroux, Editeur, 1894.

Deringil, Selim. «The Struggle against Shiism in Hamidian Iraq: A Study in Ottoman Counter-Propaganda.» *Die Welt des Islams*, New Series, bd. 30, nr. 1/4 (1990).

Diskin, John Joseph. *The Genesis of the Government Educational System in 'Iraq*. Ph.D Thesis. University of Pittsburgh, 1971.

Erickson, Edward J. *Ottoman Army Effectiveness in World War I: A Comparative Study*. London; New York: Routledge; Taylor & Francis Group, 2007.

- Geylanlıgil, Safvet. *Yeni Resimli ve Haritalı Coğrafyayı Riyazî ve Osmanî*. İstanbul: Matbaa-i Hayriye ve Şürekâsı, 1331 [1913].
- Haddad, Fanar. «Political Awakenings in an Artificial State: Iraq 1914-1920.» *International Journal of Contemporary Iraqi Studies*, vol. 6, no. 1 (2012), at: http://gertrudebell.ncl.ac.uk/letter_details.php?letter_id=425
- Jankowski, James and Israel Greshoni (eds.). *Rethinking Nationalism in the Arab Middle East*, New York: Columbia University Press, 1997.
- Lewis, B. [et al.] (eds.). *The Encyclopaedia of Islam*, 4th ed. vol. II, Leiden: E. J. Brill, 1991.
- Masters, Bruce. *The Arabs of the Ottoman Empire 1516-1918: A Social and Cultural History*. Cambridge: Cambridge University Press, 2013.
- Önder, Mustafa. *Geçmişten Günüümüze Resimlerle Türk Haritacılık Tarihi*. Ankara: Harita Genel Komutanlığı, 2002.
- Özagaç, Servet. *Cumhuriyet Dönemi Türk Haritacılık Tarihi*. Ankara: Yüksek Lisans Tezi, Türk İnkılap Tarihi Enstitüsü, Ankara Üniversitesi, 2006.
- Özdemir, Kemal. *Ottoman Cartography*. İstanbul: Creative Yayıncılık ve Tanıtım Ltd. Şti., 2008.
- Pursley, Sara. «Lines Drawn on an Empty Map': Iraq's Borders and the Legend of the Artificial State.» Part 1, 2/6/2015. at: <http://www.jadaliyya.com>
- _____. «Lines Drawn on an Empty Map': Iraq's Borders and the Legend of the Artificial State.» Part 2, 3/6/2015. at: <http://www.jadaliyya.com>
- Redhouse, J. W. *Redhouse's Turkish Dictionary*, 2nd ed. London: Bernard Quaritch, 1880. Part II: *Turkish and English*.
- Self-Determination in 'Iraq: Reproductions of original declarations by the people of 'Iraq regarding the future of their country*. [s.l: s.n.], 1919.
- T. C. Başbakanlık Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü: Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığı, *Musul-Kerkük ile ilgili Arşiv Belgeleri 1525-1919*. Ankara: 1993, Yayın Nu: 11.
- Tauber, Eleizer. «The Struggle for Dayr al-Zur: The Determination of Borders Between Syria and Iraq.» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 23, no. 3 (August 1991).
- Visser, Reidar. «Proto-political conceptions of «Iraq» in late Ottoman times.» *International Journal of Contemporary Iraqi Studies*, vol. 3, no. 2 (2009).
- _____. *Ottoman Provincial Boundaries, Shiite Federalism, and Energy Conflict in Iraq*. at: <http://www.historiae.org/vilayet.asp>

القسم الثالث

التاريخ العثماني والتواريخ العربية المحلية
في البلدان المغاربية

الفصل الحادي عشر

الجزائر العثمانية في الذاكرة التاريخية إشكالية السيادة الجزائرية في العهد العثماني

ناصر الدين سعيدوني

من المسائل التاريخية التي لها ارتباط بقضايا الحاضر وتأثير في تصور الماضي والحكم عليه في جزائر اليوم، الوجود العثماني في الجزائر (1518-1830). وهي المسألة التي لا تزال تثير النقاش وتدفع إلى الجدل، وربما تفرز مواقف عاطفية غالبًا ما تكون مشحونة بترسبات الواقع الاستعماري الفرنسي، الذي عانت الجزائر بسببه الولايات طوال 132 عامًا (1830-1962)، ومتأثرة بأحوال استرجاع السيادة الجزائرية في خضم ثورة التحرير الكبرى (1954-1962)، الأمر الذي يمكن أن يجعل حكمنا على معطيات الماضي خاضعًا لتأثيرات الحاضر، بحيث تصبح تلك الأفكار تعبيرًا عن رأي رجل السياسة وموقف الأيديولوجي أكثر من كونها أجوبة نابغة من اقتناعات الباحث واستنتاجات المؤرخ.

وكان مما زاد مسألة الوجود العثماني في الجزائر وإشكالية السيادة الجزائرية قبل الاحتلال غموضًا في التحليل واضطرابًا في التصور، هو أنهما تعكسان لنا تباين المواقف، وتُظهران ازدواجية النظرة المتأثرة بالمناخ الثقافي والمعبرة عن هشاشة البناء الذهني لبعض المثقفين الجزائريين، وهذا ما يسمح لنا بالقول إن أغلب من أبدوا آراءهم في هذه المسألة حتى الآن كانوا في الواقع بعيدين عن

الاختصاص النوعي في الموضوع، ما حرمه التعرف الدقيق إلى حقيقة الوجود العثماني في الجزائر؛ فهم في الغالب إما مدافعون (تاريخياً) عن الفترة العثمانية، وإما كسالى يقنعون بالمعلومات العامة والحوادث العرضية التي تهمل التفاعل الداخلي والتطورات العميقة للمجتمع، ويرون أن من الممكن استخلاص الأحكام التاريخية بشأن طبيعة الحكم اعتماداً على تلك الحوادث العرضية والمعلومات العامة، من دون أن يكلفوا أنفسهم عناء الرجوع إلى المصادر الأساسية وتفهم معطيات حركية المجتمع وتوجّه التاريخ.

أدى غياب البحوث المعمقة وانعدام فرق البحث المؤهلة في المؤسسات الثقافية والعلمية الجزائرية، أكان في إطار سمينارات علمية أم في إطار مراكز مختصة لمعالجة قضايا التاريخ الجزائري، إلى تضارب الآراء واختلاف الأحكام في أطروحات متناقضة يمكن تلخيصها في ثلاثة توجهات، أحدها يقول بالفكرة الشائعة، وهي أن الجزائر كانت تابعة للدولة العثمانية، وأن علاقاتها بمركز السلطة كانت تتميز بالخضوع والتبعية، ما جعلها في وضع المستعمرة التركية، بدليل تحكم الأقلية التركية بمقاليد الأمور... وآخر يرى أن الجزائر كانت دولة مستقلة ذات سيادة، وأن الروابط التي كانت تشدها إلى مركز الخلافة العثمانية هي روابط أدبية ودوافع مصلحة... وتوجّه ثالث لا يعرب عن رأيه صراحة، بل هو حائر في أمره ومتردد في موقفه، ولئن كان يلم باستقلالية الجزائر فإنه لا ينكر مظاهر الارتباط بين الجزائر واسطنبول، ما يحول دون الوصول إلى اقتناع يؤكد الاستقلال أو يثبت التبعية.

لعل الأمر في مثل هذه القضية يكون منطقياً لجهة أن الثقافة وجهة نظر والبحث جهد شخصي، والحقيقة لا تتأكد إلا بتعارض الأطروحات واختلاف الحجج، لكن هذه الآراء تجاوزت حدود القناعات الشخصية، فما عادت ضمن مشاغل واهتمامات الباحثين والمؤرخين واهتماماتهم فحسب، بل أصبحت من اهتمامات السياسيين ومواقف الأيديولوجيين أيضاً، وتعدت إطارها المحلي الجزائري إلى دائرة أوسع شارك فيها باحثون من أوروبا والبلاد العربية، وهذا ما جعلها تتحول من إشكالية تاريخية إلى مسألة سياسية تعكس ما تعانيه البنية الذهنية للمثقف العربي من اضطراب؛ فالباحث العربي غالباً ما يحاول، بحكم

اقتناعه بمنطلقات الوحدة الثقافية والروحية بين الأقطار العربية، تجاوز الكيانات الإقليمية وإطار الدولة القطرية، لكن نجده في مواقف كهذه متناقضًا، فهو إذ يؤكد الخصوصية الوطنية وسيادة الدولة القطرية عندما يلمّ باستقلالية الكيانات السياسية ضمن الدولة العثمانية، وهو طمسه الكيانات السياسية في العهد العثماني التي أصبحت اليوم دولًا وطنية، ينسف البناء التصوري الوحدوي للماضي، ويرفض ضمناً شرعية أنظمة الخلافة الإسلامية التي سبقت العثمانيين (راشدية، أموية، عباسية، فاطمية) وأعطت الشعوب الإسلامية وحدتها الحضارية وكيانها السياسي الموحد، وهذا ما جعل موقف الكتاب الأوروبيين - أكثر من الباحثين العرب المسلمين - موضوعية ومنسجمة مع توجهاتهم، لأن رفضهم التسليم بالكيانات السياسية في العهد العثماني، ومنها الجزائر، يلغي ضمناً كل خصوصية وكل تحس وطني يمكن أن يواجه المستعمرين في الأقطار الإسلامية التي سيطروا عليها، كما أنه يعطي انطباعاً بأن حكمهم الأجنبي لا يختلف في جوهره عن الحكم العثماني (الأجنبي) في نظرهم، فضلاً عن أن التسليم باستقلالية الأقطار العربية في العهد العثماني يؤكد بصورة ضمنية أن وحدة البلاد العربية لا تتجاوز في الواقع طموحات المثقفين وشعارات الحكام.

من هذا المنطلق، تطرح مسألة اليادة الجزائرية في العهد العثماني إشكاليةً تنقلنا من الماضي إلى الحاضر، وتتجاوز بنا خصوصيات التاريخ الجزائري إلى ما يتصل بصيرورة التاريخ العربي الإسلامي المعاصر وتطوره في كل قطر من الأقطار، وهذه الإشكالية تطرح على الباحثين تساؤلات عدة: فهل نتوجه إلى تأكيد خصوصية الأقاليم (الولايات) في العهد العثماني لتدعيم الكيانات السياسية الحالية في كل دولة، أم نحاول تلمس عوامل الوحدة انطلاقاً من الرابطة العثمانية، للحد من شرعية الكيانات السياسية الحالية، وتوجيهها مستقبلاً للتقارب ثم التلاحم في كيانات قومية كبرى؟ بتعبير آخر: كيف يمكن من خلال فهم الماضي أن نأخذ عامل الخصوصية في الاعتبار لكونها أساس الوطن الخاص ودعامة الدولة القطرية، مع عدم إهمال العوامل المشتركة التي عبرت عن نفسها في الرابطة العثمانية، التي حققت، إلى حد بعيد، مبدأ الوحدة من خلال التنوع، والترابط والالتحام انطلاقاً من التمايز الإقليمي؟

إن إشكالية الوجود العثماني في الجزائر وما أفرزه من واقع سياسي كرس السيادة الجزائرية في العهد العثماني، تقدم لنا نموذجاً متميزاً في دراسة واقع الكيانات السياسية في العالم العربي الإسلامي، وهي تفرض علينا طرح سؤال أساسي هو: هل كانت الجزائر حقاً دولة مستقلة قبل أن يحتلها الفرنسيون في عام 1830؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما العلل التي تثبت ذلك؟ وإذا كان الأمر غير ذلك، فما الدلائل التي تؤيد هذا الرأي؟ على أن الإجابة بهذا الشكل أو ذاك تفرض على الباحث التعرف إلى المعطيات التاريخية والتوجهات التي أفرزتها، لأنها الكفيلة بجعله قادراً على إصدار حكم موضوعي في المسألة، وهذه المعطيات يمكن إجمالها في ثلاث نقاط رئيسة هي: الخلفية التاريخية للكيان الجزائري في العهد العثماني؛ مظاهر الحكم في الجزائر العثمانية؛ اختلاف وجهات النظر حول طبيعة الكيان الجزائري في العهد العثماني.

أولاً: الخلفية التاريخية للكيان الجزائري في العهد العثماني

عرف تشكّل الكيان الجزائري عبر التاريخ، مثل باقي كيانات منطقة المغرب العربي، محطات رئيسة بناءً على حوادث حاسمة وتوجهات مصيرية تحكمت إلى حد بعيد في مجريات التاريخ الجزائري، وكان لها تأثير بالغ في تطور الحوادث في ما بعد؛ فبغض النظر عن حوادث العهود القديمة التي كانت الأرض الجزائرية فيها جزءاً من عالم البحر المتوسط، وتجاوزاً للفترة الإسلامية التي عاشتها البلاد الجزائرية في إطار الدول الإسلامية في بلاد المغرب الإسلامي، فإن العهد العثماني، كما يتضح لنا لاحقاً، سمح للكيان الجزائري بأن يتكوّن في مجاله الجغرافي وبُعد الزماني (القرن السادس عشر - القرن التاسع عشر).

ارتبط الحضور العثماني في الجزائر خلال سنواته الأولى بالصراع الإسلامي - المسيحي في غرب المتوسط، وهو الصراع الذي أسفر عن ضياع الأندلس، وتحول في القرن الثامن الهجري (الخامس عشر الميلادي) إلى مجابهة عالمية بين إسبانيا الكاثوليكية والدولة العثمانية، فتضافر جهد الأخوين باربروسا، خير الدين وعروج، وجهد المجاهدين - الأتراك والأندلسيين - والفقهاء وشيوخ الزوايا ورؤساء العشائر من أهالي البلاد الجزائرية لطرد الإسبان من السواحل، وتككل ذلك كله بالنجاح عندما أبعد الخطر الإسباني عن السواحل، فأسفر عن وضع أسس

لكيان سياسي موحد على الأرض الجزائرية عاصمته مدينة الجزائر، وله حدود مستقرة مع كل من ولاية تونس وسلطنة المغرب، ومجال توسع في الجنوب الصحراوي. واشتد عود ذلك الكيان بفضل التنظيمات والإجراءات الإدارية التي أحدثتها والعلاقات الدبلوماسية التي حافظ عليها في إطار الدولة العثمانية وفرض بمقتضاها على الدول الأوروبية، مثل فرنسا وإنكلترا وإسبانيا والدول الاسكندنافية والإيطالية، التعامل معه كدولة مستقلة لا كولاية خاضعة لاسطنبول مباشرة⁽¹⁾.

عرف نظام الحكم في الجزائر العثمانية تطورًا ملحوظًا، فانتقل من الارتباط المباشر بمركز الخلافة في اسطنبول في عهد البايلربايات (1518-1588) وفي فترة حكم الباشوات (1588-1659)، إلى استقلال فعلي مع تولي الآغوات الحكم (1659-1671) والدايات الأوائل (1671-1710)، لينتهي إلى تحويل الجزائر إلى دولة إقليمية ذات استقلال شبه تام عن الدولة العثمانية في عهد الدايات الباشوات (1711-1830)⁽²⁾.

صاحبَ هذا التطورَ في الكيان السياسي للجزائر من التبعية إلى الانفصال، تحولٌ في مكانة الجزائر، فتحوّلت من واجهة صراع بحري للدولة العثمانية في مواجهتها العالم المسيحي (فترة البايلربايات) إلى إقليم تخوم وولاية حدود تحافظ على التوازن الدولي في غرب المتوسط (في عهد الباشوات)، ثم إلى قوة محلية مؤثرة في غرب المتوسط (في عهد الآغوات والدايات). في هذا الإطار العام، تطورت علاقة كيان الجزائر السياسي مع الدول الأوروبية من موقع المواجهة والتحدي في القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين (السادس عشر والسابع

(1) أحمد توفيق المدني، «الدولة الجزائرية تدافع عن استقلالها ضمن الجامعة العثمانية، من خلال وثائق الأرشيف العثماني»، مجلة التاريخ (الجزائر)، العدد 7 (1979)، ص 11-29؛ مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ج 2 (قسنطينة: دار البعث، 1985)؛ Eugène Plantet, *Correspondance des Deys d'Alger avec la cour de France 1579-1833*, 2 vols. (Paris: E. Alcan, 1889); Marcel Emerit, «L'Algérie de 1830 comparée aux autres pays méditerranéens.» *Information historique* (1963), pp. 194-196.

Henri-Delmas de Grammont, *Histoire d'Alger sous la domination turque 1515-1830* (Paris: E. (2) Leroux, 1887), et: 2^{ème} éd. (Paris: Éditions Bouchéne, 2002).

وكذلك:

ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني (الجزائر: دار البصائر، 2013)، ص 107-108؛ عبد الرحمن الجبالي، تاريخ الجزائر العام (بيروت: دار الثقافة، 1980)، ج 3: العهد العثماني.

عشر الميلاديين)، إلى وضع الدفاع ثم التراجع في القرن الثاني عشر وأوائل القرن الثالث عشر الهجريين (الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر الميلاديين) لتنتهي العلاقات الجزائرية بأوروبا إلى مواجهة غير متكافئة بين التحالف الأوروبي (مؤتمر فيينا 1815 وإكس لاشايل 1818)⁽³⁾ قبل أن يضع الغزو الفرنسي نهاية للكيان السياسي الجزائري في عام 1830.

ثانيًا: مظاهر الحكم في الجزائر العثمانية وإشكالية التبعية والاستقلال

خضع نظام الحكم في الجزائر في العهد العثماني لثلاثة مؤثرات؛ أولها صلاحيات المؤسسة العسكرية، وثانيها نوعية علاقة الإدارة المحلية بالسكان، وثالثها الأوضاع الدولية السائدة؛ ومن خلال التعرف إلى هذه المؤثرات، يمكن تحديد صفة الحكم الذي عرفته الجزائر، ورسم ملامح المؤسسة الحاكمة، وفهم طبيعة الصلة بين موظفي البايليك وباقي السكان، وهذا ما نحاول التعرض له في النقاط الآتية:

1 - المؤسسة العسكرية

شكّلت هذه المؤسسة العمود الفقري الذي قام عليه الحكم العثماني في الجزائر (1518-1830)، وتركزت في مدينة الجزائر، وتكونت أساسًا من العناصر التركية الآتية من الأناضول بأعداد لم تتجاوز خمسة عشر ألف فرد؛ إذ ذكر الأب دان (1628)⁽⁴⁾ ولوجي دوتاسي (1724) أن عدد أفراد حامية الجزائر كان لا يزيد على اثني عشر ألف رجل⁽⁵⁾، وقدّر إحصاء رسمي تضمنته دفاتر الوجاق بعد أن أجري في القرن الثامن عشر (1745)، عدد العاملين في فرق الحامية من الأتراك بـ 11,897 فردًا كانوا يتقاضون جرايات شهرية، منهم

Naccredine Saidouni, *L'Algérois rural à la fin de l'époque ottomane 1791-1830* (Deyrouth: (3) Dar al-Gharb al-Islami, 2001), pp. 124-125.

R. P. Pierre Dan, *Histoire de Barbarie et de ses corsaires* (Paris: P. Rocolet, 1637), p. 95. (4)

Jacques-Philippe Laugier de Tassy, *Histoire d'Alger et du bombardement de cette Ville en 1816*: (5) *Description de ce royaume et des révolutions qui y sont arrivées..* (Paris: Piltan Libraire, 1830).

2575 كانوا غير قادرين على استعمال السلاح⁽⁶⁾، بينما حددت تقديرات فرنسية عددهم عند احتلال الجزائر بـ 1694 فردًا، كان 1200 منهم غير قادرين على الخدمة العسكرية⁽⁷⁾، فيما ورد في تقديرات فرنسية أخرى أن عددهم 1978 فردًا، كانوا موزعين بين 86 سفرة (فرقة عسكرية)⁽⁸⁾. تُضاف إلى هذه القوة العسكرية فرق الحاميات، «النوبات»، في المدن الداخلية، وجماعات الأعوان التابعين، من مجندي الكراغلة وفرق زواوة وفرسان القوم (المخزن)⁽⁹⁾.

استطاعت فرق الحامية التركية والمتعاونون معها، على قتلهم واتساع البلاد الجزائرية وصعوبة تضاريسها وقوة شكيمة سكانها، أن تحافظ على الأمن والهدوء، وأن تفرض هيبتها وتكرس تفوقها على جماعات سكان المدن والريف، وذلك بفضل الانضباط والتكاثف والإخلاص الذي عُرف به أفرادها، وبفعل التزام الضباط خاصة بالطاعة وتنفيذ الأوامر، وهذا ما ساعدهم في إحكام سيطرتهم على جهاز الحكم، وجعل منهم مصدر السلطة وقوامها.

تبلورت تأدية المؤسسة العسكرية العثمانية مهماتها، بحفظ الأمن وحماية السكان ومراقبة النشاط الاقتصادي والتعامل الاجتماعي، في ظهور نظام عسكري كانت الكلمة العليا فيه تعود إلى الديوان والتصرف الفعلي إلى البايبرباي ثم الباشا ثم الأغاثم الداوي، بحسب فترات الحكم⁽¹⁰⁾. ونجح الدايات منذ أوائل القرن الثامن عشر في أن يحصلوا، في إطار التقاليد والأعراف المعمول بها، على صلاحيات واسعة جعلت الداوي في نظر كثير من الكتاب الأوروبيين آنذاك، مثل بانتي ومورغان

Jean Dony, «Les registres des soldes des Janissaires conservés à la Bibliothèque Nationale (6) d'Alger», *Revue africaine*, no. 61 (1920), p. 36.

«Etat des troupes régulières turques», dans: *Tableau de la situation des établissements français en Algérie 1830-1837*, p. 190.

Archives d'outre-mer, Aix-en-Provence, 8 H 3, Organisation de l'Oudjaq d'Alger. (8)

(9) ناصر الدين سعيدوني، «دور قبائل المخزن في تدعيم سلطة البايك بالجزائر»، في: ورقات جزائرية: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2000)، ص 257-272.

(10) ناصر الدين سعيدوني، «موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر»، في: ورقات جزائرية، ص 214-256.

وبایسونال ولوروا وتولو⁽¹¹⁾، حاکماً مستبدًا برأیه، وسیدًا مطلق الحرية في مملکته، لاتحد من تصرفه سوى رغبات الحامية التركية التي اختارته وخولته سلطته.

ومما يلاحظ أن تعاضم سلطة الداي وتوسع نفوذ معاونيه أديا إلى تغير موازين القوة في المؤسسة العسكرية في الجزائر في أثناء القرن الثامن عشر، فما عاد الديوان الكبير سوى هيئة استشارية شرفية انحصرت صلاحياتها في المناسبات الدينية (الأعياد) أو في توزيع الأجور بعد مضي شهرين قمرين، وتحولت السلطة الفعلية من الديوان إلى جماعة منتفذة من كبار الموظفين الذين كانوا يمارسون مهماتهم بأمر الداي وتحت إشرافه، مثل آغا العرب قائد فرق الحامية، وخوجة الخيل المتصرف في أملاك الدولة، ووكيل الحرج المكلف بالبحرية والشؤون الخارجية، والخزناجي القائم على الخزينة⁽¹²⁾، وهذا ما جعل الجزائر في نظر الملاحظين الأوروبيين «شبه جمهورية عسكرية أوليغارشية»، وأظهر الداي وكأنه الدوج (Doge)، أي حاكم البندقية، بحسب تعبير لاكوندامين⁽¹³⁾. ونظرًا إلى هذه الصلاحيات، ارتبط اسمه في الوثائق الإدارية بالألقاب الشرفية، مثل سيدنا أو أفندينا، وأشير إليه في الوثائق الصادرة عن المحاكم بعبارة «الأمير الهمام فخر الملوك العظام مولانا الدولاتلي السيد...»⁽¹⁴⁾، واعتاد المتعاملون معه أن يوجهوا إليه الخطاب باسم السلطان.

ساعد دايات الجزائر في المحافظة على صلاحياتهم المطلقة واستقلالهم الفعلي عن الدولة العثمانية انشغال السلاطين العثمانيين في حروبهم مع

(11) يُنظر : Filippo Pananti, *Relation d'un séjour à Alger*, trad. par Bianchi (Paris: Le Normant, 1820), p. 410; J. B. Le Roy, *État général et particulier du royaume d'Alger* (La Haye: Antoine Van Dole, 1750), p. 26; Jean-Baptiste Tollot, *Nouveau voyage fait au Levant 1751-1752* (Paris: Duran Libraire, 1742); J. Morgan, *Histoire des états barbaresques: Royaume d'Alger* (Paris: Chaubert; Hérisson, 1757), p. 319; Jean André Peyssonnel, *Voyage dans les régence de Tunis et d'Alger*, vol. I (Paris: Dureau de la Malle, Librairie Gide, 1838), p. 411.

(12) سعيدوني، «موظفوا الإيالة الجزائرية»، ص 219-229.

يُنظر كذلك: Nahoum Weissmann, *Les Janissaires: Étude de l'organisation militaire des Ottomans* (Paris: Librairie Orient, 1964), p. 69.

(13) Marcel Emerit, «Le Voyage de la condamine à Alger 1731.» *Revue africaine*, vols. 97-98 (1953-54), p. 374.

Pananti, p. 240.

(14)

الدول الأوروبية، فكانت معاهدتا اسطنبول (1670) و كارلوفيتس (Carlovitz) (1699)⁽¹⁵⁾ بداية التسليم بهذا الأمر الواقع، الذي تكرر عندما منع علي شاوش (داي الجزائر) الباشا إبراهيم، مبعوث السلطان، من النزول إلى مرسى الجزائر، وأرغمه على الرجوع إلى اسطنبول في عام 1711⁽¹⁶⁾، واكتب بفضل هداياه إلى الباب العالي لقب الباشا، ومنذ ذلك الوقت صار دايات الجزائر يحصلون على فرمان التعيين في منصب الداي ولقب الباشا من السلطان في مقابل الاعتراف الأدبي بانتسابهم إلى الدولة العثمانية، والإقرار بالسلطة الروحية والشرعية للسلطان العثماني على المسلمين، وهذا ما جعل صلاتهم باسطنبول لا تحمل أي معنى للتبعية، بحسب تعبير جانتني دوبوسي، الذي نورد نصه الفرنسي دفعا لكل التباس⁽¹⁷⁾:

«L'investiture demandée par les Deys aux Sultans n'était qu'une pure formalité. un hommage rendu au plus puissant prince de l'Islamisme, mais nullement un reconnaissance de Souveraineté».

وهذا ما أقر به دوسون⁽¹⁸⁾ وأكدّه أندري ميكال، الذي ذكر أن جزائر القرن السابع عشر القوية أدارت ظهرها لتركيا⁽¹⁹⁾:

«La Grande Alger du XVII^e siècle a tourné le dos à la Turquie».

إن المؤسسة العسكرية في الجزائر، التي كانت تقوم على العنصر التركي أو المترك، من الأ علاج وغيرهم، كانت تعتمد في تجديد نفسها على استقدام عناصر جديدة للعمل في الحامية (الوجاق)، وهذا أحد الأسباب التي حافظت على بقاء

(15) أرجنت كوران، الباشا العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة عبد الجليل التميمي (تونس: منشورات الجامعة التونسية، 1970)، ص 26 Robert Mantran (ed.), «L'Etat ottoman au XVIII^e siècle: La Pression européenne» dans: *Histoire de l'Empire ottoman* (Paris: Fayard, 1989), pp. 267-270.

Jean Serres, *La Politique turque en Afrique du Nord sous la monarchie de juillet* (Paris: P. Geuthner, 1925), p. 194.

Pierre Genty de Bussy, *De l'établissement des Français dans la régence d'Alger*, vol. 2, 2^{me} éd. (Paris: F. Didot, 1839), p. 46.

Mouradjea D'Ollison, *Tableau général de l'empire Ottoman* (Paris: Imprimerie de monsieur, 1787-1790), vol. VII, pp. 299-300.

André Miquel, *L'Islam et sa civilisation l'II-XV^e siècles*, 2^{me} éd. (Paris: A. Colin, 1977), (19) p. 256.

ارتباط الجزائر أدياً مع مركز السلطة في اسطنبول. ولعل هذا ما جعل الباب العالي لا يمانع قط في السماح للمتطوعين الأتراك، من إزمير وجهات الروملي والأناضول، بالالتحاق بالجزائر⁽²⁰⁾. وقُدِّر عدد من استُقدموا إلى الجزائر في الربع الأول من القرن التاسع عشر (1801-1829) بـ 8533 فرداً، الأمر الذي أبقى المؤسسة العسكرية العثمانية في الجزائر متلاحمة وملتزمة بواجباتها العسكرية ومهامها الإدارية، فلم يداخلها الضعف ولم تتعرض للاضطراب، بحسب بعض الكتاب، إلا عندما سُمح لبعض العناصر المحلية (من الأهالي) بالالتحاق بالعمل العسكري والإداري، وما عادت العناصر المكوّنة للوجاق تخضع للاختبار الصارم والمراقبة المستمرة، كما جاء في كتاب المرأة لحمدان خوجة: «من أسباب انحطاط حكومة الأتراك التي أقاموها في هذا البلد (الجزائر)... أنهم فتحوا أبواب الحماية (الميليشيا) لأي كان، حتى لأناس كانوا قد أدبوا أو أدبنوا... فصارت تُرتكب المخالفات ضد البدو والقبائل ثم قام هؤلاء (جند الحماية) بإشعال الثورات»⁽²¹⁾.

استطاعت المؤسسة العسكرية أن تحافظ على نظام الحكم الذي كان يتمشى والروح العسكرية المتحكمة في الأفراد العاملين في الجيش، ويقوم على مبدأ المساواة ابتداءً من الجرايات والرتب وحتى إسناد المناصب. ولعل هذا من العوامل التي حالت أيضاً دون إحداث قطيعة مع الدولة العثمانية، بل عملت على تحول تبعية الجزائر للدولة العثمانية، في القرن السادس عشر، إلى الاستقلال الفعلي في القرن الثامن عشر، وفرضت نوعاً من توزيع المسؤولية في إطار الديوانين الكبير والصغير⁽²²⁾، ثم حصرها في شخص «الداي» ومعاونيه الأقربين (الموظفين الكبار)⁽²³⁾، لأن ذلك يتجاوب مع السلوك العسكري، ويسمح باتخاذ

(20) وصل عدد المتقدمين من الأناضول للخدمة في حامية الجزائر العثمانية في سنوات 1801 -

1829 إلى 8533 مجنّداً. يُنظر: Marcel Colombe, «Contribution à l'étude du recrutement de l'Oudja: Algérie.» *Revue africaine*, vol. 87 (1943), p. 180.

(21) حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، ترجمة محمد المربي زيري (الجزائر: [د.ن.]، 1975)،

ص 171.

Ahad Aman (عهد آمان) ou règlement politique et militaire, trad. du turc par M. Albert (22)

Devoulox, *Revue africaine*, vol. 4 (1860), pp. 211-219.

(23) سعيدوني، «موظفو الإيالة الجزائرية»، ص 219-229؛

«Gouvernement de la Régence d'Alger.» dans: Tableau de la situation des établissements français en Algérie 1830-1837, pp. 185-189.

الإجراءات الضرورية التي كانت العلاقات الدولية المضطربة تفرضها وكانت الأوضاع الداخلية غير المستقرة تتطلبها، وهذا ما برز بشكل واضح في قضية الصلح مع الإنكليز في عهد عمر باشا (1816)⁽²⁴⁾ وفي أثناء نقل مقر الحكومة إلى حصن القصبة في عهد علي خوجة (1817)⁽²⁵⁾.

إن روح العصر كانت تقتضي أن يظهر في الجزائر حكم عسكري مركزي قوي، ومستقل عن اسطنبول، ومتفتح على الواقع الجزائري. وكان ذلك يتطلب الانفتاح على الجماعات القريبة من الأقلية التركية والقادرة على التعامل معها ومشاركتها الحكم، مثل جماعات الكراغلة، وهم المولدون من آباء أتراك وأمهات جزائريات، وبعض جماعات الحضر (البلدية)، وهي العائلات الحضرية ذات الأصول العريقة في مدينة الجزائر. وبدأت ملامح هذا التحول في عهد الداوي محمد عثمان باشا (1766-1791)، مع تولي إدارة المقاطعات (الباليكات) رجال قادرين على الارتباط بالمكان واكتساب ثقتهم. ولم يكن ذلك متبعداً مع ظهور حكام أكفاء، مثل صالح، باي قسنطينة (1771-1792)، ومصطفى الوزناجي، باي التطري (1775-1792)، ومحمد الكبير، باي معسكر (1779-1799)⁽²⁶⁾. وارتسمت ملامح هذا التحول مع حركة الداوي علي خوجة (1817) الذي كان يهدف إلى إعادة تشكيل المؤسسة العسكرية، فبادر إلى الاستعانة بجماعة المولدين (الكراغلة)، واستخدم فرقاً من قبائل أزواوة بلغ عدد أفرادها حوالي الألفين⁽²⁷⁾، في الوقت الذي حاول الابتعاد عن العناصر التركية المتخوفة من نتائج إجراءاته، فنقل مقر حكمه وودائع الديوان والخزينة من قصور الجينة إلى حصون القصبة. وعندما أعلنت الحامية الإنكشارية تمرداً على هذا الوضع الذي أصبح يهدد مصالحها، بادر إلى معاقبتها، متعيناً بحماية

Abdeljalil Tenimi. *Recherches et documents d'histoire maghrébine 1816-1871* (Tunis: (24) Université de Tunis, 1971), pp. 111-114.

Grammont, p. 297; Pierre Doyer, «Des Pachas triennaux à la révolution d'Ali Khodja Dey (25) 1571-1817», *Revue historique*, no. 495 (Juillet-Septembre 1970), p. 121.

(26) أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا (الجزائر: [د.ن.]، 1936)؛ مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر، صياغة ونشر أحمد توفيق المدني (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974).

Boyer, *Des Pachas triennaux*, p. 121.

(27)

الشرق (قسنطينة) وبالمجندين من الكراغلة وزواوة، ففضى على 1200 جندي إنكشاري و150 ضابط «بلوك باشي»، واضطر آخرون إلى طلب العودة إلى الأناضول⁽²⁸⁾. إلا أن إصابة هذا الداى الجريء بالطاعون لم تسمح له بالاستمرار في السلطة أكثر من ستة أشهر، فتولى الحكم بعده خليفته الذي اختاره، وهو الداى حسين باشا (1818-1830)، الذي أثر، بالنظر إلى الضغوط الخارجية والاضطرابات الداخلية، أن يتجنب إحداث أي تغيير جذري في جهاز الحكم يمكن أن يؤدي إلى انهيار المؤسسة العسكرية ذاتها، ولعله كان متأثراً في ذلك بالرأي المعارض الذي عبّر عنه حمدان خوجة في كتابه المرأة بقوله: «إن هذا الداى (علي خوجة) الذي حكم ستة شهور، لو أنه عاش لتسبب في خراب الإيالة، ما في ذلك شك»⁽²⁹⁾.

2 - علاقة الإدارة المحلية بالسكان

تقوم علاقة سكان البلاد الجزائرية بالإدارة المحلية ذات الطابع العسكري - كما هي الحال في كثير من الأقطار التي خضعت للحكم العثماني - على أسلوب تسيير إداري يستمد تنظيماته من التقاليد المتوارثة والتنظيمات العثمانية المحدثة، ولا يخلو من القسوة والتعسف، وذلك من أجل تحقيق ثلاثة أهداف: الأول فرض الأمن والمحافظة على الهدوء والانصياع ولو باستعمال العنف والإكراه، والثاني ضمان استخلاص الجباية بشتى الوسائل والطرق، والثالث المحافظة على وضع اقتصادي وعلاقات اجتماعية تضمن امتيازات الجماعات الحاكمة ونفوذ المتعاونين معها على حساب غالبية السكان المؤلفة من الحضر والبرانية في المدن والرعية في الريف.

أدى هذا الأسلوب في التعامل إلى انعزال الحكام عن غالبية السكان، وإلى عدم تجاوب أغلب ممثلي الشرائح الفاعلة، وفي مقدمها زعماء القبائل وشيوخ الزوايا، مع الإدارة المحلية (الباليك)، بل أدى هذا الوضع في بعض الجهات إلى حد إعلان العصيان والمجاهرة بالتمرد، كما هي الحال في المناطق الجبلية

Grammont, p. 297.

(28)

(29) خوجة، ص 153.

والجهات السهية، عندما يجد السكان تجاوبًا في ذلك من بعض الطرق الدينية، كدراوة والتجانية. وعبر الأدب الجزائري، الفصيح منه والملحون، عن الحالة النفسية الناتجة من انعدام روح التعاون والترابط بين الحكام والمحكومين، نتيجة انتهاج سياسة الإخضاع بالتخويف والقوة، فاتخذ الشاعر والفقيه أبو عثمان المنداسي التلمساني من الحكام موقفًا، وغادر بلده تلمسان، وشهر بمعاملتهم سكانها في قصيدته النونية المشهورة التي نقتبس منها هذه الأبيات⁽³⁰⁾:

بنى السدّ ذو القرنين للناس رحمةً فيالته من شوكة الترك هنانا
عَتَوْا واستَفَرَّوا المسلمين من القرى وقد عَبَدُوا حمر الدنانير أوثانا
وأكْبَرُ شيء أفدته أكفهم تلمانُ عينُ الغرب علمًا وإيمانًا
كما شهر بطغيانهم أيضًا مسلم بن عبد القادر الوهراني، وكان أحد موظفي ديوان باي الغرب (حاكم وهران)، في أبيات، منها⁽³¹⁾:

أَدَبَهُمْ رَبُّهُمْ لِمَا طَفَّوْا عَرَّفَهُمْ بِقَدْرِهِمْ لِمَا بَغَوْا
صناديدُ لولا الفساد في الورى لقلنا قل مثلهم فوق الثرى

ودعا عليهم الشيخ الشارف بن تكوك بالشور والهلاك في مرثيته (الغوثية) شيخه ابن قندوز التوحي، الذي بطش به حاكم وهران الباي حسن بن موسى التركي، ومطلعها⁽³²⁾:

يارب عَذَّبْ حن ببركة بيت الله

(30) أبو عثمان سعيد المنداسي التلمساني، «القصيدة النونية»، في: ديوان (الشعبي)، تحقيق محمد بوكوشة (الجزائر: [الشركة الوطنية للنشر والتوزيع]، 1968)، ص 87.
(31) مسلم بن عبد القادر الوهراني، خاتمة أنيس الغرب والمسافر، تحقيق رابح بونار (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974).
(32) غوثية (مرثية) الشيخ الشارف بن تكوك لشيخه ابن قندوز، يُنظر مقدمة كتاب المهدي بوعبدلي، الثغر الجماني في إنبام الثغر الوهراني لأحمد بن محمد سحنون الراشدي (قسنطينة: [د.ن.]، 1973)، ص 51-52.

الشعور نفسه ضمنه محمد الصالح ابن العتري مؤلفه فريدة منسية، فقال عن حكم شاكر، باي قسنطينة، «إن في زمنه اشتهر الترك بالظلم وجاروا... يده مطلوقة في الصدقات ويكرم الناس بالمعاملات، والأصل في ذلك أرزاق المخلوقات»، وعقب على ذلك بقوله: «وفي هذا المعنى قول الفضلاء: رجل سارق متصدق، يا لئنه لم يسرق ولم يتصدق»⁽³³⁾.

في هذا الإطار اعتبر الأمير عبد القادر في إحدى رسائله إلى السلطان عبد الحميد (شوال 1257 هـ - كانون الأول/ ديسمبر 1841 م) أن ما حل بالجزائر من فجاج يرجع سببه إلى ظلم الحكام العثمانيين وتعسف جند الإنكشارية؛ إذ جاء في رسالته هذه: «إن التيشارية (الإنكشارية) الذين كانوا في الجزائر لما خرجوا على طاعة أمير المؤمنين والدك المرحوم، عاقبهم الله بسوء فعلهم، وسلط عليهم من لا يرحمهم - العدو الكافر الغشوم - فبدد شملهم واجتث أصلهم وملك القرى والمدائن... وأهل هذا الوطن بالأصالة ضعاف منذ أن عاملهم عمال الجزائر في السابق بالظلم الكبير»⁽³⁴⁾.

ظلت تصرفات الحكام الأتراك تتناقضها الأجيال ويحتفظ بها الخيال الشعبي حتى عهد متأخر؛ حيث أورد المصلح صالح بن مهنا، في مطلع هذا القرن، ما تناقله سكان قسنطينة من أن «هؤلاء (الحامية التركية) إنما هم أوباش الأتراك وسقطهم، ويحكى عنهم من الظلم وقتل الأنفس بغير حق وسلب الأموال والتعدي والفسق ما يقشع منه جلد السامع، ويحكى أنهم لبوا مسلمين، لتجردهم من الرحمة بالكلية... ولذلك دمرهم الله تعالى وأخلى الأرض منهم، فلا ترى إلا ماكنهم، فإن الظلم يدمر والعدل يعمر، وما بقي من نسلهم وذريتهم في أسوأ حال». كما أن أبا القاسم سعد الله أبدى في كتابه تاريخ الجزائر الثقافي نقمته على الحكام

(33) محمد الصالح بن العتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مراجعة وتقديم وتعليق يحيى بوعزيز (الجزائر: [ديوان المطبوعات الجامعية]، 1991).

(34) رسالة الأمير عبد القادر إلى السلطان العثماني عبد الحميد (شوال 1257 هـ/ ديسمبر - كانون الأول 1841)، يُنظر: عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي. تونس - الجزائر - طرابلس 1816-1871 (تونس: الدار التونسية للنشر، 1972)، ص 222 (الوثيقة رقم 5).

الأترك في الجزائر، بسبب الوضع المزري الذي كانت عليه الثقافة في عصرهم، وعبر عن ذلك بكلمات قاسية؛ فهم، بحسب وصفه، «كانوا مغامرين لا فائدة فيهم ولا هم لهم في الحكم إلا جمع المال والتسلط، فهم يحكمون الجزائريين بيد من حديد ويلبون أموالهم وثرواتهم... ولا يمحون لهم من أن يتقربوا من النفوذ السياسي... لقد امتاز عهدهم بالعنف الدموي وقصرت مدتهم في الحكم بالفوضى وانتشار الرشوة والظلم والفساد»⁽³⁵⁾.

هذه الأقوال التي كانت رد فعل طبيعيًا على تصرفات جائرة مارسها حكام الجزائر، وجد فيها كثير من الكتاب المتأخرين دليلًا وحجة على استبداد حكام الجزائر في العهد العثماني وسوء إدارتهم البلاد، فلم يترددوا في وصفهم بالتعسف والعجز وممارسة سياسة فرق تسد، فذكر ميتو أن «العامل الأساسي الذي يطبع أوضاع الجزائر، هو تلك الحالة غير المهيكلة التي وجد الفرنسيون عليها الجزائر»⁽³⁶⁾.

«Le fait primordial est l'état quasi-inorganique dans lequel nous avons trouvé l'Algérie».

وذهب فاييت في حكمه على علاقة اللطة العثمانية بالكان إلى حد القول إن «كاهل العربي ناء تحت حكمهم الإرهابي واستبدادهم الشيع الذي جعل الجزائريين لا يُقبلون على التفتح ويهملون الثقافة، ولم يعودوا يفكرون إلا في خلاص أملاكهم وأنفسهم من جشع المتبدين»⁽³⁷⁾. كما أن بوايه خلص هو الآخر إلى القول «إن التاريخ الداخلي للإيالة الجزائرية يتصف بالفوضى، وهو ناتج من العجز وعدم القدرة»⁽³⁸⁾.

هذه الأحكام القاسية على نظام الحكم في الجزائر العثمانية، والتي لا تقرها الدراسات المعتمدة على الوثائق المحلية، تصف وضع الجزائر الاقتصادي

(35) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1 (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر، 1985)،

ص 10.

Louis Millot, «Le gouvernement et l'administration de l'Algérie», dans: *L'œuvre législative (36) de la France en Algérie* (Paris: F. Alcan, 1930), p. 11.

Eugène Vayssettes, «Histoire des Beys de Constantine», *Revue africaine*, vol. 3 (1858), (37) pp. 107-108.

Boyer, *Des pachas triennaux*, p. 123.

(38)

والاجتماعي منذ نهاية القرن السابع عشر، بالانغلاق، وتسمه بالجمود، وبأنه يقوم على تغطية حاجات السكان الأولية ويهدف إلى تلبية مطالب الحكام المرتبطين بالتعامل مع السوق الأوروبية في إطار الامتيازات والاحتكارات. وكان مما زاد في الركود الاقتصادي آنذاك تلك المطالب المالية الثقيلة، وعجز الجهاز الإداري عن تطوير أساليبه وتبسيط إجراءاته واحترام قوانينه، الأمر الذي أدى إلى ازدياد تعاسة السكان وشقائهم، وعمق فيهم روح العداء لكل من يمثل سلطة (البابليك)، ولم تنفر حركات التمرد التي اعتادوا التعبير من خلالها عن نقيمتهم إلا تراجعاً مستمراً في مستوى المعيشة، وتدهوراً متارعاً في العلاقات الاجتماعية⁽³⁹⁾.

في هذه الأوضاع المتأزمة، كانت المدن تتميز بوضع خاص؛ فالأقلية التركية، وبدرجة أقل جماعة المولدين (الكراغلة) وبعض الشرائع من البلدية (الحضر)، حافظت على مصالحها على حاب غالية الحضر وجماعة الدخلاء (البرانية). أما اليهود، فتمكنوا من تدعيم مكانتهم بفضل علاقاتهم الخاصة بالحكام وتعاملهم معهم، فضلاً عن اكتسابهم الثروة والنفوذ⁽⁴⁰⁾، بينما اختفت جماعات النصارى من البناء الاجتماعي، مع ندرة غنائم البحر، ليرث مكانتها أو يواصل نشاطها ونفوذها القناصل والتجار الأوروبيون.

وفي أواخر العهد العثماني، تحكم في الحياة الاجتماعية في الجزائر عاملان، هما: الخدمات المقدمة والامتيازات المتحصل عليها لمصلحة المدن وعلى حاب جماعات الريف، وبذلك اتخذ التنظيم الاجتماعي القائم على مبدأ التفاضل، ومن خلال نوعية التعامل وطبيعة العلاقة بالسلطة (البابليك)، شكل هرم مقلوب، تحتل أعلى قمته، التي تمثلها القاعدة (العريضة)، الطائفة التركية، وتليها الجماعات الماندة لها، فتحصل على أكثر الامتيازات من دون الخضوع لأي مطالب، وترزح في أسفل قاعدة الهرم المقلوب، التي تشكل قمته (الضيقة)

Saidouni, J. *Algérois rural*, pp. 417-420;

(39)

ناصر الدين سعيدوني، الملكية والحماية في العهد العثماني (الجزائر: دار البصائر الجديدة، 2013)، الإجراءات والممارسات التعفية، ص 105-108.

Maurice Eisenbeth, «Les Juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque turque 1516-1830.» *Revue africaine*, vol. 96 (1952), pp. 114-187; André Chouraqui, *Les Juifs d'Afrique du nord vers l'occident* (Paris: Presses universitaires de France, 1952), pp. 63-84.

طائفة البرانية في المدن وجماعات الرعية في الريف والتي تقوم بالخدمات وتوفر الإنتاج، لكنها لا تكاد تحصل على ما تقتات به، لأنها لا تملك أحد العاملين اللذين يخولان الحصول على الامتيازات ونيل الحقوق، وهما القوة (العسكرية)، والنفوذ (المكتسب بالثروة)⁽⁴¹⁾، وهذا ما حمل مخاطر كانت تهدد بتفكك المجتمع والقضاء على الأسس التي كان يقوم عليها نظام الحكم.

ظهر ذلك جلياً مع نهاية القرن الثامن عشر، فكان عام 1791 مؤشراً إلى أن الأوضاع الاقتصادية أصبحت على نحو من الضعف والاضطراب ينذر بانتهاء الهيكل الإداري والإطار السياسي للحكم العثماني⁽⁴²⁾؛ فالعجز المالي للخزينة واضطراب الإدارة والتراجع الديموغرافي الذي صاحب سوء الحالة الصحية والمعيشية، وقلة الإنتاج الزراعي والحرفي مع شيوع الفتن والاضطرابات، كانت العوامل الحقيقية التي سمحت للفرنسيين بأن يحققوا مشروعهم الاستعماري (1830)، وليس كما يذهب من يحكمون على التاريخ من مظاهره إلى أن نهاية الجزائر العثمانية تعود إلى انهزام فرق الأوجاق وتفوق الأساليب الحربية الفرنسية، لأن هذه كلها أعراض وأوضاع طارئة لا مسببات وعلل مؤثرة؛ فنهاية الجزائر العثمانية كانت حتمية تاريخية فرضها اختلال التوازن الخارجي وانعدام الحركة والتفاعل الداخلي، وتسبب بها الانسداد الكلي الذي أصبح معه نظام الحكم فاقد القدرة على أخذ المبادرة، فأنظمة الحكم في كل زمان ومكان تموت عندما تعجز عن التجدد والتطور، فيكون انغلاقها وتشبثها بامتيازاتها سبباً في ضياع مكتسباتها ونهاية لوجودها.

3- الأحوال الخارجية والأوضاع الدولية

تحكم في تلك الأحوال والأوضاع موقع الجزائر المتطرف في أقصى امتداد الدولة العثمانية، والمشرق على شواطئ الحوض الغربي للمتوسط المواجهة للواحد الأوروبية (الإسبانية والفرنسية والإيطالية). كما أن الأوضاع الدولية تأثرت باستمرار العداء مع الممالك والدول الأوروبية بفعل التعارض في المصالح

(41) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ. المهد العثماني، «الجانب الاقتصادي والاجتماعي» (الجزائر: منشورات وزارة الثقافة، 1984)، ص 111-113.

(42) Edouard Lapène, *Tableau historique de l'Algérie* (Metz: S. Lamort, 1845), pp. 205-206.

والاختلاف في المفاهيم الحضارية، وتأثير ترسبات الماضي المشحون بروح الصراع الديني منذ انهيار الوجود الإسلامي في الأندلس ومحاولة الإسبان تطبيق مخطط الاسترجاع المسيحي (حركة الريكونكيستا الإيبيرية) على أقاليم شمال أفريقيا، ومنها الجزائر، كل ذلك كان له أثر مباشر في العلاقة الجزائرية - العثمانية والصلات الجزائرية - الأوروبية.

كان محور هذه العلاقات ما تعلّق بالنشاط البحري للجزائر العثمانية ضمن مشروعية الدفاع عن النفس والمعاملة بالمثل؛ إذ نعت الأدبيات الغربية، من منطلق التعصب والروح العدائية ضد القوى الإسلامية، بالقرصنة واللصوصية⁽⁴³⁾. ونجمت من هذا النشاط البحري قضايا شائكة عمقت من روح العداء ضد العالم الأوروبي، فكانت قضايا الغنائم والأسرى والامتيازات والمعاهدات، وعلى الرغم مما أفرزته من توترات وما خلفته من روح العداء، فقد حافظت، ولو بصفة سلبية، على صلات الجزائر بعالم البحر المتوسط، ما يطل الفكرة الشائعة التي ترى أن الحكم العثماني كان عامل عزلة وانغلاق للأقاليم العربية على العالم الخارجي⁽⁴⁴⁾.

عكست العلاقات الخارجية للكيان الجزائري في أثناء الحكم العثماني موازين القوى والمصالح بين جناحي المؤسسة العسكرية الجزائرية المتمثلة في جماعات البحارة (الرياس) وفرق الإنكشارية (الأوجاق). كما أنها حددت طريقة التعامل مع القوى الخارجية؛ ففي إطار المغرب الإسلامي، كانت سياسة حكام الجزائر تقوم في الغالب على المحافظة على تفوق عسكري على كل من بايات تونس وسلاطين المغرب الأقصى، وعلى إبقاء صلات التعاون وتبادل المصالح مع الدول العثمانية التي تضمن للجزائر الدعم العسكري وتسمح لها بتجديد حاميتها وعتادها الحربي الذي يقوم عليه استقلالها، ويمكن الدولة العثمانية أيضاً من المحافظة شرعياً ودبلوماسياً على ثقلها أمام الدول الأوروبية بصورة خاصة.

(43) وكذلك ما تبرزه كتب الرحالة وتقارير القناصل وتقاييد التجار، ويركز عليه مبعوثو الملك الديني الأوروبي. يُنظر: سعيدوني، «طبعة الكتابات التاريخية حول الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر»، في: ورقات جزائرية، ص 21-40.

(44) روج لفكرة عزلة الجزائر الدولية في العهد العثماني الكتاب الفرنسيون وبعض الجزائريين المتأثرين بهم، من دون دراسات معمقة وتحليل للأوضاع ولللاقات الدولية. يُنظر هوامش: 66، 67، 68.

أما على المستوى الدولي، فكانت سياسة حكام الجزائر مع الدول الأوروبية طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر تقوم على مبدأ التصدي والمواجهة لياسة الهيمنة التي مارستها بعض الدول الأوروبية، مثل فرنسا وإسبانيا وإنجلترا، لكنها تحولت، بفعل التفوق الأوروبي الحربي والتقني والاقتصادي، إلى وضع الدفاع، ثم التراجع في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. واتضح للعيان تراجع الجزائر أمام القوات الأوروبية مع نهاية حروب نابليون (1814) وإقرار سياسة التوافق الأوروبي في مؤتمر فينا (1815)، وكان هجوم اللورد إكسموت (1816) بداية تطبيق المخطط الأوروبي الذي يهدف إلى إلغاء دور الجزائر الدولي القائم على ممارسة الجهاد البحري، والحصول على مكاسب مادية كانت حكومة الدايات في حاجة إليها⁽⁴⁵⁾.

تميّزت الأوضاع في الجزائر، مع نهاية القرن الثامن عشر (حوالي عام 1792)، ب بروز أزمة متعددة الجوانب هزت المؤسسة العسكرية ونسفت أسس العلاقة بين البايليك (السلطة) والسكان، وحولت العلاقات الخارجية، خصوصاً مع أوروبا، إلى عداء صريح وصراع مفتوح، وهذا ما يَسمح لنا بالقول إن الكيان الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي (1830) انتهى - بفعل عوامل مختلفة سبقت الإشارة إليها - إلى طريق مسدودة، فاندثمت فيه التغيرات الخارجية وانتفت منه التحولات الداخلية، وهذا ما جعل محاولة علي خوجة (1817)، التي سبقت الإشارة إليها، عملاً يتجاوز آفاق نظام الحكم في الجزائر العثمانية، لأنه يسمح، في حال نجاحه، بحدوث تطورات في هيكل المؤسسة العسكرية تنتج منها لا محالة إزاحة الأقلية التركية عن احتكار السلطة وتدفع بجماعات السكان المهيأة للحكم إلى تكوين عصبية جديدة يقوم عليها نظام حكم كفيل بتغير أسلوب التعامل مع الدولة العثمانية وأوروبا، وقادر على تغيير إجراءات تولي السلطة من اختيار عفوي ذي طبيعة أوليغارشية إلى إقرار جماعي مفتوح يعتمد على شروط محددة أو يتند إلى مبدأ الوراثة أو الأسبقية. لكن ذلك كله يظل من قبيل التخمينات،

(45) مذكرات أحمد الشريف؛ William Shaler, *Esquisse de l'état d'Alger*, trad. de l'anglais par

Bianchi (Paris: Ladvocat, 1830); Daniel Panzac, *Les Corsaires barbaresques 1800-1820* (Paris: Editions du C.N.R.S., 1999), pp. 234-244.

لأن الغزو الفرنسي عاجل الجزائر، ففضى على كيانها المستقل، ولم يسمح لنظام الحكم العثماني المحلي بتجاوز أزمته وتطوير نفسه والوصول بهياكله وأنظمتها إلى مستوى المؤسسات القادرة على الاستمرار والتطور بفعل شرعيتها وقابليتها وحيويتها، لا لأنها تملك القوة العسكرية وتصدر التعليمات الفردية التي تولد على الورق وتموت في الأدراج، كما هو واقع الأنظمة المتأخرة في عصرنا.

ثالثاً: اختلاف وجهات النظر حول طبيعة الكيان الجزائري من خلال إشكالية التبعية والاستقلال

نتج من التطور التاريخي للكيان الجزائري في العهد العثماني، وما أفرزه من أسلوب حكم خاص، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، اختلاف وجهات النظر حول طبيعة الكيان الجزائري، فمنها ما يقر بشرعية الحكم العثماني في الجزائر، ويعتبر أن الجزائر حققت ذاتها من خلاله واستقلالها بوساطته، ومنها من يرفض هذه الشرعية، ويرى في العلاقة مع الدولة العثمانية نوعاً من الاستعمار وشكلاً من تبعية تنتفي معها كل استقلالية وتمايز للكيان الجزائري.

يقوم التوجه الأول القائل باستقلال الكيان الجزائري على أساس العامل الديني، ويستند في حججه إلى الحاجة إلى الدفاع عن البلاد وحماية السكان بحيث تصبح الخلفية الدينية هي المحرك الفاعل والمتحكم الأساسي في علاقة الحكام العثمانيين بأهالي البلاد؛ فدفاعهم عن الإسلام أكسبهم التقدير لدى العامة والقبول لدى الخاصة، وجعل نشاطهم يتخذ طابع الجهاد الديني، وهذا ما اقتنعت به غالبية الجزائريين وعبر عنه ذوو المكانة والرأي منهم في تلك الفترة؛ فصاحب إمارة كوكو أحمد بن القاضي، الذي أصبح في ما بعد خصماً لدوداً لخير الدين باربروسا، لم يتردد في إحدى رسائله إلى عروج في أن يطلب منه ومن أخيه خير الدين تولي أمر البلاد حتى لا تبقى عرضة للضياع، وعبر عن ذلك بهذه العبارة الطريفة: «إن بلادنا بقيت لك ولأخيك أول للذئب». كما أن أعيان مدينة الجزائر أعربوا عن رغبتهم في الانضمام إلى الخلافة العثمانية والدخول في طاعة السلطان سليم الأول (1517) في رسالة حملها وفد منهم إلى اسطنبول، جاء فيها: «ونحن لزمنا

أموركم وطاعتكم مستبشرون وعليكم لا محالة اعتمادنا، فقد أطعنا أمركم...»⁽⁴⁶⁾. هذا الموقف وقفه أيضًا أعيان قسنطينة عندما أكدوا للسلطان سليمان القانوني في عريضة وجهوها إليه في محرم 963هـ/ 1555م الالتزام بطاعته والتشبث بمتولي أمورهم من قبله البايبرباي صالح ريس، الذي أشادوا به في هذه العبارة: «فجاء من حضررتكم العالية بئر العدل والإنصاف... متمثل للشرعية المحمدية... قهر من أعداء الملة من زعم بعده وعدده لا يحصى. وصرف همته وشغلها بقتال عدو الدين إلى أن فتح من أيديهم مدينة بجاية»⁽⁴⁷⁾. وأفصح عن الرأي ذاته عبد القادر المشرفي في كتابة بهجة الناظر، حينما أبدى نقمته على المتعاونين مع الإسبان من بطون بني عامر، لكونهم خارجين عن طاعة حاكم المسلمين وتابعين لأعداء الدين (الإسبان)، بقوله: «ولما استقر قدم الإسبانين بوهران انحازت إليهم طوائف من الأعراب الذين ضعف إيمانهم - والعياذ بالله - فصاروا خدمة لهم ومن جملة جيشهم... فكانوا لهم أعوانًا، وفي الدين الفاسد لهم إخوانًا. فشنوا بهم الغارات وانتفعوا بهم فيما يحتاجونه من الدواب والأقوات»⁽⁴⁸⁾.

إن العامل الديني الذي استندت إليه شرعية الحكم في الجزائر في أثناء العهد العثماني ينفي عن الوجود العثماني كل صفة عنصرية أو طابع استعماري، بل يُعتبر ذلك الوجود بحق، ومن حيث مفهوم العقيدة، حكمًا وطنيًا لأنه كان يستند إلى مبدأ أحقية تولي أمور المسلمين القائم على الكفاءة والمقدرة على رعاية شؤونهم وإصلاح أمرهم والدفاع عن ديارهم ضد أعدائهم المتربصين بهم، الأمر الذي يُبعد عن الحكم العثماني للجزائر - في نظرنا - صفة الاحتلال أو الاستيلاء أو الهيمنة، بل يفرض علينا، اعتمادًا على هذا الاعتبار القائم على الشرعية الدينية، أن نرى فيه حكمًا شرعيًا، إن لم يكن سلطة وطنية، وهذا ما يتماشى ومفاهيم الفترة السابقة للاحتلال الفرنسي، والتي كان فيها آل عثمان رمزًا لوحدة العالم

(46) «رسالة أعيان الجزائر للسلطان سليم الأول 1519»، دراسة وتحقيق عبد الجليل التميمي، المجلة التاريخية المغربية، العدد 6 (1976)، ص 119.

(47) رسالة من أعيان قسنطينة إلى السلطان سليمان القانوني في شأن صالح ريس (963هـ/ 1555م)، يُنظر: سعيدوني، «طبعة الكتابات التاريخية»، ص 118-119.

(48) عبد القادر المشرفي، بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانين بوهران من الأعراب كبني عامر، تحقيق محمد بن عبد الكريم (بيروت: [د.ن.، د.ت.]، ص 12.

الإسلامي؛ ففي تلك الفترة، التي لم يكن المسلمون قد تعرفوا بعدُ إلى المفاهيم الأوروبية، كالجنسية والوطنية والقومية، وكان أساس العلاقة أخوة العقيدة التي تجعل التضامن الإسلامي يتجاوز الخصائص الإثنية والاعتبارات الثقافية.

إن عالم البحر المتوسط بهذا الاعتبار الديني كان يقوم على ثنائية قطبية تتحكم في أنظمة الحكم وتؤثر في مواقف الحكام؛ فهو في أجزائه الجنوبية والشرقية فضاء إسلامي (دار الإسلام) تحت راية الدولة العثمانية، وفي قسمة الشمالي والغربي مجال أوروبي (دار الكفر) تمثله القوى الأوروبية المعادية للعثمانيين، وهذا ما جعل فهم واقع التحاق الجزائر بالدولة العثمانية ثم تمايزها واستقلالها عن مركز السلطة العثمانية في اسطنبول فهمًا صحيحًا وتقويمه تقويمًا موضوعيًا أمرين غير ممكنين إلا في إطار هذه الجدلية الثنائية التي طبعت البحر المتوسط، ونفت عن النفوذ العثماني في الجزائر وغيرها من الأقطار المغاربية طابع التبعية والاستعمار. وهذا ما توصل إليه واتبلد عندما أكد «أن العثمانيين لم يستولوا على الجزائر بقوة السلاح، بل كان الجزائريون هم الذين ساعدوا عروج وخير الدين باعتبارهما حاكمين مسلمين للوقوف في وجه الإسبان، ولم يكن عمل هذين (عروج وخير الدين) صادرًا عن طموحات شخصية، وإنما كان نابعًا عن قرار وإقرار من الجزائريين»⁽⁴⁹⁾.

هذه النظرة التي تأخذ بالاعتبار العامل الديني، تكسب الكيان الجزائري في العهد العثماني خصائص عدة تحدد طبيعته، منها:

- أن الحكم العثماني في الجزائر يُعتبر من وجهة الشرعية ومن خلال أنظمة البايلى بايات والباشوات والأغوات، ثم الدايات والدايات الباشوات، استمرارًا للحكومات الإسلامية السابقة التي حكمت الجزائر وباقي أقطار المغرب العربي؛ فالدولة العثمانية بهذا الاعتبار لا تختلف في حكمها للأقاليم العربية الإسلامية عن أنظمة الخلافة الإسلامية السابقة، من راشدية وأموية وعباسية وفاطمية، ما ينتفي معه أي شعور بالاختلاف بين الحاكمين والمحكومين؛ فالكل يسلم بشرعية السلطان «الحاكم الشرعي» الذي يجمع كلمة المسلمين ويوحد صفوفهم من دون اعتبار للاختلافات اللغوية والتباين العرقي أو البعد الجغرافي،

Ernest Watbled, «Pachas et pachas deys (d'Alger)», *Revue Africaine*, vol. 17 (1873), p. 447. (49)

لأن الذهنية الإسلامية قبل تأثرها بالفكر الأوروبي ترفض التمايز القومي وتؤكد الترابط الديني.

- إن الحكم العثماني في الجزائر عمل على توحيد البلاد الجزائرية، وحقق لها أمنها واستقرارها، وأوجد لها الإطار الملائم لتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية، ما دعم مكانة حكام الجزائر، بل دفع عامة الناس إلى طاعتهم والتسليم بسلطتهم، وهذا ما عبر عنه ابن سحنون الراشدي في كتابه الثغر الجماني بهذه العبارة: «فركدت بذلك رياح الفتن وشلت أيدي العتاة، ونسخت أسماء الأمم البربرية في جميع المغرب الأوسط»⁽⁵⁰⁾، وجعله يخص محمد الكبير، باي الغرب، بالتمجيد والثناء: «لكونه كان له في سنين القحط والمصغبة من الإحسان ما لا يشق أحد فيه غباره ولا يصل آثاره ولولاه لهلك الأجناس»⁽⁵¹⁾.

- إن الحكم العثماني الذي كان يقوم على الطائفة التركية ويجعلها فئة متميزة وجماعة محتكرة للسلطة، كان فيه ظلم لغالية الجزائريين وإجحاف بهم، وهذا ما يلاحظ من خلال الحوادث وعبر عنه كثير من الكتاب ورصدته الأشعار والأمثلة الشعبية، لكن لا يمكن، مع ذلك، إدراجه في إطار العلاقات ذات الطابع الاستعماري، لأن ظلم الحكام هو في الواقع تصرف سلطة وأسلوب حكم لا ظاهرة قومية، ومن الضروري التمييز بين طبيعة الحكم الاستعماري التي تقوم على الغزو والإخضاع والتبعية من جهة، وإنزال الظلم الذي يمارسه الحاكم من جهة أخرى، أكان ذلك الحاكم قائداً وطنياً أم محتلاً أجنبياً، هذا إن لم يكن الحاكم الأجنبي، في بعض الأحيان، أعدل من الحاكم الوطني حكماً وأحسن سلوكاً.

أخذ بهذا المفهوم، الذي يستند إلى الرابطة الدينية بين الحكام والمحكومين، كثير من الكتاب الجزائريين، فلم تغرهم الأطروحات الغربية التي تبرر الحاضر بتفسير الماضي وتقويمه، ولم يركنوا إلى الأفكار التي تحكم على الماضي من خلال مناهج فكرية وضعت مبقاً، بل حاولوا نقبل تركة الماضي كما هي، وعدم إخضاعها لأحوال الواقع وطموحات المستقبل، ما أدى بهم في بعض الأحيان

(50) أحمد بن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في إسماع الثغر الوهراني، تحقيق المهدي البرعدي (تسطينة: [د.ن.]، 1973)، ص 54-55 و442.

(51) المرجع نفسه.

إلى جعل أحكامهم تتأثر بالعاطفة ويغلب عليها التوجه الوطني والطابع الحماسي والنضالي، ومن هؤلاء نذكر أحمد توفيق المدني الذي رأى في الوجود العثماني أساس تكوين اللبنة الأولى لدويلات محلية وطنية في بلاد المغرب تجمع شتات الأهالي وتوحد صفوفهم تحقيقاً لرغبة الشعب (بحسب تعبيره)، وتأسيس الدولة بمعناها الوطني الحديث، فكان نتيجة ذلك تحقيق الوحدة الوطنية الجزائرية الإسلامية ضمن دولة واحدة وحول عاصمة واحدة وتحت راية واحدة⁽⁵²⁾. ونذكر كذلك مولود نايت بلقاسم الذي يرى «أن الروابط الجزائرية العثمانية مجرد علاقات تعاون ومساعدة متبادلة، ضمت استقلالية الجزائر استقلالاً تاماً وسيادتها سيادة كاملة»⁽⁵³⁾. ونجد المنحني عنه عند غالبية كتاب الجيل الجديد من الجزائريين، الذين أخذوا بهذه النظرة التي تؤكد حقيقة الكيان الجزائري، مثل منصور بن لرنب الذي يرى «أن المخطط الاستراتيجي للدولة الجزائرية العثمانية هو [بحسب تعبيره] بناء دولة مركزية قوية مهية الجانب من الداخل والخارج، وقلعة أمامية كبرى للإسلام في وجه الصليبية في البحر الأبيض المتوسط»⁽⁵⁴⁾.

أما التوجه الثاني الذي لا يسلم بشرعية الحكم العثماني ويراه نوعاً من حكم استبدادي تعسفي ذي طبيعة استعمارية، فهو يستبعد كل اعتبار لرباط العاطفة الدينية، ولا يأخذ بالمناخ الثقافي والواقع السياسي لتلك الفكرة، بل ينطلق في تحديد موقفه من الاعتبار القومي والتصور الأوروبي لطبيعة السلطة ومفهوم الدولة. وانتهى أصحاب هذا التوجه - في اعتمادهم على الوثائق الأوروبية والمصادر الغربية بصورة خاصة - إلى نفي استقلال الجزائر عن الدولة العثمانية نفيًا كليًا، وعدم التسليم حتى بخصوصية الكيان السياسي للجزائر قبل الاحتلال الفرنسي.

إن أصحاب هذا التوجه وجدوا في الأدبيات الغربية بشأن الجزائر في العهد العثماني الحكم التاريخي المسبق الذي بنوا عليه موقفهم، وهو يتمثل في تقارير ورسائل وكتابات المبشرين والدبلوماسيين والرحالة الأوروبيين قبل الاحتلال

(52) المدني، «الدولة الجزائرية تدافع عن استقلالها».

(53) بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية.

(54) منصور بن لرنب، «المؤسسات السياسية والإدارية الجزائرية في العهد العثماني»، مجلة العلوم

السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر)، العدد 1 (1994)، ص 87-94.

الفرنسي؛ فالأب بير دان مثلاً يعتبر أن الحكام الأتراك في الجزائر وضعوا كل سياستهم في السلاح، وجعلوا حكومتهم تقوم على الحرب فحسب⁽⁵⁵⁾، ويانتي الإيطالي يرى أن الجزائريين في العهد العثماني كانوا في قبضة من حديد لجهاز عسكري يقوم على أجناب يفتقرون إلى الهمة والشرف⁽⁵⁶⁾، والقنصل تانفيل يعتبر الأتراك الذين كانوا يحكمون الجزائر مجرد جماعة من قطاع الطرق واللصوص قدمت من الأناضول، وهذا ما يجعلهم في نظره غير جديرين بالإقطاعات الجميلة التي تسبوا في إفقارها⁽⁵⁷⁾.

عرف هذا الرصيد التاريخي المعادي للوجود العثماني في الجزائر تطوراً نوعياً وكمياً بما أسهم به الفرنسيون في فترة الاحتلال من كتابات عن الجزائر العثمانية؛ فهم كادوا يجمعون فيها على نفي أي شرعية سياسية للحكم الجزائري، واتفقوا على تجريدته من أي طابع وطني، بل ذهب بعضهم إلى وصفه بالتأخر والاستبداد، ما يجعل الاحتلال الفرنسي في نظرهم بمنزلة عملية إنقاذ أخرجت الجزائر من شقائها وتأخرها وألحقها بالعالم المتطور. ومع كثرة هذه الكتابات، نحصر أمثلتنا في بعض ما ورد في محاضر اللجنة الأفريقية التي كانت تنقضي أوضاع الجزائر (1833)؛ فتقرير لابانسونيار نصّ على أن «الأتراك الذي احتلوا الجزائر عسكرياً تسبوا في تدميرها، وأن حكومتهم لم تتج سوى مغنصين وأعداء»⁽⁵⁸⁾. وجاء في ما كتبه روب في تحليله أوضاع الجزائر «أن حكومة الترك كانت حكومة أجنبية بالنسبة إلى الإيالة الجزائرية، نتجت من القوة، بل كانت نتيجة عملية اغتصاب بالقوة على سكان يتميزون بالحيوية والتحمل»⁽⁵⁹⁾. ويذهب الكاتب أوغسطين

R. P. Pierre Dan, p. 111.

(55)

Pananti, p. 410.

(56)

Charles-François Dubois-Thainville, «Mémoire sur Alger (1908)», dans: *Reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger par le chef de bataillon Boutin (1808), suivie des Mémoires sur Alger par les consuls de Kercy (1791) et Dubois-Thainville (1809)*, publiés par Gabriel Esquer, collection de documents inédits et d'études sur l'histoire de l'Algérie après 1830. 2ème série, documents divers; 3 (Toulouse: Impr. du Centre; Paris: Libr. ancienne Honoré Champion, 1927).

La Commission africaine: Rapport de la pinsonnière, voir: Xavier Yacono, «La Régence d'Alger en 1830 d'après l'enquête des commissions de 1833-1834», *Revue des mondes Musulmans et de la Méditerranée*, no. 2 (1966), p. 238.

Eugène Robe, *Origines, formation et état actuel de la propriété immobilière en Algérie* (Paris: Challamel, 1885).

(59)

برنار في حكمه على الحكم العثماني في الجزائر إلى حد القول: «يمكن القول من دون مبالغة إن الجزائر الجزائرية لم تكن موجودة قبل وصول الفرنسيين، فلم يكن لها حتى مجرد اسم تُعرف به، فهي تُنسب إلى مدينة الجزائر، ويمكن أن تدعى دولة الجزائر، أو الإيالة الباربريكية، لأن اسم الجزائر كبلاد لم يظهر إلا بعد عام 1830»⁽⁶⁰⁾.

وحتى أولئك الذين كانت لهم إسهامات متميزة في الكتابات التاريخية المتعلقة بالجزائر العثمانية، لم يكونوا بعيدين عن هذه الآراء؛ فغرامون يستنتج من دراسته للعهد العثماني «أن الأتراك كانوا يحتلون إيالة الجزائر ولم يكونوا قط يحكمونها»⁽⁶¹⁾، وميرسيه يؤكد من خلال قراءاته حول تلك الفترة «أن سياسة الأتراك في الجزائر أسهمت في إخماد كل إحساس وطني لدى الجزائريين، بل أذكت بينهم روح العصية القبلية المعروفة بالصف»⁽⁶²⁾، ولم يتردد مارسيل إميري في القول: «إن ما نطلق عليه الآن اسم الجزائر كان في الواقع مستعمرة تركية»⁽⁶³⁾، ولا يختلف عنه شارل أندري جوليان في دراسته التاريخ الجزائري قبل الاحتلال، حينما اعتبر «أن الحكم التركي للجزائر، المتمثل في الوجدان، لم يكن ذا طابع وطني، ولم يمح بقيام وحدة وطنية أو حدوث تيقظ للضمير الجزائري على الرغم من توافر العوامل المشجعة على ذلك»⁽⁶⁴⁾.

وجدت هذه الآراء، التي ترى في الحكم العثماني سيطرة أجنبية وتبعية استعمارية قبولاً، بل تبنيًا، من بعض الجزائريين الذين كتبوا عن هذه الفترة، ومنهم على سبيل المثال عبد الرحمن بن آشنهو، الذي يرى «أن الإدارة التركية - بحسب تعبيره - إدارة تعمل لملء أكياس الخزينة وجيوب الأقلية التركية الحاكمة الميطرة، وهو ما جعل ثروة البلاد في مثل هذا الوضع أشبه شيء بقطعة حلوى

Augustin Demard, *L'Algérie* (Paris: Plon, 1930).

(60)

de Grammont, p. 413.

(61)

Ernest Mercier, *Comment l'Afrique septentrionale a été arabisée* (Constantine: Impr. L. Marle, 1874), p. 16.

(62)

Marcel Emerit, *L'Algérie à l'époque d'Abdel-Kader* (Paris: Larose, 1951), p. 9.

(63)

Charles-André Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine 1827-1871* (Paris: Presses universitaires de France, 1964), p. 15.

(64)

يأخذ منها كل موظف ما يخول له منصبه»⁽⁶⁵⁾، ونور الدين عبد القادر الذي يرى «أن الحكم العثماني للجزائر يتصف بالتعسف، فهو إقطاعي متبدل لم يكن فيه للأهالي نصيب»، وكذلك محيي الدين جندر الذي أكد «أن حكومة أتراك الوجداني [بحسب تعبيره] أنشئت وتدعمت وحافظت على بقائها، لا نتيجة تطور محلي أسهم به السكان، وإنما بفعل تحكّم الإقطاع، وتفكك المجتمع وتلاشي السلطة وركود الاقتصاد وانهايار المدن وتقهقر الزراعة»⁽⁶⁶⁾. ومن هؤلاء الكتاب نذكر أيضًا مولود قايد، الذي أفرد للحكم العثماني في الجزائر كتابًا خاصًا خلص فيه، بلا حرج وأدلة مقنعة، إلى أن «الأتراك أجنب، وقد ظلوا أجنب طيلة القرون الثلاثة، وذلك لعدم تمكنهم من الاتصال بالسكان المحليين»⁽⁶⁷⁾.

مما يلفت الانتباه أن هذا التوجه المعادي للوجود العثماني في الجزائر كان له صدى لدى بعض الكتاب المشاركة، مثل محمد أنيس وعبد الله عنان والسيد الرافد وقسطنطين زريق ومسعود ضاهر وسيار الجميل، وغيرهم⁽⁶⁸⁾، ولعلهم كانوا في أحكامهم هذه متأثرين بترسبات التجربة العثمانية في بلاد الشام والعراق في أواخر القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى، ومنها بصورة خاصة ظهور النزعة الطورانية بين الأتراك، ومحاولات التريك، وانتشار المد القومي بين العرب، فحاولوا تعميم الواقع الذي تأثروا به في المشرق على أقطار المغرب العربي وفي فترات سابقة للثيقت العربي، فجاءت أحكامهم، التي استبعد منها العامل الديني، لا تختلف في جوهرها عن قناعات الأوروبيين، معتبرين الأتراك حكامًا أجنب وسلطتهم ذات طابع استعماري كان يقوم على سلوك شرقي متأخر منغلّق على نفسه، ورأوا في العلاقات بين مركز الخلافة في اسطنبول ومقر الحكم العثماني في الجزائر علاقة استغلال مارستها الأقلية التركية الحاكمة على السكان لفائدة مركز القرار (اسطنبول) اعتمادًا على تعاون المثقفين واستنادًا إلى قوة السلاح.

Abderrahmane Benachennou, *L'Etat d'Alger en 1870* (Alger: S.N.E.D., [s.d.]), p. 27. (65)

Mohieddine Djender, *Introduction à l'histoire de l'Algérie* (Alger: S.N.E.D., 1968), p. 65. (66)

Mouloud Gaïd, *L'Algérie sous les Turcs* (Tunis: S.N.T., 1974). (67)

(68) ناصر الدين سعيدوني، «نحو مقاربة جديدة لتاريخ العرب الحديث: مناقشة مفاهيم وعرض تصورات»، مجلة الخليج للتاريخ والآثار، العدد 2 (2006)، ص 117-151.

إن هذا التوجه، الذي ينفي استقلالية الكيان الجزائري عن الدولة العثمانية، يقوم على فكر ليبرالي غربي يُخضع الماضي لأحكام الحاضر، ويضحي بالمنطق لفائدة أفكار مستحدثة وتوجهات أيديولوجية وميول سياسية وقناعات ثقافية؛ فهو يحاول تقويم واقع انقضى بحاضر نعيشه، ويأخذ بمفهوم الدولة بحسب النظرة الأوروبية التي تنظر إلى الدولة انطلاقاً من التصورات التي ظهرت في البيئة الغربية وترى في الدولة بناءً عضويًا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكيان المجتمع وطبيعة المحكومين وأفكارهم، ما يتطلب تفاعلاً مستمرًا بين الحكام والمحكومين، وهذا ما لم يعرفه العالم الإسلامي سابقاً، وربما لم يعرفه كثير من أقطاره حتى الآن، لسبب أو آخر.

كما أن هذا التوجه يصطبغ، في جزء منه، بميول يسارية واضحة عندما يحاول إخضاع الكيان الجزائري في العهد العثماني لمواصفات الأمة بحسب المفهوم الماركسي، فيستخلص من خلالها أن الجزائر أمة في طريق التشكل والتكوين (Nation en formation) بفعل الاستعمار الفرنسي لا نتيجة الوجود العثماني، وهذا ما ظل يردده أنصار الفكر الماركسي في الجزائر من دون فهم لواقع التاريخ منذ خطاب موريس توريز الشهير في الجزائر (11 شباط/ فبراير 1939) والذي رأى فيه «أن الأمة الجزائرية في طريق التكوين تاريخياً، وأن من المحتمل أن يكون جهد الجمهورية الفرنسية قد أسهم في تيسير تطورها ومساعدته»⁽⁶⁹⁾.

هذا ما أخذ به جان دريش بصورة خاصة، حين ذكر في دراسته الظاهرة الوطنية الجزائرية⁽⁷⁰⁾ «أن الأتراك أعانوا الجزائريين في رد الإسبان في أثناء القرن السادس عشر، ونجحوا في تنظيم 'نيابة الجزائر'، فكان ذلك أول شكل (forme) لظهور دولة جزائرية منعزلة عن المغرب الأقصى البعيد عن النفوذ التركي، ومنفصلة عن نيابة تونس التي استقلت عملياً مع ظهور الدولة الحسينية بها، وكان لهذه الدولة الجزائرية علاقة بالدول الأوروبية التي عقدت معاهدات مع حكامها (الدايات)،

Maurice Thorez. «Le discours d'Alger le 11 février 1939.» dans: Karl Marx et Friedrich Engels. *Le Marxisme et l'Algérie*, présentés par René Gailissot (Paris: Union générale d'éditions, 1976), pp. 416-417.

Jean Dresch. «Le fait national algérien.» *Hérodote*, no. 11 (1978), pp. 109-124.

(70)

وبذلك أعطى الأتراك الجزائر إطارها السياسي وحدودها التي لم يطرأ عليها أي تغيير كبير حتى الآن». بعد هذا يطرح دريش سؤالاً من وحي نظريته اليسارية، مفاده: هل كان في إمكان الجزائر أن تكون أمة في عام 1830؟ ويجب عن ذلك بقوله: «لا، لم تكن كذلك آنذاك، لأن هذه الدولة لم تكن سوى مجموعة من القبائل التي كان بعضها في خدمة البايليك (الجهاز الحاكم) والآخر كان خاضعاً له بشكل أو بآخر. إن سكان الجزائر لم يكن لهم وعي بالروابط التي تشد بعضهم إلى بعض، كما لم يكن لهم إحساس بارتباطهم بوطن مشترك، إنهم كانوا في جزء كبير من البلاد الجزائرية يخضعون لتأثير قرابة النسب (رابطة الدم sanguinis) التي عوضت عندهم رابطة الإقليم (الانتماء إلى التراب Le jus soli) الذي هو أساس تكوين الأمة». وهذا التوجه نفسه هو الذي جعل روجي باري يقول إن «الجزائر قبل الاحتلال كان لها طبيعة دولة، لكنها لم تكن جزائر إلا بالاسم فقط»⁽⁷¹⁾.

إن الموضوعية التاريخية والنظرة المحايدة لا تقران التوجه المؤيد للوجود العثماني، والذي يعتبر الجزائر دولة متقلة وأمة كاملة اليادة، ولا التوجه المعادي له، والذي يرى أن نظام الحكم في الجزائر نظام مرتبط بالخارج لم يسمح للجزائر بأن تصبح دولة ذات سيادة؛ فالمعطيات المتخلصة من دراسة متأنية تفرض علينا تجاوز ذلك بتسجيل ملاحظات ربما تساعد على الخروج من هذا العرض بأفكار محددة ورؤية واضحة لواقع الكيان الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي، منها:

- أن جل من تناولوا مسألة السيادة الجزائرية في العهد العثماني، الهواة منهم أو المختصون، كانوا متأثرين بأفكار أيديولوجية وقناعات سياسية، أو كانوا مدفوعين بميول ثقافية خاصة، وهذا ما جعلهم في الواقع يسجلون آراءهم ويقرون أحكامهم اعتماداً على قناعتهم في إصرار وتحد في بعض الأحيان، وهذا ما يتنافى وموقف المؤرخ المتخصص والباحث المتقضي، الأمر الذي حال دون توجه الدراسات التاريخية في هذه المسألة نحو التعمق في البحث والوضوح في الرؤية والاعتدال في الحكم والتجرد في التناول الذي نراه ضرورياً في معالجة مسألة في مثل هذه الأهمية.

Roger Paret. «Quand l'Algérie ne savait pas qu'elle était algérienne», *Preuves*, no. 188 (71) (Octobre 1966), p. 69.

- أن الأدبيات التاريخية التي عالجت مسألة السيادة الجزائرية في العهد العثماني، ومع إقرارنا بأهميتها ومكانتها في تشكيل وإثراء الرؤية التاريخية، لم تكن في نظرنا، من العمق والشمول بحيث تصل إلى حد رسم صورة محددة وواضحة لمعالم الكيان السياسي للجزائر في مختلف مراحل تطوره وتعدد أوضاعه وأوجه نشاطه، ما يترك مجال النقاش مفتوحًا، بل يجعل الإسهام في البحث فيه مستقبلًا أمرًا مرغوبًا فيه، خصوصًا في مجال الدراسات السياسية والقانونية والتاريخية.

- أن معالجة مسألة السيادة الجزائرية من خلال النظرة الموضوعية والدراسة المتأنية، التي لا تهمل العوامل التاريخية ولا تلغي الآراء المتباينة حولها، تجعلنا نرى أن المعطيات المتحركة بالكيان الجزائري لا تقرر رأي القائلين باستقلاليتهم المطلقة وسيادته الكاملة، ولا تتماشى وفكرة الذين ينفون خصوصية هذا الكيان ولا يسلمون باستقلاليتهم؛ فالكيان الجزائري في الواقع لم يأخذ شكل الأمة الكاملة السيادة والدولة المطلقة الصلاحيات، ولم يكن قط كيانًا مصطنعًا مرتبطًا بالخارج وخاضعًا لاحتكار أقلية أجنبية، بل هو نتاج عصره وبيئته، وكيان سياسي محلي ساعد في تعميق الشعور بالانتماء والتمايز لدى شرائح واسعة من سكان الجزائر في الريف والمدن.

- أن مسألة السيادة الجزائرية في العهد العثماني تندرج - كما نرى - في إطار حركة عامة هي الظاهرة العثمانية التي كانت نتيجة تطورات تاريخية سابقة وحسيلة أوضاع معينة وعلاقات معقدة تأثرت بها الجزائر كما خضعت لها تونس وطرابلس، وحتى مصر وبعض الولايات العثمانية في المشرق؛ فالجزائر لم تكن أمة بالمعنى الحديث للكلمة، لكنها كانت دولة لها خصوصيتها، وحكومة لها سياستها، ظهرت بفعل عامل التحدي في غرب المتوسط، فواجهت المد الإسباني، وأسهمت في حماية أقاليم المغرب العربي، وتطورت مع تحول الدولة العثمانية من الاندفاع إلى التراجع ومن القوة إلى الضعف ومن التوسع بقوة السلاح إلى محاولة المحافظة عن الأوضاع في شكل حكومات محلية متقبلة للشرعية العثمانية، ما يجعل الجزائر ضمن حركة التاريخ تماثل باقي أقاليم الشمال الأفريقي التي حققت ذاتها وفرضت سيادتها، فهي لا تختلف عن مصر محمد علي وتونس البايات الحسينيين والمغرب الأقصى تحت سلطة العلويين.

- أن النظرة التاريخية الواقعية لقضية السيادة الجزائرية في العهد العثماني تفرض علينا ألا نرى في استقلال الدولة الجزائرية فخراً واعتزازاً ولا في تبعيتها للدولة العثمانية خطأً واستنفاً، لأن وضع الجزائر يتجاوز الأحكام الآنية ويندرج في إطار أوسع، ويستجيب لمتطلبات استراتيجية فرضتها التحولات الداخلية والأوضاع الخارجية؛ فالجزائر، باعتبارها دولة مستقلة في إطار الشرعية العثمانية، تقدم لنا نموذجاً متطوراً للحكم ميزته الأساسية الوحدة من خلال التنوع، والخصوصية في إطار التكامل، ولعل هذا ما نحن بحاجة ماسة إليه الآن في الوطن العربي، لأنه يأخذ الواقع بعين الاعتبار، ويستجيب للطموحات، ويؤكد التمايز القطري، ويشجع الميول الوجدانية، ويحدد، بل يلغي، الآثار الناتجة من تحكّم جماعات الضغط اقتصادياً وعسكرياً، ويعمل على اندماج الأقليات الإثنية والجماعات الأيديولوجية، بل يقدم لنا كذلك نموذجاً ربما نجد فيه الآن الحل الملائم لمعضلة الدولة القطرية التي ترفع شعارات الوحدة القومية، ولكنها تمارس في الواقع سياسة منغلقة تتحكم فيها دوافع جهوية وميول طائفية وتوجهات أيديولوجية، ما يبقي الانقسام ويكرس التأخر والتبعية المستمرة بشعار الاستقلال الوطني؛ فالمأزق الذي وصلت إليه الدولة الوطنية (القطرية) في العالم العربي الإسلامي الآن يفرض على المؤرخين استقراء أبعاد مسألة اليادة (الوطنية) في كل قطر لا في الجزائر فحسب، لأنها الظاهرة التي تمكنهم من تقويم الماضي ورصد توجه حركة التاريخ وتفهم معطياته؛ إذ ليس المهم كيف كنا ولا كيف أصبحنا، وإنما المهم، بل الضروري، هو ماذا سنكون، لأن ذلك وحده هو ما يجعلنا نتعامل مع الماضي بوعي، ونعيش الحاضر بأمل، ونفكر في المستقبل بطموح.

المراجع

1- العربية

ابن العتري، محمد الصالح. فريدة منية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة. مراجعة وتقديم وتعليق يحيى بوعزيز. الجزائر: [ديوان المطبوعات الجامعية]، 1991.

بلقاسم، مولود قاسم نايت. شخصية الجزائر الدولية وهيئتها العالمية قبل سنة 1830. ج 2. قسنطينة: دار البعث، 1985.

بن لرنب، منصور. «المؤسسات السياسية والإدارية الجزائرية في العهد العثماني». مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية. العدد 1 (1994).

بوعبدلي، المهدي. الشجر الجمانبي في ابتسام الشجر الوهراني لأحمد بن محمد سحنون الراشدي. قسنطينة: [د.ن.]، 1973.

التلماني، أبو عثمان سعيد المنداسي. «القصيدة النونية». ديوان (الشعبي). تحقيق محمد بوكوشة. الجزائر: [الشركة الوطنية للنشر والتوزيع]، 1968.

التميمي، عبد الجليل. بحوث ووثائق في التاريخ المغربي. تونس - الجزائر - طرابلس 1816-1871. تونس: الدار التونسية للنشر، 1972.

الجيلالي، عبد الرحمن. تاريخ الجزائر العام. بيروت: دار الثقافة، 1980.

خوجة، حمدان بن عثمان. المرأة. ترجمة محمد العربي زيري. الجزائر: [د.ن.]، 1975.

الراشدي، أحمد بن سحنون. الشجر الجمانبي في ابتسام الشجر الوهراني. تحقيق المهدي البوعبدلي. قسنطينة: [د.ن.]، 1973.

_____. «رسالة أعيان الجزائر الى السلطان سليم الأول سنة 1519». دراسة وتحقيق عبد الجليل التميمي. المجلة التاريخية المغربية. العدد 6 (1976).

سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي. ج 1. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر، 1985.

سعيدوني، ناصر الدين، تاريخ الجزائر في العهد العثماني (الجزائر: دار البصائر، 2013).

_____. والمهدي بوعبدلي. الجزائر في التاريخ. العهد العثماني، «الجانب الاقتصادي والاجتماعي». الجزائر: منشورات وزارة الثقافة، 1984.

_____. «دور قبائل المخزن في تدعيم سلطة البايليك بالجزائر». في: ورقات جزائرية: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2000.

_____. «موظفو الإيالة الجزائرية». في: ورقات جزائرية: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2000.

- _____. الملكية والجباية في العهد العثماني. الجزائر: دار البصائر الجديدة، 2013.
- _____. «نحو مقارنة جديدة لتاريخ العرب الحديث. مناقشة مفاهيم وعرض تصورات»، مجلة الخليج للتاريخ والآثار، العدد 2 (2006).
- كوران، أرجمنت. السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر. ترجمة عبد الجليل التيمي. تونس: منشورات الجامعة التونسية، 1970.
- المدني، أحمد توفيق. «الدولة الجزائرية تدافع عن استقلالها ضمن الجامعة العثمانية، من خلال وثائق الأرشيف العثماني. مجلة التاريخ (الجزائر). العدد 7 (1979).
- _____. محمد عثمان باشا. الجزائر: [د.ن.].، 1936.
- مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر. صياغة ونشر أحمد توفيق المدني. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974.
- المشرقي، عبد القادر. بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانين بوهران من الأعراب كني عامر. تحقيق محمد بن عبد الكريم. بيروت: [د.ن.، د.ت.].
- الوهراني، مسلم بن عبد القادر. خاتمة أنيس الغريب والمافر. تحقيق رابع بونار. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974.

2 - الأجنبية

- Alad Aman (عهد أمان) ou règlement politique et militaire. trad. du turc par M. Albert Devoux. *Revue africaine*. vol. 4 (1860).
- Archives d'outre-mer. Aix-en-Provence. 8 H 3. Organisation de l'Oudjaq d'Alger.
- Benachenhou, Abderrahmane. *L'Etat d'Alger en 1870*. Alger: S.N.E.D. [s.d.].
- Bernard, Augustin. *L'Algérie*. Paris: Plon, 1930.
- Boyer, Pierre. «Des Pachas triennaux à la révolution d'Ali Khodja Dey 1571-1817.» *Revue historique*. no. 495 (Juillet-Septembre 1970).
- Bussy, Pierre Genty de. *De l'établissement des Français dans la régence d'Alger*. vol. 2. 2^{ème} éd. Paris: F. Didot, 1839.
- Chouraqui, André. *Les Juifs d'Afrique du nord vers l'occident*. Paris: Presses universitaires de France, 1952.

- Colombe, Marcel. «Contribution à l'étude du recrutement de l'Odjaq d'Algérie.» *Revue africaine*, vol. 87 (1943).
- Dan, R. P. Pierre. *Histoire de Barbarie et de ses corsaires*. Paris: P. Rocollet, 1637.
- Deny, Jean. «Les registres des soldes des Janissaires conservés à la Bibliothèque Nationale d'Alger.» *Revue africaine*, no. 61 (1920).
- Djender, Mohieddine. *Introduction à l'histoire de l'Algérie*. Alger: S.N.E.D., 1968.
- Dresch, Jean. «Le fait national algérien.» *Hérodote*, no. 11 (1978).
- Dubois-Thainville, Charles-François. «Mémoire sur Alger (1908).» dans: *Reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger par le chef de bataillon Boutin (1808), suivie des Mémoires sur Alger par les consuls de Kercy (1791) et Dubois-Thainville (1809)*, publiés par Gabriel Esquer, collection de documents inédits et d'études sur l'histoire de l'Algérie après 1830. 2ème série, documents divers; 3 (Toulouse: Impr. du Centre; Paris: Libr. ancienne Honoré Champion, 1927).
- Eisenbeth, Maurice. «Les Juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque turque 1516-1830.» *Revue africaine*, vol. 96 (1952).
- Emerit, Marcel. *L'Algérie à l'époque d'Abdel-Kader*. Paris: Larosc, 1951.
- . «L'Algérie de 1830 comparée aux autres pays méditerranéens.» *Information historique* (1963).
- . «Le Voyage de la Condamine à Alger 1731.» *Revue africaine*, vols. 97-98 (1953-54).
- Gaïd, Mouloud. *L'Algérie sous les Turcs*. Tunis: S.N.T., 1974.
- Grammont, Henri-Delmas de. *Histoire d'Alger sous la domination turque 1515-1830*. Paris: E. Leroux, 1887. et: 2^{me} éd. Paris: Editions Bouchène, 2002.
- Julien, Charles-André. *Histoire de l'Algérie contemporaine 1827-1871*. Paris: Presses universitaires de France, 1964.
- Lapène, Edouard. *Tableau historique de l'Algérie*. Metz: S. Lamort, 1845.
- Le Roy, J. B. *État général et particulier du royaume d'Alger*. La Haye: Antoine Van Dole, 1750.
- Mantran, Robert (ed.). «L'État ottoman au XVIIIème siècle: la pression européenne.» dans: *Histoire de l'Empire ottoman*. Paris: Fayard, 1989.
- Mercier, Ernest. *Comment l'Afrique septentrionale a été arabisée*. Constantine: Impr. L. Marle, 1874.

- Millot, Louis. «Le gouvernement et l'administration de l'Algérie.» dans: *L'Oeuvre législative de la France en Algérie*. Paris: F. Alcan, 1930.
- Miquel, André. *L'Islam et sa civilisation l'II-XI^{ème} siècles*. 2^{ème} éd. Paris: A. Colin, 1977.
- Morgan, J. *Histoire des états barbaresques: Royaume d'Alger*. Paris: Chaubert: Hérisant, 1757.
- Olisson, Mouradgca D'. *Tableau général de l'empire Ottoman*. Paris: Imprimerie de Monsieur, 1787-1790.
- Pananti, Filippo. *Relation d'un séjour à Alger*. trad. par Bianchi. Paris: Le Normant, 1820.
- Panzac, Daniel. *Les Corsaires barbaresques 1800-1820*. Paris: Éditions du C.N.R.S., 1999.
- Parci, Roger. «Quand l'Algérie ne savait pas qu'elle était algérienne.» *Preuves*, no. 188 (Octobre 1966).
- Peyssonnel, Jean André. *Voyage dans les régence de Tunis et d'Alger*, vol. 1. Paris: M. Dureau de la Malle, Librairie Gide, 1838.
- Plantet, Eugène. *Correspondance des Deys d'Alger avec la cour de France 1579-1833*. 2 vols. Paris: F. Alcan, 1889.
- Robc, Eugène. *Origines, formation et état actuel de la propriété immobilière en Algérie*. Paris: Challamel, 1885.
- Saidouni, Nacereddine. *L'Algérois rural à la fin de l'époque ottomane 1791-1830*. Beyrouth: Dar al-Gharb al-Islami, 2001.
- Serres, Jean. *La Politique turque en Afrique du Nord sous la monarchie de juillet*. Paris: P. Geuthner, 1925.
- Shaler, William. *Esquisse de l'état d'Alger*, trad. de l'anglais par Bianchi. Paris: Ladvocat, 1830.
- Tassy, Jacques-Philippe Laugier de. *Histoire d'Alger et du bombardement de cette ville en 1816: Description de ce royaume et des révolutions qui y sont arrivées.* Paris: Piltan Libraire, 1830.
- Temimi, Abdeljalil. *Recherches et documents d'histoire maghrébine 1816-1871*. Tunis: [s.n.], 1908.
- Thorez, Maurice. «Le discours d'Alger le 11 février 1939.» dans: Karl Marx et Friedrich Engels. *Le Marxisme et l'Algérie*. présentés par René Gallissot. Paris: Union générale d'éd, 1976.

- Tollot, Jean-Baptiste. *Nouveau voyage fait au Levant 1731-1732*. Paris: Duran Libraire, 1742.
- Vayssettes, Eugène. «Histoire des Beys de Constantine.» *Revue africaine*, vol. 3 (1858).
- Watbled, Ernest. «Paclas et paclas Deys (d'Alger).» *Revue Africaine*, vol. 17 (1873).
- Weissmann, Nahoum. *Les Janissaires: Étude de l'organisation militaire des Ottomans*. Paris: Librairie Orient, 1964.
- Yacono, Xavier. «La Régence d'Alger en 1830 d'après l'enquête des commissions de 1833-1834.» *Revue des mondes Musulmans et de la Méditerranée*, no. 2 (1966).

الفصل الثاني عشر

«الغرب الإسلامي» وموقفه

إزاء صعود السلطنة العثمانية وحضورها في المتوسط

856-942هـ / 1453-1535م

(قراءة جديدة في جذور الاتصال

ومواقف السلطة والنخبة)⁽¹⁾

لطفي بن ميلاد

مقدمة

يجد مؤرخ نهايات العصر الوسيط في العالم المتوسطي - والمقصود بذلك تلك الفترة الممتدة من منتصف القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي إلى أواسط القرن الحادي عشر الهجري/ السادس عشر الميلادي - أنه أمام

(1) يدين الباحث بالشكر للدكتور عبد الجليل التيمي على قراءته هذا النص. والدكتور التيمي رائد درس التاريخ العثماني في الجامعة التونسية.

جملة من الحوادث الكبرى السريعة والكثيفة في نواح عدة من هذا العالم. ومن أهم هذه الحوادث سقوط الإمبراطورية البيزنطية (856هـ/ 1453م) والأندلس (897هـ/ 1492م) نهائياً بعد قرون طويلة من التفقه أمام القوى الجديدة، في الوقت الذي يفتح الصراع المحموم بين هذه القوى على ساحات المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي إلى اكتشاف العالم الجديد، وهو اكتشاف من الخطأ الكبير أن يُعتبر اعتباطياً، إذ هو نتيجة طبيعية لذلك الصراع الذي أنهك الواسطات الأوروبية لجلب بضائع الشرق؛ فصعود السلطنة العثمانية على مدى ثلاثة قرون (1389-1689)، وحصارها شرق أوروبا والمتوسط لم يأتيا من فراغ، بل كانا نتيجة لذلك الرد الطبيعي من الشرق على حركة الصليبين (1100) وامتداداً لذلك الحراك البشري الهائل (ذي الطبيعة القبلية البدوية الحربية) الذي انطلق من سهول آسيا الوسطى وغرب فارس، ابتداءً من السلاجقة (1071) مروراً بالمغول (1241) والتار (1401) وانتهاءً بالعثمانيين (1453)، وكان أشبه بحراك كل من البرابرة والعرب الذي أنهى إمبراطوريات العالم القديم من نهاية القرن الرابع الميلادي إلى مطلع القرن الثامن الميلادي (طبعاً مع فارق في التقنية والثقافة).

حري بنا اليوم، وبعد خمسة قرون على ولوج العثمانيين الأرض العربية، العودة إلى فهم الأوضاع التي حَقَّتْ بذلك، وبالتحديد دخول الجزء الغربي من «المنطقة العربية الإسلامية» التي اندثرت سلطاتها بُعيد انتهاء السلطنة المملوكية (922هـ-966هـ/ 1517-1557م)، ما يدعونا إلى محاولة فهم الصلات التي ربطت السلطنة العثمانية بسلطات الغرب الإسلامي الوسيط، ابتداءً من صعودها في أواسط القرن التاسع الهجري - الخامس عشر الميلادي، مروراً بالمألة الأندلسية - «المورسكية»، ثم الحضور في شمال أفريقيا. فكيف تطورت صلات سلطات الغرب الإسلامي بالسلطات العثمانية طوال قرن من سقوط بيزنطة (1453-1557)؟ وما دور السلطة والنخب والأهالي في حضور العثمانيين في «الشمال الأفريقي»، ثم اندثار «السلطات الوسيطة» لفائدة العثمانيين في شرق المغرب على الأقل؟

أولاً: في أصول التواصل بين «أهل الغرب الإسلامي»
ومجال السلطنة العثمانية
خلال النصف الثاني من القرن التاسع الهجري/
الخامس عشر الميلادي

1 - «المغاربة» في آسيا الصغرى خلال القرن التاسع الهجري/
الخامس عشر الميلادي

قدّم لنا بعض كتب التراجم المشرقية⁽²⁾ معطيات قليلة لكنها تفيد بأن النخب ذات الأصلين المغربي والأندلسي كانت تعرف مجال السلطنة العثمانية حتى قبل سقوط القسطنطينية؛ هذا المجال الذي ظل يُعرف أكثر من نصف قرن بمجال «الروم»، فتفهم من خلال الأدبيات المتأثرة بذلك الصراع الذي جدّ مع السلطنة المملوكية ولم يته إلا بانتهاء وجود السلطنة ذاتها. لكن هذه الكتب لا تعطينا السياقات التي جرى فيها الانتقال من المجال المملوكي (ذي المذهب الشافعي ثقافياً) إلى المجال التركي (ذي المذهب الحنفي)، خصوصاً أن النخب العلمية (المغربية)، أي العائدة إلى الغرب الإسلامي (الممتد مجالها من طرابلس إلى آخر نقاط الحضور الإسلامي في الأندلس)، عانت كثيراً أعمال السلطة ومشكلات مع العامة والمجتمع المحلي. وما زلنا حتى الآن لا نملك دراسات بشأن تلك التناقضات الفقهية التي تبرز بين المذهب المالكي والمذهب الشافعي عند إصدار الأحكام، وما الذي دعا علماء مالكيين إلى الاقتراب من مجال جديد لغوي (غير عربي) وثقافي (حنفي)، ومن دون أن نتجاهل طموح كثيرين إلى الارتقاء ونيل الامتيازات. وهذا أمر لا يعفي السلطة التركمانية الجديدة من إغراء ذوي الخبرة والمتمكنين من العلوم النية في أصول الدين وعلم الحديث بصورة خاصة، بعد أن اعتمدت استراتيجية المدارس منذ قرون من الزمن، ما جعل أحدهم يرتقي سلم رتب التدريس، وهو شمس الدين القسطنطيني في مدينة بروسة (بيروسة). وربما كان

(2) شمس الدين محمد بن عبد الله السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (بيروت: دار مكتبة الحياة، [د.ت.])، ج 1، ص 90، 126؛ أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ([د.م. - د.ن. - د.ت.])، ج 7، ص 215، 236.

ثمة جوال مغربية مستفيدة من الحراك التجاري بين المشرق والمغرب، بل ربما استفادت من وجودها هناك لإدارة تجارة تعنيها وشكلت مجموعات اجتماعية تدير شؤونها بنفسها.

إن من يتأمل في قائمة هؤلاء يكتشف أنهم استقروا بعد صعود العثمانيين إلى السلطة في عام 957هـ/1453 م، ويجد معاملات تعود إلى الفترة بين 870هـ/1466 م - 918هـ/1512 م، ما يدل على بدء استقرار التجار المغاربة هناك بعد اضطراب خطوط جمهورية البندقية التجارية⁽³⁾، وإن كان يغلب على هؤلاء لقب «المغربي» الذي يُطلق عادة على كامل فضاء شمال أفريقيا، مع إضافة «التونسي» إلى بعضهم و«الطرابلسي» إلى بعضهم الآخر. والمعلومات المتوافرة لدينا تحصرنا في بيرصة، التي كانت تمثل الميناء العثماني الأقرب في خطوط التجارة الشرقية إلى المغاربة، لكن هذا لا يعني أنه لم يكن هناك تجار مغاربة في أماكن أخرى من مجال هيمنة السلطة العثمانية، من دون أن ننسى علاقتهم بالسلطة فيها. والأهم من ذلك هو دور هؤلاء في التقريب بين السلطنات المغربية والسلطة العثمانية؛ فالمصالح التجارية جعلت الحفصيين سابقين إلى البلاط العثماني في أواسط خمسينيات القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي.

2- الحفصيون والعثمانيون خلال النصف الأخير من القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي

لا بد أن نلفت الانتباه إلى أن علاقات الحفصيين بالعثمانيين كانت مبكرة جدًا. وعلى الرغم من قلة المصادر المحدودة في هذا الصدد، فإن بعض أرشيفات جمهورية البندقية يذكر لنا عودة سفيرين حفصيين من القطنطية في آب/أغسطس 1454⁽⁴⁾، لنجدهما في نابولي قبل نهاية ذلك العام، وذلك بعد أن

(3) خليل ساحلي أوغلي، «من سجلات محاكم الشرع في بورصة. مغاربة في تركيا في آخر القرن الخامس عشر 1 و2»، في: خليل ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني. بحوث ووثائق وقوانين، سلسلة الدولة العثمانية تاريخ وحضارة؛ 4 (اسطنبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، 2000)، ص 293.

(4) روبرت برنشتيك، تاريخ إفريقيا في العهد الحفصي. من القرن 13 إلى نهاية القرن 15 م، ترجمة وتحقيق حمادي الساحلي، السلسلة الجامعية (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988)، ج 1، ص 292.

أسرتهما في سراقوسة (صقلية) الحربية الأراغونية، وربما بقي هذان السفيران في البندقية حتى عام 860هـ/ 1456م، بعد مصاعب ومفاوضات طال أمرها. وليس في وسعنا أن نؤكد إن كانا يحملان رسالتين، وفي أي موضوع، وإن كان التقارب بين موعد وصولهما وحدث إسقاط القسطنطينية لا يعفينا من طرح فرضية أن الرسالتين كانتا تتضمنان عبارات تهئة وطلب إقامة علاقات دبلوماسية مع السلطة الجديدة، لكن وصولهما على مركب بندقي في وقت تزامن مع موعد إجراء اتفاق تجاري بين البندقية والأتراك في 18 نيسان/ أبريل 1454، يجعلنا ندرك أن الحفصيين مثلوا جزءاً من الصلات التجارية بين البندقية والعثمانيين وإن بصفة مؤقتة، وربما طلبت البندقية وساطة حفصية في هذا الشأن. ولعل الأهم هو أن ذلك كان في مقابل استفادة الحفصيين من هذا الاتفاق. ويوحى بقاء هؤلاء في البندقية مدة غير قصيرة بدورهم في تلك المفاوضات التي دارت هناك، الذي لا نستبعد أن يكون إنشاء خطّ المرور «دبل ترافيكو» في عام 864هـ/ 1460م، الذي فرض مرور المراكب البندقية، وبالتالي سهل حالات التواصل بين السلطين العثمانية والحفصية. ثم إننا لا نعتقد أن السلطة الناشئة حديثاً، والمهتمة بتأمين حدودها الشمالية في أوروبا، أعربت عن توجه ما في هذا الشأن يهتم الحوض الغربي للمتوسط، وما لبثت أن دخلت في حروب مع البندقية بعد أن رفضت تجديد الاتفاقات التي نجح البنادقة في تجديدها حال صعود الأتراك إلى السلطة في بيزنطة، ما يدل على أن مشروعهم المتوسطي أخذ يتطور بشكل جذي دبلوماسياً وتجاريًا، وعلى حاب الحفصيين بالتأكيد؛ إذ لم يكن في وسع السلطة الحفصية أن تواصل مع شرق المتوسط أساساً إلا عبر إعادة توزيع الأرباح المكتبة من الحضور البندقي في موانئها (تونس بصورة خاصة)، ما يعني أن السلطة الحفصية تضررت من التقدّم الهائل الذي حققه العثمانيون على حاب المراكز البندقية. ولا يمكن حتى الآن تأكيد ما إذا كان البنادقة قد طلبوا تدخّل الحفصيين في وساطات من هذا النوع، لكننا نعرف - مثلاً - أن اضطراب الخطوط البندقية دفع بحكام رودس (فرسان الإسياتارية) في عام 1477 إلى المجيء حتى تونس، لضمان الإمداد بالقمح الذي انقطع بعد توقف (دبل ترافيكو).

لم يكن هناك، حتى ثمانينيات القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، اهتمام متبادل بين السلطة العثمانية وسلطات الغرب الإسلامي، لكن اصطدام العثمانيين بالقضية التي أثارته إمارة القراقونيلو وبداية صراعهم مع المماليك أعاد الحفصيين إلى واجهة ساحة البحر المتوسط الدبلوماسية، وفي الحقيقة طرحت وساطة للتدخل - بالحنى - لحل الصراع الحدودي المملوكي قضايا كثيرة؛ ففي مصادرنا ورد أن المماليك هم من توجهوا إلى السلطان الحفصي أبي عمرو عثمان للتوسط في هذا الصراع⁽⁵⁾، وبالنظر إلى العلاقة الطيبة بين الجراكمة والحفصيين خلال القرن المذكور⁽⁶⁾، لا نتغرب توجه بعض الجراكمة إلى تونس طلباً لتقبل وساطتهم، لكن كان دون ذلك أن يوافق الطرف الآخر في الصراع (أي العثمانيين)، وهو ما اتضح لنا في ما بعد من أن الدبلوماسية بين الحفصيين والعثمانيين كانت موجودة، وإن تكن غير ظاهرة لدينا، فنحن هنا في بداية مشكل إستوغرافي هو انعدام الكتابات التاريخية للزمن الحفصي، ويجب الانتظار حتى قرنين لنقرأ ما كتبه ابن أبي دينار ومصادر أخرى متأخرة، ما يدفعنا إلى الاعتماد على ما توافر من معلومات في المصادر المشرقية، وهي تنتمي إلى مجال معني بالحادث (المشرق المملوكي) وما توافر من وثائق؛ فالسخاوي ينقل لنا الآتي: «القلشاني (؟) أخو حسن... ومحمد، مات مقتولاً بأيدي الفرنج في 12 شوال سنة 891 هـ - 1486 - 1487 م قبل إكمال السنين لحمله رسالة من صاحب تونس لملك الروم وأخرى لملك مصر، يشير فيهما بالصلح والكف فقتلوه قبل وصوله لهما»⁽⁷⁾، فالأمر تطلب سنوات قليلة للاتفاق على هذه الوساطة الحفصية. ويبدو أن المماليك كانوا في متابعة لمسار السفير الحفصي، الذي كان يحمل رسالتين، فهل كانت الرسالة الثانية، الموجهة إلى مصر، محتملة بإجابة عن نتائج خطابه إلى العثمانيين، وبالتالي يكون مقتله قد جرى في عرض البحر فيما كان في طريقه إلى مصر، وفي وقت كانت العلاقات متوترة مع الأرغونيين أيضاً، حيث إن مصطلح «الفرنج»، مثله مثل مصطلح «الروم»، يعود إلى الفترة الوسيطة المبكرة (فترات الانتصار الإسلامي)

(5) ابن يوسف الصغير، التكميل المشفي الغليل بكتاب العبر، المكتبة الوطنية التونسية، مخطوط رقم (5264).

(6) لطف بن ميلاد، إفريقية والمشرق المتوسطي من أواسط القرن 5 هـ - 11 م إلى مطلع القرن 10 هـ - 16 م: وقائع الانفصال وتحديات الاتصال (تونس: المطبعة المغاربية للنشر، 2011)، ص 124.

(7) السخاوي، ج 10، ص 258.

ويدل على أن المسلمين لم يعوا حق الوعي حقيقة التحولات العميقة والقوية في المتوسط، والتي أخرجتهم حقيقة من دائرة الحضور الفعلي والإيجابي في هذا المجال⁽⁸⁾. ولا يُعرف في الحال نفسها من كان المستفيد من قتل السفير وإبقاء الصراع على حاله إن لم يكن البادقة أنفسهم، الذين يحاولون حماية مصالحهم التجارية. ولكن إن حصل هذا الأمر لأغضب الحفصيين المتعاقدين معهم تجاريًا، وهذا مستبعد، لأن من المعروف لدينا أن الحفصيين استعملوا المراكب البندقية المخولة، قبل غيرها، الوصول إلى سراقوسة. ثم هو كان دون المجال الإغريقي، علمًا أننا لا نعرف شيئًا عن تاريخ انطلاقه من تونس. ولئن ترجح لدينا أن السفير المذكور كان يمثل تلك الحلقة المفقودة من أسيرة القلشاني - القضاة - الذين خدموا الحفصيين طوال النصف الثاني من القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، فمن المرجح لدينا أيضًا أن مقتله أوعز إلى أبي عمرو عثمان بإرسال سفير آخر، وذلك في زمن لا يتجاوز عام 892هـ/ 1488م، الذي مات فيه أبو عمرو، على ما يبدو. وفي جميع الحالات، يصل إلينا بعض مقتطفات من الرسالة التي تحتوي على مديح كبير للانتصارات العثمانية، وتؤكد نفوق «البارود» التركي على أمم «الكفار»، إضافة إلى التذكير بفكرة «الجهاد»، وهو المصطلح الذي يطلق عادة على الحروب ضد المبيحين. وحري بنا الانتباه أيضًا إلى طرح قضية أولوية الأندلس، التي ستلهم أهل الأندلس، خصوصًا بعد سقوط آخر معقلهم وفقدان حكمهم، بالأمل العثماني مدة نصف قرن؛ فمن اليقين لدينا أن يحمل ردًا إيجابيًا على الحفصيين، لكن من اللافت للانتباه التوقف عند هذا الرد لفهم حيثيات التواصل بين الطرفين، ولم يتوافر لدينا سوى رسالتين، الأولى مجهولة التاريخ، وهي رسالة من السلطان الحفصي في تاريخ مجهول؛ فهل هي الرسالة نفسها التي حملها السفير القلشاني المقتول، إن كان قد قُتل فعليًا في أثناء عودته من اسطنبول في اتجاه القاهرة. وبالتالي، يكون أبو عمرو عثمان قد أرسل سفيرًا واحدًا قبل وفاته، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف بقيت الرسالة في تونس ليطلع عليها مصدرنا المتأخر (النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري - الثامن عشر الميلادي)⁽⁹⁾، وإذا

Lotfi Ben Miled, *L'Occident chrétien vu d'occident musulman: Les Hafsides et leur temps* (8) 1235-1535, sous presse.

(9) الصغير، التكميل المشفي الغليل بكتاب العبر.

لم يحصل، فمن المؤكد أن السلطان أبو عمرو عثمان أرسل سفيرًا ثانيًا عقب علمه بمقتل سفيره في عرض البحر (ولا نعلم في ذات الواقعة كيف علم بذلك)، وإذا حصل هذا الأمر، فليس معروفًا اسم هذا السفير (الثاني) ولا تاريخ خروجه من تونس ووصوله إلى اسطنبول، وما إذا كان تعطل لإرساله إلى هناك. وربما تكون وفاة السلطان أبي عمرو عثمان في نهاية العام ذاته (892هـ/ 1488م) قد أربكت الأوضاع حتى صعود عبد المؤمن الحفصي إلى السلطة وإرساله سفيرًا آخر هو القاضي أبي عبد الله محمد الحلقاوي⁽¹⁰⁾.

في هذا السياق، تُطرح أسئلة عدة، منها: هل هذا الأخير هو السفير نفسه الذي بقي في انتظار استقرار الأوضاع لإرساله من جديد إلى البلاط العثماني، أم أن مصر المملوكية أرسلت طلبًا ثانيًا إلى عبد المؤمن الحفصي تطلب فيه إعادة إرسال وساطة ثانية؟ فمن اليقين أن المراسلات والوساطات بين المملوكي، النظام الحفصي، والنظام العثماني لم تنته قط إلا بقبول العثمانيين الصلح مؤقتًا في عام (496هـ/ 1491م)⁽¹¹⁾. لكن ذلك لم يدم زمنًا طويلاً؛ فالأوضاع خلال العشرية الأخيرة من القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي جاءت لغير مصلحة الحفصيين والمماليك على حد سواء. أما الأندلس المنتهية ومصير المسلمين هناك، فكانا محور التواصل مع العثمانيين على مدى نصف قرن في أقل تقدير.

ثانيًا: عالم يتغير لغير مصلحة سلطنات الغرب الإسلامي

1- انهيار الأندلس: انفجار الوضعية المورسكية وتطور «الأمل في العثمانيين»، 1492-1542

ينظر متبع الحوادث التي جرت في المتوسط خلال النصف الثاني من القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي بعين الحذر إلى تلك البحوث التي

(10) شهاب الدين بن محمد ابن الحمصي، حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، تحقيق عمر عبد السلام تدمري (بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1999)، ج 1، ص 327.

(11) محمد عدنان البخيت، «رسالة من السلطان بايزيد الثاني إلى عبد المؤمن ابن إبراهيم بن أبي عمرو عثمان الحفصي سنة 896هـ/ 1491م»، المجلة التاريخية المغربية، العددان 10-11 (1978)، ص 69.

Ben Miled, *L'Occident chrétien vu d'occident musulman*.

أطنت في الحديث عن ماعدة عثمانية للأندلس، أو حتى التفكير في «إنقاذ» ما تبقى من الأندلس. وينظر بعين الحذر أيضًا إلى سفارة أولى (أندلسية) وصلت إلى القسطنطينية في عام 1477⁽¹²⁾. وما دما نتحدث عن سفارة أندلسية، فإنما نقصد هنا أنها مرسله من «غرناطة» (بني الأحمر). ولكننا نعرف أي طريق سلكته هذه السفارة، ومن صاحبها، وما موضوعها بالضبط، ولا نوع المساعدة المطلوبة، بل نعرف أن في تلك الفترة بدأ فرض إجراءات متشددة على المسلمين الواقعين تحت الحكم الإسباني الجديد، وازدادت تشددًا ما يزيد على قرن من الزمن، بغية إلغاء معالم الهوية الثقافية لهؤلاء المسلمين، وحثهم على الخروج من الأندلس. كان الأمر إذا يتعلق بطلب تهيل مغادرة الأندلس، وبخاصة من تبقى من النخب الأندلسية. أما من جهة السلطة العثمانية التي كانت تخوض حروبًا عنيفة في شرق أوروبا برًا وبحرًا، فالانتصارات التي كانت تحققها هناك كانت تضيي نوعًا من الأمل على مسلمي ما تبقى من الأندلس باعتبار الانهيار الحاصل في المغرب لسلطنات «شمال أفريقيا»، وكأن الأمل لم ينقطع قط؛ فالطلب الأول، المؤكد لدينا على الأقل، ووجهه إلى السلطان بايزيد الثاني بعدما يُس من طلب سابق إلى السلطان المملوكي، الذي كان أعجز من المس من المجموعات الدينية والتجارية اللاتينية التي كانت تفد إلى الشرق المملوكي. لكن الطلب الذي وجهه إلى السلطان بايزيد لم يكن مباشرًا بل عبر الوساطة الحفصية، لحل الصراع الحدودي مع المماليك؛ إذ يبدو أن بعد سقوط مالقة في عام 891هـ / 1487م، حل محمد علي بن الأزرق في تونس الحفصية، وربما كان هو مصدر المعلومات المتحدثة عن عدد المدن الأندلسية التي لم تقط حتى عام 1492 في رسالة أبي عمرو عثمان إلى بايزيد التي يذكر فيها أولوية التدخل للإنقاذ (العامل الديني). لكن موت أبي عمرو عثمان، ثم اضطراب الأوضاع في البلاد الحفصية⁽¹³⁾، وتصارع سقوط ما تبقى من الأندلس، كل ذلك أنهى التمثيل الدبلوماسي للوفود الأندلسية، لكنه لم ينه اتصالاتها باسطنبول؛ إذ تغيرت واتخذت أشكالًا أخرى، منها تلك الأدبيات المتوسلة التي لا تصل إلينا إلا نادرًا، خصوصًا في تلك القصيدة الشهيرة التي نقلها

(12) عزيز سامح الشر، الأتراك العثمانيون في شمال أفريقيا، ترجمة محمود علي عامر (بيروت:

دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1989)، ص 40.

(13) الصغير، التكميل المشفي الغليل بكتاب العبر.

لنا المقرري في 905هـ/1501-1502م⁽¹⁴⁾. ولا نعرف كيف وصلت القصيدة، لكن تيسر لنا أن نعرف حاملها، ويدعى صالح الشريف⁽¹⁵⁾، ولكنا غير متأكدين إن كان هو كاتبها أم لا. وعن طريقة وصوله إلى هناك واتصاله بالبلاط العثماني، ومدى إجابة البلاط عن هذه القصيدة الواردة إلينا في 61 بيتاً، يبدو أنها أتت بعد قرار التعميد الإجباري لمسلمي الأندلس في عام 905هـ/1501-1502م. وعلى الرغم من طابعها الشعري، فإنها كناية عن تقرير مفصل عن واقع التعذيب القسري والمحن التي عاشها هؤلاء تحت الحكم الميحي، ومتضمن استغاثة متكررة للاستغاثة، فنجد في مطلع القصيدة ما يفيد بتجديد التحية (وهو ما يدل على أن تحايا أخرى سبقتها)، لكن اللافت للانتباه هنا ذكر لقب «خليفة»، وهو أمر يبدو لنا مبكراً جداً في الاعتراف بأحقية العثمانيين في منصب الخلافة، بعد ما تبين للأندلسيين بؤس مؤسسة الخلافة وعجز السلطان المملوكي في مصر عن تقديم النجدة. وتتوغل القصيدة في تفصيل القرارات المتخذة من «الروم الأعلاج» وفي وصف حالات الاغتصاب وأكل المحرمات، وإحراق المصاحف، والمنع من إقامة العبادة، ثم الانتقال إلى مرحلة التأوه على الواقع الجديد الناتج من تغير الديانة والأسماء العربية وتدمير المآجد، ثم الانتهاء بالاستغاثة وطلب التماس التدخل السلطان بايزيد لدى بابا الكنية الميحية، مع التذكير بالاتصالات المبدولة سابقاً معه من السلطان المملوكي، والتي لم تؤد إلى أي نتائج تذكر، مع الإمعان في تصوير المشاهد الفظيعة لعمليات التعذيب والتدمير التي تعرض لها هؤلاء المسلمون في الأندلس والتي لم تزددهم إلا تمسكاً بالحفاظ على ديانتهم. وربما كانت هذه القصيدة طلب إغاثة للخروج من إسبانيا لا نعرف ما مدى استجابة السلطان العثماني لها؛ إذ إن كمالي ريس سرعان ما دعا إلى العودة إلى القواعد البحرية المركزية، لكن الرسائل والتواصل لم يعفيا هؤلاء من مواصلة عقد الأمل على سلطان الترك، بل إنهم لم يكتفوا بذلك، بل هناك أيضاً الرسائل التي تواصلت مدة أربعين سنة، وربما أكثر، فهؤلاء كانوا في قلب اللعبة الإقليمية،

(14) مريدس غارسيا أرينال، «القصيدة التي أرسلها مسلمو الأندلس إلى السلطان العثماني طلباً لـنجدة»، في: مريدس غارسيا أرينال، المورسكيون الأندلسيون، ترجمة جمال عبد الرحمن (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003)، ص 42.

(15) عبد الرحيم بنحادة، المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر (تونس: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 1998)، ص 30.

وكانوا على متابعة دقيقة لما كان يحصل هناك، وهو ما نفهم منه أيضًا تواصلهم مع العالم الخارجي بأشكال وطرق عدّة (إنها الحرب السرية التي عاشها هؤلاء أكثر من قرن). وقد وصلت إلينا آخر الرسائل التي كان يمكّن الاطلاع عليها إلى حد الآن، وهي مؤرخة بين 19 و 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1541⁽¹⁶⁾، لكن لم تنسَ لنا معرفة اسمي محرّرها ومرسلها، ولا تفصيلات وصولها، والوسائل التي مرت بها. كما يمكن أن نفهم أيضًا محاولة السلطنة العثمانية لفهم ما يدور في عالم المورسكيين، من دون أن نتأكد من حقيقة الرغبة في الوصول إلى تلك المناطق، والأهم من ذلك الرغبة في الوصول من غيرها. إننا نجد في هذه الرسالة أرقامًا دقيقة عمن تبقى من مسلمي إسبانيا في عام 546هـ/1540م (نحو 364 ألفًا، منهم 50 ألفًا في غرناطة). وتكرر في هذه الرسالة شكاوى عدة عن المأساة التي عاشها هؤلاء المسلمون والتي تضاعفت قوتها مع التقدم في الزمن تحت الحكم المسيحي في إسبانيا، فيما واصلوا طلب النجدة والاستغاثة أمام هول المحن والشدائد. ولعل عجز سلطنات المغرب الإسلامي عن إغاّتهم جعلهم لا ينظرون إلى الأمر على أنه تخلّ وخذلان منها فحسب، وإنما جعلهم أيضًا ينظرون لخير الدين باربروسا وإنقاذه الجزائر التي أصبحت عثمانية منذ مدّة على أنه المنقذ الوحيد. ويبدو أن تزامن ذلك مع هزيمة شارلكان في العام نفسه في المعركة البحرية ضد باربروسا في الجزائر، أسهمت في الدفع بهذه الرسالة ودعم طلب باربروسا الإمداد اللوجستي والعسكري حتى يتسنى لهم إنقاذ ما يمكن إنقاذه. ومع هذه الرسالة وانعدام الدعم بعد موت باربروسا، لم يبق لهم إلّا الثورات والتمردات «الفاشلة»، في واقع ما عاد منذ مدّة يصب في مصلحة مسلمي الغرب الإسلامي ولا سلطنات شمال أفريقيا.

إنها تحولات سريعة وضخمة تلك التي عرفها الغرب الإسلامي في غير مصلحته، والتي ارتبطت بانهايار التجارة المتوسطية خلال العشرية الأخيرة من القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي والربع الأول من القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي.

(16) عبد الجليل التميمي، «رسالة من مسلمي غرناطة إلى السلطان سليمان القانوني سنة 1541م»، المعجلة التاريخية المغربية، العدد 3 (1975)، ص 37.

2- التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة، وأثرها في انهيار بنية سلطنات الشمال الأفريقي، وتسريع مجيء العثمانيين

من الطبيعي الانتباه إلى أن فترة الازدهار التي عاشتها السلطة الحفصية بين عامي 833هـ/ 1430م و895هـ/ 1490م يعود الفضل فيها إلى ذلك الازدهار التجاري البحري المرتبط برسو السفن الإيطالية أساسًا في ميناءي تونس وبجاية، وهامش الأرباح التي كانت السلطة تكسبها، سواء من الضرائب على الرسو أو من النبة التي كانت تلقاها من إعادة توريد البضائع الثمينة الواردة من الشرق.

يبدو أن عصر السلطان الحفصي الطويل أبو عبد الله محمد (902هـ - 1496م/ 933هـ - 1526م) يُعتبر عصر الأفول الحقيقي للسلطنة الحفصية، باعتباره المتضرر الأول من تلك الحوادث التي وقعت في شرق المتوسط وكان محورها عملية طرد البنادقة من جزر العالم الإغريقي، وإغلاق العثمانيين مراكزهم التجارية، في الوقت الذي تم الإذن البابوي بإسبانيا المسيحية المتحوّلة سريعًا إلى الدولة (898هـ/ 1492م) ثم إلى الإمبراطورية، بحكم إلحاقها بجانب كبير من العالم الجديد.

ففي العام نفسه (902هـ/ 1496م)، فقدت البندقية جانبًا لا بأس به من العالم الإغريقي لفائدة العثمانيين، فسارعت إسبانيا إلى احتلال مليلة، الميناء المتوسطي للمغرب الأقصى في العالم الموالي (903هـ/ 1497م)، وهي التي كانت تراقب عن كثب توسع البرتغاليين على الساحل الأطلسي لأفريقيا في الطريق الجديدة إلى الهند في عام 904هـ/ 1498م، حيث أدى هذا الاكتشاف، الذي فشلت في تحقيقه إسبانيا لتكشف عن عالم جديد (القارة الأميركية لاحقًا)، إلى تغيير موازين القوى العالمية (بمفهوم تلك الفترة)، إيدانًا بانتهاء فترة القرن الخامس عشر والجمهوريات التجارية الإيطالية (بعد انهيار جنوى من منتصف القرن)، بل وانتهاء سلطنات العالم الإسلامي الواقعة جنوب المتوسط. ومن المؤكد أن ذلك كان ذا ارتباط كبير بتحوّل تجارة المشرق إلى إمبراطورية البرتغال الأطلسية، حيث نشأ صراع محموم على شمال أفريقيا مقاده الرئيس الوصول إلى محطات التوابل الشرقية الواردة إلى المتوسط، حيث تسارعت الحملات الإسبانية على موانئ شمال أفريقيا ابتداء من عام 904هـ/ 1498م، وانتهت باستهدافها وهران

في عام 907 هـ - 1501 م. وفي العام التالي، استهدف العثمانيون خطوط «مواد» البندقية، فاضطربت خطوط التجارة البندقية التي كانت تربط المغرب الإسلامي بشرق المتوسط، ولا نتبعد أن تكون الفارة التي أرسلها السلطان الحفصي إلى السلطان المملوكي قانصوه الغوري عقب صعوده إلى الحكم في العام ذاته، مرفقة برسالة مترامنة مع سفارة البندقية التي وصلت إلى الإسكندرية في مطلع عام 908 هـ / 1502 م؛ فالسفن التي كانت تصل إلى الإسكندرية تعود حكماً إلى تونس قبل عودتها إلى سراقوسة فالبندقية. وكل ما نعلمه أن السفير الغريبي الذي جرى تكليفه بهذه المهمة لقي مصرعه في أحوال غامضة، فهل كانت مهمة تنظيم أدوار ما للحفصيين في التجارة الدولية تؤدي إلى مثل هذا المصير؟ إننا نقف عند حدود السؤال، بالنظر إلى محدودية المصادر وندرة المعلومات التي نقلها ابن أبي دينار، مؤرخ آخر حقبة الحفصيين⁽¹⁷⁾. غير أن الأوضاع سترداد سوءاً لغير فائدة أطراف التجارة الكلاسيكية في متوسط القرن الخامس عشر ميلادي؛ فعملية إغراق البرتغاليين الأسواق الأوروبية بالتوابل الرخيصة الثمن أدت إلى انتكاسة فعلية للتجارة البندقية التي دفعت إلى مار الانهيار الفعلي للجمهورية البندقية والدخول في عملية إصرار متواصل على إنقاذ تجارتها، لترسل البندقية احتجاجاً ثانياً إلى السلطان المملوكي في عام 909 هـ / 1504 م، ودعوة إلى التحالف مع الهنود لتأمين وصول البضائع الشرقية عبر البحر الأحمر إلى جدة ومصر. ويبدو أن البندقية لم تكن المتضرر الوحيد من الاحتكار البرتغالي للتوابل الهندية؛ فإسبانيا أيضاً كانت معنية بهذا الأمر، وكان السبيل الوحيد أمامها هو الهيمنة على المحطات المؤدية إلى الإسكندرية، حيث كان يعاد توزيع البضائع، ما فتح المجال أمام الصراع الأيبيري على المغرب الأقصى؛ ففي عام 912 هـ / 1506 م، احتل البرتغاليون أسفي وأزمور لمنع الإسبان من الوصول إلى خليج غينيا ثم طريق الهند. وردت إسبانيا بمهاجمة المرسى الكبير في غرب المغرب الأوسط، بل ومنعت ولوج البنادقة ميناء وهران⁽¹⁸⁾. هذه التطورات السريعة جعلت ربط البنادقة للشرق بالغرب في جنوب المتوسط عملاً شبه مستحيل مع تزايد الأخطار على

(17) أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم بن أبي دينار، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، ط 3 (بيروت: دار الميرة، 1993)، ص 182.

(18) Bernard Doumère, «Les Relations diplomatiques entre Venise et les émirats Hafssides 1506-1525. Les Cahiers de Tunisie (1995). p. 160.

مراكبها؛ فالمغرب الإسلامي بدأ يفقد موانئه لفائدة الأسطول الإسباني المستفيد من الثروات الطائلة الوافدة على قادس من أميركا الجديدة، ليكون جاهزاً عدة وعتاداً. ويبدو أن السفارة الثانية من أبي عبد الله محمد الحفصي الواردة إلى البندقية في العام نفسه فقدت جدواها أمام رفض هذه الأخيرة تجديد إبحار مراكبها إلى تونس، وربما كان هناك من انتهز فرصة هذا الغياب ليستفيد من التقرب إلى المماليك، عندما نعرف أن مبعوث لورنسا حلّ في الإسكندرية في نهاية العام، فتشكّلت إثر ذلك تحولات أخذت تتطور بشكل سلبي لغير مصلحة السلطة الحفصية التي انقطعت علاقتها الدبلوماسية مع البندقية في عام 914هـ/ 1508م، إذ احتل الإسبان بونة في العام نفسه، وحاول الأمير بن باديس تجديد معاهدته مع البنادقة، ونجح في ذلك، على ما يبدو، بينما انقطع خط مواد «دبل ترافيكو» مع تونس وطرابلس بصفة نهائية بعد عام 915هـ/ 1509م، خصوصاً في ظل الأنباء الواردة عن الهزيمة المملوكية في الهند، أي فشل المماليك في تأمين التوابل الشرقية بالكمية والأسعار المطلوبة لدى الوسطاء الإيطاليين. في مقابل ذلك، تقدم الإسبان بقوة في اتجاه احتلال الموانئ الأفريقية في بجاية ثم في الجزائر في عام 916هـ/ 1510م. هنا نلاحظ بانتباه كيف أن الإمارات «الوسيطية» بدأت تفقد إمكان تأدية أي دور حقيقي لها في الساحة، بل بقيت تقف موقف المتفرج أمام الأطراف القوية المتصارعة على جنوب المتوسط. لذلك طالبت الحركة السعدية في العام نفسه في المغرب الأقصى بطرد الأجنبي، بينما كان الأمير الزياني أبو حمو الثاني قد وضع نفسه تحت الحماية الإسبانية، من دون أن ننسى تلك الأدوار التي كان القراصنة الأتراك يقومون بها في الجزر والبحار، وأول هؤلاء عروج، الذي احتل مرفأ جيجل في عام 920هـ/ 1516م، بينما سيؤدي إلحاق كامل الشرق المملوكي بالهيمنة العثمانية في عام 922هـ/ 1516م إلى خريطة جديدة وأدوار جديدة للاعبين في الساحة الشمال الأفريقية.

ثالثاً: أهل الشمال الأفريقي وجذور الانضواء تحت الجناح «الإمبراطوري» للسلطة العثمانية

يقف الباحث في هذا الصدد في حيرة أمام تخمة الدراسات التي تناول «الشمال الأفريقي»، المدعو لاحقاً بـ «المغرب العربي»، في تحوله من السلطنات

«الوسيطية» إلى الحكم العثماني طوال نصف قرن تقريباً (1517-1557)، وهو تحول كان بالتدريج ومختلفاً بين المناطق الممتدة في بلاد المغرب الإسلامي من طرابلس إلى فاس. وفي مقابل ذلك، هناك قلة في المصادر التي تمكن من فهم دقائق هذه الفترة الانتقالية من العصر الوسيط إلى العصر الحديث، طبقاً للتحقيقات التاريخية التي وضعها المؤرخون الغربيون، بل والمغاربة أيضاً (عبد الله العروي على سبيل المثال)⁽¹⁹⁾.

يُذكر هنا أننا لا نملك (إلى حد الآن في الأقل) أي وثيقة تفيد بأي اتصال بين السلطة العثمانية وسلطات شمال أفريقيا بين عامي 902-927هـ/1496-1516م، تاريخ تقدمها على حساب المماليك في الشرق. ونستغرب هنا مسارعة السلطان الوطاسي محمد البرتغالي إلى إرسال الحن الوزان (الفاسي) إلى السلطان سليم الأول في مهمة لا نعرف حيثياتها بدقة⁽²⁰⁾، وإن كان ظاهرها العلني التهئة بالاستيلاء على المشرق المملوكي، لكننا نتبّه إلى أن تلك الرسالة أتت في وقت لاحق لاستيلاء عروج على موانئ المغرب الأوسط أي الجزائر ومليانة وتيس، ولا ندري أي تهديد فهمه الوطاسي من حضور عروج في الناحية الشرقية من حدوده، في وقت كانت حركة السعدية قد حملت لواء الجهاد في جنوب المغرب الأقصى منذ مدة، كما أننا لا ندري سبب إرسال السلطة الحفصية سفارة للتهئة بهذا الحادث.

حري بنا هنا أن نشير إلى أن الحضور العثماني في الجهة الغربية للمتوسط لم يكن هدفاً في حد ذاته، بقدر ما كان نتيجة أوضاع فرضت قرصنة تركية في مواجهة الفض التجارية الغربية، ثم القيام بعمل على خلفية عسكرية لإنقاذ أسرى مسلمين، ثم إنجاد المورسكيين. وكان حضور هؤلاء بطلب من القوى المحلية؛ فطرابلس، القاعدة الأمامية لقراصنة الأتراك الحربي، كانت قد خضعت فعلاً لحكمهم بعد

(19) عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، ج 3 (بيروت: الدار البيضاء؛ المركز الثقافي العربي، 1999)، ص 35؛ وبشأن إشكالية مصادر الربع الأول من القرن السادس عشر الميلادي في «البلاد التونسية»، يُنظر: لطفي عيسى، «تونس إيالة عثمانية: القرن 16م»، في: تونس عبر التاريخ، ج 2: من العهد العربي الإسلامي إلى حركات الإصلاح، إشراف خليفة الشاطر (تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 2007)، ص 185.

(20) الحن بن محمد الوزان (ليون الإفريقي)، وصف أفريقيا، ص 110.

استقلال شيخ طرابلس فعلاً ابتداءً من أواخر القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، وتلا ذلك احتلال الإسبان لها مدة طويلة (915هـ/1510م - 937هـ/1530م)، ثم فرسان مالطا (937هـ/1530م - 967هـ/1559م). كما أن السلطان أبا عبد الله محمد منح رياس البحر الأتراك فرصة الإبحار والتجارة في موانئ أفريقيا الحفصية. لكن تسارع الحضور الإسباني في موانئ الجهة الشرقية من أفريقيا (بجاية)، ثم موانئ المغرب الأوسط (1510-1514م)، وضع القوى المحلية، التي أخذت في البروز في تلك الجهات، نتيجة فقدان السلطة الحفصية جانباً كبيراً من نفوذها في الغرب والجنوب. ثم تقوقع الأمير الزياني على حكمه في تلمسان نتيجة فقدان كثير من نفوذه الاقتصادي، بعد استيلاء الإسبان على ميناء وهران (البنية المينائية) والبرتغاليين على أسفي وأغادير وخليج غينيا (البنية الصحراوية وتجارة الذهب). ومن هنا كانت استفادة القراصنة، أو رياس البحر الأتراك، من استنجد القوى المحلية في مدينة الجزائر بهم للحصول على تزكية من السلطة العثمانية⁽²¹⁾، وإكساب مشروعية على حضورهم هناك، بعدما كانوا قد احتلوا مدينة تلمسان في عام 923هـ/1517م. وربما يكون الحادث الأخير هو الذي كان الوطاسي يتخوف منه في مراسلة السلطان العثماني، فترجح أن المدة المترامنة مع دخول القاهرة هي المدة التي سبقت سفارة الوزان البرية (وهي كانت برية ربما لمراقبة الأوضاع الجديدة شرق المملكة الوطاسية)، لكن مصير هذه السفارة إلى القاهرة، وحضور صاحبها معركة احتلال القاهرة (21 ربيع الأول 723هـ - 23 نيسان/أبريل 1517م)، تركا الأوضاع على حالها، نظراً إلى الغموض الذي لف السفارة نفسها نتيجة اختطاف الوزان في نحو عام 929هـ/1523م. ولا ندرى إن كان موت عروج في عام 924هـ/1518م وانتقال الأمر إلى خير الدين كانا هما سبب تسريح السلطان الوطاسي أميراً «زيانياً» منفياً يدعى أبا سرحان الزياني، واسترجاع حكمه في تلمسان، لكن هذا الأخير سارع إلى مبايعة السلطان العثماني في عام 924هـ/1519م، فراسله الوطاسي، مذكراً إياه بأخطار الولاء للأتراك وأثر ذلك في حكمه، فكان أن طردوه من الحكم مثلما طردوا أخاه أبا محمد الذي

Sadok Boubaker, «La Tunisie et le commerce méditerranéen dans la moitié du XVI^e (21) siècle», dans: Ernest Belenguier Cebrià (coord.), *Felipe II y el Mediterráneo. vol. 1: Los recursos humanos y materiales* (Barcelona: Sociedad Estatal para la Conmemoración de los Centenarios de Felipe II y Carlos V. 1998), p. 428; Leila Bili Temime, *Sous le toit de l'empire: la régence de Tunis 1535-1666. Genèse d'une province Ottomane au Maghreb vol. 1. Collection histoire* (Tunis: Edition Script. 2012), p. 89.

نصبوه مكانه. ولم يكن خلفه الذي تولى الحكم بعد وفاته (930هـ/1524م) بأفضل حال منه، إذ مال إلى ترجيح الكفة لمصلحة الإسبان، فكانت فترة حكمه فترة ولاء لهم منذ عام 934هـ/1527م حتى عام 949هـ/1542م.

وهكذا، كان الأمر سجالاً بين القوى المحلية التي انتصرت للأتراك، والأمراء الذين مالوا للفائدة الإسبان حفاظاً على عروشهم، وبالتالي بدأت الأمور تتقل إلى أيدي فاعلين جدد هم المتنافسون على الساحة في «المغرب»، لكن هذه المرة في شكل ظاهري تمثل في مساندة القوى القائمة على الساحة، فنجد أنفسنا بالفعل أمام تغير متدرج للخريطة الجغرافية للمغرب ابتداءً من ثلاثينيات القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، حين بقي الشمال للسلطات الحاكمة من طرابلس إلى وهران، بينما بدأت الدواخل تبدي تمنعها شيئاً فشيئاً.

إن التحول الحاصل في المغرب الأوسط الشرقي، أو بالأحرى غرب أفريقيا، وهو الذي شكّل هوية الجزائر الحالية منذ ذلك الحين، إنما مرّده إلى فقدان السلطة الحفصية القدرة على التحكم في مجالها البري ابتداءً من الشمال الغربي (بجاية) في عام 914هـ/1510م. وفي الوقت نفسه، احتل الإسبان طرابلس وتحكموا في أهم ميناءين بحريين أفريقيين بعد تونس، ما أنهى حضوراً تجارياً فعلياً للبادقة، وحث السلطان الحفصي على إيجاد بدائل حقيقية لضمان وصول الموارد التي كانت تدر أرباحاً على دولته، حتى لا نقول أسرته، ثم سارعت إلى الانحسار. وهذا جعله يسرع في استقبال الأخوين عروج وخير الدين أول مرة، في مقابل دفع الخمس لقاء حصانة مادية. غير أن التحاق عروج ببجاية لمحاصرتها بعد استنجاد أهلها به في عام 916هـ/1512م جعل السلطان يرفض إمداده بالبارود، ما يدلّ على أن السلطان الحفصي لم يمنعه سكوته عن احتلال الإسبان ببجاية من رفض تسليم قوة ببجاية، وبالتالي احتمال تسليم الأمراء الحفصيين المنادين بالانفصال، وربما كان من هؤلاء من سيطالب برأسه، ومن المرجح أن تكون التخوفات تلك قد تطورت شيئاً فشيئاً، لكننا لا ندري تأثيرها في تطوّر موقف السلطة الحفصية من الحضور العثماني في المشرق، خصوصاً بعد احتلال مصر. ويرجع أحد الباحثين أن السلطان الحفصي كان أقرب إلى المنطق في إرسال سفارة حفصية منه إلى الوطاسين⁽²²⁾، لذلك لا بد من الانتظار حتى عام 932هـ/1526م؛ إذ يبدو أن

(22) ينحادة، المغرب والباب العالمي، ص 25.

وفاة الأمير أبي عبد الله محمد بن الحسن بن المسعود الحفصي في ذلك العام أثارت لبًا في مآلة السلطة بعد تولي أخيه أبي محمد الحسن، حيث إن أحد الأمراء، وهو الرشيد الحفصي، كان قد اتصل بالسلطان العثماني طالبًا دعمه لتولي السلطة⁽²³⁾. ونحن في الحقيقة لا نعرف شيئًا عن هذا الرجل وكيفية وصوله إلى القسطنطينية، لكن يمكن أن نفهم من هذا حقيقة السلطة العثمانية التي أصبحت مصدرًا لشرعية الحكم في العالم الإسلامي منذ المدة التي حمل فيها السلطان سليم الخليفة العباسي إلى اسطنبول، وخير الدين، الذي كُلف بإعادة الرشيد الحفصي بعد سنوات ولم يفعل، فعل الشيء ذاته سابقًا في تلمسان بعد ما دعاه مسلمو الجزائر إلى إنقاذهم.

إننا هنا أمام كثير من الأسئلة، نظرًا إلى أننا لا نملك ما يفيد بوجود اتصالات بين السلطان الحسن والسلطنة العثمانية لمدة تقارب خمس سنوات تقريبًا (حتى تشرين الثاني/نوفمبر 1531). ولعل الرشيد الحفصي كان في تلك الفترة يحترض السلطنة العثمانية على احتلال تونس، بمعنى أن هذه العلاقة كانت متوترة لهذا السبب، ولا نعرف في الحقيقة سبب عدم مجيء العثمانيين طوال هذه الفترة إلى تونس، ولا نفهم في الحال عينا سبب قيامه بعد مرور أشهر بإرسال سفارة إلى السلطان العثماني (8 ربيع الثاني 938هـ - 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1531م) بقيادة سفير لم يتسن لنا أن نعرف اسمه، برفقة أحد عشر رجلًا، وهدية لا ندرى مغزاها، غير أننا نقف فيها على الاضطراب الكبير الذي طرأ على مواقف السلطان بعد فقدانه أي سند شعبي أو إقليمي (ذي طابع ديني). هذا وانتظر السفير في أحد موانئ البلقان مدة من الوقت من دون أن يحظى بمقابلة أي إطار سام في الدولة العثمانية؛ فالأمر لم يكن في الحقيقة يتعلق بالرغبة في إنجاد الأمير الرشيد الذي انحاز إليه بعض من عامة تونس (أهل باب سويقة) بقدر ما كان نهيئة الأمر لإخضاع آخر موانئ الشمال الأفريقي قبل طرابلس؛ ذلك أن مجيء خير الدين في 937هـ - آب/أغسطس 1534م قوبل باعتراض كبير من أهل حاضرة تونس بقيادة عالم سلطاني (مغوش)، وقد أدى خطره على الوجود التركي، كما يبدو، إلى نقله إلى اسطنبول، لكن الجوّ

François Arnoulet. «Les Derniers princes hafssides à Tunis (1526-1574) à partir de documents (23) espagnols et italiens des XVI^e et XVII^e siècles.» *Arab Historical Review for Ottoman Studies*, nos. 15-16 (1997), p. 37.

لم يتهيأ له، فعاد إلى القاهرة لينهي حياته هناك⁽²⁴⁾. كما أن القيروان انتفضت لقيادة المدّ الطرقي الذي طرح نفسه بديلاً من السلطة الياسية الراحلة والقائمة، بينما أدت تلك الأوضاع إلى استنجد السلطان الحسن بالإمبراطور الإسباني في مقابل تنازلات ضخمة ليست أقل من تأييد التبعية للمملكة الإسبانية، لنجد أنفسنا أمام واقع جديد في شمال أفريقيا كانت تحكمه القوتان الإقليميتان العثمانية والإسبانية، بينما انتهى أمر «السلطنات الوسيطة»، ولو بعد حين، لينتهي العامل الديني في هذا الصراع، الذي أدت فيه القوى المحلية دوراً كبيراً بعد أن فشلت معارضتها الموقّعة للأتراك في إحداث موقع لها أو صعود لها إلى السلطة.

خاتمة

على الرغم من الزخم الزاخر بالدراسات المؤرخة لحلول العثمانيين في الشمال الأفريقي المتحوّل من «الغرب الإسلامي» (وسيطياً) إلى «المغرب العثماني» و«المغرب الشريف» خلال قرن واحد (1510-1610م)، فإننا نجد صعوبة كبيرة في تتبع صلات العثمانيين بدول المنطقة في خلال قرن من سقوط بيزنطة (856هـ/1453م). وفي هذا السياق، يُطرح السؤال الكبير الآتي: هل كانت أرض «المغارب» مشروعاً من مشروعات العثمانيين الإمبراطورية؟ فالمشروعات تلك، المتمثلة في التقدّم على حاسب الأرض برّاً، تحوّلت إلى حضور بحري فرض نفسه نتيجة ذلك التقدّم بعد إزاحة البنادقة من شرق المتوسط. ولم يكن المسيحيون في أوروبا غافلين عن ذلك التقدّم، فتقدموا أشواطاً في التقنيات البحرية والجغرافية والحرية، وأصبحوا يديرون عوالم ضخمة في المحيطات. كما أن هؤلاء لم يكونوا غافلين عن الخطر الذي أصبح هؤلاء يمثلونه على مصالح الغرب في شرق المتوسط، ولذلك يمكن القول إن الحرب التي دارت بين الأتراك والإسبان خلال ثلاثة أرباع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، لم تكن إلّا في جنوب الحوض الغربي للمتوسط، ولم تكن إلّا حرباً على إعادة تشكيل الخريطة الإقليمية. لذلك، فإن المرور إلى الحضور على أرض شمال أفريقيا كان بالتدريج وبعد ضمان ولاء رياس البحر «القراصنة»، وتكليفهم بضمنان مصالحها هناك، ثم ضمان ولاء المناطق الجديدة بعد انهيار السلطنات الوسيطة

(24) ابن أبي دينار، ص 185.

التي فقدت قدرتها على حماية أمنها ومصالحها أمام الغزو الإسباني. لذلك، كان الصراع على السلطة بين أمراء البلاطات المنحلة مدخلا للوصول إلى عواصم شمال أفريقيا، لكنها لم تكن محل قبول دائم من بعض القوى المحلية⁽²⁵⁾، بل ستجد نفسها في مواجهة طرف آخر لدود، وهو الخصم الإسباني، الذي لم يمنحها من محاولة التفكير في تغيير الأوضاع لمصلحتها في المغرب الأقصى، غير أن تعلق عامة المغرب بحركة السعدية (ستصبح سلطنة ذات أيديولوجيا «شريفية» ابتداءً من عام 1557م) يوضح خريطة «المغرب»، ولو بعد حين، على اعتبار أنها خريطة «مغرب عثماني» ومغرب «شريف» لثلاثة قرون أو تزيد.

المراجع

1- العربية

ابن أبي دينار، أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم. المؤنس في أخبار إفريقية وتونس. ط 3. بيروت: دار المسيرة، 1993.

ابن الحمصي، شهاب الدين بن محمد. حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران. تحقيق عمر عبد السلام تدمري. بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1999.

ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. [د.م.: د.ن.، د.ت.].

أرينال، مرسيدس غارسيا، «القصيدة التي أرسلها ملمو الأندلس إلى السلطان العثماني طلباً لنجدته»، في: مرسيدس غارسيا أرينال. المورسكيون الأندلسيون. ترجمة جمال عبد الرحمن. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003.

أوغلي، خليل ساحلي. «سفارة السلطان الحفصي إلى السلطان العثماني سنة 1531»، في: خليل ساحلي أوغلي. من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني: بحوث ووثائق. سلسلة الدولة العثمانية تاريخ وحضارة؛ 4. اسطنبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، 2000.

(25) الكراي القسطنطيني، «في العلاقة بين الأتراك العثمانيين والقوى المحلية بتونس والجزائر خلال النصف الأول من القرن 16 م»، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 13-14 (1996)، ص 213.

_____ . «من سجلات محاكم الشرع في بورصة. مغاربة في تركيا في آخر القرن الخامس عشر 1 و2». في: خليل ساحلي أوغلي. من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني: بحوث ووثائق وقوانين. سلسلة الدولة العثمانية تاريخ وحضارة؛ 4. اسطنبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، 2000.

البحيت، محمد عدنان. «رسالة من السلطان بايزيد الثاني إلى عبد المؤمن ابن إبراهيم بن أبي عمرو عثمان الحفصي سنة 896هـ/1491م». المجلة التاريخية المغربية. العددان 10-11 (1978).

برنشفيك، روبر. تاريخ إفريقية في العهد الحفصي. من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م. ترجمة وتحقيق حمادي الساحلي. السلسلة الجامعية. بيروت: دار الغرب الاسلامي، 1988. بن ميلاد، لطفي. إفريقية والمشرق المتوسطي من أواسط القرن 5هـ - 11م إلى مطلع القرن 10هـ - 16م: وقائع الانفصال وتحديات الاتصال. تونس: المطبعة المغاربية للنشر، 2011.

بنحادة، عبد الرحيم. المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر. تونس: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 1998.

بوزياني، قدور. «دور الطائفة البحرية التركية في توجيه العلاقات المغربية في القرن 16م». المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية. العدد 21 (كانون الأول/ ديسمبر 2000). التر، عزيز سامح. الأتراك العثمانيون في شمال أفريقيا. ترجمة محمود علي عامر. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.

التميمي، عبد الجليل. دراسات ووثائق في التاريخ المغاربي في العصر الحديث». السلسلة 1: تاريخ الولايات العربية أبناء العهد العثماني؛ 35. زغوان، تونس: منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 1999.

جدلة، إبراهيم. «الهجمات الإسبانية والبرتغالية والجهاد البحري». في: الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية. مج 4. تونس: [د.ن.]، 2010.

الجيلالي، عبد الرحمن بن محمد. تاريخ الجزائر العام. ج 2. ط 3. بيروت: دار الثقافة، 1993.

السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الله. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. بيروت: دار مكتبة الحياة، [د.ت.].

الصغير، ابن يوسف. التكميل المشفي الغليل بكتاب العبر. المكتبة الوطنية التونسية. مخطوط رقم (5264).

العروي، عبد الله. مجمل تاريخ المغرب. ج 3. بيروت: الدار البيضاء؛ المركز الثقافي العربي، 1999.

عيسى، لطفي. «تونس إيالة عثمانية: القرن 16م». في: تونس عبر التاريخ. ج 2: من المعهد العربي الإسلامي إلى حركات الإصلاح. إشراف خليفة الشاطر. تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 2007.

القنطيني، الكراي. «في العلاقة بين الأتراك العثمانيين والقوى المحلية بتونس والجزائر خلال النصف الأول من القرن 16 م». المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية. العددان 13-14 (تشرين الأول/ أكتوبر 1996).

الوزان، الحسن بن محمد (ليون الإفريقي). وصف أفريقيا.

2 - الأجنبية

Amoulet, François. «Les Derniers princes hafside à Tunis (1526-1574) à partir de documents espagnols et italiens des XVI^e et XVII^e siècles.» *Arab historical Review for Ottoman Studies*, nos. 15-16 (1997), pp. 41-51.

Ben Miled, Lotfi. *L'Occident chrétien vu d'occident musulman: Les Hafside et leur temps 1235-1535*, sous presse.

_____. «Tracking Down the Hafsid's Missions all the Way to the Turco-mamluk Border's 1487-1491.» in: Frédéric Bauden and Malika Dekkiche, *Mamluk Cairo: Crossroad for Embassies*. Leiden: Brill Academic Publishers, 2017.

Boubaker, Sadok. «La 'Tunisie' et le commerce méditerranéen dans la moitié du XVI^{ème} siècle.» dans: Ernest Belenguier Cebrià (coord.). *Felipe II y el Mediterráneo*, vol. 1: *Los recursos humanos y materiales*. Barcelona: Sociedad Estatal para la Conmemoración de los Centenarios de Felipe II y Carlos V, 1998.

_____. «L'empereur Charles Quint et le Sultan Hafside Mawlay al-Hasan 1525-1550.» dans: Sadok Boubaker et Clara Illiam Alvarez Dopico. *Empreintes espagnoles dans l'histoire Tunisienne*. Biblioteca Arabo-Románica et Islámica. Gijón: Ediciones Trea S.L. 2011.

Doumerc, Bernard. «les Relations diplomatiques entre Venise et les émirs Hafside 1506-1525. *Les Cahiers de Tunisie* (1995).

Ghel, Georges. *L'Italie et le Maghreb au moyen âge: Conflits et échanges du XII au XI^e siècle*. Paris: Presses universitaires de France, 2001.

Temime Blili, Leila. *Sous le toit de l'empire: La Régence de Tunis 1535-1666 Genèse d'une province ottomane au Maghreb*. vol. 1. Collection histoire. Tunis: Edition Script, 2012.

الفصل الثالث عشر

أزمة المركز العثماني وارهاسات تأسيس الدول المستقلة في البلدان المغاربية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر

عبد الحي الخيلي

مقدمة

اهتمت الإستوغرافيا العثمانية بالأزمة التي عرفها المركز العثماني بعد وفاة السلطان سليمان القانوني (1520-1566)، وهي الأزمة التي بلغت ذروتها خلال القرن السابع عشر. وعبر رجال النخبة العثمانية، كل من موقعه وتخصصه، عن الخلل الذي شهدته مختلف المؤسسات العسكرية والسياسية والمالية والإدارية، واتضح ذلك من خلال رسائل الإصلاح السياسي، «رسائل النصيحة»، والمصادر التاريخية.

توقف جُل المؤرخين العثمانيين، أمثال لطفي باشا وكاتب جلبي وقوجي بك ومصطفى سلانيكي وحين هزرافن ومصطفى نعيمة، عند مظاهر أزمة المركز العثماني، معتمدين النظرية الخلدونية في تشخيص واقع الدولة «التي ظهرت فيها علامات الانحراف، وعلى قوتها آثار الاختلاف...»، حتى أصبحت تعيش زمان

التوقف وزمان الانحطاط....، ووصلت مرحلة الهرم المؤدي إلى الموت⁽¹⁾. وأكدوا ضرورة البحث عن العلاج، وإصلاح مؤسسات الدولة قبل فوات الأوان⁽²⁾. كما تنبهوا إلى خطورة امتداد هذه الأزمة إلى الولايات التي بدأت تتجه نحو الاستقلال التدريجي، ووصفوا تلك العلاقة بأنها أصبحت «موجودة الاسم معدومة الجسم»⁽³⁾، بمعنى أنها علاقة اسمية أكثر منها فعلية.

توافقت كتابات النخبة العثمانية التي أرخت لأزمة السلطة المركزية وانعكاساتها الإقليمية مع ما عثرنا عليه من وثائق في أرشيف رئاسة الوزراء في إسطنبول والأرشفات المغاربية المحلية (تونس والمغرب)⁽⁴⁾، وهي وثائق تُمكن من دراسة تطور العلاقة بين المركز العثماني والولايات المغاربية، ونخص بالذكر ولاية تونس تحت حكم الأسرتين المرادية والحسينية، والمغرب الأقصى في عهد الشرفاء العلويين الذي ظل يتمتع بوضعية خاصة في منطقة المغارب.

(1) كاتب جليبي، دستور العمل لإصلاح الخلل (إستانبول: تصوير الأفكار، 1280هـ)، ص 120-

123.

(2) لطفلي باشا، تواريخ آل عثمان (إستانبول: مطبعة عامره، 1341هـ)؛ كاتب جليبي، فذلكهء كاتب جليبي (إستانبول: مطبعة جريدة الحوادث، 1287هـ)؛ مصطفى سلايكي، تاريخ سلايكي (فريبورك: [د.ن.]، 1970)؛ مصطفى نعيمة، روضة الحين في خلاصة الخافقين (إستانبول: دار الطباعة العامرة، 1281هـ)

(3) قوجي بك، قوجي بك رساله - سي (إستانبول: مطبعة أبو الضياء، 1303هـ)، ص 51؛ محمد صاري، نصائح الوزراء والأمراء (برنتون: دار الفنون مطبعة - سي، 1935)، ص 118.

(4) من أهم تلك الوثائق الموجودة في الأرشيف الوطني التونسي، وثائق محلية تُبين كيفية تدبير السلطة الحاكمة الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الولايات المغاربية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر (توجد في الملفات الأربعة من الصندوق الأول، ضمن قسم السلطة التاريخية بالأرشيف الوطني التونسي)، ووثائق صادرة عن المركز العثماني إلى ولاية تونس والولايات المغاربية الأخرى تُبرز طبيعة العلاقة التي كانت تربط بينهما، وتطورها التدريجي نحو الاستقلال (الصندوق 220 الملف 340)، ثم وثائق متبادلة بين حكام الولايات المغاربية في ما بينهم، خصوصًا بين بابات تونس وسلاطين المغرب الأقصى، وتؤرخ لتجربة الحكم الذاتي والمشروعات المتبادلة بين الطرفين، بعيدًا عن سلطة الباب العالي (الصندوق 258 الملف 722)، وأخيرًا وثائق تُبرز تطور الولايات المغاربية من التبعية نحو الاستقلال والانفصال عن الباب العالي، وردت فعل هذا الأخير بعد التدخل الأوروبي في المنطقة (الصندوق 220 الملف 338). بشأن أهمية الأرشيفات المحلية والمتوسطة في إعادة قراءة العلاقات المغاربية - العثمانية، يُنظر: العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطة، تنسيق عبد الرحمن المودن وعبد الرحيم بنحادة (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2005).

نهدف من خلال هذا البحث إلى دراسة طبيعة العلاقات المغاربية العثمانية خلال فترة الأزمة، وتتبع السيرة التاريخية لاستقلال بعض الولايات المغاربية عن اسطنبول، وكذا معرفة إرغاصات تأسيس الدول الوطنية، وذلك استناداً إلى المعطيات الواردة في بعض الوثائق. من أجل ذلك، سنحاول مقارنة الموضوع من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية: كيف تطورت الولايات المغاربية نحو الاستقلال في ظل أزمة المركز العثماني بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر؟ ما الإشكالات والقضايا الشائكة التي واجهت تلك الولايات من أجل تأسيس الدول الوطنية؟ ما أبرز مظاهر العلاقات بين البلدان المغاربية، خصوصاً بين ولاية تونس ودولة الأشراف في المغرب الأقصى، وأبعادها وتأويلاتها المختلفة من السلطة المركزية؟ وما أهم ردات فعل الدولة العثمانية تجاه التدخل الأوروبي في بلدان المغرب ودعمه محاولة الانفصال خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين؟

أولاً: تجليات أزمة المركز العثماني وانعكاسها في الولايات المغاربية

1- مظاهر أزمة المركز العثماني

عرفت الدولة العثمانية، منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر، تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة جعلتها تدخل مرحلة الأزمة. واختلفت الأزمة التي عرفتھا الدولة خلال هاته الفترة عن الأزمات السابقة⁽⁵⁾، لأنها كانت بنوية مت أغلب هياكل الدولة ومؤسساتها، وكان لها امتدادات

(5) شهدت الدولة العثمانية قبل هذه المرحلة أزمات عسبية، كان أبرزها هزيمة السلطان بايزيد الأول (1389-1402) أمام تيمورلنك قرب أنقرة في عام 1402، ودخول أبنائه في حروب أهلية طويلة من بعدها، لم تنطع الدولة العثمانية تجاوز آثارها السلبية إلا بوصول محمد الفاتح إلى الحكم. غير أن مرحلة الأزمة المدروسة تميز بالعمق والامتداد في الزمن. يُنظر: محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي (بيروت: دار النفائس، 2003)، ص 137-149؛ خليل إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد الأرنؤوط (بيروت: دار المدار الإسلامي، 2002)، ص 30-32؛ عبد الحى الخليل، «النخبة المثقفة وأزمة السلطة في البلاد الإسلامية بين القرنين السادس عشر والثامن عشر الميلاديين: المغرب والدولة العثمانية نموذجاً (دراسة مقارنة)» (رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2012).

في الزمان والمجال، بل وصل الأمر - أول مرة في تاريخ الدولة العثمانية - إلى اغتيال مجموعة من السلاطين والوزراء. وكانت عوامل داخلية وأخرى خارجية قد أسهمت في نشوء الأزمة التي عرفها المركز العثماني خلال هاته الفترة، وكان لها انعكاس في الولايات التابعة لاسطنبول وعلى مؤسساتها السياسية والإدارية والعسكرية والمالية والاجتماعية.

فمن الناحية الداخلية، كان لتدخل جيش الإنكشارية في السلطة دور في اندلاع أزمات سياسية وحروب طاحنة دارت حول الحكم وأثرت في مختلف بُنى الدولة⁽⁶⁾. كما كان لتحكم الحريم في السياسة بعد ضعف مؤسسة السلطان، دور في تكريس أزمة السلطة وحدوث فساد سياسي وإداري ومالي في الدولة العثمانية⁽⁷⁾، في حين تبيت الضرائب المفروضة على الرعية في تفكك نظام التيمار نتيجة تضرر الفلاحين وهجرة الأراضي والانضمام إلى الأشقياء من زعماء طوائف الجلالية، وإلى غيرهم من الثوار⁽⁸⁾. وأدى هذا الوضع إلى توتر العلاقة بين السلطة المركزية العثمانية والولايات التابعة لها، وحدث تراجع في دخول الدولة، وهذا أدى إلى نشوء أزمات مالية.

ومن الناحية الخارجية، تسببت الهزائم العسكرية التي تكبدها الجيش العثماني أمام القوات الأوروبية في اختلال موازين القوى لمصلحة الأوروبيين، وظهر ذلك من خلال الضغوط الدبلوماسية التي مورست على العثمانيين، والمعاهدات التي أجبروا على إبرامها على الرغم من أنها لم تكن في مصلحتهم، وأبرزها معاهدتا كارلوفيتس (1699) وكوتشوك كاينارجي (1774)⁽⁹⁾.

(6) بشأن تدخل جيش الإنكشارية في السلطة من خلال تولية السلاطين وعزلهم، يُنظر: محمود ممدوح، خلعة - إجماع (إستانبول: المطبعة الخيرية، 1329هـ)، ص 27-61؛ إيرينا بيروسيان، الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية (دبي: مركز جمعية ماجد للثقافة؛ بترسبورغ: معهد الدراسات الشرقية المجمع العلمي الروسي، 2006).

(7) بخصوص دور الحريم في أزمة الدولة العثمانية، يُنظر: لطفي باشا، آصف نامه (برلين: [د.ن.]، 1910)، ص 5؛ حسن كافي الأحمصاري، أصول الحكم في نظام العالم، دراسة وتقديم إحسان صدقي العميد (الكويت: هالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1987)، ص 113؛ إيتالجيك، تاريخ الدولة العثمانية، ص 136-139؛ Robert Mantran, *Histoire d'Istanbul* (Paris: Fayard, 1958), pp. 233-248.

(8) كاتب جلبي، دستور العمل، ص 123-124.

(9) Robert Mantran, «L'Etat Ottoman au XVIIe siècle: Stabilisation ou déclin?», dans: Robert (9) = Mantran, *Histoire de l'empire Ottoman* (Paris: Fayard, 1989), pp. 227-261;

وبذلك، كانت أزمة السلطة المركزية وما أفرزته من فساد سياسي وإداري من المؤسسات العليا في الدولة العثمانية، وراء امتداد الأزمة من المركز إلى الولايات والأقاليم، وكذا من الداخل إلى الخارج، وكان من أبرز تلك الأقاليم الولايات المغاربية في شمال أفريقيا.

2- انعكاس أزمة المركز العثماني على الولايات المغاربية

يرجع اتجاه الولايات المغاربية (تونس والجزائر وطرابلس) نحو الاستقلال التدريجي عن المركز العثماني، في خلال الفترة الممتدة بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، إلى أسباب وعوامل مختلفة؛ فإلى جانب بُعد الولايات عن الباب العالي جغرافياً، أدى الضعف التدريجي لمؤسسة السلطان، التي حلت محلها سلطة الصدور العظام، والتخلي عن نظام «الديوشمره» الذي كان يزود الدولة العثمانية بالموارد البشرية من جنود الإنكشارية والكفاءات الإدارية، إلى ضعف تحكم السلطة المركزية في مراقبة الولايات، وإلى ظهور دعوات رافضة لظلم الولاة وتعسفهم، وازدياد الرغبة في الاتجاه نحو الاستقلال.

كما أن تعدد الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية خلال القرن السابع عشر، سواء في أوروبا الشرقية أو ضد صفويي إيران، والهزائم التي حلت بالجيش العثماني (أمام روسيا والنمسا وإيران)⁽¹⁰⁾، جعلت السلطة المركزية تغض الطرف عن الولايات المغاربية باعتبارها تابعة للباب العالي ولا تشكل خطراً حقيقياً عليه، خصوصاً أن العلاقة بين الطرفين أصبحت مع مرور الزمن شكلية ليس إلا، وأنيادة العثمانية لم تترتب عنها آثار سلبية في الحكام المحليين، من دون أن نسي ازدياد الضغوط الأوروبية المختلفة على سلاطين الدولة العثمانية خلال مطلع القرن التاسع عشر، واقتطاع مجالات تربية كانت تابعة لهم، كمصر (1798) والقرم (1783).

هذه العوامل كلها تفسر تراجع الارتباط بين مركز الحكم والولايات المغاربية. وتمكّنتا مجموعة من الوثائق الموجودة في الأرشيفات المغاربية

= عبد الرحيم بنحادة، العثمانيون المؤسسات والاقتصاد والثقافة (الدار البيضاء: النجاح الجديدة، 2008)، ص 57-60.

(10) فريدك، تاريخ الدولة العلية، ص 271-359.

والأرشييف العثماني من تتبّع كيفية توجه بعض الولايات المغاربية نحو الاستقلال التدريجي وسعيها لتشكيل دول وطنية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، ومن أبرزها ولاية تونس العثمانية.

ثانياً: إرهاصات تأسيس الدول المغاربية المستقلة (ولاية تونس نموذجاً)

بدأت الإرهاصات الأولى لاستقلال ولاية تونس عن الباب العالي في خلال فترتي حكم الأسرة المرادية (1631-1702)، والأسرة الحسينية (1705-1881)؛ إذ تمكنت تونس في عهد هاتين السلالتين من ضمان انتقال وراثي للسلطة خلال فترة طويلة، بعد المرحلة المعروفة بالعهد التركي الممتد من عام 1574 إلى عام 1631⁽¹¹⁾.

ويتضح من خلال دراستنا نماذج من وثائق الأرشييف التونسي المتعلقة بالقرنين السابع عشر والثامن عشر أن ولاية تونس كانت شبه مستقلة عن المركز العثماني، فإذا تأملنا الوثائق المتعلقة بالجباية والضرائب، نجد أنها تبين الصلاحيات الواسعة التي كانت للباشوات والولاة في جمع هاته الضرائب والجبايات وتنظيمها، بعيداً عن أي مراقبة من السلطة المركزية؛ فباستثناء وثيقتين للباشا أبو محمد جعفر - وهو أحد الولاة الذين ولّاهم سنان باشا في عام 988هـ/ 1587م - متعلقتين بمنح امتيازات وإعفاءات جبائية للعالم محمد تاج الدين، وأخويه محمد ناصر وعبد الله محمد، أولاد الشيخ البركة المفتي سيدي عبد الجليل⁽¹²⁾، في محاولة للتقرب إلى الأهالي خلال القرن السادس عشر، فإن أغلب وثائق القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر تشير إلى أن السلطة الفعلية كانت في أيدي بايات تونس خلال الفترة المرادية (1631-1702) والفترتين الحسينيتين (1705-1837 و1881).

(11) تبدأ هذه الحقبة من دخول الأتراك إلى تونس بعد انتصارهم في حلق الواد عام 1574، حين ألحقت الإيالة التونسية بالولايات العثمانية في شمال أفريقيا تحت قيادة سنان باشا. ومن أبرز الدايات الذين حكموا البلاد بعد رجوع سنان باشا إلى الأستانة، عثمان داي (1598-1610) ويوسف داي (1610-1637) واسطامراد (1637-1640).

(12) الأرشييف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، صندوق 1، ملف 1، وثيقة 2-1.

يمكن أن نفسر اتجاه تونس إلى ما يشبه الاستقلال عن الباب العالي منذ القرن السابع عشر، باستفادتها من الإرث الحفصي على مستوى الإدارة والنظم، ثم على مستوى البنية الزراعية التي سمحت بالتحكم في مواردها الزراعية وتأمين اقتصاد العاصمة، والشروع في عملية توسيع هياكل «السلطة المركزية المحلية» من أجل تحييز المجال ومركزة النفوذ⁽¹³⁾، وكذا من خلال دور البايات في تهيل التجانس بين جميع الشرائح الاجتماعية المتنوعة من العرب والأتراك والجالية الأندلسية الوافدة إلى البلاد التونسية. أما المعالم والإرهاصات الأولى للاستقلال، فظهرت مع مؤسس الدولة المرادية مراد باي (1631-1613) الذي سعى إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات، ما جعله يحصل من الباب العالي على لقب باشا، إقراراً بشرعيته في التبرير ونجاحه في تدبير شؤون البلاد⁽¹⁴⁾.

تفيدنا وثائق الأرشيف التونسي التي أرخت للأسرة الحينية (1705-1837 و 1837-1881) - وهي أسرة تولت زمام السلطة بعد الأسرة المرادية - في معرفة الجهد الذي بذله عدد من البايات من أجل إجراء بعض الإصلاحات السياسية والاجتماعية، حيث منحوا بعض ظواهر الاحترام والتوقير، وجدّدوا الإعفاءات من التكاليف المخزنية لبعض أسر النخب العالمية من الفقهاء؛ إذ قدّم حسين باي (1705-1735) ظهير توقيير إلى العالم الشهير عبد اللطيف عظم (1139هـ/ 1627م)⁽¹⁵⁾، وأعفاه من التكاليف المخزنية. كما اهتم علي باي بن حسين باي (1735-1756) بالنخب الاجتماعية من أهل الزوايا والمرابطين، ومنهم المرابط محمد بن حميد⁽¹⁶⁾. وجرى الأمر نفسه في عهد حمودة باشا (1782-1814) الذي أوصى بالآلتتهك حُرمة المرابطين والصلحاء، وآلا يقاس هؤلاء بما تقاس به العامة⁽¹⁷⁾.

(13) عبد الحميد هنية، «المبادلات الداخلية وتحيز المجال في البلاد التونسية خلال العهد الحديث»، في: شبكات التواصل في المغارب والعالم المتوسطي، تسيق عبد الرحمن المودن وعبد الرحيم بنحادة ومحمد لزهر الغربي (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2008)، ص 57-67.

(14) André Raymond, *Grandes villes arabes à l'époque Ottomane* (Paris: Sindbad, 1985), p. 37.

(15) الأرشيف الوطني التونسي، السلطة التاريخية، صندوق 1، ملف 2، وثيقة 19.

(16) المرجع نفسه، صندوق 1، ملف 2، وثيقة 28.

(17) المرجع نفسه، صندوق 1، ملف 3، وثيقة 17.

يتبين من هذه النماذج سعي البايات الحسينيين لتوسيع نطاق صلاحياتهم السياسية والاجتماعية، في محاولة لتحقيق استقلال الولاية عن الباب العالي، وهذا ما اتضح في عهد حين باي بن علي (1705-1735) الذي عمل في خلال القرن الثامن عشر في توسيع نطاق الاعتماد على القوات العسكرية غير التركية، وضمن اعتراف الباب العالي بسلطته، والحصول على لقب الباشا أيضًا. وتمكّن الباي مقابل ذلك من ضمان الأمن الداخلي الذي أسهم في الإصلاح الاقتصادي. وبلغت العلاقات بين حين باي والباب العالي درجة عالية من التفاهم والتوافق، حيث تعهد الأول بالحفاظ على مراسم السيادة العثمانية وضمن التكاليف والعون المادي في حالة الحاجة، وتقديم الهدايا، في مقابل قبول السلطة المركزية توسيع صلاحياته في تدبير شؤون الولاية⁽¹⁸⁾.

أما في عهد حمودة باشا، فبلغت ولاية تونس أوج ازدهارها، حتى عُرف عهده بالعصر الذهبي لتونس الحديثة، وهو ما اتضح من خلال سياسته الداخلية والخارجية. ويمدنا الأرشيف التونسي برسائل مهمة تنبسط منها سياسته المتقلة، ويبرز ذلك من خلال ديباجة تلك الرسائل والوثائق التي تضمنت ألقابًا تدل دلالة واضحة على رموز السيادة و«شبه الاستقلال»، إلى جانب استعمال «الطابع» أو «الخاتم» أو «التوقيع». ومن بين تلك الوثائق رسالة من أحد القضاة إلى حمودة باشا جاء في مطلعها: «الحمد لله. مولانا المعظم الأرفع والصدر الهمام الأرفع المعاذ الأكرم والعماد الأفخم والسلطان المعظم وواسطة العقد المنتظم... سيدنا أبو محمد حمودة باشا خلد الله ملكه وسلطانه وعمر بالعدل أوطانه...»⁽¹⁹⁾، وموضوع الرسالة سماح أخت الباشا لزوجها ببيع أحد أملاكها. وهناك رسالة أخرى موجّهة من تاجر يدعى الحاج يونس إلى حمودة باشا بخصوص مستحقاته المالية التي تقدر بمئة ألف ريال من سكة الوقت. ويوضح مطلع الرسالة شبه استقلال إيالة تونس عن الباب العالي، حيث إن الحاج يونس أطلق على حمودة باشا ألقاب السلاطين: «الحمد لله ترتب لمولانا الملك الأعظم الهمام، ظلّ الله على الأنام، عمدة السلاطين العظام، من علت مآثره الفاخرة، وشاعت خصاله ومزاياه الوافرة، قطب دائرة الإمارة، وتاج مفرق من في السياسة له الإشارة، عين الأعيان ونخبة

Raymond. *Grandes villes*. pp. 36-38.

(18)

(19) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، صندوق 1، ملف 3، وثيقة 65.

الزمان، المؤيّد بسر السُّور والآي، أبي محمد سيدنا حمودة باشا باي، صاحب كرسي تونس المحمية وسائر قطر إفريقية أدام الله بقاءه ومجده...⁽²⁰⁾.

يتضح من خلال هاتين الرسالتين وغيرهما، تشديد حمودة باشا في مرات عديدة على استقلال تونس عن الباب العالي، وممارسته سلطاته الكاملة من خلال رفضه القاطع تدخّل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية للبلاد، حيث رفض التدخل الجزائري في تونس عام 1756، وتصدى للقوى الأجنبية (البندقية في عام 1784-1785 وإسبانيا في عام 1790). ومن جهة أخرى، تدخّل بشكل سافر في طرابلس الغرب (1794-1795) لإعادة الأسرة الكرمانلية إلى السلطة، خلافاً لرغبة الباب العالي. ولنيل العفو من السلطة المركزية، أرسل إلى الأستانة الهدايا الفاخرة رفقة الوزير يوسف صاحب الطابع، فنال العفو وحصل على لقب الباشا.

استمر حمودة باشا في تديره أمور الولاية على نحو مستقل، فقطع العلاقات مع دولة فرنسا في عام 1797، لكنه في المقابل منح براءات للتجار الفرنسيين كي يواصلوا أعمالهم التجارية في البلاد، وهذا كان يزعج الباب العالي في كثير من الأحيان، ويُبرز الاتجاه الفعلي لتونس نحو الاستقلال، حيث أصبحت الروابط التي تجمع الولاية مع الباب العالي روابط تضامن إسلامي أكثر مما هي تبعية فعلية له، وهذا ما تبيّن بوضوح من خلال تعزيز حمودة باشا علاقاته السياسية والدبلوماسية بلاطين المغرب الأقصى. فكيف يمكن أن نقرأ ذلك؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال، لا بد من التأكيد أن السلطة المركزية العثمانية لم تكن ترى خطراً يهدد الدولة في التطورات التي عرفتها الولايات المغاربية عمومًا وتونس خصوصًا، بل اعتبرت أن تلك التطورات أمر حتمي ما دام هناك احترام للالتزامات الضرورية التي تربط المركز بالولايات، وأبرزها المساهمة في أمن الدولة العثمانية الداخلي والخارجي، أي المشاركة في الحملات العسكرية كلما دعت الضرورة إلى ذلك، ودفع الجباية إلى خزينة الدولة باعتبارها مظهرًا من مظاهر الاعتراف المادي بسلطة الباب العالي⁽²¹⁾.

(20) المرجع نفسه، صندوق 1، ملف 4، وثيقة 99.

Raymond, *Grandes villes*, pp. 36-38.

(21)

يذهب بعض الدارسين - منهم أندريه ريمون - إلى أن الحكومة العثمانية كانت تدرك أنها لا تستطيع الحصول على موارد أكثر مما كانت تحصل عليه، من دون أن تجازف بحدوث انفصال تام، أي إنها كانت تخشى من الانفصال. وأدرك البايات من جهتهم أن وصاية الباب العالي البعيدة جغرافيًا لا تشكل خطرًا، بل يمكن أن تشكل عونًا وضمانة في حالة تزايد الضغط الأوروبي على تونس، وهو ما سيصبح أكثر بعد احتلال الجزائر في عام 1830⁽²²⁾.

ثالثًا: علاقات حكام الولايات المغاربية بدولة الأشراف في المغرب الأقصى وموقف الباب العالي

إذا كانت العلاقات بين الولايات المغاربية والباب العالي قد بدأت تتجه نحو الاستقلال التدريجي منذ القرن السابع عشر، فإنها في المقابل تعززت صوب البلدان الأخرى، ونخص بالذكر المغرب الأقصى الذي ظل يتمتع بنوع من الاستقلال عن السلطة المركزية تحت حكم اللاطين الأشراف العلويين. غير أن العلاقات المغاربية البينة وارتباطها بالياسة العثمانية المركزية إبان فترة الأزمنة تطرح مجموعة من القضايا الشائكة المتعلقة بالولاء والسيادة والتبعية والاستقلال، والصراع والتعاون، والتي اختلفت في شأنها تأويلات الباحثين وقرائهم من جهة، ورؤية السلطة المركزية في اسطنبول من جهة ثانية، وتعفنا بعض المراسلات المتبادلة بين الطرفين في تقديم بعض التوضيحات حول طبيعة العلاقات وبعض الإشكالات المطروحة.

خلال نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، شهدت العلاقة بين الباب العالي وولاية تونس تحولات مهمة، وتوطدت في مقابل ذلك الصلات السياسية والدبلوماسية مع الولايات الأخرى أو مع الدول الأوروبية، ومن ذلك توطيد العلاقة بلاطين المغرب. وفي هذا الشأن، يحفظ الأرشيفان التونسي

André Raymond, «Les Provinces arabes XVI-XVIII siècle.» dans: Mantran, *Histoire de* (22) *L'empire Ottoman*, pp. 341-420.

والمغربي بوثائق مهمة تؤرخ لتلك الروابط والعلاقات، ومنها تسع عشرة وثيقة⁽²³⁾ تتعلق بتمتين العلاقة في عهد كل من السلطانين المولى سليمان العلوي (1792-1822) والمولى عبد الرحمن بن هشام (1822-1859) مع بايات تونس. وتُبرز تلك الوثائق أن الصلات لم تكن دائماً صلات طبيعية بل كانت تنطوي على صراع خفي وآخر علني بين سلاطين المغرب والباب العالي، وأن ولاية تونس وباياتها كانوا أطرافاً فيها.

من بين تلك الوثائق رسالتان مهمتان، الأولى موجّهة من حمودة باشا إلى السلطان المولى سليمان، يهته فيها باستتاب الأمن في المغرب والقضاء على أعمال التمرد القبلية. وتكمن أهمية هذه الرسالة في أن حمودة باشا يعترف من خلال دياجتها للسلطان المولى سليمان بـ «اليادة المعنوية» على المغربين الأقصى والأدنى، إذ يقول في ذلك: «المقام الذي أسر الله بالعدل بنيانه، وأيد بالنصر والظفر سلطانه، مقام الهمام الأسنى ملك العدو وسلطان المغرب الأقصى والأدنى، العالم العامل الكامل الفاضل، محي [محيي] العدل بين العالمين، الحائز فضيلة الشرفين ناصر الشريعة الأحمدية، وناشر أعلام الملة الإسلامية، سيف الله على من خالفه... المولى الأُمجد السلطان سليمان ابن المولى المرحوم السلطان محمد خلّد الله ملكه وسلطانه ونصر جيوشه وأعوانه وأفاض على الرعية عدله وإحسانه... فأشرقت الأرض بنور ربها، وأصبحت الكافة آمنة في سربها، قد جعل تعالى الظفر شعاركم والنصر دثاركم...»⁽²⁴⁾.

والرسالة الثانية مرسلّة من حسين باي الثاني (1824-1835) إلى السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام، ومضمونها تسديد البايات نفقات للسلطان كانت ديناً عليه عن طريق التاجر محمد الحريشي، شيخ ركب الحجّاج المغاربة، وتحتوي على الخاتم والطابع والتاريخ (عام 1238 هـ)، ويستهل الرسالة بمقدمة مهمة يصف فيها سلطان المغرب بالخليفة، فيقول: «المقام الذي انتظم به شمل الدولة انتظام العقود، وطلعت من سماء عزه وجود السعود، والتجأت الناس إلى حلمه

(23) توجد تلك الوثائق في الصندوق 238 الملف 772. بشأن مضمون تلك الوثائق، يُنظر أيضاً: الخيلي، «النخبة المثقفة...»، ص 283-287.

(24) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، صندوق 238، ملف 772، وثيقة 15.

المورود، وتزيت الأحكام بعدله المحمود... الخليفة الهمام الذي عز به الإسلام، وأشرقت به الأيام مولانا عبد الرحمن بن مولانا هشام سلطان المغرب أبقاه الله، والملة المحمدية بوجوده تنسدل أستارها والدولة العلية بنوره يرفع منارها...»⁽²⁵⁾.

هاتان الرسالتان تجعلاننا نطرح بعض التساؤلات حول علاقات بايات تونس بالباب العالي وبأشراف المغرب، ومنها: هل كان حمودة باشا يسعى لإظهار ولائه للأشراف العلويين في المغرب الأقصى ليؤكد استقلاله عن السلطة المركزية، ويرهن على تأسيس دولته المتقلة، أم أن الأمر يتعلق بمشروع الأشراف المغاربة لضمان «الولاء والسيادة» على الولايات المغاربة ضمن نزاعهم وصراعهم الخفي والمعلن مع الباب العالي؟

للإجابة عن هذا التأول، لا بأس في التذكير بأن العلاقات بين الباب العالي ودولة الأشراف في المغرب الأقصى حكمتها فترات متباعدة، تراوحت بين التوتر والانفراج، أو بين المواجهة والمهادنة، والصراع الخفي والعلني والمالمة. واتضحت ملامح تلك العلاقات المعقدة منذ فترة حكم عبد الملك المعتمد (1576-1578) وأحمد المنصور الذهبي (1578-1603) ثم محمد بن عبد الله (1757-1790)⁽²⁶⁾. ويحفل الأرشيف العثماني، ومنه أرشيف رئاسة الوزراء، برسائل ووثائق مهمة تُبرز مظاهر نزاع دَبَّ في خلال القرن الثامن عشر وتجلت معالمه من خلال الاهتمام بالألقاب، وطبيعة الخطاب الدبلوماسي المتبادل بين السلاطين الأشراف المغاربة والسلاطين العثمانيين⁽²⁷⁾، ثم التنافس

(25) المرجع نفسه، وثيقة 6.

(26) عبد الرحيم بنحادة، المغرب والباب العالي: من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر (تونس: منشورات مؤسسة عبد الجليل التميمي، 1998)، ص 177-178؛ عبد الحفيظ الطيايلي، العلاقات المغربية العثمانية خلال القرن السادس عشر 1548-1617، دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1989؛ رامون لوريديو دياث، المغرب وأحلام الزعامة على الغرب الإسلامي (الدار البيضاء: منشورات الزمن؛ مطبعة النجاح الجديدة، 2013)، ص 79-151؛

Abderrahmane El Mouddeh, Sharifs and Padishahs: Moroccan-Ottoman Relations From The 16th through the 18th Centuries, Ph.D. Princeton University, Princeton, 1992.

(27) عبد الرحيم بنحادة، «تنازع السيادة بين المغرب والدولة العثمانية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر»، في: من إيناون إلى إستانبول أعمال مهداة إلى عبد الرحمن المؤذن (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2012)، ص 191-212.

في شأن ضمان ولاء الولايات المغاربية وعموم المسلمين في المشرق العربي، ومسألة اقتداء الأسرى⁽²⁸⁾، ومشروع الصّرة الموجهة إلى أشراف مكة وتداعياتها في العاصمة، وتبادل الهدايا وتأويلاتها المختلفة⁽²⁹⁾، ثم تحرشات أتراك الجزائر التي تسببت بأزمة دبلوماسية بين المغرب والباب العالي، والمساعدات والإعانات المادية (ملح البارود والنف المهادية)⁽³⁰⁾ وما حملته من صراع خفي تارة وعلمي تارة أخرى.

استمرت علاقة التنافس بين سلاطين المغرب والباب العالي حتى إبان النصف الثاني من القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، وكانت ولاية تونس مسرحاً لها. واتضح ذلك في عهد سيدي محمد بن عبد الله الذي حرر أسرى مغاربة من تونس وطرابلس كانوا محتجزين في سردينيا، ونقلهم إلى بلدانهم في عام 1781، كما أرسل مساعدات مادية إلى الولايتين، بل توسط لهما أمام الدول الأوروبية⁽³¹⁾. ومما يبرز ذلك التنافس مع السلطنة المركزية أيضاً رسالة جوابية موجهة من المولى سليمان إلى أخيه المولى ملحة الذي كان لاجئاً في تونس لدى حمودة باشا بتاريخ 12 ذو الحجة 1230 هـ (22 آب/أغسطس 1820 م)، يصف فيها هذه الولاية بقوله: «وهذه دارنا وتلك دارنا»⁽³²⁾، وهو ما يؤكد سعي سلطان المغرب إلى تحقيق نوع من السيادة المعنوية على ولاية تونس العثمانية، خصوصاً أن للمخطاط الدبلوماسي والقاموس السياسي المتعمّل أكثر من دلالة ومعنى على مستوى السياسة الخارجية والدبلوماسية في هذه الفترة. ويتضح ذلك

(28) أرشيف رئاسة الوزراء، خط همايون، وثيقة 1429؛ جودت خارجية، وثيقة 14672601.

(29) أرشيف رئاسة الوزراء، باب آصفي، ديوان همايون، السجلات الهمايونية، وثيقة د 4-8- /

187.

(30) المرجع نفسه، وثيقة د-6-7/187.

(31) ديات، المغرب وأحلام الزعامة، ص 104-108؛ يتحدث المؤرخ التركي عزيز سامح إثر عن «مسألة الخلافة التي كانت النقطة الأساس في الخلاف الدائر بين سلاطين فاس وبني عثمان...، ويذكر أن الهدايا المرسلّة من فاس لم تكن بهدف الاعتراف بالتبعية، ولكن بهدف الحصول على البحارة للتدريب، وبعض الآلات الحربية...». كما يصف العلاقات بأنها تراوحت بين الرسميات والعداء أيضاً؛ عزيز سامح إثر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر (بيروت: دار النهضة العربية، 1989)، ص 496-506.

(32) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، صندوق 238، ملف 772، وثيقة 3-1.

أكثر من خلال استعانة حمودة باشا بالمولى سليمان بدلاً من الباب العالي لتجاوز المسغبة التي عرفتها البلاد التونسية، ما جعل مبعوثه العالم إبراهيم بن عبد القادر الرياحي يمدح السلطان المولى سليمان بقصيدة⁽³³⁾ جاء فيها:

هذا الخليفة وابن أكرم مرسل وسليل من تمطى له الأكوار
وخلاصة الأشراف والخلفاء من بيت البتول وحذا الأظهار
وأجل وارث مُلكِ إسماعيل من بطل شذا أخباره معطار
إلى أن قال:

هذا الذي ردّ الخلافة غضةً وسما به للمسلمين منار
وأعزّ دينَ الله فهو بشكره في أيكها ترنم الأطيّار

ثم توسط المولى سليمان أيضًا في إحدى الأزمات التي نشبت بين الأهالي في الجزائر من أنصار الطريقة الدرقاوية وأتراك الجزائر، وعقد الصلح بين الطرفين⁽³⁴⁾.

يتضح من خلال هذه الرسائل، إضافة إلى رسائل أخرى، أن هناك اعترافًا بـ «السيادة المعنوية» من بايات تونس لسلطين المغرب الأقصى، ولا سيما في عهد كل من المولى سليمان والمولى عبد الرحمن بن هشام. كما يتضح أن العلاقات توطدت أكثر بين بايات تونس والأشراف في المغرب أكثر منها مع الباب العالي، وكانت قد أبانت عن بعض القضايا الشائكة للباحثين، خصوصًا تغير المفاهيم المرتبطة بالولاء واليادة، وتشكيل الهوية المغاربية المشتركة، فما عاد الولاء من الباي للسلطان العثماني ومن الولاية إلى المركز بل تغير الولاء إلى السلطان و«الخليفة المغربي»، وهذا الأخير ظهرت له مطامح في اليادة على البلدان المغاربية بأبعادها الرمزية والمجالية.

(33) محمد بن مصطفى المشرفي، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها غير المتناهية، دراسة وتحقيق إدريس بوهليلة، ج 2 (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2005)، ص 55-56.

(34) المرجع نفسه، ص 52-53.

أدى هذا التطور والتقارب إلى تنبّه السلطة المركزية في اسطنبول، وإرسالها بعض الرسائل إلى الأشراف في مطلع القرن التاسع عشر من أجل تأكيد تميز العلاقات المغربية بالباب العالي زمن السلطان عبد الحميد الأول ومحمد بن عبد الله، والدعوة إلى استمرار تلك العلاقات وتمتينها، والإلحاح على ضرورة الدعاء للسلطان العثماني، من أجل إعادة الأمور إلى نصابها⁽³⁵⁾.

نخلص إلى أن على الرغم من اختلاف القراءات والتأويلات التي يمكن أن تقرأ بها العلاقات المغاربية وارتباطها بالباب العالي، اعتمادًا على وثائق الأرشيف المغاربي والعثماني، فإن المؤكد أن الوثائق تُبرز أيضًا أن الصلات والعلاقات المغاربية تجاوزت أبعاد الصراع على السيادة والولاء إلى تبادل مشروعات إصلاحية وتحديثية مهمة على جميع المستويات، التجارية منها والاقتصادية والعسكرية والمعرفية العلمية، التي ما زالت في حاجة ماسة إلى البحث والتنقيب؛ إذ شهدت البلدان المغاربية مشروعات إصلاحية مشتركة، خصوصًا بين المغرب وتونس، في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر. ومن أبرز نماذجها، اقتصاديًا، النشاط القوي لشبكة التجارة المغاربية⁽³⁶⁾، ودبلوماسيًا، تعزيز العلاقات السياسية بين البلدين عن طريق تبادل السفراء والبعثات الدبلوماسية، ومنها سفارة العالم إبراهيم بن عبد القادر الرياحي للمولى سليمان، قصد أن يحصل منه، لا من الباب العالي، على دعم لتجاوز المسغبة التي شهدتها البلاد.

لكن على الرغم من سعي تونس والمغرب لإنشاء مشروعات إصلاحية مشتركة بينهما، فإن الحديث عن تشكل تجربة دولة الإصلاح المغاربية بأبعادها المستقلة عن الباب العالي، ترايبًا وسياسيًا ودبلوماسيًا واقتصاديًا، قبل القرن التاسع عشر، يُعدّ نوعًا من المجازفة⁽³⁷⁾؛ ذلك أن الباب العالي تنبّه إلى خطورة

(35) أرشيف رئاسة الوزراء، باب أصفي، نامة همايون قلعي، وثيقة 050301. تحدث عزيز سامح إثر أيضًا عن هذه العلاقات، وعن رسالة التهته المبعوث بها من السلطان مصطفى الرابع إلى عبد الرحمن بن هشام بعد توليه العرش، ومؤرخة بعام 1222 هـ يُنظر: إثر، الأتراك العثمانيون، ص 503-506.

(36) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 238، ملف 722، وثيقة 6.

(37) يحاول بعض الدارسين التونسيين التنظير لتشكّل الدولة الوطنية المستقلة عن الباب العالي، =

هذه المسألة، وسعى إلى تأطير المشروعات الإصلاحية وتوجيهها من المركز نحو الولايات، ومنها إلى تونس⁽³⁸⁾، ويُبرز ذلك مجموعة من القرارات والمراسلات السلطانية المرسلة إلى الولاية مطلع القرن التاسع عشر، وفيها دعوة إلى تعميم مشروع التنظيمات الخيرية (خط شريف كلخانة 1839، وخط همايون 1856)، وأكدت كذلك ضرورة ربط الولايات المغاربية (تونس والجزائر وطرابلس) بالباب العالي، وتحقيق الوحدة في أبعادها المختلفة، الشرعية والسياسية والترابية، اجتناباً لأي بُعد انفصالي محلي⁽³⁹⁾.

سعت الولايات المغاربية خلال مطلع القرن التاسع عشر، خصوصاً تونس في مرحلة أمراء الإصلاح (أحمد باي 1837-1855 ومحمد باي 1855-1859 والصادق باي 1859-1882)، إلى الاستفادة من حركة الإصلاح في المجال المتوسطي (فرنسا والدولة العثمانية ومصر) من أجل تكوين تجربة إصلاحية رائدة ودخولها مرحلة الحداثة في المجالات المختلفة، العسكرية والإدارية والقانونية والاجتماعية والمعرفية، وتوجت ذلك بإعلان عهد الأمان في عام 1857، وانطلاق مبادرات إصلاحية مهمة، أبرزها تكوين لجنة الإصلاح، وإنشاء المجلس البلدي في عام 1858 (اعتماداً على نموذج بلدية اسطنبول المحدث في عام 1857)، وإعادة تنظيم الإدارات في عام 1860، وإنشاء المجلس الأعلى، وتأسيس المحاكم، ثم إعلان الدستور في عام 1861، وهو أول دستور في العالم

= بأبعادها المجالية والتراية ومشروعاتها الإصلاحية قبل القرن التاسع عشر، وهو عكس ما يتضح من وثائق الأرشيف التونسي التي تركز على استمرار الروابط المجالية والرمزية والمادية، بما في ذلك المشروعات الإصلاحية المركزية. يُنظر في هذا الصدد: عبد الحميد هنية، تونس العثمانية: بناء الدولة والمجال (تونس: مخبر دراسات مغاربية؛ تير الزمان، 2012)؛ عبد الحميد هنية، «هل شكّل الأتراك في البلاد التونسية محمل الحداثة؟»، في: انتقال الأفكار والتقنيات في المغارب والعالم المتوسطي، تسيق عبد الرحمن المودن وعبد الرحيم بنحادة ومحمد لزهر الغريبي (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، Abdelhamid Henia, «Historiographie moderne en Tunisie et mémoire de l'état. 178-157. XVIIIe-XIXe siècles.» dans: *Écritures de l'histoire du Maghreb: Identité, mémoire et historiographie*, A. El Mouddeh, A. Henia, A. Benhadda (coord) (Rabat: Publications E.I.S.I.I., 2007).

(38) محمد الهادي الشريف، «مشكلة الإصلاحات بتونس وارتباطها بمسألة العلاقات التونسية-العثمانية حوال 1840»، في: ندوة الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية 1986)، ص 133-140.

(39) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، صندوق 220، ملف 340، وثيقة 42.

الإسلامي⁽⁴⁰⁾. وبدخول تونس عهد الأمان وإعلان الدستور، قامت باستكمال الإطار القانوني لتأسيس الدولة الوطنية الحديثة التي تعززت مع الإصلاحات العميقة التي أجراها خير الدين باشا في مجالات الإدارة والتعليم والجيش. لكن هذه التجربة الإصلاحية والتحديثية في تونس تكتسرت مع الاحتلال الفرنسي للبلاد في عام 1881، وهو ما كانت له ردة فعل قوية من الباب العالي، وجعل البلاد تدخل مرحلة جديدة من النضال من أجل الاستقلال.

رابعاً: تداعيات انفصال الولايات المغاربية عن الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر وردات فعل الباب العالي

دخلت العلاقة بين المركز العثماني والولايات المغاربية في مطلع القرن التاسع عشر مرحلة خطيرة مهدت لتفكيك الدولة العلية، واتخاذ تلك الولايات بعداً انفصالياً بدعم من القوى الخارجية، ما جعل سلاطين آل عثمان يسعون لتوطيد العلاقة أكثر بين المركز والولايات. ويتضح ذلك من خلال عدد من الفرمانات والرسائل الصادرة من الباب العالي والموجهة إلى بايات تونس⁽⁴¹⁾، والتي عالجت مجموعة من القضايا، أهمها:

- كيفية تجاوز الأزمات الداخلية التي عرفتها الولايات، والدعوة إلى الاتحاد والوحدة بينها⁽⁴²⁾، ويبرز ذلك فرمان صادر عن السلطان محمود بن عبد الحميد

(40) ليلي نعيم بليلى، «الإصلاحات السياسية والحياة الخاصة في بلاط تونس خلال القرن التاسع عشر 1830-1881م»، في: الحركات الإصلاحية وإصلاح نظم الدولة في بلدان المغرب خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، إشراف أوديل مورو، ترجمة خالد بن الصغير (الرباط: دار أبي رقرق للطباعة والنشر، 2014)، ص 117-149.

(41) توجد أغلب تلك الوثائق في الصندوق 220 ملف 338-340-348؛ الصندوق 231، الملف 442.

(42) يحتوي الصندوق 220 ملف 340 على 70 وثيقة تغطي الفترة بين 1729م إلى 1868م، وتضمن فرمانات صادرة عن سلاطين الدولة العثمانية حول تسيير وضبط العلاقات العثمانية التونسية، ومن بينها فرمان صادر عن السلطان محمود بن عبد الحميد (1242هـ) إلى باي تونس حسين باشا. ينظر أيضاً: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، صندوق 220، ملف 348، وثيقة 1، وكذا الملف 340، وثيقة 6.

(1808-1839) إلى حسين باي (1824-1835)، يدعو من خلاله إلى الاتحاد بين الأوجاق الثلاثة لتجاوز الأزمة، خصوصًا بعدما شاعت ظاهرة فرار الأهالي من أوجاق الجزائر إلى تونس، ويحث على إرجاعهم⁽⁴³⁾.

- تنظيم العلاقات الدولية بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية، وإطلاع تونس على ذلك⁽⁴⁴⁾. وما يدل على ذلك فرمان صدر عن السلطان سليم الثالث إلى باي تونس⁽⁴⁵⁾ في عام 1207 هـ ودار حول تأمين سفن تجار رعايا دولة النمسا، وتعين قنصل لهم في تونس، وكيفية معاملتهم.

- تعميم الإصلاحات العسكرية التي قام بها السلطان محمود الثاني في الولايات، ويتضح ذلك من خلال فرمان صادر عن السلطان محمود الثاني إلى حسين باي، يدعو إلى أن يرسل إلى الباب العالي مئة نفر من الجنود المدربين من العساكر النظامية، «يعني المحمدية»، على فنون الحرب⁽⁴⁶⁾.

- الإخبار والدعاية للحرب العثمانية ضد الروس، وطلب معونات عسكرية ومادية من أجل ذلك⁽⁴⁷⁾، حيث جاء في منشور عمومي صادر عن الباب العالي إلى الممالك الإسلامية في عام 1242 هـ⁽⁴⁸⁾ كلام يحث على ضرورة الاتحاد لمحاربة أعداء الإسلام من «الكفرة الروس»، ويبرز المبررات التي دعت الباب العالي إلى إعلان الحرب، وهي إعاقة الأشقياء من الإنكشارية الذين تجاهروا بالعصيان للسيطرة على بعض الولايات العثمانية، والاتفاق مع ملة الروم ضد الدولة العلية، ومحاولة اقتطاع إقليم القرم.

كان القرن التاسع عشر بداية التراجع الفعلي للعلاقة بين الولايات المغاربية والباب العالي، وهو خلل أدركته السلطة العثمانية، فتدخلت في الشؤون

(43) المرجع نفسه، وثيقة 42.

(44) المرجع نفسه، ملف 340-348.

(45) المرجع نفسه، ملف 340، وثيقة 7-15.

(46) المرجع نفسه، وثيقة 5.

(47) يحتوي الصندوق 231 الملف 442 على أكثر من 350 وثيقة، يدعو من خلالها الباب العالي

حكام الولايات إلى مساعدة الدولة العثمانية في حربها خلال القرن التاسع عشر.

(48) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، صندوق 220، ملف 345، منشور رقم 15.

الاجتماعية لتعزيز الروابط والعلاقة مع الولايات، وأمرت باستجلاب الدعوات الخيرية، وتخليد مراسيم البيعة، والحرص على الدعاء للخليفة على المنابر. ومن مظاهر محاولة تعزيز الروابط بين سلاطين آل عثمان مع الولايات المغاربية - ومنها وولاية تونس:

- فرمان صادر عن السلطان عبد المجيد بن محمود إلى أحمد باشا وأصحاب الخطط الشرعية والسياسية وجميع العلماء والأعيان، يدعو السلطان من خلاله إلى أداء الصلوات الخمس جماعة في الماجد، وتلقي العلم، وإدخال الأبناء إلى المكاتب لتحصيل العلوم الدينية والدنيوية⁽⁴⁹⁾.

- جواب من الصدر الأعظم محمد سليم إلى باي تونس حين باشا بحث على اتحاد الكلمة بين الأوجاق الثلاثة، في إطار الأخوة الدينية وتحت ظل الخلافة العثمانية، كما بحث على إرجاع الفارين من الأوجاق إلى بلدهم⁽⁵⁰⁾.

- كتاب من الصدر الأعظم محمد رشدي باشا إلى باي تونس يخبره فيه بضرورة قراءة الخطبة الشريفة باسم السلطان عبد الحميد الثاني، وتحصيل البيعة والدعوات الخيرية⁽⁵¹⁾. وجاء الجواب مبيّناً حرص الباب العالي على حصول البيعة والاحتفالات باسم السلطان، ويُبرز ارتياح الحضرة السلطانية إلى ذلك⁽⁵²⁾.

- كتاب من سعيد باي، كاتب الحضرة السلطانية، إلى باي تونس في 23 شوال 1293 هـ [10 تشرين الثاني/نوفمبر 1876م] يخبره بارتياح الحضرة السلطانية ورضاها عن مسارعة الأهالي إلى تقديم الإعانات الحربية، وترتيب جمعية الإعانة الجهادية⁽⁵³⁾.

اتضح محاولة بايات تونس في خلال القرن التاسع عشر للاستقلال عن الباب العالي، بسعي هؤلاء البايات لإقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وسياسية مع

(49) المرجع نفسه، وثيقة 43.

(50) المرجع نفسه، صندوق 220، ملف 348، وثيقة 1.

(51) المرجع نفسه، ملف 338، وثيقة 7.

(52) المرجع نفسه، وثيقة 32.

(53) المرجع نفسه، وثيقة 26.

الدول الأوروبية، وهو ما أثار حفيظة الباب العالي ودفعه إلى بعث رسائل اعتراض وعتاب، ومنها جواب موجه من الباب العالي إلى والي تونس في 12 جمادى الثانية 1290 هـ [6 آب/ أغسطس 1873 م] يعترض فيه على جعل قناصل له في بعض البلدان الأجنبية، منها جزيرة مالطا، ما دامت تونس تابعة للدولة العثمانية التي لها سفراء وقناصل في تلك الدول⁽⁵⁴⁾.

إن أهم ما يمكن أن نسجله من خلال دراسة بعض وثائق الأرشيف التونسي منذ أواخر القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر، هو أن السلطة المركزية العثمانية عملت على توظيف لقب الخليفة والخلافة بقوة في الرسائل والفرمانات والمنشورات، بوصفه آلية من آليات الصراع الدبلوماسي الذي شهدته الدولة العلية مع الدول الأوروبية لتجاوز أزمة المركز والولايات من جهة، والسعي لتحقيق الوحدة الداخلية من خلال الدعوة إلى الالتفاف حول الخلافة العثمانية، قصد تجاوز دعوات الانفصال التي اتخذت أبعاداً دولية من جهة ثانية. وظهر هذا الخطاب أساساً في عهد السلاطين سليم الثالث (1789-1807) ومحمود الثاني (1808-1839) وعبد المجيد الأول (1839-1861) ثم عبد الحميد الثاني (1876-1909).

خلاصة

اتّبع الباب العالي سياسة مرنة تجاه الولايات المغاربية التي سعت إلى الاستقلال عن السلطة المركزية وتأسيس دولها الوطنية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر الميلاديين. ويمكن أن نفر ذلك بتخلي سلاطين آل عثمان خلال فترة الأزمة عن السياسة المركزية الصارمة التي اعتمدها أسلافهم، والتليم باختيار نوع من اللامركزية المتمثلة في توسيع صلاحيات حكام الولايات التابعة للدولة العثمانية، في مقابل ضمان نوع منيادة والتبعية الرمزية تارة والمادية تارة أخرى، ثم سعي السلطة المركزية إلى نهج سياسة «التجانس» وتفادي سياسة «التريك» التي أدت في خلال مطلع القرن العشرين إلى انفصال الولايات العربية عن الباب العالي انفصلاً تاماً.

(54) المرجع نفسه، صندوق 220، ملف 348، وثيقة 34.

إن التدهور التدريجي لسلطة الحكومة المركزية وانعكاساته الخارجية أدباً إلى إضعاف العلاقات التي كانت تربط المركز بالولايات المغاربية، ما جعل الباب العالي يسعى إلى ضمان استمرار المهمات الرئيسة لتلك الولايات، ومن أبرزها الدفاع عن حدود الدولة العثمانية وضمان الأمن الداخلي. في مقابل ذلك، اكتفت السلطة المركزية بالحصول على الهدايا الرمزية، غير أن تلك العلاقة بين الولايات المغاربية واسطنبول ازدادت تعقيداً وصعوبة في خلال مطلع القرن التاسع عشر بسبب التنافس الأوروبي (الفرنسي - الإنكليزي - الألماني) على ولايات شمال أفريقيا.

أكدت وثائق الأرشيف جدلية أزمة المركز والولايات، واتضح لنا ذلك من خلال عدد من الرسائل والفرمانات والمنشورات والوثائق التي وضحت بداية تفكك العلاقة بين السلطة المركزية العثمانية والولايات، ومنها ولاية تونس خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، والاتجاه نحو الانفصال الفعلي بين الطرفين خلال القرن التاسع عشر. وتوضح بعض الرسائل والوثائق مظاهر الاستقلال التي تمتع بها بايات تونس خلال فترة الأزمة منذ القرن السابع عشر، وما يؤكد ذلك سعي هؤلاء البايات إلى عقد علاقات دبلوماسية وسياسية مع الخارج، ولا سيما مع سلاطين المغرب الأقصى.

اختلفت القراءات والتأويلات حول طبيعة العلاقات بين السلاطين الأشراف في المغرب الأقصى وحكام الولايات المغاربية من جهة، وبينهم وبين سلاطين آل عثمان من جهة ثانية؛ فهناك قراءة تذهب إلى أنها علاقات طبيعية تروم القيام بمشروعات مشتركة، وقراءة تؤكد استبعاد منافسة السلاطين المغاربة أو بايات تونس للباب العالي. وعلى الرغم من ذلك، فإن المؤكد هو أن التجارب الاستقلالية المغاربية بدأت إرهاصاتها الأولى خلال القرن السابع عشر، ونضجت خلال القرن الثامن عشر، واكتملت بشكل فعلي خلال القرن التاسع عشر.

لكن أمام تنافس القوى الأوروبية على بلدان شمال أفريقيا، ومحاولة فصلها عن الباب العالي، حاولت السلطة العثمانية العودة بقوة من أجل ضمان استمرار السيادة العثمانية على الولايات المغاربية، وهو ما اتضح من خلال تعميم مشروع التنظيمات الخيرية، ثم بعده مشروع الجامعة الإسلامية على الولايات، غير أن جهد السلاطين العثمانيين وسياساتهم اصطدما بالحركة الإمبريالية الاستعمارية التي أنهت السيادة العثمانية على البلدان المغاربية، باحتلالها عسكرياً.

الملاحق

وثائق تبرز اتجاه الولايات المفاربية نحو الاستقلال بين القرنين
السابع عشر والتاسع عشر وردّات فعل الباب العالي

الوثيقة (1-13)

حصول بعض النخب العالمية من أسرة آل عظم على ظهير التوقيع والاحترام،
وتجديد الإعفاء من التكاليف المخزنية، في عهد
باي تونس حسين بن علي تركي في أوائل جمادى الآخرة 1139 هـ -
كانون الأول/ ديسمبر 1726، وهو ما يبرز توسيع صلاحيته



المصدر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، صندوق 1، ملف 2 وثيقة 19.

الوثيقة (13-3)


فرمان معرّب مبعوث من السلطان محمود ابن السلطان جلال الدين
إلى باي تونس حين باشا (1824-1835) بشأن تقديم
العساكر النظامية المدربة والمتعلمة في الولاية إلى الباب العالي،
وبيّن الفرمان جهد السلطان في تعميم المعارف والعلوم الحربية في الولايات


تقرير فرمان من السلطان محمود ابن السلطان جلال الدين
امير الامراء الكرام كبير الكبراء الفخام ذو القدر والوجته صاحب الجلالة
المنتمين بيزيد حناية الملك العدل امير امراء تونس حين باشا دامت سعادت
عند وصول التوقيع الرفيع المبرور يكون المعلم اليها الباشا الشاهيه
ان المائة نفر عسكري المدربة من العساكر النظامية الذين وقع تقريرهم
وتنظيمهم تونس تحت نظرك وطبقا لوصول عسكري الشاهانية ثم علمتهم
من الحرب وكذا العشرون نفرا من المحدثين الشواشيبة الذين طردوا عنهم
من تونس بارتق النية الملوكانية قد امدوا بقدرة الامور
بمساعدة الملوكانية صحبة الفرقاطة التي تحت قيادته حين قطعت
التونس ريث في تلك الدماء كحاف اسطول المبرور على افة البحر
فصعدت امدق النية الملوكانية بتوجيه الفرقاطة المذكورة ايضا
الى البحر ليدفن صحبة دونات الملوكانية وبحققت ما شوهده من سابق
خدمات التفات المرحوم المذكورين اثناء فاقمهم لاسطول المبرور وما
ثبت لهم من الدقام والغيرة في تعليم من الحرب وتعليمه الذي صدر
لدى محاربي الميزولة الملوكانية رهين التقدير والاحسان
لدى اديشرف الشاهاني

المصدر: الأرشيف الوطني التونسي، السلة التاريخية، صندوق 220، ملف 340، وثيقة 5.

الوثيقة (13-4)

جواب من الباب العالي إلى والي تونس في 12 جمادى الثانية 1290 هـ -
6 آب/ أغسطس 1873، يعاتبه ويعارض تعيين قناصل لتونس
في الدول الأجنبية، لأن تونس جزء من الدولة العثمانية التي لها سفراء
وقناصل في تلك البلدان





جواب من السيد محمد رشيد بكنا إلى والي تونس عرسا في ١٢ من
شهر حادي الثاني سنة ١٢٩٠ الهجرة الموافق ١٩ من شهر نوفمبر سنة ١٨٧٣ وهو ترجمته حمله

هـ

ذوا الدولة حفزة سيدينا
قد وردت لنا اخبار بانك واقع من طرف دولكم التتبع في خصوص خبر
مأمورين بمقتضى قناصل في كل من جزيرة مالطة وبعض الملاح من سائر الممالك
الأجنبية للنظر في شسبة الامم والمعالج الطبية الى تونس والملاح ان الملك
السنية في المركز الامم بعمم المالكه الاجنبية من السفر والقناصل والمأمورين
مالا لجناب لدى مشيرتكم الطبية الى التفرغ والبيان لان من وظائف هؤلاء
الطبية النظر في جميع ما يتعلق هناك من الاشغال مع صرفهم لاني وسمم من
المغنى في اجراء التسهيلات اللازمة والمالونات القضية لذلك وان في
ملك اجراء الاشغال الترتيبية براسطة مأموري الدولة الطبية لاشغال من
انه ما يوجب لكم كسكم الامم الحية والمغنى لان بغير شسبة انها بغير ما يقع
في المالحات من التتبع والاختلافات وبأعلى ذلك لم يجد هناك
سببا يوجب لنقل هذه التكاليف وتكبد المصاريف لغير واقامة كلكا مأمورين

المصدر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، صندوق 220، ملف 348، وثيقة 34.

الوثيقة (13-5)

كتاب بحث على ضرورة إصدار الأوامر بقراءة الخطبة باسم السلطان عبد الحميد الثاني، والحصول على التعظيمات اللائقة والأدعية الخيرية، وهو مؤرخ بـ 1293 هـ / 1876 م، ويُبرز العودة القوية للدولة العثمانية إلى الولايات المغاربية

الحمد لله
تعميم بقراءة الصلوة للمعظم محمد رشن باننا الى المعظم
الاربع موانا مينا ايت الله موزع مع جمادى الاولى 1293 هـ
صاحب الدولة حواء مينا

اما بعد بفكر كان وقع الاعلان قبل هذا جميع ما موري الدولة العلية بتشير
الجلوس الفهرن باين المانوت على كرين التلغراف وان موانا الدالان
فدا صرا وانه الشهد به في فرائه الختمة الشهد به باسمه بمقتضى السنة
السنة ويصل لحد تكمل العال في امه فخاله به جنابكم ليفع فراء نه
بالتعظيمات اللائقة وقام بتلاوة امه صاحب السلطنة العلية الجماد
في الختمة الشهد به وتسمى باستجلاب المانوت الختمة به جناب
ولامه نمن له المام

المصدر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، صندوق 220 ملف 338، وثيقة 7.

المراجع

1- العربية

- الأقحصاري، حسن كافي. أصول الحكم في نظام العالم. دراسة وتقديم إحسان صدقي
العمد. الكويت: هالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1987.
- إينالجيك، خليل. تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار. ترجمة محمد الأرنؤوط.
بيروت: المدار الإسلامي، 2002.

_____ . تواريخ آل عثمان . إستانبول: مطبعة عامره، 1341 هـ.

بليلى، لىلى تميم. «الإصلاحات السياسية والحياة الخاصة في بلاط تونس خلال القرن التاسع عشر (1830-1881م)». في: الحركات الإصلاحية وإصلاح نظم الدولة في بلدان المغرب خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. إشراف أوديل مورو. ترجمة خالد بن الصغير. الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2014.

بنحادة، عبد الرحيم. «تنازع السيادة بين المغرب والدولة العثمانية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر». في: عبد الرحيم بنحادة وعبد الأحد السبتي، من إيناون إلى إستانبول: أعمال مهداة إلى عبد الرحمن المؤذن. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2012.

_____ . العثمانيون: المؤسسات والاقتصاد والثقافة. الدار البيضاء: النجاح الجديدة، 2008.

_____ . المغرب والباب العالي: من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر. تونس: منشورات مؤسسة عبد الجليل التميمي، 1998.

بيروسيان، إيرينا. الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية. دبي: مركز جمعية ماجد للثقافة؛ بترسبورغ: معهد الدراسات الشرقية المجمع العلمي الروسي، 2006.

إلتر، عزيز سامح. الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية. ترجمة محمود علي عامر. بيروت: دار النهضة العربية، 1989.

جلبي، كاتب. دستور العمل لإصلاح الخلل. إستانبول: تصوير الأفكار، 1280 هـ.

_____ . فذلكهء كاتب جلبي. إستانبول: مطبعة جريدة حوادث، 1287 هـ.

الحركات الإصلاحية وإصلاح نظم الدولة في بلدان المغرب خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. إشراف أوديل مورو. ترجمة خالد بن الصغير. الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2014.

الخليلى، عبد الحى. «النخبة المثقفة وأزمة السلطة في البلاد الإسلامية بين القرنين السادس عشر والثامن عشر الميلاديين: المغرب والدولة العثمانية نموذجًا (دراسة مقارنة)». رسالة دكتوراه. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. الرباط، 2012.

دياث، لوريدو رامون. المغرب وأحلام الزعامة على الغرب الإسلامي. الدار البيضاء: منشورات الزمن؛ مطبعة النجاح الجديدة، 2013.

سلايكي، مصطفى. تاريخ سلايكي. فريبورك: [د.ن.]، 1970.

الشريف، محمد الهادي. «مشكلة الإصلاحات بتونس وارتباطها بمسألة العلاقات التونسية - العثمانية حوالى 1840م»، في: ندوة الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر. الرباط: منشورات كلية الآداب، 1986.

صاري، محمد. نصائح الوزراء والأمراء. برنستون: دار الفنونى مطبعة - سى، 1935.

الطبايلي، عبد الحفيظ. العلاقات المغربية العثمانية خلال القرن السادس عشر 1548 - 1617م. رسالة دبلوم الدراسات العليا. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. الرباط، 1989.

فريد بك، محمد. تاريخ الدولة العلية العثمانية. تحقيق إحسان حقي. بيروت: دار النفائس، 2003.

قوجى بك. قوجى بك رساله - سى. استانبول: مطبعة أبو الضياء، 1303هـ.

لطفى باشا. آصف نامه. برلين: [د.ن.]، 1910.

المشرفى، محمد بن مصطفى. الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعدّ بعض مفاخرها غير المتناهية. دراسة وتحقيق إدريس بوهليلة. ج 2. الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2005.

ممدوح، محمود. خلعلر - [جلاسار. استانبول: المطبعة الخيرية، 1329هـ.

العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطة. تنسيق عبد الرحمن المودن وعبد الرحيم بنحادة. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2005.

نعيمة، مصطفى. روضة الحنين في خلاصة الخافقين. [استانبول: دار الطباعة العامة، 1281هـ.

هنية، عبد الحميد. تونس العثمانية: بناء الدولة والمجال. تونس: مخبر دراسات مغاربية؛ تير الزمان، 2012.

_____. «المبادلات الداخلية وتحيز المجال في البلاد التونسية خلال العهد الحديث»، في: شبكات التواصل في المغارب والعالم المتوسطي. تنسيق عبد الرحمن المودن

وعبد الرحيم بنحادة ومحمد لزهر الغربي. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2008.

_____. «هل شكّل الأتراك في البلاد التونسية محمل الحداثة؟»، في: انتقال الأفكار والتقنيات في المغارب والعالم المتوسطي، تنسيق عبد الرحمن المودن وعبد الرحيم بنحادة ومحمد لزهر الغربي. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2009.

وثائق الأرشيف:

الأرشيف الوطني التونسي. السلسلة التاريخية. الصندوق 1 الملف 1-2-3-4؛ الصندوق 220 الملفات 338-340-345-348؛ الصندوق 231 الملف 442؛ الصندوق 238 الملف 772؛ الصندوق 258 الملف 764.

أرشيف رئاسة الوزراء بإستانبول. خط همايون. رقم الوثيقة 1429؛ جودت خارجية، رقم الوثيقة 14672601؛ باب آصفي، نامه همايون قلمي، رقم الوثيقة 050301؛ باب آصفي، ديوان همايون، السجلات الهمايونية، أرقام: د 4-6-7-8- / 187.

2- الأجنبية

El Moudden, Abderrahmane, Sharifs and Padishahs: Moroccan-Ottoman Relations From The 16th through the 18th Centuries. Ph.D. Princeton University, Princeton, 1992.

Hénia, Abdelhamid. «Historiographie moderne en Tunisie et mémoire de l'état XVIIe-XIXe siècles.» dans: *Ecritures de l'histoire du Maghreb: Identité, mémoire et historiographie*. A. El Moudden, A. Henia et A. Benhadda (coord). Rabat: Publications F.L.S.H, 2007.

Mantran, Robert. *Histoire de l'empire ottoman*. Paris: Fayard, 1989.

_____. *Histoire d'Istanbul*. Paris: Fayard, 1958.

Raymond, André. *Grandes villes arabes à l'époque ottomane*. Paris: Sindbad, 1985.

الفصل الرابع عشر

البلاد التونسية والمرحلة الانتقالية

بين عامي 1574 و1637

محمد المريمي

مقدمة

يعيش سكان القطر التونسي منذ عام 2010-2011 مرحلة تختلف النخبة المحلية والمهتمون بشأن البلد في الخارج في تسميتها والتعريف بها (ثورة، انتفاضة)، لكن ما يُتفق عليه هو أنها تمثل مرحلة انتقالية⁽¹⁾. وفي هذا السياق ذهب كثير من الدارسين إلى مقارنة وضع البلاد التونسية اليوم ببلدان تعرضت لأوضاع كذلك التي عاشها أهل جنوب أفريقيا وإسبانيا وبعض بلدان أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية وغيرها. ونحن اخترنا أن نلقت إلى الماضي للبحث في حالات ظرفية تاريخية انتقالية، فوق اختيارنا على مرحلة يعترف أكثر من مؤرخ تونسي بأنها بقيت غامضة بسبب قلة المصادر الأرشيفية والإخبارية وما إلى هنالك، كما تمثل فترة انتقالية فعلاً، لأنها مكّنت من نقل البلاد من النظام الحفصي إلى نظام البايات (المراديين ثم الحسينيين)، أي الانتقال من حكم عائلي امتد قروناً من الزمن إلى

(1) جرت العادة بأنه عندما ينشأ علم ما، وهو في الحالة التي نحن فيها علم الانتقال أو التحول (transitologie)، إن صح التعبير، يذهب بعض الدارسين إلى البحث عن جذور تاريخية له تدعم المعرفة المنتجة والمنهجية الموظفة.

نظام ملكي شبه وطني⁽²⁾، مع العلم بأن القراءات بشأن هذه الفترة جاءت متباينة؛ فمنها ما اختزلتها إلى الصراع بين الأتراك والإسبان على الأرض في منطقة الشمال الأفريقي عامة⁽³⁾، وهو صراع يتصف لدى الدارسين المغاربة بصبغة دينية طاغية، خصوصاً بعد التجربة التي عرفها أهل تونس في ظل احتلال الإسبان في آخر فترة الحكم الحفصي⁽⁴⁾، ومنها ما نظر إليها على أنها مرحلة عثمانة المنطقة⁽⁵⁾، وفي هذا الصدد، كتب محمد الهادي الشريف في ما يقابل عثمانة المجتمع التونسي وتثريبه، فاقترح فسخ العثمانة (la déturquisation)⁽⁶⁾. ومن القراءات ما رأت أن المحليين أدوا دوراً لافتاً ومهماً في هذه المرحلة يجب عدم غرض الطرف عنه⁽⁷⁾، أو استخلصت أن الفترة تميزت بأنها «أنموذج شمال أفريقي»، باعتبار بسط مدينته سلطتها ونفوذها على محيط إسلامي مجاور⁽⁸⁾.

أمام قلة المصادر المتوافرة في ما يتعلق بهذه المرحلة، نشر عبد الجليل التميمي مجموعة من الوثائق الأرشيفية تُعدّ مهمة جداً، وكانت قد أُضيفت إلى ما كان لدينا سابقاً من مصادر، من قبيل كتاب مناقب القشاش⁽⁹⁾، وكتاب المؤنس⁽¹⁰⁾،

Mohamed Hédi Cherif, «Témoignage du mufti Qacim Azzam sur les rapports entre Turcs et (2) autochtones dans la Tunisie de la fin du XVI^e siècle», *Les Cahiers de Tunisie*, vol. 20, no. 77-78 (1972), pp. 39-50.

(3) يُنظر: عزيز سامح إثر، الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر (بيروت: دار النهضة العربية، 1989).

(4) ابن أبي دينار، المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس، تحقيق محمد شمام (تونس: المكتبة العتيقة، 1967)، ص 175.

(5) يُنظر: عبد الجليل التميمي، دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن 16 م (تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2009).

Mohamed Hédi Cherif, «La Désturquisation du pouvoir en tunisie: Classes dirigeantes et société (6) tunisienne de la fin du 16^e siècle à 1881», dans: *Les Cahiers de Tunisie*, vol. 29, no. 117-118 (1981), pp. 117-197.

(7) عبد الحميد هنية، تونس العثمانية: بناء الدولة والمجال (تونس: تير الزمان، 2012)، ص 116.

Taoufik Bachrouh, *Formation sociale barbaresque et pouvoir à Tunis au XVI^e siècle* (Tunis: (8) Université de Tunis, 1977), p. 8.

(9) المتصرف بن المرابط بن أبي لحية القفصي، نور الأرواش في مناقب القشاش، تحقيق لطفي عيسى وحسين بوجرة (تونس: المكتبة العتيقة، 1998)، ص 361.

(10) ابن أبي دينار.

وكتاب قاسم عظم⁽¹¹⁾، وغيرها. وسوف نركز، وفق ما يقترحه بعض الدراسات النظرية⁽¹²⁾، على الفاعلين الاجتماعيين، أكانوا أفرادًا (من الأعيان المحليين) أم ذواتًا معنوية (المجموعات). والأسئلة التي نطرحها هي كما يلي: كيف تمّ للقطر التونسي الانتقال من دولة حفصية انتصبت في البلاد مدة تفوق ثلاثة قرون ونصف قرن، وحكمتها أرستقراطية حفصية، إلى دولة البايات التي تمثلت في عائلة المراديين، وهي عائلة مماليك، ثم في العائلة الحسينية، وهما اللتان أسستا لنظام شبه وطني، ويهمن أن نبحت في كيفية سد الثغور بعد سقوط الحفصيين، وما القوى السياسية والاجتماعية التي كان لها الفعل السياسي الأكثر أثرًا في واقع البلاد، وما نتائج عمل القوى المؤثرة، وهل اتخذ الانتقال اتجاهًا معينًا بين سقوط الدولة الحفصية وارتقاء الدولة المرادية، وهل كانت الفترة الانتقالية ضمن إرادة الباب العالي والخلافة العثمانية أم خارجها.

أولاً: النظام السياسي ومؤسسات الدولة

شهد عام 1574 حملة سنان باشا على تونس بأمر من السلطان العثماني سليم الثاني (1566-1574). وهي الحملة التي وضعت حدًا للنظام السياسي والإداري الحفصي من خلال القضاء على مؤسسة السلطان والألقاب السلطانية، وعلى الأدوات المختلفة التي كانت تعطي الشرعية لأعلى هرم السلطة ولممارسة النفوذ في البلاد، وعلى الولاة الحفصيين في الجهات. وكانت البلاد في آخر عهد الحفصيين قد تقطعت وتجزأت إلى أجزاء عدة؛ فامتدت سلطة درغوث باشا والي طرابلس (1553-1565) إلى نواحي صفاقس وقفصة والقيروان وغيرها. وقامت الإمارة الشابية حول مدينة القيروان حتى عام 1557، وظلت تونس في تبعية بايلرباي الجزائر حتى عام 1587. فلما استولى سنان باشا على حلق الوادي وتونس، اكتفى بضمّ المناطق التي كانت تحت حكم آخر سلطان حفصي،

(11) قاسم عظم، أجوبة عظم، 2 ج، المكتبة الوطنية، تونس، مخطوط رقم (4854).

(12) Michel Camau, «La Transiologie à l'épreuve du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord» (en ligne): Dichara Khader, «Le Printemps arabe à l'épreuve de la transition: La Tunisie confrontée à d'autres expériences historiques.» communication présentée au 39^{ème} congrès du forum de la pensée contemporain organisé par la fondation Temmimi et Konrad Adenauer Stiftung en Tunisie (en ligne).

وتجسد ذلك في قيام مدينة دولة ضمت تونس وما جاورها، وتوسعت في ما بعد تدريجاً⁽¹³⁾.

شارك سنان باشا في حملته على تونس في عام 1574 حوالي ثلاثة آلاف إنكشاري من أتراك الأناضول انتشروا في البلاد في شكل حاميات على المدن الكبرى. وأعطى هؤلاء الصفة العسكرية للمنظومة الإدارية واليائية التي شهدتها البلاد التونسية، وكُلّفوا بحماية البلد من الأخطار الخارجية، وبفرض الأمن في الداخل، وحل هؤلاء الجند محل الجيش والبحرية الحفصية⁽¹⁴⁾. وأقام الأتراك العثمانيون مؤسسات مركزية بالاستناد إلى التجربتين مع أهل طرابلس وأهل الجزائر من قبل، فكان الباشا في أعلى هرم السلطة يمثل السلطان العثماني في الولاية، على غرار الولايات المجاورة في الشمال الأفريقي. كما أنهم أحدثوا الديوان الذي كان يمثل المجلس الأعلى للجند، ويضم أعضاء ممن يُعرفون بالبلكاشية. وأدخلوا مؤسسات كانوا في حاجة إليها لجمع الجباية، وكان على رأسها الباي، ومؤسسات للإشراف على القضاء برئاسة القاضي الأفندي، بعد أن كان القضاء في يد قاضي الجماعة وبقية القضاة في العهد الحفصي.

لم يُكتب لمؤسسة الباشا الاستمرار فعلاً أمام قوة الديوان ونفوذه وحركة أعضائه واندفاعهم، سوى سنوات معدودة، وانتهى عهد الباشوات والديوان في عام 1591، ثم تولى السلطة التنفيذية العليا في البلاد الدايات بعد ثورة دموية قام بها صغار الجند على البلكاشية في الديوان⁽¹⁵⁾. واستمرت حالة عدم الاستقرار في أعلى هرم السلطة إلى أن انفرد بالنفوذ عثمان داي (1598-1610) ثم يوسف داي (1610-1637). وما يهم هنا هو العلاقة بين مؤسسات أحدثها الأتراك العثمانيون في البلاد التونسية والقوانين التي سُنّت من جهة، والأعوان الذين أُلقيت عليهم مسؤولية تطبيقها وإدخالها إلى حيز الواقع من جهة أخرى. وفي المقابل، نبحت في مصير المؤسسات الحفصية التي كانت فاعلة وقائمة بدورها الاقتصادي

Empreintes espagnoles dans l'histoire tunisienne, études réunies par S. Doubaker et Clara (13)
Ilham Alvarez Dopico, Bibliotheca Arabo-Romanica et Islamica (Gijón: Editions Trea, 2011).

(14) روبرت برنشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15 م، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، ج 2 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988)، ص 75.

(15) ابن أبي دينار، ص 200.

أو الاجتماعي... وما تسبب لبعضها في الأقل من تحوّل من حال إلى أخرى في أثناء الفترة الانتقالية التي تعيننا.

كان التداول السريع على الحكومة بعد انتصاب الأتراك العثمانيين في السلطة مؤشراً على حالة الفوضى والارتباك التي عرفتھا أعلى مؤسسة رسمية إدارية وسياسية في البلاد؛ إذ وجدت قوى اجتماعية أبعدت عن السلطة ولكنها لم تركز إلى الهدوء، وقوى أخرى غريبة لكن تمكنت من تسلّم السلطة وأصبحت تبحث عن مكان لها، لكنها لم تنجح في التكيف مع الواقع المحلي، ولم تكن قادرة على المسك بزمام الأمور.

مهما يكن من أمر، أنشأ الأتراك العثمانيون مؤسسات كان أصحابها مقيدين بقانون وترتيب. وكان بعض هؤلاء يتلقى أوامره مباشرة من الباب العالي في اسطنبول، فكان الآغا، مثلاً، تأتيه الأوامر السلطانية في مبدأ أمره من هناك، من عند الآغا، ثم يذكر ابن أبي دينار أن تلك القاعدة تغيرت وانخرمت⁽¹⁶⁾. كذلك كان الأمر ذاته يتم بالنسبة إلى مؤسسة القاضي الأفندي، الذي كان يناسب قاضي القضاة في العهد الحفصي أو القاضي الكبير، فكان يفد من اسطنبول، حيث يتلقى الأوامر قبل تحوله إلى تونس وتسلّمه منصبه⁽¹⁷⁾. وكانت عاصمة الإيالة تونس مصدرًا للتشريع؛ إذ يذكر ابن أبي دينار أن الوزير سنان باشا «رتب... قوانين» يقول عنها إنها «صارت من بعده ثابتة الرسوم»⁽¹⁸⁾. كما يذكر الإخباري نفسه في موضع آخر أن الأتراك «جعلوا قوانين يميزون بها». ويتحدث بعض المصادر عن القوانين الجبائية التي سنّها عثمان داي للأهالي، وضمّنها في دفتر خاص مفقود بسمّ رجال الدولة «الميزان»، بحسب ابن أبي دينار، ويعرفه أهل القبائل بـ «الزمام الأحمر»، الذي بقي مرجعاً في المجال الجبائي حتى فترة طويلة من العصر الحديث⁽¹⁹⁾. ويقر عبد الجليل التميمي بأن الإدارة التونسية، وخلافاً لما جرى في المشرق، حيث اعتمدت الدولة المركزية قوانين نامة لإدارة الإيالات العربية، لم تشهد الإجراءات نفسها، بل سُيّرت وفقاً لأمزجة المسؤولين الأتراك وأهوائهم⁽²⁰⁾.

(16) المرجع نفسه، ص 301.

(17) هنية، ص 98.

(18) ابن أبي دينار، ص 200.

(19) هنية، ص 120.

(20) التميمي، ص 26.

على الرغم من هذا الفعل الترتيبي والإجرائي القانوني الذي قام به الأتراك العثمانيون في البلاد التونسية في بداية أمرهم، فإن وثائق المهمة دفنري في أرشيف رئاسة الوزراء في اسطنبول⁽²¹⁾ وغيرها من وثائق تفيد بأن العلاقة بين الأعوان الأتراك والأهالي لم تتبع قانوناً ولم تحترم ترتيباً، بل كانت القاعدة في الممارسة السياسية تقوم على الاستبداد والحكم الاعباطي المطلق. وتحدث وثائقنا عن شكاوى وعرائض صادرة عن نواحي البلاد المختلفة، ومن فئات اجتماعية شتى، منها شكاوى أهالي تونس⁽²²⁾ وأهل جربة⁽²³⁾ وغيرهم، وأخرى صادرة عن فئات اجتماعية، منها الشرفاء والصلحاء⁽²⁴⁾، وغيرهم. وكان التظلم يصدر أيضاً عن أعوان الدولة ضد نظرائهم، ومن ذلك، مثلاً، تظلم قاضي مدينة تونس ضد بايلرباي المكان في عام 1585⁽²⁵⁾، وكانت الشكاوى والعرائض والاحتجاجات تلك تتجه إلى فضح الفساد وسوء التصرف ومظاهر الاستبداد، وتجاوزات أخرى. ومن الأمثلة للعلاقات بين الأتراك وأهالي مدينة تونس خلال الفترة الانتقالية التي تهمنا، والتي يجدر التوقف عندها، حالة القاضي كمال الذي ربما يكون هو نفسه قاضي الجماعة، أو القاضي الأفندي الحنفي في عام 1591؛ فقبل ثلاثة أشهر فقط من ثورة جند الإنكشارية في تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، أمسك القاضي بشاهد عدل من طلاب العلم وذوي البيوتات من لحية، ولطمه على وجهه، وكشف عن رأسه وعورته، ورفع رجله في فلقه عنده، وضربه بالعصا على رجله ضرباً وجيعاً من غير موجب شرعي ولا سبب عادي. كان هذا القاضي يأخذ رُشى كي يغير الحكم الشرعي، وربما كان يأخذ من الخصمين ويدعهما معذبين من دون إنجاز حكم بينهما⁽²⁶⁾. وكانت علاقة الأتراك العثمانيين بمشايع التصوف لافتة بتوترها، ومن هؤلاء أبو الغيث القشاش الذي توفي في النصف الأول من القرن السابع عشر، وأمضى بذلك أهم قسم من حياته في الفترة الغامضة التي تركزت

(21) نشر عبد الجليل التميمي حول المنطقة المغاربية الكثير منها، وهي تحتاج إلى دراسة خاصة ومركزة، يُنظر: التميمي، ص 173، 312.

(22) المرجع نفسه، ص 271.

(23) المرجع نفسه، ص 221.

(24) المرجع نفسه، ص 265.

(25) المرجع نفسه، ص 266.

Cherif. «Témoignage du mufti Qacim.» p. 39.

(26)

في أنثائها سلطة الدايات⁽²⁷⁾، وكانت له شهرة تجاوزت حدود الوطن، من ذلك أنه كان يرأس الباب العالي⁽²⁸⁾. كسب ثروة هائلة، وكان يرجع في الأصل إلى عائلة بسيطة، ويظهر أصحاب النفوذ والجاه أمامه بمظهر الصغار. وكان من الناحية الاجتماعية يقدم كثيراً من الخدمات للفقراء والمساكين والطلاب والمسافرين، وغيرهم، وكان يفدي الأسرى. اتخذ عثمان داي إجراءات تعاكس العادات والتقاليد الجبائية الحفصية، فأراد أن يضع حداً للامتيازات الجبائية التي كان يتفجع بها الصلحاء والمؤسسات الدينية، ومن بينها الشيخ القشاش⁽²⁹⁾.

ما انفك الباب العالي يبحث في مراسلاته لأعوانه في تونس على سياسة تقوم على الكف «عن ظلمهم (الأهالي)، وعدم الاعتداء عليهم، وعدم ممارسة ما يخالف الشرع الشريف»⁽³⁰⁾. وكان ممّا استتجه عبد الحميد هنية، وهو على حق، أن المؤسسات التي أحدثها الأتراك العثمانيون بعد عام 1574 وميزت نظامهم الإداري والياسي في البلاد التونسية، بدأت هشة لعدم تقيدها بقوانين واضحة المعالم تأخذ بعين الاعتبار حالة أهل البلاد من حيث عاداتهم وتقاليدهم وتاريخهم، وكان أعوان الدولة غير مستقرين بحيث لم تشكل المؤسسات الرسمية إلا التدرج في احتكاكها بالواقع الأهلي المحلي⁽³¹⁾. أمّا من جهة المؤسسات الأهلية، فإن القضاء على السلطة الحفصية أحدث فراغاً على أكثر من مستوى. وشمل هذا الفراغ الأراضي السلطانية وأملاك الحفصيين بداية من عام 1574. كما أن مصالح الزوايا والمؤسسات الدينية الأخرى أصابها ارتباك، فأصبح بعضها في حالة إهمال أو في حالة سوء تصرف، أو الاثنين معاً. وعرفت المدارس الحالة نفسها، من ذلك أن المدرسة الشماعية فرغت من طلبتها⁽³²⁾؛ إذ جاءها تركي من

(27) أحمد عبد السلام، المؤرخون التونسيون في القرون 17 و18 و19 م، نقله إلى العربية أحمد عبد السلام وعبد الرزاق الحليوي (قرطاج: بيت الحكمة، 1993)، ص 24.

(28) المرجع نفسه.

Taoufic Dachrouh, *Le Saint et le prince en Tunisie* (Tunis: Faculté des sciences humaines et sociales, 1989), p. 107.

(30) النيمي، وثيقة 200، ص 267.

Abdelhamid Henia, «Historiographie moderne en Tunisie et mémoires de l'Etat XVII^e-XIX^e siècle.» dans: *Ecritures de l'histoire du Maghreb: Identité, mémoire et historiographie*, A. Moudden, A. Henia, A. Benhadda (coord.) (Rabat: Faculté des lettres et des sciences humaines de Rabat, 2007).

Bachrouh, *Le Saint et le prince en Tunisie*, p. 107.

(32)

اسطنبول حاملاً كتاباً رسمياً، فبقي على رأس المدرسة مدة لم تتعد بضعة أشهر، حتى خربت وخلت من القراءة، «فلم يبق أحد يقرأ فيها»، وكانت النتيجة أن هرب التركي منها إلى بر الترك⁽³³⁾. كما عرف جامع الهواء وغيره حالة كانت تتطلب إصلاحات⁽³⁴⁾، وكانت النتيجة على المستوى الاجتماعي أن شهد النشاط الفكري عمقاً، فأعرض الناس عن العلوم غير الدينية، وأحجموا في العلوم الدينية عن الاجتهاد بجميع صورته، واستفحل أمر الطرق الصوفية⁽³⁵⁾.

تميز النظام السياسي والإداري إذًا، في الفترة التي تعيننا، بعدم الاستقرار؛ فالحكومات كانت تتغير بسرعة، حتى تعاقب على رأس الهرم بين عامي 1574 و1637 حوالي سبعة عشر حاكمًا، ولم يستطع أحد منهم الانفراد بالسلطة، وكان في حال انفراده بها مستبدًا وأعوان دولته فاسدين. واقرنت هذه الفترة بقوانين لا تراعي الواقع المحلي، أو قوانين ملائمة لكن الأعوان الساهرين على تطبيقها يضربون بها عرض الحائط على حساب الأصليين. وتضرر من الفاسدين والمفسدين أهل البلاد من العامة والخاصة، ومن هؤلاء مشايخ الدين والعلم والمتصوفة الصلحاء والفقهاء وطلاب العلم، وغيرهم. والسؤال المطروح هو الآتي: كيف كانت ردات فعل هؤلاء وغيرهم إزاء سياسة الأتراك العثمانيين في الفترة الانتقالية التي تعيننا؟

ثانيًا: فاعلون اجتماعيون؟ فاعلون تاريخيون

قضى الأتراك العثمانيون على النظام الحفصي في عام 1574، وكان ذلك نتاجًا لمرحلة بدأت منذ النصف الأول من القرن السادس عشر. ويذكر عزيز سامح إتر أن في عام 1563، ذهبت هيئة من تونس إلى اسطنبول، طالبة من السلطان الرحمة بسبب احتلال الإسبان حلق الوادي وتصرفهم في مدينة تونس بشدة جعلت أهلها يتركونها هارين منها بسبب القتل واللبس وهتك الحرمات⁽³⁶⁾.

(33) الففصي، ص 361.

Bachrouh, *Le Saint et le prince en Tunisie*, p. 107.

(34)

(35) عبد السلام، ص 22.

(36) إتر، ص 114-115 و227.

واحتفظت ذاكرة أهل مدينة تونس بأن السلطان سليم الثاني رأى في منامه الشيخ الولي الصالح سيدي محرز بن خلف يستجد ويتلهف على بلاده⁽³⁷⁾. ويبدو من خلال هذه الأمثلة وغيرها أن أهل تونس اختاروا الولاء للسلطان العثماني والتبعية للإمبراطورية العثمانية، كما تجلّى ذلك على أكثر من مستوى. لكن بماذا تميزت علاقة الأتراك بأهل البلاد التونسية بعد تولّيهم السلطة وحلولهم محل الحفصيين في الفترة الانتقالية التي تعيناً؟

ما من شك في أن القضاء على النظام الحفصي أحدث فراغاً، أقله في بعض مناحي الحياة، فملأت ذلك الفراغ مؤسسات تقوم على جند الإنكشارية، ونكتسي في الأساس طابعاً عسكرياً. وكان مجتمع السلطة بشكل عام يتكون من جنس الأتراك أو من جنس العجم، وكان بالنتيجة أجنبي المنشأ وخارجي الانتداب في أغلبه⁽³⁸⁾. ولم يكن لدى هؤلاء الكفاءة السياسية والمستوى الثقافي، وكانوا يجهلون عادات أهل البلاد وتقاليدهم، ولا يتكلمون لغتهم العربية، بل لا يتكلمون سوى لغتهم التركية⁽³⁹⁾. وكان حكام تونس في أول العهد التركي يتكلمون بلغتهم، وكانت تصدر بها مراسلاتهم ومراسلات دواوينهم. وكان يفرق بينهم وبين أهل البلد أيضاً الانتماء المذهبي (المذهب المالكي لدى معظم أهل تونس والمذهب الحنفي لدى الأتراك)، ولا يجمع بين هؤلاء وأولئك سوى الانتماء الديني إلى الإسلام. وكنا ذكرنا أن المؤسسات المحدثة التي كان النظام التركي العثماني في تونس يقوم عليها لم تكن تحكمها القوانين الشاملة والصارمة، بل كانت تسمح لكبار أعوان الدولة، بمن فيهم البايبراي أو الداي وبقية الأعوان السامين، بممارسة الاستبداد والفساد، وهي الحالة التي كانت عليها تونس في فترة تعاقت عليها أكثر من حكومة. وكانت أحكام هؤلاء إما اعتبارية تعسفية وإما جارية على مقتضى القوانين العثمانية والفقه الحنفي⁽⁴⁰⁾.

(37) هنية، ص 83.

(38) توفيق البشروش، جمهورية الدايات في تونس 1591-1675، مجموعة أيام الناس (تونس):

[د.ن.]، 1992، ص 43.

(39) يذكر توفيق البشروش أن تونس تداول عليها ما يناهز عشرة ولاية بين عامي 1574 و1591،

وحاول بعض المترشحين استلام الإيالة من دون أن يظفروا به. يُنظر: البشروش، ص 50.

(40) عبد السلام، ص 30.

وتعرضت البلاد، إضافة إلى تغير نظام الحكم بعد عام 1574، إلى آفة الطاعون أكثر من مرة، في الأعوام 1604 و1620 و1642، فمات كثير من مشايخ العلم والدين والفقهاء⁽⁴¹⁾. وشهدت البلاد مصائب أخرى، مثل الحروب مع أتراك الجزائر، في الأعوام 1613 و1614 و1628، ولم تكن الحوادث تلك لتُمر من دون أن تؤثر في حالة الناس وأمرجتهم.

كان من الطبيعي أن يكون بين من يمثلون الأرستقراطية الحفصية والنظام القديم من يقاوم الزوال من خلال مقاومة الحضور التركي العثماني في البلاد؛ ففي أمر من الأوامر السلطانية موجه إلى بايلرباي طرابلس الغرب جعفر باشا، بتاريخ أيلول/ سبتمبر 1576، أي بعد عامين فقط من احتلال حلق الوادي وتونس، أُشير إلى أن أحد أولاد الحكام التونسيين، بمعنى الحفصيين، واسمه حميدة، التجأ إلى مالطا ثم عاد إلى تونس، وتحالف مع أعيان الإيالة، وراسل العربان العصاة، للقيام بتمرد وثورة ضد الأتراك. وتحقق للجانب السلطاني أن قدمت مالطا العون والمساعدة إلى حركة التمرد، فطلب حينذاك من أميرال الدولة العثمانية ووالي الجزائر قلع علي باشا إعداد كل ما هو ضروري وملائم لمساعدة بيلرباي تونس، وصد أي هجوم يقع عليها⁽⁴²⁾؛ إذ بدا في الظاهر أن أهل تونس قبلوا بحكم الأتراك ورضوا به، ولكنهم انقسموا في ما بينهم بين قابل أو قابل على مضض أو رافض.

مهما يكن من أمر، لم تغير هذه المواجهة الاحتلال أو الفتح العثماني للبلاد في شيء، ولم تعطه اتجاهاً غير الاتجاه الذي اتخذه بعد عام 1574. وبالتوازي، يقر بعض الدارسين اليوم⁽⁴³⁾، وهم على حق، بأن الأتراك أحاطوا أنفسهم بأعيان محليين وضعوا أنفسهم في خدمتهم، فكانوا مصدر تأثير فيهم. وكان هذا التقارب ذا وجهين، فالأتراك كانوا يسعون إلى كسب القدرة على تحقيق مآرب سياسية وإدارية في البلاد التي امتلكوها، وفي هذا الاتجاه تشير إحدى الوثائق المعتمدة بتاريخ نيسان/ أبريل 1579 إلى أن المدعو محمد بن علي قدّم خدمات في أثناء فتح حلق الوادي وخدمات أخرى في إيالة طرابلس الغرب لمصلحة الأتراك

(41) البشروش، ص 33.

(42) التيجي، ص 236.

(43) البشروش، ص 65.

العثمانيين، فعُيِّن له راتب قدره 6000 أفجة⁽⁴⁴⁾. وفي المقابل، كان الأعيان المحليون يستغلون تقربهم من الأتراك لتوجيه سياستهم وتكريس مصلحة البلاد على حساب مصلحة الفاتحين أو المحتلين. ولئن كان عدد من دُكر في وثائقنا من هؤلاء الأعيان المحليين، الذين وضعوا أنفسهم في خدمة الأتراك العثمانيين، قليلاً، فإن من ذُكروا كانوا ذوي دلالة وأفعال مفيدة.

كان من أعيان البلاد الذين أفادوا من نظام الأتراك أبو الطيب من أهل تونس، وهو أقرب باستقامة رمضان، قائم مقام القبطان علي باشا، فضم صوته إلى صوت أعيان الولاية، واعترف بحسن معاملته الأهالي ومعاشرته إياهم، ومقدرته العالية في تصريف الأمور والمحافظة على الدين والدولة وناموس السلطنة، فقرر أن تجدد الثقة في رمضان للمنصب نفسه، ووجهت إليه تعليمات لمواصلة معاملة أعيان الولاية ومعاشرتهم بالحنى⁽⁴⁵⁾. ولم يكن هذا التمشي في نظام حكم الأتراك العثمانيين الياسي والإداري قاعدة، بل كان يمثل حالة خاصة. وكان كثيرون من الأعيان المحليين الذين وضعوا أنفسهم في خدمة الحكام الأتراك في المقابل يبادرون بالتأثير في الحكام الذين يضعون أنفسهم في خدمتهم؛ فنحن نعلم أن الزهاني انفرد من جهته بعثمان داي إلى حد المصاهرة، فكان جد أبنائه، والتحم علي ثابت من جهة أخرى بيوسف داي⁽⁴⁶⁾، فكان مثلاً من أعيان البلاد وأحد أصحاب داي، وكان جُورًا، ولَمَّا التقى الجمع في دار عثمان داي لخلافته، تقدم علي ثابت وقبِل يد يوسف داي وبارك له، فكانت بيعته إياه على حساب منافيه عجم، الذي تأخر في المجيء من باجة. وبايعت الجماعة الحاضرة يوسف داي أسوة بعلي ثابت، وفعل عجم لاحقاً ما فعله غيره من قبله. ويذكر ابن أبي دينار أن علي ثابت أخذ في تدبير البلاد التي نعتها بالمملكة، ووصل به الأمر أن اقترح على يوسف داي أن يتخلى عن زواجه من ابنة عثمان داي ويتزوج واحدة من بنات الأعلج⁽⁴⁷⁾.

(44) التميمي، وثيقة 146، ص 244.

(45) المرجع نفسه، الوثائق 53 و77 و79، ص 197 وبعدها.

(46) البشروش، ص 65.

(47) ابن أبي دينار، ص 205.

تطرق كثير من الدارسين إلى موضوع البيعة⁽⁴⁸⁾، وما يهم هنا أنها سقطت بزوال الدولة الحفصية، باعتبارها وفاقًا اجتماعيًا، وأصبح الولاء يعبر عنه بالارتباط بالسلطان العثماني؛ فلقد نقل ابن أبي دينار أن مبايعة سكان مدينة تونس السلطان العثماني جرت في عام 1569، حين انهزم أحمد الحفصي وفر أمام القوات العثمانية. وكان عقد البيعة حينها موجهًا إلى الأخطار الخارجية، خصوصًا الأوروبية منها. ونحن هنا نذهب إلى ما ذهب إليه جمال بن طاهر من أن سنان باشا وظف البيعة لتأكيد تبعية تونس للباب العالي⁽⁴⁹⁾، وما يهم هو أنه في عام 1610، حين توفي عثمان داي، «دخل علي ثابت... فلما رأى جمعهم أقبل بجسارته وقبل يد يوسف داي وبارك له، فلم يبق من الجماعة أحد إلّا وفعل مثله، فبايعه كبار العسكر، وطلعوها به إلى القصة، وأجلسوه على عاداتهم، وجاءه الناس وبايعوه على طبقاتهم، وتمّ له الأمر»⁽⁵⁰⁾. كان علي ثابت يؤذن بميلاد سلطة ولاية داخل مجال الإمبراطورية العثمانية؛ إذ إنه أعاد حينذاك آلية من آليات العهد الحفصي ضمن نموذج حكم تختص به تونس العثمانية. وعلاوة على ذلك، استمر إصدار الفرمان أو الخلعة من الجانب السلطاني لإضفاء شرعية إضافية على متولي السلطة في تونس (في مرحلة ثانية).

بالرجوع إلى فتوى المفتي قاسم عظموم الخاصة بحالة القاضي كمال القاضي الأفندي في تونس عام 1591، وقبل أشهر من اندلاع ثورة الجند في العام نفسه، صدرت عن الأعيان ردات فعل من دون أن يتركوا الأمر يمر بلا عقاب. ويذكر بيرك أن في الأصل يُشترط أن يكون القاضي «مليحًا»، بمعنى أنه رجل خير وذو قدرة على الفعل ومحو الفعل في آن معًا، فيطبق الشرع ويحدد القانون والمصالح والحلول وفض النزاعات⁽⁵¹⁾. ولم يضطلع القاضي كمال التركي بهذا الدور في

Abdelhamid Henia, «La Day'a en Tunisie et au Maroc à l'époque moderne, quelle territorialisation?», dans: Abdelhamid Henia, *Villes et territoires au Maghreb: Mode d'articulation et formes de représentation* (Tunis: Centre de publications universitaires, 2008).

جمال بن طاهر، «البيعة والفرمان والخلعة أو الباي ذو الوجهين»، في: مسار مؤرخ وتجربة تاريخية: أعمال مهداة إلى محمد الهادي الشريف، إشراف عبد الحميد هنية (تونس: [د.ن.]، 2000).

(49) المرجع نفسه، ص 27.

(50) ابن أبي دينار، ص 205.

Jacques Berque, «Le Cadhi de Kairouan d'après un manuscrit tunisien», dans: *ROMM*, no. (51) 13-14 (Septembre 1973), pp. 97-108.

اختيار أعيان مدينة تونس حينها، فشكّل مشايخ الدين والعلم هيئة متضامنة، كان منها أفراد من عائلات ذائعة صيت، مثل عظموم والرصاص والنفاتي والمصراطي. وتولى هؤلاء أعباء أساسية مختلفة في المدينة (عدول أشهاد، أئمة، خطباء، مفتون، قضاة)، وكانوا أعضاء من الأرستقراطية المحلية، بينهم اتصالات وتواصل شخصي مباشر أو عن طريق الكتابة والمراسلة، فكانوا يتشاورون في شأن المدينة وأحوال أهلها، ويتولون الدفاع عن أحد العلماء ضد ممارسات القاضي التركي كما رأينا ذلك أعلاه. وما يهم هنا أن أعيان تونس وخاصتها والفقهاء المتكفلين بالتصدي للقاضي المعني أصدروا أحكامًا طالبوا بتنفيذها، في ما هو شكل من الإملاء السياسي تمثل في التالي: «يجب عزله (القاضي كمال) عن منصب القضاء لثبوت جوره»⁽⁵²⁾. وتكمن الأهمية هنا في أنهم توجهوا إلى الباشا ومركزه تونس، وإلى ديوان السلطة النافذة في المدينة، للتظلم، وجعلوا من هذه المؤسسات الحاكمة الفعلي للبلاد. وكان الإجراء المعتاد في مثل تلك الحالة منذ عام 1574 أن يُرفع الأمر بالشكوى أو بالعريضة أو بالمطلب إلى الباب العالي في اسطنبول. وكانت السلطة في تونس حينها في يد فئة حاكمة متغيبية تمارس النفوذ بالوكالة، فكان من الأعيان إنشاء سلطة ولاية (غير الاستقلال)، يكون مركزها تونس، وتكون مجاورة لحياة الناس وهمومهم وتعمل داخل منظومة الإمبراطورية العثمانية التي انخرطوا فيها منذ عام 1574، ودفعوا مع ذلك سياسة أملوها على سلطة الولاية على نحو مطابق لقوانين الشرع.

إلى جانب أعيان البلاد، الذين تقربوا من حكام الأتراك العثمانيين وأثروا في قراراتهم السياسية لمصلحة المحليين، كان للمتصوفة أيضًا دور اجتماعي في توجيه الفعل السياسي في البلاد التونسية باتجاهين، واجه الأتراك في الاتجاه الأول الحركة الشبابية بالعنف وقضوا عليها، وكانت تمثل مشروعًا مجتمعيًا يطمح إلى تولي السلطة وإرساء مركزية سياسية منافسة. ويعزى فشل تلك الحركة إلى الترحيب الذي وجدته المحضرون العثماني من المجتمع المدني غير المتحالف مع المشروع الذي كان يمثلته الحفصيون، ومن ورائهم الإسبان، وما كانت تمثله القبائل الماندة للحركة، فاعُتبر انتصار الأتراك على الإسبان وعلى المشروعات

الأخرى في عام 1574 فتحاً مياً لمصلحة المحليين⁽⁵³⁾. أما الاتجاه الثاني، فكان يمثلّه أبو الغيث القشاش، الذي كان قطباً يتبوأ أعلى درجات التصوف، وعاش في مدينة تونس وراسل الباب العالي، وكان له مشايخ عديدون مثله في البلاد، من بينهم سيدي بن عروس والشيخ سيدي منصور بن جردان والشيخ المعظم سيدي محرز، وغيرهم كثيرون⁽⁵⁴⁾، ومثل بزايته وشبكة العلاقات التي تمكن من إرسائها نموذجاً في العلاقة بالأتراك العثمانيين. قد يكون ولد في النصف الثالث من القرن السادس عشر وتوفي في عام 1031هـ/ 1621-1622 م. عاش في مدينة تونس وكان يرأس الباب العالي⁽⁵⁵⁾.

كان عثمان داي يرمي الى وضع حد للامتيازات الجبائية التي ينتفع منها الصلحاء ومؤسساتهم الدينية، فكان أبو الغيث يعتبر ذلك فعلاً منكراً، لكنه اكتفى بالاحتجاج ضده، حتى وصل به الأمر إلى إغلاق الزاوية حتى يحصل على تعويض عن ذلك. ولما تحول المنكر الذي أقدم عليه الأتراك، ولا سيما الداي، إلى ضم وجارة ضد شخصه، أظهر نفسه في شكل فرد شديد، وعمد إلى التصريح بما يريد، على أن يترك لغيره تنفيذ الأمر. وفي النتيجة، أجبر السلطة على التراجع عن مشروعها، ثم اختار المقاومة السلمية ولم يتجاوز الاحتجاج على الأحكام الأتراك العثمانيين⁽⁵⁶⁾، وفرض على الأتراك الاعتراف بمكانة حظي بها في العهد الحفصي. فلقد كلف القايد مراد باي سيدي سحنون بعد المعن التي تعرض لها الشيخ القشاش أن يسلم على الشيخ وطلب منه السماح له بالزيارة، ولما زاره أعطاه شقة مفروشة بالحريز الأخضر وقدم له الإسفنج والعسل وشارك الشيخ في الأكل معهم⁽⁵⁷⁾. فأجبر أبو الغيث القشاش الأتراك رفعه إلى مستوى المنزل التي كان عليها قبل انتصابهم في الحكم.

يستخلص الدارس أن الأعيان المحليين، من قبيل العائلات التي تصدى

(53) هنية، ص 92.

(54) القشاش، نور الأرماس.

(55) عبد السلام، ص 24.

(56)

Bachrouch. *Le Saint et le prince en Tunisie*, p. 107.

(57) القشاش، نور الأرماس، ص 473.

أفرادها للقاضي كمال، أو علي ثابت الذي دفع لإعادة التأسيس للبيعة، أو صلحاء التصوف وغيرهم، أنجزوا في واقع الأمر أفعالا معزولة لكن القاسم المشترك بينها أنها أسست لشيء ما. ويذهب كثير من الدارسين إلى استنتاج أن ما قنته عثمان داي كان يرجع في الأصل إلى العهد الحفصي، ويعلل عبد الحميد هنية ذلك بما استتجه من الدفاتر الجبائية نفسها⁽⁵⁸⁾. ويصل محمد الهادي الشريف إلى النتيجة عينها عقب اعتقاده بوجود بعض القوى الاجتماعية التي كانت ضاغطة في نهاية المطاف في اتجاه تغير النظام كما كان قائما في الأصل وانفراده بالنسبة إلى نظيره في الجزائر بصفة خاصة⁽⁵⁹⁾، ووُجدت في تونس قوى اجتماعية أخرى فاعلة دعمت المسار الذي اختاره الأهلبيون لأنفسهم على حساب عنصر الأتراك العثمانيين، ونعني بهؤلاء فئة الأندلسيين وفئة الحنفية⁽⁶⁰⁾.

إذا، لم تكن علاقة الأتراك العثمانيين في البلاد التونسية في الفترة الانتقالية تخص السكان الأصليين فحسب، بل كانت تهم فئة الأندلسيين أيضا، وهُم الذين وفدوا إلى البلاد في عهد عثمان داي، «فأوسع لهم عثمان داي في البلاد»⁽⁶¹⁾، فأصبح لبعضهم قاعدة اقتصادية. يذكر ابن أبي دينار أنهم «اشترروا الهناشير»، ورسوموا لأنفسهم هوية جديدة في علاقة بالأرض التي وفدوا إليها من خلال استيطانهم «في عدة أماكن»، كما يذكر أنهم «صاروا يُعَدُّون من أهل البلاد»⁽⁶²⁾. ويذهب بعض الدارسين إلى القول إن الأندلسيين كانوا من أولى المجموعات التي أبدت الولاء للدلايات، ومثلوا إحدى القوى السياسية في القرن السابع عشر وبعده⁽⁶³⁾، وكانوا في هذا السياق حاضرين ومشاركين الأعيان الأصليين، ووقفوا

(58) هنية، ص 120.

Cherif, «Témoignage du mufti Qacim.» p. 39.

(59)

(60) نرى أن من الخطأ استعمال عبارة «تونس العثمانية»، والأفضل اعتماد عبارة «تونس خلال العصر الحديث»؛ إذ إن وضع البلاد السياسي تطور حتى أسست «سلطنة ولاية» تطورت بالتدريج إلى دولة وطنية.

(61) ابن أبي دينار، ص 204.

(62) المرجع نفسه.

Sadok Boubaker, «Une réflexion sur l'histoire moderne de la Tunisie XVI^e-début XIX^e siècles.» dans: *Le Maghreb à l'époque Ottoman*, Abderrahman El Mouddeh (coord.) (Rabat: Faculté des lettres et des sciences humaines, 1995), p. 91.

إلى جانبهم في اختياراتهم في جميع الأحوال؛ فوجدنا شيخ الأندلس في هذا المنطق حاضرًا في إجابة المفتي قاسم عطوم في قضية القاضي كمال⁽⁶⁴⁾، وقام بوضع نسخة من إجابة المفتي قاسم عطوم، ووجدنا أحد الأندلسيين أيضًا مشاركًا إلى جانب مشايخ العلم والدين في رسم الحدود بين تونس والجزائر، فاختار الأندلسيون أن يربطوا مصيرهم بالنموذج السياسي والاجتماعي الذي وقع عليه أعيان المكان الأصليين.

اهتم سامي البرقاوي من جهته بدراسة فئة الحنفية في تونس، باعتبارها تصنيفًا مجتمعيًا، وهو يميز هذه الفئة عن صف الأتراك الذين كانوا في الأساس عسكريين، وارتبط وجودهم بفتح تونس وبالممارسة السياسية لجهاز الدولة. ويميزهم أيضًا من الكوارغلية الذين ولدوا في تونس من آباء أتراك وافدين وأمهات محليات أصليات. كان حضور الكوارغلية لافتًا في الجزائر على وجه الخصوص، فنشأت فئة الحنفية في علاقة بالآخر الذي يمثلها الأهالي، وأصبحت تلك العلاقة بداية من القرن السابع عشر متميزة من الأتراك ومن الأتراك المولودين في البلد والكوارغلية الهجان. وتعني لفظة حنفية تحديدًا مشايخ الدين والعلم والفقهاء الذين ولدوا في تونس وتولوا وظائف دينية (أئمة، خطباء) ووظائف تعليمية (مدرسين) ووظائف في سلك القضاء (قضاة، عدول أشهاد). وأنشئت مؤسسة المفتي في عهد يوسف داي ليصبح المفتي الشخص الأول في الهرم الديني والقضائي، وكانت الغاية إقامة سلطة مضادة للقاضي الأفندي من جهة، والالتصاق بهموم الناس ونصرة حقوقهم وقضاياهم ضد الاستبداد والتسلط من جهة أخرى. وأنشأت الحنفية بالتوازي ذاكرة خاصة لواقع الفئة ومؤسساتها، عين أول مفت في عام 1630، وهو أحمد الشريف الذي كان من الأتراك المحليين. ومجمل القول إن فئة الحنفية كانت من صنع الطرف المحلي وأعيانه، فلو لم يكن هؤلاء لما كان أولئك، فكانت مواقف الحنفية مایرة للطة الولاية في الأساس⁽⁶⁵⁾.

Cherif. «Témoignage du mufti Qacim.» p. 42.

(64)

Sami Dargaoui. «Des tures aux hanafiyya, la construction d'une catégorie 'métisse' à Tunis (65) aux XVII^e et XVIII^e siècles.» *Annales. Histoire. Sciences Sociales*, vol. 60, no. 1 (Janvier-Février 2005), pp. 209-228.

ذهبت علاقة سكان إيالة تونس مع الأتراك العثمانيين في اتجاهات مختلفة، ولم تقتصر على فئة دون أخرى. وغلب على تلك التوجهات توجه تمثّل في تكفّل الأعيان المحليين بمشاغل الأهالي ونصرتهم ضدّ ظلم الأتراك واستبدادهم. وانخرطت في هذا التمشي فئات وافدة أنشأت الجانب الأهم من هويتها في علاقة بالأرض، وسأيرت مصالح الأعيان ومشروعهم السياسي والاجتماعي الذي تمثله سلطة الولاية، من دون التخلي عن الولاء للسلطة العثمانية. والسؤال المهم هو: هل كان للمرحلة الانتقالية اتجاه؟

ثالثاً: اتجاه المرحلة الانتقالية 1574-1631

لم تكن مواقف نخبة البلاد وأعيانها التي تعرضت لها أعلاه مجانية أو اعتباطية، بل كانت تنم عن دراية أصحابها بمصالحهم الذاتية ومصالح البلاد والعباد؛ إذ إن أعيان البلاد جعلوا لأفعالهم، وبالتدريج، اتجاهًا، وتشكل من ذلك نموذج سياسي واجتماعي ميز البلاد التونسية عن محيطها العثماني في الشمال الأفريقي. وبالرجوع إلى عام 1574، قام الأتراك بالقضاء على نظام سياسي وإداري، لكن أعيان البلاد أعادوا تأسيس سلطة ولاية من دون أن ترتقي تلك السلطة إلى مرتبة الدولة في أثناء المرحلة الانتقالية التي تعيننا. وأعطت أعمال الأعيان المحليين وأفعالهم في المركز، وفي الأطراف حينًا، شكلاً لنظام الحكم المعتمد لدى سلطة الولاية، يستمد مرجعيته من قيم العهد الحفصي بما كان يخدم الأصليين ويعارض الاستبداد وفساد أصحاب النفوذ الأتراك العثمانيين. ولم يقطع الأعيان المحليون مع الالتزام بالعلاقة الولائية مع السلطان العثماني وبالانخراط في مجال الإمبراطورية العثمانية. وكان لتلك المواقف والاختيارات تأثير في حياة الناس المعيشية، فتحرك أهل تونس وأهل صفاقس وأهل جربة وغيرهم داخل المجال العثماني في مختلف الاتجاهات، أكان ذلك بهدف الاستقرار أم بهدف طلب الرزق أم غير ذلك.

مهما يكن من أمر، تبين لنا من خلال الوثائق المتاحة أنه لم يكن في وسع الأتراك العثمانيين دخول البلاد والانتصاب في الحكم مكان الأرستقراطية الحفصية من دون نيل مباركة الأعيان في مدينة تونس وفي مدن القطر التونسي

الأخرى⁽⁶⁶⁾. وقبل عام 1574، كان بعض نواحي البلاد، وكما سبق الذكر، لا يزال تحت الحكم الحفصي، وبعض آخر يزرع تحت الاحتلال الإسباني أو تحت حكم الشبابة، وكان الجنوب في حيازة أتراك طرابلس⁽⁶⁷⁾. وكنا نوقفنا في الفقرات السابقة عند العلاقة بين الأتراك العثمانيين (العكرين والمدنيين) وأهل البلاد بعد حادث عام 1574 وما مثله. ونريد من خلال التعريف بهذه العلاقة إعطاء معنى للاستقلال الذي عرفته تونس، ويزعم الدارسون أنه حصل داخل الإمبراطورية العثمانية في الفترة الانتقالية التي تعيننا.

أدى الأعيان المحليون، خصوصًا أعيان المدن (النخبة اليوم)، بصفة واعية أو غير واعية، دور ضمير الأمة، وكانوا الفاعلين الاجتماعيين الأبرز، بل الفاعلين التاريخيين، مقارنة ببقية الفئات الاجتماعية الأخرى. وفي الأساس، كانت المبادرة في هذه الفترة للأعيان المحليين الذين كانوا يتمتعون بالقدرة على نسج ما يستمى اليوم الرأي العام، وكان لديهم أيضًا القدرة على جر العامة خلفهم. ولا شك أن ما كان يقع عليه اختيارهم لا يخرج عن نطاق ما كسبه خلال العهد الحفصي الذي امتد ما يناهز ثلاثة عصور. وبالرجوع إلى أفعال الأعيان المحليين التي تعرضنا لها سابقًا، وإلى مبادراتهم في خلال الفترة الانتقالية، يتبين لنا أن تلك الأفعال أعطت الفترة اتجاهًا لا رجعة فيه وملامح متميزة بالنسبة إلى بلدان الجوار التي عرفت نظام الأتراك العثمانيين (طرابلس والجزائر). ونتوقف في هذا المجال عند ثلاثة حوادث لمعاينة اتجاه الفعل الياسي والاجتماعي لتشكّل سلطة الولاية (ولا نتحدث عن دولة بعد).

كان من أهم نتائج حادثة القاضي كمال الحففي في تونس قبيل ثورة الجند في عام 1591 أن توجه أعيان تونس إلى السلطة في المدينة، أي إلى الباشا، وهو والي السلطان وممثله في الإيالة، وإلى الديوان الذي كان أقوى مؤسسة سياسية

(66) يذكر أن كثيرين من أهل المدن في الشمال الأفريقي بعثوا برسائل إلى جهات عثمانية مختلفة، منها السلطان العثماني نفسه، للاستجداء، قصد التخلص من الإسبان؛ فأرسل أهل الجزائر إلى سليم الثاني رسالة في هذا المعنى في عام 1519. يُنظر: Abdeljelil Temimi, «Lettre de la population algéroise au sultan: 1519», *Revue de l'histoire maghrébine*, no. 5 (Janvier 1976), p. 95.

(67) يذكر عزيز سامح إتر أن في عام 971هـ/1563م ذهبت هيئة من تونس إلى اسطنبول طالبة الرحمة من السلطان لاحتلال حلق الوادي من جديد. يُنظر: إتر، ص 227.

وعسكرية حينها، لتقديم شكواهم مع مطالبهم. وجرت العادة قبل ذلك أن يتوجه المتظلمون بشكاواهم وعرائضهم ومراسلاتهم في هذا المعنى إلى الباب العالي، فكانت السلطة في اسطنبول تفد عليها الشكاوى وتصدر منها الأوامر، فوجد أعيان مدينة تونس المناسبة سانحة للدفع في اتجاه أن يكون مركز السلطة قريباً منهم ومجاوراً لهم في المكان تونس، وألا يكون مركز الحكم بعيداً في المكان، والفئة الحاكمة متغيبية في الحضور، فكانت مصالحهم تفترض الاستجابة الفورية لكسب الحقوق واسترجاعها. ومع ذلك، قدموا إلى السلطة حلاً سياسياً تمثل في عزل القاضي وفقاً لقوانين الشرع وأحكامه. وكانت ثقافة أعيان تونس، والأعيان المحليين عموماً، تحيل إلى مرجعية الحكم في العهد الحفصي بمميزاتها المختلفة، مقارنة ببلدان الجوار، فكانت مقومات التركيبة المجتمعية الحفصية تنهوي المحليين أكثر من غيرها من النظم الوافدة، وعلى وجه الخصوص نظام الأتراك العثمانيين. ثم ظهرت مبادرة علي ثابت بمناسبة تولي يوسف داي السلطة ومباركة حكمه على رأس سلطة الولاية عن طريق إعادة البيعة، امتداداً للنتائج الحاصلة من حادثة القاضي كمال. وبهذه الطريقة، ذهب أعيان البلاد إلى جعل شرعية ممارسة النفوذ تستمد من الداخل أولاً وقبل كل شيء، وما عادت فرمانات التولية أو التجديد والخلعة الصادرة عن السلطان سوى شرعية تكميلية وإضافة ضمن آليات الحكم، وتبقى ضرورية وإن تأخرت، فحصل تبعاً لذلك تغيير في الأولويات لحصول الحاكم والحكومة على الشرعية، ثم من خلال إنشاء مؤسسة مفتي حنفي، بخلفية إحداث سلطة مضادة لمؤسسة القاضي التركي (القاضي الأفندي) تدل على اعتماد المنطق ذاته لدى الأعيان المحليين الهادف إلى صنع منظومة سياسية محلية تقوم على سلطة الولاية داخل الإمبراطورية العثمانية. وفي المحصلة، كانت حالة القاضي كمال مناسبة مكنت الأعيان المحليين من فرض تونس مركزاً، وتم ذلك في عام 1591. ولما أتاحت فرصة تولي يوسف داي مكان عثمان داي في عام 1610، أضاف الأعيان المحليون عنصر البيعة، ولدعم سلطة الولاية أنشئت مؤسسة المفتي الحنفي في عام 1630 باعتبارها سلطة مضادة لسلطة القاضي الذي يمكنها الانسياق في اتجاه ظلم الأهالي وتسلط استبداده عليهم. فأنتجت الحوادث تباعاً، وبالتدرج ووفقاً لاتجاه لا رجعة فيه، وبالتالي جرى التأسيس لمقومات سلطة مركزية على مستوى مدينة تونس.

يشار إلى أن اختيار الأعيان المحليين سلطة الولاية بهذه العناصر المتتالية وغيرها ضَمِنَ استمرار التونسيين في انخراطهم داخل الإمبراطورية العثمانية وفي ولائهم فعلاً للسلطان العثماني بلا انقطاع، ولم يُعرضوا عن تأييد سيادته على البلاد. ولم تنقرض المؤسسات التي كانت ترمز إلى تلك التبعية، من خطب، وضرب عملة باسم السلطان، واستعمال الراية العثمانية، واستمرت الحاميات العسكرية تنتشر في مختلف المدن حتى عام 1594 على الأقل⁽⁶⁸⁾. كما أن تونس (وكذلك الجزائر وطرابلس) أدت دوراً في المجال العسكري داخل المنظومة العثمانية؛ ففي عام 1612 كان لتونس أسطول مشارك في البحر الأبيض المتوسط إلى جانب الأتراك، وكان دوره تثبيت القطع المسيحية في الحوض الغربي للمتوسط، والضغط باستمرار على نشاط القرصنة المسيحية والسواحل الجنوبية لأوروبا. ويذكر المؤرخ دي غروت (de Groot) أن الأسطول المغاربي كان في مطلع القرن السابع عشر يتفوق على نظيره العثماني من حيث الفعالية⁽⁶⁹⁾، ويذهب عزيز سامح إتر إلى تفضيل حكم على حكم آخر (بني حفص والأتراك العثمانيين)⁽⁷⁰⁾، والحقيقة أن أهل تونس وأعيانها وجدوا أنفسهم في فترة وقد قطعوا الصلة مع النظام السياسي السابق، فلم تبق منه سوى الثقافة وأدوات التفكير وآلياته. كما وجدوا أنفسهم في العهد العثماني مع حكام «مسلمين» لكنهم متبدون، ولهم فيه مصالح. ولتحقيق حقوقهم وضمانها، اختاروا ذلك التمشي الذي هو غير الاستقلال وغير الارتباط السياسي بالباب العالي المتلف للحقوق والمصالح.

طرح دخول تونس في تبعية اسطنبول في نواحي البلاد قضايا اختلافية بين الأعيان، ومن ذلك أن خلافاً وقع بين علماء جربة في خصوص محاربة جيش درغوث باشا، والي طرابلس الغرب، باعتباره مسلماً؛ فكان جربة كانوا إباضية، وكان مشايخ العلم والدين والفقهاء يمثلون مكوناً أساسياً من مكونات هياكل النفوذ المحلي المعروفة بنظام العزابة⁽⁷¹⁾، والتي كان يشارك فيها أعيان المال

Robert Mantran, «L'Évolution des relations entre la Tunisie et l'empire ottoman du 16 au 19 (68) siècles: Essai de synthèse», *Les Cahiers de Tunisie*, vol. 7, no. 26-27 ([1959]), pp. 319-333, 322.

Cité par: Boubaker.

(69)

(70) إتر، ص 113.

(71) بشأن موضوع العزابة، يُنظر: فرحات الجعيري، نظام العزابة عند الإباضية الوهبة في جربة =

والأعمال. وذهب بعض الآراء إلى القول إن درغوث باشا قائد يتبع في حكمه دولة الخلافة، وعلى الجميع السمع والطاعة، سواء أكان مركز الولاية في طرابلس أم في تونس أم في غيرهما، وحرصاً على عزة الأمة الإسلامية لا تحق مقاتلة جيشه. وذهبت آراء أخرى إلى القول إن جربة تابعة في طبيعتها وحكمها لتونس، وتونس دولة مسلمة ترتبط جربة بها، فوجب المحافظة على ذلك الارتباط، أبقى تونس مستقلة عن الدولة العثمانية أم صارت ولاية أم ألحقت بطرابلس. وبما أن تونس لم تدخل تحت حكم درغوث، فإن على جربة أن تدافع ضد من يريد إخضاعها بالقوة ويتغني فصلها عن تونس⁽⁷²⁾.

لم يكن ثمة حل نهائي لمثل هذه القضايا إلا حين عادت جربة إلى تبعية تونس في عهد يوسف داي، بعد أن كان عثمان داي قد طرد أهل جربة المقيمين في تونس لأنهم كانوا تحت حكم طرابلس، فكان تشكّل تراب البلاد قد تم منذ عهد يوسف داي، بمباركة من أعيان النواحي بدرجة كبيرة⁽⁷³⁾.

اهتم الباحثون بموضوع التوسع الترابي للدولة في آخر القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر. واتجهت عنايتهم إلى رسم الحدود بين تونس والبلدان المجاورة، وإلى تشكّل الذاكرة الترابية المبررة لذلك التوسع⁽⁷⁴⁾. وفي هذه الفقرة، نتطرق إلى مثال رسم الحدود بين الإيالة التونسية والإيالة الجزائرية في الفترة موضوع الدراسة. والسؤال الذي يشغل بالنا هو: لمن يرجع في نهاية المطاف فضل رسم الحدود بين الإيالتين؟ وكيف تم ذلك؟

= (تونس: المعهد القومي للآثار والفنون، 1975)؛ محمد المريمي، إياضية جزيرة جربة خلال العصر الحديث، ط 2 (تونس: كلية الآداب والفنون والإنسانيات ببنوبة؛ مجمع الأطرش للكتاب المختص ومخبر دراسات مغربية، 2015)، ص 25.

(72) علي يحيى معمر، الإياضية في موكب التاريخ، الحلقة الثالثة: الإياضية في تونس (بيروت: دار الثقافة، 1971)، ص 295.

(73) محمد المريمي، «الفئات الاجتماعية بجزيرة وعلاقتها بالسلطة المركزية خلال العصر الحديث»، شهادة كفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1990، ص 96.

(74) فاطمة بن سليمان، الأرض والهوية. نشوء الدولة الترابية في تونس 1574-1881 (تونس: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2009)، ص 60.

تستوقفنا في هذا السياق ثلاث مناسبات خلّفت لنا وثائق أنجزت في إطار رسم الحدود بين تونس والجزائر في خلال فترتنا. تتمثل الأولى في إجابة، أو فتوى، لقاسم عظم تتعلق بواقعة عسكرية حصلت بين إيالة تونس وإيالة الجزائر في عام 1589، وتتمثل الثانية في صدى مشاحنة جرت بين عسكر تونس وعسكر الجزائر في عام 1613-1614. وتتمثل الثالثة في اتفاق عُقد بين ولاية الجزائر ونظرائهم في المملكة التونسية في تموز/ يوليو 1628.

كان رسم الحدود بطيئاً ومعقداً، ولم يكن دائماً سلمياً. وبدأ تحريك الموضوع في وقت باكر؛ إذ لم يمض على الفتح التركي العثماني للبلاد التونسية سوى خمسة عشر عاماً، بعد ضمّ حلق الوادي وتونس في عام 1574. وما يهمننا هو أن نتوقف عند مكانة مشاركة الأطراف المختلفة ومنزلة ماهمة الأعيان المحليين مقارنة بالأطراف المتدخلة الأخرى. وفي جميع الحالات، يلاحظ أن الطرف الجزائري المشارك في رسم الحدود كان، خلافاً للطرف التونسي، يتكون من عناصر عسكرية لا غير، وبالتالي كان العنصر الأهلي الجزائري مغيباً تماماً. ولا شك في أن الاختلاف في طبيعة المشاركة في عملية رسم الحدود يعني اختلافاً في طبيعة الدولة ذاتها هنا وهناك.

في عام 1589، خرج عسكر تونس لاستخلاص حقوق مخزنية في منطقة الشمال الغربي (حيث قبيلة الحنانشة)، فامتنع العربان عن تسديد ما عليهم من مستحقات، ما تسبب في نزاع بين بايليك تونس ونظيره في الجزائر. كان هذا الحادث لافتاً للفقهاء ومشايخ العلم والدين في تونس، ومن بينهم الفقيه محمد قشور، الذي كان أول من شغل وظيفة نائب القاضي الحنفي (القاضي الأفندي) في تونس، ومسعود فتانة، الذي كان من عائلة فقهاء مالكية شغل أفرادها وظائف دينية حتى القرن الثامن عشر، والحاج سالم النفاتي، أول من شغل وظيفة الإفتاء إلى جانب نائب القاضي في بداية العهد العثماني. وكان الحادث لافتاً أيضاً للمفتي قاسم عظم نفسه صاحب الإجابة. وشغلت المسألة الحدودية الأعيان المحليين، ولاسيما العلماء، بصفة مبكرة في علاقتها بالدولة، خصوصاً بالجاية المخزنية التي تمثل أساس وجود الدولة أو عدم وجودها. وقام الفقيه مسعود فتانة بدور حلقة الوصل بين العلماء والديوان، حيث دُعي لاستشارته في هذا الغرض. ولم يكن للديوان إمكان تجاوز الأعيان المحليين لأكثر من سبب؛ فأعضاؤه كانوا عسكريين،

ولا شأن لهم بموضوع الحدود، وكان للعلماء وحدهم ذاكرة المجال، بما في ذلك تلك التي ارتبطت بالدولة الحفصية. ثم إن الديوان كان ربما يتصرف بما لا يرضي الأعيان، فالمسألة الحدودية مسألة دولة، وهي أيضا مسألة مجتمع (الجباية والروايتية). وكانت المؤسسات المركزية في تونس في عهد الباشوات أداة تنفيذ لحكومة متغية مقرها الباب العالي في اسطنبول. وشارك من جانب الوفد التونسي باشا تونس، لكن في النهاية أرسل الباب العالي مبعوثاً لإحلال الصلح والوفاق بين الإيالتين وللمساعدة على تصفية الخلافات بينهما سلمياً. أما قاسم عظوم، فأجاب بتبرئة جانب المسجونين من عسكر تونس، ولم يثبت مسؤوليتهم في ما حصل من عنف، فانهاز إذ ذاك إلى جانب الطرف المحلي دون سواء، في علاقة كان قاسم عظوم على دراية ووعي إلى أن الأمر فيها يتعلق بمسألة تهم المخزن التونسي.

في المقابل، انتهت حوادث عام 1613-1614 بصلح أو اتفاق ضمّ الطرف التونسي والطرف الجزائري الذي لم يشمل سوى ممثلين عسكريين أتراك لا غير، بينما شمل الطرف التونسي من الأتراك رمضان أفندي (القاضي الأفندي)، ومن الأهالي العالمين المالكين الفقيه أبو القاسم البريشكي من مدينة تونس والمفتي محمد بوربيع من مدينة المنستير. ومقارنة بما جرى في السابق، مثل اتفاق 1613-1614 شأنًا يخص سلطة مركزية قائمة الذات في تونس، فلم يتدخل الباب العالي في صوغها ولا التوصل إليها تمامًا. وما عاد الطرف الأهلي يتدخل بوساطة فتوى، مثلما كان الأمر في اتفاق 1589، بل أصبح مشاركًا، بل المشارك الأهم، في الاتفاق. وكان اتفاق مطلع القرن السابع عشر وما احتواه من موضوع الحدود فرصة أظهرت التحام أعوان المخزن والعسكريين الأتراك بأعيان المدن المحليين في شأن المسألة الحدودية والقبائل الطرفية والجباية المخزنية. وأصبحت المسألة الحدودية قضية «سيادية» بالمعنى الحديث للكلمة، بالنسبة إلى أعيان الأهالي.

من جهة أخرى، ضمّ الطرف التونسي في أثناء صلح 1628، المتعلق برسم الحدود بين ولاية الجزائر ونظرائهم التونسيين، إبراهيم كاهية قاسم، باشا تونس، وشخصيات عسكرية، منها الآغا⁽⁷⁵⁾، وأخرى دينية نذكر منها رمضان أفندي وأحمد

(75) كان يتلقى تعليماته من آغا اسطنبول قبل التحاقه بمنصبه في تونس، ثم انقطع ذلك الأمر فأصبح تعيينه يتم في تونس.

خوجة المفتي الحنفي الذي كان أول من تولى الخطة في عهد يوسف داي، وبهذا المعنى، يُعتبر متوجًا محليًا. وكان هناك من أعيان المالكية تاج العارفين البكري وإبراهيم الغرياني المفتي وإبراهيم الجديددي المفتي. وكان من أعضاء الطرف التونسي شيخ الأندلس، الذي يعرف في التاريخ باسم مصطفى.

كان الأندلسيون قد اعتمدوا القضايا الحدودية التي شغلت أعيان البلاد المحليين، فكانوا يايرون المألة الحدودية بما يتخذه أعيان تونس من مواقف، وأصبحوا من القوى المحلية في البلاد، مثل المجموعة الحنفية. ويذهب عبد الحميد هنية إلى القول بأن بعد عام 1574، دخلت النخبة التونسية في عهد جديد بطموحات ترابية لافتة منذ السنوات الأولى من الفتح العثماني. واقرنت مصالح النخبة التركية بمصالح النخبة المدنية الأهم ضمن القوى السياسية المحلية، في مقابل سعي القبائل إلى الحفاظ على استقلالها. وكان ماضي الحفصيين والذاكرة المتعلقة بعهدهم الطويل مرجعًا لتلك النخبة المحلية⁽⁷⁶⁾.

مكنت المسألة الحدودية خلال الفترة الانتقالية (1574-1637) في تونس، العناصر الأندلسية والحنفية الوافدة من المشاركة في حل المسألة الترابية. وسعى الأندلسيون، من خلال مشاركتهم، لكسب ملمح من ملامح الهوية المحلية والحنفية، للتمييز عن فئة الكوارغلية الذين كانت لهم صورة سلبية في البلاد، وعن الأتراك الذين اتبعوا سياسة ظالمة ومبتدة لكسب حقوق تتعلق بالأرض التي ولدوا فيها. ويلاحظ أن يوسف داي نفسه، الذي ولد خارج تونس، اتخذ من الإجراءات ما جعله ينحاز إلى أهل البلاد ومكّنه من الاقتراب من المصالح الأهلية من خلال الأشغال التي أنجزها في مدينة تونس.

لم تكن حملة سنان باشا في عام 1574 حادثًا تأسيبًا لمنظومة سياسية وإدارية في البلاد التونسية فحسب، بل كان لها أيضًا نتائج على الواقع اليومي المعيش. وهنا نذكر أن الأتراك العثمانيين قاموا قبل غزوهم تونس بفتح إيالة الجزائر في عام 1551 وطرابلس في عام 1519 وقبلها بلدان عربية أخرى في المشرق. وانتهى عام 1574 بتشكّل مجال سياسي ومجتمعي رحب مثله الإمبراطورية العثمانية التي كان يرمز إليها السلطان العثماني الذي أصبح يلقب

بأمير المؤمنين ابتداءً من ثلاثينيات القرن السادس عشر⁽⁷⁷⁾. ووجد أهل تونس أنفسهم في عهد جديد وفي مجال هو غير مجال الدولة الحفصية، تدعمت فيه العلاقات بين أهل تونس وأعيان المدن، من تجار وأصحاب مراكب وحرفين وصناعيين، ومختلف نواحي الإمبراطورية، التي اختلفت اتجاهات الهجرة في داخلها. ويذكر محمود مقديش أنه جرى نقل أربعين عائلة من صفاقس بالقوة إلى مدينة طرابلس، وكان أفراد تلك العائلات من بين ألمع الخبراء في الحرف والأشغال اليدوية⁽⁷⁸⁾. واتجهت هجرة أهل جربة نحو كثير من الولايات العثمانية والأناضول، فاستقروا في اسطنبول وإزمير ومصر وبنغازي وطرابلس وغيرها من الأماكن. ويذهب عبد الرحمن عبد الرحيم، من خلال عرضه وثائق محكمة الإسكندرية، إلى القول إن المغاربة، ومن بينهم تونسيون، كانوا يمثلون نسبة كبيرة من سكان مدينة الإسكندرية⁽⁷⁹⁾. وحظي أهل تونس بحرية الحركة والعمل واستثمار الأموال في الميادين والمجالات المختلفة، وتعاملوا في بلدان القبول مع الأصليين والوافدين على السواء، وتعاطوا النشاط التجاري والحرفي. وأنشأوا حيثما استقروا الوكالات والمخازن، وامتلكوا البيوت والحوانيت، وأوقفوا أوقافاً... إلخ، حتى إن بعض الشوارع والحارات والأزقة حملت أسماءهم في الإسكندرية وطرابلس وغيرهما، فنجد في الإسكندرية مثلاً شارع المغاربة أو حارة المغاربة أو زقاق المغاربة⁽⁸⁰⁾. وأصبحت نبة كبيرة من تجارة البلاد التونسية تتم مع البلاد الإسلامية، وأهمها ربما في إطار الإمبراطورية العثمانية الجغرافي؛ ففي دراسة متأخرة ترجع إلى القرن الثامن عشر، يبين محمد الهادي الشريف أنه كانت هناك مقاييس تحديد المعالم الجمركية، ومنها التمييز الملي والمصدر الجغرافي للبضائع وما إلى هنالك⁽⁸¹⁾. ويشير الصادق بوبكر إلى أن اندماج تونس في أوروبا

(77) هنية، ص 83.

(78) Rapporteur par: Ali Zouari. *Les Relations commerciales entre Sfax et le Levant aux 18^e et 19^e siècles* (Tunis: Institut national d'archéologie et d'art, 1990). p. 26.

(79) عبد الرحمن عبد الرحيم عبد الرحمن، «وثائق محكمة الإسكندرية الشرعية المتعلقة بالمغاربة في القرن 18 م»، المجلة التاريخية المغاربية، السنة 20، العدد 71-72 (أيار/ مايو 1993)، ص 631.

(80) المرجع نفسه.

(81) محمد الهادي الشريف، «الواردات والمستوردون بتونس في النصف الثاني في القرن الثامن عشر من خلال وثائق القمارق التونسية»، الكراسات التونسية، مجلد 34، العدد 137-138 (1986).

لم يحصل قبل بداية القرن التاسع عشر، وإن كانت الآلية قد بدأت في وقت باكر خلال القرن السابع عشر. ويوحى ذلك بأنه ضمن العلاقة بالفترة التي تهمنا كان المجال العثماني يمثل محيط التونين المباشر.

خاتمة

تُعد الفترة الممتدة من عام 1574 إلى تاريخ انتصاب نظام البايات في تونس فترة انتقالية بدأت بانقطاع منظومة الحفصيين، ثم تفكك دولتهم، وبإحداث منظومة في تونس تابعة للأتراك العثمانيين. واتخذ الأعيان المحليون من الفترة تلك ذريعة لتأسيس سلطة ولاية تتمد مرجعيتها من ماضي البلاد وتمثل في الانفراد في مقابل سلطة مركزية قائمة في اسطنبول. وحملت الفترة صفة الانتقالية جراء جملة من الحوادث التي تُعدّ توطئة لتأسيس ما سوف يكون في وقت لاحق الدولة التونسية. ضمن هذا التشكل الياسي، لم يرفض أهل تونس الفئات الاجتماعية الوافدة إلى البلاد بمختلف أصول أفرادها (أندلسيين وحنفية)، بل قبلوا العيش المشترك معهم حين انحازوا إلى مشروع الأعيان المحليين، وساندوا تمثيلهم، والتحقوا بمواقفهم من القضايا المختلفة؛ فسواء تعلق الأمر بالمستوى الاجتماعي أو بالمستوى الياسي، وضعت الفترة الانتقالية الحدود بين الفئات كلها، وذلك في بُعديها الدالّين على الوصل والفصل.

أُسست في أثناء الفترة الانتقالية قيمٌ كانت منطلقاً لتطور اتخذ في البلاد اتجاهًا لا رجعة عنه. وتشكلت بصورة متدرجة في أثناء عهد البايات، وفي علاقة وصل بالفترة التأسيسية، مقومات الدولة التونسية نتيجة تراكمات مواقف الأعيان المحليين، وكانت أفعال هؤلاء معزولة وبلا «استراتيجية»، فجاءت النتيجة تحقّق أمرين متلازمين ضمن هذا التوجه: تمثل الأول في أن مؤسسات سلطة الولاية، ثم سلطة الدولة العثمانية، وقوانينها المحلية في تونس ما انفكت تناسب المؤسسات والقوانين العثمانية بصورة عكسية، فحصل شيء من فك الارتباط بين سلطة الولاية ثم دولة المملكة في تونس من غير الانفصال من جهة، وسلطة الخلافة العثمانية في اسطنبول من جهة أخرى. وبدأت في تلك الأثناء، أي في مطلع القرن السابع عشر، معاينة التأثيرات الغربية، وكانت هي الأخرى مناسبة بصورة عكسية للتأثيرات العثمانية (ولكن هذا موضوع آخر).

مهما يكن من أمر، فإن سلطة الولاية كما تشكلت في الفترة الانتقالية، ثم سلطة الدولة التونسية في الشكل الذي اتخذته في عهد البايات المراديين ثم الحسين، اتخذتا اتجاهًا يظهر بمظهر النموذج السياسي الذي انفردت به البلاد التونسية عن سائر بلدان الجوار العثمانية. وبهذا المنطق يكون أترك تونس، بمن فيهم فئة الحنفية - على وجه الخصوص - والأندلسيون، من صنع الأعيان المحليين؛ فلو لم يكن هؤلاء لما كان أولئك.

إن تونس ما زالت تعيش على وقع النموذج الذي أسس له أعيانها في خلال الفترة الانتقالية التي تولاها الأتراك العثمانيون؛ ففئة الحنفية وفئة الأندلسيين اندثرتا، ولم يبق من تاريخ هذه الفئات في تونس سوى الذاكرة العائلية لبعض الأسر. وانحدرت المرجعية الفكرية والأيدولوجية عند بعض من نظروا إلى الشرق من خلال منظور الخلافة (الحركة القومية والحركة اليوسفية) إلى ما دون ذلك المستوى، ونشأت رؤى تتجه نحو الغرب من دون أن تنجح في محور واسب باقية في جوانب من تاريخ البلاد.

المراجع

1- العربية

ابن أبي دينار، أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم. المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس. تحقيق محمد شمام. تونس: المكتبة العتيقة، 1967.

إلتر، عزيز سامح. الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية. ترجمة محمود علي عامر. بيروت: دار النهضة العربية، 1989.

برنشفيك، روبر. تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15 م. نقله إلى العربية حمادي الساحلي. 2 ج. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988.

البشروش، توفيق. جمهورية الدايات في تونس 1591-1675. مجموعة أيام الناس. تونس: [د.ن.]، 1992.

بن سليمان، فاطمة. الأرض والهوية. نشوء الدولة الترابية في تونس 1574-1881. تونس: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2009.

بن طاهر، جمال. «البيعة والفرمان والخلعة أو الباي ذو الوجهين». في: مسار مؤرخ وتجربة تأريخية: أعمال مهداة إلى محمد الهادي الشريف. إشراف عبد الحميد هنية. تونس: [د.ن.]، 2000.

التميمي، عبد الجليل. دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن 16م. تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2009.

الجعيري، فرحات. نظام العزابة عند الإياضية الوهبة في جربة. تونس: المعهد القومي للآثار والفنون، 1975.

الشريف، محمد الهادي. «الواردات والمستوردون بتونس في النصف الثاني في القرن الثامن عشر من خلال وثائق القمارق التونسية». الكراسات التونسية. مجلد 34. العدد 137-138 (1986).

عبد الرحمن، عبد الرحمن عبد الرحيم. «وثائق محكمة الإسكندرية الشرعية المتعلقة بالمغاربة في القرن 18م». المجلة التاريخية المغاربية. السنة 20. العدد 71-72 (أيار/ مايو 1993).

عبد السلام، أحمد. المؤرخون التونسيون في القرون 17 و18 و19م. نقله إلى العربية أحمد عبد السلام وعبد الرزاق الحليوي. قرطاج: بيت الحكمة، 1993.

عظوم، قاسم. أجوبة عظوم، 2 ج، المكتبة الوطنية، تونس، مخطوط رقم (4854).
القفصي، المتصر بن المرباط بن أبي لحية. نور الأرماس في مناقب القشاش. تحقيق لطفي عيسى وحسين بوجرة. تونس: المكتبة العتيقة، 1998.

المريمي، محمد. إياضية جزيرة جربة خلال العصر الحديث. ط 2. تونس: كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة؛ مجمع الأطرش للكتاب المختص ومخبر دراسات مغاربية، 2015.

_____. «الفئات الاجتماعية بجزيرة جربة وعلاقتها بالسلطة المركزية خلال العصر الحديث». شهادة كفاءة في البحث. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1990.

معمر، علي يحيى. الإياضية في موكب التاريخ، الحلقة الثالثة: الإياضية في تونس. بيروت: دار الثقافة، 1971.

هنية، عبد الحميد. تونس العثمانية: بناء الدولة والمجال. تونس: تير الزمان، 2012.

2 – الأجنبية

- Bachrouch, Taoufic. *Formation sociale barbaresque et pouvoir à Tunis au XIII^e siècle*. Tunis: Université de Tunis, 1977.
- _____. *Le Saint et le Prince en Tunisie*. Tunis: Faculté des sciences humaines et sociales, 1989.
- Bargaoui, Sami. «Des Turcs aux hanafiyya, la construction d'une catégorie 'métisse' à Tunis aux XVII^e et XVIII^e siècles.» *Annales, Histoire, Sciences Sociales*, vol. 60, no. 1 (Janvier-Février 2005).
- Berque, Jacques «Le Cadhi de Kairouan d'après un manuscrit tunisien.» *Revue des mondes musulmans et de la méditerranée*, no. 13-14 (Septembre 1973).
- Boubaker, Sadok. «Une réflexion sur l'histoire moderne de la Tunisie XVI^e-début XIX^e siècles.» dans: *Le Maghreb à l'époque ottomane*. Abderrahman El Moudden (coord.). Rabat: Faculté des lettres et des sciences humaines, 1995.
- Cherif, Mohamed Hédi. «La Déturquisation du pouvoir en Tunisie: Classes dirigeantes et société tunisienne de la fin du 16^e siècle à 1881.» *Les Cahiers de Tunisie*, vol. 29, no. 117-118 (1981).
- _____. «Témoignage du mufti Qacim 'Azzam' sur les rapports entre Turcs et autochtones dans la Tunisie de la fin du XVI^e siècle.» *Les Cahiers de Tunisie*, vol. 20, no. 77-78 (1972).
- Empreintes espagnoles dans l'histoire tunisienne*. Études réunies par S. Boubaker et Clara Illam Alvarez Dopico. Bibliotheca Arabo-Romanica et Islamica. Gijón: Editions Trea, 2011.
- Hénia, Abdelhamid. *Villes et territoires au Maghreb: Mode d'articulation et formes de représentation*. Tunis: Centre de publications universitaires, 2008.
- _____. «Historiographie moderne en Tunisie et mémoires de l'Etat XVII^e-XIX^e siècle.» dans: *Écritures de l'histoire du Maghreb: Identité, mémoire et historiographie*. A. El Moudden, A. Henia et A. Benhadda (coord.). Rabat: Faculté des lettres et des sciences humaines de Rabat, 2007.
- Mantran, Robert. «L'Évolution des relations entre la Tunisie et l'empire ottoman du 16^e au 19^e siècles: Essai de synthèse.» *Les Cahiers de Tunisie*, vol. 7, no. 26-27 ([1959]).
- Temimi, Abdeljelil. «Lettre de la population algéroise au sultan Sélim I^{er} en 1519.» *Revue de l'histoire maghrébine*, no. 5 (Janvier 1976).
- Zouari, Ali. *Les Relations commerciales entre Sfax et le Levant aux XIII^e et XIV^e siècles*. Tunis: Institut national d'archéologie et d'art, 1990.

الفصل الخامس عشر

العلاقات السياسية بين الدولة العثمانية

والمغرب السعدي

دراسة في إشكالية «التجاور - التبعية - الاستقلال» (1603-1550)

أنيس عبد الخالق محمود

الأهداف والفرضية والإشكالية

1- الأهداف

يهدف هذا البحث إلى إيجاد تفسيرات مقنعة لعدم قيام الدولة العثمانية بضم المغرب الأقصى إلى نفوذها السياسي، كما يهدف إلى تفسير المقصود بـ «التبعية» التي يقول بعض المؤرخين إن بعض اللاتين العديين أبدوها تجاه الدولة العثمانية (عبد الله الغالب وعبد الملك). فهل يمكن أن نفهم من هذه «التبعية» خضوع المغرب الأقصى للدولة العثمانية وانضواءه تحت لوائها (بكل ما يعنيه ذلك من تطبيق للنظام الإداري العثماني على المغرب وتعيين ولاية تابعة لها يمارسون صلاحياتهم ضمن سلطة السلطان العثماني، بما في ذلك علامات التبعية له من سكة وخطبة)، أم هي مجرد نوع من أنواع «الولاء» أو «التحالف» في ظل أوضاع صراع الدولة العثمانية مع القوى المسيحية الأوروبية القوية

التي كانت تنازعها السيطرة على البحر المتوسط وشمال أفريقيا، ونعني بذلك إسبانيا والبرتغال؟ وهل كانت التحديات الداخلية والخارجية والتخوف من قيام تحالف بين المغرب السعدي وإسبانيا هما ما منعاهما من تحقيق ذلك فعلاً؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لم تقم بغزو المغرب بعد هزيمة الأسطول الإسباني في معركة الأرمادا (1588)؟ وهل لتغيير نظام الحكم في الجزائر من الباي إلى الباشاوات في عام 1587 علاقة بذلك؟

إذا كانت الدولة العثمانية تبحث عن تابع لها في علاقتها بالمغرب الأقصى، فلماذا لم تتمكن من ضمه إليها (ولا سيما بعد أن أظهر بعض سلاطينه، مثل محمد الشيخ وأحمد المنصور، توجهات عدائية تجاهها)؟ ألم تكن سياسة هذين السلاطين (ولا سيما محمد الشيخ في بداية عهده، عندما وصف السلطان سليمان القانوني بسلطان الحوالة أو سلطان القوارب وهدد بالزحف لمقاتلته حتى مصر) كافية لقيامها بحملة لضم المغرب وإخضاعه لسيادتها؟ ولماذا لم تفعل مع السعديين ما سبق أن فعلته مع المماليك في مطلع القرن السادس عشر؟ وإلى أي مدى شكل «التجاور» الإسلامي - الإسلامي (السعدي - العثماني) ظاهرة جديدة في علاقات الدولة العثمانية بالقوى الإسلامية آنذاك؟ وما مظاهر هذا التجاور ونتائجه على البلدين؟ وإلى أي مدى تمكن أحدهما من فرض هيمنته على الآخر؟ يروم هذا البحث الإجابة عن هذه التساؤلات التي ستناول هذه العلاقة الجدلية المعقدة.

2- الفرضية

بدايةً، يفترض الباحث أنه لم يكن لدى الدولة العثمانية خطة أو نية واضحة لضم المغرب، بل كان كل ما سعت إليه هو تحقيق أحد أمرين: إما أن تُخضع المغرب السعدي لسلطتها طوعاً (كما هي عليه الحال في الجزائر التي استنجد سكانها بالدولة العثمانية لإنقاذهم من الاضطهاد الإسباني)، وإما إقامة نوع من التحالف الذي يضمن «احتواء المغرب» وولاءه لسلطتها ونفوذها، ولا سيما في ظل صراعها مع القوتين الأوروبيتين الكبيرتين حينذاك، إسبانيا والبرتغال، على أن يضمن لها هذا التحالف أو الولاء اليد العليا في المغرب بطريقة لا تبدو فيها سلطة السلطان السعدي أعلى من سلطة السلطان العثماني.

في المقابل، يفترض الباحث أنه لم تكن لدى سلاطين الدولة السعدية رغبة في الانضواء إلى سلطة الدولة العثمانية، لأنهم كانوا يشعرون بأنهم لبوا أقل منهم، بل أفضل منهم، لكونهم شرفاء أولى من العثمانيين بحمل لقب الخلافة، ولكونهم حكام بلد مستقل ينبغي له أن ألا يتبع أحداً، وبسبب تطلعهم إلى بسط هيمنتهم على كامل شمال أفريقيا، وتوحيده ضمن سلطتهم، تحقيقاً لحلم أسلافهم المرابطين والموحدين، وإحياءاً لأمجاد الدولة الفاطمية.

يرى الباحث أيضاً أن الهيبة الدينية التي كان السلاطين المعديون يتمتعون بها في شمال أفريقيا هي التي منعت الدولة العثمانية من التفكير في فرض سيطرتها عليه بقوة السلاح، لأن من شأن ذلك أن يشير تمرّداً ضدها في باقي مناطق شمال أفريقيا التي خضعت لنفوذها لكونها دولة إسلامية جاءت لإنفاذها من الاضطهاد الإسباني - البرتغالي، وبالتالي لم يكن بمقدور الدولة العثمانية أن تحارب دولة إسلامية يحمل سلاطينها لقب الخليفة في وقت جاءت هي إلى المنطقة لمحاربة أعداء المسلمين باسم الجهاد.

3- الإشكالية

يشير البحث إشكالية ثلاثية المحاور، وهي «التجاور - التبعية - الاستقلال». يتعلق المحور الأول بعلاقة المغرب السعدي بالجزائر أساساً، وبالصراع على تلمسان (أبعد نقطة وصل إليها النفوذ العثماني غرباً في مناطق «الحدود» بين المغرب والجزائر). ويتعلق المحوران الثاني والثالث بالعلاقة المباشرة بين الباب العالي (اسطنبول) والمغرب الأقصى، لكون مسألة التبعية هي بين «الولاية» والعاصمة، أي بين «الوالي» المفترض والسلطان العثماني، وهو المسؤول الوحيد عن تعيينه وعزله.

لمعالجة المحور الأول، سيشار بشكل مكثف إلى دور حكام الجزائر العثمانيين في صد محاولات السعديين التوسع شرقاً، والدخول إلى مناطق النفوذ العثماني. وتثير إشكالية هذا المحور بدورها إشكالية أخرى نشأت من صميمها، وهي إشكالية المحور الثاني المتمثلة في «الحدود» التي نضجت بشكل أوضح خلال العهد العلوي (وتطورت لاحقاً لتصبح أساساً للحدود الحالية بين المغرب والجزائر). وتثير إشكالية المحور الثالث «التجاور» أسئلة ثانوية، مثل: إلى أي

مدى نجاح السعديون والعثمانيون في الاستجابة لتحدي «التجاور»؟ وهل عجزت الدولة العثمانية عن مد نفوذها إلى المغرب لتبحث لنفسها عن «حدود» تحميها من «محاولات التوسع» السعدي؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل كانت ضعيفةً إلى الحد الذي يدفعها إلى الاحتواء خلف «حدود» في مواجهة الكيان السعدي الناشئ؟

دارت هذه التساؤلات وغيرها في ذهن الباحث بعدما أثير من جدل في مؤتمر «البحر المتوسط في العهد العثماني»⁽¹⁾ عن طبيعة علاقة المغرب السعدي بالدولة العثمانية، ولا سيما ما طرحه فاضل بيات، الذي استند إلى وثائق عثمانية، في أن المغرب السعدي خضع للدولة العثمانية فعلاً خلال مدة معينة (في عهد عبد الله الغالب وعبد الملك). ويقوم هذا البحث على مناقشة هذا الرأي وآراء أخرى لأساتذة ومؤرخين تناولوا هذا الموضوع في دراساتهم⁽²⁾. ولا بد من القول أولاً إن الآراء والنتائج الواردة في هذا البحث هي مجرد وجهات نظر قابلة للنقاش، لا أحكام قاطعة في هذا الموضوع الذي سندرسه بتقييمه إلى ثلاث مراحل زمنية، تبعاً لنوع العلاقة بين المغرب والدولة العثمانية في اسطنبول والجزائر.

4- تمهيد لا بد منه

قبل أن نبدأ بمعالجة الإشكالية المطروحة في هذه المقدمة، نشير أولاً إلى أن جانباً كبيراً من العلاقات العثمانية - السعدية لا يمكن أن يُدرس إلا من زاوية العلاقة بين المغرب والجزائر العثمانية (وهو ما طرحه عمار بن خروف وزهراء النظام أيضاً)، ويعود سبب ذلك إلى طبيعة الحكم العثماني في الجزائر، والصلاحيات الواسعة التي كان يحكام الجزائر العثمانيون (البابليربايات) يتمتعون بها⁽³⁾؛ إذ يُعدّ

(1) نظمه المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب ومركز الأبحاث في التاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في اسطنبول، عام 2012.

(2) من هذه الدراسات: عمار بن خروف، «العلاقات بين الجزائر والمغرب (923-1069هـ/ 1517-1659م)»، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم التاريخ، دمشق، 1983؛ زهراء النظام، «العلاقات المغربية الجزائرية: مقاربة سياسية - ثقافية خلال القرن 10هـ/ 16م» (الرباط: دار الأمان، 2015؛ محمد نبيل ملين، السلطان الشريف: الجذور الدينية والسياسة للدولة المخزنية في المغرب، ترجمة عبد الحق الزموري وعادل بن عبد الله (الرباط: مطبعة الكوثر، 2016)؛ وأحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492-1792م (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976).

(3) مفردتها بابليربي، أو بكلمة بكري، وتعني الحاكم العام، أو أمير الأمراء.

منصب البايبراي من أعلى المناصب الإدارية في الدولة العثمانية، ويأتي بعد السلطان مباشرة، وكان لحامله الحق في تعيين ولاية آخرين على الولايات الأخرى والرقابة عليهم⁽⁴⁾، وكانت مدة حكمه طويلة (غالبًا ما كانت تنتهي بوفاته)، وبالتالي، كان أعلى من الوالي العادي صلاحية وأطول منه مدة حكم، حيث كانت عند الأخير لا تتجاوز ثلاث سنوات.

ولما كان من صلاحيات بايبرايات الجزائر الإشراف على ولاية شمال أفريقيا الآخرين (تونس وطرابلس الغرب)، أخذوا يتطلعون إلى مدينتهم إلى المغرب الأقصى أيضًا، ليكون الحاكم فيه (السلطان السعدي) خاضعًا لسلطتهم، وبالتالي إخضاع شمال أفريقيا كله لنفوذهم، بدءًا من حسن بن خير الدين باربروسا (خلال ولايته الأولى: 1545-1552)⁽⁵⁾ وانتهاءً بقبليج (أولوج) علي باشا (1568-1587)⁽⁶⁾. ولعل هذا ما يفسر حماسة معظم هؤلاء البايبرايات في إخضاع

(4) بشأن منصب البايبراي، يُنظر: سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000)، ص 64؛ لطفي المعوش، موسوعة المصطلحات التاريخية العثمانية: عثمان - تركي - عربي (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون؛ صائغ، 2012)، ص 71.

(5) تجدر الإشارة إلى أن أروج وخير الدين باربروسا سبقاه في المنصب (الأول 1517-1518، والثاني 1518-1533) ولكن بصفة وإل، غير أن السلطان سليمان القانوني رفع المرتبة الإدارية للجزائر ليجعلها بكريكية، ومنح خير الدين باربروسا منصب بايبراي منذ عام 1533، وذلك في أعقاب تحالف القبطان الجنوي أندريا دوريا مع الإمبراطور شارل الخامس (1519-1556)، وما كان يمكن أن يشكله ذلك من خطر على أمن سواحل أفريقيا الشمالية، ولا سيما الجزائر وتونس. ولكن السبب في ذكر حسن بن خير الدين هنا يعود إلى أن عهده شهد أولى المواجهات مع السعديين. للتفصيلات بشأن تعيين خير الدين في منصب بايبراي الجزائر والقائد العام للأسطول العثماني، يُنظر: مذكرات خير الدين بربروس، ترجمة محمد دراج (الجزائر: شركة الأصالة للنشر والتوزيع، 2010)، ص 162؛ علي رضا، مرآة الجزائر (استانبول: [د.ن.]، 1876)، ص 19؛ المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا، ص 229، 321؛ Salih Özbaran, «Kapudan Pasha», *Encyclopaedia of Islam*, 2nd ed., vol. IV (Leiden: E. J. Brill, 1997), pp. 571-572; Idris Bostan, «The Province of Cezayer-i Bahr-i Sefid», in: *The Kapudan Pasha, His Office and his Domain*, Elizabeth Zachariadis (ed.) (Rethymno: Crete University Press, 2002), p. 244.

(6) كان السلطان سليم الثاني قد كافأ أولوج علي (1519-1587) برتبة قيودان باشا، وأطلق عليه تسمية قبليج علي (أي السيف علي)، بعد أن تمكن من أسر نحو 80 سفينة من سفن التحالف المسيحي في معركة ليانتو (1571). وسنجد تسميته في هذا البحث بصفة «قبليج» بدلًا من (أولوج). للتفصيلات عن دوره في البحرية العثمانية، يُنظر: إسماعيل سرهنك، حقائق الأخبار عن دول البحار، ج 1 (بولاق: المطبعة الأميرية، [1894/1312])، ص 560. ولمزيد من التفصيلات بشأن دوره في البحرية العثمانية، يُنظر:

Orhan Koloğlu, «Renegades and the Case of Uluç/Kiliç Ali» in: Rossella Cancilia (ed.), *Mediterraneo in Arm. secc. XV-XVIII*, vol. ii (Palermo: Associazione Mediterraneo, 2007), pp. 513-531.

المغرب «عسكريًا» لسلطة الدولة العثمانية (حتى عام 1587، حينما قامت الأخيرة بإلغاء العمل بنظام البايبراي وبدأت العمل بنظام الباشاوات بعد وفاة قليج علي باشا)، في حين كان الخط العام لسياسة السلاطين العثمانيين انتهاج سياسة التهذئة والتهادن تجاه السلاطين السعديين. وقد أكد فاضل بيات حالة التناقض هذه بقوله (نقلًا عن الباحث التركي إسماعيل حقي أوزون جارشلي): «كانت الجزائر أكثر أوجاقات الغرب من ناحية عدم امتثالها للأوامر الصادرة من السلطان العثماني»⁽⁷⁾. ولكن إذا كان هناك اختلاف بين السلاطين وحكامهم في الجزائر في الأساليب والرؤى في التعامل مع المغرب، فإن هؤلاء البايبرايات كانوا أدوات لتنفيذ مخططات الدولة العثمانية في المغرب، كما سنوضح.

كان من الضروري تقديم هذه الخلفية لطبيعة العلاقة بين الدولة العثمانية والمغرب السعدي خلال مدة البحث، التي سنقسمها إلى ثلاث مراحل، استاذًا إلى طبيعة كل مرحلة.

أولاً: الصراع على تلمسان وظهور فكرة الحدود لدى العثمانيين (1550-1552)

تعود الإشارات الأولى إلى العلاقة بين أتراك الجزائر والسعديين إلى العقد الثالث من القرن السادس عشر، أي إلى عهد خلفاء أروج ريس ومؤسس الأسرة السعدية محمد القائم (1509-1517)⁽⁸⁾. وكانت العلاقات بين أحمد الأعرج (1517-1544) والعثمانيين طيبة، غير أنها ساءت في عهد محمد الشيخ (1544-

(7) فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي: دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً مطلع العهد العثماني - أواسط القرن التاسع عشر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 540.

(8) للتفصيلات عن أصل السعديين ونسبهم، يُنظر: عبد الكريم القليلي، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج 3 (القاهرة: شركة ناس للطباعة والنشر، 2006)، ص 291-299، 302-307؛ عبد الكريم كريم، المغرب في عهد الدولة السعدية: دراسة تحليلية لأهم التطورات ومختلف المظاهر الحضارية، ط 3 (الرباط: جمعية المؤرخين المغاربة، 2006)، ص 69-70؛ بيات، الدولة العثمانية، ص 600؛ صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر. الجزائر - تونس - المغرب الأقصى، ط 6 (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1993)، ص 51-52.

(1557) الذي رفض الامتثال لأوامر السلطان سليمان القانوني (1520-1566) بإطلاق سراح السلطان أحمد الوطاسي الذي وقع في يده أسيراً في عام 1545.

توترت تلك العلاقات إلى حد العنف باستيلاء العديدين على مناطق في العمق الجزائري في 9 حزيران/ يونيو 1550، وأهمها تلمسان، فضلاً عن «مستغانم وأحوازها إلى حدود الشلف»⁽⁹⁾. وحينما تمكنت القوات العثمانية في الجزائر من استرداد المدينة (في حملة القائد حسن قورصو) في 4 أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، قامت بدفع القوات السعدية حتى وادي الملوية ودبدو في عمق الأراضي المغربية⁽¹⁰⁾. وفي 3 كانون الثاني/ يناير 1554 (خلال ولاية صالح ريس 1552-1556) طاردت القوات العثمانية - الجزائرية القوات السعدية حتى وصلت إلى نهر سبو (الواقع إلى الغرب من فاس)⁽¹¹⁾. وتأكدت هذه المألة أكثر قبل عودة صالح ريس إلى الجزائر، حينما دخل مدينة باديس وطلب من حاكمها القائد موسى (وهو من أنصار محمد الشيخ) ألا يجتاز جبال الملوية «التي تفصل بين المملكتين» أبداً، وأن يمنع أنصاره العرب من إلحاق أضرار بمدينة تلمسان التابعة للأتراك العثمانيين⁽¹²⁾.

خلال السنوات التالية، استمر الصراع بين القوتين للسيطرة على تلمسان (ولا سيما نتيجة وجود بقايا الوطاسيين - حلفاء العثمانيين - ومائدة السلطان العثماني إياهم)، حتى تمكنت القوات السعدية من انتزاعها من العثمانيين في حزيران/ يونيو 1557⁽¹³⁾.

(9) محمد الإفرائي، نزعة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، تحقيق هوداس، ط 2 (باريس، 1988)، ص 29؛ ديفودي طوريس، تاريخ الشرفاء، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر (الدار البيضاء: الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، 1988)، ص 288؛ إبراهيم حسن شحاتة، وقعة وادي المخازن في تاريخ المغرب 986هـ/ 1578م: قراءة تاريخية عبر علاقات المغرب الدولية بالقرن السادس عشر (فاس، الدار البيضاء: دار الثقافة، 1979)، ص 100؛ Henry de Castries, *Les Sources inédites de l'histoire du Maroc*, vol. 3 (Paris: Ernest Leroux, 1911), pp. 530-534.

(10) للاطلاع على تفصيلات هذه الحملة، يُنظر: دي طوريس، ص 300.

(11) عزيز سامح التر، الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر (بيروت: دار النهضة العربية، 1989م)، ص 190؛ دي طوريس، ص 354.

(12) ابن خروف، ص 163.

Castries, vol. 2, pp. 408-409.

(13)

أثار الصراع على تلمسان عددًا من النقاشات في تاريخ العلاقات المغربية - العثمانية، يمكن إجماله بالنقاط الآتية:

1- تصورات العثمانيين والسعديين للحدود

ربما أثار التجاور العثماني - العدي بصورة عامة، وحملة تلمسان بصورة خاصة، تصورات للحدود العثمانية (الجزائرية) - المغربية في أول مرة؛ فمنذ ذلك التاريخ بدأت مسألة حدود مفترضة تطرح في العلاقات بين البلدين. وتعود الكلمة الفضل في قضية الحدود المفترضة هذه إلى تصور العثمانيين لها، لأنهم هم من طرح الفكرة (باتخاذ وادي الملوية حدًا سياسيًا بين البلدين، في مقابل وادي تافنا - إلى الشمال الشرقي من تلمسان - الذي طرحه السعديون)، ولأنهم الفاعل القوي على الحدود الشرقية للمغرب. ويبدو أن المناطق التي وصلت قوات الطرفين إليها في حملة عام 1550 كانت تمثل خطوات في سبيل تثبيت تلك الحدود المفترضة؛ فبينما وصل السعديون إلى تلمسان ومستغانم حتى حدود الشلف، توغل العثمانيون حتى وادي الملوية ودبدو. وسرى قريبًا أن العثمانيين هم الذين فكروا في مسألة الحدود هذه لوضع حد فاصل مع العديين. ويبدو أن محمد الشيخ استولى على تلمسان لمنع العثمانيين من اتخاذها قاعدة لغزو المغرب، ولتوطيد حكمه في المغرب، ولعله كان يفكر في اتخاذها قاعدة أمامية للتوسع في ما ورائها أيضًا؛ إذ كان يطمح إلى تأسيس مملكة تمتد حتى مصر، كما يقول الإفرائي⁽¹⁴⁾. ولكن السؤال المهم هنا: ألا تمثل فكرة الحدود بين البلدين التي طرحها العثمانيون تخوفًا عثمانيًا من الأطماع السعدية؟ وإلى أي حد تتوافق هذه الفكرة مع إشكالية عدم قيام العثمانيين بضم المغرب؟ بمعنى أن من يطرح موضوع الحدود لا يمكن أن يفكر باجتيازها.

2- موقف السلطان العثماني من التدخل العدي في تلمسان

على الرغم من أن القوات العثمانية - الجزائرية تمكنت من طرد السعديين من تلمسان وإعادة السيطرة عليها مجددًا، كان السلطان العثماني سليمان القانوني يفكر في التوصل إلى حلول سلمية مع محمد الشيخ، يضمن فيها ولاء الأخير له

(14) الإفرائي، ص 36.

من دون التفكير في القضاء على حكمه، وهو ما جسده بخطوتين: الأولى قيامه بعزل حسن بن خير الدين، الذي «لم يحسن المجاورة مع جيرانه، ومال إلى جانب العنف والاعتساف، وبذ وراءه طريق الوفاق والائتلاف، وسد باب الاتحاد مع المجاهدين، حماة الدين»⁽¹⁵⁾، واستبدله بصالح ريس (1552-1556) الذي أمره «بإقامة الشرع الشريف وإحياء تواتر سيد المرسلين وصون الرعايا... وأن يكون مع الأهالي على أكمل اتحاد وأجمل اتفاق»⁽¹⁶⁾. وأبدى له حرص الدولة العثمانية «ورغبتها الأكيدة» في توحيد كلمة المسلمين ضد «الكفار» بقوله: «على أن أقصى مراد حضرتنا العلية إحياء مراسم الإسلام وإطفاء نائرة الكفرة اللثام، وذلك المراد لا يكون إلا باتفاق أمراء الإسلام واتحاد أمراء شرع سيد الأنعام»⁽¹⁷⁾، وهو ما يعني أنه قدم عرضاً صريحاً لإقامة تحالف مع محمد الشيخ. وعلى الرغم من أن السبب الذي ذكرته الوثيقة العثمانية لا يبدو السبب الحقيقي لعزل حسن بن خير الدين⁽¹⁸⁾، فإن ذلك لم يمنع السلطان سليمان من استخدام هذه الذريعة لاستبداله، في مقابل تلطيف الأجواء مع محمد الشيخ.

(15) يُنظر: خليل الساحلي، «تقليد صالح باشا ولاية جزائر الغرب»، المجلة التاريخية المغربية، العدد 2 (1974)، ص 131؛ شحاتة، ص 103. ويرى بعض المؤرخين أن الفرنسيين كان لهم دور بارز في عزل حسن باشا؛ إذ جاء السفير الفرنسي إلى الجزائر لطلب مساعدتها العسكرية ضد إسبانيا، أو مساعدتها الأسطول الفرنسي، أو شن هجوم جزائري على الإسبان في وهران، لإشغال إسبانيا وإرباكها. لكن حسن باشا أدرك أن القيام بمثل هذه الهجمات لن يعود على الجزائر إلا بالخراب والدمار، فاعتذر له. ولدى عودة السفير الفرنسي لدى الباب العالي غابرييل دو لويتز دارمون (1547-1553) إلى اسطنبول أبلغ الديوان الهمايوني بما حدث له في الجزائر بأسلوب ذكي وماهر، موضحاً أن بقاء حسن باشا في إمارة الجزائر يشكل خطراً كبيراً على الدولة العثمانية، وأنه سيمى لشيء وجوده هناك، لأنه يعتبر نفسه جزائرياً، إلى جانب تهمة أخرى. فاستدعاه الديوان الهمايوني بناءً على التهم التي وجهها السفير الفرنسي، وبقي في اسطنبول ثمانية أشهر معزولاً من بكلربكية الجزائر، وكُلف القائد تلمسان بك صفا بإدارة الجزائر بصفة مؤقتة. يُنظر: إشر، ص 182-183. وذكر المدني وصفاً مشابهاً لهذه الرواية أيضاً. يُنظر: المدني، ص 333-334.

Henri Delmas de Grammont, *Histoire d'Alger sous la domination turque 1515-1830* (Paris: (16) Ernest Leroux, 1887). pp. 77-78.

(17) الساحلي، ص 136.

(18) يذكر ابن خروف، ص 161، أن المصادر المعاصرة تشير - على الرغم من صحة الوثيقة - إلى دساتر الصدر الأعظم رستم باشا، وإلى دساتر السفير الفرنسي (كما ذكرنا في الهامش أعلاه). وربما يكون تقاعس حسن بن خير الدين عن تقديم العون إلى طور غودريس لمواجهة الحملات الإسبانية سبباً قوياً أيضاً.

وكانت الخطوة الثانية قيام السلطان بإرسال بعثة برئاسة الإمام أبي عبد الله محمد الخروبي إلى مراكش في تشرين الأول/ أكتوبر 1552⁽¹⁹⁾ لمفاوضة محمد الشيخ بشأن ثلاث نقاط، هي:

- اعترافه بالاستقلال التام المطلق لدولة المغرب، في مقابل اعترافها بالخلافة العثمانية، وذلك بالدعاء للسلطان (ال خليفة) العثماني على المنابر.

- إطلاق أسرى بني وطاس المرينيين.

- تحديد الحدود بين مملكتي الجزائر والمغرب الأقصى (وهي بيت القصيد).

ويقول المؤرخ الجزائري أحمد توفيق المدني عن هذه النقاط: «وطالت المداولة، ولم يقبل سلطان مراكش العدي الاعتراف بخلافة آل عثمان، كما لم يقبل تدخلهم في أمر بني وطاس». وهنا يصل المدني إلى الهدف الحقيقي من إرسال البعثة، فيقول: «إنما أسفرت سفارة العلماء عن أمر إيجابي، وهو رسم حدود فاصلة بين دولتي المغرب والجزائر، من ساحل البحر إلى بداية الصحراء، مما لا يزال قائماً إلى يوم الناس هذا. وكان ذلك سنة 1553م⁽²⁰⁾. وتتوافق هذه النقطة الأخيرة إلى حد كبير مع التصورات التي طرحناها أعلاه عن الحدود بين القوتين في حملتي عام 1550 بين السعديين والعثمانيين للسيطرة على المدينة.

من جهة أخرى، يشير بعض المصادر إلى سفارة عثمانية ثانية كانت أيضاً برئاسة الخروبي الذي جاء هذه المرة لتهنئة السعديين بعد استرجاعهم فاس من أبي حسون في عام 1554، وتذكير محمد الشيخ بما كان عليه الوطاسيون من ولاء للسلطان العثماني ودعوته إلى السير على نهجهم بتقديم الود والهدايا والخدمة له، بقوله: «فالمأمول من حاكم فاس وحكومته تأييد أسباب الود القديم مع ممالك

(19) بشأن هذه السفارة، يُنظر: شحاتة، ص 103.

(20) المدني، ص 330-331. ويبدو أن الخروبي أقام مدة طويلة في مراكش (امتدت بين أواخر عام 1552 حتى عام 1553)، أو أن هناك خطأ طباعياً في ذكر العام، فكتبها المدني 1553 بدلاً من 1552. ويؤكد شحاتة، ص 103، أن تاريخ السفارة كان في عام 1552.

ممالكنا المحروسة الشاسعة الأقطار»⁽²¹⁾. غير أن محمد الشيخ رفض المقترح، وانتقص من قيمة السلطان العثماني، وهدد بالهجوم عليه حينما قال لمبعوثه بعد أن تركه ينتظر طويلًا: «قل لأمير القوارب سلطانك إن سلطان المغرب لا بد أن ينازعك على محمل مصر ويكون قتاله معك عليه إن شاء الله»⁽²²⁾، فمثلت ردة فعل محمد الشيخ قمة الصدام بين العديدين والعثمانيين، وهو ما تب - إلى جانب تعاونه مع الإسبان - في تدبير اغتياله بطريقة بشعة في 23 تشرين الأول/أكتوبر 1557، وإرسال رأسه إلى الجزائر، ومنها إلى اسطنبول التي بقي معلقًا فيها ثمانية عشر عامًا⁽²³⁾.

أثارت ردة فعل محمد الشيخ ردات أفعال متباينة بين المؤرخين الذين تناولوا علاقته بالسلطان العثماني؛ فبينما تتساءل زهراء النظام باستغراب قائلة: «كيف نضر رغبة الدولة العثمانية بهيبتها وقوتها وامتدادها الشاسع التودد لمحمد الشيخ ودعوته إلى إقامة علاقات ودية؟»⁽²⁴⁾، يرى عمار بن خروف «أن السلطان سليمان لم يكن يرجو محمدًا الشيخ في رسالته، بل كان يأمره. وما أغضبه أكثر حتى كاد أن يخرج عن طوره ويهدد بقتل المبعوث العثماني، أن السلطان العثماني كان يخاطبه بصفة 'شيخ العرب' وليس أمير المؤمنين أو الخليفة كما كان يحلو له أن يلقب نفسه»⁽²⁵⁾.

يتبين مما تقدم أن السلطان سليمان القانوني كان حريصًا على إقامة علاقات ودية (لكنها مشروطة بالولاء) مع السلطان محمد الشيخ، غير أن الأخير رفض لأنه رأى فيها استفزازًا لمكانته، ولأنه كان يرى أن العثمانيين غرباء متلطفون على

(21) النظام، ص 169.

(22) الإفرائي، ص 42؛ عبد الوهاب بن منصور، «المغرب والدولة العثمانية»، في: الوثائق العثمانية في الأرشيفات العربية والتركية (الرياض: دار الملك عبد العزيز، 2001)، ص 133؛ عبد الفتاح مقلد الغنيمي، موسوعة تاريخ المغرب العربي، ج 6 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994م)، ص 303؛ شحاتة، ص 104. ولكن عزيز سامح إلتر يقدم هذه الرواية ضمن حوادث عام 1548م، لا عام 1552م. يُنظر: إلتر، ص 177.

Andrew C. Hesse, *The Forgotten Frontier: A History of the Sixteenth Century Ibero-African Frontier* (Chicago: The University Press, 1978), pp. 56, 76, 91.

(24) النظام، ص 169.

(25) ابن خروف، ص 142.

المنطقة، وليس لهم حق في الهيمنة على العالم الإسلامي، أي أنه كان يطعن في خلافتهم ويرى أنه أحق بها منهم لتوافر شروطها فيه دونهم. أما تهديده بالذهاب إلى مصر، فلا يعدو كونه كلامًا قيل في لحظة غضب ولا يمثل في الواقع خطةً سعديةً للوصول إلى مصر، وإن كان السعديون يطمحون إلى مد نفوذهم إلى باقي شمال أفريقيا على الأقل، وهو ما تجلى بوضوح في مشروع أحمد المنصور (1578-1603) بالخلافة، كما سنرى.

3- ردات أفعال حكام الجزائر العثمانيين على التدخل السعدي في تلمسان

في خلال الحملة الأولى على تلمسان، كان حسن بن خير الدين على رأس السلطة في الجزائر. وفي أثناء حملته لاستعادة المدينة من السعديين «أنزل العثمانيون العقاب الشديد بأنصار السعديين فيها، إذ عذبوا عذابًا شديدًا، وصودرت أموالهم، وفُرضت عليهم غرامات كبيرة، وبهذه الطريقة جمعوا أموالًا وأشياء كثيرة»⁽²⁶⁾. وبشير هذا النص إلى ارتكاب انتهاكات قامت بها قوات حسن بن خير الدين عند اقتحام المدينة. تذرع السلطان سليمان القانوني بهذا السبب لعزله، وأرسل رسالة مجاملة إلى محمد الشيخ لتلطيف الأجواء معه، كما ذكرنا. وعلى الرغم من أن سياسة البايبرايات في هذه المرحلة لم تكن تخرج عن الخط العام للسياسة العثمانية المركزية في اسطنبول، فإن تصرفات الإنكشارية وقادتهم كانت تزعج الباب العالي بصورة دائمة، ما يدعم رأي فاضل يات الذي أوردناه في تمهيد هذا البحث عن عدم امتثال الجزائر للأوامر الصادرة عن السلطان العثماني، وهو ما سيتكرر لاحقًا، ولا سيما في ولاية قليج علي باشا الذي ألغى الدولة العثمانية نظام البايبرباي بعد وفاته، واستبدلته بنظام الباشاوات من أجل فتح صفحة جديدة مع السعديين، كما ذكرنا.

إلى جانب ذلك، تدل بعض الإشارات على أن قوات صالح ريس قامت، حينما جرد حملته على فاس حتى وصل إلى نهر سبو في عام 1554، بسلب المدينة أيضًا، «واستولى هو على ما وجدته في خزانة الشريف من مال وتحف

(26) دي طوريس، ص 300.

تقدر قيمتها بأكثر من ثلاثة ملايين دوكة»⁽²⁷⁾. وتشير الروايات أيضًا إلى أنه كان يفكر في ضم فاس إلى أملاك الدولة العثمانية⁽²⁸⁾، وأنه لما كان فيها أرسل إلى السلطان سفتين محملتين بالغانم والهدايا، وطلب قوات كثيرة وأسطولاً كبيراً للاستيلاء على المغرب كله، لكنه عدل عن هذه الفكرة، لأنه اختلف مع أبي حنون في من سيحكم المدينة⁽²⁹⁾، ولأن أهل فاس ثاروا وزحفوا في جموع كبيرة وبمختلف الأسلحة⁽³⁰⁾، وطالبوا العثمانيين بترك المدينة، فاضطر صالح ريس إلى الاستجابة لطلبهم. ويدل ذلك على أن الحجة التي تذرع بها السلطان سليمان لعزل حسن بن خير الدين، بسبب ميله «إلى العنف والاعتساف»، لم تكن سبباً مقنعاً لعزله، لأن كل ما كان يقوم به البايبربايات كان يعلم السلطان العثماني، وربما بموافقة.

ثانياً: السعديون بين الولاء للعثمانيين والتقارب مع الإسبان (1557-1578)

تشمل هذه المرحلة حكم كل من عبد الله الغالب (1557-1574) ومحمد المتوكل وعمه عبد الملك السعدي (1574-1578)، واتسمت بتذبذب مواقف السلاطين السعديين بين الولاء للعثمانيين والتقارب مع الإسبان.

1- التدخل في النزاع بين الأشقاء (1557-1576)

مع تولي عبد الله الغالب الحكم، بدأت صفحة جديدة في العلاقات السعدية - العثمانية، وذلك حينما بدأ العثمانيون بممارسة ضغوط لحمل المغرب على الاعتراف بالتبعية للدولة العثمانية. وكانت الضغوط تلك ذات أشكال عدة، منها التدخل في النزاع بينه وبين أشقائه، والتدخل العسكري المباشر عن طريق بايلربايات الجزائر.

(27) المرجع نفسه، ص 363.

(28) إنتر، ص 190.

(29) المرجع نفسه، ص 191.

(30) مؤرخ مجهول، تاريخ الدولة السعدية التكمдарية، تقديم وتحقيق عبد الرحيم بنحادة (مراكش:

دار تينمل للطباعة والنشر، 1994)، ص 24-26.

كانت علاقة عبد الله الغالب بالدولة العثمانية جيدة في أول الأمر، إلا أنها ما لبثت أن تدهورت بسبب الخلاف الذي دب بينه وبين أشقائه الثلاثة (عبد المؤمن وعبد الملك وأحمد)، ولا سيما بعد محاولته تصفيتهم⁽³¹⁾. ونتيجة لذلك، استجد الإخوة بالدولة العثمانية لفض النزاع مع شقيقهم. وبعد أن كانوا في سجلماسة، انتقلوا إلى تلمسان الخاضعة للعثمانيين حينذاك، ومنها بدأوا يناشدون الباب العالي لإحقاق حقوقهم في فاس. غير أن السلطان سليمان القانوني لم يتدخل في النزاع حينذاك لانشغال الدولة العثمانية بحملة جربة (1560)، مع أنه أمر بايلرباي الجزائر حسن بن خير الدين (في ولايته الثانية 1557-1561) بإرسال مبعوث إلى المغرب لإصلاح ذات البين بين الأشقاء في ربيع عام 1558⁽³²⁾.

ويبدو أن الدولة العثمانية كانت تريد التخلص من عبد الله الغالب منذ البداية، وذلك لميله إلى التقارب مع الإسبان، كوالده محمد الشيخ من قبل. وتجلى هذا التقارب في مواقف متعددة، منها تدخله في تلمسان في عام 1560، منتهزاً تحرك الإسبان وحلفائهم الأوروبيين في حملة ضخمة لطرد العثمانيين من شمال أفريقيا كله⁽³³⁾، وفي موقفه السلبى من احتلال الإسبان قلعة حجر باديس التي كانت في يد العثمانيين في عام 1564⁽³⁴⁾، وفي تخاذله من ثورة الموريكيين التي اندلعت في مطلع عام 1569، بعد أن وعدهم بالمساعدة قبل قيام الثورة⁽³⁵⁾.

لذلك، جرى أول صدام بين القوات العثمانية - الجزائرية والقوات المغربية بالقرب من وادي اللبن في ضواحي فاس في 2 نيسان/أبريل 1558⁽³⁶⁾، وفيه رجحت كفة السعديين على الرغم من الاستبسال الذي أظهرته القوات العثمانية⁽³⁷⁾، فاضطر حسن بن خير الدين إلى التقهقر، وقرر الانسحاب إلى باديس وعدم استئناف المعركة بسبب الخائر الكبيرة التي تكبدها⁽³⁸⁾.

(31) يات، ص 602.

(32) يات، ص 603.

(33) تاريخ الدولة السعدية التكميلية، ص 36.

(34) المرجع نفسه، ص 38.

(35) ابن خروف، ص 91.

Castries, vol.2, pp. 445-448.

(36)

Ibid., pp. 458-460.

(37)

(38) ابن خروف، ص 168.

وفي عام 1559، حاول حسن بن خير الدين استغلال الصراع بين الأشقاء لتصيب عبد المؤمن عوضاً عن عبد الله الغالب، فأُسند إليه حكم تلمسان «لأن في ذلك مضرة لحاكم فاس ونفعاً للجزائر»⁽³⁹⁾، ما أثار مخاوف كبيرة لدى الغالب، الذي كان رده على ذلك السعي للبحث عن حليف خارجي، فتقرب إلى الإسبان، وإن شهدت علاقاته بهم فتوراً البعض الوقت في أعقاب تقاعسهم عن مد العديدين بالمدفعية اللازمة لاحتلال تلمسان في حزيران/يونيو 1557، وعدم تحركهم ضد العثمانيين إبان حملتهم على المغرب. وأخذ بعد ذلك بتحريك قواته نحو تلمسان، بالتزامن مع الحملة الأوروبية الضخمة نحو طرابلس وجربة (1560). ولعل تحركه كان بالتنسيق مع الإسبان كما يعتقد كل من دو غراممون وعزيز سامح إتر⁽⁴⁰⁾. ورداً على ذلك، بدأ بإعداد حملة مضادة على المغرب، ولكن الحملة أجلت لأن الإنكشارية في الجزائر ألقوا القبض عليه (في تشرين الأول/أكتوبر 1561) وأرسلوه إلى اسطنبول مقيداً بتهمة الميل إلى الاستقلال عن الدولة⁽⁴¹⁾.

أما السلطان سليمان القانوني، فلجأ إلى الدبلوماسية في تعامله مع عبد الله الغالب، من أجل وقف النزاع بينه وبين بايلرباي الجزائر من جهة، وبين إخوته من جهة أخرى، فأرسل إليه في عام 1560 مبعوثاً لقي في مراكش ترحيباً وإكراماً كبيرين، واتفق معه، مبدئياً، على أن يتعهد الغالب بإرسال «هدية سنوية» لا «ضريبة تبعية» للسلطان العثماني⁽⁴²⁾. وربما كان من بين شروط الاتفاق الكف عن تدخله في تلمسان، في مقابل تعهد السلطان العثماني بعدم التدخل ضده في المغرب أو مساعدة أشقائه في الهجوم عليه⁽⁴³⁾. وبهذه الطريقة، نجحت الدبلوماسية في التوصل إلى اتفاق مع الغالب، الذي أحبط بهذا الاتفاق مساعي شقيقه عبد الملك لجر السلطان العثماني إلى التدخل ضده في المغرب، وبالتالي جنب بلاده خطراً جسيماً بفضل مرونة تجاه السلطان العثماني.

(39) دفتر المهمة (سجل كانت قرارات الديوان الهمايوني تدوّن فيه)، رقم 18، ص 15.

Granmont, p. 191.

(40) إتر، ص 56-57؛

(41) ابن خروف، ص 190.

(42) المرجع نفسه، ص 191؛ مؤرخ مجهول، تاريخ الدولة السعدية التكميلية، ص 35.

(43) المرجع نفسه.

غير أن هذه الهدنة الموقته لم تستمر طويلاً، ففي عام 1563 انتهز الغالب وفاة أمير دبدو ليقضي على إمارته، ونصب عليها حاكماً مع قوة لحمايتها من العثمانيين والمتعاونين معهم من قبائل شرق المغرب⁽⁴⁴⁾ (ولعله كان يعيد تذكيرهم بمسألة الحدود التي ذكرناها من قبل). وفي العام التالي، 1564، ونتيجةً للنجاح الذي حققه الإسبان في كل من باديس وتطوان، وتقلص النفوذ العثماني في شمال المغرب وشرقه نتيجةً لذلك، شعر الغالب باطمئنان كبير في مملكته شجعه على نقض صلحه مع أشقائه بعد قيامهم بحركة مناوئة ضده باءت بالفشل⁽⁴⁵⁾، فعاد هؤلاء للشكوى منه⁽⁴⁶⁾. وانتهاز حسن بن خير الدين (الذي عُين للمرة الثالثة، 1562-1567) الفرصة ليطلب من السلطان سليمان إرسال الأسطول العثماني إلى الجزائر لضرب الإسبان في وهران والمرسى الكبير وحليفهم الغالب. غير أن السلطان العثماني أثر ضرب الإسبان وحلفائهم ابتداءً من جزيرة مالطا، ثم التفرغ بعد ذلك للغالب.

ونتيجةً لشعوره بالخطر العثماني، أبدى عبد الله الغالب رغبته في التحالف مع ملك إسبانيا فيليب الثاني (1556-1598) واستعداده للتعاون معه لطرد العثمانيين من شمال أفريقيا، على أن يكون ملكاً على مناطقه الداخلية، وأن يحصل فيليب الثاني على المناطق الساحلية. غير أن الإسبان استغلوه في الحصول على المعلومات عن تحركات الأتراك ونياتهم، ولم يمدوه بالمال والسلاح كما كان يرغب ليحقق مطلبه⁽⁴⁷⁾.

ونظراً إلى استمرار تعاون الغالب مع الإسبان، قرر السلطان الجديد سليم الثاني (1566-1574) استغلال الخلاف بين الأشقاء بأن حث مبعوثيه على التشاور مع أعيان فاس ومراكش والموس للثورة ضده، وتنصيب من يمكن التفاهم معه من أشقائه ليكون تابعاً للدولة العثمانية⁽⁴⁸⁾، فوقع الاختيار على عبد المؤمن الكونه

(44) المرجع نفسه، ص 90.

Castries, vol. 3, pp. 208-209.

(45)

(46) دفتر المهمة، رقم 6، ص 451.

Castries, vol. 3, pp. 184-185.

(47)

Abderrahman El-Moudden, *Sharifs and Padishahs: Moroccan-Ottoman Relations from the Sixteenth through the Eighteenth Centuries: Contribution to the Study of a Diplomatic Culture*, PhD Dissertation, Princeton University, 1992, p. 96.

أولى لضبط تلك الولاية من عبد الله وأخرى، وأهالي تلك البلاد يطلبونه»⁽⁴⁹⁾، فصدر الأمر بتعيينه أميراً لتلك الولاية في 7 آب/ أغسطس 1567⁽⁵⁰⁾. وردًا على ذلك، أوعز الغالب إلى ابنه ونائبه على فاس محمد (المتوكل) بإرسال من يغتال عبد المؤمن في تلمسان. فوجه محمد أحد عملائه لهذه المهمة، فأنجزها في عام 1571⁽⁵¹⁾. وبعد مقتل عبد المؤمن، منح السلطان العثماني سليم الثاني ولاية تلمسان إلى أخيه عبد الملك، «على الوجه الذي أعطيت لأخيه، وأمرنا بحرية تصرفه بها كما كان ذلك لأخيه من قبله... وحفظ لأبناء عبد المؤمن ما كان لو والدهم من إقطاع ورواتب»⁽⁵²⁾. ويشير هذا الأمر إلى أن السلطان سليم الثاني كان يفكر في زرع بذور الفتنة بين عبد الملك وشقيقه الغالب. وبهذا أصبح عبد الملك الأقرب إلى عرش المغرب في حال نجاحه في إطاحة ابن أخيه محمد المتوكل⁽⁵³⁾. ونلاحظ هنا أن الدولة العثمانية كانت تمارس تدخلًا معينًا في شؤون المغرب بإصدارها أوامر التعيين، غير أن هذا التدخل لم يكن يصل إلى درجة فرض هيمنة عثمانية كاملة أو جزئية على البلاد، بل فرضته مجريات التنافس بين الأشقاء وتعاون الغالب مع الإسبان، وهو أمر سيتكرر في مراحل لاحقة أيضًا.

من جهة أخرى، انعكس اغتيال عبد المؤمن سلبيًا في العلاقة بين الغالب وحكام الجزائر العثمانيين من جهة والسلطان سليم الثاني من جهة أخرى⁽⁵⁴⁾. ونتيجة لذلك، أصدر الأخير أمرًا إلى قليج علي باشا في 20 حزيران/ يونيو 1571 بإعداد حملة للهجوم على الغالب مع عبد الملك⁽⁵⁵⁾. غير أن قليج علي باشا لم

(49) دفتر المهمة، رقم 7، ص 68؛ يات، ص 604.

(50) المرجع نفسه.

(51) دفتر المهمة، رقم 18، ص 15. ويذكر كل من دي طوريس وأندرو هس تواريخ أخرى لاغتياله؛ إذ يذكر دي طوريس سنة 1567م، ويذكر أندرو هس تاريخ شباط/ فبراير 1572م. يُنظر: دي طوريس، ص 421؛ Hess, p. 94.

(52) دفتر المهمة، رقم 7، ص 906.

Güneş Işıksel. «Ottoman Suzerainty over Morocco During Abdülmelik's Reign (1576-1578): (53) A Reassessment.» in: Marinos Sariyannis [et al.] (eds.), *New Trends in Ottoman Studies, papers presented at the 20th CIEPO Symposium Rethymnon, 27 June-1 July 2012* (Rethymno: University of Crete, 2014), pp. 571-572.

(54) دفتر المهمة، رقم 18، ص 15.

(55) المرجع نفسه، رقم 14، ص 1067-1068.

يشن الحملة، لانشغال الدولة العثمانية بمعركة ليبانتو في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1571. وأخيرًا، توفي الغالب بمرض الربو في كانون الثاني/ يناير 1574⁽⁵⁶⁾، واندلع في إثر وفاته صراع عنيف على العرش بين ابنه محمد المتوكل من جهة وشقيقه عبد الملك من جهة أخرى.

في تقويمنا العلاقات العثمانية - المغربية في عهد الغالب، يمكن القول إن الثقة بينه وبين حكام الجزائر العثمانيين كانت معدومة دائمًا، لأنه كان متأكدًا من رغبتهم القوية في السيطرة على المغرب في أي فرصة، كما كانوا هم واثقين في المقابل بأنه لن يقبل بالتبعية للدولة العثمانية أبدًا، ولا بامتداد نفوذ حكام الجزائر إلى المغرب، بل سيتهز أي فرصة للهجوم على الجزائر لكسر طوق الحصار الذي أحاطه به من الشرق الوجود العثماني، وأشعره بالعزلة في أقصى الزاوية الشمالية الغربية من أفريقيا. لذلك، لم تأخذ العلاقات بين الدولة العثمانية والمغرب في عهده شكل التحالف المطلوب للتصدي للخطر الأوروبي الذي كان يهدد الطرفين. وكانت وفاته بداية مرحلة جديدة في العلاقات الياسية بين البلدين.

2- التدخل العسكري المباشر في تنصيب السلطان السعدي: معركة الركن 1576

ب وفاة عبد الله الغالب وتولي ابنه محمد المتوكل الحكم، دخلت العلاقات السياسية العثمانية - المغربية مرحلة جديدة؛ إذ ازدادت رغبة العثمانيين في ضم البلاد، ولا سيما بعد انتصارهم على الإسبان في تونس في صيف 1574، الذي لا شك في أنه شجعهم على مساعدة مرشحهم عبد الملك⁽⁵⁷⁾، الذي - بعد أن شارك في حملة تونس وأثبت فيها جدارته وإخلاصه للعثمانيين⁽⁵⁸⁾ - قرر إطاحة ابن أخيه محمد المتوكل والمطالبة بالعرش، مستندًا في ذلك إلى البراءة التي سبق أن منحها السلطان سليم الثاني لأخيه عبد المؤمن. وفكر السلطان العثماني الجديد مراد الثالث (1574-1595) بانتهاز هذه الفرصة لتنصيب تابع له في

(56) ابن خروف، ص 197.

(57) كريم، ص 97-98.

(58)

المغرب. وهكذا جمع عبد الملك (الذي جدد عروض التبعية والولاء للسلطان مراد) قوة عسكرية بتمويل عثماني⁽⁵⁹⁾، وغادر مع بايلرباي الجزائر القائد رمضان باشا (1573-1576) في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 1575 لمواجهة محمد المتوكل الذي أعد جيشًا قوامه ثلاثون ألف جندي و36 مدفعًا في فاس⁽⁶⁰⁾. وحدثت المعركة الأولى بين الطرفين عند الركن في 16 آذار/ مارس 1576م، وفيها انهزم جيش محمد المتوكل⁽⁶¹⁾. وكان من نتيجة ذلك أن توجه عبد الملك إلى فاس ودخلها في أواخر آذار/ مارس، محتفظًا بقوة حماية قوامها أربعمئة فارس تركهم له رمضان باشا⁽⁶²⁾؛ ثم ما لبث عبد الملك أن حقق نصرًا آخر على محمد المتوكل في معركة وادي الريحان (14 تموز/ يوليو 1576) التي استولى فيها على حصون مراکش⁽⁶³⁾، وفرّ محمد المتوكل عقب ذلك إلى البرتغال، فبيع عبد الملك سلطانًا على المغرب بوصفه تابعًا للعثمانيين «مدى العمر»⁽⁶⁴⁾. ويبدو أن السلطان مراد نفذ هذه الحملة تحقيقًا للوعد الذي قطعه والده السلطان سليم الثاني لعبد الملك في حزيران/ يونيو 1571، والذي تأجل بسبب انشغال الدولة العثمانية بمعركة ليبانتو في تشرين الأول/ أكتوبر من ذلك العام.

وثمة رواية تقول إن عبد الملك كان أول من بشر السلطان سليم الثاني بالنصر عن طريق أمه الرحمانية صديقة زوجته نوربانو⁽⁶⁵⁾؛ إذ نجح رسله في إيصال الخبر إليها قبل وصول البريد الرسمي الذي يرسله قائد الحملة سنان باشا وقائد الأسطول قليج علي باشا، «... ثم كتب الكتاب إلى السلطان بالبشارة... وكان السلطان مراد

(59) تراوح الأرقام المتعلقة بالجنود العثمانيين بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف مقاتل، غير أن أندرو هس يذكر أن القوة العثمانية كانت تتكون من ألفي جندي.

Hess, p. 96; E. Fagnan, *Extraits inédits relatifs au Maghreb* (Alger: Ancienne maison Bastide-Jourdan, 1924), p. 397; De Castries, vol. 3, pp. 215-220.

(60) يذكر أندرو هس أن السلطان مراد الثالث أمر بايلرباي الجزائر رمضان باشا في عام 1575

Hess, pp. 95-96.

بتنصيب عبد الملك سلطانًا على المغرب الأقصى حال انتهاء المعركة.

Işıkselel, pp. 573-574.

(61)

Ibid., pp. 572-573.

(62)

(63) مؤرخ مجهول، تاريخ الدولة السعدية التكميلية، ص 53-54.

Hess, p. 95;

(64)

بيات، ص 607.

Işıkselel, p. 574.

(65)

رحمه الله متشوقاً إلى الأخبار آناء الليل وأطراف النهار ويراقب البحر... وعندئذ جاء عبد المالك وقال لهم اخرجوا بهذه البرقاعة إلى اسطنبول [كذا]، واذهبوا بكتابي إلى أمي في دار السلطان⁽⁶⁶⁾. وانهزت والدته فرحته بالنصر، فطلبت من السلطان أن يصدر أمراً إلى بايلرباي الجزائر بالسير في حملة مع ولدها لأخذ حقه في حكم المغرب من ابن أخيه محمد المتوكل، فلم يتردد في الاستجابة لطلبها بعد أن تأكد من صدق النبأ⁽⁶⁷⁾. ولكن سرعان ما توفي السلطان سليم الثاني قبل تنفيذ الحملة على المغرب.

ومهما يكن من أمر، جدد عبد الملك بدخوله فاس مظاهر التبعية التي تعهد بتقديمها من قبل، مثل الهدايا وقراءة الخطبة باسم السلطان العثماني في المنابر⁽⁶⁸⁾. وتشير المصادر إلى أنه كان يريد أن يسترجع استقلاله التام عن العثمانيين، سواء في اسطنبول أو في الجزائر، ولكنه لم يجرؤ على قطع صلته بهم، لأن البرتغاليين كانوا لا يزالون يهددون بغزو المغرب، ولأن محمد المتوكل المخلوع كان لا يزال يناوئه⁽⁶⁹⁾. ولذلك، ظل حريصاً على أن يبدو بمظهر التابع الوفي المخلص للسلطان العثماني، ليأمن على نفسه وعلى مملكته من تجاوزات بايلربايات الجزائر، وحتى يتمد من ولائه للسلطان الهية والقوة لمجابهة التهديدات البرتغالية⁽⁷⁰⁾. وما يؤكد رغبته في الاستقلال عن العثمانيين أنه أرسل إلى فيليب الثاني سفارتين في أوائل أيار/ مايو 1575. وفي إثر رسالته الثانية، أرسل الأخير إليه مجموعة من الشروط التي نصت على تقديم تنازلات للإسبان في مقابل إقامة الصلح بين الطرفين⁽⁷¹⁾.

(66) مؤرخ مجهول، تاريخ الدولة السعدية التكمendarية، ص 45-46.

(67) المرجع نفسه، ص 46.

(68) ابن خروف، ص 206؛ مؤرخ مجهول، تاريخ الدولة السعدية التكمendarية، ص 53.

(69) مؤرخ مجهول، تاريخ الدولة السعدية التكمendarية، ص 53-57.

(70) ابن خروف، ص 207-208.

(71) والشروط هي: (1) أن يبلغ ملك المغرب ملك إسبانيا بالأعمال العدائية التي يعتزم السلطان العثماني القيام بها؛ (2) ألا يستد السلطان السعدي أي مهمة للأتراك العثمانيين وألا يساعدهم ضد إسبانيا؛ (3) ألا يستقبل في موانئ القراصنة الأتراك وأعداء الإسبان من دون أن يكون فيليب الثاني ملزماً بالمثل؛ (4) أن تمنح سفن الإسبان وسفن حلفائهم الحرية في الدخول إلى الموانئ المغربية؛ (5) أن يتبادل الطرفان العون ضد السلطان العثماني. يُنظر: Castries, vol. 3, p. 286.

ويبدو أن الدولة العثمانية لم تنزعج من تقاربه من الإسبان⁽⁷²⁾، بدليل أن بايلرباي الجزائر قبيج علي باشا أبلغ إليه استعداداه لمساعدته بـ 150 سفينة⁽⁷³⁾، وبقوة راوحت بين أربعة آلاف وخمسة آلاف مقاتل عثماني وغادرت في أيار/ مايو 1578، وهي التي ساعدته في معركة وادي المخازن.

3- نقاش وتحليل في طبيعة «تبعية» السلطان عبد الملك السعدي للعثمانيين

نسأل هنا: هل خضع المغرب للدولة العثمانية خلال حكم عبد الملك السعدي فعلاً، كما يذهب إلى ذلك بعض المؤرخين؟ وإلى أي مدى؟ وما نوع هذه التبعية؟ لا شك في أن حكم السلطان عبد الملك السعدي يشكل نقطة خلاف بين مؤرخي العلاقات العثمانية - السعدية متأية من وجود إشارات قاطعة، في رأيهم، تدل على تبعية المغرب للدولة العثمانية، ومنها قراءة الخطبة باسم السلطان العثماني في المنابر، وحمل الطوغ العثماني في المناسبات الرسمية. غير أن المصادر لا تتفق في هذه المسألة تحديداً؛ فيما يذكر المؤرخ التركي غنيش أشكسال أن الخطبة والسكة كانتا باسم السلطان مراد الثالث في أنحاء فاس كافة بعد معركة الركن⁽⁷⁴⁾، لا تذكر المصادر المغربية والأوروبية أي شيء عن ذلك. وتسلط الوثائق العثمانية بعض الضوء على ردات أفعال السلطان مراد الثالث الأولى بعد دخول قواته إلى المغرب؛ ففي رسالة طويلة يعود تاريخها إلى 30 حزيران/ يونيو 1576، هنأ السلطان بايلرباي الجزائر رمضان باشا الذي أرشد

Grammont, p. 119.

(72)

Castries, vol. 3, pp. 403-406.

(73)

Işiksel, pp. 573-574.

(74)

لا تبت قائمة العملات التي نشرها متانلي لين بول وجود عملات مغربية باسم السلطان مراد الثالث.

يُنظر: Stanley Lane-Poole, *Catalogue of Oriental Coins in the British Museum*, vol. V: The Coins of the Moors of Africa and Spain; and Kings and Imams of the Yemen in the British Museum (London: Longmans, 1880), p. 87.

والطوغ هو ذيل حيوان (الياق)، استُبدل في ما بعد بذيل الحصان. ويبدو أنه رمز تركي قديم، ولعله ذو أصل طوطمي. وكان يعلّق كما تعلّق الراية من أحد أطرافه، وتعلّوه كرة ذهبية، أو الهلال. استُعمل كرمز للمراتب العسكرية في الدولة العثمانية؛ فيك السنجق له الحق بطوغ واحد، والبيكليك باثنين، والوزراء بثلاثة، والصدر الأعظم بخمسة، والسلطان تسعة في حالة الحرب (من بحث لجوزيف زيتون، في مدونته). (المحرر)

عبد الملك وفتح المغرب»⁽⁷⁵⁾، ووعده بتقديم مساعدة عثمانية في حال حصول أي تعاون بين محمد المتوكل وملك البرتغال للهجوم على المغرب⁽⁷⁶⁾. وفي الرسالة نفسها طلب السلطان توخي الحذر من خطط الغزو الإسبانية أيضًا، وأوصى رمضان باشا بكتابة كل ما يتعلق بالمغرب⁽⁷⁷⁾، وهو ما يمثل شكلاً من أشكال التدخل العثماني في شؤون المغرب عن طريق الجزائر. وذكر رمضان باشا في رده على رسالة السلطان، أن عبد الملك بدأ بقراءة الخطبة و«سك العملة» باسم السلطان العثماني منذ اعتلائه العرش، وأكد له أن «كافة العلماء والرعايا والبرايا» في البلد رحبوا بذلك⁽⁷⁸⁾، بحيث «أبدى السلطان امتنانه لإخلاص وتبعية عبد الملك والفاسيين»⁽⁷⁹⁾. ولكن نظرًا إلى عدم وجود خطب في المغرب باسم السلطان العثماني تعود إلى تلك المرحلة من مصادر محايدة، أي من مصادر غير عثمانية، يبقى ما ذكره رمضان باشا بشأن قراءة الخطبة والسكة (والسكة تحديدًا) باسم مراد الثالث في المغرب أمرًا مشكوكًا فيه. وما يؤيد هذا الشك أن فهارس العملات التي نشرها المؤرخ البريطاني ستانلي لين-بول لا تشير إلى وجود عملات باسم السلطان العثماني⁽⁸⁰⁾، بل تشير إلى عملات باسم عبد الملك كُتبت على ظهرها: «أبي مروان عبد الملك بن محمد الشريف الحسني أيده الله»⁽⁸¹⁾، وهو ما يشير إلى أنه كان مستقلًا عن الباب العالي لا تابعًا له.

الغريب أن المصادر العثمانية لا تذكر شيئًا عن تنامي توجهات عبد الملك الاستقلالية في خلال المدة الواقعة بين منتصف عام 1576 وعام 1577؛ بينما كان عبد الملك لا يزال مواليًا للسلطان العثماني، أخذ يتفاوض مع القوى الأوروبية للتعريف بوضعه وتعزيز موقفه المتقل⁽⁸²⁾، وهو الوضع الذي اعترف

İşiksel. (75)

Hess, p. 96. (76)

İşiksel, p. 575. (77)

Ibid., p. 574. (78)

(79) يات، ص 607.

Atom Damali, *History of Ottoman Coins*, 3 vols. (Istanbul: Kültür ve Çevre Vakfı, 2011), (80) vol. 3.

Lane-Poole, p. 87. (81)

Dahiru Yahya, *Morocco in the Sixteenth Century: Problems and Patterns in African Foreign Policy* (New Jersey: Atlantic Highland, 1981), pp. 72-75. (82)

به الباب العالي أيضًا⁽⁸³⁾. ففي اجتماعات الهدنة الأولى بين فيليب الثاني ومراد الثالث في عام 1577، كان المغرب يذكر في تلك المفاوضات من ضمن حلفاء العثمانيين الآخرين، فرنسا وبولندا والبنديقية⁽⁸⁴⁾. وتمكن ملاحظة توجهات عبد الملك الاستقلالية كذلك في رسالة إلى قاضي تطوان بعد ثلاثة أيام من معركة الركن؛ فبعد أن كان يصف نفسه بأنه «خادم السيد الأعظم سليمان»، ألغى هذه الصفة لاحقًا واستبدلها بعبارة «ملك فاس ومراكش والسوس وتارودانت»⁽⁸⁵⁾؛ وهو ما يدل على أنه كان يتبع الإشارة إلى العثمانيين كلما تعززت سيطرته على المغرب وتوطدت شرعيته في البلاد. وما يؤيد ذلك أن المؤرخ العثماني محمد بن محمد، الذي ذكر إحدى أقدم الروايات العثمانية المفصلة عن حملة فاس، أشار إليه بصيغة «سلطان المغرب الأقصى المتقل»⁽⁸⁶⁾. وعلى الرغم من أن روايته لا توضح متى استخدم هذه الصفة بالضبط، فإننا نستطيع أن نستنتج أن ذلك كان قبل معركة وادي المخازن، استنادًا إلى ما ذكره صلاح العقاد، الذي قال: «ولكنه ما كاد يملك زمام الحكم حتى فكر في التخلص من حلفائه السابقين [العثمانيين]، حتى لا يثقلوا عليه بمطالبة تبعيته لهم. وقد نشر مشروع تحالف قدمه إلى الإسبان في نيسان/ أبريل 1577، منحهم فيه بعض الامتيازات على الساحل نظير معاونته ضد العثمانيين والبرتغاليين»⁽⁸⁷⁾.

أخيرًا، وعند تقويم مسألة خضوع المغرب للدولة العثمانية في عهد عبد الملك السعدي، يمكن أن نتساءل باختصار: هل يمثل تبادل الهدايا، أو مجرد قراءة الخطبة باسم السلطان العثماني، دليلًا قويًا على امتداد نفوذ الدولة العثمانية إلى المغرب؟ وبعبارة أخرى: هل تمكنت الدولة العثمانية من تطبيق نظامها الحكومي والإداري ومؤسساتها الإدارية الأخرى في المغرب، كما كانت عليه الحال في الجزائر وطرابلس الغرب وتونس؟ لا يبدو الأمر كذلك؛ فالمغرب كان يحاول

Castries, vol. 3, pp. 327-335.

(83)

Susan Skilliter, «The Hispano-Ottoman armistice of 1581.» in: C. E. Bosworth (ed.), *Iran and Islam* (Edinburgh: The University press, 1971), p. 499.

(84)

Castries, vol. 1, pp. 347-348.

(85)

محمد بن محمد الأدرنوي، نخبة التواريخ والأخبار (استانبول: تقويم خانه مطبعة سي،

1859)، ص 102.

De Castries, vol. 1, p. 350.

(87) العقاد، ص 53؛ نقلًا عن:

في خلال الصراع مع القوى الدولية الكبرى آنذاك التقارب مع الدولة العثمانية والتحالف معها، ولكن من دون أن يخضع لسلطانها، وما يؤكد ذلك عدم وجود عملة باسم السلطان العثماني في المغرب، وما يؤكد أنه أيضًا أن السلطان العدي ظل يطلق على نفسه لقب سلطان، على الرغم من وجود السلطان العثماني، ما يعني أنه لم يكن يخضع له، ويشعر بأنه لا يقل عنه مكانة.

وحتى البيعة التي قدمها عبد الملك إلى السلطان العثماني مراد الثالث لا يمكن أن نعدّها اعترافًا من الأول بخلافة الثاني، لأنها جاءت نتيجة ضغط الأوضاع الناشئة عن تدخل العثمانيين في تنصيبه على عرش المغرب بدلًا من ابن أخيه محمد المتوكل. ومع ذلك، أعرب السلطان العثماني عن سروره بها⁽⁸⁸⁾، وأرسل إليه رسالة حثه فيها على دوام الصداقة وحسن المجاورة مع حكام الجزائر، ثم أعقبها برسالة أخرى صرح فيها بأنه «وحده خليفة المسلمين»⁽⁸⁹⁾. غير أن عبد الملك لم يلتزم بكل ما وعد به العثمانيين على الرغم من مساعدتهم إياه في استرجاع السلطة. لذلك تشير أصابع الاتهام إلى العثمانيين في مسألة مقتله بدس السم له⁽⁹⁰⁾. أمّا في ما يخص الهدايا المتبادلة بينه وبين السلطان العثماني، فهي لا

(88) إتر، ص 249، 251؛ فهد محمد السويكت، «مواقف الأشراف العديين بالمغرب من مسألة الخلافة العثمانية»، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد 19 (2006)، ص 196-197.

(89) عبد اللطيف الحميد، موقف الدولة العثمانية تجاه مسألة المسلمين في الأندلس 891هـ-1018هـ/ 1486م-1609م (الرياض: شركة المبيكان، 1993)، ص 215-220؛ عبد الرحيم بنحادة، المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر (زغران: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 1998)، ص 100-101.

(90) عبد العزيز بن محمد الفشتالي، ماضي الصفا في أخبار الملوك الشرفاء، تحقيق عبد الله كنون (تطوان، المغرب: مكتبة المهدية، 1964)، ص 41 (تعليق المحقق)؛ كريم، ص 106. يُنظر أيضًا ما قاله عبد الفتاح مقلد الغنيمي في هذا الشأن: «ولم تضر سنوات قليلة حتى غدروا به كما غدروا سابقًا بوالده محمد الشيخ، ووضعوا له السم في كعك أهدي إليه...». غير أن عبارة مقحمة في النص (لا بد أنها بقلم الرقيب، لأن الغنيمي ناوئ للعثمانيين) تكمله بما هو مناقض لذلك؛ إذ ورد فيها (بعد عبارة تنبه تقول: «أقوال معادية للوحدة الإسلامية») ما يأتي: «... والذي دس السم لعنه عبد الملك هو الأمير محمد المتوكل (المسلوخ) لإحداث بلبلة بين قوات عبد الملك وتحقيق النصر للبرتغاليين بقيادة دون سيستيان في القصر الكبير [وادي المخازن]، وليس الأتراك هم الذين وضعوا السم، لأن ذلك غير مؤكد». الغنيمي، ص 306. وقد نقل الناصري رواية تحميم عبد الملك عن ابن القاضي. يُنظر: أحمد بن خالد الناصري السلاوي، الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى، ج 5 (الدار البيضاء: دار الكتاب، 1955)، ص 87-86.

تمثل أكثر من وسيلة ذكية للتخلص من العثمانيين، في رأي عبد الرحيم بنحاد، وهو ما نؤيده فيه⁽⁹¹⁾.

ثالثاً: (المرحلة الثالثة) السلطان أحمد المنصور وتأكيد استقلال المغرب

1- من التوتر بين العثمانيين والسعديين إلى تأكيد استقلال المغرب (1578-1582)

وصلت العلاقات العثمانية - المغربية إلى مفترق طرق حاد باعتلاء السلطان أحمد المنصور العرش في أعقاب معركة وادي المخازن (4 آب/ أغسطس 1578) التي انتهت بنصر إسلامي (عثماني - مغربي) ساحق على القوات البرتغالية والمتحالفة معها، وبمقتل المتصارعين الثلاثة في المعركة: عبد الملك السعدي، ومناوئه المخلوع محمد المتوكل، وملك البرتغال سيباستيان⁽⁹²⁾. ولكن يبدو أن هذا الانتصار لم يكن مبعث سرور للسلطان مراد الثالث، لأن السلطان السعدي الجديد، أحمد المنصور، تولّى عرش المغرب من دون رعاية عثمانية. وسرعان ما انعكس ذلك في موقف السلطان مراد، الذي - على الرغم من أنه رحب بخبر الانتصار في المعركة - عد النصر «عثمانياً وليس مغربياً»، وأن أحمد المنصور مجرد «حاكم ولاية لا قيمة له، وليس له دور بتحقيق النصر على القوات البرتغالية»، وهذا ما أكدته رسالته المؤرخة في 6 آذار/ مارس 1579⁽⁹³⁾. وعلى الرغم من ذلك، حرص أحمد المنصور على إقامة علاقات متوازنة مع الجميع، ومنهم العثمانيون في اسطنبول والجزائر، وكان أول من جاء لتهنئته مبعوث بايلرباي الجزائر حسن فينيزيانو (حسن البندقي، 1577-1580)⁽⁹⁴⁾، الذي نقل

(91) بنحاد، ص 99.

(92) للتفاصيل بشأن معركة وادي المخازن، يُنظر: شحاتة، Edward William Bovill, *The Battle of Alcazar: An Account of the Defeat of Don Sebastian of Portugal at El-Kasr el-Kebir* (London: Datchworth Press, 1952); Fernand Braudel, *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II*, Siân Reynolds (trad.), vol. 2, 2nd ed. (London: Collins, 1974), pp. 1176-1182.

(93) ملين، ص 333.

(94) للتفاصيل بشأن دور حسن فينيزيانو في شمال أفريقيا، يُنظر: Elmirah Safa Gürkən, «

إليه طلب السلطان العثماني بتحرير وهران من الإسبان⁽⁹⁵⁾، والإقرار بالسيادة العثمانية، كما كانت عليه الحال في عهدي محمد المتوكل وعبد الملك من قبل⁽⁹⁶⁾. ويبدو أن الهدف من تحرير وهران إخضاعها للسيادة العثمانية، وبالتالي تمكين الدولة العثمانية من التدخل في المغرب ومن ثم عزل أحمد المنصور عن جبهة البحر المتوسط. أما الهدف من دعوة المنصور إلى الإقرار بالسيادة العثمانية، فهو اختبار مدى استعداداته لتلبية طلب السلطان العثماني ومدى استعداده لمعاداة الإسبان. وفي ما وراء هذين الهدفين، كان السلطان العثماني يريد إيصال رسالة إلى المنصور بأنه ليس ندًا له.

وفي أيلول/سبتمبر 1579، أرسل السلطان مراد إلى المنصور وفدًا ثانيًا برئاسة مفتي الجزائر أبي الطيب الخضر البسكري. وعلى الرغم من أن المنصور أقر بتفوق السلطان العثماني عليه، بقوله «لا شك في أن السلطان العثماني هو رئيسنا الكبير والمتميز بيننا، ومجده يرفعه فوق جميع الملوك الآخرين»⁽⁹⁷⁾، فإن هذا لا يتجاوز في الحقيقة حد القول؛ إذ كان المنصور يلقب نفسه بـ«الإمام» و«أمير المؤمنين» و«الخليفة»، ويسك النقود باسمه⁽⁹⁸⁾، وكانت الخطب تُقرأ باسمه، وهي

Baïlo's Kapudan: Conversion, Tangled Loyalties and Hasan Veneziano Between Istanbul and Venice 1588-1591, *The Journal of Ottoman Studies*, vol. 48 (2016), pp. 277-319.

(95) في عام 1554، قام الحاكم الإسباني كونت الكوديت بعقد تحالف مع محمد الشيخ في المغرب الأقصى ضد العثمانيين في الجزائر، فتمكن من الحفاظ على الوجود الإسباني. وبدأ الإسبان أعمال الترميم في القلعة المخصصة مقرًا لحكام المدينة، فجمعوا حصونها لتكون من جدار تعلوه أبراج قوية متباعدة في ما بينها، وأسس الحاكم الإسباني مقره الرئيس في هذا الجانب. وفي خلال القرن السادس عشر، اتخذ الإسبان وهران معقلًا لهم، فبنوا فيها سجنًا على تنوع صخري بالقرب من ميناء المرسى الكبير، قبل أن يشرع المركيز سانتا كروز في عام 1563 في بناء قلعة تحمل اسمه على قمة العيدير (مرجاجو). وفي عام 1708، ألحق الباي مصطفى بن يوسف وهران بإيالة الجزائر. يُنظر:

Léon Galibert, *Histoire de l'Algérie ancienne et moderne* (Paris: Fume, 1843), p. 233.

(96) ابن خروف، ص 221-222.

(97) المرجع نفسه، ص 222.

(98) كانت الدنانير المضروبة في فاس عام 1578 م تحمل عبارة: «بسم الله الرحمن الرحيم، عن أمر عبد الله المجاهد في سبيل الله أمير المؤمنين أبي العباس أحمد المنصور بالله ابن أمير المؤمنين أبي عبد الله محمد الشيخ الشريف الحسني أيده الله». وهناك أيضًا دنانير تحمل عبارة: «عبد الله الإمام أبو العباس أحمد المنصور بالله أمير المؤمنين». يُنظر:

Lanc-Poole, pp. 90-91.

أمور لا تدل على اعترافه بسيادة السلطان العثماني عليه أو بتبعيته له، وتعني أن ما قاله لسفير السلطان العثماني لم يكن إلا على سبيل المجاملة⁽⁹⁹⁾. وتشير المصادر إلى أن أحمد المنصور استقبل وفد السلطان استقبالا بارداً لأن الهدايا التي كان يحملها من السلطان العثماني كانت متواضعة «ولا تليق إلا بخادم»⁽¹⁰⁰⁾. ويرى محمد نبيل ملين أن هذا هو سبب قطع العلاقات بين البلدين. غير أن هناك سبباً آخر يبدو أكثر صحة، وهو تخوف المنصور من العثمانيين الذين كانوا يعملون على إسقاطه عن طريق دعم تمرد الأمير داوود، ابن أخيه عبد المؤمن، إلى جانب رغبتهم في تنصيب ابن أخيه الآخر، إسماعيل بن عبد الملك، سلطاناً على المغرب⁽¹⁰¹⁾، وهذا ما دفعه إلى التقارب مع إسبانيا.

2- تقارب أحمد المنصور مع إسبانيا: بؤادر القطيعة مع العثمانيين

نظراً إلى خطورة التهديد العثماني، بدأ أحمد المنصور يتقرب إلى إسبانيا للتحالف معها بشأن إقامة تعاون دبلوماسي وتبادل تجاري مكثف. وبين تموز/ يوليو 1579 وآذار/ مارس 1581، دخل في مفاوضات لعقد تحالف مع الإسبان من أجل مواجهة «الخطر العثماني»، وانتهت تلك المفاوضات إلى الاتفاق على تسليمهم ميناء العرائش ورفض جميع أشكال الخضوع للعثمانيين، في مقابل تعهد إسبانيا بحماية الدولة السعدية من أي هجوم عثماني⁽¹⁰²⁾. وهنا بدأت لعبة المناورات؛ بينما كان يتفاوض مع الإسبان ويمنحهم امتيازات تجارية، كان يجري اتصالات مع الباب العالي أيضاً للتلويح بإمكان التحالف معه ضدهم أيضاً، لئلا يتمادوا في مطالبهم. ولكي يزيد المنصور الضغط على فيليب الثاني، صرح بأنه ما عاد يدري مع أي من الطرفين سيقف، وهو ما دفع الأخير إلى تأكيد استعدادة لحماية المغرب مع قبوله تأجيل تسليم العرائش⁽¹⁰³⁾. ولعل هذا الحذر كان بسبب تورطه في غزو البرتغال وانتفاضة الأراضي المنخفضة، وهدته مع

(99) ابن خروف، ص 220.

(100) الفتالي، ص 50.

(101) الفتيحي، ص 306.

(102) ملين، ص 329.

(103) المرجع نفسه، ص 331.

الباب العالي ورغبته في تجنب فتح جبهة أخرى يمكن أن تتحول إلى وبال عليه. وبالتالي رضخ فيليب الثاني لمناورات أحمد المنصور وقيل أن يدعمه سياسيًا وعسكريًا في مقابل وقوفه على الحياد، وكانت تلك أولى انتصارات المنصور السياسية.

في خلال الأشهر الأولى من عام 1581، وقع المغرب وإسبانيا اتفاق سلام وصداقة مثل النصر الدبلوماسي الثاني، ولكن هذه المرة على الدولة العثمانية؛ فبب وجود الطوغ العثماني، الذي كان عبد الملك يحرص على حملته علامة ولاء وتبعية للعثمانيين، كما أشرنا، أوعز أحمد المنصور إلى السفير الإسباني في المغرب بيدرو فانيغاس القرطبي بأن يرفض - عن طريق وكيله ديغو مارين - توقيع اتفاق السلام معه ما دام هناك ما يرمز إلى السيادة العثمانية، فما كان من أحمد المنصور إلا أن أعلن القطيعة مع الباب العالي رسميًا، وذلك حين استغل أحد رجاله الاحتفال الرسمي لِسُقْط الطوغ العثماني ويستبدله بلواء المنصور⁽¹⁰⁴⁾، لتصبح الدولة السعدية بذلك دولة مستقلة، ما اضطر الباب العالي، بسبب تحديات خارجية وداخلية⁽¹⁰⁵⁾، إلى إثارة التهدة لمنع فتح أي جبهة أخرى.

3 - ردة الفعل العثمانية على التقارب المغربي - الإسباني

ردًا على التقارب المغربي - الإسباني، لجأ السلطان العثماني إلى وسائل «الترهيب والترغيب» لحمل أحمد المنصور على التراجع عن تقاربه مع الإسبان. وتمثلت ردة فعله بعدد من الإجراءات، مثل إصداره حكمًا في آب/ أغسطس 1579 بتعيين بايلرباي الجزائر الأسبق رمضان باشا⁽¹⁰⁶⁾ في منصب والي تلمسان⁽¹⁰⁷⁾ (التي رُفعت إلى مرتبة لواء مستقل عن الجزائر)، وأمره بإحباط هدف المنصور وشن الحرب عليه وطرده من مملكته، لتزايد شكوكه في نية الأخير في

(104) المرجع نفسه، ص 332.

(105) من أهمها التورط في حرب طويلة في بلاد فارس (1578-1590) واضطراب الحكم بعد

اغتيال الصدر الأعظم محمد صوقلو باشا (1565-1579).

(106) كان يشغل في حينها منصب والي تونس بعد تنحيته عن الجزائر.

(107) دفتر المهمة، رقم 40، ص 63.

غزو الجزائر بالتعاون مع الإسبان، وإصداره أمراً إلى القبودان قيليج علي باشا بالإعداد لحملة لغزو المغرب⁽¹⁰⁸⁾، وعزل بايلرباي الجزائر حسن فينيزيانو وتعيين وال جديد هو جعفر باشا (1580-1582) على رأس حكومة الجزائر (وكان هذا الأخير ميالاً إلى إقامة علاقات حسنة مع أحمد المنصور)، وأخيراً قيامه بإرسال رسالتين إلى أحمد المنصور في آب/أغسطس 1580، عرض في الأولى إقامة تحالف معه ضد فيليب الثاني، «واستعداده لتوقيع معاهدة حسن جوار» معه، و«تحرير الأندلس»، وتجهيزه بثلاثمئة سفينة وآلاف من خيرة المقاتلين لمحاربة الإسبان⁽¹⁰⁹⁾. وكان هدف السلطان العثماني من هذا العرض إحراج موقف أحمد المنصور، فإن وافق فيعني ذلك إقراره بتبعيته للباب العالي، وإن رفض فسيغدو خائناً، لتفضيله التحالف مع «الكفار» على الجهاد. وفي الرسالة الثانية، عرض السلطان العثماني تزويج أحمد المنصور من إحدى بناته لإقامة مزيد من الروابط والوفاق بين السلطانين، ولكي «تصبح المملكتان روحين في جسد واحد»⁽¹¹⁰⁾. غير أن المنصور أهمل الرد على المقترحين، لأنه كان متشككاً في نيات السلطان العثماني لأسباب عدة، منها:

- حرص السلطان العثماني على عدم مخاطبة أحمد المنصور بأي لقب ديني أو دنيوي ذي شأن، بل الاكتفاء باللقاب التمجيل، مثل: «الجناب الأميري الكبير، الهمامي، النصري، الأمجد، الأكمل، السعدي، الأعدلي، الأصيلي، الحسي النسي، نسل السلالة الهاشمية في الشجرة الزكية النبوية، ظهر المجاهدين المحفوف بصنوف عواطف الملك المعين، مولاي أحمد الحاكم بولاية فاس ومراكش»، وهي القاب لا تشير إلى اعترافه بكون أحمد المنصور سلطاناً أو خليفة، وهما اللقبان اللذان حرص الأخير على أن يخاطب بهما. وفي الوقت نفسه احتفظ السلطان العثماني لنفسه بذينك اللقبين.

Castries, vol. 2, p. 67.

(108)

تجدر الإشارة إلى أن هذه الحملة لم تتحرك في عام 1579 بسبب ميل بايلرباي الجزائر حينذاك، جعفر باشا (1580-1582)، إلى إقامة علاقات حسن جوار مع السلطان السعدي، ولذلك لم يتحمس لحملة قيليج علي باشا ضده. ابن خروف، ص 55.

(109) الفتيحي، ص 307-308.

(110) ملين، ص 332-333.

- استمرار السلطان العثماني في وصف أحمد المنصور بلقب «الحاكم بولاية فاس»، وهو ما يدل على أنه كان ينظر إليه على أنه تابع له، وليس سلطاناً مستقلاً.

- كان أحمد المنصور يعلم بمفاوضات الهدنة الجارية بين السلطان العثماني وفيليب الثاني (1577-1581)، التي انتهت بتوقيع هدنة بينهما (في 27 كانون الأول/ديسمبر 1580) نصت على «إقامة علاقات طيبة يتم بموجبها تعليق الحرب خلال السنوات الثلاث المقبلة»⁽¹¹¹⁾، بمعنى أن عرض السلطان العثماني تحرير الأندلس ما كان إلا مناورة سياسية. وفي تلك المفاوضات كان وضع الدولة السعدية من بين المسائل الخلافية بين القوتين؛ فبينما رفض ممثل إسبانيا في المفاوضات جيوفاني مارغلياني، أن يعترف بتبعية الباب العالي، حرص ممثل العثمانيين قليج علي باشا على اعتبار فاس جزءاً من الدولة العثمانية وهو ما يدل على أن الدولة العثمانية لم تكن تنوي الاعتراف باستقلال المغرب.

لذلك، استمر أحمد المنصور في التقارب مع الإسبان والتفاوض معهم بشأن العرائش في مقابل مساعدتهم إياه ضد المخططات العثمانية، واثّر ذلك توترت العلاقات بينه وبين الباب العالي في مطلع عام 1581، وذلك حينما أمر السلطان مراد الثالث قليج علي «بمهاجمة ملك فاس»⁽¹¹²⁾، ووصلت حملة هذا الأخير إلى الجزائر في أيار/مايو من ذلك العام، ما أجبر أحمد المنصور على إرسال عدد من الوفود إلى اسطنبول، أبرزها وفد بقيادة أحمد الهوزالي⁽¹¹³⁾ الذي حمل «هدية عظيمة» إلى السلطان العثماني بقصد الاعتذار له عن التأخر في الرد على رسالته، ومناشدته بوقف الحملة الموجهة ضده⁽¹¹⁴⁾. وكان لهذا الوفد أثر طيب في ترطيب العلاقات بين البلدين ونزع فتيل الأزمة إلى حد ما؛ إذ قبل السلطان مراد الاعتذار، وأصدر في بداية آب/أغسطس 1581 أمراً خول فيه أحمد المنصور حق حصر الحكم في أسرته «جيلاً بعد جيل دون انقراض... ونلاً بعد نسل إلى يوم القيامة»⁽¹¹⁵⁾

Braudel, p. 1163.

(111)

(112) رسلتان من جيوفاني مارغلياني إلى القائد الأعلى في 9 و14 نيسان/أبريل 1581، في:

Braudel, p. 1161.

(113) الفشتالي، ص 63.

(114) ابن خروف، ص 227-228.

(115) للاطلاع على نص الرسالة الكامل، يُنظر: إتر، ص 261-262؛ يات، ص 610.

على الرغم من اعتراف الباب العالي بحق حصر الحكم في أسرة أحمد المنصور، فإنه بقي على موقفه لئلا يحذر الاعتراف باستقلال المغرب بشكل نهائي، وهو ما أوضحته المقابلات والسفارات التي جرت بين كانون الأول/ديسمبر 1581 وتموز/يوليو 1582⁽¹¹⁶⁾؛ ففي رسالة مؤرخة في تموز/يوليو 1582، أبلغ السلطان مراد الثالث أحمد المنصور أنه يعتبر فاس «من ملحقات الدولة العثمانية»⁽¹¹⁷⁾. ولكن الإفراني والفتالي يتحدثان عن «سفارة هامة» إلى السلطان العثماني في مطلع عام 1582 «ثبتت الأسس التي أراد المنصور أن يني بها علاقاته مع الدولة العثمانية»، ومنها «أن المغرب ليس ولاية تابعة للدولة العثمانية، ولن يكون، بل هو دولة مستقلة ذات سيادة لا تقل عن الدولة العثمانية، وأن حكامها ممن يعترف لهم بالمقام الرفيع وبالخلافة، لأنهم أشراف». وعبر السلطان مراد عن إقراره باستقلال المغرب بقوله: «لك علي العهد ألا أمد يدي إليك إلا للمصافحة، وأن خاطري لا ينوي لك إلا الخير والمسامحة»⁽¹¹⁸⁾، ومنذ ذلك الحين بدأت السفارات تتردد بين الطرفين. ونتيجة لاعتراف السلطان العثماني باستقلال المغرب، اعترفت الحكومة العثمانية في الجزائر بهذا الواقع أيضًا؛ ففي رسالتين مؤرختين في آب/أغسطس 1583، ذكر قيليج علي باشا أحمد المنصور بصيغة «سلطان مستقل قوي»، لا بصيغة «حاكم ولاية» كما كان يفعل من قبل⁽¹¹⁹⁾. وللمرة الأولى تبدأ الإدارة العثمانية في الجزائر باستعمال مفردات مثل «إمام» و«سلطان» للإشارة إليه، وتعهد قيليج علي باشا في الرسالة الأولى بعدم التدخل في شؤون المغرب⁽¹²⁰⁾.

يبدو أن اعتراف الدولة العثمانية باستقلال المغرب في هذا التوقيت جاء بعيد توصلها إلى هدنة مع إسبانيا اتفقتا فيها على وقف العمليات العسكرية وإحلال السلام بين البلدين؛ فلم تعد هناك حاجة إلى وجود عثماني في المغرب، لأن

(116) عبد الله كتون، رسائل سعية (تطوان، المغرب: دار الطباعة المغربية، 1954)، ص 68-

73؛ الفتالي، ص 66.

(117) ييات، ص 610.

(118) يُنظر: الإفراني، ص 87؛ الفتالي، ص 66.

(119) ملين، ص 336.

(120) المرجع نفسه.

الدولة العثمانية كانت طوال السنوات الماضية تريد أن تتخذ المغرب قاعدة انطلاق لعملياتها العسكرية ضد إسبانيا، حينما كان الطرفان في حالة صراع. أمّا وأن الهدنة عُقدت وتم الاتفاق على السلام، انتهى هذا السبب، وهذا يؤكد ما طرحناه في فرضيتنا من أن الدولة العثمانية كانت خالية الوفاض من خطة أو نية واضحة لغزو المغرب، بل كانت تبحث عن ولاء من سلاطين المغرب بصيغة تحالف يضمن لها قاعدة متقدمة في صراعها مع إسبانيا.

4- الدولة العثمانية تلغي نظام البايلرباي (1587)

تأكيدًا لموقفه، أدخل السلطان العثماني - بعد وفاة قيليغ علي باشا في 21 حزيران/ يونيو 1587م - تعديلًا إداريًا على الجزائر، فألغى فيها نظام البايلرباي الذي ظل قيليغ علي يحتفظ به حتى وفاته، وجعلها مجرد «ولاية» يديرها وال مدة ثلاث سنوات فقط، ويمكن أن يعزله قبل انتهائها، على غرار تونس وطرابلس. وبهذا التعديل تقلص نفوذ البايلرباي وانتهى إشرافه على الولايتين الآخرين، وتعززت سلطة السلطان في شمال أفريقيا بعد تجزئتها إلى ثلاث باشاويات يحكمها ولاة لا تسمح لهم مدة حكمهم القصيرة بالتفكير في الاستقلال عن الدولة أو في اعتماد مشروعات خارج نطاق سلطة الباب العالي، ولا سيما في وقت أخذت الدولة العثمانية تضعف أكثر فأكثر. وكانت أهم دوافع هذا التغير طبيعة العلاقة السلمية الجديدة بين السلطان مراد الثالث وأحمد المنصور من جهة، وبين إسبانيا من جهة أخرى (وهو ما يؤكد أن السلطان مراد الثالث لم يكن جادًا حينما اقترح على المنصور تحرير الأندلس، كما أشرنا أعلاه)، واعترافه بالأمر الواقع في المغرب بوصفه بلدًا مستقلًا عن الدولة العثمانية تحكمه الأسرة السعدية.

مثل هذا القرار نهاية مخاوف أحمد المنصور من الطموحات العثمانية في المغرب، لأنه منع الولاة من تكوين سياسة مؤثرة نتيجة بقائهم مدة طويلة في المنصب⁽¹²¹⁾، ومثل أيضًا فقدان الدولة العثمانية دورها ومكانتها في البحر المتوسط، ومهد لفك الارتباط بينها وبين ولاياتها في شمال أفريقيا بشكل عام⁽¹²²⁾.

Auguste Cour, *L'établissement des dynasties des chérifs et leur rivalité avec les Turcs de la régence d'Alger 1509-1830* (Paris: Ernest Leroux, 1904), p. 122.

(122) النظام، ص 324-325.

وهكذا، ما عاد أحمد المنصور يخشى العثمانيين الذين بدأوا يتخلون عن المغرب الأقصى بالتدريج، وهو ما شجعه على قطع علاقته مع الباب العالي رسمياً في تلك السنة⁽¹²³⁾، ولم يستعد علاقته به إلا بعد سنتين، وهذه المرة ليس خشية من الباب العالي، بل ضمن مناورة دبلوماسية مغربية أخرى كان يرمي من ورائها إلى الحصول على وسيلة ضغط إضافية على الإسبان للتخلص من تهديداتهم نهائياً والحصول على امتيازات من العثمانيين.

يشير التغير الإداري الأخير علامة استفهام كبيرة في ما إذا كانت الدولة العثمانية قد خرجت خاسرة بعد ثلاثة عقود ونصف عقد، أي منذ عام 1552 (حينما طرح السلطان سليمان فكرة الحدود أول مرة في سفارة الخروبي الأولى)⁽¹²⁴⁾ حتى عام 1587 (حينما انكفأت داخل حدودها في الجزائر وما عادت تفكر في التدخل في المغرب).

وخلال السنوات الخمس الأخيرة من حكم السلطان مراد الثالث (أي 1590-1595) استمرت العلاقات بين الطرفين على ما يرام. وحينما تولى السلطان محمد الثالث العرش (1595-1603) تحسنت أكثر نتيجة الأوضاع الخارجية والداخلية الصعبة التي كان يمر بها الحكم العثماني⁽¹²⁵⁾، الذي بدأ

(123) ملين، ص 386.

(124) المقصود هنا سفارة علي بن محمد التمكروتي والكاتب الوزير محمد بن علي الفشتالي التي غادرت مراكش في 18 آذار/ مارس، ووصلت إلى اسطنبول في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1589، وبقيت فيها أكثر من ثمانية أشهر. ونتيجة لهذه السفارة - ولا سيما الاستقبال الحار الذي حظي به الوفد المغربي - حصل أحمد المنصور على دعم الباب العالي، وتأكد أن العثمانيين تخلوا عن طموحاتهم في المغرب. للتفاصيل، يُنظر: علي بن محمد التمكروتي، الصفحة المسكية في السفارة التركية 1589م، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشاذلي (الرباط: [د.ن.]، 2002)، ص 7-8.

(125) ازدادت خلال هذه المرحلة حدة المعارك في جبهة المجر بدءاً من عام 1591، وانتهت بحرب استنزاف طويلة استمرت ثلاث عشرة سنة (1593-1606). وانتفضت كل من ولايا مولدافيا وترانسلفانيا ضد الباب العالي أيضاً. وفي الشرق، استأنف الصفويون هجومهم على أذربيجان، واستعادوا تبريز في عام 1600. وفي ولايات شمال أفريقيا العثمانية تمردت قبيلة بني عباس على الحكم العثماني في الجزائر، وامتنعت عن دفع الضرائب في عام 1590. وفي تونس، أدى تسلط ديوان الجند الإنكشاري إلى اضطراب الأمور فيها وإلى تمرد الإنكشارية على ضباطهم في تشرين الأول/ أكتوبر 1591. وشهدت طرابلس الغرب تمرداً كبيراً في عام 1589. أما في العاصمة اسطنبول، فقد تمرد الإنكشارية والسباهية مرات عدة، واندلعت انتفاضة دموية في الأناضول. خليل إيتالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ط 2 (بيروت: دار المدار الإسلامي، 2014)، ص 71-88؛ ابن خروف، ص 241.

«واهن القوى متهالكًا، ينفرط عقده حبة حبة»، كما وصفه السفير الإسباني في البندقية فرانسيسكو دي فيرا في عام 1601⁽¹²⁶⁾. ولا شك في أن هذه الأوضاع دفعت المنصور إلى المضي مسافة أبعد في تأكيد استقلاله عن الباب العالي؛ ففي أول رسالة له إلى السلطان محمد الثالث بمناسبة توليه العرش، أضفى على نفسه جميع ألقاب الخليفة، بينما لم يتعمل سوى لقب «السلطان» عند مخاطبته العاهل العثماني⁽¹²⁷⁾. كما عبّرت لهجة الرسالة «الأبوية» عن وضعه الجديد بوضوح؛ إذ نصح للصدر الأعظم سنان باشا⁽¹²⁸⁾ بالاعتناء «بولدنا السلطان محمد» بعد وفاة والده السلطان مراد الثالث⁽¹²⁹⁾. وفي خلال هذه المرحلة أيضًا، استأنفت الدولتان علاقاتهما الدبلوماسية، وتبادلتا سفارات كثيرة يبدو أن مهماتها اقتصرت على مقترحات تحالف لم تر النور⁽¹³⁰⁾.

5- أحمد المنصور يطرح الخلافة مشروعًا بديلًا عابرًا للحدود

كانت فكرة الخلافة متجذرة في ذهن السلطان أحمد المنصور منذ بداية حكمه. ويعكس الفتور الذي قابل به سفارة الباب العالي بُعيد الانتصار في معركة وادي المخازن مظاهر التوتر بينهما، وذلك لأسباب عدة، أهمها قراءة الخطبة باسم المنصور بوصفه خليفة وإمامًا وأمير المؤمنين بدلًا من السلطان العثماني.

كان أحمد المنصور يدرك أنه سلاح الخلافة هذا يستطيع أن يحارب السلطان العثماني، فبدأ يستخدمه في ولايات الأخير العربية؛ فمن جهة الشرق، أولى مصر عناية خاصة، فسعى إلى بسط نفوذه فيها، حتى إن بعض تصريحات علمائها الكبار عكس مدى استيائهم من الحكم العثماني ورغبتهم في التخلص منه⁽¹³¹⁾، الأمر الذي دفع المسؤولين العثمانيين إلى منع الاتصالات بين مصر والمغرب، وإلى إمداد حكام مناطق جنوب الصحراء بالأسلحة لمواجهة التوسع المغربي وتركيز

Braudel, p. 1203.

(126)

(127) ملين، ص 388.

(128) تولى منصب الصدارة العظمى خلال المدة (تموز/ يوليو - تشرين الثاني/ نوفمبر 1595).

(129) كتون، ص 99.

(130) للتفاصيل: كتون، ص 92-95.

(131) الويكت، ص 208.

اهتمامهم على الأراضي الموالية لمصر، مثل النوبة والحبشة⁽¹³²⁾. ومع ذلك، استمر المنصور في محاولاته الرامية إلى زعزعة الثقة بالعثمانيين في المشرق العربي، متخذًا ذريعة الحق الشرعي (الخلافة) للوصول إلى غاياته السياسية، فألحق بكبار العلماء موظفين بصفة طلاب أو كل إليهم مهمة الدعاية له، وطلب منهم الدعوة لما يقوم به، ولا سيما تطبيق شرع الله والجهاد في سبيله⁽¹³³⁾. ولم يقتصر نشاطه على مصر، بل امتد ليشمل كلا من اليمن والحجاز أيضًا⁽¹³⁴⁾. ولا شك في أنه كان يرمي من وراء ذلك الجهد إلى الحصول على التأييد لما يقوم به، ليثبت أنه أهل ليرث خلفاء العصر الذهبي، ما يعني أحقيته بحمل لقب الخليفة وإقصاء السلطان العثماني «الظالم والجاهل» بحسب الدعاية العدية⁽¹³⁵⁾. كما أنه كان يرسل هدايا سخية إلى العلماء والأولياء، ويقيم لهم احتفالات استقبال ضخمة في المغرب⁽¹³⁶⁾. ولاقت تلك السياسة النجاح المتوقع؛ إذ اعترف أغلب العلماء به حاكمًا شرعيًا وخليفة للغرب الإسلامي، حتى إن بعض المؤرخين وكتاب السير شبهه بحكام العصر الذهبي للدولة العربية الإسلامية⁽¹³⁷⁾.

في ضوء ذلك، كيف تمكنا قراءة استجابة المنصور لتحدي «التجاور»، ومن ثم «الحدود» الذي طرحه العثمانيون أول مرة في عام 1552؟

طرح أحمد المنصور «الخلافة» مشروعًا بديلًا «عابرًا للحدود» لمواجهة المشروع العثماني في الوصول إلى العمق المغربي (وادي الملوية) الذي دعا إليه السلطان سليمان في عام 1552. ولعله كان يسعى من وراء ذلك إلى بناء «مشروع عروبي مبكر» يشمل ولايات شمال أفريقيا كافة، تحقيقًا لطموحات أسلافه

(132) عبد الرحمن المودن، «تساؤلات حول موقف العثمانيين من الغزو السعدي للسودان»، في: المغرب وأفريقيا جنوبي الصحراء في بدايات العصر الحديث (مراكش: معهد الدراسات الأفريقية، 1992)، ص 16-17.

(133) محمد الغربي، بداية الحكم المغربي في السودان الغربي (الكويت: مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، 1982)، ص 51-59؛ الفخيمي، ص 202-203.

(134) السويكت، ص 208-209؛ ابن خروف، ص 245؛ محمد بن تاويت، «من زوايا تاريخ المغرب»، مجلة تطوان، العدد 8 (1963)، ص 88، هامش رقم 67.

(135) ملين، ص 389.

(136) الغربي، ص 101-105.

(137) ملين، ص 390.

المرابطين والموحدين، وإحياء لأمجاد الدولة الفاطمية أيضًا. وما يدل على هذا البُعد العروبي أن أهم دعائه، الفقيه أحمد بن القاضي، كان يؤكد دائمًا «عروبة» سيده، ويعدها أهم ميزة يتمتع بها. وبالفعل، كان أحمد المنصور، الذي مثل صورة الحاكم العربي، يجسد الأمل الذي طال انتظاره لإعادة انتصارات الماضي التليد إلى أناس يعيشون تحت تأثير «النير التركي»⁽¹³⁸⁾.

ومن جهة الجنوب، اختار بلاد السودان الغربي مجالًا للتوسع العسكري في تشرين الثاني/نوفمبر 1590⁽¹³⁹⁾، لتعزيز موارده الاقتصادية بالحصول على الذهب، ولقطع طرق التجارة الصحراوية على الحكم العثماني في الجزائر، وبالتالي لمحاصرته اقتصاديًا و«حدوديًا».

ولفرض هبة الدولة داخليًا وخارجيًا، اهتم المنصور ببناء الجيش والقوة العسكرية عمومًا، عبر تطوير مؤسسة عسكرية تمزج بين التقاليد المحلية والأساليب الحديثة⁽¹⁴⁰⁾. ولإدراكه أن إنشاء جيش قوي ومخلص هو أفضل أداة لتحقيق مشروعه السياسي، أولاه عناية خاصة، وأسس - على غرار الجيوش العثمانية والأيبيرية - من عناصر موالية له بالكامل⁽¹⁴¹⁾، وتمكّن، حتى وفاته في عام 1603، من بناء دولة مركزية قوية متقلة ومؤثرة إقليميًا ودوليًا.

استنتاجات

تناولت هذه الدراسة إشكالية ثلاثية المحاور (التجاور - التبعية - الاستقلال). وعلى امتداد ثلاث مراحل زمنية تمثل الخط الزمني لتطور العلاقات الـياسية بين العديين والعثمانيين، طرحت موضوع التصورات العثمانية لـ «الحدود» بينها وبين المغرب.

(138) أحمد ابن القاضي، المتقى المقصور على مآثر الخليفة المنصور، دراسة وتحقيق محمد رزوق، ج 2 (الرباط: مكتبة المعارف، 1986)، ص 846. وعن رحلته إلى الشام ومصر، يُنظر، ج 2، ص 207-213.

(139) للتفصيلات بشأن هذا الموضوع، يُنظر: الغربي.

(140) العقاد، ص 54؛ الغنيمي، ص 299-300؛ كريم، ص 238-245.

(141) كريم، 239.

بيّنت الدراسة أن الاندفاع العثماني نحو المناطق الغربية في شمال أفريقيا واستقراره في الجزائر، وصعود الدولة السعدية الناشئة - في المقابل - من جنوب المغرب إلى شماله، ومن ثم شرقه، كل ذلك أدى إلى بدء صراع مبكر بين الطرفين. ومثل «التجاور» الناشئ عن هذا الصراع تحديًا بين هاتين القوتين الإسلاميتين. ولو حاولنا تطبيق نظرية «التحدي والاستجابة» على العثمانيين والسعديين إزاء هذا التجاور، سنرى أن الدولة العثمانية طرحت ترسيمًا لحدود مفترضة تضمن لها «احتواء» المغرب في صراعها المحتدم مع إسبانيا - البرتغال، بمعنى أنها لم تكن تفكر في إخضاع المغرب قسراً، ولم تكن لديها نية أو رغبة جادة في ذلك، لأن من يفكر في رسم الحدود والتقيّد بها لا يفكر في تجاوزها، وهو ما يعني أنها كانت تريد، حتى آخر لحظة، أن يخضع المغرب لها طوعاً لا عنوة (كما حصل في الجزائر)، أو أن تحصل على ولاء سلاطين المغرب، أو تتمكن من تحييدهم على الأقل، في صراعها مع أعدائها؛ لأنها بخلاف ذلك، أي في ما إذا اختارت فرض هيمنتها على البلاد عنوة، فستبدو في نظر السكان دولة «محتلة» لا دولة «فاتحة»، في وقت دخلت هي المنطقة باسم الجهاد. وبمرور الوقت، ومع استمرار ضعف الدولة العثمانية وتدهور أوضاعها لأسباب داخلية وخارجية متعددة، بدأت فكرة الحدود تتراجع إلى الوراء. وبعد أن عقدت هدنة مع إسبانيا في عام 1580 (بعد أن استنزفتها حروب البحر المتوسط)، اضطرت إلى الاعتراف بالقوة السعدية الناشئة بعد ستين فقط (1582). وبعد خمس سنوات من ذلك، عززت هذا الاعتراف بإلغاء نظام البايلرباي واستبدلته بنظام الباشاوات، ما يعني أنها، وهي في عصرها الذهبي، فشلت في تطبيق فكرة الحدود التي طرحتها أول مرة في عام 1552، وفشلت كذلك في الاستجابة لتحدي «التجاور» الذي فرضه الواقع عليها، بمعنى أنها كانت أقل من مستوى ذلك التحدي.

في مقابل ذلك، أثبتت الدولة السعدية أنها أكثر من الدولة العثمانية قدرة ودينامية إزاء هذا التحدي؛ إذ إن رفضها المستمر والعنيف لمحاولات إخضاعها أو احتوائها، وسياسة المناورة والحياد مع جميع الدول المجاورة وغير المجاورة التي أتبعها سلاطينها، واستغلال الأوضاع الدولية وظروف التنافس بين الدولة العثمانية وإسبانيا، وبناء علاقات سياسية متوازنة مع الجميع، والحرص على تفادي الصراع بأي ثمن مع أي من القوى الإقليمية، وكذلك طرح مفهوم الخلافة بوصفها مشروعاً

عابراً للحدود، بديلاً من المشروع العثماني، كل ذلك أسفر عن نجاحها في انتزاع اعتراف الدولة العثمانية بها دولة مستقلة لا ولاية تابعة للباب العالي.

وأثبتت الدراسة أن الدولة العثمانية ما كانت تريد أن تغزو المغرب أو تسيطر عليه إلا بدافع اتخاذ قاعدة متقدمة في صراعها التقليدي مع إسبانيا - البرتغال. وتؤكد ذلك في تراجع طموحاتها في ضم المغرب بعد توقيعها هدنة وصلحاً مع إسبانيا في عام 1580؛ فما إن تمت الهدنة حتى اعترفت باستقلال المغرب، واعترفت كذلك باستقلال السلطان السعدي. وترتبط بهذه النقطة مسألة أخرى هي أن المغرب لم يخضع للدولة العثمانية، كما يذكر بعض المصادر، وإذا ما حدثت حالات اتفاق مرحلي بين الطرفين لقبول التبعية للسلطان العثماني (في زمن عبد الله الغالب وعبد الملك تحديداً)، فإنما كان ذلك بفعل مصالح سياسية فرضتها أحوال الصراع الأسري على السلطة، وليس نتيجة اقتناع سياسي أو نتيجة قدرة الدولة العثمانية على فرض سيطرتها على المغرب.

أثبتت الدراسة أيضاً أن تاريخ المغرب لا يمكن أن يُدرس من وجهة نظر واحدة، أي من مصادر عثمانية فقط، بل لا بد من دراسته من مصادر مختلفة تمثل وجهات النظر الأخرى. وحينذاك، ستظهر حقائق أخرى، ربما أدق، عن هذه الجدلية المعقدة. إن دراسة هذا الموضوع من مصادر عربية وأجنبية وعثمانية يوفر لنا قاعدة خصبة للمقارنة والتحليل، ويساعدنا في الخروج بنتائج ورؤى أفضل.

وأثبتت الدراسة أيضاً أن تاريخ العلاقات السعدية - العثمانية لا يمكن أن يدرس من دون دراسة العلاقات السعدية - الجزائرية في ذلك الوقت، لأن حكام الجزائر العثمانيين (حتى عام 1587) كانوا أداة فاعلة في تنفيذ مخططات السلاطين العثمانيين في المغرب، وكان لهم دور فاعل في وقف محاولات التوسع السعدي شرقاً.

أخيراً، تكشف الدراسة أن التوية الياسية والدبلوماسية الواضحة هي الحلقة المفقودة في مسار العلاقات بين الدولة العثمانية والمغرب السعدي؛ إذ شكّل الصراع والتأمر والتنافس عوامل منعت توصلهما إلى علاقات سلمية طبيعية. وأدى إخفاق سلاطين المغرب السعديين والسلاطين العثمانيين وحكامهم في الجزائر، وغياب الرؤية الإسلامية الواضحة، إلى عدم استثمار عناصر القوة لديهم لبناء مشروع تحرري في مواجهة العدو المشترك، إسبانيا والبرتغال، ولا سيما بعد

أن تحول الصراع بينهم إلى صراع شخصي في إحدى مراحل (صراع محمد الشيخ مع سليمان القانوني)، وبالتالي، تبدد جهدهما العسكري في حروب استنزاف أدخلت الطرفين في مرحلة التفكك من جديد مع نهاية القرن السادس عشر.

المراجع

1 - العربية

- ابن خروف، عمار. «العلاقات بين الجزائر والمغرب 923-1069هـ/ 1517-1659م». رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم التاريخ، دمشق، 1983.
- ابن القاضي، أحمد. المتقى المقصور على مآثر الخليفة المنصور. دراسة وتحقيق محمد رزوق، 2 ج. الرباط: مكتبة المعارف، 1986.
- الأدرنوي، محمد بن محمد. نخبة التواريخ والأخبار. استانبول: تقويم خانه مطبعة سي، 1859.
- الإفراني، محمد. نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي. تحقيق هوداس. ط 2. باريس: [د.ن.]، 1888.
- إلتر، عزيز سامح. الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية. ترجمة محمود علي عامر. بيروت: دار النهضة العربية، 1989.
- إينالجيك، خليل. تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار. ط 2. بيروت: دار المدار الإسلامي، 2014.
- بن تاويت، محمد. «من زوايا تاريخ المغرب». مجلة تطوان. العدد 8 (1963).
- بن منصور، عبد الوهاب. «المغرب والإمبراطورية العثمانية»، في: الوثائق العثمانية في الأرشيفات العربية والتركية. الرياض: دار الملك عبد العزيز، 2001.
- بنحادة، عبد الرحيم. المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر. زغوان: مؤسسة التيمي للبحث العلمي والمعلومات، 1998.
- بيات، فاضل. الدولة العثمانية في المجال العربي: دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً مطلع العهد العثماني - أواسط القرن التاسع عشر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

- التمكروتي، علي بن محمد. النفحة المكية في السفارة التركية 1589م. تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشاذلي. الرباط: [د.ن.]، 2002.
- الحמיד، عبد اللطيف. موقف الدولة العثمانية تجاه مأساة المسلمين في الأندلس. الرياض: شركة الميكان، 1993.
- دفاتر المهمة (أرشف رئاسة الوزراء العثماني): الأرقام: 6، 7، 18، 40.
- رضا، علي. مرآة الجزائر. استانبول: [د.ن.]، 1876.
- الساحلي، خليل. «تقليد صالح باشا ولاية الجزائر الغرب»، المجلة التاريخية المغربية، العدد 2 (1974).
- سرهنك، إسماعيل. حقائق الأخبار عن دول البحار، 2 ج. بولاق: المطبعة الأميرية، [1894/1312].
- السويكت، فهد محمد. «مواقف الأشراف السعديين بالمغرب من مسألة الخلافة العثمانية». مجلة جامعة الملك سعود. مجلد 19. (2006).
- شحاتة، إبراهيم حسن. وقعة وادي المخازن في تاريخ المغرب 986هـ/ 1578م: قراءة تاريخية عبر علاقات المغرب الدولية بالقرن السادس عشر. فاس، الدار البيضاء: دار الثقافة، 1979.
- صaban، سهيل. المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000.
- طوريس، ديفغو دي. تاريخ الشرفاء. ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر. الدار البيضاء: الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، 1988.
- العقاد، صلاح. المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر. الجزائر - تونس - المغرب الأقصى. ط 6. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1993.
- الغربي، محمد. بداية الحكم المغربي في السودان الغربي. الكويت: مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، 1982.
- الغيمي، عبد الفتاح مقلد. موسوعة تاريخ المغرب العربي. 6 أجزاء. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994.
- الفتالي، عبد العزيز بن محمد. مناهل الصفا في أخبار الملوك الشرفاء. تحقيق عبد الله كنون. تطوان، المغرب: مكتبة المهدية، 1964.
- الفيلاي، عبد الكريم. التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير. 12 جزءاً. القاهرة: شركة ناس للطباعة والنشر، 2006.

كريم، عبد الكريم. المغرب في عهد الدولة السعدية: دراسة تحليلية لأهم التطورات ومختلف المظاهر الحضارية. ط 3. الرباط: جمعية المؤرخين المغاربة، 2006.

كنون، عبد الله. رسائل سعدية. تطوان، المغرب: دار الطباعة المغربية، 1954.

المدني، أحمد توفيق. حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492-1792م. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976.

مذكرات خير الدين بربروس. ترجمة محمد دراج. الجزائر: شركة الأصالة للنشر والتوزيع، 2010.

ملين، محمد نبيل. السلطان الشريف. الجذور الدينية والسياسة للدولة المخزنية في المغرب. ترجمة عبد الحق الزموري وعادل بن عبد الله. الرباط: مطبعة الكوثر، 2016.

المعوش، لطفي. موسوعة المصطلحات التاريخية العثمانية. عثماني - تركي - عربي. (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون؛ صائغ، 2012).

المودن، عبد الرحمن. «تساؤلات حول موقف العثمانيين من الغزو السعدي للسودان»، في: المغرب وأفريقيا جنوبي الصحراء في بدايات العصر الحديث. مراكش: معهد الدراسات الأفريقية، 1992.

مؤرخ مجهول. تاريخ الدولة السعدية التكمداوية. تقديم وتحقيق عبد الرحيم بنحادة. مراكش: دار تينمل للطباعة والنشر، 1994.

الناصري السلاوي، أحمد بن خالد. الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى. 9 أجزاء. الدار البيضاء: دار الكتاب، 1955.

النظام، زهراء. العلاقات المغربية الجزائرية. مقارنة سياسية - ثقافية خلال القرن 10هـ/ 16م. الرباط: دار الأمان، 2015.

2- الأجنبية

Bostan, İdris. «The Province of Cezayer-i Bahr-i Sefid.» in: *The Kapudan Pasha, His Office and his Domain*. Elizabeth Zachariadus (ed.). Rethymnon: Crete University Press, 2002.

Bovill, Edward William. *The Battle of Alcazar: An Account of the Defeat of Don Sebastian of Portugal at El-Kasr el-Kehir*. London: Batchworth Press, 1952.

- Braudel, Fernand. *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II*. Siân Reynolds (trad.). 2 vols. 2nd ed. London: Collins, 1974.
- Castries, Henry de. *Les Sources inédites de l'histoire du Maroc*. 3 vols. Paris: Ernest Leroux, 1911.
- Cour, Auguste. *L'établissement des dynasties des chérifs et leur rivalité avec les Turcs de la régence d'Alger 1509-1830*. Paris: Ernest Leroux, 1904.
- Damali, Atom. *History of Ottoman Coins*. 3 vols. Istanbul: Kültür ve Çevre Vakfı, 2011.
- El-Moudden, Abderrahman. *Sharifs and Padishahs: Moroccan-Ottoman Relations from the Sixteenth through the Eighteenth Centuries: Contribution to the Study of a Diplomatic Culture*. PhD Dissertation. Princeton University, 1992.
- Fagnan, E. *Extraits inédits relatifs au Maghreb*. Alger: Ancienne Mason Bastide-Jourdan, 1924.
- Galibert, Léon. *Histoire de l'Algérie ancienne et moderne*. Paris: Furne, 1843.
- Grammont, Henri Delmas de. *Histoire d'Alger sous la domination turque 1515-1830*. Paris: Ernest Leroux, 1887.
- Gürkan, Emrah Safa. «His Bailo's Kapudan: Conversion, Tangled Loyalties and Hasan Veneziano Between Istanbul and Venice 1588-1591. *The Journal of Ottoman Studies*, vol. 48 (2016).
- Hess, Andrew C. *The Forgotten Frontier: A History of the Sixteenth Century Ibero-African Frontier* (Chicago: the University Press, 1978).
- Işıksel, Güneş. «Ottoman Suzerainty over Morocco During Abdulmelik's Reign (1576-1578): A Reassessment.» in: Marinos Sariyannis [et al.] (eds.). *New Trends in Ottoman Studies. Papers presented at the 20th CİÉPO Symposium Rethymnon, 27 June-1 July 2012*. Rethymnon: University of Crete, 2014.
- Koloğlu, Orhan. «Renegades and the Case of Uluç/Kiliç Ali.» in: Rossella Cancilla (ed.). *Mediterraneo in Armi, secc. XV-XVIII*, vol. ii (Palermo: Associazione Mediterraneo, 2007).
- Lanc-Poole, Stanley. *Catalogue of Oriental Coins in the British Museum*. 10 vols. London: Longmans, 1854-1931.
- Özbaran, Salih. «Kapudan Pasha.» *Encyclopaedia of Islam*, 2nd ed. vol. IV (1997). in: P. J. Bearman [et al.]. *Encyclopaedia of Islam*. 13 vols. 2nd ed. Leiden: E. J. Brill, 1986-2004.
- Skilliter, Susan. «The Hispano-Ottoman armistice of 1581.» in: C. E. Bosworth (ed.). *Iran and Islam*. Edinburgh: The University press, 1971.
- Yahya, Daliru. *Morocco in the Sixteenth Century: Problems and Patterns in African Foreign Policy*. New Jersey: Atlantic Highland, 1981.

الفصل السادس عشر

بلاد المغرب ما بين عامي 1518 و1920 مجال فريد لتقاطعات المحورين «مشرق - مغرب» و«شمال - جنوب» وتأثيراتها الاجتماعية والسياسية والثقافية

صالح علواني

لا ينحصر اهتمام المؤرخ في الماضي بل ربما يجد نفسه أحيانًا ينطلق من الحاضر لتدبر مفاتيح ربما تتيح له فهم بعض تعقيدات الماضي وتشابك عوامل التأثير فيه. ولعل ما يحدث أمامنا اليوم في العالم العربي، ومحيطه المباشر بالخصوص، يجبر الباحث المؤرخ على الالتفات إلى هذا الماضي ليسائله بعين فاحصة تتجاوز الملّمات والتبسيطات التي اصطبغ بها كثير من الدراسات التاريخية العربية للمرحلة الماضية، وهي دراسات امتدت لما يقارب خمسة قرون، وكانت بدايتها الفعلية مع التوسع العثماني نحو المشرق العربي ثم نحو مغربه، وصولًا إلى اقتسام تركة «الرجل المريض» كما أصبح يطلق على السلطنة العثمانية في أواخر عهدها، ويطب الاستعمار الفرنسي هيمة نهائيًا على كل من الجزائر ثم تونس فالمغرب الأقصى.

لدارس هذه الفترة بتأنٍ وبمنهجية المؤرخ المنفتح على جميع الحقول المعرفية المجاورة للتاريخ، وحتى التي يعتبرها بعيدة عنه، تلوح أمامه جملة من المؤشرات، أهمها التعقيد الذي ميز هذه المرحلة بسبب التقاطعات

المتعددة الأوجه والمواقع وتفاعلها في ما بينها، بدءًا بالمحلي وتبايناته السياسية والاجتماعية والثقافية، وصولًا إلى العوامل الخارجية والتحولات المجالية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي طرأت مع مرور هذا الزمن الطويل، الذي مرّ فيه الوطن العربي من حالة التشرذم والهوان إلى سيطرة الأتراك العثمانيين، إلى الاستعمار الاستيطاني التدميري الأوروبي: الفرنسي والبريطاني. وبلاد المغرب التي نهتم بها في هذه الدراسة هي قطعة من هذا العالم العربي الذي وجد نفسه، وبلا إرادة منه، جزءًا من صراع بين السلطنة العثمانية المسلمة والقوى الأوروبية المسيحية.

وهكذا، تكون الدول المغاربية التي بدأت تشكل مع نهاية القرن السادس عشر قد نشأت من رحم الصراعات والمبادلات مع الضفة الشمالية للبحر المتوسط، من دون إغفال العامل الجديد المتمثل في الحضور الفاعل للسلطنة العثمانية وتأثيره في تشكل التاريخ الحديث لكيانات، مثل الإيالتين التونسية والجزائرية. وفي المحصلة، لو أردنا وصف أفريقيا الشمالية في حوالى عام 1830 لوجدنا أنفنا نرسم لوحة لمنطقة من العالم تُظهر تجانًا كبيرًا بسبب تشابه الأوضاع الطبيعية والبشرية والتاريخية، ولكنها تختلف من حيث الأنظمة السياسية: إيالتان عثمانيتان ومغرب أقصى يمثل استثناءً يبقائه خارج النفوذ العثماني على الرغم من التهديدات المسيحية له، وهنا يحق للباحث المؤرخ أن يتساءل عن السر، إن كان هنالك سر.

سنحاول في هذه الدراسة، التي ننتهج فيها الزمن الطويل، أن نبدأها مع انتصاب العثمانيين في الجزائر بحجة الدفاع عن دار الإسلام في عام 1518، وانتهاءً بعام 1920، أي بعد خروج فرنسا متصرة من الحرب ولكن منهكة اقتصاديًا وعازمة على تعويض خسائرها بتكثيف استغلال مستعمراتها، مرورًا بأكبر تحدّ حضاري وسياسي وأخطره على المنطقة، متمثلًا في احتلال الجزائر في عام 1830، بوصفه مؤشرًا على هوان الإمبراطورية العثمانية وبداية العمل على تفكيكها وانتصار المحور الأوروبي؛ فالتذكير السريع بماضي شمال أفريقيا لما قبل الاستعمار الفرنسي هو من أجل الوقوف على ما تغير اجتماعيًا وسياسيًا وثقافيًا واقتصاديًا بعد عام 1830، في الجزائر أولًا ثم في تونس والمغرب الأقصى في مراحل لاحقة، وهذه التحولات لا يمكن رصدها إلا في إطار مقارنة الزمن الطويل.

في خضم استعراضنا هذه التحولات، نتساءل عن حقيقة اتفاق سايكس - بيكو «الشهير»، وهل كان له أي صدى في شمال أفريقيا أم كان مجرد خط في الرمال^(١)، كما عنون جيمس بار كتابه ضمن تمثّل للشرق بدأ مع موجة الاستشراق في القرن التاسع عشر.

أولاً: بلاد المغارب قبل الاحتلال الفرنسي مجتمع تقليدي واقتصاد معاشي في المنطقة برمتها

تتميز بلدان شمال أفريقيا بوحدة ناجمة عن عوامل عدة، منها الأوضاع الطبيعية وتأثيراتها في نمط العيش والاقتصاد وانتشار السكان. وهي بلدان متوسطة يسيطر فيها مناخ واحد يراوح من الشمال إلى الجنوب بين المناخ المتوسطي والمناخ الصحراوي. والمغرب الأقصى هو الأكثر حظاً بخصوص الأمطار، نظرًا إلى انفتاحه الواسع على المحيط الأطلسي. وتوحد بين مكوناتها البشرية أيضًا بنية السكان القاعدية والإثنية التي ازدادت تماسكًا بعد انتشار الإسلام في المنطقة بأسرها، وسيطرة المذهب المالكي.

1- تجانس وتنوع في التركيبة الاجتماعية

سكان شمال أفريقيا الأصليون هم الأمازيغ (البربر) الذين اختلطوا بالوافدين العرب فتعرب أغلبهم، وأفرز التمازج والتمازج بين العنصرين الأمازيغي والعربي هوية جامعة مزجت بين الإسلام والأمازيغية والعربية. ولم يتأثر هذا الانجم كثيرًا حتى بعدما حاولت فرنسا الاستعمارية إثارة التفرقة بين مكونات المجتمع الواحد عن طريق المراسيم والقوانين التي أرادت تطبيقها لأغراض كولونيالية، ولا أدل على هذا التماسك في النسيج الاجتماعي من قيادات حركات التحرر الوطني ومشروعاتهم المشتركة في مقاومة الاستعمار.

هكذا، وجد الاحتلال الفرنسي أمامه في عام 1830 سكانًا متكونين في أغليتهم اللاحقة من مجموعتين: مجموعة ناطقة بالعربية ومجموعة ناطقة

James Barr, *A Line in the Sand, Britain, France and the Struggle for the Mastery of Middle East* (1)
(London: Simon and Schuster, 2012).

بالأمازيغية، لكن اللغة الجامعة بينهما هي لغة القرآن، أي اللغة العربية بوصفها عنصر وحدة ثقافية ودينية انتمت المنطقة من خلالها إلى الأمة الإسلامية. ومن تكلم العربية الفصحى «لغة التواصل مع الله، ولغة الشرع، فقد اكتسب مكانة اجتماعية عليا، وخصوصًا من كان منهم يتقنها ويتولى تدريسها: أكان فقيهاً بسيطاً أم طالب علم في دوار مغمور (تجمع ريفي صغير) أم عالماً في جامعة القرويين»⁽²⁾، كما قال جاك كاني متحدثاً عن المغرب الأقصى، ومضيفاً أن امتلاك اللغة العربية وحتى مجرد معرفة بسيطة بها كانت «تساعد في تقلد مناصب مخزنية، ومن خلال ذلك تكون فاتحة للمصعد الاجتماعي»⁽³⁾. وكان لـ «الجوامع - الجامعات»، مثل الزيتونة في تونس والقرويين في المغرب الأقصى، الدور الأهم في تخريج الأطر الدينية والإدارية العليا.

إلى جانب البربر، سواء الذين تعربوا أو لم يتعربوا، والعرب الذين هم من أصل شرقي، ثمة أقليات كان بعضها شديد الفاعلية والتأثير وتوزعت بين أربعة أصناف: ففي الجزائر وتونس نجد الأتراك والكلوغلين⁽⁴⁾، وفي شمال أفريقيا كلها انتشر أغلب الوافدين من الأندلس (الأندلسيين)، مستقرين داخل المدن الساحلية، ولهذا السبب اعتبرهم المؤرخ المغربي عبد الله العروي عامل توحيد وتقارب داخل بلاد المغارب، حيث نشروا موسيقاهم وفنون الطبخ والحلويات وضرباً من السلوك المتحضر والحضاري⁽⁵⁾. ثم كان هناك اليهود المغاربة، ويُعرفون بـ «التوشافيم» أو اليهود المحليين، واليهود الذين قررت الملكة إيزابيل طردهم من إسبانيا («الميفوراشيم» أو المهجرون) في عام 1492، فانتشروا هم أيضاً، كما انتشر الأندلسيون، في سواحل شمال أفريقيا كلها، وكانوا يتمتعون بمستوى ثقافي فاق كثيراً ما كان عليه اليهود المغاربة، مشكّلين حلقة الوصل بين الحضارة الأوروبية وشمال أفريقيا، خصوصاً في مجال التجارة الكبرى

Jacques Cagne, *Nation et nationalisme au Maroc* (Rabat, 1988), p. 598, dans: Yvette Katan (2) Densamoun, *Le Maghreb de l'empire ottoman à la fin de la colonisation française* (Paris: Belin, 2007), p.14.

Ibid.

(3)

(4) هم من آباء أتراك وأمّهات جزائريات.

Abdallah Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain 1830-1912* (5) (Paris: E. Maspero, 1977), p. 481.

العالمية كوسطاء تجاريين، وأصدق مثال على ذلك يهود المغرب الأقصى الذين مثّلوا فئة نشطة جدًا بفضل ما تمتعوا به من رعاية من المخزن. وبحجة حمايتهم من التجاوزات المحلية، كانت القوى الأوروبية الطامعة في السيطرة على حوض المتوسط تستعملهم وسطاء وغيونًا تأتيهم بالأخبار كلما احتاجوا إليها⁽⁶⁾.

تمتعت المجموعة اليهودية في المغرب الأقصى بوضع خاص داخل المجتمع؛ فعلى الرغم من انصهارها في النسيج الاقتصادي العام، احتفظت في المجالين الديني والإداري بدرجة كبيرة من الحرية، وتمكن عدد منهم في النصف الثاني من القرن الثامن عشر من أن يصبح من كبار التجار المستقرين في المراسي والمستفيدين من الانفتاح التجاري على أوروبا. وأدى هؤلاء دورًا مهمًا في التجارة البحرية البينية، خصوصًا عبر خدمتهم السلطان، الذي كان يسمح لهم باستثمار أموال الدولة في تجارة الوسط/ التصدير والاستيراد على وجه الخصوص. وربما كان هؤلاء التجار اليهود أكثر الفئات المغربية استفادة من سياسة الانفتاح التجاري التي دشنها السلطان سيدي محمد بن عبد الله (1757-1790) خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

أما عنصر التجانس الثاني في بلاد المغرب، فهو التركيبة الاجتماعية ونمط العيش؛ فالمنظومة القبلية تسيطر على بلاد المغرب كافة، والقبيلة، بما هي مصطلح متغير، يمكن تعريفها هنا بأنها تجمع بشري يتكون من حوالي 10 آلاف إلى 15 ألف نسمة ينقسمون إلى جملة من الدواوير⁽⁷⁾ أو القرى، ويكوّنون وحدة اقتصادية ريفية؛ فالعروي يرى في القبيلة تنظيمًا ذا طبيعة سياسية، وأنها جماعة متماسكة بفضل روابط وجدانية أساسها العصبية التي تبرز في شكل شعور بالانتماء إلى مصير واحد وروابط دموي واحد وجد افتراضي مؤسس واحد⁽⁸⁾. هذه المجموعة تكون تابعة لنظام سياسي، إلا أن القبيلة تعيش ضمن فضاء جغرافي متغير، يمكن أن يتوسع، ويمكن أن يضيق أحيانًا إلى درجة قصوى، ثم يعود إلى ما كان عليه من

Katan Bensamoun, p. 16.

(6)

(7) مفرد دّوار، أي تجمع ريفي صغير.

Laroui, p. 178.

(8)

جديد، وذلك بحسب العلاقة بالسلطة السياسية⁽⁹⁾. والعائلة الأبوية هي الوحدة الأساسية للقبيلة، وتكون شديدة التماسك، ومحورها الأساسي كبير العائلة الذي يحظى باحترام شديد ويتولى تمثيلها في مجلس الجماعة. والقبيلة، بصفاتها وحدة اجتماعية - سياسية وجغرافية - اقتصادية، تكون خاضعة لسلطة «القايد» الذي يمثل السلطة المركزية. كما تنقسم القبيلة إلى مشايخ، على رأس كل واحدة منها شيخ ينتخبه رجال القبيلة، ويكون عادة من العائلة نفسها، وبالتالي، تبدو القبائل ممثلة لجمهوريات صغرى.

2- المغرب الأقصى نموذج المجتمع التقليدي

لكي تتضح الصورة أكثر، نتابع ما ذكره محمد المنصور في كتابه المغرب قبل الاستعمار⁽¹⁰⁾، وهو دراسة جديدة ونقدية لواقع المغرب الأقصى قبل الاستعمار الفرنسي؛ فالنظام القبلي في المغرب الأقصى استمر طويلاً، وأضفى على البلاد طابعاً مميزاً، خلافاً لما شهدته الجزائر وتونس في تاريخهما الحديث. وهو يتن في دراسته هذه تأثيرات القوى والعناصر المختلفة المتحركة في سياسات الحكام الداخلية على اختلاف مواقعهم في بلاد المغاربة.

أ- البادية المغربية والواقع القبلي

كانت القبيلة تشكل بالنسبة إلى جل المغاربة إطار التنظيم الاجتماعي، فكان الفرد يتمي إلى قبيلة معينة، وعلى هذا الأساس يصنفه سكان باقي القبائل أو الإدارة المخزنية. وكان سكان القبيلة يعون أن انتماءهم إلى مجموعة محددة لا يقوم على أساس سلالي بل على ضرورة التآزر الذي كان يقوى مع مرور الزمن؛ فالقبيلة لم تكن في وقت من الأوقات بنية جامدة أو مغلقة، بل كانت

(9) كان نظام الحكم في الريف الجزائري في العهد التركي يستند إلى الأعراف والقبائل المخزنية بصورة خاصة، فلم يتجاوز الجيش الإنكشاري الـ 4000 فرد في حين بلغ عدد أفراد المخازنية 30,000 فرد، وكانوا أذراع النظام وسط القبائل، يتولون جمع الضرائب ويحمونه من انتفاضات القبائل التي تواجهها السلطة المركزية باعتماد سياسة «فرق تسد».

(10) محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار: المجتمع والدولة والدين 1792-1822، ترجمه عن الإنكليزية محمد حبيدة (الدار البيضاء: منشورات المركز الثقافي العربي، 2006).

تستقبل باستمرار كل وافد جديد قبل أن يربط مصيره بمصيرها. وإذا كانت القبيلة المتفجرة تعبر عن واقع سياسي وعسكري من حيث هي وحدة إدارية ضمن الهيكلة المخزنية، فإن القبيلة التي تعيش حياة الترحال أو الانتجاع لا تمثل إطاراً دفاعياً لأفرادها فحسب، بل تمثل لهم وحدة للإنتاج أيضاً. وخلافاً للقبائل المتفجرة، شكّل هذا الصنف من القبائل دائماً إطاراً مشتركاً لا لرد الأخطار الخارجية فحسب، بل لضمان استغلال مشترك للموارد الاقتصادية المتاحة للقبيلة أيضاً⁽¹¹⁾؛ ففي مناخ سياسي يطبعه غياب الاستقرار وتآرجح المخزن بين القوة والضعف، كانت القبيلة توفر الملاذ الآمن الوحيد بالنسبة إلى السكان. أما الدولة، فإنها لم تجد أفضل من البنية القبلية إطاراً ينظم السكان ويوفر لها أداة إدارية وسيطة بينها وبين هؤلاء في كل ما يتعلق بمتطلبات الدولة، وعلى رأسها الخدمة العسكرية والجباية. لذلك، لم يعمل المخزن على إضعاف البنية القبلية، بل كان يستعمل التناقضات القبلية خدمة لمصلحته.

ب- الفئات الاجتماعية

يقول محمد المنصور: «حتى لا نُسقط على مجتمع تقليدي كالمجتمع المغربي عند بداية القرن التاسع عشر تصنيفات اجتماعية غربية لا تعكس واقع المجتمع، علينا أن ننظر للأشياء بمنظار وقتها وأهلها، وأن نميز بين فئتين اجتماعيتين هما الخاصة والعامة»⁽¹²⁾؛ فضمن فئة الخاصة، نجد الشرفاء والعلماء والأعيان وموظفي الجهاز المخزني والتجار، وضمن العامة نجد الفلاحين والحرفيين وأصحاب الأعمال التجارية البسيطة، كأصحاب الحوانيت والباعة المتجولين، وعامة المستخدمين في الحواضر. وكانت خاصة المدن أكثر من خاصة البوادي أكثر بروزاً في تقرير شؤون البلاد. وكانت الفئات التي تعتمد نفوذها من الدين، كالشرفاء والعلماء، تأتي في طليعة الخاصة، وكان الشرفاء مبدلين ومحترمين بسبب انحدرهم السلالي من الرسول وامتلاكهم البركة الموروثة. وكان لهم حضور بارز في المجتمع، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالتوسط في النزاعات بين المجموعات والأفراد. أما العلماء، فيتمدون نفوذهم من الدين ومن تمثلهم

(11) المرجع نفسه، ص 24.

(12) المرجع نفسه، ص 36.

في المجتمع حماة للشرع ووارثين للأنبياء، فتحصيل العلوم الدينية كان يسمح باكتساب «الشرف الديني»، وهو ما كان يعوّض «العوام» عن الشرف الموروث. وكان العلماء يمثلون، من الناحية المبدئية على الأقل، مرجعية المجتمع في تدبير شؤونه العامة والخاصة منها، ولذلك نجدهم يحتلون مرتبة الصدارة ضمن أهل العقد والحل، وكثيراً ما نجدهم داخل المدن الكبرى التي لها تاريخ عريق والتي نشأ أغلبها في عهد السلالات الحاكمة لتكون عواصم لها؛ فتونس كانت عاصمة للحفصيين مع بداية القرن الثالث عشر، وفاس أسسها الأدارسة في الفترة 789-808 وبقيت هي العاصمة على الرغم من تأسيس المرابطين مراكش في عام 1062، ثم كان تأسيس مكناس التي أرادها مولاي إسماعيل (1672-1727) منافسة لفرساي لويس الرابع عشر.

على الرغم من تراجع مكانة هذه المدن بعد سقوط مؤسسيها، فإنها حافظت على إشعاعها العلمي والثقافي وبعض من نشاطها، كالتجارة والصناعات الحرفية؛ ففي فاس، كان حي القيروانيين محاذياً لجامعة القرويين، وفي تونس كان جامع الزيتونة كجامع القرويين، منارة للعلم يتخرج فيه العلماء، من قضاة ومدرسين وفقهاء انتشروا في البلاد الإسلامية جمعاء. هذا الدور الفكري ارتبط بدور لا يقل أهمية، وهو الدور السياسي؛ ففي المغرب الأقصى مثلاً، كان واجباً على السلطان الحصول أولاً على مبايعة العلماء ليصبح حاكماً.

إلى جانب العلماء، كان شيوخ الطرق الصوفية والزوايا وأتباعها يمثلون قريباً آخر ممن يتمدون تأثيرهم الاجتماعي من الدين. ومثل هؤلاء عاملاً مهماً في توحيد المجتمع المغربي، إذ انتشر من دون أي حواجز في الفضاء المغربي كله، وأسهم كثيراً في تأطير المجتمع الريفي على وجه الخصوص. وعرفت الطرق الصوفية التي امتدت في بلاد المغرب غرباً وشرقاً، كالدرقاوية والقادرية والرحمانية والبيسانية وغيرها، تفاوتاً في التأثير، وذلك بحسب عدد متيبيها وكاريزما صاحبها ووزنها الاقتصادي، أي ما تملكه الزاوية الأم من عقارات وما تقوم به من دور في التجارة الكبرى، وكذلك الدور الذي تتحمله في الدفاع عن البلد وسلامته أمام الأطماع الخارجية؛ ففي تونس مثلاً، تمكنت الطريقة الشاذلية وزعيمها الروحي سيدي عرفة الشاذلي، من تأسيس إمارة عاصمتها القيروان، كان من ضمنها أراضي قسنطينة غرباً وطرابلس جنوباً، وكانت ردة فعل على تهاون

السلطان الحفصي وعجزه عن حماية البلاد من أطماع الإسبان المسيحيين أولاً ثم من أطماع الأتراك⁽¹³⁾. أما في المغرب الأقصى، فإن الزوايا هي التي قادت حركة المقاومة الشعبية ضد محاولات الأتراك الانتصاب في المغرب بعدما انتصبوا في الجزائر⁽¹⁴⁾، وهي التي زرعت الحماسة في المغاربة لطرد البرتغال من سواحلهم.

كانت درجة نفوذ هؤلاء على المستوى الاجتماعي تقاس بمدى ثقل شيوخها المعنوي واتساع رقعة حضورهم في البوادي والمدن، وتغلغلهم ضمن المجتمع بشكل عام، والجهاز المخزني بشكل خاص. ولم يكن مجال نفوذ الطرق الصوفية والزوايا محصوراً في المجال الديني الصرف؛ فشيوخ هذه المؤسسات الدينية كانوا يوفرون الملجأ للمظلومين والهاربين من العدالة على السواء، ويتدخلون لإطفاء نار الفتنة بين القبائل، وبينها وبين المخزن، كما أن دورهم الاجتماعي كان يشمل بسط الحماية للمسافرين والتجار السالكين بعض الجهات غير الآمنة، بل كانوا في بعض الحالات يتدخلون في الشؤون السياسية بشكل مباشر وياندون أميراً ضد آخر⁽¹⁵⁾. وإلى جانب الدين، كانت الواجهة الاجتماعية تشكل مصدراً آخر لاكتساب وسائل النفوذ والتأثير في المجتمع؛ فأُسِرَ كثيرة، سواء في البوادي أو في المدن، كانت ترتقي إلى قمة الهرم الاجتماعي عن طريق الزعامة المحلية أو طريق الخدمة المخزنية، أو عن طريقهما معاً، وكثيراً ما كانت تتقل الواجهة الاجتماعية من جيل إلى جيل عن طريق الوراثة.

(13) Charles Monchicourt, *Kairouan et les Chahbia 1450-1492* (Tunis: Impr. J. Alouccio, 1939).

Jacques Berque, *Ulémas, Fondateurs, Insurgés du Maghreb XIII^e siècle* (Paris: Sindbad, (14) 1982).

Salah Alouani, *Tribus et marabouts: A'râb et walâya dans l'intérieur de l'Afrique entre le VI^e et le VII^e siècles*, Humaniora; 358 (Finlande: Academia Scientiarum Fennica, 2010).

صالح علواني، «مير الأولياء والصالحين باعتبارهم مصدرًا من مصادر التاريخ الثقافي والاجتماعي في الوسط الريفي»، في: التاريخ الشفوي، مع 2: مقاربات في الحقل الاجتماعي - الأنثروبولوجي، إعداد وتنسيق وجيه كوثرائي ومارلين نصر (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 378-353؛ صالح علواني، «انتشار الولاية في بلاد القبائل الرحل وتشكل قبائل مرابطية ما بين القرنين السابع والتاسع الهجريين/ القرنين الثالث عشر والخامس عشر الميلاديين»، إنسانيات: المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، السنة 17، العدد 60-61 (يسان/ أبريل - أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 111-124.

3 - اقتصاد معاشي

أما من الناحية الاقتصادية، فهناك تشابه كبير بين جميع مكونات بلاد المغارب، ويعود ذلك إلى النمط الرعوي والاقتصاد المعاشي الذي سيطر طويلاً على حياة أغلبية السكان وازداد تجذراً مع تغريبة بني هلال وبني سليم؛ ففي بداية القرن التاسع عشر، كانت بلاد المغارب تبدو عالماً متخلفاً وخارج سياق الثورة الزراعية التي تبعتها الثورة الصناعية في شمال المتوسط. وهنا لا بد من محاولة التعرف إلى أسباب هذا التخلف الذي جعل بلاد المغرب الثلاثة محل تنافس بين القوى الصناعية الأوروبية، لتقع في النهاية تحت الاستعمار الفرنسي؛ فهناك من يرى أن وضع المنطقة الديموغرافي كان أحد أسباب انهيارها، وخلافاً لأوروبا التي عرفت بداية حيوية ديموغرافية حقيقية، فإن بلاد المغارب شهدت تباطؤاً في نمو، فلم يتجاوز عدد سكان بلاد المغرب الثلاثة في بداية القرن التاسع عشر الجزء البسيط مما هو عليه اليوم، وكان هؤلاء متفرقين في أرجاء شتى من البلاد حتى إن لوسات فالنسي⁽¹⁶⁾ أطلقت على بلاد المغارب آنذاك مصطلح «بلدان فارغة من سكانها». ولئن كانت الأرقام غير دقيقة، فثمة من يقدرها كالاتي: مليون نمة في تونس و3 ملايين نمة في الجزائر في عام 1830 و5 ملايين نمة في المغرب الأقصى.

تعود قلة عدد السكان أساساً إلى خضوع الزراعة خضوعاً تاماً لتقلبات المناخ وضعف الإنتاجية، ما لم يكن يسمح إلا باقتصاد معاشي، الأمر الذي عرّض السكان لمجاعات وأوبئة، مثل الطاعون والكوليرا، كثيراً ما كانت تخلف خسائر بشرية هائلة، كما حدث بصورة خاصة في الأعوام 1784 و1791 و1793 و1849 و1877؛ فنمط العيش المتشر في الفضاء المغاربي كله كان يزوج بين تربية الماشية والزراعة، حيث إن الرعاة كانوا بعد موسم الحصاد يتقلون بمواشيهم من المرتفعات إلى السهول ليُمضوا فيها موسمي الخريف والشتاء، ثم يعودون في فصل الربيع إلى الجبال بحثاً عن الكلاً. ولم يكن نمط العيش هذا خاصية مغربية بل خاصية مشتركة بين سكان ضفتي البحر المتوسط، إلا أن بلاد المغارب تميزت بكثافة هذه الظاهرة، نظراً إلى كثرة سكان الأرياف والمرتفعات (بلاد القبائل -

(16) Lucette Valensi, *Le Maghreb avant la prise d'Alger 1799-1830* (Paris: Flammarion, 1969).

الأوراس - الأطلس الأعلى - الظهرية التونسية) في المنطقة؛ ففي عموم شمال أفريقيا، لم يكن سكان المدن في بداية القرن التاسع عشر يمثلون إلا نسبة قليلة مقارنة بسكان الأرياف، باستثناء سكان تونس الذين كان حوالي 20 في المئة منهم يعيشون داخل المدن⁽¹⁷⁾.

على صعيد مجال الاقتصاد، بقدر ما نشطت التجارة مع الضفة الغربية للبحر المتوسط عن طريق الموانئ، بقيت التجارة الداخلية بين شرق بلاد المغارب وغربها ضعيفة ومحدودة، بسبب وعورة المالك وغياب الأمن وضعف الإنتاج المحلي؛ فالمنطقة لم تعرف تراكمًا لرأس المال كما كان في أوروبا، ويضاف إلى ذلك حظر البحر المتوسط على التجار المسلمين منذ القرار الذي اتُخذ في مؤتمر فيينا عام 1815⁽¹⁸⁾، وكانت السيطرة في الضفة الغربية من البحر المتوسط لمدينة مرسيليا الفرنسية ومدينة ليفورنو الإيطالية بفضل ميناءيهما في ما يتعلق بالتجارة في البحر المتوسط، وكانت هاتان المدينتان تجلبان إلى أوروبا قمح المغرب والجزائر وزيت زيتون تونس⁽¹⁹⁾. هذا التبادل التجاري الذي كانت تستفيد منه بعض الفئات من البلدان الثلاثة تغير مردوده خلال القرن التاسع عشر، وأصبحت وارداتها تفوق صادراتها كثيرًا. وسببت قلة إلمام الحكام في كل من تونس والمغرب الأقصى بالميكانيزمات الاقتصادية، لجوءهم إلى تليط الضرائب على الصادرات، ما فاقم اختلال الميزان التجاري لمصلحة الأوروبيين. وأصبح التداين هو المخرج المتاح لدول أنهمكها التراجع الكبير لدخول القرصنة وكذلك سوء التصرف في المالية العمومية، وبذلك فقدت هذه الدول جزءًا مهمًا من سيادتها وأصبحت تحت رحمة دائئها.

هذا الوضع الاجتماعي تميز بالاستمرارية. ولئن كانت هناك تغييرات فإنها كانت بطيئة بحسب رأي فرنان بروديل. وحتى العهد التركي لم تكن تأثيراته لتلاحظ بجديّة، إذ إن العزلة الأيديولوجية التي عاشها الأتراك وطبيعة الحكم

Katan Bensamoun, p. 23.

(17)

Laroui, p. 250.

(18)

Christian Windler, «Diplomatie et interculturalité: Les Consuls français à Tunis, 1700-1840.» (19) *Revue d'histoire moderne et contemporaine* (1954), vol. 50, no. 4 (Octobre-Décembre 2003), pp. 63-69. <http://www.jstor.org/stable/20531019>, voir aussi: Paul Masson, *Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresque 1560-1793* (Paris: Hachette, 1903).

الذي أرسوه جعلتاهم قليلي التأثير في المجتمع. أما التأثير الملحوظ، فكان في المدن التي استقبلت الوافدين الجدد إليها، كالأندلسيين واليهود الإسبان. وإذا كان للتغيرات الاقتصادية الهيكلية التي مت البحر المتوسط بسبب الاكتشافات الكبرى والتحسينات التقنية التي أدخلت على صناعة السفن، آثارها العميقة في تغيير ميزان القوى لفائدة المحور الأوروبي، فإن تلك الآثار كانت محصورة في المدن الساحلية ولم تكن لتمثل ثقلًا اجتماعيًا كبيرًا من شأنه أن يزعج في تحديث التركيبة الاجتماعية لبلاد المغارب التي بقيت تقليدية، كما بقي الاقتصاد معاشيًا وخاضعًا للتقلبات المناخية بصورة كلية.

ثانيًا: شمال أفريقيا بين الإسبان والبرتغال والأتراك

1- الجزائر والحكم العثماني

دخل الأتراك الجزائر مع مطلع القرن السادس عشر لا عن طريق الغزو والاحتلال وإنما عن طريق الأخوين باربروسا، اللذين استجدا بهما سكان مدينة الجزائر في عام 1516 لتخليصهم من الخطر الإسباني الذي تمثل في محاولة السير بحركة الاسترداد («الروكنكيتا») إلى أقصى حدها على حساب بلدان شمال أفريقيا، وكان الإسبان قد احتلوا مناطق متعددة من الساحل المغاربي: مرسى الكبير في عام 1505 ووهران في عام 1509 وبجاية وطرابلس ليبيا في عام 1510، في حين فرضوا على ما سَلِمَ من الموانئ من الاحتلال المباشر ضريبة تُدفع للمبشرين، ومنها متغانم وشرشال والجزائر.

لم يتمكن عروج من طرد الإسبان من حصن البينون المقابل لمدخل الميناء، لكنه دخل المدينة مع مرافقيه من الأتراك الذين بايعوه ملكًا على المدينة. وشرع في توسيع قاعدته الترابية على حاب سهول متيجة والتيطري والظهرة ومنطقة ونشريس، ثم حاصر تلمسان، ولكنه قُتل في عام 1518 بعد أن تحالف التلمسانيون والإسبان ضده. عندها تولى أخوه خير الدين مهمة ترسيخ الوجود العثماني في الجزائر، وكان له ما أراد، بفضل ما وفره له السلطان سليم الأول من مساعدة عسكرية ومن دعم سياسي، فقامه يلربايتًا، أي باي البايات. وهكذا، لم يحل عام 1529 حتى كان الإسبان قد طُردوا من سواحل الجزائر، ولم يبق تحت

سيطرتهم إلا مدينة وهران. وعادت القرصنة، أو ما عُرف في الأدبيات العثمانية بالجهاد البحري، لتنشط بقوة في وقت انشغلت القوى الأوروبية بصراعاتها البينة.

سعت الدولة العثمانية لإيجاد نظام إداري جديد لحكم الجزائر (بداية من عام 1519) التي لم يطبق فيها نظام التيمار، كما هي الحال في ولايات المشرق العربي، وذلك يعود أساسًا إلى بُعد المسافة عن اسطنبول من جهة وإلى الصراع الذي كان لا يزال قائمًا مع الإسبان والبرتغاليين. كما أن السكان كانوا في أغليتهم من البدو الرحل وأشباه الرحل. لذلك ترك العثمانيون حكم المدن الجزائرية في أيدي الأمراء المحليين، وقُسمت الجزائر إداريًا إلى أربعة سناجق أساسية هي: سنجق الشرق وسنجق الغرب وسنجق الجنوب ثم المركز، فضلًا عن وجود قيادات مستقلة كانت تتبع الإدارة المركزية مباشرة. وكانت السناجق تنقسم إلى قيادات ومشايخ، ومُنح أمراء السناجق إدارة ذاتية في مناطقهم، وقُسمت السناجق إلى ألوية، و«المتبع لنصوص مناهج دراسة التاريخ في المدارس العثمانية يجد بصورة جلية أن مؤلفيها حاولوا إضفاء إسلامية وشرعية النظرة العثمانية للأقطار العربية، لا سيما المغرب العربي، وخصوصًا الجزائر التي نجد أن النصوص التاريخية العثمانية أعطتها الأولوية في معالجتها تطور السياسة العثمانية تجاهها منذ عهد السلطان سليم الأول (1512-1520)، وكانت النصوص المدرسية تسميها 'الجزائر المحروسة'، وهي تسمية كانت تطلق على الولايات الكبيرة والمهمة في الدولة العثمانية»⁽²⁰⁾، مثل استانبول والقاهرة وبغداد ودمشق.

على الصعيد السياسي، كان على البيلرباي في الجزائر الاعتماد على قوتين متنافستين عمومًا: الرياس (رياس البحر)، وكانوا في أغلبهم مسيحيين أسلموا وأصلهم من قلورية (كالابريا) أو صقلية أو كورسيكا، والوجق أو جيش النخبة، الذي كان يتمتع بامتيازات جبائية هائلة. ولم تنته المنافسة بين القوتين إلا في عام 1568، عندما تحصل الجيش على الحق في الانضمام إلى الرياس الذين كانوا يحتكرون نشاط القرصنة، وأصبحوا يرافقونهم في «جهادهم البحري»، وبذلك

(20) هشام سوادي هاشم، «الجزائر في الذهنية العثمانية: قراءة لوقف الدولة العثمانية من الجزائر في ضوء مناهج دراسة التاريخ في المدارس العثمانية»، في: المؤرخ ناصر الدين سعيدوني: رائد الدراسات العثمانية في الجزائر، تسيق وتقديم ودان بوغفالة (الجزائر: مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، 2014)، ص 182-183.

أصبحوا يتمتعون بجزء من عوائد القرصنة. وعندما عوّض الباشوات، بداية من عام 1588، البيلر بايات أصبح الوجود المتحكم الفعلي في تنصيب الباشوات أو إقالتهم، وشريك الباشا في إدارة المدينة. وكانت النتيجة أن أصبحت إدارة الإيالة تُصنع فعلياً في الجزائر لا في اسطنبول. وفي عام 1659 أزيح الباشا عن الحكم لفائدة الديوان أو مجلس الحكم، وهو الجهاز الإداري المكوّن من قادة الجيش، وكان يرأسه الآغا (قائد عسكري من العرب) الذي لم يكن حكمه يدوم سوى شهرين، وكان يُعرف بذي القمرين. وفي عام 1671، تمكنت طائفة الرياس من إطاحة نظام الآغوات وتسليم الحكم إلى واحد منها، وأصبح النظام نظام دايات. ولم يكن تغيير الدايات بالأمر الهين، بل كان العنف يصاحب كل تغيير للداي. وبدأت المصاعب تظهر خلال القرن الثامن عشر بسبب التحولات الاقتصادية والمجالية التي شهدتها العالم آنذاك؛ إذ بدأ حوض البحر المتوسط يفقد أهميته مع الاكتشافات الجغرافية الجديدة لفائدة المحيط الأطلسي، وكذلك التغيير الحاصل في تقنيات صنع السفن. وتقلصت عوائد القرصنة التي كانت تستفيد منها الخزينة لصرف الأجور، فكان اللجوء إلى الترفيع في الضرائب وما أسفر عن ذلك من انتفاضات للقبائل.

في عام 1817، وفي أوضاع درامية، قرر الداي علي خوجة التخلص من ضغط الجيش بالانتقال - ومن دون سابق إعلام - إلى حصن القصبة، حاملاً معه الخزينة كلها، لكنه لم يهني نفسه البديل الذي يمكن أن يحميه، بل اعتمد على 2000 شخص فقط انتدبهم من بين قبائل زواوة (أمازيغ الجزائر)، ولم تكن له صلة بأعيان البلاد من الجزائريين ولا بالكراغلة. وفي محاولة منه لتأسيس تقاليد استمرارية الحكم في العائلة نفسها، قرر تعيين خلفه من غير تدخل الجيش، لكن قراره جاء متأخراً، ولم يُكتب له الاستمرار، وسرعان ما سقط مع بدء الاحتلال الفرنسي في عام 1830.

يمكن القول إن انعزال الأقلية التركية المتحكمة بالسلطة المركزية عن باقي مكونات الشعب بفنائه جعلها في نظر الأهالي قبل عام 1830 أقلية أجنبية دخيلة منفصلة عن الواقع المحلي. ونشأ لدى الأهالي عموماً شعور بالكره لهؤلاء الأجانب الذين لا تربطهم بهم سوى دفع الضرائب. ولذلك بدأ الشعور الجزائري

بالأنا أمام الآخر التركي ينمو، وبعبارة أخرى بدأ يجمع الأهالي الشعور بالانتماء إلى وطن، وتربط المصالح بعضهم ببعض. أما بخصوص البايات، فالأمر مختلف نبيًا، فمهمة هؤلاء أساسًا كانت جمع الضرائب، في عملية كانت تتم عبر قبائل مخزنية. وكانوا يعيشون مع الناس، ولبعضهم حضور مشهود، كالحاج أحمد باي، الذي قاد المقاومة الجزائرية في الشرق قبل أن ينال منه الفرنسيون بعدما كبد جيشهم خائر فادحة.

هل يمكن الحديث عن دولة في الجزائر قبل الاحتلال؟ وهل يمكن الحديث عن مستعمرة تركية في ظل التبعية الشكلى للسلطان العثماني المتمثلة في ضريبة سنوية من الداي إلى السلطان؟ هل أنشأ الدايات نواة دولة؟ يؤكد ج. كلود فانتان⁽²¹⁾ أن الشروط الموضوعية لتعريف الدولة كانت مجمعة في ضوء واقع أن للإيالة أرضًا ذات حدود وتخضع لسلطة مركزية تفرض دفع الضرائب، ولو بالقوة إن لزم الأمر، خصوصًا أن البلد كان يحظى باعتراف الدول الأخرى؛ فالقوى الغربية كانت توقع العقود التجارية مع الداي في الجزائر مباشرة، لا عبر الباب العالي، وهنا يمكن الحديث إذا عن دولة لا عن أمة كاملة الشروط، نظرًا إلى أن السلطة العمومية كانت في نظر الأهالي سلطة أجنبية. وبالنسبة إلى فانتان، دخلت الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي في مسار يؤدي إلى ما بعد التريك، وربما مسح آثاره وبداية التجذر في الواقع المحلي الذي كان يمكن أن يؤدي لاحقًا إلى وحدة وطنية، غير أن هذا المسار توقف مع بداية الاستعمار الفرنسي للجزائر وإن حاول الأمير عبد القادر إحياءه.

2- الإيالة التونسية: أفريقيا العثمانية

لو قارنا الوضع السياسي السائد في الجزائر بالوضع التونسي، لوجدنا اختلافات جوهرية على الرغم من أن الفئة الحاكمة في كلا البلدين كانت هي نفسها، ولعل التراكمات التاريخية التي مر بها كل بلد هي التي توسع هذا التباين.

Jean-Claude Vantin, *L'Algérie politique: Histoire et société* (Paris: Presses de la Fondation (21) nationale des sciences politiques, 1983), p. 394, dans: Katan Bensamoun, p. 33.

أ- انهيار الدولة الحفصية

في أواخر القرن السادس عشر، اشتد الصراع بين القوتين الإقليميتين الأبرز في البحر المتوسط، ما أضعف كثيرًا الدولة الحفصية، وهي دولة مركزية انتصبت في تونس منذ النصف الأول من القرن الثالث عشر، في استمرار لحكم الموحيدين، وقبلهم كان الفاطميون والأغالبة. وكان السلطان الحفصي قد «سمح» للقراصنة المسلمين من جزيرة لسبوس، ومن بينهم الأخوان باربروسا (عروج وخير الدين)، بجعل جزيرة جربة قاعدة لنشاطهم في البحر المتوسط في مقابل دفع إتاوة. وفي عام 1534، دخل القراصنة العثمانيون مدينة تونس ووضعوا تحت تصرفهم ميناء حلق الوادي. وكان شارل الخامس، الذي احتلت جيوشه موانئ عدة على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط في بلاد الملمين، خصوصًا بعد أن تمكن الأخوان باربروسا من الحد من انتشارهم، يبحث عن موطئ قدم في تونس. وخرج الإمبراطور في عام 1535 على رأس جيش قوامه 30,000 جندي، تحملهم 400 سفينة حربية، متوجهاً إلى حلق الوادي التي كان يحميها 6000 مقاتل من الترك. واشتد الصراع على ميناء حلق الوادي مع الإسبان، لكن الغلبة كانت في النهاية للأتراك الذين أنهوا الدولة الحفصية وأخرجوا الإسبان من تونس بصورة نهائية. إلا أن الأمر لم يستقر لمصلحة الأتراك في تونس كلها إلا بعد عام 1574، أي بعد طرد الشايبة من القيروان، عاصمة إمارتهم التي أسسها عرفة الشابي في ردة فعل من قبائل الداخل بقيادة الطريقة الشايبة⁽²²⁾ على استنجد السلطان الحفصي بالإسبان المسيحيين.

في عام 1574 إذاً، أصبحت تونس/ المغرب الأدنى (إفريقية) إيالة عثمانية. وكان يمثل السلطان العثماني فيها باشا يساعده الديوان وجيش إنكشاري يُنتدب، كما في الجزائر، من الأناضول. وكما هو الشأن في الجزائر، أصبح الجيش صانع الحكام في الإيالة، فأوصل إلى السلطة قائده، وهو الباي، الذي تلقى لقب الباشا من السلطان، وهكذا بدأ عهد من الدكتاتورية العسكرية والانتفاضات التي قادها زعماء القبائل. وكما في الجزائر، كانت دخول القرصنة توفر للخزينة أموالاً كثيرة، وسرعان ما أصبح القبطان الرايس هو من يفاوض القوى الأوروبية بشأن مقدار الضريبة التي يجب دفعها حتى لا تهاجم سفنهم أو تُحتجز.

في البداية، جرى تنظيم الحكم في الإيالة على المنوال الجزائري، حيث كان الوجيه يحتل مكانة مهمة بـ 4000 جندي وضباط يتكون منهم مجلس الحكم، وعلى رأسه الداي، الذي كان - عملياً - مستقلاً عن سلطة الباشا، بل ربما المنافس المباشر له. لكن مع تسمية الباي ليشرف على شؤون القبائل وجمع الضرائب، تحول الباي إلى منافس جدي للداي، وبدأت الصراعات تتفاقم بينهما، وهو ما وقع بين الداي يوسف ابن الداي عثمان (1610-1593) والباي مراد الذي تمكن من تأسيس عائلة حاكمة عُرفت بالمراديين، خلافاً لما كان يقع في الجزائر التي لم تعرف هذا الاستقرار والانتقال السلس في الحكم. مراد باي هذا هو من أصل كورسيكي، تمكن من استمالة القبائل، وحصل على مائدة من اسطنبول، فنال لقب باشا وصلاحيّة توريث أبنائه السلطة وتأسيس أسرة حاكمة، الأمر الذي جنّب البلاد الفوضى عند انتقال السلطة، وحافظ على تقاليد قديمة كان معمولاً بها في تونس. وبالفعل، اتسمت فترة حكم ابنه حمودة باشا، أو مراد الأول (1631-1659)، بتحقيق أعمال مهمة، وأصبحت «دولة المراديين» مثقلة عن الأستانة بصورة عملية. وفي عهد مراد الثاني (1675-1659)، تحققت إنجازات كثيرة، إلا أن فترة حكم خلفه مراد الثالث تميزت بالتدخلات الخارجية التي كان مصدرها الجزائر وطرابلس، فانهار بذلك حكم المراديين ليخلفهم في ما بعد، وبداية من عام 1705، حكم الحسين، وذلك حتى بعد انتصاب الحماية الفرنسية في عام 1881، إذ تواصل بقاؤهم في «السلطة» إلى بداية عهد الاستقلال وقيام النظام الجمهوري في عام 1957.

ب- دور الأجانب في الحركية الاجتماعية والسياسية

شهدت المدن الساحلية التونسية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر نمواً اقتصادياً واضحاً؛ إذ لاحظنا في تونس، وبدرجة أقل في باقي بلدان المغرب، ارتفاعاً في عدد سكان المدن مقارنة بعددهم في القرن السادس عشر. كما سجلنا خلال الفترة ذاتها عودة المركزية السياسية بعدما كادت تنهار، وبدرجة أولى، داخل المدن ولمصلحتها، فالدور الذي أدته المدن في ترسيخ نظام سياسي مركزي كان بارزاً؛ «فمدينة تونس على سبيل المثال توسع مجالها على كامل حوض مجردة، أي على شعاع يفوق 30 كم»⁽²³⁾. وعرفت تونس منذ العهد الروماني انتشار المدن

= Abdelhamid Henia, «Le Rôle des étrangers dans la dynamique sociopolitique de la Tunisie (23)»

الصغرى والمتوسطة على ترابها كله تقريباً، لكنه تقلص كثيراً مع انتشار البداوة ومجيء بني هلال وبني سليم بصورة خاصة ابتداءً من القرن الخامس هجري/ الحادي عشر ميلادي، لكن التغير حصل في القرن السابع عشر، كما يقول هنية، مع توسع حجم مدينة تونس بداية من ذلك التاريخ. وتبقى ظاهرة انتشار المدن الصغرى والقرى الريفية من أهم ما يميز الحالة الحضرية في تونس، وهي الحالة التي أثرت في الواقع الثقافي والاقتصادي والاجتماعي في تونس عمومًا: «جميع هذه العناصر وصفت بأنها مؤثر على دخول تونس عصرًا من 'الحداثة' خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر»⁽²⁴⁾. هنا يتساءل عبد الحميد هنية عن المحركات الأساسية في هذه «الدينامية» الحضرية على الرغم من محدوديتها، وعن هذه «الحداثة» التي بدأت تطل في تونس القرن الثامن عشر، ثم يجيب على النحو الآتي: «إن البحوث التي اهتمت بهذه المرحلة من تاريخ تونس، أظهرت بوضوح أن أول الفاعلين المعروفين في هذا المسار هم 'الأجانب' الذين توافدوا على البلاد بأعداد كبيرة نسبيًا، خصوصًا في نهاية القرن السادس عشر، وهم الأتراك (3000 جندي إنكشاري في عام 1574) ثم الأندليون (30 ألفًا إلى 40 ألفًا) وكذلك أسرى 'الجهاد البحري' الذين أسلموا (بعض الآلاف) ويهود ليفورنا (بعض المئات)»⁽²⁵⁾. وبخصوص الوجود العثماني في تونس، يفيد بعض المصادر أن خطابًا نقديًا أخذ يظهر ابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر تجاه ما رُوج سابقًا حول إيجابيات الانتصاب التركي في تونس، كما بدأ يظهر خطاب تحرري، وفي بعض منه نزعة تكاد تكون قومية. والمتأمل في كتابات ابن أبي الضياف في كتابه إتحاف أهل الزمان⁽²⁶⁾ يرى الفرق واضحًا بين حين خوجة، الذي وضع كتاب الذيل⁽²⁷⁾ في عام 1720، وهو الذي كان مواليًا للأتراك ومن أتباع المذهب الحنفي.

NXVIIe-XVIIIe siècle: Un Problème d'historiographie, » *Cahiers de la Méditerranée*, p. 215. Mise en ligne = le 15 décembre 2012, at: <http://edim.revues.org/6471>.

Ibid.

(24)

Ibid.

(25)

(26) أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، 8 ج (تونس: الدار

التونسية للنشر، 1990).

(27) حسين خوجة، الذيل لكتاب بشائر أهل الإيمان في فتوحات آل عثمان (تونس: المطبعة الرسمية

العربية، 1908).

3- المغرب والعالم الخارجي قبل القرن التاسع عشر

أما المغرب الأقصى، فوضعه مختلف؛ إذ إنه بقي مستقلاً عن سيطرة العثمانيين إلى حدود عام 1912، فحافظ على خصوصيته التي ميزته منذ عهد المرابطين والموحدين، وحتى قبل هذا التاريخ، على الرغم مما عاناه من محاولات القوى الأوروبية المهيمنة آنذاك تركيعه والبطو على مقدراته.

أ- هجوم برتغالي - إسباني - تركي يقوي الجبهة الداخلية

هل المغرب دولة أم أمة؟ يشكك الغرب في كون المغرب أمة، انطلاقاً من تعريفه الأمة بأنها شعب متجانس يعيش على أرض معلومة الحدود وتديره سلطة مركزية. وإذا كان بعض الدارسين الفرنسيين يرى أن المغرب القرن التاسع عشر لا يُعرف له اسم محدد ولا يمكن تحديد امتداده الجغرافي، وأن اسم «ماروك» (Maroc) أطلقه الأوروبيون عليه انطلاقاً من اسم مدينة مراكش، فإن المؤرخ العروي⁽²⁸⁾ يؤكد وجود اسم للبلد منذ عهد العديين (1554-1659)، وكان المغرب الأقصى يسمى كذلك بسبب موقعه الجغرافي في أقصى غرب شمال أفريقيا. ولكن لم تكن للمغرب حدود واضحة بالمفهوم العصري، بل «مناطق حدودية» واقعة إما تحت النفوذ الرمزي/الروحي للسلطان فحسب، وإما تحت النفوذ الياسي، أو الاثنين معاً. وكان ثمة قبائل وطرق صوفية تنتشر على جانبي الحدود الفاصلة حالياً بين المغرب والجزائر، والأمر نفسه كان قائماً على الحدود الشرقية للمغرب الأوسط/الجزائر مع تونس. لكن الثابت أنه كان لدى السكان وعي بالانتماء إلى هذا البلد أو ذاك؛ فالسلطان المغربي - كما يقول العروي - كان يسمي نفسه «أمير المؤمنين في المغرب»، ويسمي سكان الجزائر «الوسيط»، أي سكان المغرب الأوسط⁽²⁹⁾.

قبل عام 1830 بفترة طويلة، كان السلاطين المغاربة، أمثال محمد الثالث وسليمان، يفرقون في التسميات بين البلدان المكوّنة شمال أفريقيا. ونذكر هنا

Laroui, p. 57.

(28)

(29) من هنا جاء استعمالنا لمصطلح بلاد المغارب: المغرب الأقصى والمغرب الأوسط والمغرب

الأدنى أو أفريقيا.

برفض علماء فاس رغبة السلطان، عندما استشارهم، في توسيع مملكته وقبول طلب التلمانيين ضمهم إلى عرشه للخلاص من سيطرة الميحيين في إثر سقوط الجزائر في عام 1830. وهكذا كانت تلمسان جزائرية في ذهن كل من علماء فاس والسلطان، وهذا دليل على أن الوحدات الثلاث المكونة شمال أفريقيا كانت قائمة في الأذهان منذ القرن الثالث عشر، كما يقول العروي. تبقى مسألة رسم الحدود «النهائية» هي من فعل الاستعمار الفرنسي. ولو عدنا إلى بدايات التقييم، لوجدنا المنطقة مقسمة منذ العهد الروماني ثلاث مقاطعات مختلفة من حيث الأهمية والمساحة: موريتانيا الطنجية وموريتانيا القيصرية وأفريكا، لكن حدودًا بالمفهوم العصري لم تكن قائمة في جميع الأحوال قبل دخول الاستعمار إلى المنطقة.

خلافًا لتونس والجزائر، عرف المغرب الأقصى بداية من القرن الخامس عشر هجمة لا مثيل لها شتها القوى الأوروبية الميحية، ممثلة بالبرتغال وإسبانيا، الأمر الذي جعل المغرب يفقد سيطرته على سواحله الأطلية بصورة خاصة، وينطوي على نفسه. وفي مرحلة ثانية، وجد المغرب الأقصى نفسه محاصرًا من جهة الشرق بعد سيطرة العثمانيين على موانئ الجزائر، قبل أن يسيطروا على البلد بأكمله. هذا الهجوم الميحيي الآتي من إسبانيا والبرتغال أجج نار المقاومة لدى العديدين الذين وجدوا في شيوخ الزوايا وأتباعهم الكثر من بين العامة سندًا قويًا، وكان الالتحام بين السلطان ورعيته العامل الأساسي في طرد البرتغاليين من السواحل الأطلسية للمملكة. وعندما أصبح الخطر ثلاثيًا من جانب إسبانيا وبرتغاليا وتركيا، تزايد الشعور الوطني عند المغاربة، وازداد التعلق بالسلطان، ما يفسر تعلق المغاربة بأمير المؤمنين رمزًا للوحدة القومية. ولكن ما لم تتمكن الهجومات الخارجية من فعله خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر أنجزته التحولات الاقتصادية العالمية؛ فخلال القرن السادس عشر، عرف المغرب الأقصى تراجعًا كبيرًا مقارنة بما وقع في أوروبا. وعرف المجتمع المغربي خلال القرن نفسه تحولات أثرت فيه بعمق، من صراعات بين القبائل، وتنافس على السلطة وغير ذلك من مشكلات أرهقته. إلا أن العامل الأكثر تأثيرًا كان اقتصاديًا، وسببه الرئيس تحول مركز النشاط الاقتصادي من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي، وما رافقته من خيرات كانت البواخر تحملها وهي عائدة من قارة أميركا المكتشفة حديثًا، كما تأثرت التجارة الصحراوية سلبًا بسبب مقاومة الأفارقة السود الاتجار بهم كسلعة تباع على الساحل

المغربي. أما الذهب المجلوب من أميركا، فعُوضَ بمسحوق الذهب المستخرج في أفريقيا السوداء. وحتى عمليات القرصنة انطلاقاً من ميناء سلا لم تصمد طويلاً أمام التجهيزات المتطورة التي أصبحت تتمتع بها السفن الأوروبية التي كانت تجوب المحيط الأطلسي. وأرجع بعض المؤرخين تدهور الحياة الاقتصادية والاجتماعية في دول شمال أفريقيا إلى التقدم التقني الذي حققته الدول الأوروبية في مجال صنع السفن من ناحية، وتحويل مركز النشاط التجاري من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي من ناحية أخرى. ويرى ماثياكس (J. Mathies) أن نشاط القرصنة الذي استفاد منه المسلمون خلال القرن السادس عشر تقلص كثيراً بداية من القرن السابع عشر أمام الأساطيل المسيحية إلى غاية اندلاع الثورة الفرنسية. وكتب ألبير عياش⁽³⁰⁾: «كانت الأساطيل المسيحية تطارد سفن المسلمين، لتمنع دول أفريقيا الشمالية والمشرق من المساهمة في استعادة النشاط التجاري المتوسطي حتى لا تستفيد من النهضة التي يعرفها العالم»، فما هي الأسس التي بنى عليها السلطان في المغرب الأقصى نفوذه وسلطته؟

ب- الدولة المغربية أو المخزن

كانت الدولة المغربية، أو المخزن، تعتمد في تركيبها وأسسها الأيديولوجية على النظام الإسلامي التقليدي كما حددته نصوص الشرع والممارسة السياسية عبر قرون؛ فالسلطان كان يستمد مشروعيته من بيعه أهل الحل والعقد، ومن صفته كأمر للمؤمنين. وكان يساعد السلطان في إنجاز مهماته جهاز مخزني قوامه قواد الجيش، خصوصاً رؤساء العبيد ومجموعة من «الطلبة» أو الكتاب، وإذا كان العديد من المؤرخين والدارسين الأوروبيين قد صوروا الدولة على أساس الثنائية المفترضة بين «بلاد المخزن» و«بلاد السية»، فإن الدراسات المونوغرافية العديدة التي أُنجزت خلال العقود الأربعة الأخيرة حول المغرب القرن التاسع عشر تدعو إلى إعادة النظر في إجرائية هذه الثنائية وصلاحياتها لتفسير تاريخ المغرب الحديث⁽³¹⁾.

Albert Ayache, *Le Maroc: Bilan d'une colonisation*, préface de Jean Dresch (Paris: Editions (30) Sociales, 1965), p. 40.

(31) المتصور، ص 47.

كانت دائرة نفوذ السلطان تشمل جميع أوجه حياة المجتمع، دينية كانت أو دنيوية، فهو أمير المؤمنين وسليل الرسول (ص)، وبالتالي الساهر على الدين والضامن لاستمرار العقيدة النية مرجعية للنظام السياسي والاجتماعي، إضافة إلى إشرافه على جهاز مخزني وممارسة اختصاصاته في قيادة الجيش، وتسيير الجهاز المالي والجبائي، وإدارة الجهات والقبائل والعلاقات بالدول الأجنبية. ويتجلى دفاع السلطان عن الإسلام كذلك في الإبقاء على فريضة الجهاد بالعمل على تحرير الثغور المحتلة أو الحيلولة دون سقوط أجزاء أخرى ضحية التوسع الأوروبي، وفي الواقع، فإن فريضة الجهاد أصبحت منذ نهاية القرن الثامن عشر تكتسي صبغة رمزية توظف أساساً للاستهلاك الداخلي في وقت اختلت موازين القوى بين الغرب والبلدان الإسلامية⁽³²⁾، كما يقول محمد المنصور.

وفي المجال الدنيوي، كان السلطان يزاول مهمات رئاسة الجيش والجهاز الإداري، أكان ذلك على المستوى المركزي أم على المستوى الجهوي؛ ففي المجال العسكري، كان السلطان يحرص على تجنيد ما يكفي من الجيش لحفظ الأمن وفرض هبة المخزن، ويشرف بشكل مباشر على تموين الجيش ودفع رواتب أفرادها واقتناء ما يحتاج إليه من سلاح وعتاد. وكان في الحركات المهمة يتقدم الجيوش بنفسه، ويوزع المهمات بين مكوناته المختلفة. وكان في المجال الإداري يعين الكتاب والأعوان الذين يعملون إلى جانبه، كما كان يعين قواد المناطق والقبائل. ولم تكن سلطة الملك من دون حدود، فعقد البيعة الذي كان السلطان يبايع على أساسه كان بمنزلة التقييد، ولو رمزيًا، لصلاحياته. ثم إن صلاحيات السلطان كانت تحددها الشريعة ومن يسهر عليها من العلماء؛ فالسلطان لم يكن حرًا في اتخاذ القرارات المهمة، بل كان عليه أن يراعي ما يقوله الشرع فيها، ويسعى لضمان دعم العلماء لها، ويستفتي العلماء الذين يساندون سياسته أو يتحفظون عليها أو ربما يعارضونها أصلاً، ولو بشكل ضمني.

حاول المغرب وضع أسس دولة «حديثة» مفتوحة على الغرب تحت حكم السلطان محمد بن عبد الله (1790-1757)، وذلك لبيان رئيس تمثلاً في

(32) المرجع نفسه، ص 48.

طول فترة حكمه وسياسته الخارجية التي بناها على مفهوم الجهاد⁽³³⁾؛ فيإعلانه الجهاد تمكن من وضع حد للوجود البرتغالي بطرد البرتغاليين من ميناء الجديدة (مزغان) في عام 1769 ومن جميع الموانئ الأخرى التي كانوا يسيطرون عليها. كما أنه انتهج سياسة انفتاح جديدة على التجارة الخارجية، ولكنه جمعها في ميناء واحد، ولهذا الغرض أسس في عام 1765 موغادور (السويرة)، من تصميم المهندس الفرنسي كورني (Comut)، وكانت تتجمع فيه البضائع المستوردة عن طريق التجارة الصحراوية، وكلف عائلات يهودية، استقدمها من مراكش، للإشراف على النشاط التجاري للميناء وتنمية المدينة. ووقع في العام نفسه معاهدة مع بريطانيا العظمى، التي كانت القوة الأهم في البحر المتوسط، ثم مع فرنسا في عام 1767 ومع هولندا في عام 1777، وحرر تصدير القمح بهدف المساهمة المغربية في التجارة العالمية. هذا الانفتاح الكبير على العالم الخارجي الأوروبي جعله يطرد جزءاً من حراسه من الأفارقة السود ويستبدلهم بمسيحيين اعتنقوا الإسلام. وأدى الأمر بالسلطان إلى توزيع بعض منهم، كما أنه جعل منهم حراساً للحصون المطلة على البحر، وكان بينهم 250 فرنياً استقروا في موغادور/ السويرة لحراستها. ولكن لما أتى خلفه مولاي سليمان (1792-1822)، تغيرت سياسة الانفتاح، ولكن إلى حين، إذ يبدو أن تيار الانفتاح فرضته القوى الأوروبية، ولا رجعة عنه.

شعر مولاي سليمان أن سياسة الانفتاح التي انتهجها سلفه محمد بن عبد الله كانت تؤدي إلى التغلغل الاقتصادي الأوروبي المسيحي في البلاد، وربما التحكم في قراره وتهديد استقلاله وتفكيك روابط المجتمع، فقرر وضع حد لسياسة الانفتاح هذه، وفرض رسوماً جمركية على الواردات وصلت إلى حد 50 في المئة، ما أدى إلى انهيارها. كما منع تصدير المواد الأساسية في غذاء المغاربة، كالقمح والزيت، وتصدير الصوف، وأمر بغلق كثير من الموانئ التجارية التي كانت تربط المغرب بالخارج الأوروبي، وأدار ظهره للبحر ولكنه أفقد خزائنه دخولاً مهمة كانت تأتيها من التجارة الخارجية. كما أن العودة إلى التجارة الصحراوية

والتعويل عليها من جديد ولّى زمنهما، نظرًا إلى التحولات الاقتصادية العالمية التي لم يكن في الإمكان التأثير فيها مهما كانت نية السلطان قوية في التخلص من تأثيراتها في البلاد والمجتمع؛ فتجارة العبيد، التي كانت توفر حوالى ثلث موارد خزانة الدولة في بداية القرن التاسع عشر، كان لا بد لها من ميناء كميناء السويرة، ثم إن القرصة البحرية التي كانت تدر أموالًا طائلة تراجعت كثيرًا بسبب التطورات التقنية في صناعة السفن في أوروبا، وخصوصًا منذ مؤتمر فيينا عام 1815⁽³⁴⁾.

كما سبقت الإشارة، انتهجت هذه السياسة لكنها لم تصمد أمام الهجمة الاقتصادية للقوى الأوروبية الفاعلة آنذاك. ولئن استبشرت القوى التقليدية، من تجار وحرفيين من قبائل الجنوب بصورة خاصة، بهذه السياسة الانعزالية الجديدة، وهي كانت أكبر المتضررين من سياسة سلفه، إلا أنها شجعت الملك مع ذلك على المضي في سياسته، فإن الرياح جرت بما لا تشتهي السفن، فأوروبا التي دخلت مرحلة التصنيع بقوة وارتفع فيها فائض الإنتاج كانت تضغط من أجل فتح الأسواق الخارجية لسلعها، والنتيجة كانت أن عاد المغرب مرغماً إلى سياسة الانفتاح على الاقتصاد الأوروبي مباشرة بعد وفاة مولاي سليمان؛ فمولاي عبد الرحمن (1852-1822) أقدم بداية من عام 1824 على العودة إلى إبرام العقود التجارية مع القوى الأوروبية، بل تجاوزها إلى الولايات المتحدة الأميركية، ووقع أول عقد تجاري معها في عام 1836، فتضاعفت قيمة المبادلات ثلاث مرات بين عامي 1820 و1830. وقام من كانوا يعرفون بـ«التجار»، وهم أغنياء التجار من المغاربة اليهود الذين كانت إنكلترا «تحميهم»، سواء بالشراكة مع مسلمين مغاربة أو من دونها، بدور محوري في التجارة مع الأوروبيين، حيث جعلوا من مضيق جبل طارق نقطة التقاء التجار بين أوروبا والمغرب. وبداية من عام 1830، فُتحت صفحة جديدة في تاريخ شمال أفريقيا، وإن لم يكن المغرب الأقصى من أولى ضحاياها مباشرة.

Jean-Louis Miège. «La Course tardive marocaine 1820-1830.» *Revue Maroc-Europe*, no. 11 (34) (1997-1998).

ثالثاً: منعرج القرن التاسع عشر انتصار المحور الأوروبي الإمبريالي وفرض النمط الليبرالي على المستعمرات (الجزائر نموذجاً)

لئن لم تَمَسَّ ما تُعرف بالمألة الشرقية مباشرة بمنطقة شمال أفريقيا، فإنها خلّفت بعضاً من الآثار على الصعيدين السياسي والثقافي فيها، وابت على وجه الخصوص كيف أن نظام اسطنبول ما عاد قادراً على الدفاع عن نفسه، فما بالك بالدفاع عن «إيالاته» البعيدة، كالجزائر وتونس.

1- المسألة الشرقية أو كيف اختُرقت السلطنة من الداخل حركة إصلاح أم حركة إنهاض لا نهضة؟

يقول المؤرخ وجيه كوثراني: «انتقلت (السياسات الأوروبية) في القرن التاسع عشر، ولا سيما من منتصفه، من صعيد المطالبة بالامتيازات الأجنبية التي كان من شأنها تعميق حقوق الملة والتجارة معاً، إلى صعيد المطالبة بحل إشكال جدي هو إشكال ما سمي آنذاك المألة الشرقية، وهي المألة التي بدأت تطرح في الأوساط الدبلوماسية الغربية على قاعدة مشاريع التقسيم، وتحديد مناطق النفوذ على المستوى الاستراتيجي والمصالح الاقتصادية، وتوزيع العمل، خصوصاً التجاري منه، وعلى مستوى الإثنيات والمِلل أيضاً»⁽³⁵⁾؛ فالعمل التجاري الذي انتظم في إطار علاقات التبادل مع أوروبا، كان المجال الأكثر تميزاً لنشاط بعض الإثنيات والمِلل، وكنا أشرنا إلى ذلك بالنسبة إلى مجموعة اليهود في المغرب الأقصى، على سبيل المثال. و«تلك هي، على ما نعتقد»، يقول وجيه كوثراني، «التحديات التي واجهتها السلطنة في شأن تعرض بنيتها للتجزؤ. فكانت التنظيمات محاولة جواب عما آل إليه نظام المِلل، وما آل إليه نظام الالتزام معاً، وفي سياق تاريخي واحد كان قد أبرز عاملاً أساسياً هو غلبة التأثير الأوروبي على

(35) وجيه كوثراني، «إشكاليات في التأريخ العربي للدولة العثمانية ومجتمعاتها: مراجعة للمفاهيم»، ص 35-80، في: العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 70.

مستويات متداخلة، الأمر الذي طرح مسألة الهوية والتابعة العثمانية بطريقة درامية وحادة⁽³⁶⁾.

وبالفعل، كان من المؤشرات العملية التي مهدت لتقديم «العلاج» النهائي إلى «الرجل المريض» الانفتاح على الغرب المصنع والحداثي والمتأهب للانقضاء على كل ثغرة يتركها النظام العثماني، في سبيل توظيفها في سياق المألة الشرقية⁽³⁷⁾؛ فأولى البعثات الدبلوماسية التركية إلى الغرب بدأت مع مطلع القرن التاسع عشر، ومعها تم تدشين عهد التمثيلات الدائمة في أكبر العواصم الأوروبية، حيث حضر السلطان عبد العزيز بنفسه حفل افتتاح المعرض العالمي في باريس في عام 1867، إلى جانب نابليون الثالث والإسكندر الثاني وملك بروسيا غيوم الأول وملك إيطاليا فيكتور إيمانويل الأول وأمير الغال⁽³⁸⁾. وانتشر استعمال اللغات الأوروبية، وخصوصاً الفرنسية، بين الطبقة المثقفة العثمانية بفضل زياراتهم المتكررة للمدارس والجامعات الأوروبية. هذا التوجه انتشر شيئاً فشيئاً داخل أوساط الطبقة المتوسطة من السلطنة، كما نشأت مظاهر جديدة للسياحة سهلتها سكك الحديد التي بدأت في الانتشار والتمدد. وتفتن النمساويون إلى هذا التوجه الجديد لدى الأتراك، فطبعوا منشورات باللغة التركية موجهة إلى زوار مدينة بودابست، «بوابة الغرب».

إن حب الاطلاع هذا والشغف بالتعرف إلى الآخر الغربي يندرجان ضمن مشروع تحديثي للدول بدأ من مصر ثم انتقل إلى السلطنة العثمانية والولايات التابعة لها، وكذلك بلاد فارس، وبلاد الهند الواقعة تحت الاحتلال البريطاني. كان هذا المشروع يهدف إلى إصلاح المؤسسات وإنجاز منظومة تعليمية جديدة وإعادة هيكلة الجيش وإصلاح المنظومة القضائية من خلال دراسة النماذج الأوروبية وتقليدها. وتزامن ذلك المجهود مع اهتمام كبير بالبُعد الفكري؛ فحركة الإصلاح، وهي حركة إصلاحية قادها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وغيرهما، كانت تهدف إلى بيان أن لا تعارض بين الإسلام والعلم وحتى الحريات السياسية. وكان

(36) المرجع نفسه، ص 70.

(37) حول المألة الشرقية، يُنظر بالخصوص:

Jacques Frémieux, *La Question d'orient* (Paris: Fayard, 2014).

(38) إدوار السابع بعدما اعتلى العرش.

هذا الحراك الفكري يحاول إرساء وجه إسلامي متصالح مع الحداثة من خلال إعطاء دفع صريح للاجتهاد وإعادة قراءة النص التراثي الإسلامي، وهو الأساس الذي انتظمت عليه الأسرة والمجتمع المسلمين. وكان الإصلاحيون كلهم مبهورين بالحرية التي لمسوها وهم يتجولون في أوروبا، حتى أن أغلبهم تمنى أن يرى ما عايشه في أوروبا يتحول إلى واقع في بلدانهم، مثل إرساء نظام برلماني وإدارة تشغل على الطريقة الأوروبية.

مما لا شك فيه أنه لا يمكن مجهود المصلحين ولا حتى التطور السريع للأقليات غير المسلمة أن يؤتيا أكلهما في وقت وجيز. وبات من المؤكد تراجع (المشرق/ الشرق كقوة وكذلك كثقافة؛ ففي عام 1884، كان إيليزي روكلي (E. Reclus) مقتنعاً أشد الاقتناع بفقدان الشرق القدرة على استعادة المبادرة أمام الغرب الذي تجاوزه. وهكذا يستمر المسار التاريخي الذي بدأ مع الحروب الصليبية، التي يرى فيها روكلي، وهو «الانتكليريكالي»، ظاهرة تاريخية صرفاً. هذا المسار يراه متواصلًا باستثناء ما انتابه من انقطاعات ظرفية سببها الهجومات المعاكسة الإسلامية بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر. وما يفسر ذلك هو اهتمام الأوروبيين بالبحث عن طريق الهند عبر سواحل أفريقيا، وكذلك اكتشاف أميركا، الأمر الذي سمح للمسلمين في الشرق، في رأيه، بتنفيذ هجوماتهم على الغرب. لكن روكلي يقول: «إن ضغوطات الغرب على الشرق هي في الوقت الحاضر أقوى من أي وقت مضى»، ثم يضيف: «إن المد التراجعي الحضاري نحو الشرق، الذي أعاد ربط المجر ودول الدانوب واليونان وروسيا بثقافة أوروبا وحركة التصنيع فيها، سيواصل نحو الفرات وهضاب إيران»⁽³⁹⁾.

وكان القرن التاسع عشر أيضاً زمن المنفى بالنسبة إلى المسلمين؛ فجزء منهم طُرد من البلقان بعد استقلال المقاطعات التابعة للإمبراطورية العثمانية: مليون ونصف مليون نسمة غادروا شبه جزيرة البلقان بعد انتفاضات وحرب 1876-1878، ثم أضيف إليهم مسلمو جزيرة كريت في بداية القرن العشرين، ثم هاجر كثير من مسلمي أوروبا بعد فترة 1912-1913 بسبب فقدانهم حماية السلطان وكذلك الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها. كما جاء مسلمون آخرون من القوقاز

بعد أن طردهم المحتلون الروس خوفًا من أن يطلبوا نصرة الأتراك أو الإنكليز إن هم انتفضوا، وأخيرًا، استقر 500,000 شركي في السلطنة بين عامي 1881 و1914.

إذا كانت هذه الهجرات إلى السلطنة تعبر عن اعتبار الإمبراطورية العثمانية دولة المسلمين جميعًا، فإن هجرات أخرى أسهمت في تقوية هويات مختلفة عنها؛ فعلى الرغم من بقاء الجوالي اليهودية والمسيحية على ولائها للسلطان العثماني، فإنها بدأت تتأثر تأثرًا شديدًا بالثقافة الأوروبية، وخصوصًا الفرنسية منها، واقتربت كثيرًا من الأقليات الأوروبية التي كانت في السلطنة وتعمل في التجارة بصورة خاصة، كما في مصر التي كان يعيش فيها 147,000 أوروبي في عام 1907، منهم 63,000 يوناني و33,000 إيطالي و20,000 بريطاني. وإذا استثنينا الجزائر، التي سنعود إليها لاحقًا بوصفها نموذجًا لمنعرج القرن التاسع عشر في شمال أفريقيا، فإننا نتساءل عن طبيعة مؤشرات ذلك الانفتاح على الغرب في الإيالة التونسية، علمًا أن الهامش يتأثر بالمركز بصورة دائمة.

2- تونس ثم المغرب تحت الحماية الفرنسية

لعل أبرز نتائج هذا «الانفتاح» على الغرب كان في تونس؛ ففي هذه الأخيرة، تميز القرن التاسع عشر بتصاعد الضغوط الأوروبية على «الإيالة»، وكان على الحكام أن يسايروا ما عرفته أوروبا من إصلاحات سياسية وتشريعية، ومنها عهد الأمان⁽⁴⁰⁾. ولم تكن البلاد مهيأة لهذه الإصلاحات المفروضة عليها، وبين التاريخ أن محاولات الإصلاح هذه، وإن جعلت تونس تميز من غيرها بالريادة في هذا المجال (دستور 1861 مثلاً)، فإنها أحدثت في التوازنات الداخلية شرخًا سياسيًا واقتصاديًا أدى في النهاية إلى احتلال البلاد في عام 1881.

(40) نص عهد الأمان أنه يتوجه إلى جميع سكان تونس، أيًا تكن دياناتهم وأجناسهم وجنسياتهم، بما يعنيه ذلك من مسلمين ويهود، تونسيين وأجانب، إذ إنه ينص على مساواة الجميع في مسائل الضرائب والرسوم الجمركية، ويقر كذلك الحرية في ممارسة النشاط التجاري والتملك، شريطة الالتزام بالقوانين العامة. والحقيقة أن هذا النص جاء لخدمة الجوالي الأجنبية ومن كان يسير في فلكها، ومع ذلك كان في إمكانه، خصوصًا بعد صدور دستور عام 1861، أن يسهم في تطوير الحياة السياسية.

كانت إصلاحات حمودة باشا⁽⁴¹⁾ وخير الدين باشا التونسي في تونس⁽⁴²⁾، وبقية الإصلاحات في مناطق أخرى من البلاد العربية، كافية لنشوء نخب عربية صغرى من المثقفين والتجديدين الذين بدأوا يتشربون المبادئ والأفكار السياسية الجديدة، وبدأ تداول كثير من المصطلحات والتعابير السياسية والدستورية الجديدة. لكن «لا بد أن نبه» - يقول كوثراني - «إلى أن العرب قد سبقوا غيرهم من أبناء المنطقة في بث الأفكار السياسية والمبادئ الدستورية الجديدة، وكان تأثيرهم بالأوروبيين سباً قاً جداً، وقد بدأ منذ النصف الأول من القرن 19، بحكم العلاقات الجغرافية وتبدل أنظمة الحكم اللامركزية في كل من مصر وتونس ولبنان خصوصاً»⁽⁴³⁾.

في عام 1861، أعلن محمد الصادق باي الدستور التونسي الذي نص على بنود جديدة لتأسيس مجلس أعلى وهيئات استشارية عليا، فضلاً عن مرافق خدمية وعلاقات وامتيازات أجنبية. ويُعد خير الدين باشا التونسي من أبرز الشخصيات التونسية في القرن التاسع عشر، وواحدًا من الذين ارتبطت بهم الحياة الإصلاحية، وكانت له ثقافته المستنيرة وتأثر بالتنظيمات العثمانية، وكان برنامجه إصلاحياً في إطار الدولة العثمانية، مع إيمانه بضرورة الاقتباس من الغرب، مشدداً على الشريعة الإسلامية ومقترحاً إلغاء الحكم المطلق، «إلا أن الاستنارة لم تأت إلا متأخرة جداً، وكانت خطواتها غير كاملة، بفعل الخطوط الحمراء التي كان المجتمع لا يقبل بتجاوزها أبداً. وكانت 'الحريات' المتنوعة، الشخصية والاجتماعية والسياسية والفكرية، محظورة على مجتمعاتنا، إذ

(41) هو خامس بنيات تونس الحسين من 26 أيار/ مايو 1782 إلى 15 أيلول/ سبتمبر 1814.

(42) أحمد رموز الإصلاح في تونس، وقد ترك لنا حيلة تأملاته وأفكاره الإصلاحية في كتابه الشهير أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك. كان خير الدين باشا إدارياً مثقفاً، ومفكراً إصلاحياً، وتقوم حركته الإصلاحية على دعامتين رئيسيتين: الأولى ضرورة التجديد والاجتهاد في الشريعة الإسلامية بما يتلاءم مع أوضاع العصر وأحوال المسلمين ويتفق مع ثوابت الشريعة وتحقيق مقاصدها. والثانية ضرورة الأخذ بالمعارف وأسباب العمران الموجودة في أوروبا، لأنها طريق المجتمع إلى النهوض، وإذا كانت هذه الطريق تتطلب تأسيس الدولة على دعائمي الحرية والعدل، فإن هاتين الدعامتين تُعدان أصليتين في الشريعة الإسلامية، وليستا غريبتين عن المجتمعات التي بنادي بإصلاحها.

(43) كوثراني، ص 88.

تواجهها دومًا التقاليد الموروثة التي لا تقبل التغيير أبدًا⁽⁴⁴⁾. وبالفعل، كانت فرنسا الاستعمارية التي احتلت الجزائر منذ عام 1830 تترصد بتونس، وما إن أصبحت الفرصة سانحة حتى انقضت عليها.

بدأت فرنسا هجوما على تونس في عام 1881، ولم يتب لها الأمر إلا في عام 1883، بتوقيع اتفاق المرسى الذي أصبحت تونس بمقتضاه تحت الحماية الفرنسية. وكان المقيم العام، وهو موظف سام فرنسي، مكلفًا بإدارة سياسة تونس الخارجية تحت الحماية الفرنسية، ولكنه سرعان ما تحول إلى الحاكم الفعلي للبلاد وإن حافظت الأخيرة، شكليًا، على هياكلها الإدارية القديمة، ولم تنج من إدارته المباشرة إلا مصالح الشؤون الدينية. ولئن حافظ أعيان البلاد (الدينيون والمدينيون) على مواقعهم في الإدارة المحلية وفي الجامع الأعظم - جامع الزيتونة - وفي المحاكم الشرعية، فإن التونسيين شعروا بإقصائهم عن إدارة شؤون بلادهم، فشرعوا في التنديد بالممارسات الفرنسية منذ عام 1890. وكان بعضهم يأمل بدخول المدارس الفرنسية حتى يسهم قانونيًا في إدارة البلاد، ومثل ذلك أحد مطالب «الشباب التونسي»، في معنى لتعلم اللغة الفرنسية والتمكن من الآليات السياسية والاقتصادية الضرورية للخروج من وضع المحتل إلى وضع المشارك في إدارة البلاد، ولهذا الغرض دخل بعضهم المدارس الفرنسية.

كان الوضع الديموغرافي الخاص بالأوروبيين الموجودين في تونس مختلفًا عن الوضع في الجزائر ما قبل عام 1920؛ فعدد أفراد الجالية الإيطالية كان مرتفعًا، بل ربما فاق عدد الفرنسيين، وكانوا يخضعون لقوانين واتفاقيات سابقة لعهد الحماية (معاهدة 1896). واستمر هذا الوضع حتى عام 1926، وحاولت فرنسا تشجيع التجنيس لكنها لم تنجح في الأوساط المسلمة التونسية. أمّا في ما يتعلق باليهود، فإن فرنسا استبعدت نهائيًا إمكانية تطبيق قانون كريميو (Cremieux) على يهود تونس نظرًا إلى ما أثاره من صعوبات في الجزائر؛ إذ أبدى المستعمرون الفرنسيون خشية أن يقاسمهم المجنون امتيازاتهم، فصدر الأمر الرئاسي لعام 1906، القاضي بتمكين اليهود من الجنسية الفرنسية بشروط، كالزواج من فرنسية أو تأدية واجب الخدمة العسكرية، كمحاولة انتقائية لتجنيس يهود تونس.

(44) المرجع نفسه.

كان من شأن تردي الأوضاع المعيشية، ومحاولات فرنسا الاستعمارية للسيطرة على مفاصل الحكم ووضع يدها على الممتلكات العامة والخاصة، في تناقض واضح مع اتفاق الحماية الموقعة في عام 1883، أن جعلاً بعض أفراد النخبة التونسية، خصوصاً من فئة الشباب، يطالبون بإصلاحات في إطار نظام الحماية، فظهرت حركة مطلبية سميت حركة «الشباب التونسي» كان علي باش حانية أحد مؤسسيها، وكانت نشأتها في أوساط الشباب من خريجي المنظومة التعليمية الجديدة، الذين شعروا بإقصائهم عن إدارة شؤون بلدهم وهم الأحق بذلك. ولا يخفى على دارس هذه الحركة تأثيرها بحركة الشباب التركي⁽⁴⁵⁾. وفي موازاة حركة الشباب التونسي، أسست بعض الجمعيات التي كانت ثقافية في ظاهرها ولكنها لم تكن بمنأى عن الشأن السياسي، فكانت نشأة أولها في مدارس توخت نظاماً تعليمياً عصرياً ومتطوراً، مثل المعهد الصادقي الذي تخرج فيه طلاب من أمثال علي باش حانية، الذي أصبح عضواً ناشطاً في جمعية قداماء الصادقية ثم أصبح، إلى جانب البشير صفر، من مستيري الجمعية، جاعلاً منها فضاء لتدارس الأوضاع الاجتماعية والسياسية بعد الاحتلال.

في 7 شباط/ فبراير 1907، أصدر علي باش حانية أول جريدة باللغة الفرنسية تحت اسم *Le Tunisien* وتولّى رئاسة التحرير فيها. ومع وصول الشيخ عبد العزيز الثعالبي في عام 1909، صدرت النسخة العربية للجريدة بعنوان التونسي وكان آخر عدد منها في 13 آذار/ مارس 1912، في إثر نفي مؤسسها بسبب حدوث مصادمات مع سلطة الحماية في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1911، في أثناء محاولة تجيل مقبرة الزلاج عقاراً تابعاً للبلدية لتصرف فيه لاحقاً. وبقيت فرنسا على هدوئها، فالوضع العالمي كان متشنجاً، وكانت هي مشغولة باحتلال المغرب الأقصى لتضيفه إلى إمبراطوريتها الاستعمارية التي أخذت تتوسع.

لم يُدخل المغرب إلى الوصاية الأجنبية ولم تُحتل أرضه إلا بداية من عام 1912، وفي أحوال كانت الحركة الاستعمارية في أوج عنفوانها. لذلك، لم يدخل

(45) تكونت الحركة من خريجي المدرسة الصادقية الذين واصلوا تعليمهم في الخارج، وفي مقدمهم علي باش حانية وبشير صفر وعبد الجليل الزاوش وخير الله بن مصطفى، إلى جانب زيتونيين أمثال الشيخ عبد العزيز الثعالبي. جاءت حركة الشباب التونسي في سياق حركة الإصلاح التي نشأت مع خير الدين باشا وأحمد بن أبي ضياف ومحمد بيرم.

المغرب الأقصى في المنعرج الخطير مباشرة إلا في بداية القرن العشرين، أي قبل أعوام قليلة من اندلاع الحرب العالمية الأولى التي تغير العالم إثرها. وهكذا دشن المغرب مرحلة الحماية أو الاحتلال المقنع، كما هو الشأن في تونس، بما سُمّي «عهد ليوناي ومولاي يوسف، 1912-1918».

نعم، كان للماريشال ليوناي الدور الأبرز في نسيج خيوط السياسة الاستعمارية في المغرب؛ إذ أرادها مختلفة عما جرى ويجري في الجزائر على وجه الخصوص: نشر الحضارة الفرنسية مع احترام شخصية البلد المحتل!!! . وفي موازاة بط فرنسا نفوذها في المغرب، شرع ليوناي في تنفيذ مشروعه «الحضاري» وتغيير البلد من «متخلف إلى متحضر»، كما كان يردد، بدءًا بإبدال السلطان حفيظ بواحد من إخوته، وهو مولاي يوسف (1912-1927)، السلطان الشاب الذي نال رضا ليوناي وتفاعل معه إيجابيًا، وكان من أبرز الفاعلين في تأسيس جامع باريس والمعهد التابع له⁽⁴⁶⁾.

اختار ليوناي في عام 1914 الرباط عاصمة جديدة عوضًا عن فاس الملية بالتاريخ والعلماء، فكان أول قراراته تطوير شبكة المواصلات وعصرنتها، وتجهيز الموانئ لجلب المستثمرين من فرنسا، وبدء التركيز على الإنتاج الموجه للتصدير. كما أنه اهتم بالجانب المعماري، فحافظ على المدن القديمة، لكنه استصدر ظهيرًا في 31 تموز/ يوليو 1914 يقضي بانتزاع الأراضي لبناء مدن جديدة على الطريقة العصرية، فأخذ المشهد الحضري في المغرب يتغير، وبدأت المدينة الأوروبية تتوسع على حساب المدينة العتيقة بل تخنقها.

في الحقيقة لم يكن احتلال تونس ثم المغرب من أبرز المنعرجات الخطيرة والمؤثرة في المسار الذي عرفته المنطقة منذ بداية القرن التاسع عشر؛ فالمنعرج الحقيقي بدأ باكراً مع احتلال فرنسا الجزائر في عام 1830، ومنذ ذلك التاريخ

(46) صالح علواني، «تأسيس مسجد باريس 1922-1926: إنجاز معماري وثقافي بعد الحرب الكبرى»، في: مئة عام على الحرب العالمية الأولى: مقاربات عربية، مج 2: مجتمعات البلدان العربية: الأحوال والتحويلات (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 339-360.

ظهر مصطلح شمال أفريقيا عوضًا عن المغرب الإسلامي أو بلاد المغارب، لكأن المستعمر أراد إلغاء كل خصوصية للمنطقة وضم الضفة الجنوبية للبحر المتوسط إلى الضفة الشمالية، متحكمًا في الحوض الغربي للمتوسط بأكمله تقريبًا.

3- احتلال الجزائر وانعكاسات ذلك في المنطقة

في الجزائر، لم يكن العثمانيون يمثلون إلا نبة ضئيلة جدًا من العدد الإجمالي للسكان، ولكنهم تمكنوا من البقاء حاكمين للبلد حتى عام 1830، وكان مردّ ذلك إلى استراتيجية حكمهم التي تمثّلت في السيطرة على المدن والإبقاء على المنظومة القديمة في إدارة باقي البلاد، فكانت الزعامات القبلية وما تفرزه من أعيان كفيّلين بتكوين الرابط الضروري بين المحلي والمركزي، مع تدخّل خفي للدايات، متوخين سياسة «فرق تسد». وهكذا، لم تجد الإدارة المركزية، التي سيطر عليها الأتراك، نفسها في مواجهة مباشرة مع أغلبية السكان الذين كانوا لا يقبلون بأن يوسهم الأجنبي ويتحكم فيهم.

وفي ما بين عامي 1870 و1914، واثّر ثورة المقراني (1870)، أصبح الاقتصاد الجزائري، ولا سيما الإنتاج الفلاحي، موزّعًا بين كبار الملاك، وأغليتهم اللاحقة من المستعمرين. أمّا أبناء البلد، فبقيت ممتلكاتهم صغيرة وأساليب إنتاجهم تقليدية. ومن الناحية الديموغرافية، تقلص عدد السكان الجزائريين مع بداية الاستعمار بسبب مقتل عدد كبير منهم خلال مقاومتهم إياه بشراسة، وبسبب هجرة آخرين إلى خارج البلاد رفضًا لحكم المسيحيين. لكن مع فرض إجراءات تلقيح الأطفال، تقلصت نسبة الوفيات وارتفع عدد السكان بعد سبعينيات القرن التاسع عشر. ونتجت من ذلك كله حركة نزوح كبيرة نحو المدن، ولا سيما المدن الساحلية التي أصبحت شبه مدن موانئ، مثل الدار البيضاء والجزائر وتونس. وتضخم عدد سكان بعض المدن التي توافد عليها كثير من الأوروبيين إلى درجة أن أصبح عددهم يفوق عدد السكان الأصليين في بعض المدن، مثل الجزائر ووهران⁽⁴⁷⁾.

كانت فرنسا مصممة على احتلال الأرض والعقل الجزائريين معًا، فبدأت بالأرض، ثم توجهت نحو محاولة تحطيم مقومات الشخصية الجزائرية وطمس كل ما يمكن أن يساعد في المقاومة ونشأة الوعي؛ فمع حلول الاستعمار الاستيطاني، ظهرت في الجزائر سياسة اقتصادية ذات طابع رأسمالي ليبرالي بعد أن كان الاقتصاد المحلي قائمًا على الفلاحة والرعي والصناعات الحرفية وتجارة القوافل. وقضى المستعمر الفرنسي على الربيع العيني، أو كاد، ونما الربيع النقدي. وكانت ثقافة الاكتفاء بالقليل هي السائدة منذ العهد الروماني إلى غاية دخول الاستعمار، الذي طوّر أساليب الإنتاج وحالاته، فظهر نمطان من الإنتاج الفلاحي، كان أحدهما رأسماليًا كولونياليًا.

قام العسكريون بتنفيذ الهدف الأول، بينما أُسند تنفيذ الهدف الثاني إلى رجال الدين، وكان أهمهم في تلك الفترة شارل لافيغري، وإلى طاقم الباحثين من الأنثروبولوجيين والعسكريين والمدرسين الحاملين لواء «التنوير». ولعل ثورة المقراني قامت على أسس ومبادئ المواطنة الشرعية والمشروعة ضمن تعاليم الدين الإسلامي وفضاءات الاجتهاد التاريخي الحضاري، الذي يجعل من الأرض مجالًا شاملاً للتعبير عن الهوية والذاتية والخصوصية، حينما يتعلق الأمر بالجهاد والتضحية. وما القطيعة التي أحدثها الاستعمار الفرنسي عبر مشروعه الاستيطاني الضخم للمجتمع الجزائري وعبر بوابة سياسة الاستيطان المنظم إلا بديلًا أيديولوجيًا جديدًا يحمل في ثنايا استراتيجيته خريطة قلب هذه الأوضاع والأحوال رأسًا على عقب، وهذا لا يتأتى إلا من طريق تغيير البنية التحتية لعلاقات الملكية الجزائرية وتغيير علاقات الإنتاج، حيث يسهل على المستعمر في ما بعد التأسيس لنظريات اقتصادية وتجارية من مستويات قيمة جديدة وأبعاد اجتماعية. وجرى فرض هذا الشكل الاستيطاني من أجل تحقيق هدفين: أحدهما إضعاف الروح الجماعية بين الجزائريين تحت غطاء توزيع أراضي القبيلة الواحدة للقضاء على وحدة القبيلة، والآخر نقل هذه الأراضي إلى أيدي المستعمرين من أجل إضعاف الملكية الجماعية والحد من نفوذها الاجتماعي والحضاري والتاريخي.

اتّبع فرنسا سياسة الاحتواء وتقييم المواطنين على أساس جنسي وعرقي، متهجّة فرضية التميز الفيزيولوجي بين العرب والبربر في القرن

التاسع عشر، وموظفة في ذلك المناهج التربوية والبحوث الأكاديمية في التاريخ والأنثروبولوجيا والآداب، ومركزة على تعليم الأهالي كل شيء ما عدا الإسلام. كما أنها اتبعت سياسة همجية رهيبة لا لبس فيها، قامت على الاستغلال المنظم للأحقاد بين العرب والبربر، بما يؤدي في النهاية إلى دمج القبائل بهدف تحجيم العرق العربي، مؤكدة استراتيجية سياستها البربرية؛ فبعد غزو الأرض، كان غزو الأفكار، وهما الركيزتان الأساسيتان للفكر الكولونيالي، إلى جانب محاولة تغيير التركيبة الديموغرافية⁽⁴⁸⁾ واستهداف اثنين من مقومات الشخصية الجزائرية: اللغة والدين؛ ففي حين كان اتفاق 1830 ينص على حرية المعتقد، كانت السياسة الفرنسية مصممة على تدجين الشعائر الدينية للجزائريين المسلمين، وكانت فرنسا تهتم المسلمين في الجزائر بأنهم متعصبون لدينهم. وكان مما زاد الأوضاع تشنجًا الاستيلاء على الأحباس كأول إجراء من إجراءات القمع ابتداءً من عام 1830، ناهيك بأن نية كبيرة من ممتلكاتها بيعت لتمويل الحملة الاستعمارية، وبذلك دشت فرنسا حركة تنصير واسعة أرادت لها منطلقًا لتنصير قارة أفريقيا⁽⁴⁹⁾.

حين وطأت فرنسا الجزائر، أيقنت الكنية أن الفرصة أصبحت سانحة لاستعادة مجد قديم لها في شمال أفريقيا، وتنهأت لإنجاح رغبتها من خلال حفريات تبحث من خلالها عن الآثار التي تعيدها إلى سالف عهدها، كما أنها توجهت إلى العمل الاجتماعي، متغلة حاجة الفقيرين إلى المساعدة. وكانت البداية تتم بالحماسة، وسيطرت عليها الأفكار المبقة عن الإسلام والمسلمين، وكانت جلها سلبية. ولكن مع بداية مرحلة الاستعمار الفرنسي للجزائر، لم تكن معرفة الطاقم الكني الذي رافقها بثقافة البلاد ولغتها تمنح لها باختراق النسيج الاجتماعي. وعلى الرغم من ذلك، كان الشعور السائد هو استغلال الفرصة

(48) مرسوم كريميو (24/10/1870) الذي يمنح المواطنة الفرنسية لليهود الجزائريين. وبمقتضى هذا المرسوم تعاضم عدد المعمرين، وقوي نفوذهم الاجتماعي والاقتصادي، حيث جرى تسهيل تمويل الأراضي لحسابهم. ومكتهم سياسة الإلحاق في عام 1882 من نيل جميع امتيازات المواطنة الديمقراطية الأوروبية، وكان من جراء ذلك أن ارتفع عدد القرى الاستيطانية بين عامي 1870 و1877 إلى أكثر من 198 قرية، وتجاوز عدد سكانها الـ 30,000 مستوطن.

(49) تفيد الدراسات التاريخية التي تناولت هذا الموضوع بأن لافيغري حرص على جعل الجزائر بابًا لتنصير القارة الأفريقية، التي أرسل إليها عددًا من البعثات التبشيرية، حتى حين وفاته في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر 1892.

لإحياء إرث القديس أوغسطين. وفي هذا الصدد يقول دويش (Dupuch)، أول أسقف عُيّن في الجزائر في 8 آب/أغسطس 1838: «يجب أن تكون رسالتنا بين الأهالي، وينبغي علينا أن نعرفهم بدين أجدادهم الأولين من خلال الخدمات الخيرية»⁽⁵⁰⁾. وفي محاولة منه لتوظيف الرموز الدينية واختراق المخيال الجمعي للمسلمين الجزائريين، استجلب بعضًا من رفات القديس أوغسطين (يده اليمنى) في عملية مدروسة للتأثير في العامة. ولئن وجدت هذه الحركة الاستعراضية رواجًا لدى المسيحيين وكنيستهم، فإن الأهالي عبروا عن امتعاضهم من هذا التحدي الصارخ لمعتقداتهم الإسلامية، ولكن المبشرين والساسة آنذاك تبادوا في التحدي واستفزاز المشاعر، معتبرين تنصير الشعوب الإسلامية جزءًا مهمًا من مفاتيح البطرة الأبدية على المستعمرات.

وفي محاولة لتجاوز عقبة اللغة، عملت الكنيسة منذ البداية على اختراق التحصن الاجتماعي الذي ميزه الاحتراس، بتوظيف عرب مبحين إلى جانبها، باعتبارهم الأقرب إلى الأهالي؛ إذ رافق الحملة الاستعمارية نحو الجزائر ستة عشر قسيسًا، كان بينهم القس السوري زكّار وأخو بطريرك بيت المقدس، مع مسيحين عرب آخرين تولوا مهمة الترجمة. وكانت التوصيات المتكررة التي نقلها العارفون بالتشير في الجزائر، أن «أنجلة» شعب ما لن يتسر لها النجاح إلا عبر لغته، ولا يكفي أن يكون المبشر بشوشًا. وفي انتظار أن تبدأ المرحلة الأكثر إمعانًا في التنصير بجميع الوسائل، والتي دشنها لافيغري (1825-1892)، كان لكل من دويش والأسقف بافي الذي خلفه، بصماته المحتشمة عمومًا والمحدودة في المكان. وربما كان بافي قد استفاد من التقدم الذي أحرزته الجيوش الغازية ببطء نفوذها على الجزء الأكبر من البلاد ليأدر إلى بدء أشغال بناء الكنيسة المعروفة بالسيدة الأفريقية، والتي فتحت أبوابها في عام 1872، أي بعد بعد وفاته، وكان ذلك بحضور لافيغري.

مع وصول لافيغري إلى الجزائر العاصمة في 15 أيار/مايو 1867، كان قد مرّ على الجزائر 37 عامًا من الاستعمار الفرنسي. وهو لخص مشروعه بقوله:

(50) عبد الرحيم الجزائري، «تاريخ حركة التنصير في الجزائر: شواهد وحقائق»، ملف «التنصير في الجزائر»، من إعداد عماد المهدي، المشرف على موقع «فرسان التوحيد»، في:

<http://www.humas.org/vb/showthread.php?p=18702>

«تكون المبادرة مع المبشرين، لكن المهمة الثابتة والدائمة يتولاها الأهالي الأفارقة بأنفسهم، ممن سيصيرون مبشرين ومبشرين»⁽⁵¹⁾. وتزامن مجيء لافيجري مع تفاقم المشكلات الاجتماعية وانتشار الأمراض والأوبئة وكثرة المتشردين وثبت فرنسا نفوذها في البلد⁽⁵²⁾. وفي رسالة كان قد وجهها إلى رهبان الجزائر قبل وصوله إلى الجزائر في 5 أيار/ مايو 1867، قال: «سأتيكم إخواني في ساعة مشهورة لتاريخ أفريقيا المسيحية، إن الكنيسة وفرنسا متحدتان على إحياء الماضي».

توصل لافيجري إلى إقناع السلطات السياسية الفرنسية في الجزائر بأهمية التنسيق بين الطرفين من أجل مصلحتهما المشتركة، فكانت اتفاقاته مع قادة الجيش الفرنسي في الجزائر - في ما يعرف في الأدبيات التاريخية بجلسة «على نخب الجزائر» (Toast d'Alger)⁽⁵³⁾ في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1890 - كمقترح مصالحة وتحالف دائمين بين الكنيسة وفرنسا. وفي إثر تطورات العمل المسيحي في الجزائر، تطلع لافيجري إلى تونس، وهو الذي كان له دور أساسي في التمهيد لنظام الحماية فيها، لما كانت تمثله من رهان لبعث كنيسة قرطاج. وبدخول تونس في نظام الحماية، صار الشأن المسيحي من مشمولات الكنيسة الفرنسية، فولى البابا ليون الثالث عشر لافيجري مهمات تونس، إضافة إلى مهماته في الجزائر. وأنشئت للغرض هذا مدارس عدة، وأحيي عدد من المجلات، سواء في عهده أو في وقت لاحق، ولعل المتبقية منها إلى اليوم هي مجلة *IBL*، التي أعيد إصدارها

(51) «Les Missionnaires sont surtout des initiateurs. Le travail de longue durée sera accompli par les Africains eux-mêmes une fois qu'ils seront chrétiens et apôtres.» Lavigerie, «Instructions aux missionnaires», p. 250, dans: Alyward Shorter, *Les Pères blancs au temps de la conquête coloniale. Histoire des missionnaires d'Afrique 1892-1914*, traduit de l'anglais par Gérard Guiraudin, Mémoire d'église (Paris: Karthala, 2011), p. 163.

(52) من زلزال البليدة إلى هجوم الجراد على سهل متيجة والمناطق المجاورة له، ثم الجفاف ووباء الكوليرا والنفوس، كانت النتيجة انتشار الجوع الذين أصبحوا يقتاتون بالجذور والأعشاب، حتى بلغ الأمر درجة القتال على مزاب المستعمرين (المستوطنين الفرنسيين) في المدن. وتحول الناس إلى شبه هياكل عظمية تمشي فوق الأرض، حتى أن الجائع كان يعتدي على الفرنسيين لابتغاء الاعتداء وإنما لأجل أن يساق إلى السجن ليضمن فيه قوته بصقة متظمة.

(53) كتب فالكوني في عام 2011 مقالة بعنوان: «Le toast d'Alger du cardinal Lavigerie en 1890» (على نخب الجزائر)، يوضح فيها ملايسات هذا الاتفاق ومآلاته النهائية.

www.etudier.com/dissertations/Le-Toast-d-Alger-68610139.html

في عام 1937⁽⁵⁴⁾. ولبت لافيغري يلخ على إنشاء المشافي والملاجئ، فضلاً عن تشييد المدارس في طول البلاد وعرضها، في مدن بزررت وسوسة والمنستير والمهدية و صفاقس وباجة وجربة. وعهد بالتدريس فيها إلى كهنة «إخوان القديس يوسف»، وبلغ به الحد إلى الإنفاق من ماله الخاص على تلك المشروعات، كما أنشأت «أخوات صهيون» (Socurs Sion) أكبر معهد في تونس عام 1882.

أيقن المحتل الفرنسي أن الذي يقاومه في الجزائر هو الإسلام أكثر من أي طرف آخر؛ فهو كان يرمي إلى أن يكون من المتصرين الجزائريين، عرباً وبربراً، طابوراً خاصاً، يمدّه بما يحتاج إليه من المعلومات، متى احتاج إلى ذلك. كما شكّلت الكنائس التي أنشأها حيث أمكنه ذلك، بالنسبة إليه مراكز مراقبة متقدمة، والأهم من ذلك كله، أنه كان يهدف من وراء التنصير إلى اتخاذ الدين رابطة تلغي ذلك الاختلاف القائم بين الجزائريين والفرنسيين بسبب اللغة والعرق، وذلك حتى يتمكن من تأييد احتلاله الجزائر. هذا التحالف الاستراتيجي بين الكنيسة والاستيطان عرف كثيراً من التطورات، الأمر الذي جعل الكنيسة تتبع استراتيجيات مختلفة باختلاف الأوضاع والإحساس بدرجات القبول أو الرفض، وتقلّبت في خلالها مع شوكة الاستعمار وتوجهاته طمعاً في فرسة الأهالي التي سيراها تنصيرهم.

خاتمة

اختلفت الأولويات في دراسة التاريخ العثماني من بلد إلى آخر، وذلك بحسب الأحوال (السياسية والمادية) والمعارف والمعطيات التاريخية المتاحة. إلا أن السمة المشتركة والسائدة بين مجمل البحوث التاريخية المتاحة هي تأثير الباحثين الشديد، في مرجعياتهم السياسية وموضوعاتهم المعرفية وإمكانياتهم المادية، بالأطر التي حددتها الدولة الوطنية الجديدة المستقلة للفعل والتفكير. وربما حان الوقت لقراءة متأنية وشاملة لمرحلة مهمة من مراحل تاريخ بلاد

(54) في عام 1926، وتحت تأثير الأب مَرْشال (1875-1957)، أسس معهد للدراسات البشرية بمدّة حملة التنصير في شمال أفريقيا بالأدوات اللازمة، حيث كان المبشرون الشبان يُلزمون بدوام أطول لدراسة الدين والعادات الإسلامية وعلوم الشريعة وأخلاق الشعب، وقد مهّد بدوره لميلاد معهد «إبلا» (IBLA) الموجود حتى وقتنا الراهن في منطقة جامع الهواء في العاصمة التونسية.

المغارب دامت أكثر من ثلاثة قرون، ونعني بها الفترة العثمانية في شمال أفريقيا؛ هذا الحضور البارز للباب العالي عن طريق أعوانه من باشوات ودايات وبايات ترك بصماته شاخصة للعيان. ولكن لا يختلف اثنان في أن انعزال الأقلية التركية المتحكمة بالسلطة المركزية عن باقي مكونات الشعب بفئاته المتنوعة جعلها في نظر الأهالي أقلية أجنبية دخيلة ومنفصلة عن الواقع المحلي، ونشأ لدى الأهالي عموماً شعور بالكراهة لهؤلاء الأجانب الذين لا يربطهم بهم سوى دفع الضرائب. ولذلك بدأ ينمو الشعور بالآنا أمام الآخر التركي، وبعبارة أخرى بدأ ينمو الشعور بالانتماء إلى وطن يجمعهم ومصالح تربط بعضهم ببعض.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لم نلاحظ تغيرات ذات معنى في المجتمع الجزائري أو التونسي في العهد العثماني، وذلك للأسباب التي ذكرنا. أما في المغرب الأقصى، فكانت المؤثرات كلها تؤدي كل مرة إلى مزيد من الالتفاف الشعبي حول أمير المؤمنين، الأمر الذي جعل البلاد تحافظ على استقلالها حتى عام 1912 وعلى طابعها التقليدي. وعلى صعيد مغاير، تزايدت أهمية المدن الساحلية على حساب المدن الداخلية، وذلك في جميع بلاد المغارب، بفعل التحولات المجالية والاقتصادية التي فرضتها المبادلات مع الجانب الأوروبي، والتأثير الأهم الذي لوحظ كان في المدن التي استقبلت الوافدين الجدد، كالأندلسيين واليهود الإسبان؛ فالوضع الاجتماعي تميز بالاستمرارية، على الرغم من أن تغييرات حدثت لكنها كانت بطيئة، بحسب رأي فرنان بروديل، إذ لم يكن للمدينة المغاربية الوزن الديموغرافي الكافي لتحدث تغيرات جوهرية في مجتمع بقي تقليدياً. أما المنعرج الحقيقي، فبدأ مع احتلال الجزائر في عام 1830. وكان ذلك المؤشر الأبلغ في هيمنة محور شمال - جنوب، وفرض هيمنته على جميع الصُّعد، محققاً بذلك نجاحات متفاوتة. ولم تتضح معالم التغيرات الحقيقية إلا بعد عام 1920، عندما استفردت فرنسا بمتعمراتها، وضربت نقاط ويلسن الأربع عشرة بعرض الحائط، وأصبحت إلى جانب بريطانيا القوة المهيمنة الأعظم في البحر المتوسط. ولهذه الأسباب مجتمعة لم يكن لاتفاق سايكس - بيكو أي أثر في شمال أفريقيا؛ إذ كانت المنطقة من نصيب فرنسا وحدها وبلا منازع، ولم يكن الاتفاق نفسه سوى الجزء الظاهر من جبل الجليد، المتمثل في «المألة الشرقية» والتمثلات الغربية بشأن المشرق العربي التي كانت أساساً لها.

المراجع

1 - العربية

ابن أبي الضياف، أحمد. إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، 8 ج. تونس: الدار التونسية للنشر، 1990.

خوجة، حسين. الذيل لكتاب بشائر أهل الإيمان في فتوحات آل عثمان. تونس: المطبعة الرسمية العربية، 1908.

علواني، صالح. «انتشار الولاية في بلاد القبائل الرحل وتشكل قبائل مرابطية ما بين القرنين السابع والتاسع الهجريين/ القرنين الثالث عشر والخامس عشر الميلاديين». إنسانيات: المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية. السنة 17. العدد 60-61 (نيسان/ أبريل - أيلول/ سبتمبر 2013).

_____. «تأسيس مسجد باريس 1922-1926: إنجاز معماري وثقافي بعد الحرب الكبرى». في: مئة عام على الحرب العالمية الأولى: مقاربات عربية. مج 2: مجتمعات البلدان العربية: الأحوال والتحويلات. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

_____. «سير الأولياء والصالحين باعتبارهم مصدرًا من مصادر التاريخ الثقافي والاجتماعي في الوسط الريفي». في: التاريخ الشفوي. مج 2: مقاربات في الحقل الاجتماعي - الأنثروبولوجي. إعداد وتنسيق وجيه كوثراني ومارلين نصر. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

كوثراني، وجيه. «إشكاليات في التأريخ العربي للدولة العثمانية ومجتمعاتها: مراجعة للمفاهيم». في: العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

المنصور، محمد. المغرب قبل الاستعمار: المجتمع والدولة والدين 1792-1822. ترجمه عن الإنكليزية محمد حُيدة. الدار البيضاء: منشورات المركز الثقافي العربي، 2006.

هاشم، هشام سوادي. «الجزائر في الذهنية العثمانية: قراءة لوقف الدولة العثمانية من الجزائر في ضوء مناهج دراسة التاريخ في المدارس العثمانية». في: المؤرخ ناصر الدين سعيدوني: رائد الدراسات العثمانية في الجزائر. تنسيق وتقديم ودان بوغفالة. الجزائر: مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، 2014.

2 – الأجنبية

- Alouani, Salah. *Tribus et marabouts: A'râh et walâya dans l'intérieur de l'Ifriqiya entre le I^{er} et le X^e siècles*. Humaniora; 358. Finlande: Academia Scientiarum Fennica, 2010.
- Ayache, Albert. *Le Maroc: Bilan d'une colonisation*. Préface de Jean Dresch. Paris: Editions Sociales, 1965.
- Barr, James. *A Line in the Sand, Britain, France and the Struggle for the Mastery of Middle East*. London: Simon and Schuster, 2012.
- Berque, Jacques. *Ulémas, Fondateurs, Insurgés du Maghreb XI^e siècle*. Paris: Sindbad, 1982.
- Frémeaux, Jacques. *La Question d'orient*. Paris: Fayard, 2014.
- Henia, Abdelhamid. «Le Rôle des étrangers dans la dynamique sociopolitique de la Tunisie XVII^e-XVIII^e siècle: Un problème d'historiographie.» *Cahiers de la Méditerranée*. 15/12/2012. at: <http://cdlm.revues.org/6471>.
- Katan Bensamoun, Yvette. *Le Maghreb de l'empire ottoman à la fin de la colonisation française*. Paris: Belin, 2007.
- Laroui, Abdallah. *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain 1830-1912*. Paris: F. Maspéro, 1977.
- Masson, Paul. *Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresque 1560-1793*. Paris: Hachette, 1903.
- Miège, Jean-Louis. «La Course tardive marocaine 1820-1830.» *Revue Maroc-Europe*, no. 11 (1997-1998).
- Monclécourt, Charles. *Kairouan et les Chabbia 1450-1492*. Tunis: Impr. J. Aloccio, 1939.
- Shorter, Alyward. *Les Pères blancs au temps de la conquête coloniale: Histoire des missionnaires d'Afrique 1892-1914*. Traduit de l'anglais par Gérard Guiraudin. Mémoire d'église. Paris: Karthala, 2011.
- Valensi, Lucette. *Le Maghreb avant la prise d'Alger 1790-1830*. Paris: Flammarion, 1969.
- Windler, Christian. «Diplomatie et interculturalité: Les Consuls français à Tunis 1700-1840.» *Revue d'histoire moderne et contemporaine* (1954), vol. 50, no. 4 (Octobre-Décembre 2003).

القسم الرابع

**جدل العلاقة بين العثمنة والاستقلال
والتغلغل الغربي**

الفصل السابع عشر

الرحالة الغربيون والاكتشافات الأثرية في فلسطين والتمهيد للمشروع الصهيوني (1800-1914)

محمد مرقطن

تُعَدّ كتب الرحالة الغربيين وتقارير الاكتشافات الأثرية التي خطّها رواد علم الآثار والرحالة والحُجّاج الغربيون عن المشرق العربي، خصوصًا فلسطين، والملبّية بقصص المغامرات، من أهم ما يقرأه أهل الغرب. وتُشكّل المادة التاريخية في كتب هؤلاء الرحالة، وإن كانت مليئة بالقصص التوراتي، مصدرًا مهمًا لدراسة تاريخ فلسطين في القرن التاسع عشر.

نهدف في ما يأتي إلى تقديم عرض موجز للمادة التاريخية التي تحتويها كتب الرحالة الخاصة بفلسطين، وأهميتها التاريخية والدوافع الحقيقية وراء جولات هؤلاء الرحالة وأهدافهم، وإيضاح الصورة التي رسمها هؤلاء لفلسطين. والدراسة المتواضعة هذه لا تشمل نشاطات الرحالة وكتاباتهم كافة، بل نكتفي بالتركيز على مجموعة مختارة من بداية القرن التاسع عشر إلى بداية الحرب العالمية الأولى. ثم تعرّج على مسألة العلاقة بين المعرفة العلمية والسلطة الاستعمارية، والدور الذي قامت به المعاهد التوراتية ومعاهد الآثار الغربية في فلسطين، ولا سيما الإنكليزية والألمانية والفرنسية والأميركية منها، وعلاقاتها العسكرية والمخابراتية بحكوماتها لخدمة أهدافها من استعمار فلسطين، وكذلك دورها في خدمة المشروع الصهيوني، والدور الأساسي الذي قامت به هذه المؤسسات في صناعة

«الرواية التاريخية الصهيونية»، وفي بناء «الشخصية اليهودية» وربطها بأرض فلسطين وإعطائها الشرعية التوراتية، وتمهيد الطريق للحركة الصهيونية، مع إعطاء أمثلة لدور صندوق اكتشاف فلسطين البريطاني والمعهد الألماني لدراسة فلسطين وغيرهما، إضافة إلى استعراض بعض المفاهيم الخاصة بما يسمى علم الآثار التوراتية ودوره في التأسيس للأساطير المؤسسة للدولة العبرية، ومحاولة إعطائها الشرعية الدولية. هذا كله في سياق استعراض ثلاثة محاور: الرحالة الغربيون والمشروعات الاستعمارية للسيطرة على فلسطين في القرن التاسع عشر؛ معاهد الآثار الغربية في فلسطين ودورها في خدمة المشروع الصهيوني؛ الرحالة وعلماء الآثار الغربيون وإسهاماتهم في اختلاق الرواية التاريخية الصهيونية.

أولاً: الرحالة الغربيون والمشروعات الاستعمارية للسيطرة على فلسطين في القرن التاسع عشر

«ثُمَّ كَلَّمَ الرَّبُّ مُوسَى قَائِلًا: أَرْسِلْ رِجَالًا لِيَتَجَسَّسُوا أَرْضَ كَنْعَانَ الَّتِي أَنَا مُعْطِيهَا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ» (سفر العدد 13: 1-2)، «فَأَرْسَلَهُمْ مُوسَى لِيَتَجَسَّسُوا أَرْضَ كَنْعَانَ، وَقَالَ لَهُمْ: اضْعُدُوا مِنْ هُنَا إِلَى الْجَنُوبِ وَاطْلُوعُوا إِلَى الْجَبَلِ، وَانْظُرُوا الْأَرْضَ، مَا هِيَ: وَالشَّعْبَ السَّاكِنَ فِيهَا، أَقْوَى هُوَ أَمْ ضَعِيفٌ؟ قَلِيلٌ أَمْ كَثِيرٌ؟ وَكَيْفَ هِيَ الْأَرْضُ الَّتِي هُوَ سَاكِنٌ فِيهَا، أَجَيِّدَةٌ أَمْ رَدِيئَةٌ؟ وَمَا هِيَ الْمُدُنُ الَّتِي هُوَ سَاكِنٌ فِيهَا، أَمْخِيَمَاتٌ أَمْ حُصُونٌ؟ وَكَيْفَ هِيَ الْأَرْضُ، أَسَمِيَّةٌ أَمْ هَزِيلَةٌ؟ أَفِيهَا شَجَرٌ أَمْ لَا؟ وَتَشَدَّدُوا فَخُذُوا مِنْ ثَمَرِ الْأَرْضِ» (سفر العدد 13: 17-20).

لعل هذه المقولة التوراتية كانت دائماً في ذهنية الحجاج والرحالة وعلماء الآثار والصهيونيين من بعدهم، في التعامل مع فلسطين، فتحكمت عبر التاريخ بعقليتهم ورحلاتهم الاستكشافية ومحاولات احتلال فلسطين والسيطرة عليها⁽¹⁾. وكانت فلسطين قد أصبحت قبلة لرحلات استكشافية منذ بداية القرن التاسع عشر، والهدف كان دينياً بامتياز. وتركزت بحوث الغربيين في تلك الفترة على

Jennifer Speake (ed.), *Literature of Travel and Exploration: An Encyclopedia* (New York: (1) London: Routledge, 2003), pp. 942-946.

بيئة الأرض المقدسة وجغرافيتها ونشأة المسيحية. وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة الروحية بين أوروبا وفلسطين بعد الحروب الصليبية لم تنقطع قط؛ فبالإضافة إلى الحجاج الذين استمر توافدهم على فلسطين، كان هنالك كثير من الرحالة وعلماء الكتاب المقدس الذين كانوا يُظهرون التباكي على ضياع الأرض المقدسة وسقوطها في أيدي «الكفرة الملمين».

تُعتبر فترة القرن التاسع عشر في تاريخ فلسطين مرحلة فاصلة في التاريخ الفلسطيني الحديث؛ فالتطورات الاقتصادية والاجتماعية خلالها، خصوصاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وضعت فلسطين على مفترق طرق⁽²⁾.

كانت حملة نابليون على فلسطين في عام 1799، وهي الحملة التي لم تترك أثراً مهماً في تاريخ البلاد، قد أدخلت هذه الأخيرة إلى دائرة الصراع الدولي وأجبت الحلم الأوروبي بإعادة السيطرة على فلسطين، وأثارت لدى الدول الكبرى مزيداً من اهتمام بالأرض المقدسة، وبالتحديد لدى بريطانيا والنمسا وفرنسا وروسيا التي كانت القوى المهيمنة بالسيطرة على فلسطين حتى أواسط القرن التاسع عشر، ثم تبعها ألمانيا، التي أصبحت قبيل الحرب العالمية الأولى من القوى الفاعلة في فلسطين نتيجة تحالفها مع الدولة العثمانية⁽³⁾.

لعل فترة الحكم المصري في فلسطين بعد أن احتلها محمد علي في عام 1831 بقيادة ابنه إبراهيم باشا، وأبقيت تحت السيطرة المصرية حتى عام 1840،

(2) الكزاندر شولش، تحولات جغرافية في فلسطين 1856-1882: دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ترجمة كامل العلي (عمان: الجامعة الأردنية، 1988)؛ عادل مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700-1918: قراءة جديدة، ط 2 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003)؛ بشارة دومانى، إعادة اكتشاف فلسطين: أهالي جبل نابلس 1700-1900 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002)؛ وجيه كوثراني، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين: السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني: قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية، ط 3 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

Mario Liverani, «Imperialism», in: Susan Pollock and Reinhard Bernbeck (eds.), *Archaeologies (3) of the Middle East Critical Perspectives* (Oxford: Blackwell, 2005), pp. 223-243; Yehoshua Ben-Arieh, *The Rediscovery of the Holy Land in the Nineteenth Century* (Jerusalem: Magnes Press, 1979); John J. Moscrop, *Measuring Jerusalem: The Palestine Exploration Fund and British Interests in the Holy Land* (London: Leicester University Press, 2000).

فتحت الباب على مصراعيه للسيطرة والتغلغل الغربيين في فلسطين؛ إذ سمح محمد علي بأن تُفتح فيها قنصليات ومؤسسات تبشيرية غربية، فاتخذت الدول الغربية خطوات عملية للسيطرة على فلسطين، وأخذت بريطانيا منذ منتصف القرن التاسع عشر تدعي أنها تتولى حماية اليهود، بينما يحمي الفرنسيون الطوائف الكاثوليكية ويحمي الروس الأرثوذكس. وفي هذا الإطار، أُست القنصلية البريطانية في عام 1838 في القدس التي أصبحت موطنًا قدم للقوى الغربية في فلسطين، ولا سيما إبان استمرار السلطان العثماني في فتح البلاد للغرب، خصوصًا بعد أن ساعدته بريطانيا والنمسا في طرد محمد علي من فلسطين في عام 1840، فسمح بفتح مزيد من القنصليات الغربية في القدس (قنصلية بروسية في عام 1842 وقنصلية فرنسية في عام 1843)، وكانت علاقات قد أُقيمت بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية، ودُشنت القنصلية الأميركية في القدس في عام 1832 لتيسر توافد حجاج وعلماء آثار وباحثين أميركيين على فلسطين، وكان لها دور كبير في التمهد للاستيطان الصهيوني⁽⁴⁾. كما جرى تدشين المطرانية البروتستانتية البريطانية - الألمانية في عام 1840⁽⁵⁾.

ازدادت الحركات التبشيرية وزيارات الحجاج منذ بداية القرن التاسع عشر⁽⁶⁾. وفي عام 1826 جاء إلى فلسطين المبشر البروتستانتي الدنماركي هانس نيكوليسين (1803-1856)، وأسس في عام 1849 بالقرب من باب الخليل (بوابة يافا) في القدس الكنيسة الإنجيلية البريطانية، وهي أقدم كنيسة بروتستانتية

(4) بشأن دور القناصل الغربيين، وخصوصًا القناصل الأميركيين، في دعوة الاستيطان الصهيوني، يُنظر: Ruth Kark, *American Consuls in the Holy Land 1832-1914* (Jerusalem: Magness, 1994), pp. 221-242; Hilton Obenzinger, «Americans in the Holy Land, Israel, and Palestine,» in: Alfred Bendixen and Judith Hamera (eds.), *The Cambridge Companion to American Travel Writing* (Cambridge: Cambridge University Press, 2009), pp. 145-164.

(5) شولش، ص 59-92؛ مايكل برير، الكتاب المقدس والاستعمار الاستيطاني: أميركا اللائكية، جنوب أفريقيا، فلسطين، ترجمة أحمد الجمل وزبياد منى، ط 2 (دمشق: قدّس للنشر والتوزيع، 2004)، ص 180-181.

(6) Stephanie S. Rogers, *Inventing the Holy Land: American Protestant Pilgrimage to Palestine 1865-1941* (Lanham MD: Lexington Books, 2011); Eitan Bar-Yosef, *The Holy Land in English Culture 1799-1917: Palestine and the Question of Orientalism* (Oxford: Oxford University Press, 2005); Alex Carmel, *Christen als Promer im Heiligen Land* (Basel: Friedrich Reinhardt Verlag, 1981).

في الشرق الأوسط وتُعرف بكنيسة الميخ⁽⁷⁾. ومنذ أواسط القرن التاسع عشر، بدأت مجموعات ألمانية تتسرب إلى فلسطين؛ فبالإضافة إلى جمعية الهيكل، قامت الكنيسة البروتستانتية بتأسيس دار الأيتام السورية في القدس تحت إشراف المبشر يوهان لودفيغ شيللر (1820-1896).

كان لحرب القرم التي نشبت بين الإمبراطورية الروسية والدولة العثمانية (1853-1856) بسبب الأطماع الإقليمية الروسية على حساب الدولة العثمانية، وانتهت بهزيمة الروس وتوقيع معاهدة الصلح في باريس عام 1856، الأثر الكبير في فلسطين. وكان للدعم الذي قدمه الفرنسيون والإنكليز إلى العثمانيين دور أساسي في هزيمة الروس، فاحتفل العثمانيون بالانتصار واحتفلت معهم القنصليات الغربية في القدس وأحكمت سيطرتها على الأوضاع ومسار الأمور في فلسطين⁽⁸⁾.

هنا بدأت تعلو في العواصم الأوروبية الأصوات المطالبة بالسيطرة على فلسطين بشكل أقوى مما مضى، واشتدت الصراعات من أجل تأمين الامتيازات الدينية والثقافية، وهو ما نجد له صدى واضحاً في تقارير الرحالة الأوروبيين وتصريحات وكتب بعض السياسيين الذين بدأوا يطالبون بشكل واضح بتحويل فلسطين إلى مستعمرة أوروبية، ومنهم من طرح فكرة «الحروب الصليبية السلمية» أو «الحملة الصليبية السلمية»، أو طرح مبدأ «الألفية الميحية» (Millenarianism). ويعتقد كثير من الصهيونيين، ومنهم أتباع الميحية - الصهيونية، أن طرد محمد علي من فلسطين كان فرصة ذهبية لإعادة احتلال فلسطين وسيطرة الدول الميحية على فلسطين⁽⁹⁾.

من المعروف أن ثيودور هيرتسل (1860-1904) لم يكن أول من نادى باستيطان اليهود في فلسطين، لكن هو من اتخذ الخطوات العملية والتطبيقية من أجل استعمار فلسطين. ويُعتبر الاتحاد الإسرائيلي العالمي (Alliance Israélite Universelle) الذي أسس في باريس عام 1860، واتخذ من العاصمة الفرنسية مقراً له بهدف

Alex Carmel and Eyal J. Eisler, *Der Kaiser reist ins Heilige Land: Die Palästina-reise Wilhelms (7) II. 1898* (Stuttgart: Kohlhammer, 1999), pp. 12-13.

Rogers, pp. 96-101

(8) شولز، ص 309-311؛

(9) شولز، ص 84.

مساعدة اليهود، أول منظمة يهودية تهدف إلى دعم الاستيطان اليهودي في فلسطين بشكل عملي، وكان له دور أساسي في تهجير اليهود المغاربة إلى فلسطين⁽¹⁰⁾.

كانت الحركة الصهيونية، التي جاءت في عام 1897 متأخرة نبيًا عن الحركات الأوروبية الأخرى، تُشكل إحدى تلك الحركات التي تتصارع على استعمار فلسطين. ولعل تحالفها لاحقًا مع الحركة الاستعمارية البريطانية وفّر لها الفوز على الحركات الأخرى والنجاح في استعمار فلسطين بالحصول على صك وعد بلفور في 2 تشرين الثاني / نوفمبر 1917 وعلى رعاية الانتداب البريطاني وتأسيس دولة إسرائيل في عام 1948⁽¹¹⁾. وأدت المسيحية - اليهودية دورًا مهمًا في التمهيد لهذا الوعد، وكان لها دور أساسي لدى الرحالة وعلماء الآثار منذ القرن التاسع عشر⁽¹²⁾. وكان اللورد بالمرستون (1784-1865)، الذي أصبح في وقت لاحق رئيسًا لوزراء بريطانيا، قد طالب في عام 1841 بتحويل فلسطين إلى تابعة لبريطانيا⁽¹³⁾.

لعل من أهم الرحالة الفرنسيين هو الشاعر الفرنسي ألفونس دو لامارتين (1790-1869) الذي قام برحلة إلى فلسطين وسوريا خلال الفترة 1832-1833، ونشر وقائعها في كتابه رحلة إلى الشرق (*Voyage en Orient*) في عام 1835⁽¹⁴⁾. ومن الرحالة الأميركيين الذين كان لهم دور كبير في رسم صورة فلسطين في أميركا⁽¹⁵⁾ الرحالة والقصصي مارك توين (1835-1910)⁽¹⁶⁾.

Encyclopedia Judaica, 2nd ed., 22 vols. (New York: Macmillan Reference USA, 2006), vol. 1, (10) pp. 671-675.

(11) إلياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي: منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996)، ص 297-306؛ شولش، ص 59-66.

(12) Bar-Yosef, pp. 183-184.

(13) John James Moscrop, *The Palestine Exploration Fund: 1865-1914*. Ph. D. Dissertation, The University of Leicester, Leicester, 1996. pp. 163-201; Carniel and Eisler, p. 16.

(14) Alphonse de Lamartine, *Voyage en Orient 1832-1833* (Paris: C. Gosselin 1843).

نشر في طبعات كثيرة، يُنظر أيضًا: ألفونس دو لامارتين، مختارات من كتاب رحلة إلى الشرق، ترجمة جمال شحيد وماري طوق (الكويت: مؤسسة البابطين، 2006).

(15) Speake, pp. 1208-1210; Oberzinger, pp. 145-164.

(16) Mark Twain, *The Innocents Abroad, or the New Pilgrims Progress* (Hartford, Conn.: American Publishing Co., 1870); Klaus Polkehn, *Damals im Heiligen Land: Reisen in das alte Palästina* (Berlin: Kai Homilius Verlag, 2005), p. 80; Rogers, pp. 24-95.

منذ منتصف القرن التاسع عشر ازدادت في أوروبا المشروعات والحركات السياسية الهادفة إلى استعمار فلسطين⁽¹⁷⁾، ويظهر ذلك في ما أعلنه كثير من المفكرين والكتاب والقادة الغربيين، بمن فيهم اليهود في منظمة أحباء صهيون التي انتشرت في شرق أوروبا، خصوصاً في روسيا ورومانيا. ومن تلك المشروعات الخطة التي قدمها البريطاني الثري ورجل الأعمال والرحالة موزس مونتيفوري (1784-1885) لجلب مهاجرين يهود أوروبيين إلى فلسطين وإسكانهم فيها، إذ إنه مؤلّ بناء أول حي استيطاني يهودي خارج أسوار القدس في عام 1860، وهو الحي المعروف بـ «مشكنت شأنايم»، وذلك بعد قيامه مع زوجته يوديت بزيارة فلسطين في سبع رحلات⁽¹⁸⁾. ويوصف الرحالة اليهودي يهايل ميشايل فاينس (1824-1913) بأنه أول رحالة صهيوني حقيقي درس طبيعة أرض فلسطين والأماكن الملائمة لتأسيس مستعمرات⁽¹⁹⁾. وتجدر الإشارة إلى اليهودي الألماني موشيه هيس (1812-1875) الذي دعا في كتابه روما والقدس (*Rom und Jerusalem*) في عام 1862 إلى جعل القدس يهودية مثلما هي روما إيطالية⁽²⁰⁾.

وفي ما يخص البحث العلمي، بدأ النشاط الأوروبي في فلسطين يتخذ منذ منتصف القرن التاسع عشر طابعاً مؤسسياً، وذلك بتأسيس مراكز بحثية في فلسطين⁽²¹⁾، وتبعت ذلك مجموعة من المراكز الأوروبية لاستكشاف فلسطين ودرسها، مع إنشاء فروع لها في القدس، معتمدة على التوراة والقصص التوراتي باعتبارهما «حقيقة ربانية مطلقة»، ولا بد من البحث عنها ورؤيتها على الأرض⁽²²⁾.

Polkehn. (17)

Moshe Davis, *America and the Holy Land: With Eyes Toward Zion-4* (Westport: Praeger, 1995), pp. 111-132; Speake, pp. 808-810; Obenzinger, pp. 145-164.

Encyclopedia Judaica, vol. 14, p. 457, vol. 20, p. 118. (19)

Ibid., vol. 9, p. 75. (20)

Neil A. Silberman. «Desolation and Restoration: The Impact of a Biblical Concept on Near Eastern Archaeology.» *Biblical Archaeologist*, no. 54 (1991), pp. 76-78; Carmel, pp. 15-22; Markus Kirchhoff. *Text zu Land-Palästina im wissenschaftlichen Diskurs 1865-1920*. Schriften des Simon-Dubnow-Instituts; Bd. 5 (Göttingen: Vandenhoeck und Ruprecht, 2005), pp. 143-250.

Abdul Latif Tibawi. *British Interests in Palestine 1800-1901: A Study of Religious and Educational Enterprise* (Oxford: Oxford University Press, 1961), pp. 183-205; Silberman, pp. 76-87. (22)

ثانياً: معاهد الآثار الغربية في فلسطين ودورها في خدمة المشروع الصهيوني

نعرض في ما يأتي ملخصاً يتعلق بمعاهد الآثار الغربية في فلسطين وبدورها في استكشاف فلسطين والتمهيد للمشروع الصهيوني:

• المعاهد البريطانية: أول هذه المعاهد هو «جمعية فلسطين» (The Palestine Association)، التي أسست في لندن عام 1805، وكانت تسمى أيضاً «الجمعية السورية» (The Syrian Society)، وكان الهدف منها تنظيم البحث العلمي وتشجيعه واكتشاف بلاد الكتاب المقدس ومواقعها القديمة⁽²³⁾. أما أهم المعاهد العلمية، فهو صندوق اكتشاف فلسطين، الذي أوضح السير جورج غروف (1820-1900) أهداف تأسيسه بالقول: «هذا البلد، فلسطين، هو لكم ولي، هو حقيقة لنا»⁽²⁴⁾.

استخدمت بريطانيا، كمثيلاتها من الدول الاستعمارية الأخرى، علم الآثار لأهداف استعمارية⁽²⁵⁾؛ إذ كان غرضها من تأسيس الصندوق المشار إليه برهنة مضمون الكتاب المقدس أثرياً، ففي 12 أيار/ مايو 1865 أعلن في قصر وستمنستر، وتحت مظلة الملكة فيكتوريا، تأسيس هذا الصندوق، في محاولة جادة لإعادة اكتشاف أرض فلسطين ودراساتها⁽²⁶⁾.

Ruth Kark and Haim Goren, «Pioneering British Exploration and Scriptural Geography: The (23) Syrian Society/The Palestine Association.» *The Geographical Journal: Royal Geographical Society*, vol. 177, no. 3 (2011), pp. 264-274.

عُزي ذلك إلى عدم توافر الأمن في فلسطين في تلك الفترة، وحُلَّت الجمعية في ما بعد، وأُلحقت بالجمعية الجغرافية الملكية (Royal Geographical Society) التي أسست في عام 1830.

(24) يُنظر بشأن حياة السير جورج غروف صفحة صندوق اكتشاف فلسطين، في:

<http://www.pef.org.uk/profiles/sir-george-grove>

و كذلك: Moscrop, *The Palestine Exploration Fund*, pp. 35-62; Markus Kiehlhoff, «This Country is Essentially Ours.» *Der Palestine Exploration Fund und die Palästinaforschung des 19. Jahrhunderts.* in: Charlotte Trümpler (ed.), *Das grosse Spiel: Archäologie und Politik zur Zeit des Kolonialismus (1869-1940)*. Begleitbuch zur Ausstellung. Ruhr Museum Essen, 11. Februar-13. Juni 2010 (Köln: DuMont, 2008), pp. 94-103.

Charlotte Trümpler (ed.), *Das grosse Spiel: Archäologie und Politik zur Zeit des Kolonialismus (25) (1869-1940)*. Begleitbuch zur Ausstellung. Ruhr Museum Essen, 11. Februar-13. Juni 2010 (Köln: DuMont, 2010).

= Moscrop, *The Palestine Exploration Fund: Thomas W. Davis, Shifting Sands: The Rise and (26)*

وضعت هذه الجمعية الأسس والبنية التحتية لتحقيق الأهداف البريطانية من استعمار فلسطين⁽²⁷⁾، وكان معظم أعضاء إدارة الصندوق من سلاح الهندسة الملكي، وعدد قليل من علماء الآثار الذين كان أغلبهم ذا خلفية عسكرية. وظهر في دراسة متكاملة وضعها الباحث البريطاني جون جيمس موسكروب بشأن الصندوق وعلاقته بالمخابرات العسكرية البريطانية ودوره في استعمار فلسطين، الدور المخبراتي والعسكري الذي أداه⁽²⁸⁾، على الرغم من أنه كان معهداً مستقلاً في بداية الأمر، إذ أتبع لاحقاً (1865-1886)، وبشكل رسمي، لدائرة المخابرات البريطانية في مكتب الحرب البريطاني⁽²⁹⁾.

أقيمت جمعية الآثار التوراتية (Society of Biblical Archaeology) في لندن عام 1870، وأدخل في عضويتها دارسو الشرق القديم، وكان من أهدافها دراسة الآثار وإخراج الآثار الخاصة بالكتاب المقدس من «الآثار السامية»⁽³⁰⁾، وبدأت لهذا الغرض تنشر مجلات خاصة بها⁽³¹⁾.

• المركز الفرنسي لدراسة الكتاب المقدس والآثار في القدس: ابتداء النشاط الأثري الفرنسي في فلسطين مع حملة نابليون بونابرت⁽³²⁾؛ إذ قام بيير جاكوتين، أحد الضباط المرافقين لنابليون في حملته على فلسطين عام 1799، برسم خريطة لفلسطين بمقاس 1:100. وكان اهتمام الفرنسيين بفلسطين قد بدأ بشكل جذي بعد ببط حاكم مصر حكمه عليها في الفترة 1832-1840، فأخذوا يعملون للسيطرة على بلاد الشام، واستغلوا حوادث لبنان في عام 1860 وأرسلوا إلى لبنان المشرق المتعصب وعالم اللغات السامية إرنست رينان (1823-1892)، الذي سبق له أن قام بأول حفريات أثرية فيه، وبالذات في جبيل (بيبلوس)، كما

Fall of Biblical Archaeology (Oxford: Oxford University Press, 2005), pp. 12-16; Kirchhoff, «This Country = is Essentially Ours» *Der Palestine Exploration Fund*, pp. 94-103.

(27) خيرية قاسية، «نشاطات صندوق اكتشاف فلسطين 1865-1915»، شؤون فلسطينية،

العدد 104 (تموز/ يوليو 1980)، ص 71-100.

Moscrop, *The Palestine Exploration Fund*.

(28)

Ibid., p. 8.

(29)

Davis, *Shifting Sands*, pp. 18-20.

(30)

Proceedings of the Society of Biblical Archaeology: Transactions of the Society of Biblical Archaeology.

(31)

Nicole Chevalier, *La Recherche archéologique française au Moyen-Orient 1842-1947*.

(32)

Préface de Jean Louis Huot (Paris: Editions recherche sur les civilisations, 2002).

أنهم أرسلوا الدبلوماسي وعالم الآثار شارل كليرموجانو (1846-1923) إلى القنصلية الفرنسية في القدس بصفة مترجم، فكان له نشاط وتحريات أثرية جمع في خلالها قطعاً أثرية وأرسلها إلى متحف اللوفر، ثم نشر تحرياته الأثرية التي قام بها في عامي 1873 و1874⁽³³⁾.

كانت القنصلية الفرنسية في القدس، شأنها شأن الممثلات الغربية الأخرى، قد تورطت في دعم الحركات الاستيطانية اليهودية في فلسطين⁽³⁴⁾، ولكن النشاط الفرنسي تحول في أواخر القرن التاسع إلى مؤسسات عاملة في فلسطين⁽³⁵⁾. وأسس الآباء الدومينيكان الفرنسيون في عام 1890 معهدهم الخاص بهم تحت اسم مركز الكتاب المقدس (École Biblique) أو المركز الفرنسي لدراسة الكتاب المقدس والآثار في القدس (École biblique et archéologique française de Jérusalem)، وأصدروا منذ عام 1892 مجلة علمية خاصة بذلك المعهد سُميت *Revue Biblique*، تتناول أعماله العلمية في فلسطين والبلدان المجاورة⁽³⁶⁾.

• المعاهد الألمانية لدراسة فلسطين: بدأ الألمان منذ بداية القرن التاسع عشر الاهتمام بإعادة اكتشاف فلسطين ودرسها من الناحيتين التاريخية والجغرافية⁽³⁷⁾. وأهم المعاهد العلمية التي أسسوها المعهد الألماني لدراسة فلسطين (DPV)، الذي يُصدر منذ عام 1878 مجلته الخاصة (Zeitschrift des Deutschen Palästina-Vereins)، إضافة إلى دراسات متخصصة أخرى⁽³⁸⁾.

Charles Clermont-Ganneau, *Archaeological Researches in Palestine During the Years 1873-1874*, vol. 2 (London: Committee of the Palestine Exploration Fund, 1896).

(34) كوثراني، ص 247-255.

(35) Chevalier, *La Recherche archéologique française au Moyen-Orient*.

Benedict T. Viviano, «École biblique et archéologique française de Jérusalem», *Biblical Archaeologist*, vol. 54, no. 3 (1991), pp. 160-167.

<http://www.ebaf.edu/en>.

يُنظر صفحة المركز في:

Ulrich Hübner (ed.), *Palaestina exploranda. Studien zur Erforschung Palästinas im 19. und 20. Jahrhundert anlässlich des 125jährigen Bestehens des Deutschen Vereins zur Erforschung Palästinas*, Abhandlungen Des Deutschen Palästina-Vereins; 34 (Wiesbaden: Harrassowitz, 2006).

Haim Goren, «Zieht hin und erforscht das Land»: Die deutsche Palästinaforschung im 19. Jahrhundert (Göttingen: Wallstein Verlag, 2003).

Ulrich Hübner, «Der Deutsche Verein zur Erforschung Palästina: Seine Vorgeschichte. (38) Gründung und Entwicklung bis in die Weimarer Zeit.» in: Hübner, *Palaestina exploranda*, pp. 1-52.

في 11 تشرين الأول/أكتوبر 1898 قام القيصر الألماني فيلهلم الثاني (1859-1941)، وهو آخر القياصرة الألمان، بزيارة الشرق العربي، مروراً باسطنبول، التي التقى فيها السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (1876-1909)، وتوجّج جولته، التي استمرت حتى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1898، بزيارة القدس⁽³⁹⁾. وأهم ما يمكن أن يقال عن رحلته تلك هو أنها رحلة استعراضية هدفت، إضافة إلى الدعم المعنوي للسلطان عبد الحميد، إلى تحويل علم الآثار إلى سلعة اقتصادية، وبالفعل أخذت معاهد الآثار الألمانية في المشرق العربي تقوم بدور اقتصادي، كما فعل ماكس أوبنهايم الذي أجرى حفريات أثرية في تل حلف وأسس سكة حديد برلين - بغداد، وراح الألمان يزودون متاحفهم بقطع أثرية من الشرق، ومنها هدية السلطان عبد الحميد إلى القيصر، وهي واجهة قصر الممشى الأموي الموجودة الآن في متحف بيرغامون في برلين⁽⁴⁰⁾.

تجدر الإشارة إلى أن الألمان أسوا في عام 1898 الجمعية الألمانية الشرقية (Deutsche Orient-Gesellschaft) في برلين، وذلك في سياق زيارة القيصر فيلهلم الثاني لفلسطين ومنافستهم الفرنسيين والإنكليز في مجال البحث الأركيولوجي في المشرق العربي⁽⁴¹⁾. كما أن الكنيسة اللوثرية الألمانية أسهمت بدورها، وبشكل فاعل، في دراسة فلسطين من النواحي التاريخية واللغوية والدينية والأثرية، وأسست في القدس معهداً لدراسة الأراضي المقدسة أسمته المعهد الإنجيلي لدراسة الأرض المقدسة في العصور القديمة (Altertumswissenschaft des Heiligen Landes)، ويختصر بـ DEI. وفي عام 1975، أسس فرعاً له في عمان. وتولى عالم اللاهوت والمشرق غوستاف دالمان منصب أول مدير لهذا المعهد في القدس من عام 1902 إلى عام 1917، وأسس مجلة سنوية خاصة بفلسطين

Ulrich Hübner, «Zeitvertreib: Die Reise Wilhelms II. in das Heilige Land als (39) Gesellschaftsspiel.» in: Jens Kotjanko-Reeb [et al.] (eds.), *Nichts Neues unter der Sonne? Zeitvorstellungen im Alten Testament. Festschrift für E.-J. Waschke zum 65. Geburtstag*. Beihefte zur Zeitschrift für die alttestamentliche Wissenschaft; 450 (Berlin: New York: De Gruyter, 2014), pp. 351-370; Carmel and Eisler.

Hübner, «Zeitvertreib: Die Reise Wilhelms II. in das Heilige Land als Gesellschaftsspiel.» (40) pp. 351-370.

Ibid., pp. 351-370.

(41)

سماها *Palästina-Jahrbuch* (الكتاب السنوي الفلسطيني)، واستمرت المجلة تلك في الصدور من عام 1905 إلى عام 1926⁽⁴²⁾.

• المدارس الأميركية للبحوث الشرقية: كانت المؤسسة الأميركية الأولى لدراسة فلسطين قبل تأسيس المدارس الأميركية للبحوث الشرقية هي الجمعية الأميركية لدراسة فلسطين (American Palestine Exploration Society) التي أُسست في عام 1870 واستمرت حتى عام 1878. وتختلف هذه الجمعية عن صندوق اكتشاف فلسطين البريطاني، الذي كان شعاره «إيضاح الكتاب المقدس»، في أنها متعصبة دينيًا وصاحبة شعار «الدفاع عن الكتاب المقدس»، حتى أنها أجرت محًا في شرق الأردن⁽⁴³⁾.

الجدير بالاهتمام أن الحجاج والمبشرين الأميركيين في فلسطين ألفوا كتبًا خاصة، فيها وصف مفصل للزوار والحجاج وللقري والطرق الفلسطينية، ومزودة برسومات تتعلق بالحياة اليومية الفلسطينية⁽⁴⁴⁾، ومنها ما جاء بشكل دليل سياحي بامتياز، مثل كتاب المبشر الأميركي وليام تومبسون الأرض والكتاب (*The Land and the Book*)⁽⁴⁵⁾، الذي كان الأكثر شعبية بين كتب المبشرين في القرن التاسع عشر، وظل حتى نهاية ذلك القرن جزءًا أساسيًا من مادة التدريس في أنحاء مختلفة من العالم⁽⁴⁶⁾.

Herbert Donner, *Das Deutsche Evangelische Institut für Altertumswissenschaft des Heiligen Landes* (Wiesbaden: Harrassowitz, 1963).

يُنظر صفحة هذا المعهد في: <http://www.dei.ihl.de/startseite.html>

Felicity J. Cobbing, «The American Palestine Exploration Society and the Survey of Eastern Palestine», *Palestine Exploration Quarterly*, vol. 137, no. 1 (April 2005), pp. 9-21; Davis, *Shifting Sands*, pp. 16-18.

Davis, *America and the Holy Land*, pp. 165-181. (44)

William Thomson, *The Land and the Book: Southern Palestine and Jerusalem or, Biblical Illustrations Drawn from the Manners and Customs, the Scenes and Scenery, of the Holy Land* (New York: Harper & brothers, 1880), p. 185. (45)

يُنظر أيضًا، الطبعة الأولى من هذا الكتاب في: سليمان موسى، رحلات في الأردن وفلسطين (عمان: منشورات دائرة الثقافة والفنون، 1987)، ص 109-167.

Oberzinger, pp. 145-164, 150. (46)

وفي عام 1900 قامت الولايات المتحدة بتأسيس منظومة المدارس تلك للبحث العلمي والآثاري في الشرق القديم، وما زالت تشرف على الأعمال الأثرية والآثارية في المشرق العربي، ومنها الآن معهد أولبرايت في القدس⁽⁴⁷⁾، وتصدر مجموعة من مجلات الآثار المتخصصة، وسلسلة من الكتب وتقارير الحفريات، ولعل من أهمها *Bulletin of the American Schools of Oriental Research* (BASOR)⁽⁴⁸⁾.

• جمعية فلسطين الروسية: أسس الروس في عام 1882 جمعية علمية لدراسة فلسطين في بطرسبرغ وسموها جمعية فلسطين القيصريّة الأرثوذكسية. وبعد ثورة 1917 حُوّل اسمها إلى جمعية فلسطين الروسية، ورُبطت بأكاديمية العلوم الروسية. وهي تصدر مجلة *Pravoslavnyj Palestinskij Sbornik*⁽⁴⁹⁾.

• المعاهد الصهيونية لدراسة فلسطين: هذه إشارة إلى المؤسسات التي أسستها الحركة الصهيونية للاهتمام بالآثار، والتي ما زالت قائمة. ففي عام 1910 أسست الحركة في برلين جمعية لاستكشاف فلسطين سمّتها جمعية دراسة فلسطين (Gesellschaft für Palästina-Forschung)⁽⁵⁰⁾. وأسست في عام 1914 الجمعية اليهودية لاستكشاف فلسطين (Jewish Palestine Exploration Society) في القدس، لكنها توقفت عن العمل في أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم أعيد تأسيسها في عام 1920 لتحمل اسم Israel Exploration Society، واستمرت بعد تأسيس دولة إسرائيل عام 1948، وما زالت تشرف على أعمال النشاط الأثرية الصهيونية⁽⁵¹⁾.

(47) يُنظر صفحة المدارس الأميركية للبحوث الشرقية في: <http://www.asor.org> وكذلك صفحة

معهد أولبرايت في: <http://www.aiar.org>

Neil A. Silberman, «A Century of American Archaeology in the Middle East: Looking Back (48) and Looking Ahead,» in: Douglas R. Clark and Victor Harold Matthews, *One Hundred Years of American Archaeology in the Middle East: Proceedings of the American Schools of Oriental Research centennial celebration* (Washington, DC: American Schools of Oriental Research, 2000), pp. 7-17; Davis, *Shifting Sands*, pp. 40-94.

Derek Hopwood, *The Russian Presence in Syria and Palestine 1843-1914: Church and (49) Politics in the Near East* (Oxford: Clarendon Press, 1969); Kirchhoff, *Text zu Land-Palästina im wissenschaftlichen Diskurs*, pp. 186-191.

Kirchhoff, «This Country is Essentially Ours,» *Der Palestine Exploration Fund*, p. 101. (50)

Kirchhoff, *Text zu Land-Palästina im wissenschaftlichen Diskurs*, pp. 352-357. (51)

ثالثًا: الرحالة وعلماء الآثار الغربيون وإسهاماتهم في اختلاق الرواية التاريخية الصهيونية

استقطبت فلسطين، بحكم مكانتها الدينية، مجموعة ضخمة من الرحالة والباحثين الأوروبيين في القرن التاسع عشر، وهُم الذين جاؤوا بدوافع دينية توراتية بالدرجة الأولى⁽⁵²⁾، وتطور أمر دراسة فلسطين تحت باب الاستشراق⁽⁵³⁾. وكان الرحالة يتشكّلون تقليديًا من الحجاج⁽⁵⁴⁾، ثم تطور الأمر إلى المتكشفين ثم الباحثين. وكان الهدف الأساسي في هذه الفترة استعماريًا بامتياز، ولكننا نجد أحيانًا بعض الرحالة الذين جاؤوا لأسباب سياحية، وإن ارتبط بعضها بالدوافع الدينية والعلمية والاقتصادية.

كان اهتمام الحجاج الأساسي ينصبّ على الأماكن المقدسة في فلسطين، فلم يكن يهمهم شيء في ما يتعلق بأرض فلسطين أو بمن فيها، وكانوا يركزون على الأماكن التي يستطيعون تحديدها أو أماكن يتصورون أنها مذكورة في الكتاب المقدس⁽⁵⁵⁾.

وترك لنا الرحالة عشرات الكتب والتقارير التي تسم بالطبيعة الاستشراقية، راسمين صورة لفلسطين تلائم الذهنية الأوروبية، والغربية عمومًا، بحيث أصبحت في وقت لاحق مادة دسمة للحركة الصهيونية⁽⁵⁶⁾، فتفاوتت بين صورة الحزن على الأرض المقدسة التي يسكنها أقوام بدائيون، بحسب رأيهم، والصورة المتخيلة والرومانسية والأسطورية المرسومة في أذهانهم تحت تأثير نصوص الكتاب المقدس⁽⁵⁷⁾، فوصف برنارد لانغ، وهو أحد علماء الإثنولوجيا الألمان الباحثين

(52) Silberrnan. «Desolation and Restoration.» pp. 76-87; Polkehn.

(53) إدوارد سعيد، الاستشراق: المفاهيم الغربية للشرق، ترجمة محمد عناني (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2006)؛ Bar-Yosef.

(54) Speake. pp. 942-946.

(55) Obenzinger. pp. 145-164.

(56) Bar-Yosef. pp. 182-246.

(57) Liverani. pp. 223-243; Polkehn.

يُنظر الفصل الثاني في كتاب: Eveline van der Steen, *Near Eastern Tribal Societies During the Nineteenth Century: Economy, Society and Politics Between Tent and Town* (London; New York: Routledge, 2013). «Travellers in the Levant in the Nineteenth Century.» pp. 18-37.

والرحالة في فلسطين بأنهم خدموا كجواسيس للدول الغربية الاستعمارية، وكانوا ذراع تلك الدول لتحقيق أهدافها الاستعمارية⁽⁵⁸⁾.

ارتبط علم الآثار منذ تأسيسه في أوروبا في القرن التاسع عشر بأجندات قومية، وبإعادة صوغ الروايات التاريخية بناءً على المصادر التاريخية أو الأثرية القديمة، وهي التي غالبًا ما تتعرض للتلاعب من أجل دعم أغراض سياسية وتحقيقها وتثبيت حدود سياسية⁽⁵⁹⁾، وهو ما فعلته الدول الاستعمارية لتحقيق أهداف خاصة بها في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية⁽⁶⁰⁾.

يُعتبر ما يسمى علم الآثار التوراتية من أهم الأساطير المؤسسة لدولة إسرائيل التي ما زالت تستخدم «الرواية التاريخية التوراتية» وتُدعمها بصيغة «رواية الآثار التوراتية» لكي تعزز سلطتها على الأرض وتعطيها شرعية الوجود⁽⁶¹⁾. وجرى التأسيس للرواية التاريخية التوراتية ورواية الآثار التوراتية بفعل ما قام به رحالة ورواد علم «الآثار التوراتية» في القرن التاسع عشر، ثم تكوين ذلك في عهد الانتداب البريطاني في فلسطين، وتحويلها إلى مؤسسة أيديولوجية تزعمها جنرالات عدة، مثل يغال يادين وموشيه دابان⁽⁶²⁾. ويمكن تلخيص المفاهيم المؤسسة للحركة الصهيونية والمستمدة من كتب الرحالة والآثارين التوراتيين بالآتي:

Bernhard Lang B. «Spione im Gelobten Land: Ethnologen als Leser des Alten Testaments.» (58) in: Ernst W. Möller [et al.] (eds.) «Ethnologie als Sozialwissenschaft.» *Kölner Zeitschrift für Sociologie und Sozialpsychologie*, Sonderheft: 26 (Opladen: Westdeutscher Verlag, 1984), pp. 158-177.

Liverani, pp. 223-243; Philip Kohl, Maria Kozelsky and Nachman Ben-Yehuda (eds.), (59) *Selective Remembrances: Archaeology in the Construction, Commemoration, and Consecration of National Pasts* (Chicago: Chicago University Press, 2008).

(60) برير، الكتاب المقدس والاستعمار الاستيطاني.

Nadia Abu el-Haj, *Facts on the Ground: Archaeological Practice and Territorial Self-Fashioning in Israeli Society* (Chicago: The University of Chicago Press, 2002), pp. 45-72; Ingrid Ijzelm and Thomas L. Thompson (eds.), *History: Archaeology and the Bible Forty Years after 'Historicity': Changing Perspectives 6* (New York; London: Routledge, 2016).

(62) محمد مرقطن، «الحضارات القديمة في البلدان العربية ومسألة تكوين الهوية التاريخية لأمة العرب»، في: التاريخ العربي وتاريخ العرب: كيف نُكتب وكيف يُكتب؟ الإجابات الممكنة، تحرير وجيه كوثراني (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 151-158.

1 - نبوءة العهد القديم من الكتاب المقدس والآثار التوراتية

كانت فلسطين عبر تاريخها الطويل تمثل للعالم الغربي وذاكرته الجماعية نموذجًا أساسيًا لذاكرة المكان؛ فهي بالنسبة إليهم «الأرض المقدسة» وكذلك «أرض الميعاد»، وهي في ذاكرتهم أرض المسيح وأرض الرب وأنبياء التوراة، وهي أرض اليهود. ويدور معظم كتب الرحالة والحجاج ورواد علم الآثار في فلسطين حول مسألة القصص التوراتي. وفي البعد السياسي، كان الهم الأساسي لتلك الكتب إعادة استرجاع الأسطورة وإعادة إحياء «دولة داوود وسليمان»⁽⁶³⁾. وثمة تلخيص لتاريخ أدب الرحالة وعلم الآثار قدمه مؤسس علم الآثار التوراتية العالم الأميركي وليام فوكسويل أولبرايت⁽⁶⁴⁾ في مقالة بعنوان «Israel-Prophetic Vision and Historical Fulfillment»، وفيه أن ولادة إسرائيل تحقيق لرؤيا نبوية، وأن ذلك كان بجهد المسيحيين واليهود معًا لإعادة اليهود إلى فلسطين، وأن المستوطنين الصهيونيين نماذج ومحاكاة لأنبياء العهد القديم⁽⁶⁵⁾. وتتجلى قمة صناعة الرواية التاريخية الصهيونية في استخدام الاكتشافات الأثرية في إعادة إحياء الأسطورة لشرعية الدولة العبرية في كثير من الحفريات الأثرية في فلسطين⁽⁶⁶⁾، وفي تفسير اللقى الأثرية كافة بناءً على القصص التوراتي الذي يفتقد الشواهد العلمية⁽⁶⁷⁾.

2 - الأرض الخراب والخالية من السكان

تعامل الرحالة الغربيون وعلماء الآثار مع فلسطين، ولا سيما في القرن التاسع عشر، بوصفها أرضًا مكتشفة، أي غير محددة الملكية أو غير مملوكة

Speake, pp. 942-946; Thomas L. Thompson, *The Mythic Past: Biblical Archaeology and the Myth of Israel* (New York: Basic Books, 2000), pp. 82-104; Kozelsky Kohl and Ben-Yehuda, *Selective Remembrances*; Hjelm and Thompson, *History, Archaeology and the Bible*; Diaz-Andreu, *A World History of Nineteenth-Century Archaeology*, pp. 131-166.

Davis, *America and the Holy Land*, pp. 69-72.

(64)

William F. Albright, «Israel-Prophetic Vision and Historical Fulfillment», in: Moshe Davis (ed.), *Israel: its Role in Civilization* (New York: Seminary Israel Institute, 1956), pp. 31-38.

(66) كيث وايتلم، اختلاق إسرائيل القديمة. إسكات التاريخ الفلسطيني، ترجمة سحر الهندي،

عالم المعرفة؛ 249 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999)؛ برير.

(67) إسرائيل فنكلشتاين ونيل سيلرمان، التوراة اليهودية مكتشفة على حقيقتها: رؤية جديدة

لإسرائيل القديمة وأصول نصوصها المقدسة على ضوء اكتشاف علم الآثار، ترجمة سعد رستم (دمشق: صفحات للدراسات والنشر، 2001).

(Terra Incognita)، والأرض المكتشفة هي في شريعة العالم الاستعماري لمن يكتشفها، ويرتبط بها مفهوم الأرض المباحة (terra nullius) باعتبارها أرضاً خالية، وهي بالتالي ممتلكات مباحة (Res nullius)⁽⁶⁸⁾. وكثير من الرحالة الغربيين وصفوا فلسطين في تقاريرهم بأنها بلاد «على حافة الموت، على حافة الانهيار»، «بائدة، بائنة»⁽⁶⁹⁾، أو «البلد في حالة خراب، إذا ما نظرت إلى الخارج»، بحسب وصف الرحالة والكاتب الأميركي هيرمان هيلفيل، الذي يضيف في يومياته عن القدس أن «القمامة في كل مكان، وتكوم أمام بوابة يافا»⁽⁷⁰⁾.

3- الخريطة الذهنية الغربية المتخيلة لفلسطين وأسطورة طوبوغرافيا الأرض المقدسة

عُثت كتب الرحالة وعلماء الآثار الغربيين في القرن التاسع عشر بالخريطة الذهنية الغربية المتخيلة لفلسطين حين رسموها وثبتها في الأذهان كما أرادوها وكما اعتمدتها الصهيونية، وهي ما زالت على هذا النحو في الذهنية الغربية نموذجاً استراتيجياً بامتياز، تمثل في فكرة الذاتية الغربية كما تراد ويحس بها لا كما هي على حقيقتها، ويضع تصوراً مشوهاً لواقع فلسطين. ولا تخفى أهمية الخريطة الذهنية من منطلق أنها تدخل في إطار الجغرافيا السلوكية، وتعتمد على السلوك المكاني للناس من خلال التصورات الذاتية⁽⁷¹⁾.

4- الأرض المكتشفة والأرض المباحة ومقولة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»

إن مقولة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» هي من أشهر الشعارات الدعاوية

Marcelo Svirsky, «The Production of Terra Nullius and the Zionist-Palestinian Conflict», in: (68) Simone Dignall and Paul Patton (eds.), *Deleuze and the Postcolonial* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2010), pp. 220-250.

Silberman. «Desolation and Restoration.» pp. 76-87. (69)

Davis, *America and the Holy Land*, p. 21. (70)

Thompson, *The Mythic Past*; Hjeltn and Thompson, *History, Archaeology and the Bible*; Dov (71) Gavis, *A Survey of Palestine under the British Mandate 1920-1948* (New York: London: Routledge, 2010); Haim Goren, Jutta Faehndrich and Bruno Schellhaas, *Mapping the Holy Land: The Foundation of a Scientific Cartography of Palestine* (London: New York: Tauris, 2017); Map of Palestine, Department of Lands and Surveys, 145 sheet, at: <http://zochrot.org/en/article/36409>; Palestine: Department of Lands and Surveys (Jaffa: Survey of Palestine, 1928-1947), at: <http://zochrot.org/en/article/36372>

الصهيونية عبر تاريخها، وكان أول من استخدمها، على ما يبدو، هو المبشر والرحالة ألكسندر كيث (1792-1880)⁽⁷²⁾ الذي قام برحلة إلى فلسطين في عام 1839، ونقلها الميحيون - الصهيونيون عنه باعتبار أنها تسرع ظهور المسيح، ونشروها في العالم الغربي منذ القرن التاسع عشر. كما استخدمها غريون آخرون في مؤلفاتهم، ومنهم اللورد شافتسبري⁽⁷³⁾ والرحالة الصهيوني - المسيحي وليام يوجين بلاكتون⁽⁷⁴⁾. ويبدو أن الصهيونية اعتمدتها بعد أن استخدمها أحد منظري الصهيونية، الكاتب البريطاني إزرايل زانغويل⁽⁷⁵⁾. ومن هذا المنطلق بالذات، طرح مونتيفوري وروتشيلد في سبعينات القرن التاسع عشر مسألة شراء فلسطين⁽⁷⁶⁾.

5- الأرض المقدسة وشعب الله المختار

إن مصطلح «الأرض المقدسة» هو بحد ذاته مصطلح استعماري⁽⁷⁷⁾، يراد به أن الأرض المقدسة بحاجة إلى شعب يختاره الله لكي يعمرها، وهو مخترع بحسب قول كيث وايتلم في معرض نقده القصص التوراتي في كتابه اختلاق إسرائيل القديمة⁽⁷⁸⁾، وبالضبط كما هو مصطلح «إيرتس إسرائيل»، وبهذا اكتملت الصورة⁽⁷⁹⁾ وجرى التمهيد لاختراع إسرائيل الحديثة⁽⁸⁰⁾، ويدخل هذا في إطار اختراع الأوطان المتخيلة في زمن الاستعمار⁽⁸¹⁾.

Alexander Keith, *The Land of Israel According to the Covenant with Abraham, with Isaac, (72) and with Jacob* (Edinburgh: William Whyte and Co., 1843), p. 43.

Davis, *America and the Holy Land*, p. 114. (73)

Ibid., pp. 64-66. (74)

Diana Muir, «A Land without a People for a People without a Land», *Middle East Quarterly* (75) (Spring 2008), pp. 55-62; Davis, *America and the Holy Land*, p. 57.

Rogers, p. 69. (76)

Ibid. (77)

(78) وايتلم.

(79) شلومو ساند، اختراع «أرض إسرائيل»، ترجمة أنطوان شلحت وأسد زعي (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، عمان: الدار الأهلية، 2014).

(80) شلومو ساند، اختراع الشعب اليهودي، ترجمة سعيد عياش (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، عمان: الدار الأهلية، 2011).

(81) عن الجماعات المتخيلة زمن الاستعمار، يُنظر: بندكت أندرسن، الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها، ترجمة نادر ديب (بيروت: دار قدس، 2009)، ص 125-142.

6- «أهل فلسطين ليس لهم علاقة بتاريخ فلسطين القديم ولا بأرضها»

هذه مقولة من مقولات علم الآثار الاستعماري بامتياز؛ فالبلاد التي يستعمرها الغريون هي لهم بحكم أن سكانها ليس لهم علاقة بتاريخها القديم، ولا رابطة أو صلة بينهما، وأهلها أو سكانها الحاليون غرباء وطارئون، وبالتالي ليسوا هم الورثة الشرعيين لها⁽⁸²⁾.

7- مشروع «إعادة اليهود» إلى فلسطين

من أشهر الحركات المسيحية التي دعت إلى إعادة اليهود إلى فلسطين في القرن التاسع عشر كانت حركة ميللناريانيزم (Millenarianism، أي «الألفية»)، وهي حركة تعتقد بأن المسيح سيرجع إلى عالمنا ليحكم العالم كملك لمدة ألف عام، وتدعو إلى إعادة اليهود إلى فلسطين وتوطينهم فيها⁽⁸³⁾.

كان لكثير من الرحالة وعلماء الآثار واللاهوت الغربيين، ولا سيما من طائفة الأرثوذكس البروتستانت، دور مهم في تطوير مشروع الحركة الصهيونية الاستيطاني وثبته في فلسطين وإعطائه الشرعية الدينية، من خلال مشروع المسيحية - الصهيونية المسمى «إعادة اليهود» (The Restoration of the Jews)، أي الدعم المسيحي لعودة اليهود إلى فلسطين لتأسيس دولة يهودية في فلسطين وإعادة بعث «إسرائيل»، وهي فكرة كانت راسخة عند «المؤمنين المسيحيين» قبل فترة طويلة من عام 1830⁽⁸⁴⁾. وما زال أولئك يقومون بدور مهم بين علماء الآثار التوراتية والمفكرين الغربيين، ولا سيما في العلم الأنكلو - ساكوني⁽⁸⁵⁾.

(82) مرقطن، ص 147-193.

Kark, pp. 23-24.

(83)

(84) عن المسيحية - الصهيونية، يُنظر: Thomas Lee, «Lovers of Zion: A History of Christian Zionism», <http://www.pre-trib.org/data/pdf/lee-LoversofZion.AHistory.pdf>, at: 26/08 2010.

(85) بشأن الرحالة المسيحيين - الصهيونيين الأميركيين، يُنظر:

Moshe Davis, *America and the Holy Land*, pp. 63-83; Obenzinger, pp. 145-164.

المراجع

1- العربية

أندرسن، بندكت. الجماعات المُختلطة: تأملات في أصل القومية وانتشارها. ترجمة ناثان ديب. بيروت: دار قدمس، 2009.

برير، مايكل. الكتاب المقدس والاستعمار الاستيطاني: أميركا اللاتينية، جنوب أفريقيا، فلسطين. ترجمة أحمد الجمل وزباد منى. ط 2. دمشق: قَدُوس للنشر والتوزيع، 2004.

دوماني، بشارة. إعادة اكتشاف فلسطين: أهالي جبل نابلس 1900-1700. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002.

ساند، شلومو. اختراع «أرض إسرائيل». ترجمة أنطوان شلحت وأسعد زعبي. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار؛ عمان: الدار الأهلية، 2014.

_____. اختراع الشعب اليهودي. ترجمة سعيد عياش. رام الله: المركز الفلسطيني

لِلدراسات الإسرائيلية مدار؛ عمان: الدار الأهلية، 2011.

سعيد، إدوارد. الاسترقاق: المفاهيم الغربية للشرق. ترجمة محمد عناني. القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2006.

شوفاني، إلياس. الموجز في تاريخ فلسطين السياسي: منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996.

شولش، ألكزاندر. تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882: دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ترجمة كامل العملي. عمان: الجامعة الاردنية، 1988.

قاسمية، خيرية. «نشاطات صندوق اكتشاف فلسطين 1865-1915». شؤون فلسطينية. العدد 104 (تموز/ يوليو 1980).

فنكلشتاين، إسرائيل ونيل سيلبرمان. التوراة اليهودية مكشوفة على حقيقتها: رؤية جديدة لإسرائيل القديمة وأصول نصوصها المقدسة على ضوء اكتشاف علم الآثار. ترجمة سعد رستم. دمشق: صفحات للدراسات والنشر، 2001.

كوثراني، وجيه. بلاد الشام في مطلع القرن العشرين: السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني: قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية. ط 3. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

لامارتين، ألفونس دو. مختارات من كتاب رحلة إلى الشرق. ترجمة جمال شحيد وماري طوق. الكويت: مؤسسة البابطين، 2006.

مرفطن، محمد. «الحضارات القديمة في البلدان العربية ومسألة تكوين الهوية التاريخية لأمة العرب». في: التأريخ العربي وتاريخ العرب: كيف كُتب وكيف يُكتب؟ الإجابات الممكنة. مجموعة مؤلفين. تحرير وجيه كوثراني. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

مناع، عادل. تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني 1918-1700: قراءة جديدة. ط 2. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003.

موسى، سليمان. رحلات في الأردن وفلسطين. عمان: منشورات دائرة الثقافة والفنون، 1987.

وايتلم، كيث. اختلاق إسرائيل القديمة: إسكات التاريخ الفلسطيني. ترجمة سحر الهندي. عالم المعرفة؛ 249. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999.

2 - الأجنبية

Abu el-Haj, Nadia. *Facts on the Ground: Archaeological Practice and Territorial Self-*

Fashioning in Israeli Society. Chicago: The University of Chicago Press, 2002.

Bar-Yosef, Eitan. *The Holy Land in English Culture 1799-1917: Palestine and the Question of Orientalism*. Oxford: Oxford University Press, 2005.

Ben-Arieh, Yehoshua. *The Rediscovery of the Holy Land in the Nineteenth Century*.

Jerusalem: Magnes Press, 1979.

Bendixen, Alfred and Judith Hamra (eds.). *The Cambridge Companion to American Travel Writing*. Cambridge: Cambridge University Press, 2009.

Bignall, Simone and Paul Patton (eds.). *Deleuze and the Postcolonial*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2010.

Carnel, Alex. *Christen als Pioniere im Heiligen Land*. Basel: Friedrich Reinhardt Verlag, 1981.

- and Ejal J. Eisler. *Der Kaiser Reist ins Heilige Land: Die Palästina-reise Wilhelms II. 1898*. Stuttgart: Kohlhammer, 1999.
- Chevalier, Nicole. *La Recherche archéologique française au Moyen-Orient 1842-1947*. Préface de Jean Louis Huot. Paris: Editions recherche sur les civilisations, 2002.
- Clark, Douglas R. and Victor H. Matthews (eds.). *One Hundred Years of American Archaeology in the Middle East: Proceedings of the American Schools of Oriental Research Centennial Celebration*. Washington, DC: American Schools of Oriental Research, 2003.
- Clermont-Ganneau, Charles. *Archaeological Researches in Palestine During the Years 1873-1874*. vol. 2. London: Committee of the Palestine Exploration Fund, 1896.
- Cobbing, Felicity J. «The American Palestine Exploration Society and the Survey of Eastern Palestine.» *Palestine Exploration Quarterly*, vol. 137, no. 1 (April 2005).
- Davis, Moshe. *America and the Holy Land: With Eyes Toward Zion-4*. Westport: Praeger, 1995.
- (ed.). *Israel: Its role in Civilization*. New York: Seminary Israel Institute, 1956.
- Davis, Thomas W. *Shifting Sands: The Rise and Fall of Biblical Archaeology*. Oxford: Oxford University Press, 2005.
- Diaz-Andreu, Margarita (ed.). *A World History of Nineteenth-Century Archaeology: Nationalism, Colonialism, and the Past*. Oxford Studies in the History of Archaeology Periodical. Oxford: Oxford University Press, 2008.
- Donner, Herbert. *Das Deutsche Evangelische Institut für Altertumswissenschaft des Heiligen Landes*. Wiesbaden: Harrassowitz, 1963.
- Gavis, Dov. *A Survey of Palestine under the British Mandate 1920-1948*. New York; London: Routledge, 2010.
- Goren, Haim, Jutta Faehndrich and Bruno Schellhaas. *Mapping the Holy Land: The Foundation of a Scientific Cartography of Palestine*. London; New York: Tauris, 2017.
- . «Zieht hin und erforscht das Land»: Die deutsche Palästinaforschung im 19. Jahrhundert. Göttingen: Wallstein Verlag, 2003.
- Hjelm, Ingrid and Thomas L. Thompson (eds.). *History, Archaeology and the Bible Forty Years after 'Historicity': Changing Perspectives 6*. New York; London: Routledge, 2016.

- Hopwood, Derek. *The Russian Presence in Syria and Palestine 1843-1914: Church and Politics in the Near East*. Oxford: Clarendon Press, 1969.
- Hübner, Ulrich (ed.). *Palaestina exploranda. Studien zur Erforschung Palästinas im 19. und 20. Jahrhundert anlässlich des 125 jährigen Bestehens des Deutschen Vereins zur Erforschung Palästinas. Abhandlungen des Deutschen Palästina-Vereins*; 34. Wiesbaden: Harrassowitz, 2006.
- Icc, Thomas. «Lovers of Zion: A History of Christian Zionism.» at: <https://www.pretrib.org/pretribfiles/pdfs/Icc-LoversofZionAHistoryOfChristianZionism.pdf>
- Kark, Ruth. *American Consuls in the Holy Land 1832-1914*. Jerusalem: Magness, 1994.
- _____. and Haim Goren. «Pioneering British exploration and scriptural geography: The Syrian Society/The Palestine Association.» *The Geographical Journal: Royal Geographical Society*, vol. 177, no. 3 (2011).
- Keith, Alexander. *The Land of Israel According to the Covenant with Abraham, with Isaac, and with Jacob*. Edinburgh: William Whyte and Co., 1843.
- Kirchhoff, Markus. *Text zu Land-Palästina im wissenschaftlichen Diskurs 1865-1920*. Schriften des Simon-Dubnow-Instituts; Bd. 5. Göttingen: Vandenhoeck und Ruprecht, 2005.
- Kohl, Philip L, Maria Kozelsky and Nachman Ben-Yehuda (eds.). *Selective Remembrances: Archaeology in the Construction, Commemoration and Consecration of National Pasts*. Chicago: Chicago University Press, 2008.
- Kotjatko-Reeb, Jens [et al.] (eds.). *Nichts Neues unter der Sonne? Zeitvorstellungen im Alten Testament. Festschrift für E.-J. Waschke zum 65. Geburtstag. Beihefte zur Zeitschrift für die alttestamentliche Wissenschaft*; 450. Berlin; New York: De Gruyter, 2014.
- Lamartine, Alphonse de. *Voyage en Orient 1832-1833*. Paris: C. Gosselin 1843.
- Map of Palestine: Department of Lands and Surveys, 145 sheets, at: <http://zochrot.org/en/article/56409>.
- Moscrop, John James. *Measuring Jerusalem: The Palestine Exploration Fund and British Interests in the Holy Land*. London: Leicester University Press, 2000.
- _____. *The Palestine Exploration Fund: 1865-1914*. Ph. D. Dissertation. The University of Leicester, Leicester, 1996
- Muir, Diana. «A Land without a People for a People without a Land.» *Middle East Quarterly* (Spring 2008).
- _____. *The Palestine Exploration Fund: 1865-1914*. Ph. D. Dissertation. The University of Leicester, Leicester, 1996.

- Müller, Ernst W. [et al.] (eds.) «Ethnologie als Sozialwissenschaft.» *Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie*, Sonderheft: 26. Opladen: Westdeutscher Verlag, 1984.
- Palestine: Department of Lands and Surveys. Jaffa: Survey of Palestine, 1928-1947, at: <http://zochrot.org/en/article/56372>.
- Polkehn, Klaus. *Damals im Heiligen Land: Reisen in das alte Palästina*. Berlin: Kai Homlihus Verlag, 2005.
- Pollock, Susan and Reinhard Bernbeck (eds.). *Archaeologies of the Middle East Critical Perspectives*. Oxford: Blackwell, 2005.
- Rogers, Stephanie S. *Inventing the Holy Land: American Protestant Pilgrimage to Palestine 1865-1941*. Lanham MD: Lexington Books, 2011.
- Silberman, Neil A. «Desolation and Restoration: The Impact of a Biblical Concept on Near Eastern Archaeology.» *Biblical Archaeologist*, no. 54 (1991).
- Speake, Jennifer (ed.). *Literature of Travel and Exploration: An Encyclopedia*. New York: London: Routledge, 2003.
- Thompson, Thomas L. *The Mythic Past: Biblical Archaeology and the Myth of Israel*. New York: Basic Books, 2000.
- Thomson, William. *The Land and the Book: Southern Palestine and Jerusalem or, Biblical Illustrations Drawn from the Manners and Customs, the Scenes and Scenery, of the Holy Land*. New York: Harper & brothers, 1880.
- Tibawi, Abdul Latif. *British Interests in Palestine 1800-1901: A Study of Religious and Educational Enterprise*. Oxford: Oxford University Press, 1961.
- Trümpler, Charlotte (ed.). *Das grosse Spiel: Archäologie und Politik zur Zeit des Kolonialismus (1860-1940)*. Begleitbuch zur Ausstellung. Ruhr Museum Essen, 11. Februar - 13. Juni 2010. Köln: Du Mont, 2010.
- Twain, Mark. *The Innocents Abroad, or the New Pilgrims Progress*. Hartford, Conn.: American Publishing Co., 1870.
- Van der Steen, Eveline. *Near Eastern Tribal Societies During the Nineteenth Century: Economy, Society and Politics Between Tent and Town*. London: New York: Routledge, 2013.
- Viviano, Benedict T. «École biblique et archéologique française de Jérusalem.» *Biblical Archaeologist*, vol. 54, no. 3 (1991).

الفصل الثامن عشر

خط سكة حديد برلين - بغداد المطامع الاقتصادية والعلمية لألمانيا القيصرية في العراق

ليث مجيد حسين

مدخل

يرجع اهتمام الألمان بالعراق إلى العقد الرابع من القرن التاسع عشر، عندما بدأوا ينشرون في شأنه كثيرًا من البحوث والدراسات. وما لبث ذلك الاهتمام أن تصاعد بصورة كبيرة منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر، كما تدل المؤلفات الكثيرة التي نشروها في تلك المرحلة، وذلك بسبب تمتع العراق بثروات طائلة. وقام الألمان بزيارات عديدة للعراق، بهدف دراسة الإمكانات الهائلة لاستغلال المواد الخام فيه، ولا سيما النفط، فسعوا، بدافع من مصالحهم، للحصول على امتيازات من أجل إقامة مشروعات من شأنها ربط العراق بألمانيا. وحينما علم السفير الألماني في اسطنبول أن روسيا تنوي إنشاء خط سكة حديد في جنوب البحر الأسود، اقترح على حكومته أن تشرع في إنشاء سكة حديد برلين - بغداد، على أن تمر السكة بديار بكر فالموصل، وتمتد على طول الضفة اليسرى لنهر دجلة. ثم بلغ اتساع أطماع الألمان في العراق حدًّا أنهم اقترحوا إقامة مستوطنات ألمانية فيه، بل وصلت التزعة التوسعية لدى بعض الدوائر الاستعمارية الألمانية

إلى درجة دعوتها إلى احتلال العراق ووضعه تحت سيطرة النفوذ الألماني التام⁽¹⁾.

كان مشروع مد خط سكة حديد برلين - بغداد من أكثر التحديات التي واجهت المستعمرين الأوروبيين في العصر الحديث، من خلال تصديهم للسياسة الألمانية الحديثة المتمثلة في «الاندفاع نحو الشرق»، ومن خلال محاولة احتوائها وكبح جماحها، للمحافظة على امتيازات بعض الدول الأوروبية، كفرنسا وبريطانيا، داخل الدولة العثمانية الضعيفة؛ فمن وراء مشروع سكة حديد «الباءات» الثلاث (برلين - بغداد - البصرة)، كانت هناك أهداف ألمانية مبطنة، من بينها نقل البقايا والمعالم الأثرية من العراق والدول المجاورة إلى متاحف ألمانيا، وبموجب فرمانات خاصة.

يسعى هذا البحث إلى استنباط ما خلفته فكرة مشروع مد سكة حديد برلين - بغداد من نتائج وتأثيرات سلبية وإيجابية في المنطقة بشكل عام، وذلك من خلال تتبع مردودها العلمي والاقتصادي، وحتى العسكري، وكذلك مواقف الدول الكبرى من ذلك المشروع.

كانت الدولة العثمانية، وبسبب أوضاعها المالية الصعبة، غير قادرة على مد سكك الحديد بنفسها، الأمر الذي استغله استعماريو الدول الأوروبية وراحوا يتولون ذلك الأمر ويكبلون الدولة العثمانية بكثير من الشروط المجحفة، وكان هدفهم نهب ثرواتها والسيطرة عليها ويط نفوذهم إلى الأقطار المجاورة⁽²⁾.

في فترة السلطان عبد الحميد الثاني، ظهرت إلى أرض الواقع فكرة ربط الأراضي العثمانية بأوروبا والشرق الأوسط من طريق مشروع سكة حديد برلين - بغداد، بحيث يمتد المشروع إلى داخل الأراضي العراقية، خصوصاً الموصل، وصولاً إلى الكويت؛ إذ منح السلطان عبد الحميد امتيازات عدة للمصالح الألمانية، ولا سيما «البنك الألماني» الذي وفر رؤوس الأموال اللازمة لمد

(1) جاسم محمد حسن المدول، «مصالح الدول الكبرى في ولاية الموصل إبان عهد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني 1876-1909»، مجلة دراسات إقليمية، السنة 4، العدد 9 (2008)، ص 73-74.

(2) جاون حنين فيض الله الجاف، «الدبلوماسية الألمانية 1870-1914م»، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، العدد 23 (2011)، ص 38 - الهامش.

الخط. إلا أن هذا المشروع وفكرة مده إلى الكويت لقباً معارضة شديدة من بريطانيا وروسيا وفرنسا، ما أدى إلى مواجهات دبلوماسية وصلت إلى حد التوتر وإقامة الصفقات السياسية في ما بينها، متجاوزة خلافاتها وحروبها التي خاضتها في تلك الفترة من أجل وقف مشروع التوسع الاستعماري الألماني.

أولاً: تحقيق الاستقرار في الإمبراطورية العثمانية وتوسع نفوذ الرايخ الألماني

في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، كانت الدول الاستعمارية الأوروبية الرئيسة، بريطانيا وفرنسا وروسيا، قد استولت، تقريباً، على ما يمكن الاستيلاء عليه من ممتلكات الدولة العثمانية، ما جعل ألمانيا لا تجد موطئ قدم لها هناك، فلم يكن أمامها من خيار سوى التمدد إلى الشرق سلماً، أي التغلغل اقتصادياً، وهو ما دعاها إلى اتباع سياسة الحفاظ على الدولة العثمانية والوقوف في وجه مشروعات تفتيتها. وكانت السياسة تلك أجدى بالنسبة إليها من الاستعمار المباشر، إذ تمكنت من خلالها من أن تكون الدولة الأكثر تفضيلاً لدى الدولة العثمانية.

يُعدّ وصول القيصر فيلهلم الثاني (1859-1941) إلى العرش الألماني في عام 1888 بداية مرحلة تمحورت فيها سياسة ألمانيا الانفتاحية على الشرق من خلال فتح آفاق جديدة للعلاقة الألمانية - العثمانية، لبسط نفوذ الألمان من منظور اعتبارات اقتصادية برب وبرة رأس المال والنمو المتارع للصناعة، ولضمان أسواق جديدة للصناعات الألمانية، وضمان التزود بالمواد الأولية. بناءً عليه، تدخّل أصحاب القرار في مجالات الصناعة والمال، والعسكريون والمفكرون السياسيون الألمان في مرحلة حكم هذا القيصر، في عملية صوغ سياسة بلدهم المستقبلية. لكن في المقابل، تحفّظ مستشار القيصر الألماني بمارك تجاه تلك السياسة الانفتاحية حتى نهاية عهده، غير محبذ لمبدأ التغلغل الألماني في الدولة العثمانية خوفاً من إثارة حفيظة بريطانيا، لكنه وافق في آخر الأمر، في عام 1882، على إرسال بعثة عسكرية ألمانية إلى تركيا لأغراض التدريب⁽³⁾.

(3) لؤي بحري، مكة حديد بغداد* دراسة في تطور ودبلوماسية قضية مكة حديد برلين - بغداد حتى عام 1914م* (بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية، 1967)، ص 25.

أحدث ظهور ألمانيا قوةً في وسط أوروبا اختلالاً في التوازن الأوروبي الذي كان محصوراً المصلحة كل من فرنسا وبريطانيا؛ إذ أثار التطور الاقتصادي الألماني الهائل بعد قيام الوحدة والإمبراطورية الألمانية مخاوف سائر الأوروبيين، وبدأت ألمانيا تبرز قوةً استعمارية لا يستهان بها، وتتقرب من الإمبراطورية العثمانية للحصول على الامتيازات، الأمر الذي أخذ يشكل تهديداً لمصالح بريطانيا وفرنسا، خصوصاً لجهة كل من الطرق التجارية والمواقع الاستراتيجية التي كانتا تتحكمان بها، كالبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي⁽⁴⁾.

كان الهدف الرئيس من سياسة السلطان عبد الحميد الثاني المعنية بمنح بعض الدول الأوروبية امتيازات هو الانتفاع من التقدم العسكري والاقتصادي الذي حققه الغرب، عن طريق الاحتكاك بهذا العالم المتطور، والتعرف إلى الأنظمة السياسية الغربية الحاكمة، لتكوين مفاهيم جديدة نافعة للحكم العثماني، كالديمقراطية والحريات والدستور. ومن الناحية السياسية، كان لدى السلطان حافز قوي لإنشاء شبكات سكك حديد في بقاع الإمبراطورية لكي يكبح جماح عصيان شيوخ العشائر الذين كانوا يشكلون تهديداً دائماً للحكم المركزي في الباب العالي؛ إذ كان من الصعب جداً قمع حركات عصيان كانت تبرز بين فئة وأخرى في أصقاع الإمبراطورية، لندرة وسائل النقل المتطور في ذلك الحين. واعتبر السلطان ألمانيا «الدولة التي يمكن الاعتماد عليها أكثر من غيرها بشأن الخطوط الحديدية، لأن المألة كانت تهمها من الناحية الاقتصادية والمالية فقط»⁽⁵⁾.

في عام 1899، وقع السلطان العثماني بنفسه فرماناً مبدئياً بمنح الشركات الألمانية حق إنشاء خط حديد من بغداد إلى البصرة. وكان هدفا الألمان من ذلك فتح باب نفوذهم على مصراعيه وإيجاد امتيازات لألمانيا من أجل القيام بنشاط بين البحر المتوسط والخليج العربي، وعلى نهري دجلة والفرات وامتداد ضفتيهما،

(4) هاشم صالح التكريتي، «التغلغل الألماني في المشرق العربي قبل الحرب العالمية الأولى»، المؤرخ العربي، العدد 27 (1986)، ص 41.

(5) يوسف حنين يوسف عمر، «موقف بريطانيا من سكة حديد بغداد 1898-1914م»، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، المجلد 6، العدد 4 (2012)، ص 175.

حيث كانت تمكن الاستفادة بشكل كبير من الغلال المحصورة من الأراضي الزراعية، مع إمكانية تطوير ذلك في المستقبل⁽⁶⁾.

في عام 1884، منحت الدولة العثمانية مصارف ألمانية امتيازًا لمد خط من مدينة حيدر باشا إلى أنقرة، مرورًا بمدينة آسكي شهر، فجرى تأسيس الشركة العثمانية لسكك حديد الأناضول. وحصلت المصالح الألمانية أيضًا على امتيازات أخرى لمد هذا الخط بعد إكمال مرحلته الأولى، وكان للتأييد الألماني الرسمي لهذه الاستثمارات أثر في الدولة العثمانية؛ إذ قام القيصر، الذي كان يطمح إلى جعل ألمانيا قوة عالمية ذات مستعمرات، بزيارتين إلى الدولة العثمانية، كانت وجهته في الأولى اسطنبول في عام 1889 ووجهته في الثانية دمشق في عام 1898⁽⁷⁾. وفي ضوء الاقتصاد الأوروبي الداخلي الضعيف، بدأ البنك الألماني البحث عن حقول استثمارية جديدة لتوظيف رؤوس الأموال الفائضة لديه، مدعومًا بتأييد من الرأي العام الألماني⁽⁸⁾. وبهذا أصبحت ألمانيا تتمتع بنفوذ سياسي قوي في الإمبراطورية العثمانية، وكانت مصالحها تحظى بمكانة خاصة في البلاط العثماني، حتى أنها استطاعت بفضل شركة سكة حديد برلين - بغداد المملوكة للبنك الألماني، الحصول على حق التنقيب عن النفط وإنتاجه في شريط من الأرض عرضه 40 كم على يمين كلا جانبي خط الحديد الذي كانت تقوم بإنشائه؛ فالتقيد بين الطرفين نص على مبدأ اقتسام قيمة الإنتاج مناصفة بين الحكومة والشركة⁽⁹⁾.

ثانيًا: المنظور الاقتصادي لخط سكة حديد برلين - بغداد

أمر السلطان عبد الحميد الثاني بتأليف لجنة لوضع تقرير بشأن المقترحات المتعلقة بتنفيذ خط سكة الحديد، فكان أن فضّلت اللجنة بناء السكة على ست

(6) عمر، ص 176 وما بعدها.

(7) المرجع نفسه، ص 176.

M. Fuhrmann, «Die Bagdadbahn,» in: Yavuz Köse (ed.), *Osmanen in Hamburg-eine Beziehungs-geschichte zur Zeit des Ersten Weltkrieges* (Hamburg: University of Hamburg, Asien-Afrika- Institut Turkologie, 2016), p. 94.

Sean McMeekin, *The Berlin-Baghdad Express: The Ottoman Empire and Germany's Bid for World Power* (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 2010), p. 141.

مراحل⁽¹⁰⁾، عبر المحطات الآتية: أزميت، آسكي شهر، أفيون قره حصار، قونية، أضنة، حلب، القامشلي، الموصل، تكريت، سامراء، بغداد، البصرة. ووقع اختيار السلطان في عام 1888 على مجموعة ألمانية، كما أسلفنا، وكُلف البنك الألماني بإدارة الأعمال وإنجاز الخط في عام 1892، بدءاً من القسطنطينية حتى أنقرة، ومد السكة الفرعية في عام 1896 وصولاً إلى مدينة قونية التركية⁽¹¹⁾. وشكلت هذه السكة نقطة انطلاق مفاوضات كانت قد بدأت لتوها من أجل مد الخط إلى بغداد وصولاً إلى الخليج العربي. وجاء اتخاذ القرار بتنفيذ مشروع مد خط سكة الحديد من قونية إلى بغداد في عام 1898؛ حين منح السلطان الامتياز مجدداً للطرف الألماني، المكون من مجموعة الممولين، تحت إدارة البنك الألماني. وحين زار القيصر الألماني اسطنبول، قام السلطان العثماني بمنح الترخيص الخاص ببناء سكة حديد بغداد. وكان القيصر يولي اهتماماً ملحوظاً لسياسة بلاده الخارجية تجاه الشرق الأوسط، لسببين رئيسيين: أولهما لفتح أسواق جديدة للشركات والاستثمارات الألمانية، وثانيهما كد التأييد السياسي الألماني بشكل أكبر. وبالتالي، تقبل العرض السخي الذي قدمه السلطان العثماني ولكن من دون أن يثير إدارة البنك الألماني، الذي نزل عند طلب القيصر وقبل الاستثمار غير الآمن من خلال البحث عن المستثمرين على المستوى الأوروبي، والاستعانة في الوقت نفسه بخبراء لإيجاد أفضل الممارسات لمد خط سير سكة الحديد، وكان أحد هؤلاء الخبراء المحامي ماكس فون أوبنهايم، لكن وزارة الخارجية الألمانية طلبت من أوبنهايم عدم تنفيذ المهمة، فتوجه في عام 1899 إلى حلب ثم دمشق، ومنها إلى العراق. وبعد عودته، طرح وجهة نظره في مقابلة خاصة مع مدير البنك الألماني جورج فون سيمنس بشأن المسارات المقترحة بين حلب والموصل⁽¹²⁾. ثم نشر في عام 1904 دراسته المتعلقة بـ «تطوير منطقة سكة حديد بغداد، وبشكل خاص سورية وبلاد الرافدين، من خلال التطبيق العملي للخبرة الأميركية»، لكن

(10) يقظان سعدون العامر، «الاتصالات الألمانية العثمانية بشأن الحصول على امتياز سكة حديد برلين - بغداد (1880-1882)»، المؤرخ العربي، السنة 11، العدد 39 (1989)، ص 98.

(11) Heimsoth, A. «Die Bagdadbahn und die Archäologie: Wirtschaftliche und wissenschaftliche Planungen im Osmanischen Reich.» in: Charlotte Trümpler (ed.), *Das Große Spiel. Archäologie und Politik zur Zeit des Kolonialismus 1860-1940* (Cologne: DuMont, 2008), p. 358.

Ibid.

(12)

مدير البنك الألماني الجديد آرثر فون غيفنر رفض الدراسة بشدة، بسبب خلوها مما ينفع البنك، واشتمالها بدلاً من ذلك، على رؤية صاحبها بشأن الاستيطان، وتعمير نطاقات واسعة، واستغلال واستثمار اقتصاديين للمناطق الواقعة على طول مسار خط سكة الحديد⁽¹³⁾.

كان لامتياز سكة حديد بغداد كثير من الفوائد الاقتصادية والمالية من خلال استثمار البنوك الألمانية رؤوس أموالها في إنشاء السكة وتجهيز بناء الخط من أدوات ومعدات، إضافة إلى امتياز بناء ميناء نهري في بغداد، وكذلك التقيب عن النفط في الموصل في عام 1904، علاوة على الجانب السياسي الرامي إلى تحجيم النفوذ الإنكليزي من جهة، ونشر النفوذ الألماني من جهة أخرى⁽¹⁴⁾.

تركزت أهداف الألمان في الدولة العثمانية على الاستيلاء على المناطق الغنية فيها، واستعمالها نقطة ارتكاز لتوسعهم اللاحق في الشرق، وترسيخهم النفوذ الاقتصادي والسياسي فيه⁽¹⁵⁾. وكانت ألمانيا تحاول جعل الكويت نقطة النهاية الأكثر ملاءمة لخط سكة حديد بغداد، لكن الضغوط البريطانية حالت دون تلك المحاولة⁽¹⁶⁾.

وأبدى الألمان في كثير من المناسبات إعجابهم بضخامة الثروة النفطية في العراق، ومن ذلك ما قاله محرر صحافي ألماني كان أحد منظري السياسة الاستعمارية الألمانية: «يبدو أن العراق غني بالقار وغازات الهيدروكربونات، وأن مستقبل حقول النفط في العراق يفوق مستقبل حقول بحر الخزر. يوجد منبع من أغنى منابع النفط في العالم بجوار نينوى حيث تمر سكة حديد بغداد - برلين»⁽¹⁷⁾.

لذا، كان النفط الخام عاملاً مهماً من عوامل إذكاء التنافس بين القوى العظمى. ومع أن النفط ظهر في وقت متأخر نسبياً، فإنه تصدر المقدرات ليصبح عنصر طاقة ذا أهمية كبيرة للغاية، وأضحى عاملاً استراتيجياً في صنع السياسات

Ibid., pp. 362-363.

(13)

(14) الجاف، ص 39 - الهامش.

(15) التكريتي، ص 46.

(16) عمر، ص 179.

(17) العدول، ص 75.

الدولية، خصوصًا أن ألمانيا وبريطانيا لم تكونا تملكان احتياطات من النفط الخام تستحق الذكر، فوجهت القوى الكبرى أنظارها وبؤر اهتماماتها إلى حقول النفط في شمال العراق، وأظهرت ميلًا شديدًا إلى تقوية نفوذها في مناطق الإمبراطورية العثمانية وتوفير فرص استثمار جديدة لأسواقها المالية⁽¹⁸⁾.

ثالثًا: الطموحات العلمية لخط سكة حديد برلين - بغداد

يقول أحد الباحثين: «عند انتهاء الزيارة الثانية للإمبراطور الألماني إلى اسطنبول وتوديع السلطان له، استلم تقارير من الموصل تفيد بأن الوفد الألماني الذي يدعي البحث في آثار الموصل إنما يبحث في الحقيقة عن البترول هناك. فقد عمدوا إلى الترويج على نشاطاتهم الرامية إلى البحث عن النفط في الموصل بادعائهم بالبحث عن الآثار فيها»⁽¹⁹⁾.

لم تعزز الصداقة بين الإمبراطور الألماني والسلطان العثماني الإمبريالية الناجحة للدولة الألمانية في مشروع سكة حديد بغداد - برلين فحسب، بل كانت لها الأهمية البالغة أيضًا في ما يخص بدء عمليات تنقيب علماء ألمان عن الآثار في آشور⁽²⁰⁾؛ إذ كان لألمانيا مصالح كبيرة في ما يخص آثار العراق، ومن هنا خوّلت الشركة صاحبة الامتياز حقّ التنقيب عن الآثار، على أن يُقرّر مصير الآثار المكتشفة في ضوء محادثات تجري بين الشركة والحكومة العثمانية. بناءً عليه، عُني الألمان، وبرعاية شخصية ودعم مالي من القيصر نفسه، بالتنقيب في كثير من المواقع الأثرية، ومن بينها الموصل ومنطقة آشور، كما أجرت بعثة ألمانية أخرى تنقيات في منطقة الحضر في عامي 1906 و1907⁽²¹⁾.

Mehmet Yilmazata, *Die Bagdadbahn: Schienen zur Weltmacht* ([s.l.]: Tectum Wissenschafts (18) Verlag, 2013), pp. 14-15.

(19) أورهان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني: حياته وأحداث عهده (الرمادي: دار مكتبة الأنبا)، (1987)، ص 236.

N. Crusemann, «Ja! Wir werden das Licht des Deutschen Genius auch dorthin tragen». Der (20) Beginn der Ausgrabungen in Assur im Spiegel preußisch-deutscher Orientpolitik unter Wilhelm II.» in: J. Marzahn and D. Salje (eds.), *Wiedererstehendes Assur* (Mainz am Rhein: Verlag Philipp von Zabern, 2003), p. 35f

(21) العدول، ص 76-77.

بدأ التقارب بين العمل الأثري ومشروع «برلين إكسبريس» واضحًا وجليًا منذ الوهلة الأولى؛ ففي ما يخص منهجية العمل التنظيمية، كانت طرق المجاميع العاملة من الطرفين تسير بشكل موازٍ بعضها لبعض، حيث انبرت إلى الاهتمام بالمعطيات الجيولوجية للمنطقة، والتركيز على دراسة حضارة البلاد، وأخيرًا توجب عليها كسب ود السكان المحليين لتنفيذ هذا المشروع، الذي أشعلت فكرته الهادفة إلى ربط اسطنبول ببغداد وصولًا إلى الخليج العربي، في حقبة الإمبريالية الكبرى صراعًا مريرًا بين الدول الاستعمارية التي دفعتها مصالحها القومية إلى الاصطفاف في وجه تنفيذ المشروع أو تأييد تنفيذه عبر الدولة العثمانية. هذا وأتاح المشروع للباحثين وخبراء الشرق سلسلة من الإمكانيات والفرص، علمًا بأن بعض المؤسسات المالية الصغيرة من بريطانيا وفرنسا كانت قد بدأت فعلاً، قبل تنفيذ المشروع، تطبيق الخطط الاستثمارية في الدولة العثمانية، لكن الألمان تمكنوا، ضمن إطار بناء سكة الحديد في فلسطين وسوريا بشكل خاص، من الاستفادة من الخبرات المتقدمة، للعمل في هذا المجال، وتسخيرها لمصلحتهم⁽²²⁾.

أتاح مشروع مد سكة الحديد برلين - بغداد الفرصة لكثير من الأثرين الكشف عن بعض المواقع الأثرية المتشرة على طول الخط ولم يكن يُعرف عنها إلا القليل؛ فخير اللغات القديمة ألفريد غورته سافر من طريق سكة حديد برلين - بغداد عبر الأناضول، وحصل من مدير عام سكة حديد الأناضول كولمان على تمويل مالي لإقامته مدة عامين في تركيا، وأكد لمدير البنك الألماني فون سيمنس دعمه معهد الآثار في برلين بمبلغ 12 ألف فرنك من ماله الخاص، ولمدة عامين، اعتبارًا من عام 1895، من أجل استكشاف مسلك خط السكة الحديد من الناحية الأثرية، وفي المقابل افترض سيمنس أن نتائج البحث هذه ستثير اهتمام عالم المختصين في هذا المجال فحسب⁽²³⁾؛ فعلى امتداد كل جانب من خطي سكة الحديد، ويعرض 20 كم، احتفظ البنك الألماني بحق استخراج اللقى الأثرية والاحتفاظ بكل ما يحتويه باطن الأرض من ثروات معدنية. وكان في الإمكان

Heimsoth, pp. 355-356.

(22)

Ibid., p. 363.

(23)

القيام بالتنقيبات الأثرية ضمن نطاق هذه المساحة من دون الحصول على إذن مسبق من السلطات التركية، لكن توجب عرض اللقى الأثرية على السلطات التركية⁽²⁴⁾؛ فأصحاب الشركات كانوا يُلزمون الباب العالي بالحصول على امتيازات تؤمن لهم دخلاً ثابتاً عن كل كيلومتر من السكة، وذلك بموجب ما أُطلق عليه «الضمانات الكيلومترية»⁽²⁵⁾.

هنا يبرز لنا العامل الاقتصادي هدفاً مركزياً للتطلعات الألمانية؛ فالتنقيبات الأثرية لم تكن هي وحدها المحرك الأساسي لاهتمامات البنك الألماني في المناطق الواقعة ضمن نطاق سكة الحديد، بل إن الألمان حصلوا من الحكومة التركية أيضاً، وبموجب هذا الاتفاق في عام 1904، على حقوق استخراج النفط من أرض بلاد وادي الرافدين، وعلى مدى 40 عاماً، ما جعل شركات النفط الأنكلو - أميركية تحتج على هذا القرار وتعمل على إفشاله⁽²⁶⁾.

اعتمد كثير من علماء الآثار على الهيكلية اللوجستية لجمعية سكك الحديد؛ فمدير البنك الألماني فون سيمنس طلب من أوبنهايم أن يترأس بعثة استطلاعية يمولها البنك، لوضع مخطط مشروع بناء خط قطار برلين - بغداد، وجرى في أثناء التخطيط العشور على موقع تل حلف في الجانب السوري لخط سير السكة الذي كان يبعد عن الموقع بضع مئات من الأمتار، وهذا يعود إلى ما سخره أوبنهايم من إمكانيات ومن جهد لدى موظفي سكة الحديد والقنصل الألماني في حلب، في سبيل عملية نقل الآثار من الموقع إلى المتاحف الألمانية. وفي نهاية التنقيبات، باع أوبنهايم للجمعية المشار إليها أرض سكة الحديد بمبلغ 2000 مارك، وقام بعد موافقة أحد موظفي سكة الحديد، بتخزين القطع الأثرية في أحد بيوت البعثة، وبهذا تمكن من المحافظة على القطع النفيسة غير المنقولة وحمايتها من التدمير أو السرقة⁽²⁷⁾.

Dietrich Eichholtz, *Die Bagdadbahn, Mesopotamien und die deutsche Ölpolitik bis 1918*, (24)
[Leipzig: Leipziger Universitätsverlag, 2007], p. 18.

(25) التكريتي، ص 48؛ الجاف، ص 40 - الهامش؛ بحري، ص 28.

Eichholtz, p. 22.

(26)

Heimsoth, p. 364.

(27)

رابعاً: الحسابات الاستراتيجية

تعارضت سكة حديد برلين - بغداد مع كثير من المصالح الحيوية للأمم، والإنكليز بشكل خاص؛ فإلى الغرب من حفريات أوبنهايم، كانت هناك تنقيبات الإنكليز في قرقميش (جرايلس حالياً) بقيادة ليونارد وولي وتوماس إدوارد لورنس («لورنس العرب»)، اللذين اضطلعوا، إلى جانب عملهما بالتنقيب، بنشاط استخباري في سبيل تقديم معلومات عن الألمان الذين كانوا يعملون في أحد مواقع إنشاءات خط سكة حديد برلين - بغداد، وعلى بُعد 500 متر من منطقة الحفريات.

في البداية كانت علاقة الإنكليز بمجموعة البناء الألمانية المجاورة لهم مشوبة بالحذر والترقب، ولا سيما حين قامت جمعية السكك الحديدية بإنشاء جسر الفرات في جرايلس، وفق مشروع بناء في سوريا هو الأكبر بين مشروعاتها. وفي هذا الصدد، نشر لورنس مقالة عنوانها «التخريب المتعمد في أعالي سوريا وبلاد الرافدين» في مجلة التايمز اللندنية، اتهم فيه الإدارة العثمانية ببيع موروثها الحضاري ضمن نطاق أعمال سكة الحديد، حيث قال: «هنا جرى التخطيط لاستخدام بقايا المباني الأثرية في قرقميش مواد لبناء الجسر الحامل سكة الحديد على نهر الفرات»⁽²⁸⁾.

في عام 1912، خفّت حدة التوتر هنا أيضاً عندما استقبل القيصر المدير السابق لحفريات قرقميش ديفيد هوغارث، الذي استعرض بالصور نتائج التنقيبات هناك؛ إذ أبدى القيصر إعجابه الشديد بنتائج حفريات الإنكليز، ووعد بتذليل جميع الصعوبات التي تعترض فريق العمل في حال تعارضها مع سير سكة الحديد، حيث التقى المشروعان - بناء سكة الحديد والتنقيبات الأثرية - لتعميق روح التعاون، على الرغم من مشاعر التوجس والريبة بين الطرفين. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، نشأت علاقة صداقة بين فريقَي العمل الألماني والإنكليزي اللذين كانت تفصل بين مخيماتهما مسافة كيلومتر واحد فقط؛ حتى أهدى المهندس الألمانيان إلى لورنس دمي طينية أثرية (بأشكال آلهة وخيول

ونساء) عُثر عليها في أثناء عمليات البناء. وأُرسل لورنس تقريرًا إلى هوغارث في لندن مفاده: «قمنا بالتحري عن سكة الحديد، الآن تنطلق 4 قطارات كل يوم نحو جرابلس، إلى محطة القطار غربي كالات والتي هي على بعد 20 دقيقة». وقام برسم مخطط لمسلك سكة القطار، حيث «يبلغ طول رصيف السكة 1100 م وعرضه 40 م، ومن المخطط بناء 24 مبنى حجريًا. وبحسب العقد، يجري الانتهاء من هذا البناء كله في غضون 12 شهرًا»⁽²⁹⁾.

كان موضوع سكة حديد برلين - بغداد دائمًا من الموضوعات المهمة في رسائل لورنس إلى بلده، على الرغم من أن اهتمامه الأساسي كان ينصب على تنقياته الأثرية، فلم تشكل هذه المعلومات أهمية كبيرة بالنسبة إلى المخابرات الإنكليزية. أمّا على الجانب الألماني، فإن المرء يتوقع المزيد من خلف ستار التنقيت الإنكليزية: «في الوقت الراهن يوجد في جرابلس اثنان من علماء الآثار يعملان، كما أنا متأكد جدًا، بحماسة شديدة، ويأخذان على عاتقهما عمل الحفريات [...] ومن حين إلى آخر يقوم أحد هؤلاء الإنكليز بالسكر، ويذهب في سفرة دعائية إلى شمال بلاد وادي الرافدين وإلى الجنوب، على امتداد الفرات، تغطي مساحة كبيرة جدًا من المنطقة الخاضعة لنفوذ الإنكليز». لكن سكة الحديد هذه أضفت أيضًا بعض التغيرات في التنقيت الأثرية؛ إذ توجب على الإنكليز في نهاية عام 1912 التعايش مع سكة الحديد الرابطة بين حلب حتى جرابلس. وكان السياح يقومون آنذاك بزيارة جرابلس مرتين في اليوم، ما أثار حفيظة المفتين وولي ولورنس بشكل كبير⁽³⁰⁾.

في عام 1903، تلقى المهندس الألماني غوتليب شوماخر من السلطات الألمانية المختصة أمرًا بتفكيك، ومن ثم نقل واجهة القصر الأموي الشهير والمعروف باسم قصر المشى، إلى أوروبا، وهي الواجهة التي أهداها السلطان العثماني عبد الحميد الثاني إلى القيصر. ونُقذ الأمر عن طريق سكة الحديد بغداد - برلين، ونُصبت الواجهة في متحف برغامون في برلين⁽³¹⁾.

Heimsoth, p. 364.

(29)

Ibid., pp. 364-365.

(30)

Ibid., p. 356.

(31)

أدى شغف القيصر وحماسه الشديدة لعلم الآثار دورًا محوريًا كبيرًا، لا من خلال دعمه المالي لهذه المشروعات فحسب، بل من خلال التزامه أيضًا بمائدة الحفريات الألمانية؛ فمن ضمن عدد كبير من تراخيص التنقيب الممنوحة من السلطات العثمانية للدولة الألمانية، كان هناك ترخيص التنقيب في مدينة بابل الأثرية في جنوب بغداد، حيث كشف المنقب الألماني روبرت كولدواي في عام 1899 عن أول معالم هذه المدينة، وعثر على بوابة عشتار الشهيرة. وساعدت العلاقات الحسنة بين الإمبراطورية الألمانية والإمبراطورية العثمانية علماء الآثار في الحصول على التراخيص اللازمة لتصدير 120 ألف قطعة تعود للبوابة الشهيرة وشارع الموكب، ونقلها في أكثر من 300 صندوق، كي تُنصب في متحف برغامون في برلين⁽³²⁾.

كان الألمان يرون أن الدولة العثمانية الموحدة والواقعة تحت حمايتهم بشكل غير رسمي يمكن تحويلها بالتدريج إلى مستعمرة ألمانية صرف. ومن جهة أخرى كان السلطان عبد الحميد الثاني يأمل بأن يتمكن من الاعتماد على مساندة الألمان له في تثبيت مركزه وتثديد مقاومته لحركات التحرر الوطني لشعوب الإمبراطورية العثمانية، وفي مقدمها العرب⁽³³⁾. وبالتالي، تنامي النفوذ الألماني في الإمبراطورية العثمانية من خلال العلاقات الوثيقة بين الطرفين، وبشكل خاص عبر مشروعات سكك الحديد التي أضحت المجال الرئيس للمصلحة الإمبريالية الألمانية⁽³⁴⁾، وليس هناك من شك في أن ألمانيا لم تعزز سلطة الدولة التركية من باب «الإيثار أو حُب الغير»⁽³⁵⁾، وإنما من باب مراعاة المصالح الألمانية.

N. Crüsemann, «Das große Puzzle. Von Ziegelbruchstücken aus Babylon zum Berliner (32) Ishtar-Tor», in: Charlotte Trümpler (ed.), *Das Große Spiel. Archäologie und Politik zur Zeit des Kolonialismus 1860-1940* (Cologne: DuMont, 2008), p. 337ff.

(33) الجاف، ص 40-41.

M. Yavuz, Eine vergleichende Studie über den Bahnbau und die Bahnhof-architektur der (34) Anatolischen Bahnen und der Bagdadbahn mit ihren Vorbildern im Deutschen Reich. Ph. D. Dissertation. Bochum, 2005, p. 208.

Benno Bickel, *Die türkischen Eisenbahnen und ihre Dampflokomotiven* (Krefeld: [Selbstverl.], (35) 1976), p. 22.

خامساً: الإجراءات العسكرية

في ما يخص النشاط العسكري، لفتت الأهمية الاستراتيجية العسكرية لخط سكة حديد برلين - بغداد انتباه العميلة البريطانية غيرتروديل التي كانت من أفضل الخبراء العارفين بالمشرك العربي، وكانت تنقل بتقاريرها خطوات تقدم الألمان في عملية بناء سكة الحديد، بحيث استطاعوا دائماً من خلال معداتهم وطريقة عملهم أن يكبروا نفوذاً أكبر في بغداد: «العمال العرب يكدحون وهم يرددون الأغاني بظهورهم المنحنية، ينما الألمان بقامته الفارعة ودخلته العسكرية الجريئة ونبرة صوته الحازمة، وهنا يلتقي الشرق القديم ليجثو على ركبتيه أمام الغرب الحديث»⁽³⁶⁾.

يُعدّ مشروع بناء خط برلين - بغداد - البصرة أحد العوامل المساعدة لاندلاع الحرب العالمية الأولى⁽³⁷⁾، التي سببت توقّف النشاط العلمي في المجال المتعلق بالآثار في الدولة العثمانية، وفي هذا الصدد علّقت غيرتروديل خلال الحرب على فشل المخططات الألمانية في الدولة العثمانية بالقول: «وهنا نشهد نهاية للحلم الألماني بالسيادة في الشرق الأوسط من خلال خط سكة حديد برلين - بغداد، فلن يكون لهم مكان تحت هذه الشمس»⁽³⁸⁾، وكانت بقولها هذا ترد على تصريح لمشار ألمانيا بيلوف (من عام 1900 إلى عام 1909) أشار فيه إلى بدء التوسع الألماني في المشرق العربي: «ذهب الوقت الذي كانت فيه الشعوب الأخرى تقسم بينها الأرض والمياه، في حين نكتفي نحن الألمان بالماء الزرقاء، إننا نطالب لأنفسنا أيضاً بمكان تحت الشمس»⁽³⁹⁾.

في نهاية المطاف، مُدّدت القضبان الأخيرة من «سكة حديد بغداد» بعد الحرب العالمية الأولى. وعندما أصبح المسار اسطنبول - بغداد جاهزاً في عام

Heimsoth 2008, p. 365

(36)

Johann Manzweiler, *Die Bagdadbahn. Als Beispiel für die Entstehung des Finanzimperialismus in Europa 1872-1905*. Bochumer Historische Studien, Neuere Geschichte Nr. 2 (Bochum: Brockmeyer, 1982), p. 196.

Heimsoth 2008, p. 366

(38)

(39) الجاف، ص 36 - الهامش.

1940 لانطلاق القاطرات عليه، كانت الإمبراطورية العثمانية قد تفككت بالفعل قبل ذلك بما يقرب من 20 عامًا.

أصبح مد سكك الحديد في الدولة العثمانية موضوعًا للصراع على النفوذ في الساحة الدولية، إذ كانت الآثار المترتبة على المشروع مختلفة تمامًا عن توقعات الحكومة العثمانية؛ فمع الآمال الكبيرة لتنفيذ المشروع، أضحت خطط بناء سكك الحديد ضحية للعبة الإمبريالية، بحيث أصبحت المنافسة الدولية أكثر حدة، وتدهورت العلاقات بين الغرب وشعوب المشرق⁽⁴⁰⁾.

نخلص في الختام إلى أنه عندما أدركت الحكومة العثمانية المنافع الثقافية والاقتصادية المرتبطة بمد خط سكك الحديد مع شبكات سكك الحديد الأوروبية، أراد السلطان أيضًا ربط الأناضول، خصوصًا العاصمة اسطنبول وبلاد الرافدين، بخطوط هذه السكك. وكان بناء سكك الحديد وتشغيلها يعنيان إحياء طرق التجارة القديمة لهذه المناطق، وبالتالي يُعَدّ هذا الربط لخطوط سكك الحديد ميزة اقتصادية كبيرة تعود بالمنفعة على الأشخاص الذين كانوا يعيشون في هذه المناطق ويمارسون التجارة. ومع ذلك، لم تكن الإمبراطورية العثمانية قادرة على تحقيق مثل هذه المشروعات الكبيرة بقدراتها الذاتية، فتوجب عليها اللجوء إلى رؤوس الأموال الأجنبية والخبراء الأجانب من خلال منح الامتيازات. ومثل خط سكة حديد برلين - بغداد بالنسبة إلى ألمانيا القيصرية أهمية اقتصادية وسياسية وعسكرية وحضارية بالغة، فدأبت جاهدة على الاستثمار فيها من خلال الاتفاق مع الإمبراطورية العثمانية. ولتحقيق الغايات المذكورة أعلاه، انتهجت سياسة خارجية اندفاعية بطابع استعماري مبطن هدفه إيجاد موارد وأسواق جديدة للصناعة الألمانية. وكانت بلاد وادي الرافدين مستودعًا هائلًا للثروة النفطية، ناهيك عن أهميتها الاستراتيجية كم منطقة استثمار وجذب لرؤوس الأموال، حيث كان مقررًا أن يخترق هذا الخط المناطق التاريخية البارزة لحضارات عريقة تمتعت بغنى كنوزها الحضارية. وكان طموح القيادة الألمانية يتمثل في الوصول إلى مياه الخليج العربي، فكانت فكرة مد سكة حديد برلين - بغداد الحل الأمثل لتكون ألمانيا صاحبة الريادة في السيطرة عليه في منطقة الشرق الأوسط وفي تحجيم الهيمنة البريطانية.

استحوذت ألمانيا على مشروعات استراتيجية في أراضي الدولة العثمانية، مثل مشروع سكك حديد بغداد والأناضول والحجاز، وبدأ أن أبواب الشرق أوصدت أمام القوى الأوروبية الطامعة في الوصول إلى المنطقة. وكان من مقتضيات ديمومة ألمانيا، كقوة إمبريالية مالية ضخمة قبل هذه الحرب، مد سكة الحديد لتلبية متطلبات دعم تصدير المتوجات الألمانية، وبالتالي ببطء الهيمنة الكاملة على مقدرات المنطقة لتصبح سوقاً رائجة للصناعات الألمانية.

المراجع

1- العربية

- بحري، لؤي. سكة حديد بغداد «دراسة في تطور ودبلوماسية قضية سكة حديد برلين - بغداد حتى عام 1914م». بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية، 1967.
- التكريتي، هاشم صالح. «التغلغل الألماني في المشرق العربي قبل الحرب العالمية الأولى». المؤرخ العربي. العدد 27 (1986).
- الجاف، جاوان حنين فيض الله. «الدبلوماسية الألمانية 1870-1914م». مجلة البحوث والدراسات الإسلامية. العدد 23 (2011).
- العامر، يقطان سعدون. «الاتصالات الألمانية العثمانية بشأن الحصول على امتياز سكة حديد برلين - بغداد». المؤرخ العربي. السنة 11. العدد 39 (1989).
- العدول، جاسم محمد حسن. «مصالح الدول الكبرى في ولاية الموصل إبان عهد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني 1876-1909». مجلة دراسات إقليمية. السنة 4. العدد 9 (2008).
- عمر، يوسف حسين يوسف. «موقف بريطانيا من سكة حديد بغداد 1898-1914م». المجلة الأردنية للتاريخ والآثار. مجلد 6. العدد 4 (2012).
- محمد علي، أورخان. السلطان عبد الحميد الثاني: حياته وأحداث عهده. الرمادي: [دار مكتبة الأنباء]، 1987.

2 – الأجنبية

- Bickel, Benno. *Die türkischen Eisenbahnen und ihre Dampflokomotiven*. Krefeld: [Selbstverl.], 1976.
- Crüsemann, N. «Das große Puzzle. Von Ziegelbruchstücken aus Babylon zum Berliner Ishtar-Tor.» in: Charlotte Trümpler (ed.). *Das Große Spiel. Archäologie und Politik zur Zeit des Kolonialismus 1860-1940*. Cologne: DuMont, 2008.
- Crüsemann, N. «'Ja! Wir werden das Licht des Deutschen Genius auch dorthin tragen'. Der Beginn der Ausgrabungen in Assur im Spiegel preußisch-deutscher Orientpolitik unter Wilhelm II.» in: J. Marzahn and B. Salje (eds.). *Wiedererstehendes Assur*. Mainz am Rhein: Verlag Philipp von Zabern, 2003.
- Eichholtz, Dietrich. *Die Bagdadbahn, Mesopotamien und die deutsche Ölpolitik bis 1918*. [Lepzig: Leipziger Universitätsverlag], 2007.
- Fuhrmann, M. «Die Bagdadbahn.» in: Yavuz Köse (ed.). *Osmanen in Hamburg-eine Beziehungs-geschichte zur Zeit des Ersten Weltkrieges*. Hamburg: University of Hamburg, Asien-Afrika- Institut/Turkologie, 2016.
- Heimsoth, A. «Die Bagdadbahn und die Archäologie: Wirtschaftliche und wissenschaftliche Planungen im Osmanischen Reich.» in: Charlotte Trümpler (ed.). *Das Große Spiel. Archäologie und Politik zur Zeit des Kolonialismus 1860-1940*. Cologne: DuMont, 2008.
- Manzenreiter, Johann. *Die Bagdadbahn. Als Beispiel für die Entstehung des Finanzimperialismus in Europa 1872-1903*. Bochumer Historische Studien, Neuere Geschichte Nr. 2. Bochum: Brockmeyer, 1982.
- McMeekin, Sean. *The Berlin-Baghdad Express: The Ottoman Empire and Germany's Bid for World Power*. Cambridge, Mass: Harvard University Press, 2010.
- Yavuz, M. Eine vergleichende Studie über den Bahnbau und die Bahnhofs-architektur der Anatolischen Bahnen und der Bagdadbahn mit ihren Vorbildern im Deutschen Reich. Ph. D. Dissertation. Bochum, 2005.
- Yilmazata, Mehmet. *Die Bagdadbahn: Schienen zur Weltmacht*. [s.l.]: Tectum Wissenschafts verlag, 2013.

الصورة (1-18)
خط سير سكة حديد برلين - بغداد - البصرة



الفصل التاسع عشر

التغلغل الألماني في الدولة العثمانية

من خلال الاستشراق

دراسة في الوظائف والأدوار في الربع الأخير

من القرن التاسع عشر

أمجد أحمد الزعبي

مقدمة

تجلى التوسع الاستعماري الغربي على حاب الشرق من خلال صنع أُطر فكرية تُحشر في محيطها ثقافات الأمم والشعوب التي خضعت للاحتواء، ووهم التميز الذي رسم للغرب صورة فاقعة الألوان من ادعاءات العقلانية والموضوعية والعلمية والحكمة، في مقابل التقيض الذي يمثله الشرق من وجهة نظر الغرب، الذي يفترض أن على الشرق أن يقبل بهذه المفاهيم والتصورات المتصلة بالتاريخ الغربي؛ إذ شكلت حالة الجزر التي مرت بها الدولة العثمانية طرحاً جديداً للمسألة الشرقية، وتسابقت الدول الأوروبية الاستعمارية للحصول على الحصة الكبرى منها، ذلك أن غياب الدولة الألمانية الموحدة أبعد الألمان مرحلياً عن أن يكونوا فاعلين في المسألة الشرقية، وكانت توجهاتهم واهتماماتهم الأولى قد ارتبطت بنواح علمية دينية تبشيرية منذ تأسيس

مطرائية القدس في عام 1840 وحتى بناء الدولة وترسيخها على مستوى القارة الأوروبية في عام 1870، أكثر من كونها استعمارية، لذا أشادت الدراسات في معظمها بحيادية المستشرقين الألمان، وعُدَّ الاستشراق الألماني منزَّهاً عن تلك الأطماع.

اعتبرت السياسة الألمانية وسط أوروبا مجالاً حيويًا لنشاطها، وهو ما عُرِف تاريخيًا بالتوجه الألماني نحو الشرق (Der Deutch Drag Nach Osten)؛ إذ ركزت الاستراتيجية الألمانية بعد الوحدة على المصالح والمشروعات الاقتصادية بالدرجة الأولى، وتمحورت الاهتمامات الألمانية بالدولة العثمانية حول التغلغل داخل مفاصل اقتصادها والسيطرة غير المباشرة عليها سياسيًا وثقافيًا. فما الذي دفع الرأسمالية الألمانية تجاه الدولة العثمانية؟ وبالتالي ما الرابط بين هذا التوجه السياسي الاقتصادي وأدبيات الاستشراق؟ وإلى أي مدى أسهم هذا الاستشراق في خدمة المصالح الألمانية من جهة والمصالح الغربية من جهة أخرى؟ وهل كان الاستشراق الألماني بعيدًا عن الأطماع الاستعمارية الألمانية؟ وهل كانت دوافعه علمية بحتة؟ وهل سارت ألمانيا على النمط نفسه الذي سارت عليه الإمبراطوريات الاستعمارية في ما يتعلق برسالة الرجل الأبيض وتمدين الشعوب المتخلفة؟ وما الذي يؤهل الألمان للقيام بهذا الدور؟

تهدف الدراسة إلى الإجابة عن هذه الأسئلة وبيان العلاقة الجدلية بين الاستشراق والتغلغل استنادًا إلى فرضية بحث مؤداهما: كلما نمت المصالح نمت الدراسات الاستشراقية، ما يعني أن الاستشراق الألماني كان كسائر المدارس الاستشراقية الأوروبية الأخرى خلال مرحلة الدراسة، أي الربع الأخير من القرن التاسع عشر في الأقل، حين تداخلت فيه الأدوار والرؤى وتشابكت ما بين العلمي الموضوعي والاستعماري؛ فعلى سبيل المثال أسهمت كتابات الرحالة ومذكراتهم ودراساتهم عن الشرق في تصعيد الطموح الاستعماري الألماني، ودخلت هذه الكتابات بطرق مباشرة وغير مباشرة في مستويات التعليم الألماني بكل مراحله لتعمل على تشكيل صورة نمطية للدولة العثمانية في ذهنية صناع القرار والتجار الألمان، ليكون التحالف الألماني العثماني ثمرة هذا التوجه.

أولاً: التغلغل والاستشراق، تداخل المفاهيم

أسهم الاستشراق إسهامًا كبيرًا في إعادة صوغ الشرق، وإخراجه في صورة نمطية ساعدت كثيرًا في تكوين مخيلة الإنسان الغربي في ما يتعلق بالإسلام والمسلمين؛ فعملية ربط التغلغل بالاستشراق تأتي ضمن رؤية قائمة على التداخل الكامل بين المفهومين، مع تجنب الجدل الدائر حتى الآن حول الاستشراق وارتباطاته بالاستعمار؛ فمفهوم التغلغل يماثل معناه اللغوي الاختراق⁽¹⁾، الذي أعني فيه استراتيجية الدولة الألمانية الاستعمارية الممنهجة والبطيئة لاختراق الدولة العثمانية اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا. وبناءً على ذلك، يأتي المفهوم ضمن السياق الذي نعالجه في هذا البحث متلاصقًا ومتربطًا مع مفهوم الاستشراق.

لذا، فإن الاستشراق هو - وفق هذا التصور - «علم الشرق أو علم العالم الشرقي، أي البحث في علوم الشرق وعقائده وآدابه، وإعداد الدراسات فيها»⁽²⁾ خدمة للمصالح بالدرجة الأولى؛ فهو من أبرز أدوات الغرب للهيمنة على الشرق، وفق حالة من الوعي الجغرافي السياسي الذي يقسم العالم إلى قمين غير متكافئين: الشرق والغرب، طارحًا فكرة التفوق والاستعلاء. وهو أسلوب تفكير يقوم على التمييز الوجودي والمعرفي بين الشرق والغرب، وهذا ما يتصل بالتقاليد الأكاديمية، ويستند إلى عناصر تاريخية ومادية، وهناك تبادل إلى حد ما بين المعنى الأكاديمي والمثالي⁽³⁾. وكل ما يعنينا هنا المعنى الخاص لمفهوم الاستشراق الألماني، الذي يعني الدراسات المتعلقة بالشرق الإسلامي في لغاته وآدابه وتاريخه وعقائده وتشريعاته وحضارته بوجه عام⁽⁴⁾؛ تلك التي كوّنت سلسلة من المصالح تُحقّق ويحافظ عليها ويتعان بها بالوسائل كافة للسيطرة على الشرق، أي بالسلطات

(1) إبراهيم أنيس [وآخرون]، المعجم الوسيط، 2 ج، ط 2 (بيروت: دار الفكر، [د.ت.])، ج 2، ص 659.

(2) رودى بارت، الدراسات العربية الإسلامية في الجامعات الألمانية، ترجمة مصطفى ماهر (القاهرة: [د.ت.])، 1967، ص 11.

(3) إدوارد سعيد، الاستشراق: المفاهيم الغربية للشرق، ترجمة محمد العناني، ط 2 (القاهرة: دار رؤية للنشر، 2006)، ص 45-46.

(4) شوقي أبو خليل، الإسقاط في مناهج المستشرقين والمبشرين (بيروت: دار الفكر المعاصر، 1998)، ص 5-6.

السياسة المتمثلة في المؤسسات الاستعمارية، والفكرية المتمثلة في العلوم السائدة، والسلطة الأخلاقية المتمثلة في الرؤية الثقافية المتفوقة على الآخر⁽⁵⁾.

كان الاستشراق جزءًا من قضية الصراع الحضاري، وشكل الخلفية الفكرية لهذا الصراع في صوغ التصورات والمواقف الأوروبية عن الإسلام⁽⁶⁾؛ فالمخاوف الأوروبية من الخطر الإسلامي المزدوج: خطر الفتوحات وخطر التحول إلى الإسلام؛ دفعتهم إلى دراسة القرآن والنصوص الإسلامية بهدف إنقاذ أنفسهم من الخطر الإسلامي، وتحويل المسلمين إلى المسيحية. وبقي مصطلح الاستشراق ملوثًا، على الرغم من الجهد الكبير الذي بُذل لتنقيته والبحث عن بدائل تُخرجه من أزمته الطويلة، خصوصًا تلك المحاولات بعد المؤتمر الدولي التاسع والعشرين للمستشرقين، الذي عُقد في باريس عام 1973 بمناسبة مرور مئة عام على أول مؤتمر للاستشراق في باريس، حيث صدر قرار بإلغاء مصطلح الاستشراق وكلمة مستشرق⁽⁷⁾.

إن الانطلاق من مقولات ذات قالب جامد هو ضرب من الوهم، أكانت مقولات تقوم على وصف الاستشراق الألماني بالموضوعية والعلمية استنادًا إلى عصر التنوير وما قبل الكولونيالية الألمانية، أم سحب هذا التعميم على الاستشراق الألماني كله، كقول غوته: «إذا أردنا المشاركة في عملية خلق العقول النيرة، فلا بد لنا من التمثل بما هو شرقي، فالشرق لن يأتي بنفسه»⁽⁸⁾، أم مقولات تصف الاستشراق بأنه محاولات تجذرت بالسيطرة على الآخر، والنهب المنظم لخبراته في خلال مرحلة الاندفاع الألماني في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كما أوضح أحد المستشرقين الألمان المملوء برغبة السيطرة بقوله عن سكك الحديد الألمانية في الدولة العثمانية: «عندما نسمع في قاطرة عثمانية صوتًا عاليًا يرتفع وهو يحمل كأسًا من البيرة... عندها نعرف أن ألمانيا تضع قدمها على

(5) سعيد، الاستشراق، ص 58-59.

(6) محمود حمدي زقزوق، الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري (القاهرة: دار المعارف، 1997)، ص 11.

(7) برنارد لويس، الإسلام والغرب (بيروت: دار رشيد، 1994)، ص 19-20، 44-46.

(8) زينبات بيطار، الاستشراق في الفن الروماني الفرنسي، سلسلة عالم المعرفة؛ 157 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1992)، ص 7.

بوابة آسياء⁽⁹⁾؛ فالتغير في الأساليب والمناهج والوسائل الاستشراقية من عصر التنوير إلى عصر الكولونيالية تأثر بميزان القوة والضعف والمصالح المتفاوتة بين أطراف الصراع⁽¹⁰⁾.

إن المنظومة الاستشراقية الألمانية بكل صورها وتعدد هالم تكن نسقاً واحداً، وإنما ارتبطت إلى حد بعيد بطبيعة تطور الرايخ الألماني على الصعيد الداخلي، وبالمواقف الأساسية في السياسة الخارجية، بحيث دفعت الكتاب ورجال الدين والمستثمرين إلى الهجرة إلى الدولة العثمانية، كي يؤسس كل منهم مزرعة أو بيتاً مالياً أو كي يحج. وكان لكل من هؤلاء دافعه وتصوره الذي غذته كتابات وحكايات، وكان مزوداً بتجهيزات، ولديه مهمة يعرفها بوضوح. فمن هو الشريك الأكثر ملاءمة للمصالح الألمانية: الأتراك أم اليونان أم الأرمن أم اليهود؟⁽¹¹⁾.

ثانياً: تاريخ الدراسات الاستشراقية الألمانية

كانت ألمانيا دولة استعمارية دخلت حلبة الصراع والتنافس في وقت متأخر، ومارست هذا الدور بسلطات مباشرة، اقتصادية وسياسية وعسكرية، وفق النمطين البريطاني والفرنسي نفسيهما، وربطته بتطور القوة والهيمنة الألمانيتين؛ فألمانيا لم تُضمّر الطموح الاستعماري في الاستحواذ والسيطرة فحسب، بل مارسته فعلاً من خلال السيطرة بصورة غير مباشرة على مفاصل الدولة العثمانية، وبناءً على ذلك جمعت الباحثين وعلماء الآثار، وطورت علاقات مميزة بالسكان المحليين، وتعلمت اللغات التي يمكن أن تستفيد منها في التوسع الاستعماري⁽¹²⁾.

Paul lindenberg, *Auf Deutschen Pfaden im Orient* (Berlin: Dunmüllers Verlagsbuchhandlung, (9) 1902), p. 244.

(10) سعدون محمود الساموك، الوجيز في علم الاستراق (عمان: دار المناهج، 2003)، ص 15-16؛ سالم حميش، الاستراق في أفق انسداد (الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية، 1991)، ص 7-8؛ أحمد عمارة، الجذور التاريخية للظاهرة الاستشراقية، ط 2 (عمان: دار حنين، 1992)، ص 56-57؛ سعيد، الاستراق، ص 59.

Malte Fuhrmann, «Visions of Germany in Turkey: Legitimizing German Imperialist (11) penetration of the Ottoman Empire.» *European Studies Center* (St. Antony's College, Oxford), pp. 1-219.

George W. F. Hallgarten, *Imperialismus vor 1914: Die soziologischen Grundlagen der (12) Außenpolitik europäischer Großmächte vor dem Ersten Weltkrieg*, 2 Bände, 2 Aufl (München: C. H. Beck, 1963).

تعود جذور الاهتمام الألماني بالاستشراق إلى الحملة الصليبية الثانية عام 1147، ولا يمكن فصل الاستشراق عن إطار بينه الأوروبية وطبيعة فكر العصور الوسطى؛ إذ شارك الألمان في الحروب الصليبية، وتأثروا بالمصطلحات التي استخدمت في ذلك العصر، ومنها، مثلاً، قيام غودفري فون فاتربو (G.von Waterbo) - وهو سكرتير الأباطرة الألمان في القرن الثاني عشر - بتقديم صورة وصفية لمحمد في كتابه تاريخ العالم. وكذلك كتب فولفرام فون آخباخ (W. von Eschenbach)، قصيدة بعنوان «فيلهلم» حاول فيها أن يقدم وصفاً لمعركة بين السراسن - المسلمين - والفرنجة، ويضيف على المعركة فضائل الفروسية في كلا الطرفين، وهي صورة تناقض الواقع في تلك الفترة، حيث يقدم فتاة جميلة ملهمة تصبح مسيحية باسم غيورك (Gibure) وتنادي بالتسامح⁽¹³⁾.

كان من المتوقع ألا يبدأ الاهتمام العلمي بالدين الإسلامي وحضارته إلا بعد عصر التنوير، مع أن كرسي الأستاذية الذي أنشئ في عام 1521 للدراسات العبرية كان يشغله غالباً رجال اهتموا باللغة العربية من جانب لاهوتي، منهم فيلهلم شيكارد (W. Schickard) الذي شغله في المدة بين عامي 1619-1635، وتعمق في دراسة اللغة العربية وألف كثيراً من البحوث في مجال العربية، أهمها الإله الفريد في العالم الإسلامي والفردوس اليهودي الإسلامي⁽¹⁴⁾.

بدأت الصورة الأوروبية للإسلام منذ نهاية العصور الوسطى بالتغير، إذ أدرك الأوروبيون أن السبق الثقافي أصبح يتحول لمصلحتهم، وتهكم مارتن لوتر (1483-1546) على تصورات القرون الوسطى بشأن الإسلام، وقدم لتأييد وجهة نظره نماذج سمّاها «خرافات الأوروبيين وجهالتهم حيال الإسلام»، ولكن في ضوء محاصرة الجيوش العثمانية لمدينة فيينا عام 1529، تغيرت اللهجة لتصبح أكثر عدائية وحادّة، إذ قال: «الأتراك عقوبة ربانية عادلة للمسيحيين بسبب خطاياهم

(13) غرنوت روتر، «الدراسات العربية والإسلامية في جامعة توينغن»، في: الاستشراق الألماني: الدراسات العربية والإسلامية بجامعة توينغن، بمناسبة الأسبوع الثقافي الألماني العربي 9-14 أيلول/سبتمبر 1974م، ترجمة كمال رضوان (بيروت: دار صادر، [د.ت.]، ص 39-43؛ محمد المطروري، «الاستشراق الألماني ودوره في الدراسات الشرقية: تاريخ الاستشراق الألماني وملامح أسسه المنهجية»، مجلة دراسات استشرقية، العدد 3 (شتاء 2015)، ص 191-194.

(14) روتر، ص 10.

وذنوبهم. البابا والإسلام يشكلان من حيث الجوهر العدوين اللدودين للمسيح وللكنيسة المقدسة، ولكن إذا كان الإسلام يمثل جد الميخ الدجال فإن البابا هو رأسه⁽¹⁵⁾. كان تأثير لوثر كبيراً في الأوساط الألمانية، ف«الإسلامية» أصبحت بمنزلة كلمة تُستخدم للحطّ من شأن الآخر وتأكيد رجعيته، ورأى البروتستانت في الإسلام عملاً بلا إيمان، واتهم الكاثوليك الإسلام في أثناء مجادلاتهم البروتستانت بأنه يمثل إيماناً بلا عمل⁽¹⁶⁾.

كان أول المستشرقين الألمان الذين اهتموا باقتناء المخطوطات العربية بوسيل (W. Postel) الذي أتقن العربية والتركية، وألّف كتاباً في النحو، وقام ببيع المخطوطات التي حصل عليها لمكتبة جامعة هايدلبرغ، فأصبحت تلك المخطوطات الأساس الذي بنيت عليه دراسة اللغات الشرقية في ألمانيا في مهدها. وكان جاكوب كريستمان (J. Christmann) (1554-1613)، الذي تعلم العربية من كتاب بوسيل، أول من اقترح تشكيل كرسي خاص في جامعة هايدلبرغ للدراسات الشرقية، وخصوصاً العربية، وكان ذلك في عام 1590، لكن لم يؤخذ بالاقتراح حتى عام 1609. وقام بترجمة كتاب الفرغاني في الفلك عن العبرية إلى اللاتينية. ووضع الراهب الألماني جرمانوس معجماً عربياً - لاتينياً جرى استخدامه حتى منتصف القرن التاسع عشر، على الرغم من رداءته العلمية، وترجم القرآن الكريم إلى اللاتينية. وعمل يوهان هوتنغر (J. Hottinger) (1620-1667) على وضع فهرس للمخطوطات الشرقية ونشره في هايدلبرغ⁽¹⁷⁾.

استمرت تلك الأعمال بطبيعة دينية لاهوتية بالدرجة الأولى؛ فمفهوم المستشرق (Orientalist) لم يظهر في أوروبا إلا في نهاية القرن الثامن عشر، فظهر أولاً في إنكلترا عام 1779، ثم في فرنسا عام 1799، وأدرج في قاموس الأكاديمية

(15) مارتن لوثر في: أليكسي جورافسكي، الإسلام والمسيحية: من التنافس والتصادم إلى الحوار والتفاهم، ترجمة خلف محمد الجراد، سلسلة عالم المعرفة؛ 215 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1996)، ص 97-98.

(16) المرجع نفسه، ص 98، 103-104.

(17) يوهان فوك، «ترجمة ليوهان يعقوب وايسكه 1716-1774م»، في: المشرقون الألمان: تراجمهم وما أسهموا به في الدراسات العربية، مجموعة من الدراسات الألمانية لمستشرقين ألمان حديثين، ج 1 (بيروت: دار الكتاب الجديد، 1978)، ص 15؛ المطوري، ص 193-194.

الفرنسية في عام 1838. وتمثيًا مع عصر التنوير والحركة الرومانسية، بدأت في القرن الثامن عشر صورة جديدة للشرق تشق طريقها وتكسب الدراسات العربية طفرة أدت بها في نهاية المطاف إلى الانفصال عن علوم اللاهوت. وكان ممن تزعموا هذا الجيل من المستشرقين الأوائل شولتز ورايسكه، وفي توبنغن فردريش شنور (F. Shnor) (1742-1822) الذي قام بعد دراسة اللاهوت برحلات علمية أتاحت له الفرصة لمواصلة دراساته العربية على يد رايسكه في لايبزيغ⁽¹⁸⁾.

أصبحت أقسام الاستشراق في الجامعات الألمانية المصدر الرئيس لإنتاج الدراسات المطلوبة عن العرب والمسلمين، وأساس تدريب السياسيين والإداريين الذاهبين إلى الشرق، ما خلف تراثًا متراكمًا من وجهات نظر وأحكام مسبقة بشأن العرب والإسلام؛ فأطروحات المستشرقين الرواد صاغت الفهم الغربي وشكلته على المستويات كافة بكم هائل من الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت تراث الإسلام بمستوى علمي رفيع ودقيق؛ ففي القرن التاسع عشر، تنوعت موضوعات الاستشراق لتكون أكثر تخصصًا، وتوسعت الاختصاصات العلمية على حساب الدراسات اللاهوتية، كي تؤدي المكتبات دورًا مهمًا في حوادث نهضة شاملة، أكانت تلك الملحقة بالبلديات، وعددها حوالي سبعة آلاف مكتبة، أم الملحقة بالكنائس، وعددها حوالي أحد عشر ألف مكتبة؛ إذ إنها تسابقت لاقتناء المخطوطات وتصنيفها، وكان أبرز هذه المكتبات تلك التي في غوتنغن وبرلين وماينز⁽¹⁹⁾.

تكونت خلال تلك المرحلة رؤية استشراقية قائمة على البحث عن الحقيقة، وطفئت الصفة العلمية على نحو واضح أكثر من ذي قبل، ولا سيما في مجال الدراسات اللغوية ودراسات اللغة العربية، ولهذا ظل المستشرقون العاملون على الصعيد اللغوي بمنأى عن الاتهام، بينما اتهم المستشرقون العاملون على صعيد الدراسات الإسلامية بسوء النية في أحوال كثيرة⁽²⁰⁾. وفي هذا يقول المستشرق الألماني هارتموت بوبتسين (H. Bobzien)⁽²¹⁾: «... اشتهر الألمان بهذا النوع من نشر

(18) المطوري، ص 195.

(19) روتر، ص 10.

(20) بارت، ص 17-18.

(21) حصل على الدكتوراه في عام 1974 من جامعة ماربورغ، وعلى شهادة الأستاذية في عام =

كتب التراث العربي بإصدارهم طبعات محققة تحقيقاً علمياً، مع إجراء دراسة نقدية وفهرسة دقيقة وشاملة للكتب... وهنا أشير إلى الجو العلمي المتكامل في أوروبا وإلى التعاون الوثيق بين العلماء والمشتشرقين في الجامعات الأوروبية، فمثلاً ما كان لعدد كبير من الأعمال الضخمة، ك: تاريخ الرسل والملوك للطبري، وطبقات ابن سعد، ودائرة المعارف الإسلامية أن تصدر من دون التعاون العلمي البناء بين دي خويي 1836-1909 في هولندا وإدوارد ساخاو 1845-1930 في ألمانيا، وغولدتسيهر الهنغاري 1850-1921، وفيلهاوزن وغيرهم من المشتشرقين⁽²²⁾.

تميّز الاستشراق الألماني من غيره في البلدان الأوروبية بأنه اهتم بالدراسة المقارنة للغات السامية، كالآرامية والعبرية والبيّة. وأهم عمل في هذا المجال هو عمل كارل بروكلمان (1868-1956) الأساس الكامل في مقارنة اللغات السامية، الفريد حتى الآن بتفصيلاته الدقيقة. ولم يكن الاستشراق الألماني مرتبطاً بالاستعمار المباشر، كما هو كل من الاستشراق الفرنسي أو الإنكليزي أو الهولندي؛ فالألمان لم يستعمروا أي دولة عربية⁽²³⁾، مع أنهم أبدوا اهتماماً كبيراً بفكرة استيطان فلسطين، حيث نادت طائفة دينية في مملكة فورتمبرغ أن الوقت حان لإقامة مملكة الرب، وشرعت في تنفيذ مشروعها الاستيطاني عام 1868 بدعم وتأييد من الممثلين الدبلوماسيين والقناصل الألمان في اسطنبول وبيروت والقدس. ورأى هؤلاء في ذلك المشروع نقطة انطلاق للتنفيذ السياسي والاقتصادي والثقافي الألماني، واستطاعت جمعية الهيكل الألمانية إنشاء سبع مستعمرات في فلسطين خلال نصف قرن، بهدف استقطاب آلاف الألمان والأوروبيين⁽²⁴⁾.

■ 1986 من جامعة إرلنغن، وعلى كرسي أستاذية العلوم الإسلامية في معهد الاستشراق في جامعة إرلنغن في عام 1992. من أشهر مؤلفاته: الأزمنة الفعلية في سفر أيوب، الدراسات القرآنية في أوروبا، الأفعال الشائعة في اللغة العربية المعاصرة، النبي العربي محمد (ص) وغيرها.

(22) ظافر يوسف، «الاستشراق الألماني إلى أين؟»، حوار مع المشتشرق الألماني هارتموت بوتسين، مجلة التراث العربي، السنة 17، العدد 68 (آب/أغسطس 1997)، ص 1-11، اتحاد الكتاب العرب - دمشق، في: <http://archive.sakhrat.co/authorsArticles.aspx?AID=38726>

(23) المرجع نفسه، ص 4-5.

(24) لمزيد من المعلومات يُنظر: علي محافظة، العلاقات الألمانية - الفلسطينية: من إنشاء مطرانية القدس البروتستنتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية 1841-1945م (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981)، ص 11-133، 132.

وفي إطار النقد والتقد الذاتي، يقول المستشرق الألماني ستيفان فيلد (S. Wild): «والأقبح من ذلك أنه توجد جماعة يَتمون أنفهم متشرقين سَخروا معلوماتهم عن الإسلام وتاريخه في سبيل مكافحة الإسلام والمسلمين. وهذا واقع مؤلم لا بد أن يعترف به المتشققون المخلصون لرسالتهم بكل صراحة»⁽²⁵⁾. ومن هؤلاء الذي أشار إليهم، مثلاً، كارل هاينريش بيكر (C. H. Becker)، مؤسس مجلة *Der Islam* (الإسلام)، الذي وضع دراسات استشرافية خدمت الأهداف الاستعمارية الألمانية في أفريقيا، حيث أقام الرايخ الألماني في عام 1885-1886 مستعمرات ضمت مناطق كان بعض سكانها من المسلمين، وظلت تلك المناطق تحت اليادة الألمانية حتى عام 1918. وأدت تلك الدراسات إلى تأسيس معهد اللغات الشرقية في برلين عام 1887، وهو معهد تتلخص مهمته بالحصول على معلومات عن البلدان الشرقية الحالية وبلدان الشرق الأقصى وعن شعوب هذه البلدان وثقافتها⁽²⁶⁾. ويقول أولريش هارمان (U. Harman): «كانت الدراسات الألمانية حول العالم الإسلامي قبل عام 1919 م أقل براءة وصفاءية، فقد كان كارل هينريش بيكر - وهو من كبار متشرقينا - منغمساً في النشاطات الياسية، حتى إنه أصبح شديد الحماس لمخطط استخدام الإسلام في إفريقيا والهند كدرع سياسية في وجه البريطانيين»⁽²⁷⁾، فمعرفة الأعراق المحكومة أو الشرقيين هي التي تجعل حكمهم سهلاً ومجدياً، ذلك أن المعرفة تمنح القوة، والمزيد من القوة يتطلب مزيداً من المعرفة، فالحركة الجدلية بين المعلومات والسيطرة المتنامية الأرباح مستمرة على الدوام⁽²⁸⁾.

ثالثاً: رسالة الحضارة الألمانية

خضع الغرب لوهم الدور الرسولي المتفوق للحضارة الغربية على حاب الشرق النائم، والألمان لم يكونوا خارج هذا النسق، بل اعتقدوا أنهم ورثة الحضارة

(25) زقزوق، ص 47.

(26) بارت، ص 18.

(27) أولريش هارمان، «الاستشراق الألماني»، مجلة الباحث، العدد 25 (شباط 1983)، ص 145؛

زقزوق، ص 46.

(28) سعيد، ص 68.

الهليانية التي اكتسحت ذات مرة ويمكنها أن تعود من جديد، ومن خلال الأمة الألمانية الفتية، برساتها العظيمة الممتدة إلى الفضائل الهليانية القديمة والفلسفة الحديثة، وهي - في رأيهم - مؤهلة، بما تمتلك من روح وثابة وإمكانات مادية وتكنولوجية، أكثر من غيرها من الشعوب الأوروبية للقيام بهذا الدور في الشرق الذي هو «أرض الآباء والأجداد»؛ ذلك أن بريطانيا وفرنسا لا تملكان المؤهلات الكافية للقيام بهذا الدور الرسولي للحضارة، أي تمدين الدولة العثمانية بإرثها الهليني؛ فهم اعتبروا أن فرنسا، التي أُذلت بالهزيمة القاسية عام 1870، لا تستحق مثل هذا الدور الذي اضطلعت به من خلال بناء المدارس والانتشار الواسع بين مسيحي شرق المتوسط، لأن هذا الدور قارب على الانتهاء⁽²⁹⁾.

وشاع بين أنصار الإمبريالية الألمانية اعتقاد بأن نجم الفرنسيين في المنطقة أفل؛ فكارل هيومن (C. Humann)، وهو مهندس ألماني عاش في إزمير عام 1883، روى قصة ذات دلالة في هذا المعنى: «... كنت ضيفا على أحد الأتراك البطاء. وبعد أن دَخنا التمباك بعد الغداء، سألتني من أي البلاد أنت؟ فقلت: أنا بروسي أو إذا سمعت بألمانيا. فقال لم أسمع بها قط، هل هي بعيدة عن الروس جيراننا أم قريبة من الإنكليز. فضحكت وقلت: إنها بينهما... هل سمعت عن الحرب العظمى التي انتصرنا بها على الفرنسيين؟ عندما سمع بهذا وقف على قدميه وقال: إنك بسمارك، كان عليك أن تقول ذلك بداية»⁽³⁰⁾.

غدت الكلاسيكية الإغريقية («اليونانية») السمة الغالبة على النظام التعليمي الألماني، وهي الصفة الأساسية للنخبة المتعلمة، إلى درجة أن الفترة الممتدة من العهد البروسي في أربعينيات القرن التاسع عشر وخمسينياته وحتى قيام الرايخ، عُرِفَتْ بفترة الطغيان اليوناني، خصوصاً لدى أولئك الذين اتصلوا بالشرق وشرق المتوسط تحديداً؛ إذ نشأ جيل على أفكار تمجّد الحضارة الإغريقية وتقدمها على غيرها، ومن ثم غدت الصورة المثالية لما تعود عليه الألمان، حتى أنهم اعتبروا اليونانية الحديثة لا تعبر عن الإغريقية القديمة؛ فالنظرة فوقية لرجال مفعمين

Fuhrmann, «Visions», pp. 3-4.

(29)

Carl Humann, «Der Entdecker des Weltwunders von Pergamon. In Zeugnissen seiner Zeit 1839-1896.» in: Eduard Schulte (Herausgegeben), *Schriften der Hermann-Bröckelschen-Stiftung Carl Humann zum Gedächtnis Essen an der Ruhr*, III Band (Dortmund Herausgeber, Ardey Verlag, 1971), p. 4.

بالعقلية الإمبريالية الألمانية، وأفضل تعبير عن ذلك قول غوستاف هامبرت (G. Humbert)، المستشار الألماني في إزمير 1910-1915: «... لا أفهم ما يقوله اليونان، إنه غير ما تعودت عليه، الأصوات القديمة أجمل، ما هذه الأصوات هذه الأيام؟! اليونانية هذه الأيام لا تعني شيئاً»⁽³¹⁾؛ فاتجاهات العقلية السائدة في المجتمع الألماني هي الأيديولوجيا المنبئة ضمناً والتي لا يستطيع أي مجتمع أن ينجو منها مهما بلغت درجة علمية القائمين على هذه الدراسات وحياديتهم⁽³²⁾.

اعتقد كثير من الألمان أنهم ورثة الحضارة الهلينية الإغريقية، وأن تلك الحضارة مكون أساسي في نضجهم القومي. وشعروا بحاجتهم إلى تأكيد هذا الاعتقاد وتأصيله من خلال بناء متحف لا يقل أهمية عن متحف اللوفر في باريس أو متحف لندن، ويضم مثلهما كنوزاً من الشرق. وقامت البعثات الدبلوماسية والبعثات الدينية الألمانية، وعلى نحو لا يخلو من المغامرة، بجلب المخطوطات والآثار وأي أدوات ذات قيمة تاريخية، من خلال الشراء والبحث والاستيراد، وأعيد تأهيلها وتصنيفها في متحف بيرغامون في برلين، الذي يعدّ متحفاً «إغريقياً» بامتياز، فسلالة الهوهنتسولرين الحاكمة تُعتبر من أقدم السلالات الملكية في أوروبا، التي حاولت إرجاع أصولها القديمة إلى المملكة الإغريقية التي قامت في الشطر الآسيوي من مضيق البوسفور، ويدعى بورجما باللفظ التركي. وقد أقيم لافتتاح المتحف احتفال مهيب طافت خلاله المواكب تحت عنوان «أثينا في عفوانها»، وأصدرت ميدالية يمثل أحد وجهيها ملك تلك المملكة إيمانوس الثاني ويمثل الوجه الآخر فريدريش الثالث⁽³³⁾. ونجد ضمن هذا المنحى هيومن

Colmar and Gustaw in: Ibid, p. 4-5.

(31)

(32) مكسيم رودنسون، «الدراسات العربية والإسلامية في أوروبا»، في: محمد أركون وآخرون، الاستشراق: بين دعائه ومعارضيه، ط 2 (بيروت: دار الساقي، 2016)، ص 43-44.

(33) بدأ العمل به في عام 1830، بعنوان «أثينا تستعيد عفوانها» أو «أثينا في فرحها»، في أحد القصور الألمانية. افتُح المتحف في عام 1902 وأعيد تجديده في عهد جمهورية فايمار، واستُخدم في العهد النازي، وتضرر كثيراً إبان الحرب العالمية الثانية، فأعيد ترميمه. وهو حالياً من أبرز معالم مدينة برلين. لمزيد من المعلومات، يُنظر: Suzanne Marchand, *Down from Olympus: Archaeology and Philhellenism in Germany, 1750-1970* (Princeton: Princeton University Press, 1996), pp. 190-191; «Berlin's Pergamon Museum: The Altar of Zeus.» *History guru*, 31 jan 2014, in: <http://www.historyguru.com.au> Blog February: Berlin's Pergamon Museum

ومعاصريه الذين يؤكدون فكرة أن الرايخ الألماني وقادته هم خلفاء طيبعيون للحضارة الهلينية؛ فقد ورد على بطاقة معايدة ومعها قطعة معدنية أرسلنا إلى بمارك في عيد ميلاده الثمانين، فيها: «إلى صاحب الفخامة الدوق بمارك المستشار الحديدي... قطعة النقود المغنيزية تعود إلى عام 200 ق. م، وهي وُجِدَت في قبر بالقرب من معبد أرتميس... ستكون شاهدة على أن ما قمت به وخلقته خالد حتى عودة المسيح...»⁽³⁴⁾.

رابعاً: الرغبة الاستعمارية، من الإغريقية إلى الصليبية

سعى دعاة الحق الألماني إلى بناء إمبراطورية استعمارية، على غرار الإمبراطورية الفرنسية أو البريطانية، للبحث الدائم في ما يسمى حالياً الماضوية، أي محاولات إحياء الماضي وتوظيفه لتكوين صورة لما كان؛ فباول ليندبيرغ (P. lindenberg)، الذي رفض العيش في الماضي قائلاً: «نحن نصنع المستقبل الذي يحمل كما نأمل مهمات عظيمة نتظرنا لوطننا»⁽³⁵⁾، عاد إلى الماضي، متحضراً إياه لا بالعودة إلى الهلينية الإغريقية بل إلى الحملات الصليبية، والحملة الصليبية الأولى على وجه الخصوص، ونجاح تغلغل فيلهلم الثاني وحكومته في هذه الأراضي يوجب مباركته كما يوركت تلك الحملات من البابا وتحت رعاية الكنيسة الكاثوليكية لتحرير الأرض المقدسة من «الكفار». فإذا كانت تلك الحملات قد سارت لهدف مقدس، فإن جهد فيلهلم كان يرنو إلى هدف أسمى، هو نشر الرؤية الجديدة لرسالة الحضارة الألمانية: مد سكك الحديد وبناء المدارس والنهوض بالتجارة والعلم والتكنولوجيا. ويؤكد ليندبيرغ: «الذكريات الألمانية مرتبطة بهذا المكان - مضيق البوسفور - منذ زمن بعيد، في عيد الإيستر عام 1190، القيصر باربروسا مر من هنا على رأس الجيش الصليبي، قاطعاً المياه إلى البر الآسيوي، ومتجهاً إلى القدس التي لم يصلها... مرت قرون الواحد تلو الآخر والأراضي التي مر بها الفرسان الألمان نُتيت... عندما يضرب الفلاح التركي هذه الأرض تظهر له بقايا شاحبة للحى حمراء تعود إلى الرفاق من أبطال الهوهنشتاوفن - أسرة حكمت ألمانيا (1138-1208) وفرع آخر حكم صقلية (1194-1266) - أو

Humann, in Schulte, pp. 54-55.

(34)

Lindenberg, p. 201.

(35)

يظهر له صليب على شاهد قبر لفارس من الفرسان... ولكن يومًا ما، سيدخل الألمان أنفسهم أنتوليا ويسIRON على الطريق نفسها التي سار عليها الصلييون، لكن لا يحملون معهم أسلحة... بل يحملون أدوات الميكانيكا ومعهم جيش من العمال الصناعيين الذين يحفرون وينون ويمدون الجسور على المنحدرات والأنهار ويحفرون الأنفاق في الجبال... جلبوا حياة جديدة من خلال القاطرات التي تنفخ مزمجرة في أرض منسية كانت خصبة في عهدي الرومان والإغريق... النصر الجديد في سكة حديد أنتوليا التي يديرها الألمان بشكل شبه كامل...⁽³⁶⁾.

1- صورة الشرق الغارق في اللذات

تناول الأدب الاستعماري الألماني منذ القرن الثامن عشر فكرة الإمبراطورية الاستعمارية الألمانية، فجعلها في صورة الفارس الفحل المفتول العضلات في مقابل الفتاة الغارقة في سباتها وعذريتها التي تعج شهوة وافتانًا بهذا الفحل؛ هذه الرغبات التي كانت تعيش في ذهنية مختمة كانت مسؤولة، على نحو ما، عن فكرة التطلعات الاستعمارية الألمانية؛ فالمتشرفون الألمان استخدموا سيكولوجيا اللغة في وصفهم الدولة العثمانية والشرق القديم الذي يفيض لبنًا وعسلًا، وأسطورة الشخصية الإغريقية والصليية أدت هذا الدور في رسم هذه الصورة وجذب الاهتمام تحقيقًا للمصالح الألمانية داخل الدولة العثمانية⁽³⁷⁾.

نظر الألمان إلى الرجل المريض على أنه غارق في الخمول، وهذه الأرض التي يسيطر عليها عانقت الأحلام التوسعية المتخيلة للشرق؛ فكولمار فون دير غولتس (C. von der Goltz) (أو غولتس باشا، كما كان يُعرف)، قدّم في 1 أيار/ مايو 1893 وصفًا لمنطقة ماسدونيا التي ذكرته، على الرغم من فقرها، بريف شمال أوروبا بالذات في شرق بروسيا، ونظر إليها بحنين وكأنه يقول إن من يأتي إلى هنا لن يشعر بفرق، فهذه المدينة الفقيرة يمكن أن تكون كما المدن البروسية، ولكنها مهملة. ونظر معظم الرحالة القادمين من الغرب إلى مدن الشرق على أنها دون مدنها مستوى، واحتقروا الأتراك الذين يتعلمون في أوروبا لأنهم لم

Lindenberg, pp.174-176.

(36)

Ibid. pp.190-191.

(37)

يعملوا على تقليدهم. ولا يمكننا أن نلوم غولتس على مبالغته في الشعور بسحر المكان وغرائبته، فالمشكلة ليست في اكتشافه أرضًا مجهولة وإخضاعها، وإنما في محاولته إيجاد علاقة طبيعية ولاتاريخية (أي خارج التاريخ) لأرواح متألّفة بين هذه الأرض وألمانيا، أي أنه يصف الإمبراطورية العثمانية بأنها وطنه (أرض ألمانية). وبما أن مفهوم الوطن يعود إلى الفترة الرومانسية، وهو نقيض الحديث وضد المدنية، أصبحت هذه الاكتشافات للوطن معروفة ومتبعة عند كثير من الرحالة، ونجدها في وصفهم للطبيعة والمدن الصغيرة والقرى. وهذه الطبيعة الرومانسية المثالية جمعت تناقضين: ألمانيا المدنية الفتية التي بقيت طاهرة على الرغم من إغراءات الحداثة، وتركيا القروية العذراء الغارقة في تخلفها⁽³⁸⁾.

سوّغت هذه الصور النمطية - الدونكيشوتية - شرعية لا للمشروع الألماني للسيطرة على الدولة العثمانية فحسب، بل أيضًا للهيمنة المباشرة والشخصية على السكان؛ فالعلاقة بين الألمان والأناضولين علاقة أصدقاء، حيث إن الألماني هو الوصي المحسن، والتركي هو الطفل الذي يُقبل بعرفان على التعلم وعطايا التطور التكنولوجي. ولكن أنصار التوسع الألماني تصوروا وجودًا ألمانيًا يعكس قوتها الكولونيالية، حيث يقوم العمال المحليون بالعمل في المنشآت الألمانية، والألمان هم السادة الذين حاولوا أن يصوروا أنفسهم على أنهم سادة متحضرون. والأفكار الشائعة كانت تؤكد أولوية النموذج الألماني وتفوّقه، مترافقة مع وجود نوع من العنصرية والمثالية الدينية⁽³⁹⁾.

2- المسألة الشرقية

في خلال القرن السابع عشر، كان اسم الشرق مرادفًا للدولة العثمانية عند معظم الناطقين بالألمانية في وسط أوروبا. وانتشر بين عموم الألمان رأي مفاده أن دول الجوار هي أساس معظم مشكلات السلطان العثماني؛ فبطء الصحوة العثمانية وانعكاساتها في سياسات الدول العظمى دفع المعاصرين من المؤرخين إلى إطلاق مصطلح المسألة الشرقية، الذي لم يكن مصطلحًا جغرافيًا مشتركًا يربط بين الفهم الألماني للشرق والدولة العثمانية فحسب، بل كان أيضًا مكونًا أساسيًا

Fuhrmann, «Visions», pp. 11-12.

(38)

Ibid. pp. 12-14.

(39) رودنسون، ص 50.

من مكونات الأمن القومي الألماني⁽⁴⁰⁾؛ فالجهد المتواضع الذي بذلته بروسيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر في مجال تعزيز مصالحها في الدولة العثمانية كانت - بدرجة ما - تدخل ضمن النديّة والعلاقات المتساوية. وفي عهد بسمارك، كانت ثروات الدولة العثمانية وتقلبات المسألة الشرقية مؤثرة بشكل مباشر في التحركات الألمانية في مجال السياسة الخارجية؛ إذ إنه استخدم ورقة الدولة العثمانية حصناً وطعماً، وسمح للألمان في الوقت نفسه بالتوجه بشكل فردي إلى الدولة العثمانية: رحالة وعلماء ومثمرين ومهندسين، وغيرهم، معتبراً المسألة الشرقية وسيلة لتشتيت الانتباه عما يجري داخل الدولة الألمانية وعن صراعها مع دول الجوار، ولا سيما النمسا وفرنسا، وذلك بإشغال نيران المسألة الشرقية، على اعتبار أنها - أي ألمانيا - حَكَمٌ محايدٌ لا مصالح مباشرة ولا أطماع لها فيها، ما يحتم ضرورة وجود هذا الحكم والوسيط التزيه. وفي هذا قال بسمارك في مطلع عام 1875: «الدول المتصارعة سوف تدعونا لتتوسط... في هذه الحالة نأتي إلى نار مشتعلة لا علاقة لنا بها ندفع أيدينا عليها لأطول فترة ممكنة...»⁽⁴¹⁾.

كانت جذور هذا التوجه معالجات واستحقاقات قامت بها الدولة البروسية في تعاطيها مع المسألة الشرقية في حرب القرم (1853-1856) ونتائجها، عبر محاولات التقرب واسترضاء الروس وتقديم الوعد بإعادة النظر في حرية الملاحة الروسية في مضيق البوسفور والدردنيل. وبعد انتصار بروسيا الكبير على النمسا عام 1866، استمر بسمارك في منهج التحالف مع الروس ومحاولات استرضائهم على حساب الدولة العثمانية، خصوصاً بعد هزيمة فرنسا عام 1870، فكان عام 1871 آخر عام تدعم فيه ألمانيا روسيا في المسألة الشرقية، لأنها عملت على استرضاء الإمبراطورية النمساوية - المجرية، ووقفت إلى جانبها بطريقة غير مباشرة، ولا سيما في منطقة البلقان، ما أسفر عن تدعيم النفوذ النمساوي في البوسنة⁽⁴²⁾.

Heinz Kramer und Maurus Reinkowski. *Die Türkei und Europa: Eine wechselhafte Beziehungsgeschichte* (Stuttgart: Kohlhammer, 2008), pp. 56-61.

Immanuel Geiss, *Das Deutsche Reich und der Erste Weltkrieg* (41)

(München: Wien: Taschenbuchausgabe, 1978), p. 90.

وأحداث البوسنة والهرسك 1875-1878.

Werner Eugen Mosse. *The Rise and Fall of the Crimean System, 1855-1871* (London: 42)

= Macmillan, 1963), pp. 132-156.

بقيت الدولة العثمانية، جوهر السياسات البماركية، ورقة مساومة رابحة؛ فخلال الأزمة الكبرى 1875-1878، وعند قيام الانتفاضات البلقانية، أعيد فتح باب المألة الشرقية على مصراعيه، وعمل بسمارك على تعزيز الصراع بين القوى الكبرى، مع تجنب استعداد روسيا، فجرى الاتفاق سرًا (اتفاق بوخارست) بين روسيا والنمسا في عام 1877، على سيطرة النمسا على البوسنة في مقابل الدعم النمساوي لروسيا في حربها ضد الدولة العثمانية. وكان مؤتمر برلين إنجازًا من إنجازات بسمارك، فالدول الكبرى سلّمت، كما خطط بسمارك، الراية له كي يقودها نحو السلام والاستقرار⁽⁴³⁾.

كانت التصورات المطروحة متناقضة ودائرة حول مستقبل المنطقة والنظام السياسي الجديد في البلقان، واحتمالات خروج الدولة العثمانية من أوروبا؛ فبسمارك الذي عبّر في بداية الأزمة عن حيادية ظاهرة ومساو حذر، أعلن في الرايخستاغ - البرلمان الألماني - في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1876 أن «الشرق كله لا يتحقّ عظمة جندي بافاري»؛ فالتار التي أراد أن يدفع يديه بها سرعان ما وجدت لها منافذ إلى الداخل الألماني، خصوصًا بعد وصول الأخبار التي تواردت حول خلع المدارس الدينية السلطان العثماني عبد العزيز وما سمي مذبحة سالونيك، ذلك أن القصة الرومانية تثير حتى اليوم الحساسية ذاتها: ارتباط فتاة بلغارية بشاب مسلم، وتدخل القناصل الأميركي والألماني والفرنسي، وحشود غاضبة من المسلمين الذين تجمعوا في المسجد الكبير، فكانت النتيجة هجوم الجموع، وسقوط القنصلين الفرنسي والألماني قتيلين على يد هذه الجموع في سالونيك⁽⁴⁴⁾.

أكد بسمارك أن الحادثة محلية لا حادثة دولية، وأرسل في الوقت نفسه برقية احتجاج قوية، وطلب من السلطات العثمانية أن تسارع إلى تقديم المجرمين إلى

= محمد الارتناؤوط، «الحرب التي كان يمكن أن تندلع عام 1913: الخلفية البلقانية لاندلاع الحرب العالمية الأولى في عام 1914»، في: مئة عام على الحرب العالمية الأولى: مقاربات عربية، 2 مج (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، مج 1، ص 31-60.
(43) الارتناؤوط، ص 45-47.

Stanford J. Shaw, Ezel Kural Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, (44) *Reform, Revolution and Republic: The Rise of Modern Turkey, 1808-1915*, vol. 2 (London: Cambridge University press, 1977), pp. 93-95.

العدالة لتهدئة الخواطر، في حين أن الدول الأخرى اعتبرت الحادثة غير عادية، وأرسلت سفنها الحربية، مهددة ومتوعدة⁽⁴⁵⁾. وانتشرت في الصحافة الألمانية في إثر ذلك مصطلحات جديدة، أبرزها مصطلحا أهوال بلغاريا ومذابح المسيحيين في البلقان، ومصطلح العنف الإسلامي الذي انتشر في أوروبا ويوازيه حالياً مصطلح الإرهاب. وكان أول من استخدمه القنصل الألماني لوصف المجرمين في سالونيك، ولكن سرعان ما انتشر على صعيد القارة الأوروبية ليعني: القاتل والراعب والمارق. وفي الوقت نفسه دعت صحيفة *Die Post* الألمانية إلى طرد الأتراك من أوروبا، مدعية أن الرأي العام الأوروبي جميعه يقف وراء المسيحيين في معاناتهم⁽⁴⁶⁾.

انعكس هذا التوجه على الصحافة الألمانية؛ فعلى سبيل المثال، رفضت الصحيفة الكولونية *Kölnische Zeitung* التعاطف مع طرفي النزاع، إذ رأت أن المسألة ليست عاطفية، بل مسألة انتهاء الحكم العثماني وأثره في أوروبا، وبالتالي يجب أن نسأل: هل تستحق شعوب اللاف والصرب واليونان والبلغار، وغيرها من الشعوب المسيحية، مثل هذا التعاطف؟ فالأتراك شعب آسيوي أجنبي في أوروبا، ولكن القتل واللصوصية لا يعطيان من يحملون الصليب امتيازاً في النهاية. كما بدأت صحف أخرى تنشر المكونات الإثنوغرافية في الأراضي البلغارية، جنباً إلى جنب مع خرائط توضح مناطق الاختلاط بين المسلمين والمسيحيين الذين يعيشون في أحياء متلاصقة⁽⁴⁷⁾.

ونشر كارل فايبادن⁽⁴⁸⁾ - وهو من يار الجناح الليبرالي القومي - كتابه رحلة في تركيا في الفترة عينها، أي في عام 1876، حيث لاحظ أن الناس في معظمهم يأملون بإذلال الترك، ويدعون إلى طردهم من أوروبا. ويُذكر أنه وضع هذا الكتاب لتحذير القراء والرأي العام الألماني من الحوادث المأساوية في البلقان،

Ibid, p. 97.

(45)

S. Chasegummer, «The Politics of Sympathy: German Turcophilism and the Ottoman Empire (46) in the Age of the Mass Media 1871-1914.» PhD. Dissertation, Faculty of the School of Arts and Sciences Of Georgetown University, Georgetown University, Washington, DC, December 9, 2010, pp. 157-162.

For more information look in: Ibid, pp. 166-170.

(47)

For more information look in: Karl Draun Wiesbaden, *Eine türkische Reise*, 3 bande (Stuttgart: (48) Verlag von August Auerbach, 1876-1877).

متناثلاً: من سيحل محل الأتراك في جنوب شرق أوروبا؟ فالآتي سيكون أسوأ كثيراً بالنسبة إلى أوروبا كلها وإلى الثقافة الغربية، وأضاف: «هزّ الناس رؤوسهم ودعوني بالمتعاطف مع الترك». وكان تأثير فايسبادن في محرري الصحف كبيراً، وأظهرت الأسئلة التي أثارها عناوين في تلك الصحف: ماذا سيحدث لأراضي الدولة العثمانية؟ إنه مستقبل الدول والأمم! ثم أبرز المخاوف والعواقب الوخيمة لانطلاق القومية في البلقان ونتائجها المدمرة على الرايخ الألماني⁽⁴⁹⁾.

عاد فايسبادن في الجزء الثاني من كتابه في عام 1877 ليتصدر الواجهة من جديد، معتبراً أن اجتثاث الأتراك من أوروبا شبه مستحيل، ومعتقداً أن القومية في البلقان هي بمنزلة استبدال الشيطان برئيس الشياطين، وأنها سوف تؤدي إلى حرب أهلية.

وشن هاينريش فون تريتشكه⁽⁵⁰⁾ (H. von Treischke) هجوماً عنيفاً على فايسبادن، معتبراً أن التجانس الثقافي في وسط أوروبا يتطلب طرد الجحافل الآسيوية من أوروبا، وأن الحكم العثماني الظالم يقف أمام الحداثة برموزها: الدولة القومية والجيش النظامي والسلطة المركزية⁽⁵¹⁾.

3 - مظاهر التغلغل الألماني في الدولة العثمانية

اتجهت السياسة الألمانية في ثمانينات القرن التاسع عشر نحو مزيد من التقارب وتعزيز المصالح مع الدولة العثمانية، متحررة من الواقعية وسياسة الحذر إزاء ما يمكن أن نسميه التغلغل السلمي لبسمارك؛ حيث إن التوسع الألماني تطور من مشروعات صغيرة تقف القوى الكبرى وراءها، إلى الدخول في مشروعات كبرى متزامنة مع نمو الصناعة الألمانية؛ فكان عنوان المرحلة الانسياب السلس

Chasegumner, pp. 162-163.

(49)

(50) مؤرخ وسياسي ألماني عُده من اليمين القومي الليبرالي، شغل مقعداً في الرايخستاغ في الفترة 1871-1884، وله كثير من المؤلفات، أبرزها: التاريخ الألماني، في مجلدين، نشر في عام 1884. لاقت كتاباته انتقادات واسعة بسبب طروحاته الإمبريالية. لمزيد من المعلومات يُنظر:

Ansgar Frenken, *Heinrich von Treitschke: Biographisch-Bibliographisches Kirchenlexikon (BBKL)*, 12 Band (Bautz: Hertzberg, 1997).

Chasegumner, p. 167.

(51)

من دون معارضة من القوى الكبرى أو من الدولة العثمانية نفسها، وهذا ما نجده في معالجة مسألة الدين العثماني العام بعد مؤتمر برلين، حين عين يوسف فيتندورف (J. Wittendorf) رئيساً لتلك اللجنة، وأضحى الموظفون الألمان خلال فترة بيطة (1880-1883) من أوثق المستشارين لدى العثمانيين. ونشطت في خلال هذه المرحلة الشركات الألمانية والدائنون الألمان، وعلى رأسهم غيرسون فون بلاشرودر، الذي حصل على امتياز للسكك الحديدية كان لموريس فون هيريش، وساعد بسمارك وحكومته في السيطرة على شركة التبغ العثمانية⁽⁵²⁾.

كلف بسمارك القنصل رادوفيتس بتنفيذ سياسة الاندفاع السلمي وعدم الاصطدام بالدول الكبرى، ونجح الأخير إلى حد كبير في تطبيق تلك السياسة على الرغم من وجود كثير من العقبات؛ إذ ظهرت فرص جديدة أتاحت عهداً ذهبياً للأسلحة الألمانية في السوق العثمانية، فالسلطان عبد الحميد أمر في عام 1885 برصد 13 مليون مارك لشراء أسلحة للمدفعية من شركة «كروب»، وحصلت شركة مينشاوزن (Menshausen) على 11 مليون مارك، وحصلت شركة ماوزر - لوف على 12 مليون مارك لبيع بنادق ومدافع صغيرة⁽⁵³⁾. وأدى هذا النمو إلى تصادم مع السياسة الحذرة التي مارسها بسمارك؛ فمعاي مدير البنك الألماني للحصول على امتياز سكة الحديد، باعتباره صفقة جريئة كما أكد بسمارك، دفعت رأس المال الألماني إلى اتخاذ كثير من الخطوات الفردية والمغامرة لمتابعتها إلى النهاية، على الرغم من أن بسمارك أكد أن الدعم هو للحصول على الامتياز، لأنه كان يعي طبيعة مصالح الدول الكبرى، ولا سيما بريطانيا وفرنسا، فشدد على أن مثل هذه السياسات هي اقتصادية بحث ولا أطماع سياسية من ورائها⁽⁵⁴⁾.

رافق بدايات هذا التحول الإقبال الكبير على تعلم اللغة العثمانية واللغة العربية، وأضحى إتقانهما من الموجبات للعمل داخل الأراضي العثمانية في ظل الفرص الكبيرة المتاحة. واتجهت موجات، وإن بأعداد قليلة، نحو الاستيطان

(52) عبد الرؤوف سنو، ألمانيا والإسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين (بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، 2007)، ص 37-40. Sevket Pamuk, *The Ottoman Empire and European Capitalism* (London: Cambridge University Press, 1987), pp. 57-61.

Chasegunner, p.47-48; Pamuk, pp. 57-6.

(53) سنو، ألمانيا والإسلام، ص 40-42.

(54) سنو، ألمانيا والإسلام، ص 42-43.

في أراضي الدولة العثمانية، خصوصًا فلسطين. ولم يسعَ الألمان لمنافسة اللغة الفرنسية أو المذهب الكاثوليكي داخل الدولة العثمانية، فكان جهدهم في هذا المجال ضعيفًا، وللتدليل على ذلك نورد المثال الآتي، وإن يكن متأخرًا، إذ يعود إلى عام 1913، حين اشتكى القس المتحدث باسم الكنية البروتستانتية في إزمير أوتو شاهل، في مذكرة رفعها إلى الحكومة الألمانية، سوء أحوال مدرسته بقوله: «المدرسة التي أنشئت منذ عام 1893 بدعم من مدرسين ألمان... ومن وزارة الخارجية الألمانية، المدرسة فشلت في جذب طلاب جدد، وأعدادهم في تناقص، كما أن أثاثها وتجهيزاتها لم تجدد خلال العشرين سنة الماضية، ومن الغرف الأربع اثنتان لا ترقيان إلى أي مستوى متقدم، وساحة اللعب سيئة صيفًا وشتاء... وإذا كان الهدف منها تعليم اللغة الألمانية وإيجاد نخبة عثمانية متعلقة بالثقافة والحضارة الألمانية، أو على الأقل مرتبطة بها... فهذا لم يحدث، خصوصًا إذا قورنت بالمدارس الأميركية أو الفرنسية...»⁽⁵⁵⁾.

4- من التحفظ إلى الاندفاع في عهد فيلهلم الثاني

كان نجاح بسمارك قد بلغ ذروته مع نهاية ثمانينيات القرن التاسع عشر، حين استطاع أن ينقل ألمانيا إلى مستوى الاضطلاع بدور محوري وقيادي على صعيد القارة الأوروبية، وتناغم هذا الدور مع تطورها الداخلي العلمي والتقني والصناعي. ووفقًا لنظرية المجال الحيوي، نمت بشكل متارع لتكون قوة عالمية، باحثة عن دور يوازي الإمكانات الكبيرة لهذه الدولة الفتية، مع ما كان هذا الدور ينطوي عليه من احتمالات التصادم مع القوى الكبرى. ولم يكن في وسع المرحلة الجديدة التماهي مع سياسات بسمارك الحذرة، ولا سيما مع وصول شخصية تميل إلى الحكم المطلق إلى العرش، وهي فيلهلم الثاني، الذي حمل معه إيمانه العميق بالدور التاريخي الذي يمكن أن يضطلع به الألمان على الساحة العالمية، فغدت سياسة بسمارك المتحفظة في ما يتعلق بالشرق غير صالحة للمرحلة، وأصبح

Malte Fühmann, «Our new and great cultural missions in the Orient: German Faith-based and (55) secular missionary activities in the late Ottoman Empire.» in: Haldun Gölalp Günter Seufert (eds.), *Religion, Identity and Politics: Germany and Turkey in Interaction* (New York: Routledge, 2013), p. 1. in: www.tandfebooks.com isbn 9780203100660

الرجل المريض - الدولة العثمانية - وتركته الكبيرة محور اهتمام الإمبراطور الجديد⁽⁵⁶⁾.

أعيد في العهد الجديد طرح الأسئلة حول مصير الدولة العثمانية؛ فألمانيا أبدت رفضاً قاطعاً لتقسيم الدولة العثمانية وحل المسألة الشرقية، التي تحولت من ورقة مساومة إلى مجال حيوي مهم للسياسة الألمانية؛ فهي اعتمدت مبدأ التغلغل السلمي للمشروعات الاقتصادية الكبرى، والسيطرة على المفاصل الحيوية لهذا الاقتصاد، خصوصاً سكك الحديد والقطاع المالي والعسكري. وتطلب هذا المنحى الجديد نوعاً مغايراً من السياسة الخارجية قائماً على التقارب وادعاء الصداقة والسعي لبناء حليف مستقبلي في ظل منافسة شديدة من فرنسا وبريطانيا وروسيا، لذا قدمت ألمانيا نفسها إلى العالم الإسلامي على أنها نصير المسلمين وقضاياهم العادلة، وتطلب هذا أجندة ودعاية ومعرفة تفصيلية بأحوال المسلمين وتوجهاتهم⁽⁵⁷⁾.

كانت مظاهر الاندفاع الألماني نحو الدولة العثمانية ظاهرة للعيان؛ إذ تضاعفت الصادرات الألمانية في الفترة 1889-1898 حوالي أربعة أضعاف، أي من 76,8 مليون مارك إلى 313,8 مليون مارك، وارتفعت نسبة مساهمة ألمانيا في مشروعات سكك الحديد لتحل المرتبة الأولى بين الدول، واحتل الضباط الألمان المرتبة الأولى على صعيد التدريب العسكري، هذا بينما بقيت ألمانيا في المرتبة الأخيرة على صعد التبشير وبناء المدارس والمؤسسات، فلم يتعد عدد المدارس التي شيدتها - على سبيل المثال - الـ 23 مدرسة، ضمت 3 آلاف طالب، بينما بلغ عدد المدارس الفرنسية 530 مدرسة ضمت 54 ألف طالب. وأسس عدد كبير من مؤسسات البحث العلمي والديني، بهدف تدعيم النفوذ الألماني، كان منها الجمعية الألمانية لاستكشاف فلسطين، وجمعية فلسطين الألمانية، وجمعية الشرق الألمانية، والمعهد الألماني للدراسات بشأن الأراضي المقدسة في القدس، وجمعية الاستشراق في ميونيخ، واللجنة الألمانية للشرق الأدنى⁽⁵⁸⁾.

Jonathan Grant, «The Sword of the Sultan: Ottoman Arms Imports, 1854-1914.» *Journal of Military History*, vol. 66, no. 1 (2002), pp. 23-24; Fuhrmann, «Our new and great cultural missions.» pp. 2-4.

(57) سنو، ألمانيا والإسلام، ص 43-44. Fuhrmann, «Our new and great cultural missions.» p. 4.

(58) لمزيد من المعلومات يُنظر: سنو، ألمانيا والإسلام، ص 43-61.

شكّل هذا الموقف الألماني المتعاطف مع الدولة العثمانية خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر - ولا سيما في ما تعلق بمذابح الأرمن وحرب اليونان وتطورات المسألة الشرقية في البلقان - تحولاً كبيراً على صعيد العلاقات الثنائية؛ فالانتصار الكبير الذي حققته الدولة العثمانية في حربها مع اليونان في عام 1897 اعتُبر انتصاراً للعسكرية الألمانية واللاح الألماني. والدولة العثمانية صارت، بفضل الانتعاش الذي أحدثه الألمان، أكثر قدرة على السيطرة على الأوضاع الداخلية وعلى قمع حركات التمرد، ما دفع غولتس باشا إلى نشر كتابه *Anatolische Ausflüge* (رحلات في أنطوليا)، الذي حاول من خلاله أن يُقنع الرأي العام الألماني المتعاطف مع الأرمن بأن المهاجرين من البلقان بفعل الأزمة كانوا عمالاً جيدين في القطاعات الإنتاجية المختلفة، وذلك ردّاً على من قال إن ما حدث للأرمن كان بفعل سمي الغيرة والكل اللتين كانتا تُنسبان إلى الفلاحين والعمال المسلمين. وكتب بعد الحرب اليونانية «الأوراق الأسبوعية العسكرية» (*Militärische Wochenblatt*) التي طورها في ما بعد لتشكل كتاباً جرى نشره، وفيه وصف للتنظيمات العسكرية العثمانية الجيدة بفضل التطور الذي يُعزى إلى الألمان منذ البعثة البروسية، وتصورات لتطوير الجيش العثماني وإصلاح الدولة كدولة حليفة⁽⁵⁹⁾.

5- زيارة الإمبراطور الألماني للدولة العثمانية

مثلت زيارة الإمبراطور الألماني فيلهلم الثاني للأراضي المقدسة تنويعاً لمرحلة الاندفاع الكامل تجاه الدولة العثمانية؛ فهو بدأ في 11 تشرين الأول/أكتوبر 1898⁽⁶⁰⁾ رحلة مدتها ستة أسابيع، وزار كلاً من اسطنبول والقدس وبيروت ودمشق وبلبك، وغيرها من الأماكن. وأذهلت تلك الرحلة المراقبين بنجهيزاتها وفخامتها، حيث وصل فيلهلم إلى اسطنبول بحراسة البارجتين هيرتا

Chasegunner, pp. 234-236.

(59)

Thomas Scheffler, «The Kaiser in Istanbul: Tourism, archaeology, and the politics of (60) imaginations», p. 1, 35, in: http://www.orientinstitut.org/fileadmin/user_upload/SCHIEFFLER_1998_The_Kaiser_in_Istanbul_BTS_69.pdf

وهيلاً، يرافقه وزير خارجيته وأفراد من العائلة المالكة والأمراء⁽⁶¹⁾، وكان في استقباله السلطان عبد الحميد وكبار رجال الدولة. وتزامن وصوله مع مناقشة مد سكة حديد الأناضول: «فوقت الانتظار انتهى، وإظهار التضامن والتعاطف مع السلطان سوف يساعد المستثمرين الألمان في الحصول على امتياز سكة الحديد، ويساعد في تحديد اتجاه السياسة الألمانية»⁽⁶²⁾.

وبعد أن وصل إلى حيفا باتجاه القدس، كانت قافلته تتألف من 230 خيمة، و100 عربية، و12 عربية كبيرة لحمل الأمتعة، و1300 حصان وبغل، و100 سائس خيل، و600 سائق، و6 طهاة، و6 مساعدين للطهاة، و10 أدلة. تضاف إلى ذلك كله التجهيزات الآتية التي قدمتها الدولة العثمانية: 30 عربية و95 حصاناً، وكبار مسؤولي الدولة في المنطقة، وآلاف من الجنود. وكانت المناسبة الرسمية للزيارة هي افتتاح كنيسة إيرلوزر (الكنيسة الإنجيلية الألمانية في القدس) التي كانت فكرة إنشائها تعود إلى عام 1869، وبُنيت بتمويل من تبرعات البروتستانت في جميع أنحاء ألمانيا⁽⁶³⁾.

مثلت الزيارة قمة الدعاية الألمانية التي لامت الفكر الشرقي العام ونمت عن معرفة عميقة بهذا الشرق البسيط، الذي كانت تهيمن عليه مظاهر السلطان وفخامته وأبهته؛ فانتشرت عناوين الصحافة العربية والعثمانية كما الآتي: أكثر ملوك أوروبا نشاطاً وحيوية؛ من أعظم ملوك العالم؛ إمبراطور بروتانتي عظيم معروف بالإقدام والشجاعة وشعبه أمة حية؛ أعز أصدقاء السلطان الأعظم؛ أخلص الملوك صداقة للذات العالية؛ عظيم الغرب وعميد أوروبا⁽⁶⁴⁾. كما أن الصحافة العالمية انشغلت بهذه الزيارة، فانتقدتها الصحافة الروسية بشدة، وانتقدت الصحافة الفرنسية محاولات فيلهلم الثاني استمالة الكاثوليك والتعدي على الدور الفرنسي في المنطقة⁽⁶⁵⁾.

(61) لمزيد من المعلومات عن الزيارة، يُنظر: عبد الرؤوف سنو، «رحلة إمبراطور ألمانيا وليم الثاني إلى الشرق في مرآة الصحافة العربية المعاصرة»، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد 180 (1999)، ص 6، 17-1.

Chasegumner, p. 239.

(62)

Scheffler, p. 1; Chasegumner, p. 239.

(63)

(64) سنو، «رحلة إمبراطور ألمانيا»، ص 2.

Chasegumner, p. 240.

(65)

دخل الإمبراطور إلى القدس بزيه العسكري الكامل، محوطيناً بفارسان القديس يوحنا، وكانت الطقوس بروتوكولية عالية، وقُدِّم مفتاح الكنيسة إليه بوصفه حامياً لها. وقدم المطران إرنست درايندر عظته في الافتتاح، مدعياً أن الله أرسل رسله للقتال في حرب طويلة من أجل استرجاع القدس. وقُدِّم فيلهلم خطبة ارتجالية أكد فيها أنه ليس حامياً للبروتتانت فحسب، وإنما هو حام لجميع الطوائف المسيحية الأخرى، وأنه يسعى لنشر المحبة والأخوة والسلام خارج حدود الأمة الألمانية، والعودة إلى القدس هي عودة للعدل والإنصاف وليس للقوة⁽⁶⁶⁾.

أُسِّرت الزيارة آفاقاً جديدة لبناء الصورة الألمانية التي استمرت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ومؤداها أن ألمانيا هي حامية الدولة العثمانية من برائن الأعداء المتربصين بها، وأن الإمبراطور هو النصير والداعم للأمة الإسلامية والوفى لخليفة المسلمين؛ هذه الصورة التي عمل على ترسيخها مستشرقون على علم بالطبيعة والحيثيات الدقيقة للمجتمع العثماني، فتوقفت كتب ومقالات كثيرة عند محطات الزيارة، وحللت خطاب الإمبراطور الألماني، وأجمعت على نجاح الزيارة في تحقيق أهدافها ومراميها لخدمة بناء المصالح الألمانية، وفي إنتاجها في مطلع القرن العشرين جهاداً على النمط الألماني، تمثل في الفتاوى التي حرمت قتال الألمان والنمساويين وأحلت قتال الكفار الروس والإنكليز والفرنسيين، لدرجة أن هذه الصورة جذت حماسة الإمبراطور فيلهلم في رسالة بعث بها إلى القيصر الروسي، متشبيهاً بحفاوة الاستقبال وشعوره بعظمته الشخصية في القدس، على أنه قد دخل في الإسلام، وذلك عندما قال: «لو أنني قدمت إلى هنا بلا دين لكنت دخلت الإسلام...»⁽⁶⁷⁾.

خلاصة

نختم بما بدأنا به: إن العلاقة التي تربط التغلغل الاستعماري بالاستشراق علاقة جدلية؛ إذ استندت - بدرجة كبيرة - إلى الدور الرسولي المتعالي للأمة الألمانية وحقها الطبيعي في بناء الدولة القومية وقيادة العالم، حيث إن الربط

Ibid. pp. 240-241.

(66)

Chasegumner. p. 242.

(67) فيلهلم عند: ستر، ألمانيا والإسلام، ص 155؛

بين التغفل والاستشراق لا ينفي أحدهما الآخر، لأن لكل منهما خصوصيته، فالاستشراق الألماني اضطلع بدور كبير وعظيم في المحافظة على التراث العربي الإسلامي من جهة، وخدم من خلال بعض المستشرقين الألمان المصالح والطموحات الألمانية التوسعية من جهة ثانية.

وفي هذا البحث قدّمتنا صورتين متداخلتين: التغفل الاستعماري والاستشراق في آن واحد، بحيث يصعب الفصل بينهما، خصوصاً في مرحلة الربع الأخير من القرن التاسع عشر التي أنتجت صورة نمطية للدولة العثمانية في ذهنية صانع القرار الألماني، وهي صورة الرجل المريض وتركته، أي «المسألة الشرقية»؛ فالاعتقاد السائد بأن الاستشراق الألماني كان بريئاً تماماً أو عكس ذلك هو ضرب من الوهم، والدولة الألمانية هي نتاج عقلية القرن التاسع عشر الاستعمارية ونتاج تطور الفكر القومي الأوروبي. كما أن الاستشراق الألماني - خلال هذه المرحلة - وظف بدرجات متفاوتة لخدمة المصالح الألمانية التي تمخضت في المحصلة النهائية عن توريط العثمانيين في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل.

المراجع

٦ - العربية

أبو خليل، شوقي. الإسقاط في مناهج المستشرقين والمبشرين. بيروت: دار الفكر المعاصر، 1998.

الأرناؤوط، محمد. «الحرب التي كان يمكن أن تندلع عام 1913: الخلفية البلقانية لاندلاع الحرب العالمية الأولى في عام 1914». في: مئة عام على الحرب العالمية الأولى: مقاربات عربية. 2 مج. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

أنيس، إبراهيم وآخرون. المعجم الوسيط. 2 ج. ط 2. بيروت: دار الفكر، [د.ت.].

بارت، رودي. الدراسات الإسلامية في الجامعات الألمانية. ترجمة مصطفى ماهر. القاهرة: [د.ن.].، 1967.

بيطار، زينات. الاستشراق في الفن الرومانسي الفرنسي. سلسلة عالم المعرفة؛ 157. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1992.

جورافسكي، أليكسي. الإسلام والمسيحية: من التنافس والتصادم إلى الحوار والتفاهم. ترجمة خلف محمد الجراد. سلسلة عالم المعرفة؛ 215. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1996.

حميش، سالم. الاستشراق في أفق انداده. الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية، 1991.

روتر، غرنوت. «الدراسات العربية والإسلامية في جامعة توينغن»، في: الاستشراق الألماني: الدراسات العربية والإسلامية بجامعة توينغن، بمناسبة الأسبوع الثقافي الألماني العربي 9-14 أيلول/سبتمبر 1974م. ترجمة كمال رضوان. بيروت: دار صادر، [د.ت.].

رودنسون، مكسيم. «الدراسات العربية والإسلامية في أوروبا». في: محمد أركون وآخرون. الاستشراق: بين دعائه ومعارضيه. ط 2. بيروت: دار الساقي، 2016.

زقزوق، محمود حمدي. الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري. القاهرة: دار المعارف، 1997.

الساموك، سعدون محمود. الوجيز في علم الاستشراق. عمان: دار المناهج، 2003.

سعيد، إدوارد. الاستشراق: المفاهيم الغربية للشرق. ترجمة محمد العاني. ط 2. القاهرة: دار رؤية للنشر، 2006.

سنو، عبد الرؤوف. «رحلة إمبراطور ألمانيا وليم الثاني إلى الشرق في مرآة الصحافة العربية المعاصرة». مجلة تاريخ العرب والعالم. العدد 180 (1999).

_____. ألمانيا والإسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين. بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، 2007.

ظافر، يوسف. «الاستشراق الألماني إلى أين؟»، حوار مع المستشرق الألماني هارتموت بوشين. مجلة التراث العربي. السنة 17. العدد 68 (آب/أغسطس 1997). اتحاد الكتاب العرب - دمشق. في:

<http://archive.sakhrir.co/authorsArticles.aspx?AID=38726>

- عميرة، أحمد. الجذور التاريخية للظاهرة الاستشراقية. ط 2. عمان: دار حنين، 1992.
- فوك، يوهان. «ترجمة ليوهان يعقوب رايسكه 1716-1774م». في: المشرقون الألمان: تراجمهم وما أسهموا به في الدراسات العربية، مجموعة من الدراسات الألمانية لمشرقين ألمان حديثين. ج 1. بيروت: دار الكتاب الجديد، 1978.
- لويس، برنارد. الإسلام والغرب. بيروت: دار رشيد، 1994.
- محافظة، علي. العلاقات الألمانية - الفلسطينية: من إنشاء مطرانية القدس البروتستنتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية 1841-1945م. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981.
- المطوري، محمد. «الاستشراق الألماني ودوره في الدراسات الشرقية: تاريخ الاستشراق الألماني وملامح أسسه المنهجية». مجلة دراسات استشراقية. العدد 3 (شتاء 2015).
- هارمان، أولريش. «الاستشراق الألماني». مجلة الباحث. العدد 25 (شباط/ فبراير 1983).

2 - الأجنبية

- «Berlin's Pergamon Museum: The Altar of Zeus.» *history guru*. 31/jan/2014, in: <http://www.historyguru.com.au/Blog/February/Berlin-s-Pergamon-Museum>
- Chasegumner, S. «The Politics of Sympathy: German Turcophilism and the Ottoman Empire in the Age of the Mass Media 1871-1914.» PhD. Dissertation. Faculty of the School of Arts and Sciences Of Georgetown University. Georgetown University. Washington, DC. December 9, 2010.
- Frenken, Ansgar. *Heinrich von Treitschke: Biographisch-Bibliographisches Kirchenlexikon (BBKL)*. 12 Band. Bautz: Herzberg, 1997.
- Fuhrmann, Malte. «Our new and great cultural missions in the Orient: German Faith-based and secular missionary activities in the late Ottoman Empire.» in: Haldun Gülağ and Günter Seufert (eds.). *Religion, Identity and Politics: Germany and Turkey in Interaction*. New York: Routledge, 2013. in: www.tandfbooks.com/isbn/9780203100660
- _____. «Visions of Germany in Turkey: Legitimizing German Imperialist penetration of the Ottoman Empire.» *European Studies Center* (St. Antony's College, Oxford).

- Wiesbaden, Karl Braun. *Eine Türkische Reise*, 3 bände. Stuttgart: Verlag von August Auerbach, 1876-1877.
- Geiss, Inmanuel. *Das Deutsche Reich und sterben Vorgeschichte des Ersten Weltkrieges*. München/Wien: Taschenbuchausgabe, 1978.
- Grant, Jonathan. «The Sword of the Sultan: Ottoman Arms Imports, 1854-1914.» *Journal of Military History*: vol. 66, no. 1 (2002).
- Hallgarten, George W. F. *Imperialismus vor 1914: Die soziologischen Grundlagen der Außenpolitik europäischer Großmächte vor dem Ersten Weltkrieg*. 2 Bände. 2 Aufl. München: C. H. Beck, 1963.
- Humann, Carl. «Der Entdecker des Weltwunders von Pergamon. In Zeugnissen seiner Zeit 1839-1896.» in: Eduard Schulte (Herausgegeben), *Schriften der Hermann-Bröckelschen-Stiftung Carl Humann zum Gedächtnis Essen an der Ruhr*. III Band. Dortmund Herausgeber, Ardey Verlag, 1971.
- Kramer, Heinz und Maurus Reinkowski. *Die Türkei und Europa: Eine wechselhafte Beziehungsgeschichte*. Stuttgart: Kohlhammer, 2008.
- lindenberg, Paul. *Auf deutschen Pfaden im Orient*. Berlin: Dümmlers Verlagsbuchhandlung, 1902.
- Marchand, Suzanne. *Down from Olympus: Archaeology and Philhellenism in Germany, 1750-1970*. Princeton: Princeton University Press, 1996.
- Mosse, Werner Eugen. *The Rise and Fall of the Crimean System, 1855-1871*. London: Macmillan, 1963.
- Pamuk, Sevket. *The Ottoman Empire and European Capitalism*. London: Cambridge University Press, 1987.
- Shaw, Stanford J & Ezel Kural Shaw. *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey. Reform, Revolution and Republic: The Rise of Modern Turkey, 1808-1975*. vol. 2. London: Cambridge University press, 1977.
- Scheffler, Thomas. «The Kaiser in Baalbek: Tourism, archaeology, and the politics of imaginations.» in:
- http://www.orientinstitut.org/fileadmin/user_upload/SCHEFFLER_1998_The_Kaiser_in_Baalbek_BTS_69.pdf

الفصل العشرون

الاستشراق والسياسة

أرمينيوس فامبيري والدولة العثمانية

(مقاربة تاريخية)

زكريا صادق الرفاعي

مقدمة

يُعَدُّ أرمينيوس فامبيري أحد كبار المستشرقين الذين خاضوا غمار السياسة الدولية في عصره، وهو مهَّد لنفسه طريقًا بين أروقة الاستشراق، بحكم إتقانه الغريب والفذ لكثير من اللغات الشرقية والغربية⁽¹⁾، ثم ذاع صيته بصورة كبيرة عقب نشر يوميات رحلته إلى آسيا الوسطى في عام 1864، ومن ثم طباعتها مرارًا وترجمتها إلى لغات عدة.

تُعَمَّى هذه الدراسة إلى رصد الجانب السياسي في حياة فامبيري المديدة والحافلة؛ فعلى الرغم من قامته العلمية السامقة في عالم الاستشراق، باعتباره رائد حقول الدراسات الشرقية في جامعة بودابست، فضلًا عن نشاطه الكبير مراسلًا ثم عضوًا في أكاديمية العلوم المجرية، ومؤسسًا ورئيسًا للجمعية الجغرافية، فإنه لم

Arminius Vambery, *The Story of My Struggles: The Memoirs of Arminius Vambery*, vol. II (New York: E.P. Dutton and Company, 1904), p. 310.

ينكفى على حياته الأكاديمية، بل انغمس في كواليس السياسة ودروبها المعلننة والخفية، وصار عميلاً سياسياً لكل من بريطانيا وتركيا في فترة مهمة من تطورات المسألة الشرقية.

• أهداف الدراسة

- تقديم نموذج حافل ودال على الارتباط الوثيق بين الاستشراق والسياسة.
- الوقوف على جانب من أدوات عمل الاستشراق وآلياته من الداخل.
- إبراز الصورة النمطية للدولة العثمانية في دوائر الاستشراق.

• محاور الدراسة

- عرض نبذة بيليوغرافية عن فاميري والمحطات الرئيسة في حياته.
- الوقوف على رؤية فاميري عن قرب بشأن سياسات الإصلاح العثماني.
- فهم موقف بريطانيا تجاه المسألة الشرقية من خلال مراسلات فاميري الخارجية البريطانية.
- رصد علاقة فاميري بالحركة الصهيونية.

• الدراسات السابقة

لم يحظ فاميري بدراسات موسعة بالعربية، على حد علم الباحث، بل جرى التعرض له لماماً في بعض الكتابات التاريخية. وربما كانت مقالة ميم كمال أوكي (Mim Kemal Oke) عنه وعن السلطان عبد الحميد في عام 1985 فاتحة للدراسات الجادة التي تناولته ودوره. وبمناسبة مرور مئة عام على وفاته، نظمت أكاديمية العلوم المجرية مؤتمراً موسعاً في 13 أيلول/سبتمبر 2013 عولجت في محاوره جوانب كثيرة من تجربة فاميري الثرية. كما صدرت في عام 2016 دراسة ديفيد ماندلر التي تناولت، على وجه خاص، علاقة فاميري بالإمبراطورية البريطانية.

بطبيعة الحال، فإن الأعمال السابقة في مجملها كانت موضع فائدة محققة لهذه الدراسة، فضلاً عن كتابات فاميري نفسه، وفي مقدمها قصة حياته، التي صاغها مرتين: الأولى بعنوان *The life and Adventures of Arminius Vambery* (حياة ومغامرات أرمينيوس فاميري)، وصدرت في عام 1883، والثانية بعنوان *The Story of My Struggles* (قصة كفاحي)، وظهرت في عام 1904⁽²⁾.

• منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي في المقام الأول، لفهم السياق المصاحب الذي حكم الإطار النظري لرؤية فاميري وأعماله. كما أنها أفادت من نهج الأعمال الاستشراقية الكلاسيكية، ولاسيما أعمال عبد اللطيف الطياوي وأنور عبد الملك وإدوارد سعيد، التي أضاءت كثيرًا من زوايا الاستشراق وخباياه وعلاقته الوثيقة بعالم الياسة آنذاك.

أولاً: النشأة والتكوين

ولد فاميري في عام 1832 في إحدى القرى القريبة من برتلافا (في سلوفاكيا الحالية)، لأبوين يهوديين فقيرين، وما لبث والده أن توفي بسبب تفشي وباء الكوليرا. وتقل فاميري في مطلع حياته بين مدارس مختلفة، كاثوليكية تارة وبروتستانتية تارة أخرى. وكان، بطبيعة الحال، ملماً بقدر من الدراسات التلمودية بحكم أصوله اليهودية⁽³⁾، لكن لعل التنوع الديني الذي صاحب فاميري منذ نعومة أظفاره ترك ولا ريب أثراً ممتداً في موقفه لاحقاً من قضية الدين، بعد إذ قدر له القلب بين ديانات كثيرة على مدار حياته⁽⁴⁾.

حال الفقر الشديد دون إكمال فاميري تعليمه النظامي، واضطر إلى الخروج إلى العمل في سن مبكرة لكسب قوته، متنقلاً في أعمال متنوعة في مدينة بودابست.

David Mandler. «Vambery, Victorian Culture, and Stoker's Dracula.» in: Steven Totosy De Zepetnek, *Comparative Hungarian Cultural Studies* (Purdue University Press, 2011), pp. 47-48.

Arminius Vambery. *The life and Adventures of Arminius Vambery. Written By Himself* (New York: Frederick A. Stokes Company, 1913), pp. 3-4; and also: Vambery, *The Story of My Struggles*, p. 319.

Raphael Patai. *The Jews of Hungary: History, Culture, Psychology* (Wayne State University Press, 1996), p. 394.

وفاقم من معاناته العرج الملحوظ الذي لحق بساقه اليسري منذ بلغ الثالثة من عمره⁽⁵⁾، إلا أن الأحوال السابقة لم تفت في عضده ولا في إصراره على مواصلة تعليمه، اعتمادًا على نفسه، خصوصًا في مجال اللغات التي أظهر فيها نبوغًا مبكرًا. كما أنه أشار إلى تأثره في مطلع شبابه بكتاب ألف ليلة وليلة، وانتابه آنذاك شعور غامض بأنه «نصف آسيوي»⁽⁶⁾.

في عام 1857، اتجه فامبيري إلى تركيا، يحدوه الخوف والأمل، على حد قوله⁽⁷⁾، وظل مقيمًا فيها ست سنوات متصلة⁽⁸⁾. وعلى صعيد آخر، أوضح بعض الباحثين أن الدراسات الشرقية بدورها كانت جزءًا من نشاط اليهود في المجر، في إطار البحث عن هويتهم المفقدة⁽⁹⁾. وبدأ فامبيري في كتابه القاموس المجرى - التركي الصادر في عام 1869 مقتنعًا بأن اللغة المجرية ذات أصول تركية. كما لاحت خلفيته وهويته اليهوديتان بوضوح في كتابه ذكريات عن التار الصادر في عام 1880، حينما أشار في أحد فصوله إلى أن اليهود جماعات آسيوية في العراق واللغة والعادات، وانتهى في فقرة أخرى إلى نتيجة مؤداها «أن اليهودية ذات أصول آسيوية، تمامًا مثل المجرين». وكشفت الملحوظة السابقة عن أن الرجل كان يناضل في المقام الأول لإثبات أن اليهود جزء من تكوين المجر التاريخي القومي، ووفقًا لتلك الرؤية، ليس هناك ما يحول دون اندماجهم في المجتمع المجرى⁽¹⁰⁾.

Vambery, *The life and Adventures*, pp. 1-2.

(5)

Mandler, *Fambery: Victorian Culture*, p. 49.

(6)

تم باستمرار تكريس نظرة إلى الشرق بوصفه موضعًا يتعذر سبر غوره، وموضعًا للغربة، ومثارةً للدهشة. يُراجع: ضياء الدين ساردار، الاستشراق. صورة الشرق في الآداب والمعارف الغربية، ترجمة فخرى صالح، مراجعة أحمد خريس (أبو ظبي: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، 2012)، ص 23.

(7)

Ibid, p. 11.

David Mandler & Arminius Vambery, «The Eastern Brother in Victorian Politics and Culture: (8) Hungarian (Jewish) Orientalism and the Invention of Identities.» PhD. Dissertation, New York University, 2005, p. 26.

Miklos Sarkozy, «At the Crossroads of Identity: Arminius Vambery-Oriental Traveller and (9) Scholar.» *Journal of Intercultural Inquiry*, vol. 1, no. 1 (Autumn 2015), p. 78.

Maria Rethelyi, *German Jews as Hungarian Nationalists and the Emergence of Oriental (10) = Studies* (Chicago University, 2009), pp. 233-235.

يمكن القول إن حياة فاميري جددت، في جانب منها، قيم العصر الفيكتوري وتقاليده، وفي مقدمها الاعتماد على الذات وإعلاء روح المغامرة⁽¹¹⁾. وهو عتبر عن تقديره وإعجابه الشديدين لبعض الرحالة السابقين، مثل ريتشارد بيرتون، خصوصاً ترجمة الأخير كتاب ألف ليلة وليلة، والرحالة وليم جيفورد بالغريف⁽¹²⁾. كما أن العقبات التي صادفها فاميري منذ نشأته الأولى صقلت شخصيته، فأصبح متكيفاً ومرناً، حتى إنه صار مع الوقت قادراً، بحسب قوله، على «التحكم في مشاعره، لا في حال يقظته فحسب بل حتى في أحلامه»⁽¹³⁾. ونجح في توطيد صلته بالصفوة التركية، من ساسة وكتاب وشعراء، وكان من أشهرهم مدحت باشا، الذي عُرف بعد ذلك بـ «أبي الدستور»، وهو الذي ساعد فاميري في الالتحاق بالمدرسة العثمانية لدراسة الشريعة الإسلامية واللغة العربية⁽¹⁴⁾.

نوّه فاميري بأنه كاد في عام 1860 أن يكون الأوروبي الوحيد في اسطنبول ذا العلاقات الجيدة بطبقات المجتمع التركي المختلفة، وبأنه خبر المجتمع التركي من الداخل، كما لم يعرفه أحد من قبل، وكان موضع ترحيب دائم من كبار رجال الدولة، وعلى رأسهم الصدر الأعظم⁽¹⁵⁾. ولفت الانتباه أيضاً إلى أن الضغوط الغربية المتزايدة على تركيا لفرض سياسات التحديث كانت غير مجدية، معتبراً أن ليس ثمة دلائل على وجود إصلاح حقيقي، ومضيفاً أن الجميع هنا لا يرحبون

■ وشبه غولدسبير، تلميذ فاميري المعروف، جهّد أستاذه في البحث عن الأصول العرقية للمجر في حفل الدراسات التركية بجهد كولومبس الكشفية الجغرافية:

Vambery, *The life and Adventures*, p. 8.

(11)

ومثاله دلالة تعبيره عن نفسه بأنه يود أن يصنع شيئاً غير مألوف، شيئاً ما يجعله شهيراً. يُراجع:

Vambery, *The Story of My Struggles*, p. 319.

Keith Hamilton, «Services Rendered Amminius Vambery and British Diplomacy.» in: John Fisher & Antony Best (eds.), *On The Fringes of Diplomacy: Influences on British Foreign Policy, 1800-1945* (Ashgate, 2011), p. 81.

Ibid. pp. 256-257.

(12)

Sarkozy, pp. 74-75.

(13)

Ibid, p. 31.

(14)

تعرف فاميري إلى السلطان عبد الحميد، ووثق صلته به قبل أن يتولى السلطة؛ إذ كان معلّم اللغة

الفرنسية لشقيقته الأميرة فاطمة منذ عام 1858. يُراجع:

Vambery, *The Story of My Struggles*, p. 346.

Vambery, *The life and Adventures*, pp. 24-26; Vambery, *The Story of My Struggles*, pp. 351-352.

بالليبرالية الغربية⁽¹⁶⁾. وعلى الرغم من إقامته الطويلة في الشرق، فإنه لم يتخل عن اقتناعه بالمركزية الأوروبية وتفوق الحضارة الغربية، التي شكّلت الإطار المرجعي له على مدار حياته. وكثيراً ما ردد الحديث عما سمّاه الاستبداد الآسيوي، وأن ليس في الشرق حرية ولا ثقافة مقارنةً بالغرب⁽¹⁷⁾.

ثانياً: آسيا الوسطى والانخراط في عالم السياسة

عقب إقامة فاميري سنوات عدة في تركيا، عيّنه الأكاديمية المجرية مراسلاً ومترجماً لها عن اللغة التركية، وجرى تمويل رحلته إلى آسيا الوسطى⁽¹⁸⁾. ويجب أن يشار في هذا الصدد إلى أن الجمعيات الجغرافية كانت في الأغلب الأعم منخرطة في العمل السياسي من خلال دعمها المشروعات العلمية والاستطلاعية، ومن ثم فإن تلك الرحلات لم تكن مجرد مغامرات حماسية، بل انطوت على مشاركة فاعلة في ما عُرف بـ «العبة الأمم» في خلال الصراع الاستعماري المحموم آنذاك⁽¹⁹⁾.

استعد فاميري لرحلته جيداً، فتوجّه أولاً إلى إيران لمراقبة قوافل الحجيج في ذهابها وإيابها، ووثّق علاقته بالسفير البريطاني في طهران تشارلز أليسون، الذي استضاف فاميري وطلب منه التفصي عن ثلاثة من الضباط المفقودين في خانات آسيا. وبعد تطوافه في كثير من المدن الإيرانية، ارتحل مع إحدى القوافل العائدة من الحج، متكرراً في شخصية درويش حتى لا يثير الشكوك حوله.

Mandler. «Vanbary. Victorian Culture.» pp. 33-34.

(16)

وصف فاميري النساء في تركيا بأنهن من الناحية الدينية أكثر من الرجال محافظة وتعصباً، ومن غير مودعات للإصلاحات ذات الطابع الغربي، وضد كل ما هو مسيحي.

Ibid, pp. 27-28.

(17)

Mandler. «Vanbary. Victorian Culture.» p. 92.

Sarkozy. p. 71.

(18)

Linda Bowman, «Travelers' Tales: Great Game Narratives,» presented at the: Biennial (19) Conference of the Australasian Association for Communist and Post-Communist Studies (AACAPSS-N), Canberra, 3-4 February 2011, pp. 5-6.

حظيت أدبيات الرحلة باحتفاء الرأي العام بها، ولقيت رواجاً كبيراً! فعندما عاد الملازم ألكسندر برنس من شركة الهند الشرقية في أواخر عام 1833، استقبل بحفاوة بالغة، وذاع كتابه رحلات إلى بخارى بين الأوساط الاجتماعية المختلفة.

Ibid. p. 3.

بطبيعة الحال، كان منطقيًا أن تحظى رحلة فاميري باهتمام متزايد في دوائر السلطة البريطانية، نظرًا إلى الأهمية الجيوسياسية المتزايدة التي كانت توليها لمنطقة آسيا الوسطى⁽²⁰⁾، ولخشيتها من غريمتها روسيا المتطلعة إلى امتلاك السيطرة عليها، ثم القفز منها إلى الهند البريطانية، حتى وُصف الصراع بين القوتين آنذاك بالحرب الباردة⁽²¹⁾. وذهب فاميري إلى لندن بدعوة من الجمعية الجغرافية، حيث حظي باستقبال حافل من الملكة فيكتوريا، ودُعي إلى قلعة وندسور حيث تعرّف إلى أمير ويلز (الملك إدوارد السابع في ما بعد)⁽²²⁾، ونشر يوميات رحلته التي راجت في أوساط الرأي العام، وبلغت شهرته الآفاق خلال الفترة 1864-1866⁽²³⁾.

أشير إلى أن السفير الروسي م. دي جير M. De Giers حاول إقناع فاميري بأن يتعاون معه في سانت بطرسبورغ، لكن فاميري رفض، ربما لشعوره الكامن بالعداء لروسيا منذ تدخلها في قمع الثورة المجرية⁽²⁴⁾، وكان قد أفاض في وصف مشاعر الرعب التي عاشها جرّاء إعدام قادة الثورة بطريقة وحشية⁽²⁵⁾.

يمكن القول إن انغماس فاميري في قضايا العالم الإسلامي، وقدراته على بناء شبكة علاقات جيدة مع أطراف عديدة في إمارات آسيا الوسطى وخاناتها، وفي اسطنبول، هما ما منحاه المكانة والثقة لدى الحكومة البريطانية، ولدى المثقفين والصفوة الأكاديمية في المجر⁽²⁶⁾، حتى إن بعض مقالات فاميري في الصحافة البريطانية صارت مثار اهتمام بعض أعضاء مجلس العموم في كثير من الأحيان. ولعل عمله مراسلاً صحافيًا لبعض الصحف الألمانية فتح له نافذة واسعة على عالم السياسة⁽²⁷⁾. كما أن عمله مترجمًا لوزير الخارجية محمد فؤاد باشا مهّد

Mandler, «Vambery, Victorian Culture,» p. 42. (20)

John Conway perkin, «The End of Great Game: Anglo-Russian Relations Concerning Central Asia (1899-1907),» (Acadia University, 1985), pp. 33-34. (21)

Patai, p. 394. (22)

Sarkozy, p. 82. (23)

Ibid, p. 52. (24)

Vambery, *The Story of My Struggles*, pp. 65-66. (25)

Ibid, pp. 75-76. (26)

Ibid, pp. 285-286. (27)

له بناء علاقات مع السفراء والقناصل المعتمدين في اسطنبول⁽²⁸⁾، فاستطاع الجمع بين هوية الشرق وهوية الغرب، وكان طريقاً ولاقئاً للانتباه بحرصه على اعتماد الطربوش التركي طوال حياته⁽²⁹⁾.

أشار فامبيري إلى البدايات الأولى لصلاته بالحكومة البريطانية، فأوضح أن وزير الخارجية البريطانية هنري بالمرستون طلب منه، عن طريق رئيس الجمعية الجغرافية في لندن السير رودريك موريشون، كتابة تقرير عن الوضع السياسي في روسيا وإمارات آسيا الوسطى. وكان ذلك أمراً يبراً، على حد قول فامبيري، إلا أن «بالمرستون أخذ ملاحظاتي على محمل الدعابة، وأن رؤيتي لروسيا ضيقة الأفق وأسيرة مقتضيات الوطنية المجرية، وحتى بعد التوسع الروسي التدريجي، لم يحرك بالمرستون ساكننا، فقط شجعني على المضي قدماً في الكتابة لجريدة ذي تايمز، وحث الرأي العام على المزيد من المشاركة»⁽³⁰⁾.

ليست بداية عمل فامبيري مع الحكومة البريطانية معروفة بدقة؛ فهناك من رأى أنها في منتصف عام 1870، وكان يكافأ بسخاء⁽³¹⁾، بل إنه اختير في ظل وزارة دزرائيلي، بحسب رواية هيرتمل عن فامبيري⁽³²⁾، بينما ذهب آخرون إلى أنه التحق بالعمل رسمياً في الخارجية البريطانية خلال الفترة 1889 - 1911⁽³³⁾، ويبدو ذلك أقرب إلى الدقة، حيث احتفظت الخارجية البريطانية بملفين لمراسلات فامبيري في الفترة تلك فحسب، أي بين عام 1889 وعام 1909، برقم (32/800).

ثالثاً: السلطان عبد الحميد (بسمارك الشرق)

خصص فامبيري فصلاً كاملاً ضمن كتابه *The Story of My Struggles* للحديث عن علاقته بالسلطان عبد الحميد. وألقت الرسائل التي تبادلها مع فيليب كوريه

Shalom Goldman, *Zeal for Zion: Christians, Jews, and the Idea Promised Land* (The University of North Carolina Press, 2009), p. 118.

Sarkozy, p. 82. (29)

Vambery, *The Story of My Struggles*, pp. 287-288. (30)

Sarkozy, p. 83. (31)

Goldman, p. 119. (32) يُراجع:

Mandler, «Vambery, Victorian Culture», p. 48. (33)

في الخارجية البريطانية وما سجله فاميري في سيرته الذاتية، الضوء على القضايا التي كانت موضع نقاش في المناسبات المختلفة التي التقى فيها فاميري بالسلطان عبد الحميد. وكان الرجل حريصًا دائمًا في حديثه على أنه وسيط بين صديقين، ومعني بتحقيق السلام بين بريطانيا والدولة العثمانية بالدرجة الأولى، نافيًا العمل لحساب طرف دون آخر، لكنه ناقض نفسه بإصراره الشديد على إبعاد شبهة العمل السري عنه، ما بدا دليلًا على انغماسه فيه حتى النهاية. وهو أشار في سيرته الذاتية إلى أنه «لا يجذ القيام بدور الوسيط في العلاقات الدبلوماسية، وود لو أنه أخفى أحاديثه مع السلطان العثماني، لكنه وقف بكل تأييد خلف إمبراطورية النمسا والمجر وبريطانيا، ودائمًا ضد روسيا أكثر من السلطان نفسه، حتى أنه توسل إلى السلطان كي يقبل اعتذاره عن حفل عشاء كان من المدعويين إليه السفير الروسي نيلدوف»⁽³⁴⁾، ومن ثم ظل ولاء فاميري للمصالح البريطانية حتى النهاية⁽³⁵⁾.

من جهة أخرى، بدا فاميري راغبًا في المبالغة في إبراز دوره وتعظيم قدراته، فأشار «إلى أن مبعوثًا خاصًا يجيد التركية كأهلها، ويعي تمامًا العادات والتقاليد والمزاج الشرقي، سيكون أقدر على التعبير عن نفسه بصدقية أكثر من الدبلوماسية التقليدية، المفتقرة إلى الأدوات الملائمة لإيصال ما تريد»، ووصف فاميري السلطان عبد الحميد بأنه «بشارك الشرق»⁽³⁶⁾.

أوضح فاميري أن على الرغم من الأجواء العدائية التي أحاطت بمهمته، فإن علاقته الوثيقة بالسلطان عبد الحميد، الذي كان محل ثقته، ضمنت له استقبالا

Vambery, *The Story of My Struggles*, pp. 362-363.

(34)

(35) كان فاميري على عكس تلميذه غولدسيهر، الذي اقتصر جهده على العمل الأكاديمي فحسب.

Goldman, p. 124.

يراجع:

Vambery to Currie, Letter 6, Jun 1889.

(36)

أفاض فاميري في سيرته الذاتية في الحديث بإعجاب عن شخصية السلطان عبد الحميد وخصائصه، معتبرًا أن أبرز عيوبه تكمن في الخوف والشك وتزعته الاستبدادية. كما أوضح أن من بين الجوانب التي جعلته موضع ثقة السلطان انتسابه إلى القومية المجرية. يُراجع: Vambery, *The Story of My Struggles*, pp. 352-353. وقد وصف جمال الدين الأفغاني السلطان عبد الحميد بأنه «قرم من أقرام السياسة». يُراجع: أورهان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني: حياته وأحداث عهده (الرمادي: دار الأنبار، 1987)، ص 228-234.

جيداً على نحو دائم⁽³⁷⁾. وأشير إلى أن السلطان بدوره كان، على ما يبدو، بحاجة إلى فاميري في الوقت نفسه، وربما منحه في الأغلب مالا في بعض المناسبات، إدراكاً منه لمكانته وصلاته النافذة بالخارجية البريطانية منذ وقت طويل، فضلاً عن شهرته بوصفه أحد الدراسين المبرزين، وبعبارة موجزة: اعتبره السلطان في كثير من الأحيان مبعوثاً خاصاً له⁽³⁸⁾. ومنذ عام 1888، بعد افتتاح طريق القطار من بودابست إلى اسطنبول، بدأ فاميري زيارته إلى اسطنبول بصورة متوالية ومدفوعة الأجر⁽³⁹⁾، وقال إن ذاكرته الاستثنائية منحه القدرة على كتابة أحاديثه مع السلطان باللغة التركية، ونقل كل ما قيل بصورة حرفية إلى الخارجية البريطانية⁽⁴⁰⁾.

أشار فاميري إلى أن السلطان «طلب منه إظهار صداقته بأن يرسل كل شهر تقريرين باللغة التركية، يتناول فيهما مجمل القضايا والأوضاع السياسية في أوروبا، ولاسيما توجهات الرأي العام، وأيضاً الأحوال العامة في العالم الإسلامي، وأن يردّ على ما يوجّه إليه من استفسارات». وأردف: «إن التجربة علّمته ألا يأخذ ذلك على محمل الجد؛ إذ سبق له أن وجّه بعض الانتقادات، واقترح - على حد قوله - حلولاً لبعض القضايا، إلا أن السلطان قابل ذلك بامتناع وضيق؛ إذ على الرغم من صبره الطويل وحسن إصغائه، فإنه لا يتسامح مطلقاً مع معارضي».

طالب فاميري السلطان في حديث خاص معه في 4 حزيران/يونيو 1889 بأن يكون شريكاً في استعادة العلاقات البريطانية - التركية الجيدة إلى سابق عهدها، لفرض التوازن السياسي بين المصالح البريطانية والمصالح الروسية في الامبراطورية العثمانية. وقام السلطان بدوره بحث فاميري على تقديم المساعدة لتحسين صورته المتدهورة في الصحافة الأوروبية، وشكا من أن سفراءه في الخارج لا يفعلون شيئاً حيال وصفه بـ «الاستبداد والقسوة»، فأجاب فاميري بأن السلطان يتقرب من روسيا ولا يعتمد سياسة إصلاحية واضحة، ومن ثم فإن مساعيه لا طائل منها. واحتج السلطان بأنه مضطر إلى التعامل مع روسيا التي هي

Ibid. p. 358.

(37)

Ibid. p. 353.

(38)

Goldman, p. 124.

(39)

وزعم فاميري أنه أكثر من السلطان نفسه فصاحة في الحديث باللغة لثركية.

Vamberg, *The Story of My Struggles*, p. 255.

(40)

بمنزلة الخنجر المحيط بخاصرته من دون مساعدة من الخارج، كما أن الإصلاح المطلوب من القوى الكبرى لا يعني سوى انهيار الدولة في نهاية المطاف⁽⁴¹⁾.

أضاف فاميري أن السلطان كان حريصًا في مختلف لقاءاته على نفي عدائه لبريطانيا، بل إنه أفاض كثيرًا، هو وأسلافه، في حسن الظن بالياسة البريطانية على الرغم من تخليها الآن عنه، ورفضها الموافقة على منحه قرضًا ماليًا ضئيلًا من وجهة نظره⁽⁴²⁾. كما أنه احتج بشدة على الوجود البريطاني في مصر، مشيرًا إلى أن الدوافع البريطانية في هذا الصدد بدت جميعها غير مقنعة، وأن ما أقدمت عليه بريطانيا أسهم، في نهاية الأمر، في تقويض دعائم سلطته في العالم الإسلامي⁽⁴³⁾.

في رسالة أخرى، ألمح فاميري إلى أن السلطان يريد التوصل إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية بشأن المسألة المصرية، مضيفًا أن ذلك ربما اقتضى منه العودة مجددًا إلى اسطنبول للمساعدة في تلك القضية. وأضاف فاميري أن السفير البريطاني إلى اسطنبول اليروليام وايت لن يكون مفيدًا في هذا النوع من الدبلوماسية التي تتطلب مهارة خاصة لا توائمها الدبلوماسية الرسمية⁽⁴⁴⁾.

أما رئيس الوزراء اللورد سالزبوري، فلم يكن راغبًا في إعادة الحديث مع الأتراك بشأن القضية المصرية، منذ فشل بعثة درومند وُلّف في اسطنبول بسبب تزايد ضغوط روسيا وفرنسا عليه⁽⁴⁵⁾. ومن الأهمية بمكان أن يشار في هذا الصدد إلى ما أعلنه فاميري في عام 1911 لبعض الصحف، عن تلقيه مكافأة مالية ضخمة قدرها خمسمئة جنيه خلال الفترة الثانية من وزارة غلادستون (1880-1885)، نظير مهمة كُلف بها إبان الاحتلال البريطاني لمصر، لكنه لم يفصح عن

Vanibery to Currie. Letter 4. Jun 1889.

(41)

Vanibery: *The Story of My Struggles*, pp. 359-360.

(42) كانت قيمة القرض مئة وخمسين ألف جنيه. وأضاف فاميري أن السلطان عبد الحميد كان مقتنعًا بأن بريطانيا ستقوم، على الرغم من كل شيء، بمد يد العون إلى الدولة العثمانية عندما يلوح الخطر. Vanibery: *The Story of My Struggles*, p. 356. يُراجع:

Vanibery to Currie. Letter 4. Jun 1889.

(43)

اعتبر السلطان عبد الحميد أن فقدان مصر خسارة عظيمة؛ فأرض النيل ذرة التاج العثماني. يُراجع:

Vanibery: *The Story of My Struggles*, p. 364.

Vanibery to Currie. Letter 6. Jun 1889.

(44)

Hamilton, p. 88.

(45)

مضمونها⁽⁴⁶⁾. كما أُشير إلى احتمال تدخّل فاميري في المسألة المصرية، خصوصًا في أثناء الأزمة المالية الحادة في عهد الخديوي إسماعيل (1863-1879)، عبر صديقه البارون المستشرق والقنصل النمساوي فون كريمر، الذي كان عضوًا في لجنة صندوق الدين⁽⁴⁷⁾.

من بين الموضوعات التي تطرقت إليها محادثات فاميري مع السلطان في 4 حزيران/يونيو 1889، موضوع إعادة تحصين البوسفور، حيث كان من المقرر إقامة تحصينات بالتعاون مع ألمانيا، ونشر مدافع حديثة من نوع «كروب» (Knipp)، وهو المشروع الذي أغضب بريطانيا كثيرًا، وكانت وجهة نظر السلطان أن الحكومة البريطانية ليست لديها أسباب وجيهة للشكوى في هذا الشأن⁽⁴⁸⁾.

الواقع أن التقارب الألماني - العثماني كان مثار قلق متزايد لبريطانيا⁽⁴⁹⁾، وفاميري اعتبر أن أهم إنجاز للسلطان عبد الحميد هو التقارب مع ألمانيا. وكان القيصر الألماني فيلهلم الثاني (1888-1914) قد زار الدولة العثمانية مرتين، استقبل خلالهما بحفاوة كبيرة، الأولى في عام 1889 والثانية في عام 1898. وأوضح فاميري أن القيصر الألماني حصل على امتيازات كثيرة لبلاده، منها استعانة تركيا بالضباط الألمان في تدريب الجيش التركي لقاء رواتب كبيرة، ومشروعات خاصة بكك الحديد، وإنشاء عدد كبير من المصانع؛ إذ إن السلطان كان مقتنعًا بالدور الألماني، علمًا أن فاميري شكّا من أن السلطان لم يتطرق في أحاديثه الكثيرة معه إلى سياسته في التقارب مع ألمانيا، وأنه استمد معلوماته في هذا الصدد من خلال علاقته الودية بابن السلطان، برهان الدين. وأبدى فاميري، المنافع عن السياسة البريطانية، امتعاضه من ذلك، معتبرًا أن سياسة التحالفات التي اعتمدها السلطان العثماني واعتقاده بحماية قيصر ألمانيا ليست صائبة⁽⁵⁰⁾.

Foreign Commonwealth. «The Records of The Permanent Under Secretary's Department. (46) Liaison Between The Foreign Office and British Secret Intelligence (1873-1939).» 2005. p. 21.

L. Alder & R. Dalby. *The Derash of Windsor Castle: The Life of Arminius Vambery* (London: (47) Bachman and Turner. 1979). pp. 393-395.

Vambery to Currie, Letter 4, Jun 1889. (48)

(49) يوسف حسين يوسف عمر، «موقف بريطانيا من سكة حديد بغداد 1898-1914»، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مج 6، العدد 4 (2012)، ص 182-184.

Vambery. *The Story of My Struggles*. pp. 379-381. (50)

على صعيد آخر، أفصح فاميري عن رفض السلطان عبد الحميد لما تواتر من معلومات عن إعداد روسيا انقلاباً عسكرياً في اسطنبول، وعدّ ذلك أمراً مستبعداً. كما أن السلطان شكاً بمرارة من الانتقادات المعلنة في الصحافة البريطانية تجاه الدولة العثمانية إزاء تعاملها مع القضية الأرمنية، معتبراً أن الهدف من ذلك هو تأسيس دولة أرمنية مستقلة⁽⁵¹⁾.

وفي 25 حزيران/يونيو 1889، كتب كوريه ردّاً على فاميري، فأشار إلى أن تقريره قرئ بعناية، وأرسل له شيكاً بثلاثة آلاف فرنك فرنسي، تحت بند نفقات رحلة، وكان ذلك المبلغ أكبر كثيراً ممّا توقعه فاميري، الذي تلقى عقب عودته إلى بودابست بأسابيع قليلة، رسالة من السلطان عبد الحميد للبحث في إمكانية سفره إلى لندن لمناقشة المألة المصرية بطريقة ودية. وكان فاميري يتوق، على حد قوله، إلى القيام بمهمة خاصة للسلطان، معتبراً أن ذلك سيكون ذا فائدة كبيرة لسياسة بريطانيا الخارجية، لكن اللورد سالزبوري لم يُلّق لهذا الشأن بالاً ولم يشجع على المضي فيه، كما سبقت الإشارة⁽⁵²⁾.

يبدو أن رئيس الوزراء البريطاني ما عاد مقتنعاً بجدوى الدور العثماني منطقة عازلة في مواجهة الأطماع الروسية في الشرقين الأدنى والأوسط، ولا سيما في أعقاب الحرب الروسية - التركية، معتبراً أن الدولة العثمانية لن تستطيع الصمود في أي مواجهة تالية مع الروس، فكانت قوله المشهورة «نحن أسماك، وليس في وسع الأسطول البريطاني القفز فوق جبل آارات»⁽⁵³⁾.

على أي حال، وبعد فترة من العلاقات الجيدة، بدأت علاقات فاميري بالباب العالي تفتّر منذ عام 1892. ولاحظ كوريه أن فاميري أرسل كثيراً من الخطابات إلى الخارجية البريطانية، لكنها باتت عديمة الجدوى. وربما كان سبب ذلك الفتور ما جاء في التقارير الغربية المتوالية عن القضية الأرمنية،

Ibid, pp. 367-368; and also: Jeremy Salt, *Imperialism, Evangelism, and The Ottoman Armenians: 1878-1896* (London: Routledge, 1993), pp. 153-155.

Vambery to Currie, Letter 25, jun 1889.

(52)

Mim Kemal Öke, «Professor Arminius Vambery and Anglo-Ottoman Relation (1887-1907)», (53) *Turkish Studies Association Bulletin*, vol. 9, no. 2 (1985), pp. 15-16.

وكان فاميري من بين المعارضين للسياسة العثمانية⁽⁵⁴⁾. وعلى الرغم من زيارة فاميري إلى تركيا، فإن ما جرى من حوادث بين عامي 1894 و1896 والتقارب الروسي - البريطاني أفضل جهده المبذول في سبيل تحسين العلاقات العثمانية - البريطانية⁽⁵⁵⁾.

من ناحية أخرى، لم يتقاعس فاميري عن الدفاع عن المصالح البريطانية في الهند، وبدا متناقضًا في هذا الصدد؛ ففي حين كان يرفض الضغوط الغربية إزاء سياسة الإصلاحات في الدولة العثمانية خلال خمسينيات القرن التاسع عشر وستيناته، رحب ترحيبًا حارًا بالياسة البريطانية في الهند، ووصفها بأنها مهمة حضارية، كما رفض في الوقت نفسه استقلال إمارات آسيا الوسطى وخاناتها، أو حتى إعلان تبعيتها الاسمية للدولة العثمانية⁽⁵⁶⁾.

حذر فاميري مرارًا من الأطماع الروسية في الهند، ورأى أن ترحيب الهنود بروسيا وسخطهم على بريطانيا ناجمان عن نشاط الدعاية الروسية، وادعاء أن الروس مسلمون. وأوضح أن وصول الروس إلى جبال هندكوش [في أفغانستان] يعني الهجوم على لندن أو ليربول، داعيًا أوروبا إلى التحالف بحزم لمواجهة روسيا ومنع سياستها التوسعية ولو أدى الأمر إلى الدخول في مواجهة عسكرية معها⁽⁵⁷⁾.

لم يغب عن بال فاميري، الخير ببواطن الأمور، توجهات السلطان عبد الحميد السياسية وما تمثله فكرة الجامعة الإسلامية من خطورة على المصالح البريطانية. وذكر أن السلطان «أدار القضية بمهارة، وأنه متفائل بنتائجها، وبث وكلاءه في الهند وجنوب روسيا وآسيا الوسطى وأفريقيا والصين، ووجد تأييدًا

Goldman, p. 124.

(54)

Hamilton, p. 88.

(55)

(56) أوضح بعض الكتاب أن إيمان فاميري برسالة الغرب الحضارية والدفاع عن التدخل البريطاني في الهند يشبه، إلى حد كبير، ما قام به لاحقًا المحافظون الجدد في إدارة جورج بوش الابن، الذين رفعوا شعار جلب الحرية والديمقراطية خلال حملتهم العسكرية على أفغانستان والعراق. يُنظر:

Mandler & Arminius Vambery, «the Eastern Brother», p. 93.

Ibid. p. 90.

(57)

قويًا من جانب مسلمي الهند⁽⁵⁸⁾. كما ارتفعت مكانة السلطان وتوسع نفوذه باعتباره خليفة المسلمين، وبدأ حريصًا على كتمان اتصالاته بوكلائه في أرجاء العالم الإسلامي حتى عن وزرائه، وأشار فاميري إلى أنه فاتحه في إحدى المرات بشأن فكرة الجامعة الإسلامية، فظاهر السلطان بعدم معرفته بها.

في الوقت الذي لم تكن السلطات البريطانية غافلة عن توجهات السلطان عبد الحميد، أرسل السفير البريطاني في اسطنبول تحذيرًا من الدعم التركي إلى بعض الصحف الصادرة بالتركية والأوردية، مثل صحيفة أتباع الإسلام التي أصدرها نصيرات خان منذ عام 1880، مشيرًا إلى أن توجهات تلك الصحف عدائية في مجملها تجاه السياسة البريطانية في الهند، وتعمل على إثارة المسلمين. كما أوضح السفير لايارد أن البريد السلطاني تأتبه رسائل ودية كثيرة من الهند، وأن الغازي عثمان باشا يجري مراسلات مع بعض المتطرفين من الأمراء الهنود المسلمين بتأييد من روسيا، الراغبة في إجلاء بريطانيا عن الهند. وربما ضاعف من تلك المخاوف الدعوة التي وجهها الصحافي الروسي ميخائيل خاتوف، الداعم للقومية السلافية، إلى جمال الدين الأفغاني كي يأتي إلى روسيا ويثب دعائه ضد الحكم البريطاني.

يدو أن ثمة ما يُقنع بصحة ما ذهب إليه بعض الآراء من أن الدعوة إلى الجامعة الإسلامية لم تحظ باعتماد جدي من السلطان عبد الحميد؛ فهو لم يرفع قط الدعوة لراية الجهاد بين مسلمي الهند، كما أنه ما كان في نهاية المطاف ليغامر بحرب مع بريطانيا من أجل الهند، في حين أنه تجنب المواجهة معها بعد احتلالها مصر في عام 1882، وأن جل ما سعى له هو زيادة نفوذه الروحي بين أوساط المسلمين الهنود للوصول إلى اتفاق أفضل مع القوى الكبرى، وفي مقدمها بريطانيا.

تطوع فاميري بكتابة خطاب مفتوح إلى الصحافة الأوروبية موجّه إلى زعماء المسلمين، وأرسل إلى الخارجية البريطانية معربًا عن رغبته في التطوع بالسفر إلى الهند كي يتحدث عن مزايا الحكم البريطاني مقارنة بالاطماع الروسية. إلّا

Vambery, *The Story of My Struggles*, pp. 368-369.

(58)

Rashed Chowdhury, *Pan-Islamism and Modernisation: During The Reign of Sultan Abdulhamid II (1876-1909)* (Mcgill University, 2011), pp. 225-226.

أن الخطة أُلغيت، بحسب كوريه، فثار فاميري وعلق قائلاً إنه «كرس قلمه على مدار خمس وأربعين سنة لخدمة المصالح البريطانية في آسيا، وإنه يشك في ما إذا كانت الحكومة البريطانية تعي ذلك»، مشهداً في هذا الصدد بالمختص بشؤون آسيا الوسطى الكاتب تشارلز مارفن، الذي لام الحكومة البريطانية على تجاهلها نصائح فاميري⁽⁵⁹⁾.

أشار فاميري إلى خشية السلطان عبد الحميد الشديدة من حركة تركيا الفتاة، وهي خشية لا تعود إلى احتمال قيام ثورة شعبية ضده، لأن ذلك كان أمراً متبعداً، وإنما كان مبعثها خوفه من التوجهات السياسية للصفوة الاجتماعية التركية في المقام الأول. وعلى الرغم مما أداه فاميري من خدمات، فإن سالفوري رأى أن تقاريره كانت، في نهاية الأمر، ضارة بالسياسة البريطانية أكثر مما كانت نافعة. ولم يضيف سالفوري توضيحاً إلى موقفه السابق المتعارض مع معظم المراقبين الذين أثنوا على دور فاميري. وفي عام 1921، علق المسؤول عن حفظ أوراق فاميري في الخارجية البريطانية على نشاط فاميري بأنه «كان مصدراً مفيداً للمعلومات، وكان أذن السلطان وصديقاً قوياً لبريطانيا وعدواً للدودا الروسيا»⁽⁶⁰⁾.

رابعاً: فاميري والحركة الصهيونية

كانت فكرة توطين اليهود في فلسطين متداولة منذ وقت مبكر؛ إذ جرت طوال القرن التاسع عشر محاولات متفرقة في هذا الصدد، وأدلى يهود المجر بدلوهم في هذا المجال. ومن تلك المحاولات تجربة الحاخام يوسف ناتونيك الذي كرس نشاطه في البداية للعمل الدعائي، ونشر بالألمانية مجلة اتحاد إسرائيل، ثم قام لاحقاً بعدة رحلات في أوروبا، وسافر إلى تركيا بحثاً عن وسيلة لتوطين اليهود في فلسطين، عبر المفاوضات السياسية⁽⁶¹⁾.

Ibid. p. 386. 231-233.

(59)

Foreign Commonwealth, «The Records of The Permanent Under Secretary's Department.» (60)
p. 13.

Livia Elvira Bitton, «A Decade of Zionism In Hungary: The Formative Years-The Post World (61)
War I period 1918-1928.» PhD. Dissertation, New York University, 1968, pp. 134-135.

نشر المستشار القانوني لملك بريطانيا في عام 1621 أول مشروع دولي لإقامة إمبراطورية للأمة اليهودية بعنوان «الاستعادة العظمى»، وحث الأمراء المسيحيين على استعادة تلك الإمبراطورية التي تمهد =

عند انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في 27 آب/ أغسطس 1897 في مدينة بازل السويسرية، وبحضور نحو مئتي وفد يهودي من جميع أرجاء العالم، اتفق على إنشاء وطن لليهود في فلسطين، وشكلت لجنة تنفيذية برئاسة هيرتل، لاتخاذ ما تراه من سياسات باسم المنظمة الصهيونية. وفي المؤتمر الثاني في عام 1898، وافق الحضور على إنشاء بنك لتمويل نشاط المنظمة، خصوصاً بناء مستوطنات يهودية⁽⁶²⁾.

نظرًا إلى تبعية فلسطين للدولة العثمانية، شرع هيرتل في البحث عن وسيلة للقاء السلطان العثماني. وكانت خطته مرتبطة باستغلال الأحوال المالية البالغة الحرج للدولة العثمانية آنذاك، فأعلن أنه سيقدم عرضًا لا يُرفض. وفي منتصف حزيران/ يونيو 1896، حل هيرتل في اسطنبول، وعرض على السلطان، عن طريق وساطة فيليب دولسكي، الذي كان جاسوسًا متفلاً لحساب السلطان العثماني في أوروبا، السماح لليهود باستيطان فلسطين في مقابل عشرين مليون جنيه. وأعلن دولسكي وأتباعه أن الاقتصاد التركي لن تقوم له قائمة مجددًا من دون مساعدة المنظمة الصهيونية له. وبعد مقابلة هيرتل الصدر الأعظم خليل رفعت باشا، رفض الأخير البحث في العرض رفضًا باتًا، كما رفضه السلطان أيضًا وأشار على دولسكي بآلا يقدم هيرتل على اتخاذ خطوة أخرى في هذا الخصوص⁽⁶³⁾. غير أن هيرتل لم يأس، وسافر مجددًا، بصحبة القيصر الألماني، إلى اسطنبول

= لعودة المسيح المخلص. وفي القرن الثامن عشر، كانت ورقة نابليون (1801-1805) اليهودية، وكان اللورد شافتس بيرمين أبرز الساسة البريطانيين المؤيدين هذه الدعوة، فتقدم إلى مؤتمر لندن في عام 1840 بطلب لتوطين اليهود في فلسطين، وصك آنذاك الشعار المعروف «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». يُراجع: يوسف الحرن، جنود الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في البامة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003)، ص 22-23؛ يُنظر أيضًا: محمد السامك، الصهيونية المسيحية، ط 4 (بيروت: دار النفائس، 2004)، ص 37، 57.

(62) كانت متصرفية القدس منذ عام 1867 كيانًا إداريًا مستقلًا عن ولاية سوريا، تُحكم من القدس وترتبط بوزارة الداخلية مباشرة: Mimi Kemal Oke, «The Ottoman Empire, Zionism and The Question of Palestine (1880-1908)», *International Journal of Middle East Studies*, vol. 14, no. 3 (Aug 1982), p. 329. ساندت الجمعيات اليهودية المشروع، وأطلقت على هيرتل لقب «موسى الجديد»، ودعته إلى قيادة الحركة السياسية. عبد الوهاب المسيري، موسوعة تاريخ الصهيونية، ج 3 (القاهرة: دار الحمام، 1997)، ج 3، ص 32.

Ibid, pp. 329-330.

(63)

والقدس، لكنه لم يفلح في لقاء السلطان العثماني⁽⁶⁴⁾. وسرعان ما وجد هيرتسل ضالته في فاميري، صديق السلطان ومحل ثقته، ولم يكن اختياره إياه على ما يبدو بسبب علاقته بالسلطان فحسب، وإنما كان مرتبطاً بالدرجة نفسها بعلاقته الطويلة والوثيقة بالخارجية البريطانية أيضاً⁽⁶⁵⁾.

جرى لقاء بين هيرتسل وفاميري في 16 حزيران/يونيو 1900، أي بعد أربع سنوات من لقائه وليام هشر، الذي كان على معرفة وثيقة بفاميري؛ معرفة قائمة على كراهية متبادلة. ولم يكن هشر، الشديد التدين والمؤمن بحتمية توطين اليهود في فلسطين، متحمساً لوساطة فاميري المتجرد - برأيه - من أي روابط إيمانية، إلا أن براعة هيرتسل السياسية نجحت في الجمع بين المتناقضين والاستفادة منهما⁽⁶⁶⁾.

أوضح هيرتسل أنه التقى نوري بك، من الحاشية السلطانية، على هامش مؤتمر السلام في حزيران/يونيو 1899، الذي نصح له بالحصول على حلب أولاً، وشراء الأراضي المجاورة لبيروت، وعندما «تجئ اللحظة المناسبة ويحل ما هو الأسوأ بالدولة العثمانية، يمكن عندها المطالبة بفلسطين». ولم ينل ذلك رضا هيرتسل، لكنه وجد فرصة سانحة عندما ألمح له نوري بإمكانية شراء الرأي العام في تركيا، وأن أربعين ألف فرنك كافية لهذا الغرض⁽⁶⁷⁾.

استطاع هيرتسل استئثار فاميري وإقناعه، على حد قوله، بأن «تكون مهمته الحقيقية هي مساعدة شعبه». وفي 8 أيار/مايو 1901، وفي أثناء عودته من اسطنبول، أعلن فاميري موافقة السلطان على مقابلة هيرتسل بوصفه زعيماً يهودياً وصحافياً بارزاً لا بوصفه ممثلاً للمنظمة الصهيونية. وجرى اللقاء في 17 أيار/مايو 1901، وحرص فاميري على تنبيه هيرتسل إلى عدم التحدث عن الصهيونية في حضرة السلطان، وإلى أن القدس مدينة مقدسة، شأنها شأن مكة⁽⁶⁸⁾.

Goldman, p. 124.

(64)

Isaiah Friedman, *Germany, Turkey, Zionism (1897-1918)* (Transaction Publishers, 1997), pp. 95-96.

(65)

Goldman, p. 125. (86)

(66)

Friedman, p. 96.

(67)

Ibid. p. 97.

(68)

كان هيرتل يعلم برغبة السلطان العارمة في التخلص من إدارة القوى الكبرى ديون الدولة العثمانية، فكان عرضه للسلطان أن يتولى المصرفيون اليهود سداد الدين الخارجي للدولة عوضًا عن قيام القوى الكبرى التي تربص بالدولة القيام بهذا الأمر، منوِّهاً بقدرة اليهود، في حال السماح لهم بالهجرة، على الأخذ بيد الدولة العثمانية نحو سياسة التصنيع وبناء اقتصاد قوي. ومع أن فلسطين لم تُذكر في المباحثات، أكد السلطان من جانبه تقديره لليهود وحمايته لهم وعطفه عليهم، وقدر المبلغ المطلوب بنحو ثلاثين مليوناً، على أن يُسمح بهجرة اليهود ومعاملتهم كرعايا أتراك، كما أن المستوطنات اليهودية ستكون مقيدة بحيث لا يزيد عدد سكان كل مستعمرة عن خمس عائلات. وفي سبيل الترويج للمشروع الصهيوني، أنفق هيرتل أربعين ألف فرنك على حاشية السلطان، ومن ضمنهم فاميري⁽⁶⁹⁾.

من دون الخوض في تفاصيل كثيرة، نشير إلى أن مشروع هيرتل فشل بعد أن تخلى عنه رجال المال اليهود في إنكلترا وفرنسا، فأصيب هيرتل بخيبة أمل شديدة. بيد أن المهم في هذا المقام هو نجاح فاميري في ترتيب لقاء السلطان بهيرتل بعد فشل دوق بادن والقيصر الألماني. وظهر جلياً أن هيرتل استطاع جذب انتباه فاميري إليه، بفهمه العميق نوازع الرجل، خصوصاً الاعتداد بنفسه والمبالغة في تقدير ذاته، فأوضح له أنه سيكون في وسعه في وقت ما تضمين سيرته الذاتية بفصل رائع عن جهده التاريخي في سبيل خدمة أبناء شعبه⁽⁷⁰⁾.

Walter Laqueur, *A History of Zionism: From The French Revolution to The Establishment of* (69)
The State of Israel (New York: Schocken, 2003), pp. 115-116.

أثير الجدل مجدداً حول مباحثات هيرتل والسلطان عبد الحميد. وثمة من رأى أن المفاوضات استمرت مث سنوات. وخلال الفترة بين عامي 1896-1902، زار هيرتل اسطنبول خمس مرات، كانت اثنتان منها على نفقة السلطان، الذي لم تكن له رؤية واضحة تجاه القضية، بل كانت ردوده الصارمة تارة والمرتنة تارة أخرى تشي برغبته في المناورة للخروج من الأزمة المالية للدولة العثمانية. كما أن أهداف المؤتمر الصهيوني الأول كانت واضحة للجميع، والسلطان عبد الحميد نفسه كان متابعاً لها، حتى أن هيرتل أبدى دهشة حينما قال، على هامش زيارته فلسطين: «لو كان للحكومة العثمانية بُعد نظر لوضعت حداً لنشاطي وتحركاتي». للمزيد يُراجع: فدوى نصيرات، دور السلطان عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين (1876-1909)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

Goldman, p. 125.

(70)

أبدى فامبيري في حوار أجراه مراسل ذا نيويورك تايمز في 25 آب/ أغسطس 1907 تحت عنوان «فاميري والصهيونية»، بعض الملاحظات على الهجرة اليهودية إلى فلسطين، منها «تحفظه على مستقبل المستوطنات اليهودية، فربما يتامح الأتراك، ولكن من يضمن مجريات الأمور في ما بعد. صحيح أن تركيا ستفيد من جمع الضرائب من المستوطنات، ولكن من سيحمي تلك المستوطنات. وأعلن رفضه الهجرة اليهودية بأعداد كبيرة في الوقت الراهن، فهناك معارضة، ويجب انتظار الوقت الملائم»، وهي النصائح نفسها التي وجهها نوري بك إلى هيرتسل، وكان فامبيري على علم بها، ومن ثم لم يكن رافضاً الفكرة، بل كان داعياً إلى اختيار الوقت الملائم لها⁽⁷¹⁾.

يمكن القول إن الهويات المتعددة التي تلبسها فامبيري طوال حياته أخفت وراءها هوية واحدة لم تتغير، وهي اقتناعه بالمركزية الأوروبية وثباته عليها، فظل مؤيداً حتى النهاية للسياسة البريطانية. وعلى الرغم من الجدل حول موقفه الديني، ظلت لديه الجذور اليهودية الكامنة التي نجح هيرتسل في استثارها مجدداً وتوظيفها لخدمة الصهيونية.

إن مقال له دلالة في ما كتبه فامبيري في سيرته، في ختام الحديث عن السلطان عبد الحميد، قوله: «يظن السلطان أنه بثقته ومودته لي سيجعني في النهاية رجلاً المخلص الوفي، وأبنى وجهة نظر السياسة التركية وحدها، وأقف ضد العالم المسيحي، معلماً من شأن الشرق النبل ورافضاً لأوروبا والغرب البغيض. كلا، لقد كنت دوماً، وسأظل، أكثر التصاقاً بالثقافة الغربية وموقناً بفائدتها على الدوام»⁽⁷²⁾. وهكذا، كانت حياة فامبيري تجسداً للتداخل الشديد بين عالم الاستشراق وفضاء السياسة.

«Prof. Vambery on Zionism.» *The New York Times* (25 Aug. 1907).

(71)

Vambery, *The Story of My Struggles*, p. 370.

(72)

المراجع

1 - العربية

بالغريف، وليم جينفورد. وسط الجزيرة العربية وشرقها (1862-1863). ترجمة صبري محمد حسن. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2001.

الحسن، يوسف. جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003.

ساردار، ضياء الدين. الاستشراق. صورة الشرق في الأدب والمعارف الغربية. ترجمة فخري صالح. مراجعة أحمد خريس. أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، 2012.

الملك، محمد. الصهيونية المسيحية. ط 4. بيروت: دار النفائس، 2004.

الطياوي، عبد اللطيف. المستشرقون الناطقون بالإنجليزية: دراسة نقدية. ترجمة وتقديم قاسم السامرائي. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1991.

عمر، يوسف حنين يوسف. «موقف بريطانيا من سكة حديد بغداد 1898-1914»، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار. مج 6. العدد 4 (2012).

محمد علي، أوركخان. السلطان عبد الحميد الثاني: حياته وأحداث عهده. الرمادي: دار الأنبار، 1987.

الميري، عبد الوهاب. موسوعة تاريخ الصهيونية. ج3. القاهرة: دار الحسام، 1997.

نصيرات، فدوى. دور السلطان عبد الحميد الثاني في تهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين (1876-1909)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

2 - الأجنبية

Alder, Iory & R.Dalby. *The Dervish of Windsor castle: The Life of Arminius Vambery*. London: Bachman and Turner, 1979.

Bitton, Iivia Elvira. «A Decade of Zionism In Hungary: the formative years-the post world war I period 1918-1928.» PhD, Dissertation, New York University, 1968.

- Bowman, Linda. «Travelers' Tales: Great Game Narratives.» presented at the: Biennial Conference of the Australasian Association for Communist and Post-Communist Studies (AACaPS-X). Canberra, 3-4 February 2011.
- Chowdhury, Rashed. *Pan-Islamism and Modernisation: During The Reign of Sultan Abdulhamid II (1876-1909)*. McGill University, 2011.
- De Zepetnek, Steven Totosy. *Comparative Hungarian Cultural Studies*. Comparative Cultural Studies. Purdue University Press, 2011.
- Foreign Commonwealth. «The Records of The Permanent Under Secretary's Department, Liaison Between The Foreign Office and British Secret Intelligence (1873-1939).» 2005.
- Friedman, Isaiah. *Germany, Turkey, Zionism (1897-1918)*. Transaction Publishers, 1997.
- Goldman, Shalom. *Zeal for Zion: Christians, Jews, and the Idea Promised Land*. The University of North Carolina Press, 2009.
- Hamilton, Keith. «Services Rendered Arminius Vambery and British Diplomacy.» in: John Fisher, Antony Best (eds.). *On The Fringes of Diplomacy: Influences on British Foreign Policy, 1800-1945*. Ashgate, 2011.
- Laqueur, Walter. *A History of Zionism: From the French Revolution to the Establishment of the State of Israel*. New York: Schocken, 2003.
- Mandler, David. «Vambery, Victorian Culture, and Stoker's Dracula.» in: Steven Totosy De Zepetnek. *Comparative Hungarian Cultural Studies*. Purdue University Press, 2011.
- _____. & Arminius Vambery. «The Eastern Brother in Victorian Politics and Culture: Hungarian (Jewish) Orientalism and the Invention of Identities.» PhD. Dissertation. New York University, 2005.
- Oke, Mim Kemal. «The Ottoman Empire Zionism and The Question of Palestine (1880-1908).» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 14, no. 3 (Aug 1982).
- _____. «Professor Arminius Vambery and Anglo-Ottoman Relation (1887-1907).» *Turkish Studies Association Bulletin*, vol. 9, no. 2 (1985).
- Patai, Raphael. *The Jews of Hungary: history, culture, psychology*. Wayne State University Press, 1996.
- Perkin, John Conway. «The End of Great Game: Anglo-Russian Relations Concerning Central Asia (1899-1907).» Acadia University, 1985.
- Public Record Office. FO 80032. FO 80033.

- Rethelyi, Maria. *German Jews as Hungarian Nationalists and the Emergence of Oriental Studies*. Chicago University, 2009.
- Salt, Jeremy. *Imperialism, Evangelism and The Ottoman Armenians: 1878-1896*. London: Routledge, 1993.
- Sarkozy, Miklos. «At the Crossroads of Identity: Arminius Vambery-Oriental Traveller and Scholar.» *Journal of Intercultural Inquiry*, vol. I, no. 1 (Autumn 2015).
- Vambery, Arminius. *The life and Adventures of Arminius Vambery*. Written By Himself. New York: Frederick A. Stokes Company, 1913.
- _____. *The Story of My Struggles; the Memoirs of Arminius Vambery*, vol. II. New York: E.P. Dutton and Company, 1904.
- Vambery to Currie. Letter 4. Jun 1889.
- Vambery to Currie. Letter 6. Jun 1889.
- Vambery to Currie. Letter 25. jun 1889.
- Yetisgin, Menet. *How the times of london covered and interpreted Russian expansion into central Asia in second half of nineteenth century*. Texas Tech University, 2000.

الفصل الحادي والعشرون

السياسة البريطانية في السودان (1821-1914) أساليب محاصرة الحضور العثماني والنفوذ المصري وتصفيتهما في السودان

فدوى عبد الرحمن علي طه

تمهيد

تناول هذه الورقة، التي تستند إلى وثائق بريطانية غير منشورة ووثائق مصرية منشورة وأطروحات جامعية وكتب مرجعية ومصادر ثانوية، الأساليب التي اتبعتها بريطانيا في محاصرة الحضور العثماني والنفوذ المصري في السودان وتصفيتهما بين العامين 1821 و1914، والانفراد بحكمه في نهاية المطاف. وتبدأ الفترة بغزو محمد علي باشا السودان بين عامي 1820 و1821، وتنتهي بعام 1914، بداية الحرب العالمية الأولى وفرض الحماية البريطانية على مصر والسودان. وتهدف إلى تناول وضع السودان الخاص الذي يختلف عن وضع الدول العربية التي خضعت للحكم العثماني؛ ذلك الوضع الذي حدده الغزو والحكم التركي - المصري، وأدى إلى ربط السودان بمصر.

ترتكز الورقة على فرضية أن بريطانيا وجدت الطريق ممهدة أمامها لفرض سيطرتها على السودان، لأسباب تتعلق بوضعها بين الدول الاستعمارية الأخرى، وباعتبارها الإمبراطورية الاستعمارية الأقوى، وبالدبلوماسية الحاذقة التي

استخدمتها، وبسبب نفوذها القوي في مصر في فترة الخديوي إسماعيل (1863-1879)، واحتلالها مصر عام 1882، وليس لأن الحكم التركي - المصري فشل في تكوين وحدة حقيقية بين السودان ومصر؛ ذلك الفشل الذي يته ثورة السودانين ضد ذلك الحكم، أي الثورة المهدية. وإذا ما افترض قيام تلك الوحدة الحقيقية بين البلدين، فإنها لم تكن لتصمد أمام سمة النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهو التكالب الاستعماري في القارة الأفريقية، الذي شمل مصر أيضًا.

مقدمة

شهد عام 1517 ضم السلطان العثماني سليم الأول مصر ودخوله القاهرة عقب موقعة الريدانية في 22 كانون الثاني/يناير 1517، التي تلت موقعة مرج دابق في آب/أغسطس 1516 وضم سوريا إلى الدولة العثمانية، ثم تلا ضم مصر دخول القوات العثمانية المناطق الشمالية من السودان. وبصورة عامة، تسكت المصادر عن ذكر السودان وضمه إلى ممتلكات تلك الدولة إلا في ما ندر؛ فهناك إشارة إلى أن سليم الأول أرسل سرية من العساكر التركية إلى النوبة السفلى (أقصى السودان الشمالي) في عام 1520، وأن السرية تلك أسست حاميات في أسوان وإبريم وجزيرة صاي، وحكمت البلاد إلى الشلال الثالث، وعُرف الحكم بالكُشاف⁽¹⁾. وبقيت المنطقة الواقعة في شمال دنقلة في قبضة هؤلاء الكُشاف، ومقتلة عن سلطنة الفونج في السودان، وما لبث الكُشاف أن استقلوا بها عن ولاية مصر العثمانيين.

استولى السلطان سليم كذلك، وب نفسه، على سواكن ومصوع على ساحل البحر الأحمر، إبان حكم سلطان الفونج عمارة دنقس (1505-1534)⁽²⁾، ودخل الحبشة بقصد الزحف إلى سنار، عاصمة مملكة الفونج، فخاطب ملكها يدعوه إلى الطاعة، فأجابه بأنه ليس هناك ما يدعو إلى الحرب لأن أهل مملكته عرب مسلمون يدينون بدين رسول الله. ونبه السلطان العثماني إلى أنه إن كانت

(1) نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، تقديم فدوى عبد الرحمن علي طه، ط 4 (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2007)، ص 80.

(2) فدوى عبد الرحمن علي طه، «سلطنات السودان»، في: الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية: الأمة العربية في العصر العثماني، مج 5 (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2008)، ص 442.

لديه أغراض مادية، فإن أغلب أهل سلطته عرب بادية كانوا قد هاجروا إلى هذه البلاد في طلب الرزق، ولا شيء عندهم تُجمع منه جزية سنوية⁽³⁾. وأعجب السلطان سليم الأول بخطاب سلطان الفونج وعدل عن محاربة سنار، واكتفى باليطرة على ميناءي السودان البحرين، سواكن ومصوع (الذين شكّلا في ما بعد محورَ اهتمام ومنفذًا لبريطانيا إلى السودان). وكان مرد تركيز العثمانيين على البحر الأحمر إلى أهمية الأخير كطريق تجارية تربط بين الشرق الأقصى والهند من جهة وأوروبا من جهة أخرى⁽⁴⁾.

أدت هذه السيطرة الاسمية للدولة العثمانية على السودان إلى عدم وجود مؤسسات إدارية في سلطنة الفونج كذلك التي أقامها العثمانيون في مصر وبلاد المشرق العربي الأخرى، ويرجع ذلك إلى عاملين: الأول اهتمام العثمانيين بموانئ البحر الأحمر فحسب، والثاني بُعد السودان عن المركز في اسطنبول ومآحاته الشاسعة وصعوبة الانتقال فيه. لذلك لم يؤثر الحكم العثماني، بتنظيماته المالية والإدارية، في سلطتي الفونج والفور⁽⁵⁾، وظل السودان محتفظًا بالنظام القبلي الذي كان سائدًا فيه، كما أنه شكّل إقليمًا ذا طبيعة خاصة من حيث التركيب الإنسي والديموغرافي والجغرافي⁽⁶⁾. ولم يكن، على الرغم من كبر حجمه، ذا موارد ضخمة تلفت نظر الدولة العثمانية وتجعلها تهتم بتوطيد سلطانها فيه، مثلما كان الأمر بالنسبة إلى الولايات العربية الأخرى، مثل بلاد الشام والعراق التي تميزت بأهمية استراتيجية وتجارية⁽⁷⁾.

(3) شقير، ص 80.

(4) خليل علي مراد، «الدخول العثماني إلى أقاليم الوطن العربي أسبابه داخليًا وخارجيًا»، في: الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية: الأمة العربية في العصر العثماني، مج 5 (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2008)، ص 15.

(5) لمعلومات كافية عن هاتين السلطتين، يُنظر: يوسف فضل حسن، مقدمة في تاريخ المسالك الإسلامية في السودان الشرقي 1450-1821، ط 4 (الخرطوم: سوداتك المحدودة، 2003).

(6) عبد الوهاب بكر، «الأوضاع الإدارية الأجهزة المركزية والمحلية مصر والسودان»، في: الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية: الأمة العربية التحديث والأخطار الخارجية، مج 6 (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2008)، ص 186.

(7) بشري خير بك، «الأوضاع السياسية والعسكرية والإدارية في بلاد الشام والعراق»، في: الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية: الأمة العربية التحديث والأخطار الخارجية، مج 6 (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2008)، ص 33.

أولاً: أوضاع السودان وعلاقته بمصر وبريطانيا عقب الغزو والحكم التركي - المصري 1820-1881

ينقسم تناول هذه الجزئية إلى قسمين: فترة حكم محمد علي باشا (1821-1848) للسودان، وفترة حكم الخديوي إسماعيل (1863-1879).

1- فترة حكم محمد علي باشا (1821-1848)

عندما غزا محمد علي باشا السودان بين عامي 1820 و1821، كانت مصر قد أصبحت مبعًا محط أنظار الدولتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا. وظهرت ملامح التنافس بين تينك الدولتين في شأن مصر وبدايته خلال فترة الحملة الفرنسية على مصر في الفترة 1798-1801، بقيادة نابليون بونابرت، والتي انتهت بطرد الفرنسيين من مصر بمساعدة من بريطانيا التي كانت قد استشعرت الخطر على مستعمراتها الهند، فراحت تحاول انتهاز أي فرصة للتدخل في شؤون مصر، ولا سيما أنها كانت قد تبوأَت، بفضل الثورة الصناعية، صدارة الدول الاستعمارية في القرن التاسع عشر⁽⁸⁾. وعمومًا لفت حملة نابليون على مصر في عام 1798 النظر إلى موقع مصر الاستراتيجي المهم. ولم يعقب هزيمة الفرنسيين احتلال بريطاني كامل لمصر، نظرًا إلى أن الأوضاع والعوامل اللازمة لم تكن قد نضجت بعد⁽⁹⁾، إلا أن مصر أصبحت لاحقًا بؤرة صراع دبلوماسي وسياسي ساخن.

يشكل غزو محمد علي باشا السودان الحقبة الاستعمارية الأولى⁽¹⁰⁾ التي

(8) عبد المنعم إبراهيم الجمعي، «محاولات السيطرة الاقتصادية المشروعات البريطانية في المشرق العربي، مصر والسودان»، في: الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية: الأمة العربية التحديث والأخطار الخارجية، مج 6 (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2008)، ص 265.

(9) فدوى عبد الرحمن علي طه، «الاحتلال العسكري مصر والسودان»، في: الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية: الأمة العربية التحديث والأخطار الخارجية، مج 6 (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2008)، ص 485.

(10) لأسباب الغزو التركي - المصري يُنظر: حسن أحمد إبراهيم، رحلة محمد علي باشا إلى السودان، ط 2 (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1991).

عُرفت بالحكم التركي - المصري في السودان⁽¹¹⁾، حيث تمكن محمد علي من حكم السودان منفردًا خلال الفترة 1820-1848 من دون تدخل يُذكر من بريطانيا أو من الدولة العثمانية، مع العلم أن مصر كانت ولاية تابعة للأخيرة. ولم تهتم حكومة الباب العالي خلال فترة الحكم التركي - المصري بمتابعة ما يفعله ولايتها في مصر في السودان، مع أن السيادة على السودان بقيت لها، وإن بصورة اسمية، وهو أمر استغلته بريطانيا في ما بعد في صراعها مع الدول الاستعمارية الأخرى، من أجل أن تسيطر على السودان وتفرد ببط نفوذها عليه.

نجح محمد علي في تحقيق ما فشلت الدولة العثمانية في تحقيقه، وهو إقامة حكم فعلي ونظام إداري مركزي في السودان اقتضتها الطبيعة الاستغلالية التي لازمت الحكم التركي - المصري في السودان، على الرغم من الصعوبات التي اعترضته⁽¹²⁾. وتناولت مجموعة من الدراسات التاريخية أسباب الغزو التركي - المصري للسودان، وتوصلت إلى استنتاجات مختلفة⁽¹³⁾، يهمننا منها ما ورد بشأن اكتشاف منابع النيل، باعتباره أهم العوامل التي أدت إلى توطيد النفوذ البريطاني في السودان ومحاصرة الوجود العثماني والنفوذ المصري، كما سيرد ذكره.

قام محمد علي، بعد أن استتب الأمر له في السودان، بغزو بلاد الشام التي تمكن من بسط حكمه عليها في عام 1831. وكان توسعه في بلاد الشام سببًا غير مباشر لتقنين سيطرته على السودان وتوطيدها، ونورده هنا لما كان له من تأثير في السودان؛ فذلك التوسع بدا مشكلة دولية كبرى؛ إذ إن استراتيجية محمد علي

(11) تأتي التسمية «التركي - المصري»، من أن الدولة المصرية بجيشها القومي ولغتها العربية لم تكن قد تأسست بعد، وكانت حكومة مصر، الولاية التابعة للسلطان العثماني، في أيدي قوم يتحدثون اللغة التركية، وهم صفوة حاكمة تربطها بالسكان الناطقين بالعربية علاقات معقدة. وبالنسبة إلى السودانيين، فإنهم عرفوا الغزاة بأنهم أتراك وأن دولتهم «تركية».

(12) يونان ليب رزقي، «الأوضاع السياسية، أهم سماتها في مصر والسودان»، في: الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية: الأمة العربية التحديث والأخطار الخارجية، مج 6 (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2008)، ص 26.

(13) يرى بعض المؤرخين المصريين أن غزو السودان جاء لتحقيق رفاهية السودانيين، وأن من أهداف الغزو تحرير السودان من القوضى وإعادة الهدوء إليه. ويرى المؤرخون السودانيون أن استغلال موارد السودان المادية والبشرية كانت دوافع محمد علي لغزو السودان، وهو أمر أثبتته مراسلات محمد علي مع الإداريين المصريين في السودان.

سعت إلى إقامة دولة قوية وقادرة على رد الأطماع الأوروبية، ما أثار انزعاج الدول الأوروبية التي عملت على تحجيم دور محمد علي السياسي والإقليمي، حتى أجبرته عقب مؤتمر لندن في 15 تموز/ يوليو 1840 على توقيع معاهدة لندن التي نجم منها انسحاب القوات المصرية من بلاد الشام. وكان مبعث هذا التدخل حرص الدول الأوروبية على صون مصالحها الخاصة التي تمثلت وقتئذ في ضرورة المحافظة على كيان الدولة العثمانية، الأمر الذي أكدته الحكومة البريطانية لفصلها في مصر، حيث كانت تعتبر بقاءها عاملاً لا غنى عنه في بقاء التوازن الدولي في أوروبا⁽¹⁴⁾، إلا أن معاهدة لندن لم تنظم العلاقات بين مصر والدولة العثمانية على قواعد ثابتة قوية، كما فتحت باب التدخل الأجنبي وتغلغل نفوذه في مصر، وفي السودان في ما بعد⁽¹⁵⁾.

خسر محمد علي بلاد الشام، لكن السلطان العثماني عوض عليه بثبيت حكمه في السودان بفرمان سلطاني صدر في 13 شباط/ فبراير 1841، وباركته الدول الأوروبية، حيث جاء في الفرمان: «لوزير محمد علي باشا والي مصر المعهودة إليه مجدداً ولاية مقاطعات نوبيا والدارفور وكوردفان وسنار. إن سدتنا المملوكية كما توضح في فرماننا السلطاني السابق، قد ثبتكم على ولاية مصر بطريق التوارث بشروط معلومة وحدود معينة، وقد قلدتكم فضلاً على ولاية مصر مقاطعات النوبة والدارفور وكوردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر ولكن بغير حق التوارث...»⁽¹⁶⁾. وتمكن الخديوي إسماعيل في ما بعد من الحصول على حق توريث أبنائه وأحفاده حكم السودان⁽¹⁷⁾. وعلى الرغم من ظهور اسم السودان أول مرة على الخرائط العالمية في النصف الأول من القرن التاسع عشر تحت اسم «السودان المصري»⁽¹⁸⁾، فإن السلطان العثماني لم يستخدم

(14) طه، «الاحتلال العسكري مصر والسودان»، ص 486.

(15) المرجع نفسه.

(16) الوثائق المصرية عن السودان 13 فبراير 1841 - 12 فبراير 1953، عرض وتقديم عادل إبراهيم محمد، تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه (الخرطوم: مكتبة الشريف الأكاديمية، مركز دانا دوم، 2007)، ص 17.

(17) المرجع نفسه، ص 17-18، فرمان لسمو إسماعيل باشا تعدلت فيه قاعدة توارث الولاية المصرية المؤرخ في 27 مايو سنة 1866 الموافق 12 محرم 1283 هـ.

(18) رزق، «الأوضاع السياسية، أهم سماتها في مصر والسودان»، ص 21.

لفظ السودان في فرمانه المذكور لأن اللفظ كان يشمل مناطق أخرى⁽¹⁹⁾. وتعتبر هذه التسوية بداية فترة جديدة في تاريخ مصر، إذ تمت برعاية الدول الأوروبية الكبرى، وتعرضت مصر بعدها للتدخل الأوروبي بكل أبعاده، ولم يتثن السودان من ذلك.

2- فترة حكم الخديوي إسماعيل (1863-1879)

تطور الأمر في ما يخص أساليب بريطانيا في محاصرة الحضور العثماني والنفوذ المصري في السودان وتصفيتها عندما تولى إسماعيل، حفيد محمد علي باشا، حكم مصر بين عامي 1863 و1879؛ إذ شهد عهده تناقلاً قوياً بين بريطانيا وفرنسا طاول مصر وامتد أثره إلى السودان. وكانت أهداف إسماعيل تلخص في أمرين: تخليص البلاد من التبعية التي فرضها فرمان 1841 على تصرفات ولاية مصر، وصولاً إلى الاستقلال، بشيء من التدريج، وجعل مصر القوة الحربية الأولى في القارة الأفريقية⁽²⁰⁾.

اشتد التنافس بين بريطانيا وفرنسا في شأن إحراز النفوذ في مصر في أثناء الأزمة المالية في عهد الخديوي إسماعيل. وبعد افتتاح قناة السويس للملاحة في عام 1869، صار الاستيلاء على هذه الطريق المائية الجديدة من أغراض السياسة البريطانية. وأفلحت بريطانيا في ذلك بشرائها أسهم مصر في قناة السويس، عندما عرضها الخديوي إسماعيل للبيع في عام 1875 نتيجة الضائقة المالية التي كان يمر بها، مسجلة بذلك نصراً على فرنسا، صاحبة فكرة القناة ومنفذتها، وبذلك

(19) سمى السلطان المناطق على نحو محدد، لأن لفظ السودان كان في ذلك الوقت يشمل ولايات السودان جنوب الصحراء إلى سنار، كردفان، دارفور، وداي، برنو، تيبكتو... ويذكر نعوم شقير أن الاسم، ويعني بلاد السود، أطلقه العرب بعد الإسلام على الممالك الأفريقية الإسلامية الواقعة جنوب الصحراء، وتشمل ممالك سنار ودارفور ووداي وباجرمي وكانم وبرنو وسوكوتو ومالي من الشرق إلى الغرب. يُنظر: شقير، ص 9. ويذكر يوسف فضل أن السودان الشرقي كان يعني المنطقة الواقعة جنوب مصر والصحراء الكبرى، والممتدة حتى خط عرض 10 أو 11 شمالاً ومن البحر الأحمر حتى إقليم دارفور في الغرب، أي الأقاليم نفسها التي تكوّن جمهورية السودان، عدا بعض الأجزاء الجنوبية منها. يُنظر: حسن، ص 9.

(20) محمد محمود السروجي، «بدايات قيام الجيوش الوطنية وأثرها في تدعيم نظام الدولة الحديثة مصر»، في: الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية: الأمة العربية الحديث والأخطار الخارجية، مج 6 (تونس: المنظمة العربية للترية والثقافة والعلوم، 2008)، ص 127.

أصبحت بريطانيا أكبر حَمَلة الأسهم، ما أثار استياء فرنسا وزاد التدخل الأجنبي في شؤون مصر⁽²¹⁾، فيما انحصرت سياسة الخديوي إسماعيل عمومًا في العمل على كسب إنكلترا وفرنسا معًا.

ثانيًا: ازدياد النفوذ البريطاني في السودان بمحاولات اكتشاف منابع النيل

أصبحت الحوادث في السودان في عهد الخديوي إسماعيل مرتبطة بتلك في مصر أكثر من ذي قبل، وذلك بفعل اشتداد النفوذ البريطاني. وكان تدفق الأجانب من الدول الأوروبية إلى السودان قد بدأ قبل عهد إسماعيل، بعد أن طبق اثنان من خلفاء محمد علي (عباس باشا في 1849-1853 وسعيد باشا في 1854-1863) سياسة الباب المفتوح، تشجيعًا لهؤلاء الأجانب على ممارسة أعمالهم التجارية⁽²²⁾.

كانت بريطانيا قد بدأت منذ منتصف القرن التاسع عشر دراسة منابع النيل، تمهيدًا لفرض هيمنتها على السودان وإحكام سيطرتها على وادي النيل. وحاول اثنان من البريطانيين، هما سيك وغرانت، وبدعم من الجمعية الجغرافية، اكتشاف منابع النيل، فتحقق لهما بالفعل اكتشاف بحيرة فيكتوريا في عام 1858 ونيازا في عام 1862⁽²³⁾، علمًا بأن أحد أهداف محمد علي من غزو السودان كان اكتشاف منابع النيل، لارتباط ذلك ارتباطًا وثيقًا بمستقبل مصر وسلامتها وضمان وحدة وادي النيل السياسية، فأرسل حملات لاكتشاف منابع النيل الأبيض، لكن آخر حملة وصلت في عام 1841 إلى غندكرو ولم تتعدها، بسبب الشلالات⁽²⁴⁾.

شهد عهد الخديوي إسماعيل قمة التوسعات التركية - المصرية في

(21) لمزيد من التفصيل، يُنظر: عمر الصديق قسم الباري، «الأزمة المالية في عهد الخديوي إسماعيل 1863-1879»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، 2013.

(22) لطيفة محمد سالم، «نظام الامتيازات الأجنبية أصل النظام وتطبيقاته في بلدان الوطن العربي»، في: الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية الأمة العربية التحديث والأخطار الخارجية، مج 6 (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2008)، ص 419.

(23) علوية عبد الله خير الله، «الوفاق الثنائي بين بريطانيا ومصر بشأن إدارة السودان في يناير 1899»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، 1999، ص 7.

(24) شقير، ص 541.

السودان، فضم مناطق جديدة بهدف تكوين إمبراطورية مصرية. غير أن توسعه في أعالي النيل وبحر الغزال والمنطقة الاستوائية وقر لبريطانيا فرصة التدخل المباشر في السودان والتأثير في الحضور العثماني والنفوذ المصري فيه؛ ففي منطقة خط الاستواء، ارتبط توسعه بشخصية صمويل بيكر، الرحالة البريطاني الشهير ومكتشف بحيرة ألبرت. وكان بيكر هذا قد جاء إلى مصر في عام 1869 في رحلة بصحبة أمير ويلز، ومُنح منصب مأمور على المنطقة الاستوائية بعقد مدته أربع سنوات⁽²⁵⁾، بهدف تكوين مديرية جديدة تابعة لمديريات السودان، وسحق تجارة الرقيق. ومثل تكليف بيكر، ومن بعده غوردون، بتلك المهمة بداية تدخل بريطانيا بصورة واضحة في شؤون السودان. فوصل بيكر إلى غندكرو في نيسان/ أبريل 1873، وكان من نتائج حملته تأسيس حاميات عسكرية، وتزايد إلمام مصر نيبًا بمنابع النيل⁽²⁶⁾. أمّا غوردون - وكان ضابطًا في سلاح الهندسة في الجيش البريطاني - فعُيّن في شباط/ فبراير 1874 مديرًا لمنطقة خط الاستواء بسلطات واسعة، وكان عليه محاربة تجارة الرقيق، وإنجاز ما فشل فيه بيكر. وكانت محاربة تجارة الرقيق من أسباب تعمق بريطانيا في تلك المنطقة، وإقامة حاميات عسكرية على مجرى النيل، يُرفع فيها العلم المصري وتؤمن حرية الملاحة. وانتهت مهمة غوردون بنجاح بعد عامين من تعيينه، فكان أن تعرّف إلى منطقة البحيرات ورسم خريطة لها، ما اعتُبر خدمة كبيرة لبريطانيا⁽²⁷⁾.

فرضت بريطانيا تعيين غوردون حاكمًا عامًا (حكمدارًا) على السودان في عام 1877، بعد أن أرغمت الخديوي إسماعيل على عقد معاهدة في 4 آب/ أغسطس 1877 بشأن تعاون الحكومتين المصرية والإنكليزية على إلغاء الرق نهائيًا في مصر والسودان⁽²⁸⁾، وكان تعيين أوروبي في ذلك المنصب سابقة في تاريخ الحكم التركي - المصري في السودان. وبقي غوردون في منصبه إلى حين استقالته في عام عزل الخديوي إسماعيل عام 1879.

(25) لمزيد من التفصيل، يُنظر: Alice Moore-Harel, Samuel Baker, Charles Gordon and the Creation of Equatoria (Drighon, Portland, Toronto: Sussex Academic Press, 2010).

(26) محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث 1820-1955، ط 2 (الخرطوم - أم درمان:

مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2002)، ص 62.

(27) المرجع نفسه، ص 69.

(28) الروجي، ص 132.

لم تكف بريطانيا بمنايع نهر النيل؛ فالبحر الأحمر كان بدوره منفذًا مائيًا آخر لها كي تحكم سيطرتها على السودان، فزادت نشاطها التجاري فيه⁽²⁶⁾. وكانت الدولة العثمانية قد تخلت لمحمد علي عن سيطرتها على ميناءي سواكن ومصوع في مقابل زيادة الجزية السنوية التي كانت مصر تدفعها لحكومة الباب العالي. وعمل الخديوي إسماعيل على ضم الميناءين نهائيًا بحجة أن السيطرة عليهما ستكفه من السيطرة على تجارة الرقيق ومنعها، وبذلك أسدى خدمة جليلة لبريطانيا كي توطد نفوذها في موانئ السودان على البحر الأحمر. كما كان افتتاح قناة السويس في عهده نقطة تحوّل مهمة في استراتيجية بريطانيا في ما يتعلق بالبحر الأحمر، الذي أصبح شريان اتصال حيويًا بين أوروبا والشرق الأقصى.

ثالثًا: الثورة المهدية وانعكاسها في السياسة البريطانية في السودان

نربط في هذه الجزئية بين الاحتلال البريطاني لمصر في عام 1882 والثورة المهدية التي اندلعت في السودان في عام 1881، لما لهما من علاقة بإنهاء النفوذ المصري في السودان، ثم استخدامه مرة أخرى لإعادة غزو السودان؛ إذ بدأ تأثير بريطانيا الفعلي في الحضور العثماني والنفوذ المصري في السودان يظهر بوضوح بعد الاحتلال البريطاني لمصر في أيلول/سبتمبر 1882، في إثر ثورة ضباط الجيش بقيادة أحمد عرابي في أوائل عام 1881. ولم يعجب بريطانيا، وكذلك فرنسا، تطور الأوضاع في مصر في غير مصلحتيهما، فعجلت بريطانيا بضرب الإسكندرية في 11 تموز/يوليو 1882، وانفردت باحتلال مصر عسكريًا في 15 أيلول/سبتمبر 1882، واصفة إياه بأنه احتلال مؤقت. وتزامنت الحوادث تلك مع حوادث الثورة المهدية التي اندلعت بقيادة محمد أحمد المهدي ضد الحكم التركي - المصري في عام 1881⁽²⁷⁾. وكان احتلال السودان الخطوة التالية المتوقعة منذ الاحتلال البريطاني لمصر؛ إذ إن تأمين مصالح بريطانيا في مصر لم يكن ليكتمل من دون السيطرة على السودان، غير أن بريطانيا أرجأت ذلك الأمر لحسابات استعمارية.

كان الاحتلال البريطاني لمصر عاملاً أساسيًا في تقسيم أفريقيا في ما بعد،

(29) القذافي، ص 70.

(30) هـ، «الاحتلال العسكري لمصر والسودان»، ص 493.

كما كان مصدر قوة لبريطانيا، لما كان لمصر من موقع استراتيجي متميز وقدرات اقتصادية وحضارة وتراث. واشتد بعد احتلالها مصر إدراكها أن للسودان أهمية اقتصادية واستراتيجية لا بالنسبة إلى سياستها في مصر وحدها بل إلى سياستها في الشرق بأكمله أيضًا. وكان تدخلها في شؤون السودان واضحًا عن طريق قنصل بريطانيا العام في مصر، وعن طريق توجيه النصائح إلى الحكومة المصرية⁽³¹⁾.

بيد أن اقتصار الاحتلال على مصر أدى إلى خلل في توازن القوى العالمي، فتعذر على بريطانيا إعلان حمايتها لمصر في عام 1882 وتغير مركز مصر الدولي من دون إقرار من الدولة العثمانية والدول التي اشتركت في إبرام معاهدة لندن في عام 1840⁽³²⁾. وتخوفت بريطانيا من أن يفضي الاحتلال إلى عزلتها إذا نجحت الدبلوماسية الفرنسية في تجميع الدول الأوروبية خلفها، فواجهت خطر ذلك الاحتمال بدبلوماسية مضادة بأن أعلنت أن احتلالها مصر إجراء مؤقت لوقف الفوضى وإعادة ترتيب الأوضاع وتهيئة الجو لحكومة الخديوي كي تتمكن من حكم البلاد⁽³³⁾، وأكدت أنها ستحب عندما تتب الأوضاع.

عندما واجهت بريطانيا مشكلة السودان، قامت بمعالجتها في إطار تلك الدبلوماسية، معتبرة إياها مشكلة مصرية تُحل بمساعدة بريطانية، كيلا تُتهم بأنها تتدخل تدخلًا سافرًا في السودان يتناقض مع إعلانها أن احتلالها مصر إجراء مؤقت، في حين أن السياسة البريطانية كانت ترمي إلى وضع السودان ضمن دائرة نفوذها في المدى البعيد؛ حيث إن احتلال مصر من غير احتلال السودان كان يهدد الوجود البريطاني في مصر، خصوصًا أن أعالي النيل صارت مطعمًا لكثير من الدول الأوروبية التي كانت تحاول أن تحتل موقعًا استراتيجيًا في أفريقيا، مثل ألمانيا، أو كانت تكيد لبريطانيا، مثل فرنسا. كما أن احتلال دولة أوروبية أخرى لأي جزء من السودان كان من شأنه أن يقف حجر عثرة أمام تحقيق حلم بريطانيا الاستعماري بإقامة مستعمرات عبر القارة الأفريقية تمتد من القاهرة حتى مدينة الكاب في جنوب أفريقيا، فكان على بريطانيا مواجهة هذا الموقف المعقد بدبلوماسية بارعة.

(31) خير الله، ص 3.

(32) طه، «الاحتلال العسكري مصر والسودان»، ص 488-489.

(33) القذال، ص 198.

مما يدل على أن بريطانيا كانت تنوي غزو السودان مستقبلاً إرسالها الكولونيل ستوروات لتقديم تقرير عن أوضاع هذا البلد. فوقف الضابط المذكور على جميع أحوال البلد، الإدارية والعسكرية والمالية والجغرافية والسياسية، ووضع في نهاية مهمته تقريراً يُعرف باسم «تقرير ستوروات»، وهو عبارة عن دراسة مفصلة تشمل تاريخ السودان وجغرافيته وقبائله واقتصاده والثورة المهدية⁽³⁴⁾، ويُعتبر وثيقة شاملة بالغة الأهمية لأي قوة سياسية تريد أن يكون لها مستقبل في السودان، ويوضح المنهج العلمي الذي كانت بريطانيا تعتمد في سياستها مع المستعمرات، وهو محفوظ في أرشيف السودان في جامعة دورهام (Durham).

لذلك، أشارت الحكومة البريطانية، في إطار سياستها الاستعمارية المستقبلية وعملها لتصفية النفوذ المصري في السودان، على الحكومة المصرية بإخلاء السودان حين استفحل أمر الثورة المهدية التي حققت انتصارات متوالية على القوات التركية - المصرية في السودان، لكن رئيس الوزراء المصري شريف باشا رفض الطلب البريطاني⁽³⁵⁾، وذكر في مذكرة إلى السير إفلين بارينغ (اللورد كرومر) في 21 كانون الأول/ ديسمبر 1883 أن التفكير في احتمال ترك مصر للسودان سيثير اعتراضاً مبدئياً مرده إلى فرمان صدر في 17 آب/ أغسطس 1879 يحظر على الخديوي حظرًا باتاً أن يتصرف في الأقاليم المسندة ولايتها إليه، وأن الحكومة الخديوية في حاجة إلى عون من قوة حرة لتمكينها من الاستمرار في تأدية رسالتها في السودان وإعادة نفوذها إليه، ما يترتب عليه أن تحمي مصر ذاتها⁽³⁶⁾. ولما كانت الثورة ذات طابع ديني غير منكر، فإن الحكومة الخديوية ترى أن خير تدخل تقضيه الأوضاع هو التدخل التركي، وهي موقفة بأن الباب العالي لن يتردد في تقديم المساعدة كي لا تمتد الثورة إلى طرابلس والجزيرة العربية⁽³⁷⁾.

إلا أن الحكومة البريطانية أخبرت اللورد كرومر بوجوب الإخلاء، فواجه الأخير الحكومة المصرية بالبرقية المرسلة إليه من اللورد غرانفيل، وزير الخارجية،

J. D. H. Stewart, «Papers. Ref. G.D.33.» Sudan Archive Durham (532).

(34)

(35) الوثائق المصرية عن السودان، ص 18.

(36) المرجع نفسه، ص 20-21.

(37) المرجع نفسه.

في 4 كانون الثاني/يناير 1884، وهي: «لا أرى حاجة إلى أن أوضح لكم أن من الواجب، مادام الاحتلال البريطاني الموقت قائمًا في مصر، أن تتأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة اتباع النصائح التي نرى إساءة لها للخديوي في المسائل المهمة التي تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر»، و«يجب على الوزراء والمديرين أن يكونوا على بينة من أن المسؤولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها إلى الإصرار على اتباع السياسة التي تراها. ومن الضروري أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقًا لهذه السياسة»⁽³⁸⁾. ما ورد في هاتين الوثيقتين يؤكد أن إخلاء السودان فرض فرضًا على الحكومة المصرية، ويعارض منطق أن النصح يعطى لكن لا يُلزم بتنفيذه. ويوضح أن بريطانيا كانت تتصرف من موقع قوة، واضعة في الاعتبار أهدافها البعيدة في السودان، وهي الأهداف التي تشكلت وتكونت منذ فترة الخديوي إسماعيل والاستكشافات في منابع النيل.

إزاء هذا الموقف، قدّم شريف باشا استقالته التي جاء فيها: «تتعجل الحكومة البريطانية إخلاء السودان، ولكننا لا نملك حق الموافقة على اتخاذ مثل هذه الخطوة لأن تلك المديرية التابعة للباب العالي قد وضعها أمانة في أيدينا لتديرها، فإذا أصرت بريطانيا على أن تكون توصياتها نافذة بغير معارضة منا، كان هذا العمل متناقضًا مع أحكام الدكرينو [مرسوم] الخديوي الصادر في 23 [آب] أغسطس سنة 1878 الذي يشترط أن يحكم الخديوي بواسطة وزرائه وبالإشتراك معهم. لذلك نقدم استقالتنا لأنه قد حيل بيننا وبين أداء مهمتنا وفقًا للدستور»⁽³⁹⁾. أمّا خلفه نوبار باشا، فنقذ سياسة الإخلاء.

كانت سياسة الإخلاء التي فُرضت على الحكومة المصرية، والاحتفاظ بالدولة المهدية، خطوة دبلوماسية بريطانية مدروسة كان هدفها جعل الدولة المهدية حاجزًا أمام التكالب الاستعماري في أفريقيا من جانب الدول الأوروبية الأخرى، ولا سيما فرنسا، كما تكوّن ذلك عقب مؤتمر برلين الثاني بين 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1884 و26 شباط/فبراير 1885)، إلى أن يحين الوقت الملائم

(38) المرجع نفسه، ص 21-22، برقية اللورد غرانفيل إلى اللورد كرومر في 4 كانون الثاني/يناير

سنة 1884.

(39) المرجع نفسه.

الذي تغزو فيه بريطانيا السودان. وكان مؤتمر برلين أول مؤتمر استعماري عُقد بين الدول الأوروبية المعنية بالاستعمار، لإقرار الوضع القائم في أفريقيا⁽⁴⁰⁾، ويشكل انعقاد ذلك المؤتمر قمة المخططات الاستعمارية الأوروبية التي تزامنت مع فترة الثورة المهدية (1881-1885)⁽⁴¹⁾.

لا يغيب عن الذهن أن بريطانيا، التي كانت تحتل مصر، لن تفرط في السودان الذي يجري فيه نهر النيل، ويجاور دول المنبع مجاورة مباشرة. وكان وجود دولة المهدية موثماً لبريطانيا لأن تلك الدولة كانت لا تملك القدرة الفنية على تحويل منابع النهر، ولا تدري ما كان يجري في العالم الخارجي، ولا الصراع الدولي الذي كان يدور حول القارة الأفريقية⁽⁴²⁾. وعلى العموم، كانت فترة الثورة والدولة المهدية مبعث راحة بالنسبة إلى بريطانيا لأنها أبعدتا السودان عن الصراع الاستعماري المحموم، ولا سيما مع فرنسا، ومكتتاهما من ادعاء الاحتفاظ بحقوق مصر في السودان والسيادة العثمانية عليه. وكان يمكنها، لو أرادت، أن ترسل حملة في أي وقت لغزو السودان، لكنها أثرت أن يتم ذلك عندما يحين الوقت الملائم، وفقاً لحساباتها الاستعمارية. كما أن الثورة المهدية وفترة حكمها أضافت عامل جدل آخر في النزاع البريطاني - المصري، مؤداه: هل أسقطت تلك الفترة زعم مصر بيادها على السودان استناداً إلى حق «الفتح»⁽⁴³⁾؟

أما الحكومة المصرية، فعلى الرغم من قيام حكم سوداني متقل وقيام الدولة المهدية الوطنية في السودان في كانون الثاني/يناير 1885، فإنها لم تعترف بالثورة المهدية وبشرعية تلك الدولة. ويغفل المؤرخون المصريون أسباب الثورة المهدية التي هبت للتخلص من الحكم التركي - المصري، وعوامل نجاحها. ويكتفون بالإشارة إلى أن إخلاء السودان للمهدي في عام 1885 فرضته الحكومة

(40) لمزيد من التفصيل، يُنظر: Muriel E. Chamberlain, *The Scramble for Africa*, 2nd ed (London: Longman, 1974-1999).

(41) طه، «الاحتلال العسكري مصر والسودان»، ص 485.

(42) حمدنا الله مصطفى حسن، «الثورة المهدية في السودان»، في: الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية: الأمة العربية التحديث والأخطار الخارجية، مج 6 (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2008)، ص 654-655.

(43) حق الفتح في القانون الدولي التقليدي، وعندما كانت الحرب مشروعة لتحقيق أهداف القيادة الوطنية كان الفتح سبباً لاكتسابيادة على الإقليم.

البريطانية على الحكومة المصرية⁽⁴⁴⁾. ويرى المؤرخ المصري يونان لبيب رزق أن فترة الدولة التي أقامتها الثورة المهدية كانت بمتزلة الجملة الاعترافية على سياق الدولة المركزية التي كان الحكم المصري قد نجح في إقامتها خلال الفترة السابقة⁽⁴⁵⁾. وبصورة عامة، فجّرت سياسة إخلاء السودان في ما بعد إشكالية تحديد تبعية السودان، وذلك بعد نهاية دولة المهدية بتقدم قوات الاحتلال الإنكليزي - المصري، كما سيرد ذكره.

رابعاً: السودان بين التبعية لمصر والخضوع للإدارة البريطانية (1896-1914)

تمثل هذه الفترة المرحلة ذات التأثير البريطاني القوي في الحضور العثماني والنفوذ المصري في السودان، بل إنها المرحلة الحاسمة التي خلا فيها مسرح الحوادث لبريطانيا لتفرد في السيطرة على السودان. وهي تنقسم إلى جزأين: الأول إعادة غزو السودان والاعتبارات الاستعمارية التي أدت إلى ذلك، والثاني التشاور بين بريطانيا وقنصلها العام في مصر حول طريقة حكمه وتوقيع ما عُرف باتفاق الحكم الثاني.

1 - إعادة غزو السودان

ذكرنا سابقاً أن بريطانيا فضّلت وجود الدولة المهدية في السودان، إلى أن يأتي الوقت الملائم لإزاحتها، غير أن ذلك لم يدم طويلاً؛ إذ أصبحت دولة المهدية في أوائل تسعينيات القرن التاسع عشر محوطة بالتوغل الاستعماري. كما أنها هي نفسها مارست ضغطاً على بريطانيا في البحر الأحمر. وكانت بريطانيا قد عينت منذ عام 1886 هربرت كيتشنر حاكماً على سواكن وشواطئ البحر الأحمر، على الرغم من أن موانئ البحر الأحمر كانت تتبع للحكومة المصرية. وقامت بإرسال حملات عسكرية إلى سواكن كي تخفف عن نفسها ضغط قوات المهدية

(44) فذوى عبد الرحمن علي طه، كيف نال السودان استقلاله: دراسة تاريخية لاتفاقية 12 فبراير 1953 المصرية - البريطانية حول الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان، ط 2 (الخرطوم - أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2007)، ص 1.

(45) رزق، ص 22

في الشرق، وتمكنت من الانتصار على قوات المهديّة في عام 1890 واحتلال مدينة طوكر في شرق السودان، فأمنت منطقة سواكن والبحر الأحمر⁽⁴⁶⁾.

في شرق السودان، وبحلول عام 1890، أقامت إيطاليا مستعمرة في إريتريا فأصبحت تهدد مدينة كسلا في شرق السودان. وهددت فرنسا منطقة أعالي النيل، ولا سيما منابعه في البحيرات الكبرى، بناءً على إدراكها الأهمية الحيوية لمياه النيل بالنسبة إلى مصر. كما أن بلجيكا أخذت، بعد احتلالها الكونغو، تتطلع نحو التوسع في أعالي النيل، فرأت بريطانيا أن تتعاون معها ضد المطامع الفرنسية. وعلى الرغم من وجود معاهدة بين بلجيكا وبريطانيا، عقدت فرنسا أيضًا معاهدة مع بلجيكا في آب/ أغسطس 1894، منحت بموجبها بلجيكا تسوية مريحة. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1894، أمرت الحكومة الفرنسية وزير مستعمراتها باحتلال أكبر مساحة ممكنة في أعالي النيل، فأصبحت الدولة المهديّة محاصرة بأخطار التغول الاستعماري من الجهات الأربع⁽⁴⁷⁾، ولم يكن ذلك تهديدًا للدولة المهديّة فحسب، بل هو تهديد لبريطانيا ونفوذها أيضًا، ولذا رأت أن الوقت الملائم للتحرك قد حان.

كانت تهديدات فرنسا في أعالي النيل المحرك الأول لإعادة غزو السودان. وما زاد الأمر تعقيدًا أن الحبشة قامت، عقب الانتصار الذي أحرزته على إيطاليا في موقعة عدوة الشهيرة في عام 1896، بالاتفاق مع فرنسا على أن يجهز الفرنسيون حملة تزحف من مراكزهم في السودان الغربي صوب السودان الأوسط، بينما يزحف الأحباش بدورهم من جهة الشرق، حتى يتقابلوا مع قوات فرنسا في فشودة في أعالي النيل، ومن ثم يعمل الفريقان على توطيد سلطانهما في جميع ربوع السودان⁽⁴⁸⁾. فتوجت بريطانيا خشية من أن ينفذ الفرنسيون خططهم، وهي التي كانت قد أبرمت في تموز/ يوليو 1890 اتفاقًا مع ألمانيا لتعين المناطق الاستعمارية لكل من الدولتين على ساحل أفريقيا الشرقي، واحتفظت لنفسها في هذا الاتفاق بحوض النيل الأعلى كله، حتى الحدود المصرية، وكانت تعتبر

(46) القذال، ص 308.

(47) المرجع نفسه.

(48) محمد فؤاد شكري، مصر والباية على السودان. الوضع التاريخي (القاهرة: دار الفكر العربي،

1947)، ص 63.

هذه المنطقة أرضًا لا يملكها أحد⁽⁴⁹⁾. ويرى المؤرخ محمد فؤاد شكرى أن ليس في الاتفاق ما يفيد بأن بريطانيا تحتفظ بالمنطقة المشار إليها نيابة عن السلطان العثماني أو الخديوي، وكلاهما صاحب اليادة الشرعية على هذا الجزء من حوض النيل، على الرغم من إخلاء السودان لمصلحة المهدي في عام 1884⁽⁵⁰⁾.

لم يكن لبريطانيا أن تقف مكتوفة اليدين أمام هذه التطورات، وكانت قد حسمت أمرها مسبقًا باعتبارها وادي النيل منطقة نفوذ لها، واتخذت الخطوات العملية باحتلال مصر في عام 1882، وإملاء سياسة إخلاء السودان عليها. ليس هذا فحسب، بل إنها شرعت كذلك في التفكير في خطوات متقدمة لربط إمبراطوريتها الاستعمارية بعضها ببعض، مثل مشروع مد خط سكك حديد من مدينة الكاب في جنوب أفريقيا إلى مدينة القاهرة⁽⁵¹⁾، بغية تهيل عبور القارة الأفريقية من الجنوب إلى الشمال، ما كان يعني مرور الخط بالسودان، فكان بناء هذا المشروع، الذي لم يكتمل، تحديثًا تقنيًا كبيرًا.

كان على بريطانيا التحرك فيما فرنسا تهدد مصالحها في أعالي النيل بتحريك مباشر يقوده الكابتن الفرنسي مارشان، على رأس حملة وُجِّهَتْها فشودة في جنوب السودان، فبلغ مارشان الموقع المشار إليه ورفع فوقه العلم الفرنسي في 10 حزيران/ يونيو 1898⁽⁵²⁾، وذلك بعد تأكيد فرنسا من أن سياسة بريطانيا أصبحت قائمة على جعل منطقة وادي النيل منطقة نفوذ بريطاني⁽⁵³⁾. وكانت بريطانيا قد قررت مسبقًا احتلال دنقلة في شمال السودان منذ آذار/ مارس 1896. وعارض السلطان العثماني فكرة إرسال هذه الحملة، بناءً على نصيحة من فرنسا، لكن سرعان ما انهارت معارضته تحت تأثير القنصل البريطاني في مصر الذي أوضح أن غرض الحملة هو تأكيد سلطة الخديوي والسلطان العثماني في تلك الجهات⁽⁵⁴⁾.

(49) المرجع نفسه.

(50) المرجع نفسه.

(51) صاحب هذه الفكرة ومروجها سيل رودس، رئيس وزراء مستعرة الكاب (1890-1896)

الذي شهد عصره توسعًا ضخمًا في الإمبراطورية البريطانية.

(52) شكرى، ص 64.

(53) خير الله، ص 17.

(54) المرجع نفسه، ص 25.

قاد سردار الجيش المصري كيتشنر حملة بريطانية - مصرية مشتركة ضد قوات دولة المهديّة في عام 1896، وهزمت قواته دولة المهديّة هزيمة ساحقة في دنقلة، ثم في أم درمان، عاصمة المهديّة، في 2 أيلول/ سبتمبر 1898⁽⁵⁵⁾. وكانت بريطانيا مستعدة عسكرياً؛ إذ كونت جيشاً مصرياً قوياً على أنقاض جيش عرابي، وخاضت به معركة في توشكي في عام 1891، عندما حاولت دولة المهديّة غزو مصر، وأحرزت نصراً ساحقاً آمن لها حدود مصر الجنوبيّة⁽⁵⁶⁾.

أرسل كيتشنر على الفور، عقب انتصاره في أم درمان، كتاباً إلى مارشان أبلغه فيه نبأ انتصاره على قوات المهديّة، وذكر ما ترامى إلى مسامعه من أن جماعة من الأوروبيين احتلوا فشودة في أعالي النيل. وأجاب مارشان، بعد أن هنأه على انتصاره، بأن قواته احتلت إقليم بحر الغزال بناءً على أوامر حكومته حتى فشودة. فأصر كيتشنر على أن فشودة هي من الأملاك المصريّة، وأن أوامر السلطان العثماني وأوامر الخديوي تلزمه باحتلالها⁽⁵⁷⁾. وكان كيتشنر قد مُنح حرية التصرف مع مارشان في خطاب من سالزبوري إلى كرومر⁽⁵⁸⁾، إلا أن الحكومة الفرنسيّة كانت إذ ذاك على غير استعداد للاشتباك في قتال ربما يعود عليها وعلى مستعمراتها بأوخم العواقب. وبعد مفاوضات بين الحكومتين، صدرت الأوامر إلى مارشان بالانسحاب من فشودة، وتم ذلك في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1898. وبذلك حُمت السيطرة البريطانيّة على السودان بادعاءات بريطانيا أنها تنصرف من منطلق الحفاظ على حقوق الدولة العثمانية ومصر في السودان. وكما ضربت بريطانيا فرنسا باحتلالها لمصر، أرادت فرنسا ضرب بريطانيا الميطرة على مصر في أعالي النيل، مستغلة قربها من المنطقة، لكنها فشلت.

لم يكن وجه الأهمية في حادثة فشودة أن حقوق مصر في السيادة على السودان أُيدت بشكل يقضي على كل ادعاء من جانب الدول التي كان من رأيها أن السودان أصبح أرضاً خالية بعد إخلاء السودان نتيجة الثورة المهديّة، كما يذكر المؤرخ

(55) القذال، ص 312-317.

(56) المرجع نفسه، ص 306.

(57) شكري، ص 63-64.

Salisbury to Cromer, 2 August 1898, Foreign Office 78 4955.

(58)

محمد فؤاد شكري⁽⁵⁹⁾، بل تكمن الأهمية في أن بريطانيا استغلت ما يسمى حقوق مصر في السودان لإبعاد الدول الاستعمارية الأخرى، وكان ذلك شعارًا ترفعه كلما اصطدمت مصالحها بمصالح الدول الأخرى في السودان. ولو كان الأمر كذلك، فلماذا لم يُدرج في وفاق الحكم الثاني، الذي سيأتي ذكره في ما بعد، بند ينص على سيادة الدولة العثمانية أو مصر على السودان، خصوصًا أن بريطانيا ما انفكت حينذاك تنذر بحقوق مصر في وادي النيل كلما اصطدمت في أفريقيا بمطامع غيرها من الدول.

2- اتفاق الحكم الثاني

بعد حسم الصراع الاستعماري الفرنسي - البريطاني بانتصار بريطانيا في مصر والسودان، بدأت بريطانيا تقنين وسيلة تجعل لها اليد العليا في إدارة السودان وإبعاد النفوذ المصري؛ إذ أبرز إخلاء السودان بين عامي 1884 و1885 وإعادة غزوه بين الأعوام 1896-1898 إشكالية تبعية السودان، هل هي لمصر أم للدولة العثمانية أم لبريطانيا. وقبل حسم هذا الصراع الاستعماري وسقوط دولة المهديّة، بعث سالزبوري، رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها، إلى القاهرة في 2 آب/ أغسطس 1898 بالتعليمات التي اتخذتها حكومته بشأن السودان، ورفع العلم البريطاني إلى جانب العلم المصري في الخرطوم عند سقوط الدولة المهديّة⁽⁶⁰⁾.

قبل المعركة ضد دولة المهديّة بيومين، بلغ رينل رود، القائم بأعمال القنصل العام في مصر في أثناء غياب كرومر، وبموافقة حكومته، تعليمات سالزبوري إلى الحكومة المصرية. وجاءت موافقة الحكومة البريطانية على التبليغ في 2 أيلول/ سبتمبر 1898، أي متزامنة مع سقوط أم درمان في يد قوات الاحتلال، ما يدل على مدى دقة سياسة بريطانيا تخطيطًا وتنفيذًا.

في 4 أيلول/ سبتمبر 1898، أرسل رينل رود إلى وزير الخارجية المصري بطرس غالي مذكرة جاء فيها: «إنه بالنظر إلى المساعدات المادية التي قدمتها

(59) شكري، ص 66.

Salisbury to Cromer, 2 August 1898, Foreign Office 78 4955.

(60)

الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية من الناحيتين الحربية والمالية، قررت حكومة جلالته الملكة رفع العلم البريطاني بجانب العلم المصري في الخرطوم، وأن هذا الإجراء لا يُقصد به تحديد كيفية إدارة الأراضي المحتلة في المستقبل، وإنما يرمي إلى تأكيد أن حكومة جلالته الملكة تعتبر أن لصوتها الغلبة في جميع المائل المتعلقة بالسودان، وأنها، تبعًا لذلك، تنتظر أن تلتزم الحكومة المصرية كل نصيحة تقدمها إليها الحكومة البريطانية في شأن المائل السودانية⁽⁶¹⁾. وما ذكره رينل رود يُعتبر مقدمة لما سيكون عليه الوفاق الذي وُقِعَ بين الحكومتين البريطانية والمصرية في 19 كانون الثاني/يناير 1899، وعُرف باتفاق الحكم الشامي.

بالفعل، وفي تاريخ إرسال مذكرة رينل رود إلى وزير الخارجية المصري، عبر كيتشر النيل إلى الخرطوم وأعادها عاصمة للسودان، ورُفِعَ في أثناء الاحتفال بذلك العلم البريطاني ثم العلم المصري⁽⁶²⁾. وكان معنى رفع العلم الأول جنبًا إلى جنب مع العلم الثاني أن يكون للسودان وضع خاص مختلف عن وضع مصر، يهدف في جوهره إلى فرض سيطرة بريطانية حقيقية في السودان، وإقامة نوع من الإدارة يتولى فيها الإنكليز الحكم ويكون على المصريين دفع النفقات، ومن هنا جاءت ثنائية المشاركة، التي ذكر اللورد كرومر في شأنها أن الخزينة المصرية هي التي تحملت العبء الأكبر من تكاليف الغزو، وأن القوات المصرية التي كان يقودها ضباط بريطانيون قامت بالقسم الأهم من العمليات الحربية، إلا أن الحكومة المصرية لم تكن قادرة على إعادة غزو السودان لولا العون البريطاني⁽⁶³⁾.

كان توقيع وفاق بين الحكومتين البريطانية والمصرية بشأن إدارة السودان، وهو ما عُرف عمومًا باتفاق الحكم الشامي، تأكيدًا لما سبقه من تطورات ومذكرات⁽⁶⁴⁾؛ إذ منح بريطانيا وضعًا ميطرًا في السودان، وأعد البر مالكوم

(61) الوثائق المصرية عن السودان، ص 22.

M. W. Daly, *Empire on the Nile: The Anglo-Egyptian Sudan 1898-1934* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), p. 1.

(63) المرجع نفسه، ص 14.

(64) وفاق بين حكومة جلالته الملكة الإنكليز وحكومة الجنب العالي خديوي مصر بشأن إدارة

السودان في المستقبل. يُنظر: الوثائق المصرية عن السودان، ص 23.

مالكويرث، المستشار القانوني للحكومة المصرية، مسودة الوفاق بموجب توجيهات كرومر العامة⁽⁶⁵⁾. ولم يكن كرومر يريد ضم السودان إلى بريطانيا لأسباب مالية، على الرغم من أن ذلك سيحل المصاعب كلها، بحسب رأيه. كما أن الاعتراف بالسودان جزءاً من الممتلكات العثمانية سيثير كثيراً من المصاعب الدولية. ولذلك رأى ضرورة البحث عن تسوية بين النقيضين، وأن تأخذ التسوية شكل وفاق أو اتفاق مع الحكومة المصرية⁽⁶⁶⁾.

هذا وأبعدت دياجة الوفاق السلطان العثماني تماماً، إذ جاء فيها: «حيث إن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتنا جلالة ملكة الإنجليز والجناب العالي الخديوي...»⁽⁶⁷⁾. وفي هذه الفقرة ما يلفت النظر إلى أن هذه الأقاليم خرجت عن الطاعة الخديوية منذ عام 1881، بقيام ثورة وطنية أفضت إلى قيام دولة المهديّة في عام 1885. وبدلاً من إرجاع تلك الأقاليم في ذلك الوقت، فرضت بريطانيا على مصر إخلاء السودان، وكان لهذا الوضع حاباته الاستعمارية التي سبقت الإشارة إليها. وكان الأمر الثاني تثبيت حق بريطانيا في الحكم المقبل للسودان، لأن الافتتاح جرى بالاتحاد بين الحكومتين البريطانية والمصرية. ومنحت بريطانيا نفسها في الفقرة الثانية من دياجة الوفاق، حق الاشتراك في إدارة السودان، بما يخولها حق الفتح (الغزو)، «وحيث إنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح، وذلك بأن تشترك في وضع النظام الإداري والقانوني الآنفي ذكره، وفي إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل»، إلا أن بريطانيا لم تشارك فحسب، بل أصبحت الشريك الأقوى كما يتضح من بنود الوفاق الذي أفرز وضعاً أدى إلى انفراد بريطانيا تماماً بحكم السودان.

عضدت المادة الثانية من الوفاق ما جاء في مذكرة رينل رودبناريخ 4 أيلول/

Cromer, *Modern Egypt*, vol. 2 (London, 1908), p. 116.

(65)

Cromer, «Memorandum for Salisbury», 10 November 1898, Foreign Office 371.4957.

(66)

(67) جمهورية مصر، رئاسة مجلس الوزراء، وثائق مشورة، السودان من 13 فبراير سنة 1841م إلى

12 فبراير سنة 1953 (القاهرة: المطبعة الأميرية، 1953)، ص 5.

سبتمبر 1898 المشار إليها أعلاه؛ إذ ورد فيها: «يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معاً في البر والبحر بجميع أنحاء السودان...». وأرسل الخديوي برقية سرية إلى السلطان العثماني لإخطاره بأن العلمين الإنكليزي والمصري رُفعا معاً في الخرطوم، وكان ذلك قبل توقيع الوفاق الثاني. واتصل السلطان العثماني بالسفير البريطاني لدى اسطنبول واستفسر منه بشأن رفع العلم البريطاني إلى جانب العلم المصري في الخرطوم، وطلب منه إبلاغ الحكومة البريطانية إعادة النظر في هذا القرار، فاتصل السفير البريطاني بسالزبوري، وأوضح له رغبة السلطان العثماني، واستفسر منه ما إذا كان يرغب في توضيح نيات الحكومة البريطانية. فكان رد سالزبوري: «حتمًا لا يجب إبلاغه بالاشتراك ولا أعتقد أن أي رد ضروري»⁽⁶⁸⁾. وليس هذا الرد غريبًا، فهو أشار في أول وثيقة تتعلق إلى الوضع الذي سيكون عليه السودان، وكانت عبارة عن خطاب منه إلى كرومر بتاريخ 3 حزيران/يونيو 1898، إلى عدم الاعتراف بالنفوذ المصري بعد اكتمال احتلال السودان⁽⁶⁹⁾.

كانت المادة الثالثة من الوفاق قاضية على أي نفوذ مصري في السودان؛ إذ جاء فيها: «تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان)، ويكون تعيينه بأمر عالٍ خديوي بناءً على طلب حكومة جلالة الملكة، ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عالٍ خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية». وعلى الرغم من أن هذه المادة أشارت إلى أن التعيين يكون بأمر الخديوي، فإنها رهنت ذلك بموافقة بريطانيا، ولا عجب في أن جميع من تولوا المنصب حتى استقلال السودان في كانون الثاني/يناير 1956 كانوا بريطانيين، على الرغم من أن المادة لم تحدد جنسية الحاكم العام.

منحت المادة الرابعة الحاكم العام حق إصدار القوانين، وتطلبت المادة العاشرة إقرار الحكومة البريطانية تعيين القناصل أو وكلاء القناصل، وبذلك واصلت الحكومة البريطانية سياستها في إبعاد أي نفوذ أجنبي. ولم يُتبع السودان

(68) خير الله، ص 40.

Salisbury to Cromer, 3 June 1898, Foreign Office 78 4955.

(69)

بوزارة المستعمرات بل أُتبع بوزارة الخارجية البريطانية، على غرار مصر. واتضح أن الحكومة البريطانية استفادت من قوتها العسكرية وضعف مصر في ذلك الوقت لفرض هذا الاتفاق، الذي وضع الأساس لإدارة السودان طوال فترة الحكم الثنائي وحتى توقيع اتفاق 12 شباط/ فبراير 1953 الخاص بالحكم الذاتي وتقرير مصير السودان⁽⁷⁰⁾.

بالنسبة إلى مسألة السيادة على السودان، فإن الوفاق أهملها تمامًا، ولم يشر أي بند من بنوده إلى السلطان العثماني، الذي كانت له اليادة من الناحية النظرية في الأقل، وباسمه غُزي السودان في عام 1820، وكانت مصر في ذلك الوقت ولاية عثمانية. وبدلاً من ذلك، وقّع الوفاق مع خديوي مصر الذي كان يتبع من الناحية القانونية للسلطان العثماني. ولم تكن هذه المائل القانونية ولا المزاعم المصرية والعثمانية بالسيادة على السودان مصدر قلق كبير بالنسبة إلى المندوب السامي البريطاني في مصر اللورد كرومر، الذي وقّع الوفاق مع الحكومة المصرية نيابة عن حكومته في 19 كانون الثاني/ يناير 1899، بينما وقّع نيابة عن الحكومة المصرية وزير الخارجية بطرس غالي، على الرغم من أن فرمانات السلطان العثماني تحظر توقيع اتفاقات يندرج تحتها التنازل عن أي من الولايات التابعة للدولة العثمانية.

دخل اتفاق الحكم الثنائي حيز التنفيذ فور توقيعه. وسيطرت بريطانيا على جميع الوظائف العليا في السودان، ومنحت مصر وظائف ثانوية فحسب، فكان من البريطانيين الحاكم العام والمساعدون الثلاثة، الإداري والمالي والقضائي، ثم رؤساء المصالح الحكومية العامة ومصلحة المخابرات⁽⁷¹⁾، بينما لم يعيّن مصري في مجلس الحاكم العام الذي تكوّن في عام 1910، واقتصرت عضويته على البريطانيين. وكان مستشارو الحاكم العام ومعظم حكام المديريات من ضباط الجيش البريطاني، واقتصرت نصيب مصر في الحكم على وظيفة سد العجز السنوي في ميزانية السودان.

(70) طه، كيف نال السودان استقلاله، ص 2.

(71) القدال، ص 331-332.

3- موقف مصر من اتفاقية الحكم الثنائي

ظل الاتفاق غير شرعي في نظر الحكومات والأحزاب السياسية المصرية. ووجهت جريدة اللواء المصرية الانتقادات المستمرة إلى العدوان البريطاني على ماسمته الحقوق المصرية في السودان، ونهت إلى نيات بريطانيا في السودان⁽⁷²⁾. ونظر الوطنيون المصريون إلى السودان بوصفه جزءاً لا يُقْطَع من مصر، واعتبروا اتفاق الحكم الثنائي مجحفاً ولا يستند إلى أعراف القانون الدولي. واستندت الحكومات المصرية إلى حق الفتح⁽⁷³⁾، إلا أن الحكومة البريطانية وإدارتها في السودان لم تأبها للاحتجاجات المصرية. وفي 28 شباط/ فبراير 1922، أعلنت بريطانيا إلغاء الحماية على مصر، باستقلال مشروط، واحتفظت بمسألة السودان لمفاوضات مستقبلية⁽⁷⁴⁾.

واصلت الحكومات المصرية المتوالية المطالبة بالسيادة على السودان، وربطت في جميع مفاوضاتها مع الحكومة البريطانية بين مسألتين جلاء القوات البريطانية من منطقة قناة السويس والسودان معاً، أي عدم قبول حل مشكلة دون الأخرى، وتُستثنى من ذلك الحكومة المصرية التي ألقت عقب وقوع الانقلاب العسكري في مصر في 23 تموز/ يوليو 1952؛ إذ اعترف قادة الانقلاب بحق الشعب السوداني في تقرير المصير وحفظ سيادة السودان لأهله، ودخلوا في مفاوضات مع الأحزاب السياسية السودانية بشقيها، الاستقلالي الذي كان يريد الاستقلال الكامل للسودان والاتحادي التي كان يرغب في اتحاد مع مصر بصورة من الصور⁽⁷⁵⁾. وضمن الخياران في اتفاق الحكم الذاتي وتقرير المصير الذي وقّع في 12 شباط/ فبراير 1953 بين الحكومتين المصرية والبريطانية، إلا أن الشعب

(72) يونان ليب رزق، السودان في عهد الحكم الثنائي الأول 1899-1924 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1976)، ص 44-60.

(73) راشد البراوي، مجموعة الوثائق السياسية المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1952)، ص 107-110. حق الفتح يقصد به غزو محمد علي باشا للسودان بين عامي 1820 و1821.

(74) الوثائق المصرية عن السودان، ص 13.

(75) لمعلومات أوفر عن العامل السوداني يُنظر: طه، كيف نال السودان استقلاله، الفصل الثالث

والرابع.

السوداني انحاز في نهاية المطاف إلى خيار الاستقلال التام الذي أُعلن من داخل البرلمان السوداني في 19 كانون الأول/ ديسمبر 1955، واحتُفل به رسميًا في 1 كانون الثاني/ يناير 1956.

خلاصة

يتضح ممّا تقدّم أن الغلبة في التنافس الاستعماري الأوروبي في شأن السودان كانت لبريطانيا، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الصراع المصري - البريطاني الذي دار في ما يتعلق بالسودان. ويتضح أيضًا أن بريطانيا استطاعت، بفرض القوة والدبلوماسية معًا، أن تحقق مبتغاها من جعل المنطقة، من الكاب إلى القاهرة، منطقة نفوذ لها، ومحاصرة الحضور العثماني والنفوذ المصري في السودان وإنهائهما. وما كان للسودان ولا لمصر في أي حال أن يكونا جزيرتين معزولتين عن محيط التنافس الاستعماري، خصوصًا أن السودان كان يمثل حلقة وصل بين مصر ومستعمرات بريطانيا في شرق أفريقيا ووسطها وجنوبها؛ فبريطانيا استغلت الحضور العثماني والنفوذ المصري في السودان بذكاء وبدبلوماسية حاذقة لتحقيق مآربها الاستعمارية. ويتضح كذلك أن السودان ومصر كان لهما وضع خاص في المنظومة الاستعمارية، ربطهما أكثر بالتطورات في القارة الأفريقية، وذلك بفعل واقع أن استعمارهما سبق استعمار دول المشرق العربي، التي كانت تخضع للسيادة العثمانية، بأعوام كثيرة؛ فبينما حدد الاحتلال البريطاني في أيلول/ سبتمبر 1882 وضع مصر، وحدد اتفاق الحكم الثنائي وضع السودان بتوقيعه في كانون الثاني/ يناير 1899، لم يحدّد مصير دول المشرق العربي إلّا بعد الحرب العالمية الأولى وانعقاد مؤتمر سان ريمو في إيطاليا عام 1920، ووضع اتفاق سايكس - بيكو الري بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية في عام 1916 حيز التنفيذ.

كان ممّا ساعد بريطانيا في تحقيق مآربها الاستعمارية ومحاصرة الحضور العثماني والنفوذ المصري في السودان، تميز السودان من سائر الدول العربية بقيام حكم مستقل فيه (الدولة المهدية 1885-1898) بين غزوين، الغزو والحكم التركي - المصري (1821-1885)، والغزو والحكم الإنكليزي - المصري (1899-1956)، وهذا ما استغلته الدبلوماسية البريطانية استغلالًا بارعًا.

أوصلت الدبلوماسية البريطانية، التي ناقشتها هذه الورقة، وضع مصر في السودان إلى نقطة لم يكن فيها أي مجال للعودة إلى ما كان عليه؛ إذ تعقدت الأمور بفرض بريطانيا حمايتها على مصر في كانون الأول/ ديسمبر 1914، بعد انضمام الدولة العثمانية إلى دولتي الوسط، ألمانيا والنمسا، في الحرب العالمية الأولى، بل إن الإدارة البريطانية في السودان كافحت أيضًا أي محاولة سودانية للوقوف إلى جانب السلطان العثماني في الحرب العالمية الأولى، تحديدًا محاولة حاكم دينار في مديرية دارفور، الذي رفض الخروج عن طاعة خليفة المسلمين⁽⁷⁶⁾.

في عام 1923، تنازلت تركيا عن جميع الحقوق واليادة على الأقاليم الواقعة خارج حدود تركيا المحددة بموجب المادة 16 من معاهدة لوزان، الموقعة في 24 تموز/ يوليو 1923 وذلك بعد إعلان الجمهورية في تركيا بقيادة مصطفى كمال أتاتورك⁽⁷⁷⁾. وكانت تركيا قد تنازلت عن السيادة والحقوق العثمانية على الولايات العربية لمصلحة الحلفاء بمقتضى المادة 132 من مشروع معاهدة سيفر الموقع في 10 آب/ أغسطس 1920. وطبقًا لحكم المادة 139، تنازلت تركيا رسميًا عن حقوق التبعية أو الولاية العثمانية على المسلمين الذين كانوا يخضعون ليادة أو حماية أي دولة أخرى، إلا أن الحركة الوطنية بقيادة أتاتورك رفضت إقرار مشروع معاهدة سيفر⁽⁷⁸⁾.

أوجدت معاهدة لوزان وضعًا جديدًا تمثل في أن مصر طالبت على نحو مستمر في أثناء مفاوضاتها مع الحكومة البريطانية، وبعد أن خلا لها الجو بانحباب تركيا، بأن تكون لها اليادة على السودان، لكن تطور وقائع المفاوضات دفع الحكومة المصرية إلى رفع شكوى إلى مجلس الأمن في عام 1947، إلا أن مجلس الأمن أرجأ النظر في المسألة إلى حين الوقوف على رغبة السودانيين في ما يخص مستقبلهم السياسي⁽⁷⁹⁾؛ إذ كانت الحركة الوطنية السودانية قد نشطت

(76) القفال، ص 401.

(77) الوثائق المصرية عن السودان، ص 13.

(78) فيصل عبد الرحمن علي طه، حلايب وحيش: مقالات في القانون الدولي العام (الخرطوم -

أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2000)، ص 64.

Fadwa Taha, *The Anglo-Egyptian Dispute Over the Sudan 1937-1947* (Khartoum: Khartoum University Print, 2006), pp. 139.

واشتد أوراها. ولم يُحسم الأمر بصورة نهائية إلا بعد قيام الثورة في مصر في 23 تموز/ يوليو 1952، واعترافها بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره وحفظ سيادة السودان لأهله، فبرهن الموقف السوداني أنه العامل القاطع في حسم النزاع البريطاني - المصري بشأن السودان.

المراجع

1- العربية

إبراهيم، حسن أحمد. رحلة محمد علي باشا إلى السودان. ط 2. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1991.

الباري، عمر الصديق قسم. «الأزمة المالية في عهد الخديوي إسماعيل 1863-1879». رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الخرطوم، 2013.

البراي، راشد. مجموعة الوثائق السياسية المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1952.

بكر، عبد الوهاب. «الأوضاع الإدارية الأجهزة المركزية والمحلية مصر والسودان». في: الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية: الأمة العربية التحديث والأخطار الخارجية. مج 6. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2008.

جمهورية مصر، رئاسة مجلس الوزراء، وثائق منشورة، السودان من 13 فبراير 1841م إلى 12 فبراير 1953. القاهرة: المطبعة الأميرية، 1953.

الجميبي، عبد المنعم إبراهيم. «محاولات السيطرة الاقتصادية المشروعات البريطانية في المشرق العربي، مصر والسودان». في: الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية: الأمة العربية التحديث والأخطار الخارجية. مج 6. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2008.

حسن، حمدنا الله مصطفى. «الثورة المهدية في السودان». في: الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية: الأمة العربية التحديث والأخطار الخارجية. مج 6. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2008.

حسن، يوسف فضل. مقدمة في تاريخ الممالك الإسلامية في السودان الشرقي 1450-1821. ط 4. الخرطوم: سوداتك المحدودة، 2003.

خير الله، علوية عبد الله. «الوفاق الثاني بين بريطانيا ومصر بشأن إدارة السودان في يناير 1899». رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النيلين، 1999.

خير بك، بشرى. «الأوضاع السياسية والعسكرية والإدارية في بلاد الشام والعراق». في: الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية: الأمة العربية التحديث والأخطار الخارجية. مج 6. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2008.

رزق، يونان لبيب. «الأوضاع السياسية، أهم سماتها في مصر والسودان». في: الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية: الأمة العربية التحديث والأخطار الخارجية. مج 6. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2008.

_____. السودان في عهد الحكم الثاني الأول 1899-1924. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1976.

سالم، لطيفة محمد. «نظام الامتيازات الأجنبية أصل النظام وتطبيقاته في بلدان الوطن العربي». في: الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية: الأمة العربية التحديث والأخطار الخارجية. مج 6. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2008.

السروجي، محمد محمود. «بدايات قيام الجيوش الوطنية وأثرها في تدعيم نظام الدولة الحديثة مصر». في: الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية: الأمة العربية التحديث والأخطار الخارجية. مج 6. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2008.

شقيير، نعموم. جغرافية وتاريخ السودان. تقديم فدوى عبد الرحمن علي طه. ط 4. الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2007.

شكري، محمد فؤاد. مصر والسيادة على السودان. الوضع التاريخي. القاهرة: دار الفكر العربي، 1947.

طه، فدوى عبد الرحمن علي. «مصر والسودان: الاحتلال العسكري». في: الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية: الأمة العربية التحديث والأخطار الخارجية. مج 6. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2007.

_____. «سلطات السودان». في: الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية: الأمة العربية في العصر العثماني. مج 5. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2007.

- _____. كيف نال السودان استقلاله: دراسة تاريخية لاتفاقية 12 فبراير 1953م [المصرية - البريطانية] حول الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان. ط 2. الخرطوم - أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2007.
- طه، فيصل عبد الرحمن علي. حلايب وحيش: مقالات في القانون الدولي العام. الخرطوم - أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2000.
- القدال، محمد سعيد. تاريخ السودان الحديث 1820-1955. ط 2. الخرطوم - أم درمان: مركز عبد الكريم الثقافي أم درمان، 2002.
- مراد، خليل علي. «الدخول العثماني إلى أقاليم الوطن العربي أسبابه داخليًا وخارجيًا». في: الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية: الأمة العربية في العصر العثماني. مج 5. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2008.
- الوثائق المصرية عن السودان 13 فبراير 1841 - 12 فبراير 1953. عرض وتقديم عادل إبراهيم محمد. تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه. الخرطوم: مكتبة الشريف الأكاديمية، مركز دانا دوم، 2007.

2 - الأجنبية

- Chamberlain, Muriel E.. *The Scramble for Africa*. 2nd ed. London: Longman, 1974-1999.
- Cromer, *A Modern Egypt*. vol. 2. London, 1908.
- Cromer. «Memorandum for Salisbury.» 10 November 1898. Foreign Office 371/4957.
- Daly, M. W.. *Empire on the Nile: The Anglo-Egyptian Sudan 1898-1934*. Cambridge: Cambridge University Press, 1986.
- Moore-Harcl, Alice. *Samuel Baker, Charles Gordon and the Creation of Equatoria*. (Brighton, Portland, Toronto: Sussex Academic Press, 2010).
- Salisbury to Cromer. 2 August 1898. Foreign Office 78/4955.
- Salisbury to Cromer. 3 June 1898. Foreign Office 78/4955.
- Stewart, J. D. H. «Papers. Ref. GB 33.» Sudan Archive Durham (532).
- Taha, Fadwa. *The Anglo-Egyptian Dispute Over the Sudan 1937-1947*. Khartoum: Khartoum University Print, 2006.

الفصل الثاني والعشرون

التحولات بين التعريب الثقافي والتريك العثماني في سياق سياسي متغير في أطراف العالم العربي حالة السودان في الفترة 1504-1885

قيصر موسى الزين

مقدمة

منذ أن بدأ الاحتكاك العسكري - السياسي - الثقافي بين جيوش الفتح العربي الإسلامي وأطراف بلاد النوبة (في شمال السودان الحالي)، في العقد الخامس من القرن السابع⁽¹⁾، أخذت هذه البلاد وما يليها جنوبًا تدخل في نطاق جاذبية كيان العالم العربي، الذي بدأ آنذاك يتوسع خارج مركز جزيرة العرب. وكان ذلك تطورًا تدريجيًا بطيئًا تأثر به مبنى التاريخ العام في ما عُرف بعدها بالقطر السوداني⁽²⁾. ونجمت من ذلك تحولات وتداعيات كبرى على مقياس القرون، تأثرت تأثرًا شديدًا بالتحولات الإقليمية في نطاق العالم العربي و«الشرق الأوسط»، كما تأثرت بالتحولات العالمية عبر الانتقال من العصور الوسطى إلى الأزمنة الحديثة.

(1) مصطفى محمد سعيد، المكتبة السودانية العربية. مجموعة النصوص والوثائق العربية الخاصة بتاريخ السودان في العصور الوسطى (القاهرة: مطبوعات جامعة القاهرة، 1972)، ص 36-40.
(2) بدأت حدود السودان الحالي في الظهور مع فترة الحكم التركي - المصري (1821-1885).

موضوع البحث

تبحث هذه الدراسة في دور العامل التركي - العثماني، بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتشابكة، في العمليات التاريخية التي أثرت في التكوين الثقافي - والاجتماعي في أكثر المناطق تأثراً بالأترك في ما يُعرف اليوم بالقطر السوداني. وهي تحاول التحقق من درجة فاعلية ذلك الدور ومدى تأثيره - من الناحيتين الإيجابية والسلبية - في التطورات المشار إليها. والدراسة ذات طبيعة تخصصية تعالج موضوعاً مهماً إلى حد كبير، على الرغم من أهميته، علماً أن الوجود العثماني بدأ في السودان منذ عام 1517-1518، عندما احتل السلطان العثماني سليم الأول مصر وتوغلت جيوشه قليلاً في شمال السودان وأنشأت نقاطاً عسكرية فيه، واستمر حتى نهاية حكم أسرة محمد علي باشا عام 1821، ويمثل ذلك الإطار الزمني للبحث.

تركز الدراسة في تناولها الموضوعات المشار إليها، على ربطها بمحورها الأساسي المتصل بالتأثير في تعريب المجتمع أو رفده بمؤثرات ثقافية تركية أو غير تركية، حملها الأتراك إلى البلاد بعد تأثرهم بالحضارة الغربية. كما أن الدراسة تحاول التعرف إلى الأطر السياسية التي أثرت في التغيرات الثقافية، مع رصد مظاهر هذه التغيرات، من دون الولوج في تفاصيل.

منهج الدراسة

تقوم الدراسة على استخدام المنهج التاريخي، الذي يهتم برصد التلـل الزمني للتغيرات وما يرتبط بها من وقائع، وعلى محاولة التعرف إلى المسببات والعوامل والآثار، وذلك على أساس ما يتوافر من معلومات في المصادر التاريخية. كما أنها تحاول تلمس الارتباط والتشابك بين العوامل السياسية والثقافية في هذا الإطار. وفي ما يخص جوانب التعقيد المفهومي في مثل هذه الدراسات، ذات المنهجية المتداخلة، فإن الدراسة قدمت في بداياتها إطاراً نظرياً بشير، بصورة موجزة، إلى بعض المفاهيم ذات الصلة بموضوعها، وذلك في شكل أسئلة أجيب عن بعضها.

إطار نظري

من المفاهيم أو المصطلحات المفتاحية في هذه الدراسة: «التعريب الثقافي»؛ «التريك»؛ العلاقة بين التحولات الثقافية والتغيرات السياسية. ويستدعي تحليلها التعرض لمفاهيم أخرى ذات صلة، مثل مفهوم السلالات أو الجماعات العرقية، واتصاله أو انفصاله عن الثقافات التي تحملها هذه السلالات، كذلك التداخل بين الوحدات الجغرافية - السياسية والكيانات البشرية السلالية والعرقية. وفي السياق المحدد في هذه الدراسة، يبرز بعض الأسئلة المهمة، مثل:

* ما خصائص التداخل بين التعريب الثقافي والتعريب السلالي للسودان؟ ما العناصر غير العروبية والمحلية أو الوافدة التي تداخلت مع التعريب في تكوين الكيان السوداني؟ هل للعناصر التركية السلالية أو الثقافية دور في ذلك التكوين؟ ما مدى أهمية هذا الدور؟ ماذا يعني مصطلح «أتراك»؟ هل يعني أنهم مجموعة متنوعة التكوين وخطها المكان والتاريخ المشترك، سواء كان هذا المكان موطنها القديم في آسيا الوسطى أم موطنها في تركيا الحالية؟⁽³⁾.

* هل تُعتبر المجموعة التي حكمت السودان في الفترة 1821-1885 مجموعة مصرية أم تركية⁽⁴⁾؟ هل مارست في ما يخص التأثير في السودانين تمصيرًا أم تتركيا؟ ما معنى التمسير والتريك؟ وما الفرق بينهما وبين التعريب؟

تمثل الأسئلة هذه نموذجًا لما يمكن أن يثار من إشكاليات نظرية في هذا البحث. ولا يتسع المجال هنا سوى لبعض الإشارات التوضيحية الموجزة في هذا السياق. وخلاصة القول هي أن التكوين السلالي / العرقي في ما يُعرف الآن بالقطر السوداني تأثر على نحو شديد بموجات هجرة القبائل العربية، فتكونت عبر القرون (بدءًا من السادس عشر الميلادي، في عملية لا تزال مستمرة) مجموعات

(3) مجلة مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية - لندن: Osman S.A Ismail, «Mutassim and the Turks», *BSOAS*, vol. xxix, part 1 (London: University of London, 1964).

(4) محمد إبراهيم أبو سليم، «دور العثمانيين في أفريقيا وفي السودان على وجه الخصوص»، في: تاريخ الدولة العثمانية: ملامح من العلاقات السودانية التركية. تحرير: يوسف فضل حسن (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 2004)، ص 49-69.

كبيرة من المستعربين سلالياً لا ثقافياً فحسب - هذا مع التحفظ على فكرة أن «العرب» يمثلون سلالة بالمعنى المستخدم في علم الأجناس⁽⁵⁾.

ما يقال عن «العرب» أو «أهل السودان» من أنهم لا يشكلون وحدة سلالية متماسكة أو تكويناً ثقافياً جامداً يمكن أن يقال عن «الأتراك»، وكل من هذه الكيانات القومية يتغير باختلاف أمكنة الاستيطان، وكذلك باختلاف الأزمان، على الرغم من أن أكثر مجموعات الأتراك أثراً في السودان وفدت من مصر بعد أن تأثرت ببيتها وثقافتها. لكن ليس هذا بذى أهمية بالنسبة إلى ورقتنا؛ فإذا كانت مصر هي التي شكلت منطلقهم الجيو - سياسي، فإنها لم تغير كثيراً من خصائص تكوينهم الثقافي التركي - العثماني الذي تأثرت به المجتمعات السودانية. ويمكن أن يُعتبر هذا التأثير عاملاً من عوامل الإضافة والتعديل الثقافي الجزئي في إطار تكوين ثقافي آخر غالب. لذلك، يمكن استخدام مصطلح تريك هنا بمعنى إحداث تغيرات ثقافية أو اجتماعية تركية لا بمعنى إحداث انقلاب ثقافي جذري، كما جرى في حالة الأسلمة والتعريب. والعمليات الثقافية المتضمنة هنا عبر تاريخ طويل تتأثر أكثر ما تتأثر بالعوامل والملازمات السياسية. ويتداخل فيها المستوى الشعبي المجتمعي بالمستوى الفوقي الذي تمثله الدول المتعاقبة، سواء على الصعيد السوداني أو الإقليمي، وأحياناً العالمي.

أولاً: الأتراك والعالم العربي وأفريقيا

من المعروف أن الأتراك - بالمعنى الواسع الفضفاض - دخلوا مبنى التاريخ الإسلامي منذ عهد الخلفاء الراشدين، عندما اقتربت جيوش الفتح الإسلامي من بلاد ما وراء النهر. ويرى كوبرلي «أن عهداً طويلاً من تاريخ الترك يقارب ألف عام، منذ دخول الترك في الإسلام إلى «التنظيمات»⁽⁶⁾، داخل في إطار عام يسمى تاريخ الإسلام. والأتراك دخلوا في جامعة الدول الإسلامية وعملوا مع العرب والإيرانيين وعناصر إسلامية أخرى على رعاية ازدهار الحضارة العظمى التي تسمى الحضارة

H.P. Fairchild, *Dictionary of Sociology* (Totowa, New Jersey: A Helix Books, 1977), p. 109, 246. (5)

(6) محمد فؤاد كوبرلي، مقدمة كتاب ف. بارتولد، تاريخ الحضارة الإسلامية، ترجمة حمزة طاهر (القاهرة: دار المعارف، 1966)، ص 17.

الإسلامية، أكثر من ألف عام، وأسسوا في ساحات الإسلام المختلفة دولاً قائمة على الأرستقراطية العسكرية. وامتد النفوذ الياسي العثماني في أفريقيا من مصر إلى الجزائر وأنحاء أخرى في المغرب العربي في عهد السلطان سليم الأول، عن طريق دخول أسرة باربروسا اليونانية في خدمة ذلك السلطان. ومثل ذلك اقتراباً منهم إلى أفريقيا جنوب الصحراء، إضافة إلى تمددهم إلى المناطق السودانية قرب مصر وساحل البحر الأحمر الأفريقي، وسيطرتهم على مناطق جنوب ساحل البحر الأحمر الأفريقية في الحبشة (الجانب الإريتري الحالي).

٦- التشكيل الثقافي الاجتماعي في السودان قبل الاحتكاك بالأتراك

يمثل السودان - من الناحيتين اللغوية والثقافية - كياناً قديماً تشكلت قاعدته، إلى حد كبير، قبل تعريب مراكزه الأساسية وأسلمتها منذ القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي. غير أن التشكيل المشار إليه لم يكن حاسماً أو نهائياً في أي وقت من الأوقات، وإنما كان فضفاضاً مرناً يقبل التعديل والتحويل، خصوصاً أن تضاريس السودان تتكون في معظمها من سهول منبسطة تسهل فيها حركة العبور، وأن موقعه المتوسط جغرافياً في أفريقيا، بين شرقها وغربها، والمتوسط في العالم القديم، بين ما يُعرف اليوم بالشرق الأوسط وأفريقيا جنوب خط الاستواء، ياعد في تدفق موجات الهجرة المختلفة الاتجاهات وتلاقيها على أرضه.

تشكلت حضارة النوبة على امتداد نهر النيل من الشلال الأول (قرب أسوان المصرية الحالية)، جنوباً حتى منطقة الخرطوم الحالية. واتصل التكوين السلالي القديم في شرق هذه المنطقة بالهضبة الإثيوبية. أما التكوين الحضاري للمنطقة النيلية، فتأثر بالحضارة المصرية الفرعونية، حتى أن كثيراً من المعابد الرئيسة وعناصر النظام الأسطوري كانت ذات ملامح مصرية فرعونية^(٧)، على الرغم من استقلال الحضارة النوبية، ذات المراحل والحلقات المتعددة^(٨)، وتميزها قبل دخول

(٧) محمد إبراهيم بكر، المدخل إلى تاريخ السودان القديم (القاهرة: الدار القومية العربية، 1988)،

ص 108-109.

(٨) ويليام آدمز، النوبة رواق أفريقيا، ترجمة وتقديم محجوب التجاني محمود (القاهرة: مطبعة

الفاطمية إخوان، 2005)، ص 237-444.

الإسلام وسيادة نظامه الثقافي على المنطقة. هذا وتأثر السودان بموجة الفتوحات الإسلامية العربية على نحو غير مباشر، على الرغم من أن الجيوش العربية الفاتحة لم تتوغل فيه إبان اندفاعها نحو مصر ثم المغرب الكبير، وذلك من أسباب بقاء الممالك النوبية المسيحية واستمرار مظاهر ثقافية مهمة، دينية ولغوية قبل - إسلامية، لفترة تقارب الألف عام بعد انطلاق حملة الفتوحات الإسلامية. وشهدت هذه الفترة الطويلة، مع تدفق موجات هجرة القبائل الرعوية العربية وجماعات التجار وعلماء الدين المسلمين، تحولاً إلى الإسلام قاعدياً شعبياً، وانتشار اللغة العربية وقيم الثقافة العربية ومفاهيمها ونظمها، وذلك تحت مظلة حكم الممالك النوبية المسيحية الثلاث. ولم ينعكس هذا التحول الثقافي والاجتماعي على المستوى السياسي بصورة قوية إلا في القرن الرابع عشر، بتحول السلطة في مملكة المقررة النوبية المسيحية من المسيحيين إلى المسلمين. ثم وقع التحول الأساسي بقيام سلطنة سنار الإسلامية التي حلت محل آخر الممالك النوبية المسيحية.

تضمنت هجرة العرب إلى السودان ثلاث ظواهر أساسية⁽⁹⁾: دخول مجموعات بشرية «عربية» وتوطنها؛ دخول هذه المجموعات وانتشارها وتغلغلها بما تحمله من ثقافة ما عادت محصورة في المجموعات العربية أو حتى المستعربة، ومن مظاهر هذه الثقافة ما يتجلى في نظم القيم والعادات والتقاليد، وفوق ذلك اللغة؛ دخول الدين الإسلامي وانتشاره، وهو الذي لم يعد يخص حَمَلته من «العرب» وحدهم، وإنما أصبح له حَمَلَة آخرون من السكان المحليين، وكذلك بعض الوافدين.

يمكن القول إن الجماعات العربية التي توطنت في السودان بأعداد غفيرة تأثرت بالبيئة الثقافية في البلاد السابقة لدخولها، وعلى الرغم من أنها لم تتمكن من إلغاء الوجود المؤثر لهذه البيئة، بما تضمنته من عناصر غير منجمة مع «الإسلام»، فإن اتجاه الهيمنة العام سار لمصلحة «تعريب» السودان المركزي و«أسلمته». واستمر ما بدأ في حقبة الممالك النوبية المسيحية في هذا الاتجاه في فترة السلطنات الإسلامية، ومن أهمها سلطنة سنار والفور في غرب السودان.

(9) قيصر موسى الزين، فترة انتشار الإسلام والسلطنات 641-1821 (الخرطوم - أم درمان: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، 1998)، ص 27-29.

وصلت سلطنة سنار السودان بمراكز العالم الإسلامي، خصوصًا في الحجاز ومصر والمغرب الكبير. ولم يكن الاتصال هنا شأنًا ملكيًا أو سلطويًا وإنما تمثل في حركة اجتماعية حرة لم تقف السلطتان في وجهها، بل دعمتها. وفي هذه الفترة أسست النظم الإسلامية التقليدية والسودانية الطابع، ونشأت المدن والحوضر على أساس المراكز القرآنية والتعليمية. وارتبط ذلك بالنشاط التجاري والتظاهر السلالي بين العناصر الأفريقية (الزنجية) الأصول وغيرها والعناصر الوافدة العربية الأصول، وغيرها كذلك. في هذا السياق، كان هناك حضور محدود للعناصر والتأثيرات التركية وما يدخل في صنفها بحكم التركيبة المتنوعة لرعايا الدول العثمانية في تركيا وما حولها. غير أن الأتراك المعنيين هنا، ومن في حكمهم، كانوا في معظمهم مستعربين ثقافيًا إلى حد كبير، ومسلمين. ويمكن أن يشار إلى بعض المدن السودانية - في خلال الفترة السنارية - التي شهدت تأثيرًا اجتماعيًا، تركيًا - عثمانيًا، مثل مدينة بربر على نهر النيل، وعلى امتداده شمال الخرطوم. ومدينة بربر نفسها قوية الصلة بمدينة سواكن الساحلية التي نقلت كثيرًا من تأثيرات العالم العربي والعثماني إلى السودان الداخلي، كما سيرد في بعض تفصيلات الدراسة.

2- الإطار السياسي للوجود التركي الثقافي - الاجتماعي في السودان

حوّل العثمانيون اهتمامهم نحو الشرق الإسلامي في مطلع القرن السادس عشر، بعد أن استولى السلطان سليم الأول على أراضي الصفويين - حكام إيران⁽¹⁰⁾ - المجاورة لبلاد الشام ومصر، ثم انتقل بعملياته الحربية إلى دول المماليك التي كانت تحكم بلاد الشام ومصر. ويُعتبر الانتصار العثماني على المماليك في مرج دابق عام 1516 نقطة تحوّل أساسية في تاريخ العالم الإسلامي، امتدت آثاره على مدى قرون لتشمل امتدادات ذلك العالم، ومن بينها السودان، وذلك لأن انتقال «الأتراك» إلى مصر وتوطّن جزء منهم فيها - باعتبارها طبقة حاكمة - كان لهما تأثيرهما الممتد إلى السودان في بداية القرن التاسع عشر بصفة خاصة. غير أن العلاقة بين معركة مرج دابق في عام 1516 وتأسيس الحكم التركي في السودان لا يمكن أن تُرى إلا عبر حلقات تاريخية عديدة، معقدة ومتشابكة، عبر مدى يقدر بالقرون.

(10) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس ومير البعلبكي (بيروت:

دار العلم للملايين، 1981)، ص 452.

دخل السلطان سليم الأول القاهرة في عام 1517، وكان على أرض السودان قبل ذلك التاريخ بسنوات قليلة (في عام 1504) كيأن يدعى دولة سنار، وكان أول دولة إسلامية كبيرة تسيطر على وسط السودان. واصطدم التمدد العثماني ذو الطبيعة العسكرية، بهذه الدولة السودانية الوليدة في موقعين أساسيين، الأول في أقصى شمال القطر السوداني الحالي المجاور لمصر، حيث أقام العثمانيون بعض القلاع⁽¹¹⁾، والثاني في مدينة سواكن على ساحل البحر الأحمر. وتوسع ممثلو سلطنة سنار من أسرة العبدلاب حتى هذه المدينة في شرق السودان، في الوقت الذي احتد الصراع العثماني - البرتغالي في سبيل السيطرة على البحر الأحمر. ومع أن سواكن خضعت فترة طويلة من الزمن لسيطرة العثمانيين والأتراك المتمصرين في وقت لاحق، وكانت جزءاً من إقليم مدن البحر الأحمر الساحلية، الذي شمل معها مدناً أخرى مثل جدة ومصوع، فإنها كانت ذات دور كبير في نقل المؤثرات التركية وغيرها إلى داخل السودان، التي أصبحت في نهاية المطاف جزءاً منه⁽¹²⁾.

استولى السلطان سليم الأول على سواكن في عام 1520، وأبقيت تابعة للسلطة العثمانية حتى عام 1866، حين تحولت الإدارة فيها للخبديوية المصرية التي لا تخرج عن كونها نوعاً من أنواع الحكم التركي على الرغم من انفصالها الفعلي عن الدولة العثمانية. وقبل تاريخ انتقال سواكن إلى الإدارة التركية - المصرية بما يقارب نصف قرن، خضع وسط السودان منذ عام 1821 للاحتلال التركي - المصري، الذي قضى على دولة سنار (الفونج). وبعد ما يقل قليلاً عن عشرة أعوام من تاريخ انتقال سواكن إلى الإدارة التركية - المصرية، تمكنت الأخيرة من ضم إقليم دارفور إلى سلطتها في السودان، وذلك في عام 1874. وبعد حوالي عشرة أعوام من ذلك التاريخ، سقط الحكم التركي - المصري في السودان بانتصار الثورة المهدية (1885).

Alexander John, «The Ottoman Empire in Nubia: The first Turkia,» in: Yusuf Fadul Hassan (11) (ed.), *Some Aspects of the Sudanese Turkish Relations* (Khartoum: Khartoum.U. Press, 2004), pp. 19-38.

(12) قيصر موسى الزين، سواكن وإطار تاريخ السودان العام عبر العصور، مع إشارة خاصة إلى علاقة سواكن والنيل، في: قيصر موسى الزين وآخرون، سواكن: التاريخ - الحضارة - التفاعلات العالمية (الخرطوم: مركز التنوير المعرفي، 2013)، ص 269-326.

يتضح من تاريخ التحولات السياسية المشار إليها أن حضور الأتراك السياسي المؤسسي المباشر في معظم أراضي السودان في خلال أربعة قرون اقتصر على 65 عامًا فقط (1821-1885)، لكن هذا لا يعني أن التأثير والنفوذ التركيين بأبعادهما الثقافية والاقتصادية والاجتماعية كانا غائبين في معظم الفترة المشار إليها؛ إذ إن السودان كان معرّضًا على الدوام للمؤثرات العابرة إليه من الجزيرة العربية والعراق وبلاد الشام ومصر والمغرب العربي، وهي الأقاليم التي كانت كلها متأثرة بالوجود التركي العثماني. من ناحية أخرى، كان السودان في الحقبة النارية (1504-1821) مجتمعًا مفتوحًا على تأثيرات شتى، خصوصًا تلك المرتبطة بحركة القوافل البعيدة المدى عبر أفريقيا جنوب الصحراء باتجاه عالمي البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، والبلدان التي تقع خلف ذينك العالمين. ولم يكن النظام السناري العصر - الأوسطي محكمًا سيطرته على التيارات والمؤثرات الثقافية المرتبطة بكل من حركة التجارة وحركة الهجرات البشرية، وما تؤدي إليه من استيطان وتلاقح ثقافي واجتماعي، ولا سيما من العالم العربي، الذي خضع في معظمه، ومن الناحية السياسية، للحكم التركي العثماني. مع ذلك، لابد من الإقرار بأن عامل الحكم التركي المباشر في السودان مثل أهم العوامل التي أسهمت بانتشار المؤثرات التركية وتغلغلها في بنية الدولة والحياة الاجتماعية في السودان. وإذا ما أخذ في الاعتبار أن هذه الحقبة كانت جزءًا من الفترة التي تغلغل فيها النفوذ السياسي والحضاري الأوروبي في الإمبراطورية العثمانية، التي كانت تير جثمًا وروحًا بخطى سريعة نحو التفكك والضعف، يتضح لنا أن الحكم التركي - المصري في السودان مثل مدخلًا لطلائع الغزو السياسي الأوروبي بأبعاده الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وتحت مظلة هذا الحكم، دخل الأوروبيون في صورة شركات تجارية ومبشرين مبشرين، ومغامرين رحالة، وجواسيس، وأهم من ذلك في شكل حكام وإداريين. ولم يكن السودان بالنسبة إليهم مجرد ناحية معزولة في مجاهل أفريقيا، بل كان ماحة واسعة مترامية الأطراف وذات أهمية إقليمية وعالمية، خصوصًا أن فيه أطول مسافة من مجرى النيل الذي هو شريان الحياة في مصر ذات الموقع المتميز إقليميًا وعالميًا بالنسبة إلى أوروبا وتوجهها الاستعماري، ويمثل من ناحية أخرى مدخلًا للتمدد الثقافي للكيانات العروبية والإسلامية في العمق الأفريقي، وكان من أهداف الاستراتيجية

الأوروبية محاصرة ذلك التمدد واحتواؤه باعتباره جزءاً من الصراع بينها وبين العالم العربي.

في إطار التكوين القاعدي الذي أوجدته الملاصات والعوامل التاريخية، جاءت تأثيرات الثقافات والجماعات الأخرى الوافدة، لتضيف بعض العناصر إلى التكوين العام من دون أن تحدث فيه تغيرات جذرية - ومن بين هذه الثقافات والعناصر الوافدة ما عُرف بمجموعات الأتراك، وهم ليسوا «أتراكاً» بالمعنى المحدد لكلمة «ترك»، بل كانوا يمثلون المجموعات السكانية من رعايا الدولة العثمانية - بمن فيهم من ترك وشركس وأرناؤوط ومجموعات ناتجة من التزاوج بين هذه العناصر والمصريين والشوام وغيرهم. وكان ما يميزهم، من وجهة نظر السودانيين، عاملان، الأول هو أن هذه العناصر «بيضاء» بالمعنى النسبي، أي أنها لا تحمل سمات «زنجية» أو لا تتصف بسواد البشرة أو سمرتها، والثاني هو أنها عناصر لا تتحدث اللغة العربية باعتبارها اللغة الأم، وذلك هو الفرق بينها وبين العناصر العربية التي تشاركها في صفة بياض البشرة النسبي.

لم تكن السمات العرقية وحدها ذات الأهمية في تطور النظرة إلى الآخر عند «السودانيين»، إزاء ما اعتبروه مجموعات «تركية»، وإنما كان هناك عنصر آخر لا يقل أهمية، وهو الاستياء والغضب من الفظاظ والغلظة اللتين شابتا تعامل هذه المجموعات المحتلة معهم، وهذا أدى إلى اقتران السمات العرقية بالصفات السلوكية في الذهنية الشعبية السودانية، وأسهم في تطور موقف نفسي عدائي كان له تأثير كبير في فرص «التربك الثقافي» وإمكاناته وسطهم. وعلى الرغم من أن الأتراك كانوا مسلمين، فإن أضخم حركة سياسية شعبية - وهي المهدية التي أشعلت الثورة ضد حكمهم في السودان - جردتهم من صفة الإسلام على أساس حجج عقائدية ليست بمنأى عن تأثير الذهنية الشعبية المشار إليها. ومع ذلك، فإن الاستجابة الثقافية والتأثر الاجتماعي بالأتراك لم يكونا أمراً مشتركاً وسط السودانيين كافة؛ بل إن بعض فئاتهم ذات الأهمية النوعية هي التي تأثرت بثقافة الأتراك التي تضمنت كثيراً من عناصر ثقافة «الشرق الأوسط» المتأثرة بالحضارة الأوروبية في تلك الحقبة، والتي كانت تعني، ضمن ما تعني، التحديث والتقدم التنظيمي والإداري وحياة الترف والرفاهية التي تجذب «الإنسان العادي» وتتأثر بإعجابه.

ثانيًا: مظاهر التثريك الثقافي وآثاره في السودان

في هذا الصدد، لابد بدايةً من تمييز تأثير ثقافة الأتراك وخصائص حياتهم الاجتماعية ونظمهم الإدارية والسياسية، ذات الطابع العثماني، في حياة السودانيين من التأثيرات المصاحبة لدخول الأتراك إلى السودان، أو تلك التي تطورت عرضيًا باعتبارها مظهرًا من مظاهر التفاعلات التاريخية، مما لا يتصل بثقافة الأتراك أو خصائص حضارتهم، على الرغم من تزامنهما وارتباطهما بالاحتلال التركي للسودان.

طبق الأتراك في السودان بعض النظم الإدارية العثمانية التي أسست فيه نظام دولة قوية ذات طابع مركزي، تعتمد على جيش ملح بالأسلحة النارية، وكذلك على تشكيلات محلية تابعة للدولة، تساعدها في جمع الضرائب باستخدام الأساليب العنيفة (الباشبوزق). واقتصر تطبيق النظام العثماني الإداري في القرن السادس عشر على ساحل البحر الأحمر وكذلك على شمال السودان النيلي حتى منطقة الشلال الثالث، وذلك قبل تراجع العثمانيين عن هذه المناطق في الداخل السوداني بسبب قوة القبائل المحلية، وبسبب وجود نفوذ ممثلي دولة سنار فيها. وكان من النتائج الاجتماعية البعيدة المدى هنا انصهار بعض الجنود الأتراك الذين كانوا من جنسيات مختلفة من العالم العثماني في المجتمعات السودانية المحلية، وتأثيرهم فيها، مع تأثيرهم بها عن طريق التزاوج وما يتصل به من «تثاقف»⁽¹³⁾. وما زالت آثار ذلك موجودة في المناطق التي فيها أترك من الشلال الثاني حتى الثالث على النيل. وكانت تجربة إقامة دولة منظمة وإخضاعها للسكان عن طريق تطبيق نظم إدارية وقانونية ومالية حديثة نسبيًا ذات أثر كبير في تطور النظم الإدارية والسياسية التي قامت في السودان في فترات ما بعد الحكم التركي، ومثلت خطوة مهمة باتجاه الخروج من النظام السياسي العشائري التقليدي في السودان، على الرغم من ضيق السودانيين بقيود ذلك النظام التركي ومقاومتهم إياه.

أنشأ الأتراك في السودان في القرن التاسع عشر نظامًا قضائيًا يقوم على الفقه الحنفي، وهو مذهب الدولة العثمانية، وذلك في مجتمع ملم يود فيه المذهب

المالكي⁽¹⁴⁾، وشكلوا كذلك طبقة رسمية من علماء الدين مرتبطة بعجلة النظام السياسي، على غرار ما هو موجود في البلاد المسلمة التي حكموها. وظهر الإفتاء الرسمي بجانب القضاء الرسمي، «وعرفت المحاكم دفاتر تسجيل الأحكام، كما عرفت لأول مرة ظاهرة الاستئناف في محاكم القسم إلى محاكم المديرية، ثم إلى محاكم مصر، وصارت الأحكام الكبيرة تنفذ بعد التصديق عليها من حكومة مصر بالقاهرة». ولابد هنا من ملاحظة أن القضاء والقوانين لم يكونا دينين شرعيين فحسب، وإنما كان جزءًا كبيرًا منهما من خارج دائرة الأحوال الشخصية «مدنيين» أيضًا. وقام النظام التركي - المصري في السودان بإنشاء ثنائية في تكوين منظومة شيوخ الدين، وكانت ثنائية بين العلماء الرسميين الذين كانت الدولة تعينهم أو تربطهم بها من طريق منح الامتيازات، وهُم أساسًا من العلماء الفقهاء، وشيوخ المؤسسة التقليدية ذات النفوذ الشعبي، ويغلب عليهم شيوخ الصوفية، وبعضهم علماء شرع.

كان من الآثار السياسية الاجتماعية للحكم التركي - المصري ظهور صفوة مدنية من الأعيان والأعوان الذين ميزهم النظام الحاكم بإغداق الهبات عليهم، ولم يكونوا من رجال الدين، وتشبهوا بالأتراك في بعض مظاهر حياتهم، وكان بعضهم من الأثرياء التجار، مثل الزبير باشا رحمة. وارتبطت هذه التطورات الاجتماعية بتعديل ضمني في مفاهيم المشروع السياسية التي تنطوي على قدر كبير من «العلمانية»، فيحدد رجال الدين اختصاصًا محددًا يمنع عنهم أي سلطات مدنية. وأكثر من ذلك أنه كان يفسح المجال لعمل الجماعات والمؤسسات الأوروبية الدينية المسيحية، وأكثرها ذات طابع تبشيري. وتحت مظلة الحكم التركي - المصري في السودان، ظهرت مجتمعات أوروبية متعددة الجنسيات بدأت تقترب من المجتمع المحلي وإن لم تمتزج به، وكان من بين هؤلاء من رصدوا حياة السودانيين التي عاصروها⁽¹⁵⁾. ويعود إلى الحكم التركي تأسيس

(14) عون الشريف قاسم وإخلاص مكاوي، «الحكم التركي المصري في السودان: الأثر الثقافي»، في: تاريخ الدولة العثمانية. ملامح من العلاقات السودانية التركية، تحرير: يوسف فضل حسن (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 2004)، ص 119.

(15) مؤلف مجهول، على نخوم العالم الإسلامي، ترجمه من الإيطالية إلى الإنكليزية ريتشارد هل وترجمه إلى العربية عبد العظيم محمد أحمد عكاشة (الخرطوم: المطبوعات العربية، 1987)، ص 17-19.

المدن الحديثة نسبيًا في السودان، مثل الخرطوم، وتطوير مدن سابقة له مثل مدينة مدني. ولم يقتصر التطور هنا على الجوانب الخطية والمعمارية والأسواق وما فيها من سلع، وإنما شمل أيضًا الحياة الاجتماعية التي أخذت تتحرر من قيود المحافظة والتقليدية السائدة في المجتمع السوداني قبل الأتراك، وربما كان ذلك عاملًا من عوامل تصاعد المعارضة الياسية والاجتماعية ضد النظام التركي، حتى وصلت إلى ذروتها في الثورة المهدية، التي مثلت من جانب قاعدتها الشعبية طابع الرف والبادية وأطاحت بالحكم التركي - المصري ذي المركز الحضري في الأساس.

ارتبط التطور الاجتماعي في السودان تحت مظلة الحكم التركي بالوجود القوي لمظاهر الرق، على الرغم من أن الدولة الرسمية أخذت تحاربه بعد فترة من ممارساتها الوحشية في استرقاق بعض السودانيين في الأطراف النائية⁽¹⁶⁾. ولم تكن محاربتها الرق إلا نشاطًا سياسيًا فوقيًا لضرورات الاستجابة للضغوط الأوروبية آنذاك، من غير أن يؤثر ذلك في الوجود الاجتماعي لنظام الرق المتجذر والمتغلغل، أكان من السودانيين أم الأتراك أم الأوروبيين الذين عاشوا في السودان.

رصد بعض الدراسات⁽¹⁷⁾ جوانب التحديث التي أدخلها النظام التركي في فترة حكم أسرة محمد علي باشا في المجالات الاقتصادية، مثل الزراعة وتطوير الثروة الحيوانية والتعدين والصناعة المحلية، والتي شملت الصناعة الحربية وبناء الزوارق النهرية وصيانتها وإدخال تقنيات الطباعة الحديثة آنذاك، هذا إلى جانب تطوير التعليم المدني، مع رعاية التعليم الديني التقليدي وتطوير المواصلات والاتصالات. من ناحية أخرى، ما زال في السودان بعض الآثار الثقافية التركية، مثل دخول الكلمات التركية، أو التركية ذات الأصول الفارسية... وغيرها، في لغة التخاطب الشعبية (العامية)، وثمة دراسات أشارت إلى دخول أكثر من مئتي كلمة تركية أو ذات أصول فارسية في العامية المستخدمة في السودان. هذا إلى جانب التأثير القوي في أصناف الطعام والشراب التي ارتبطت في أذهان السودانيين

(16) حسن أحمد إبراهيم، رحلة محمد علي باشا إلى السودان 1838-1839 (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1991)، ص 43-61.

(17) محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث (الخرطوم: شركة الامل، 1993)، ص 67-87.

بالتurf، وكذلك الحال بالنسبة إلى الملابس والأزياء⁽¹⁸⁾. ومع هذا، تبقى ملاحظة أساسية هي أن التعريب الذي ساد وسط السودان قبل تأسيس الحكم التركي - المصري فيه منع أي تغير ثقافي جذري في مجال اللغة أو العادات والمفاهيم بوساطة الأتراك أو غيرهم، إضافة إلى تأثير هذا التعريب القوي في أترك العالم العربي.

علاوة على ذلك كله، هناك ما حدث في فترة الحكم التركي - المصري وما قبلها من تغيرات عميقة في منظومات الطرق الصوفية، فتأثر بعضها بتعاليم «النقشبندية» وبالفكر الباطني والتيارات المشرقية العرفانية، ولا سيما الفارسية، التي أثرت في التصوف التركي. ولم يكن محل التلاقي والتأثر هنا في السودان وحده، وإنما كان أيضًا، وإلى حد كبير، في الحجاز إبان مواسم الحج.

خاتمة

تأثر السودان، بحدوده الجغرافية - السياسية المتغيرة عبر القرون، بالمد العسكري - السياسي التركي، شأنه في ذلك شأن معظم أنحاء العالم العربي وأجزاء أخرى من العالم، وهذا ما يشير إلى أن الطبيعة الإمبراطورية (الإمبريالية) للدولة العثمانية لم تكن ذات طبيعة إقليمية فحسب، وإنما كانت ذات طبيعة عالمية أيضًا. كما أنه يشير إلى أن السودان كان، بخلاف معظم الأقطار الداخلية في أفريقيا، لا يزال جزءًا من تاريخ العالم العربي والشرق الأوسط وحاضرهما.

تُعَدُّ وطأة الحكم التركي على السودان أخف بصورة نية مقارنةً ببلدان مثل الشام والعراق وشرق أوروبا، التي كانت جزءًا من المجال الحيوي التركي، موطن الأتراك الثاني والحاضن الأساسي لإمبراطوريتهم. غير أن السودان تعرض لقدر كبير من التعسف العسكري التركي والاعتداء الشامل على السكان في مناطق عديدة منه، بسبب المقاومة التي أبداهها بعضهم، ما أثار عداوة مستحكمة بين الأتراك والسودانيين، انعكس في المخيلة الشعبية السودانية، ثم دخل في هذا عامل إضافي لم يكن موجودًا في حالة العالم العربي المركزي، وفي الشرق الأوسط عمومًا، وهو عامل الفرق العرقي الكبير بين ذوي البشرة البيضاء وذوي البشرة السوداء (أو

(18) قاسم وإخلاص مكاوي، ص 127-131.

السودان، بحسب دلالة الاسم في اللغة العربية). وانعكس ذلك بصورة قوية في مسار التفاعل والتلاقح الثقافي من ناحية مقاومة السودانيين لثقافة الغزاة الأتراك، غير أن ذلك لم يكن مطلقاً؛ فوفق نظرية ابن خلدون، المغلوب يصبح مولعاً بتقليد الغالب. وكان معظم التأثير الثقافي التركي سارياً في المناطق الحضرية التي كان فيها وجود للأتراك أكثر من غيرها، ونشأت فيها شريحة طبقية شبه أرستقراطية من السودانيين التجار والإداريين وأعيان الصفوة الحضرية ذات الأصول الريفية، وارتبطت مصالحها بعجلة النظام التركي.

كان ممّا خفف من درجة حدة التقابل الحضاري/ الثقافي بين الأتراك والسودانيين بعض العوامل الثقافية المشتركة، على رأسها الدين الإسلامي، مع العلم بأن الأتراك المتمصرين تحت حكم أسرة محمد علي باشا كانوا عندما وفدوا إلى السودان متربلين بقدر كبير من الليبرالية العلمانية، بتأثير من الحضارة الأوروبية، على الرغم من محاولتهم استغلال بعض الشعارات السياسية القائمة على فكرة المشروعية الإسلامية لحكم «الخلافة العثمانية» وواجب المسلمين السودانيين الخضوع لها. وكانت النزعة العلمانية المتفرنجة من بين أسباب اندلاع الثورة المسلحة ضدهم ونمو أيديولوجيا «مهدوية» لا تجردهم من حق الخلافة فحسب، وإنما تنفي أيضاً أنهم مسلمون في الأساس، وتبيح سفك دمائهم وأخذ أموالهم غنائم ونسائهم سبايا.

لم يكن الأتراك فاعلين في الواقع السوداني بحكم أنهم أتراك فحسب، وبوساطة ثقافتهم التركية وحدها، وإنما كذلك بحكم أنهم كانوا يمثلون التحديث وحضارة العالم الصناعي آنذاك، إضافة إلى تمثيلهم مجتمعات الشرق الأوسط، المتقدم تنظيمياً واقتصادياً بالنسبة إلى مواقع المجتمعات الأفريقية المحلية. وهذا ما مثل انقساماً «لا واعياً» في الذات السودانية الجمعية - إذا جاز التعبير - إزاء الوجود التركي؛ فمن ناحية، كان ذلك الوجود مبعوضاً بسبب الظلم والفظاظة، وكان من ناحية أخرى مصدراً للإعجاب والانبهار، خصوصاً أنه كان يروج وسط السكان الفقراء لحياة الترف والرفاهية، والتمتع بملذات الحياة العصرية، والتفنن في صنع الطعام والأزياء والأدوات التقنية الحديثة، بصرف النظر عن تواضعها بمقاييس اليوم. وكان للأتراك آثار كبيرة في جوانب الحياة التنظيمية - الإدارية والاجتماعية والسلوكية - في كثير من مدن الوسط السوداني التي كانت تؤدي

أدواراً ريادية في باقي المناطق السودانية ذات الطابع الريفي. وحدث هذا كله على الرغم من أن الأتراك لم يكونوا في فترة احتلالهم السودان مهتمين بالاحتكاك والتفاعل مع عامة الناس، لأسباب تتعلق بإحساسهم بالغربة في هذه البلاد، وبصعوبة وخشونة الحياة فيها، كذلك بسبب نزعة الاستعلاء وخشونتهم العسكرية المتأصلة، ولا تزال آثار الفترة التركية متمرة في السودان اليوم، ومن ذلك التزاوج والتصاهر والتأثير في اللغة والمفاهيم والعادات والتقاليد، كما سبق شرحه في هذه الدراسة.

المراجع

1- العربية

آدمز، ويليام. النوبة رواق أفريقيا. ترجمة وتقديم محجوب التجاني محمود. القاهرة: مطبعة الفاطيما إخوان، 2005.

إبراهيم، حسن أحمد. رحلة محمد علي باشا إلى السودان 1838-1839. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1991.

أبو سليم، محمد إبراهيم. «دور العثمانيين في أفريقيا والسودان على وجه الخصوص». في: تاريخ الدولة العثمانية: ملامح من العلاقات السودانية التركية. تحرير: يوسف فضل حسن. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 2004.

بروكلمان، كارل. تاريخ الشعوب الإسلامية. ترجمة نيه أمين فارس ومنير البعلبكي. بيروت: دار العلم للملايين، 1981.

بكر، محمد إبراهيم. المدخل إلى تاريخ السودان القديم. القاهرة: الدار القومية العربية، 1988.

الزين، قيصر موسى. «سواكن وإطار تاريخ السودان العام، عبر العصور مع إشارة خاصة إلى علاقة سواكن والنيل». في: قيصر موسى الزين وآخرون. سواكن: التاريخ - الحضارة - التفاعلات العالمية. الخرطوم: مركز التوير المعرفي، 2013.

_____. فترة انتشار الإسلام والسلطنات 641-1821. الخرطوم - أم درمان: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، 1998.

سعيد، مصطفى محمد. المكتبة السودانية العربية. مجموعة النصوص والوثائق العربية الخاصة بتاريخ السودان في العصور الوسطى. القاهرة: مطبوعات جامعة القاهرة، 1972.

قاسم، عون الشريف وإخلاص مكاوي. «الحكم التركي المصري في السودان: الأثر الثقافي». تاريخ الدولة العثمانية. ملامح من العلاقات السودانية التركية. تحرير: يوسف فضل حسن. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 2004.

القدال، محمد سعيد. تاريخ السودان الحديث. الخرطوم: شركة الامل، 1993.

كوبرلي، محمد فؤاد. مقدمة كتاب ف. بارتولد في: تاريخ الحضارة الإسلامية. ترجمة حمزة طاهر. القاهرة: دار المعارف، 1966.

مؤلف مجهول. على تخوم العالم الإسلامي. ترجمه من الإيطالية إلى الإنكليزية ريتشارد هل وترجمه إلى العربية عبد العظيم محمد أحمد عكاشة. ج 2. الخرطوم: المطبوعات العربية، 1987.

2- الأجنبية

Fairchild, H.P (ed.). *Dictionary of Sociology*. Totowa. New Jersey: A Helix Books. 1977.

Ismail, Osman S. A. «Mutasim and the Turks.» *BSO:AS vol.xxix. part 1* (London: University of London, 1964).

John, Alexander. «The Ottoman Empire in Nubia: The First Turkia.» in: Yusif Fadul Hassan (ed.). *Some Aspects of the Sudanese Turkish Relations*. Khartoum: Khartoum University Press, 2004.

الفصل الثالث والعشرون

شمال أفريقيا من حرب طرابلس

إلى الحرب العالمية الأولى

بين الاستقلال والاتحاد العثماني

(وادي ميزاب مثالا)

أمل غزال

يلقي هذا البحث الضوء على الحركات والنشاط السياسيين والفكرين في وادي ميزاب في صحراء الجزائر خلال الحرب العالمية الأولى. ويربط الميزابيين بعلاقة تمثل في شبكات فكرية وسياسية عثمانية ومغاربية داعية إلى الوحدة الإسلامية، ويناقش هذه العلاقة من زاوية الحاجة إلى مناهضة الاستعمار الفرنسي في شمال أفريقيا. ثم يركز البحث على ما بذله الميزابيون، من خلال تحركاتهم ضمن الإطار العثماني والمغاربي خلال تلك الحرب، من سعي للحصول على استقلالهم الذاتي خارج إطار الجزائر كمستعمرة فرنسية.

تسلط التجربة الميزابية الضوء على ثلاثة موضوعات تتعلق بتاريخ حقبة الحرب:

أولها: ضرورة إيجاد سرديّة واحدة تربط بين الاحتلال الإيطالي لطرابلس الغرب في عام 1911 وتبعاته وبين حوادث الحرب في شمال أفريقيا؛ إذ إن

الاحتلال الإيطالي أدى إلى تكوين شبكات مقاومة بين طرابلس وتونس والجزائر، وكذلك بين الساحل والصحراء، وكانت الشبكات تلك مرتبطة بالإدارة العثمانية في اسطنبول بشكل مباشر، ونرى أنها قادت المقاومة في شمال أفريقيا في خلال الحرب، وضمن إطار مناصرة الدولة العثمانية أيضًا، حيث إن التعبئة والجهوزية لم تكونا خلال الحرب وليدتي اللحظة، بل كانتا استمرارًا لتطورات حصلت في أثناء الاحتلال الإيطالي.

ثانيها: أن الاحتلال الإيطالي أثار من جديد اهتمام النشطاء السياسيين المغاربة، وبالتحديد في الجزائر وتونس، بمسألة الاتحاد العثماني والالتفاف حول الدولة العثمانية بوصفها طوق نجاة؛ إذ خشي النشطاء أن يؤدي احتلال طرابلس إلى إنهاء الوجود العثماني بشكل تام في الشمال الأفريقي، والقضاء على أي أمل متبقٍ لديهم بمساعدة عثمانية لاستعادة القيادة من الاحتلال الأوروبي، ولا سيما الاحتلال الفرنسي لتونس والجزائر، وهنا نرى تكوّن فكرة وحدة المغرب تحت مظلة الاتحاد العثماني كحركة سياسية مناهضة للاستعمار، وبروز هذه الهويات المغاربية - العثمانية مجددًا في خلال الحرب العالمية الأولى. وهذا الارتباط المغاربي بفكرة الاتحاد العثماني، كمشروع استراتيجي وكهوية خلال الحرب، يدل على استمرار أهمية الإطار العثماني في شمال أفريقيا على الرغم من الاستعمار الفرنسي.

ثالثها: وجود تطورات سياسية في شمال أفريقيا في خلال الحرب كانت مغايرة للصورة النمطية التي اعتبرت الحرب العالمية حافزًا للنشوء حركات سياسية مناهضة للعثمانيين، ومنها حركات ذات بُعد قومي - وطني؛ فتجربة الميزابيين وسعيهم للاستقلال خارج إطار «الجزائر» ولكن ضمن إطار الوحدة العثمانية والوحدة المغاربية، يُبرزان وجود بدائل للرديات النمطية للحرب.

أولاً: شمال أفريقيا وحرب طرابلس الغرب باعتبارها مقدمة للحرب العالمية الأولى

في أيلول/سبتمبر 1911، بدأ الغزو الإيطالي لطرابلس الغرب، المنطقة الوحيدة في شمال أفريقيا التي كانت لا تزال تحت الحكم العثماني. ومع أن

الدراسات عن ذلك الغزو وتبعاته قليلة، فمن المؤكد أنه كان له صدى كبير في شمال أفريقيا كما في سائر أرجاء الدولة العثمانية، لكن تأثيره الأكبر سياسيًا كان في شمال أفريقيا، وبالتحديد في تونس والجزائر اللتين كانتا تابعتين للحكم العثماني قبل الاحتلال الفرنسي؛ إذ شارك التونسيون والجزائريون مواطني الدولة العثمانية خوفهم من خسارة مزيد من أراضي الدولة العثمانية، إلا أن خوف هؤلاء كان مضاعفًا، إذ خشوا أن يؤدي هذا الاحتلال إلى استعمار أوروبي شامل لمنطقة شمال أفريقيا، يؤدي إلى عزلها بالكامل عن الدولة العثمانية وعن العمق الجغرافي الإسلامي، ويزيد في ضعف الدولة العثمانية، فتزول أمانهم بتدخل عثماني يأتيهم بالخلاص من الاحتلال الفرنسي.

برزت المساندة الجزائرية لطرابلس الغرب من خلال مقاطعة البضاعة الإيطالية، وإرسال هبات مادية لمساعدة جرحى الغزو الإيطالي من الليبيين، وإرسال متطوعين للدفاع عن طرابلس. أما في تونس، فالتفاعل مع الغزو كان على نطاق أوسع، نظرًا إلى مشاركتها الحدود مع طرابلس الغرب، واستمرار علاقات كثير من التونسيين في العمل مع الإدارة العثمانية⁽¹⁾، وإلى كون تونس محمية لا مستعمرة، ما جعل الحياة السياسية والفكرية فيها أكثر حيوية منها في الجزائر، بدليل أن الصحافة فيها كانت مزدهرة وحافلة بالمناقشات التي كانت تنحصر للدولة العثمانية وتندد بالغزو الإيطالي باعتباره اعتداءً لا على طرابلس الغرب فحسب، بل على الدولة العثمانية أيضًا⁽²⁾؛ فتحت عنوان «انعطاف المسلمين نحو الدولة العلية» في جريدة الاتحاد الإسلامي، التي أنشأها علي باش حانية عام 1911 في إثر الاحتلال الإيطالي لطرابلس الغرب، حذر السياسي عبد العزيز الثعالبي، وهو من أهم أعلام الحركة الوطنية والإصلاحية في تونس، من أن «طرابلس هي آخر معقل أفريقي يبقى تحت سيادة الإسلام، فإذا ذهب فسلام على الدولة [العثمانية]

(1) Kenneth J. Perkins, «The Masses Look Ardently to Istanbul: Tunisia, Islam, and the Ottoman Empire, 1837-1931.» in: John Ruedy (ed.), *Islamism and Secularism in North Africa* (New York: St. Martin's Press, 1994), pp. 23-36.

(2) التليبي العجيلي، صدى حركة الجامعة الإسلامية في المغرب العربي 1876-1918 (تونس: دار الجنوب للنشر، 2005)؛ عبد الكريم الماجري، «الصحافة التونسية والغزو الإيطالي لليبي، 1911-1912»، روافد، العدد 4 (1998)، ص 131-154.

وسلام على النخوة وسلام على الاستقلال. لكن هيهات هيهات، فإننا جازمون بأن الدولة لا تسمح بانسلاخ طرابلس عن جسم السلطنة العثمانية وفي المسلمين رمق من الحياة... وعلى ساسة أوروبا أن يعلموا أن المسلمين الذين رضوا بفقدان استقلالهم ودخولهم تحت وصاية الدول الأجنبية لا يرضون ولن يرضوا أبدًا أن يهضم جانب دولة الخلافة العثمانية»⁽³⁾.

هذا الرأي الذي أطلقه الثعالبي محذرًا من تبعات الغزو الإيطالي مهمٌ من زاويتين. الأولى هي أهمية هذا الغزو بوصفه حادثًا أعاد العثمانيين بزخم إلى الساحة السياسية في شمال أفريقيا، وأعاد تفعيل الروابط السياسية بين الشمال الأفريقي والدولة العثمانية، كما أعاد صوغها على أساس مبدأ الاتحاد الإسلامي القائم على الولاء للدولة العثمانية ومناصرتها في وجه القوى الأوروبية. ولم يكن مصدر هذا التفاعل الإدارة العثمانية فحسب، بل كان هنالك في شمال أفريقيا أيضًا، كما نلاحظ، النشطاء والمفكرون السياسيون الذين كان لهم دور أساسي وريادي في استخدام الغزو لإعادة تفعيل الصلات بالإدارة العثمانية، واستخدام الخطاب السياسي المبني على الاتحاد العثماني والإسلامي لإرسال إشارات إلى الإدارة العثمانية مؤداها أن على الدولة التزامات تجاه رعاياها السابقين والحاليين في شمال أفريقيا. والزاوية الثانية هي هبة المسلمين العامة لنصرة طرابلس والدولة العثمانية وعملياتها العسكرية هناك. ما يعيننا هنا بالتحديد هو ضخامة عدد المتطوعين من تونس والجزائر، الذين عبروا الحدود للدفاع عن طرابلس من منطلق ديني أو لأهداف سياسية، أهمها عدم خسارة طرابلس والحؤول دون انتهاء الوجود الرسمي للدولة العثمانية في شمال أفريقيا. وفي هذا السياق المتعلق بمنطقة الشمال الأفريقي، يلاحظ بروز تحركات وأفكار في إطار الاتحاد المغربي، أي التفكير والعمل على نطاق المنطقة سعيًا لاستقلال بلدانها من الاستعمار، على اعتبار أن هذا الاتحاد مبني أساسًا على مبدأ الاتحاد العثماني وعلى مبدأ الاستقلال تحت رعاية الدولة العثمانية.

(3) «انعطاف المسلمين نحو الدولة العلية»، جريدة الاتحاد الإسلامي (23 تشرين الأول/أكتوبر

1911).

يرجع زمن نشوء فكرة الاتحاد المغربي إلى سنوات الحرب العالمية الأولى، حيث أُشير إلى مجموعة نشاطات مناصرين للدولة العثمانية سعوا إلى استقلال بلاد الشمال الأفريقي⁽⁴⁾. وفي الواقع، تعود جذور هذه الفكرة إلى فترة الاحتلال الإيطالي لطرابلس الغرب؛ إذ كانت الأرض آنذاك خصبة وصالحة لنشوء الفكرة، لما مثّته الحرب من فرصة لإعادة الاعتبار العثماني في شمال أفريقيا وربط مصير بلدانها بمصير الدولة العثمانية. والفكرة لم تأت من فراغ، بل برزت إثر قيام جمعيات سياسية وخيرية في مصر وسورية واسطنبول في بداية القرن العشرين بالدعوة إلى التضامن بين شعبي تونس والجزائر، معلنة ولاءها للدولة العثمانية. وكان من الجمعيات تلك عدد أسسه أفراد كانوا على صلة مباشرة بالإدارة العثمانية، كجمعية الإخاء للجزائريين والتونسين، التي أنشأها في اسطنبول عام 1910 التونسيان إسماعيل وصالح الشريف المقربان من الإدارة العثمانية، وجعلا لها فروعاً في مدن عثمانية متفرقة، بهدف مساعدة المهاجرين واللاجئين من تونس والجزائر، وناديا من خلالها بتوثيق عُرى هؤلاء بالدولة العثمانية⁽⁵⁾. وكان هنالك أيضاً جمعية الاتحاد المغربي، التي أسست في مصر للاعتناء بالمغاربة المقيمين وتوجيه الدعاية ضد الفرنسيين⁽⁶⁾.

هذه كانت مقدمات ساعدت في نشوء حركة سياسية عقب الغزو الإيطالي تدعو إلى تضامن مغربي بهدف تحقيق الاستقلال تحت الراية العثمانية، فترى مثلاً أن زعيم حركة الشباب التونسي الوطيد الصلة بالإدارة العثمانية⁽⁷⁾، باش حانية، حاول أن ينظم عقب الغزو الإيطالي مؤتمراً تحت اسم المؤتمر الإسلامي للجزائريين والتونسين، بهدف تشكيل الوحدة ضد الفرنسيين⁽⁸⁾، مستغلاً دوره

(4) David Seddon, «Dreams and Disappointments: Postcolonial Constructions of the Maghrib,» in: (4) Ali Abdullatif Ahmida (ed.), *Beyond Colonialism and Nationalism in the Maghrib: History, Culture, and Politics* (New York: Palgrave MacMillan, 2009), p. 198.

(5) المعجلي، ص 204-205.

(6) Centre des Archives Diplomatiques de Nantes (CADN), *Affaires Musulmanes L'Union Maghrébine*, 353PO 2 65.

(7) للمزيد عن هذه الشخصية، يُراجع الهادي جلاب، علي باش حانية 1876-1918 (تونس: جامعة منوبة، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، 2005).

(8) Charles-Robert Ageron, *Les Algériens Musulmans et la France: 1871-1919*, vol. 2 (Paris: PUF, (8) 1968), p. 10. 43.

كصلة وصل بين السفارة العثمانية في باريس وغرفة العمليات الحربية العثمانية في طرابلس الغرب، ومعنيًا بصورة أساسية بتسيق دخول التونسيين عبر الحدود⁽⁹⁾. وقام هو نفسه بإرسال رسائل إلى رؤساء القبائل في تونس يحثهم فيها على مساندة الجيش العثماني في طرابلس. كما أنه تلقى رسائل عديدة من متطوعين ورؤساء جمعيات مناصرة للدولة العثمانية، يشكرونه فيها على حث المسلمين على القتال، ويعلمونه بجهوزيتهم لتقديم المساعدة⁽¹⁰⁾.

طبعًا، لم يكن باش حانية يعمل بمفرده، بل ضمن مجموعة تونسيين كانوا يتولون تنظيم الأمور اللوجستية للحرب ضد الإيطاليين؛ فصالح الشريف مثلاً، وهو من علماء الدين التونسيين، كان من المقربين إلى وزير الحرب العثماني أنور باشا، الذي أوكل إليه مهمة الذهاب إلى طرابلس والتسيق بين المتطوعين الآتين من تونس والفصائل المحلية، وهذا ما فعله، بتسيق مباشر مع مصباح بريش الغيلوفي، وهو زعيم قبلي من أطراف قابس تطوّر للذود عن طرابلس، التي وصل إليها مع مجموعة مقاتلين تونسيين في أوائل عام 1912⁽¹¹⁾، ثم انتقل إلى اسطنبول في نهاية ذلك العام، ثم عاد إلى تونس خلال الحرب العالمية الأولى، بعد أن أوكلت إليه الإدارة العثمانية مهمة الدعاية لها في تونس. وبمنظرة سريعة إلى كتاب محمد المرزوقي دماء على الحدود يلاحظ كثرة عدد التونسيين الذين وصلوا إلى طرابلس للدفاع عنها، قبل أن يعودوا إلى تونس للمشاركة في انتفاضة الجنوب التونسي ضد الفرنسيين في عام 1915.

ثمة ناشط تونسي آخر كان له دور بارز في تحريك الرأي العام التونسي ضد الاحتلال الإيطالي، هو الصحافي سليمان الجادوي، الذي كان أيضًا صديق كل من الثعالب وباش حانية⁽¹²⁾. وهو إياضي، وتعود أصول عائلته إلى جبل نفوسة في طرابلس الغرب التي غادرتها عائلته قبل أن يولد إلى جزيرة جربة، ثم

Archives Nationales de Tunisie (ANT), Série E, Carton, n°71 dated 23 September 1911, 550 (9)
Dossier 30 15.

Ibid.

(10)

(11) محمد المرزوقي، دماء على الحدود (ليبيا: الدار العربية للكتاب، 1975)، ص 326-330.

(12) حصادي اللواتي، أبناء جزيرة جربة في الحركة الوطنية: 1881-1961 (تونس: الشركة

التونسية للفنون والرسم، 2004).

درس في تونس العاصمة، وناصر حركة تونس الفتاة، وخاض معترك الصحافة، وسخر قلمه للتحفيز ضد الغزو الإيطالي ولنقل أخبار ما كان يجري في طرابلس الغرب من معارك وحوادث⁽¹³⁾، بعد تلقيها من القائد الميداني في طرابلس الغرب سليمان الباروني الذي كانت الإدارة العثمانية قد أوكلت إليه مهمة الدفاع عن جبل نفوسة.

كان الباروني إباضياً أيضاً ومن مواليد جبل نفوسة في طرابلس الغرب، وخريج جامع الزيتونة ثم الأزهر، وهذا ما مكّنه من التعرف إلى أفكار محمد عبده وجمال الدين الأفغاني في ما يتعلق بالإصلاح الإسلامي، ثم أصبح مفكراً ومؤلفاً وناشطاً إصلاحياً مرموقاً من دعاة الوحدة الإسلامية. غادر مصر إلى وادي ميزاب في الجزائر، حيث بقي فيها ثلاث سنوات (1896-1899)، وتلقى دروساً من العالم الإباضي الشيخ محمد بن يوسف أطفيش (أبي إسحاق)، الذي كان من ألمع الميزابيين والإباضية في القرن العشرين، والمعروف بعداوته للاحتلال الفرنسي⁽¹⁴⁾. وأوصلته سمعته ونفوذه إلى عضوية البرلمان العثماني بعد ثورة تركيا الفتاة عام 1908، واثّر الغزو الإيطالي أرسله أنور باشا ليقود المعارك ضد الإيطاليين في جبل نفوسة، بوصفه ممثلاً للإدارة العثمانية⁽¹⁵⁾. وأثار وصوله إلى طرابلس الغرب قلق الإدارة الفرنسية في الجزائر، بسبب علاقته المتينة بإباضية وادي ميزاب الواقع في شمال الصحراء الجزائرية؛ فالاحتلال الفرنسي للوادي في عام 1853 أنهى الحماية العثمانية التي كانت تشمل الوادي منذ القرن السادس عشر وجعل منه محمية فرنسية بموجب اتفاق راندون، الذي قبل به الميزابيون مرغمين بعد أن خيّرهم الفرنسيون بين قبول الحماية الفرنسية ودفع جباية سنوية في مقابل

(13) محمد بن موسى بابا عمي وآخرون، معجم أعلام الإباضية من القرن الأول هجري إلى العصر الحاضر: قسم المغرب الإسلامي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1999)، ص 191-192.

(14) يُنظر بكير بن سعيد أعوش، قطب الأئمة العلامة محمد بن يوسف أطفيش: حياته - آثاره الفكرية - جهاده (سلطنة عمان - البب: مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، 1989).

(15) للمزيد عن الباروني، تمكن مراجعة Amal N. Ghazal, «An Ottoman Pasha and the End of the Empire: Sulayman al-Baruni and the Networks of Islamic Reform», in: James Gelvin and Nile Green (eds.), *Circuits and Networks: Muslim Interaction in the First Age of Globalization* (Berkeley: University of California Press, 2013), pp. 40-58. وكذلك أي القبطان الحاج إبراهيم، سليمان الباروني باشا في أطوار حياته (1956).

المحافظة على استقلالية أمورهم الداخلية وحرية الحركة والتجارة مع منطقة التل، وبين تعريض الوادي للحصار والخنق اقتصاديًا بتر شبكاته التجارية مع منطقة التلّاتي، وكان اقتصاد الوادي يرتكز إليها بشكل أساسي⁽¹⁶⁾. لكن في عام 1882، ألحقت الإدارة الفرنسية الوادي بالأراضي العسكرية لمستعمرة الجزائر، ما رفع عنه، من وجهة نظر إدارة الاستعمار الفرنسي، صبغة الحماية وجعل منه رديفًا لمستعمرة. عارض الميزابيون هذا الإجراء بشدة، واعتبروه غير قانوني وغير ملزم، خصوصًا أن البرلمان الفرنسي لم يصوّت عليه. ولم يعترفوا بأيّ وضعية قانونية أو سياسية للوادي مختلفة عن وضعية الحماية، وأبوا أن يكون تابعًا للإدارة العسكرية.

في إثر هذه التطورات، اتخذت علاقة الميزابيين بالسلطة الفرنسية طابعًا عدائيًا أشد من ذي قبل، رافقه اهتمام الميزابيين بالحركات السياسية المناهضة للاستعمار الأوروبي، من ضمنها حركة الجامعة الإسلامية والاتحاد العثماني. وكان لحركة محمد عبده والأفغاني بالتحديد صدى كبير بين الميزابيين الذين تأثروا بفكرة التقريب بين المذاهب والوحدة الدينية، وهي فكرة لاقت قبولًا لدى تيار ميزابي عُرف بالتيار الإصلاحية الذي اعتمد أفكار الإصلاح من منطلق الوحدة الإسلامية ضد الاستعمار. وكان على رأس هذا التيار الشيخ أطفيش، الذي تجاوب في كتاباته المتأخرة مع دعوات التقريب بين المذاهب والوحدة الإسلامية بالتقليل من شأن الفروق بين المذاهب، كما أنه اعتمد فكرة الاتحاد الإسلامي، وتواصل مع السلطان عبد الحميد الثاني مرات عدة. وجاء في إحدى رسائله أنه هو من زكّي الباروني لدى السلطان قبل أن يُعتقل [الباروني] بتهمة التآمر نتيجة خلاف مع بعض أطراف نظام عبد الحميد⁽¹⁷⁾. وكان من شأن وصول الباروني إلى مجلس النواب عقب ثورة 1908 أن أتاح للميزابيين فرصة إنشاء علاقات مباشرة مع اسطنبول.

Donald C. Holsinger, «Migration Commerce and Community: The Mzābis in Eighteenth- and (16) Nineteenth-Century Algeria», *Journal of African History Studies*, no. 21 (1980), pp. 61-74. Donald C. Holsinger, «Muslim Responses to French Imperialism: An Algerian Saharan Case Study», *International Journal of African Historical Studies*, no. 19 (1986), p. 1-15.

(17) رسالة مخطوطة في مجموعة «رسائل وأجوبة القطب»، جمعية الشيخ أبي إسحاق أطفيش لخدمة التراث، غرداية، الجزائر.

اشتدت المعارضة الميزابية للسلطة الفرنسية إثر قانون التجنيد الإجباري الذي فرضته على منطقة التل في شباط/فبراير 1912، من غير أن يشمل منطقة وادي ميزاب تحديداً، لكنه شمل الميزابين المقيمين تحت حكم الإدارة المدنية في التل، وكانوا حينها يشكلون حوالي ربع عدد سكان الوادي، ويدبرون مصادر رزقهم ورزق عائلاتهم في الوادي، ما جعلهم يعتبرون تطبيق قانون التجنيد عليهم بمنزلة قضاء على تلك المصادر ومثلاً بمبادئهم الدينية التي لا تسمح لهم بالانخراط في الجيش الفرنسي⁽¹⁸⁾.

كان هناك إذاً تقاطع بين حوادث إقليمية، أهمها الغزو الإيطالي، وتحركات ميزابية مناهضة للفرنسيين وسياساتهم ومطالبة بإلغاء أي قرار أو إجراء يغير من وضع الوادي بوصفها محمية غير تابعة للجزائر الفرنسية. وتجدد الإشارة إلى أن هدف الميزابين الدائم كان الاستقلال عن السلطة الفرنسية، وكان دفاعهم عن وضعية الوادي كمحمية ضرورة لا بد منها بالنسبة إليهم، في غياب إمكانية الاستقلال، الذي بدا لهم بعيد المنال. لكن عودة الجيش العثماني إلى طرابلس وما تلا ذلك من حشد شعبي وعسكري، ثم دخول الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وفراهم فرصة المطالبة بالاستقلال.

أقلقت المعارضة الشديدة التي أبدتها الميزابيون الفرنسيين، الذين كانوا يدونون تقارير مفصلة وبشكل مستمر عن تحركات الميزابين في الوادي وفي منطقة التل، وكذلك في تونس، ويسجلون ملاحظاتهم بشأن اهتمام الميزابين بالوضع في طرابلس ومتابعاتهم أخبار الحرب الإيطالية باهتمام كبير يفوق اهتمام أي مجموعة أخرى في المناطق الجنوبية للجزائر، وأنهم «يأملون بكل إخلاص في انتصار الجيش التركي»⁽¹⁹⁾. ويصف المؤرخ الميزابي محمد ناصر تأثير الغزو الإيطالي في وادي ميزاب وتنشيط الحراك السياسي هناك، بإلقائه الضوء على ردة فعل إبراهيم أبو اليقظان، الذي أصبح في ما بعد من أبرز الشخصيات الميزابية المعروفة بنشاطها المعادي للفرنسيين وبدورها الريادي في حركات الإصلاح

(18) حجج الميزابين ضد ضم الوادي للأراضي العسكرية ملخصة في مخطوط بعنوان «ضرورة احترام فرنسا معاهدة 1853 مع ميزاب»، جمعية الشيخ أطفيش لخدمة التراث، غرداية، وادي ميزاب، الجزائر.
Archives Nationales d'Outre Mer (ANOM), Département des Oases. Rapport Annuel, Année (19) 1911, 87.

والتححرر، فيقول إن أبا اليقظان كان «يستنفر الغيرة الإسلامية ويحركها بين جنبيه ما يقرأه عن وحشية الغزاة الإيطاليين في 'طرابلس'، وما تركته جيوشهم على أرضها من ضروب الفتك والإبادة...»، وكان مصدره «... الصحف التونسية والمشرقية، يلاحق على صفحاتها بحرص شديد مجريات الأحداث الموهولة التي كانت الأوطان الإسلامية تمر بها»⁽²⁰⁾. وزاد وجود الباروني كقائد ميداني ذي أهمية كبيرة من اهتمامهم بالمسألة، وأتاح لهم فرصة دعمه ماليًا لشراء السلاح وتوزيعه في الجبل عبر إياضية جزيرة جربة⁽²¹⁾.

في عام 1913، وفي إثر انسحاب الجيش العثماني من طرابلس، انتقل الباروني إلى تونس، حيث جعل الفرنسيون تحركاته اليومية تحت المراقبة. لكن فرصة وجوده في تونس أتاح له التواصل يوميًا مع الميزابيين المقيمين هناك، كتنجار ورجال أعمال، على الرغم من انشغاله الدائم واجتماعاته المستمرة مع مؤولين فرنسيين وإيطاليين، أو مع قيادة تونس الفتاة. وكان الميزابيون من أكثر الناس المقربين لديه في تونس، وهم من سهلوا له شروط الإقامة، فأمنوا له مكانًا ووسائل التحركات اليومية، وكان لهم تأثير معنوي فيه إلى حد أن الفرنسيين قالوا إنهم هم من عرضوا عليه فكرة التفاوض مع الإيطاليين لانقاذ طرابلس⁽²²⁾.

إضافة إلى تلك العلاقة الوطيدة بالباروني، كان للميزابيين علاقة قوية برواد الحركة اللياسية والصحافية في تونس، من أمثال باش حانبة، الذي كان يزور الباروني بشكل شبه يومي، وكذلك العلاقة بالثعالبي، الذي نُفي من تونس في عام 1923، والصحافي محمد الجعايبي، وتوطدت هذه العلاقة بشكل أكبر عندما بدأ الميزابيون يرسلون بعثاتهم الطلابية إلى تونس في عام 1914⁽²³⁾.

(20) محمد بن صالح ناصر، أبو اليقظان وجهاد الكلمة (الجزائر: الشبكة الوطنية للنشر والتوزيع،

1980)، ص 13.

ANT, Série E, Carton 550 Dossier 30 15, 1915, Tunis, «Rapport du Marechal des Logis (21)

Mabille, Commandant le 2ème brigade à cheval de Tunis.» 14 June.

CADN, Tunisie, 1er Versement, 3234-5, 'Note' #1058, 13 April 1913; and 'Note' #1059, 14 (22) April 1913.

Amal Ghazal, «Tensions of Nationalism: The :الرجوع إلى (23)

Mzabi Student Missions in Tunis and the Politics of anti-Colonialism.» *International Journal of Middle East Studies* 47 (2015): 47-63.

لهذه العلاقة بقيادة حزب تونس الفتاة أسبابها، منها أن هؤلاء الميزابيين من التيار الإصلاحية، الذين أزرروا فكرة الإصلاح الإسلامي والتقارب بين المذاهب والوحدة ضد الاستعمار، كانوا تابعين للتيارات الفكرية نفسها التي تميز بها رواد حركة تونس الفتاة⁽²⁴⁾. ومن الأسباب أيضًا أنه كان للفريقين هدف سياسي موحد هو الدفاع عن حقوقهم كمواطنين في محميات فرنسية، وبالتالي رأى الميزابيون أن ثمة قواسم مشتركة سياسيًا بينهم وبين تونس كمحمية تفوق قواسمهم المشتركة مع الجزائر كمستعمرة. واندمجت الأهداف بعضها في بعض إلى درجة أنه عندما تحولت حركة تونس الفتاة إلى حزب الدستور في عام 1920، كان الميزابيون الممولين الأساسيين له بالمال، ما دفع الفرنسيين إلى القول بأنه لولا الماندة المعنوية والمالية من الميزابيين لما استطاعت الحركة الوطنية التونسية أن تستمر⁽²⁵⁾.

بعد عودة الباروني من تونس إلى اسطنبول في آب/ أغسطس 1913، وتقديرًا لجهده خلال حرب طرابلس، عيّن عضوًا في مجلس الأعيان العثماني. وبقي الميزابيون والتونسيون على تواصل معه في أثناء إقامته في اسطنبول التي كان قد سبقه إليها صالح الشريف وباش حانية والثعالبي⁽²⁶⁾، وكان أولهم قد وصل إليها مع انسحاب الجيش العثماني من طرابلس في عام 1912، بينما لجأ باش حانية والثعالبي إليها في العام نفسه، بعد أن نفتهما من تونس السلطة الفرنسية على خلفية

= عن وجود الميزابيين في تونس، يُرجع إلى: عبد الكريم المجري، هجرة الجزائريين والطرابلسية والمغاربة الجوارية إلى تونس، 1831-1937: دراسة تاريخية لإشكالية الاستعمار والهجرة وتشكل الجاليات المغاربية بتونس وخصائصاتها الاجتماعية والقانونية (تونس: الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، 2010)، 546-549؛ محمد صالح الجابري، التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1990)، أ-ل، كذلك أيضًا: Haggui Jamel, Les Algériens en Tunisie de 1871 à 1962: du communitarisme au nationalisme (Thèse du Doctorat, Université de Tunis et Université de Toulouse le Mirail, 2010), 14-25.

(24) للمزيد عن تونس الفتاة يمكن الرجوع إلى: Charles-Andre Julien, «Colons Français et Jeunes-Tunisiers», *Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer* 54 (1967): 87-150; Ali Mahjoubi, *Les Origines du mouvement national en Tunisie, 1904-1934* (Tunis: Université de Tunis, 1982).

CADN, 282M6 241, Bobine no. 1236, 536-37, 29 Janvier 1923. (25)

(26) عن علاقة الميزابيين بالثعالبي، يمكن الرجوع إلى: صالح الخرفي، عبد العزيز الثعالبي: من آثاره وأخباره في المشرق والمغرب (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1995).

دورهما الريادي في قيادة الجراك التونسي ضد الفرنسيين في ما يعرف بحوادث الزلاّج والترامواي. ثم لحق بهما عدد من التونسيين الذين شاركوا في الدفاع عن طرابلس، مثل حسن الغلاتي وبشير الفورتي. وعلّق الفرنسيون على كثافة وجود التونسيين في اسطنبول بالقول إن جمعية الاتحاد والترقي بصدد «تجميع تونسيين في تركيا للقيام بحملة اتحاد إسلامي»⁽²⁷⁾.

لم يكن الفرنسيون يغالون في تقويمهم الوضع من ناحية التحركات السياسية للتونسيين؛ إذ وصلت إلى اسطنبول مجموعة من حركة تونس الفتاة عقب الانتصار العثماني في أدرنة خلال حرب البلقان الثانية (29 حزيران/يونيو - 10 آب/أغسطس 1913)، ويتّسق مع باش حانة والباروني، الذي استُدعي إلى اسطنبول في آب/أغسطس من العام نفسه؛ فالانتصار المشار إليه أحيا الأمل والتفاؤل بمستقبل الدولة العثمانية وبقدرتها على كسب المعارك الحربية ضد القوى الأوروبية. وهكذا، كانت الأجواء إيجابية عشية الحرب العالمية الأولى، أشاعها اعتقاد بأن التخطيط والمثابرة سيُمكّنان من إنقاذ الدولة العثمانية⁽²⁸⁾، ما شكّل حافزاً برز في تحركات مجموعة المغاربة في اسطنبول، الذين وجدوا أنفهم مجدّداً في حالة تعبئة ضد أعداء الدولة العثمانية المتمثّلين في دول التحالف. وكما في السابق، كانت هذه التعبئة تتّسق مع الإدارة العثمانية التي أرسلت باش حانة والشريف، اللذين منعهما السلطات الفرنسية من العودة إلى تونس، إلى ألمانيا لإدارة عملية الدعاية العثمانية ضد فرنسا. أمّا الباروني، فعاد إلى تونس ثانية في عام 1914، ثم انتقل في العام التالي إلى ولاية طرابلس الغرب حاكماً لها وقائداً للقوات العثمانية فيها، وخلال تلك الفترة اعترض الفرنسيون رسائله المستمرة إلى الميزابين والتي كان يفيدهم فيها بتقارير عن الحرب.

لئن كان القرار العثماني بالانسحاب من طرابلس في عام 1912 بمنزلة انتكاسة سياسية للمغاربة، فإن قرار الإدارة العثمانية دخول الحرب العالمية الأولى

ANTE. Série E. Carton 550 Dossier 30-15. 191. «L'Ambassadeur de France à Constantinople à (27) Monsieur le Ministre des Affaires Étrangères.» #135. 12 Septembre 1913.

Mustafa Aksakal. *The Ottoman Road to War in 1914: The Ottoman Empire and the First World War* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008). p. 23.

أحيا التفاؤل بمستقبلها، وأعطى زخمًا جديدًا للحراك السياسي في شمال أفريقيا. وكما أن حرب البلقان تُعتبر مقدمة للحرب العالمية الأولى من حيث الجهوزية والتعبئة والحشد الشعبي، حدثت حالة مماثلة خلال حرب طرابلس من حيث تنشيط الساحة السياسية في شمال أفريقيا، وإنشاء شبكات مقاومة عبر الحدود التونسية - الطرابلسية تواصلت في ما بينها ونسقت شؤونًا لوجستية ودعائية وحربية، على اعتبار أن الحرب العالمية الأولى هي، من وجهة نظر تلك الشبكات، فصل آخر لحرب بدأت في عام 1911؛ فردية الحرب العالمية الأولى في الشمال الأفريقي تبقى ناقصة ما لم تُربط بحوادث حرب طرابلس ونتائجها. كما أن حرب طرابلس أدت إلى بروز حركة الاتحاد المغربي التي سعت إلى تحقيق استقلال تونس والجزائر تحت غطاء عثماني، وهي - بعبارة أخرى - أتاحت إمكانية نشوء برامج سياسية استمر نشاطها الشمال الأفريقي في العمل بها خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها.

ثانيًا: وادي ميزاب بين الاتحاد العثماني والاستقلال الذاتي

كان الميزابيون ضمن من أتاحت لهم حرب طرابلس وعودة الجيش العثماني إليها، نافذة سياسية لتغيير الواقع الذي فرضه الفرنسيون عليهم عام 1882؛ إذ إن دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية إلى جانب دول المحور أعاد إليهم أمل تحقيق استقلالهم الذاتي، علمًا بأن قضية الميزابيين السياسية ومطالبهم خلال الحرب تعكس صورة مغايرة للسردية القومية المألوفة، التي تلخص مخاض الحرب على الصعيد السياسي وزوال الدولة العثمانية في روايتين، تحدث إحداهما عن الولاء للدولة العثمانية في إطار الهوية العثمانية، وتحدث الأخرى عن تكوين حركات قومية انفصالية. وقدمت التطورات والحوادث في شمال أفريقيا نموذجًا ثالثًا، وهو الولاء للدولة العثمانية من أجل الحصول على استقلال من الدول الأوروبية؛ فبدلًا من النظر إلى الحرب العالمية الأولى بوصفها حافزًا لقيام الحركات القومية، قدم الميزابيون نموذجًا مختلفًا شجعت الحرب فيه حركات استقلال خارج الإطار القومي. وكما سرى، ازداد نشاط الميزابيين في أثناء الحرب العالمية، وبقي مرتبطًا بفكرة الاتحاد العثماني من دون ربط استقلال الوادي بقضية الجزائر.

عاد إطار الاتحاد المغربي الذي برز في حرب طرابلس إلى الواجهة مع دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية، وبقي مرتبطاً بالاتحاد العثماني. ونضرب مثلاً لذلك ما نشره صالح الشريف وإسماعيل الصفايحي، وهما - كما ذكر سابقاً - تابعان لمجموعة من النشطاء الموالين لاسطنبول، وذوا نفوذ سياسي في الشمال الأفريقي، مطالبين باستقلال تونس والجزائر وعودتهما إلى سابق وضعهما قبل الاحتلال الفرنسي كولايتين عثمانيتين تحت حكم السلطان العثماني؛ فعند عودة البلدين إلى الحاضنة العثمانية، وعندها فحسب، كما شرح المؤلفان، يستعيدان حياتهما الثقافية والسياسية والاقتصادية التي دمرها الاستعمار الفرنسي⁽²⁹⁾.

أما بالنسبة إلى الميزابين، فإن صلاتهم بمجموعة النشطاء العاملين ضمن إطار الاتحاد العثماني بقيت قائمة عبر علاقتها المباشرة بالباروني وقيادة تونس الفتاة. وحين زار الباروني وادي ميزاب في عام 1914 ليقوم بواجب العزاء بوفاة أستاذه الشيخ أطفيش، اعتبر الفرنسيون أن لزيارته أهدافاً أخرى، منها إعلان تضامنه مع الميزابين وقضيتهم، وإرسال إشارة إلى الفرنسيين مفادها أن الميزابين تحت حماية الباروني ممثلاً للدولة العثمانية⁽³⁰⁾. وفي الواقع، توحى نتائج الزيارة بما يتعدى واجب تقديم التعزية؛ فقد جمع الميزابيون بعدها سبعين ألف فرنك لمساندة الباروني، كما أن اصطحابه من الجزائر المدينة إلى الوادي الناشط الميزابي المعروف عمر العنق، الذي كان الفرنسيون قد وضعوه تحت المراقبة لعلمهم بتواصله المستمر مع الباروني، جعل الفرنسيين يعتقدون أن لزيارة العنق مدينة تبة علاقة بالثائفة المتداولة حينها، وهي أن الباروني كان قد «نزل قرب الجنوب التونسي ومعه جيوش تركية»⁽³¹⁾.

تعليقاً على ما لاحظته الفرنسيون من تحركات في وادي ميزاب، قالوا إن الحرب العالمية الأولى سمحت للميزابين بنقل معارضتهم للفرنسيين من

Scheich Saleh Scherif and Scheikh Ismail Sefaili, *Tunisien und Algerien: Ein Protest gegen* (29) *Französische Gewaltherrschaft* [الجزائر وتونس: احتجاج ضد الاستبداد الفرنسي] (Berlin, 1916).

ANOM, 22H17 «Mohammed Ben Baïliche Ben Djedia, moniteur à Derrian (Ghardaïa) à (30) Monsieur l'Inspecteur Primaire de l'Enseignement des Indigènes.» #273, 4 Décembre 1915.

CADN, Tunisie, 1er Versement, 3234-5, 'Note' #1058, 13 April 1913; and 'Note' #1059, 14 (31) Avril 1913.

أسلوب غير مباشر إلى أسلوب مباشر، وإن هذه التحركات كان يرافقها اهتمام بأخبار الحرب، التي كان لها - بحسب التقرير الفرنسي - تأثير في الميزابين أكثر من غيرهم في الجزائر، بسبب «علاقات الإباضية بالقسطنطينية، وبسبب حصولهم على الأخبار الخارجية»⁽³²⁾. وحذرت التقارير الفرنسية من أن للميزابين وكلاء في اسطنبول هم على تواصل مع إباضيين في زنجبار كانوا بدورهم يتواصلون مع إباضية طرابلس وتونس والجزائر⁽³³⁾. بناء عليه، أوصت التقارير الفرنسية بمراقبة جميع اتصالات الميزابين حيثما كانوا، ولا سيما اتصالاتهم بجبل نفوسة⁽³⁴⁾.

أثارت الأخبار التي كانت تصل إلى الوادي باستمرار ويتداولها أهله في أثناء الحرب، قلق الفرنسيين، وهم الذين كانوا يضعون قيودًا كثيرة للحد من وصول الجرائد والمنشورات الخارجية إلى مناطق الجزائر، وكان الميزابيون يتلقفون الأخبار لنشر شائعات ضد فرنسا في ميزاب وتونس ضمن حملات دعائية مضادة للفرنسيين لزعزعة سلطتهم المعنوية والانتصار لأعدائهم العثمانيين. وبغض النظر عن مصدر تلك الشائعات، التي ربما كان بعضها صحيحًا في بعض الأحيان وزائفًا أو مبالغًا فيه في أحيان أخرى، خصوصًا في ما يتعلق بالعمليات العسكرية العثمانية، فإنه كان لها وقعها السيئ لدى الفرنسيين، حتى أنهم كانوا يتخذون إجراءات صارمة ضد من كان ينشرها أو يتداولها على نحو واسع النطاق مع انتهاء موسم الحج وعودة الحجاج، ويؤكدون شكوكهم في أنها مرتبطة بالأخبار التي كانت تأتي من خارج الوادي. ومن الأمثلة لذلك زعم ميزابي عائد من الحج في عام 1915 أن الجيش الإيطالي انسحب من غدامس في تونس والغطاف في طرابلس الغرب، ويوشك على الانحباب من طرابلس لتحل مكانه قوات سنوسية موالية للعثمانيين. ومن ذلك أيضًا أن الجيش العثماني، الذي يصفه الميزابي بأنه حن القيادة والتنظيم وواثق من نصره، يخطط لدخول مصر، علاوة على إشاعات

CADN, IMA 100 'Situation Economique et Politique des Territoires du Sud pendant le mois (32) d'Octobre 1914.'

(33) لم تكن هذه تكهّنات بل كانت تفويماً صحيحاً لهذه العلاقات بين إباضية شمال أفريقيا وزنجبار وعمان. للمزيد بشأن هذه العلاقات في إطار مناهضة الاستعمار، يُنظر المصدر الآتي،

Amal N. Ghuzal, *Islamic Reform and Arab Nationalism: Expanding the Crescent from the Mediterranean to the Indian Ocean, 1880s-1930s* (London: Routledge, 2010).

ANOM, 221117 COMM, 'Analyse Très Sommaire, Mzab' #568, 5 Novembre 1914. (34)

أخرى تداولها الميزابيون تحدثت عن حصار ألماني للندن، وملصقات دعائية في الجزائر نُشرت لمصلحة ألمانيا، وملصقات أخرى زعمت أن أجنب ويهودا طردتهم الإدارة العثمانية من سوريا، أو أن نشطاء من طرابلس الغرب مجتمعون في سوريا تحت قيادة الباروني، وشائعة تهديد الخديوي في مصر بالقتل بسبب تحالفه مع بريطانيا. وكان الفرنسيون يرون أن بعض الشائعات مخلوق، وأن وراءها الميزابين حصراً، ولا سيما أولئك العائدين من الحج عبر سوريا⁽³⁵⁾.

جدد الهجوم على غاليلي في نيسان/أبريل 1915 اهتمام الميزابين بحوادث الحرب؛ فالفرنسيون أملوا بانهزام العثمانيين «لوضع نهاية لتعليقات [الميزابين] الخبيثة»⁽³⁶⁾. وعلى الرغم من الإجراءات المتخذة لوقف الشائعات، من أحكام ضد ناشريها بالسجن أو بدفع غرامة مالية، لم تتوقف الشائعات، بل لجأ الميزابيون إلى الاجتماعات الربية لمناقشة أخبار الحرب مع ازدياد انتشار أخبار الانتصار العثماني في غاليلي في الوادي، ومن ضمنها أخبار احتفالات النصر والصلوات في المساجد⁽³⁷⁾.

أمّا هدف الميزابين من نُصرة الدولة العثمانية والأمل بانتصارها خلال الحرب، فعبر عنه نقاش دار بين ميزابي وعربي سجله الفرنسيون، ويعكس مضمونه أمل الميزابين بنيل استقلالهم؛ إذ قال الميزابي إن مصير ميزاب متعلق بمصير الدولة العثمانية، وإن عدااء الميزابين للفرنسيين يعود إلى عدم استقلال وادي ميزاب. وعلّق الفرنسيون على هذا الكلام بالقول إن الميزابين بدأوا يظهرين كضحايا للحكومة الفرنسية وكمدافعين عن العثمانيين مع بداية الحرب، وإن هذا الموقف ربما نتج من تعليمات أُنْتهِم من إباحيين في الخارج، كالباروني⁽³⁸⁾، ما يشكل دليلاً واضحاً على القلق الفرنسي من علاقات الميزابين بالخارج، خصوصاً اسطنبول، كما يبرز في التحقيق الذي أجرته الإدارة الفرنسية بشأن رحلة الحج التي قام بها القاضي الميزابي بدر الحاج أحمد بن الحاج حمو، مع رفيقين

ANOM, 221117 COMM, 'Analyse Très Sommaire, Mzab' #115, 11 Mars 1915.

(35)

#147, 25 Mars 1915.

(36)

#147, 25 Avril, 1915.

(37)

#215, 29 Avril 1915.

(38)

له، بين عامي 1913 و1914⁽³⁹⁾؛ إذ حصل هؤلاء على إذن بالذهاب إلى الحج، ولكنهم قرروا المغادرة باكرًا في رحلة سياحية إلى اسطنبول، حيث دَوّن بن الحاج حمو في كتيب انطباعاته عنها وعن جيوشها. وقاموا في أثناء جولتهم بزيارة وزارة الحرب من غير تخطيط مسبق، بحسب زعم بن الحاج حمو، وهو أمر يصعب تصديقه، وكان الهدف «معاينة الجيوش ورجال العسكر»⁽⁴⁰⁾. وقابلهم في خلال الزيارة أنور باشا الذي سألهم عن علاقتهم بفرنسا، وأوصاهم «بالتعليم على نمطها والاقتداء بها بما فيه صلاح الدنيا»⁽⁴¹⁾. وما كان من الإدارة الفرنسية إلا أن أجرت تحقيقًا مع بن الحاج حمو ومرافقيه، وفرضت عليهم دفع غرامة، وسجنت أحد المرافقين، ودققت في فحوى الكتيب المشار إليه، فخلصت إلى أن الثلاثة يكتون المودة للدولة العثمانية ولأنور باشا، فصادرت جميع نسخ الرحلة الموزعة في الجزائر، خوفًا من أن «ترك انطباعات خطيرة في نفوس السكان»⁽⁴²⁾.

سجل الفرنسيون محادثة أخرى في كانون الأول/ ديسمبر 1916 مفادها أن ميزابياً يدعى تعقويت عيسى بن إبراهيم صرّح بأن الفرنسيين سيخربون الحرب، وأن العرب - أي غير الميزابيين - حمقى لأنهم يخدمون فرنسا مع أنهم لن يحصلوا منها على شيء، بل ستخلى عنهم بعد أن تستغلهم. «أما بالنسبة إلينا نحن الميزابيين، فإننا أقل حماقة منكم؛ نحن نعرف أن الفرنسيين كالعاهرات اللواتي لا يطلبن إلا المال. نعطيهم المال، ولكن نحفظ أولادنا ولا نرسلهم للخدمة العسكرية، بينما أولادكم قتلى»⁽⁴³⁾، فكان مصير بن إبراهيم أن اعتقلته السلطات الفرنسية.

عندما بدأ الميزابيون ترميم أبواب غرداية، شاع أنهم ينفذون أوامر من الباروني الذي يقود قوات تستعد لمهاجمة الجزائر وتونس، ناصحًا للميزابيين بتحسين بلداتهم لهذا السبب. ومع أن الفرنسيين اعتبروا الشائعة غير صحيحة،

(39) القاضي بئر الحاج أحمد بن الحاج حمو، التحفة البهية في الرحلة الشرقية (القاهرة: المطبعة الجمالية، 1914).

(40) المرجع نفسه، ص 106.

(41) المرجع نفسه، ص 107.

(42) CADN. 35390.2. «Au sujet d'un ouvrage imprimé au Caire.» No. 5492. 22 Octobre 1915.

(43) ANOM. 221117 COMM. «Rapport Spécial.» 16 Janvier 1916.

فإنهم أمروا الميزابيين بوقف أعمال الترميم التي كانوا يقومون بها. وكان قد سبق الشائعة تلك واحدة أخرى مفادها أن الباروني بعث برسالة إلى الميزابيين يشير فيها إلى أن 8 آلاف رجل تحت إمرته يهجمون بالهجوم على الجزائر.

من ناحية أخرى، ما إن وصل نبأ مراسلات حين - مكماهون إلى الميزابيين، حتى أبدوا تضامنهم مع الإدارة العثمانية، وشككوا في قدرة الشريف حسين على تحدي اسطنبول، وزعموا أيضًا مقتل أو سجن الحجاج الجزائريين والتونين الذين أوفدهم الشريف إلى اسطنبول لإقناع الإدارة العثمانية بعدم مقاتلة الفرنسيين، كما أنهم حذروا الفرنسيين من تجنيد تونين لمائدة الشريف حسين ضد العثمانيين⁽⁴⁴⁾.

ثمة خلفيتان لاهتمام الميزابيين بمصير الدولة العثمانية ونشاطهم الداعم للإدارة العثمانية: واحدة فكرية وأخرى سياسية. تنطلق الأولى من تكوّن جيل من الميزابيين نشأ على مبدأ ضرورة الوحدة الإسلامية، التي تركز أيضًا على الالتفاف حول الدولة العثمانية لتكون قوة ردع ضد الاستعمار الأوروبي. وتمثل الثانية في أن هؤلاء رأوا في أوضاع الحربين، خصوصًا الحرب العالمية، فرصة لاستعادة استقلالهم الذاتي، أي العودة إلى وضع ما قبل عام 1853، عندما كان الوادي تحت الحماية العثمانية. هذا الهدف كان ينجم مع تحركات مماثلة من تونسيين رأوا بدورهم في الدولة العثمانية منقذًا من الاستعمار. ولم ير الميزابيون وزملائهم التونسيون في البعد العثماني تناقضًا مع رغبتهم في الاستقلال، بل إن فكرة الاستقلال لديهم كانت مرتبطة بالإطار العثماني ارتباطًا عضويًا.

ظلت هذه العلاقة بين الميزابيين والعثمانيين مصدر قلق للفرنسيين بعد انتهاء الحرب، ولا سيما بعد أن لاحظوا فرحة الميزابيين في ربيع 1921 بـ «الانتصار التركي ضد اليونانيين»⁽⁴⁵⁾، وفهموا أنها تعبير عن أمل الميزابيين بأن يؤدي «الانتصار التركي إلى استقلال وادي ميزاب»، وهذا ما تأكدوا منه بعد اعتراضهم رسالة موقعة من 16 فردًا من وجهاء الوادي ومرسلة إلى صالح بن يحيى، التاجر الميزابي الكبير في تونس والممول الأساسي لحزب الدستور التونسي. وكانت

ANOM, 22H17 COMM, «A.S. de bruits courant au Mzab.» #5054, 21 Octobre 1916; «Bruits (44) courant au Mzab.» #5669, 29 Novembre 1916.

ANOM #9 H 82 «Rapport Mensuel.» # 2384, April 1921.

(45)

الرسالة موجهة إلى سليمان الباروني يطالبه أولئك الوجهاء فيها بتسليمها إلى عصمت إينونو، المفاوض الرئيس في الوفد التركي إلى مؤتمر لوزان⁽⁴⁶⁾. وكان الباروني قد توجه إلى ذلك المؤتمر لحضوره، فطالبه الميزابيون بأن يفاوض بالنيابة عنهم لنيل استقلال وادي ميزاب⁽⁴⁷⁾.

ازدادت مطالب الميزابين باستقلال الوادي في العشرينيات، وما عادت الدولة العثمانية إطاراً سياسياً بعد عام 1923، فبقيت المطالب جنبها في إطار اتحاد مغربي، وهو ما تجلّى في مائدة الميزابين حزب الدستور التونسي بشأن مبدأ ضرورة حصول تونس وميزاب، كمحميتين، على حقوقهما كاملة ما دامت فرنسا ممتعة عن منحهما الاستقلال.

في خلال العشرينيات، بدأت فكرة الجزائر كوطن قومي تتكوّن بشكل أوضح، لكن كان للميزابين موقف يتسم بالتعقيد والحذر، وحتى بالرفض التام لدى تيار كبير منهم؛ فمن ناحية، دافع الميزابيون عن مشروع الجزائر كوطن قومي ذي هوية إسلامية وعربية، ومع الوقت التحقوا بالأحزاب الداعية إلى الاستقلال، ولكن كان ضمن المجموعة تلك الداعمة لاستقلال الجزائر من رفضوا إلحاق ميزاب بهذا المشروع، منهم الميزابي المنفي إلى مصر أبو إسحاق أطفيش، الذي نُفي إلى مصر بسبب علاقته القوية بالحزب الدستوري ودوره الريادي فيه مشرفاً على بعثة الطلاب الميزابين. وكان قد اختار القاهرة ملجأً له، فوجد عناية كبيرة به من الصحفي والكاتب محب الدين الخطيب الذي قدّم له رخصة استطاع من خلالها (أبو إسحاق) أن ينشر مجلة المنهاج، التي كانت تعبّر عن الميزابين في المهجر وتعرّف قراءها إلى قضية وادي ميزاب. وفيها علّق على فكرة ضم وادي ميزاب إلى الجزائر، فقال: «... فقد رأينا أن خضوع الجزائر في 1830 لا تعلق له بميزاب، لأن هاته الأرض ليست بأرض جزائرية... فإن ميزاب تحت السلطة التركية كانت بلاد حماية تدفع خراجاً، وهذه الحالة لم تتغير بعد المعاهدة الواقعة في 29 [نيسان] أبريل 1853»⁽⁴⁸⁾.

(46) ANOM 9 II 82, «Surveillance politique des Mozabites», #242, 27 December 1922.

(47) ANOM 25 II 33(1), «A.S. des Relations Entretienues par Certains Indigènes d'Algérie avec les Extrémistes du Parti Nationaliste 'Jeune Tunisien.'» # 5793 27 March 1922.

(48) «الخدمة العسكرية لميزاب المحروس» المنهاج (تشرين الثاني / نوفمبر 1925)، ص 200.

هذا لم يمنع أبا إسحاق وغيره من الإصلاحيين في ميزاب من دعم الحركات الوطنية الجزائرية ودعم برامجها الساعية للاستقلال؛ فهم رأوا أن في استقلال الجزائر استقلالاً لميزاب، ولكن علاقة ميزاب بهذه الجزائر المتخيلة كوطن قومي لم تكن بالضرورة علاقة انتماء قومي يعني ضم ميزاب ضمن حدود هذا الوطن فعلياً وإدارياً. وواجه الميزابيون هذه المسألة بشكل مصيري في عام 1948 إبان انتخابات المجلس الجزائري، حين دعم تيار منهم تمثيل الوادي في المجلس، ما كان يعني الاعتراف بضمّ ميزاب إلى الجزائر الفرنسية، فعارض هذا التمثيل تياراً آخر أراد أن يبقى ميزاب مستقلاً عن الجزائر من الناحية الإدارية. وحدث شرح كبير في المجتمع الميزابي في إثر الانتخابات تلك بين مؤيد ومعارض لها وما يترتب على ذلك من تبعات سياسية واجتماعية⁽⁴⁶⁾. واللافت هنا هو موقف الشاعر الميزابي مفدي زكريا، الذي كان من قادة حزب الشمال الأفريقي، الداعي الأول لاستقلال الجزائر، وهو صاحب قصيدة «قَسَمًا» التي أصبحت في ما بعد النشيد الوطني الجزائري، ونزيل السجن مرات عدة بسبب مواقفه السياسية ضد الاستعمار الفرنسي، وقائد التيار المناهض لتمثيل ميزاب في المجلس الجزائري. وهذا يدل على جدلية المشروع القومي، والأهم من ذلك أنه يدل على وجود مشروعات سياسية تقدم نموذجاً مغايراً لنموذج الدولة القومية التي يُنظر إليها باعتبارها النموذج الوحيد أو الحتمي لما آلت إليه الأمور أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها.

خلاصة

لا شك في أن منطقة الشمال الأفريقي لم تأخذ حيزاً كبيراً من اهتمام المؤرخين في حقبة الحرب العالمية الأولى على غرار الحيز الذي أخذته، على سبيل المثال، بلاد المشرق العربي والحجاز والأناضول التي أثرت التطورات فيها تأثيراً مباشراً في مجريات الحرب، كما أثرت في مسار السرديات التاريخية للحرب وتبعاتها في

Augustin Jonier, «Islah Ibadite et intégration nationale: Vers une communauté Mozabite?», (49)
Revue des Mondes Musulmans et de la Méditerranée, no. 132 (2012), pp. 175-95.

من المعارضين على هذا التمثيل شخصيات مرموقة، مثل سليمان البارونى وأبي إسحاق أطفيش ومحمد الثميني، وكذلك أحمد توفيق المدني. أوراق خاصة، جمعية الشيخ أبي إسحاق أطفيش لخدمة التراث، غرداية، وادي ميزاب.

العالم العربي. لكن تحليل حوادث الحرب العالمية الأولى في الشمال الأفريقي يلقي الضوء على تفاعلات وتطورات مختلفة عما كان عليه الوضع في المشرق، ويجبرنا على إعادة صوغ بعض هذه السرديات.

بدايةً، إن مجريات حوادث الحرب العالمية الأولى كانت، من وجهة أهل الشمال الأفريقي أو من وجهة الإدارة العثمانية، مرتبطة بتلك المتعلقة بالاحتلال الإيطالي لطرابلس الغرب، خصوصًا من جهة إلقاء الضوء على شبكات المقاتلين والنشطاء التي نشأت خلال حرب طرابلس. ثم إن الوضع في الشمال الأفريقي يحثنا على ضرورة توخي الحذر وعدم التعميم في ما يعرف بـ «العلاقات العربية - التركية» إبان الحرب؛ إذ لم تخضع هذه العلاقات هنالك للتوترات والعداوات الناتجة من التجنيد الإجباري أو المجاعة أو ثورة الشريف حسين. صحيح أن الميزابيين هم من الأمازيغ لا من العرب، إلا أن ما قاموا به من نشاط وتحركات سياسية لم تكن محكومة بهذا العامل الإثني بل بسعيهم لنيل استقلال يحفظ هويتهم الإباضية وحكمهم الذاتي، كما كانت عليه الحال في الحقبة العثمانية. من جهة أخرى، كانت التحركات لأهداف سياسية تجري بتسيق وتعاون مع مجموعات مغاربية أخرى ضمن إطار الوحدة الإسلامية والاتحاد العثماني. فتتج إذًا، وعبر التدقيق في الحالة الميزابية في خلال الحرب العالمية الأولى وعلاقات الميزابيين بالنشطاء السياسيين، كالبارونيين وقادة الحركة الوطنية في تونس، أن الحرب العالمية الأولى أتاحت فرصًا سياسية غير مألوفة في السرديات التي تركز على المشرق والحجاز؛ فالحرب العالمية الأولى لم تكن بالضرورة شرارة للأفكار القومية، بل نرى مشروعات سياسية خارج هذا الإطار، إن على نطاق أضيق، كاستقلال وادي ميزاب، أو على نطاق أوسع، كالاستقلال ضمن الإطار المغربي، وهي مشروعات بقيت مطروحة بشكل قوي في الفترة التي تلت الحرب.

يدعونا المثال الميزابي إذًا إلى الحذر من اعتماد الفكر الغائي الذي يفترض مسبقًا أن مسار بحثنا حول التطورات السياسية والفكرية خلال الحرب العالمية الأولى محصور في نشوء الدولة القومية والفكر القومي. ويدعونا هذا أيضًا إلى البحث في احتمال أن يكون هناك، في ما يخص المشرق، بدائل من المشروعات الوطنية القومية لم تحظَ باهتمام المؤرخين؛ فيبقى السؤال: في خضمّ حوادث

الحرب العالمية الأولى وما آلت عليه من زوال المنظومة العثمانية بتراتها التاريخي وتعتيداتها الاجتماعية واليائية، ما المشروعات البديلة التي طرحها العرب خلال الحرب وفي العشرينات؟ هل يمكن اختزالها بالمشروع القومي الوطني وبمشروع إحياء الخلافة؟

إن البحث في مصادر أقليات دينية، كإباضية وادي ميزاب، يلقي الضوء على مشروعات بديلة، وكذلك على ضرورة عدم اتخاذ فكرة الوطن القومي حتمية من الحتميات التاريخية⁽⁵⁰⁾.

المراجع

1- العربية

ابن الحاج حمو، يَدَّر الحاج أحمد. التحفة البهية في الرحلة الشرقية. القاهرة: المطبعة الجمالية، 1914.

أعوش، بكير بن سعيد. قطب الأئمة العلامة محمد بن يوسف أطفيش: حياته - آثاره الفكرية - جهاده. سلطنة عمان - السب: مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، 1989.

«انعطاف المسلمين نحو الدولة العلية». جريدة الاتحاد الاسلامي. (23 تشرين الأول/أكتوبر 1911).

بابا عمي، محمد بن موسى وآخرون. معجم أعلام الإباضية من القرن الأول هجري الى العصر الحاضر: قسم المغرب الإسلامي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1999.

(50) كان المؤرخ الأميركي الكبير فريدريك كوير أول من حذر من عدم التعامل مع فكرة الوطن القومي كحتمية تاريخية، وذلك حين ألقي الضوء على المشروعات اليائية البديلة من الوطن القومي في غرب أفريقيا الفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية. دراسته الكاملة عن الموضوع هي في كتابه

Frederick Cooper, *Citizenship between Empire and Nation: Remaking France and French Africa, 1945-1960* (NJ: Princeton University Press, 2014).

قامت المؤرخة الجزائرية - الفرنسية مالكة رَحَال بتحليل الطروحات اليائية داخل جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وهي التي تدل على عدم حتمية المشروع الوطني حتى لدى أعضاء ريادة في الجبهة. Malika Rahal, *Ali Boumendjel: Une Affaire française. Une Histoire algérienne* (Paris: Les Belles Lettres, 2010).

جلاب، الهادي. علي باش حانة 1876-1918. تونس: جامعة منوبة، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، 2005.

«الخدمة العسكرية لميزاب المحروس» المنهاج. (تشرين الثاني/نوفمبر 1925).

الخرقي، صالح. عبد العزيز الثعالبي: من آثاره وأخباره في المشرق والمغرب. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1995.

العجيلي، التليي. صدى حركة الجامعة الإسلامية في المغرب العربي 1876-1918. تونس: دار الجنوب للنشر، 2005.

اللواتي، حمّادي. أبناء جزيرة جربة في الحركة الوطنية: 1881-1961. تونس: الشركة التونسية للفنون والرسم، 2004.

الماجري، عبد الكريم. «الصحافة التونسية والغزو الإيطالي للييا، 1911-1912». روافد، العدد 4 (1998).

المرزوقي، محمد. دماء على الحدود. ليا: الدار العربية للكتاب، 1975.

ناصر، محمد بن صالح. أبو اليقظان وجهاد الكلمة. الجزائر: الشبكة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980.

2- الأجنبية

Ageron, Charles-Robert. *Les Algériens Musulmans et la France: 1871-1919*, vol. 2. Paris: PUF, 1968.

Aksakal, Mustafa. *The Ottoman Road to War in 1914: The Ottoman Empire and the First World War*. Cambridge: Cambridge University Press, 2008.

Archives Nationales de Tunisie (ANT). *Série E, Carton. #71 dated 23 September 1911*. 550 Dossier 30/15.

Archives Nationales d'Outre Mer (ANOM). *Département des Oasis. Rapport Annuel. Année 1911*. 87.

Centre des Archives Diplomatiques de Nantes (CADN). *Affaires Musulmanes L'Union Maghrébine*. 353POI/65.

Cooper, Frederick. *Citizenship between Empire and Nation: Remaking France and French Africa, 1945-1960*. NJ: Princeton University Press, 2014.

- Ghazal, Amal N., *Islamic Reform and Arab Nationalism: Expanding the Crescent from the Mediterranean to the Indian Ocean, 1880s-1930s*. London: Routledge, 2010.
- _____. «An Ottoman Pasha and the End of the Empire: Sulayman al-Baruni and the Networks of Islamic Reform.» in: James Gelvin and Nile Green (eds.), *Circuits and Networks: Muslim Interaction in the First Age of Globalization*. Berkeley: University of California Press, 2013.
- Holsinger, Donald C., «Migration Commerce and Community: The Mzābīs in Eighteenth-and Nineteenth-Century Algeria.» *Journal of African History Studies*, no. 21 (1980).
- _____. «Muslim Responses to French Imperialism: An Algerian Saharan Case Study.» *International Journal of African Historical Studies*, no. 19 (1986).
- Jonier, Augustin, «Islah Ibadite et intégration nationale: Vers une communauté Mozabite?», *Revue des Mondes Musulmans et de la Méditerranée*, no. 132 (2012).
- Perkins, Kenneth J., «The Masses Look Ardently to Istanbul: Tunisia, Islam, and the Ottoman Empire, 1837-1931.» in: John Ruedy (ed.), *Islamism and Secularism in North Africa*, New York: St. Martin's Press, 1994.
- Rahal, Malika, *Ali Boumendjel: Une Affaire française. Une Histoire algérienne* Paris: Les Belles Lettres, 2010.
- Scherif, Scheich Saleh and Scheikh Ismail Sefaili, *Tunisien und Algerien: Ein Protest gegen Französische Gewaltherrschaft* [الجزائر وتونس: احتجاج ضد الاستبداد الفرنسي]. Berlin, 1916.
- Seddon, David, «Dreams and Disappointments: Postcolonial Constructions of the Maghrib.» in: Ali Abdullatif Ahmida (ed.), *Beyond Colonialism and Nationalism in the Maghrib: History, Culture, and Politics*. New York: Palgrave MacMillan, 2009.

القسم الخامس

السلطنة العثمانية ومسائل
من المجتمع الأهلي العربي

الفصل الرابع والعشرون

الزعامات المحلية العربية وتعامل الدولة العثمانية معها رؤية جديدة في ضوء الوثائق العثمانية

فاضل بيات

تمهيد

تحفل وثائق الأرشيف العثماني بمعلومات فريدة في كل ما يتعلق بتاريخ البلاد العربية في العهد العثماني بلا استثناء، وهي معلومات في غاية الأهمية ولا يمكن الاستغناء عنها في دراسة الأوضاع الإدارية والعسكرية والاقتصادية والقضائية والاجتماعية بجميع جزئياتها. لكن على الرغم من هذا، فإن هذه المعلومات لم يجر الكشف عن معظمها، بل ظلت حبيسة الوثائق وغير معروفة حتى للباحثين. وبسبب تجاهل هذه الوثائق والمصادر العثمانية، غدا معظم جوانب تاريخ العرب في العهد العثماني مجهولاً أو شابه أخطاء ومغالطات وتناقضات كثيرة. ومن هذه الجوانب ما يتعلق بتاريخ الزعامات المحلية القائمة في البلاد العربية، وعلاقة الدولة العثمانية بها أو تعاملها معها. وتسعى هذه الورقة إلى توضيح ما يمكن توظيفه من هذه الوثائق، لسبر أغوار هذا الموضوع، ويأتي على رأسها «مهمه دفتری»، أي «دفتر المهمة»، المتضمن القرارات المتخذة من الديوان الهمايوني، الذي كان يُعدّ أرفع مرجع رسمي في الدولة العثمانية، وكان يعقد اجتماعاته برئاسة

الصدر الأعظم وعضوية الوزراء والدفتردار وقاضي العسكر. وكانت قراراته تصدر على شكل أحكام/ أوامر باسم السلطان، وتدوّن في «دفتر المهمة» بعد أن يقرّها السلطان. ويحظى كل حكم بأهمية استثنائية من حيث التدوين، لاحتوائه على مضمون الرسالة المرسلة من المسؤولين في الولايات وعلى الأمر السلطاني الصادر بشأن ما ورد فيها. ومعظم هذه الرسائل لم تصلنا، وهي بمنزلة تقارير عمّا كان يحدث في الأماكن التي أرسلت منها تلك الرسائل.

أولاً: خريطة الزعامات المحلية في البلاد العربية

يلاحظ متبّع تاريخ الزعامات المحلية في البلاد العربية في العهد العثماني، أن هذه الزعامات ليست في معظمها وليدة هذا العهد، بل كانت قائمة قبله وظلت مستمرة إلى جانب زعامات استحدثت خلاله أيضًا وحافظت على كيائها ضمن السياقات التي حددهتها الدولة العثمانية، إلّا أن هناك زعامات منها لم تتمكن من التكيف مع هذه السياقات، ولم تقدر على المحافظة على ديمومتها، فأصبحت لقمة سائغة للدولة. والمعروف أن الأوضاع العامة لهذه الزعامات كانت تختلف من زعامة إلى أخرى، الأمر الذي أدّى إلى اختلاف تعامل الدولة العثمانية معها، فذهبت إلى استخدام أساليب تنسجم مع خصوصيات هذه الزعامات ضمن أساليبها الإدارية في الحكم، وهي أساليب نتعرف من خلالها إلى كيفية تعامل الدولة معها. وطبقًا للأوضاع التي كانت عليها هذه الزعامات، يمكننا تقسيمها إلى:

- زعامات كانت تتمتع باستقلال ذاتي على شكل حكومات، منها ما أُزيل من الوجود، ومنها ما بقي محافظًا على وجوده بخضوعه أحيانًا للدولة عند تعاظم قوّتها (الدولة) في المنطقة، أو بتمرده عليها في حالة ضعف قوّتها، كراشد بن مغماس في البصرة وإمارة الحفصيين في تونس.

- زعامات اتخذت طابعًا دينيًا - سياسيًا فاضطرت الدولة إلى مجاراتها بسبب مكانتها بين الطوائف الدينية والأهالي، أو بسبب أوضاعها الخاصة، كأمرء مكة المكرمة وإمارة السعديين في فاس.

• زعامات تميّزت بطابع عشائري بدوي، لم يستقر لها مقام، واعتادت الترحال من مكان إلى آخر، كلواء غزية آل قشعم في ولاية بغداد، ولواء بني ربيعة الذي كان تابعًا لولاية ديار بكر ثم ألحق بولاية الرقة ولواء تركمان حلب ولواء البادية في الأحاء.

• زعامات تميّزت بطابع عشائري بدوي أُجبرت على الاستيطان في مناطق معينة، حددتها لها الدولة وفرضت عليها عدم تركها واستغلال أراضيها من الناحية الزراعية. وتأتي على رأس هذه الزعامات العشائر التي جرى توطينها في ولاية الرقة، كعشائر أبو ريشة وبني طربوش وبني موالى في بلاد الشام.

• زعامات تميّزت بطابع عشائري وارتبطت بمنطقة معينة استقرت فيها قبل انضوائها تحت الحكم العثماني، كزعامة بكّة بك في شهرزور، وسلطان حين في العمادية، ومحمد بن راشد في الأحاء.

• زعامات تكوّنت في هذا العهد نتيجة تولي أحد أفرادها موقعًا رفيعًا في الدولة (كوالٍ على ولاية أو أمير سنجق على لواء أو ملتزم لمقاطعة) بعد أن أثبت كفاءته في الإدارة واستتباب الأمن والنظام في المنطقة التي تولاها، وتمكن من تكوين مكانة اجتماعية له ولعائلته فيها، وكسب ثقة الدولة التي لم تر ضيرًا في أن يتولى أولاده من بعده، وثم أحفاده، الإدارة تبعًا، وحصرها في العائلة، كالممالك في العراق، وآل آفراسياب في البصرة، والجليلين في الموصل، وآل العظم في بلاد الشام، وآل سيف والمراعبة في طرابلس الشام.

ثانيًا: استعانة الدولة العثمانية بالزعامات المحلية في الإدارة

لا يخفى على كل من له اطلاع واسع على تاريخ الدولة العثمانية، أن العثمانيين كانوا عندما تقدموا نحو البلاد العربية يمتلكون إرثًا حضاريًا يمتد أكثر من قرنين من الزمن نتيجة تراكمات حضارية قديمة في الأناضول والبلقان. ويأتي في مقدّمة هذا الإرث الحضاري الجانبان الإداري والعسكري اللذان كانا يتحان لهما إدارة البلدان المنضوية تحت حكمهم بالاعتماد على كوادهم الخاصة، إلّا أنهم لم يفعلوا ذلك، بل احترموا خصوصية هذه البلدان، ومنها البلاد العربية، وأقروا جميع الزعامات المحلية التي أعلنت خضوعها لهما، بل ذهبوا إلى أبعد

من ذلك حينما عينوا ولاية اختاروهم من بين أعداء الأمس، كان منهم، على سبيل المثال لا الحصر، الأميران المملوكيان خاير بك وجانبردي الغزالي اللذان عيتهما السلطان سليم الأول والين، الأول على مصر والثاني على ولاية العرب/ الشام. ولم يكف العثمانيون بإقرار الزعماء المحليين على مواقعهم السابقة، بل اختاروا منهم أيضًا أشخاصًا ليتولوا المسؤوليات الكبرى في الأولوية والمواقع الأخرى، كالولاية وأمراء الناجق، أي المتصرفين والقضاة والملزمين وأصحاب الزعامات والتمارات وأمراء الحج.

تجدر الإشارة إلى أن أسلوب إدارة الأولوية التي أسندت إلى الزعماء أو الأمراء ضمن النظام الإداري العثماني لم يكن أحادي الجانب، بل تنوع طبقًا لوضع الزعماء والأمراء أنفسهم، وطبقًا لما ورد في الوثائق، خصوصًا دفاتر التعيينات في الأولوية، حيث أسند العثمانيون الوحدات الإدارية إلى الزعماء المحليين لكي يتصرفوا بها وفقًا للأساليب الإدارية الآتية:

1- إدارة الأولوية بأسلوب «الأوجاقلق»⁽¹⁾

انتشرت في البلاد العربية، شأنها شأن البلدان الأخرى التي انضوت تحت الحكم العثماني، أسر وزعامات تتحكم في إدارة مناطق متوارثة أبا عن جد. وكان دخول معظم هذه الأسر والزعامات حيز الحكم العثماني طوعًا، بل إنها وقفت إلى جانب العثمانيين عند امتداد دولتهم إلى البلاد العربية، فأقروا لها، من باب التقدير لمواقفها، الأماكن الواقعة تحت نفوذها، من أراضي وقلاع وقرى وقصبات، كي تديرها باسم الدولة بعد أن عينوا أمراءهم على رأس هذه الوحدات الإدارية أمراء سناجق وفق أسلوب إداري سمي «أوجاقلق». وبموجب هذا الأسلوب أبقوا الأولوية تحت تصرف هؤلاء الأمراء مدى العمر، على أن يجري بعد وفاتهم توريث إدارتها لأبنائهم أو إخوتهم، بحيث تبقى حكرًا لهذه العائلة. لكن الدولة فرضت على أمراء هذا النوع من السناجق مهمات وواجبات تنطرق إليها في ما بعد. وكان هؤلاء الأمراء يحتفظون بألويتهم ما انصاعوا لأوامر الدولة، وفي حالة تلكنهم في

(1) للتفصيل، يراجع: فاضل يات، الدولة العثمانية في المجال العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 81 وما بعدها.

المشاركة في الحملات السلطانية أو امتناعهم عن دفع الضرائب أو مخالفتهم أي أمر من أوامر الدولة أو تعديهم على الرعايا، فإنهم يتعرضون للعزل، ويُند اللواء إلى شخص آخر من العائلة نفسها. أما في حالة انقراض العائلة، فإن اللواء يُند إلى أحد الأمراء العثمانيين ليدار كباقي الألوية العثمانية⁽²⁾. ويعود سبب إحداث هذا النوع من السناجق إلى الاستفادة من النفوذ الإقليمي للأمراء المحليين، وكسبهم إلى جانب الدولة، وإشعارهم بأن الدولة تقرر بثقلهم الاجتماعي بين بني جلدتهم.

كانت عملية التحرير تجري في هذا النوع من السناجق، وكانت أراضيها توزع على شكل تيمار وزعامة، إلا أن هذه الأراضي / الإقطاعات كانت تُمنح إلى رجال أمير السنجق. واللواء الذي أتبع فيه هذا النظام أشير إليه في دفاتر التعينات بأنه «أوجاقلق»، وكان الشخص المتصرف فيه يسمّى «أمير سنجق» أيضًا.

شاع استخدام هذا الأسلوب في الولايات العربية منذ بداية دخول العثمانيين إليها، وعلى وجه الخصوص في ولايات العراق وبلاد الشام، حيث أقر السلطان سليم الأول للزعماء الذين كانوا يتحكمون في مناطق معينة في العهد المملوكي على ما كانوا يتصرفون فيه بعد إعلان خضوعهم للدولة. كما أنه منح أماكن مختلفة للزعامات المحلية التي وقفت إلى جانب الدولة عند سيطرته على المنطقة وتنظيمها إداريًا، وعيّن زعماءها أمراء عليها، وهذا ما احتذى به السلاطين الذين تعاقبوا على حكم الدولة العثمانية.

2- الإدارة بأسلوب الحكومة⁽³⁾

كانت بعض المناطق التي دخلت تحت الحكم العثماني تسمى «حكومة»، وكان المتصرف عليها يسمّى «حاكمًا». ولم تُغيّر الدولة العثمانية وضع هذه

(2) يُنظر: تيمار وطشره تشكيلاتى قانون نامه همايونى:

Ahmet Akgündüz, *Osmanlı Kanunnameleri* (Istanbul, 1992), IV, pp. 476-477.

أدرجت هذه «القانون نامات» في الرسائل التي أُعدت في ما بعد، مثل: رسالة عين علي أفندي وصرفيالي علي جاووش... إلخ. يُنظر:

Ismail Hakkı Uzunçarşılı, *Osmanlı Tarihi II. Cilt* (Ankara, 1988), pp. 580-581; Nejat Göyünç, *Osmanlı VI*, p. 85; Orhan Kılıç, *Osmanlı Devletinin İdari Taksimatı*, pp. 38-39.

(3) للتفصيل يراجع: بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص 89 وما بعدها.

الحكومات، بل سجلتهما في دفاتر التعيينات في الأولوية تحت الاسم نفسه. وأسلوب الحكومة يشبه إلى حد كبير أسلوب اللواء الذي يدار بطريقة «الأوجاقلق»؛ إذ إن الحكم فيها يكون وراثيًا ضمن أسرة محلية. وأبقيت هذه الحكومات في أيدي أصحابها لإعلانهم الخضوع للدولة العثمانية عند الفتح، وإسداثهم الخدمات المطلوبة لها. وهي تختلف عن ساجق «الأوجاقلق» في أنها «مفروزة القلم ومقطوعة القدم»⁽⁴⁾، فلا تدخل مواردها ضمن الدفتر السلطاني، أي دفاتر التحرير/ الطابو، ولا تعين الدولة فيها الحاكم بل تقرر تنصيب أي شخص تختاره الأسرة الحاكمة، ولا يربط فيها جنود عثمانيون، وكل ما فيها عائد إلى حكامها، إلا أن الدولة تعين فيها قاضيًا حنفياً للنظر في القضايا العدلية والقانونية. وبموجب التعهد الذي قطعه الدولة العثمانية، فإنها لا تتدخل في عزل حكامها، إلا أنه كان على هؤلاء الحكام الانصياع للأوامر السلطانية، والمشاركة في الحملات السلطانية مع الأمراء الآخرين تحت إمرة البكربكية المرتبطين بها، كما كان عليهم إرسال ما يحدد لهم من التزامات مالية إلى خزينة الدولة مرة واحدة في السنة⁽⁵⁾.

كان الحكام، الذين هم عادة أصحاب قوم وعشيرة، يتولون حكوماتهم مدى العمر ما استمروا في ولائهم للدولة وإخلاصهم لها. وفي حال أتوا بعمل غير ملائم أو أساءوا إلى الدولة، فإنهم يفقدون وظائفهم. وعند وفاتهم أو تنازلهم عن الحكم طوعاً، يولّى شخص آخر من الأسرة نفسها. وإذا رفضوا المشاركة في الحملات العسكرية أو عدم الامتثال لأوامر الدولة، يُعزلون، ولكن لا تُلغى الحكومة بل يُعين فيها شخص آخر من الأسرة ذاتها. وذكر عين علي أفندي أن الحكام كانوا يتصرفون في حكوماتهم على أساس الملكية، وفي الأموال التي يحصلون عليها، أي كانوا مستقلين في شؤونهم الداخلية⁽⁶⁾. وأبقت الدولة العثمانية على هذا النوع من الساجق، أي الحكومات، بغية ربط الأمراء المحليين فيها، وإلى حد

(4) مفروزة القلم هي الأراضي التي لا تجري فيها عملية التحرير، ومقطوعة القدم هي الأراضي التي تنقطع عنها أقدام موظفي الحكومة المركزية، أي لا تطؤها أقدامهم ولا تدخل مواردها المالية إلى الخزينة. Akgündüz, IX, p. 463.

(5) رسالة في نظام التيمار، مكتبة السليمانية باسطنبول تحت رقم 3514 ص 101-134، وقد نشر

Tarih Dergisi, no. 32 (March 1979), pp. 905-935.

Akgündüz, IX, p. 36.

هذه الرسالة: إلهان شاهين في:

(6) عين علي أفندي،

ماء، بالسلطة المركزية، وذلك بعد تحويلهم إلى موظفين رسميين لدى الدولة⁽⁷⁾. وطبقاً لما ورد في أحد الدفاتر، فإن هذا النوع من الألوية استمر حتى أوائل القرن التاسع عشر، غير أن بنيت الإدارية تغيرت خلال الإصلاحات الجذرية التي تحققت إبان عهد التنظيمات⁽⁸⁾.

يُستشف ممّا ورد في دفاتر التعينات في الولايات، أن الأقاليم التي أصبح لها وضع حكومة كانت تسمى إيالة، وذلك في القرن السادس عشر، في وقت كانت الولاية هي التي تأتي على رأس هرم التقييمات الإدارية، أي عندما كانت الإيالة تقابل السنجق. لهذا، نجد أن العمادية في شمال العراق كانت تأخذ مكانها ضمن إيالات ولاية ديار بكر تحت اسم «إيالة العمادية»، ولكن في أوائل القرن السابع عشر استقر اسمها بشكل «حكومة العمادية»، وذلك بعد أن حلّ مصطلح إيالة وولاية محل الآخر، وأصبحت تابعة لولاية بغداد. وذكر عين علي أفندي أنها تتبع بغداد ويتولاها حاكمها على أساس الملكية⁽⁹⁾. والمعروف أن حكام هذه الحكومة كان يُختارون من عائلة سيد خان، وظلت كذلك تدار بطريقة «الأوجاقلق»، أي حصر إدارتها في الأسرة نفسها⁽¹⁰⁾.

فضلاً عن هذا، أعطت الدولة العثمانية صفة حاكم للأمرء العرب الذين كانوا يديرون بعض الأقاليم في ولاية البصرة، أو حتى ولاية البصرة نفسها. وذكر عين علي أفندي أيضاً أن ولايتي البصرة ولحسا (الأحساء) كانتا تداران على أساس الملكية ثم تحولتا إلى ولايتين، الأمر الذي يدل على أنهما كانتا تتمتعان بوضع «حكومة». والمعروف أن الدولة العثمانية أقرت أسرة مغامس على إدارة البصرة بعد انضوائها تحت الحكم العثماني، وأصبح لها وضع حكومة، وهو الوضع نفسه الذي كانت عليه قبل الحكم العثماني.

Kilic, pp. 10-11, 38-39; Ünal, *Osmanlı I'*, p. 118; Mehmet Ipsirli, «Hukümet,» *TDİ' İslâm* (7) *Ansiklopedisi*, XVIII, p. 470.

Ipsirli, XVIII, p. 470.

(8)

Akgündüz, IX, p. 38.

(9) يُنظر: عين علي أفندي

(10) يُنظر على التوالي: الدفتر 1452، ص 281، الدفتر 262 ص 115، عين علي أفندي، ص 38،

الدفتر 266، ص 14 والدفتر 6095 ص 105 والدفتر 1551، ص 52، والدفتر 1572 ص 35.

يضاف إلى ذلك أن إمارة مكة المكرمة وحكومة السعديين في فاس / المغرب تدخلان من الناحية الإدارية في إطار الحكومة أيضًا؛ إذ إن الأسلوب الإداري الذي اتبعته الدولة العثمانية فيهما ما هو إلا أسلوب الحكومة. وتدخل ضمن هذا الأسلوب الحكومات التي أقيمت في جبل لبنان وذكرت أسماؤها في المصادر العثمانية تحت اسم «حكومة» أيضًا.

ينبغي أن نشير هنا إلى أن ثمة حكومات، كالבصرة في بداية أمرها، وإمارة مكة المكرمة وإمارة السعديين، كانت تتبع مركز الدولة مباشرة. غير أن حكومات أخرى، كالعمادية وقلعة جكل في اليمن والجزائر في البصرة، كانت داخلة ضمن التقسيمات الإدارية للولايات، أي أن مستواها الإداري لم يكن أكثر من مستوى الناجق التقليدية.

من الحكومات التي أدت دورًا مهمًا في تاريخ الزعامات المحلية، وكانت قائمة في القرن السادس عشر، نذكر:

• حكومة الحويزة (المشععين) في القم الجنوب الشرقي من العراق: ومن حكامها السيد عامر، ثم شقيقه السيد سجاد، وكانا من الزعماء المحليين في شرق الولايات العراقية ممن حوّلوا تبعيتهم من الدولة الصفوية، وأعلنوا طاعتهم وانقيادهم للدولة العثمانية، وفي المقابل، احتضنتهم الدولة وكرمتهم وأقرت لهم ما كانوا يملكون من مناطق وممتلكات. وكان حاكم الحويزة الأمير سجاد قد أرسل إلى السلطان العثماني رسالة أعلن فيها طاعته وخضوعه مع أتباعه للدولة العثمانية، وتعهّد بالخضوع لكل أمر تصدره إليه، فأقرت الدولة له الأراضي الواقعة تحت نفوذه ومن بعده أولاده وأحفاده نسلًا بعد نسل، ما داموا مخلصين للدولة. وناشد المسؤولين منح ألوية لأولاده الثلاثة القادرين على الإدارة، فصدر الأمر بمنح الأراضي التي امتلكها من الصفويين ألوية لأبنائه بطريقة النجق، وصدرت أوامر تعيينهم على هذه المنطقة (3 محرم 987هـ - 2 آذار / مارس 1579م)⁽¹¹⁾.

• حكومة دورق المتاخمة لحكومة الحويزة، ومن حكامها السيد عبد المطلب، وهو ابن عم سجاد، وتولى الحكومة بعده ابنه السيد مبارك.

(11) مهمة دفتری 32 ص 136 حکم 280. و 32 ص 332 حکم 604.

• حكومة العمادية في شمال العراق، ومن حكامها سلطان حسين ثم ابنه قباد بك.

• حكومة قزليجة قلعة في شمال شرقي العراق، ومن حكامها حين بك ثم تيمور خان.

• حكومة الزيديين في اليمن، ومن حكامها مطهر بن شرف الدين.

• حكومة مبراخ في اليمن، ومن حكامها شيخ العرب ابن عباس المعروف بالحيفي.

• حكومة قلعة ذمرمر قرب صنعاء في اليمن، ومن حكامها لطف الله بن مطهر.

• حكومة كوكبان في اليمن، ومن حكامها محمد.

• حكومة صعدة، وحاكمها جبور (عُيِّن حاكمًا عليها بعد فتحها).

• حكومة حضرموت وميناء الشحر (الحكومة الكثيرة) في اليمن، ومن حكامها سلطان بدر.

• حكومة البحرين، وكان حاكمها جلال الدين مراد خان، الذي أرسل إلى السلطان يطلب منه إقراره على إيالة البحرين بالأصالة، فأصدر السلطان أمره بتقليده الحكم بطريق الإيالة، ويكون الحكم لأولاده بالوراثة، وبعد وفاته يحل أخوه شهاب الدين أبو النقا محله، ويتصرف في الإيالة مثلما يتصرف هو، على أن يخلفه أولاده (مراد خان). وأقره السلطان على حكم البحرين وفق وصية أخيه⁽¹²⁾.

أ- شرافة مكة المكرمة

كانت إمارة مكة المكرمة تمثل أحد أهم أقاليم بلاد الحجاز، وذلك لمكانتها الدينية، ويديرها الأشراف الذين ينحدرون من صلب الإمام الحسن بن علي ابن أبي طالب، حفيد النبي. وكان شرفاء أو أمراء مكة متقلين في شؤونهم

(12) أحمد فريدون بك التوقيعي، منشآت سلاطين (استانبول، 1247)، ج 1، ص 610-612.

الذاتية، إلا أنهم كانوا مضطرين إلى الدخول في إطار نفوذ الدول التي أقيمت في مصر، كالأيوبية والمملوكية، وإقامة الخطبة باسم حكام هذه الدول، وذلك بسبب اعتماد الحجاز، وعلى وجه الخصوص الحرمين الشريفين، على مصر في تأمين حاجاتها الغذائية. وبعد ببط العثمانيين سيطرتهم على مصر، انضوت الحجاز إلى الحكم العثماني، وقدم شريف مكة بركات مفاتيح مكة إلى السلطان العثماني، إقراراً منه بتبعيته للدولة العثمانية (13 جمادى الآخرة 923هـ - 3 تموز/ يوليو 1517م)⁽¹³⁾، ومنحه السلطان منشوراً أقر له فيه بإمارة مكة، وخصص له راتباً من خزينة مصر⁽¹⁴⁾.

كانت الدولة العثمانية تقوم بتعيين الشرفاء على مكة بناءً على توصية والي الشام وأمير الحج، أو والي مصر، أو بناءً على توصية الشرفاء أنفسهم، ولكن كانت تضطر عند انشغالها بأمر أساسي، كالحروب، إلى عدم التدخل في تعيين الأمراء، بل تقر من يفرض نفسه على الإمارة من الشرفاء⁽¹⁵⁾.

اتبعت الدولة سياسة عدم التدخل في شؤون الشرفاء إلا في الحالات التي تستوجب التدخل، بل كانت تغض الطرف عن بعض الممارسات السلبية التي كان الشرفاء يقومون بها، وذلك حرصاً منها على بقاء طريق الحج سالماً، وعلى قيام الحجاج بأداء مناسك الحج بشكل آمن.

كانت الحكومة العثمانية تعلق آمالاً كبيرة على أمير مكة في شأن حفظ الأمن والنظام في المنطقة، وكبح جماح العشائر البدوية، ولا سيما في مواسم الحج. وكان أمراء مكة يدركون أن الدولة العثمانية لن تتمكن بأي شكل من الأشكال من الاستغناء عنهم، وبالتالي الاستهانة بدورهم في المنطقة، ولهذا كانوا يستغلون هذا الوضع ويتمادون في نفوذهم. ويُتدل من رسالة بعث بها والي مصر علي باشا إلى مركز الدولة حوالي عام 1552 على مدى السلطة الذي وصلت إليه إمارة مكة في هذه الفترة: «إن أمراء مكة يتصرفون إلى حد ما، بشكل متقل، حتى إنهم يقرؤون

(13) يُنظر: فريدون بك التوقيعي، ج 1، ص 491؛ خوجه سعد الدين، 4، ص 332-333؛ صولاق

زاده، ص 410؛ Ismail Hakki Uzunçarşılı, *Mekke-i Mukerreme Enurleri* (Ankara, 1972), pp. 16-17.

(14) Kursun, «Hicaz», *TDİ' İslâm Ansiklopedisi*, XVII, p. 437.

(15) Uzunçarşılı, *Osmanlı Tarihi*, II, IV, p. 41.

الخطبة بأسمائهم وأسماء أبنائهم إلى جانب اسم السلطان، ويتدخلون في أمور بيت المال والاحتساب والضرائب في مكة، وبخاصة في مواسم الحج¹⁶. وأبلغ علي باشا أن هذه الأعمال تقع خارج نطاق الإدارة المركزية في الحجاز، وهي مخالفة للقوانين، وأوصى بوجوب إدخال مكة تحت سلطة مركزية صارمة⁽¹⁶⁾.

أقر العثمانيون لأمراء مكة مهماتهم وصلاحياتهم التي كانوا يتمتعون بها في العهد المملوكي، وضمن إطار مناطقهم. وحدد السلطان سليمان القانوني هذه المهمات وكيفية أدائها، بحسب العادة والقانون، على النحو الآتي:

• ضبط البلاد والأمصار المتعلقة بالإمارة وحمايتها، وحماية الرعايا والمدن والبراري والصحاري الواقعة ضمن منطقة نفوذهم.

• حماية الحجاج والزائرين والتجار وأبناء البيل وسعاة البريد ضد قطاع الطرق من البدو وغيرهم.

• حفظ وحراسة الطرق المؤدية إلى مكة المكرمة والبرك الواقعة في هذه الطرق.

• اتباع العدل والإنصاف في تأدية الخدمات لإمارة وحكومة مكة المكرمة، وفق ما كان جارياً في السابق، والحيلولة دون إلحاق الظلم والتعدي بأي شخص، خلافاً للمشرع والقانون.

• تأكيد قيام الأمراء بتأدية المهمات الملقاة عليهم، بحسب العادة والقانون الجاريين⁽¹⁷⁾.

فرضت الدولة على جميع من في ولاية مكة المكرمة، ومن دون تمييز، الاعتراف بالأمير ومراجعته في المسائل المتعلقة بالحكومة والإمارة على حد سواء. وفي المقابل، طُلب من الأمير أن يتحلى بالصدق والاستقامة، ويلبي

(16) بشأن مقترحات علي باشا، يُنظر: «Hicaz'da: TSMIA, NO. E. 5962 2; Feridun M. Emeccen, «Hicaz'da Osmanlı Hakimiyetinin,» in: *Tarih Enstitüsü Dergisi* (Istanbul, 1993), vol. 4, pp. 107-110.

(17) فريدون بك التوقيعي، ج 1، ص 613-614؛ مهمة دفترتي 14 ص 1025 حكم 1517، و 17 ص 8 حكم 13؛ فاضل بيات (إعداد)، البلاد العربية في الوثائق العثمانية (استانبول: منظمة المؤتمر الإسلامي؛ إرسিকা. 2011-2015)، مج 2، ص 130-131.

متطلبات الرعية، ويسلك مسلك العدالة. وكان هذا التفويض كافياً لكي يطغى بعض الأمراء ويعملوا على توسيع نفوذهم وعدم التقيد بأوامر الدولة شيئاً فشيئاً. وما إن أحست الدولة بذلك، حتى ذهبت إلى إحداث إمارة سنجق جدة، ثم ولاية جدة والحبشة ومشيخة الحرم المكي، وبهذا سعت إلى تقييد نفوذ أمراء مكة وكبح جماحهم في التدخل بشؤون التجار والأهالي، إلا أن هذا التقييد لم يكن كافياً لتقليص صلاحيات الأمراء، كما أن الحكومة العثمانية لم تتمكن في غالب الأحيان من منع الأمراء من التدخل في شؤون وظائف باشوات جدة الذين عُيّنوا لإدارة الحجاز بشكل يوازي أوضاع الأمراء. وبعد تأسيس ولاية جدة والحبشة، استمر النزاع بين ولاية جدة وأمراء مكة في المسائل المتعلقة بالنفوذ والصلاحيات⁽¹⁸⁾.

على الرغم من ذلك كله، ينبغي ألا ننسى أن على الرغم من أن الدولة العثمانية كانت تغض الطرف أحياناً عما كان يدور من أمراء مكة من أعمال مخالفة لتوجهاتها، فإنها كانت تتخذ موقفاً صارماً من بعض الحالات التي تراها ضرورية، فتقوم بالتدخل وتضع للأمير حداً أو تعزله، كما جاء في المصادر العثمانية؛ ففي شوال 1095 هـ - أيلول/سبتمبر 1684 م، عُزل الشريف إبراهيم لازدياد الشكوى من ظلمه، كما عُزل الشريف أحمد بن غالب في عام 1101 هـ/ 1689 م لاتهامه باغتصاب «حلال وصرر» فقراء الحرمين، وقطعه عوائد العشائر البدوية، وظلمه الرعايا. وفي عام 1103 هـ/ 1691 م عُزل الشريف ابن حين لفشله في ردع الأشقياء (قطاع الطرق) ولعدم تمكنه من حراسة الحجاج وحفظ أمنهم، واتهامه بالخيانة والإهمال⁽¹⁹⁾.

ب- إمارة السعديين في فاس

من المسائل التي أوقعت كثيراً من الباحثين في أخطاء، مألّة تبعية الأمراء السعديين، حُكّام فاس، للدولة العثمانية. وطبقاً لما يرد في الوثائق العثمانية، فإن

Uzunçarşılı, *Mekke-i Mukerreme Tarihleri*, pp. 25-28.

(18)

والمعروف أن تخوف الدولة من توسع نفوذ أمراء مكة استمر حتى بعد تأسيس ولاية الحجاز. وقدم عثمان نوري باشا والي الحجاز الذي عُيّن في عام 1299 هـ/ 1882 م لائحة بشأن تحديد صلاحيات هؤلاء الأمراء. بشأن هذه اللائحة، يُنظر:

(19) يُنظر: فتدقيلي محمد آغا، ملحدلو تاريخي (استانبول: أورخانية، 1928)، ج 2، ص 136،

هذه التبعية تحققت بشكل فعلي في عهد السلطان العثماني مراد الثالث، والأمير السعدي مولاي عبد الملك الذي جلس على كرسي والده بفضل القوات العثمانية المنطلقة من الجزائر بقيادة بكلمبركي الجزائري. وقُرئت الخطبة وسُكّت النقود باسم السلطان العثماني في فاس، مركز السعديين (983هـ / 1575م). وترسخت هذه التبعية بشكل واضح في عهد مولاي أحمد، الذي لم تنقطع في عهده الاتصالات مع مركز الدولة، بل أرسل إلى السلطان يعلمه بأنه أمر بقراءة الخطبة باسم السلطان على المنابر الواقعة في تلك الديار، وسك النقود باسم السلطان أيضًا، وأنه يدعو لديموم الدولة وثبات السلطنة «بخلوص القلب وصفاء خاطر». وطلب السلطان من بكلمبركي الجزائر إبقاء وضع الحاكم على ما هو عليه ما دام لا يصدر عنه ما يخل بإخلاصه للدولة أو يُشعر بالخيانة، وبمعكس ذلك ينبغي التدبر وفق ما يصدر من أمر سلطاني (غرة رجب 989هـ - 1 آب / أغسطس 1581م)⁽²⁰⁾. ويبدو أن العلاقات بين الطرفين اتسمت بالفتور في هذه الفترة، ولم يكن ذلك في مصلحة مولاي أحمد، فأرسل إلى السلطان العثماني يعلن إخلاصه وخضوعه للسلطان، وناشد إقراره على ولاية فاس بطريقة الإيالة نلًا بعد نل إلى انقراض الزمان، واعتبار ولايته من ملحقات البلاد المحروسة. وفي الخطاب الذي وجهه السلطان إليه، أكد أن كل من يعلن الإخلاص والخضوع للدولة ويرعى العهد والميثاق ويحمي الرعايا بكرم بجميع أنواع التكريم السلطاني ويكون محل رعايته، وعليه يُقرّ على الأماكن الواقعة ضمن نفوذه نلًا بعد نل إلى انقراض نله، وبطريقة الإيالة (18 رجب 990هـ - 8 آب / أغسطس 1582م)⁽²¹⁾.

ينبغي أن نذكر هنا أن الدولة العثمانية لم تذهب إلى التعامل مع حكام فاس السعديين مثلما تعاملت مع الولاة والأمراء الآخرين، وذلك بسبب مكانتهم الدينية والوضع الجيوسياسي الحساس الذي كانت تمر به حكومتهم ووقوعها في ساحة الصراع العثماني - الإسباني، وخشيتهما من تحوّل السعديين نحو الإسبان وتحالفهم معهم في حالة ممارسة الضغوط عليهم، لهذا أكدت الدولة لبكلمبركي الجزائر التعامل معهم بحسن الجوار، وعدم التدخل في شؤونهم، والاكتفاء بنقل أخبارهم إلى المركز.

(20) مهمة دفتری 42 ص 83 حکم 345.

(21) مهمة دفتری 48 ص 31 حکم 86.

3- الإدارة بأسلوب إمارة العشيرة

فضلاً عن ذلك كله، قامت الدولة العثمانية بتنظيم قسم من هذه العشائر، ولا سيما الكبيرة منها، تحت تنظيم خاص أطلق عليه اسم (مير عشيرتلك = إمارة العشيرة)، وسمي من تولى إمارة العشيرة (مير عشيرت = أمير العشيرة). وورد في «القانون نامات» العثمانية أن إمارة العشيرة وجهت إلى شيوخ بعض العشائر تكريماً بسبب خضوعهم للدولة وتقديمهم خدمات إليها، وتركت الدولة لهم حق التصرف بتماراتهم بحيث تعود إليهم رسوم الرعية والجرم والجناية. وهم في مصاف الزعماء، أي أصحاب الزعامة، وعند موت الأمير أو امتناعه عن أداء الخدمة المطلوبة، كالمشاركة في الحملات العسكرية، تُنتزع منه إمارة العشيرة وتيماره، وتُمنحان لابنه أو لأحد أقاربه⁽²²⁾.

علاوة على ذلك، ناطت الدولة العثمانية ببعض كبار العشائر البدوية دوراً في نظامها الإداري؛ إذ قامت بتنظيم هذه العشائر على شكل سنجق/لواء، وجعلت من رئيس العشيرة أمير سنجق (متصرفاً في ما بعد). وأدرج هذا النوع من السناجق في التقييمات الإدارية للولاية، وأشير إليها تحت اسم «مير عشيرتلك = إمارة عشيرة» أيضاً. ويختلف اللواء هنا عن الألوية التقليدية في كونه لواءً ليس له مركز ثابت كالألوية الأخرى، أي لا يرتبط بمكان ما وإنما بالعشيرة/العشائر نفسها، وتعامل الدولة مع هذه العشيرة من خلال أمير اللواء الذي يكون وسيطاً بينهما. وشاع هذا الأسلوب في بلاد الشام والعراق، وفي قسم من مناطق الجزيرة العربية. ومهمة الأمير الأساسية هي «حفظ الرعايا وصون البرايا والانقياد والطاعة للسلطان بصدق وإخلاص وحسن الانسجام والاتفاق مع أمير السنجق المجاور وبذل الجهود في الأمور المتعلقة بالدين والدولة، والحيلولة دون إلحاق الضرر بالرعايا والبرايا»⁽²³⁾.

من العشائر البدوية التي حظيت بإمارة العشيرة/السنجق في القرن السادس عشر «لواء عشائر بني طي»، الذي كان تابعاً لولاية ديار بكر في الربع الأخير من القرن السادس عشر، و«لواء بني ربيعة» الذي كان تابعاً لولاية ديار بكر أيضاً، ثم ألحق بولاية الرقة.

Ihan Sahin, «Timar Sistemi Hakkında Bir Risale», *Tarih Dergisi*, vol. 32 (1979), pp. 923-924. (22)

(23) بيات، البلاد العربية، مج 1 نل 69، ص 211.

كما نظمت الدولة العثمانية بعض العشائر التركمانية في ولاية حلب ضمن تشكيلاتها الإدارية، فمنحتها وضع السنجق، منها «لواء تركمان حلب» الذي كان في أواخر القرن السادس عشر تحت إمرة مراد بك، ثم عهد به إلى قلندر وعرفه الدفتر بأنه من الزعماء⁽²⁴⁾. وعند قيام ابن أبو ريشة برفع راية التمرد ضد الدولة، صدر الأمر إلى أمير سنجق تركمان مراد بك بضبط طائفة التركمان وحمايتها وحراستها، والحيلولة دون تعرضها للضرر، خصوصاً عند خروجها لرعي مواشها في البراري (11 جمادى الآخرة 984هـ - 5 أيلول/سبتمبر 1576م)⁽²⁵⁾.

أما في الولايات العراقية، فشاع استخدام هذا النوع من السناجق؛ ففي ولاية بغداد يتردد اسم «لواء غزية آل قشعم» في الربع الأخير من القرن السادس عشر، وآل قشعم هم عشيرة بدوية متقلة. وعهدت الدولة بإمارة العشيرة/السنجق إلى رئيسها مهنا بك⁽²⁶⁾ الذي يرد اسمه في الوثائق بوصفه أمير سنجق البادية. ومن العشائر العربية التي اتخذ منها لواء في ولاية بغداد «عشيرة أبو ريشة» أيضاً؛ إذ ورد اسم اللواء في الدفتر 6095 العائد إلى الحقبة 1631-1642 بشكل «لواء قبائل العربان البرية» أو «لواء عشائر العربان البرية». وفي ولاية البصرة أسس أكثر من إمارة عشيرة، ولا سيما بعد حركة ابن عليان.

إضافة إلى ذلك، حظيت عشيرة باجوانلو هي الأخرى بإمارة/سنجق في ولاية بغداد، وكانت في عهدة أميرها دونمز في أواسط القرن السادس عشر⁽²⁷⁾. وفضلاً عن هذه الإمارة، حوّلت الدولة العثمانية عشيرة مندمي إلى سنجق في ولاية بغداد، ضمن نظامها الإداري وتحت اسم «سنجق عشيرة مندمي»⁽²⁸⁾. وأسندت إلى قباد، ابن حاكم العمادية سلطان حسين بك، عشيرة سندي سليماني على شكل سنجق (26 ربيع الآخر 976هـ - 18 تشرين الأول/أكتوبر 1568م)⁽²⁹⁾، ولواء البادية

(24) يُنظر: الدفتر 262، ص 63.

(25) مهمة 28 ص 93 حكم 220.

(26) الدفتر 1551، ص 32.

(27) الدفتر 1452، ص 328.

(28) الدفتر 1572، ص 37.

(29) مهمة 7 ص 839 حكم 2297.

في ولاية الأحساء، وكان قد أسند إلى سعدون بن حميد ثم تولى لواء آخر⁽³⁰⁾، وفي عام 959هـ/ 1552م أسند إلى محمد بن راشد⁽³¹⁾.

4- الإدارة بأسلوب الالتزام والمالكانة⁽³²⁾

الالتزام كمصطلح يعني «قيام شخص بتولي تحصيل وجمع موارد أي نوع من أنواع الضرائب العائدة للدولة لقاء بدل سنوي يحدد مسبقاً»، والقائم بهذه المهمة سُمي «الملتزم»، وأُطلق على مصدر الوارد اسم «مقاطعة». وشاع استخدام نظام الالتزام بعد أن بُدئ تحويل الأراضي الداخلة ضمن نظام التيمار إلى مقاطعات مُنح قسم منها بطريقة الالتزام لملتزمين لقاء بدلات معينة، وكان يتم منح المقاطعة بطريقة الالتزام لمدة ثلاث سنوات، ثم جرت العادة على منحها مدى العمر بطريقة المالكانة لتبقى المقاطعة في تصرف الملتزمين بالوراثة مدى العمر. وكان هذا الأسلوب، أي أسلوب المالكانة، سبب نشوء بعض الأسر الحاكمة، ولا سيما في بلاد الشام.

كان معظم الملتزمين من الولاة والباشوات وأمراء السناجق، فضلاً عن الزعماء المحليين⁽³³⁾. ومن الزعماء المحليين الذين التزموا مقاطعات في بلاد الشام، منصور وابنه محمد ومحمد شعيب وزعماء الدروز، واشتهر في ولاية البصرة الشيخ بدران وابنه بدر، وفي مصر شيوخ المنوفية والبحيرة والغربية والصعيد.

لم تكن المقاطعات في الولايات المجال الوحيد الذي طبقت الدولة فيه نظام الالتزام، بل نجد أن الولاية برمتها أو السنجق بكامله كان يُمنح للأمراء بطريقة الالتزام، وشاع هذا الأسلوب من أجل ضمان واردات الضريبة، وبموجبه كان الوالي يضمن دفع مبلغ من المال (بدل أو مقطوع) سنوياً يجري إقراره وإرداءه ضريبة لتلك الولاية. وكان الولاة غالباً ما يقومون بإلزام الزعماء المحليين بتحصيل الموارد⁽³⁴⁾.

(30) مهمة دفترى، 4 ص 731.

(31) مهمة دفترى، طوب قايي سرايي 686 ص 84-85.

(32) للتفصيل، ينظر: بيات، البلاد العربية، ص 110 وما بعدها.

(33) Kilic, *Osmanlı Devletinin İdari Taksimatı*, p. 32.

(34) يُنظر، على سبيل المثال: الدفتر 266، ص 67.

ثالثاً: زعماء عرب يتسلمون مناصب إدارية خارج نطاق عشائرتهم

من أرفع الوظائف التي تقلدها الزعماء العرب في النظام الإداري العثماني وظيفة الوالي، وأمير السنجق (المتصرف). وعلى الرغم من أننا لا نعرف إلا عدداً قليلاً ممن تقلدوا وظيفة الوالي، مثل الجليلين ولاية الموصل، وآل العظم ولاة الشام، والمراعبة ولاة طرابلس، فإن لدينا قائمة طويلة من الزعماء العرب الذين أسندت إليهم سناجق، أي ألوية، خارج نطاق عشائرتهم في الولايات العربية، وحتى غير العربية، المختلفة، نذكر منهم:

- محمد بن راشد، وكان من شيوخ الأحساء في بداية العهد العثماني، أسند إليه لواء العيون في ولاية الأحساء، فأصبح أمير سنجق عليه (23 ذي القعدة 967هـ - 15 آب/ أغسطس 1560م)⁽³⁵⁾.

- الشيخ طيب بن مسلم (وربما آل مسلم)، وهو من الشيوخ الذين أسندت إليهم ألوية في ولاية الأحساء (22 شعبان 967هـ - 18 أيار/ مايو 1560م)⁽³⁶⁾.

- الشيخ عبد الكريم، وهو من الزعماء المحليين في الأحساء، وتولى سنجقاً في ولاية الأحساء (27 رجب 986هـ - 29 أيلول/ سبتمبر 1578م)⁽³⁷⁾.

- محمد بن عثمان، وهو من الزعماء المحليين المشهورين في ولاية البصرة، وأسند إليه أحد الأماكن في منطقة الجزائر بطريقة السنجق (ربيع الأول 981هـ - تموز/ يوليو 1573م)⁽³⁸⁾.

- بهرام بك، وهو أخو حاكم عمادية قباد بك، وتولى إمارة سنجق المدينة في البصرة (في 15 شوال 983هـ - 17 كانون الثاني/ يناير 1576م)⁽³⁹⁾.

- زعماء أبو ريشة، الذين تولى عدد كبير منهم ألوية مختلفة، بدءاً من عانة إلى أعالي الفرات، ومنهم علي بن أبو ريشة الذي كان أمير سنجق عانة والحديثة،

(35) مهمة دفتری 3 ص 490 حکم 1454، و4 ص 111؛ بیات، البلاد العربية، مج 3، ص 221.

(36) مهمة دفتری 4 ص 731.

(37) مهمة دفتری 35 ص 290 حکم 735.

(38) مهمة دفتری 22 ص 290 حکم 575.

(39) مهمة دفتری 27 ص 202 حکم 467، 468.

وعلي بن ادريس (984هـ/ 1576م) الذي تولى اللواء نفسه في رجب 992هـ ومحمد بن أبو ريشة الذي تولى ابن أخيه أحمد لواء الدير والرحبة⁽⁴⁰⁾.

- محمد بن سيالة، أمير سنجد الخابور (984هـ/ 1576م)⁽⁴¹⁾.

- الأمير عساف، أمير سنجد اللجون حتى عام 991هـ/ 1583م⁽⁴²⁾.

- قانصو الغزاوي الذي ظل أميرًا لسنجد عجلون مدة طويلة، وتولى في الوقت نفسه إمارة الحج الشامية، كما تولى ابنه أحمد لواء الكرك والشوبك.

- منصور بن فرج الذي تولى لواء صفد في عام 993هـ/ 1585م⁽⁴³⁾.

- علي بن حروفش الذي تولى لواء تدمر في عام 993هـ/ 1585م⁽⁴⁴⁾.

- نعمة الله الذي تولى لواء الرقة في عام 984هـ/ 1576م⁽⁴⁵⁾.

- شمس الدين ابن الإمام الزيدي، وهو من أبناء الأسرة الزيدية في اليمن، وأُسند إليه أحد الألوية في اليمن⁽⁴⁶⁾.

- أبو الطيب، وكان من الزعماء المحليين في القيروان، وعُيّن أميرًا على لواء القيروان في عام 984/ 1576م⁽⁴⁷⁾.

- عزيز بك، وهو من أمراء أعراب الجزائر في جنوب العراق، وكان يتصرف بلواء⁽⁴⁸⁾.

- الشيخ بدران، من شيوخ العرب في منطقة الجزائر في جنوب العراق، وتصرف بلواء في المنطقة.

(40) مهمة دفتری 28 ص 264 حکم 645، 46 ص 29 حکم 58، مهمة دفتری ذیلی 2 ص 173 حکم 466.

(41) مهمة دفتری 28 ص 264 حکم 645.

(42) مهمة دفتری 44 ص 186 حکم 395.

(43) مهمة دفتری 59 ص 57 حکم 253.

(44) مهمة دفتری 59 ص 57 حکم 253.

(45) مهمة دفتری 28 ص 283 حکم 701.

(46) مهمة دفتری 888 ص 321؛ بیات، البلاد العربية، مج 2، ص 103.

(47) مهمة دفتری 28 ص 227 حکم 538.

(48) مهمة دفتری 9 ص 8 حکم 22.

1- زعامة العشيرة وإقرار الدولة لها

أقرت الدولة العثمانية على مرّ تاريخها الكيان العشائري باعتباره مجموعة عنصرية اجتماعية واحدة يترأسها شيخ العشيرة، ولم تفكر مطلقاً في إلغاء هذا الكيان أو تفتيت العشيرة وتشريد أفرادها إلى مناطق مختلفة ولو رفعت هذه العشيرة لواء العصيان ضدها وقامت بإثارة الاضطرابات أو أعمال قتل ونهب وسلب. صحيح أن الدولة كانت تقوم أحياناً باستخدام القوة الضاربة لقمع ثورات هذه العشائر والتكيل بها أو تأديبها، إلا أنها لم تذهب إطلاقاً إلى إلغاء وجودها، بل كانت تبقىها، وكل ما كانت تفعله في هذا المجال هو تغيير رئيسها بشخص آخر من العشيرة نفسها ضمن النظام العشائري المعتاد عليه، وربما تقرر نصب شقيق الرئيس السابق أو ابن عمه أو أحد أقاربه. ولم تكن تفرض هذا الرئيس على العشيرة من دون أن تأخذ في الاعتبار اتفاق أفراد العشيرة عليه، وذلك اعتقاداً منها أن فرض أي شخص على العشيرة يعني عدم تمكن هذا الشخص من فرض سيادته على أبناء العشيرة. وهذا يعني أن الدولة كانت تكن احتراماً للرأي العشيرة في هذا الصدد، وتقرر تنصيب الشخص الذي تنتخبه لرئاستها، وربما تدعمه في المستقبل إن نال رضاها في حالة منازعته غيره في رئاسة العشيرة أو تحديه في مسألة من المسائل. ويعود سبب سعي الدولة للمحافظة على كيان هذه الزعامات إلى التمكن من التحكم بها من خلال زعمائها، وهذا ما حدث في الولايات العراقية والشامية واليمنية بالدرجة الأولى.

2- التعيين في المشيخة

كان والي الولاية هو الذي يقوم بإقرار الشيوخ على عشائرتهم بناءً على تخويل من السلطان، وكان يأخذ في الاعتبار قدرة الشيخ على تحصيل المال السلطاني وحفظ الرعايا والبرايا، أي الأهالي، وألا يكون مفلساً وظالماً. وجرت العادة منذ القدم أن يُمنح مثل هؤلاء الشيوخ كل سنة خيمة من الميري وخلعة، وعند حلول موعد تسديد المال الميري يتصل الشيخ بالكلربكي والدفتردار، ويُمنح الخيمة والخلعة بعد تنبيهه إلى ما يتعلق بأحوال المال والرعية⁽⁴⁹⁾.

(49) مهمة دفتری 2 ص 81 حکم 218.

كان يُشترط على شيخ العشيرة عند إسناد المشيخة إليه أن يقدم مالا مقطوعاً للخزينة مرة واحدة في السنة، كما كان يفعل شيخ آل قشعم جربوع الذي اعتاد تسليم خزينة بغداد سنوياً 500 جمل. وبعد وفاته اتصل ابنه نبي خان بالوالي، وناشد منحه المشيخة، متعهداً بتسليم الخزينة العدد نفسه من الجمال، فأصدر الديوان الهمايوني أمراً إلى بكربكي بغداد يقضي بالتحقق من قدرة بني خان على تسليم هذا العدد من الجمال سنوياً في حال منحه المشيخة (982هـ/ 1574م)⁽⁵⁰⁾.

الجدير بالذكر هنا أن النواحي في مصر كانت تُمنح لشيخ العرب كي يديرها باسم الدولة العثمانية، وكان هؤلاء الشيخ يُعزلون منها بأمر رسمي أيضاً، ولا تحدّد مدة توليتهم، بل كانوا يواصلون العمل ما داموا يؤدون المهمات الملقاة على عواتقهم بكفاءة وإخلاص، ولا يخلّون بها، وكانوا يتولون المشيخة بطريقة الالتزام. وطبقاً لما ورد في الأحكام السلطانية، فإن ولايات الغربية والمنوفية والبحيرة والصعيد كانت يديرها مشايخ العرب المحليون⁽⁵¹⁾.

تعاملت الدولة العثمانية مع العشائر البدوية في ولاياتها المختلفة وفق هذا السياق، ولكن ما يؤسف له هو أن هذا الموضوع، ولا سيما علاقة الدولة العثمانية بالعشائر بشكل عام، لم يأخذ حقه من الدراسة في ضوء ما في الوثائق العثمانية من معلومات وافرة.

3 - إمارة عشائر الشام

يُستدل ممّا ورد في الأحكام السلطانية الواردة في دفاتر المهمة أن العثمانيين قاموا بتنظيم مجموعة من العشائر في بلاد الشام ضمن هذا الإطار. وربما كان هذا المنصب موجوداً قبل العثمانيين، إلّا أننا لا نمتلك معلومات كافية عنه. وكان الوالي في الولاية هو الذي يختار أحد شيوخ العشائر في المنطقة لتولي هذه الإمارة، ويرفع الاسم إلى السلطان كي يقره. ويمكن القول إن الواجبات الملقاة على أمير عشائر الشام كانت تنحصر في تأمين الأمن في مناطق وجودها، وحماية

(50) مهمة دفترى 26 ص 318 حكم 916.

(51) مهمة دفترى 7 ص 81 حكم 218 وص 437 حكم 1264، و 17 ص 20-21 حكم 30،

و 39 ص 231 حكم 461، و 35 ص 291.

القوافل التجارية والحجاج، وغيرها من الأمور المتعلقة بالعشائر نفسها. وطبقاً لما ورد في أحد الأحكام السلطانية، أسندت إمارة الشام في عام 951هـ/ 1544م إلى محمد بن مدلج، أمير سنجق الديار والرحبة⁽⁵²⁾.

ورد في فرمان صادر عن السلطان محمد الرابع إلى والي الشام في أوائل عام 1058هـ/ أواخر عام 1648م عزل شيخ الشام (ابن رشيد)، وهو من طائفة العربان (البدو)، من المشيخة، واختيار الشيخ رباح بدلاً منه. كما صدر في أواخر ربيع الآخر 1059هـ - أواسط أيار/ مايو 1649م فرمان آخر موجّه إلى والي الشام أيضاً، وهو يتعلق بتجديد إقرار تعيين الشيخ رباح في مشيخة الشام ومنع الشيخ ابن رشيد من التدخل، والحيلولة دون إلحاقه الضرر بالمسافرين والحجاج⁽⁵³⁾، الأمر الذي يدل على مدى التنافس الذي كان يحصل بين شيوخ العشائر لتولي هذا المنصب.

4- المهمات والواجبات التي حددتها الدولة للزعامات المحلية

تنوعت المهمات والواجبات التي كانت الدولة تلقىها على عواتق الزعامات المحلية بتنوع تلك الزعامات وأوضاعها العامة وقدرتها على القيام ببعض المهمات دون أخرى. وطبقاً لما ورد في الوثائق، يمكننا حصر هذه المهمات بالآتي:

أ- حفظ الطرق الخارجية وحراستها

كانت الدولة العثمانية تولي اهتماماً كبيراً لاستتباب الأمن والنظام على الطرق الخارجية، لإبقائها سالكة أمام القوافل والمسافرين. ولم تتوان عن اتخاذ أي إجراء من شأنه تسهيل سفر مستخدميها وتأمين سلامتهم. ومن هذه الإجراءات وضع قوات عسكرية في القلاع والقرى والبلدات الواقعة على امتداد الطرق، أو حراسة القوافل بوحدات عسكرية. ولجأت الدولة أحياناً إلى توطين بعض العشائر المالية لها من أجل تأمين هذه الطرق، ومن ذلك أن الديوان الهمايوني أصدر أمره

(52) يُنظر مهمة دفتری 12321 حكم 36؛ بیات، البلاد العربية، مج 1، ص 214-215.

(53) Topkapı Sarayı Müzesi Hazine-i Humayun, No. E. 655 7. 5223 6; İsmail Hakkı Uzunçarşılı (53) [et. al.], Topkapı Sarayı Müzesi Osmanlı Sarayı Arşivi Kataloğu (Ankara, 1985), pp. 32-33.

إلى أمير سنجق بيات في ولاية البصرة الأمير حسين بالإقامة مع عشيرته في القرنة، على الطريق الرئيسية الرابطة بين بغداد والبصرة، بهدف حفظ المنطقة وحراستها وتأمين الطريق الرئيسية، ولا سيما بعد أن أصبحت هذه المنطقة عرضة للأخطار وأصبح متخدموها عرضة لمضايقات شديدة (15 رمضان 973هـ - 5 نيسان/ أبريل 1566م)⁽⁵⁴⁾.

كانت طريق القوافل بين البصرة وبغداد من أكثر الطرق عرضة للتجاوز والاعتداء، حتى إن الدولة استحدثت لواء طاش كوبري في ولاية البصرة لتأمين الأمن والنظام على تلك الطريق، وعينت أحد زعماء العشائر في المنطقة، وهو سليمان بك، أمير سنجق فيه، إلا أن هذا الأخير لم يسكن في اللواء منذ تعيينه، بل كان يتجول مع عشيرته في الجبال، ولم يتقيد بواجبه لجهة حراسة الطريق المستهدفة بما كان يتعرض له المافرون من غارات قتل وسلب ونهب، ولهذا قررت الدولة بناءً على مقترح والي البصرة، إلغاء اللواء ومنح المنطقة لرضوان، وهو من زعماء العشائر في المنطقة، لإدارتها بأسلوب الزعامة، وهذا يعني أن الدولة لم تتغن عن العشائر في توطيد الأمن في هذه المنطقة (20 ذي القعدة 987هـ/ 1579م)⁽⁵⁵⁾.

كانت طريق بغداد - الموصل هي الأخرى بحاجة إلى تأمين سلامة متخدميها بعد أن أصبحت مأوى لقطاع الطرق، ولهذا مُنح أمراء داسني سنجقاً في المنطقة شرط أن يحرسوا الطريق ويحفظوا المسافرين فيها (2 جمادى الآخرة 989هـ - 4 حزيران/ يونيو 1581م)⁽⁵⁶⁾.

انسحب الأمر نفسه على طريق دمشق - الحرمين، التي كانت من أكثر الطرق خطورة، خصوصاً بالنسبة إلى الحجاج الذين كانوا يتعرضون لاعتداءات البدو بشكل متواصل حتى اضطرت الدولة إلى تخير إمكاناتها من أجل حفظ هذه الطريق وحراستها وحماية الحجاج. وستوقف عند هذا الموضوع بشيء من التفصيل في ما بعد.

(54) مهمة دفتری 5 ص 506 حکم 1381؛ بيات، البلاد العربية، مج 3، ص 290.

(55) مهمة دفتری 39 ص 92 حکم 229.

(56) مهمة دفتری 46 ص 263 حکم 592.

ب- حفظ منطقة معينة وحراستها

كانت الدولة تسعى جاهدة لحفظ أمن بعض المناطق التي كانت تتعرض لهجمات العشائر البدوية والحرامية، وكانت تستخدم أساليب مختلفة في هذا المجال، منها الاعتماد على بعض الزعامات المحلية. وطبقاً لما ورد في إحدى الوثائق، كان ابن حميد، وهو من وجهاء العربان، ينزل مع عشيرته كل سنة في الأحساء وغيرها من الأماكن، فكُلّف بحفظ المنطقة وحمايتها من أشقياء البدو، ودُعم بإسناد أحد ألوية الولاية إليه (26 شوال 983هـ - 28 كانون الأول/ ديسمبر 1576م)⁽⁵⁷⁾.

ج- إحياء الأراضي الخربة والمتروكة وإعمارها

كان يجري في بعض الأحيان منح الزعماء المحليين هذا النوع من الأراضي لإعمارها، وكان منهم سالم بن غانم، أحد شيوخ الجزائر، الذي مُنح محلين في البصرة على شكل زعامة، واشترط عليه أن يقوم بإعمارهما (6 ذي الحجة 981هـ - 29 آذار/ مارس 1574م)⁽⁵⁸⁾.

د- خدمة الحجاج وحراستهم في المنازل

كان بعض أبناء العشائر البدوية يكُلّف بخدمة الحجاج وحراستهم في المنازل التي يؤمّها الحجاج طلباً للراحة، وذلك على الطرق الخارجية بين المدن أو البلدات، وفي المقابل تتلقى تلك العشائر مخصصات مالية. وكان من هاتيك العشائر عشيرة بني شاكر التي اعتاد أبنائها خدمة الحجاج وحراستهم في منزل العقبة الذي كان الحجاج يرتاحون فيه ثلاثة أيام⁽⁵⁹⁾.

هـ- حماية الحجاج من قطاع الطرق

كان الحجاج يتعرضون دائماً لهجمات العشائر البدوية التي كانت تسلبهم ممتلكاتهم وتقتل بعضهم أحياناً، خصوصاً على الطرق المؤدية إلى دمشق، حيث

(57) مهمة دفتری 27 ص 117 حکم 276.

(58) مهمة دفتری 25 ص 101 حکم 1125.

(59) مهمة دفتری 888 ص 275 أ؛ بیات، البلاد العربية، ص 2، ص 146-147.

كان الحجاج يتجمعون للانطلاق إلى الحرمين. وكان يُشترط على زعماء العشائر المالية للدولة عند التعيين أن يتولوا حراسة الطرق وحماية مستخدميها وإعادة أموالهم المنهوبة، كما فعل أمير سنجق عانة ابن أبو ريشة، على سبيل المثال، حين قاتل إلى جانب عشيرته وأتباعه مهاجمي قافلة الحجاج من الأعراب في منطقة عانة، واستعادوا منهم ما نهبوه من الأموال والممتلكات (16 شعبان 977 هـ - 23 كانون الثاني / يناير 1570 م)⁽⁶⁰⁾.

و- قيادة قافلة الحج

كانت طرق الحج، ولا سيما طريق الحج الشامية، من أكثر الطرق خطورة على سالكيها، لوقوعها في مناطق عشائر بدوية اتسم معظمها بعدم الانضباط وبالتمرد وقطع الطرق، فكانت لا تتورع عن مهاجمة القافلة وسلبها ونهبها، بل حتى قتل أفرادها. لهذا، كانت الدولة مضطرة إلى وضع وحدات عسكرية لمرافقة القافلة بغية حفظها وحمايتها. يضاف إلى ذلك أن الدولة لجأت إلى تعيين بعض زعماء العشائر أمراء للحج وقيادة القافلة من دمشق، حيث كان يتجمع حجاج من البلقان والأناضول والعراق وإيران وبلاد الشام، إلى الحرمين، والعكس. وبهذا كانت الدولة تضمن قيام أفراد عشيرة الأمير بحماية القافلة، وتأمين في الوقت نفسه شر العشيرة نفسها. ويُعتبر الزعيم المحلي محمد بك بن عيسى بك أول زعيم محلي يُعيّن أميراً لقافلة الحج الشامية (1517)⁽⁶¹⁾. واشتهر منهم قانصو الغزاوي، الذي رأت فيه الدولة الرجل الملائم لقيادة قافلة الحج الشامية بسبب شخصيته الفذة وإدارته الرجال المؤهلين لخدمة القافلة. وكان قد تولى لواء الكرك والشوبك ولواء عجلون، واستمر في قيادة قافلة الحج مدة طويلة من الزمن، ولم يتخل عن القيادة حتى بعد أن بلغ الثمانين من العمر. وكان يرافقه في السنوات الأخيرة من حياته ابنه أحمد الذي كان يتولى لواء الكرك والشوبك، وعيّن مسؤولاً عن تدبير المؤن الغذائية للحجاج، كما عُيّن ابنه الآخر سليمان مسؤولاً عن استقبال الحجاج عند عودتهم من الحج. وتجدر الإشارة إلى أن قيادة القافلة كانت تفتح شهية زعماء العشائر الذين كانوا يسعون لنيل شرف القيادة ويرزون في سبيل ذلك مهارتهم وإمكاناتهم، ومن هؤلاء محمد بن أبو ريشة، أمير عانة وقتذاك، الذي

(60) مهمة دفتری 10 ص 89 حکم 139.

(61) بیات، البلاد العربية، مج 1، ص 341.

أرسل إلى الديوان الهمايوني يناشده منحه إمارة الحج، متعهدًا بالحفاظ على الحجاج وإعادتهم سالمين، وتقديم 500 جمل لنقل الحجاج، إلا أن الديوان الهمايوني تريث في تعيينه، خشية تحريض أشقياء البدو ضده، وبالتالي إلحاق الضرر بالحجاج، ثم استفر من بكربكي الشام عمًا إذا كان هناك أي احتمال في هذا الخصوص وما إذا كان ابن أبو ريشة قادرًا على تحمّل هذه المهمة (16 رجب 989هـ - 15 آب/ أغسطس 1581م)⁽⁶²⁾.

من الزعماء المحليين الذين أسندت إليهم قيادة قافلة الحج المتوجهة إلى مكة من ولاية الأحساء، شيوخ العشائر القاطنة في المناطق الواقعة بين الأحساء ومكة، ويأتي على رأسهم الشيخ عيسى بن سلمان، شيخ قلعة ديلم، وإبراهيم بن موسى، شيخ قلعة دراعية (درعية)، والشيخ حين بن أبي اللويط شيخ قلعة سلمية، وأحمد بن عطاف شيخ قلعة ملتم، وهم الذين استعانت الدولة بهم بعد أن أثبتوا كفاءتهم في هذا المجال (25 رجب 981هـ - 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1573م)⁽⁶³⁾. وكانت الدولة مضطرة إلى قبول ذلك بسبب عدم تمكنها من تأمين الأمن والأمان للحجاج إن لم تُرفق القافلة بوحدة عسكرية تؤمن لها الحماية، الأمر الذي كان يكلفها مبالغ طائلة.

علاوة على هؤلاء، نذكر الأمير البدوي محمد بن عثمان الذي كان يقود قافلة الحجاج من العراقيين والأحسائيين والإيرانيين من البصرة إلى مكة مباشرة، على الرغم من اعتراض الدولة العثمانية على تسيير قافلة عبر تلك الطريق؛ إذ كان يُفرض على الحجاج من هذه المناطق الالتحاق بقافلة الحج الشامية لتعذر تأمين الحماية لها على تلك الطريق.

ز- المشاركة في الحملات العسكرية العثمانية

كانت المشاركة في الحملات العسكرية العثمانية من المهمات الرئيسة التي كان يُفرض على زعماء العشائر القيام بها إلى جانب أفرادها، ولا سيما عند توليهم وظيفة إدارية، كإمارة السجق أو الزعامة أو التيمار. وكان من الممكن أن تكون تلك الحملات ضد بني جلدتهم أو ضد فخذ من عشائرتهم المتمردة ضد الدولة،

(62) مهمة دفتری 35 ص 184 حکم 467، ص 235 حکم 589، و 46 ص 1 حکم 1.

(63) مهمة دفتری 23 ص 163 حکم 341.

أو حتى ضد عوائلهم عند رفع أحد أفرادها راية العصيان ضد الدولة، ويمكن أن يكون الزعيم المحلي هو من يقود الحملة العسكرية. وكانت الدولة تكرم المشاركين في الحملات، ولا سيما أولئك الذين كانوا يجهزون الدولة بما تحتاج إليه من مستلزمات للمعارك، ولدينا أمثلة كثيرة على كل ذلك، منها:

- تأدية الزعيم المحلي سيالة بك، أمير لواء السلمية، دورًا بارزًا في التنكيل بال عشيرة البدوية المتمردة آل صيح، المتحالفة مع عشيرة أبو ريشة، ولهذا شُمل بالتكريم من السلطان بخلعة سنية، وتكريم ابنه سليمان بتقليده لواء السخنة والطيبة⁽⁶⁴⁾.

- في عام 975هـ/ 1567م، حدثت اضطرابات كبيرة في لواء عجلون أثارها العشائر البدوية بنو محمد وكريم وعباد وبنو مهدي وهتيم وديمياط ومنصور وقطارنه وبنو مهد وحريبة وحسنه وخرشا وآل تفتا، وبنو نشة وبنو سعيد وآل غشيم. وقام أفراد العشائر تلك بأعمال النهب والسلب والقتل في المنطقة، وأغاروا على أمير سنجد عجلون إلياس بك، وقتلوا عددًا من رجاله وسلبوا ممتلكاته، ما جعل الديوان الهمايوني يصدر أمرًا سلطانيًا إلى أمراء المنطقة والزعماء المحليين بحشد قواتهم ومقاتليهم لمواجهة المتمردين، فشارك الزعماء المحليون في الحشد إلى جانب أمراء السناجق في المنطقة، كان منهم أمير سنجد صلخد قانصو بك. أما الزعماء المحليون المشاركون في الحشد، فهم ابن حنش في البقاع، وابن حرفوش في بعلبك، ويوسف ابن جيوس في نابلس. وكانت القوات بقيادة الزعيم المحلي أحمد بن قانصو بك، وتمكنت من دحرهم والتنكيل بهم في منطقة الغور (غرة صفر 975هـ - 7 آب/ أغسطس 1567م)⁽⁶⁵⁾.

- كان موسى بن حرفوش من المقدمين الذين يتصرفون بزعامة في ولاية الشام. وصدر الأمر إلى بكربكي الشام بتعين ألف من رماة السهام الماهرين لمستلزمات الحملة على اليمن، وتعين موسى بن حرفوش رئيسًا عليهم. وبعد أن أدى الأخير الخدمة السلطانية، أسند لواء صيدا إليه ليكون أمير سنجد عليه (28 رمضان 975هـ - 24 آذار/ مارس 1568م)⁽⁶⁶⁾.

(64) مهمة دفترى، طوب قايي 888 ص 303؛ بيات، البلاد العربية، مج 2، ص 169-270.

(65) مهمة دفترى 7 ص 5 حكم 29.

(66) مهمة دفترى 7 ص 409 حكم 1174.

- بعد صدور حكم سلطاني إلى أمير سنجد عانة ابن أبو ريشة بتجهيز مقاتليه للمشاركة في الحملة على البصرة، توجه هو شخصيًا إلى هناك مع عشيرته (10 ربيع الأول 975هـ - 14 أيلول/سبتمبر 1567م)⁽⁶⁷⁾.

- بعد فتح قلعة ذمرمر (15 جمادى الأولى 992هـ - 24 أيار/مايو 1584م) في اليمن، أصدر الديوان الهمايوني حكمًا سلطانيًا أشاد فيه بالدور الذي قام به أمراء اليمن من الزعماء المحليين في فتح القلعة، ومنهم أمير سنجد قلعة كوكبان محمد، وأمير سنجد حجة عبد الرحمن بن مطهر، ومطهر بن شريف من أمراء اليمن، وحاكم ذمرمر لطف الله بن مطهر، وكان قد سلم الدولة العثمانية ما كان يتصرف فيه من قلاع وأماكن (14 جمادى الآخرة 992هـ - 23 حزيران/يونيو 1584م)⁽⁶⁸⁾.

- قدّم حكام اليمن من الزعماء المحليين الدعم إلى القوات العثمانية عند فتح صعدة، فكرمهم السلطان العثماني، وهم حاكم كوكبان محمد بك، وحاكم حجة عبد الرحمن كحلان الشريف حسن، وحاكم الجوف علي شريف (28 شعبان 992هـ - 4 أيلول/سبتمبر 1584م)⁽⁶⁹⁾.

- عند قيام مطهر بحركته في اليمن في جمادى الآخرة 975هـ - كانون الأول/ديسمبر 1567م، لم يؤيده بعض الزعامات المحلية في المنطقة، بل التزم جانب الدولة العثمانية، وكان من الزعامات أحمد بن أوجلة، وهو من أمراء العرب، وإدريس باكرية، وهو من مشايخ العربان. وأشاد بهم الديوان الهمايوني، وطلب منهم تقديم العون والدعم إلى القوات العثمانية، خصوصًا في مجال توفير المؤن الغذائية (29 جمادى الآخرة 975هـ)⁽⁷⁰⁾. ومن الشيوخ الذين ساندوا القوات العثمانية في حربها ضد مطهر في اليمن شيخ بير اياد الشيخ إبراهيم، وحاكم الشحر بدر، اللذان استحقا التكريم من السلطان العثماني (12 رجب 975هـ - 12 كانون الثاني/يناير 1568م)⁽⁷¹⁾.

(67) مهمة دفتری 7 ص 73 حکم 203.

(68) مهمة دفتری 52 ص 67 حکم 179.

(69) مهمة دفتری 53 ص 152 حکم 442.

(70) مهمة دفتری 7 ص 233 حکم 645.

(71) مهمة دفتری 7 ص 254 حکم 702.

- عندما كانت الدولة تنهياً لشن حملة عسكرية على اليمن، أرسل السلطان إلى جليص، شيخ البحيرة، وغيره من مشايخ العرب في مصر، كعلي بن عمر والشيخ عطية، يطلب فيها تأمين ما يمكن تأمينه من جمال، وإرساله إلى بكربكي مصر (أوائل شعبان 975هـ - أواخر كانون الثاني/يناير 1568م)⁽⁷²⁾.

ح- تأدية الخدمات العامة

كانت الدولة تتعين ببعض العشائر لتأدية خدمات عامة تخصصها وتخصص الرعايا في آن واحد، مثل كربي الأنهار [حفر حفر جديدة فيها]، وتمنحها لقاء ذلك أجوراً ملائمة، وكان من ذلك صدور أمر بكربي نهر عيسى بوساطة 500 عائلة من عشائر آل جعيفر وآل إيسار وبني سعد والكوارة من بني تميم، وأولاد ولي وأولاد وزن وآل شيحان وبني رباب (رباح؟) وعطارة وبني كلاب وأهالي قرى الفلوجة وقراول (15 شعبان 959هـ - 6 آب/أغسطس 1552م)⁽⁷³⁾.

كما شارك بعض الشيوخ وعشائره في بناء القلاع في مناطقهم لحساب الدولة، وكان منهم، على سبيل المثال، الشيخ محمد بن عبد العزيز، شيخ بني أخلاف، الذي أسدى خدمات جليلة للدولة وأسهم في بناء قلعة الجزائر في جنوب العراق، فُشِّل بتكريم السلطان وأُسند إليه لواء⁽⁷⁴⁾.

ذكر أن عشيرة بني عطية قدمت الدعم اللازم لتعمير قلعة العقبة على طريق الحج، كما بذل زعيم العشيرة جهداً كبيراً لنقل الحمولات الخاصة بأمر الحج، من الحبوب إلى السويس، فكَرَّمته الدولة بمنحه الصرة وكمية من القمح (951هـ/1544م)⁽⁷⁵⁾.

ط- توطيد العلاقة بمؤولي الدولة في المنطقة، وإبلاغ الدولة بكل ما يخل الأمن والنظام في المنطقة

كان السلطان ينصح للزعماء المحليين بذلك في كل خطاب يوجه إليهم،

(72) مهمة دفتری 7 ص 298 حکم 849 - وص 299 حکم 850.

(73) مهمة دفتری، طوب قایی سرايى 88 ص 345 ب؛ بیات، البلاد العربية، مج 2، ص 275-276.

(74) مهمة دفتری، طوب قایی سرايى 88 ص 342 أ.

(75) مهمة دفتری، طوب قایی سرايى 12321 ص 156 ب- حکم 121؛ بیات، البلاد العربية،

مج 1، ص 109-210.

ويطلب منهم حُسن الوفاق والتفاهم مع هؤلاء المسؤولين، وتعمير البلاد، وتأمين الممالك، وإصلاح أحوال الرعايا. وخير مثال على هذا ما نجده في الخطاب الذي وجهه السلطان سليم الثاني باللغة العربية إلى أمير الجزائر في جنوب العراق، الأمير علي بن عليان، وقال له فيه: «فإذا وصل إليك... أمرنا المنيف الخاقاني، فالواجب عليك أن تمثل به وتعمل بما فيه مما ذكر في تضاعيف الطور في تدبر أمور الجمهور وغيرها من حسن المعاشرة مع أمير الأمراء الكرام، والمشاورة معه ومع سائر الأمراء الفخام في جواركم المتعاملين مع أهالي دياركم، حيث لو احتمل من مفد صدور الفتن والشور تخبرها وتنهاها إليهم قبل الظهور ليم دفع الشور قبل الوقوع، ولم يبلغ مبلغ الشيوع، وغير ذلك مما يتفرع عليه تعمير الممالك وتأمين المسالك وإصلاح أحوال الرعايا وإنجاح آمال البرايا، لأننا قلدنا المشار إليهم بوكالة جناب سلطتنا القاهرة في إصلاح أحوال تلك الديار، فمن أطاعهم فقد أطاع حضرتنا بالطوع والاختيار، ف شكرهم وشكواهم عندنا مقبول، ومن خالفهم فهو مسؤول ومخذول، والله يهدي إلى سواء السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل» (15 ربيع الآخر 981هـ - 14 أيار/ مايو 1573م) (76).

ي- حفظ الرعايا وصون البرايا، والحيلولة دون إلحاق الضرر بهم
كانت الدولة تفرض على الشيوخ الذين نصبهم أو تقرهم على عشائرتهم أن يعملوا على حفظ الرعايا وراحتهم، وتوخي الحذر من تعرضهم للظلم والتعدي (77).

رابعاً: تعامل الدولة العثمانية مع الزعامات المحلية الموالية لها

1- رعاية الزعماء وتكريمهم وتقديم المساعدات إليهم

كانت الدولة العثمانية تكترم الزعماء المحليين كلما قدموا خدمات سديدة للدولة واثتمروا بأوامرها وأطاعوها، حتى ذكر السلطان سليم الثاني لأحد الزعماء المحليين في بلاد الشام أن «شمول القائمين بخدمة سدتي العليا بتزاهة وإخلاص بعنايتي السلطانية هو قاعدتي السلطانية» (78).

(76) مهمة دفتری 22 ص 219 حکم 421.

(77) بیات، البلاد العربية، مج 1، تلسل 69.

(78) مهمة دفتری 19 ص 135-136 حکم 287.

كان التكريم ماديًا أو معنويًا، كأن يُمنح الزعيم ترقية أو علاوة على ما كان يتلقاه من مخصصات مالية من الدولة، أو يُمنح أراضي إضافية أو يُسند إليه منصب رفيع، كتعيينه أمير سنجق أو حتى واليًا، وبعد وفاته يحل محله ابنه أو أحد زعماء عشيرته. إلا أن الدولة لم تكن تمنح من يخلفه كل ما حصل عليه سلفه من تكريم، بل كانت تربط كل تكريم بما يسديه هو بالذات من خدمات؛ فمحمد بن أبو ريشة مثلاً، وكان يتولى لواء عانة بعد وفاة والده، طلب منحه الامتيازات التي حصل عليها والده، إلا أن السلطان ذكر له أن والده مُنح عندما أُسند إليه لواء، مثني ألف آقجة، ثم «مُنح الترقية كلما ثبت إخلاصه وخضوعه لعتبتنا العليا، ولهذا أمرت أن تُشمل أنت إن شاء الله برعايتي السلطانية السخية ومنحك الترقية على ضوء تقيّدك بحفظ وحراسة لوائك وحفظ وحماية الرعايا فيه» (11 شوال 981هـ - 3 شباط / فبراير 1574م)⁽⁷⁹⁾.

كانت الدولة العثمانية تُعدّ الزعماء المحليين بالتكريم بعد تأديتهم المهمات الموكلة إليهم؛ فعندما قررت الدولة تجهيز حملة عسكرية ضد الصفويين (ذو القعدة 986هـ - كانون الثاني/يناير 1579م) بقيادة بكربكي الشام، أصدرت أوامرها إلى جميع الزعماء المحليين في بلاد الشام، ومنهم عساف بك وأمير جبلة السابق محمد بن سيالة، للمشاركة مع أفراد عشائهم في هذه الحملة، ووعدتهم بالتكريم ومنح رجالهم إقطاعات بحسب الخدمات التي يؤدونها. كما أنها وعدت بمنح محمد بن سيالة لواء، أي تعيينه أمير سنجق، وذلك بعد مشاركتهم في هذه الحملة (22 ذي القعدة 986هـ - 20 كانون الثاني/يناير 1579م)⁽⁸⁰⁾. كما أن الدولة قامت في 28 جمادى الأولى 993هـ - 28 أيار/مايو 1585م بتكريم عدد من أمراء المعينين بعد لجوئهم إلى الدولة باختيارهم وخضوعهم لها، وذلك لترغيب الآخرين بما أقدموا عليه، فمُنح عبد الله بلال زعامة، ومُنح علي مبارك ومرجان تيمارًا، ومُنح حسن إقطاعًا، ومُنح أحمد بن محمد يحيى تيمارًا⁽⁸¹⁾.

(79) مهمة دفتری 23 ص 344 حکم 772.

(80) مهمة دفتری 32 ص 281 حکم 515.

(81) مهمة دفتری 50 ص 65 حکم 318، 319.

كان السلطان يشترط على كل من يكرّم أن يسعى جاهداً، ويشكل متواصل لحفظ الرعايا والبرايا وحمائهم، وأن يكون على أكمل وفاق مع البكلربكي⁽⁸²⁾. كما أنه كان يوصي البكلربكي في الولاية بأن يقوم بمداواة أمراء ومشايخ الأعراب في الأرجاء المختلفة⁽⁸³⁾.

2- إيلاء الاحترام للزعماء والتعامل معهم بكل تقدير وتوقير

من الممكن معرفة الاحترام الذي كان السلاطين العثمانيون يكنونه للزعماء من خلال الخطابات التي كانوا يوجهونها إليهم، ونذكر، على سبيل المثال، الآتي:

«كانت تتم مخاطبة شريف مكة من قبل السلطان بشكل: جناب إمارت مآب، إيالت نصاب، سعادت اكتساب، سيادت انتساب، ذو النسب الطاهر والحسب الظاهر، صاحب العز والشرف، خلف بعد خلف، نسل السلالة الهاشمية فرع الشجرة الزكية النبوية، طراز العصاة العلوية، المختص بمزيد عناية الملك الحي الشريف حسن ابن أبي نمي دام سعده» (992هـ/1584م)⁽⁸⁴⁾. وكان السلطان العثماني يخاطب الأمير السعدي، حاكم فاس، مولاي أحمد بـ: «... فخر النسب الطاهر والحب الظاهر صاحب العز والشرف خلفاً بعد خلف ونسل السلالة فرع الشجرة الزكية النبوية... حاكم فاس مولاي أحمد دامت معاليه...»⁽⁸⁵⁾، ويخاطب حاكم مشعشع السيد سجاد بـ: «جناب إمارت مآب، إيالت نصاب، دولت اكتساب، ملك الفعال ملك الخصال المخصوص بعناية الملك الجواد حاكم مشعشع اليد سجاد دام علوه» (992هـ/1584م)⁽⁸⁶⁾، ويخاطب حاكم الجزائر في جنوب العراق سلطان ابن عليان بـ: «جناب إمارت مآب إيالت نصاب، دولت اكتساب، سعادت انتساب، المختص بمزيد عواطف الملك المتعان حاكم الجزائر سلطان بن عليان دام علوه» (992هـ/1584م)⁽⁸⁷⁾، ويخاطب أمير سنجد عانة والحديثة علي

(82) مهمة دفتری 888 ص 84 ب- 185.

(83) مهمة دفتری 21 ص 155-156 حكم 380.

(84) مهمة دفتری 52 ص 2 و 55 ص 3 و 60 ص 2.

(85) مهمة دفتری 48 ص 31 حكم 86.

(86) مهمة دفتری 52 ص 2 و 55 ص 3.

(87) مهمة دفتری 52 ص 55 ص 3.

إدريس، باللغة العربية قائلاً: «قدوة الأمراء الكرام، عمدة الكبراء الفخام، ذو القدر والاحترام المختص بمزيد عناية الملك العلام الوالي بلواء عانة والحديثة علي إدريس دام عزه» (24 رجب 984هـ - 17 تشرين الأول/أكتوبر 1576م) (88).

3 - إصلاح ذات البين

سعت الدولة العثمانية لإصلاح ذات البين كلما دب خلاف أو عداً بين أفراد الزعامة الواحدة، أو بين زعامة وأخرى، وخير مثال في هذا الخصوص توية الخلاف بشأن الحكم في فاس بين الأمراء العديدين بعد وفاة والدهم المولاي محمد. وأصدر الديوان الهمايوني أمراً إلى بكربكي شهرزول بالإصلاح بين الأخوين مير أحمد وجهان شاه أمير ابرومان في ولاية شهرزول، بعد وقوع خلاف بينهما ما لبث أن تحول إلى قتال (19 رمضان 980هـ - 28 كانون الثاني/يناير 1573م) (89).

في عام 981هـ/1573م، دب خلاف بين ابن عليان ومحمد بن عثمان، بسبب قيام الأخير ببناء قلعة على أرض تابعة لولاية الأول في منطقة الجزائر في جنوب العراق. وأصدر الديوان الهمايوني أمره إلى بكربكي البصرة للتحقيق في عائدية المكان، ومنع محمد بن عثمان من التدخل في الأماكن التابعة لغيره ومن التصرف فيها (981هـ/1573م) (90). وفي أواخر عام 992هـ/1584م، دب خلاف بين أمير عانة محمد بن أبو ريشه من جهة وناظر نظار اللواء إبراهيم بن ياسين وأخيه إسماعيل من جهة أخرى، ما اضطر أبناء ياسين إلى النزوح من المنطقة مع أقاربهم، الأمر الذي أثار امتعاض الأهالي وأدى إلى حصول نقص في المال الميري. وطلب بكربكي بغداد من الديوان الهمايوني تخويله التدخل في إصلاح ذات البين وتكريم أبناء ياسين بخُلع سلطانية، فوافق الديوان الهمايوني على الطلب، وأمر بمنح الخلعة من خزانة بغداد (20 ذي الحجة 992هـ - 23 كانون الأول/ديسمبر 1584م) (91). وأصدر الديوان الهمايوني إلى كل من أمير عانة وأبناء

(88) مهمة دفتری 28 ص 344-345 حکم 870.

(89) مهمة دفتری 21 ص 38 حکم 103.

(90) مهمة دفتری 22 ص 22 حکم 50.

(91) مهمة دفتری 55 ص 55 حکم 97.

ياسين حكمًا سلطانيًا طالبهم فيه بترك الخصومة والنزاع وإصلاح ذات البين، كما طالبهم بإرسال من يُعتمد عليهم من جانبهم إلى بغداد، للنظر في الخصومة القائمة بينهم وإنهائها (20 ذي الحجة 992هـ - 23 كانون الأول/ ديسمبر 1584م)⁽⁹²⁾.

4- عدم تدخّل مسؤولي الدولة في شؤون الزعماء

كانت الدولة العثمانية تصدر إلى مسؤوليها في الولايات المختلفة أوامر مشدّدة تقضي بتوطيد علاقاتهم بالزعماء الذين أعلنوا خضوعهم للدولة وأصبحوا موالين لها، والتعامل معهم بحسن التدبير والجوار، وعدم التدخل في شؤونهم؛ فبعد خضوع الحفصيين في تونس للدولة العثمانية أقرّوا على حكمهم، ولم يكن في نية الدولة إنهاء حكمهم ما بقوا ينفقون لها. وكان الديوان الهمايوني يتوجس خيفة من قيام بكلربكي طرابلس الغرب بالتدخل في شؤونهم وإثارة الرعب في قلوبهم، وذلك في وقت بلغ العداء العثماني - الإسباني ذروته، وكان سيؤدي بهم إلى الاستنجد بالإسبان، فأصدر الديوان الهمايوني حكمًا طالب فيه بكلربكي طرابلس الغرب بعدم التدخل في شؤون بلاد الأمير الحفصي مولاي أحمد ورعاياه، وبأن يوطد علاقته به، مشدّدًا على أن مولاي أحمد (الحاكم الحفصي) هو ممن يكتّون الصداقة والإخلاص للدولة العثمانية (4 رمضان 973هـ - 25 آذار/ مارس 1566م)⁽⁹³⁾.

كان الزعيم المحلي في طرابلس الغرب شيخ أوجلة قد أعلن خضوعه للدولة العثمانية، وأصدر السلطان سليم الأول حكمًا بعدم التدخل في شؤونهم، إلّا أن والي طرابلس الغرب لم يتيقّد بهذا الحكم. وكانت المنطقة التي يتحكم فيها شيخ أوجلة ممراً لحجاج التكرور المتوجهين إلى الحج، وغير آمنة، وكانت الدولة تخشى من اضطراب الوضع الأمني هناك، فتقطع طريق الحجاج، فأمرت بكلربكي طرابلس بعدم التدخل في شؤون شيخ أوجلة، وتجديد الأمر الذي أصدره سليم الأول بشأنه (18 صفر 984هـ - 17 أيار/ مايو 1576م)⁽⁹⁴⁾.

(92) مهمة دفترى 55 ص 55 حكم 98، 99.

(93) مهمة دفترى 5 ص 488 حكم 1319: بيات، البلاد العربية، مج 3، ص 7.

(94) مهمة دفترى ذيلي 3 ص 130 حكم 337.

بعد إعلان حاكم مشعشع سجاد طاعته وانقياده للدولة العثمانية وقطع صلته بالصفويين، أقرت الدولة له المناطق التي كان يتحكم فيها، وأصدرت أوامرها إلى أمراء السناجق في المنطقة بعدم التدخل في شؤون منطقته وأعرابه، وتقديم العون له عند اللزوم (12 صفر 986هـ - 20 نيسان/ أبريل 1578م)⁽⁹⁵⁾.

بعد القضاء على حركة ابن عليان في منطقة الجزائر في جنوب العراق في عام 959هـ/ 1552م، أرسل السلطان إلى بكربكي الجزائر والمدينة أمراً بعدم التدخل في ممتلكات أي فرد في الولاية، وكانت الدولة تستهدف من وراء ذلك إحياء المنطقة وتطويرها، وبث الطمأنينة في نفوس الأعراب⁽⁹⁶⁾.

5- تقديم الدعم العسكري للزعماء المحليين عند تعرض مواقعهم للخطر

لم تكن علاقة الزعماء بأبناء عشيرتهم كافة، أو حتى بإخوانهم أو بالعشائر الأخرى، تير دائماً على وتيرة واحدة، بل كانت في بعض الأحيان تشهد خلافات حادة لا تلبث أن تتحول إلى عداء يرافقه قتال. وكان هؤلاء الزعماء يضطرون دائماً إلى اللجوء إلى البكلربكي أو إلى مركز الدولة كي يحصلوا على الدعم اللازم لهم لمواجهة خصومهم. وكانت الدولة تلجأ في البداية إلى تسوية الخلاف بين الطرفين المتخاصمين أو إلى الفصل بينهما، من دون اللجوء إلى الخيار العسكري إلا بعد استفاد جميع الخيارات، فتلزم جانب الزعيم الموالي لها وإن كان قد سبق له أن رفع راية العصيان ضدها؛ ففي حكم موجه إلى بكربكي البصرة، ورد أن أمير الجزائر في جنوب العراق ابن عليان أبلغ عن قيام بعض الأعراب في منطقته بالعصيان والتمرد، وهم يعيشون في الأرض فساداً، فصدر الأمر إليه بأن يقوم البكلربكي بالإسراع في تقديم المساعدة والمظاهرة له، لتأديبهم، وذلك في حالة قيامه بطلب المساعدة (23 ذي القعدة 975هـ - 20 أيار/ مايو 1568م)⁽⁹⁷⁾. كما لجأ أمير عانة ابن أبو ريشة إلى الدولة، طالباً النجدة والعون العسكري، وذلك

(95) مهمة دفتری 32 ص 136 حکم 280.

(96) مهمة دفتری 888 ص 324؛ بیات، البلاد العربية، مج 2، ص 122-123.

(97) مهمة دفتری 7 ص 504 حکم 1451، وص 514 حکم 1477.

عندما تعرضت ممتلكاته للنهب والسلب من عشيرتي آل عمر وبني لام، عندما كان في طريقه إلى المشاركة في الحملة العسكرية على الجزائر في جنوب العراق، فأصدر الديوان الهمايوني أمره إلى بكربكي بغداد للتحقيق في الادعاء، وبيان حيثيات الموضوع (27 ذي القعدة 975هـ - 24 أيار/ مايو 1568م)⁽⁹⁸⁾.

كان بعض زعماء العشائر يعلن طاعته وخضوعه للدولة طوعاً في بعض الأحيان، خصوصاً عند نشوب خلاف على الزعامة بين الشيوخ، فيضطر أولئك الزعماء إلى الاستنجاد بالدولة والدخول تحت حمايتها لتعزيز مواقعهم، وخير مثال لهذا ما حدث بين الزعيم المحلي السيد أيمن، أمير قلعة زكية، وابن عمه عامر بن بدران من خلاف، بعد أن غيّر الأعراب المنضوون تحت راية أيمن ولاءهم إلى السيد عامر الذي طرد أيمن إلى خارج القلعة وسيطر على الوضع هناك، ثم أرسل مفتاح القلعة إلى بكربكي بغداد إياس باشا الذي أبلغ مركز الدولة بذلك وأشاد بالسيد عامر، وطلب إقراره على القرى والمزارع الواقعة في أرجاء القلعة بطريقة السنجق، أي تعيينه أمير سنجق (951هـ/ 1545م)⁽⁹⁹⁾.

خامساً: الزعامات المتمردة وإجراءات الدولة تجاهها

1- إجراءات احترازية

يُستدل ممّا ذكرناه أن الدولة العثمانية لم تهمل العشائر والزعامات المحلية، ولم تلغ كياناتها، بل سعت لكسبها إلى جانبها والتزول عند رغبتها، وتلبية طلباتها، وإغداق العطايا عليها، وتقديم الدعم العسكري لها عند الحاجة، وترضيها ورفع قيمتها، بل إعطائها دوراً في نظامها الإداري أيضاً. ولكن على الرغم من ذلك كله، قام بعض الزعامات برفع لواء العصيان ضدها، وقطع الطرق، وإثارة الاضطرابات في مناطقها، ولم تتردد الزعامات تلك في مهاجمة القوافل التجارية أو المسافرين على الطرق الخارجية لسلبيها أو الإغارة على القرى والمزارع لنهبها.

(98) مهمة دفتری 2 ص 567 حکم 1598.

(99) مهمة دفتری 12321 ص 94 ب حکم 213.

لم تكن الدولة تلجأ إلى القوة العسكرية لردع هذه الزعامات وتأديبها إلا كآخر خيار، وبعد نفاد جميع الخيارات والإجراءات الرادعة المتاحة لديها، لأنها كانت تدرك أن من غير الممكن تحقيق الأمن والنظام بالقوة العسكرية وحدها، لما لذلك من تداعيات مادية واجتماعية واقتصادية. ولم تكن الدولة تلجأ إلى اتخاذ أي إجراء بحق هذه الزعامات إلا بعد أن تكون صورة متكاملة عما يُنسب إليها من مزاعم. وكانت، بادئ ذي بدء، تطلب التحقيق في المزاعم المنسوبة إلى الزعامات، وعند تلقيها ادعاء قيام إحدى الزعامات بالتمرد ضدها أو إثارتها الاضطرابات في منطقة من المناطق، تتخذ الإجراءات الآتية:

أ- التحقيق في الادعاء

كانت الدولة تصدر أوامرها إلى المسؤولين الكبار في المنطقة، كالكلربكي وأمير النجق والقاضي، بالتحقيق في الادعاء المقدم ضد أحد الزعماء أو أحد الشيوخ، وعدم اتخاذ أي إجراء إلا بعد إطلاع الديوان الهمايوني على حيثيات التمرد وإصدار قرار بشأن ذلك. وكانت الدولة ترسل في أغلب الأحيان قاضياً أو تكلف قاضياً من منطقة أخرى للتحقيق في المزاعم.

ب- توجيه النصائح إلى الزعماء المحليين للعدول عن التمرد وتحذيرهم من مغبة مواصلة تعنتهم

كانت الدولة ترسل إلى شيوخ هذه العشائر موفدين يحذرونهم وينصحون لهم بالكف عما يقوم به أفرادها من أعمال عدائية، كقطع الطرق والنهب واللب⁽¹⁰⁰⁾، أو القيام بموقف تعتبره الدولة تحدياً لها، وكانت الدولة تعدّ هؤلاء الزعماء بالتكريم والرعاية في حالة تركهم هذه الأعمال.

ج- استمالة العشائر وكسبها إلى جانبها، والعمل على قطع علاقة العشائر التي تنقاد إليها مع العشائر المتمردة

كانت الدولة تذهب إلى إصدار العفو والصفح عن العشائر بعد استمالتها، بغية زرع الشعور بالأمان لدى العشائر غير الموالية لها، كي تحذو حذوها، فأثمرت

(100) يُنظر، على سبيل المثال: مهمة دفترى 6 ص 21 حكم 44.

هذه السياسة إلى حد كبير. وكانت الدولة ترى «أن البدو طائفة غير متحضرة، من الممكن كسبهم لو تمت مداراتهم، وبعد كسبهم يهمل تأديبهم». وينبغي ألا يفهم من هذا أن الدولة كانت تلجأ إلى أسلوب الخديعة، أي تكسبهم إلى جانبها ثم تُنكّل بهم؛ إذ لم يرد في الوثائق التي اطلعت عليها ما يشي بهذا الأمر. والمعروف أن عشيرة أبو ريشة جعلت الدولة تغير موقفها منها في ما بعد، بل إنها أصبحت من أكثر العشائر إخلاصًا للدولة، التي قلدت بدورها زعماء العشيرة إدارة ألوية في منطقة أعالي الفرات، بدءًا من لواء عانة وصعودًا إلى جنوب الأناضول⁽¹⁰¹⁾.

عندما رفع محمد بن عثمان راية العصيان في أرجاء ولاية البصرة، قام بمحاربة بني خالد، الذين كان يعاديهم أبا عن جد. وعقد اتفاقًا مع أمير مكة، وحشد حوله جمعًا من المفسدين، فاقترح بكلربكي البصرة تأديبه، إلا أن الديوان الهمايوني لم يوافق على ذلك، بل أمر بمداراته والتعامل معه بحسن التدبير وفق العهد والأمان بين الطرفين، وعدم التدخل في شؤون أتباعه. ويبدو أن الديوان كان يخشى توسع دائرة الاضطرابات في المنطقة، فأثر كسب محمد بن عثمان إلى جانبه (27 رجب 986 هـ - 29 أيلول/سبتمبر 1578 م)⁽¹⁰²⁾.

د- إغراء رؤساء العشائر بالمال

قدمت الدولة إغراءات مالية إلى بعض العشائر البدوية، خصوصًا تلك المنتشرة على الطرق الخارجية، لثنيها عن القيام بأي عمل عدائي تجاه القوافل التجارية أو قوافل الحجاج أو المسافرين، وما الصرة السلطانية التي اعتادت توزيعها عليها سنويًا، إلا جزءًا من تلك الإغراءات المالية؛ إذ إن الدولة تعودت على منح الصرة السلطانية لزعماء العشائر المنتشرة على طول طريق الحج، بدءًا من دمشق، التي كانت مركز تجمع الحجاج الوافدين من البلقان والأناضول وبلاد الشام، وانتهاءً بالحرمين الشريفين. وكانت تضطر إلى تقديم هذه الصرة إلى زعماء العشائر (لشراء ولائها)، ولو بشكل مؤقت، وذلك عند مرور قافلة الحجاج بالأراضي التي كانت تنشط فيها هذه العشائر، والحيلولة دون قيامها بالإغارة على الحجاج وسلبهم⁽¹⁰³⁾.

(101) مهمة دفترى، طوب قايي سرايى 888 ص 432 أ- ب؛ بيات، البلاد العربية، مج 2، ص 277-278.

(102) مهمة دفترى 35 ص 288 حكم 728.

(103) عن الصرة السلطانية، ينظر: ناضل بيات، رحلة سويله مز أوغلو إلى بلاد الشام (عمّان: جامعة آل البيت، 2000)، ص 65 وما بعدها.

هـ- توطين العشائر المتنقلة

من المشكلات التي واجهتها الدولة العثمانية عدم تمكنها من إحراز السيطرة الفعلية على العشائر البدوية غير المنضبطة، بسبب تنقل هذه الأخيرة المستمر من مكان إلى آخر. لهذا ذهبت الدولة إلى توطين هذه العشائر، واستخدمت لتحقيق هذا الهدف وسائل مختلفة، منها الترغيب والترهيب، فوزعت بينهم الأراضي، وفرضت عليهم الإقامة في الأماكن المخصصة لهم. ومنحت أبناء العشائر إقطاعات مختلفة (زعامات وتيمارات) لزراعتها، بغية ربطهم بالأرض وإشغالهم بوجودهم الفاعل والمتج داخل الدولة. وأصدرت أوامرها إلى الولاة وأمرأء السناجق بما يحول دون ترك هذه العشائر الأراضي التي جرى إسكانها فيها. وهنا نشير إلى ولاية الرقة التي أقيمت في المنطقة الواقعة في أعالي نهر الفرات في عام 1586، فهي تعد من أكثر الولايات العثمانية استخدامًا كموقع لإسكان العشائر، حيث إن الدولة لجأت أحيانًا إلى القوة لنقل بعض العشائر المتمردة من مناطق قريبة إلى هذه الولاية، حيث فرضت عليها الإقامة فيها⁽¹⁰⁴⁾.

و- تعزيز وجود الدولة عسكريًا في المناطق الساخنة

كانت الدولة تقرّ دائمًا بقوة بعض العشائر وتمكنها من التأثير في العشائر الأخرى والتحالف معها، وتحشيد المقاتلين لإثارة اضطرابات في المنطقة، وقطع الطرق العامة، ونهب القوافل والمسافرين، والإغارة على القرى والمزارع. ولهذا كانت الدولة تضطر إلى تعزيز وجودها العسكري في المنطقة لردع من تولّ لهم أنفسهم إثارة اضطرابات، والتمكن من التعامل مع أي حركة تستهدفها. وكانت تلجأ إلى حماية مثل هذه المناطق بقلاع تشيدها وتزودها بقوة عسكرية كافية لإخضاع الزعامات الكائنة في المنطقة؛ ففي الحرب التي دارت بين القوات العثمانية وقوات ابن عليان في منطقة الجزائر في جنوب العراق، والتي شاركت فيها قوات الولايات القريبة، إلى جانب قوات ولاية البصرة، تكبدت قوات ابن عليان خسائر فادحة. واقترح أهل الخبرة من العارفين بأوضاع المنطقة بناء قلعتين على كلا جانبي النهر، فنفذ الجنود المشاركون في الحرب الاقتراح في مدة وجيزة،

(104) يُنظر الدفتر 523، ص 46، ويُنظر: Üslü Halacoglu, *Osmanlı İmparatorluğunun İskan Siyaseti Verleştirilmesi*, pp. 86, 136-138.

واضطر شيوخ الجزائر إلى إعلان طاعتهم وخضوعهم للدولة العثمانية. ولم يمر وقت طويل حتى بعث ابن عليان شخصيًا برسالة طلب فيها الصلح، وأعلن خضوعه للدولة (21 رجب 975هـ - 21 كانون الثاني/ يناير 1568م)⁽¹⁰⁵⁾.

2- إجراءات رادعة

بعد أن تأكدت الدولة من عدم جدوى الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها تجاه الزعامات المتمردة، لجأت مضطرة إلى اتخاذ إجراءات رادعة عدة، منها:

أ- مصادرة أملاك

لجأت الدولة إلى هذا الإجراء لإرغام أصحاب الأملاك المتمردين على الاستسلام والخضوع لمطالبات الدولة؛ فعندما قام ابن عليان بحركته في الجزائر في جنوب العراق، انضم إليه بعض أصحاب الأملاك والأهالي في المنطقة، فقررت الدولة مصادرة أموالهم وممتلكاتهم بغية إرغامهم على العودة إلى أماكنهم⁽¹⁰⁶⁾.

ب- هدم قلاع

كانت الدولة تلجأ إلى هذا الإجراء لإزالة أي ملجأ حصين للمتمردين، وحتى لا يبقى أمامهم أي خيار غير الخضوع للدولة؛ فطبقاً لما ورد في أحد الأحكام السلطانية، أعلن أحد مشايخ اليمن في جمادى الآخرة 987هـ - تموز/ يوليو 1579م العصيان ضد الدولة العثمانية، بتحريض من الأمير مطهر، وتحصن في قلعة قديمة قريبة من ولاية مطهر، وحشد حوله جمعاً من المقاتلين. وكان من القوة بحيث تطلب إرسال أربعة من أمراء الساجق في اليمن على رأس حملة ضمت 500 من الخيالة والمشاة. وتمكنت القوات العثمانية من اقتحام القلعة والتغلب على المقاتلين فيها، ثم قامت بهدم القلعة، فذهب الخوف في قلوب المتمردين الآخرين، واضطروا إلى إعلان الطاعة والخضوع للدولة العثمانية، واستتب الأمن والنظام في المنطقة (987هـ/ 1579م)⁽¹⁰⁷⁾.

(105) مهمة دفتری 7 ص 264-265 حکم 743.

(106) مهمة دفتری، طوب قایم 888 ص 342 آیات، البلاد العربية، مج 2، ص 114-115.

(107) مهمة دفتری 40 ص 303 حکم 698.

ج- تجريد من إقطاعات ووظائف وامتيازات

كانت الدولة، كما أسلفنا، تسعى لكسب الزعامات المحلية بتكريمها ومنحها إقطاعات أو وظائف أو امتيازات تليق بها، إلا أن بعضاً منها ما انفكت تثير اضطرابات في مناطقها أو تقطع الطرق، ولهذا كانت الدولة تضطر إلى تجريدها مما سبق أن منحه لها. وطبقاً لما ورد في أحد الأحكام السلطانية، كانت عشرة داسني الإيزيدية في شمال العراق تنشر فساداً في المناطق المختلفة، أو تقطع الطرق بين أربيل وبغداد حتى الموصل. وذكر أن فساد أفرادها استشرى بعد حصولهم على بعض الإقطاعات، حتى أنهم كانوا يغيرون على مسؤولي الدولة والممتلكات العامة. لهذا أصدر الديوان الهمايوني أمراً بتجريدهم من إقطاعاتهم، وعدم منحهم أي إقطاع، وتأديبهم في حال ثبوت ما نسب إليهم من تُهم (جمادى الآخرة 982هـ - أيلول/ سبتمبر 1574م)⁽¹⁰⁸⁾.

د- اعتقال وسجن

كان هذا إجراء اتبته الدولة تجاه القائمين بالاضطرابات وقطع الطرق والقتل، أو بعد إدانتهم بما نُب إليهم من تُهم. وكان الديوان الهمايوني يشدد على «إلقاء القبض على الأشقياء الذين يمثلون قمة الفساد بحسن التدبير»، وذلك بعد ثبوت التُّهم الموجهة إليهم في هذا الصدد⁽¹⁰⁹⁾. وعند تبليغه بقيام إحدى الزعامات المحلية أو العشائر بأعمال عدائية في ولاية من الولايات، يُصدر أمراً إلى بكربكي الولاية كي يلقي القبض على أهل الفساد في أي حال من الأحوال، ويسترد الممتلكات والأموال المنهوبة ويعيدها إلى أصحابها، ويؤدب أهل الفساد⁽¹¹⁰⁾. ومن العقوبات التي أنزلتها الدولة بالجناء تخييرهم لأعمال التجذيف على متون السفن⁽¹¹¹⁾.

هـ- اتخاذ أبناء وأحفاد أو أقارب رهائن

كانت الدولة تتخذ رهائن من بعض أولاد أو أحفاد أو أقارب الزعماء أو

(108) مهمة دفتری 26 ص 193 حکم 532.

(109) مهمة دفتری 26 ص 209 حکم 583.

(110) مهمة دفتری 24 ص 20 حکم 20.

(111) مهمة دفتری 16 ص 264 حکم 517.

شيوخ العشيرة العصاة، بعد تأديبهم، تحسباً لقيامهم بأي تمرد أو عصيان ضدها في المستقبل. وكان هذا الإجراء يحد من نشاط هؤلاء الزعماء والشيوخ، ويرغمهم على الخضوع لأوامر الدولة. وطبقاً لما ذكره بكلمريكي الجزائر، غدت البلاد تنعم بالأمن والأمان بعد إعلان مشايخ العربان طاعتهم للدولة، وتسليم أولادهم وأحفادهم إلى الوالي ليكونوا رهائن عنده⁽¹¹²⁾.

كانت الدولة تشترط على الزعماء تقديم رهائن عند طلبهم الصلح والعفو بعد تمردهم؛ فعندما وقع الصلح مع ابن عليان، اشترط عليه تسليم سبعة أشخاص من أقربائه ووضعهم رهائن في قلعة البصرة. وبعد وفاة أحد الرهائن، طالب ابنُ عليان بإطلاق الباقيين، وأيده في ذلك بكلمريكي البصرة بحجة أن الإنفاق على الرهائن كان يكلف الخزينة مبالغ كبيرة، فصدر الأمر السلطاني بإطلاقهم شرط أن يخضع البكلمريكي ابن عليان للدولة ويخلص لها ويتقيد بأوامرها (7 جمادى الأولى 985هـ - 23 تموز/ يوليو 1577م)⁽¹¹³⁾.

و- منع تمضية فصل الشتاء والرعي في مناطق معتادة

في هذا الصدد، أصدر الديوان الهمايوني أمراً بمنع العشائر العربية بني منصور وعنزة وربيعة من التوجه إلى أرجاء بغداد بغرض تمضية فصل الشتاء ورعي جمالها ومواشيها هناك، بسبب قيام هذه العشائر بالتجاوز على الحبوب الميرية ومزارع المسلمين وبقطع الطريق وسلب الرعايا والبرايا أموالهم وممتلكاتهم، والتجاوز عليهم (10 ذي القعدة 978هـ - 5 نيسان/ أبريل 1571م).

ز- قطع مياه

عندما تبلى الديوان الهمايوني خبر تمرد رعايا لواء نهر عترة، الواقع في الجزائر الجديدة التابعة للبصرة، أصدر أمراً بإغلاق سد النهر لمنع وصول الماء إليهم، فأل اللواء المذكور إلى الخراب، واضطر رعاياه إلى النزوح إلى أماكن أخرى، وعدم الإقامة معاً في مكان واحد، حتى أعلن مشايخهم ندمهم على ما قاموا به من أفعال،

(112) مهمة دفتری 21 ص 272 حکم 645.

(113) مهمة دفتری 31 ص 62 حکم 157.

واتصلوا بـيكلربكي البصرة يناشدونه التدخل لفتح سد النهر، ووعدوا بأنهم لن يقوموا بعد اليوم بأي عمل غير مشروع، فتمكن من استصدار أمر بالموافقة على الطلب (19 صفر 982هـ - 10 حزيران/يونيو 1574م)⁽¹¹⁴⁾.

ح- اللجوء إلى القوة بهدف القمع والتأديب

كما سبق أن أسلفنا، كانت الدولة العثمانية تلجأ إلى القوة العسكرية لقمع الحركات المعادية التي تقوم بها الزعامات المحلية أو العشائر، كخيار أخير بعد التأكد من عدم جدوى الخيارات الأخرى. لكن كان هنالك من الحركات ما امتلكت قوة كبيرة بحيث تطلّب قمعها وتأديبها جهداً عسكرياً واسع النطاق شاركت فيه أحياناً قوات الولايات المجاورة أيضاً، نذكر منها على سبيل المثال حركة ابن عليان في الجزائر جنوب العراق، وحركة الزيديين في اليمن، وحركة الدروز في جبل لبنان.

المراجع

بيات، فاضل. رحلة سويله مز أوغلو إلى بلاد الشام. عمان: جامعة آل البيت، 2000.
_____. الدولة العثمانية في المجال العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

_____. (إعداد). البلاد العربية في الوثائق العثمانية. اسطنبول: منظمة المؤتمر الإسلامي؛ إرسیکا، 2011-2015.

فريدون بك التوقيعي، أحمد. منشآت سلاطين. اسطنبول، 1247.
فندقلي محمد آغا. ملحدار تاريخي. اسطنبول: أورخانية، 1928.

Akgündüz, Ahmet. *Osmanlı Kanûnnâmeleri*. Istanbul, 1992.

Emecen, Fridun M. «Hicaz'da Osmanlı Hakimiyetinin.» *Tarih Enstitüsü Dergisi*. Istanbul, 1993.

Halacoglu, Usuf. *Osmanlı İmparatorluğunun İskan Siyaseti*.

Kilic, Orhan. *Osmanlı Devletinin İdari Taksimati*.

Sahin, İhan. «Timar Sistemi Hakkında Bir Risale.» *Tarih Dergisi*, vol. 32 (1979).

Tarih Dergisi, no. 32 (March 1979).

Uzunçarşılı, İsmail Hakkı. *Osmanlı Tarihi II*. Cilt. Ankara, 1988.

_____. *Mekke-i Mukerreme Emirleri*. Ankara, 1972.

_____. [et. al]. *Topkapı Sarayı Müzesi Osmanlı Sarayı Arşivi Katalogu*. Ankara, 1985.

(114) مهمة دفتری 26 ص 4 حکم 8.

الفصل الخامس والعشرون

السلطة العثمانية والزعامات القبلية والحضرية في إيالة الجزائر (القرن السادس عشر - القرن الثامن عشر)

فاطمة الزهراء قشي

مقدمة

تناولت دراسات كثيرة مسألة الحكم العثماني - من مداخل متعددة - وكيفية تعامله مع القوى المحلية لترسيخ قواعد الدولة الجديدة وتحقيق مشروعها. ورسخت في أذهان الملاحظين والمؤرخين فكرة مفادها استقرار حكم العثمانيين في الجزائر ثلاثة قرون من دون ثورة أو انتفاضة حاولت طردهم من البلاد، خصوصاً أنهم حكموها بفئة وافدة ومنغلقة على نفسها أبعدت الأهالي والكراغلة من مناصب القرار السياسي في الإيالة. ولئن لجأوا إلى الحديد والنار لضمان التوسع وتأسيس الدولة الجديدة في المغرب الأوسط، تحت قيادة عروج باربروسا وبعده خير الدين، فإنهم لجأوا أيضاً إلى التحالف السياسي والعسكري، وطلبوا الدعم المعنوي، وقربوا فاعلين شتى بالإعفاءات من الجباية وبالمصاهرات ومنح المناصب.

استقبل الأخوان باربروسا بالترحاب لدى مجيئهما للذود عن الإسلام في الربوع المغاربية، لكن الحكام المحليين لم يتنازلوا لهما عن نفوذهم وسلطانهم،

فكانت المواجهة حينًا والتحالف أحيانًا. وكانت الأطراف الفاعلة متفقة على ضرورة تحرير السواحل المغاربية من العدوان الإسباني في مطلع القرن السادس عشر، ولكنها لم تقبل بتزكية نشوء دولة الأخوين باربروسا على حساب الكيانات المحلية التي شكلت لهم السند الفاعل في العملية الأولى، بل استجذبت بالإخوة عروج في بعض الأحيان.

إذا كان أهل الجزائر لم يطالبوا بالانفصال عن السلطنة العثمانية لاعتبارات دينية وثقافية وجيو - سياسية، فإنهم كثيرًا ما عبروا - في فترات متقطعة - عن رفضهم أسلوب الحكام في التعامل معهم، وفاوضوا منذ البداية بشأن البقاء حينًا والاستقلالية حينًا آخر.

بسبب تنوع التشكيلات السياسية والاجتماعية المختلفة المنابع، سنعرض لنماذج منها، توضيحًا للقوى المتقابلة من جهة، ولأسلوب الوافدين في التعامل مع القوى المحلية الفاعلة، قصد الوصول إلى نوع من التوازن يضمن استقرار السلطة المركزية في الجزائر، وكذا التوسع في دواخل البلاد قبل الإلحاق الرسمي للجزائر بالدولة العثمانية.

من الترحاب والمساندة إلى المواجهة بين الوافدين والمحليين

سبقت سمعة الأخوين باربروسا نزولهما على السواحل المغاربية، فاستقبلهما السكان استقبال الأبطال، كما استجد بهما بعض الأمراء المحليين في عملية تحرير أراضيهم من الاحتلال الإسباني وتهديداته. لكن سرعان ما اتضح أن لهما مشروعًا أكبر وطموحات أوسع في النفوذ والحكم، ما تعارض مع طموح التشكيلات السياسية القائمة، وإن كانت إمارات على مستوى مدينة أو منطقة محدودة في المغرب الأوسط الشاسع المساحة.

بعد العمليات الدفاعية الأولى ضد الإسبان في كل من بجاية والجزائر، نشب الخلاف بين المتحالفين. وتعامل الأخوان باربروسا بشدة وقسوة مع جميع المناهضين لمشروعهما. وكان أول «الضحايا» رفقاء الأمس، أمير الثعالبية في مدينة الجزائر سالم التومي، وأمير كوكو أحمد بن القاضي في نواحي بجاية. وأسفر أول خلاف عنيف نشب بين عروج وسالم التومي، عن دفع الأخير حياته ثمنًا لمعارضته الأتراك (1516)، وربما في محاولة للاستعانة بالإسبان ضدهم.

أما أحمد بن القاضي، فدعم عروج بآلاف من الرجال دفاعًا عن بجاية (1514). وعلى الرغم من الهزيمة أمام الإسبان في المحاولة الأولى، فإنه ساندتهم في تحرير ميناء الجزائر، ثم ترأس الوفد الذي بعث به خير الدين إلى اسطنبول عام 1519 لاقتراح الولاء والانصواء تحت راية السلطان العثماني. ورجع الوفد بفرمان التعيين السلطاني لخير الدين بايلربايا على إيالة الجزائر، مع خاتم الإمارة وفرقة من الإنكشارية، وما كان يتبع ذلك من إمدادات (سفن، أسلحة...). وبعد سنوات معدودة، نشب خلاف بين الرجلين، فاضطر خير الدين إلى الابتعاد عن الجزائر والاستقرار في جيجل ثلاث سنوات. ثم رجع إلى الجزائر عازمًا على مواجهة ابن القاضي، فكان له ذلك، وقتل ابن القاضي وترك لأخيه محمد بن القاضي الحكم في منطقته الجبلية في كوكو... وما زالت ملابسات القضية غامضة، ولكن يمكن تفسير الموقف برفض خير الدين مقاسمة الشيخ السلطة في مدينة الجزائر. وبعد عقود (1559)، صاهر حسن باشا ابن خير الدين باشا عائلة ابن القاضي، بأن تزوج من ابنة أميرها وزوج مساعده أخت زوجته، فكان أول حلف مع الحكام المحليين من طريق المصاهرة. هنا يلاحظ أن أسرة ابن القاضي لم تساوم على حقها في الحكم، ولو على حيز صغير، بل قاومت الحكام الجدد، ولجأت إلى الدعم والمساندة ثم إلى المواجهة العسكرية والانسحاب، ثم عادت إلى الواجهة، ففاوضت مكائنها وتحالفت مع العثمانيين.

1- التحالف الحذر مع الأسر النافذة

أ- التحالف والتنافس مع بني عباس (مجانة)

اتبع حسن آغا، خليفة خير الدين باشا (1533-1545) على رأس الإيالة، سياسة الأحلاف مع بعض القبائل والحكام النافذين، قصد التوسع في دواخل البلاد. وبعد تحالفه مع شيخ بوعكاز الذواودة، لضمان دعمه في مناطق الجنوب الشرقي للجزائر المهيمنة عليها، أقنع سلطان بني عباس بمشاركة الجيش من أجل فرض الطاعة على منطقة بكرة. وبعد الانتصار على خصومهم (1540)، دب خلاف بين القائدين كان سببه أن شيخ بني عباس أراد نصيبه من الغنائم ومن النفوذ على الأراضي «المفتوحة». وكان حسن آغا يعمل على ترسيخ الحكم المركزي ويريد مخزنة بني عباس لهذا الغرض، فانقض هذا الأخير وقطع

الطريق المؤدية من الجزائر إلى شرق البلاد، واضطرت المحلة إلى الالتفاف حول الميلّة والابتعاد عن الطريق المعهودة. وكان بنو عباس يتحكمون بالطريق الرئيسة، بسيطرتهم على المضيق الجبلي الشهير ببيان الحديد، وبناءً على ذلك لم يجد الحكام العثمانيون بداً من مصالحتهم وكسبهم إلى جانبهم، والاعتراف لهم بالمشيخة وبيع بعض الحقوق الجبائية.

ب- التفويض من دون غلبة: بوعكاز الذواودة

لبط البطرة على دواخل البلاد، راسل حكام الجزائر - خير الدين باشا وتبعه حسن آغا وغيره - شيوخ القبائل النافذة على مشارف الصحراء، وتحالفوا مع شيخ أسرة الشيخ بوعكاز العتيبة المتحكمة في طرق القوافل التجارية. وفي مقابل لقب شيخ العرب واستقلال ذاتي على أراضيهم، ضمت السلطة دعمهم المادي والمعنوي في عملية التوسع نحو بكرة والجنوب الشرقي. وجرى أول اتصال بعد عام 1527، ثم تجدد مرات بين عامي 1540 و1560 لإخضاع بكرة، ثم توقرت التي كانت إمارة تقودها أسرة بني جلاب.

أدى الشيخ بوعكاز دور الوسيط بين السلطة المركزية وسلطان بني جلاب، الذي حافظ لفترة على استقلاله الذاتي في توقرت، وقليلًا ما رضخ للمطالب المخزنية إلا مكرهاً بنار المحلة في عهد صالح ريس (1554) وعهد صالح باي (1780).

استمر هذا التحالف الحذر بين الطرفين أكثر من قرن، أي إلى غاية انتفاضة قبائل الشرق على حاكم بايليك الشرق مراد باي في عام 1637. كما مُنح أحرار الحنانشة، أحلاف الشايبية في الشق الجزائري من أراضيهم، المكانة اللائقة بقبيلة قوية تسيطر على مساحات شاسعة في المنطقة الحدودية بين الجزائر وتونس، ويعترف لها بالولاء عدد كبير من القبائل المجاورة لها.

أمّا في المناطق القريبة من المدن، فاكتفى الحكام العثمانيون بـ «تنصيب قادة أترك على الأراضي الخاضعة، والتي نادراً ما تتجاوز نطاق المدن وفحوصها، حيث تتمركز الحاميات العسكرية». ويبدو أن الحكام الأتراك «فضلوا الاعتماد على فرق الوجداق وما انضم إليها من المتطوعين»، وذلك لانعدام التجربة... فلم

يتفعلوا بخدمات القبائل الحليفة، على رغم أن الاستعانة بهذا النوع من القوات المحلية كان تقليدًا معروفًا في الجزائر منذ أوائل الفترة الإسلامية⁽¹⁾... بناء عليه، استمر المد والجزر بين السلطة المركزية والسلطات المحلية، في حال من التفويض مع الحذر الشديد. وبعد قرن من الزمن، اختل التوازن، وثار قبائل بايليك الشرق مجتمعة في صف واحد تحت لواء أحمد بن السخري بوعكاز وخالد الصغير من أحرار الحنانشة، وبلغت «الفتنة» قسنطينة ومشارف مدينة عنابة، واستمرت سنوات.

يكنم السبب المباشر في إقدام مراد، باي قسنطينة، وبعد استشارة علي باشا في الجزائر، على إعدام أعضاء وفد قبيلة الذواودة، وعلى رأسهم شيخ العرب أحمد بن السخري، الذين جاؤوا لتقديم فروض الطاعة (1637)، باتهامهم بعصيان السلطة. وتعددت الأسباب غير المباشرة في نفوذ الذواودة المتزايد على حساب القبائل المجاورة، مثل الحنانشة والحراكتة والنامشة، واختلال التوازن الديموغرافي نتيجة موجات الطاعون الدورية (كل عشر سنوات تقريبًا) التي أنهكت القوى الاقتصادية، فضلًا عن تغير المعطيات في المتوسط بتناقص موارد البحر والقرصة، من غير إغفال ذكر انتفاضة الكراغلة الذين لم يجدوا سندًا من سكان الأرياف ولا من سكان المدن (1628).

كان الرد على انتهاك حرمة شيخ العرب سريعًا، إذ اشتعل في ربوع البايليك قبيل الانتفاضة التي انتشرت واشترك فيها الذواودة والحنانشة وبنو عباس وكل من حالفهم. قُتل الباي مراد في إحدى المعارك، واضطر يوسف باشا (الذي عُيّن في عام 1639 خلفًا لعللي باشا) إلى التوجه إلى قسنطينة عاصمة بايليك الشرق، والإقامة فيها أكثر من سنة واحدة للإشراف شخصيًا (بسبب شغور منصب الباي) على تهدئة النفوس وتمهيد المنطقة وإعادة الأمن والاستقرار إلى البايليك. وشكلت تلك الانتفاضة نقطة تحوّل في أسلوب التعامل مع القبائل الحليفة، النافذة أو الحاكمة، كما تكونت في خضم الأزمة علاقة الباشا ببعض الأولياء الصالحين والعلماء، كما سنرى.

(1) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية. دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984)، ص 99.

2- اتفاق الأمر القائم: الاعتراف المتبادل

أ- وظيفة القفطان ورمزيته: تحيز المجال وتحديد النفوذ

بعد انتفاضة القبائل النافذة في بايليك الشرق (1637-1642) وما ألحقته من خسائر كبيرة بمحلات البايليك المدعومة بفرق من باشا الجزائر، تغيرت موازين القوى، وأبرم اتفاق بين أطراف النزاع تضمن اعترافاً متبادلاً بين شيوخ القبائل «الحاكمة» وباي قسنطينة (الجديد) تحت رعاية باشا الجزائر، كما أعيد صوغ المراسيم والتشريقات لإظهار الاعتبار لشيخ العرب وشيخ الحانشة. ومثلما يُرسل السلطان القفطان إلى الباشا، كذلك يفعل باشا الجزائر مع باياته الثلاثة، حكام المقاطعات. واستحدثت تلك المراسيم بحضور كل شيخ إلى قسنطينة، ولبس الخلعة كرمز للمكانة المتساوية بينه وبين الباي. وكان من بنود الاتفاق أن يكون الحُكم على مدينة قسنطينة وأريافها من نصيب الباي الذي يمثل باشا الجزائر، ويتقاسم الذواودة والحانشة شرق البايليك وجنوبه، ويبقى غربه لأسرة المقراني من بني عباس، مع أنها لم تكن طرفاً في الاتفاق، فحافظت على مجالها وأراضيها⁽²⁾.

كانت القبائل تقاوم محاولة إعادة الهيكلة وزعزعة موازين القوى. ولئن لم ينجح الباشا في إخضاع القبائل عنوة، فإنه تمكن من «تدجينها» بقبولها الخلعة التي يرسلها الباي إليها. وتعتبر ليلى بابيس أن «مخزنة السلطات المحلية من شأنها أن تفقدها المشروعية أمام أتباعها في القبيلة خاصة عند العزل أو الإبعاد من المنصب»، حيث أصبح تعيين الشيوخ، ومن بينهم «شيخ العرب»، ورقة ضاغطة في يد باي قسنطينة⁽³⁾. وعمل بايات القرن الثامن عشر على إثارة المنافسة بين الإخوة وأبناء العمومة، بل إن الباي أحمد، الشهير بالقلبي (1756-1771)، رفع صهره ابن قانة إلى مشيخة العرب في بسكرة، فجرى تداول مشيخة العرب تارة وتقاسمها تارة أخرى مع عائلة بوعكاز الذواودة. والحال أن عائلة ابن قانة نُقلت

Farid khiari, *Vivre et mourir à Alger, L'Algérie ottomane aux XVIe-XVIIe siècles: un destin* (2) *confisqué* (Paris: L'Harmattan, 2002).

Leila babes, «Mythes d'origine et structures tribales dans le Constantinois sous domination (3) turque: Essai sur le fondement du pouvoir politique,» Thèse de doctorat de 3^e cycle, Aix-en Provence, 1984.

من منطقة القبائل الصغرى إلى بسكرة، وهي لم تكن ذات وجهة معلومة قبل منتصف القرن الثامن عشر، أي قبل مصاهرتها الباي أحمد.

بناءً على وعي بخطورة التقرب من أصحاب السلطة على السمعة بين الأعراس، حاول شيوخ الحانشة مثلاً البقاء على حذر؛ فهذا بوعزيز بن نصر حاول التحرر من مثل هذا الضغط باللعب على المنافسة بين باي قسنطينة وباي تونس، كما لقب نفسه بالسلطان، في محاولة للتحرر من الحقل السياسي الخاضع لإرادة البايات، وكان ج. أ. يسونال قد سجل هذا الموقف عند مروره بالمنطقة في عام 1724، ولكنه حكم أربعاً وعشرين سنة، وفي النهاية سقط في فخ صهره يونس بن علي باشا (1740-1756) باي تونس⁽⁴⁾.

بالعودة إلى انتفاضة القبائل في عام 1737، نشير إلى أن بابيس حلت الوضع من منظور أنثروبولوجي واجتماعي وسياسي، فلاحظت كيف «أن هذا الحلف القبلي، الذي كان بإمكانه - عدة وعدداً - أن يطيح بالحكم العثماني في الجزائر، توقف في منتصف الطريق». صحيح «أن دعم العلماء للحكم المركزي كان قوياً»، ولم يكن أقل منه أثراً «إحساس الحانشة، مثلاً، بأن الخطر يكمن في تفوق الشايبة، الذين ربما يزيحونهم عن الساحة ويخضعونهم، في حين لم يشكل الحكم المركزي سوى منافس لا يشكل خطراً على سلطتهم المحلية»⁽⁵⁾. وفي الواقع، كان للأتراك السلطة المركزية التي لم تكن لها مشروعية ولا نفوذ حقيقي معترف به، بل كان هذا الأخير في يد الحانشة، ما جعل باحثين يتساءلون إذا كان الحانشة «قبيلة» أو «حلف قبائل» أو «مملكة»، وربما كانت لهم هذه الصفات مجتمعة⁽⁶⁾. وحذرت بابيس من التفسير الميكانيكي الذي يعتمد تعامل الحكام بمبدأ «فرق تسد»؛ لأنه أداة فاعلة، ولم تكن السلطات المحلية ضحية لها بل كانت الأطراف كلها تتعامل به عند الضرورة.

Ibid. p. 274.

(4)

Ibid. pp. 269-270.

(5)

Ibid. p. 287.

(6)

جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة في بابلك الشرق الجزائري (من القرن 10 هـ (16م) إلى 13 هـ (19م) (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2015)، ص 46.

من جهة أخرى، قبل باشا الجزائر، وفق اتفاق 1640، بتفويض نصيب من سلطة الباي، وتفويض نفوذ المركز، والاعتراف بأن لا سلطة له على تلك القبائل ومناطقها. ويشرح فريد خيارى الموقف بالقول إن القوى العثمانية لم تكمل عملية تفكيك البنية القبلية في دواخل البلاد، وتعاملت معها بصفتها قوى حليفة ضد العدو الأجنبي وقوى منافسة لها في شأن بسط النفوذ على القبائل، ما ترك تناقضاً كان يهدد الكيان السياسي المركزي كلما اختل التوازن بينها⁽⁷⁾.

ب- الدنوش: «الهبّة والغرامة» أو العنف الملطف

للقرصة دور مؤسّر في بنية الحكم العثماني في الجزائر، وفي نمط التعامل مع دواخل البلاد ومع الإمارات المجاورة، وهذا ما يفسر كفاءة البايبربايات الأوائل الذين تحكّموا في البر والبحر قبل تولّي منصب حاكم إيالة الجزائر من جهة، وربما يشرح مدى التثبث بدخول القرصة في وقت دخلت حبوب الجزائر الأسواق التجارية الأوروبية من جهة ثانية⁽⁸⁾. ومع هذا، عاشت السلطة (والجيش) على دخول المحلة التي تجمع أنواع الضرائب والرسوم والمكوس المفروضة على الرعية في الأرياف، فازداد بمرور الزمن الاهتمام باستغلال الأرض وتوسيع نطاق رقابة السلطة المباشرة في شكل إقطاعات للموظفين (أراضي عزل في شرق البلاد أو لزوم للقياد).

يطلق اسم «الدنوش» على حصيلة الضرائب (عينة ونقدية) التي يقدمها بايات المقاطعات الثلاث إلى خزانة الدولة في الجزائر، ويسلمها الباي برفقة الباشكاتب إلى الباشا بحضور الخزاناجي، قصد التدوين والتسجيل⁽⁹⁾. وتميزت المحلة في الجزائر - وهي مؤسسة حفصية استحدثها العثمانيون - بازدواجية التركيبة والمهام، فأصبحت جولة سنوية تتمّ فيها عملية الجباية والرقابة من جهة، والزجر والتأديب من جهة ثانية⁽¹⁰⁾.

Khiari. 2002.

(7)

(8) لنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، القرصة، الأساطير والواقع، ج 2 (الجزائر: دار القصة للنشر، 2009).

(9) قشي، كتاب السر (دم: د.ن، 2016).

(10) سيدوني، 1984؛ فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة في عهد صالح باي البايات (قسنطينة: ميديا بلوس، 2004)، ص 147.

من حيث التركيبة، يشتمل موكب «الدنوش» على فرقة الإنكشارية المرافقة للباي في مهمته لجمع الضرائب من القبائل الخاضعة، تدعمها عناصر مسلحة من القبائل المخزنية لقمع المتمردين والممتنعين عن دفع الضريبة، وتُقلّ الحصىلة إلى مدينة الجزائر في موكب بهيج يتقدمه عزف الموسيقى وقرع الطبول. بناءً عليه، جمعت المحلة بين صورة القهر والقمع والتجاوزات على الرعية حين جمع الضرائب، وصورة البهجة والكرم والفرح عند قدومها إلى مدينة الجزائر بما جمعته من خيرات البلاد - في شكل ضرائب ومكوس شتى - للمساهمة في دعم خزانة البلاد في سبيل ضمان رواتب الجند والقيام بواجب الدفاع عن الثغور، إن وجدت. ويتخذ موكب الباي الذي يزور العاصمة مرة واحدة كل ثلاث سنوات، علامات الإمارة وصفاتها، بإغداق العطايا على موظفي السلطة بمختلف مستوياتهم، والصدقات على الفقراء على طول الطريق الممتدة من برج حمزة، حدود دار السلطان أو حدود النفوذ المباشر للباشا، إلى دار الإمارة في وسط مدينة الجزائر⁽¹¹⁾. ويمكن التحدث هنا أيضًا عن العنف الملطف في شكل احتفالي يطمح الجميع إلى المساهمة فيه لإرضاء الحكام في المستويات كافة. ولـ «الدنوش» سمة الغرامة عند الجمع والهبة عند التوزيع، وهي شكل من أشكال الحكم المتنقل، كما تجلّى في تونس الحسينية، بحسب الباحثة جوسلين دخلية⁽¹²⁾.

3 - بركة الأولياء لتعويض مشروعية الحكم المركزي

استعان العثمانيون - منذ زمن الأخوين عروج وخير الدين - بالأولياء الصالحين في المدن والأرياف لدعم مشروعية الجهاد - والقرصنة - ضد المحتل الإسباني، ثم من أجل التوسع والاستقرار في دواخل البلاد، فمنحوهم الإعفاءات الجبائية اعترافًا بسلطتهم الروحية، ما زاد نفوذهم المادي والمعنوي. ولم يمنع هذا الدعم قيام ثورة ابن الأحرش ومحمد الدرقاوي على السلطة في مطلع القرن

(11) رقية قندوز، «مراسيم الدنوش ورمزيته في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني»، إشراف د. فاطمة الزهراء قشي (مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2006).

Jocelyne Dakhlija, «Dans la mouvance du prince: la symbolique du pouvoir itinérant au (12) Maghreb», *Annales, H.S.S.*, no. 3 (1988).

التاسع عشر⁽¹³⁾، كما أنه لم يمنع المواجهة بين الحكام والأولياء في مناسبات عدة، بل حُكم على بعضهم بالإعدام⁽¹⁴⁾. ويمكن التذكير بموقف الشيخ محمد ساسي البوني (عنابة) من انتفاضة القبائل ضد باي قسنطينة (1637-1642)، وكيف خاطب يوسف باشا الذي طلب منه تهدئة الثائرين وحثهم على الولاء والطاعة.

اعتمد يوسف باشا أسلوب الاستشارة، فكَاتَبَ العلماء والصلحاء لطلب الدعم والمساندة المعنوية للحاكم، وذلك بِحَثِّ الثوار والمتمردين على العودة إلى جادة الطريق⁽¹⁵⁾. ونالت مراسلات يوسف باشا ومحمد ساسي البوني اهتمام كثير من الباحثين والمؤرخين نشرًا وتحليلًا⁽¹⁶⁾. ويشرح فريد خباري ظاهرة الأولياء الصالحين ومكانتهم في آليات الحكم العثماني في الجزائر، اعتمادًا على شبكة نفوذهم وسمعتهم بين الأتباع. كما حلل هوارى تواتي دور الوساطة التي يقوم بها العلماء والأولياء والمشعوذون بين الإنسان وخالفه في مغارب القرن السابع عشر، عند انتشار ظاهرة الطرقية وقوى الغيب⁽¹⁶⁾.

لفت الباحث الانتباه إلى أن المراسلات تُظهر علاقة جدلية بين الحاكم السياسي - باشا الجزائر - والولي الصالح والفقير - محمد ساسي البوني - صاحب الكرامات والسمعة الكبيرة، حول أمر سياسي دينوي واضح؛ فالباشا طلب من الشيخ محمد ساسي البوني العمل على وضع حد لانتشار «الفتنة» بتهذبة الثوار من جهة، وتهيتهم لقبول القصاص لخروجهم على طاعة الحاكم من جهة أخرى. واستعان الباشا بجميع السوابق المتاحة في التاريخ الإسلامي، مركزًا على ضرورة احترام «أولي الأمر منكم». من ناحية أخرى، ذكر يوسف باشا أنه أرجأ موعد التوجه إلى غرب البلاد للجهاد قصد تحرير مدينة وهران - المدينة الوحيدة التي ما زالت في يد الإسبان في ذلك التاريخ - وهذا من شأنه تأكيد دوره حامي الثغور الإسلامية ضد العدو الخارجي. لكن بسبب خطورة الوضع، قرر التوجه

(13) الغالي الغربي، «الثورات الشعبية في الجزائر أثناء العهد التركي (1792-1830)» (رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية الآداب، جامعة دمشق، 1988).

(14) قسطنطينة في عهد صالح باي البايات، ص 195؛ بابيس، 1984، ص 222.

khiani. 2002.

(15) أبو القاسم سعد الله، 1979؛

(16) Houari Touati, *Entre Dieu et les hommes, lettrés, saints et sorciers au Maghreb (XVII^e siècle)* (16) (Paris: éd. EHESS, 1994).

إلى قسنطينة وعناية لقمع المتمردين. وعمد الشيخ البونني في إجابته إلى معالجة الموضوع من منظور عام، للتخفيف من المحنة والمصيبة ووضعها في سياق القضاء والقدر وفي إطار أنها «محنة» ستزول مع الوقت. ولم يعلن مساندة الباشا، بل طلب منه في آخر المراسلة أن يعفو عن المتمردين. وتواصلت المراسلات بين الطرفين، وبقي الولي يتهرب من الباشا كي لا يذعن لمطلبه، بل وقف دون تزكية المتمردين من غير أن يقف ضدهم في الوقت ذاته⁽¹⁷⁾. وكان الباشا في حاجة إلى هذه الوساطة للتعويض عما ينقصه أو ما يفتقده من مشروعية، ولم يكن في حاجة إلى التزكية التي كانت تُطلب من علماء الحواضر⁽¹⁸⁾. وعالج فريد خياري موقع الولي الصالح من انتفاضة قبائل الشرق التي استمرت، إجمالاً، أكثر من عشر سنوات (من عام 1637 إلى عام 1649)، مع فترات من السلم النسبي. و«سمحت تلك المواجهة بملاحظة القوى الاجتماعية الفاعلة في الميدان ورهاناتها؛ وتمثل من جهة بالسلطة السياسية، ومن جهة أخرى بالسلطة القبلية، من دون أن يكون الخط الفاصل بينهما معلوماً بوضوح». وبين القطبين، برزت سلطة من نوع آخر، هي سلطة دينية «ظهرت قوة توازن، إنما مصالحها لا تغطي مصالح الطرفين السابقين. إنها سلطة مستقلة، تستمد مشروعيتها، ومن ثم الاعتراف بها قوة اجتماعية، من مهمة الوساطة مع قوى الغيب. إنها قوة تنظيمية وسط العالم الريفي وبين هذا الأخير والعالم المدني الحضري». ويشجع تدخل هذا الولي (في هذا السياق) على التساؤل عن وظائفه داخل المجموعة، وعن وظيفة خطابه⁽¹⁹⁾.

قام الأولياء بدور الوسيط بين السلطة والقبائل، وبدور الوسيط بين القبائل نفسها أيضاً، وذلك لأن القبائل تشغل في فترات الحرب ولا تُنتج؛ ومن هذا المنظور، يكون الولي حليف السلطة السياسية. وتندرك باييس مفسرة: «في الواقع، لم يكن الولي في موقع الحليف بقدر ما هو في موقع المنافس للمخزن، لأنه فاعل افتراضي، يفرض مشروعته وهيمته في نقطة التقاطع بين الحقل السياسي والحقل الديني. وترتبط مشروعيتهم الدينية بمدى نجاعة نشاطهم الرمزي وفاعلية 'الكاريزما'». ولذا ترى الباحثة أن من المجحف القول إن سلطة

Khiri, p. 230.

(17)

Babes, p. 217.

(18)

Khiri, p. 227.

(19)

الأولياء لا تمارس إلا بتفويض من السلطان، على حد تعبير عبد الله العروي. ربما يكونون حلفاء موضوعيين للسلطة، إلا أن تحالفهم لا يمنحهم السلطة، بل يُحطّم مشروعاتهم ويضعف قواهم في ميدان المنافسة⁽²⁰⁾.

بالاعتماد على النظرية البنيوية، وبالعودة إلى ظاهرة الأوبئة المتكررة التي تعيق النمو الديموغرافي وتكرر التوازنات في بنية المجتمع، حاول فريد خياري شرح الانتقال من رأس المال الاقتصادي إلى رأس المال الرمزي الذي يهدف إلى إعادة إنتاج علاقات التبعية⁽²¹⁾. وبناءً على ذلك، يظهر من مواقف بعض الأولياء أن الدعم والتزكية لم يكونا مضمونين للحاكم في الأوضاع كافة، وإن كانا متظّرين ومطلوبين، بل كانا يخضعان لتوازنات معقدة.

4- أعيان قسنطينة وعلمائها بين التمتع والمساندة

تميزت قسنطينة، من الفقيه عمر الوزان إلى الشيخ عبد الكريم الفكون (الحفيد) (1536-1639)، بتاريخها الحضري العريق، ما سمح لأعيانها بالتفاوض بشأن مكانة محترمة بين التمتع والوساطة، بوضع الباشا حاكم الجزائر في موقع الحكم بين أهل المدينة وحكامها (القائد ثم الباي). وبحليل موقف الفقيه الوزان، الذي اعتذر لحسن آغا (خليفة خير الدين باشا) في رسالة شهيرة عن عدم قبول منصب القضاء في المدينة، نلج إلى مألّة العلاقة بين حكام الجزائر وعلماء المدينة. هذا وجرى إسناد المنصب بعد ذلك إلى الفقيه قاسم الفكون، العائد من تونس بعد مقتل أبيه أبي زكريا يحيى الفكون، في واقعة جامع الزيتونة عام 1535. وكان قاسم الفكون قد تفرّد بين أفراد العائلة بتبوؤ هذا المنصب «الرسمي» قبل أن «يختصوا» بدور الوساطة على مدى أجيال وطوال الحكم العثماني. وظهر عبد الكريم الجد في «فتة قسنطينة» (1567)، ونال الشيخ عبد الكريم الفكون (الحفيد) منصب إمارة ركب الحج ولقب شيخ الإسلام (1638) بعد ثورة ابن السخري (1637)، فتوارث الأبناء والأحفاد تلك المهمات حتى عام 1838، أي بعد عام واحد من الاحتلال الفرنسي لمدينة قسنطينة.

Babes, p. 218.

(20)

Khiari, p. 232.

(21)

يُظهر تاريخ قسنطينة من هذه الزاوية تدخّل الأعيان، وعلى رأسهم الفقهاء، في الشؤون العامة، كما يبرز موقف العلماء في الوساطة بين الحاكم المحلي والأهالي في «فترة قسنطينة» عام 975هـ/ 1567م. والحال أن العامة فوضت إلى عبد الكريم الفكون والفقير عبد اللطيف المبح طرح الخلاف على الباشا محمد بن صالح ريس، كما أن الأعيان كاتبوا السلطان العثماني، شاكين له تجاوزات الحاكم العسكري في المقاطعة وتجاوزات الباشا الذي عيّنه، وكانت النتيجة أن عُزل الباشا من منصبه واستدعي إلى اسطنبول.

في المقابل، كشف عبد الكريم الفكون (الحفيد) في كتابه منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية⁽²²⁾ عن تناحر علماء عصره في شأن الوظائف الدنيوية، ولا سيما وظيفة «النيابة على القضاة العجم». أمّا شيوخ عائلة الفكون، فإنهم استمروا في خطابة الجامع الكبير (أو الجامع العتيق) وإمامته إلى ما بعد انتفاضة القبائل (1637). وفي عام 1048هـ/ 1638م، نال عبد الكريم الفكون الحفيد منصب أمير ركب الحج، وهو من نصيب عائلة عبد المؤمن منذ زمن، وبالتحديد قبل دخول الأتراك العثمانيين⁽²³⁾.

يؤكد تاريخ هذا التعيين أن موقف الفكون في مائدة الحكم المركزي برز واضحاً ضد مخاطر الانتفاضة العارمة، وهو موقف الحضر المتخوف من تحركات البدو. وبذلك، ضَمَن يوسف باشا استقرار المدينة ومآبعتها له قبل التوجه إلى غابة والمناطق الداخلية الثائرة ببابليك لتهديتها. و«كعادتهم في التواصل مع باشوات الجزائر»، راسل أهل قسنطينة الباشا، طالبين منه تعيين باي جديد مكان مراد باي الذي قُتل في إحدى معارك الانتفاضة. وأجابهم الباشا برسالة مفادها أن عليهم أن يثيروا عليه باسم من يريدونه حاكماً عليهم، فاستشارهم في الأمر، وأتفق - بدعم من الشيخ الفكون - على تقديم «سي فرحات الذي كان ذا عقل ودار كبيرة»، بحسب ابن العتري⁽²⁴⁾، وكان لهم ذلك. وبدأت فترة استقرار في المدينة

(22) أبو القاسم سعد الله، شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية سلفية (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986).

(23) المرجع نفسه؛ قشي، قسنطينة في عهد صالح باي البايات، ص 53-70.

(24) أحمد سياوي، «الفريدة المنية في حال دخول الترك إلى قسنطينة» (مذكرات ماجستير، جامعة متوري، قسنطينة، 1988)، ص 14.

اتسمت بتعاون الباي فرحات وشيخ الإسلام وأمير ركب الحج عبد الكريم الفكون. وبهذه الصفة أصبحت له هبة حقيقية، بحيث يستطيع حتى حماية الجاني من القصاص، فارتفعت مكانته الاعتبارية لدى الخاص والعام، وورث الأبناء والأحفاد المناصب والخطوة والوجاهة.

في سياق هذا الاستقرار في المدينة، أورث فرحات باي ابنه منصبه - باي المقاطعة - بتقديمه إلى رئاسة المحلة، وإنايته عن نفسه عندما اعتلت صحته. وإن نحن ذكرنا ثلاثة بايات من سلالة فرحات باي على رأس بايليك قسنطينة في النصف الثاني من القرن السابع عشر (ومحاولة مماثلة في بايليك الغرب)، فإن التجربة السلالية في الجزائر لم تنجح مثلما نجحت في كل من تونس وطرابلس الغرب. وفي «المقابل»، لم يُحرم أبناء البايات من اعتلاء المناصب العليا، خاصة في البايليك. ولم يكن توارث الحكم قاعدة مؤسسية إنما كان في السلوك والممارسات! ⁽²⁵⁾. واختار العلماء جانب الأمان في ظل السلطة والسلطان، لوقوفهم قرب سوط الحاكم، وناور الأولياء مكانتهم بين الحكام والأتباع.

خاتمة

بعد كتابات ومناقشات طويلة دارت حول حقيقة الحكم العثماني في الجزائر، توصل المؤرخ لمنور مروش إلى اقتراح مقنع يجمع بين الظرفية والبنية الأساسية للحكم؛ إذ أوضح آليات التحكم في دواخل البلاد بالتفويض والوساطة والغلبة، وفُسر استقلالية الإيالة عن السلطنة، التي اعتبرها بعض المؤرخين موقفًا متناقضًا بين التبعية الاسمية والولاء المعلن، بما يلي: «إن الاستقلال الإداري في الإيالات هو من الميزات البنيوية داخل الإمبراطورية العثمانية؛ فهذه الإمبراطورية الشاسعة التي تمتد في ثلاث قارات كانت مجموعًا غير متجانس من البلدان المفتوحة أو المرتبطة بها بأشكال مختلفة، وكان لنُظم الحكم فيها كثير من المرونة؛ فمنها الولايات التي تدفع من ضرائبها مبلغًا سنويًا لاسطنبول، ومنها دول تابعة للإمبراطورية، حيث تكفي بنوع من الولاء الاسمي، ويارسال هدايا محددة من وقت لآخر. وفي ما عدا استثناءات مرتبطة ببنية البلاد أو قربها من المركز، فإن

(25) قشي، قسنطينة في عهد صالح باي البايات، ص 55.

كل باشا بيلرباي كان 'ملكًا في مملكته' يديرها بمساعدة الديوان، مراعيًا لتقاليدھا المحلية وللبنى التقليدية للحكم المحلي والقبلي التابع للقطر²⁶.

في هذا السياق، كانت الجزائر تتوطد دولةً تابعة للإمبراطورية، أي أنها كانت في الوقت نفسه كيانًا سياسيًا له جميع مقومات الدولة بالمعنى المتداول آنذاك، وعضوًا داخل الإمبراطورية العثمانية وجزءًا منها. ويجب مروش عن التساؤل بأن «دولة الجزائر لم يكن لها طابع قومي بالمعنى الحديث للكلمة، لكن مع مرور الزمن [...]، تكوّن نوع من الشعور بالانتماء إلى دولة قطرية موحدة، وكان هذا القطر يدعى في الكتابات والمؤلفات الجزائرية وطن الجزائر». ولم تسمح تفاعلات الحكام الوافدين - الأجانب - مع الحكام المحليين والفاعلين على اختلافهم بتشكّل كيان سياسي من الطراز الحديث والموسوم بكلمة أمة بالمعنى القومي (nation) أو الوطني⁽²⁶⁾.

في الواقع، بدأ الحكام العثمانيون في تفكيك البنى القبلية والولاء التقليدي لإرساء قواعد الدولة الحديثة، ولكنهم لم يكملوا المهمة لقوة المواجهة وصمود الفعاليات المحلية أمامهم من جهة، ولرفضهم إدماج العناصر المحلية في دواليب الحكم من جهة أخرى، فكانت النتيجة أن قبل الجميع بتوازن هش، في نوع من الاعتراف المتبادل والقابل للمفاوضة باستمرار.

ربما تكون هذه الازدواجية هي التي أعاققت التطور نحو تكوّن فكرة الأمة، وفترت في الوقت نفسه مظاهر المقاومة الشرسة ضد المحتل الفرنسي، ولكن بمشروعات متوازية وربما متضادة. ونذكر، على سبيل المثال، إرادة الأمير عبد القادر تأسيس دولة جزائرية حديثة، في حين حاول أحمد باي إحياء الباشوية والدفاع عنها باسم المشروع العثمانية، انطلاقًا من بابليك الشرق، فتبلورت القومية الجزائرية في مواجهة التحرشات الأوروبية منذ القرن السادس عشر، خصوصًا ضد الاستعمار الفرنسي في القرن التاسع عشر.

(26) مروش، ص 196.

المراجع

1- العربية

الأرقش، دلندة وعبد الحمد وبين طاهر جمال. مقدمات ووثائق في تاريخ المغرب العربي الحديث. تونس: منشورات كلية الآداب منوبة، 1995.

برنشفيك، روبر. تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15 م. نقله على العربية حمادي الساحلي. ج 2. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988.

سعد الله، أبو القاسم. تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العشر إلى القرن الرابع عشر الهجري (16-20م). ج 2. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.

_____. شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية سلفية. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986.

سعيدوني، ناصر الدين. دراسات تاريخية في الملكية والوقف والحجبة الفترة الحديثة. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2001.

_____. ورقات جزائرية. دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

سياوي، أحمد. «الفريدة المنية في حال دخول الترك إلى قسنطينة». مذكرة ماجستير. جامعة متوري. قسنطينة، 1988.

الغربي، الغالي. «الثورات الشعبية في الجزائر أثناء العهد التركي (1792-1830)». رسالة ماجستير في التاريخ الحديث. كلية الآداب. جامعة دمشق. 1988.

الفكون، عبد الكريم. منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية. تقديم وتحقيق وتعليق د. أبو القاسم سعد الله. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1987.

قشي، فاطمة الزهراء. سجل صالح باي للأوقاف 1185-1207هـ/ 1771-1792م. دراسة وتحقيق وتقديم؛ تصدير: أ. د. عبد الجليل التيمي. الجزائر: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2009.

_____. قسنطينة في عهد صالح باي البايات. قسنطينة: ميديا بلوس، 2004.

_____ . «قسنطينة المدينة والمجتمع في النصف الأول من القرن 13 هـ/ نهاية الثامن عشر إلى منتصف القرن 19 م». أطروحة دكتوراه الدولة في التاريخ. جامعة تونس. 1999.

_____ . مقالات من تاريخ قسنطينة وتراثها. قسنطينة: دار مداد يونيفار سيتي براس، 2016.

قندوز، رقية. «مراسيم الدنوش ورمزيته في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني». إشراف د. فاطمة الزهراء قشي. مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر. جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. 2006.

معاشي، جميلة. الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري (من القرن 10 هـ 16 م) إلى 13 هـ (19 م). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2015.

مجهول. كتاب غزوات عروج وخير الدين. اعتنى بتصحيحه وتعليق حواشيه نور الدين عبد القادر. الجزائر: المطبعة العالية، المكتبة الأدبية، 1934.

مروش، لمنور. دراسات عن الجزائر في العهد العثماني. القرصنة، الأساطير والواقع. ج 2، الجزائر: دار القصة للنشر، 2009.

2- الأجنبية

Addi, lahouari. *De l'Algérie précoloniale à l'Algérie coloniale: «Economie et Société»*. Alger: E.N.A.L. 1985.

Babes, Leila. «Mythes d'origine et structures tribales dans le Constantinois sous domination turque: Essai sur le fondement du pouvoir politique.» Thèse de doctorat de 3^e cycle, Aix-en Provence. 1984.

Bachrouh, Taoufik. *Le saint et le prince en Tunisie*. FSHS. publications de l'université de Tunis. 1989.

Ben mansour, El Hadi. *Alger au XI^e et XII^e siècle: Journal de Jean-Baptiste Gramaye «évêque d'Afrique»*. préface par André Mandouze. Paris: Les Éditions du Cerf. 1998.

Dakhlija, Jocelyne. «Dans la mouvance du prince: la symbolique du pouvoir itinérant au Maghreb». *Annales*. H.S.S. no. 3 (1988).

Khiani, Farid. *Vivre et mourir à Alger, L'Algérie ottomane aux XI^e-XII^e siècles: un destin confisqué*. Paris: L'Harmattan. 2002.

Merouche, Lemnouer. *Recherches sur l'Algérie à l'époque ottomane. T I: Monnaies prix et revenus 1520-1830*. Paris: Éd. Bouchène. 2002.

_____. *Recherches sur l'Algérie à l'époque ottomane. T 2: La Course mythes et réalités*. Paris: Éd Bouchène, 2007.

Touati, Houari. *Entre Dieu et les hommes, lettrés, saints et sorciers au Maghreb (XIII^e siècle)*. Paris: Éd. EHESS, 1994.

Vayssettes, Eugène. *Histoire de Constantine sous la domination turque de 1517 à 1837*. présenté par O. Siari-Tengour, Paris: Réed Bouchène, 2003.

الفصل السادس والعشرون

مسيحيو المشرق من مرج دابق إلى سايكس - بيكو بين نظام الملل وحماية السلطان ونظام الامتيازات والحماية الأوروبية

جوزيف أبو نهر

يبقى التاريخ العثماني من المرجعيات الأساسية لكتابة تاريخ العرب، خصوصاً مسيحيي المشرق منهم في العصور الحديثة. وما زالت المرحلة العثمانية (1516-1918) ماثلة في ذاكرة الميحيين الجماعية، تربطهم بها موروثات تاريخية فكرية واجتماعية عديدة؛ فهم عاشوا قرونًا في ظلّ نظام الملل العثماني، وكانت أراضيهم المقدسة في فلسطين خاضعة للحكم العثماني، وكذلك مراكز كراسيهم البطريركية في القسطنطينية وأنطاكية وأورشليم والإسكندرية.

في ظلّ الحكم العثماني، كان غرض نظام الامتيازات الأوروبية حماية المجموعات الطائفية في الشرق⁽¹⁾. وفي مرحلته الأخيرة، جرى توقيع اتفاق سايكس - بيكو الذي أخذ الاحتلال الإنكليزي والفرنسي بعده شكل الانتداب، وكان له دور أساسي في رسم حدود دول المشرق العربي وإنشاء الكيان الصهيوني على أراضي فلسطين.

(1) كانت روسيا حامية الأرثوذكس وفرنسا حامية الموارنة وإنكلترا حامية الدروز في جبل لبنان في القرن التاسع عشر.

بما أن المجتمع في العهد العثماني كان قائمًا على التمايز بين مسلم وغير مسلم، وحتى بين مسلم سني وغير سني، بقي للانتماء الديني والطائفي أهمية كبرى في الموروث التاريخي والوسولوجي في المشرق العربي، حيث نشأت المسيحية قبل انتشارها في العالم. إن كل مقارنة لتاريخ المسيحية في العهد العثماني تتجاهل أصولها المشرقية هي غير متكافئة وعرضة للالتباس والاستنباط، لأن حوادث المرحلة الأولى والأساسية لتاريخ المسيحية جرت في الرقعة الجغرافية الواقعة بين ضفاف النهرين ووادي النيل من جهة، والقسطنطينية على ضفاف البوسفور من جهة أخرى؛ ففي أنطاكية أعطي أتباع المسيح لقب «مسيحيون» أول مرة، وفي عام 325 وضع في مجمع نيقية في الأناضول نص قانون الإيمان، أساس العقيدة المسيحية⁽²⁾. وبرزت في كنسي الإسكندرية والقسطنطينية القواعد الأولى لأصول النسك والترهب مع القديسين أنطونيوس وبوخوميوس وباسيليوس، وعندهم أخذت بدايات الحياة الرهبانية في الغرب. كما أن أصول أرثوذكسية الغرب عند اليونان والسلاف مشرقية أنطاكية⁽³⁾.

قبل العهد العثماني، تعرّض المسيحيون في الشرق لمضايقات قلّصت عددهم ومناطق انتشارهم، فشكّلت معركة مرج دابق نقطة تحوّل بارز بالنسبة إليهم. وتعدّت أهمية المعركة التحولات التي عرفتھا المنطقة في العلاقات بين السلطة والمجتمع، لتشمل تأثيراتها السياسة التوازنات الأوروبية والعلاقات بين الشرق والغرب. كما كان لها على الصعيد الديني دور بالغ التأثير؛ إذ احتلّ العثمانيون في إثرها الحجاز وفلسطين، حيث الحرمان الشريفان والأراضي المسيحية المقدسة، واحتلّوا كذلك القاهرة، مركز الخلافة، حيث حمل السلطان سليم لقب «خادم الحرمين الشريفين».

شكّل نظام الملل العثماني بداية مرحلة جديدة في تاريخ المسيحية في الشرق شهدت تطوّرات مهمّة على صعيد العلاقات بالسلطة المركزية في اسطنبول،

(2) حضر المجمع 19 أسقفًا من فلسطين، و23 أسقفًا من المناطق السورية، بينهم أساقفة من صور وبيروت ودمشق؛ يار مارافال، «المسيحيون في الشرق في القرنين الثاني والثالث»، في: حبيب بدر، سعاد سليم وجوزيف أبو نهر (تحرير)، المسيحية عبر تاريخها في المشرق، ط 2 (بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط، 2002)، ص 66-67.

(3) Claude Lorieux, *Chrétiens d'Orient en terres d'Islam* (Paris: Perrin, 2001), pp. 10-12.

أو بالسلطات الدينية في كنيستي القطنطية الأرثوذكسية وروما الكاثوليكية. وعرفت تلك العلاقات مراحل تفاهم وتعاون كما عرفت مراحل تنافس وتوتر لم تخلُ من الصراعات السياسية والتزاعات الدينية التي فتحت ثغرة لتدخل الدول الأوروبية في الشؤون السياسية والإدارية للسلطنة، وهذا ما عُرف منذ أواخر القرب الثامن عشر بـ «المألة الشرقية».

بعد لمحة عن الخلفيات السياسية لاهتمام السلاطين العثمانيين بالشأن المسيحي، نتقل إلى أوضاع الميحيين في المجتمع العثماني في ظل نظام الملل، وما رافق تطبيقاته من نزاعات كنسية وامتيازات أوروبية لحماية الأقليات، ومن ثم إلى التنظيمات الخيرية وإعلان المساواة بين الميحيين والمسلمين في السلطنة.

أولاً: الميحيون في المجتمع العثماني، أهل ذمة وملل في ظل حماية السلطان

كان للسلاطين العثمانيين في غمرة خططهم التوسعية اهتمام خاص بالشأن المسيحي قبل احتلال القطنطية وبعده، وهُم اعتمدوا في فتوحاتهم الشرع الإسلامي في تصنيف الرعايا في جميع أرجاء السلطنة؛ فالميحيون هُم في التعريف الفقهي من «أهل الكتاب»، وفي التعريف القانوني «أهل ذمة» أو «معاهدون» يتمتعون بضمانات في مقابل واجبات وقيود، ويخضعون لنظام الملل العثماني⁽⁴⁾.

1 - اهتمام السلاطين العثمانيين بالشأن المسيحي وخلفياته السياسية

اهتم السلاطين العثمانيون بالشأن المسيحي لأسباب دينية وسياسية؛ فعلى الصعيد الديني اعتمدوا مبادئ الشرع الإسلامي التي تفصل بين «دار الإسلام»

(4) إن لفظ «الذمة» يرد مرتين في القرآن (سورة التوبة، 8 و10)، كما يظهر في نص معاهدة نجران، وهو يعني في آتو معاهدة، وكذلك الأمان الذي يكفله هذا العهد، فالمستفيد من العهد هو «ذمي» والميحيون المعاهدون هم «أهل ذمة». يُنظر: جبرار تروبو، «المسيحية في العقود الإسلامية الأولى (610-660)» في: حبيب بدر، سعد سليم وجوزيف أبو نهر (تحرير)، المسيحية عبر تاريخها في المشرق، ط 2 (بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط، 2002)، ص 463.

و«دار الحرب»، والمقصود بـ«دار الإسلام» مجمل الأراضي الخاضعة للسلطة الإسلامية، وهي تضمّ المسلمين بالدرجة الأولى، إلى جانب أهل الذمة (دار العهد)، وفق معايير وشروط خاصة كرسها الفقه الإسلامي وطبقها العثمانيون في الأراضي التي احتلّوها. وكانت السلطنة العثمانية بصفتها «دار الإسلام» في مواجهة دائمة مع «دار الحرب» الخاضعة لسلطة ميحية أو لأي سلطة غير إسلامية⁽⁵⁾.

على الصعيد السياسي، تابع السلاطين العثمانيون عن قُرب العوامل الفاعلة في السياسة الأوروبية، ولاحظوا التأثير الكبير الذي كان للعامل الديني في توجهات الحكّام والمسؤولين، فحاولوا استغلاله لإضعاف الدول الأوروبية والتمكّن من التوسّع على حسابها. وكانوا قبل احتلالهم القسطنطينية يشجعون على استمرار التباعد بين الكنية البيزنطية وروما، ليظلّ الشقاق قائمًا بين الميحيين وحائلاً دون تكوين جبهة صمود أوروبية في وجه جيوش السلطنة تمنعها من احتلال القسطنطينية؛ فالسلطان مراد الثاني (1451-1471)، والد محمد الفاتح، لم يكن راضياً عن انعقاد مجمع قراري بهدف جمع الشمل بين الكنائس الأرثوذكسية وكنيسة روما (1437-1441)، وحاول ثني الإمبراطور البيزنطي يوحنا الثامن (1425-1448) عن حضور المجمع، ولكنه لم ينجح لأن هذا الأخير كان مقتنعاً بتوحيد الصف المسيحي لمواجهة التهديدات العثمانية ضد القسطنطينية⁽⁶⁾.

قبل سقوط القسطنطينية، تدخل السلاطين العثمانيون في تنويع بعض الأباطرة البيزنطيين المعادين للتقارب مع روما، كما تدخلوا بعده في انتخاب بطاركة القسطنطينية. وعندما توفي الإمبراطور البيزنطي يوحنا الثامن من دون وارث له (عام 1448)، تدخل السلطان مراد الثاني في تعيين خليفته، وجرى تنويع قسطنطين بالبولوغوس باسم قسطنطين الحادي عشر في 6 كانون الثاني/يناير 1449. وعاهد الإمبراطور الجديد السلطان على عدم الاتصال بروما،

Antoine Fattal, *Le Statut légal des non-musulmans en pays d'islam* (Beyrouth: Imp. Catholique, (5) 1958), p. 71.

(6) أمّد رسم، كنيسة مدينة الله أنطاكية العظمى (بيروت: منشورات النور، 1958)، ج 3، ص 176-179 و184-185؛ وكاترين مايور - جاوين، «نهضة الكنائس في نهاية العصر العثماني باستثناء مصر (القرنان الثامن عشر والتاسع عشر)»، في: المسيحية عبر تاريخها في المشرق، ص 751-772، 754.

وعلى الحؤول دون تثبيت مقررات مجمع قراري التي تمهد للوحدة بين كنيسي القطنطية وروما⁽⁷⁾.

في إثر احتلال السلطان محمد الفاتح القطنطية (1453)، توفي بطريركها غريغوريوس الثالث الذي كان مقرَّباً من روما، فأراد السلطان أن يحلَّ محله شخص معارض للاتحاد معها، فشجَّع على انتخاب جاورجيوس سكولاريوس، حامل لواء المعارضة ضد روما. ونزل أعضاء المجمع عند رأي السلطان الذي أعلنه بطريركاً مكوّناً باسم جناديوس الثاني (1454-1456). وحلَّ محمد الفاتح محلَّ الإمبراطور البيزنطي في تولية البطريرك، وخاطبه قائلاً: «كن بطريركاً حرسك الله وسأوليك عظمي. وتمنَّع بجميع الحقوق التي مارسها أسلافك»⁽⁸⁾.

أعطى السلطان محمد الفاتح بطريرك القسطنطينية امتيازات بصفته بطريرك العاصمة الجديدة للدولة، مع سلطات زمنية جعلت منه رئيس طائفة (ملي باشي)، على جميع أرثوذكس السلطنة، والمسؤول الوحيد عن أفعال أتباعه المسيحيين أمام السلطة الياضية الإسلامية⁽⁹⁾. تمتَّع بطاركة القطنطية في العهد العثماني بسلطات مدنية وقضائية لم تكن لهم في عهد الإمبراطورية البيزنطية.

حفاظاً على مركزية السلطة، أصبح بطريرك القسطنطينية بعد معركة مرج دابق واحتلال بلاد الشام ومصر، ممثلاً للبطريركات الثلاث، أنطاكية والإسكندرية وأورشليم، يفاوض باسمها ويدافع عنها أمام السلطات العثمانية العليا⁽¹⁰⁾. كان البطاركة القائمون على هذه البطريركيات ملزمين بأن يتبعوا بطريرك القطنطية إدارياً، وإذا شاء أحدهم أن يتقدَّم بالتماس من السلطان، كان عليه أن يفعل ذلك بواسطة أخيه البطريرك في العاصمة اسطنبول⁽¹¹⁾. وكى يمارس اللاطين

(7) رسم، ج 2، ص 353.

Constantin G. Papadopoulos, «Les Privilèges du Patriarcat Oecuménique dans l'Empire Ottoman.» Thèse. Université de Paris. 1924. p. 24.

(9) أسيريوس أرجيريوس، «المسيحيون في العصر العثماني الأول (1516-1650)»، في: الميعة صبر تاريخها في الشرق، ص 613؛ Apostolos Vacalopoulos, *Histoire du néo-hellénisme*, vol. II (Thessalonique, 1973), pp. 134-220.

Baron Ignace de Testa, *Recueil des Traités de la Porte Ottomane avec les Puissances Etrangères*, vol. V (Paris, 1864), pp. 162-170.

(11) أرجيريوس، ص 613.

العثمانيون سلطة غير مباشرة على سائر الكنائس الشرقية التي كان أتباعها على أراضي السلطنة، أقاموا في اسطنبول، إلى جانب بطريرك القسطنطينية، بطريركاً أرمينياً شملت صلاحياته جميع الميحين غير الخلقيدونيين⁽¹²⁾.

على الرغم من أن البطارقة الشرقيين كانوا ينالون عند تنصيبهم براءة سلطانية تحدّد سلطاتهم الممنوحة لهم مدى الحياة، فإنهم كانوا يتعرضون للإقالة والضغوطات. وكان بطارقة القسطنطينية الأكثر تعرّضاً لتدخل السلطات العثمانية الاعتباري لإقالتهم، وكذلك الأكثر تعرّضاً لمطامع بعض الفئات الأرثوذكسية النافذة والمدعومة من كبار المسؤولين. وعرف العرش البطريركي في القسطنطينية بين عامي 1517 و 1650 تغيير خمسة وثلاثين بطريركاً في مقابل خمسة في الإسكندرية واثنى عشر في أنطاكية وثمانية في أورشليم وفي الكنيستين المارونية والقبطية⁽¹³⁾. وكان أول بطريرك نُصّب على كنيّة القسطنطينية في عهد السلطان محمد الفاتح هو البطريرك جناديوس الثاني، ثم نُحّي وأُعيد تنصيبه مرتين بين عامي 1454 و 1465. كما جرى تنصيب البطريرك إرميا الثاني ثلاث مرات بين عامي 1572 و 1597، وتنصيب البطريرك كيرلس الأول خمس مرات بين عامي 1612 و 1638، وتنصيب البطريرك ديونيسوس الرابع خمس مرّات بين عامي 1671 و 1694.

بلغ 102 عددُ البطارقة الذين تعاقبوا على كنيسة القسطنطينية بين عامي

(12) يُعتبر مجمع خلقيدونية الذي عُقد في عام 451 بالقرب من القسطنطينية، من أهمّ المجمع التي ناقشت العقيدة المسيحية في ما يخص طبيعة المسيح الإلهية والإنسانية، ونتج منه انشقاق كبير في الكنيسة الجامعة. أقرّ المجمع بأن في المسيح طبيعتين كاملتين تولّفتان شخصاً واحداً؛ فهو بحسب اللاهوت إله كامل وبحسب الناسوت إنسان كامل. وافقت على قرارات المجمع كنيسة روما والقسطنطينية ورفضتها بعض الكنائس الشرقية التي قالت بطبيعة واحدة للمسيح يتحد فيها اللاهوت بالناسوت، ومنها الكنيسة القبطية، ومعها كنيسة الحبشة والكنيسة الأرمنية والكنيسة السريانية. وعُرف أتباع الطبعيتين بالخلقيدونيين، بينما عُرف رافضو قرارات المجمع بالالخلقيدونيين. يُنظر: الأنبا يشوي، «مجمعا أفسس وخلقيدونية، السجلات الكريستولوجية في القرنين الرابع والخامس»، في: المسيحية عبر تاريخها في المشرق، ص 211-215.

(13) أرجيريو، ص 614.

1453 و 1918، 22 منهم جرى تنصيبهم ما بين مرتين وخمس مرات⁽¹⁴⁾، وفي ذلك خير دليل على هشاشة أوضاع بطارقة الشرق في العهد العثماني. وعلى الرغم من اعتراف السلاطين بصلاحيات رؤساء الكنائس الدينية وبيعض الصلاحيات المدنية والقضائية، كان الاستقرار والثبات في المسؤولية البطريركية رهن إرادة السلاطين وكبار المسؤولين في الإدارة العثمانية، وليس فقط رهن إرادة المجامع الكنسية التي تنتخب البطارقة لمدى الحياة؛ فمهما علا باب «الفنار» (مركز الكرسي البطريركي في اسطنبول)، لم يكن ممكناً الوصول إلى العرش البطريركي إلا من «الباب العالي»، حيث مركز القرار السياسي⁽¹⁵⁾. وكان في الخوات المالية التي يفرضها المسؤولون الكبار في الدولة دور في إيصال البطارقة إلى السلطة، أو في إلزامهم بالتنازل لانتخاب غيرهم.

2- نظام الملل العثماني بين المبادئ النظرية والتطبيقات العملية

مع حركات التوسع العثمانية شرقاً وغرباً، تميز المجتمع داخل السلطنة بتنوع عرقي ومذهبي، بعد أن تحوّل كثير من السكّان غير الأتراك وغير المسلمين في أراضي آسيا وأوروبا وأفريقيا إلى رعايا عثمانيين غداة سقوط القسطنطينية والتوسع في البلقان في القرن الخامس عشر، وبعد معركة مرج دابق واحتلال بلاد الشام والعراق ومصر في القرن السادس عشر. وكان بين هؤلاء السكّان روم، أرثوذكس، يونانيون، كروات، ألبان، صرب، رومانيون وبلغار في البلقان، وأرمن في الأناضول، وعرب مسلمون ومسيحيون وسريان وموارنة في الشرق، وأقباط في مصر.

كانت المسيحية في مختلف أنحاء السلطنة تُشكّل لوحة فيفائية متعددة الألوان، ومن غير المجدي مقارنة وضع المسيحيين في الشرق بمعزل عن وضع المسيحيين بشكل عام في إطار نظام الملل؛ فالمجتمع في الدولة العثمانية كان

(14) Steven Runciman, *The Great Church in Captivity: A Study of the Patriarchate of Constantinople from the Eve of the Turkish Conquest to the Greek War of Independence* (Cambridge: Cambridge University Press, 1968), pp. 186-207.

(15) يقع حي الفنار في منتصف القرن الذمبي، في القسم الأوروبي من اسطنبول، وهو معروف بوفرة قصوره وكنائسه، وفيه مركز بطريركية القسطنطينية المكونة. يُستعمل أحياناً اسم «الفنار» كلمة اختزال لبطريركية القسطنطينية، تماماً كما يُستعمل اسم «الفانيكان» لاختزال مركز البابوية في روما.

مقسومًا إلى فئتين كبيرتين: فئة الحاكمين وعلى رأسها السلطان، وكانت تطبق أحكام الشريعة والقوانين العرفية، وفئة «الرعية» أو «الرعايا»، وتتكون من جماعات تنسب إلى أعراق وأديان مختلفة، ولا يشارك أفرادها في الحكم بل يدعمون الفئة الحاكمة عن طريق الإنتاج وتأدية الضرائب، ومن هؤلاء المسيحيون، الذين كانت الدولة تعترف لهم بقدر معين من الاستقلال، في إطار نظام الملل القائم على مبدأ سيادة الملمين الذين كانوا يُعرفون باسم «الملة الحاكمة»⁽¹⁶⁾.

لم تكن كلمة «ملة» غريبة عن الإسلام، وهي تعود إلى أيام النبي، وترد في القرآن خمس عشرة مرة بمعنى الدين في المطلق، وتشير أحيانًا إلى الوثنيين، وأحيانًا أخرى إلى اليهود والمسيحيين، وحتى إلى الملمين⁽¹⁷⁾. أمّا إذا أُضيف إليها ال التعريف، «الملة»، فهي تعني دين الإسلام ولو لم تكن مسبقة بكلمة «أهل»⁽¹⁸⁾. واستعملها العثمانيون في أكثر من مدلول واحد، للإشارة إلى الطائفة الدينية (ملمون، مسيحيون، يهود...) أو إلى الجماعة الإثنية (أرمن، أكراد، تركمان...)، كما أنها تعني في اللغة التركية أمة أو قومية، ولكنها وردت في دواوين الإدارة المركزية العثمانية للدلالة، في الأغلب، على الطوائف الدينية غير الإسلامية⁽¹⁹⁾.

عندما استولى العثمانيون على القسطنطينية، اعترف السلطان لأهل الذمة بثلاث ملل دينية: ملة الروم وملة الأرمن وملة اليهود. وتمتعت كل ملة باستقلالية داخلية تحت سلطة رئيسها الروحي (بطريرك أو كاثوليكوس للمسيحيين، وحاخام باشي لليهود)، وذلك في ما يعود إلى الأمور الدينية الخاصة بها، وبعض الأمور المدنية كالأحوال الشخصية (الزواج والإرث والوصية)، وإنشاء المدارس والمستشفيات أو المؤسسات المليّة الأخرى وإدارتها. وكان رئيس

(16) الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، إشراف إكمال الدين إحسان أوغلي، ترجمه من التركية إلى العربية صالح سعادوي، 2 مج (اسطنبول: منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول (إيسكا)، 1999)، ج 1، ص 526-555، ج 2، ص 163-166.

(17) Thomas Patrick Hughes, *Dictionary of Islam* (London: Allen, 1896), pp. 348-349.

(18) فينتزو بودجي، «المسيحيون خلال العصر العثماني الثاني (القرن السابع عشر)»، في: المسيحية عبر تاريخها في المشرق، ص 655-671، 655-656.

(19) Michael Ursinus, «Millet», in: *Encyclopedia of Islam*, vol. VII, 2nd ed. p. 63.

الملة (ملة باشي) مكلّفًا أحيانًا بجمع الضرائب من أبناء ملته كضريبة الجزية والخراج (الميري)، بحيث تفرض السلطات العثمانية مبلغًا إجماليًا يتولى رئيس الملة توزيعه بين أبناء ملته، كما يشرف على جمعه وتأمينه للسلطة الرسمية المحلية.

بعد معركة مرج دابق، أخذ عدد المِلل يرتفع تدريجيًا، وبنوع خاص منذ القرن السابع عشر؛ إذ كانت مِلل جديدة تحصل على براءات سلطانية، حتى بلغت في القرن التاسع عشر 16 ملة. وفي عام 1662، أصدر السلطان محمد الرابع فرمانًا اعترف فيه بطريرك كنيسة السريان الكاثوليك أندراوس (أندره) أخيجان رئيس ملة، كما حصلت هذه الكنيسة على فرمان جديد في عام 1866⁽²⁰⁾. وحصلت كنائس أخرى تبعًا على براءات سلطانية تعترف لها بكيان خاص وبامتيازات الملة، ومنها: ملة الأرمن الكاثوليك (1831)، الروم الكاثوليك (1848)، الأرمن البروتستانت (1850)، الكلدان (1861)⁽²¹⁾.

إن نظام الملة لم يبلغ مداه الرحب بين الكنائس الشرقية إلا عندما أخذت هذه الكنائس تتمركز حول بطاركتها في نهاية القرن الثامن عشر. وقبل ذلك التاريخ، كان الأساقفة والسلطات المحلية الدينية يعيشون في استقلالية ذاتية داخل الأبرشيات، بعيدًا أحيانًا عن سلطة البطريرك، ويخضعون لتأثير الأعيان وحكام المقاطعات. وشهد القرن الثامن عشر، بصورة تدريجية، تراجع نفوذ الأعيان لمصلحة رجال الإكليروس، فتعاظمت السلطة البطريركية، وأصبحت كلمة البطريرك مموعة أكثر لدى السلطات العثمانية والأوساط الياية في أوروبا.

في القرن الثامن عشر، ازداد انفتاح المسيحيين الشرقيين على أوروبا مع تكاثر الإرساليات الدينية الأوروبية في الشرق، فأدوا دور الوسطاء بين الشرق والغرب عن طريق التجارة والترجمة، نظرًا إلى أن بعضهم كان يتقن اللغات الأجنبية ويعمل مترجمًا في القنصليات. كما قام المسيحيون بدور حاسم في المجالات الاقتصادية

(20) توجد نسخة عن الخطّي شريف سلطاني الأول في أرشيف مجمع انتشار الإيمان في الفاتيكان،

وهو مؤرخ في 3 تموز 1662. *Propaganda Fide. Scitture Originali Riferite Nelle Congregazione Generali.* : 1662 folio, p. 241. 328-329.

(21) رستم، ج 3، ص 176-179.

الزراعية والحرفية، وفي المهن الحرة: طب، هندسة، تصوير، طباعة وصحافة، فأسهموا في إدخال الحداثة إلى الشرق، حتى تبوأ عدد كبير منهم مناصب عليا في الدولة العثمانية، وبينهم سليمان البستاني، الذي أصبح وزيراً للزراعة⁽²²⁾.

ترافق انفتاح الميحين على الغرب مع انفتاح في الداخل بين أعضاء الملل المختلفة، حيث تزايد الاختلاط في المجتمع العثماني بين المسلمين والمسيحيين، مع تجاور الأحياء وبيوت السكن في المدن، ومع ممارسة المهن المختلفة، حيث ما عادت كلمة «طائفة» مقتصرة على الجماعة الدينية، بل أصبحت تعني أيضاً الجماعة التي تمتن حرفة معينة، فكان يقال: طائفة النجارين، وطائفة الخياطين، وطائفة الصاغة... وأصبحت طوائف المهن في عواصم الولايات وكبريات المدن، دمشق، حلب، طرابلس، صيدا، بيروت... تضم أفراداً ينتمون إلى مختلف الملل الدينية، بعد أن كان معظمها مقتصرًا على أبناء الملة الإسلامية.

تحفل سجلات المحاكم الشرعية بأمثلة كثيرة لهذا الاختلاط والتنافس في إطار الحرفة الواحدة. ولم يكن التنافس يخلو من خلافات كانت أحياناً تأخذ طابعاً طائفيًا، وغالبًا ما كانت حجج المسلمين أقوى وأكثر نفاذًا أمام المحاكم الشرعية، على حاب حقوق غير المسلمين⁽²³⁾.

يلتقي الباحثون في التاريخ العثماني حول اقتناع مشترك بأن نظام الملل لم يشكل مانعًا قاطعًا للتفاعل والتضامن بين أفراد المجتمع على اختلاف طوائفهم. ولم يكن التمايز في المجتمع العثماني مقتصرًا على عامل الدين، وإن كان الأهم، بل تعداه أحيانًا إلى العامل الاجتماعي بين فئة حاكمة متبذرة وفئة محكومة مظلومة؛ ففي المناطق الريفية المنعزلة عن المدن، كثيرًا ما تقدم الولاء الإقطاعي والقبلي على الولاء الديني. وفي هذا الشأن يقول ألبرت حوراني: «في الأقاليم، كان السكان مختلطين من وجهة النظر الدينية. كان أعضاء هذه الجماعات المختلفة يتمازجون في ما بينهم على مدى أجيال وأجيال، ويقفصون إلى أدنى

(22) مايور - جاوين، ص 751-772، 763 و 765.

Bernard Heyberger, «Écrire l'histoire des chrétiens dans les villes de Syrie avant les réformes.» (23) in: *Syria and Bilad al Sham under Ottoman Rule* (Leyde: Brill, 2010). pp. 443-454.

حدّ التوترات الناجمة عن الفروق بينهم. وفي لبنان، كان الموارنة والدروز يقبلون بأمر واحد ويحاربون جنباً إلى جنب في صراعات عائلية وحزبية لا نهاية لها. وفي هذا الصدد، يلتقي إيليا حريق مع حوراني⁽²⁴⁾.

إن تلاقي المصالح الاقتصادية في المهن المختلفة رافقه تمازج بين المسلمين والمسيحيين في الزيجات المختلطة؛ ففي دراسة عن سجلات المحاكم الشرعية في حلب، يلحظ ستيفان كنوست أن في عام 1795 جرى تسجيل 44 زواجاً مختلطاً بين مسلمين ومسيحيات أو بين مسيحيين من ملل مختلفة. وكان معظم الشهود في عقود الزواج من أعيان المسلمين في المدينة، ويتعاطون صناعة النسيج وتجارته⁽²⁵⁾، وكان من شأن مظاهر الاختلاط والتمازج بين مكونات المجتمع على اختلافها أن خففت من حدّة الفرز الطائفي، وزادت من وتيرة التفاعل بين الملل.

كانت شروط التعايش الجماعي بين المسلمين والمسيحيين تطبّق في الدولة العثمانية تحت إشراف مؤسّسة الذمة الشرعية، التي تعترف السلطة العليا عبرها بالشخصية المعنوية للملل المكونة من أفراد تجمعهم توجهات دينية مشتركة؛ إذ إن المجتمع في ظلّ نظام الملل كان يتألف من جماعات لا من أفراد. وكانت هذه الجماعات في تعاطيها مع المسلمين ومع السلطة الحاكمة خاضعة لقوانين الشرع الإسلامي⁽²⁶⁾.

على الصعيد الاجتماعي، خضع المسيحيون في المناطق المختلطة بينهم وبين المسلمين، خصوصاً المناطق ذات الأثرية الإسلامية، لقيود في اللباس، وكانوا ملزّمين باعتماد أزياء وألوان تميزهم عن المسلمين، وكذلك كان الوضع بالنسبة إلى اليهود. وفي عام 1580، أصدر السلطان مراد الثالث فرماناً منع فيه أهل الذمة من اعتمار العمائم وانتعال الأحذية السوداء، وألزم المسيحيين باعتمار

Albert Hourani, *Race, Religion and Nation State in the Near East*, particularly chapter III (24) (Deirut: Khayat, 1961); Iliya Hanik, «The Ethnic Revolution and Political Integration in the Middle East,» in: *International Journal of Middle East Studies*, vol. 3, no. 3 (July 1972), p. 304.

Stefan Knost, «Les Chrétiens entre convivialité et ségrégation confessionnelle,» in: *Les relations entre musulmans et chrétiens dans le Bilad al-Cham à l'époque ottomane aux XVIII^e-XX^e siècles*, Balamand, Lebanon, 2005, pp. 125-143.

(26) بودجي، ص 652.

قُبَعَات سوداء واليهود قُبَعَات حمراء. وفي القرن الثامن عشر، برزت العادة عند بعض المسلمين بلبس قُبَعَات شبيهة بتلك الخاصة باليهود، فأصدر السلطان محمود الأول في عام 1730 فرمانًا حدّد فيه عقوبة الشق للمخالفين. وكان آخر فرمان سلطاني ينظّم شؤون اللباس الخاص بأهل الذمة قد صدر عن السلطان محمود الثاني في عام 1837⁽²⁷⁾.

الجدير بالإشارة، استنادًا إلى المصادر التاريخية، هو ضرورة التمييز بين القوانين النازمة للباس أهل الذمة ومجالات تطبيقها في الولايات العثمانية المختلفة، فهي لم تكن تطبّق في المناطق العثمانية في أوروبا ذات الأثرية المسيحية، كالغريون وولايات البلقان، أمّا في الولايات العربية، فكانت تختلف نسبة تطبيقها بين منطقة وأخرى: كان هناك تشدّد في عواصم الولايات والمناطق ذات الكثافة الإسلامية، يقابله تاهل في المناطق المختلطة ذات الكثافة المسيحية، أو في المناطق الريفية المعزولة. ومن المعروف أن المسيحيين في جبل لبنان تمتّعوا في عهدي الإمارتين المعنية والشهاية بالحرية المطلقة في اللباس، وفي ممارسة معتقداتهم الدينية، وبناء الكنائس والأديار.

في شأن وضع أهل الذمة في الولايات العربية وجبل لبنان، يقول يوسف إبراهيم يزبك: «لم يكن للمسيحيين حقّ الماواة بالمسلمين، فلم يكن لهم أن يلبسوا لبسهم، ولا أن يركبوا الخيل، ولا أن يتقلّدوا السلاح مثلهم. وما كانت شهادتهم مقبولة لدى المحاكم. وإذا شاءت إحدى الميلل المسيحية بناء كنيّة أو معبد، أو ترميمهما، كان عليها أن تحصل على فرمان سلطاني. أمّا في لبنان، فلم يكن شيء من هذا... فلم يكن لإحدى الميلل ميزة على أخرى بلبسها، ولا في سوى ذلك من الاختصاصات التي لمسلمي الولايات العثمانية»⁽²⁸⁾. ويروي يزبك أن كثيرًا من المسيحيين الذين عاشوا في الولايات العثمانية خارج جبل لبنان لقي

(27) حول أوضاع أهل الذمة في الإمبراطورية العثمانية مراجعة: Benjamin Braude & Bernard Lewis (ed.), *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, 2 vols, vol. 1: *The Central Lands*, vol. 2: *The Arab-speaking Lands* (London New York: Holmes and Meier, 1982), p. 697.

(28) يوسف إبراهيم يزبك، الجذور التاريخية للحرب اللبنانية: من الفتح العثماني إلى بروز القضية اللبنانية (بيروت: دار نوفل، 1993)، ص 22.

المضايقات والذلل والشتيم، ولكن «كان الضمير الإسلامي النقي يثور دائمًا على تلك الأعمال الشائنة، ويعترض ويؤنب الذين يقتربون التبليص والتسخير وانتهاك الأعراض... إلّا أن إغفاء الحكام عليها، إن لم يكونوا المحرّضين على ارتكابها، صار يزيد من همجية الغوغاء»⁽²⁹⁾.

لم يقتصر التمييز بين المسلم وغيره في المجتمع العثماني على اللباس، بل ظهر أيضًا في المعاملات الرسمية وفي سجلات المحاكم الشرعية. وتشير الدراسات التي استندت إلى سجلات المحاكم الشرعية في حلب ودمشق وبغروت وصيدا وطرابلس وغزة، إلى ذكر الهوية الدينية لأهل الذمة. وكانت أسماء المسيحيين تُسبق بكلمة «الذمي» أو «النصراني»، كما أن اسم اليهودي كان يُسبق بكلمة «اليهودي» فلان... أمّا اسم أحد المسلمين، فكان يكتفى بذكره فحسب، إلّا إذا كان من ذوي الألقاب، فيضاف لقبه إلى اسمه⁽³⁰⁾. وكانت عبارة «فلان بن فلان» أيضًا لنبه الملم، بينما كان الميحي يُنسب بعبارة «الذمي فلان ولد فلان»، واليهودي بعبارة «اليهودي فلان ولد فلان»، لأن كلمة «ابن» كانت مقصورة على المسلمين. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبعدما احتل مسيحيون مراكز مرموقة في المجتمع عن طريق التجارة، كان يشار إليهم بكلمة «الخواجه» بدل الذمي. أمّا الذين برعوا في حرفة ما، فأشارت إليهم سجلات المحاكم الشرعية بكلمة «المعلم» التي تسبق اسم الشخص بدل كلمة الذمي⁽³¹⁾.

علاوة على ذلك، لم يكن في الإمكان، حتى منتصف القرن التاسع عشر، معرفة طائفة الميحي المذكور في سجلات المحاكم الشرعية، لأنها كانت تكتفي بذكر كلمة «الذمي» للإشارة إليه. بينما أخذت السجلات الشرعية بعد

(29) المرجع نفسه، ص 30-31.

(30) عبد الكريم رافق، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث

(دمشق: [د. ن.]، 1985)، ص 41.

(31) فاروق حبلس، «العلاقة بين النصارى واليهود في طرابلس وعلاقتهم بالمسلمين وبالسلطات

العثمانية فيها في القرنين 17 و18»، في: الأقليات والقوميات في السلطة بعد 1516 (الفتار: منشورات الجمعية التاريخية اللبنانية، 2001)، ص 407؛ مراجعة أيضًا سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، سجل رقم 1، ص 42، سجل رقم 2، ص 77 و80 و185، سجل رقم 8، ص 107، سجل رقم 39، ص 165.

ذلك التاريخ، وإثر اعتراف السلطنة بكنائس جديدة اتحدت مع روما وتمتعت باستقلاليتها عن بطريرك القسطنطينية، تذكر اسم الشخص المسيحي مضيئةً إليه عبارة «من الطائفة الفلانية»⁽³²⁾.

إن التمايز بين المسلمين والمسيحيين في العهد العثماني في ما يخص الحياة الاجتماعية، من ملابس ومأكل ومشرب، لم يمنع حصول مقاربات مشتركة على الصعيد الديني، وهذا ما تعبر عنه سجلات المحكمة الشرعية في حلب في أواسط القرن السابع عشر. هنا يشير عبد الكريم رافق إلى أن هذه المحكمة قامت في 7 رجب 1055 هـ - 29 آب/ أغسطس 1645 بقبول شهادة مسيحي مكلف بجمع الجزية من أبناء طائفته (روم أرثوذكس)، حيث إنه حلف اليمين أمام قاضي الشرع بعبارات دينية تدل على التأقف الذي كان قائماً بين المسيحيين والمسلمين في مدينة حلب في تلك المرحلة: «أقسم بالله العظيم الرحمن الرحيم، الذي أنزل الإنجيل على عيسى عليه السلام»⁽³³⁾، وهذا يتدعي بعض الملاحظات:

- أن العبارات الواردة في القَم الذي أدّاه المسيحي في المحكمة تُظهر أن قبول المعتقدات المسيحية كان يوجب إخضاعها لقراءة إسلامية؛ فصفتا الله «الرحمن الرحيم» اللتان يذكرهما الشاهد هما الواردتان في البسملة.

- أن القول بإنزال الإنجيل على عيسى (المسيح) يلتقي مع نظرة الإسلام إلى الوحي وإلى طبيعة المسيح، ولا يتطابق مع مفهوم التجسد الإلهي في المسيحية، الذي يرفضه القرآن ويدينه.

- أن الدولة العثمانية سمحت للمسيحيين بممارسة شعائرتهم الدينية وفق شروط، ولكنها رفضت أن يتم الإفصاح عن المعتقدات الإيمانية المسيحية أمام المحكمة الشرعية بتعايير لا تتوافق مع المعتقدات الإسلامية.

(32) جلّص، ص 407، وسجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، سجل رقم 55، ص 43، وسجل رقم 107، ص 28.

Abdel-Karim Rafeq. «Coexistence and Integration Among the Religious Communities in (33) Ottoman Syria.» in: *Islam in the Middle Eastern Studies: Muslims and Minorities* (Osaka: JSAS-National Museum of Ethnology. 2003). pp. 97-131.

الملاحظ في هذا المجال أن الانفتاح المتبادل بين أتباع الملل المسيحية المختلفة، أو بينهم وبين المسلمين في المجتمع العثماني، كان يتأثر إيجاباً أو سلباً بالعوامل السياسية، وبتوازن القوى بين السلطنة والدول الأوروبية، وبالعوامل الدينية والنزاعات بين كنيسة القسطنطينية والكنائس الأرثوذكسية من جهة وكنيسة روما والكنائس الكاثوليكية من جهة أخرى.

ثانياً: الملل المسيحية في مواجهة التحديات الدينية والسياسية

عرف المسيحيون في ظل نظام الملل كثيراً من التحديات، كان بعضها ذا طابع ديني، ويعود إلى الخلافات حول العقيدة وطبيعة العلاقات بين الكنائس، وبعضها الآخر سياسي، ويعود إلى الصراع على النفوذ وإلى مطامع الدول الأوروبية التي كانت تتذرع بحماية المسيحيين في السلطنة لتأمين مصالحها.

1 - النزاعات بين القسطنطينية وروما: هليانة بيزنطية وليثنة رومانية

كان الانشقاق بين كنيسة روما والقسطنطينية في عام 1054 سبباً لـ 1054 نزاعات طويلة وقاسية أثرت في إضعاف الفريقين، وأسهمت بصورة غير مباشرة في سقوط القسطنطينية في يد العثمانيين. واستمرت تلك النزاعات في العهد العثماني، وكان هناك تنافس حاد لاكتساب تأييد الكنائس الشرقية في النزاعات العقائدية والسلطوية، اتخذت فيه السلطات العثمانية جانب القسطنطينية في مواجهة روما.

أ- القسطنطينية وهليانة الكنائس الشرقية

قبل العهد العثماني، كانت كنيسة القسطنطينية تتمتع بهالة ونفوذ كبيرين، وذلك لأسباب دينية وسياسية؛ فدينياً كان لها حق التقدم على بطارقة كنائس الشرق، أنطاكية والإسكندرية وأورشليم، لكونها بطريركية مكوّنة لُقبَت بـ «روما الثانية». وسياسياً كان مقرها عاصمة الإمبراطورية البيزنطية، وارثة أمجاد روما. وفي إثر احتلال القسطنطينية، ازداد البطريرك القسطنطيني نفوذاً بعدما أعلنه السلطان ممثلاً للروم في السلطنة.

كان خضوع البطاركة الأرثوذكس في الشرق لكنيسة القسطنطينية عاملاً ماعداً في نشر سياسة الهلينة التي أتبعها البطاركة القسطنطيون لزيادة سيطرتهم وتقوية مركزهم في النزاعات مع روما. ومن مظاهر هذه السياسة السعي الحثيث لتعيين بطاركة وأساقفة من العنصر اليوناني في البطريركيات والأبرشيات الشرقية، حيث كان يغلب العنصر الميحي العربي، واللجوء إلى اللغة والفكر اليونانين في ممارسة الطقوس الدينية وفي المقاربات العقائدية واللاهوتية، فلاحتمالات الدينية والتعليم والتنشئة الدينية كانت في معظمها تقام باللغة اليونانية.

إلى جانب السعي لزيادة النفوذ، كان لسياسة الهلينة أهداف استراتيجية في مواجهة التحديات المهددة للهوية والكيان؛ إذ إنها استعملت سلاحاً لمقاومة كنيسة روما، وللتمسك بثقافة أرثوذكسية تستطيع مجابهة ثقافتَي العصر الكبيرتين اللاتينية والعربية الإسلامية: فعند سقوط القسطنطينية، مرّ العالم اليوناني المحتل بفترة انحطاط مريع ثقافياً ودينياً وأخلاقياً⁽³⁴⁾. ومنذ نهاية القرن الخامس عشر، انكبّ العلماء اليونانيون على طبع الكتب الدينية والطقسية وإرسالها إلى الأرثوذكس الشرقيين في المناطق التي احتلها العثمانيون. ومع أن القرن السادس عشر، الذي عرف في بداياته معركة مرج دابق، يعدّ من أفقر القرون من الناحية الفكرية، فقد أحصى فيه طبع 273 كتاباً طقسياً، و63 مؤلفاً لأباء الكنيسة القدماء و54 كتاباً دينياً لمؤلفين يونان معاصرين، في حين لم يتجاوز عدد الكتب المطبوعة في أي من اللغات الأخرى التي تتكلّمها الشعوب الأرثوذكسية، كالصقالبة وسكان رومانيا والعرب والأرمن، الخمسة عشر كتاباً⁽³⁵⁾.

كان لسياسة الهلينة تأثير كبير في رجال الإكليروس ورجال الفكر، لكنّها لم تلق رواجاً بين الفئات الشعبية، التي بقيت متمسكة بلغتها وعاداتها وتقاليدها الخاصة، ويظهر ذلك بوضوح في المناطق العربية. كما كان لحركة النهضة الفكرية التي شهدتها الشرق في القرن التاسع عشر دور بارز في مقاومة حركة الهلينة وسيطرة العنصر اليوناني في المناصب الكنيّة العليا. تضايق الميحيون العرب لأن البطاركة الذين تعاقبوا منذ القرن السادس عشر على كراسي أنطاكية

(34) أرجيريو، ص 615.

(35) المرجع نفسه، ص 616.

والإسكندرية وأورشليم كانوا إما من أصل يوناني وإما ذوي ثقافة يونانية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأساقفة في الأبرشيات المختلفة.

في أواخر القرن التاسع عشر، عندما شغل كرسي أنطاكية البطريركي باستقالة البطريرك اليوناني إسبريدون الأول في 31 كانون الثاني/يناير 1898، تأخر انتخاب خلف له بسبب تجاذبات بين التيار اليوناني والتيار العربي داخل المجمع الانتخابي. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر 1899، صدرت الإرادة السلطانية بالموافقة على قرارات المجمع الذي انتخب مطران اللاذقية ملاتيوس الدوماني، العربي الأصل، بطريركاً، وانتهت معه سلسلة البطارقة اليونان الذين تعاقبوا على كرسي أنطاكية، فتوالت عليه سلسلة البطارقة العرب حتى اليوم. وقامت قطيعة يونانية في وجه البطريرك الدوماني، فلم تعترف به كنائس القسطنطينية والإسكندرية وأورشليم. واقتصر الاعتراف في البداية على رؤساء الكنائس السلافية الأرثوذكسية في روسيا وأوروبا الشرقية، لكن القطيعة اليونانية زالت في عهد البطريرك العربي غريغوريوس الرابع الذي خلف البطريرك ملاتيوس الدوماني على كرسي أنطاكية في 13 آب/أغسطس 1906⁽³⁶⁾.

ب- روما وسياسة إعادة الوحدة والليتنة

أسهمت عوامل كثيرة في تطوّر حركة الكثلكة وإعادة وحدة بعض الكنائس الشرقية مع روما في العهد العثماني. تندرج هذه الحركة في إطار مرحلة حافلة بالتطوّرات والتحدّيات في تاريخ الكنيسة الغربية والشرقية. في الغرب، وبعد احتلال العثمانيين القسطنطينية، وصلت جيوشهم مرتين إلى أبواب فيينا⁽³⁷⁾. وترافقت معركة مرج دابق في الشرق مع انقسامات دينية جديدة في أوروبا؛ ففي السنة التي فتح فيها السلطان سليم الأول مصر (1517)، كان لوثر يعلّق بنوده

(36) المطران ميشال يتيّم والأرشمندريت اغناطيوس ديك، تاريخ الكنيسة الشرقية (حريصا: منشورات المكتبة البولسية، 1999)، ص 279؛ يُنظر أيضاً: مجلة المنار، 1899، ص 141، ومجلة المحبة، 1899، ص 737-738.

(37) في المرة الأولى حاصر العثمانيون مدينة فينا بقيادة السلطان سليمان الثاني (من أيلول/سبتمبر وحتى تشرين الأول/أكتوبر 1529)، وفي المرة الثانية بقيادة الوزير الأعظم كارا مصطفى (من 15 تموز/يوليو حتى 12 أيلول/سبتمبر 1683).

الاعتراضية على أبواب كنيسة ويتبرغ، مهاجمًا البابا والعقيدة الكاثوليكية، فأدّى ذلك إلى نشأة البروتستانتية وقيام الحروب الدينية في أوروبا.

قيدت السلطات العثمانية على المسيحيين سبل الاتصال بروما، وأخضعتهم لوصاية القسطنطينية. ونتيجة التجارب المريرة، نشأت عند المسيحيين في الشرق نزعة إلى الوحدة والإصلاح شجعتها روما عبر بعثات المرسلين ونشر المدارس، فأخذت حركة الاتحاد في روما تتزايد تدريجيًا في العهد العثماني، وتعمّدت أحيانًا بالدم.

كانت الكنيسة الكلدانية أول كنيسة شرقية تتحد بروما في عام 1553، حين انشقت عن الكنيسة النسطورية، وكان أول بطريرك لها يوحنا الثامن سولاقا الذي زار روما ثم جعل كرسيه في ديار بكر. لكن البطريرك النسطوري حرّض السلطات العثمانية عليه، فعمدت إلى قتله في عام 1555، وكان أول شهيد للاتحاد في روما. وبسبب كثرة المضايقات، اضطر أحبار الكنيسة الكلدانية إلى اللجوء إلى بلاد فارس بين عامي 1580 و1670. وفي عام 1672 حصلت الكنيسة الكلدانية من السلطان العثماني على فرمان الاعتراف بها، وعاد الكرسي البطريركي إلى ديار بكر، ثم انتقل إلى الموصل في عام 1830، وبعدها إلى بغداد في عام 1950⁽³⁸⁾.

في القرن السابع عشر، أعلنت فئة من السريان الأرثوذكس اتحادها بروما، وانتخبت المطران أندراوس (أندره) أخيجان بطريركًا كاثوليكيًا في حلب في عام 1662. ولقيت كنيسة السريان الكاثوليك مضايقات من السلطات العثمانية بتحريض من السريان الأرثوذكس. وفي عام 1701 ألقي القبض على البطريرك الكاثوليكي بطرس شاهبادين مع مطران حلب رزق الله أمين خان، بأمر من مفتي اسطنبول، ونُفيًا إلى قلعة أضنة، حيث ما لبثا أن ماتا في السجن في عام 1702⁽³⁹⁾. تلت هذه المأساة مرحلة انقطاع قسري مع روما استمرت حتى عام 1781، حين

(38) البطريرك روفائيل بيداويد، «الكنيسة الكلدانية»، مجلة المنارة، العدد 27 (1986)، ص 177-188، 181-183.

(39) الفيكونت فيليب دي طرازي، السلاسل التاريخية في أساقفة الأبرشيات السريانية (بيروت: المطبعة الأدبية، 1910)، ص 178-199؛ المطران رابولا أنطون ييلوني، «السريان الكاثوليك في لبنان»، مجلة المنارة، العدد 27 (1986)، ص 153-164، 155-156.

انتُخب المطران ميخائيل جَرُوه بطريركًا للسريان الكاثوليك، فأقام كرسيه في دير الشرفة في لبنان بعد أن بناه بمساعدة من ملكة إسبانيا⁽⁴⁰⁾.

لم تتأثر كنيستا الإسكندرية وأورشليم الأرثوذكسيان كثيرًا بحركة الكثلركة بسبب السيطرة القوية للإكليروس اليوناني. أمّا في كنيّة أنطاكية، فنشطت حركة الاتحاد بروما، خصوصًا في مدينة حلب، حيث كان للمرسلين الكاثوليك نشاط بارز. وفي عام 1724، وبعد وفاة البطريرك أناسيوس دبّاس، تكرّس انقمام الكنيّة الإنطاكية الملكية عندما انتُخب في دمشق ساروفيم [كيرلس] طاناس، تلميذ البروبغندا في روما، بطريركًا كاثوليكيًا على الكرسي الأنطاكي في 24 أيلول/ سبتمبر 1724، لكنّ مجمع القسطنطينية لم يعترف به، وانتُخب سيلفستروس القبرصي بطريركًا على الكرسي الأنطاكي الأرثوذكسي⁽⁴¹⁾. لم يعترف السلطان العثماني بالبطريرك الكاثوليكي طاناس، الذي اضطر إلى ترك دمشق لتجنّب المضايقات، ولجأ إلى دير المخلص في جوار جون، حيث تمتّع بحماية الأمراء الشهابيين⁽⁴²⁾. وفي عام 1837، حصل البطريرك مكسيموس الثالث مظلوم على براءة سلطانية تعترف به رئيسًا على «جميع الكاثوليكين الذين هم في بطريركيات أنطاكية والإسكندرية والقدس الشريف»، ثمّ على براءة جديدة في عام 1848 يعترف فيها السلطان به بطريركًا مستقلًا عن البطريرك الأرمني في اسطنبول⁽⁴³⁾.

بدأت في الكنيسة الأرمنية مظاهر الميل إلى روما منذ القرن السابع عشر، لكن الحركة المناهضة لكنيسة روما في اسطنبول عرّضت الأرمن الكاثوليك للاضطهاد. وفي عام 1740، انتُخب أسقف حلب أبراهام أرزيبيان بطريركًا على الأرمن الكاثوليك، فلجأ إلى جبل لبنان، حيث أقام في دير الكريم في غوسطا،

(40) برنار هيرجيه، ص 635؛ حول تاريخ دير الشرفة، مراجعة الخوراسقف إسحاق أرملة السرياني، تاريخ دير سيدة النجاة أي دير الشرفة (جونه: مطبعة الآباء المرسلين اللبنانيين، 1946)؛ وحول حياة البطريرك جروه، مراجعة المخطوطة التي كتبها بخط يده بناءً على إلحاح ملكة إسبانيا، محفوظات دير الشرفة، رقم 15/25 و 16/26.

(41) الأرشمندريت إغناطيوس ديك، «طائفة الروم الملكيين الكاثوليك»، مجلة المنارة، العدد 27، ص 69-84، 72.

(42) المرجع نفسه، ص 73.

(43) رستم، ص 180-183؛ Joseph Hajjar, *Un lutteur infatigable, le Patriarche Maximos III* (Mazloum (Harissa: Imp. St. Paul, 1957), pp. 86-97.

وانتقل بعده الكرسي البطريركي إلى دير بزمار الذي بُني في عام 1750، لكن السلطات العثمانية لم تعترف بالكنيسة الأرمنية الكاثوليكية إلا في عام 1831⁽⁴⁴⁾.

إلى جانب مضايقات السلطات العثمانية، عرفت حركة وحدة الكنائس الشرقية مع روما مضايقات من السلطات البابوية نفسها، لتقيد صلاحيات البطارقة الكاثوليك وليئة الطقوس الشرقية. وأظهرت روما خللاً في صون الطقوس الدينية الشرقية أزعج المتحدين بها؛ إذ أعلن البابا ليون الرابع عشر (1740-1758) امتياز الطقس اللاتيني وتقدمه على الطقوس الشرقية. كما حظرت السلطة البابوية على البطارقة الشرقيين المبادرة إلى إجراء تجديدات في الطقوس من دون موافقتها، واحتفظت لنفسها بحق تعديل هذه الطقوس، ولم تتوان عن إدخال بعض الأمور الغريبة عن التقاليد والطقوس الشرقية، كما جرى عام 1736 في المجمع الماروني المعروف بـ «المجمع اللبناني»، وهذا ما أثار اعتراض البطريرك الماروني يوسف الخازن⁽⁴⁵⁾. كما عارض بعض البطارقة الملكيين الكاثوليك سلطة البابا المطلقة، وظهر ذلك في مجمع القرقفة (1806) الذي عارضت روما مقرراته ودانتها. وفي المجمع الفاتيكاني الأول (8 كانون الأول/ ديسمبر 1869 - 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1870)، عارض البطريرك الملكي غريغوريوس يوسف سيور مبدأ العصمة البابوية⁽⁴⁶⁾.

من بين القضايا التي أثارَت المشكلات مع الكنائس المتحدة بروما قضية التقويم الغربي؛ فالكنائس الشرقية كانت تعتمد التقويم الشرقي، وعندما اعتُمد الحجاب الغريغوري في الغرب عام 1582، تأخر الشرقيون في اتّباعه بسبب ترسخ التقاليد الشعبية. ولم تعتمد الكنيسة المارونية قبل النصف الأول من القرن السابع عشر، والكنائس الأخرى لم تعتمد إلا في القرن التاسع عشر: السريان الكاثوليك في عام 1836، والكلدان في عام 1837. أمّا في كنيسة الروم الملكيين، فأحدث التقويم الغربي انشقاقاً.

(44) الأب أنثريك غرابيان، «طائفة الأرمن الكاثوليك في لبنان»، مجلة المنارة، العدد 27 (1986)،

ص 111-112، 114-116.

(45) هبيرجيه، ص 653.

Joseph Hajjar, *Les Chrétiens Uniates du Proche-Orient* (Paris: Editions du Seuil, 1962). (46) p. 305.

نشأت في الكنيسة الملكية أزمة عندما أصدر البطريرك إكليمنضوس بَحْوث قرارًا في 7 كانون الثاني / يناير 1857، ألزم فيه أبناء كنيسته باتباع التقويم الغربي، لكنه جوبه بمعارضة من بعض الأساقفة، فاضطر إلى الاستقالة، لكن البابا بيوس التاسع رفض استقالته، وطلب منه مواجهة معارضة بحزم. ولكن وقوع حوادث 1860 والمجازر التي جرت ضد المسيحيين في جبل لبنان وفي دمشق، جعل حدة الانتقام في الكنيسة تتراجع، ثم هدأت الأوضاع، ووافق المعترضون على اتباع التقويم الغربي. وفي مجمع دير مار يوحنا الخنشارة، أعلن البطريرك بَحْوث استقالته للمرة الثانية، فقبلها البابا وانتُخب البطريرك غريغوريوس يوسف خليفةً له⁽⁴⁷⁾.

2- الامتيازات الأوروبية لحماية المسيحيين وخلفياتها الاقتصادية والسياسية

في ظلّ النظام العثماني، عاش المسيحيون الشرقيون رسميًا تحت حماية السلطان في ظل نظام الملل بصفتهم أهل ذمة، وتمتعوا بالحرية الدينية. ولكن ذلك لم يمنع تعرّضهم لمضايقات، إما من أشخاص عاديين وإما من الحكّام، وهذا ما جعلهم يقبلون أحيانًا بحماية خارجية أو يعون للعيش في أمان في بيئة حاضنة، وفي ظلّ نظام خاص كالذي تمتّع به عهد الإمارة في جبل لبنان.

لم يكن عامل الدين السبب الوحيد الذي جعل الدول الأوروبية تهتمّ بمصير مسيحيي الشرق في العهد العثماني، بل كان للاقتصاد والسياسة أيضًا دور بارز في هذا المجال، بدليل أن أوروبا بدأت في نزع العلاقات بالسلطنة العثمانية من باب الاقتصاد، قبل الدين والسياسة؛ ففي عام 1517، منح السلطان سليم تجّار جمهورية البندقية امتيازات في التجارة مع مصر⁽⁴⁸⁾، وفي عام 1535 منح السلطان سليمان القانوني التجّار الفرنسيين ضمانات للتجارة مع السلطنة، نزولاً عند طلب

(47) أثناسيوس حاج، الرهبانية الباسيلية الشورية في تاريخ الكنيسة والبلاد، 2 ج (زحلة: [د.ن.]،

1978)، ج 2، ص 188-203.

Etienne Combe et autres, *Précis de l'histoire d'Egypte*, 4 vols (Le Caire: Institut Français) (48)
d'Archéologie Orientale, 1932-1935), vol. 3, pp. 96-101.

ملك فرنسا فرنسوا الأول⁽⁴⁹⁾. وجرى تجديدها في عهد الملك هنري الرابع في عام 1604، مع التشديد على ضمان سلامة الحجاج الفرنسيين إلى الأراضي المقدسة وإنشاء محكمة قنصلية مختلطة في حال نشوء خلاف بين تاجر فرنسي وآخر غير عثماني⁽⁵⁰⁾.

ما تجدر الإشارة إليه هو أن الامتيازات التي كان اللاتين العثمانيون يعطونها لرعايا الدول الأوروبية في تلك المرحلة، لم تكن نتيجة معاهدات بين فريقين، بل نتيجة تعهد شخصي يمنحه السلطان بشكل إنعام، لكن كان من الممكن ألا يتجدد إذا لم يرض به السلطان اللاحق. ولا يمكن اعتبار الامتيازات المذكورة اتفاقاً بين دولتين، لأن السلطنة العثمانية كانت، وهي في أوج قوتها، ترفض التعامل مع الدول الأوروبية ندّاً لنذ، وكان السلطان العثماني يعتبر نفسه أعلى من جميع ملوك أوروبا، ولا يرضى بتبادل الاتفاقات معهم. لكن هذا الوضع اختلف في القرن الثامن عشر، حين ضعفت السلطنة وأصبحت مهددة من الدول الكبرى الأوروبية.

كان ملك فرنسا لويس الثالث عشر (1610-1643) في عام 1639 أول رأس دولة أوروبية يعلن تعهده بحماية الميحين الكاثوليك وغيرهم في السلطنة العثمانية. وجاء إعلانه بتشجيع من وزيره الكاردينال ريشليو، وصدر عن شخصه فحسب، خارجاً عن إطار اتفاق أو معاهدة مع السلطان العثماني، ولذلك تجاهلته السلطات العثمانية واعتبرته ملغى لأنه جاء من طرف واحد⁽⁵¹⁾. ولهذا السبب لم يكن في استطاعة سفراء فرنسا في اسطنبول الاستناد إلى هذا الإعلان عندما أصدر السلطان مصطفى الثاني في عام 1696 فرماناً منع فيه الميحين في السلطنة من ترك الكنية الأرثوذكسية واعتناق الكشلكة.

في بداية القرن الثامن عشر، بعد أن تراجعت قوة السلطنة، تزايد تدخل القناصل الفرنسيين في مساعدة المسيحيين والدفاع عن مصالحهم من غير أن

Basile Homsy, *Les Capitulations et la protection des chrétiens au Proche-Orient* (Harissa: 49)
Imp. Pauliste, 1956), p. 4-6.

Ibid. p. 9. (50)

Ibid. pp. 244-248. (51)

يواجهوا اعتراضات. ولكن عندما ازداد نشاط المرسلين الكاثوليك وازدادت معه حركة الكتلكة، أصدر السلطان أحمد الثالث في 14 أيلول/سبتمبر 1722، وبناءً على طلب بطريرك القسطنطينية إرميا وبطريرك أنطاكية أثاناسيوس الدباس، فرماناً منع فيه المرسلين اللاتين من التبشير بالكتلكة، كما منع الأرثوذكس من اعتناقها. وجاء في الفقرة الرابعة من فرمان: «إننا إذ ندين هذا العمل (تبشير المرسلين اللاتين)، نأمر بإرادتنا هذه المسيحيين بأن يحافظوا على دينهم القديم ولا يعتنقوا دين البابا، وذلك وفقاً لما سبق وأمر به والذي السلطان مصطفى حول الموضوع نفسه»⁽⁵²⁾.

إن الضعف الذي بلغته السلطنة العثمانية في أواسط القرن الثامن عشر سمح للدول الأوروبية بأن تزيد من تدخلها في السلطنة الداخلية، وأن يكون لها دور أكبر في الشأن السياسي، عن طريق حماية الأقليات الدينية. وبمزيد من الكثافة، امتزجت المصالح الاقتصادية والسياسة مع المصالح الدينية في القرن التاسع عشر الذي عُرف بالعصر الذهبي للإرساليات الغربية. ولا يمكن فهم وضع مسيحي الشرق في تلك المرحلة خارج إطار ما اصطُلحَ على تسميته بـ «المسألة الشرقية».

شكّلت المسألة الشرقية، منذ أواخر القرن الثامن عشر، نقطة محورية في التفكك التدريجي للدولة العثمانية، وتحولاً بارزاً لمصير المسيحيين فيها. ووجد المسيحيون أنفسهم في صميم التنافس الأوروبي والصراعات التي رافقت تفكك السلطنة؛ إذ اتخذت كل من الدول الكبرى الأوروبية من حماية ملّة من الملل المسيحية ذريعة لتدخل في سياسة الدولة ولتؤمن لنفسها نفوذاً وحصة أكبر في تقاسم إرث «الرجل المريض»⁽⁵³⁾.

كانت فرنسا المبادرة في هذا المجال، إذ أعلنت نفسها حامية للموارنة، الذين ارتبطت معهم بعلاقات ودية منذ الحروب الصليبية. وأخذت منذ الامتيازات التي حصلت عليها في عام 1740 تطالب بحماية جميع الكاثوليك الشرقيين: الروم الملكيين، السريان الكاثوليك، والأرمن الكاثوليك. كما حصلت الإمبراطورية

Antoine Rabbath, *Documents inédits pour servir à l'histoire du christianisme en Orient*, (52)
2 vols. (Paris, Leipzig: A. Picard, 1905 et 1910), vol. 1, p. 546.

Joseph Abou Nohra, «Genèse de la dialectique entre entente intercommunautaire et souveraineté» (53)
au Liban,» *Social Compass*, XXX 4 (1988), pp. 441-454, 451.

الروسية في معاهدة كوتشوك كاينارجي (21 تموز/ يوليو 1774) على حق حماية الروم الأرثوذكس، وتجاوزته في ما بعد لتدعي حماية جميع مسيحيي السلطنة⁽⁵⁴⁾، فوطدت علاقة الروم الأرثوذكس بروسيا في القرن التاسع عشر، ففتحت لهم المدارس، وأضحوا يصلون في كنائسهم لنصرة قيصر روسيا مثلما كان الموارنة يصلون لنصرة ملك فرنسا.

بدأت إنكلترا ترسل المبشرين إلى الشرق منذ بداية القرن التاسع عشر، فتمركز هؤلاء أولاً في بيروت (1823)، ثم انتشروا في أرجاء لبنان وسورية وفلسطين، لكنهم لا قوا مواجهة قوية من الكنائس الكاثوليكية والأرثوذكسية على السواء، ولا سيما من الإكليروس الماروني. لذلك وجهوا اهتمامهم نحو الدروز، ودعموهم في صراعهم على حكم الجبل مع الموارنة المدعومين من فرنسا. وفي هذا الصدد، كتب قنصل إنكلترا الكولونيل روز إلى حكومته في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1841: «إن الموارنة مستسلمون نفساً وجسداً إلى فرنسا... وعليه فلم يبق لإنكلترا أن تختار في الأمر، بل أمسى من المتحتم عليها عضد الدروز»⁽⁵⁵⁾. أما النمسا، التي انتصرت جيوشها على نابوليون، فحاولت بعد مؤتمر فيينا أن تحل محل فرنسا في الدفاع عن كاثوليك الشرق، وراحت تنافسها في هذا المجال، فقدمت الدعم إلى الروم الملكيين الكاثوليك وإلى الموارنة، فكتب دوبريه، قنصل فرنسا في بيروت، إلى وزارة الخارجية الفرنسية في عام 1841: «كنا من قبل نسيطر بلا منافسة، ويمكننا القول بلا هم، أما اليوم فأصبحنا عرضة للنقاش، وللتقويم والمقارنة»⁽⁵⁶⁾.

بلغ التنافس الأوروبي أشده في أواسط القرن التاسع عشر، وذلك لتأمين مناطق نفوذ في الشرق، تحسباً لانتهيار مرتقب للسلطنة المتداعية، حتى غدت بعض الدول الكبرى تلح على المسيحيين الشرقيين كي يمنحوها امتياز رعايتهم، وهذا ما عبر عنه القنصل الفرنسي دو ملواز في عام 1840، حين كتب من بيروت: «في

(54) مايور - جاوين، ص 758.

(55) فيليب وفريد الخازن، مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة 1840 إلى سنة 1910، 3 ج (جونية: مطبعة العصر، 1910-1911)، ج 1، ص 73.

Archives des Affaires Étrangères Françaises (A.A.E.F.) Corresp. Registre II, Pol. Beyrouth, (56) folio 184.

هذا البلد، ما عاد المحميون يسعون لنيل حظوة من يحميهم، بل أضحي الحماية يتنافسون لنيل رضى المحميين⁽⁵⁷⁾. إن الفتور الذي أظهره المسيحيون أحياناً تجاه قبول حماية أوروبية يعود إلى خبرتهم الحياتية مع بعض التجارب المريرة التي عاشوها وأدركوا فيها أن هذه الحماية التي أرادوها ضماناً لحريتهم وصوناً لكرامتهم خيبت آمالهم حين تجاهلت الدول وعودها في الدفاع عن مصالح المسيحيين لتؤمّن مصالحها السياسية ولو على حساب من تعهدت بحمايتهم لجهة كرامتهم ومصيرهم⁽⁵⁸⁾.

على سبيل المثال، نرى أن فرنسا، التي كانت حامية الموارد والكاثوليك عامة في الإمبراطورية العثمانية، لم تلتزم بواجب الحماية في القرن التاسع عشر، بل دعمت حليفها محمد علي في احتلاله لبنان وسورية (1832-1840)، متجاهلةً مطالب الثوار اللبنانيين في رفض الاحتلال المصري، والضرائب الباهظة التي فرضها عليهم إبراهيم باشا. لم تتجاوب حكومة فرنسا مع شكاوى البطريرك الماروني يوسف حبش وسكان جبل لبنان المسيحيين والدروز، لأن الأولوية كانت بالنسبة إليها الحفاظ على مكانتها ونفوذها في المنطقة في وجه مزاحمة إنكلترا إياها. وكان رهان فرنسا الأول في الشرق ضماناً لمصالحها الاقتصادية والسياسية لا مصالح من يحميهم من المسيحيين⁽⁵⁹⁾. لذلك، أ قالت قنصلها في بيروت دو بوريه في تموز/ يوليو 1840، لأنه أظهر تعاطفاً كبيراً مع الثوار المسيحيين والدروز ضدّ الاحتلال المصري للبنان، واعتبرت الحكومة الفرنسية أن هذا التعاطف مضرّ بمصالحها الكبرى في منطقة الشرق الأوسط⁽⁶⁰⁾.

يصف المفكر اللبناني جورج قرم التجارب المرة التي عاشها المسيحيون في الشرق مع عود الدول الغربية لهم بالحماية بـ «قصة خيبة حب» (Histoire d'amour déçu)، وقال في محاضرة له في باريس: «منذ مئتي سنة، كلما تكلم رئيس غربي عن

Ibid, *Registre II*, Dépêche du 22 juin 1841, n° 11.

(57)

Joseph Abou Nohra, «L'évolution du système politique libanais dans le contexte des conflits régionaux et locaux», in: Nadim Shehadi (ed.), *Lebanon: a history of conflict and consensus* (London: 1988), pp. 31-48, p. 37.

A.A.E.F., *Registre II*, Dépêche de Bourée à Guizot, 22 juin 1841.

(59)

Joseph Hajjar, *L'Europe et les destinées du Proche-Orient (1815-1848)* (Tournai: Bloud et Gay, 1970), p. 286.

حماية أقلية في الشرق، أوجب ذلك ترقب مجازر جماعية للطوائف التي تُسمى أقليات⁽⁶¹⁾؛ ففي رأيه أن الأوروبيين استغلوا تعددية المجتمع في العهد العثماني وامتيازات الحماية لتحقيق مآرب سياسية على حساب الأقليات المسيحية وغير المسيحية الطامحة إلى التحرر من السلطة العثمانية والتمتع بالاستقلال.

في إطار «المألة الشرقية»، وتحت وطأة الضغوط الأوروبية، اضطرت الدولة العثمانية في أواسط القرن التاسع عشر إلى إجراء إصلاحات عدة غيرت في أوضاع المسيحيين في السلطنة وعُرفت بـ «التنظيمات الخيرية».

ثالثاً: التنظيمات الخيرية ومساواة المسيحيين بالمسلمين

اتخذت إجراءات الإصلاح العثمانية بتأثير دافعين أساسيين، الأول هو اقتناع رجال الدولة المستنيرين بضرورة الإصلاح بعد الضعف الذي أصاب الدولة العثمانية وخارتها قسماً من أراضيها في إثر ثورة اليونان وتحررها في عام 1829، وسيطرة محمد علي على بلاد الشام، فبدأت الإصلاحات في عهد السلطان محمود الثاني (1808-1839)، الذي أعاد تنظيم الجيش وأجرى محاً للكان في عام 1831⁽⁶²⁾. وكان الدافع الثاني ضغط الدول الأوروبية على السلطات العثمانية، ومطالبتها بإصلاح أحوال المسيحيين التابعين للسلطنة، فسعت هذه التنظيمات إلى اقتباس النظم الأوروبية من غير الماسس بالأحكام الشرعية⁽⁶³⁾.

1- خط شريف كُلكانة والضمانات المدنية (1839)

أصدر السلطان عبد المجيد هذا الخط الشريف (المرسوم الإصلاحي) في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1839، بتشجيع من وزيره رشيد باشا. ولم يتضمن كثيراً من الإصلاحات المحددة، بل طرح مبادئ إصلاحية عامة لم تذكر المسيحيين

(61) جورج فرم، محاضرة في مؤسسة Res Publica في باريس، في 17 كانون الثاني 2011، في ندوة بعنوان «أمة آفاق لفرنسا في المتوسط».

(62) عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون (1516-1916) (دمشق: مكتبة أطلس، 1974)، ص 4، 61، 65.

(63) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط 3 (بيروت: دار العلم للملايين، 1965)، ص 91.

بصورة خاصة، بل طاولت جميع رعايا السلطنة. وكان المرسوم بمنزلة برنامج إصلاحي أعلن شرعة حريات وضمانات «في الروح والعرض والناموس والمال بمقتضى الحكم الشرعي لكلّ ممالكنا المحروسة... وعلى هذا، فكلّ من خالف هذه القوانين الشرعية من الوكلاء أو العلماء أو أي إنسان كان مهما كانت صفته، سيجري توقيع العقاب عليهم بدون رعاية رتبة ولا خاطر»، كما أعلن في المرسوم أيضًا مبدأ المساواة أمام الضريبة⁽⁶⁴⁾.

لم يُرضِ المرسوم الإصلاحي المشار إليه الدول الأوروبية التي اعتبرته خطوة أولى يجب ترجمتها بقوانين وضعية، لتصبح المبادئ العامة الواردة فيه مطبقة بشكل فعلي؛ ففسر بروسيا في اسطنبول الكونت كونيكسمارك أعلن أن مضمون المرسوم يفقد المنطق لأنه يشكو عدم ملائمة القوانين القديمة التي أدت إلى ضعف السلطنة، ثم يدعو إلى إقامة مؤسسات حديثة تعتمد تعديل هذه القوانين القديمة بدل استحداث قوانين عصرية⁽⁶⁵⁾.

2- خط شريف همايون والمساواة بين المسيحيين والمسلمين (1856)

جاءت توقيت الإصلاحات العثمانية التي أعلنها السلطان عبد المجيد على نحو يرضي الدول الأوروبية ويكسب دعمها، ولم يكن صادرًا عن إرادة ذاتية بتحقيق المساواة بين الجميع؛ ففي عام 1839، صدر مرسوم كُلفه لاستجداء دعم الدول الأوروبية في إخراج محمد علي باشا من بلاد الشام، فجاء بشكل إعلان مبادئ، ولم يترجم إلى قوانين إلّا بعد 17 سنة. وفي عام 1856، كانت الدولة العثمانية بحاجة أيضًا إلى دعم الدول الأوروبية في مؤتمر باريس الذي أنهى حرب القرم بينها وبين روسيا، لذلك صدر خط شريف همايون، في 18 شباط/فبراير من ذلك العام، أي قبل تسعة أيام من موعد انعقاد المؤتمر، ليلبي المطالب الأوروبية بالمساواة بين جميع مواطني السلطنة، وتنال الدولة العثمانية دعم فرنسا وإنجلترا والنمسا وبروسيا في وجه روسيا.

(64) محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقّي (بيروت: دار

النفائس، 1981)، ص 481-485.

Hajjar, I. *L'Europe et les destinées du Proche-Orient*, p. 286.

(65)

قبل إعلان خط شريف، كان الباب العالي قد أسرَّ إلى إنكلترا وفرنسا، اللتين سبق أن اعترضتا على إعدام من يرتدون من المسيحيين (الذين عادوا إلى المسيحية بعد أن اعتنقوا الإسلام)، بأن الدولة العثمانية لن تنفذ فيهم عقوبة القتل⁽⁶⁶⁾. وفي المنشور الهمايوني، ألغى التمييز بين المسلمين والمسيحيين، لمعاملة جميع مواطني السلطنة بالتساوي «مهما كانت أديانهم ومذاهبهم». وشكّل هذا المبدأ نقطة تحوّل مفصلية ومهمة في حياة المسيحيين في الشرق، بعد أن عانوا على مدى قرون مرارة التمييز والتصنيف الدوني للذين جعلاهم مواطنين من الدرجة الثانية.

لكن المنشور الهمايوني لم يبلغ نظام الملل بل حافظ عليه، وأبقى على الحقوق والامتيازات الممنوحة للبطارقة رؤساء الكنائس المسيحية؛ إذ جاء فيه: «تقرير إبقاء كافة الامتيازات والمعايير الروحانية التي منحت... للطوائف المسيحية وكافة الملل غير المسلمة تحت ظلّ جناح عاطفتنا السامي...»، وتعني عبارة «تحت جناح عاطفتنا» أن الكنائس، على تنوعها، تبقى تحت الحماية الشخصية للسلطان العثماني. كما جاء في المنشور الإصلاحي أن الدولة العثمانية تحتفظ لنفسها بحق الإشراف على انتخابات البطارقة، وتعين الأساقفة. وبموجب النظام الذي وُضع لبطريركية القسطنطينية في إثر صدور الخطّ الهمايوني، على المجمع الكنسي الذي انعقد لانتخاب بطريرك جديد، أن يقدم إلى الباب العالي لائحة بأسماء المرشحين، ويحقّ للباب العالي أن يستني منها الأشخاص الذين لا يرى فيهم اللياقة⁽⁶⁷⁾.

بما أن المسيحيين تساوا مع المسلمين، فإنهم أصبحوا مثلهم ملزمين بالخدمة العسكرية، ولكن يمكنهم الاستعفاء منها «بتقديم البديل الشخصي أو النقدي»، وهو ما يُسمّى قانوناً البديل العسكري. وصدر في عام 1909 تعديل لقانون التجنيد ألغى البدلات العسكرية التي كانت تؤخذ من المسيحيين، وما عاد يحقّ لهم الاستعفاء من الخدمة العسكرية⁽⁶⁸⁾، لكن استثنى من إلزامية التجنيد البطارقة والأساقفة والرهبان والشمامسة والكهنة⁽⁶⁹⁾.

(66) مايور - جاوين، ص 758.

(67) رسم، ج 3، ص 211-212.

(68) المرجع نفسه، ص 343.

(69) الدستور العثماني، قانون أخذ العكر، تعديل 20 رجب 1327 (25 تموز/ يوليو 1925).

3 - انعكاسات التنظيمات على المسيحيين

لو ألقينا نظرة تقويمية لانعكاسات التنظيمات الخيرية على المبحّين، لاستخلصنا الأمور الآتية:

- لم تطبّق الحكومة مبدأ المساواة بحذافيره، بل بقيت الخدمة العسكرية حتى عام 1909 محصورة في المسلمين، وظلّ المسيحيون يدفعون ضريبة البدل العسكري الذي حلّ عملياً محلّ الجزية. كما أن الوظائف الإدارية والقضائية بقيت شبه محصورة بالمسلمين فعلاً، وإن ليس قانوناً.

- استمرّت الدول الأوروبية في الإفادة من ضعف اللطنة لبط حمايتها على المبحّين، ولتحريكهم سياسياً، بين الحين والآخر: بقيت فرنسا حامية الكاثوليك، وروسيا الأرثوذكس، وإنكلترا البروتستانت، إلى جانب الدروز.

- كان للتنظيمات مفعول إيجابي على الجماعات المسيحية، لأنها أسهمت في زيادة الترابط بين أبنائها، وفي تنمية العمل المشترك في المشروعات الخاصة بالكنيسة، وفي المؤسسات التعليمية والخيرية والدينية.

- انتشرت مدارس الإرساليات الميحية الأوروبية في المدن والقرى التي يكثر فيها الميحيون، إلى جانب المدارس الميحية المحليّة، واعتمدت المناهج والطرق الحديثة. كما أنها أولت اللغة العربية والأدب العربي اهتمامها، فانتشر تعليم الأدب العربي بين صفوف المسيحيين أكثر منه بين المسلمين؛ ذلك أن المسلمين تأخروا في تأسيس المدارس الخاصة، وكان أولادهم يرتادون المدارس الحكومية التي أولت اهتماماً أكبر بتدريس اللغة التركية.

- لم تغير التنظيمات كثيراً في توجهات المبحّين السياسية؛ فهم بقوا يشعرون بأن الدولة غريبة عنهم، وبقيت في ذاكرتهم الجماعية صور التمييز والاستبداد والذلّ. أمّا الملمون، فكانوا يعتبرون أن الدولة دولتهم، لكونها إسلامية، ولكن عندما انتشرت موجة التريك وبدأ الأتراك الجدد يضطهدون العناصر العربية، من دون تمييز بين مسلم وميحي، أخذ الملمون العرب ينفرون من الأتراك، وحصل تقارب بينهم وبين المسيحيين للتحرّر من الظلم، خصوصاً في الحرب الكبرى، عندما جمعتهم الشهادة على جبل المشانق في بيروت ودمشق، بسبب نزعتهما الاستقلالية.

4- المصالح الأوروبية وحماية الأقليات

استغلت الدول الأوروبية تعذدية المجتمع ومسألة حماية الأقليات في السلطنة العثمانية، لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية على حساب الأقليات التي كانت تطلب حمايتها، مسيحية كانت أو غير مسيحية.

إن بلقنة الشرق في أواخر القرن التاسع عشر أدت إلى قيام اتفاق سايكس - بيكو في أثناء الحرب الكبرى. واستتبع ذلك عند نهاية الحرب قيام الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان، والانتداب الإنكليزي على العراق وفلسطين، حيث دعمت السلطات الإنكليزية في الأخيرة مشروع إنشاء الكيان الصهيوني على حساب الشعب الفلسطيني والحقوق العربية. ونجد في المقابل أن الحلفاء لم ينفذوا وعودهم للشعب الأرمني والشعب الكردي، وهي أن يساعدوا كلاً منهما على إنشاء كيان مستقل بعد الحرب.

بعد مرور مئة عام على سايكس - بيكو، تواجه المنطقة اليوم مسألة شرقية جديدة محورها خطة تقاسم الدول الكبرى الثروات الطبيعية والمواقع الاستراتيجية في دول شرق المتوسط. بدأت معالم هذه الخطة مع تقسيم قبرص في عام 1974 وإعلان القسم التركي استقلاله، ثم مع حوادث يوغسلافيا وتفتت وحدتها في عام 1992. ثم انتقلت النزاعات التفتتية إلى العراق وسورية وليبيا واليمن، حيث نشهد مواجهات داخلية بدعم خارجي وعلى خلفيات صراع جيوسياسي بين الدول الكبرى على حساب الشعوب الضعيفة، ضحايا لعبة الكبار.

مثلما أن الدول الكبرى لعبت على الوتر القومي في البلقان في القرن التاسع عشر، ما أدى إلى انهيار السلطنة العثمانية مع نهاية الحرب الكبرى واقتسام النفوذ في الشرق، نراها اليوم تلعب على الوتر المذهبي والقومي، وتستفيد من النزاعات المحلية لتحقيق مطامعها الاقتصادية والسياسية عن طريق خلق توازنات جديدة في المنطقة.

خلاصة

إن لمصطلح «عثماني» مدلولات خاصة في ذاكرة أهل المشرق العربي الجماعية، وهو غالباً ما يقترن بأفكار الاحتلال والاستبداد والإقطاع والنفي

(سفربرلك)، التي تبرزها وقائع التاريخ. ولكن، لو نظرنا بموضوعية إلى ما كانت عليه أوضاع الميحيين في الشرق، أيام المماليك، قبل المرحلة العثمانية، وما آلت إليه بعدها، مع نشأة الكيان العنصري الإسرائيلي في فلسطين، ومع التحولات المستجدة في بعض الدول العربية، حيث تدعي في أيامنا، فئات متطرفة، القيام بثورات ربيعية، فتتعدى باسم الدين على حقوق الإنسان كما في مصر والعراق وسورية وغيرها، وتصف المواطن الأصيلين درجات، مع التضييق على الحريات الدينية والسياسية، لوجدنا أن ليس كل ما نعيشه اليوم هو أفضل من أمس.

إن نظرة استيعادية شاملة إلى تطوّر أوضاع الميحيين في المشرق، في العهد العثماني، بإيجابياتها وسلبياتها، تندعي بعض الملاحظات الختامية:

• إن الإسلام الذي نادى به السلطنة العثمانية هو الإسلام المعتدل؛ إذ حارب العثمانيون الهويات الإسلامية المتطرفة، وقاتلوا الوهابيين في شبه الجزيرة العربية.

• إن المضايقات التي تعرّض لها الميحيون في العهد العثماني لم تكن نتيجة مضايقات السلطة الحاكمة أو نزاعات بين مسلمين وميحيين فحسب، بل كانت أيضًا نتيجة نزاعات داخلية، ومضايقات متبادلة بين أتباع كنيسة القسطنطينية وأتباع كنيسة روما، وذلك قبل أن تهتّ الروح المكونية الجامعة بعد المجمع الفاتيكاني الثاني (1962-1965)، وتلفح العقول والقلوب، في جميع الكنائس الأرثوذكسية والكاثوليكية والبروتستانتية، كما هي الحال في أيامنا، حيث تتم إزالة العوائق تدريجيًا من أمام الوحدة.

• على الرغم من المضايقات، تمتعت الكنائس في العهد العثماني باستقلالية إدارية، فتمكّن بعضها من إعادة الاتحاد بروما. كما نشأت الرهبانيات القانونية، ولا سيما في جبل لبنان، فانتشرت الأديار ومراكز العبادة ومدارس التعليم. وجرى أيضًا تأسيس المطابع التي أصدرت الكتب والدوريات الدينية والعلمية والسياسية، وأسهمت في مواجهة حركة التتريك وقيام النهضة العربية.

• في العهد العثماني، تزايد عدد الميحيين في الشرق بشكل مطرد، بينما نراه اليوم على تناقص في بعض الدول العربية، نتيجة المضايقات التي تقوم بها فئات متطرفة باسم الأصولية الدينية، بعيدًا عن أصالة الإسلام وسماحته، أو باسم العنصرية الصهيونية في أرض فلسطين، حيث هُجّر 75 في المئة من الميحيين.

على الصعيد الديموغرافي، دلت الإحصاءات التي قام بها مختصون على أن نسبة المسيحيين الذين كانوا يسكنون منطقة الهلال الخصيب في عام 1517، أي في بداية العهد العثماني، كانت 7 في المئة من مجموع سكان المنطقة⁽⁷⁰⁾. وأخذت هذه النسبة تزايد تدريجياً، فوصلت إلى 8.1 في المئة عام 1580. أما في أواخر القرن التاسع عشر، وفي عام 1882 تحديداً، بلغت 24.5 في المئة. ووصلت في بداية الحرب العالمية الأولى عام 1914 إلى 26.4 في المئة⁽⁷¹⁾. وإن نحن استينا العراق من المعادلة، وأخذنا في عين الاعتبار سكان سورية ولبنان وفلسطين، فقد وصلت نسبة الكان الميحين في عام 1914 إلى 33 في المئة. وفي هذا المجال، يقول يوسف كرباج وفيليب فارغ إن عدد المسيحيين في منطقة الشرق الأدنى تضاعف 3.9 مرات بين بداية العهد العثماني وآخره، وتضاعف عدد اليهود 2.9 من المرات، بينما لم يتضاعف عدد المسلمين إلا 1.2 من المرات⁽⁷²⁾.

يعزو الديموغرافيون تزايد عدد المسيحيين في العهد العثماني إلى أسباب سياسية واجتماعية؛ فالمسيحيون كانوا معفيين من التجنيد العسكري، بينما كان المسلمون ملزمين به، وهذا ما زاد من نسبة عدد الوفيات بين المسلمين بسبب الحروب المتواصلة التي كانت تخوضها الدولة العثمانية، والتي أسهمت كذلك في تخفيض نسبة الولادات. ودلت الإحصاءات من جهة ثانية على ارتفاع مستوى المعيشة والتعليم والعناية الصحية بنسبة أكبر عند الكان الميحين، وهذا ما ساعد في تدني نسبة الوفيات بينهم⁽⁷³⁾.

عاش الميحيون هاجس الماواة والحرية في العهد العثماني، لكنهم لم يعرفوا الركود أو الانعزال، بل أسهموا في نهضة مجتمعاتهم العلمية والاقتصادية والفكرية. وكانوا في القرن التاسع عشر من رواد الفكر النهضة الداعي إلى

(70) مايور - جاوين، ص 751.

Youssef Courbage et Philippe Fargues, *Chrétiens et Juifs dans l'Islam arabe et turc* (Paris: Fayard, 1992), Tableau III, p. 182.

Ibid. p. 151. 168.

(72)

Youssef Courbage. «Démographie des communautés chrétiennes au Proche-Orient: une approche historique.» *Confluences Méditerranée*, n° 66 (2008 3), pp. 35-38.

التطور والتحرر، وإلى بناء المجتمع على أساس المواطنة والقومية العربية اللتين تتخطيان الانتماء الديني.

في أواخر العهد العثماني، اضطلع المثقفون المسيحيون، جنباً إلى جنب مع المفكرين الطليعيين المسلمين، بدور رئيس في النهضة العربية، كحركة إصلاحية فكرية وسياسية. أمّا اليوم، وقد زال الحكم العثماني كما زال الانتداب والاستعمار، ونعمت الدول العربية باستقلالها، فما زال الإنسان فيها، مسيحياً كان أو مسلماً، يعيش هاجس الحرية والعدل والأمان. كما أننا نرى على أرض الواقع مظاهر استراتيجية تفتيتية للأوطان والشعوب، وخططاً لتشكيل حدود جديدة لمنطقة الشرق الأوسط تُرسم بالدم، على أساس العصبيات الطائفية والعنصرية. وهي تستدعي وعياً مشتركاً بين جميع مكونات المجتمعات العربية، لدرء الأخطار ومنع الانهيار. وعبثاً نلقي اللوم على الإرث العثماني وعلى اتفاق سايكس - بيكو ومؤامرات الخارج، ونتغاضى عن مكامن الخلل في الداخل.

المراجع

1- العربية

أرجيرو، أستيريوس. «المسيحيون في العصر العثماني الأول (1516-1650)». في: حبيب بدر، سعاد سليم وجوزيف أبو نهرا (تحرير). الميحية عبر تاريخها في المشرق. ط 2. بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط، 2002.

بودجي، فينسزو. «المسيحيون خلال العصر العثماني الثاني (القرن السابع عشر)». في: حبيب بدر، سعاد سليم وجوزيف أبو نهرا (تحرير). الميحية عبر تاريخها في المشرق. ط 2. بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط، 2002.

بيداويد، روفائيل. «الكنيسة الكلدانية». مجلة المنارة. العدد 27 (1986).

يشوي، الأنبا. «مجمعا أفسس وخلقيدونية، المجالات الكريستولوجية في القرنين الرابع والخامس». في: حبيب بدر، سعاد سليم وجوزيف أبو نهرا (تحرير). الميحية عبر تاريخها في المشرق. ط 2. بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط، 2002.

يلوني، المطران رابولا أنطون. «الريان الكاثوليك في لبنان»، مجلة المنارة. العدد 27 (1986).

تروبو، جيرار. المسيحية في العقود الإسلامية الأولى (610-660). في: حبيب بدر،
سعاد سليم وجوزيف أبو نهر (تحرير). ط 2. المسيحية عبر تاريخها في المشرق.
بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط، 2002.

حاج، أناسيوس. الرهبانية الباسيلية الشورية في تاريخ الكنيسة والبلاد. 2 ج. رحلة:
[د.ن.]، 1978.

حبلس، فاروق. «العلاقة بين النصارى واليهود في طرابلس وعلاقتهم بالمسلمين
وبالسلطات العثمانية فيها في القرنين 17 و18». في: الأقليات والقوميات في السلطنة
بعد 1516. القنار: منشورات الجمعية التاريخية، 2001.

الحصري، ساطع. البلاد العربية والدولة العثمانية. ط 3. بيروت: دار العلم للملايين،
1965.

الخازن، فليب وفريد الخازن. مجموعة المحتررات السياسية والمفاوضات الدولية عن
سوريا ولبنان من سنة 1840 إلى 1910. 3 ج. جونية: مطبعة الصبر، 1910-1911.

الدولة العثمانية تاريخ وحضارة. إشراف إكمال الدين إحسان أوغلي. ترجمه من التركية إلى
العربية صالح سعادوي. 2 مج. اسطنبول: منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون
والثقافة الإسلامية باستانبول - إرسكا، 1999.

دي طرازي، الفيكونت فليب. السلاسل التاريخية في أساقفة الأبرشيات السريانية. بيروت:
المطبعة الأدبية، 1910.

ديك، الأرشمندريت إغناطيوس. «طائفة الروم الملكيين الكاثوليك». مجلة المنارة. العدد
27.

رافق، عبد الكريم. بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر
الحديث. دمشق: [د.ن.]، 1985.

_____. العرب والعثمانيون (1516-1916). دمشق: مكتبة أطلس، 1974.

رستم، أسد. كنيسة مدينة الله أنطاكية العظمى. ج 3. بيروت: منشورات النور، 1958.
السرياني، الخوراسقف إسحاق أرملة. تاريخ دير سيدة النجاة أي دير الشرفة. جونية: مطبعة
الآباء المرسلين اللبنانيين، 1946.

غرياني، الأب أنثريك. «طائفة الأرمن الكاثوليك في لبنان». مجلة المنارة. العدد 27
(1986).

فريد بك، محمد. تاريخ الدولة العلية العثمانية. تحقيق إحسان حقّي. بيروت: دار الفانوس، 1981.

مارافال، يار. «المسيحيون في الشرق في القرنين الثاني والثالث». في: حبيب بدر، سعاد سليم وجوزيف أبو نهرا (تحرير). المسيحية عبر تاريخها في المشرق. ط 2. بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط، 2002.

مايور - جاوين، كاترين. «نهضة الكنائس في نهاية العصر العثماني باستثناء مصر (القرنان الثامن عشر والتاسع عشر)». في: حبيب بدر، سعاد سليم وجوزيف أبو نهرا (محرر). المسيحية عبر تاريخها في المشرق. بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط، 2002.

يتم، ميشال والأرشمندريت اغناطيوس ديك. تاريخ الكنيّة الشرقية. حريصا: منشورات المكتبة البولسية، 1999.

يزبك، يوسف إبراهيم. الجذور التاريخية للحرب اللبنانية: من الفتح العثماني إلى بروز القضية اللبنانية. بيروت: دار نوفل، 1993.

2 - الأجنبية

Abou Nohra, Joseph. «Genèse de la dialectique entre entente intercommunautaire et souveraineté au Liban.» *Social Compass*. XXX/4 (1988).

_____. «L'évolution du système politique libanais dans le contexte des conflits régionaux et locaux.» in: Nadim Shehadi (ed.), *Lebanon: a history of conflict and consensus*. London: 1988.

Braude, Benjamin & Bernard Lewis (ed.). *Christians and Jews in the Ottoman Empire*. 2 vols. vol. 1: *The Central Lands*. vol. 2: *The Arab-speaking Lands*. London/New York: Holmes and Meier, 1982.

Combe, Etienne et autres. *Précis de l'histoire d'Égypte*. 4 vols. Le Caire: Institut Français d'Archéologie Orientale, 1932-1935.

Constantin G. Papadopoulos. «Les Privilèges du Patriarcat Occuménique dans l'Empire Ottoman.» Thèse. Université de Paris. 1924.

Courbage, Youssef. «Démographie des communautés chrétiennes au Proche-Orient: une approche historique.» *Confluences Méditerranée*. n° 66 (2008/3).

Courbage, Youssef et Philippe Fargues. *Chrétiens et Juifs dans l'Islam arabe et turc*. Paris: Fayard, 1992.

- de Testa, Baron Ignace. *Recueil des Traités de la Porte Ottomane avec les Puissances Etrangères*, vol. V. Paris, 1864.
- Fattal, Antoine. *Le Statut légal des non-musulmans en pays d'islam*. Beyrouth: Imp. Catholique, 1958.
- Hajjar, Joseph. *Un lutteur infatigable, le Patriarche Maximos III Mazloum*. Harissa: Imp. St. Paul, 1957.
- _____. *Les Chrétiens Uniates du Proche-Orient*. Paris: Editions du Seuil, 1962.
- _____. *L'Europe et les destinées du Proche-Orient (1815-1848)*. Tournai: Bloud et Gay, 1970.
- Harik, Iliya. «The Ethnic Revolution and Political Integration in the Middle East.» in: *International Journal of Middle East Studies*, vol. 3, no. 3 (July 1972).
- Heyberger, Bernard. «Ecrire l'histoire des chrétiens dans les villes de Syrie avant les réformes.» in: *Syria and Bilad al Sham under Ottoman Rule*. Leyde: Brill, 2010.
- Hoimsy, Basile. *Les Capitulations et la protection des chrétiens au Proche-Orient*. Harissa: Imp. Pauliste, 1956.
- Hourani, Albert. *Race, Religion and Nation State in the Near East*, particularly chapter III. Beirut: Khayat, 1961.
- Huges, Thomas Patrick. *Dictionary of Islam*. London: Allen, 1896.
- Knost, Stefan. «Les Chrétiens entre convivialité et ségrégation confessionnelle.» in: *Les relations entre musulmans et chrétiens dans le Bilad al-Cham à l'époque ottomane aux XI^e-XV^e siècles*. Balamand, Lebanon, 2005
- Loricux, Claude. *Chrétiens d'Orient en terres d'islam*. Paris: Perrin, 2001.
- Propaganda Fide. *Scritture Originali Riferite Nelle Congregazione Generali*. Folio.
- Rabbath, Antoine. *Documents inédits pour servir à l'histoire du christianisme en Orient*. 2 vols. Paris, Leipzig: A. Picard, 1905 et 1910.
- Rafeq, Abdel-Karim. «Coexistence and Integration Among the Religious Communities in Ottoman Syria.» in: *Islam in the Middle Eastern Studies: Muslims and Minorities*. Osaka: JSAS-National Museum of Ethnology, 2003.
- Runciman, Steven. *The Great Church in Captivity: A Study of the Patriarchate of Constantinople from the Eve of the Turkish Conquest to the Greek War of Independence*. Cambridge: Cambridge University Press, 1968.
- Ursinus, Michael. «Millet». in: *Encyclopedia of Islam*, vol. VII. 2nd ed
- Vacalopoulos, Apostolos. *Histoire du néo-hellénisme*, vol. II. Thessalonique, 1973.

الفصل السابع والعشرون

الصراع العثماني - الصفوي وتأثيره في الشيعة في البلاد الخاضعة للعثمانيين

علي إبراهيم درويش

يشكّل الحديث عن التاريخين العثماني والصفوي مادة دسمة للتجاذب بين الباحثين، الذين أدى بهم إلى الانتقال بين مؤيد لهذا الفريق أو للآخر. وأعطى بعض هؤلاء هذا الصراع طابعاً مذهبياً، ولم يَجدْ عن النظرة هذه، ولم يعط النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من العوامل الأهمية التي تستحق، والتي فاقت العوامل الدينية في مراحل متعددة وتقدمت عليها، فأذكت الصراع بين الطرفين أو دفعتهما إلى الركون إلى الأوضاع القائمة.

ضمن هذا التوجه الأحادي أيضاً، تفاوتت نظرات الباحثين والمؤرخين إلى التاريخ العثماني، وتضاربت آراؤهم بين المؤيد والمتحمس لهذا التاريخ والمعارض والناقم على تلك المرحلة. وينسحب الأمر نفسه على مؤرخي التاريخ الصفوي ودارسيه أيضاً. وبين هؤلاء وأولئك تبرز مواقف ودراسات تقارب الواقع التاريخي لهاتين الدولتين، فتشير في هذا السياق إلى الدراسة الرائدة التي وضعها وجيه كوثراني تحت عنوان الفقيه والسلطان. دراسة في تجربتين تاريخيتين: العثمانية والصفوية - القاجارية، وهي تتسم بإعطاء الأهمية للعوامل المؤثرة في الدولتين، سياسياً ودينياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً.

إذًا، للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والأيدولوجية دورها، إلى جانب العوامل الدينية. وفي السياق الأيدولوجي، يُذكر أن تيمورلنك فتك بأهل الشام، ومعظمهم من السنة، وبرر ذلك بمعاقة الدمشقيين نتيجة ما اقترفوه بحق «أهل البيت»⁽¹⁾، وكان قد فتك بالشيعة في بلاده بذريعة تحقيرهم لـ «الصحابة»، ولما حضرته المنيّة كان مخموراً⁽²⁾.

هذه هي حال الحكام في مطلع القرن الخامس عشر، وهم الذين يُبرّر ظلمهم، وكان الناس يدفعون الثمن، ويفتك الحاكم بهم بيف الشرع الذي كان علماء الدين مؤتمنين على تليطه فوق رقاب «المفدين في الأرض».

في هذه الأجواء والحياة الاجتماعية والسياسية والدينية للمجتمعات التي برزت فيها إمارات ودويلات، استطاع من امتلك القدرة والقوة تأسيس إمبراطوريات واسعة امتدت قرونًا من الزمن، كالصفوية والعثمانية.

يُعتبر الصفويون والعثمانيون وليدي تلك الأوضاع، نظرًا إلى ما كان يربطهم بحكام تلك المناطق، حيث يجمع التيموريين والعثمانيين والصفويين صلات عدة، منها انحدارهم من أسر تعود إلى جذور تركية، إضافة إلى الإرث التركي الذي ميّز مؤسساتهم الحاكمة التي حملت بصمات التورو أو الياصة⁽³⁾.

شغلت الدولة العثمانية حيزًا زمنيًا تجاوز السّة قرون (1299-1918)، ومكانيًا طاول القسم الجغرافي الأكبر لما يُعرف بـ «الجزيرة العالمية»، بحسب تعبير مكندر⁽⁴⁾، وفي منطقة استراتيجية مهمة، كونها الممر الطيعي للروس في

(1) S. Anoret, «Religion in the Timurid and Safavid Periods.» in: Peter Jackson (ed.), *Cambridge History of Iran*, vol. 6 (London: Cambridge University Press, 1986), p. 611.

(2) H. R. Roemer, «Timur in Iran.» In: Peter Jackson (ed.), *Cambridge History of Iran*, vol. 6 (London: Cambridge University Press, 1986), p. 80.

(3) التورو هي مجموعة القوانين التي يعود الأثر إلى أواخر آسيا، والياصة هي مجموعة قوانين وضعها جنكيز خان، وكانوا يعودون إليها لتسير أمور دولتهم. يُنظر: خليل إيتالجبك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد م. الأرتاؤوط (بيروت: دار المدار الإسلامي، 2002)، ص 105.

(4) هالفورد مكندر: البريطاني الذي يذكر أن على الكرة الأرضية مجموعة من الياصة هي أوروبا وآسيا وأفريقيا، وسماها الجزيرة العالمية، وقلبها النابض الأراضي الداخلية، التي تتوافق تقريبًا مع روسيا، وبذلك انتهى إلى المعادلة الآتية: من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على الأراضي الداخلية، ومن يسيطر على الأراضي الداخلية يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم. يُنظر: عاطف علي، الجغرافية الاقتصادية (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 1979)، ص 159 =

حال توسعهم خلف القوقاز⁽⁵⁾. وهي البلاد التي كانت ممراً للشعوب الوافدة من أواسط آسيا ومتجهة جنوباً أو غرباً، والطريق التي سيسلكها الأوروبيون براً للوصول إلى الشرق، ويمر في هذه المناطق أيضاً الخط البري لتجارة الحرير.

انطلقت الدولة العثمانية في فترة زمنية متقاربة مع قيام الحركة الصوفية الصوفية، وكانت إمارة «ثغرية» على حدود العالم الإسلامي المواجه للبيزنطيين في آسيا الصغرى. ظهر العثمانيون في أواخر القرن الثالث عشر في بلاد تازعتها الفتن والاضطرابات بعد الغزو المغولي الذي دمر البلاد وقتك بالعباد واجتاح مدن العالم الإسلامي وعواصمه. اتصل العثمانيون بخدمة السلاجقة، وتمت المصاهرة بين عثمان بن أرطغرل وعلاء الدولة السلجوقي، وعند وفاة الأخير انتقلت الحاكمية إلى عثمان في عام 1299، ثم نظم أورخان بن عثمان (726-761هـ/ 1327-1360م) الدولة بعد وفاة والده، واهتم بالشؤون العسكرية والإدارية معاً. وأسس الجيش الجديد (بنى جرى) وباركه الحاج بكتاش، صاحب الطريقة البكتاشية التي لم تكن اعتقاداتها وشعائرها تختلف (جوهرياً) عن تلك التي كانت للقرلباش، ولا سيما اعتقادهم بعلي بن أبي طالب⁽⁶⁾، من غير أن يشكل ذلك أي إزعاج للحكام العثمانيين. ولم يكن هذا الأمر مستغرباً بسبب اتخاذ الصوفيين الإمام علي نموذجاً، نظراً إلى زهده وابتعاده عن زخارف الدنيا.

أسس عثمان دولة، ونظمها ابنه أورخان على المتوين العسكري والإداري، وبعد فترة زمنية (في مطلع القرن السابع عشر) أصبحت هذه الدولة تمتلك العواصم الإسلامية الأولى: مكة المكرمة والمدينة المنورة والكوفة ودمشق وبغداد والقاهرة. ووجد العثمانيون أنفسهم الأقوى بين الدول الإسلامية القائمة، وكانوا مقصداً للجماعات المهددة، كالأندلس مثلاً⁽⁷⁾.

= أحمد البرسان، «هالفورد ماكندر ونظرية قلب العالم الجيوسياسية»، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي السنة 3، العدد 10 (كانون الثاني / يناير 1984)، ص 284.

Graham E. Fuller, *The Center of the Universe: The Geopolitics of Iran* (Boulder, San Francisco, 1991). p. 194.

(6) إينالجيك، ص 294-296.

(7) حيث تحدث الأخبار عن استنجد أمراء الأندلس بالسلطان العثماني بايزيد الثاني. يُنظر: علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2001)، ص 165-175.

انطلق العثمانيون من الأناضول، وعملوا على ضم معظم المناطق المحيطة بهم، وأقاموا إمبراطورية واسعة شملت كثيرًا من الأجناس والأديان، واعتمدوا المذهب الحنفي في محاكم الدولة، وقدموا المذاهب الأربعة، الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي على ما عداها، مع اعتبار المذهب الحنفي في المقام الأول. وارتكزت معاملة العثمانيين للمسلمين استنادًا إلى مبادئ الشريعة الإسلامية بحسب هذه المذاهب. واستتبع ذلك إقصاء بقية المذاهب السنية، بما فيها الشيعة والإسماعيلية، ما ساهم في زيادة تعقيد الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية داخل الدولة.

كانت هذه الإشكاليات قائمة، ولم تكن مدمرة للدولة العثمانية إبان قوتها. لكن مع ترهل مؤسساتها وتراجع الفتوحات، علاوة على عدم مواكبتها التطورات العلمية والإفادة منها، واكتشاف الأوروبيين الطاقة البخارية والحرارية، وتحول طرق التجارة عن المتوسط، حيث دخلت دوله في مرحلة (أزمة الاقتصاد المتوسطي)، بحسب تعبير كوثراني⁽⁹⁾، راحت حالة الدولة تتفقر، وقويت شوكة الحركات التي برزت في أطراف الدولة العثمانية وصولاً إلى العاصمة.

بينما انبثقت الدولة الصفوية من حركة صوفية سنية شافعية، هي الحركة الزاهدية، نسبة إلى الشيخ إبراهيم الجيلاني (615-700هـ/ 1218-1301م) المعروف بالشيخ زاهد الجيلاني⁽⁹⁾. وتعايشت الحركة الصفوية - نسبة إلى صفي الدين الأردبيلي (650-735هـ/ 1252-1334م) - مع الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، واستطاع مشايخها الاستفادة من هذه الأوضاع، ولما كثر أتباعهم تحولت إلى حركة جهادية مارست الغزو، كالعثمانيين⁽¹⁰⁾. وكما ورث العثمانيون السلاجقة ورث الصفويون الآق قيونلو، وأسسوا دولة في عهد الشاه إسماعيل، الذي اتخذ المذهب الشيعي مذهباً رسمياً لدولته وفرضه في بلاده.

(8) وجيه كوثراني، الفقيه والسلطان (بيروت: دار الراشد، 1989)، ص 70.

(9) فروزینی، عالم آرای صفوی، ص 110 (London New 1970) David Morgan, *Medieval Persia 1040-1797* (London New 1970), p. 107; Michel M Mazzaoui, *The Origins of the Safavids, Sism, and the Gilai* (Wiesbaden: Fransteer Verlag GMBH, 1972), p. 53; Roger M. Savory, *Iran Under the Safavids* (Cambridge: Cambridge University Press, 1980), p. 3.

(10) علي درويش، *الياسة والدين في مرحلة تأسيس الدولة الصفوية 1501-1576* (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 74-76.

قامت دولتان متجاورتان جغرافيًا متباعدتان مذهبيًا، وكان أتباع الصفوية يتشرون في الأناضول وسورية وغيرهما من البلاد، وبما أن الأقوى هو الذي يسيطر على مقاليد الحكم في كلتا الدولتين اللتين توارثتا كثيرًا من التراث التركماني - المغولي ولاحقًا البيزنطي، نتيجة المصاهرة بين الحكام التركمان والبيزنطيين⁽¹¹⁾، وبما أن كل دولة ناشئة تسعى إلى السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض لتقوى بها اقتصاديًا واستراتيجيًا وديموغرافيًا، عبر استبعاد السكان أو استقدام الأتباع من خارج الحدود وإسكانهم في تلك البلاد⁽¹²⁾، كانت المواجهة العسكرية بين العثمانيين والصفويين حتمية؛ فمع نشأة الدولة الصفوية عام 1501، نشب الصراع بين الجيش العثماني والقلباش المقيمين في الأناضول، وذلك لعوامل استراتيجية، منها التجاور الجغرافي والتمايز المذهبي.

أسهمت الدولة الصفوية في «عزل سنّي المشرق عن سنّي أواسط آسية [آسيا]»⁽¹³⁾. ويبدو أن اختيار الصفويين المذهب الشيعي في تلك البقعة الجغرافية هو نوع من الرابط الأيديولوجي الذي ميّز دولتهم وشد أواصر اللحمة بين مكوناتها البشرية، حيث أنشئت في عام 1501، أي بعد قرنين ونصف من الزمن على تأسيس الطريقة الصوفية الصفوية على يد صفي الدين الأردبيلي⁽¹⁴⁾، وأدى ذلك إلى التباعد بينها وبين جيرانها على المستوى المذهبي، من غير أن يكون حائلًا دون التقارب النفعي السياسي.

تدخل الصفويون في الصراع القائم بين أبناء بايزيد، فدعموا ثورة القزلباش بقيادة شاه قولي عام 917هـ/ 1511م⁽¹⁵⁾، واستمروا في دعم قزلباش الأناضول

(11) نتيجة المصاهرات التي تمت بين الشيخ جنيد الصفوي والأمراء الآق قوينلو من جهة وأمراء طرابزون وغيرهم من جهة ثانية. يُراجع: درويش، ص 40.

(12) كما فعل العثمانيون في أوروبا، حيث إنهم استقدموا المسلمين من الأناضول وأسكنوهم في المناطق التي سيطروا عليها أو على طول الطرقات التي تربط أماكن وجودهم. يُنظر: إيتالجيك، ص 20 و22.

(13) أرنولد توينبي، تاريخ البشرية، ترجمة نقولا زيادة، ج 2، ط 3 (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1985-1986)، ص 189.

(14) أحمد غفار قزوين، تاريخ جهان آرا (تهران: كتابروش حافظ، 1964)، ص 260.

(15) أحمد بن يوسف القرماني، أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ، دراسة وتحقيق أحمد حطيط وفهمي سعد، ج 3 (بيروت: عالم الكتب، 1992)، ص 39.

بعد مقتله أيضًا، حيث برز فيهم نور علي خليفة، الذي أرسله الشاه إسماعيل وعهد إليه بقيادة القزلباش هناك، ووقفوا إلى جانب الأمير العثماني مراد بن أحمد بن بايزيد⁽¹⁶⁾. وكان الشاه في هذه الأثناء يقاتل شرقًا وشمالًا ضد التيموريين والأوزبك، وجنوبًا حاول الشاه والمماليك التيق في ما بينهما بغية تأمين حدودهما.

خضع هذا الوضع الداخلي لتجاذبات الغزو الخارجي الذي كان يهدد بلاد المشرق المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وكذلك البلاد المشرفة على الخليج العربي والمحيط الهندي، حيث اندفع حكام البرتغال وإسبانيا، بعد القضاء على آخر حكام المسلمين في الأندلس عام 1492، لغزو العالم، ولا سيما العالم الإسلامي، ممثلًا بالحفصيين والمماليك والعثمانيين في حوض المتوسط، والصفويين والتيموريين في المحيط الهندي وبحر العرب.

في وسط هذه المنازعات، حاولت كل دولة بناء تحالفاتها وتحديد أعدائها. وبما أن الأوروبيين يشكلون خطرًا وجوديًا على الجزء الغربي من الدولة العثمانية، ثبت السلطان محمد الفاتح هذه الدولة في الجغرافيا السياسية للبحر المتوسط، وعمل الحكام من بعده على ترسيخ هذا الواقع والعمل على حمايته، واستمر ذلك حتى بعد قيام الجمهورية التركية عام 1923.

اتبع العثمانيون سياسة أوروبية تقوم على استمالة أعداء الإمبراطورية النمساوية، وفي طليعتهم الدولة الفرنسية، ولم يعملوا على ضم الإمارات التي انسلخت عن النمسا، بل حافظوا على وجودها واستقلالها، لتشكل مناطق جغرافية عازلة بينهم وبين النمسا⁽¹⁷⁾.

أما في الشرق والجنوب، فاعتبر العثمانيون أن الصفويين والمماليك هما الخطران الداهمان على نفوذهم، وكان الصفويون مغايرين مذهبًا بينما كانت

(16) مراد هو ابن أحمد ابن السلطان بايزيد، الذي عُين والده خليفة للسلطان بايزيد الثاني، لكنه خسر مركزه في صراعه مع أخيه سليم المدعوم من الإنكشارية. يُنظر: محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية (بيروت: دار الجيل، 1977)، ص 72.

Roemer, «Timur in Iran.» p. 220.

(17) إينالجيك، ص 23.

المذاهب السنية تجمع المماليك والعثمانيين، فاتخذ الصراع بين هذه الأطراف أشكالاً متغايرة، حيث عمل السلطان العثماني على القضاء، أولاً، على الخصم الذي دعمته فتاوى العلماء، فاستحصل على فتاوى تبيح قتل الصفوي وأتباعه ومجاهديهم. فصدرت الفتاوى من عالمين كبيرين هما حمزة سروغورز (ت 927هـ/ 1521م) وكمال باشزاده الشهير بابن كمال الوزير (ت 940هـ/ 1533م)، بتفويه القزلباش وإدانتهم وإعلان الجهاد ضدهم. وأعلن كلا الرجلين أنه يجب على كل مسلم القضاء على أتباع الشاه إسماعيل. وصدرت فتوى حمزة سروغورز بالتركية، بينما صدرت فتوى كمال باشزاده بالعربية، وتشتمل الاثنان على تكفير القزلباش وارتدادهم⁽¹⁸⁾. ويذكر محمد كرد علي أيضاً أن العلماء العثمانيين أجازوا للسلطان سليم قتل الشاه إسماعيل⁽¹⁹⁾، فقاتله وانتصر عليه، ودخل عاصمته تبريز بعد معركة جالديران عام 1514⁽²⁰⁾. وبعد ذلك، توجه السلطان العثماني نحو المماليك، ووجد كثيراً من الأسباب لقتالهم وذروتها التعاون مع الشاه الصفوي، وكأنه بذلك يبيح المحظورات كلها، فكان النصر له في مرج دابق عام 1516، وتابع زحفه نحو القاهرة ودخلها في عام 1517⁽²¹⁾.

لما استتب الأمر للعثمانيين في بلاد الشام، بدأت مرحلة جديدة من التعامل مع الشيعة في المناطق التابعة لهم؛ إذ إن وجود الشيعة لا يقتصر على الأناضول، بل كانوا متشرين أيضاً في جميع البقاع الإسلامية، في الجزيرة وبلاد الشام وبلاد الرافدين وشمال أفريقيا (مصر)، فضلاً عن بلاد فارس والهند، وصولاً إلى شمال الصين.

في الجانب الآخر، أي بلاد فارس، حيث سيطر الصفويون، فرض الشاه إسماعيل التشيع بالقوة في بلاده، واستقدم العلماء الشيعة من العراق والبحرين وجبل عامل لنشر مبادئ المذهب الإمامي الاثني عشري⁽²²⁾. وأجبر رعاياه على

Allouche, pp. 171-173.

(18)

(19) محمد كرد علي، خطط الشام، ج 6، ط 5 (بيروت: دار العلم للملايين، 1983)، ص 209.

(20) فريد بك، ص 74.

(21) فريد بك، ص 76.

Albert Hourani, «From Jahal Amel to Persia», *Bulletin of the School of Oriental and African Studies (BSOAS)*, vol. XLIX, part I, University of London, 1986, pp. 136-137.

التحول إلى التشيع⁽²³⁾، وفرض «سب الشيخين، أي الخليفين الأول والثاني»، في خطوة ردها على سب الأمويين لعلي بن أبي طالب، ولإظهار مدى إخلاصه وتفانيه للتشيع. ووصلت الأمور إلى حد تخير الأشخاص بين السيف - أي الموت - والتشيع، وهو خطوة أخذها عليه بعض العلماء، ومنهم المحقق الكركي علي بن عبد العالي (868-940هـ/1463-1534م) الذي أنكر على الشاه إسماعيل أمره بقتل جماعة من فقهاء السنة في هراة عام 916هـ/1510م، ومنهم أحمد بن يحيى، الشهير بأحمد الحفيد، وذلك لأن الشاه وضع السيف في موضع الحوار⁽²⁴⁾.

كانت الأمور التي حكمت العلاقة بين الشاه الشيعي ورعاياه السنة توازيتها العلاقات بين السلطان العثماني ورعاياه الشيعة، فكيف كانت معاملة العثمانيين للشيعة في المناطق التي خضعت لهم طوال الفترة الممتدة بين عامي 1501 و1736، أي الفترة الزمنية الموازية لحكم الصفويين، حين حكم الدولة الصفوية أحد عشر شاهًا⁽²⁵⁾، في حين تعاقب على حكم الدولة العثمانية سبعة عشر سلطانًا في الفترة الممتدة بين عامي 1481 و1754.

إذا استعرضنا التاريخ العثماني - الصفوي في تلك المرحلة، نجد أن البداية كانت دموية، توجت في جالديران عام 1514، في عهدي السلطان سليم الأول والشاه إسماعيل الأول، واستمرت غير مستقرة إلى حين توقيع معاهدة أماسيا في عام 1555 بين السلطان سليمان القانوني والشاه طهماسب الأول. وتآزمت الأحوال بين الطرفين في عهد السلطان مراد الثالث (1574-1595) وانتهت بصلح في عام 1585 في عهد الشاه محمد خدابنده. ودخل الطرفان في صراع انتهى بصلح في عام 1612 بين السلطان أحمد الأول والشاه عباس الأول، الذي اعتبره محمد فريد بك «فاتحة الانحطاط وأول المعاهدات المشؤومة»⁽²⁶⁾. واشتد

(23) غياث الدين بن همام الدين الحسيني خواند أمير، تاريخ حبيب السير، ط 3 (تهران: كتابفروشي خيام، 1983)، ج 4، ص 416-467؛ وإسكندر بيك منشي، تاريخ عالم آراي عباسي، تصحيح محمد إسماعيل رضواني (تهران: دنياب كتاب، 1998)، ج 3، ص 47.

(24) حسين الثوري الطبرسي، مستدرک الوسائل ومنتخب المسائل، ج 18، ط 2 (بيروت: مؤسسة آل البيت، 1988)، ص 432.

(25) راجع: درويش، ص 411.

(26) فريد بك، ص 120.

الصراع بين الجانبين إثر سيطرة الصفويين على بغداد، ولم يخفت إلا بعد استعادة العثمانيين سيطرتهم عليها مجددًا، وبعد توقيع صلح زهاب بينهما في عام 1639 في عهد السلطان مراد الرابع والشاه صفي الأول. ودخل الطرفان في حالة من عدم تبادل الغزو بينهما حتى الربع الأول من القرن الثامن عشر، وذلك عندما تعرضت بلاد الصفويين لهجمات روسية وأخرى عثمانية، وتوصل الأخيران إلى تفاهم تقاسما من خلاله البلاد التي سيطروا عليها من بلاد الصفويين، وهو العمل الذي رفضه حكام الدولة الصفوية، فتقدم العثمانيون وسيطروا على مدن وقلاع عدة، أهمها همذان واريوان وتبريز، وانتهت بالصلح في عام 1727، في عهد السلطان أحمد الثالث والشاه طهماسب الثاني. أمّا في عهد السلطان محمود الأول (1730-1754)، فاستؤنفت الحرب مع الدولة الصفوية، وانتصر العثمانيون على الشاه طهماسب الذي طلب الصلح، وكان له ذلك في 12 رجب 1144 هـ - 10 كانون الثاني/يناير 1732 م، على أن يترك الصفويون للعثمانيين كل ما سيطروا عليه ما عدا تبريز وأردهان وباقي إقليم لورستان. لكن نادر شاه عارض ذلك، وعزل الشاه طهماسب وعين مكانه ابنه القاصر عباس الثالث، وأقام نفسه وصيًا عليه، وحارب الدولة العثمانية وحاصر بغداد، وطالت الحرب بينهما، إلى أن طلب العثمانيون الصلح الذي وقع في تفليس في 18 جمادى الأولى 1149 هـ - 24 أيلول/سبتمبر 1736 م، على أن تكون الحدود بين الدولتين كما تقرر بمعاهدة 1639⁽²⁷⁾.

قسّم العثمانيون إمبراطوريتهم إلى ولايات، وعيّن السلطان على كل ولاية واليًا بصلاحيات واسعة. واعتمد الوالي في إدارة ولايته على أبناء مراكز الولاية، وتعاون مع الحكام الإقطاعيين (المتسلمين)، وهمه إقرار الأمن والسكينة وجباية الضرائب وإرسالها إلى الأستانة في وقتها المحدد⁽²⁸⁾.

ارتكز العثمانيون في حكمهم على الشريعة الإسلامية، وإلى التور والياسة وما أصدره السلاطين السابقون، حيث كانت الفرمانات تتضمن دائمًا «جملة تفيد

(27) المرجع نفسه، ص 68-146.

(28) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه فارس ومير بعلبكي، ط 8 (بيروت: دار

العلم للملإين، 1979)، ص 479.

بأن هذه الفرمانات تنسجم مع الشريعة والقوانين الصادرة من قبل»⁽²⁹⁾، وحافظوا كذلك «على بعض الأنظمة التي تحدد وضع مجموعات معينة في بعض المناطق قبل الفتح العثماني»⁽³⁰⁾.

ترك العثمانيون الحرية للأسر الحاكمة، وأقطعوها الأراضي، شرط أن يدفع حكام هذه الأسر ما يترتب عليهم من ضرائب سنوية ويؤدوا الخدمة العسكرية مع بعض الأتباع⁽³¹⁾، وهي سياسة اتبعتها العثمانيون للحفاظ على النمط الاقتصادي وضمان عدم تدهور الحالة الاقتصادية بعد سيطرتهم على تلك البلاد⁽³²⁾. ويبدو أن حكام الدولة العثمانية وولاتها لم يهتموا كثيرًا بمذهب الحاكم، بل كان الاهتمام منصبًا على الطاعة وحفظ النظام وإرسال الضرائب في وقتها المحدد، والمثال هو تعامل ولاية دمشق وصيدا مع حكام الأسرة المعنية الدروز في بلاد الشوف⁽³³⁾.

شكل الشيعة والسنة في الدولتين الصفوية والعثمانية قسماً من الرعية، وكانت معاملتهم مقياساً للعلاقات بين الدولتين، وكانت تراوح بين التوتر والمهادنة. ومع أن التشيع والتسنن قائمان منذ أمد طويل سابق على قيام العثمانيين وغيرهم من المعاصرين لهم، فإن المعاملة هي جديد هذا الواقع. وهنا نعرض لآراء بعض من تطرقوا بالحديث إلى العلاقة بين العثمانيين والشيعة، حيث تروّج بعض الكتابات أفكاراً مسبقة عن الشيعة وتصبح من المسلّمات، فيطلق أصحاب بعض الآراء صفات تعميمية، ومنهم علي الصلابي، الذي يذكر أن «تاريخ الشيعة الاثني عشرية طافح بالعداوة والبغضاء لأهل السنة ودولتهم الميمونة أينما كانوا وحيثما وجدوا، ولا يزال هذا العداء مستمراً»⁽³⁴⁾، وتصبح قاعدة ينتهجها الآخرون. ويتابع الصلابي فيعتبرهم - استاذًا إلى ابن تيمية - «أول من أحدث المشاهد الشريكة،

(29) إينالجيك، ص 112.

(30) المرجع نفسه، ص 113-114.

(31) عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ط 4 (بيروت: دار الطليعة، 1982)،

ص 121.

(32) إينالجيك، ص 113.

(33) Kamal S. Salibi, «Lebanese Emirate 1667-1841», *Alabhatt*, vol. XX, no. 3 (Sept 1967), p. 3.

(34) الصلابي، ص 300.

والمزارات الوثنية في الأمة»⁽³⁵⁾، ويسرد في استنتاجاته آراءً، منها نسبة الفضل إلى السلطان سليم الأول في إضعاف النفوذ الشيعي في العراق وبلاد فارس⁽³⁶⁾، ويضع الأوروبيين كتلة واحدة مع الشيعة الصفوية ضد الدولة العثمانية⁽³⁷⁾، ولم يُؤلِّ العلاقات العثمانية - الأوروبية الأهمية التي تستحقها، وذلك من خلال «الامتيازات الأجنبية» التي مُنحت للبادقة والفرنسين⁽³⁸⁾ وغيرهم، وصولاً إلى استيراد الأسلحة النارية التي استخدمها العثمانيون في قتال الشيعة والسنة على حد سواء. وضمن التواصل، نشير إلى بعثة عثمانية كانت في روما في مطلع القرن السابع عشر⁽³⁹⁾، حين أفادت الدول الأوروبية من الصراع القائم وعملت على تحسين مواقفها السياسية والعسكرية. كما أن شهادات الصفويين عملوا، لكسب حلفاء أوروبيين إلى جانبهم، على تقديم الحماية للرعايا الأجانب⁽⁴⁰⁾، وساروا في الطريق نفسها التي كان يسلكها أيضًا العثمانيون الذين منحوا الأوروبيين «الامتيازات الأجنبية».

من ناحية أخرى، يَلطّ الصلابي الضوء على الشاه إسماعيل، ويظهره عدو السنة الأول، ويذكر - بالاعتماد على رواية الشوكاني في كتابه البدر الطالع - أنه قتل «زيادة عن ألف ألف نفس»⁽⁴¹⁾، ويبين أن أعمال السلطان سليم ضد الشاه إسماعيل هي بهدف الدفاع عن السنة لا التوسع وتقوية السلطنة العثمانية. ونرى منه مجدداً القفز فوق موقف السلطان العثماني بايزيد الثاني، الذي لم يحرك ساكناً ضد البابوية والملك الإسباني، لأن الصراع مع أخيه جَمَ ومناصريه هو الأهم⁽⁴²⁾، وكان أخوه في عهدة البابا، لذلك قَدِم الاهتمام والحفاظ على العرش على السنة وأهلها، أكانوا في الأندلس أم في غيرها من الأماكن.

(35) المرجع نفسه، ص 509.

(36) المرجع نفسه، ص 541.

(37) المرجع نفسه، ص 542.

(38) فريدك، ص 91-94.

Don Juan of Persia: A Shah Catholic 1560-1604. Translated and Edited by G. Le Strange (39) (London: George Routledge, 1926), p. 6.

Savory, p. 112.

(40)

(41) الشوكاني، البدر الطالع، ج 1، ص 271؛ الصلابي، ص 179.

(42) الصلابي، ص 164.

قاتل السلطان العثماني البرتغاليين، ووقف المغاربة ضده في هذا الصراع. ولما سيطر الإسبان وهددوا المصالح العثمانية الياسية، أخذ العثمانيون جانب البرتغال أوروبياً، بما يتوافق مع المبادئ الاستراتيجية التي تحكم العلاقات الدولية وتنص على أن لا عدو إلى الأبد، ولا صديق إلى الأبد، بل المصالح هي التي تسيّر العلاقات بين الدول. وفي هذا السياق، نذكر الصراع بين أبناء جم والسلطان سليم أيضاً، وهو الصراع الذي كان الدافع لتحركات السلطان العسكرية شرقاً ضد الصفويين، وجنوباً ناحية المماليك، بينما قدّم العثمانيون المساعدات إلى المماليك ضمن الحدود التي لا تنقض التزامات السلاطين للبابوية وغيرها من الأمراء الأوروبيين، ويبدو ذلك عندما قدموا الأخشاب للمساعدة في ترميم الأسطول المملوكي، لكن الأخشاب لم تصل بسبب استيلاء الأسطول الروسي عليها، ولم يتجهز العثمانيون لاسترداد الأسلاب، خوفاً من إقلاق سلطات رودس التي تحتجز جم، خصم السلطان والعرش العثماني.

نقرأ ضمن الأسباب التي أدت إلى تراجع السلطان سليم عن بلاد الصفويين، رأياً لعبد العزيز نوار مفاده أن اهتمام السلطان كان «بالقضاء على المماليك، لأن جهاز أمن الدولة العثمانية ضبط رسائل بين المماليك والصفويين تدل على وجود تعاون ضد الدولة العثمانية»⁽⁴³⁾، فينكفي العثمانيون ناحية ركن سني آخر لضمه، وتقوية الدولة العثمانية المستندة إلى السنة، لتشريع وجودها وزيادة شرعته، وبالتالي تركت «مجاهدة» الشيعة، بحسب تعابير فقهاء سلاطين العثمانيين.

هنا تطفئ صورة المجاهد على السلطان العثماني، ونرى ذلك في صدى كتابة الصلابي/ النموذج، فيتحدث عن السلطان سليمان القانوني قائلاً: «ابتلي سليمان في السنوات الأولى في عهده بأربعة تمردات شغلته عن حركة الجهاد»⁽⁴⁴⁾. ما هو هذا الجهاد؟ وإلى من كان يتوجه به؟ هل هو للدفاع عن (الإسلام) أم عن مصالح دولة قامت على أسس إسلامية؟ وبين الحاليين فرق كبير.

كانت التمردات/ الحركات تلك طيبة في التراث التركي (اللاجقة وغيرهم)، حيث إن وفاة السلطان كانت البداية لقيام المناهضين بتحركاتهم، فإذا

(43) عبد العزيز نوار، تاريخ الشعوب الإسلامية (بيروت: دار النهضة العربية، 1973)، ص 225.

(44) الصلابي، ص 200.

كان الأمر غير مستتب لولي العهد، يقوم الأمير الأقوى بجمع أكبر قدر ممكن من الأنصار وعوامل القوة، ويخلق الطاعة للسلطان الجديد، وإذا نجح في عمله هذا يتولى السلطة، وهذا ما فعله جانبردي الغزالي مع الأتراك العثمانيين، وكذلك والي مصر العثماني أحمد باشا الطاغية، الذي كان يطمح إلى تولي منصب أكبر في الإدارة العثمانية⁽⁴⁵⁾، في حين كانت تمردات الأناضول ذات طابع اجتماعي استخدمت التشيع أو مفاهيم (الإسلام الشعبي) السائدة في تلك البلاد، والتي كانت سابقة على تأسيس الدولة العثمانية. ومن هذه الحركات حركة بابا ذو النون عام 1526 في منطقة يوزغاد، وحركة قلندر جليبي في منطقة قونية ومرعش، وفي الحالتين قمع القائمون بهذه الحركات وأتباعهم. وتبدو الحماسة ظاهرة في تحركات الجيوش القامعة وأقلام الكتاب الذين كانوا يتناولون هذه الأخبار.

كانت هذه الحمية تخفت عند مواجهة الأبعد من الأعداء، ولا سيما الأوروبيين منهم، حيث تظهر بوضوح أكثر الدوافع السياسية والنفعية وراء هذه الهجمات، فنجد أن الامتيازات الأجنبية مُنحت لأغراض سياسية واقتصادية، من أجل تطوير إمبراطورية النمسا، وتسهيل التجارة بين موانئ البلاد العثمانية والدول الأوروبية الحاصلة على الامتيازات (فرنسا، البندقية). من ناحية أخرى، حركت الدوافع السياسية العثمانين للوقوف ضد إسبانيا التي اجتاحت البرتغال في عام 1580، في عهد مراد الثالث، وذلك للحفاظ على الدور الخارجي القوي للدولة العثمانية، حيث بعث برسالتين في رجب 988هـ - أيلول/سبتمبر 1580م، إلى حاكم المغرب أحمد المنصور والأمير البرتغالي دون أنطونيو، وعرض على حاكم المغرب إرسال قوة بحرية عثمانية تضم ثلاثمئة سفينة⁽⁴⁶⁾. لكن هذا الهدف لم يتحقق بسبب تخوف حاكم المغرب من النفوذ العثماني من جهة، ومع دخول الإسبان العاصمة البرتغالية في جمادى الثانية 989هـ - حزيران/يونيو 1581م، حُسم الأمر، من جهة ثانية⁽⁴⁷⁾. وكانت النتيجة عكسية، إذ تمثلت بتقديم الإسبان

(45) نجم الدين الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تحقيق جبرائيل سليمان جبور، ط 2 (بيروت: دار الأفاق الجديدة، 1979)، ج 1، ص 158-159.

(46) الصلاحي، ص 269.

(47) عبد الكريم كريم، المغرب في عهد الدولة السعدية: دراسة تحليلية لأهم التطورات ومختلف المظاهر الحضارية، ط 3 (الرباط: جمعية المؤرخين المغاربة، 2006)، ص 112.

المساعدة إلى المغرب لمواجهة التدخل العثماني، فانكفأ السلطان العثماني غرباً، وعاد للاهتمام بشؤون الشرق، حيث ساءت الأمور في الحجاز، ولم «تتحقق رغبة السلطان العثماني في التحالف مع العديدين لاسترداد الأندلس»⁽⁴⁸⁾، مع العلم أن بايزيد الثاني لم ينجد الموريسكيين قبل طردهم نهائياً في نهاية القرن الخامس عشر.

نرى من يسوغ ذلك الانكفاء بغير أسبابه الحقيقية، فيذكر أن في طبيعة الأسباب التي حالت دون قيام العثمانيين بنجدة الأندلسين «انشغال الدولة بحروبها المضنية ضد الشيعة الصفوية في إيران» إضافة إلى الخطر الأوروبي المتمثل في النمسا، ودفاعها عن مقدسات الأمة في الحجاز»⁽⁴⁹⁾، مع العلم أن قيام الدولة الصفوية كان على حاب دولة الآق قيونلو، وبعد انهيار الممالك الأندلسية بعقد من الزمن⁽⁵⁰⁾.

يبقى العامل الشيعي حاضراً في تاريخ الدولة العثمانية؛ ففي عهد كل سلطان كانت هناك فترة زمنية يقاتل فيها الشيعة الصفوية، وينعكس ذلك على رعايا هذه الدولة، ولكن بمقاييس النفع السياسي، أي في حال كان كل من القمع أو المسايرة يخدم مصالح الدولة العلية بتفصيلاتها الأمنية والمالية، والتي تترجم بالانصياع لأوامر الوالي العثماني في كل مقاطعة (حالة فخر الدين الدرزي، والشهابيين السنة، وآل حروفش الشيعة... وغيرهم) وإيصال الضرائب في وقتها المحدد.

أما آراء علماء الشيعة ومراجعهم فكانت تلامس الواقع، حيث وجد كل من محمد حسين المظفر ومحسن الأمين ومحمد جواد مغنية، أن سبب الاضطهاد السياسي في المقام الأول، ويرده المظفر إلى إغراء مناوئي الشيعة (من العراق وغيرهم، بل ربما كان من هؤلاء رأساً عندما تكون لهم إمرة وسلطة أو يكون لهم شأن وجاه عند الحكومة)⁽⁵¹⁾، ويرى الأمين أن المنابذة للشيعة «أصلها الياسة،

(48) الصلابي، ص 270.

(49) الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي، ص 101.

(50) يُراجع: درويش، ص 79-98.

(51) محمد حسين المظفر، تاريخ الشيعة، ط 2 (بيروت: دار الزهراء، 1987)، ص 90.

وأن الدين الإسلامي منها بريء»⁽⁵²⁾، وهو ما ذهب إليه مغنية بقوله: «وما حدث من مظالم الحكام السنيين على الشيعة إنما كان بدافع سياسي لا ديني»⁽⁵³⁾. ونرى مع كوثراني أن محنة الشيعة في الدولة العثمانية تندرج ضمن مبدأ «وحدة الثقافة» في مجتمع إسلامي متنوع إثنيًا وعربيًا ومذهبيًا، وفيه «التحاسد والتباغض والتنافس بين الطامحين والطامعين من علماء الدين في مناصب الإفتاء والقضاء والتدريس»⁽⁵⁴⁾.

لم تكن معاملة العثمانيين للشيعة تسير على نمط واحد، بل جرى توزيعها وتمييزها بحسب البعد الجغرافي والأهمية الاستراتيجية بين الأناضول من جهة ومناطق أخرى، مثل العراق وبلاد الشام، ومن ضمنها بلاد جبل عامل أو الخليج (البحرين وغيرها) وصولاً إلى اليمن من جهة أخرى. ويمكن إدراج معاملة العثمانيين للشيعة ضمن النهج العام الذي اتبعه السلاطين في حكم دولتهم، حيث اعتبر العثمانيون أنفسهم حماة الثغور الإسلامية والمدافعين عن الإسلام، وتدرجت بين التعايش والتقتيل والإبادة والترحيل، وذلك تبعاً للأوضاع الجيوسياسية التي كانت الدولة تمر بها.

انتهجت الدولة العثمانية سياسة القمع والاضطهاد تجاه رعاياها، وكانت قاسية على الجماعات والمذاهب، ولا سيما الشيعة، التي اعتبرتها تهديداً لوحدة الجماعة، وهو الموقف الذي يُعتبر امتداداً للصراع الذي بدأ منذ عهود الإسلام الأولى. وسار العثمانيون على نهج الدول التي سبقتهم، وآخرها الدولة السلجوقية، التي تلمت اللطمة في العهود العباسية الأخيرة بعد القضاء على النفوذ البويهي المصنف «شيعة»⁽⁵⁵⁾؛ فمع تأسيس الدولة الصفوية في عام 1501، كانت معاملة العثمانيين للشيعة قاسية، حيث اعتُبر القزلباش الشيعة خطراً كبيراً على الدولة،

(52) محسن الأمين، أعيان الشيعة، حققة وأخرجه حسن الأمين (بيروت: دار المعارف للطبوعات، 1983)، ج 1، ص 38.

(53) محمد جواد مغنية، الشيعة والحاكمون، ط 7 (بيروت: دار مكتبة الهلال، 1992)، ص 10.

(54) كوثراني، ص 87.

(55) ويبدو أن هذه التصنيفات سطحية ولا تعكس المضمون أو الجوهر، حيث إن البويهيين مايزوا أنفسهم عن سابقهم في الدولة العباسية بإظهار التشيع، بينما كان حكمهم السياسي استمراراً للإمارات التي قامت في ظل الخلافة العباسية، وفي هذا الصدد تراجع الحاكم البويهي عن إلغاء الخلافة العباسية. يُراجع كوثراني، ص 20-21.

فتعامل معهم السلطان سليم بالاعتقال والتقتيل والتشريد. وعندما دعم الصفويون - عبر القزلباش - تمرّد الأمير مراد بن أحمد ضد عمه السلطان سليم ومزاحمته له على عرش السلطنة، كان رد سليم دموياً وصارماً، إذ صاحب هذه الحملات التي ساقها كثير من التعسف والظلم للذين لحقوا بالشيعة في الأناضول، حيث أخذ السلطان سليم يعاقب التركمان الشيعة في بلاده، فأمر بذبح أربعين ألفاً منهم⁽⁵⁶⁾. كما رُحِّل عدد منهم في مطلع القرن السادس عشر من الأناضول إلى مودوني وكوروني في جنوب اليونان، وأمر بمنع القزلباش من التوجه إلى بلاد فارس⁽⁵⁷⁾. كما كان للصراعات تأثيرها في تهجير الشيعة من أماكنهم، إذ أدى الصراع بين المعنيين والشهابيين وحكام الشيعة في جزين ومحيطها إلى القضاء على الوجود الديموغرافي والنفوذ الشيعيين في جزين لمصلحة النفوذ الدرزي - الماروني⁽⁵⁸⁾. ولم يكن التهجير حالة طارئة في صراع النفوذ في بلاد الشام؛ فالصراع بين المماليك وسكان الساحل اللبناني أدى إلى تهجير الشيعة من كسروان أيضاً⁽⁵⁹⁾.

كان التشيع تهمة، حيث كانت نبة «الرفض»، أي التشيع، إلى أي شخص سباً كافياً لإدائته وموته؛ ففي 9 شعبان 942 هـ - 2 شباط/فبراير 1536 م، قتل والي دمشق محمد كزل باشا اثنين من العلماء، على الرغم من معارضة مفتي الحنفية، بتهمة أنهما من الروافض⁽⁶⁰⁾. وكذلك سعى المولى يوسف بن أبي الفتح لدى حاكم دمشق لقتل محمد الحرفوشي، المعروف بالحريري⁽⁶¹⁾، وذلك «بنبة الرفض إليه»، فهرب إلى حلب، ومنها إلى بلاد الصفويين، واتصل بالشاه عباس الذي «صيره رئيس العلماء في بلاده»⁽⁶²⁾.

(56) فريد بك، ص 74.

(57) Roemer, «Timur in Iran.» p. 219; Allouche, p. 85.

(58) علي مروة، تاريخ جباع: ماضيها وحاضرها (بيروت: دار الأندلس، 1967)، ص 33.

(59) محمد علي مكّي، لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني 635-1516، ط 2 (بيروت: دار النهار للنشر، 1979)، ص 218-232.

(60) محمد ابن طولون، إعلام الوري بمن ولي نائباً من الأتراك بدمشق الشام الكبرى، تحقيق: عبد العظيم حامد خطاب (القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، 1973)، ص 247؛ في عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون 1516-1916 (دمشق: مكتبة أطلس، 1974)، ص 70-73.

(61) لأنه كان يصنع القماش العنايات المتخذ من الحرير.

(62) محمد أمين بن فضل الله المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (بيروت: دار صادر، [د.ت.])، ج 4، ص 49 و 54.

استمر الوضع المتأزم بين الدولتين حتى منتصف القرن السادس عشر، حين وقع الطرفان معاهدة أماسيا في 8 رجب 962هـ - أيار/ مايو 1555م، ومن بنودها أن:

- تُترك ولاية قارص وقلعتها للدولة العثمانية.

- تُعتبر حدود ولاية شهرزور حدًا فاصلاً بين الدولتين، منعاً لوقوع الحوادث المعركة لصفو السلام بينهما.

- تؤمّن سلامة الحجاج الفرس الذاهبين إلى زيارة العتبات الشيعية المقدسة في العراق، وإلى الأراضي الإسلامية المقدسة في الحجاز⁽⁶³⁾.

تُعتبر معاهدة أماسيا نقطة تحوّل في العلاقات الصفوية - العثمانية؛ فالشاه طهماسب تخلى عن بعض الأراضي، وأمن سلامة الحجاج الصفويين المتوجهين لزيارة العتبات المقدسة في الأراضي العراقية التي احتلها العثمانيون، وكذلك الذاهبين لتأدية فريضة الحج في الحجاز. هذا التنازل عن الأراضي صاحبه اعتراف من أكبر قوة إسلامية في العالم الإسلامي السني بحرية ممارسة شعائر إسلامية شيعية، أي بتعبير أوضح اعتراف رسمي سني بالجماعة الشيعية، وهذا يؤكد تقديم الدعوة على مسألة الحدود الجغرافية، وهو ما قامت عليه الدول الإسلامية كلها، ضمن مفهوم «دار الإسلام».

في حال انتفاء الخطر الأمني والاقتصادي، كان يتم تعيين الشيعة في المناصب الحكومية، سواء في التعليم، كحالة الشيخ زين الدين الشهير بالشهيد الثاني، الذي نال وظيفة التدريس في المدرسة النورية في بعلبك بأمر من السلطان سليمان القانوني، وبأشر التدريس في عام 953هـ/ 1546م ودرّس فيها الفقه على المذاهب الخمسة⁽⁶⁴⁾، أو العمل في الجهاز العسكري، مثل «أحمد بلوكباشي بن

(63) منوچهر پارسادوست، شاه تهماسب اول، جاب 1 (تهران: شركت سهامی انتشار، 1998)،

ص 227، 237؛ نوار، ص 240. H.R. Roemer, «The Early Safawid Empire», in: Peter Jackson (ed.), 240-241. Cambridge History of Iran, vol. 6 (London: Cambridge University Press, 1986), pp. 240-241.

(64) عباس القمي، الكنى والألقاب، ج 2، ط 3 (بيروت: مؤسسة الوفاء، 1983)، ص 383.

حرب، أصله من قرية الدوير من معاملة بلاد الشقيف»⁽⁶⁵⁾، وكان سردار ما يزيد على مئتي نفر من التوفكجية في قلعة بعلبك عام 1623.

نشير في هذا المجال إلى أن شهادات الصفويين شكّلوا عامل جذب لكثير من علماء الشيعة، الذين استقدموهم من العراق وجبل عامل والبحرين، لتعليم الناس أحكام المذهب الإمامي الشيعي، حيث قصد كثير من العلماء إيران وشغلوا مناصب مهمة في الدولة الصفوية، مثال المحقق علي بن عبد العالي الكركي، وحين بن عبد الصمد وابنه بهاء الدين العاملي وغيرهم. أمّا من لم يذهب من العلماء، فانخرط في العمل مع الدولة العثمانية، ومنهم من التفت ناحية إنشاء المدارس الدينية التي امتدت على معظم البقاع التي عاش الشيعة فيها في العراق وجبل عامل والبقاع، وغيرها، وبقي في كنف الدولة العثمانية، مثال الشهيد الثاني [زين الدين بن علي الجباعي العاملي] وابنه حسن وحفيده محمد، صاحب المدارك، وكذلك المقدس الأردبيلي الذي بقي في النجف ولم يتجرب للشاه عباس الأول الذي دعاه للتوجه إلى بلاد الصفويين. وأسهم هؤلاء العلماء في صنع نهضة ثقافية فكرية ودينية أسهمت في إثراء الفكر الإسلامي، ولا سيما الشيعي، فتكونت لدى علماء الشيعة الإثني عشرية صيغة التعامل مع السلطان القائم قبل ظهور الإمام المهدي، وتم تنفيذ ذلك في ما سيعرف لاحقاً بـ «ولاية الفقيه».

هذا الواقع يثير إشكالية يجب تسليط الأضواء عليها، وبأكثر من اتجاه، فهي تطاول الياسي والفكري والديني. ولا ننسى العامل الاقتصادي/ المالي، إذ نرى أن عدم تحاكم الناس لدى معروف (قاضي صيدا غير الشيعي الذي عينته الدولة العثمانية) وذهاب المتخاصمين للتقاضي أمام الشيخ الشهيد الثاني، حرّكا قاضي صيدا ودفعاه إلى إظهار الشهيد الثاني بأنه مخالف للدولة، وهي تهمة أدت إلى مقتله.

(65) أحمد الخالدي الصفدي، لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني، أو تاريخ الأمير فخر الدين المعني، عني بضبطه ونشره أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 1969)، ص 153.

اتبعت الدولة العثمانية سياسة نفعية في تعاملها مع شعوب البلاد الخاضعة لها، مع الحفاظ على الدور الذي انطلقت منه كإمارة ثغرية تنافح عن «دار الإسلام» وتقوم بواجب الجهاد. لذلك أراد العثمانيون أن تكون صورتهم خارجيًا صورة المدافع عن الأمة عبر الجهاد، وداخليًا، عبر محاربة المذاهب غير المتوافقة مع مذهب الدولة (السنّة)، ونجحوا في ذلك.

أدرك الحكام التابعون للعثمانيين أهمية الصراع المذهبي واستغلوه في تعزيز مراكزهم السياسية، كما فعل حاكم بغداد صوباشي السنّي عام 1621، حين طلب من العثمانيين بعد إعادته الأمن إلى بغداد الاعتراف بسلطته، فلم يلب السلطان العثماني طلبه، فاستجد بالصفويين. وهب الصفويون لماعدته، وهدفهم ضم بغداد إلى نفوذهم. إذًا، كان دافع الاتصال سياسيًا، فاستجد بالصفويين مستفيدًا من الصراع السياسي المغلف بطابع مذهبي، متوسلًا الياسي المغلف بالديني لتحقيق مكاسب سياسية.

استطاعت الدولة العثمانية تحقيق انتصارات في دار الحرب (أوروبا) فأضحت في مقدمة المدافعين عن «الأمة»، وعندما كانت تُمنى بهزائم في «دار الحرب»، كانت تترد إلى الداخل (دار الإسلام) وتعمل على الحفاظ على صدارتها عبر الدفاع عن «الجماعة»، فتأخذ باضطهاد رعاياها المختلفين عن مذهب الحاكم دينيًا والعاملين على هدمه سياسيًا، وتوجه الصراع الداخلي نحو نظام سياسي مختلف عنها مذهبياً (الصفوي)، أو معوق لها سياسيًا (المماليك)، فنصدر بحق الأول الفتاوى لقتاله من فقهاء السلاطين المستفيدين من الخلاف بين المذاهب، أمّا الثاني، فاعتُبر اتصاله بالمخالف مذهبياً (الاتصالات بين المماليك والصفويين) مسوغاً شرعياً لقتاله واستباحة دمه.

تبدو النفعية السياسية أيضًا، من خلال الاتصالات بين العثمانيين وغير المسلمين، وذلك من خلال الاتفاقات التي عقدها سلاطين العثمانيين مع اليزنطين والبابا وحكام رودس وغيرهم من الدول والحكام. وما يجيزه العثمانيون يصبح محرّمًا على غيرهم، حيث يرون في الاتصالات بين المماليك أو الصفويين من جهة والأوروبيين من جهة أخرى، سببًا إضافيًا لقتال مناوئتهم، شيعية كانوا أو سنّة.

تتجلى النفعية الـياسية أَيْضًا من خلال سماح العثمانيين لغير السنّة بالانخراط في الـلك الـوظيفي العثماني (الشهيد الثاني وتعليمه في المدرسة النورية، وبعض العاملين الذين شغلوا مناصب سياسية وعسكرية). وكانت هذه الـياسة تسير باطراد مع الأوضاع الـياسية والعسكرية للدولة العثمانية؛ فالشاهد الثاني نال وظيفة التدريس إبان الصراع الصفوي - العثماني، وتعامل السلطان سليمان القانوني بحنكة ودراية مع الشيعة عند احتلاله العراق، حيث قام بزيارة الأضرحة الشيعية، وأمر بأن يقام في سامراء ضريح للسنّة، كما أنه وقّع معاهدة أماسيا التي تضمنت اعترافًا رسميًا من العثمانيين بالشعائر الشيعية.

لذا، نرى أن الصراع ليس بين المذاهب، بل كان في الواقع بين المستفيدين من الصراع القديم - الجديد من التباين بين التسنن والتشيع، الذي كان يضعف حينًا ويشد أحيانًا، تبعًا للحالة العامة التي كانت تحتاح المنطقة، مع العوامل الداخلية المواكبة لها. والدولة العثمانية حكامها من هذا النيج الذي استفاد من تعبير الصراع بين المذاهب، ولم يفوت فرصة الاستفادة السياسية في مرحلة التقارب بين تلك المذاهب أَيْضًا.

أمّا لماذا يلمع العرب ومؤرخوهم ومثقفوهم صورة الدولة العثمانية، ويقدمونها على أنها الدولة الحامية لأهل السنّة، في حين أنها حكمت بلادًا إسلامية فيها من الشيعة والسنّة، وأخرى ذات ديانات سماوية أخرى، فهذا من ضمن الإشكاليات التي يمكن أن نجد الإجابة عنها في الأوضاع الأسوأ التي عاشتها بلادهم بعد هذه الدولة. وبدلًا من معرفة الأسباب الكامنة فعلًا وراء الحوادث التي مرت ببلاد العرب، يصار إلى إثارة غبار الأحقاد أو كليل المدائح التي لا تؤدي إلا إلى زيادة المشهد ضبابية.

المراجع

1 - العربية

ابن طولون، محمد. إعلام الـورى بمن ولي نائبًا من الأتراك بدمشق الشام الكبرى. تحقيق: عبد العظيم حامد خطاب. القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، 1973.

الأمين، محسن. أعيان الشيعة. حقة وأخرجه حسن الأمين. ج 11. بيروت: دار التعارف للمطبوعات، 1983.

إينالجيك، خليل. تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار. ترجمة محمد الأرناؤوط. بيروت: دار المدار الإسلامي، 2002.

البرصان، أحمد. «هالفورد ماكندر ونظرية قلب العالم الجيوستراتيجية». مجلة الفكر الاستراتيجي العربي. السنة 3، العدد 10 (كانون الثاني/يناير 1984).

بروكلمان، كارل. تاريخ الشعوب الإسلامية. ترجمة نيه فارس ومنير بعلبكي. ط 8. بيروت: دار العلم للملايين، 1979.

تويني، أرنولد. تاريخ البشرية. ترجمة نقولا زيادة. ج 2. ط 3. بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1985-1986.

خواند أمير، غياث الدين بن همام الدين الحسيني. تاريخ حبيب السير. مقدمة جلال الدين همائي زير نظر محمد دبير سياتي. ج 4. ط 3. تهران: كتابفروشي خيام، 1983.

درويش، علي. السياسة والدين في مرحلة تأسيس الدولة الصفوية 1501-1576. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

الدوري، عبد العزيز. مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. ط 4. بيروت: دار الطليعة، 1982.

رافق، عبد الكريم. العرب والعثمانيون 1516-1916. دمشق: مكتبة أطلس، 1974.

الصفدي، أحمد الخالدي. لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني، أو تاريخ الأمير فخر الدين المعني. عني بضبطه ونشره أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني. بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 1969.

الصلابي، علي محمد. الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط. القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2001.

الطبرسي، حسين النوري. مستدرك الوسائل ومتبطل المائل. ج 18. ط 2. بيروت: مؤسسة آل البيت، 1988.

علي، عاطف. الجغرافية الاقتصادية. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 1979.

الغزي، نجم الدين. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة. تحقيق جبرائيل سليمان جبور. ج 3. ط 2. بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1979.

فريد بك، محمد. تاريخ الدولة العلية العثمانية. بيروت: دار الجيل، 1977.

القرماني، أحمد بن يوسف. أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ. دراسة وتحقيق أحمد حطيط وفهمي سعد. ج 3. بيروت: عالم الكتب، 1992.

قزويني، أحمد غفاري. تاريخ جهان آرا. تهران: كتابفروشي حافظ، 1964.

_____. عالم آراي صفوي.

القمي، عباس. الكنى والألقاب. ج 2. ط 3. بيروت: مؤسسة الوفاء، 1983.

كرد علي، محمد. خطط الشام. ج 6. ط 3. بيروت: دار العلم للملايين، 1983.

كريم، عبد الكريم. المغرب في عهد الدولة السعيدية: دراسة تحليلية لأهم التطورات ومختلف المظاهر الحضارية. ط 3. الرباط: جمعية المؤرخين المغاربة، 2006.

كوثراني، وجيه. الفقيه والسلطان. بيروت: دار الراشد، 1989.

المحبي، محمد أمين بن فضل الله. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر. ج 4. بيروت: دار صادر، [د.ت.].

مروة، علي. تاريخ جباع: ماضيها وحاضرها. بيروت: دار الأندلس، 1967.

المظفر، محمد حسين. تاريخ الشيعة. ط 2. بيروت: دار الزهراء، 1987.

مغنية، محمد جواد. الشيعة والحاكمون. ط 7. بيروت: دار مكتبة الهلال، 1992.

مكي، محمد علي. لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني 635-1516. ط 2. بيروت: دار النهار، 1979.

منشي، إسكندر بيك. تاريخ عالم آراي عباسي. تصحيح محمد إسماعيل رضواني. ج 3. تهران: دنيائي كتاب، 1998.

پارسادوست، منوچهر. شاه تهماسب أول. جاب 1. تهران: شركت سهامی انتشار، 1998.

نوار، عبد العزيز. تاريخ الشعوب الإسلامية. بيروت: دار النهضة العربية، 1973.

2 - الأجنبة

- Amoretti, B.S. «Religion in the Timurd and Safavid Periods.» in: Peter Jackson (ed.), *Cambridge History of Iran*, vol. 6, London: Cambridge University Press, 1986.
- Don Juan of Persia: A Shiah Catholic 1560-1604*, Translated and Edited by G. Le Strange, London: George Routledge, 1926
- Fuller, Graham E. *The Center of the Universe: The Geopolitics of Iran*, Boulder, San Francisco, Oxford: West View Press, 1991.
- Hourani, Albert. «From Jabal `Amel to Persia.» *Bulletin of the School of Oriental and African Studies (BSOAS)*, vol. XLIX, part 1, University of London, 1986.
- Mazzaoui, Michel M. *The Origins of the Safawids, Shi'ism, and the Gulat*, Wiesbaden: Fransteer Verlag GMBH, 1972.
- Morgan, David. *Medieval Persia 1040-1797*, London/New york: Longman, 1988
- Roemer, H.R. «The Early Safawid Empire.» in: Peter Jackson (ed.), *Cambridge History of Iran*, vol. 6, London: Cambridge University Press, 1986.
- _____. «Timur in Iran.» in: Peter Jackson (ed.), *Cambridge History of Iran*, vol. 6, London: Cambridge University Press, 1986.
- Salibi, Kamal S. «Lebanese Emirate 1667-1841.» *Alabath*, vol. XX, no. 3 (Sept 1967).
- Savory, Roger M. *Iran under the Safavids*, Cambridge: Cambridge University Press, 1980.

القسم السادس

الإصلاح والتنظيمات وأحوال ثقافية

الفصل الثامن والعشرون

الإصلاح العثماني للبلاد العربية في أدب اللوائح لائحة عبد الرحمن بن إلياس المدني نموذجاً

مهند مبيضين

تركز هذه الدراسة على تحقيق إحدى وثائق الإصلاح في البلاد العربية في مطلع القرن العشرين، والوثيقة التي جاءت لتشخيص أوضاع البلاد التي زارها كاتبها مبعوثاً من الدولة العثمانية إلى إمام اليمن، ومرّ في أثناء رحلاته ببلدان عدة هي: العراق ونجد والحجاز وساحل بحر عُمان، فدوّن ما شاهده وما رآه سبباً لجمع قلوب الناس حول عرش السلطنة، والولاء للسلطان العثماني الذي هو عنده «أمير المؤمنين»، وقدمها مباشرة إلى الصدر الأعظم، بقصد اتباع السياسات والوسائل اللازمة والأسباب التي تجمع قلب أهل البلاد العربية حول السلطنة، ووقف الأطماع الغربية التي كانت تربص بأرض السلطنة وتطمع فيها. وتحاول الدراسة التعريف بالوثيقة وبكاتبها وبيان المعطيات التي تقدمها في نواح عدة: سياسية واقتصادية وإدارية واجتماعية.

أولاً: أدب اللوائح والإصلاحات

مع أن الإصلاحات العثمانية، التي بدأت رسمياً بخط شريف كُلكخانه عام 1839، جاءت لتحديث السلطنة وإصلاح نُظمها، فإنها لم تعبّر عن جميع الأفكار التي كانت ترمي إلى إصلاح السلطنة وإنقاذها من حالة الضعف التي كانت تمر بها، والتراجع الذي شهدته لحظة الاختراق الغربي لها؛ إذ إن الجهد الإصلاحية

الذي استهدف إما تدبير السلطنة وبيان أسباب دوامها، واختيار القادة، وإما محاكاة النموذج الغربي في التقدم، بدأ مبكراً وتعدى فكرة التنظيمات، ولاحقاً الدستور، إلى جهد آخر تمثل في ظهور التقارير وأدب اللوائح الإصلاحية والرسائل التي قدّمها عدد من الكتاب والمثقفين القريين من اللطة، بهدف الكشف عن سبل الإصلاح ومعالجة مظاهر التأخر.

اكتسب أدب اللوائح أهمية خاصة عند اللاطين، لأنه حاول معالجة أسباب الخلل والشؤون المتعلقة بمستقبل الدولة برؤية واقعية؛ فكُتّب اللوائح أحدثوا، وفي فترات متباعدة، نوعاً من التفكير العملي بمائل الإصلاح، وما يجب على الدولة القيام به لإحداث التغيير المطلوب والوقوف في وجه أعدائها وتدبير سياسة أمر الرعية، والذي استهدف إطالة عمر الدولة في مواجهة التحديات وحالة الضعف التي كانت تشهدها. وبشكل عام، حاولوا أن يبحثوا في السبل التي تعيد الدولة العثمانية إلى قوتها السابقة بإصلاح مؤسساتها عن طريق ما تيسرت لهم معرفته من الأسباب التي أدت إلى تقدم أوروبا⁽¹⁾.

شكل أدب اللوائح جزءاً مهماً من الفكر السياسي الذي بحث أحوال الدولة وأسباب نهضتها، وهو أدب بدأ مع جهد مبكر بذله حسن بن عبد الله الكافي الأقحصاري (1544-1616) في رسالته الموسومة بـ أصول الحكم في نظام العالم⁽²⁾، والتي عبرت عن جهد مبكر، وترجمت إلى اللغات الألمانية والفرنسية والبوسنية⁽³⁾.

ثم تطورت الأفكار الإصلاحية عبر الرسائل مع الأديب والناشر والدبلوماسي إبراهيم متفرقة (1674-1744) في رسالته أصول الحكم في نظام الأمم، ولاحقاً مع أحمد بن إبراهيم الكريدي والشهير بأحمد رسمي (1197هـ/ 1782م) في رسالته خلاصة الاعتبار.

(1) خالد زيادة، المسلمون والحداثة الأوروبية (القاهرة: رؤية للنشر، 2010)، ص 115.

(2) حسن بن عبد الله الكافي الأقحصاري، أصول الحكم في نظام العالم (ت: 1025هـ / 1616م)، تحقيق نوفان رجا الحمود (مشورات الجامعة الأردنية، 1986)؛ خير الدين الزركلي، الأعلام، ط 8 (بيروت: دار العلم للملايين، 1989)، ج 2، ص 194.

(3) الزركلي، ج 2، ص 194.

استمر هذا الأدب في القرن الثامن عشر في جهد عبد الله منلا تاتارجيق زاده (1730-1797)، ومن ثم تقرير أبي بكر راتب أفندي الذي قدّم لائحته بعد زيارة لأوروبا بين عامي 1792 و1793. لكن هذا الجهد، كما التنظيمات الأولى، بدا غير كافٍ في نظر الغرب وحث السلطنة على إجراء مزيد من الإصلاح، ما دفع السلاطين إلى إصدار عددٍ من الخطوط الهمايونية، بدءًا من خط شريف كُلخانِه 1839، ثم خط همايون (1853-1854)، ثم الخط الثالث باسم التنظيمات الجديدة في عهد السلطان عبد العزيز الثاني في 13 كانون الأول/ديسمبر 1874، والذي تضمّن حاجة الدولة إلى الإصلاح، وتأكيد ما جاء في خطّي كُلخانِه والتنظيمات الخيرية، وضرورة تأمين حقوق الأهالي والتزام العدل في معاملة الرعايا جميعهم من دون استثناء، وتنظيم إدارة الحكومة. وانتهى جهد رجال التنظيمات إلى إعلان الدستور العثماني، أو المشروطة الأولى، يوم 23 كانون الأول/ديسمبر 1876⁽⁴⁾. بيد أن قيام الحرب الروسية - العثمانية (1877-1878) دفع إلى تعطيله، وبالتالي عودة الجدل بشأن الإصلاح ومصائره، وكيفية النهوض بولايات الدولة المختلفة. والحال أن هذه الحركة الإصلاحية التي عُرفت باسم التنظيمات وانتهت بالمشروطة الأولى ثم الثانية، إنما كانت تحاول الإجابة عن سؤال طرحة السلاطين ورجال حاشيتهم منذ زمن بعيد: كيف يمكن إنقاذ الإمبراطورية؟⁽⁵⁾

يبدو أن إصدار الخطوط الإصلاحية لم يوقف أدب اللوائح الإصلاحية؛ فمما بُذِل من جهد عربي في هذا المجال لائحة عبد الرحمن بن إلياس المدني، الذي عمل مدرّسًا في الحرمين الشريفين وقدّم لائحته بعنوان «إصلاح أحوال جزيرة العرب»⁽⁶⁾ في عام 1908. وفي ما يتعلق بحقبة ما بعد الثورة الدستورية عام 1908، أو المشروطة الثانية، ينبغي أن يشار أيضًا إلى جهد رجال الإصلاح العربي في الإطار العثماني، وهو يتمثل في لوائح أعضاء مجلس المبعوثان العرب التي قدمت عن ولاياتهم العربية.

(4) زيادة، ص 116-122.

(5) بول درمون، «فترة التنظيمات (1839-1878 م)»، في: روبر مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1993)، ج 2، ص 63.

(6) Osmanlı Arşivi, DaŞbakanlı, YEEK:86-33 3259.

(6)

ثانيًا: التعريف بابن إلياس المدني

ليس في الوثائق كثير من المعلومات عن عبد الرحمن بن أحمد بن إلياس المدني، لكن يمكن القول إنه انحدر من أسرة علمية في المدينة المنورة عُرفت باسم «بيت إلياس»، وبأن جدها خير الدين رومي الأصل ومدني النشأة. وصل والده خضر الرومي إلى المدينة في أوائل القرن العاشر الهجري، وأنجب من الأبناء، ودرس واشتغل في نيابة القضاء⁽⁷⁾، وذكرت كتب التراجم بعض علماء العائلة في القرن الثاني عشر الهجري⁽⁸⁾. ويبدو أن عبد الرحمن عمل في مهمات تعليمية وإدارية، وكان، بحسب مؤلفاته التي وضعها ونشرها في اسطنبول، عاملاً ومُشرفاً على الدروس العلمية العامة في الحرم النبوي في المدينة المنورة. وكان من المؤيدين للسلطنة العثمانية في حروبها وجهادها ضد الغرب⁽⁹⁾، ودافع في مؤلفاته عنها في وجه الإنكليز على وجه الخصوص، وسماه «الائتلافيين»، ودعا إلى جهادهم⁽¹⁰⁾، وهو ما يبدو في لائحته أيضًا التي حذر بها من نفوذهم في بلاد العرب.

أمّا المعلومات التي تقدمها اللائحة، فتشير إلى أن عبد الرحمن المدني كان مبعوثاً من السلطان العثماني لإمام اليمن، وأنه مارس مهمات إدارية، وعلى معرفة بأحوال اليمن وبلاد العرب، ولو أنه لم يكن معروفًا من أعيان عصره لما كُلف بتلك المهمات التي يشير إلى تعددها، كما أنه يفصح بأنه كتب لوائح عدة تتعلق بإصلاح البلاد العربية، وعلى رأسها الحجاز الشريف، بقوله: «وقدمت لوائح

(7) يُنظر عن بيت إلياس في: عبد الرحمن الأنصاري، تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمعنيين من الأنساب، تحقيق محمد العروسي المطوي (تونس: المكتبة العتيقة، 1970)، ص 39-42.

(8) محمد خليل بن علي المرادي، ملك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر (ت: 1206هـ/ 1791م)، ط 3 (بيروت: دار ابن حزم/ دار البشائر، 1988)، ج 3، ص 91.

(9) عبد الرحمن باشا ابن أحمد إلياس المدني، الفتح المجيب شفاء القلوب وإرشاد المضطر والمكروب إلى أهمية الدعاء وإلى الأدعية الماثورة المختصة بأزمة الحروب وكشف الشدائد والكروب، دار الطباعة العامرة بالخلافة العلية، 1334هـ. نسخة إلكترونية، زودني بها الباحث في جامعة الملك سعود الدكتور حمد العنقري، عضو هيئة التدريس في قسم التاريخ في جامعة الملك سعود.

(10) عبد الرحمن باشا ابن أحمد بن إلياس المدني، تحذير المسلمين عن الوقوع في حياة ودسائس الائتلافيين وبيان وجوب مجانبتهم ومجاهدتهم بنص الكتاب المبين، المطبعة العامرة بدار الخلافة العلية والمجريدة الفريدة العلية، 1334هـ.

عديدة تتعلق بإصلاح جزيرة العرب عمومًا وبالخطة المشرفة الحجازية خصوصًا، لأعتاب مولانا أمير المؤمنين ولدولة شيخ الإسلام»⁽¹¹⁾.

ثالثًا: أسباب وضع اللائحة

جاءت لائحة عبد الرحمن المدني لتشخيص أوضاع البلاد العربية التي زارها مبعوثًا من الدولة إلى إمام اليمن، خلال رحلاته إلى العراق ونجد والحجاز وساحل بحر عُمان، وقَدَّمها مباشرة إلى الصدر الأعظم بقصد «استعمال الوسائل اللازمة والأسباب الموجبة لما تنتظم به أحوال جزيرة العرب، وما يكون سببًا في قطع أطماع الدول الأجنبية (فيها)، وخصوصًا دولة إنكلترا ومن هو تحت حمايتها من مشايخ العربان...»⁽¹²⁾.

ومع أن المدني كان، بحسب اللائحة، مرسلًا من السلطان العثماني إلى إمام اليمن، فإنه لا يشير إلى تكليفه بكتابة لائحة، ويقرر أنه أفاد من مهمته الرسمية مبعوثًا إلى إمام اليمن، لكن ما عرض له وما رآه وطالعه وما تفرد به، كل ذلك دفعه إلى الكتابة، وذلك بقوله: «إني اطلعت على أمور لم يطلع عليها غيري من أقراني، ووجب عليّ عرضها إلى مامعكم، راجيًا من الله أن تحل محل القبول وأن يحصل منها النفع للدولة والملة والمسلمين، فإنه هو المقصود والمأمول، وإني بحسب ما رأيت من كريم أخلاقكم وجميل شيمكم وحكم الخير للدولة والملة بادرت لكتابة هذه اللائحة»⁽¹³⁾.

بناءً على ذلك، يحدد عبد الرحمن المدني هدفه في هذه اللائحة حصرًا، في سبيل اتخاذ الأسباب الموجبة لإصلاح شبه جزيرة العرب، ويقدم إلى الدولة العثمانية خطوات عملية للإصلاح في مجال المعارف، ومنع دخول السلاح الجديد، وفي الإدارة المحلية في اليمن، إضافة إلى عرضه المكونات الاجتماعية والقبائل والفرق ومناطق نفوذها وعلاقتها بعضها ببعض، وأسباب عداوتها في ما بينها، والهدف العام من اللائحة «جلب قلوبهم إلى جانب الدولة العلية وفقها رب البرية»⁽¹⁴⁾.

(11) المدني، لائحة، ق 1.

(12) المرجع نفسه.

(13) المرجع نفسه.

(14) المرجع نفسه.

رابعاً: وصف اللائحة وأهميتها

تقع اللائحة في اثنتي عشرة ورقة مكتوبة بالخط النسخي، وهي محفوظة في الأرشيف العثماني، ضمن تصنيف أوراق الصدر الأعظم كامل باشا، الملحقة بأوراق يلديز الأساسية تحت رقم (Y.EE.KP 86-33/3259). ويعود تاريخها إلى 9 شوال 1326 هـ - 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1908 م. ومع أن كاتبها انتهى منها في الورقة رقم 11، فإنه أضاف إليها بما أفردته للحديث عن لواء عير، فجعل له عنواناً خاصاً بـ «مسألة لواء عير». ويبدو أنه كتب هذا الجزء بعد الانتهاء من اللائحة، لأنه يأتي بعد أن ختم لائحته في الورقة الحادية عشرة، وهو مكتوب بقلم مختلف عن القلم الذي كتبت به اللائحة.

جاءت اللائحة منظمة في التأليف؛ إذ مهدّ كاتبها لها ببيان سبب وضعها، والهدف منها، ثم أتبع التمهيد بمقدمه شرح فيها أحوال بلاد العرب وأهميتها ومنزلتها بين البلاد، باعتبارها أشرف ما على وجه الكرة الأرضية. وجاءت العناوين كالآتي:

- «فيما يكون به إصلاح جزيرة العرب اليمن والحجاز ونجد». وفيه وجهان.
- «ما يتعلق بأحوال اليمن خصوصاً».
- «بيان أحوال اليمن واختلاف مشاربهم لاختلاف مذاهبهم».
- «الأسباب والوسائل التي يجب اتخاذها للإصلاح».
- «مما يتعلق بإصلاحات اليمن ومنافع الدولة العلية».
- «مسألة لواء عير».

إن أهمية اللائحة تكمن في كون مسألة إصلاح اليمن باتت مطروحة في اسطنبول بعد تدوين كاتبها بأقل من عام واحد؛ فمع أن الانتهاء من كتابة اللائحة جاء بعد إعادة الإعلان بالدستور العثماني في تموز/يوليو 1908، فإن اللائحة تمثل خلاصة رحلات كاتبها وجولاته ورؤيته للإصلاح في البلاد العربية التي سبقت إعادة إعلان الدستور وطرح مشروع إصلاح اليمن في مجلس المبعوثان

عام 1909⁽¹⁵⁾، وهو المشروع الذي قَدِّمَ مبعوثا اليمن في ما يخص إصلاح البلاد اليمنية ويكفل نجاحها وتقدمها، وحلَّ «محل الاهتمام لدى سائر إخوانهم المبعوثين»⁽¹⁶⁾، وكان تقديمه في 10 كانون الثاني/يناير 1909. وجاءت أفكار مشروع مبعوثي اليمن مشابهة، بل مطابقة لما قدمه عبد الرحمن المدني في لائحته التي تُعدُّ مصدرًا مباشرًا للدراسة أحوال البلاد التي وصف أوضاعها صاحب اللائحة.

خامسًا: معطيات اللائحة

تقدم لائحة المدني جملة من المعطيات المختلفة سياسيًا واقتصاديًا ودينيًا وإداريًا، والتي تكشف للقارئ أحوال اليمن وطبيعته وأوضاعه، وصراع القوى الدولية عليه والحالات المحلية في الإدارة والمعارف والتقسيمات المذهبية، كما أنها تُظهر التزاغ الداخلي بين الزعامات والسلطات والأئمة⁽¹⁷⁾، وهي أمور تكشفها المصادر الأخرى وتؤكددها.

1- المعطيات السياسية والاقتصادية

جاءت لائحة المدني في العهد الثاني من الحكم العثماني لليمن (1872-1918)، وهو العهد الذي كانت فيه البلاد اليمنية مقسمة إلى وحدات إدارية عدة، تسمى المخاليف، ثم تشكلت فيها لاحقًا، أي بعد سيطرة البريطانيين على عدن، أربعة ألوية هي: صنعاء وعسير والحديدة وتعز، ولكل لواء مخاليفه من الأقضية⁽¹⁸⁾. وكان التوتر سمة العلاقات بين اليمن والدولة العثمانية بعد المشروطية الثانية 1908؛ إذ لجأ الاتحاديون إلى سياسة مركزية في الإدارة تعتمد على صهر القوميات كافة في الإطار العثماني. وكان اليمن مرشحًا لكثير من التقلبات السياسية بعد

(15) يُنظر في شأن ذلك المشروع: فاروق أباطة، الحكم العثماني في اليمن 1872-1918 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986)، ص 225.

(16) يُنظر: «اللائحة التي قدمها مبعوثان اليمن لمجلس المبعوثان»، مجلة الممران، مج 3، ج 20، السنة 13، العدد 397 (6 شباط/فبراير 1909، 15 محرم الحرام 1327هـ)، ص 363-367.

(17) بخصوص الأئمة في تلك الحقبة والصراع المحلي، يُنظر: محمد بن محمد بن زيارة الصنعاني، أئمة اليمن بالقرن الرابع عشر للهجرة (صنعاء: المطبعة السلفية ومكتبها، 1957).

(18) للمزيد، يُنظر: القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، «التقسيم الإداري في اليمن في العهد العثماني»، في: مخاليف اليمن، تحقيق عبد الله أحمد السراجي، ط 3 (صنعاء: مكتبة الجيل الجديد، 2009)، ص 70-75.

ظهور قوتين هما الإدارة في عسير والليمانيون في مخلاف الشمال [المخلاف السليمانني]، وكانت الدولة العثمانية تشدد على إخضاع اليمن بالقوة، وصدرت عن قادة أترك مقالات في الصحافة التركية تدعو إلى ذلك⁽¹⁹⁾.

لكن مع تعاظم الثورات المحلية في اليمن، كان على الحكومة العثمانية التفكير في وضع حد للمسألة اليمنية، فقدمت لجنة من مجلس المبعوثان لائحة لإصلاح أحوال اليمن تتضمن منح إمام اليمن وضعية مشابهة لوضعية شريف مكة، وتطور ذلك الموقف بأن قدمت حكومة حلمي باشا⁽²⁰⁾ مشروعاً لإصلاح اليمن، لكن المشروع لم يته إلى نتائج إيجابية، وسحب من المجلس وزير الداخلية آنذاك طلعت بك⁽²¹⁾، الذي كان من أشد الاتحاديين رفضاً لمنح إمام اليمن وضعية خاصة، خوفاً من أن تمكنه لاحقاً من الاستقلال. واحتج أعضاء مجلس المبعوثان العرب على سحب المشروع، واحتدمت الأزمة إلى حد أن ممثل اليمن طاهر رجب⁽²²⁾ قدم استقالته من المجلس بسبب إهمال الحكومة لليمن وعدم الحديث

(19) أباطة، ص 224-225.

(20) حسين حلمي باشا (1855-1922) سياسي عثماني بارز من أصول يونانية. شغل مناصب عدة وأدى عدداً من المهمات، فتولى الصدارة العظمى لفترتين وجيزتين إبان المشروطية الثانية في أواخر عهد السلطان عبد الحميد الثاني. وتولى في عهد السلطان محمد رشاد منصب المفكر العمومي لمقدونيا بين عامي 1902 و 1908، وكان واحداً من أنجح المسؤولين العثمانيين في منطقة البلقان المضطربة في مطلع القرن العشرين. وتولى منصب وزير الداخلية بين عامي 1908 و 1909. يُنظر: Marian Kent, *The Great Powers and the End of the Ottoman Empire* (London: Routledge, 1996), p. 227.

(21) هو محمد طلعت (1874-1921) أحد أشهر رجال الاتحاد والترقي، وشغل منصب الصدر الأعظم في عام 1917، واشتهر باسم طلعت باشا. أسس جمعية الحرية العثمانية، وهو واحد من القادة العثمانيين البارزين، ومن مؤسسي جمعية الاتحاد والترقي. اضطلع بدور مهم في الإعداد لثورة 1908، وكان أحد أبرز صانعي السياسة في الدولة العثمانية في الفترة 1908-1921. فر إلى ألمانيا في عام 1918، عقب هزيمة الاتحاديين، واغتيل في برلين في عام 1921، وكان اللب المباشر لاغتياله على يد أرميني دوره في تهجير الأرمن. يُنظر: طلعت باشا، في: <http://www.islamansiklopedisi.info/dia/pdf/c39/c390329.pdf>.

(22) هو طاهر بن يوسف محمد رجب. كان والده من تجار صنعاء وأثرياتها. وضعه والده في مدرسة عثمانية تمكن من إجادته اللغة التركية إجادة تامة. ولأنه جمع بين الذكاء الدراسي والنجاح التجاري والبروز والقدرة على بناء علاقات قوية متشعبة مع عليّة القوم في المجتمع ومع رجال الإدارة العثمانية، اختير عضواً في مجلس المبعوثان وأقام في اسطنبول زمناً ثم عاد إلى اليمن. أقام في كمران، وشارك في الحراك السياسي الذي أعقب خروج العثمانيين عام 1918. ثم قامت علاقة مصاهرة بعائلة رجب مع آل حميد الدين. يُنظر: طاهر بن يوسف محمد رجب، «طاهر رجب.. أحد الرجال المستيرين»، يمرس، 30-

03-2014، شوهه في 9/11/2018، في: <http://www.yemeres.com/algorithmiah-2190623>.

باللغة العربية داخل المجلس، وهكذا دفن الاتحاديون مشروع إصلاح اليمن بحجة أنه يقود إلى تقسيم الدولة⁽²³⁾.

قيل هذا الجدل بعام واحد، كان هناك، كما تشير لائحة المدني، قوى محلية على أرض اليمن؛ فإضافة إلى سلطة الإمام يحيى بن حميد الدين⁽²⁴⁾ والحسن القاسمي⁽²⁵⁾، هناك سلطة القعيطي⁽²⁶⁾ في السحر والمكلا، وهناك

(23) أباطة، ص 231.

(24) هو الإمام يحيى بن الإمام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين (1286-1367هـ/ 1869-1949م). ولد في الحيمة بصنعاء وتلقه فيها، ثم خرج مع والده إلى صعدة وورث الإمامة عنه، ومات قتلاً في منطقة حزيز جنوب صنعاء. شغل منصب الإمامة في اليمن عام 1904 وحتى وفاته، ويُعدّ مؤسس المملكة المتوكّلة اليمنية. واستطاع إجبار العثمانيين على الاعتراف به في عام 1911 إماماً مستقلاً على شمال اليمن، بعد سلسلة حروب طويلة بدأت منذ عام 1872. يُنظر: الزركلي، ج 8، ص 170.

(25) هو الحسن بن يحيى بن علي بن أحمد بن قاسم الضحيان القاسمي (1863-1924)، ولد في قرية ضحيان، وتوفي في قرية باقم، من قرى محافظة صعدة. عالم محقق، سياسي. درس العلوم على أبيه، وعلى علماء عصره، ثم دعا لنفسه بالإمامة والحكم بعد ستة أيام من دعوة الإمام (يحيى بن محمد حميد الدين) في 25/3/1322 هـ - 6/8/1904 م، ولقب نفسه بـ «الهادي»، فاستجابت له معظم قبائل صعدة. تآزم الخلاف بين أتباع الإمامين وانذر بنشوب حرب بينهما على الرغم من المحاولات التي بذلها كثير من العلماء لإصلاح ذات البين عن طريق السلم. واقترح العلامة أحمد بن قاسم حميد الدين، ابن عم الإمام يحيى، جمع الإمامين في مدينة صعدة للمناظرة أمام العلماء، فمن كان أعلم منهما يبيع بالإمامة، وطلب من الإمامين إرسال ولديهما رهيتين عنهما حتى يلتزما بحكم العلماء؛ فأرسل الإمام يحيى حميد الدين ابنه الأكبر أحمد، ووصل إلى مدينة صعدة على رأس عدد من العلماء، وغاب صاحب الترجمة، بحجة خوفه على حياته، فحسم العلماء الأمر وبايعوا الإمام يحيى. يُنظر موسوعة الأعلام، في:

<http://www.al-aalam.com/personinfo.asp?pid=2726>

(26) والمقصود به آنذاك عوض القعيطي، سلطان حضرموت وسلطان السلطنة القعيطية التي أسسها في بدايات القرن التاسع عشر عمر بن عوض بن عبد الله القعيطي الحضرمي، وهو رأس الأسرة في حضرموت، ومنه تناسل باقي أمراء الدولة. وحكمت السلطنة الحضرمية القعيطية أو حكومة حضرموت في المكلا أجزاء واسعة من حضرموت، وكانت الأسرة القعيطية تحكم بوصفها متدبة من بريطانيا من الهند، والتي ترجع جذورها إلى منطقة يافع في لحج، ونافستهم السلطنة الكثيرة، وكان سلاطينهم يكونون الولاء للبريطانيين خوفاً من أن يفقدوا الحكم ومن انقلاب الثوار عليهم. واستمرت الحال تلك حتى عام 1967، عندما قام الثوار القوميون بتفكيك اتحاد الجنوب العربي ومحمية الجنوب العربي والانقلاب على السلاطين وإخراج بريطانيا. للمزيد يُنظر: محمد سعيد بن علي الحاج، عمر بن عوض القعيطي سلطان الدولة القعيطية الحضرمية 1922-1936م حياته - عهده - آثاره (عدن: دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 2014)، ويُنظر مجلة العمران، العدد 350 السنة 12، الجزء 20 المجلد 1، 6 يناير 1908/2 ذي الحجة 1325، ص 305-306.

سلطنة الكثيري⁽²⁷⁾ في حضرموت. ولكي تواجه الدولة العلية نفوذ بريطانيا وتمنع توسع القعيطي على حابه في أرض أمير حضرموت، يقترح المدني «.. أن يُرسل أحدًا إلى أمير حضرموت الكثيري ويعطى علمًا عثمانيًا ينشره ويعلن أنه تحت حكم الدولة العلية لئلا يتجاوز عليه القعيطي صاحب البحر والمكلا الذي تحت حماية إنكلترا...»⁽²⁸⁾

هذه الحالة السياسية لصراع القوى المحلية ارتبطت بالنفوذ والتوسع الغربيين، وما زالت ملازمة لحركة الاستعمار الغربي ونفوذ الغرب في المنطقة حتى اليوم، وهي أثرت في الاقتصاد آنذاك وتأثرت به. وكان صاحب اللائحة يدركها، فبين أن القوى الغربية، خصوصًا بريطانيا، كانت تطمع إلى السيطرة على مناطق نفوذ داخلي وموانئ ساحلية عربية، عن طريق زعامات محلية في اليمن ونجد وبقية مناطق شبه الجزيرة العربية. ويضرب المدني أمثلة لذلك من خلال الحديث عن طموحات «صاحب المكلا.. المسمى بالقعيطي والذي استولى على أرض في حضرموت»، ومعروف أن السلطنة القعيطية كانت مدعومة من بريطانيا. ويبرز المدني مطامع مبارك الصباح، أمير الكويت، في أرض نجد وخروجه إليها ورده من عبد العزيز آل رشيد⁽²⁹⁾. كما كشفت اللائحة عن تعاون القوى المحلية، وذلك بتعاون مبارك الصباح مع عبد العزيز آل سعود، للسيطرة على نجد، ودعم

(27) كان آنذاك السلطان منصور بن غالب بن محسن الكثيري (1895-1928). تأسست السلطنة الكثرية في عام 1379، وكانت تحكم حضرموت كلها ومناطق أخرى. تصدت للاحتلال البرتغالي عندما حاول احتلال سواحلها، وكانت توصف بأنها من أقوى الدول عسكريًا في الجزيرة العربية، حيث سطع نجمها في عام 1824. وفي فتراتها الأخيرة حكمت الجزء الشمالي من حضرموت، فيما كانت السلطنة القعيطية تحكم الجزء الساحلي من حضرموت. وآل كثير من أكبر القبائل الحضرية، التي يرجع نسب أبنائها إلى كبير بن مالك بن جشم بن حاشد بن همدان بن مالك بن كهلان بن سبأ، من قبائل همدان العريقة. وعلى مر التاريخ، حكمت السلطنة الكثرية رقعة كبيرة من الأرض، إلا أنها فقدت كثيرًا من قوتها في القرن التاسع عشر لمصلحة منافستها السلطنة القعيطية التي تلقت دعمًا من البريطانيين، وفي نهاية المطاف، اقتصرَت سلطة السلطنة الكثرية على شمال حضرموت. عن السلطنة الكثرية يُنظر: محمد بن هاشم، حضرموت تاريخ الدولة الكثرية (صنعاء: دار تريم للدراسات والنشر، 2002)؛ عادل اليامي، «الصراع السياسي في السلطنة الكثرية (1397-1569)» (رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة عدن، عدن، 2006).

(28) المدني، لائحة ق 6.

(29) المدني لائحة ق 2... وتناول له نفسه الاستيلاء على أرض نجد... فكسر شوكة المرحوم

عبد العزيز بن رشيد ورده خائبًا...».

آل الصباح لآل سعود بالأموال والصلاح، لبسط سلطته على مناطق واسعة من نجد والحجاز⁽³⁰⁾.

وضعية اليمن السياسية هذه، والمتسمة بالانقسام وعدم الاستقرار، سبقها تشديد من المدني على أن بلاد الحرمين الشريفين هي القاعدة والأساس لجميع الممالك الإسلامية، وأنها كانت تعج بفساد المأمورين الإداريين «الفاستدين المجبولين على الارتكاب وخيانة الدولة والملة»⁽³¹⁾، وأن إصلاح أرض الحرمين يكون أيضًا بالالتفات إلى ما حولها من أراضي اليمن والعراق ونجد. وفي حين أن المدني يشير إلى فقدان الدولة سلطاتها على بقية البلاد، وتركز نفوذ بريطانيا وسيطرتها على سواحل عمان والكويت وحضرموت وفرضها الجمارك عليها⁽³²⁾، فإنه يحذر من سعي الدول الأجنبية للنفوذ إلى البلاد العربية واقتطاع أجزاء منها، ويؤكد أن بريطانيا كانت الأوفر من غيرها من الدول نصيبًا من النفوذ الذي «حصلته بالدسائس»⁽³³⁾. كما أنه يشير بوضوح إلى فساد النخب في اسطنبول وفي علاقتها باليمن وحكامه المحليين، وتزوير الحقائق المتصلة بأوضاعه وفي إصلاح أحواله؛ إذ أشار المدني إلى ذلك مباشرة في معرض تشخيصه أسباب ضعف الإصلاحات وعدم تحقيق ما هو مطلوب، وعدم سماع شكاوى الناس من المأمورين الإداريين في سياقها الصحيح، بل وتزويرها وتحريفها، وهو ما أوجد الفتن في اليمن، بقوله: «... وعدم سماع الشكي منهم في حق المأمورين [الأمريين] المستبدين الذين يظلمونهم فإنهم كلما تشكوا إلى الـ 'مابين الهمايوني' MABEYN-i HÜMÂYU⁽³⁴⁾

(30) المرجع نفسه.

(31) المرجع نفسه.

(32) المرجع نفسه.

(33) المرجع نفسه.

(34) هو القسم الواقع «ما بين» دائرة الحريم والدوائر الخارجية في السراي العثماني. وكان السلطان العثماني عندما لا يخرج من السراي يمضي وقته هناك، ويتناول طعامه فيه. ويقوم بالخدمة في الـ «ما بين» عدد من الأغوات، مثل السلحدار والجوخدار الأول والركابدار وغلّام التّبند وغلّام البشكير والمؤذن الأول وكتّاب السر وكتّاب العثمانيين وكبير صنّاع القهوة وكبير صنّاع البنادق... وغيرهم ممن يُعرفون جميعًا باسم «ما بينجي». وكتب الـ «ما بين» وأغواته أهمية كبيرة، ولا سيما في السنوات الأخيرة من عهد السلطان محمود الثاني (1808-1839)، إذ ظهرت آنذاك وظيفة الباشكاتب، الذي كان يتولى إدارة الأعمال والاتصالات بين السلطان والباب العالي، أي بين دائرة الصدر الأعظم والحكومة. وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) انتقلت إدارة الدولة من الباب العالي إلى سراي يلديز، محل إقامة =

لا يُوصل أهل الأغراض شكائهم إلى أمير المؤمنين، وإن بلغوه الشكاية، يبلغونها بعكس ما حرره أهل الشكاية، وهذه الأمور... الموجبة للفتن الحاصلة في اليمن»⁽³⁵⁾.

لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن أهل اليمن لم يؤمنوا بما كان يقوله لهم حسن خالد بن أبي الهدى الصيادي⁽³⁶⁾، مندوب السلطان العثماني لإصلاح اليمن. ويكشف المدني عن التزوير الذي كان يحدث في ذلك المجال، وما فعله الشيخ أبو الهدى الصيادي ودوره في إخفاء الحقائق ونسب أمور لم تحدث على أرض الواقع في اليمن إلى ابنه حسن، الأمر الذي ترك انطباعًا سيئًا لدى عامة الناس. وهذا ساعد في دفع بعض الزعامات المحلية من الزيود والشوافع إلى شق عصا الطاعة والتمرد، كأهل عسير وغامد وزهران، ثم السيطرة على صنعاء، ما كلف الدولة لاحقًا دفع أموال مضاعفة لاستمالة هذه المكونات إلى صفها، هذا إضافة إلى الأموال التي نُهبَت وما انتفع به أبو الهدى الصيادي وابنه خالد وأعوانهم⁽³⁷⁾.

■ السلطان، ما ضاعف مكانة الـ «مابين» الهمايوني والموظفين العاملين فيه، وكان سابقًا يُعَدُّ أحد أهم الأعلام في القصر السلطاني، وضمَّ مجموعة دفاتر تُحفظ فيها الوثائق، ومنها: دفاتر الشكاية التي ترد للسلطان، ودفاتر المهمة والأحكام، ودفاتر الطوائف غير المسلمة، ودفاتر الجزر... وغيرها. يُنظر: يوسف إحسان كنج وآخرون، دليل الأرشيف العثماني: فهرس جامع لوثائق الدولة العثمانية في أرشيف رئاسة الوزراء التركية، ترجمة صالح سعداوي (استانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، 2008)، ص 33، 39، 51، 54، 56.

(35) المدني، لائحة ق 4.

(36) ولد في خان شيخون التابعة لحلب في عام 1872 وتوفي في عام 1936، ولما سافر والده إلى اسطنبول رحل معه، حيث عمل مستشارًا ومندوبًا للسلطان عبد الحميد الثاني في مهمات عدة. استمر نفوذ والده، ومنها أنه كان مبعوث السلطان لإصلاح اليمن. وكان يدرك قيمة بريطانيا وقوتها، ومعجبًا بالإنكليز. وما إن انهارت الدولة العثمانية حتى جاء إلى الأردن وتولى مناصب عدة، منها رئيس النظار في الأردن، ووزير مالية، ورئيس حكومة ثلاث مرات بين عامي 1923 و 1936. يُنظر: عبد الرحمن المشاقبة وحسن خالد أبو الهدى، «دراسة في تاريخ الأردن السياسي 1923-1936» (رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، 2011)، ص 1-18.

(37) يقول المدني: «... فإنه لما ذهب إلى اليمن ورآه أهل اليمن وسمعوا ما أبداه إليهم وتكلم به في مسألة إصلاح اليمن، يسروا من إتصافهم، وزادوا في أمر الخروج عن الطاعة. وكان أبو الهدى يُكَبِّ بعض الناس كتابات ويعرضها إلى أمير المؤمنين بأن اليمن أصلحه ابنه حسن خالد، وأن الأساس في أعلى غاية الكمال. والحال أن أهل اليمن في [أعلى] درجة الخروج عن الطاعة. وفي أثناء تلك المدة وجد رئيس الزيود =

بحسب اللائحة، كان ما نتج من سيطرة بريطانيا على سواحل حضرموت وعدن ازدهار الموانئ التي كانت تحت نفوذها، وتراجع موانئ البحر الأحمر. وكان لياسة بريطانيا المفتوحة، التي أعلنت بموجها عدم فرض أي رسوم جمارك على ما يُجلب إلى موانئ عدن، أن «صارت أعظم سواحل اليمن واردات؛ لأن دولة إنكلترا أعلنت... أنها لا تأخذ كمركا ولا عشرين على جميع ما يجلب إلى عدن من حاصلات اليمن»، وهذه السياسة جعلت أهل اليمن القريبين من عدن والبعدين يجلبون القهوة اليمنية والتبناك إلى عدن، والنتيجة التي تحققت عن ذلك الإجراء أن قلّت حركة التجارة والتصدير في ميناء المخا الذي وصفه المدني بالقول إنه كان «من أعظم إساكن⁽³⁸⁾ اليمن»⁽³⁹⁾.

تكشف اللائحة عن الأثر الذي نجم من إحداث البريطانيين إسكلة في ساحل السودان سُميت بنط السودان، وكانت المسافة بينها وبين جدة «مئة وأربعين ميلاً بحرياً»، وكان استحداثها على حساب إساكن اليمن، وهو ما يظهر في قول المدني: «وبحسب ما رأيته بعيني أنه بعد سنوات قليلة تكون تلك الإسكلة أعظم الإساكن الموجودة بذلك الطرف». وأدت سياسة كل من إيطاليا وإنكلترا برفع الرسوم الجمركية عن الصدف إلى تراجع عوائد ميناءي جدة والحديدة من هذا النوع من الجمارك، في حين استفادت الموانئ المقابلة في السودان والصومال من عدم دفع الجمارك على الصدف، فازداد نشاط تلك الموانئ بشكل ملحوظ، وذلك بقوله: «وكان يرد لكمرك جدة من كمرك الصدف في كل سنة مبلغاً جسيماً [مبلغ جسيم]، ولكون دولة إنكلترا ودولة [إيطاليا] أعلنتا أنهما لا يأخذان [تأخذان] كمركاً من الصدف، يجلبون الصدف إلى سواكن ومصوع ونبط السودان، والآن منذ سنوات لم يرد لكمرك جدة ولا كمرك الحديدة شيء من كمرك الصدف أصلاً،

■ فرصة وصار يجلب قلوب أهل اليمن، حتى أن أكثرهم خرج عن الطاعة، الزيود والشوافع، كأهل عير وغامد وزهران، وتبعه أكثر الزيود، وحصل منهم ما حصل من الاستيلاء على صنعاء وغيرها من القرى، وأوجب الأمر صرف الدولة العلية المصارف الجسيمة التي هي أكثر مما اختلصه المأمورون وانتفع به أبو الهدى وابنه وأعوانهم الذين كانوا يمنعون وصول الشكاية إلى أمير المؤمنين لأغراضهم الفاسدة ومنافعهم الذاتية، فإنا لله وإنا إليه راجعون».

(38) الإِسْكَلَةُ: مرفأ السفن. المعجم الوسيط.

(39) المدني، لائحة، ق 2.

وإن مطمع أنظار دولة إنكلترا أن الذين تحت حمايتها يتوصلون إلى تملك بعض اليمن وبعض نجد⁽⁴⁰⁾.

إضافة إلى ذكر الجمارك المأخوذة على الصدف وذكر أبرز السلع والمتوجات، مثل القهوة والتبناك، يدعو المدني إلى ضرورة إيجاد شركة نقل بحري ويقترح أن تبدأ بسة «وابورات» أو قوارب لنقل السلع من البصرة وعبر الخليج ثم إلى اليمن وصولاً إلى السويس، وكل ذلك لتوفير النفقات. ويرى أن في الإمكان استخدامها لنقل العاكر وصولاً إلى العقبة بقوله: «وتكون في بحر عمان وخليج وفارس والبصرة وفي البحر الأحمر تتعاطى جلب أموال التجارة وحملها من البصرة إلى غاية السويس، وإذا وجدت عساكر تريد أن تتوجه إلى اليمن تأتي العاكر إلى العقبة وتحملها الوابورات المذكورة من هناك إلى اليمن، وكذلك تحمل العاكر من اليمن والحجاز إلى العقبة كيلا تمر العاكر على قنال السويس، وتسلم الدولة العلية من مصارف جسيمة بهذه الوساطة، ويكون أيضاً نقل أرزاق العاكر الدقيق والأرز من البصرة إلى اليمن فيها لأن الحنطة والأرز في العراق أرخص من كل جهة»⁽⁴¹⁾.

2- المعطيات الاجتماعية والثقافية

من بين المسائل المهمة التي عرضت لها لائحة المدني، كشفها أحوال اليمن الثقافية والنسيج الاجتماعي، ودعوتها إلى وجوب نشر العلوم والمعارف، وذلك «بإنشاء مكاتب ابتدائية في أمصارها وقراها، ويُعلَّم فيها ما يحب لله ولرسوله ولأمير المؤمنين وللملّة والدولة العلية عليهم»، مع ضرورة التشديد على إرسال معلمين مقتدرين، إلى جانب إرسال وعاظ مسلمين عالمين باللغة العربية إلى عشائر العربان، لتعليمهم الدين والعلم ونشرهما بينهم. ويرى المدني أن مثل هذا الإجراء يقود الناس إلى السمع والطاعة «أعظم مما تقودهم القوة الجبرية، لأن انقياد الرعية أعظم نفعاً وأجل فائدة من انقياد الرهبة»⁽⁴²⁾.

(40) المرجع نفسه.

(41) المدني، لائحة، ق 11.

(42) المدني، لائحة، ق 3.

أما في ما يتعلق بخريطة السكان وطبيعة التقييمات الاجتماعية والمذهبية في اليمن، فإن المدني يقسم أهل اليمن إلى أربعة أقسام هي:

- شوافع، وهم «أهل السنة والجماعة»، وهم أهل تهامة وبعض أهل الجبال، وأهل سواحل اليمن عمومًا، و«المذكورون أميلُ الناس قلوبًا للدولة العليا وأطوعهم لها وأسرعهم انقيادًا وأسلمهم عاقبة، ولكن معاملة المأمورين الظلمة نفرت قلوبهم، ولكن تألفهم وجلب قلوبهم بسياسة حنة ممكن في أقرب وقت»⁽⁴³⁾. وعلى صعيد علاقتهم بالدولة، فإن ولاءهم وطاعتهم تأثرا بسياسات الولاة، ومنهم «العربان وأهل القرى»، بسبب ارتكاب بعض المأمورين، و«ظلمهم لهم وما أدخله المدعي»⁽⁴⁴⁾ في قلوبهم من أن الدولة العلية «أبطلت الشرع الشريف، وجعلت بدله النظام، فقد خرجوا عن الطاعة وامتنعوا عن أداء الزكاة مدة سنين»⁽⁴⁵⁾.

- الإسماعيلية الباطنية، وهم يميلون إلى الدولة العلية «ويبغضون الزيود بغضًا شديدًا، وذلك لكون الزيود يستحلون دماءهم وأموالهم، ويحكمون بكفرهم وميلهم للدولة العلية بهذا الداعي، وماكنهم الجوف ونجران، وبعضهم بقرب صنعاء»⁽⁴⁶⁾.

- قريب من الوهابية، وهم بعض أهل عسير وغامد⁽⁴⁷⁾.

- الزيود و«اعتقادهم في الأصول اعتقاد المعتزلة»، وهم أصناف ثلاثة وقبائل متعددة، أما قبائلهم فهي بكيل وحاشد وحجور وأفلح وسحار الشام وسحار اليمن وخولان بني عامر. وهذه القبائل بينها انقسام في الولاء بين زعيمين أولهما يحيى بن حميد الدين، وهو الأعظم قوة والأكثر رجالة، ويعلن عداؤه للدولة العلية، وثانيهما هو - بحسب وصف المدني له - مدعي الإمامة، وهو أحسن علي [القاسمي]، ويميل إلى الدولة العلية ظاهرًا، ويتبعه «بعض قبيلة سحار اليمن وبعض قبيلة خولان». وهناك بعض قبائل خولان وقبيلة سحار الشام لا تبعية لأحد

(43) المرجع نفسه.

(44) يقصد الإمام القاسمي منافس الإمام يحيى.

(45) المدني، لائحة، ت 5.

(46) المدني، لائحة، ق 3.

(47) المدني، لائحة، ق 4.

عليها. ويرى المدني أن وجود المنافس الثاني ليحيى بن حميد الدين «حصل منه منفعة عظيمة، وهي تفريق كلمة الزيود وعدم اجتماعهم على يحيى حميد الدين»؛ ذلك أنه لولا هذا الانقسام في الولاء وفي وجود مدع ثاني للإمامة «لاتصل حكم يحيى حميد الدين ببقية الزيود، كخولان بني عامر وبقية سحار اليمن»⁽⁴⁸⁾. ويشرح المدني اعتقاد الزيدية ورأيهم بالدولة، ويرى أن يحيى حميد يُعَدُّ الناس للجهاد، وأنه أفسد في دينهم وأدخل الدسائس إليهم، وأن خطباء الجمعة يحثون على الجهاد ضد الدولة العلية، ودلل على ذلك بأن الدولة «قد أبطلت الشريعة الغراء المحمدية وأبدلتها بالنظام»⁽⁴⁹⁾، ودلل لأنصاره على ذلك بأفعال المأمورين والعمال، وهذا في رأيه سبب لمواجهتها ومحاربتها. ويشدد المدني على أن ادعاء الإمام الدين هو السبب الذي يجعل دعوته مسموعة، وربما يمكّنه من الاستيلاء على اليمن: «إذا جعل القيام لأجل الدين»⁽⁵⁰⁾.

- اليهود، وهم أقلية في اليمن، وصفهم المدني بأنهم شرذمة، «أكثرهم في صنعاء وفي صعدة»⁽⁵¹⁾.

في اللائحة تشديد من المدني على أن أهالي القرى اتسموا بطاعتهم للدولة، ولكن تصرف بعض المأمورين بالجباية على نحو ظالم باعد بينهم وبين الدولة وطاعتها⁽⁵²⁾. لذلك، يدعو المدني إلى إعطاء شيوخ القبائل سلطة محلية نافذة لمنع أعمال النهب: «فإنه بهذا الأمر تأمن الطرق والعباد والبلاد أحسن من تأمينها بعشرين طابور من العساكر الشاهانية»⁽⁵³⁾. وإلى جانب منح شيوخ القبائل صلاحيات ومهمات، فإنه يدعو إلى الإغداق عليهم بالعطايا والهيآت، والباسهم الجوخ الأحمر، ويرى أن ذلك يصب في سبيل «إصلاح القبائل»، وطالب بأن «تجرى عليهم الضيافة ويكسى كل واحد منهم من الجوخ الأحمر وشالاً على رأسه»، مع تنبيه الشيوخ

(48) المدني، لائحة، ق 5.

(49) أطلق العرب على الدستور مصطلح النظام، كما كانوا قد أطلقوا من قبل التسمية ذاتها على

الجيوش المنظمة. يُنظر: المدني، لائحة، ق 5.

(50) المدني، لائحة، ق 6.

(51) المدني، لائحة، ق 5.

(52) المدني، لائحة، ق 6.

(53) المدني، لائحة، ق 7.

إلى عدم اعتداء أحد من الرعية على أحد، وذلك كله لكي لا يتكرر ظلم المأمورين السابقين. كما طُلب إلى الشيوخ أن يرفعوا التظلمات إلى الحكام، ومن بعد ذلك «يُعهد كل شيخ بجباية زكاة قبيلته بنفسه والإتيان بها إلى جابي الزكاة»⁽⁵⁴⁾.

يقترح المدني تخصيص مبالغ مالية للشيوخ في مقابل كل خدمة يؤدونها، مع ضرورة أن يقوم الوالي بجولة على مشايخ العربان محملاً بالعطايا والهدايا، «وينبغي أن يحمل من الجوخ الأحمر وقدر ثلاثمئة جبة، ويجعل في صدورها نياشين من النحاس وثلاثمئة شال أحمر، ويصحبها الوالي معه لكوة مشايخ العربان، فإن هذه الكوة تنجلب بها قلوب المشايخ ويفتخرون بها أكثر من النقود»⁽⁵⁵⁾.

إلى جانب ذلك، يدعو المدني إلى وقف منكرات المأمورين والضباط، وضرورة تبيهم إلى وقف شرب الخمر، مع التشديد على الضباط بضرورة الصلاة جامعة، وذلك كله لدحض اتهامات الإمام بأن الدولة أبطلت الشريعة⁽⁵⁶⁾.

3- المعطيات الإدارية والعسكرية

المألة الإدارية الأهم عند المدني، والتي أوجبت الثورات والفتن، هي فساد المأمورين في الإدارة المحلية، وفي تحصيل الزكاة، وممارسة الظلم، والاعتداء على أعراض الناس وارتكابهم المعاصي، «وفي تضعيف الحاصلات وأخذها زيادة عما قرره الشرع والتعدي»⁽⁵⁷⁾، وهو ما كان الولاية يشكونه أيضًا⁽⁵⁸⁾. وتحدد اللائحة ثلاثة أمور يمكن إجراء الإصلاح بواسطتها، وهي: أولاً استبدال

(54) المدني، لائحة، ق 8.

(55) المرجع نفسه.

(56) المرجع نفسه.

(57) المدني، لائحة، ق 3.

(58) تشير المصادر الأخرى إلى فساد المسؤولين الصغار، وقبولهم الرشوة، وتخزينهم الضرائب، وادعائهم عدم استلامها، والسبب في ذلك هو أن المسؤولين العثمانيين كانوا في معظمهم يتحاشون الذهاب إلى اليمن؛ فأسوأ جزاءات الأتراك هم من أرسلوا إلى البلاد، وذلك وفقاً للوالي محمد توفيق باشا 1904 - 1906، الذي كان متزعجاً من تفشي الفساد وسط الإدارة العثمانية في اليمن. يُنظر:

Doğan Gürpınar, *Ottoman Turkish Visions of the Nation, 1860-1950* (London: Palgrave Macmillan, 2013), p. 71.

المأمورين لارتكابهم ما لا يرضي الله ورسوله من المنكرات والمعاصي، وعدم إقامة الشريعة، وتعدي المأمورين على أعراض الناس. والثاني ظلم المأمورين في تضعيف الحاصلات وأخذها منهم زيادة عما قرره الشرع والنظام عليهم، وتعدي المأمورين على من لم يوافقوا على إجراءاتهم وأوامرهم. والثالث عدم سماع شكاوى الناس في حق المأمورين المتبدين الذين يظلمونهم⁽⁵⁹⁾.

دعا المدني إلى تحيين وسائل الاتصال بين ولاية اليمن والعاصمة اسطنبول، وذلك بمد خط تلغراف بين صنعاء وعسير، ومن عسير إلى الطائف، ومن الطائف إلى المدينة المنورة، وبذلك تصل المخابرات من اليمن إلى الحجاز إلى الأستانة العلية بدون واسطة تلغراف مصر، وكل ذلك يوفر على الدولة مبالغ مالية وصفها بأنها «جسيمة»⁽⁶⁰⁾.

في ما يخص لواء عير، الذي قامت فيه ثورة واضطرابات خلال فترة الحكم العثماني الأخيرة له بين عامي 1289 و 1337 هـ/ 1872 و 1918 م⁽⁶¹⁾، يرى المدني أن توابعه في بيشة وغامد وزهران وشهران وقحطان ووادة، تأثرت بما أدخله المدعي في قلوبهم، «بالإضافة إلى نفورهم من المأمورين الذين في اليمن، مما أخرجهم عن 'الطاعة بالكلية'»، كما أن بعضهم امتنع عن أداء الزكاة، ومن يعطي منهم الزكاة «يعطي من الشاة أذن»⁽⁶²⁾.

لكي تواجه الدولة هذا التحدي في التبعية والولاء بما يوجب «انقيادهم للحكومة السنية»، يطالب ابن إلياس بأن يُضم لواء عسير إلى ولاية مكة المشرفة، «فإنه بهذه الوسطة ربما تنجلب قلوب العربان ويطيعون بلا حرب ولا قتال»، ويرى أن ضمها إلى ولاية الحجاز هو أولى من جعلها ولاية مستقلة، لأن أهل اليمن في الغالب «ينقادون إلى الوالي الذي يكون على مكة المشرفة»⁽⁶³⁾.

(59) المدني، لائحة، ق 7.

(60) المدني، لائحة، ق 10.

(61) لمزيد من التفصيل عن أحوال عير وثورتها في هذا العهد، يُنظر: غيثان بن علي بن جريس، صفحات من تاريخ عير (الرياض: مطابع الميكان، 2004)، ص 67-90.

(62) المدني، لائحة، ق 12.

(63) المرجع نفسه.

من الأمور الإدارية التي طالب المدني بترتيبها، إصلاح أحوال «العساكر النظامية» الذين شاهد قَمًا منهم هارين «ببب الجوع»، ويرى أن ترتيب أمورهم وإصلاحها لا يتمان إلا بالآتي:

- الاهتمام بأرزاق العساكر كي لا يجوعوا ويسلموا أنفسهم للإمام بسبب الجوع. واستشهد المدني بحالات سَلَمَ فيها بعض الجنود أنفسهم إلى الإمام ورموا سلاحهم بببب الجوع.

- تنبيه الضباط إلى عدم تحميل الأنفار «ما لا يطيقون».

- ترتيب أمور انتهاء الخدمة للعساكر، وعدم تأخيرهم بعد مضي مدتهم.
- تنبيه مفتي الألوية وأئمة الطواير إلى ضرورة تعليم الضباط أمور الدين والعبادات.

- تعيين علماء صادقين ليعلموا العربان ما يجب عليهم من السمع والطاعة للدولة⁽⁶⁴⁾.

سادسًا: نص اللائحة

لائحة بإصلاح أحوال جزيرة العرب⁽⁶⁵⁾

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ما دامت الأرض والسموات، أما بعد، فهذه لائحة مباركة تتعلق ببعض أحوال جزيرة العرب وما يجب المبادرة إليه لإصلاحاتها وتأمين العباد والبلاد وانقيادهم لولاية الأمور، وجلب قلوبهم إلى جانب الدولة العلية وفقها رب البرية.

المعروض إلى مامع فخامة الصدر الأعظم والدستور الأكرم⁽⁶⁶⁾ أني قد

(64) المدني، لائحة، ق 9.

(65) Osmanlı Arşivi, BaŞbakanlık, y.e.e-as: 86-33-3259.

(66)

(66) كان آنذاك علاء الدين باشا، وتولى الصدارة العظمى بين عامي 1320-1331هـ/ 1902-

1912م.

وصلت إلى هذا الطرف الأشرف في العام السالف، قاصداً من حضوري إلى ها هنا خدمة الملة والدين والنصح للإسلام والمسلمين، وتثبتت في ذلك كثيراً، وقدمت لوائح عديدة تتعلق بإصلاح جزيرة العرب عموماً وبالخطة المشرفة الحجازية خصوصاً، لأعتاب مولانا أمير المؤمنين وللدولة شيخ الإسلام، وبذلت فيها جهدي بالنصح، وقد حصل ولله الحمد نتيجة بعضها، وهو ترتيب مديرية المعارف بالحرمين الشريفين، وإني أرجو من الله تعالى أن يحصل نتيجة الجميع على يد فخامة دولتكم وتنال بذلك ثواب الدنيا والدين، فإن من سن سنة حنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة.

وإنه بحسب خدماتي السابقة للدولة العلية وسياحتي في جزيرة العرب والعراق ونجد والحجاز وساحل بحر عمان، وتوجهي مندوباً من طرف الدولة العلية إلى مدعي الإمامية باليمن، اطلعت على أمور لم يطلع عليها غيري من أقراني، ووجب عليّ عرضها إلى مسامعكم راجياً من الله أن تحل محل القبول وأن يحصل منها النفع للدولة والملة والمسلمين، فإنه هو المقصود والمأمول، وإني بحسب ما رأيت من كريم أخلاقكم وجميل شيمكم وحكم الخير للدولة والملة بادرت لكتابة هذه اللائحة سائلاً من الله حسن التوفيق والهداية إلى أقوم طريق.

مقدمة

ليعلم أن جزيرة العرب وما قاربها من قطعة آسيا هي أشرف ما على وجه الكرة الأرضية على الإطلاق عند جميع أهل الأديان السماوية بالاتفاق، وفيها الحرمان الشريفان والمسجد الأقصى ومعظم الأماكن المقدسة، وإليها يفد الناس من كل فج عميق، المسلمون إلى الحرمين الشريفين وبقية الأديان السماوية مع المسلمين يشتركون في الوفود إلى المسجد الأقصى، وقد من الله بهذه الأماكن الشريفة وجعلها تحت يد الدولة العلية، وشرف سلطانتا المعظم بخدمتها على سائر الملوك، وشرف الله البقعة التي دُفن فيها الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم على السموات العلى وعلى العرش والكرسي باتفاق علماء الإسلام.

ومن الحرمين الشريفين نشأ الإسلام وفشا، وانتشر حتى عمّ الأقطار وملا الديار، وإن [بلاد] الحرمين الشريفين هي القاعدة والأساس لجميع الممالك الإسلامية. ومن المعلوم أن صلاح الأساس يبقى عليه صلاح غيره.

وأيضاً هي كالقلب لجميع الممالك العثمانية، بل لجميع الكرة الأرضية، وقد قال عليه الصلاة والسلام ما معناه: «أن القلب إذا صلح صلح الجسد كله وإذا فسد القلب فسد الجسد كله»⁽⁶⁷⁾، وأنه ينبغي إصلاحها وحفظها.

فأما إصلاحها فبأن يكون تبديل المأمورين الصغار الذين فيهما، المجبولين على الارتكاب وخيانة الدولة والملة، وأما حفظها فيكون بالحفظ على ما حو اليهما من جزيرة العرب، كاليمن والعراق ونجد وعربان الحجاز؛ لأن أهل تلك الجهات كالسور للحرمين الشريفين. ولْيُعْلَمَ أن كثيراً من الدول الأجنبية يحسدون الدولة العلية على جزيرة العرب وما حولها من قطعة آسيا، وكل منهم يطمع في أن يتوصل بالدسائس إلى أن يكون له شيء منها.

وأكثر الناس طمعاً في جزيرة العرب دولة إنكلترا، وقد توصلت بالدسائس إلى أن صار أكثر أهل ساحل بحر عمان وخليج فارس وما قارب ذلك من سواحل بلاد حضرموت تحت حمايتها، كأهل الشحر والمكلا وظفار ومسقط والشارقة ودبي وجزيرة البحرين، ولحقهم صاحب الكويت مبارك الصباح وصاحب لحج، بسبب قربه من بلدة عدن المهمة التي استولت عليها الدولة المذكورة بالدسية، وصارت أعظم سواحل اليمن واردة؛ لأن دولة إنكلترا أعلنت عند أهل اليمن أنها لا تأخذ كمركا ولا عُشراً على جميع ما يجلب إلى عدن من حاصلات اليمن.

ولهذا الداعي صار أكثر أهل اليمن القريين من عدن والبيدين يجلبون القهوة اليمنية والتبأك إلى عدن، ولهذا الداعي [قَلَّتْ]⁽⁶⁸⁾ واردات إسكلة المخا التي هي من أعظم إساكل اليمن وهاجر بعض أهلها منها لذلك. ومن جملة دسائسه أنه أنشأ إسكلة في ساحل السودان وسمّاها بطن السودان، بينها وبين جدة مئة وأربعون ميلاً بحراً، وبحسب ما رأيته بعيني فإنه بعد سنوات قليلة تكون تلك الإسكلة أعظم الإساكل الموجودة بذلك الطرف، وكان يرد لكمرك جدة من كمرك الصدف

(67) «الْأَبْنُ فِي الْجَدِّ مُضَقَّةٌ إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ، فَمَا أَتَى قَلْبُكَ فَدَعَهُ». حديث صحيح. يُنظر: محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج 1 (دمشق/ بيروت: دار ابن كثير، 2002)، باب فضل من استبرأ دينه.
(68) في الأصل قلة.

في كل سنة مبلغًا جسيمًا [مبلغٌ جسيمٌ]، ولكون دولة إنكلترا ودولة [إيطاليا]⁽⁶⁹⁾ أعلنتا أنهما لا يأخذان كمرًا من الصدف، يجلبون الصدف إلى سواكن ومصوع ونبط السودان، والآن فمئذ سنوات لم يرد لكمرك جدة ولا كمرك الحديدة شيء من كمرك الصدف أصلًا. وإن مطمع أنظار دولة إنكلترا أن الذين تحت حمايتها يتوصلون إلى تملك بعض اليمن وبعض نجد، فمن ذلك أن صاحب المكلا الذي تحت حمايتها المسمى بالقعيطي⁽⁷⁰⁾ قبل سنين استولى على قطعة كبيرة من أرض حضرموت يقال لها دوعن، ومن ذلك أن مبارك الصباح تسول له نفسه الاستيلاء على أرض نجد، حتى أنه خرج إليها قبل سنوات ليستولي عليها ففكر شوكته المرحوم عبد العزيز بن رشيد، وردّه خائبًا.

ثم إنه الآن اتفق مع الوهابي عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سعود وصار يمدّه بالأموال والسلاح، حتى استولى على أكثر قطعة نجد وصارت قبائل العربان التابعة له من عتية إلى قرب مكة المشرفة، فيبغي بل يجب التنبيه لهذه المواد المهمة وإمعان النظر فيها واستعمال الوسائل اللازمة والأسباب الموجبة لما تنظم به أحوال جزيرة العرب من حاضرة وبادية وما يكون سببًا في قطع أطماع الدول الأجنبية فيها، خصوصًا دولة إنكلترا، ومن هو تحت حمايتها من مشايخ البلاد والعربان.

وإني بحسب سياحتي في الجزيرة المشار إليها عراقًا ونجدًا ويمناً وحجازًا وإطلاعي على أمور لم يطلع عليها أحد غيري وتيقني لما حررته في هذه المقدمة، تعجسرت بعرض هذا خدمة للدولة العليا والملة والدين ولمولانا أمير المؤمنين والله الموفق للصواب وإليه المرجع والمآب.

(69) في الأصل إيطاليا.

(70) والمقصود به سلطان السلطنة القعيطية، والتي أسسها في بدايات القرن التاسع عشر عمر بن عوض بن عبد الله القعيطي الحضرمي، وهو رأس الأسرة في حضرموت ومن تناسل بقية أمراء الدولة. وحكمت السلطنة الحضرمية القعيطية أو حكومة حضرموت في المكلا أجزاء واسعة من حضرموت، وكانت الأسرة القعيطية تحكم بوصفها متدبة من بريطانيا، من الهند، وترجع جذورها إلى منطقة باقع في لحج، ونافستهم السلطنة الكثرية، وكان سلاطينهم يكونون الولاء للبريطانيين خوفًا من فقدان الحكم وانتلاب الثوار عليهم. واستمرت تلك الحال حتى عام 1967، عندما قام الثوار القوميون بتفكيك اتحاد الجنوب العربي ومحمية الجنوب العربي والانقلاب على السلاطين وإجلاء بريطانيا. للمزيد، يُنظر: الحاج، عمر بن عوض القعيطي.

فيما يكون به إصلاح جزيرة العرب واليمن والحجاز ونجد.

الوجه الأول:

هو نشر العلوم والمعارف فيها، بإنشاء مكاتب ابتدائية في أمصارها وقراها، ويُعَلِّم فيها ما يجب لله ولرسوله ولأمر المؤمنين وللملة والدولة العلية عليهم، وإرسال معلمين مقتدرين لإجراء ذلك وإرسال وعاظ مسلمين مقتدرين عالمين باللغة العربية إلى عشائر العربان أيضًا يعلمونهم ذلك، فإن هذا الأمر يقودهم إلى الجمع والطاعة أعظم مما تقودهم القوة الجبرية، لأن انقياد الرعية أعظم نفعًا وأجل فائدة من انقياد الرهبة، انظروا إلى أول بدء الإسلام كيف كان وكيف الانقياد الديني أوجبهم لبذل أموالهم وأرواحهم في طاعة الله ورسوله، ولم تزل العرب على هذه الجيلة والطبيعة حتى الآن.

الوجه الثاني:

هو منع دخول السلاح الجديد وجبخانه في جزيرة العرب، فإن في هذا المنع مصلحة عظيمة لانقياد العموم وعدم خروجهم عن طاعة ولاة الأمر، وإن لم يكن منعه بالكلية فليكن تقليل دخوله.

مما يتعلق بأحوال اليمن خصوصًا

إن أسباب الفتن الحاصلة في اليمن ثلاثة أمور، الأمر الأول: استبدال المأمورين وارتكابهم ما لا يرضي الله ورسوله من المنكرات والمعاصي وعدم إقامة الشريعة وتعدي المأمورين على أعراضهم.

الثاني: ظلم المأمورين في تضعيف الحاصلات وأخذها منهم زيادة عما قرره الشرع والنظام عليهم، وتعدي المأمورين على من لم يوافقهم على ذلك.

الوجه الثالث: هو عدم سماع التشكي منهم في حق المأمورين المتبدين الذين يظلمونهم، فإنهم كلما تشكوا إلى الـ «مابين الهمايوني»^(٦١) لا يُوصَل أهل

(٦١) عَرَفَ سَابِقًا.

الأغراض شكائتهم إلى أمير المؤمنين وإن بلغوه الشكاية يبلغونها بعكس ما حرره أهل الشكاية، وهذه الأمور الثلاثة هي الموجبة للفتن الحاصلة في اليمن وزاد على تأكيدها وتأيدها إرسال حسن خالد ابن الشيخ أبي الهدى مندوباً لإصلاحات اليمن، فإنه لما ذهب إلى اليمن ورآه أهل اليمن وسمعوا ما أبداه إليهم وتكلم به في مسألة [مسألة] إصلاح اليمن يشوا من إنصافهم وزادوا في أمر الخروج عن الطاعة. وكان أبو الهدى يُكتب بعض الناس كتابات ويعرضها إلى أمير المؤمنين بأن اليمن أصلحه ابنه حسن خالد وأن الأساس في أعلى غاية الكمال. والحال أن أهل اليمن في [أعلى]⁽⁷²⁾ درجة الخروج عن الطاعة. وفي أثناء تلك المدة وجد رئيس الزيود فرصة وصار يجلب قلوب أهل اليمن حتى إن أكثرهم خرج عن الطاعة، الزيود والشوافع، كأهل عير وغامد وزهران، وتبعه أكثر الزيود وحصل منهم ما حصل من الاستيلاء على صنعاء وغيرها من القرى، وأوجب الأمر صرف الدولة العلية المصارف الجسيمة التي هي أكثر مما اختلصه المأمورون وانتفع به أبو الهدى وابنه وأعوانهم الذين كانوا يمتنعون وصول الشكاية إلى أمير المؤمنين لأغراضهم الفاسدة ومنافعهم الذاتية، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

بيان أحوال أهل اليمن واختلاف مشاربهم لاختلاف مذاهبهم

إن أهل اليمن بالنسبة إلى الديانة والمذاهب يُقسمون إلى أربعة أقسام: شوافع، وإسماعيلية باطنية، وقريب من الوهابية، وزيود اعتقادهم في الأصول اعتقاد المعتزلة، وأما الشوافع أهل السنة والجماعة فهُم أهل تهامة وبعض أهل الجبال وأهل سواحل اليمن عمومًا، والمذكورون أميل الناس قلوبًا للدولة العلية وأطوعهم لها وأسرعهم انقيادًا وأسلمهم عاقبة، ولكن معاملة المأمورين الظلمة نفرت قلوبهم ولكن تألفهم وجلب قلوبهم بسياسة حسنة ممكن في أقرب وقت.

وأما الإسماعيلية الباطنية، فهُم يميلون إلى الدولة العلية ويبغضون الزيود بغضًا شديدًا، وذلك لكون الزيود يستحلون دماءهم وأمواهم ويحكمون بكفرهم وميلهم للدولة العلية بهذا الداعي، ومساكنهم الجوف ونجران وبعضهم بقرب صنعاء.

(72) في الأصل أعلا.

وأما الوهابية فهُم بعض أهل عسير وغامد. وفي اليمن شُرذمة قليلة من اليهود أكثرهم في صنعاء وفي صعدة.

أما الزيود فهُم أصناف ثلاثة وقبائل متعددة، أما قبائلهم فهي بكيل وحاشد وحجور وأفلح وسحار الشام وسحار اليمن وخولان بني عامر، أما قبيلة بكيل وحاشد وحجور وأفلح وبعض قبيلة سحار اليمن، فهم أتباع يحيى حميد الدين، وهم أشد الناس عداوة للدولة العلية، وجميع الفتن الحاصلة منهم. وأما بعض قبيلة سحار اليمن وبعض قبيلة خولان بني عامر، فهم أتباع المدعي الثاني أحسن علي القاسمي، وبعض قبائل خولان وقبيلة سحار الشام ليست تابعة لأحد لا لحسن علي ولا ليحيى حميد الدين. ثم إن وجود المدعي الثاني أحسن علي حصل منه منفعة عظيمة وهي تفريق كلمة الزيود وعدم اجتماعهم على يحيى حميد الدين، فإنه لولا وجود المدعي الثاني لاتصل حكم يحيى حميد الدين ببقية الزيود، كخولان بني عامر وبقية سحار اليمن، وقد وقع بين يحيى حميد الدين وأحسن علي محاربات عديدة، وأن يحيى حميد الدين أكثر مآلاً ورجالاً من أحسن علي، ومع هذا لم يقدر على الاستيلاء على بلاده، وأحسن علي يميل إلى الدولة العلية ظاهراً.

وأساب عداوة الزيود للدولة العليا والخروج عليها نشأت من ثلاثة أمور:

الأمر الأول: هو ارتكاب المأمورين لما لا يرضي الله ورسوله من الظلم والجور والفجور والفسق الذي لم تألفه طباع أهل اليمن.

الأمر الثاني: هو أن يحيى حميد الدين سَوَّلت له نفسه أن يتولي على جميع الخطة اليمنية، ويكون أميراً مستقلاً فيها، وعلم أن ذلك لا يتم له إلا إذا جعل القيام لأجل الدين، فأدخل الدسائس على أهل اليمن وأعلن لديهم أن الدولة العليا قد أبطلت الشريعة الغراء المحمدية وأبدلتها بالنظام، واستدل على ذلك بأفعال المرتكبين من المأمورين، وبيّن لهم أن قيامه إنما هو لتأييد الشريعة، وهذه الدسياسة أدخلها في قلوب بعض الشوافع، فضلاً عن الزيود، وأفعال المأمورين أيدت كلامه. فينبغي التنبيه لهذه النقطة المهمة.

الأمر الثالث: أن من مقتضى مذهبهم الجاري عليه عملهم من قديم وتنطق به كتبهم أن الإمام الحاكم عليهم لا يكون إلّا من أهل مذهبهم، ومن أهل البيت بشرط أن يكون مستجمعًا فيه جملة شروط العلم والكرم والشجاعة الدراية، وغير ذلك من شروطهم، وأن هذا الإمام لا بدّ وأن يعهد إليه بالإمامة الإمام الذي قبله، وإن لم يعهد إليه الإمام الذي قبله تكون توليته باتفاق علماءهم [علمائهم]، وأنه لا يجوز أن يكون منصوبًا من جهة الدولة العلية ولا من جهة غيرها، ومن قواعد مذهبهم أنه يجب على إمامهم إزالة كل منكر يراه، وإن لم يكن [تكن] إزالته إلّا بالحرب والقتال يجب عليه المحاربة إذا اجتمع عنده من الرجال المحاربة بقدر عدد أهل بدر.

ومن قواعد مذهبهم: أن زكاة أموالهم يجب دفعها لإمامهم، وأنهم لو دفعوا زكاة أموالهم إلى جهة أخرى لا تقط عنهم الزكاة بل يجب عليهم دفعها مرة ثانية لإمامهم، وبهذه الأسباب انقاد له جميع من تحت حكمه من الزيود، حتى إنهم إذا ذكروه يقولون: الإمام عليه سلام الله، عليه رضوان الله.

أمّا حميد الدين، فعلى حسب ما ظهر لي من فحوى كلامه وحركاته وسكناته وقرائن أحواله أنه طالب لرئاسة اليمن، ولا يرجع عما سوّلت له نفسه إلّا للعجز عن ذلك، وأنه يخادع الدولة العلية، فمتى يرى منها قوة والتفاتًا سكت وسكن، وإذا رأى فيها عزة انتهز الفرصة، فيلزم التحذر منه وعدم الاعتزاز بسكوته.

ومن جملة ما يدل على ذلك أنني حضرت خطبة يوم الجمعة، فوجدت جميع الوعظ الذي صدر من الخطيب فيها هو الحث على الجهاد، ومرادهم من الجهاد محاربة الدولة العلية نصرها رب البرية.

ومن الأدلة على ذلك، أنه يزعم أنه أمير المؤمنين وإمام المسلمين، وقد كتب في مهره الذي يمهر به ويراسل به لنا ما نصه: المتوكل على رب العالمين، أمير المؤمنين يحيى حميد الدين، وهذا أمر يستدل به على ما أبطنه. هذا حقيقة أمر يحيى حميد الدين والزيود.

أمّا حقيقة الشوافع، فإن كثيرًا من العربان وأهل القرى الذين كانوا مطيعين للدولة العليا ويؤدون إليها الزكاة، بواسطة ارتكاب بعض المأمورين وظلمهم لهم

وما أدخله المدعي في قلوبهم من أن الدولة العلية أبطلت الشرع الشريف وجعلت بدله النظام، قد خرجوا عن الطاعة وامتنعوا عن أداء الزكاة مدة سنين.

فينبغي أولاً السعي في إصلاحهم وجلب قلوبهم وإزالة الدسائس التي أدخلها عليهم، فإن إصلاح القريب مقدم على إصلاح البعيد، وإصلاح الداخلية مقدم على إصلاح الخارجية، لأنه بإصلاح القريب والداخلية يتعان على البعيد وعلى مقاومة الخارجية، ومن لم يصلح داخله لا يقدر على مقاومة الخارجية، ومن لم يصلح أهل بيته وعائلته لا يقدر على إصلاح أهل بيوت جيرانه وعائلتهم.

الأسباب والوسائل التي يجب اتخاذها للإصلاح

الأمر الأول: أن يُتخَبَ لليمن مأمورون من أهل الديانة والدراية والعفة والأمانة والسياسة والنصح للدولة والملة، يكونون حكماً يضعون الأشياء في مواضعها، ليس لهم طمع في الأموال الأميرية وأرزاق العاكر، حتى تترى العساكر في المأكَل والمشرب والملبس، ويخدمون بنصح وليس لهم طمع في أموال الرعية وأعراضها حتى تطمئن الرعية إليهم، ويزول عنهم الخوف الذي غرسه في قلوبهم المأمورون السابقون.

الأمر الثاني: أن يفهموا جميعاً أن الدولة العلية مقصدها راحة الرعية وإقامة الشرع الشريف، لتزول الدسيسة التي دسها عليهم المدعي أن الدولة العليا أبطلت الشرع، وأن يفهموا أن الدولة العلية لا تريد منهم إلا الزكاة الشرعية، فإن في ذلك ما يجلب قلوبهم في أقرب وقت وأهون سبب، لأن أهل اليمن أكثرهم بادية كالوحوش، إذا سمعوا لفظ إقامة الشرع انجلبت قلوبهم في الحال.

الأمر الثالث: ينبغي بعد تفهيم قبائل الشوافع ذلك أن يُسعى في أخذ الزكاة منهم بصورة حنة من دون قتال، وهو ممكن، لأنهم سريعين [سريعون] للانقياد، كما فهمنا ذلك من كثير من مشائخهم، ولأجل تفهم ذلك وإصلاح القبائل المذكورة، تجلب مشايخهم ويفهمون ما ذكر وأن مقصد الدولة العلية إجراء الشرع وجلب راحة العموم وصور الدماء عن السفك والأعراض عن الهتك، والأموال عن النهب واللب، وتؤخذ منهم العهود والمواثيق على السمع والطاعة والانقياد للدولة العلية، فإن الشوافع إذا صلحوا لم يبق على الدولة العلية إلا طائفة الزيود،

وحينئذ يسهل أمرهم ويكونون معينين عليهم ونأمن من مساعدتهم لهم ولو بإيصال أخبارنا إليهم، ومتى صلحت قبائل الشوافع ونصحوا في الخدمة، منعوا دخول الأسلحة والجوخانة وغيرها من الأموال الأوروبية للزبيد، لأن جميع ما يدخل إلى بلاد الزبيد من الأسلحة وغيرها لا بد أن يمر من ديارهم.

الأمر الرابع: هو أن يكلف ويُعهد كل شيخ قبيلة وقبيلة بحدود أراضيهم، ويؤخذ عليهم وثيقة بأن جميع ما ينهب من الأموال أو يسفك من الدماء يكون مطلوبًا منه ومن قبيلته، فإنه بهذا الأمر تأمن الطرق والعباد والبلاد أحسن من تأمينها بعشرين طابور من العاكر الشاهانية.

الأمر الخامس: وهو الذي يكون سببًا في إصلاح القبائل، وهو أن تجلب مشايخهم بالأمان، وإذا وصلوا يجعلون في أماكن وتجري عليهم الضيافة ويكسى كل واحد منهم من الجوخ الأحمر وشالًا على رأسه، ويُعلمون أن ما ارتكبه بعض المأمورين مخالف لرضاء أمير المؤمنين ووزرائه الفخام، وأن المطلوب منهم الزكاة الشرعية، وأن كل شخص مكلف بأن يأتي بركاته إلى المأمور الذي تجعله الدولة العليا لجباية الزكاة، وأنه لا يسلمها له حتى يأخذ منه سندًا بالاستلام، ويعلن ذلك في القبائل وينبه على المشايخ أن لا يتعدى منهم أحد على الرعية، ويعلن عند الرعية أن المشايخ إذا ظلموهم يرفعون شكايتهم إلى الحكام وهم ينصفونهم منهم ويردونهم عن ظلمهم بالياسة الحنة، هذا في عربان تهامة، وأما عربان الجبال، فيلزم جلب مشايخهم بالأمان أيضًا يفعل معهم كما فعل مع مشايخ تهامة من الإكرام وتؤخذ منهم الموائيق اللازمة على السمع والطاعة. ثم يُعهد كل شيخ بجباية زكاة قبيلته بنفسه والإتيان بها إلى جابي الزكاة، يفعل معهم هذا في أول الأمر، وإذا تمت إصلاحات اليمن يعاملون حينئذ معاملة عربان تهامة أيضًا.

الأمر السادس: هو أن يجعل لكل شيخ من المشايخ شيء في مقابلة خدمته وينبه عليه، وأن لا يتعدى على أخذ أموال أحد من الرعية. وينبغي أن يعمل من الجوخ الأحمر وقدر ثلاثمئة جبة ويجعل في صدورهم شمامات من النحاس، وثلاثمئة شال أحمر، ويصحبها الوالي معه لكسوة مشايخ العربان، فإن هذه الكسوة تنجلب بها قلوب المشايخ ويفتخرون بها أكثر من النقود.

الأمر السابع: إن رئيس الزيود أعلن عند عامة أهل اليمن أنه إنما قام لأمر ديني وإقامة الشريعة ومنع المنكرات وإقامة الصلوات، ومن جملة ما أدخله في قلوبهم أن المأمورين والضباط والعساكر لا يصلّون ولا يؤذّنون ويشربون الخمر ولا يرتكبون المنكرات، فينبغي أن يقابل بأمر ديني حتى يظهر كذبه وهو البينة على المأمورين بإقامة الشريعة، وعدم شرب الخمر، والتنبه على الضباط بأن يُجروا الأذان [الأذان] الشرعي في كل طابور، ويصلّون [ويصلوا] مع النفرات بالجماعة في كل وقت، إلّا من كان في نوبة أو حرب أو غير ذلك من الأشغال، فإن ذلك مما يجلب قلوب عامة أهل اليمن، ويظهر به كذب المدعي.

الأمر الثامن: ينبغي أن من لم يمثل للنصيحة من العربان ويأبى إلّا الفساد والبغي على ولاية الأمور يؤدّب في الحال؛ لأنّه إذا أدبت قبيلة من العربان أذعن الباقون بالطاعة، لأن النصيحة وحدها قد لا تجدي نفعاً مع بعض الناس، وأن الدين والملك لا يقوى [يقويان] إلّا إذا كان معه [معهما] سيف، بهذا جرى نظام العالم.

ما يتعلق بأحوال عساكر اليمن

إنّا قد وجدنا في الطريق كثيراً من العساكر النظامية هارين، فسلّناهم [فسألناهم] عن سبب ذلك، فبعضهم أفاد أن سبب هربه الجوع، وبعضهم أفاد أن مدته انقضت وطلب تذكرته وتخلية سبيله فلم يتركوه ولم يعطوه التذكرة. فينبغي لحفظ حقوق العساكر أمور:

الأمر الأول: أنه ينبه على ضباط العساكر أن يلاحظوا مأكولات العساكر ومشروباتها وملبوساتها [ومشروباتهم وملبوساتهم] ولا يقصروا عليهم في شيء، إن الجوع قد يضطر الإنسان إلى ما لا يليق، وقد سمعت أن كثيراً من العساكر وقت الفتنة سلموا أنفسهم وسلاحهم ليحمي حميد الدين لسبب الجوع.

الأمر الثاني: ينبغي أن ينبه على الضباط أن لا يُحمّلوا الأنفار ما لا يطيقون، فإنّا قد سمعنا أن بعض الضباط يكلفون الأنفار أن يطحنوا أقواتهم وغير ذلك مما ليس مطلوباً من النفرات.

الأمر الثالث: ينبغي أن ينبه على ولاية الأمور في اليمن أن يعطوا من مدة خدمتهم من العساكر تذاكرهم ويخلوا سبلهم، فإنّا رأينا كثيراً من نفرات العساكر

يفرون بسبب انقضاء مدتهم وعدم إعطائهم تذاكرهم، وبعضهم ذهب إلى المدعي وما عنده، فيلزم ملاحظة هذا الأمر وإعطائهم [وإعطاؤهم] تذاكرهم عند انقضاء مدتهم والإتيان بغيرهم بدلاً منهم.

الأمر الرابع: ينبغي أن ينبه على [مفتي] الألايات وأئمة الطواير أن يجعلوا في كل يوم وقتاً معيناً للتدريس يعلمون فيه الضباط والنفرات ما تصح به صلاتهم وصومهم، وجميع عباداتهم، فإن كثيراً من الضباط والنفرات لا يعلمون ذلك، وقد سأل يحيى حميد الدين بعض الضباط - على ما بَلَّغْنَا - عما يصح به الوضوء والصلاة فلم يعرفوا أن يجيبوه وصار يعيب ذلك عليهم ويقول: انظروا على أمراء العاكر كيف لا يعلمون شيئاً، فكيف النفرات، فينبغي ملاحظة هذا الأمر ليظهر كذبه.

الأمر الخامس: في ما يرجع لإصلاحات اليمن، ينبغي أن يوظف أناس من علماء أهل اليمن الصادقين الناصحين للدولة، ليُعلِّموا العربان ما يجب عليهم من السمع والطاعة لله ولرسوله ولولاة الأمور، وما في ذلك من المصالح، وما في عكسه من المفساد الدينية الدنيوية، من سفك الدماء وضياع الأموال وما يترتب عليه من تفريق كلمة المسلمين، وما عليه من فضل ذلك أو أعان عليه من العقاب الشديد الدنيوي والأخروي، فإنه يحصل من ذلك تأثير عظيم جداً أعظم من قتالهم وتطويقهم جبراً.

وليُعلم أن الدولة العلية إن أرادت مصالح المدعي، فيجب عليها أن تصالحه بأمر يكون هو تحت إرادتها ويكون أميراً من جهتها، ولا أظنه يرضى بذلك، أمّا جعله مستقلاً كما يزعم ويريد، فهذا أمر لا يجوز قطعاً، لما فيه من المفساد التي لا تحصى، وإنني أسأل [أسأل] الله أن يوفق ولادة الأمور لما فيه صلاح الأحوال في الأقوال والأفعال في الحال والمال، ولما فيه راحة العباد والبلاد أمين.

مما يتعلق بإصلاحات اليمن ومنافع الدولة العلية

هو أن يعمل التلغراف الهوائي، وذلك من صفا إلى عسير ومن عسير إلى الطائف ومن الطائف إلى المدينة المنورة، فإنه بذلك تتصل المخبرات من اليمن إلى الحجاز إلى الأستانة العليا بدون واسطة تلغراف مصر وغيرها، ويتوفر للدولة العليا مبالغ جسيمة.

الأسباب والوسائل التي يجب اتخاذها للإصلاح

ينبغي أن يعمل [ثمنند]⁽⁷³⁾ وفير من إسكلة المخا إلى أن يتصل [بصنعاء]⁽⁷⁴⁾، ليكون فاصلاً بين لحج وعدن، فإن فيه مصلحة عظيمة لقطع أطماع العربان الذين تحت حماية إنكلترا عن التوصل إلى أتباع الدولة العلية ولقطع الاتصال بين الزيد وبينهم.

وينبغي أيضاً أن يرسل أحد إلى أمير حضرموت الكثيري⁽⁷⁵⁾ ويعطى علماً عثمانياً ينشره، ويعلن أنه تحت حكم الدولة العلية، لئلا يتجاوز عليه القعيطي صاحب البحر والمكلا الذي تحت حماية إنكلترا ويمتلك بعض ممالكه، فإنه قد بلغني من الثقة أن أفكار القعيطي أن يتولي على حضرموت وعربانها شيئاً فثيئاً، وأنه الآن يجري الدسائس في هذا الخصوص.

ينبغي أيضاً أن يرتب إما أشركة خيرية من أتباع الدولة العلية فتكون من ست وابورات، تكون في بحر عمان وخليج وفارس والبصرة وفي البحر الأحمر، تتعاطى جلب أموال التجارة وحملها من البصرة إلى غاية السويس، وإذا وجدت عاكر تريد أن توجه إلى اليمن تأتي العاكر إلى العقبة وتحملها الوابورات المذكورة من هناك إلى اليمن، وكذلك تحمل العاكر من اليمن والحجاز إلى العقبة كي لا تمر العاكر على قتال الريس وتسلم الدولة العلية من مصارف جيمة بهذه الوساطة، ويكون أيضاً نقل أرزاق العاكر الدقيق والأرز من البصرة إلى اليمن فيها لأن الحنطة والأرز في العراق أرخص من كل جهة. وعلى كل، فنظر الدولة العلية وأرباب حكومتها أعلى، أسأل الله أن يوفقهم لما فيه صلاح الأمور إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير. في 9 شوال 1326 هـ⁽⁷⁶⁾.

خادم الملة والدولة والدين وخادم العلم والمدرس بالحرمين الشريفين
عبد الرحمن بن أحمد إلياس المدني.

(73) غير واضحة في الأصل.

(74) في الأصل صنعاء.

(75) ظاهر بن يوسف محمد رجب، «ظاهر رجب... أحد الرجال المشتهرين»، يمرس، 30-03-

2014، شوهدي في 9/11/2018، في: <http://www.yemereess.com/algorithmiah/2190623>.

(76) الموافق الأربعاء 4 تشرين الثاني / نوفمبر 1908 م.

[مسألة⁽⁷⁷⁾] لواء عسير [نأل⁽⁷⁸⁾] الله التوفيق واليسير

إن من جملة توابع لواء عسير، بيثة وغامد وزهران وشهران وقحطان ووادة وهذه القبائل، ما أدخله المدعي في قلوبهم ونفرتهم من المأمورين الذين في اليمن خرج بعضهم عن الطاعة بالكلية، وبعضهم امتنع عن أداء الزكاة بالكلية، والذي يعطي منهم الزكاة يعطي من الشاة أذننها.

وإنه مما يوجب انقيادهم للحكومة النية، أن يضم لواء عسير إلى ولاية مكة المشرفة فإنه بهذه الوساطة ربما تنجلب قلوب العربان ويطيعون بلا حرب ولا قتال، خصوصًا مع توجه الأمير الجديد إذا جلبهم ونصحهم، فإني أرجو من الله تعالى أنهم يطيعون بلا كلفة، وحيث تلم الدولة من مصارف شتى.

وإن ضمها إلى ولاية الحجاز هو أولى من جعلها ولاية مستقلة، لأن أهل اليمن في الغالب يتقادون إلى الوالي الذي يكون على مكة المشرفة، فيلزم أن يكون الأمر كذلك الآن وفي ما بعد إن أرادت الدولة العلية جعلها ولاية مستقلة بعد صلاح أهلها فلا بأس وحيث يسهل الأمر إن شاء الله تعالى.

خلاصة

لم يعلن عبد الرحمن المدني أنه قدم وصفة سياسية لإصلاح البلاد العربية فحسب، بل وجد أيضًا أن ما كان لديه من معرفة ومطالعة لأحوال اليمن نتيجة أحوال زيارته إليها، كان السبب الموجب لوضعه جملة أفكار عبّر فيها بوضوح عن أسباب تراجع تلك البلاد وضعفها.

تكمن أهمية تقرير أو لائحة المدني في الظرف الزماني لها، إذ جاءت بعد إعلان عودة الدستور العثماني في تموز/ يوليو 1908، وهي تُظهر كيفية استقبال عودة إعلانها وموقف معارضي منه، باعتبار أنه انقلاب على أمر الشريعة والدين، كما أنها توثق لحظة تاريخية مهمة من صراع القوى المحلية اليمنية والشيوخ في مناطق الجزيرة العربية، وأطماع الدول الغربية، والأوضاع الاقتصادية للموانئ على الشرقية على ساحل البحر الأحمر.

(77) في الأصل مثلة.

(78) في الأصل نثله.

عبرت لائحة المدني عن أحوال اليمن الداخلية، والمكونات الاجتماعية فيه، وكشفت عن موقف كل مكون من السلطة القائمة، وطبيعة نظرتهم إلى الدولة العثمانية، كما فسرت أسباب ضعف حضور الدولة، مشيرة إلى فساد النخب وعجزها عن إيصال صوت الناس في الولايات البعيدة إلى آذان السلطة في العاصمة اسطنبول.

إلى جانب ذلك كله، فإن ما قدمه المدني من وصف ومطالب لإصلاح اليمن، لم يكن بعيداً عما قدّمه لاحقاً عضو مجلس المبعوثان طاهر رجب في لائحته التي رفضها المجلس وانتهت باستقالة رجب. ومع ذلك، فإن اللائحة التي قدمها المدني وما تلاها من أفكار إصلاحية عجّلتنا ظهور فكرة منح إمام اليمن وضعاً مشابهاً لوضع شريف مكة، وجعلتنا الجدول بشأن إصلاح اليمن أمراً واقعاً في العاصمة اسطنبول.

المراجع

1- العربية

أباظة، فاروق. الحكم العثماني في اليمن 1872-1918. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986.

ابن هاشم، محمد. حضرموت تاريخ الدولة الكثيرة. صنعاء: دار تريم للدراسات والنشر، 2002.

الأقحصاري، حسن بن عبد الله الكافي. أصول الحكم في نظام العالم (ت: 1025هـ/ 1616م). تحقيق نوفان رجا الحمود. منشورات الجامعة الأردنية، 1986.

الأكوع، القاضي إسماعيل بن علي. «التقسيم الإداري في اليمن في العهد العثماني». في: مخاليف اليمن. تحقيق عبد الله أحمد السراجي. ط 3. صنعاء: مكتبة الجيل الجديد، 2009.

الأنصاري، عبد الرحمن. تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب. تحقيق محمد العروسي المطوي. تونس: المكتبة العتيقة، 1970.

باشا، طلعت. في: <http://www.islamansiklopedisi.info/dia/pdf/c39/c390329.pdf>

البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري. ج 1. دمشق/ بيروت: دار ابن كثير، 2002.

الحاج، محمد سعيد بن علي. عمر بن عوض القعيطي سلطان الدولة القعيطية الحضرمية 1922-1936م حياته - عهده - آثاره. عدن: دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 2014.

دومون، بول. «فترة التنظيمات (1839-1878م)». في: روبر مانتريان. تاريخ الدولة العثمانية. ترجمة بشير الباعي. القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1993.

رجب، طاهر بن يوسف محمد. «طاهر رجب.. أحد الرجال المتبرزين». يمرس. 30-03-2014. شوهد في 9/11/2018. في:

<http://www.ycmcrss.com/algomhoriavl/2190623>

الزركلي، خير الدين. الأعلام. ط 8. بيروت: دار العلم للملايين، 1989.

زيادة، خالد. المسلمون والحدثة الأوروبية. القاهرة: رؤية للنشر، 2010.

الصنعاني، محمد بن محمد بن زبارة. أئمة اليمن بالقرن الرابع عشر للهجرة. صنعاء: المطبعة السلفية ومكتبها، 1957.

كنج، يوسف إحسان وآخرون. دليل الأرشيف العثماني: فهرس جامع لوثائق الدولة العثمانية في أرشيف رئاسة الوزراء التركية. ترجمة صالح سعادوي. استانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، 2008.

«اللائحة التي قدمها مبعوثان اليمن لمجلس المبعوثان». مجلة العمران. مج 3. ج 20. السنة 13. العدد 397 (6 شباط/فبراير 1909، 15 محرم الحرام 1327هـ).

المرادي، محمد خليل بن علي. سلك الدور في أعيان القرن الثاني عشر (ت: 1206هـ/ 1791م). ط 3. بيروت: دار ابن حزم/ دار البشائر، 1988.

المشاقبة، عبد الرحمن وحسن خالد أبو الهدى. «دراسة في تاريخ الأردن السياسي 1923-1936». رسالة ماجستير. جامعة آل البيت. المفرق، الأردن، 2011.

اليمني، عادل. «الصراع السياسي في السلطنة الكثيرة (1397-1569)». رسالة ماجستير. قسم التاريخ. جامعة عدن. عدن، 2006.

2- الأجنبية

Gürpınar, Doğan. *Ottoman Turkish Visions of the Nation, 1860-1950*. London: Palgrave Macmillan, 2013.

Kent, Marian. *The Great Powers and the End of the Ottoman Empire*. London: Routledge, 1996.

Osmanlı Arşivi. BaŞbakanlık. Y.EE.K:86-33/3259.

الفصل التاسع والعشرون

أصداء التنظيمات العثمانية وتجربة محمد علي في المغرب الأقصى فترة ما قبل الحماية الفرنسية عام 1912

يحيى بولحية

أولاً: توطئة وإشكال

يمكن وضع أصداء التنظيمات المشرقية في المغرب الأقصى خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ضمن العلاقات العامة التي ربطت بين كل من الدولة العثمانية ومصر من جهة، والمغرب من جهة أخرى. وربما يكون لصعود القوة الغربية وسيطرتها على المحاور التجارية الكبرى وتهديدها الكيونة الإسلامية دور في الانكفاء على الذات والبحث عن سبل المدافعة وتحصين المواقع الداخلية.

لم تكن هموم الدولة العثمانية والهجمة الغربية المنظمة عليها غائبة عن دوائر الفعل السياسي في المغرب؛ فمن خلال المراسلات السلطانية نستنتج أواصر العلاقة الوطيدة التي جمعت بين الطرفين.

مثلت الهجمة الغربية العنيفة والمنظمة على أطراف دولة الخلافة حافزاً لدى الباب العالي لنهج سياسة إصلاحية امتدت إلى الجوانب العسكرية والإدارية والتنظيمية. وهي مقاربة إصلاحية وصلت أصداءها إلى المقاطعات العثمانية في مصر وبلاد الشام وتونس والجزائر، ولم يثد المغرب عن احتذاء السيل نفسه

وسلوك نهج الإصلاح والتنظيمات. ونشأ نوع من التآزر المعنوي الذي عبرت عنه الدولة المغربية ونخبها الثقافية والسياسية من خلال الأدب السفاري والمراسلات الإدارية.

خلال القرن التاسع عشر، ارتكزت العلاقات المغربية - العثمانية على فكرة الإصلاح والتعاون، خصوصًا في مجال الخبرة العسكرية؛ ففكرة تحديث الجيش التي شرع فيها السلطان عبد الرحمن بن هشام (1822-1859) وابنه محمد (1859-1873)، تمت بمساعدة تركية⁽¹⁾، وربما يكون ذلك سببًا في انفتاح المغرب على معالم الإصلاح الذي أجري في كل من الأستانة ومصر، وبالتحديد في موضوعي الدستور والبعثات التعليمية كآيتين لمواجهة الهجمة الغربية الشرسة والمنظمة على أقطار العالم الإسلامي، علمًا أن الإصلاح الذي نتحدث عنه بدأ محتشمًا، ولم تتأسس معالمه النظرية والإجرائية إلا في عهد السلطان الحسن الأول وفي فترة ما بعد الحماية الفرنسية عام 1912.

مثل احتلال الجزائر في عام 1830 أبرز تحدُّ واجهته السلطة في المغرب، حيث أضحي الحضور الفرنسي مجاورًا للمغرب في زمن تزايدت حدة المقاومة التي قادها الأمير عبد القادر الجزائري، والتعاون العسكري الذي ساد بين القبائل المغربية على حدود المغرب الشرقية، وهو تضامن حاولت فرنسا جاهدة استئصاله، وظهر ذلك من خلال رسالة سرية أرسلها يجو إلى وزارة الخارجية الفرنسية قبيل معركة إيسلي⁽²⁾.

أسهمت التقارير الاستخبارية الغربية في رسم خريطة تفصيلية لمواقع السلطة في المغرب، وكشفت عن ضعف جلي في المؤسسة العسكرية، ما مهد نظريًا لسقوط المغرب عند أول اختبار عسكري أمام فرنسا في معركة إيسلي عام 1844.

(1) المرجع نفسه، ص 110.

(2) http://www.servicemusee.sgad.defense.gouv.fr/01decouverte/expovirtual/maroc/popups/batailleisly_bugeaudpl.htm

ورد في تقرير يجو: «لم أتلو بعدُ جوابًا من ابن السلطان مولاي عبد الرحمن بشأن رسالة بعث بها إليه، بعد إنذاره لنا بإخلاء للا مغنية إن أردنا تحقيق السلام. تتزايد قواته يوميًا، بانضمام متطوعين جدد، ومع القوة يتزايد الخيلاء. كما يجري الحديث، علنًا، داخل المعسكر المغربي، عن أخذ تلمسان ووهران ومسكرة وحتى الجزائر. إنها مناسبة صليبية حقيقية لإعادة إرماء التعامل مع المسألة الإسلامية».

تمثل رحلة محمد الصفار نحو فرنسا (1845-1846)، في نظر بلقزيز، أول الأدلة على الدور الذي ستقوم به أوروبا في صوغ الوعي الجديد لدى النخبة المغربية في القرن التاسع عشر⁽³⁾، والشروع في فهم الظاهرة الغربية والرد عليها.

في موازاة ذلك، بقي الشرق نموذجًا يُحتذى لدى الأنجليجيا في المغرب لمقاربة أسئلة النهوض والرد على التحديات الغربية المتزايدة والمنظمة.

إذا كان المغرب قريبًا من أوروبا جغرافيًا، فإن المشرق العربي وتجاربه النهضة (مصر والدولة العثمانية) ظلّا حاضرين بقوة ضمن الرؤى الإصلاحية المحلية المختلفة التي أنتجتها الدولة (أو ما يسمّى المخزن)، وقراراتها التحديثية، أو في ثنايا كتابات الأنجليجيسيا (رحالة أو كتاب أو مؤرخين...) في الميادين السياسية والاجتماعية والدينية والفكرية...

بناءً على ما سبق، نسأل: هل علاقة المغرب بالمشرق في موضوع الإصلاح علاقة عضوية وممتدة أم عارضة واستثنائية؟ وما مجالات التأثير المتبادل بين الجانبين؟ وما دور المشرق في صوغ المدونات الإصلاحية التي شهدتها المغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر من خلال محاور كبرى ومتكاملة هي: البعثات التعليمية والصحافة والدستور والمذكرات الدستورية.

نروم من ثنايا الموضوع، اعتمادًا على وثائق ومصادر معاصرة للفترة، إثارة التساؤل حول درجة الحضور المشرقي في صوغ المدونات الإصلاحية في المغرب، ومدى النجاح الذي حققته الدولة المغربية في ذلك. ومن جانب آخر، ما الذي جعل المغرب يحول وجهة نمودجه التحديثي في أواخر القرن التاسع عشر نحو غرب أوروبا؟ وأين تجلت عوامل التأثير الغربي في مؤسسات الدولة واختياراتها التنموية؟ وكيف نجح الغرب في كسر معاني التضامن بين المشرق والمغرب؟

(3) عبد الإله بلقزيز، الخطاب الإصلاحي في المغرب: التكوين والمصادر (1844-1918)

(بيروت: دار المنتخب العربي، 1997)، ص 100.

محمد الصفار، رحلة الصفار إلى فرنسا 1845-1846، تحقيق سوزان ميللر، تعريب خالد بن الصغير

(أبو ظبي: دار السويدي، 2007)، ص 185.

ثانيًا: منهجية البحث

يحاول البحث توظيف المنهج الاستقرائي للنصوص والوقائع، وهي نصوص معاصرة للفترة وتكلم بلغتها وإكراهاتها. كما أنه يبحث في الأرشيفات المحلية لمقاربة دقيقة للموضوع، ويعتمد من جانب آخر الأسلوب المقارن للكشف عن التناقضات المحتملة في اختيارات التحديث المغربية من خلال المحاور المذكورة أعلاه، بين المماثل الثقافي/ المنهار (المشرق) والمغاير/ الآخر القوي والمنظم والمتحفز (الغرب).

٦- البعثات التعليمية والبحث عن تجديد أطر الدولة في مصر والمغرب

مثل موضوع البعثات العلمية نحو أوروبا أبرز ركن تنموي راحت عليه تجربة محمد علي في الرد على الهجمة الغربية ورموزها العسكرية والعلمية. ويمكن القول إن محمد علي سبق اليابانيين في إرسال البعثات التعليمية إلى أوروبا، وراهن عليها في تكوين أطر حديثة للدولة تُكلف بتنفيذ مشروعه التحديثي.

في دراسة مفصلة، يبدو أن عدد أفراد البعثات التعليمية في عهد محمد علي بلغ 339 طالبًا⁽⁴⁾، وكانت أول إرسالية لمحمد علي تلك التي تمت في شعبان 1241 هـ - آذار/ مارس 1826 م، ومكثت في أوروبا ثماني سنين وتسعة أشهر، مفرقة في ممالك شتى، ومقامة على فنون عدة، لكل فن قسم مخصوص⁽⁵⁾. وكانت آخر بعثة تلك التي أرسلت في الفترة 1844-1849، وسُميت «بعثة الأنجال»، إذ ضمت بعضًا من أبناء محمد علي وأحفاده، مثل إسماعيل بك الذي أصبح خديوي مصر في ما بعد، وحليم بك. وكانت الوجهة فرنسا والنمسا وإنكلترا، حيث درس بعضهم الفنون العسكرية والبعض القانون والميكانيكا، ووصل عددهم إلى 112 طالبًا⁽⁶⁾.

(4) عمر طوسون، البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم في عهدي عباس الأول وسعيد (الإسكندرية: مطبعة صلاح الدين، 1934)، ص 408.

(5) المرجع نفسه، ص 409-410.

(6) أمل شريف، «سلسلة التعليم في عهد محمد علي (5): البعثات التعليمية إلى أوروبا» (موقع

ساسة بوست (sasa post)، 10 حزيران/ يونيو 2015).

أرسل محمد علي باشا هذه البعثات بين عام 1813 ونهاية عام 1848⁽⁷⁾. وكانت البعثة العلمية الأولى إلى مملكة إيطاليا؛ إذ قام في عام 1813 وما تلاه بإيفاد طلاب عدة إلى ليفورن وميلان وفلورنسة ورومية، وغيرها من مدن هذه المملكة، لدرس الفنون العسكرية وبناء السفن والهندسة، وغيرها من الفنون⁽⁸⁾. ويروي المؤرخون أنه لما عاد أفراد بعثة 1826، استقبلهم محمد علي في ديوانه في القلعة، وأعطى لكل واحد منهم كتابًا فرنسيًا في المادة التي درسها في أوروبا، وطلب منه أن يترجم ذلك الكتاب إلى اللغة العربية، وأمر بحجزهم في القلعة وألا يؤذن لأحد منهم بمغادرة القلعة حتى يترجم ما عُهد إليه⁽⁹⁾، فـ«كان للبعثات التي أرسلها محمد علي تأثير في ازدهار الترجمة بعد عودة المبعوثين... لكنه لم يكتف بذلك، بل أنشأ مدرسة الألسن لتخريج المترجمين الذين يحتاج إليهم النظام التعليمي الجديد»⁽¹⁰⁾.

اهتم محمد علي بأعضاء هذه البعثات، واطّلع بنفسه على مدى ما حصلوه من علوم، وأرسل إليهم مشجعًا وناقداً لمستوى تحصيلهم، ومن ذلك رسالة له في أيلول/ سبتمبر 1829 قال فيها: «قدوم الأمائل الأفندية المقيمين في باريس لتحصيل العلوم والفنون. نهني إليكم أنه قد وصلت أخباركم الشهرية... على قلة شغلكم في هذه المدة عرفنا عدم غيرتكم وتحصيلكم... وهذا الأمر غمنا جدًا»⁽¹¹⁾.

ربما تكون هذه الإشارات مقدمة نبهت الدولة في المغرب إلى ضرورة اتباع نموذج المماثل الثقافي بإرسال بعثات تعليمية نحو مصر، علمًا أن الاقتداء بالنموذج المصري لم يتأسس على قراءة نقدية عميقة وواعية للموضوع، ولا سيما في الفترة التي أعقبت حكم محمد علي، وهو ما أوقع المخزن في مجموعة من

(7) طوسون، ص 404.

(8) المرجع نفسه، ص 10.

(9) ممارسة المعلوماتية باللغة العربية: أعمال الندوة العالمية الثانية، تحرير سلوى السيد حمادة وهاني عمار (القاهرة: مؤسسة فيليس للنشر، 2006)، ص 63.

(10) زكي بن مصطفى إدريس، طبقات الشعراء العرب، ص 349. في: Lulu.com.

(11) عصام عبد الفتاح، أيام محمد علي: عبقرية الإدارة وصناعة التاريخ (القاهرة: الشريف ماس للنشر والتوزيع، 2014)، ص 76.

المشكلات العويصة، كما نين ذلك. ولكن نود في البداية إثارة التساؤلات الآتية: هل فكرة إرسال بعثات تعليمية فكرة مغربية خالصة؟ هل هناك تأثير مشرقى واضح شجع السلطة المخزنية على الإقدام على هذه الخطوة التي كانت تروم التحديث والرد على الهجمة الغربية؟ وإذا كان للمشرق دورٌ في هذه العملية، فكيف تمثلها المخزن المغربى؟ وما البب الذى جعله يفتح فى تجربته على مصر، وهى أبعد جغرافياً، فى الوقت الذى كانت أوروبا على مرمى حجر من حدوده الشمالية؟ وما الحشيات التى جعلته يراجع عن إرسال وفوده التعليمية نحو مصر ويتجه بهم نحو الدول الغربية؟ هل عجز المغرب عن إنتاج نموذج ثقافى وحضارى بمنأى عن الترجمة المصرية للتحديث الغربى، وهو الذى لم تكن تفصله عن أوروبا سوى مافة قصيرة؟ ألا تدل هذه الخطوة على سياسة الحذر والتوجس من الطموحات الإمبريالية الأوروبية فى شمال أفريقيا؟ وفى المقابل، هل كانت مصر، بعد فشل تجربة دولة محمد على، نموذجاً فاعلاً وصالحاً للتمثل والافتداء؟ ألم يكن هذا الافتداء هدراً للوقت والجهد؟ ألم يكن منهج التنمية فاقداً للمقدمات السليمة والفاعلة؟

اطلعت الدولة فى المغرب على معالم التحديث الذى قام به محمد على من ثابا أدب الرحلة والفارات الياية. وضمن هذا الياق، لفت انتباء الصفار وجود بعثة علمية مصرية؛ ففي أثناء حديثه عن احتفال الفرنيين فى أول يوم من العام، أشار إلى وجود «سبعة من أهل مصر... ومعهم هنالك غيرهم جملةهم نحو 60، أرسلهم محمد بن على لتعلم العلوم التى لا توجد إلا عند هؤلاء القوم»⁽¹²⁾.

تنهت الإيالات العثمانية، وبالتحديد مصر فى عهد محمد على، لمأزق الدولة العثمانية، وانفتحت على التجربة الغربية بإيفاد المتعلمين، وتأسيس المدارس، ووضع معالم اقتصاد يقوم على أساس الاحتكار وسيطرة الدولة على القطاعات الاستراتيجية للبلاد.

من جانب آخر، جاء متن الرحلة المشرقية، التى قام بها أبو العلاء إدريس إلى مصر، عن موضوع البعثات التعليمية المصرية تقريرياً وبعيداً عن التعليق، فقال عن

(12) المرجع نفسه، ص 185.

محمد علي: «وبعث رجالاً من أهل العلم لبر النصارى، يتعلمون الطب والتوقيت والهندسة والحساب وعلوم البوصلة وصناعة المجانات وغير ذلك، وأجرى لهم المؤونة لعيالهم وأوصى بالاحتفاظ بهم في بلد النصارى، ومن تعلم منهم يرجع لبلده»⁽¹³⁾.

يعتبر كتاب الابتسام من بين «النصوص الأولى التي دعت المخزن الرحماني، والحسني من بعده، إلى تحديث المغرب واقتباس الحداثة التكنولوجية من أوروبا على غرار باشا مصر (محمد علي)»⁽¹⁴⁾، حتى إن الحجوي علق عليه قائلاً: «عجباً لرجل أراد أن يؤرخ أيام المولى سليمان، فملاً تاريخه بأعمال محمد علي في مصر؛ والرجل كان كاتباً بدار المخزن، ولأنه لم يجد أمثال هذه النهضة المؤسسة بمصر في المغرب، ملاً تاريخه بأعمال باشا مصر موعظة وذكرى وانتهاضاً لهمم ملوكنا»⁽¹⁵⁾.

أشار أبو العلاء إدريس إلى أن محمد علي «كان يطلب لكل صنعة أربابها فيأتونه، ويكرمهم ويجري لهم المؤون الكافية ويعدهم بالعطاء الجزيل، ويُجلس معهم الولدان الصغار يتعلمون منهم الصنعة حتى تحصل فيهم الملكة. ويتعلمون الصنعة بجميع تفاصيلها. فإذا تعلمت الولدان أعطى النصارى ما وعدهم به وبعثهم لبلدهم وأبقى الصنعة في يد المسلمين. وهكذا في جميع ما أحدثه في أرض مصر من الصنائع، فإنه يذهب فيه على قانون الإفرنج، يفعل ذلك بإشارتهم وقانونهم حتى يتحصل في ملكة الفلاحين وأهل مصر»⁽¹⁶⁾.

أفرد أبو العلاء معلومات دقيقة عن تجربة محمد علي، منها أنه بعث «رجالاً من أهل العلم لبر النصارى، يتعلمون الطب والتوقيت والهندسة وعلوم البوصلة وصناعة المجانات وغير ذلك، وأجرى لهم المؤونة لعيالهم، وأوصى بالاحتفاظ

(13) أبو العلاء إدريس، مخطوط «الابتسام عن دولة ابن هشام أو ديوان العبر في أخبار أهل الثالث عشر»، تحقيق نور الدين بيطاري (أطروحة لنيل الدكتوراه في الآداب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، جدة، 2006)، ص 163-164.

(14) ورد عند عبد السلام حيمر، المغرب: الإسلام والحداثة، سلسلة شرفات، العدد 15 (الدار البيضاء: منشورات الزمن، 2005)، ص 113.

(15) المرجع نفسه.

(16) إدريس، «الابتسام عن دولة ابن هشام»، ص 161-162.

بهم في بلد النصارى، ومن تعلم منهم يرجع لبلده»⁽¹⁷⁾. والنص هذا كُتب في فترة عنفوان المشروع التحديثي لمحمد علي بعد عام 1820، فأمدنا بمعلومات عن معالم تجربة دولة محمد علي التحديثية.

انتمى أبو العلاء إلى دائرة المخزن، وعبر عن ذلك بقوله: «... جلتُ أنا في دار المخزن بقصد الجلوس مع الأمين الذي بيده الصائر، ويدي الكناش الذي يرسم في الخارج، ثم بعد ذلك نقلت لخطبة الكتابة، فجعلت مع الكتاب الذين بالبواب»⁽¹⁸⁾. وربما يكون لإشاراته دور في إرسال المخزن البعثات التعليمية المغربية الأولى إلى مصر.

2- البعثات التعليمية المغربية والرحلة إلى المشرق

تعدد الإشارات التاريخية التي تين تفضيل الدولة المغربية للمشرق في اختياراتها التحديثية، ومن ذلك رسالة وجهها الوزير الطيب بن اليماني بوعشرين، في عهد محمد بن عبد الرحمن، إلى أمين الأمناء الحاج محمد بن المدني بنيس تتعلق بإرسال شاب إلى مصر لتعلم الطباعة⁽¹⁹⁾. ويبدو أن المخزن اعتمد في «بداية الأمر على أطر أوروبية أسلمت (علوج)، وتلك ظاهرة معروفة في التاريخ المغربي منذ القديم، كما اعتمد على عناصر تركية، وكان الهدف من ذلك أن يظل التأطير مرتبطاً بالعالم الإسلامي، وبعيداً عن التأثيرات الأوروبية»⁽²⁰⁾.

في عام 1861، أرسل محمد الرابع عددًا من الجنود لتعلم فنون المدفعية وعلوم البحر، ولاحظ الخديوي إسماعيل تقدمهم في السن وضعف قابليتهم لتعليم إيجابي⁽²¹⁾. وضمن السياق نفسه تحدث محمد المنوني عن أربع بعثات

(17) المرجع نفسه، ص 163-164.

(18) المرجع نفسه، ص 230.

(19) وردت في مجموعة الوثائق، العدد 2 (الرباط، المكتبة الملكية، 1976)، ص 420-421،

ومما جاء فيها: «... وبعد، فإن طالبًا من أهل الشاؤون وجهه سيدنا.. لمصر يقصد تعلم كتابة المطبعة...»

(20) بهيجة سيمو، العلاقات المغربية الإيطالية (1869-1912) (الدار البيضاء: منشورات اللجنة

المغربية للتاريخ العسكري/ مطبعة النجاح الجديدة، 2003)، ص 303.

Abdallah Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain 1830-1912* (21)

(paris: F. Maspero, 1977), p. 286.

تعليمية أوفدها محمد الرابع إلى مصر⁽²²⁾، وأورد من وثائق آل بن سعيد بسلا، رسالة صادرة عن محمد الرابع، تدعي التوقف والتأمل والتحليل؛ إذ ورد فيها:

«خديمنا الأرضي الحاج محمد بن سعيد السلاوي، وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبركاته.

وبعد، فإن هذه الخطط الجهادية من علم البحر وتطبيقات [علم المدفعية] ضعفت في الغرب حتى كادت أن تُفقد، وقد اعتنى بها ملوك الإسلام في هذا الوقت فانتفعوا بها انتفاعاً ينياً، وأدركوا منها ما لم يدركه غيرهم.

وقد بلغ إسماعيل باشا اهتماماً بالأمر الجهادية، حيث وجهنا له من يتعلم عمل البارود وغيره على الكيفية المعروفة عندهم، فأجاب بأنه اعتنى بأمرهم، وطلب تكليفه بما يتعلق بهذا الأمر، ووعد بالوقوف فيه، غير أنه طلب أن يكون المتعلمون صغاراً نجباء، وأسرع نجابة من الكبار.

فاقتضى نظرنا تعيين ثلاثين من الأولاد الصغار النجباء، وتربيتهم بحضرتنا في تعلم ما لا بد منه من مقدمات ذلك: من حساب وتوقيت وهندسة وشبه ذلك، ثم نوجههم لمصر. وأردنا انتخابهم من أولاد البخاري وأهل فاس وأهل العدوتين وأهل الصويرة.

فنأمر أن تتخب من أولاد خدامنا أهل سلا الصغار ثلاثة، وقد أمرنا عامل الرباط بانتخاب ثلاثة من أولاد الرباط، ليكون ثلاثة طيحية، وثلاثة بحرية. وليكن سنهم من أربع عشرة إلى خمس عشرة، ممن يعرف الكتابة والقراءة، وظهرت عليهم مخايل النجابة والذكاء والفطنة. وعِذُهُمْ وأهلهم بالإحسان التام من جانبنا العالي بالله في حال التعلم، زيادة على ما يترقبونه من إحراز المزية، والمرتبة العالية لمن برع منهم في ما عُيِّنَ له. وحين نعينونهم وجهوهم لحضرتنا الشريفة، بعد أن يدفع لهم الأمان ما يتزودون به ويكثروا لهم ما يركبون عليه، واصلين لحضرتنا العالية بالله، فأطلعهم على كتابنا هذا ليعلموا بمقتضاه، والسلام، في 5 حجة الحرام، عام 1283 هـ⁽²³⁾.

(22) محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، 2 مج، ط 2 (بيروت: دار الغرب الإسلامي،

1985)، ص 156-157.

(23) المرجع نفسه، ص 157-158.

فضلت الرسالة في دوافع البعثة، ويّنت أن السلطة في مصر كانت مطلعة على الاهتمام المغربي بالأُمور الجهادية، وقدمت لها بالإقرار بحجم التأخر المغربي في علوم البحر وفنون المدفعية، مقارنة بمصر وتركيا.

يبدو أن المخزون تنبه لبعض أخطائه السابقة، عندما اختار فئات كبيرة السن، فاستدرك ذلك، وعيّن ثلاثين من الأولاد الصغار النجباء، ولإنجاح مهمتهم التعليمية أخضعهم لتكوين قبلي في علوم الحساب والهندسة والتوقيت.

ضمن السياق ذاته، أورد ابن زيدان في الدرر الفاخرة أسماء بعض المتعلمين الذين نبغوا في مجالات علمية مهمة، ومنهم «أبو محمد عبد السلام الشريف العلمي، مؤلف شرح الوزكاني وضوء النبراس في حل مفردات الأنطاكي بلغة فاس والبدر المنير في علاج البواسير، والأسرار المحكمة في حل رموز الكتب المترجمة... ومنهم أبو العباس أحمد شهبون، الجغرافي الكبير - بتعير ابن زيدان -»⁽²⁴⁾، الذي ترك مجموعة من الخرائط، ومنها خريطة للعالم⁽²⁵⁾.

كما ذكر ابن زيدان أبا عبد الله محمد بن كيران الفاسي، «مخترع ثمن الدائرة عوضاً عن الربع، وغيرها من مهم الاختراعات ذات البال»⁽²⁶⁾. ويبدو أنه ترك مجموعة من الاختراعات، إلا أنها تعرضت للضياع، وعوّض مساءلة دور المخزن في التقصير في استثمار جهد هؤلاء، اكتفى صاحب الدرر بتحميل المسؤولية لغير أهلها، فنجده يتأسف على موت اختراعاته بوفاته قائلاً: «... إذ لم يقدر نشرها بالطبع ولم يخلف الرجل عقباً محتفظاً وإنما خلف ولدًا جاهلاً صتاً بذل التراث العظيم إلا عن الأرضة التي مزقته كل ممزق»⁽²⁷⁾.

من جانب آخر، شكك المنوني في انتساب عبد السلام العلمي إلى أفراد البعثة التي وجهها المولى محمد الرابع إلى مصر، وفي هذا قال: «... وعلى هذا يكون ذهاب هذه البعثة، بين عام 1276 هـ إلى عام 1280 هـ حيث إن هذه الحقبة هي التي حكم فيها الملكان محمد الرابع الذي بويع عام 1276 هـ وسعيد باشا

(24) عبد الرحمن بن زيدان، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة (الرباط: المطبعة الاقتصادية، 1937)، ص 95.

(25) المرجع نفسه، ص 95.

(26) المرجع نفسه، ص 96.

(27) المرجع نفسه.

المتوفى عام 1280 هـ. ويلاحظ في هذا الصدد أن ابن زيدان لم يذكر المصدر الذي أخذ منه أخبار هذه البعثة، كما يؤخذ عليه إدراج عبد السلام العلمي ضمن أفرادها الثلاثة، مع أن هذا توجه للقاهرة أوائل عهد الحسن الأول، يدل على هذا أن العلمي نفسه في مقدمة كتابه البدر المير ذكر أنه درس الطب بمصر بمدد السلطان الحسن الأول⁽²⁸⁾. لكن ما المانع أن يكون المتعلم قد شارك في كلتا البعثتين اللتين أوفدهما كل من محمد الرابع والحسن الأول إلى مصر؟

إذا كان ابن زيدان قد ذكر الطلاب الثلاثة الذين أرسلهم محمد الرابع إلى مصر⁽²⁹⁾، فإنه بعد صفحات قليلة يورد خبر البعثة التي وجهها الحسن الأول إلى مصر، وفي هذا قال: «... وممن كان وجهه لإتمام دروسه الطبية بمصر الطبيب الماهر أبو محمد عبد السلام العلمي حسبما صرح بذلك»⁽³⁰⁾، وأورد عنه المنوني، نقلًا عن مخطوط «الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام»، قائلاً: «... ووجهه السلطان المولى الحسن الأول لمصر لتعاطي المعارف الطبية والتشريحية، والتوقيت والتعديل والتنجيم والأرصاء وتخطيط الساعات الشمسية المعروفة بـ'المزاويل'، وأخذ عن شيوخ الطب بمصر، وقد أجازوه بإجازات ما زالت محفوظة... ومهر في الطب والتشريح وقرأ على أطباء فرنسيين وإصنوليين، وأجازوه كذلك، وحضر تشريح 16000 جثة من موتى الحرب في ثورة عرابي، وشاهد العمليات الجراحية بمستشفى مصر»⁽³¹⁾.

لم تكن الكفاءات قائمة على قواعد مؤسسية واضحة، تضمن لها عوامل البقاء والاستمرار، بل مثلت استثناءات لم يحتمل البناء الداخلي القدرة على إدماجها والاستفادة من إمكاناتها العلمية والتقنية، ضمن سيورة تحديثية واضحة المعالم والتوجهات. وفي هذا الإطار، لما عاد العلمي من مصر، «اختصه السلطان... طبيباً لنفسه وعياله، ولازم الأعتاب الشريفة بصفته طبيباً»⁽³²⁾، ولم يكن منظرًا أنه أن يؤسس للمعرفة الطبية بسبب بؤس النظام التعليمي.

(28) المنوني، ج 1، ص 156-157.

(29) ابن زيدان، الدرر الفاخرة، ص 95.

(30) المرجع نفسه، ص 105.

(31) المنوني، ج 1، ص 242.

(32) المرجع نفسه.

لم تحقق البعثات التعليمية نحو مصر الأهداف المنشودة، وأدرك المخزن أخطائه السابقة؛ وعوض الاسترسال في إفاد بعثاته نحو مصر، قرر إحداث القطيعة والاتجاه بطلابه نحو الدول الغربية، كبريطانيا وفرنسا وألمانيا، فهل للضغط الغربي دور في هذا التحول؟ وهل تمكن المغرب من بناء استراتيجية واضحة المعالم في الموضوع؟ وهل نجح في المراهنة على المؤسسات الغربية لبناء دولته الحديثة؟

تساءل هنا عن الأسباب التي جعلت المخزن يفضل الوجهة الشرقية في مقارنة أسئلة النهوض والرد على التحديات الغربية. وضمن هذا المفهوم أود القول إن المغرب دخل منذ بداية عهد المولى سليمان في عزلة وحذر وتوجس من الغرب ومؤسساته المختلفة، واتخذ قرارات إدارية تمنع الانفتاح على الدائرة الغربية وتتنصر لمتين العلاقة بالمشرق ثقافياً وأيديولوجياً.

نقرأ في كتابات فرنسية متعددة عبارات تصف المغرب بالبلد العتيق المنغلق على الحضارة والمدنية. وكان هذا الوجود والحديث عنه قد تأسس على ازدواجية النظرة إلى الآخر المسيحي، وهي ازدواجية قائمة على ثنائية الدين والدنيا، ودار الحرب ودار الإسلام، وبينهما تشكلت أنماط من المخيال المؤسس للعلاقات الجماعية والفردية، ونشأت تقسيمات ذهنية انعكست على طبيعة هذا الاستقرار وحجمه.

ضمن هذا المفهوم، أورد ميشو بيلير في أرشيفات المغرب صورتين معبرتين في موضوع مخالطة سكان الشمال المغربي للنصارى، والتعامل التجاري معهم، ففي الأولى قال: «تعرفنا على شريف جزولي ينحدر من الشيخ محمد بن سليمان الجزولي صاحب دليل [دلائل] الخيرات، وقد درس بقبيلة رهونة. وبالرغم من كبر سنه، ظل محتفظاً بآثار التعليم الملقن الذي لا يمكن محوه. وقد حل بطنجة لبعض أغراضه، وعندما هم بتنظيف ملابسه، عدل عن ذلك لأنه لم يتمكن من الحصول على الصابون الرطب المصنوع بمنأى عن التأثيرات المسيحية، ووجد أمامه فقط الصابون الرومي. واقتنع الشريف المكين بأن صلاته لا يقبلها الله إذا نظف ثيابه بالصابون النجس - بالنسبة إليه - في حين تُجاز إذا استعمل الغيل القدر»⁽³³⁾.

Michaux-Bellaire, *Archives Marocaines*, volumes XVII. Ernest Leroux (ed.) (Paris: (33)
Publication de la Mission Scientifique du Maroc, 1911), p. 93.

يشير النص هذا مسألة تعامل فئة من سكان الشمال مع المتوجات الأوروبية، ويكشف عن أحد الثوابت التي رأت في الغرب ومتوجاته التحديثية نجسًا لا يجوز مساسه والاقتراب منه، وهي قضية عاشتها مصر زمن الحملة الفرنسية، عندما أثرت تساؤلات فقهية تبحث في مدى جواز الوضوء من الماء الذي يصب من الحنفية الغربية، وصحة تلاوة القرآن الكريم المكتوب بألة الطباعة الأوروبية. وبترعة يغلب عليها التهكم والازدراء، ذكر ييلير المثل الثاني، قائلًا: «قدم عدد من سكان الجبال إلى مدينة طنجة، وأقاموا بهضبة مرشان بغرب المدينة. وبحثوا عن مكان لإقامة الصلاة. وقرروا الابتعاد من منازل اليهود والمسيحيين، والإقامة في وسط الطريق الذي يخترق الهضبة، باعتبارها ممرًا محتملًا لمجرى مائي يحمل سمة الطهارة. وعندما قُضيت الصلاة، رأوا كلبًا جائعًا بينهم وبين اتجاه القبلة. وغمرهم بسبب ذلك الحزن، وسألوا أحد المارة عما إذا كان الكلب روميًا أو بلديًا، أوروبيًا أو أهليًا. وفي حالة تبين 'بلدية' الكلب والقطع بعدم ملكيته إلى أحد المسيحيين، يبدو عليهم الارتياح، وإذا كان الكلب روميًا، فإنهم يعدون الوضوء ويشرعون مجددًا في الصلاة». ويتابع ييلير معقبًا: «شكل المسيحي عنصر رعب بالنسبة لسكان جباله، واعتُبرت لديهم مدينة طنجة، بسبب استقرار المسيحيين بها، مكانًا قذرًا»⁽³⁴⁾. وبغض النظر عن مدى صحة الرواية، والإخراج الذي صور المغربي المسلم في وضعية دونية، فإننا نستج لحظات الاستغراب في تمثّل ساكنة الهبط للمسيحي وممتلكاته الرمزية والمادية.

من جانب آخر نقرأ مضمونًا مشابهًا، خصوصًا لدى الرحالة الفرنسيين⁽³⁵⁾، وفي مقدمهم بير لوتي، الذي يمثل وصفه للمغرب نقطة التقاء بين المجال الأدبي كنص إبداعي والمجال السياسي الاستعماري كهدف وغاية؛ إذ اختاره السفير الفرنسي باتنوتر⁽³⁶⁾، الذي كان في مهمة دبلوماسية إلى فاس في عام 1889، للقيام

Ibid. page. 94.

(34)

Roland Lebel, *Les Voyageurs français au Maroc l'exotisme marocain dans la littérature de voyage* (Paris : Nord-Africain : Larose, Bibliothèque du Culture et de Vulgarisation, 1936).

(36) تمت سفرة باتنوتر إلى فاس عام 1889 في أحوال تخوف الدبلوماسية الفرنسية من موازنة ألمانيا تجديد التحالف الثلاثي بين إنكلترا وإيطاليا وإسبانيا، فدفعها ذلك إلى التحلي عن لغة التهديد العسكري، وتعويضه بأسلوب المناورة، التي احتاجت إلى جمع أكبر قدر من المعلومات عن المغرب. وفي هذا الإطار كُلف لوتي بمهمة الوصف/ التجسس.

بهذا الدور. وأتقن لوتي ميزة الوصف في كثير من إبداعاته الأدبية السابقة، فلم يكن مستغرباً أن يلجأ إلى تقديم خدماته الوصفية إلى السفير الفرنسي المذكور، وإلى بدء كتابه بالعبارة الآتية: «... أيها المغرب المعتم، فلتبق دائماً مغلقاً وعصياً على الانفتاح على الأشياء الجديدة، ولتدر ظهرك لأوروبا ولتعش على ذكرياتك الماضية. نم طويلاً واستمر في حلمك القديم حتى تكون - على الأقل - البلد الأخير حيث يقوم الرجال بأداء صلواتهم... وحتى يحفظ الله للسلطان حدوده المنفلتة وقفاره المفروشة بالورود، وصحاريه المقفرة، ليتمكن عبر هذا الفضاء الشاسع من تعبئة فرسانه والقيام، كما كان سابقاً، بمحاربة المتمردين وقطع رؤوس الثوار»⁽³⁷⁾.

ضمن هذا السياق، تتوافر لدينا مراسلات مخزنية تبين الحذر الشديد الذي أبدته السلطة المغربية تجاه متوجات الغرب العلمية، من قبيل التلغراف وسلك الحديد؛ ففي رسالة مخزنية، أكد السلطان الحسن الأول، مخاطباً محمد بن العربي الطريس، ضرورة أن يزيل سفير الإنكليز سلك التلغراف الذي أحدثه في إحدى المناطق «تقوية وتأكيذاً في إزالة ذلك وتغييره»، كما جاء في الرسالة⁽³⁸⁾.

أورد السفير البريطاني جون دريومند هاي في إحدى مراسلاته قبل زيارته للسلطان، قائلاً: «سأبذل جهدي لحث السلطان الشاب على إدخال بعض الإصلاحات والتحسينات»⁽³⁹⁾. واقترح على السلطان توجيه بعض الرعايا المغاربة للتكوين في جبل طارق. ودار حوار بين الرجلين نعتقد أن أهميته تكمن في الكشف عن الدور المحتمل لإنكلترا في تكوّن فكرة إرسال البعثات التكوينية إلى أوروبا:

قال هاي: «أوضح السلطان بأن الأمية متشرة بين رعاياه وبأنهم لا ينضبطون لقانون... وأجبه قائلاً: طلبتُ في السنين الأخيرة من الحكومة البريطانية السماح

Pierre Loti, *An Maroc* (Paris: La Boîte à Documents, 1988), p. 95.

(37)

(38) رسالة الحسن الأول إلى الحاج محمد العربي الطريس، بتاريخ 3 جمادى الأولى 1304 هـ

الخزانة العامة بتطوان، 47/5.

Louisa Annette Brooks, *A Memoir of Sir John Drummond-Hay: Sometime Minister at the Court of Morocco Based on His Journals and Correspondence* (London: John Murray Albemarle Street, 1896) p. 307.

لمثنين من رعايا جلالتيكم للتكوين في جبل طارق... وقد قبلت الحكومة الطلب، وأرسل 200 مغربي مكثوا هناك ما بين سنتين وثلاث سنوات... وأود من جلالتيكم معرفة طريقة اختيار هؤلاء، هل كان من الطبقة العليا المتعلمة... أم جرى انتقاؤهم طبقاً لمعايير الذكاء والسيرة الحسنة».

ردّ هاي على مخاوف السلطان من سياسة الإصلاحات، قائلاً: «لا أعرف أحداً من الوزراء أو أي شخص ذي سلطة يمكن توظيفه في إنجاح سياسة الإصلاح، وتشبه وضعيتكم ما كان عليه السلطان محمود في تركيا والخديوي الكبير في مصر، محمد [علي]، وكلاهما كان يأخذ السيف بيد وميزان العدالة من جهة أخرى»⁽⁴⁰⁾. وتشير عبارة هاي إلى أن المخزن المغربي كان مطلعاً على التجربة المصرية وإكراهاتها، وإلى أن البيروقراطية الإدارية ظلت جائمة على الأداء التنموي في كل من المغرب ومصر.

ضمن السياق عينه، لتمح المشرقي إلى دور العناصر البيروقراطية في الحد من اندفاع السلطان محمد الرابع في اتجاه تحديث المؤسسة العسكرية، وتشوفه إلى البعثات التعليمية آلية من الآليات لتحقيق ذلك، «والى كل وسيلة يحتاج إليها حتى يضاهي به عساكر الدول العظام، فإذا بالمقادير لم تساعده، وقد جمع منه ما تيسر جمعه ولم يتم ما أراد، لخيانة دائرته وخبث نيتهم واعتنائهم بجلب النفع لأنفسهم خاصة وإهمالهم أمور الدين والنصيحة له»⁽⁴¹⁾، وهو الموقف نفسه الذي اعتمده ابن زيدان عندما لتمح إلى دور بطانة السوء في انتكاسة المشروع الإصلاحية للمولى الحسن الأول⁽⁴²⁾، الذي تواترت في عهد حكمه البعثات التعليمية نحو أوروبا، وقلّت ثم انعدمت مثيلاتها نحو المشرق العربي. وضمن هذا السياق نساءل: هل بدأ المخزن في مراجعة قراراته الإصلاحية وانفتاحه على المشرق، وبالضبط على تجربة محمد علي؟

Ibid. pp. 280-281.

(40)

(41) محمد بن مصطفى المشرقي، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعدّ بعض مفارها غير المتناهية، دراسة وتحقيق: إدريس بوهليلة، ج 2 (المملكة المغربية: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2005)، ص 97.

(42) عبد الرحمن بن زيدان، إتخاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، ج 2، ط 2 (الرباط: المطبعة الوطنية، 1990)، ص 465.

بدأ الانفتاح على المؤسسات التكوينية الغربية في عهد محمد بن عبد الرحمن، وقال عنه المشرفي إنه كان «متشوقاً لعلم الهندسة والتنجيم والهيئة... ووجه لتعليم الهندسة والحرب عدداً من الطلبة وأبناء المسلمين لبلاد الإفرنج، فتعلموا ما يكفي من ذلك، وما يحتاج إليه في تعليم كيفية النظام، واستغنى بهم عمن عداهم من الأجانب»⁽⁴³⁾. وربما يكون هذا التحول مرتبطاً بفشل البعثات التعليمية الأولى التي يمت وجهها نحو مصر. ويمكن القول إن ذلك نوع من المراجعة النقدية لخطّة الإصلاح التي نهجها المخزن وللاختيارات المشرقية التي ظن نجاعتها وجدواها التحديثية. من جانب آخر ارتبط إرسال بعثات تعليمية مغربية نحو إيطاليا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا بالضغط الأجنبي، حيث كانت الدول الأوروبية ذات العلاقة بالمألة المغربية توظف هذه البعثات لترسيخ نفوذها وإذكاء صراعاتها الثنائية. مثل موضوع البعثات التعليمية أبرز ركن تحديثي/إصلاحي في عهد السلطان الحسن الأول، ولدينا هذا الموضوع عشرات المراسلات المخزنية التي كلفت الدولة بمبالغ مالية باهظة وعوائق دبلوماسية واجتماعية متعددة، ويمكن القول إنها مثلت قطب الرّحى الإصلاحية الذي شهدته المغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بالنظر إلى الأدوار المحدودة والمهمة التي قام بها أفرادها ولعلاقتهم بموضوع الإصلاح العسكري وبمؤسسة دار الماكينة الخاصة بإنتاج السلاح في مدينة فاس.

من هذه الزاوية، يمكن مقارنة موضوع إرسال البعثات التعليمية المغربية إلى دول الغرب الرأسمالي؛ إذ أرسل بعض الوفود التعليمية في عهد محمد الرابع إلى أوروبا، وتعلم أفرادها «ما يكفي من ذلك وما يحتاج إليه من علم الهندسة وكيفية حرب النظام»⁽⁴⁴⁾، إلا أنه ليست لدينا معطيات مفصلة بشأنهم، ومع ذلك يمكن القول إن البعثات التعليمية نحو أوروبا لم تزدهر إلا في عهد الحسن الأول، وتميزت بخاصيّة الاستمرار والتواتر. وفي هذا المجال تتوافر لدينا بفضل كناش معلومات في هذا الموضوع، سُجّلت تفصيلاته بأمر سلطاني، في تاريخ غير محدد بين عامي 1304-1305 هـ/ 1887-1888 م، وهو الكناش الذي اعتمد عليه ابن زيدان في تدوين أفواج الوفود التعليمية إلى أوروبا طوال عهد الحسن الأول؛ وعنه

(43) المشرفي، ص 92.

(44) المنوني، ص 166.

أخذ معظم من تطرق إلى مسألة البعثات التعليمية في عهد الحسن الأول، بدءاً من محمد المنوني وعبد الله العروي وغيرهما. إلا أن المعلومات التي أوردها صاحب الإتحاف تتطلب نوعاً من التدقيق بالاعتماد على وثائق موازية مغربية وأجنبية، لعل أهمها ما ورد في وثائق الخزنة العامة في تطوان ومديرية الوثائق الملكية والخزنة الحنية في الرباط، علماً أن ابن زيدان اعترف بقلّة معلوماته عن وفود تعليمية توجهت نحو إيطاليا في أواخر عهد الحسن الأول⁽⁴⁵⁾.

تنضج معالم الاعتماد على الغرب في تكوين الكفاءات التعليمية المحلية من خلال الرسائل السلطانية الواردة في الموضوع، ومنها رسالة السلطان الحسن الأول إلى باشا طنجة الجيلاني بن حمو البخاري، مؤرخة في 25 رجب 1292 هـ - 27 آب/ أغسطس 1875 م، وقد ورد فيها: «... وبعد، فقد وجهنا صحبته خمسة عشر من نجباء الطلبة بقصد التوجه لبر النصارى لتعلم تطبيجيت [علم المدفعية] والهندسة، وغير ذلك من أمور الحرب بعد تعلم الكتابة واللسان بطنجة ليسهل عليهم مباشرة التعلم ببر النصارى، وأمرنا خديمتنا الطالب محمد بركاش بأن يقر كل فريق منهم بالمحل الذي يناسبه حتى يتعلموا ذلك، ويوجه كل فريق منهم للمحل المعين له، كما أمرنا الأمناء بأن ينفذوا مؤونتهم مدة إقامتهم بطنجة، وأعلمناك لتكون على بال وتترلهم بالمحل الذي يناسبهم، والسلام»⁽⁴⁶⁾. وأفصحت الرسالة عن مقدمات أول بعثة انتقي أفرادها للدراسة في أوروبا، كما حددت آليات التمويل ومهدت سبل تعليمهم ودراسهم بتعلم لسان الدول المستهدفة.

لم يرد المخزن من خلال إيفاد البعثات التعليمية تغيير بنية الدولة والمجتمع، بل رام تجديد مؤسساته العتيقة. وأورد الناصري خبر هزيمة المحلة السلطانية أمام القبائل الشائرة في المنطقة الشرقية، قائلاً: «وتكاثر الرصاص على موكب السلطان حتى سقط حامل الراية وجرح المولى عرفة أخو السلطان، وأما الجيش وقواده، فإنهم لما انهزموا صرفوا وجوههم إلى المهواة»⁽⁴⁷⁾. وصدر جاك كايي مقالته في

(45) عبد الرحمن بن زيدان، العز والصولة في معالم نظم الدولة، ج 2 (الرباط: المطبعة الملكية، 1962)، ص 160.

(46) مجموعة الوثائق، العدد 3 (الرباط: المكتبة الملكية، 1976)، ص 442.

(47) أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج 9 (الدار البيضاء: دار الكتاب، 1997)، ص 158-159.

موضوع البعثة الدراسية المغربية نحو مونبوليه (1885-1888) بالحديث عن
رغبة السلطان في تحسين أداء جنوده⁽⁴⁸⁾.

هو البحث، إذًا، عن حرب النظام، لتجديد محيط مؤسسة السلطان وبعث
الحياة في مخزن يريد إعادة إنتاج مؤسساته ورموزه؛ هي أزمة بنيوية، إذًا، تكشف
عن الثابت في المؤسسات السياسية والإدارية التي لم يكن في قدرتها التقاط
عناصر النجاح وتوظيف آلية البعثات التعليمية لإنجاح ميرة الإصلاح.

من بين المتعلمين العائدين إلى المغرب، وهُم كثر، لم يتقلد منهم منصب
الوزارة سوى محمد الكباص، بينما كُلف باقي أفراد البعثات بأدوار هامشية
وملحقة بالمؤسسات والخبراء العسكريين الأجانب. وفي مقابل ذلك، كانت
المناصب السامية حكرًا على أمثال المهدي المنهي ومحمد بركاش ومحمد
العربي الطريس ومحمد بن المدني بنيس وعلي المسفيوي وأولاد الجامعي
أحوال السلطان وآل بنموسى الذين توارثوا الحجابة والوزارة وغيرهم، وهم نُخب
لم تمتلك ناصية العلم الإداري والياسي والعسكري كما كان سائدًا في الغرب
الأوروبي، وشكلوا أدوات البيروقراطية المخزنية التي حجبت الأدوار المحتملة
لأفراد البعثات التعليمية المغربية.

أشار الأعرج الليماني، في سياق حديث مجمل عن بعض المتعلمين، إلى
فشل البعثات التعليمية في الخارج، قائلًا: «... وكل منهم حصل على إجازة في
التفوق في ما اختص به...، على أن الحكومة لم تتمكن من الير على ذلك اليل
المفيد، لما جُبل عليه القابضون على زمام الأعمال من الجمود على بقاء ما كان
على ما هو عليه... وللحديث شجون، إذا فتحت المدارس أغلقت السجون»⁽⁴⁹⁾.
وأورد محمد السايح انطباعه الذاتي حول تجربة البعثات التعليمية في عهد الحسن
الأول قائلًا: «ولما كانت أيام المولى الحسن الأول الذي درس الحالة من كتب

Jacques Caillé, *les Marocains à l'école du Gêne de Montpellier (1885-1888)*, Hespèris (48)
Tamuda, Tome XLI (Paris: Librairie Larousse, 1954), pp. 131-145, p. 131.

(49) محمد بن محمد بن الأعرج الليماني (1285-1344 هـ / 1868-1925 م)، «زبدة التاريخ
وزهرة الشمايخ»، إعداد عبد الرزاق بنواحي (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ المعاصر، كلية
الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، 1997)، ص 385-386.

واهتم بنشر المدنية الجديدة، أراد أن يرجع بالمغرب إلى مركزه ويرفعه على مستواه، فقام بوسائل مهمة، منها بعثه البعثات العلمية إلى الأفطار الأوروبية، وكان ذلك في العهد الذي أوفدت فيه اليابان البعثات أيضًا، ولكن لم يتم له في ذلك أمر ولم تعقبه نتيجة مفيدة، لأن الشعب المغربي إذاك [إذ ذاك] لم يكن يدرك ما كان يدركه سلطانه، وما كان الناس يعثون أولادهم لأوروبا عن رغبة، ولما مات المولى الحسن وخلفه ابنه المولى عبد العزيز على العرش، قام بتدبير الملك حاجبه باحماد، وذلك لصغر الملك، وهذا الحاجب سياسي محنك ولكن في خصوص سياسة داخلية البلاد التي درسها من قديم على عتبة القصر، أما المدنية الجديدة والتطور العصري، فلم يكن نضج في فكره، ولما ورد عليه بعض المتعلمين من تلك البعثات، وقد أتموا دراستهم، لم يجعل لهم قيمة ولم يقدر لهم قدرًا وألقاهم في زوايا الإهمال، فضاعت معارفهم وخسرت صفقة المغرب، وقد عرفت كثيرًا منهم يستعين على معاشه ببعض الحرف، ولله الأمر من قبل ومن بعد⁽⁵⁰⁾.

تفصح الشهادة عن إهمال الحاجب المستبد لأفراد البعثات التعليمية الذين يمموا وجوههم نحو بلادهم المغرب للانخراط في مشروع تحديثي فاشل، ولم يكن منتظرًا من باحماد القيام بذلك، لأن اهتمامه الأساسي انصرف إلى ضبط مفردات الداخل ودعم البيروقراطية المخزنية من أتباعه وحاشيته ومناصريه. وسيطر هاجس ضبط الأمن على مشروعه، واستعان في تحقيق ذلك بعصيته من الجيش المخزني في مكناش.

في موازاة ذلك، نقرأ في مراسلة مخزنية نفور بعض الآباء من إيفاد أبنائهم للدراسة بالخارج؛ إذ خاطب محمد بركاش النائب الحاج محمد العربي الطريس قائلاً: «... وهؤلاء المتعلمون هم غاية ما تيسر في الوقت مع طول المدة، وكل من توافرت فيه الشروط لا يمح به أهله، ولا يخفأك كثرة الشفعاء الذين يتعين قبول شفاعتهم...»⁽⁵¹⁾.

(50) العلامة محمد السايح، «المولى إسماعيل العلوي»، مجلة دعوة الحق، السنة 3، العدد 2 (29 ربيع الثاني 1379هـ/ فاتح نونبر 1957م)، من ص 27 إلى 31، ص 31.
(51) رسالة محمد بركاش السالفة إلى النائب الحاج محمد الطريس السالفة بتاريخ 11 شوال 1303هـ - 13 تموز/ يوليو 1886م، خ.ع.ت، محفظة 71/99.

بيّنت تجربة البعثات التعليمية وجود أزمة عميقة في بنية الدولة المغربية. وفي نظري إن الانفتاح على المشرق في تكوين الكفاءات لم يتأسس على نظرة واعية ومتفحصة بقدر ما كان ردة فعل على ضغوط أجنبية جعلت النخب السياسية والفكرية تفضل وجهة المماثل الثقافي (المقاطعات العثمانية = مصر) الذي فضل هو نفسه القبلية الغربية (فرنسا وبريطانيا وإيطاليا...) في تكوين الأطر العلمية والفكرية الكفيلة بتنفيذ مشروع محمد علي التحديثي. هذا على الرغم من أن المغرب لم تكن تفصله سوى مافة محدودة لمنافسة مصر في الانفتاح على الدوائر الغربية الأكاديمية والعسكرية، وهو ما تنبّهت له السلطة في وقت متأخر، في عهد السلطان الحسن الأول الذي تواترت وقتذاك البعثات نحو فرنسا وإيطاليا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

على الرغم مما قلناه عن تجربة إرسال البعثات التعليمية المغربية إلى الخارج، وما اعتبرناه خللاً في المقدمات التي أحاطت بها وأطرتها، فنحن أمام جهد مخزني غير مسبوق في الانفتاح على مظاهر التحديث الغربي، ولا شك في أن المخزن لم يكن يروم التسلية من عملية كلفته العشرات من المراسلات ومبالغ مالية مهمة.

رأى المخزن باعتماد البعثات التعليمية وسيلة لتدارك خلل الإدارة المغربية وتزايد النفوذ الأجنبي. ويبدو الحرص الشديد الذي أبداه المولى الحسن الأول تجاه مسألة التحديث، ونقرأ من ثنايا المراسلات ذات العلاقة بالموضوع الرغبة الجامعة التي أبدتها الإرادة السلطانية تجاه المتعلمين، وتتبع ميرة تعليمهم وآليات إدماجهم.

يُعدّ إرسال البعثات التعليمية المغربية، زمن الحسن الأول، خطوة تربوية وتعليمية متميزة في العالم العربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ إذ إنها دلت على جرأة في الانفتاح على دائرة التعليم الغربي، على الرغم من عدم نضج المقدمات السياسية والإدارية والمجتمعية والذهنية.

تلقى المتعلمون المغاربة تكوينهم في دول غربية متعددة (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وألمانيا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية). وعلى الرغم من الصعوبات المالية وإكراهات الضغوط الخارجية، نجح المخزن الحسني في إرسال البعثات من المغاربة إلى الخارج، وحقق بعضهم نتائج متميزة علمياً ولغة وإنجازاً.

إذا كان موضوع الانفتاح على المؤسسات الغربية العسكرية والتقنية قد أخذ وقتاً كبيراً ونقاشاً مستفيضاً داخل الدوائر المخزنية والنخب الفكرية، فإن الأخذ بفكرة الدستور لم تجد لها تربة مهيأة تسمح للدولة بتطوير هياكلها وأدواتها السياسية والإدارية على المستوى الداخلي، فكان المشرق في هذه الحالة البوابة الأساسية التي مر منها الفكر الدستوري إلى التربة المغربية وأثر في صك ما سمي بالبيعة الحفيظية المشروطة. ونحن إذ نشر الموضوع، نبين أن التجربة الدستورية في المغرب في فترة ما قبل الحماية الفرنسية لم تتعد المذكرات الدستورية التي قدمتها نخب مشرقية في أثناء حكم السلطانين عبد العزيز وعبد الحفيظ، ولم يتحول الأمر إلى إدماجها ضمن النق الياسي العام وتفعيل الاختصاصات وتقييد السلطة المطلقة، وإن كنا نظن أنها أسهمت بشكل كبير في بنود ما يسمى البيعة الحفيظية في أثناء عزل السلطان عبد العزيز وتولية أخيه عبد الحفيظ، وفي الأفكار الدستورية للحركة الوطنية المغربية في فترة ما قبل الاستقلال، كما تجلت في أدبيات روادها وقادتها، مثل علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني وغيرهما.

3 - الصحافة والدستور والانفتاح على المشرق

تتبع وجه كوثراني موضوع التنظيمات العثمانية، واستنتج أن المؤسسة الإدارية باختصاصاتها المختلفة جاءت لتشكيل حقل الاهتمام لاحقاً، بدءاً من عام 1839، وهو تاريخ إصدار أول خطوط التنظيمات المعروف بخط كلخانة⁽⁵²⁾، وفي نظره أن المؤسسة العسكرية تبوأَت أولى درجات الاهتمام انطلاقاً من معاينة وجه المقارنة الصارخة بين ما آلت إليه الجيوش العثمانية التقليدية من حالة الظفر والانتصار إلى حالة التردّي والانحزام من جهة، وما أضحت عليه من جهة ثانية الجيوش النظامية الأوروبية من حسن تنظيم وتدريب وقدرة، بدءاً من القرن الثامن عشر⁽⁵³⁾. وهي ملاحظة نجد شيئاً لها في الحالة المغربية؛ فهزيمة المغرب في معركة إيسلي عام 1844 أثارت كثيراً من التساؤلات عن الهوية وإشكالية

(52) وجه كوثراني، «التنظيمات العثمانية والدستور. بواكير الفكر الدستوري نصاً وتطبيقاً

ومفهومًا»، مجلة تبين، العدد 3 (شتاء 2013).

(53) المرجع نفسه.

النهوض، وظن المخزن والتخب العلمية أن الهزيمة عسكرية، فوجب في نظرهما الأخذ بنظرية الاستعداد العسكري والتأهب لمواجهة الغرب وطاقة عنفه المادية، وإن كانت الحقيقة تؤكد أن تفوق الغرب لم يكن عسكرياً فحسب، بل كان فكرياً وعلمياً وفلسفياً وفنياً أيضاً... وربما يكون لهذه الأولويات دور محوري في تأخر المغرب في الانفتاح على التجارب الدستورية والفكرية التي بدأتها الدولة العثمانية ومحمد علي في مصر بعد الحملة الفرنسية.

تمثل سياق الانفتاح المغربي على التجارب الصحافية والدستورية المشرقية من خلال الضغوط الكبيرة التي تعرض لها المخزن في أثناء تعامله مع الصحافة الغربية التي كانت مستقرة في مدينة طنجة؛ إذ أدركت الدولة في المغرب خطورة المنابر الصحافية الأوروبية، بسبب هامش الحرية الواسع الذي كانت تتمتع به، مدعومة في ذلك بقوة الحضور الدبلوماسي الغربي؛ كما أنها تضايقت من لهجة الجرائد الحديثة الظهور في طنجة، ولم تجد سيلاً لوقف صدورها، واضطرت إلى التعامل مع المسألة من زاوية المنافسة وخوض التجربة الصحافية للرد على ما يمكن نعتة بالنيل من السيادة الوطنية.

في هذا الإطار، أكد سفير ألمانيا روزن «أن الجرائد حرة في ما تنشر... وأضاف: لذلك إن الأليق بجانب المخزن في هذا الموضوع، أن ينشئ جريدة رسمية عربية، يكون للموظفين فيها معرفة باللغات الأجنبية، وكل من تجاوز الحد - من الجرائد الأخرى - تكذبه الصحيفة الرسمية وترد عليه»⁽⁵⁴⁾.

توضح الوثائق المخزنية الدور الألماني في إنجاز هذه المبادرة، من خلال رسالة وجهها محمد بن العربي الطريس إلى الوزير عبد الكريم بن سليمان في 8 تموز/ يوليو 1907، جاء فيها: «... وعليه، فقد امثلنا الأمر الشريف، وكلفنا خديم سيدنا الأمين السيد بناصر غنام: بمباشرة القضية وفق ما أرشد إليه سيدنا، وبأشر أمرها - مشافهة - مع باشدور الألمان روزن على الوجه المين...»⁽⁵⁵⁾.

لم تكن مقدمة التأسيس سليمة ومجدية، بسبب عدم توفرها على رؤية

(54) المنوني، ج 2، ص 283.

(55) المرجع نفسه، ص 285.

إعلامية استراتيجية وفاعلة، وبفعل غياب طاقم صحافي متخصص في الميدان، ولعل ذلك ما يفسر الاستعانة بالخبرة المشرقية، في إخراج الأخوين أرتور وفرج الله نمور صحيفة لسان المغرب، التي جاء في افتتاحية العدد الأول منها ما يلي: «... إذ سألنا بعض من نَعُدُّ سؤَالهم أَمْرًا مفروضًا الطاعة له، محتوم القيام به: أن نأتي هذه السلطنة الشريفة.. وننشئ جريدة فيها لقلة وجود الجرائد العربية، وكان ذلك قبل انعقاد مؤتمر الجزيرة، فأجبنا الأمر بملء المسرة، شاكرين حسن الثقة بنا وجميل المؤازرة لنا، ونحن منذ ذلك الحين - في هذا القطر العزيز - في سعي مستمر لاستكمال معدات الجريدة ومطبتها.. إلى أن قبض الله ظهورها على هذا المنوال»⁽⁵⁶⁾.

يبدو من خلال الافتتاحية أن الأخوين تلقيا من دوائر مخزنية عليا، بمن فيها السلطان المولى عبد العزيز، طلبًا لتأسيس جريدة مغربية، كما أننا ننتج عدم وجود تقاليد مطبعية في المغرب، بسبب مواقف نمطية رافضة لمنتجات التحديث الغربي، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

كان صدور العدد الأول من صحيفة لسان المغرب يوم الجمعة 24 ذي الحجة 1324هـ - 8 شباط/فبراير 1907م، ويبدو أنها واجهت مصاعب مادية جمة جعلتها تتوقف عن الصدور «عند العدد 84، حيث عطلت نهائيًا، ثم سافر صاحبها إلى خارج المغرب أوائل جمادى الآخرة 1327هـ - أواخر حزيران/جوان 1909م»⁽⁵⁷⁾. وعلى الرغم من فشل الأخوين نمور في الاستمرار الصحافي في المغرب، فإن تأثيرهما كان جليًا في النخب المغربية التي أصدرت عددًا من الصحف؛ ففي فاس تولى الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني إصدار جريدة الطاعون في عام 1324هـ/1906م، «وتولت إثارة الأفكار الوطنية ومناهضة التغلغل الاستعماري والرد على الجرائد الاستعمارية، التي كانت تتحدث في طنجة باسم الأطراف الأجنبية»⁽⁵⁸⁾.

(56) المرجع نفسه، ص 284.

(57) المرجع نفسه.

(58) إبراهيم حركات، التيارات اليسارية والفكرية بالمغرب خلال قرنين ونصف قبل الحماية (الدار

البيضاء: مطبعة الدار البيضاء، 1986)، ص 139.

أسهم إصدار الصحف في انتشار حالة من الوعي السياسي وفي الاطلاع على ثقافة صناعة الخبر وانتشاره. وضمن هذا الإطار، ظهرت المذكرات الدستورية الأولى، فما أبرز هذه المذكرات؟ وما التأثيرات المشرقية التي لازمتها؟

يمكن القول إن الصحافة أوجدت حالة جديدة من مناخ الحرية والصدع بالنقد السياسي، كما تناسب انتشارها مع عودة مجموعة من النخب العربية والإسلامية من بلاد المشرق، حاملة معها معاني الإصلاح الذي جدته الجامعة الإسلامية. ولعل أهم دور أدته الصحافة العربية هو نشرها المشروعات الدستورية والحقوقية مع مطلع القرن العشرين، مع ما يعنيه ذلك من بداية تفكيك بنية النظام السياسي، والتطلع إلى تغيير هندسة الفضاء الإداري، والتأسيس لما يمكن نعته بإرغاصات نظام الحكم والتير القائم على منطق العقد الاجتماعي. وكان من أبرز المشروعات ثلاثة مشروعات دستورية كان الأثر المشرقي فيها جلياً، من خلال الشخصيات التي اقترحت وصاغت مضامينه، ومنها:

- مشروع بن سعيد 1319هـ/ 1900م، ويُعدّ من المشروعات الإصلاحية الأولى في مغرب ما قبل الحماية، وجرى تقديمه بعد دعوة المولى عبد العزيز عددًا من الشخصيات إلى تزويده بآراء كتابية تتناول الإصلاحات المطلوبة⁽⁵⁹⁾. واحتوى المشروع على تسعة عشر فصلاً يمكن من خلالها القول إن المشروع افتقد اللغة القانونية المحكمة، وبذل ذلك وظف لغة إنشائية اتسمت بالعمومية، كما لم يتم تحديد الاختصاصات بالدقة المطلوبة.

لا يمكن نعتُ هذا المشروع بالصفة الدستورية؛ فهو أقرب إلى المذكرة التنظيمية، المشفوعة بنبرة عاطفية جلية. وقدم عبد الله بن سعيد، عضو اللجنة السياسية في دار النيابة في طنجة، مشروعه هذا في عام 1319هـ/ 1900م إلى وزير الخارجية عبد الكريم بن سليمان، الذي انتقده، ولا سيما في ما أورده في الفصل الرابع عشر، وقال عنه: «إن فيه شيئاً من 'التبويريك'»⁽⁶⁰⁾.

(59) المرجع نفسه، ص 143.

(60) المرجع نفسه.

- مشروع الدستور السلوي أو مذكرة الحاج علي زنير: استفاد زنير من وجوده في مصر، حيث امتدت إقامته بها «فترة طويلة، عايش خلالها حرب عرابي باشا وساهم فيها، كما عاين معطيات اليقظة المصرية.. وبعد أربعة وعشرين عامًا عاد إلى المغرب..» (و) واجهته ثورة الجيلاني الزرهوني وهي في أوج اشتعالها، ثم اقترح المشاريع الفرنسية، فمؤتمر الجزيرة وما تلاه من تطورات خطيرة»⁽⁶¹⁾.

مقارنةً بالمذكرة السالفة، تبدو الثقافة الحقوقية والقانونية جلية في تفاصيل هذا المشروع، حيث إنه يحدد مفهومي الاستقلال والاحتلال باعتماد مرجعية اتفاق الخزيرات 1906. وقال زنير إن استقلال «دولة مراكش - داخليًا وخارجيًا، برًا وبحرًا - غير منازع فيه، باعتراف الدول أجمع من قديم الأزمان، ولذلك جعله مندوبو الدول العظام الأساس الذي تبني عليه قاعدة أبحاثهم الإصلاحية، بالمؤتمر المنعقد بين شهري [كانون الثاني / يناير] و[آذار / مارس] سنة 1906 م»⁽⁶²⁾.

من جانب آخر نستنتج غياب اختصاصات واضحة ومفصلة لهذه الحكومة، التي ألقى على كاهلها إصلاح الأوضاع العامة. وبالمستوى نفسه، لا نجد أثرًا لسلطة قضائية واضحة المعالم والاختصاصات، بل إن هناك خلطًا واضحًا بين السلطة التنفيذية والقضائية، بالشكل الذي تنتفي معه خاصية الحياد في ممارسة العدالة الاجتماعية.

- مشروع دستور الشيخ عبد الكريم بن مراد السوري: يمثل هذا المشروع حالة متقدمة، من حيث الوعي بالمناخ الدولي الذي كان يعرفه العالم، حيث ابتدأت ديباجته بالحديث عن تجربة التحديث الياباني، وأكدت أنه «يمكن لحكومة المغرب أن تبلغ ما بلغته اليابان بأقرب وقت، إذا اقتفت أثر اليابان بالاجتهاد ونفع العامة، وأخذ العلوم الصناعية والوقفية الموافقة للأحكام الشرعية من أوروبا، على الأخص في اقتفاء آثارهم في تنوير أفكار الرعية في حثهم على اختراع الأمور النافعة...»⁽⁶³⁾.

(61) المرجع نفسه، ص 400.

(62) المرجع نفسه، ص 408.

(63) ورد لدى: المنوني، ص 422.

يتبين أن واضع المشروع كان يدرك تفصيلات السياسة الاستعمارية في المغرب، وقال إنه اطلع «على ما تم عليه مؤتمر الجزيرة، من عمل البوليس والبنك وغيره، وإن عموم الرعية نافرة من هذا التدخل، خوفاً من رسوخ قدمي المباشرين من الضباط الفرنسية والإسبانيولية، إذا صفى [صفاء] لهم الوقت، لأنهم بدعوى الإصلاح يلزمون الحكومة على الاستدانة لإجرائه، فيؤول أمرهم على [إلى] مراقبة واردات المخزن ومنصرفاته، وبذلك من الخطر ما لا يخفى على متبصر، كما حصل للمرحوم الخديوي إسماعيل وما آل إليه أمر مصر»⁽⁶⁴⁾.

تؤمن لغة المشروع بالواقعية السياسية، إذ تقول إن «المحافظة على المعاهدات الأجنبية، وقرارات المؤتمر، واجبة التنفيذ في هذا الوقت، ولكن بلغة ترضي الرعية، وتقنع الأجانب وتوافق الشريعة الغراء، مع السعي وراء سد باب الاحتياج إلى الاستدانة منهم، لنلم من زيادة تدخلاتهم في شؤوننا كما هو دأبهم»⁽⁶⁵⁾.

أورد المنوني معلومات بخصوص صاحبه قائلاً: «الشيخ العالم السوري عبد الكريم ابن السيد عمر ابن مصطفى بن الشيخ مراد الشامي الطرابلسي... مبعوث الشرق إلى المغرب... كان يهدف ليقوم، في المغرب، بعمل إصلاح في حقل التعليم الابتدائي، فيضع هذا التأليف في مستوى المتعلمين الصغار ويحاول فتح مدرسة ابتدائية لتلقين العلوم الدينية والعصرية.

إذا كانت آماله في فتح مدرسة المقاصد العزيزية لم تتحقق، فهو قد نجح - إلى حد - في إلقاء دروس علمية تناولت مبادئ السياسة والجغرافيا والحساب والتاريخ»⁽⁶⁶⁾.

يبدو من خلال النصوص والفقرات الواردة في نص المشروع الدستوري، تأثر صاحبه بموجة التغير التي كانت تعرفها منطقة المشرق العربي، خصوصاً داخل الدولة العثمانية التي باشرت كثيراً من الإصلاحات الإدارية والقانونية. وأشار في أكثر من موضع إلى النموذجين المصري والعثماني علامتين مضيئتين في المجال الجبائي والعسكري، وقال إن «الحكومة... تجتهد في ترتيب عساكر

(64) المرجع نفسه، ص 425.

(65) المرجع نفسه.

(66) المرجع نفسه، ص 311-312.

الطوبجية والخيالة وانتظامها والقيام بإطعامهم وعمل قشلة لسكنائهم، مع تربية دوابهم، كما هو جارٍ عند الدول والدولة العلية العثمانية»⁽⁶⁷⁾. وفي أثناء حديثه عن مجلس الأحباس، قال: «وهذا مجلس أوقاف مصر متوفر لديه أكثر من عشرين مليون جنيه، لما ضبطت وارداته ومتصرفاته»⁽⁶⁸⁾.

ربط مشروع دستور العهد العزيري تطوير التعليم وإعادة تنظيمه بمؤسسة الأوقاف. ويظهر أن صاحب المشروع رأى أن يرتبط تسيير التعليم وتمويله مباشرة بالأمة، حتى يكون ذلك عن طوعية وموضوع تنافس، ولأن «ميزانية الدولة كانت عاجزة بالمرة عن أي تحملات بهذا الصدد»⁽⁶⁹⁾.

في عهد السلطان عبد الحفيظ، قُدم مشروع دستور 1908، «ويعود الفضل في نشر المشروع إلى جريدة لسان المغرب، التي كان يصدرها بطنجة الأخوان نمور.. وأكبر الظن أن تحرير المشروع وصيغته أو جزء منه كان من عناصر شرقية»⁽⁷⁰⁾.

ضم المشروع ثلاثاً وتسعين مادة، تناول إحدى عشرة منها تميّة الدولة ودينها الرسمي ومذهبها الفقهي - المالكي - ثم اختصاصات السلطان وسلطاته المطلقة. وتبدو من مواد الدستور اللغة القانونية المحكمة التي اعتمدها واضعوه، حيث إنه اختلف عن المشروعات الدستورية السابقة في الابتعاد عن التعبير العام، وحلت بدل ذلك التحديدات المحكمة للاختصاصات والمهام المتعلقة بجهاز الدولة وموظفيها من جهة، وعامة أفراد الأمة من جهة أخرى.

من جانب آخر، تأثر واضعو المشروع الدستوري بفكر الأنوار الأوروبي في سياق الحديث عن الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين ولأعضاء متدى الثورى. كما انفرد هذا المشروع بتحديد الاختصاصات الحكومية وإقامة جهاز تقني لمراقبة المال العام، واهتمت بنوده بقضية التعليم، وفصلت في الأدوار المنوطة بالمدرسة المغربية، وتبدو ملامح الخصوصية العربية الإسلامية واضحة من خلال التركيز على دين الأمة وأولوية اللغة العربية لغة رسمية للبلاد.

(67) المرجع نفسه، ص 434.

(68) المرجع نفسه، ص 436.

(69) حركات، ص 135.

(70) المرجع نفسه، ص 148.

يُبد أن معظم هذه المشروعات صاغته نخبة فكرية مشرقية تلقّت تكوينها الفكري والسياسي في بلاد المشرق، في الوقت الذي كانت الوضعية الداخلية تتجه إلى مزيد من حالات الانهيار الرمزي والمادي، خصوصًا بعد التوافقات الإمبريالية حول المسألة المغربية، وإنهاك قوى الإنتاج الداخلي بفعل التمردات والصراعات في الفترة الممتدة بين عامي 1900 و1912.

يقول الجابري إنه بغض النظر عن الانتماءات المشرقية لمحوري المذكرات الدستورية، «فالمهم في الأمر أن قضية الإصلاح في المغرب أخذت تحمل مضمونًا تحديثيًا وتكتسي طابعًا وطنيًا»⁽⁷¹⁾. إلا أن حدود الإشعاع الدستوري على النخب والقواعد المجتمعية، وموقعه من الممارسات السياسية يحتاجان إلى تمحيص ونظر.

لا يكون الدستور فاعلاً وإيجابياً إلا إذا استند إلى قاعدة مجتمعية تسهم، عبر ممثليها ونوابها، في صوغه وضبط مواده؛ فهو بناء فوقّي تحمله قوائم المجتمع ونخبه، كما أنه متزوج مجتمعي خالص، تضمن له قواعده خاصية الاستمرار والفاعلية. ونظن أن الانفتاح على التجربة الدستورية المشرقية لم يحمل كبير فائدة للدولة المغربية، بسبب غياب التراكمات الفكرية والسياسية التي تؤهل المجتمع والنخب لتقبل فكرة العقد السياسي القائم على قيم الحقوق والواجبات وتحديد الاختصاصات.

خاتمة

مع حملة نابليون على مصر في عام 1798 واحتلال الجزائر في عام 1830، أصبحت القوة الغربية حقيقة ملموسة لا تمكن مدافعُها إلا بإصلاح عميق يمس هياكل الدولة التقليدية وأفكارها النمطية، وهو ما حاولت القيام به دولة التنظيمات في الأستانة ودولة محمد علي في مصر، فجاءت المحاولات الإصلاحية المغربية متأخرة، لأسباب ذاتية تتعلق بالموقف من الظاهرة الغربية في عمومها، حيث ساد الانغلاق والنظرة المتعالية للغرب المخالف في الدين وفي المعتقدات.

(71) محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر. الخصوصية والهوية.. الحداثة والتنمية (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1988)، ص 19.

ومن شدة ارتباط المغرب الأقصى بالشرق العربي، خصوصًا مصر، أن الدولة المغربية اختارت القبلة المشرقية لمعالجة مشكلاتها وتجديد هياكلها، على الرغم من أن المشرق لم تكن لديه تجربة عميقة في تكوين الأطر العسكرية والمدنية، بل إن محمد علي نفسه اضطر إلى إرسال بعثات تعليمية متعددة نحو الدول الأوروبية المختلفة لتأهيل الموارد البشرية المحلية.

لم تكن أوروبا بعيدة عن المغرب الأقصى، وكان متظرًا من المغرب أن يفتح على أوروبا، وأن يبادر إلى تحسين أداء جنوده وأطره العسكرية والمدنية، عوض الذهاب شرقًا وإهدار الوقت ومكابدة الفشل التنموي.

في نظرنا أن الوعي الحقيقي بالتحديات وقراءة المعركة مع الغرب في سياقها الصحيح لم يكونا ضمن أجندة الدولة المغربية، بل ساد نوع من الارتجال والعشوائية في الاختيارات التحديثية التي أقبل عليها المغرب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ولعل ذلك ما أوقع المير الإصلاح (في موضوع البعثات والصحافة والمشروعات الدستورية) في عدد من العراقيل والأزمات والفشل، حيث تنبه المخزن لاختياراته الفاشلة وأدار قبلته التحديثية نحو دول غرب أوروبا في زمن ازدادت فيه حدة الضغوط الغربية على المستويات السياسية والعسكرية الاقتصادية والدبلوماسية.

من جانب آخر، لم يكن الانفتاح على الغرب ومؤسساته التكوينية نابعًا من نظرة متفحصة قائمة على أساس الأخذ بأسباب التنمية والتقدم، بل ارتبط بالضغوط الأوروبية التي رامت من خلال بعثاتها وحيلها الدبلوماسية تحقيق مصالحها الاستراتيجية، فلم تعد وسيلة لإرغام المخزن على إرسال المتعلمين للدراسة في أوروبا (بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا...) إلّا وطبقته، وهي الدول ذات العلاقة المباشرة بمحاولة احتلال المغرب طوال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

لم يكن التضامن بين المشرق والمغرب الأقصى مؤسسيًا ومتممًا، بل ارتبط بمحاولة درء الهجمة الغربية الشرسة على الكيانين عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا، في وقت ازداد التنسيق بين القوى الإمبريالية الغربية لتقسيم «تركة الرجل المريض».

وأخطأ المغرب والمشرق في طبيعة المعركة مع الغرب ورموز قوته المعرفية والعلمية التي أنتجت زخمًا متزايدًا من السيطرة العسكرية والاقتصادية والسياسية؛ بمعنى أن فشلنا التنموي كان على مستوى العلم والمعرفة، وهو ما تنبه له محمد علي في مشروعه التحديثي، إلا أن أبرز ما غاب فيه هو إنتاج الأفكار والمعرفة المؤسساتية القائمتين على أساس القاعدة المجتمعية الواعية، وهذا عكس ما نجده في التجربة اليابانية التي استبصرت حقيقة القوة الغربية، فواجهتها بأدواتها وفي أصناف المعرفة المختلفة، العلمية منها والفلسفية والسياسية والعسكرية والدبلوماسية.

كان منتظرًا أن يسقط المشرق والمغرب أمام الهجمة الغربية الشرسة والمنظمة، بسبب غياب القابلية لفكرة الإصلاح وبفعل فلسفة القوة التي طبعت الفكر الغربي ومؤسساته العلمية والبحثية، فلم تكن السيطرة عسكرية إذاً، بل علمية وفكرية وسياسية، وأوروبا نسجت خيوط قوتها على امتداد قرون من المراجعات الإصلاحية والفلسفية والفكرية أهلقتها لقيادة العالم والتحكم بمفاصله الاستراتيجية.

حرّى بالعالم العربي والإسلامي اليوم أن يستفيد من دروس التاريخ، وأن يسج علاقات تنموية أكثر عمقًا وامتدادًا، وهي إصلاحات لا يمكن أن تكون فاعلة من دون تغيير حقيقي للمكونات الداخلية، السياسية والاجتماعية والعلمية والفلسفية.

المراجع

٦ - العربية

إدريس، أبو العلاء. مخطوط «الابتسام عن دولة ابن هشام أو ديوان العبر في أخبار أهل الثالث عشر». تحقيق نور الدين بيطاري. أطروحة لنيل الدكتوراه في الآداب. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول. جدة، 2006.

إدريس، زكي بن مصطفى. طبقات الشعراء العرب. في: Lulu.com.

ابن زيدان، عبد الرحمن. إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس. ج 2. ط 2. الرباط: المطبعة الوطنية، 1990.

_____. الدور الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة. الرباط: المطبعة الاقتصادية، 1937.

_____. العز والصولة في معالم نظم الدولة. ج 2. الرباط: المطبعة الملكية، 1962.

_____. الملائق السياسية للدولة العلوية. تحقيق وتقديم عبد اللطيف الشاذلي. الرباط: المطبعة الملكية، 1999.

بلقزيز، عبد الإله. الخطاب الإصلاحي في المغرب. التكوين والمصادر (1844-1918). بيروت: دار المنتخب العربي، 1997.

الجابري، محمد عابد. المغرب المعاصر. الخصوصية والهوية.. الحداثة والتنمية. بيروت: المركز الثقافي العربي، 1988.

_____. «اليابان في الفكر العربي المعاصر». الموقف. العدد 1. بيروت (يوليو - أغسطس 1992).

حركات، إبراهيم. التيارات السياسية والفكرية بالمغرب خلال قرنين ونصف قبل الحماية. الدار البيضاء: مطبعة الدار البيضاء، 1986.

حيمر، عبد السلام. المغرب: الإسلام والحداثة، سلسلة شرفات، العدد 15، الدار البيضاء: منشورات الزمن، 2005.

رسالة محمد بركاش السالفة إلى النائب الحاج محمد الطريس السالفة بتاريخ 11 شوال 1303هـ/ 13 يوليو 1886م، خ.ع.ت، محفظة 71/99.

السايع، العلامة محمد. «المولى إسماعيل العلوي». مجلة دعوة الحق. السنة 3. العدد 2. (29 ربيع الثاني 1379هـ/ فاتح نونبر 1957). من ص: 27 إلى 31.

السلیماني، محمد بن محمد بن الأعرج (1285-1344هـ/ 1868-1925م). «زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ». إعداد عبد الرزاق بنواحي. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ المعاصر. كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، 1997.

سيمو، بهيجة. العلاقات المغربية الإيطالية (1869-1912م). الدار البيضاء: منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري/ مطبعة النجاح الجديدة، 2003.

- شريف، أمل. «سلسلة التعليم في عهد محمد علي (5): البعثات التعليمية إلى أوروبا». موقع ساسة بوست (sasa post) 10 حزيران/ يونيو 2015.
- الصفار، محمد. رحلة الصفار إلى فرنسا 1845-1846. تحقيق سوزان ميللر، تعريب خالد بن الصغير. أبو ظبي: دار السويدي، 2007.
- طوسون، عمر. البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم في عهدي عباس الأول وسعيد. الإسكندرية: مطبعة صلاح الدين، 1934.
- عبد الفتاح، عصام. أيام محمد علي. عبقرية الإدارة وصناعة التاريخ. القاهرة: الشريف ماس للنشر والتوزيع، 2014.
- كوثراني، وجيه. «التنظيمات العثمانية والدستور. بواكير الفكر الدستوري نصًا وتطبيقًا ومفهومًا». مجلة تبين. العدد 3 (شتاء 2013).
- مجموعة الوثائق. العدد 3. الرباط: المكتبة الملكية، 1976.
- مجموعة الوثائق. العدد 2. الرباط: المكتبة الملكية، 1976.
- المشرفي، محمد بن مصطفى. الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعدّ بعض مفاخرها غير المتناهية. دراسة وتحقيق: إدريس بوهليلة. ج 2. المملكة المغربية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2005.
- ممارسة المعلوماتية باللغة العربية: أعمال الندوة العالمية الثانية. تحرير سلوى السيد حمادة وهاني عمار. القاهرة: مؤسسة فيليس للنشر، 2006.
- المنوني، محمد. مظاهر بقظة المغرب الحديث. 2 مج. ط 2. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1985.
- الناصري، أحمد بن خالد. الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى. ج 9. الدار البيضاء: دار الكتاب، 1997.

2- الأجنبية

- Bellaire, Michaux. *Archives Marocaines*. vol. XVII. Ernest Leroux (ed.). Paris: Publication de la Mission Scientifique du Maroc, 1911.
- Brooks, Louisa Annette. *A Memoir of Sir John Drummond-Hay Sometime Minister at the Court of Morocco Based on his Journals and Correspondence*. London: John Murray Albemarle Street, 1896.

- Caillé, Jacques. *Les Marocains à l'école du Génie de Montpellier (1885-1888)*. Hesperis Tamuda. Tome XLI. Paris: Librairie Larousse, 1954.
- . *La Mission du capitain Burel: Arts et métiers graphiques*. Paris: 1953.
- Charles-Roux, François et Jacques Caillé. *Missions diplomatiques françaises à Fès*. Paris: Éditions Larose, 1955.
- Laroui, Abdallah. *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain 1830-1912*. Paris: F. Maspero, 1977.
- Lebel, Roland. *Les Voyageurs français au Maroc. l'exotisme marocain dans la littérature de voyage*. Paris: Nord-Africain: Larose, Bibliothèque du Culture et de Vulgarisation, 1936.
- Loti, Pierre. *Au Maroc*. Paris: La Boîte à Documents, 1988.
- Thomassy, Raymond. *Le Maroc et ses caravanes ou Relations de la France avec cet empire*. Paris: publié par Librairie de F. Didot frères, 1845.

الفصل الثلاثون

إصلاحات محمد علي باشا

بين تأثير الإصلاح العثماني والعوامل الذاتية

حماء الله ولد السالم

«فلو وفقه الله لشيء من العدالة
على ما فيه من العزم والرياسة والشهامة
والتدبير والمطاولة
لكان أعجوبة زمانه وفريد أوانه»
الجبرتي

إضاءة

لسنا نرمي هنا إلى الجواب عن السؤال المركزي في الدراسات التاريخية العثمانية، وهو ما إذا كان التدهور العثماني بنيويًا، أي وجد في قلب المشروع العثماني منذ البداية، أم أنه حديث ومرتب بتأثير الهيمنة الأوروبية ونهضة أوروبا منذ القرن الثامن عشر وتاليه، وإنما نرمي إلى تحليل الجوانب الذاتية في تجربة محمد علي باشا ودورها في إفشال إصلاحاته، مع مقارنتها بمثيلتها العثمانية، ونتائج كليهما، وعناصر الاتفاق والاختلاف، وبحث بعض الأسباب التاريخية التي جعلت تلك الإصلاحات تفشل أو تفقد قدرًا من فاعليتها، الأمر الذي أثر في الانتقال من المنظومة السلطانية إلى البنية السياسية الحديثة.

كانت «الخلافة» العثمانية دولة سلطانية في شكل إمبراطورية عتيدة تسيطر عليها عقلية عسكرية توسعية، وتتعايش في ظلها أعراق وديانات ومجتمعات مختلفة، في ظل بنى عتيقة تربطها بالسلطة علاقات زبونية وإقطاعية عميقة. ذلك هو الوضع العام في الولايات العربية، وفي مقدمها ولاية مصر الكبرى، ولذلك كانت محاولة محمد علي للإصلاح مبكرة وجريئة، من أجل بناء دولة حديثة، فنجح في ذلك المسمى سياسيًا ومؤسسيًا، وفشل فيه ثقافيًا ومجتمعيًا، ما جعل عملية التحديث تقتصر على هياكل الدولة ولا تلمس البنى الموروثة منذ قرون.

هذا الوضع المتأزم هو نتاج عيوب في عملية البناء والإصلاح، في المقام الأول، وليس بسبب الضغوط الأوروبية ابتداءً، بل إن الإصلاح العثماني كان، في بعض جوانبه، أكثر فاعلية من مثله في عهد محمد علي. وكانت الإصلاحات كلها محاولة لترميم ما ضعف من سلطان الدولة لا للانتقال من هذا الوضع المتدهور، الذي عجز تدريجيًا عن مآيرة النظم الدولية الحديثة.

تنطلق هذه المراجعة من أن مشروع محمد علي جزء من صعود دول الأطراف على حساب المركز، وبديل من السلطنة ذاتها بعد أن اتضح عجزها عن مواجهة النفوذ الأوروبي المتنامي، فاعتقد محمد علي أنه قادر على الاستقلال والحصول على تفاهم مصلحي مع أوروبا، لكن الاستراتيجية الأوروبية كانت أكثر تعقيدًا، لأنها تريد التهام الشرق بكامله بالتدريج، وفق أجندتها الخاصة، ولن تسمح لأي طرف من الخارج (روسيا)، ولا من الداخل (محمد علي) بالمشاركة في تلك العملية الاستعمارية المبكرة.

أفضت إصلاحات محمد علي إلى بناء دولة حديثة، لكنها فشلت داخليًا لأنها لم تجد سندًا شعبيًا ولا مشروعية مجتمعية، وانتكست خارجيًا لاصطدامها بتصادم «المألة الشرقية»، ما جعل الإنفاق العسكري المصري على التوسع بلا طائل، بل تم دفع تكلفته من الداخل، وبعد أن تفرغ محمد علي لبناء الكيان المحدود (بعد المعاهدات المفروضة)، ولذلك كان البناء فوقيًا وتسلطيًا، والتحديث ناقصًا ومشوّهاً، يقف على رجل واحدة.

ينظر الباحثون إلى هذا الوضع، فيجده بعضهم، كلٌّ من منظوره، دليلاً على أن التدخل الاستعماري منع الرجل من بناء مشروعه والتفرغ للإنفاق على العلم والصناعة. ويراه آخرون مجرد جزء من الخلل البيوي في الحالة العربية الشرقية التي عجزت عن استيعاب منجزات التحديث واستخدامها في مواجهة الأجنبي، كما يراها تيار ثالث عبارة عن ذلك كله لكن يربطه بالتدهور الذي أصاب المجتمع التقليدي الإسلامي الشرقي من دون ظهور بدائل مجتمعية ومؤسسية تحظى بالمشروعية وتعطي الدولة الجديدة شرعيتها المطلوبة.

السؤال الآخر هو: هل أسهمت الإصلاحات العثمانية عمومًا، وفي مصر إبان عهد محمد علي خصوصًا، في إنتاج تحديث سياسي مشوه يمنع الدولة القطرية الشرقية من التوافق مع المجتمع الذي تفكك تحت وطأة التحديث الفوقي؟

إن تعثر الإصلاح العثماني في قلب السلطنة وفي ولاية محمد علي، على الرغم من الضغوط الأوروبية، هو في الحقيقة تعثر لمنظومة التحديث السياسي والمؤسسي التي فرضت نفسها خارجيًا، عبر الأنموذج الصاعد، وداخليًا عبر إنهاء البنى العتيقة وعلاقاتها الزبونية بالدولة السلطانية. وفشل العملية برمتها ليس نتاج العامل الأوروبي بقدر ما هو فشل في عملية التطبيق داخليًا بفعل مقاومة البنى العتيقة، وبفعل التطبيق الفوقي والأحادي لعملية الإصلاح، لا بوصفها منظومة كاملة يجب الإمساك بها. ولذلك، كان الانتقال من الدولة السلطانية إلى الدولة الحديثة عملية قصيرة وناقصة، ومشروعًا ضروريًا وناقصًا في الوقت نفسه، وهي عناصر تناقض لا تزال تحكم هذا المشروع إلى اليوم. وبعبارة أخرى مباشرة، إن فشل الشرق في القطيعة مع السلطنة والبنى العتيقة المصاحبة لها يعود إلى أن عملية الانتقال لم تكن حاسمة وشاملة وواضحة، وبمشاركة نخب إصلاحية مستثيرة ومن جميع الأطراف الدينية والسياسية والمجتمعية.

إن مضمون هذه الورقة البحثية ليس مقتصرًا على عرض الوقائع التاريخية والوقوف عند حدود وصف الإصلاحات العثمانية، بل إنه يرمي أيضًا إلى طرح الأسئلة النقدية، من أجل مراجعة تفسيرية لتاريخية الظاهرة الإصلاحية من حيث الشرط التاريخي لميلادها وآثارها السياسية والمجتمعية، وما تغير وما لم يتغير، ولماذا أفضى التغير إلى آثار دولية ومؤسسية هنا ولم يؤد إلى النتيجة ذاتها

هناك، وما علاقة ذلك بالأسباب الذاتية المتعلقة برؤية الحاكم نفسه، وبالأحوال الموضوعية الداخلية (آثار الإصلاحات على شكل الدولة والمجتمع)، والداخلية (موازين القوى الدولية)، للوصول إلى فهم أعمق لتاريخ الإصلاحات بوصفها جزءاً من تحوّل تاريخي لا مجرد وقائع معزولة.

أولاً: الإصلاح العثماني وإصلاحات محمد علي باشا الاتفاق والاختلاف

نعتقد أن مساري الإصلاحات في اسطنبول والقاهرة كانا متشابهين ومتراپطين، وأن التأثير الدولي فيهما كان هو ذاته تقريباً، لكن بصورة متفاوتة، بحسب السياق السياسي والأوضاع المحلية والمصالح التجارية والموقع الجغرافي وموازين القوى؛ فإصلاحات السلطان العثماني محمود الثاني لم تكن مختلفة عن إصلاحات محمد علي إلا بطريقة الإصلاح والقائمين عليه والياق المحلي، فاختلفت ردّات الفعل والتأثير والمشاركة، ومن ثم اختلفت النتائج والآثار في شكل السلطة والدولة والمؤسسات؛ فإصلاحات محمود الثاني التف حولها العلماء بعد قضائه على الإنكشارية⁽¹⁾، ولم يته عهده إلا وقد كرر أنصاره وأنصار إصلاحاته، وامتلات بهم الدولة، وصار لإصلاحاته سند شعبي حماها من النكسة التي أصابت محمود الثالث من بعده⁽²⁾، بينما واجه محمد علي معارضة العلماء والمشايخ، بعد أن جمع السلطة في يديه، ما جعل إصلاحاته عملاً شخصياً لم يحظ بدعم من النخبة التقليدية ولا من المجتمع؛ فهو نقل البنية السلطانية إلى مؤسسات الدولة: جيش، إدارة حديثة، تعليم حديث، قوانين مدنية... لكن إصلاحاته فشلت لأنها كانت عسكرية وفوقية، ولأنها لقيت مواجهة من النخبة التقليدية التي فقدت سندها الشعبي تحت وطأة عنف الدولة الجديدة، التي سلبت المجتمع أدوات القوة وأخضعته لرقابة حقيقية، ما جعل ميلاد هذه الدولة الحديثة ميلاداً مشوهاً غريباً ولا يحظى بشرعية مجتمعية.

(1) محمد عبد اللطيف البجراوي، حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني، مراجعة محمد غشام (القاهرة: [د.ن.]، 1996).

(2) المرجع نفسه.

1- الإصلاحات وليدة هزائم أم هي ردّات أفعال؟

بدأ التدهور العثماني بالتدريج مع سيطرة الأوروبيين على طرق التجارة الدولية وميل ميزان التجارة لمصلحتهم، ما حمل السلطنة العثمانية مزيداً من الأعباء المالية والعسكرية، في ظل سعيها للاحتفاظ بولاياتها الأوروبية التي كان يعمرها سكان ضعيفو الولاء للسلطنة، ومواجهتها ضغطاً عسكرياً للسيطرة على تلك الولايات التي كنت تنشأ استقلالاً، شأن الولايات العربية التي توالى فيها النزوع إلى تأسيس كيانات مستقلة.

كان تصاعد الضغوط الأوروبية وثيق الصلة بالتحول إلى الرأسمالية التجارية وتأثيرها في الزراعة وصناعة النسيج والميزان التجاري، ما جعل الفضاء العثماني مكشوفاً عملياً وعجل من خضوعه واختراقه. لكن التحولات الداخلية في قلب النظام العثماني وفي الولايات الكبرى، وفي مقدمها مصر، كانت تعبّر عن تغيير عميق في البنية الاجتماعية والاقتصادية سيؤدي إلى انقلاب تاريخي يبدّل مواقع النخب ويطيح أخرى، ويعيد ترتيب قواعد الحكم والعلاقة مع المجتمع، الذي بدأ يتحلل تدريجياً تحت وطأة التحديث الجديد، لكن العناصر الداخلية كانت بالغة الأثر في هذه العملية بالتفاعل مع تطور الهيمنة والاختراق الغربي.

نرى أن الإصلاحات العثمانية عموماً وإصلاحات محمد علي كانت تصب في مصلحة نشوء الدولة الوطنية والانخراط في التحديث السياسي والمؤسسي الغربي، ما أدى إلى تطور مصر بوصفها دولة حديثة، وأدى إلى النتيجة عينها في السلطنة العثمانية في شكل الدولة التركية، التي قامت على أنقاضها ولو بعد حين، بفعل سياسات التأجيل الأوروبي والصراع على المصالح وترك «الرجل المريض»، وليس لسبب آخر. لكن عواقب هذا التحول كانت بالغة الأثر سلباً في المجتمع ونخبته التقليدية، إذ جعلت الدولة الوطنية غريبة عن المجتمع إلى اليوم. وبناءً عليه، نجد أن الإصلاحات العثمانية ومثلتها في دولة محمد علي كانت وليدة الهزيمة والشعور بالضعف، ومحاولة لترقيع ما وهى من كيان الدولة في مواجهة التفوق الأوروبي⁽³⁾.

(3) بشير نافع، «من الوحدة إلى الانقسام: ملاحظات أولية حول انهيار المجتمع التقليدي»، مجلة الاجتهاد، السنة 5، العدد 21 (خريف 1993)، ص 25-47، 38.

2- الإصلاح العثماني وسياقه العام

كانت البدايات الأولى للتنظيمات العثمانية مع قانون «تنظيم إتمك». ويقصد بالتنظيمات الإصلاحات التي أدخلت أداة للحكم والإدارة في الدولة العثمانية من مطلع عهد السلطان عبد المجيد الأول، مستهلة بالقانون المعروف بصفة عامة باسم «خط شريف كُلخانة». ولم تبدأ الإصلاحات العثمانية إلا في وقت متأخر من عهد محمود الثاني (تولى الحكم في عام 1807)، وبلغت إصلاحاته أوجها في عام 1841، مع ما عُرف ببيان خط شريف كُلخانة، 1839. والتفت العثمانيون إلى الإصلاح العسكري، بوصفه محور الإصلاحات، لمواجهة التفوق العسكري الأوروبي، ولم يفهموا أن هذا التفوق كان نتيجة منظومة مترابطة من التحديث والإصلاح العسكري والسياسي والديني والعلمي، وليس عملاً جزئياً. وكانوا يعتقدون أن سبب تراجع ميزان القوة ضعف عسكري فحسب، بينما كانت المنظومة العثمانية كلها قد وهنت وما عادت قادرة على مواجهة التفوق الأوروبي.

هنا كان الإصلاح العثماني محدوداً وعسكرياً، وهو ذاته جوهر الإصلاح الذي سعى إليه محمد علي، متعيناً بالخبراء الفرنسيين مباشرة.

سلك محمد علي الملك ذاته، ولو بصورة أكثر استقلالية وبشراكة مع بعض القوى الأوروبية، التي كانت لا تريد انهياراً عثمانياً أمام روسيا، وكانت في الوقت نفسه تسعى لتقاسم التركة العثمانية، ولذلك لم ترض بزحف محمد علي ليكون وارث العثمانيين من داخل العالم الإسلامي، كما لم ترض به شريكاً، خشية سعيه للحصول على نصيبه من الكعكة العثمانية.

تعود بداية انحطاط الإمبراطورية العثمانية إلى القرن السابع عشر، غير أن اعتماد سياسة الإصلاحات لم يتم إلا ابتداء من عام 1839، أي في الوقت الذي ستصبح الإمبراطورية «رجل أوروبا المريض». فما مضمون هذه السياسة؟

في هذا الوقت، كان محمد علي في أخريات أيامه، وكانت إصلاحاته قد بدأت تؤتي بعض أكلها، لكنها سرعان ما تأثرت مباشرة بتصدع الدولة العثمانية أمام التدخل البريطاني والروسي والفرنسي. وكانت إصلاحاته العسكرية جزءاً من مشروع استقلال، بينما كانت محاولة إصلاح الجيش العثماني جزءاً من عملية

ترميم كيان دولة يتداعى أمام الضغوط الأوروبية ومطالب الإصلاح الداخلية. وجُعل ذلك البعدُ المهيمن على عقول الساسة العثمانيين ومحمد علي الجيِّش والإدارة، لا المؤسسة الدينية والثقافية والاجتماعية، في مقدمة الإصلاحات.

أمّا المعنى البريطاني تجاه السلطنة، فكان يتمثل في منع الأخيرة من بناء قوة تهدد أوروبا، ودعمها في مواجهة روسيا وطموحات محمد علي، وهو ميزان دقيق حكم السياسة البريطانية تجاه العثمانيين طوال تلك الفترة⁽⁴⁾. وكان جوهر الأزمة العثمانية ضرب قطاعين رئيسيين هما: نظام «الالتزامات» والإقطاع العسكري، ما أدى إلى ظهور إعلانين عثمانيين هما «خط كلخانة» الصادر في عام 1839 و«خط همايون» الصادر في عام 1859. والأمر الأهم بالنسبة إلينا هو إعلان التحديث الأول وما اتصل به، لتزامنه مع عهد محمد علي الذي كان ضابطاً عثمانياً ثم والياً، قبل أن يبدأ مشروعه المستقل. وكان ذلك الإعلان قد جرى قطعاً تحت ضغوط أوروبا، في مقابل تحجيم مغامرة محمد علي، التي كادت تفوض السلطنة في عقر دارها.

3- أدوات الإصلاح

أطلق مشروع التحديث العثماني، أو ما عُرف بـ «التنظيمات»، أساساً في دوائر بيروقراطية الدولة، وارثة ما كان يُعرف قديماً بالقلمية التي ازداد نفوذها تدريجاً، ورجحت على وزن طبقة العلماء ودورها، من دون أن تصطدم الفئتان تقريباً⁽⁵⁾.

أمّا في مصر، فحدث عكس ذلك؛ إذ أدت إصلاحات محمد علي إلى تكوين «حرس ممالك» جديد، وفئة من التراجمة والكتاب على حاب العلماء والشيخ والحرفين، الذين عجزوا عن مآيرة نفس الإصلاحات الحثيث، وفقدوا مصادر قوتهم المالية والمؤسسية، وتراجع الدعم الشعبي الذي كانوا يتصدرونه، بعد أن حُجمت الممارسة السياسية الشعبية والتحكم فيها نهائياً.

(4) المرجع نفسه، ص 39.

(5) المرجع نفسه، ص 38.

في قلب السلطنة، نشأت ممارسة سياسية نية، كان فيها نوع من التمثيل الشعبي المركزي والولائي، وجرى التقليل من التمييز العرقي والثقافي بين «الرعايا»، ليكونوا أقرب إلى روح المواطنة الحديثة. وكانت الإصلاحات العثمانية أعمق من حيث القوانين والإدارة والتعليم وتنظيم ملكية الأراضي، وأبعد في الانفتاح على الأنموذج الأوروبي بفضل رجال التنظيمات الذين كان يسيطر عليهم شعور عميق وخفي بالإعجاب بذلك النموذج لكنهم كانوا يراعون أوضاع المجتمع وأحوال الرأي العام التقليدي.

أما في ظل محمد علي، فإن الإصلاحات جرت في ظل سيطرة شخصية منه، ولم تشرف عليها نخبة مميزة، مثل نخبة السلطنة العثمانية التي تطورت من «القلمية» إلى «البيروقراطية»، بينما كانت الإصلاحات التحديثية في مصر تتم بوساطة قوانين فورية تدعمها إجراءات عسكرية عنيفة، بينما كانت الأعمال التربوية والتثقيفية التي سهر عليها رجال التنوير، مثل رفاعة الطهطاوي، فردية ومعزولة، ولم تؤت ثمارها في عهد محمد علي. هذا مع العلم أن النخبة البيروقراطية في السلطنة وفئة الحرس الجديد والإداريين في دولة محمد علي كانتا على المنوال نفسه من حيث الانفصال عن المجتمع والابتعاد عنه؛ فسلوك رجال التنظيمات في السلطنة، مثلاً، اتسم بالاستعلاء على العامة والعلماء، ما جعل المجتمع ينفر منهم وينظر إليهم بعين الريبة والشك، فزاد من عزلتهم⁽⁶⁾.

كانت مساعي العلماء الإصلاحيين في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين محاولة لترميم ما وهن من الإصلاح العثماني وإصلاحات محمد علي، وذلك برفدها بالعناصر الغائبة دينياً وثقافياً، وربطها بجذور اجتماعية مكيئة، تعزز من شرعيتها وقبولها لدى سكان الشرق العربي. وكانت إصلاحات محمد علي السياسية تستند إلى قوة عسكرية ونخبة تابعة هجيئة مستوردة وغريبة عن المجتمع، بينما كانت الإصلاحات العثمانية تفكك أقوى مؤسسة عسكرية لتحل محلها طبقة قلمية جديدة هي البيروقراطية ماهرة متخصصة.

هنا، كان الإصلاحات العثمانية أكثر مدنية، وإصلاحات محمد علي أكثر عسكرية، لكن النتيجة كانت واحدة، وهي إضعاف القوى القديمة بطريقة فجائية

(6) المرجع نفسه، ص 42.

وارباك المجتمع، وتمكين نخب جديدة مصنوعة وبلا جذور شعبية وأهلية، مع إشراك متزايد للأوروبيين في الشأن المحلي والاستشارة، وربما في السر السلطاني ذاته.

صارت الحال في مصر أن أصبح الحاكم أكثر غربة عن المجتمع، وازداد اعتماده على حرس ما لبث أن تحول إلى جيش حديث، لكنه منفصل عن الهوية الوطنية. أما البيروقراطيون الجدد في السلطنة العثمانية، فصارت حاجة السلطان إليهم شديدة، لأنهم وحدهم من كانوا يستطيعون إدارة المنظومة الجديدة، و«يمتلكون سر المعبد»، كما يقال.

تقاسم القصر العثماني السلطة مع البيروقراطية الإدارية، وازداد الضغط الأوروبي، ما فتح الباب أمام حياة سياسية من نوع ما، بينما لم يحدث الأمر نفسه في مصر، لأن الطبقة الجديدة المرتبطة بالحاكم مكونة من مجموعات هجينة وغريبة: حرس يشكل لفيماً أجنبياً ويقوم على الولاء للمال والسلطة، ولا يمتلك أي جذور وطنية، ومجموعة من الكتبة والتراجمة سعدت بذكائها وخدمتها للأعمال الجديدة التي لا يستطيع غيرها القيام بها.

4- إصلاحات فوقية وتسلطية

يعتقد ألبرت حوراني في مقالته القيمة «الإصلاح العثماني وسياسات الأعيان»، أن عمليات التغيير التي حصلت في تلك الحقبة كانت مفروضة من فوق، وهو تغيير أصاب القانون والإدارة ولم يلمس المجتمع. ويلح على أن نخبة سكان المدن وسياسات الأعيان نموذج تفسيري بالغ الإجرائية في تحليل تطور أحوال الولايات العثمانية، حيث وصل محمد علي إلى سدة الحكم بدعم من الأعيان: تجار وعلماء وطوائف... وأن أعيان نموذج المدينة الخاضعة لسلطة ملكية كانوا يضغطون من أجل مصالحهم، وهو النمط السائد في التاريخ الإسلامي، ولا سيما في هذه الحقبة.

في قلب النظام السياسي العثماني، وقبل تطور أزمة الإقطاع العسكري الإنكشاري، كانت الطبقة السياسية البيروقراطية هي التي تمسك بزمام الأمور

بوصفها أدوات الحكم وتستمد منه قوتها⁽⁷⁾. أمّا نخبة الأعيان المصريين، فلم تكن من علماء الأزهر حصراً، بقدر ما كانت من حائزين مكانة صوفية وراثية وذوي صلات بالتجار النشطين في تجارة البحر الأحمر، وسيطرون على الأوقاف، ومن هنا جاءت إجراءات محمد علي لضرب هذه القوة. بيد أن قوة الأعيان، من تجار وعلماء، تراجعت مع إهمال محمد علي التعليم الديني وصعود التجارة بوساطة السفن البخارية عبر البحر الأحمر، وتراجع التجارة بوساطة السفن الشراعية ووسائل النقل البرية، وصعود طبقة من التراجمة والإداريين بذكائهم الفردي، ومن دون دعم مجتمعي. من هنا، فإن الإصلاحات أدت في القاهرة في المقام الأول دوراً لمصلحة الحاكم، في الواقع. وكان هدف محمد علي الأول والرئيس تدمير جميع المنافين لسلطته⁽⁸⁾. وكان الاحتلال الفرنسي قد أضعف سيطرة المماليك على نظام «الالتزامات»، ما جعله مهبط الجناح، ومكّن محمد علي من إنهاء النظام كلياً، وبالتالي القضاء على سلطة البيوتات العسكرية أداة ومصلحة، من خلال جباية الضرائب مباشرة، ما منع نشوء ملتزمين جدد. وكان لمذبحة القلعة آثارها النفسية المرعبة، وأفاد منها محمد علي سياسياً، لكن التغيير الجذري لإنهاء سيطرة المماليك تم بتغيير الأسس الاقتصادية - الاجتماعية لتلك السيطرة. وفي آخر عهده، بدأت تظهر طبقة من ملاك الأراضي، لكنها لم تستطع استخدام تلك الملكية في بناء نفوذ سياسي. كما أن تحديث الإدارة فتح الباب أمام طبقة جديدة من المصريين من خارج دائرة العلماء والأعيان، لأن هذا النوع من الإدارة كان يحتاج إلى تكوين حديث وذكاء من نوع جديد، فحلت طبقة الإداريين الجدد محل القوى الدينية والتقليدية بشكل غير منظم، ما أصاب المجتمع المصري بحالة من الارتباك، وقلل من فاعلية التحديث المجتمعي؛ أي أن «أصحاب السلطة السابقين حل محلهم محمد علي... وبني جيشه الخاص وفتته الخاصة من ضباط ورسمين للسيطرة عليه»⁽⁹⁾، فكان حرساً مملوكياً جديداً من أصول مختلفة، يدين بالولاء له مع تربية أوروبية حديثة. وفي هذا الصدد، يلح حوراني بالقول إن تركية ذلك

(7) ألبرت حوراني، «الإصلاح العثماني وسياسات الأعيان»، مجلة الاجتهاد، العدد 45-46

(2000)، ص 124-126، 128-129.

(8) المرجع نفسه، ص 124.

(9) المرجع نفسه، ص 125.

الحرس ولدت في وقت لاحق (1879-1882) ردت فعل قومية، ولم تعتبر عن نفسها في عهد محمد علي لأن نظام مصادر قوتها (الالتزام والجرف وسيطرة نظام جديد من المخبرين والشرطة والعُمد الممثلين للسلطة) دُمرت⁽¹⁰⁾. ويقول حوراني «إن هذين العاملين، غلبة سلطة الحكومة وغياب أدوات العمل السياسي، هما اللذان يفران لماذا الياسة (فيما عدا «الياسة البلاطية») اختفت عملياً في مصر من السنوات 1820 حتى السنوات 1870»، و«إن كان مفعول إصلاحات محمد علي [كان مينا] تدمير الزعامة الياسية القديمة وإبدالها عاهل مطلق [عاهلاً مطلقاً] بها، تدعمه مؤسسة عسكرية جديدة»⁽¹¹⁾.

أما في اسطنبول، فأدى القضاء على الإنكشارية إلى تخلص البلاط من تلك القوة المزعجة التي كان يخشاها، لكنه بات في حاجة إلى وسطاء جدد من الإداريين المهرة، لتنفيذ سياساته الجديدة في الوضعين الداخلي والدولي المعقدين والصعبين.

وفي مصر، فُتح الباب أمام فئة جديدة من النخبة الإدارية ذات دور تقني وظيفي أولاً، وما عاد هناك فئة وسيطة بين الحاكم والمحكومين، لا في شكل «أعيان جدد» ولا في شكل نواة مجتمع مدني. وحصر محمد علي المشورة في نطاق ضيق، بين أولاده وخاصته، ولم يوسعها لتكون شأن نخبة من أي نوع، بل لم تحظ بأي قدر من السند الشعبي.

هذا في حين أن الإصلاحات العثمانية السلطانية كانت تحظى بسند العلماء ودعم المستيرين، إذ سهرت على تنفيذها، في المراحل المختلفة، نخبة عقلانية، من القلمية إلى البيروقراطية الإدارية. وظلت تتوالى على الرغم من المصاعب، بسبب وجود مطالب داخلية وضغوط خارجية. وبتوالي سلاطين متعددين توالى تجارب الإصلاح في عهد كل منهم، وإن أخفق بعضها، لكن التراكم أفضى بنوياً، ولو بعد قرن، إلى حسم الأمور في مصلحة التحديث الأوروبي كلياً.

(10) المرجع نفسه، ص 126.

(11) المرجع نفسه، ص 128.

ثانيًا: تأثير العوامل الداخلية والذاتية في فشل إصلاحات محمد علي باشا

إضاءة

أهم مصدر تاريخي كشاهد على بدايات التحديث في عهد محمد علي باشا هو الجبرتي، الذي أعجب بإصلاحات محمد علي لكنه انتقد مظالمه ومفاسده، فلقبي بسبب ذلك عتًا شديدًا نتيجة قتل ابنه خليل، ثم ما لبث أن اغتيل هو أيضًا بعد ذلك بثلاث سنوات.

يقينًا كان لـ «المألة الشرقية» وتوابعها المختلفة، من ضغوط وامتيازات، أعظم الأثر في كبح عملية التحديث التي شرع فيها محمد علي، ما جعله يركز على الإجراءات التنظيمية والعسكرية، التي واجهت انتكاسة بعد تحالف القوى الدولية ضده، قبل أن يتخلى هو نفسه في أخريات أيامه عن بعض الأعمال العلمية والفكرية التي أطلقها في أول عهده. لكن البُعد التنويري والثقافي والتربوي ظل، مع ذلك، ضامراً أو تكميلياً، على الرغم من أن شخصية محمد علي جمعت بين ميزتين نادرتين: الأولى هي الاعتدال الديني، حيث كان يترفع عن الخلافات والتعصب بين الطوائف والتنظيمات الإسلامية (شيعية، سنية، طرق صوفية...)، ويعامل رعاياه من الملل الأخرى معاملة حنة (الأقباط...)، ويحتضن الجميع بروح سياسية عقلانية، ويحترم أهل الرأي والخبرة من الأجانب الأوروبيين، والثانية هي الشعور العربي الشرقي الذي تعزز لديه تدريباً وبوضوح منذ أن حكم مصر.

واجهت إصلاحات محمد علي مقاومة عنيفة من البنى المملوكية العتيقة، التي كانت عبارة عن نظام من الطوائف المغلقة والحرف التقليدية البعيدة عن أي مؤثرات أجنبية حديثة. ونحن نعتقد أن مشروعه أطاح التحالف التاريخي الراسخ والقوي بين المماليك والتنظيمات الأهلية الوسيطة مع المجتمع، لكنه أصبح خارج التحولات التاريخية التي بدأت منذ القرن السادس عشر تعصف بالعالم الإسلامي وتنقل السيادة إلى العالم الأوروبي، الذي سيطر على طرق التجارة الدولية وأنهى الوساطة التجارية الإسلامية بين شرق آسيا والبحر المتوسط، ودخل في عملية الكشف الجغرافية الكبرى واختراق دار الإسلام نفسها عبر السيطرة على منافذ طريق الحرير في بلاد إيران ومصادر الذهب في غرب أفريقيا، والتحكم في موازين التجارة مع المشرق العربي.

كان من الطبيعي أن يحدث الاصطدام بين مشروع محمد علي والتشكيلات الاجتماعية الموروثة، لأن الدولة كانت هي محور التحديث، وهي مشروع صاعد له رؤيته للعالم ويستند إلى الممارسة السياسية المجردة التي تحتكر العنف ولا تقبل وجودًا مطلقًا آخر في فضاء الاجتماع السياسي العام. لكنها جوبهت برذات فعل أولية مردها إلى استغراب الهيئات الأهلية والدينية إياها، ثم اتخاذ المجتمع تجاهها مواقف أعنف، والنظر إليها بعين الشك والريبة.

٦- تجربة محمد علي باشا

أ- قراءات وصفية

أخضعت حقبة محمد علي وإصلاحاته لقراءات متعددة، بعضها يجعله في مقدمة قادة البناء والإصلاح والنهضة، ومن أصحاب هذا الاتجاه جمال الدين الأفغاني (1838-1897) ومصطفى كامل (1874-1908) وجرجي زيدان (1861-1914) وشكيب أرسلان (1871-1946) وعباس العقاد (1889-1964) وأحمد فؤاد الأهواني (1908-1970)^(١٢). وبعض القراءات الأخرى ترميه بـ«بُهم شتى»، وتنب إليه أوصافًا سيئة، من قبيل الاستبداد والظلم، بل والتبعية للأوروبيين الاستعماريين، وتعتبر إصلاحاته مادية وليست فكرية. ومن أصحاب هذا الاتجاه الإمام محمد عبده (1849-1905) ورشيد رضا (1865-1935) وإسماعيل مظهر (1891-1962) وحسين فوزي (1900-1988) ولويس عوض (1915-1995)^(١٣). ومن المعاصرين، ولا سيما من الإسلاميين، محمد عمارة والصلابي، إضافة إلى السيد الدغيم^(١٤) الذي يقلل من قيمة أعماله الإصلاحية والتحديثية^(١٥).

(١٢) يُراجع، مثلاً: جرجي زيدان، مصر العثمانية (أو تاريخ مصر في عهد الدولة العثمانية)، تحقيق ودراسة محمد رجب (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2001).

(١٣) لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر النهضة إلى عهد الخديوي إسماعيل، ط 4 (القاهرة: مبدولي، 1987).

(١٤) محمد عبده، مذكرات الإمام محمد عبده، تقديم وتعليق طاهر الطناحي (القاهرة: دار الهلال، د.ت.).

(١٥) يُنظر: محمود السيد الدغيم، «محمد علي باشا من وجهة نظر عثمانية»، ورقة مقدمة في =

ب- قراءات نقدية

هي حاضرة في أعمال المؤرخين وجيه كوثراني⁽¹⁶⁾ وأنور عبد الملك ورؤوف عباس وعبد العزيز الدوري والجابري.

يقدم كوثراني⁽¹⁷⁾ رأيه في مشروع محمد علي وفشل النهضة العربية، انطلاقاً من عامل التجزئة الاستعمارية⁽¹⁸⁾ وما أحدثته التحولات الدولية في الشرق العربي من تأثيرات أدت إلى فرض الشروط المجحفة تجارياً وسياسياً. ويتحدث أنور عبد الملك في كتابه نهضة مصر (الطبعة العربية 1983)⁽¹⁹⁾ عن أهمية محمد علي والدور الذي قام به في تاريخ مصر، فيقول: «إن محمد علي أراد تأكيد خصوصية مصر عن طريق التقليل من النفوذ العثماني عليها من جانب، والأخذ بأساليب الدولة العصرية من جانب آخر، وفرض نفوذ مصر خارج نطاقها من جانب ثالث»⁽²⁰⁾. وهناك قراءات أخرى بحثت على المنوال نفسه في سبب إخفاق محاولة محمد علي النهضة⁽²¹⁾.

أما القراءات الأجنبية، فبعضها يقدم تفسيراً سياسياً من خلال قراءة تاريخية

= «مؤتمر محمد علي باشا»، مكتبة الإسكندرية، 15-17/نوفمبر/2005. وهي دراسة موثقة يعرف صاحبها اللغة العثمانية، لكنها تبقى دراسة وصفية وبعيدة عن الحياد العلمي، حيث تتعامل على بعض المدارس والطوائف الإسلامية وبطريقة فجّة، فضلاً عن اعتمادها التفسير التأمري بدلاً من الأسباب التاريخية الموضوعية.

(16) يُراجع: وجيه كوثراني، السّلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988).

(17) وجيه كوثراني، «وضع السلطنة العثمانية ومشروع محمد علي باشا»، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد 14.

(18) وجيه كوثراني، «صفحات من تاريخ التجزئة الاستعمارية في الوطن العربي»، مقال مع تعليق، منشور على موقع: مدونة التاريخ الإسلامي، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

(19) أنور عبد الملك، نهضة مصر: تكوّن الفكر والأيدولوجية في نهضة مصر الوطنية (1805-1892م) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983).

(20) السيد ياسين، «عقبة البطل والمكان: تجربة محمد عليّ مؤسس الدولة الحديثة»، المركز العربي للبحوث والدراسات، الأرباء 11/يونيو/2014، في: <http://www.aerseg.org/6947>

(21) يُراجع، مثلاً: مسعود ضاهر، النهضة العربية والنهضة اليابانية. تشابه المقدمات واختلاف النتائج، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999)؛ محمد وقيدى واحميدة النيفر، لماذا أخفقت النهضة العربية؟ (بيروت: دار الفكر، 2002).

للعلاقات الدولية⁽²²⁾، أو يحلل الأمور من زاوية البحث عن دينامية داخلية جرى وقفها عبر التدخل الخارجي، مثل قراءة بيتر غران (P. Gran) في كتابه الجذور الإسلامية للرأسمالية: مصر 1760-1840⁽²³⁾، الذي كشف فيه أن مصر شهدت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر على الصعيدين الفكري والاقتصادي تطورًا ذاتيًا نابعًا من قوى داخلية، وبعيدًا عن أي مؤثرات خارجية. وهذه أطروحة شكك فيها كوثراني وخلص إلى «أن فرضية بيتر جران القائمة على رصد بعض حالات النمو أيام علي بك الكبير، لا تصمد أمام سيل الأوصاف التي تزخر بها نصوص الجبرتي، والتي يمكن أن نستخلص منها حالة الجمود الثقافي والعلمي والاقتصادي المزمنة التي أصيب بها المجتمع المصري»⁽²⁴⁾. وهذه وجهة نظر مرجعها انتماء كوثراني إلى «مدرسة الأتال» (l'école des Annales) الفرنسية التي تلح على تأثير الحادث التاريخي البيوي عبر المدد الطويلة.

شاركت الاتجاهات التاريخية الأكاديمية الأخرى في رد الاعتبار إلى فترة محمد علي، وظهر عدد كبير من الكتابات الجديدة في هذا الشأن، لعل أهمها على الإطلاق كتاب عفاف لطفي السيد مارسو مصر في عهد محمد علي، الذي صدرت طبعته الإنكليزية في عام 1984 وطبعته العربية في عام 2004.

في عام 1999، عقدت الجمعية التاريخية المصرية ندوة كبرى بمناسبة مرور 150 سنة على وفاة محمد علي، كان عنوانها الرئيس «إصلاح أم تحديث، مصر في عهد محمد علي»، وجرى فيها إعادة الاعتبار مجددًا إلى عصر محمد علي بوصفه مؤسس مصر الحديثة⁽²⁵⁾.

(22) فرد لوسون، الأصول الاجتماعية للسياسة التوسعية لمصر في عهد محمد علي، ترجمة عنان الشهاوي، مراجعة وتقديم رؤوف عباس، المشروع القومي للترجمة (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005).

(23) بيتر جران، الجذور الإسلامية للرأسمالية: مصر 1760-1840، ترجمة محروس سليمان، مراجعة رؤوف عباس (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1992).

(24) يُراجع: وجيه كوثراني، «ماتل في الوعي التاريخي يثيرها استذكار الحملة الفرنسية من الجبرتي إلى شمليون إلى الطهطاوي»، منبر الحوار، مجلة فصلية، العدد 38 (ربيع 1999)، ص 47-50.

(25) إصلاح أم تحديث مصر في عهد محمد علي. تحرير: رؤوف عباس (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000).

على الرغم من أهمية الدراسات التاريخية المصرية هنا، فإن ما غلب عليها هو الطابع الردي والتركيز على الوقائع الياسية والمراجعة الوصفية. لكن الدراسات المختلفة تكاد تتفق في مجملها على ضعف الجوانب التنويرية والفكرية في مشروع محمد علي، وعلى طغيان العنصر العسكري والسياسي على الأبعاد الاجتماعية والفكرية والإنسانية، ما أنتج حالة من العنف والاستبداد زادت من ابتعاد المشروع عن المجتمع.

2- بناء دولة الفرد والاستبداد

في 1 آذار/ مارس 1811، وبمناسبة توديع الجيش المصري المتجه إلى نجد لرد الخطر الوهابي عن السلطنة، دعا محمد علي المماليك إلى حفل بهيج في قلعة القاهرة، ليجهز عليهم في مذبح مروعة تردد صداها في مصر مدة طويلة، وخلفت آثاراً عميقة في النفسية الجماعية المصرية التي ظل الرعب والخوف من كل حاكم جديد يساورها. وتراجعت بصورة سريعة الروح المصرية الشعبية الراضة للظلم وسيطرة الأجنبي، ثم توارت نهائياً بعد تفكيك ما بقي من «الإجماع» المجتمعي المصري الذي ظل راسخاً قرونًا، على الرغم من ضعف الدولة وتراجع الحياة الفكرية.

بتلك المذبحه المشار إليها، كرس محمد علي سلطانه حاكمًا مطلقًا على مصر. وما لبث أن أتبعها بإجراءات تنظيمية صارمة ضد جميع قطاعات المجتمع المصري، جاعلاً جميع المنافع والحرف والقوى الحية في قبضته، ومتبعًا نموذج الدولة اليعقوبية⁽²⁶⁾ في فرنسا، المتمثل في نظام إداري ومؤسسي شديد المركزية وبالغ التعقيد والتوثيق، من خلال بؤرة تشد الأطراف إلى المركز شدة، مع بيروقراطية عمياء.

لذلك، يبدو أن المسألة كلها لا تتجاوز حدود نجاح محمد علي في تنفيذ مشروع إصلاحه، أحكمت الدولة بموجبه سيطرتها على موارد البلاد، وعملت

(26) نظرية فلسفية/ إدارية انطلقت في إثر الثورة الفرنسية في عام 1789، نسبة إلى ناد تأسس إبانها في دير سابق للرهبان اليعاقبة في باريس. أساس الفكرة هو الدولة المركزية الممتدة إلى مؤسسة إدارية متماسكة وقوية.

على تنميتها زراعياً وصناعياً، والتوسع في الإنتاج الاقتصادي رأسياً وأفقياً، وتضمن ذلك إقامة نظام حديث للري، واستصلاح الأراضي، وإقامة قطاع صناعي حديث. وصاحبت ذلك المشروع الإصلاحى عملية تصفية النخبة الاجتماعية القديمة (المماليك/ الملتزمين) بحرمانها من مواردها (سُلماً)، أو مواجهتها بالسلاح في حال استعصائها على الاستقطاب (كما حدث مع المماليك⁽²⁷⁾). وتعاضد دور الدولة على حساب المجتمع، وعُيِّب هذا الأخير لمصلحة هيكل سياسي وتحديثي سلب المجتمع ما بقي من روح المبادرة والاستقلال.

يُعتبر الجبرتي أهم مصدر مصري بشأن الفترة الأولى من حياة محمد علي، وأكثر المؤرخين إنصافاً في حق الرجل، على الرغم من الخلاف بينهما. وثمة نص مهم للجبرتي يشرح فيه، نقلاً عن أمير المصريين القبالي إبراهيم بك الكبير، سيرة محمد علي في مصر⁽²⁸⁾، وهو نص ينم عن تحترق على الزمن المملوكي المنقضي، لكنه شهادة تاريخية على سطوة الحاكم الجديد.

يأتي نقد محمد علي في كتابات الإمام محمد عبده بارزاً ولافتاً بسبب مكانته عالماً ومصلحاً، وبسبب نزعة الإصلاحية والانفتاحية التي تلتقي ربما مع مواقف تحديثية للباشا، لكنه يوجه في الوقت نفسه نقداً مرّاً إلى تجربة حاكم مصر العتيد، ولا يوفر جانباً من تلك التجربة؛ إذ يؤكد أخطاء سياسته وأضرارها، وأنه جرى تضخيم أعماله وهو الذي لم ينجز، في نظره، شيئاً في الواقع يمس حياة المصريين فكراً وتربية وحضارة⁽²⁹⁾. ثم يشن عليه حملة شعواء، فينتقد منهجه وأسلوبه بمختلف نواحيهما، ومن ذلك:

- استبداده في التعامل مع المخالفين له في الرأي والفكر، فكان يستعين بالجيش للتخلص من خصومه، ويتعين بما يتميله من الأحزاب لسحق حزب آخر، ثم ينقلب على من كان معه، فيتخلص منه، ولبث على هذا المنوال حتى فسد بأس الأهالي وزالت ملكة الشجاعة منهم.

(27) لوسون، الأصول الاجتماعية.

(28) كوثراتي، «مسائل في الوعي التاريخي»، ص 295-297.

(29) محمد عبده، «آثار محمد علي في مصر»، مجلة المنار (7 يونيو، 1902).

- تعامله مع الأجانب الذين أغدق عليهم الوظائف، ووهب لهم المكانة الاجتماعية حتى ضعفت نفوس الأهالي وتمتع الأجني بحقوق المواطن التي حرم منها، وهكذا اجتمع على المصريين إذلالهم من الحكومة الاستبدادية المطلقة من ناحية والأجانب من ناحية أخرى.

- قصر إصلاحاته في مجملها على الجيش والأغراض العسكرية، ولم يوجهها ناحية الأمة المصرية؛ فحتى اعتناؤه بالطب والهندسة كان لأجل الجيش، وإرساله بعثات العلمية كان من أجل خدمة أغراضه هو، فقتل الحرية الفكرية لدى الشعب.

- عدم تفكيره مطلقاً في إصلاح اللغة، أكانت العربية أم التركية. كما أنه لم يتح للأهالي أن يكون لهم رأي في حكومتهم، ولم يضع حكومة قانونية منظمة يقام بها الشرع ويستقر بوساطتها العدل، ولم يفكر كذلك في بناء التربية على قاعدة من الدين أو الأدب. وحتى الكتب التي تُرجمت في شتى فروع المعرفة، من تاريخ وفلسفة وأدب، لم ينتفع بها الشعب المصري لأن محمد علي لم يعمل على تكوين أرضية عريضة من أبناء الشعب المصري تستفيد من هذه الكتب.

- انصرافه إلى تكوين جيش قوي وأسطول بحري، مهملاً تعليم المصريين الجندية، فلم يعلم المصريين حب التجند رغبة في الفتح والغلبة والافتخار، بل علمهم الهروب منه، ما جعل المصري لا يشعر يوماً أن هذا جيشه وأسطوله، وأنه في خدمته وخدمة وطنه. وهذا ما ظهر تأثيره الكبير في أثناء إخماد ثورة عرابي، حين دخل الإنكليز مصر بسهولة بالغة، عكس ما حدث من مقاومة المصريين للفرنسيين في أثناء دخولهم مصر.

- إهماله الناحية الدينية في نهضته، باستثناء استمالة بعض رجال الدين المنافقين لدعم سلطانه.

خلاصة القول في موقف محمد عبده، أن محمد علي كان تاجراً وزارعاً وصانعاً وجندياً بأسلاً ومستبداً ماهراً، ولكنه كان لمصر قاهرًا ولحياتها الحقيقية معدماً⁽³⁰⁾. وهذا الموقف يفصح عن خيبة أمل في مشروع محمد علي باشا، وعن

(30) «رؤى المفكرين لنهضة محمد علي (رأي الإمام محمد عبده)»، موقع فاروق مصر، في:

<http://www.faroukmisr.net/report126.htm>

درجة تبرّم المصريين من التحديث التقني الذي لم يكن مدنيًا بل تمحور حول الجيش ومؤسساته.

3- عسكرة الدولة

يلح بعض البحوث الجديدة على أن الإصلاحات في قلب السلطنة أفضت إلى تغيير جذري في العلاقة بالجيش؛ فرجال الإصلاحات أصرّوا على تقليص دور الجيش في السلطة، أي في السياسة، واعتبروا ذلك الدور سببًا بنيويًا في بعث الأزمات التي كانت تعصف بالدولة، كما ربطت هذه النخبة بين الإنفاق العسكري والأزمة المالية التي أثرت سلبًا في خزينة الدولة⁽³¹⁾.

أمّا في مصر، فكانت إصلاحات محمد علي قائمة على بناء كيان عسكري واقتصادي توسعي، ما جعل الأعمال كلها تصب في تلك الغاية، من دون مراعاة التكلفة الاجتماعية. ولم تبلور في مصر وضعية انقسام بين نخبة داعمة للإصلاحات وأخرى معارضة، في قلب النظام نفسه، ما شكّل «دينامو» كان يحرك العملية برمتها ويخرجها من الرؤية الضيقة للبلاط الحاكم وخاصته.

كان الجيش هو محور سياسة محمد علي الإصلاحية في سبيل تحديث مرافق الدولة المختلفة، فالغاية من إنشاء مدرسة الطب مثلاً كانت ضرورة إعداد أطباء للجيش، وكذا الأمر بالنسبة إلى إنشاء المهندسخانه، إذ كانت الغاية إعداد خبراء في الصناعات المختلفة ذات الصلة بالجيش، من سلاح وذخيرة ومرافق معيشية، وعلى هذا كان الجيش أداة لتقدم العمران في مصر، بالإضافة إلى مهمته العسكرية⁽³²⁾؛ فبناء دولة حديثة كان يقتضي إنشاء جيش عالي التدريب وشديد الانضباط، ما يعني تصفية النظام الإقطاعي القديم، والقيام بإصلاحات اقتصادية وإدارية حديثة، من أجل تقوية الدفاعات والتوسع، وحماية المنظومة الداخلية الجديدة.

(31) عبد الحفي الخليلي، النخبة والإصلاح: نماذج من الفكر الإصلاحية العثماني بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر الميلاديين، تقديم عبد الرحيم بنعادة (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2014).

(32) محمد الترخي، «محمد علي باشا»، في: http://enrese.blogspot.com/2014/05/blog-post_310.html

خلال السنوات الأولى لحملات مصر العسكرية، كانت القوات المسلحة تتكون أساسًا من الفرسان المجندين، أي قوات غير نظامية يجندوها قادة هؤلاء الفرسان. وتألّفت القوة المرسلّة إلى الحجاز في عام 1811 من الفرسان الألبان والمماليك، وقوات إضافية من البدو تشرف عليها قيادات متباينة. أمّا قوات الحملة التي اندفعت إلى السودان بعد تسع سنوات من ذلك، فتشكّلت من وحدات للفرسان والمشاة، منظمة على أساس علاقاتهم كأفراد بالقادة العسكريين الذين أتوا بهم وأعدوهم، كما كانوا يقومون بتوفير البدائل الضرورية لتعويض ما يحدث من خسائر. وباختصار، كانت آلة الحرب في خلال تلك السنوات تبدو متواضعة؛ إذ كان الجيش حشدًا من رجال جُندوا من هنا وهناك: أترك وألبان وسوريون ومغاربة.. رجال بلا هدف قومي، جامحون لا تحركهم راية موحدة بل يحركهم الراتب العسكري أو الغنيمة⁽³³⁾.

لكن الطابع المدني لدولة محمد علي ظل مهبط الجناح تحت وقع «عسكرة» الدولة، ما قلل من فاعلية التمدين الياسي والمؤسسي، وجعله ظاهريًا وشكليًا. لذلك، يصح القول إن كل ما استحدثه محمد علي من أدوات الدولة الحديثة كان من أجل الأهداف العسكرية لا من أجل تمدين المجتمع وعصرنة الدولة مدنيًا. ولعل ذلك هو مكمن الخلل في جميع المحاولات التحديثية العربية التي جرت في ظل تدخل مؤسسة الجيش، ما طبعها بالطابع العسكري وفصلها عن ثمار الليبرالية المعاصرة.

على الرغم من أهمية الجيش الجديد وإدخال عنصر التدريب الحديث، فإن العقلية العسكرية المتعالية والظالمة جعلت المصريين ينفرون من التجنيد، ولا يتحمون كثيرًا للدفاع عن الدولة في ظل حملات عسكرية مكلفة، ما أضعف روح النضال الشعبي التي كانت قوية في المجتمع منذ قرون.

4- فشل التعليم

كان أبرز قادة التنوير في عهد محمد علي المصلحان المستنيران الشيخ حسن

(33) لوسون، الأصول الاجتماعية. من الملخص الذي أعده المؤلف فرد لوسون وترجمته العربية مع مقدمة رؤوف عباس.

العطار (1180-1250هـ/1766-1835م) ورفاعة الطهطاوي (1216-1290هـ/1801-1873م)، وكلاهما أزهرى بامتياز، ما منحهما شرعية مجتمعية، لكن مشروعهما التنويري لم يُكتب له النجاح الكامل، بل عُطِّل تدريجيًا في عهد محمد علي ثم في عهد خلفه الخديوي عباس. وكان عبده قد ألحح إلى ملحوظة باللغة الأهمية، وهي فشل بعثات التعليم في دورها التنويري والتربوي، لأن محمد علي منعها من تأدية مهمتها. وبالتالي، لم تؤد التنظيمات والإجراءات التعليمية في مجملها إلى إنتاج نخبة متعلمة مستنيرة، بل سيطرت على التعليم عقلية بيروقراطية ومعيشية ووظيفية.

يذهب الباحث جيمس هيوث دَن (J. Heyworth-Dunne)⁽³⁴⁾ إلى أن نشأة «ديوان المدارس» في مصر في عام 1837 كانت نتيجة تدهور حال التعليم الأساسي، والرغبة في فصل التعليم المدني عن ديوان الجهادية الذي كان مسيطرًا سيطرة كاملة على التعليم. وكان من المتوقع أن يتحسن التعليم تحت سلطة «ديوان المدارس» ويتلافى عيوبه بعد أن يصبح أكثر تنظيمًا، لكن عملية الإصلاحات التي تمت بتأسيس «الديوان» لم تكن، وفق آراء معاصرين، بالكفاءة المتوقعة، مقارنة بإدارة التعليم تحت إشراف ديوان الجهادية؛ فالصراعات بين العاملين في تلك المدارس تزايدت، وانعدم التنظيم في كثير من الأحيان، وظهرت حالات فساد. وكثيرًا ما كان يحدث تأخر في إيصال المواد والمستلزمات المدرسية، ما كان يُحدث تعطيلًا مستمرًا في المدارس.

يتساءل هيوث دَن: إذا كان هذا هو جانب من حال التعليم، فماذا كانت حال الطلاب؟ كان الطالب المصري الصغير يتلقى في السنوات الأولى تعليمًا يقوم في أغلب الأحوال على الحفظ، فإذا ما انتهى من تعليمه، يغدو هدفه الرئيس أن يعيّن موظفًا في أي جهة حكومية، وما إن يحصل على الوظيفة، حتى ينسى كل ما تلقاه من علوم في السنوات السابقة، ولا يلتفت مطلقًا إلى فكرة الاستفادة من الدراسة ومن التعليم الذي تلقاه.

(34) أمل شريف (تعريب)، «انهيار التعليم في آخر عهد محمد علي باشا»، في: <http://www.sasapost.com>.

com-translation an-introduction-to-the-history-of-education-in-modern-egypt-8 James Heyworth-Dunne, *An Introduction to the History of Education in Modern Egypt* (London: Luzac and Co. 1939).

بعد فتح المدارس المتخصصة وتخرج طلاب فيها، لم يُسمع شيء قط عن طبيب مصري فتح عيادة في تلك السنوات الأولى، ولم يعتمد المواطنون على الاستفادة من خدمات الأطباء المصريين والبيطريين، بل استمروا في الاعتماد على الحلاق والسايس، وكأن الأمر كان يتطلب مرور قدر من الزمن يسمح لهم باستيعاب التغيير. فالتناس اعتمدوا على يد محمد علي الحديدية التي كانت ترسلهم إلى المدارس وتطعمهم وتوفر لهم الملابس وتوظفهم. وحتى في الخدمة الحكومية، كان على هؤلاء الأطباء والمهندسين والبيطريين وغيرهم أن يواجهوا مقاومة وعداء من كان فوقهم من رؤساء، وكانوا حينما يعاد توزيعهم بين المدارس يمثلون نموذجًا غير مشجع للطلاب الذين كانوا لا يزالون على مقاعد الدراسة.

هكذا كان نموذج الرجال الذين أُجبروا على التعليم في عهد محمد علي، كان من المفترض أن يكونوا العمود الفقري للمؤسسات الجديدة التي أنشأها محمد علي قبل انهيار مشروعه بعد توقيع معاهدة لندن في عام 1840، فهل كانت المشكلة في سياسة الإكراه التي اعتمدها محمد علي ولم تكن لتنجح في إنتاج شخصية مباله بطبيعتها إلى تثقيف نفسها، أم أن الأمر كان يتطلب بعضًا من الوقت؟ ولكن، هل كان من الممكن لولا ذلك أن نتوقع إحراز تقدم كبير في قطاع التعليم؟ وهل المشكلة كانت في الإكراه أم أن الأمر كان يتطلب بعضًا من التنظيم يمكن أن يتحقق بمرور الوقت؟ خصوصًا أن من غير الممكن، أيًا كانت الليات، إغفال حدوث تقدم تعليمي واضح عبر إنشاء المدارس المتخصصة بعلوم عدة - من طب وهندسة وغيرهما - وعبر إرسال البعثات التعليمية، ما دفع بعض الباحثين، كالكاآب الفرنسي ميريو في كتابه مصر المعاصرة (L'ÉGYPTE CONTEMPORAINE) عام 1857 إلى القول بأنه يتفهم المصاعب التي واجهها محمد علي كي ينشئ نظامًا تعليميًا في مصر، وأن ما خاضه يمثل عمل أجيال كاملة لا عمل عدد من السنين فحسب.

كان لتخفيض عدد الجند في الجيش بعد المعاهدات الخارجية أثر سيء في نفس محمد علي ورجاله، حيث كان الجيش غاية من التطوير، ولم يكن نشر التعليم لإحداث عملية تنوير للشعب أو لإحلال التعليم محل الجهل المُشبع بالبؤس والفقر. وانتهت الحال إلى تقلص المدارس التي فتحتها محمد علي طوال فترة حكمه إلى ثلاث مدارس ابتدائية، وإغلاق المدرسة الإعدادية

(التجهيزية) الوحيدة في عام 1842، ولم يبقَ من المدارس المتخصصة سوى مدرسة المدفعية وسلاح الفرسان والمشاة والبيطرية والحرف والصنائع والبحرية والهندسة والألن والطب والمدرسة العليا في الخانكة، في حين ذُكر أن مدرسة الحرف والصنائع أُغلقت أيضًا، فيما تحولت مدرسة الألن إلى شبه مكتب للترجمة، كما يقول شويلشر (Schuelcher)، ولكن يجب أن نشير إلى أن البعثات التعليمية إلى الخارج ظلت مستمرة⁽³⁵⁾.

هذه النتائج زادت من التكلفة المالية والبشرية لتلك الإصلاحات المهمة، إضافة إلى آثارها المجحفة اجتماعيًا ومعيشيًا.

5- الآثار الجبائية والتسخرية

كانت إصلاحات محمد علي وتنظيماته ذات تكلفة عالية، وكانت تتم وفق إجراءات عنيفة مرفقة بممارسات تسخرية وجبائية بالغة الضرر وشديدة الوقع على الفلاحين والعمال والحرفيين، على الرغم من طابعها التنظيمي والتصنيعي.

وفي سبيل تحقيق النهضة الاقتصادية التي تحقق الاستقلال الياسي، عمد محمد علي إلى استخدام عشرات الآلاف من العمال المصريين، الذين سبق أن عملوا في المجالات الاقتصادية بالسُّخرة، في مصانع النسيج ومعاصر الزيوت ومصانع الحصر التي أقامها، فكانوا يفرون ثم يقعون في قبضة رجال الشرطة، الذين كانوا يعيدونهم إلى المصانع التي جُعل في داخلها سجون يُحتجزون فيها حتى لا يفروا، وكانت أجورهم متدنية للغاية وتُخصم منها الضرائب. كما أن محمد علي وضع يده على جميع الأراضي الزراعية في مصر، واستغلها ثم أعطى من هو في سن العمل من الفلاحين ماحة بلغت، في حدها الأقصى خمسة فدادين، ولكن على هيئة حق انتفاع مدى الحياة، شريطة ألا يبيع الفلاح المحصول إلا لابن كفالاً، وبالتالي كان من حق الأخير أن يحدد سعر الشراء، وأن يفرض على صاحب الأرض الضرائب الإلزامية نتيجة تملكه الأرض. وبهذا الشكل أصبح الفلاح يعمل عند محمد علي بالسُّخرة، وإن بصورة غير مباشرة، مع فرق يتمثل في تحسُّن وضع الفلاح قليلًا مقارنةً بوضعه السابق.

(35) المرجع نفسه.

تكشف حادثة هروب الفلاحين المصريين إلى والي عكا عن درجة الظلم والضرائب التي كانت ملطمة عليهم. وفي هذا الشأن، قال الجبرتي: «ينكشف حال الفلاح ويبيع ما عنده من الغلة والبهيمة، ثم يفر من بلدته إلى غيرها، فيطلبه الملتزم ويبعث إليه المعيني من كاشف الناحية بحق طريق أيضًا، فربما أداه الحال إن كان خفيف العيال والحركة إلى الفرار، والخروج من الإقليم بالكلية، وقد وقع ذلك حتى امتلأت البلاد الشامية والرومية من فلاحى قرى مصر الذين جلوا عنها، وخرجوا منها وتغربوا عن أوطانهم من عظيم هول الجور»⁽³⁶⁾. ويقول المؤرخ محمد كرد علي: «بحث محمد علي عن وسيلة لذلك، فلم يلبث طالعه السعيد إلا أن خلق له سببًا معقولاً لفتح الشام، وذلك أن بعض فلاحى الشرقية بمصر ضاقت نفوسهم من إعانات عماله بالجندية والضرائب، فهاجروا إلى جهات غزة ملتجئين إلى والي عكا، وكان عددهم ستة آلاف، فطلب منه محمد علي إرجاعهم خوفًا من كثرة عدد من يتبعهم إلى الشام، فامتنع الوالي من ذلك بدعوى أن القطرين تابعان لسلطان واحد، فاستشاط محمد علي غضبًا، خصوصًا أنه هو الذي استرضى خاطر الدولة على والي عكا وكانت غضبت عليه، ودفع عنه ستين ألف كيس غرامة اقتضتها منه لترضى عنه، فاتخذ عزيز مصر من ذلك حجة لفتح الشام، فأمر سنة 1247 بإعداد جيش للسفر إليها عن طريق العريش وطريق البحر في آن واحد، وذلك لمحاصرة عكا من جهتين، وعين ولده إبراهيم باشا قائدًا عامًا للجيش، وسليمان بك الفرنساوي قائم مقام له، وجند ستة ألوية من المشاة وأربعة من الفرسان، ومعهم أربعون مدفعًا وكثير من مدافع الحصار الضخمة، وما يلزم ذلك من الأعتدة والمؤن. فوصل إبراهيم باشا مع الأسطول إلى يافا، وفتحت له، كما فتحت القدس ونابلس، أبوابها، وكانت عكا أشهر مدن الشام بحصانتها وفيها خمسة آلاف مقاتل، فدام حصارها سبعة أشهر، تحاصرها من البحر بوارج حربية مسلحة بالمدافع الكبيرة، ومن البر ثلاثون ألف جندي، وبريطانيا العظمى متغاضية عنه طوعًا أو كرهًا، إذ كان لمحمد علي من فرنسا نصير وظهير، وليست بريطانيا حرة مطلقة في البحر المتوسط لتضرب أسطول محمد علي منذ أن أقلع من الموانئ المصرية إلى المواحل الشامية. قال المؤرخون: ولما كانت الجيوش

(36) عبد الرحمن الجبرتي، تاريخ الجبرتي، مج 3 (القاهرة: طبعة دار الكتب المصرية، 1998)،

المصرية تحاصر عبد الله باشا في عكا، جاءه من نابلس ستمئة رجل واخترقوا صفوف العسكر المصري، ودخلوا عكا لمساعدة وزيرها، شاهرين سلاحهم ضاربين من عارضهم»⁽³⁷⁾.

سلك محمد علي سياسة كان من أبرز علاماتها الظلم والقهر والاستعباد ضد جموع الشعب المصري؛ فهو جمع حجج الأرض من الفلاحين، وفرض عليهم السخرة، أو دفع ضريبة بديلة، وحرّم عليهم أن يأكلوا شيئاً من كدّ أيديهم، وأبطل التجارة، وزاد في أسعار المعاييش أضعافاً مضاعفة، وفرض الضرائب التي لا يطيقون دفعها، وجعل كل نشاط اقتصادي يؤول إليه، ونقم على الناس. وأرجع الجبرتي ذلك إلى ما كان محمد علي يتسم به من «داء الحسد والشره والطمع والتطلع لما في أيدي الناس وأرزاقهم».

نجم من هذه السياسة كره الفلاحين الشديد للباشا وأعوانه، وهروبهم من الأراضي الزراعية، وترك قراهم فراراً من السياسة الظالمة، وإعراضهم عن الاشتراك في جيشه، حتى بلغ عدد الفلاحين الفارين في عام واحد (عام 1831) ستة آلاف فلاح.

أمّا في المدن، ولا سيما في القاهرة، فيذكر الجبرتي أنه عندما كلف محمد علي الناس بتعميرها «اجتمع على الناس عشرة أشياء من الرذائل وهي: السخرة، والمعونة، وأجرة الفعلة، والذل، والمهانة، وتقطيع الثياب، ودفع الدراهم، وشماتة الأعداء، وتعطيل معاشهم، وأجرة الحمام».

6- موقف محمد علي باشا من المؤسسة الدينية التقليدية

لم تكن حال الأزهر مقبولة لا علمياً ولا مؤسسياً، بل تراجع تدريس العلوم العقلية التي كانت قد شهدت صعوداً لافتاً في عهد دولة الفاطميين، بانية الأزهر، بعد سيطرة الأيوبيين وتشجيعهم هيمنة المدارس الفقهية التقليدية، بل فشلت محاولات التصحيح التربوي التي بذلها بعض الشيوخ القلائل الذين اتهموا في عقائدهم ومواقفهم. وهي حال شكّا منها الحكام الجدد، بل أصابتهم الدهشة

(37) محمد كرد علي، خطط الشام، ج 3 (دمشق: مطبعة الترقى، 1925)، ص 51-52.

حينما خبروها عملياً في نقاشهم مع العلماء والمدرسين. وفي ما يتعلق بهذا المجال، نقل الجبرتي حواراً بين شيخ الأزهر الشيخ عبد الله الشبراوي ووال عثمانى، هو أحمد باشا، الذي أقام في مصر حتى يوم 10 شوال 1163 هـ أي حوالي منتصف القرن الثامن عشر. يقول الجبرتي: «وكان - الوالي - من أرباب الفضائل، وله رغبة في العلوم الرياضية، ولما وصل إلى مصر واستقر في القلعة وقابله صدور العلماء في ذلك الوقت، ومنهم الشيخ عبد الله الشبراوي، شيخ جامع الأزهر، ومشايخ آخرون... فتكلم معهم وناقشهم وباحثهم، ثم تكلم معهم في الرياضيات، فأحجموا وقالوا لا نعرف هذه العلوم، فتعجب وسكت».

في لقاء آخر مع الشيخ الشبراوي، يتوضح أحمد باشا الأمر بقوله: «المسموع عندنا بالديار الرومية أن مصر منيع الفضائل والعلوم، وكنت في غاية الشوق إلى المجيء إليها، فلما جئتها وجدتها كما قيل: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه. فقال له الشيخ: هي - يا مولانا - كما سمعتم معدن العلوم والمعارف. فقال: وأين هي وأنتم أعظم علمائها، وقد سألتكم عن مطلوبي من العلوم، فلم أجد عندكم منها شيئاً، وغاية تحصيلكم الفقه والمعقول والوسائل ونبذتم المقاصد؟ فقال له: نحن لنا أعظم علمائها، وإنما نحن المتصدرون لخدمتهم وقضاء حوائجهم عند أرباب الدولة والحكام، وغالب أهل الأزهر لا يشتغلون بشيء من العلوم الرياضية إلا بقدر الحاجة الموصلة إلى علم الفرائض والمواريث كعلم الحساب.. فقال له: وعلم الوقت كذلك من العلوم الشرعية، بل هو من شروط صحة العبادة، كالعلم بدخول الوقت واستقبال القبلة وأوقات الصوم والأهلة وغير ذلك. فقال: نعم، معرفة ذلك من فروض الكفاية إذا قام بها البعض سقط عن الباقي، وهذه العلوم تحتاج إلى لوازم وشروط وآلات وصناعات وأمور ذوقية، كرقعة الطبيعة وحسن الوضع والخط والرسم والتشكيل والأمور العطاردية، وأهل الأزهر بخلاف ذلك، غالبهم فقراء وأخلاق مجتمعة من القرى والآفاق، فيندر فيهم القابلية لذلك».

في تعقيب على هذه الحادثة، يرى كوثراني «أن استطراد الجبرتي حول سيرة والده الذي لبي مطلوب الوالي من العلوم، لا يقدم دليلاً، لا عبر علم الوالد ولا عبر مرجعية الوالي العثماني، على وجود وضعية ثقافية علمية في مصر، تؤهل لعملية نهوض أو تطوير اقتصادي؛ ذلك أن المؤسسة العلمية الأم - الأزهر - كانت، وكما يشير شيخها، فاقدة القابلية لهذا التطوير، كما أن أوضاع الحرف والصناعات كانت

لا تزال تحمل نمطاً من التقنيات والعقليات والذهنيات التقليدية، وأشكالاً مغلقة من التنظيم غير قابلة لأي تغيير في إطار انتظامها في أصناف مهنية، وطرق صوفية ضابطة ومقننة لأخلاقيات العمل وأساليبه، وتسعير قوة العمل وتسويق إنتاجه⁽³⁸⁾.

ثم تدهورت أحوال الأزهر مؤسسياً على الرغم من أنه شارك العامة في الانتفاض ضد الحملة النابليونية، ثم شارك علماؤه بادي الرأي في تنصيب محمد علي، لكن الأخير ما لبث أن اصطدم بالعلماء ورؤساء النقابات بعد أن يش من إدماجهم في حركة التحديث التي شرع فيها. والحق أن الأزهر والنقابات الدينية والمهنية كانت جزءاً مكيئاً من البنى المملوكية العتيقة التي صدمها التحديث العلوي، ولم تستجب لمطالب الإصلاح والتحديث لأنها كانت عبارة عن منظومة واحدة تبادل المنافع والمواقف وترفض التغيير والتجديد، وترتبط بموقع فاعل في منظومة الاجتماع الأهلي في مصر وفي باقي ولايات الدولة العثمانية، ولا سيما في الشام، حيث كان دور العلماء بارزاً في نظام الأصناف⁽³⁹⁾.

كانت الأوقاف حنفية المال المملوكي الخلفي ومصدر الثراء لعلماء الأزهر، فوضع الحاكم الجديد يده على معظم تلك الأموال، بوصفها مصدراً للتهرب الضريبي، وماساً خارجاً عن دورة المال، وأيضاً لاستخدامها في مشروعه التصنيعي والعمراني.

لم تكن حال الأزهر على ما يرام علمياً ولا فكرياً⁽⁴⁰⁾، لكنه ظل جزءاً من «الإجماع» السائد في المجتمع المصري منذ قرون، وكان دوره فاعلاً في مواجهة الاحتلال الأجنبي والدفاع عن مصالح الفئات الضعيفة. فلم تمتد يد محمد علي إلى الأزهر، بل تركه على نظامه القديم، خشية إثارة العلماء، أو يأساً من وجود أزهريين يصلحون لمشروع الإصلاح والتحديث بعد التجربة الأولى، لكنه همّش

(38) «عصر النهضة كيف انبثق في المجال العربي الحديث»، مجلة الكلمة، السنة 22، العدد 86 (شتاء 2015)

(39) يُراجع: وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي. من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983)، ص 47-52.

(40) يُراجع مثلاً: علي بركات، رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987)، ص 48 وما يليها.

تلك المؤسسة وحاصرها عملياً. وراوحت علاقته بالمؤسسة الدينية الأزهرية - الوقفية بين الاصطدام والمهادنة، وأدت إصلاحاته إلى تقليص كبير في الأوقاف مخافة أن يستخدمها خصومه المماليك وغيرهم لتحسين أموالهم، لكن ذلك ألحق ضرراً بالغاً بالمؤسسات الأهلية العلمية التي وجدت نفسها عاجزة أحياناً عن الوفاء بمطالب الطلاب والمدرسين، كما أنه شكّل مدخلاً خطيراً لضرب استقلال المؤسسات الأهلية القائمة منذ قرون، بغض النظر عن وضعيتها المغلقة والتقليدية.

تغيّر الوضع مع مجيء محمد علي، الذي لم يكن ليعين والياً على مصر إلا بتزكية العلماء له لدى الباب العالي، فارتبطت مصالحهم به لمدة ثلاث سنوات، أي حتى عام 1809، إلى أن بدأ فرض الضرائب عليهم بعد أن كان من العرف استثناءهم منها، ليمول مشروعات دولته. ومع تفككهم ونشوب الضغائن بينهم، انتهى أمر سلسلة متصاعدة من الحوادث إلى نفي عمر مكرم، نقيب الأشراف، إلى دمياط، فقبول ذلك بصمت من بقية العلماء، ثم إلى تصفية الزعامة الأزهرية كواسطة بين الشعب والسلطة، وكطبقة عليا في المجتمع، حل محلها موظفو دولة محمد علي الحديثة بوزاراتها ومجالسها المحلية ومصالحها، وبمستشاريها الأوروبيين وسلطتها المركزية. ولم يكن انحسار دور العلماء نتيجة سيطرة محمد علي عليهم أو نتيجة قوة نفوذه، إذ سبق أن تعرّضوا لمن هم مثله من الحكام، واستطاعوا أن ينظموا صفوفهم ويحافظوا على مصالحهم، بل كان نتيجة طبيعة السلطة الجديدة التي استحدثها محمد علي⁽⁴¹⁾.

حدثت قطيعة معرفية وعملية في تاريخ هذا الكيان، الذي تحوّل بعد ذلك إلى بؤرة من بؤر إعادة إنتاج السلطة على مستوى العلاقات الهوياتية، مثله مثل التجنيد الإلزامي أو المدارس أو الإعلام، وتخلّى فيها عن دوره في دعم الجمهور والتوسط لحفظ مصالحهم، وهذا ما يفسّر البون الشاسع بين ردة فعل العلماء على الحملة الفرنسية، في عصر ما قبل الدولة، وردة فعلهم التي لا تكاد تُذكر على الاحتلال البريطاني على الرغم من استمراره فترة أطول كثيراً من الحملة الفرنسية،

(41) يُنظر في هذه المسألة: بشير نافع «من الوحدة إلى الانقسام: ملاحظات أولية»، ولا سيما

ثم دورهم الآخذ في الهبوط حتى أيامنا هذه؛ فبعد أن كان الدين هو المنظومة الرمزية الأقوى في المجتمع، أصبح عنصرًا من عناصر منظومة السلطة، وأداة من أدواتها الانضباطية، ما يفتر أيضًا حالة الانسداد التي عاناها التعليم الأزهري منذ بدء النظام المزدوج الذي أقره محمد علي في ما يتعلق بالتعليم، فصارت العلوم الشرعية ببنيتها (الشافعية فقهاً؛ الأشعرية اعتقاداً؛ الصوفية سنية سلوكاً) عنصرًا داخليًا أيضًا من عناصر هذا النظام الرمزي، وأداة من أدوات تطويره خطابه السلطوي العلمي⁽⁴²⁾. أما الأسباب العميقة للخلاف بين محمد علي والأزهر، فترجع طبعًا إلى الصدام الحتمي بين مشروع دولة حديثة قومية ومشروع القوى التقليدية الموروثة من العهد المملوكي كما أسلفنا.

خلاصة

كان الإصلاح العثماني في قلب السلطنة وفي الولايات العربية يصب في مصلحة تفكيك المجتمع التقليدي، الذي شكلته العصور الوسيطة الإسلامية بينته الياسية والفكرية والمؤسسية. وهناك أبعاد استبدادية في شخصية محمد علي الذي كان همه الأول بناء قوة عسكرية وصناعية لمواجهة الضغوط الأوروبية والتخلص من الهيمنة العثمانية على المنطقة العربية، ما جعل إصلاحاته مادية أكثر منها معنوية، ولذلك كان البعد التنويري والثقافي ضامراً في حصيلة تجربته الجريئة.

كانت الإصلاحات العثمانية أكثر مدنية (الإصلاحات الدستورية القانونية والإدارية)، بينما كانت إصلاحات محمد علي أكثر عسكرية، لكن النتيجة كانت واحدة، وهي إضعاف القوى القديمة بطريقة فجائية وإرباك المجتمع، وتمكين نخب جديدة مختلفة ولا تمتلك جذوراً شعبية وأهلية، مع إشراك متزايد للأوروبيين في الشأن المحلي والاستشارة، وربما في السر السلطاني ذاته.

إن ما نخلص إليه هنا هو أن شكل الدولة في مصر تغير في عهد محمد علي، لكن بنية المجتمع لم تتغير، بل أصبحت أكثر خضوعاً وتفككاً، ما قلل من فاعلية

(42) مصطفى عبد الظاهر، «قسم: الدين وقضايا المجتمع الراهنة، أزهر ما بعد السلطة»، في: موقع مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

التحول الجديد، وأحدث في بنته أزمة مشروعية ستظل تلازمه على الدوام، وهي ظاهرة مطردة في الدولة القومية في المشرق العربي بوجه عام في الأمصار التاريخية: مصر، الشام، العراق.

كما أن المجتمع فقد دور الطبقة الوسيطة بين الحاكم والمجتمع، وكانت من الأعيان والعلماء وشيوخ الطرق والحرفيين، وصعدت طبقات جديدة غريبة عن المجتمع قامت بقمعه ثم تحولت بالتدريج إلى طبقة عسكرية في مصر، ونخبة حديثة تنقلب على السلطة، كما حدث في اسطنبول، لكن ذلك كان أيضًا الشرط التاريخي لميلاد الدولة الحديثة.

بناءً على ذلك، يجب أن يكون حديث المؤرخين اليوم صريحًا إزاء واقع أن المسار التاريخي للأمور في قلب السلطنة العثمانية وفي الولايات الكبرى وضع الدولة والمجتمع أمام خيارين: إما عدم الإصلاح وإبقاء الأمور على حالها ومواجهة الاحتلال الأجنبي، وإما الانخراط في إصلاح جدي عميق دينيًا ومؤسسيًا، وتحمل عواقب ذلك في الداخل. ويبدو أن تركيا الكمالية كانت الجواب عن هذا الخيار الأخير عمليًا، بينما بقيت البلاد العربية في حالة من التلفيق والتوفيق والجمع بين النقيضين، إلى يوم الناس هذا.

ويبقى السؤال مفتوحًا: لأيٍّ من العنصرين الوقع الأبلغ على إنتاج الأحوال الموضوعية لفشل تجارب الإصلاح، وللتحديث في الوطن العربي؟ هل هو الضغوط الأجنبية أم الاستبداد الداخلي؟

المراجع

1- العربية

البحراوي، محمد عبد اللطيف. حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني. مراجعة محمد غشام. القاهرة: [د.ن.]، 1996.

بركات، علي. رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987.

التوحي، محمد. «محمد علي باشا». في:

http://cnrese.blogspot.com/2014/05/blog-post_310.html

الجبرتي، عبد الرحمن. تاريخ الجبرتي. مج 3. القاهرة: طبعة دار الكتب المصرية، 1998.
جران، يتر. الجذور الإسلامية للرأسمالية: مصر 1760-1840. ترجمة محروس سليمان.
مراجعة رؤوف عباس. القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1992.
حوراني، ألبرت. «الإصلاح العثماني وسياسات الأعيان». مجلة الاجتهاد. العدد 45-46
(2000).

الخلي، عبد الحي. النخبة والإصلاح: نماذج من الفكر الإصلاحي العثماني بين القرنين
السادس عشر والتاسع عشر الميلاديين. تقديم عبد الرحيم بنحادة. الرباط: منشورات
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط 2014.

الدغيم، محمود السيد. «محمد علي باشا من وجهة نظر عثمانية». ورقة مقدمة في «مؤتمر
محمد علي باشا». مكتبة الإسكندرية، 15-17/ نوفمبر/ 2005.

«رؤى المفكرين لنهضة محمد علي (رأي الإمام محمد عبده)». موقع فاروق مصر. في:
<http://www.faroukmisr.net/report126.htm>

زيدان، جرجي. مصر العثمانية (أو تاريخ مصر في عهد الدولة العثمانية). تحقيق ودراسة
محمد رجب. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2001.

شريف، أمل (تعريب). «انهيار التعليم في آخر عهد محمد علي باشا». في:
<http://www.sasapost.com/translation/an-introduction-to-the-history-of-education-in-modern-egypt-8>

ظاهر، معمود. النهضة العربية والنهضة اليابانية. تشابه المقدمات واختلاف النتائج، سلسلة
عالم المعرفة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999.

عباس، رؤوف (محرر). إصلاح أم تحديث مصر في عهد محمد علي. القاهرة: المجلس
الأعلى للثقافة، 2000.

عبد الظاهر، مصطفى. «قسم: الدين وقضايا المجتمع الراهنة، أزهري ما بعد السلطنة». في:
موقع مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

عبد الملك، أنور. نهضة مصر: تكوين الفكر والأيدولوجية في نهضة مصر الوطنية (1805-
1892م). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983.

عبده، محمد. مذكرات الإمام محمد عبده. تقديم وتعليق طاهر الطناحي. القاهرة: دار
الهلال، [د.ت.].

_____. «آثار محمد علي في مصر». مجلة المنار (7 يونيو، 1902).

«عصر النهضة كيف انبثق في المجال العربي الحديث». مجلة الكلمة. السنة 22. العدد 86 (شتاء 2015).

علي، محمد كرد. خطط الشام. ج 3. دمشق: مطبعة الترقى، 1925.
عوض، لويس. تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر النهضة إلى عهد الخديوي إسماعيل. ط 4. القاهرة: مديبولي، 1987.

كوثراني، وجيه. السلطة والمجتمع والعمل السياسي. من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.

_____. السلطة والمجتمع والعمل السياسي. من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

_____. «صفحات من تاريخ التجزئة الاستعمارية في الوطن العربي». مقال مع تعليق، منشور على موقع: مدونة التاريخ الإسلامي، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

_____. «مائل في الوعي التاريخي يثيرها استذكار الحملة الفرنسية من الجيرتي إلى شبليون إلى الطهطاوي». منبر الحوار. مجلة فصلية. العدد 38 (ربيع 1999).

_____. «وضع السلطنة العثمانية ومشروع محمد علي باشا». مجلة تاريخ العرب والعالم. العدد 14.

لوسون، فرد. الأصول الاجتماعية للسياسة التوسعية لمصر في عهد محمد علي. ترجمة عنان الشهاوي. مراجعة وتقديم رؤوف عباس. المشروع القومي للترجمة. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.

نافع، بشير. «من الوحدة إلى الانقسام: ملاحظات أولية حول انهيار المجتمع التقليدي». مجلة الاجتهاد، السنة 5. العدد 21 (خريف 1993).

وقيدي، محمد واحميدة النيفر. لماذا أخفقت النهضة العربية؟. بيروت: دار الفكر، 2002.
ياسين، السيد. «عبقريه البطل والمكان: تجربة محمد علي مؤسس الدولة الحديثة». المركز العربي للبحوث والدراسات. الأربعاء 11/يونيو/2014. في:
<http://www.acrseg.org/6947>

2- الأجنبية

Heyworth-Dunne, James. *An Introduction to the History of Education in Modern Egypt* (London: Luzac and Co. 1939).

الفصل الحادي والثلاثون

خير الدين التونسي والمسألة الاقتصادية

محمد الأزهر الغربي

مقدمة

شهد العالم الإسلامي في القرن التاسع عشر محاولات إصلاح متعددة، منها ما كان مصدره الخلافة، مثل محاولات السلطان محمود الثاني (1803-1839)، ومنها ما برز في المشرق، مثل محمد عبده والأفغاني، ومنها ما ظهر في المغرب، مثل خير الدين التونسي، إلا أنه يجب أن نميز بين مدرستين في الإصلاح تتفقان في الغايات ولكنهما تختلفان في المنطلقات وفي الآليات؛ فمنطلق الأولى الإسلام، وهي التجارب التي حاولت الانطلاق من الإسلام وتطويره قصد النهوض بواقع المسلمين. ويمثل هذه المدرسة محمد عبده والأفغاني، وينطبق عليها فعلاً مصطلح «الإصلاح» (Réformisme). ومنطلق الثانية الغرب بغية محاولة نشر علومه واكتشافاته وتنظيماته داخل البلاد الإسلامية، إيماناً منها بأن العالم أصبح قرية موحدة، وبأن الحضارة إنسانية أو لا تكون، ويمثل هذه المدرسة خير الدين التونسي، وينطبق على تجربته مصطلح «التحديث» (Modernisme) أكثر من مصطلح الإصلاح.

إننا في دراستنا هذه سنهتم بالنوع الثاني من الإصلاح، الذي هو أقرب إلى مفاهيم الحضارة الحديثة في مجالاتها العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية

منه إلى الفكر الإسلامي المعاصر. ولئن استعملنا كلمة «الإصلاح»، فإنها ستكون بمفهوم التحديث، ونحن سنقتصر في دراستنا للإصلاح عند خير الدين على الجانب الاقتصادي، الذي لم ينل حظه من البحث والتحليل في الدراسات المختلفة المتعلقة بالإصلاح بالقدر الذي ناله الجانب الثقافي أو السياسي.

ولنتناول هذا الموضوع، اخترنا الإشكالية الآتية: ما موقع الاقتصاد وحجمه في فكر خير الدين الإصلاحية؟ وماذا تمثل تجربة خير الدين من الناحية الاقتصادية (أبعادها الاقتصادية)؟

أولاً: نظرية خير الدين الاقتصادية

أكد جلّ الدراسات المعنية بالفكر الإصلاحية أن أبعاد هذا الإصلاح كانت سياسية وثقافية قبل كل شيء؛ فالتمدن والتنظيمات والحرية والأمن والعدل، وغيرها من المفاهيم التي اعتمدها خير الدين، كان محتواها سياسياً وثقافياً فحسب؛ فهل كانت آراء خير الدين الإصلاحية سياسية وثقافية صرفاً، أم أنها اكتسبت أبعاداً أخرى، من بينها البعد الاقتصادي؟ وهل يقتصر الإصلاح عند خير الدين على الثقافة والسياسة أم يتعداهما ليشمل المجال الاقتصادي؟

1- لمفاهيم الإصلاح الأساسية أبعاد اقتصادية

أ- الـ «تمدن» و«العمران»

يُعتبر التمدن مفهوماً أساسياً في فكر خير الدين، وهو يشكل الغاية التي يريد أن تصل إليها الأمة الإسلامية، مثلما أدركته البلدان الأوروبية من «تقدم» و«عمران» و«تمدن». ولذلك، طرح خير الدين تساؤلاً أساسياً يُعتبر الإشكالية الجوهرية للإصلاح، وهو «البحث عن الوسائل التي أوصلت الممالك الأوروبية إلى ما هي عليه من المنحة والسلطة الدنيوية»⁽¹⁾.

(1) خير الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تحقيق المنصف الشنوفي، ط 2 (الجزائر: الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986)، ص 85.

إن البحث عن الأسباب المؤدية إلى تمدن البلدان الأوروبية إنما هو بحث عن الأسباب الاقتصادية المؤدية إلى السلطة الدنيوية، التي هي سلطة مادية صرف؛ فأن يقال دنيوي في التراث الإسلامي يعني أنه مادي، وأن يقال نقيضها - أي ديني - يعني أنه رוחي. وعندما يقول خير الدين «إن التمدن الأوروبي تدفق سيله في الأرض فلا يعارضه شيء إلا استأصلته قوة تياره»⁽²⁾، فإنه إنما يقصد المظاهر المادية لهذا التمدن، من انتشار للتقنيات وللإنتاج الاقتصادي الأوروبي الذي سغزو العالم.

مما يؤكد المضمون المادي للتمدن هو ما يقوله خير الدين عن ماضي المسلمين وعلاقاتهم بأوروبا؛ «فالبب المذكور، وهو مغالطة الأوروبيين للأمة الإسلامية المتقدمة عليهم في التمدن والحضارة كان ابتداء التمدن عندهم»⁽³⁾؛ فالأمة الإسلامية كانت متقدمة في التمدن، أي على المستويين الاقتصادي والمادي، والآن فقدت هذا التمدن، أي قوتها الاقتصادية، وحافظت على الجوانب الأخرى من حضارتها.

النتيجة التي يصل إليها خير الدين وشكل التمدن الذي يحدده للأمة الإسلامية إنما هما في الأخير تمدن بمفهومه المادي الاقتصادي، الذي يضبط «الوسائل الموصلة إلى حسن حال الأمة الإسلامية وتنمية أسباب تمدنها، بمثل توسيع دوائر العلم والعرفان، وتمهيد طرق الثروة من الزراعة والتجارة، وترويج سائر الصناعات ونفي البطالة»⁽⁴⁾.

إذا كان واضحاً أن مفهوم التمدن عند خير الدين إنما هو أقرب إلى التنمية الاقتصادية أكثر من أي شيء آخر، فإن مفهوم العمران عنده لا يخرج عن هذه القاعدة، حيث يقول: «إننا إذا تأملنا في حالة هؤلاء المنكرين لما يتحمن من أعمال الإفرنج نجدهم يمتنعون من مجاراتهم في ما ينفع من التنظيمات ونتائجها، ولا يمتنعون عنها في ما يضرهم، وذلك أنا نراهم يتنافسون في الملابس وأثاث المساكن ونحوها من الضروريات، وكذا الأسلحة وسائر اللوازم الحربية. والحال أن جميع ذلك من أعمال الإفرنج. ولا يخفي ما يلحق الأمة بذلك من الشين والخلل في العمران وفي الياسة.

(2) المرجع نفسه، ص 166.

(3) المرجع نفسه، ص 169.

(4) المرجع نفسه، ص 89.

أما الشين، فبالاحتياج للغير في غالب الضروريات الدال على تأخر الأمة في المعارف، وأما خلل العمران، فبعدم انتفاع صناع البلاد باصطناع نتائجها الذي هو أصل مهم من أصول المكاسب⁽⁵⁾.

يدل إرداف كلمة «الياسة» لكلمة «العمران» على أنه شيء آخر غير الياسة. ويوضح خير الدين، في ما بعد، هذا المصطلح ومحتواه، فإذا بخلل العمران يعني ركود الصناعات والإنتاج وقلة الأعمال والأرباح. بل إن خير الدين يذهب إلى أن التنظيمات الياسية ليست إلا وسيلة لبلوغ التمدن والثروة، فالتمدن، الذي هو غاية نظرية خير الدين، مرتبط من ناحية أخرى أشد الارتباط بـ «العلوم والتقدم في التمدن»⁽⁶⁾.

ب- العلوم

إن العلوم التي يشدد عليها خير الدين هي التي لها انعكاس على «المكتشفات والمخترعات»، وبالتالي على الاقتصاد، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى أوروبا في القرن التاسع عشر الذي «صار فيه المشاهير بالعلوم... أكثر من أن يحصوا»⁽⁷⁾.

ثم إن تطور العلوم التجريبية، كالفيزياء والكيمياء والرياضيات، هو ما أدى إلى اكتشاف البخار والكهرباء والصناعات والمواصلات الجديدة في أوروبا. وبالتالي، لا بد للأمة الإسلامية من أن تدرك أن «المعارف» هي، كما يقول خير الدين، «من أقوى أسباب الاقتصاد»⁽⁸⁾. وإلى جانب العلوم التي أحدثت تغييراً هيكلياً في طبيعة الاقتصاد، لا مفر من توفر الحرية والعدل والأمن.

ج- الحرية والعدل والأمن

يعتبر خير الدين توافر الحرية والعدل والأمن شرطاً ضرورياً لتقدم الأمم. وإذا كانت هذه المفاهيم تبدو سياسية محضة، فإن خير الدين يربط بينها وبين الاقتصاد،

(5) المرجع نفسه، ص 92-93.

(6) المرجع نفسه، ص 130.

(7) المرجع نفسه، ص 185.

(8) المرجع نفسه، ص 163.

إذ يرى أن «العدل السياسي 'يسهل' طرق الثروة، من الزراعة والتجارة والترويج لآثر الصناعات، ونفي أسباب البطالة»⁽⁹⁾؛ فالعدل والأمن والحرية عناصر لا بد منها لإحداث نهضة اقتصادية: «وملاك ذلك كله الأمن والعدل.. وقد جرت عادة الله في بلاده بأن العدل وحسن التدبير من أسباب نمو الأموال والأنفس والثمرات، وبضدها ينقص جميع ما ذكر»⁽¹⁰⁾. ويوضح خير الدين ذلك حين يقول: «فالناس إذا فقدوا الأمان على أموالهم يضطرون إلى إخفائها فيتعذر عليهم تحريكها، وبالجملية فالحرية إذا فقدت من المملكة تنعدم معها الراحة والغنى ويستولي على أهلها الفقر والغلاء»⁽¹¹⁾. كما أن الحرية والعدل والأمن شروط لا بد منها لاستثمار الأموال ولاستغلال الثروات وتنمية الإنتاج وتنشيط الاقتصاد. وفي المقابل، يؤدي الاستبداد إلى تجميد الأموال وإلى تعطيل دواليب الاقتصاد والإنتاج؛ فالحرية تصبح في مفهومها الاقتصادي عند خير الدين أقرب إلى الحرية الاقتصادية الرأسمالية أكثر من أي شيء آخر.

تُعتبر العناصر التي تعرضنا لها، من حرية وعدل وأمن وعلوم وتمدن، جزءاً مهماً من نظرية خير الدين الاقتصادية، بل إنها تكون الأرضية والأسس المبدئية التي سبنى عليها الاقتصاد الذي ينادي به، فما العناصر المكونة لنظرية خير الدين الاقتصادية؟ وما طبيعة هذه النظرية؟

2- ملامح نظرية خير الدين الاقتصادية

يؤكد خير الدين بعض الوسائل التي يجب اعتمادها للوصول إلى النهضة الاقتصادية، منها الشركات والمواصلات الحديثة وتنمية الإنتاج الصناعي.

أ- الشركات

يقول خير الدين: «وبالجمعيات تتع دوائر رؤوس الأموال، فتأتي الأرباح على قدر وتداول على المال الأيدي المحنة لتنميته»؛ فالغاية الأساسية لهذه

(9) المرجع نفسه، ص 189.

(10) المرجع نفسه، ص 198.

(11) المرجع نفسه، ص 211.

الشركات ولهذا النمط من الاقتصاد هي تنمية الأرباح. ودور هذه الشركات يتمثل في ضمان الأرباح والمحافظة عليها، وبالتالي تراكم رأس مال وإعادة استثماره. من ناحية أخرى، فإن هذه «الشركات الجمعية» ضرورة اقتصادية لأنها تُعتبر السبيل الوحيد لتوفير رأس مال مهم وقادر على تمويل المشروعات الكبرى وبعث النهضة الاقتصادية، «وما أشرنا إليه من أن الشركات الجمعية من أسباب نمو النتائج المتجرية معقول مجرب، فإن قوة الاجتماع معهودة في سائر الأمور العادية وغيرها.. فمن الذي يقدر وحده على اصطناع طريق جديد أو يخاطر بجميع ماله - على فرض قدرته - في إحداث ما لم يتيسر لهم إلا باشتراك مئتي أو ثلاثمائة نفس...»؛ فهذه الشركات الرأسمالية المتمثلة في الشركات الخفية الاسم في أوروبا القرن التاسع عشر (مثل بنك فرنسا) يحلل خير الدين تنظيمها وقوانينها وأعمالها، ويرى أنه لا بد من إحداث نظير لها في البلدان الإسلامية حتى تكون المحرك الأساس للاقتصاد، بتجميعها الأموال والسهر عليها واستثمارها. ومن الضروري أن يشمل عمل الشركات سائر القطاعات الاقتصادية، كالبنوك والتجارة والمواصلات.

ب- المواصلات

يعتقد خير الدين أن تطوير المواصلات أمر ضروري، وذلك لاعتبارين: الأول خارجي، ويتمثل في انتشار شبكة مواصلات في البلدان المتقدمة، شملت في حالات كثيرة أجزاء من البلدان الإسلامية، وقربت المسافات بين العالم، «ثم إذا اعتبرنا ما حدث في هذه الأزمان من الوسائط التي قربت تواصل الأذهان، لم نتوقف أن نتصور الدنيا بصورة بلدة متحدة تسكنها أمم متعددة حاجة بعضهم لبعض متأكدة»؛ فتطوير المواصلات وما يسفر عنها من مبادلات ضرورة اقتصادية على المستوى العالمي، وكذلك على المستوى القطري والمحلي. والاعتبار الثاني داخلي، وفي هذا الصدد أكد خير الدين، بعد أن تحدث عن «تهيل المواصلات من طريق سكك الحديد»، أن هذه الطرق تسهم في جلب إنتاج المناطق القاصية قبل فوات أوان الانتفاع بها، بعد أن كان جلبها متعذراً بسبب تعرضها للفساد في الطريق أو بسبب تزايد تكاليف نقلها بما كان يبلغ أضعاف قيمتها. وبالتالي، فإن المواصلات الحديثة، خصوصاً سكك الحديد، أمر ضروري لربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك، وهي تسهم في تطور التجارة وانخفاض أسعار المواد وتنمية الإنتاج.

ج- تنمية الإنتاج

يمكن إحداث الشركات الرأسمالية ومد سكك الحديد من توفير الإنتاج ومن تحويل المواد الخام إلى مواد مصنوعة. ويرجع خير الدين تأخر المسلمين إلى عدم تحويل إنتاجهم الفلاحي والمنجمي إلى مواد مصنوعة، إذ تقاس قيمة المواد بمدى تصنيعها؛ فـ «صاحب الغنم منا ومتولد الحرير وزراعة القطن مثلاً يقتحم تعب سنة كاملة ويبيع ما يتجه عمله الإفرنجي بثمان يسير، ثم يشتريه منه بعد اصطناعه في مدة يسيرة بأضعاف ما باعه به. وبالجمل، فليس لنا الآن من نتائج أرضنا إلا قيمة موادها المجردة دون التطويرات العلمية التي هي منشأ توفر الرغبات منا ومن غيرنا».

إن التشديد على التقدم التقني وضرورة إقحامه في مجالات الاقتصاد سيؤدي حتماً إلى تعزيز التصنيع في البلاد وتنمية الإنتاج، وبالتالي إلى توازن الميزان التجاري.

د- توازن الميزان التجاري

يعتبر خير الدين توازن الميزان التجاري مقياساً لمدى قوة الأمم واستقلالها عن غيرها من القوى المهيمنة: «إذا نظرنا إلى مجموع ما يخرج من المملكة وقايسناه بما يدخلها، فإن وجدناها متقاربين خف الضرر، وأما إذا زادت قيمة الداخل على قيمة الخارج، فحينئذ يتوقع الخراب لا محالة. وإن احتياج المملكة لغيرها مانعٌ لاستقلالها موهنٌ لقوتها».

يعطي خير الدين الاقتصاد قيمة كبيرة في برنامجه الإصلاحية، بل يمكن أن نعتبر أن الاقتصاد كان محوراً أساسياً في هذا البرنامج، إذ يضعه في صدارة أولويات الأمة الإسلامية، التي يجب أن تعني بالاقتصاد الذي هو شرط من شروط نهضتها.

لئن كان منجي صميدي يرى أن خير الدين لم يكن في مستوى أن يضع أي برنامج اقتصادي، فإننا نرى أن هذا الأخير حدد خطة متكاملة ومتماسكة لتطوير الاقتصاد التونسي، انطلاقاً من نظرية متوحاة من التجربة الرأسمالية التي تولي أهمية كبرى للشركات والبنوك وتنشط رأس المال وتراكمه وتنمية الإنتاج والاستهلاك.

يقول بشير التليلي، متحدثًا عن فكر خير الدين: «... يجب أن يكون الإنتاج مرتبطًا بالاستهلاك، فلا يمكن أن يتجاهل المنتجون السوق والمستهلكين، كما أنه من واجبهم أن ينموا الإنتاج قصد زيادة تراكم رأس المال». بل يمكن أن نقول إن في إطار التنظير لنمط إنتاج رأسمالي، كان خير الدين متأثرًا بمدرسة سان سيمون التي تولي أهمية كبرى لضرورة تنمية الإنتاج بتحويل الثروات الطبيعية عن طريق الآلات والتقنيات الجديدة، وعن طريق المواصلات التي تربط بين الإنتاج والاستهلاك.

بعد هذا الاستنتاج، ينبغي طرح السؤال الآتي: هل طبق خير الدين نظريته الاقتصادية في أثناء وزارته الأولى 1873-1877، أي هل كانت هذه النظرية منطلقًا لبرنامج وزارته؟

ثانيًا: سياسة خير الدين الاقتصادية في أثناء وزارته 1873-1877

توخى خير الدين في أثناء وزارته سياسة اقتصادية تتلخص في النقاط الآتية:

- العمل على تنمية الإنتاج: اتخذ خير الدين إجراءات عدة تهدف في أساسها إلى رفع إنتاج الأراضي من طريق خفض الأديات الموظفة على الحبوب (العشر) والزيتين والنخيل (القانون). كما أن قانون الخماسة (3 تموز/ يوليو 1873)، قنن العرف السائد في مجال الفلاحة، بهدف الضغط على اليد العاملة الفلاحية لزيادة الإنتاج الفلاحي. كما سعى خير الدين من خلال بعث جمعية الأحياس لتكثيف استغلال أراضي الأحياس العامة التي كانت في أغلبها بورًا مواتًا.

- بعث صناعات جديدة مرتبطة بالمواصلات: سنّ خير الدين في عام 1875، في إطار التنظيمات الاقتصادية التي أحدثها، قانونًا يحدد العلاقة بين الصناع والعمال في المجال الحرفي، ولكنه اعتنى عناية خاصة ببعث صناعات حديثة. وسعى لاستغلال مناجم الشمال الغربي التي اكتشفها بعض المهندسين الفرنسيين والعاملين في الشرق الجزائري. وربط بين استغلال بعض هذه المناجم، ولا سيما منجم دجية، ومد خط حديدي يصل إلى دخلة جندوبة ويشق سهولًا مجردة، وذلك للجمع بين جدواه الصناعية وجدواه الفلاحية. وكان المشروع في تصور خير الدين بداية برنامج شامل أوكل تنفيذه إلى مجلس سكك الحديد.

- تعديل الميزان التجاري: لئن لم تصل الهياكل الاقتصادية الجديدة التي بعثها خير الدين إلى إحداث انقلاب جذري في الإنتاج، كي تهتم في تعديل الميزان التجاري، إلا أنه استطاع أن يخفض مصروفات الدولة ويسدّد قسماً من الديون، ما أدخل شيئاً من التوازن على ميزانية الدولة، فتجاوزت الدخول المدفوعات في أغلب سنوات وزارته، كما يبين الجدول الآتي:

الجدول (1-31)
توازن ميزانية الدولة (1873-1876)

السنوات الجبائية	الدخول (ريالات)	المصروفات (ريالات)
تشرين الأول/ أكتوبر 1873 - تشرين الأول/ أكتوبر 1874	15,247,266	3,523,753
تشرين الأول/ أكتوبر 1874 - تشرين الأول/ أكتوبر 1875	15,097,799	3,969,866
تشرين الأول/ أكتوبر 1875 - تشرين الأول/ أكتوبر 1876	12,146,088	5,435,866

- الاستقلال الاقتصادي: علاوة على تسديد الديون الخارجية وتعديل الميزان التجاري، تُعتبر قضية سكك الحديد خير مثال يجسد حرص خير الدين على المحافظة على الاستقلالية الاقتصادية والسياسية؛ فإذا كانت الاستعانة بالبلدان الأوروبية المتقدمة في هذا المجال أمراً لا بد منه، فإن خير الدين سلك سياسة توازن إزاء أهم هذه القوى، خصوصاً فرنسا وإنكلترا، وذلك بمنحه شركة إنكليزية امتياز سكة الحديد، ورفضه إنشاء خط حديد تونس عن طريق شركات فرنسية تعمل في الشرق الجزائري، لتجنب ربط الخطوط التونسية بالخارجية الجزائرية، ومنع تهرب فرنسا إلى البلاد التونسية انطلاقاً من متعمرتها الجزائر. لكن بعد أن عجزت الشركة الإنكليزية عن توفير رأس المال الضروري، وجد خير الدين نفسه مضطراً إلى إيكال مهمة إنشاء خط الحديد واستغلال مناجم الشمال الغربي إلى شركة فرنسية، وذلك في 6 أيار/ مايو 1876، معتقداً أن لا علاقة لها بالجزائر، غير

أنه فوجئ في حزيران/ يونيو 1877 بإحالة امتياز خط الحديد من الشركة الفرنسية إلى شركة عنابة - قالمة، التي كانت تعمل في الشرق الجزائري وتصل شبكة خطوطها الجزائرية إلى الحدود مع تونس. حينئذ أدرك خير الدين خطة الإمبريالية الفرنسية، المتمثلة في ربط تونس بالجزائر عن طريق خطوط الحديد، الأمر الذي حتم دخول الاستعمار المباشر إلى الإيالة.

- حدود الإصلاح الاقتصادي وأبعاده: كان لخير الدين برنامج اقتصادي يُعتبر العمود الفقري لسياسته في أثناء وزارته، إلا أن هذه السياسة الاقتصادية آلت إلى نتيجتين بارزتين سارتا باتجاه معاكس لمخطط توقعاته وإرادته. كانت النتيجة الأولى تدعيم دور الدولة في المجال الاقتصادي بإجراءات شتى، ما جعل الدولة تكاد تكون المحرك الأساسي للاقتصاد، وذلك بدل الفردية وإسهام رؤوس الأموال الخاصة وآلية التطور التي كان يتوقعها. وكان قد رسم في كتابه نمطاً رأسمالياً للإنتاج، فوجد نفسه ينقض جوهر الرأسمالية المبنية على الحرية والمبادرة الخاصة وعدم تدخل الدولة.

كانت النتيجة الثانية فتح مجال للإمبريالية الفرنسية؛ فعلى الرغم من أن خير الدين سعى إلى تجنب الوقوع تحت تأثير الاستعمار، فإن انعدام وعيه بطبيعة العلاقات التي تربط بين الشركات الرأسمالية الفرنسية، ثم تربط بينها وبين السلطة السياسية، مهد بصفة مباشرة للاستعمار الفرنسي للبلاد التونسية. وكان خير الدين يتصور أن الإصلاح الاقتصادي سيؤدي إلى استقلال البلاد عن القوى الأوروبية وعن تيار حضارتها، فإذا بالرأسمالية الفرنسية تستعمل هذه الرغبة في التحديث لتجعل منها وسيلة لغرض هيمنتها الشاملة على تونس.

كيف نفسر هاتين النتيجتين اللتين آل إليهما الإصلاح الاقتصادي؟

إن ظهور البرجوازية الجينية في تونس في القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر كان نتيجة تطور الإنتاج التونسي وتطور العلاقات التجارية التي ربطت تونس ببلدان أوروبا، لكن حين تغيرت الظرفية الأوروبية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وبانتهاء حروب الثورة الفرنسية وحروب نابليون، ونهاية القرصنة، تغيرت العلاقة الاقتصادية بين تونس والبلدان الأوروبية لفائدة هذه الأخيرة. وزادت الثورة الأوروبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

في تغيير طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين أوروبا وتونس التي واصلت برجوازيته علاقاتها بأوروبا، مستهلكة ومستوردة، بعد أن كانت منتجة ومصدرة، وذلك نتيجة تأزم أوضاعها الداخلية. وبما أن البرجوازية التونسية كانت دائمة الارتباط بأوروبا، بل كانت وليدة هذا الارتباط، فإنها أصبحت تؤمن بأن دخولها في إطار الاقتصاد الرأسمالي خير سبيل لبقائها وتنمية مصالحها وبعث علاقات شبه متكافئة بينها وبين أوروبا.

لم يكن الإصلاح الاقتصادي الذي أجراه خير الدين إلا محاولة قامت بها «البرجوازية» الجينية في تونس، لبعث اقتصاد رأسمالي يكون في مستوى الاقتصاد الأوروبي، ولذلك قصد قلب الميزان القوى لفائدتها، ولفائدة تونس، كما كان الأمر في القرن الثامن عشر. وهي في آخر التحليل محاولة تأقلم بذلتها البرجوازية التونسية في ظل تحديات المرحلة الجديدة والظرفية العالمية التي تطورت في اتجاه يعاكس مصالحها.

مما يدل على أن تجربة خير الدين كانت محاولة مرتبطة بهذه الفئة الاجتماعية دون سواها هو انتماء خير الدين وجماعة الإصلاح (بيرم الخامس - السنوسي - ابن أبي ضياف) إلى هذه الفئة الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، فإن كثيراً من الإصلاحات الاقتصادية التي أحدثها خير الدين خدمت مصالح هذه الفئة مباشرة، كما فعل قانون الخماسة. وفي الوقت الذي كان خير الدين ينظر فيه، صحة ممثلي البرجوازية الجديدة للإصلاح الاقتصادي، كانت اهتمامات الأهالي الذين حركتهم ثورة 1864 مخالفة تماماً لاهتمامات خير الدين وزملائه.

مع ذلك، فإن تجربة خير الدين كانت متميزة، لأنها عاصرت ظرفية صعبة، ولأنها محاولة للتعبير وللخروج من حالة الانحطاط، ولكن يجب أن تأخذ بعدها الحقيقي وحجمها الطبيعي؛ إذ يصعب - في رأيي - أن نطلق على تجربة نخبوية معزولة عن القاعدة العريضة للمجتمع مصطلحاً شاملاً كمصطلح النهضة.

مع أن فلسفة التنوير في أوروبا كانت تقتصر على أشخاص وعلى فئة محدودة، فإن المؤرخين أطلقوا على القرن الثامن عشر وصف قرن التنوير، وذلك لأن هذه الفلسفة سرعان ما أثرت في جميع شرائح المجتمع، وفي مظاهر شتى من الحياة الدينية والسياسية والاقتصادية. أما الإصلاح في تونس، فبقي محدوداً

ونخبويًا حتى في مطلع القرن العشرين، حين تأثر بإطار المدرسة الصادقية، ولم يُحدث تغييرًا جذريًا لا في الاقتصاد ولا في تركيبة المجتمع، بدليل أن الإشكاليات التي طرحها الإصلاح لا تزال في أغلبها مطروحة إلى يومنا هذا.

أما فشل تجربة الإصلاح، فيطرح علينا التساؤل الآتي: بهدف معالجة واقعنا المتخلف ومعالجة متطلبات مرحلة صعبة في إطار نمط إنتاج عالمي مهيمن، هل يجب اعتماد نمط الإنتاج السائد لإحداث النهضة، بما يؤدي حتمًا إلى التبعة، مثلما كان شأن تجربة خير الدين، أم هل يجب البحث عن نمط إنتاج مخالف لإحداث النهضة، بما يؤدي إلى تعميق الهوة والتخلف؟

نجحت اليابان في إحداث نهضة اقتصادية في إطار النظام الرأسمالي الذي كان مهيمنًا، ونجح الاتحاد السوفياتي في إطار نمط إنتاج مستقل عن الرأسمالية الأوروبية، ولم تنجح التجارب العربية والإسلامية لا في هذا المجال ولا في ذلك ولا في غيرهما، ما يجعلنا نستتج أن الفشل في إحداث النهضة كامنٌ فينا، ويرجع إلى عوامل ذاتية وهيكلية لمجتمعاتنا أكثر مما يرجع إلى تأثير القوى الاقتصادية والسياسية العالمية وضغوطها.

الفصل الثاني والثلاثون

«المملكة الدستورية العثمانية» وتداعياتها على طلائع الفكر الدستوري العربي

سيمون بدران

مقدمة

من أجل إدراك فكرة «الدسترة» وثقافتها كاملةً، ونضالات النخب العربية لإنجاح المبادئ والقيم التي اكتفتها الدساتير العربية المكّسة بين منتصف القرن التاسع عشر وبداية عشرينيات القرن الماضي، على المؤرخ أو الباحث في الأدبيات الدستورية الغوص في دراسة «التنظيمات» العثمانية أولاً، قبل الانتقال إلى تمحيص دستور السلطنة لعام 1876؛ فمرحلة «التنظيمات»، التي ابتدأت بإعلان خط كُلكانة في عام 1839، شكّلت المهد الذي نشأت الحركة الدستورية العثمانية في كنفه وتكونت، بهدف إصلاح السلطنة وتدعيم ركائزها، معتمدةً التقدم الأوروبي الغربي، والأفكار الليبرالية للثورة الفرنسية على وجه الخصوص، نموذجاً وحافزاً لإنجاح الإصلاحات المتفاعة، غير أنها لم تُحتن من وضعية العرب داخل السلطنة، إذ بقوا عاجزين عن تبوؤ المناصب العليا، مُتبعدين من مراكز القرار في الإدارة المركزية.

لذلك، بدأ النضال المشترك بين النخب العثمانية، وعلى رأسها العثمانيون الجدد، والنخب العربية المغلوب على أمرها، لتكريس فكرة الدستور وثقافته، كي يكون الوعاء الجامع لـ «الوطن العثماني». غير أن طرح «الدسترة» خلال

تلك الحقبة من تاريخ السلطنة اكتنف مسائل جدلية حساسة، كإمكانية تقييد نفوذ السلطان، «خليفة المسلمين»، أو تقليص دور الشريعة الإسلامية داخل المنظومة القضائية العثمانية.

كيف تمكن المشروع الإصلاحي العثماني من إنشاء ثقافة دستورية للإسلام؟ وما مدى التأثير المتبادل بين النخب العثمانية والعربية في تكوين هذه الثقافة؟ ومن هم الذين وضعوا الدستور العثماني؟ وما مدى تطابقه مع المبادئ العامة الدستورية الغربية؟ ولماذا احتل الغموض حيزاً مهماً من أحكامه؟ وإلى أي مدى أسهمت المؤسسات الدستورية التي انبثقت عنه، كالبرلمان، في تجذر الفكر الدستوري العربي ونضاله؟

إن أهمية الإضاءة على التجربة البرلمانية العثمانية تكمن في أن البرلمان العثماني شكّل «متدّياً» لأبرز التيارات الفكرية والسياسية، خصوصاً العربية منها. كما أنها ستتيح للمباحث المراجعة التاريخية النقدية لما ساد من أفكار مغلوطة أو سطحية، وتمحيص الفكر الدستوري في العالم العربي في سياق تشكّله الاجتماعي والسياسي - الثقافي، أي في إطار بيئته التي أنتج فيها.

في المقابل، طرح السلطان عبد المجيد الثاني البديل من المملكة الدستورية العثمانية، مستعيناً بـ «الخلافة العثمانية»، إلّمّ شمل الشعوب التي كانت تقطن في السلطنة، وللهوض بها، معلقاً العمل بالدستور بعد أقل من سنتين على إصداره!

من جديد، قطف العمل التركي - العربي المشترك ثمار نضاله عندما أُجبر السلطان على إعادة العمل بالدستور في عام 1908، إضافة إلى نجاحه في إدخال تعديلات دستورية جوهرية أزال الغموض الذي شاب بعض مواده، ونقاط الضعف التي كشفتها التجربة الدستورية الأولى. ولكن، لماذا هذا التشديد من النخبة الحاكمة العثمانية على ضرورة اعتماد نهج الدسترة في سلطنة على شفير الانهيار؟

بحكم اختصاصنا وخبراتنا في القانون الدستوري والأنظمة السياسية، سنحاول الإجابة عن الأسئلة المطروحة أعلاه، من خلال دراسة المباحث الآتية تباعاً: الجذور التاريخية للمملكة الدستورية العثمانية (المبحث الأول)؛ العرب ونشأة القانون الأساسي العثماني (المبحث الثاني)؛ العثمانيون الجدد والعرب،

تجربة برلمانية رائدة (المبحث الثالث)؛ محورية النضال الدستوري لدى جمعية الاتحاد والترقي (المبحث الرابع).

لهذه الغاية، اعتمدنا المنهج العلمي التاريخي من خلال تجميعنا المعلومات والبيانات العلمية في دراسة موضوع بحثنا، مستندين إلى الحقائق الماضية، ومعتدين على تحليلها وتفسيرها؛ إذ شكّل الانتقال من «دولة سلطانية» قامت على بنى تقليدية قديمة، إلى «مملكة دستورية عثمانية» من خلال سلسلة من التنظيمات والدسترة، وتداعيات ذلك الانتقال على تكوّن الفكر الدستوري العربي، العمود الفقري لبحثنا.

أولاً: الجذور التاريخية للمملكة الدستورية العثمانية

شهدت السلطنة في مرحلة «التنظيمات» الممتدة من عام 1839 إلى عام 1876 تجديداً في الأنماط المعتمدة في إدارتها الرسمية، وتحديثاً للآليات «الديمقراطية» داخل نظامها الياسي. كما شكلت هذه الحقبة التاريخية الرحم الذي تمخض عن بواذر الفكر الدستوري العثماني الذي انكب، بعد مضي خمسين عاماً، في وثيقة دستورية سمّيت «القانون الأساسي» للسلطنة⁽¹⁾.

غير أن الفكر الغربي لم يخترق صميم المنظومة القانونية للسلطنة العثمانية بين ليلة وضحاها، على الرغم من «الطفرة» التي شهدتها الأنظمة والفرمانات الصادرة في مرحلة التنظيمات. كما أنه لا يمكن حصره في المبادرات التي اتخذها مصطفى رشيد باشا، مهندس التنظيمات وراعيها، فهذا التأثير بالعقلية الأوروبية ذو جذور ممتدة في أعماق القرنين السابع عشر والثامن عشر، حين بدأت تترأى على ملامح السلطنة علامات الانكار والتردي على وقع الانتكاسات والتخبطات العسكرية، حاملةً السلاطين المتعاقبين على الاعتراف بتفوق الحضارة الغربية، والإبحار في سلسلة من التحديثات، وإن كانت على وتيرة متقطعة وزخم متفاوت؛ ففي «عصر الخزامى»، أرسلت وفود خاصة من بعض نبلاء السلطنة ووجهائها «لاكتشاف» العواصم الغربية، فكان الانبهار عميقاً في نفوس أفرادها بعد أن اطلعوا أول مرة

(1) رجه كوثراني، «التنظيمات العثمانية والدستور: بواكير الفكر الدستوري نصاً وتطبيقاً ومفهوماً»،

مجلة تبين، العدد 3 (شتاء 2013)، ص 8.

على رقي الحضارة الأوروبية وتقدمها في المجالات المختلفة⁽²⁾. غير أن وتيرة استيراد معطيات الحداثة الغربية تراجعت مع اندثار «عصر الخزامى»، لتتقدم من جديد مع تولي سليم الثالث «المتنور» عرش السلطنة في عام 1789؛ إذ شرع في إنشاء جيش نظامي حديث يتماهى مع مرحلة «النظام الجديد» التي دخلت فيها. كما انطلق مشروعه الإصلاحية من خلفية فكرية اعتبرت أن التعسف والبطولية في الحكم ليا الجواب الشافي لتقوية السلطنة، لأن النهوض بها وتدعيمها لا يمكن أن يقتصر على مجهود السلطان الفردي⁽³⁾. ولهذا السبب، تعتمد إشراك عدد كبير من رجال البيروقراطية في برامج التحديثية، طالباً منهم النصح والمشورة. كما أنه عمد إلى إصدار «مراسيم إصلاحية» ناشد فيها أعيان البلاد تحديد القطاعات الإنتاجية التي تحتاج إلى تطوير، علاوة على مناقشة البلب الكفيلة بتفعيلها⁽⁴⁾.

على الرغم من عنصر المشاركة التي اخترته، فإن هذه الخطوات الإصلاحية المتنوعة لم تلاق ترحيب علماء الدين المحافظين، بل لقيت معارضة من الفرق العسكرية من الإنشكارية الرجعية، ما تبب في سقوط سليم الثالث عن العرش السلطاني، ومن ثم في فقدانه حياته، لتنتقل دفة الإصلاح إلى السلطان محمود الثاني في عام 1807⁽⁵⁾، على الرغم من التخططات التي شهدتها السلطنة في بداية عهده، خصوصاً في الولايات العربية منها، كالانتفاضة الوهابية ومآلة محمد علي باشا، الذي تحول إلى مصدر تهديد مباشر لكيان السلطنة بعد أن كان من أبرز دعماؤها.

(2) هذا الإعجاب بالحضارة الغربية دفع النخبة الحاكمة داخل السلطنة إلى اقتباس بعض من صورها، فكان إدخال الآلة الطابعة إلى السلطنة أول جهاز «تقني» يُستورد من الغرب، بعد مضي أكثر من قرنين من الزمن حاولت خلالهما السلطات الحاكمة تفتادها، ما دفع بالصحافة المكتوبة إلى آفاق جديدة، إضافة إلى إسهامها في انتشار الأفكار الإصلاحية الثقافية والاجتماعية والسياسية في ما بعد.

Señil Akgün, «The Emergence of Tanzimat in the Ottoman Empire», *Osmanlı Tarihi Araştırma ve Uygulama Merkezi Dergisi OTAM* (1991), p. 3.

Uriel Heyd, «The Ottoman Ulema and Westernization in the Time of Selim III and Mahmud II», (3) in: *Studies in Islamic History and Civilization (Scripta Hierosolymitana)*, 1961, pp. 63-96.

(4) أمّا على الصعيد الاقتصادي، فإن إجراءات «التواضع» تركزت حول تحفيز استهلاك المواد الوطنية، وتفضير الخناتق على استيراد المتوجات الأجنبية التي كانت تكسح أسواق السلطنة بالثريج. كما أن السلطنة افتتحت في عهده سفارات لها في أبرز العواصم الأوروبية، لتتبع علاقاتها بلك الدول الغربية. Virginia H. Aksan, «Ottoman Political Writing, 1768-1808», *International Journal of Middle East Studies*, vol. 25, no. 1 (February 1993), pp. 53-69.

(5) بعد أن أطيح السلطان مصطفى الرابع في فترة حكمه الوجيزة (1807-1808).

هذه النفحة الإصلاحية وما رافقها من انتفاضات قومية داخل السلطنة، لم تكن سوى ترددات للثورة الفرنسية ولمبادئها الليبرالية التي فتحت الباب على مصراعيه لانبعاث دول قومية حول العالم⁽⁶⁾. وإذا كانت المملكات المطلقة في أوروبا قد نجحت في استيعابها إلى حد ما، فإن السلطنة عجزت عن مقاومة هذه النفحة القومية في خضم انفتاحها على الغرب، ما جعلها تخترق الولايات العثمانية، ولا سيما البلقانية منها؛ فبعد أن اكتسب الصرب نوعاً من الحكم الذاتي في عام 1817⁽⁷⁾، نجحت اليونان في انتزاع الاعتراف باستقلالها في عام 1830⁽⁸⁾.

هذه التطورات الدرامية شجعت السلطان محمود الثاني على التوسع في الإصلاحات المتواضعة التي ابتدأت في عهد السلطان سليم⁽⁹⁾، بغية الحفاظ على ما تبقى من السلطنة وتدعيم وحدته⁽¹⁰⁾، فأنشأ «غرفة ترجمة الباب العالي» لمدّ الكليات المختلفة⁽¹¹⁾ بالمواد المعرفية والعلمية، من كتب ومراجع أجنبية⁽¹²⁾، انبثقت عنها نخبة مثقفة شكلت نواة «الإنجليزيسيا» التي كانت وراء اعتماد «التظيمات» العثمانية، ومن ثمّ تكريس «قانون أساسي» للسلطنة.

(6) بعد أن تغذّت هذه الأفكار الثورية بنفحة قومية، كأيدولوجيا اجتماعية سياسية.

Wayne S. Vucinich, *The First Serbian Uprising: 1804-1813* (Boulder, New York: Social Science Monographs, 1982).

Dimitrije Djordjević, *The Balkan Revolutionary Tradition* (New York: Columbia University Press, 1981).

(9) واجه المشروع الإصلاحي للسلطان محمد الثاني الانتقادات المُرّة ذاتها التي سبق أن صوّبت نحو سليم الثالث، حتى وصل الأمر إلى نعته بـ «السلطان الكافر».

David Kushner, «The Place of the Ulema in the Ottoman Empire during the Age of Reform (1839-1918)», *Turcica*, vol. 19 (1987), pp. 51-74.

(10) حرص شخصياً على افتتاح كلية للطب، بالإضافة إلى أنه افتتح في عام 1834 أكاديمية عسكرية، وسافر بعض خريجيها إلى أوروبا لتكملة تعليمهم العالي. غير أن اهتمامه بالقطاع التربوي لم يكن وليد الصدفة؛ إذ إنه رأى في ترميم القطاع التعليمي، بغية «نفضه» لتكريسه على أسس ومناهج علمية «وضعية» في مؤسسات تربوية تشكل البديل من المدارس الدينية «الرجعية»، ركناً من أركان الإصلاح الاجتماعي والسياسي في السلطنة.

(11) وعلى رأسها الكلية العسكرية والكلية الطبية.

(12) إشارة إلى أن كثيرين من الذين حملوا لواء الفكر الدستوري العثماني عملوا في «غرفة ترجمة الباب العالي».

ترتفع عبد المجيد الأول على عرش السلطنة، وكان محظوظاً بوجود مصطفى رشيد باشا وزيراً للخارجية لإكمال الإصلاحات الجريئة التي ابتدأها والده السلطان محمود الثاني. غير أن «الباشا» رأى في البرامج الإصلاحية السالفة خطوات ناقصة، انتهت ببقائها حبراً على ورق، أو فشلت فشلاً ذريعاً بعد الشروع في تطبيقها؛ فمحاوالاته الحثيثة للتوفيق بين سمات التقليد والحداثة، بين الشريعة الإسلامية والمؤسسات القضائية المدنية، بين «السلطوية» في ممارسة الحكم و«الدسترة»، تجسدت في عام 1839 في تكريس خط كُلكانة الذي اعتُبر المدماك الأول لتشييد «التنظيمات» العثمانية، والذي توزعت محاوره بين محور اقتصادي (إصدار نظام جديد لتحديد الضرائب وجبايتها)، ومحور عسكري (تخفيض مدة الخدمة العسكرية الإلزامية إلى 4 أو 5 سنوات بعد أن كانت مدى الحياة)، ومحور اجتماعي (حماية مواطني السلطنة وأعراضهم وممتلكاتهم)⁽¹³⁾.

غير أن أكثر ما يجذب المراقب الدستوري في خط كُلكانة هو ما كان لمثول السلطان أمام الشعب أول مرة من أهمية ودلالة، طارحاً وثيقة مكتوبة، ومتعهداً احترامها وتطبيقها على جميع مواطني السلطنة من دون تمييز بين انتماءاتهم الدينية أو الطائفية أو العرقية، وما يتبع ذلك من بؤادر الانتقال من «نظام الملل» إلى «الوطن العثماني»، حيث يتحول سكان السلطنة إلى مواطنين عثمانيين متساوين في الحقوق والواجبات، بعد أن كانوا على مدى عصور مجرد رعايا متناثرة⁽¹⁴⁾.

غير أن هذا الخط لا يمكن تصنيفه بـ «الوثيقة الدستورية»، كونه لم يتضمن آليات محاسبة من لا يمثل لأحكامه، بل اقتصر دعاء السلطان بالتشديد على أن اللعنة الإلهية ستزل على كل من تَوَلَّى له نفسه الاعتداء على الخط أو العمل على

Halil Inalcik, «Application of the Tanzimat and Its Social Effects», *Archivum Ottomanicum*, (13) vol. 5 (1973), pp. 97-127.

(14) إشارة إلى أن نظام الملل الذي قامت على أنقاضه التنظيمات، امتاز بتزايد التفاوت الاقتصادي بين مسلمي السلطنة ومسيحييها، نتيجة تكريس أنظمة «الامتيازات والحمايات والمداخلات الأجنبية؛ إذ دفعت الوفرة الاقتصادية لدى الطوائف غير المسلمة إلى المطالبة بمشاركة سياسية تعكس حجمها الحقيقي، موفرة ذريعة للقوى الأوروبية كي تتدخل في الشؤون الداخلية للسلطنة، بغية حماية المصالح والحقوق «الشريعة» للأقليات المسيحية.

تعطيل أحكامه. كما لا يمكن وصفه بـ «الإعلان الثوري» لأنه اقتصر على تعداد مبادئ ليبرالية، على رأسها المساواة، من دون رسم خطة محددة لتبديل الهيكلية الإدارية والسياسية لتتلاءم مع هذه المفاهيم الجديدة. وبالتالي، كان مجرد «وثيقة إصلاحية» حاولت التوفيق بين الفكر الغربي، من جهة، والفكر الشرق الأوسطي في بدايات القرن التاسع عشر، من جهة أخرى⁽¹⁵⁾.

تختصر عبارة الفيلسوف الفرنسي رينيه ديكارت «أنا أشك إذا أنا موجود» الفكر الأول. غير أن هذه العقلية الغربية التي قامت على دعائم المذهب الفردي، لا يمكن حصرها في الحضارة أو في الفكر المسيحي؛ فهي ثمرة نضال وتطور تمتد جذورها إلى حقبة تاريخية سبقت ظهور الديانة المسيحية، وتشكل خلاصة حضارات غابرة ومتنوعة، وتعبر عن حقوق إنسانية طبيعية تهدف إلى تحرير الفكر البشري في كل زمان ومكان. إنها عقلية قابلة للتجريد والتعميم والعالمية، وتشكل الوقود لتحريك الثورات السياسية بغية إنشاء دول ليبرالية قومية، تدفع بالأنظمة السلطوية إلى مزبلة التاريخ⁽¹⁶⁾.

في المقابل، اعتبرت الدولة العثمانية نفسها الممثل الشرعي للفكر الشرق الأوسطي. وعلى الرغم من نجاحاتها من التخلف الذي رافق العصور الوسطى التي شهدتها القارة الأوروبية، فإن مؤسساتها السياسية شُيّدت على ركائز الدين الإسلامي. كما أنها استمرت في تطبيق مبادئ الدين الحنيف داخل منظومتها القانونية والاجتماعية منذ استيلائها على الخلافة الإسلامية. وبالتالي، فإن هذا الأساس الديني المتجذر في صميمها لم يسمح بمساءلة صوابة أداء مؤسساتها، ما جعل هذه الأخيرة عصية على التبدل والتطور⁽¹⁷⁾.

من جهة أخرى، ناقشت النخب المثقفة خلال «مرحلة التنظيمات» هوية السلطنة وعلاقتها برعاياها، في ضوء الأنموذج الغربي المبتغى ومحورية مفهوم «المواطنة». كما شهدت هذه المرحلة انتقال مرجعية الإدارات الرسمية من

Durus Abu-Mamleh, «The Islamic Roots of the Gülhane Rescript.» *Die Welt Des Islams*, (15) vol. 34, no. 2 (November 1994), pp. 173-203.

Akgün, p. 10.

(16)

Ibid.

(17)

«القصر السلطاني» إلى «الباب العالي»، أي من «الرعية» إلى «السلوك العقلاني البيروقراطي»⁽¹⁸⁾. أمّا إدخال المجالس والهيئات التمثيلية الاستشارية إلى النظام السياسي العثماني، فيُعتبر من أبرز إنجازات مرحلة التنظيمات، من خلال تدعيمه طلائع الإصلاح الدستوري والبرلماني للسلطنة⁽¹⁹⁾.

ثانياً: العرب ونشأة القانون الأساسي العثماني

قبل الغوص في دراسة «القانون الأساسي» للسلطنة ونشأته الفريدة (المطلب الثاني)، لا بد للمراقب الدستوري من التوقف عند «قانون الدولة التونسية»، لبيان أهمية التداخل بين النخب العربية والتركية، والتأثير المتبادل بينهما في تكوين طلائع الفكر الدستوري العثماني.

1- التأثير المتبادل بين الفكرين الدستوريين العربي والعثماني: المثال التونسي

في عام 1861، صدرت أولى وثيقة دستورية «عربية» عُرفت بـ «قانون الدولة التونسية»، في ظلّ متغيرات سياسية عكست عزيمة النخبة التونسية في تثبيت سياسة مركزية متينة، تحت وطأة ضغوط أوروبية مباشرة. وعلى الرغم من تمتع تونس خلال تلك الحقبة التاريخية بشبه استقلال ذاتي داخل السلطنة العثمانية، فإن التناغم بين المشروع الإصلاحية الذي طرحه الباي التونسي، بما فيه «قانون الدولة» والتنظيمات العثمانية، أمر لا يقبل الشك⁽²⁰⁾؛ فالوثيقة الدستورية التونسية جاءت، على غرار نظيرتها العثمانية، نتيجة ضغوط داخلية وخارجية على حدّ سواء، حيث إن الباي هدف من وراء اعتمادها تدعيم مركزته السياسية، إضافة إلى تحديث المؤسسات الإدارية والعسكرية. وفي المقابل، قام الاهتمام الأوروبي

Carter Vaughn Findley, *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sublime Porte*, (18) 1789-1922 (Princeton University Press, 1980), pp. 140-150.

Roderic Davison, «The Advent of the Principle of Representation in the Government of the Ottoman Empire.» in: *Essays in Ottoman and Turkish History: 1774-1923* (University of Texas Press, 1990), pp. 96-111.

Leon Carl Brown, *The Tunisia of Ahmad Bey 1837-1855* (Princeton: Princeton University Press, 1974), (20)

الزائد بتونس⁽²¹⁾ بدور محوري في هندسة إصلاحاتها السياسية⁽²²⁾، فما كان من الباي إلّا أن أعلن «عهد الأمان» في عام 1857، وهو ما يمثل تكرارًا لمضمون خط كلخانة، وأتبعه بتشكيل لجنة من النخبة التونسية لإجراء دراسة معمقة لـ «التنظيمات» العثمانية، بغية تحضير مشروع نص دستوري، وهو المشروع الذي ظهر إلى الوجود بعد ثلاث سنوات على تشكيلها⁽²³⁾.

في المقابل، أثبت تركيز المشرع الدستوري التونسي على تكثيف المصطلحات الإسلامية ضمن «قانون الدولة»، على غرار ما فعله العثمانيون الجدد عند بلورتهم ثقافة دستورية للإسلام، الانسجام بين الفكرين الدستوريين العثماني والعربي؛ فكتابات خير الدين التونسي⁽²⁴⁾ مثلاً لم تكن بربط «الدسترة» بالتجارب الأوروبية الحديثة، بل حاول أيضًا العودة بها إلى جذور الثقافة الإسلامية في الحكم، إضافة إلى نضاله في سبيل لجم سلطة الحاكم من خلال احترام أحكام الشريعة الإسلامية وآراء علماء الأمة⁽²⁵⁾. فمفهوم الدسترة عند النخبة التونسية، المتمثل في كتابات خير الدين، ظهر كمحاولة جدية وجريئة في بناء نظام دستوري إسلامي⁽²⁶⁾، حيث تؤدي أحكام الشريعة الإسلامية والآراء الفقهية لعلماء الدين دورًا محوريًا في تحديد المصلحة العامة للجماعة⁽²⁷⁾.

(21) وفي طليعه اهتمام كل من فرنسا وإنجلترا.

(22) تفرعت القوى الاستعمارية الأوروبية بمناوشات وقعت في العاصمة التونسية بين يهود ومسلمين، لتلح على الباي بضرورة الإسراع في إصدار إصلاحات تتناغم مع تلك التي كانت تشهدا السلطنة العثمانية.

Charles Combs Harber, «Reforms in Tunisia 1855-1878», Chapter II, Ph.D. dissertation, Ohio State University, 1970, p. 42.

(23) Theresa Liane Womble, «Early Constitutionalism in Tunisia, 1857-1864: Reform and Revolt», Ph.D. dissertation, Department of Near Eastern Studies, Princeton University, 1997, pp. 61-64.

(24) أدى خير الدين التونسي دورًا محوريًا في صوغ «قانون الدولة» قبل بذله جهده من أجل تطبيق أحكامه.

(25) Arnold H. Green, «Political Attitudes and Activities of the Ulama in the Liberal Age: Tunisia as an Exceptional Case», *International Journal of Middle East Studies*, vol. 7, no. 02 (29 January 2009), pp. 209-241.

(26) ولكن ليس بالضرورة ديمقراطيًا بحسب المفهوم الغربي.

(27) في المقابل، وعلى الرغم من طغيان الطابع الإسلامي على مفرداته الدستورية، فإن جزءًا مهمًا من فكره السياسي تأثر بالتורות الدستورية الغربية.

هذه المحاولات الحثيثة لإبراز ثقافة دستورية للعالم الإسلامي لم تنتهِ مع تعليق العمل بالدستور التونسي بعد فترة وجيزة من بدء العمل بأحكامه؛ بل استُشعر تردداتها العثمانيون الجدد، مستفيدين منها في خضم نضالهم من أجل تكريس أول دستور عثماني⁽²⁸⁾؛ فـ «القانون الأساسي» للسلطنة صدر في عام 1876 في أجواء مشابهة لتلك التي رافقت تكريس «قانون الدولة» التونسي⁽²⁹⁾. غير أن دستورها اكتسب أهمية كبرى، لا بسبب إعادة العمل به في العقد الأخير من حياتها، وإنما لأنه شكل القاعدة التي انطلق منها الفكر الدستوري العربي عند بلورته معظم الدساتير التي تكرست في أوائل القرن الغابر⁽³⁰⁾.

على الرغم من انطلاق عجلة الإصلاحات مع مطلع القرن التاسع عشر، فإن السلطنة واجهت ابتداءً من عام 1875 تحديات هددت ما تبقى من وحدة كيائها؛ فالانتفاضات الشعبية الملحة في ولاياتها البلقانية رافقها تقهقر قدرات السلطنة العسكرية، إضافة إلى استحالة مقاومتها تدخلات القوى العظمى الأوروبية⁽³¹⁾ من دون الشروع في اتباع تكتيك دبلوماسي حذق، فرأت في إصدار الدستور الجواب الشافي لجميع تلك الأزمات.

2- القانون الأساسي العثماني و«الوفاق المتلکي»

أعيد النظر على مرحلتين في الخطوط العريضة التي رسمها مدحت باشا لـ «القانون الأساسي» العثماني، متوحياً إياها من الدستور البلجيكي لعام 1831: قامت بالمرحلة الأولى لجنة ضمت كبار الموظفين المدنيين في السلطنة، إلى جانب علماء الدين وضباط من ذوي الرتب العسكرية العالية⁽³²⁾. وقام

(28) Nathan J. Brown, *Constitutions in a Nonconstitutional World: Arab Basic Laws and the Prospects for Accountable Government* (State University of New York Press, 2011), p. 20.

(29) كما لُقيا المصير نفسه بعد أن عُلقا خلال فترة قصيرة من بدء العمل بأحكامهما.

(30) Chibli Mallat, «On the Specificity of Middle Eastern Constitutionalism.» 38 *Case W. Res. J. Int'l Law*, vol. 13 (2006), pp. 13-57.

(31) خصوصاً أن السلطنة كانت ترزح تحت وطأة الديون التي اقترضتها من الحكومات الأوروبية، حتى وصلت بها إلى شفير إعلان إفلاسها.

(32) تم انتقاء أعضائها من قبل السلطان... كما امتنعت عن استشارة عامة الشعب طوال مدة تأديتها مهماتها.

بالمرحلة الثانية المجلس الوزاري، الذي حذف جميع النصوص التي حاولت الحد من نفوذ السلطان، في مقابل تضيق هامش الحرية المعطى للصدر الأعظم، كرأس الحكومة وناطق باسمها، إضافة إلى نقل المسؤولية الوزارية، فردية أكانت أم جماعية، من أمام البرلمان إلى السلطان⁽³³⁾.

من ناحية أخرى، كرّس القانون الأساسي صراحةً العثمنة والمساواة أمام القانون، مشرّعاً أبواب البرلمان أمام النواب غير المسلمين⁽³⁴⁾. غير أن هذه الهيئة البرلمانية المنتخبة (هيئة المبعوثان) حُرمت من حق اقتراح القوانين التشريعية، واقتصر دورها على إعادة النظر في مشروعات القوانين المُعدة سلفاً من قبل الوزراء.

كما أن السلطان استغل «تناسي» المشرع الدستوري الإشارة الصريحة إلى أنه يُعمل فقط بالقوانين التي سبق أن وافق عليها البرلمان⁽³⁵⁾، ليمنح نفسه صلاحية إصدار مراسيم سلطانية تتمتع بقوة القانون، رغم أنف المجالس التمثيلية التشريعية⁽³⁶⁾. كما مُنح السلطان الحق في نفي أولئك الذين يشكلون تهديداً للأمن القومي، وكان من أوائل ضحاياه الأب الروحي وملهم الوثيقة الدستورية «مدحت باشا»⁽³⁷⁾. وسار القانون الأساسي على خطى الدساتير الأوروبية في تكريره عدداً من الحقوق والحريات الفردية بصورة مقتضبة، تاركاً مسألة تفصيلها وتنظيمها إلى القوانين العادية⁽³⁸⁾.

في المقابل، ثابر المشرع الدستوري العثماني في تطعيم القانون الأساسي بعينات من المبادئ البرلمانية للحكومات الدستورية التقليدية؛ فعلى الرغم من جعل الوزراء مسؤولين أمام السلطان دون غيره، فإن البرلمان أُعطي الحق في

Robert Devereux, *The First Ottoman Constitutional Period: A Study in Midhat Constitution* (33) (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1963), pp. 47-49.

Ibid, pp. 49-50.

(34)

(35) يمكن تفسير هذه «الهوة» بأن واضعي مودة الدستور اعتبروا هذه المسألة تحصيل حاصل، نظراً إلى أنها إحدى «بديهيات» المبادئ الدستورية الغربية.

(36) علل السلطان فعلته هذه بأن السلطة التي «منحت» الدستور لا يمكن أن تُحد بهذه الوثيقة، وكأنه لا يمكن تقييد الصانع بصنعه!

(37) كما أنه جرى اعتماد «التركية» لغة رسمية وحيدة للسلطة، في النسخة النهائية للقانون الأساسي، على الرغم من وجود اتفاق أولي بالاعتراف باللغات المحلية للأقليات الإثنية. Devereux, pp. 53-56.

(38) باستثناء منع «التعذيب»، الذي نُص عليه دستورياً بشكل صريح ومباشر.

توجيه الأسئلة إليهم واستجوابهم، وربما دفعهم إلى الاستقالة من مناصبهم. وأكدت التجربة البرلمانية عزيمة النواب في سبل تحويل صلاحياتهم الدستورية المحدودة إلى آلية فاعلة في محاسبة السلطة التنفيذية، والتدقيق في تفصيلات أعمالها ومراقبة سياستها العامة، محاولين إيجاد نوع من المسؤولية الوزارية البرلمانية على أرض الواقع⁽³⁹⁾.

بالتالي، يكون «القانون الأساسي» العثماني قد لُقِّعَ غموض شديد ومحاولات يائسة للتوفيق بين توجهات فكرية وأيديولوجية متضاربة، ما صعب على المراقب الدستوري مهمة تصنيفه ضمن الخانات التقليدية لعلم القانون الدستوري. فهل جعل الدستور الجديد نظام الحكم في السلطنة أقرب إلى النظام البرلماني منه إلى النظام الرئاسي؟ وهل شكّل خطوة متقدمة نحو اعتماد نظام علماني أم أنه أغرق السلطنة في وحول الطائفية السياسية؟ وماذا كان يمثل «الصدر الأعظم» ضمن المؤسسات الدستورية؟ هل كان، على غرار الملكيات الدستورية الأوروبية، رئيساً لمجلس الوزراء أم مجرد وزير أول بين زملائه الوزراء؟ فئمة فرق واسع بين اعتماد مبدأ المساواة بين جميع مواطني السلطنة وإمكانية دخول ممثلي الطوائف الدينية والإثنية تحت قبة البرلمان، من جهة، وتكريس الإسلام ديناً رسمياً للدولة واحتفاظ السلطان بمنصب «ال خليفة» على المسلمين وتأکید الدور البارز للشريعة ضمن المنظومة القانونية الوضعية، من جهة أخرى⁽⁴⁰⁾؛ فالدستور العثماني، على غرار الوثائق الدستورية التي برزت نتيجة «وفاق متلكي»⁽⁴¹⁾، ضجّ بالكلمات المطاطة والعبارات التي افتقرت إلى الدقة. وكانت الغاية من هذه المرونة في الصياغة تجنّب المسائل الخلافية، عبر التشديد على العموميات من دون الدخول في التفصيلات، خصوصاً إذا ما كان المشرّع الدستوري يشكّل جسماً مركّباً من أيديولوجيات مختلفة وتطلّعات ورؤى متباينة أو حتى متضاربة، لكأنه ترك لوقت

(39) في المقابل، وبدل أن يلاقي السلطان رغبة النواب بدفع المملكة الدستورية العثمانية نحو «البرلمانية النابية»، عمد إلى حلّ المجلس وتعليق أعماله «موقتاً».

Christoph Herzog, *The First Ottoman Experiment in Democracy*, Istanbul: Texte Und Studien; 18 (Würzburg: Ergon in Kommission, 2010).

Carl Schmitt, «Dilatory Compromises.» in: *Constitutional Theory* (Duke University Press, 2008).

على غرار القوانين الدستورية الثلاثة للجمهورية الفرنسية الثالثة الصادرة في عام 1875.

لاحق مسألة بتّ المعنى الحقيقي (إنّ وجد) لهذه المبادئ الدستورية المتفق عليها في تعابير عامة ومرنة. بعبارة أخرى، عندما يكون الدستور ثمرة توافق بين أيديولوجيات متصارعة، فإنه يحمل معاني متعددة، والظروف اللاحقة يمكن أن تاعد فئة سياسية معينة على التعنت في تفسيرها للدستور وفرض هذا التفسير على جميع مكونات المجتمع، أي إن منطق القوة هو الذي سيمنح أيديولوجيا معينة من تفسير جميع المواد الدستورية في ضوء فلسفتها الخاصة وصيغ الدستور بلون أيديولوجي واحد، وهذا ما حدث فعلاً بعد الانقلاب العسكري في عام 1908، حيث فرضت جمعية الاتحاد والترقي تفسيرها الخاص لأحكام الدستور، مقرّمة دور السلطان داخل المؤسسات الدستورية، وفارضةً تعديلات على الوثيقة الدستورية، بغية تحويل نظام الحكم العثماني إلى نظام برلماني تقليدي.

من جهة أخرى، لم يكن صدور «القانون الأساسي» على هامش مؤتمر القسطنطينية⁽⁴²⁾ وليد الصدفة، بل إنه يعدّ إشارة واضحة إلى أنه كان من أهداف تكريس دستور السلطنة حمايتها من أطماع القوى الأوروبية؛ إذ زفّ مندوبو السلطنة المشاركين في المؤتمر خبر انضمام دولتهم إلى قافلة الحكومات الدستورية، وبالتالي، بات جميع سكان السلطنة سواسية أمام القانون، وأن أي مشكلة يوضع لها حل في أروقة المؤسسات الدستورية، خاتمين مداخلتهم بضرورة تعليق أعمال المؤتمر لعدم الحاجة إليه بعد الإعلان الدستوري⁽⁴³⁾.

لم يسفر مؤتمر القسطنطينية عن أي نتائج ملموسة، الأمر الذي دفع الروس إلى شنّ حملة عسكرية في نيسان/أبريل 1877 وصلت إلى مشارف العاصمة اسطنبول، ملزمين العثمانيين على توقيع معاهدة كانت أشبه بعقد إذعان. غير أن السلطان عبد الحميد الثاني اتخذ من الحرب ذريعة لحل البرلمان وتعليق العمل بالقانون الأساسي، موصداً أبواب «المملكة الدستورية العثمانية»، إلى أن أعاد فتحها في عام 1908.

(42) والذي دعت إليه المملكة المتحدة في 23 كانون الأول/ديسمبر 1876 لمناقشة الحوادث الأخيرة التي كانت منطقة البلقان تشهدها، إضافة إلى الدعم الروسي لمطالب البلغار في إصلاحات راديكالية ومزيد من الاستقلالية.

(43) Nader Sohrabi, *Revolution and Constitutionalism in the Ottoman Empire and Iran* (Cambridge University Press, 2011), p. 42.

ثالثاً: العثمانيون الجدد والعرب، تجربة برلمانية رائدة

لم تُحسّن مرحلة «التنظيمات» من مكانة العرب داخل السلطنة، بل ظلّوا عاجزين عن تقلّد المناصب العليا، مُتبعدين من مراكز القرار في الإدارة المركزية⁽⁴⁴⁾؛ فعلى الرغم من تشريع أبواب العاصمة للنخب العربية كي تنخرط في صفوف الكوادر الإدارية العثمانية، كيوسف الخالدي (الذي وُصف بـ «الممثل الفلسطيني للتنظيمات») و خليل غانم (الماروني العربي من بيروت، الذي ساعد مدحت باشا في صوغ مسودة «القانون الأساسي»⁽⁴⁵⁾)، فإن تلك النخبة لم تتمكن من اختراق الصفوف الأولى لقياديي التنظيمات⁽⁴⁶⁾، فاقترنت تلك الصفوف على حفنة صغيرة من يبروقراطي العاصمة، كانوا من جيل أقدم من النخب العربية الصاعدة.

في المقابل، ظهرت بوادر الفكر الدستوري العثماني على الساحة السياسية مع حراك العثمانيين الجدد خلال الحقبة الأخيرة من مرحلة «التنظيمات» بين عامي 1865 و 1878؛ فبعد انتقاد العثمانيين الجدد رجال التنظيمات، بسبب اقتباسهم السطحي لقشور الفكر الغربي الإصلاحي، ركزوا جهدهم على الجمع بين الليبرالية الغربية في الحكم والتقاليد والأعراف العثمانية المسلمة، مواظين على استعمال مصطلحات ليبرالية، كـ «المواطنة» و «الحقوق الفردية»، بعزيمة وتشدد كبيرين⁽⁴⁷⁾. كما أنهم تمكّنوا من إنشاء «ثقافة دستورية للإسلام»، من طريق

(44) فسر بعضهم هذا سوء في تمثيل العرب انطلاقاً من عوامل تاريخية:

- الالتحاق المتأخر نسبياً للولايات العربية واندماجها بالسلطنة.

- الصعوبات التي واجهت تكوين نخبة عربية وتلاحمها بالنخب العثمانية، بسبب العمل بنظام

«تيمار» المهترئ.

- بُعد المسافة التي كانت تفصل المقاطعات العربية عن العاصمة، علاوة على الاستمرار في منحها

حكما ذاتياً، ولا سيما في المناطق القبلية منها: Hasan Kayali, *Arabs and Young Turks: Ottomanism, Arabism, and Islamism in the Ottoman Empire, 1908-1918* (Berkeley: University of California Press, 1997), p. 21.

(45) فليپ دي طراز، تاريخ الصحافة العربية (بيروت: المكتبة العربية، 1913)، ص 269.

(46) وعلى الرغم من انتخابهما لعضوية البرلمان بنسخته الأولى في عام 1877.

(47) إشارة إلى أن المفكرين المصريين، سواء من الذين عاصروا هذه الحقبة التاريخية أو من الذين

سبقوها، مدّوا العثمانيين الجدد بمعطيات فكرية وثقافية كان لها دور أساسي في مخاض الفكر الدستوري الإسلامي.

Serif Mardin, «The Genesis of Young Ottoman Thought: A Study in the Modernization of Turkish Political Ideas», *Princeton Oriental Studies*, vol. 21 (2009), pp. 190-192.

صبغهم المبادئ الدستورية الأوروبية بمصطلحات عثمانية إسلامية للحكم؛ فد «الدسترة» عندهم كانت تماشى مع بناء نظام سياسي يختزل آليات ممنهجة لمحاسبة الحكومة، بغية النهوض بالسلطنة وتأمين استمراريتها كدولة إسلامية⁽⁴⁸⁾.

رأى نامق كمال⁽⁴⁹⁾ في الشريعة الإسلامية أيضًا عصب الثقافة الدستورية للإسلام؛ فأحكامها الرئسية تحتوي على عناصر الخطاب الإصلاحى الأوروبي، كالسيادة الشعبية والحريات الفردية والعدالة وفصل السلطات والتشكيل الشعبى...⁽⁵⁰⁾. وبذل في الباقى عنه جهدًا جبارًا في صوغ شعارات الفكر السياسى الليبرالى الأوروبى بمصطلحات إسلامية، فتحوّلت الحكومة التمثيلية إلى مبدأ الشورى فى الإسلام، مدعّمًا إياه بآيات قرآنية. أمّا مفهوم السيادة الشعبية فإنه تماهى مع مبدأ البيعة الذى عُمِلَ به فى بدايات التاريخ الإسلامى. كما أن كمال رأى فى علماء الدين المدافعين الأوائل عن الحريات الفردية⁽⁵¹⁾، مؤكّدًا أن مبدأ فصل السلطات طُبّق فى فترات متقطعة من التاريخ الإسلامى⁽⁵²⁾.

بالتالى، يكون مفهوم «العثمنة» قد اختلف بين مرحلة التنظيمات والحقبة الدستورية الأولى؛ فالمساواة السياسية بين جميع أبناء السلطنة، وهى التى انبثقت عن المشروع الإصلاحى للتنظيمات، شكّلت المهد الذى ترعرع فيه مفهوم «العثمنة». غير أن «عثمنة التنظيمات» قدّمت بوصفها علاقة متبادلة بين المواطن والدولة، من دون أن تُدعم بمؤسسات سياسية تتكامل مع تفعيل هذه المساواة المبتغاة. لذلك، عمد العثمانيون الجدد، فى خضم انتقادهم إصلاحات «رجال التنظيمات»، إلى تطعيم مفهوم «العثمنة» بعنصر أيديولوجى، بغية تمتين العلاقة

William L. Cleveland, *A History of the Modern Middle East*, 5th ed (Westview Press, 2012). (48) pp. 84-86.

(49) نامق كمال هو أحد مؤسسى «العثمانيون الجدد».

(50) اعتبر نامق كمال أن جميع هذه المفاهيم نصر عليها القرآن الكريم، أو تجسدت فى الثقافة الإسلامية للحكم.

Joseph G. Rahme, «Namık Kemal's Constitutional Ottomanism and Non-Muslims.» *Islam and Christian-Muslim Relations*, vol. 10, no. 1 (1999), p. 32.

Mardin, p. 202.

(51)

(52) محمد عصقور سلمان، «العثمانيون الجدد. أفكارهم الإصلاحية ودور نامق كمال فى بلورتها»،

مجلة دىالى، العدد 49 (2011)، ص 673-702.

بين المواطن والدولة من خلال تشديدهم على ضرورة إنشاء مجالس تمثيلية برلمانية تخطي الاصطفافات الفئوية الضيقة، طائفية كانت أم إثنية، ولتجعل من السلطنة ومؤسساتها قبلة لولاءات جميع مواطنيها. وشكل دستور 1876، بمؤساته الدستورية التي انبثقت عنه، خلاصة فكر العثمانيين الجدد لمفهوم «العثمنة»⁽⁵³⁾؛ فعلى الرغم من قصر «عمر» البرلمان العثماني ومن قلة إنجازاته العملية والميدانية، فإنه شكّل بنسخته الأولى (1877-1878) ملتقى النخب السياسية وممثلي الولايات العثمانية كافة، بما فيها الولايات العربية، حيث نوقشت أبرز الموضوعات السياسية والاجتماعية، من تحديد اللغة الرسمية للسلطنة، مروراً بأشكال التنظيم الإداري، وصولاً إلى حرية الصحافة وجباية الضرائب و«التغريب» بصورة عامة⁽⁵⁴⁾، الأمر الذي أسهم في تكوين مفهوم «العثمنة».

أما السبب المباشر وراء تركيزنا على مداخلات النواب العرب في البرلمان العثماني فيعود إلى إمكانية رصد طلائع الفكر الدستوري في العالم العربي، في سياق تشكيله الاجتماعي والسياسي والثقافي، أي في إطار البيئة التي أنتج فيها⁽⁵⁵⁾؛ فمجلس المبعوثان أسهم في سطوع نجم لفيف من النواب العرب دافعوا عن وحدة السلطنة وسبل تدعيمها، موجهين انتقادات حادة إلى السياسات الحكومية، ضمن تكتلات نيابية بعيدة عن أي طابع ديني أو إثني. وشكّل النواب العرب الفئة العمرية الأصغر سناً من مجموع أعضاء «مجلس المبعوثان»⁽⁵⁶⁾، الأمر الذي انعكس انفتاحاً و«ليبرالية» في مداخلاتهم البرلمانية؛ فيوسف الخالدي، على سبيل المثال، انتقد مبدأ «الأقدمية» المتجذر في الثقافة السياسية والاجتماعية للسلطنة، مطالباً باعتماد آليات تمكن صغار السن من تبوؤ المناصب القيادية داخل البرلمان،

Kayali, *Arabs and Young Turks*, p. 22.

(53)

Kemal Karpat, «The Ottoman Parliament of 1877 and Its Social Significance.» in: *Actes du 1er congrès des études balkaniques et sud-est européennes* (Sofia, 1969), p. 247.

(55) شكلت المحاضر النيابية، على الرغم من التجربة البرلمانية المتواضعة، مادة أساسية للنصوص

في دراسة متأنية لفكر النخبة العربية السياسي والدستوري في خلال أواخر القرن التاسع عشر.

(56) رأى أعيان المقاطعات العربية في البرلمان العثماني حقاً تجارب حافلاً بالمخاطر، مفضلين

المحافظة على تربيهم على عروشهم «المحلية»، محفزين القيادات الشابة من الصف الثاني على الانغماس في الوجود البرلمانية.

كونهم أكثر إمامًا بالتيارات الليبرالية والدستورية من أقرانهم النواب «المسنين» وذوي الأفكار الرجعية التقليدية⁽⁵⁷⁾. ثم انضم إليه كل من خليل غانم ومحمد نافع الجابري للمطالبة باعتماد أديات برلمانية جديدة تُعزز وضعية مجلس المبعوثان في مواجهة الحكومة، وباستبدال أغلبية الثلثين والاكتفاء بالأغلبية المطلقة للشروع في استجواب الوزراء⁽⁵⁸⁾.

من جهة أخرى، لم يتفوق النواب العرب في معرض الدفاع عن مصالح دوائرهم الانتخابية الضيقة، بل امتدت معارضتهم لتشمل سياسة الحكومة من جميع جوانبها؛ إذ انتقد خليل غانم استعمال مجلس الوزراء حرب السلطنة مع الروس حجة لإسكات المعارضة، وشكك في صوابية سياستها الخارجية، متغربًا عدم تدخل حلفائها «الإنكليز والفرنسيين» لنصرة السلطنة⁽⁵⁹⁾. كما وصل به الأمر إلى مهاجمة شخص السلطان عندما أثار مسألة نفى مدحت باشا وإعلان حالة الطوارئ، مشككًا في الدوافع الرسمية من وراء هذه الممارسات، ومعتبرًا إياها وسيلة دنيئة لشرعة التعرض الممنهج للمعارضة البرلمانية.

في المقابل، لم تنضج خلال تلك الحقبة التاريخية مشاعر تعكس «المصلحة العامة العربية» أو فكرة «العروبة» كقاسم مشترك يوحد النواب العرب ويجعل منهم تكتلًا نيائيًا منجمًا؛ فهم دأبوا على ممارسة مهماتهم البرلمانية كممثلين عن السلطنة جمعاء، لا كمتدينين عن دوائرهم الانتخابية لتأمين حاجاتها المحلية⁽⁶⁰⁾.

(57) Hasan Kayali, «Elections and the Electoral Process in the Ottoman Empire, 1877-1919», *JNES*, vol. 27 (1995), pp. 265-286.

(58) افتتح محمد نافع باشا الجابري «سلسلة» استجواب أعضاء الحكومة، عندما طلب إيضاحات من وزير المالية في ما يتعلق بوضع السلطنة المالي، مشككًا في صواب السياسة المالية للحكومة. Kayali, *Arabs and Young Turks*, p. 26.

Devereux, p. 182.

(59)

(60) عكست المناوشات البرلمانية بين النواب العرب، على خلفية إمكانية إنشاء ولاية بيروت، غياب وحدة الصف بينهم؛ إذ عارض نواب ولاية الشام مطلب زملائهم ممثلي مدينة بيروت تحويل الأخيرة إلى ولاية مستقلة، معللين رفضهم بالأعباء الضخمة التي سترتب على خزينة السلطنة، ومركزين على الجهد المكثف لربط دمشق وبيروت بشبكة التلغراف. لمعلومات إضافية، يمكن الاطلاع على: Leila Fawaz, *Merchants and Migrants in Nineteenth-Century Beirut* (Cambridge: Harvard University Press, 1983).

لم يختلف أسلوب عمل نواب البرلمان العثماني، أيًا كانت انتماءاتهم الإثنية أو الطائفية، عن أسلوب عمل زملائهم النواب العرب؛ فالبرلمان العثماني ككل مارس نشاطه وفق التطلعات التي حلم بها العثمانيون الجدد، ولم يتحولوا إلى نواب خنوعين خاضعين لإرادة السلطان وحكومته لضمان مقاعدهم تحت قبة البرلمان. كما أنهم لم يتغلوا منبر البرلمان للاسترسال في مطالب فتوية أو للإفصاح عن سياسات تعكس نزاعات استقلالية انفصالية⁽⁶¹⁾.

من ناحية مقابلة، استغل السلطان عبد الحميد الثاني امتعاض بعض مسلمي السلطنة من الإصلاحات التي شرع فيها «رجال التنظيمات»، والتي تكللت بتكريس «قانون أساسي» للدولة إثر النضال الدستوري للعثمانيين الجدد؛ إذ رأى أولئك الممتعضون في مبدأ المساواة، الذي شكّل العمود الفقري لتلك الإصلاحات، اغتصابًا للامتيازات المعنوية التي كانوا قبل حقبة «التنظيمات» يتمتعون بها، بسبب انتمائهم إلى الطائفة النية.

على الرغم من تجذّر فكر العثمانيين الجدد السياسي في الفقه الإسلامي، فإنهم صبوا جهدهم على إنشاء ثقافة دستورية للإسلام، قوامها مملكة دستورية تحتضن مبدأ التمثيل الشعبي عبر مجالس متخبة. غير أن البرلمان العثماني عكس التضخم المصطنع في حجم تمثيل غير المسلمين، بغية إسكات الأبواق المسيحية الداعية إلى الانفصال عن السلطنة وإرضاء القوى الأوروبية الحامية لها، ما أثار الريبة في نفوس مسلمي السلطنة، خصوصًا الأغلبية السنية منهم⁽⁶²⁾.

انطلق عبد الحميد من مركزية مؤسسة «الخلافة» لمقاربتة الجديدة في علاقته بـ «رعيته»، بدل الاستعانة بأفكار من قبيل «الدسترة» المتوحاة من نظريات العقد الاجتماعي في الفلسفة الغربية، مختصرًا مفهوم «العثمنة» بولاء جميع مكونات السلطنة لشخصه كخليفة للمسلمين. كما أنه استغل عدم اكتراث أغلبية الأعيان

(61) ولعل أبرز ما يؤكد الدور الرائد والجريء الذي قام به النواب العرب داخل البرلمان وخارجه، أنهم شكّلوا نصف عدد أعضاء مجلس المبعوثان الذين تم نفيهم بأمر سلطاني بعد أن علّق عبد الحميد أعمال البرلمان «موقتًا» في ربيع عام 1878. Devereux, p. 247.

Kayali, *Arabs and Young Turks*, p. 26.

(62)

المسلمين⁽⁶³⁾ لآليات النظام البرلماني، ليجذب بعضًا منهم إلى دائرته المقربة في العاصمة، بعد إغرائهم بمكتسبات سياسية واجتماعية في مقابل ولائهم المباشر لشخصه⁽⁶⁴⁾. وأسهم هذا التكتيك في توسيع نفوذ السلطان وتدعيمه في الأقاليم العربية وغيرها من الولايات ذات الأغلبية المسلمة⁽⁶⁵⁾، إلى أن اضمحل بعد استئثار جمعية الاتحاد والترقي بمقاليده الحكم⁽⁶⁶⁾.

رابعاً: محورية النضال الدستوري لدى جمعية الاتحاد والترقي

رأى أنصار جمعية الاتحاد والترقي في تكريس نهج «الدسترة» حجر الزاوية لتشييد حكم قوي وفعال. وعلى غرار المفكر الصيني يَنْ فو⁽⁶⁷⁾، تساءل الإصلاحيون العثمانيون عن سر جبروت الغرب ورخائه؟ واستجبت أغليتهم أن هذه الأنظمة الأوروبية المتينة تشارك «الدسترة والبرلمانية». كما جاءت الثورات والحروب المعاصرة لهم، وعلى رأسها هزيمة الروس أمام اليابان، لتؤكد أن المبادئ الدستورية وحدها تكفل نهضة الأمم من تخلفها وسباتها العميق⁽⁶⁸⁾.

رأى الاتحاديون في الحكم الدستوري خشة الخلاص لانتشار اللطنة من التشرذم والتفكك اللذين كانت تتخط فيهما «الدسترة» تؤمن، إذا أضيفت إلى «العثمنة»، الماواة لجميع مواطني اللطنة في الحقوق والواجبات، وبالتالي

(63) بمن فيهم العرب، خصوصاً القاطنين في المناطق النائية.

(64) Kemal H. Karpat, *The Politicization of Islam: Reconstructing Identity, State, Faith, and Community in the Late Ottoman State* (Oxford University Press, 2001), pp. 155-182.

(65) غير أن «براغمانية» عبد الحميد في امترضائه أعيان العرب لم تتوان عن نف مطالبهم المشروع باسترجاع الخلافة؛ فتشديده على استعمال اللغة التركية وتدعيمها في جميع أنحاء اللطنة، رافضاً جعل «العربية» إحدى لغاتها الرسمية، كشف الوجه الآخر لاستراتيجيته السياسية.

(66) Francis McCullagh, *The fall of Abd-ül-Hamid* (London: Methuen & Co. 1910).

(67) Sohrabi, p. 19.

(68) إشارة إلى أن النجاح الباهر الذي حققته تركيا الفتاة (إذا ما قورن بالنجاح الضعيف والقصر الأمد للعثمانيين الجدد) يعود إلى أن السواد الأعظم من كوادرها كانوا من بيروقراطيي الإدارة المركزية، أو من ضباط من رتب متوسطة في المؤسسة العسكرية، وذوي ميول إصلاحية تحديثية، إضافة إلى قدرتهم المتميزة على تجيش الطبقة الوسطى المثقفة، ما مكّنهم من التمتع بحيشة شعبية واسعة، حُرّم منها العثمانيون الجدد.

تردع العصبيات الإثنية والدينية التي تهدّد استمرارها كهيئة سياسية واحدة ومتكاملة. كما أنهم اعتبروا «الدسترة» أسلوب حكم ناجحًا وفاعلاً لمؤسسات الدولة وإداراتها الرسمية، يقوم على أسس علمية وفنية، علاوة على مركزية إدارية وعسكرية تتكفل بإنهاء النهج الرعوي والأوتوقراطي داخل السلطنة. ولم يكن الحكم الدستوري لدى الاتحاديين مجرد الدواء الشافي لرجل أوروبا المريض، وإنما الآلية التي ترفع الظلم عن الطبقة الوسطى الممتعة والناقمة، ممكّنًا إياها من إدارة دفة الإصلاحات داخل السلطنة.

لكن، قبل التطرق إلى التعديلات الدستورية التي شهدتها القانون الأساسي في عام 1909 بإيعاز من جمعية الاتحاد والترقي، لا بدّ من طرح الإشكالية الآتية: لماذا شددت النخبة الحاكمة للسلطنة تكاد تنهار على ضرورة اعتماد نهج الدسترة؟ يمكن العثور على جزء من الإجابة في ما سسميه «التأثر بالجوار»⁽⁶⁹⁾، أي طفرة «الدسترة» والمشروعات الإصلاحية الدستورية التي شهدتها الدول الكبرى المعاصرة للسلطنة، كاليابان والصين وروسيا وإيران.

1 - «التأثر بالجوار» وطفرة الدسترة: المثال الياباني

وصل انبهار أنصار جمعية الاتحاد والترقي بالثورة الفرنسية وشرعة حقوق الإنسان والمواطن التي انبثقت عنها إلى حدّ تقديسها، معتبرين أنها أعظم ما قامت به البشرية بعد انبعاث الدين الإسلامي⁽⁷⁰⁾. غير أنهم رأوا في الانتفاضات الشعبية الوقود الذي يوجب الصراعات الإثنية والطائفية والإقطاعية، مشرعةً بالتالي الأبواب لتدخلات القوى العظمى، وعلى رأسها روسيا، لنحر جسد «رجل أوروبا المريض».

من ناحية أخرى، راقب الاتحاديون عن كثب نجاح التكتيك الذي اتبعه المؤتمنون على «إصلاحات ميجي» في اليابان في حقن الدماء من خلال

«Neighbourhood Effects».

(69)

(70) على الرغم من عدم انجذابهم، أو حتى عدم إدانتهم، أساليب الثوار الفرنسيين التي تكلمت بنجاح باهر، لكنها كانت عنيفة ودموية.

Gustave Le Bon, *The Crowd: A Study of the Popular Mind* (London: T.F. Unwin, 1903).

الضربات العسكرية «المركزة والرشيقة»، متجنين الأساليب العنيفة والدموية للثورة «الشعبية» الفرنسية، رغم تحقيقهم الأهداف ذاتها. كما أن محورية المؤسسة العسكرية في تنفيذ المشروع الإصلاحي الدستوري ضمن الأجندة الثورية للاتحاديين تعود إلى تعلّقهم باستراتيجية «الثورة من فوق»، على غرار المثال الياباني⁽⁷¹⁾؛ فبعد الثورة الفرنسية، تطلعت جمعية الاتحاد والترقي إلى «إصلاحات ميجي» نموذجاً يُهتدى به، خصوصاً بعد أن ألحقت الإمبراطورية اليابانية بجارتها روسيا خسارة مذلة، وانحنى الاتحاديون بإجلال أمام رسالة هذا الكيان الياباني الصغير في تصديه لعدوهم المشترك، الإمبراطورية الروسية ذات الإمكانيات العسكرية الهائلة، البحرية منها والبرية. وعشية الانتصار، كتب أنصار جمعية الاتحاد والترقي: «... بفضل توجيهات إمبراطور 'متنور'، تمكّن اليابانيون من النهوض بأمتهم بعد بلوغهم مستويات عالية من التقدم والتطور في مؤسساتهم العسكرية، العلمية والصناعية (...)»⁽⁷²⁾، واعتبروا ما حققته اليابان بمنزلة انتصار «الأنوار على الظلمات» و«الحرية على التعسف» و«المعرفة على الجهل»؛ فعلى الرغم من انتماء الروس إلى نادي القوى الأوروبية العظمى، إضافة إلى كونهم من أبرز المدافعين عن الحضارة الغربية وسفرائها في الشرق لعقود من الزمن، فإن استبداد القياصرة وطفيانهم حدّا من تقدم الحضاري الإمبراطورية الحضاري⁽⁷³⁾.

في المقابل، تمكنت اليابان، التي ظلت حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر شبيهة بمجتمع بدائي من العصور الوسطى، من اللحاق بقافلة التقدم والتطور بسرعة هائلة، بفضل إمبراطورها المتنور ودهاء قياداتها، وانطلاقها من منظومة دستورية رصينة كفلت درجات عالية من الحرية. ورأى الاتحاديون في الانتصار الياباني دليلاً على عفوان «الأجناس الصفراء» وبأسها، وحجة قاطعة تدحض

(71) دفع تأثر الاتحاديين بالآليات السلمية للإصلاح الدستوري الياباني إلى تأييد الثورة في العقول والمدارس والمصانع، ورفضها في الشوارع، حقاً للدماء. Sohrabi, p. 77.

(72) كما أنهم أشاروا إلى أهمية تفعيل البرلمان من خلال تقسيمه إلى هيتين (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) على غرار النموذج الياباني.

(73) كما شبه الاتحاديون الفساد والجهل المستشري في أروقة الطبقة الحاكمة الروسية بالسلطان العثماني وحاشيته. Sohrabi, p. 75.

الادعاءات التي ربطت التطور بعرق معين أو لون بشرة معين... وبالتالي، يكون هذا الانتصار قد روى غليل العثمانيين⁽⁷⁴⁾ المتعطين إلى نظرة احترام من القوى الأوروبية، بعد أن وضعت عرقهم في أسفل تراتبية «الأجناس البشرية»⁽⁷⁵⁾.

من جهة أخرى، شدد الاتحاديون في خلال قراءتهم المشروع الإصلاحى الياباني على محورية الانتقال من نظام حكم أتوقراطي مستبد إلى نظام دستوري ديمقراطي، حين انطلق البرلمان الياباني بمجلسيه من الوثيقة الدستورية لسنّ قوانين ضمنت المساواة وحرية التعبير، إضافة إلى مراقبة توزيع الأموال العامة والثروات الطبيعية للبلاد، ومعاقبة جميع الفاسدين، ولا سيما أولئك المؤتمنين على أرواح الشعب وأمواله.

انطلاقاً من تمحيص النموذج البرلماني المتقدم في اليابان، أرجع الاتحاديون التخلف الذي كانت السلطنة فيه إلى غياب المبادئ الدستورية عنها، وما يرافق تلك المبادئ من مجالس تمثيلية تتناغم مع نظام الشورى الإسلامى.

ليس بعيداً عن اليابان، رأى الاتحاديون في «التحركات» الدستورية التي شهدتها الصين في عام 1906، والمحاولات الحثيثة والجديّة لهذه الإمبراطورية «النائمة» كي تنضم إلى «أندية المملكات الدستورية»، أهمية إحياء الوثيقة الدستورية العثمانية وتفعيلها؛ فالإمبراطورية الصينية، كالسلطنة، ذات تاريخ عريق وحضارة سامية، غير أنها عانت مشكلات واضطرابات داخلية. وفي هذا الصدد، كتب أحد الاتحاديين: «... نحن كالصين، أمة انحدرت من قمم الحضارات المتقدمة، وكالصين هُزمت مرّات عدة، وعانينا ظلم القوى الأوروبية وتدخلاتها 'السافرة'»⁽⁷⁶⁾.

(74) والأثرak على وجه الخصوص، بما أن جذورهم تمتد إلى أعماق القارة الآسيوية.

(75) تحولت اليابان إلى الدولة الآسيوية الأولى التي أجبرت القوى العظمى الأوروبية على التعامل معها بنديّة تامّة، وفق قواعد القانون الدولي، فحفظت للكيان الياباني كرامته واستقلاله، كونه كيان الأمة الآسيوية الوحيدة التي تمكّنت من إنزال الهزيمة بدولة أوروبية خلال تلك الحقبة التاريخية.

Ivar Spector, *The First Russian Revolution: its Impact on Asia* (Englewood Cliffs, N.J: Prentice-Hall, 1962), pp. 29-30.

Sohrabi, p. 77.

(76)

جاءت الحوادث التي شهدتها إيران في عام 1906 لتبرهن أيضًا عن إمكان حدوث ثورة شعبية وغير دموية، حتى في العالم الإسلامي، وعن أن العثمانيين مؤهلون، على غرار الشعب الإيراني، للإبحار في المشروع السياسي الإصلاحي لجمعية الاتحاد والترقي. كما أنهم استفادوا من الثورة الإيرانية لتحسين استعمال المصطلحات الإسلامية في خطابهم الإصلاحي؛ فعند مناقشتهم الثورة في إيران، شددوا على مفاهيم معينة، كالأمة والشريعة الإسلامية ومبدأ الشورى...⁽⁷⁷⁾.

2- الإصلاحات الدستورية عام 1909:

نحو تعزيز (موقت) للنظام البرلماني

بعد قمع الثورة المضادة، رأت جمعية الاتحاد والترقي في تعديل الدستور شرًا لابدّ منه لإحكام قبضتها على النظام السياسي بأكمله، فأوعزت إلى أعضاء مجلس المبعوثان أن يباشروا تحضير مقترحات جديدة لتعديل القانون الأساسي الصادر في عام 1876. وانتهت هذه التعديلات⁽⁷⁸⁾ إلى تدعيم صلاحيات كلّ من البرلمان والباب العالي (الحكومة)، في مقابل تقهقر الصلاحيات الممنوحة للقصر السلطاني، حتى أنها دفعت بعض الفقهاء إلى تصنيفها بالتعديلات الدستورية الثورية، فجرى تحرير القرارات الوزارية من وصاية السلطان الذي جُرد من جميع سلطاته التنفيذية والتشريعية، في مقابل تثبيت مجلس الوزراء مؤسسة قائمة بذاتها لتحكّر السلطة التنفيذية في السلطنة.

من جهة أخرى، ألزمت التعديلات الجديدة السلطان بأن يُقيم في البرلمان، الذي عُقد بمجلسيه، على أن يحترم الدستور والشريعة الإسلامية (المادة 3). كما انتزعت منه امتيازات مهمة، كحقه في ترحيل المحكومين بجنح (المادة 113) أو إبعادهم، وترفع المسؤولين وترقيتهم، علاوة على تقييد سلطاته الاستثنائية في منح الأوسمة (المادة 7). لكن ما يثير الدهشة لدى المراقب الحقوقي أن هذه التعديلات لم تمس المادة التي كانت تضع السلطان فوق القانون (المادة 5)، في ظل احتفاظه بلقب القائد، ولو شكليًا، للوحدات العسكرية البرية والبحرية

Sohrabi, p. 88.

(77)

(78) والتي صدرت في آب/ أغسطس 1909.

(المادة 7). غير أن صلاحية تشكيل الحكومة وتعيين الوزراء انتقلت إلى الصدر الأعظم، من دون أن يكون للسلطان دور على هذا الصعيد⁽⁷⁹⁾.

في المقابل، لم تنحصر هذه التعديلات الدستورية في تقزيم صلاحيات السلطان؛ بل إنها أسهبت في تنظيم المسؤولية الفردية والجماعية للحكومة أمام المجلس التمثيلي (المادة 30)؛ فبعد إقالة هذا الأخير للصدر الأعظم، تُعتبر الحكومة ككل بحكم المتقيلة (المادة 38). أما إذا أفضت استجوابات الوزراء إلى نتائج سلبية، فلا بدّ لهم من ترك حقائبهم الوزارية والخروج من الحكومة. وإذا كانت الوثيقة الدستورية بنسختها الأولى قد تركت للسلطان حق الاختيار بين إقالة الحكومة وحلّ المجلس عند نشوب خلاف بينهما، فإنها ألزمت بتعديلات عام 1909 اعتبار الحكومة بحكم المتقيلة⁽⁸⁰⁾.

من جهة أخرى، نجحت التعديلات الدستورية في قلب ميزان القوى لمصلحة البرلمان؛ فعلى الرغم من أنه كان في إمكان السلطان دعوة البرلمان إلى الانعقاد قبل الموعد الدستوري، أو إلى تمديد دورته، فإنه أصبح عاجزاً عن تقصيرها⁽⁸¹⁾. هذا إضافة إلى أنه خسر سلطته الاستثنائية في حلّ المجلس⁽⁸²⁾ بعدما تحوّل هذا «الحق المقدس» إلى مجرد إجراء شكلي يقترن بموافقة المجلس الأعلى (هيئة الأعيان). كما أن قرار الحل لا يُعتبر نافذاً إلا إذا نُظمت انتخابات برلمانية جديدة، تنبثق عنها هيئة مبعوثان خلال ثلاثة أشهر على الأكثر، تبدأ من تاريخ حلّ المجلس

(79) احتفظ السلطان بصلاحية تسمية الصدر الأعظم، غير أن الأخير اكتسب هامشاً كبيراً من الحرية ضمن عمله الحكومي، على الرغم من حاجته إلى موافقة «شكلية» من السلطان (المادتان 28 و 29).

(80) إذا استمرّ الصراع مع الحكومة المعيّنة حديثاً، فعندئذ يُعتبر المجلس بحكم المنحل، وتتم الدعوة إلى انتخابات جديدة. أمّا إذا لم تتفق سياسة الحكومة مع توجهات المجلس الجديد، فلا يبقى أمامها سوى الاستقالة (المادة 35).

(81) كما مُنحت الأغلبية النيابية الحق في الطلب من السلطان تمديد دورة انعقاد البرلمان (المادة 44).

(82) الأمر الذي يشكل تعارضاً صريحاً مع المادة السابعة من الدستور التي أبقت على الحق المقدس للسلطان في حله! غير أن دراسة متأنية لجميع أحكام القانون الأساسي كقيلة بإزالة الغموض؛ فالسلطان لا يمكنه حلّ مجلس المبعوثان إلا في حالة واحدة: إذا استمرّ خلافه مع الحكومة الجديدة ضمن آلية المادة 35 من الدستور، المشار إليها أعلاه.

الأول (المادة 7)⁽⁸³⁾. كما أن الدور التشريعي للبرلمان جرى تحصينه من خلال الإقرار بأن المشروعات والمقترحات التشريعية تصبح نهائية بمجرد موافقة المجلسين (الأعيان والمبعوثان) عليها⁽⁸⁴⁾.

تجدر الإشارة إلى أن هذه التعديلات الدستورية، التي فُسرت كـرغبة صادقة لجمعية الاتحاد والترقي في الانطلاق بالسلطنة نحو نظام برلماني تقليدي، لم تدم طويلاً، وكان من شأن التبديلات اللاحقة التي طرأت على الوثيقة الدستورية على دفعتين في عامي 1912 و 1916 أن جعلت النظام السياسي للسلطنة شبه أوتوقراطي؛ فبعد أن تحول السلطان إلى دمية في يد جمعية الاتحاد والترقي، أُطلق العنان لتدعيم صلاحياته من خلال منحه الحق المطلق في حل هيئة المبعوثان والدعوة إلى انتخابات جديدة⁽⁸⁵⁾، علاوة على الالتفاف على صلاحيات التشريعية البرلمان التشريعية من خلال إصدار السلطان قوانين «موقفة»، بحجة أن البرلمان خارج دورات الانعقاد، بما يعكس أيديولوجية الاتحاديين «الإصلاحية» المتطرفة.

خاتمة

بعد تمحيص الوثيقة الدستورية العثمانية وتطورها، لا يخفى على المراقب الدستوري الآثار المباشرة والعميقة التي تركتها في التاريخ الدستوري للوطن العربي؛ فهي شكلت نموذجاً اهتمت به أنظمة عربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن الماضي، بعد إذ حاول التوفيق بين نظام برلماني فاعل، من جهة، ونظام ملكي بتلاءم مع خصوصية البيئة وتقاليد الحكم في هذه الأوطان العربية، من جهة أخرى.

(83) يمكن تفسير هذه المدة القصيرة لإعادة انتخاب مجلس جديد كردة فعل المشرع الدستوري على إبقاء المجلس «محلولاً» أكثر من 30 عامًا من السلطان عبد الحميد الثاني.

(84) على الرغم من أنها في حاجة إلى أن تذيّل بتوقيع السلطان، ولو شكلياً، لتحول إلى قوانين معمول بها (المادتان 53 و 54).

(85) حتى في انعدام أي خلاف مع الحكومة، ومن دون الحاجة إلى موافقة هيئة الأعيان (المادة 35 بعد تعديل الدستور في عام 1916).

بعد الاطلاع على أحكام هذه الوثائق الدستورية العربية⁽⁸⁶⁾، التي أتت نتيجة نضالات النخب العربية التي اعتمدت الفكر الدستوري ركيزة محورية لمشروعها الإصلاحي، يمكننا استنتاج الملاحظات الآتية:

- حاول الفكر الدستوري العربي في بداياته أن يقطع النظام السياسي لمجتمعاته المتجذرة في الثقافة الإسلامية بالآليات الدستورية للنظام البرلماني ومبادئه، التي نشأت وترعرعت في بيئة أوروبية كانت تير نحو فصل الدين عن الدولة ومؤسساتها؛ هذه الازدواجية تفسر التعارض في أحكام الدساتير العربية التي تركزت خلال تلك المرحلة التاريخية، علاوة على الغموض الذي اكتنفها، فخصائص «الوفاق المتلكي» جلية فيها، على غرار القانون الأساسي العثماني.

- أتت هذه الوثائق الدستورية نتيجة نضال فكر دستوري عربي، في حين كانت الأوطان العربية ترزح تحت ضغوط ومطامع خارجية من قوى عظمى استعمارية أو منتدبة، إضافة إلى صراعات داخلية، طائفية كانت أو قبلية أو غير ذلك⁽⁸⁷⁾.

- تافت النخب العربية الدستورية إلى إصلاح أوطانها على غرار النموذج الأوروبي الغربي عبر تفعيل الدور السياسي، الرقابي والمالي للبرلمان، في مقابل تعنت حكامها في الحفاظ على مكتباتهم الملكية.

- شهدت تلك النخب العربية انقذامات حادة حول مائل دخلت في التصميم الدستوري للدولة، كشكلها (موحدة أم فدرالية) وأسلوب تنظيم إدارتها (مركزية إدارية أو لامركزية إدارية)... فعلى الرغم من اتخاذها التقدم الغربي ومؤسساته الدستورية قبلة لمشروعاتها الإصلاحية، فإنها اختلفت في شأن

(86) قانون الدولة التونسية لعام 1861، والدستور المصري لعام 1882، والدستور السوري لعام 1920، إضافة إلى دساتير الأردن والعراق التي صدرت خلال الانتداب البريطاني، وصولاً إلى الدستور الكويتي لعام 1962.

(87) غير أن من المجحف اختصار ولادة الفكر الدستوري العربي كردة فعل على الضغوط الأجنبية الملحة لإصلاح المجتمعات العربية؛ فعلى سبيل المثال، صدر الدستور المصري في عام 1882 رغم أنف القوى العظمى المعارضة له، كما أن المستعمر البريطاني قام بتعليقه في ما بعد.

Brown, *Constitutions in a Nonconstitutional World*, pp. 26-31.

النموذج الأوروبي الذي يتناسب أكثر مع أوطانها (المثال الفرنسي مع مركزيته المتشددة في مقابل المثال الأنكلوساكسوني بلامركزيته «المطاطة»)(88).

- لم تكن «الدسترة» غاية في حد ذاتها، وإنما كانت وسيلة للنخب الحاكمة العربية لتفعيل عمل المؤسسات الحكومية وتطوير آليات مراقبة ومحاسبة سلطاتها التنفيذية، بغية الحد من الهدر والفساد المالي... ومن جهة أخرى، رأت هذه النخبة في الوثائق الدستورية وسيلة لتقوية مركزية الدولة في مواجهة الحركات الانفصالية داخل حدودها، وتحصين ساحاتها الداخلية لمواجهة عدوان خارجي.

- افتقرت هذه الدساتير إلى صبغة أيديولوجية محددة، واقتصرت على تعداد مبادئ أساسية «بدئية»، من دون تحديد برامج أو توجهات سياسية عقائدية يمكن وضعها في خانة إحدى الأيديولوجيات المعاصرة لها... غير أنها صيغت بمصطلحات ومفردات «إسلامية» صريحة قدمت أغليتها في وثائق «منحها» الحاكم لأمرته بإرادته المنفردة.

في المقابل، تبقى جوانب أخرى من الضروري التطرق إليها لفهم تأثير المملكة الدستورية العثمانية في طلائع الفكر الدستوري العربي، أبرزها الدور الرائد التي قامت به جمعيات معينة، «خارج المؤسسات الدستورية»، في ضمان استمرارية النظام الدستوري! فجمعية الاتحاد والترقي تعمدت توسيع نفوذها خارج المؤسسات الدستورية العثمانية، معتمدة على إنشاء فروع وأندية لها في ألبانيا والبلقان وأقضيةها المختلفة. وهي تمكنت، بفضل نفوذها المتجذر في صميم المؤسسات العسكرية والإدارية، من دفع رؤساء الحكومات والموظفين الكبار إلى الاستقالة، إضافة إلى تحويل النص الدستوري، ما أكسبها بجدارة صفة «حكومة داخل الحكومة»، وهي تهمة لطالما تبرأت منها.

فماذا كانت ردة فعل الفكر الدستوري العربي تجاه ظهور مثل تلك «الحكومات» في الأوطان العربية بعد عبورها إلى الاستقلال؟

(88) على غرار التضارب في الرؤى للمكونات الأساسية لتركيا الفتاة، حيث انتقد الأمير صباح الدين والليبراليين انبهار جمعية الاتحاد والترقي وأحمد رضا بالمركزية، بحسب النموذج الفرنسي، مركزين على ضرورة اعتماد لامركزية موسعة في السلطة، على غرار تلك المعتمدة في الثقافة السياسية والإدارية الأنكلوساكسونية. Sohrabi, p. 58.

المراجع

1 - العربية

سلمان، محمد عصفور. «العثمانيون الجدد. أفكارهم الإصلاحية ودور نامق كمال في بلورتها». مجلة ديبالي. العدد 49 (2011).

طرّازي، فيليب دي. تاريخ الصحافة العربية. بيروت: المكتبة العربية، 1913.

كوثراني، وجيه. «التنظيمات العثمانية والدستور: بواكير الفكر الدستوري نصًا وتطبيقًا ومفهومًا». مجلة تبين. العدد 3 (شتاء 2013).

2 - الأجنبية

Abu-Manneh, Butrus. «The Islamic Roots of the Güllane Rescript.» *Die Welt Des Islams*, vol. 34, no. 2 (November 1994).

Akgün, Seçil. «The Emergence of Tanzimat in the Ottoman Empire.» *Osmanlı Tarihi Araştırma ve Uygulama Merkezi Dergisi OTEİM* (1991).

Aksan, Virginia H. «Ottoman Political Writing, 1768-1808.» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 25, no. 1 (February 1993).

Brown, Leon Carl. *The Tunisia of Ahmad Bey 1837-1855*. Princeton: Princeton University Press, 1974.

Brown, Nathan J. *Constitutions in a Nonconstitutional World: Arab Basic Laws and the Prospects for Accountable Government*. State University of New York Press, 2011.

Cleveland, William L. *A History of the Modern Middle East*, 5th ed. Westview Press, 2012.

Davison, Roderic. «The Advent of the Principle of Representation in the Government of the Ottoman Empire.» in: *Essays in Ottoman and Turkish History, 1774-1923*. University of Texas Press, 1990.

Devereux, Robert. *The First Ottoman Constitutional Period: A Study in Midhat Constitution*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1963.

Djordjević, Dimitrije. *The Balkan Revolutionary Tradition*. New York: Columbia University Press, 1981.

- Fawaz, Leila. *Merchants and Migrants in Nineteenth-Century Beirut*. Cambridge: Harvard University Press, 1983.
- Findley, Carter Vaughn. *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sublime Porte, 1789-1922*. Princeton University Press, 1980.
- Green, Arnold H. «Political Attitudes and Activities of the Ulama in the Liberal Age: Tunisia as an Exceptional Case.» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 7, no. 02 (29 January 2009).
- Harber, Charles Combs. «Reforms in Tunisia 1855-1878.» Chapter II. Ph.D. dissertation, Ohio State University, 1970.
- Herzog, Christoph. *The First Ottoman Experiment in Democracy*. Istanbul: Texte Und Studien; 18. Würzburg: Ergon in Kommission, 2010.
- Heyd, Uriel. «The Ottoman Ulema and Westernization in the Time of Sélim III and Mahmut II.» in: *Studies in Islamic History and Civilization*. Scripta Hierosolymitana, 1961.
- İnalçık, Halil. «Application of the Tanzimat and Its Social Effects.» *Archivum Ottomanicum*, vol. 5 (1973).
- Karpat, Kemal. «The Ottoman Parliament of 1877 and Its Social Significance.» in: *Actes du 1er congrès des études balkaniques et sud-est européennes*. Sofia, 1969.
- _____. *The Politicization of Islam: Reconstructing Identity, State, Faith, and Community in the Late Ottoman State*. Oxford University Press, 2001.
- Kayali, Hasan. *Arabs and Young Turks: Ottomanism, Arabism, and Islamism in the Ottoman Empire, 1908-1918*. Berkeley: University of California Press, 1997.
- _____. «Elections and the Electoral Process in the Ottoman Empire, 1877-1919.» *IJMES*, vol. 27 (1995).
- Kushner, David. «The Place of the Ulema in the Ottoman Empire during the Age of Reform (1839-1918).» *Turcica*, vol. 19 (1987).
- Le Bon, Gustave. *The Crowd: A Study of the popular Mind*. London: T.F. Unwin, 1903.
- Mallat, Chibli. «On the Specificity of Middle Eastern Constitutionalism.» *38 Case II: Res. J. Int'l Law*, vol. 13 (2006).
- Mardin, Serif. «The Genesis of Young Ottoman Thought: A Study in the Modernization of Turkish Political Ideas.» *Princeton Oriental Studies*, vol. 21 (2009).
- McCullagh, Francis. *The fall of Abd-ül-Hamid*. London: Methuen & Co, 1910.

- Rahme, Joseph G.. «Namık Kemal's Constitutional Ottomanism and NonMuslims.» *Islam and Christian-Muslim Relations*. vol. 10. no. 1 (1999).
- Schmitt, Carl. «Dilatory Compromises.» in: *Constitutional Theory*. Duke University Press. 2008.
- Sohrabi, Nader. *Revolution and Constitutionalism in the Ottoman Empire and Iran*. Cambridge University Press. 2011.
- Spector, Ivar. *The First Russian Revolution: its Impact on Asia*. Englewood Cliffs. N.J: Prentice-Hall, 1962.
- Vucinich, Wayne S.. *The First Serbian Uprising: 1804-1813*. Boulder/New York: Social Science Monographs, 1982.
- Womble, Theresa Liane. «Early Constitutionalism in Tunisia. 1857-1864: Reform and Revolt.» Ph.D. dissertation. Department of Near Eastern Studies. Princeton University, 1997.

القسم السابع

**مآلات جديدة ما بعد العثمانية
سايكس - بيكو موضوعاً إشكالياً**

الفصل الثالث والثلاثون

من اتفاقات سايكس - بيكو إلى معاهدة لوزان عقد من التحولات وآثارها البنيوية في نشوء الدولة في المشرق العربي

محمد جمال باروت

مقدمة

تُعدّ المرحلة الفاصلة بين توقيع اتفاقات سايكس - بيكو السرية (أيار/ مايو 1916) وإبان الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، بشأن اقتسام المشرق العربي قبل انهيار الدولة العثمانية، مرورًا بتوقيع معاهدة سيفر (1920)، وحتى توقيع معاهدة لوزان (24 تموز/ يوليو 1923)، مرحلة حاسمة في التحول العالمي من نظام الإمبراطوريات في العالم إلى نظام الدول الذي يستوحي في شكله الأساس القومي الأوروبي للدولة، أو الشكل الأوروبي للدولة - الأمة (Etat-Nation)، التي مثلت الوحدة الأساسية للنظام الدولي كما أرسته معاهدة وستفاليا (1648) بعد حرب الثلاثين عامًا (1618-1648).

انهارت في هذه المرحلة ثلاث إمبراطوريات متعددة القوميات، هي الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية النمساوية - المجرية والإمبراطورية الروسية القيصرية. وفي الوقت الذي تمكنت فيه الثورة البلشفية من تحويل الإمبراطورية

الروسية القيصرية إلى إمبراطورية سوفياتية شيوعية، فإن الإمبراطوريتين النمساوية - المجرية والعثمانية، اللتين كانتا قد دخلتا في مرحلة احتضار قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، تفككتا إلى نظام الدول.

مثل انهيار هذه الإمبراطوريات الكبرى الجامعة الثلاث أساس وجهة النظر التي ترى في حقبة ذلك الانهيار «نهاية العصر الوسيط النهائية، وميلاد عصر جديد» يقوم على نظام الدولة - الأمة. وكانت كل منها مركزاً لكرسي رسالي إمبراطوري ديني كوني؛ فكانت إمبراطورية آل هابسبورغ وريثة الياذة الكونية للكنيسة الرسولية الكاثوليكية، التي شكلت معالم أوروبا العصر الوسيط، وكانت إمبراطوريتا آل رومانوف وآل عثمان وريثي الإمبراطورية اليونانية - الرومانية الشرقية القديمة، من زاوية انتماء روسيا القيصرية إلى كنيسة القطنطينية البيزنطية، إضافة إلى وراثة الإمبراطورية العثمانية مركز العالم الإسلامي، وتكريس السلطان - الخليفة في مرحلة السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) خليفةً للمسلمين في العالم يضاهي منصب البابا بالنسبة إلى الكاثوليك.

بهذا المعنى، يمكن فهم انهيار هذه الإمبراطوريات التي كانت كل منها ترى نفسها مركز دين رسالي عالمي بصفتها «خاتمة نهائية للعصور الوسطى الأوروبية»، على حد تعبير جورج قرم؛ فالمواجهة التي برزت بين الإمبراطورية والدولة في الإمبراطورية الرومانية المقدسة في الغرب، وكان من ثمارها معاهدة وستفاليا، وانبثاق نموذج الدولة الحديثة ذات الياذة، ونشوء أساس نظام دولي جديد تشكّل الدولة - الأمة وحدته الأساسية، وجدت تمتها النهائية في تعميم الصراع بين الدول القومية الأوروبية والإمبراطوريات كلها. في هذه العملية، مثلت نتائج الحرب العالمية الأولى ما يمكن فهمه بأنه نهاية للمواجهة بين الإمبراطوريات والأمم، انتهت بتفكك الإمبراطوريات لمصلحة نظام الدول - الأمم، لكن ليكون هناك تحوّل إلى نوع من الدول القومية الإمبراطورية أو الاستعمارية يصيب الدول الأوروبية القومية «الديمقراطية» المنتصرة في الحرب على الإمبراطوريات «الاستبدادية» والخائفة لشعوبها في مرحلة هيمنة «عصر القوميات» على روح العصر⁽¹⁾.

(1) جورج قرم، أوروبا والمشرق العربي، من البلقنة إلى اللبنة: تاريخ حدث غير منجز (بيروت: دار الطليعة، 1990)، ص 17.

أولاً: اتفاقات 1914-1915 الممهدة

لاتفاقات سايكس - بيكو وما بعدها

تصور الأدبيات التاريخية المشرقية العربية عمومًا، بما فيها كثير من الأدبيات التاريخية المحترفة، المناطق العربية في الدولة العثمانية، وفي الدولة العثمانية نفسها، على أنها ضحية اتفاقات سايكس - بيكو، غافلة عما مهدت له الاتفاقات العثمانية - الأوروبية نفسها من هذا المصير، وهو ما يدعو إلى التساؤل: ما الذي سبق سايكس - بيكو؟ وكيف مهدت الدولة العثمانية نفسها له؟

لا يمكن فهم اتفاقات سايكس - بيكو بمعزل عما سبقها من اتفاقات قريية منها جدًا من الناحية الزمنية، وهي اتفاقات 1914-1915 العثمانية - الأوروبية. وفي هذا السياق، كانت اتفاقات سايكس - بيكو مجرد حلقة، لكنها حلقة مفصلية في تقرير مصير المناطق العربية العثمانية، وإن تعرضت لتعديلات وتغييرات، بعضها جوهري على مستوى نطاق التقسيم ويجب وضعها في سياق تاريخي أعم نسبيًا، هو سياق سنوات التحول، أو عقد التحولات قبل إبرام معاهدة لوزان.

كي نفهم «سنوات التحول» تلك، المحصورة بين اتفاقات سايكس - بيكو (1916) ومعاهدة لوزان (1923) في آسيا التركية والعربية العثمانيتين، لا بد من التوقف عند ما سبقها من اتفاقات 1914-1915 العثمانية مع كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وقبلها إيطاليا، فتلك الاتفاقات وضعت أسس اقتسام آسيا العثمانية، وحل المألة الشرقية. وما فعلته اتفاقات سايكس - بيكو لم يكن في أحد أبرز الوجوه سوى تكريس لمناطق النفوذ تلك التي اشتملت عليها الاتفاقات العثمانية - الأوروبية قبل الحرب، فحوّلت منطقة النفوذ الألمانية فيها، بعد دخول الدولة العثمانية الحرب (آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر) إلى جانب ألمانيا، إلى كلٍّ من فرنسا وبريطانيا، على أساس التخلص من الدولة العثمانية نفسها وليس في إطارها، بما يمكّتنا من وصف الفترة 1914-1923 بأنها عقد التحولات الجيوسياسية الكبرى، ما يتطلب التوقف عند المقاصل الأساسية فيها من ناحية آثارها. ونكتف هذه التطورات بما يلي:

- اندلاع الحربين البلقانيتين الأولى والثانية (1912 و 1913)، وانفصال البلقان العثماني عن الدولة العثمانية في دول مستقلة. كانت عملية تأكل ممتلكات الدولة العثمانية في البلقان قد بدأت منذ الثورة اليونانية (1821)، واضطرار الدولة العثمانية إلى الاعتراف باستقلالها بموجب معاهدة أدرنة في عام 1829، وحتى استقلال بلغاريا التام رسميًا في عام 1908، وضم النمسا البوسنة والهرسك بصورة رسمية في العام نفسه بعد أن أوكلت معاهدة برلين (1878) إليها حق إدارتها تحت الياذة الاسمية للسلطان العثماني. ولكن وتأثر هذه العملية لم تمارع إلّا بعد استقلال دول البلقان واعتراف مؤتمر لندن (كانون الأول/ ديسمبر 1912) باستقلال آخر دولة فيها، وهي ألبانيا⁽²⁾، ثم مع اندلاع الحربين البلقانيتين قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى. ونتج من هاتين الحربين تحول شعار «البلقان للبلقانيين» إلى حقيقة سياسية ملموسة في قيام دول مستقلة تحتذي نموذج الدولة - الأمة، ما نقل بؤرة التنافس الأوروبي في المسألة الشرقية من البلقان إلى آسيا الأناضولية والعربية العثمانيتين اللتين حلّتا مكان البلقان أو «تركيا الأوروبية» بؤرة للتنافس الدولي، بعد أن كان تقرر اقسام أفريقيا العثمانية إثر الاتفاق الفرنسي - البريطاني (1904) (مصر البريطانية في مقابل مراكش الفرنسية)، واتفاق للدولتين مع إيطاليا يعطيها طرابلس الغرب، ثم بين إيطاليا وروسيا بشأن المضائق، وهو ما سيمثل في احتلال إيطاليا طرابلس وبنغازي، وتوقيع معاهدة أوشي مع الدولة العثمانية (1912)، وهي أول معاهدة سرية عقدتها الدولة العثمانية تقضي باستيلاء دولة أوروبية على أرض تابعة لها، وشكلت سابقة لاتفاقات 1914-1915 العثمانية اللاحقة مع الدول الأوروبية، قبل توقيع فرنسا وبريطانيا وروسيا اتفاقات سايكس - بيكو (1915-1916).

كانت حربا البلقان (وإن كانت الأولى ضد الدولة العثمانية لتكريس الاستقلال الدولي عنها، بينما نشبت الثانية بين الدول البلقانية نفسها حول الأراضي، ودخلت

(2) تشارلز يلافيتش وبربارا يلافيتش، تفكيك أوروبا العثمانية (إنشاء دول البلقان القومية) 1804-1920، ترجمة عاصم الدسوقي (القاهرة: دار العالم الثالث، 2007)، ص 260-261.

فيها الدولة العثمانية محاولة استرداد بعض الأراضي التي خسرتها) قد أنجزنا، وبصورة نهائية، عملية فصل الدولة العثمانية عن تركيا الأوروبية (الاسم الذي كان يطلقه الأوروبيون على منطقة البلقان إلى أن جاء الجغرافي الألماني أ. زيون وأطلق عليها اسم «شبه جزيرة البلقان» (1809))⁽³⁾، لكن كانت «الغنائم البلقانية نافهة جدًا» على حد تعبير تايلور، بينما بدت تلك المعروضة في «آسيا هائلة وعظيمة»، وآسيا تلك قُصِدَت بها آسيا التركية التي بقيت في حيازة الدولة العثمانية مع جيب أوروبي صغير من «تركيا الأوروبية»⁽⁴⁾. من هنا، غدت منطقة البلقان بعد استقلالها عن الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية - المجرية «مسرّحًا ثانويًا للعمليات الحربية خلال سنوات الحرب الأربع»⁽⁵⁾، وتحولًا تجاه الدفع نحو تركيا الآسيوية الأناضولية والعربية.

بنتيجة الحرب البلقانية، خسرت الدولة العثمانية «أراضي يبلغ مجموع ماحتها 167312 كم²، و6282000 نسمة، أو ما يعادل 33 لواء تشمل على 158 قضاء»⁽⁶⁾، وهو ما زاد على ربع الباقين من سكانها وما زاد على 10 في المئة من أراضيها. إضافة إلى الخسائر السابقة في أوروبا، كانت هذه الأقاليم هي «الأكثر تقدمًا في الزراعة والصناعة والتجارة في الإمبراطورية، وتمتع بمستويات معيشة

(3) ميشن فيهو، من مقدمته لكتاب محمد م. الأرناؤوط، البلقان من الشرق إلى الامتشاف (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2014)، ص 9-10.

(4) آلان جون برسيغال تايلور، الصراع على سيطرة أوروبا 1846-1918، ترجمة فاضل جتكر (أبوظبي/ بيروت: كلمة والمركز الثقافي العربي، 2009)، ص 652، 658، 666، 695.

(5) ييلافيتش وبربارا ييلافيتش، ص 321.

(6) «خسرت الدولة العثمانية قسمًا كبيرًا من ممتلكاتها»، كانت مساحة أملاكها قبل الحرب 185160 كم²، وسكانها 6997646 نسمة ففيها بعد الحرب الأولى بموجب معاهدة لندن 9168 كم² و162399 نسمة. ولكنها عادت واستردت في الحرب الثانية أملاكًا ماحتها 16201 كم² وسكانها 725000 نفس فصارت ماحتها الآن 25369 كم² وسكانها 234800 نفس. يُنظر: يلماز أوزتونا، موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري 629-1341 هـ/ 1231-1922 م، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة محمود الأنصاري، 3 مج (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2010) ص 220-221، قارن بـ محمد كرد علي، «البلقان وحربها المشؤومة»، مجلة العقبتس، 8 مج، ج 2، العدد 85 (1/2/1914)، ص 103.

أعلى من المعدّل الوسطي للإمبراطورية»⁽⁷⁾، وكان ذلك يعني خسارتها «جميع ولاياتها الأوروبية عدا تراقيا»⁽⁸⁾.

على مستوى العلاقات التركية - العربية العثمانية، غدت الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب البلقانية الأولى «عبارة عن أترك الغرب وعرب الشرق»⁽⁹⁾، تضاف إليهم نسبة كبيرة من الأرمن، بمعنى أن نسبة السكان العرب والأرمن ارتفعت في ما بقي من الأراضي العثمانية بعد الحربين البلقانيتين مقارنةً بالسكان الأتراك⁽¹⁰⁾، وهو ما كان له أبلغ الأثر في اندلاع المشكلتين العربية والأرمنية، علاوة على المشكلة الكردية البازغة في آسيا العثمانية التي برزت بقوة خلال سنوات التحول تلك، ولا سيما في كردستان العراق وفي الجزء الجنوبي الشرقي من الأناضول.

يعود بروز هذه المسائل في عصر التحول من الإمبراطوريات إلى نظام الدول، ومن الإمبراطوريات إلى عصر القوميات المتأخرة في العالم العثماني الآسيوي العثماني الأناضولي - العربي، إلى أن آسيا الأناضولية وآسيا الشامية الشمالية العليا كانتا تضارعان في كثير من الوجوه ما دعي بـ «فيفائية» البلقان، من ناحية التعقد الإثني واللغوي والمذهبي لاجتماعها، فكانت تضم شعوباً وجماعات كبيرة في المناطق التركية والمتجاورة التي كان يقطنها الأتراك والعرب والأكراد واليونانيون والسريان والآشوريون.

- مع تحوّل بؤرة الصراع المتعلق بحل «المشكلة الشرقية» من «البلقان» إلى آسيا الأناضولية والعربية العثمانيتين، ارتفعت وتيرة التزاحم الأوروبي حول اقتسامها في مناطق نفوذ اقتصادية - سياسية. وتمثلت الحقيقة السياسية هنا في أن الدولة العثمانية نفسها كانت طرفاً مباشراً في اقتسام ما بقي من أراضيها العثمانية

(7) دونالد كواترت، «عصر الإصلاحات 1812-1914»، في: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ترجمة قاسم عبده قاسم، تحرير: خليل إينالجيك ودونالد كواترت، 2 مج (بيروت: دار المدار الإسلامي، 2007)، ص 499.

(8) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية (بيروت: دار العلم للملايين، 1960)، ص 116.

(9) أوزتونا، 3 مج، ج 4، ص 221.

(10) الحصري، ص 202.

بين الدول الأوروبية المتنافسة، مواصلة نهج الاتفاقات السرية الذي عبرت عنه معاهدة أوشي [جنوب لوزان] بينها وبين إيطاليا، وهو ما يعني أن اتمام اتفاقات سايكس - بيكو «السرية» لآسيا العثمانية سبقه عقد تلك الاتفاقات بين الدولة العثمانية وكل من روسيا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا بصورة «سرية» أيضاً، واعتراف الدولة العثمانية بمناطق نفوذ اقتصادي - سياسي لكل منها، ثم أبرمت اتفاقات أخرى بين كل واحدة من هذه الدول المذكورة والدول الأخرى من جهة ثانية. ووقعت هذه الاتفاقات في زمن قياسي راوح بين أربعة أشهر وأقل من سنة، بما يعبر عن تارح وتائر التزامم الأوروبي على اتمام النفوذ في ما بقي من أراضي «الرجل المريض».

- لن يتنى فهم اتفاقات 1914-1915 «السرية» واتفاقات سايكس - بيكو «السرية» بمعزل عن فهم الاتفاق الأنكلو - فرنسي (1904) والاتفاقات العثمانية - الأوروبية اللاحقة التي تلتها حتى الحربين البلقانيتين.

- كان الاتفاق الأنكلو - فرنسي تقاسماً لمناطق السيطرة والنفوذ؛ إذ اعترفت فيه فرنسا لبريطانيا بموقع ممتاز ومصالح خاصة في مصر، في مقابل اعتراف إنكلترا بموقع فرنسا ومصالحها الممتازة في مراكش⁽¹¹⁾. ودخلت إيطاليا في لعبة التقاسم، وحصلت، عبر سلسلة اتفاقات سرية عقدتها مع فرنسا وبريطانيا، وأخرى عقدتها مع روسيا، على الاعتراف بحقها في طرابلس الغرب من بريطانيا في مقابل مصر، ومن فرنسا في مقابل مراكش، ومن روسيا في مقابل المضائق⁽¹²⁾. وفي الأخير احتلت إيطاليا طرابلس الغرب وبنغازي وضمتهما إليها في شباط/ فبراير 1912. ونظمت الملاحق السرية لمعاهدة أوشي (1912) الموقعة بين الحكومتين الإيطالية والعثمانية، تنازل الدولة العثمانية عن سيادتها على ولايتي طرابلس وبنغازي للمملكة الإيطالية، فالجزر الاثنتي عشرة «الإيجية» التي كانت تؤلفها «ولاية جزائر بحر سفيد»، أي «ولاية جزائر البحر الأبيض»، ووقعت الحكومة العثمانية المعاهدة، لاجئة إلى ملاحق سرية بين الدولتين نصت على تنازل الحكومة العثمانية لإيطاليا عن طرابلس وبنغازي، بدعوى أنها لا تستطيع

(11) المرجع نفسه، ص 169.

(12) المرجع نفسه، ص 177.

الدفاع عنهما، وأنها أعطت الاختيار التام لهما في مقابل ذكر اسم السلطان في خطب الجُمع والأعياد⁽¹³⁾؛ فكانت أوشي أول معاهدة سرية تبرمها الدولة العثمانية مع دولة أوروبية لتنظيم التنازل عن سيادتها.

على خلاف اتفاقات سايكس - بيكو التي فضحها البلاشفة بعد «ثورة أكتوبر 1917»، ظلت هذه الاتفاقات سرية إلى أن كشف عنها المؤرخ التركي يوسف حكمت بابور في عام 1951. وفي ما يخص القسمين العربي والتركي من آسيا العثمانية، فإن الاتفاقات العثمانية - البريطانية تضمنت تنازل الدولة العثمانية عن «حقوقها ومطالبها» في قطر والبحرين والكويت، مع بقاء الكويت تحت السيادة الاسمية للدولة العثمانية، لكن من دون أي تدخل لها في شؤونها، مع اعتراف الدولة العثمانية بالاتفاقات الثنائية السابقة بين بريطانيا وشيخ الكويت، واتفاق المحميات وحضرموت، وكذلك إبرام اتفاق سري آخر مفصل تناولت أحكامه الملاحة في شط العرب عبر لجان بريطانية - عثمانية، وامتياز الملاحة في نهري الفرات ودجلة، وامتيازات سكك الحديد في الأناضول، وتنازلها أيضًا عن رهن تمديد سكك الحديد.

استنتج ساطع الحصري أن خلاصة هذه الاتفاقات السرية كانت اعتراف الدولة العثمانية بقيام أربع مناطق: منطقة بريطانية مغلقة في وجه الألمان في غرب بحيرة بكشهر في ولاية إزمير، ومنطقة ألمانية مغلقة أمام البريطانيين بين البحيرة المذكورة وحدود ولاية الموصل شرقًا، وكذلك قيام منطقة مشتركة تكون فيها لبريطانيا الأولوية في الري والملاحة النهرية في بلاد ما بين النهرين، كما تكون فيها لألمانيا أولوية في سكك الحديد، ومنطقة بريطانية مغلقة في وجه الألمان، وهي منطقة شط العرب والخليج⁽¹⁴⁾. وكان لكل اتفاق عثماني مع كلٍّ من هذه الدول ما يوازيه من اتفاقات ثنائية بين تلك الدولة ودول أخرى، على مسمع من الحكومة العثمانية ومرآها. من هنا، وضعت اتفاقات 1914-1915 أسس اقتسام آسيا العثمانية، لكن اتفاقات سايكس - بيكو (1916)، ومن ثم قرارات

(13) المرجع نفسه، ص 184-193.

(14) المرجع نفسه، ص 203-223.

مؤتمر سان ريمو (نيسان/أبريل 1920) ونصوص معاهدة سيفر الخاصة بمصير ممتلكات الدولة العثمانية (10 آب/أغسطس 1920)، حددت اقتسامها الياسي المباشر. وبطبيعة الحال، أقرت الحرب العالمية الأولى واتفاقاتها ما كان مقرراً لكل من فرنسا وبريطانيا، غير أنها أبطلت ما كان مقرراً لألمانيا وقسمتها ما بين فرنسا وإنكلترا، «ولذلك يمكن القول إن أسس اقتسام البلاد العربية المذكورة كانت قد تقررت قبل الحرب العالمية الأولى، تحت علم الحكومة العثمانية نفسها»⁽¹⁵⁾.

ثانياً: من اتفاقات سايكس - بيكو إلى اتفاقات سايكس - بيكو المعدلة: مؤتمر سان ريمو

عبر التحول من اقتسام آسيا العثمانية في مناطق نفوذ بموجب الاتفاقات العثمانية السرية مع كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا وروسيا في عامي 1914 و1915 إلى اقتسامها «الياسي» المباشر في اتفاقات سايكس - بيكو، السرية بدورها، بين كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا، عن التحول الأوروبي في حل المسألة الشرقية من البلقان إلى تركيا العثمانية الآسيوية. وجاءت تعديلات ذلك في مؤتمر سان ريمو (نيسان/أبريل 1920) في ما تمكن تسميته باتفاقات سايكس - بيكو المعدلة نتيجة للصراعات الفرنسية - البريطانية، لتكرس الاقتسام الأنكلو - فرنسي للمشرق العربي أو لبلاد الشام «التاريخية».

نتيجة هذا المؤتمر، أطلق البريطانيون يد القوات الفرنسية في القضاء على حكومة المملكة السورية العربية بعد معركة ميلون في 24 تموز/يوليو 1920، ومن ثم الاحتلال الفرنسي العسكري المباشر لسورية في تموز/يوليو 1920. وجاءت أحكام معاهدة سيفر (آب/أغسطس 1920) لترسم وحدات التنظيم الجيوسياسي الجديد للأراضي العثمانية، إلى أن حطمت الحركة الكمالية بنودها الأناضولية، وأرغمت الحلفاء على توقيع معاهدة لوزان التي كرست نظام الدول في الأراضي العثمانية السابقة.

(15) المرجع نفسه، ص 227.

مثلت اتفاقات سايكس - بيكو (1916) تعبيراً مباشراً عن تحوّل حل المسألة الشرقية، على أساس اقسام آسيا العثمانية في مناطق نفوذ، إلى اقسامها السياسي المباشر بعد نهاية الحرب. وسجلت هذه الاتفاقات تحوّلًا في اتفاقات 1914-1915 الأوروبية التي ترجمت الاتفاقات العثمانية - الأوروبية الربية الموازية لها بتحويل مناطق النفوذ الألمانية التي نصت عليها إلى كلّ من فرنسا وبريطانيا. كما سجلت نوعاً من إدخال طرف دولي جديد إليها، هو إيطاليا، في ما يمكن عدّه ملحفاً غير مباشر لاتفاقات سايكس - بيكو، وهو ما تمثّل في تعديل اتفاق لندن البريطاني - الإيطالي (1915) المكمل على المستوى الثنائي البريطاني - الإيطالي لاتفاقات 1914-1915 في اتفاق سان جان دي مورين (St. Jean de Maurienne) (نيسان/أبريل 1917) بين كلّ من إيطاليا وفرنسا وبريطانيا، الذي أعطى إيطاليا الحق في ألبانيا وأراضي البلقان، فضلاً عن نصيب معقول في الأراضي العثمانية بعد تقسيمها، ولا سيما إزمير، التي كانت تقطنها أغلبية يونانية، وبعض المناطق الأناضولية الأخرى، في مقابل انخراطها في الحرب. وما كان مبهماً من «حقوق» إيطاليا في اتفاق لندن (1915) في أراضي آسيا العثمانية جرى تحديده في اتفاق سان جان دي مورين، الذي اعترفت فيه فرنسا وبريطانيا لإيطاليا بالحصول على أجزاء واسعة من أراضي آسيا العثمانية في الجنوب الغربي من الأناضول، ولا سيما ولاية إزمير والقسم الأكبر من ولاية قونية في مقابل موافقتها على اتفاقات سايكس - بيكو. وبرزت هنا، في ألوان خريطة الاقسام، «المنطقة الخضراء» منطقة إيطالية، إلى جانب «المنطقة الزرقاء» (الفرنسية) المشتملة على الساحل السوري، من صور إلى طوروس، بما في ذلك جبل لبنان، ثمّ تنحرف شمالاً شرقاً لتضم مجرى الفرات الأعلى وقرابة نصف كردستان وأرمينيا، إضافة إلى ديار بكر وخرבות وكيليكيا، و«المنطقة الحمراء» (البريطانية) المشتملة على بلاد الرافدين السفلى حتى النواحي العليا من بغداد، إضافة إلى بعض المناطق المحاذية لإيران، فضلاً عن منطقة الخليج، و«المنطقة السمراء» ضمن حدود فلسطين التاريخية كمنطقة مدوّلة، ومنطقة (أ) التي تشمل على ولايات دمشق وحلب والموصل، ومنطقة (ب) التي تقع بين فلسطين والحدود المصرية وصولاً إلى خليج العقبة، وهما المنطقتان اللتان كان يفترض بهما أن تكونا من نصيب

دولة عربية، مع بقاء المنطقة (أ) تحت «النفوذ الفرنسي» والمنطقة (ب) تحت «النفوذ البريطاني»⁽¹⁶⁾.

بين اتفاقات سايكس - بيكو السرية وملحقها غير المباشر في اتفاق سان جان دي مورين مع إيطاليا، ثم اتفاق سان ريمو (نيان/ أبريل 1920) الذي يمكن وصفه باتفاق سايكس - بيكو المعدل بعد الاتفاق الفرنسي - البريطاني الجديد بين لويد جورج وكليمنصو على تعديل اقتسام بلاد الشام والعراق في ضوء بروز مشكلة الاستحواذ على نفط الموصل، وإدخال اليونان في حصة التقاسم وحتى معاهدة سيفر (آب/ أغسطس 1920)، جرت أكبر عملية إعادة تقسيم جيوسياسي شامل للأراضي العثمانية بين الدول الأوروبية المنتصرة في الحرب، وفق الاتفاقات السرية السابقة والمعدلة، وقرقرة القوى الدولية على الأرض، ولا سيما منها فرنسا وبريطانيا، وبدرجة ثانية إيطاليا التي أقدمت على احتلال أضايا، ثم أدخلت اليونان في عمليات السيطرة على الأرض في إزمير، وهو ما كان يعني تخلي الفرنسيين والبريطانيين عن وعدهم لإيطاليا بإزمير. وكان الحلفاء في تقسيمهم ما بقي من الإمبراطورية العثمانية قد استرشدوا بـ «أن يعدوا أرضًا يونانية كل ما يمت بصلة لليونان في تركيا وأوروبا، سواء من جهة اللغة أو الجنس، ويضموها على هذا الأساس إلى بلاد اليونان». ولم يجدوا صعوبة في أن يضموا إلى اليونان تساليا ومقدونيا وتراقيا الشرقية، لكن المعضلة تمثلت في إزمير، فمحت فرنسا وإنكلترا لليونان بإنزال قواتها في إزمير (15 نيان/ أبريل 1919)، قاطعتين الطريق على الإيطاليين الذين كانوا يتطلعون إلى السيطرة عليها⁽¹⁷⁾.

كان مؤتمر سان ريمو قد توصل في 25 نيسان/ أبريل 1920 إلى تسوية القضايا العامة الناتجة من انهيار الدولة العثمانية. وكان قد جرى قبله بقليل توقيع

(16) تشارلز يلافيتش وبربارا يلافيتش، ص 325، 354-355؛ قارن بـ: رياض الصمد، تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1999)، ص 76؛ وبـ: إدمون رباط، التكوين التاريخي للبان السياسي والدستوري، ترجمة حسن قبيسي، مراجعة جورج كتورة، ج 1 (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 2002)، ص 341-344.

(17) هريوت ألبرت لورنس فشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث (1789-1950)، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط 9 (القاهرة: دار المعارف، 1993)، ص 579-580.

اتفاق لتقاسم المصالح النفطية عُرف باتفاق لونغ - بيرانجيه وحدد بدقة مصالح كل من فرنسا وبريطانيا في نفط روسيا ورومانيا، ولا سيما في نفط العراق، وحصلت فيه فرنسا على حصة تبلغ نسبة 25 في المئة من نفط الموصل، ليتم تعديل اتفاقات سايكس - بيكو. وكان ما شمله هذا التعديل بسبب النفط هو اعتراف فرنسا ببريطانيا بالموصل في اتفاق لويد جورج - كليمنصو، وتوقيع اتفاق بريطاني - فرنسي يستبدل القوات البريطانية في سورية بقوات فرنسية، ويمهد لقيام فرنسا بتقويض الحكومة العربية في دمشق، واحتلالها المباشر للمنطقة المخصصة للدولة العربية في اتفاقات سايكس - بيكو السابقة، وهو ما شكّل منطقتين انتدابيتين، إحداهما فرنسية في سورية والأخرى بريطانية في العراق (وفلسطين)، ووضع أساس تحول الحدود بينهما إلى خطوط سياسية بين الانتداب البريطاني على العراق والانتداب الفرنسي على سورية⁽¹⁸⁾. هذا الأمر أثار استياء الولايات المتحدة بسبب عدم مراعاة مصالحها بأن تكون لها حصة في النفط. وفي النهاية، جاء اتفاق سان ريمو شاملاً جميع قضايا انحلال الدولة العثمانية، فأبقى على السلطان العثماني خليفة في القطنطية تهدئة لمشاعر ملهي الهند، وكرس احتلال الحلفاء لتركيا الأوروبية ومنطقة المضائق، وقرر إنشاء دولة أرمنية على البحر الأسود، وتخلت بموجه تركيا عن سورية وفلسطين والعراق وشبه الجزيرة العربية وجزر بحر إيجه⁽¹⁹⁾.

ثالثاً: معاهدة سيفر وموقعها في معاهدات ما بعد الحرب

وُضعت معاهدة سيفر بموجب تسوية الصراع على نفط الموصل بناء على مقررات سان ريمو، وأرغم السلطان بقوة المدافع على توقيعها في 10 آب/ أغسطس 1920. تضمنت مواد المعاهدة تنظيمًا دوليًا جديدًا شاملاً للأراضي من المحيط الأطلسي حتى الخليج العربي، وكرست في كثير من موادها المكاسب الأوروبية الاستعمارية في ما قبل الحرب. وفي خصوص الأراضي العثمانية

(18) فليب خوري، سورية والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920-1945، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997)، ص 62؛ دانييل يرغن، الجائزة: ملحة البحث عن النفط والمال والسلطة من بابل إلى بوش، ترجمة حسام الدين خضور (دمشق: دار التكوين، 2004)، ص 221-232.

(19) رباط، ج 1، ص 478.

التركية الآسيوية، بما فيها الأراضي العثمانية العربية في المشرق العربي، نصت المعاهدة على احتمال قيام دولة كردية بعد نحو ستة شهور من طلب الأهالي ذلك، وإقامة دولة أرمنية مستقلة في شرق الأناضول، ودولة سورية، ودولة عراقية، ودولة حجازية تكون عاصمتها مكة، هذا فضلاً عن إعطاء اليونان منطقة «الثراث» كلياً وبصفة نهائية، باستثناء منطقة إزمير، التي وضعت تحت الإدارة اليونانية مدة خمس سنوات، بينما أعطيت إيطاليا، إضافة إلى جزيرة رودس، جزيرة كاستلوريزو التي تمثل الجزء الشمالي من أضاليا الغنية بمناجم الفحم، وتدويل المضائق (الدردنيل والبوسفور). ونصت المعاهدة أيضاً على قيام قوة منتدبة بتنظيم دول سورية ولبنان والعراق، خلافاً لما يتعلق بفلسطين، التي عهدت المعاهدة إدارتها إلى قوة منتدبة تعمل على إنشاء «وطن قومي لليهود»⁽²⁰⁾.

على صعيد العلاقة بين معاهدة سيفر ومعاهدات السلام الأخرى، كانت الأولى جزءاً من معاهدات أقرها مؤتمر السلام في باريس (افتتح جلساته في 18 كانون الثاني/يناير 1919) الذي أسفر عن معاهدات سميت معاهدات السلام، وتمثل أثرها في تغير خريطة أوروبا وآسيا العثمانية السابقة، وصدرت في سياق فرض معاهدة فرساي (28 حزيران/يونيو 1919) على ألمانيا، ومعاهدة سان جرمان إن لاي (19 أيلول/سبتمبر 1919) على النمسا، ومعاهدة نوتّي على بلغاريا (27 تشرين الثاني/نوفمبر 1919)، ومعاهدة تريانون (4 حزيران/يونيو 1919) على المجر (هنغاريا). ووفق إدمون رباط، لم تُشر الشروط التي أملاها المؤتمر على ألمانيا وتحرير المناطق السلافية من الوصاية النمساوية - المجرية «اختلافات عميقة بين الحلفاء»، بل تمثلت في الإشكالات في ما يخص اقسام تركية «الرجل المريض» أو أراضي الدولة العثمانية⁽²¹⁾. لكن ما يقوله رباط لا ينطبق على معاهدة تريانون الخاصة بتقسيم المجر التي كانت تشكل مع النمسا الإمبراطورية النمساوية - المجرية؛ إذ سلخت المعاهدة عنها ولاية سلوفاكيا التي ضُمت إلى تشيكوسلوفاكيا، وولاية ترانسلفانيا التي فتحها الرومان عقب الهدنة، وولاية كرواتيا التي أضحت جزءاً من مملكة يوغسلافيا التي صارت مؤلفة من الصربيين

(20) قارن بتلخيص أحكام هذه المعاهدة في: قزم، ص 77-80؛ وب: الصمد، ص 101-104؛

رباط، ج 1، ص 478-479.

(21) رباط، ص 353-354.

والكرواتين واللوفينين، بوصفهم ينتمون إلى أرومة إثنية ولغوية واحدة. وبذلك نتج من الاتفاق «تقطع أوصال مملكة هنغاريا»، بينما تقلصت النمسا في المعاهدة إلى جمهورية صغيرة ممنوع عليها الاتحاد مع ألمانيا من دون موافقة عصبة الأمم، وحتى ألمانيا خسرت إقليمي يوبن وملميدي لمصلحة بلجيكا⁽²²⁾.

رابعاً: من معاهدة سيفر إلى معاهدة لوزان - الحركتان الكمالية والفيصلية العربية

في خلال فترة تسوية الصراعات الأنكلو - فرنسية الدائرة حول تعديل الاتفاقات السرية لسايكس - بيكو، وتكريس ما يمكن تسميته اتفاق سايكس - بيكو المعدل، ووضع بلاد الشام والعراق تحت الانتدابين الفرنسي والبريطاني، حدث تطوران تاريخيان كبيران في الدولة العثمانية التي غدت فعلياً دولة تركية - عربية:

تمثل التطور الأول في اندلاع الحركة التحريرية التركية (الكمالية) والحركة التحريرية العربية (الشريفية الفيصلية) ومركزها دمشق، عاصمة «الحكومة العربية» التي أعلنها القوميون العرب في أواخر عام 1918. وعلى الرغم من الصراع بين الحركتين القوميتين التركية والعربية ما قبل الحرب، تحالف بعض قوى الحركة العربية وقوى الحركة الكمالية البازغة بعد فرض قرارات الانتداب في مؤتمر سان ريمو، على أساس مواجهة ما قرره الأوروبيون لتنظيم المنطقة. وتجلّى ذلك في اندلاع ثورة الشمال في سورية ومعارعة الكماليين إلى استثمارها لتحطيم معاهدة سيفر في ما يخص أراضي الأناضول.

تمثل التطور الثاني في التطبيق الأنكلو - فرنسي وفق ما سميته اتفاق سايكس - بيكو المعدل لاقتسام العراق وبلاد الشام قبل إقرار مجلس الحلفاء الانتدابات وتوزيعها، ونتج من ذلك التطور انسحاب البريطانيين من المنطقة المخصصة للفرنسيين في سورية الطبيعية وتخلي الفرنسيين لهم عن مبدأ «سورية الكاملة»، وتوقيع اتفاقات مع حكومة المجلس الوطني الكبير الكمالية المنبثقة

(22) فشر، ص 564-565.

بالتخلي عن المناطق السورية الشمالية لتركيا، وفق اتفاقات سايكس - بيكو واتفاقات سايكس - بيكو المعدلة، في ما عُرف باتفاق أنقرة الأول أو اتفاق فرانكلان - بويون (1921) الذي وضع أول أساس لتعيين الحدود السورية - التركية، وكان من أبرز نتائجه توقف ثورات الشمال والشمال الغربي في سورية ضد فرنسا بعد توقف الدعم الكمالي لها. وهكذا كانت عمليات التنظيم الجيوسياسي الجديد تجري في الميدان بفعل موازين القوى العسكرية الجديدة.

إن ما قلب معاهدة سيفر كان الحركة القومية التركية (الكمالية) التي استمرت، وبكفاءة، الحركة العربية وثورات الشمال السوري سياسيًا، لتحقيق أهدافها القومية. وفي حين تمكنت هذه الحركة من تفويض معاهدة سيفر ميدانيًا في ما يتعلق بالأراضي العثمانية بالأناضول، فإن الحركة العربية، التي تحالف قسم كبير منها معها، لم تتمكن من ذلك، فطبقت مقررات سان ريمو على العراق وبلاد الشام، واحتلت فرنسا سورية ولبنان، بينما فرض البريطانيون انتدابهم على فلسطين والعراق وأسوا إمارة شرق الأردن. وبرز منذ ذلك الوقت بوضوح التناقض في السياسة البريطانية بين وعدين: أولهما وعد للعرب بتشكيل دولة مستقلة في آسيا العربية، وثانيهما وعد لليهود بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، كما برز تراجع فرنسا عن مبدأ «سورية الكاملة».

أرغمت الحركة الكمالية الحلفاء على إبرام معاهدة جديدة هي معاهدة لوزان (24 تموز/ يوليو 1923)، بينما تكرست أوضاع الحلفاء في المشرق العربي كما نص عليها اتفاق سيفر. وبذلك حدث التعديل الأساسي لاتفاق لوزان في ما يخص ما نص عليه اتفاق سيفر في الأراضي التركية العثمانية الآسيوية، التي سيطرت عليها - بحكم الأمر الواقع - الحركة القومية التحريرية الكمالية.

علق رشيد رضا على تقويض المعاهدة وعقد مؤتمر لوزان بأن «الوفد التركي كان في لوزان أدهى الوفود وأحزمها»، «وداس في لوزان كل ما كان من عظمة هذه الدول وجبروتها وكبرياتها في فرسايل»⁽²³⁾، بينما أخضعت هذه المعاهدة المشرق العربي لتلك الدول وفق ما نصت عليه معاهدة سيفر.

(23) محمد رشيد رضا، «أحوال العالم الإسلامي، مؤتمر الصلح بين الترك وأوروبا في لوزان»، المنار، 24 مج، ج 2 (16 شباط/ فبراير 1922)، ص 145-146.

تألفت المعاهدة من 143 مادة، وكان من أبرز موادها الاعتراف بتركيا دولة مستقلة اعتمدت بوتيرة فورية وسريعة مبدأ الدولة - الأمة في تشكيل بنائها الجديد، وتعين الحدود بينها وبين بلغاريا واليونان، وتنازل الدولة العثمانية عن الممتلكات العثمانية السابقة في البلاد العربية. وخرجت تركيا من معاهدة لوزان بدولة قومية متقلة معترف بها دوليًا، ورُسمت حدود الدولة التركية مع سورية وفق ما ثبته اتفاق فرانكلان - بويون (1921) بتخلي فرنسا عن كيليكيا لمصلحة الأتراك، مع بقاء مشكلة الموصل عالقة، بينما وقعت دول العراق وسورية ولبنان، إضافة إلى فلسطين وإمارة شرق الأردن التي أحدثها البريطانيون، قبل المعاهدة بثلاث سنوات ونيف، وبموجب القانون الدولي، تحت نظام الانتداب المطبق فعليًا قبل معاهدة لوزان، ونشأت الدول المشرقية العربية الحديثة على هذا الأساس، أما نصيب من عارضها، فكان القضاء على كيانه. وهكذا تقرر نهاية المملكة العربية في الحجاز، وُسّح لابن سعود بالاستيلاء عليها.

كان من أبرز الحقائق الجيوستراتيجية - السياسية أن كرس معاهدة لوزان تحطيم مشروعات الدولة الأرمنية في الأناضول، والدولة الكردية المحتملة، والإدارة اليونانية لإزمير. كما خسرت سورية «الفرنسية» التي أقرتها معاهدة سيفر، أراضيها الشمالية العليا في كيليكيا، وهي التي كانت جزءًا من شمال بلاد الشام التاريخية، لمصلحة الجمهورية التركية، وفق ترسيم الحدود السورية - التركية على أساس اتفاق فرانكلان - بويون (21 تشرين الأول/ أكتوبر 1921)، وقُدرت مساحة هذه الأراضي التي خسرتها سورية بنحو 18 ألف كم⁽²⁴⁾.

تخلت دول العالم كله، وأبرزها فرنسا والاتحاد السوفياتي، عن الأرمن، وكان تخلي السوفيات عنهم نهائيًا قد تم باعترافهم في اتفاق الصداقة والتعاون مع تركيا في 16 آذار/ مارس 1921 بتبعية المناطق التي احتلها الكماليون في أرمينيا لحكومة المجلس الوطني الكبير. وكان عدم اعتراف موسكو بهذا الواقع قبل ذلك هو ما أثار إبرام مصطفى كمال لها⁽²⁵⁾.

(24) مجيد خدوري، قضية الإسكندرون (دمشق: مطبوعات المكتبة الكبرى للتأليف والنشر، 1953)، ص 183؛ قارن بـ: أحمد عدنان العيطة، أزمة الإسكندرون وعصبة الأمم (دمشق: دار الأمل، 2000)، ص 16-17؛ قارن بـ: عرفان الجابري في:

Irfan Jabry, *La Question d'Alexandrette dans le cadre du Mandat* (Lyon: Paquet, 1940), p.102.

(25) محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة (بيروت: مطبعة الكشاف، 1946)، ص 48.

كانت تسويات الأرض على الميدان قد تحققت بقرعة السلاح قبل توقيع معاهدة لوزان، وحتى إبان جلسات المداولات التي دارت حول أحكامها. ومن الخلاصات الأساسية تهاوى قبل ذلك مشروع احتمال قيام دولة كردية ومشروع الدولة الأرمنية ومشروع الإدارة اليونانية لإزمير، ومبدأ ضمان حقوق الأقليات الذي ترافق مع اتفاق لتبادل السكان كان جزءاً من أحكام أقرت ما وقع سابقاً من تبادل فعلي. أما حقوق الأقليات، فكانت قد دبت بالتطهير العرقي والمذابح والطرد المتبادل للسكان⁽²⁶⁾.

خامساً: لوزان ونظام الدول في المشرق العربي

أنهت معاهدة لوزان فصول المألة الشرقية⁽²⁷⁾ بتصفية الدولة العثمانية قانونياً، والاعتراف بدولة قومية تركية مستقلة ذات سيادة كاملة، بينما اعترفت باستقلال دول عربية في بلاد الشام والعراق، على أن توضع تحت نظام الانتداب، في صيغة غامضة تنوس بين الاستعمار المباشر أو شبه المباشر وتعزيز قيام دول مستقلة بعد فترة معينة في هذه المناطق العثمانية السابقة. وبذلك أرست تحول آسيا الأناضولية والمشرقية العربية من العثمانية (الإمبراطورية) إلى القومية عبر نظام الدول؛ إذ شكلت لوزان أساس نظام الدول التي ستغدو مستقلة لاحقاً، وهو ما جعل بعض المؤرخين، مثل وجيه كوثراني، يعدها بمنزلة معاهدة وستفاليا المشرقية - الآسيوية.

حددت معاهدة لوزان التطور الجيوسياسي لنظام الدول في الشرق الأدنى برمته خلال العقود التالية؛ إذ حافظ الشرق الأدنى الذي نعرفه اليوم على طابع تنظيمه الدولي الإقليمي الذي تلا الحرب العالمية الأولى، مثل أوروبا قبل عام 1989 التي حافظت على وجه «الطا المحلية»⁽²⁸⁾.

(26) يُنظر: وجيه كوثراني، «تمثيلات الهوية لدى الأتراك والعرب»، تعقيب على بحث سيار الجميل «وجهة نظر عربية في مسألة الهوية»، في: الحوار العربي - التركي بين الماضي والحاضر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 354.

(27) فاضل حنين، محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، 1985)، ص 66.

(28) نادين بيكودو، عشر سنوات هزت الشرق الأوسط، ترجمة عبد الهادي عباس (دمشق: دار الأنصار، 1996)، ص 14-15.

تتمثل نقطة التشابه بين لوزان ووستفاليا بدرجة أساسية في تعميم نظام الدولة مكان نظام الإمبراطورية، في حين أن ما قام بالفعل هو محاكاة لشكل نظام الدول، وليس نظام الدولة القومية من حيث الترابط بين الدولة والأمة. لكن هذه الدول التي نظمتها لوزان أساسًا حاولت - بفعل منطق الدولة القومية، الذي هو منطق الحفاظ على مصالحها الكيانية - أن «تقوم» وسط صراع بين كيانياتها والدعوات القومية العربية الوحودية والإسلامية التي تنفي عنها الشرعية الكيانية. وبرزت قوة المنطق الكياني الخاص للدول المنشأة في أن لوزان تحكم بنيويًا بكيانياتها المستقلة، باستثناء فصل الوحدة السورية - المصرية الاندماجية (1958-1961) بعد نحو ثلاث سنوات من قيامها.

تطورت الدول العربية المشرقية، التي اعترف لوزان باستقلالها لكن عبر وضعها تحت نظام الانتداب، إلى دول مستقلة، بينما تطور «الوطن القومي اليهودي»، برعاية الانتداب البريطاني بموجب صك الانتداب، إلى دولة. وزرعت الحقائق التي تكرست قبل لوزان وأقرتها هذه الأخيرة، أساس المشكلة الكردية. وورثت سورية الانتدابية ثم المستقلة في هذا السياق تطورات المشكلة الكردية التي نشأت عن قيام الجمهورية التركية، ونشوء مشكلة الحدود التي لم تسوّ حتى اليوم بين سورية وتركيا.

كان من أبرز تطبيقات ما نتج من لوزان على مستوى بنية العلاقة بين السكان والدول الجديدة المنشأة هو قوانين الجنسية في العراق وسورية ولبنان وفلسطين⁽²⁹⁾، وتعيينات الحدود ومحاولة ترسيمها، ما يعكس منطق الدولة الحديثة المستعار من نموذج الدولة الأوروبية. وما زالت هذه التعيينات الفرنسية - الإنكليزية للحدود أساس الخلاف ومحاولة تسوية الصراعات بين الدول، وبين بعضها ودولة إسرائيل التي أعلنت في عام 1948 دولة مستقلة، ونتج منها توسع إسرائيل في المنطقة المخصصة للدولة العربية وسيطرتها

(29) يُقارن في شأن تطبيق الجنسية السورية والجنسية اللبنانية نموذجًا بـ: محمد جمال باروت، التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية. أسئلة وإشكاليات التحول من البدونة إلى العمران الحضري (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 179-180، 189-190.

عليها، وتهجير الفلسطينيين من وطنهم ثم توسعها الترابي بعد حزيران/ يونيو 1967.

إن دراسة تطورات نظام الدول في العراق وبلاد الشام ما بعد لوزان تخرج عن نطاق قضايا الورقة، غير أن أبرز نتيجة هي أن هذا النظام تكوّن ثم تأسس وأخذ صيغته القانونية الدولية والإقليمية في خلال سنوات التحول السبع العاصف، من اتفاقات سايكس - بيكو إلى معاهدة لوزان. ولا يزال نظام لوزان، بصفته بنية، يحكم العلاقة بين وحدات نظام الدول في منطقة المشرق العربي، وإن كانت البنية المؤسسية القانونية الدستورية قد تعرضت لتغيرات بنيوية شديدة، تتميز ببروز حركة التحول الجديدة من نظام الدول البسيطة التي أنشأتها لوزان قانونيًا إلى نظام الدول المركبة أو الاتحادية في الظاهر، التي لا تعدو نظامًا اتحاديًا طوائفيًا للطائفية السياسية.

يبدو أن منطقة المشرق العربي الواسع، بما فيها شبه الجزيرة العربية، مرشحة، وفق مؤشرات معيّن، للانجراف فيها، بما في ذلك إعادة إنتاج مناطق نفوذ الدول التي تُعدّ خارجية بالنسبة إلى المنطقة العربية، مثل تركيا وإسرائيل، وتضاف إليها إيران، بصفتها دولًا قومية مؤسسية قوية وأكثر تماسكًا من العراق وبلاد الشام. وبهذا المعنى لما تزل هذه المنطقة داخل نظام لوزان من ناحية نظام الدول وما بعده أيضًا، لا على مستوى عملية التنظيم الجارية لوححدات هذه الدول في وحدات مركبة من الناحية القانونية الدستورية فحسب، بل على مستوى احتمال نشوء دول جديدة أيضًا؛ ذلك أن نظام لوزان أسفر عن تغيرات بنيوية سياسية وفكرية وإثنية وهوياتية واجتماعية عميقة لم تتوقف عن التحول والتطور قط. وهناك قسم كبير من إشكاليات التغير البنيوي تلك يرتد إلى سني التحول السبع العاصف، وهي التي من شأن فهمها تعميق إدراكنا ما يحدث في سني التحول الجديدة الجارية.

المراجع

1 - العربية

الأرناؤوط، محمد م. البلقان: من الشرق إلى الاستشراق. الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2014.

أوزتونا، يلماز. موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري 629-1341هـ/ 1231-1922م. ترجمة عدنان محمود سلمان. مراجعة محمود الأنصاري. 3 مج. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2010.

باروت، محمد جمال. التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية. أسئلة وإشكاليات التحول من البدونة إلى العمران الحضري. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

بيكودو، نادين. عشر سنوات هزت الشرق الأوسط. ترجمة عبد الهادي عباس. دمشق: دار الأنصار، 1996.

تايلور، ألان جون برسيغال. الصراع على سيادة أوروبا 1848-1918. ترجمة فاضل جنكر. أبو ظبي/ بيروت: كلمة والمركز الثقافي العربي، 2009.

حسين، فاضل. محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، 1985.

الحصري، ساطع. البلاد العربية والدولة العثمانية. بيروت: دار العلم للملايين، 1960.
خدوري، مجيد. قضية الإسكندرونة. دمشق: مطبوعات المكتبة الكبرى للتأليف والنشر، 1953.

خوري، فليب. سورية والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920-1945. ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997.

دروزة، محمد عزة. تركيا الحديثة. بيروت: مطبعة الكشف، 1946.

رباط، إدمون. التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري. ترجمة حسن قيسي. مراجعة جورج كتورة. ج 1. بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 2002.

رضا، محمد رشيد. «أحوال العالم الإسلامي، مؤتمر الصلح بين الترك وأوروبا في لوزان». المنار. 24 مج، ج 2 (16 شباط/ فبراير 1922).

الصدق، رياض. تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين. بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1999.

العيطه، أحمد عدنان. أزمة الإسكندرونة وعصبة الأمم. دمشق: دار الأهالي، 2000.
فشر، هربرت ألبرت لورنس. تاريخ أوروبا في العصر الحديث (1789-1950). تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع. ط 9. القاهرة: دار المعارف، 1993.
فيهو، ميشن. مقدمة لكتاب محمد م. الأرتاؤوط البلقان من الشرق إلى الاستراق (الدوحة: متدى العلاقات العربية والدولية، 2014).

قزم، جورج. أوروبا والشرق العربي، من البلقنة إلى اللبنة: تاريخ حدائنة غير منجزة. بيروت: دار الطليعة، 1990.

كرد علي، محمد. «البلقان وحربها المشؤومة». مجلة المقتبس، 8 مج. ج 2. العدد 85 (1/2/1914).

كواترت، دونالد. «عصر الإصلاحات 1812-1914». في: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ترجمة قاسم عبده قاسم، تحرير: خليل إينالجيك ودونالد كواترت، 2 مج. بيروت: دار المدار الإسلامي، 2007.

كوثراني، وجيه. «تمثلات الهوية لدى الأتراك والعرب». تعقيب على بحث سيار الجميل «وجهة نظر عربية في مسألة الهوية». في: الحوار العربي - التركي بين الماضي والحاضر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

يرغن، دانييل. الجائزة. ملحة البحث عن النفط والمال والسلطة من بابل إلى بوش. ترجمة حسام الدين خضور. دمشق: دار التكوين، 2004.

يلافيتش، تشارلز وبربارا يلافيتش. تفكيك أوروبا العثمانية: إنشاء دول البلقان القومية (1804-1920). ترجمة عاصم الدسوقي. القاهرة: دار العالم الثالث، 2007.

2- الأجنبية

Jabry, Irfan. *La Question d'Alexandrette dans le cadre du Mandat*. Lyon: Paquet, 1940.

الفصل الرابع والثلاثون

لورنس وبريمون واستراتيجية سايكس - بيكو

ياسر جزائري

منذ ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتفاقم الحرب الناجمة عن الثورة السورية، والمراقبون يكررون الحديث عن اتفاق سايكس - بيكو جديد؛ فبعد سقوط شرق حلب في كانون الأول/ ديسمبر 2016، عبر آفي ديختر، رئيس لجنة الخارجية والأمن في البرلمان الإسرائيلي والنائب في حزب الليكود، عن أمله بأن يوقع رئيس روسيا فلاديمير بوتين والرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب اتفاق سايكس - بيكو جديدًا⁽¹⁾. ويفتح شين مكين، المؤرخ الأمريكي المختص بالحرب العالمية الأولى، كتابه *The Ottoman Endgame* (نهاية العثمانيين) (2015) بالحديث عن سايكس - بيكو، قائلاً إن الاتفاق أصبح أسطورة، خصوصاً بعد كثرة الحديث عنه عقب ظهور تنظيم الدولة في عام 2014. ويضيف مكين أن سايكس وبيكو لم يصنعا الشرق الأوسط الحديث، بل قادة الدول والجيوش هم من فعلوا ذلك⁽²⁾، ونحن نتفق معه في هذا الشأن، لكن مع ذلك، فإن هذا البحث يختلف عن القراءات التي تقلل من أهمية اتفاق سايكس - بيكو، ويعيد قراءته على أنه يمثل استراتيجية استعمارية لا مجرد اتفاق، وذلك من خلال وضعه في

(1) «توقعات إسرائيلية بتوقيع ترامب وبوتين اتفاق «سايكس بيكو» جديدًا»، القدس العربي، 16

كانون الأول/ ديسمبر 2016، في: <http://www.alquds.co.uk/?p=645895>

Sean McMeekin, *The Ottoman Endgame: War Revolution and the Making of the Modern Middle East, 1908-1923*, xxii vol. (New York: Penguin Books, 2016).

سياق السياسات التي اتبعتها الدول الاستعمارية منذ بدء سيطرتها على أجزاء من العالم العربي والخطاب الاستشراقي الذي طُور في القرن التاسع عشر، في الوقت نفسه الذي كانت فرنسا وبريطانيا تبطان سيطرتهما على الأراضي العربية. ولا يمكن فصل السياسات عن الخطاب، فكلّ منهما يكمل الآخر ويسرعه؛ فمارك سايكس لم يكن رجل سياسة عمل في السفارة البريطانية في اسطنبول فحسب، بل كان مستشرقاً أيضاً، إذ سبق له أن سافر كثيراً إلى الشرق الأوسط وألف فيه كتباً. وكان إلمامه بتاريخ الحضارة العربية والإسلامية هو ما مكّنه من تصميم علم جيش الشريف حين⁽³⁾.

الاستشراق هو، كما يبيّن أنور عبد الملك بشكل مقتضب (1963)، ومن بعده إدوارد سعيد (1978) بشكل موسع، خطاب يُستخدم لوصف الشرق⁽⁴⁾. وبعيداً عن التعقيد الفلسفي والسؤال عما إذا كان سعيد قد طبق ما يعنيه ميشيل فوكو بالخطاب، يقدم هذا البحث تعريفاً بسيطاً للخطاب بوصفه مجموعة من الأفكار تُستخدم ويُعاد إنتاجها عبر العقود للكلام على موضوع ما. هذا الخطاب يمكن أن يتطور وتُضاف إليه أفكار جديدة، ولكن من دون أيّ تغيير في جوهره أو أفكاره الأساسية. ويبيّن سعيد في كتاب الاستشراق أن احتلال الشرق ودراسة ترافقه معاً⁽⁵⁾. لذلك، عندما ندرس المجريات التاريخية والسياسية التي أدت إلى سايكس - بيكو، يجب في الوقت نفسه درس الخطاب الذي نتج من هذه السياسات، أو - وهذا أهم - جعل هذه السياسات ممكنة.

من خلال هذا المنهج المزدوج - دراسة الحوادث التاريخية وتحليل النصوص التي صاحبها - تبين هذه الدراسة أن الاتفاق لم يكن وليد الحرب العالمية الأولى، بل وليد خسارة العثمانيين الحرب. وهو امتداد للأفكار التي قدمها هذا الخطاب الأوروبي بعد أن أصبح ضعف الإمبراطورية العثمانية واضحاً

Karl E. Meyer & Shareen Blair Haysac, *Kingmakers: The Invention of the Modern Middle East* (3) (New York: Norton, 2008), p. 107.

(4) لم يستخدم أنور عبد الملك في نقده كلمة «خطاب»، فاستخدام هذه الكلمة حدث في السبعينيات مع انتشار فلسفة ميشال فوكو، لكن ما كتبه عبد الملك يدل على أنه كان يقصد هذه الكلمة، أي أنه كان يتقد خطاب الاستشراق. يُنظر: Anouar Abdel-Malek, «Orientalism in Crisis», *Diogenes*, vol. 44 (1963), pp. 104-140, here 104.

Edward Said, *Orientalism* (New York: Vintage Books, 1978), p. 3.

(5)

عقب حملة نابليون على مصر (1798) وغدا سقوطها مجرد وقت عقب دخول جيش محمد إلى سوريا (1831) وحرب شبه جزيرة القرم (1853-1856). وبما أن سايكس كان يمثل الطرف البريطاني وبيكو الطرف الفرنسي، فإن هذا البحث يقوم بدراسة مستشرق بريطاني هو توماس إدوارد لورنس، ومستشرق فرنسي هو إدوار بريمون، لأنهما لم يكونا مستشرقين تعكس كتابتهما الخطاب الاستشراقي فحسب، بل كانا أيضًا قد أديا دورًا في الحرب وفي الحوادث التي أدت إلى تحقيق أهداف استراتيجية سايكس - بيكو.

تعددت الكتب والدراسات عن لورنس - المعروف بلورنس العرب - ودور بريطانيا في الحرب التي شنها الشريف حسين على الدولة العثمانية، بينما بقي دور بريمون، موفد فرنسا إلى الشريف حسين، غير معروف - خصوصًا في العالم العربي، ولذلك لم يحظ إلا بقليل من الدراسات، مع أنه قاده بعثة فرنسية إلى الحجاز أكبر من البعثة البريطانية⁽⁶⁾، وكان - باعتراف لورنس - «الجندي الحقيقي الوحيد في الحجاز»⁽⁷⁾. كما أنه كان أول من بدأ تفكيك الصورة الأسطورية التي عمل لورنس على تكوينها⁽⁸⁾. أضف إلى ذلك أنه كان مستشرقًا يتقن العربية وله كثير من الدراسات عن العالم العربي والشرق الأوسط. ومن خلال مقارنة بعض أعمالهما بالخطاب الاستشراقي الذي طُور بعد احتلال الجزائر في عام 1830، ووضع تلك الأعمال في سياقها التاريخي، يوضح البحث أنهما لم يطرحا أي أفكار جديدة، بل كررا ما كان المستشرقون الذين سبقوهما قد دعوا إليه، وتشابه الخطابين هو نتيجة لتشابه الاستراتيجيتين. كما يبين البحث أنهما كانا جزءًا من اتفاق سايكس - بيكو، ودورهما في الحجاز كان ضمان تحقيق الاتفاق، وخير مثال لعلاقة بريمون بالاتفاق - الذي لم يكن يُعرف به حتى كانون الثاني/يناير 1917⁽⁹⁾، هو أن فرنسا اتخذت القرار بإرسال بعثته بعد توقيع الاتفاق⁽¹⁰⁾.

McMeekin, p. 343.

(6)

T.E. Lawrence, *Seven Pillars of Wisdom* (London: Wordsworth Editions, 1997), p. 118. «the only real soldier in Hejaz.»

Pascal Le Pautremat, «La Mission de Lieutenant-colonel Brémont au Hedjaz, 1916-1917.» (8) *Guerres mondiales et conflits contemporains*, vol. 1, no. 211 (2006), pp. 17-31.

Christophe Leclerc, *Avec T.E. Lawrence en Arabie: La Mission militaire française au Hedjaz 1916-1920* (Paris: L'Harmattan, 1998), p. 19.

Ibid. p. 41.

(10)

تألف هذه الدراسة من ثلاثة أجزاء، يبين الجزء الأول تطور الخطاب والأفكار التي ستركز إليها أعمال لورنس وبريمون واتفاق سايكس - بيكو. ويقوم الجزء الثاني بتحليل عمليين كتبهما المستشرقان ويعكسان الاستراتيجية الاستعمارية. ويبدأ البحث مع مذكرة لورنس السرية *The Politics of Mecca* («سياسة مكة») التي كتبها في شباط/فبراير 1916، قبل توقيع اتفاق سايكس - بيكو بأربعة أشهر. وعلى عكس المؤرخين اللذين يتجاهلان هذه المذكرة، وهما يوجين روغن في كتابه *The Fall of the Ottomans* (سقوط العثمانيين)، ومكميكن في كتابه السالف الذكر، يؤكد هذا البحث أن هذه المذكرة هي أهم مفتاح لفهم لورنس ومهمته، ويضعها في سياقها التاريخي، ويبين أنها نتيجة التغيرات في موازين القوى التي حدثت في نهاية القرن التاسع عشر، وأنها تعكس الاستراتيجية نفسها التي دعا إليها المستشرقون الفرنسيون، بمن فيهم بريمون، واتبعتها فرنسا في الجزائر.

ثم يسلط البحث الضوء على آخر كتاب خطه بريمون في نهاية حياته *Berhères et Arabes: La Berbérie est un pays européen* (البربر والعرب: البربر أمة أوروبية) وشكّل به ذروة الاستراتيجية التي اتبعتها فرنسا منذ أن بدأت باحتلال أول بلد عربي في عام 1830. وتُظهر الدراسة أن هذا الكتاب هو سليل دراسات ألفها مستشرقون فرنسيون عن الجزائر وشكلت خطاباً أساسياً لاستراتيجية فرق تد الاستعمارية، وهي أيضاً استراتيجية سايكس - بيكو.

في الجزء الثالث، تقدم الدراسة مقارنة بين كتابي المستشرقين بشأن ما جرى في المشرق العربي خلال الحرب العالمية الأولى، فتضع كتاب لورنس أعمدة الحكمة السبعة في مواجهة كتاب بريمون *Le Hedjaz dans la guerre mondiale* (الحجاز في الحرب العالمية)، الذي خطه بريمون ردّاً على لورنس. هذه المقارنة تطرح قراءة تقول إن دور المستشرقين كان مساعدة الشريف حسين على محاربة العثمانيين، لا لإقامة دولة عربية، كما يدعي لورنس، بل لاستخدامه في تحقيق سيطرة القوتين على الشرق الأوسط، أي أن دورهما كان جزءاً أساسياً في تحقيق الاتفاق. ومن الناحية المنهجية، لا يكفي هذا البحث باستخدام نقد إدوارد سعيد للاستشراق، بل يجمع أيضاً منهج تحليل النصوص مع التاريخ والسياسة الدولية، لذلك يركز البحث على وضع النص في سياق الحوادث التاريخية، ووضع هذه الوقائع ضمن الاستراتيجيات والسياسة الدولية، ويقوم في الوقت نفسه بنقد

المؤرخين الغربيين المعاصرين الذين يستمرون في اعتماد ما كتبه لورنس وترديده من دون إخضاع ادعاءاته للتحليل والتقد.

أولاً: انحدار الدولة العثمانية وتغير موازين القوى

دخلت الإمبراطورية العثمانية في مرحلة انحدارها العسكري بعد الهزائم التي لحقت بها في نهاية القرن السابع عشر، ما أدى إلى تغير في موازين القوى وفتح باب التدخل في الجزء العربي من الإمبراطورية. بدأ هذا التدخل بعد قرن من هذه الهزائم مع حملة نابليون على مصر (1798) وما نتج منها من تحارب القوى العظمى للسيطرة على البلاد العربية. واستمر هذا التحارب أكثر من قرن، وشكل اتفاق سايكس - بيكو محاولة لإنهائه. أمّا ما سنراه في هذا البحث من عداء بين لورنس وبريمون، فإنه يعكس استمرار التوتر بين القوتين. وكانت المحاولة الأولى لفرنسا كي تسيطر على المنطقة قد باءت بالفشل بسبب معارضة بريطانيا، التي كانت قد أصبحت أقوى إمبراطورية بعد أن هزمت فرنسا في حرب السنوات السبع (1756-1763)؛ إذ أرسلت بريطانيا أسطولها لتدمير أسطول فرنسا في الساحل المصري، ودعمت الدولة العثمانية في حربها لوقف نابليون على أسوار عكا. ثم كررت فرنسا المحاولة بدعم حليفها محمد علي عندما سيطر على سوريا في عام 1831، إلّا أن بريطانيا (وبموافقة النمسا وبروسيا وروسيا) تدخلت لمساعدة الدولة العثمانية وإخراج محمد علي من سوريا في عام 1840.

بينما عارضت بريطانيا نفوذ فرنسا في شرق المتوسط، فإنها لم تعارض توسع فرنسا في الجزء الغربي من شمال أفريقيا، وذلك لبعث تلك المنطقة عمّا أصبح في ما بعد قناة السويس، فقطت الجزائر في يد فرنسا في عام 1830. ويوضح هذا البحث أن الاستراتيجية الاستعمارية، وهي استراتيجية سايكس - بيكو، بدأ تطبيقها في الجزائر.

أمّا محاولة فرنسا الثالثة لتوسيع نفوذها في الشرق المتوسط، فجاءت بعد الحرب الأهلية التي نشبت في جبل لبنان في عام 1860، ومذبحة المسيحيين في دمشق في العام نفسه؛ إذ أنزلت فرنسا جيشها في لبنان. لكن هذه المحاولة لم يكن لها أن تتطور وتؤتي ثمارها إلّا بعد أن انهارت الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى.

هذا المخطط الفرنسي للسيطرة على سوريا اصطدم بمحاولة العملاق الروسي الزحف إلى المنطقة؛ إذ نشب خلاف بين روسيا وفرنسا بشأن من يحمي مسيحيي المشرق العربي، وكان في الحقيقة غطاءً يحجب سباقاً لبسط النفوذ على الشرق الأوسط ونيل الحصص الأكبر من تركة «رجل أوروبا المريض»، وهي عبارة استخدمها قيصر روسيا نيقولا الأول في عام 1853، في محاولته لإقناع بريطانيا بأن يشاركها في تقاسم تلك التركة⁽¹¹⁾، لكن بريطانيا رفضت، لأن قرب روسيا من المنطقة وقدرتها العسكرية الكبيرة كانا سيؤديان إلى استحواذها على حصص الأسد. لذلك، تحالفت بريطانيا مع عدوها التاريخي فرنسا في حرب شبه جزيرة القرم (1853-1856)، ونجحنا معاً في منع روسيا من التمدد إلى البحر الأسود. ولكن ضعف العثمانيين أدى إلى سباق بين روسيا والنمسا للحصول على الحصص الأكبر من بلاد البلقان، وفي النهاية أفضى ذلك السباق إلى الحرب العالمية الأولى.

كانت روسيا تدّعي أنها حامية الشعوب السلافية في البلقان، وهو ما كان يعطيها «حق» السيطرة على بلغاريا وصربيا. ثم إنها استغلت ضعف فرنسا بعد هزيمتها أمام بروسيا في حرب 1870 وافلاس الإمبراطورية العثمانية في عام 1875 وتألّب الرأي العام الأوروبي بسبب المذابح التي ارتكبتها الجيوش العثمانية في بلغاريا خلال «انتفاضة أبريل» (1876)، لتعلن الحرب على الدولة العثمانية في عام 1877، وتنجح في إيصال جيشها إلى مشارف اسطنبول.

يبين هذا البحث أن وصول الجيش الروسي وحلفائه إلى اسطنبول، وإعلان السلطان العثماني الجهاد، كانت لهما انعكاسات كبيرة على الخطاب الاستشراقي وعلى مذكرة لورنس المعروفة بـ «سياسة مكة»؛ إذ تدخلت القوى الأوروبية مرة أخرى لمنع روسيا من إحراز تمدد كبير على حاب الدولة العثمانية، فأرسل رئيس الوزراء بنجامين دزرائيلي الأسطول البحري البريطاني إلى شرق المتوسط، تعبيراً عن دعمه الدولة العثمانية⁽¹²⁾، ما دفع روسيا إلى القبول بعقد مؤتمر في برلين (1878)، حيث أُجبرت هي وحلفاؤها في البلقان على قبول مطالب القوى الكبرى، أي بريطانيا وألمانيا والنمسا وفرنسا.

McMeekin, p. 288.

(11)

Henry Kissinger, *Diplomacy* (New York: Simon & Schuster, 1994), p. 149.

(12)

أدت هزيمة فرنسا في حربها ضد بروسيا (1870-1871) وتوحيد ألمانيا إلى ظهور إمبراطورية جديدة. واعتبر دزرائيلي أن توحيد ألمانيا إنجاز أكثر أهمية من الثورة الفرنسية، لأنه أدى إلى تغير في موازين القوى الأوروبية⁽¹³⁾ أحدث تحالفات وصدامات جديدة؛ فبعد أن كانت بروسيا قد تحالفت مع روسيا ضد نابليون، أصبحت فرنسا حليفة لروسيا بعد ظهور إمبراطورية ألمانية قوية على حدودها الشرقية. وانعكست هذه التحالفات على الشرق الأوسط بأن أخذت ألمانيا تبحث عن حلفاء لها لإقامة توازن ضد عدوها الشرقي (روسيا) وعدوها الغربي (فرنسا). ولم يكن أمامها سوى التحالف مع خصمها القديم النمسا، ومع الإمبراطورية العثمانية الضعيفة. لذلك، زار الإمبراطور الألماني فيلهلم الثاني الدولة العثمانية في عام 1898، وبعد أن وضع إكليلاً ذهبياً على قبر صلاح الدين الأيوبي في دمشق، أعلن صداقة ألمانيا للدولة العثمانية، وللمسلمين بشكل عام⁽¹⁴⁾، وكان ذلك جزءاً من استراتيجية الجهاد التي اعتمدتها ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى وكلفت المستشرق الألماني ماكس فون أوبنهايم بتطويرها، وأنت «سياسة مكة» ردّاً عليها⁽¹⁵⁾، بل إن لورنس سرق الإكليل الذي وضعه الإمبراطور الألماني على قبر صلاح الدين، وأرسله إلى لندن بعد دخول جيش الشريف حين دمشق.

كانت الإمبراطورية العثمانية بأمس الحاجة إلى حليف قوي؛ ففرنسا وبريطانيا استغلتا هزيمتها الكبيرة في حربها مع روسيا، فاحتلت الأولى تونس (1881)، واحتلت الأخرى مصر (1882) لضمان سيطرتها على قناة السويس وعلى شريان الملاحة بين الشرق والغرب. وبعد الخسائر التي منيت بها الدولة العثمانية عقب حرب 1912، أوفد فيلهلم الثاني بعثة عسكرية إلى اسطنبول في عام 1913 للمساعدة على تحديث الجيش العثماني. وأعاد هذا التغير في موازين القوى رسم التحالفات في أوروبا، فاقتربت الدولة العثمانية من ألمانيا، وتحالفت فرنسا وبريطانيا وروسيا. وهكذا أصبحت روسيا طرفاً في اتفاق سايكس - بيكو

Henry Kissinger, *World Order* (New York: Penguin, 2014), p. 77.

(13)

Eugen Rogan, *The Fall of the Ottomans: The Great War in the Middle East* (New York: Basic Books, 2015), p. 34.

Stefan M. Kreuzer, *Dschihad für den deutschen Kaiser: Max von Oppenheim und die Neuordnung des Orients (1914-1918)* (Graz: Ares Verlag, 2012).

(15)

الذي كان يُعرف في البداية باتفاق مايكس - بيكو - سازونوف، إلا أن الثورة الشيوعية أخرجت روسيا من الحرب والاتفاق.

ثانيًا: الشريف حسين والحرب على الإمبراطورية العثمانية

بعد مضي عام على زيارة الإمبراطور الألماني للدولة العثمانية، وقعت بريطانيا في عام 1899 اتفاقًا سرّيًا مع شيخ الكويت مبارك الصباح لتجعله تحت حمايتها. وكانت بريطانيا قد بدأت تبسط سيطرتها على منطقة الخليج العربي في الجزء الأول من القرن التاسع عشر لضمان سيطرتها على الطريق المؤدية إلى الهند، فوقعت اتفاقات مع سلطنة عمان، ثم مع الإمارات التي تشكل الآن دول الإمارات العربية المتحدة، وقطر والبحرين، أي أن الاتفاق مع شيخ الكويت كان تويجًا لسيطرة بريطانيا على الخليج. وكانت هذه الهيمنة مرحلة تحضيرية للمشروع في التنقيب عن النفط؛ إذ أنتج اختراع محرك الاحتراق الداخلي وانتشاره في نهاية القرن التاسع عشر الحاجة إلى النفط، فأدركت بريطانيا أن فوزها في سباق الأساطيل مع ألمانيا يعتمد على امتلاك كميات كبيرة من النفط، وتحويل وقود سفنها من الفحم إلى النفط. لذلك، بدأت شركة برئاسة وليم نوكس دارسي (W.K. D'Arcy) التنقيب عن النفط في منطقة الأهواز في عام 1901. وبعد ذلك بعام واحد وقعت بريطانيا معاهدة مع شيخ منطقة الأهواز خزعل بن جابر، لتجعله تحت حمايتها كما كانت قد فعلت مع بقية شيوخ الخليج. وفي عام 1903 صرح وزير خارجية بريطانيا هنري بتي فترموريس (H. Petty-Fitzmaurice) أن بريطانيا ستعتبر محاولة أي قوة التدخل في هذه المنطقة تهديدًا خطيرًا لمصالحها⁽¹⁶⁾. وفي عام 1908، نجحت شركة دارسي في اكتشاف النفط في المنطقة، وافتتحت بريطانيا في عام 1912 ميناء لتصدير النفط من مدينة عبادان التي كان يحكمها الشيخ خزعل بن جابر⁽¹⁷⁾. وفي العام نفسه، أتم الأسطول البريطاني انتقاله من استخدام الفحم إلى استخدام النفط. وبسبب اكتشاف النفط، قررت بريطانيا احتلال العراق حتى قبل أن تدخل الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى⁽¹⁸⁾.

McMeekin, p. 137.

(16)

Rogan, p. 79.

(17)

Ibid, p. 80.

(18)

وبسبب قرب المنطقة الواقعة تحت سيطرة آل سعود من هذه المنطقة النفطية، دخلت بريطانيا في محادثات مع عبد العزيز آل سعود وعقدت معه اتفاق دارين في 26 كانون الأول/ ديسمبر 1915.

بعد الاتفاق بين شيخ الكويت وبريطانيا، ظن شريف مكة أنه يستطيع أن يتوصل إلى اتفاق مشابه مع بريطانيا، فأرسل ابنه عبد الله في شباط/ فبراير ويسان/ أبريل 1914⁽¹⁹⁾، لكي يطلب من اللورد كيتشر، القنصل الحاكم في مصر، مساعدته في الاستقلال عن الأتراك، خصوصاً بعد أن سمع أن السلطات العثمانية قررت استبداله بالشريف علي حيدر باشا⁽²⁰⁾، إلا أن كيتشر رفض الاستجابة، فمنطقة الحجاز لم يكن فيها نفط، ولم يكن لها أهمية استراتيجية بالنسبة إلى بريطانيا. ولم يكتسب شريف مكة أهمية إلا بعد الخارتين اللتين منيت بهما بريطانيا، إحداهما في مضيق البوسفور والأخرى في الكويت في العراق؛ إذ أخذت بريطانيا تنظر إلى حسين باعتباره ورقة يمكن استخدامها ضد العثمانيين، فأمدوه بالمال والسلاح، كما فعلوا مع عبد العزيز آل سعود. وأعلن حسين الحرب على العثمانيين في حزيران/ يونيو 1916، أي بعد شهر من توقيع بريطانيا وفرنسا اتفاق سايكس - بيكو. وفي 19 تموز/ يوليو 1916، كتب ضابط في الجيش الفرنسي رسالة إلى وزير الدفاع الفرنسي روك (Roques)، قائلاً: «إذا نجح التمرد سيكون من المفيد بالنسبة إلينا أن نضم إلى المتمردين وحدة منتظمة يشرف عليها ضباط فرنسيون، فتأخذ بزمام الأمور في سوريا، قبل أن يدرك هؤلاء قوتهم ويرغبوا في إنشاء إمارات مستقلة بما يديم الاضطراب والفوضى»⁽²¹⁾. لذلك، قررت الحكومة الفرنسية في آب/ أغسطس 1916 إرسال بعثة عسكرية وسياسية لدعم الشريف حسين والتجسس عليه في الوقت نفسه⁽²²⁾، فاختارت الكولونيل إدوار بريمون

Ibid. p. 276.

(19)

(20) ليست هناك دراسة مفصلة عن علي حيدر وآخر ما كتب. يُنظر: نزار علوان عبد الله وفهد أسلم زغير، «الشريف علي حيدر باشا وإمارة مكة المكرمة (1866-1919)»، مجلة الأستاذ، مج 1، العدد 211 (2014).

Cited by Leclerc, p. 35. «[...] si le succès de la rébellion s'affirmait, il nous serait utile de pouvoir joindre aux rebelles, avant qu'ils aient conscience de leurs forces, et que part suite, ils veuillent créer des principautés indépendante qui perpétueraient le désordre et l'anarchie, un corps discipliné et encadré par des officiers français pour prendre en mains l'organisation de la Syrie du Nord».

Ibid. p. 42.

(22)

رئيسًا للبعثة العسكرية، بوصفه كبير مستشاري الجيش الفرنسي، وصاحب معرفة واسعة بالبلاد العربية نتيجة تمضيته سنوات طويلة في الجزائر والمغرب، كما أنه كان يتقن العربية، بينما ترأس الجزائري قدور بن غبريط البعثة السياسية، ونبهتهما كليهما إلى أن «أي مباحثات ذات طابع دبلوماسي تعطي الانطباع باعتراف فرنسي كامل بطموحات الحسين السياسية ممنوعة منعا باتًا»⁽²³⁾.

وصل بريمون إلى الحجاز في أيلول/ سبتمبر 1916 على رأس بعثة من 45 ضابطاً و 1000 جندي، أكثرهم من المسلمين⁽²⁴⁾، إضافة إلى حجاج من بلاد المغرب تحت غطاء تأمين طريق الحج لمسلمي المستعمرات في شمال أفريقيا، حاملاً معه 1,250,000 فرنك ذهبي مساعدة للشريف حسين. وخصصت فرنسا أيضاً 900,000 فرنك لتقديم هدايا إلى حين وحاشيته وحلفائه من زعماء القبائل⁽²⁵⁾. وعلى الرغم من أن السلطات الفرنسية أعادت ريمون إلى بلاده قبل نهاية الحرب، بسبب خلافاته مع لورنس، فإنها لم تقم بحل بعثته حتى عام 1920⁽²⁶⁾.

ثالثاً: الطريق الطويلة إلى سايكس - بيكو

سايكس - بيكو هو نهاية صراع أنكلو - فرنسي على المنطقة استمر أكثر من قرن من الزمن، أي منذ أن بدأ إبان قيام نابليون بالتوجه إلى مصر بحملة كان لها أثر كبير في انتشار الاهتمام بالشرق العربي، الذي درسه سعيد في كتابه الاستشراق. وأخذ الأوروبيون يتوافدون على المشرق العربي كما وصف ذلك الكاتب اللبناني - الفرنسي أمين معلوف في روايته صخرة طانيوس: «لم يشهد أحد من قبل هذا العدد من المبشرين والتجار والفنانين والشعراء والأطباء والسيدات الغربيات الأطوار وهواة الحجار القديمة»⁽²⁷⁾، أو كما أشار أستاذ تاريخ

Ibid, p. 46. «Toute négociation de caractère diplomatique, impliquant une reconnaissance plus (23) ou moins complète des aspirations politique du chérif, est entièrement exclue».

Ibid, p. 57. (24)

Ibid, p. 44. (25)

Ibid, p. 20. (26)

Amin Maalouf, *Le rocher de Tanos* (Paris: Grasset, 1993), p. 105. «On n'avait jamais vu (27) autant de missionnaires, de négociants, de peintre, de poètes, de médecins, de dames excentriques et d'amateur de vieilles pierres».

الشرق الأوسط أسامة مقدسي في كتابه ثقافة الطائفية: الطائفة والتاريخ والعنف في لبنان القرن التاسع عشر تحت الحكم العثماني، إلى أن تراكم وجود هذا الكم من الكتاب والمافرين والمبشرين والرسامين والشعراء بشر بفجر حملة صليبية لطيفة [لأنها لم تكن عنيفة] في جبل لبنان⁽²⁸⁾. وكان الكاتب الفرنسي فرنسوارينه دو شاتوبريان، أبو المدرسة الرومانسية في الأدب الفرنسي، أول من تتبع خطى نابليون في الشرق، فسافر إلى مصر وسوريا في عام 1806، وتخيل نفسه أنه تانكريد، أحد أبطال الحملة الصليبية الأولى.

في عام احتلال محمد علي سوريا، سافر دزرائيلي - وهو روائي أصبح في ما بعد رئيس وزراء بريطانيا وأحد أهم اللاعبيين في مسألة الشرق - إلى مصر، ونشر في عام 1847 روايته *Tancred or the New Crusade* (تانكريد أو الحرب الصليبية الجديدة)، وفيها يحلم فخر الدين - في إشارة إلى المعين - بالتحالف مع محمد علي وبريطانيا، فيأخذ هو سوريا وتركيا، ويأخذ محمد علي العراق، وأنه ومحمد علي سيترفان «بإمبراطورة الهند [ملكة بريطانيا فيكتوريا] ملكة لنا وسنضمن لها ساحل شرق المتوسط»⁽²⁹⁾، أي ليس في تلك الرؤيا مكان لفرنسا. لكن ما يقوله فخر الدين يشير إلى رغبة بريطانيا في السيطرة على المنطقة، وإلى أن خلافاً سيحدث بين الشريف حسين ومكماهون الذي رفض أن يقطع لحسين وعداً بأن يكون ساحل المتوسط جزءاً من الأراضي التي ستخضع لحسين. وهناك موضوع آخر مهم يظهر في هذه الرواية: العرق؛ ففي هذه الرواية تعلن إحدى شخصياتها أن «كل شيء له علاقة بالعرق، ليس هناك أي حقيقة أهم من هذه»⁽³⁰⁾، وهذا القول بادرة لخطاب كان له أثر كبير في أكثر المستشرقين بعد ذلك، بمن فيهم لورنس وبريمون.

Ussama Makdisi, *The Culture of Sectarianism: Community, History, and Violence in Nineteenth-Century Ottoman Lebanon* (Berkeley: University of California Press, 2000), p. 16. «The cumulative presence on the land of so many Western writers, travelers, missionaries, painters, and poets heralded the dawn of a gentle crusade in Mount Lebanon».

Benjamin Disraeli, *Tancred or The New Crusade* (Westport: Greenwood Press, 1970), p. 263. (29)
«We will acknowledge the Empress of India as our suzerain, and secure for her the Levantine coast».

Ibid, p. 149. «All is race: there is no other truth».

(30)

بينما كان دزرائيلي يحلم بالسيطرة على الشرق الأوسط، كان إمبراطور فرنسا نابليون الثالث يفكر في توسيع نفوذ فرنسا فيه، ولذلك طلب من المستشرق إرنست رينان أن يقود بعثة لدراسة الآثار الفينيقية في المنطقة. ولكن قبل سفر رينان، وقعت الحرب الأهلية في لبنان ومذبحة المسيحيين في دمشق، فسافر مع الجيش الفرنسي، الذي مدقائه بوفور يد المساعدة إلى رينان في عمله، من خلال فرز وحدات عسكرية للقيام بالتنقيب عن الآثار⁽³¹⁾. وفي عام 1864، نشر رينان نتائج بحوث البعثة في عمل طويل تحت عنوان *Mission de Phénicie* (بعثة فينيقية)، على غرار ما فعل نابليون الأول حين نشر كتاباً تحت عنوان *Description de l'Égypte* (وصف مصر) في 37 مجلداً على مدى خمس سنوات. وهذا يعني أن نابليون الثالث كان مهتماً سوريا بقدر اهتمام نابليون الأول بمصر. وكان عمل رينان هذا الخطوة المؤسسة لأسطورة لبنان الفينيقية التي اعتمدها عدد كبير من المفكرين والسياسيين اللبنانيين بعد انهيار الدولة العثمانية.

بعد الدور الإيجابي الذي قام به الأمير عبد القادر الجزائري في حماية المسيحيين في أثناء مذابح 1860، حاول نابليون الثالث ترجمة مخططاته إلى واقع من خلال إقامة مملكة عربية في سوريا العثمانية، وهذا مشروع مشابه لما كان دزرائيلي قد تخيله⁽³²⁾. وفي 5 آب/ أغسطس 1860، نشر أليكس بونو مقالة في جريدة *L'Opinion Nationale* (الرأي الوطني) دعا فيها إلى إقامة مملكة في المشرق العربي تُوضع تحت إشراف عبد القادر الجزائري⁽³³⁾، لكن الفكرة سقطت مع سقوط نابليون (1870)، وفي جميع الأحوال لم تكن بريطانيا لتسمح بهكذا مملكة، وكانت ستحاربها، كما فعلت بعد دخول محمد علي سوريا. لكن الفكرة بقيت حية وإن بصورة مصغرة؛ ففي عام 1902، بدأ منشارو رئيس الوزراء الفرنسي بوانكاريه يخططون لاحتلال جبل لبنان، أو على الأقل مساعدة الموارنة على تأسيس «فرنسا صغيرة حرة كادحة موالية»⁽³⁴⁾.

Ernest Renan, *Mission de Phénicie* (Paris: Michel Lévy Frères, 1864), p. 1-2. (31)

Patrick Seal, *The Struggle for Arab Independence: Riad el-Solh and the Makers of the Modern Middle East* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), pp. 22-23. (32)

Jean-Louis Marçot, «Abd el-Kader et la modernité», *Studia Islamica*, vol. 106, no. 2 (2011), (33) pp. 281-300. 291.

Fawaz Traboulsi, *A History of Modern Lebanon* (London: Pluto Press, 2007), p. 50. (34)

بعد ستين من البعثة الفينيقية، ألقى رينان أمام الجامعة الفرنسية (Collège de France) خطاباً بعنوان «عن دور الشعوب السامية في تاريخ الحضارة»، كان له أثر مهم في الاستشراق وفي لورنس وبريمون. وليس بمستغرب أن يخص سعيد هذا المستشرق بالنقد أكثر من أي كاتب أو مفكر آخر أسهم في بناء صرح الاستشراق؛ فخطاب رينان يشكل امتداداً لما كان دزرائيلي قد قاله عن أن «العرق هو أهم شيء». وكان الحديث عن العرق قد انتقل إلى مستوى جديد بعد نشر تشارلز داروين كتابه «عن أصول الأنواع من خلال الانتقاء الطبيعي، أو الحفاظ على الأعراق الأفضل من خلال الصراع للبقاء على الحياة» (1859)، وهو الكتاب الذي تلقفه رينان بحماسة.

يقول رينان في خطابه إن الشعوب السامية والهندو - أوروبية تشكل الفتين الرئيسيتين في العالم والمنفصلتين تماماً إحداهما عن الأخرى، والمتطورتين بحسب قوانين مختلفة⁽³⁵⁾. ودور الشعوب السامية في تاريخ الحضارة هو الدين، فلم يكن لها أي دور في العلوم أو في تطور المؤسسات السياسية، والعقل السامي، الذي يبدو بوضوح، خصوصاً في الإسلام⁽³⁶⁾، هو عقل معاد للعلم والفلسفة⁽³⁷⁾. أما ما يسمى العلوم العربية، فهو ليس عربياً على الإطلاق؛ إذ إن من قام بها هم فرس وإسبان (أي هم هندو - أوروبيون). ويتشهد بريمون في كتابه *Berbers et Arabes* بمحاضرة رينان، ويقول إنها «كانت حادثاً مدوياً»⁽³⁸⁾، ويقتبس منه مطوّلاً المقطع الذي يقول فيه رينان إن العرب ليست لهم علوم⁽³⁹⁾، ومن هذا المبدأ يذهب بريمون إلى القول إن العرب «لم يخترعوا شيئاً»⁽⁴⁰⁾ وإن «ألف ليلة وليلة» ليس فيها ما هو عربي سوى اللغة⁽⁴¹⁾.

Ernest Renan, *De la Part des peuples sémitiques dans l'histoire de la civilisation*, IV^{ème} éd (35) (Paris: Michel Lévy Frères, 1862), p. 11.

Ibid. p. 13. (36)

Ibid. p. 17. (37)

Édouard Brémont, *Berbers et Arabes: La Berbérie est un pays européen* (Paris: Payot, 38) 1950). «ce fut à l'époque un événement retentissant».

Ibid. p. 348-349. (39)

Ibid. p. 350. «ils n'ont rien inventé». (40)

Ibid. p. 353. «Et on sait que les Mille et une nuits n'ont rien d'arabe, que la langue». (41)

بريمون محق في وصف محاضرة رينان بأنها «كانت حادثاً مدوّياً»، وهو ليس الشخص الوحيد الذي يشهد بها؛ ففي الفصل الثالث من أعمدة الحكمة السبعة، يكرر لورنس ادعاءات رينان من دون ذكر اسمه، ويسهب في وصف العرب والشعوب السامية، ولا يترك وصفاً عنصرياً لهم إلا ويضعه في هذه الصفحات، ومن ذلك أنهم غير قادرين على النظر إلى العالم إلا من منظار الأبيض والأسود، وأنهم متعصبون وغير قادرين على الشك، وضيقو الأفق، ولا يتمتعون بخيال مبدع، ولا بالمام بشؤون الصناعة، ولم يخترعوا في تاريخهم نظاماً ولا فلسفة ولا ميولوجيا⁽⁴²⁾. ويكرر لورنس ما كان رينان قد كتبه من قبل وما كتبه بريمون من بعد، من أن العرب ليس لهم فن⁽⁴³⁾، وترديده عبارة أن أكبر اختراع قدمه العرب هو الدين⁽⁴⁴⁾ كان إعادة لما سبق رينان أن قاله. ويظهر مدى احتقار لورنس للعرب في وصفه زيارته آثار قصر يعود إلى الحقبة الرومانية، حين قال إن العرب الذين كانوا يرشدونه في المكان كانوا يشمون رائحة المكان «مثل الكلاب»⁽⁴⁵⁾، ولم يثن من هذا الوصف حبيبه الفتى دهوم.

رابعاً: قبل لورنس كان بلنت

استمر المستشرقون في استكشاف المنطقة، وفي عام 1853 قام ريتشارد فرانسيس بيرتون (R. F. Burton) بالحج إلى مكة، وقال في كتابه عن هذه التجربة: «لا يتطلب الأمر نياً لكي يتوقع اليوم الذي يقوم فيه الوهابيون أو البدو بانتفاضة لتحرير الأرض من غزاتها الضعفاء [أي العثمانيين]»⁽⁴⁶⁾. وما قامت به بريطانيا في الحرب العالمية الأولى، من تمويل وتلجح لآل سعود والشريف حين ليس إلا تطبيقاً لما كان بيرتون قد كتبه قبل ستين سنة. وكان من أهم زوار شبه الجزيرة العربية بعد بيرتون المستشرق البريطاني فيلريد سكوين بلنت (W. S. Blunt)، الذي

Lawrence, *Seven Pillars*, pp. 21-22. (42)

Ibid, p. 21. «There was so little Arab art in Asia that they could be said to have no art». (43)

Ibid. «Their largest manufacture was of creeds». (44)

Ibid, p. 22. «My guides, sniffing the air like dogs, led me from crumbing room to room». (45)

Richard Francis Burton, *A Personal Narrative of a Pilgrimage to Al-Madnah and Meccah*, (46)

1 vol. (London: Longman, 1855), p. 382. «And it requires no prophetic eye to foresee the day when the Wahhabis of the Bedouins, rising en masse, will rid the land of its feeble conquerors».

سافر إلى تركيا (1873) والجزائر (1874) ومصر (1876)، وقام بأسفار أطول في العراق (1877-1878) وشبه الجزيرة العربية (1878-1879)، حيث درس القبائل العربية⁽⁴⁷⁾، وكان كل ما كتبه في البداية إعادة للخطاب الاستشراقي، وكان يحتقر سكان المدن من العرب ويمجد البدو بسبب حياتهم الحرة والمستقلة⁽⁴⁸⁾. ومثل لورنس، قدّم نفسه على أنه معادٍ لـ «استبداد» العثمانيين وأنه من أنصار حرية العرب. وقام في كانون الثاني/يناير 1881 بإرسال رسالة من القاهرة إلى إدوارد هاميلتون، السكرتير الخاص لرئيس الوزراء غلادستون، جاء فيها أن «الشيء العظيم هو تفكيك القوة العثمانية من خلال تنصيب أمراء مسلمين مستقلين»⁽⁴⁹⁾. وبعد ذلك بشهرين، أرسل من دمشق رسالة أخرى جاء فيها: «في حال حدوث حرب بين اليونان وتركيا، باستطاعتي أن أؤحد أهم عشائر البدو في سوريا ضد الحكومة وأن أضم لهم أغلب الفلاحين [...]». سأذهب غداً لمقابلة زعماء مشايخ منطقة حلب، وأعتقد أنني أستطيع أن أجعلهم يوافقون على خطة عامة»⁽⁵⁰⁾، هذا ما فعله لورنس بعد خمسة وثلاثين عامًا حين ادعى أنه يريد أن «يعطي» العرب مملكة⁽⁵¹⁾.

إلا أن نظرة بلنت إلى العرب والإسلام تغيرت بعد تجربة مر بها خلال موسم الحج في عام 1881؛ فروّيته الحجاج يتوافدون وهم من ثقافات وأعراق مختلفة دفعته إلى إعادة التفكير في المسلمات بشأن الحضارة الإسلامية. ثم انتقل من التركيز على البدو - وهم، بحسب لورنس، العامل الأهم في خطته للحرب على

Luisa Villa, A 'Political Education: Wilfrid Seawen Blunt, the Arabs and the Egyptian (47) Revolution (1881-1882),» *Journal of Victorian Culture*, vol. 17, no. 1 (March 2012), pp. 46-63, 48.

Blunt, *Pilgrimage to Nejd*, p. 27, 130; Villa, p. 49.

(48)

Wilfrid Seawen Blunt, «Letter to Edward Hamilton,» (Cairo, 15 January 1881); London, (49) British Library, *Hamilton Papers* III, Add. fol. 1, 4869; Villa, p. 51. «The great thing is to break up the Ottoman power by setting up Musulman Princes independent of the Sultan».

Wilfrid Seawen Blunt, «Letter to Edward Hamilton,» (Damascus, 23 March 1881); London, (50) British Library, *Hamilton Papers* III, Add. fols. 3, 4, 4869; Villa, p. 51. «I believe that in the event of a war between Greece and Turkey I have it in my power to unite the most important tribes of Syria against the Govt. and that these would be joined by a majority of Fellahin [...]. I am starting tomorrow to meet some of the chief Sheykhs of the Aleppo district and I believe that I have sufficient influence to get them to agree on a general policy».

Lawrence, *Seven Pillars*, p. 7.

(51)

الدولة العثمانية - إلى التركيز على الحضر. وعبر بلنت عن هذه التجربة في كتابه *Future of Islam* (مستقبل الإسلام) (1882) بقوله: «عندما يقابل المرء هؤلاء الذين يمشون في الشوارع تصبح نظرة المرء إلى الإسلام أكبر»⁽⁵²⁾. وعلى عكس الخطاب الاستشراقي الذي كان (وما زال) يكرر القول بأن الإسلام ثابت وغير قادر على التغير، أصبح عند بلنت اقتناع بأن «الإسلام يتحرك» («Islam does move»)، وأنه يخضع لقوى التغير⁽⁵³⁾. وتزامنت تجربة بلنت في الحج مع اندلاع انتفاضة أحمد عرابي، الذي قابله بلنت ونصح له بالآلا يثق ببريطانيا⁽⁵⁴⁾. وهكذا تحول بلنت من وكيل للإمبريالية البريطانية إلى أحد كبار نقاد سياستها في مصر والسودان. وهنا نرى الاختلاف الكبير بين بلنت ولورنس، حيث إن الأخير يعترف في كتابه أعمدة الحكمة السبعة بأنه لو كان صادقًا لقال للعرب أن يعودوا إلى بيوتهم⁽⁵⁵⁾.

خامسًا: مواجهة استراتيجية الجهاد

مع وصول الجيش الروسي وحلفائه إلى مشارف اسطنبول في عام 1877 وانهايار الجيش العثماني، لم يجد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني ما يستعين به لإنقاذ ما بقي من الدولة سوى إعلان الجهاد، ما أحدث قلقًا كبيرًا في الأوساط السياسية والأكاديمية؛ ففي الخطاب الاستشراقي، يشكل الإسلام قوة حربية مخيفة يمكن أن تهدد سيطرة الدول التي تحتل بلادًا إسلامية. وازداد هذا التوجس بعد هزيمة اللورد غوردن في السودان ومقتله في الخرطوم على يد جيش المهدي محمد أحمد في عام 1885. ومع أن اللورد كيتشر عاد وأباد جيش المهدي بفضل المدفع الرشاش المخترع حديثًا، فإن القلق بقي في الأوساط السياسية والأكاديمية.

انعكس هذا القلق في العدد الخاص الذي كرسته المجلة الفرنسية *Questions diplomatiques et coloniales* التي استمرت في الصدور من عام 1897 حتى

Blunt, *Future of Islam*, p. 63; Villa, p. 54. «As one meets these walking in the streets, one's (52) view of Islam becomes suddenly enlarged».

Villa, p. 54. (53)

Ibid. p. 62. (54)

Lawrence, *Seven Pillars*, p. 8. (55)

عام 1914⁽⁵⁶⁾، وكانت أهم المجالات السياسية في ذلك الوقت، وهي تشبه مجلة *Foreign Affairs* الأميركية التي أسسها في عام 1922 السياسي هنري بنسا (H. Pensa)، صاحب كتابين عن مصر والسودان. وبسبب قربه من رئيس وزراء فرنسا جول فري (J. Ferry)، الذي كان من كبار أنصار التوسع الاستعماري الفرنسي في فيتنام وشمال أفريقيا، كان لهذه المجلة أهمية وانتشار في الأوساط السياسية في فرنسا. وبفعل تعاظم الخوف المتخيل من الجهاد الإسلامي، وبمناسبة دخول القرن الجديد، طلبت المجلة من مستشرقين كثر في أوروبا أن يجيبوا عن سؤال يتعلق بمستقبل الإسلام، ونشرت إجاباتهم في عدد خاص حمل عنوان «مستقبل الإسلام» (*L'avenir de l'Islam*)، العنوان نفسه الذي سبق لبنت أن استخدمه.

كانت أول إجابة نشرتها المجلة مقالة لأحد كبار المستشرقين في ذلك الوقت، وهو كارا دو فو (Carra de Vaux)، الذي نشر كثيراً من الكتب والترجمات. يبدأ دو فو (1867-1953) مقالته بتكرار فكرة رئيسة ما زالت تتردد حتى اليوم، وهي أن الإسلام عدو التقدم، وأنه يجعل أتباعه غير قادرين على التفكير النقدي، ما عدا الإيرانيين، وذلك لأنهم ليسوا شعباً سامياً بل هم هندو - أوروبيون. ومنذ البداية، يضيف دو فو، كانت إيران مركز ردة فعل «العقل الآري» على «العقل السامي»⁽⁵⁷⁾، ويؤكد أن الإسلام دين مهزوم وفي حالة تراجع نحو نهايته، لأن الهزائم التي لحقت به في كل مكان ستجعله غير قابل للتصديق⁽⁵⁸⁾، لكن هذا لا يعني أن أتباعه غير قادرين على القتال. ثم يضيف دو فو: «الخطر العام والأكبر الذي يهدد القوى المسيحية في علاقتها بالعالم الإسلامي هو، كما أشرت يا سيدي، الوحدة الإسلامية. وعلى الرغم من أن انتفاضة عامة لكل المسلمين من المغرب إلى أقصى الشرق هي احتمال غير مرجح، فإنه ممكن، بل أقول إنها ممكنة في أي وقت ومع غياب أي ذريعة»⁽⁵⁹⁾.

Marwan Duheiry, «Colonial Scholarship and Muslim Revivalism in 1900», *Arab Studies Quarterly*, vol. 4, no. 1-2 (1982), p. 1-16.

«Question diplomatique et coloniales», (May 15, 1901), pp. 580-581. (57)

Ibid. p. 583. «Un Islam complètement vaincu et vaincu pour toujours n'est pas possible». (58)

Ibid. p. 587. «Le grand et général danger qui menace les puissances chrétiennes dans leurs rapports avec le monde de l'Islam, vous l'avez nommé, Monsieur, c'est le Panislamisme. Une prise d'armes simultanée de tous les Musulmans, du Maghreb à l'Extrême-Orient, est une éventualité qui, pour n'être pas très probable, n'en est pas moins possible, et j'irai jusqu'à dire possible à n'importe quel moment et en l'absence de tout prétexte apparent». (59)

لتفادي هكذا انتفاضة، ينصح دو فوب «تقسيم العالم الإسلامي وكسر وحدته المعنوية من خلال استخدام الانقسامات السياسية والإثنية الموجودة»⁽⁶⁰⁾. وسنرى عند مناقشة مذكرة لورنس *The Politics of Mecca* («سياسة مكة»)، أن لورنس عمل بهذه النصيحة. ويضيف دو فو أن في الإسلام كثيرًا من الأعراق، لذلك «أبرزوا الفروق لشحن الشعور القومي وإنقاص الشعور بالوحدة الدينية»⁽⁶¹⁾.

عملت بريطانيا بنصيحة دو فو، فوزعت نسخًا من كتاب طبائع الاستبداد للمفكر السوري عبد الرحمن الكواكبي، لتأليب الرأي العام العربي ضد العثمانيين⁽⁶²⁾، تمامًا كما فعلت وكالة الاستخبارات المركزية (الأميركية) حين وزعت نسخًا من القرآن في الجمهوريات الوفياتية المسلمة للعمل ضد الفكر الشيوعي⁽⁶³⁾. ويضيف دو فو: «اجعلوا من مصر حاجزًا بين مراكز الإسلام الأفريقي ومراكز الإسلام الآسيوي. خلاصة الكلام: قطعوا أوصال الإسلام، واستخدموا أيضًا الهرطقات والجماعات الدينية»⁽⁶⁴⁾.

أما الجواب الثاني الذي أتى بعد مقالة دو فو، فكان لعالم الاجتماع يوجين دو روبرتي (E. de Roberty)، الذي ختم إجابته بالدعوة إلى التوقف عن منع انهيار الدولة العثمانية، والعمل بدل ذلك على إقامة دولة أرمنية ودولة صهيونية وكونفدرالية من «الإمارات العربية الصغيرة»⁽⁶⁵⁾. وبمقارنة إجابتي دو فو ودو روبرتي ببقية الإجابات، تتضح العلاقة بين السياسة والآراء التي قدمت؛ إذ كان المستشرقان الفرنسيان هما الشخصين الوحيدين اللذين دَعَوَا إلى تمزيق الإسلام والدولة العثمانية.

Ibid. p. 588. «je crois que l'on devrait s'appliquer à scinder le monde mahométan, à en rompre (60) l'unité morale, en se servant à cet effet des divisions politiques et ethniques qui déjà s'y trouvent existantes».

Ibid. p. 588: «Appliquons-nous donc à accentuer ces différences, de façon à augmenter le (61) sentiment de la nationalité et à diminuer celui de la communauté religieuse».

Bruce Masters, *The Arabs of the Ottoman Empire 1516-1918: A Social and Cultural History* (62) (Cambridge: Cambridge University Press, 2013), p. 210.

George Crile, *Charlie Wilson's War: The Extraordinary Story of How the Wildest Man in (63) Congress and a Rogue CIA Agent Changed the History of Our Times* (New York: Grove Press, 2003).

«Questions diplomatiques», p. 588. «Faisons de l'Égypte une barrière entre les foyers de (64) l'Islamisme africain et ceux de l'Islamisme asiatique. En un mot, sectionnons l'Islam. Puis, servons-nous encore de ses hérésies et de ses confréries».

Ibid. p. 591. «une fédération de petites principautés arabes».

(65)

في هذا السياق، يمكن فهم أهمية بعثة بريمون وادعاء أنها تهدف إلى حماية الحجاج؛ فهكذا يمكن فرنسا أن تقدم نفسها إلى المسلمين الذين احتلت أراضيهم بأنها حامية شعارات دينهم؛ فمع الحرب العالمية الأولى، انتقل الجهاد من دعوة السلطان إلى استراتيجية اعتمدها ألمانيا والدولة العثمانية وتقضي بإعلان المسلمين الجهاد ضد بريطانيا وفرنسا وروسيا، إذ كانت هذه الإمبراطوريات تحكم الملايين من السكان المسلمين، وكان المشرق الألماني فون أوبنهايم هو من رسم هذه الخطة⁽⁶⁶⁾. وبالفعل، اجتمع تعة وعشرون من علماء الدين في اسطنبول، وأصدروا في تشرين الثاني/نوفمبر 1914 فتوى تعلن الجهاد ضد بريطانيا وفرنسا وروسيا⁽⁶⁷⁾. وكان دور الشريف حسين إفشال هذه الدعوة ومعها إفشال الاستراتيجية الألمانية - العثمانية، فكتب لذلك الدور أهمية أكبر بعد خسارة بريطانيا وفرنسا معركة الاستيلاء على اسطنبول (معركة غاليلوي) في عام 1915، وبعد استسلام الجيش البريطاني المحاصر في الكويت في العراق؛ إذ تعاضم خوف الدولتين من أن يلهم نصر العثمانيين المسلمين ويؤدي إلى الانتفاضة العامة التي كانت ألمانيا والدولة العثمانية تعولان عليها.

سادسًا: لورنس و«سياسة مكة»

وصل لورنس إلى الشرق الأوسط في عام 1910 ولم يغادره حتى انتهاء الحرب. وفي تشرين الأول/أكتوبر 1916، أي بعد أربعة أشهر من إعلان الحسين الحرب على العثمانيين، أرسله الجيش البريطاني إلى الحجاز. وقبل توقيع اتفاق سايكس - بيكو بأربعة أشهر وإعلان الشريف حين الحرب على العثمانيين بخمسة أشهر، أرسل لورنس مذكرته *The Politics of Mecca* («سياسة مكة»)، إلى بريطانيا يعرض فيها استراتيجية استخدام العرب في الحرب على العثمانيين والألمان. هذه المذكرة المهمة لا يمكن فهمها من دون وضعها في سياق قلق فرنسا وبريطانيا من استراتيجية الجهاد التي اعتمدها الإمبراطوريتان العثمانية والألمانية في الحرب العالمية الأولى، أو الرجوع إلى مقالة المشرق الفرنسي دو فو؛ فما كتبه لورنس في مذكرته هو إعادة لرأي دو فو وتطبيق له، لأنه يعرض

Kreutzer. *Dschihad für den deutschen Kaiser*.

(66)

Rogan, pp. 47-48.

(67)

استراتيجية معاكسة لاستراتيجية العثمانيين والألمان الذين اعتمدوا استراتيجية مبنية على وحدة الإسلام (التي على الأقل) واتباع المسلمين أوامر «خليفته»، بينما كانت الاستراتيجية المعاكسة التي عرضها لورنس هي العمل على كسر وحدة الإسلام، كما قال دو فو، وخير وسيلة لفعل ذلك هو أن يعلن شريف مكة الحرب على العثمانيين لأنه يشكل سلطة دينية بفعل «انحداره من سلالة رسول الإسلام».

النقطة الرئيسة في هذه المذكرة هي تفتيت المنطقة أولاً من خلال ضرب العرب بالأتراك، وثانياً من خلال ضرب العرب بعضهم ببعض. ومن أجل تحقيق النقطة الأولى، يقول لورنس: «إذا استطعنا أن نجعل التغير السياسي عتفاً، ستتمكن من إنهاء خطر الإسلام من خلال جعله ينقسم على نفسه في صميمه. وسيكون هناك خليفة في تركيا وخليفة في الجزيرة العربية يصارع أحدهما الآخر في حرب دينية»⁽⁶⁸⁾. أمّا خطر الإسلام الذي يتكلم لورنس عليه، فهو خطر تلبية المسلمين دعوة السلطان العثماني. وكان استخدام الانقسامات الإثنية والحروب الدينية من النصائح نفسها التي قدمها دو فو. وحين يتكلم لورنس على «إنهاء خطر الإسلام»، فإنما يطرح استراتيجية معاكسة للاستراتيجية التي رسمها فون أوبنهايم، الذي كان لورنس يعرفه ويكرهه بشدة. وبسبب التقارب بين الدولة العثمانية وسياسة ألمانيا الخارجية، اهتم القائمون على تلك السياسة بقضية الجهاد، وقام أوبنهايم في عام 1914 بنشر كتيب بعنوان *Die Revolutionierung der islamischen Gebiete unserer Feinde* (إحداث ثورة في مناطق أعدائنا الإسلامية)⁽⁶⁹⁾.

ربما أقلق الفرنسيين والبريطانيين أن تؤدي دعوة الشريف حسين إلى انتفاضة عربية ضد العثمانيين إلى انتشار القومية العربية، التي سمّاها جورج أنطونيوس «الصحة العربية» (1937). إلا أن لورنس طمأن السلطات البريطانية بأن ذلك لن يحدث، ويقول: «العرب هم أقل استقراراً من الأتراك. إذا تم التعامل معهم بطريقة صحيحة يمكن إبقاؤهم في حالة موزاييك سياسي، أي نسيج من إمارات صغيرة

T. E. Lawrence, «The Politics of Mecca», (February 7, 1916). PRO-FO 371 2771. pp. 151- (68)
156. «If we can only arrange that this political change shall be a violent one, we will have abolished the threat of Islam, by dividing it against itself, in its very heart. There will be a Khalifa in Turkey and a Khalifa in Arabia in theological warfare».

Die Revolutionierung der islamischen Gebiete unserer Feinde (69). لم أتمكن من الحصول على نسخة من هذا الكتيب، إذ لا يوجد منه سوى نسخة واحدة في مكتبة بامبرغ في ألمانيا.

وغيور بعضها من بعض وغير قادرة على الترابط»⁽⁷⁰⁾. هذا التقسيم «إلى إمارات صغيرة وغيورة» انعكس في اتفاق سايكس - بيكو الذي وقع بعد أربعة أشهر من مذكرة لورنس، ثم في محاولة الجنرال غورو تقسيم سوريا إلى دويلات عدة. وكانت بريطانيا قد بدأت تطبيق هكذا استراتيجيا؛ ففي 18 كانون الأول/ ديسمبر 1914، أعلنت فصل مصر عن الإمبراطورية العثمانية، وخلعت الخديوي عباس حلمي لأنه كان مناصراً للعثمانيين، وعينت مكانه الأمير حسين كامل. وأعطت بريطانيا الخديوي الجديد لقب «سلطان» لكي ينافس السلطان في اسطنبول⁽⁷¹⁾.

يتضح من خلال هذه المذكرة أن مهمة الحرب التي أعلنها الشريف حين على العثمانيين هي إفشال استراتيجية الجهاد التي اعتمدها ألمانيا. وسبب إرسال فرنسا بعثتها هو تقديم المساعدة لإنجاح تلك المهمة، لأن وزارة الدفاع الفرنسية كانت تتخوف من «العاقبة الكارثية التي ستظهر عند شعوبنا المسلمة في حال فشل الانتفاضة العربية»⁽⁷²⁾. وفي 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1916، أرسل بريمون إلى وزارة الخارجية الفرنسية تقريراً بعنوان «ملاحظة سياسية حول موضع الحجاز»، يطمئنها فيه إلى أن البدو لا يشكلون خطراً على مصالح فرنسا في المنطقة، لأن من السهل شراءهم بسبب «انقساماتهم وعدم قدرتهم على فهم فكرة عامة وحبهم للربح»⁽⁷³⁾. هذه المذكرة توضح أن لورنس وبريمون كانا يفكران بالطريقة نفسها على الرغم من عدااء كل منهما للآخر.

ربما يبدو من المستغرب ألا يتطرق المؤرخ روغن في كتابه الطويل *The Fall of the Ottomans* إلى مذكرة لورنس *The Politics of Mecca* («سياسة مكة»)، إلا أن هذا ليس بغريب؛ إذ إن روغن يعمل على مواصلة تصوير لورنس بأنه كان مخلصاً للعرب، على الرغم من أن لورنس نفسه يقول في بداية كتابه إنه لم يكن كذلك. أما

Lawrence, «The Politics of Mecca.» «The Arabs are even less stable than the Turks. If properly handled they would remain in a state of political mosaic, a tissue of small jealous principalities, incapable of cohesion».

Rogan, p. 69.

(71)

Laclere, p. 57. «l'effet désastreux que produirait chez nos populations musulmanes, un échec définitif de l'insurrection arabe».

Ibid. pp. 60-61. «A cause de leurs divisions, de leur incapacité de comprendre une idée générale, de leur amour de lucre, le Dédouins sont faciles à acheter».

سكوت أندرسون، مؤلف دراسة عن لورنس هي الأحداث والأطول، فيشير إلى هذه المذكرة مدعيًا أن لورنس كان يقول للحكومة البريطانية ما تريد هذه الحكومة أن تسمعه⁽⁷⁴⁾، ولكن في الحقيقة ليس لدى أندرسون أي دليل على ذلك، والأدلة في كتاب أعمدة الحكمة السبعة تناقض ذلك. وأندرسون، شأنه شأن روغن، ينطلق من مبدأ أن لورنس كان يريد أن يساعد العرب، ولكن الحقيقة تخالف ذلك تمامًا.

في الحقيقة لم يكن هناك خطر جهاد؛ فأكثر المسلمين لم يأنهوا لدعوات الجهاد التي أطلقها العثمانيون ورجال الدين. وما كان إيمان ألمانيا بأن الجهاد سلاح استراتيجي ضد أعدائها من جهة، وخوف فرنسا وبريطانيا من الجهاد من جهة أخرى، متنبئين إلى حقيقة هذا الجهاد بل إلى الخطاب الاستشراقي الذي صور الإسلام دينًا ذا قوة حربية مخيفة. وفي الواقع، كان في إمكان المراقبين الأوروبيين إدراك ذلك من خلال سلوك قائدين مسلمين في خلال أهم حربين طويلتين دارتا ضد قوى استعمارية: سلوك عبد القادر الجزائري بعد سقوطه في يد الفرنسيين، وسلوك الإمام شامل في جبال القوقاز؛ فعبد القادر قبل بعد نهاية حربه ضد فرنسا أن يأخذ معاشًا من فرنسا يمكنه من العيش في رفاه في منفاه الدمشقي، ثم قام، بعد الدور الذي أداه في حماية ميجي دمشق، بالانتقال إلى فرنسا، حيث استقبل بحرارة⁽⁷⁵⁾. والإمام شامل، الذي استلم لأعدائه الروس، انضم ولداه إلى الجيش الروسي. ثم أتت الحرب العالمية الأولى لتثبت أن الجهاد أسطورة؛ فبدل أن تستجيب الشعوب المسلمة الخاضعة لفرنسا وبريطانيا للدعوات إلى الجهاد، خدم جزء كبير من شبانها في جيوش تينك الدولتين، فكان في الجيش الفرنسي إبان الحرب العالمية الأولى، مثلاً، 300 ألف مسلم من الجزائر وتونس والمغرب⁽⁷⁶⁾. ويقول المؤرخ روغن إن بريطانيا وألمانيا تجاوبتا مع دعوة السلطان العثماني إلى الجهاد أكثر من المسلمين أنفسهم⁽⁷⁷⁾. وربما تبدو الانتفاضة الواسعة التي حدثت في المناطق المسلمة ضمن الإمبراطورية الروسية

Scott Anderson, *Lawrence in Arabia: War, Deceit, Imperial Folly and the Making of the* (74) *Modern Middle East* (New York: Random House, 2013), p. 164.

Marçot, pp. 281-300.

(75)

Rogan, p. 65.

(76)

Ibid. p. 244.

(77)

في وسط آسيا استثناء لذلك، لكن تلك الانتفاضة، التي قُتل فيها أكثر من 270 ألف مسلم ومات عشرات الآلاف وهم يحاولون الفرار إلى الصين، كانت لعوامل اقتصادية وإدارية محلية، ولم تكن استجابة لإعلان الجهاد⁽⁷⁸⁾.

سابعاً: بريمون والاستراتيجية الاستعمارية

تنعكس سياسة التفيت التي طرحها لورنس في مذكرة *The Politics of Mecca* («سياسة مكة») ومن قبله دو فو أيضاً في آخر مؤلفات بريمون، أي في كتاب *Berbères et Arabes*. وما كان في استطاعة بريمون أن يؤلف هذا الكتاب لولا السنوات التي أمضاها في المشرق العربي خلال الحرب العالمية الأولى؛ ذلك أن الكتاب مبني على الفروق بين المشرق والمغرب العربيين، وهو ليس إعادة طرح لنظرية نشأت مع احتلال فرنسا للجزائر فحسب، بل إنه أيضاً استخدامٌ لكثير من الأفكار الاستشراقية التي طُورت بعد عام 1830. وبما أن فرنسا كانت الأولى في احتلال جزء عربي من الإمبراطورية العثمانية، فإنها كانت الباقّة في توظيف الهويات من أجل بسط هيمنتها، فوجدت فرنسا ضالتها في الفرق اللغوي بين العرب والأمازيغ⁽⁷⁹⁾، خصوصاً في منطقة القبائل الكبرى ذات الطبيعة الجبلية التي عزلتها عن باقي البلاد. وكان عدم استجابة القبائل لدعوة عبد القادر الجزائري لها كي تنضم إلى حربه ضد الفرنسيين، ودخول بعض أبنائها في الجيش الفرنسي عاملين أكداً للفرنسيين أن القبائل شعب منفصل يمكن فرنسا استماله إلى طرفها. من الأمثلة الكثيرة لتعامل الفرنسي مع العرب والقبائل، ما نراه في تأريخ انتفاضة 1871؛ ففي كتاب عن التاريخ المعاصر (1903) كان يدرّس في الثانويات الفرنسية، يقول المؤرخان إدوار درتو وغابرييل مونود إن العرب هم من قاموا بالانتفاضة، وإنهم نهبوا قرى القبائل⁽⁸⁰⁾، بينما الحقيقة هي أن الانتفاضة بدأت في منطقة القبائل، وأن قائد الانتفاضة محمد المقراني هو من أهل القبائل.

Edward Dennis Sokol, *The Revolt of 1916 in Russian Central Asia* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1954, 2016).

Eugène Daumas, *La Grande Kabylie: études historiques* (Paris: Hachette, 1847), p. 6. (79)

E. Driault et G. Monod, *Histoire Contemporaine* (Paris: Félix Alean, 1903), p. 535. (80)

كانت أسطورة الأصول الأوروبية لسكان منطقة القبائل في الجزائر قد ظهرت في فرنسا في عام 1826⁽⁸¹⁾، وطُورت تلك الأسطورة بين عامي 1840 و 1857، أي تقريباً في الوقت الذي كان المستشرقون الأوروبيون يقومون بصوغ هوية الشرق هوية معاكسة للهوية الأوروبية وأقل منها شأنًا. وكان الكولونيل يوجين دوما من أهم من ساهموا في صوغها من خلال كتابه *La Grande Kabylie* (منطقة القبائل الكبرى: دراسات تاريخية) (1847)؛ فبعد التحاقه بالجيش في عام 1822، ذهب إلى الجزائر في عام 1835 وأقام فيها طوال فترة الحرب ضد عبد القادر الجزائري، وألّف في تلك الفترة كتباً كثيرة عن الجزائر، ما زالت تُطبع حتى اليوم. وبحسب *Dictionnaire des orientalistes de langue française* (قاموس المستشرقين الناطقين بالفرنسية)، فإن الدولة الفرنسية شجعت على انتشار كتب دوما من خلال دعم نشرها وإرسالها إلى المكتبات⁽⁸²⁾؛ فهو يمثل مرحلة مهمة في تاريخ الاستشراق، إذ ينتقل الاستشراق معه من مرحلة المستشرق المافر - مثل الكاتب الفرنسي شاتوبريان والكاتب البريطاني دزرائيلي - إلى مرحلة المستشرق المتعمر، وهو مثال الجندي المستشرق الذي نجده في الشخصية الروائية الكولونيل كريتون في رواية رديارد كيبلنج المشهورة كيم (1901). واحتل كريتون موقعاً مهماً في كتاب إدوارد سعيد «الثقافة والإمبريالية» (1993) باعتباره مثالاً لنظرية سعيد المبنية على أن دراسة الشرق واحتلاله سار جنباً إلى جنب⁽⁸³⁾، وإذا كان كريتون شخصية خيالية (مبنية على واقع تاريخي)، فإن دوما، ومن بعده بريمون ولورنس، هم أمثلة حقيقية تبرهن نظرية سعيد.

كان أول كتاب لدوما عن الصحراء الجزائرية (1845)، ثم أتى كتابه عن منطقة القبائل في عام 1847، وفي بدايته عرض سريع لتاريخ القبائل لكي يبرهن المؤلف على أنها كانت دائماً مستقلة، وأن خضوعها لسلطة خارجية كان رمزياً

Mamia Lazreg, «The Reproduction of Colonial Ideology: The Case of the Kabyle Herber,» (81) *Arab Studies Quarterly*, vol. 5 (1983), pp. 380-395, 384.

Alain Messaoudi et François Pouillon, «Eugène Daumas,» *Dictionnaire des orientalistes de langue française*, dans: <http://dictionnairedesorientalistes.ehess.fr/document.php?id=329>

(83) يخصص سعيد فصلاً من كتابه «الثقافة والإمبريالية» لرواية كيم، ويظهر الكولونيل كريتون في الكتاب إحدى وأربعين مرة: Edward Said, *Culture and Imperialism* (New York: Vintage Books, 1993), pp. 132-162.

فحسب⁽⁸⁴⁾. ثم ينتقل دوما إلى تطوير الهوية القبائلية هويةً معاكسة للهوية العربية ومشابهة للهوية الأوروبية. ويبدأ بالشكل، فيقول إن العربي أسود الشعر والعينين، في حين أن كثيرين من أبناء القبائل حمر الشعر وزرق العيون؛ العربي بدوي يكن في خيمة، بينما القبائلي حضري يكن في بيت. ويتجاهل دوما العرب الذين يسكنون المدن لأنه خلع عنهم صفة العروبة، فالعربي هو البدوي فحسب. ويسلك لورنس الدرب نفسه، فينزِع عن العرب (في الفصل الثالث من المقدمة) صفة العروبة عن المدن. ويضيف دوما أن العربي كُول لا يحب العمل، بينما القبائلي كادح⁽⁸⁵⁾، وهكذا تستمر هذه المقارنات حتى ينتقل إلى الحياة السياسية ليقول إن منطقة القبائل مثل سويسرا ولكنها متوحشة («Suisse sauvage»)، فالقبائل تعتمد على المشورة، بينما العرب يخضعون لحكم متبد⁽⁸⁶⁾.

استمر المستشرقون الفرنسيون بعد دوما في إعادة هذه المقارنات مع إضافات إليها مدة قرن من الزمن، ما أدى إلى ظهور خطاب فرنسي عن العرب بشكل عام، والجزائريين بشكل خاص. ويكرر المؤرخ الفرنسي آمادي دو كي دو سانت أمور في كتابه *Les Arabes et les Kabyles* (العرب والقبائل) كل ما كان دوما قد كتبه عن الاختلاف بين العرب والأمازيغ، مضيفاً أن من غير الممكن تغيير العربي، ولكن من الممكن دمج القبائليين في الفرنسيين⁽⁸⁷⁾، وكان الاحتلال الفرنسي قد بدأ يطبق سياسة تهدف إلى محاولة دمج القبائليين.

يقول المستعرب جاك بيرك (J. Berque): «بكل تأكيد، وتقريباً من البداية، وفي جميع الأحوال ابتداءً من عام 1870، أعرب المستشرقون الفرنسيون عن انحيازهم إلى شعوب البربر»⁽⁸⁸⁾. ومن أجل استمالتهم إلى فرنسا، سُمح للقبائليين في نهاية

Daumas, *La Grande Kabylie*, p. 18.

(84)

Ibid, p. 20.

(85)

Ibid, p. 44.

(86)

Amédée de Caix de Saint-Aymour, *Les Arabes et les Kabyles* (Paris: Paul Ollendorff, 1891), pp. 35-51.

(87)

Jacque Berque, «Cent vingt-cinq ans de sociologie maghrébine», *Annales, Histoire, Sciences Sociales*, no. 3 (July-September 1956), pp. 269-324. «C'est qu'incontestablement, et presque dès les débuts, en tout cas à partir de 1870, les enquêteurs français du Maghreb ont témoigné leur faveur aux populations berbères» (311).

(88)

القرن التاسع عشر بأن يدفعوا ثلث الضرائب التي يدفعها العرب⁽⁸⁹⁾، وزاد التركيز على إتاحة فرص العمل أمام القبائل ومنعها عن العرب. كما جرى إغلاق المدارس القرآنية في منطقة القبائل في عام 1881 وافتتاح مدارس بأعداد فاقت أعداد المدارس في المناطق العربية. وكانت هذه المدارس تعمل على زرع العداءة للغة العربية والإسلام، وتشر فكرة الأصول الأوروبية للقبائل⁽⁹⁰⁾. وفي عام 1915، أصبح على القضاة المسلمين في تلك المنطقة أن يتكلموا اللهجة القبائلية، وبالتالي منع القضاة العرب من العمل هناك. وشجعت فرنسا القضاة القبائل على وضع الأحكام وإصدارها باللغة الفرنسية⁽⁹¹⁾، وجرى أيضًا تغيير أسماء كثير من البلدات القبائلية إلى أسماء فرنسية⁽⁹²⁾. وفي عام 1885، أوجدت فرنسا منصبًا لأستاذ مختص في دراسة «البربر» في جامعة الجزائر⁽⁹³⁾. وفي عام 1962، العام نفسه الذي حصلت فيه الجزائر على استقلالها، لخص جان موريوزو هذه السياسة بالكلمات الآتية: «وجدنا فيها [القبائل] حلفاء نفيسين، وأتحنا لها مستقبلًا منعناه عن العرب»⁽⁹⁴⁾.

لم تكن سياسة الهويات هذه تمارس في الجزائر فحسب، بل كان هناك سياسة مماثلة في لبنان أيضًا، كما يبين المؤرخ مقدسي في كتابه ثقافة الطائفية كيف انتقلت المنطقة من سياسة الأعيان إلى سياسة تعطي الطائفة دورًا مركزيًا في تحديد هوية الفرد. صحيح أنه لا ينكر وجود هوية طائفية قبل هذا التحول، إلا أنه يقول إن الأهالي لم يكونوا ينظرون إلى أنفسهم أولًا وأخيرًا على أساس الهوية الطائفية، بل على أساس مكانتهم الاجتماعية⁽⁹⁵⁾. وكما فصل الاستعمار في الجزائر منطقة القبائل عن محيطها، نظر المسافرون الأوروبيون إلى مسيحيي لبنان على أنهم منفصلون عن محيطهم المسلم⁽⁹⁶⁾، فتحالف الموارنة مع فرنسا وتحالف الدروز

Lazreg, p. 388.

(89)

Ibid, p. 389.

(90)

John Ruedy, *Modern Algeria: The Origins and Development of a Nation*, 2nd ed (Bloomington: Indiana University Press, 2005), p. 92.

(91)

Ibid, p. 91.

(92)

Ibid, p. 92.

(93)

Lazreg, p. 390; Jean Moriozot, *L'Algérie Kabylisée* (Paris: J. Peyronnet & Co., 1962), p. 76.

(94)

Makdisi, p. 6-7, 35.

(95)

Ibid, p. 40.

(96)

مع بريطانيا، وأرسل الموارد أطفالهم إلى مدارس المبشرين الكاثوليك، بينما أرسل الدروز أطفالهم إلى مدارس المبشرين البروتستانت⁽⁹⁷⁾. وبعد الصدامات التي حدثت بين الموارد والدروز في عام 1841، عقب إخراج محمد علي من سوريا، أصرت القوى الأوروبية على إعادة تشكيل إدارة جبل لبنان على أساس الهوية الدينية⁽⁹⁸⁾. وكما عملت المدارس الفرنسية من منطقة القبائل على عزل الطلاب عن محيطهم وجعلهم فرنسيين، كانت المدارس اليسوعية تقوم بالشيء نفسه في لبنان. وربط مطران الجزائر شارل مارسيل لافيغري بين سياسة فرنسا في لبنان وسياستها في الجزائر عندما قال إن منطقة القبائل هي «لبنان أفريقيا»، وكان يأمل بأن يجعل من قبائل الجزائر «موارنة»⁽⁹⁹⁾، لكن المحاولة فشلت، ولم يتحول إلى الديانة المسيحية إلا عدد قليل جدًا من الأشخاص. أمّا في لبنان، وبسبب غياب العائق الديني، فإنها نجحت بشكل كبير، حتى أصبح خريجو المدارس اليسوعية في لبنان يعتقدون أنهم «فرنسيو المشرق» («les Français du Levant»)⁽¹⁰⁰⁾.

إضافة إلى عدم إمكانية تغيير العرب، يطرح المشرق دو سانت أمور فكرة جديدة كان لها أثر في من أتى بعده من الكتاب الذين تحدثوا عن الجزائر، خصوصًا بريمون، الذي يقول إن العرب ليس لهم فن، وإن العمران عمل القبائل لا عمل العرب⁽¹⁰¹⁾، والفكرة هذه مشتقة من الخطاب الذي ألقاه رينان أمام الجامعة الفرنسية، عندما قال إن العرب ليست لهم علوم، وعلماء الإسلام ومفكروه كانوا من الفرس أو الإسبان. ويستخدم بريمون هذه الأفكار في كتابه *Berhères et Arabes*. لكي يطرح نظرية أكثر تطرفًا، مدعيًا أن المغرب العربي «بلد أوروبي»، وأن العرب لم يغزوا بلاد المغرب، مستندًا في ذلك إلى الخطاب الذي تناول العرب خلال القرن التاسع عشر. وعلاوة على نظرية الأصول الأوروبية للقبائل، يوظف بريمون أفكار رينان ودو سانت أمور القائلة إن العرب ليست لهم علوم ولا فن

Ibid. pp. 61. 91.

(97)

Ibid. pp. 67-68.

(98)

Lazreg, p. 386.

(99)

Asher Kaufman. «Henri Lammens and Syrian Nationalism.» in: Adel Beshara (ed.). *The Origins of Syrian Nationhood: Histories, Pioneers, and Identity* (New York: Routledge, 2011). pp. 108-122. 109.

Aymour, p. 52.

(101)

عمارة؛ فالجزء الثالث من الكتاب يحمل عنوان «لو كان هناك غزو عربي لكانت هناك تغيرات»⁽¹⁰²⁾، ويعقد بريمون سلسلة من المقارنات بين المشرق والمغرب، فيقارن الملابس والعادات وطراز البناء، متسائلاً دائماً عن سبب هذا الاختلاف: لو كان العرب قد غزوا المغرب العربي، لكان هناك تشابه. ثم يضيف أن الاختلافات الكثيرة التي أشار إليها في شمال أفريقيا هي من أصول أوروبية.

على غرار رينان وجميع من كتبوا عن الجزائر، يشير بريمون تكراراً إلى أعمال القيس والمتشرق البلجيكي هنري لمنس، الذي وصل إلى بيروت في عام 1877، وأصبح في عام 1886 أستاذاً في جامعة القديس يوسف التي أسسها اليسوعيون في بيروت عام 1875، لمواجهة تأسيس المبشرين البرونتانتيين الأميركيين الجامعة السورية البروتستانتية في عام 1866، والتي أصبحت تُعرف في ما بعد بالجامعة الأميركية في بيروت. وفي عام 1904، نشر لمنس دراسته «سوريا وأهميتها الجغرافية» التي كانت العمل المؤسس لفصل سوريا عن محيطها العربي من خلال ادعاء أن سوريا ليست لها حدود طبيعية فحسب، بل هناك أيضاً عرق سوري مختلف عن الأعراق المجاورة، خصوصاً العرب⁽¹⁰³⁾. وبعد ذلك بـتشرين، انتقل لمنس في كتابه الصادر باللغة العربية تريح الأبصار فيما يحتوي لبنان من الآثار، الذي أعيد طبعه في لبنان في عامي 1982 و1996، إلى تصوير لبنان بالنسبة إلى سوريا على أنه نهر النيل بالنسبة إلى مصر، ومثلما أنه لولا النيل لما شهدت مصر حضارتها القديمة، فإن سوريا بلا لبنان لا تساوي شيئاً.

تزداد العلاقة بين أعمال لمنس وتفتت المنطقة واحتلالها وضوحاً في الكتاب الذي أصدره بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى؛ فهو يقول إن الجنرال غورو طلب منه بعد معركة ميسلون وضع كتاب عن سوريا يكون بمثابة دليل، ولذلك كتب *La Syrie: Précis Historiques* (سوريا: دليل تاريخي)⁽¹⁰⁴⁾، وأريد بالكتاب نشر فكرة أن سوريا ليست عربية، لكي تنوع فرنسا عدم السماح لفصل بن الحسين بحكم سوريا. وبرز التشابه الكبير بين كتاب بريمون *Berhères et Arabes*

Brémond, *Berhères et Arabes*, pp. 306-368. «S'il y avait eu invasions arabes... il y aurait eu (102) transformation.»

Kaufman, «Henri Lammens.» pp. 110-111.

(103)

Henri Lammens, *La Syrie: Précis Historiques*, vol. 1 (Beyrouth: Imprimerie Catholique, (104) 1921).

وأعمال لمنس عن سوريا؛ فكما ادعى لمنس أن سوريا ليست عربية⁽¹⁰⁵⁾، زعم بريمون أن بلاد المغرب ليست عربية، وكما فصل المستشرقون الفرنسيون منطقة القبائل عن الجزائر، فصل لمنس، ومن بعده أتباعه المحليون، لبنان عن سوريا.

على الرغم من تفيد المؤرخ اللبناني كمال صليبي في كتابه بيت بمنازل كثيرة⁽¹⁰⁶⁾ ادعاءات لمنس، فإن أفكار الأخير ما زالت حية ويُعمل بها. وفي هذا الصدد، يقول فرانك سلامة، أستاذ دراسات الشرق الأوسط في جامعة بوسطن ومن مناهضي اللغة العربية ومناصري إسرائيل، إن لمنس كان أول «قومي لبناني»⁽¹⁰⁷⁾، ويضيف أن عبارة لمنس «لا جمال في لبنان» أصبحت عبارة يرددها القوميون اللبنانيون. وقبل دخول غورو بيروت بأشهر، أسس شارل قرم في عام 1919 *La Revue Phénicienne* (المجلة الفينيقية). ولم يكن أتباع «لبنان» الفينيقي «متفردين بحمل فكر لمنس، بل هناك أيديولوجية أنطون سعادة، مؤسس الحزب السوري القومي الاجتماعي، التي تُعتبر استمرارًا للمنس. وليس من المستغرب أن يقوم المستعرب الإسرائيلي آشور كوفمان بإحياء هذا الموضوع والتشديد على أن هوية لبنان فينيقية و«غير عربية»، وذلك في كتابه *Reviving Phoenicia* (إحياء فينيقية)⁽¹⁰⁸⁾. ويعترف المؤلف بأنه بدأ هذا الكتاب عندما كان جنديًا في الجيش الإسرائيلي الذي كان يحتل لبنان. ولا يختلف الوضع في المغرب العربي عن مشرقه؛ إذ تقول الباحثة الجزائرية مارينا لزرق إن فكرة انفصال القبائل عن بقية الجزائر لا تزال موجودة، ويرددها القوميون القبائليون في الجزائر، وهي تقارن بينهم وبين حزب الكتائب في لبنان⁽¹⁰⁹⁾. بعبارة أخرى، عندما ندرس استراتيجية لورنس وبريمون، أو استراتيجية سايكس وبيكو، فنحن لا ندرس استراتيجية اندثرت، بل مبدأ لا يزال يُعمل به، كما نرى في العراق وسورية اليوم.

Ibid, p. 5.

(105)

Kamal Salibi, *A House with Many Mansions: The History of Lebanon Reconsidered* (106) (Berkeley: University of California Press, 1983).

Franck Salameh, *Language, Memory, and Identity in the Middle East: The Case for Lebanon* (107) (Lanham: Lexington Books, 2010), p. 63.

Asher Kaufman, *Reviving Phoenicia: In Search of Identity in Lebanon* (New York: Tauris, (108) 2004), p. 85.

Lazreg, p. 393.

(109)

ثامناً: لورنس يهاجم بريمون

الباق الأنكلو - فرنسي للسيطرة على المنطقة، الذي بدأ مع حملة نابليون على مصر وحاول اتفاق سايكس - بيكو إنهاءه، انعكس في العلاقة بين لورنس وبريمون توترًا أدى في النهاية إلى استدعاء الأخير. هنا، يدعي لورنس أن المدينة المنورة كانت نقطة الخلاف الرئيسة بينهما؛ فبريمون كان يريد مهاجمتها، بينما أراد لورنس تفادي ذلك، ما شكّل قلب استراتيجية الحرب في الحجاز. ويمضي لورنس في الفصل الثالث والثلاثين وهو يناقش الاستراتيجيات العسكرية، فيقول إن بريمون «كان يتخوف من جعل الجيش العربي قويًا جدًا، وهذا نقاش يمكن فهمه»⁽¹¹⁰⁾، وتشكّل عبارة «وهذا نقاش يمكن فهمه» أحد مفاتيح تحليل النصوص والسياسات خلال الحرب. ويضيف لورنس أن نيات فرنسا تجاه «الحركة العربية» («Arab movement») كانت سيئة، لكن نيات بريطانيا كانت حميدة. وعلى الرغم من تهجم لورنس على بريمون، فإنه يعترف بأن بريطانيا كانت تستخدم الشريف حين وجّهه لمصلحتها.

ما يقوله لورنس عن بريمون والمدينة المنورة هو جزء من التضليل المتعمّد؛ فبعد أن قال عبد الله بن الحسين لقدور بن غريب إنه يريد الذهاب إلى سوريا فور سقوط المدينة المنورة، أرسل بريمون رسالة إلى وزارة الخارجية الفرنسية في 28 تشرين الأول/أكتوبر 1916 يقول فيها: «ليس لنا مصلحة بأن يأخذ البدو المدينة لأن عناصرهم الفعالة، أنصار أكبر مملكة عربية، سيحاولون بعد ذلك الذهاب إلى سوريا والعراق، حيث علينا نحن الفرنسيين والإنكليز طردهم. ولكن إذا بقيت المدينة غير محررة حتى نهاية الحرب، فيكون في إمكاننا استخدامها مادة للمقايضة في المحادثات مع الشريف»⁽¹¹¹⁾، أي أن استراتيجية بريمون بخصوص المدينة المنورة كانت مثل استراتيجية لورنس، ولا خلاف بينهما، وكلاهما، أي لورنس وبريمون، لم يكن يريد سقوط المدينة، لأن سقوطها كان يعني انتصارًا

Lawrence, *Seven Pillars*, p. 169. «He [Brémont] feared to make the Arab army too (110) formidable; which was an argument one could understand».

Leclerc, p. 68. «Nous n'avons pas intérêt à ce que les Bédouins prennent Médine, car leurs (111) éléments actifs, les partisans du plus grand Royaume Arabe, chercheraient de suite à agir en Syrie et dans l'Irak-el-Arab, d'où nous aurions ensuite, français et anglais, à les expulser. Tandis que Médine ne tombant qu'à la fin de la guerre sera pour nous un article d'échange et de négociations avec le Chérif».

كبيراً الجيش حين، وواحدًا من أمرين: إما هزيمة منكرة لجيش حسين (كما قال لورنس)، بسبب وجود جيش عثماني كبير (11 ألف جندي) وقوي التسليح في المدينة، وبالتالي حدوث كارثة بالنسبة إلى بريطانيا وفرنسا، وإما مواجهة الجيش العثماني بجيش قوي التسليح أيضًا، ما يشكل خطرًا على اتفاق سايكس - بيكو، ولذلك تفادى الطرفان هذه المواجهة، ورفضت بريطانيا وفرنسا كلاهما طلب جيش حسين 75 مدفعًا⁽¹¹²⁾. غير أن وزارة الخارجية الفرنسية لم تكن موافقة على رأي بريمون، وكانت تعتقد أن سقوط المدينة المنورة انتصار كبير في حال حدوثه⁽¹¹³⁾. إذًا، لماذا لم تدفع البريطانيين بهذا الاتجاه؟ ولماذا رفضت إرسال المدافع؟ ولماذا استدعت بريمون من الحجاز في كانون الأول/ ديسمبر 1917؟ يعود سبب ذلك كله إلى ما قاله لورنس لحكومته عن محاولة بريمون إفشال حين من خلال الهجوم على المدينة، وما تبع ذلك من إصرار أбудته بريطانيا في أيار/ مايو 1917 على أن تقوم فرنسا بسحب بريمون من الحجاز⁽¹¹⁴⁾.

إن ما قاله لورنس عن بريمون والمدينة المنورة هو غيظ من فيض الأكاذيب والتناقضات التي نجدها في كتاب أعمدة الحكمة السبعة، فما وراء كل هذا الكذب والتناقض؟ هل هو تسرع لورنس في كتابته وإعادة كتابته بعد أن فقد النسخة الأولى التي كان قد كتبها خلال نقاشات معاهدة السلام في فرساي في فرنسا (1919)؟ هل كان هذا مقصودًا؟ المعروف أن لورنس لم يكن بالإنسان العادي، بل كان مازوشيًا يرجو الآخرين أن يجلدوه. وهو من ادعى تعرضه للاغتصاب عند الأتراك، فلماذا فعل ذلك، خصوصًا أن مثل هذا العمل الشائن كان يُعتبر وصمة عار كبير؟

هل أكثر لورنس من الكذب ليزيد على تضخيم دوره تشكيل صورة له كبطل يريد الحرية لشعب خاضع لسيطرة أجنبية، على الرغم من جميع العقبات، بما فيها تلك التي كانت من صنع بلده؟ إنه يقول في بداية كتابه: «لقد كان واضحًا من البداية أننا إذا ربحنا الحرب فتكون هذه الوعود [وعود مكماهون للحسين]

Leclerc, p. 75.

(112)

Ibid. pp. 71-72.

(113)

Ibid. pp. 76-77.

(114)

أوراقًا ميتة. لو كنت أنا مستشارًا صادقًا للعرب، لنصحت لهم بالذهاب إلى بيوتهم وبعدم المخاطرة بحياتهم فيما هم يحاربون من أجل هذه الأمور. ولكني داويت نفسي بأمل أن أقوم من خلال قيادة العرب بشكل جنوني إلى انتصار نهائي بوضعهم والأسلحة في أيديهم في موضع قوي (حتى لو لم يكن موضعًا ميطرًا) بحيث تشير المصلحة على القوى العظمى أن يضعوا تسوية عادلة لمطالبهم [العرب]»⁽¹¹⁵⁾. فيما أنه ما عاد من الممكن التكتّم على استغلال بريطانيا الشريف حسين، يقوم لورنس بتصوير نفسه على أنه خُدع مع العرب، فحاول عند اكتشافه ذلك أن يصرّح بدخول جيش حين إلى دمشق لوضع بريطانيا أمام الأمر الواقع، لكن هذا جزء من خداعه؛ فحتى لو تحقق دخول جيش حين إلى دمشق، فإن لورنس لم يكن في وضع يسمح له بفرض الأمر الواقع على جيش كبير وقوي مثل الجيش البريطاني، ناهيك عن أن جيش حسين كان يعتمد على البريطانيين لتأحييت التلجح والتمويل، فكيف له أن يجابه نيات بريطانيا؟ وما كان اندفاع لورنس نحو دمشق عقب دخول الجنرال البريطاني إدموند ألنبي القدس في كانون الأول/ديسمبر 1917 إلا تغطية على الفضيحة المزروعة التي كانت قد حدثت في تشرين الثاني/نوفمبر 1917، بعد أن نشر ليون تروتسكي اتفاق سايكس - بيكو عقب انتصار الثورة الروسية، ونشر الحكومة البريطانية وعد بلفور.

من الغريب جدًا أن أكثر المؤرخين الغربيين لا يُخضعون ما قاله لورنس لتحليل والمساءلة، بل يتمرون في تكرار ادعاءاته؛ فهذا المؤرخ روغن يردد ما ادعاه لورنس من رغبته في جعل جيش فيصل يدخل دمشق قبل جيش ألنبي لأنه يريد مساعدة العرب، من دون إخضاع ذلك الادعاء لأي تحليل. ويكتب أنه عندما أتى مارك سايكس إلى الحجاز لإخبار حين عن اتفاق سايكس - بيكو، لا يُتبعَد أن يكون قد أبلغ لورنس أيضًا، وأن «الضابط الشاب المثالي [أي لورنس] يجب أن يكون قد صُنع لخداع الحكومة البريطانية. إن أقوال لورنس وأفعاله توضح ما

Lawrence, *Seven Pillars*, p. 8. «It was evident from the beginning that if we won the war (115) these promises would be dead paper, and had I been an honest adviser of the Arabs I would have advised them to go home and not risk their lives fighting for such stuff: but I salved myself with the hope that, by leading these Arabs madly in final victory I would establish them, with arms in their hands, in a position so assured (if not dominant) that expediency would counsel to the Great Powers a fair settlement of their claims».

إذا كان مصرًا على مساعدة العرب في الاستحواذ على سورية قبل فرنسا⁽¹¹⁶⁾، لا يخطر في بال هذا المؤرخ أن يأل: وماذا عن بقية مناطق الاتفاق؟ ماذا عن الأجزاء التي أخذتها بريطانيا؟ ماذا عن فلسطين والعراق؟ هل كان لورنس يريد مساعدة العرب في الاستحواذ على هذه المناطق التي أخذها بلده وهي جزء من المناطق العربية؟ على العكس تمامًا، ذهب لورنس إلى القدس عند سقوطها في يد القوات البريطانية في كانون الأول/ ديسمبر 1917، وحضر وقائع استسلام المدينة⁽¹¹⁷⁾. ويعني استمرار روغن في تسويق كذب لورنس وخداعه أنه (أي روغن) جزء من هذا الكذب، وأنه من داعمي استمرار أسطورة لورنس، علاوة على تجاهله ميول لورنس تجاه الحركة الصهيونية وما كتبه بريمون عن كراهية لورنس للعرب.

تاسعًا: بريمون يرد على لورنس

من وسائل إعادة النظر في ما يقوله لورنس عقد مقارنة بين ما سرده هو وما رواه آخرون كانوا على مسرح الحوادث، ومنهم بريمون.

أتى كتاب بريمون *Le Hedjaz dans la guerre mondiale* في عام 1931 ردًا على كتاب لورنس؛ فبريمون أجاب عن النسخة المصغرة لكتاب أعمدة الحكمة السبعة التي نشرها لورنس تحت عنوان «انتفاضة في الصحراء». وكان يحرص على عدم انتقاد بريطانيا كيلا يفاقم تعقيدات العلاقات بين بريطانيا وفرنسا التي توترت بعد أن أجبرت الأولى الأخرى على رسم حدود سورية ولبنان بالشكل الذي كان يحلو لها؛ إذ كان اتفاق سايكس - بيكو قد نص على أن تكون منطقة الموصل الغنية بالنفط تابعة لفرنسا، لكن بريطانيا أخذتها منها. وفعلت بريطانيا الأمر نفسه في ما يتعلق بالحدود بين لبنان وفلسطين، إذ كانت فرنسا تريد أن تكون الحدود ممتدة إلى جنوب ما كانت عليه.

Rogan, p. 336. «If, as seems likely, Sykes took the opportunity to brief Lawrence as well, the (116) idealistic young English officer would have been appalled by the British government's double dealing. Lawrence's actions and writing make clear that he was determined to assist the Arabs in securing Syria before the French did».

Ibid, p. 352.

(117)

ركز بريمون على كتاب لورنس قائلاً إنه «روائي» أكثر مما هو تصوير لما حدث في خلال الحرب. ويضيف أن لورنس كان يهدف إلى تعظيم دوره، في حين أن نجاحه كان نتيجة تقديم بريطانيا المال والسلاح، وهو الشيء الذي طلبه بريمون من حكومته، ولكن لم يحصل عليه. ويكشف بريمون وجه لورنس الحقيقي، مشيراً إلى أنه كان يحتقر العرب، فكيف له أن يكون بطل تحررهم من العثمانيين؟⁽¹¹⁸⁾. وما يؤكد صدق ما قاله بريمون هو ما كتبه لورنس نفسه عن العرب، كما أن ما يؤكد صحة التهم التي وجهها بريمون إلى لورنس هو الكتاب الذي قدمه المؤرخ الأردني سليمان موسى لورنس والعرب: وجهة نظر عربية، وجمع فيه شهادات عدد كبير ممن كانوا في صفوف جيش حسين، وكشفت هذه الشهادات أن لورنس لم يكن له الدور الذي نسب إليه في نفسه في التقارير التي أرسلها إلى الجيش البريطاني ثم في كتابه أعمدة الحكمة السبعة. وهناك أيضاً كتاب لورنس كما عرفته، لشاهد العيان صبحي العمري، الذي كان ضابطاً في جيش حسين. والشيء الذي ما قام به الباحثون حتى الآن هو جمع الكتب العربية وكتاب بريمون والوثائق التاريخية المتاحة، لإعادة قراءة لورنس وما جرى في الحجاز.

من الأمثلة التي تبرز التناقضات عند استخدام المصادر الفرنسية دون البريطانية، موقف كل من بريطانيا وفرنسا من ولدي حسين، عبد الله وفيصل، اللذين أصبحا في ما بعد ملكي الأردن (عبد الله) والعراق (فيصل)؛ فلورنس حقر عبد الله، بينما اعتقد الفرنسيون أنه بطل القضية العربية ومفكر العائلة ومصدر الخطر على مصالح فرنسا في سورية⁽¹¹⁹⁾. أمّا بريمون، فهو يحقر فيصل، بينما اعتبره لورنس «نبي» الحرب على الأتراك. ويقول الضابط الفرنسي لاموت إن لورنس اختار فيصل لأنه كان الرجل الملائم لغايته⁽¹²⁰⁾، فأين هي الحقيقة؟

عاشراً: سايكس وبيكو

ينعكس الخداع الذي نراه في أعمال لورنس وبريمون أيضاً في الرجلين اللذين أشرفا على توقيع الاتفاق، أي مارك سايكس وفرنسوا جورج بيكو.

Édouard Brémont, *Le Hedjaz dans la guerre mondiale* (Paris: Payot, 1931), p. 9-11.

(118)

Leclerc, p. 65.

(119)

Ibid. pp. 66-67.

(120)

كان سايكس أكبر من لورنس بتسعة أعوام، وكان مستشرقاً مثله، ومهتماً بموضوع الخلافة، مثل كثير من المستشرقين في ذلك الوقت. وما يقوله لورنس عنه يشابه ما يقوله بريمون عن لورنس؛ ففي أعمدة الحكمة السبعة، يخص لورنس سايكس بمقطع سيئ جداً، وهذه جملة منه: «كان يأخذ جزءاً من الحقيقة، يفصلها عن ظروفها، يضحّمها، يلويها ثم يشكلها»⁽¹²¹⁾. ويدل ما قدّمه موسى والعمرى وبريمون من نقد للورنس على أن هذا الوصف ينطبق على لورنس نفسه.

أثار الكتاب والمؤرخون من الأسئلة عن سايكس ولورنس ما يفوق كثيراً ما أثاروه من أسئلة عن بيكو الذي يشار إلى أنه جاء من أسرة لها اهتمام بالسياسة، وعمل في القنصلية الفرنسية في بيروت، بينما عمل سايكس في السفارة البريطانية في اسطنبول. وكان هو الذي تبادل الرسائل مع النشطاء العرب الذين كانوا يعملون من أجل الاستقلال عن الدولة العثمانية، وطلب من دولته أن تساعد هؤلاء العرب على نيل هدفهم، إلا أنها رفضت، فاتفق سرّاً مع الحكومة اليونانية من أجل مدّ ميجي لبنان بأربعة عشر ألف بندقية ومليونني طلقة، قبل أن يغادر بيروت بسبب اندلاع الحرب⁽¹²²⁾. ويكرر الباحثون أن بيكو خبأ الرسائل في القنصلية، لكنهم لا يألون لماذا لم يحرقها؛ ألم يخطر في باله أن العثمانيين سيفتشون القنصلية بتأني كونهم في حالة حرب مع فرنسا وبريطانيا؟ أم أنه تعمّد ترك الرسائل تقط في يد العثمانيين لكي تثير الإجراءات العثمانية الانتقامية الرأي العام العربي، وتُحدث انتفاضة عربية؟ هل كان بيكو مسؤولاً عن موت هؤلاء العرب؟ هل كان ذلك جزءاً من الاستراتيجية التي تكلم عليها المستشرق دو فو؟

خاتمة

تكمن أهمية مذكرة لورنس *The Politics of Mecca* («سياسة مكة»)، وكتاب بريمون *Le Hedjaz dans la guerre mondiale* («الحجاز في الحرب العالمية») في أنهما يعكسان استراتيجية سايكس - بيكو القائمة على تفتيت المنطقة، فإذا كانت

Lawrence, *Seven Pillars*, p. 40. «He would take an aspect of the truth, detach it from its (121) circumstances, inflate it, twist and model it».

James Barr, *A Line in the Sand: The Anglo-French Struggle for the Middle East, 1914-1948* (122) (New York: Norton, 2011), p. 16.

مذكرة لورنس هي تحضير للاتفاق، فإن كتاب بريمون الأخير يعكس روح هذه الاستراتيجية، أي استمرارها. والمقارنة بين كتابي لورنس وبريمون في ما حدث في أثناء الحرب يُظهر نفاق الطرفين، الذي يُردّ سببه إلى أن دور كل منهما لم يكن مساعدة الشريف حين في تأسس دولة، بل استخدامه لإلحاق الهزيمة بالدولة العثمانية في الحرب، وهذا ما مكن من تنفيذ الاتفاق.

إن اتفاق سايكس - بيكو هو النقطة الفاصلة بين قرنين؛ إذ إنه ختم سابقاً بين فرنسا وبريطانيا للسيطرة على المنطقة، وأسس لحقيقة جغرافية مستمرة منذ أكثر من قرن، وهو نتيجة مسار بدأ مع حملة نابليون على مصر، نقطة البداية للصراع الأنكلو - فرنسي، الذي هدف سايكس - بيكو إلى إنهائه عبر اعتراف كل طرف بمصالح الآخر في المنطقة. وبالنسبة إلى أهل المنطقة، يشكل الاتفاق، وعلى الرغم من التغييرات الكبيرة التي طرأت عليه، النقطة المؤسسة لرسم انقسامات المنطقة. وقد حاول بحثنا هذا، من خلال تركيزه على استراتيجية سايكس - بيكو، تقديم إجابة عن السؤال الرئيس: لماذا أغفل «الوعي العربي» أبعاد لوزان [...] وركز على سايكس - بيكو؟ وهو يتفق مع النقد الموجّه إلى ضعف دراسة اتفاقات سيفر ولوزان، إلا أن «الوعي العربي» لم يكن مخططاً في التركيز على سايكس - بيكو لأن هذا الاتفاق، وعلى الرغم من كثرة التعديلات التي أدخلت عليه في سان ريمو وسيفر ولوزان، هو الأصل، لأنه الاتفاق الذي بدأ رسم خطوط التقسيم وعكس الاستراتيجية الاستعمارية في المشرق العربي.

المراجع

1- العربية

«توقعات إسرائيلية بتوقيع ترامب وبوتين اتفاق «سايكس بيكو» جديداً». القدس العربي.

16 كانون الأول/ ديسمبر 2016. في: <http://www.alquds.co.uk/?p=645895>

خشانة، رشيد (محرر). «الطريق إلى سايكس - بيكو: الحرب العالمية الأولى بعيون عربية». مركز الجزيرة للدراسات، 2016.

«الرسائل المتبادلة بين الشريف حسين والسير هنري مكماهون». في:
http://www.palestineinarabic.com/Docs/lett_talks/Sherief_Hussien_Sir_Henry_McMahon_Letters_A.pdf

صفوت، نجدت فتحي. «الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية». ج 1. بيروت: دار الساقي، 2000.

عبد الله، نزار علوان وفهد أمسلم زغير. «الشريف علي حيدر باشا وإمارة مكة المكرمة (1866-1919)». مجلة الأستاذ. مج 1. العدد 211 (2014).

2-الأجنبية

Abdel-Malek, Anouar. «Orientalism in Crisis.» *Diogenes*, vol. 44 (1963).

Anderson, Scott. *Lawrence in Arabia: War, Deceit, Imperial Folly and the Making of the Modern Middle East*. New York: Random House, 2013.

Aymour, Amédée de Caix de Saint. *Les Arabes et les Kabyles*. Paris: Paul Ollendorff, 1891.

Barr, James. *A Line in the Sand: The Anglo-French Struggle for the Middle East, 1914-1948*. New York: Norton, 2011.

Berque, Jacque. «Cent vingt-cinq ans de sociologie maghrébine.» *Annales. Histoire, Sciences Sociales*, no. 3 (July-September, 1956).

Blunt, *Pilgrimage to Nejd*.

_____. *Future of Islam*.

Blunt, Wilfrid Scawen. «Letter to Edward Hamilton.» (Cairo, 15 January 1881).

Brémond, Édouard. *Le Hedjaz dans la guerre mondiale*. Paris: Payot, 1931.

_____. *Berbères et Arabes: La Berbérie est un pays européen*. Paris: Payot, 1950.

Buheiry, Marwan. «Colonial Scholarship and Muslim Revivalism in 1900.» *Arab Studies Quarterly*, vol. 4, no. 1-2 (1982).

Burton, Richard Francis. *A Personal Narrative of a Pilgrimage to Al-Madinah and Meccah*, 1 vol. London: Longman, 1855.

Crile, George. *Charlie Wilson's War: The Extraordinary Story of How the Wildest Man in Congress and a Rogue CIA Agent Changed the History of Our Times*. New York: Grove Press, 2003.

Daumas, Eugène. *La Grande Kabylie: études historiques*. Paris: Hachette, 1847.

- Disraeli, Benjamin. *Tancred or The New Crusade*. Westport: Greenwood Press, 1970.
- Driault, E. et G. Monod. *Histoire Contemporaine*. Paris: Félix Alcan, 1903.
- Eldar, Dan. «French Policy towards Husayn, Sharif of Mecca.» *Middle Eastern Studies*, vol. 26, no. 3 (July, 1990).
- Gilbert, Martin. *Churchill and the Jews: A Lifelong Friendship*. New York: Henry Holt, 2007.
- Kaufman, Ahser. *Reviving Phoenicia: In Search of Identity in Lebanon*. New York: Tauris, 2004.
- _____. «Henri Lammens and Syrian Nationalism.» in: Adel Beshara (ed.). *The Origins of Syrian Nationhood: Histories, Pioneers, and Identity*. New York: Routledge, 2011.
- Kissinger, Henry. *Diplomacy*. New York: Simon & Schuster, 1994.
- _____. *World Order*. New York: Penguin, 2014.
- Kreutzer, Stefan M.. *Dschihad für den deutschen Kaiser: Max von Oppenheim und die Neuordnung des Orients (1914-1918)*. Graz: Arcs Verlag, 2012.
- Lammens, Henri. *La Syrie: Précis Historiques*, vol. 1. Beyrouth: Imprimerie Catholique, 1921.
- Lawrence, Thomas Edward. «The Politics of Mecca.» (February 7, 1916). PRO-FO 371/2771.
- _____. *The Seven Pillars of Wisdom*. London: Wordsworth Editions, 1997.
- _____. *The Seven Pillars of Wisdom*. Blacksburg: Wilder Publication, 2011.
- Lazreg, Marnia. «The Reproduction of Colonial Ideology: The Case of the Kabyle Berber.» *Arab Studies Quarterly*, vol. 5 (1983).
- Le Pautrenat, Pascal. «La Mission de Lieutenant-colonel Brémont au Hedjaz, 1916-1917.» *Guerres mondiales et conflits contemporains*, vol. 1, no. 211 (2006).
- Leclerc, Christophe. *Avec T.E. Lawrence en Arabie: La Mission militaire française au Hedjaz 1916-1920*. Paris: L'Harmattan, 1998.
- Lockman, Zachary. *Contending Visions of the Middle East: The History and Politics of Orientalism*. 2nd ed. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.
- London, British Library. *Hamilton Papers* BL Add. fol. 1, 4869.
- London, British Library. *Hamilton Papers* BL Add. fols. 3, 4, 4869.
- Maalouf, Amin. *Le rocher de Tanios*. Paris: Grasset, 1993.

- Makdisi, Ussama. *The Culture of Sectarianism: Community, History, and Violence in Nineteenth-Century Ottoman Lebanon*. Berkeley: University of California Press, 2000.
- Marçot, Jean-Louis. «Abd el-Kader et la modernité.» *Studia Islamica*, vol. 106, no. 2 (2011).
- Masters, Bruce. *The Arabs of the Ottoman Empire 1516-1918: A Social and Cultural History*. Cambridge: Cambridge University Press, 2013.
- McMeekin, Sean. *The Ottoman Endgame: War Revolution and the Making of the Modern Middle East, 1908-1923*, xxii vol. New York: Penguin Books, 2016.
- Meyer, Karl E. & Sharon Blair Brysac. *Kingmakers: The Invention of the Modern Middle East*, New York: Norton, 2008.
- Moriozot, Jean. *L'Algérie Kabylisée*. Paris: J. Peyronnet & Co., 1962.
- «Question diplomatique et coloniales.» (May 15, 1901).
- Renan, Ernest. *De la Part des peuples sémitiques dans l'histoire de la civilisation*. IVème éd. Paris: Michel Lévy Frères, 1862.
- _____. *Mission de Phénicie*, Paris: Michel Lévy Frères, 1864.
- Rogan, Eugen. *The Fall of the Ottomans: The Great War in the Middle East*. New York: Basic Books, 2015.
- Ruedy, John. *Modern Algeria: The Origins and Development of a Nation*, 2nd ed. Bloomington: Indiana University Press, 2005.
- Said, Edward. *Orientalism*, New York: Vintage Books, 1978.
- _____. *Culture and Imperialism*. New York: Vintage Books, 1993.
- Salamch, Franck. *Language, Memory, and Identity in the Middle East: The Case for Lebanon*. Lanham: Lexington Books, 2010.
- Salibi, Kamal. *A House with Many Mansions: The History of Lebanon Reconsidered*. Berkeley: University of California Press, 1988.
- Salt, Jeremy. *The Unmaking of the Middle East: A History of Western Disorder in Arab Lands*. Berkeley: University of California Press, 2008.
- Seal, Patrick. *The Struggle for Arab Independence: Riad el-Solh and the Makers of the Modern Middle East*, Cambridge: Cambridge University Press, 2010.
- Sokol, Edward Dennis. *The Revolt of 1916 in Russian Central Asia*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1954, 2016.

Taboada, Hernán G. H. «El fin de un sistema: El imām Hussein y la Primera Guerra Mundial.» *Estudios de Asia y África*, vol. 39, no. 1 (January/April, 2004), pp. 117-138.

Traboulsi, Fawaz. *A History of Modern Lebanon*. London: Pluto Press, 2007.

Villa, Luisa. A 'Political Education': Wilfrid Scawen Blunt, the Arabs and the Egyptian Revolution (1881-1882).» *Journal of Victorian Culture*, vol. 17, no. 1 (March 2012).

الفصل الخامس والثلاثون

بين الواقع والمسؤدة

اتفاق سايكس - بيكو ومآله فلسطينياً

إعلان بلفور بعيون نخب فلسطين

(1918-1948)

بلال محمد شلش

مقدمة

إنا بأيدينا جرحنا قلبنا وبنا إلينا جاءت الآلام⁽¹⁾

وَقَعَتْ بريطانيا وفرنسا في ثانيا الحرب العالمية الأولى اتفاق سايكس - بيكو في أيار/ مايو 1916، وذلك ضمن سلسلة اتفاقات لتوزيع ممتلكات الدولة العثمانية بعد نهاية الحرب. حضرت فلسطين ضمن هذا الاتفاق في مادته الثالثة كما يلي: «تُنشأ إدارة دولية في المنطقة المراء (فلسطين) يُعَيَّن شكلها بعد استشارة روسيا، بالاتفاق مع بقية الحلفاء وممثلي شريف مكة»⁽²⁾.

(1) عبد الرحيم محمود، الأعمال الكاملة للشاعر الشهيد عبد الرحيم محمود (القصائد - المقالات)، تحقيق وتقديم عز الدين المناصرة (دمشق: دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، 1988)، ص 35.

(2) «معاهدة سايكس - بيكو (بين فرنسا وإنكلترا) في أبريل - مايو سنة 1916»، في: أمين عقل (محرر)، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين من أرشيف الأمانة العامة للجامعة العربية: المجموعة الأولى =

لكن بسبب معارضة معظم دوائر الحكومة البريطانية للاتفاق، لأنه أعطى فرنسا أكثر مما تستحق، بدأت بريطانيا السعي لإعادة صوغه، فأحضرت آنذاك طموحات الحركة الصهيونية في فلسطين إلى طاولة صنع القرار البريطانية، تمهيداً لإعادة التفاوض مع فرنسا، ونجحت بفعل تأثيرات مختلفة فرضتها مجريات المعارك وسير الحرب، في تجاوز الاتفاق وتعزيز حصتها من «التركة العثمانية». وبعد مفاوضات بين بريطانيا والحركة الصهيونية، صدر كتاب وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور للحركة الصهيونية في تشرين الثاني/نوفمبر 1917، إعلان بلفور [المعروف أكثر بـ «وعد بلفور»] الذي عني فعلياً تحرر بريطانيا من التزامات اتفاق سايكس - بيكو تجاه فلسطين⁽³⁾.

يعني هذا أن مصير فلسطين⁽⁴⁾ خلال السنوات التالية لنهاية الحرب العالمية الأولى، وصولاً إلى تأسيس دولة إسرائيل في أيار/مايو 1948، ارتبط ارتباطاً مباشراً باتفاق سايكس - بيكو ومآلاته، حيث كان التحلل من الاتفاق الذي

= 1915-1946، تقديم وليد الخالدي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2016)، ص 84-86؛

ويمكن النظر في المصير البريطاني المتعلقة بالاتفاقية في: «Tripartite (Sykes-Picot) Agreement for the Partition of the Ottoman Empire: Britain, France and Russia, April-October 1916.» in: Patricia Toye (ed.), *Palestine Boundaries 1833-1947*, vol. 2 (Slough: Archive Editions, 1989), pp. 99-112.

(3) يُنظر: بشير نافع، «مئة عام على سايكس - بيكو»، القدس العربي، العدد 8469 (19 أيار/مايو 2016)، ص 23. يشير نافع إلى أن النقيب ريجينالد هال ضمن انتقاده للاتفاق في 12 كانون الثاني/يناير 1916 عدم وضع طموحات اليهود والحركة الصهيونية في الاعتبار عند وضع تصور منطقة فلسطين. ويؤكد أن الحركة الصهيونية، التي كانت قوة هامشية على المسرح الدولي، أحضرت بعد سايكس - بيكو بإرادة وسعي بريطانيين بحتين. يُنظر أيضاً: جورج انطونيوس، بقطة العرب. تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين، 1987)، ص 365-369.

للاطلاع على صلات مارك سايكس (1879-1919) بالحركة الصهيونية، ونظور رؤيته لموقع اليهود في فلسطين، يُنظر: مجموعة الوثائق المصنفة تحت رقم «11 (2) DDSY» ضمن مجموعة «Papers regarding the Sykes-Picot Agreement» المتاحة على الرابط التالي:

«Papers regarding the Sykes-Picot Agreement.» british online archiving, in: https://www.britishonlinearchives.co.uk/group.php?cat=&sid=&cid=9781851171507&keywords=all-Zionism%20&date_option=equal&pid-DDSY2-11

(4) حدودها النهائية حددتها لاحقاً المظالم والمصالح الاستعمارية البريطانية. لقراءة وثائقية بريطانية في تشكيل حدود فلسطين من قبل الاحتلال البريطاني، يُنظر:

J. C. Hurewitz, «Introduction: Bounding Mandate Palestine.» in: Patricia Toye (ed.), *Palestine Boundaries 1833-1947*, vol. 1 (Slough: Archive Editions, 1989), pp. xi-xxxiii.

لم يحدد مصيرًا واضحًا لفلسطين، دافعًا أساسيًا لدعم بريطانيا مساعي الحركة الصهيونية باتخاذ فلسطين وطنًا قوميًا لليهود.

إضافة إلى تأثير سايكس - بيكو في فلسطين بصورة مباشرة وغير مباشرة، فإنه اعتُبر، على الرغم من تحوله إلى مَوَدَّة جرى تجاوزها في فلسطين لمصلحة مشروع استعماري جديد أساسه إعلان بلفور، أيقونة تعكس الرغبات الاستعمارية بتقسيم الأراضي العربية، وحرمان العرب من تقرير مصيرهم وإقامة دولة واحدة تجمعهم، كما اعتبرها المشاركون في حراك الشريف حسين غدراً وخيانة من حليفهم. فكيف كان حضور سايكس - بيكو في موقف نُخَب فلسطين السياسية والثقافية ورؤيتها في خلال فترة الاستعمار البريطاني لفلسطين؟ النُخَب التي كانت موافقها وكتاباتها أحد الروافد الرئيسة المسهمة في تشكيل وعي أهل فلسطين تجاه قضاياها الراهنة، خصوصًا المشروعات الاستعمارية المؤثرة فيهم⁽⁵⁾. وهل أثر تحوُّل سايكس - بيكو فلسطينًا إلى مَوَدَّة في حضورها في موقف هذه النُخَب ورؤيتها لمصلحة المشروع الاستعماري الواقع الذي تأسس على إعلان بلفور؟ وإن كان ذلك قد حدث، فكيف؟ ولماذا؟

تسمى هذه الورقة لدراسة حضور اتفاق سايكس - بيكو ابتداءً، ثم مآلها فلسطينًا، إعلان بلفور، في مواقف نُخَب فلسطين وكتاباتها في الفترة ما بين نهاية الحرب العالمية الأولى (1918) ولغاية تأسيس إسرائيل (1948) - كنموذج للنُخَب العربية عمومًا - بسبب أهمية الاتفاق عند عموم العرب، وكونه ومآلاته حادًا مصيريًا وفارقًا في صوغ مستقبل فلسطين.

انطلقت الورقة بمحور تمهيدي بحث نُخَب فلسطين في ظل الاستعمار

(5) تنطلق هذه الورقة من اعتبار أن «النخبة» هي الشخصيات المؤثرة في شرائح المجتمع المختلفة، والتي تمتلك مكانة اجتماعية مميزة اكتسبتها بقدرات خاصة، كالقدرات الفكرية أو الأدبية أو العلمية، أو لوضعها الإداري المتميز في المؤسسات الرسمية أو الهيئات الدينية أو الحركات السياسية، أو لوضعها المتميز اقتصاديًا. ويشمل هذا فئات واسعة مختلفة، كما سيوضح، لكن الورقة ستقتصر على مواقف بعض أفراد النخبة السياسية، والثقافية. بشأن تطور مفهوم «النخبة»، يُنظر:

Philipp Korom, «Elites: History of the Concept,» in: James D. Wright (ed.), *The International Encyclopedia of Social and Behavioral Sciences* (Amsterdam: Elsevier, 2015), pp. 390-395.

البريطاني، وحدد النُخب التي اقتصرت الورقة على دراسة موقفها. ثم قُسمت إلى محاور تشمل حضور سايكس - بيكو ومآله فلسطينيًا، إعلان بلفور، في موقف النُخب السياسية والثقافية ورؤيتها بتوجهاتها المختلفة، وأنهت بخاتمة تقدّم تلخيصًا لهذا الحضور.

أولاً: جديدة/ قديمة: نُخب فلسطين في ظل الاستعمار البريطاني

قبل البدء بفحص مواقف نُخب فلسطين وكتاباتها في خلال فترة الدراسة، لا بد من بيان تصنيفات هذه النُخب، وتحديد من ستُدرس مواقفهم وكتاباتهم، ولماذا.

وُجدت في فلسطين في فترة الاستعمار البريطاني نُخبة شكّلت امتدادًا - جينيًا أو وظيفيًا - للأعيان العثمانيين، وضمت من كان في استطاعتهم أن يؤدوا دورًا سياسيًا ما، بوصفهم وسطاء بين الحكومة والشعب، وبوصفهم - ضمن بعض الحدود - قادة أو زعماء لكان المدن الرئية⁽⁶⁾. وانطبق هذا عثمانيًا - وفقًا لهوراني - على ثلاث فئات، أولاهها «العلماء»، وثانيها قادة الحاميات العسكرية المحلية، وثالثها الأعيان المدنيون (Secular notables)⁽⁷⁾. وفي ظل الاستعمار البريطاني لفلسطين، تعزز دور الفئة الأولى بفعل قيادتها المجلس الإسلامي الأعلى ومؤسساته⁽⁸⁾، وحافظ بعض أفراد الفئة الثالثة على دورهم⁽⁹⁾، فيما شكّل

Albert Hourani, «Ottoman Reform and the Politics of Notables», in: Albert Hourani, Philip S. (6) Khoury and Mary C. Wilson (eds.), *The Modern Middle East: A Reader* (Berkeley: University of California Press, 1993), pp. 83-109, 89.

Ibid. pp. 89-91.

(7)

(8) عن دور المجلس الإسلامي الأعلى في ظهور زعامة الحاج أمين الحسيني للحركة الوطنية الفلسطينية، وعمل المجلس ومؤسساته كوسيط بين السلطات الاستعمارية والأغلبية المسلمة في فلسطين، يُنظر: سميح حمودة، «ظهور ونمو زعامة مفتي القدس الحاج محمد أمين الحسيني وعلاقاته السياسية من خلال وثائق وأوراق المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى في فلسطين»، حويات القدس، العدد 7 (ربيع/ صيف 2009)، ص 61-81، 73-70، 77.

(9) نتيجة للتحديثات العثمانية التي اقتضت تعزيز مركز الدولة، قامت الدولة العثمانية في الفترة التي تلت عام 1956، وبفعل التأيد أو الضغط الأجنبي، بتجريد الزعماء المحليين من سلطتهم، وكان هذا الحادث، وفقًا لشولش، أهم جوانب التحول الاجتماعي السياسي في فلسطين في النصف الثاني من =

بعض العاملين في مناصب عليا في دوائر السلطات الاستعمارية المختلفة، بدلاً من الفئة الثانية.

ووجدت كذلك «نُخب» شكّلت استمراراً للنُخب الناشئة في فلسطين، بفعل التحولات الحادثة في الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، كزيادة النفوذ الأجنبي، وظهور المدارس التبشيرية، و«تحديث» النظام التعليمي⁽¹⁰⁾، وأيضاً بفعل تصاعد نشاط الحركات العروبية في مطلع القرن العشرين، وظهور الصحافة الخاصة التي انقطعت موقتاً في أثناء الحرب، لكنها عادت إلى نشاطها بقوة في مطلع عشرينيات القرن.

يضاف إلى هذه «النُخب» المختلفة في توجهاتها الثقافية والاجتماعية والسياسية - التي يمكن أن تشكّل عينة ممثلة لعموم النُخب العربية منشأ وأفكاراً - أشخاص «يساريون» تأثروا فكرياً بشخصيات مختلفة، من مثل ماركس، أو كانوا جزءاً من الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي بدأت كوادره اليهودية المؤسّسة تجنّد عناصر عربية بأمر من «الكومترن». لكن كان أبرز هذه النُخب «اليسارية» مثقفون وقيادات عمالية أسست، مع بعض الكوادر العربية في الحزب الشيوعي

■ القرن التاسع عشر. للمزيد يُنظر: ألكزاندر شولز، تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882 دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ترجمة كامل جليل العلمي، ط 2 (عمّان: منشورات الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي، 1993)، ص 233-279. لكن بعض «الأعيان المدنيين» استطاع التكيف مع التحولات الجديدة وحافظ على موقعه في «النخبة» خلال فترة الاستعمار البريطاني.

(10) كانت فلسطين أبرز المناطق التي تأثرت بتصاعد النفوذ الأجنبي فيها، وكان افتتاح القنصلية البريطانية في القدس (1839) أول مؤشر على هذا. للمزيد عن النفوذ الأوروبي في الدولة العثمانية عموماً وفي القدس خصوصاً، يُراجع عدد من مذكرات القناصل الأوروبيين في تلك الفترة، ويُنظر مثلاً:

William T. Young, *Life and Public Services of General Lewis Cass: Together with the Pamphlet on the Right of Search* (Detroit: Markham & Elwood, 1852), p. 226, 277, 411; James Finn & Elizabeth Anne McCaul Finn & Arnold Blumberg, *A View From Jerusalem, 1849-1858: the Consular Diary of James and Elizabeth Anne Finn* (New Jersey: Fairleigh Dickinson Uni Press, 1980).

وبشأن تأثيرات المدارس التبشيرية وتشكيلها نخبة متغربة، يُنظر، كأمثلة: حنا نقارة، مذكرات محام فلسطيني، حنا ديب نقارة، تحرير عطا الله سعيد قبطي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011)، ص 32؛ سيرين الحسيني شهيد، ذكريات من القدس، تقديم إدوارد سعيد، ترجمة محمد برادة (عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009)، ص 90-107.

الفلسطيني بعد انقسامه في أيار/ مايو 1943، عصبة التحرر الوطني الفلسطيني، وهيئاتها المختلفة، كرابطة المثقفين العرب⁽¹¹⁾.

لكن هذه الورقة لم تشمل مواقف هذه النُخب كلها، بل غلب عليها الاهتمام بموقف النُخب الجديدة التي ظهرت بفعل تحولات نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، مع مراعاة تمثيل هذه النماذج للتوجهات السياسية والفكرية المختلفة، وذلك لرصد رؤية هذه النُخب الموجهة لعموم الجمهور من خلال مصادر عدة، كالصحف والمجلات التي انتشرت خلال فترة الاستعمار البريطاني لفلسطين⁽¹²⁾، أو من خلال السِر والمذكرات التي تناول هذه الفترة⁽¹³⁾، أو من خلال الأخبار المنتشرة في الصحف التي شملت خطب النُخب في الاحتفالات الجماهيرية والمناسبات العامة، المتعلقة بموضوع الدراسة. هذا إضافة إلى بعض

(11) في ما يتعلق بنشأة الحزب الشيوعي الفلسطيني ونشاطه في صفوف العرب، يُنظر: ماهر الشريف، «محاولة أولية للتعرف على حيثيات العملية التاريخية لولادة الحزب الشيوعي في فلسطين (1)»، شؤون فلسطينية، العدد 80 (1978) ص 114-97؛ ماهر الشريف، «محاولة أولية للتعرف على حيثيات العملية التاريخية لولادة الحزب الشيوعي الفلسطيني (2)»، شؤون فلسطينية، العدد 82/81 (1978)، ص 241-212؛ نجاتي صدقي، مذكرات نجاتي صدقي، تقديم وإعداد حنا أبو حنا (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2001)، ص 83-85.

وبخصوص عصبة التحرر الوطني الفلسطيني، يُنظر: ماهر الشريف، «عصبة التحرر الوطني والمساءلة القومية العربية في فلسطين 1943-1948»، شؤون فلسطينية، العدد 108 (تشرين الثاني/ نوفمبر 1980)، ص 66-94، 68-72؛ موسى البديري، شيوعيون في فلسطين. شظايا تاريخ مني (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، 2013)، ص 31، 140، 224، 232-231، 240، 247-248.

(12) حرصاً على تنوع النماذج وتمثيلها مختلف التوجهات السياسية والفكرية، روجع عدد كبير من الصحف والمجلات للفترة 1920-1947، وهي صحف الشعب [يافا 1946-1947]، الدفاع [يافا 1934-1948]، الجامعة الإسلامية [يافا 1932-1937]، الجامعة العربية [القدس 1927-1936]، الاتحاد [حيفا 1945-1947]، الصراط المستقيم [يافا 1928-1947]، صوت الشعب [بيت لحم 1927-1935]، الوحدة [القدس 1945-1947]، النضال [حيفا 1920-1932]، الكرمل [حيفا 1920-1933]، الكرمل الجديد [حيفا 1934-1939]، فلسطين [يافا: 1921-1948]، مرآة الشرق [القدس 1927-1935]، ومجلات الغد [القدس 1945-1947]، العرب [القدس 1933-1934]؛ واتفق التوثيق في هذه الورقة على الأعداد التي سجلت منها اقتباسات مباشرة فقط.

(13) تمت العودة إلى جُلّ اليوميات والمذكرات المنشورة التي تغطي فترة الاستعمار البريطاني لفلسطين، لكن اقتصر التوثيق في هذه الورقة على المذكرات التي اقتبس منها فقط.

الوثائق، كالمشاهدات العربية أمام لجنة شو في عام 1929، وأمام لجنة التحقيق الأنكلو - أميركية في عام 1946.

ثانيًا: سايكس - بيكو وغدر الحليف

رجحت موازين الحليف ومن نكن	معه يرجح بالعظيم الأكثر
وبنت لنا أسافنا صرخًا فلم	يحفظ جميل العرب يا للمنكر
في ذمة الرحمن صرعى جدلوا	وعلى ثرى بدم الرجال معصفر
غدر الحليف وأي وعد صانه	يومًا وأية ذمة لم يخفر؟
لما قضى وطرا بفضل سيوفنا	نسى اليد اليضا ولم يتذكر
وإذا الدم المهرق لا بمراقه	جدوى ولا بنجيعة المتحدر ⁽¹⁴⁾

وقف مفتي الجيش الرابع الشيخ أسعد الشقيري أمام المدعويين إلى مأدبة رسمية في بيروت يوم 4 كانون الأول/ ديسمبر 1917، ليقرا الترجمة العربية لخطبة جمال باشا، ضيف شرف الحفلة، فقال:

«كنت حريصًا على أن أعلم كيف استمال الإنجليز الشريف حسينًا إليهم، ولكن بعض القادمين أخيرًا من تلك الجهات قد أزالوا الستار عن وجه الحقيقة، وأعان على ذلك أيضًا ما ورد في متن العهود الخفية التي نشرت أخيرًا في بطرسبورج [بطرسبورغ]، وذلك أن إنكلترا وفرنسا وروسيا وإيطاليا عقدن بينهن معاهدة خفية على أثر دخولنا في الحرب بمدة قليلة، أي أوائل عام 1915، قررن فيها تأسيس سلطة عربية مستقلة تؤلف من جميع الولايات العربية العثمانية تحت رعاية دول أوروبا وحمايتهم، وفي الحقيقة إن هذا القرار كان عبارة عن خدعة لإيجاد الثورة العربية التي كانت مطمح الإنجليز، فإنهم كانوا يسعون لجعل ثوار العرب آلة خاصة لتحقيق آمالهم فيعدونهم الوعود الكاذبة ويمنونهم الأمانى الباطلة [...] لو لم يكن الاستقلال الذي وعد به الإنكليز الشريف حسين باشا خادعًا أو لو كان أمل الاستقلال والسطنة الذي يحلم به الشريف حسين باشا ممكن الحصول ولو إمكانًا بعيدًا، لأمكنني أن أرى في عصيان الحجاز ذرة من التعقل، ولكن

(14) محمود، الأعمال الكاملة، ص 47-48.

سرعان ما صرح الإنكليز بمرادهم، وعليه، فالشريف حسين باشا بنفسه، فضلاً عن تسببه بوصول الأعداء إلى أمام قلعة القدس، سيشعر بالتعاسة التي جلبها لنفسه بإبدال شرف الإمارة الممنوح له من الخلافة الإسلامية بالعبودية للإنكليز⁽¹⁵⁾.

كانت هذه الخطبة، التي عمدت السلطات إلى نشرها في الصحف العربية المختلفة، والتي قرأتها واحدة من أبرز شخصيات النخبة الفلسطينية خلال الاستعمار البريطاني الآتي على فلسطين، مدخلاً يعرف أهل فلسطين على «مؤامرة سايكس - بيكو». ترافق ذلك مع شيوع خبر إعلان بلفور، الذي بدأت أخباره تصل إلى المنطقة بعد أيام قليلة من توقيعه في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1917. لكن بريطانيا نجحت في تضليل الشريف حين، وكذلك أهل فلسطين، بعدد من الرسائل والتصريحات، كرسالة هوغارث في كانون الثاني/يناير 1918، والتصريح للجنة في حزيران/يونيو 1918، والتصريح البريطاني - الفرنسي في تشرين الثاني/نوفمبر 1918⁽¹⁶⁾.

تفاعل عدد من الشخصيات الفلسطينية مع الاتفاق وتبعاته. وكان حضور الاتفاق جلياً في كتابات نُخب أهل فلسطين المؤيدة حراك الشريف حين وأولاده، فجاء في نصوصهم باعتباره ذكرى لغدر الحليف، ومن ذلك نص عوني عبد الهادي - وهو النص الأبرز في حدود اطلاع الباحث - الذي نشره في عدد من أعداد جريدة الجامعة الإسلامية في مناسبة ذكرى وفاة الملك فيصل يوم 14 أيلول/سبتمبر 1934⁽¹⁷⁾.

(15) أنطونيوس، ص 360-361.

(16) بشأن التضليل البريطاني للشريف حسين، يُنظر: أنطونيوس، ص 363-364، 376-378؛ ويُنظر نصوص الرسائل والتصريحات البريطانية في: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، ص 77-81، 83؛ ولنماذج أخرى يُنظر: «علاقات بريطانيا الشريف حسين، مجموعة جورج أنطونيوس [المنهوبة عام 1948]»، أرشيف دولة إسرائيل، ملف رقم 9.335؛ ويُنظر التصريحات البريطانية التضليلية على أهل فلسطين في: محسن محمد صالح، «موقف أهل شمال فلسطين من نهاية الدولة العثمانية ونهاية الاحتلال البريطاني»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 63 (صيف 2005)، ص 51-67، 56-57؛ وينظر أيضاً: أنطونيوس، ص 378-384؛ بيان نويهض الحوت (إعداد)، مذكرات عجاج نويهض ستون عاماً مع القافلة العربية (بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر، 1993)، ص 28.

(17) عوني عبد الهادي، «وثائق سياسية لم تنشر بعد، فيصل أمام التاريخ!»، مجلة الجامعة الإسلامية (14 أيلول/سبتمبر 1934)، ص 5، 8.

يتحدث عبد الهادي في هذا النص أولاً عن الظهور الرسمي الأول لسايكس - بيكو، فيشير إلى أن ذلك جاء في المذكرة التي وضعتها الحكومة البريطانية في 13 أيلول/ سبتمبر 1919، وأبلغتها للأمير فيصل وممثل الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر السلم. فهذه المذكرة، التي يصفها عبد الهادي بأنها أهم المذكرات السياسية المؤثرة في مستقبل البلاد العربية، أتت إلى ذكر المعاهدة السرية المنعقدة بين بريطانيا وفرنسا، والمعروفة بـ «سايكس - بيكو»، وعزم بريطانيا على تجزئة البلاد العربية وفقاً لنصوص المعاهدة.

يستحضر عبد الهادي بنود هذه المذكرة ليتحدث عن غدر الحليف البريطاني بفصل، الذي جادل البريطانيين، متعيذاً برقية أرسلها البريطانيون إلى الشريف حسين تشكك في الأوراق التي نشرها البلاشفة الروس وأذاعها جمال باشا في دمشق لإثارة الخواطر. ويحضر اتفاق سايكس - بيكو في مذكرات عبد الهادي أيضاً في سياق تذكّر غدر الحليف، وإصراره على تجاوز وعوده للعرب وتنفيذ الاتفاق، «مع تعديل [...] البنود المتعلقة ببقاء الجيوش البريطانية لفلسطين بحدودها من (دان إلى بحر السبع) والعراق مع ضم الموصل إليها»⁽¹⁸⁾.

يستعيد عبد الهادي ما سجله في جريدة الجامعة الإسلامية في أثناء رده على خطاب وايزمان أمام لجنة التحقيق الأنكلو - أميركية في عام 1946، الذي أشار فيه إلى معاهدته مع الملك فيصل في عام 1919، بوصفه ممثلاً للمملكة العربية، ليؤكد أن الحالة النفسية التي عاشها فيصل بعد اكتشافه صحة سايكس - بيكو، دفعته إلى التعلق بحبل وايزمان وقبول المعاهدة معه، في ظل جهله بإعلان بلفور وباللغة الإنكليزية، واكتفائه بترجمة قديمها لورانس، الذي صور له دعم وايزمان بطوق النجاة مما تحضره بريطانيا وفرنسا لحكومة فيصل في سوريا⁽¹⁹⁾.

(18) عونى عبد الهادي، مذكرات عونى عبد الهادي، تقديم وتحقيق خيرية قاسمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 78؛ وينظر أيضاً منه: ص 73، 81، 112، 130.

(19) عبد الهادي، مذكرات، ص 291-292؛ يشار إلى أن موضوع هذه المعاهدة أثر أمام لجنة شو، فنفاه عبد الهادي بعد مراجعة الملك فيصل، ملك العراق آنذاك، «أمام لجنة التحقيق. تابع جلسة صباح السبت في 30/11/1929، فلسطين (8 كانون الأول/ ديسمبر 1929)، ص 2.

هذا الاستحضار لسايكس - بيكو، كذكرى لغدر الحليف، حضر أيضًا في مذكرات محمد عزة دروزة، في سياق دفاعه عن الشريف حسين و«الثورة العربية»، التي اعتبرها دروزة ممثلة للنهضة العربية الحديثة ومشخصة للآمال القومية العليا التي رمت إليها هذه النهضة⁽²⁰⁾، وحديثه عن التضييل الذي تعرض له الأمير فيصل وأهل البلاد من الفرنسيين والبريطانيين، بعد بيانهم في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1918 الصادر لتغطية الختل والغدر والخيانة⁽²¹⁾. كما حضر في نصّ لميف الحيني ربط فيه بين الاتفاق وإعلان بلفور ومراسلات حين - مكماهون، بوصفها عهدًا، بعضها مبطل للآخر، لا تبررها إلا المطامع الاستعمارية العاجلة بعين الجشع والطمع⁽²²⁾.

لكن حضور سايكس - بيكو هذا بقي ضيلاً. ويلاحظ أن جُل من اهتم بالاتفاق كان من الشخصيات المشاركة في حراك الشريف حين ضد الدولة العثمانية، وهم الذين اعتبروا الاتفاق غدرًا مباشرًا بهم وبفعلهم. أمّا النُخب العثمانية التي كانت معادية لهذا الحراك، وأسهمت في إشاعة خبر الاتفاق، كجزء من الدعاية العثمانية ضد حراك الشريف حين والبريطانيين الذين كانوا يدقون أبواب القدس⁽²³⁾ - كالشيخ أسعد الشقيري - فإنها ما عادت تتطرق إلى الاتفاق

(20) محمد عزة دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة. سجل حافل بمسيرة الحركة العربية والقضية الفلسطينية خلال قرن من الزمن 1305 هـ - 1404 هـ / 1887 م - 1984 م (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993)، ص 273-274؛ ووصف دروزة «الثورة العربية» مقتبس من: محمد عزة دروزة، «فيصل ابن الثورة العربية»، مجلة الجامعة الإسلامية (14 أيلول/سبتمبر 1934)، ص 3.

(21) دروزة، مذكرات، ص 292-293.

(22) ميف الحيني، «ذكرى اليوم المشئوم، ماذا يفهم العرب من تصريح بلفور؟»، الجامعة العربية (2 تشرين الثاني/نوفمبر 1934)، ص 1؛ وحضر بشكل غير مباشر في: نجيب نصار، «الموقف السياسي، إنكلترا تبني على الرمل»، الكرمل (11 تشرين الأول/أكتوبر 1924)، ص 1؛ وفي: أكرم زعيتر، «عيد الاستقلال 8 آذار»، مرآة الشرق (8 آذار/مارس 1930)، ص 1.

(23) يُلاحظ وجود عدد من المقالات التي هاجمت موقف الشريف من البريطانيين بعد الكشف عن مؤامرتهم، وهي حاولت التركيز على تعارض مصالح بريطانية، خصوصًا في فلسطين، مع ما عُرض عليه. من ذلك مثلاً مقالة شكيب أرسلان المطولة في جريدة الشرق بعنوان «رسالة مفتوحة للشريف حسين بن علي»، التي نشرت على جزأين، في 2 و 3 أيلول/سبتمبر 1918، قبل أيام قليلة من توقف الصحيفة في 30 أيلول/سبتمبر 1918. يُنظر فهرس لهذه المقالات وملخص لمقال أرسلان في: «فهارس و اقتباسات لصحيفتي القبلة والشرق»، مجموعة جورج انطونيوس [المنهوية عام 1948]، أرشيف دولة إسرائيل، ملف رقم P-5 341.

إلا لمامًا، في ظل الأوضاع الجديدة التي فرضت بفعل الاستعمار البريطاني لفلسطين⁽²⁴⁾.

على الرغم من الاهتمام الأكاديمي الذي أبداه جورج أنطونيوس تجاه الاتفاق وتفصيلاته، وما سبقه وما تلاه من مراسلات بين الشريف حسين والبريطانيين، وربطه المبكر بين الاتفاق وإعلان بلفور، فإن النُخب السياسية والثقافية⁽²⁵⁾ في ظل الاستعمار البريطاني لفلسطين، لم تهتم في جُلّها بسايكس - بيكو، واقتصر اهتمامها بالمشروعات الاستعمارية البريطانية على إعلان بلفور، فكيف كان هذا الاهتمام؟ ولماذا؟

ثالثًا: «بلفور» الواقع وسايكس - بيكو المسوَّدة!

منذ احتلتم وشؤم العيش يرهقنا فقرًا وجوعًا وإتعاسًا وإفسادًا
بفضلكم قد طغى طوفانُ هجرتهم وكان وعدًا تلقيناه إبعادًا⁽²⁶⁾

في إثر احتلال المستعمر البريطاني فلسطين، شغل أهلها مصيرهم المنتظر

(24) تحدث الشيخ الشقيري في مقالة له داعيًا الأمة إلى البحث عن ركن تأوي إليه، فكان مفا كسب: «وفد التجأ فريق من السوريين إلى باريس، فلم يجدوا فيها ركنًا، بل انهار ركنهم، فخرّ عليهم السقف من فوقهم وأثامهم العذاب من حيث لا يشعرون، والتجأ فريق آخر من الفلسطينيين لا إلى ركن واحد فقط بل إلى أركان وذوي نيجان، ولما لم يجدوا في تلك الأركان شدة وَلَوْ إلى قومهم مدبرين». يُنظر: أسعد الشقيري، «ماذا نصنع الأمة المغلوبة على أمرها؟»، الكرمل (8 كانون ثاني/ يناير 1920)، ص 2.

ويُنظر ما كتبه الشقيري دفاعًا عن موقفه السابق في انعكاس لتغير الأحوال والأوضاع في: أسعد الشقيري، «غيري جنى وأنا المعائب»، ملحق عدد الكرمل نمرة 1055 (10 تشرين الأول/ أكتوبر 1924).

(25) يرد في رواية خطها نجيب نصار، وهي «رواية أسامة العدناني»، إشارات غير مباشرة إلى سايكس - بيكو وإعلان بلفور، عندما تساءل بطل الرواية عن عدم دخول الجنود العرب فلسطين، وبدء البريطانيين جمع السلاح من عرب فلسطين، فيتساءل البطل: «هل فلسطين مقبلة على سياسة غير طيبة غير عادلة حتى يستنى أهلها ويجمع سلاحهم من دون العرب؟ وهل كان الأتراك صادقين في ما أذاعوه إبان الحرب عن اتفاق الحلفاء على إعطاء فلسطين للصهيونية؟». يُنظر: نجيب نصار، «رواية أسامة العدناني»، الكرمل (15 آذار/ مارس 1933)، ص 5؛ وينظر أيضًا: نجيب نصار، رواية مقلع الغساني، تقديم وإعداد حنا أبو حنا (الناصرة: دار الصوت، 1981)، ص 209-210.

(26) إبراهيم طوقان، الأعمال الشعرية الكاملة، ط 2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993)، ص 214.

في ظل إعلان بلفور، والآمال المعلقة على الحكم العربي في سوريا، كما تُرجمت في المؤتمر الفلسطيني العربي الأول في أواخر كانون الثاني/يناير 1919، باعتبار فلسطين سورية الجنوبية، وجزءاً لا يتجزأ من سورية، ورفضاً لبلفور وكل دعوى لليهود في فلسطين⁽²⁷⁾. لكن لم يمضِ وقت طويل حتى خابت الآمال بإسقاط حكومة فيصل واحتلال المستعمر الفرنسي سورية.

مع وصول أول مندوب سام إلى فلسطين وانتقال الإدارة العسكرية إلى إدارة مدنية، فشلت - بفعل الضغوط الصهيونية المتواصلة على الدوائر الاستعمارية البريطانية⁽²⁸⁾ - مساعي جعل بريطانيا تتراجع عن إعلان بلفور⁽²⁹⁾، ومن ثم إقرار صك انتداب فلسطين⁽³⁰⁾ وتضمينه إعلان بلفور وترجمته بفهم متطرف لمضمونه حوّله إلى مشروع يقود إلى تأسيس دولة صهيونية في فلسطين⁽³¹⁾. ومع ذلك كله، عاش الفلسطينيون «إعلان بلفور» مشروعاً استعماريّاً واقعياً يهدد حاضريهم ومستقبلهم، فيما تحوّل سايكس - بيكو إلى مسوّد مشروع استعماري تمّ تجاوزه في فلسطين بإعلان بلفور.

(27) دروزة، مذكرات، ص 329؛ ويشير دروزة إلى وجود مساع بريطانية في معنى لتفسير القرار لتكون فلسطين للفلسطينيين: دروزة، ص 334. وتؤكد يوميات خليل السكاكيني ما أشار إليه دروزة من تأثير إعلان بلفور والمخاوف من مصير فلسطين على حسم التوجه نحو اعتبار فلسطين جزءاً من سوريا. يُنظر: خليل السكاكيني، يوميات خليل السكاكيني. يوميات - رسائل - تأملات. الكتاب الثالث اختبار الانتداب وأسئلة الهوية 1919-1922، تحرير أكرم مسلم (وام الله: مركز خليل السكاكيني الثقافي، مؤسسة الدراسات المقدسية، 2004)، ص 55-56، 58، 60.

(28) عن الضغوط الصهيونية على المؤسسة الاستعمارية البريطانية لإنهاء الإدارة العسكرية في فلسطين، وإقرار الإدارة المدنية قبل إقرار الانتداب، يُنظر: سحر الهندي، التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي، فترة هريوت صامويل، 1920-1925، ترجمة عبد الفتاح الصبحي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003)، ص 61-66.

(29) يُنظر: Sahar Huneidi. «Was Balfour Policy Reversible? The Colonial Office and Palestine, 1921-23.» *Journal of Palestine Studies*, vol. 27, no. 2 (Winter 1998), pp. 23-41.

(30) بخصوص نص صك الانتداب، يُنظر: الوثائق الرئسية في قضية فلسطين، ص 128-137.

(31) تشير سحر هندي من خلال دراستها الوثائق البريطانية إلى أن التفسير الذي صدر عن وزارة المستعمرات في أوائل عشرينيات القرن الماضي كان أهم من الإعلان نفسه؛ إذ إنه قاد إلى تمتك بريطانيا بالسياسة الصهيونية، بدلاً من أن تتراجع عن الإعلان. يُنظر: Sahar Huneidi. «The Balfour Declaration in: 1922-1923 New Insights into Old Controversies.» *Annals of the Faculty of Arts, Monograph* 136, vol. XIX (1999), pp. 6-161, 117-119.

كان الإعلان في فهم النخب المؤيدة لحراك الشريف حسين استمراراً لما ابتدأه سايكس - بيكو من غدرٍ «طعن» به الحليف «الثورة العربية». لذا، كان أبرز حضور للإعلان في كتابات النخب ومواقفها نموذجاً للغدر والخيانة وضياع الأمل بالدولة العربية الواحدة. يقول شيخ مشايخ بئر السبع فريح أبو مدين في شهادته أمام لجنة شو في 5 كانون الأول/ ديسمبر 1929: «الإنكليز كانوا يعرفون أن البدو ذبحوا الأتراك بالرغم أن الأتراك مسلمون، ونحن العرب مسلمون، والسبب في ذلك معاهدة الملك حسين العربي مع الإنكليز، ونحن لما وجدنا أن ملكنا حالف الإنكليز تبعناه، لأنه عربي ونحن عرب قبل كل شيء. موضوع التحالف مع الإنكليز كان لنصبح دولة عربية ونستقل عن الأتراك، [...] لو كنا نعلم بأن الإنكليز وعدوا بإعطاء فلسطين لليهود، لما كنا قدّمنا لهم تلك الماعدة الثمينة [...] ولولا وعد بلفور لما كان لدى اليهود هذه الجارة»⁽³²⁾.

تكرر هذا الحضور في عدد كبير من المقالات والمواقف التي نُشرت في سنوات الاستعمار البريطاني لفلسطين، من ذلك مواقف الأمير بشير الغزاوية⁽³³⁾ وصبحي الخضرا⁽³⁴⁾ وسليمان التاجي الفاروقي⁽³⁵⁾... وغيرهم⁽³⁶⁾. وعلاوة على

(32) «أمام لجنة التحقيق. تابع جلسة صباح الخميس في 5/12/29، فلسطين (10 كانون الأول/ ديسمبر 1929)، ص 4؛ ويلخص نجيب نصار موقف هذا الفريق من العرب في: نجيب نصار، «إلى المندوب السامي»، الكرمل (3 أيلول/ سبتمبر 1925)، ص 1.

(33) ورد موقفه في شهادته أمام لجنة شو. يُنظر: «أمام لجنة التحقيق، تابع جلسة صباح الخميس في 5/12/29، فلسطين (10 كانون الأول/ ديسمبر 1929)، ص 4.

(34) ورد موقفه في شهادته أمام لجنة شو. يُنظر: «أمام لجنة التحقيق، جلسة صباح السبت في 29/11/30، فلسطين (6 كانون الأول/ ديسمبر 1929)، ص 4؛ «أمام لجنة التحقيق، تابع جلسة صباح السبت في 30/11/29، فلسطين (7 كانون الأول/ ديسمبر 1929)، ص 4.

(35) ورد موقفه في خطابه أمام وزير المستعمرات البريطاني آمري في أثناء زيارته فلسطين، وفي إشارة إلى عمق التحولات التي شهدتها فلسطين بفعل الاستعمار البريطاني لفلسطين، أن موقف الفاروقي جاء بحضور رفيقه في الحزب الوطني الشيخ أسعد الشقيري، الذي كان يخون الشريف حسين وأنصاره. يُنظر: «العرب ووزير المستعمرات، الأستاذ الفاروقي يدافع عن حقوق الأمة يبلاغته الساحرة»، الكرمل (25 نيسان/ أبريل 1925)، ص 3.

(36) من المقالات التي تعرضت لوعد بلفور بوصفه نموذجاً للغدر ومدخلاً لتشتت الحلف العربي البريطاني، يُنظر: نجيب نصار، «بريطانيا والعرب وما بينهما»، الكرمل (8 تموز/ يوليو 1923)، ص 1؛ نجيب نصار، «الأولى والثانية»، الكرمل (20 شباط/ فبراير 1924)، ص 1؛ منيف الحيني، =

حضور إعلان بلفور نموذجًا للغدر وخيانة من الحلفاء، حضر أيضًا نموذجًا للظلم والعدوان الذي يُذكر بـ «ضرورة الكفاح ضد الاستعمار وريته الصهيونية»⁽³⁷⁾، ويدفع الأمة للاتحاد⁽³⁸⁾.

هذا الاهتمام بـ «بلفور من نُخب فلسطين على اختلاف توجهاتها الياسية والثقافية، واختلاف نظرتها إلى آليات مواجهة المشروع الاستعماري» كان دافعه الأساس، كما يبدو، التركيز على راهنها والمشروع الاستعماري الواقع. وهذا يتضح في مقالات هذه النخب عندما تربط بين الحادث اليومي وبلفور، فنجد مثلاً الفاروقي في جريدته الجامعة الإسلامية يربط ذكرى وعد بلفور بما كان يجري من تهجير لعرب وادي الحوارث لمصلحة المستوطنين الصهيونيين، فيكتب: «إذا

«وعد بلفور يوم 2 نوفمبر سنة 1917»، الجامعة العربية (5 تشرين الثاني/نوفمبر 1928)، ص 1؛ عيسى بندك، «حديث اليوم، اليوم المشؤوم في تاريخ البشرية»، صوت الشعب (2 تشرين الثاني/نوفمبر 1929)، ص 1؛ قدرى حافظ طوقان، «المساءة العظمى»، الوحدة (3 تشرين الثاني/نوفمبر 1945)، ص 1.

(37) إميل توما، «يوم بلفور يوم فلسطين الأسود، لن يكون «بلفور» بعد الآن أكثر من ذكرى للظلم والعدوان»، الاتحاد (28 تشرين الأول/أكتوبر 1945)، ص 1؛ ويُنظر أيضًا نماذج لهذا الحضور في: أكرم الخالدي، «بلفور ويوم 2 نوفمبر»، الجامعة الإسلامية (3 تشرين الثاني/نوفمبر 1930)، ص 1-2؛ منيف الحسيني، «ذكرى اليوم الأسود، بلفور في 2 نوفمبر سنة 1917»، الجامعة العربية (2 تشرين الثاني/نوفمبر 1931)، ص 1؛ منيف الحسيني، «ذكرى اليوم المشؤوم 2 نوفمبر 1917، 2 نوفمبر 1932»، الجامعة العربية (2 تشرين الثاني/نوفمبر 1932)، ص 1؛ إبراهيم الشطي، «ذكرى 2 نوفمبر إلى فخامة اللورد غورت!»، الدفاع (2 تشرين الثاني/نوفمبر 1944)، ص 2؛ سليمان طوقان، «استحالة تطبيق بلفور»، الوحدة (3 تشرين الثاني/نوفمبر 1945)، ص 1؛ مريم هاشم، «يذكر العرب ظلم بريطانيا كلما ذكروا بلفور»، الدفاع (3 تشرين الثاني/نوفمبر 1946)، ص 1، 4؛ إبراهيم الشطي، «أفزع ذكرى»، الدفاع (3 تشرين الثاني/نوفمبر 1947)، ص 1.

(38) عن بلفور مصدرًا للوحدة الأمة، يُنظر: منيف الحسيني، «معنى الإضراب العظيم في فلسطين يوم 2 نوفمبر»، الجامعة العربية (4 تشرين الثاني/نوفمبر 1929)، ص 1؛ إميل توما، «نضالنا في سبيل الحرية ولا نسمح بتوجيهه توجيهًا عرقيًا»، الاتحاد (4 تشرين الثاني/نوفمبر 1945)، ص 1؛ وفي هذه المقالة استنكار لاعتداء بعض المتظاهرين على الأملاك اليهودية في البلاد العربية كما حصل في مصر بعد التظاهرات الممتدة في ذكرى إعلان بلفور، اتفاقًا مع موقف عصبة التحرر الوطني التي كانت تمثلها جريدة الاتحاد. بشأن موقف العصبة، يُنظر: «بيان عصبة التحرر الوطني يوم بلفور، أيها الشعب العربي الأبي، ما كان وعد بلفور ليمنح عن فلسطين حريتها، ولن يقضي على هذا إلا أن تنال فلسطين حريتها»، الاتحاد (4 تشرين الثاني/نوفمبر 1945)، ص 2؛ «يوم له ما بعده»، الوحدة (3 تشرين الثاني/نوفمبر 1946)، ص 2.

رأيت المدن اليهودية تسيل بمن فيها كثرة، وتشرق بما فيها حياةً ونشاطًا، وحركةً، فاذا ذكر ثاني يوم من تشرين الثاني [نوفمبر]، وإذا أبصرت أناسًا يحملون أثقالهم على ظهورهم لا يدرون أين يمضون، وإذا شاهدت امرأة تجر وراءها أطفالها لا تدري أين يأوون، وإذا لمت البؤس بيدك، وإذا ملأت الشكاكم ماضيك، وإذا أخذك القهر والذل من أمامك وورائك، وعن جانبيك [...]، وإذا رأيت قومك العرب يفلون وينزلون ويُهزمون ويولون، ثم يوشك أن يصاح بهم أن تواروا من الأفق فيتوارون، وأفسحوا المجال لمن هو أولى منكم بالحياة والبقاء، وأجدر منكم في الأرض، بخلافة السماء، فيذعنون ويرضون، فاذا ذكر يومئذ ثاني يوم من تشرين الثاني⁽³⁹⁾.

نجد هاشم السبع في مقالة نقدية لموقف اللجنة التنفيذية العربية، والرئيس العام لجمعيات العمال فخري الناشبي، يكتب: «إن الأمة، وخصوصًا في القرية والمعمل تشعر بوطأة وعد بلفور [...] لأنها تلمس نتائجه وأضراره في كل صباح ومساء، وترى النهاية السوداء حقيقة ماثلة تزداد وضوحًا وظهورًا، ولذلك فهي بغير حاجة إلى بيانات ضعيفة تصور لها الخطر ولا تشير إلى عمل حاسم فاصل يدفعه ويزيله [...] لها الذكرى الماثلة الدائمة في ضياع أرضها وفقرها وحرمانها من كل شيء، وهي في غير حاجة إلى تجديد الذكريات تردد أن لكل شيء أجلًا ونهاية»⁽⁴⁰⁾.

هذه النماذج التي تربط بين بلفور والحوادث الجارية تكررت في عدد من الكتابات الأخرى، كمقالة منيف الحسيني الذي يشير إلى ندرة مرور ذكرى «بلفور» من دون أن تكون قد سبقت حركة ثبت عليه الشؤم وعلى الذين ألقى بهم في أتونه التعاسة والشقاء. فيتحدث في مقاله عن عمليات تهريب الحركة

(39) سليمان التاجي الفاروقي، «ذكرى»، الجامعة الإسلامية (2 تشرين الثاني/نوفمبر 1934)، ص 1؛ إضافة لمقال الفاروقي الذي احتل الصفحة الأولى من الجريدة، تصدر الصفحة الأخيرة من الصحيفة، التي عرضت صورًا لعرب وادي الحوarth، عنوان يقول: «هذا بعض ما جناه وعد بلفور الشؤم على عرب فلسطين وادي الحوarth، بل وادي الكوارث. هل أسمعت في العرب حبًا وهو يقظان؟».

(40) هاشم السبع، «في يوم وعد بلفور اذهبوا إلى القرية لتشهدوا الحقيقة، أما إضراب الساعات والدقائق فخديعة وجبن!»، الجامعة الإسلامية (2 تشرين الثاني/نوفمبر 1934)، ص 2.

الصهيونية للسلاح، وعن ترتيب التهم الباطلة للعرب لتحريضهم على الإضراب، وعن الاعتداءات ضد العرب في يافا في تشرين الأول/أكتوبر 1935⁽⁴¹⁾.

يؤكد هذا الربط - «بلفور» الواقع - حضور بلفور عند ارتفاع وتيرة مقاومة أهل فلسطين لسلطات الاستعمار البريطاني؛ فعلى العيسى مثلاً احتفى في صحيفته فلسطين يوم ذكرى بلفور في عام ثورة البراق، 1929، بطريقة استثنائية، فكتب في الصفحة الأولى كلمات قليلة، كان منها أن «وعد بلفور ظلم صارخ وجرح فادح ولطخة عار في تاريخ القرن العشرين، فعلى بريطانيا العظمى أن تمحو هذا العار الذي يضر بمصلحتها ويلوث شرفها»⁽⁴²⁾. وافتح نجيب نصار وبولس شحادة صحيفتهما يوم الثلاثاء الأحمر بكلمات قصيرة غطت كامل الصفحة الأولى، فكتب نصار: «إعدام فؤاد حجازي وعطا الزير ومحمد أبو جمجوم مظهر من مظاهر سياسة تصريح بلفور، فليلحق دم هؤلاء الشهداء من أبناء فلسطين البررة أصول شجرة الاستقلال العربي، أحيوا ذكرى يوم 17 حزيران في كل عام»⁽⁴³⁾. وكتب شحادة كلمات قصيرة تفيد المعنى ذاته⁽⁴⁴⁾. وبقي «بلفور» حاضراً مع كل حدث مركزي عاشته فلسطين في ظل الاستعمار البريطاني، وكان من أواخرها مشروع تقسيم فلسطين في عام 1947⁽⁴⁵⁾.

(41) منيف الحسيني، «يوم بلفور! اليوم الأسود 2 [تشرين الثاني] نوفمبر 1917»، الجامعة العربية (1 تشرين الثاني/نوفمبر 1935)، ص 1؛ ولماذج أخرى يحضر فيها الراحل: أكرم زعيتر، «حديث اليوم السلاح - الأمير عبد الله»، مرآة الشرق (22 آذار/مارس 1930)، ص 1؛ بولس شحادة، «شعور الأمة العام، المصائب توحد الأمم»، الصراط المستقيم (21 حزيران/يونيو 1930)، ص 1؛ عيسى بندق، «حديث الأسبوع، الخائن خائف، اليهود وتهرب السلاح»، صوت الشعب (3 تشرين الثاني/نوفمبر 1934)، ص 1.

(42) 2 نوفمبر ذكرى وعدا بلفور، فلسطين (2 تشرين الثاني/نوفمبر 1929)، ص 1؛ يُنظر: صورة المقالة في الملحق (1) من هذه الورقة؛ الذي تعكس بقيته رؤية صحيفة فلسطين آنذاك لألية مقاومة المشروع الاستعماري وهي الرؤية التي كانت موضع نقد من طرف آخرين، كما سيبين أدناه.

(43) «إعدام»، الكرمل (17 حزيران/يونيو 1930)، ص 1؛ يُنظر: صورة المقالة في الملحق (2) من هذه الورقة.

(44) «إعدام»، مرآة الشرق (17 حزيران/يونيو 1930)، ص 1.

(45) يُنظر: عبد الله القلقلي، «بلفور وروزفلت»، الصراط المستقيم (2 تشرين الثاني/نوفمبر 1944)، ص 4؛ إبراهيم الشنطي، «بين ماضي ومستقبل»، الدفاع (3 تشرين الثاني/نوفمبر 1947)، ص 1؛ «يوم جونسون»، الدفاع (3 تشرين الثاني/نوفمبر 1947)، ص 1؛ شكري قطينة، «يوم بلفور»، الوحدة (1 تشرين الثاني/نوفمبر 1947)، ص 1؛ يوسف حنا، «سخروهم لوعد بلفور وما هم أولاء يسخروهم الآن لوعد ترومان!»، فلسطين (11 كانون الأول/ديسمبر 1947)، ص 1.

مما يلفت الانتباه أيضًا ارتباط إعلان بلفور بالشؤم. وها هو نجيب نصار يعلل ذلك بـ «كونه التصريح الذي سيضع مفتاح الجزيرة بأيدي الصهيونيين الذين سيمدونها عاجلاً أو آجلاً إلى البلدان العربية كلها، ويستولون على اقتصادياتها»⁽⁴⁶⁾، فيما يصفه آخرون بالشؤم، لارتباطه بذكرى الآمال الضائعة والذكريات المؤلمة⁽⁴⁷⁾. ولم يقتصر شؤم «بلفور» على السياسات التي فرضت على أهل فلسطين لتحقيق «الوعد»، فربط الشاعر إبراهيم طوقان طوفان الطين الذي أصاب نابلس في عام 1935 بـ «بلفور»، في إشارة إلى مدى حضوره في وجدان أهل فلسطين، فكان ممّا قال في قصيدته «زيادة الطين»:

منذ احتلتم وشؤم العيش يرهقنا فقراً وجوعاً وإتعاساً وإفاداً
بفضلكم قد طغى طوفانُ هجرتهم وكان الوعد تلقيناه إيعاداً
واليوم من شؤمكم نُبلى بكارثةٍ هذا هو الطين والماء الذي زاداً⁽⁴⁸⁾

كما يظهر أن «الشؤم» لم يقتصر، في رأي بعض الكتاب، على عرب فلسطين، فنجد مثلاً عبد الله القلقيلي يكتب، في قراءة عكست توجهاته وموقفه السياسي: «لا ريب أن هذا الوعد مشؤوم لأنه كان على الشقاق والفتنة بين العرب واليهود، وكان بلاءً على الفريقين، وكان سبب تعب الحكومات الإنكليزية، بما فيه من غموض وإجحاف بأهل البلاد»⁽⁴⁹⁾. وكتب رئيس رابطة المثقفين العرب مخلص عمرو: «لم يكن وعد بلفور شؤماً على عرب فلسطين وحدهم، بل كان شؤماً على العرب جميعاً بصفة خاصة، وشؤماً على عالم التحرر والانعقاد بصفة عامة. ذلك لأن هذا الوعد لم يكن يستهدف نفع أحد في الدنيا سوى الطبقة الرأسمالية الاستعمارية، وحتى اليهود أنفسهم يعانون من شؤم هذا الوعد ما يعانيه غيرهم من الشعوب المحبة للحرية والمقهورة على أمرها، ولا يتنفع منهم بهذا الوعد إلا الفئة الرأسمالية التي ارتبطت بالاستعمار الإنجليزي»⁽⁵⁰⁾.

(46) نجيب نصار، «يوم بلفور»، الكرمل (25 آذار/ مارس 1925)، ص 1.

(47) الحيني، «بلفور يوم 2 نوفمبر سنة 1917»، ص 1.

(48) طوقان، الأعمال الشعرية، ص 214.

(49) عبد الله القلقيلي، «يوم بلفور»، الصراط المستقيم (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1930)، ص 2.

(50) مخلص عمرو، «ذكرى وعد بلفور المشؤوم»، إن المتبصر في وثيقة بلفور يرى سموم الرأسمالية

تقطر من كل حرف فيها، الغد، العدد 9 (16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1945)، ص 3-4، 3.

إذًا، حضر «بلفور» الواقع في استكمال لحضور سايكس - بيكو المسوّدة نموذجًا للغدر والخيانة، مضافًا إليه حضوره نموذجًا للظلم والعدوان. وانعكس كون «بلفور» المشروع الواقع، ومصدر الشؤم، على كتابات النخب التي ربطت بينه وبين الحدث الراهن. لكن هل اقتصر حضور «وعد بلفور» في كتابات النخبة على ذلك، أم أنه استخدم في مجالات أخرى؟!

رابعًا: كتابة مُقاومة

إخسأ بوعدك لن يضر	الوعد شعبًا هبّ ناهض
لا تنقض الوعد الذي	أبرمته فله نواقض
ويلّ لوعد الشيخ من	عزمات آسادٍ رواض
أتضيعُ يا وطني وهما	عرق العروبة في نابض
فلأذهبن فداء قومي	في غمار الموت فائض ⁽⁵¹⁾

علاوة على حضور إعلان بلفور السابق، يتضح من كتابات بعض النخب عن «بلفور» استخدامه مدخلًا لكتاية احتجاجية مقاومة للسلطات الاستعمارية ومحرضة ضده؛ فإضافةً إلى استحضار «بلفور» عند الحوادث المركزية في الصراع مع المستعمر البريطاني، استغلت بعض النخب الذكرى للدعوة إلى مقاومة الاستعمار البريطاني والتحريض على المواقف المهادنة له. ومن ذلك، مثلاً، ما دونه أكرم زعيتر، مستنكرًا قرار مكتب اللجنة التنفيذية بعدم الدعوة إلى الإضراب في ذكرى «بلفور» عام 1930، بانتظار دراستها للكتاب الأبيض، فكتب محررًا: «أيها الأعضاء الذين تأخذهم الوجفة من الروع، هل نسيتم عهدًا قطعت لنا بالاستقلال ثم نكثت؟ هل نسيتم الأحكام والأعواد، والسياط، والضرائب، والعجون؟ [...] إن سيل الجهاد طويل، وطريق الحريق شائكة، وعمر الأمم

(51) طوقان، الأعمال الشعرية، ص 119.

يقاس بالأجيال دون السنين، فنحن إذاً في بدء عهد الجهاد لا في ختامه، ولن يغني الكتاب الأبيض عن الاستقلال والحرية فتيلاً»⁽⁵²⁾.

سبق لزعير أن كتب محرّضاً على الإضراب أيضاً في ظلال ثورة البراق في عام 1929، فقال في افتتاحه لصحيفة اليرموك التي عنوانها «نظرات في حالة فلسطين الراهنة» الآتي: «أذكر أيها العربي، هذه القوانين يشترعها خصمك للقضاء عليك، أذكر هذه الأحكام الصارمة يقضي فيها القضاء البريطاني على شبابك. أذكر هذه الآلاف من اليهود تحتل بلادك كل يوم وتغتصب منك حقك في الحياة [...] كن قوياً في كل شيء، فاقوم لا يحترموا إلا القوة [...] اعمل ولا تهن، فالأمور دول والحوادث قلب ولله جنود إذا أرادوا أراد»⁽⁵³⁾.

من أبرز وجوه هذا الاستخدام، استحضار «بلفور» لإعادة التركيز على أن الاستعمار البريطاني «أصل البلاء»، وإعادة بناء الوعي الفلسطيني في هذا الاتجاه، وتجاوز ادعاء أن صراع أهل فلسطين مع الصهيونية لا مع المستعمر البريطاني، وهو ما تحقق بخطوات عملية مع استشهاد عز الدين القسام في مواجهة مع البريطانيين، ثم اندلاع ثورة 1936-1939 ضد الاستعمار البريطاني لفلسطين.

(52) عربي أكرم زعير، «كلمة صريحة، نزعة حكومية خطيرة حول قرار مكتب اللجنة التنفيذية الأخير في 2 نوفمبر»، الجامعة العربية (3 تشرين الثاني/نوفمبر 1930)، ص 1؛ يؤكد زعير في مذكراته أنه صاحب المقالة الموقعة بـ «عربي»؛ ينظر: أكرم زعير، بواكير النضال، من ذكريات أكرم زعير 1909-1935 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994)، ص 212-214؛ ويُنظر رأي زعير في الإضراب وأهميته كسلاح لمقاومة الاستعمار، ص 164؛ ولم يكن زعير المعارض الوحيد على وقف الإضراب، وإنما حضرت في كتابات أخرى. يُنظر: منيف الحسني، «يوم وعد بلفور وما يقال في بيان مكتب اللجنة التنفيذية»، الجامعة العربية (2 تشرين الثاني/نوفمبر 1930)، ص 1؛ ويُنظر أيضاً النقاش الذي ثار حول الإضراب حين مجيء بلفور إلى فلسطين في: عمر الصالح البرغوثي، «مفتح الكيل»، الكرمل (25 آذار/مارس 1925)، ص 1-2؛ «الإضراب في المدرسة الثانوية»، فلسطين (24 آذار/مارس 1925)، ص 3؛ «اليوم يصل اللورد بلفور إلى فلسطين الناقمة على الوعد المتألمة من عمله، وستقابل الأمة العربية الفلسطينية بالإضراب التام وتُشهد العالم أجمع على ظلامتها من هذا الوعد الجائر»، الكرمل (25 آذار/مارس 1925)، ص 2-3؛ ويُنظر كيف تطورت النظرة للإضراب قبيل خروج المستعمر البريطاني من فلسطين في: يوسف حنا، «صوموا واجتمعوا في يوم بلفور»، فلسطين (26 تشرين الأول/أكتوبر 1946)، ص 1.

(53) زعير، بواكير النضال، ص 55.

كان هذا الاستخدام حاضرًا في كثير من الكتابات في أواخر العشرينيات ومطلع الثلاثينيات - خصوصًا كتابات الشباب - ككتابات أكرم زعير ومحمد عزة دروزة وحلمي الحسيني، وآخرين⁽⁵⁴⁾. وكانت هذه الكتابات سببًا لاعتقالهم مع عدد آخر من «المحرضين»، وإيقافهم عن العمل، كما جرى مع زعير عندما أوقف عن العمل بوصفه مديرًا لتحرير جريدة مرآة الشرق، وحلمي الحسيني في جريدة الصراط المستقيم⁽⁵⁵⁾.

إن أبرز هذه الكتابات ما دونه دروزة في مجلة العرب، عندما هاجم وجود «طبقة من الوطنية ليس لها مثل في البلاد العربية»، كانت مصدر بؤس ومسكنة الحركة الوطنية، ومرد ذلك إلى النكبة المزدوجة التي نكبت بها فلسطين - نكبة المستعمر البريطاني، ونكبة «بلفور». هذه النكبة مكنت بعض الموالين للسلطة الاستعمارية من تصدّر صفوف الحركة الوطنية وامتلاك حق الكلام فيها، لكونها ضد الصهيونية فحسب. ويستعيد دروزة في مقاله مركزية الاستعمار البريطاني، كونه «أصل البلاء»، ولأن «السلطة الاستعمارية هي التي كانت ولا تزال سبب هذه الأخطار المفزعة التي تهدد كيان العرب عن طريق التوسع اليهودي»، مشيرًا إلى «أن المنطق يقضي بمكافحة الاستعمار وجهًا لوجه باعتبار أنه هو أصل الشر، وأنه إذا اندكت معه الصهيونية وذهبت كأمس الدابر»⁽⁵⁶⁾.

(54) إضافة إلى المقالات المدرجة في هذه الورقة والمقتبس منها أدناه، يُنظر، كنماذج: أكرم زعير، «استقاليون»، مرآة الشرق (4 كانون الثاني/يناير 1930)، ص 1؛ أكرم زعير، «مرحبا بالعصف والإرهاق»، مرآة الشرق (19 كانون الثاني/يناير 1930)، ص 1؛ أستاذ قدير، «الانتداب»، الصراط المستقيم (25 كانون الثاني/يناير 1930)، ص 1؛ الفتى الغزي، «الانتداب هو الخصم»، مرآة الشرق (19 شباط/فبراير 1930)، ص 1؛ أحمد شكري قطبة، «إلى المؤتمر أيها الشباب الاستقاليون!»، مرآة الشرق (1 شباط/فبراير 1930)، ص 1، 6؛ مخلص. «أعطوا ما لقيصر لقيصر، كلمة حول أبطالنا المحكومين بالإعدام»، مرآة الشرق (5 آذار/مارس 1930)، ص 1؛ أكرم زعير، «ما لجرح ببيت إيلام»، مرآة الشرق (5 آذار/مارس 1930)، ص 1.

(55) يُنظر كنموذج على الاعتقالات بتهمة التحريض على السلطة الاستعمارية، محاكمة الشيخ عبد القادر المظفر، «دفاع الأستاذ المظفر أمام المحاكم الإدارية، اجعلوا فلسطين سجنًا واسجنوا الأمة كلها فيها!»، فلسطين (24 كانون الأول/ديسمبر 1929)، ص 1؛ أيضًا: أكرم زعير، «السجن بيت الكرامة»، مرآة الشرق (29 شباط/فبراير 1930)، ص 1؛ بولس شحادة، «محرر هذه الجريدة»، مرآة الشرق (24 نيسان/أبريل 1930)، ص 1.

(56) محمد عزة دروزة، «تناقض أن لنا أن نتخلص منه»، العرب، العدد 40 (17 حزيران/يونيو =

سبق لحمدي الحسيني أن كتب مؤكداً مركزية الاستعمار البريطاني، فقال: «كيف يجوز لمثل هذه القضية أن تير في طريق غير طريقها، فتقاتل الصهيونية وتعتف عن الانتداب، عفة تخيل إليك أن قضية فلسطين السياسية هي مقاومة الصهيونية، والصهيونية وحدها، أما الانتداب، فشيء مسكوت عنه سكوتاً تظن معه إما أنه غير موجود، أو أن الأمة راضية به»⁽⁵⁷⁾.

لم يقتصر الأمر على استدعاء «بلفور» لتأكيد مركزية الاستعمار الصهيوني، وإنما وجد أيضاً من أعاد القضية إلى جذورها، وأبرز من سجل ذلك موقف أنور الشقيري الذي دعا إلى تجاوز الاحتفاء بذكرى «بلفور»، واستبداله بالاجتماع كل عام، في مثل تاريخ يوم احتلال الحلفاء للبلاد العربية، لأنه «منذ ذلك اليوم [يوم الاحتلال] انهالت المصائب تجلي اللوم الأوروبي، وما يوم وعد بلفور أمام ذلك اليوم بشيء، وأما وعد بلفور فلا يزال خيالاً أما الانتداب فهو آفة البلاد، وهو العامل الأوحده في السيطرة والقضاء على الحرية». وعن مركزية الصراع مع المتعمير لا الصهيونية، قال الشقيري: «إنه مما يحط في قدر القضية العربية ومن السخط جداً أن نعتقد أن الصهيونيين هم خصوم العرب، فالقضية العربية أعلى من أن نفكر بهم، ولا يهمنا من أمرهم شيء سوى أنهم آلات صماء بأيدي المتعمرين»⁽⁵⁸⁾.

إضافة إلى الكتابة السياسية، تستحضر القصائد المنشورة في الصحف، والملقاة في المناسبات العامة، «إعلان بلفور» لتأكيد مقاومة المشروع الاستعماري،

■ (1933)، ص 16؛ ويُنظر للدروزة في السياق ذاته: محمد عزة دروزة، «أصحاب المصالح الحقيقية! يرشون سهماً استعماريًا جديدًا ليرموا به القضية الوطنية في الصميم»، العرب، العدد 41 (24 حزيران/يونيو 1933)، ص 14-15.

(57) حمدي الحبيبي، «نريدها حركة وطنية صحيحة تقاوم الاستعمار من أساسه»، الصراط المستقيم (3 تشرين الثاني/نوفمبر 1931)، ص 1؛ وفي السياق ذاته، يُنظر: حمدي الحبيبي، «أعوان الاستعمار يريدون أن يقضوا على الحركة الاستقلالية المتطرفة»، الصراط المستقيم (29 تشرين الأول/أكتوبر 1931)، ص 1؛ حمدي الحبيبي، «هذا ما يريد الإنكليز، وهذا ما يقوم به الحاج أمين»، الصراط المستقيم (23 تشرين الثاني/نوفمبر 1931)، ص 1؛ حمدي الحبيبي، «لاستقلال التام بين السياسة والاقتصاد»، الصراط المستقيم (26 تشرين الثاني/نوفمبر 1931)، ص 1، 4.

(58) أنور الشقيري، «محاضرة قيمة»، الصراط المستقيم (23 تشرين الثاني/نوفمبر 1931)،

فوجد عبد الرحيم محمود في قصيدته «حفي اللسان وجفت الأقلام»⁽⁵⁹⁾ يتحدث عن «بلفور» فيقول:

بلفور ما بلفور ماذا وعده لو لم يكن أفعالنا الإبرام

إنا بأيدينا جرحنا قلبنا وبنا إلينا جاءت الآلام

ليختمها بالتحريض على مقاومة المشروع الاستعماري البريطاني، مستحضراً أحد أبرز رموز مقاومته الشهيد عز الدين القسام، فيقول:

قل «لا» وأتبعها الفِعال ولا تخف وانظر هنالك كيف تحنى الهام

اصهر بنارك غِلْ عنقك ينصهر فعلى الجماجم تركز الأعلام

وأقم على الأشلاء صرحك إنما من فوقه بنى العلا وتقام

واغضبْ حقوقك قطُّ لا تستجدها إن الألى سلبوا الحقوق لثام

هذي طريقك للحياة فلا تحد قد سارها من قبلك «القسام»

يكرر محمود في «أحاجي في ذكرى وعد بلفور»⁽⁶⁰⁾ استحضار وعد بلفور، لكن هذه المرة في ظلال مشروع تقسيم فلسطين، ليصل إلى الدعوة إلى الثورة، يقول محمود:

طفق المظلوم يشكو أمره فأتى يشكو إليّ من ظلمه

قال فالكسرة حقي ردها غير أن الظلم دنيا مظلمه

يرحم القوة أو يرهبها هل رأيت من ضعيف رحمه

قسّم الكسرة ظلمًا وادعى أن ذاك الحق فيما علمه

قال للشحاذ خذ نصفًا وخذ أنت نصفًا يا له من أظلمه

(59) محمود، الأعمال الكاملة، ص 37.

(60) محمود، الأعمال الكاملة، ص 99.

وحكى الشحاذ بل لي كلها حقي الموروث لالن تقسمه
فبكي المظلوم كي يرحمه أوتجدي العبرة المنجمه
ما الذي يجدي إذا في مثله ما الذي ينصف أهل المظلمه
ذاك سر فاكتموه عندكم إن من أودع سرّا كتمه
فقام الطالب وقال: «الثورة».

ونجد ذلك حاضراً أيضاً في قصائد إبراهيم طوقان، كقصيدته «البلد الكئيب»⁽⁶¹⁾، وفي قصائد أخرى تطرقت إلى «إعلان بلفور» مباشرة، وإلى نكت البريطانيين وعودهم للشريف حين، في استحضار غير مباشر لاتفاق سايكس - بيكو. لكن اكتفي هنا بنماذج تمثيلية من عبد الرحيم محمود وطوقان، بوصفهما من أبرز الشعراء الفلسطينيين في فترة الدراسة⁽⁶²⁾.

خاتمة

بحثت هذه الورقة حضور اتفاق سايكس - بيكو ومآلاته في كتابات نُخب من فلسطين ومواقفها، منطلقة من الاعتقاد بتحول الاتفاق إلى «مسودة» للمشروعات الاستعمارية البريطانية في فلسطين، جرى تجاوزها لمصلحة مشروع استعماري جديد أساسه «إعلان بلفور».

(61) طوقان، الأعمال الشعرية، ص 118-120.

(62) يُنظر، كأمثلة على القصائد، واصف عبد الرحمن الصليبي، «ذكرى الوعد الجائر»، الجامعة العربية (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1934)، ص 2؛ الشاعر حسان، «بلفور ووعدته ويوم مقدمه المشؤوم»، فلسطين (24 آذار/ مارس 1935)، ص 1؛ «حول وعد بلفور»، فلسطين (31 آذار/ مارس 1935)، ص 1؛ عبد الرحيم محمود، «يا ماهرين على الكلام نجده... يا قاعدين عن الفعل نيام»، الغد، العدد 41 (25 نيسان 1947)، ص 12-13؛ التفازاني، «تحية حمراء»، الجامعة الإسلامية (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1934)، ص 8؛ الشاعر الحر أبو وضاح، «قد آن أن توحدوا فلتحطم الوعد الأثيم!»، الوحدة (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1945)، ص 1.

وامتدح حضور وعد بلفور في القصائد الشعرية بعد سقوط فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني؛ لقراءة تحليلية لذلك، يُنظر: سمير عطية، «قصائد في وعد بلفور... كأنها وليدة الساعة!»، مؤسسة فلسطين للثقافة، 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، شوهد في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، في:

<http://www.ihaqafa.org/site/pages/details.aspx?itemid=7100&WF13PPkrJPY>

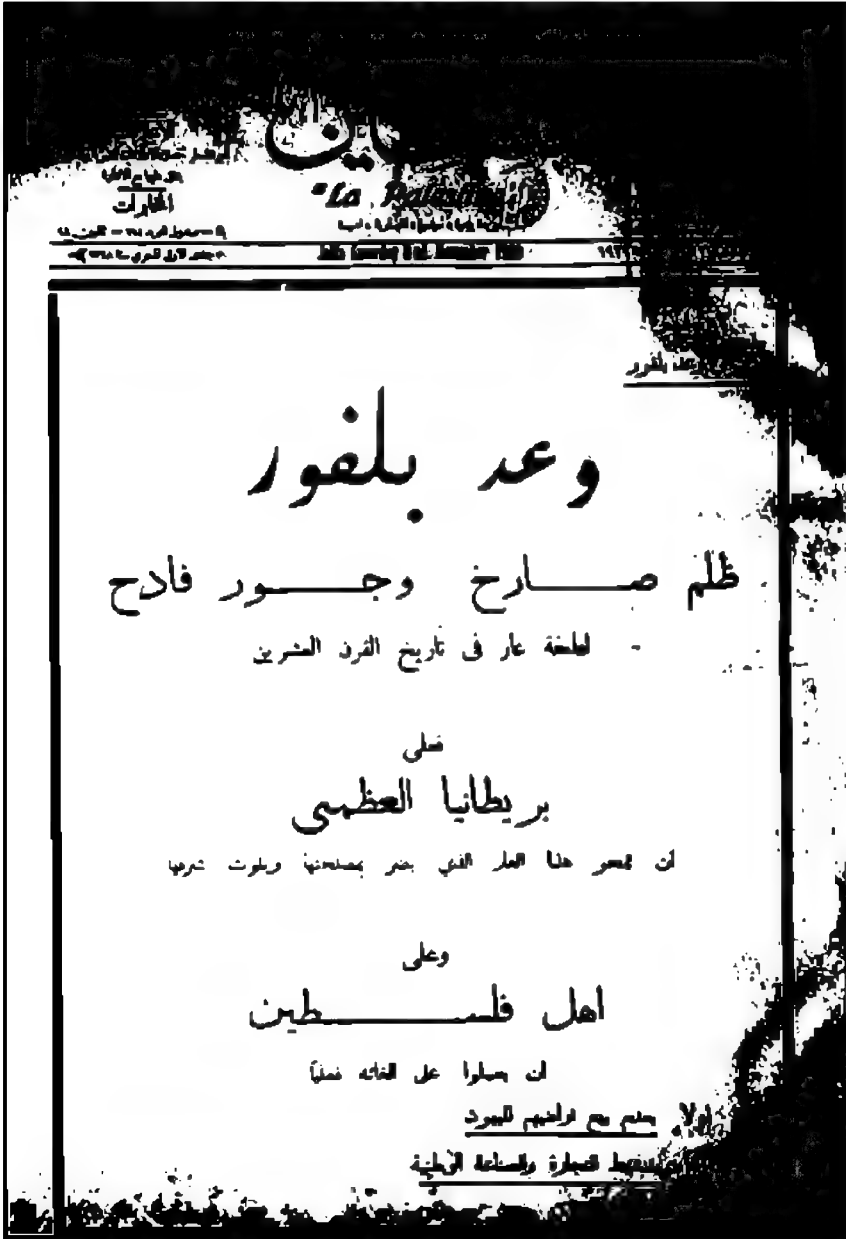
لهذا، وُجد أن حضور سايكس - بيكو كان ضئيلاً في كتابات جل نُخب فلسطين المدروسة، وأنه كان الحضور الذي غلب بروزه في كتابات بعض النخب المشاركة في حراك الشريف حسين كذكرى لغدر الحليف. أمّا إعلان بلفور، جذر المشروع الاستعماري الواقع، فحضر بكثافة في كتابات جل نُخب فلسطين ومواقفها، على اختلاف توجهاتها ونظرتها إلى المشروع الاستعماري البريطاني وطريقة مقاومته، فكان حضوره في أحيان استمراراً للحضور سايكس - بيكو نموذجاً للغدر والخيانة ونموذجاً للظلم والعدوان.

لكنه تميز أيضاً بحضور مختلف، فاستدعي «بلفور»، مصدر «الشؤم»، بوصفه «واقعاً» للحديث عن الراهن والحوادث الجارية بفعل المشروع الاستعماري البريطاني. وكان أيضاً مدخلاً لكتابة احتجاجية مقاومة للسلطات الاستعمارية ومحرضة عليه. واستُخدم أيضاً في السجال الداعي إلى إعادة تأكيد مركزية الاستعمار البريطاني، «أصل البلاء»، في ظل السعي لربط قضية فلسطين بالصهيونية فحسب.

الملاحق

الملحق (1-35)

الصفحة الأولى لصحيفة «فلسطين» في ذكرى بلفور المتزامنة مع ثورة البراق،
2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1929



الملحق (2-35)

الصفحة الأولى من صحيفة «الكرمل» الصادرة يوم الثلاثاء الأحمر، تربط إعدام شهداء ثورة البراق بتصريح بلفور (17 حزيران/ يونيو 1930)

الكرمل

EL-KARMEL

عدد 1000

عدد 1000 - 1000 - 1000

عدد 1000 - 1000 - 1000

إعدام

نواك حجازي وعط الزبور ومحمد أبو حجوم

مظهر من مظاهر سياسة

تصريح بلفور

نيل دم هؤلاء الشهداء من أبناء فلسطين أمروا لوصول دعوة لاستقلال العرب

أحيوا ذكرى

يوم 17 حزيران في كل عام

أهل حجازي

أهل حجازي

أهل حجازي

أهل حجازي

المراجع

1 - العربية

أبو وضاح، الشاعر الحر. «قد آن أن توحدوا فلتحطم الوعد الأثيم!». الوحدة (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1945).

«الإضراب في المدرسة الثانوية». فلسطين (24 آذار/ مارس 1925).

«إعدام». الكرمل (17 حزيران/ يونيو 1930).

«إعدام». مرآة الشرق (17 حزيران/ يونيو 1930).

«أعطوا ما لقيصر لقيصر، كلمة حول أبطالنا المحكومين بالإعدام». مرآة الشرق (5 آذار/ مارس 1930).

«أمام لجنة التحقيق، تابع جلسة صباح السبت في 30/11/1929». فلسطين (8 كانون الأول/ ديسمبر 1929).

«أمام لجنة التحقيق، تابع جلسة صباح الخميس في 5/12/29». فلسطين (10 كانون الأول/ ديسمبر 1929).

أنطونيوس، جورج. يقظة العرب. تاريخ حركة العرب القومية. ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس. بيروت: دار العلم للملايين، 1987.

البديري، موسى. ثيوغون في فلسطين. شظايا تاريخ منسي. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، 2013.

البرغوثي، عمر الصالح. «طفح الكيل». الكرمل (25 آذار/ مارس 1925).

بندك، عيسى. «حديث اليوم، اليوم المشؤوم في تاريخ البشرية». صوت الشعب (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1929).

_____. «حديث الأسبوع، الخائن خائف، اليهود وتهريب السلاح». صوت الشعب (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1934).

«بيان عصبة التحرر الوطني يوم بلفور، أيها الشعب العربي الأبي، ما كان وعد بلفور ليمنع عن فلسطين حريتها، ولن يقضي على هذا إلا أن تنال فلسطين حريتها». الاتحاد (4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1945).

- التفتازاني. «تحية حمراء». الجامعة الإسلامية (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1934).
- توما، إميل. «نضالنا في سبيل الحرية ولا نسمح بتوجيهه توجيهاً عرقياً». الاتحاد (4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1945).
- _____. «يوم بلفور يوم فلسطين الأسود، لن يكون «بلفور» بعد الآن أكثر من ذكرى للظلم والعدوان». الاتحاد (28 تشرين الأول/ أكتوبر 1945).
- حسان، الشاعر. «بلفور ووعده ويوم مقدمه المشؤوم». فلسطين (24 آذار/ مارس 1935).
- الحيني، حمدي. «الاستقلال التام بين الياة والاقتصاد». الصراط المستقيم (26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1931).
- _____. «أعوان الاستعمار يريدون أن يقضوا على الحركة الاستقلالية المتطرفة». الصراط المستقيم (29 تشرين الأول/ أكتوبر 1931).
- _____. «نريدها حركة وطنية صحيحة تقاوم الاستعمار من أساسه». الصراط المستقيم (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1931).
- _____. «هذا ما يريده الإنكليز، وهذا ما يقوم به الحاج أمين». الصراط المستقيم (23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1931).
- الحسيني شهيد، سيرين. ذكريات من القدس. تقديم إدوارد سعيد. ترجمة محمد برادة. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009.
- الحيني، منيف. «ذكرى اليوم الأسود، بلفور في 2 نوفمبر سنة 1917». الجامعة العربية (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1931).
- _____. «ذكرى اليوم المشؤوم 2 نوفمبر 1917، 2 نوفمبر 1932». الجامعة العربية (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1932).
- _____. «ذكرى اليوم المشؤوم، ماذا يفهم العرب من تصريح بلفور؟». الجامعة العربية (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1934).
- _____. «معنى الإضراب العظيم في فلسطين يوم 2 نوفمبر». الجامعة العربية (4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1929).
- _____. «وعد بلفور يوم 2 نوفمبر سنة 1917». الجامعة العربية (5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1928).

_____ . «يوم بلفور! اليوم الأسود 2 [تشرين الثاني] نوفمبر 1917». الجامعة العربية (1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1935).

_____ . «يوم وعد بلفور وما يقال في بيان مكتب اللجنة التنفيذية». الجامعة العربية (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1930).

حمودة، سميح. «ظهور ونمو زعامة مفتي القدس الحاج محمد أمين الحسيني وعلاقاته السياسية من خلال وثائق وأوراق المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى في فلسطين». حوليات القدس. العدد 7 (ربيع/ صيف 2009).

حنا، يوسف. «سخرورهم لوعد بلفور وما هم أولاء يسخرونهم الآن لوعد ترومان!». فلسطين (11 كانون الأول/ ديسمبر 1947).

_____ . «صوموا واجمعوا في يوم بلفور!». فلسطين (26 تشرين الأول/ أكتوبر 1946).

الحوت، بيان نويهض (إعداد). مذكرات عجاج نويهض ستون عامًا مع القافلة العربية. بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر، 1993.

«حول وعد بلفور». فلسطين (31 آذار/ مارس 1935).

الخالدي، أكرم. «بلفور ويوم 2 نوفمبر». الجامعة الإسلامية (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1930).

دروزة، محمد عزة. «أصحاب المصالح الحقيقية! يريشون سهمًا استعماريًا جديدًا ليرموا به القضية الوطنية في الصميم». العرب. العدد 41 (24 حزيران/ يونيو 1933).

_____ . «تناقض أن لنا أن نخلص منه». العرب. العدد 40 (17 حزيران/ يونيو 1933).

_____ . «فصل ابن الثورة العربية». الجامعة الإسلامية (14 أيلول/ سبتمبر 1934).

_____ . مذكرات محمد عزة دروزة: سجل حافل بميرة الحركة العربية والقضية الفلسطينية خلال قرن من الزمن. 1305هـ-1404هـ/ 1887م-1984م. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993.

زعير، أكرم. «استقلايون». مرآة الشرق (4 كانون الثاني/ يناير 1930).

_____ . بواكير النضال، من ذكريات أكرم زعير 1909-1935. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994.

- _____. «حديث اليوم السلاح - الأمير عبد الله». مرآة الشرق (22 آذار/ مارس 1930).
- _____. «السجن بيت الكرامة». مرآة الشرق (29 شباط/ فبراير 1930).
- _____. «عيد الاستقلال 8 آذار». مرآة الشرق (8 آذار/ مارس 1930).
- _____. «كلمة صريحة، نزعة حكومية خطيرة حول قرار مكتب اللجنة التنفيذية الأخير في 2 نوفمبر». الجامعة العربية (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1930).
- _____. «ما لجرح ببيت إيلام». مرآة الشرق (5 آذار/ مارس 1930).
- _____. «مرحبا بالعنف والإرهاب». مرآة الشرق (19 كانون الثاني/ يناير 1930).
- السبع، هاشم. «في يوم وعد بلفور اذهبوا إلى القرية لتشهدوا الحقيقة، أما إضراب الساعات والدقائق فخديعة وجين!». الجامعة الإسلامية (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1934).
- السكاكيني، خليل. يوميات خليل السكاكيني. يوميات - رسائل - تأملات: الكتاب الثالث اختبار الانتداب وأسئلة الهوية 1919-1922. تحرير أكرم مسلم. رام الله: مركز خليل السكاكيني الثقافي، مؤسسة الدراسات المقدسية، 2004.
- شحادة، بولس. «شعور الأمة العام، المصائب توحد الأمم». الصراط المستقيم (21 حزيران/ يونيو 1930).
- _____. «محزر هذه الجريدة». مرآة الشرق (24 نيسان/ أبريل 1930).
- الشريف، ماهر. «عصبة التحرر الوطني والمألة القومية العربية في فلسطين 1943-1948». شؤون فلسطينية. العدد 108 (تشرين الثاني/ نوفمبر 1980).
- _____. «محاولة أولية للتعرف على حثيات العملية التاريخية لولادة الحزب الشيوعي في فلسطين (1)». شؤون فلسطينية. العدد 80 (1978).
- _____. «محاولة أولية للتعرف على حثيات العملية التاريخية لولادة الحزب الشيوعي الفلسطيني (2)». شؤون فلسطينية. العدد 81/ 82 (1978).
- الثقيري، أسعد. «غري جنى وأنا المعاتب». ملحقات عدد الكرمل نمرة 1055 (10 تشرين أول/ أكتوبر 1924).
- _____. «ماذا تصنع الأمة المغلوبة على أمرها؟». الكرمل (8 كانون ثاني/ يناير 1928).

- الشقيري، أنور. «محاضرة قيمة». الصراط المستقيم (23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1931).
- الشنطي، إبراهيم. «أفطع ذكرى». الدفاع (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947).
- _____. «بين ماضي ومستقبل». الدفاع (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947).
- _____. «ذكرى 2 نوفمبر إلى فخامة اللورد غورت!». الدفاع (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1944).
- صالح، محسن محمد. «موقف أهل شمال فلسطين من نهاية الدولة العثمانية ونهاية الاحتلال البريطاني». مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 63 (صيف 2005).
- صدقي، نجاتي. مذكرات نجاتي صدقي. تقديم وإعداد حنا أبو حنا. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2001.
- الصليبي، واصف عبد الرحمن. «ذكرى الوعد الجائر». الجامعة العربية (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1934).
- طوقان، إبراهيم. الأعمال الشعرية الكاملة. ط 2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993.
- طوقان، سليمان. «استحالة تطبيق بلفور». الوحدة (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1945).
- طوقان، قدري حافظ. «المأساة العظمى». الوحدة (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1945).
- عبد الهادي، عوني. مذكرات عوني عبد الهادي. تقديم وتحقيق خيرية قاسمية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- _____. «وثائق سياسية لم تنشر بعد، فيصل أمام التاريخ!». الجامعة الإسلامية (14 أيلول/ سبتمبر 1934).
- عطية، سمير. «قصائد في وعد بلفور... كأنها وليدة الساعة!». مؤسسة فلسطين للثقافة. 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2006. شوهده في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016. في: <http://www.thaqafa.org/site/pages/details.aspx?itemid=7100#.WF13PPkrJPY>
- «علاقات بريطانيا الشريف حنين، مجموعة جورج أنطونيوس [المنهوبة عام 1948]». أرشيف دولة إسرائيل. ملف رقم P-9/335.

عمرو، مخلص. «ذكرى وعد بلفور المشؤوم، إن المتبصر في وثيقة بلفور يرى سموم الرأسمالية تقطر من كل حرف فيها». الغد. العدد 9 (16 تشرين الثاني/نوفمبر 1945).

الغزي، الفتى. «الانتداب هو الخصم». مرآة الشرق (19 شباط/فبراير 1930).

الفاروقي، سليمان التاجي. «ذكرى». الجامعة الإسلامية (2 تشرين الثاني/نوفمبر 1934).
_____. «العرب ووزير المستعمرات، الأستاذ الفاروقي يدافع عن حقوق الأمة ببلاغته الساحرة». الكرم (25 نيسان/أبريل 1925).

«فهارس واقتباسات لصحيفتي القبلة والشرق». مجموعة جورج انطونيوس [المنهوبة عام 1948]. أرشيف دولة إسرائيل. ملف رقم P-5/341.

قدير، أستاذ. «الانتداب». صحيفة الصراط المستقيم (25 كانون الثاني/يناير 1930).
قطينة، شكري. «إلى المؤتمر أيها الشباب الاستقلاليون!». مرآة الشرق (1 شباط/فبراير 1930).

_____. «يوم بلفور». الوحدة (1 تشرين الثاني/نوفمبر 1947).

القليلي، عبد الله. «بلفور وأروزلت». الصراط المستقيم (2 تشرين الثاني/نوفمبر 1944).

_____. «يوم بلفور». الصراط المستقيم (3 تشرين الثاني/نوفمبر 1930).

الكزاندر شولش. تحولات جغرافية في فلسطين 1856-1882 دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ترجمة كامل جميل العلي. ط 2. عمان: منشورات الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي، 1993.

محمود، عبد الرحيم. «يا ساهرين على الكلام نجيده... يا قاعدين عن الفعال نيام». الغد. العدد 41 (25 نيسان 1947).

_____. الأعمال الكاملة للشاعر الشهيد عبد الرحيم محمود (القصائد - المقالات). تحقيق وتقديم عز الدين مناصرة. دمشق: دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، 1988.

المظفر، عبد القادر. «دفاع الأستاذ المظفر أمام المحاكم الإدارية، اجعلوا فلسطين سجنًا واسجنوا الأمة كلها فيها!». فلسطين (24 كانون الأول/ديسمبر 1929).

«معاهدة سايكس - بيكو (بين فرنسا وإنجلترا) في أبريل - مايو سنة 1916». في: أمين عقل (محرر). الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين من أرشيف الأمانة العامة للجامعة العربية: المجموعة الأولى 1915-1946. تقديم وليد الخالدي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2016.

نافع، بشير. «مئة عام على سايكس - بيكو». القدس العربي. العدد 8469 (19 أيار/ مايو 2016).

نصار، نجيب. «الأولى والثانية». الكرمل (20 شباط/ فبراير 1924).

_____. «إلى المندوب السامي». الكرمل (3 أيلول/ سبتمبر 1925).

_____. «بريطانيا والعرب وما بينهما». الكرمل (8 تموز/ يوليو 1923).

_____. «رواية أسامة العدناني». الكرمل (15 آذار/ مارس 1933).

_____. «رواية مفلح الغساني. تقديم وإعداد حنا أبو حنا. الناصرة: دار الصوت، 1981.

_____. «الموقف السياسي، إنكلترا تبني على الرمل». الكرمل (11 تشرين الأول/ أكتوبر 1924).

_____. «يوم بلفور». الكرمل (25 آذار/ مارس 1925).

نقارة، حنا. مذكرات محام فلسطيني.. حنا ديب نقارة محامي الأرض والشعب. تحرير عطا الله قبلي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011.

«2 نوفمبر ذكرى وعدا بلفور». فلسطين (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1929).

هاشم، مريم. «سيذكر العرب ظلم بريطانيا كلما ذكروا بلفور». الدفاع (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1946).

الهندي، سحر. التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي. فترة هربرت صامويل، 1920-1925. ترجمة عبد الفتاح الصبحي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003.

«يوم جونسون!». الدفاع (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947).

«يوم له ما بعده». الوحدة (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1946).

«اليوم يصل اللورد بلفور إلى فلسطين الناقمة على الوعد المتألّمة من عمله، وستقبله الأمة العربية الفلسطينية بالإضراب التام وتُشهد العالم أجمع على ظلامتها من هذا الوعد الجائر». الكرمل (25 آذار/ مارس 1925).

2 - الأجنبية

- Finn, James & Elizabeth Anne McCaul Finn & Arnold Blumberg, *A View From Jerusalem, 1849-1858: the Consular Diary of James and Elizabeth Anne Finn*. New Jersey: Fairleigh Dickinson Uni Press, 1980.
- Hourani, Albert. «Ottoman Reform and the Politics of Notables.» in: Albert Hourani Philip S. Khoury & Mary C. Wilson (eds.). *The Modern Middle East: A Reader*. Berkeley: University of California Press, 1993.
- Huneidi, Sahar. «Was Balfour Policy Reversible? The Colonial Office and Palestine, 1921-23.» *Journal of Palestine Studies*, vol. 27, no. 2 (Winter 1998).
- _____. «The Balfour Declaration in British Archives, 1922-1923 New Insights into Old Controversies.» *Annals of the Faculty of Arts*. Monograph 136, vol. XIX (1999).
- Hurewitz, J. C.. «Introduction: Bounding Mandate Palestine.» in: Patricia Toye (ed.). *Palestine Boundaries 1833-1947*, vol. 1. Slough: Archive Editions, 1989.
- Korom, Philipp. «Elites: History of the Concept.» in: James D. Wright (ed.). *The International Encyclopedia of Social and Behavioral Sciences*. Amsterdam: Elsevier, 2015.
- «Papers regarding the Sykes-Picot Agreement.» british online archiving, in:
https://www.britishonlinearchives.co.uk/group.php?cat=&sid=&cid=9781851171507&keywords_all=Zionism%20&date_option=cqual&pid=DDSY2-11.
- «Tripartite (Sykes-Picot) Agreement for the Partition of the Ottoman Empire: Britain, France and Russia, April-October 1916.» in: Patricia Toye (ed.). *Palestine Boundaries 1833-1947*, vol. 2. Slough: Archive Editions, 1989.

الفصل السادس والثلاثون

الهوية واليوتوبيا في ما بعد سايكس - بيكو قراءة في الخطابين القومي والإسلاموي

مونية آيت كبورة

كان لاتفاق سايكس - بيكو الأثر البالغ في تأسيس الوعي السياسي العربي الإسلامي المعاصر؛ إذ إن الأيديولوجيا القومية اعتبرت له لحظة التأسيس للذات العربية الحديثة والمعاصرة، ولحظة انتزاع الجغرافيا العربية من الهيمنة العثمانية، بينما تعتبرها مدارس الإسلام السياسي لحظة انكسار وضياح الخلافة الإسلامية، رمز الوحدة والسيادة، وإن كانت غير عربية⁽¹⁾.

صنع الفكر القومي والإسلام السياسي من هذه اللحظة التاريخية لحظة تأمر وغدر، ولحظة كربلائية أبدية وأصل جميع الهزائم والاضطرابات السياسية والاجتماعية التي عرفها «العالم العربي» منذ ذلك الحين⁽²⁾. وبالتالي، فإن إعادة

(1) حطمت قوات «الدولة الإسلامية» في 11 حزيران/يونيو 2014 المعانط الرملي الذي يفصل بين سورية والعراق، باعتباره رمزاً للحدود التي وضعها اتفاق سايكس - بيكو. يُنظر:

Sykes-Picot: l'EII, en guerre contre un accord datant de 1916, moyen-orient, dans: <http://www.france24.com/fr/20140623-sykes-picot-eil-guerre-irak-syrie-moyen-orient-frontiere-sunnites-accord>

(2) وجيه كوثراني، «التاريخ والذاكرة والكتابة التاريخية دراسة نماذج: سايكس بيكو، الخلافة، ذكريات طوائف لبنانية»، مجلة أسطور، العدد 4 (تموز/ يوليو، 2016)، ص 13-24.

قراءة هذه اللحظة التأسيسية - محل الدراسة - قراءة تاريخية إيستيمولوجية
لهي أمر ضروري لتفجير الراهن السياسي العربي بعيدًا عن الجدل الأيديولوجي
البراغماتي.

يميل كثير من الملاحظين إلى اعتبار «الربيع العربي» سايكس - بيكو جديدًا
لأنه، في تقديرهم، مؤامرة غربية جديدة لإعادة تشكيل المنطقة العربية وفق
الأجندة الأميركية عبر استخدام الإسلام السياسي الراديكالي وتكليفه باجثاث ما
تبقي من الدولة القومية⁽³⁾، بينما يعتبر معظم تيارات الإسلام السياسي أن «الدولة
الإسلامية» هي مقصد الأمة العربية من شتات الدولة القطرية، ولذلك لا تنفك
تحاول استعادة أمجاد الخلافة التي نكس سايكس - بيكو والدويلات القومية
الناجمة عنه أعلامها.

هناك ضرورة للعودة إلى قراءة هذه اللحظة التاريخية من أجل فهم اثنين من
مشروعات ما بعد سايكس - بيكو السياسية، وهما المشروع القومي والمشروع
الإسلاموي. وهي كذلك ضرورية لفهم عجز ذيك المشروعين عن تحقيق
شعارات التقدم والرخاء الاجتماعي والعدالة والديموقراطية التي رفعها، على
الرغم من نجاحهما في فرض نفيهما خيارين سياسيين وحيدين عطفًا كل ما
عداهما من المشروعات السياسية الأخرى (الليبرالية، الاشتراكية...). وربما
تسعدنا هذه العودة التاريخية في فهم انقلاب انتفاضات «الربيع العربي» إلى
حروب أهلية ذات نتائج كارثية تكاد تغير مورفولوجيا الخريطة «العربية»، مع عجز
شبه كامل عن تحقيق مطالب الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

لا يعتمد هذا البحث على نظرية «المؤامرة»، التي هيمنت وما زالت تهيمن
على الفكر السياسي العربي المعاصر، أداة للتحليل التاريخي، لأنها نظرية تُسعمل
في الغالب لتسويغ هروب الذات العربية من مسؤولياتها وتحميلها لغيرها، فتصنع
من نفسها ضحية ومن غيرها جلاذًا. نعود إلى لحظة سايكس - بيكو لإعادة قراءة
الذاكرة الجمعية، مع التركيز على المسؤولية الجماعية في صناعة تاريخها، من
دون النظر إلى الدور الذي قام به الغرب في ما يتعلق بصوغها.

يجب النظر في الفترة السابقة لسايكس: يكو بمنهج أركيولوجي - جينالوجي بحثاً عن الأسباب العميقة لفشل التيار القومي عن تحقيق جميع الوعود التي قطعها على نفسه، من ديمقراطية وعدالة اجتماعية وتحرر اقتصادي ومقاومة لرأس المال العالمي، مع تحرير فلسطين من الاستيطان الصهيوني. هذه كلها شعارات رفعها وجعل منها مبادئ لثوراته، لكنه لم يحقق منها شيئاً. وربما تصلح تلك العودة كذلك لفهم الأسباب العميقة لفشل الإسلام السياسي في التحول إلى مشروع نهضوي وطني بعد وصوله إلى السلطة في إثر انتفاضات «الربيع العربي»؛ ذلك الفشل الذي عبّر عنه ارتبائه الأيديولوجي ورداءة أدائه السياسي واضطرابه الفكري الذي يجمع بين أفكار وقيم ومبادئ قروسطية (كالثوري والشرعية والحاكمية) وأفكار وقيم ومبادئ حداثة (كالديمقراطية والدستور والانتخابات)؛ ذلك الاضطراب وذاك الارتباك وتلك الرداءة، كل هذا منعه من التحول إلى مشروع ثوري وحدوي عقائدي، قادر على تحرير المجتمعات العربية عبر إعادة بناء دولة الخلافة الإسلامية التي تعني نهاية جغرافية الدول القطرية وحكم الإثنيات وقوميات والطوائف التي يتشكل منها نسيج العالم العربي الاجتماعي بسلطة العvisية الدينية الإسلامية وحدها دون سواها. ويصح هذا الحكم على الإسلام السياسي المنخرط في اللعبة السياسية، وعلى الإسلام السياسي الجهادي الذي لا يعترف بالدولة الحديثة ومؤسساتها.

إن المنهج الأركيولوجي هو وحده القادر على النظر في تطور جينالوجية الفكر السياسي العربي وإعادة النظر في أطروحة «القطيعة» التي صاغها كل من الفكر القومي والإسلام السياسي، والقائلة بمفصلية لحظة سايكس - يكو باعتبارها لحظة قمت التاريخ السياسي العربي إلى صيرورتين منفصلتين ومختلفتين كلياً: الأولى تخص ما قبل سايكس - يكو والثانية تخص ما بعده، فأصبح بهذا التقسيم دلالة على اللعنة الاستعمارية الغربية التي أصابت «الحن العربية» و«الحن الإسلامية»؛ إذ فككت إمبراطورية الخلافة الإسلامية العظيمة وأجهضت في الوقت نفسه الوعي القومي العربي الذي انبثق من الثورة على العثمانيين.

إن الفهم الأركيولوجي لجينالوجية تاريخ الأفكار في الوعي السياسي العربي يدل على أن ما قبل سايكس - يكو هو جزء مما بعده، ضمن صيرورة الثابت والمتغير التاريخيين؛ فسايكس - يكو ليس نقطة انفصام تاريخي، وإنما نقطة اتصال واستمرارية بين ما قبله وما بعده.

جعل الفكر السياسي العربي القومي والإسلاموي من سايكس - بيكو لحظة قطيعة، ويعود ذلك إلى عدم قدرة هذا الفكر على ملازمة إشكالات «النحن» وديناميتها التاريخية التي أفضت إلى الواقع الاستعماري وما تلاه، ومن ثم كان عجزه عن فهم هذا الواقع وعن تجاوزه دافعاً غير واع إلى إسقاط تبعات فشله على الآخر.

يعود فشل المشروعين القومي والإسلاموي، على الرغم من تناقضهما وتعارضهما، إلى أسباب متماثلة؛ فكلاهما عجز عن تقديم برامج سياسية واضحة المعالم لتنمية العالم العربي وتطويره، ولا يرجع ذلك الفشل، كما يدعي أصحاب المشروعين، إلى المؤامرات الاستعمارية والإمبريالية وحدها؛ فالمشروعان كلاهما حملاً بذور فشلهما بسبب تركيتهما الياسيتين اليوتوبيتين المؤتستين على مبدأ الهوية المغلقة (الأرسطي - الهيجلي)، وهو مبدأ أنطولوجي لا يقبل التناقض والنفي.

مثل المشروع القومي في ما بعد سايكس - بيكو يوتوبيا استشرافية ذات بُعد مستقبلي كانت ترغب في تحقيق منشود سياسي غير قائم («ما ليس بعداً»)⁽⁴⁾، يمثلها كيان عربي مُوحّد لتجاوز حالة التشتت القائمة (ما هو كائن)، لكنه عجز عن التحول إلى مشروع سياسي ديمقراطي نهضوي لأنه بُني على مفهوم هوياني مغلق، فتحول بذلك إلى بناء شمولي (توليتاري) ساحق لكل ما عداه من المشروعات السياسية الموازية، الليبرالية منها والشيوعية والإسلاموية... إلخ، في حين مثل المشروع الإسلاموي في ما بعد سايكس - بيكو يوتوبيا ماضوية اعتمدت الاسترجاع بدل الاستشراف، وكان هدفها الأساسي بَعث هوية مغلقة وترنندنتالية ومتخيلة ومفارقة للتاريخ والواقع، وقيام هذه الهوية. وكان الهدف من ذلك البعث إحياء ماضي الأمة الإسلامية الموحدة تحت راية الخلافة، لكنها كلما عجزت عن تحقيق أهدافها لجأت إلى العنف لفرض تصوراتها بالقوة.

سعت اليوتوبيا القومية إلى تأسيس الذات - النحن - على مبدأ الهوية الإثنية المغلقة، أي على عصية العروبة، بالتعبير الخلدوني، وهي عصية تشد «أواصر

Ernest Bloch, *Le Principe espérance*, De l'allemand par François Wuilmar, tome III (paris: (4) Gallimard, 1991).

جماعة معينة على أساس انتماء افتراضي واحد في النسب⁽⁵⁾. وتتجاوز العصبية الإثنية علاقات القرابة والنسب الأسري لتصبح «رابطة النسب العرقي»، فتصهر بذلك عصبيات النسب والقرابة، لتصير «عصية واحدة كبرى»⁽⁶⁾. ثم تسعى إقاماً إلى «دفع الضرر والدفاع عن الجماعة، ولا سيما حينما يحدق بها خطر خارجي»، وإقاماً إلى المطالبة بالسلطة، أي بالملك⁽⁷⁾.

خلافًا لليوتوبيا القومية، يسعى الإسلام السياسي، ولا يزال يسعى لتأسيس الذات - نحن - على مبدأ الهوية الدينية هويةً سياسية مغلقة، أي على عصبية الخلافة الإسلامية الأيديولوجية؛ فالدولة «عظيمة الملك، أصلها الدين إما من نبوة أو دعوة حق»⁽⁸⁾. ويدعي الإسلاميون أن هذه الأيديولوجيا قادرة على التخفيف من حدة الصراع بين العصبيات الأسرية والإثنية والقبلية، وقادرة على الجمع بينها في «عصية قوية واحدة»⁽⁹⁾ كما كانت في بدايتها.

إن تأسيس أي مشروع سياسي للتححرر الاجتماعي على مبدأ الهوية المغلقة، عرقية أكانت أم دينية، يخرج عن الجدلية التي تلزمه بالواقعية التاريخية، فيعجز من ثم عن إدارة الاختلاف، لأنه لا يقبل التعدد السياسي والتنوع الاجتماعي، مع ما يرافقه من صراعات، فينقلب من مشروع للتححرر إلى كليانية سياسية دكتاتورية وعنيفة.

أولاً: الأركيولوجيا والجينالوجيا في قراءة التاريخ

إن قراءة لحظة سايكس - بيكو على نحو يعتمد الحفر الأركيولوجي التاريخي لا تتوقف أمام لحظة 1916، بل تحفر في ما قبلها؛ فالتقيب الأركيولوجي هو

(5) محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون. العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط 6 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1944)، ص 128؛ جميل موسى النجار، فلسفة التاريخ: مباحث نظرية (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011)، ص 266.

(6) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون (بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د.ت.])، ص 139. عن: النجار، ص 268.

(7) ابن خلدون، ص 130؛ عن: النجار، ص 267.

(8) الجابري، ص 258؛ عن: المرجع نفسه، ص 268.

(9) ابن خلدون، ص 170؛ المرجع نفسه.

تنقيب في السرد التاريخي المكتوب، وكشف عن ديناميتيه الداخلية والخارجية، أي عن ديناميتي الوعي واللاوعي، من خلال علاقات المعرفة بالسلطة⁽¹⁰⁾. ويمثل الوعي الدينامية الخارجية للنص التاريخي، أي المعلنة في السرد والمنكشفة أمام الباحث، لأنها تعبر عن المفكر فيه، أي عن نظام العلاقات الظاهرة. أما اللاوعي التاريخي، فهو نسق داخلي باطني لا ينكشف للباحث يسر لأنه يجسد اللامفكر فيه ونظام العلاقات المسترة⁽¹¹⁾؛ فجذلية الوعي واللاوعي تسمح بانكشاف «المعنى» تارة وباستتاره تارة أخرى، ويتمثل عمل الباحث في الكشف عن هذه الجدلية من خلال الأرشفة التاريخي (النصوص). بمعنى آخر، إن ذلك الكشف هو البحث عن جينالوجية «المعنى» من خلال السرد التاريخي المدون، ورسم مسارات تقدمه المتعرجة، وتتبع لحظات انكشافه وظهوره، ثم لحظات كمنه واستتاره. وجينالوجية «المعنى» تبنى من خلال جدل النفي⁽¹²⁾، جدل الوعي واللاوعي في صناعة التاريخ.

إن البحث الأركيولوجي هو استجواب الأرشفة التاريخي، لا بهدف إعادة ترتيب الحوادث لإعادة كتابة التاريخ، ولا بهدف إضفاء الشرعية على قراءة تاريخية دون أخرى، ورفعها إلى مقام الحقيقة، بل بهدف محاولة فهم الحاضر والكشف عن جدل الوعي واللاوعي في صناعته؛ فالعودة إلى ماضينا (لحظة سايكس - بيكو) أمر ضروري لفهم ما كنا عليه (بالأمر)، وفهم ما نحن سائرون إليه، وفهم مساهمة الماضي في صوغ حاضر لا يتوقف عن التشكل⁽¹³⁾.

لتحقيق فهم علمي لهذا الماضي القريب، لا بد من محاولة تفكيك النص التاريخي وفهم بنائه الداخلي والخارجي، بالبحث عن قصيدة المؤرخ الذاتية وراء النص (موقعه الاجتماعي، قربه من السلطة أو بعده عنها، انتماؤه المعرفي

M. Foucault, *L'archéologie du savoir* (Paris: Gallimard, 1969), pp. 12-13. (10)

Le «Ça» historique versus «le conscient» historique. (11)

Ernest Bloch, *Sujet-Objet: Éclaircissements sur Hegel, De l'allemand par Maurice de Gandillac* (Trad) (Paris: Gallimard, 1977), p. 113. (12)

G. Deleuze, «Qu'est-ce qu'un dispositif?», in: Michel Foucault, *Rencontre internationale*, (13) Paris, 9, 10, 11 janvier 1988 (Paris: Le Seuil, 1989), pp. 185-195.

والأيديولوجي...) ثم بالبحث في السياق التاريخي - الخارجي للنص (السياسي والثقافي والاجتماعي...) (14).

إن عملية فهم النص التاريخي (الأرشيف) هي في الأساس عمل تأويلي هيرمينوطيقي؛ فالتأويل سعي لفهم المحتوى الثاوي للنص التاريخي «الماذا؟» (15) واستحضار للمعنى الذي قصده صاحب النص (بالماضي) عبر اختصار المسافة الزمنية التي تفصل بينه وبين المؤول (بالحاضر)؛ فالتأويل يقوم على منطق المساءلة، لأن خلف كل معطى تاريخي سؤال يجب التقيب عنه لتقديم تفسير منطقي يقوم على أدلة نصية وبنية حجاجية تعمل على تركيبها مخيلة المؤول (16).

إن الوعي بصعوبة تصيد المعنى يحد من ذاتية المؤرخ بجعله عقلاً يقبل بتعدد التأويل والقراءات. وتكمن الصعوبة أولاً في هيمنة تأريخ «المتنصر» على الذاكرة التاريخية، وغياب تأريخ «المهزوم»، لأنه سرد منسي على الرغم من محاولاته كي يظهر سرداً هامشياً أو سرداً أسطورياً وخيالياً (17)؛ فللأرشيف التاريخي وجهان مختلفان لا يكتمل المعنى بتفكيك أحدهما دون الآخر، أي من غير إدراك جدلية التاريخ المتنصر المعلن والتاريخ المهزوم المكبوت. وتكمن الصعوبة ذاتها ثانياً في اصطدام الباحث المؤول بتعدد السرد وتضاربه، إذ يكون للحادث التاريخي نفسه تأويلات مختلفة. وعلى الرغم من تنقيب المؤول عن أسباب كل رواية، فإنه يضطر إلى اختيار رواية دون أخرى، فتدخل بذلك ذاتية التي تهدد موضوعية التأويل الذي لن يسعفه في الدفاع عن مشروعته غير بنية حجاجية أساسها الأدلة الوثائقية والمخيلة. وتكمن الصعوبة نفسها ثالثاً في استعصاء تطبيق منطق مساءلة النص؛

(14) الهيرمينوطيقا تقنية تسعى للعودة إلى المعنى الأول للنص الذي جرت إزاحته أو تعريجه أو تعديله عبر الحقب التاريخية وفي خلال النزاعات التاريخية. تعتمد الهيرمينوطيقا في بحثها عن المعنى على التنقيب الحفري في طبقات الأرشيف التاريخي. يُنظر: H.-G. Gadamer, *La Philosophie herméneutique*, trad. et introd. par M. Simon avant-propos de J. Starobinski (1987), p. 87.

Cf. R.G. Collingwood, *An Autobiography* ([New York; London]: [Oxford University Press], (15) 1939), p. 110.

P. Ricoeur, «La Réalité du passé historique», dans: *Temps et récits: le temps raconté*, vol. III (16) (Paris: Seuil, 1985), p. 256.

M. Foucault, «Sur l'Archéologie des sciences. Réponse au cercle d'épistémologie», (17) (Gallimard, 1994), p. 708.

فمنهج السؤال والجواب في العمل التاريخي يفترض وجود متحاورين لا تفصل بينهما مسافة زمنية، بينما يجعل تطبيق ذلك المنهج على النصوص التاريخية، حيث يغيب صاحب النص ويحضر قارئه ومؤوله، الإلمام بمقاصد النص ومعناه عملية غير يسيرة⁽¹⁸⁾. وتكمن الصعوبة نفسها رابعاً وأخيراً في عدم التمكن من لغة السرد باعتبارها لغة الأرشيف التاريخي، وفي عدم التمكن من مصادره الذي يجعل تعقب المعنى عملية مستحيلة؛ فالمعرفة الجيدة باللغة تسمح للمؤول بإدراك المعنى الحقيقي وراء الدلالة اللغوية⁽¹⁹⁾. كما أن معرفته بالمصادر تسمح له باعتماد مصدر دون آخر في صوغ البنية الحجاجية لتأويله، أو برفض هذا المصدر دون آخر⁽²⁰⁾.

على الرغم من تمكّن المؤرخ المؤول من لغة الأرشيف التاريخي وعلمه بمصادره، فإنه في كثير من الأوقات يعجز عن إدراك مقاصد النص ومعناه. ولهذا يظل التفسير والتأويل التاريخي اجتهاداً فكرياً لا حقيقة واقعة؛ فبقدر «ما يصنع التاريخ المؤرخ يصنع هذا الأخير التاريخ، وبناءً على ذلك، فإن مهنة التأريخ تصنع التاريخ والمؤرخ معاً»⁽²¹⁾. وقراءتنا للتاريخ مغامرة فكرية لا تسعى للتوصل إلى الحقيقة المطلقة؛ إنها قراءة أساسها النصوص والمخيلة المنطقية، تنقب في أركيولوجيا المشروعات القومي والإسلامي، في محاولة لتلمس مكانين خللتهما الذاتي والتي تكمن - في نظرنا - في بنيتهما الأنطولوجية القائمة على اليوتوبيا ذات البعدين الاستشراقي والماضوي، وفي أساسهما الهوياتي المغلق.

ثانياً: قانون الهوية المغلقة من منظوري الماهوية الأرسطية والأطروحة الهيغلية

ماذا نقصد بالهوية المغلقة؟ إنها الهوية بالمفهوم الأرسطي - الهيغلي؛ فمبدأ الهوية الأرسطي مبدأ ماهوي يفترض عدم الاختلاف وعدم التناقض داخل الهوية نفسها، فهي مغلقة وثابتة ولا تخضع لصيرورة التاريخ الجدلية.

Collingwood, *An Autobiography*, p. 33.

(18)

Cf. H.-G. Gadamer, *La Philosophie herméneutique*, avant-propos trad. et notes par J. Grondin (19) (Paris: P.U.F., 1996), p. 83.

P. Ricoeur, *Temps et récit: Le temps raconté*, vol. III (Paris: Seuil, 1985), p. 259.

(20)

P. Ricoeur, «Vérité dans la connaissance historique.» dans: *Histoire et Vérité* (1955), p. 29.

(21)

إن الهوية بالمفهوم الأرسطي ليست إلا الهوية الثابتة، أي الجوهر الثابت الذي لا يتغير بتغير المتغيرات، فالألف تساوي ألفاً مثلها (أ=أ)، والألف الأولى لا تحتوي في ذاتها نقيضها (أ-) ولا تحتمل أن تصبح باء (ب). هذا كله يعني أن الهوية الماهوية المغلقة لا تحتمل الاختلاف بداخلها (أ-) ولا الصيرورة الجدلية التي تحولها إلى ماهية جديدة (ب). إنها هوية لا تتغير بتغير الأعراض؛ إذ تظل مطابقة لنفسها على الرغم من صيرورة التطور الجدلي في مقابل هوية الآخر التي تظل بدورها ثابتة ومطابقة لذاتها؛ فالاختلاف لا يهدد كلا منهما من الداخل بل يمايزهما ويفصل أحدهما عن الآخر⁽²²⁾. إنها الهوية المطلقة والمستقلة⁽²³⁾ والمتعالية عن جميع المتناقضات⁽²⁴⁾. إنها محاولة لإنقاذ الهوية من القوط في الفوضى، وذلك بفرض الوحدة المطلقة التي توجد نوعاً من الأمان والتكرارية والنظام ضد كل تجديد أو ثورة⁽²⁵⁾.

أما الهوية الهيجلية، فهي من نوع الهوية الأرسطية؛ فعلى الرغم من أن جدل التناقضات بين الثابت والمتغير يجعل منها ديباليكتية، فإن هذا الدياليكتيك ينزع نحو الوحدة الكلية، أي إلى نفي النفي، نفي الاختلاف الذي يحدث التناقض⁽²⁶⁾. الوحدة الهويانية إذاً هي مركز الالتقاء بين مفهومي الهوية الأرسطي والهيجلي.

(22) أراجع إدوارد سعيد الاستشراق إلى ماهية الأرسطية، وتمثل في «التميز الذي لا يمحي بين الشرق الغربي والدونية الشرقية». يُنظر: صادق جلال العظم، ذهنية التحريم سلمان رشدي وحقيقة الأدب (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2004)، ص 15.

(23) عبر عنها أفلاطون بـ«الخير الأسمى»، المستقل والمرتفع عما عداه. أما أرسطو، فجعل منها المحرك الثابت للكون، وهي تقوم على مبدأي: عدم التناقض والثالث المرفوع. يُنظر أيضاً الدراسة التالية: B. Benwell et E. Stokoe, *Discourse and Identity* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2006), pp. 17-24.

(24) يُنظر تعريف الهوية عند: John et Marshall, *L'Oxford Dictionary of Sociology*, 2009, dans: <http://www.oxfordreference.com/entries/ENTRY.html?subview=Main&entry=188.e1061>.

وأيضاً عند: Voir aussi B. Buden, *L'Art de se rendre coupable et la politique de résistance transgression dépolitisante et hybridation émancipatrice*, EIPCP, Institut européen pour des politiques culturelles en devenir, 7 2002, in: http://republicart.net/disc/hybridresistance_buden01_fr.htm.

(25) إن النظريات التي ترفض مفهوم الهوية الهويانية المغلقة تعمل على رفض الثقافات المهيمنة والموحدة، لمصلحة التعبيرات الثقافية الهامشية والامشائية والقرضوية. يُنظر:

Gouverner par l'harmonie: créalisme et essentialisme, 18-10-2010, dans: <http://crealisme.hautetfort.com/archive/2010/10/18/essentialisme-et-crealisme1.html>

Ibid: Theodor W. Adorno, *Dialectique négative* (Paris: Payot, 2003), p. 100.

(26)

ومفهوم الهوية هذا هو الذي يعنينا تحديدًا في هذا البحث، لأنه في رأينا الأساس الذي بنى عليه كل من التصورين القومي والإسلامي مشروعه السياسي على الرغم من اختلافهما.

ثالثًا: قانون التجاوز اليوتوبي بناء على مبدأ الأمل أو على مبدأ القيامة

ما الذي نقصده باليوتوبيا؟ نحن لا نعتمد في هذا المقام التعريف الماركسي الذي انتقده إنغلز في كتابه الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية⁽²⁷⁾، وهو أن اليوتوبيا نظرية وهمية وخيالية مفارقة للواقع الاجتماعي الذي تسعى لتجاوزه؛ فهي نظرية ترغب في تحقيق المجتمع الفاضل من دون فهم علمي وجدلي للواقع المادي الذي ترفضه، فتعمل بذلك على تأبيده عوض تجاوزه.

لم تر الماركسية الكلاسيكية في اليوتوبيا غير جانبها السلبي؛ إذ إنها رأت فيها هروبًا مَرَضِيًّا من الحاضر نحو «الأوهام والحمق والفرار والمتحيل». إنها تجدد القطيعة التامة بين الحاضر والمستقبل المقترح⁽²⁸⁾. لكن مدرسة «ما بعد الماركسية» عملت على نقد التصور الكلاسيكي لليوتوبيا، ونقصدها المراجعة النظرية لليوتوبيا التي قام بها كل من كارل مانهايم⁽²⁹⁾ وبول ريكور⁽³⁰⁾ وإرنست بلوخ⁽³¹⁾ داخل المرجعية الماركسية نفسها. واحتفظ هؤلاء الفلاسفة بتصور اليوتوبيا الماركسي الكلاسيكي، ذاك الذي يضعها في خانة الوهم المفضي إلى الاغتراب، فاعتبروه وجهًا سلبيًا لليوتوبيا التي تحمل، في نظرهم، وجوهًا أخرى إيجابية.

ليست اليوتوبيا وهمًا فحسب، بل هي كذلك طاقة تدفع المضطهدين إلى تجاوز واقعهم؛ فربطها بين الفعل الاجتماعي والفعل الرمزي المتخيل الحالم

Friedrich Engels, *Socialisme utopique et socialisme scientifique* (Paris: Éditions sociales, (27) 1963).

Paul Ricœur, *L'Idéologie et l'utopie* (Paris: du seuil, 1997), p. 9. (28)

Karl Mannheim, *Idéologie et utopie: Une Introduction à la sociologie de la connaissance* (29) (Paris: Librairie Marcel Rivière et Cie, 1956).

Ricœur, *L'Idéologie et l'utopie*. (30)

Ernest Bloch, *L'Esprit de l'utopie*, De l'allemand par Anne-Marie Lang et Catherine Piron- (31) Audard (trad) (Paris: Gallimard, 1977).

وبين عالم الخيال وعالم الضرورة، تدفع معتقها باستمرار إلى تجاوز واقعهم والسعي إلى تغييره عن طريق هدم النظام الاجتماعي الذي يسعى - على عكس ذلك - إلى تثبيته⁽³²⁾.

تعمل اليوتوبيا على شحذ الهمم لتخطي الواقع القائم وفتح باب المستحيل باستمرار، بالربط بين الخيال المنشود والواقع، فيصبح الحلم والمتخيل دينامية للتجاوز الدائم، وسعيًا دائمًا نحو وضع لم يدخل حيز الوجود بعد. وهذا وضع يُعدّ تحقيقه مستحيلًا، لكنه منشود لتجاوز وضع ما عاد مقبولًا⁽³³⁾، وبناءً على هذا، فاليوتوبيا إذاً من المستحيل أن تجعل شيئًا قريب التناول وممكن التحقيق، وهي بالتالي تملك أن تكون «مبدأ أمل»⁽³⁴⁾ و«اكتشافًا للممكن»⁽³⁵⁾.

تفتح اليوتوبيا طاقة الأمل وباب الممكنات لتجاوز الوضع القائم، وذلك «بهدم السلطة التي تعمل الأيديولوجيا على شرعتها وتوسيع وجودها. فاليوتوبيا لا تقدّم نفسها بديلًا من النظام القائم، ولكنها تعمل على إبراز الهوة الفاصلة بين مطالب السلطة وما يعتقده المواطنون في نظام الشرعية»⁽³⁶⁾. وعلى الرغم من قوة اليوتوبيا الدافعة إلى الأمام، فإن لها هنات كثيرة؛ فهي غير قادرة على قراءة الواقع الاجتماعي بشكل دقيق، والشرائح الاجتماعية المقموعة والمؤمنة باليوتوبيا غير قادرة على رؤية الواقع كما هو ولا على إعمال الفكر لفهمه، لأنها تندفع نحو تغيير الواقع القائم من دون استيعابه. إنها لا تركز على تحليل الأوضاع بقدر ما تعتمد إلى وضع الفكر في خدمة الفعل الحركي الآني، بل تعتبره جزءًا من حركة التغيير المنشودة. ولهذا، فإن اللاوعي اليوتوبي الجمعي الذي تسيطر عليه الإسقاطات الإرادية والرغبة في التغيير الآني يغيب عنه بعض أجزاء هذا الواقع، فيميل إلى مهاجمة كل نزعة تسعى إلى إضعاف عقيدته ورغبته في التغيير⁽³⁷⁾.

Ernest Bloch, *Le Principe espérance*, De l'allemand par Françoise Wuilmar (trad), tome I (32)
(Paris: Gallimard, 1976).

Laennec Hurbon et Ernest Bloch, *Utopie et espérance* (Paris: CERF, 1974). (33)

Ernest Bloch, *Le Principe espérance*, De l'allemand par Françoise Wuilmar (trad), tome II (34)
(Paris: Gallimard, 1982).

Ricœur, *L'Idéologie et l'utopie*, p. 9. (35)

Ibid. (36)

Mannheim, p. 32. (37)

ما الذي يحدث عندما تنجح اليوتوبيا في تخريب النظام القائم والاستحواذ على السلطة عن طريق انقلاب أو ثورة؟

عندما تتحقق اليوتوبيا وتتحول من معارضة للسلطة إلى سلطة قائمة عبر ثورة أو انقلاب، تتحول من يوتوبيا «أمل» إلى كلياينة عيفة؛ فنظرًا إلى طبيعتها الأنطولوجية وكونها مطلبًا ملحقًا يرغب في تحرير المجتمع من جميع قيوده بشكل سريع ومن غير أن يتبع أي مراحل⁽³⁸⁾، تعجز اليوتوبيا عن إدارة تضارب المصالح ووجهات النظر المختلفة، لأن دينامية الثورة الجذرية أو الانقلاب المستعجل لا تسمح لها بتطوير آليات الصراع والتوافق الديمقراطي. ولهذا السبب، تلجأ إلى إعادة تركيب الواقع الاجتماعي والسياسي وحشره بالقوة داخل المشروع المتخيل الذي رسمته مجتمعاتها بصورة مسبقة. إنها تجبره على التلاؤم مع تصورها المبق لما يجب أن يكون عليه المجتمع عوض أن تحاول فهمه والتعامل معه، فتلجأ إلى أدوات الدولة القهرية عندما يتعصي عليها، ثم تطلق على قهرها السياسي مصطلحات من قبيل التطهير الثوري أو العنف الثوري.

اليوتوبيا عمومًا، في السلطة كانت أو خارجها، لا تأخذ بعين الاعتبار اليوتوبيات المضادة لها أو المختلفة عنها (الاشتراكية والإسلاموية والقومية والليبرالية...) والمعبرة عن أحلام الجماعات والفئات الاجتماعية الأخرى وعن رغباتها⁽³⁹⁾؛ فباعتبارها تصورًا تكوّن في عالم الخيال لتغيير عالم الواقع، تعتبر نفسها مشروعًا مكتملًا لصورة المجتمع المنشود، ومن ثم يصبح كل تناقض أو دعوة إلى الاختلاف في نظرها شكلاً من التمرد والخيانة لمشروعها المجتمعي المثالي، ما يدفعها إلى استخدام العنف للتخلص من الخونة والطابور الخامس والأشرار وأشباه الرفاق وأشباه الوطنيين... إلخ⁽⁴⁰⁾.

ليست اليوتوبيا دائمًا «مبدأ أمل»، أي احتجاجًا دائمًا ضد ماهو قائم، واستشرافًا نحو مستقبل مفتوح، بل إن لها بُعدًا آخر عكسيًا وكارثيًا (dystopic) يكمن في «يوتوبيا القيامة». إن مبدأ الهوية هو المحدد في نظرنا لانزلاق اليوتوبيا

Hurbon et Ernest Bloch, p. 75.

(38)

Ricœur, L'Idéologie et l'utopie, p. 361.

(39)

Ibid.

(40)

من يُعدها الاستشراقي نحو بُعدها الكارثي، فالعلاقة بين الهوية واليوتوبيا علاقة ترابط. وتقوم يوتوبيا «الاستشراف الآمل» على مبدأ الهوية الجدلية المفتوحة على هوية «نفي النفي» التي لا تسعى للتوفيق والمصالحة بين المتناقضات، ولا تنتهي إلى «وحدة صراع المتناقضات» المغلقة، كما أنها لا تحيل إلى وحدة الهوية الماهوية؛ فالاستشراف والآمل هما محركا كل عملية تجاوز لواقع مرفوض. وعند وصول يوتوبيا الاستشراف إلى السلطة تعتمد إلى تأييد سيطرتها عبر إخفاء التناقض الذي يحمله الواقع الاجتماعي والسياسي والذي ترغب في استمراره، فتعمل على تلميع صورته باعتباره أفضل الممكنات واحتواء جدلية المتناقضات داخل وحدة التصالح الشاملة. ونظرًا إلى استحالة تعطيل جدلية المتناقضات داخل هوية مغلقة، تتحول يوتوبيا الاستشراف إلى دكتاتورية عنيفة تغتال جميع ممكنات التجاوز نحو المستقبل.

على خلاف يوتوبيا الاستشراف، تأسس يوتوبيا القيامة على محاولة استرجاع الماضي، أي إحياء ما تمّ تجاوزه وما لم يعد من الممكن استعادته، أي الماضي كهوية مكتملة ومنتهية ومغلقة. وعلى هذا التصور تنج يوتوبيا القيامة هوية متخيلة ماهوية ترنسندنالية تجعل منها أصلًا وجوهرًا ترغب في بعثه واستنهاضه. وبما أن استعادة الأصل (البداية) غير ممكنة، تنزع يوتوبيا القيامة بدورها إلى العنف، دفاعًا عن خصوصيتها المتفردة ونقاء حاملها ضد الجميع، أو المناهضين لها.

رابعًا: في نقد مبدأ الهوية المغلقة مقدّمة لنقد يوتوبيا الاستشراف القومية ويوتوبيا القيامة الإسلامية

إن النظر في تاريخ ما قبل سايكس - بيكو يدل على عكس ما يعتقده الإسلامويون من أن طبيعة الدولة العثمانية لم تكن وحدة هلامية جامعة، ولا ذاتًا تعبر عن هوية إسلامية واحدة؛ فهي كانت تتكون من أعراق وأجناس وعناصر ليس لها الموقف ذاته ولا النظرة ذاتها ولا الممارسة ذاتها للعقيدة الإسلامية، وذلك على الرغم من رفعها شعار الخلافة الإسلامية الجامعة. ومن ثم لم يكن التأمر بين الشريف حسين والقوى الاستعمارية الأوروبية هو ما قضى عليها، وإنما كانت تحمل في ذاتها تناقضات نفيها؛ إذ لم يستطع الحكم المركزي في الأستانة ضبط

أطرافه الممتدة، التي نرعت إلى نوع من الحكم الذاتي الذي طغى عليه صراع المصالح بين الأسر، بل داخل الأسرة نفسها أحياناً، وكذا الأشراف والأسياد والزعامات العسكرية والمدنية. زد على ذلك كله النزعات الانفصالية ذات الدوافع الفردية، التي لم تتوان عن تفكيك هذه الدولة العثمانية قبل ثورة الشريف حسين. ولم يتطع الإسلام، بوصفه هوية سياسية للدولة العثمانية، أن يصهر شعوب الإمبراطورية المختلفة (عرب، أكراد، تركمان، أمازيغ، شركس...) ويوحد بينهم داخل هوية واحدة تنسبهم انتماءاتهم العصبية والعرقية⁽⁴¹⁾. وفي هذا دليل قوي على ضعف الادعاء التمامي القاضي بقدرة الإسلام على إذابة الفروق العرقية والعنصرية والطائفية التي تمزق جد العالم الإسلامي حالياً. فإن كان عاجزاً في الماضي عن إقامة مشروع بهذه الملامح، فلا شيء يضمن منطقياً أن ينجح في إنجازه في الحاضر، ولا سيما أن الفروق والصراعات تفاقمت وتعمقت، مقارنة بما كانت عليه زمن الإمبراطورية العثمانية.

عجز العقل السياسي الإداري العثماني عن إدارة أطرافه ولملمتها عبر عمل المؤسسات؛ إذ تجاوزت توسعات الدولة العثمانية العسكرية قدرتها على تكوين إداريين محنكين وإرسالهم لإدارة ولاياتها⁽⁴²⁾، فزاجت بين نوعين من الإدارة، كان أحدهما تبعية شبه كاملة للحكم المركزي، وكان الآخر حكماً محلياً ذاتياً يقترب من الاستقلال، ف«نجحت الدولة العثمانية في إدماج الولايات القريبة من قلب الإمبراطورية، لا سيما مدينة حلب وشمال سوريا. وكلما امتدت التوسعات لتطاول المناطق البعيدة عن الأناضول مال العثمانيون إلى إبقاء النظام الياسي المحلي القائم لضمان انتقال السلطة دون صدامات. فقدموا بذلك مصالحهم النفعية على الهيمنة الأيديولوجية⁽⁴³⁾»، إذ كان همهم الأول تحصيل الضرائب وضمان الاستقرار، ولم يكن يشغلهم فرض رؤيتهم على الشعوب العربية. ومن ثم لم يبع النظام العثماني إلى الماس بالتعددية الثقافية أو باستقلال الولايات

Eugene Rogan, *Histoire des arabes: de 1500 à nos jours*, Michel Bessières (trad) (Perrin, (41) 2009), p. 36.

Rogan, p. 37.

(42)

(43) كان الإسلام الأيديولوجيا المهيمنة على مناطق الإمبراطوريات الإسلامية السابقة (الأموية والعباسية...). بناءً عليه، لم تكن الدولة العثمانية تلقى مقاومة أيديولوجية في المناطق العربية التي ضمتها، ما دامت تحقق للسلطان الاستقرار والأمن السياسي والاقتصادي.

العربية في الحقبة التي تلت التوسعات»⁽⁴⁴⁾. وشكّل هذا التزاوج بين السلطتين المركزية والمحلية سبب ظهور النزاعات العصبية ونزعات التمرد المحلية التي أضعفت الدولة العثمانية.

مثل الولاية السلطة المركزية في الولايات التي كانوا يحكمونها، وكان اختيارهم يتم من بين أعلى الرتب في الدولة العثمانية (الوزراء مثلاً)، مع منحهم لقب باشا: «يعيّن هؤلاء الحكام عادة لمدة عام قابلة للتجديد، وكان التجديد يعني تقديم عطايا إضافية للسلطان [...] وكثيراً ما كان يحدث انقلاب ضد الباشوات الذين تعيّنهم الحكومة المركزية (بل وأحياناً يتم اغتيالهم) من جانب السكان أو 'القوى' المحلية [...]». إن سلطات الحاكم (الوالي) التي تمتد إلى مجالات واسعة للغاية (الإدارة، الأمن، المالية...) لم يكن يحدها سوى مراعاة جماعات الضغط المحلية وعدم مضايقة الحكومة السلطانية باتخاذ مواقف متقلبة أكثر من اللازم أو مواقف استبدادية مفرطة»⁽⁴⁵⁾. غير أن هذا التوازن لم يكن دائماً، بل كانت جماعات الضغط المحلية تنور ضد سلطة الباشا أو تتنازع في ما بينها في كثير من الأحيان؛ فكان حلب مثلاً رفضوا في عام 1655 استقبال حاكمهم المعيّن أحمد باشا، ببب سمعته المفزعة التي سبقته، فحاصر هذا الأخير حلب مدة شهرين ونصف شهر، من دون أن يتمكن من دخولها، إلى أن عُيّن على رأس ولاية أخرى. ثم ثار الحلبيون مجدّداً على الوالي العثماني كوسه مصطفى باشا في عام 1791 وحاصروه في قصره أربعة أيام، ثم أخرجوه من المدينة»⁽⁴⁶⁾. كما ثار دروز الشام على واليهم في عام 1851، وامتنعوا عن دفع الضرائب، وهزموا كتابه، التي استولوا على ذخيرتها ومدافعها في العام التالي (1852)⁽⁴⁷⁾. ثم ثاروا مرة ثانية في عهد الوالي مدحت باشا، لكن حُلّ الصراع سلمياً نتيجة وساطة إنكليزية،

Ibid.

(44)

(45) أندري ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1990)، ص 24.

(46) ريمون، ص 29.

(47) عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية (1864-1914) (القاهرة: دار المعارف، 1969)، ص 291؛ يُنظر أيضاً: مخايل مشاققة (جامع حوادثه)، ملحم خليل عبدو وأندراوس حنا شخاشيري (منشاه)، مشهد العيان بحدوث سورية ولبنان، ص 153. وأيضاً:

J. L. Porter, *Five Years in Damascus*, vol. 1, p. 135.

وتمت المصالحة بين أهل حوران والدروز في عام 1879، داخل إطار ما سمي المسألة الدرزية⁽⁴⁸⁾، وهو ما أكدته برقية الصدر الأعظم الموجهة إلى مدحت باشا في شأن الدروز، والتي جاء فيها: «إن الإنكليز لا يسرون بما تتخذه من تدابير لتأديهم (الدروز) [...] وإن حركة الدروز توجب الجزاء، وإذا لم يجازوا وتُترك جلهم على غاربهم، أنتج تركهم احتقار الحكومة، بيد أن تماديهم في العصيان يرجع إلى وقت بعيد، ولم يحن وقت تأديهم». ثم يضيف «إن غرضنا الوحيد هو تحبيب إدارة الدولة للدروز والموارنة، واستعمال القوة لا يوصل إلى تلك النتيجة، ونحن نرى أن ترك المسألة إلى زمانها الموافق أليق، ونحبذ الإصلاح بين المتخاصمين»⁽⁴⁹⁾. وعلى الرغم من أن الدولة المركزية لم تستخدم العنف ضد الدروز لإخماد تمردهم، فإنهم شنوا بعد ذلك (1886) غارة على قرية الممية في حوران، وردّ الحوارنة عليها. ثم تصارع الدروز في ما بينهم في عام 1890، وانقسموا إلى مشايخ وعامة. ثم ثاروا مرة أخرى ضد السلطة المركزية في عامي 1893 و1895، وردّت عليهم السلطة بحملة في عام 1896. وكانت آخر ثورات الدروز في عام 1910، تلك التي قابلتها الدولة بحملة قوية قوامها 30,000 جندي بقيادة سامي باشا الفاروقي، الذي «ضربهم... ضربة خفيفة قُتل فيها زهاء ألف رجل منهم ونحو مئة وخمسين من الجند [...] ولم تستفد الدولة من هذه الحملة إلا إحصاء نفوس الجبل»⁽⁵⁰⁾. كان هدف ثورات الدروز المستمرة ضد الدولة نيل «الاستقلال وبسط السيطرة الدرزية على لواء حوران»⁽⁵¹⁾، وهذا كله يدل على أن حالة الانشطار والانقسام حالة سابقة لاتفاق سايكس - بيكو، أي لم يكن هذا الاتفاق سبب التشظي والتقطع، كما يدعي الإسلاميون والقوميون، وبالتالي كان أبعد ما فعله هو أنه أعاد تنظيمه وترتيبه داخل حدود جديدة.

لم يكن الدروز وحدهم من ثاروا ضد مثل السلطة المركزية في الشام قبل توقيع اتفاق سايكس - بيكو، فالنصيريون امتنعوا بدورهم عن دفع الضرائب

(48) يُنظر محمد كرد علي، خطط الشام، ج 3، ص 105؛ عن: محمد عوض، ص 291.

(49) نادر العطار، تاريخ سورية في المصور الحديثة، ج 1، ص 229؛ عن: محمد عوض، ص 291.

(50) محمد عوض، ص 292؛ عن: علي، خطط الشام، ص 112.

(51) محمد عوض، ص 293.

والرسوم إلى حكومة دمشق. وفي عام 1854، تمرد إسماعيل بك، أحد رؤساء النصيرية، على الحكم العثماني، متهمًا فرصة انشغاله في حرب القرم (1854-1856). وانتهى التمرد بتنصيبه حاكمًا على تلك الجهات، إلى أن تفرغ الدولة العثمانية من حربها⁽⁵²⁾. كما أسفرت المصادمات المستمرة بين نصيرية الشمال ونصيرية الجنوب على حرق القرى ونهبها، فردت الدولة بقوة العسكر لفرض النظام، وفرض هيبتها، ما تبب في قتل «كثير من الأنفس وتخریب بعض القرى»⁽⁵³⁾.

إضافة إلى ثورات الجماعات المحلية الضاغطة وصراعها مع المركز بغية الاستيلاء على السلطة، سبب النزاع الطائفي بروز مشكلات مهمة في وجه الدولة العثمانية؛ إذ نشبت صراعات كثيرة بين الطوائف الدينية المختلفة التي ضمتها الولايات العثمانية، من روم أرثوذكس وأرمن وكاثوليك وموارنة وبروتستانت ويهود، «فقد حاولت كنيسة كل طائفة أن تجتذب أتباع الأخرى، لذلك كانت الطوائف التي تفقد أتباعها تلجأ إلى الدولة العثمانية طالبة منها التدخل لإعادة المنشقين إلى صفوفها، وفي بعض الأحيان كان النزاع يتطور إلى العداء السافر»⁽⁵⁴⁾. وأدت هذه الصراعات الدينية إلى التدخل الفرنسي لحماية الكاثوليك، كما أدت إلى طلب الروس من الباب العالي حقه في حماية الروم الأرثوذكس، وهو ما رفضه الباب العالي وكان ذريعة لاندلاع حرب القرم في عام 1854⁽⁵⁵⁾. وعلاوة على النزاع بين الطوائف المسيحية، نشب نزاع بين طائفتي اليهود والمسيحيين في الشام؛ إذ اتهم اليهود بقتل الراهب توما كبوشي، فدفعوا «إلى محمد علي ستين ألف كيس» لإطلاق من اتهم من اليهود بجريمة القتل⁽⁵⁶⁾. ثم نشب صراع آخر في عام 1860، لما رفض ملمو الشام مبدأ المساواة مع الطائفتين المسيحية

(52) المرجع نفسه، ص 295؛ عن: محمد بهجت ورفيق التميمي، ولاية بيروت: القسم الشمالي، ص 108-109.

(53) محمد عوض، ص 296. عن أرشيف استانبول الداخلية، وثيقة رقم 68482 أم 69482 تاريخ 23 ذي الحجة 1299 (تقريرها مرفع هوالي سورية)

(54) محمد عوض، ص 316.

(55) المرجع نفسه، ص 317؛ عن: مشاقفة، ص 154.

(56) المرجع نفسه، ص 318.

واليهودية، وهو المبدأ الذي فرضته الإدارة المصرية في عهد إبراهيم باشا⁽⁵⁷⁾. ومع جميع الانتفاضات ضد سلطة الوالي، ممثلاً للسلطة المركزية، نشبت كذلك خلافات قوية بين الإنكشارية (أكبر قوة عسكرية في الدولة) والأشراف باعتبارهم سلطة محلية، وهما هيشان كبيرتان متأصلتان بقوة في السكان المحليين، الأمر الذي جعل وقائع المنافسة بينهما من أجل السيطرة على السلطة تتحول إلى حروب أهلية تعددت بتعدد ما قام من نزاعات، كما كان الباشوات يحاولون الاستفادة من هذه الحروب لتعزيز سلطاتهم الخاصة⁽⁵⁸⁾.

إلى جانب الباشوات، حكمت أسر محلية بعض الولايات باسم الدولة العثمانية، كأسرة العظم التي حكمت ولاية دمشق من عام 1724 إلى عام 1783⁽⁵⁹⁾، وأسرة الجليلي التي حكمت ولاية الموصل من عام 1726 إلى عام 1834⁽⁶⁰⁾. ثم تحولت هذه الأسر إلى سلالات حاكمة بفضل امتداداتها العصبية والأسرية القوية، وبفضل المساندة الشعبية في بعض المراحل، وبسبب عدم رغبتها في الانفصال عن الباب العالي؛ إذ إنها عملت على تحصيل الضرائب وتأمين قوافل الحج وإحلال الأمن والدفاع عن الحدود الجغرافية (دفاع الحاج حين باشا من أسرة الجليلي عن الموصل ضد تدخل نادر شاه في عام 1743)⁽⁶¹⁾. وظلت السلالات الحاكمة في الولايات القريبة من الأستانة وفيه للدولة العثمانية (العظم والجليلي، وشهاب في جبل لبنان) على الرغم من تمتعها بقدر كبير من الاستقلالية داخل حدود ما سمح به النظام العثماني، بينما كان الأمر مختلفاً في «بغداد وفلسطين ومصر»، حيث «عمل قادة المماليك على توسيع مجال سلطتهم، متحدّين بذلك الدولة العثمانية»⁽⁶²⁾.

(57) المرجع نفسه، ص 319.

(58) ريمون، ص 29. عن كامل الغزي، نهر الذهب، الجزء الثالث (1956، ص 285)، (1791، ص 309)، (1819، ص 324-327). يُنظر أيضاً: محمد راغب الطباخ الحلبي، إعلام النبلاء، الجزء الثالث (1656، ص 265) و(1791، ص 368).

Rogan, p. 61.

(59)

(60) ريمون، ص 29.

(61) المرجع نفسه، ص 30.

Rogan, p. 68.

(62)

وفي السياق نفسه، سعى علي باي الكبير (1760-1775) للانفصال عن الدولة العثمانية واستعادة الإمبراطورية المملوكية التي كانت حدودها تمتد، في نظره، من مصر إلى سوريا والحجاز؛ فبعد أن قضى على قادة المماليك المنافين له، أسس أسرته المملوكية التي ضمت 3000 مملوك لحكم مصر وتحقيق طموحه السياسي؛ إذ كان علي باي، بحسب الجبرتي، قارئاً متعمقاً للتاريخ الإسلامي، وكان يشرح دائماً لتابعيه أن السيطرة العثمانية على مصر غير شرعية. و«كان يقول لهم: إن ملوك مصر - السلطان بيبرس والسلطان قلاوون وخلفاءهما - كانوا مماليك مثلاً، والعثمانيون استخدموا القوة عندما استولوا على البلد، منتفعين من نفاق السكان»⁽⁶⁴⁾. ولم يرض علي باي، بحسب الجبرتي دائماً، «بما منحه الله من سيطرة على مصر السفلى ومصر العليا، هذه المملكة التي كانت مفخرة الملوك والفراعنة، إذ دفعه طموحه إلى توسيع مجال المملكة»⁽⁶⁵⁾، فسيطر على الحجاز في عام 1769، وسك النقود باسمه، وتوقف عن إرسال الضريبة، وذكر اسمه في صلاة الجمعة، ثم تحالف مع الأمير الدرزي فخر الدين الثاني لانتزاع دمشق من العثمانيين. كما اتفق مع الملكة كاترين في حربها ضد العثمانيين (1768-

(65)

1774). وقُضي على طموح علي باي بقتله في عام 1773، بعد أن انقلب عليه اثنان من قادة جيشه محمد باي وإسماعيل باي لمصلحة الباب العالي، وسُوغ قتله بأن رُمي بتهمة الردة حين تحالف مع ملكة روسيا ضد السلطان؛ إذ أصبح بذلك في حكم تارك الإسلام، ما كان يبيح وفق الشريعة الإسلامية «لكل مسلم حق قتله وأخذ حريمه وثروته من دون أدنى عقاب»⁽⁶⁶⁾.

طُبعت الحركات الاستقلالية الحياة السياسية العثمانية كلها منذ القرن الثامن عشر إلى تاريخ إلغائها؛ فعلى سبيل المثال، نجح محمد علي باشا (1770-1849) في انتزاع حكم الشام مدى الحياة، وحكم مصر له ولورثته من بعده في عام 1840، وانتزاع حق سك العملة المصرية بحيث تحمل النقود النحاسية اسمه بينما تحمل النقود الذهبية والفضية اسم السلطان.

كانت رغبة محمد علي في تكوين مملكة مصرية قد بدأت منذ عام 1811؛ إذ طالب سلطة الباب العالي بتوليته على دمشق، لكنها رفضت حتى لا تقوى شوكته، فجدد مطلبه في عام 1818، فرفض مرة أخرى. لذلك، قرر الدخول في حرب مع الدولة العثمانية عندما سنحت له الفرصة، فزحف ابنه إبراهيم باشا على سورية في عام 1831 بجيش قوامه 30,000 رجل و«حاصر عكا بـ 32 سفينة، وأطلق على قلعتها 70,000 طلقة مدفعية»، حتى حجب دخان القنابل عكا (بحسب ميخائيل مثقة، متشار أسرة الشهاب إلى إبراهيم باشا بعد تحالفه مع الأمير بشير الثاني). ولم ينج من حصار عكا غير «350 عسكراً عثمانياً»⁽⁶⁷⁾. وبذلك استولى المصريون على كل من عكا وحمص وحلب وسورية، ثم واصلوا زحفهم على الأناضول، ونجحوا في الاستيلاء على قونية في عام 1832. ولم يبق بين جيش محمد علي وعاصمة الدولة العثمانية إسطنبول غير 200 كم. وأسفرت حملة محمد علي عن صلح كاتاهية، الذي ضمن له توسيع حدود دولته لتشمل بذلك كلاً من الحجاز وجزيرة كريت وعكا ودمشق وطرابلس وحلب.

«La Chronique de Shams al-Din Mohammed ibn Ali Ibn Tulun (vers 1485-1546)» dans: (66) Henri Laoust (trad). *Les Gouverneurs de Damas sous les mamelouks et les premiers Ottomans (6558-1156 1260-1744)* (Damas: Institut Français de Damas, 1952). pp. 154-157; Rogan, pp. 86-87.

Rogan, p. 109.

(67)

وعلى الرغم من ذلك التوسع، لم يستطع محمد علي تحقيق حلمه، مع أنه عرض على الباب العالي في أيار/ مايو 1838 «ثلاثة ملايين جنيه استرليني (أي ما يعادل اليوم 170 مليون يورو) في مقابل الحصول على مملكة مستقلة تضم كلا من مصر وسوريا»⁽⁶⁸⁾.

لم تكن الدولة العثمانية وحدها الجهة التي اعترضت على مشروع محمد علي الانفصالي الهادف إلى تفكيك دولتها، بل كان هناك البريطانيون والفرنسيون أيضًا؛ فرئيس الوزراء البريطاني اللورد بالمرستون ردّ على عرض محمد علي بقوله: «فليتوقع الباشا [محمد علي] أن يرى بريطانيا العظمى إلى جانب السلطان لإصلاح كل خطأ جسيم يمكن أن يُرتكب في حقه، فغايتها الثابتة هي ألا تفكك الإمبراطورية التركية»⁽⁶⁹⁾.

من الثابت تاريخيًا أن النزعات الانفصالية تطبع الأنظمة الإمبراطورية، وذلك لكون الأخيرة أنظمة سياسية تسعى لأن تُخضع مناطق جغرافية ممتدة وشعوبًا عديدة وثقافات مختلفة وتجعلها تحت سيطرتها، مستعينة، في الغالب، بالقوة العسكرية دون المؤسسات السياسية القادرة على إدارة السلطة بشكل يجعل القوى السياسية المحلية جزءًا من شبكة علائق النظام السياسي كله. من هنا، أضعفت حركات التمرد وحركة التوسعات المحلية والنزاعات بين الجماعات الضاغطة الدولة العثمانية وصولًا إلى تفككها، فكانت النتيجة الطبيعية لذلك كله حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتغول الاستبداد، الذي دفعت ثمنه شعوب المجال الجغرافي العربي بصورة خاصة؛ تلك الشعوب التي فضلت في حالات كثيرة السيطرة العثمانية (التركية) على سلطة الأسر المحلية (العربية) التي استبدت بالناس لمراكمته ثرواتها بدل أن تعمل على توفير الأمن والاستقرار لهم. وبحسب ما نقله المؤرخ البديري، كان حكام أسرة العظم وراء الغلاء المعيشي الذي عرفته دمشق: «فقد استغل حكام العظم مناصبهم لتخزين الحبوب قصد الرفع من أرباحهم، مصطنعين نقصًا حادًا. وعندما انخفض ثمن

Ibid. p. 113.

(68)

Lettre de lord Palmerston du 20 juillet 1838, citée dans Afaf Lutfi al Sayyid Marsot, Egypt in (69) the Rein of Mohammed Ali, Cambridge University Press, 1984, p. 238; Rogan, p. 113.

الخبز مدة قصيرة، بعث أسد باشا بأتباعه لتخويف الخبازين كي يرفعوا أسعار الخبز. فكانت هذه طريقته لحماية سوق القمح، مصدر ثروة عائلته. ثم إن «القصر الذي شيده أسد باشا في وسط دمشق سُخِّرَت لبنائه جميع مواد البناء واليد العاملة الموجودة، الشيء الذي رفع كثيرًا من أسعار مواد البناء وأضر بالدمشقيين مدة طويلة»⁽⁷⁰⁾.

لم يكن حكم الأسر المحلية إذاً مثلاً لشعوب ولاياتها، ولا كان بأفضل من الحكم المركزي العثماني، وبالتالي لا يمكن اعتبار الحكام المحليين في المناطق العربية ممثلين للحكم العربي. ولا يجوز كذلك اعتبار النزعات الانفصالية التي قادها كل من علي باي ومحمد علي بمنزلة انتفاضة وعي العرب السياسي ضد الهيمنة العثمانية التركية، ونزوعاً منه للاستقلال عنها؛ فأغلب هؤلاء الحكام لم يكن من أصل عربي، ولا يتكلم العربية. ثم إن جل حركات التمرد منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر كانت بمبادرة من أشخاص ذوي طموح سياسي لا تحركهم في الغالب غير مصالحهم الشخصية، كما هي حال ظاهر آل عمر الزيداني الذي يقَدَّم في الغالب على أنه بطل قومي عربي أو فلسطيني (في رواية قتاديل ملك الجليل للروائي إبراهيم نصر الله)؛ فتمرده لم يكن حركة انفصالية قومية، ولا حركة معبرة عن العصية العربية، بل مصلحة شخصية بحتة. وبتطور صناعة النسيج في القرن الثامن عشر، بفعل الثورة الصناعية في أوروبا واشتداد الطلب الأوروبي على قطن الجليل وارتفاع ما كان يدره من أرباح، تشجع الحكام المحليون لتلك المنطقة على تحدي السلطة العثمانية في هيئة ممثلها في سوريا، وكسر احتكارها تجارة القطن⁽⁷¹⁾. ولم تكن أهداف ظاهر آل عمر سياسية أو قومية، بل كانت رغبة خالصة؛ إذ أراد بتمرده التفاوض مباشرة مع تجار القطن الفرنسيين في دمشق. ولذلك استولى في عام 1730، وبمساعدة من البدو، على قرية طبرية في فلسطين ذات الأراضي الخصبة، وعلى نابلس بعد أن هزم أمراءها،

Ahmad al-Budayri al-Hallaq, *Hawadith Dismashq al-Tawamiyya (Les événements quotidiens de Damas) 1741-1762* (Le Caire: Egyptian Association for Historical Studies, 1959), p. 184; George M. Haddad, «The Interests of an Eighteenth Century Chronicler of Damascus», *Der Islam* 38 (juin 1963), p. 129; Rogan, p. 63.

Roger Owen, *The Middle East in The World Economy, 1800-1914* (Londres: Methuen, 1981), p. 7. Rogan, p. 69.

وسيطر على الخط التجاري الذي كان يربط فلسطين بدمشق، ثم سيطر على مرفأ عكا التي جعل منها قاعدة لحكمه، فضمنت له السيطرة على المرفأ احتكار عملية إنتاج القطن وتسويقه من المزارع إلى الأسواق مباشرة، فأصبح المفاوض الوحيد للتجار الفرنسيين في دمشق، حتى أنه حدد بنفسه سعر القطن في عام 1750، ما أزعج الفرنسيين كثيراً⁽⁷²⁾.

لم تكن غاية ظاهر من وراء تمرد تأسس دولة عربية مستقلة عن الدولة العثمانية، وإنما رغبة في الحصول على الباشوية (رتبة وزير) وفي حكم ولاية صيدا، أسوة بأسرة العظم في دمشق، ومن هنا كان حرصه بعد كل غزوة أو تمرد على دفع الضرائب إلى الباب العالي، فهو الذي شغل طوال حياته المهنية وظيفته محقق الضرائب من المزارعين، وكان تابعاً لحاكم صيدا، ولم يكن يرضيه هذا المنصب. ولكي يضمن الباب العالي ولاءه، خصوصاً في أثناء حربه مع روسيا (1768-1774)، منحه لقب «شيخ عكا وأمير الناصرة وطبرية وصفد وشيخ كل الجليل»، لكن هذه الألقاب كلها لم تكن ترضيه أيضاً⁽⁷³⁾.

حاول والي دمشق عثمان باشا في عام 1770 القضاء على نفوذ ظاهر آل عمر، بإرسال أبنائه حكاماً على طبرية وصيدا، مع عقد تحالف مع دروز جبل لبنان. ولم يكن في وسع ظاهر آل عمر مواجهة جيوش دمشق وصيدا مجتمعين من دون حليف قوي، فتحالف مع قائد المماليك علي باي، ليشكلاً معاً خطراً حقيقياً على الدولة العثمانية، لكن الأمر انتهى بقتل علي باي.

في تقديرنا إنه لا يصح فهم الثورة الحجازية إلا بالاعتماد على هذا المنهج في الاستدلال والتحليل التاريخي؛ فالتمرد الهاشمي على السلطة العثمانية ليس مختلفاً، من حيث منطلقاته ودوافعه، عن الانتفاضات التي سبقت. لذلك، فإن الطرح القائل إن الثورة الحجازية كانت انتفاضة الوعي القومي العربي يحتاج إلى المراجعة، لأنه يصعب التسليم بأن الوعي القومي العربي في مفهومه المعاصر

Amnon Cohen. *Palestine in the Eighteenth Century* (Jérusalem: Magnes Press, 1973), p. 15 : (72)
Rogan, p. 71.

Thomas Philippe. *Acre: The Rise and Fall of a Palestinian City, 1750-1851* (New York: (73)
Columbia University Press, 2001), p. 36; Rogan, p. 72.

كان محرك ثورة الحجاز⁽⁷⁴⁾، فالثورة العربية الكبرى كانت تعبيرًا عن تمرد الأسرة الهاشمية على سلطة جماعة الاتحاد والترقي، ولم يكن تمرد الشريف حسين خروجًا عن السلطنة بل عن الاتحاديين الذين أرادوا تقزيم سلطته، واستبداله بزعامة محلية منافسة هي زعامة حيدر آل زيد⁽⁷⁵⁾.

عرف الحجاز تاريخيًا صراع الأسر على الإمارة، كصراع الأسرة الموسوية (بني موسى) والأسرة السليمانية (بني سليمان) والأسرة الهاشمية (بني هاشم) على إمارة مكة منذ خضوع الحجاز للسيادة الاسمية لدولة المماليك في مصر عام 969. وكانت إمارة مكة مركزًا مهمًا، على اعتبار أن شريفها كان المرجع الأعلى في الحجاز والمتصرف في أمر باديتها⁽⁷⁶⁾، ولهذا البب، اشتد التنافس على هذا المركز؛ فعلى سبيل المثال، اشتد تنافس الأشراف على هذا المركز بعد وفاة شريف مكة عون الرقيق في عام 1905، «إلى حد أن أحدهم قتل أخاه، وقتل آخر أباه»⁽⁷⁷⁾. كما أن إمارة مكة كانت تتمتع أهميتها من ولاية الحجاز التي تمتعت منذ دخول سليم الأول مصر في عام 1517 بامتيازات خاصة؛ فبعد أن قدّم الحجاز سلميًا فروض البيعة والطاعة ومفاتيح الحرمين الشريفين إلى السلطان سليم الأول، الذي أطلق على نفسه لقب خادم الحرمين الشريفين⁽⁷⁸⁾، أخذ السلاطين يمنحون الحجاز هبات كبرى في أثناء موسم الحج، وقدمت له الأوقاف في مصر دعمًا كبيرًا (ما كان يسمّى الصرة)، وأعفي دون سائر الولايات العثمانية من تقديم الجزية السنوية إلى الباب العالي ومن دفع الضرائب الشخصية والعقارية ومن

(74) يُنظر: موسى سليمان، الثورة العربية الكبرى. الحرب في الحجاز 1916-1918، ص 36. الذي يرى في ثورة الشريف حسين ضد الاتحاديين تعبيرًا عن طموح العرب ومشاعرهم القومية. ورد عن: كليب سعود الفوزان، المراسلات المتبادلة بين الشريف حسين والعثمانيين 1908-1918 (عمّان: المكتبة الوطنية، 1997)، ص 136.

(75) يُنظر: حسن صبري، الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية اتجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين (القاهرة: دار المعارف، 1932)، ص 127؛ ورد عن: الفوزان، ص 95.

(76) سيار الجميل، العثمانيون وتكوين العرب الحديث. من أجل بحث رؤيوي معاصر (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1989)، ص 481؛ ورد عن: الفوزان، ص 20.

(77) الفوزان، ص 54.

(78) سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة العربية الكبرى، ط 2 (عمّان: لجنة تاريخ الأردن، 1992)، ص 18-19؛ الفوزان، ص 23-24.

التجنيد أيضًا. ولم يطبق عليه كذلك نظام الالتزام ونظام الزعامات والتيارات الخاصة⁽⁷⁹⁾، وبذلك ظلت علاقة الأشراف بالدولة العثمانية علاقة ولاء إلى غاية القرن الثامن عشر، حين تمرد الشريف سرور وأطلق على نفسه لقب السلطان، لكن الدولة العثمانية قمعته بشدة⁽⁸⁰⁾.

ثم جاءت محاولة عبد العزيز آل سعود في عام 1806 للاستيلاء على الحجاز، وذلك بطرد الشريف غالب [بن ماعد] وتعيين الشريف معين بن ماعد مكانه أميرًا على مكة، مع إعلان نهاية السيادة العثمانية على الحجاز. فتصدى محمد علي باشا لمحاولة آل سعود، وأعاد الحجاز إلى الياقة العثمانية في عام 1818. وكانت الأسرة الهاشمية آنذاك جزءًا من هذا التنافس، وفي عام 1908، عادت إمارة مكة وشرافتها إلى حسين الهاشمي بفرمان سلطاني.

سعى الاتحاديون، من خلال سياسة تريك العرب، إلى تجريد الحجاز من استقلاله الذاتي واميازاته التقليدية التي تمتع بها منذ عهد السلطان سليم الأول، وجعله ولاية كغيره من الولايات العثمانية، وذلك بتطبيق قانون الولايات الجديد لعام 1913، القاضي بأن يدفع الحجاز الضرائب كائر الولايات، وبأن يري عليه قانون التجنيد الإلجاري مع مد خط سكة الحديد من المدينة إلى مكة.

رفضت القبائل والعربان قانون الولايات ومشروع سكة الحديد الذي رأت أنه يضر بمصادر دخلها من نقل الحجاج وحماية القوافل⁽⁸¹⁾. وأمام إصرار الاتحاديين على تعميم سياسة الولايات، تمسك الشريف حسين والقبائل بحقوق الحجاز التقليدية التي بايعوا بها السلطان سليم الأول. وردًا على رفعهم شعار الهوية التركية بدل الهوية الإسلامية، ومع انسداد الأفق السياسي، تحالف الشريف حسين مع البريطانيين، وأعلن الثورة على دولة الاتحاديين، رافعًا شعار العروبة

(79) محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي 1514-1914 (القاهرة: المكتبة الأنجلو المصرية، 1990)، ص 64-67؛ الفواز، ص 26.

(80) الجليل، ص 481؛ ورد عن: الفواز، ص 33.

(81) يُنظر: محمود زايد، أحداث الثورة العربية الكبرى من إعلانها إلى دخول فيصل دمشق، دراسات في الثورة العربية الكبرى (عمان: منشورات الشركة الأردنية العالمية للنشر والتوزيع، 1967)، ص 68؛ عن: الفواز، ص 92.

في عام 1916 ردًا على سياسة التريك. ووجه الأمير علي إنذارًا خطيًا إلى جمال باشا، الحاكم العام المطلق للصلاحيات في سوريا وفلسطين، بتاريخ 9 حزيران/ يونيو 1916، خلاصته أن «المطالب العربية المعتدلة قد رُفِضت من جانب الدولة العثمانية، وبما أن الجند الذي تهيأ للجهاد سوف لا يرى عليه أن يضحي لغير مآلة العرب والإسلام، فإذا لم تنفذ الشروط المعروضة من شريف مكة حالًا فلا لزوم لبيان قطع أي علاقة بين الأمة العربية والأمة التركية، وأنه بعد وصول هذا الكتاب بأربع وعشرين ساعة ستكون حالة الحرب قائمة بين الأمتين»⁽⁸²⁾. ووظف الشريف حسين العصية العروية والانتماء القبلي والعشائري اللذين طالما تغنى العرب بهما في أشعارهم⁽⁸³⁾، فلم يُنهم خضوعهم للسلطان العثماني المسلم عصيتهم الإثنية التي جسدها استقلالهم الذاتي؛ ذلك الاستقلال الذي منحهم إياه سلاطين العثمانيين، بسبب وعيهم أهمية الحجاز أيديولوجيًا (مركز الإشعاع الإسلامي) وعدم قدرتهم على ضبطه لبعده الجغرافي عن الأستانة.

جند الشريف حسين القبائل العربية والعربان بأموال العثمانيين، الذين اقتنعوا بعد مفاوضاتهم مع الأمير فيصل بضرورة التعاون مع الشريف حسين، فمضوا فيصل هدايا وأموالًا لينفقها على جيش المتطوعين من القبائل (1500 متطوع، كما اتفق) الذين سيشاركون في الحملة الثانية على قناة السويس⁽⁸⁴⁾. لكن عوض الالتحاق بالجيش العثماني، أعلن كلٌّ من الأميرين فيصل وعلي باسم والدهما الثورة على الدولة العثمانية في 5 حزيران/ يونيو 1916.

تحول رفض قانون الولايات وسكة الحديد ودخول الحرب ضد الحلفاء وإعلان الجهاد ضدهم، إلى حركة انفصالية عن الدولة العثمانية، كغيرها من

(82) يُنظر: عبد الله بن حسين، مذكراتي (عمان، الأردن: مكتبة برهومة، 1989)، ص 113؛ ورد عن: النواز، ص 153.

(83) شعر المفتي الشافعي علي أفندي الفلامي (ق 18)، والشيخ عثمان الخطيب، توفي عام 1732، والبد عبد الله أفندي.

يُنظر: سيار الجميل، زعماء وأفندية: الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب البنية التاريخية للعراق الحديث (الموصل أنموذجًا) (عمان/ بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص 195-196.

(84) جمال باشا السفاح، مذكرات جمال باشا السفاح، ترجمة علي أحمد شكري (بغداد: دار البصري، 1963)، ص 234. عن: الفواز، ص 129.

الحركات الانفصالية التي سبقتها. وبناءً على ذلك، لم تكن ثورة الحجاز إذاً إلا ثورة الأسرة الهاشمية التي دفعتها الأوضاع الدولية لتصبح حركة انفصال طموحاً تسعى إلى تأسيس المملكة العربية الهاشمية فوق جغرافيا عربية. وكانت حركة تحكمها يوتوبيا رد الخلافة إلى منبتها الهاشمي، ولا سيما بعد أن حصل الشريف حسين على وعد خطي من الإنكليز بدعمه عند مبايعته خليفة للعرب (الحجاز والشام والعراق)، مع عدم التدخل في شؤون الحجاز، وحماية مصالح عائلته من أي تدخل خارجي⁽⁸⁵⁾.

كما أن ثورة 1916 لم تكن من أجل القومية العربية، لأن الشريف حسين كان جزءاً من المؤسسة العثمانية؛ فهو قاد حملتين عسكريتين، كانت الأولى في عام 1910 لتأديب ابن سعود، الذي انتزع أرض عتية من العثمانيين⁽⁸⁶⁾، وكانت الثانية بهدف التفاوض مع الإمام يحيى في اليمن، لتسوية خلافه مع العثمانيين الذي انتهى بصلح 1911. ومن أدلة ولائه للسلطة العثمانية، محاولته إقناع القبائل بمشروع السكة، والعمل على تهدئتها. كما أنه قبل دعم العثمانيين في حربهم ضد الحلفاء على الرغم من رفضه القاطع المشاركة فيها، لأنه اعتبرها قراراً ناتجاً من عدم التميز أو الخيانة الكبرى⁽⁸⁷⁾. ولم ينزع إلى الثورة إلا عندما أيقن أنه سيخسر مكانته عند الاتحاديين مهما تكن نتيجة الحرب القائمة، وأن تصفية سلطته مسألة وقت، ولا سيما بعد أن صدر أمر عثماني إلى والي الحجاز مهيب باشا باعتقاله من دون إثارة القبائل⁽⁸⁸⁾. وزاد في يقينه اطلاعه على وثائق ومراسلات سرية (حادثة المحفظة التي عُثِرَ عليها في الطريق بين مكة والمدينة) بين والي الحجاز والأستانة، تحت الوالي على التخلص من الشريف وأبنائه، وإلغاء استقلال الحجاز الذاتي⁽⁸⁹⁾، فمن عادة العثمانيين الفتك بخصومهم بعد فراغهم من حروبهم الخارجية (نموذج علي باي).

(85) يُنظر نص البرقية في: زين نور الدين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان (بيروت: دار النهار، 1977)، ص 327؛ عن: الفواز، ص 113.

(86) جبار يحيى عبيد، «التاريخ الباسي لإمارة حائل 1832-1921م» (أطروحة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1987)، ص 123؛ عن: الفواز، ص 82.

(87) بن الحسين، ص 103-104؛ عن: الفواز، ص 109.

(88) الفواز، ص 119.

(89) المرجع نفسه، ص 121-122.

إن اعتبار الثورة الحجازية ثورةً للوعي القومي العربي أجهضته مؤامرة سايكس - بيكو هو تصور يتجاهل أن ما يُعرف بالأمة «العربية» من الحجاز إلى المغرب ليس أمة أو قومية واحدة ومتجانسة، بل أمم وقوميات وإثنيات ولغات وقبائل مختلفة ومتباينة، ومتصارعة أحياناً (فجنايبو العراق لا علاقة لهم بالمصموديين في المغرب)، ولكل منها خصوصيتها الثقافية واللغوية والتاريخية التي تقاطعت أو اندمجت في حقبة من الحقب التاريخية. ثم إن تحول الكيانات السياسية (الإمبراطوريات، الممالك، الإمارات، الدول الولايات، السناجق... إلخ) جعل من الجغرافيا «العربية» جغرافيا غير قارة بحدود غير ثابتة تاريخياً. ومن ثم، فإن التعالي عن فهم هذا الواقع التاريخي ذي الكيانات المتعددة والمختلفة، وحصره داخل هوية مفارقة متخيلة اسمها «الأمة العربية»، أدى في ما بعد إلى فشل مشروعات التحرر القومية التي خلطت بين الأمة القومية والأمة التاريخية؛ فالأولى تنظم أمة داخل مجتمع ذي ثقافة ولغة مشتركتين وكيان سياسي مؤسساتي (الدولة) تحده جغرافيا محددة. والثانية هي الذاكرة التاريخية الأسطورية التي تجمع بين الواقع التاريخي والواقع المتخيل، وتربط بين أفراد أمة أو أمم وشعوب وكيانات سياسية قومية وجغرافيات تتقاسم قيماً معينة (دينية، فلسفية، أخلاقية...)، وتتقاطع في الغالب تجاربها التاريخية سياسياً واقتصادياً وثقافياً. وهذا الخلط المفهومي النابع من تصور يوتوبي للأمة هو المسؤول عن تحول المشروعات القومية من مشروعات بناء وطني إلى شموليات سياسية.

هذا الخلط قاد - في نظرنا - التجربة الناصرية إلى التحول من مشروع قومي وطني تحريري إلى مشروع سياسي قهري كلياني. وكان عبد الناصر قد حدد في كتاب فلسفة الثورة، الذي صدر في عام 1953، تصوره للأمة، فقال إنها «قد امتزجت معنا وبالتاريخ، وعانينا معها نفس المحن، وعشنا نفس الأزمات وحين وقعنا تحت سنانك خيل الغزاة كانوا معنا تحت نفس السنانك»⁽⁹⁰⁾، بمعنى أن تصوره للأمة تصور تاريخي أسطوري سلم بوجود هوية عربية لا يعترىها الاختلاف الإثني والثقافي، ولا تحدها مؤسسات سياسية، ولا تضبطها حدود جغرافية؛ إنها هوية افتراضية تقوم على وحدة العرق (العرب) وعلى ذاكرة الأُم المشترك.

(90) فلسفة الثورة. يُنظر: محمد حافظ دياب، ميد قطب الخطاب والأيدولوجيا (بيروت: دار الطليعة، 1988)، ص 59.

تحققت القومية الناصرية، كما هو الأمر في أغلب تجارب القومية العربية، عبر انقلاب عسكري خططت له جماعة من الضباط الأحرار (اللجنة التأسيسية)، فقررت قلب النظام السياسي القائم في عزلة عن باقي القوى السياسية والاجتماعية، ومن دون إشراكها في التحول المنشود؛ فالانقلاب قرر يوم 20 تموز/ يوليو 1952، ونفذ يوم 23 بالقوات المتاحة متوقعين (اللجنة التأسيسية) نسبة نجاح حوالى 15 في المئة، لكن العملية نجحت⁽⁹¹⁾. لكن لم يكن للانقلاب تصور نظري أو برنامج سياسي أو قوى اجتماعية تقوده وتسنده، فهو خطط له بعيداً عن حركة الصراع الاجتماعي، حتى بدا «لمعظم سكان البلاد آتياً من المجهول»⁽⁹²⁾، فلم «يكن لدى الضباط الأحرار برنامج للعمل... ولقد درج الناس على اعتبار كتاب 'فلسفة الثورة' الذي وضعه عبد الناصر في الأشهر الأولى التي تلت الأحداث هو البرنامج. [كما أن] فهم ما كان يجري في مصر بالنسبة لمؤلف 'الفلسفة' كان أقرب ما يكون إلى الوجدان منه إلى الإدراك»⁽⁹³⁾.

عبر فلسفة الثورة عن المبادئ الستة التي أعلنها الضباط مع بدء الانقلاب، والمتمثلة في القضاء على الإقطاع والاستعمار، وفي القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم، وفي إقامة حياة ديمقراطية سليمة مع بناء جيش وطني قوي، وتحقيق عدالة اجتماعية. لكن الكتاب لم يوضح بشكل عملي طرق تحقيق تلك المبادئ، فظل المشروع القومي الناصري بعد عشر سنوات من الثورة الدائمة ضحية الارتجال النظري وخياراً أيدولوجياً؛ إذ أعلن الميثاق الوطني لعام 1962 أنه لا يريد أن «يجس نفسه في نظريات معلقة يقيد بها طاقته»⁽⁹⁴⁾، و«أن تجربة الصواب والخطأ هي في حياة الأمم - شأنها في حياة الأفراد - طريق النضج والوضوح»⁽⁹⁵⁾.

(91) خالد محيي الدين، والآن أتكلم (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992)، ص 124 -

132.

(92) شريف يونس، نداء الشعب: تاريخ نقدي للأيدولوجيا الناصرية (القاهرة: دار الشروق،

2012)، ص 33.

(93) إيفور يلبايف وإفغني بريماكوف، مصر في عهد عبد الناصر، تعريب عبد الرحمن الخميسي

(بيروت: دار الطليعة، 1979)، ص 33.

(94) حافظ دياب، ص 61.

(95) الميثاق الوطني، الباب الخامس، 1962.

شكّل التخلص من الملكية ومن الاستعمار وأعوانه يوتوبيا اجتماعية مشتركة (لخصتها المبادئ الستة). ولم تهتم تلك اليوتوبيا بالتمييز بين المصالح الطبقية والفئوية، ولا بالتناقضات السياسية، ولا بنظرية سياسية تؤطر البرامج المرحلية، بل كانت محركاً قوياً للتغيير الانقلابي الفوري الذي عمل على تحقيق ما كان يبدو مستحيلاً، فخلعت الملك وألغت الألقاب والطربوش، مع إلغاء انتقال الحكومة إلى الإسكندرية صيفاً ورفع مرتبات الجنود وزيادة الضرائب على الدخل.

قاد الالتباس النظري بين مفهوم الأمة القومية والأمة التاريخية إلى الربط بين مفهوم التحرر القومي المصري وتحرر الأمة العربية، فجرى الربط بين مصري الأمة الفعلية والأمة الافتراضية، ليصبح معنى التحرر الوطني من الاستعمار والإمبريالية والرجعية تحرراً كلياً للأمة العربية. وتحرر كلتا الأمتين، الصفري والكبرى، لن يتم إلا بقيامه على مبدأ الوحدة والانصهار بين البعد الوطني والبعد العربي والبعد الإسلامي، أي على مبدأ الهوية المغلقة الذي قاد إلى ظهور الدولة الشمولية ومن ثم إلى حال مناقضة ليوتوبيا المبادئ الستة.

قامت وحدة الأمة الصفري (الصف الداخلي) على نفي الاختلاف السياسي والتناقض الاجتماعي، أي على تكوين هوية مغلقة قوية لا يضعفها التعدد، فخلّلت الأحزاب في 16 كانون الثاني/يناير 1953، وجرت «مصادرة جميع أموالها لصالح الشعب، وحظر تكوين أحزاب جديدة وقيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات»⁽⁹⁶⁾. ثم فرضت ما سميت «هيئة التحرير» إطاراً وحيداً للممارسة السياسية، ثم حل مكانها «الاتحاد القومي» في عام 1957، وهو ما عُرِف بأنه «تنظيم شعبي على مستوى الأمة كلها، يجمع جهودها على أساس من الدعوة والمشاركة الواعية [...] تنظيم يوفر الإطار والمجال للتغيير الاجتماعي في نطاق السلامة الوطنية [...] والمجال للأمن القومي»⁽⁹⁷⁾. ثم غير الاتحاد اسمه في عام 1962 إلى «الاتحاد الاشتراكي العربي»، وجرى في العام نفسه اعتقال «64 من الزعماء السياسيين دون سند من الدستور أو القانون»⁽⁹⁸⁾ ومحاكمتهم

(96) عاطف السيد، عبد الناصر وأزمة الديمقراطية: سطوة الزعامة وجنون السلطة (الإسكندرية:

فلنج للطباعة، 2002)، ص 71.

(97) محمد حنين هيكال، أزمة المثقفين (القاهرة: دار الأدباء، 1961)، ص 152-153.

(98) السيد، ص 66.

في «محكمة الثورة». ثم حُلّت جماعة الإخوان المسلمين، واعتُقل عشرات من أعضائها بعد حادثة المنشية، وصفت المعارضة داخل الجيش نفسه بالقبض على 35 ضابطاً في سلاح المدفعية لأنهم طالبوا بأن ينتخب ضباط كل سلاح ممثلهم في المجلس، عوض استئثار مجلس القيادة بالسلطة⁽⁹⁹⁾.

على نهج هذه الفلسفة نفسها قام تصور الوحدة العربية الكبرى، فكان إلغاء الحياة الياسية والنيابية في سورية شرطاً ضرورياً للوحدة المصرية - السورية التي باءت بالفشل «لأنها كانت قراراً انفعالياً لا يقوم على دراسة عقلانية للشروط الموضوعية والذاتية للوحدة»⁽¹⁰⁰⁾. أمّا التدخل في اليمن لنصرة الانقلاب العسكري ضد النظام الملكي وإغلاق خليج العقبة على الرغم من أن ثلث الجيش المصري كان لا يزال في اليمن، فأمر لا يمكن استيعابه إلا في ظل مفهوم «الثورة الدائمة»؛ ذلك شعار الذي رفعته القومية الناصرية ضد الرجعية العربية، الحليف الداخلي للإمبريالية وحجر العثرة أمام تحقيق الوحدة القومية العربية، فأدت حرب اليمن إلى إضعاف الجيش المصري وإضعاف استعداداته لحرب 1967 التي كانت نتائجها كارثية على الأمن القومي المصري وأمن الدول المجاورة، وعلى الشعب الفلسطيني بصورة خاصة. فأرسل ثلث الجيش المصري إلى اليمن رغم وجود توتر واضح مع إسرائيل لم يكن خطأً استراتيجياً عسكرياً فحسب، بل كان راجعاً أيضاً إلى عيب في فلسفة الوحدة ذاتها.

تأسس يوتوبيا القيامة كبكائية على الخلافة التي اجتشتها الدويلات القومية المصطنعة، والتي نجح سردها الإسلام السياسي على تصور الهوية الإسلامية هوية مغلقة وكياناً واحداً مندمجاً لا يعتربه الاختلاف والتناقض. وتبدو الأمة في هذا التصور ذات عقيدة واحدة وكيان سياسي واحد يقوده المتبد العادل، ويتصور الإسلام السياسي أن هذه الهوية (هوية الإخاء) وجدت في الماضي، وجسدها المجتمع الوسيط الذي ساسته مؤسسة الخلافة، ذلك المجتمع الذي ولد من مجتمع المدينة ودولة الرسول، ويحلم الإسلام السياسي باستعادة هذا الواقع المتخيل. وبذلك تحولت يوتوبيته التي أرادت تجاوز واقع ما بعد الاستعمار

(99) بونس، ص 38.

(100) العيد، ص 169.

(سايكس - بيكو) إلى إحباط وعنف يتجدد كلما استعصت عليها استعادة ماضى القوة والهيمنة؛ إذ ترسخت لدى الإسلام السياسي الفكرة القائلة بأن المجتمعات القطرية (القومية) هي السبب وراء عدم استعادة هذا الماضي الذهبي، لأنها كيانات «جاهلية» لا بد من القضاء عليها لإعادة بناء المجتمع الإسلامي الفاضل؛ فالنظام المصري مثلاً، وفي رأي سيد قطب، نظام «غير إسلامي، بل جاهلي، ولهذا يجوز الانقلاب عليه»⁽¹⁰¹⁾. وكان قطب قد قسم في كتابه معالم في الطريق المجتمعات الإنسانية إلى مجتمع إسلامي متحضر ومجتمعات جاهلية متخلفة، والمجتمع المتحضر عنده هو المجتمع «الذي يطبق فيه الإسلام... عقيدة وعبادة، وشريعة ونظاماً، وخلقاً وسلوكاً»⁽¹⁰²⁾، أما المجتمع الجاهلي المتخلف، فهو «المجتمع الذي لا يطبق فيه الإسلام، ولا تحكمه عقيدته وتصوراته، وقيمه وموازينه، ونظامه وشرائعه، وخلق وسلوكه»⁽¹⁰³⁾، ومن ثم، فإنه كل مجتمع «يضم ناساً ممن يعمون أنفهم (ملمين) بينما شريعة الإسلام ليست هي قانون هذا المجتمع، وإن صلى وصام وحج البيت الحرام!»، ولا يُعَدُّ مجتمعاً إسلامياً ولا متحضرًا، و«ليس المجتمع الإسلامي هو الذي يتدع لنفسه إسلاماً من عند نفسه غير ما قرره الله سبحانه وفصله رسوله صلى الله عليه وسلم، ويمتد مثلاً الإسلام المتطور»⁽¹⁰⁴⁾.

المجتمع الإسلامي الحقيقي هو - برأيه - مجتمع يعبر عن إيمانه بتوحيد الألوهية من خلال إقراره بحاكمية الإلهية، أي بتطبيق الشريعة، ف«المجتمع الإسلامي، هو وحده المجتمع الذي يهيمن عليه إله واحد، ويخرج فيه الناس من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده. وبذلك يتحررون التحرر الحقيقي الكامل»⁽¹⁰⁵⁾. والعبودية لله لن تتم إلا بتطبيق شريعته التي «لا يلقاها المسلم من أي مصدر آخر إلا المصدر الرباني، فالتلقي من غير الله منافٍ لأصل الاعتراف بالعبودية الشاملة

(101) أحمد مرصلي، الأصولية الإسلامية: دراسة في الخطاب الأيديولوجي والسياسي عند سيد قطب: بحث مقارنة لمبادئ الأصوليين والإصلاحيين (بيروت: دار الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1993)، ص 41.

(102) سيد قطب، معالم في الطريق، ط 6 (القاهرة: دار الشروق، 1979)، ص 105.

(103) المرجع نفسه.

(104) المرجع نفسه.

(105) المرجع نفسه، ص 108.

للألوهية المتفردة، شأنه شأن التلقي في الشرائع القانونية⁽¹⁰⁶⁾. إن الشريعة إذاً هي «كل ما شرعه الله لتنظيم الحياة البشرية... وهذا يتمثل في أصول الاعتقاد وأصول الحكم، وأصول السلوك وأصول المعرفة... ويتمثل في قواعد الأخلاق والسلوك. ويتمثل في القيم والموازين التي تسود المجتمع، ويقوم بها الأشخاص والأشياء والأحداث، ثم يتمثل في المعرفة بكل جوانبها وفي أصول النشاط الفكري والفني جملة»⁽¹⁰⁷⁾. وإذا كانت الحاكمة هي التجسيد العملي لألوهية الله، فإن الشريعة هي التجسيد العملي للحاكمية الإلهية، وتطبيقها هو التجسيد العملي للعبودية البشرية؛ فالشريعة إذاً هي جوهر الإسلام وماهية الثابتة. ومن ثم، فإن كل رفض للشريعة أو كل رفض لبعض منها داخل المجتمع هو رفض للحاكمية الإلهية وخروج عن الهوية الإسلامية؛ إذ «لن يستقيم هذا الدين في عزلة عن المجتمع، ولن يكون أهله مسلمين وهم لا يحكمونه في نظامهم الاجتماعي والقانوني والمالي، ولن يكون مجتمعهم إسلامياً وأحكام الإسلام وشرائعه منفية من قوانينهم ونظمهم وليس لهم من الإسلام إلا شعائر وعبادات، فالإسلام هو العبودية لله وحده، وإفراده بخصائص الألوهية، وفي أولها الحاكمة»⁽¹⁰⁸⁾. إن الشريعة/ الإسلام إطار ثابت كلي ومتعال عن الضرورات التاريخية، وفيه إجابات عن جميع المشكلات الإنسانية، لأنه مستمد من مصدر متعال؛ «الإسلام - وهو من صنع باري هذا الكون ومنشئ نواميسه والعالم بما يجد وما يتطور - كان في علمه هذا التطور التاريخي وما يترتب من تطور اجتماعي واقتصادي وفكري عام، ولهذا وضع الخطوط الثابتة، والمبادئ العامة، والقواعد الشاملة التي لا تُخرج أطوار الإنسان في نهاية عن حدودها»⁽¹⁰⁹⁾. وبما أن الإسلام/ الشريعة ماهية ثابتة، «فإن أقل تعديل في أساسها واتجاهها يحدث فيها اختلالاً»⁽¹¹⁰⁾، لأنها تقوم «على أساس الفكرة الكلية»⁽¹¹¹⁾.

(106) سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، ط 7 (القاهرة/ بيروت: دار الشروق، 1980)،

ص 272.

(107) المرجع نفسه، ص 270.

(108) المرجع نفسه، ص 13.

(109) المرجع نفسه، ص 21.

(110) المرجع نفسه، ص 268.

(111) المرجع نفسه، ص 268.

إن الغرض من هذه الوحدة الكلية العضوية - الحاكمة/ الشريعة - هو إنشاء هوية إسلامية موحدة - عربية ضمناً - لمواجهة الغرب ودويلاته القومية، واستعادة أمجاد الأمة المسلمة التي هيمنت على ثلثي الأرض. ولا يُرجع الإسلام السياسي عجزه عن استعادة هذا الحلم المفقود إلى تصوره اليوتوبي القائم على الاسترجاع وعلى قيامة وانبعاث ماضٍ هوياني متخيل، وإنما يُرجعه إلى التآمر الصليبي وأعدائه من أشباه المسلمين، أي إلى ما يعتبره «الكارثة التي أطبقت على الإسلام... في هذا العصر الحديث، حين غلبت أوروبا على العالم، وامتد ظل الاستعمار الصليبي... وأرصد لقتل الروح الإسلامية كل قواه، متمداً دفعته من العداء الصليبي الموروث، ومن القوة المادية والثقافية التي يحملها»⁽¹¹²⁾. ومن ثم، يتمثل الحل في الجهاد الدائم والمُتَمَر (العنف الثوري) ضد الجاهلية العالمية. ونحن نفر هذا العنف بأنه الوجه المَرَضِي والنكوصي لليوتوبيا، والذي لا يمكنه (بحسب تعريف ريكور ومانهايم) أن يبني أنطولوجيا الأمل المنطلق؛ فيوتوبيا القيامة تقود إلى الدفاع عن الخصوصيات الضيقة والطائفية والعنصرية، التي تقود بدورها إلى العنف، بسبب رغبتها المطلقة في حماية نقاء هوية مغلقة واستمرارها، وبذلك تحولت يوتوبيا الاسترجاع والقيامة الإسلامية إلى فلسفة تكفير وقتل وتدمير.

المراجع

1- العربية

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. مقدمة ابن خلدون. بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د.ت.].

أنيس، محمد. الدولة العثمانية والشرق العربي 1514-1914. القاهرة: المكتبة الأنجلو المصرية، 1990.

بريماكوف، إفغيني، وإيفغور بيليايف. مصر في عهد عبد الناصر. تعريب عبد الرحمن الخيمي. بيروت: دار الطليعة، 1979.

بهجت، محمد ورفيق التيمي. ولاية بيروت: القسم الشمالي.

(112) المرجع نفسه، ص 254.

الجابري، محمد عابد. فكر ابن خلدون. العصية والدولة. ط 6. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1944.

الجميل، سيار. زعماء وأفندية: الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب البنية التاريخية للمراق الحديث (الموصل نموذجاً)، عمان/بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، (1999).

_____. العثمانيون وتكوين العرب الحديث من أجل بحث رؤيوي معاصر. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1989.

حافظ دياب، محمد. سيد قطب الخطاب والأيدولوجيا. بيروت: دار الطليعة، 1988.
الخولي، حسن صبري. سياسة الاستعمار والصهيونية اتجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين. القاهرة: دار المعارف بمصر، 1932.

ريمون، أندري. المدن العربية الكبرى في العصر العثماني. ترجمة لطيف فرج. (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1990).

زايد، محمود. أحداث الثورة العربية الكبرى من إعلانها إلى دخول فيصل دمشق: دراسات في الثورة العربية الكبرى. عمان: منشورات الشركة الأردنية العالمية للنشر والتوزيع، 1967.

السفاح، جمال باشا. مذكرات جمال باشا السفاح. ترجمة علي أحمد شكري. بغداد: دار البصري، 1963.

السيد، عاطف. عبد الناصر وأزمة الديمقراطية: سطوة الزعامة وجنون السلطة. الإسكندرية: فلمنج للطباعة، 2002.

عبد الله بن الحسين. مذكراتي. عمان، الأردن: مكتبة برهومة، 1989.

عبيد، جبار يحيى. «التاريخ السياسي لإمارة حائل 1832-1921م». أطروحة ماجستير. كلية الآداب. جامعة بغداد، 1987.

العتار، نادر. تاريخ سورية في العصور الحديثة. ج 1.

العظم، صادق جلال. ذهنية التحريم سلمان رشدي وحقيقة الأدب. دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2004.

علي، محمد كرد. خطط الشام. ج 3.

- عوض، عبد العزيز محمد. الإدارة العثمانية في ولاية سورية (1864-1914). القاهرة: دار المعارف، 1969.
- الفواز، كليب سعود. المراسلات المتبادلة بين الشريف حسين والعثمانيين 1908-1918. عمان: المكتبة الوطنية، 1997.
- قطب، سيد. العدالة الاجتماعية في الإسلام. ط 7. القاهرة/ بيروت: دار الشروق، 1980.
- _____. معالم في الطريق. ط 6. القاهرة: دار الشروق، 1979.
- كوثراني، وجيه. «التاريخ والذاكرة والكتابة التاريخية، دراسة نماذج: سايكس بيكو، الخلافة، ذكارات طوائف لبنانية»، مجلة أسطور. العدد 4 (تموز/ يوليو، 2016).
- محيى الدين، خالد. والآن أتكلم. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992.
- مشاققة، مخائيل، وملحم خليل عبدو وأندراوس حنا شخاشيري (منشأه)، مشهد العيان بحوادث سورية ولبنان.
- موسى، سليمان. الحسين بن علي والثورة العربية. ط 2. عمان: لجنة تاريخ الأردن، 1992.
- موسى النجار، جميل. فلسفة التاريخ: مباحث نظرية. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011.
- موصلي، أحمد. الأصولية الإسلامية: دراسة في الخطاب الأيديولوجي والسياسي عند سيد قطب: بحث مقارنة لمبادئ الأصوليين والإصلاحيين. بيروت: دار الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1993.
- نور الدين، زين. الصراع الدولي على الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان. بيروت: دار النهار، 1977.
- هيكل، محمد حنين. أزمة المثقفين. القاهرة: دار الأدباء، 1961.
- يونس، شريف. نداء الشعب: تاريخ نقدي للأيديولوجيا الناصرية. القاهرة: دار الشروق، 2012.

2- الأجنبية

Adorno, Theodor W. *Dialectique négative*. Paris: Payot, 2003.

Al-Hallaq, Ahmad Al-Budayri. *Ilawadith Dismashq al-Yawamiyya (Les événements quotidiennes de Damas) 1741-1762*. Le Caire: Egyptian Association for Historical Studies, 1959.

- Al-Jabartî, Abd-al-Rahman. *Journal d'un notable du Caire pendant l'expédition française, 1798-1801*. J. Cuoq (trad). Paris: Albin Michel, 1979.
- _____. *History of Egypte*. Thomas Philipp et Moshe Perlmann (dir), vol. 3. Stuttgart: Franz Steiner, 1994.
- Benwell, B. et E. Stokoe. *Discourse and Identity*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2006.
- Bloch, Ernest. *Le Principe espérance*. De l'allemand par Françoise Wuilmar (trad), tome I. Paris: Gallimard, 1976.
- _____. *Sujet-Objet: Éclaircissements sur Hegl*. De l'allemand par Maurice de Gandillac (Trad). Paris: Gallimard, 1977.
- _____. *L'Esprit de l'utopie*. De l'allemand par Anne-Marie Lang et Catherine Piron-Audard (trad). Paris: Gallimard, 1977.
- _____. *Le Principe espérance*. De l'allemand par Françoise Wuilmar (trad), tome II. Paris: Gallimard, 1982.
- _____. *Le Principe espérance*. De l'allemand par François Wuilmar (trad), tome III. Paris: Gallimard, 1991.
- Buden, B. *L'Art de se rendre coupable et la politique de résistance transgression dépolitisante et hybridation émancipatrice*. EIPCP, Institut européen pour des politiques culturelles en devenir. 7/2002. in: http://republicart.net/disc/hybridresistance/buden01_fr.htm.
- Cohen, Amnon. *Palestine in the Eighteenth Century*. Jérusalem: Magnes Press, 1973.
- Collingwood, R.G. *An Autobiography*. [London; New York]: Oxford University Press, 1939.
- _____. *An Autobiography*. 2nd éd. [Oxford]: Oxford University Press, 1978.
- Deleuze, G. «Qu'est-ce qu'un dispositif ?» in: Michel Foucault. *Rencontre internationale, Paris, 9, 10, 11 janvier 1988*, Paris: Le Seuil, 1989.
- Engels, Friedrich. *Socialisme utopique et socialisme scientifique*. Paris: Éditions sociales, 1963.
- Foucault, M. «sur l'Archéologie des sciences. Réponse au cercle d'épistémologie». Gallimard, 1994.
- _____. *L'Archéologie du savoir*. Paris: Gallimard, 1969.
- Gadamer, H.-G. *La Philosophie herméneutique*, trad et introd par M. Simon avant-propos de J. Starobinski. 1987.

- _____. *La Philosophie herméneutique*. avant-propos trad. et notes par J. Grondin. Paris: P.U.F., 1996.
- Gouverner par l'harmonie: créalisme et essentialisme. 18/10/2010. Dans: <http://crealisme.hautetfort.com/archive/2010/10/18/essentialisme-et-crealisme1.html>.
- George M. Haddad. «The Interests of an Eighteenth Chronicler of Damascus.» *Der Islam* 38 (juin 1963).
- Hurbon, Laennec et Ernest Bloch. *Utopie et espérance*. Paris: Cerf, 1974.
- «La Chronique de Shams al-Din Mohammed ibn Ali Ibn Tulun (vers 1485-1546).» dans: Henri Laoust (trad). *Les Gouverneurs de Damas sous les mamelouks et les premiers Ottomans (6558-1156-1260-1744)*. Damas: Institut Français de Damas, 1952.
- Lettre de lord Palmerston du 20 juillet 1838, cité dans Afaf Lutfi al Sayyid Marsot. *Egypt in the Reim of Mohammed Ali*. Cambridge University Press, 1984.
- Mannheim, Karl. *Idéologie et utopie: Une introduction à la sociologie de la connaissance*. Paris: Librairie Marcel Rivière et Cie, 1956.
- Marshall, Gordon & John Scott. *L'Oxford Dictionary of Sociology*, 2009 dans: <http://www.oxfordreference.com/views/ENTRY.html?subview=Main&entry=t88.c1061>.
- Owen, Roger. *The Middle East in The World Economy, 1800-1914*. Londres: Methuen, 1981.
- Philippe, Thomas. *Acre: The Rise and Fall of a Palestinian City, 1730-1831*. New York: Columbia University Press, 2001.
- Porter, J. L. *Five Years in Damascus*, vol. I.
- Ricœur, P. «Vérité dans la connaissance historique.» dans: *Histoire et l'Érité*. 1955.
- _____. *Temps et récit: Le temps raconté*. vol. III. Paris: Seuil, 1985.
- _____. «La Réalité du passé historique.» dans: *Temps et Récits: le temps raconté*. vol. III. Paris: Seuil, 1985.
- _____. *L'Idéologie et l'utopie*. Paris: Du Seuil, 1997.
- Rogan, Eugene. *Histoire des arabes: de 1500 à nos jours*. Michel Bessières (trad). Perrin, 2009.
- Sykes-Picot: l'EIL en guerre contre un accord datant de 1916. moyen-orient. dans: <http://www.france24.com/fr/20140623-sykes-picot-eiil-guerre-irak-syrie-moyen-orient-frontiere-sunnites-accord>

فهرس عام

آل أفراسياب: 377، 825	-1-
آل إيسار: 850	آباد، راجا محمود: 197
آل بركات: 254-255، 258، 262، 268	آداموف، ألكسندر: 399، 401-402
آل بن سعيد: 897	آزاد، أبو الكلام: 164-165، 192
آل بنموسى: 996	195-196
آل البيت: 122، 137	آسيا الأناضولية: 1092، 1094، 1105
آل تفتا: 848	آسيا التركية: 1091، 1093
آل جعيفر: 850	آسيا الشامية: 1094
آل الجليلي / الجليليون: 224، 240، 370، 378-379، 825، 839، 1202	آسيا الصغرى: 171، 233، 240، 246، 311، 487، 921
آل حروفش: 932	آسيا العثمانية: 1091، 1094-1098، 1101
آل الحسن بن علي بن أبي طالب بمكة: 831	آسيا العربية: 1103
آل الحسين بن علي بن أبي طالب بالمدينة المنورة: 252	آسيا الغربية/ غرب آسيا: 233، 245-246، آسيا الوسطى: 40، 156-157، 159، 219، 486، 725، 730-732، 738، 740، 781
آل الحسين بن علي بن أبي طالب بمكة: 252	آشور (بلاد): 358-362، 684
آل رشيد، عبد العزيز: 954	آشور بانيال: 359
آل رومانوف: 1090	آشوريا ينظر بلاد ما بين النهرين العليا
آل زيد (من أشراف مكة): 255، 258، 262، 268	آغا خان: 173-174، 186، 188
آل زيد، حيدر: 1208	آفراسياب، حمين باشا: 377

إياضية جزيرة جربة: 556، 806	آل سيف: 825
إياضية زنجرار: 811	آل شبحان: 850
إياضية طرابلس: 811	آل الصباح: 955
إياضية وادي ميزاب: 803، 817-818	آل صبيح: 848
أباطة، فاروق عثمان: 308	آل العباس: 336
إبراهيم باشا (ابن أخت محمد علي): 277	آل عثمان: 65-66، 68، 71، 100، 122،
إبراهيم باشا (ابن محمد علي): 276،	469، 523، 525-527، 576،
1204، 1202، 1036، 907، 655	1090
إبراهيم باشا (والي جدة): 265	آل العظم: 224، 825، 839، 1202،
إبراهيم باشا الطويل (والي بغداد): 377	1205، 1207
ابن إياض، عبد الله (صاحب المذهب):	آل عظم: 13، 528
337	آل عمر (عشيرة): 857
ابن أبي دينار، أبو عبد الله محمد بن أبي	آل العنسي: 293
القاسم: 490، 497	آل عون (من أشرف مكة): 255، 268
ابن أبي الضياف، أحمد: 626	آل غشيم: 848
ابن أبي عفان، محمد (الإمام): 339	آل القاسم بن محمد: 307
ابن أبي كريمة، مسلم (أبو عيدة): 332،	آل قشعم، غزية: 825، 837، 842
337	آل مسلم: 839
ابن أبي اللويط، حسين: 847	آل هابسبورغ: 1090
ابن أحمد، عبد الله بن إبراهيم: 307	آل هاشم: 122
ابن الأزرق، محمد علي: 493	آل وهية (قبيلة): 348-349
ابن إلياس المدني، عبد الرحمن: 43،	الآلوسي، سالم: 430
945، 947-949، 951، 953-953	الآلوسي، محمود شكري: 429
963، 975-977	آمد: 366
ابن إياس، محمد: 65-66	الإياضية/الإباضيون (فرقة/مذهب/
ابن باديس (الأمير): 498	إمامة/فكر/فقه سياسي): 2، 331-
ابن بشير، عبد الله بن محمد: 345	333، 336-337، 339، 341،
ابن تكوك، الشارف: 461	345، 351-352
ابن تيمية الحراني، أبو العباس تقي الدين	إياضية تونس: 811
أحمد بن عبد الحليم: 61، 928	إياضية الجزائر: 811
ابن جعفر، عيسى (قائد عباسي): 333	

- ابن جيوس، يوسف: 848
 ابن حروفش، علي: 840
 ابن حروفش، موسى: 848
 ابن حسين (شريف مكة): 834
 ابن حميد: 845
 ابن حنش: 848
 ابن حوقل، أبو القاسم محمد: 361
 ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد: 58، 63، 793
 ابن خير الدين، حسن (بايلرباي الجزائر): 580
 ابن رشيد (شيخ الشام): 843
 ابن زيد، جابر: 337
 ابن زيدان، عبد الرحمن: 988-989، 993-995
 ابن السبكي، أبو نصر تاج الدين عبد الوهاب بن علي: 61
 ابن سحنون الراشدي، أحمد: 471
 ابن سعيد، حياتو: 82
 ابن سعيد، عبد الله: 1002
 ابن سلطان، مهنا: 346
 ابن سليمان، ناصر: 342
 ابن صالح، عيسى: 332
 ابن عباس الحنفي: 831
 ابن عبد الرحمن، محمد: 994
 ابن عبد الوهاب، محمد: 97، 240
 ابن عبيدان، محمد بن عبد الله: 344
 ابن العداس: 65
 ابن العتري، محمد الصالح: 462، 877
 ابن قانة: 870
 ابن قيس، عزان: 348
 ابن لرنب، منصور: 472
 ابن ماجد (بخار عربي): 217
 ابن محمد، الحين بن القاسم: 290
 ابن محمد، القاسم: 275
 ابن محمد، محمد: 589
 ابن مراد، عبد الكريم: 1004
 ابن مرشد، ناصر (الإمام): 340، 343، 345
 ابن هاشم، أحمد: 303
 أبيها: 306
 أبو الأتراك/ أبو الأحرار/ أبو الدستور ينظر كمال، مصطفى (أتاتورك)
 أبو بكر راتب أفندي: 947
 أبو بكر الصديق (ال خليفة): 110-111، 133
 أبو جمجوم، محمد: 1166
 أبو حسون، علي بن محمد: 576، 579
 أبو حنيفة النعمان: 287
 أبو السعود أفندي (شيخ الإسلام): 374
 أبو شوك، أحمد: 34، 77
 أبو الطيب (أمير القيروان): 547، 840
 أبو العباس السفاح: 363
 أبو عريش (منطقة): 278
 أبو عمرو عثمان (السلطان الحفصي): 490
 أبو الفضل، محمد (شيخ الأزهر): 109
 أبو محمد جعفر الموسوي (أول أشراف مكة): 254
 أبو محمد الحسن (السلطان الحفصي): 502

- أبو محمد حمودة (الباي): 515، 529
أبو النقا، شهاب الدين: 831
أبو نمي بن بركات (شريف مكة): 255، 261
أبونهر، جوزيف: 42، 883
أبو اليقظان، إبراهيم: 805
أتابكية الموصل: 415
الاتحاديون: 95، 106، 294، 411، 428، 951-953، 1075-1078، 1081، 1208-1209، 1211
الأتراك/الترك: 234، 283، 426، 781، 1032، 788
أتراك الأناضول: 540
أتراك تونس: 563
أتراك الجزائر: 519-520، 546، 572
أتراك طرابلس: 554
أتراك العالم العربي: 792
أتراك الغرب: 1094
أتراك الوجداق: 475
اتفاق 1890 (اتسام الساحل الأفريقي بين فرنسا وألمانيا): 764
اتفاق 1830 (تسليم مدينة الجزائر للفرنسيين): 643
اتفاق 1953 (الحكم الذاتي في السودان): 771-772
اتفاق استخراج نفط الموصل (بين السلطنة والألمان - 1904): 683، 686
اتفاق أنقرة الأول/فرانكلان بويون (لتعين الحدود السورية التركية - 1921): 1103
الاتفاق البريطاني - الفرنسي على استقلال عُمان (1862): 351
اتفاق بوخارست (بين روسيا والنمسا - 1877): 711
الاتفاق التجاري بين البندقية والأتراك (1454): 489
اتفاق الجزائر - تونس (1613-1614): 559
اتفاق الحكم الثنائي (لإدارة السودان بين مصر وبريطانيا - 1899): 768، 771، 773
اتفاق الخزيرات (تقرير الدول الأوروبية مصير المغرب - 1906): 1003
اتفاق دارين (بين بريطانيا وعبد العزيز آل سعود - 1915): 1119
اتفاق سان جان دي مورين (إدخال إيطاليا إلى سايكس بيكو - 1917): 1098-1099
اتفاق «سايكس - بيكو - سazonوف»: 1118
اتفاق «سايكس - بيكو» المعدل: 1097، 1099، 1102-1103
اتفاق الصلح بين الجزائر وتونس (1628): 558-559
اتفاق الصلح التركي الإيطالي: 315
اتفاق/صلح دغان (إتباع اليمن للسلطنة العثمانية - 1911): 36، 289، 301، 306، 308، 311-312، 314-315، 322
اتفاق القبائل - باي قسنطينة (1640): 872
اتفاق لندن البريطاني - الإيطالي (إعطاء إيطاليا أراضي في السلطنة - 1915): 1098

- اتفاق لونغ - بيرانجيه (لتقاسم نفط الممتلكات العثمانية - 1920): 1100
- اتفاق لويد جورج - كليمنصو (1919): 1100
- اتفاق المتوكل - توفيق (حول الحديدة - 1849): 280
- اتفاق المرسى (الحماية الفرنسية على تونس - 1883): 638
- اتفاق مقط (الثقفي - البرتغاليون): 342
- اتفاق المنصور - إسبانيا (1581): 593
- الاتفاق الودّي (تقاسم إنكلترا وفرنسا المشرق والمغرب العربيين - 1904): 279
- أجاريه، راجا غوبال: 192
- أحمد [ابن الحسن] (السلطان الحفصي): 855، 548
- أحمد (ابن الخليفة الظاهر وأخو الخليفة المتنصر): 63
- أحمد الأعرج: 572
- أحمد أيوب باشا (ثاني الولاية في اليمن): 320، 289
- أحمد باشا (والي بغداد): 259، 369، 1199، 377، 1198
- أحمد باشا (والي مصر): 931، 1038
- أحمد باي: 522، 879
- أحمد بن سعيد (حاكم الدولة البوسعيدية): 338
- أحمد بن طولون (أمير مصر ومؤسس الدولة الطولونية): 66
- أحمد بن عبد المطلب (شريف مكة): 262
- أحمد بن قاسم حميد الدين: 293
- أحمد بن القاضي (أمير كوكو بالجزائر): 867-866، 602، 468
- أحمد الثالث (السلطان العثماني): 52، 927، 905
- أحمد عزت باشا (والي العشرون في اليمن): 294، 289، 298-297، 300، 312، 315، 318، 322
- أحمد عزت باشا (سابع ولاية اليمن): 320
- أحمد فيضي باشا (سادس وثاني عشر وسادس عشر الولاية في اليمن): 295-290، 300-299، 320-320، 322
- أحمد، محمود (من علماء ديوبند): 196
- أحمد مختار باشا (أول والي في اليمن): 320، 289، 286، 284
- أحمد المنصور/الذهبي (سلطان المغرب الأقصى): 518، 568، 578، 591-598، 600-602، 631
- أحمد الوطاسي (السلطان): 573
- الأحمدية (طائفة، شريعة): 187، 517
- الأحمر، مبخوت (شيخ عشيرة): 300
- أخوات صهيون (جمعية كهنوتية): 646
- الأخوان باربروسا: 452، 620، 624، 866-865
- إخوان القديس يوسف (جمعية كهنوتية): 646
- أخيجان، أندراوس/أندره (مطران الريان الأرثوذكس): 900
- الأدارة: 616، 952

- إدريس، أبو العلاء: 984-986
الإدريسي، الحسن: 308
الإدريسي، محمد بن علي: 90، 96، 297، 306-307، 313-315، 317
الإدريسية (أسرة): 254
أدهم، خليل: 64-65
إربيل: 366-367، 377، 862
الأرثوذكس: 68، 656، 905، 911
الأرثوذكس الأرمن: 236
الأرثوذكس البروتستانت: 671
الأرثوذكس الشرقيون: 236، 898
الأردن: 94-96، 200، 126، 298، 664-1103، 1144
الأرشفيف التونسي: 508، 512-514، 516-528، 532
أرشفيف رئاسة الوزراء باسطنبول: 508، 518، 542
أرشفيف السودان: 760
الأرشفيف العثماني: 399، 404، 413، 518، 521، 823، 950
الأرشفيف المغربي: 508، 511، 517، 521، 990
أرشفيف الهند: 285
أرشفيفات جمهورية البندقية: 488
أرضروم: 99
أرمينيا: 363، 434، 1098، 1104
الأزكوي، سرحان بن سعيد: 340
الأزهر (الجامع، الجامعة): 109-110، 112-113، 803، 1022، 1037-1041، 1039
الأزهري، أحمد: 80
- إسبانيا: 29، 37-38، 48، 51، 452-453، 467، 494-497، 515، 537، 568، 582، 593-594، 596-598، 603-604، 612، 628-901، 924، 931، 998
الأسنانة: 78، 83، 87، 99-100، 114، 284، 287، 288، 291، 303، 305-306، 309، 312، 315، 625، 627، 662، 974، 980، 1006-1197، 1210-1211
الاستخبارات الأميركية: 1128
الاستخبارات البريطانية: 93
الاستشراق: 39، 611، 666، 696-698، 700، 719-720، 725-727، 744، 1112، 1114، 1123-1134
الاستشراق الألماني: 39، 696-700، 702-703، 720
الاستشراق الإنكليزي: 703
الاستشراق الأوروبي: 696
الاستشراق الفرنسي: 703
الاستشراق الهولندي: 703
الاستعمار: 128، 131، 140، 173، 179، 192، 194، 196، 201-202، 216-217، 469-470، 611، 628، 641، 646، 670، 697، 798، 800، 804، 814، 915، 1054، 1164، 1170، 1213-1214
الاستعمار الاستيطاني: 610، 642
الاستعمار الأوروبي: 38، 86، 139-140، 799، 804، 814
الاستعمار البريطاني/ الإنكليزي: 146-148

542-541 ، 527 ، 522-521
559 ، 556-555 ، 549 ، 544
-577 ، 570-569 ، 562-561
596 ، 591 ، 586 ، 581 ، 578
663 ، 633 ، 625 ، 622-621
685-684 ، 682-681 ، 677
729 ، 717 ، 703 ، 691-690
737 ، 735-734 ، 732-731
770 ، 751 ، 742-741 ، 739
-807 ، 804 ، 802-801 ، 798
-877 ، 867 ، 814-810 ، 808
-900 ، 889-887 ، 884 ، 878
950 ، 948 ، 909 ، 904 ، 901
1023 ، 1016 ، 977 ، 962 ، 955
-1116 ، 1112 ، 1069 ، 1042
1131 ، 1129 ، 1126 ، 1117
1204 ، 1145

أسفي: 497، 500

الإسكندر الثاني: 634

الإسكندرية: 498-497 ، 561 ، 758
884-883 ، 897 ، 888
1214 ، 901 ، 899

الإسلام الرجعي: 126

الإسلاموية: 1196-1197 ، 1218 ، 1188

الإسلاميون: 33 ، 1025 ، 1189 ، 1200

الأسلمة: 40 ، 782

إسماعيل باي: 1204

إسماعيل بن عبد الملك (سلطان المغرب):
593

إسماعيل حافظ باشا (رابع وعاشر الولاية في اليمن): 321-320

148 ، 153 ، 160-161 ، 163 ، 167
176-178 ، 200 ، 610
1154-1153 ، 1156 ، 1158
1161 ، 1168-1166 ، 1170-
1172

الاستعمار شبه المباشر: 1105

الاستعمار الصليبي: 1218

الاستعمار الصهيوني: 1171

الاستعمار العثماني: 223

الاستعمار الغربي: 121 ، 154 ، 954

الاستعمار الفرنسي: 449 ، 476 ، 609-
610 ، 614 ، 618 ، 623 ، 628
644-642 ، 798-797 ، 804
810 ، 816 ، 879 ، 1054 ، 1127

استعمار فلسطين: 653 ، 657-659 ،
661 ، 1161 ، 1163 ، 1169

الاستعمار في الجزائر: 1136

الاستعمار المباشر: 679 ، 703 ، 1054 ،
1105

استعمار المشرق العربي: 773

إسرائيل: 219 ، 658 ، 665 ، 667-668 ،
670-671

أسرة آل عظم: 528 ، 549

أسرة باربروسا: 783

اسطنبول: 50 ، 64 ، 67 ، 70 ، 84 ، 163 ،
174 ، 176 ، 220 ، 224 ، 233 ،
237 ، 240 ، 252 ، 259 ، 267 ،
297-296 ، 300 ، 307 ، 311 ،
312 ، 315 ، 318 ، 322 ، 369 ،
371-373 ، 375 ، 377-400 ،
415 ، 422 ، 450 ، 453 ، 457-
459 ، 468 ، 470 ، 475 ، 491-
493 ، 502 ، 508-510 ، 516

- إسماعيل (الخديوي): 736، 750، 752،
754-758، 761، 986، 1004
- إسماعيل الصفوي (شاه إيران): 48، 335
- أسيوط: 85
- الاشتراكية: 141، 1186، 1196
- أشكمال، غنيش: 587
- الإصطخري، إبراهيم بن محمد أبو إسحاق:
361
- أصفهان: 362-363، 369
- أصفهاني، محمد: 186
- الإصلاح الإسلامي: 68، 97، 104،
807، 803
- الإصلاح الاقتصادي: 1054-1055
- الإصلاح الأوروبي: 136، 1071
- إصلاح الخلافة: 78
- الإصلاح الديني: 216، 240
- إصلاح السلطنة: 945، 1057
- الإصلاح العثماني: 43-44، 136، 726،
909-908، 945، 1014-1018،
1020-1021، 1023، 1041،
1058
- الإصلاح العربي/إصلاح البلاد العربية:
136، 947-948، 976
- إصلاح اللغة: 1030
- الإصلاح المغربي: 1006
- إصلاح المنظومة القضائية: 634
- إصلاح المؤسسة الكنسية: 135
- الإصلاح الياباني: 1078
- الإصلاحات العسكرية: 524، 994،
1018
- الإصلاحات العلمانية: 174
- إصلاحات اليمن: 950، 953، 968،
972، 974، 977
- إصلاحات خير الدين: 31، 44
- الإصلاحيون العثمانيون: 1075
- الأطلس الأعلى: 619
- أغادير: 500
- الأغالبية: 624
- الإغريق: 233
- الإفراني، محمد: 574، 597
- الإفرنج/الفرنجية: 48، 95، 111، 490،
700، 985، 994، 1047
- أفريقيا: 152، 216، 230، 234، 311،
500، 584، 629، 635، 643،
645، 667، 704، 738، 758-
759، 761-762، 764، 767،
782-783، 787، 792، 889
- أفريقيا الحفصية: 500
- أفريقيا الشمالية/شمال أفريقيا: 27، 37،
41، 128، 131، 150، 156، 233،
240، 245، 253، 466، 486،
488، 493، 495-496، 499،
503-504، 511، 527، 568-
569، 571، 578، 580، 582،
598، 601، 603، 610-612،
619-620، 623، 627-629،
632-633، 636، 641، 643،
647، 797-801، 809، 925،
984، 1115، 1120، 1127،
1138
- أفريقيا العثمانية: 1092
- أفريقيا المسيحية: 645
- إفريقية: 515، 624

- أفغانستان: 145، 147، 156، 158،
183، 190، 219، 738
- الأفغاني، جمال الدين: 136، 138، 192،
634، 739، 803، 1025
- الأقباط: 233
- إقبال، محمد: 203
- الأقحصاري، حسن بن عبد الله الكافي:
43، 946
- الأكراد/ الكرد: 152، 225-226، 234،
237-238، 244-245، 362،
377-378، 384، 426، 890،
1198
- إكسموت (اللورد): 467
- الأكوع، حسن بن حسن (القاضي): 287
- ألب أرسلان (السلطان السلجوقي): 59
- ألبانيا: 234، 296، 299، 1092، 1098،
إلثر، عزيز سامح: 544، 581
- إلغاء الخلافة/ إلغاء السلطنة: 34-35،
70، 72، 78، 101، 104، 108،
122، 138، 174-175، 200،
242
- ألمانيا: 39، 128، 159، 216، 244،
311، 655، 677-681، 683-
684، 689-692، 696، 698-
699، 701، 703، 705، 707،
709-710، 715-716، 718-
719، 736، 759، 764، 774،
808، 812، 990، 994، 998،
1000، 1007، 1091، 1095،
1097، 1101-1102، 1116-
1118، 1129-1132
- ألمانيا القيصرية: 39
- الإمارات العربية المتحدة: 36، 331،
350، 352، 1118
- الإمارات المتصالحة ينظر الإمارات
العربية المتحدة
- الإمارات الوسيطة: 498
- إمارة/ إمارات الاستيلاء: 58، 60
- إمارة بهدينان: 372
- إمارة جبل لبنان: 903
- إمارة جدة: 834
- إمارة الحج الشامية: 840، 847
- إمارة الحفصيين بتونس: 824
- إمارة السعديين بفاس: 824، 830، 834
- إمارة سوران: 372
- الإمارة الشامية: 539
- إمارة الشام: 843
- إمارة شرق الأردن: 1103-1104
- الإمارة الشهابية: 894
- إمارة عشائر الشام: 842
- إمارة القراقونيلو: 490
- إمارة كوكو: 468
- الإمارة المعنية: 894
- إمارة مكة: 830، 831-833، 1208-
1209
- إمارة المتفق: 420-421
- الأمازيغ: 611، 622، 817، 1133،
1135، 1198
- الإمامة الإباضية: 331، 333، 338
- الإمامة المهدوية: 77
- الإمبراطوريات الأوروبية: 119
- إمبراطورية آل رومانوف: 1090

- إمبراطورية آل هابسبورغ: 1090
الإمبراطورية الألمانية: 680، 689، 708، 1117، 1129
الإمبراطورية الإنكليزية/البريطانية: 119، 707
إمبراطورية البرتغال الأطلسية: 496
الإمبراطورية البيزنطية: 887، 897
الإمبراطورية الجرمانية: 119
الإمبراطورية الروسية: 119، 657، 905، 1077، 1089، 1132
الإمبراطورية الرومانية: 1090
إمبراطورية السلاجقة: 223
الإمبراطورية الصينية: 1078
الإمبراطورية العثمانية: 119-120، 122، 124، 126-128، 131-132، 138، 140، 144، 154، 156، 164، 166، 168، 170، 179، 225، 231، 239، 242، 296، 311-312، 312، 432-433، 545، 548-549، 553-556، 560-561، 610، 635-636، 679-681، 684، 689، 691، 709، 787، 792، 878-879، 907، 927، 1018، 1089-1090، 1094، 1099، 1105، 1112، 1115-1118، 1129، 1131، 1133، 1198، 1203
الإمبراطورية الفرنسية: 119، 707
الإمبراطورية المملوكية: 1203
الإمبراطورية النمساوية-المجرية: 119، 171، 710، 733، 924، 931
1089-1090، 1093، 1101
الإمبراطورية اليابانية: 1077
الإمبراطورية اليونانية-الرومانية: 1090
الأمويون: 61، 102، 926
أميركا الجنوبية: 219
أميركا اللاتينية: 311، 537، 667
إميري، مارسيل: 474
أمين باشا (والي الموصل): 378
الأناضول: 27، 30، 43، 48، 99، 107، 220، 225، 240، 366، 375، 409، 423، 454، 458، 460، 473، 540، 624، 681، 685، 691-692، 816، 825، 846، 859، 884، 889، 922، 923، 925، 931، 933-934، 1094، 1096، 1098، 1102-1104، 1198، 1204
أناضوليا: 230، 237
الأنبار: 361
الانتليجنسيا: 394، 428، 1061
الأنثروبولوجيا: 643
الأنثروبولوجيا الآسيوية: 245
الأندلس: 222، 452، 466، 486-487، 491-494، 552، 560، 596، 598، 612، 921، 924، 929، 932
الأندلسيون: 452، 551-552، 560، 563، 612، 620، 626، 647، 932
إندونيسيا: 253
الأنصاري، مختار أحمد: 163-164، 168، 170، 172، 196
إنغلز، فريدريك: 1194
انقلاب 1908/ثورة تركيا الفتاة: 44

- 1048، 1050، 1054-1055،
1061، 1093، 1099، 1101،
1105، 1117، 1127، 1157،
1206، 1218
أوروبا الشرقية/شرق أوروبا: 486، 493،
511، 537، 659، 713، 792،
899
أوروبا العصر الوسيط: 1090
أوروبا الغربية/غرب أوروبا: 29، 47-
52، 243، 1007
أوروبا الكاثوليكية: 49
أوروبا الوسطى/وسط أوروبا: 228،
680، 709، 713
أوغسطين (القديس): 644
الأوغوز (قبيلة): 226
أومان، تشارلز: 187
إيران: 27، 152، 219، 227، 229-
230، 232، 246، 334، 356،
369، 371، 374-375، 376-
377، 382-383، 511، 635،
730، 785، 846، 932، 936،
1024، 1076، 1079، 1098،
1107، 1127
إيزابيل (ملكة إسبانيا): 612
الإيزيدية (طائفة): 226
الإيزيديون: 234، 378
إيطاليا: 29، 159، 216، 244، 279،
304، 306، 314، 316-317،
634، 764، 773، 957، 966،
983، 994-995، 998، 1007،
1091-1092، 1095، 1098-
1099، 1101، 1157
إيفانوف، نيقولا: 47
- 129، 245، 396، 411، 428،
803-804، 947، 1069
الإنكشارية: 52، 98، 235، 459، 462،
466، 510-511، 524، 542،
545، 578، 581، 867، 873،
1016، 1023، 1202
أنيس، محمد: 475
الأهنومي، أحمد بن قاسم: 314
الأهنومي، أحمد بن يحيى بن قاسم: 315
الأهوار: 358، 378
أوبنهايم، ليو: 358
أوبنهايم، ماكس فون: 663، 682، 686-
687، 1117، 1129-1130
الأوراس: 619
أورخان (ابن عثمان): 921
أورمان: 367
أوروبا: 28، 30، 35، 47-52، 120،
122، 130، 170، 172-173،
216-217، 222-223، 234،
235، 242، 244، 246، 275،
282، 311، 357، 450، 454،
467، 489، 503، 556، 561،
613، 618-619، 628، 632-
633، 635-636، 655، 659،
667، 678، 688، 696، 701،
703، 706، 708، 711-713،
718، 734، 738، 740-741،
744، 751، 754، 758، 787،
800، 889، 891، 894، 899-
900، 903-904، 937، 946-
947، 981-985، 992-995،
997، 1003، 1007-1008،
1013-1014، 1019، 1047-

- إيمانوس الثاني (الملك): 706
 إينونو، مصطفى عصمت: 108، 174، 295-299، 301، 303-304، 307-313، 319-315، 815
- ب -
- باب الخليل: 656
 بابان: 367، 372، 377، 384
 البابان، حقي بك: 423
 بابل: 358-360، 362، 689
 بابلونيا ينظر بلاد ما بين النهرين السفلى
 بابور، يوسف حكمت: 1096
 البابوية: 62، 902، 929
 باديس (مدينة): 573، 580، 582
 بار، جيمس: 611
 باربروسا، حسن بن خير الدين: 571، 867
 باربروسا، خير الدين: 452، 468، 470، 495، 501، 624، 865-868، 873، 876
 باربروسا، عروج: 452، 468، 470، 498-501، 620، 624، 865-873، 867
 بارتولد، فاسيلي: 67
 بارسونز، أبراهام: 266
 باروت، محمد جمال: 45، 1089
 باش حانية، علي: 639، 799، 801-808، 806، 802
 الباشتون: 219
 بافي (الأسقف): 644
 باكستان: 203-204
 بالمرستون، هنري: 277، 658، 732، 1205
- بانتي، فيليو: 455، 473
 بايزيد الثاني (السلطان العثماني): 493، 929، 932
 بايونال، جان أندره: 456
 البتان: 219
 البترول: 161، 684
 بتيل، ولبة بهائي: 192
 بجاية: 469، 496، 498، 500-501، 620، 866-867
 البحر الأبيض المتوسط: 48-49، 51، 227، 229، 452، 466، 470، 472، 490، 556، 568، 570، 592، 598، 603، 618-620، 622، 624، 628-629، 631، 647، 680، 787، 924، 1024، 1036، 1095
 البحر الأحمر: 48، 227، 253، 259، 261، 263، 267، 276، 334، 486، 497، 750، 752، 758، 763-764، 783، 786-787، 789، 957-958، 975-976، 1022
 البحر الأسود: 157، 677، 1100، 1116
 بحر إيجة: 101
 بحر الخزر: 683
 بحر سفيد: 1095
 بحر العرب: 924
 بحر عُمان: 43، 332، 945، 949، 964-975، 965
 بحر الغزال: 757، 766
 بحر فارس: 360
 البحرين: 43، 232، 331، 342، 831

- البريشكي، أبو القاسم: 559
- بريطانيا/العظمى: 29، 40، 46، 89، 92، 128-129، 156-159، 161، 163-171، 173-174، 178، 182، 186، 189-190، 216، 244، 276، 298، 309، 350-351، 357، 387-388، 399، 403، 419-420، 425، 430، 434، 437، 439-440، 461، 647، 655-656، 658، 660، 678-680، 684-685، 705، 714، 716، 726، 733، 735-740، 749، 751-753، 755، 774، 812، 954-955، 957، 990، 994، 998، 1007، 1036، 1091-1092، 1095-1100، 1112-1113، 1115-1119، 1121-1122، 1124، 1126، 1128-1129، 1131-1132، 1137، 1140-1146، 1151-1153، 1158-1159، 1162، 1166، 1203، 1205
- البريلوي، أحمد بن عرفان: 145، 161
- بريمون، إدوارد: 45، 1111، 1113-1115، 1119-1121، 1123، 1124، 1129، 1131، 1133-1134، 1137-1141، 1143، 1146
- بسمارك، أوتو فون: 679، 707، 710-711، 713-715
- بشروفا (منطقة): 299
- بشير الثاني (الأمير): 1204
- بشير الغزاوية (الأمير): 1163
- 925، 933، 936، 965، 1096، 1118
- بحوث، إكليمنضوس (البطريك): 903
- البخاري، الجيلاني بن حمو (باشا طنجة): 995
- البخاري، سليمان أفندي: 154
- بدران، سيمون: 44، 1057
- بدران (شيخ الجزائر بجنوب العراق): 840
- البديري، موسى: 1205
- البرابرة: 223، 486
- برايس (اللورد): 187
- البربر: 611-612، 642-643، 646، 1114-1136
- بربر (مدينة): 785
- البرتغال: 38، 496، 568، 585، 588، 593، 603-604، 617، 620، 628، 924، 930-931
- البرزنجيون: 372-373
- برسلي، سارة: 431، 437
- البرقاوي، سامي: 552
- بركاء: 348
- بركات بن محمد (شريف مكة): 254، 256-260، 268
- البرلمان التركي: 122، 173
- برنار، أوغسطين: 473
- بروديل، فرنان: 28، 619، 647
- بروس، جيمس (رَحالة بريطاني): 259، 265
- بروسة/بيرصة (مدينة): 487
- بروسيا: 277، 282، 634، 656، 708، 710، 909، 1115-1117

البصرة: 36، 39، 237، 240، 244، 256، 355-357، 360-361، 368-374، 376-380، 387- 388، 393، 395-397، 399- 411، 413-415، 418، 420- 429، 432-434، 437، 439، 680، 682، 690، 824-825، 829-830، 837-839، 844- 845، 847، 849، 854، 856، 859-860، 863-864، 958، 975	1097، 1036، 979، 934-933، 1099، 1102-1105، 1107، بلاد فارس: 51، 150، 900، 925، 929، 934 بلاد القبائل: 618 بلاد ما بين النهرين: 360، 435، 1096 بلاد ما بين النهرين السفلى: 360 بلاد ما بين النهرين العليا: 360-361، 419 البلاشفة: 190، 1096، 1159 البلخي، أحمد بن سهل: 360 بلغاريا: 712، 1092، 1101، 1104، 1116 بلفور، آرثر جيمس: 279، 1152، 1163، 1166، 1172 البلقان: 62، 165، 220، 223، 225، 233، 235، 244، 279، 296، 306، 315-316، 502، 635، 710-713، 717، 825، 846، 859، 889، 894، 912، 1092- 1094، 1097-1098، 1116 بلنت، فيلفريد سكوين: 1124-1127 بلوچستان [بلوشتان]: 85، 145 بن جردان، سيدي منصور: 550 بن حميده، محمد: 513 بن خروف، عمار: 570، 577 بن خلف، سيدي محرز: 545، 550 بن عروس (الشيخ): 550 بن ميلاد، لطفي: 37، 485 النجاب (ولاية): 186، 191، 201 البنديقة: 48، 456، 488-489، 496-
بطاطو، حنا: 388 بطرسبورج/ بطرسبورغ: 1157 بعقوبة: 426 بغداد: 59، 63، 226، 237، 240، 311، 356، 364، 366-370، 372- 377، 379-380، 382-383، 399-400، 403، 405، 407، 409، 411-413، 420، 423، 427، 434، 438، 663، 677- 678، 682-683، 686، 689- 690، 825، 829، 837، 855، 927، 1098 البكري (من أعيان المالكية بتونس): 560 بلاد الرافدين: 39، 233، 682، 687، 691، 925، 1098 بلاد الشام: 27، 29، 33، 35، 130، 220، 226، 230، 233، 236، 246، 277، 279، 311، 315، 475، 751، 753-754، 785، 787، 825، 827، 836، 838، 842، 846، 851-852، 859، 887، 889، 908-909، 925	

- 498، 515، 589، 600، 903، البوكمال: 440، 435
931
البغال (ولاية): 186، 161
بنو الأحمر: 493
بنو بطاش (قبيلة): 348
بنو بو حسن (قبيلة): 348
بنو بو علي (قبيلة): 348
بنو حرب: 258
بنو حفص: 556
بنو ريام (قبيلة): 348
بنو شكيل (قبيلة): 348
بنو صخر (قبيلة): 240
بنو قتادة: 268، 254
بنو كعب: 379
بنو لام (اتحاد عشائر): 857، 382، 379
بنو هناة (قبيلة): 348
بنو وطاس: 576
بهار (ولاية): 172
بوايه، بير: 463
بوتسين، هارتموت: 702
بوبكر، الصادق: 561
بودابست: 737، 734، 727، 725، 634
بوربيغ، محمد: 559
بور سعيد: 297
البوسعيدى، أحمد بن سعيد (الوالي):
348-347
البوسعيدى، حمد بن سعيد (الوالي نزوى):
348
البوستة والهرسك: 1092
بوغوص بك: 277
- بولحية، يحيى: 43، 979
بومباي: 198، 196، 169
بونيه، شارل: 263
بيات، فاضل: 41، 367، 570، 572،
823، 578
البيت الحرام: 82، 1216
بيت لحم: 230، 1165
بيت المقدس: 644
بيرتون، ريتشارد فرانسيس: 729، 1124
بيركن، أندرياس: 399
بيروت: 225، 418، 703، 717، 742،
892، 895، 906-907، 911
1070، 1138-1139، 1145،
1157
بيزنطة: 486، 489، 503
بيسونال، ج. أ.: 871
بيشاور: 145
بيغ، مرزا عباس علي: 186
بيكثال، مرمدوك: 189
بيل، غيرتروود: 431، 690
- ت -
تاج الدين، عبد الله محمد: 512
تاج الدين، محمد: 512
تاج الدين، محمد ناصر: 512
تارودانت: 589
التاريخ الأوروبى: 126
تاريخ العرب: 35، 121، 124، 126،
217-218، 883
تاريخ العرب الإسلامى: 451

- تاريخ العرب الحديث: 35، 126، 140،
217، 215
- تاريخ العرب في العهد العثماني: 35،
823، 220
- التاريخ الفرعوني: 222
- التاريخ الفينيقي: 222
- تافيل، شارل فرانسوا: 473
- تايلور، أ. ج. ب.: 311، 1093
- تايلور، إدوارد (الوكيل البريطاني في
بغداد): 382
- تيريز: 365-366، 925، 927
- التار: 486، 728
- التريك: 40، 396، 475، 526، 623،
781، 788-789، 911، 913،
1210
- التجانية (طريقة صوفية): 461
- تراقية الشرقية: 108
- التركمان: 232، 426، 837، 923
- التركمان الشيعة: 934
- تركي بن سعيد (سلطان عُمان): 332، 348
- تركيا: 40، 70-74، 77، 90، 99-101،
103، 119-120، 122-124،
128-130، 134، 136، 140،
150، 154، 158، 162، 164-
166، 168-169، 171-175،
177-179، 183-185، 187-
189، 227، 246، 298، 311،
315، 318، 382، 433، 457،
488، 679، 685، 709، 726،
728-730، 736، 738، 740،
742، 744، 774، 781، 785،
808، 988، 993، 1042، 1092-
- 1093، 1097-1100، 1103-
1104، 1106-1107، 1121،
1125، 1130
- تركيا الفتاة: 32، 129، 155، 294، 740،
803
- تروتسكي، ليون: 1142
- التسنُّ: 411، 928، 938
- تشاد: 219
- تشمبرلين، أوستن: 90
- التشُّع: 59، 411، 925-926، 928،
931، 934، 938
- تطوان: 582، 589، 995
- التعايشي، عبد الله: 83-84
- التعريب: 40، 781-782، 792
- التعريب الثقافي: 40، 781
- التعريب اللغوي: 781
- تعز: 277، 299، 309، 311، 322، 951
- تكريت: 359-361، 366، 682
- التكفير: 42، 59
- تلعفر: 361، 366
- تَلَك، بال غفادهر: 148
- تلمسان: 461، 500، 502، 569، 572-
574، 578، 580-581، 583-
594، 620، 628
- التلمساني، أبو عثمان المنداسي: 461
- التميمي، عبد الجليل: 538، 541
- التنصير: 644، 646
- التنظيمات: 30، 32، 43-44، 136،
224، 237، 242-243، 247،
279، 283، 400، 413، 422-
423، 453، 460، 522، 527،

- التيارية النسطوريون: 234
الطياري (منطقة): 459، 620
التيمار: 41، 510، 621، 821، 838، 847
- ث -
ثابت، علي: 547-548، 551، 555
الثعالي، عبد العزيز: 639، 799-800، 802-807
ثقيف (قبيلة): 258، 1034
ثيو، نور الدين: 35، 119
ثورة 1864 (تونس): 1055
ثورة 23 تموز/ يوليو 1952 (مصر): 772، 775، 1213
ثورة ابن الأحرش بالجزائر: 873
ثورة ابن السخري بالجزائر (1637): 876
ثورة الاتصالات: 216
ثورة أحمد عرابي (1881): 989، 1030
الثورة الإسلامية في إيران (1979): 1079
ثورة الإمام يحيى ضد الأتراك (1911): 292، 294
ثورة البراق (1929): 1166، 1169، 1175
ثورة البريد: 216
الثورة البلشفية (1917): 665، 1089، 1096، 1118، 1142
ثورة التحرير الكبرى في الجزائر (1954-1962): 449
ثورة التكنولوجيا: 216
ثورة التنوير: 216
ثورة جند الإنكشارية (1591): 542، 548، 554
633، 637، 782، 829، 885، 908، 911، 946-947، 979-980، 999، 1006، 1018-1020، 1024، 1033، 1046-1047، 1052، 1057، 1059، 1061-1065، 1070-1071، 1074
تيس: 499
تهامة: 278، 280، 313، 959، 968، 972
تهامة اليمن: 277
التهانوي، أشرف علي: 196
توريز، موريس: 476
توفيق باشا (والي الحجاز والصدر الأعظم): 99-100، 280-281، 312
توفيق باشا (الوالي الخامس عشر في اليمن): 322
توفيق (الخديوي): 82
التوقادي، مصطفى صبري: 78
تولو، جان - بابيت: 456
تونس البايات: 478
تونس الحديثة: 514
تونس الحسينين/ الحسينية: 224، 873
تونس الحفصية: 493
تونس العثمانية: 519، 548
تونس الفتاة: 803، 806-808، 810
تونس القرن الثامن عشر: 626
التونسي، خير الدين باشا: 31، 44، 523، 637، 1045-1056، 1065
توين، مارك: 658
توينبي، أرنولد: 151، 187، 239

- ثورة الجيلاني الزرهوني: 1003
الثورة الزراعية: 618
الثورة السورية (2011): 1111
ثورة الشمال بسوريا: 1102
الثورة الصناعية: 216، 618، 1206، 752
الثورة العامة في الهند (1857): 146، 161
الثورة العربية الكبرى (1916): 33، 77، 88، 92-93، 114، 128، 245، 289، 817، 1157، 1160، 1163، 1198، 1207-1211
ثورة العشرين (العراق): 387-388، 425
ثورة العمانيين على الاحتلال البرتغالي (1521): 333
الثورة الفرنسية (1789): 216، 629، 1054، 1057، 1061، 1076-1077، 1117
الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939): 1169
ثورة القزلباش (1511): 923
ثورة لواء عمير (بين 1872 و 1918): 962
الثورة المجرية: 731
ثورة مسقط وقلهات (1526): 334
الثورة المسلحة في الهند (1924): 191
ثورة المعلومات: 216
ثورة مغامس بن مانع (1706): 378
ثورة المقراني بالجزائر (1870): 641-642
الثورة المهدية (1881): 40، 77، 79، 84-86، 758، 760، 762-763، 766، 786، 791
ثورة الموريسكين (1569): 580
ثورة اليمن (1962): 286
ثورة اليونان (1821): 908، 1092
الثيوقراطية: 133، 139
- ج -
جارشلي، إسماعيل حقي أوزون: 572
جامع الزيتونة: 612، 616، 638، 803، 876
الجامع الكبير بالجزائر: 877
الجامع الكبير بصنعاء: 281، 290
الجامعة الإسلامية: 52، 68، 86، 137-139، 141، 145، 147-157، 159-164، 167-168، 176، 179، 186، 189، 200، 527، 738-739، 804، 1002
جامعة بودابست: 725
جامعة بوسطن: 1139
جامعة الجزائر: 1136
جامعة دورهام ببريطانيا: 760
الجامعة السورية البروتستانتية: 1138
جامعة شيكاغو: 358
جامعة القديس يوسف بيروت: 1138
جامعة القرويين: 612، 616
جامعة كولومبيا بأميركا: 432
جامعة هايدلبرغ بألمانيا: 701
جانبردي الغزالي (أمير مملوكي): 826، 931
جبال الملوية: 573
الجبرتي، عبد الرحمن: 1029
جبل عامل: 43، 925، 933، 936

- جبل قدير: 80
جبل لبنان: 830، 864، 894، 901، 903، 907، 913، 1098، 1115، 1121-1122، 1137، 1202، 1207
- جريدة الموصل: 428
جريدة المؤيد بمصر: 162
جريدة *L'Opinion Nationale*: 1122
جريدة *Tunisien*: 639
- الجزائر: 27، 29، 37-38، 41-42، 47، 49، 128، 131، 224، 240، 244، 246، 279، 311، 449-459، 462-479، 495، 502-498، 511، 516، 519-520، 522، 524، 539-540، 546، 551-552، 554، 556، 568-571، 573-576، 592-594، 599-602، 604-609، 610، 612، 614، 617-625، 627-628، 633، 636، 638، 640-647، 783، 797-801، 803-804، 807، 809-816، 830، 835، 839-840، 845-850، 851-853، 854-856، 857، 860-861، 863-874، 876-879، 979-980، 1006، 1053-1054، 1113-1115، 1120، 1122، 1125، 1132، 1134-1136، 1139
- جزائر أندمان: 161
جزائر البحر الأبيض: 1095
جزائر بحر سفيد: 1095
جزائر لي، ياسر: 45، 1111
جزر بحر إيجه: 101، 1100
جزر كنج: 342
جزر هرمز: 342
جزر الهند الشرقية: 153
جزيرة أبا: 80
- جبهة الخلاص الإسلامي بالجزائر: 1075
الجبور (قبيلة): 240
جدة: 35، 256، 259-269، 297، 497، 786، 834، 957، 965
- الجديدي، إبراهيم: 560
الجرافي، أحمد بن محمد بن أحمد: 287-288، 290
الجرافي، عبد الكريم بن محمد بن أحمد: 287
الجرافي، علي بن محمد: 288
جربة: 542، 553، 556-557، 561، 580-581، 624، 646، 802، 806
- جرجا (مدينة): 85
جريدة الاتحاد الإسلامي: 799
جريدة البصرة: 428
جريدة بغداد: 428
جريدة التونسي: 639
جريدة الجامعة الإسلامية: 1158-1159
جريدة ذي تايمز: 732
جريدة الصراط المستقيم: 1170
جريدة الطاعون: 1001
جريدة العراق: 428، 430
جريدة العرب: 429
جريدة اللواء بمصر: 772
جريدة مرآة الشرق: 1170

- جزيرة ابن عمر: 361، 434
 الجزيرة الأيبيرية: 49
 جزيرة البحرين: 342
 جزيرة جربة: 624، 802، 806
 جزيرة رودس: 1101
 جزيرة صاي: 750
 جزيرة كاستلوريزو: 1101
 جزيرة كريت: 635، 1204
 جزيرة لبوس: 624
 جزيرة مالطا: 101، 526، 582
 جزيلان، حمود ناجي: 301
 جعفر باشا (بايلرباي طرابلس الغرب): 546
 جعفر بن محمد (شريف مكة): 252
 جعفر الموسوي (شريف مكة): 254، 268
 جغوب: 82
 جفمان، محمد بن محمد: 287
 الجلالية: 510
 جلي، أوليا (رخالة عثمانى): 256، 263
 جلي، قلندر: 931
 جلفار: 331، 333
 الجُلندى بن مسعود (إمام عُمان): 333
 جمال باشا: 1157، 1159، 1210
 جمعية الآثار التوراتية: 661
 جمعية الاتحاد المغربي: 801
 جمعية الإخاء للجزائريين والتونسين: 801
 جمعية الاستشراق بميونخ: 716
 الجمعية الإسلامية بحيدر أباد: 162
 الجمعية الألمانية الشرقية: 663
 الجمعية الألمانية لاستكشاف فلسطين: 716
 الجمعية الأميركية لدراسة فلسطين: 664
 جمعية البصرة الإصلاحية: 422-423
 الجمعية التاريخية المصرية: 1027
 الجمعية الجغرافية بلندن: 731-732، 756
 جمعية/ حزب الاتحاد والترقي: 87، 164، 296، 315، 396، 421-423، 808، 1059، 1069، 1075-1077، 1081، 1083، 1208
 جمعية دراسة فلسطين: 665
 جمعية سوريا: 660
 جمعية سيفريف وستورتن: 189
 جمعية علماء الهند: 181-182
 جمعية العهد العراقي: 423-424
 جمعية فلسطين الألمانية: 716
 جمعية فلسطين البريطانية: 660
 جمعية فلسطين الروسية: 665
 جمعية قدماء الصادقية: 639
 جمعية اللورد موراي: 189
 جمعية الهيكل الألمانية: 657، 703
 الجمعية الوطنية الكبرى: 99-102، 106، 108، 122، 174
 الجمعية اليهودية لاكتشاف فلسطين: 665
 الجميل، سيار: 35، 215، 475
 جناح، محمد علي: 188
 الجنلاطيون: 238
 جنغ، نواب: 187
 جنوب آسيا: 177

601، 692، 785، 792، 816-
817، 831-834، 884، 932،
935، 945، 948-950، 955،
958، 962، 964-965، 967،
974-976، 1032، 1104،
1113-1114، 1119-1120،
1129، 1131، 1140-1142،
1144، 1157، 1203-1204،

1212-1208

حجازي، فؤاد: 1166

حجور (بلاد الشام): 307، 315، 959،
969

الحَجَلَة: 309، 311

حُدَيْثَة: 359، 362، 366، 839، 853-
854

الحُدَيْدَة: 277-278، 280-281، 284،
299، 306، 311-312، 321،
951، 957، 966

حراز (منطقة): 285، 293

حرب الاستقلال (بقيادة مصطفى كمال-
1920-1923): 71، 127، 130

الحرب الأهلية في جبل لبنان (1860):
661، 903، 115

الحرب الإيطالية على طرابلس/حرب
طرابلس الغرب (1911): 41،
279، 797-798، 809

الحرب الباردة: 731

حرب البلقان (1876-1878): 635

حرب البلقان (1912-1913): 164،
315-316، 808-809

الحرب بين السعودية واليمن (1934):
308

جنوب أفريقيا: 537، 759، 765

جنوى: 496

جنيف: 121-122

جواد، علي: 416

جوتاني، ميان محمد الحاج جان محمد
(رجل أعمال هندي): 169، 195،
198

جورجيا: 48

جوليان، شارل أندري: 474

جوهر، شوكت علي: 164

جوهر، محمد علي: 164-166، 169،
171، 195، 203

الجويني، أبو المعالي: 61

جيغل: 498، 867

جيراز: 314

الجيّهاني، أبو عبد الله أحمد بن محمد
بن نصر: 361

-ح-

الحاشدي، مسعود البارقي: 300

الحالي، أنطاف حنين: 164

حامى، مصطفى: 286

الحبشة: 82-83، 85، 233، 601، 750،
764، 783، 834

الحبشي، عبد الله: 286

الحبوس (قبيلة): 348

حبيب الرحمن (من علماء ديوبند): 196

الحجاز: 35، 43، 48-49، 77، 83،
88-90، 93-98، 114، 162،

202، 240، 256، 259-260،

262، 267، 275-276، 280،

284-285، 295، 306، 312،

- الحرب بين حسين وابن سعود (1924-1925): 202
- الحرب العثمانية اليونانية (1897): 162، 717
- حرب الثلاثين عامًا (1618-1648): 1089
- الحرب الروسية-العثمانية (1877-1878): 737، 947، 1073
- حرب «عراق سفري»/ حرب العراق: 373
- حرب «عراقين سفري»/ حرب العراقيين: 363، 366
- حرب السنوات السبع (فرنسا-بريطانيا، 1756-1763): 1115
- حرب شبه جزيرة القرم (1853-1856): 1113، 1116
- الحرب العالمية الأولى (1914-1918): 36، 41-42، 45، 68، 87-88، 93، 96، 98-99، 114، 119-120، 123، 126-129، 131، 133-134، 139-140، 159، 165، 167، 168، 189، 216، 218، 222، 245، 289، 298، 305، 309، 311، 322، 357، 373، 387، 418-419، 425، 432-433، 435، 438، 440، 475، 476، 479، 690، 719، 749، 774، 797-798، 801-802، 808، 810، 816-818، 911-912، 914، 1089-1090، 1092، 1097، 1105، 1111-1112، 1114، 1116-1118، 1124، 1129، 1132-1133، 1138، 1151، 1153
- حرب القرم (1854): 34، 158، 176، 657، 710، 909، 1201
- حرب الهناوية-الغافرية: 347
- حرب اليمن (1910): 297
- الحرث (قبيلة): 348
- حركة الإخوان المسلمين: 1215
- حركة خاكسار بالهند: 177
- حركة الخلافة في الهند: 35، 147-149، 154، 159، 168-173، 175-181، 183-192، 194-203
- حركة الدعوة والجهاد بالهند: 177
- حركة الريكونكيستا الإيبيرية: 466
- الحركة السعدية: 498-499، 504
- الحركة السلفية: 267
- حركة «شراكت إسلام» بالهند: 177
- الحركة العُرابية: 86
- الحركة الفرائضية بالهند: 177
- الحركة المحمدية بالهند: 177
- حركة المكاتب الحريرية: 197
- الحركة المهدوية: 85
- الحرب العثمانية-البلقانية (1911): 163
- الحرب العثمانية-الصفوية: 334، 932
- الحركة الوطنية الجزائرية: 476، 816
- الحركة الوطنية السودانية: 774

- الحركة الوطنية في فلسطين: 1170
الحركة الوطنية/الكمالية: 99، 107، 122، 774
الحركة الوطنية الهندية: 202
الحركة الوطنية والإصلاحية التونسية: 799، 807، 817
الحركة الوهابية: 276
الحركة اليوسفية: 563
الحرمان الشريفان: 43، 948
حروب الاسترداد الكاثوليكية: 49
الحروب/الحملة الصليبية: 62، 111، 153، 635، 655، 675، 700، 707، 905، 1121
الحروب النابليونية: 216
حزب الأحرار الدستوريين: 112
الحزب الإسلامي في بلاد العرب: 74
الحزب الإسلامي في تركيا: 74
حزب الإصلاح الإسلامي: 104
حزب الدستور بتونس: 807، 814-815
الحزب الدستوري بمصر: 110
حزب الرابطة الإسلامية/المؤتمر لعموم الهند: 169، 178، 180، 192، 200-202
الحزب السوري القومي الاجتماعي: 1139
حزب شمال أفريقيا/الشمال الأفريقي: 131، 816
الحزب الشيوعي بالهند: 190
الحزب الشيوعي الفلسطيني: 1155
حزب الكتائب اللبنانية: 1139
حزب الليكود: 1111
- حزب المؤتمر الوطني: 148-149، 191-192
حزقيل، إسحاق: 422
حسن أديب باشا (الوالي الحادي عشر في اليمن): 290، 321
حسن باشا (والي بغداد): 377-379، 399
حسن باشا (الوالي العثماني): 369
حسن بن موسى (الباي): 461
حسن تحسين باشا (الوالي السابع عشر في اليمن): 294، 322
الحسن، محمود: 195، 197
الحسني، عبد الرزاق: 428
حسين باشا (باي تونس): 513-514، 517، 524-525، 528، 530
حسين باشا (الداي): 460
الحسين بن علي (شريف مكة): 289، 298، 306، 1129، 1158، 1209
الحسين بن علي بن أبي طالب: 252
حسين بن علي تركي (باي تونس): 528
حسين بن علي حيدر (شريف مكة): 278، 280، 1119
حسين حلمي باشا (الوالي الثالث عشر في اليمن): 291، 295، 321، 952
حسين، طه: 130
حسين، فضل: 197
حسين، ليث مجيد: 39، 677
الحسيني، حمدي: 1170-1171
الحسيني، طاهر بن مسلم: 252
الحيني، منيف: 1160، 1165
حصار فينا الأول (1529-1532): 49

- حصار فيينا الثاني (1683): 228
- الحصري، ساطع: 1096، 130، 123
- حضر موت: 219، 275، 831، 954-955، 957، 965-966، 975، 1096
- الحفصيون: 488-492، 497، 539، 543، 545-546، 549، 560، 562، 616، 824، 855، 924
- حقي، إسماعيل (المشير): 373، 414، 572
- حكومة جلاله الملكة (ة) في بريطانيا: 89، 761، 768-770
- حكومة حضر موت: 831
- حكومة دمشق: 1201
- حكومة دورق: 830
- حكومة سونج في الصين: 226
- حكومة صعدة: 831
- الحكومة العربية في دمشق: 1100، 1102
- حكومة العمادية: 829، 831
- الحكومة الفرنسية/ حكومة فرنسا: 764، 907
- حكومة قلعة قلعة: 831
- حكومة قلعة ذمر مر: 831
- حكومة كوكبان: 831
- حكومة مبراخ: 831
- حكومة المجلس الوطني الكبير الكمالية بأنقرة: 72، 1102
- الحكومة المصرية/ حكومة مصر: 85، 110، 759-763، 767-769
- 771-772، 774، 790
- حكومة المغرب: 1003
- حكومة الملك فيصل: 294
- حكومة المملكة السورية العربية: 1097
- الحكومة اليونانية: 1145
- الحكيم، توفيق: 130
- حلب: 65، 225، 229، 237، 312، 423، 682، 686، 688، 642، 825، 837، 892-893، 895-896، 896، 900-901، 934، 1098، 1111، 1125، 1198-1199، 1202، 1204
- الحلفاء: 87، 99، 107، 114، 128، 168-170، 173، 178-179، 184، 774، 912، 1097، 1099، 1100-1103، 1164، 1171، 1210-1211
- الحلفاوي، أبو عبد الله محمد: 492
- حلق الوادي: 539، 544، 546، 558، 624
- حلوان: 360، 362
- الحماية البريطانية على مصر (1914): 749
- الحمدي، صبري فالح: 35، 251
- الحملة الفرنسية على مصر (1798): 51، 241، 752، 991، 1000، 1040
- حمودة باشا: 513-515، 517-520، 529، 625، 637
- الحناشة (قبيلة): 869-871، 558
- الحنفية: 287، 314، 551-552، 560، 563، 934، 991
- حوادث موبلا: 193
- حوث (مدينة): 292
- حوران: 1200

- حوراني، ألبرت: 892-893، 1021 - الخضر، صبحي: 1163
 1154، 1023
 حوض الدانوب: 51
 الحويزة: 379، 830
 حيدر آباد: 162
 حيدر باشا (مدينة): 681
 الحيدريون: 237
 حيفا: 718
- خ -
- خالد، خليل: 170
 خان، أحمد رضا (من علماء ديوبند): 196
 خان، أحمد (مصلح): 146-148، 167
 خان، حكيم أجمل: 169، 172، 196
 خان، صاحب زادة آفتاب أحمد: 188
 خان، ظفر علي (زعيم): 164-165
 خان، علي: 163
 خان، نبي: 842
 خان، نصيرات: 739
 خانقين: 359
 خانية القرم: 157
 خدوري، مجيد: 221
 الخراسيني، عبد الله بن محمد: 343
 الخرطوم: 86، 767-768، 770، 783
 785، 791، 1126
 الخروبي، أبو عبد الله محمد: 576، 599
 الخروصي، جاعد بن خميس: 347
 الخروصي، سالم بن راشد: 349
 الخزاعل (اتحاد عشائر): 382
 الخضر البكري، أبو الطيب (المفتي): 592
- الخط/الخطوط الهمايونية/خط
 همايون(ي): 31، 522، 910
 947، 967، 1019
 خط شريف كلخانه/خط كلخانه: 31
 الخلافة الإسلامية: 46، 68، 91، 102،
 104-105، 114، 119-120،
 122، 124، 127، 132-135،
 138-140، 147-148، 159-
 160، 162، 164-166، 168،
 175-179، 451، 470، 1063،
 1158، 1185، 1187، 1189،
 1197
 الخلافة الأموية: 57
 الخلافة الراشدة/الراشدية: 58، 79،
 330، 352، 451، 470
 الخلافة العباسية: 58-59، 63، 223،
 228، 333، 374
 الخلافة العثمانية: 34، 57، 66، 77،
 79، 82، 87-88، 91-93، 95،
 97-99، 104، 106، 108، 113-
 114، 126، 128-129، 137،
 140، 151، 158، 162، 165،
 170-171، 173، 177، 197،
 336، 450، 468، 525-526،
 539، 562، 576، 793، 800،
 1058
 الخلافة العربية: 90، 93-94، 114،
 161، 228
 الخلفاء الراشدون: 110، 111، 782
 الخلفاء العباسيون: 100
 خليج البصرة: 424
 خليج البنغال: 161

- الخليج العربي: 156، 220-221، 228، 244، 279، 342، 680، 682، 685، 691، 924، 1100، 1118
- خليج غينيا: 497، 500
- خليج فارس: 427، 965
- خمير (منطقة): 285، 301
- الخوارج: 337
- خوجة، أحمد (المفتي): 559
- خوجة، حسين: 626
- خوجة، حمدان: 458، 460
- خور العديد: 331-332
- خوري، دینارزق: 399
- خوري، عبد الله (المطران): 31
- خوزستان: 362
- الخياط، عبد الجبار: 427
- خير: 254، 256
- الخليلي، عبد الحي: 37، 507
- د -
- دار الإسلام: 137، 140، 470، 610، 885-886، 937، 990، 1024
- دار الأيتام السورية بالقدس: 657
- دار الحرب: 137، 886، 937، 990
- دار السعادة (الأستاذة): 284
- دار السعادة/ دار آل زيد: 258
- دار الكفر: 470
- داس، جترنجن: 192
- داسني (عشيرة إيزيدية): 862
- داقوق: 361
- دالمان، غوستاف: 663
- دان، بير (الأب): 473
- الدانوب: 51، 635
- داوود باشا (الوالي): 405
- دبدو: 573-574، 582
- دجلة: 240، 359-361، 424، 434، 677، 680، 1096
- درغوث باشا (والي طرابلس): 539، 556-557
- الدرقاوية/ درقاوة (طريقة صوفية): 461، 520
- الدروز: 137، 226، 234، 838، 864، 983، 906-907، 911، 928، 1136-1137، 1199-1200، 1207
- دروزة، محمد عزة: 1160، 1170
- درويش، علي: 42، 919
- دريش، جان: 476-477
- دريو، إدوارد: 1133
- دزرائيلي، بنجامين: 732، 1116-1117، 1121-1123، 1134
- دستور 1876: 44، 52، 67، 68، 99، 155، 1057، 1066، 1069، 1072، 1079
- دستور باكستان (1956 و 1972 و 1973): 203
- الدستور البلجيكي: 1066
- الدستور التونسي: 637، 814
- الدستور السلوي: 1003
- دستور الشيخ عبد الكريم مراد السوري: 1003
- الدستور العثماني: 243، 947، 950، 976، 1058، 1068

دولة السعوديين الأولى: 241	دستور العهد العزيزي: 1005
دولة السعوديين الثانية: 241	دستور مدحت باشا: 68
الدولة الفاطمية/ دولة الفاطميين: 569، 602، 1037	دستور وزير علي باشا: 405
دولة القره قوينلو: 365	دسكن، جون جوزيف: 429
الدولة الكردية: 1104	الدليم (عشيرة): 382
الدولة المغولية/ دولة المغول (الآلخانين): 145، 157، 364	دمشق: 65، 224، 230، 240، 294، 312، 320، 322، 423، 621، 681-682، 717، 844-846، 859، 892، 895، 901، 903، 911، 920-921، 928، 934، 1098، 1100، 1102، 1115، 1117، 1122، 1125، 1132، 1142، 1159، 1201-1207
الدولة الوهابية-السعودية: 241	دنقلة: 80، 750، 765-766
دولة اليعاربة: 329-330، 337، 340-341، 345-346، 351-352	الدهلوي، شاه ولي الله: 177
الدولة اليعقوبية: 1028	دهلي/ دلهي: 163، 169-170
الدوماني، ملاتيس (مطران اللاذقية): 899	دو بوريه (قصر فرنسا في بيروت): 907
دون أنطونيو (الأمير البرتغالي): 931	دورويبرتي (عالم اجتماع): 1128
دوشا، عديد: 433	دو غرامون: 581
دي غروت (مؤرخ): 556	دويش (الأسقف): 644
ديار بكر: 225، 361، 366-367، 372، 424، 677، 825، 829، 836، 900، 1098	دوتاسي، لوجي: 454
ديار ربيعة: 361، 365، 367	دوسون، مرادغيا: 67، 457
ديار مضر: 361	دول المحور: 88، 809
ديترويت: 219	دولة الآق قوينلو: 365
دير الزور: 424، 435، 440	الدولة الأموية: 330
ديل ترافيكو (خط مرور): 489، 498	الدولة البوسعيدية: 338، 348
الدينور: 362	الدولة البيزنطية: 48-49
الديوان الهمايوني: 823، 842-843، 847-849، 854-855، 857-863، 862-863	الدولة الجلائرية/ دولة الجزائر/ الجزائرية: 365، 472، 474، 476، 479، 879
ديويند: 147، 195-196	دولة الرسول: 1215

- ر -

735، 737-740، 899، 906،
909، 911، 1014، 1018-
1019، 1076-1077، 1090،
1092، 1095، 1097، 1100،
1111، 1115-1118، 1129،
1151، 1157، 1204، 1207

الروضة (منطقة): 256

روغن (مؤرخ): 1131-1132، 1142-
1143

روكلي، إيليزي: 635

الروكنيستا/ حركة الاسترداد: 620

الروم الأرثوذكس: 906، 1201

روما: 42، 62، 67، 659، 885-887،
896-902، 913، 929

الرومان: 233، 244، 708، 1101

رومانيا: 659، 898، 1100

الرومانيون: 889

الروملي: 30

رومليا: 225، 230، 237

الرياحي، إبراهيم بن عبد القادر: 520-
521

الريامية، عائشة بنت راشد: 344

ريج، كلوديوس جيمس: 401

ريس، أوروغ: 572

ريس، صالح (بايلرباي): 573، 575، 578

ريس، كمالي: 494

ريس، محمد بن صالح: 877-878

الريفيرا: 101

ريمون، أندريه: 516

رينان إرنست (مستشرق): 661، 1122-

1124، 1137-1138

الرابطة الإسلامية: 136، 139، 141،
160، 164، 169، 178، 180،
187-188، 192، 201

الرافد، السيد: 475

راوندوز: 372

راي، لاجبت: 192

رايسكه (مستشرق): 702

الرباط: 640، 987، 995

رزق، يونان ليب: 763

رسائل النصيحة: 507

الرستاق: 340

رستم، أسد: 65-66

الرشيد (أمير حفصي): 502

رضا، محمد رشيد: 34، 78، 87، 97،
101

رضا نور بك: 99

الرفاعي، زكريا: 39، 725

ركن الدين بيرس (السلطان المملوكي):
63-64، 1203

رمال بينونة: 331

رمضان أفندي (القاضي): 559

رمضان باشا (بايلرباي الجزائر): 585،
587، 594

رودس: 489، 930، 937، 1101

روس، تشارلز إدوارد: 350

روسو، جان جاك: 223

روسيا: 52، 128، 156-159، 183،

190، 277، 279، 511، 635،

655، 659، 677، 679، 708،

710، 711، 716، 731، 733-

- سارجون الأكادي (الملك البابلي): 358
 سافاس باشا: 67
 سالم، سيد مصطفى: 308
 سالم بن ثويني (السلطان البوسعيدي): 348
 سان ريمو (مدينة): 45، 70، 72، 101، 395، 440، 773، 1097، 1099، 1100، 1102-1103، 1146
 سانت أمور، آمادي دو كي (مستشرق ومؤرخ): 1135، 1137
 سانت بريست (الكونت): 67
 سانت بطرسبورغ: 731
 سايمون، ريفاس: 432
 السباهية: 229
 السبع، هاشم: 1165
 سجلماصة: 580
 السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الله: 490
 سراقوسة: 489، 491، 497
 سردينيا: 519
 المروان: 360
 سرور بن زيد (شريف مكة): 257
 سرور بن مساعد (شريف مكة سقى نفسه سلطاناً): 266
 المريان: 234، 434، 1094
 المريان الأرثوذكس: 900
 المريان الكاثوليك: 891، 900، 902، 905
 سعد الله، أبو القاسم: 462
 سعد بن زيد (شريف مكة): 257-258، 264
 ز -
 زاخو: 368، 373، 414، 440
 زادة كامل، مفتي (محمد كامل مفتي زاده): 422
 زيد (عشيرة): 382
 الزرائيق (قبائل): 299
 زريق، قسطنطين: 475
 الزعبي، أمجد: 39، 695
 زعتر، أكرم: 1168-1170
 زغلول، سعد: 130
 زنگار (القس): 644
 زنجبار: 219، 811
 الزند، كريم خان (قائد عسكري إيراني): 376
 زنكي، نور الدين: 63
 زهراء، الحمين: 81
 زواوة (قبيلة): 455، 459-460، 622
 زيادة، خالد: 47
 الزياتي أبو حمو الثاني (الأمير): 498، 500
 زيد بن محسن (شريف مكة): 256، 262
 الزيداني، ظاهر آل عمر: 1206-1207
 الزيديون: 831، 864
 الزير، عطا: 1166
 الزين، قبصر موسى: 40، 779
 الزيود (طائفة): 956، 959-960، 968-973، 975
 س -
 ساحل الشحر: 330-331
 سادلر، هيز: 349، 351

السلطنة/الحكم/الدولة/العهد/النظام/	السعدون، بندر: 420
السلطنة الحفصية: 496، 498-	السعدي، ناصر بن سيف: 36، 329
501، 538-541، 543-545،	السعديون: 247، 567-574، 576-
548، 550-551، 553-555،	581، 591، 602-604، 627-
559، 561، 624	628، 824، 830، 834-835،
السلطنة المملوكية: 486-487	854، 932
السلف الصالح: 82، 134	السعودية: 94، 97، 241
الملفية: 134	سعيد، إدوارد: 727، 1112، 1114،
سلوغيت، يتر: 387	1134
سليم الأول (السلطان العثماني): 60،	سعيد (الباي): 525
228، 254، 260-261، 335،	سعيد بن سعد (شريف مكة): 264
375، 468، 499، 620-621،	سعيد بن سلطان (السلطان): 348، 350
750-751، 780، 785-786،	سعيدوني، ناصر الدين: 37، 449
826-827، 855، 899، 926،	سقوط الخلافة: 35، 119-122، 124،
929، 1208-1209	126-127، 129، 132-134،
سليم الثالث (السلطان العثماني): 52،	138-141
242، 524، 526، 1060	سقوط القسطنطينية (1453): 47، 49،
سليمان باشا (والي جدة): 264	52، 487، 886، 889، 897-898
سليمان باشا أبو ليلة (والي بغداد	سكة حديد الأناضول: 685، 718
المملوكي): 370، 379	سكة حديد برلين-بغداد: 39، 663،
سليمان باشا الكبير (الوالي المملوكي):	677-678، 681، 683-685،
370، 379	687-688، 690-691
سليمان (السلطان المغربي): 529	سكة حديد برلين-بغداد-البصرة: 39،
سليمان العلوي (السلطان): 517	244، 678، 694
سليمان القانوني (السلطان العثماني):	سكة حديد بغداد: 311، 682-683، 690
49، 51، 217، 224، 229، 355،	السلاجقة: 59، 61، 223، 231، 489،
366، 374، 384، 469، 507،	921-922، 930
568، 573-574، 577-578،	السلالة السعودية: 240
580-581، 605، 833، 903،	السلالة النبوية: 128
926، 930، 935، 938	سلانيكي، مصطفى: 507
السلیماني، محمد بن محمد الأعرج: 996	سلطان آباد/جمجمال: 363
السلیمانية: 373، 402-403، 415،	
1208	

- ش -
- الشابي، سيدي عرفة (الشيخ): 616
- الشاوية (طريقة صوفية): 539، 616، 624، 868، 871
- الشارقة: 965
- شارل الخامس: 624
- شارلكان: 495
- شاكر (البابي): 462
- الشامي، قزاد: 308
- شاوية (عشيرة): 385
- الشراوي، عبد الله (شيخ الأزهر): 1038
- شبه جزيرة الأناضول: 409
- شبه الجزيرة العربية/ جزيرة العرب: 27، 35، 43، 89-91، 94، 96، 162، 169-170، 200، 213، 228، 230، 233، 236، 240، 259، 261، 276، 279، 298، 311، 336-335، 346، 760، 779، 787، 836، 913، 925، 947، 949-950، 954، 963-967، 976، 1100، 1107، 1124-
- 1130، 1125
- شبه القارة الهندية: 145، 156، 159-
- 160، 163-164، 169، 176، 178، 201-202
- الشيبي، محمد رضا: 383
- شحادة، بولس: 1166
- الشدياق، أحمد فارس: 80
- شرشال: 620
- شرعة حقوق الإنسان: 1076
- شرف الدين بن محمد (الإمام): 290
- شرق آسيا: 311، 1024
- السليمانيون (من أشراف مكة): 254، 952
- السماء: 386
- سميث، تشارلز: 277
- سنان باشا (الصدر الأعظم): 512، 539-
- 541، 548، 560، 585، 600
- السنة: 67، 383، 411، 435، 920، 926، 928-930، 932، 938، 959، 968
- السنة (النوبة): 79، 81-82، 87، 102، 109، 937
- سنجار: 361، 366، 369
- سنجر (السلطان السلجوقي): 362
- سنحاريب (الملك الآشوري): 359
- السند (ولاية): 201
- سناها (اللوورد): 188
- السنهوري، عبد الرزاق: 135
- النوسي، محمد المهدي: 82-83
- سني بك، عبد الغني: 72
- سهل البقاع: 240
- سورية: 66، 96، 103، 200، 225، 241، 245-246، 434-435، 440، 682، 801، 906-907، 912-914، 923، 1097، 1100، 1101-1104، 1106، 1139، 1143-1144، 1162، 1204، 1215
- السوس: 360، 382، 589
- السومريون: 222
- سياستيان (ملك البرتغال): 591
- السيد، أحمد لطفي: 130
- سيل، روبرت: 187

- شرق أفريقيا: 773
- الشرق الأوسط: 156، 217، 220، 222، 233، 246، 357، 432، 434، 657، 678، 682، 690-691، 737، 778، 783، 788، 792-793، 907، 915، 1111-1117، 1121-1122، 1129، 1139
- الشرق القديم: 661، 665، 690، 708
- الشرقي، محمد بن سعد (القاضي): 307
- شركة الهند الشرقية: 401
- الشركة الهندية الإنكليزية: 145
- الشريف، محمد الهادي: 538، 551، 561
- الشط (منطقة): 379
- الشعوبية: 124
- شفاعت، محمد: 197
- الشفقي، خميس بن سعيد: 340، 342
- الشفيري، أسعد (المفتي): 1157، 1160
- الشفيري، أنور: 1171
- شكري، محمد فؤاد: 765-766
- شلش، بلال محمد: 46، 1151
- الشلف: 573-574
- شمر (عشيرة/ قبيلة): 240
- شمس الدين (ابن الإمام الزيدي): 840
- شمس الدين (القاضي): 65
- شنقيط: 82
- شنيلر، يوهان لودفيغ: 657
- شهاب (سلالة حاكمة في جبل لبنان): 1202، 1204
- الشهابيون: 224، 238، 901، 932، 943
- شهارة (منطقة): 304
- شهبون، أحمد أبو العباس: 988
- شهرزور: 356-357، 360، 362-365، 367-371، 373-374، 377-380، 396، 399، 405، 415، 418، 825، 935
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد: 287، 929
- شولتز (مستشرق): 702
- شوبلشر: 1035
- الشيعة: 42-43، 82، 137، 198، 376، 382-383، 435، 920، 925-926، 928-930، 932-936، 938
- شيلدريك، خالد: 189
- الشيوعية: 1188
- ص -
- الصابنة: 234
- الصادق باي: 522، 637
- صالح (باي قنطية): 459، 868
- الصبحي، سعيد بن بشر: 345
- صيا: 278
- صحار: 333، 336، 347-349
- صحراء الجزائر: 41، 797-798، 803، 1134
- الصحراء السورية: 240
- الصحراء الكبرى: 219
- صحيفة أتباع الإسلام باسطنبول: 739
- صحيفة البلاغ: 112
- صحيفة بين النهرين: 422
- صحيفة زمين دار: 165
- صحيفة اليمامة: 112

- صحيفة صنعاء: 288
 صحيفة العروة الوثقى: 85، 138
 صحيفة فلسطين: 1175
 صحيفة الكرمل: 1176
 صحيفة لسان المغرب: 1001، 1005
 صحيفة هلال: 165
 صحيفة همردود: 165
 صحيفة اليرموك: 1169
 صحيفة Big Islam (اسطنبول): 163
 صحيفة Die Post (الألمانية): 712
 صحيفة Kölnische Zeitung (كولونيا): 712
 الصرب/الصربيون: 233، 244، 712
 889، 1061، 1101
 صربيا: 1116
 صعدة: 290، 306، 831، 849، 960
 969
 الصفا: 252
 صفاقس: 539، 553، 561، 646
 صفر، البشير: 639
 صفوت، أحمد: 112
 الصفويون: 920، 922-925، 927
 934، 937
 صقلية: 489، 621، 707
 صلاح الدين الأيوبي: 63، 1117
 صلح الإنكليز-عمر باشا (1816): 459
 صلح كناهية: 1204
 صليبي، كمال: 1139
 الصليبية: 472، 707
 صنعاء: 277-278، 280-288، 290
 292-295، 299-301، 303-
- 304، 306، 309، 313-314،
 320-321، 831، 851، 956،
 959-960، 962، 968-969،
 975
 الصهاينة/الصهيونيون: 29، 222، 225،
 654، 657، 668، 1164، 1167،
 1171
 الصيادي، أبو الهدى: 955-956، 968
 الصيادي، حسن خالد بن أبي الهدى: 956
 الصيمرة: 360
 الصين: 226، 738، 925، 1076،
 1078، 1133
 - ض -
 ضاهر، معبود: 475
 - ط -
 طاش كوبري: 409، 844
 طاشكيري زاده، أحمد بن مصطفى بن
 خليل: 66
 الطائف (مدينة): 258، 962، 974
 الطائفية: 357، 1068، 1121، 1136،
 1218
 طبرية: 1206-1207
 طرابلس الشام: 825، 839، 892، 895،
 1204
 طرابلس الغرب: 27، 29، 41، 49، 156،
 164-165، 224، 279، 304،
 306، 478، 487، 498-502،
 511، 515، 519، 522، 539-
 540، 546، 554، 557-558،
 560-561، 571، 581، 589،
 598، 616، 620، 625، 760،
 797-803، 805-812، 817،
 855، 878، 1092، 1095

عاهم: 307	طشقند: 190
عائلة ابن القاضي: 867	طلعت باشا: 170
عائلة ابن قانة: 870	طه، فدوى عبد الرحمن علي: 40، 749
عائلة بوعكاز: 870	طوقان، إبراهيم: 1167، 1173
العائلة الحينية: 539	طوممان باي: 64-65
عائلة سيد خان: 829	- ظ -
عائلة طوقان: 238	ظاهر العمر: 224
عائلة عبد المؤمن: 877	الظهرة: 620
عائلة الفكون: 877	الظهرية التونسية: 619
العائلة القرشية: 137	الظواهر (قبيلة): 348
العائلة المحمدية: 132، 137	- ع -
عائلة المراديين: 539، 625	عاصم، مصطفى باشا (المشير والوالي):
العائلة الهاشمية: 129، 132	320، 289
عبادان: 360	العالم الإسلامي: 27-28، 34-35، 40،
العباس بن الحسين بن القاسم المهدي	48، 57-58، 62-63، 67-68،
(إمام اليمن): 258	78، 84، 86، 89، 96-97، 103،
عباس حلمي (خديوي مصر): 297،	108، 112، 124، 133، 154،
1131، 1033	160، 189، 218، 226، 229،
عباس الصفوي (شاه إيران): 376	269، 374، 476، 496، 502،
العباسيون: 59، 61، 100، 102، 226،	578، 700، 704، 716، 731،
251	734-735، 739، 785، 921،
عبد الجليل (مفتي تونس): 512	924، 935، 980، 986، 1018،
عبد الحميد الأول (السلطان العثماني):	1024، 1045، 1079، 1090،
521	1127-1128، 1198
عبد الحميد الثاني (السلطان العثماني):	العالم الإغريقي: 496
33، 52، 68، 80، 86، 136، 147،	العالم المتوسطي: 63، 485
151-152، 154، 157، 160-	العالم المسيحي: 453، 744
161، 231-232، 525-526،	العالمي، بهاء الدين: 936
532، 663، 678، 680-681،	عانة: 359، 362، 366-368، 435،
688-689، 804، 1069، 1074،	839، 846، 849، 852-854،
1126، 1090	856، 859
	عاني، مناجيم: 422

- عبد الرازق، علي: 34، 72، 78، 108 -
113، 133
- عبد الرحمن باشا (الوالي): 372
- عبد الرحمن بن هشام (السلطان): 517
- عبد الرزاق بك (بكباشي): 316
- عبد العزيز آل سعود: 94، 96-97، 202،
313، 954-955، 1104، 1119،
1124، 1209، 1211
- عبد العزيز بن محمود خان (السلطان
العثماني): 282
- عبد القادر، نور الدين: 475
- عبد القادر الجزائري (الأمير): 462، 623،
879، 980، 1122، 1132-1134
- عبد الكريم بن محمد (شريف مكة): 264،
287
- عبد الله ابن الإمام المتوكل محسن (شيخ
عشيرة): 300
- عبد الله باشا (الوالي الرابع عشر في اليمن):
321
- عبد الله باشا (والي عكا): 1037
- عبد الله بن الحين (ملك الأردن): 1140
- عبد الله الغالب (السلطان السعدي): 38،
567، 570، 579-582، 584،
604
- عبد المجيد الأول (السلطان العثماني):
242، 526، 1018، 1062
- عبد المجيد بن عبد العزيز (السلطان
العثماني): 101
- عبد المجيد بن محمود (السلطان العثماني):
525
- عبد المحسن بن أحمد (شريف مكة): 264
- عبد المعين بن مساعد (شريف مكة): 267
- عبد الملك، أنور: 727، 1026، 1112
- عبد الملك (السلطان السعدي): 38، 567،
570، 579-581، 583-592،
594، 604، 835
- عبد الملك المعتصم: 518
- عبد المؤمن (أبو محمد) (السلطان
الحفصي): 492
- عبد الهادي، عوني: 1158-1159
- عبد، محمد: 634، 803-804، 1025،
1029-1030، 1045
- العتبات المقدسة: 230، 376، 935
- عنية: 258، 966، 1211
- عثمان باشا الأعرج (ثامن الولاية في اليمن):
321
- عثمان داي: 540-541، 543، 547-
548، 550-551، 555، 557
- عثمان نوري باشا (تاسع الولاية في اليمن):
291، 321
- العثمانيون الجدد: 32، 1057-1058،
1065-1066، 1070-1071،
1074
- العثمة: 35، 38، 222، 230-231،
238، 242، 245، 538، 1067،
1071-1072، 1074-1075
- المعجم: 361-363، 366، 373، 394،
545، 877
- عدن: 47، 219، 244، 276-285،
334، 336، 951، 957، 965،
975
- العُدين: 277
- العراق: 27، 29، 36، 95، 225، 241،
246، 298، 357-358، 360-360

- عسير: 297، 299، 306-308، 950-
952، 956، 959، 962، 968-
969، 974، 976
عصبة الأمم: 71، 121، 127، 133،
1102، 1135
- الميثاق: 121
عصبة الأمم الإسلامية: 202
عصبة الأمم الشرقية: 135
عصبة التحرر الوطني الفلسطيني: 1156
العصيات الأسرية: 1189
العصيات الطائفية: 915
العصيات العنصرية: 915
عصيات النسب: 1189
العصية الإثنية: 1076، 1188-1189،
1210
العصية الجنسية: 102
عصية الخلافة: 1189
العصية الدينية: 1076
العصية الدينية الإسلامية: 1187
عصية العروبة/العصية العربية/العروبية:
1188، 1206، 1210
العصية القبلية: 346، 474، 1189
العصية القومية: 1189
العصية للمجلس التركي: 107
عصر القوميات: 130، 1090، 1094
العصر/العصور الوسيط(ة): 360، 363،
366، 485، 499، 1041، 1090
العظمة، يوسف: 294
عظوم، عبد اللطيف: 513
عظوم، قاسم (المفتي): 539، 548، 552،
558-559
- 363، 366، 369، 371، 373-
374، 394، 396، 404-408،
415، 419-421، 425، 430-
431، 434-436، 439-440،
677، 683-684، 825، 831،
836، 840، 850-851، 857،
860-861، 864، 935، 938،
1100-1101، 1105، 1121،
1128، 1140
عراق أحوال سي: 404
عراق أوردوسو: 406
عراق جهتلرنده: 404
عراق طرفلرنده: 404
عراق العجم: 362-363، 366-367،
373، 394
عراق العرب ينظر العراق
عراق مملكته: 404
عراق نظامن إستحصالي: 404
عراقيين سفري: 363، 373، 404
عربستان: 379
عرفات (جبل): 252
العروبة: 129، 140، 222، 1073،
1135، 1168، 1188، 1209
العروبي، عبد الله: 499، 612-613،
627-628، 876، 995
العريش: 1036
العزّي، قاسم بن حين: 301-302،
304، 309، 313-314
عزيز باشا (والي الموصل): 110، 376،
415
العزيز عبد الله الفاطمي: 254
عزيز المصري (قائد عسكري): 302، 304

- العقاد، عباس محمود: 112
عكا: 277، 1036-1037، 1115، 1204، 1207
علم الآثار: 653، 660، 663، 668، 671، 689
علم الآثار التوراتية: 654، 667-668
علم الآثار في فلسطين: 668
علم الآشوريات: 358
علم رسم الخرائط: 403
علواني، صالح: 38، 609
العلويون: 247، 478، 508، 516، 518
علي، أمير: 153، 173
علي باي بن حسين باي: 513، 1203-1204، 1206-1207، 1211
علي بك الكبير (حاكم مصر): 265، 1027
علي بن أبي طالب: 252، 337، 921، 926
علي بن الحسين (خليفة الشريف حسين): 1210
علي بن عليان (الأمير): 837، 853-854، 856، 860-861، 863-864
علي بن المهدي عبد الله (من أئمة اليمن): 280-282، 284-285
علي خوجة (الدائي): 459-460، 467، 622
علي، رضا: 197
علي رضا باشا اللاظ (الوالي): 405
علي شاوش (دائي): 457
علي، يوسف: 186، 188
العمادية: 361، 366، 368-369، 372، 825، 829-831، 837
العماري، عبد الله: 280
عمّان: 36، 216، 225، 247، 329-340، 343-344، 346-347، 349-352، 955، 1118
عمّان: 663
عمران (منطقة): 302-303
العُمري، حسين: 36، 275
العُمري، الحسين بن علي (المولى): 290
العُمري، حسين بن علي (القاضي، شيخ الإسلام): 287-289، 301-302، 304، 309-310
العُمري، عبد الله بن حسين (القاضي): 304، 307، 313-314، 316-317
عنان، عبد الله: 475
عزّة (قبيلة): 240، 863
عوني، أحمد (الأمير لاي): 303، 315
عياش، ألبير: 629
العيسى، عيسى: 1166
-غ-
الغافري، محمد بن ناصر: 339، 347
الغافرية: 347
الغال: 634
غالب بن محمد المتوكل (من الأئمة باليمن): 284-285
غالب بن مساعد (شريف مكة): 259، 267، 269
غاندي (المهاتما): 148
غرامشي، أنطونيو: 141
غرب أفريقيا: 501، 1024
الغربي، محمد الأزهر: 44، 1045

- غرناطة: 48-49، 222، 493، 495
غري، إدوارد: 88
الغرياني، إبراهيم (المفتي): 560
الغريبي (سفير): 497
غزال، أمل: 41، 797
الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد: 61
غزة: 65
غوجارات: 48
غوردون، تشارلز: 86، 757
غورو، هنري (الجنرال): 32، 1131، 1139-1138
غيا (مدينة): 172-173
غيفتر، آرثر فون: 683
غيلان (منطقة): 299
غيوم الأول (ملك بروسيا): 634
غيوم الثاني (الإمبراطور الألماني): 312
- ف -
فاروق، ماريون: 387
الفاروقي، سامي باشا: 1200
الفاروقي، سليمان التاجي: 1163-1164
فاس: 48، 499، 573، 576، 578-583
583، 585-587، 589، 595-597
597، 616، 628، 640، 824
830، 834-835، 853-854
987-988، 991، 994، 1001
الفاطميون: 252، 624، 1037
فالنسي، لوسات: 618
فاميري، أرمنيوس: 39، 725-740، 742-744
فانتان، ج. كلود: 623
فانيغاس، بيدرو (سفير): 594
فايسيت، أوجين: 463
فتاة، مسعود: 558
فخر الدين الثاني (الأمير): 932، 1121، 1203
الفرات: 240، 359-362، 424، 434-435
635، 680، 687-688، 839
859-860، 1096
الفرات الأعلى: 1098
الفرات الأوسط: 436
فرانسوا الأول (الملك): 217
فرحات (الباي): 878
الفرس: 59، 225، 231، 347، 634
707-708، 935، 1137
فرسان مالطا: 500
فرساي: 283، 616، 1141
فرمان إعادة شرافة مكة إلى حسين الهاشمي
(1908): 1209
فرمان الاعتراف بالكنيسة الكلدانية
(1672): 900
فرمان الاعتراف بامتيازات ملة الأرمن
البروتستانت (1850): 891
فرمان الاعتراف بامتيازات ملة الأرمن
الكاثوليك (1831): 891
فرمان الاعتراف بامتيازات ملة الروم
الكاثوليك (1848): 891
فرمان الاعتراف بامتيازات ملة الكلدان
(1861): 891
فرمان الاعتراف بأندره أخيجان رئيس ملة
المريان الكاثوليك: 891
فرمان الإقرار: 304-305

- فرمان إنشاء مجالس الولايات العثمانية: 286
فرمان تبعية اليمن للباب العالي (1849): 281
فرمان تثبيت حكم محمد علي على السودان (1841): 754-755
فرمان تفويض السلطان سليم الأول الإمارة لبركات بن محمد: 255
فرمان حظر تصرف الخديوي بأقاليمه (1879): 760
فرمان السلطان سليم الثالث بتأمين سفن النمسا وتعين قنصل لها: 524
فرمان السلطان عبد المجيد بأداء الصلوات جماعة: 525
فرمان السلطان محمود الأول بثنق المشبهين بلباس اليهود (1730): 894
فرمان السلطان محمود بن عبد الحميد بتوحيد الأوجاق المغاربية: 523
فرمان السلطان محمود الثاني بتقديم العاكر المدربة إلى الباب العالي: 524، 530
فرمان السلطان محمود الثاني بتنظيم شؤون لباس أهل الذمة (1837): 894
فرمان السلطان مراد الثالث بمنع أهل الذمة من العمائم والأحذية السوداء (1580): 893
فرمان السماح لألمانيا بإنشاء خط حديد «بغداد- البصرة»: 680
فرمان عزل ابن رشيد وتولية الشيخ رباح لمشيخة الشام (1648): 843
فرمان منع المسيحيين من ترك الأرثوذكسية إلى الكلكة: 904-905
- فرمانات التنظيمات: 43، 522
الفرنج/الفرنجة: 48، 490، 700
فرنسا: 29، 68، 128-129، 137، 159، 216-217، 244، 277، 279، 453، 467، 515، 522، 589، 610-611، 631، 640-638، 643-642، 647، 655، 678-680، 685، 701، 705، 710، 714، 716، 735، 743، 752، 755-756، 758-759، 761-762، 764-766، 808، 811، 813، 815، 904-911، 931، 980-982، 990، 994، 998، 1007، 1028، 1036، 1050، 1091-1092، 1095، 1097-1100، 1103-1104، 1112-1117، 1119-1122، 1127، 1129، 1131-1138، 1140-1141، 1143-1146، 1151-1152، 1157، 1159
فرنفي محل: 147، 149، 181
الفرنفي محلي، عبد الباري: 168
الفتالي، محمد بن علي: 597
الفقه الياسي الإسلامي: 60
فلانت، عمر: 189
فلح (عشيرة): 385
فلسطين: 29، 39، 46، 73، 96، 200-201، 218-219، 222، 224، 230، 312، 653-671، 685، 703، 715-716، 740-744، 883-884، 906، 912-914، 1098، 1100-1101، 1103-1104، 1106، 1143، 1151-1156، 1158-1159، 1161

- ق -	1164 ، 1166-1167 ، 1169-
القات (شجرة): 283	1170-1175 ، 1187 ، 1202 ،
القاسية: 360	1206-1207 ، 1210
القاديانيون: 198	الفلسفة: 49 ، 121 ، 705 ، 1055 ، 1123 ،
قاسم، إبراهيم كاهية: 559	1213 ، 1215
قانسوه باشا (قائد عسكري): 262	الفلسفة الغربية: 1074
قانسوه الغوري (السلطان المملوكي): 47 ،	فهيمى، عبد العزيز باشا: 110
64 ، 497	فو، كارا دو (مشرق): 1127-1130 ،
قانون كريميو: 638	1133 ، 1145
قانون نامه/ نامه لر: 62 ، 229	فؤاد الأول (الملك المصري): 109
القاهرة/ القاهرة المعز: 48 ، 59 ، 64-66 ،	فون كريمر (مشرق): 736
73 ، 85 ، 88 ، 104 ، 106 ، 122 ،	فيتدورف، يوسف: 714
225 ، 228 ، 230 ، 237 ، 240 ،	فيتسر، ريدار: 403 ، 437
254 ، 260 ، 263 ، 297 ، 319 ،	فيشر، هربرت: 171
369 ، 375 ، 432 ، 491 ، 500 ،	فيصل بن تركي (السلطان العُماني): 349
503 ، 621 ، 750 ، 759 ، 765 ،	فيصل بن الحسين (الملك): 95 ، 294 ،
767 ، 773 ، 786 ، 790 ، 815 ،	297-298 ، 388 ، 1138 ، 1142 ،
851 ، 884 ، 921 ، 925 ، 989 ،	1144 ، 1159-1160 ، 1162 ،
1016 ، 1022 ، 1028 ، 1037 ،	1210
1125	فيكتور إيمانويل الأول (ملك إيطاليا): 634
قايد، مولود: 475	فيكتوريا (ملكة بريطانيا): 83 ، 660 ، 731 ،
القائم (مدينة): 434-435 ، 440	756 ، 1121
القائم، محمد (مؤسس الأسرة السعيدية):	فيلد، ستيفان: 704
572	فيلهلم الثاني (الإمبراطور الألماني): 663 ،
قبادبك: 831 ، 837 ، 839	679 ، 707 ، 715 ، 717-718 ،
قبرص: 236 ، 912	736 ، 1117
قتادة بن إدريس (شريف مكة): 268	فيلب الثاني (ملك إسبانيا): 582 ، 586 ،
القدس: 122 ، 230 ، 237 ، 656-657 ،	589-593 ، 596
659 ، 661-663 ، 665 ، 703 ،	فينيزيانو، حسن/ حسن البندقي (بايلرباي
707 ، 716-719 ، 742 ، 901 ،	الجزائر): 591 ، 595
1036 ، 1142-1143 ، 1158 ،	فيينا: 51 ، 62 ، 700 ، 899
1160	

- قدوائي، مشير حسين: 187-186، 169
- القرآن: 79، 81-82، 102، 109، 111،
- قطر: 133-134، 136، 138-139،
- قفصة: 227، 612، 698، 701، 890،
- 1128، 991، 896
- قرة تبة (بلدة): 409
- القرصة: 466، 556، 619، 621-622،
- 624، 629، 632، 869، 872-
- 1054، 873
- القرم: 68، 511، 524
- القرمانليون/القرمانيون: 223-224
- قريش: 92، 122
- قرل باشي: 48
- القرويني، زكريا بن محمد بن محمود: 362
- القسام، عز الدين: 1169، 1172
- القسطانية: 37، 42، 47-49، 52،
- 62، 65، 236، 311-312، 487-
- 489، 493، 502، 682، 8211،
- 883-890، 896-901، 905،
- 913، 1069، 1090، 1100
- قسنطينة: 459-460، 462، 616، 869-
- 871، 874-878
- القسنطيني، شمس الدين: 487
- القشاش، أبو الفيث: 542، 550
- قشالة: 49
- قشور، محمد: 558
- قشي، فاطمة الزهراء: 41، 865
- قصر صنعاء: 300
- قصر عابدين: 297
- قصر المشتى الأموي: 663، 688
- قصر وستمنستر: 660
- قصر يلدز: 413
- قضاء كويسنجق: 418
- قفصة: 1118، 1096، 331
- قفصة: 539
- قفلة عذّر: 292، 313، 316
- قلج علي باشا (والي الجزائر): 546
- القلشاني: 490-491
- قلعة أضة: 900
- قلعة البصرة: 863
- قلعة بعلبك: 936
- قلعة الجزائر: 850
- قلعة جكل: 830
- قلعة حجر باديس: 580
- قلعة دراعية (درعية): 847
- قلعة ديلم: 847
- قلعة ذمرمر: 831، 849
- قلعة زكية: 857
- قلعة سلمية: 847
- قلعة العقبة: 850
- قلعة القاهرة: 1028
- قلعة القدس: 1158
- قلعة ملتم: 847
- قلعة وندسور: 731
- القلقيلي، عبد الله: 1167
- قلهات: 333-334
- قلورية/كالابريا: 621
- قم: 362
- قناة السويس: 282، 284، 755، 758،
- 772، 1115، 1117، 1210
- القنصلية الأميركية بالقدس: 656

- الكنصلية البروسية بالقدس: 656
الكنصلية البريطانية بالقدس: 656
الكنصلية الفرنسية بالقدس: 662
الكنصلية الفرنسية بيروت: 1145
القنفذة: 254
القواسم (قبيلة): 347
قوجي بك (مؤرخ): 507
قورصو، حسن: 573
القوقاز: 1132، 921، 635، 235، 230
قونية: 1204، 1098، 931، 682
القيروان: 840، 624، 616، 539، 503
قيلج علي باشا: 572، 578، 583، 585
598-595، 587
ك -
كاتب جلبي، مصطفى بن عبد الله: 507
كاترين (الملكة): 1203
الكاثوليك: 68، 701، 718، 891
900-902، 904-905، 907
1201، 1137، 1090، 911
كاريه (رخصة فرنسي): 256
كامل بك، حسين (رئيس التدقيقات الحنفية باليمن): 313
كامل بك (الوالي الثامن عشر في اليمن/تعز): 322
كامل، مصطفى: 130، 1025
الكبسي، أحمد بن عبد الله: 307
كبورة، مونية آيت: 46، 1185
الكراغلة (قبيلة): 455، 460-459
869، 865، 622، 464
كربلاء: 230، 383، 386
كرد علي، محمد: 1036
كردستان: 234-235، 237، 363، 367
402-403، 434، 437، 1094
1098
الكردي، تيمور باشا: 379
الكرسي الأنطاكي الأرثوذكسي: 901
كركوك: 366-367، 372-373، 376
386، 401-402، 409، 413-
426، 419، 414
كرمانشاه: 362
الكرملي، أنطاس ماري (الأب): 428-
430
كريت (جزيرة): 162، 635، 1204
كريزر، كلاوس: 286
كفري (منطقة): 426
الكلدان/الكلدانيون: 219، 234، 428
891، 902
كلكتوتا: 47-48، 148
كمال، مصطفى (أتاتورك): 70-71، 98-
100، 102، 108، 119، 122
125-126، 128، 130-131
133، 140، 170، 172، 174-
175، 312، 774، 1104
كمال، نامق: 32
الكماليون: 77-78، 99، 103، 106-
108، 114، 1102، 1104
الكنائس السلافية الأرثوذكسية: 899
الكندي، سعيد بن أحمد: 347
كنعان باشا (والي الموصل وشهرزور):
377
الكنعانيون: 222
الكنيسة الأرثوذكسية: 904، 906، 913

- الكنيسة الأرمنية/ الكاثوليكية: 901-902
 كنيسة الإسكندرية الأرثوذكسية: 902
 الكنيسة الإنجيلية الألمانية بالقدس: 718
 الكنيسة الإنجيلية البريطانية بالقدس/ كنيسة المسيح: 656-657
 الكنيسة الإنطاكية الملكية: 901
 كنيسة أورشليم الأرثوذكسية: 902
 الكنيسة البروتستانتية: 657، 715
 الكنيسة البيزنطية: 886
 كنيسة روما الكاثوليكية: 885
 كنيسة السيدة الأفريقية: 644
 الكنيسة الشرقية: 899
 الكنيسة الغربية: 899
 الكنيسة الفرنسية: 645
 كنيسة القسطنطينية الأرثوذكسية: 885
 الكنيسة الكاثوليكية: 51، 707
 الكنيسة الكلدانية: 900
 الكنيسة اللوثرية الألمانية: 663
 الكنيسة المارونية: 902
 الكنيسة الملكية: 903
 الكنيسة النسطورية: 900
 الكوارغلية: 552، 560
 كوتاك: 48
 كوثراني، وجيه: 34، 57، 97، 633، 637، 919، 922، 933، 999، 1026-1027، 1038، 1105
 كور: 360
 كورسيكا: 621
 كورني (مهندس فرنسي): 631
 كوسه مصطفى باشا (الوالي العثماني): 1199
 الكوفة: 82، 360-361، 921
 الكولوغليون: 612
 كومونة باريس: 283
 كومونة صنعاء: 282
 كيلانكل، صفوت: 407
 الكيلانيون: 237
 - ل -
 لابانسونيار: 473
 لافيجري، شارل مارسيل: 642، 644-646، 1137
 لامارتين، ألفونس دو: 658
 لامس، هنري: 1137
 لاهور: 85، 166، 199
 لايارد، أوستن هنري: 158، 739
 اللائكية: 124
 لبنان: 73، 224، 234-235، 238، 240، 246، 305، 637، 661، 893-894، 901، 906-907، 912، 914، 1101، 1103-1104، 1106، 1115، 1121-1122، 1136-1139، 1143
 لبنان الكبير: 32
 اللحية: 280، 314
 لطفي باشا (مؤرخ): 507
 اللغة الألمانية: 715
 اللغة الإنكليزية: 146، 1195
 اللغة الأوردية: 227، 739
 اللغة التركية: 121، 169، 227، 318، 634، 730، 734، 890، 911
 اللغة العربية: 40، 121، 237، 303، 405، 410، 423، 612، 700

ليون العاشر (البابا): 51	702، 714، 729، 784، 788
- م -	793، 851، 854، 911، 953
المابين / الهمايوني: 373، 415	958، 967، 983، 1005، 1138-
ماتياكس، ج.: 629	1139
ماردين: 366، 369، 372، 374، 379، 400	اللغة الفارسية: 227
مارغليوث، ديفيد صمويل: 153، 187	اللغة الكردية: 227
الماسونية: 107	اللغة المجرية: 728
ماسينيون، لويس: 67-68	اللغة اليونانية: 898
ماكليان، دونالد: 187	لندن: 83، 93، 169-170، 172، 184-
مالقة: 493	185، 187-188، 202، 277
المالكة: 41	660-661، 688، 731-732
مالي: 219	737-738، 754، 759، 812
ماليزيا: 216	1034، 1092، 1098، 1117
الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب: 60، 63	لوثر، مارتين: 51، 135، 700-701
مبادئ ولسون: 71	لورنس، توماس إدوارد: 45، 687-688
مبارك بن أحمد (شريف مكة): 258، 265	1113-1117، 1120-1121
مبدأ الاستمان: 31	1123-1126، 1128-1135
مبدأ «الألفية المسيحية»: 657	1139-1146
مبدأ تقرير مصير الشعوب: 121، 171	لوروا، ج. ب.: 456
مبدأ «حقوق القوميات»: 130	لونكريك، ستيفن: 385، 399
مبدأ الحكم الذاتي: 171	لوي: 336
مبدأ «سورية الكاملة»: 1102-1103	لويد جورج، دافيد: 171، 184، 1099
مبدأ العصمة البابوية: 902	1100
مبدأ «فرق تسد»: 871	لويس، برنارد: 226
مبدأ القريشية: 338	ليبيا: 244، 246، 289، 298، 306
مبدأ «الهوية الإثنية المغلقة»: 46، 1188-	912، 620
1189، 1197، 1214	ليتون (اللورد، نائب الملك في الهند): 158
مبدأ الهوية الأرسطي: 1192	ليفورنو: 619
	لين-بول، ستانلي: 59، 588
	ليوتاي (المارشال): 640
	ليون الثالث عشر (البابا): 645
	ليون الرابع عشر (البابا): 902

- مبدأ الهوية الجدلية المفتوحة: 1197
- مبدأ «وحدة الثقافة»: 933
- مبشرين، مهند: 43، 945
- متحف لندن: 706
- المتفرنجون: 103، 112
- المتوكل (أبو عبد الله محمد) (السلطان الحفصي): 496، 498، 502
- المتوكل على الله (محمد الثالث) (آخر خليفة عباسي): 64-66
- المتوكل (محمد بن يحيى بن المنصور) (من الأئمة باليمن): 280-282، 284
- متيجة: 620
- المجاميع المكونية: 67
- مجلة اتحاد إسرائيل: 740
- مجلة التايمز: 687
- مجلة العرب: 1170
- مجلة كامريد: 165
- مجلة الكتاب السنوي الفلسطيني: 664
- مجلة لغة العرب: 429-430
- مجلة المنار: 102، 112
- مجلة المنهاج: 815
- مجلة Der Islam: 704
- مجلة Foreign Affairs: 1127
- مجلة IBL: 654
- مجلة Muslim Outlook: 187
- مجلة Palästina-Jahrbuch: 664
- مجلة Pravoslavnyj Palestinskij Sbornik: 665
- مجلة Questions diplomatiques et coloniales: 1126
- مجلة Revue Biblique: 662
- مجلة La Revue Phénicienne: 1139
- مجلس الأربعة (The Council of Four) (1919: باريس): 188
- مجلس الاستئناف الشرعي (في اليمن): 288
- مجلس الأعيان العثماني: 106، 807
- مجلس شورى الدولة العثمانية: 313
- المجلس الوطني (الملّي) الكبير: 70-71، 1102، 1104
- محاكم التفتيش: 51
- محرز (الشيخ): 545
- محسن العبدلي (السلطان): 276
- محكمة المنصورة: 110
- محمد باي: 471، 522، 1204
- محمد البرتغالي (السلطان الوطاسي): 499-500
- محمد بن الحسن بن المسعود (الأمير الحفصي): 502
- محمد بن عبد الله (السلطان المغربي): 519، 613
- محمد بن يحيى حميد الدين (الإمام): 290، 292
- محمد الثالث (السلطان المغربي): 599-
- 600، 627
- محمد خان تكة لي (حاكم بغداد الصفوي): 374
- محمد رشدي باشا (الصدر الأعظم): 525
- محمد سليم (الصدر الأعظم): 525
- محمد الشيخ (سلطان المغرب الأقصى): 568، 572-575، 576-578، 605، 580

- محمد صادق أفندي: 405
 محمد الصادق باي: 637
 محمد عثمان باشا (داي): 459
 محمد عزت باشا (خامس الولاية في اليمن): 320
 محمد علي باشا: 40، 44، 241، 255، 276، 279، 294، 322، 749، 752، 754-755، 780، 791، 793، 909، 983، 993، 1013، 1016، 1024-1025، 1030، 1037، 1203-1204
 محمد الفاتح (السلطان العثماني): 63، 224، 230، 887-888، 924
 محمد القائم: 572
 محمد كامل باشا (الصدر الأعظم): 372، 380
 محمد الكبير: 459، 471
 محمد المتوكل (السعدي): 579، 583-586، 588، 590-592
 محمد (النبي): 80-82، 109، 133، 374، 750، 831، 890
 محمد وحيد الدين السادس (السلطان العثماني): 70، 101، 169
 محمود، أنيس عبد الخالق: 38، 567
 محمود بن عبد الحميد (السلطان العثماني): 523
 محمود الثاني (السلطان العثماني): 52، 98
 محمود شوكت باشا (الصدر الأعظم): 296، 315، 422
 محمود، عبد الرحيم: 1172-1173
 محمود نديم بك (الوالي الحادي والعشرون في اليمن): 289، 293، 304-306، 309، 313، 315، 322
 المحيط الهندي: 229، 333-334، 336، 486، 680، 924
 المخا: 275-278، 957، 965، 975
 مخطط الاسترجاع المسيحي: 465
 مخلاف الشمال/المخلاف السليماني: 952
 المدارس المسيحية: 911
 مدحت باشا: 68، 155، 243، 412، 729، 1066-1067، 1070، 1073، 1199-1200
 مدرسة ديوبند: 147، 195
 مدغشقر: 219
 المدني، أحمد توفيق: 472، 576
 المدينة المنورة: 43، 252، 260، 265، 921، 948، 962، 974، 1140-1141
 مذبة الأسبوع الدموي: 283
 مذبة سالونيك: 711
 مذبة القلعة/مذبة الممالك: 1022، 1028
 مذبة المسيحيين في دمشق (1860): 1115، 1122، 1132
 المذهب الإباضي: 330-333، 337، 351-352
 المذهب الإمامي الاثني عشري: 925، 936
 المذهب الحنيلي: 922
 المذهب الحنفي: 487، 545، 626، 922
 المذهب الشافعي: 487

885، 905، 908، 1014، 1024،

1091-1092، 1097، 1098،

1105

المشرقون: 702، 704، 708، 1113-

1114، 1124، 1134-1135،

1139

المستعصم بالله (ال خليفة العباسي): 59

مستغانم: 573-574، 620

المستمسك بالله (ال خليفة): 64

المستنصر بالله (ال خليفة العباسي-

أبو القاسم): 64

مجد أزد مر ياشا بصنماء: 281

المسجد الأقصى: 964

المسجد الحرام: 252

مسجد العراق: 82

مسجد القاهرة: 82

المسجد الكبير بالونيك: 711

المسجد النبوي: 82

مسعود بن إدريس (شريف مكة): 256،

262

مسعود بن سعيد (شريف مكة): 258-

259، 265-266

مقط/مكد: 333-334، 336، 342،

345، 348-351، 965

مسلمو آسيا: 154

مسلمو إسبانيا: 495

مسلمو الأندلس: 494-495

مسلمو روسيا: 155

مسلمو الهند/المسلمون الهنود: 35، 68،

165، 168، 189

المسلمون الأتراك: 911، 914

المذهب الشيعي: 922-923

المذهب الكاثوليكي: 715

المذهب المالكي: 487، 545، 611،

789

المرابطون: 513، 569، 602، 616، 627،

مراد الأول (السلطان): 625

مراد باي: 513، 625، 868-869، 877

مراد بن أحمد بن بايزيد (الأمير العثماني):

924، 934

مراد الثالث (السلطان العثماني): 584-

585، 587-591، 596-600،

625، 835، 893، 926، 931

مراد الثاني (السلطان): 625، 886

المراديون (عائلة): 38، 537، 537،

563، 625

المرسى الكبير: 497، 582

مرسليا: 619

مرصد اسطنبول: 28

مرفا جيجل: 498

مرفا عكا: 1207

مرقطن، محمد: 39، 653

مركز وكينغ بلندن: 187

المروة: 252

مروش، لمنور: 878-879

المريمي، محمد: 38، 537

المزدلفة: 252

المسألة الشرقية: 30-31، 39، 45،

312، 633-634، 695، 709-

711، 716-717، 720، 726،

- المسلمون العرب: 360، 911
المسلمون في باكستان: 203
المسية (قرية): 1200
المسيح: 668، 670-671، 707، 884، 896
المسيح الدجال: 701
المسيحية الصهيونية/المسيحيون
الصهيونيون: 657، 670-671
المسيحية القروسطية: 67
مسيحيو بغداد: 383
مسيحيو البلقان: 235، 712
مسيحيو دمشق: 1115
مسيحيو الشرق الأدنى: 914
مسيحيو شرق المتوسط: 705
مسيحيو القوقاز: 235
مسيحيو المشرق/الشرق/الشرقيون:
42، 67، 111، 883، 889، 891،
900، 903، 905-907، 910،
913، 1116
مسيحيو الموصل: 386
مسيحيو الهلال الخصيب: 914
المسيحيون الأرثوذكس الشرقيون: 236
المسيحيون العراقيون: 427
المسيحيون العرب/عرب مسيحيون: 42،
644، 898
المسيحيون غير الخلقيدونيين: 888
المسيحيون في أوروبا: 503
المسيحيون في السلطنة/المعهد/المجتمع
العثماني: 885، 894، 896-897،
904، 906، 908، 913-914
- المسيحيون في لبنان/جبل لبنان: 894،
903، 907، 1136، 1145
المسيحيون الكاثوليك: 904
المشرقي، عبد القادر: 469
المشروع الصهيوني: 39، 653-654،
660
المشروع القومي: 816، 818، 1186،
1188، 1213
المثثعون: 830
مصر: 27، 29، 35، 40، 45، 48-49،
51، 59-60، 64-66، 72، 82-
85، 85، 93، 100، 103، 105، 112،
156، 218، 224، 230-228،
233، 241-242، 244، 246،
251-253، 254، 259-260،
264-265، 267، 277، 279،
283، 311، 331، 334، 479،
490، 492، 494، 497، 501،
511، 522، 561، 568، 574،
577-578، 600-601، 634،
636-637، 661، 735، 739،
749-769، 771-776، 780،
782-787، 790، 801، 803،
811-812، 815، 826، 832،
838، 850، 887، 889، 899،
903، 913، 925، 931، 962،
974، 979-991، 993-994،
998، 1000، 1003-1007،
1014-1015، 1017، 1019-
1021، 1023-1024، 1026-
1036، 1038-1042، 1092،
1095، 1113، 1115، 1117،
1119-1122، 1125-1128

- معاهدة إلغاء الرق في مصر والسودان
(1877): 757
- معاهدة أماسيا (بين سليمان القانوني
وطهماسب الأول - 1555): 626،
935، 938
- معاهدة باريس (بين الروس والعثمانيين -
1856): 657
- معاهدة سيفر (فصل الولايات العربية عن
السلطنة - 1920): 70، 101،
107، 127، 129، 169-170،
185، 774، 1089، 1097،
1099-1104، 1146
- معاهدة الطائف (1934): 308
- معاهدة العريش (بين فرنسا والعثمانيين -
1800): 137
- معاهدة فرساي (1919): 1101، 1141
- معاهدة كارلوفيتس (تكريس سلطة الدايات
على الجزائر - 1699): 457
- معاهدة كوتشوك كاينارجي (1774): 34،
67، 151، 510، 906
- معاهدة لندن (1840): 277، 754، 759،
1034
- معاهدة لوزان الأولى (تنازل تركيا عن
مصر والسودان - 1923): 40،
71، 73، 107، 127، 173، 185،
189، 200، 774، 1089، 1091،
1097، 1102-1105، 1107
- معاهدة لوزان الثانية مع الحلفاء (1923):
40، 71، 73، 107، 127، 173،
185، 189، 200، 774، 1089،
1091، 1097، 1102-1105،
1107
- 1131، 1138، 1140، 1146،
1203-1205، 1208، 1213
- المصري، عزيز علي: 298-299، 301
- مصطفى الثالث (السلطان العثماني): 266
- مصطفى عاصم باشا (ثالث الولاية في
اليمن): 289، 320
- مصطفى الوزناجي (الباي): 459
- مضيق جبل طارق: 632
- مطبعة الهلال: 72
- المطرائية البروتستانتية البريطانية-الألمانية
بفلسطين: 656
- مطرائية القدس: 696
- مطرح: 349، 351
- مطهر، عبد الكريم بن أحمد: 314
- مظفر شاه الثاني: 66
- معاهدات 1912/1909 (إدخال فكرة
السلطة الروحية للسلطان في
القاموس الدبلوماسي): 67
- معاهدة 1515 (تحالف إسماعيل الصفوي
والبرتغاليين): 335
- معاهدة 1853 (اتفاق راندون لرفع الحماية
العثمانية عن وادي ميزاب): 803،
815
- معاهدة 1894 (بين فرنسا وبلجيكا): 764
- معاهدة 1896 (تنظيم الوجود الأوروبي في
تونس): 638
- معاهدة أضرورم الأولى (1823): 375
- معاهدة أضرورم الثانية (1847): 371،
374
- معاهدة اسطنبول (تكريس سلطة الدايات
على الجزائر - 1670): 457

- معاهدة مسوري (امتيازات الأفغان في الهند - 1920): 190-189
- معاهدة مكة (بين الملك عبد العزيز والحسن الإدريسي - 1926): 308
- معاهدة وستفاليا (إرساء «الدولة الأمة» في النظام الدولي - 1648): 1089-1105، 1090
- معاوية بن أبي سفيان (الخليفة): 337
- معتقل يدي قله: 228
- معدان (عشيرة): 385
- المعرض العالمي بباريس (1867): 634
- معركة احتلال القاهرة (1517): 500
- معركة الأرمادا (1588): 568
- معركة إيسلي (1844): 999، 980
- معركة الركن (1576): 584-585، 587، 589
- معركة الريدانية (1517): 355
- معركة بلاسي (1757): 145
- معركة توشكي (1891): 766
- معركة جالديران (1514): 335، 355، 925، 384، 366
- معركة الريدانية (1517): 65، 355، 750
- معركة عين جالوت: 64
- معركة غاليبولي (الاستيلاء على اسطنبول - 1915): 1129
- معركة ليبانتو (1571): 584-585
- معركة ميسلون (1920): 294، 1097، 1138
- معركة وادي الريحان (1576): 585
- معركة وادي اللب (1558): 580
- معركة وادي المخازن (1578): 589، 591، 600
- المعنيون: 224، 785، 852، 934، 1121
- معهد الآثار في برلين: 685
- المعهد الألماني لدراسة فلسطين: 654، 662
- المعهد الإنجيلي لدراسة الأرض المقدسة في العصور القديمة: 663، 716
- معهد أولبرايت بالقدس: 664
- المعهد الصادقي بتونس: 639
- معهد اللغات الشرقية في برلين: 704
- معيض، محسن: 284-285
- المغاربة: 41، 219، 487-488، 499، 517-518، 527، 538، 561، 614، 617، 628، 631، 798، 801، 808، 930، 992، 998
- المغرب: 28، 38، 43-44، 62، 69، 127-128، 131، 153، 156، 216، 246-247، 452-453، 466، 472، 488، 495، 497-499، 504، 508، 516-521، 567-570، 572، 574، 576، 579-599، 601-604، 614، 617-619، 627-628، 630-632، 636، 641-639، 798، 830، 931-932، 979-985، 990، 992-994، 996-1001، 1003-1008، 1045، 1120، 1127، 1132، 1137-1139، 1212
- المغرب الأقصى: 27، 29، 38، 43، 49، 126، 466، 476، 478، 497-499، 504، 509، 515-518

- 1129، 1131، 1133، 1145،
1208-1209، 1211
مكماهون، هنري: 72، 88، 814، 1121،
1141، 1160
مكميكن، شين: 1111
مكناس: 616، 997
مليانة: 499
مليلة: 496
الممالك النوبية المسيحية: 784
الممالك: 27-28، 47، 61، 64-
65، 228، 240، 254، 355،
370-371، 379، 399، 490،
492-493، 498-499، 568،
785، 825، 913، 924-925،
930، 934، 937، 1022، 1024،
1028، 1032، 1040، 1202-
1203، 1207-1208، 1212
المملكة الآشورية/ آشور القديمة: 359-
361
المملكة البابلية/ بابل القديمة: 360
المملكة التونسية: 558، 562
المملكة السورية: 1097
المملكة العراقية: 374، 419، 427، 439
المملكة العربية الهاشمية: 1211
مملكة غرناطة: 48
مملكة فورتمبرغ: 703
مملكة القونج: 750
مملكة قشتالة: 49
المملكة المتوكلية باليمن: 36
مملكة المقررة النوبية المسيحية: 784
مملكة هنغاريا: 1102
- 520، 527، 567-569، 571،
576، 589، 599، 609-614،
616-619، 627-628، 629،
632-633، 639-640، 647،
679، 1007
المغرب الأوسط: 471، 497، 499-
501، 627، 865-866
المغرب السعدي: 38، 568-570، 572
المغرب الشريف: 503
المغرب العثماني: 503
المغرب العربي: 220، 233، 241، 276،
279، 311، 452، 470، 475،
478، 498، 621، 783، 787،
1133، 1137-1139
المغرب الكبير: 784-785
المغربي، ابن سعيد: 361
المغول الأليخانيون: 364، 486
المقاطعية: 240
مقدسي، أسامة: 1121، 1136
المقدسي البشاري، شمس الدين: 361
مقدش، محمود: 561
المقراني، محمد: 641-642، 1133
المقري، شهاب الدين أحمد بن محمد:
494
المكارمة (قبيلة): 285
مكة: 35، 79، 90، 97، 230، 247،
252، 254-262، 264-269،
286، 291، 297، 321، 742،
830-833، 847، 921، 962،
966، 976، 1101، 1114،
1116-1117، 1124، 1128-

المملكة الوطاسية: 500	مؤتمر باريس (إنهاء الحرب بين السلطنة وروسيا - 1856): 909
مملكة يوغوسلافيا: 1101	مؤتمر «البحر المتوسط في العهد العثماني» (2012: اسطنبول): 570
المتفك (قبيلة): 378-379	مؤتمر برلين (1878): 711، 714، 1116
مندلي: 386، 426	مؤتمر برلين الثاني (1884-1885): 761
المنستير: 559، 646	مؤتمر الجزيرة (1906): 1001، 1003-1004
المنصور بن يحيى حميد الدين (من أئمة اليمن): 36، 292	مؤتمر حركة الخلافة الثالث (1920): بومباي): 198
المنصور، عجمي (رئيس عشائر المتفق): 421	مؤتمر حركة الخلافة في غيا (1922): 172-173
المنصور، محمد: 614-615، 630	مؤتمر الحركة الوطنية بأرضروم (1919): 99
منظمة المؤتمر الإسلامي: 135	مؤتمر الخلافة بالقاهرة (1920، 1926): 73، 104-105، 122، 169
مهارجا يكانير: 188	مؤتمر سان ريمو (1920): 70، 395، 440، 773، 1097، 1099، 1102
المهدي، محمد أحمد بن عبد الله (صاحب الثورة المهدية في السودان): 40، 79-83، 758، 765، 1126	مؤتمر السلام (1899): 742
المهدي المتظر: 79	المؤتمر الصهيوني الأول (1897): 741
المهدية (دعوة ودولة): 79-84، 86، 113، 761-764، 766-767	المؤتمر الصهيوني الثاني (1898): 741
769، 773، 788	مؤتمر فرساي (مؤتمر الصلح - 1919): 31-34، 99-100، 216، 1159
المهدية (منطقة): 646	مؤتمر فيينا (1815): 216، 454، 467، 619، 632، 906
الموارنة: 137، 893، 906-907، 1122، 1136-1137، 1200	المؤتمر الفلسطيني العربي الأول (1919): 1162
المواطنة: 30، 243-244، 642، 915، 1020، 1063، 1070	مؤتمر القاهرة (1921): 432
موبلا: 193	مؤتمر القسطنطينية (1876): 1069
المؤتمر الإسلامي بالقدس (1931): 96، 122	مؤتمر لندن (1912): 1092
مؤتمر أكاديمية العلوم المجرية (2013): 726	مؤتمر لندن (1920): 202
مؤتمر إكس لاشايل (1818): 454	
مؤتمر باريس (1919): 135، 1101	

- مؤتمر لوزان: 173، 815، 1103
مؤتمر المستشرقين التاسع والعشرون
باريس (1973): 698
مؤتمر المسلمين بجنيف (1935): 122
الموحدون: 569، 602، 624، 627
المؤرخون العرب: 34، 215، 219-220
المورسك/الموريسكيون: 495، 499، 932
مورغان، ج.: 455
موريتانيا: 82، 628
مؤسسة التيمي بتونس: 220
مؤسسة الدفطرة: 235
الموسويون (من أشراف مكة): 254
موسى، سليمان: 1144
الموصل: 36، 224-225، 237-238، 240، 355-357، 361، 363-374، 376-380، 386-388، 393، 395-397، 399-400، 402-403، 413-419، 423، 425-428، 431-435، 439-440، 440-444، 462-468، 482-484، 486، 490، 825، 839، 844، 862، 900، 1038، 1096، 1098-1100، 1104، 1143، 1159، 1202
موغادور/السويرة: 631
المولدون ينظر الكراغلة
مونتغو، إدوين: 171، 185، 188
مونود، غابرييل: 1133
موهاني، فضل الحسن حسرت: 149، 165، 169، 190
الميثاق الوطني (1962): 100، 1213
الميرغني، علي: 88-93
ميزوبوتاميا ينظر بلاد ما بين النهرين
ميشغن: 219
الميفوراشيم: 612
ميكال، أندري: 457
ميناء بجاية: 496
ميناء بغداد: 683
ميناء تونس: 496
ميناء جدة: 93، 256، 259، 261، 265، 957
ميناء الجديدة (مزغان): 631
ميناء الجزائر: 867
ميناء الحديدية: 957
ميناء حلق الوادي: 624
ميناء سلا: 629
ميناء سواكن: 758
ميناء السويرة: 632
ميناء الشحر: 831
ميناء طرابلس: 501
ميناء عبادان: 1118
ميناء عدن: 277
ميناء العرائش: 593
ميناء ليفورنو: 619
ميناء المخا: 275، 957
ميناء مرسيليا: 619
ميناء مصوع: 758
ميناء مليلة: 496
ميناء وهران: 497، 500
ميناء ينغ: 259
ميو، لوي: 463

- ن -

- نابلس: 238، 848، 1036-1037، 1167، 1206
- نابليون بونابرت: 283، 661، 752، 906
- نابليون الثالث: 634، 1122
- نابولي: 488
- نابيه (عسكري بريطاني): 278
- نادر شاه (حاكم فارس): 233، 258، 369، 927، 1202
- ناصر، محمد: 805
- الناصرية: 1207
- الناصرية (عقيدة سياسية): 1212-1213، 1215
- الناصرية (مدينة): 421، 425
- ناظم باشا (الوالي): 412، 434
- نامي بن عبد المطلب (شريف مكة): 262
- نوبلصر (حاكم بابل): 359
- النجار، جميل موسى: 36، 355
- نجد: 43، 83، 90، 94، 96، 240، 255-257، 267-268، 276، 945، 949-950، 954-955، 958-964، 967-1028
- النجد: 230، 386، 936
- نجيب باشا (والي بغداد): 382
- الندوي، صاحب عالم: 35، 145
- نزوي: 348-349
- النشاشيبي، فخري: 1165
- نصار، نجيب: 1166-1167
- النصاري: 84، 464، 985-986، 990
- نصر الله، إبراهيم: 1206
- نصوح باشا: 264
- النصيريون/النصرية: 1200-1201
- النظام، زهراء: 570، 577
- نظام الديوشمره: 511
- نظام الشرافة: 251، 257، 259، 266، 268
- نظام الملك (الوزير السلجوقي): 59، 62
- نظرية المؤامرة: 46
- النعمان، شبلي: 164
- النعيم (قبيلة): 348
- نعمة، مصطفى: 507
- النفاتي، سالم (المفتي): 558
- النفاتي (عائلة): 549
- نقابة الأشراف: 251
- النقيب، طالب: 421-422
- نكبة كريت: 162
- نلينو، كارلو: 67
- النمسا: 68، 277، 511، 524، 655-656، 710-711، 733، 774، 906، 909، 924، 931-932، 982، 1092، 1101-1102، 1115-1117
- النمسا-المجر: 128
- نهر النيل: 758، 762، 783، 785، 1138
- نهر سبو: 573، 578
- نهر عتر: 863
- نهر عيسى: 850
- نهر، جواهر لال: 192
- نهر، موتي لال: 192
- النهضة الأوروبية: 135، 216

- النهضة العربية: 42، 134، 913، 915،
1026
نوري، عثمان باشا (الفريق والوالي): 291،
321
نوري، نهار محمد: 36، 393
نيجيريا: 82
النيابوري (الفقيه): 61
نيكوليسين، هانس (مبشر): 656
نيوى: 359، 683
نيومان، جون هنري: 223
- ه -
هاردينغ، تشارلز: 163
الهاشميون (من أشراف مكة): 237-238،
1203، 254
هامبرت، غوستاف: 706
هدنة مودروس (1918): 419
هذيل (قبيلة): 258
هزارفن، حسين: 507
الهلال الخصيب: 42، 409، 914
الهماوند (عشيرة كردية): 372
همدان: 362-363، 927
الهناوية (قبيلة): 347، 349
الهنائي، خلف بن مبارك: 347
الهند: 68، 85، 103، 147-150، 158،
161، 163-165، 167، 171،
173، 178-186، 189-190،
194، 200، 202-203، 219،
259، 267، 348، 497-498،
739-738، 752، 925، 1100،
1118
الهند الشرقية: 153، 276، 401
الهندوس: 146، 148-149، 170،
177، 179، 191-193، 196،
198-199، 201-203، 243،
351
الهنغار: 234
هنغاريا: 51، 1101-1102
الهند (الهنديون): 85، 147، 149، 158،
161، 164، 169-170، 173،
175، 178-179، 185-186،
188-189، 192، 198، 201،
349، 351، 497، 738-739
الهند البريطانيون: 149، 186
هنية، عبد الحميد: 543، 551، 560،
626
الهوزالي، أحمد: 596
هوغارث، ديفيد: 687-688، 1158
هولاكو: 59، 62-63
هولندا: 631، 703
هيت: 360-361، 366
هيرتمل، ثيودور: 657، 732، 741-744
هيكل، محمد حسين: 112، 130
هيزر (ممثل حكومة الهند): 276، 278
هيومن، كارل: 705
هيئة كبار العلماء بمصر: 109-110، 113،
- و -
واتيليد، إرنست: 470
واحة البريمي: 348
وادي تافنا: 574
وادي الحوارث: 1164
وادي الرافدين: 686، 688، 691
وادي الريحان: 585

- وادي سمائل: 348-349
وادي اللبن: 580
وادي المخازن: 587، 589، 591، 600
وادي الملوية: 573-574، 601
وادي ميزاب: 41، 797، 803-805، 809-814، 812
وادي النيل: 756، 765، 767، 884
واسط: 360-361
وايزمان، حاييم: 201، 1159
وثيقة أنقرة (التفريق بين السلطنة والخلافة) (1922): 70-71، 74
وثيقة التفريق ينظر وثيقة أنقرة
وثيقة «الخلافة وسلطة الأمة» ينظر وثيقة أنقرة
الوثيقة الدستورية العربية/التونسية: 1064
الوثيقة الدستورية/العثمانية: 1062، 1064، 1067، 1069، 1078، 1080-1081
وثيقة الصلح «القرية» (1911): 303
الوزاني، محمد بن الحسن (من قادة الحركة الوطنية المغربية): 999
الوزناجي، مصطفى (باي التيطري): 459
وزير علي باشا: 405
وشحة: 307
الوطاسيون: 501، 573، 576
وعد/إعلان بلفور (1917): 29، 46، 72، 93، 127، 289، 658، 1142، 1151-1154، 1158-1162، 1164-1172، 1174-1176
وقار الملك، نواب: 164
ولد السالم، حماء الله: 44، 1013
ولسون، وودرو: 135
ونشريس: 620
الوهاية: 97، 154، 241، 276، 959، 968-969، 1060
وهران: 461، 469، 496-497، 500-501، 582، 592، 620، 621، 641-674
الوهراني، مسلم بن عبد القادر: 461
ويلسد، ريموند: 350
ويلسون، آرنولد: 426، 431-432، 434
وينغيت، فرانيس: 88-89، 93
- ي -
يافا: 656، 669، 1036، 1166
ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله: 361
يام (قبائل إسماعيلية): 285
يحيى بن بركات (شريف مكة): 258، 264
يحيى بن حميد الدين (المتوكل): 291-292، 959-960، 969-970، 973-974
يحيى بن المنصور (من أئمة اليمن): 36
يدي قله: 228
اليعاربة: 247، 329-330، 337، 340-342، 344-348، 351-352
اليعربي، بلعرب بن سلطان (الإمام): 344
اليعربي، سلطان بن سيف (الإمام): 343، 345-346
اليعربي، سيف بن سلطان الثاني (الإمام): 339، 345
اليمن: 36، 43، 48، 234، 276-277، 279-280، 283، 288، 290
وادي سمائل: 348-349

يهود المغرب الأقصى: 613، 633	292، 295، 297، 300، 306
يهودا و السامرة: 222	318-319، 831، 840، 848-
اليوتوبيا: 46، 1185، 1194-1196،	850، 864، 912، 945، 948-
1214، 1218	949، 952، 955-960، 962
اليوتوبيا الاستشرافية: 1188، 1197	964-965، 968-970، 973-
اليوتوبيا الاستشرافية - القومية: 1197	975، 977، 1211، 1215
اليوتوبيا الاستشرافية - الماضية: 1192	اليمنون: 290-292، 294
يوتوبيا رد الخلافة: 1211	ينبع: 256، 258-259
اليوتوبيا القومية: 1188-1189	اليهود: 46، 50-51، 98، 107، 167،
يوتوبيا القيامة: 1196-1197، 1215،	222، 225، 234، 286، 343
1218	383، 426، 464، 612-613،
اليوتوبيا الماضية: 1188	638، 647، 656-659، 668
يوحنا (إمبراطور الحبشة): 82	671، 699، 728، 740-743
يوحنا الثامن (الإمبراطور البيزنطي): 886	890، 893-894، 960، 969
يوسف داي: 540، 547-548، 552،	991، 1101، 1103، 1106
555، 557، 560	1153، 1162-1163، 1167
اليونان (البلد): 162، 236، 635، 717،	1169، 1201
894، 908، 934، 1061، 1099،	اليهود الإسبان: 620
1101، 1104، 1125	يهود إنكلترا: 743
اليونان/اليونانيون: 50-51، 122، 219،	يهود تونس: 638
236، 699، 706، 712، 814،	يهود ليفورنا: 626
884، 898-899، 1094	يهود المجر: 740
	اليهود المغاربة/المغاربيون: 612، 632،
	658

هذا الكتاب

من العثمانيه القائمة إداريا على ولايات وسلاجق واجتماعيا - سياسيا على سلطان اهليه ومحليه (وسيطه)، إلى دول تحت الحماية واخرى متحديه، اُرسمت في هذا التاريخ الطويل. مسارات تحول شديده التعقيد في وجهاتها وسياقاتها وحيز اللقاطعات في ما بينها، ثوافتا أو تناقضا. كان ذلك على امتداد اربعماية سنة، ولا شك في أن رليات قديمه وجديده تفاعلت وتفاعلت في هذا التاريخ الطويل. لتولد اشكالا جديده أو ظاهرات متفاعله تجأت في ما سيسمى كنانا وطنيه، وتأثرت بفاعلين من الداخل ومن الخارج، ولكن وبشكل أساسي انطلاقا من خصوصيات يلبقى على الباحث المؤرخ أن يسبرها ليضعها في لاريدها اللقاطعي المتعدد الأبعاد...

هذا ما تحاول مباحث هذا المؤتمر التي جمعت في هذا الكتاب، أن تلجزه عبر نخبه من المؤرخين العرب...

المؤلفون المساهمون

محمّد الأزهر الغربي
محمّد المرزوقي
محمّد جمال بارون
محمّد مرفطون
مهند مبيضين
مونية آيت كبرية
ناصر الدين سعيدوني
ناصر السعدي
نهار محمد نوري
نور الدين لايو
وجيه كونزالي
ياسر جازاللي
يحيى بولحيه

صاحب عالم النحوي
صالح علواني
ميري فالج الحمدي
عبد الحفي الخليلي
علي درويش
فاضل بيانا
فاطمة الزهراء قنشي
فدوى عبد الرحمن علي طه
قيصر موسى الزين
لطفي بن ميلاد
ليث مجيد حسين

احمد ابو شوك
أحمد الزعبي
أمل غزال
أنيس عبد الخالق محمود
بلال شبلش
جميل موسى النجار
جوليف ابو نهرا
حسين النغمري
حماد الله ولد السالم
خالد زباده
زكريا الرفاعي
ستار الجميل
سيمون بدران

إشراف

وجيه كونزالي



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

العدد 48 دولاً

ISBN 978-614-445-324-7

